



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٢٥
١٥ مارس ١٩٥٢

صاحب الامتيـاز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

نبدأ عامنا الثانى

لقد كنا ندرك صعوبة المهمة التى ألقيت على عاتقنـا باصدار هـذه الصحيفة فقد كنا نعلم ان المسـائل الاقتصادية والأبحاث الفنيـة ليست مما يلاقي اقبال القراء ويستثير شغفهم بالقراءة . ولهذا فقد اتجه تفكيرنا منذ البداية الى تبسيط المسائل الفنية التى تتعرض لهـا المجلة على قدر الامكان وذلك تقريبا لها من أذهان عامة القراء . وحرصـنا كذلك على أن نقـلل ما أمكن من الابحاث والمقـالات الطويلة حتى لايتسرب السأم الى نفس القارىء مع العناية بالتركيز حتى نبرز المعنى المراد فى أقل مايمكن من الالفاظ .

وكانت تواجهنا صعوبات عديدة ليس أقلها أهمية أن المواضـيع التى تناولتها المجلة من المسائل غير المألوفة للمصريين عامـة وان من يعنـون ببحثها قليلو العدد . فضلا عن أن معظم هؤلاء ممن تلهيهم مشـاغلهم الخاصة عن التفرغ للكتابة فى مثل هذه المسائل الفنية لما تتطلبه من تمحيص ورجوع الى الوثائق والمستندات والاحصـاءات . فلا غرو أن صـادفت سكرتارية تحرير المجلة الكثير من العناء فى الحصول على المواد اللازمة لها .

ونحن فخورون حقاً أن أمكننا رغم هذه العقبات أن نحتفظ بمستوى يعلو عن اللغو ويبعد عن المهاترات كما أننا حافظنا على الابتعاد عن الحزبية . ومع أننا عالجنا معظم المشاكل التى جـدت فى أثناء العـام ولم يكن هناك بطبيعة الحال بد من التعرض بالنقـد أحيانا للسياسة التى أملتها فقد كان رائد المجلة فى ذلك هو النقـد الفنى الموضوعى بقصد الاصلاح والبناء لارغبة فى مجرد النقد أو الهدم أو التعريض بالاشخاص .

ان نادى التجارة الملـكى الذى تصدر المجلة باسمه لا يبغي من وراء اصدارها ربحاً ماديا ولكنه يقصد أداء خدمة للوطن بسـد نقص يشعر به الكثيرون .

ونرجو أن نوفق فى المستقبل الى ما لم ننله حتى الآن بفضل المعاونة التى نلقاها والتشجيـع الذى حبـانا به الـكثير من كبـار رجال مصر وزعمائها فى المسائل المالية والاقتصادية . واليهم جميعـا والى حضرات الأفاضـل الذين لم يضـنوا على الصحيفة بآرائهم نتقـدم باخلص الشكر وندعو الله أن يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير .

احمد عنـان

نبدأ عامنا الثـانى : لرئيس التحـرير .

عرض وتعليق : المتـأخرون فى دفع الضرائب ـ الاختلاسات ـ محكمة للمحاسبه .

مشاطرة ربح الزيت والمستقبل الاقتصادى للشرق العربى ..

أخبار اقتصادية :

رسوم الدمغة المصرية تحـد من نشـاط شركات التـأمين بالخارج ..

عودة الى الجمـرك ونظـام المنه فيه ..

تخفيض أسـعار المنتجـات المحلية : بقلم الدكتور يوسف جرجس برسوم .

اقتصاديات الشرق الاوسط : تطور ميزان ليبيا الحسابى .

المحاسبة فى حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ : بقـلم الاستاذ ميخائيل مسيحه .

شخصيات اقتصادية : فؤاد أباظه باشا .

اخبار الاقتصـاد العالمى : مشاكل اليابان الاقتصادية .

الأوراق المالية : فى النصف الاول من مارس .

عرض عام للتعـاون الفنى لسنة ١٩٥١ ..

نشاط برنامج النقطة الرابعة فى مصر ..

القطن : فى النصف الاول من مارس ..

مشاكلنا الضريبية ..

محاسبة التـكاليف : تابع تحميل المصروفات الصـناعية غير المباشرة على الأقسام المنتجة

دليل الممول : تحصيل الضريبة على فوائد الديون والودائـع والتأمينات .

الغلاء .. اسبابه ووسـائل مكافحته : محاضرة للدكتور محمد على رفعت .



المتأخرون فى دفع الضرائب

تبحث وزارة المالية الآن فى استصدار مرسوم بتشديد العقوبات على المتأخرين فى دفع الضرائب المستحقة عليهم . وانا لنؤيد هذا الاتجاه تمام التأييد ، غير أننا نرجو لو أحكمت وزارة المالية ومصلحة الضرائب اجراءاتها لتحصيل الضرائب المتأخرة ، فلا يكفى أن يكون العقاب شديدا على المتأخرين فى الدفع ، بل يجب أن تكون الاجراءات دقيقة ووافية بحيث لا يتمكن أحد من التهرب من دفع المستحق عليه ، فان الضرر الحقيقى يجىء من هؤلاء المتهربين الذين لا تعرفهم مصلحة الضرائب .

وقد أشرنا فى أكثر من مناسبة الى ضرورة العمل الجدى لتحصيل وحصر الضرائب المتأخرة قبل التفكير فى فرض ضرائب جديدة . ولابد من التسليم بأن نظام تحصيل الضرائب فى مصر ينقصه الكثير من الدقة . ومن المعروف فى كل البلاد تقريبا أن مرور الوقت على الضرائب الجديدة هو الذى يكفل الدقة فى تحصيلها بعد أن يعتادها الممولون ، فالفترة الحرجة فى حياة كل ضريبة هى الفترة الاولى فى فرضها وهو ما يتطلب مزيدا من الحرص والعناية من جانب السلطات المعهود اليها القيام بالتحصيل والاشراف عليه .

واذا لاحظنا أن أكثر الضرائب فى مصر تعد جديدة نسبيا ، تبين أن واجب السلطات الموكول اليها التحصيل شاق ودقيق ولا تكاد تمر دورة من دورات البرلمان دون أن تلفت اللجان المختصة النظر الى عجز أدوات التحصيل والى وجود متأخرات كبيرة .

الاختلاسات

لو كانت لدينا احصائيات دقيقة عن المبالغ التى اختلست من الاموال العامة خلال العشرين سنة الاخيرة لتبين أنها رقم مزعج ، وقد أشار ديوان المحاسبة الى بعض هذه القضايا وهى قضية التزوير الذى وقع بمصلحة الضرائب فى الاسكندرية عام ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ، وقد تبين من تحقيق النيابة فيها أن أحد مأمورى الضرائب بالاسكندرية وجدت معه ساعة قدر ثمنها بمبلغ ٨٠ جنيها ، كما وجد فى منزله ثلاجتان وخمور غير موجودة فى السوق حينئذ ، وكان يعيش ببذخ لا يعيش فيه رئيس حكومة . وقدرت ثروته فى البنوك بمبلغ ١٥ الف جنيه .

ومما يذكر أن هذه القضية ظلت معروضة على المحاكم منذ سنة ١٩٤٤ وحتى اليوم لم يصدر فيها حكم ، وهذه القضية مثل واحد من امثلة عديدة على قضايا اختلست فيها أموال الدولة دون أن يفصل فيها ودون أن تتمكن الحكومة من استرداد شىء مما اختلس . ولا يمكن السكوت على هذه الحال ، بل لابد لها من علاج فان نشاط التحصيل للضرائب ودقة النظام الموضوع لاقتضاء الاموال المستحقة للحكومة لا فائدة منه اذا كانت هذه الاموال ستتعرض للضياع

وعلاج هذه الحال يتطلب النظر فى مسألتين : أولاهما ضبط العمل فى دواوين الحكومة وتبسيط الاجراءات والتفتيش فى فترات متقاربة ، وثانيتهما الاسراع فى اجراءات المحاكمة لمن يثبت عليه من الموظفين ارتكاب أية مخالفة .

ولا فائدة من تشديد العقاب والاسراع باجراءات المحاكمة ، اذا ظلت نظم العمل فى الدواوين واجراءاته معقدة تساعد المختلس ، وتكفل له أن يستمر فى الاختلاس فترة طويلة قبل كشف أمره ، فان العقاب وحده ليس رادعا ، وخاصة أن المختلس يتصرف فيما يختلسه اما بالانفاق أو بالتهريب ، ولا يضيره أن يقضى فى السجن فترة من الوقت يخرج بعدها لاقتضاء ما هربه من أموال ، وللعيش بقية حياته فى سعة .

والواقع أن دعوتنا المتكررة لاعادة النظر فى الاجراءات الحكومية لم تكن مقصودة فقط لدفع الاداة الحكومية فى طريق الانتاج السريع واراحة الجمهور من المتاعب التى يلاقيها فحسب ، ولكن كانت مقصودة أيضا لسد الطريق على هذا الفريق خرب الذمة من الموظفين الذين ينتهزون فرصة تعقد الاجراءات أو عدم دقتها فينفذون الى أغراضهم ، ويستمرون فى اختلاس ما يقع تحت أيديهم من أموال .

محكمة للمحاسبة

وقد نشرت الصحف أن ديوان المحاسبة يفكر فى انشاء محكمة المحاسبة تؤلف بشكل هيئة تأديبية للنظر فى المخالفات المالية . ويكون قوامها كبار موظفى ديوان المحاسبة ومستشارون من مجلس الدولة لتحاكم المسئولين من الموظفين عن المخالفات المالية التى ينص عليها قانون انشاء هذا المجلس التأديبى الخاص .

ويبرر ديوان المحاسبة رأيه فى ضرورة انشاء هذا المجلس بما ثبت من أن الموظفين الذين تلاعبوا بأموال الدولة وقدموا للمحاكم العادية المختصة قد استغرقت قضاياهم وقتا طويلا ، وأن وجود حالة شبيهة فى فرنسا اضطرها الى ان تأخذ بالنظام المقترح دون تدخل فى اختصاص القضاء .

ولاشك أن انشاء مثل هذه المحكمة سيكون مفيدا ولكن أمرها سيقتصر على العقاب أيضا . وقد يكون العقاب رادعا لبعض النفوس ، وهو على كل حال يجىء بعد وقوع الجريمة . وأهم من ذلك العمل على عدم وقوعها وهو ما يحملنا على التأكيد بضرورة البحث فى أعادة تنظيم الاداة الحكومية وتبسيط الاجراءات بحيث يصعب على اى موظف مختلس أن يباشر الاختلاس ، دون أن يكشف أمره فى أسرع وقت . وقد ثبت من بعض القضايا التى قدمت للمحاكم ان المختلس ظل يزاول اختلاسه عشر سنوات كاملة قبل أن يكشف أمره . وفى بعض الحالات تبين أن كشف الاختلاس لم يكن بفضل دقة النظام ، ولكن بمحض الصدفة ، ولا يمكن أن يترك أمر الاموال العامة على هذه الصورة عرضة للمختلسين وذوى الذمة الخربة فانها تجبى من عرق دافعى الضرائب لكى تنفق فيما يعود عليهم بالنفع .

مشاطرة ربح الزيت

والمستقبل الاقتصادى للشرق العربى

ثلاثة أرباع الزيت الذى يستنبط من جوف الارض ،خارج الولايات المتحدة ، انما يستنبط اليوم على أساس مشاطرة الربح بين الدولة صاحبة الارض والزيت ، والجماعة التى تستنبطه . وقدكانت جمهورية فنزويلا هى الطليعة فى هذا الاتجاه

ثم تلتها المملكة العربية السعودية فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، والعراق والكويت فى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقبول هذا المبدأ فى أكبر الدول التى تنتج الزيت (باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) دليل على أن مبدأ المشاطرة قد أخذ ينشىء صلة اقتصادية جديدة فى ميدان الاقتصاد العالمى . وأكبر شركات الزيت العالمية صارت طرفا فى اتفاق أو آخر من هذه الاتفاقات التى عقدت على أساس المشاطرة ، فقامت بذلك مصلحة مشتركة بين الدولة وشركات الامتياز مبدؤها النفع المتبادل . ومبدأ الاتفاق على مشاطرة الربح ليس متبعا فى انتاج الخامات الاساسية الاخرى . أما المال الذى يدره انتاج الزيت على خزائن الدول التى عقدت هذه الاتفاقات مثل فنزويلا والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق ، فقد بلغ مبلغا عظيما يجعل مشكلتها الاولى اليوم هى البحث عن أفضل الوسائل للانتفاع بهذا الدخل خير انتفاع وأوفاه ، بعد أن كانت مشكلتها الاولى هى البحث عن الموارد التى تتيح لها دخلا يكفل أقل ماينبغى للحكومة أن تصنعه لشعبها .

فازدياد دخل هذه الدول من صناعة الزيت ، يشير الى مستقبل اقتصادى واجتماعى زاهر ، اذا أحسنت الحكومات انفاق المال فى المشروعات المنتجة المجدية ، **لافى استيراد سلع الاستهلاك وحسب .** وقد كان الشرق الاوسط ، فيما مضى من التاريخ الحديث ، يعدمنطقة لاتنتج الكفاية مما يكفل لشعوبها حسن العيش ، **فاذا أحسن الانتفاع بايراد صناعة الزيت ، فى كل دولة منتجة للزيت على حدة، وفى المنطقة العربية كمنطقة متكاملة المصلحة ، غلب الوعد بحسن المستقبل على القنوط منه . وهذا يلقى على عاتق الحكومات نفسها ، وعلى القسم الاقتصادى فى الجامعة العربية ، تبعة كبيرة .**

فالدخل ينبغى أن ينفق أولا فى تحسين حال البلد المنتج ، ومايفيض – وهو لابد فائض فى بعض الاحوال وعلى مر الزمن – ينبغى ان يثمر فى مشروعات عامة ذات انتاج ، من شأنها أولا أن تكثر الثروة ومايتأتى عن تكثيرها من ارتفاع مستوى العيش والصحة وزيادة وسائل التربية ،ومن شأنها ثانيا أن تضيف توثق عرى المصلحة المادية ، الى أواصر القربى والجوار واللغة والدين فتعز المنطقة وتقوى .

ولكن تحقيق هذا الغرض ، يظل متعذرا ، ان لم تتغلب الامم والحكومات على الحواجز التى تفصل بينها ، وان لم تنشىء بالتدريب والتجربة ، طبقة تستطع ان تدير ادارة الكفء الامين هذه المشروعات المأمولة ، وان لم تحركها البصيرة الى الايمان بمستقبل المنطلقة ، فتعمد الى الاعمال التى تبنى المستقبل ، ولاتقصر على الاعمال التى تؤتى ربحا فى غد او بعدغد. فان لم تفعل ، جاء المال وذهب دون أن يترك جدوى ذات أثر قيم ، ثم تفيق شعوب الرقعة ذات يوم ،وان بعد ، فاذا موارد الزيت قد أدركها الضعف أو النضوب ،أو حلت محلها الطاقة الذرية أو الطاقة المقتنصة من ضوء الشمس ، ويومئذ تحكم الاجيال المقبلة على هذا الجيل ، بضعف البصيرة ، وقصر البصر ، وقلة الحيلة، وتقديم العابر البراق على المجدى القيم الذى لالمعان له سوى فى بصائر الرواد .

بمناسبة

دخول المجلة

عامها الثانى

ترجو ادارة مجلة الاقتصاد والمحاسبة من حضرات المشتركين لمدة سنة ابتداء من العدد الاول أن يتفضلوا بسداد قيمة الاشتراك عن العام الثانى وقد ارسلت الادارة لحضراتهم استمارات التجديد راجية ان يتفضلوا بملئها واعادتها مشكورين .



مصر تفقد نصف حصتها من القمح الدولى

بلغت حصة مصر هذا العام من القمح الذى يشرف مجلس القمح الدولى على توزيعه ، ٤٠٠ الف طن ، لم تستطع مصر استيراد الا ٢٠٧٠٨٤ طنا منها ، ولماكانت الدول المنتجة للقمح وهى امريكا وكندا واستراليا وفرنسا قد اعتذرت عن توريد كميات اخرى لمصر طبقا لاتفاقية القمح الدولية ، فقد ضاع على مصر هذا العام ١٩٢٩١٦ طنا من القمح الذى يستورد بسعر يقل بكثير عن سعر القمح فى الاسواق الحرة .

حركة اسعار الغزل والمنسوجات

ظلت اسعار الغزل والمنسوجات متماسكة طوال العام الماضى ، ولم ترتفع عما كانت عليه فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ الا فى شهر مارس اذ ارتفعت بنسبة ١٣ ٪ فيما يتعلق بالغزل و٤ فى المائة فيما يتعلق بالمنسوجات .

وقد بلغت الزيادة فى اسعار القطن الاشمونى ٣٨ ٪ وفى اسعار القطن الكرنك ٨٨ ٪ . وقد تحملت الصادرات من الغزل جزءا كبيرا من ارتفاع تكاليف انتاج المنسوجات فى الاسواق المحلية .

ومما يذكر ان صادراتنا من الغزل زادت فى العام الماضى الى ١٠ آلاف مقابل ٥ آلاف طن فى العام السابق ومن المنسوجات الى ٧٠٠ طن مقابل ٣٠٠ طن .

الاعتذار من الاشتراك فى سوق بال

يقام فى النصف الثانى من الشهر القادم سوقا تجارية عالمية فى بلدة بال السويسرية وقد اعتذرت مصر عن الاشتراك رسميا فى هذا السوق .

زيادة انتاجنا من الغزل والمنسوجات

بلغ انتاج المصانع المحلية من الغزل فى عام ١٩٥١ نحو ٥٣ الف طن مقابل ٤٩ الف طن فى عام ١٩٥٠ ، وقد كان انتاج البلاد فى عام ١٩٥٠ نحو ٥٤ الف طن وهو اقصى رقم بلغه الانتاج المحلى . وبلغ انتاج مصانع المنسوجات فى العام الماضى ٣٠٥ مليون متر من المنسوجات القطنية و ٥ر٢ مليون متر من الفبرو و ٩٢٦ الف متر من المنسوجات المخلوطة .

وما زال هذا الانتاج بعيدا عن حدود القدرة الانتاجية الكاملة للمصانع اذ انها تقدر بنحو ٧٥ الف طن ينتظر ان تزداد بعد ورود الآلات الجديدة التى تعاقدت عليها بعض المصانع .

انتاج القوة الكهربائية لمدينة القاهرة

تعتبر محطة توليد الكهرباء فى المنطقة الشمالية بالقاهرة من أكبر محطات توليد الكهرباء فى افريقيا والشرق الاوسط اذ انها تتكون من خمس وحدات مجموع قوتها مائة الف كيلووات .

وستبدأ الوحدة الاولى وتبلغ قوتها عشرة آلاف كيلووات انتاجها فى الشهر القادم .

اما المحطة الثانية وقوتها مماثلة لقوة الاولى فستدار فى شهر اغسطس القادم .

وقد عرض فى المناقصة الجزء الاول من محطة القاهرة الجنوبية الجديدة وهذه المحطة ستشمل على ست وحدات يبلغ مجموع قوتها ٣٠٠ الف كيلووات .

عجز موسم القمح العالمى

يبلغ مجموع الكميات التى تعهدت استراليا وكندا وفرنسا وامريكا على بيعها للدول المستهلكة للقمح طبقا لاتفاقية القمح الدولية ١٥ مليون و ٨٠٩ر٩٦٣ طنا . وبلغت الكميات التى صدرتها للدول المستهلكة حتى الآن ١٢ مليون و ٥٨٤ر٢٨٤ طنا وما زالت الدول المستهلكة تسعى للحصول على باقى حصتها .

ويرجع السبب فى عدم تصدير الدول المنتجة للقمح لجميع الكميات المتفق على تصديرها الى العجز الكبير الذى اصاب محصول القمح فى استراليا وكندا وفرنسا .

المركز الاحصائى للفحم

تبحث وزارة التموين الآن المركز الاحصائى لمختلف انواع الفحم ، وطلبت من مستوردى الفحم موافاتها بالكميات التى تعاقدوا على استيرادها منها وذلك لحصر لكميات المتوقع وصولها تمهيدا لتوفير الفحم فى الاسواق المحلية .

البحث فى خفض أسعار الصحف

تشير التقارير التى تلقتها وزارة التموين من الخارج عن أسعار الورق ان الاسعار مالت الى النزول

وقد بلغ انخفاض سعر الطن فى ورق الصحف ١٥ جنيها وفى ورق الطباعة ٢٢ جنيها .

ولذلك تبحث وزارة التموين الآن فى خفض أسعار الصحف .

رد ثمن السكر المستورد

رفضت شركة السكر ان ترد لوزارة التموين مليونين و ٢٠٠ الف جنيه باقى ثمن السكر المستورد الذى كانت الشركة توزعه لحساب وزارة التموين . وذلك لان الحكومة لم تدفع لها بعد علاوة الغلاء الخاصة بعمالها وفرق زيادة سعر القصب . وقد تقرر رفع دعوى على الشركة لرد مافى حيازتها من مبالغ .

سوق الجملة للخضر والفاكهة بالاسكندرية

مازال العمل جاريا الآن فى انشاء سوق الجملة للخضر والفاكهة فى منطقة النزهة وقد أوشك جناح كامل فى هذا السوق على الانتهاء وهو أحد الجناحين الذين تقرر انشائهما الى جانب جناح ثالث كبير للموز . ويمتاز هذا السوق بأنه يقع بالقرب من مختلف أنواع المواصلات اذ يقع على ترعة المحمودية وشريط السكة الحديد والترام وطريق السيارات .

مراقبة تصدير النعناع الجاف

تبحث مصلحة التجارة الآن فى ادراج النعناع الجاف الى جدول الحاصلات الزراعية التى تقوم مراقبة الصادرات برقابة تصديرها للخارج طبقا لمواصفات محدودة .

مجلس السكر الدولى

جاء فى تقرير للمستشار التجارى فى السفارة المصرية بلندن ان مجلس السكر الدولى بصدد اعداد اتفاقية جديدة بين الدول لتنظيم انتاج وتصريف السكر اسوة بما هو متبع فى توزيع القمح بين الدول المنتجة والمستهلكة .

زيادة انتاج الكاوتشوك فى العالم

بلغ انتاج العالم من الكاوتشوك خلال التسعة أشهر الاولى فى العام الماضى مليون و ٤٠٥ ألف طن

وبلغ جملة الاستهلاك العالمى فى هذه الفترة مليون و ١٤٢ ألف طن أى ان الانتاج زاد على الاستهلاك بنحو ٢٦٣ ألف طن .

خفض أسعار البيض

تعهد تجار البيض لوزارة التموين بخفض سعر البيض ابتداء من الشهر القادم بواقع مليم فى البيضة الواحدة علاوة على المليم الذى قرروا خفضه فى الشهر الماضى .

سرعة شحن الارز للسودان

تلقت الجهات المختصة من خبير مصر الاقتصادى فى السودان بيانا يقول فيه ان الارز الذى قدرت لجنة التموين العليا تخصيصه للسودان والذى يبلغ الفين طن لم يصل بعد الى الاسواق السودانية وطالب بسرعة شحنه الى جنوب الوادى .

مكافحة الامية بين عمال الصناعات

بلغ عدد العمال الملتحقين فى فصول مكافحة الامية فى العام الماضى ٣٢ر١٦٠ عامل منهم ١٩ر٢٧٥ عامل يتعلمون فى وحدات خاصة منشأة بمعرفة الشركات والباقى عمال يتعلمون فى الاقسام النظامية على نفقة اصحاب الاعمال

تصدير السكر الى أهالى غزة

قررت وزارة التموين تطبيق الخفض الذى قرر مجلس الوزراء اجراءه على أسعار السكر ، على الكميات المصدرة الى قطاع غزة وذلك للمساهمة فى خفض تكاليف المعيشة على أهالى هذا القطاع من فلسطين .

ايرادات وزارة التموين

بلغ اعتماد خفض تكاليف المعيشة فى ميزانية وزارة التموين الجديدة ثلاثة ملايين و ٨٨٧ ألف جنيه ،منها ٤٠٠ ألف جنيه من الرسم المفروض على الويسكى والجن و ٨٧٢ ألف جنيه من بيع بذرة القطن لمعاصر الزيوت ومليونين و ١٠٠ ألف جنية من بيع بذرة التقاوى للمزارعين و ٢٤٠ ألف جنيه من الرسوم المفروضة على زيت الصناعة و ٧٥ ألف جنيه من توزيع زيت الطوارىء و ١٠٠ ألف جنيه من رسم البندرول على خيوط القطن .

امتحان المحاسبين والمراجعين

بلغ عدد طلبات المتقدمين الى امتحان المحاسبين الذى سيعقد فى شهر ابريل القادم ٢٥ طلبا

تجنيد العمال فى الجيش وحقوقهم قبل الشركات

طالب عمال بعض الشركات بارجاع أى عامل يستدعى للتجنيد الاجبارى الى عمله بعد انتهاء مدة التجنيد مع صرف الفرق له بين ماهيته وما يحصل عليه من الجيش عن المدة التى يقضيها فى خدمة الجيش . وقد افتى مجلس الدولة بعدم اختصاص لجان التوفيق والتحكيم بالنظر فى النزاع الذى نجم عن هذا المطلب .

نظام جديد لتوزيع البذرة

قررت وزارة التموين تكليف غرفة صناعة الزيوت النباتية ببحث المقترحات التى تؤدى الى تطبيق توزيع البذرة على المعاصر فى الموسم القادم على أساس معدل انتاجها بدلا من المقررات التى تصرف لكل مصنع طبقا لقوته الانتاجية اذ تبين للوزارة ان بعض المعاصر تتلاعب فى الكميات التى تنتجها من الزيت بحجة انخفاض معدل انتاج البذرة .

وقف ١٠ معاصر زيت

تقرر ايقاف صرف بذرة القطن لنحو عشرة معاصر وذلك لانخفاض معدل انتاجها من الزيت .

زيادة الجمارك على السيارات

استقر الرأى اخيرا على زيادة الرسوم الجمركية على أسعار السيارات والموتوسيكلات واطاراتها والمنسوجات الحريرية الفاخرة .

تصدير واستيراد

منع تصدير البصل المقور

كان لمنع تصدير البصل المقور الذى ترتفع فيه نسبة المياه ان انعدمت الشكاوى التى كانت ترد الى الجهات المختصة عن ورود كميات من البصل المصدر للخارج تالف .

استيراد حصة مصر من الخيش

تعهدت احدى شركات الملاحة المصرية باجراء خفض يبلغ ٢٠ ٪ من تكاليف استيراد الخيش فى مصر وذلك على اساس ان تتولى مسئولية استيراد ونقل وتسليم حصة مصر من الخيش الى وزارة التموين .

ومما يذكر ان معالى وزير التموين قرر اجراء تحقيق فى الاجراءات التى اتبعت فى منح تراخيص تصدير هذه الكمية .

تصدير تقاوى البطاطس

وافق معالى وزير التموين على تصدير ٧٥ طنا من تقاوى البطاطس الى لبنان اذ انها تفيض عن حاجة الزراعة خاصة بعد انتهاء موسم زراعته وصعوبة الاحتفاظ بها الى الموسم القادم

عدم تصدير السكر للباكستان

كانت وزارة التموين قد قررت تصدير ستة آلاف طن من السكر الى الباكستان . ونظرا للنقص الموجود فى السكر قررت الوزارة العدول عن هذا القرار واعتذرت لحكومة باكستان عن عدولها هذا .

تصدير ارز لسوريا

وافقت وزارة التموين على تصدير ١٢٠ طنا من تقاوى الارز لسوريا . وقد اعتذرت عن تصدير ٦٠ طنا منها الى لبنان بعد ماتبين لها أن هناك عجزا كبيرا فى محصول الارز ، بنحو ٥٤ ٪

رسوم الدمغة المصرية
تحد من نشاط شركات التأمين بالخارج

رغم ان السودان يكون الشطر الجنوبى لمصر أو لوادى النيل مع ما ينتج عن ذلك من اعتبار أهله مصريين تنطبق عليهم القوانين المصرية الا أن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الملغاة نصت فى الفقرة الخامسة على الا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية الا ما يصدر باجرائه منشور من الحاكم العام وقد ظلت هذه الاتفاقية سارية بحكم معاهدة سنة ١٩٣٦ التى الغيت هى الاخرى اذ كانت تنص على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من هذه الاتفاقية بالاضافة الى اتفاقية ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

وبعد الغاء هذه المعاهدة وتلك الاتفاقيات عاد السودان الى حظيرة الوطن واعتبر من الوجهة القانونية جزء منه ولا أدل على ذلك مما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الجنسية المصرية من انه من المفهوم أن تعتبر المملكة المصرية تشمل أيضا الاراضى السودانية دون حاجة لاثبات نص خاص بذلك فى القانون ذاته .

الا أن الاوضاع السياسية الراهنة لم تجعل هذا الوضع القانونى السليم يأخذ سبيله الى التنفيذ فلا زال للسودان قوانينه الخاصة بالضرائب والتى تختلف عن القوانين المصرية اختلافا كبيرا .

ومن البديهيات أن قوانين الضرائب المصرية تسرى على الشركات والافراد المصريين سواء كان نشاطهم فى مصر أم فى الخارج . وفى بعض هذه القوانين وبالاخص قانون الدمغة نصوص تجعل المتعامل مع هذه الشركات متحملا بهذه الرسوم وبذلك أصبحت الشركات المصرية فى وضع أسوأ من غيرها فى السودان أو غيره من البلاد التى لا تطبق مثل هذه القوانين مما لا تتمكن معه من المنافسة الحرة على قدم المساواة وهو أساس المنافسة فى المبادىء الاقتصادية السليمة وبالاخص بالنسبة للخدمات التى تتفق فيها التكاليف والاعباء المفروضة على الشركات المختلفة .

ويظهر ذلك بشكل جلى واضح فى مسائل التأمين اذ ان قانون الدمغة فرض على المستأمنين بعض الرسوم يدفعونها علاوة على قسط التأمين ذلك القسط الذى يكاد يكون واحدا لدى جميع الشركات بالنسبة للخطر الواحد. وهذا الوضع الاخير لا ضير منه اذا كانت الشركات المتنافسة فى مصر ، اذ أنها جميعها ستخضع لهذا الرسم ، الا أن بعض شركات التأمين المصرية لها

عودة إلى الجمرك ونظام المنّه فيه

نشرنا بالعدد الاسبق مقالا لسعادة عبد الحميد كازرونى بك عالج فيه موضوع الجمرك ونظام المنه فيه . ونظرا لاهمية هذا الموضوع فقد لاحظنا أن الجزء الذى عالج فيه سعادته حل مشكلة هذا النظام ، قد سقط جزء منه سهوا عند الطبع مما جعل عبارته غير واضحة . لذلك نعيد نشر هذا الجزء الذى قد يكون فيه خير علاج وتفسير لهذا النظام:

« ان أفضل حل لاعادة هذا النظام العادل الى مكانه هو أن يعود الجمرك الى التفسير الذى توخاه المشرع عند وضع هذا النظام وهو حماية التاجر من الجمرك وليس حماية الجمرك من التاجر ، وذلك أن يحتسب الرسم ليس بطريقة النسبة المئوية التى يتبعها فى حالة الدفع نقدا ، وانما بطريقة حسابية سليمة ، بأن يحتسب الرسم على أساس ما يتبقى لدى التاجر فاذا كان الرسم ٥٠ ٪ يستلم الجمرك ٥٠ وحده ويسلم التاجر ١٠٠ وحده أى بنسبة ٣٣ ١/٣ ٪ وفى حالة الرسم ١٠٠ ٪ يستلم الجمرك ١٠٠ وحده ويسلم التاجر ١٠٠ وحده أى بنسبة ٥٠ ٪ وهكذا .

وبعد أن يستلم الجمرك نصيبه من البضاعة يضيف على قيمتها رسم الجمرك لا أن يبيعها بدون رسم كما يفعل الآن ، الامر الذى لا مبرر له ، والذى دعى الى انهيار هذا النظام وباضافة الرسم والضم على نصيب الجمرك من البضاعة ، تصبح حصيلته من الدفع عينا نفس حصيلته من الدفع **نقدا**، وبهذه الكيفية فى التفسير يعود هذا النظام الى مكانته وقوته ويصبح للتاجر عونا وسندا اذا ماقسا الجمرك عليه وبالغ فى تقدير بضاعته »

فروع فى السودان وفى غيره من البلاد وفى تحميلها للمؤمنين لديها هذا الرسم دفع لهم فى التأمين لدى شركات أخرى لا يزاد قسطها بقيمة هـذا الرسم . والذى يترتب على ذلك أن تضطر شركة التأمين المصرية الى أن تتحمل هى نيابة عن المؤمنين بذلك الرسم مما يقلل ربحها العام بقيمة هذه الرسوم ويقلله مرة أخرى لان مصلحة الضرائب لن تعتمد مثل هذا الخصم عند ربط ضريبة الارباح التجارية والصناعية وبذلك تتقاضى عن مبلغ هذا الرسم ضريبة أخرى فكان رسم الدمغة قد دفعته الشركة فعلا بما يزيد عما هو وارد بالقانون .

وطالما ان الحكومة تدفع اعانات للتصدير للشركات المصرية لتتمكن بذلك من غزو الاسواق الخارجية ومنافسة المؤسسات التى لها ميزات عليها من حيث رخص التكاليف أو القرب من الاسواق لاعفائها من ضرائب معينة أو غير ذلك .

ونظرا لان التأمين أصبح من أهم الاعمال التجارية التى تؤثر بدرجة كبيرة فى النشاط الاقتصادى عموما وفى الادخار بصفة خاصة واعماله تحظى برعاية كبيرة من جميع الامم المتحضرة ومن بينها مصر فالواجب أصبح يستدعى اعفاء مثل هذه الشركات من تحصيل رسوم الدمغة عن العقود التى تجريها فى بلاد لا تسرى فيها مثل هذه القوانين أو منح هذه الشركات اعانات توازى هذه الرسوم وبذلك لا تكلف عملائها دفع مبالغ اضافية أو ان تتحمل هى هذه المبالغ مع ما يصيبها من أضرار عادية سبق الاشارة اليها . وفى ذلك علاج لهذا الوضع الشاذ وفيه مسايرة للسياسة الاقتصادية الحكيمة التى سارت ولا تزال تسير عليها الحكومة .

تخفيض أسعار المنتجات المحلية

١ ــ تختلف الصناعات المحلية باختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة بها ، فبعضها لايزال فى الخطوة الاولى من حياته لايحتمل تدخل الحكومة وما تفرضه من رقابة أو قيود .

٢ ــ وبعض الصناعات تلاقى منافسة شديدة من المنتجات المماثلة الخارجية ، وهى فى كفاح مستمر لتحافظ على بقائها ووجودها .

٣ ــ وبعض الصناعات الاخرى تتمتع برعاية الدولة ، أما عن طريق فرض رسوم جمركية تبعد عنها كل منافسة من الخارج ، وأما عن طريق اباحة تصدير بعض انتاجها مما يعود على الصناعة بأرباح كثيرة .

٤ ــ ولا نقصد بهذا المقال سوى الصناعة الاخيرة وهى التى ترتفع أرباحها سنة بعد أخرى ، ولم يطرأ على أسعارها أى تخفيض .

٥ ــ وتتردد الدولة فى فرض رقابتها على هذه الصناعة ، واختيار الاوضاع التى تتبعها فى النزول بأسعارها الى المستوى المقبول .

٦ ــ أما تدخل الدولة عن طريق وضع مواصفات خاصة للصناعة وتحديد أسعارها على أساس هذه المواصفات ، فقد دلت التجربة على عدم صلاحيته ، وعلى الاضرار الجسيمة التى تعود منه على الصناعة وتقدمها .

٧ ــ أما التدخل عن طريق التسعير الجبرى ، فلا يؤدى غالبا الى النتائج المطلوبة خاصة اذا كان التسعير غير مصحوب بنظام التوزيع بالبطاقات ، ومساوىء التسعير الجبرى كثيرة غير خافية على أحد .

٨ ــ أما التدخل عن طريق فرض ضرائب بنسبة مرتفعة على أرباح الصناعة ، فاجراء غير مرغوب فيه ، ويرمى الى اثراء الدولة ولا فائدة منه للمستهلكين .

٩ ــ على أن المركز الممتاز الذى تهيئه الدولة لبعض الصناعات ، تجعل من حقها أن تطالب الصناعة بأن ترعى المستهلك ، وأن تقدم لافراد الشعب حاجته من انتاجها بسعر معتدل .

١٠ ــ والرأى عندى أن خير الوسائل التى يمكن اتباعها فى هذا الشأن يكون بتعيين الحد الاقصى للارباح التى يوزعها المصنع على المساهمين ، وأن يراعى المصنع فى تحديد أسعاره عدم ارتفاع الارباح عن هذه الحدود .

١١ ــ ويكون تحديد الربح بأوضاع مختلفة ، فقد يحدد الربح بنسبة مئوية من رأس المال كأن يقال مثلا بألا يتعدى الربح الذى يوزع على المساهمين ٥٪ أو ٧٪

وقد يحدد الربح على أساس متوسط الارباح التى حصل عليها المصنع فى سنوات معينة ، وقد يحدد الربح الكلى بمبلغ معين يراعى فى تعيينه قواعد خاصة .

١٢ ــ وطبيعى ، أن يحدد ربح مرتفع للمصانع الحديثة ، وأن يحدد ربح منخفض للمصانع التى مضى زمن معين على انشائها ، كأن يكون مثلا ثلاث سنوات أو خمس سنوات .

١٣ ــ ولا ضرورة لسريان هذا التحديد مدة طويلة ، بل يمكن توقيته بعدد معين من السنوات ، كأن يعمل به فقط مدة ثلاث سنوات أو أربع ، أى يعمل به كاجراء مؤقت للمساهمة فى مكافحة الغلاء عن طريق خفض الاسعار .

١٤ ــ ويلاحظ أن الدولة لن تصل الى أهدافها من هذا النظام الا اذا اقترن بحقها فى مراجعة تكاليف المصنع وضغطها ومنع الاسراف فيها فان ضغط التكاليف من ناحية وتحديد الارباح من ناحية أخرى لابد وأن يأتى بأحسن النتائج فى خفض الاسعار .

١٥ ــ ويمتاز هذا النظام بأن الدولة لاتتدخل فى مواصفات الانتاج ولا تتدخل فى تحديد سعره ، ولا فى فرض ضرائب استثنائية ، بل أن تدخلها يكون فى الحدود المعقولة يراعى فيها صوالح المستهلكين ولا يمس الحدود الطبيعية لارباح المساهمين

دكتور يوسف جرجس برسوم
مراقب عام
مصلحة الملكية الصناعية

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

تطور ميزان ليبيا الحسابى

بدأت ليبيا فى أول هذا العام حياتها كدولة مستقلة ذات سيادة . وشئون ليبيا تهم سائر بلدان الشرق الاوسط لما يوجد بينها من صلات وثيقة نسجها التاريخ ودعمتها العروبة . ويهم تلك البلاد أن يرتكز التطور الاقتصادى فى ليبيا على أسس وطيدة تضمن لها تحقيق ما تصبو اليه من تقدم مطرد فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد قمنا فى نفس هذا الباب من قبل (العدد السادس ص ٨) ببحث اقتصاديات ليبيا ، فأشرنا الى ضعف مواردها الاقتصادية ودرجة اعتمادها على المساعدات الخارجية . وقد نشر صندوق النقد الدولى أخيراً الاحصاءات الخاصة بتطور ميزان المدفوعات الليبى ما بين سنة ٤٨ و ٥٠ ، وان كانت هذه الاحصاءات تفتقر الى كثير من البيانات المفصلة التى تلزم لدراسة الميزان الحسابى دراسة وافية الا أنها تساعدنا الى حد كبير على تكوين فكرة مبدئية عن تطور مركز ليبيا النقدى تجاه الدول الاخرى .

ويظهر فى الجدول التالى تطور قيمة البنود الاربعة الرئيسية فى ميزان المدفوعات الجارية الخاصة بليبيا الا وهى :

١ ـ الصادرات والواردات

٢ ـ الايرادات من الخدمات المتعلقة بالنقل

٣ ـ الايرادات التى تحصل عليها الدولة من مصروفات الجيوش الاجنبية بأراضيها

٤ ـ الهبات التى تحصل عليها من الخارج .

ونتبين من الجدول المنشور مع هذا الموضوع أن هناك عجزا مستمرا فى ميزان ليبيا التجارى ، وانه بالرغم من زيادة قيمة الصادرات بدرجة كبيرة فى الثلاث سنوات المذكورة فأن قيمة الواردات قد ارتفعت أيضا الى درجة أدت الى تزايد العجز فى الميزان التجارى . ولا شك ان اعتماد ليبيا على الوسائل الحالية المستعملة فيها للرى والزراعة يجعلها معرضة باستمرار الى ان يظهر فى ميزانها التجارى عجز مفاجىء شديد اذا ما حل بالبلاد قحط نظرا لما يصاحب ذلك من نقص فى الصادرات وزيادة فى الواردات . وتمثل الايرادات من النقل ما تحصل عليه البلاد من شركات الطيران التى تستخدم مطاراتها والسفن الاجنبية التى تستخدم موانيها ، وهو ايراد يظهر أنه غير مرن اذ لم يتغير فى خلال ثلاث سنوات الا بنسبة بسيطة جدا .

أما مصروفات الجيوش الاجنبية (وجلها بريطانية) فانها تحتل مكانة خاصة فى الايرادات وكانت قيمتها فى سنة ١٩٥٠ تزيد عن نصف قيمة الصادرات (١٨٤٨ مليون جنيه) ، ويلاحظ أن الارقام الخاصة بهذا الباب لسنة ١٩٤٨ قد ادرجت ضمن هبات الحكومة الاجنبية نظرا لعدم توافر احصاءات مستقلة بشأنها فى تلك السنة . وباضافة البنود الثلاثة السابقة نجد أن العجز الناشىء عنها قد بلغ فى كل من سنتي ١٩٤٩/١٩٥٠ حوالى المليون جنيه .

وقد ساعدت الهبات التى تحصل عليها ليبيا من الحكومات الاجنبية (بريطانيا) على هذا العجز بل واظهار فائض من ميزانها الحسابى ، ولكن يخشى أن استمر اعتماد ليبيا على تلك المعونة لموازنة ميزانها الحسابى أن يؤدى ذلك الى تحكم تلك الدول فى مصيرها . ولذلك يجب العمل بسرعة على تنفيذ المشروعات المختلفة التى تساعد على تنمية وحسن استغلال موارد البلاد . ويجب أن تساهم الهيئات الدولية مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير فى تمويل تلك المشروعات حتى لا تستأثر دولة واحدة باعانتها وبالتالى تتحكم فيها وتضغط عليها وتسيرها فى اتجاه قد لا يخدم مصالحها الحقيقية .

ميزان ليبيا الحسابى — **بملايين الجنيهات الاسترلينية**

	١٩٤٨			١٩٤٩			١٩٥٠		
	ايرادات	مصروفات	الفرق	ايرادات	مصروفات	الفرق	ايرادات	مصروفات	الفرق
التجارة الخارجية	٢ر٠٦٢	٤ر٧٦٢	ـ ٢ر٧٠٧	٢ر١٤٢	٥ر٤٤٢	ـ ٣ر٢٩٠	٣ر٤١٦	٦ر٥٣٣	ـ ٣ر١١٧
النقل	٤٤٥	—	+٤٤٥	٣٨٥	—	+٣٨٥	٤٥٠	—	+٤٥٠
مصروفات الجيوش الاجنبية	—	—	—	١٦١١	—	+١٦١١	١٨٤٨	—	+١٨٤٨
مجموع التجارة والخدمات	٢٥٠٧	٤٧٦٩	ـ٢ر٢٦٢	٤ر١٣٨	٥ر٤٣٢	ـ١ر٢٩٤	٥٧١٤	٦٥٣٣	ـ ٨١٩
هبات من حكومة أجنبية	٣٠٢٩	—	+٣٠٢٩	١٧٢٨	—	+١٧٢٨	٨٧١	—	+٨٧١
مجموع العمليات الجارية	٥٥٣٦	٤٧٦٩	+٧٦٧	٥٨٦٦	٥٤٣٢	+٤٣٤	٦٥٨٥	٦٥٣٣	+٥٢

انتاج البترول فى الكويت

بلغ انتــاج البترول فى الكويت فى ديســمبر ١٩٥١ ٢٫٨٣٠٫٣٤٣ طنا مقــابل ١٫٩٦٠٫٢٠٦ طنا فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد بلغ مجموع الانتاج خلال عام ١٩٥١ ٢٧٫٧٨٣٫١٧٠ طنا مقابل ١٧٫٠١٨٫٦٦٦ طنا فى عام ١٩٥٠

ويرجع السبب فى هــذه الزيادة الى ماتقوم به الشركة البريطانية الايرانية البتــرول من مجهودات لتعويض النقص فى كميات البترول الذى احدثه تأميم البترول فى ايران .

بين بيروت والعقبة

قررت حكومة عمان ان تدفع ١ ٪ من قيمـــة البضائع المستوردة لكل مستورد ينقــل بضاعته عن طريق ميناء العقبــة بجنوب الاردن ، وذلك لتشجيع استخدام هذا الميناء الاردنى بدلا من بيروت .

الاردن والمؤسسات الدولية

قررت حــكومة المملكة الاردنية الهاشمية الانضمام الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وذلك للاستفــادة بمزايا العضوية فى تنمية اقتصــادياتها ومرافقها العامة ولم تقرر بعد حصتهــا من رأس مال البنك والصندوق .

العملة الباكستانية

صرح متحدث رسمى بالباكستان بقوله ان الباكستان يقوم بوضع مشروع لتدعيم الروبية الباكستانية وجعلهـا عملة دوليــــة تمهيدا لتحررها من الاسترلينى وعدم تأثرها بتقلبــات العملات الاخرى .

وبهذه الطريقة يمكن للباكستان ان توفر ماتدفعه سنويا كعمولة للبنوك فى لندن وتقدر بحوالى ٤٥ مليــون جنيه استرلينى .

العراق والبنك الدولى للتعمير والانشاء

اوحت بعثة البنك الدولى للتعمير والانشاء التى زارت العراق اخــيرا بضرورة تنفيذ مشروع الاربع سنوات لزيادة الانتــاج الصناعى والزراعى ونشر التعليم وتقــدر نفقات المشروع بمبلغ ٤٧٠ مليــون دولار ولم يعرف بعد ما اذا كان البنك سيقوم بتمويله أم لا .

الهند وسورية

وقع اخيرا اتفاق تجاري بين الهند وسورية لتوطيد العــلاقات الودية والتجارية بين البلدين وقد خصصت بمقتضاه الهنــد حصة سورية من الجوت بمقدار ٢٠٠٠ طن خلال عام ١٩٥٢ .

العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان

انتهى الخلاف الذى كان قائما بين سورية ولبنان بسبب قطع العلاقات الاقتصــادية بين الدولتين وذلك بتوقيع الاتفاق التجارى والمالى بينهما والذى يشتمل على الخطوط الرئيسية الآتية :

اولا ــ التبــادل الحر بين البلدين فيمـــا يختص بالمنتجات الصناعية والزراعية المحلية .

ثانيا ــ خضوع المنتجات الصناعية التى تحتــوى على نسبة صغيرة من المواد الخــام المستوردة من الخارج للرسوم الجمركية .

ثالثا ــ خضوع المنتجات الصناعية التى تشتمل على مواد خام مستوردة من الخارج بنســـبة كبيرة للرسوم الجمركية العادية .

رابعــا ــ سماح سورية بشراء البضائع المســتوردة الى لبنان على شرط ان تكون العمليــــة فى صالح البلدين .

خامســا ــ تقوم سورية بسداد ديونها البالغــة اربعة واربعين مليون ليرة بالفرنكات الفرنسية .

ايطاليا تستورد قطنا من سوريا

تجرى المفاوضات الآن بين الحكومة السورية والحكومة الايطاليــة لعقد اتفاق تجــارى بينهما حيث ترغب الحكومة الايطالية فى استيراد القطن من سوريا نظــير تصدير الآلات الصناعية والزراعية اليها .

واردات الاردن

خصصت المملكة الاردنية ١٠ مليون دينار لو ارادت ســنة ١٩٥٢ منها ٧٥٠٫٠٠٠ دينار للواردات بالعملات الصعبة والبــاقى للواردات بالعملات السهلة . وتقدر الواردات من الحرب بمبلغ ٢ مليون دينار وواردات الاقمشة والملابس بمليون دينار والحصول على رخصة استيراد يدفع المستورد رسما قدره ٢ ٪ من القيمة المطلوب تحويلها فى حالة العمــلات السهلة ، ٦ ٪ فى حالة العملات الصعبة .

الرقابة على الذهب فى الباكستان

منعت الحكومة الباكستانية تصدير او استــيراد الذهب عن طريق أى جمرك فى أى شكل من اشكاله بدون اذن من البنك المركزى الباكستانى .

العلاقات التجارية بين المجر وايران

وقعت اخيــرا اتفاقية تجارية بين المجر وايران تقضى بأن تصدر المجر الآلات الزراعية والمنتجات الصــوفية والدراجات وقطع غيار الســيارات مقابل استــيراد البترول والجلود ، والتبغ والحديد الخردة من ايران .

وقد وقعت كذلك اتفــاقية مع ايطاليا تنص على مقــايضة بضائع قيمتها حوالى ١٠ مليون جنيه .

التجارة الخارجية بين سورية ولبنان ومصر فى ديســـمبر سنة ١٩٥١

	الورادات من مصر		الصادرات الى مصر	
	الكمية بالاطنان	القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالاطنان	القيمة بالجنيه المصرى
سورية	١٨٥٨	٦٥٥١٠	١٤٩٥	١٢٩٤١٢
لبنــان	٥١٤١	٢٩٧٤٠	٢٤٤٤	١٧٣٣٢٣

وتظهر هـــذه الارقام ان الميزان التجـــارى فى صالح لبنان بمقدار ١٤٣٫٥٨٣ جنيهــا مصريا وفى صالح سوريا بمقـــدار ٦٣٫٩٠٢ جنيها مصريا .

المحاسبة فى حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

لقد كان لحوادث هذا اليوم المشئوم صدى فى جميع نواحى النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للقطر المصرى ، فقامت الحكومة بعمل البحوث والتحقيقات لتحديد المسئوليات وتقدير التعويضات وقامت المحاكم بالامر بانتداب الخبراء الفنيين والمحاسبين لاثبات الحالة وتقدير التعويضات تمهيدا للفصل فى قضايا الموضوع المرفوعة ضد شركات التأمين والحكومة ، ولا شك أن هذه الحوادث لها الاثر المباشر فى حسابات المؤسسات التى أصيبت بها سواء أكانت فردية أو شركات أشخاص أو شركات مساهمة . ولذلك كان من واجب المحاسبين أن يعرضوا أراءهم على صفحات مجلتهم ليساعدوا تلك الهيئات فى رسم القواعد السليمة والمبادىء العادلة فى المشاكل التى تمخضت عنها هذه الحوادث على أسس الاصول الفنية لعلم المحاسبة والمراجعة . .

ولتحديد المواضيع التى تكتنف هذه البحوث أذكر فيمايلى النقط الرئيسية التى أدعو زملائى المحاسبين الى الكتابة فيها على صفحات هذه المجلة حتى يمكن فى النهاية استخلاص هذه القواعد من آرائهم وبحوثهم .

أولا ـ واجبات المراجع فى الشركات المساهمة

واجبات مراجعى حسابات الشركات المساهمة التى أقفلت حساباتها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ اي قبل الحادث ولم تكن قد عرضت بعد الميزانية العمومية الا بعد الحادث

١ ـ هل من واجبهم أن يشيروا الى الاضرار التى لحقت مؤسسات الشركة فى هذا الحادث فى تقريرهم للجمعية العمومية اخلاء لمسئوليتهم أمام **المساهمين الجدد ؟**

٢ ـ أم يكتفى المراجع بأن مجلس الادارة أشار الى الحادث والضرر الذى أصاب الشركة ومؤسساتها فى تقريره الى الجمعية العمومية ؟

ثانيا ـ تحديد الضرر والتعويض

١ ـ يصادف المحاسب المنتدب لتحديد الضرر والتعويض **مشكلة حرق** الدفاتر والمستندات الموجودة بالمؤسسة فما هى المصادر التى يقترحها المحاسبون لامكان اعادة تصوير حسابات المؤسسة فى **تاريخ الحادث ؟**

٢ ـ يطالب أصحاب المحلات المحروقة بالكامل بتعويض الضرر عن العناصر الآتية :

(ا) : **خلو رجل المكان** ـ الذى كانت تشغله المؤسسة والذى هدم فى الحادث نتيجة اضطرارهم لدفع ايجار مضاعف لمحلاتهم الجديدة .

(ب) : **مصاريف التأسيس والاثاثات بأنواعها المختلفة** التى تكلفتها محلاتهم بالكامل دون خصم الاستهلاكات السابقة لان العبرة فى تجديد قيمة الاصول هو القيمة الاستبدالية لمعاودة نشاطها التجارى باعداد تأسيسات **وأثاثات جديدة بأسعارها الحالية ولا** وجه للتمسك بالارصدة الدفترية لهذه الاصول .

(جـ) : مصاريف الدعاية والاعلان التى صرفت على المحل بوسائله المختلفة مثلا لشهرته التى اكتسبها والتى فقدها نتيجة للحادث .

(د) : تعويض الضرر عن تعطيل المنشأة عن العمل وقت الحادث الى تاريخ دفع التعويض أو معاودة العمل **على أساس متوسط أرباح المؤسسة** فى الخمس سنوات الماضية أو بمعدل سعر فائدة استثمار رؤوس الاموال أو سعر فائدة التأخير المعمول بها فى المواد التجارية .

ثالثا ـ موقف شركات التأمين من الحادث

تنقسم المؤسسات المنكوبة من ناحية التأمين الى ما يأتى :

١ ـ مؤسسات كانت تؤمن على **ممتلكاتها بقيمة محدودة هى فى العادة** أقل من القيمة الحقيقية ضد اخطار الحريق والثورات والمظاهرات وهذه ستدفع لها **شركات التأمين** بالنسبة للقيمة الحقيقية للمتلكات المؤمن عليها

٢ ـ مؤسسات كانت تؤمن فقط على الحريق ولم تؤمن على **أخطار** الثورات والمظاهرات وهذه **تقف منها**

تركيا تبنى اسطولا تجاريا

قارب العمل على الانتهاء من برنامج التوسع فى الاسطول التركى التجارى الذى يتكلف حوالى ١٨ مليون جنيه استرلينى لتصبح قوة ذات أثر فى البحر الابيض المتوسط وقد بدأ هذا البرنامج فى عام ١٩٤٦ ومن المتوقع أن ينتهى العمل منه **فى بحر السنتين** القادمتين . وقد قامت هيئة التعاون الاقتصادى الامريكية بمديد المساعدة الفنية علاوة على مبلغ ٩٠ الف جنيه لاحتياجات بناء السفن والمتوقع عند اتمام هذا البرنامج انه سيكون لدى تركيا ٢٠٠ مركب حمولتها الكلية ٤٦٠٠٠٠ طنا وهو اكبر اسطول قامت تركيا **ببنائه منذ انحلال** الامبراطورية العثمانية . **والهدف** الرئيسى من بناء هذا الاسطول هو نقل نسبة معقولة من **تجارتها الخارجية على سفن تركية .**

شركات التأمين موقف عدم المسئولية لعدم اتفاق الحادث مع الاخطار المؤمن ضدها ولوجود شرط صريح فى بوالس الحريق العادية منصوص فيه على أن شركات التأمين غير مسئولة عن الضرر الناتج من الحريق أو التلف الناشىء بطريق مباشر أو غير مباشر للثورات أو المظاهرات أو قيام فئة من الشعب ضد أخرى وهوالى حدكبير ينطبق على حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، على أننا نرى أن شركات التأمين فى مصر لم تبد للآن الروح التى تبديها شركات التأمين فى الدول الاجنبية فى مثل هذه الحوادث وفى مثل الحوادث التى لا ينطبق عليها اخطار التأمين (ذلك العرف التى درجت عليه شركات التأمين فى الخارج) وهو تقديمها للمنكوبين الذين يتعاملون معها من مدة طويلة والذين كانوا من خيرة عملائهم مبالغ متفاوتة فى حدود أرباحها وطاقتها وتساعدهم على القيام من نكبتهم .

على أن قيمة التأمين الذى يدفع من شركات التأمين الى المنكوبين يجب أن يخصم من قيمة تعويض الضرر الذى يقدره الخبراء عن مطالبة الحكومة ما دامت أقساط التأمين كانت تعتمدها مصلحة الضرائب ضمن مصروفات المؤسسة .

هذه المواضيع والنقط تفتح بابا واسعا لحضرات زملائى من المحاسبين فى نشر بحوثهم كل فيما يعنيه من الموضوعات فتضىء السبيل الى حضرات الخبراء والقضاة ولجنة التعويضات فى تحديد حقوق المنكوبين والتزامات شركات التأمين والحكومة فى هذا الحادث الخطير فى حياة مصر الاقتصادية .

ميخائيل مسيحه

مدير حسابات شركة مصر لحليج الاقطان

شخصيات اقتصادية



فؤاد أباظة باشا

نشيط وافر النشاط ، دقيق غاية الدقة ، وهو حركة دائمة لا يكاد يتخلف عن دعوة عامة ، أو يعتذر عن حضور حفلة هامة ، وانك لتحكم من دائم حركته ، وما يبدو من هندامه واناقته وما تتسم به ملامحه من طلاوة ووسامة ، ويطبع طابعه من وسامة ، وما يغلبه من غضاضة الاهاب ، انه شاب فى ميعة الصبا وشرخ الشباب ، لا انه شيخ يضرب من عمره فى الحلقة السابعة

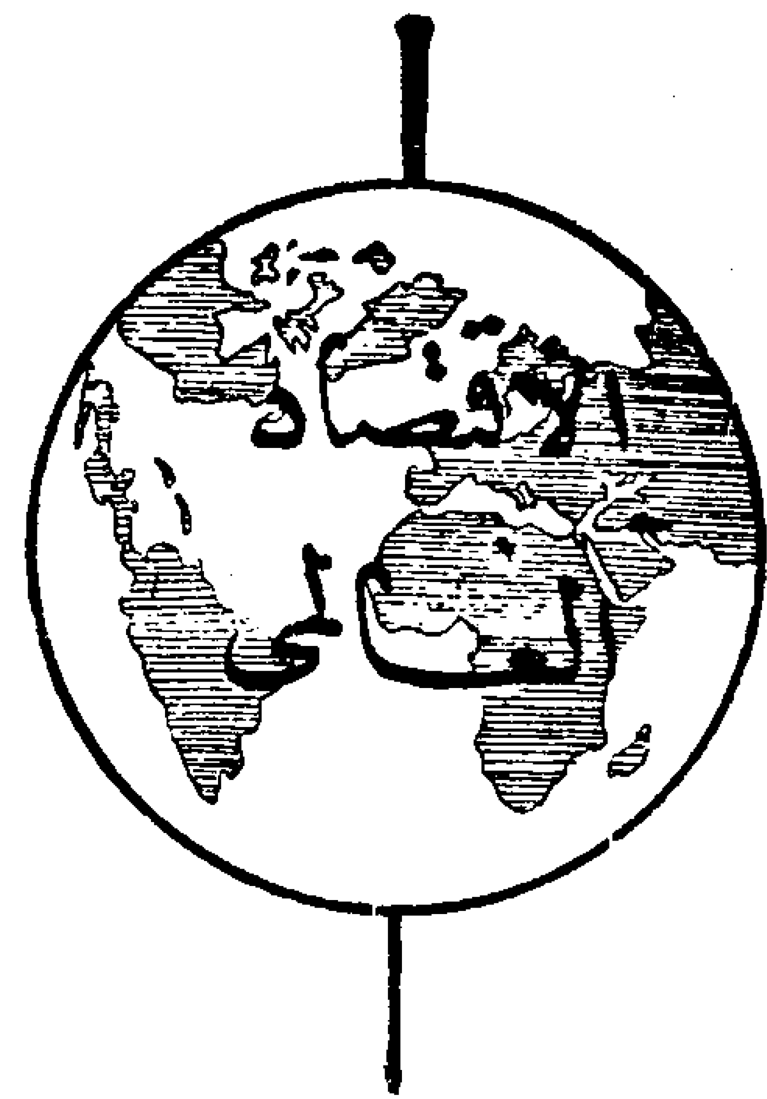
اذا ذكرت الحركة الاجتماعية والاقتصادية بالسودان كان اسم فؤاد أباظة من أبرز الاسماء ، وان ذكرت الوفود النازحة اليه كان فؤاد أباظة من أوائل الاعضاء ـ وان ذكرت الجمعيات الادبية والثقافية والرياضية كان هو من مؤسسيها فى المقدمة فهو عضو فى نادى الروتارى والنادى الاهلى ونادى الجزيرة ونادى سليمان باشا ونادى السودان ونادى الشرقية ونادى الزراعيين وغيرها من الجمعيات والنوادى .

وهو خريج كلية الزراعة منذ حوالى أربعين عاما ـ بدأ عمله فى الجمعية الزراعية منذ بدء تكوينها وصاحبها ونما معها سكرتيرا عاما فنائب مدير فمديرا عاما ـ وقد اشترك فى كل ما أقامت من معارض بل انه قد ساهم فى انشاء أكثر ما اقامت من المعارض الزراعية الصناعية التى كان لها ما لها من أثر فى النهضة الصناعية المصرية ـ وله بين الزراعيين مقام ملحوظ وقد اختير رئيسا لهم ردحا من الزمن ـ كما وقع عليه الاختيار كعضو لمجلس الشيوخ

وهو عضو مجلس ادارة شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية وعضو مجلس ادارة الشركة المصرية للصناعات والاسمدة الكيماوية وعضو مجلس ادارة الشركة المصرية للتجارة الدولية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر والسودان التجارية ونائب رئيس مجلس ادارة شركة أراضى سيدى سالم يحضر كل جلسات تلك الهيئات بمثابرة ومواظبة ويدلى فيها بآراء المبتكر المجدد وله أطيان زراعية ينفرد فيها بأساليب جديدة ونظم خاصة لرفع مستوى الزراعة والزراعيين

وهو رياضى بنشأته يهوى السباحة ويثابر عليها فى ساعة مبكرة من الصباح الباكر رغم ما قطعه من السنين التى لم تؤثر فى نشاطه وفى حركته التى أرجو له منها المزيد ليظل دائما مثلا صادقا للحيوية الدائمة والحركة المستمرة ان شاء الله .

حسن الحظيم



الولايات المتحدة بين عامين

يتضح من تقرير عن الاقتصاد الامريكي خلال ١٩٥١ أن أسعار الجملة زادت بنسبة ١٧ ٪ في الفترة مابين بدء الحرب في كوريا وبين يناير ١٩٥١ ثم عادت فانخفضت بنسبة ٣ ٪ قبل نهاية ديسمبر من نفس السنة بينما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٨ ٪ ثم بنسبة ٢ر٦ ٪ على التوالى وقد نقص الاستهلاك بنسبة ٣ر٥ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٠ وبلغ الاستثمار الاهلى رقما قياسيا قدره ٥٨٨٠٠ مليون دولار

هذا وقد أدلى أخيرا بعض الاقتصاديين الامريكيين بآرائهم عما ستكون عليه الحال في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٢ فقالوا بأن القوى التضخمية ستخف كثيرا وسيكون سببها الرئيسى استمرار بعض الاجور في الارتفاع ٠ وسنجد من أثر هذا العمل ميل المدخرات الى التزايد وبالتالى فمن المنتظر ألا ترتفع الاسعار الا في حدود ضيقة لاتزيد على ٢—٥ ٪

انتاج القطن في روسيا

يقدر انتاج محصول القطن في روسيا في الموسم الحالى بحوالى ٣ر٧ مليون بالة أى بزيادة قدرها ٤٠٠ الف بالة بالنسبة لمحصول الموسم السابق

الاحتياطات الرسمية من الذهب والدولارات

كانت احتياطات الدول الاوربية والاسيوية من الذهب والدولارات قد بدأت في التزايد على حساب احتياطات الولايات المتحدة من الذهب منذ تخفيض قيم العملات في سبتمبر ١٩٤٩ واشتد هذا الاتجاه في ١٩٥٠ نتيجة لحرب كوريا واشتداد طلب الولايات المتحدة على المواد الاولية من شتى الدول ولكن لوحظ منذ أواسط ١٩٥١ تغيرا في هذا الاتجاه اذ بدأت احتياطات الولايات المتحدة من الذهب تتزايد على حساب الدول الاخرى ٠ وقد خسرت انجلترا وحدها في الربع الثالث من ١٩٥١ مايعادل ٦٠٠ مليون دولار من الذهب والدولارات وخسرت في الربع الاخير من نفس السنة ٩٣٤ مليون دولار ٠ ويعزى هذا التغير في الاحوال الى عدة عوامل أهمها بالنسبة للمنطقة الاسترلينية توقف الولايات المتحدة عن استيراد الصفيح وتخفيض وارداتها من المطاط وغيره من المواد الاولية وزوال ايرادات بريطانيا من البترول الايرانى واستحقاق أقساط وفوائد الدين الامريكى على بريطانيا

وتقدر الزيادة في احتياطات الولايات المتحدة من الذهب في النصف الثانى من ١٩٥١ بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار ٠

ازدياد الطلب على الماس

اعلنت اخيرا الهيئة المركزية لبيع الماس التى تتولى بيع ماتنتجه جنوب افريقيا وغيرها من الماس ان مبيعات الماس قد زادت خلال ١٩٥١ الى ٦٥ مليون جنيه في حين كانت ٣٠ مليون جنيه ١٩٤٨ و ٥١ مليون ١٩٥٠ والمعروف ان حوالى ١٨ مليون جنيه من الماس من مبيعات العام الماضى كانت للاغراض الصناعية ٠

الارجنتين تواجه ازمة

كان من نتائج برامج التصنيع التى تقوم الحكومة الارجنتينية على تنفيذها ان صادفت الزراعة بعض الصعاب مما أدى الى ندرة عرض اللحم واللبن والسكر في الاسواق بينما اختفت الزبدة ٠ وقد انخفض المصدر من الحبوب خلال العشر سنوات الاخيرة الى ٦ر٦ مليون طنا ومازال الاتجاه الى الهبوط مستمرا ، وبما أن المنتجات الزراعية تكون حوالى ٩٣ ٪ من مجموع صادراتها الى أوربا فان نقص انتاج هذه المواد سيؤدى الى نقص موارد العملة الاجنبية وارتفاع نفقة المعيشة وقد سجلت فعلا الارقام القياسية الخاصة بنفقة المعيشة ارتفاعا في العام الماضى يقدر بحوالى ٥٠ ٪ مما كانت عليه في بداية العام ٠

تطور المعاملات اليابانية الدولية المختلطة

بملايين الدولارات الامريكية

العمليات الجارية	سبتمبر ١٩٤٥ الى يونيه ١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الواردات	—٤٩٥	—٦٨٥	—٨٤٠	—٨٧٦	—١٦٩٥
الصادرات	١٦١	١٧٥	٤٤٤	٥٧١	١١٥٩
الميزان التجارى	—٣٣٤	—٥١٠	—٣٩٦	—٣٠٥	—٥٣٦
ميزان الصادرات والواردات غير المنظورة	—١	—	+٤٤	+٨٥	+٤٧٥
ميزان العمليات الخارجية التجارية	—٣٣٥	—٥١٠	—٣٥٢	—٢٢٠	—٦١
حركة رؤوس الاموال					
مساعدة الولايات المتحدة	+٣٢٤	+٥٢٠	+٥٠٦	+٤٥٤	+٢٢٦
صافى القروض (+) والمدفوعات (—)	—٩١	—٤٤	—٣٢	—٧٩	—
تسويات خاصة	—	—	—١٨	—٤٤	—
السهو والخطأ	—	—	—	—	+٤١
التغيير في احتياطيات العملات الاجنبية	+٨٠	—٣٤	+١٦٨	+١١١	+٢٠٦

مشاكل اليابان الاقتصادية

أثرت الحرب العالمية الاخيرة على اليابان من الناحية الاقتصادية تأثيرا بليغا ،فقد فقدت نصف امبراطوريتها التى كانت بمثابة سوق خارجية للمصنوعات اليابانية ومصدرا رئيسيا لكثير من وارداتها من الاغذية والمواد الخام . ولاتخفى أهمية ذلك بالنسبة لبلد مثل اليابان فقير بموارده الطبيعية مزدحم بالسكان .

وقد تحطم خلال الحرب جانبا كبيرا من المنشآت الصناعية فى اليابان فأصبحت مقدرتها على الانتاج الصناعى عام ١٩٤٦ لاتزيد عن ربع ماكانت عليه قبل الحرب ، وانقطعت التجارة بينها وبين الصين وماجاورها واضمحلت مع غيرها من الدول الاسيوية فأصبح لزاما على اليابان أن تعيد تنظيم اقتصادها على أسس جديدة ، وان تتجه فى تجارتها الخارجية اتجاهات تختلف عما كانت عليه قبل الحرب

وقد عانت اليابان تضخما نقديا فى السنوات الثلاث الاولى بعد الحرب بسبب نقص الانتاج وكثرة مادفعته الحكومة من مكافآت وتعويضات ، ولكن ماأن قامت الحرب فى كوريا فى يونيه سنة ١٩٥٠ حتى ازداد الطلب على المنتجات اليابانية لتزويد قوات الامم المتحدة مما حدا بالولايات المتحدة الى رفع كثير من القيود التى فرضتها على الصناعة اليابانية ، وبذلك قفز معدل الانتاج الصناعى فى الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥١ الى ١١٤٪ بالنسبة لما كان عليه متوسط انتاج السنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٧ ، وذلك فى مقابل ٧٧٪ فقط ١٩٥٠

وقد كانت فرص اليابان بعد الحرب محدودة كما أسلفنا ، فلم تزد كمية صادراتها فى النصف الاول من عام ١٩٥٠ عن ٦٦٪ مما كانت عليه سنة ١٩٣٧ كما لم تتجاوز كمية الواردات ٣١٪ ويبين الجدول بالصفحة السابقة تطور المعاملات الدولية اليابانية المختلفة فى المدد المبينة بالجدول ومن الملاحظ ان معظم واردات اليابان من المواد الخام بينما ان معظم صادراتها من المصنوعات .

ومن الظواهر البارزة فى تجارة اليابان بعد الحرب مايلاحظ من وجود عجز مستمر فى ميزانها التجارى مع الولايات المتحدة بلغ مجموعه حتى يونيو ١٩٥١ ١٨٦٣ مليون دولار ، الا أن المساعدة التى قدمتها الاخيرة فى نفس تلك المدة بلغت قيمتها ١٧٧٣ مليون دولار فعوضت العجز المذكور . ولكن هذه المساعدة قد انقطعت منذ نهاية يونيو سنة ١٩٥١ وبذلك أصبح على اليابان أن تحد من وارداتها من الولايات المتحدة

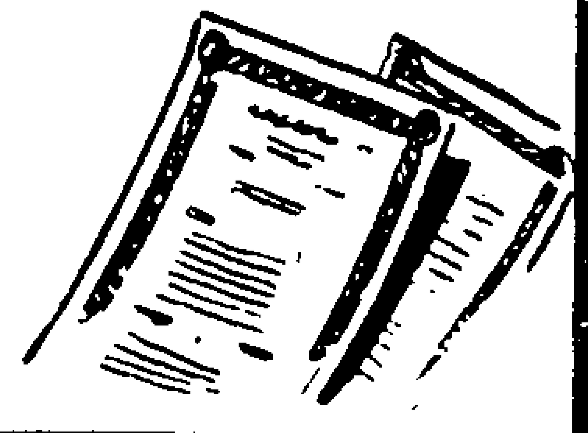
واذا أمكن الوصول الى تسوية سليمة سريعة لمشاكل الشرق الاقصى على وجه العموم فان ذلك سيؤدى الى زيادة الانتعاش فى الاقتصاد اليابانى لماينتظر أن تحصل عليه اليابان من مواد غذائية وخامات للصناعة من مصادر مجاوزة لها وبتكاليف معتدلة وما يتهيأ لها من أسواق قريبة لتصريف منتجاتها الصناعية ، غير انه من الخطل الاسراف فى التفاؤل من هذه الناحية فمعظم بلاد الشرق الاقصى بلاد مكتظة بالسكان يتعذر عليها أن تجد فائضا كبيرا من الاغذية تصدره الى اليابان وبالتالى فان مقدرتها على التوسع فى التجارة مع اليابان ستظل محدودة حتى يتم تنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى فيها .

ومن المحتمل كذلك أن ينقص حجم التجارة بين اليابان ومنطقة الاسترلينى نظرا لعجز اليابان عن استعمال أرصدتها الاسترلينية فى استيراد المواد التى تحتاج اليها بالذات .

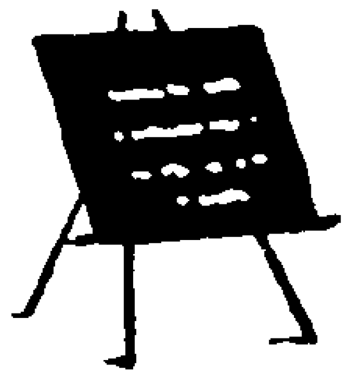
وتواجه اليابان كذلك مشكلة كيفية سداد ديونها الخارجية التى تتكون مما تراكم عليها للولايات المتحدة مقابل المساعدة التى قدمتها الاخيرة لها بعد الحرب والتى بلغت ١ر٨ مليار دولار على أن تقوم اليابان بردها فى الوقت المناسب ، والتزامات اليابان الخارجية من قبل الحرب التى تقدر بحوالى ٣٦٠ مليون دولار ، وكذا تعويضات الحرب التى تم تسديد جانب منها عقب الحرب مباشرة بتسليم بعض المعدات الصناعية ، والاصول اليابانية فى الخارج الى الصين والفيليبين وهولندا والمملكة المتحدة وتلتزم اليابان بموجب معاهدة الصلح بالتفاوض مع الدول صاحبة الشأن فيما يتعلق بتسوية هذه التعويضات وهنا تنشأ نفس المشكلة التى قامت بعد الحرب العالمية الاولى وهى قبول الدول الدائنة سداد تعويضاتها بالسلع والخدمات .

كما أن اليابان لاتستطيع التوسع فى الانتاج الى أكثر مما توسعت فيه فقد زاد الانتاج الصناعى فى الربع الثانى من عام ١٩٥١ بنسبة ٥١٪ مما كان عليه فى نفس المدة من عام ١٩٥٠ – الا اذا زادت من حجم رأس المال المستغل فى الصناعة بالادخار أو بتشجيع الاستثمار الخارجى . ومن الملاحظ فى هذا الصدد انه منذ نشوب الحرب فى كوريا وصحافة الولايات المتحدة واليابان تنادى بوجوب تدعيم « التعاون الاقتصادى بين أمريكا واليابان » .

وأخيرا فان استطاعت اليابان اعادة بناء أسطولها التجارى واستأنفت تمثيلها التجارى وصلاتها المصرفية فى الخارج ،فان كل ذلك سيساعدها كثيرا على حل مشاكلها الاقتصادية .



الأوراق المالية



عن المدة من ٢٨ فبراير الى ١٣٠ مارس ١٩٥٢

كانت السـوق خلال هذه المدة متأثرة تأثيرا مباشرا بأزمة القطن فى سوق الاسكندرية . وقد كانت هذه الازمة شديدة بحيث انهالت المبيعات على سوق الاوراق المالية بصفة خاصة

ولم يسجل السوق خلال هذه المدة رغم الميزانيات والنتائج العظيمة لأغلب الشركات أى نشاط بل اشتد الركود فيه ونزلت الاسعار بصفة عامة

وقد هبط سعر القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ بقدر ٧٥ قرشا وبنك مصر من ٢٣٥٠ الى ٢٢٠٠ رغم الاعلان بتوزيع ربح قدره ٨٥ قرشا مواز لربح العام الماضى . وانخفضت **البنك الاهلى** بقدر ١٢ قرش **ومياه** القاهرة ١٠ قروش .

والمصرية الجديدة (٣٠) **وسيدى سالم** (٨٠)

وكوم امبو (ـ ١٢) **والبحيرة** (ـ ٥٠)

أما حصص **تأسيس مصر الجديدة** فقد هبط سعرها من ٢٧٣٦ الى ٢٦٢٠ وشركة أراضى الدلتا (٥٠)

وفى قسم **الشركات التجارية والصناعية** هبطت الاسعار ماعدا القليل من الاسهم مثل **شركة الدلتا** (+ ١٠)

أما باقى الاوراق فسجلت انخفاضا ملموسا كالآتى :

	من	الى
علف الحيوان	٤١٥	٤١٠
آبار الزيوت	٤٠٠	٣٩٥
النحاس	١٠٩٠	١٠٢٠
الملح والصودا	٢٧٧	٢٧١
الغزل الاهلية	١٦٦٦	١٦١٠
المعادن الاهلية	٤٩٥	٤٦٧
البلاستك الاهلية	٢٠١	١٤٨
الاسمدة الكيماوية	٥٧٢	٥٥٠
التغليف الاقتصادى	٧٨٠	٧٥٤
النقل والهندسة	٩٩٠	٩٦٦
السكر ـ اسهم	٦٦٤	٦٦٠
شركة مصر للغزل	١٥٩٦	١٥٧٠
الحرير الصناعى	٧٦٤	٧٥٢
الورق الاهلية	٧٧٤	٧٤٥
الكروم	٤٦٨	٤٦٠

ويعتبر شهر مارس أهم شهر فى نشاط الشركات المساهمة فى مصر حيث تنعقد معظم الجمعيات العمومية وتعرض على المساهمين نتائج السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر . وفيما بعد البيانات عن الجمعيات المنعقدة والتى ستعقد وأهم ماجاء بها :

شركة المناجم والبحث

أعلنت الشركة بنـاء على قرار الجمعية العمومية العادية المنعقدة فى يوم ٧ مارس ١٩٥٢ توزيع ربح قدره ٢١٧ قرش قائم أو ١٧٨ر٨ قرش صافى بعد خصم الضرائب وذلك ابتداء من ١٥ مارس ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٦ .

شركة مصر للحرير الصناعى

تنعقد الجمعية العمومية للشركة المذكورة يوم الخميس الموافق ٢٧ مارس ١٩٥٢ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والميزانية وتوزيع الارباح والموافق على تعيين عضوين جديدين

وقد اقترح مجلس الادارة فى تقريره توزيع ٥٠ قرش كربح قائم (أى يخصم منه الضريبة على ارباح رؤوس الاموال المنقولة) وهو مايعادل ١٢١/٢ ٪ من راس المال المدفوع .

والمعلوم عن الشركة ان اعمالها تتحسن باستمرار وان مركزها المالى فى غاية المتانة .

شركة اسمنت بورتلاند طرة المصرية

تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة بمركزها الرئيسى بطرة بالقرب من القاهرة يوم السبت الموافق ٢٢ مارس ١٩٥٢ للموافقة على تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح وانتخاب اعضاء فى مجلس الادارة .

وقد كانت نتيجة الميزانية أرباحا قدرها ٢٠٦ر٨٧٥ جنيه

شركة مياه القاهرة

تنعقد الجمعية العمومية لمساهمى شركة مياه القاهرة يوم الاثنين ٢٤ مارس ١٩٥٢ بمركز الشركة بشارع الجلاء ببولاق للنظر فى جدول الاعمال الذى يشمل الموافقة على تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وميزانية السنة المالية ١٩٥١ وتوزيع الارباح مسئولية الحكومة المصرية .

وتعيين اعضاء مجلس الادارة ومراقبين للحسابات .

شركة مبانى (الشمس)

تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة بمركزها بالقاهرة للبحث فى تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر واقترح المجلس على ان الشركة ترى تشجيع حل ازمة المساكن وتخفيض الايجارات بنسبة محسوسة .

الشركة العقارية العربية

حددت يوم ٢٧ مارس ١٩٥٢ لانعقاد الجمعية العمومية العادية لمساهمى هذه الشركة بمركزها بالقاهرة بشارع عبد الخالق ثروت باشا للنظر فى تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات وحساب السنة الماضية أى الميزانية وحساب الارباح والخسائر ودفع ٥٪ للمساهمين وتعيين أعضاء جدد .

وقد ذكر تقرير المجلس اهتمام المساهمين بتطور اعمال الشركة وهو يدرس حاليا طريق استغلال موارد الرزق لأغلبية سكان تلك المناطق الواقعة فى حدود اسرائيل والبلاد العربية الاخرى .

شركة المحاريث والهندسة

سيطلع المساهمون لشركة المحاريث والهندسة فى يوم ٢٦ مارس ١٩٥٢ على تقرير مجلس الادارة وحساب سنة ١٩٥١ . وقد ذكر المجلس فى تقريره ان الاعمال فى تحسن فى جميع الاقسام مما شجع الشركة فى توزيع ربح مرتفع بالنسبة للثلاث سنوات الماضية . وقد انتهت الشركة من أى نزاع ضريبى لغاية آخر فبراير ١٩٤٧

وقد اسست الشركة فروعا لها بعد القاهرة فى الاسكندرية والمنصورة والفيوم والمنيا . وينتظر ان يتم بناء فرع طنطا خلال ١٩٥٢ .

وامكن لمجلس الادارة ان يقترح

توزيع ربح قدره ٥٧٫٦٨ قرش ضد تسليم الكوبون رقم ١٦

شركة السكر

انعقدت الجمعية العمومية العادية لشركة السكر ووافقت بالاجماع خلال الجمعية المنعقدة يوم ٢٩ فبراير على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وكل ماجاء بتقرير مجلس الادارة وشكى المجلس من استيراد السكر من الخارج

لشركة البلاستك المصرية (شافرمان)

تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة البلاستك المصرية (شافرمان) يوم ٢٧ مارس في مركزها بالاسكندرية واقترح المجلس توزيع ربح قدره ١٢٠ قرش صافي و ١٤٣٫٥٤ قائم ضد تسليم الكوبون رقم ١١

شركة النشادر والمواد الكيماوية

يوافق مساهمو الشركة المذكورة على جدول اعمال الجمعية العمومية العادية التى ستعقد يوم ٢٧ مارس بمركز الشركة بشارع الساحب بالحمزاوى بالقاهرة ويشمل هذا الجدول على تقرير مجلس الادارة والحسابات عن ١٩٥١ وتجديد مجلس الادارة وتعيين مراقبين .

وذكر المجلس فى تقريره ان بيع منتجات الشركة فى اطراد مستمر وان قسم الفراء قد نجح .

واظفرت الميزانية على ارباح صافية قدرها ١٧ الف جنيه مكنت المجلس من توزيع ربح قدره ٨٠ قرش قائم عن كل سهم ضد تقديم الكوبون رقم ٦ ابتداء من ٢٨ مارس ١٩٥٢ .

ويرأس المجلس الاستاذ البير براهمشا .

شركة استرا

تنعقد الجمعية العادية لشركة استرا واسواق مصر الكبرى يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس ١٩٥٢ فى الساعة الرابعة مساء بمركز الشركة بشارع قصر النيل رقم ٣٧ بالقاهرة للنظر فى تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر عن المدة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ والموافقة على توزيع الارباح واعادة انتخاب المراجعين وتحديد اتعابهم .

شركة اراضى الجيزة والروضة

تنعقد الجمعية العمومية العادية للمساهمين لهذه الشركة بمركز الشركة بالاسكندرية بشارع رولو رقم ١ للنظر فى تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات واعادة انتخاب اعضاء وتعيين عضو جديد واعادة انتخاب مراجعى الحسابات عن سنة ١٩٥٢ .

شركة بيرة الاهرام

تنعقد جمعية عمومية غير عادية لهذه الشركة للمرة الثانية للموافقة على القرارات المؤقته بشأن تغيير تسمية الشركة الى شركة بيرة الاهرام ش . م . م وتحويل قيمة رأس مال الشركة من فرنكات بلجيكية الى جنيهات مصرية .

شركة الشرق للغزل والنسج

تنعقد الجمعية العمومية العادية الخامسة لهذه الشركة فى ٣٠ مارس بمقرها بامبابة النظر فى تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وتوزيع الارباح واعادة انتخاب اعضاء فى مجلس الادارة انتهت مدتهم .

وقد نوه مجلس الادارة فى تقريره عن التطور العظيم التى لاقته الشركة فى اتساع اعمالها واستحداثها للآلات الحديثة . وقد قررت الشركة توزيع ربح قدره ٥٠ قرش للسهم يخصم منها الضريبة .

مصانع القاهرة

تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة بمقرها بشارع الازهر رقم ٧٠ فى الساعة ١١ للنظر فى تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وتوزيع الارباح واعادة انتخاب أعضاء .

وقد ذكر المجلس فى تقريره ان انتاج الشركة فيما يختص بالمنسوجات التى تنتجها يزيد عن حاجة السوق المحلية وقد اقترح المجلس توزيع ربح قدره ٢٠ قرش للسهم ضد تسليم الكوبون رقم ١٣ .

الشركة التجارية المصرية ((تريدكو))

اظهرت ميزانية الشركة لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥١ نتائج غير مرضية حيث أصبحت قيمة الخسائر الواردة بالميزانية ٤٢٫٩٢٠ جنيه بعد خصم الاحتياطى القانونى . وهى خسارة تبلغ ٣٠ ٪ من رأس المال

النقل المشتركة

تنعقد الجمعية العمومية لمساهمى الشركة بمقر الشركة بالقاهرة يوم الخميس الموافق ٢٧ مارس ١٩٥٢ للنظر فى تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات والميزانية لغاية آخر ١٩٥١ وانتخاب عضوين من أعضاء مجلس الادارة وتعيين مراقبين للحسابات عن سنة ١٩٥٢

ويرأس الشركة سعادة حسين عنان باشا .

شركة النيل للزيوت

تنعقد الجمعية العمومية لشركة النيل للزيوت يوم السبت الموافق ٢٢ مارس ١٩٥٢ فى الساعة ١١ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتجديد عضوية أعضاء فى مجلس الادارة وتعيين مراقب للحسابات .

الشركة العقارية العامة

تنعقد الجمعية العمومية العادية يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس ١٩٥٢ فى مركز الشركة بالقاهرة بشارع شريف رقم ١٨ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والمراقبين والحسابات وتوزيع الارباح .

المعروف عن الشركة انها تملك حاليا ٦ عمارات فى نواحى مختلفة بالقاهرة .

شركة الطوب الابيض الرملى

تنعقد الجمعية العمومية العادية لمساهمى هذه الشركة يوم الاثنين الموافق ٣١ مارس ١٩٥٢ بمركزها الرئيسى بسكة البيضا رقم ٣٣ بالعباسية للنظر فى تقرير مجلس الادارة والمراجعين وتوزيع الارباح وتعيين أعضاء جدد فى المجلس

شركة وادى كوم امبو

يبحث المساهمون لشركة وادى كوم امبو فى اجتماعهم يوم الجمعة الموافق ٢٨ مارس ١٩٥٢ فى تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وتحديد الربح

مصانع الدلتا للصلب

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمى هذه الشركة يوم السبت الموافق ٨ مارس ١٩٥٢ ووافقت بالاجماع على تقرير مجلس الادارة والميزانية المنتهية فى ٣١ ديسمبر وحساب الارباح والخسائر . وقد وافقت الجمعية على توزيع ١٠٠ قرش قائم عن كل سهم أى ما يعادل ٢٥ ٪ من قيمة السهم المدفوعة .

*

اتجاه السوق : فى تحسن بسبب الاسعار المنخفضة الموجودة حاليا فى سوق الاوراق والامل فى ايجاد حل سريع لأزمة القطن .

عرض عام للتعاون الفنى لسنة ١٩٥١

يسير العالم بخطى سريعة فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ففى مصر يتمتع العمال واسرهم ببرنامج للضمان الاجتماعى هو الاول من نوعه فى الشرق الاوسط ، وفى لبنان يجرى العمل فى استغلال مياه نهر الليطانى لأعمال الرى وتوليد القوى الكهربائية ، وفى الهند ساعدت الحبوب الجديدة على مضاعفة محصول القمح ، وفى ايران وباكستان أمن المزارعون خطر غزو أرجال الجراد لأراضيهم • وفى الاردن شرع سكان الصحراء الآن يستنبطون المياه من آبار قديمة ظلت دفينة تحت التراب أجيالا طويلة •

تلك بعض المشروعات العديدة التى هى وليدة برنامج النقطة الرابعة فى نحو ست وثلاثين دولة خلال هذا العام كجزء من المجهود المستمر لتحقيق السلام العالمى والتقدم العام • ومن بين الدول المنتفعة ببرنامج التعاون الفنى (النقطة الرابعة) مصر وليبريا وليبيا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وايران وأفغانستان وباكستان والهند وسيلان • وهذا البرنامج مشروع متبادل يقدم المعرفة والخبرة الفنية دون أى مقابل للدول التى ترغب فى الانتفاع بهما • وقد بلغ عدد الذين كانوا يعملون فى مختلف مشروعات البرنامج فى آسيا وافريقيا والشرق الاوسط حتى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ نحو ١٠١ من الخبراء ، وبلغ — حتى ذلك التاريخ — عدد الفنيين والطلبة تحت التمرين الذين أوفدتهم تلك البلاد للدراسة فى الولايات المتحدة نحو ١١٧ ، وقدمت الولايات المتحدة كذلك فى غضون هذه الفترة ٢٣٢ منحة دراسية للتدريس فى معاهدها ، أما الآن فقد زاد عدد المشتركين فى هذه البرامج زيادة كبيرة والواقع أن وراء هذه الارقام المتواضعة قصة التقدم فى كل دولة على حدة داخل الاطار العام للبرنامج فى صورته الحقيقية كأداة للتطور الاقتصادى طويل المدى •

وعلى الرغم من أن البرنامج بعيد المدى فى جوهره ، الا انه اثبت فى بعض المناسبات خلال سنة ١٩٥١ ، ماله من أثر فعال سريع فى حل بعض المشكلات المباشرة •

فى ايران

ومن الامثلة على ذلك ماحدث فى ايران فى شهر ابريل الماضى عندما أحاق بها خطر الجراد ، اذ فقس بيض الجراد فى مساحة بلغت ألفى ميل مربع من الجبال والوديان والسهول والصحارى الواقعة الى الجنوب من المنطقة الشهيرة بزراعة المواد الغذائية التى تعرف باسم « سلة خبز » ايران

وفى اليوم الثالث من شهر ابريل طلبت السلطات الايرانية مساعدة أمريكا التى لبت النداء فورا — طبقا لبرنامج النقطة الرابعة فأرسلت طائرات الرش الامريكية محملة بمادة جديدة من المبيدات الحشرية تدعى « الدرين » للقضاء على هذا العدو المغير وسرعان ماشاع الامل من جديد فى قلوب المزارعين الايرانيين عندما تساقط الجراد ميتا فى كثرة مخيفة بعد أن كان قد تملكهم اليأس من انقاذ محاصيلهم •

فى الهند وباكستان

وقام خبراء النقطة الرابعة فيما بعد بحملات مماثلة أخرى فى الهند وباكستان حيث لقوا مثلما لاقوه فى ايران من تعاون خالص ، كما وجد الفنيون أنفسهم أن المهمة التى قاموا بها فى ايران قد سهلت مهمتهم فى الهند وباكستان الامر الذى يؤيد المبدأ القائل بأن الدول المجاورة والعالم على وجه عام يساهم فى نجاح أى مشروع فى أية دولة كانت •

هذه أمثلة بارزة على المساعدات الفنية فى آسيا والشرق الاوسط خلال سنة ١٩٥١ ، بيد أن الشطر الاعظم من المشروعات التى نفذت فى تلك المنطقة قد اتسم بشىء من البطء والمشقة وبساطة المظهر نظرا لأن نتائجها لم تكن مباشرة •

فى مصر

وقد عمل خبراء النقطة الرابعة — فى مصر — فى هدوء مع موظفى الحكومة المصرية فى وضع مشروعين أحدهما يرمى الى ايجاد مساكن رخيصة والآخر الى توسيع نطاق الرفاهية الاجتماعية والامل كبير فيما يتعلق بالمشروع الاول أن تؤدى الجهود التى تبذل الى انتاج مواد بنائية زهيدة الاثمان وتزويد المساكن بالماء النقى وتوصليها بالمجارى . أما برنامج الرفاهية الاجتماعية — وقد كانت مصر أسبق دول الشرق الاوسط الى وضعه — فانه يضع موضع التنفيذ برنامجا للضمان الاجتماعى للطاعنين فى السن وذوى العاهات من العمال وأسرهم • كما أن مصر قد أنشأت وفقا لهذا البرنامج قاعات للاجتماع ومكتبات وعيادات طبية ومراكز للترفيه عن النفس لسكان المناطق الريفية •

وتشمل جهود الفنيين الامريكيين فى هذه المشروعات جميعا القيام بأعمال خاصة محلية وتدريب المشتغلين بالشئون الاجتماعية فى الولايات المتحدة ، أضف الى ذلك أن الخبراء الامريكيين فى الشئون الزراعية يعملون مع السلطات المصرية فى وضع برنامج للتوسع الزراعى يرمى الى تحسين وسائل الزراعة واستخدام طرق أجدى وأنفع فى خزن الحبوب وطحنها وتحسين الادوات اليدوية والآلات التى يستخدمها المزارعون المصريون •

فى لبنان

أما فى لبنان فقد رصدت ادارة التعاون الفنى (للنقطة الرابعة) فى سنة ١٩٥١ مبالغ من المال لانشاء مركز للتدريب الفنى فى الجامعة الامريكية ببيروت لكى يتدرب فيه الطلبة الوافدون من جميع أنحاء الدول العربية فى ميادين الصحة والتمريض والادارة العامة والزراعة والهندسة والاقتصاد • وقد أنشئت لدراسة هذه المواضيع أكثر من مائة منحة دراسية خصصت للطلبة العرب الذين

يتم اختيارهم على أساس قدرتهم واستعدادهم لاستخدام مايحصلونه من علم فى تحسين المشروعات فى بلادهم .

وقد تعاون عشرة خبراء من مكتب استصلاح الاراضى بوزارة الداخلية الامريكية فى يوليو ١٩٥١ مع الخبراء اللبنانيين فى انجاز عملية استقصاء مبدأية لمعرفة مدى القوة المائية التى يمكن استنباطها من نهر الليطانى وستستخدم نتيجةدراسة هؤلاءالخبراء كأساس للمشروع الانشائى المقبل الذى ينتظر أن تقوم به لبنان بأموال دولية .

وقد ساعد خبراء النقطة الرابعة لبنان خلال السنة الماضية أيضا فى مشروعاته الزراعية فى الشئون المتعلقة بكيمياء التربة وابادة الحشرات والآفات الزراعية والآلات الزراعية وتربية الدواجن وتحسين صناعة صيد الاسماك . وقد وضعت أيضا مشروعات لانشاء أربع معامل اختبار فى لبنان لبحث المشاكل المتعلقة بالشئون السابقة .

فى ليبيا

وقد منح مكتب التعاون الفنى الليبى الامريكى منحة مالية محترمة لاستغلالها فى التدريب والخدمات العامة الزراعية . كما اضطلعت ليبيا – بمساعدة اخصائى النقطة الرابعة – بدراسة المصادر المائية الجوفية فى البلاد .

فى سوريا

أما فى سوريا فقد منحت مؤسسة الشرق الادنى التى عملت سنوات عديدة فى تلك المنطقة منحة ماليةلكى توسع أعمالها المتعلقة بالتطور الريفى ويشمل هذا البرنامج الصحة القروية والتعليم والتطور الزراعى .

على أن مجرد قراء الارقام والحقائق لايكفى فى حد ذاته لمعرفة الروح الحقيقى الذى ينطوى عليه برنامج التعاون الفنى ، فضلا عن أن القائمين علىادارة برنامج النقطة الرابعة يعدون هذه الارقام أمرا عارضا بالنسبة الى برنامج يستهدف تقدما منتظما طويل الامد يمكن تنفيذه عن طريق التعاون المتبادل بين أمم تعمل معا كشركاء متساويين .

نشاط برنامج النقطة الرابعة فى مصر

زيادة الانتاج الزراعى والثروةالحيوانية – رفاهية سكان الريف – كفاءة الموظفين المصريين

ألقى المستر ساكستدر مديرالتعاون الفنى السابق فى مصر – بنادى الروتارى بالقاهرة – محاضرةعن مدى تقدم برنامج النقطة الرابعة فى مصر – وذلك بمناسبة نقله الى منصب كبير بمقر ادارة النقطة الرابعة بواشنطن ، نقتبس منه مايلى ، فيمايتعلق بالمساعدات الفنية التى بدأ فيها العمل بالفعل : –

« ان أهم هذه النواحى تحسين الزراعة أى زيادة الانتاج الزراعى . وقد كانت وزارة الزراعة المصرية من أسبق الوزارات الى طلب المساعدة الفنية ، والفنيون المطلوبون فى طريقهم الآن الى مصر ...

« وقد أجريت بالفعل عدة اختبارات رائعة لزيادة الثروة الحيوانية فى مصر وهى تضارع بل وتتفوق على الثروةالقطنية وفقا للاحصاءات الاخيرة . اذ أصبحت غلة الدجاج وغيرها من الدواجن والاغنام والابقار وغير ذلك من الماشية من أهم مصادر دخل الفلاح فى الوقت الحاضر . والواقع أن الحيوانات التى يستخدمها الفلاح فى معظم الاحوال من نوع منحط نتيجة التزاوج الداخلى مدى أجيال طويلة . وقد ثبت بالفعل نتيجة اختبارات الوزارة ومنظمات الابحاث الخاصة كالجمعية الزراعية الملكية أن ايجاد فصائل جيدة يؤدى الى زيادة حجم البيض وعدده كما يؤدى الى زيادة كمية اللبن واللحم والصوف وغيرها من المنتجات » .

« أما فيما يتعلق بالبرامج الخاصة برفاهية سكان الريف ، وهى برامج تعليمية فى مجموعها وتمس أيضا الشئون الصحية وتنظيم القرية وتحسين الزراعة ، فانها ترمى الى تدريب الفلاحين على نوع أفضل من الحياة . ومن أهم نواحى تحسين الصحة توفير مساكن قروية محترمة ولدينا بالفعل اثنان من أفضل المستشارين الامريكيين يعملان على حل مشكلة تحسين المنازل الريفية . والحق أن هذا المشروع الذى يوشك أن يأتى بنتائج ايجابية ينحصر فى الكيفية التى يمكن بوساطتها صنع نوع جيد من الطوب النيىء يقاوم التآكل والتفتت والحشرات والبكتريا » .

«ويرسل بعض الموظفين المصريين وفقا لهذه البرامج الى الولايات المتحدة للتدريب . ومعنى هذا أنهم يرسلون للتدريب العملى لا النظرى وقد اختير بالفعل نحو ٤٨ موظفا مصريا سافر منهم تسعة وعشرون الى الولايات المتحدة وعاد بعضهم الى مصر أما الباقون فسيسافرون فى غضون مدة قصيرة »

« واسمحوالى أن أقول بهذه المناسبة أن الموظفين الذين ارسلوا للتدريب كانوا فخرا لبلادكم . فقد أحسنت الحكومة اختيارهم وعملوا أثناء وجودهم فى الولايات المتحدة بنشاط وجهد عظيمين وتركوا أثرا طيبا فى بلادنا نظرا لذكائهم واخلاصهم وقوة شخصيتهم . ان الزملاء الذين ارسلوا الى الولايات المتحدة حتى الآن قد احتفظوا بكرامة الشعب المصرى هناك »

« على أن انشاء برنامج للمساعدة الفنية التعاونية بطىء بطبيعته اذ تقضى ميزانية البرنامج فى سنته الاولى وهى سنة ١٩٥١ بتوفير المنح الدراسية السالفة الذكر وبتوفير المال اللازم لقيام خبراء المساكن بأعمالهم المبدئية وللفريق الاول من العلماء الاجتماعيين للعمل مع وزارة الشئون الاجتماعية . أما برنامج سنة ١٩٥٢ فينص على توفير الاعتمادات المالية اللازمة بالنهوض بأربعة أمثال ماتم من نشاط فى العام الماضى »

القطن

فى النصف الاول من مارس

	اقفال يوم ١٩٥٢/٢/٢٥		اقفال يوم ١٩٥٢/٣/١٢	
عقـــود الاقطان الطويلة التيلة أســاس ((جود))				
مارس	١٥٣ر٢٥	ريال	....	
مـايو	١٥٥و٦٠	ريال	١٤٩و٤٥	ريال
يوليو	١٥٧و٨٥	ريال	١٥١و٦٠	ريال
عقـود الاقطان المتوسطة التيلة أســاس ((حود))				
فبراير	٨٨و٦٠	ريال	٨٥و٠٥	ريال
ابريل	٩٢و١٥	ريال	٨٨و٥٠	ريال
يونيـو	٩٤و١٠	ريال	٩٠و٣٥	ريال
اغسطس	٩٥و٩٥	ريال	٩٢و١٥	ريال

بينا فى تقريرنا السابق أنه بات من المنتظر ان تظهر نتائج السياسة التي اعتزمت الحكومة اتخاذها فى السوق القطنية حتى تستأنف نشاطها وتنتهى الازمة القائمة فيها .

وقد انعقد مجلس الوزراء فى يوم ٨ الجارى وقرر الموافقة على ماعرضه عليه معالى وزير المالية من استصدار مرسوم بقانون بحكم المــادة ٤١ من الدستور ينص على مايأتى :

مادة ١ ــ تقفل كنتراتات القطن طويل التيلة استحقاق مارس القائمة فى بورصــة العقود يوم العمل بهذا المرسوم بقانون وتحصل فيها تصفية اجبارية ومقاصة نهائيــة على أساس سعر ١٤٠ ريال .

مادة ٢ ــ تكون الفــروق الناتجة عن المقاصة المنصوص عليها فى المــادة السابقة مستحقــة الاداء فورا ومع ذلك يجوز للجنة البورصة ان تؤجل أداء هذه الفروق على اقساط بشرط الا تتجاوز مدة التأجيــل ثلاثين يوما من تاريخ الاستحقاق .

اما بالنسبة لعقود فبراير وابريل اقطان متوسطة التيلة فقد أعلن رئيس لجنة البورصة فى الندوة صباح يوم ١٢ الجارى عن تعهــد شركة مصر لتصدير الاقطان بتسلم جميع مايعرض عليها من المراكز القائمة عن الشهرين المذكورين فى حـدود الكمية موضوع الصفقــة الروسية بسعر ٨٠ ريال **للعقود وبعلاوات الفليبارات للاقطان** المسلمـــة فليبارات عن الشهرين المذكورين ــ كما تعهدت الشركة أيضا بتسلم مركز كــل بيت من بيوت السمسرة يتـوقف عن دفع الفروق المستحقـة عليه من تصفيات شهرى فبراير وابريل **بالسعـر المذكور بعد الاتفاق مع لجنة البورصة .**

وان هذا الموقف المشرف من شركة مصر لتصدير الاقطان التى تنهـج فى صفقة روسيا مايجرى عليه العمل فى بنك مصر ومؤسســاته من روح القومية للصالح العـام فقد استمرت شركة مصر لتصدير الاقطان فى مفاوضة الروس فى هذه الصفقــة ستة أشهر متواليــة كان وزراء المـالية خلالها يلحون عليها **فى اتمامها .**

وبفضـــل جهودها وفقت الى **الحصـــول على سعر مجزى جدا** بالنسبة للقمح وعلى سعــر أزيد من أسعار القطن المتعـامل بها فى السوق وقد توجت شركة مصر لتصــدير الاقطان هذا العمل الجليل بأن تعهدت للحكومة برد كافة الفروق التـى قد تحصل عليهـــا من استلام الفلبارات لشهـرى فبراير وابريل وبين سعر البيع لروسيا .

وانا لنرجو مخلصـــين أن تعود السوق الى حالتها الطبيعية المستقرة حتى يقبل المشترون من الخارج على **شراء باقى المحصـــول الحالى وتتوفر** الثقة فى السوق القطنيــة استعدادا **للمحصول المقبل الذى بدأ المزارعون** الآن فى زراعته .

سوق البضاعة الحاضرة

هبطت المبيعات فى بورصــة ميناء البصل متـــأثرة بالحالة القائمة فى بورصـــة العقود وكانت المشتريات تجرى بأسعــار قطعية لجميع انواع الرتب .وقد بلغت المبيعات فى النصف الاول من مارس ٤١٥٣ بالة مقـابل ٨٨٥٦ بالة فى نفس المدة من الشهـــر المــاضى وبيانها كالآتى :

الكرنك	١٠٤٦	بالة مقابل	٢٧٩٥	بالة
منوفى	١١٦	» »	٧١	»
جيزه (٣٠)	٧٢٧	» »	١٧٢٤	»
اشمونى	٢٢٠٦	» »	٤١٠٦	»
زاجوراه	٥٨	» »	١٦٠	»

بيان المحلوج لغاية ٥٢/٣/٥

الموسم الحالى قنطار		الموسم الماضى قنطار
٢ر٠٢٢ر٥٨٥	كرنك	٢ر٤٥٨ر٨٣٩
٢٦٦ر٨٣٨	منوفى	٢١٥ر٩٧٩
٨١٤ر٠٠٢	جيزة\٣٠	١ر٥١١ر٤٢٥
١٩٥ر٨٢٥	زاجوراه	٤٠٨ر٧٦٨
٢ر٤٣٤ر٧٨٧	اشمونى	٢ر٧٥٦ر٠٧٦
١٦ر٨٠٨	أصناف اخرى	٦ر٣٧٠
٨٠٠	مخلوط	١ر٢٥١
٣٥ر٩٧٩	واطى مخلوط	٦٨ر١٠٨
١٤٩ر٥٣٤	اسكارتو	١٦٩ر٧٤٦
٥ر٩٣٧ر١٥٨		٧ر٥٩٦ر٥٦٢

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك ان ممولي هذه الضرائب او من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر في دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى أمرها .. »

موضوع التقادم المسقط الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أثارت بعض المشاكل الضريبية اختلف فيها الرأى وتنعقد تلك المشاكل فى النقط الثلاث الآتية :

١ ـ جواز وقوع المقاصة بين دين الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب قبل الممول ، ودين الممول المستحق له قبل تلك المصلحة

٢ ـ التاريخ الذى يبدأ فيه حق الممول فى المطالبة باسترداد ماقد يظن انه عجله بغير وجه حق للمصلحة طبقا لاقراراته .

٣ ـ الاجراء الذى يقطع التقادم المسقط .

ويلاحظ بادىء الرأى ان احكام القانون المدنى هى الواجبة التطبيق فى العلاقات المدنية الناشئة عن تطبيق أحكام قوانين خاصة مادامت تلك القوانين ومن بينها قوانين الضرائب لم تتناول تلك المسائل فى موادها بتنظيم خاص . ومادامت هذه الاحكام لاتتعارض مع تلك وردت فى هذه القوانين .

فالمسائل المتعلقة بانقضاء الالتزام بمايعادل الوفاء ومن صوره «المقاصة» وتلك التى تتعلق بانقضاء الالتزام دون وفاء ومن بينها « التقادم » تحكمها نصوص القانون المدنى لان قوانين الضرائب لم تسع أحكاما فى هذه المسائل سوى تعيين مدة التقادم وحدها .

ففيما يتعلق بالمسألة الاولى يتبين انه ليس هناك مايحول دون وقوع المقاصة اذا توافرت شروطها بين دين المصلحة المستحق لها قبل أحد الممولين ودين هذا الممول المستحق له لان المادة ٣٦٤ من القانون المدنى قد نصت على ان المقاصة تقع فى الديون أيا كان مصدرها وذلك فيما عدا حالات ليس من بينها دين الضريبة . أما فيما يتعلق بالمسالتين الثانية والثالثة فان التقادم المسقط لحق الممول فى المطالبة برد ماتحصل منه دون وجه حق تنفيذا للامرين العسكريين رقم ٣٦١ و ٣٦٢ لسنة ١٩٤٢ الذين استمر العمل بالتدابير الواردة فيهما بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ فانه يبدأ من تاريخ تحصيل الضريبة المستحقة عليه لان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أن حق الممول فى المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق يسقط بمضى سنتين وسقوط الحق فى المطالبة بالرد مرتبط بالتحصيل ويكون بأوراد واجبة التنفيذ .

ومن هذا التاريخ يعرف الممول ماله قبل المصلحة وماعليه لها ويتعذر عليه قبل اعلانه بهذا الربط معرفة الدين الذى له قبل المصلحة والذى من حقه أن يطالب باسترداده ويؤيد هذا مانصت عليه المادة ٣٨٢ فقرة أولى من القانون المدنى . على انه لايسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ولاشك أن عدم قيام المصلحة بربط الضريبة مانع للممول من معرفة ماله والمطالبة برد ماأداه زيادة على المستحق عليه ومن ثم فهو لايستطيع أن يطالب بحقه الا من تاريخ اعلانه بالربط وبذلك فان حق الممول فى استرداد مادفع منه بالزيادة من واقع اقراره يسقط بمضى سنتين من تاريخ اعلانه بالربط وهذا التقادم لاينقطع بالمطالبة العادية بل لابد لقطعه من المطالبة القضائية طبقا لما تقضى به المادة ٣٨٢ من القانون المدنى

ونخلص مما سبق الى : ـ (فتوى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة فى يناير سنة ١٩٥٢)

١ ـ جواز وقوع المقاصة بين دين الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب على الممول وبين الدين المستحق له على المصلحة نتيجة أدائه أكثر من المستحق عليه

٢ ـ وان المطالبة برد ماأداه أكثر من المستحق تتقادم بمضى سنتين من تاريخ اعلانه بربط الضريبة

٣ ـ وان المطالبة العادية لاتكفي لقطع هذا التقادم بل لابد من المطالبة القضائية .

ع . ع

أسعار العملات بالدولار الأمريكى

كل البلد	سعر السوق	السعر الرسمى
١٠٠ شلن استرالى	٣ر١٠	٣ر٩٠
١٠٠ فرنك بلجيكى	١ر٧٧	٢ر —
١٠٠ كرونر دنمركى	١١ر٨٥	١٤ر٤٥
جنيه ايرلندى	٢ر٥٢	٢ر٨٠
جنيه مصرى	٢ر١٧	٢ر٨٧
جنيه انجليزى	٢ر٢٩	٢ر٨٠
١٠٠ مارك فنلندى	٠ر٢٤	٠ر٤٣
١٠٠ فرنك فرنسى	٠ر٢١	٠ر٢٩
١٠٠ مارك ألمانى	١٩ر٧٥	٢٣ر٨٥
١٠٠٠ دراخمة يونانية	٠ر٠٣	٠ر٠٦
١٠٠ ريال ايرانى	١ر٤٥	٣ر١٠
جنيه اسرائيلى	٠ر٣٩	١ر٤٠
١٠٠ ليرة ايطالية	٠ر١٥	٠ر١٦
جنيه لبنانى	٠ر٢٥	٠ر٤٦
١٠٠ فرنك لوكسمبرج	١ر٧٧	٢ر —
١٠٠ جيلدر الارض الواطئة	٢٣ر٧٥	٢٥ر٣٢
١٠٠ كرونر نرويجى	١١ر٨٥	١٤ر١٠
١٠٠ اسكودز برتغالى	٣ر٣١	٣ر٥٠
١٠٠ پسنيتاز أسبانى	١ر٩٧	٢ر٧٥
١٠٠ كرونر سويدى	١٦ر٤٠	١٩ر٣٠
١٠٠ فرنك سويسرى	٢٢ر٨٣	حر
١٠٠ جنيه تركى	٢٢ر —	٣٥ر٧٥
جنيه جنوب أفريقيا	٢ر٥١	٢ر٨٠
١٠٠ دينار يوغسلافى	٠ر١٠	٠ر٣٣



محاسبة التكاليف

(تابع) تحميل المصروفات الصناعية غير المباشرة على الاقسام المنتجة

طرق التحميل

Methods of Distribution

لو اقتصر انتاج المنشأة على فرع موحد من السلع لسهل الامر علينا كثيرا ، اذ تقتصر مهمتنا على قسمة مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة على عدد الوحدات المنتجة من السلعة لمعرفة ما يخص كل وحدة منها من المصروفات . ولكن الواقع العقلى لا يتمشى من هذا الغرض . فالصناعة أصبحت متنوعة جدا ، ولا بد لمقابلة حاجة السوق من انتاج السلعة على أشكال متنوعة سواء فى الحجم ، أم فى الشكل ذاته وهكذا ، وأمام هذه الحالة يتعين علينا البحث عن أسس جديدة للتقدير حتى تصل الى ما يخص وحدة الانتاج على اختلاف أنواعها من هذه المصروفات .

وهذه الطرق تنتظم فى نظريتين :

النظرية الاولى ــ تؤكد وجود علاقة وثيقة بين عنصر الاجور المباشرة ، وعنصر المصروفات الصناعية فتربط بينهما وتحدد المعدل على أساس الاجور المباشرة

والنظرية الثانية ــ على العكس ترى أن العلاقة وثيقة بين المصروفات الصناعية وبين عنصر الوقت اللازم للتشغيل ــ ولذلك فهى تتفرع الى فرعين . .

الفرع الاول ــ يتخذ الوقت من العمل المباشر كأساس

والفرع الثانى ــ يتخذ الوقت عن تشغيل الآلات كأساس

ويبدو عن النظرية الثانية (بفرعيها) آخذة فى التغلب شيئا فشيئا على النظرية الاولى وهى تدلل على حجيتها بثلاث أنواع من المصروفات :

(ا) الايجار ــ فهو عنصر من المصروفات ليس له علاقة بالاجور ، ولا بكمية الانتاج

(ب) الاستهلاك ــ فهو تخفيض قيمي يتمشى مع مرور الوقت effluxion of time مع الاعتراف بأن كثرة العمل قد تزيد معدل الاستهلاك ولكن لا علاقة لذلك بالاجور المباشرة

(ج) القوة المحركة ــ فهى تعمل فى العادة طوال اليوم وليس لها علاقة بالاجور المباشرة

ولنتكلم الآن عن كل طريقة من هذه الطرق الثلاث

طريقة التحميل على أساس الاجور المباشرة

Direct labour cost method

تنسب المصروفات الصناعية بعد تحديدها الى مجموع الاجور المباشرة وتحدد النسبة المئوية على هذا الاساس . فاذا بلغت الأولى مثلا ١٦٠٠ جنيه فى السنة . وبلغت الاجور المباشرة ٢٠٠٠ فى السنة . فان المعدل يكون فى هذه الحالة ٨٠٪ من الاجور المباشرة . ويمكننا اضافة ٨٠ ٪ على عنصر الاجور المباشرة فى كل عملية فتصل الى التحميل الواجب ادخاله على هذه العملية أو الوحدات المنتجة وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة ولكن يعاب عليها عدم انتظامها نظرا لتغير الاجور الفعلية خلال العام فيصعب اجراء مقارنة مجدية للتكاليف اذا ما قورنت فترتان اختلفت فيهما الاجور او اذا ما قورنت كميتان من العمل أداهما عاملان أحدهما مرتفع الاجر والآخر منخفض الاجر

طريقة التحميل على أساس عدد ساعات العمل المباشر

Direct labour hour method

هنا يكون أساسنا هو الوقت اللازم لاتمام العمل فعلا . ولذلك فيلزم حصر مجموع ساعات التشغيل فى العام بالنسبة لكل العمال . وتحدد ما يخص كل ساعة من هذه الساعات من الساعات من المصروفات الصناعية فمثلا اذا بلغت المصروفات الصناعية فى منشأة ما ١٨٠٠٠ جنيه فى السنة ، وبلغ عدد ساعات التشغيل ١٠٠٠٠٠ ساعة فى السنة فيكون معدل الساعة ١٨٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠ = ١٨٠ مليما فى الساعة . ويمكننا فى هذه الحالة احتساب ١٨٠ مليما لكل ساعة من ساعات العمل المباشر كتعلية اضافية .

ويبدو ان هذه الطريقة أعدل من السابقة اذ تتخلص من العيوب التى ترمى بها ، وهى تناسب تلك الصناعات التى تتميز بتغلب عنصر العمل اليدوى على غيره من عناصر التكلفة .

مقارنة بين نتائج الطريقتين السالفتين .

يحسن بنا ايراد المقارنة الآتية :

المعلومات :

المصروفات الصناعية ٤٠٠٠ جنيه فى السنة

ساعات العمل المباشر ٤٠٠٠٠ ساعة فيكون المعدل ١٠٠ مليم للساعة

الاجور المباشرة ٨٠٠٠ جنيه فى السنة فيكون المعدل ٥٠٪ من الاجور

ونفرض وجود ٣ عمال ا ، ب ، ج يؤدى كل منهم نفس كمية العمل كالآخرين فى ١٠ ساعات وأن أجورهم كالآتى :

ا ــ ١٦٠ مليما فى الساعة

ب ــ ٢٠٠ مليما فى الساعة

حـ ــ ٢٤٠ مليما فى الساعة

فتكون الاجور المباشرة لهؤلاء العمال لكمية العمل المحددة كالآتى :

جنيه

ا ــ ١ر٦٠٠

ب ــ ٢ر ــ

حـ ــ ٢ر٤٠٠

ويكون التحميل الاضافى طبقا للطريقتين كالآتى :

		ا	ب	ج
طريقة عدد ساعات العمل المباشر	١٠ ساعات بمعدل ١٠٠ مليم للساعة	١ر ــ	١ر ــ	١ر ــ
طريقة الاجور المباشر	٥٠ ٪ من ١ر٦٠٠	ــ ر٨٠٠		
	٥٠ ٪ من ٢ر ــ		١ر ــ	
	٥٠ ٪ من ٢ر٤٠٠			١ر٢٠٠

ونرى ان الطريقتين اتفقتا فى النتيجة بالنسبة للعامل ب دون غيره واختلفتا فى العاملين الآخرين ا ، حـ

ومن جهة اخرى فان التعلية بالنسبة للثلاث كميات الوحدات المنتجة متساوية فى الحالات الثلاث طبقا للطريقة الاولى ، ومختلفة فى جميع الحالات الثلاث طبقا للطريقة الثانية .

ومن هذا يتضح ان طريقة عدد ساعات العمل المباشر انسب لاغراض المقارنة وتحديد أسعار التكاليف وهى تفضل الطريقة الاولى فى كثير من الحالات .

طريقة التحميل على اساس عدد ساعات تشغيل الآلات

Machine labour hour method

هذه الطريقة تناسب الصناعات التى تتميز باستخدام الآلات على نطاق واسع ــ بخلاف الصناعات التى تعتمد على العمل اليدوى . ونلاحظ ان المصروفات التى تتحملها مثل هذه المنشأة تتمشى كلها مع عنصر تشغيل هذه الآلات . فمثلا الايجار يتمشى مع المكان اللازم لاستيعاب هذه الآلات ويزيد قيمة كلما زادت هذه حجما . والاستهلاك كذلك يتمشى مع تكلفة هذه الآلات والوقود كذلك يتمشى مع الآلات وتشغيلها . ومن هنا كانت هذه الطريقة مناسبة وعادلة .

ويلزم لتطبيقها امساك سجل خاص لكل آلة لاثبات عدد ساعات تشغيل كل آلة عن كل عملية انتاج .

ويمكن اذا ماتوخينا درجة كبيرة من الدقة التمييز بين نوعين من المصروفات الصناعية . مصروفات تتمشى مع عنصر تشغيل الآلات كما ذكرنا اعلاه ، ومصروفات تتمشى مع ساعات العمل المباشر مع تحميل كل من هذين النوعين تبعا لطبيعتهما . ولكن ذلك يتطلب مجهودا كبيرا قد لايتناسب مع الفائدة المرجوة منه .

حالات خاصة

الاجر بالقطعة : من الطبيعى ان لايمكن تطبيق طريقة التعلية على اساس الاجور المباشر بالنسبة للصناعات التى تصرف الاجور الى عمالها بناء على طريقة الاجر بالقطعة اذ لو طبقت هذه الطريقة فى التعلية لأدت الى نتائج سخيفة ولذا فيحسن فى هذه الحالة تطبيق احدى الطريقتين الثانية أو الثالثة . ويمكن تصوير النتائج الخاطئة التى يجب ان نتحاشاها بايراد المثال التالى :

المعلومات : نسبة التعلية فى منشأة ماتبلغ ٣٠٠ مليما لكل ساعة عمل مباشر ، أو ١٥٠ ٪ من الاجر المباشر

وان العامل ا ينتج ١٠ وحدات فى الساعة واجره ٢٠ مليما للوحدة

والعامل ب ينتج ١٥ وحدة فى الساعة واجره ٢٠ مليما للوحدة

فتكون التعلية كالآتى :

بالنسبة للعامل ا بطريقة عدد ساعات العمل ٣٠٠ مليم ÷ ١٠ قطع = ٣٠ مليما للقطعة

وبطريقة الاجر المباشر ١٥٠٪ من ٢٠٠ مليم ÷ ١٠ قطع = ٣٠ مليما للقطعة

وبالنسبة للعامل ب بطريقة عدد ساعات العمل ٣٠٠ مليم ÷ ١٥ قطعة = ٢٠ مليما للقطعة

وبطريقة الاجر المباشر ١٥٠ ٪ من ٣٠٠ مليم ÷ ١٥ قطعة = ٣٠ مليما للقطعة .

ويلاحظ ان التعلية انخفضت بالنسبة للقطعة حينما زاد عدد القطع المنتجة فى طريقة عدد ساعات العمل وهذا امر طبيعى ومنطقى ، بينما بقيت التعلية كما هى فى حالة طريقة الاجر المباشرة بالرغم من زيادة الانتاج وهو امر مخالف لطبيعة الاشياء .

طريقة الساعة للقسم المنتج

Department hour rate method

تستخدم هذه الطريقة فى بعض الصناعات كالطباعة والزنكوغراف وتقضى بأن يضم سويا عنصرا **العمل المباشر ، والمصروفات الصناعية** وتحمل على عمليات الانتاج دفعة واحدة . وينبنى على ذلك ان احتساب الاجر المباشر يجرى على اساس متوسط عام للأجور بدلا من احتساب الاجر الفعلى لكل عملية .

والتطبيق العملى لهذه الطريقة فى هذه الصناعات التى تنقسم الى أقسام داخلية واضحة المعالم تماما هو ان نتائجها دقيقة لان العمال فى القسم الواحد يتناولون اجورا متعادلة فى الأعم الأغلب ــ فاذا كان بعضهم عالى الاجر عن غيرهم كانوا بطبيعة الحال اكثر انتاجا مما يجعل النتائج النهائية متساوية .

وفى العنابر أو الاقسام التى تزيد فيها نسبة الآلات يمكن استخدام الطريقة الثالثة (عدد ساعات تشغيل الآلات) كأساس للتعلية . فيجمع العمل على المصروفات ويقسم المجموع على عدد ساعات تشغيل الآلات .

وطريقة ساعة القسم المنتج تسهل العمل الادارى والكتابى كثيرا وتعطى نتائج دقيقة وتسمح بالمقارنة المثمرة أحسن من الطرق السابقة .

طرق اخرى مختلفة للتعلية

وتوجد طرق اخرى لتوزيع المصروفات الصناعية على الانتاج وان تكن غير منتشرة الاستعمال مثل توزيعها طبقا لكمية الانتاج ذاته (بالطن أو الكيلو أو بالقطعة أو بالمتر) ويلزم ان تكون السلعة موحدة حيث ان تغيير نوع السلعة يفقد هذه الطريقة سلامتها .

كما قد تجرى التعلية على اساس سعر التكلفة الاولى (العمل المباشر + المواد المباشرة) ولما كان جهود المنشأة فى رقابة العمل اكثر من جهودها فى رقابة المواد فان نتائج هذه الطريقة غير دقيقة ويزيد عدم دقتها كلما زادت فروق قيمة المواد المستهلكة فى عمليات مختلفة .

وهاتان الطريقتان تستخدمان فى طريقة تكاليف العمليات

Process cost systems

دون غيرها من طرق التكاليف

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

مر النظام المالى فى مصر بنفس الادوار التى مر بها فى البلدان الاخرى من ناحية التعديل فى القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملى ، الا أن عملية التعديل فى مصر كانت أسرع فى دورانها منها فى البلدان الاخرى الى حد يصعب معه على الممول تقصى واجباته وتبيان حقوقه .

لذلك وجدنا تحقيقا لاغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن نوجه نظرهم الى ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

تحصيل الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات

عمد المشرع فى المواد من ٢٠ الى ٢٧ الى اتخاذ الضمانات اللازمة بقدر الامكان لضمان تحصيل الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، لانها ضريبة سهلة التهرب وخاصة ضريبة فوائد الديون فى حالة ما اذا كان الدين غير ثابت بعقد رسمى أو لم يحرر به سند لهذا نجد أن الضريبة المذكورة وان كان الدائن هو الملزم بها قانونا بمعنى أن تكون على حسابه ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك ، الا أن المكلف بتوريد الضريبة تارة يكون الدائن وأخرى يكون المدين حسب الاوضاع الآتية :

(ا) ـ يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة فى حالة فوائد الديون المطلوبة للمصارف ودور التسليف والشركات المساهمة التى مركزها بمصر أو لها فرع فى مصر ، وكذلك فى حالة الديون المطلوبة لافراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود سليمة محررة فى مصر أو محررة فى الخارج ولكنها مشمولة بالصيغة التنفيذية فى مصر .

وحكمة ان الدائن هو الذى تحمل هنا عبء حجز الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب أنه فى الحالات السابقة يكون هناك عقد رسمى أو أوراق تكتب الدين ، فلا يستطيع الدائن أن يهرب من الضريبة ، أما فيما سوى ذلك فقد أخذ القانون بمبدأ الحجز فى المنبع لان المدين يهمه أن يدفع الدائن الضريبة ولذا كلف بخصمها مما يدفعه اليه ويوردها للمصلحة ، على أن يقوم الدائن بتبليغ ذلك الى مصلحة الضرائب تنفيذا لما هو وارد فى المادة ٢٤ ، اذ رؤى أن يكون من الاحوط ـ وان وضع الالتزام بالتوريد على أحد الفريقين ـ أن يلتزم الفريق الآخر بتقديم اقرار بقيمة الدين والفوائد ، ومن البديهى أن لا تضامن بين الدائن والمدين فى هذا الامر . فاذا قصر فى تقدير الاقرار كان مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة طبقا للمادة ٢٤

وقد أوجبت المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية للقانون على المصاريف ودور التسليف والشركات المساهمة التى مركزها بمصر أو لها فرع بمصر أن تقدم لمصلحة الضرائب ، فى الخمسة عشر يوما الاولى من كل من شهر يناير وشهر ابريل وشهر يوليو وشهر اكتوبر من كل سنة بيانا بالفوائد المدفوعة لها فى خلال الثلاثة الاشهر السابقة عن الديون والودائع غير المتصلة بمباشرة المهنة ، ويجب أن يقترن البيانات المذكورة (وهى التى يحتويها النموذج رقم ٩ ضرائب) بتوريد الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة ـ كما أوصت المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية على ان تورد الضريبة المستحقة على فوائد الديون المطلوبة لافراد متى كان الدائن مقيما فى مصر ويكون دينه ثابتا بعقد رسمى أو حرر فى الخارج ولكنه مشمولا بالصيغة التنفيذية فى مصر الى مأمور الضرائب المختص على النموذج رقم (١٠ ضرائب) أو على أية ورقة أخرى مشتملة على كافة البيانات المعروفة فى هذا النموذج ، وكذلك يورد الدائن الضريبة ويقدم نفس الاقرار فى حالة ما اذا كان المدين مقيما فى الخارج حتى ولو كان سند الدين عرفيا أو كان الدين بدون سند كتابى ، وفى حالة عدم تسديد شىء من الفوائد التى استحقت فعلى الدائن التبليغ عن ذلك فى مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق الى مصلحة الضرائب وذلك على الاستمارة ١٠ مكرر (ضرائب) أو اية ورقة حاوية للبيانات الواردة فيها ، أما اذا سدد المدين جزءا من الفوائد المستحقة فيقدم الدائن الاقرار على النموذج « رقم ١٠ ضرائب » سالف الذكر .

(ب) ـ يكون المدين هو المكلف بتوريد الضريبة فى حالة فوائد الديون المطلوبة لافراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرفية أو لم تكن قد حررت سندات بها (المادة ٢٢) ، وكذلك فى حالة ما اذا كان الدائن مقيما بالخارج أو شركة أجنبية ليس لها فرع بمصر مهما كان نوع السند المثبت للدين (المادة ٢٣)

وتورد الضريبة الى مأمور الضرائب الكائن فى دائرة اختصاصه محل اقامة المدين ويقرن التوريد بتقديم اقرار على النموذج ١١ (ضرائب) أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الموجودة فى ذلك النموذج وهو يشمل اسم المدين ولقبه وعنوانه ، واسم الدائن ولقبه وعنوانه ، وسند الدين

(عقد عرفى أو شفوى) وتاريخه ، أو عقد رسمى ومكان توثيقه ، ومقدار الدين ، وفائدته ومواعيد تسديد الفوائد ، وميعاد تسديد أصل الدين ، ومقدار الفوائد المحجوز عنها الضريبة.

وقد نصت المادة ٤٦ من التعليمات الصادرة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩ على أنه فى الاحوال التى يلزم فيها قانون الضريبة على الايرادات المدين بتوريد الضريبة على فوائد السلف والودائع والتأمينات ، اذا قصر فى توريد الضريبة يحرر له المأمور المختص استمارة تمويل فردية على النموذج (٢ ثالث ضرائب) توطئة لاستصدار ورد على النموذج (٣ ثالث ضرائب)

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها وبزيادة ما لم يدفع ما الضريبة بمقدار ٢٥ ٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

بينا فيما تقدم ان الدائن هو الملزم بالضريبة غير انه فى بعض الاحوال يقوم الدائن بسداد الضريبة ، وفى أحوال أخرى يحجز المدين الضريبة من المبالغ التى يلزم بدفعها أي يتبع نظام الجباية من المنبع . الا أنه بالرغم مما هو مقرر من التزام أحد الفريقين بتوريد قيمة الضريبة الى الخزانة فان الطرف الآخر اذا كان مقيما فى مصر مكلف بأن يقدم لمصلحة لضرائب فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد اقرارا مبينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد، واذا لم يقدم هذا الاقرار بقى مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء (المادة ٢٤)

ويترتب على ذلك أنه اذا كان مقيما فى مصر يجب أن يقدم اقرارا عن الفوائد التى دفعها ، واذا كان المدين هو الملزم بتوريد الضريبة فان الدائن اذا كان مقيما فى مصر يقدم اقرارا عن الفوائد التى حصل عليها ، فاذا لم يقدم الفريق الآخر هذا الاقرار وكان مقيما فى مصر يصبح مسئولا أمام مصلحة الضرائب عن الوفاء .

وقد أوجبت المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية على المدين بمقتضى عقد رسمى أن يخطر مأمور الضرائب المختص بدفعه الفوائد للدائنين ويكون ذلك على النموذج رقم ١٢ ضرائب ، وكذلك يخطر الدائن بمقتضى عقد عرفى باستلامه الفوائد من المدين بعد استقطاع الضريبة ويكون ذلك على النموذج رقم ١٣ ضرائب

ويعاقب كل ما يخالف أحكام المادة ٢٤ بغرامة لا تزيد على ألفى قرش وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

ولمنع التواطؤ ومنع التهرب من دفع الضريبة باتفاق صورى بين الدائن والمدين نصت المادة ٢٥ على أنه فى حالة تسديد كل أو بعض الدين دون الفوائد فان الضريبة تحسب على أساس أن الفوائد هى التى سددت أولا . ولا يسرى هذا الحكم على الديون التى تخفض بحكم قضائى ولا على التسديدات التى تتم بطريقة التوزيع القضائى .

افترض الشارع فى الحكم العام للمادة ٢٥ سالفة الذكر ان الدين الاصلى لا يزال قائما أو ان استغلاله لا يزال مستمرا فكل ما يدفع يعد بحق انه اولا ابراء لذمة المدين من الفوائد فان زاد عليها عدت الزيادة من أصل الدين ، ولكن هذا جميعه لا يسرى على حالة مدين أعسر أو أفلس ولم يمكن الحصول منه الا على جزء من الدين . فاذا كان الدائن قد خسر فلا يعقل ان يلزم بضريبة رغم خسارته ، لان الفائدة هى ما ينتجه رأس المال أو ما يزيد عليه فان كان رأس المال نفسه قد أصابه نقص أو عجز أو خسارة انعدمت الواقعة المنشئة للضريبة ، فالتسديدات الجزئية واعتبار أنها من الفوائد أولا تفترض بقاء الدين برغبة الدائن ورضائه بأن يظل منتجا للفوائد فاذا انتفى بالدليل القاطع هذا المعنى فلا فوائد ولا ضرائب . وبناء عليه ففى كل حالة يثبت فيها ان الدائن لم يحصل على فائدة دينه وانه لم يحصل الا على دينه فقط أو بعضه فلا يلزم بأية ضريبة . (بهذا المعنى منشورا المصلحة رقم ٥٧ ورقم ١٢٥)

واذا لم يكن للسلفة فائدة فلا ضريبة ما دام حق الدائن فى الفائدة لم يولد ، على أنه اذا تبين أن عدم النص على الفائدة فى عقد الدين ان هو الا وسيلة للهروب من اداء الضريبة كما لو كان عقد السلفة من العقود التى لم يجر العرف على أن يكون التسليف بمقتضاها من غير فائدة أو اذا لم يكن بين المتعاقدين صلة أو سبب يبرر الاقراض من غير فائدة ، فتربط الضريبة على اعتبار أن سعر الفائدة هو الحد الاقصى القانونى .

وفى الحالات التى تعمد فيها بعض البيوت التى تزاول التسليف بربا فاحش الى تعلية الفوائد على أصل الدين فى سنده الاول ، هروبا من وطأة القانون ، اذا تعذر تحديد سعر الفائدة الذى تم التعاقد على أساسه ، قدرت الفوائد الخاضعة للضريبة على اعتبار أن سعر الفائدة هو الحد الاقصى المنصوص عليه فى القانون المدنى. واذا ظهر أن سعر الفائدة الوارد فى عقد السلفة أقل من سعر التعاقد الحقيقى يسوى حساب الضريبة على أساس الحد الاقصى للسعر القانونى .(منشور رقم ٥٧)

هذا وقد ألزم القانون (المادة ٢٦) كل من ينتقل اليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التى آل أو انتقل الدين بها أن يتحقق من اداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد والا كان ملزما شخصيا وذلك مع عدم الاخلال بما قد يترتب عن هذه الجزاءات الاخرى ، ومؤدى هذا ان المحال له يجب أن يستوثق من سداد الضريبة واذا قصر فى التحقيق من اداء الضريبة يلزم بها شخصيا، وليس فيما اشترطته المادة ٢٦ المذكورة تعسف ما اذ أن حكمها لم يخرج عما ألفه الجمهور اذ جرت العادة فى المعاملات أن يتحقق المشترى لعقار من اداء الضريبة المستحقة عليه فلا غضاضة فى الزام من ينتقل اليه دين ذو فائدة أن يتحقق من اداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد . فاذا أهمل ذلك التزم بها شخصيا .

الغـــلاء

أسبابه ووسائل مكافحته

محاضرة للدكتور محمد على رفعت ألقيت بنقابة الصحفيين بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٥٢

كانت مصر الى عهدغير بعيد، بلاد الوفرة والرخاء واعتدال الاثمان. واذا بريح صرصر عاتية تهب عليها، فيفزع منها الاهل ،وتذهب عن قلوبهم الســكينة والاطمئنان ويخروا صرعى أحداث كان فى الامكان دفعها ،وتفتك بهم سموم كان من المستطاع اتقاؤها .

وفى هذه الاثناء،كان يخيل لبعض البسطاء أن «جهات الاختصـــاص» تقوم بالمحاولات الجدية لدفع الشرعن الناس وتبذل الجهود المضنية لوقاية الاهلين من مخاطر الوباء .

والعجيب فى الامر ان« جهات الاختصاص» نفسها وقعت تحت تأثير هذا الوهم فعادت من وقت لآخر ، تبرز فشلها بالشكوى من الاحداث الخارجية التى لاقبل لها بموجاتها

وواقع الحال ، أن السلطات المسئولة ، ماحاولت قط استئصال الجرثومة الرئيسية فى وباء الغلاء . فليس من البر اتهامهـا فى مسعى لم تحاوله .

وحتى لايكون هنـــاك مأخذ شكلى على استنتاجنا هذا، ينبغى الاعتراف بادىء ذى بدء بأنه بين الحين والحـــين ، تغمر بعض المصالح الحكومية موجة من النشـــاط أو تستهوى وزيرا جديدا رغبـــة الى العمل المجدى .فتعد العدة وتجهز الجيوش لموقعة حاسمة ضد وباء الغلاء . وتبدأ أســاليب الدعاية العصرية ، تطفو أمام النـــاس . فالصحف اليومية ، والمجلات الاســبوعية ، وبرامج الاذاعة كلها مشحونة بأخبار الحملة واجتماعات اللجـان ، والزيارات التفتيشية والاعتمادات المالية الى غير ذلك مما هو معلوم ومشهور . وتلمع هـــذه التدابير كنجمة الصباح ، لايلبث شروق الشمس أن يخفيها

أما أسباب الفشل ، فمرجعها – لا الى عدم استكمال التجهيزات الحيوية للحملة– بل لانها كانت دائما حملةأو حملات موجهة الى غير مصدر الداء. أنها كانت دائماأشبه بالتمرينات العسكرية خلف الصفوف ، أو هى مناورة اســتعراضية للتسلية ، أو هى مناوشات فى الاطراف النائية من الميادين . وقد ينتهى الامر بمحاكمةاو محاكمتين لبعض الاسرى ، ولكن أفراد الحملة يعـــودون الى قواعدهم سالمين راضين من الغنيمة بالاياب

ان الكشف عن جرثومة الغلاء امر ســهل واجراء ميســور . ولكنه يحتاج الى نظرة ثاقبة ترتفع بصاحبها فوق ضباب التفاصيل وتنأى به عن محيط الجزئيات .

لايوجد بين المواضيع العامة التى عالجتها أقلام الكتاب وتناولها الناس فى أحاديثهم ، موضوع اختلفت فيه الاراء ، وتباينت فيه توصيات العلاج ، كموضوع غلاء المعيشة . لقد حاولت من باب التسلية ان أجمع خلال فترة من العام الماضى قصاصـــات الصحف والمجلات ،فلم يلبث أن اكتمل الملف محتويا على مجموعة كبيرة من الاراء المهلهلة المليئة بالمتناقضات .

وانى لمعتذر لكم عن اطالة لابد منهـا فى

> **« الغلاء بطبيعته ينال أكثر ما ينال من ذوى الدخول المحدودة – وهم يكونون العناصر الهادئة الوديعة التى تجنح الى السلم وتحب الاستقرار ، وتدين بالولاء للنظام الاجتماعى – فالقضـــاء على هذه العناصر أو حرمانها ربما يدفعها الى الثورة على النظام الاجتماعى ، أو على الأقل يضعف ولاءها »**

الحديث ، فالاوفق ان نستعرض بعض تلك الاراء المضطربة ، بغية تبديد أوهام لاتزال عالقة بأذهان الناس . ولعلنا بهذا العمل نرفع جانبا من الضباب الكثيف الذى أحيطت به مشكلة الغلاء .

فمن هذه الاراء المهلهلة ماذكره أحـــد الوزراء – أثناء توليته الوزارة – **ان الغلاء دليل على ارتفاع مستوى المعيشة.** انظر الى العامل – هكذا قال معاليه – ألا تراه يأكل اللحم يوميا بعد أن كان لايتذوقه الا مرة واحدة كل اسبوع على الاكثر ولو صح هذا الاستنتاج لوجب علينا أن نقول مع معالى الوزير الحصيف مرحى ! مرحى ! بالغـلاء ولكن وآسفاه : رأينا كيف جاع وهزل معظم الســـكان ! !

ورأى آخر : نسب الغلاء الى جشع التجار الذين رفعوا الاســـعار بلا مبرر . وطالب الحكومة بالضرب على أيدى هؤلاء القســاة العتاة عن طريق تحديد الاثمان، ودعم مراقبة الاسعار بجيش عرمرم من المفتشين الحكوميين وماعلم صاحب هذا الرأى أن تحديد الاثمان تحديدا تعسفيا ان هو الا مســـكن موقوت ينتهى الى خلق السوق السوداء وفســاد الادارة الحكومية .

ورأى ثالث : نادى بأن الغلاء ناشىء من الاجور والمرتبات لم ترتقى الى نفس المستوى الذى ارتفعت اليه تكاليف المعيشة . فهو ينصح بأن يكون العلاج زيادة الاجور والمرتبات ولو ادى ذلك الى تضخم الميزانية والى المغالاة فى فرض الضرائب غير المباشرة مما يساعد بدوره على زيادة الغلاء. كما حدث فى ربيع العام الماضى مثلا .

ورأى رابع : أكد ان الغلاء ناتج من قلة العروض من سلع الاســتهلاك . واذن فعلى الحكومة أن تضاعف الجهود لزيادة السلع الضرورية ، تطبيقا لقانون العرض والطلب وكأنها أى الحكومة – تحمل عصـــا موسى السحرية . أو كأن قانون العرض والطلب وثيقة قانونية تحكم المحاكم بمقتضاها، وينفذ أحكامها رجال الضبط والربط .

ورأى خامس: اتهم المالك الزراعى بالمغالاة فى استنزاف دم المزارع برفع مستوى الايجار وفات أصحاب هذا الرأى ان الايجـــار فى ذاته انما هـــو اجراء لن ينجح الا فى خلق سوق سوداء والاســتغلال لضعاف المزارعين بصورة أبشع من ذى قبل .

ورأى سادس : يعتقد بأن غلاء المعيشــة مصدره ارتفاع ثمن القطن . وقد يجد هذا الرأى آذانا صاغية عند طائفة من الناس ولا سيما اولئك الذين لم يتعمقوا فى دراســة مسألة القطن وخطورتها فى نطاق الاقتصــاد المصرى . الحق ان أثمان القطن ارتفعت – وخاصة فى الموسم الماضى– الى مايعادل عشرة أمثال ماكانت عليه قبيل الحرب الاخـــيرة. والمعروف أن القطن هو محصول مصر النقدى وان تسعة أعشار المقادير المنتجة منه تصدر الى الخارج . وان البلاد تعتمد الى درجة كبيرة على حصيلة المصدر من القطن، ولمس المنتجون والبلاد ، ظروف الرخاء .وأصدر البنك الاهلى أوراق نقد جديدة تبعا لمقتضيات الحال كما يقال. فكأننا والحال هذه لانعرف للرخاء معنى الا زيادة مقادير البنكنوت وهذا استنتاج ناقص . فالواقع أن أسعار القطن زادت منذ نشوب الحرب، ولكن معدل الزيادة لم يتمش من حيث الزمن ولا من حيث المقدار فى نفقات المعيشة. ومن الميسور اثبات أنه فى الوقت الذى كانت حصيلة القطن المصدر فى مستوى ثابت ، كانما أثمان الحاجيات فى ازدياد مطرد . أن هنـــاك علاقة معينة بين ارتفاع أسعار القطن وتفاقم موجة الغـلاء ، وسأحاول تحديد هذه العلاقة بعد لحظات.

ورأى سابع: نادى بأن الغلاء ظاهرة عالمية ولامحيص لمصر عن السير فى ركب البلاد الاخرى ولكن هذا تقدير خاطىء، لايستقيم مع المنطق ولاتؤيده التجارب .

ان الغلاء ظاهرة عالمية بالقدر الذى تبدو فيه بالنهانتيجة للاحراج الذى تلاقيه حكومات معظم بلاد العالم ، فتراها فى احراجها قد سلكت أوهن السبل وأقربها الى الانزلاق .

كان على تلك الحكومات ان تواجه التزامات عاجلة لاقبل لمواردها العادية بمواجهتها فكان عليها حينا أن تعيد بناء ماخربته الحرب ، وحينا آخر تتوســـع فى مشروعات التسليح الحربى، كل ذلك فى الوقت الذى زادت فيه مطالب العمال ، وتضخمت نفقات الخدمات الاجتماعية . فليس صحيحا أن مصر كانت مضطرة الى مسايرة تلك البلاد، لان التزامات حكومتنا لم تكن فى يوم ما شيئا مذكورا الى جانب التزامات تلك الحكومات . **ولنذكر فى هذه المناسبة ان ارتفاع الاسعار فى الخارج لايؤدى حتما الى ارتفاع مستوى الاســعار المحلية، وذلك لان الاسعار المرتفعة فى الخارج مع بقاء سعر القطع أو ســعر مبادلة العملة ثابتا توحى اول الامر للمستورد المحلى بخفض طلباته .** فالتاجر المســتورد يرى ان زيادة الاسعار فى الخارج ستؤدى الى زيادة تكاليف الاستيراد وبالتالى الى زيادة أسعار البيــع المحلية . وهو لاشك يخشى أن هذه الزيادة ستدفع المستهلكين اما الى الاقلال من مشترياتهم او الى تأجيلها. اللهم الا اذا حالت السلطات المحلية دون ذلك عن طــريق دعم طلبـات المستهلكين بوسائل مصطنعة تتركز فى اصدار

مقادير جديدة من النقـود . ومع ذلك اذا حدث أن ارتفعت اسعار السلع الاجنبية التى لايمكن تخفيض المقادير المستوردة منها ، فان ارتفاع اسعارها لن يؤثر فى مستوى الاسعار المحلية ، الا بالقـدر الذى تبلغه أهمية تلك السلع فى محيط التجارة المحلية . فلا يهم المصريين فى شىء ، ولا يمكن ان يؤثر على الاسعار المحلية بنسبة تذكر أن ترتفـع او تهبط اسعار معدات الانزلاق على الجليد ، او اسعار معاطف الفرو الثمين مثلا .

وأخيراً وليس آخرا . **ظهر منذ اسـابيع رأى فذ فى تفسـير موجة الغـلاء . اذاعت احدى المجلات الاسبوعية ان الغلاء من صنع الانجليز** . فقـد هداها بحثهـا الى كشف خطير يتلخص فى ان الانجليز رصدوا خمسة ملايين جنيه ، منحوها كرشوة لكبار تجـار الخضراوات والفـاكهة ، حتى يحتجزوها عن سكان العاصمة .

مثل هـذه الآراء المضطربة والمتضاربة — لا تزال مع الاسـف متـداولة بين النـاس يمتدحها نفر من المفـكرين ، ويزكيها بعض الرجال المسئولين .

ان وباء الغلاء ظاهرة مالية قديمة ، عرفها العالم من مئات السنين ، وتناقل المؤرخون أخبارها قبـل ظهور النظـريات الاقتصادية الحديثة .

ففى قديم الزمان كانت الحكومات المحرجة تلجأ الى استقطاع جزء من النقود الذهبية والفضية ، أما مباشرة ، أو عن طريق عملائها ، أو عن طـريق التستر على من تسـول له نفسه عمل ذلك . وقد اصطلحوا على تسمية هذا الاجراء باجراء «تحقير النقود» ونتيجته الطبيعية ، ارتفاع أثمان الحاجيات على قدر « التحقير » .

ولكن العـالم ترقى منـذ ذلك العصـر ، والحكومات تأنقت فى اجراءاتها لا سيما بعد التوسع فى انشاء البنوك ، وتشجيع المعاملات المصرفية ، فأقلعت الحكومات الحـديثة — مجاراة لظروف التقـدم — عن اجراء تحقير النقود بمثل هذه الوسائل البدائية — ولجأت الى أسـاليب اخرى اجتمعت فيمـا ينعت بالتضخم المالى . اى زيادة مقادير العملة المتداولة — وهى تمثل القوى الشرائية بوسائل مصطنعة — زيادة تؤدى حتمـا الى ضغط قواها الشرائية او تخفيض قيمتها مقومة على اساس استبدالها بسلع .

والفرق بين الوسائل القديمة والاساليب الجديدة . ان الاولى كانت «غشيمة» واضحة يسهل قياسها باحدى الحواس الخمس . أما نظائرها المستحدثة فمتحضرة منمقة وقد لا يتيسر لغير المتمكن ادراك كنهها .

لقد كانت وسائل الماضى ، تخفيض وزن النقود أما الاساليب الحديثة فلا تؤثر اطلاقا فى أوراق البنكنوت فتظل كما هى .

والعجيب ان ينسى الناس — او يتناسوا — هذا التعليل البسيط لظاهرة الغـلاء . والعجيب أن تستهويهم أساليب التفكير المعقد ، فيمعنون فى البحث عن اسرار لاوجود لها .

هذا هو التكييف العلمى لظاهرة الغلاء .

وسأحاول الآن أن أوضح لحضراتكم تطورات هذه الظاهرة منذ نشأتها الى الآن .

يمكن تقسيم عهد الغلاء الى اربع فترات ، يسهل تمييز كل منهما ، تبعا للظروف التى احاطت بها والملابسات التى اكتنفتها .

وهذه الفترات الاربعة هى :

ا — فترة الحرب العالمية الثانية .

ب — **فترة ما بعد** هذه الحـرب الى حرب فلسطين .

ج — **فترة حرب فلسطين** .

د — فترة ما بعد حرب فلسطين .

١ — فترة الحرب العالمية الثانية

كانت مصر الى نشـوب الحرب المـاضية احدى البلاد المتخلفة ، تبرز فيهـا مظاهر التخلف المعروفة . فمثلا تحتل الزراعة مكان الصدارة فى الكيان الاقتصادى ، وتستوعب الجانب الاكبر من الايدى العاملة ، ويتزايد عدد السكان بنسبة مقلقة تخفيها عن الاعين بطالة مقنعة فى الريف ، ومن ثم انخفاض فى مستوى الانتاج الفردى يلازمه هبوط متوسط الدخل ومعدل الادخار . وكل مايدخر ينتهى الى شراء الاراضى والعقارات . والى جانب ذلك كله كان هناك اعتمـاد مبالغ فيه على الحكومة . اذ كان الشعب دائما يصر على مطالبتها بالقيام بالمشروعات الكبرى وهلم جرا .

سجل الاحصاء العام فى سنة ١٩٣٧ ان عدد السكان يناهز الستة عشر مليونا ، وان الزيادة السـنوية ٦٠ر١٪ . كما سجل ان ٠٠٠ر٢٢٩ر٥ شخصا أو ٥ر٧٠٪ من السكان العاملين يشتغلون بالزراعة بعـد ان كانوا ٢٠٠ر١٤٠ر٣ شخصا او ٨ر٥٢ ٪ فى سـنة ١٩٣٧ . وقدر الدخل القومى قبل الحرب بنحو مائتى مليون جنيه او ١٢ جنيهـا فى المتوسط لكل فرد . ولم تزد مقادير البنكنوت على ٢٦ مليونا ، ولا ودائع البنوك على ٤١ مليونا ولا مصروفات الدولة على ٤٦ مليونا . هذه هى الحقـائق الاوليـة التى ينبغى ان نذكرها عند تحـديد نقطة البدء فى بحث تطورات الغلاء :

فلما نشبت الحرب تغير كل شىء . مصر قاعدة التموين جيوش الحلفاء . مصر ميدان حرب لفترة قصيرة . المعـاهدة البريطانية تطبق فى أوسع نطاق . جنود الحلفاء يصلون بالآلاف يعسكرون أو يمرون فى طريقهم الى ميادين القتال . انهم فى حاجة الى نقـود مصرية للمأكل والملبس والترفيه عن النفس ومآرب أخرى .

تدبير النقود اللازمة للسلطات العسكرية أمر ميسور . كان الجنيـه المصرى مربوطا الى عجـلة الاسترلينى ، وكان على البنـك الاهلى ان يصدر بنكنوتا مقابل أذونات على الخزانة البريطانية كلمـا طلب اليه ذلك . فكان كل ماتتكلفه الحكومة البريطانية للحصول على نقد مصرى ، لا يزيد على تكاليف طبع الاذونات مضافا اليه سعر فائدة يقرب من نصف فى المائة .

زادت مقـادير البنكنوت . ومعنى ذلك ، زيادة وسائل الشراء . ومعنى ذلك أيضـا زيادة عاجلة فى طلب السلع والخدمات .

السلطات العسكرية تحصل على البنكنوت ، فتسارع فى انفاقه . فترتفع المقادير المتداولة من العملة .

أما الاستيراد فلم يكن ميسورا بالقـدر الذى يسمح بامتصاص وسائل الشراء المتزايدة بل على العكس فان قيـوده الناشـئة من صعوبات التوريد والشحن ضغطته الى أقصى الحدود .

اما الانتاج المحلى فقـد اشتدت طاقته واتسع نطاقه ، ولـكن هذا الاتساع وذلك الاشتداد كانا محدودين فلم يتجاوز مجموعهما على أكبر تقدير عشرين أو خمسة وعشرين فى المائة من جملة الانتاج قبل الحرب .

وعلى ذلك شاهدنا من ناحية ، زيادة مطردة فى العملة المتداولة ومن ناحية أخرى جمودا أو ما يقرب من الجمود فى توافر السلع التى يطلبها المستهلكين وهم فى ازدياد مستمر .

واليكم الاحصائيات الرسمية للعملة المتداوله والواردات ، أما احصائيات الانتاج المحلى . فلم تحاول الحكومة ولاغيرها من الهيئات اعدادها

السنة	البنكنوت (ملايين الجنيهات)	ودائع البنوك (ملايين الجنيهات)	الواردات (ملايين الجنيهات)
١٩٣٩	٠ر٢٦	٦ر٤٠	١ر٣٤
١٩٤٠	٣ر٣٧	٧ر٥٤	٤ر٣١
١٩٤١	٧ر٥٠	٠ر٨١	١ر٣٣
١٠٤٢	٣ر٧٥	٦ر١٠٧	٥ر٥٥
١٩٤٣	٦ر٩٥	٠ر١٨١	١ر٣٩
١٩٤٤	٧ر١١٦	٠ر٣٣٧	٠ر٥١

من بديهيـات علم الاقتصـاد ، ان هناك علاقة مقدرة بين كل سلعة والسلع الاخرى التى يمكن اجراء المقاصة معها . فاذا أردنا مثلا مبادلة قمح بذرة أو بفول او بعـدس او بأقمشة أو بأحذية ، فان قيمة أية سلعة فى محيط التبادل انما هى ما يحصل عليه صاحبها من سلع أخرى فى مقابل تنازله عما يملكه . ولكن المقاصة طريقة بدائية يتعذر انتهاجها فى المجتمع المتحضر . ولذلك اتخذ الناس النقود اداة مشتركة لتحـديد قيمة كل سلعة من السلع الاخـرى . وأصبحت النقود ميزان القيم وفى الوقت نفسه وسيلة شراء تحول رغبة المستهلك الى طلب حقيقى

ولهذا أيضا اتفق علماء الاقتصاد ، على أن كل تغيير فى مقادير النقود يكون بمثابة تغيير فى هيكل الميزان لا يؤثر فى قيمة السلعة فحسب بل أيضا يؤثر فى علاقتهـا بغيرها من السلع .

لقد بدأت مقادير العملة تتزايد منذ اللحظة الاولى بعد الحـرب ، نظرا للاسباب التى اتبعت فى تمويل نفقات الجيوش المحاربة على نحو ما فسرنا . ولم يكن من الميسور امتصاص هذه الزيادة ، أما لان صعوبات الشحن حالت دون التوسـع فى الاسـتيراد او لان الانتاج المحلى ظل هزيلا .

واذا أردنا أن نقيس أثر كمية النقود فى الاسعار فليس امامنا مع الاسف الشـديد الا الاحصاءات التى تعدها الحكومة وتذيعها . ومع ان فيها من مواطن الضعف الفنية الكثيرة مايقلل من قيمتها العملية ، الا انها تبـين الاتجاه الذى كنا ننتظره .

وهاهو البيان الرسمى لاسـعار الجملة ونفقات المعيشة :

السنة	اسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٣٩	٠٠٠ر١٢٢	٠٠٠ر١٠٨
١٩٤٠	٠٠٠ر٩٤٢	٠٠٠ر١٢٢
١٩٤١	٠٠٠ر١٨٢	٠٠٠ر١٥٦
١٩٤٣	٠٠٠ر١٩٣	٠٠٢ر٢٥٧
١٩٤٤	٠٠٠ر٣٢٠	٠٠٢ر٢٩٢

يسهل علينا الآن ان نلخص التضخم النقدى خلال الحرب الماضية فى الامور الآتية :

أولا : كان التضخم النقـدى هو السبب الاساسى لارتفاع الاسعار .

ثانيا : نتج هـذا التضخم عن الاساليب التى اتبعت لتمويل جيوش الحلفاء فى مصر .

ثالثا : كانت أسـاليب التحكم فى نتـائج التضخم فى مصر اما قاصرة عن بلوغ الهدف واما غير ذات موضوع .

رابعـا : تجمعت لمصر أرصـدة فى لندن لم يكن من الميسور استخدامها اولا فأولا .

خامسا : أدى التضخم النقدى الى ظهور مصاعب اجتماعية يلمسها النـاس فى ظاهرة الغلاء ذلك لان التضخم — بطبيعته أو على حسب تعريفه ، ينطوى على تضخيم القوى الشرائية تضخيما مصطنعا لا تقـابله زيادة مشابهة فى السلع والخدمات . بيد ان هذا

التضخم لايوزع بين الاهلين بالعدل والقسطاس كل على قدر ماكان لديه من القوى الشرائية. فلو انه انتهى الى توزيع عادل لما تغيرت الاوضاع ولما تضايق مخلوق . ولكن الذى يحدث هو توزيع غير متكافىء يتفاوت حسب مكانة الفرد الاجتماعية . وحسب التزاماته القانونية . . فالنشاط الاقتصادى متشعب النواحى يقوم فى معظم مناطقه على ارتباطات طويلة المدى لايمكن تعديلها كلما تغيرت الظروف كعقود الايجار والقروض والرهونات وعقد العمل . وهذه الارتباطات بطبيعتها تؤدى الى حالة من الجمود فى العلاقات الاقتصادية بين الافراد والطبقات . وعلاوة على ذلك فهناك تفاوت كبير فى مكانة الطوائف وقدرة كل منها على التنظيم الداخلى ، وتأمين مصالحها وانتهاز الفرص المناسبة لتحسين حالها ، حتى ولو كان ذلك على حساب الطوائف الاخرى . فلهذه الاسباب يلازم تضخيم القوى الشرائية تفاوت — او شذوذ فى التوزيع فتحصل طائفة صغيرة على نصيب الاسد ، بينما الطوائف الاخرى ولا سيما ذوى الدخول الثابتة يكون حظها الاملاق او الحرمان .

ولعل خير تشبيه لهذه الحالة هو القول بأن التضخم النقدى ينتهى الى تحويل الثروة من ايدى الضعفاء الى خزائن الاقوياء او بأنه أتاوة تفرضها الدولة على ذوى المراكز الاقتصادية الضعيفة لصالح ذوى المراكز القوية. او انه سوء توزيع كما قال برنارد شو

ب — فترة ما بعد الحرب

هذا ما كان من امر الغلاء خلال سنوات الحرب . وعندما وضعت الحرب أوزارها كانت قيمة الجنيه المصرى او قوته الشرائية، قد انهارت الى ثلث ماكانت عليه فى سنة ١٩٣٩ . وها هو الرقم القياسى لنفقات المعيشة يصل الى ٢٩٠ر٥ فى سنة ١٩٤٥

والحق انه رقم أقل من الواقع ولا يمثل فى دقة الارتفاع فى اسعار مواد الاستهلاك نظرا لما يكتنف أعداد الارقام القياسية فى مصر من اخطاء فنية ولاسيما الاخطاء الناتجة من الاعتماد على اسعار جبرية لبعض تلك المواد

بيد انه قبيل انتهاء الحرب ظهرت بوادر التحسن فى نطاق الاستيراد ومحيط الشحن ومن ثم عقدت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى يناير سنة ١٩٤٥ ، اتفاقا ماليا مؤداه اطلاق التجارة الخارجية من معظم قيودها ، فيما عدا رقابة الاستيراد من بلاد العملة الصعبة نظرا لتمسك الحكومة البريطانية وموافقة مصر على الاحتفاظ بسعر قطع ثابت أى بسعر مبادلة نقدية مصطنع برفع سعر الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار على غير اساس من الواقع . فمهدت السبيل لانتشار اسطور « العملة الصعبة » تلك الاسطورة التى ورثناها عن الانجليز والتى لا زلنا نعانى مآسيها الى الآن .

ومبعث الضرر من بقاء هذه الاسطورة هو أن بعض الرجال الرسميين يرى ضرورة الحصول على دولارات بأسعار تقل عن الاسعار الحقيقية فى السوق الحرة ، وهكذا أوجدوا للدولار سوقا سوداء .

وعلى أية حال فانه لما رفعت قيود الاستيراد تدفقت البضائع على مصر وأمكن استخدام جانب كبير من الارصدة الاسترلينية . مما أدى فى نتائجه الاولى على الاقل — الى اشتداد التضخم النقدى. ذلك لان استخدام الارصدة انطوى حينذاك على تحويل ثروة مدخرة الى استهلاك عاجل مع تدهور فى الانتاج المحلى .

وها هى الاحصائيات الرسمية شاهدة بذلك ففى غضون المدة من آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ارتفعت مقادير البنكنوت من ١١٦ر٧ مليون جنيه الى ١٤٠ر٧ مليون جنيه وودائع البنوك من ٢٠٧ر٤ مليون الى ٢٦٥ مليون . هذا فى الوقت الذى كانت نفقات الجيوش المتحالفة فى تقلص مستمر وفى الوقت الذى لم تتجاوز الزيادة فى المصروفات الحكومية ١٢ مليون جنيه . وهكذا كان استخدام جانب من الارصدة مدعاة لنشاط المعاملات التجارية ومشجعا للبنك الاهلى على التوسع فى اصدار البنكنوت .

وهنا نقف لحظة قصيرة لنتساءل ، كيف أمكن لهذا التضخم ان يستمر بعد ان امتنعت مسبباته الخارجية ، وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار ما تؤكده النظريات الاقتصادية الحديثة من أن كل تضخم لابد ان يعقبه ركود ما لم يلقح بأمصال تجدده وتزيد من حدته. هل كانت هناك أحداث جديدة ، واذا كانت فما طبيعتها ؟

علينا ان نذكر ان ظروف الحرب وصعوبات الاستيراد أثناء الحرب أدت الى وقف الاعمال الحكومية الجديدة التى لم تكن متصلة بأسباب الدفاع . وكادت النفقات الحكومية تكون مقصورة على الخدمات العادية وأعمال الصيانة. ولذلك كانت الزيادة فى المصروفات محدودة. فارتفعت هذه المصروفات من ٤٨ر٦ مليون جنيه فى ميزانية سنة ١٩٣٩\٤٠ الى ٧١ر٩ مليون فى ميزانية ١٩٤٣/١٩٤٤ . والمعروف ان معظم هذه الزيادة ناتج من التوسع فى تكاليف الوظائف .

ولكن يبدو من الاحصائيات المالية ان هذه الرغبة بقيت فى نطاق ضيق فى السنوات الثلاثة من صيف ١٩٤٥ الى صيف ١٩٤٨. فالمصروفات الحكومية ارتفعت فى السنة المالية ١٩٤٦/٤٥ الى ٩٥ مليون جنيه أى بزيادة ١٣ جنيه على السنة السابقة . ثم زادت المصروفات مرة أخرى فى السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ الى ١٠٢ر٥ مليون جنيه ولكنها هبطت فى السنة التى تلتها الى ٩٤ر٥ مليون جنيه. وفى نفس المدة ظلت العملة المتداولة فى مستوى ثابت تقريبا . فكانت مقادير البنكنوت تتراوح بين ١٢٢ر١٣٧ مليون جنيه . واما نفقات المعيشة فقد هبطت أرقامها القياسية من ٢٩٠ الى ٢٨٠

ولكن جد فى هذه الاثناء حدث قدر ان يكون له أعمق الاثر فى السياسة النقدية ، أخرجت مصر من كتلة البلاد الاسترلينية فى صيف ١٩٤٧ ، بعد مفاوضات دامت أشهرا وانتهت بتجميد الارصدة . وليس منشأ الضرر مجرد الاخراج (أو الطرد) بل عدم وجود نظام نقدى يحل محل النظام الملغى .

لقد أحدث هذا الاخراج فراغا فى دائرة النظام المالى . فارتجل أولى الامر اساليب لسد هذا الفراغ ولكن جانبهم التوفيق فى الارتجال .

قيل ان العملة صارت مستقلة . وهذه مغالاة فى التفاؤل . فليس من مظاهر الاستقلال فرض القيود على التجارة الخارجية والمبادلات النقدية والاحتماء وراء سياج زائف . بل الاستقلال هو التحرر من كل تبعية والصمود أمام النزعات غير الطبيعية .

ان المتتبع لتطور حالة النقد المصرى بعد الخروج من كتلة البلاد الاسترلينية لايساوره شك فى أن السلطات المشرفة على السياسة النقدية قد انتهجت سبيل العزلة المالية بدلا من طريق الاستقلال . فتراها أقامت الى جانب القيود التى لا لزوم لها ولا مبرر لبقائها — أسس تضخم نقدى ألعن مما كان أثناء الحرب . وأضل سبيلا ، على نحو ما سوف أوضحه بعد لحظات .

ج — فترة الحملة الفلسطينية

لست أبغى فى هذا الحديث مناقشة بواعث الحملة الفلسطينية ولا ظروفها السياسية والحربية . . بل اننى أذكرها فقط، لما أحدثت من أثر عميق فى تطورات التضخم الذى لازم الغلاء . فالثابت أن نفقات هذه الحملة كانت عبئا ثقيلا على مالية الدولة . انظروا الى المصروفات الحكومية ترونها قد ارتفعت الى ١٥٧ر٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٨/٤٧ . أى ان الزيادة بلغت ٦١ر٢ مليون جنيه بالمقارنة بمصروفات السنة السابقة . والمؤسف ان معظم هذه النفقات الاضافية غطتها قروض تضخمية ، أى قروض لم تستنزل من مجموع القوة الشرائية . بل أضافت الى ذلك المجموع قوة شرائية جديدة ولكنها مصطنعة. والسبب فى ذلك ان السلطات المصرفية لم تحاول تعديل سياستها بما يضمن استقرار الاوضاع المالية. وتحميل الموارد المالية حينذاك عبء القروض

انظروا الى مقادير البنكنوت . كانت فى اغسطس سنة ١٩٤٨ ١٢٧ر٧ مليون جنيه فزادت الى ١٣٦ ثم الى ١٤٨ و١٥٢ و١٥٤ فى الاشهر الاربعة التالية على التوالى واما الارقام القياسية لنفقات المعيشة فقد بدأت ترفع بعد هبوط فزادت من ٢٧٩ فى اكتوبر الى ٢٨٢ فى ديسمبر .

ومع اننى لا اريد مناقشة الاسباب التى توجب التوسع فى ميزانية الجيش ونفقات الدفاع الا اننى أرى لزاما على أن أنوه بأن ميزانية الجيش ونفقات الدفاع تحتاج الى تنظيم وتنسيق لا فى نطاق التصرف فى الملايين المطلوبة فحسب بل فى دائرة أوسع من هذه: فى دائرة النظام المالى ، والا تضاعفت المخاطر وانهارت الاوضاع .

ان العاطفة وحدها لاينبغى ان تتحكم فى أمور الدولة ولاسيما مايتصل منها بشئون المال

لقد ثبت انه فى وسط نوبة الحماسة وانصراف أفكار الناس عن البحث فى نفقات الحملة الفلسطينية ، أصاب الادارة المالية قصور واضطراب . واكتنف اساليبها اهمال وشذوذ أبعدها عن حدود المبادىء المالية السليمة

وما دمنا بصدد استقراء العوامل التى أثرت فى الحالة المالية ومكنت لوباء الغلاء من النصر والانتشار ، فينبغى ان نذكر انه فى سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ فأجاز لوزير المالية ان يطبع فى حدود خمسين مليونا من الجنيهات، أذونات على الخزانة لاستخدامها فى غطاء البنكنوت وحتى يتمكن البنك الاهلى من زيادة اصدار البنكنوت لتمويل محصول القطن او للاستغناء عن الاذونات البريطانية فى حالة هبوط الاصدار .

قد يكون الباعث على سن هذا القانون رغبة مشروعة فى دعم استقلال النقد المصرى، فان كان الامر كذلك فلا شك ان تطبيق القانون كشف عن مآخذ كثيرة وخلق الظروف المواتية للالتجاء الى اساليب التضخم السافر .

ان قيمة الغطاء الحقيقية رهن بامكان التصرف فيه فى الخارج دون قيد او شرط . ولذلك كان قوامه الذهب والعملات الحرة . فليس المطلوب وليس المرغوب فيه لتحقيق استقلال الجنيه المصرى — ان تستعيض عن أذونات الخزانة البريطانية — وهى مجمدة — بأذونات الخزانة المصرية وهى قائمة على أساس «سعادتك يضمن سعادتك» بل المطلوب والمرغوب فيه ان تستعيض عن هذه وتلك بذهب او بعملات قابلة التحويل الى ذهب.

(البقية بالعدد القادم)

بنك مصر

اعـــلان دعوة

حضرات المساهمين مدعوون لحضور الجمعيــة العمومية العادية السابعة التى ستنعقد فى الساعة الرابعة والنصف مساء يوم الاثنين ٣١ مارس سـنة ١٩٥٢ بمركز الشركة بشارع عماد الدين رقم ١٤ بالقاهرة للنظر فى جدول الاعمال الآتى : ـ

اولا ـ الموافقة على تقرير مجلس الاداره .

ثانيا ـ الموافقة على تقرير مراقبى الحسـابات وحسابات سنة ١٩٥١ المالية .

ثالثا ـ اخلاءطرف اعضاء مجلس الادارة عن ادارتهم

رابعا ـ انتخاب عضوين لمجلس الادارة .

خامسا ـ تحديد قيمـة حصص الربح الاجمـالى لكل سهم الواجب توزيعه عن سنة ١٩٥١ المالية .

سادسا ـ تعيين مراقبين للحسابات لسـنة ١٩٥٢ المالية وتحديد اتعابهما .

سابعا ـ تحديد قيمـة بدل الحضور لحضرات اعضاء مجلس الادارة لسنة ١٩٥٢ المـالية .

ولكل مساهم يحمل خمسة اسهم على الاقـل الحق فى حضور هذه الجمعية .

وطبقا للمادة (٤٣) من نظام الشركة الاساسى يجب على حملة الاسهم ان يثبتوا ايداع اسهمهم فى احـد المصارف بالقطر المصرى او فى مقر الشركة وذلك قبل انعقاد الجمعية بثلاثة ايام كاملة على الاقل .

مجلس الاداره

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه بك

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجنزورى

يصدرها نادى التجارة الملكى

٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات فى مصر جنيهان ونصف فى السنة

- فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا او لبنانيا او فلسا
- فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
- فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
- فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية او ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
- تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات او حوالات بريد او شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة او حوالة نقدية

بمناسبة بدء العام الثانى من حياة الاقتصاد والمحاسبة ـ ترجو ادارة المجـلة من حضرات المشتركين موافاتهم بالاشتراكات عن العام الثانى ـ وستوالى الادارة ارسال الاعداد لحضراتهم حتى ترد الاشتراكات الجديدة

بنـــــــك مصر

الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

أصول

البيان	مليم جنيه	مليم جنيه
النقود بالصندوق وفى البنوك ولدى المراسلين		٢٥٢٢١٨١٩ ٢٢٧
محفظة الاوراق المالية (يدخل فيها حصص التأسيس التى اشتراها البنك من الحكومة)		٨٣٥٨٦٤٣ ٨٤٠
اوراق تجارية مخصومة		١٢٦٩٠٥٢ ٧٥٧
سلف بتأمين اوراق مالية		٨٨٧٨٥٠ ١٠٤
سلف بتأمين بضائع واعتمادات مستندية		٢٢٢٧٤٦٠٣ ٦٤١
سلف بتأمين اوراق تجارية		٣٧٧٧٢٥ ٤٧٦
سلف بضمانات اخرى		١١٥٦٣٧٨٤ ٥٣٥
سلف صناعية وزراعية		٢٢٥٧٧ ٢٥٥
حسابات مدينة متنوعة		١٢٤١٩٨٦ ١١٨
املاك واثاث ، بعد خصم الاستهلاك		٥٥١٤٥١ ٣١٠
حسابات نظامية		
اوراق تجارية ، وذهب وغيره مودعة تأمينا وامانة، مدينون بخطابات ضمان، اسهم تامين عضوية مجلس الادارة وخلافه	١٢٢٨٢٨٠٧ ٩٢٦	
	١٢٢٨٢٨٠٧ ٩٢٦	٧١٨٧٩٤٩٤ ٣٧٣

خصوم

البيان	مليم جنيه	مليم جنيه
رأس المال المصدر والمكتتب فيه		
٢٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها اربعة جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل	٠٠٠ ٠٠٠٠	
١٠٠٠ حصة تأسيس انشئت لصالح الحكومة المصرية بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بدعم البنك	للتـذكير	١٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠
الاحتياطى القانونى		٦٦٦١٩٦ ٦٠٩
الاحتياطى الخاص		٣٨٦٨٤١٤ ٤٩٩
الودائع والامانات لاجل		٥٧٧٢١٣٢ ٠٣٥
الحسابات الجارية للحكومة المصرية		٣١٩٧٠٢٠ ٨٥٣
الحسابات الجارية للافراد والهيئات الاخرى		٤٨٨٢٥٨٠٣ ٦٦٨
صندوق التوفير		٣٥٣٤٣٠٤ ٨١٢
حسابات دائنة متنوعة		٣٩٣٥١٠٧ ٤٧٤
البنوك والمراسلون		٢٨١٠٣١ ٤٣٧
حساب الارباح والخسائر		
المرحل من سنة ١٩٥٠	٣٩٤٢ ٣٧٤	
صافى الارباح عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ كالمبين بحساب الارباح والخسائر	٧٩٥٥٥٠ ٦١٢	
		٧٩٩٤٩٢ ٩٨٦
حسابات نظامية		
مودعو اوراق تجارية ، وذهب وغيره ، تأمينا وامانة ، خطابات ضمان ، تأمين عضوية مجلس الادارة وخلافه	١٢٢٨٢٨٠٧ ٩٢٦	
	١٢٢٨٢٨٠٧ ٩٢٦	٧١٨٧٩٤٩٤ ٣٧٣

تقرير مراقبى الحسابات

لقد فحصنا الميزانية المبينـة اعلاه ، وحصلنا على جميع البيانات والايضاحات التى طلبناها ، وانا نقرر ان هـذه الميزانية قد اعدت بحيث تمثل ــ فى رأينا ــ تمثيلا صحيحا حقيقة الحالة المالية للبنك طبقا للبيانات والايضاحات التى قـدمت لنا ، وكمـا يظهر من دفاتر البنك

القـاهرة فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٢

هيوات وبريدسون وبيوبى
مراقبو حسابات

حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

منـــه	مليم جنيـه	لـــه	مليم جنيـه
المصروفات العمومية ــ بما فى ذلك الاستهلاكات وغيرها	١١١٥٠٥٧ ٠٣٩	جملة الايرادات	١٩١٠٦٠٧ ٦٥١
صافى ارباح السنة	٧٩٥٥٥٠ ٦١٢		
	١٩١٠٦٠٧ ٦٥١		١٩١٠٦٠٧ ٦٥١



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٦
أول ابريل ١٩٥٢

صاحب الامتيــاز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

تعــدد وكالات الوزارة : ــ لرئيس التحرير
عرض وتعليق : ضريبــة صــادر على القطن ــ نقص المزروع من القمــح ــ تغيير أساليب الزراعة .
حــالة مصر المــالية على ضوء تقرير البنك الاهلى المصرى
اخبار اقتصادية :
عود الى المحاسبة فى حوادث ــ يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ : بقــلم الاستاذ موسى حقى
انتاج الزيت فى عام ١٩٥١
اقتصاديات الشرق الاوسط: صندوق النقد الدولى وبلدان الشرق الاوسط
بطلان الاحالة الى لجنــة الطعن
شخصــيات اقتصــادية : عبد الحى خليل باشا
أخبار الاقتصاد العالمى : ــ وسياسة التقشف فى بريطانيا
الاوراق المالية : فى النصف الثانى من مارس
بيان الملكية الصــناعية عن شهر فبراير
مستهل عام جديد : حفل النادى بمناسبة مرور عام على صدور الاقتصاد والمحاسبة
القطن : فى النصف الثانى من مارس
مشاكلنا الضريبية
محاسبة التكاليف :المصروفات العمومية الادارية
دليل الممول : الضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة : تتمة حقوق الممول .
الغلاء : أسبابه ووســائل مكافحته : تتمة محــاضرة الدكتور محمد على رفعت
نبــذات من تقرير البنك الاهلى المقدم الى الجمعيــة العموميــة بتاريخ ٢٦ مارس

تعدد وكالات الوزارة

أن الحكمة فى وجود منصب وكيل وزارة هو أن يتمكن بصــفته أكبر موظفى الوزارة وبما له من سلطة عليا، من تنسيق العمل بين مختلف المصالح التابعة لوزارته . فهو بحكم منصبه يمكنه الوقوف على ما يحدث فى كل ادارة وهو بذلك قدير على تكييف الامور بغض النظر عما يراه مدير المصلحة من وجهة نظره فقط .

وهذا هو المبدأ المعمول به فى كل بلاد العالم تقريبا وكان معمولا به أيضا فى مصر الى ما قبــل الحرب الاخيرة فكان يقوم على أعمال كل وزارة وكيل واحد يجمع بين يديه كافة اداراتهــا ويوجه سياستها وكان للوكيل سلطان يقدره حتى الوزراء أنفســهم وكان الموظفون جميعا يشعرون أن رئيسهم الدائم هو وكيل الوزارة .

على أنه منذ عشر سنوات تقريبــا ظهرت بدعة انشاء عدة مناصب وكالات وزارة حتى أصبح لبعض الوزارات سبعة وكلاء ، وزعت بينهم مصــالح الوزارة المختلفة . والترجمة الوحيدة لذلك هى أن مناصب بعض مديرى المصالح قد رفعت الى درجة وكيــل وزارة فى حين أنه قد عين فى نفس الوقت موظف جديد بدرجة المدير العام .

وفى انجلترا وأمريكا وغيرهما من بلدان العــالم تشرف الوزارات على مصالح متشــعبة الاغراض وتنفق بعضها ميزانيــات تفوق فى كثير من الاحيان ميزانيــة الحكومة المصرية بأكملها ، ويقوم بادارة أعمال الوزارة وكيل وزارة واحد ، وفى حالات نادرة جدا يقوم بذلك وكيلان دائمان وليس ستة أو سبعة كما هى الحال عندنا . ومن العجيب حقا أن نرى وزارة فى دور الانشاء يعين لها وكيلان بل أكثر

ان هــذا العمل لا يقتصر على أنه اسراف فى خلق الدرجات وبعثرة أموال الدولة فحسب بل الاخطر من ذلك أن فيه ضياعا للغرض الاصلى من انشاء وظيفة وكيــل الوزارة وهو الهيمنة بواسطة ســلطة واحدة عليــا على أعمـــال الــوزارة بأكملهـــا . ويقــوم بذلك الآن الوزير الذى هو بطبيعة اختياره رجل ســياسى لا يجوز له الاستئثار برأيه فى تسيير أعمال الوزارة الفنية فضلا عن عــدم استقراره اذ هو باستمرار عرضة للتغيير بتغيير الوزارات .

أحمد عنــان



ضريبة الصادر على القطن

نصح المحرر التجارى لجريدة « المانشستر جارديان » البلاد المنتجة للقطن بالعمل على خفض ضريبة الصادر عليه اقتداء بالهند التى خفضت الضريبة من ٤٠٠ روبية الى ٢٠٠ عن كل بالة تزن ٣٩٢ رطلا ٠

وقال ان التفكير السليم – مع ما يعانيه العالم فى الوقت الحاضر – يدعو الى تخفيض أو الغاء هذه الضرائب تشجيعا لحركة المبيعات والعمل على ازديادها ٠

وأشار المحرر الى مصر وقال انه لا يوجد فى الوقت الحاضر ما يدل على أنها ستخفض ضريبتها على الصادر وهى تعادل عشرة بنسات على كل رطل ٠ وأشار أيضا الى أن تخفيض الباكستان لضريبة الصادر على أقطانها طويلة التيلة أدى الى تصدير كميات كبيرة من هذه الاقطان الى انجلترا منذ ذلك الحين ٠

ولسنا نعرف نية الحكومة المصرية فيما يتعلق بضريبة الصادر على القطن بعد أن أعلنت استعدادها للتدخل فى سوق القطن «مشترية» اذا بلغ السعر حدا معينا ٠ ولكن يلوح من مختلف الظروف والملابسات وحتى تتناسق سياستها القطنية ، انها ستفكر – حتما – فى مراجعة ضريبة الصادر على القطن متى استقر السعر عند مستوى معين ، فغير خاف ان الضريبة الحالية فرضت وسعر القطن فى مستوى أعلى بكثير مما هو عليه الآن ومما ينتظر أن يستقر عنده خلال الايام أو الاسابيع القادمة ٠

نقص المزروع من القمح

أعلنت وزارة الزراعة تقديرها الاجمالى لمساحة القمح والشعير والعدس المزروعة هذا العام وما يقابلها فى العام الماضى ٠ ويؤخذ من هذا البيان أن المساحة المزروعة قمحا فى هذه السنة تبلغ ١٫٤٠١٫٧٦٠ فدانا مقابل ١٫٤٩٦٫٥٧٥ فدانا – أعنى بنقص يقرب من ٩٥٫٠٠٠ فدان ٠ أما فى الشعير فقد زادت المساحة المزروعة فى هذا العام عما كانت عليه فى العام الماضى بنحو ١٨٫٠٠٠ فدانا والامر كذلك فى الفول اذ بلغت الزيادة فى المزروع هذا العام على العام الماضى نحو ٣٥٫٠٠٠ فدان أما العدس فقد سجل نقصا كبيرا فى المزروع هذا العام عن العام السابق بلغ ١٨٫٠٠٠

وهكذا لاتزال سياسة كفاية البلاد من الحبوب المنتجة محليا سائرة على وتيرة واحدة فقد كان المتوقع أن تزداد المساحة المزروعة قمحا زيادة كبيرة هذا العام ، ولكنها نقصت ٠ وهذا معناه أننا سنضطر فى العام القادم الى استيراد كميات أكبر مما استوردناه فى العام الحالى ٠

وقد كان من مقتضى الصيحات التى ارتفعت من كل مكان داعية الى تشجيع الزراع على انتاج القمح أن يتخذ أولو الامر من الاجراءات ما يكفل تحقيق زيادة انتاج القمح بحيث يكفى حاجة البلاد ٠ ولا يخفى أن عملية استيراد القمح من الخارج تكلف الخزانة خسارة كبيرة فنحن نستورده بضعف ثمنه محليا ٠

وربما كان هناك مبرر للانصراف عن زراعة القمح الى القطن فى العامين الماضيين ، حيث كانت أسعار القطن مرتفعة ارتفاعا مغريا ، أما اليوم فقد أخذت الاسعار تتراجع فلم يعد هناك سبب معقول يحول بين الحكومة وبين فرض السياسة المعقولة لكفاية البلاد من الغذاء ٠

تغيير أساليب الزراعة

وما دمنا بصدد الدعوة الى انتاج الغذاء الكافى للبلاد محليا فلا بد من الدعوة الملحة أيضا للتفكير فى زيادة غلة الفدان فليس من السياسة الحكيمة أن نوسع فى المساحة المزروعة بينما لانأخذ منها ماينبغى وما تستطيع أن تغله من انتاج ٠ وانه لمما يعيب بلادا كمصر تعد أمة زراعية عريقة أن يكون متوسط انتاج الفدان من القمح أربعة أرادب أوخمسة بينما بلغ فى انجلترا نحو ١٢ اردبا ولا يمكن الدفاع عن هذا التخلف بأن التربة الانجليزية أخصب من التربة المصرية فان هذا قول غير صحيح ٠ والحقيقة أن وسائل الزراعة المصرية وأساليبها لاتزال بدائية قائمة على التجربة والعادات والتقاليد الموروثة اذا استثنينا بعض ضياع قليلة يملكها أشخاص يطبقون النظريات العلمية الجديدة ٠ فلا بد اذا أردنا أن تفى محصولاتنا الزراعية بحاجتنا من أن تعدل عن الاساليب القديمة الى الاساليب الحديثة ٠ ولا شك أن جهل الفلاحين وتأخيرهم واضمحلال شخصيتهم ، كل أولئك يؤثر فى قدرتهم على الانتاج وتحمسهم للاخذ بالاساليب الجديدة ٠ فالمهمة فيما نرى شاقة وتحتاج الى صبر ووقت ٠ وهذه العقبات ذاتها هى التى ينبغى أن تحفزنا الى الاسراع فى العمل ومحاولة نقل الزراعة المصرية من مرحلتها البدائية الى المرحلة العلمية فى أقرب وقت مستطاع ٠

وما يقال عن القمح يقال عن غيره من المحاصيل كالقطن والخضر والفاكهة لايكفى اذن أن نطالب بزيادة المساحة المزروعة، ولكن يجب أن تقترن هذه الدعوة بتعديل وسائل الانتاج وتحسينها ٠ والا كنا نبذل جهدا من غير طائل أو بفائدة قليلة ٠ وكنا أشبه بالمالك لمائة فدان لايعرف كيف يزرعها ولا كيف يستغلها فتغرقه الديون ويتعجب اذ يرى الى جواره مالكا آخر لثلاثين فدانا وهو فى سعة من العيش ورغد من الحياة ٠

ان المسألة اذن ليست مجرد نشر المساحة الزراعية ، ولكن تعميقها أيضا فيسير الانتاج الحسن جنبا الى جنب مع زيادة الارض المستغلة ٠

حالة مصر المـــــالية

على ضوء تقرير البنك الاهلى المصرى

كان تقرير سعادة على الشمسى باشا هو أول تقرير له بصفته رئيسالمجلس ادارة البنـك المركزى وقـد استعرض فيه سعادته حالة البـلادالمالية فى عام ١٩٥١ وألم فيه بدقائقالحالة بالكثير من المصارحة .

وهناك مواضـــيع كثيرة أوردهاسعادة الشمسى باشا فى تقريره ممـايسترعى أشد الاهتمام – ومنواجبنا أن نشير اليهـا وأن نستحث أولىالشأن على أن يولوها ما هى جديرةبه منعنايةوتمحيص – كما أننا نرىمن الناحيةالاخرىضرورةتنبيهالرأيالعام الى ما تضمنههذا التقرير منأمور لهاأكبر الاثر فى حياة المصريين .

وأول ما أشار اليه التقرير هـو التنويه بزيادة التضخم النقدى فى مصر وانه فى الوقت الذى هبط فيـه الرقم القياسى لأسعار الجملةمتمشيا مع الهبوط الملحـوظ فى الاسـعار العالمية وأصل الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى مصر ارتفاعه فبلغ ٣٢٨ فى ديسمبر سنة ٥١ مقابل ٣٠٦ فى ديسمبر سنة ١٩٥٠.

وقد سلم التقرير بأن الاســعار القائم على أساســها شراء الحكومة للقطن فى العام الماضى كانت أعلىبكثير من الاسعار العالمية وانه ترتب على زيادة القدرة الشرائية بهذه الوسيلة زيادة الغلاء .

وقد نوه التقرير أيضا بطغيـــان المساحات التى تزرع قطنا علىحساب زراعة الحبوب ممـــا دعا الى زيادة الاعتماد على ما يستورد من حبوب من الخارج وتحملت الحـكومة فى ســـبيل ذلك قرابة ١٨ مليونا من الجنيهات – وليس الضرر قاصراعلى الاعباء الفادحة التى تلقى على كاهل ميزانية الدولة ، بل ان أشد مايخشى هو حدوث مجاعة فىالبلاد اذاماحدثت عوائق للنقل فى ظرف من الظروف . ولاشك أن مثل هذه المسألة تمس حياتنا فى الصميم فيجب أن ينظر فى تدارك الامر دون هوادة أو تردد . على انه مما يؤسف له حقا انه رغم مانبه اليه كبار رجالالمال فىتقاريرهم عن عام ١٩٥٠ من أضرار تدخـــل الحكومة فى سوق القطن – تورطت الحكومة فى سياسة التدخـــل مرة اخرى أشـــار اليها التقـــرير بقوله « حدثت خلال السنة الماضية تقلبات عنيفة فى أسعار القطن تشـــبه فى الكثير تقلبات الموسم السابق . وهى ما تزال الشغل الشاغل لكل من لهم بالقطن صلة »

ووصفسوق العقود بانها **اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار**. وأرجع الكثير من ذلك الى ضيق سوقناوعدم تيسر اجراء عمليـــات موازنة مـع البورصات الاخرى وقد اضطرتهذه الحالة الحكومة الى التدخل ، علىانه من المفروض ألا يتعدى ذلك حدود تنظيم العمل ووضـع القوانين التى تحفظ للسوق نظافته وعدم تمكين ذوى النيـة السيئة من اسـتغلال الموقف . فاذا تعدى تدخل الحكومة هذا الحد « وكانت قراراتها ارتجالية مفاجئة يعارض بعضها بعضا لانقلب التدخل الحكومى بها عاملا منعوامل عدم الاستقرار ولامتد أثره الى سائر نواحى اقتصادنا القومى »

وكان من أثر هذا التدخلالحكومى لايجاد سعر مصطنع للقطن يزيد عن الاسعار العالمية أن توقف التصـدير تقريبا فى فترة من السنة ، وكـانت نتيجة ذلك انه فى المدة التى انقضت علىبدء موسم القطن أىمنذ سبتمبر سنة ١٩٥١ الى آخر فبراير سـنة ١٩٥٢ نقصت صـادراتنا من القطن بحوالى مليون ونصف من القناطير .

ان هناك أمل فى انتؤدى الاجراءات التى اتخذتها الحـــكومة أخيرا الى تنشيط التصدير على انه يخشى ألا تصل صادراتنا الى ما كانت عليهقبل اضطربات البورصـة حيث بلغت فى موسم ٤٨/٤٩ ، ٨ ملايينمنالقناطيرفى حين انها لم تتجـــاوز ستة ملايين ونصف قنطـــار فى ٤٩/٥٠ – وهى لم تصل فى هذا الموسم حتى آخـر فبراير سوى أربعة ملايين ونصف .

ولاشك أن من مصلحة البلاد أن تعمل بكل الوسائل على التخلص من مخزون القطن لديها ، وعلى توفير وسائل الطمانينة والاستقرار لدىمن يتعاملون فيهسواء أكانوا منالمصدرين أو الغزالين حتى لا تتعرض البلادلمثل ما تعرضت ، وما زالت تعانى آثارهمن تبلبل الخواطر واضطراب المعاملات.

لقد أجمل التقريرالمسائلالرئيسية وعالجها بالكثير من الحـذر المعروف عن رجال المال ، ولكنه ترك لنا أمورا تقتضى منا التفكير والعمل . ونرجو أن يتخذ أولو الامر أهبتهم لتجنيب البلاد ما حذرالتقرير من حدوثه اذا تركت الامور تسير على ما هى عليه.

اخبار اقتصادية

أحمد عبود باشا يقيم أكبر مصنع لانتاج الحلوى الطحينية

قرر سعادة أحمد عبود باشا انشاء مصنع لانتاج الحلوى الطحينية بالقرب من مصانعه بالحوامدية . وينتظر أن يتم انشاء هذا المصنع خلال الاشهر الثلاثة القادمة .

وسوف يصبح هذا المصنع أكبر مصنع فى الشرق لانتاج الحلوى الطحينية التى سينفرد هذا المصنع بانتاجها دون انتاج أى نوع آخر من الحلوى . اذ يبلغ عدد القزانات المعدة لانتاج هذه الحلوى فى المصنع ١٢ قزانا فى حين أن أكبر مصنع فى مصر الآن لا يزيد عدد القزانات فيه على أربعة .

المصانع تطالب باباحة استيراد السكر

طلب عدد كبير من اصحاب مصانع المياه الغازية من وزارة التموين السماح لهم باستيراد السكر من الخارج ، وأظهروا استعدادهم لدفع رسم الانتاج المفروض حاليا على السكر

مساكن تعاونية

استقر الرأى فى مصلحة التعاون على ان تقوم الجمعيات التعاونية لبناء المساكن بتأجير منازلها الى أعضائها لفترة يؤدون خلالها أقساطا تحتسب من ثمن المنزل حتى يتم اداء الثمن كله فيصير ملكا للساكن .

تجارة مصر الخارجية

أذاعت مصلحة الاحصاء بيانا عن تجارة مصر الخارجية فى شهر فبراير الماضى ، قالت فيه أن جملة الواردات بلغت ٢٠٫٥٢٣٫٨٥١ جنيها مقابل ١٩٫٤٣٤٫٨١٠ جنيها فى شهر فبراير سنة ١٩٥١ ، أما صادرات مصر فقد بلغت قيمتها فى شهر فبراير الماضى ١٩٫٧٠٧٫٨٣٨ جنيها مقابل ٣٤٫٧٩٨٫٥٠٥ جنيها فى شهر فبراير سنة ١٩٥١

تغذية شمال الدلتا بالكهرباء

يجرى العمل الآن فى انشاء محطة لتوليد الكهرباء بطلخا لتغذى شركة شمال الدلتا بالقوة الكهربائية اللازمة لادارة محطات طلمبات الصرف والرى بالوجه البحرى وبعض مدنه بالتيار الكهربائى اللازم للانارة ولعمليات مياه الشرب .

وتبلغ التكاليف النهائية لهذا المشروع حوالى أربعة ملايين من الجنيهات وينتظر أن يتم انشاء المحطة بأكملها فى أوائل سنة ١٩٥٣

انتاج البلاد من الاقمشة الصوفية

هبط الانتاج المصرى من الاقمشة الصوفية للرجال فى العام الماضى الى ٢٫٠٠٣٫٩٧٥ مترا مربعا مقابل ٣٫٠٩٨٫٩٨٤ مترا مربعا فى عام ١٩٥٠ وقد ارتفع الانتاج المحلى من الاقمشة المخلوطة من ١٨٨٫٩٠٢ مترا مربعا عام ١٩٥٠ الى ٩٦٥٫١٦٠ مترا مربعا فى العام الماضى .

أعضاء لجنة امتحانى مهنة المحاسبة

قرر سعادة رئيس الامتحانين الابتدائى والنهائى لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ندب كلا من الاساتذة مصطفى حسن مراقبا للامتحان ومحمد ابراهيم ثروت مساعدا للمراقب والاساتذة كمال الدين الهاشمى والسيد المحروقى وكامل شوكت نسيم ومحمد ابراهيم الحموى أعضاء للجنتى المراقبة والملاحظة وكل من فؤاد خيرى افندى ومحمد النبوى الشال افندى للسكرتارية ، وسيعقد الدور الاول لهذين الامتحانين فى يوم السبت الموافق ٢٦ ابريل فى كلية التجارة بجامعة فؤاد الاول .

انخفاض محصول القطن بالسودان

من المنتظر أن يقل محصول القطن فى السودان فى موسم ٥١ — ٥٢ عن موسم ٥٠ — ٥١ بسبب تأخر الامطار، وقلة المساحات المنزرعة قطنا واشتداد اصابة المحصول . وتقدر بعض الجهات محصول السودان بحوالى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ قنطار مقابل مليونى قنطار فى الموسم السابق .

تخزين أمريكا للرصاص

اشترت أمريكا أخيرا من انجلترا ٣٠ ألف طن من الرصاص قيمتها ١٢ مليون دولار . وذلك لتخزينها ، تنفيذا للبرنامج الذى وضعته لتخزين المعادن والمواد الاولية للاستعداد للحرب القادمة .

صادراتنا من القطن

أذاعت مصلحة الاحصاء بيانا قالت فيه : أن قيمة صادرات مصر من القطن فى شهر فبراير الماضى بلغت ١٨٫٣٦٢٫٢٤٦ جنيها مقابل ٢١٫٤٥٠٫٤١٦ جنيها فى شهر فبراير سنة ١٩٥١

جمود سوق القطن وأثره على تصريف المنتجات القطنية

كان لحالة الجمود المخيم على بورصة القطن فى الاسابيع الاخيرة أثره الواضح على الحالة التجارية والاقتصادية فى البلاد ، مما أدى الى كساد السوق التجارية بصفة عامة ، ومنتجات مصانع الغزل والنسيج بصفة خاصة اذ ان تدهور أسعار القطن قد ترتب عليه انخفاض القوة الشرائية بين مختلف طبقات الشعب وبخاصة فى الريف وكان من نتيجة ذلك ان تكدست منتجات هذه المصانع واضطرار بعضها الى خفض انتاجها .

اليابان تغزو أسواق العالم بالمنسوجات

كانت اليابان على رأس الدول المصدرة للمنسوجات فى العام الماضى . فقد بلغ مجموع صادراتها ١٠٩٢ مليون ياردة ، فى حين أن انتاج انجلترا وهى الدولة التى تليها فى قائمة الدول المصدرة للمنسوجات بلغ ٩٠٠ مليون ياردة ، وبلغ انتاج الهند ٨٣٠ مليون ياردة ، وانتاج أمريكا ٦٠٠ مليون ياردة .

معاينة المحال المنكوبة لتوزيع المساعدات المالية عليها

قامت اللجنة المؤلفة برياسة وكيل محكمة استئناف مصر لتوزيع مبلغ الخمسة ملايين جنيه على المؤسسات والمحال المنكوبة فى حوادث ٢٦ يناير، بمعاينة المحال التى تقدمت بطلبات الى اللجنة • وينتظر أن تقوم اللجنة فى هذا الاسبوع بوضع القواعد التى ستتبع لتقدير المساعدة •

ارتفاع انتاج الصين من القطن

يقدر انتاج الصين من القطن فى موسم ٥١–٥٢ بحوالى ٣٫١٠٠٫٠٠٠ بالة فى حين أن متوسط انتاجها بلغ فى سنوات ما قبل الحرب الاخيرة ٢٫٨٦٠٫٠٠٠ ومتوسط ما أنتجته من القطن خلال سنوات مابعد الحرب ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ بالة .

انخفاض أسعار الحديد والخشب

أدى كساد الحالة التجارية فى الاسواق وتوقع انخفاض الاسعار الى فتور حركة التشييد والبناء مما اضطر المصانع والمستوردين الى خفض أسعار الحديد من ٦٠ جنيها للطن من الحديد الاساس الى ٥٥ جنيها للطن وهو ما يعادل تكاليف استيراد الطن حاليا من بلجيكا وفرنسا اذ يباع الطن منه تسليم المصانع فى بلجيكا بـ ٦٥٠٠ فرنك وفى فرنسا بنحو ٤٥ جنيها للطن . هذا وقد اضطر تجار الاخشاب الى خفض أسعارهم حتى انها انخفضت نحو ٢٠٪ عن أسعار الخشب فى الخارج .

تحرير تجارتنا مع المانيا

من اهم المسائل التى تعنى الجهات المختصة بدراستها الان تحرير التجارة بين مصر والمانيا الغربية . وينتظر أن يكون هذا الموضوع محل مباحثة المختصين فى الحكومتين

وقد سبق ان صدرت حكومة المانيا الغربية ٦٠٪ من تجارتها مع الدول المشتركة فى اتحاد المدفوعات الاوروبى

أزمة البرازيل المالية

أعلن صندوق النقد الدولى أنه باع للبرازيل ٣٧٫٥ مليون دولار مقابل ٦٩٣٫٧٥٠٫٠٠٠ كروزيروس ، وهذه هى المرة الرابعة منذ انشاء الصندوق يبيع فيها الصندوق للبرازيل دولارات وذلك بسبب ما تعانيه البرازيل من صعوبات فى الدفع لزيادة وارداتها على صادراتها بنسبة كبيرة وبخاصة عقب الحرب الكورية .

تسجيل غزل القطن لالمانيا الغربية

قررت السلطات الالمانية فى حكومة غرب المانيا التصريح بفتح اعتماد بمليون دولار لاستيراد غزل القطن من مصر .

البحث فى تجديد الاتفاق التجارى مع فرنسا

ينتهى فى شهر يونيو المقبل الاتفاق التجارى الذى أبرم فى العام الماضى مع فرنسا .

وتدرس الجهات المختصة الان ذلك الاتفاق توطئة للنظر فى تعديله على ضوء ما أسفرت عنه تجارب الماضى .

ومن أهم المسائل التى تبحثها الجهات المختصة الان زيادة صادرات مصر الى شمال افريقيا ، وعدم فرض قيود على صادراتنا الى فرنسا وبخاصة من الغزل والبصل والكتان ، وتقليل الواردات الكمالية من فرنسا كالماس والجواهر والروائح .

هيئة الممتحنين فى امتحانى المحاسبة

اصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا ، بالاتفاق مع معالى وزير المعارف، بتشكيل هيئة الممتحنين لكل من الامتحان الابتدائى والنهائى الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . على ان يكون تشكيل الهيئة باشراف سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة وعضوية الاساتذة سليم امين حداد بك وزكى حسن وفؤاد الصواف ومحمد كامل الحارونى وحسن كامل الملطاوى ومصطفى شوقى ، وعبد القادر نجا الابيارى بك وينى نوار .

تصدير واستيراد

بحث سياسة استيراد الذهب

لاحظت الجهات المختصة بوزارة المالية زيادة واردات مصر من الذهب فى السنوات الاخيرة زيادة ملحوظة ، ولذلك بدأت تدرس جملة هذه الواردات وأسباب زيادتها ، تمهيدا لاعادة النظر فى السياسة الواجب اتخاذها نحو التصريح باستيراد الذهب

تصدير الارز للسودان

بلغت جملة الكميات التى خصصتها وزارة التموين للسودان من الارز المحلى ٢٢٤٠ طنا ، وقد طالب الوفد السودانى بزيادة هذه الكمية الى ستة آلاف طن كما جرت العادة سنويا ، الا أن معالى وزير التجارة والتموين قرر ارجاء النظر فى هذا الطلب الى حين ظهور التقدير الثانى لمحصول الارز

٥ مليون جنيه لشراء قمح

وافقت وزارة المالية على تخصيص مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لوزارة التموين لتقوم بشراء كميات من القمح وذلك لمبادلتها بقطن غير أن وزارة التموين رفضت شراء كميات اضافية من القمح لوجود فائض يبلغ نحو ٢٥٠ ألف طن عند ظهور المحصول الجديد.

الحاصلات الزراعية المستوردة

بلغ جملة ما استوردته البلاد فى شهر فبراير الماضى من الحاصلات الزراعية ٨٢٫٥٥٥ طنا ، قامت مصلحة الحجر الزراعى برفض ٧٤ طنا منها. وبلغ جملة ما استوردته البلاد من الفاكهة الغضة ٢٠٨٧ طنا رفض منها ٢٥ طنا ، ومن الفاكهة المجففة والثمار اليابسة ٧٢١٣ طنا رفض منها ٤٨ طنا ومن الخضر ٣٣٧ طنا لم يرفض منها سوى ١٣ كيلو جراما .

تصدير منتجات الحديد الالمانى لمصر

وافقت حكومة غرب المانيا على التصريح بتصدير عشرة آلاف طن من المواسير الصلب التى سبق أن طلبتها الحكومة المصرية من احدى الشركات الالمانية بشرط خصم هذه الكمية من حصة مصر من الحديد الالمانى المخصص لها .

عـــود الى :

المحاسبة فى حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

أثار حضرة الزميل الفاضل الاستاذ ميخائيل مسيحة مدير حسابات شركة مصر لحليج الاقطان موضـوعا حيويا جديرا بأن نطلق عليه بحق «موضوع اليوم» . والواقع الذى لا يحتمل الجدل أن حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ قد مست المحاسبة من نواح عديدة هى التى أجملها حضرته فى بحثه القيم الشيق المنشور فى العدد الماضى

وما دام حضرة الزميـل قد فتح الباب على مصراعيه لبحث هذا الموضوع فأنى أستأذنه فى ولوجـه واستبيح لنفسى أن أدلى بدلوى وأتناول ناحية **تحديد الضرر والتعويض** . ومن الطبيعى أن أقصر **بحثى على النقط المحاسبية** دون غيرها من الموضـوعات الاخرى كالقانونية مثلا .

والذى أراه ان الموضوع ينقسم فى الواقع الى حالتين :

الحالة الاولى : المؤسسـة التى لم تفقد دفاترها ولا مستنداتها فى تلك الحوادث — بل ظلت سليمة وبعيدة **عن كل سوء . سواء لامكان انقاذها** أو لامساكها وحفظها فى مكان آخر غير ذلك المكان الذى أصيب فى تلك الحوادث

— كالادارات المركزية للفروع مثلا . ويدخل فى هذه الحالة تلك المؤسسات التى اخذت بمبادىء الانظمة الحديثة وعملت على الاحتفاظ بنسخة ثانيـة Duplicate من مسـتنداتها ودفاترها فى مكان أمين ولقد أخـذت طريقة استعمال آلة الـ Microfilma فى الذيوع والانتشار وبواسطتها يمكن تصوير كل المستندات على فيلم صغير ثم طبع صورة منها فى الحجم المناسب كلما احتاج الامر ذلك .

الحالة الثانية : المؤسسة التى فقدت مستنداتها ودفاترها . سواء كان ذلك فقدا كليا ، أو جزئيا .

ويجدر بى أن أشير هنا الى اننى أفترض فى تلك الحالتين أن المؤسسة تمسك حساباتها بطريقـة منتظمـة ودقيقة ومتمشية مع مبادىء أنظمة المحاسبة — اذ ان عدم توفر هـــذا الانتظام ، وهذه الدقة ، وهذا التطبيق كل ذلك يبعد بنا عن البحث العلمى الذى ننشده — ومثل هذه المؤسسة تكون دائما فى ظلام دامس بالنسبة لحقيقة مركزها الحـالى سواء قبـل حوادث ٢٦ يناير أو بعدها وسـواء وقعت تلك الحوادث أم لم تقع .

وسوف أتناول فى هذا الجزء من البحث الذى اعتقد أنه قد يصل الى اربعة اجزاء متساوية تقريبا ، الكلام على الحالة الاولى — حالة المؤسسة التى لم تفقد مستنداتها ودفاترها .

ان ميزانية مثل هـــذه المؤسسة تشمل الاصول والخصوم . ولا شأن لتقدير الضرر أصلا بالخصوم من جهة ولا ببعض الاصول من جهة اخـرى وذلك مثل الآتى :

ا — النقدية لدى البنك — فهـذه لا يمسها أي ضرر

ب — النقدية بالصندوق — اذ يصعب اثبات تلفها .

جـ — الحسابات المدينة لدى العملاء ، سواء كانت ممثلة فى أوراق قبض أو فى حسابات مدينة عادية ، وكل هذه الحسابات لا تتأثر بمثل هذه الحوادث ، فأن الدين ثابت بالمستندات التى لدى المؤسسة أو التى لدى مصرف المؤسسة برسم التحصيل (فى حالة أوراق القبض مثلا)

د — الاستثمارات ان كانت المؤسسة تمتلك شيئا منها وهذه فى الواقع يكون حكمها حكم المستندات ذاتهـا فما دامت المسـتندات قد سلمت فمن المعقول أن تكون الاســتثمارات قد سلمت أيضا . وعلى أية حال فان مثل هـــذه الاوراق فى الاعم الاغلب من الحـــالات تكون مودعـة لدى بنك المؤسسة .

هـ — **الاصول الاعتبارية كالمدفوعات** المقدمة أو كشهرة المحل أو كالمصروفات التى رؤى استهلاكها على فترة أطول من السنة ، وهذه لا يمسـها الضرر فمن المعروف ان الضرر ينصب على الممتلكات الملموسة دون غيرها .

و — الاراضى : فهذه لا تضار بمثل هذه الحوادث .

وبقى أمامنا العنصران الآتيان لتقدير ما يصيبهما من ضرر ، وهما الاصول الثابتة الاخرى ، والبضاعة .

الاصول الثابتة الاخرى : ان الرأى الذى أراه هو ان التعويض يجب ان يتمشى مع قيمة الاصل الدفترية أى يكون مساويا لثمن شراء الاصل الثابت ناقصا أقساط الاستهلاك العـادية (دون غيرها) حتى تاريخ الحـادث وأسوق الادلة الثلاثة الآتية للتدليل على وجهة نظرى هذه .

الدليل الاول : ان الفرض الاول من ملكية المؤسسة لهذا النوع من الاصول كالعدد والآلات والمبانى والسـيارات والاثاث هو توفير الوسـائل لامكان تسيير دفة العمل ومزاولة نشاطها الاصلى سواء كان صناعيا أم تجاريا والمعروف أن المؤسسة تخضع هـذه الاصول لقاعدة الاسـتهلاك الذى هو عبارة عن بسط ثمن شرائهـا على سنوات حياتها الانتاجية **Spreading of the initial outlay over so-many years**

فمنذ الوقت الذى يتم فيـه شراء هذا الاصل وتتملكه المؤسسة تتحدد قيمته لديها Value على أساس ثمنه price ناقصا أقساط الاسـتهلاك العـادية أيا كانت الطريقـة المتبعـة لاحتسابها ، ولا يكون لتقلبات الاسعار Fluctuating أى اعتبار فى هذه الناحية .

فلو اشترينا آلة ما بألف جنيـه وقدرنا لحياتها الانتاجية ٥ سـنوات حسبما يراه الخبراء والفنيون . فأن قسط استهلاكها السنوى (الثابت) يكون ٢٠٠ جنيه ، فلو فرض ان علمنا أن سعر هذه الآلة قد انخفض فى اليوم التالى لشرائها فان الاصول الحسابية السليمة لا تسمح لنا بأن تمس قيمتها

الدفترية لدينا ولا أن نعدل قسط استهلاكها وبالمثل لو فرض وحدث ارتفاع مفاجىء فى الاسعار فان نفس هذه الاصول الحسابية السليمة لا تسمح لنا بأن نرفع قيمتهاالدفترية لدينا Appreciation

فقيمة الآلة لدى المؤسسة هىثمن شرائها مخصوما منهالاستهلاكالعادى

الدليل الثانى : ان مبدأ الاستهلاك ذاته هودليلى الثانى ٠اذ أنهبعدمرور الفترة الانتاجية لحياة هذه الآلة تجد المؤسسة انه من الضرورى شراء آلة جديدة تحل محلها ويتعين عليهاتدبير النقد اللازم لذلك . ومن الطبيعي أو المتوقع او المفروض الا تكون هناكاية علاقة بين سعر الآلة الجديدة وثمن شراء الآلة القديمة . فالموضوع ليس استبدال ومن ثم فالقيمة الاستبدالية لا تنهض على أساس سليم .

الدليل الثالث : كلنا نعلم أن بعض المؤسسات قد تلجأ لشركات التأمين لمقابلة تدبير المال اللازم للتجديدات فتدفع لها سنويا قسطا ثابتا وتسترد فى نهاية فترة التأمين متمثلا لثمنالآلة التى كانت اشترتها فى مبدأ الامر .

وسواء كانت الاسعار فى هذا الوقت منخفضة أم مرتفعةفأن ذلك لا يتمشى بحال من الاحوالمعثمن الآلةالقديمة.

والواقع أن هذه الحالة لا تخرج عن طريقة قسط الاستهلاك الثابت مع استبدال لفظ قسط التأمين بلفظ قسط الاستهلاك .

وأخيرا فأن مجرد التمعن فىمبادىء التأمين ، الذى ابتدع لتعويض الضرر الحادث فعلا ، يوضح لنا أن الضرر يقاس بما ضاع على المؤسسة من موجوداتملموسة مقومةبقيمةنقدية. فشركة التأمين لا تضمن للمؤمن له الحصول على أصل كالهالك تماما ، ولكنها تعوضه قيمته النقديةولا تكون مسئولة عن غير ذلك .

هذا ماعن لى من آراء بخصوص تعويض الضرر الحادث فى الاصول الثابتة ، وسأتناول فى الجزء التالى ان شاء الله تعالى موضوعالضرر الذى يقع على البضاعة لدى المؤسسة وتقدير قيمته .

موسى حقى

وكيلعام شركة مصرللتمثيلوالسينما

انتاج الزيت فى عام ١٩٥١

على الرغم من توقف ايران عنانتاج الزيت فى أواسط سنة ١٩٥١ زاد مقدار الزيت الذى انتج فى سائرانحاء العالم زيادة تذكر ، اذا قيس بما يقابله فى سنة ١٩٥٠ ، وقدتبلغ هذه الزيادة أكثر قليلا من ١٣ فى المئة ، أو أكثر قليلا من ٧٠ مليونطن مترى .

وقد كانت الولايات المتحدة فىطليعةالبلاد التى زاد انتاجها ، اذ بلغت الزيادة فيها نحو ٣٨ مليون طن متريوتلتها أمريكا اللاتينية فبلغت زيادتها ١٢مليون أو أكثر قليلا ، فالشرق الاوسط ، اذبلغتزيادتهبرغمتوقفايران اقل قليلا من عشرة ملايين طنمترى .

وفيما يلى جدول بانتاج المناطقالمختلفة بملايين الاطنان المترية ، على اساس تقدير دقيق :

القارتانالامريكيتان

	١٩٥٠	١٩٥١
الولايات المتحدة	٧ر٢٧١	٣٠٩
كنـــدا	٧ر٣	٥ر٦
فنزويلا	٢ر٧٨	٨٩
كولومبيا	٧ر٤	٥ر٥
ترنيداد	٣	٣
المكسيك	٢ر١٠	٩و١٠
سائر بلاد أمريكا الجنوبية	٦	١ر٦
الزيادة = ٥ر٥٣	٥ر٣٧٧	٤٣٠

الشرق الاوسط

	١٩٥٠	١٩٥١
المملكة العربية السعودية	٢ر٢٦	٣٨
الكويت	٣ر١٧	٥ر٢٨
أيران (الى يوليو سنة ١٩٥١)	٢ر٣٢	٧ر١٦
العـــراق	٥ر٦	٢ر٨
مصـــر	٣ر٢	٣ر٢
قطـــر	٦ر١	٢ر٢
البحـــرين	٥ر١	٥ر١
الزيادة = ٩ر٨	٦و٨٧	٤و٨٧

الشرق الأقصى

	١٩٥٠	١٩٥١
أندونيســـيا	٤ر٦	٦ر٧
بورنيو البريطانية	٣ر٤	٥
البقيـــة	٣ر١	٣ر١
الزيادة = ٩ر١	ــر١٢	٩ر١٣

أوربا الغربية ٢ ٥ر٢

أوربا الشرقية

الاتحاد السوفيتى	٩ر٣٧	٤ر٤٢
رومانيـــا	٣ر٤	٣ر٤
النمسا	٥ر١	٢
البقيـــة	١ر١	١ر١
	٨ر٤٤	٨ر٤٩

الزيادة = ٥رــ

مجمل الانتاج العالمي

٥٨٧ر٥٢٣ ٦٩٧ر٥٩٣

مجمل الزيادة =

١١٠ر٧٠

فالدول العشر التى تقدمت سائر الدول فى انتاج الزيت (١٩٥١) هى على الترتيب (بالمليون طن) :

الولايات المتحدة	٣٠٩
فـنزويلا	٨٩
الاتحاد السوفيتى	٤ر٤٢
المملكة العربية السعودية	٣٨
الـكويت	٥ر٢٨
ايران (الى يوليو)	٧ر١٦
المكسيك	٩ر١٠
العـــراق	٢ر٨
كنـــدا	٥ر٦
كولومبيـــا	٥ر٥

ملحوظة : حذفت الارقام التى تلي المنزلة العشرية الاولى .

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

صندوق النقد الدولى

وبلدان الشرق الأوسط

أشرنا فى هذا الباب من العدد (٢٤) الى أهم أغراض البنك الدولى للتعمير والانشاء والى ماقام به من نشاط فى بلدان الشرق الاوسط وسنشير الآن الى أعمال صندوق النقد الدولى وهو المؤسسة الدولية الثانية التى تقرر اقامتها فى مؤتمر بريتون وودز .

وجوهر الاتفاقية الخاصة بالصندوق يكاد ينحصر كله فى تنظيم أسعار الصرف بين العملات المختلفة تنظيما يسمح بتثبيتها أو تغييرها وفقا للاحوال ولكن بطريقة منطقية منظمة تساعد على التوسع فى الانتاج داخل الدول والتوسع فى التبادل التجارى والاستثمار الخارجى بين الدول المختلفة توسعا منتظما يؤدى الى زيادة رفاهية الشعوب . وقد جاءت اتفاقية الصندوق وليدة لمجموعتين من التجارب مر بهما العالم خلال الازمنة الحديثة . فمن جهة اختبر العالم نظام الذهب ولمس مايمتاز به هذا النظام من ثبات فى اسعار الصرف ومايتبع ذلك من ازدياد حجم التجارة والاستثمار الدولى كما شعر بما يصحب هذا النظام من اضطراب فى الاحوال الاقتصادية الداخلية ومن تعذر السيطرة على تلك الاقتصاديات الداخلية وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع مصلحة الدولة الخاصة .

ومن جهة أخرى اختبر العالم نظام الورق الالزامى فشعرت كل دولة بمقدرتها على توجيه اقتصادياتها الداخلية فى ظل هذا النظام توجيها قد يستلزم اجراء تغييرات كبيرة ومتلاحقة فى أسعار الصرف ولكنها لمست أيضا مايصحب هذا الاضطراب فى أسعار الصرف من اختلال فى حركة التجارة الدولية ومن انكماش فى حجم الاستثمار الدولى . وقد رمت اتفاقية الصندوق الى محاولة الجمع بين مزايا هذين النظامين واستبعاد مضارها ، فهى من جهة تنص على تثبيت أسعار صرف عملات الدول الاعضاء بالنسبة للذهب وعلى تقديم شتى المساعدات لها فى سبيل المحافظة على تلك الاسعار ولكنها من جهة أخرى لاتحاول تجميد أسعار الصرف مهما كانت الظروف والاحوال بل انها تسمح بتغييرها عند الضرورة ولكنها تحيط هذا التغيير بسياج من الشروط والتحفظات حتى تضمن عدم اساءة استعماله .

ويبلغ رأس مال الصندوق الذى تشترك الدول الاعضاء فى تكوينه مايقرب من ٨ر١٠٠ مليون دولار وتدفع كل دولة حصتها للصندوق ذهبا أو بعملتها الوطنية بشرط ألا تقل ماتدفعه ذهبا عن ربع الحصة المقررة أو عشر ماتملكه السلطات الرسمية فيها من الذهب ايهما أقل . وللصندوق أن يستعمل هذه المبالغ لمساعدة الدول التى تحتاج اليها للمحافظة على أسعار صرفها ثابتة . وتكون مساعدة الصندوق فى حدود معينة تتناسب مع حصة الدولة التى تحتاج اليها وبأسعار فائدة معينة ولا يقوم الصندوق بمساعدة دولة الا اذا اقتنع بأنها ستنتهج سياسة اقتصادية سليمة تساعد على تثبيت أسعار الصرف أما اذا كانت الدولة تعانى اختلالا جوهريا فى أحوالها الاقتصادية فان الصندوق ينصحها بتغيير سعر صرفها بدلا من الالتجاء الى الاقتراض . ويأتى هذا التغيير فى سعر الصرف بطريقة منظمة وبعد موافقة مجلس ادارة الصندوق .

وقد بلغ مجموع العمليات التى قام بها الصندوق فى المدة مابين مارس ١٩٤٧ عند بدء أعماله حتى آخر سنة ١٩٥١ حوالى ٨١٥ مليون دولار لتسع عشرة دولة ولم ينل الشرق الاوسط الا ٨ر٦ مليون دولار منها ٥ مليون لتركيا و ٣ مليون لمصر والباقى للحبشة .

كانت حصة مصر فى رأس مال الصندوق ٤٥ مليون دولارا ثم رأت الحكومة العمل على رفعها لتتناسب مع مركز مصر الاقتصادى فطلبت الى الصندوق رفعها الى ٦٠ مليون دولار وتمت الموافقة على ذلك .

وعند تخفيض قيمة الجنيه فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ تعين على الحكومة أن تؤدى الى الصندوق مبالغ بالعملة المصرية مقابل النقص فى القيمة الذهبية لما كان يملكه الصندوق من هذه العملة يوم التخفيض وقد صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ بالاذن لوزير المالية بالقيام باللازم فى هذا الخصوص .

ولم تتقدم مصر الى الصندوق بطلب دولارات الا مرة واحدة وذلك فى أوائل سنة ١٩٤٩ عندما كانت انجلترا تماطل فى عقد اتفاقية جديدة للارصدة الاسترلينية وكانت احتياطيات مصر من الدولارات ضئيلة .

وقد حصلت مصر على المبلغ المطلوب وهو ٣ مليون دولار مباشرة وقد ازدادت أرصدة مصر من الذهب والدولارات بعد ذلك باستمرار فلم تحتج الى الحصول على دولارات اضافية من الصندوق . بل انها قامت بتسديد المبلغ السابق ذكره فى سنة ١٩٥٠ .

وتقدمت تركيا فى الاشهر الاولى من عمل الصندوق بطلب الحصول على دولارات ، فكانت من أوائل الدول التى حصلت على معونة من الصندوق وبلغت هذه المعونة ٥ مليون دولار حصلت عليها تركيا على دفعتين . ولم تلجأ تركيا بعد ذلك الى الصندوق نظرا لحصولها على الاعانات السخية من الولايات المتحدة وفقا لمشروع مارشال

وكانت مساعدة الصندوق للحبشة ضئيلة (٠ر٦ مليون دولار) ولكنه

أوفد اليها عدة بعثات لمساعدتها على وضع نظامها النقدى الجديد على أسس سليمة وعلى تدعيم سعر صرفها وعلى مواجهة ضغط شركة السكك الحديدية الفرنسية التى تكاد تحتكر نقل الصادرات الحبشية الى جيبوتى على الساحل الصومالى ونقل الواردات الى الداخل .

وقد طال نقاش الصندوق مع ايران بسبب أخذ هذه الاخيرة بنظام الصرف المتعدد وهو نظام يتعارض مع اتفاقية الصندوق . ولكن لم يكن من مصلحة ايران نظرا للامتيازات الخاصة بشركة البترول الايرانية أن توحد سعر الصرف وقد اقتنع الصندوق بذلك وسمح لها بالاحتفاظ بنظام سعر الصرف المتعدد ريثما يتم اتفاق جديد بالنسبة للبترول الايرانى يزيل الحاجة الى تعدد الصرف ويتلخص نظام الصرف فى ايران فيما يلى : ٣٢٫٥ ريالا للدولار للمعاملات الخاصة بشركة الزيت والمعاملات الحكومية غير التجارية والتحويلات الشخصية الهامة ، ٤٠ ريالا للدولار للواردات الهامة وسعر آخر يبلغ ٦٧٫٧٥ يبيع به المصدرون مايحصلون عليه من نقد أجنبى ويشترى به مستوردو السلع القليلة الاهمية مايحتاجون اليه من العملات الاجنبية

وقد أبلغت كل من سوريا ولبنان سعر صرف معين للصندوق ، ولكنهما تسمحان لاسعار الصرف الفعلية بالتغير بكل حرية . ولم يتمكن الصندوق بعد من الاتفاق معهما على نظام يسمح بتثبيت سعر الصرف فيهما، ولعل لبنان وهى الدولة التى تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة وعلى التجارة العابرة ستظل معارضة لأية محاولة لتقييد حرية التقلبات فى أسعار الصرف نظرا لما تدره عليها هذه الحرية من أرباح وفيرة . أما سوريا فهى أميل الى الاخذ بنظام توحيد سعر الصرف وتثبيته .

وقد تلا انضمام الباكستان الى الصندوق تخفيض قيم معظم العملات عام ١٩٤٩ ولكن الحكومة الباكستانية رأت عندئذ عدم مجاراة هذا التيار وقد عضدها الصندوق فى ذلك نظرا لما لمسه من تحسن مطرد فى قيم محاصيلها المختلفة وماتنبأ به من ظهور فائض فى ميزانها الحسابى وقد أيدت الحوادث بعد ذلك صحة هذا الرأى وتمكنت الباكستان من المحافظة على سعر صرفها دون تغيير . وقد ساعدها ذلك على الحصول على الآلات والمواد اللازمة لتصنيع البلاد بأسعار معتدلة .

***

مستوى المعيشة فى العراق

اذيعت اخيرا الارقام القياسية لنفقة المعيشة فى بغداد خلال الاشهر الآتية من ١٩٥١ (١٩٣٩ = ١٠٠) .

	يولية	اغسطس	سبتمبر
المواد الغذائية	٥٦٦٫٧٤	٥٧٨٫٩٠	٥٨٤٫٩٤
الملابس	٧٧١٫٧٣	٧٦٣٫٥٢	٧٦٤٫٩٩
الايجارات	٢٨٣٫٠٠	٢٨٣٫٠٠	٢٨٣٫٠٠
الوقود	٤٠٨٫٦٠	٤٠٨٫٦٠	٤٠٨٫٦٠
المواد الاخرى	٣٥٥٫٧٥	٣٥٧٫٥٨	٣٥٨٫٠٧
الرقم العام	٥١٣٫٦٨	٥٢٠٫٦٤	٥٢٤٫٥٠

الصناعة فى شرق الاردن

يؤخذ من الانباء الاخيرة ان هناك مشروعا للاتفاق بين حكومة شرق الاردن واحدى الشركات الايطالية لاستخراج الفوسفات الاردنى . وستعرض هذه الاتفاقية على مجلس الوزراء بالاردن للموافقة عليها وتقدم للبرلمان بعد ذلك . والمقترح ان تقوم الشركة الايطالية بدفع ٧٥ ٪ راس المال البالغ قدره مليون دينار على ان تدفع الحكومة الاردنية أو يكتتب الافراد والهيئات فى الاردن بالباقى .

امريكا وشرق الاردن

تنص اتفاقية النقطة الرابعة بين الولايات المتحدة وشرق الاردن على ان تقوم الاولى بمنح شرق الاردن مبلغا وقدره ٢٧٨٠٠٠٠ دولار كمساعدة لتنمية انتاجها الزراعى وتوليد القوة الكهربائية واستغلال الثروة المعدنية واصلاح نظم النقل بها .

ارصدة العراق الاسترلينية

كانت أول اتفاقية عقدت بين انجلترا والعراق بشأن الارصدة الاسترلينية اتفاقية طويلة الاجل تمتد من سنة ١٩٤٧ الى صيف سنة ١٩٥٢ وكانت ارصدة العراق تبلغ فى عام ١٩٤٧ حوالى ٦٥ مليون جنيه أفرج منها خلال السنوات الخمس المنقضية حوالى ٢٥ مليون جنيه وجمد الباقى .

ومن المنتظر ان يعقد قريبا اتفاق جديد تكون فيه بريطانيا اكثر تساهلا من حيث نسبة المبالغ التى يفرج عنها ومدى امكان تحويل هذه المبالغ الى عملات صعبة . وستحصل العراق قريبا على ارصدة متزايدة من الاسترلينى نتيجة للتوسع السريع فى انتاج البترول فيها وستجد بريطانيا ان من دواعى الحكمة ان تجعل هذا الاسترلينى مقبولا للعراق بتسيير تحويله الى العملات اللازمة لها .

التضخم فى اسرائيل

ارتفعت اسعار كثير من السلع فى اسرائيل بعد تخفيض العملة مباشرة فى أواسط فبراير الماضى وقد سجلت المواد البترولية اكبر نسبة فى الارتفاع اذ زاد البنزين بنسبة ١٥٨٪ والكيروسين بنسبة ٧٠ ٪ وزيوت التشحيم بنسبة ١٤٠٪ . وقد اصبح سعر الصرف الفعلى بالنسبة للدولار الامريكى ١ جنيه اسرائيلى يساوى دولارا واحدا .

أسعار صرف دول الشرق الاوسط

الدول	بالنسبة للدولار عدد الوحدات من العملة المساوية لدولار واحد	بالنسبة للذهب عدد الجرامات من الذهب الصافى فى وحدة العملة
مصر	٠٫٣٤٨ جنيها	٢٫٥٥١
الحبشة	٢٫٤٨٤ ريالا	٠٫٣٥٧
سوريا	٢٫١٩١ ليرة	٠٫٤٠٥
لبنان	٢٫١٩١ «	٠٫٤٠٥
الباكستان	٣٫٣٠٨ روبية	٠٫٢٦٨
تركيا	٢٫٨٠٠ ريالا	٠٫٣١٧
ايران	٣٢٫٢٥٠ ريالا	٠٫٠٢٧
العراق	٠٫٣٥٧ دينارا	٢٫٤٨٨

في الضرائب :

بطلان الإحالة إلى لجنة الطعن

تقضى المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بما يأتى :

« للممول فى خلال شهر من تاريخ اخطاره بتقديرات المأمورية ان يطعن فى هذه التقديرات، فاذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا ، ولا يجوز الطعن فيه امام أية جهة من جهات الاختصاص .

ويكون الطعن بعريضة من اصل وصورة ، يودع الاصل بالمأمورية المختصة ، ويثبت ملخصه وتاريخ التقديم فى دفتر خاص ويؤشر بالتاريخ على الاصل والصورة ، وتسلم الصورة الى الطاعن .

وبمجرد استلام الطعن المقدم من الممول تعد المأمورية فى خلال اسبوعين ملخصا بالموضوع مع بيان الاسس التى استندت اليها فى تقدير الضريبة . »

والحكمة فى التعديل الذى أدخله القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ واضحة وضوحا جليا، اذ بعد ان كانت المأمورية لها حرية احالة الخلاف الى اللجنة اذا لم يوافق الممول فى بحر مدة معينة على تقديراتها ، قلبت هذه التعديلات الوضع رأسا على عقب بحيث **لا يمكن للمأمورية احالة موضوع الخلاف الى لجنة الطعن الا اذا طلب ذلك الممول** فى خلال مهلة شهر من اخطاره بتقديرات الضريبة . بحيث اذا لم يطلب ذلك الممول فى خلال هذه المهلة اعتبر الربط نهائيا وضاع حق الممول فى الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

وقد رسمت المادة ٥٢ معدلة بوضوح، طريقة تقديم طلب الاحالة الى لجنة الطعن . وبينت أن ذلك يكون بعريضة من أصل وصورة ، على أن يودع الاصل بالمأمورية ويؤشر على الصورة وتسلم للطاعن . بحيث اذا لم تتبع هذه الاجراءات تصبح الاحالة باطلة .

والاكثر من ذلك أن المادة ٥٠ معدلة قضت فى الفقرة الثالثة منها أنه « فى حالة صدور قرار اللجنة بالرفض يجوز الزام الطاعن بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها » .

أي انها أعطت اللجنة حق توقيع جزاء على الممول . والمفروض قانونا ان الممول لا يتعرض لهذا الجزاء الا اذا كانت الاحالة بناء على طلبه .

وقد حدث فى نهاية عام ١٩٥١ أن أحالت المأمورية عدة حالات عن المحاسبة عن سنة ١٩٤٦ الى لجان الطعن دون اتخاذ الاجراءات التى نصت عليها المادة ٥٢ وذلك خوفا من سقوط حق المصلحة فى الضرائب المستحقة عنها بالتقادم . فهل هذه الاحالة التى تمت دون طلب الممول تقيد صحيحة أم باطلة ؟ قضت لجان الطعن بأن الاحالة الى اللجنة دون اتخاذ الممول للاجراءات التى رسمتها المادة ٥٢ معدلة تعتبر باطلة شكلا لصدورها من من غير ذى صفة .

وقد جاء بحيثيات قرار لجنة طعن الضرائب بالقاهرة الدائرة السادسة عشر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٥٢/٢/٧

« وحيث أن مأمورية (الموسكى) أرسلت الملف الى اللجنة قبل أن يرد ورثة الممول عليها (أي على النموذج ١٩ ضرائب بتقديرات الضريبة) بالرفض أو القبول لهذه التقديرات . فورد الملف للجنة بتاريخ ١٩٥١/٤/١٨ وذلك حسبما اتضح من الاطلاع على كتاب المأمورية رقم ٨٥٤ المؤرخ ١٩٥١/٤/١٨ والمرفق بالملف الخاص المودع بقلم الكتاب . وبناء على هذه الاحالة أرسلت اللجنة فى ١٩٥١/٤/٢٣ الى الممول اخطارا تدعوه فيه للحضور أمامها فى الجلسة التى حدد لها يوم ١٩٥١/٥/٣١ وبتاريخ ١٩٥١/٥/١٠ تقدم ورثة الممول المذكور الى مأمورية الضرائب بعريضة الطعن فى تقديراتها الواردة بالنموذج ١٩ ضرائب وأوضحوا فيها اعتراضاتهم على هذه التقديرات وعلى الاجراءات التى اتخذت فى احالة الملف على اللجنة »

وحيث أن ورثة الممول قد دفعوا أولا ببطلان الاحالة الى اللجنة مستندين فى ذلك نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والتى

منارة للصحراوات

ظل العالم يجرى وراء اختراع فنارة تضىء الطريق بالصحراء ، وتهدى الضال فى البيداء ، حتى تمكن أخيرا عالم يسمى (والتر فولكوسون) من اختراع هذا البرج العجيب ،وتتلخص فكرته فى أن هذه المنارة تتكون من حجرة زجاجية مرفوعة على قضيب من الصلب أجوف لعمل انعكاسات لاكبر عدد ممكن من الزوايا ، حتى يمكن للسائر أن يراها بسهولة .

وفولكوسون هذا كان يعمل ملاحا فى احدى المزارع المحلية حيث أتم اختراعه هذا . وقد جاء بالانباء انه تمكن من عمل منارة ارتفاعها ١٠٠ قدم من الصلب وتعتبر البرج الوحيد فى العالم المصنوع كله من الصلب — يمكنها أن ترشد الناس وسرعة الريح بالصحراء تبلغ ٩٠ ميلا . وقد شهد أحد مفتشى مصلحة الطبيعيات بأنها ممكن أن تعمل أثناء ريح سرعة ١٢٠ ميلا فى الساعة.

وتتكلف النوافذ المانعة الشمس والحرارة لتحمى محطة الارسال والاستقبال بالبرج التى تتلقى التعليمات عن الارصاد الجوية ، ما يزيد على ١٥ ألف دولارا . وهذه الفنارة تخدم حوالى ١٧٠٠٠ طائرة أسبوعيا . ورغم قيظ الصحراء ، وخاصة عند تسلق الـ ١٣٧ درجا المؤدية الى البرج . فانه يوجد ملطف للهواء عند قاعدة المنارة .

عن مجلة نيوزويك

نصت على أن اذ للممول فى خـلال شهر من تاريخ أخطاره بتقـديرات المأمورية أن يطعن فى هذه التقديرات فاذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا . . ويكون الطعن بعريضة من أصل وصورة .

وعلى هذا يكون حق الطعن منوطا بالممول وحده دون المأمورية ويترتب على عدم الطعن فى الميعاد أن تصبح الضريبة واجبة الاداء وعلى ذلك يكون احالة الملف الى لجنـة الطعن بتـاريخ ١٨/٤/١٩٥١ قد وقعت من غير ذى صفة .

وحيث أن المـأمورية قد ردت فى مذكرتها المؤرخة ١٨/١٢/١٩٥١ على الاعتراضات سالفة الذكر مقررة بشأنه فيما يختص ببطلان الاحالة الى اللجنة أن المأمورية أخطرت الورثة بتاريخ ٤/٣/١٩٥١ بتقديراتها وانه لما تقدم الورثة فى ٣/٤/١٩٥١ بمذكرتهم اليها معارضين فى هذه التقديرات اعتبرت هذا الاعتراض بمثابة طلب احالة النزاع الى لجنة الطعن .

وحيث أن اللجنة ترى عملا بنص المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المأمورية وقد أخطـرت الورثة بكتابهـا المؤرخ فى ١٤/٣/١٩٥١ بتقديراتها النهائية لارباح مورثهم وهو النموذج ١٩ ضرائب كان يتعين عليها أن تنظر ردهم على هذه التقديرات فان وافقوا عليها أو لم يردوا فى خلال المهلة القانونية وهى شهر من تاريخ الاخطار وربطت عليهم الضريبـة وأن طعنـوا فيها فى خلال تلك المهلة أحيل النزاع الى لجنـة الطعن لتنظر فيه فاذا ما أحالت المأمورية النزاع الى اللجنـة دون أن يطلب اليها الورثة ذلك بعريضة طعن تقدم لها فى خلال المهلة القانونية تكون هذه الاحالة ـ وهى الاحالة التى ترتب عليها استدعاء اللجنـة للورثة وعرض النزاع أمامها ـ قد صـدرت على غير ذى صفة ومن ثم تكون هذه الاحالة بالجلسة ويتعين قبول الدفع ببطلانها .

شخصيات اقتصادية

عبد الحى خليل باشا



من زعمـاء التجـار فى القطر ومن أقدمهم ومن كبار الاعيـان المصريين وأعظمهم ومن رجالاتنا الماليين السباقين عرفه طلعت حرب فعرف فيـه خير من يعتمد عليه ويركن اليه ـ فكان من أوائل من عاونوه على انشاء بنك مصر وكان فى الطليعة ممن ساهموا فى تأسيس شركات مصر ، وكان على رأس مؤسسى شركة الغزل بالمحلة الكبرى وفى بيته عقد أول اجتماع للتفكير فى انشـاء الشركة ـ وقد ظل مسـتشاره الامـين فيهـا ، واستمر مستشـاره يقدم مصلحتها ان تنـاقضت مع مصلحته ـ وهكذا احتفظ عبد الحى خليل باشا بطابعه وتقديره فى سائر الاوقات ، واحتفظ بثقة الجميع فيـه رغم ما عصف من التيارات .

وعبد الحى خليل باشا من كبـار أعيان مديرية الغربية وفى الطليعة من سراتها وداره بالمحلة الكبرى كعبـة الرواد ، ومهبط القصاد ، يجيئهـا قصادها من كل صـوب وحـدب ، ويسعى لها زوارها من كل فج وحزب ، فهى فيهـا بيت الأمـة بحق ، ودار العمادة عن جدارة وصدق

وعبد الحى خليل باشا عنوان للتأدب والتواضع والحياء

تراه اذا ماجئتـه متهلـلا كأنك تعطيـه الذى أنت سائله

وعبد الحى خليل باشا مثال الدقة والاناقة والتنظيم فى ملبسه وهندامه ، فى مركبه ومجلسه ومقامه ، فى أثاثه ورياشه ونظامه ، ثم هو دقيق شديد الدقة فى تصرفاته التجارية ومعاملاته العملية ـ ولـكن هـذه الدقة تنقلب اسرافا أو تكاد تصير ائتلافا اذا مست معاملاته الشخصية ومجاملاته الودية ، فهو كريم مسماح مع الغير ، وهو خيِّر الى أبعد حدود الخير ، لا تخلو داره من الضيفان ولا رحبته من القصـاد والسائلين .

وهو متديِّن يؤتى الزكاة كاملة ، وفى ماله حق للسائل والمحروم ، ولو سار كل الماليين سـيرته ما بقى فقير يشكو العدم والاملاق .

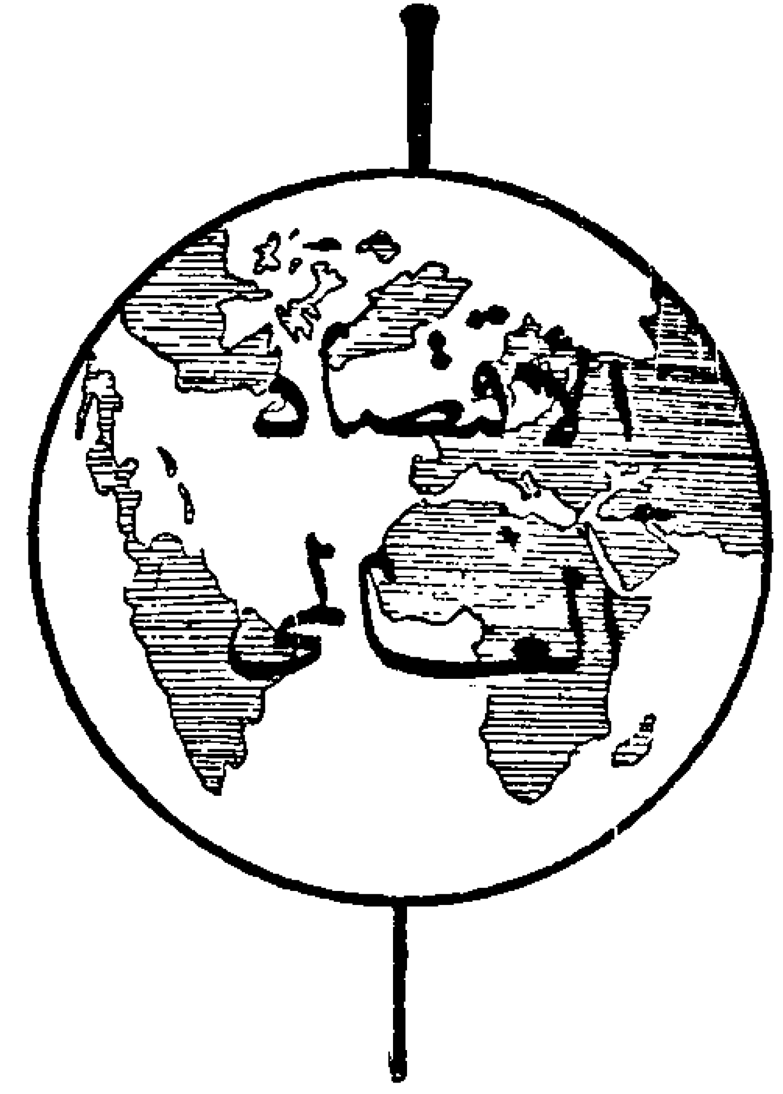
وعبد الحى خليل باشا يتمتع الى جوار ما يتمتع به من الثقة المالية بثقة اجماعية ـ يخطب الجميـع مودته ، ويرضون حكومته . كان عضوا بمجلس النواب ، ثم آثر الابتعاد عن الحيـاة النيابية ليسلم من التيارات الحزبية .

وعبد الحى خليل باشا من أقـدم تجـار الغـزل للقطن والحرير . كان يستورده من الخارج ليمون به المصالح المحلية والانوال اليـدوية فى الوجهين البحرى والقبلى . واليه يعزى كثير من الفضل فى انهاض هذه الصناعة فى القطر المصرى ، يوم كانت فى بدئها ومهـدها وكانت لا تعرف عن الحكومة وتشجيعها

وعبد الحى خليل باشا من مؤسسى بنـك مصر ، وهو مسـاهم من أكبر مساهميه ، وفى الطليعة من مساهمى الشركات التى عاون بنـك مصر على انشـائها . وهو عضـو مجلس ادارة شركة مصر للغـزل والنسـج بالمحلة الكبرى ، وعضو مجلس ادارة شركة مصر للغزل الرفيع (كفر الدوار) ، ورئيس مجلس ادارة شركـة مصر للمناجم والمحاجر .

وعبد الحى خليل باشا ، مثل طيب للرجل الطيب ، وهو جدير بكل خير وكل تقدير وتكريم .

حسن الحطيم



البنك الدولى للتعمير والانشاء

صرح مستر بلاك مدير البنك الدولى للتعمير والانشاء انه سيوصى بمنح قرض كبير للهند لتنمية مواردها الاقتصادية حيث أن تنفيذ مشروع الخمس سنوات الذى تبلغ تكاليفه ١٣٤٥ مليون جنيه استرلينى يحتاج الى ما يقرب من ٢٢٥ مليون جنيه من العملات الاجنبية ، ولقد قام البنك فعلا باقراض الهند ٦٠ مليون دولارا لتوسيع وتحسين شبكة السكك الحديدية ، أما القرض المقترح فسيستعمل فى تنمية الطاقة الانتاجية ومشاريع الرى وصناعة الحديد والصلب .

هذا وقد منح البنك الدولى قرضا قدره ٢٨ مليون دولارا أى مايساوى ١٠ مليون جنيها استرلينيا الى روديسيا الجنوبية وذلك لاستعماله فى تنفيذ مشروع الاربع سنوات وتوليد الطاقة الكهربائية ويستهلك القرض فى مدى ٢٥ عاما بفائدة وعمولة قدرها ٤ ٣/٤ ٪ ويبدأ تسديد القرض فى نوفمبر ١٩٥٦

صندوق النقد الدولى

بدأ صندوق النقد الدولى يستعيد نشاطه بعد فترة ركود دامت شهورا طويلة ، فقد مد أخيرا البرازيل بمبلغ ٣٧ر٥ مليون دولارا أمريكيا لمساعدتها على استيراد القمح من الولايات المتحدة بعد أن عجزت جارتها الارجنتين عن تموينها بالقمح اللازم لاستهلاكها هذا العام نظرا لنقص المحصول فيها ، وقد بدأ الصندوق يستحث أعضاءه على تخفيف القيود المختلفة المفروضة على التحويلات النقدية الدولية وذلك تنفيذا لاتفاقيته التى تنص على ازالة هذه القيود فى سنة ١٩٥٢ الا اذا كانت أحوال الدولة الاقتصادية تستلزم ابقاءها . وقد بدأت فعلا بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الاكوادور والاوروجواى وكولومبيا فى تخفيف هذه القيود .

معارضة مشروع مارشال

اشتدت أخيرا معارضة مشروع مارشال فى الولايات المتحدة وشعرت كثير من الجهات بخيبة الامل نتيجة لعدم بلوغ هذا المشروع النجاح المتوقع له وقد صرح أحد كبار أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى أخيرا بقوله « ان ارتفاع أسعار المواد الاولية بعد أن كان عاملا مواتيا للاقتصاد الاوربى انقلب الى عامل ضار أدى الى ازدياد تكاليف الانتاج واشتداد التضخم ونقص الصادرات . كما أن فقدان مورد الزيت فى ايران وازدياد الاعباء الحربية على بريطانيا وفرنسا فى الشرق الاقصى كانت من الاسباب المساعدة على تفاقم الحالة الاقتصادية — لذلك تجد امريكا نفسها ما زالت مضطرة الى مد يد المعونة لأوربا بعد أن كانت تظن أن مثل هذه الاعانات لن تستمر الابضعة سنوات تتمكن بعدها أوربا من الاعتماد على نفسها والاستغناء عن المساعدات الخارجية »

مؤتمر البنوك المركزية للدول الامريكية

انعقد فى هافانا أخيرا مؤتمرا ضم ممثلى جميع البنوك المركزية بالدول الامريكية وقد كانت أهم المشاكل التى عالجها المؤتمر موضوع التضخم النقدى وعلاقته بالتقدم الاقتصادى والاستقرار فى أسعار الصرف . وقد أوصى المؤتمر بشدة مكافحة التضخم فى جميع الدول نظرا لما ينتج عنه من تعطيل التقدم الاقتصادى والاهتمام بالمضاربة بدلا من التفرغ للانتاج واساءة توجيه موارد الدولة الحقيقية وهبوط حجم المدخرات وقد رأى المؤتمر ان أغراض البنوك المركزية من حيث العمل على تثبيت الاسعار وتشجيع التقدم الاقتصادى يمكن تحقيقها عن طريق اتباع سياسة التمييز فى منح الائتمان بمعنى أن تقوم البنوك بمد المشروعات الحيوية بالاموال اللازمة لها وتقلل من منح القروض للمشاريع الاخرى وذلك بدلا من الاعتماد على السياسات النقدية التقليدية الخاصة بتغير سعر الفائدة بصفة عامة والدخول فى السوق المفتوحة . كما أوصى المؤتمر بوجوب تشجيع المدخرات الفردية حتى يمكن أن يتم تمويل التقدم الاقتصادى بدون تضخم مذكور .

السكان فى فرنسا

بلغ مجموع عدد السكان فى فرنسا فى يناير الماضى ٤٢ر٣٧٠ر٠٠٠ نسمة مقابل ٤٢ر٢٠٠ر٠٠٠ نسمة فى يناير سنة ١٩٥١ و ٤١ر٩٠٠ر٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٣٧ وقد كان السبب الرئيسى لهذه الزيادة التى حدثت رغم تناقص عدد المواليد فى فرنسا فى الفترة المذكورة هو هبوط معدل الوفيات بين الاطفال بدرجة محسوسة

ميزان مدفوعات المملكة المتحدة

تدل الاحصاءات الاخيرة على تحول الفائض فى ميزان انجلترا الحسابى فى سنة ١٩٥٠ الى عجز كبير سنة ١٩٥١ وفيما يلى مقارنة بين أرقام سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٥١

بملايين الجنيهات الاسترلينية

	١٩٥٠	١٩٥١
العجز فى الميزان التجارى	١٥٩—	٧٨٦—
الفائض فى ميزان المدفوعات غير المنظورة	٤١٤+	٢٧٠+
الفائض (+) أما العجز (—) فى الميزان الاجمالى	٢٥٥+	٥١٦—

هذا وقد ظهر نقص كبير فى احتياطيات انجلترا من الذهب والدولارات حتى وصلت فى آخر فبراير الماضى الى ١٧٧٠ مليون دولار وكان معدل السحب على تلك الاحتياطيات فى الشهرين الاولين من هذا العام حوالى ٦٠ مليون دولار أسبوعيا .

سوق الذهب فى سويسرا

كان نتيجة لفرض ضريبة داخلية قدرها ٤٪ على مبيعات الذهب بواسطة التجار والبنوك ان نشأ فى سويسرا سوق للذهب أشبه بالسوق السوداء تعقد فيها بعض الصفقات الخاصة تهربا من دفع هذه الضريبة مما أدى الى أن يوجد سعران للذهب كما أدى الى الاضرار بسوق المال بسويسرا وتشابه هذه الحالة ماحدث عندما منعت سويسرا حرية الاتجار فى أوراق البنكنوت الاجنبية . وتأمل بعض الجهات فى رفع هذه الضريبة حتى يعود سوق الذهب الحر فى سويسرا الى سابق عهده .

بلجيكا ومشروع شومان

يعمل كبار أصحاب مناجم الفحم فى بلجيكا على رسم برنامج لتجديد وحسن استعمال مناجم الفحم فيها نظرا لما ينتظر من ازدياد الطلب على الفحم فى أوربا بعد تنفيذ مشروع شومان . وقد عرضوا على الحكومة مشروعا يرمى لاستثمار مبلغ ١٧٨٥٠ مليون فرنك بلجيكى على فترة خمس سنوات تخصص ١١٫٨٥٠ مليون منها لتجديد المناجم نفسها وتزويدها بالآلات الحديثة ، والباقى لبناء مساكن العمال . ويؤكد الخبراء ان تنفيذ هذا المشروع سوف يرفع من انتاجية عمال المناجم فى بلجيكا بنسبة ٢٥٪ تقريبا ، ولكن الصعوبة التى تجابه المشروع هى كيفية تحويله . ولم تبحث بعد طريقة التحويل الا انه يعتقد ان أصحاب المناجم أنفسهم سوف يساهمون بمبلغ ٧٫٥ مليار فرنك وتساهم الحكومة بالباقى .

سياسة التقشف فى بريطانيا

اتخذت الحكومة البريطانية اجراءات لوقف وتقليل حدة الهبوط فى احتياطياتها من الذهب والدولارات .

وقد ذكر وزير المالية البريطانية فى خطاب الميزانية أن على بريطانيا أن تعيش على قدر طاقتها وفى حدود وسائلها ، وتمشيا مع ذلك قرر الغاء نظام التراخيص المفتوحة للاستيراد وفرض قيود شديدة على حركة التجارة بصفة عامة بقصد تخفيض الواردات بنسبة ١٠٪ تقريبا ، ومن جهة أخرى ستعمل الحكومة على تشجيع الصادرات

ويسعى وزير المالية البريطانية الى تخفيض الواردات بمقدار ٣٠٠ مليون جنيه وزيادة الصادرات بمقدار ١٥٠ فيكون التحسن فى الميزان الحسابى حوالى ٥٥٠ مليون جنيه خلال عام ، وبذا يأمل أن يوقف التدهور السريع فى احتياطيات الدولة حتى وان أدت سياسته هذه الى ازدياد الحرمان الذى يعانيه الشعب البريطانى

وقد دعم هذه السياسة برفع سعر الفائدة حتى يقل الاندفاع فى الاستثمارات غير المجدية وتقل حدة التضخم ويزداد اقبال الاجانب على ترك أموالهم فى لندن للاستفادة من السعر المرتفع .

كما دعمها أيضا بالعمل على ايجاد فائض كبير فى الميزانية يؤدى الى استيعاب كمية متزايدة من النقد المتداول . فقد قدرت الايرادات العادية بمبلغ ٤٤٤٠ مليون جنيه ، والمصروفات العادية بمبلغ ٤٠٧٠ مليون جنيه ، والمرجو تحقيق ذلك عن طريق زيادة الضريبة على الارباح الاستثنائية والضريبة على البنزين وتخفيض الاعانات الممنوحة لسلع الاستهلاك الضرورية كالخبز واللحم والبيض واللبن .

صناعة الصلب فى المكسيك

أنشئت أخيرا صناعة الصلب فى المكسيك وقد تقدمت بخطى سريعة فبلغ الانتاج فى سنة ١٩٥١ ٣٣٢ ألف طن ومن المنتظر أن يصل فى الحالى الى ٦٠٠ ألف طن وهذا التوسع السريع سيكفل للمكسيك الاستقلال عن موارد الصلب الامريكى .

برنامج الانعاش فى البرازيل

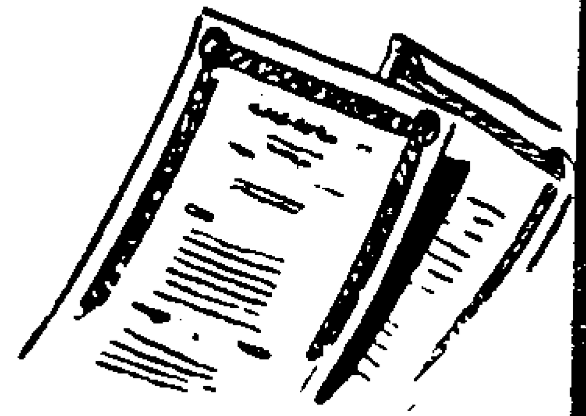
بدأت البرازيل فى تنفيذ برنامج اقتصادى لخمس سنوات يرمى الى تنمية الموارد الاقتصادية وبصفة خاصة الزراعة وتوليد القوة الكهربائية ومرافق النقل وسيتكلف هذا البرنامج حوالى ٣٥٠ مليون جنيها مصريا تأمل البرازيل أن تحصل على نصفها من البنك الدولى وعلى النصف الآخر من القروض المحلية .

مصنع للسماد فى الهند

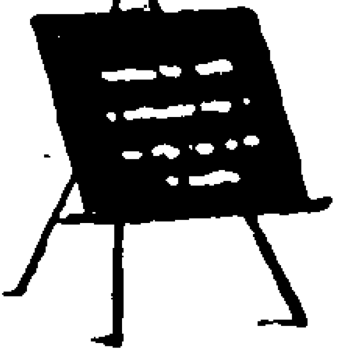
تم أخيرا انشاء أكبر مصنع للسماد فى آسيا فى بيهار بالهند اذ بلغت تكاليفه ٤٥٫١٥٠٫٠٠٠ دولارا وتقدر طاقته الانتاجية بحوالى ١٠٠٠ طن من سلفات الامونيا يوميا وهو مايقرب من ١/٧ احتياجات الهند .

انتاج القمح العالمى بملايين الاطنان

	١٩٣٤/٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الولايات المتحدة	١٩٫٥	٣١٫١	٢٧٫٩	٢٧٫٠
كندا	٧٫٢	١٠٫١	١٢٫٦	١٥٫٣
الارجنتين	٦٫٦	٥٫١	٥٫٥	٣٫٠
استراليا	٤٫٢	٥٫٩	٥٫٠	٣٫٩
أوربا بما فيها تركيا	٤٥٫٧	٤٣٫١	٤٥٫٤	٤٧٫٣
الاتحاد السوفيتى	٣٨٫١	٣٨٫٠	٤٢٫٠	٤٢٫٠
الصين	٢١٫٧	٢٢٫٥	٢٢٫٥	٢٢٫٥
بلاد أخرى	٢٣٫٨	٢٢٫٢	٢٧٫١	٢٩٫٠
المجموع	١٦٦٫٨	١٧٨٫٠	١٨٨٫٠	١٩٠٫٠



الأوراق المالية



عن المدة من ١٥ الى ٢٩ مارس ١٩٥٢

ظلت السوق متأثرة بأزمة القطن وانخفضت الاسعار بوجه عام دون تسجيل أي تعامل يستحق الذكر خلال هذه المدة .

وقد سيطرت حالة الركود على السوق بالرغم من النتائج المرضية التي سجلتها معظم الشركات في ميزانيتها والتفاؤل الملموس الذي أدلت به تقارير مجالس الادارة للجمعيات العمومية التي انعقدت خلال هذه الفترة من السنة

وفيما يلي بعض أمثلة عن تطورات الاسعار :

علف الحيوان	٤١٠	٢٨٤
آبار الزيوت	٣٩٥	٣٨٧
النحاس	١٠٢٠	١٠٢٠
الملح والصودا	٢٧١	٢٦٨
الغزل الاهلية	١٦١٠	١٥٤٨
المعادن الاهلية	٤٦٧	٤٧٠
البلاستك الاهلية	١٤٨	١٤٨
الاسمدة الكيماوية	٥٥٠	٥٤٨
التغليف الاقتصادي	٧٥٤	٦٩٦
النقل والهندسة	٩٦٦	٨٦٠
مصر للغزل	١٥٧٠	١٥٧٢
الحرير الصناعي	٧٥٢	٧٦٤
الورق الاهلية	٧٥٤	٧٣٨

أما باقي الاقسام الاخرى فسجلت في أغلب الاحيان نزولا ملموسا ماعدا سعر شركة المناجم الذي زاد بقدر ٢ جنيه تقريبا خلال هذه المدة (بعد حساب السهم الجديد)

وفيما بعد أهم ماجاء من بيانات عن الجمعيات المنعقدة خلال هذه المدة وعن نتائجها :

البنك الاهلي المصري

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي البنك الاهلي المصري برئاسة على البنك الاهلي المصري برئاسة سعادة على الشمسي باشا رئيس مجلس الادارة وبحضور سعادة أحمد زكى سعد باشا ورفعة شريف صبري باشا وسعادة حسن كامل الشيشيني باشا وسعادة محمد أحمد فرغلي باشا وسعادة صادق وهبة باشا وسعادة صادق حنين باشا وسعادة طاهر اللوزي بك وسعادة يوسف ذو الفقار باشا وجناب المستر جورج المان والمستر جون كرونورد وسير سيسيل كامبل

وقد حضر الجمعية مساهمون يملكون ٢٤٩ر١٦٦ سهم

وتلى سعادة على الشمسي باشا تقريره السنوى — الذى ننشر نبذات منه في غير هذا المكان من المجلة — وتلى الاستاذ حسن النحاس الميزانية . وقد وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ١٦٠ قرش قائم ابتداء من ٢٧ مارس لكل سهم ووافقت على تعيين سعادة الياس اندراوس باشا في مجلس ادارة البنك

بنك الاراضي

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي هذا البنك بالاسكندرية برئاسة سعادة يوسف ذو الفقار باشا وبحضور من يمثل ٦٤٨ر٨٨ سهما

وقد وافقت الجمعية بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال

لافلوفيال

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لهذه الشركة بالاسكندرية برئاسة سعادة محمد أحمد فرغلي باشا وقد حضر الاجتماع من يمثلوا ٧٧٣ر١٥ سهما

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها توزيع ربح قدره ٤٥ قرش لكل سهم وانتخاب عضو جديد هو الاستاذ شارل أرقش

شركة وادي كوم امبو

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لشركة وادي كوم أمبو بمركز الشركة بالقاهرة يوم الخميس ٢٧ مارس برئاسة سعادة أحمد عبود باشا وقد حضر الاجتماع رينيه قطاوي بك والدكتور يحيى العلايلي والدكتور زهير جرانه بوصفه سكرتير الجمعية وجناب خلاط وبناكي مراقبي فرز الاصوات وقد أكدوا وجود ١٨٠ الف سهم

وقد ذكر التقرير أن نشاط الشركة كان مناسبا رغم اعتراض بعض الصعوبات في سبيل التقدم السريع

وبعد مناقشات حادة بين بعض المساهمين ومجلس الادارة بشأن نظام مراجعة الحسابات وعن القضية المرفوعة من حملة حصص التأسيس ثم عن نصيب الاسهم في الارباح وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ٧ ١/٢ ٪ بدلا من ٦ ١/٢ ٪ أي ٣٥ر٢٦ قرش سيدفع ابتداء من ٧ ابريل ١٩٥٢ وقد وافق الحاضرون بالاجماع على جميع المسائل الاخرى المدرجة بجدول الاعمال

شركة تجزئة الاراضي المصرية الانجليزية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس ١٩٥٢ بمركز الشركة بالقاهرة برئاسة سعادة محمد بك محمود خليل رئيس مجلس الادارة وبحضور جناب موريس موصيري وهنري موصيري وجاك مولبرج وجيدو موصيري

وقد قام بأعمال السكرتارية جناب موريس مزراحي وبمراجعة الاصوات الاساتذة سام وليونيل جاس . وقد حضر الجمعية مساهمون يحملون ٤٤٥٣٧ سهما

ووافق الحاضرون بالاجماع على المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها الموافقة على الحساب الختامي وتوزيع ٨٠ قرش ربح قائم حدد تقديم الكوبون رقم ٤٥ بخلاف الـ ٢٠ قرش القائمة الموزعة بقرار من المجلس بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٥١ وتجديد عضوية عضوين في مجلس الادارة

الاتحاد العقاري

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي الاتحاد العقاري يوم الثلاثاء الموافق ١٥ ابريل ١٩٥٢ بمركز الشركة

بالقاهرة للموافقة على تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتجديد عضوية بعض أعضاء مجلس الادارة وتحديد الربح

شركة أراضى الغربية

انعقدت الجمعية العمومية لهذه الشركة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٢ برئاسة جول خلاط بك ووافقت بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال وقد اقترح بعض المساهمين على المجلس أن يبذل مجهوده فى زيادة ربح السهم عن السنوات المقبلة .

وربح السهم ٢٦ قرش قائم للسهم العادى و ٩ قروش لكل حصة تأسيس

شركة المحاريث والهندسة

انعقدت الجمعية العمومية لشركة المحاريث والهندسة بمقرها بالقاهرة يوم الاربعاء الموافق ٢٦ مارس ١٩٥٢ بحضور أصحاب السعادة والعزة وجناب حضرات محمد بك محمود خليل رئيس المجلس وعطا عفيفى بك والكسندر بتل وأصلان قطاوى بك ورينى قطاوى بك وموريس كوريل وفلكس موصيرى وهنرى موصيرى وحسن فهمى رفعت باشا وسير سبتكس باشا

وقام بأعمال السكرتارية الاستاذ سيمون أشير وبأعمال مراجعى الاصوات جناب جيدو موصيرى والاستاذ جاسى

وقد حضر الجمعية ٢٢٣٫٩٢٤ سهم ووافق الموجودون بالاجماع على المسائل المدرجة بجدول الاعمال ومنها توزيع ربح قدره ٧٠ قرش قائم ضد تقديم الكوبون رقم ١٦

شركة مصر للحرير الصناعى

وافقت الجمعية العمومية المنعقدة يوم الخميس ٢٧ مارس ١٩٥٢ على تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وتوزيع الارباح على أساس ٥٠ قرش قائم أو ٤٠٫٤٨ قرش صافى للسهم تدفع ابتداء من الخميس ٣ ابريل ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٢

وقد وافقت الجمعية على تعيين ٣ أعضاء جدد .

وقد ذكر المجلس فى تقريره ان انتاج الورق الشفاف (مصروفان) زاد بقدر ٢٣٪ وقدزاد اقبال السوق على منتجات الشركة بوجه عام رغم قلة استهلاك غزل الحرير الصناعى بسبب انخفاض سعر القطن

بيان الملكية الصناعية

عن شهر فبراير ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للشركات

متاجر	١٠٤٩
مصانع	٥٨

محال مملوكة للافراد

متاجر	٣١٤
مصانع	٣٦

الرسوم المحصلة

	مليم جنيه
رسوم قيد	٥٦٥٫٢٠٠
رسوم تدوين	٣١٦٫٢٠٠
رسوم متستخرجات	٤٤٫٨٠٠
مجموع الرسوم	٩٢٦٫٢٠٠

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم جنيه
شركات تضامن	
تجارية	١٣٨٫٧١٢٫٢٣٧
صناعية	— ٫٩١٠٫٤٣
شركات توصية بسيطة	
تجارية	— ٫٧٩٠٫١٠٥
صناعية	— ٫٥٤٠٫١٨
شركات توصية بالاسهم	
تجارية	— ٫٠٠٠٫١٠٠
صناعية	— —
شركات مساهمة	
تجارية	— —
صناعية	— —

رؤوس اموال الشركات التى مركزها فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها.

	مليم جنيه
شركات تضامن	
تجارية	— —
صناعية	— —
شركات توصية بسيطة	
تجارية	— —
صناعية	— —
شركات توصية بالاسهم	
تجارية	— —
صناعية	— —
شركات مساهمة وما فى حكمها	
تجارية	— ١٥٫١٨٩٫٩٨٥
صناعية	— —

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	٢

الرسوم المحصلة

	مليم جنيه
رسوم حوافظ الرهن	— ٥
رسوم مستخرجات	— —
المجموع	— ٥

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٨٤
العلامات الاجنبية المودعة	١٠٨
العلامات المحلية المسجلة	٢١
العلامات الاجنبية المسجلة	٥٤

الرسوم المحصلة

	مليم جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	— ٢٤١
رسوم تجديد مدة الحماية	— ١٩٩
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٢١٦٫٢٠٠
المجموع	٧٥٦٫٢٠٠

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٣٦
البراءات الاضافية	—

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة

	مليم جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	— ١٨٠
رسوم سنوية	—
رسوم انتقال ملكية	
وبيع مطبوعات وخلافه	— ١٦
	— ١٩٦

بيان خاص بطلب تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	١
نماذج	٢

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
نماذج	—

الرسوم المحصلة

	مليم جنيه
رسوم وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠ ٧
رسوم تجديد الحماية	— —
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	— —
المجموع	٥٠٠ ٧

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٧
طلبات قبلت	١١
طلبات رفضت	٢
طلبات تحت الفحص	١٢

	مليم جنيه
الرسوم المحصلة	— ٣٥

مستهل عام جديد

أقام سعادة عبدالله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى وصاحب امتياز مجلة الاقتصاد والمحاسبة حفل شاى بمناسبة مرور عام على صدور المجلة بدار النادى مساء الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

وقد دعى الى هذا الحفل جمع كبير من كبار رجال المال والاقتصاد وأساتذة كليات التجارة وأعلام الصحافة ٠ وكان معالى الدكتور حافظ عفيفى باشا قد وعد بالحضور ولكن عاقته شواغل كبرى فأرسل كتابا رقيقا تلاه سعادة رئيس النادى — وقد نشرناه فى الصفحة المقابلة ٠

وعقب تناول الشاى ألقى **رئيس النادى** كلمة شكر فيها الحاضرين على تلبيتهم الدعوة ملخصا رسالة المجلة التى تنأى عن الربح المادى ، وداعيا الحاضرين لابداء آرائهم فيها ومايرونه من نقد أو اقتراحات ترمى الى الوصول بها الى المستوى الامثل٠ ثم ترحم على دعامتين من دعامات هيئة التحرير هما المرحومان احمد بك سليم والمستر كريج وسجل لهما فضل المساهمة فى قيام الصحيفة برسالتها ٠

ثم تحدث **سعادة حامد زكى باشا** مرحبا بالمجلة ترحيبا قلبيا ذاكرا انه كان يحرص على الاطلاع عليها أولا فأول وانه يرى انها نجحت نجاحا كبيرا فى معالجة مختلف النواحى الاقتصادية ٠

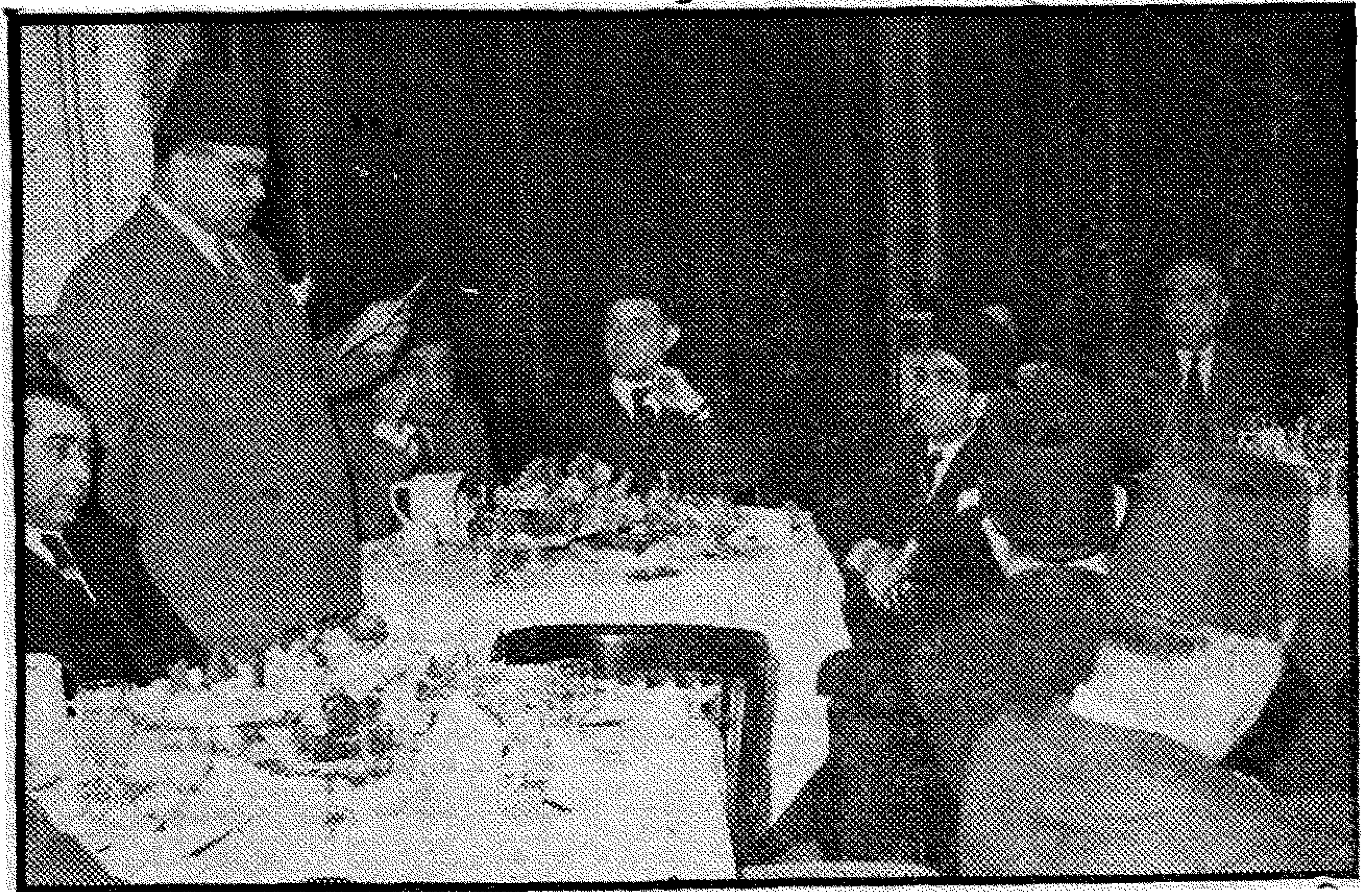
وقد اقترح سعادته أن تهتم المجلة بنشر ميزانيات الشركات المساهمة والتعليق عليها حتى يقف المستثمرون على حقيقة أحوالها ، وبذلك تؤدى المجلة ثلاث خدمات ، الاولى هى تبصير المستثمرين بأحوال الشركات، والثانية اشعار الشركات بالرقابة عليها ، والثالثة اظهار مواطن الاستغلال التى يمكن أن يتجه اليها رأس المال المصرى ٠

ثم تحدث **السيد بك أبو النجا** راجيا للمجلة كل ذيوع وانتشار معربا عن أمله فى صدورها أسبوعية سهلة بعيدة عن الابحاث الفنية المعقدة حتى يتيسر فهمها للطبقة غير المتخصصة فى المسائل الاقتصادية ٠

فأجاب **الاستاذ احمد عنان** رئيس تحرير المجلة ذاكرا الصعوبات التى تلقاها سكرتارية التحرير فى الحصول على المواد من الكتاب الاقتصاديين سيما وان عددهم لدينا قليل ، وهذا القليل تشغله أعماله العادية عن تخصيص جزء من وقته للبحث والتحقيق وكتابة بحوث تتركز فيها المادة قبل أن تكون موضوعات انشائية ، مما يصعب معه اصدار المجلة أسبوعية فى الوقت



سعادة حامد زكى باشا : أسجل وأقرر اعجابى بهذا النادى وبنظامه — راجيا للاقتصاد والمحاسبة كل تقدم وانتشار ٠



عبد الله بك أباظة : اقتربت المجلة من الهدف الذى ننشده لها — ولا أقول انها وصلت له — لان الكمال لله وحده ومن الغرور ان نتصور وصول صحفنا الى مستواها المثالى بعد عام واحد من حياتها ٠

الحاضر . على انه فى الوقت الذى يتيسر فيه الحصول على مواد تكفى لاصدار المجلة أسبوعيا ، فلن يكون أحب الينا من ذلك ، اذ هو لاشك أحد الاهداف التى نسعى اليها .

واقترح **الاستاذ زكى بك عبدالقادر** أن تقوم المجلة بتبسيط المسائل الاقتصادية عاملة على خلق وعى اقتصادى فى البلاد .

وقد علق **سعادة عبدالله بك أباظه** على هذا الرأى قائلا انه يرجو من الصحافة المصرية بأسرها أن تعمل على خلق هذا الوعى ، ويمكن أن يكون سبيل ذلك عن طريق الاقتباس من المجلات الفنية . ثم شكر سعادته المدعوين على تفضلهم بالحضور واعدا بالنظر بعين الاهتمام فى جميع الاقتراحات القيمة التى تفضلوا بابدائها

ديوان جلالة الملك
مكتب الرئيس

عزيزى عبد الله بك
صاحب امتياز مجلة الاقتصاد والمحاسبة

تحياتى وبعد ، فقد كان بودى الحضور اليوم لنادى التجارة الملكى بناء على دعوتكم الكريمة لمناسبة مرور عام على صدور المجلة ، وكنت اود الاشتراك معكم فى هذا الاحتفال ولكن طارئا منعنى من هذا بكل اسف .

ولذلك انتهز هذه الفرصة كى اؤكد لكم اننى سررت كل السرور منذ سنة لتأسيس هذه المجلة التى ملأت فراغا كبيرا فى الصحافة المصرية وأدت رسالة قيمة لنشر كل ما يهم القارئ المصرى معرفته من شؤون البلاد الاقتصادية وكل ما يجب ان يعرفه كل مصرى من مبادئ الاقتصاديات المبسطة بحيث يتيسر فهمها لكل من يقرؤها .

وبعد عام من انشاء هذه المجلة القيمة أرانى اكثر سرورا من يوم انشائها لانى اعتقد انها ادت رسالتها من حيث اختيار مواضيعها ومن توفيقها فى معالجة هذه المواضيع برأى سليم ولغة سهلة وبطريقة تمنع الملل الذى يلازم دائما قراءة الابحاث الاقتصادية ونظرياتها المعقدة .

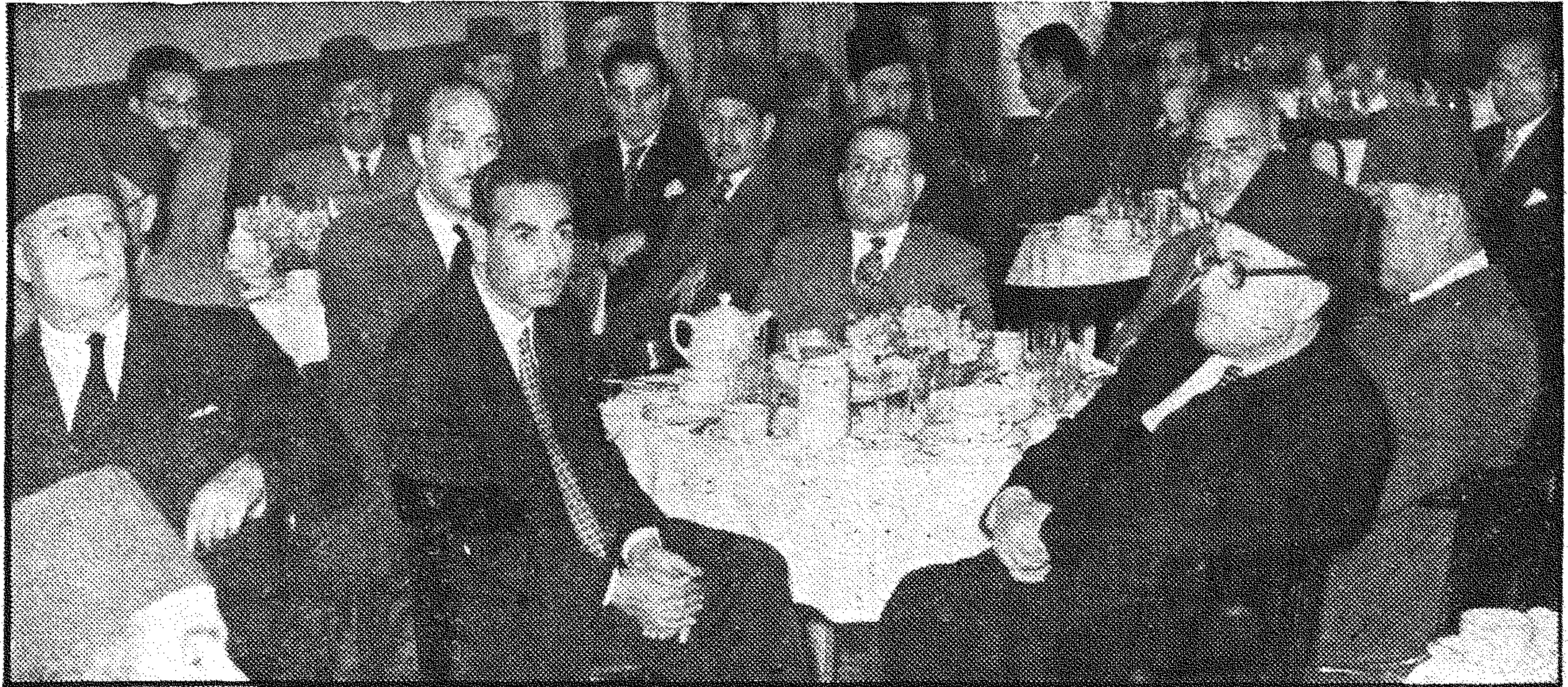
اتمنى لمجلتكم التوفيق المستمر والنجاح الدائم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،

المخلص
(امضاء)

٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

انصت الحاضرون باهتمام لكلمة الاستاذ زكى عبد القادر وهو يطالب بالاهتمام بميزانية الدولة وتمحيصها واعطائها ماتستحقه من دراسة وتبسيط لتقريبها من اذهان عامة القراء



القطن

فى النصف الثانى من مارس

	اقفال يوم ٥٢/٣/١٢	اقفال يوم ٥٢/٣/٢٨
عقود الاقطان الطويلة التيلة أســاس ((جود))		
مايو	١٤٩ر٤٥ ريال	١٢٨ر٥٠ ريال
يوليو	١٥١ر٦٠ ريال	١٣٠ر٣٥ ريال
عقود الاقطان المتوسـطة التيلة أساس ((جود))		
ابريل	٨٨ر٥٠ ريال	ــ ر٨٠ ريال
يونيو	٩٠ر٣٥ ريال	٧٧ر٧٠ ريال
اغسطس	٩٢ر١٥ ريال	٧٩ر٢٥ ريال

حينما أعلنت الحكومة الغاء الحد الادنى وتحديد تقلبات الاسعار كانت ترمى الى ترك السوق حرة خاضعة لعوامل العرض والطلب وكان من أثر ترك الحد الادنى توالى هبوط الاسعار يوميا بالقدر المسموح به ونتج عن ذلك توقف بعض التجار وأصحاب المراكز عن دفع فروق التصفيات مما اضطر قومسيون البورصة الى استعمال حقه فى تعطيل البورصة عدة أيام متتالية ومما اضطر الحكومة الى تحديد أسعار عقود فبراير وابريل بسعر ٨٠ ريال على أن تتسلمها شركة مصر لتصدير الاقطان . وتقرر نقل جميع الاقطان التى تحت التحديد الى كنتراتات مايو ويونيو ولكن توالى نزول الاسعار سبب حالة من الذعر وبما انه لا تزال هناك فضلة كبيرة من الاقطان فى أيدى التجار والمنتجين ولامتناع البنوك عن التسليف على هذه الاقطان فقد قررت الحكومة وضع حد أدنى للاسعار تشترى به هذه الاقطان فى نهاية الموسم ، وفعلا اعلنت وزارة المالية فى يوم ١٧ الحالى استعدادها لاستلام مايعرض عليها من العقود استحقاق يوليه سنة ١٩٥٢ بسعر ١٢٥ ريال واستحقاق اغسطس سنة ٥٢ بسعر ٧٢ ريال. وان هذا الاجراء الذى قامت به الحكومة سيسهل عملية التسليف وفى الوقت نفسه سيساعد على ورود بعض الطلبات من الغزالين فى الخارج خصوصا من الذين كانوا مترددين فى الشراء حتى تستقر سوق الاسكندرية

هذا وقد وافقت حكومة المانيا الغربية على شراء قطن مصرى بمبلغ ٢١ مليون مارك المانى . كما تفيد الانباء الواردة من أمريكا انه من المنتظر أن تدخل من جديد مشترية للرتب العالية من الاقطان الطويلة التيلة . وتدل المناقشات التى دارت فى مجلس العموم البريطانى بخصوص صناعة الغزل والنسج بلانكشير عن حاجة الصناعة الانجليزية الى القطن المصرى بعد أن أعرضت عنه مدة طويلة لارتفاع سعره وعدم استقرار سوقه .

أما من ناحية دفع فروق التصفيات فلا يزال سماسرة البورصة يوالون الاجتماع للاتفاق على انشاء مجمع (بول) لمواجهة دفع التصفيات بعد أن امتنع بعض الاعضاء المنضمين عن دفعها • وينحصر الاتفاق المبدئى فى ضم أموال صندوق الضمان التى تبلغ حوالى ٢٢٠ ألف جنيه زائدا المارج المدفوع من العملاء والسعى ورائهم لدفع باقى ما عليهم وضمها لاموال صندوق البول ومن مجموع هذا يمكنهم سداد التصفيات .

كما يسعى المصدرون من جانبهم لعمل بول بينهم والاتفاق على سعر موحد للبيع فى الخارج .

سوق البضاعة الحاضرة

نشطت المبيعات فى ميناء البصل فى الفترة الحالية خصوصا فى صنفى الاشمونى والجيزة ٣٠ وكانت جميع المبيعات تتم بسعر قطعى يقل كثيرا عن الاسعار الرسمية فى سوق العقود فقد وصل سعر الاشمونى جود الى ٦٨ ريال والفجف / ج الى ٦٤ ريال وقد بلغت جملة المبيعات فى النصف الثانى من مارس ٧٢١٤ بالة مقابل ٤٩٤٧ بالة فى النصف الثانى من فبراير وبيانها كالآتى :ــ

	بالة		بالة
كرنك	١٧٣٣	مقابل	١٩٩٢
منوفى	٧٠	«	١٦٣
جيزة ٣٠	١٣٤٢	«	٨٢٢
اشمونى	٣٨٨٨	«	١٩١٧
زاجوراه	١٨١	«	٥

الاقطان المحلوجة

بلغت جملة الاقطان المحلوجة حتى ١٩ الجارى ١٦٨ر٢٣١ر٦ قنطار مقابل ٥٤٩ر٩٨٩ر٧ قنطار فى الموسم الماضى وبيانها كالآتى :ــ

	الموسم الحالى	الموسم الماضى
كرنك	٦٢٥ر٠٨٠ر٢	٦٥٩ر٥٢٢ر٢
منوفى	٤٣٢ر٢٨٤	٣٨٦ر٢٢٠
جيزة ٣٠	٢٨٩ر٨٤٣	١٩٣ر٥٤٢ر١
زاجوراه	٠٢٢ر٢٠٤	٥٦٧ر٤٢١
اشمونى	٨٨٠ر٦٠٢ر٢	٩٠٣ر٠١٧ر٣
أصناف أخرى	٩٣٠ر١٦	٤٢٧ر٨
مخلوط	٨٨٧ر	٦١٤ر٢
واطى مخلوط	٧٣٥ر٤٠	٦٧٦ر٧٤
اسكارتو	٣٦٨ر١٥٧	١٢٤ر١٧٩
	١٦٨ر٢٣١ر٦	٥٤٩ر٩٨٩ر٧

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك أن مموِّلي هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا الى حل بعضها وما زال البعض الآخر في دور البحث والدراسة ، واننا نعرض في هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير في أمرها .. »

١ ـ الاسهم المجانية في الضريبة العامة على الايراد :

عندما تزيد الشركات المساهمة راس مالها تلجأ في بعض الاحيان الى اجراء تلك الزيادة عن طريق اصدار أسهم مجانية للمساهمين القدامى بقيمة الزيادة التي تقررها عن طريق الاحتياطيات المجمعة في الشركة ، ويصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية في أغلب الاحيان بذلك .

كما تقرر الجمعية العمومية في الوقت نفسه تاريخا تسلم فيه صكوك الاسهم المجانية ، وتاريخا آخر تسلم فيه شهادة مؤقتة بالأسهم المجانية

فلو أن شركة قررت الجمعية العمومية لها في ١٥ ديسمبر ١٩٥١ زيادة راس مالها بمبلغ نصف مليون جنيه عن طريق الاحتياطيات المجمعة، وحددت تاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥١ لتسليم الشهادات المؤقتة وتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٢ لتسليم صكوك الاسهم المجانية ، فالمساهم في اقراره الخاص بالضريبة العامة على الايراد عن سنة ١٩٥١ ، هل يدخل فيه قيمة ما خصه من الاسهم المجانية ؟ أم أن اقراره لا يتضمن قيمة تلك الاسهم المجانية طالما أن الصك الخاص بها يوضع تحت تصرفه في ١٥ يونيو ١٩٥٢ ؟ .

القاعدة العامة في الضريبة العامة على الايراد من ناحية الواقعة المنشئة للضريبة هي « تاريخ وضع الايراد تحت تصرف المموِّل » فهل تاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٢ هو التاريخ الذي يعول عليه في هذه الحالة ؟ الجواب على ذلك بالنفي وتعليل ذلك في الآتي :

الاسهم المجانية لا تعتبر ايرادا بالمعنى الاقتصادي الفقهي ، وان صح تجاوزا اعتباره ايرادا فانه ايراد عيني غير نقدي ، وتعلقت ملكية المساهم القديم فيما خصه من الاسهم المجانية بقرار الجمعية العمومية فهو في ذلك التاريخ حقت له الملكية ، أما تاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٢ فلا تأثير له اذ هو التاريخ الذي يحصل فيه المساهم القديم على صك الملكية الذي يقرر أو بمعنى آخر يعزز قرار الجمعية العمومية الصادر في ١٥ ديسمبر ٩٥١

وعلى ذلك يجب أن يتضمن اقرار المساهم للضريبة العامة على الايراد عن سنة ٩٥١ قيمة ما خصه في الاسهم المجانية .

٢ ـ القيم المنقولة الاجنبية التي تملكها فروع شركات التأمين الاجنبية ومدى اعفاء نتاجها من ضريبة القيم المنقولة :

اذا أودع فرع لشركة تأمين أجنبية في مصر قيما منقولة أجنبية في أحد المصارف في الخارج كضمان أو احتياطي حسابي ... الخ فهل يستفاد من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ؟

الجواب على ذلك بالنفي لما يأتي :

لأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خص بالاعفاء وفقا للمادة الخامسة منه شركات التأمين المصرية التي يتحتم عليها أن تودع في الخارج وفقا للقوانين المحلية قيما مالية أجنبية لتكوين ضمان أو احتياطي حسابي أو لتكوين أي احتياطي آخر لمواجهة الحوادث .

ويطبق الحكم ذاته على شركات التأمين المصرية التي تعمل في بلاد لا تحتم قوانينها على تلك الشركات أن تودع قيما مالية لتكوين الضمان المذكور .

ولما كان فرع شركة التأمين الاجنبية الذي يعمل في مصر يختلف عن الوضع سابق الاشارة اليه ، فانه لا يحق له التمتع بالاعفاء الوارد في المادة الخامسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ع . ع .

اقتصادى أمريكى كبير يحاضر فى مصر

علمنا أن السلسلة القادمة من المحاضرات التذكارية التي ينظمها البنك الاهلي المصري ستبدأ في أوائل ابريل القادم ، وسيكون المحاضر في هذه الدورة هو الدكتور راجنار نوركسه ، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا بنيويورك .

وقد سطع اسم الاستاذ نوركسه في عالم الاقتصاد على أثر ظهور كتابه Internationlal Capital Transfsrs سنة ١٩٣٥ ، وقد انضم بعد ذلك الى القسم الاقتصادي المالي بعصبة الامم ، حيث تخصص في المسائل المالية والمصرفية العالمية. وكان من نتيجة دراساته أن نشرت له العصبة مؤلفه القيم عن « التجارب النقدية الدولية ـ International Monetary Experience الذي يعد بحق خير مرشد عملي للمسئولين عن توجيه سياسة البنوك المركزية .

وسيتحدث الاستاذ نوركسه عن مشاكل السكان والاستثمار في البلاد التي لم يكتمل تقدمها الاقتصادي ولما كان البحث عن وسائل لزيادة التقدم الاقتصادي من أصعب المسائل التي تواجه مصر في الوقت الحاضر فان موضوع هذه المحاضرات سيثير بلا شك اهتماما بالغا في الاوساط المهتمة بحالة البلاد الاقتصادية .

واننا نعتقد أن جمهور المستمعين الى الاستاذ نوركسه لن يقل بأي حال من الاحوال عمن استمعوا من قبل الى المحاضرات التي يدعو اليها البنك الاهلي المصري بين حين وآخر .



محاسبة التكاليف

المصروفات العمومية الادارية OVERHEADS

تناولنا فيما سبق من اجزاء هذا البحث الكلام على عناصر تكلفة السلعة فى مختلف اطوار انتاجها – وتكلمنا على كل من هذه العناصر بشىء من التفصيل عن طبيعته ، وعن طرق احتسابه . وبقى أمامنا لختام هذا البحث الخاص ببعض مبادىء محاسبة التكاليف ، نقول بقى أمامنا ان نتكلم على المصروفات العمومية الادارية حيث انها الجزء الاخير من مصروفات المؤسسة الذى يلزم اضافته على ثمن التكلفة الصناعى للسلعة حتى تتحدد لدينا تكلفتها الاجمالية .

وجدير بالذكر ان موضوع المصروفات العمومية الادارية لم يعد قاصرا على أن يكون من مباحث المحاسبة فحسب، بل فى السنوات الاخيرة مبحثا هاما من مباحث الاقتصاد ، وكذلك من مباحث ادارة الاعمال وهذا أمر طبيعى فما دامت المصروفات العمومية تؤثر على تكلفة السلعة ، ومادامت تكلفة السلعة فى الغالب الاعم تؤثر من قريب أو من بعيد على أثمان السلعة ظهر لنا بوضوح أهمية موضوع المصروفات العمومية فى ميدان الاقتصاد . اما فى ميدان ادارة الاعمال فلا يخفى أن كل مؤسسة تجتهد فى تخفيض نسبة المصروفات العمومية بها بالنسبة الى مجمل التكاليف الصناعية حتى تستطيع التغلب على المنافسة عند تساوى كافة ظروف الانتاج الصناعى البحت . وكلما قلت هذه النسبة – مع بقاء العوامل الاخرى على ماهى عليه – كلما دل هذا على كفاية المؤسسة .

ويقصد بالمصروفات العمومية تلك المصروفات التى تخص ادارة المؤسسة البحتة ، كمرتبات المدير وموظفى الحسابات العامة ، والسكرتارية ، ومصروفات البريد والتليفون والتلغراف ، وهذه المصروفات تزيد اذا ماكانت المؤسسة شركة مساهمة ذلك ان طبيعة مثل هذه الشركات تستلزم بعض المصروفات العمومية مما لايوجد له نظير فى المؤسسات الفردية ، كمصروفات مجلس الادارة، والاسهم ، أى طبعها وامساك سجلاتها .. الخ

وسواء أمكن توزيع بعض انواع هذه المصروفات أولا بأول باحدى طرق التقسيم المختلفة أم رؤى ارجاء ذلك حتى آخر المدة التجارية فان علينا الآن بحث أسلم الطرق لاجراء هذا التقسيم مما يتوفر فيها الدقة والعدالة والسهولة بقدر الامكان .

ومن المستحسن كثيرا اجراء هذا التقسيم على خطوتين كما أشرنا فيما سبق . الخطوة الاولى هى تقسيم اجمالى المصروفات العمومية على اوجه نشاط المؤسسة سواء أمكن تبيانه على أساس الاقسام ، أو على أساس الفروع او على أى اساس سليم آخر. ثم تأتى الخطوة الثانية وهى تقسيم اجمالى مصروفات الاقسام او الفروع على المنتجات ذاتها .

وتوجد ٤ طرق ذائعة الاستعمال فى هذا المجال وتسمى بالافضلية نظريات :

النظرية الاولى
التقسيم طبقا للجهد المبذول

تبعا لهذه النظرية يجرى تقسيم المصروفات العمومية على اقسام المؤسسة طبقا للجهد الذى تبذله الادارة العامة للمؤسسة فى ادارة شئون كل قسم وتسيير دفة العمل فيه . وذلك على اساس انه كلما كان الجهد الادارى المبذول اكبر كانت المصروفات التى يتطلبها هذا الجهد المبذول أكبر كذلك . فمن العدل اذن ان يتحمل القسم المبذول فى خدمته جهدا اكبر ، نصيبا اكبر من هذه المصروفات العمومية .

وهذه النظرية عادلة ومتزنة ،ولكنها تتطلب أعمالا حسابية شاقة . ذلك ان كل بند من بنود المصروفات يجب ان يدرس ويقسم على حدة . كما ان تقدير الجهد المبذول أمر يصعب الوصول اليه على وجه التحديد .

النظرية الثانية
التقسيم طبقا للايرادات

تتمشى هذه النظرية فى اساسها مع التشريعات الضرائبية فالقسم ذو الايراد الاكبر يجب ان يتحمل عبئا اكبر من المصروفات العمومية – تماما كما يدفع الممول ذو الدخل الاكبر ضريبة اكبر من غيره .

وسيان فى هذا المجال محاسبة القسم على ايراده المجمل أم على ايراده الصافى أى بعد خصم مصروفاته الصناعية . فالمبدأ واحد .

وتصلح هذه النظرية تمام الصلاحية فى محاسبة البنوك ومحاسبة الفروع عموما — أو تلك الصناعات (أو التجارة) التى تقوم بالتصريف فى مناطق متعددة أو بواسطة مندوبين متعددين . وهكذا .

وتتميز هذه النظرية أولا بتحديد اساسها بوضوح كما هو ظاهر ، كما تمتاز ايضا بالسهولة الحسابية . ولكن يؤخذ عليها ان الاقسام أو الفروع ذات الكفاية العالية التى ينتج عنها نجاح عملها وزيادة ايراداتها ، تضار بزميلاتها ذات الكفاية المنخفضة وهى فى الواقع تتحمل بعض العبء بالنيابة عن هذه الزميلات !

النظرية الثالثة

التقسيم طبقا للكفاية والتشجيع

هذه هى أحدث النظريات . وبالرغم من حداثتها ، ومن انها مازالت فى طور التجربة الا ان كثيرا من المؤسسات أخذت فى تطبيقها بدلا من الطرق الاخرى . والكفاية هنا تقاس على اساس الميزانيات التقديرية Budgets أو على اساس التكاليف المحددة standards أو على اساس الحصص quotas

ففى حالة الميزانيات التقديرية يمكن تحديد ارقام تقديرية لمبيعات كل قسم وتقسيم المصروفات العمومية على أساس هذه التقديرات • فتكون النتيجة المنطقية هو زيادة همة كل الاقسام لمحاولة الوصول الى رقم مبيعات أكبر من الرقم المقرر لها حتى تنخفض فى النهاية نسبة نصيبها من المصروفات العمومية الى رقم مبيعاتها الفعلية الى أقل حد ممكن .

وفى المؤسسات الصناعية التى تأخذ بطريقة التكاليف المحددة standard costs يمكن بسهولة تبيان الاقسام ذات الكفاية من الاقسام الخاملة . وتحدد هذه التكاليف للمواد ، وللاجور وللمصروفات العمومية جميعا بالنسبة لوحدة الانتاج . فاذا مازادت الارقام الفعلية أو نقصت أثر ذلك فى حساب الارباح والخسائر دون أن يؤثر فى تكلفة السلعة ذاتها .

النظرية الرابعة

التقسيم طبقا للظروف القائمة

تبعا لهذه النظرية يجرى تقسيم المصروفات الادارية العمومية طبقا لظروف المؤسسة من عام الى عام على اساس تحليل دقيق لمختلف الاعمال التى قامت بها ادارة المؤسسة . ولابد أن نعثر على بعض المصروفات العمومية مما لايصلح تقسيمه طبقا لاحدى النظريات السالفة . مثال ذلك مرتب رئيس المؤسسة حيث يختلف نشاطه بالضرورة من وقت لآخر دون ان يكون النشاط منتظما لكافة المرافق فى كل الاوقات • فهو قد يهتم وقتا ما بفتح اسواق خارجية ويولى هذه الناحية كل نشاطه . ثم يولى اهتمامه لناحية تخفيض تكلفة السلعة مع الاهتمام بالتنظيم الصناعى . وهكذا .

فمرتب مثل هذا الرئيس لايصلح للتقسيم المنتظم طبقا لاحدى النظريات السالف ذكرها . فيجب أن يدرس على حدة ، ويعلى على وجه النشاط الذى استفاد من الرئيس أكبر فائدة ويكون هذا بناء على دراسة دقيقة .

وبالمثل نرى ان مصروفات قسم التسليم delivery department فى المتاجر الكبيرة لايمكن أن تقسم على الاقسام فخدمتها لكل منها غير متساوية . بل يحسن أن تقسم على اساس دراسة احجام الطرود المسلمة أو عددها . أو مسافاتها . أو وزنها أو قيمتها وهكذا . مع اجراء تقسيم المصروفات على هذا الاساس .

وقد يلزم استعمال ارقام أهمية weight numbers لاجراء هذه الدراسة على اساس مرضى . كما قد يلزم اجراء دراسة شاملة بين كل وقت وآخر للتأكد من سلامة النظرية المستعملة ومع التنبيه الى وجوب اجراء التصحيحات الضرورية كلما حدثت تغييرات جوهرية تستدعى هذا التصحيح .

انتهى البحث

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه بك
رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجنزورى

يصدرها نادى التجارة الملكى
٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات فى مصر جنيهان ونصف فى السنة
■ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
■ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
■ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٦/٢/٥ جنيهات انجليزية
■ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

دليل الممول

سبق أن بينا فى العدد ١٢ الصادربتاريخ ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ النهج الذى سنسير عليه فى تبيان واجبات وحقوق الممول فى الضريبة على ايرادرؤوس الاموال المنقولة وقد بوبنا الموضوع الى قسمين ــ الاول الالتزامات ، والثانى الحقوق وينقسم كل قسم الى أبواب ثلاثة ــ الاول فى القيم المنقولة والثانى فى الديون والودائع والتأمينات والثالث فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة .

وقد فرغنا من القسم الاول (الالتزامات) بأبوابه الثلاثة فى العدد ١٢ ، أما عن القسم الثانى (الحقوق) فقد تكلمنا فى الاعداد من ١٣ الى ٢١ عن الباب الاول منه والذى اشتمل على حقوق الممول فى ضريبة القيم المنقولة ، وفى الاعداد من ٢٢ الى ٢٥ عن الباب الثانى منه والذى اشتمل على حقوق الممول فى الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . وفيما يلى نتكلم عن الباب الثالث:

الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة

القسم الثانى ــ حقوق الممول

الباب الثالث ــ ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة :

قضت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها فى المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الارباح والفوائد المتفرعة عن الاسهم والسندات ، الاسهم والسندات وحصص التأسيس وكل القيم المنقولة الاخرى ، والودائع سواء أكانت نقدية أو لأوراق مالية ، والتأمينات . كما ألزمت المادة ٢٩ الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات موافاة مصلحة الضرائب فى ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الاموال والقيم التى لحقها التقادم فى بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها توريد المبالغ والقيم سالفة الذكر الى الخزانة أما وقت تقديم البيان أو على الاكثر فى بحر الثلاثين يوما التالية .

وبناء على ذلك لا ينتفع بالتقادم المدين (شركات المساهمة والبنوك ودور التسليف والهيئات العامة والخاصة) بل تؤول الى الحكومة المبالغ التى يلحقها التقادم ، اى ان الدولة هى التى تنتفع بالتقادم ،فعلى ذلك يوجد تقادم بمعنى أن صاحب الحق ليس له الحصول عليه لاهماله المطالبة به ولكن لا ينتفع منه المدين، اذ يرد له المبالغ لا الى الدائن بل الى الدولة .

وايلولة الاموال والقيم المذكورة الى الحكومة قد يبدو لأول وهلة على أن فيه معنى من معانى الغصب اذ ينتزع من أيدى بيوت التسليف والشركات أموالا أصبحت ملكا لها بحكم القانون الا أن قليلا من النظر يدعو بالعكس الى الاعتقاد بأن هذا الحكم أبعد ما يكون عن كل معنى من معانى الغصب بل انه فى الواقع يصحح خطأ ويضع حدا لتملك هو الغصب بعينه .

ان نظرية كسب الملكية بمضى المدة أو براءة الذمة بالتقادم نظرية حديثة العهد فى التشريع فالشريعة الاسلامية لا تقرها ولا تسلم بضياع أى حق أو بانقضاء أى التزام بانقضاء مدة دون المطالبة به . ولهذا فانه لما أريد تطبيق هذه النظرية فى المحاكم الشرعية لم يستطع الشارع أن ينص على سقوط الحق ولكنه منع القاضى من سماع الدعوى بعد انقضاء مدة معينة ومعنى هذا أن الحق قائم شرعا ، ولكنه لا تدعمه دعوى تكفل الحصول عليه .

واذا عدنا الى تاريخ نظرية التملك بمضى المدة تبينا انه على أثر نمو المعاملات المدنية والتجارية نمواغظيما فى العصور الحديثة عمدت الشرائع العصرية رغبة منها فى تثبيت الحقوق واستقرار الملكيات الى تقرير نظام التملك بمضى المدة وسقوط الحقوق كذلك بمضى المدة على اعتبار أن مثل هذا النظام عنصر سلام واستقرار وثبات لأنه من غير ذلك لا يأمن المالك أن ينازعه غيره فى ملكه مهما طال الزمان على تملكه ولا يأمن المدين أن يطالب بالدين مرة أخرى بعد الوفاء به الا اذا حفظ لديه المخالصة المثبتة لبراءة ذمته الى ما شاء الله من الزمان فرأى القانون أن يفترض انه اذا كان الدائن قد لزم الصمت زمنا طويلا من غير أن يطالب دائنه أو يخاصمه فان ذلك مرجعه الى أن المدين قد وفى دينه حقا . وهذا الفرض يطابق الواقع فى كثير من الاحيان . فسقوط الحق قائم اذن على فرض الوفاء

هذا هو الاساس القانونى للتقادم المسقط للحق ، فهو قائم على افتراض الوفاء ولكن اذا كان هذا الافتراض يطابق الواقع فى أكثر الاحايين واذا كان من المؤكد على وجه التقريب أن الدين الذى سكت الدائن عن مطالبته بالدين طول المدة التى يحددها القانون قد وفى دينه فعلا ، أيمكن أن تقام الحجة نفسها بالنسبة لما لدى البنوك والبيوت المالية الكبرى من ديون وودائع وتأمينات ؟ ان هذه البيوت ذات حسابات منتظمة دقيقة ولها موازين سنوية تتضمن كل مالها وما عليها ، فالافتراض القانونى الذى يعد أساسا لسقوط الحق وهو احتمال الوفاء منعدم فى هذه الحالة انعداما تاما اذا كان عدم الوفاء بالدين هو الثابت فى دفاتر البيوت المذكورة والنتيجة المترتبة على ذلك هى أن هذه **الملكية التى تؤول للبنوك والشركات بحكم القانون ليست** سوى غدر واغتصاب لا يبررهما أى اعتبار من الاعتبارات العامة . أما الدولة وهى التى تمثل المصلحة العامة لمجموع السكان وتنفق كل ما تجبيه من الاموال فى سبيلهم فانها اذا منعت هذا الغصب ــ الذى لا تسنده على الاقل مظنة الوفاء ــ واخذت لنفسها هذا المال الذى أهمل صاحبه فى

المطالبة به مدة طويلة فانها لا تكون قد ارتكبت وزرا لأن الاموال التى تؤول اليها على هذه الصورة ستخصص للمصلحة العامة بدلا من تخصيصها لخدمة المصالح الفردية .

والمرجع فى تحديد الحق المقرر للحكومة فى المادة ٢٨ سالفة الذكر هو الى القانون العام ، فان قضى بسقوطه آل الى الحكومة وان لم يقض بسقوطه لم يكن للحكومة شأن فيه.
(تقرير لجنة الشيوخ المالية)

على ان قيام الحرب العالمية الاخيرة قد ادى الى الحيلولة بين بعض الاشخاص المقيمين فى البلاد المحتلة وبين المطالبة بحقوقهم سواء كان ذلك بسبب انقطاع المواصلات أو بسبب التدابير التى اتخذتها الحكومة المصرية بشأن منع التعامل مع الاشخاص المقيمين بالبلاد التى احتلتها دول المحور ، وترتب على ذلك سقوط كثير من حقوق هؤلاء الاشخاص فآل الى مصلحة الضرائب منها الانواع المبينة فى المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . غير أن الحكومة رأت ازاء حالة القوة القاهرة التى تجمعت عن قيام الحرب أن تتدخل بطريق التشريع لايقاف سريان التقادم بالنسبة للاشخاص المقيمين بالبلاد المحتلة فنصت فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ على الآتى :

« جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة فى القانون المدنى وقانون المرافعات وطنى ومختلط تعتبر موقوفة بحكم القانون بالنسبة للاشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة اقامتهم فيها وذلك خلال الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلاد ما محتلة الى تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون»

وقد رأت مصلحة الضرائب بكتابها الدورى رقم ٢٠٣ الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٧ ، انه لامكان اجابة طلب من يتقدم للانتفاع بأحكام هذا المرسوم يجب مراعاة :

١ ــ التحقق من توفر شروط الاقامة باعتباره أساس الانتفاع بايقاف التقادم ولا يكفى فى هذا الشأن مجرد القرائن وانما يتحتم أن تقدم مستندات قاطعة لاثبات اقامة صاحب الشأن فى احدى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ومدة اقامته فيها .

٢ ــ لا يطبق حكم المرسوم بقانون الا على المبالغ والقيم التى لم تكتمل مدة تقادمها قبل احتلال البلد المقيم به صاحبها أو قبل اخضاعه للرقابة ــ كما ان المدة السابقة على فترة الايقاف تحتسب بأكملها وتكمل بالمدة اللاحقة لها ــ ولهذا فان الامر يقتضى التأكد من تاريخ استحقاق المبالغ والقيم المطلوب ردها لاحتساب مدة التقادم على الوجه الصحيح

٣ ــ لا يوقف التقادم الا بالنسبة للاشخاص المقيمين فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة فقط ولمدة اعتبارها كذلك .

وقد أرفقت مصلحة الضرائب بالكتاب الدورى رقم ٢٠٣ سالف الذكر كشفا تفصيليا بأسماء البلاد التى اعتبرت محتلة أو خاضعة للرقابة خلال فترة الحرب الاخيرة وتاريخ اعتبار كل منها كذلك (كما ورد بالامر العسكرى رقم ١٥٩) وذلك للاستعانة به فى تنفيذ أحكام المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ٩٤٥ المشار اليه .

وقد أثار تطبيق المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ وعلاقتها بوقف التقادم الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ عدة اشكالات نورد منها على سبيل الايجاز لضيق المقام ما انتهى اليه الرأى فيه بعد الرجوع فيها الى مجلس الدولة .

١ ــ الفاتيكان دولة ذات سيادة كانت محايدة ابان الحرب العالمية (٣٩ ــ ٤٥) ولا يسرى عليها النص الوارد بالامر رقم ١٥٩ والمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن مواعيد سقوط الحق. ومن ثم تؤول الى الحكومة قيمة الكوبونات المملوكة لمعهد الاعمال الدينية بها متى انقضت مدة التقادم . ولا يحول دون ذلك موقع الفاتيكان الجغرافى وتأثير ذلك فى المواصلات بينها وبين البلاد الاخرى مدة الحرب ولا لأن الكوبونات خاصة بهيئة دينية عالمية .

٢ ــ قضت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ باعتبار جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة فى القانون المدنى موقوفة بحكم القانون بالنسبة للاشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة والخاضعة للرقابة، ولم يتعرض لحكم أولئك الذين كانوا مقيمين فى المانيا وايطاليا من غير هاتين الدولتين

ولكن لما كان هذا المرسوم بقانون لم ينسخ أحكام الامر العسكرى رقم ١٥٩ وكانت أحكام هذا الامر تسرى على كل شخص طبيعى أو معنوى مقيم أو موجود ولو بصفة مؤقتة فى المانيا أو ايطاليا أو فى بلاد تحتلها هاتان الدولتان او تخضع لرقابتهما ، فان حكم المرسوم بقانون رقم ١٠٤ سالف الذكر لا يمنع من ان تسرى أحكام الامر العسكرى رقم ١٥٩ على الاشخاص الذين كانوا مقيمين بدولتى المانيا وايطاليا . وبالتالى يقوم بادارة أموالهم الى حين عقد الاتفاقات الدولية
(مكتب البلاد المحتلة)

٣ ــ اثبات الاقامة فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ومدتها وذلك فى الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلاد ما محتلة الى تاريخ صدور المرسوم بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ مسألة موضوعية قد تتأثر بالظروف والملابسات وأمرها متروك لمصلحة الضرائب .

٤ ــ الشهادات التى تقدم من البنوك بوجود بعض أصحاب الشأن فى البلاد المحتلة فى الفترة المحددة فى المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر قرينة قاطعة على الاقامة لأن البنوك ليست الجهة المختصة باثبات الاقامة ومدتها .

٥ ــ يشترط لايلولة الارباح والفوائد المتفرعة من الاسهم والسندات الى الحكومة طبقا لنص المادة ٣٨ فقرة (١) أن تكون قابلة للتداول فاذا لم تكن قابلة للتداول فلا تخضع أرباحها وفوائدها لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

٦ ــ ايقاف مواعيد السقوط طبقا لحكم المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ يعتبر استثناء لظروف خاصة من القواعد المقررة فى القانون المدنى وقانون المرافعات ، وهذا الاستثناء قاصر على الحالات الواردة فى المرسوم بقانون دون التوسع فى تأويله ومن ثم فلا يمكن اعتبار ايداع الاسهم والسندات فى بلد محتل أو خاضع للرقابة خلال الحرب بمثابة وجود مالكها فى هذا البلد المحتل أو الخاضع للرقابة ، لأن فى ذلك تأويلا للمرسوم بقانون لا تحتمله أحكامه .

محمد السعيد الانصارى

الغلاء

أسبابه ووسائل مكافحته

محاضرة للدكتور محمد علي رفعت ألقيت بنقابة الصحفيين بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٥٢

تتمة المنشور بالعدد الماضي

د . فترة ما بعد الحملة الفلسطينية

تبدأ هذه الفترة على وجه التقريب منذ صيف ١٩٤٩ . وتتسم بالتوسع الملحوظ فى المصروفات الحكومية وخاصةفىنواحىالاستهلاك

فعلى الرغم من انتهاء الحملة الفلسطينية بلغت جملة المصروفات ١٦٣ر٨ مليون جنيه فى السنة المالية ٤٩/١٩٥٠ فى مقابل ١٥٧ر٧ مليون جنيه فى السنة السابقة وهى سنة الحملة الفلسطينية نفسها . وفى ١٩٥١/٥٠ زادت المصروفات مرة أخرى الى ١٨٩ مليون ثم هى الآن مقدرة بنحو ٢٣١ مليون جنيه للسنة الحالية .

ومقادير البنكنوت تدرجت نحو الزيادةمن ١٥١ مليون جنيه فى يونيو سنة ١٩٤٩ الى ١٥٠ فى يونيو سنة ١٩٥٠ ثم قفزت قفزات واسعة الى ان وصلت اخيرا ٢٢٢ اومايقرب من تسعة أضعاف ماكانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية .

وأما نفقات المعيشة فقد تدرجت كذلك نحو الارتفاع من ٢٧٤ فى يونيو سنة ١٩٤٩ الى ٢٨٩ فى يونيو سنة ١٩٥٠ . ثم قفزت هى الاخرى حتى بلغت ٣٢٧ فى نوفمبرالماضى

هناك عوامل كثيرة صاحبت هذهالتطورات المقلقة فى الاحصائيات المالية . ولا يتسع المقام للافاضة فى شرح تلك العوامل . فلا مناص من القصد فى تحديد الحديث .

اما العامل الاول فهو المغالاة فى فرض الضرائب غير المباشرة ولاسيما المكوسالجمركية

لقد كانت حصيلة الجمارك قبل الحرب لا تزيد على ١٨ مليون جنيه فارتفعت فى تقديرات الميزانية الحالية . وقبل التعديل الاخير بالزيادة ، الى ١٠٧ مليون جنيه . ولعل لجنة الشئون المالية فى مجلس النواب كانت محافظة فى تقديرها ، عندما قدرت أن حصيلة الضرائب غير المباشرة تبلغ نصف مجموع ايرادات الدولة . فالارجح انها — اذا أمكن حصرها بدقة — تزيد على ثلثى هذا المجموع. ولكن المهم فىالامر انالضرائب غيرالمباشرة — فضلا عن انالمغالاة فيها تتنافى معمبادىء تحقيق العدالة الاجتماعية ، فهى ضرائب تؤدى حتما الى زيادة تكاليف الانتاج أو تكاليف عرض السلع المستوردة وبالتالى الى تضخم الاسعار . ولايستقيم مع المنطق أن يقول قائل بأن الضرائب لا تزال معتدلة فى مصر او ان أثمان بعض السلع المستوردة كالسجاير الامريكية أثمان معتدلة بالمقارنة مع فرنسا وانجلترا مثلا .

وذات مرة ، ذكر معالى وزير التجارة السابق فى تصريح صحفى بأن الغلاء أكثر اعتدالا فى مصر عنه فىكثير منالبلاد الاوربية، وهذا رأىيشاركه فيه معظم الرجالالمسئولين وغير المسئولين الذين حظوا بالسفر الى الخارج فى العهد الاخير . ولكن فات هؤلاء

كان برنارد شو اصلع الرأس ذا لحية كثيفة ..

خرج ذات يوم يتمشى فى قريته ، فالتقى باحد الصحفيين ، فسأله الصحفى ما رأيك يا مستر شو فى امر غلاء المعيشة ومصاعب الحياة فى هذه الأيام ؟

فما كان من شو الا أن رفع قبعته ، وقال : أنظر الى رأسى لترى سوء توزيع الشعر ..

لم يكن شو مخطئا فى تشبيهه ، ولكنه كان يشبه الغلاء ، لا أسبابه ومصادره .

لعل خير وصف لظاهرة الغلاء ان يقال انها وباء ، لا يمكن اخفاء مظاهره ، كما لا يتسنى تجاهل نتائجه .

وهؤلاء ان وجه المقارنة منعدم . فالدخل القومى فىالبلاد الاجنبية معانه اكثر اعتدالا فى توزيعه فهو يبلغ فىالمتوسط اضعافالدخل القومى فى مناطق العالم المختلفة فقد كان فى امريكا ١٥٠٠ دولار للفرد وفى غرب اوروبا ٥٠٠ دولار للفرد فىسنة ١٩٤٩ . وكاندخل الفرد فى مصر آنذاك لا يزيد على خمسة وعشرين جنيها او ٦٥ دولار .

أما العامل الثانى من عوامل التضخم الرئيسية فكان تقرير اعانات غلاء جديدة فى بدء سنة ١٩٥٠ . ولسنا ننكر عدالة مبدأ الاعانة ، ولكن الظروف التى أحاطت بها والطريقة التى اتبعت فى تقريرها سلبتها كل قيمتها بل جعلتها اضافة الى ارهاقالطبقات المستضعفة ذلك لان اعباءها المالية أضيفت اضافة عمياء الى اعباء الميزانية ، فتضخمت ارقامها فوق تضخمها وزادت نسبةالاعتمادات الاستهلاكية زيادة كبيرة .

والعامل الثالث كان الاجراء الذى اتبع فى تمويل محصول القطن فى بدء موسم ١٩٥١/٥٠ . كتبت وكتب غيرى محذرا من التمادى فى طبع أذونات على الخزانة وأنذرت وأنذر غيرى بعواقبه الوخيمة . ولكن جميع الصيحات أغفلت ووافق البرلمان على تعديل قانون الغطاء برفع الحد الاعلى لطبعأذونات على الخزانة الى مائة مليون جنيه فىنوفمبر سنة ١٩٥٠ على الرغم مما أثبتناه من انه لاضرورة على الاطلاق لهذا العمل وكان يمكن تمويل محصول القطن بوسائل مالية أخرى كما كان يحدث فى الماضى دون الالتجاء الى أساليب التضخم فى النقد .

والعامل الرابع كان الاجراء الذى اتبع فى تمويل مشتريات الحكومة من القطن المتخلف من الموسم الماضى . لست أبغى مناقشة الاسباب التى أجبرت الحكومة على التدخل فىبورصة العقود تدخلا الزمها بشراء مقادير كبيرة بأثمان مرتفعة بلغت فى مجموعها اثنين

واربعين مليونا من الجنيهات . فأنى لها تدبير هذا المبلغ الضخم ومصادر القروض الشعبية محدودة والخزانة خاوية وصندوق الاحتياطى العام فارغ ؟

انى أستميحكم العذر فى الافاضة بعض الشىء فى تحليل هذه المسألة وملابساتهانظرا لما يكتنفها من غموض .

طلبت الحكومةالى البرلمان تعديل القانون الذى يجيز لهاأن تصدرفى حدود عشرةملايين جنيه أذوناتلمدة ثلاثة أشهر لتمويلمحصول القطن عند الضرورة فأجابهـا البرلمان الى ماطلبت ورفع الحد الاعلى للاقراض منعشرة ملايين الى ثلاثين مليونا ثم الى أربعين مليونا

مهد هذا التعديل لارتكاب خطأين بالغى الخطورة .

الخطأ الاول يتصل بالخروج على الغرض الاساسى منإصدار القانون، وكان ذلكالغرض ينحصر فىتمويل تجارةالقطن وعملياتتصديره ولايدخل فيه استخدام الاموال فى المضاربة (أو على أحسن تقدير) فى عمليات استثمار طويل المدى ويحتملأن تنتهى بخسارةفادحة وبمعنى آخر كان فى هذا التعديل مجافاة للمبادىء السليمة التى تنأى عن استخدام حصيلة قروض قصيرة الاجل (مثل تشجيع اصدار أذونات على الخزانة لمدة ثلاثة أشهر) فى استثمار طويل المدى ، ولاسيما اذا كانت القيمة التجارية للاستثمار أقلمن قيمته الاسمية ، كالذى حدث عند شراء أقطان بسعر أعلى من سعر السوق .

والخطأ الثانىهوأخبثهما أثرا وأعمقهماضررا اذ أنه انتهىالى اصدار أذونات على الخزانة بمقادير كبيرة مما أدى الى تضخم جديد فى القوى الشرائية فكانالتضخم فى أعقاب التضخم الذى أجازته الحكومة عند رفع الحد الاعلى للاصدار المكشوف من البنكنوت أى الاصدار بدون غطاء من ذهب أو عملات أجنبية الى مائة مليون جنيه فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ . على نحو ماذكرتمنذ لحظة .فلا عجبأن تتبلور النتيجة المحتومة فى اشتداد حدة الغلاءوفى زيادة متاعبالحياة عند أفراد الشعبالاالذين باعوا عقودالاقطان للحكومة . ولا عجب أن يعم الاوضاع المالية وتنفذ سمومالتضخم الجامحالى جميعنواحى الكيان الاقتصادى .

ولكن العجيب أن بعض البسطاء يحاول تبرير مسلك الحكومةفى زيادة اصدارالعملة المكشوفة بأنهذه الزيادة تمثل ثروة طبيعية هىالاقطان المخزونة التى مآلها الى التصدير وفاتهؤلاءالبسطاء انهليستهناكعلاقة مباشرة بين الثروة الطبيعية وبين مقادير النقد، اذ لو استقامت هذه العلاقة لكان فى امكان كل حكومة أن تستغل أى ظرف مناسب لاصدار عملة جديدة فى مقابل عناصر الثروة المختلفة

من مجوهرات ومواد أولية وكل سلعة يمكن تصديرها ، وكذلك نسى هؤلاء البسطاء أن القيمة الحقيقية لغطاء أية عملة رهن بامكان التصرف فى الخارج بدون أدنى قيد أو شرط.

والعجيب أيضاأن بسطاءآخرين ويظاهرهم رجال رسميون يزعمون ان ارتفاع أسعار القطن يؤدى الى زيادة القوة الشرائية ومن ثم الى زيادة مقادير العملة المصدرة .

وانى استمحيكم العذر اذ أقف قليلا لكى أفند هذا الزعم الخطر. ومصدر الخطر فيه أنه ينطوى على نصف الحقيقة .

ان ارتفاع القطن ارتفاعا تنتج منه زيادة حصيلة العملات الاجنبية التى تجنيها البلاد من تصديره يؤدى بلا شك الى زيادة القوة الشرائية أو زيادة الدخل القومى .

الى هنا والمنطق سليم. ولكن زيادة القوة الشرائية، أو زيادة الدخل القومى لاتستلزم زيادة مقادير البنكنوت .

ذلك لان التداول يخضع خضوعا تاما ومباشرا لسياسة الائتمان التى تنفذها السلطات المسئولة فان شاءت قبضت يدها وان شاءت بسطتها كل البسط .

ان القول بحتمية الزيادة فى العملة المتداولة نتيجة لارتفاع أسعار القطن ، لايستقيم مع المنطق وقائلة اما جاهل أو متجاهل .

كان الواجب أن يكون هدف سياسة الائتمان تشجيع الادخار وتوجيه أية زيادة فى الدخل القومى الى مشاريع الانعاش الاقتصادى وربما تنتج زيادة طفيفة فى العملة المتداولة وربما لاتنتج أية زيادة، اكتفاء باشتداد سرعة التداول فى المقادير الموجودة فعلا

لقد ذكرت لكم ان ارتفاع أثمان القطن أحدث زيادة فى حصيلة العملات الاجنبية ، ولكنه فى الوقت نفسه أدى الى تضخم أرباح فئة من المواطنين ثم الى اضطراب كبير فى الاوضاع الاقتصادية لاسيما مايتصل منها بقيمة الاطيان وايجارها . وقد كان من الممكن تفادى هذا الاضطراب لو أن الحكومة لجأت الى احدى وسيلتين : اما تجميد الجانب الاكبر من أرباح المنتجين والمصدرين كما صنعته حكومة استراليا فى أرباح الصوف الخام، وأما بفرض ضريبة نسبية تصاعدية على القطن المصدر على أن تجمد حصيلتها وتخصص تدريجيا للاعمال الانشائية التى يفيد منها النشاط الزراعى فى البلاد

وسائل المعالجة

لعلنى أطلت فى الحديث عن التضخم المالى الذى هو مصدر الغلاء وراعيه. ولولا خشية الاملال لكشفت لكم عن خفايا لاتزال مستترة عن أعين العامة، وأبرزت لكم وقائع تدعو الى اشفاق الخاصة .

كنت اعتقد بأن التضخم حقيقة ثابتة لاتحتاج الى برهان ، وماكنت أظن ان فى مصر من ينكر هذه الحقيقة . ولكن احدى كبريات الصحف المصرية طلعت علينا منذ ايام بتصريحات غاية فى الخطورة ومنسوبة الى «شخصية مصرية مطلعة على التيارات الداخلية والخارجية وتحتل مركزا مرموقا فى الجهاز المصرفى المصرى» وقد استهلت هذه الشخصية المطلعة تصريحاتها بعبارة نذذهى : « ان الادعاء بأن فى مصر تضخما ماهو الاحديث خرافة»

قد يختلف المعقبون فى تعليقاتهم على تصريحات الشخصية المطلعة : فربما يهملها البعض لانها ضرب من الخيال، وربما يستهجنها البعض الآخر ذاكرا المثل المعروف أو القصيدة الغراء متمثلا بقول الشاعر :

وليس يصح فى الاذهان شيء
اذا احتاج النهار الى دليل

ولكننى كتلميذ مبتدىء فى علم الاقتصاد أقر بكل الاحترام وفى تواضع تام بأن حصيلتى من هذا العلم لم تتسع بعد لما جاءت به تلك الشخصية المطلعة . وعلماء الاقتصاد على بكرة أبيهم يدركون ويؤكدون أن القيم الاقتصادية ليست قيما معنوية ، بل هى وقائع مادية او هى مقادير محدودة يمكن تعيينها بالعداو بالوزن أو بالعيار ، فالاسعار مقادير وعناصر الانتاج مقادير ، والاجور والمرتبات مقادير ، والعملة المتداولة أو وسائل الشراء مقادير، والتجارة الخارجية مقادير وهلم جرا . هذه حقيقة طالما تجاهلها المتحدثون عن الشئون الاقتصادية فى مصر ، ولكن الاستمساك بها ألزم مايكون لكل باحث يريد ان يدرك كنه هذه الشئون ادراكا واقعيا .

لقد انعقد اجماع أهل الذكر من علماء الاقتصاد ، واتفقت القواميس والموسوعات والكتب الفنية بجميع اللغات الحية على تعريف واحد للتضخم المالى . ألا وهو حالة الاضطراب الناشىء من زيادة العملة المتداولة ولا تتناسب مع مقادير السلع التى تنتجها البلاد . والثابت من الاحصائيات المالية الرسمية ان العملة المتداولة فى مصر زادت كما أوضحت لكم منذ لحظات من ٢٦مليون جنيه للبنكوت و٤٠ر٦ مليون جنيه لودائع البنوك فى سنة ١٩٣٩ الى ٢٢٢ مليون للبنكوت و٢٤٠ مليون جنيه لودائع البنوك . ومعنى ذلك أن الزيادة بلغت ستة أمثال العملة المتداولة قبل الحرب .

فهل زادت مقادير الانتاج بنفس النسبة؟ لاسبيل للاستشهاد بالاحصائيات الرسمية ، فلا الهيئات الرسمية ولا الهيئات غير الرسمية تعنى بجمع هذه الاحصائيات ونشرها . ولكن القرائن المعروفة والمشاهدات المألوفة تكفى لاثبات ماقصرت عنه الاحصائيات الرسمية فاذا كانت الزراعة هى عماد النشاط الاقتصادى والمصدر الاكبر للانتاج القومى، فهل اتسعت رقعة الاطيان المزروعة الى ستة أمثال ماكانت عليه قبل الحرب؟ وفى الصناعة ، هل زادت مقادير المنتجات الى ستة أضعاف ماكانت عليه قبل الحرب ؟

لاأظن ان هناك من ينكر جمود الانتاج بل وانهياره فى بعض النواحى على الرغم من تكاثر السكان بمعدل مخيف .

ومهما يكن الامر ، فمظاهر التضخم المالى واضحة للعيان وضوح الشمس فى رائعة النهار . ألم ترتفع الاسعار الى خمسة أمثال ماكانت عليه قبل الحرب؟ ألم تفقد العلاقات التى كانت قائمة بين الافراد والطوائف استقرارها الطبيعى ؟ ألم يضطرب توزيع الثروة القومية والدخل الاهلى فأثرت طائفة وأصاب الطوائف الاخرى عسر واملاق ؟

لا أخالكم تطالبوننى بعد كل هذا الشرح بأن أسوق لكم أسانيد من المنطق للتدليل على أن وسائل المعالجة الناجعة ينبغى أن تصل الى موطن الداء، وسياسة التقشف والحرمان الذى سمعنا عنها كثيرا وقرأنا عنها أكثر لن تصلح الا لتهدئة العلة فى بعض مضاعفاتها

فما أشبهها بأساليب التدليك أو الادوية المسكنة، لاتكفى لازالة الاجزاء المعتلة ولا لبتر الاطراف العفنة كما يفعل المشرط أو المقصلة.

لقد أوضحت لكم أن مواطن الداء هو التضخم المالى ، فينبغى أن تكرس جهود المعالج لازالة هذا الموطن الخبيث ، ولكننى اعترف والحسرة تملأ جوانحى أن هذه الجهود سوف تصطدم بعقبات كأداء ليست من صنع الجهل فحسب بل أيضا وليدة المصالح الطائفية والامتيازات الخاصة .

فلا يجوز ان ننسى او نتجاهل ان التضخم المالى امتد به العمر اثنى عشر عاما ، وانه ككل نظام مهما يكن فاسدا، شجع على قيام مصالح خاصة كلما اجتذب المناصرين والمؤيدين وهؤلاء نفر لهم من نفوذهم قوة ومن امكانياتهم الاخرى حيلة .

ليس وقف التضخم بل وازالته بالامر الصعب ، ولكنه اجراء ينبغى أن تتوافر له العدة الكافية وتتهيأ له الظروف المواتية حتى لاتنشأ عنه اضطرابات ومساوىء تفوق مايراد انهاؤه .

فالواجب اذن أن تكون معالجة التضخم وازالة آثاره الضارة ، ضمن برنامج شامل، محدد الاهداف واضح الغايات ، اذا كانت شعبه تبدو مختلفة فما ذلك الا اختلاف أجزاء الجسد الواحد لايضعف من ضرورة تعاونها للصالح العام .

وكم كان بودى أن أذكر لكم بعض التفاصيل عن هذا البرنامج الشامل ، ولكننى أخشى الاطالة والاملال ، ولذلك سأكتفى بالاشارة الى خطوطه الرئيسية .

يقتضى تنفيذ هذا البرنامج تدابير كثيرة يمكن حصرها فى شعب ثلاثة .

أولا — التدابير المصرفية

وتتناول سياسة الائتمان وتوجيهها نحو تثبيت قيمة الجنيه المصرى فى الداخل والخارج وتحريره من كافة القيود المفروضة على مبادلته بالعملات الاجنبية ، وتقتضى هذه ضغطا كبيرا فى مقادير السلف والقروض التجارية وقد يؤدى هذا الضغط فى أول الامر الى صعوبات فى التبادل وهبوط فى طاقة الانتاج ولذلك يجب أن يقترن بخطط عملية تستهدف تشجيع الادخار الوطنى وتسهيل عمليات الاستثمار المنتج .

ثانيا — التدابير التشريعية

وتتناول هذه التدابير الغاء التشريعات التضخمية التى شجعت على استمرار التضخم واستفحاله . لقد ظهر هذا التضخم فى أول عهدنا به نتيجة لقيام علاقة التبعية التى كانت تربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى فلما انفصمت عرى هذه العلاقة ، سارعت السلطات المصرية الى استصدار قوانين مكنت للتضخم من جديد والراجح أن بقاءها سوف يكون سبيلا لتفاقم التضخم .

وأهم هذه القوانين :

١ — القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالمرسوم بقانون الخاص باصدار العملة مكشوفة لاغطاء لها من ذهب أو عملات أجنبية فى حدود مائة مليون جنيه أى أربعة امثال ماكان عليه اصدار البنكنوت قبل الحرب .

٢ — القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥١ الخاص باصدار أذونات خزانة لتمويل مشتريات القطن

٣ — قانون انشاء البنك المركزى فى ناحيته التى تجعل من البنك اداة طيعة فى يد وزير المالية بدلا من احاطته بسياج منيع من الحرية

والاستقلال ليصير حقا مؤسسة قوية تعمل لتحقيق الصالح القومي

ثالثا – التدابير المالية

وتتصل هذه التدابير بسياسة الميزانية التي تنتهجها الحكومة . فغني عن البيان أن وسائل وقف التضخم سوف تتعثر ومزاياه العملية تضيع هباء ، مالم تصحبها موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية ، تقوم في جانب المصروفات على أساس حصرها في أضيق نطاق يمكن لحكومة أن تنكمش اليه ، وفي جانب الايرادات على اساس استقطاع أقل نسبة ممكنة من دخول الافراد مع مراعاة مبادىء العدالة الاجتماعية في توزيع أعباء الضرائب والانصراف عن كافة الضرائب التي تعوق الادخار الفردي وتحول دون نشاط حركة الاستثمار .

والى جانب ذلك ينبغي ابعاد الحكومة عن التدخل المباشر في الشئون التجارية والاقتصادية وان هذا الشرط اساسي ان لم نقبله طائعين الان، فسوف نضطر الى تنفيذه بعد قليل وربما بعد فوات الاوان . ففي الحق أن تطورات السنوات الاخيرة مكنت للايرادات الحكومية من أن تلعب دورا هاما في الشئون الاقتصادية وان تقحم ممثليها في شق الامور التي لادراية لهم بها ، حتى انهار الانتاج القومي في جملته وانحدر المستوى الفردي للانتاج في جميع نواحي النشاط الاقتصادي، وهو مظهر ينذرنا بأوخم العواقب ازاء تكاثر السكان وانتشار الاراء التقدمية بين الطبقات المثقفة المتزايدة في العدد .

لقد أثبتت التجارب أن الجهاز الحكومي معتل ، وطالما يكون محتفظا بهذه الصيغة فسيظل فاقد الاهلية لمزاولة المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الانتاجي ، ومن ظن غير ذلك فقد وهم .

فعلى ضوء هذه الاعتبارات يحسن بالحكومة أن تفكر جديا في معالجة الميزانية عن طريق تقسيم المصروفات الى قسمين : اولهما : المصروفات العادية وتتضمن اعتمادات البنود التي كانت مشتملة عليها ميزانية ١٩٣٨ – ١٩٣٩ وثانيهما : المصروفات الاستثنائية وتتضمن اعتمادات البنود التي استجدت منذ تلك السنة توطئة لحذف أغلبها تدريجيا في مدى ثلاث أو اربع سنوات على أكثر تقدير.

أنا لاانادي بالعودة الى أوضاع سنة ١٩٣٩ ولاالى أسعار سنة ١٩٣٩ ، فذلك محال ، انما الممكن ان نختار مستوى معقول الاسعار كمستوى سنة ١٩٤٦ أو مستوى أسعار عملة ذهبية كالدولار أو الفرنك السويسري لتسير في محاذاتها .

وتمشيا مع هذه السياسة يجب على الحكومة أن تجعل في المقام الاول من اهتمامها الاجراءات الاتية :

١– حذف الاعتمادات المظهرية وما في حكمها والانتفاع بالوفر الناتج من الالغاء في خفض الضرائب غير المباشرة ولاسيما المكوس الجمركية التي ينوء بأعبائها الفقراء .

٢ – اعادة النظر في جميع الخدمات التي تؤديها الحكومة لالغاء مالاتدعو اليه ضرورة ملحة

٣ – فصل جميع الخدمات ذات الصفة التجارية كالسكك الحديد وادارة النور والتليفونات عن ميزانية الدولة على أن تتولى ادارتها هيئات وطنية مستقلة

٤– مراقبة اعتمادات الدفاع مراقبة فنية معقولة حتى لاتمتد اليها يد الاسراف وحتى تظل مقصورة على مطالب الدفاع دون غيرها

٥ – ادماج الوزارات ذات الاختصاصات المتقاربة في وزارة واحدة وبذلك يمكن تخفيضها الى سبعة وزارات كما يمكن عندئذ الغاء المصالح التي لاتدعو الى وجودها حاجة .

٦ – تخفيض اعتمادات الوظائف بنسبة اجبارية لا تقل سنويا عن ١٠ ٪ خلال مدة الانتقال مع تبسيط الاجراءات الحكومية ليتسنى الغاء وظائف تزيد على الحاجة دون اضرار بصالح العمل .

٧ – تمكين ديوان المحاسبة من فرض رقابة فعلية على جميع أبواب المصروفات وكذلك الأخذ بمبدأ المسئولية الشخصية لكل من يخالف التعليمات المالية .

وقد تبدو هذه التدابير صارمة ولا سيما اذا كانت تتناول الغاء عدد كبير من الوظائف أو تخفيض درجاتها . ولكن قليلا من التأمل وتغليب العقل على العاطفة يبرز ضرورة هذه التدابير كما انه يزيل الاعتراض على تضحيات مؤقتة قد يطلب الى فئة من الشعب تحملها .

ولا شك في ان اي أقتراح بتخفيض اعتمادات الوظائف سيقابل بشديد الاستنكار ان لم يكن ببالغ الاستهجان لا من طوائف تشكو قلة المرتب الحكومي فحسب بل أيضا من مصالح وادارات تشكو قلة الايدي العامله . ولكنها الحقائق التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها والتي يحسها سائر الشعب احساسا عميقا ، تندى بأن اعتمادات الوظائف في جملتها لا تتناسب مع موارد الدولة ، فلابد من تخفيضها صونا لتلك الموارد نفسها من الانهيار .

فالثابت من البيانات الرسمية أن اعتمادات الوظيفة والموظفين بلغت ما يقرب من نصف المبالغ المقدرة للايرادات الحكومية هذا العام ، والثابت أيضا أن الوظائف الملكية زاد عددها من ٣٧ر٩٢٨ في سنة ١٩٤٠ الى ٨٩ر٤١١ في سنة ١٩٥٠ . ولكن تخفيض الاعتمادات بالنسبة المقترحة في غضون أربع سنوات مثلا لا يستتبع حتما تشريد شاغلي الوظائف الخالية ولا حرمانهم أسباب الرزق والحياة ، أو حرمان من يعولون من الآباء والابناء ، بل على العكس قد يفتح أمام الموظفين وأمام غيرهم أبوابا كانت موصدة ، ويكشف لهم آفاقا كانت محجوبة . وهل من شك في ان المغالاة في انشاء الوظائف الجديدة ورفع الدرجات كانت السبب الاكبر في عجز الحكومه عن تحسين حالة الموظفين وتعديل مرتباتهم بما يتناسب مع انتاجهم الحقيقي وتكاليف المعيشة وهل من شك في أن كثرة الوظائف في الظروف الحاضرة تضر بعامة الموظفين ولا تنفع الدولة في شيء .

وتخفيض اعتمادات الوظائف لا بد ان يتم ضمن برامج اصلاح محددة . فاذا أقتضى تنفيذ هذا البرنامج تسريح عدد من الموظفين الحكوميين فهو كفيل أولا بأعادة تدريبهم على مهن يختارونها أو يصلحون لها ، وثانيا يضم الصالح منهم الى القوات المسلحة وهي في مسيس الحاجة الى عناصر مثقفة ، وثالثا بالانتفاع بهم في ميادين التجارة والصناعة لا سيما في مشروعات الانعاش الاقتصادي . وهكذا تتحول كفاياتهم الى نشاط بعد خمول والى اثمار بعد عقم .

والمصالح والادارات التي تشكو قلة الايدي العاملة تقابلها مصالح صارت ولا عمل لها الا تصيد العمل فهي لا تتعفف عن استنباط أساليب مضايقة عباد الله في نشاطهم ، وهي لا تتورع عن المغالاة في تعقيد الاجراءات الادارية حتى يتسنى لها الادعاء ان خدماتها ضرورية لتحقيق مصلحة عامة . وعلى أية حال فان المشكلة قبل كل شيء وفوق كل شيء مشكلة تدبير أموال ولا يستطيع الاقتصاد القومي الاستمرار في تحملها دون أن تتصدع جوانبه

والحكومة وضعت الكادر العام الذى أستقدمت من اجله خبيرا بريطانيا ، ليزيل هذا الكادر أسباب شكوى الطوائف ويمنع تدخل الحزبية السافرة في التعيين وقضى على تسعير الاجازة العلمية . وهذا عمل جليل تشكر عليه الحكومة ولكنه على أحسن الفروض لا يعالج تضخم اعتمادات الوظائف . واذا قيل أن تأمين الموظفين بالكادر كان لازما فالزم منه تأمين الأمة من أن تتحمل أعباء لاطاقة لها باحتمالها .

تلك أيها السادة الخطوط الرئيسية لبرامج تهدف الى القضاء على التضخم المالي من أساسه وازالة آثاره الضارة ، وفي مقدمتها غلاء المعيشة وانهيار الانتاج القومي واضطراب الاوضاع الاقتصادية .

وعلى قدر السير في محاذاة هذه الخطوط يكون نجاح المسعى ، ونيل المراد ، وأما الذي يتجاهلها فمصيره :

كناطح صخرة يوما ليوهنها
فلم يهنها وأوهى قرنه الوعل

وقبل ان أختم حديثي بالاعتذار عن الاطالة المملة وبالشكر على جهدكم في احتمالها ، اود لو أن منكم من يعاونني في حل مسألتين اعترضتا سبيلي عند اعداد هذا الحديث .

أما المسألة الاولى فمتصلة بحالة الميزانية والأعتراف الرسمي بظهور عجز مفزع في بنودها حتى قيل أن الحكومة سوف تلجأ الى أساليب « لجنة البلطة » فكيف توفق بين هذا الذعر وبين انشاء وزارات جديدة والتوسع في الخدمات الاستهلاكية لا شك في أن الاصلاح الاجتماعي أمر ضروري ! ولكن أليس من الواجب أن يعهد له بتدابير اقتصادية تهدف الى زيادة الانتاج عن طريق تشغيل القوى العاملة في مشروعات منتجة أليس من الخطر وربما كان فيه أيضا اهدار للكرامة الانسانية أن تترجم القلق الاجتماعي الناتج من هبوط الدخل ، بمطالبة الحكومة بالاحسان أو بالاستجداء من غيرها أما كان الأجدر ان ننشأ وزارة لتنشيط الانتاج القومي وتلغى وزارتا التجارة والتموين وهما وزارتا القيود ، وتؤجل وزارات الشئون المختلفة لانها تجيء قبل الآوان

أما المسألة الثانية فلموضوعها نصيب من الدين .

جال بخاطري ان السلطات المالية المسئولة عن استمرار التضخم وتفاقمه ، مسئولة أيضا عن غبن خفي يقع على حملة البنكنوت . ذلك لأن المقادير الجديدة من البنكنوت ، تطرح في التداول وتستغل على أساس القيمة التي كانت محددة في السوق ، ولكن طرح المقادير الجديدة في التداول يؤدى الى هبوط القوى الشرائية لوحدة النقد . واذن تكون تلك السلطات قد سلبت حملة البنكنوت ، المستجدين والقدماء ، جانبا من القيمة يوازى نسبة الهبوط في القدرة الشرائية . فالى أي مدى ينطبق على السلطات المذكورة حكم الآيات الكريمه .

« ويل للمطففين . الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون . واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » .

تقرير البنك الأهلى

المقدم الى الجمعية العمومية بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢

القطن

تناقصت صادرات القطن خلال الموسم الحالى بسبب ارتفاع الاسعار . فبلغت ٢ر٦٢٨ر٠٠٠ قنطار فى الفترة من اول سبتمبر سنة ١٩٥١ الى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ ، مقابل ٤ ملايين فى الفترة المماثلة من الموسم الماضى . ويرجع هذا النقص الذى يقرب من ١ر٥ مليون قنطار الى احجام المملكة المتحدة عن الشراء اذ هبطت صادراتنا اليها من ١ر٣٧٨ر٠٠٠ قنطار فى الفترة بين اول سبتمبر سنة ١٩٥٠ وآخر فبراير سنة ١٩٥١ الى ٣٣٢ر٠٠٠ قنطار فى نفس الفترة من الموسم الحالى ، أى بنقص يبلغ حوالى مليون قنطار فى ستة أشهر . وقد خفضت دول أخرى مشترياتها من القطن المصرى نذكر منها ايطاليا وسويسرا ، بينما زادت الصادرات الى فرنسا (٣١٧ر٠٠٠ قنطار مقابل ٢٣٤ر٠٠٠ قنطار) والولايات المتحدة (٣٨١ر٠٠٠ قنطار مقابل ٥٢ر٠٠٠ قنطار) والمانيا (١٨٧ر٠٠٠ قنطار مقابل ١٤٠ر٠٠٠ قنطار) فى نفس الفترة من العام الماضى .

وليس من المستبعد ان تنشط حركة التصدير فى الفترة الباقية من الموسم الحالى . وقد اتخذت الحكومة اخيرا اجراءات ترمى الى اطلاق حرية التعامل فى السوق وتشجيع التصدير . وقد نتج عنها ماكان متوقعا من اضطراب وقلق فى الاوساط القطنية فضلا عن الصعوبات التى ترتبت على تصفية المراكز المكشوفة . ولكن الهدف الاخير هو ازالة الشوائب من السوق مما يؤدى الى انعاش الصادرات على الرغم من الكساد الملحوظ فى تجارة المنسوجات فى مختلف البلاد . غير انه لا يحتمل ان تتجاوز صادراتنا ما كانت عليه فى الموسم الماضى ، أى ٦ر٥ مليون قنطار بينما بلغت ٨ ملايين قنطار فى موسم ١٩٤٨/١٩٤٩ وحوالى ٩ ملايين قنطار فى موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ .

وقد قدر المخزون من القطن فى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ بحوالى ٦ ملايين قنطار منها نحو ١ر٢٠٠ر٠٠٠ قنطار بحوزة الحكومة . ويلاحظ ان المخزون الكلى فى نهاية فبراير سنة ١٩٥٢ كان يزيد بنحو مليون قنطار عن مثيله فى آخر فبراير سنة ١٩٥١ .

وتكاد هذه الزيادة تعادل مشتريات الحكومة من القطن خلال سنة ١٩٥١ اذ أعلنت فى مستهل ابريل الماضى عن استعدادها لشراء مايعرض عليها من أقطان موسم سنة ١٩٥٠/١٩٥١ على أساس الحد الادنى لاسعار التعامل فى العقود يوم ٢٢ مارس . ومن ثم تراكم لديها نحو ٩٤١ر٠٠٠ قنطار من القطن متوسط التيلة من فليارة ابريل ويونيه واغسطس و ٢٨٨ر٠٠٠ قنطار من القطن طويل التيلة من فليارة مايو ويولية وسبتمبر ، بلغ مجموع قيمتها ٣٥ مليون جنيه .

المالية العامة

بلغت الايرادات فى السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ ، ١٩٢ مليون جنيه والمصروفات ١٩٠ مليون جنيه ، أى بزيادة تقدر بحوالى مليونى جنيه . وقد زادت الايرادات الفعلية عن تقديرات الميزانية بمقدار ١١ مليون جنيه تقريبا ، منها ٦ ملايين تمثل الزيادة فى ايرادات الجمارك عما كان مقدرا لها . وقد بلغ مجموع الايرادات الجمركية ٩٣ مليون جنيه ، أو ما يعادل ٤٨ ٪ من مجموع الايرادات .

وكانت المصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريبا عن التقديرات الواردة فى الميزانية. ولا يرجع ذلك الى ضغط المصروفات العامة بقدر مايرجع الى التراخى فى تنفيذ مشروعات الرى والتسلح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها من الاعمال الانشائية التى تدخل فى الباب الثالث من الميزانية ولطالما أشرنا الى تلك الظاهرة فى السنوات السابقة. وقد بلغت اعتمادات هذا الباب فى ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ قرابة ٥٩ مليون جنيه لم يصرف منها سوى ٣٩ مليونا ، أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه . ومن ذلك يتضح أن موازنة الميزانية انما تتم عن طريق خفض مصروفات الاستثمار المنتج .

ومهما يكن من شىء ، فان الحكومة سوف تجد من العسير تحقيق موازنة الميزانية فى سنة ١٩٥١/١٩٥٢ . فقد قدرت الايرادات بمبلغ ٢١٥ مليون جنيه والمصروفات بمبلغ ٢٣١ مليون جنيه ، أى بعجز قدره ١٦ مليون جنيه. وليس من المستبعد ان تصل الايرادات الفعلية الى الرقم التقديرى (بالرغم من احتمال تناقص حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة لنقص الصادرات من القطن) وذلك لقيام الحكومة بزيادة الضرائب المباشرة مثل ضرائب الدخل ورسم الايلولة على التركات والدمغة . على أنه من المحتمل ايضا ان تصل المصروفات الفعلية الى الرقم المقدر لها نظرا لما قد تواجهه الحكومة من مصروفات طارئة ، عسكرية كانت ام مدنية ، تضاف الى أعباء الميزانية الحالية . هذا الى ان الحكومة قد تضطر الى بيع بعض مخزونها من القطن بخسارة تعلى على الميزانية الحالية بالاضافة الى الخسائر المترتبة على بيع القمح المستورد بأسعار تقل كثيرا عن اسعار الشركة

ونود ان نشير هنا الى ان الحكومة اصابت بعض النجاح فى وضع مشروع ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ على أسس ترمى الى توزيع الاعباء الضريبية بين المكلفين توزيعا أقرب الى العدالة .. فمن جهة رفع سعر ضريبة الدخل ورسم الايلولة على التركات مما زاد فى الاعباء المفروضة على ذوى اليسار ، ومن جهة أخرى، ضوعف سعر الضريبة العقارية بأثر رجعى بالنسبة لسنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ . ومن ثم زادت الحصيلة المنتظرة منها الى ١٧ مليون جنيه ، بينما لم تتجاوز حصيلتها الفعلية ٦ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١

البنك المركزى

كان الهدف الرئيسى لسياسة الائتمان التى انتهجها البنك الاهلى فى هذا العام أيضا هو تمويل محصول القطن على وجه مرض ، والبنك يضطلع بهذه العملية منذ انفصال مصر عن منطقة الاسترلينى فى سنة ١٩٤٧. وتذكرون ان حركة الاموال بين لندن والقاهرة كانت قبل ذلك حرة مما أتاح للبنوك المحلية فرصة تمويل المحصول ، ولم يكن الدور الذى يقوم به البنك الاهلى ليزيد عن مجرد القيام بدور الوسيط فى التنفيذ . وكان التداول النقدى ومقدار الائتمان يتوقفان على حرية انتقال الاموال بين البلدين . ومنذ ذلك الحين ، تولى البنك هذه العملية ولم ينتج عن ذلك التوسع فى الائتمان أية صعوبات ذات بال حتى الآن . واذا كانت البنوك لم تستنفد التسهيلات الممنوحة لها خلال الموسم الحالى ، فان ذلك يرجع الى ازدياد مابحوزتها من النقد نتيجة لقيام الحكومة بدفع مبالغ كبيرة لشراء القطن .

أما بالنسبة الى أوجه نشاط البنك الاهلى بوصفه بنكا مركزيا ، فقد ترتب على منحنا هذه الصفة فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ أن أصبحت المسئوليات الملقاة على عاتق مؤسسة الاصدار ذات صبغة قانونية. على انه حتى قبل صدور القانون المذكور ، كانت البنوك المنضمة الى غرفة المقاصة تحتفظ ، بمقتضى اتفاق ضمنى مع البنك الاهلى ، بأرصدة دائنة بنسب معينة. ثم جاءت اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف التى انشئت بمقتضى القانون الخاص بانشاء بنك مركزى وحددت هذه النسبة على أساس ١٥٪ من الودائع. ولم تلاق البنوك أية صعوبة فى الاحتفاظ بتلك النسبة فيما عدا حالات قليلة الاهمية. هذا ولا يزال تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية موضع البحث .

ويستطيع البنك المركزى فى مصر ان يقوم بكافة الوظائف المعروفة للبنوك المركزية فى حدود القانون وعلى هدى قرارات اللجنة العليا للنقد . غير أن الظروف الخاصة السائدة فى مصر تحد من قدرة البنك على التدخل المباشر فى سوق النقد . فمن المعروف مثلا أن بعض البنوك التجارية تلجأ للاقتراض من البنك الاهلى لاشهر معدودة خلال موسم القطن عندما تعظم الحاجة الى الاموال . أما فى سائر الاشهر فانها تحتفظ بأرصدة نقدية واصول سائلة تزيد نسبتها كثيرا عما تحتفظ به البنوك فى الدول الاخرى فى الاوقات العادية . ومن ثم اذا اتبع البنك المركزى سياسة ترمى الى قبض الائتمان او تضييق نطاقه لكان أثرها محدودا اذ يتعذر تطبيقها الا فى خلال موسم القطن . واذن ، لاسبيل للحد من التضخم الا بتعميم القيود على الائتمان لتشمل نسبة الاحتياطى للبنوك ومقدار القروض التى تمنح للحكومة .

ولهذه الاعتبارات جميعا ، لم يتجه الرأى الى الآن لمجاراة الدول التى عمدت مؤخرا الى رفع اسعار الفائدة السوقية لتعزيز سياستها الانكماشية . ومع ذلك يجدر بنا أن ندرس هذا الموضوع من نواحيه المتشعبة دون ابطاء مع ملاحظة ان مستوى الادخار فى مصر منخفض ويتعين العمل على تشجيعه بشتى الوسائل .

ميزان المدفوعات

يتضح من التقديرات الاولية لميزان المدفوعات عن سنة ١٩٥١ ان هناك عجزا يبلغ حوالى ١٥ مليون جنيه .

وليس هذا مجال الافاضة فى وصف تطور ميزان المدفوعات أوسرد تفاصيله ، بل يكفى أن نذكر أن ارصدتنا الاسترلينية قد نقصت خلال العام المنقضى بمقدار ٥٥ مليون جنيه، بينما زادت ارصدتنا من الدولارات وبعض العملات الاخرى بما يعادل ٧ر٥ مليون جنيه. هذا بالاضافة الى زيادة ما فى حوزتنا من الذهب بمقدار ٢٧ مليون جنيه . وترجع هذه الزيادة فى الذهب والاحتياطى الخارجى من الدولار والعملات الاخرى الى وجود فائض فى معاملاتنا الجارية بالدولار الامريكى قدره ٦٠ مليون دولار تقريبا والى تحويل ماقيمته ١٤ مليون جنيه استرلينى من ارصدتنا الاسترلينية الى دولارات بمقتضى اتفاقية الافراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة .

مركز الجنيه المصرى فى الخارج

مالت قيمة الجنيه المصرى فى الاسواق الخارجية الى الهبوط خلال سنة ١٩٥١ . فانخفض سعر ((جنيه التصدير)) بمقدار ١٢ ٪ تقريبا . وهبطت قيمة الجنيه الذى تتم على اساسه معظم معاملاتنا الجارية مع سويسرا (الحساب ب) بنسبة ٢٠ ٪ . على انه كانت هناك فترات تداول فيها الجنيه الخاص بالحسابات السويسرية بسعر التعادل او يزيد. وكانت قيمة ((جنيه التصدير)) فى الاسواق الحرة فى ميلان وطنجه ، فوق قيمة الجنيه الاسترلينى القابل للتحويل .

ويرجع ضعف قيمة الجنيه المصرى فى الخارج الى عوامل لا تمت بصلة الى قيمته الحقيقية، نذكر منها انخفاض صادراتنا من القطن وما نتج عن ذلك من قلة الطلب الخارجى على ((جنيه التصدير)) والحسابات السويسرية (ب) مع زيادة العرض منها أثر استخدامها على نطاق واسع فى دفع قيمة الواردات . ومن جهة أخرى ، حرصت الحكومة على الاحتفاظ بحصيلة صادراتنا من الدولار بقصد دعم غطاء النقد وقيمته ، وفضلت ان تدفع بعض قيمة القمح المستورد من منطقة الدولار ((بجنيه التصدير)) بدلا من سدادها بالدولار. وقدساعدت هذه العوامل متجمعة على اضعاف المركز الخارجى لعملتنا .

نخلص من ذلك الى ان الحكم على مركز الجنيه المصرى يجب أن يقوم على أساس قيمته الداخلية . ويمكن تلخيص الموقف على الوجه الآتى : بلغ البنكنوت المتداول فى ٢٩ فبراير من السنة الحالية ١٩٥ مليون جنيه ، يقابلها ما قيمته ٦١ مليون جنيه تقريبا ذهبا او مايعادل ٣٢ ٪ من البنكنوت المتداول ، ونحو ٣٨ مليون جنيه من الدولارات والعملات الصعبة ، أى بعبارة أخرى، لدينا من الذهب والدولار ما يقرب من ٩٩ مليون جنيه او مايزيد على ٥٠٪ من قيمة البنكنوت المتداول . فمركز الجنيه المصرى اذن قوى. واذا كانت قيمته فى الخارج تميل الى الضعف، واذا كان سعر الجنيه الاسترلينى فى الاسواق العالمية الحرة يفوق سعر الجنيه المصرى ، فان ذلك راجع الى العوامل التى أشرنا اليها آنفا فضلا عن قلة الصادر من القطن والى تسرب رؤوس الاموال الى الخارج فى المدة الاخيرة . فاذا ما عملنا على القضاء على الاسباب التى أدت الى الوضع الراهن ، وانا لنرجو ذلك ، لأدى ذلك الى دعم قيمة العملة فى الاسواق الخارجية .

الاصدار

زاد اصدار البنكنوت زيادة مطردة خلال سنة ١٩٥١ فبلغ فى آخرها ٢١١ مليون جنيه مقابل ١٩١ مليون جنيه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أى بزيادة قدرها ٢٠ مليون جنيه ، على حين بلغت الزيادة ١٧ مليونا فى سنة ١٩٥٠ . ومع ذلك كان متوسط الزيادة الشهرى فى الستة الاشهر الاولى لموسم القطن ١٩٥١/١٩٥٢ ، ١٣ ٪ وهو يوازى مثيله فى الفترة عينها من موسم ١٩٥٠/١٩٥١ .

وقد تأثر الاصدار كالمعتاد بمقدار المحصول وحركته وبالاثمان السائدة وبلغ أقصى مداه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ حين بلغ ٢١٧ مليون جنيه مقابل ١٩١ مليون جنيه فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وقد وجد البعض فى أزدياد الاصدار على هذا الوجه مدعاة للقلق . ومن ثم يجدر بنا وضعا للامور فى نصابها أن نتتبع تطور التداول النقدى فى مجموعه .

فقد زاد المتوسط الشهرى للبنكنوت المتداول ، أى مقدار الاصدار بعد استقطاع ما بحوزة البنك الاهلى منه ، من ١٦٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ الى ١٧٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ ، أى بنسبة ١٢ ٪ . ومن جهة أخرى، هبط المتوسط الشهرى للودائع لدى البنك الاهلى وبنوك المقاصة من ٢٦٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٥٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ ، أى بنسبة ٣ ٪ .

وبعبارة أخرى، بلغ الرقم الاجمالى للبنكنوت المتداول والودائع ٤٣٣ مليونا من الجنيهات فى السنة الماضية مقابل ٤٢٢ مليونا فى سنة ١٩٥٠ ، أى بزيادة طفيفة لا تعدو ٣ ٪ . غير أن هناك ظاهرة هامة تجب الاشارة اليها فى هذا الصدد ألا وهى انه رغم بقاء التداول النقدى ، أى البنكنوت المتداول والودائع على حاله تقريبا فى السنتين الاخيرتين ، فقد زادت نسبة البنكنوت فيه من ٣٨ ٪ سنة ١٩٥٠ الى حوالى ٤٢ ٪ سنة ١٩٥١ .

ويعزى تزايد البنكنوت المتداول بالنسبة للودائع ، خلال الثلاث سنوات الاخيرة الى اعراض بعض الموالين عن الاحتفاظ بودائع مصرفية خوفا من الرقابة الضريبية . ومن الجائز أيضا أن تكون هناك نزعة الى الاكتناز من قبل بعض الطبقات التى يحدوها القلق والتخوف من المستقبل فى الظروف الحالية. وهذا الثبات فى مقدار التداول النقدى رغم ازدياد الدخل الاهلى وارتفاع أسعار القطن فى السنوات الثلاث الاخيرة امر جدير بالملاحظة لاسيما وان المتداول من البنكنوت فى السودان زاد كثيرا نظرا لان محصول القطن فى العام الماضى كان وفيرا .

هذا وقد حدثت تغييرات جوهرية فى غطاء النقد خلال العام الماضى نذكر منها ازدياد مقدار الذهب وأذونات الخزانة المصرية من جهة وتناقص أذونات الخزانة البريطانية من جهة أخرى .

وتبعا للاتفاق الذى تم مع الحكومة ، قام البنك باعادة تقويم الذهب المودع بالغطاء على أساس سعر التعادل الجديد للجنيه المصرى الذى اتفق عليه مع صندوق النقد الدولى. وبذا ارتفعت قيمته من ٦ر٣٧٥ر٨٧٤ جنيه الى ١٨ر٧٦٤ر١٥١ جنيه ، أى بزيادة فى القيمة الدفاترية قدرها ١٢ر٣٨٨ر٢٧٧ جنيه ، دفع منها للحكومة ٤٢٩ر٤٢٦ جنيه واحتفظ البنك بمبلغ ١٩٨ر١٤٠ جنيه ، وذلك طبقا للاتفاق الذى عقده البنك مع الحكومة لتوزيع الخسائر التى تحملها الطرفان فى شراء الذهب لغطاء النقد فى الماضى .

وقد حول الفائض وقدره ١١ر٧٦٠ر٧١١ جنيه الى حساب خاص بقسم الاصدار كاحتياطى لدعم قيمة النقد طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

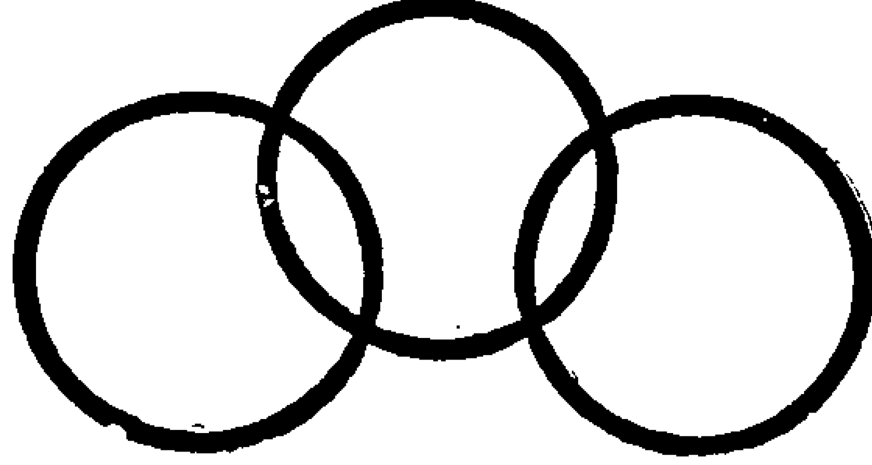
وفضلا عن ذلك قام البنك بشراء كميات كبيرة من الذهب على دفعات متوالية بلغ مجموع قيمتها ٤٢ مليون جنيه . وبذا بلغت قيمة الذهب المودع بالغطاء ٦٠ر٥٥٢ر٦٠٦ جنيه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، بما فى ذلك الذهب المعاد تقويمه. وقد سحب من الغطاء قدر من أذونات الخزانة البريطانية يعادل تقريبا قيمة الذهب المشترى . وتم تغطية الزيادة فى الاصدار بأذونات الخزانة المصرية . ويتضح مدى التغيير فى الغطاء من الجدول الآتى : —

	١٩٥٠/١٢/٣١	١٩٥١/١٢/٣١**
الذهب	٦ر٣٧٥ر٨٧٤* جنيه	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٦ جنيه
سندات وأذونات مصرية	٦٣ر٢٩٠ر٢٥١ ((	٨٤ر٣٣٩ر١٢١ ((
سندات وأذونات بريطانية	١٢١ر٣٣٣ر٨٧٥ ((	٧٧ر٨٦٨ر٩٨٤ ((

* على أساس سعر التعادل القديم .

** يشمل هذا الجزء من الغطاء المحتفظ به مقابل الاحتياطى الخاص المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وقدره ١١ر٧٦٠ر٧١١ جنيه .

التعـــاون



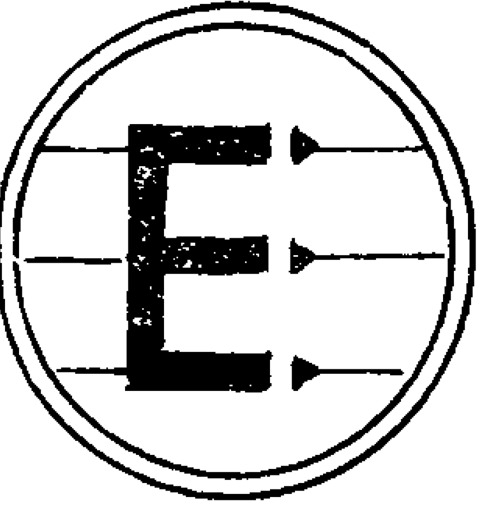
((خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها))

***

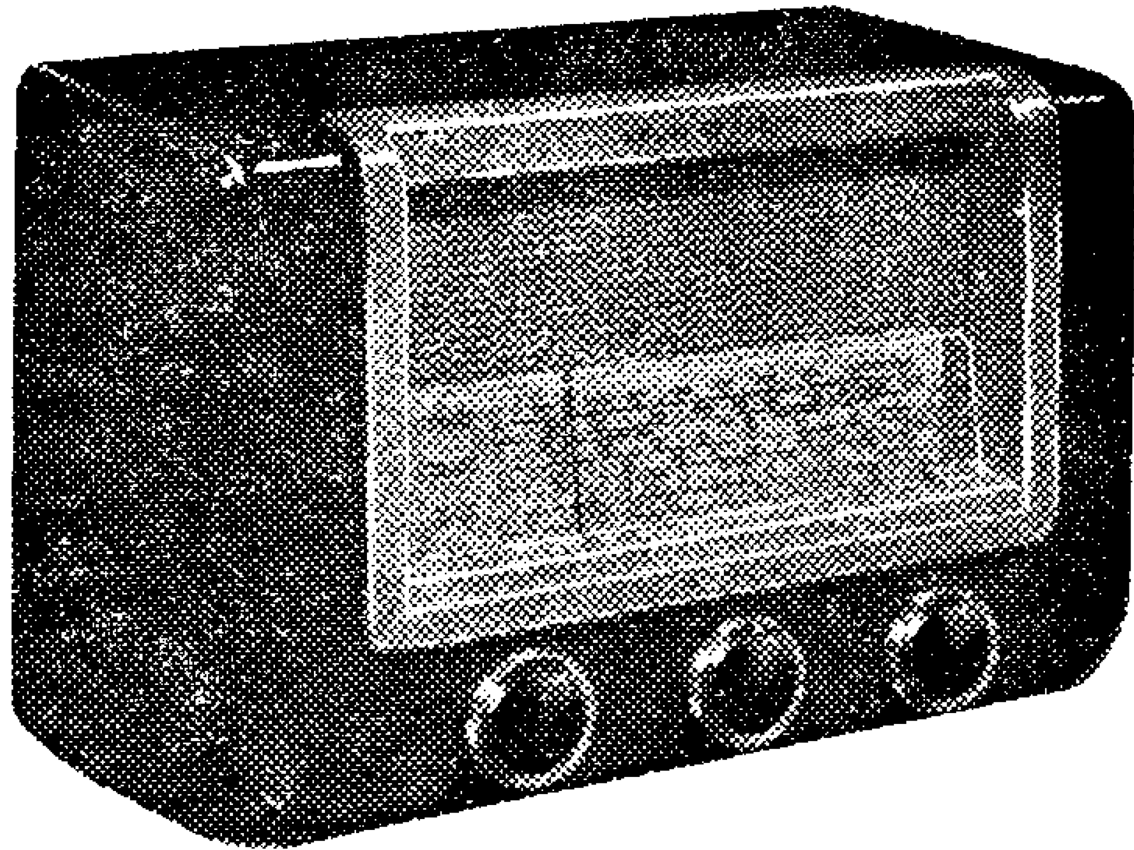
لا يقتصر نشاط الجمعيات التعاونية فى خـــدمة أعضـــائها على الجانب الاقتصادى فقط . فرسالتها أوسع مجالا وأعظم خطرا فهى تعنى بأوجه نشاط أخرى تعليمية واجتماعيـــة لا تمت لعملها الاصلى بصلة مباشرة وانما يدفعها الى القيام بها الرغبة فى خدمة أفراد الطبقات العاملة والترفيه عنهم . وهى تختلف فى هذا عن أى نظام اقتصادى آخر اذ أنهـــا تقوم بعملين وتحقق غرضـين . خـدمة أعضائها اقتصاديا وخـــدمة أفراد الشعب المحتاجين اجتماعيا بغير تفريق عنصرى أو دينى أو سياسى .

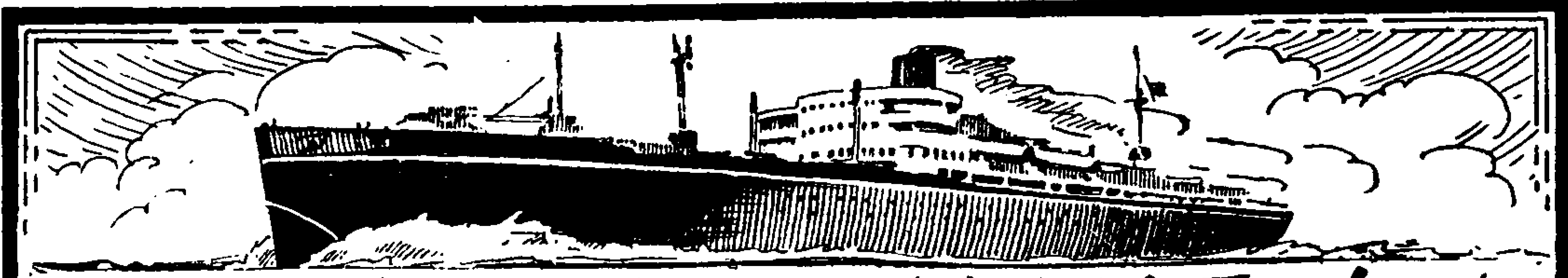
وقد نظم قانون الجمعيات التعاونية المصرى هـــذا الاتجاه المحمود نحو الخير فنص على أن تخصص كـل جمعية تعاونية جزءا من أرباحهـــا يحدده قانونها النظامى للصرف على نشاطها الاجتماعى . وهـكذا تدفع الجمعيات التعاونية ســنويا الألوف من الجنيهات فى ســـبيل تحسين الاحوال الاجتماعية والمعيشية لفريق كبير من أبناء الامة .

الجمعية التعاونية للبترول









شركة بواخر البوسطة الخديوية ش. م. م

خـــط أوروبا

سفريات سريعة بين الاسكندرية ومرسـيليا وجنوا بالباخرة

((الملك فؤاد))

خـــط أمريكا

سفريات منتظمة بين الاسكندرية ـ نيويورك عن طريق نابولى
وجنوا ومرســيليا بالبـاخرة

((محمد على الكبير والخديوى اسماعيل))

خـــط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية ـ دنكرك ـ انفرس ـ روتردام ـ
بريم ـ همبورج

خـــط الاسكندرية ـ بيروت

ســـفريات سريعة بالبـاخرة ((**الملك فـــؤاد**))

خط للبريد ما بين الاسكندرية ـ بورسعيد ـ قبرص ـ بيروت

خط منتظم بالباخرة ((**فؤادية**))

خـــط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية ـ بورسعيد ـ سويس ـ جده ـ
بور سودان ـ مصوع ـ عدن ـ جيبوتي
بالبواخر ((**طائف**)) ((**طالودى**)) ((**سقارة**)) ((**زمالك**))

سجل تجارى ١٦٧٠٨



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٧
١٥ ابريل ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

بعض أزماتنا الصناعية : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : مجالس ولجان ـ المبنى الجديد ـ نصيب الحكومة .

اصلاح سوق العقود :

احتياطى هبوط الاسعار : بقلم الاستاذ محمود عزيز بحيرى .

أزمة الغزل والنسج

اقتصاديات الشرق الاوسط : احتياطيات الذهب الرسمية فى الشرق الاوسط.

صورة مصغرة لموضوع زيت الشرق الاوسط : بقلم صاحب التوقيع

شخصيات اقتصادية : محمد لطفى محمود بك

أخبار الاقتصاد العالمى : .. أزمة صناعة المنسوجات فى العالم

الاوراق المالية : فى النصف الاول من ابريل

القطن : فى النصف الاول من ابريل

تاريخ بدء التقادم ووسائل انقطاعه

ماذا يفيد رجال الاعمال من التوجيه المهنى : ملخص محاضرة للدكتور احمد زكى صالح

المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير الماضى : بقلم الاستاذ موسى حقى

دليل الممول : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

القطن : تصريف محصوله هذا العام : محاضرة للدكتور محمد على رفعت

قوانين وقرارات

بعض أزماتنا الصناعية

يشكو أصحاب مصانع الغزل والنسج ـ وهى الصناعة الاولى فى البلاد ـ من تكدس منتجاتها وزيادتها عن حاجة السوق المحلية ويلوح البعض بتوفير عمالهم أو تقليل ساعات أو أيام العمل

ونظرا لاهمية هذه الصناعة فى شئون البلاد الاقتصادية وخاصة من حيث رؤوس الاموال المستثمرة فيها وعدد العمال المشتغلين بها ، ولانها تسد حاجتنا من المنسوجات ، جدير بوزارة التجارة والصناعة أن تعجل بدراسة الازمة القائمة واتخاذ التدابير العاجلة والآجلة لعلاجها . ولعل الخطوط الرئيسية الجديرة بالدراسة تتلخص فى تعرف الموقف الحاضر لصناعة الغزل والنسج من حيث مالدى المصانع من القطن المخزون وطاقتنا الانتاجية وعدد عمالها ونوع انتاجها ومقدار المخزون منه .

هذا فضلا عن بحث الحالة التجارية فى الاسواق المحلية ، وأثر الواردات الاجنبية فى توزيع المنتجات المصرية بمراعاة الدول التى لنا معها اتفاقات تجارية بها حصص للمنسوجات .

ويجب أن يشمل البحث معالجة الازمة من ناحية الانتاج سواء فيما يتصل بسعر القطن الخام أو تكاليف الانتاج أو نوع الناتج أو نوع الآلات التى يستخدمها المصنع أو عدد عماله وأجورهم .

ومن المسائل الرئيسية الجديرة بالبحث دراسة الازمة من ناحية التوزيع توصلا للتوسع فيه بكل الوسائل الممكنة خاصة من حيث خفض الاسعار ان كان ذلك ممكنا أو معاونة التصدير حكوميا أو بمبادلات من الغزل والمنسوجات أو بالدعاية لمنتجاتنا فى الداخل والخارج أو زيادة نصيب الجمعيات التعاونية من الاقمشة فى كنف مشروع مكافحة الغلاء .

ونرجو أن تنتهى هذه الدراسة على الوجه الذى يضمن لهذه الصناعة دعمها وثباتها وعدم تعرضها لهزات اقتصادية تؤثر بالتالى على اقتصادنا القومى ممثلا فى صناعتنا الرئيسية .

أحمد عنان



مجالس ولجان

رفعت وزارة التجارة والصناعة مذكرة الى مجلس الوزراء بتعديل انشاء المجلس الاعلى للمناجم والمحاجر وتقترح الوزارة أن يكون تشكيل على النحو الآتى :

وزير التجارة والصناعة رئيسا . ووكيلا وزارة التجارة والصناعة ووكلاء وزارات المواصلات والمالية لشئون الميزانية والمالية والاقتصاد ومستشار الدولة لادارة الرأى الخاصة بوزارة التجارة والصناعة ومديرو مصلحة المناجم والمحاجر والوقود وسلاح الحدود الملكى والعمل وستة من ذوى الدراية فى شئون المناجم والمحاجر أعضاء . ويعينون بقرار من وزير التجارة لمدة سنتين .

وانما عنينا بنقل هذا القرار بنصه تقريبا لكى ندل القارىء على صورة من صور الغرام الشديد بانشاء المجالس والتفنن فى الاكثار من أعضائه على نحو ليس مألوف فى أى بلد من بلاد العالم .

ولو رحت تستقصى عدد المجالس واللجان القائمة فى مختلف الوزارات والمصالح لهالك العدد وأيقنت اننا دولة اللجان والمجالس .

وما أيسر أن يؤلف الوزير أو مجلس الوزراء لجنة أو مجلس وما أيسر أن يحشد فى اللجنة أو المجلس عددا من الشخصيات الكبيرة . ونحسب اننا بذلك بلغنا فى الاصلاح الغاية ..

مجلس المناجم والمحاجر مؤلف من ١٧ عضوا قد يجتمع وقد لا يجتمع واذا اجتمع فما أيسر أن تختلف هذه العقليات المتعددة المتباينة ، فينفض الاجتماع دون الوصول الى نتيجة . وأغلب الظن أن المجلس سيؤلف من بينه لجانا يعهد اليها فى بحث المسائل وهكذا تتعقد المسألة من جديد .

مجالس ولجان ، ولجان ومجالس ولا شىء غير هذا ... ألم نتعلم من كل ما مر بنا .. ألم نؤلف من قبل مجالس لاحصر لها ماذا كانت نتيجتها ؟ سواء كان بالاقتراح او بالتنفيذ ؟ شىء .

عندنا المجلس الاقتصادى الاعلى ، مؤلف من شخصيات لا شك فى قدرتها وكفايتها . ومع ذلك فقد ظل هذا المجلس سنوات لا يجتمع ولا يدعى للاجتماع . واذا اجتمع فلا يعدو أن يكون اجتماع « دردشة » لا أكثر ولا أقل .

ثم ما هذا الغرام الشديد بالاكثار من العدد ؟ اذا كان لابد من مجلس أو لجنة فينبغى أن تكون محدودة العدد متجانسة الطابع حتى يتيسر لها أن تمضى فى الامر بقوة وحزم ، وحتى لا يتعطل عملها بسبب طول المناقشات وتباين وجهات النظر ..

المبنى الجديد

بدأت الحكومة تستعد لنقل بعض مصالحها وأقسامها ومكاتبها الى المبنى الجديد الذى أنشأته فى ميدان الاسماعيلية .. وسيترتب على ذلك اخلاء نحو ٥٢٠ شقة تستأجرها الحكومة الآن فى مختلف أحياء العاصمة .

وهكذا بعد جهد جهيد ، وبعد سنوات طويلة انقضت فى سياسة خرقاء قصيرة النظر ، تنبهت الحكومة الى السياسة التى كان ينبغى اتباعها منذ أمد طويل ، وهى سياسة انشاء مبان خاصة مملوكة للحكومة تسع مصالحها واداراتها ووزاراتها . ولكن أخشى ما نخشاه أن يؤدى انشاء المبنى الضخم الجديد الى توسع لا ضرورة له فى المكاتب والادارات والمصالح والوزارات .. أخشى ما نخشاه أن يلازمنا السفه ، فيأخذ المدير أوسع الغرف ويحشد فى عدد آخر منها سكرتيريه وحجابه وسعاته ويأخذ الوكيل الغرفة الواسعة التى تلى حتما غرفة المدير ويحشد هو الآخر سكرتيريه وموظفيه فى أجمل الغرف . ثم يحشد المساكين من الموظفين الصغار كل أربعة أو خمسة فى أضيق الغرف .

أخشى ما نخشاه ان يكون اتساع مبانى الحكومة معناه اتساع أسباب الترف والسخف والمظاهر لكبار الموظفين دون رعاية لحاجة العمل وضروراته .

أخشى ما نخشاه أيضا أن ينتشر بعض الموظفين المحظوظين وبعض فتخرج من شدة العتمة [illegible] وينتهى الامر بالمبنى الجديد الضخم ، فلا يكون سببا فى تحسين نظام العمل واراحة الموظفين بقدر ما يصبح سببا لتعقيد العمل واتاحة الفرصة للفارغين من الموظفين المحظوظين أن يحصلوا على غرف أنيقة وسيعة .

لابد من الحزم ولابد أن تتغير عقلية الموظفين وتصبح عقلية عملية . يجب أن يكون أثاث الغرف بسيطا نظيفا مناسبا لمكاتب العمل . ويجب أن تراعى مصلحة الموظفين الصغار والكبار على السواء ومصلحة العمل قبل كل شىء .

ثم لابد عند النقل الى المبنى الجديد أن يراعى جمع المصالح المتقاربة فى أمكنة مترابطة تيسيرا على الجمهور وتبسيطا للاجراءات .

وقد تعبنا من القول بأن اداة الحكم عندنا أسوأ اداة ونظامها أسوأ نظام . وقد حان الوقت لكى نتنبه الى هذه الحقيقة ونبذل غاية الجهد لاصلاحها

وليست مكاتب الموظفين صالونات استقبال ، وليست سببا من أسباب المفاخرة والزهو ولكنها أمكنة للعمل فيجب أن تكون مناسبة له . وعلى الموظف الذى يريد أن يتواجه ويتفاخر أن يلجأ الى بيته ومكتبه الخاص يفعل بهما ما يشاء .

تصييف الحكومة

وقيل ان الحكومة قررت الانتقال الى الاسكندرية فى نصف الشهر القادم أو فى آخره . وكان قد قيل من قبل انه تقرر ، بسبب سياسة التقشف والحرمان ، ألا تنتقل الحكومة الى المصيف فى هذا العام . ولسنا نعرف ماذا جد حتى حمل ولاة الامور على العدول عن القرار الاول . هل تبين أن الحالة المالية للحكومة قوية سليمة وأن فى الميزانية فائضا يسمح بالسفر الى المصيف وما يستتبعه من نفقات طائلة ..

أعجب العجب أمر القرارات الحكومية ... لا تكاد تقرأ ان قرارا صدر ، حتى تقرأ انه تم العدول عنه .

ولا يستبعد أن تقرأ فيما بعد انه تقرر العودة الى القرار الاول

ان تصييف الحكومة بدعة لا مثيل لها الا فى مصر ... ولابد ان تبقى .. ألسنا نحن بلاد البدع !.

اصـــلاح سوق العقود

تعرضت سوقنا القطنية في السنتين الاخيرتين الى تقلبات عنيفة وأثرت عليها تيارات مختلفة وسادها في الفترة الاخيرة حالة من الركود والاضطراب أدت الى وقف التعامل فى سوق العقود وقفا تاما ، وتعـــذر على المنتج قطع أسعار محصوله ، وانصرف الغزالون عن سوقنا مما كان له أثر كبير فى هبوط صادراتنا هـــذا الموسم عن مثيلاتها فى مثل هذه المدة من المواسم الماضية ٠

وقد اضطرت الحكومة ازاء هـذه الحالة الشاذة الى التدخل فى السوق مرغمة فاتخذت عـــدة قرارات كان أهمها تحديد سعر لتصفية العقـود القائمة فعلا بالبورصـــة قدره ١٤٠ ريالا لعقد مارس ، ٨٠ ريالا لعقدى فبراير وابريل وكانت أسعار العقد الاول ١٦٤٫٥٥ ريالا وأسعار عقدى فبـــراير وابريل ٩٥٫٦٠ ، ٩٨٫٩٠ ريالا على التوالى (حد أدنى) وأوقفت التعامل على(فبراير ومارس وابريل) الا اذا كان الغرض تصـــفية مراكز قائمة ٠

وترتب على هـــذه التصفيات ان استحقت فروق كبيرة عـلى الاعضاء العاديين والمنضمين عجـــــزوا عن سدادها وبالتالى توقف السماسرة عن دفع هذه الفروق ٠ وخروجا من هذا المأزق اتفق السـمـــاسرة والاعضاء المنضمين على تكوين مجمع « بول » يضم أموال صـــندوق الضمان زائدا ما يتبقى من المارج المدفوع من العملاء على أن يكمل الاعضاء المنضمون المبالغ المستحقة ثم يطالبون العملاء بالفروق المستحقة عليهم ٠

وبهذه المناسبة رأينـــا أن نوافي قراءنا برأى سبق ان أبداه سـعـادة محمود بك العتال عضو مجلس الادارة المنتدب لشركتى مصر لحليج الاقطان ، ومصر لتصدير الاقطان ، فى كتيب له بعنوان (تجارة القطن وصناعته) صدر فى عام ١٩٤٨ ، جاء به :

« ٠٠من العوامل الظاهرة فى تقلب سعر القطن ألاعيب المضـــاربين في بورصة العقود الآجلة بالاسكندرية التى انشئت ليســـتخدمها التجار والبنوك لعقد عمليات التغطية ـ اى التأمين ضـــد تقلبات الاسـعار ـ وليستخدمها الغزالون لضمان الحصول على مقطوعيتهم من الاقطـــان ، ولكن للاسف أســاء استغلالها المضاربون الهواة الذين استهوتهم الارباح الوفيرة السهلة فتمادوا فى البيـــع والشراء الآجل على غير أساس تجارى ممـا كان عاملا قويا فى كثير من الاحيان فى تقلب سعر القطن تقلبا عنيفـا ضارا بمصلحة المنتجين والبــلاد ٠ وأصبح من أهم واجباتنا اليوم الاسراع فى تعديل قانون البورصتين ـ الآجلة والحاضرة ـ بما يكفل الاشراف الفعلى عليها ومراقبة العوامل المفتعلة التى تسبب تقلب سعر القطن والقضــاء عليهـــا فى الوقت المناسب وقبل ان يستفحل خطرها ٠

كما أن مبلغ التأمين الذى يدفـع للسماسرة وهو عشرون قرشا عن كل قنطار فى ذلك الوقت لايمكن أن يعتبر بأى حال كافيا لمنع اى مضارب من ولوج البورصـــة ـ لذلك يجب أن يعدل ذلك التأمين بجعله نسبة كبيرة من الثمن اســــوة بنسبة المارج (التغطية) المقرر فى التسليف من البنوك والبيوتات المالية ٠

وأهم من زيادة الغطاء يجب العمل على حماية المنتجين من البورصتين ـ فمن المعروف ان البورصتين تعوزهما العناصر المصرية التى تحـرص عـلى صالح المنتج ـ ولقد آن الاوان بأن تشترط الجنســية المصرية كشرط أساسى لقبول السماسرة فيهمـا ٠ ومما لاشك فيه أيضا ان المصدرين يتحكمون فى بورصتى العقود ومينا البصل ٠وكثيرا مايشكو تجار الريف من تحكمهم فيهم واستغلالهم دون أن يوجد من يصون مصالحهم عند بيعهم الاقطان بالاســـكندرية أو تسليمها كنترانات فمعظـــم المحكمين فى الفرز وخلافات التسليم من المصـــدرين أو ممن تربطهم بهم مصـــالح كثيرة ٠ مثـــــل هـــذه الحـالة تســـتلزم تعـــديل نظام بورصتى العقــــود ومينا البصـــــل بمـــا يكفــــل حمــاية هؤلاء التجـار ، وان خير وسيلة لتحقيق ذلك هو انشاء مكتب خبرة للتحكيم مستقل لاتربط خبراءه اية مصلحة أو شـــبه مصلحة باحد طرفى التحكيم وأن يكون من خبراء فنيين عرفوا بالدقة وطـــول المران والنزاهة أسوة بمكتب التحكيم فى درجة الرطوبة ٠

ولكى تـكون رقابة الحكومة على أعمال البورصتين دقيقة تامة والاشراف عليهما فعالا ، فانه يجب أن توكل هذه الرقابة وذلك الاشراف الى هيئة فنية لانه لايكفى لتحقيق ذلك مندوب واحد ـ ذو سلطة محدودة ـ مهمـا أوتى من الكفاءة والمقدرة نظرا لاتساع وتشـــعب الاعمـــال وتعقـدها فى البورصتين ٠ »

ولقد قامت الحكومة أخيرا بتحديد الكميات التى يســـــمح لكل بيت من بيوت التصدير ببيعها على المكشوف (عشرة آلاف قنطار) فاذا تجاوزها عرض نفسه لعقوبات شديدة ، وهى بسبيل اســتصدار مشروع بقــانون بذلك ٠ كمــا قامت بزيادة التأمين المدفوع من العملاء للسماسرة وحددته (بعشرة فى المائة) من ثمن الكنترتات المباعة أو المشتراه ، كما أدخلت بعض الاصلاحات على اللائحـــة الداخلية لبورصة العقود ٠

واننا نرى لعلاج هذه الحالة التى سادت السوق أخيرا نتيجة للمضاربة الجامحة ان تستكمل الحكومة مابدأته من وسائل الاصلاح فتعالج هـــذا الحال بزيادة المارج المدفوع من العملاء العاديين للسماسرة الى ٢٠ ٪ بدلا من ١٠ ٪ من ثمن الاقطان المباعة أو المشتراه فى البورصة ،والعمل على زيادة رأس مال بيوت السماسرة وزيادة الحصة المدفوعة فى صندوق الضمان وتحديد الكميات التى يقوم السماسرة باجراءها تبعا للمركز المالى لكل بيت ، كمـا يجب أن يدفع الاعضاء المنضمين مارج معقول للسماسرة ٠

هـــذه هى أهم الوســائل التى نراها كفيلة بعلاج الحالة فى بورصة العقـــود حتى تســتقر [illegible] وتعود الى استئناف نشـاطها دون خوف من تكرار المآسى التى حدثت فى السنتين الاخيرتين وحتى تعود الثقة الى الغزالين بالخارج والى المنتجين والتجار بالداخل ٠



ازدياد عجز ميزاننا التجارى

يعد الميزان التجارى فى غير صالح مصر منذ نشوب الحرب العالمية الاخيرة ، وقد ازداد العجز فيه سنة بعد أخرى .

وقد قدرت مصلحة الجمارك العجز فى الميزان التجارى فى العام الماضى بمبلغ ٧٦ مليون ونصف من الجنيهات وذلك لضآلة ماصدرمن القطن خلال هذه السنة .

الصادرات والواردات

بلغت قيمة الواردات فى السنة الماضية ٢٧٩ مليونا ويقابلها فى العام الذى قبلها ٢١٢ مليونا منالجنيهات .
وبلغت قيمة الصادرات فى السنة الماضية ٢٠٣ مليونا مقابل ١٧٥ر٥ مليونا فى السنة السابقة لها .

١٢ مليونا زيادة فى النقد المتداول فى عام واحد

يؤخذ من بيان اعدته مصلحة الاحصاء والتعداد ان اوراق البنكنوت المصدر فى فبراير الماضى بلغ ٢٠٦ مليون و ٥٩٠ ألف جنيه منه ٢٠٣ مليون أوراق مصدرة من البنك الاهلى والباقى من الحكومة المصرية وكان البنكنوت المصدر فى مثل هذا الشهر من العام الماضى يبلغ ١٩٤ مليونا و١٧١ ألف جنيه .

زيادة المساحة الزراعية لمقابلة الزيادة فى عدد السكان

تقوم لجنة التوسع الزراعى بوزارة الاشغال بوضع برنامج كبير لسرعة زيادة الاراضى الزراعية ، لتقابل الزيادة المطردة فى تعداد السكان وأهم ماتضمنه هذا البرنامج ، زيادة المساحة الزراعية ٧٥ الف فدان خلال السنوات الثلاث القادمة ، على ان تروى منها ٢٥ الف فدانا ريا دائما .

تحسين المراعى والاعلاف

يعقد فى روما فى الشهر القادم أول اجتماع للجنة تحسين المراعى والاعلاف بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، وذلك لوضع البرنامج الخاص بزيادة انتاج هذه المراعى ، والاعلاف على ضوء دراسات المؤتمر الذى عقدلذلك فى يونيو الماضى بروما

وقد طلبت هيئة الاغذية والزراعة الى الحكومة المصرية ايفاد مندوبين عنها لحضور هذا الاجتماع .

زيادة فى محصول بذرة القطن

تبين من مراجعه الكميات التى تم حلجها من القطن ان هناك فائض فى محصول البذرة يقدر بنحو ٢٠٠ألف طن زيادة على الكمية التى تقرر توزيعها للمعاصر وتبلغ أربعة ملايين اردب .

الى حضرات المشتركين

ترجوادارة المجلة منحضرات المشتركين عن العام الماضى ولم يجددوا بعد اشتراكاتهم عنالعام الحالى ، أن يتفضلوا بملء الاستمارات التى أرسلت الى حضراتهم ، حتى يتيسر تجديد الاشتراكات عن هذا العام

وستوالى الادارة ارسال الاعداد الى حضراتهم معتبرةعدم اعتراضهم قبولا منهم بتجديد الاشتراكات .

نقص كبير فى ايراد الجمارك

قدرت الجهات المختصة النقص المتوقع فى ايراد الجمارك فى سنة ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ بنحو ٢١ مليون من الجنيهات وذلك عن القدر الذى تضمنته ميزانية هذه السنة .
وينتظر ان ينقص ايراد الجمارك فى سنة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ ، عنذلك المقدار

البحث عن المعادن فى الصحراءالشرقية

تقرر تأليف لجنة من وزارتى التجارة والصناعة والحربيةوالبحرية وذلك للبحث فى سرعة استغلال المناجم المصرية . والقيام بأعمال البحث والتعدين فى الصحراء الشرقية

٢٥٧٧ حالة بروتستو فى نصف الشهر الماضى

بلغ عدد حالات البروتستو المقيدة فى المحاكم المصرية خلال المدة الواقعة من أول مارس الى ١٥ منه ، ٢٥١٧ حالة . منها ٧٠٥ حالة بروتستو فى القاهرة وحدها .

وقد بلغ عدد احكام الافلاس ١٠ احكام منها سبعة احكام بالقاهرة .

تعطيل اعمال رصف الطرق

توقفت كسارات البازلت بمحاجر البازلت فى أبى زعبل عن العمل فى الشهر الماضى وذلك لوقف تسيير قطار الدلتا الذى كان ينقل البازلات الى القاهرة .

وقد تعطلت لذلك اعمال رصف الطرق .

مقاصف للسائحين فىالمناطق السياحية

من أهم المسائل التى تعنى مصلحة السياحة بتحقيقها الآن انشاء مقاصف صغيرة فى المناطق السياحية .

وستبدأ المصلحة فى اقامة أول مقصف للسائحين بجوار تمثال أبى الهول بالجيزة .

ذكرى الرجل العظيم
طلعت حـــرب

أتى موعد الذكرى الحادية عشرة لوفاة المغفور له محمد طلعت حرب باشا فى منتصف شهر ابريل سنة ١٩٥٢ فاحتفل بها استديو مصر احتفـــالا كبــيرا اذ قام موظفو وعمال شركة مصر للتمثيل والسينما فى حديقة الاستديو تمثالا نصفيا للرجل الذى خدم مصر وبلاد الشرق

ففى الساعة الخامسة والنصف عن مساء يوم الاثنين ١٤ ابريل توافد على اســتديو مصر بالجيزة جمهور كبير من رجالات مصر يتقدمهم حضرة صاحب المعالى الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى وحضرة صاحب السعادة عبد المقصود أحمد باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر وحضرة صاحب العزة محمد رشدى بك مدير عام البنك وكبــار موظفيه ومديرو مؤسســـــاته ولفيف من المشتغلين باقتصاديات البلاد ، كما توافد أيضا جمهور آخر من كبــار الفنانين كما حضر هذا الحفل كثير من أهل الفكر والرأى والقلم .

وقد افتتح الحفـــل بآى الذكر الحكيم ثم توجه معالى حافظ عفيفى باشا الى التمثال فازاح عنه الستار وما انكشف عن وجه الرجل الذى يعتبر بحق قائد الثورة المصرية فى سبيل استقلال مصر الاقتصادى حتى دوى المكان بعاصفة من التصفيق الحاد .

ثم ألقى الاســتاذ محمد رجائى مدير الاســـتديو كلمة يحيى فيها باسم شركة مصر للتمثيل والسينما ذكرى الفقيــد العظيــم ويعدد فيها مآثره بصفة خاصة على السينما وعلى الفن بوجه عام .

ثم ارتقت المنبر الانسة أم كلثوم وألقت كلمة رائعة بصفتها نقيبة الموسيقيين استهلتها بقولها « ان طلعت حرب لم يكن بطل قصة النهضة الاقتصــادية بل كان هو القصة كلها . كان مؤلفها وممولها ومخرجها » ثم تحدثت عن طلعت حرب « الانســـان » وروت واقعـــة اقراضـــه مبلغ الفين من الجنيهات لشخص تورط فى التوقيع على عقد ثم رأى أن العقد يضره . لكن كان هناك شرط جزائى هو أن يدفع مبلغ الفين من الجنيهات اذا تنصل من العقد وهو يريد أن يحترم كلمته ولكنه لا يملك المبلغ المطلوب . فاذا طلعت حرب يعجب باحترام الشخص لكلمته ويقدم المبلغ ويرفض أن يأخذ عنه ايصالا أو كمبيالة .

ثم قالت ـ لقد شهدت هذه الحادثة بنفسى لانى كنت أنا ذلك الشخص .!

ثم تكلم سعادة الاستاذ فكرى أباظه باشا نقيب الصحفيين فارتجل كلمـــة جامعة من روائعه كان أهم ما فيها « اذا سئل طلعت حرب ما صنــاعتك ؟ لكان جوابه المتواضع « اقتصـــادى » واذا سئل نقيب الصحفيين عن طلعت حرب ماذا كانت صناعته ؟ لأجاب « ثائر !! » لانه أقام بأعماله الانشــائية ثورة على الاحتــلال الاجنبى وحارب النفـوذ الاجنبى بمنشـــآت وطنيـــة هى التقويض العملى لاركان الاستعمار !

وبعد ذلك ألقى الاســتاذ يوسف وهبى بك كلمة طيبة بصفته رئيس اتحاد النقابات الفنية تكلم فيها عن طلعت حرب باشا الاقتصادى الفنان وفضله فى انشـــاء مسرح الازبكية والسينما المصرية وهتف فى ختام كلمته بذكرى فقيد البلاد العظيم

وأعقب ذلك تناول الشــــاى ثم شاهد الحاضرون على شاشة السينما بعض ذكريات الفقيــد وبعض أوجه نشاط بنك مصر ومؤسساته .

كذلك أحيا هذه الذكرى العزيزة حضرة صاحب العزة محمد بك رشدى مدير عام بنك مصر فى منزله بالمنيل حيث توافد اليه كثــير من رجالات البلد يستمعون لآيات القرآن الكريم ويترحمون على الفقيد العظيم .

رحم الله طلعت حــرب وأجزل له المثوبة بقدر ماقدم لبلاده من خدمات وما بذل فى ســبيل اســتقلالها الاقتصادى من جهود ســتظل أبدا مذكورة له بالثناء والاعجاب والتقدير

المنشاة الاقتصادية لقوات جلالة الملك

تقرر افتتاح المركز الرئيسى (النافى) الجيش المصرى بثكنات العباسية فى يوم ٦ مايو القادم وهو المعروف باسم « المنشاة الاقتصـادية لقوات جلالة الملك البرية والبحرية والجوية »

وقد بلغ رأس المـال الذى جمع للنافى الجـــديد ٣٤ الف جنيها ، وسيقفل باب المساهمة عند مايصل رأس المـال الى ربع مليون جنيـه ، وسيراعى فى اسعـــار مبيعات هذا النافى ان تقل عن اسعار السوق بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٥ ٪ .

عدم زيادة اسعار السماد

تبين من بحث وزارة التموين لطلب بنك التسليف الزراعى والتعـاونى الخاص بزيادة سعر السماد « سوبر فوسفات » من ١٤ جنيهـا فى الطن الى ١٧ جنيها ، ان البنك تعاقد على استيراد ٦٠ الف طن من هذا السماد بسعر يبلغ نحـو ١٩ جنيها للطن فى حين ان حاجـــة الاستهلاك المحلى لاتتعـــدى ١٥ الف طن ، اذ يقدر الانتاج المحلى بنحـو ٩٠ الف طن فى السنة . وقـد رفضت الوزارة هذا الطلب .

تصدير واستيراد

استيراد السمسم من الهند

ارسل الملحق التجارى فى نيودلهى الى الجهات المختصة تقريرا يشير فيه الى ان كمية السمسم التى رخصت الهند بتصـديرها هذا العام تبلغ خمسة آلاف طن ، ونظـرا لقلة هذه الكمية وتعذر تخصيص حصة مناسبة لكل بلد ، فقد وزعت الحكومة الهندية هذه الكمية على المصدرين المعتمدين لديها ، للقيام بتصديرها بالاتصال بالمستوردين فى الخارج مباشرة .

تقييد استيراد الذهب

قررت وزارة المـاليـــة الزام كل راغب فى استيراد الذهب من الخارج ان يقدم طلبا بذلك الى البنك المختص على ان يحوله البنك الى مراقبة النقد للحصول على موافقة .

تصدير البطاطس

تقرر السماح بتصدير ٩٥٠٠ طنا من فائض محصول البطاطس فى العروة الصيفية .

احتياطى هبوط الأسعار

نصت المادة السابعة فى «أولا» من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على « يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائى وذلك فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة الخاصة المستحقة عليه .

المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطى خاص يعد لتغطية ماهو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك اذا كانت طبيعة العمل الذى تقوم عليه المنشأة أو التجارة مما يستدعى « تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطى المذكور . »

كما نصت الفقرة الخامسة من نفس المادة على « فاذا انقضى اثناعشر شهرا من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة من غير أن يستعمل فعلا المال الاحتياطى المنصوص عليه فى الفقرة (أولا) للغرض الذى أنشىء من اجله استحقت الضريبة الخاصة على المال الاحتياطى المذكور على أساس الحاق كل جزء منه بربح السنة الذى أخذ منه »

وقد ألغيت الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠.

وقد واجهت مصلحة الضرائب امر تصفية الضريبة الخاصة على مالم يستعمل من احتياطى هبوط الاسعار بأن اصدرت الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية واشترطت فيه شرطين يجب توفرهما لتحقيق استعمال احتياطى هبوط الاسعار .

غير أننا لانتفق والرأى الوارد فى الكتاب الدورى المذكور وذلك لعدم مطاوعة نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ نصا وروحا للحكمين الواردين فى الكتاب الدورى السالف الذكر وهما وجوب توفر شرطين لاستعمال المال الاحتياطى الذى نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وهما :

ا — ان يحدث فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية لآخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية هبوط فى قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ .

ب — ان تكون نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها المنشأة فى هذه الفترة خسارة فعلية .

وعلى ذلك فان هبوط قيمة ما اشترى فى أول يناير سنة ١٩٤٠ لايعد وحده سببا للافادة من المال الاحتياطى المدون لتغطية مالم يتوفر الشرط الثانى — بمعنى انه اذا حدث هذا الهبوط وكان نتيجة نشاط المنشأة فى الفترة السابق ذكرها ربحا فانه لايجوز للممول أن يطالب باستعمال المال الاحتياطى المذكور

قلنا ان الحكمين اللذين اوردهما الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية لايطاوعهما القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ نصا وروحا ونبين فيما يلى قصدنا من هذا :

الغرض من تسمية احتياطى هبوط الاسعار

حدد القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فى «أولا» من المادة السابعة الغرض من تكوين ماتواضع على تسميته باحتياطى هبوط الاسعار بأنه : يعد لتغطية ماهو محتمل عند

بقلم الأستاذ محمود عزيز بحيرى

عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعى من هبوط قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك اذا كانت طبيعة العمل الذى تقوم عليه المنشأة او التجارة مما يستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطى المذكور

ان هذا النص فى القانون يوضح فى ايجاز وبلاغة الحكمة الحقيقية من التصريح بتكوين احتياطى لهبوط الاسعار وهى انه لايجوز عقلا وعدلا ان يؤدى ممول شطرا كبيرا من أرباحه كضريبة خاصة فى عام ما بينما انه عرضة عند عودة المياه الى مجاريها الى أن تهبط قيمة ما اشتراه أو صنعه منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ — اى فى وقت معاصر لتكوين تلك الارباح الاستثنائية — والمشرع يعلم حق العلم أن تصريحه بتكوين ذلك الاحتياطى ، أن للممول حق تحميله لحساب الارباح والخسائر بقيمة ذلك الهبوط — ولكنه رأى ان ذلك ليس علاجا كافيا بعد ان ساهمت الدولة فى أرباحه السابقة بنصيب كبير، ومن ثم رأى المشرع ان يبقى للممول شطرا كبيرا من ارباحه الاستثنائية كذخيرة للمستقبل تستعمل لمواجهة الهبوط المحتمل وذلك عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعى .

ما اشترطه القانون لاستعمال احتياطى هبوط الاسعار

فى الحق ان كل ما اشترطه المشرع لاستعمال احتياطى هبوط الاسعار طبقا للمادة السابعة من القانون هو :

١ — هبوط فى قيمة ما اشترى أو صنع منذ اول يناير سنة ١٩٤٠

٢ — ان يحصل استعمال الاحتياطى فى ميعاد غايته اثنى عشر شهرا من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة (الفقرة الخامسة من المادة السابعة من القانون رقم [illegible] لسنة ١٩٤١)

هذان الشرطان لانجد فى [illegible] ولا فى روح التشريع فيهما ماذهب اليه الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية و[illegible] عبارة المشرع فى نصه كانت واضحة محددة المعانى والاطراف فى غير حاجة الى شرح أو تأويل .

ولانجد بأسا من التعرض لذلك فى شىء من الايجاز .

فترة الاثنى عشر شهرا

اشترط الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية ان يحدث فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية لاخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية

هبوط فى قيمة ما اشترى منذ اول يناير ١٩٤٠

ومؤدى هذا ان الكتاب الدورى السالف الذكر قصر حدوث الهبوط فيما [illegible] منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ على فترة الاثنى عشر شهرا فقط التالية لاخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة .

ونجد ان نص المادة السابعة لايساعد على هذا التفسير ، اذ لو ان المشرع قصد ذلك لكان من الممكن ان تكون صياغة النص كالآتى: « فاذا لم يستعمل الاحتياطى فى خلال الاثنى عشر شهرا من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة او كان كالآتى « اذا لم يستعمل الاحتياطى فى مواجهة هبوط البضائع المتبقية فى نهاية آخر سنة خاضعة للضريبة الخاصة ...»

وشتان بين نص القانون وبين هذين النصين والمشرع حين يقصد ، يعلم كيف ينص ، وبأى عبارة يصيغ بها قصده !!

فضلا عن ان قصر استعمال الاحتياطى على الهبوط الذى يحصل أثناء تلك الفترة يتنافى مع صريح نص «اولا» من المادة السابعة وهو ان الاحتياطى معد لتغطية ماهو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى

وتزول كل حكمة من انشاء احتياطى هبوط الاسعار لو فسرت النصوص على انها تقصر استعماله على السنة التالية لالغاء الضريبة الخاصة وهى سنة ١٩٥٠ أى لمواجهة الهبوط الذى يحصل فى تلك الفترة فى قيمة البضائع المتبقية فى آخر سنة خاضعة للضريبة الخاصة مما يكون قد اشتراه الممول منذ اول يناير سنة ١٩٤٠

بل ان التفسير الحق للنصوص يستدعى التسليم بجواز استعمال الاحتياطى فى كافة السنوات الخاضعة للضريبة الخاصة وان يمتد ذلك الى اثنى عشر شهرا بعد الغائها وعبارة « لتغطية ماهو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى فى هبوط قيمة ما اشترى من اول يناير سنة ١٩٤٠ » لاتستدعى حتما قصر استعمال احتياطى هبوط الاسعار على الفترة التالية لعودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعى دون الفترة السابقة عليها .

بل يمكن القول بأن احتياطى هبوط الاسعار يجوز استعماله من باب أولى اذا حصل هبوط فى قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ قبل عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعى .

الخسارة الفعلية

اشترط الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية توفر شرطان لاستعمال احتياطى هبوط الاسعار ذلك ان تكون نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التى باشرتها المنشأة فى هذه الفترة « الاثنى عشر شهرا — خسارة فعلية .»

نعتقد أن هذا الشرط فيه اكراه لتفسير نص المادة السابعة — فأولا من المادة السابعة تنص على أن احتياطى هبوط الاسعار يعد لتغطية ماهو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط فى قيمة ما اشترى من اول يناير سنة ١٩٤٠

فاشتراط تحقق خسارة كلية لجواز استعمال احتياطى هبوط الاسعار يتجافى مع صريح نص القانون ، كما انه يتجافى مع حكمة التشريع فالمشرع أراد تحميل الماضى — نظرا لما تكبده الممول من اعباء الضريبة الخاصة — بقيمة

ما اشترى من عروض وسلع معاصرة لتحقيق الارباح الاستثنائية الماضية والتى ادى عنها الممول ضريبة خاصة ، وبذا يبقى الحاضر والمستقبل خاليين من كل عبء متعلق بتلك السلع والعروض .

والعلاج العادى من ناحية المحاسبة والضرائب هو تحميل حساب الارباح والخسائر عن السنة الجارية بقيمة الهبوط وفى ترحيل الخسائر ان وجدت الى اعوام تالية .

اما العلاج الذى أوجده المشرع بالتصريح بتكوين احتياطى هبوط الاسعار فهو علاج من نوع خاص ، وينحصر فى العودة الى الماضى — دون الحاضر والمستقبل — وتحميل الهبوط لشطر من الارباح الاستثنائية التى سبق تحقيقها .

ونستدل من ذلك على انه لايشترط لاستعمال احتياطى هبوط الاسعار ان يسفر حساب الارباح والخسائر عن خسارة سواء اكان الاستعمال أثناء الضريبة الخاصة أم فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية لانتهاء العمل بها.

الخسارة التى نصت عليها المادة ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

ولايمكن الاحتجاج على الرأى السابق بنص المادة ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على اعتبار انها العلاج الوحيد الذى اعده المشرع للممول أثناء سريان الضريبة الخاصة بينما ان استعمال احتياطى هبوط الاسعار بمجرد الهبوط علاج قاصر على فترة الاثنى عشر شهرا التالية لالغاء الضريبة الخاصة .

فالعلاج الذى نص عليه المشرع فى المادة ٨ علاج من نوع خاص فهو متعلق باسترداد ضريبة سبق تسديدها . ومن ثم فان المشرع ضيق من مدى انطباق المادة ٨ فاشترط لامكان استرداد الضريبة ان تسفر حسابات سنة ما عن خسارة وان تكون تلك السنة تالية لاخرى تحققت فيها أرباح استثنائية اديت عنها الضريبة الخاصة .

على أن استرداد الضريبة ومايشترط فيه امر ، واستعمال احتياطى هبوط الاسعار امر آخر ، ومن ثم فلا محل لاشتراط توافر الشروط التى نصت عليها المادة ٨ — ومنها حصول خسارة — للتسليم بجواز استعمال هبوط الاسعار لمواجهة هبوط فحسب «أى بغير استرداد للضريبة» كما انه لامحل لحرمان الممول من حق استعمال احتياطى هبوط الاسعار اثناء سريان الضريبة الخاصة بحجة أن ثمة علاجا آخر نصت عليه المادة ٨ فذلك العلاج نص عليه لحالة خاصة غير حالة مواجهة مجرد الهبوط .

نخلص مما سبق الى :

أولا — ان النصوص الصريحة قاطعة فى ان احتياطى هبوط الاسعار معد لمواجهة الهبوط فى قيمة ما اشترى او صنع منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ .

فلا محل اذن لاشتراط ان يسفر حساب الارباح والخسائر عن خسارة .

ثانيا — ان يؤخذ فى الحسبان كل هبوط أصاب ما اشترى أو صنع فى اى سنة من سنوات الضريبة الخاصة فلا يقصر ذلك بمرور الاثنى عشر شهرا على انتهاء العمل بالضريبة الخاصة .

محمود عزيز بحيرى
مدير ادارة الشركات المساهمة
مصلحة الضرائب

أزمة الغزل والنسج

كانت أزمة الغزل والنسج موضوع اهتمام الرأى العام فى الاسبوع الماضى بسبب تكدس الانتاج لدى المصانع وزيادته عن حاجة السوق المحلية نظرا لانخفاض القوة الشرائية لدى جمهور المستهلكين ، مما دعى بعض المصانع الى اغلاق أبوابها والبعض الآخر الى التهديد باقلال ساعات العمل أو توفير العمال .

وقد كان من الآراء التى أبديت لحل هذه الازمة ، رأيا لسعادة عبد الله فكرى أباظه بك وكيل وزارة التجارة والصناعة نلخصه فيمايلى :

١ — الزام الحكومة بشراء المنسوجات المحلية

يجب أن توضع مواصفات المناقصات الحكومية فى مشترياتها من المنسوجات على أساس مواصفات المنتجات المحلية بحيث يصدر قرار يلزم المصالح الحكومية بشراء المنتجات المحلية

٢ — مبادلة الغزل والمنسوجات بمواد التموين

وجعل الغزل والمنسوجات القطنية وسيلة للمبادلة بها عند شراء مواد التموين ، اذ أن تصريف هذه المنتجات لدى الدول التى تحتاج الى المنسوجات الشعبية التى ننتجها هو تصريف للقطن المخزون فى البلاد .

٣ — سلف للمصانع من البنك الصناعى

من الوسائل المباشرة لحل هذه الازمة . الاتفاق مع البنك الصناعى على منح سلف للشركات والمصانع على الغزل والمنسوجات المكدسة لديها وذلك بضمان الحكومة . واذا لم تسمح اعتمادات البنك بذلك فيمكن للحكومة تخصيص اعتماد يمكن البنك من منح هذه السلف ولا سيما أن البنك كان قد ساعد بعض المصانع بمنح سلف كبيرة بضمان الغزل والمنسوجات وبذلك يمكن هذه المصانع الاستمرار فى انتاجها الحالى ريثما تنحسر عن السوق حالة الركود الراهنة

٤ — اعانات تصدير وخفض تكاليف الانتاج

ومن وسائل انعاش صناعة الغزل والنسيج منح بعض اعانات تصدير — اذا سمحت الحالة المالية بذلك — والنظر فى مراجعة تكاليف الانتاج واجراء خفض جبرى فى تكاليف الانتاج لتتقابل اسعار المنسوجات مع المقدرة الشرائية للمستهلك .

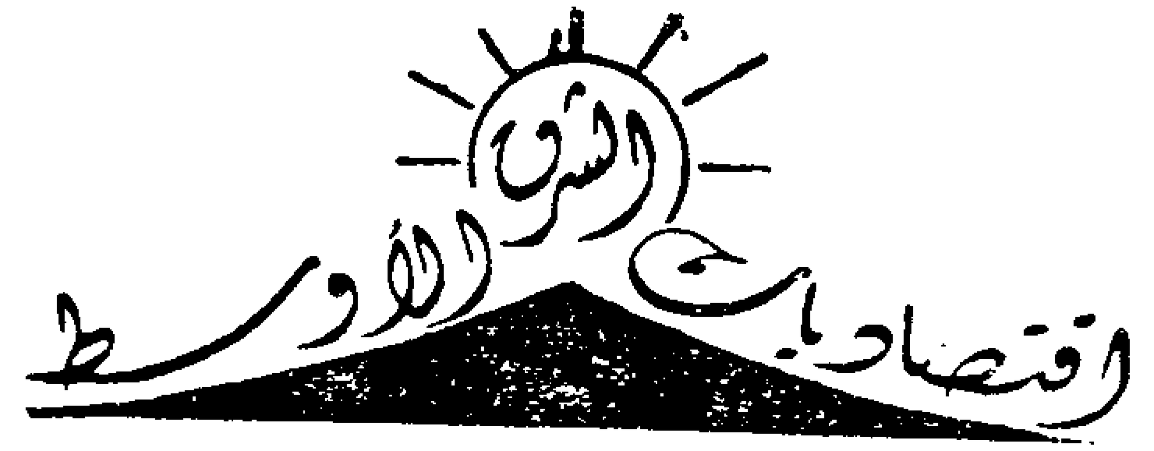
٥ — خفض الاسعار

وتستطيع بعض المصانع الكبيرة أن تضحى بجزء من أرباحها ، وذلك بخفض أسعار منتجاتها ، لتعمل على رواج حركة التصريف فى الاسواق الداخلية

٦ — تحديد الوارد من المنسوجات الاجنبية

ويجب قصر الوارد من المنسوجات الاجنبية على الاصناف الممتازة التى تبلغ ٧ ٪ من جملة ماتستهلكه البلاد .

هذه بعض الآراء لحل الأزمة التى استعصت فى المدة الاخيرة وان هذه الفترة من السنة تعتبر فترة ركود فى كل عام ، لأنها تقع بين المواسم الزراعية وتنتهى بشىء كثير من الانتعاش بمجرد ظهور محصول القمح . كما أن الاعياد القادمة ستكون عاملا من العوامل التى تساعد على حل هذه الازمة حلا ذاتيا .



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

إحتياطيات الذهب الرسمية بالشرق الأوسط

عند مابدأت تتحول دول العالم من استعمال المسكوكات الذهبية فى معاملاتها الداخلية الى استعمال البنكنوت رات حفظا لثقة الافراد فى البنكنوت المصدر أن تبقى على وجوب احتفاظ بنك الاصدار بنسبة معينة من الذهب فى غطاء البنكنوت ، فكان منشأ استخدام الذهب فى الغطاء لاغراض سيكولوچية تتصل بثقة الافراد فى الذهب ، ولكن تطور التفكير الاقتصادى خلال القرن الحالى جعل كثيرا من كبار الاقتصاديين يشكون فى أهمية الاحتفاظ باحتياطيات ذهبية رسمية فى الغطاء ويفضلون توجيه ماتحصل عليه الدولة من ذهب أو عملات أجنبية الى تنمية مواردها الاقتصادية أولا وترك مايتبقى بعد ذلك تحت تصرف السلطات النقدية كرصيد حر (غير مرتبط بكمية الاصدار أو غطائه) لاستخدامه فى مواجهة العجز فى موازين المدفوعات الدولية .

وقد ساعد على تعزيز هذه الآراء ، وعلى اعتبار تكوين الاحتياطيات الذهبية عاملا ثانويا فى سياسة الدول النقدية مابدا أخيرا من الاتجاه نحو تدعيم التعاون فى ميدان الاقتصاد الدولى وتبادل المعونة بين الدول عند الحاجة عن طريق المؤسسات النقدية الدولية مما يقلل من حاجة أية دولة الى الاحتفاظ برصيد كبير من الذهب ولكن بعض الدول وخصوصا دول الشرق الاوسط لازالت تولى الذهب أهمية كبيرة وقد يكون لها فى ذلك بعض العذر ، اذ أن التقاليد النقدية الصحيحة لم تتأصل فيها بعد بالدرجة التى تسمح لها بالاعراض عن سياسة تخزين الذهب اعراضا كليا .

وتدل الاحصاءات التى ينشرها صندوق النقد الدولى على الاهمية النسبية للذهب فى الاحتياطيات النقدية لدول الشرق الاوسط كما يتبين من الجدول المرافق .

ويظهر من الجدول تطور الاحتياطيات النقدية لهذه البلاد مع تبيان الذهب على انفراد . ويلاحظ ان مصر تتزعم بلاد الشرق الاوسط بكبر حجم احتياطياتها النقدية التى هبطت بعض الشىء منذ سنة ١٩٤٧ نتيجة للسحب على الارصدة الاسترلينية ولتخفيض قيمة الجنيه الانجليزى فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وقد صاحب هبوط مجموع الاحتياطيات النقدية زيادة كبيرة فى احتياطى الذهب الرسمى ، وذلك نتيجة للسياسة التى انتهجتها الحكومة المصرية منذ أوائل سنة ١٩٥٠ . ويلى مصر فى الاهمية الباكستان غير ان معظم احتياطياتها من الارصدة الاسترلينية المجمدة .

احتياطيات دول الشرق الاوسط من الذهب والعملات الاجنبية

بملايين الدولارات الامريكية

	١٩٤٧		١٩٤٨		١٩٤٩		١٩٥٠		١٩٥١	
	ذهب	المجموع	ذهب	المجموع	ذهب	المجموع	ذهب	المجموع	ذهب	المجموع
مصر	٥٤	١٤١٠	٥٤	١٤٠٨	٥٤	٩٨٥	٩٨	٩٧٤	١٧٤	١٠٢٣
ايران	١٤٢	٢٤٦	١٤٠	٢٧٣	١٤٠	٢٤٣	١٣٩	٢٥٢	١٤٠	٢٢١
باكستان	—	—	١٤	٨٠٥	٢٧	٥١٢	٢٧	٥٠٧	٢٧	٦١٢
تركيا	١٧٠	٢٦٩	١٦٢	١٩٢	١٥٤	٢٠٣	١٥٠	٢١٤	١٥٠	٢١٢
العراق	—	١٥٧	—	١٣٨	—	٩٨	—	١١٧	—	١٠٦
اثيوبيا	١	١٣	٢	١٥	٣	١٠	٤	١٥	—	—
لبنان	٢	—	٢	٧٤	١٣	—	٢٠	٣٨	٢٦	٤٠

وقد استطاعت الباكستان ان تضاعف رصيدها الذهبى بالاتفاق مع الحكومة البريطانية . وتحتفظ ايران برصيد ذهبى يزيد على نصف مجموع احتياطياتها النقدية ، بل انها استطاعت اثناء الحرب أن تحصل من بريطانيا على ضمان ارصدتها الاسترلينية بالذهب ، فلم يؤثر تخفيض الاسترلينى سنة ١٩٤٩ على مركزها المالى .

وتعتبر تركيا كذلك من البلاد التى حافظت على احتياطى ذهبى كبير نسبيا ، وكذلك فعلت لبنان التى نجحت اخيرا فى رفع نسبة الذهب فى مجموع احتياطياتها الى حوالى ٦٠ ٪ كما احتفظت اثيوبيا كذلك بنسبة من الذهب فى احتياطياتها ولكن على نطاق ضيق .

اما العراق فلا تحتفظ بالذهب فى احتياطياتها النقدية ، وتكتفى بعضويتها فى الكتلة الاسترلينية وحقها فى السحب على احتياطيات الكتلة وفقا لاتفاقاتها مع بريطانيا .

●

باكستان تسحب من احتياطيات الذهب والدولارات

صرح وزير مالية الباكستان انه لابد وان تلجأ باكستان الى السحب من احتياطى الذهب والدولارات الخاص بالمنطقة الاسترلينية وذلك لأن مصروفاتها من فبراير الى ديسمبر ١٩٥١ قد فاقت ايراداتها . ولكن لم يحدد مدى هذا السحب ومقداره. هذا وقد بلغت الايرادات فى الفترة المذكورة ١١٩٫٣ مليون روبية (أى ما يساوى حوالى ١١٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيها استرلينيا)

تخفيض عملة افغانستان

أعلن بنك افغانستان الاهلى اخيرا أن أسعار التعادل الجديدة للافغانى مقوما بالروبية الباكستانية والروبية الهندية والدولار الامريكى والجنيه الاسترلينى كالآتى : افغانى

١٠٠ روبية باكستانية	=	٦٣٥٫٩٠
١ جنيه استرلينى	=	٨٠
١ دولار أمريكى	=	٢١

وقد بذلت الحكومة الافغانية جهودا كبيرة لوقف الازمة الاقتصادية الناشئة من استمرار الهبوط فى القوة الشرائية للعملة وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وبخاصة القمح والسكر والملابس . والغرض من تخفيض العملة هو جذب رؤوس الاموال الاجنبية لتنمية موارد الدولة واستغلالها . وقد كان تخفيض العملة بالنسبة للدولار بنسبة أكبر من التخفيض ازاء العملتين الاخريين حتى يمكن الاستفادة من الاموال الامريكية بصفة خاصة .

مساعدات النقطة الرابعة

أعلن أخيرا أن اعتمادات النقطة الرابعة فى ميزانية ١٩٥١ – ١٩٥٢ تبلغ ٢٠٫٩ مليون دولار مقابل ٣٩ مليون دولار فى الميزانية السابقة لها.

وتبلغ المساعدات التى خصصت منها للشرق الاوسط ٥٦ مليون دولار ، وللاجئى فلسطين ٥٠ مليون دولار

الارصدة الاسترلينية

صرح سير فردريك ليث روس وهو أحد محافظى البنك الاهلى المصرى السابقين بقوله « على انجلترا أن تحد من تراكم الارصدة الاسترلينية التى بلغت فى يونيه من العام الماضى ٣٫٠٩٨ مليون جنيه استرلينى ، بل يجب أن تعمل على سدادها لدائنيها بالطريقة التى يرتضونها . أما تجميد هذه الارصدة فليس حلا مقبولا وليس من الحكمة اتخاذه اذ انه يؤدى الى انهيار المنطقة الاسترلينية . » ثم تمنى السير فردريك أن تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لجعل الاسترلينى قابلا للتحويل بحرية الا انه أضاف ان مثل هذه النتيجة يصعب تحقيقها طالما ان الحكومة لم تتغلب بعد على القوى التضخمية الداخلية .

صناعة الاساحة فى مراكش

تدرس السلطات الفرنسية مع السلطات الالمانية المختصة فكرة نقل المصانع الحربية الالمانية الى مراكش وتحويل رجال المانيا الفنيين فى هذا الميدان الى تلك البلاد . وبذلك تستطيع فرنسا زيادة الاستعدادات الحربية لغرب أوربا وتبعد بعض المصانع عن القارة الاوربية وبالتالى عن الخطر الشيوعى . وفى نفس الوقت تطمئن الى أن اعادة تسليح المانيا لن يكون خطرا عليها ولا يستعمل السلاح الذى تنتجه المصانع الالمانية فى مراكش ضد فرنسا

ويظهر أن حكومة المانيا الغربية ترحب بهذه الفكرة الفرنسية ولكن المسألة ما زالت فى دورها التمهيدى ومن العبث التكهن منذ الآن بكيفية تطبيقها .

مستوى المعيشة فى سوريا

بلغت الارقام القياسية لنفقة المعيشة فى الشهور المذكورة على أساس قبل الحرب = ١٠٠ كالآتى :

	نوفمبر ١٩٥١	ديسمبر ١٩٥١	يناير ١٩٥٢
المواد الغذائية	٥٩٥	٦٠٤	٦١٧
ايجارات المساكن	١٤٨	١٤٨	١٤٨
الوقود	٢٢٧	٢٣٢	٢٤٨
الملابس	٦١٣	٦١٣	٦١٠
مواد أخرى	٤٥٢	٤٥٢	٤٤٨
الرقم العام	٤٦٩	٤٧٣	٤٧٧

هذا وقد ذكرنا قبلا أن الحكومة السورية تقوم بتوزيع اراضيها على صغار الفلاحين السوريين وقد بدأ التوزيع فى أوائل ابريل الحالى – وقد أصدرت الحكومة التعليمات اللازمة الى البنك الزراعى ليقوم بتقديم قروض للفلاحين لتمكينهم من دفع ثمن هذه الاراضى .

وتعمل كذلك الحكومة السورية على استغلال القوى الانتاجية فى البلاد فقد عهدت أخيرا الى شركة ترام دمشق ببحث موضوع استغلال مساقط مياه نهر بردا لتوليد الطاقة الكهربائية .

صورة مصغرة لموضوع :

زيت الشرق الأوسط

(قرر مجلس ادارة « المجمع المصرى للثقافة العلمية » أن يعقد مؤتمره السنوى فى الاسبوع الاخير من شهر ابريل (٢٦ ابريل – اول مايو) وان تعالج محاضراته موضوع البترول (أو الزيت أو النفط من نواحى العلم والصناعة والاقتصاد فرأى محرر « مجلة الاقتصاد والمحاسبة » ان يوطىء له بهذا البحث المختص)

اكثر الزيت (البترول) المخزون فى ارض الشرق الاوسط ، موجود –على مايعلم الآن – فى البلاد التى تحف بالخليج الفارسى – ايران ، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، قطر – او التى تقع فى مياهه كالبحرين

وقد وفدت الى الشرق الاوسط فى سنة ١٩٤٤ بعثة علمية برئاسة ده جوليير ، وهو اكبر العلماء الاحياء المشتغلين بجولوجيا الزيت ، فقدرت ان المدخر من الزيت فى ارض الشرق الاوسط ، يبلغ ١٨ الف مليون برميل (كل سبعة براميل على المعدل تعدل طنا واحدا) ولكن الاستكشاف والبحث والانتاج اثبتت منذ تلك السنة ان المدخر يزداد ازديادا مطردا حتى بلغ اليوم فى تقدير المختصين مقدارا لايقل – وقد يزيد – عن ٤٨ الف مليون برميل او نحو ٥٠ فى المئة من رصيد الزيت الثابت عند أهل الصناعة فى العالم كله ، يؤيد ذلك ماجاء فى تقرير الحق بالتقرير الاقتصادى العالمى الذى وضعته الامم المتحدة ونشرته فى شهر مارس ١٩٥١ وما ورد فى كتاب « سجل الزيت » الصادر فى أواخر ١٩٥١ .

أما معدل الانتاج فى الشرق الاوسط فقد ارتفع فى السنوات الاخيرة ارتفاعا لانكوص فيه ، ففى سنة ١٩٣٨ كانت جملة الانتاج من آباره ١٦ مليون طن فبلغت ٥٨ مليون طن فى سنة ١٩٤٤ و٧١ مليون طن فى سنة ١٩٤٨ و٨٨ مليون طن فى سنة ١٩٥٠ ، فصار الشرق الاوسط فى تلك السنة تاليا للولايات المتحدة التى انتجت ٢٥١ مليون طن ، وسابقا شيئا ما لفنزويلا اما روسيا فتاتى فى المقام الرابع . وقد جاء توقف الانتاج فى ايران فى أواسط سنة ١٩٥١ باعثا على الظن بان انتاج الشرق الاوسط فى سنة ١٩٥١ قد يكون أقل منه فى ١٩٥٠ ، ولكنه نشط نشاطا كبيرا بعد توقف ايران ، وبخاصة فى الكويت والمملكة العربية السعودية فكان كما يلى :

المملكة العربية السعودية	٣٨ر٠٠٠ مليون طن
الكويت	٢٨ر٥٠٠
ايران (الى وقت التوقف فى يوليو)	١٦ر٧٠٠
العراق	٨ر٢٠٠
مصر	٢ر٣٠٠
قطر	٢ر٢٥٠
البحرين	١ر٥٠٠
الجملة	٩٧ر٤٥٠ مليون طن

وقد كانت مشاق النقل وطول مسافته من الخليج الفارسى الى الغرب عقبة من أكبر العقبات دون التوسع فى انتاج الزيت ، فلذلك عمدت شركات الزيت الى مد الانابيب ، لتقصير المسافة ، وخفض نفقة النقل ، حتى تستطيع ان تتوسع فى الانتاج مجاراة لازدياد قدرة الزيت على المنافسة فى الاسواق العالمية . وكانت السابقة الى ذلك « شركة نفط العراق » ، فمدت انبوبا من كيركوك وجعلته بعد مسافة ما ، ذا شعبتين احداهما تنتهى عند حيفا على ساحل فلسطين ، حيث اقيم معمل تكرير متوسط القدرة ، والشعبة الاخرى مدت الى طرابلس على ساحل لبنان . ويبلغ طول الفرع الاول ٦٢٠ ميلا والثانى ٥٣٠ ميلا وقطرهما ١٢ بوصة وثلاثة ارباع البوصة . وقد تم مد هذا الانبوب فى سنة ١٩٣٤ ثم عمدت الشركة الى مد انبوب آخر قطره ١٦ بوصة ، وهو محاذ للأول ، ولكن فرع حيفا لم يتم ، منذ أن منعت العراق زيتها عن حيفا . وتم فرع طرابلس فى سنة ١٩٤٩ . وفرعا طرابلس معا يستطيعا ان ينقلا ١٣١ الف برميل كل يوم .

ثم عمدت شركة الزيت العربية الامريكية (آرامكو) الى مد اضخم انبوب لنقل الزيت ، وهو يتصل بانابيب الشركة فى حقول المملكة العربية السعودية وينتهى الى نقطة على ساحل لبنان تقع الى الجنوب من ثغر صيدا ، وقطره يتفاوت بين ٣٠ بوصة و٣١ بوصة ، وينقل ٣٠٠ الف برميل من الزيت الخام كل يوم ، مسافة تبلغ ١٠٦٨ ميلا وقد بلغ مجموع مانقله فى السنة الاولى منذ بدأ تشغيله ١٠٠ مليون برميل .

ثم عنيت شركة نفط العراق بمد انبوب ضخم كانبوب الزيت العربى من كيركوك الى ثغر بانياس على الساحل السورى ، وقد تم مده ، وفى وسعه ان ينقل بين ٢٦٠ و٢٧٠ الف برميل من الزيت الخام كل يوم مسافة تبلغ ٥٦٠ ميلا .

فزيت الشرق الاوسط يشغل المقام الاول العالمى ، من حيث الرصيد المختزن فى جوف الارض ، وانتاجه يطرد زيادة ، وقد بلغ فى السنة الماضية ١٦ر٤ فى المئة من الانتاج العالمى ، وأهل الصناعة يرون انه خليق ان يطرد زيادة حتى يصير انتاجه متكافئا مع رصيده المختزن . ومنذ أن نهضت أوربا الغربية نهضتها الاقتصادية القريبة بتأثير مشروع مارشال وادارة التعاون الاقتصادى الاوربى ، ازداد اعتمادها على زيت النصف العربى من كرة الارض ، ففى سنة ١٩٣٨ استوردت أوربا الغربية ٧٦ر٧ فى المئة من الزيت الذى تحتاج اليه من العالم الجديد ، فهبط فى سنة ١٩٥١ على التقدير الى نحو ١٨ فى المئة ، وزاد ماتستورده من الشرق الاوسط من ٢٣ فى المئة فى سنة ١٩٣٨ الى ٨٢ فى المئة أو أكثر قليلا فى سنة ١٩٥١ .

ويمكن تلخيص أثر صناعة الزيت فى اقتصاد الشرق الاوسط فى مايلى :

١ – الاتاوة : أصبح الآن مبدأ اقتسام الربح فى حدود تتفاوت قليلا مبدأ معترفا به منذ أن عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقها الجديد مع شركة الزيت العربية الامريكية فى ديسمبر ١٩٥٠ . وقد عقد اتفاق جديد مع العراق يشمل زيادة الاتاوة وفقا لهذا المبدأ ، وزيادة الانتاج أيضا حتى يبلغ ٣٠ مليون طن فى سنة ١٩٥٦ بدلا من ٦ ملايين طن و ٨ ملايين طن فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وجاراهما اتفاق جديد مع الكويت . فاذا ظل السلام سائدا ، والاقتصاد العالمى فى

حالة سليمة ، بلغ ايراد هـذه البلاد الثلاثة من الزيت ، ومعها البحرين وقطر ، نحـو ٥٠٠ مليون دولار أو مايعادلها فى سنة ١٩٥٥ .

٢ ــ الاعمال العمرانية : تمهيد الطرق ، وتنظيم وسائل النقل ، وانشاء مجـلات للسكنى فيها دور مزودة بوسائل الراحة والنظافة ، وانشاء العيادات والمستشفيات للعلاج والقيام بمشروعات مكافحة البعوض وغيره من أسباب الامراض ، وتشغيل العمـال بالالوف

٣ ــ المعونة الفنية : تبذل المعونة الفنية للحكومة وللسلطات المحلية وللاهالى أيضـا فى برامج الانشاء العمرانى بين زراعة وصناعة ومرافق فشركة الزيت العربية الامريكية مثلا تولى رجالها بطلب من الحكومة وعلى حساب الحكومة ، انشاء مرفأ الدمام الحديث ، ومد سكة حديد الحكومة السعودية من الدمام الى الرياض ، وشركة تابلاين مدت طريقا ممهدا طوله ٩٣٠ ميلا من ساحل المملكة على الخليج الفارسى عند رأس المشعاب الى حدود الاردن . وقد مدته للزومه لهـا عند بناء الانبوب الضخم ولكنه أصبح اليوم شريانا من شرايين التبادل التجارى ، أما حكومة العراق فقد انشأت مجلسا لمشروعات الرى والقوى ، وخصصت له ٧٠ ٪ من ايراد الزيت ، واما امير الكويت فينفق مالا كثيرا من ايراد الزيت على بناء الدور والمدارس والمستشفيات

٤ ــ العملات الاجنبية : تأخذ الحكومة من الشركات أتاوتها بعملات أجنبية . وتبيع الحكومات العملة المحلية للشركات بالعملة الاجنبية من أجل صرف أجورها ومرتباتها والتزاماتها للمقاولين الوطنيين ، ومن أجل مشترياتهـا المحلية . وهذه العملات الاجنبيـة تساعد فى ميزان المدفوعات وتنشط الاستيراد .

فيحسن بحكومات الشرق العربى ان تعد برامج عمرانية منتجة ، يثمر فيها بعض المـال الفائض من دخل صناعة الزيت فى بلد ما ، فتتوثق روابط المصلحة بين هذه البلاد ، وتضاف الى روابط التاريخ واللغة والدين وغيرها ، فتخطو خطوة نحو القدرة التى تنيلها المرتبة المتوائمة مع منزلتها فى التاريخ القديم والعصر .

((المصباح))

شخصيات اقتصادية



محمد لطفى محمود بك

مهذب الخلق مطبوع على التأدب والتواضع والحياء ، وقد يصل به الحياء الى حد الاعتكاف والانزواء .

هادىء الاعصاب معتدل الفكر متزن الرأى ، ليس من اليسير أن يستثيره خصم بحال أو يميل به صاحبه عن جادة الحيطة والاعتدال .

وأحسب أن مزايا لطفى بك وان جنبته خصومة الاعداء ، الا أنها لم تكسبه تحمس الاصدقاء ، وهى قد مالت به الى ما ارتضاه من اعتكاف وانزواء ، فبعدت به كل أولئك عن أن يكون اسمه فى طليعة الاسماء ، وأن يكون هو فى المكان الذى يؤهله له علمه ومرانه وتجربته واتزانه .

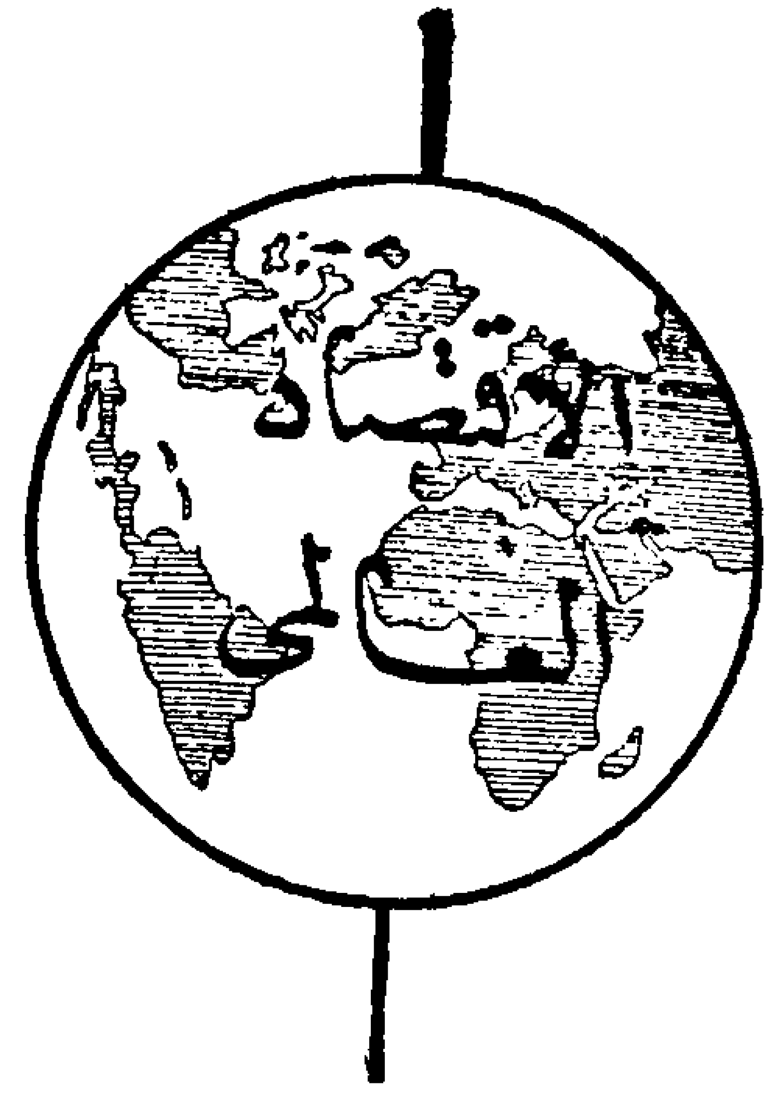
ولطفى بك محمود خريج كليـة الحقوق منذ أكثر من اربعين عاما ــ وقد انخرط منذ تخرجه فى سلك الاعمال الماليـة فعمل ببنك الرهن العقارى عام ١٩١٢ وكان فى طليعة البيوتات المالية حينئذ وكان من رجالاته المرحوم محمد طلعت حرب الذى عرف لطفى محمود فقدره وقربه ــ حتى أراد الله له أن ينشىء بنك مصر عام ١٩٢١ فاختار لطفى محمود ليكون رئيسا من رؤساء ادارة البنك وظل يتدرج درج البنك حتى وصل الى منصب سكرتير عام البنك

ومرت على البنك ظروف وتقلبات وتعرض لعواصف وتيـارات وظل لطفى بك محمود امين الجميع وصديق الجميع لا يتعارض وفاؤه للاولين مع ولائه للآخرين ، وتلك مقدرة قـدلا تتسق للكثيرين .

ولطفى بك محمود عضو مجلس ادارة بنك مصر ــ وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة بيع المصنوعات المصرية .

ولاشك أن لطفى بك ، كما حدثتك ، من أقدم المصريين الذين عملوا بالبيوت الماليـة وخبروا أعمال المصـارف والمنشآت التجارية ــ ثم هو ربيب بيت كله تجار ، فقد كان عمه متولى بك محمود شيخ تجار الاسكندرية ــ وتلك كلها مؤهلات كانت تدفع بلطفى بك الى المقدمة ، لولا ما أسلفت من تواضعه وحيائه بل اعتكافه وانزوائه .. ومن يدرى فربمـا كانت تلك الصفات كفيلة بتأمينه مواطن الزلل . والمثل يقول قليل متصل خير من كثير منفصل .

حسن الحطيم



انتــاج كندا

تقدر قيمة اجمالى الانتاج الكندى سنة ١٩٥١ مبدئيا بمبلغ ٢١ر٢ مليارا من الدولارات بزيادة حقيقية تبلغ نحو ٦ ٪ من دخل العام السابق .

ويقدر مجمــوع الاستثمارات الجديدة بمبلغ ٤ر٦٨ مليار دولار وهى ظاهرة بارزة تستحــق التسجيل ، ذلك لان هذا المبلغ يزيد عن ٢٠ ٪ من مجموع الدخل القومى ، ويزيد فى قيمته الحقيقية بمقدار ٥ ٪ عن استثمار عام ١٩٥٠ .

ويلاحــظ كذلك ازدياد أهمية الصناعة فى كندا فى الاعــوام الاخيرة وذلك من حيث قيمة الانتاج ونسبة العمال المشتغلين بها .

اسعار المواد الخام

لا تزال اسعــار خامات النسيج والمطاط والسكر وبذور الزيوت عرضة للهبوط المستمر ، ومن المحتمل جدا ان تكون الاسعار فى نهــاية العام أقل مما هى عليه الآن ، ولكن هذا لايمنع من حدوث ارتفاع مؤقت بسبب ماقد يستجد من ظروف تتعلق بسياســة التسليح ، ومساحة المحاصيل المزروعة هذا العام ، وما يتقرر بشأن مستقبل الاسترلينى . والمعتقــد على وجه العموم ان الموقف ينجلى قبــل نهاية هــذا الشهر .

سوق الذهب الحرة

يقدر مجموع ما امتصته الاسواق الحرة من الذهب خــلال سنة ١٩٥١ بنحو ٩ر٥٠٠ر٠٠٠ أوقية والمعتقــد أن أوربا امتصت ٤٠ ٪ من هــذا المقــدار ، والشرق الاوسط ٣٠ ٪ والباقى امتصه الشرق الاقصى . ومن المنتظر ان يستمر تحول الذهب الى الاسواق الحرة خلال سنة ١٩٥٢ طالما ان صندوق النقد الدولى قد عــدل عن سياسة الاعتراض فى سبتمبر الماضى وان الاسعار فى الاسواق الحرة تزيد عن الاسعار الرسمية .

القروض السويسرية للعالم الخارجي

فى عــام ١٩٥١ قدمت سويسرا قرضــين دوليين احدهما للكنغو البلجيكية والآخر للبنك الدولى . وقد عقدت اخــيرا قرضا لاتحاد جنوب افريقيــا قدره ٦٠ مليــون فرنك سويسرى بسعــر ٤ ٪ وهى الآن بسبيل منــح قرض آخر قدره ٢٥ مليــون فرنك بسعر ٤ ٪ لاحدى شركات الاستثمار فى جنوب افريقيا . كذلك تجرى المفــاوضات الآن لعقد قرض جديد للبنك الدولى مقداره ٥٠ مليون فرنك بسعــر ٤ ٪ أيضا ، اى بما يزيد ٥ر٠ ٪ عن السعر المتفــق عليه بالنسبة لقرض العام المــاضى . وذلك لان الصحف المــالية السويسرية تلح فى ان لاتقــل اسعار القروض الســويسرية عن ٤ ٪ مادام الطلب الخارجى عليها شديدا .

ارصدة الهند الاسترلينية

كان فى تأييــد المستر بتلر وزير مالية انجلترا للاتفــاق الذى تم بين انجلترا والهنــد بشأن الارصدة الاسترلينيــة ، ما قضى على الشكوك التى ساورت الهند من ناحية حكومة المحافظين ، تلك الشكوك التى اثارتها تصريحات المستر تشرشــل المعروفة بشأن الارصدة الاسترلينية . ويبدو أن المستر تشرشل قد عدل عن آرائه السابقة بدليل انه لم يكررها أويشير اليها فى خطابه الذى ألقاه فى الكونجرس الامريكى مع انه تحدث عن الالتزامات الثقيلة التى جرتهــا الحرب على بريطانيا .

واذا كان بال الهند قد اطمأن من ناحية اعتــراف انجلترا بالتزاماتها نحوها ، فقــد اطمأن بالها ايضا من ناحية كيفية الافراج عن هذه الارصدة اذ استقر الاتفاق اخيرا على ان يحول من مجموع الارصــدة البالغ حوالى ٦٠٠ مليون جنيه مبلغ ٣١٠ مليون جنيه كغطاء للعملة ثم يفــرج عن ٣٥ مليونا سنويا لمدة ست سنــوات ثم يفرج عن الباقى فى يوليو ١٩٥٧ .

الميزانيــة الروسية لعام ١٩٥٢

قدرت ايرادات الحكومة السوفيتية بحــوالى ٥٠٨ر٨٠٠ مليون روبل ومصروفاتهــا بـ ٤٧٦ر٩٠٠ مليون

بفــائض قدره ١١٣ر٨٠٠ روبل أى حوالى ٢٣ ٪ من مجموع الايرادات ، ويلاحظ ان مخصصات الدفاع قــد زيدت بنسبة ٤٠ ٪ بالقياس الى العام السابق وبلغت ١٣ر٨٠٠ مليون روبل بينما بلغت الاعتمــادات الخاصة بالاقتصــاد القومى (استثمار الخ) ١٨٠ر٤٠٠ مليون روبل واعتمادات الخــدمات الاجتماعية ١٣٤ر٨٠٠

الدخل الاهلى
والنسب المئوية لعناصره فى بعض البــلاد

الدولة	سنة التقدير	الدخل الاهلى بملايين العملات المحلية	الزراعة	التعدين	الصناعة	البناء والنقل	التجارة	المساكن	عناصر أخرى
مصر	١٩٤٥	٥٠٢	٤٤ر٢	—	١١ر١	٣ر١	١٠ر٢	٢ر٧	٢٨ر٤
كنــدا	١٩٤٨	١٢ر٧٢٩	١٦ر٤	٣ر٤	٣٠ر١	١٥ر٢	٢٠ر٤	—	١٤ر٥
الولايات المتحدة	١٩٤٩	٢١٥ر٨٢٠	٨ر٠	٢ر١	٣٠ر٨	١١ر٨	٢٨ر٠	—	١٩ر٣
الارجنتين	١٩٤٥	١٥ر٠٥٥	٢٤ر٠	١ر٨	٢١ر٣	١٢ر٧	٢٣ر٨	—	١٦ر٤
شيلى	١٩٤٨	٧٨ر٠١٤	١٧ر٣	٩ر٤	٢٤ر٠	٧ر٨	١٧ر٧	—	٢٣ر٨
اليابان	١٩٤٩	٢ر٧٤٣ر٠١٨	٢٨ر٤	٢ر٢	٢٧ر١	١١ر١	١٦ر٠	٠ر٩	١٤ر٣
تركيا	١٩٤٩	٥ر٩٨٠	٤٨ر٩	—	١٨ر٤	—	١٨ر٢	٢ر٩	١١ر٦
فرنسا	١٩٤٦	٣٢١ر٠٠٠	٢٠ر٢	٣ر٥	١٧ر٨	١٨ر٤	١٣ر١	٣ر٤	٢١ر٨
ايطاليا	١٩٤٨	٦ر٠٧٧ر٠٠٠	٣٥ر٩	—	—	٧ر٥	١٢ر٨	٠ر٣	١٢ر٥
المملكة المتحدة	١٩٤٩	١١ر٤٢٦	٥ر٤	٣ر٥	٢٨ر٥	١٣ر٦	١٣ر٢	٣ر٨	٢٢ر٠

يظهر الجدول المرافق قيمة الدخل الاهلى فى بعض الدول الرئيسية وفقا لاخر الاحصاءات الرسمية ومدى مساهمة نواحى النشــاط الاقتصادى فى تكوين الدخل الاهلى لهذه البلاد

مليون روبل مقابل ١١٨ر٩٠٠ مليون روبل فى ١٩٥١ .

قروض بنك الاستيراد والتصدير

منح اخيرا بنك الاستيرادوالتصدير المكسيك ٥و١٥ مليـــون دولار بفائدة قدرهــــا ٢/٣١٪ وتستهلك فى مدى ست سنوات . هذا وقد منحالبنك كذلك قرضا مجموعه ٢٢ر٧٧ مليون دولار الى اندونيسيا لتمويل وارداتها من الولايات المتحدة ولتنفيذ مشاريع الانشاء والتنميــــة الاقتصادية وقد سبق ان منح البنـــك قرضا قدره ٢٤ر٥٢ مليون دولار الى اندونيسيا فى عـــام ١٩٥١ . فلندا تسدد ديون الحرب الاولى

فنلندا تسدد ديون الحرب الاولى

سددت فنلنــدا فى فبراير المـاضى قسطا قـــدره ٢٥٠و٠٠٠ دولارا من الديون المستحقـــــة عليها للولايات المتحدة من الحرب العــالمية الاولى ، فأصبح بذلك الرصيد الباقى عليهاهو ٧ر٥٠٠ر٠٠٠ دولارا . وينصالاتفاق الخاص بهــذه الديون على استخدام الاقساط فى تقديم التسهيلاتالعلمية للطلبة الفنلنديين فى امريكا وللطلبـــة الامريكيين فى فنلندا .

البنك الدولى للانشاء والتعمير

نشر اخيرا مقالللمستر بلاك مدير بنك الانشاء والتعمير بين فيه اهمية الدور الذى تلعبـــــه القروض التى يمنحهـــــا البنك فى تنمية الموارد الاقتصادية واعادة تعمير البلاد التى خربتها الحرب

وقد ذكرانه منذ ١٩٤٧منح البنك قروضا مجموعها ١٢٠٠ مليون دولار الى ٢٤ دولة منهـــا ٥٠٠ مليون الى فرنسا وهولندة ودانمركولوكسمبرج لمساعدتهـــا فى اعادة تعمير ماخربته الحرب وذلك قبل ان يوضع مشروع مارشال موضع التنفيذ . ومنذ ربيع ١٩٤٨ بلغ مجمـــوع القروض الى الدول التى لم يكتمــــل تقدمهـــا الاقتصادى ٧٠٠ مليـــون دولار ، ومعظـــم قروض البنــك بالدولار غير انه يبـــدو ان فى امكانيـــة غرب اوربا أن تمد البنــــك بالمعدات اللازمة وبشروط احسن مما يمكنــه الحصول عليها من الولايات المتحدة .

ومعنى هــــذا ان البنك فى امكانه الاستفـــادة بالاسترلينى والفرنكات الفرنسية والعملات الاخـرى المكتتب بها لاقراض اعضائه .

ازمة صناعة المنسوجات فى العالم

اذا استطاعت سوق نيويوركالماليةأن تحتفظ بكيانها فى خضمالتطورات الاقتصادية الحالية ، فمن المتوقع الاتنتهى هذه التطورات الى أزمة عالمية وان كان الموقف لايخلو من المتـاعبوالصعــــاب . ذلك لان ارهاصات الانكمـــاش بدأت تلوح فى الاسواقالكبرى ،ولا سيما فيما يتعلق بتجارة السلع الاستهلاكية . ويكفى ان نضربمثلا بصناعـــة النسيج التى اشرفت خصوصــــا فى بريطانيا على وضعلاتحسد عليه .

فقد كان من اثر قيــــام الحرب فىكوريا وما نتج عنها من الانتعـاش فى اسواق العالم وما صاحبهامنسياسةالتخزين التى عمـــدت اليها الدول الكبرى ان زاد الانتـاج زيادة كبيرةبينما ظلت صــــادرات الدول من المنسوجات القطنية فى سنة ١٩٥١علىحالها فى بعض الاحيان وتناقصت فى احيان اخرى . ومن الملاحظ فى حالةبريطانيا خاصـــــة كما يبينها الجدول التالى تدهور صادراتها منالمنسوجاتالقطنية .

	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٥١
غرب اوروبا	١٧٩ر٦	١١٨ر١	٦٣ر٩	٦٣ر٥
الهند (وباكستان)	٣٢٣ر٢	٢٧٣ر٣	٧٣ر١	٤٦ر٤
بورما واندونيسيا	٩٢ر٨	٤٦ر١	٢١ر٦	١٧ر٢
كنـــدا	٧٦ر٤	٦٤ر٥	٢٢ر١	١٤ر٢
الارجنتين	١٢٧ر–	٩٧ر٦	٣ر٦	–ر٨
أورجواى وفنزويلا	٣٢ر٩	٢٢ر–	–ر٧	٥ر٩

وقد اخـــذت اخيرا بعض الدولالمستهلكة الكبيرة مثـــــل استراليا ونيوزيلنداوالباكستان وجنوبافريقيافى زيادة القيـــــود على وارداتها من المنسوجات .

كما جـــاء فى تقرير ادارة مشروعمارشال عن الاقتصـــاد الاوربى سنة ١٩٥١ انضعفالطلب علىالمنسوجاتفى الوقت الحـاضر ليس طارئا مؤقتا ناتجا عن زيادة المشتروات فىالشتاءالمـاضى فقط ، وانما السببالاصلى هو فى ان كثيرا من الدول الاوروبيةزادانتاجها منا لمنسوجات مابين ٥٠ ٪ ، ١٠٠ ٪ وبذلك زادت الطاقة الانتاجيةعن المستـــوى الذى يبرره الدخل الاهلى فى كثير من البلدان وبالتالى عنالطاقة الاستهلاكيـة بدرجة كبيرة .

وكانت البعثة الرسمية البريطانيةالتىزارت مصانع المنسوجات اليابانية فى مايو سنة ١٩٥٠ قد تنبأت عندئذبأنصناعة المنسوجـــات سوف تسترد مكانتها بعد المستـــوى الذى هبطتاليه اثناء الحرب ، ثم تصيبها النكسة نتيجـــة للتوسع الكبير فى الصناعةالقطنية فى جميع البلاد .

والواقع ان الطلب العـــالمى علىالمنسوجات قد تأثر كثيرا نظرا لارتفاع الاعباء الضرائبية على الافراد وارتفاعاسعار المواد الغذائية ونفقة المعيشـــة بوجه عام .

ولكن صناعة المنسوجــات لاتعانىفقط من زيادة الانتاج وتناقصالطلب وانما تواجه ايضا ارتفــاعا فى تكاليفالانتاج ناشئا عن ارتفاع الاسعار التى اشترت بها المواد الخام فى العام الماضىوعن ارتفاع اسعـــار الصلب اللازم للآلات ، وذلك يجعـــل من المتعذرتخفيض سعر الغزل والمنسوجات فى المستقبل القريب بغية تشجيعالطلب

وقد استغنت صناعة المنسوجاتعن عدد كبير من العمال واقفلت بعض المصانع نهائيا بينما اخذ البعض الآخريعمل جزءا من المدة العادية وقد بدت هذه الظـــواهر بوضوح فى الولاياتالمتحدة وغرب اوربا والهندواليابان . والامل ضعيف فى رجـــوع الحالة الىما كانت عليـــه ولكن البعض يرى ان الاسابيع القادمة قـــد يظهر فيهاحلللأزمة نتيجة لانخفاض اسعار القطن وتأسيس الجيش الاوروبى الذىاتفقعلى انشائه فى مؤتمر لشبونة .



الأوراق الماليـة



فى المدة من ٢٠ مارس الى ١٤ ابريل ١٦٥٢

لا تزال السوق تسجل ركودا فى التعامل ونزولا فى الاسعار فى جميع أقسام الاوراق المالية فى البورصة .

وقد علل بعض المختصين فى الاوساط المالية المطلعة أن أسباب هذه الازمة راجع الى نزول أسعار الحاجيات فى جميع الاسواق العالمية مما ادى الى تحول اقتصاديات البلاد من حال الانتعاش الى حال الانكماش ثم الى موجة البيع فى الاوراق الماليه فى الاسكندرية التى سببتها أزمة القطن بسوق الاسكندرية .

وهاهى بعض الاسعار فى أول المدة الى آخرها :

	٣\٣٠	٤\١٠
القرض الوطنى	٩١٠٠	٩٠٤٠
بنك اثينا	١٣٢٦	١٢٧٠
بنك مصر	٢٢٠٠	١٩٦٦
البنك العقارى	١٦٥٠	١٦٠٠
« « ١٩٥١	١٣١٠	١٣١٤
« « ١٩١١	١٤٨٠	١٤٦٠
بنك الاراضى	٦٠٦	٥٦٠
البنك الاهلى	٢٦٧٤	٢٧٢٠
مياه القاهرة تمتع	٧٧٨	٧٠٠
قناة السويس	٥٨٤٠	٥٧٠٠
المنزلة	٢٩٠	٢٨٠
ترام القاهرة	١٤٤	١٣٨
المصرية الجديدة	٢٠٢	١٩٤
كوم امبو ــ سهم	٤٨٤	٤٤٤
« « تأسيس	٢٥٠٠	٢٧٠٠
مصر الجديدة ــ سهم	١٤٢٠	١٣٩٠
« « تأسيس	٢٥٩٦	٢٤٨٦
ايسترن للسجاير	١٥١٠	١٥٠٢
آبار الزيوت	٣٨٧	٣٦٢
ابو زعبل	١١٦٠	١١٢٠
الدلتا التجارية	١٢١٦	١١٨٠
النحاس	١٠٢٠	٩٧٨
المناجم والبحث	٢١٤٠	١٩٦٠
الملح والصودا	٢٦٨	٢٦٧
الغزل الاهلية	١٥٤٨	١٤١٦
جركو	٦٤٨	٦٣٠
المعادن الاهلية	٤٧٠	٤٥٦
بور سعيد	٢١٤	٢٠٠
اسمنت طره	١٤٣٠	١٤٢٦
الاسمدة الكيماوية	٥٤٨	٥٢٥
التغليف الاقتصادى	٦٩٦	٦٤٠
النقل والهندسة	٨٦٠	١١١٠
المالية والصناعية	١٥٨٠	١٥٦٠
الحرير الصناعى اسميه	٧٢٠	٦٠٦
الورق الاهلية	٧٣٨	٦٢٦

ومن هذا الجدول يتضح جليا مدى النزول الذى طرأ على الاوراق المالية وخصوصا على شركات الغزل والنسج والورق والحرير الصناعى والمناجم

ولم ينج من هذه الموجه سوى سهم شركه النقل والهندسه لما قامت به الشركه من اعمال ولاملها فى تعويض جميع الخسائر التى تكبدتها من جراء حوادث يوم ١١ يناير سنه ١٦٥١

وفيما يلى اخبار الشركات وبعض النتائج التى اسفرت عنها الجمعيات العموميه المنعقده خلال هذه المده او التى ستعقد خلال الاسبوعين المقبلين .

شركه اونوبيبس السمان

تنعقد الجمعيه العموميه لمساهمى الشركه المذكوره يوم ٢١ ابريل ١٩٥٢ بمركز الشركة بالاسكندريه للنظر فى تقرير مجلس الاداره والحسابات المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢

وقد ذكر المجلس فى تقريره ان الاعمال كانت جيده خلال التسعه شهور الاولى من السنة ولكن قلت كثيرا خلال الثلاثه شهور الاخيرة منها . وقد اسفر استغلال خط ابى قير ــ رشيد عن خسارة .

وقد كان نشاط الاقسام الاخرى للشركة فى تحسن وقد بلغت الارباح رغم زياده التكاليف ٥٧٦٣٤ جنيه بعد خصم ٢٢١٤٥ جنيه استهلاكات و٧١٥٠ احتياطى للموظفين

هذا وقد اقترح مجلس الادارة توزيع ٩٠ قرشا لكل سهم اى ما يعادل ٢٤ ٪ من القيمه الاسمية للسهم دفع منه ٥٠ قرش فيتبقى منه ٤٧ قرش رصيد ضد تقديم الكوبون رقم ١٠ .

شركة فورد

تنعقد الجمعية العمومية لشركة فورد بالاسكندرية يوم ٢٩ ابريل ١٩٥٢ فى الساعة العاشرة صباحا للنظر فى جدول الاعمال العادى

شركة الورق الاهلية

انعقدت الجمعية العمومية لشركة الورق الاهلية برئاسة سعادة حسن نشأت باشا وحضور أصحاب السعادة محمد على نمازى باشا ومصطفى الصادق باشا ومحمد عبد المنعم الديب وديمترى زيرا كوبولو وولتر شارف وقسطنطين ناموبولو ورينى دوش

وقد حضر الاجتماع ٥٢٩٦١ سهما وبلغت الارباح ١٨٦٤١٣ جنيها بعد خصم ٤٠ الف جنيه استهلاكات .

الشركة المالية والصناعية

تنعقد الجمعية العمومية العادية وأخرى غير عادية لمساهمى الشركة المالية والصناعية المصرية بالاسكندرية بشارع فؤاد الاول ٦٩ للنظر فى جدول الاعمال ثم فى زيادة رأس المال من ٤٨٠ الف جنيه الى ٦٠٠ الف جنيه بطرح ٣٠ الف سهم جديد بسعر ٤١٠ قروش وفى تعديل المادة ٥ من النظام الاساسى .

المقاولات المتحدة

تنعقد الجمعية العمومية العادية لمساهمى الشركة بالقاهرة بعمارة ايموبيليا بالدور الثامن يوم الاثنين ٢٨ ابريل ١٩٥٢ للنظر فى جدول الاعمال وبالرغم من عدم البت فى القضية المرفوعة من الشركة ضد وزارة الاشغال بشأن الاعمال التى تعطل تنفيذها بسبب وباء الكوليرا منذ سنين فقد نشطت اعمال الشركه ونتج نشاطا ملموسا خصوصا فى المقاولات التى كلفت بها فى مصر الجديدة

اما الارباح فقد بلغت ١١٠١٢٠ جنيها التى حولت الى الاحتياطى ولم يوزع منها شىء .

شركة جركو

انعقدت الجمعيه العموميه بمركز الشركه بالقاهره يوم ١١ مارس برئاسه صاحب الدوله حسين سرى باشا وحضور حافظ رمضان باشا وموريس مشه ونيزر ستون وابراهيم رشيد بك ومحمد عبد الخالق صابر بك .

وحضر الاجتماع ٢٥٨٨٢ سهم وقد وافق الحاضرون بالاجماع على توزيع ٦٠ قرش قائم لكل سهم تدفع ابتداء من ١٤ ابريل ١٦٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٠ ببنك الانجليزى والدولى بمصر .

الاتحاد العقارى

يجتمع مساهمو الشركه المذكورة يوم الثلاثاء ١٥ ابريل ١٦٥٢ الساعه الحاديه عشر صباحا فى جدول الاعمال الخاص بالجمعيه العموميه العاديه وهو يشمل على تقرير مجلس الاداره ومراقب الحسابات والميزانيه وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح وتجديد عضويه بعض اعضاء مجلس الادره وتعيين مراقب وتحديد مكافأته .

شركة اسكندرية للغزل والنسج

قررت الجمعيه العموميه العاديه المنعقده فى ٢١ مارس الماضى الموافقه على تقرير مجلس الادارة والحسابات الختاميه وتوزيع الارباح على اساس ٨٤٧٢٥ قرشا قائم لكل سهم ابتداء من ١٥ مايو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٣ واعادة انتخاب عطا بك عفيفى فى مجلس الادارة .

الشركة الشرقية للسينما

حيث ان جمعية ٣١ مارس ١٩٥٢ لم تنعقد لعدم توفر العدد الكافى من الاسهم فقد حددت جلسة يوم ٢٢ ابريل الساعه ١١ لانعقاد جمعية عمومية أخرى تكون قانونية مهما بلغ عدد الاسهم الممثلة للنظر فى تقرير مجلسى الادارة والحسابات عن المدة المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وانتخاب اعضاء فى مجلس الادارة .

شركة الشرق للغزل والنسج

تنعقد جمعية غير عاديه للشركة فى مقرها بامبابة يوم ٢٧ مايو ١٩٥٢ الساعة الثانية عشرة ظهرا للنظر فى تعديل المادة ٢٢ من النظام الاساسى للشركة حتى يزيد عدد اعضاء مجلس الادارة .

شركة اسكندرية لتعبئة الزجاجات

تنعقد الجمعية العمومية لمساهمى الشركة المذكورة (بيبسى كولا) فى مركزها الرئيسى بالاسكندرية يوم ٢٩ ابريل ١٩٥٢ للنظر فى جدول الاعمال

الاتجــاه : بعد الاجازات التى امتدت من يوم ١٠ الى ١٥ ابريل يأمل المتعاملون أن تعود السوق الى تسجيل نشاط ملموس يتسع مداه ان تحسنت الحالة السياسية والاقتصادية فى البلاد .

القطن

فى النصف الاول من ابريل

اقفال يوم ١٩٥٢/٣/٢٨		اقفال يوم ١٩٥٢/٤/٩
عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس « جود »		
مايو	٥٠و١٢٨ ريال	٦٠و١١٨ ريال
يوليو	٣٥و١٣٠ ريال	٠٠ر١٢٥ ريال
عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس « جود »		
ابريل	٠٠و٨٠ ريال	٠٠و٨٠ ريال
يونيو	٧٠و٧٧ ريال	٧٥و٧١ ريال
اغسطس	٢٥و٧٩ ريال	١٥و٧٣ ريال

لاتزال أسعار القطن تتدهور يوميا بمقدار ١ ٪ تبعا لما هومقرربالسماح بالهبوط يوميا بنسبة ١ ٪ وبالصعود بنسبة ٣ ٪ دون تعامل فيما عدابعض العمليات التى تمت على عقد يوليو طويل التيلة بالحد الادنى لحساب الحكومة .

وقد تم توقيع عقد الاتفاق (البول) بين السماسرة والاعضاء المنضمين فى الاسبوع الماضى والذى ظل يشغل بال جميع المشتغلين بالقطن بما يقرب من الشهر دون ظهور بادرة تحسن فى سوق العقود كما كان منتظرا .

كما اجتمعت الجمعية العامة لاتحاد مصدرى القطن واتخذ قرارات منها رجاء الحكومة بالعمل على البدء فورا بشراء عقود يوليو واغسطس بالاسعار التى حددتها وهى ١٢٥ ريال ليوليو و ٧٢ ريال لاغسطس مع تحديد فروق الرتب بنفس الفروق التى تحدد بها استحقاقات مايو ويونيو — كما اقترح الاتحاد عمل شهادات الفرز من الآن لمعرفة كمية الاقطان الصالحة للتسليم وقد طالب بعض الاعضاء بأن تكون جميع المبيعات للخارج خاضعة لشروط العقد المصرى وان يكون التحكيم فى الاسكندرية بدلا من ليفربول ونيويورك

وتتم العمليات فى بورصة مينا البصل (البضاعة الحاضرة) بأسعار قطعية وتقل هذه الاسعار عن الاسعار المحددة ببورصة العقود .

ومما هو جدير بالذكر نزول سعر عقد مايو الى ١١٨ر٦٠ ريال بفرق (ريبور) بينه وبين عقد يوليو يبلغ ٤٠و٦ ريال — وهذه الحالة تتطلب تدخل الحكومة لتحديد سعر العقد المذكور أو العمل على شرائه بدلا من الانتظار واستلام هذه الاقطان فى يوليو بسعر ١٢٥ ريال — مع انها تعرض حاليا فى مينا البصل بأسعار قطعية لاتزيد عن سعر عقد مايو فى بورصة العقود .

ومن الاسباب المباشرة لهبوط اسعار القطن مع توقف حركة تصريفه ذلك الكساد الذى تعانيه صناعتى الغزل والنسج فى مصر والخارج من صعوبات كبيرة فى تصريف منتجاتها .

وتعمل الحكومة على عقد صفقات مع هنغاريا والمانيا واسبانيا لمبادلة الاقطان المصرية بما تحتاجه البلاد من المواد الاخرى كالآلات والاسلحة والزيوت والسكر وغيرها .

وقد أغلقت البورصة أيام الخميس والجمعة والاثنين ١٠ و ١١ و ١٤ الجارى نظرا لموسم الاعياد لدى الطوائف المسيحية الغربية والاسرائيلية

سوق البضاعة الحاضرة

ضعفت الحركة فى سوق مينا البصل وانخفضت الاسعار عن المدة السابقة فقد بلغت جملة المبيعات فى النصف الاول من ابريل ٣٥٢٢ بالة مقابل ٤١٥٣ بالة فى نفس المدة من الشهر الماضى وبيانها كالآتى : —

كرنك	٢٦٩	بالة	مقابل	١٠٤٦	بالة
منوفى	٢٣٣	«	«	١١٦	«
جيزه ٣٠/	٥٧٨	«	«	٧٢٧	«
اشمونى	٢٣٠٥	«	«	٢٢٠٦	«
زاجوراه	١١٤	«	«	٥٨	«
مخلوط	٢٣	«	«	—	«

المحلوج — بلغت جملة الاقطان المحلوجه حتى يوم ٢ الجارى ١٢١و٥٥٣و٦ قنطار مقابل ٧٥١و٣٨٣و٨ قنطار فى مثل هذه المدة من الموسم الماضى بعجز قدره ٦٣٣و٨٣٠و١ قنطار وفيما يلى بيان الاقطان المحلوجة : —

الموسم الحالى قنطار		الموسم الماضى قنطار
٢و١٤١و٥١٧	كرنك	٢و٥٦٤و٠٧٧
٢٩٨و٤٨٩	منوفى	٢٢٧و١٧٩
٨٦٨و٦٤١	جيزة ٣٠	١و٥٩٥و٥٢٤
٢١٤و٦٧٨	زاجوراه	٢١٥ر٤٤٠
٢و٧٩٧و٩٤٢	اشمونى	٣و٢٦٩و٤٢٨
١٦و٩٣٠	أصناف أخرى	٨و٤٣٥
١و٢١١	مخلوط	٣و١٢٣
٤٦و٨٨٠	واطى مخلوط	٨٧و٢٩٤
١٦٦و٨٣٣	اسكارتو	١٨٨و٣٧٩

المركز الاحصائى — بلغت جملة الاقطان المصدرة حتى يوم ٩ الجارى ٠٦٩و٩١٢و٢ قنطار مقابل ٣٢١و٢١٢و٥ قنطار فى الموسم الماضى كما بلغت جملة الاقطان المستهلكة ٩٦٥و٨٧٠ قنطار مقابل ٥٥٣و٨١١ قنطار فى الموسم الماضى .

بيان المركز الاحصائى حتى يوم ٩ ابريل سنة ١٩٥٢

	الموسم الماضى	الموسم الماضى
المخزون فى ٨/٣١	٥٧٧و٩١٠	٨٧١و٦٤٧و١
المحصول	٠٢٩و٥٠٠و٨	٠٠٠و٦٥٤و٧
	٦٠٦و٤١٠و٩	٨٧١و٣٠١و٩
الصادر	٣٢١و٢١٢و٥	٠٦٩و٩١٢و٢
المستهلك المحلى	٥٥٣و٨١١	٩٦٥و٨٧٠
	٧٣٢و٣٨٦و٣	٨٣٧و٥١٨و٥

تاريخ بدء التقادم ووسائل انقطاعه

أصدرت محكمة بنى سويف الابتدائية الوطنية الدائرة الاولى المدنية برئاسة حضرة صاحب العزة فريد بك الفرعونى رئيس المحكمة وعضوية حضرتى القاضيين سيدمحمد عرفه بك وعثمان بيومى مدكور بك، بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢ حكما فى القضية رقم ١١١ / ١٩٥١تجارى **ونظرا لما لهذا الحكم من أهمية بالغة فى شئون الضرائب لذلك نورد أهم ماجاء بحيثياته فيما يلى : —**

وحيث ان المولين استأنفوا هذا القرار ودفعوا بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم لان قرار لجنة الطعن أعلن لهم بعد سقوط الحق فى المطالبة بالضريبة .

وحيث انه عن الدفع بالسقوط يتعين بداءة تحديد التاريخ الذى يبدأ منه قانونا سريان مدة التقادم والمدة التى يجب انقضاؤها بسقوط الحق وماإذا كانت هذه المدة قد انقطعت ووسائل هذا الانقطاع .

وحيث انه عن المسألة الاولى فالمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى التى تكلمت عن السقوط بالتقادم لم تحدد البداية التى تحسب منها مدة السقوط ، كما انه لم يرد بمادة أخرى من موادهذا القانون أوالقوانين المعدلة نص يحكم هذه المسألة ، فمن المتعين الرجوع الى نصوص القانون المدنى ، وهى تقضى بأن مدة التقادم تبدأ بالنسبة للضرائب المستحقة على الممول من نهاية السنة التى تستحق فيها هذه الضرائب (م ٣٧٧ مدنى) . وبذلك يكون **ماتدعيه المصلحة من أن دين الضريبة لاتبدأ المطالبة به الا بعد مضى مدة الشهرين اللذين يقدم فيهما الممول اقراره فى غير محله ،** لان المقصود من هذه المهلة هوافساح الاجل أمام الممول ، لقفل حساباته ومعرفة نتيجتها ، وتدبير المال اللازم لسداد الضريبة ، لاتأخير استحقاقها الفعلى .

وحيث انه عن المسألة الثانية فقد نص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٧ على سقوط حق الحكومة فى المطالبة بضريبة سنة ١٩٤٠ بمضى عشر سنوات وضريبة سنة ١٩٤١ بمضى تسع سنوات ، وضريبة سنة ١٩٤٢ بمضى ثمان سنوات ، وضريبة سنة ١٩٤٣ بمضى سبع سنوات ، وضريبة سنة ١٩٤٤ بمضى ست سنوات ونص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على سقوط ضريبة سنة ١٩٤٥ بمضى خمس سنوات وهذه المدد **تحتسب بالسنين الميلادية لان المادة ٧ نصت على أن النصوص الجديدة المتعلقة** بالتقادم تسرى من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل . وقد عمل بالقانون المدنى الجديد من ١٠/١٥ سنة ١٩٤٩ ، وفى هذا التاريخ لم تكن مدة التقادم قد اكتملت بعد ، وعلى ذلك يبدأ حق مصلحة الضرائب بالسقوط من ١٩٥٠/١٢/٣١ . ونظرا لصدور القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بوقف مدة التقادم فى المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى ٥٠/٢١/٣١ وهى المدة التى أرجىء فيها تنفيذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتعطلت فيها لجان التقدير عن أداء عملها بسبب انشاء لجان الطعن ، **فالتقادم يمتد أجله حتى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥١ ، ويكون اليوم التالى لهذا التاريخ بداية لسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم مالم يكن هذا التقادم قد انقطع .**

خط جديد من انابيب البترول

فرغت احدى ناقلات البترول الراسية فى ميناء بانياس السورى أول شحنة من البترول الخام العراقى فى خزاناتها وذلك بفضل خط الانابيب الجديد الذى أنشأته شركة البترول العراقية بين كركوك (فى شرق العراق) وبانياس والذى يبلغ قطر أنابيبه ٧٥ سنتيمترا . ويبلغ طول الخط ٨٩٦ كيلومترا وينتهى عند بانياس بثمانية صهاريج سعة كل منها ٢٠٠٫٠٠٠ برميل . هذا ويجرى العمل فى انشاء خمسة عشر صهريجا آخر فى الميناء السورى .

طريقة جديدة فى حرث التربة

اسفرت التجارب التى كانت تجريها خلال السنوات العشر الماضية محطة ارميللو للصيانة بجنوب شرق ولاية تكساس عن طريقة جديدة لحرث الارض تفيد الاراضى القليلة المطر بصفة خاصة .

وتتلخص الطريقة فى استخدام محراث ذى سكين وازميل متصلين ببعضهما بحيث تحرث الطبقة السفلى من الارض دون السطح . وقد دلت التجارب على ان ذلك يحفظ للتربة رطوبتها فضلا عن ان الاعقاب تحمى سطح التربة من التآكل الناتج عن الرياح .

وحيث أن المادة رقم ٣٨٣ من القانون المدنى الجديد نصت على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ، ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ،وبالتنبيه وبالحجزوبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع ، وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى . ونصت المادة ٣٨٤ على أن التقادم ينقطع اذا أقر المدين بحق الدائن اقراراصريحا أو ضمنيا .

وحيث أن الاحالة على لجنةالطعن والحضور أمامها لايدخلان ضمنمدلول نص المادة ٣٨٣ مدنىفمن ثم لاينقطع التقادم بأيهما لان لجنة الطعنلاتخرج عن كونها لجنة ادارية من نوع خاص وضععلىرأسها قاضمن بابالتحصين وجميع الاجراءات التى اتخذتها المصلحة أمامها لاتقطع التقادم ، **وانما الذى يقطعه هو اعلانه القرار والتنبيه بالدفع اللاحق لذلك .**

وحيث ان الممولين لم يعترفوابحق مصلحة الضرائب ولم يقروه بصراحة ولاضمنا . ولم تقدم المصلحة مايدل على قطع التقادم وقد صدر القرار فى٢٦ /١٩٥١/٥واعلنفى ١٩٥١/٦/٦ أى بعد سقوط حق المصلحة بالتقادم فيتعين قبول الدفع والحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم فىخلال سنى النزاع .

وقد أيدتاللجان والمحاكم المبادىء التى وردت فى هذا الحكم فيما عدا الاحالة الى لجنة الطعن أو التقدير فقد صدرت احكام ابتدائية واستئنافية أيدت فتوى مجلس الدولة الخاصة بأن الاحالة الى اللجان تقطع التقادم . والامر لن يستقر الا بعد صدور رأى محكمة النقض .

ماذا يفيد رجال الأعمال من التوجيه المهنى

ملخص محاضرة حضرةالدكتور احمد زكى صالح

بنادى التجارة الملكى يوم ١٠ ابريل

المشكلة : ان عصرنا الحالى يتميزبانه عصر المنهج العلمى ولا شك ان التقدم الهائل فى المجال الاقتصادىيرجع الفضل فيه الى الكشوف العلمية الحديثة .

ولكن ثمة ناحية هامة لم يهتم بهارجال الاعمال فى مصر الاهتمام الكافى واعنى بها الموظفين أو العمال فحتىالآن لازال انتقادنا لهم خاضعا لعوامل غير دقيقة وبعيدا كل البعدعن المنهج العلمى الصحيح وهنا تظهر قيمة التوجيه المهنى .

ماهو التوجيه المهنى : من أهم الكشوف التى أثبتها علم النفس ان الافراد يختلفون فيما بينهم فىزكائهم وفى قدراتهم الخاصة وفى استعدادهم وفى ميولهمالمهنية وفىالعوامل الاساسيةالمكونة لشخصياتهم وبعض هذه الفروق جوهرى ويؤثر فى هؤلاءالافراد فى سلوكهم وفى طريقةتفكيرهم بل وفى حياتهم برمتها .

وهنا نشأ التوجيهالمهنى الذىيتجه نحو وضع الشخص فى العمل الملائم له أو اختيار الشخص الصالحللعملوهو يحققهنا هدفان رئيسيان أولا ارشاد الفرد نفسه فى اختيارالعمل المناسب له وثانيا ارشاد صاحب العمل فى اختيار الموظف أوالعامل الكفء الذى يتفق والعمل المعين .

ماذا يقدم التوجيه المهنى لرجالالاعمال من خدمات : خدماتالتوجيه المهنى لرجالالاعمال متعددة النواحىاذكر منها على سبيل المثالا الحصر الاوجه التالية : —

(ا) اختيار الموظفين أو العمال
(ب) الكشف عن الموظفين غيرالاكفاء
(ج) وضع كل موظف فى العملالذى يتناسب وقدرته
(د) اقتراح الافضل للترقيةوتحمل المسئولية والقيادة
(ه) الكشف عن الشخصياتالشاذة
(و) وضع الخطة للتدريب المهنىباقل مجهود ممكن بأسرع طريقة ممكنة لتحقيق أكمل انتاج

كيف تحدث عملية التوجيهالمهنى:دراسة علماء النفس للمهن المختلفة انتهت بهم الى الكشف عن الصفاتالنفسية الضرورية لكل مهنة منالمهن ثم بعد ذلك وضعوا الاختباراتالموضوعية الدقيقة التى تقيس هذه الصفات ومن ثم فانهم يختبرونالافراد من حيث هذه الصفات النفسية وبعد ذلك يبحثون فيما اذاكان الشخص المعين صالحا لهذا العمل بالذات أم لا وذلك ببساطة حسبالتخطيط النفسى العام الذى يرسمونه للشخص حسب ذكائه ومواهبهالخاصة وميوله المهنية واستعداداته الكامنة وصفاته الانفعالية وسلوكهالشخصى والاجتماعى والآن ...

ماهو واجب رجال الاعمال ازاءالتوجيه المهنى فى مصر ؟؟

اتشيسون يشرح :

برامج المساعدات الفنية

ألقى المستر اتشيسون في المؤتمر الوطني للتطور الاقتصادي والاجتماعي الدولي خطابا كان الرئيس ترومان قد أعده ليلقيه بنفسه ولكن الظروف لم تسعفه نظرا لاشتداد أزمة الصلب .

والخطاب المذكور بمثابة دعوة موجهة الى الكنجرس وأصحاب رؤوس الاموال والعمال والامة على وجه عام لمواصلة برنامج المساعدة الفنية وتوسيع نطاقه فى مناطق العالم المختلفة. وهو البرنامج الذى كان الرئيس ترومان قد اقترحه كنقطة رابعة فى خطابه الذى افتتح به عهد رئاسته للجمهورية منذ ثلاث سنوات

« وقد تمخض هذا البرنامج الذى وضع موضع التنفيذ بالتعاون مع بعض مشروعات الامم المتحدة المماثلة ومشروع كولومبو البريطاني عن أكثر من مائتى مشروع للمساعدة فى أكثر من ثلاثين دولة . وقد رصد له مبلغ جديد فى الميزانية المعروضة الآن على الكنجرس الامريكى . ولكنه اذا ما قورن بما تدعو اليه الحاجة بالفعل لظهر انه برنامج متواضع ولذلك لابد لنجاحه التام من أن تبذل الحكومات ذات الشأن والمنشئات الخاصة أيضا جهودا جبارة تفوق ما بذل حتى الآن »

« والبرنامج المذكور — كما أكد المستر ترومان — يرمى الى مكافحة الجوع والفاقة والمرض التى تعد من أهم الاسباب التى تنبت الحرب والديكتاتورية وعلى الاخص فى هذا العصر الصناعى »

ان مبدأين على جانب عظيم من الاهمية يشغلان عقول شعوب عديدة فى مناطق العالم المختلفة وهما :

أولا — ان حياة الشقاء ليست أمرا مقدرا لامفر منه وان فى الامكان فعل أشياء كثيرة لتحسين الاحوال .

ثانيا — يجب التحرر من السيطرة الاجنبية .

ثم وصف المستر اتشيسون سعى الكثير من الشعوب للحصول على الاستقلال والتحرر من السيطرة الاجنبية بأنه أمر طبيعى ممدوح . واستطرد يقول بأنه موافق كل الموافقة على أن حياة الشقاء ليست أمرا مقدرا لامفر منه .

ثم أشار الى أن برنامج النقطة الرابعة الامريكى الخاص بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية يرمي الى خلق ظروف سياسية واقتصادية تمكن الحرية من أن تثمر وتينع .

واستدرك وزير الخارجية فقال ان الاستقلال وحده لايكفى لتحسين الاحوال الاقتصادية .

ومضى يقول ان برنامج النقطة الرابعة ماهو الا نقطة واحدة من نقط عديدة تدخل فى نطاق السياسة الخارجية للولايات المتحدة . ثم قال ان على الدول التى تتلقى المساعدات أن تدرك أن من الضرورى أن توفر الجانب المناسب الذى نستطيع فيه هذه المساعدات أن تأتى الثمرة المرجوة منها والذى يمكن فيه تبادل الاشخاص والآراء بحرية وحسن استعداد .

ونوه المستر اتشيسون بالحاجة الى تحرير التجارة الدولية من مختلف القيود لكى يستطيع العالم أن يشترك فى تبادل كميات أكبر من الصادرات والواردات . وانه مازال يسعى نحو هذه الغاية منذ سنوات طويلة .

واستطرد المستر اتشيسون يقول :

وثمة أمرين على أكبر جانب من الاهمية يترددان على خواطر ملايين الافراد فى المناطق التى لم تكتمل نموها الاقتصادى بعد بقوة ووقع شديدين أولهما ان حياة الشقاء ليست شيئا مقدرا يجب التسليم به وانما هى أمر يمكن العمل — بل عمل الكثير — فى سبيل تخفيف وطأته ، وثانيهما انه فى وسعهم تحقيق استقلالهم وتحرير أنفسهم من السيطرة والاصابع الاجنبية والوقوف فى وجه أية محاولة ترمى الى الانتقاص من ذلك الاستقلال .

« لقد أثارت هاتان الفكرتان الشعوب على مر السنين ، وهاهما تتركان أثرهما الشديد — لاول مرة وعلى نحو أشد منذ الحرب الماضية — بين الشعوب التى لم يكتمل نموها الاقتصادى بعد .

« ولاريب أن ذلك يؤدى الى اختمار هائل يتناول بالتغيير الشديد سكان تلك المناطق وطرق تفكيرهم . ومهمة برنامج النقطة الرابعة هو توجيه هذه الطاقة المختمرة فى اتجاه نواحى التقدم السلمية بعيدا عن الفوضى المجردة . »

« ونحن نلمس تماما ذلك الميل الى معالجة الداء . والواقع ان الفكرتين السابقتين كثيرا ماتتعرضان للخلط فى بقاع عديدة من العالم ، فكثير من الشعوب تعتقد بأن مجرد بلوغ الاستقلال القومى وتحقيقه سيؤدى بطريقة آلية الى حياة رغدة حافلة بالتحرر من الفقر والمرض والجهل .

« ونحن نعترف بالطبع أن الامر ليس كذلك . وعلى هذا فان هذه الشعوب متى خاب أملها لعدم تحسن أحوالها بمجرد حصولها على الاستقلال فانها تتحول الى وجهة أخرى وهى الشيوعية التى تعدهم بأنهم متى اعتنقوا المذهب الشيوعى تحقق لهم مايريدون . »

« على أن كل مانرمى اليه من برنامج النقطة الرابعة هو أن نقول أن لدينا المعرفة ولدينا الخبرة والمهارة التى رأيتموها والتى هى — الى حد ما — سبب هذا الاختمار الضخم الذى يعتمل فى عقولكم ونحن على استعداد لان نشاطركم اياها . »

٥٥ دولة تشترك فى برنامج المعونة الفنية

تشترك بلدان الشرق الاوسط وآسيا اشتراكا فعليا فى برنامج المساعدة الفنية لسنة ١٩٥٢ الذى تقوم به الامم المتحدة . فقد جمعت ٥٥ دولة مبلغ عشرين مليون دولار دفعت منها الولايات المتحدة ١٢ مليون دولار — وذلك لتنفيذ مشروعات التقدم فى بلدان العالم المتخلفة خلال الشهور الثمانية عشر الاولى من البرنامج . وقد امتنعت روسيا منذ البداية عن الاشتراك فى هذا البرنامج العالمى على النقيض حتى من الدول الصغيرة مثل اليمن وليبريا والعراق .

اكتشاف أنواع جديدة

من المبيــدات الحشرية

جاء فى تقرير لوزارة الزراعة الامريكية ان المبيدات الحشرية الجديدة التى تم اكتشافها اخيرا فى الولايات المتحدة قد زادت الى حد كبير اهتمــام مزارعى القطن الامريكيين على مكافحــة الحشرات كجــزء عادى من برنامج الاشراف على مزارعهم .

ويعتقد العلماء الذين يهتدون عن طريق الابحاث المتواصلة التى يقومون بها الى خير الوسائل لاستخدام انواع السموم الجديدة، ان اكتشافهم الاخير قد جعل مكافحة الحشرات والتغلب عليها فى متناول يد كبار مزارعى القطن وصغارهم على السواء .

وتقول وزارة الزراعة ان استخدام المزارعين للمبيدات الجديدة سيمكنهم من الوصول الى هدفهم وهو انتاج ١٦ مليون بالة فى سنة ١٩٥٢

ومن الجــدير بالذكر انه عنـــد ما كنت تستخدم مركبات الزرنيخ فى مكافحة سوسة بذرة القطن قبل سنة ١٩٤٢ م لم تكن تعالج من الاراضى المزروعة قطنا فى المنطقة المعرضة بسوسة بذرة القطن سوى مساحة تتراوح بين خمسة وعشرة فى المائة . أما فى السنة الماضية فقد استخدم المزارعون كمية كبيرة من المبيــدات الجديدة عالجــوا بها مساحة تتراوح بين ٣٥و٤٠ فى المائة من الاراضى المصابة

ويشير علماء الحشرات فى وزارة الزراعة الى كمية مسحوق المبيــدات الجديدة التى استخدمت فى تكساس كدليل على الاتجــاه العام فى مكافحة هذه الآفة فقد بلغت فى سنة ١٩٤٦ نسبة المبيدات التى يمثلها الد.د.ت وهو أول الانواع التى ابتكرت منها ٢١ فى المائة فقط من زنة مسحوق جميع المبيدات التى استخدمت فى مكافحة آفات القطن فى تلك الولاية . أما فى سنة ١٩٥١ فقد بلغت هذه النسبة اكثر من ٩٠ فى المائة بينمـا حلت مبيدات اكثر جدة محل الد. د. ت. أضف الى ذلك ان زارعى القطن فى تكساس قد اســتخدموا فى ســنة ١٩٥١ كمية من مسحوق المبيــدات تزيد مرتين ونصف على ما اســتخدموه فى ســنة ١٩٤٦ كما انهم استخدموا مبيدات سائلة تعادل ستة اضعاف المبيدات المسحوقة . وقد كانت جميع هذه المبيدات السائلة من السموم العضوية الجديدة

والمبيدات الجديدة وعلى الاخص السائلة منها تتفق تماما مع وســائل مكافحة القطن القديمة فان المزارع الذى يستخدم المبيدات الســائلة يستطيع اســتخدامها أثناء ساعات العمل العادية وكثيرا ما يكون ذلك فى أثناء عملية الزرع او انتزاع الحشائش دون ان يخشى المزارع ان تمنعــه الريح أو تهـاطل الامطـار من اســتخدام المسحوق . وكانت الطريقــة القديمة فى مكافحــة آفات القطن تنحصر فى سرعة نمو لوزة القطن والتبكير فى حصده وذلك لان القطن المبكر ينجو فى الاغلب من الحشرات التى تظهر متأخرة فى الموسم كما ينجو من القحط او الامطار الغزيرة .

ويوصى علماء الحشرات بالتوسع فى عمليات فحص الحقول للتأكد من حالة الحشرات فيه كجزء من برنامج مكافحة الحشرات بصورة أفضـل وهم يقــولون ان هذا النقد يؤدى الى مكافحة الحشرات فى حينها بأقل مايمكن من الجهد والنفقات .

فرص تجارية

مـــواد كيماوية

T. E. C.,
28, Bld. de Tesie,
Toulon.

مستعد لتوريد البــوتاس الذى يستعمل كسماد كيماوى.

***

JOHN A. W. LUDOLPHI,
Postfach 1104,
Bremen.

مستعد لتوريد الكيماويات اللازمة للصناعة والادوية

***

WESTEUROPAISCHE ANILINFARBEN--
GESELLSCHAFT, Postbox 311,
Bonn am/Rein, Germany.

يشتغل بصنع الانيلين والاصباغ ومستعد لتوريدها الى مصر

***

مـــواد البنـــاء

MANGANA BROS. & Co.
P.O.B. 3,
Iraklion (Isle of Crete).

مستعد لتوريد مواد البناء الى مصر وخصوصا البيوت والرخام الملون

***

OY VENDITO AB,
Bulevardi 28-8,
Helsinki, Finland.

مستعد لتوريد الاخشاب وبروايز النوافذ والابواب الخشـــبية ويطلب الاتصال بالمستوردين كما يطلب وكيلا له فى مصر

***

TOSCHE & Co., G.M.B.H.,
Ferdinandstrasse 58 — 111,
Hamburg 1.

يشتغل باصدار أدوات البنـــاء بجميع أنواعها مثل الاسمنت وزجاج النوافذ والطوب وألواح عزل الحرارة وصلب البنـــاء والابواب الجـاهزة والمواسير وأجهزة الكهربائية ... ألخ

***

عـدد وآلات

« IMPA » G.M.B.H.,
Telemannstrasse 13,
Frankfurt am/Main.

مستعد لتوريد الماكينات والادوات الصناعية والثـــلاجات ومســـتعد لاستيراد أنواع الاغذية من مصر

***

MEMMESCHEIMER & Co.,
Ganghoferstrasse 5,
Frankfurt am/Main.

مستعد لتوريد الآلات والصواميل والاسطوانات ولوازم عمليات الميـاه وأدوات التشحيم .

دليل الممول

بدات حركة الاصلاح المالى فى مصر اثر الغاء الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان أول خطوة بل اهمها فى هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد ادخلت على هذا القانون – على ضوء ما تبين للمسئولين اثر التطبيق العملى – عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

ويعنينا فى هذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وسنحرص بعد أن نبين ما تتناوله الضريبة على الحديث عن التزامات المولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

« القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ »

ما تتناوله الضريبة

تسرى ضريبة الارباح التجارية والصناعية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية او المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون (م ٣٠) ، وتسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن الغرض منها (م ٣١) وتسرى الضريبة كذلك على أرباح :

١ – شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محالا أو حوانيت أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو المحاصيل أو البضائع وعلى الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف ، والجمعيات التعاونية التى يؤلفها العمال للانتاج ، والبنوك التعاونية وذلك استثناء من المادة ٤٣ فقرة « ٤ » من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

٢ – الافراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات او المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .

٣ – السماسرة وسماسرة الاوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع او المواد الغذائية او القيم المالية على اختلاف أنواعها .

٤ – الاشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم اراضى البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من اعمال التمهيد

٥ – الشركات او الاشخاص الذين يؤجرون محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه والادوات التى تلزم لتشغيله سواء أكان الايجار يشمل ام لا يشمل كل او بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمتجر او المصنع .

٦ – من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفقة واحدة (م ٣٢) .

وتسرى الضريبة كذلك وبغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة او السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته (م ٣٢ مكررة)

وطبقا للمادة ٣٣ من القانون تستحق الضريبة على ارباح كل منشأة مشتغلة فى مصر

التزامات المولين

تختلف الالتزامات التى فرضها القانون على المولين باختلاف الكيان القانونى فالشركات المساهمة وشركات التوصية عليها التزامات بقية المولين من شركات التضامن والافراد ، وقد كان الاختلاف بين التزامات الفئتين كبيرا قبل تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى سوى بين التزاماتها الى حد كبير .

وسنتناول فيما يلى التزامات المولين عند بدء النشاط واثناء استمراره وبعد مرور اثنى عشر شهرا ، ثم عند التوقف عن العمل والتنازل عن منشأة .

اولا – عند بدء النشاط :

اخطار الوجود :

لم يفرض القانون اى التزام على المولين الافراد وشركات التضامن بشأن الاخطار عن بدء النشاط ، اما الشركات المساهمة وشركات التوصية فكل منهما ملزمة تنفيذا للمادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن تقدم الى مأمور الضرائب الواقع فى دائرته مركز ادارة الشركة او المحل الرئيسى لها اخطارا بوجودها فى مدى شهر من تأسيس الشركة وذلك على **النموذج رقم ٧ ضرائب** او على اية ورقة مشتملة على كافة البيانات الموجودة به ، ويقع واجب الاخطار على مدير الشركة أو عضو مجلس ادارتها المنتدب او الشخص المتولى تصريف شئونها . ويجب ان يرفق بالاخطار بالنسبة للشركات المساهمة صورة من عقد الشركة ومن نظامها الاساسى ومن المرسوم الصادر بتأسيسها ونسخة من الجريدة الرسمية التى تحتوى على النشر القانونى .

ويتضمن النموذج رقم ٧ ضرائب البيانات الآتية (اسم مقدم الاخطار « بصفته مدير او عضو مجلس ادارة منتدب او وكيل » واسم الشركة ونوعها « مساهمة ، توصية » والغرض منها ومركزها وتاريخ تاسيسها النهائى ، واسم مدير الشركة او الوكيل او عضو مجلس الادارة المنتدب وبيان راس المال « تفاصيل الاوراق المالية »)

هذا ويجب تبليغ مصلحة الضرائب عن كل تعديل فى تأليف الشركة أو قانونها مع الاشارة الى تاريخ وعدد الجريدة الرسمية التى تحتوى على النشر القانونى .

النموذج رقم ٥ ضرائب :

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن الاخطار عند بدء النشاط ان ننوه هنا بالمادة الاولى من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى فرضت على كل مالك لعقار مبنى يكون مخصصا كله او بعضه لتجارة أو صناعة او مهنة او يكون به مركزا او فرع او مكتب لاى شركة او منشاة تجارية او صناعية مصرية او اجنبية ان يقدم باسمه او بواسطة وكيل له فى خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهر اكتوبر من كل عام الى مامور الضرائب الواقع العقار فى دائرته كشفا على النموذج رقم ٥ ضرائب عن كل مستاجر اصيل او من الباطن . وفى هذا ضمان كاف يغنى عن الزام الافراد وشركات التضامن بتقديم اخطار ببدء النشاط .

ثانيا – اثناء الاستمرار فى النشاط :

العمولة والسمسرة :

١ – تنفيذا للقرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ على كل من يدفع اى مبلغ على سبيل العمولة او السمسرة الى ممول لايمتهن السمسرة او الاشتغال بالعمولة وانما يقوم بها بصفة عرضية ان **يحجز الضريبة على** الارباح التجارية والصناعية المستحقة عليها ، ويكون الحجز على كل مبلغ

على حدة وبغير اى تخفيض . ويجب عليه أن يقـدم الى مأمور الضرائب الواقع بدائرة اختصاصه مركز ادارة أعمـاله فى بحر الخمســة عشر يوما الاولى من كل شـهر اقرارا عـلى **النموذج رقم ٢٨ ضرائب** او على اية ورقة حاوية كافة البيانات الواردة به بيان المبالغ التى دفعها فى بحر الشهر السابق مبلغا مبلغا واسماء وعناوين من استولوا عليها والضريبة المحجوزة عنها ونوع العمل المستحق عنه هذه المبالغ على ان **يورد مع هـذا الاقرار قيمة الضريبة المحجوزة .**

ب ــ وكذلك يلتزم كل ممـول لا يمتهن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة ويستولى على عمولة او سمسرة بأن يقدم فى بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شــهر الى مأمور الضرائب الواقع بدائرة اختصاصه محل سكنه اقرارا على **النموذج ٢٩ ضرائب** اوعلى اية ورقة تحوى كافة البيانات الواردة به ببيان المبالغ التى استولى عليها فى بحر الشهر السابق مبلغا مبلغا واسماء وعنـاوين من استحقت لديهم هـذه المبالغ والضريبة المحجوزة منها ونوع العمل المستحق عنه هذه المبالغ .

الضريبة على كسب العمل وغيرها

تنفيذا للكتاب الثالث من القـانون رقـم ١٤ لسـنة ١٩٣٩ يلتزم ممولو الضريـبة على الارباح التجـارية والصناعية شأنهم شأن بقية أصحاب العمل بتقديم اقرارات معينة بشـأن الضريبة على كسب العمل المستحقة عـلى ما يدفعونه لموظفيهـم او مسـتخدميهم او عمالهـم مع توريد مقدار الضريبة للخزانة ، كما أن عليهم التزامات حيـال الرسوم والضرائب النوعيـة الاخرى ، وقوانين اخـرى « قانون اللغـة العربية » ونكتفى هنا بهذه الاشـارة تاركين التفصـيل الى مجال البحث بشأنها .

ثالثا ــ بعد مرور اثنى عشر شهرا :

١ ــ اقرار الارباح

ا ــ النموذج رقم ١٤ ضرائب :

تنفيـذا للمادتين ٤٣ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٨ من لائحته التنفيذية ينبغى على **الشركات المساهمة وعلى بقية المولين الذين لديهم حسابات منتظمـة** ان يقدموا الى الى مأمور الضرائب الكائن فى دائرة اختصاصه مركز ادارة المنشـأة او محلها الرئيسى اقرارا سنويا عن الارباح والخسائر وذلك على **النموذج رقم ١٤ ضرائب** اواية ورقة حاوية لكافة البيانات الواردة به .

ويقدم الاقرار ــ بالنسبة للشركات المساهمة ــ فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعيـة العموميـة للحساب السنوى ، وعلى الاكثر فى ظرف ثلاثين يوما من آخـر تاريخ يقضى قانون الشركة بضرورة تصديق الجمعية العمومية عليه ولمصلحة الضرائب عند الاقتضاء ولاسباب يكون تقديرها موكولا اليها وحـدها ان تمنح مهلة لهذا الاجل لاتتجاوز ثلاثة اشهر . اما بالنسبة للشركات غير الشركات المساهمة والافراد فيقدم النموذج رقم ١٤ ضرائب قبل أول مارس من كل سنة أو فى بحر شهرين من انتهاء سنته المالية.

ويرفق بالاقرار صورة من حساب التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التى أجرتها المنشأة وبيان المبادىء الحسابية التى بنيت عليها كافة الارقام الواردة بالاقرار .

وتنحصر بيانات النمـوذج رقم ١٤ ضرائب على اسم ولقب صاحب الاقرار ونوع المنشأة (شركة تضامن أو توصية أو مساهمة) ونوع الصنـــاعة أو التجارة أو المهنة ومركز ادارة المنشأة فى المملكة المصرية وبيان فروع المنشأة وبيانات خاصة بالممول الفرد والشركاء المتضامنين (الاسم وعنـــوان السكن والاعباء العائلية) ومقدار الارباح من واقع الحسابات وما يخصم منها طبقا للمـواد ٣٦ ، ٤١ ، ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومقدار الخسائر .

ب ــ النموذج رقم ١٥ ضرائب :

اما المولون الذين ليست لديهـم حسابات منتظمة فانهم ملزمون تنفيــذا للمادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بتقديم اقرار بأرباحهـم على **النموذج رقم ١٥ ضرائب** . وعلى اية ورقــة مشتملة على كافة البيانات الواردة به الى مأمور الضرائب المختص وذلك قبل أول مارس من كل سنة أو فى بحر شهرين من انتهاء السنة المـالية .

ويشتمل هذا النموذج على البيانات الآتية : اسم ولقب صـــاحب الاقرار وعنوانه ونوع الصناعــة أو التجارة أو المهنة ومركز ادارة المنشأة أو مقر محلهـا الرئيسى وبيان الامكنة التى يزاول فيها صاحب الاقرار أعماله ومقدار الارباح التى يقدرها الممول .

ويظل الممول ملزما بتقـديم الاقرار ولو كان تحديد الارباح حاصلا بطريق التقدير وعليه ان يبين بنفســه مايقدره هو لارباحه فى السنة السابقة وكذلك مايستند عليه فى هذا التقدير (م ٤٩ من القانون)

جـ ــ النموذج ١٥ مكرر ضرائب :

تنفيذا للمادة ١ مكرر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب على كل من يستأجر ارضا زراعيـة ويؤجرها للغير مجزاة أو صفقة واحدة أن يرسل الى مأمور الضرائب الواقع فى دائرته محل سكنه خلال الخمسة عشر يوما التالية لابرام عقد الايجار اخطارا على **النموذج رقم ١٥ مكرر ضرائب** يوضح فيه اسم المؤجر وعنوانه ومساحة الارض المؤجرة وقيمة الايجار السنوى وكذلك اسم كل مستأجر من الباطن ومساحة الارض المؤجرة اليه وقيمة الايجار .

د ــ هذا ومن البديهى ان يكون اقرار الارباح موقعا عليه من الممول أو وكيله أو المدير المسئول ويقدم اقرار واحد عن جميع ارباح المنشآت التى يملكها الممول الواحـد ويجوز ان يضمن الممول الشريك المتضـامن فى شركة مع آخرين بالاضافة الى نشاطه المستقل اقراره نصيبه من شركة التضامن او التوصية .

٢ ــ الضريبة من واقع الاقرار

تنفيـذا للمواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب على كافة المولين دفع الضريبة من واقع الاقرار فى خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحـدد لتقديم الاقرارات

« يتبع »

القطن

تصريف محصوله هذا العام

محاضرة للدكتور محمد على رفعت بنادى التجارة الملكى

فى مارس ١٩٥٢

فى مساء يوم الخميس الثالث من شهر يناير الماضى ، وقف أمام زملائكم الاجلاء أعضاء نادى التجارة الملكى بالاسكندرية ، أحاضرهم عن شئون القطن . ولقد بدأت كلمتى بعبارة ارجو ان تسمحوا لى بترديدها الآن ، فلعل فى ذلك عبرة ولعل فيها تذكرة قلت حينذاك :

« ما شعرت بحرج كالذى أشعر به اذ أقف بين ايديكم هذا المساء . وما ذلك الا لان الموضوع الذى سأتحدث عنه ، قد أثار حفائظ بعض الناس كما كان مسرحا للمهاترات» ثم اضفت :

«انى المح فى الافق بوادر عاصفة هوجاء، قد تنقلب الى أعاصير جارفة وقد تتمخض عن كارثة شاملة ، ما لم تعد العدة لاتقاء شرها . وهو أمر ليس بالمستحيل .

ومن قبل ذلك كتبت وناديت ، كما كتب غيرى ونادى ، بوجوب التحرز من تفاؤل أعمى **او من التعلق بآمال زائفة ، ولكننا كنا فى وقت لا تعلو فيه الصيحات المتواضعة على الدعاية الصاخبة. وانى لمعتذر للشاعر القديم**

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى

فلم يتبينوا الرشد الا فى ضحى الغد

لقد حدث تطور هام فى الموقف منذ أسابيع فالحكومة الماهرية ، ثم الحكومة الهلالية منذ اللحظة الاولى أعلنت عن سياسة محددة لمعالجة مشكلة القطن وكررت هذا الاعلان وأكدته ، لكنها منذ أيام اتخذت تدابير خطيرة قد تنتهى الى خلق تبعات مالية كبيرة ولو انها لاتبغى من وراء ذلك كله الا حلا حاسما للمشكلة .

أتراها قد وفقت ؟ أم تراها غلبت على أمرها فاندفعت فى طريق غير التى كانت تريدها؟

لن تعدم الحكومة من سوف يمتدح عملها أيا كان . ولكنها سوف تجد من يرى تناقضا صريحا بين ماكانت تعلنه طائفة مختارة ، وبين مافعلته ربما وهى كارهة ؛ بل ستجد من يقول لها ان التدابير التى اتخذتها لم تمس جوهر المشكلة لانها على أحسن تقدير انما تؤجل الحساب الى حين .

والى جانب المادحين والناقدين ، يقف الفرد العادى فى منطقه البدائى ، وادراكه المحدود ، يقف مشدوها أمام احداث تترى ولا يكاد يفهم كنهها ، يقف مأخوذا بدعايات صاخبة ولا تلبث الحقائق الباردة الا أن تبدد ضوضاءها .

فأنت تراه وقد ازدحمت امام ناظريه صورا من التفاؤل الى جانب صور من التشاؤم حيران قلقا . اذا هزه الفرح حينا صرعته نوبات الاكتئاب أحيانا .

ان الحكم الصحيح على تصرفات الحكومة، رهن بدراسة عميقة شاملة لمكانة القطن فى دائرة الكيان الاقتصادى العام من جهة ، وبتمحيص مجرد عن الغاية للظروف والملابسات التى أحاطت بتجارة القطن واصداره منذ بدء سنة ١٩٥٠ الى الآن من جهة أخرى .

الحقيقة الثابتة ان القطن يتمتع فى محيط النشاط الاقتصادى العام بأهمية اقتصادية ما كانت لتقاس بقيمة المحصول النقدية ، بل انها تمتد الى آفاق بعيدة ، وتتصل عن قرب او بعد بجميع أوجه ذلك النشاط .

فما أثر القطن بقاصر على تعيين نسبة الدخل الزراعى ، وما هو بالذى ينتهى عند تحديد أثمان الاراضى والايجارات ، وما هو بالواقف عند وفاء المزارعين بالتزاماتهم القديمة والارتباط بالتزامات جديدة . ولكن ذلك الاثر ماثل فى جميع المعاملات التجارية والمالية ، وفى حركة التجارة الخارجية، وفى الانتاج الصناعى وفى ايرادات الحكومة ومصروفاتها ، بل وفى كل ركن من اركان الاقتصاد المصرى .

ولسنا فى حاجة الى سرد جميع الحوادث التى وقعت أخيرا فى سوق القطن ، والاعاصير التى اجتاحتها ، فباعدت بينها وبين الاستقرار المنشود ، وحرمت البلاد من مزايا الانتفاع بالتعامل فيها . فأمر هذه الحوادث معلوم ومشهور ، والحديث عنها يجرى على كل لسان . وآخر من أجملها فى تصريح رسمى ، صديقى وزميل الدراسة علوبة بك – وكيل المالية لشئون القطن .

ولقد اجتمعت كلمة أهل الرأى على أن اضطراب السوق القطنية ، ناتج عن تصرفات مريبة ، ومغامرات عنيفة . ولكن يمنعنا من الاسترسال فى تحليل هذه التصرفات وتحديد مسئولية المغامرين ان السياسة الراهنة أخطر من أن تسمح بالكشف عن مآخذ سابقة الا بالقدر الذى يساعد أولى الامر على معالجة اسبابها ومنع تكرارها .

ولذلك سيكون رائدى فى هذا العرض المبسط ، أن نسجل أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فى المحصول الحالى ، ثم نشير الى ما ينبغى ان يكون عليه الاتجاه فى علاج الازمة حتى لاتتعرض قضية البلاد لنكسة لا يعدلها نكسة .

٢ – المقادير المعروضة :

تذكرون انه فى الثالث من شهر اكتوبر الماضى ، اذاعت وزارة الزراعة تقديرها الاول لمحصول القطن الجديد ، فأصبح من الميسور اعداد بيان احصائى لمقارنة أقطان الموسم السابق حسب الجدول رقم (١)

لكن هذه الاحصاءات ليست سوى ارقام جامدة لا تكاد تكشف عن دخائلها الا اشارة والذى يبعث فيها الحياة ويوضح مدلولاتها هو حذق الباحث المجرب .

فمثلا اذا قورنت جملة الاقطان عند بدء الموسم الحالى بمثيلتها فى الموسم الماضى ، فان الزيادة الحالية تبلغ ٢٧٣ر٠٠٠ قنطارا أو ثلاثة فى المائة ، وهى نسبة ضئيلة جدا وليس لها أثر فى ذاتها .

واذا لوحظ ان الحكومة تملك من أقطان هذا الموسم ١ر١٢٢ر٠٠٠ قنطارا ، وان بعض المتحدثين باسمها اعلن انها زاهدة فى بيع هذه الاقطان فى الوقت الحاضر ، فان جملة ما ينتظر عرضه فى السوق تهبط بنحو ٨٤٩ر٠٠٠ قنطارا عن جملة ما كان معروضا فى الموسم الفائت .

واذا لوحظ فوق ذلك ان وزارة الزراعة اذاعت فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ . تقديرا جديدا تقل جملته بنحو نصف مليون قنطار عن التقدير الاول ، فان النقص فى المقادير المعروضة يبلغ ١ر٣٥٠ر٠٠٠ قنطارا بالمقارنة الى الموسم الماضى .

على أن الراجح أن الحديث عن زهد الحكومة فى بيع ما تملكه من الاقطان ، وان هو الا حديث أملته عاطفة تجاهلت الامكانيات

فالمتتبع لاحداث الموسم الماضى لا يساوره شك فى أن الحكومة تورطت فى شراء جميع ماتبقى من المحصول السابق ، وبأثمان تزيد

جدول رقم ١

بآلاف القناطير

الصنف	١٩٥٢/١٩٥١ (١) الانتاج	١٩٥٢/١٩٥١ (٢) فضلة الموسم	١٩٥٢/١٩٥١ (٣) المجموع	١٩٥١/١٩٥٠ (١) الانتاج	١٩٥١/١٩٥٠ (٢) فضلة الموسم	١٩٥١/١٩٥٠ (٣) المجموع
كرنك	٢,٥٦٤	٢٢٩	٢,٨٦٣	٢,٨٦١	١٠	٢,٨٧١
منـوفى	٥٠٥	٣٤	٥٣٩	٢٥٦	٦١	٣١٧
جيزة	٦	—	٦	—	—	—
مجموع الاقطان الطويلة التيلة	٣ر٠٧٥	٣٣٣	٣,٤٠٨	٣,١١٧	٧١	٣,١٨٨
جيزة	١ر٢٩٣	٨٠	١,٣٧٣	١,٦٣٨	٧٨	١,٧١٦
اشمونى/زجوراه	٤ر٠٣٣	٧٠٩	٤,٧٤٢	٤,٠٤٥	٧٢	٤,١١٧
اقطان أخرى	٧٣	—	٧٣	١٦٢	١٣٥	٢٩٧
مجموع الاقطان المتوسطة التيلة	٥ر٣٩٩	٧٨٩	٦,١٨٨	٥,٨٤٥	٢٨٥	٦,١٣٠
جملة عمومية	٨ر٤٧٤	١,١٢٢	٩,٥٩٦	٨,٩٦٢	٣٥٦	٩,٣١٨

كثيرا على الاثمان التى كان يمكن تصريف القطن على أساسها .

والثابت ان التدخل المذكور انطوى على اكبر مغامرة تجارية سجلها تاريخ مصر الاقتصادى، قديمة وحديثة . ومرة أخرى لعل الظروف الراهنة تتطلب القصد فى الكلام عن الاضرار التى لحقت بالنظام المالى. وكان من المستطاع تجنبها دون اهدار لحق مقرر ودون تجاهل لمصلحة مشروعة . ومع كل ذلك فان واجب الحكومة الوطنى ان تجعل هذه المسالة موضوع تحقيق شامل اظهارا للحق وتحديدا للمسئولية ومنعا لتكرار الاخطار .

ان الحكومة السابقة ، وقد التزمه بشراء القطن ، لم يكن لديها المال الكافى لدفع الثمن الذى ارتفع الى اثنين واربعين مليونا من الجنيهات . فأنى لها ان تدبر هذا المبلغ الضخم وهذه سوق الاقراض محدودة وهذا صندوق الاحتياطى العام فارغا

طلبت الحكومة الى البرلمان تعديل القانون الذى كان يجيز لها أن تصدر فى حدود عشرة ملايين جنيه أذونات على الخزانة لمدة ثلاثة اشهر لتمويل محصول القطن عند الضرورة فأجابها البرلمان الى ما طلبت ورفع الحد الاعلى للاقراض من عشرة ملايين الى ثلاثين مليونا ، ثم الى اربعين مليونا .

مهد هذا التعديل لارتكاب خطأين بالغى الخطورة ..

الخطأ الاول يتصل بالخروج عن الغرض الاساسى من اصدار القانون ، وكان ذلك الغرض ينحصر فى تمويل تجارة القطن وعمليات تصديره ، ولا يدخل فيه استخدام الاموال فى المضاربة (أو على احسن تقدير) فى عمليات استثمار طويل المدى ويحتمل ان تنتهى بخسارة فادحة . وبمعنى آخر كان هذا التعديل مجافاة للمبادىء المالية السليمة التى تنأى عن استخدام حصيلة قرض قصيرة الاجل (مثل التى تتجمع من اصدار أذونات على الخزانة لمدة ثلاثة أشهر) فى استثمار طويل المدى ولاسيما اذا كانت القيمة التجارية للاستثمار أقل من قيمته الاسمية . كالذى حدث فعلا عند شراء أقطان بسعر أعلى من سعر السوق قال معالى وزير المالية الحالى، ان جملة الخسارة الناتجة من هذه العملية تبلغ ١٥ مليون جنيه .

والخطأ الثانى كان أخبثهما أثرا وأعمقها ضررا . اذ انه انتهى الى اصدار أذونات على الخزانة بمقادير كبيرة مما أدى الى تضخم جديد فى القوى الشرائية، فكان تضخم فى أعقاب التضخم الذى اجازته الحكومة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، عند رفع الحد الاعلى للاصدار المكشوف من البنكنوت أى الاصدار بدون غطاء من ذهب أو عملات اجنبية الى مائة مليون جنيه . فلا عجب ان تتبلور النتيجة المحتومة فى اشتداد حدة الغلاء ، وفى زيادة متاعب الحياة عند أفراد الشعب، الا الذين باعوا عقود الاقطان الحكومة ولاعجب ان يعم اضطراب الاوضاع المالية ، وتنفذ سموم التضخم الجامح فى جميع نواحى الكيان الاقتصادى .

ولكن العجب ان بعض البسطاء حاول تبرير مسلك الحكومة فى زيادة اصدار العملة المكشوفة بأن هذه الزيادة تمثل ثروة طبيعية هى الاقطان المخزونة التى مآلها الى التصدير. وفات هؤلاء البسطاء أنه ليست ثمة علاقة مباشرة بين قيمة الثروة الطبيعية وبين مقادير النقد اذ لو استقامت مثل هذه العلاقة لكان فى امكان كل حكومة ان تستغل أى ظرف مناسب لاصدار عملة جديدة فى مقابل عناصر الثروة المختلفة من مجوهرات ومواد أولية وكل سلعة يمكن تصديرها ، وكذلك نسى هؤلاء البسطاء أن القيمة الحقيقية لغطاء أية عملة رهن بامكان التصرف فيه فى الخارج بدون أدنى قيد او شرط .

والعجب أيضا ان بسطاء آخرين ويظاهرهم رجال رسميون يزعمون أن ارتفاع اسعار القطن يؤدى الى زيادة القدرة الشرائية ومن ثم حتما الى زيادة مقادير العملة المصدرة .

وانى استميحكم العذر اذ أقف قليلا لكى افند هذا الزعم الخطر . ومصدر الخطر فيه انه ينطوى على نصف الحقيقة فما أشبهه بالحق الذى يراد به باطل .

ان ارتفاع أسعار القطن ارتفاعا تنتج منه زيادة حصيلة العملات الاجنبية التى تجنيها البلاد من تصديره يؤدى بلا شك الى زيادة القدرة الشرائية او زيادة الدخل القومى .

الى هنا والمنطق سليم. ولكن زيادة القدرة الشرائية أو زيادة الدخل القومى لا تستلزم زيادة مقادير البنكنوت .

ذلك لان التداول يخضع خضوعا تاما ومباشرا لسياسة الائتمان التى تنفذها السلطات المسئولة ، فان شاءت قبضت يدها وان شاءت بسطتها كل البسط .

ان القول بحتمية الزيادة فى العملة المتداولة نتيجة لارتفاع اسعار القطن ، لايستقيم مع المنطق وان فيه لعودة الى تفكير عصور ماقبل استخدام العملات الحديثة وانشاء المصارف

وصفوة القول ــ بعد كل هذه الملاحظات ــ ان الاحداث الاخيرة وما قد تتمخض عنه من تطورات خطيرة فى ميزانية الحكومة . تجعلنا نرجح أن وزارة المالية سوف تسعى، وواجبها أن تسعى ، جاهدة فى تصريف مالديها من الاقطان . ان هى أرادت ان تتجنب متاعب مالية خطيرة .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه على الرغم من النقص الكبير فى المحصول الحالى فان جملة المعروض من اصناف القطن المختلفة وقد بلغت تسعة ملايين قنطار فى بدء الموسم لا تكاد تختلف عن جملة ما كان معروضا فى الموسم الماضى .

انتقل الآن الى الحديث عما يسمونه « **المركز الاحصائى** » .

تهتم حكومات البلاد المنتجة للقطن والتى تستهلكه ، وكذلك المؤسسات الاهلية ــ سواء الاقليمية أو الدولية ــ تهتم هذه الهيئات جميعها بنشر احصاءات وفيرة وفى فترات منتظمة عن انتاج القطن وتجارته واستهلاكه وما من شك فى أن لهذه الاحصاءات قيمة كبرى عند دراسة مشاكل القطن وتحديد معالمها . غير انها احصاءات كثيرا ما كانت مصدر ضر فى يد المغرض ، ومبعث بلاء لدى البسطاء .

وان من الناس من يحلو له ان يقحم فى الحديث عن محصول القطن عبارة « المركز الاحصائى » واختلاف هذا المركز ضعفا او قوة تبعا لزيادة المقادير المعروضة او نقصها

وواقع الحال ان هذه عبارة مشهورة يرددها العامة ترديد الببغاء ، ويستخدمها الخاصة بغير ضابط علمى . فهى فى ذاتها لا تنطوى على اى معنى اقتصادى مستقل وهى لاتعدو ان تكون بيانا عدديا عن جانب من العوامل التى تؤثر فى حالة العرض والطلب ــ تلك العوامل التى ينتج من تفاعل بعضها مع البعض الآخر سعر موحد ينعته الاقتصاديون « بسعر الموازنة » أى السعر الذى يتكافأ على أساسه العرض والطلب ، فلا تتخلف ناحية عن الاخرى ويتم تصريف المقادير المعروضة كلها .

وهذه العوامل كثيرة ومتشعبة ، فضلا عن انها دائمة التغير والتبدل، لانها فوق تأثرها بالتطورات الصناعية ورغبات المستهلكين تتأثر بالاحداث السياسية المحلية ، وحالة العلاقات الدولية ، وغير ذلك من المؤثرات التى يمكن توقعها أو التى تحدث فجأة .

والنتيجة المنطقية لهذا التحليل المبسط هى الاعتراف بأنه فى جميع الاوقات، لايكون الحكم على المركز الاحصائى للقطن صحيحا الا لفترة غير محدودة تختلف طولا أو قصرا تبعا لتبدل أوضاع العوامل المؤثرة فى العرض والطلب .

وفى الماضى كان تقدير المركز الاحصائى يتم بطريقة آلية فى ندوة السوق الحرة . بيد أن تدخل الحكومات فى تجارة القطن وفى توجيه أسواق العقود ، وفى تحديد التصدير والاستيراد ، نال من حرية التعامل فأصبح ذلك التقدير أمرا شاقا ، بل متعذرا فى معظم الاحيان .

ومع ان هذا الاستنتاج صحيح من الناحيتين النظرية والعملية ، سواء بالنسبة لمحصول العالم أو لمحصول اقليم واحد ، الا ان هناك من أساليب البحث الفنية مايساعد ذوى الخبرة على دراسة العوامل الرئيسية واستقراء آثارها . فيتسنى لهم من وقت لآخر تلمس المغزى المؤقت للمركز الاحصائى ، والاستعانة بذلك على تقدير الاتجاه المرتقب فى مستوى الاسعار .

فاذا أريد فى أى وقت معين تقدير المركز الاحصائى للقطن المصرى والاحتمالات المرتقبة فى تصريف المحصول ، فلا مناص بادىء ذى بدء من تمحيص العوامل المحلية واستقراء التطورات الخارجية التى تؤثر فى مدى التجاوب بين العرض والطلب . ولكن مهما أحيطت دراسة هذه المسائل الدقيقة ومهما يحرص الباحث وله درايته فى التمييز بين ماهو جوهرى وماهو عارض ، فلن ينتج عن مثل هذه الدراسة تقدير اقتصادى كامل كالذى كانت تعلنه الاسواق الحرة .

وليس بمجد ، ولا هو بالعمل الحكيم، أن نحاول فى هذا العرض المختصر لمسألة القطن ابراز جميع العوامل التى ينبغى استقراؤها للحكم على المركز الاحصائى للقطن المصرى.

ذلك لان مثل هذه المحاولة تقتضى مناقشة الكثير من الامور التى لايجوز فى هذا الموقف

جدول رقم ٢

الموسم	الانتاج (الولايات المتحدة)	الاستهلاك (بلاد العالم أجمع)		الفضلة
١٩٤٦ \ ٥	٩٫٠١٦	١٩٫٨٩٠	٢٣٫٤٤٧	٢٣٫٠٤١
١٩٤٧ \ ٩	٨٫٦٤٠	٢٠٫١٥٣	٢٦٫٢٦٩	١٦٫٩٢٤
١٩٤٨ \ ٧	١١٫٨٥٧	٢٣٫٢٣٣	٢٦٫٤٧٢	١٣٫٦٨٤
١٩٤٩ \ ٨	١٤٫٨٧٧	٢٧٫٢٠٩	٢٦٫٧٨٩	١٤٫١٠٤
١٩٥٠ \ ٩	١٦٫١٢٨	٣١٫٦٠٠	٢٩٫٠٠٠	١٦٫٣٠٠
١٩٥١ \ ٠	١٠٫٠١٢	٢٥٫٨٢٥	٣١٫٧٠٠	١٠٫٦٢٥
١٩٥٢ \ ١	١٥٫٧٧١	٣٥٫٥٠٠	—	—

الدقيق أن تكون موضع مساجلات عامة ،بل الاجدر بها ان تدرس في اجتماعات فنية خاصة ومن ثم يستقصر هذا الجانب من البحث على أهم العوامل التى يمكن مناقشتها علنا دون تعريض المصلحة العامة لضرر .

تنقسم هذه العوامل الى عوامل خارجية واخرى ذات صفة اقليمية غالبة ، ولنبدأ باستعراض أهم العوامل الخارجية .

ولعل في مقدمة هذه العوامل حالة الانتاج في العالم ، وجملة المقادير المعروضة من القطن ومقارنتها باحصاءات الاستهلاك في السنوات الاخيرة على نحو ماهو مسجل في الجدول رقم (٢) بآلاف البالات :

توضح هذه الارقام المكانة الفذة التى تحتلها الولايات المتحدة الامريكية بين البلاد المنتجة للقطن كما توضح كيف أن مجموع المقادير المنتجة في غير الولايات المتحدة ، ظل منذ سنة ١٩٤٦ ، في مستوى ثابت لايتغير بدليل أن الانتاج العالمى كان يرتفع أو يهبط بالقدر الذى كان يرتفع في حدود محصول الولايات المتحدة او يهبط .

وعند انتهاء الحرب، كانت جملة المخزون من القطن أى الفضلة السنوية في مستوى متضخم ،مما أثار موجة من الخوف الشديد لدى الدول المنتجة ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ،وهى الدولة التى عمدت حكومتها الى تشجيع سياسة خفض الانتاج حتى لاتنهار الاسعار تحت ضغط العرض الوفير . ولقد أثمرت هذه السياسة فأخذت الفضلة تتضاءل سنة بعد أخرى حتى وصلت الى ١٠,٦٢٥,٠٠٠

بالة في الموسم الماضى بعد أن كانت ٢٣,٠٤١,٠٠٠ بالة في سنة ١٩٤٥

أما الاستهلاك فبعد أن كان ٢٣,٤٤٧,٠٠٠ بالة في موسم ١٩٤٦\٥ ازاد الى ٢٦,٢٦٩,٠٠٠ بالة في الموسم الذى أعقبه . ولكنه استقر على هذا المعدل خلال الموسمين التاليين ثم ارتفع الى ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ بالة في موسم ١٩٥٠\٩ والى ٣١,٧٠٠,٠٠٠ في موسم ٥٠ \ ١٩٥١

والمفهوم أن أرقام الاستهلاك خلال المواسم الثلاثة الاولى من فترة بعد الحرب ، تأثرت بعوامل كثيرة، منها أن المستهلكين ، وقد زاد عددهم في السنوات الاخيرة لتكاثر السكان تكاثرا طبيعيا ، استردوا قوة الطلب بعد تدهورها أثناء الحرب .

ومنها أن المصانع الاوربية التى لم تخرب أو التى أعيد انشاؤها انتهجت خطة توفير رصيد مناسب من القطن الخام .

ومنها أن الحكومات تدخلت في شئون الاقتصاد ، وأشرفت على سياسة الاستثمار وعمليات المبادلة وغير ذلك من الامور التى أثرت في مقدرة المستهلكين من الافراد والمصانع

وكان مقدرا في أوساط مطلعة كثيرة ان الاستهلاك قد استقر حدود خمس وعشرين مليون بالة سنويا . ولكنه في الواقع ارتفع الى ٢٩ مليون بالة ثم الى ٣١,٧٠٠,٠٠٠ مليون بالة في موسمى ١٩٥٠\٤٩ و ١٩٥١\٥٠

على التوالى . وقد يفسر هذه الزيادة استعادة المانيا واليابان مكانتهما في صناعة الغزل والنسج . على أن الراجح أن الزيادة كلها أو جزء منها كانت احدى النتائج المباشرة لاضطراب الحالة الدولية ، ونشوب الحرب الكورية في يونيو سنة ١٩٥٠ وماتبع من تهافت معظم الدول على تخزين المواد الاولية ذات الصفة الاستراتيجية .

ولكن الامر الذى ينبغى الالتفات اليه هو وجود خلاف جوهرى بين مركز القطن وبين مركز غيره من المواد الاولية المشار اليها كالصوف والمطاط والصفيح والنحاس وماشاكلها . ذلك لان سياسة الولايات المتحدة في شأن تخزين هذه المواد هى المحرك الاول للطلب عليها. وهذا على عكس القطن الذى هو أحد المحاصيل الرئيسية التى تنتجها الولايات المتحدة والتى تصدر منها مقادير كبيرة للمناطق الصناعية في أوروبا وآسيا .

والذى يضفى على هذه الملاحظة خطورة اكبر ، هو أن السياسة القطنية التى تسير عليها حكومة الولايات المتحدة تخضع لمؤثرات كثيرة ، وتتحكم فيها ميول واتجاهات لايمكن التنبؤ بها. وماعهدنا بالتطورات التى حدثت خلال الموسم الماضى في شأن الصادرات الامريكية ببعيد بل ان فيه عبرة وان منه لتذكرة

ومن جهة أخرى يلاحظ أنه خلال الموسمين الماضيين ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا ملموسا وربما يؤثر كثيرا على رغبة المستهلك وقدرته على طلب المنتجات القطنية ، ومن ثم على طلبات المصانع .

وهناك تطور آخر ينبغى الانتباه اليه، ففى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار القطن هذا الارتفاع الملموس، ظل الارتفاع الذى سجلته أسعار الالياف الصناعية المنافسة للقطن ، محصورا في حدود ضيقة ومع ذلك فقد حدث في أوائل الصيف الماضى هبوط في طلب هذه الالياف ادى الى انهيار سوقها في الولايات المتحدة مما قد يمهد لظهور عهد منافسة شديدة للقطن .

هذه الاعتبارات وغيرها مما لايتسع المقام لذكرها ، توضح الجانب الدولى من المصاعب الكثيرة التى يواجهها كل باحث أمين في موضوع المركز الاحصائى للقطن في مصر . وانها مصاعب لو أضيفت الى الملابسات المحلية ، لعززت الرأى القائل بضرورة التحرز في الحكم على المركز الاحصائى والحيطة من التمويل على آراء غير ناضجة .

فكما انه لايجوز لغير الباحث المتمكن ان يقحم عبارة المركز الاحصائى في المناقشات العامة فلا يصح لأى قارىء او سامع ان يقبل حديثا عن هذا المركز قبل ان يتأكد من مؤهلات المتحدث .

تحضرنى عند الحديث عن البيانات الاحصائية ونسب التطورات ماقاله برنارد شو تدليلا على نجاحه المادى في أول سنة من سنين حياته العملية . « في خلال تلك السنة زاد دخلى الى اربعة أضعاف السنة السابقة — من ٢\١١ ٢ ش الى ١٠ ش كل اسبوع »

« البقية في العدد القادم »

مجموعة القوانين الخاصة بحماية الملكية الصناعية

اهدت الينا مصلحة الملكية الصناعية كتابها الذى تضمن كل القوانين والقرارات المحلية والاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأعمال المصلحة .

والمصلحة احدى مصالح وزارة التجارة والصناعة ، تقوم على تنفيذ القوانين الخاصة بالعلامات والبيانات التجارية ، وببراءات الاختراع ، والرسوم والنماذج الصناعية ، وبالسجل التجارى ، وبيع المحال ورهنها .

والكتاب يحتوى على المرسوم الخاص بانشاء مصلحة الملكية الصناعية والمذكرة الايضاحية له ، والمذكرة بمشروع قانون لانشاء السجل التجارى والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بانشاء السجل التجارى والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية اللاحقة له . ويشمل أيضا المذكرة الايضاحية المرفوعة لمجلس الوزراء في شأن مشروع مرسوم بمشروع قانون الاسماء التجارية والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية والقرار الوزارى باللائحة الخاصة بشهر الاسماء التجارية . كما يحتوى الكتاب على تقرير لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب عن مشروع قانون بيع المحال التجارية ورهنها والقانون ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها والقرارات الوزارية التابعة له . ويشمل كذلك المذكرة التفسيرية والقانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والقرارات الوزارية التالية له . كما يحتوى الكتاب على قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة (فيما يتعلق ببراءات الاختراع) ويشتمل الكتاب على الاتفاقات والمعاهدات الدولية لحماية الملكية الصناعية .

ويختتم الكتاب بالباب التاسع الذى يشمل المذكرة الايضاحية والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات والقرار الوزارى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

فالكتاب في مجموعه ، يهم كل ذى مصلحة من رجال الاعمال ، وعلى الاخص من يزاولون مهنة وكلاء البراءات .

قوانين وقرارات

قرار رقم ٩١ لسنة ١٩٥٢
باختيار الممتحنين للدور الاول لكل من ادوار الامتحانين الابتدائى والنهائى وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

وبعد الاتفاق مع وزير المعارف العمومية .

وبعد الاطلاع على ما ارتآته الجمعية العمومية لقسمي الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يختار لدور ابريل سنة ١٩٥٢ لكل من الامتحانين الابتدائى والنهائى المنصوص عليهما فى المادة ١٤ من القانون المشار اليه حضرات الممتحنين المبينة أسماؤهم فيما يلى باشراف رئيس لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المذكور .

الامتحان الابتدائى

ا - مادة المحاسبة بما فى ذلك الضرائب
١ - حضرة الاستاذ زكى حسن
٢ - حضرة الاستاذ فؤاد الصواف
٣ - حضرة الاستاذ محمد كامل الحارونى

ب - مادة المراجعة بما فى ذلك المعلومات العامة :
١ - حضرة الاستاذ حسن كامل الملطاوى .
٢ - حضرة الاستاذ مصطفى شوقى

الامتحان النهائى :

أ - مادة المحاسبة :
١ - حضرة الاستاذ زكى حسن
٢ - صاحب العزة عبد القادر نجا الابيارى بك
٣ - حضرة الاستاذ فؤاد الصواف .

ب - مادة المراجعة :
١ - حضرة الاستاذ ينى نوار
٢ - حضرة الاستاذ مصطفى شوقى

ج - مادة الضرائب بما فى ذلك المعلومات العامة :
١ - صاحب العزة سليم امين حداد بك
٢ - حضرة الاستاذ حسن كامل الملطاوى

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٦ من شهر مارس سنة ١٩٥٢

امضاء (صليب سامى)

***

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

منشور رقم ١٠ ضريبة عامة

بشأن بدء سريان حكم المادة ٢٤ مكررا /٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

يجرى نص المادة ٢٤ مكررا /٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بما يلى :

« لاتسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة : الهبات والتصرفات التى تتم بين الاصول والفروع أو بين الزوجين خلال خمس السنوات السابقة على السنة الخاضع ايرادها للضريبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة . على انه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن ان يرفع الامر للقضاء ليقيم الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد اليه فرق الضريبة . »

وقد تساءل البعض عن بدء سريان حكم هذه المادة ، أتطبق لاول مرة على ايرادات سنة ١٩٥١ ومابعدها ، أم انها تطبق أيضا على ايرادات كل من سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ . وانه ما تكون السنة التى يبدأ منها تطبيق هذا النص لأول مرة ، أفلا يكون فى عدم الاحتجاج بالتصرفات والهبات التى تمت فى السنوات الخمس السابقة عليها ، تطبيق للقانون بأثر رجعى ؟

وردا على ذلك تبدى المصلحة أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ تقضى بأن « يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية على ألا تسرى الاحكام الخاصة بتحديد الايراد والسعر الا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ عن ايرادات سنة ١٩٥١ » ، ومن هذا يتبين ان حكم المادة ٢٤ مكررا /٤ آنفة الذكر لا يسرى على سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وانما يسرى لاول مرة على ايرادات سنة ١٩٥١ فلا يحتج عند تحديدها بما تم من الهبات والتصرفات المحكى عنها خلال خمس السنوات السابقة عليها ، أى من اول سنة ١٩٤٦ حتى نهاية سنة ١٩٥٠ .

ومن الواضح ان التطبيق على هذا النحو ليس تطبيقا للقانون بأثر رجعى ، بل هو تطبيق له بأثره الفورى ، من تاريخ العمل به ، على كل مايقع فى ظله من وقائع ، اذ لاريب فى أن التصرفات والهبات التى تناولها النص ، والتى تمت فى السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع ايرادها للضريبة ، هى عنصر جوهرى فى تحديد ايرادات تلك السنة .

(بهذا المعنى فتوى مجلس الدولة - قسم الرأى مجتمعا - بكتابه رقم ٥٢/١٨٣ /٥٥٣ المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢)

كتاب دورى رقم (٣١٩)

لوحظ من التفتيش على اعمال الفحص والربط فى المأموريات ان هذه الاعمال بحاجة الى مزيد من العناية والدقة . ولما كان من الواجب أن يقوم الفحص والتقدير على أسس قويمة لذلك نوجه النظر الى اتباع القواعد الآتية وتكلف حضرات المأمورين الاوائل بالاشراف على تنفيذها :

١) يراعى ضرورة اثبات رقم الوارد على كل مستند يقدم من الممول وتاريخ وروده مع مرور جميع هذه المستندات التى تقدم للمأمورية على المأمور الاول أو المراجع ليقوم بتوجيهها الى المختص .

٢) على كل من حضرات الفاحصين قراءة الملفات التى يوكل اليهم امر فحصها قبل البدء فى الفحص وذلك تلافيا لما قد يحدث من تناقض فى أسس التقدير فى السنوات المتعاقبة

٤) يجب ان يبنى التقدير على قواعد مقبولة واضحة . على أن تكون نسب مجمل الربح المطبقة متناسقة مع النسب المتعارف عليها لأوجه النشاط موضوع التقدير مع ذكر الاسباب والاسانيد .

ونرجو عند الالتجاء الى التقدير الاسترشاد بما لدى الممول من دفاتر او مستندات أو بيانات أخرى .. مما يمكن الاستعانة به فى التقدير .

٥) تلافى الاخطاء المادية الكثيرة على ان تولى أقسام المراجعة بالادارات المحلية وحضرات المراجعين بالمأموريات هذا الامر عناية خاصة

٦) يجب أن تولى المأمورية عنايتها للاعتراضات التى يتقدم بها الممولون وابداء رأيها صريحا فى هذه الاعتراضات بعد دراستها ولها أن تستطلع رأى الادارة العامة فيما قد يستشكل عليها .

٧) نوجه النظر الى تعليمات المصلحة العديدة والصادرة بالكتب الدورية رقم ٩٩ و ١٧٦ و ٢٣٩ و ٢٨٦ والتى تقضى بضرورة توقيع المأمور المختص على مايحرره من اوراق على أن يكون التوقيع بالاسم الكامل كما يجب اثبات التاريخ على جميع المحررات اذ ان فى اغفال ذلك مجانبة للمبادىء الاساسية للعمل المنظم .

٨) يجب ألا تطول مدة الفحص دون مبرر حتى لاتسقط بعض الحالات بالتقادم ولذا يوجه النظر الى ضرورة عناية حضرات المأمورين الاوائل بأحكام رقابتهم واشرافهم على مراحل الفحص والربط بكافة الطرق والوسائل بمعاونة حضرات المراجعين حتى ينتهى الفحص والربط تباعا فى جميع الحالات بغير تقصير او اهمال .

٩) الاهتمام بمراجعة حساب ضريبة كسب العمل واثبات تفاصيل هذه المراجعة الشهرية بالملفات .

١٠) على كل من حضرات الفاحصين عدم اعتماد رأس مال المنشآت من واقع الميزانيات الا بعد دراسة كل ما يطرأ على هذا الرقم من تغييرات بالزيادة او النقصان .

١١) واخيرا فاننا نوجه النظر الى ضرورة التعاون بين حضرات المأمورين سواء أكانوا مختصين بالارباح التجارية والصناعية او بالضريبة العامة على الايراد . وبالشركات وذلك تسهيلا وتيسيرا لاعمال الفحص والربط

بنك مصر

رئيس مجلس إدارة البنك عبد المقصود أحمد باشا يلقى تقرير مجلس إدارة البنك بالجمعية العمومية لسنة ١٩٥١

القى سعادة عبد المقصود احمد باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر خطابا ضافيا فى الجمعية العمومية العادية لمساهمى بنك مصر لسنة ١٩٥٢ المنعقدة بدار البنك استعرض فيه المشاكل العالمية واثرها فى الاقتصاد الدولى وعلاقتنا بهذه الاحداث وما يجب علينا ازاءها ان ننهض به لنصل الى تحقيق اهدافنا المنشودة وجاء فى هذا الخطاب مايلى:

دار الزمن دورته وانتهى عام ١٩٥١ ولم تخف بعد حدة الخلافات السياسية بين كتلتى الشرق والغرب وكلما لاح أمل فى استقرار الاحوال الاقتصادية عاد الغيم يظلله بسحب متلبدة فاذا بالامل سراب .

وقد ادى التسابق العنيف فى برامج التسلح فى تحويل جزء كبير من الايدى العاملة التى كانت توظف عادة فى المواد الاولية الاساسية .

وتبع هذا ارتفاع الاسعار فى جميع بلاد العالم وتضخمت ميزانيات النقد فيها بحالة ملحوظة مما جعل بعض الحكومات يعالج باهتمام هذا التضخم باتباع سياسات مختلفة ترمى الى التقشف والحرمان أحيانا واحيانا اخرى تعمل على زيادة الانتاج لكفاية حاجة الاستهلاك للسلم والحرب معا مما اعقب ازمة عاتية تاثرت بها بعض الصناعات واطل بسببها شبح البطالة .

وما لم يحدث شىء يغير مجرى هذه الحوادث فاننا نعتقد ان العالم اخذ يولى وجهه شطر هبوط يتبعه ركود لايدرى احد مداه — اذ من الصعب التنبؤ بمصائر برامج التسلح وقيم العملات . وهما حجر الزاوية فى تحديد الاسعار .

ولقد كان من الطبيعى ان تتاثر بلادنا بهذه الاحداث الاقتصادية بعد ان افادت من فترة الانتعاش التى استمرت معظم العام .. فقد انتاب سوق القطن كساد رات الحكومة ان تخرج به عما كاد يعصف بها فقررت ان تشترى ماتبقى من المحصول فى اواخر الموسم باسعار حددتها ونحن نسجل للحكومة هذه الحكمة التى اقتضتها ظروف السوق ونرجو ان لا تصيبها اية خسارة من وراء ذلك كما نرجو الا تعتاد السوق على ان تتدخل بطريقة او باخرى على حساب الخزانة العامة .

وجدير بنا ان نتعظ بالحواد الاخيرة وان نستمسك بالمبادئ التجارية السليمة وان نعمل عل تصريف كل المحصول فى سوق حر بعيدة كل البعد عن العوامل المصطن حتى لايتكرر تدخل الحكومات الذ قد يؤدى الى ابعاد المشترين الحقيقيي

ثم تكلم سعادته عن خشيته م عدم قدرتنا على قيامنا بمشروعات الكبيرة التى قتلت بحثا ودرسا من عشرات السنين لسبب انكماش موارد الدولة الذى قد يتاثر بالاتجاه الاقتصادى العالمى وضرب بذلك مثلا مشروع كهربة خزان اسوان ومشروع اصلاح الاراضى البور واستثمار الصحارى الى ان قال سعادته ان تنفيذ امثال هذه المشروعات يعتبر الوسيلة السليمة الوحيدة لتوفير سبل الحياة ورفع مستوى المعيشة لكثرة السكان الذين يتزايدون عاما بعد عام ثم قال ان التباطؤ فى تنفيذ هذه المشروعات الحيوية لم يؤد فقط الى حرمان البلاد من ثمراتها بل اغرانا على الانفاق فيما هو اقل جدوى . على ان اموال الضرائب المتزايدة قد ضاعت الفائدة من تحصيلها على البلاد لم تخصص فى تنفيذ هذه [illegible]وعات الكبرى .

قال سعادته انه يجب ان نتخذ [illegible] لماضى عظة تحفزنا الى اتخاذ [illegible]ات ايجابية والبدء فورا فى انجاز [illegible] المشروعات بكل مايتيسر لنا من [illegible]ئل مع مراعاة تقديم الاهم على [illegible] على ان يقوم كل مواطن فى دائرة [illegible] بواجبه وبهذا وبالعزم الصادق [illegible]ـة الخالصة لابد ان نصل الى [illegible]افنا المنشودة .

بنك مصر

قرارات

الجمعية العمومية العادية لمســـــاهمى بنك مصر
المنعقدة بدار البنك فى يوم السبت ٢٩ مارس ســـنة ١٩٥٢

قررت الجمعية العمومية بالاجماع مايأتى : ـ

اولا ـ التصـــديق على تقرير مجلس الادارة وعلى الميزانيـــة والحسابات للسنة المنتهيـة فى ٣١ديسمبر سنة ١٩٥١ واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة من كل مايتعلق بادارتهم فى السنة المذكورة .

ثانيا ـ الموافقة على توزيع الارباح كاقتراح مجلس الإدارة وصرف مبلغ خمسة وثمانين قرشا عن كل ســهم ـ بدون استقطاع ضرائب ـ مقابل تقـديم الكوبون رقم ٢٩ مصحـــوبا بالسهم الى بنك مصر او احد فروعه ابتداء من يوم السبت ٥ ابريل سنة ١٩٥٢

ثالثـا ـ اعتماد تعيين حضرتى صاحبى العزة محمد أمين شهيب بك ومحمد لطفى محمود بك عضوين بمجلس الادارة .

رابعا ـ اعادة اختيـــار حضرات اعضاء مجلس [illegible] الذين انتهت مدة عضويتهم وهم حضرات اصحاب السعادة واله [illegible] :

محمد محمود خليل بك ـ محمود شكرى باشا ـ [illegible] مين يحيى باشا

خامسا ـ تعيين الاستـــاذ فؤاد احمد الصواف وم[illegible] ر . و . وودز مراقبـــين للحسابات لسنة ١٩٥٢ وتفويض [illegible] الادارة فى تحديد اتعابهما .

البنك العربي (ليمتد)

الميزانية العمومية كما هي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ (شركة محدودة الأسهم)

(حذفت كسور الدينار)

١٩٥٠ دينـــار	الموجودات	١٩٥١ دينـــار
٨،٢٠٢،٣٨٧	نقد في الصندوق والبنوك	٨،٤٨٣،٥٧٤
٤٥٤،٤١٣	اسهم شركات وسندات حكومية (بسعر السوق)	٤٥٢،٥٥١
٨٢١،٢٩٥	اوراق مخصومة	١،١٨٥،٦٧٠
٤،٧٣١،٠٩٠	حسابات جارية مدينة	٥،٤٣٦،٠٨٨
٤،٧٢٨،٨١٣	تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات تجارية (له مقابل)	٤،٨٨١،٥٢٢
٦٣،١٠٣	عقارات (بعد الاستهلاك)	٥٨،٨٥٢
٥٧،٣٥٨	اثاث (بعد الاستهلاك)	٧٢،٨٥٤
٩٦،٥٧٩	موجودات اخرى	٢٦،٥٧٥
١٩،١٤٤،٠٣٨		٢٠،٥٩٧،٦٨٧

١٩٥٠ دينـــار	المطلوبات ورأس المـــال	دينـــار	١٩٥١ دينـــار
١١،٠٣٨،٢٣٢	ودائع وحسابات اخرى		١٢،٢٧٠،١٢٠
١٥٤،٧٤٩	شكات مقبولة		١٧٠،١٧٧
٤،٧٢٨،٨١٣	كفالات واعتمادات تجارية للعملاء (له مقابل)		٤،٨٨١،٥٢٢
	مطلوبات اخرى		٢٨،٨٣٣
	رأس المال المصرح والمكتتب به		
	٣٧٥٠٠ سهم تأسيسي بقيمة ٤ دنانير كاملة الدفع	١٥٠،٠٠٠	
	٢٣٧٥٠٠ سهم عادى بقيمة ٤ دنانير كاملة الدفع	٩٥٠،٠٠٠	
		١،١٠٠،٠٠٠	
	رأس المال الاحتياطي	١،٥٠٢،٠٤٣	
	الاحتياطي الخاص	٤٦٥،٣٧٦	
٣،٠٥٨،٣٧٥			٣،٠٦٧،٤١٩
١٦٣،٨٦٩	صافي الارباح لسنة ١٩٥١ بعد نقل حصة الرأسمال الاحتياطي والاحتياطي الخاص		١٧٩،٦١٦
١٩،١٤٤،٠٣٨			٢٠،٥٩٧،٦٨٧

عبد المجيد شومان
رئيس مجلس الادارة

عبد المجيد شومان
عضو مجلس الادارة

تقرير فاحصي الحسابات

نتشرف باعلام حضرات مساهمي البنك العربي (شركة محدودة الاسهم) اننا دققنا حسابات البنك في المركز والفروع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ وقد سررنا بالحصول على جميع المعلومات والايضاحات التي طلبناها واننا نشهد بأن الميزانية العمومية المدرجة اعلاه قد نظمت بصورة توضح حالة البنك المالية الحقيقية وذلك حسب اتم معلوماتنا وبموجب الايضاحات المعطاة لنا وكما هو مدون في دفاتر البنك .

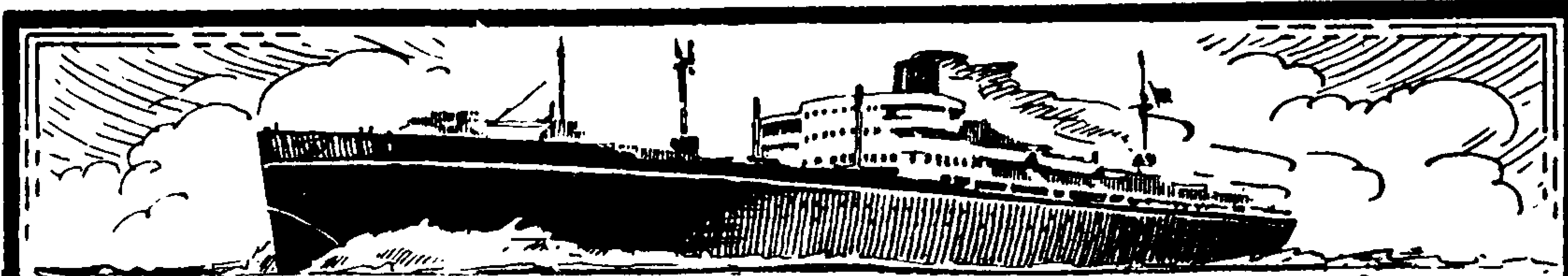
عمان في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢

سابا وشركاهم : فاحصو الحسابات

حساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول "ديسمبر" ١٩٥١

دينـــار	من	دينـــار
٤٠٧،٢١١	المصروفات والرواتب والاحتياطات والاستهلاكات والضرائب	٤٩٠،٢٨١
١٦٣،٨٦٩	رصيد الارباح الصافية للسنة الحالية	١٧٩،٦١٦
٥٧١،٠٨٠		٦٦٩،٨٩٧

دينـــار	الى	دينـــار
١٠،٧٣٣	ارباح منقولة عن السنة السابقة	٦١٩
٥٦٠،٣٤٧	مجموع الايرادات للسنة الحالية	٦٦٩،٢٧٨
٥٧١،٠٨٠		٦٦٩،٨٩٧



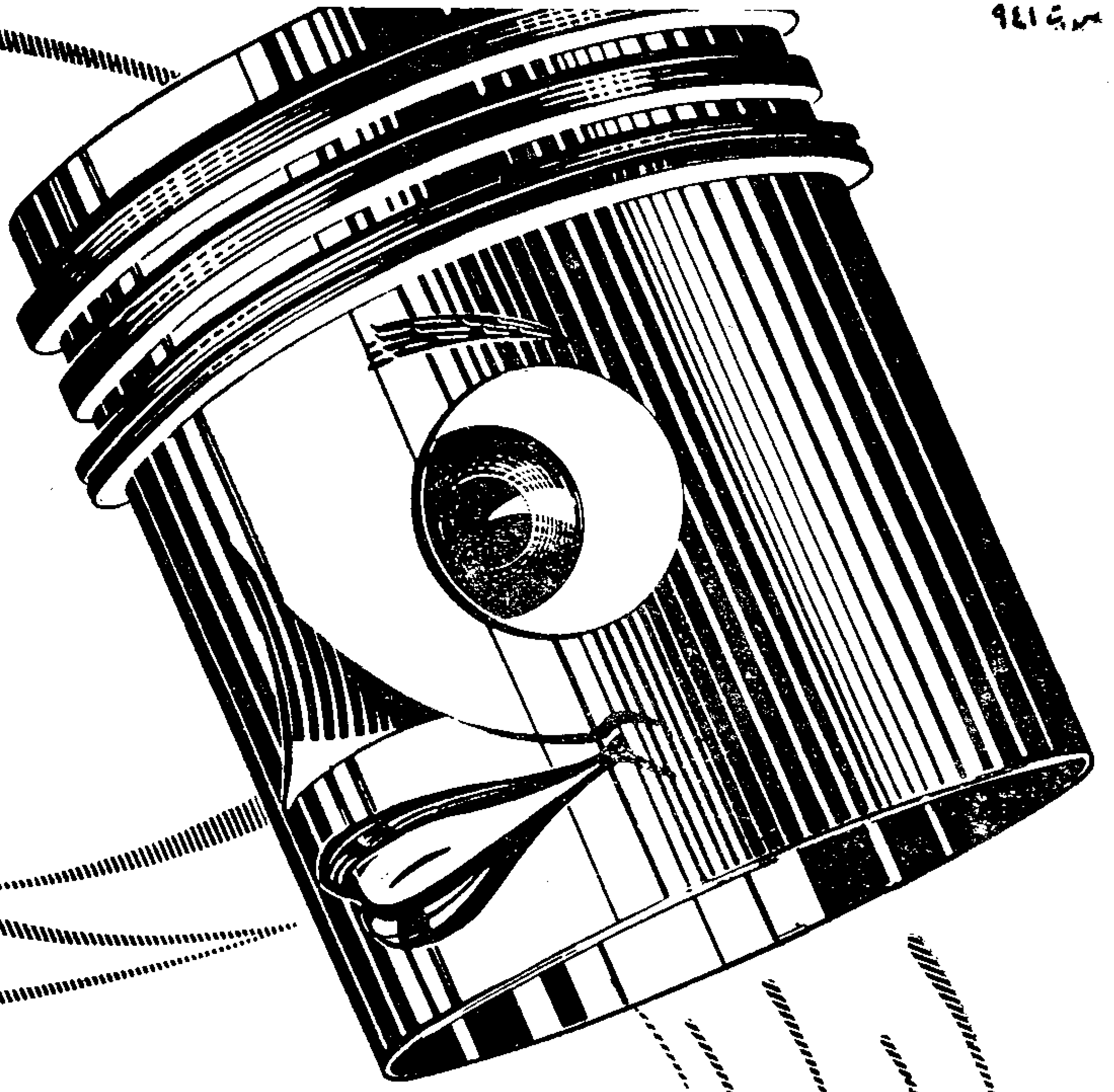
ما هو

شل

X-100

زيت محرك السيارة

؟





هو زيت تزييت ممتاز أضيفت
إليه إضافات شل الخاصة بكميات
دقيقة أكسبته خواص فائقة
فى التنظيف والثبات والوقاية.

استعمل

شل X-100 زيت محرك السيارة

منظف . ثابت . واق



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٨
١ مايو ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

سياسة الخط الواحد : لرئيس التحرير
عرض وتعليق : القيود على الشركات ــ تصنيع الزراعة ــ هذه البدعة أيضا .
وظيفة الرقيب فى الصلح الواقى من الافلاس .
اخبار اقتصادية
أزمة صناعة الصلب فى الولايات المتحدة الامريكية
اقتصاديات الشرق الاوسط : تطور أسعار الذهب فى الشرق الاوسط .
عود الى المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ : بقلم الاستاذ موسى حقى .
شخصيات اقتصادية : حامد زكى باشا .
أخبار الاقتصاد العالمى . . وتقدم ألمانيا الاقتصادى .
الاوراق المالية : فى النصف الثانى من ابريل .
سوق القطن : محاضرة لحضرة صاحب العزة محمود بك العتال بنادى التجارة الملكى .
القرارات التى وضعتها لجنة القيد بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين فى تطبيق قانون مهنة المحاسبة والمراجعة .
دليل الممول : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية
القطن : تصريف محصوله هذا العام : بقية محاضرة للدكتور محمد على رفعت
بيان الملكية الصناعية : عن شهر مارس ١٩٥٢
قوانين وقرارات

سياسة الخط الواحد

أخذت أسعار القطن تتدهور ، فأصيب الاقتصاد المصرى بما يشبه الذعر ، وتعالت صيحات الزراع وغيرهم مشيرة الى الخطر الكبير والنكبة التى توشك أن تحل بالناس . وقرأنا لأحد رجال الاقتصاد فى هذا الصدد ان انتعاش أسعار القطن معناه انتعاش الاقتصاد المصرى ، وتدهورها معناه تدهور هذا الاقتصاد !

فهل من هذه السياسة أن نظل عبيدا لمحصول واحد ، ليس تحديد أسعاره فى يدنا . وما ننتجه منه بالقياس الى الانتاج العالمى لا يكاد يذكر ... هل من المصلحة أن نظل هكذا ؟ ان كل الشعوب والدول والحكومات تحاول دائما أن تقيم اقتصادها على قوائم متعددة أشبه بالخطوط المتتابعة فى المعركة الحربية ، فاذا انهار خط تعلق الأمل بالخط الذى يليه وهكذا ... ولكننا فى مصر نعلق أملنا على خط واحد هو محصول القطن ، بحيث اذا انهار لأى سبب من الاسباب ، أدركنا الذهول ، وأضحينا كمن فقد كل معتمد . ورحنا نسأل الحكومة التدخل وتعريض الاموال العامة لعمليات لم تجمع من أجلها ولم ترصد لها .

ألم يحن الاوان بعد لادخال تعديل جوهرى فى سياستنا الاقتصادية ، بحيث نتخلص من هذا القلق الدائم ، والاضطراب الذى لا نكاد نرتاح منه سنة واحدة من السنين ؟ .. لابد ان نحمى اقتصادنا القومى بخطوط دفاع متعددة ، حتى نشعر بالطمأنينة ونحس بالأمان ونسير فى حياتنا العامة والخاصة سيرة هادئة منظمة ، وليس سيرة معرضة دائما للانقلابات بين صعود وهبوط ، لا يد لنا فى أحدهما .

احمد عنان



القيود على الشركات

نريد ان نسأل أين القانون الخاص بالمناجم والمحاجر هذا الذى قيل منذ شهور انه احيل الى قسم التشريع فى مجلس الدولة لادخال بعض التعديلات عليه ثم قيل أخيرا انه أحيل الى مجلس الوزراء.. ولا يدرى أحد كم يقضى فى مجلس الوزراء . واذا قسنا المستقبل على الماضى ، فلا بد انه سيظل فى مجلس الوزراء شهورا أخرى . ولو كان البرلمان قائما لكان عليه أن يمر بدورة نوم طويلة أخرى فيه ..

يحدث هذا كله بينما تعرف الحكومة ويعرف ولاة الامور أن شركات البترول تشكو مر الشكوى من القانون القائم ، وتتوقف أعمال الكشف عن الآبار الجديدة توقفا تاما . وتعرف الحكومة ويعرف ولاة الامور أن هذه الشركات قد استغنت عن بعض موظفيها وعمالها وانها بسبيل العمل للاستغناء عن عدد آخر من الموظفين والعمال .

دعك من واجب الحكومة فى صيانة أرزاق المصريين ، واسأل عن مصير البترول فى مصر اذا استمرت الشركات فى توقفها عن أعمال الكشف الجديدة ونحن نعرف والحكومة تعرف أيضا أن الآبار القديمة على وشك أن تنضب

أما من شعور بالمسئولية .. أما من احساس مرهف يدرك اى المشروعات عاجل وأيها يمكن أن يعيش فى الادراج والمكاتب السنين والشهور!

واذا كنا نريد أن نقيد هذه الشركات الى درجة أن تتوقف عن العمل ، فهل أعددنا العدة لشركات أو هيئات أخرى تحل محلها .. اما ان المسألة مجرد « روتين » حكومى قاتل وداء عضال أصبح مرضا وكأنما لا سبيل هناك للتخلص منه .

ان سياسة الوخز القائمة على دعوى القومية ، سياسة خطيرة ، لانها تعرض مصالح البلاد لنوع من السفسطة التى لا تجدى شيئا .

وقد آن الاوان لكى نتخلص من مركبات النقص العديدة التى يلوح انها تفسد عقليتنا وتضعف مقدرتنا على فهم الامور فهما صحيحا ، ومن ثم تصل بنا الى نتائج خاطئة لهابريق الاعتداد بالقومية ، وهى فى واقع الامر ليست الا دليلا على ضعف الشخصية، وضآلة الاحساس بامكان التقدم .

تصنيع الزراعة

أخذت الآلات تغزو الزراعة : وهذا فى ذاته تطور حسن ، ولا سبيل الى وقفه ، بل يجب تشجيعه ، ولكن لا بد للاستعداد لآثاره التى لا بد منها .

وأولها أن الأيدى العاملة فى الريف ، أعنى جزءا كبيرا منها ، سيتعطل حتما

وقد لا تكون هذه الظاهرة واضحة اليوم وضوحا كافيا يجعل منها مشكلة تتطلب العلاج السريع الناجع ، ولكنها مشكلة ستجىء حتما وستبدو بكل قوتها وكل بشاعتها يوما من الايام ، فهل فكرنا فيها ؟ هل قدرنا ماذا نصنع اذا جاء اليوم الذى تنتقل فيه الزراعة المصرية انتقالا تاما من التابوت والطمبور والمحراث والفأس والنورج الى أدوات الحقل الميكانيكية ، تلك التى تروى الارض وتعزقها وتحرثها وتدرس القمح وتنقيه وتجمع القطن وتكبسه ... هل فكرنا كيف نواجه هذا التطور؟

أحسب أن أحدا من رجال الحكومة لا يستطيع القول بأنه أو ان الحكومة اقتربت من هذا الموضوع حتى بمجرد التفكير ؟

وهكذا لا بد ان نقف مكتوفين ، ننتظر معجزات السماء لكى تحل مشاكلنا وتنقذنا من ضرر الاستكانة والخوف والكسل والاهمال !

ان سياستنا على وجه عام لا تكاد تجاوز أنوفنا ، وهى قائمة فى مختلف النواحى على الارتجال وانتظار الفرج من الله ! ... ليتنا نعرف قول ديننا أن السماء لا تمطر ذهبا وعلى ابن آدم أن يسعوا لارزاقهم وينتشروا فى الارض سعيا لها . فهل من السعى الصحيح للرزق ان ندع مئات الألوف من الفلاحين يصيحون ولا عمل لهم متى حلت الآلات محل الايدى ، ولا نفكر منذ اليوم فى سبيل يمكنهم من الارتزاق ؟

لنخرج ولو مرة واحدة فى حياتنا عن سياستنا التقليدية ، سياسة التواكل والاهمال وانتظار المعجزات فى زمن عزت فيه المعجزات !

هذه البدعة أيضا

كتبنا فى العدد الماضى نرجو لو عدلت الحكومة عن التصييف فى هذا العام ، بل رجونا لو عدلت عن التصييف اطلاقا وأعفت البلاد من هذه البدعة التى لا مثيل لها فى أي بلد من بلاد العالم ، ولكن يظهر ان كلامنا أيقظ الحكومة للتحدى ، فاذا بها تعلن انها ستنتقل الى المصيف فى منتصف شهر مايو على قول وفى التاسع عشر منه على قول آخر ... وهكذا تأبى الا ان تبعثر مليونين من الجنيهات بغير مقتضى ولا داع .

وكما قلنا فى العدد الماضى ونكرر هنا أيضا ، كيف يستقيم هذا التبذير بل هذا السفه فى الوقت الذى يعلن فيه وزير المالية ان ميزانية الدولة تواجه عجزا لن يقل عن ٤٠ مليونا من الجنيهات ! .. وفى الوقت الذى يطلب فيه من كل الناس التقشف والحزم على الطوى ! ...

اننا والله لفى حيرة بأي منطق نتحدث ونناقش مثل هذا القرار... ان تصييف الحكومة بدعة لا مثيل لها حتى ولو كانت الدولة فى احسن احوال الرخاء ، فما البال والدولة باعتراف رجالها فى أسوأ حالات العجز !

واذا قدرنا الخسارة من التصييف بمليونين من الجنيهات فنحن نقدر خسارة الخزانة العامة وحدها ، ولكن انظر الى الاضرار التى تحل بالناس ذوى المصالح مع الحكومة ... انظر اليهم وهم يضطرون ان ينفقوا كثيرا من المال فى الاختلاف الى الاسكندرية مرة ومرة ومرة علهم يظفرون بمقابلة الوزير أو الوكيل ... انظر الى وقت الموظفين المهدر، أعنى وقت الشعب! .. الموظفون الباقون فى القاهرة لا يعملون لان الوزير والوكيل وكبار الموظفين فى الاسكندرية ، وكبار الموظفين فى الاسكندرية لا يعملون كما يجب لان الملفات والاوراق فى القاهرة ... لا بد اذن من دوام التردد بين القاهرة والاسكندرية ، وضياع الوقت فى القطارات والطائرات ، وضياع أموال الخزانة ووقت الناس ومصالحهم !.. اى تفكير ! . . اى منطق ! عجزنا والله عن التفكير وعن النطق معا !

وظيفة الرقيب فى الصلح الواقى من الإفلاس

كان لاشتداد المنافسة فى العصر الحاضر ان اصبح توازن حسابات التاجر يتوقف على عوامل خارجية من العسير التنبؤ بها وترتب على ذلك ان اصبح التاجر على الرغم من حرصه الشديد يستهدف الى اضطراب اعماله والتوقف عن الدفع لاسباب لا شأن له فيها فتدخل المشرع المصرى لحماية هذا التاجر الحسن النية فادخل نظام الصلح الواقى فى القانون المختلط عام ١٩٠٠ وعلى اثر الغاء الامتيازات صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بالصلح الواقى من الافلاس واصبح لكل تاجر حسن النية اضطربت اعماله المالية اضطرابا قد يؤدى الى اضعاف ائتمانه اثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها أن يطلب الصلح الواقى من التفليس .

والصلح الواقى ميزة مقررة للمدين فهو الذى يقدم طلب الصلح الواقى ويقدمه الى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها موطن المدين التجارى — ومتى تلقى رئيس المحكمة طلب الصلح فعليه أن يحدد أقرب جلسة للنظر فيه وعلى المحكمة ان تفصل فى الطلب على وجه الاستعجال وللمحكمة أن ترفض الطلب أو تقبله .

واذا قبلت المحكمة طلب الصلح فانها تأمر بافتتاح الاجراءات وتعين فى هذا الامر أحد قضاتها لمباشرة الاجراءات جميعها ورقيبا او اكثر تختاره من جدول خاص — كما تحدد الجلسة التى يدعى اليها المدين والدائنين والرقيب أمام القاضى المنتدب لمناقشة شروط الصلح .

ومهمة الرقيب معاونة القاضى المنتدب فيشرع أثر تبليغه الامر الصادر بتعيينه فى عملية جرد الاموال مباشرة وذلك خلال الاربع والعشرين ساعة التالية على قفل دفاتر المدين ثم يقوم بفحص حالة المدين وبيان الاسباب الصحيحة لاضطراب اعماله ثم يحرر بعد ذلك تقريرا يوضح فيه رايه فى مقترحات الصلح ويودعه قلم كتاب المحكمة قبل تاريخ الاجتماع المحدد للدائنين بثلاثة ايام كاملة على الاقل ويحضر الرقيب هذا الاجتماع بناء على دعوته من القاضى المنتدب ثم تبدأ عملية تحقيق الديون فيتقدم كل دائن بدينه ويقرره كتابة ويبرز المستندات المثبتة له ثم يتلو الرقيب الدين على الحاضرين وعندئذ يكون للمدين ولكل دائن ان ينازع فيه — ثم يتلو الرقيب الشروط التى يقترحها المدين للصلح .

وتنتهى مهمة الرقيب بمجرد التصديق على الصلح او رفضه اذ ان التصديق على الصلح يعنى ان يستمر المدين فى اعمال تجارته دون ان يخضع لرقابة ما بل يكون من حقه ان يعقد صلحا او يرهن محله التجارى او يتصرف تصرفا ناقلا للملكية او يرتبط بأي التزام فى غير حاجة لحصوله على اذن سابق من القاضى المنتدب وما النص على جواز تكليف الرقيب بالاستمرار فى عمله او تعيين بدله او احد الدائنين بناء على طلب اغلبيتهم الا لخشية المشرع من أن يؤدى منح هذه السلطة للمدين الى اساءة استعمالها .

والفرق كبير بين اعمال ومهام الرقباء ومهام واعمال وكلاء الدائنين لان الاخيرين يتولون الادارة الفعلية للاموال وتصفيتها والذى حدا بالمشرع الى انشاء نظام الرقباء واستبداله بنظام مندوبى الدائنين يرجع الى كثرة ما كان يقع من خلاف بين الدائنين على اختيار مندوبيهم مما يحول دون الوصول الى نتيجة ترضاها الاغلبية ويرجع بعضها الى ان هؤلاء المندوبين كانت تعوزهم الكفاية الفنية للقيام بمهمتهم على اكمل وجه .

وعلى كل فقد كشف العمل عن ضن هؤلاء المندوبين بوقتهم وجهدهم ان يضحيا بلا مقابل فى سبيل غيرهم وان الدائنين المنتدبين انما معنون بمصالحهم الخاصة ولايحفلون بالمصالح المشتركة لمن اختاروهم وفى ذلك تفسير لما اطرد عليه العمل فى المحاكم المختلطة من الاستعانة دائما فى اجراءات الصلح الواقى بخبراء فنيين .

والراى عندى انه يتضح مما سبق ان مهام الرقباء والغرض الذى رمى اليه المشرع من انشاء هذا النظام واستبعاد النظام الذى كان معمولا به فى القانون المختلط تقتضى أن يوضع الجدول الخاص بالرقباء من المحاسبين الفنيين الذين تتوافر فيهم الكفاية الفنية بل واذهب اكثر من ذلك وارى ان يقوم الخبير المحاسب الموظف بهذا العمل لانه بحكم وظيفته ممنوع منعا باتا من مزاولة أى عمل خارجي او ان يكون وكيلا عن تاجر وقد يكون هذا التاجر أو غيره دائنا للمدين طالب الصلح — علاوة على ان مهام الجرد والفحص وتقديم تقرير بالراى والاشراف على أعمال المدين لن تتطلب منه وقتا او جهدا كما هو الحال فى مسائل وكلاء الدائنين كما أن هذا العمل يكاد يكون موقوتا بوقت محدد ينتهى برفع الامر للمحكمة للتصديق أو عدم التصديق على الصلح ويلاحظ اخيرا أن اتعاب هؤلاء الرقباء تقدر طبقا لنص المادة ٤٣ من الصلح الواقى التى نصت على أن « يقدر القاضى المنتدب أو رئيس المحكمة بحسب الاحوال اجر الرقيب ومصاريفه — وتجوز المعارضة فى أمر التقدير امام المحكمة — وتكون المعارضة بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وفى ميعاد ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان أمر التقدير »

وهذه الاتعاب اذا ما قدرت للخبراء الحكوميين ستكون من حق الخزانة .

ت . ا .



تعديل جديد لقانون الشركات

اتجه الرأى فى وزارة التجارة والصناعة الى تعديل المادة ١١ من قانون الشركات المساهمة ، وذلك باضافة فقرة جديدة الى هذه المادة تنص على فرض عقوبة الحبس والغرامة على كل من يمنع الموظفين المنوط بهم تنفيذ قانون الشركات عن تأدية أعمالهم ، سواء بمنعهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر أو عدم تقديم البيانات المطلوبة أو بأية وسيلة أخرى .

وذلك بعد ماتبين للوزارة أن القانون أغفل فرض عقوبة عن تقديم البيانات المطلوبة للاشراف على تنفيذ أحكامه على الشركات المساهمة .

٦٠ ألف أردب عجز فى العدس

يقدر العجز فى محصول العدس هذا العام بنحو ٦٠ ألف أردب وتبحث وزارة التموين الآن فى استيراد هذه الكمية من الخارج لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى التى تقدر بنحو ٢٩٢ ألف أردب سنويا

هذا وقد ارتفعت أسعار العدس المجروش فى الخارج حتى بلغ سعر الطن منه ٧٤ جنيها ومن العدس الصحيح ٧٠ جنيها .

٧٦ر٥ مليونا من الجنيهات

عجز فى ميزان مصر التجارى

بلغ العجز فى ميزاننا التجارى فى سنة ١٩٥١ ، ٧٦ر٥ مليون من الجنيهات مقابل ٣٧ر٣ مليون فى العام السابق .

فقد بلغت قيمة صادراتنا فى عام ١٩٥١ نحو ٢٠٣ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٦ ٪ عن صادراتنا فى عام ١٩٥٠ وبلغت وارداتنا فى عام ١٩٥١ نحو ٢٧٩ مليونا من الجنيهات بزيادة تبلغ ٣١ ٪ عن وارداتنا فى عام ١٩٥٠ . استوردت مصر منها ٢٧ر٦ مليونا من الجنيهات ، فى شكل ذهب لايداعه فى غطاء النقد .

برنامج استصلاح الاراضى الزراعية

تم الاتفاق بين وزارة الاشغال ومصلحة الأملاك الاميرية على استصلاح ٦٠ ألف فدان فى الوجه البحرى و٢١ ألف فدان فى الوجه القبلى على أن تستخدم مياه التخزين فى ريها . وعلى استصلاح ٥٥ ألف فدان غرب الدلتا و٤٨ ألف فدان وسط الدلتا و١٧ ألف فدان شرق الدلتا على أن تستخدم مياه الفيضان فى ريها .

وينتظر الانتهاء من استصلاح هذه الاراضى التى تبلغ مجموع مساحتها ٢٠٠ ألف فدان فى عام ١٩٥٥

١٦٥ ألف دولار لمكافحة الحشرات

قررت اللجنة التنفيذية لصندوق اغاثة الاطفال الدولى اعتماد مبلغ ١٦٥ ألف دولار لمكافحة الحشرات فى مصر وهو المشروع الذى وافقت عليه لجنة تحسين صحة الاطفال والامهات فى ١٢ دولة من دول آسيا والشرق الاوسط ، والتى تتضمن مكافحة السل الرئوى والرمد الحبيبى والملاريا وغيرهما من الامراض التى تنتشر بوساطة الحشرات

خفض ميزانية وزارة التموين

تمكنت وزارة التموين فى الاسبوع الماضى من خفض ميزانيتها للسنة المالية ٥٢ — ٥٣ ، خفضا كبيرا قدر بنحو ٢٥٠ ألف جنيه وذلك من باب خفض تكاليف المعيشة .

تشجيع الاسطول التجارى

وتخصيص باخرة ثالثة لنقل الحجاج

استقر الرأى على أن تقوم الحكومة بتجديد عقد الاتفاق المبرم مع شركة مصر للملاحة البحرية لنقل الحجاج المصريين الى جدة . وذلك خلال العشرين سنة القادمة على أن تقوم الشركة باعداد باخرة ثالثة تقوم بنقل الحجاج حتى يمكن زيادة عددهم من ٢٠ ألف الى ٢٥ ألف حاج على أن ينتهى هذا الاتفاق فى عام ١٩٧٤ الذى روعى عند تجديده عدة اعتبارات أهمها تشجيع الاسطول التجارى المصرى وتوفير الراحة للحجاج المصريين .

تحديد المساحة القطنية

فى العام القادم

قرر المجلس الاستشارى الاعلى للزراعة تحديد المساحة القطنية فى الموسم القادم ٥٢ — ٥٣ بنسبة ٣٠ ٪ تضاف اليها نسبة فرق مساحة فى حدود لاتتجاوز ٣ر٣ ٪ على أن تكون هذه النسبة لمدة ثلاث سنوات

وتحديد المناطق التى تزرع فيها أصناف معينة من القطن فى الموسم المذكور بحيث تقصر زراعة الاصناف طويلة التيلة على منطقة شمال الدلتا

تحديد مساحة الاراضى

المزروعة أرزا

قرر المجلس السماح بزراعة الارز النيلى فى مديرية الفيوم وعدم السماح بزراعته فى المناطق الاخرى الا بترخيص من وزارة الاشغال . والترخيص بزراعته فى الاراضى التى تروى ريا ارتوازيا ولتمتعه بالصرف الكامل بعد موافقة وزارتى الزراعة والاشغال

تحديد مساحة القمح

وقرر المجلس تحديد المساحة التى تزرع قمحا ب ٤٠ ٪ فى المنطقة الجنوبية و٣٠ ٪ فى المنطقة الشمالية

أسعار القمح الجديدة

. وقرر المجلس تحديد سعر أردب القمح من محصول صيف ٥٣ بمبلغ ٤٨٠ قرشا للقمح البلدى و٥٠٠ قرش القمح الهندى واضافة جنيه على كل أردب يورد زيادة عن الحيازة المقررة على ألا تقل هذه الزيادة عن ٢٠ ٪ من الحيازة .

عدد السائحين الاجانب

الذين قدموا مصر فى العام الماضى

بلغ عدد السائحين الاجانب الذين قدموا مصر خلال العام الماضى ١٨٧ر٦٧٢ سائحا . منهم ١٣ر٠٢٩ سائح قضوا فى البلاد فترة تزيد على أسبوع و١٥ر١٧٦ سائح أمضوا مدة تقل عن أسبوع و١٥٩ر٤٤٩ سائح قدموا لقضاء ٢٤ ساعة فى مصر هذا وقد بلغ عدد المسافرين الذين قدموا مصر فى العام الماضى ١٨٦ ألف و٣٩٣ مسافرا بينهم ٣٥ر٥٧٨ سائحا أما الباقون فقد كانت أغلبيتهم من المسافرين المارين بالطرق الجوية

انخفاض أسعار المواد الاولية

شمل انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية معظم المواد الاولية فقد انخفضت أسعار النحاس بنسبة ٢٠٪ والزنك بنسبة ٢ر١٦ ٪ والقصدير ٤٧ ٪ والكاوتشوك بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ ٪

نزول أسعار المنسوجات الصوفية

تشير التقارير التي تلقتها وزارة التجارة والصناعة عن حركة أسعار مختلف السلع الى أن أسعار الصوف الخام انخفضت من ٣٦٠ بنس الرطل في أوائل يناير سنة ١٩٥١ الى ١٦٠ بنس للرطل في شهر يناير الماضي ثم الى ١٢٦ بنس للرطل في شهر ابريل وقد ترتب على نزول أسعار الاقمشة الصوفية في يناير الماضي بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ الى ٤٠٪ انخفضت في الشهر الماضي بنسبة تتراوح بين ٤٥ و٥٠ ٪

وقد أبدى بعض المستوردين رغبتهم في أن توقف الحكومة استيراد الاقمشة الصوفية من الخارج نتيجة لهبوط أسعارها لمدة عام على الاقل حتى يتمكنوا من تصريف الكميات الكبيرة من الاصواف الموجودة لديهم والمستوردة بأثمان مرتفعة .

ويعلق المسئولون على هذا الطلب بأنه شاذ وغريب في بابه اذ معناه أن يتحمل المستهلك الغرم في حالة ارتفاع الاسعار ولا يتمتع بالغنم في حالة نزولها .

انخفاض أسعار الورق

انخفضت أسعار الورق في الخارج خلال الشهرين الاخيرين انخفاضا كبيرا بلغ نحو ٢٢ ٪ من أسعار ورق الجرائد و١٤ ٪ في ورق الطباعة فقد انخفض سعر الطن من ورق الجرائد من ١١٠ جنيها تسليم الاسكندرية الى ٨٥ جنيها و٨٠٠ مليم وانخفض سعر الطن من ورق الطباعة من ١٧٥ جنيها للطن تسليم الاسكندرية الى ١٥٠ جنيها للطن .

٥ر٣٤ مليون بالة محصول القطن العالمي

تشير التقارير التي تلقتها الجهات المختصة في وزارة المالية والاقتصاد الى أن محصول القطن العالمي يقدر هذا العام بنحو ٥ر٣٤ مليون بالة مقابل ٧ر٢٧ مليون بالة في العام الماضي .

أثر هبوط أسعار القطن في أسواقه

ترتب على هبوط أسعار القطن في الاسواق العالمية ، أن أقفلت سوق القطن في كراتشي والاسكندرية عدة أيام في شهر مارس الماضي .

وان قررت حكومتي الباكستان وتركيا فرض حد أدنى لاسعار القطن فيها ، كما قررت حكومة المكسيك والهند خفض الضريبة على الصادر

اجتماع لجنة القطن الدولية

تجتمع لجنة القطن الاستشارية الدولية يوم ١٥ مايو القادم في مدينة روما وسيحضر هذا الاجتماع مندوبي ٢٨ دولة مشتركة في هذه اللجنة

نقل حصة مصر من دقيق كندا على البواخر المصرية

قررت وزارة التموين شراء حصتها هذا العام من الدقيق الكندي والتي تبلغ ٢٢ ألف طن ، تسليم ميناء الشحن بدلا من شرائها تسليم ميناء الوصول ، وذلك ليمكن تشجيع الاسطول التجاري المصري ، وتوفير العملات الصعبة التي تدفع نظير شحنها على بواخر أجنبية ..

فرض الرسوم الجمركية على زيت الكتان

تقرر اعادة فرض الرسوم الجمركية على الوارد من بذرة الكتان وزيته ، وذلك لتشجيع زراعته ، ومساندة صناعة البويات المحلية .

تضاعف الاستهلاك العالمي للبترول يدفعنا الى استخدام الطاقة الذرية

يرتفع الاستهلاك السنوي العالمي من البترول سنة بعد أخرى ، وتقدر هذه الزيادة بنحو ٦ ٪ سنويا من الاستهلاك العالمي .

ولما كان الاستهلاك العالمي بلغ في العام الماضي ٥٩٣ مليونا و٦٩٧ ألف طن من البترول لذلك ينتظر أن يبلغ الاستهلاك السنوي طبقا لهذه الزيادة نحو ١٢٠٠ مليون طنا من البترول في عام ١٩٦٧ .

ولما كان المخزون من البترول في باطن الارض الآن لايبلغ هذا المقدار الكبير فينتظر أن تدفع الحاجة العلماء الى سرعة استخدام الطاقة الذرية أو اشعة الشمس في توفير الوقود اللازم لرفاهية وحياة سكان العالم

تصدير واستيراد

التوسع في تصدير الجلود

ووافقت على التوسع في تصدير الجلود والمصنوعات الجلدية بعملة البلد المصدر اليه على أن تمنح حصص على دفعتين وأن تتخذ الاجراءات التي تكفل عدم تسرب الحصص الى اسرائيل .

تصدير ٥٠٠ طن ثوم

هذا وقد وافقت الجهات المختصة على السماح بتصدير ٥٠٠ طن من فائض محصول الثوم

شحن الحلاوى الطحينية للسودان

تقرر زيادة حصة السودان من الحلاوى الطحينية كل ثلاثة أشهر من ١٨٠ طن الى ٣٠٠ طن

٣ مليون دولار من تصدير المنجانيز

يقدر جملة ما ستحصل مصر عليه من تصدير انتاج البلاد من المنجانيز خلال عام ١٩٥٢ بنحو ثلاثة ملايين من الدولارات . هذا ويقدر انتاج البلاد هذا العام من المنجانيز بحوالي ٢٠٠ ألف طن صدر جزء كبير منه الى اليابان وأمريكا .

تصدير ٤٠٠ ألف طن فوسفات

نشطت حركة تصدير الفوسفات هذا العام بنحو ٤٠٠ ألف طن، خصص جزء كبير منها لايطاليا وبعض دول الاوروبية .

هذا وينتظر أن تبلغ حصيلة ما سيصدر منه هذا العام بنحو ٨٠٠ ألف جنيه .

زيادة الكمية المصدرة من البصل

قررت وزارة التموين السماح بتصدير مقدار اضافي من محصول البصل الى الخارج قدره ٣٠٠ الف جوال بصل على أن يصدر منها مائة ألف جوال عن طريق بور سعيد والباقي عن طريق ميناء الاسكندرية

تصدير رصاص واستيراد وتصدير

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على تصدير ٣٠٠ طن من الرصاص الى هولندا مقابل استيراد قصدير لا تقل درجة نقاوته عن ٩٧ ٪

تصدير قطع غيار الطائرات

ووفق على تصدير قطع غيار الطائرات الى مراكش بعد ان ثبت ان السلاح الجوي الملكي ليس في حاجة اليها بشرط ألا يعاد تصديرها الى بلد آخر

أزمة صناعة الصلب في الولايات المتحدة الامريكية

بدرت بوادر هذه الأزمة منذ خمسة أشهر أو أكثر قليلا ، فى نزاع على نصوص عقد العمل بين عمال مصانع الصلب وادارتها ، فاذا هى اليوم خلاف على الحقوق الدستورية التى يستمتع بها رئيس الجمهورية الامريكية ، وعلى مصير صناعة هى أم الصناعات ، فى السلم والحرب ، ويقدر المال المثمر فيها بنحو ثمانية بلايين من الدولارات .

١ ــ اصول الازمة

توالت الحوادث التى افضت الى الازمة منذ اواخر شهر نوفمبر الماضى يوم بدات المفاوضة على عقد العمل لسنة ١٩٥٢ ، فطالبت نقابة عمال الصلب بزيادة الاجور ، ولم تفض المفاوضة الى اتفاق . وفى ١٧ ديسمبر ١٩٥١ أعلن فيليب مراى رئيس نقابة عمال الصلب ، بأن اضرابا سيبدأ يوم ٣١ ديسمبر فأقنعه الرئيس ترومان بارجاء الاضراب الى ٣ يناير ، واحال النزاع الى مجلس تثبيت الاجور ، ليوصى بما يراه دون أن يلزم أحد الفريقين المتنازعين بالتوصية ، وفى يوم ٣ يناير عقدت النقابة مؤتمرا ارجأت فيه الاضراب الى ٢٤ فبراير فلما وافى ذلك اليوم كان مجلس تثبيت الاجور لايزال يدرس النزاع فارجأت النقابة اضرابها الى ٢٣ مارس ، وفى ٢٠ مارس أعلن المجلس توصيته بزيادة الاجور ، فقبلت النقابة التوصية ورفضتها الادارة قائلة ان زيادة الاجور ينبغى ان تصحبها زيادة اسعار الصلب ، ولكنها رضيت ان تلجأ الى المفاوضة ، فاستؤنفت المفاوضة بين النقابة والادارة دون جدوى ، فلما تعسرت الحالة ، وبدأت المصانع تبرد الافران تأهبا لوقوع الاضراب ، أعلن البيت الابيض محطات الاذاعة والتلفزة بأن الرئيس ينوى أن يخاطب الامة .

فقال الرئيس فى خطبته قولا يفيد نقد ادارة شركات الصلب ، وتاييد النقابة وتوصية مجلس تثبيت الاجور ، وان الحكومة ستستولى على مصانع الصلب عند منتصف الليل ،

وفى اثناء اذاعة الرئيس ، بعث وزير التجارة برقيات الى مديرى شركات الصلب جاء فيها : « امرنى رئيس الولايات المتحدة بالاستيلاء على ممتلكات شركتكم ، فهانذا استولى »

ولم تكد تنقضى دقائق على نهاية الاذاعة ، حتى بادر (مراى) بارسال برقيات الى فروع النقابة يأمر فيها بمنع الاضراب ، وبادر محامو الشركات الى رفع قضية يتحدون بها شرعية الاستيلاء ، وبعث وزير التجارة الى رؤساء مجالس شركات الصلب ، يأمرهم فيها «بمزاولة وظائفهم وواجباتهم .. وان يرفعوا على دور شركاتهم علم الولايات المتحدة الامريكية » ففعلوا .

اما **المحكمة** التى عرضت أمامهم القضية للحيلولة دون تنفيذ أمر الرئيس ترومان ، فحكمت حكما مبدئيا ضد طلب محامى الشركات ، وقال رئيس احدى شركات الصلب « ليس لهذا الشر سابقة فى تاريخ امريكا » .

وحاول **ستيلمان** الذى تولى «تعبئة الدفاع » بعد استقالة ويلسون ان يجمع بين ممثلى الادارة والعمال عسى ان ينتهوا الى التوفيق بينهم ، وقررت جماعة من الشيوخ الجمهوريين ان تبحث « دستورية » عمل الرئيس فى الاستيلاء على مصانع الصلب ، وكذلك ظهر ان الخلاف الدستورى ، عظم حتى كاد يحجب النزاع على الاجور والاسعار .

٢ ــ الناحية الدستورية

يحدد الدستور الامريكى سلطة رئيس الجمهورية وقد نصت مادته الثانية على : ان السلطة التنفيذية هى فى أيدى الرئيس .. هو القائد الاعلى للجيش والاسطول .. له ان يعقد معاهدات بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته .. ان يعين الموظفين .. وان يسهر على دقة تنفيذ القوانين .

ومنذ ان تمت الموافقة على الدستور ظلت سلطة الرئيس موضع نزاع وجدل ، وفى كل مرة استطاع فيها الرئيس ان يوسع نطاق سلطته ، كان يضع سابقة يعتد بها من يجىء الى البيت الابيض فيما بعد . ففى السنة الماضية مثلا ثارت مشكلة ارسال جنود امريكيين الى اوربا فى زمن السلم وهل هذا حق دستورى من حقوق الرئيس ، فاذا انصار ترومان يشيرون الى مافعله روزفلت من ارسال جنود امريكيين الى اسلندا قبل حادث بيرل هاربر . وفى كل مرة حدث فيها شىء من هذا القبيل ، كان الصوت يرتفع متهما الرئيس بانه صائر الى دكتاتور .

اما الاهتمام بهذه الناحية من مشكلة مصانع الصلب » فمرده الى ضخامة صناعة الصلب فى امريكا ، ومنزلتها فى الاقتصاد القومى الامريكى ، وان الحكومة باستيلائها على المصانع قد انحازت ــ فعلا ــ الى جانب العمال فى النزاع على الاجور ، فى وقت لايكف فيه خصوم الحكومة عن نقد ميولها الاشتراكية ، وان ماصنعه ترومان

اليوم قد يصير سابقة يعمد اليهـا خلفاؤه على نطاق أوسع وفى وجوه متعددة .

وقد قال الرئيس فى خطبته انه امر بالاستيلاء على مصانع الصلب بحكم السلطة التى يمنحه اياها الدستور ، واشار الى قانون الطوارىء الذى صدر فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ ، والى ان انقطاع انتاج الصلب يهدد مشروع الدفاع ويقف ارسال الاسلحة الى كوريا « فواجبى الواضح — على ما قال — هو ان أحول دون وقوع هذا » .

ويقول انصار الحكومة ان الدستور يمنح الرئيس حقـا ويفرض عليه واجبا لاتخاذ مايلزم اتخاذه من الوسائل لحماية خير الامة وليس هو فى حاجة الى سلطة خاصة للاستيلاء على مصانع الصلب فى حالة الطوارىء ثم يشيرون الى بعض سوابق الرؤساء المتقدمين .

ويذهب بعض أهل الراى الى ان المحاكم لاتملك سلطة الحد من سلطة الرئيس .

واما خصوم الرئيس فيقولون انه لايملك سلطة مصدرها الدستور أو أى قانون قائم للاستيلاء على صناعة الصلب ، وفى رأيهم ان الفرض الاول لواضعى الدستور كان الحيلولة دون قيام سلطة تنفيذية طاغية . ولذلك وضعوا نظام التوافق والتكافؤ بين السلطات الثلاث ، فالرئيس ضرب بمبادىء الدستور عرض الحائط يوم استولى على مصانع الصلب ، واهمل بخاصة التعديل الرابع عشر الذى يحظر تجريد الناس من ملكهم دون الاحتكام الى القانون ، ويضيفون الى ماتقدم ان غير واحد من الرؤساء السابقين قد توسع فى تحديد سلطته الدستورية من أجل المحافظة على الخير العام ، ولكن ليس هناك سابقة قانونية للاستيلاء على الملك الخاص فى زمن السلم . وحقيقة الامر — فى رأى خصوم الرئيس ترومان — انه بدأ يتخذ لنفسه سلطة الدكتاتور ، وقال السناتور تافت « ان الرئيس اغتصب سلطة ليست له » .

واخيرا يذهب خصوم الرئيس الى انه فعل ما فعل لكى يكسب فى انتخابات الرئاسة القادمة ، اصوات العمال لمرشحى الحزب الديموقراطى

٣ — الناحية الاقتصادية

تدور الناحية الاقتصادية للنزاع على ثلاثة محاور ، أولها الاجور ، وثانيها الاسعار ، وثالثها الارباح .

يقول أنصار الحكومة والعمال : ان توصية مجلس تثبيت الاجور بزيادة اجور عمال الصلب ، لا تحطم خط الدفاع الاقتصادى الذى اقامته الحكومة لمنع التضخم بل تسمح لعمال الصلب بأن تلحق اجورهم باجور سائر العمال فى الصناعات الاخرى . فمعدل اجور عمال الصلب هو ١٫٨٨ من الدولار فى الساعة يقابله ١٫٩٩ لعمال السيارات و ٢٫٤٢ لعمال الفحم .

وقد وصف ترومان التوصية « بأنها منصفة للفريقين ومن المصلحة العامة »

أما رجال ادارة مصانع الصلب فيقولون ان التوصية تحطم الخط المذكور استرضاء للعمال من اجل اسباب سياسية . وانها لابد ان تدفع الى التضخم ، فمعدل تكاليف الحياة زاد ١١ فى المئة منذ نحو سنتين ، ولكن معدل اجور عمال الصلب زاد فى الفترة نفسها ١٣٫٥ فى المئة .

أما أسعار الصلب ، فيقول فيها انصار الحكومة والعمال أن توصية زيادة الاجور تضيف من ٤ دولارات الى ٥ دولارات الى كلفة كل طن من الصلب ، وهو مبلغ تستطيع صناعة الصلب ان تتحمله دون أن ترفع أسعار الصلب . قال الرئيس ترومان : لو أذعنا لاصحاب الصناعة وزدنا أسعار الصلب لكان ذلك صدمة قوية لاستقرار الاقتصاد الامريكى .

ويرد رجال الادارة بأن توصية زيادة الاجور تزيد كلفة الطن الواحد من الصلب بمقدار ١٢ دولارا ٦ منها زيادة مباشرة فى الاجور ، و ٦ اخرى تأتى غير مباشرة من مطالبة عمال نقابات اخرى بزيادة اجورهم فتزداد اسعار المواد التى تحتاج اليها صناعة الصلب .

أما الارباح فترى الحكومة ونقابة عمال الصلب ان ارباح صناعة الصلب كبيرة وتستطيع ان تتحمل الاضافة التى تفرضها التوصية ، ويرد رجال الصناعة بأن الارباح تهبط هبوطا مطردا وانها الآن فى المنزلة السابعة والعشرين بين ٤٥ صناعة كبيرة فى البلاد كلها .

ويلخص الموقف الآن عند كتابة هذه السطور فى ٢٣ ابريل ١٩٥٢ — فى ان الحكومة تدير صناعة الصلب ، وان رؤساء الشركات هم « مديروها » باسم الحكومة ، ولكن الانتاج ماض فى سبيله لم ينقطع ، والانتاج ينفع لحساب الشركات ، والذى اخشاه رجال الصناعة [illegible] الحكومة وهى مستولية على الصناعة ، أى عقد عقود جديدة مع العمال [illegible] فى احترامها متى عادت الصناعة الى حيازة اصحابها وقد وقع مثل هذا فى سنة ١٩٤٦ فى مناجم الفحم ، ولكن لوح ان تحدى رجال الصناعة لشرعية الاستيلاء قد يعنى انهم سيطالبون بتعويض ان تعاقدت الحكومة مع العمال .

أما نقابة العمال فقد ارجأت الاضراب ، وسيمضى رجالها فى العمل مادامت الحكومة مستولية ، ولكن النقابة لم تنل حتى الآن زيادة فى الاجور بحسب التوصية . وقد صرح رئيس النقابة بان نقابته لن تقبل شيئا دون ماجاء فى التوصية ، وصدر تصريح باسم لجنة الاجور فى النقابة بان « صبر العمال ليس صبرا لانفاد له » .

والحكومة فى هذا النزاع تنهض بثلاث مهام : مهمة حكم فى شئون الاجور والاسعار ، ومهمة وسيط بين الادارة والعمال ، ومهمة مستول على الصناعة . وليس هناك مايدل على انها غيرت رأيها فى مسألة التوصية بزيادة الاجور ، وقد تكون أميل الآن الى السماح بزيادة الاسعار بين ٥ دولارات و ٦ دولارات فى الطن الواحد ولما سئل الرئيس ترومان هل ينوى ان يمضى عقدا مع النقابة على اساس التوصية قال انه ينبغى للفريقين ان يصلا الى تسوية بالتوفيق والمساومة الجماعية ، وانه لن يفصل فى مسألة العقد الا متى صار الفصل فيها شيئا لابد منه .

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

تطور أسعار الذهب

في الشرق الأوسط

أشرنا فى هذا الباب من العدد ٢٣ الى اهمية اسواق الشرق الاوسط فى التجارة الدولية للذهب وخصوصا الدور الذى تلعبه اسواق بيروت والموسكى فيها ، وسنحاول هنا رسم تطور الاسعار فى اسواق الذهب فى الشرق الاوسط وتبيان مدى ارتباطها بالاسعار السائدة فى الاسواق الدولية الاخرى .

يبين الجدول المرافق تطور أسعار الجنيه الذهب فى أسواق الشرق الرئيسية فى السنين القليلة الماضية مقارنا بتطور أسعاره فى بعض الاسواق العالمية الاخرى . ويلاحظ وجود فروق كبيرة بين أسعار الذهب فى الدول المختلفة كما يلاحظ ميل هذه الاسعار المختلفة الى التغير فى اتجاهات مماثلة بين وقت وآخر . وذلك لأن أسعار الذهب فى كل سوق تخضع لنوعين من العوامل : العوامل العالمية التى تؤدى الى ميل الاسعار فى جميع الدول الى الارتفاع أو الانخفاض ، والعوامل المحلية الخاصة بالدولة والتى قد تعكس أو تعزز من آثار العوامل العالمية فى أى وقت من الاوقات . ولاشك انه كلما كانت حرية التعامل فى الذهب كبيرة فى دولة ما ، كلما كان تأثرها بالعوامل العالمية أشد من تأثرها بالعوامل المحلية وبالعكس كلما قيدت حرية الاتجار بالذهب كلما مالت العوامل المحلية على التغلب على العوامل العالمية . ويبدو هذا بجلاء فى حالة مصر . فعندما خرجت عن منطقة الاسترلينى وجمدت ارصدتها وتعذر استيراد الذهب مالت أسعاره الداخلية الى الارتفاع بشدة ولكن عندما ازدادت أرصدتها الحرة فى سنة ١٩٤٨ وتوسعت مصر فى استيراد الذهب بالاسترلينى مالت أسعاره الداخلية الى الانخفاض حتى كادت تتعادل مع الاسعار السائدة فى أكبر الاسواق العالمية . وعندما شاع فى سنة ١٩٤٩ أن انجلترا ستحرم استخدام الاسترلينى لاستيراد الذهب ارتفع سعره فى مصر كثيرا ، ولكنه ما لبث أن انخفض من جديد عند انشاء نظام « جنيه التصدير » واستيراد الذهب بواسطته . وقد أدت حوادث القنال الاخيرة الى ارتفاع مفاجىء كبير فى أسعار الذهب فى مصر ما لبث أن نزال عند استقرار الحالة .

والمثل يقال عن دول الشرق الاخرى . فكلما ظهرت فيها عوامل غير اعتيادية كلما مالت اسعار الذهب الداخلية فيها الى التغير بسرعة . فالقلق على الاحوال الاقتصادية بسوريا عند امتناعها عن عقد اتفاق مالى مع فرنسا سنة ١٩٤٨ لتصفية أرصدتها من الفرنكات أدى الى رفع سعر الذهب والعملات الاخرى بالنسبة للعملة السورية . كذلك صحبت التقلبات السياسية الاخيرة فى دمشق تقلبات محلية فى أسعار الذهب .

وقد سجل فى ايران ارتفاع كبير فى أسعار الذهب خلال الاضطرابات الاقتصادية الاخيرة .

أما الباكستان والعراق فان ارتفاع الاسعار فيهما عنه فى الدول الاخرى يرجع الى تقييد حرية استيراد الذهب اليهما بدرجة كبيرة .

هذا فيما يختص بالعوامل المحلية . أما العوامل العالمية التى أثرت على أسعار الذهب فى الشرق الاوسط فيجدر بنا أن نذكر منها أولا تدفق الذهب من المملكة العربية السعودية نتيجة لدفع رسوم انتاج البترول المتزايدة ذهبا مما ساهم فى تخفيض أسعار الذهب .

• وثانيا الحرب فى الشرق الاقصى . فمن المعلوم أن كميات كبيرة من الذهب كانت مكتنزة بالصين أو لحسابها فلما توالت انتصارات الشيوعيين فى الصين

أسعار الجنيه الذهب بالقروش المصرية
محولة على أساس أسعار الصرف الرسمية

	الموسكى	بيروت	بمباى	بروكسل	ميلانو	باريس
فبراير ١٩٤٨	٥٩٥	—	٥٠٦	٥٣٢	٥٦٦	٦٢٢
ديسمبر «	٤١٩	٥٣١	٥٣٤	٤٣٢	٣٨٧	٦٧٣
فبراير ١٩٤٩	٣٧٠	٤٥٧	٤٥٢	٤٢٨	٣٩٥	٥٢٣
ديسمبر «	٤٨٥	٦١٧	٥٤٩	٤٣٧	٤٦٠	٤٨٨
مارس ١٩٥٠	٤٤٥	٥٦٩ر٧	٥٤٩	٤٠٩ر٩	٤٢١	٣٩٥
ديسمبر «	٤٥٢	٦٨٨	٥٦١	٤٦٢	٥٠١	٤٩٢
يناير ١٩٥١	٤٨٣	٧٢٢	٥٥٦	٤٩٠	٥٣٦	٥٠٨
سبتمبر «	٥٠٦	٧١٥	٥٥٩	٤٩١	٤٩٠	٥٠٩
ديسمبر «	٥٠٥	٧١٣	٥٥١	٤٦٤	٤٦٨	٥٢١
فبراير ١٩٥٢	٥١٩	٧٢٠	٥٣٩	٤٦٠	٤٦٥	٥٨٠

ازداد تهريب الذهب منها وعرضه فى الاسواق الاخرى .

وثالثا التحول فى سياسة صندوق النقد الدولى ، ومدى استعداد الدول المنتجة للذهب لاتباعها . فعندما كان الصندوق يعارض فى تحرير تجارة الذهب وكانت الدول المنتجة تحترم هذا القرار كانت أسعار الذهب فى العالم مرتفعة . ولكن عندما أخذت الدول المنتجة تعارض فى هذا القرار وتعرض كميات متزايدة من ذهبها فى الاسواق الحرة ، وعندما أخذ الصندوق نفسه يخفف من غلوائه ويقلل من معارضته لتحرير المعاملات الذهبية مالت أسعار الذهب فى العالم الى الانخفاض .

***

البنك الدولى للتعمير والانشاء والعراق

ذكرت بعثة البنك الدولى التى زارت العراق فى فبراير سنة ١٩٥١ فى تقريرها ان بالبلاد امكانيات عظيمة يؤهله للتقدم الاقتصادى فان المياه اللازمة للرى موفورة ويمكن بواسطتها استصلاح مساحات واسعة من الاراضى الزراعية ، كما ان ازدياد حقول البترول يزيد من دخل البلاد ويمون الصناعة بالقوى المحركة والمواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة والنقل وترى البعثة أن موارد العراق كبيرة بالنسبة لعدد السكان القليل ، أما سبب انخفاض مستوى المعيشة فيرجع الى انخفاض الانتاج .

وقد وجهت البعثة اهتمامها الى الزراعة حيث أن كلا من الصناعة والتجارة تعتمدان عليها . كما حثت على الاهتمام بتربية الحيوانات وتنظيم استخدامها فى الزراعة ورأت انشاء هيئة تعاونية للتخزين ومنح القروض وتضيف البعثة انه من المستحسن أن تقوم الهيئات المختصة بدراسة نظام الملكية والعمل على توزيع الاراضى على الفلاحين الذين لا أرض لهم .

أما الصناعة فقد رأت البعثة انه من الضرورى التوسع فى انشاء صناعات حديثة وضربت مثلا لذلك انشاء مصنع كيماوى بقرب كركوك طاقته الانتاجية ٥٠٠ ألف طن من سماد كبريتات النشادر ، ١٠٠ الف طن من الكبريت وعشرة آلاف طن من الكربون . كما وجدت البعثة ان فى اصلاح السكك الحديدية وتجديدها وتحسين شبكة الطرق المعبدة ما يساعد كثيرا على تقدم الدولة اقتصاديا .

أما بخصوص قدرة الفرد الانتاجية فتقول البعثة أن فى تحرير الافراد من أمراضهم المتوطنة ما يؤدى الى نتائج حسنة فى هذا المضمار . وتذكر البعثة ان هذه المقترحات تتطلب جهودا شاقة فيجب أن تعبأ جميع مرافق الادارة العامة لتنظيم وتنسيق خطط تنفيذ هذه المقترحات مع الاستعانة بالخبراء الاجانب حتى تؤتى الثمرة المرجوة . هذا وتقدر نفقات برنامج التعمير الذى قررته الحكومة العراقية فى المدة ما بين ٥٣/٥٢ ، ٥٧/٥٦ بحوالى ٤٧٠ مليون دولار امريكى .

وتنهى البعثة تقريرها محذرة مما قد يؤدى اليه هذا البرنامج (حيث سيزداد الدخل الاهلى زيادة كبيرة وسيحدث انقلاب فى هيكل التوظف مما قد يترتب عليه تتابع المطالبات برفع الاجور والاسعار) من تضخم مالى أو فساد يصيب الادارة أوسوء توزيع الدخل الاهلى .

العلاقات التجارية بين تركيا والمانيا

ازدادت المبادلات التجارية بين تركيا والمانيا منذ سنة ١٩٤٩ ، فقد بلغت صادرات المانيا الى تركيا فى التسعة شهور الاولى من عام ١٩٥١ ٣٢٢ مليون مارك أى ضعف قيمة ما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ، وازدادت مشتروات المانيا من تركيا من ٩٩ر١ مليون مارك فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٣٥ مليون مارك فى نفس المدة . وتستورد تركيا من المانيا الصلب ومنتجاته والآلات الزراعية والمنسوجات القطنية والادوات الكهربائية ولقد أدت خطوات تحرير التجارة التى عملت تركيا على تنفيذها الى تشجيع صادرات الآلات من المانيا اليها وزادت المبيعات بدرجة ملحوظة بالرغم من المنافسة الشديدة التى تلقاها من المنتجات المثيلة الامريكية والبريطانية والايطالية وهى منافسة تعد الآن اقوى مما كانت عليه قبل الحرب الثانية .

انتاج البترول فى بعض بلدان الشرق الاوسط

ازداد انتاج البترول الخام فى الكويت من ١٧ر٣ مليون طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٨ر٣ مليون طن سنة ١٩٥١ ، وفى العراق من ٦ر٦ مليون طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٨ر٤ مليون طن ، وفى قطار جنوب الحسا على الخليج الفارسى من ١ر٦ مليون طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٢ر٤ مليون طن فى سنة ١٩٥١

التنمية الصناعية فى تركيا

منحت الهيئة الاوربية لتنفيذ مشروع مارشال بنك تركيا الصناعى ٥٤ مليون ليرة تركية لاستعمالها لاقراض المشروعات الفردية . وقد منح منها فعلا قرض قدره ١٣ر٤ مليون ليرة لانشاء ثلاثة مصانع اسمنت وآخر مقداره ١٨ر٣ مليون ليرة لانشاء مخازن تبريد ومحالج للقطن ومشاريع أخرى لصنع الزيوت النباتية والادوية

انتاج الجوت فى الباكستان

تدل آخر الاحصاءات ان تقدير محصول الجوت بالباكستان فى موسم ٥٢/١٩٥١ يبلغ ٦ر٣٣١ر٠٠٠ بالة تزن كل منها ٤٠٠ رطل مقابل ٤ر٤٥٢ر٠٠٠ بالة فى ٥١/١٩٥٠ وترجع الزيادة فى المحصول الى صلاحية الاحوال الجوية وزيادة حجم المساحة المزروعة . وتقدر الزيادة فى المحصول عن العام السابق ٤٢ر٢ ٪ كما ان الزيادة فى المساحة المزروعة تقدر بحوالى ٤٢ر٣ ٪ وقد أعلنت الحكومة الباكستانية تحديد حصة مقدارها ٣٨٠ر٠٠٠ طن من الجوت الخام للتصدير خلال العام ٥٢/١٩٥١ توزع كالآتى :

الهند	١٤٥ر٠٠٠ طن
بريطانيا	٦٠ر٠٠٠ «
ايطاليا	٢٥ر٠٠٠ «
اليابان	١٠ر٠٠٠ «
فرنسا	٣٦ر٠٠٠ «
المانيا	٣٦ر٠٠٠ «
بلجيكا	٢٢ر٠٠٠ «

المحاسبة فى حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

« تقدير قيمة البضاعة »

لتقدير قيمة البضاعة التى احترقت لدى المؤسسات التى اصيبت فى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ يلزم التمييز بين ٣ أنواع من المؤسسات

المؤسسات الصناعية وهذه تكون البضاعة لديها كالآتى :

بضاعة تامة الصنع

بضاعة فى دور الصنع

مواد أولية raw material كالقطن بالنسبة لمصنع الغزل والنسيج مثلا .

مخزونات أخرى تسمى supplies وتعرف بأنها تلك المواد التى تستعمل فى المؤسسة ولكنها لا تباع بذاتها ولا تدخل فى المادة المصنوعة وذلك مثل الوقود والزيوت والادوات الكتابية ومواد الدعاية والاعلان ومواد اللف والحزم والصيانة والنظافة ... الخ

المؤسسات التجارية وهذه تكون البضاعة لديها كالآتى :

بضاعة تجارة معدة للبيع trading stock

ومخزونات أخرى supplies كما سبق .

المؤسسات الاخرى كالنوادى والمستشفيات والملاجىء ... الخ وهذه لا يكون لديها سوى المخزونات التى مر ذكرها ، ولا يجب أن نغفل عن احتمال وجود بضاعة أمانة سواء كانت لدى المؤسسة لحساب الغير consignment inward أو بالعكس بضاعة أمانة ملك المؤسسة ومودعة لدى الغير consignment outward الا ان بضاعة الامانة بنوعيها المذكورين لا تثير أية صعوبة من أى نوع كان . فالنوع الاول له صاحبه ومالكه وهو الذى يسعى لاثبات ملكيته له بالمستندات المؤيدة لتلك الملكية ، أما النوع الثانى ـ المودع لدى الغير ـ فلا يكون قد احترق فرضا ـ ولو فرض احتراقه أيضا فان مستندات ملكيته لدى المنشأة التى نحن بصددها تكفى لاثبات قيمته والمطالبة بتعويض عنها .

ويشترط بادىء ذى بدء ان يكون النظام الحسابى المتبع لمحاسبة البضاعة لدى المؤسسة فى جميع خطواته نظاما حسابيا سليما وان يجرى تطبيقه بدقة فان توفر هذا الشرط يجعلنا نطمئن الى سلامة التقديرات

ويجب الاستناد على كشوف الجرد الفعلى الاخير الذى تم بالمنشأة . ومن حسن الحظ أن هذه الحوادث الاليمة وقعت بعد ٢٦ يوما فقط من تاريخ اقفال ميزانية أغلب المؤسسات ـ وبالتالى من تاريخ اعداد كشوف الجرد السنوية . ومن المعلوم أن كشوف الجرد قد تكون بالكمية quantitative او بالقيمة valuational أو بهما معا فى كشوف واحدة ـ فأنها قد تكون كشوف جرد فعلى Physical inventories أو جرد من أرصدة الدفاتر book invetories

فاذا كانت نتائج الجرد مطمئنة وتبعث على الارتياح الى دقة النظام المتبع حق لنا أن تطمئن الى سلامة تقديراتنا .

أساس التعويض : ارى أن المنشأة تستحق التعويض على أساس الضرر الفعلى الذى وقع عليها ، واقدر أن يكون ذلك هو ثمن هذه البضاعة فى السوق مخفضة بنسبة مجمل الربح المعتاد لهذه المنشأة ، وان لا شأن لتقدير التعويض بقاعدة تقديم البضاعة فى الدفاتر وهى القاعدة التى تقضى بتقديمها على أساس سعر السوق أو الشراء أيهما أقل .

فالغرض الاساسى لتملك المنشأة لهذا النوع من البضاعة هو اعادة بيعه لتحويل قيمته الى نقد حاضر جديد ويتم تحقيق ربح للمنشأة (فى الاغلب) اذا تم بيع البضاعة بأسعار السوق بطبيعة الحال . وهذا البيع يحقق للمنشأة ما يسمى « مجمل الربح » وهو مجرد الفرق بين ثمن بيع البضاعة وبين تكاليفها على المنشأة فيجب أن نراعى اعتبارين فى تعويض الضرر .

أولهما ـ أن نعوض المنشأة عن البضاعة التالفة على أساس أسعار المثل نظرا لان الغرض الاساسى للمنشأة هو بيع البضاعة بهذه الاسعار .

ثانيهما ـ ونظرا لعدم حدوث البيع الفعلى فيجب أن نخصم مجمل الربح الذى كانت المنشأة تحققه لو تم البيع بالفعل ـ فليس المقصود بتعويض الضرر هو ربح المنشأة ـ بل يجب الا يتعدى ما خسرته فعلا دون غيره .

لماذا لا ناخذ بالقيمة الدفترية : ان الاصول الحسابية تقضى بتقديم البضاعة على أساس سعر السوق أو الشراء أيهما أقل . والغرض من تطبيق هذه القاعدة هو مراعاة مصلحة المنشأة ذاتها وعدم احتساب ربح لم يتحقق فعلا اذ لو قومت بأسعار السوق (وكانت أعلى من سعر الشراء) لكان معنى ذلك ادخال عنصر ارباح وهمية فى أرباح المنشأة وان كان العكس (سعر السوق أقل من سعر الشراء) وقدمت بسعر الشراء لكان معنى ذلك تهرب السنة الحاضرة من خسارة مؤكدة الوقوع والقاء عبئها على السنة التى تباع فيها وتتحقق الخسارة الفعلية .

فهذه القاعدة داخلية بحتة وقد شرعت لمصلحة المنشأة ذاتها على أساس انها منشأة مستمرة فى أعمالها ويجب أن تنحو نحو الاحتياط الكافى حتى لا تتعرض لهزات عنيفة قد تعصف بها . أما بحثنا فيتناول ضررا معينا وقع ويراد تقدير قيمته فلا شأن له

فى حالة البضاعة بأى نظام داخلى خاص بالمنشأة والحيطة التى تلتزم بها

تقدير كمية البضاعة

ذكرنا انه يجب الاستناد على كشوف الجرد الفعلى الاخير . ويلزم بعد ذلك اضافة كل الوارد للمنشأة مع خصم كل المباع او المستعمل، فنصل الى معرفة الرصيد الباقى سواء كان ذلك بالنسبة للبضاعة التامة الصنع أو المواد الاولية أو المخزونات الاخرى .

أما البضاعة التى فى دور الصنع فتثير بعض النقط الخاصة بها وبغض النظر عن الارتباط القائم بين البضاعة التامة الصنع والبضاعة التى فى دور الصنع والمواد الاولية — والحركات المتداخلة بينها جميعا — نقول انه بالنسبة للبضاعة التى فى دور الصنع يجب أخذ عنصرين هامين فى الاعتبار:

١ — يجب احتساب كل ما يجب احتسابه على ثمن التكلفة الاولى (مواد أولية — وأجور عمال مباشرة) وان يعلى هذا بالمصروفات الصناعية وبجزء من المصروفات الادارية مما يسمى ال oncost المناسب طبقا للمعدلات coefficients التى تطابق النتائج المختلفة لبعض المدد التجارية الاخيرة

٢ — خصم اى عطل غير عادى يكون قد أصاب المنشأة فى هذه الفترة — فلا يجب ان يشمل التعويض عنصر هذا العطل الذى لا شأن لحوادث ٢٦ يناير به .

هذه — فى رايى — أهم اسس تقدير البضاعة لدى مثل هذه المنشآت — وسنتناول فى العدد القادم ان شاء الله تعالى موقف المنشآت التى فقدت مستنداتها ودفاترها .

موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

شخصيات اقتصادية



حامد زكى باشا

مطلع وقارىء متوفر على البحث والقراءة والفحص والدراسة .ثم هو يعلم انه عالم فهو معتد بأفكاره كل أعتداد معتز بآرائه كل اعتزاز .

هو جامعى بكل مافى هذا اللفظ من دلالة فقد انتهى من دراسة الجامعة فى كلية الحقوق عام ١٩٢٦ الى بعثة جامعية فى فرنسا عاد منها عام ١٩٣١ حائزا لاجازة فى القانون الدولى والقانون المدنى والاقتصاد السياسى حيث استأنف حياته بالجامعة استاذا فى كلية الحقوق ثم انتدب عام ١٩٤٢ عميدا لكلية الحقوق فى بغداد ثم عاد استاذا بكلية الحقوق عام ١٩٥٠.

وكان وهو استاذ فى الجامعة رئيس اتحاد الجامعة وكان على صلات رضية مع طلبة الجامعة والكلية يعجبون به ويطمئنون له — يقبلون عليه ويستمعون اليه .

وله مؤلفات فى القانون الدولى والقانون المدنى وله ابحاث طلية فى الشئون الاقتصادية والمالية وربما كانت هذه الصبغة الجامعية التى اصطبغ بها حامد زكى الاستاذ هى التى جعلت حامد زكى الوزير فقد اختير عام ١٩٥٠ وزيرا للدولة ثم وزيرا للاقتصاد الوطنى .

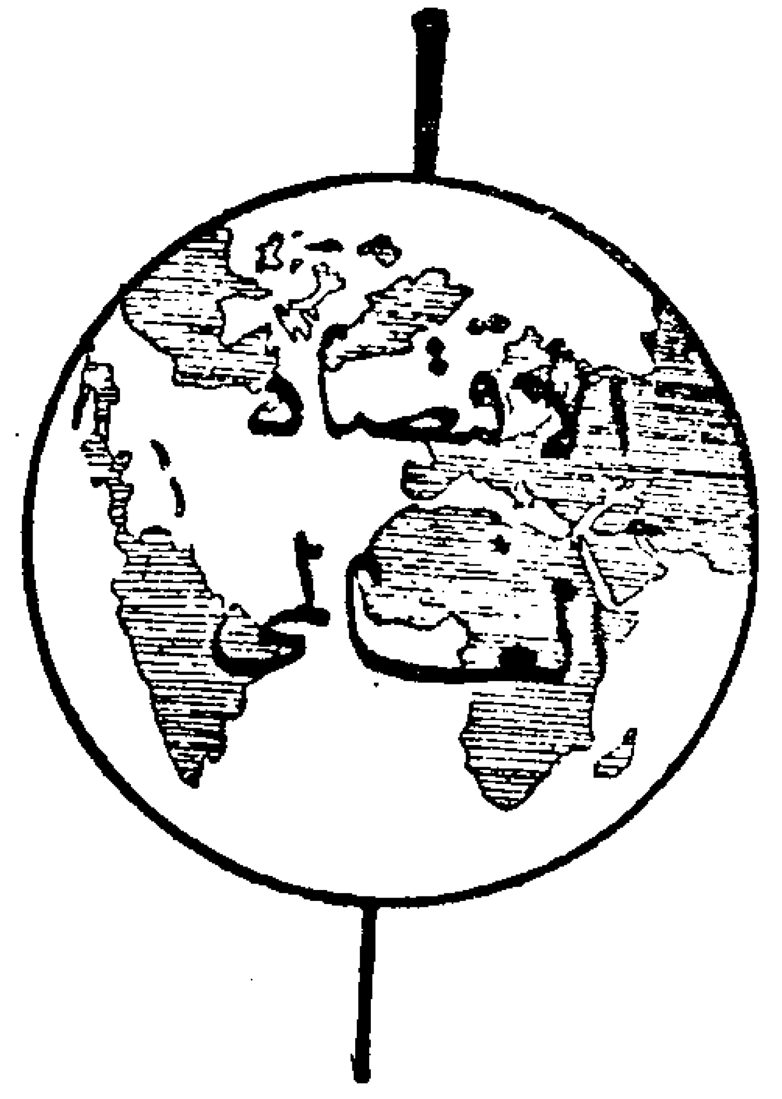
وله اثناء توليه الوزارة أفكار وآراء فى الشئون المالية . . والميادين الاقتصادية ولعل حياته الجامعية نفسها قد اسبلت عليها رداء خاصا فكانت فى نظر بعض العمليين من الماليين والاقتصاديين آراء بعيدة عن ميدان العمل قابلة للنقد والنقاش والجدل — ذلك لان حامد زكى باشا الوزير لم ينس انه حامد زكى الاستاذ يلقن من مكتبه فى الوزارة دروسا أو يدلى منه بتجارب ربما صحت فكان لها نفعها وخطرها على السواء .

ولسنا ننسى ذلك الحين الذى اشتدت فيه أزمة المساكن وارتفعت أجورها وما كان للوزير حامد زكى باشا من رأى فيها عرضه فى الصحف عرض الاستاذ حيث ارتأى ان يرفع الملاك أجور مساكنهم ليدخروا من الفرق مايعاونهم على انشاء مساكن تخفف الضغط عن المساكن . . وقد اقامت نظريته الصحف والقراء « السكان » واقعدتهم وبدا غريبا عليهم ان يرتفع الايجار ليهبط الايجار

وكأنما أحس حامد زكى باشا الوزير بما فى كرسى الوزارة من صعوبات وما يتعرض له من متاعب ومن تيارات فآثر الخروج الى حياة حرة طليقة . ألم أحدثك ان الرجل جامعى بنشأته؟ وهو لهذا يأنس للجامعة وما يشبه الجامعة من مجال حر طليق .

وحامد زكى يجمع الى علمه واطلاعه ذكاء ويقظة ولست ادرى أذكاؤه يفوق اجتهاده أم اجتهاده يفوق استعداده ولكنى أعلم انه كان أول فرقته أكثر الاحيان وان له من صمته ، ومن شبابه وهو لم يدرك بعد سن الخمسين مايعاونه على البحث والاستقراء والدرس والاستقصاء واحسب انه لو لم يصطبغ بالصبغة الحزبية لازداد نفعه للاوساط المالية والتجارية ولافادت منه النواحى الاقتصادية .

حسن الحطيم



اتفاقية القمح الدولية فى عامها الثانى

بانتهاء العام الثانى لهذه الاتفاقية زاد عدد الاعضاء المنضمين من ٣٧ عضوا الى ٤١ عضوا كما زاد حجم كميات القمح والدقيق المتداولة عن طريقها الى مايقرب من ٦٦ ٪ من تجارة العالم بعد أن كانت تؤلف مايزيد قليلا عن النصف ، وقد أدت هذه الاتفاقية الى تمكين البلاد المستوردة للقمح من الحصول على تموينها اللازم بأسعار مناسبة كما ضمنت أسواقا لتصريف انتاج البلاد المصدرة وقد بلغ مجموع المبيعات فى ١٩٥٠/ ٥١ ٩٤ ٪ من حصص التصدير والاستيراد المخصصة طبقا لهذه الاتفاقية وقد قامت بعض الدول المستوردة بشراء كميات مقدما نظرا لعدم استقرار الحالة الدولية وارتفاع أسعار القمح خارج الاتفاقية وخوفها من عدم التمكن من الحصول على الحصص المقررة لها . وقد كان لهذه الاتفاقية الفضل الاكبر فى ثبات سعر القمح ثباتا ملحوظا بالمقارنة بأسعار السلع العالمية الاخرى .

وتقدر كميات القمح الداخلة ضمن نطاق الاتفاقية بمقدار ٥٨١ مليون بوشل ترد من المصادرة الآتية :

البلاد المصدرة	مقدار الحصص بمليون بوشل
الولايات المتحدة	٢٢٥
كندا	٢٣٣
استراليا	٨٨ر٧
فرنسا	٤ر١

وقد طلبت أخيرا بعض الدول المستوردة علاوات فى حصتها بلغت فى مجموعها مايقرب من ٥٠ مليون بوشل . ولكن لم يعد فى الامكان زيادة الحصص أو عمل أى تغيير فيها لان كثيرا من الدول المصدرة قد انتهت من تصدير نسبة كبيرة من انتاجها ولان الهوة بين أسعار القمح الداخلة تحت الاتفاقية والاسعار الحرة للقمح قد اتسعت كثيرا نتيجة للحوادث التى اجتاحت العالم فى السنتين الاخيرتين كالحرب الكورية وأزمة الغذاء فى الهند وارتفاع مستوى الاسعار فى الولايات المتحدة، وتهالك الدول على شراء كميات كبيرة من الحبوب ، ولقد أدت هذه الحالة الى قيام الولايات المتحدة بمنح اعانة صادر للقمح للمحافظة على سعر الاتفاقية .

ولاشك ان تثبيت سعر أقصى للقمح طبقا للاتفاقية كان له أثر طيب على الحالة المالية فى الدول المستوردة اذ ساعدها على تخفيف الرقابة على تجارة واستهلاك القمح . وحماها من ارتفاع أسعار القمح الامريكى أثر تخفيض قيم العملات المختلفة بالنسبة للدولار كما انه ساعد على ايجاد درجة نسبية من الاستقرار المنشود فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

البطالة فى بريطانيا

صرح مستر ثورنتون سكرتير اتحاد عمال النسيج ان عدد المتعطلين فى صناعة النسيج فى النصف الاول من ابريل الماضى بلغ من ١٥٠ر٠٠٠ الى ١٨٠ر٠٠٠ عامل نظرا لغلق كثير من مصانع المنسوجات القطنية فى لانكشير . ويمثل هذا العدد نصف عدد العمال المشتغلين فى صناعة النسيج فى بريطانيا . ولقد تأثر كذلك بركود المنسوجات ألاف من العمال المشتغلين بصناعة المنسوجات الصوفية فى يوركشير .

ميزان مدفوعات كندا

بلغ العجز فى ميزان مدفوعات كندا عام ١٩٥١ أكثر من ٥٢٤ مليون دولار مقابل ٣٢٩ مليون دولار فى ١٩٥٠ . ولقد بلغ رأس المال الاجنبى المستثمر فى كندا فى آخر ١٩٥١ ، ٩٩٢٤ مليون دولار منها ٧٣٢٥ مليون دولار من الولايات المتحدة و ١٧٧١ مليون دولار من بريطانيا .

الحالة فى اسبانيا

تدل التقارير الاخيرة على حدوث تغييرات هامة فى ١٩٥١ أدت الى تحسن الحالة فى اسبانيا . فقد انتهت مقاطعة هيئة الامم المتحدة لها ورجعت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة وحصلت اسبانيا على بعض المساعدات المالية من الولايات المتحدة وقد ظهر تقدم ملموس فى الصناعة والزراعة فزادت المحاصيل الزراعية وبخاصة القمح مما أدى الى تيسير أزمة الخبز وقد كان موسم السياحة فى ١٩٥١ ناجحا الى حد ما .

الاسعار فى سويسرا :
(اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

١٩٤٥	١٧٤ر٥	٢٥٣ر٦	٢٠٥ر٠	١٥٢
١٩٤٦	١٧٧ر٩	٢٣٣ر٨	١٩٩ر٨	١٥١
١٩٤٧	١٨٩ر٢	٢٣٧ر٣	٢٠٨ر٣	١٥٨
١٩٤٨	١٩٥ر٦	٢٤٨ر٦	٢١٦ر٦	١٦٣
١٩٤٩	١٨٩ر٢	٢٣١ر٣	٢٠٥ر٩	١٦٢
١٩٥٠	١٨٦ر٨	٢٢٦ر٨	٢٠٢ر٧	١٥٩
آخر شهر مايو ١٩٥١	١٩٣ر٥	٢٨٨ر٤	٢٣١ر١	١٦٢ر٧
آخر شهر يونيه ١٩٥١	١٩٧ر٩	٢٧٢ر٥	٢٢٧ر٦	١٦٦ر٤
آخر شهر سبتمبر ١٩٥١	١٩٥ر٩	٢٦٤ر٨	٢٢٣ر٦	١٦٨ر٨
آخر شهر ديسمبر ١٩٥١	١٩٧ر٢	٢٧٤ر٠	٢٢٧ر٦	١٧١ر٠
آخر شهر يناير ١٩٥٢	١٩٦ر٨	٢٧٢ر٤	٢٢٦ر٧	١٧٠ر٥
آخر شهر فبراير ١٩٥٢	—	—	٢٢٤ر٣	١٧٠ر٨

ولكن اسبانيا ما زالت تعانى من رداءة السكك الحديدية وطرق المواصلات الاخرى ونقص الموادالخام اللازمة للصناعة وارتفاع أزمة المساكن . والامل معقود فى أن يستمر التحسن فى الحالة الاقتصادية حتى تتمكن اسبانيا من معالجة هذه المشاكل .

البرتغال تفرض ضريبة صادر

فرضت الحكومة البرتغالية ضريبة صادر جديدة على بعض منتجات مستعمراتها التى تتمتع بأسعارعالية فى أسواق العالم مثل البن والسيزل والمنجنيز وبذرة القطن والكاكاو والكوبرا ومقدار الضريبة ٧٥ ٪ من قيمة البضائع المصدرة وستخصص حصيلتها لانعاش بعض المستعمرات ومساعدة المهاجرين .

صناعة النسيج فى النرويج

بالرغم من المعارضة الشديدة من اصحاب صناعة النسيج فى النرويج فان الحكومة النرويجية قد قررت استيراد المنسوجات الى النرويج طبقا للسياسة المرسومة وقد ذكر وزير تجارة النرويج الى مندوبى هذه الصناعة انه لم يعد هناك حاجة لتراخيص استيراد المنسوجات الى داخلية البلاد من أول مايو ١٩٥٢ وأن أية محاولة من أية دولة لاتباع سياسة اغراق السوق النرويجى بضائعها ستلجئنا الى وضع قوانين مضادة . وتشعربعض دوائرالاعمال فى النرويج أن تحرير استيراد المنسوجات يضر الحالة الاقتصادية كثيرا .

تقدم ألمانيا الاقتصادى

تميزت الشهور الاخيرة فى المانيا الغربية بنوع من الاستقرار الاقتصادى ، فقد ظل معدل الانتاج ثابتا تقريبا، وكانت الزيادة فى الاسعار والاجور طفيفة جدا أما موقف الفحم فقد تحسن كثيرا فزاد معدل الانتاج اليومى من ٣٨٣ ألف طن فى النصف الاخير من العام الماضى الى ٤١٢ ألف طن فى النصف الاول من فبراير سنة ١٩٥٢ وبذلك نقصت الكميات المستوردة من أمريكا وانخفضت أسعار الفحم فى السوق السوداء انخفاضا كبيرا . وكان هذا التحسن نتيجة لمنح عمال المناجم أجورا اضافية بحسب زيادة انتاجهم .

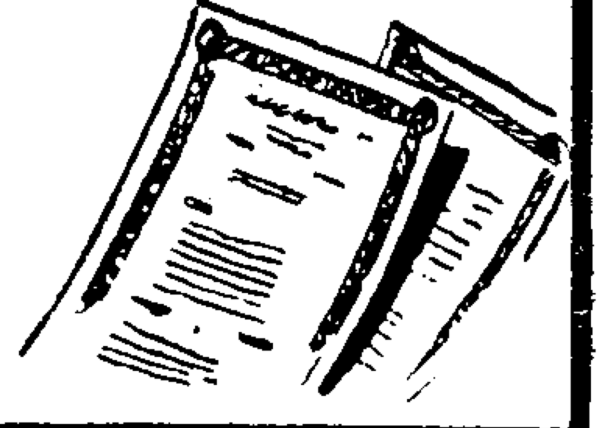
وقد زاد حجم القروض القصيرة الاجل بسرعة تدعو القلق على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة ورفع الحد الادنى لنسبة احتياطيات البنوك . ولكن هذا التوسع فى الائتمان يقابله من ناحية أخرى زيادة فى الادخار فقد زادت الودائع نحو ٥٠٠ مليون مارك ألمانى فى شهرى ديسمبر ويناير والنصف الاول من فبراير وذلك فضلا عن مظاهر الادخار الاخرى التى تتمثل فى زيادة الاقساط المدفوعة لشركات التأمين على الحياة والمبانى واكتناز العملة . وكان لزيادة ايرادات الدولة على مصروفاتها اثر فى الحد من التضخم والاقلال من التداول النقدى .

وقد استمر الفائض فى ميزان المدفوعات الالمانى مع دول اتحاد المدفوعات الاوربى على الرغم من القيود التى فرضتها انجلترا وفرنسا فى وقت عادت فيه المانيا الى تطبيق مبادىء حرية التجارة . ولكن العجز فى ميزان المدفوعات مع منطقة الدولار قد زاد حدة بسبب كثرة الواردات منها وقلة الصادرات اليها وذلك فضلا عن انخفاض المعونة الامريكية الى جانب ان معظم صادرات المانيا تتم عن طريق المبادلة وربما كان الاجدر بالمانيا والحالة هذه أن تستورد ما يلزمها من دول اتحاد المدفوعات الاوربى بدلا من منطقة الدولار ولكن يحول دون ذلك ، أما عدم توافر الاصناف المطلوبة أو ارتفاع أسعارها فى تلك الدول . وهكذا انخفض رصيد المانيا من الذهب والدولار من ٤٤٠ مليون دولار فى ٣٠ سبتمبر الى ٣٣٠ مليون فى ٢٥ فبراير الماضى .

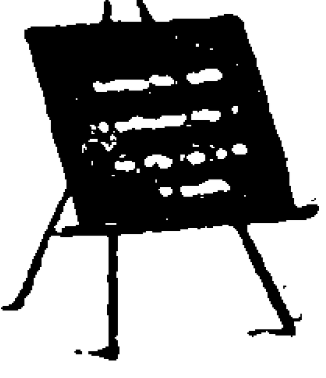
ورغم هذا العجز الجزئى فى ميزان المدفوعات فان أرقام الانتاج الواردة فى الجدول التالى تدل بوضوح على مدى التقدم الاقتصادى فى ألمانيا فى السنوات الاخيرة .

الرقم القياسى للانتاج
الصناعى فى ألمانيا الغربية
(١٩٣٦ = ١٠٠)

	الفحم	الحديد الخام	منتجات البترول	زيوت معدنية	الحديد والصلب	الحديد الظهر	مواد كيماوية	الورق	آلات	سيارات	المنسوجات	السفن	ادوات كهربائية
١٩٤٨	٧٩	٨٨	١٤٣	٣٢	٣٨	٤٣	٧٣	٥٢	٥٦	٣٠	٥١	٢٧	١٠٦
١٩٤٩	٩٣	١١٢	١٩٠	٧٦	٦٣	٦٨	١٠٣	٧٧	٩٧	٧٤	٨٩	٣٦	١٥٠
١٩٥٠	١٠٠	١٣٦	٢٥٢	١٥٥	٨٢	٨٨	١٣٤	٩٨	١٢٥	١٢٧	١١٨	٥٤	٢٠٠
١٩٥١	١٠٩	١٦٤	٣٠٨	٢٠١	٩٤	١١٣	١٦٣	١١٣	١١٦	١٦٦	١٣٢	٧٢	٢٧٥



الأوراق المالية



عن المدة من ١٤ الى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٢

نشطت السوق خلال هذين الاسبوعين وسجلت الاوراق ارتفاعا ملموسا بسبب تحسن الجو السياسى بعض الشىء واعادة النشاط تدريجيا فى سوق القطن بالاسكندرية

وهاهى بعض الاسعار فى اول المدة مقارنة بالاسعار فى آخر المدة :

	اقفال
	٤/٢٨
القرض الوطنى	٨٨٣٠
بنك مصر	١٩٧٤
البنك العقارى	١٦٣٠
« « ١٩٥١	١٣٩٤
« « ١٩١١	١٤٢٠
البنك الاهلى	٢٦٥٠
مياه القاهرة تمتع	٦٨٥
ترام القاهرة	١٣٠
كوم امبو — سهم	٤٤٤
« « تأسيس	٢٧٠٠
مصر الجديدة — سهم	١٣٩٤
« « تأسيس	٢٥٧٠
ايسترن للسجاير	١٥١٠
آبار الزيوت	٣٩٠
ابو زعبل	١١٦٠
الدلتا التجارية	—
النحاس	١٠٢٠
المناجم والبحث	٢١٠٠
الملح والصودا	٢٧٠
الغزل الاهلية	١٤١٤
جركو	٥٨٧
المعادن الاهلية	٤٣٤
بور سعيد	١٩٩
اسمنت طره	١٤٤٠
الاسمدة الكيماوية	٥٢٠
التغليف الاقتصادى	٧١٥
النقل والهندسة	٨٨٠
المالية والصناعية	١٥٢٤
الحرير الصناعى اسمية	٦٦٨
الورق الاهلية	٦٥٢

ومن هذا الجدول يتضح جليا مدى تطور الاسعار وتحسن الجو فى سوق الاوراق المالية خصوصا فيما يختص بالاسهم الصناعية والحرير الصناعى (بعد ارتفاع قيمة الرسوم الجمركية على الوارد منها) والمناجم والبحث والنحاس وآبار الزيوت (بعد نشر مشروع تعديل قانون المناجم والمحاجر) والتغليف الاقتصادى

وفيما يلى اخبار الشركات وبعض النتائج التى أسفرت عنها الجمعيات العمومية المنعقدة خلال هذه المدة

شركة مياه الاسكندرية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمى شركة مياه القاهرة بمركزها بالاسكندرية برآسة المسيو لاسكاريس وحضور سعادة يوسف ذو الفقار باشا والمسيو الكس بناكى والمستر ايستون كورنيش ونيقولا سرسق بك والمستر باركر والمسيو سالفاجو وسعادة محمود بك سعيد . وقد حضر الاجتماع الاستاذ فاتمبلا والاستاذ جول كاتسفليس محاميا الشركة .

وقدقام المستر دى بيس بأعمال السكرتارية وقام المسيو قسطنتينيدس والمسيو ميراكليس بمراقبة فرز الاصوات .

وقد أثبتا حضور ٢٢ مساهم ومعهم ٣٨٨٥٧ سهم . وقد اعتبر تقرير مجلس الادارة موافق عليه واطلع المساهمون على تقرير مراقبى الحسابات ووافقوا عليه بالاجماع .

وقد تلى الرئيس على المساهمين نص خطاب مؤرخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٢ مرسل بصفة مستعجلة للشركة من معالى وزير الشئون البلدية والقروية يحذر الشركة بتوزيع ربح يزيد عن الـ ١٠ ٪ المسموح بها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ وقد وافقت الجمعية بعد مناقشات حادة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ربح قدره ١٠ شلن لكل سهم بدلا من الـ ١٥ شلن المتقدم المجلس بها فى تقريره

وسيتم دفع هذا الربح ابتداء من اول مايو سنة ١٩٥٢ . اما الباقى فسيدفع فى البنك لحساب المساهمين لحين البت فى كيفية توزيعه عليهم بعد الاتفاق مع البلدية .

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل الاخرى المدرجة فى جدول الاعمال منها انتخاب محمود بك سعيد عضوا فى مجلس الادارة

بنك الاستيراد والتصدير

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمى بنك الاستيراد والتصدير بالاسكندرية برآسة سعادة مصطفى الصادق باشا وحضور المسيو اندرى طوريل والكونت عزيز صعب والاستاذ اجناس جانتس وقد عين الحاضرون جناب الدكتور ريجى ورويد بولاد مراقبين لفرز الاصوات والمسيو مسولام سكرتيرا وحضر الاجتماع ٥٦٫٥٠٢ سهم

ووافق المساهمون على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها دفع ربح قدره ٢٠ قرشا ابتداء من ٥ مايو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٥ .

شركة ترام الاسكندرية

انعقدت الجمعية العمومية لهذه الشركة (تحت التصفية) يوم الجمعة ٢٥ ابريل بمركزها بالاسكندرية وبحثت فى امر مشترى الاسهم وفى توزيع جزء من المال للمساهمين ووافق الحاضرون على تقرير المصفى وعلى الحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١

شركة سيارات اوتوبيس الشمال

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمى هذه الشركة بمركزها بالاسكندرية تحت رآسة سعادة طاهر اللوزى بك وبحضور كل من حضرات صاحب السعادة احمد على علوبة باشا وجناب المسيو باتى ورودولف بليس وسيزار لومباردو والدكتور عبد المنعم محمد عاشور . وقد قام بفرز الاصوات حضرة محمود بك علوبة وجناب هانز كوبر وقام بأعمال السكرتارية الدكتور عاشور .

وقد حضر الاجتماع ٢٣٨٣٧ سهم اى حوالى ثلاث ارباع اجمالى الاسهم المكونة لرأس المال .

وقد وافق الحاضرون بالاجماع على تقرير مجلس الادارة والحسابات وتقرير المراجعين وكذا على توزيع الارباح على اساس ٢٤٪ من القيمة الاسمية للسهم دفع منها ٥٠ قرش والباقى وقدره ٤٦ قرش سيدفع ضد تقديم الكوبون رقم ١٣ فى تاريخ يحدده عضو مجلس الادارة .

وقد اعادت الجمعية انتخاب اعضاء مجلس الادارة وتركت مركز معالى عبد الخالق حسونة باشا فارغا .

الاتحاد العقارى

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمى الاتحاد العقارى بالقاهرة يوم الثلاثاء ١٥ ابريل برآسة حسن مظلوم باشا وحضور اصلان قطاوى بك والاستاذ باقوس لبنان والاستاذ اميل توفيق والاستاذ شارل شالوم وحضر ١٧٠٩٤ سهم ووافق الحاضرون على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها دفع ربح قدره ٧٤٫٠٨٦ قرش صافى لكل سهم .

شركة القاهرة الزراعية

وافقت الجمعية العمومية لمساهمى شركة القاهرة الزراعية فى اجتماعها المنعقد يوم ١٥ ابريل ١٩٥٢ على توزيع الارباح كما يلى : ٢١٫٥٦٠ قرش صافى للاسهم العادية ضد تقديم الكوبون رقم ٩ ، ١٨٫٤٨٥ قرش صافى للاسهم الممتازة حرف « ا » ضد تقديم الكوبون رقم ٧ .

التسجيل الدولى للملكية الصناعية

تبدأ مصلحة الملكية الصناعية فى أول يوليه القادم تنفيذ نظام التسجيل الدولى للعلامات التجارية والايداع الدولى للرسوم والنماذج الصناعية .

ويحصل التسجيل والايداع الدوليين وفقا لاتفاقية باريس ومعاهدتى مدريد ولاهاى ولائحتهما التنفيذية ، وقدصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة عليها كما صدر مرسوم فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ بانضمام مصر اليها

وبمقتضى النظام الدولى ، يكفى ان يقدم صاحب العلامة او الرسوم او النموذج طلبا واحدا لمصلحة الملكية الصناعية وان يدفع رسما ضئيلا ، فتقوم المصلحة نيابة عن صاحب الشأن باجراءات التسجيل لدى الدول المنضمة للاتفاقات والمعاهدات المذكورة وذلك بدلا مما هو متبع الآن حيث يضطر صاحب العلامة أو الرسم او النموذج بأن يقدم طلبا خاصا ورسما خاصا للتسجيل لدى كل دولة على حدة فضلا عن الزامه بتعيين وكيل يباشر اجراءات التسجيل فى كل دولة على حدة ، وقد أعفاه النظام الدولى الذى أوجدته مصلحة الملكية الصناعية من كل هذه المتاعب .

وقد وضعت المصلحة الانظمة الفنية والادارية اللازمة للتنفيذ ، وهى على استعداد تام لتقديم المعلومات والبيانات التى يطلبها اصحاب الشأن عن التسجيل الدولى .

ـسيتم الدفع لدى البنك البلجيكي والدولي بمصر ابتداء من الاثنين ٢٢ ابريل ١٩٥٢ .

ايموبيليا

قرر مجلس ادارة الشركة دفع قيمة الكوبون رقم ١٠ وقدره ٣٢ قرش قائم طبقا لقرار الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٥ مارس ١٩٥٢ قبل البنك الاهلي المصري

واصبحت القيمة الصافية بعد خصم الضرائب ٩٢٠٥ ر٢٤ قرش لكل سهم .

الشركة المالية والصناعية

انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة المالية والصناعية برآسة الاستاذ الفريد ليان وبحضور اعضاء مجلس الادارة .

وقد انتخب المسيو تيودوراكيس والمسيو جوزيف نجرين كمراقبي لفرز الاصوات واثبتوا وجود ٥٥٦١١ سهم وقام الاستاذ اسحق محمد بك بأعمال السكرتارية .

وقد وافقت الجمعية بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها باقي الربح وقدره ٤٠ قرش صافي ابتداء من ٢٤ ابريل ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٦ .

وقد انعقدت بعد ذلك الجمعية العمومية غير العادية ولم تجمع العدد القانوني المطلوب من الاسهم .

وقد وافقت الجمعية على القرار الآتي بصفة مؤقتة :

زيادة رأسمال الشركة من ٤٨٠ الف جنيه الى ٦٠٠ الف جنيه يطرح ٣٠ الف سهم جديد قيمتها ٤ جنيه .

مصانع النحاس المصرية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة مصانع النحاس المصرية بمركزها بالاسكندرية برآسة سعادة صادق وهبة باشا وحضور كل من سعادة حسن فهمي رفعت باشا ومحمد كامل نبيه باشا وسير شارلتون سينكس باشا واميل الكسان بك وجناب جورج المان ويوسف قطاوي ولاو وهنري موصيري وسلفاجو وهيرسن

وقد عينت الجمعية المسيو ريشاردريفوس والمسيو جوزيف نجرين مراقبي لفرز الاصوات والمسيو شارل حاييم سكرتيرا وحضر الاجتماع ٧١٥٢٨ سهم

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها توزيع ربح قدره ٦٠ قرش صافي ابتداء من ٢ يونيو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٣ .

وقد ارتاح الحاضرون لنتائج اعمال الشركة رغم زيادة رأس المال ، وجددت عضوية خمسة من اعضاء المجلس واعادت انتخاب مراقبي الحسابات للسنة المالية الجديدة .

وانعقدت بعد ذلك الجمعية العمومية غير العادية ولم تتخذ الا قرارات مؤقتة لعدم وجود العدد القانوني وحددت جلسة أخرى ليوم الجمعة الموافق ١٦ مايو ١٩٥٢ الساعة الحادية عشر صباحا . وقد وافقت بصفة مؤقتة على زيادة رأس المال من ٥٢٥ الف جنيه الى ٧٠٠ الف جنيه وسيبتدىء الاكتتاب من ٢ يونيو الى ٢٦ يونيو ١٩٥٢

شركة مخازن الاستيداع المصرية

انعقدت في يوم الجمعة ١٨ ابريل ١٩٥٢ الجمعية العمومية غير العادية برآسة سعادة محمد محمود خليل بك وبحضور كل من جول خلاط بك والمسيو ريني اسمعلون والمسيو راؤول كاميليري اعضاء مجلس الادارة وحضر الاجتماع مساهمون يملكون ١٩١٣٧ سهم وبما انه ثاني اجتماع فقد قرر الرئيس بصلاحية القرارات مهما كان عدد الاسهم الموجودة .

وقد وافقت الجمعية بالاجماع على تغيير تسمية الشركة الى شركة مخازن الاستيداع المصرية شركة مساهمة مصرية وتحويل قيمة الرأس مال من جنيهات استرلينية الى جنيهات مصرية .

شركة الاعتماد الاسكندري

انعقدت في يوم الجمعة ١٨ ابريل سنة ١٩٥٢ الجمعية العمومية لشركة الاعتماد الاسكندري برآسة سعادة محمد العشماوي باشا وبحضور المسيو ريني بوديه والاستاذ شارل ايوب والاستاذ انطون صغير بك والمسيو كوهين اعضاء مجلس الادارة .

وقد انتخبت الجمعية الاستاذ عبدالمقصود حمزة والمسيو ليون نجرين لمراقبة فرز الاصوات وقام المسيو بوديه بأعمال السكرتارية

وقد حضر الاجتماع ٤٠٢٤٧ سهم وقد تلى الرئيس تقرير مجلس الادارة واجاب على بعض اسئلة من المساهمين .

وقد وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ٣٠ قرش لكل سهم تحت خصم الضرائب ابتداء من ٥ مايو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٢٥ .

شركة مصر لعلف الحيوان

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة مصر لعلف الحيوان برآسة سعادة عبد الحميد عبد الحق باشا في الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة الموافق ١٨ ابريل ١٩٥٢ وقد دام الاجتماع حوالي ٥ ساعات دارت خلاله مناقشات حادة وقد انتهت الجمعية باتخاذ القرارات الآتية :

١ - قبول استقالة الدكتور عبد المنعم عاشور والمسيو بساخار وبلو والمسيو كاياس من مجلس الادارة وتعيين محمد علي قاسم بك مدير الشركة ويحيى بك العلايلي والاستاذ فارس بك بدلا منهم .

٢ - اعادة انتخاب سامي فانوس بك ومحمد يوسف غراب وعبد الحميد السنوسي

٣ - تعيين الاستاذ جمال العبد مراقبا للحسابات بدلا من الاستاذ عبدالمقصود حمزة

٤ - ترحيل الارباح للسنة المقبلة .

شركة اسكندرية لتعبئة الزجاجات

انعقدت الجمعية يوم ٢٩ ابريل ١٩٥٢ ووافقت على تقرير مجلس الادارة وجميع المسائل الاخرى المدرجة بجدول الاعمال .

شركة الشرق للغزل والنسيج

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ ابريل ١٩٥٢ على تعديل المادة ٢٢ من اللائحة الداخلية : وتحديد عدد اعضاء مجلس الادارة الى ١٢ عضوا .

شركة المقاولات المتحدة

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في مركزها الرئيسي بالقاهرة يوم الاثنين الموافق ٢٨ ابريل برآسة سعادة احمد محبوب باشا وحضور جميع اعضاء مجلس الادارة .

وقد تأجلت الجمعية العمومية لعدم وجود العدد القانوني من الاسهم ليوم السبت ١٧ مايو ١٩٥٢ .

الاتفاقات التجارية بين مصر والدول

وكيف نوجه لحفظ حقوق مصر

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتتبع مصر ، شأنها في ذلك شأن أغلب الدول نظام الاتفاقات التجارية الثنائية لتبادل البضائع والدفع ، وهذا النظام نظام مفيد بوجه عام الا أنه يلاحظ أن بعض الدول تحاول أن تستغله استغلالا كاملا لمصلحتها متبعة في ذلك نصوص الاتفاقيات دون روحها .

فالاتفاقيات تحدد أنواع وكميات البضائع المتبادلة وتضعها في درجات من حيث الاهمية ، فالاصل في الاتفاقية أن تحدد كل دولة ماتسمح بتصديره للدولة المرتبطة بها ، ففي اتفاقية مصر مع المانيا مثلا تحدد مصر ماتسمح بتصديره من مواد ضرورية وتقبل حكومة المانيا في مقابل ذلك أن تسمح بتصدير كميات مقابلة من المواد الضرورية المنتجة في المانيا .

وكثيرا ما يحدث اذا أرادت دوله من الدول استغلال الموقف لمصلحتها أن تشترط مراقبة النقد في الدولة المصدرة حدا أدنى لسعر التصدير يكون أعلى بكثير من السعر العالمي للسلعة مما يجعل اتمام العملية في حكم المستحيل .

ولدينا المستندات المثبتة لقولنا هذا ، فقد حدث أخيرا أن ثبتت لنا أحد البيوت الالمانية كمية من ألواح الصاج الحديد بسعر يفوق الاسعار العالمية بحوالي ٣ ٪ وقد قبلنا تلك الزيادة بالنسبة الى تعهد ذلك البيت بسرعة التسليم ، وبعد التثبيت من جانبنا رفضت مراقبة التصدير الالمانية اعطاء الاذن اللازم مالم يزد السعر بنسبة حوالي ٧ ٪ أخرى ، أى يصبح السعر المطلوب أعلى من الاسعار العالمية بحوالي ١٠ ٪ ولاشك في أن هذا قد أدى بطبيعة الحال الى الغاء العملية

واقتراحنا لتلافي هذا الوضع أن ينص في الاتفاقيات المذكورة على أن الدولة تسمح بتصدير مايتفق على تبادله في حدود الاسعار العالمية السائدة في وقت التعامل

محمد صديق لهيطة

سوق القطن

المحاضرة التى ألقاها صاحب العزة محمود بك العتال بنادى التجارة الملكى فى ٣٠ ابريل ١٩٥٢

مركز القطن فى التجارة الدولية

لقد كانت التجارة ولا زالت هى الحلقة الرئيسية التىتربط دول العالم بعضها ببعض ويسود التجارة الدولية تياران اولهما تقوم فيه بعض الدول بتصدير مواردها الطبيعية الخام التى تنتجها اراضيها . وثانيهما تقوم فيه الدول الصناعية بتحويل هذه الموادالخام الى منتجات مصنوعة تقوم بتصديرها الى غيرها من الدول .

وتستعر المنافسة بين هاتين المجموعتين من الدول ـ يسعى كل منهما للحصول علىسعر مرتفع لصادراته حتى يكون الميزان التجارى فى صالحه . ويمثل القطن مكان الصدارة فى كليهما سواء بين المواد الخام او بين المنتجات المصنوعة . وقد يتبادر الى الذهن لاول وهلة ان الزيادة المضطردة فىانتاج الالياف الصناعية التى تستعمل الآن فىصناعة النسيج اصبحت خطرا يهدد مركز القطن بين المواد الخام الا انه ليس امام العالم توفير الكساء اللازم لزيادة عدد السكان الا الالياف الصناعية لان انتاج القطن محدودبمساحة الاراضى الزراعية

وسيظل القطن دائما فىالمقدمة لانه يمتاز على سائر المواد الخام التى تستعمل للاغراض الصناعية بميزة فريدة اذ هيأته الطبيعة ليكون عاملا اساسيا فى صناعتى الغزلوالنسيج بحالته الطبيعية بغير حاجة الى معالجته بعمليات تمهيدية متعددةكغيره من المواد الخام الاخرى سوى مجرد فصل الشعر عن البذرة ـ كما ان بعض اصنافه تستعمل فىالصناعات الحربية واطارات السيارات وبذرته تحوى نسبة كبيرة من الدهن ـ فيستخرج منها الزيت فى التغذية ومن مخلفاته الكسب الذى يستعمل فى تغذية المواشى وفى الوقود وفى التسميد .

وقد بلغ الانتاج العالمى فى الموسم ٥٠/٥١ ٣٣ر٧٠٠ر٠٠٠ بالةتزن ١٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠ قنطار وبلغ الاستهلاك العالمى ٣٠ر٦٦٠ر٠٠٠ بالة تزن١٤٥ر٣٥٠ر٠٠٠قنطار ويزيدهذا الاستهلاك عن المتوسط السنوى بسبب حرب كوريا

وبلغمتوسطالمخزونالسنوى ١١ر٠٠٠ر٠٠٠ بالة تزن ٥٢ر٢٥٠ر٠٠٠ قنطار وهو اقل من الفضلة المعتادة سنويا

واهم الدول المنتجة للقطن فى العالم هى :

الدولة	الانتاج	النسبة الى المحصول العالمى
١ ـ الولايات المتحدة الامريكية	١٥٢٠٠٠٠٠ بالة	٤٥ ٪
٢ ـ روسيا	٣٧٠٠٠٠٠ »	١١ ٪
٣ ـ الهند	٢٩٠٠٠٠٠ »	٨ر٦ ٪
٤ ـ الصين	٢٠٠٠٠٠٠ »	٦ ٪
٥ ـ البرازيل	١٨٠٠٠٠٠ »	٥ر٣ ٪
٦ ـ مصر	١٥٥٠٠٠٠ »	٤ر٥ ٪
٧ ـ المكسيك	١٣٥٠٠٠٠ »	٤ ٪
٨ ـ الباكستان	١٢٥٠٠٠٠ »	٣ر٧ ٪

وهذه الثمانية دول تنتج ٨٨ ٪ من المحصول العالى وباقى الدول تنتج ١٢ ٪ الباقية .

واهم الدول المستهلكة للقطن هى :

الولايات المتحدة الامريكية	٩	مليون بالة
واوربا	٩	»
والهند	٣	» -
وروسيا	٢ر٧٠٠	مليون بالة
والصين	٢	»

مركز القطن فى مصر

وعلى الرغم من انمصر السادسة بين الدول المنتجة وانتاجها يمثل حوالى ٥ ٪ من الانتاج العالمى الا ان للقطن المصرى مركزهالممتاز على باقى اقطان العالم لتوفر مميزات فنية طبيعية فيه لا يضارعه فيها اى قطن آخر ولقد اكتسب القطن المصرى شهرته العالمية فأصبح بحق ملك الاقطان ويجب ان يظل على عرشه هذا . فجميع من لهم اتصال من قريب او بعيد بالقطن المصرى يلمسون فيه هذا التفوق ويسامون له بهذه الزعامة التى لا ينافسه فيها الا قطن السى ايلاند الذى يستهلك محليا بامريكا ولا يعتبر منافسا فى الاسواق الدولية .

واهم الدول المستهلكة القطن المصرى هى : انجلترا وروسيا وفرنسا وايطاليا والمانيا

ولم يصل القطن المصرى الى هذه الشهرة العالمية بسهولة بل كان ذلك بفضل الجهود الشاقة المتواصلةالتى قام بها المزارعونوالتجار والحكومات المختلفة حيث تعاون الجميع فى تخليص القطن من شوائبه والرقابة على انتاجه وحلجه وكبسه مما كلف البلاد الشيء الكثير للوصول الى هذه النتيجة المشرفة .

ويبلغ انتاجالاقطان الطويلةالتيلة فى العالم ٣٦٠٩٠٠٠ بالة تقريبا تنتج روسيا منها ١٥ ٪ والسودان ٥ر١٤ ٪ والولايات المتحدة ١١ ٪ والبرازيل وبيرو ٨ ٪ ـ فمصر هى الاولى بين الدول فى انتاج الاقطان الطويلة التيلة .

ومنذ ان اتسعت زراعة القطن فى مصر فى عهد محمد على باشا الكبير اصبح عماد الثروة ومحور النشاط المالى والتجارى ويشتغل فى زراعته ونقله وحلجه وكبسهوشحنه وغزله ونسجه السواد الاعظم من السكان وتمثل صادراته ٨٠ ٪ من الميزان التجارى لمصر فبارتفاع اسعاره يعم الرواج وبانخفاضها يسود الكساد . ولقد كثر الجدل فى خطر اعتماد البلاد على محصول واحد ولكن التجارب اثبتت ان القطن المصرى بما له مركز ممتاز له عملاؤه ـ وفى الحد منانتاجه اضرار بالاقتصاد القومى بلان الاكثار منه فى مصلحته مادام من المستطاع الاحتفاظ بمكانته وعملائه .

تجارة القطن فى الداخل

يعتبر الغزال هو المستهلك الاخير للقطن الخام فهوالمشترى النهائى له ولكن منالمتعذر عليه الاتصال مباشرة بالمزارع المنتج للقطن واذا توجد بينهما فئتان هما تجار الداخل والمصدرون ـ تعمل الفئة الاولى على شراء الاقطان منالمزارعين والمحالجوالشون والحلقات وغيرها وبيعها الى الفئة الثانية . وتحسب اسعار القطن الزهر على اساس ان القنطار الزهر يزن ٣١٥ رطل اذ لوحظ ان هذا القدر من القطن الزهر ينتج منه ما يقرب من مائة رطل شعر اى قنطار شعر والباقى بذرة . الا انه عند حليج بعض الاصناف

يزيد القطن الشعر الناتج من حليج قنطار زهر عن المائة رطل بعشرةارطال مثلا فى القطن الاشمونى وهذه الزيادة تسمى فى العرف التجارى بنسبة التصافى او العدل . ويقدر سعر القطن الزهر تجاريا على اساس سعر الشعر للقنطار حسبرتبته فىبورصة البضاعة الحاضرة مضافا اليه ثمن التصافىوثمن البذرة

بواقع ٣/٤ اردب للقنطار ويخصم من ذلك مصاريف الحليج والنقل والبيع والتحويل وما يقدره التاجر لنفسه من ربح وبعبارة اخرى عان على تاجر الداخل ان يدخل فى حسابه عند الشراء حساب الثمن بالتكاليف معتمدا على درايته الفنية وتقديره للاقطان المشتراه .

ويتم التعامل فى تجارة الداخل اما على اساس سعر محدد او على اساس سعر تحت القطع وهذه الطريقة الاخيرة تكاد تصبح الوسيلة السائدة التى يتم التعامل عليها بين اغلب المزارعين والتجار بالريف وذلكبالنسبة لجزء كبيرمن المحصول واذا كانت هذه الطريقة سليمة

العواقب وطبيعية بين المصدرين والغزالين لمتانة مراكزهم ولقدرتهم المالية ودرايتهم الفنية فانها شديدة الخطر بين المزارع والتاجر ، وقد شاعت هذه الطريقة بين كبار المزارعين فى مصر وحتى صغارهم فخرجوا بذلك عن طبيعة عملهم كمزارعين يجب عليهم الابتعاد عن المضاربة بمحصول أرضهم وليس لهم الدراية الكافية أو الخبرة التى تمكنهم من الوقوف على أحوال السوق وتطوراته . وقد دلت التجارب على أن المزارعين باتباع هذه الطريقة يحرمون أنفسهم من الاستفادة عندما يشتد الطلب من الغزالين وانهم تعودوا الانتظار والتسويف فى قطع أسعار أقطانهم أملا فى الارتفاع ولا يقبلون على القطع الا خلال الايام القليلة السابقة للمواعيد المحددة لقطع الاسعار فتتوفر عوامل الهبوط الشديد للاسعار نتيجة اقبال كبير على قطع الاسعار من المزارعين من ناحية واحجام المضاربين عن تلقى هذه الطلبات من ناحية أخرى وتتكرر هذه المأساة سنة بعد أخرى دون أن يتعظ المزارع أو يكف عن المضاربة بهذه الطريقة التى تسبب له خسائر جسيمة ، ولقد حاولت الحكومة المصرية فى عام ١٩٢٣ اصدار قانون يحرم البيع بهذه الطريقة ولكن المحكمة المختلطة بما كان لها من السلطة فى ذلك الوقت اعترضت عليه بسبب ان عمليات كثيرة بين الغزالين بالخارج والمصدرين تتم على اساس هذه الطريقة وقد حاولت الحكومة مرة أخرى فى عام ١٩٢٧ اصدار قانون يحرم التعامل تحت القطع فى السوق الداخلى ولكن اعتراض المزارعين والتجار احبط المشروع — كما حاول مؤتمر القطن فى عام ١٩٢٧ حل هذه المشكلة دون جدوى .

ونرى انه قد حان الوقت لاصدار تشريع يحرم فيه على المزارعين البيع تحت القطع مادام قد اصبح فى استطاعتهم الحصول على مايحتاجون اليه من مال من بنوك التسليف والبنوك التجارية والمحالج وما دام من الميسور عليهم ايداع اقطانهم فى شون البنوك والمحالج والاقتراض بضمانها الى ان يحين الوقت المناسب لبيعها بسعر قطعى (محدد) .

وتجارة القطن بالريف يحيطها صعاب كثيرة وتحفها مخاطر عديدة ويسيطر عليها طبقة من الوسطاء والتجار اكتسبوا حقا خبرة ومرانا الا ان الكثير منهم يعمل على اسس غير تجارية وبطريقة ارتجالية يشجعهم عليها التوسع فى الشراء بما يفوق طاقتهم المالية،سهولة حصولهم على التمويل كما يغريهم ذلك على دفع اسعار عالية للمزارعين الذين يجهلون رتب اقطانهم ويتمسكون دائما بأسعار المثل التى يبيع بها اقاربهم واصدقاؤهم دون تقدير لحقيقة اقطانهم وتكون النتيجة اما ان يخدعوا انفسهم فتضيع عليهم فرص البيع او ان يخدع التاجر فى اقطانهم فتسبب له خسائر كبيرة ولذلك فانه على اثر ابسط الازمات يقوم تجار جدد على انقاض تجار آخرين فشلوا فى تجارتهم . وليس بين تجار الداخل من ترسخ اقدامه امام الازمات الا النذر اليسير .

وبهذه المناسبة يكون من الصالح لتجارة الداخل ان تقوم الجمعيات التعاونية بانشاء مراكزلها تكون مهمتها تقديم المساعدة للمزارعين فى معاينة اقطانهم المعاينة التامة لمعرفة رتبها ومعدلاتها واعطائهم فكرة عن سعرها الحقيقى وتؤدى هذه الخدمة لكل من يطلبها

وان شبابنا المتعلم ذو الثقافة التجارية يحجم عن مزاولة هذه التجارة رغم ما فيها من مجال حيوى وخير عميم ولن يتسنى ذلك الا اذا انشىء معهد خاص بدراسات القطن من نواحيه الفنية والنظرية والعملية يكون ملحقا بكلية التجارة بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية وعلى كثب من البورصات وميناء التصدير وبذلك يمكن تدريب الطلبة فيه تدريبا عمليا خصوصا وقد دلت التجارب ان من بينهم من اثبت استعدادا لتولى مثل هذه الاعمال

تجارة القطن فى ميناء التصدير (الاسكندرية)

بعد تمام حلج الاقطان تنقل الى الاسكندرية حيث تباع هناك الى المصدرين فى بورصة ميناء البصل . وقد وقع الاختيار على هذا الحى لقربه من المواصلات المائية ومحطات السكك الحديدية وارصفة الجمارك ، وبه مخازن خاصة لتخزين الاقطان ، ومكابس لاعادة كبسها بخاريا

والتعامل فى بورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل يتم على اقطان معينة معروفة النوع محددة الكمية والرتبة يقوم البائع بتسليمها للمشترى فى الحال وهو ما يعرف ببيع الميناء أو فى ميعاد مؤجل يتفق عليه الطرفان وهو ما يسمى ببيع الفرانكو ولكل منهما لوائح موضوعة لتنظيم التعامل على اساسها

وبهذه البورصة مكاتب للمصدرين والبنوك والسماسرة . ويقوم مندوبى البائعين بعرض عينات الاقطان التى يرغبون فى بيعها على مندوبى المشترين ، فاذا اتفق الطرفان على الاسعار يتجه مندوب المشترى الى مخازن البائع لمعاينة الاقطان ووضع العلامات الخاصة به عليها دليلا على موافقته نهائيا على الصفقة

اما البيع الى الخارج فيتم عن طريق المصدرين وعلى اساس نماذج خاصة او رتب معينة وبسعر محدد او بسعر تحت التحديد وهو ما يطلق عليه (تحت القطع) وبفضل خبرتهم يتقنون تنسيق هذه الاقطان بمايتفق وحاجة الغزال ولهم مكاتب ووكلاء بالخارج يعملون جهد الطاقة على تصريف هذه الاقطان بأحسن الاسعار للغزالين .

تمويل القطن

كانت عملية تمويل القطن قبل الحرب العالمية الاولى فى يد المرابين والمصدرين الذين كانت لهم مكاتب منتشرة فى داخل البلاد . وكانت البنوك تقصر سلفياتها واعتماداتها على هؤلاء المصدرين فكان من آثار هذا النظام الاحتكارى ان سيطر المصدرون على سوق القطن بالداخل فكانوا يربطون عملية التمويل بعملية الشراء وبذلك يحصلون على الاقطان بأقل من اسعارها الحقيقية . وللاسف الشديد كانت سوق القطن فى ذلك الوقت لغزا لم يتفهمه بعد المصريون وكان المصدرون يحيطونه بهالة من الاسرار . فتهيب المصريون الدخول فيه .

ولقد جنى المصدرون من هذا الوضع ارباحا طائلة على حساب المنتجين وتجار الداخل ، الى ان قيض الله البلاد المغفور له طلعت حرب باشا مؤسس النهضة الاقتصادية فى مصر الذى قام بتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ .

وقد قام البنك بتمويل عملية القطن عن طريق اقراض تجار الداخل وكبار المزارعين قبل الجنى وبعده على الاقطان التى يوردونها لشون البنك والمحالج ، فلم يسع البنوك الاخرى الا ان تتوسع فى التسليف لتجار الداخل والمزارعين لمنافسة بنك مصر وبشروط أسهل بكثير عن ذى قبل .

ثم قام بنك التسليف الزراعى والتعاونى الذى كان له الفضل الاكبر فى تمويل صغار المزارعين وجمعيات التعاون .

ولقد تكون بفضل هذا النظام طبقة من التجار فى الداخل تقف جنبا الى جنب مع تجار الصادر تمولهم البنوك على حد سواء وبشروط سهلة ومجزية ، واصبح المجال امام المزارع فى تمويل محصوله متسعا سواء قبل الجنى او بعده .

((البقية فى العدد القادم))

يعتذر محرر باب القطن عن الكتابة هذا العدد لظروف طارئة

القرارات التى وضعتها لجنة القيد بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين

فى تطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

يجب أن يكون المحاسب او المراجع شخصا طبيعيا

(مادة ١ من القانون)

يجب ان يكون المحاسب أو المراجع شخصا طبيعيا ، ويجوز للمحاسب أو المراجع ان يوقع بامضائه الشخصى تحت تسمية احدى مؤسسات المحاسبة أو المراجعة التى ينتمى اليها على شرط ان يكون قد صدر قرار وزارى بهذه المؤسسة وفقا لحكم المادة الخامسة من القانون .

اثبات حسن السلوك وتحقيق الشخصية والجنسية

(مادة ٢ من القانون)

يجوز أن يعفى الطالب من تقديم شهادة حسن السير والسلوك وشهادة تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق وشهادة الجنسية المصرية اذا كان قد سبق له تقديم هذه المستندات لجهة رسمية اخرى مثال ذلك : ــ

١ ــ اذا كان اسم الطالب مقيدا فى سجل من السجلات المهنية التى يكون قد صدر قانون خاص بها يفرض تقديم الشهادات المذكورة .

٢ ــ اذا كان الطالب مازال عضوا فى هيئة نيابية عامة .

٣ ــ اذا قيد اسم الطالب فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين مباشرة بعد تركه احدى الوظائف العامة التى كان يشغلها .

الاستثناء من شرط الجنسية

(مادة ٣ من القانون)

لايسرى الاستثناء من شرط الجنسية الوارد فى البند (١) من المادة (٣) من القانون ، الا اذا ثبت ان الطالب كان يزاول فعلا مهنة المحاسبة أو المراجعة قبل تاريخ العمل بالقانون ، ولا يكفى ان يكون الطالب قد شغل وظيفة من الوظائف النظيرة المشار اليها فى القانون .

الحاق اعضاء أجانب جدد بمؤسسات المحاسبة أو المراجعة بعد تاريخ العمل بالقانون

(المادتان ٤ و٥ من القانون)

لايجوز لمؤسسات المحاسبة أو المراجعة الموجودة بمصر ان تلحق بالعمل بها اعضاء اجانب جدد بعد العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الا عن طريق احلالهم محل زملائهم الاجانب المقيدين بجدول المحاسبين والمراجعين وفقا للقيود الواردة فى المادة (٤) من القانون .

مدة التمرين

(مادة ٩ من القانون)

تحسب مدة التمرين من تاريخ التحاق الطالب بمكتب احد المحاسبين أو المراجعين المقيدة اسماؤهم فى الجدول وفقا لاحكام القانون ، ويجب ان يكون التمرين طوال الوقت ضمانا للجدية والتفرغ الكامل للمهنة

ويجب ان يكون التمرين لاحقا على تاريخ حصول الطالب على المؤهل الدراسى الذى اتخذ اساسا للقيد فى السجل العام .

واذا وقعت مدة التمرين قبل تاريخ العمل بالقانون ، فيجب ان تكون متصلة من غير انقطاع ولا يشترط ان تكون سابقة مباشرة على تاريخ العمل بالقانون .

مراجعة حسابات شركات المساهمة

(مادة ١١ من القانون)

يقصد بعبارة من اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة فى مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الاقل لمدة لاتقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بالقانون الواردة فى البند (٣) من المادة (١١) أن يكون الطالب قد عين بصفة مراقب أو مراجع عن طريق الجمعية العمومية للشركة المساهمة ويكون اثبات ذلك عن طريق تقديم شهادة مستخرجة من قرار الجمعية العمومية للشركة المقيد فى دفتر محاضر اجتماعاتها .

رؤساء حسابات المؤسسات

(مواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون)

يقصد بعبارة «رئيس حسابات» احدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية رئيس حسابات المركز العام للمؤسسة ، ولا عبرة بمن يشغل وظيفة رئيس حسابات لفرع من فروع المؤسسة .

المؤسسات المشار اليها فى المواد

(١٠ و ١١ و١٢ من القانون)

تخضع المؤسسات المالية والتجارية والصناعية المشار اليها فى المواد

جائزة دولية لأحسن رسالة فى الضرائب

انشأت الجمعية الدولية لشئون الضرائب بمدينة امستردام والتى يشترك فيها أعضاء يمثلون ٢٨ دولة ، جائزة تمنح لمن يكتب أحسن رسالة فى موضوع خاص يختاره مجلس ادارة الجمعية . وموضوع مسابقة سنة ١٩٥٢ هو النظام الضريبى لجمعيات هولدنج ، ويشترط فى الرسالة أن تكون مشفوعة بمذكرة تفصيلية ، والا يزيد عدد كلماتها عن ٣٠٠٠ كلمة وان تصل الى سكرتير عام الجمعية لغاية يوم ١٥ يونيو القادم على الاكثر

١٠ و ١١ و١٢ من القانون لتقدير لجنة القيد بعد الوقوف على مقدار راس مال هذه المؤسسات ومدى نشاطها ونظام العمل الحسابى فيها.

الوظائف النظيرة

(المواد ١٠ و ١١ و١٢ من القانون)

(١) يعتبر نظيرا للوظائف المشار اليها فى المادة (١٠) والبند (٦) من المادة (١١) والبندين (ا وب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون ما يأتي :-

١ – رئيس حسابات احدى الدوائر الزراعية الكبرى التى لها دفاتر حسابية منتظمة وتعتبرها لجنة القيد فى مستوى المؤسسات المشار اليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ «قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ » .

٢ – خبير حسابى أمام المحاكم المصرية يكون قد زاول عمله بصفة جدية وفعلية « قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ »

٣ – مدير أحد مكاتب المحاسبة المعترف بها طبقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ « قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ »

٤ – مراجع أول بأحد مكاتب المحاسبة المعترف بها طبقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ « قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ »

٥ – رئيس الحسابات بأحد مجالس المديريات والمجالس البلدية « قرار وزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥١ »

(٢) يعتبر رئيس حسابات احدى المصالح الحكومية نظيرا للوظائف المشار اليها فى البند (ب فقرة ٢) من المادة (١٢) من القانون « قرار وزارى رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥١ »

(٣) كقاعدة عامة ، لا تنظر لجنة القيد فى اعتماد احدى الوظائف النظيرة الا اذا قدم لها طلب قيد ممن كان يشغل هذه الوظيفة ، وتصدر اللجنة قرارها بعد أن تفحص طبيعة اعمال الوظيفة موضوع البحث ومدى اتصال نشاطها بشئون المحاسبة أو المراجعة

اثبات الشروط المنصوص عليها فى القانون

(مادة ١٦ من القانون)

يثبت الطالب مزاولته المهنة فى مكتب باسمه الخاص بتقديم شهادة من مصلحة الضرائب تبين المدة التى قام فيها بتسديد ضريبة المهن الحرة أو بتقديم شهادة من المصلحة المذكورة تبين الحالات التى باشرها أمام المصلحة وتاريخ ذلك .

ويثبت الطالب اشتغاله بوظيفة رئيس حسابات لاحدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية بتقديم شهادة من مصلحة الضرائب تبين أن المؤسسة قد قامت بتسديد ضريبة كسب العمل عن الطالب بوصفه رئيسا لحساباتها .

الفصل فى طلبات القيد

(مادة ١٧ من القانون)

لا تبدأ فترة الاربعة أشهر المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون للفصل فى كل طلب ، الا من تاريخ تقديم الطالب مستوفيا للاوضاع المنصوص عليها فى القانون .

ولا يترتب على عدم الفصل فى الطلبات غير المستوفاة للبيانات والاوراق التى حتمها القانون أى حق للطالب فى اعتبار طلبه مقبولا اذا لم تفصل فيه لجنة القيد فى خلال فترة أربعة أشهر من تاريخ تقديمه

رسم القيد فى السجل العام

(مادة ١٩ من القانون)

يدفع رسم القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بعد أن يتم فحص طلب القيد ويصدر قرار بقبوله

اشتغال المحاسب أو المراجع بمهنة أخرى أو قيامه بعمل تجارى

(مادة ٢٧ من القانون)

أ – لا تتعارض مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاولة الاعمال الآتية :

١ – التدريس بكليات التجارة على شرط أن ترخص الجامعة للطالب بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

٢ – مهنة وكلاء الدائنين

٣ – الوكالة عن الدائنين «السنديك»

٤ – عضوية مجلس ادارة شركات المساهمة

٥ – سكرتارية مجلس ادارة الشركات الاجنبية التى لها نشاط فى مصر .

٦ – منفذى الوصايا والامناء

٧ – الوكالة عن الغير فى ادارة الاعمال .

ب – اذا قدم المحاسب أو المراجع للجنة القيد الدليل على انه – قبل تاريخ العمل بالقانون – كان يجمع فعلا بين مهنة المحاسبة أو المراجعة وبين مزاولة الاعمال التجارية ، فان لجنة القيد تحفظ للطالب حقه المكتسب على شرط أن تكون الاعمال التجارية التى يزاولها فى مستوى خاص ، وألا يؤثر نشاطها على نشاط مهنة المحاسبة او المراجعة وفى غير هذه الحالة لا ترخص لجنة القيد للمحاسب أو المراجع بمزاولة أى عمل تجارى .

جـ – ويسرى الحكم الوارد فى الفقرة السابقة على من يشغل وظيفة لدى احدى المؤسسات الاهلية وقدم الدليل على انه – قبل تاريخ العمل بالقانون – كان يجمع فعلا بين الوظيفة وبين مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة

واجب القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين

(مادة ٢٧ من القانون)

يسرى واجب القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين على من يزاول المهنة بصفة جدية ويضع خدماته تحت تصرف الجمهور فى شئون المحاسبة أو المراجعة .

ولا يسرى هذا الواجب على من يشغل وظيفة حسابية لدى احدى المؤسسات ولا يحق للطالب فى هذه الحالة أن يحمل لقب محاسب أو مراجع .

عنوان المكتب

(مادة ٢٨ من القانون)

يجب أن يكون للمحاسب أو المراجع عنوان مكتب بصفة جدية وفعلية

ويقوم مقام مزاولة الطالب للمهنة فى مكتب خاص اشتغاله بأعمال المحاسبة أو المراجعة بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المقيدة أسماؤهم فى الجدول وفقا لأحكام القانون .

دليل الممول

بدأت حركة الاصلاح المالي في مصر أثر الغاء الامتيازات الاجنبية في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان اول خطوة بل أهمها في هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون — على ضوء ما تبين للمسئولين أثر التطبيق العملي — عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

ويعنينا في هذا البحث الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد أن بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات الممولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

«القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩»

٣ — تحقيق الاقرار

١ — تقديم ايضاحات أو دليل :

لما كان من حق مأمور الضرائب بعد تلقى الاقرارات أن يطلب الى الممول تقديم مايراه من الايضاحات الشفهية أو الكتابية (**على النموذج رقم ١٦ ضرائب**) فان كل ممول ملزم بتقديم هذه الايضاحات في مدى عشرين يوما من طلبه وذلك تنفيذا للمادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

كذلك يجب على الممول تنفيذا للمادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية ان يقدم الى مأمور الضرائب الدليل على مايرى افتقاره للاثبات فيما جاء باقراره وذلك في مدى عشرين يوما عن طلبه

٢ — تقديم الدفاتر والوثائق :

تنفيذا للمادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على كافة الممولين ان يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التى يقضى عليهم قانون التجارة او غيره من القوانين بامساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها واوراق الايرادات والمصروفات لكى يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الاحكام التى يقررها القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين . ويفترض انهم يمسكون فعلا هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وما اليها وعليهم أن يقيموا الدليل على عكس ذلك ، ولا يجوز لهم في أية حالة الامتناع عن تمكين موظفى الضرائب من الاطلاع بحجة المحافظة على سر المهنة . ويحصل الاطلاع بعد الترخيص به من المدير العام لمصلحة الضرائب — حيث توجد هذه البيانات واثناء ساعات العمل العادى وبغير حاجة الى اعلان سابق .

٣ — النموذج رقم ١٨ ضرائب :

طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يخطر مأمور الضرائب الممول بعناصر ربط الضريبة والتصحيحات التى ادخلت على اقراره على النموذج رقم ١٨ ضرائب ويجب على الممول ان يرد عليه مبينا ملاحظاته وذلك في خلال شهر من تاريخ استلام النموذج .

٤ — النموذج رقم ١٩ ضرائب :

١ — في حالة عدم تقديم الاقرار او المستندات المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون ، أو عدم الرد على النموذج رقم ١٨ ضرائب ، أو عدم موافقة الممول على التصحيحات التى أجريت على الاقرار طبقا للنموذج رقم ١٨ ضرائب ، يرسل مأمور الضرائب للممول النموذج رقم ١٩ ضرائب متضمنا اخطاره بربط الضريبة موضحا فيه مقدار الارباح والضريبة المستحقة . ويجب على الممول اذا كانت له ملاحظات أن يطعن فيما تضمنه النموذج رقم ١٩ ضرائب في خلال شهر من تاريخ استلامه

ويكون الطعن بعريضة من اصل وصورة يودع الاصل بالمأمورية ويؤشر مأمور القضايا على الاصل والصورة ويسلم الصورة الى الطاعن .

ب — اذا لم يتلق الممول اخطارا من مأمور الضرائب باحالة موضوعه الى لجنة الطعن في خلال اربعة اسابيع من تاريخ تسليم الطعن يجب عليه ان يعرض الامر على اللجنة مباشرة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول

٥ — استئناف قرار لجنة الطعن :

عندما يتلقى الممول اخطارا بقرار لجنة الطعن على النموذج رقم ٢٢ مكرر ضرائب وكانت له ملاحظات يجب عليه ان يستأنف القرار في بحر شهر من تاريخ اعلان القرار ويرجع الاستئناف طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات امام المحكمة الابتدائية التى يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسى لنشاط الممول .

٦ — استئناف حكم المحكمة الابتدائية :

اذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وكان للممول ملاحظات يجب عليه ان يستأنفه في خلال عشرين يوما .

٧ — النموذج رقم ٢٠ ضرائب :

طبقا لنص المادة ٤٧ مكررة لمصلحة الضرائب اذا تحققت دون اخلال بأجل التقادم من أن الممول لم يتقدم باقرار صحيح شامل — حق اجراء ربط اضافى يكون قابلا للطعن فيه كالربط الاول ويخطر الممول بتعديل الربط على النموذج رقم ٢٠ ضرائب ويجب على الممول اذا كانت لديه ملاحظات أن يقدمها كتابة في خلال شهر من تاريخ استلام النموذج

٨ — تسديد الضرائب المستحقة بعد التعديلات:

١ — تستحق الضريبة طبقا لتقدير المأمور وتعديلاته **فورا** في حالة عدم تقديم الممول لاقراره أو المستندات والبيانات المنصوص عليها في المادة ٤٤ وفي حالة عدم الرد على النموذج رقم ١٨ ضرائب في خلال شهر من تاريخ استلامه .

ب — اذا لم يطعن الممول في التعديلات التى ادخلت على اقراره تصبح الضريبة واجبة الاداء بعد مرور شهر من تاريخ استلامه النموذج رقم ١٩ ضرائب .

ج — فيما عدا ماذكر سابقا يكون تحصيل الضريبة على مقتضى قرار لجنة الطعن .

ودين الضريبة دين ممتاز على جميع اموال المدينين بها أو الملزمين بتوريدها وواجب الاداء في مقر مصلحة الضرائب من غير حاجة الى مطالبته في مقر المدين ويجب على الممولين تسديد الضريبة بالكامل عند استلام التنبيه بصدور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب ، أو طلبوا تقسيطها في خلال الخمسة عشر يوما التالية لاستلام التنبيه مع مراعاة تسديد القسط الاول مع طلب التقسيط .

في حالة قبول التقسيط يجب على الممول الانتظام في سداد الاقساط والا اعتبر كل المستحق واجب الاداء فورا .

هذا وتسدد الضرائب الى مأمور الضرائب المختص نقدا أو بشيك على مصرف أو بحوالة بريدية أو نقدا الى أى صراف او محصل حكومة اوخزانة حكومية وفي حالة التسديد الى أية جهة غير مصلحة الضرائب أو أحد فروعها يجب على الممول اخطار مأمور الضرائب المختص بتسديد المبلغ المستحق مع بيان المحصل او الصراف أو الخزانة الذين دفع اليهم المبلغ وبيان رقم الايصال وتاريخه .

٩ — الضريبة على نصيب الشريك المتضامن :

نصت المادة ٣٤ « فقرة اخيرة » على أن الضريبة المربوطة على الشريك المتضامن في شركات التضامن والتوصية تبقى دينا على الشركة ولكن في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة ولو فرضت عليه الضريبة مستقبلا وبهذا النص اصبحت هذه الشركات مسئولة عن الضريبة المستحقة على نصيب كل شريك متضامن فيها .

١٠ — التوقف عن العمل :

طبقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب على الممول في حالة التوقف عن العمل الذى تؤدى الضريبة على ارباحه وقوفا كليا أو جزئيا ان يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب في بحر ستين يوما من التاريخ الذى وقف فيه العمل مع تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

١١ — التنازل عن كل او بعض المنشأة :

طبقا للمادة ٥٩ من القانون يكون حكم التنازل عن كل او بعض المنشأة فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل ويجب على المتنازل تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله مع تقديم كافة الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضرائب المستحقة حتى تاريخ التنازل ويجب على المتنازل له ان يبلغ المصلحة عن التنازل في بحر ستين يوما من تاريخ حصوله أيضا ، وان يطلب منها اخطاره ببيان الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها ، واذا لم تخطره المصلحة في مدى ستين يوما من تاريخ الطلب بالمستحق لها برئت

ذمته من كل مسئولية .

ولما كانت المادة ٥٩ تنص على ان التنازل لا يكون حجة فيما يتعلق بتحصيل الضريبة ما لم تتخذ الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فانه يجب على الممولين أن يراعوا القيام بالاجراءات الخاصة ببيع المحال التجارية طبقا لذلك القانون .

١٢ – التحفظ :

طبقا للفقرة ثانيا من المادة ٩٠ للمدير العام لمصلحة الضرائب اذا تبين لها ان حقوق الخزانة معرضة للضياع ان يصدر امرا بحجز الاموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر الاموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة او بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

١٣ – الحجز التنفيذى :

طبقا للمادة ٩١ من القانون لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذى على ما يكون لدى الغير من النقود او الاوراق المالية او غيرها سواء أكانت تستحق فى الحال أم فى المستقبل وعلى المحجوز لديه ان يقوم بتوريد ما فى ذمته لخزينة مصلحة الضرائب او التقرير بما فى ذمته فى المصلحة المذكورة مبينا اسباب الدين وكل ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة بياناته وذلك فى خلال عشرة أيام من تاريخ تلقى الاعلان الادارى الموجه اليه فى هذا الشأن .

١٤ – الاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول :

طبقا للمادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الاعلان صحيحا ولو رفض الممول استلامه وتسرى المواعيد من تاريخ رفض الاستلام ، لهذا يجب على الممولين حرصا على مصلحتهم ان يستلموا هذه الاعلانات والرد على طلبات مصلحة الضرائب فى المواعيد المحددة بالقانون .

١٥ – التقادم :

طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يسقط حق الممول فى المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين وذلك فيما عدا الاحوال المنصوص عليها بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٧٥ من القانون أى الاحوال التى أصبحت فيها تعديلات المصلحة نهائية ولم يطعن فيها فى المواعيد المحددة بتلك المواد ، وقد تعددت وجهات النظر فى التاريخ الذى يبدأ فيه التقادم ، فيرى البعض أن حق الممول فى المطالبة لا يسقط الا بمضى سنتين من **تاريخ اعلانه بالربط** وذلك لانه من غير الممكن للممول تعرف مقدار الضريبة الواجبة عليه الا عند اجراء هذا الربط واعلانه به ويرى آخرون وجوب التفرقة بين حالتين :

الاولى – اذا غيرت المصلحة التكييف القانونى لوعاء الضريبة أيا كان نوعها فان تاريخ بدء التقادم هو **تاريخ الاعلان بالربط** أى التاريخ الذى تعرف فيه الممول التكييف القانونى للاوعية المختلفة للضرائب .

الثانية – اذا لم تغير المصلحة التكيف القانونى لوعاء الضريبة فان التقادم يبدأ من **تاريخ الدفع** .

ولهذا يجب على الممولين اذا كانوا قد دفعوا مبالغ بدون وجه حق فى حدود ماقضى به المادة ان يبادروا بالمطالبة القانونية اردها فى خلال سنتين على ضوء الرأى الثانى الذى وضحناه سابقا وذلك أخذا بالجانب الاسلم

هذا وسنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل فى حينه عند الحديث عن حقوق الممولين .

٤ – الجزاءات

سنتحدث فى هذا الفصل عن الجزاءات التى يعاقب بها الممولون ثم الاضرار التى تلحق بهم اذا لم يقوموا بتنفيذ الالتزامات التى فرضها القانون وفصلناها سابقا .

اولا – مخالفات مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

أ – الامتناع عن تقديم الدفاتر و ... أو اتلافها ..

تنفيذا للمادة ٨٣ من القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها على الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات ، أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم التى يسقط بعدها حق الحكومة فى المطالبة بالضرائب وهى خمس سنوات ميلادية تبدأ كما يرى أغلبية الشراح من اليوم التالى لتاريخ قفل الميزانية

وفضلا عن الغرامة المذكورة يحكم على المخالفين بتقديم الدفاتر والاوراق والمستندات التى لم يقدموها وبتهديدات مالية حسب مايحدده الحكم عن كل يوم تأخير ، وتبدأ هذه التهديدات فى اليوم الذى يحصل فيه اعلان المحضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد اعلانه اعلانا قانونيا ولا يقف سريانها الا من اليوم الذى يثبت فيه بتأشير موقع من مندوب مصلحة الضرائب على أخذ الدفاتر الرئيسية للممول ان المصلحة قد مكنت من الاطلاع .

هذا ويجوز للمحكمة دائما أن تعفى صاحب الشأن بناء على طلبه من كل او بعض التهديدات المالية المحكوم بها اذا ماقام بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع .

ب – تنفيذا للمادة ٨٥ من القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على الفى قرش وبتعويض لايقل عن ٢٥ فى المائة ولايزيد على ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة على كل مخالفة من المخالفات الآتية :

١ – عدم استقطاع الضريبة المستحقة على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة او السمسرة .. العارضة اوتوريدها للخزانة .

٢ – عدم تقديم الاقرار السنوى بالارباح والخسائر فى المواعيد القانونية .

٣ – عدم تقديم صورة حساب التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وبقية البيانات المنصوص عنها فى المادة ٤٤ مرفقا بالاقرار .

٤ – عدم دفع الضريبة من واقع الاقرار فى خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد لتقديم الاقرارات .

٥ – استعمال طرق احتيالية للتخلص من اداء الضرائب كلها أو بعضها وذلك باخفاء او محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة.

وفى حالة العود فى الاحوال المبينة سابقا من ١ الى ٤ فى خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب، ولها التنازل عنها اذا رأت محلا لذلك ، ويجوز لها الصلح فى التعويضات حالة التنازل .

ثانيا – مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية

تنفيذا للمادة ٨٦ من القانون يعاقب على كل مخالفة لاحكام اللائحة التنفيذية للقانون بغرامة لا تتجاوز مائة قرش . ويلاحظ ان أغلب المخالفات لمواد اللائحة تدخل فى نطاق المخالفات السابق سردها . ومن أمثلة مخالفات اللائحة تقديم الممول الاقرار لغير المأمورية المختصة فى المواعيد القانونية وعدم الرد على النماذج التى يوجهها المأمور فى المواعيد المحددة ، والامتناع عن تقديم البيانات التى يطلبها المأمور .

ثالثا – حالات أخرى :

هناك حالات أخرى يضار فيها الممول اذا لم يقم بتنفيذ الالتزامات ، وفيما يلى نسرد بعضها على سبيل المثال :

١ – اذا لم يرد الممول بملاحظاته على النموذج رقم ١٨ ضرائب فى خلال شهر من تاريخ استلامه تصبح الضريبة طبقا لتقرير المأمور مستحقة .

٢ – اذا لم يطعن الممول فى تقرير المأمور فى خلال شهر من تلقى النموذج رقم – ١٩ – ضرائب يصبح الربط نهائيا ولايجوز الطعن فيه امام أية جهة من جهات الاختصاص

٣ – اذا لم يخطر الممول بتاريخ التوقف عن العمل فى بحر ستين يوما يلتزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة بدلا من المحاسبة لغاية تاريخ التوقف فقط ، والتنازل عن المنشآت شأنه فيما يتعلق بتصفية الضريبة شأن وقوف العمل

٤ – فى حالة رفض اللجنة للطعن المقدم من الممول لعدم جديته يجوز الزامه بغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولاتزيد عن عشرين جنيها (المادة ٥٠) .

(يتبع)

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقتا
صاحبها الاستاذ عبدالله فكرى أباظه بك
رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجنزورى
يصدرها نادى التجارة الملكى
١٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣
الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات فى مصر جنيها ونصف فى السنة
■ فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
■ فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
■ فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٦/٢ جنيها انجليزيا
■ تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريد أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

القطن

تصريف محصوله هذا العام

محاضرة للدكتور محمد على رفعت بنادى التجارة الملكى

فى مارس ١٩٥٢

٤ ـ العوامل الاقليمية :

منذ سنوات طويلة تخصصت مصر فى انتاج أصناف معينة من القطن. أصناف لها خصائص طبيعية تميزها على غيرها من حيث طول التيلة وجودتها. فطبقت شهرة الاقطان المصرية الآفاق وانتشر استعمالها فى كثير من اقطار العالم ، كما شاع استخدامها فى مختلف الاغراض الصناعية .

ولم تحصل مصر على هذه المكانة المرموقة عفوا أو اعتباطا ، ولكنها بذلت فى سبيلها الجهود المضنية والاموال الطائلة والثابت أنها لن تحتفظ بمكانتها هذه مالم تداوم البذل وتسترد منه . فحرى بأولى الامر أن يعيروا هذه المسألة أكبر عناية ، فلا يغريهم ارتفاع الاسعار فى سنة ما، ولا سهولة التصريف بأثمان مجزية .

ولقد كان للخصائص المشار اليها أثر بالغ فى اقتصاديات القطن المصرى. على الرغم من أن نسبة المحصول المحلى الى الانتاج العالمى ، كانت دائما نسبة ضئيلة ، تتراوح بين خمسة وسبعة فى المائة وهى هذا العام لاتكاد ترتفع الى ٥ فى المائة .

والمؤكد انه لولا الخصائص الطبيعية التى يتمتع بها القطن المصرى لهان أمره ولانحدرت قيمته الاقتصادية الى مستوى يعدل ـ على أحسن تقدير ـ نسبته الاحصائية الى الانتاج العالمى ، ولقضت أو كادت تقضى عليه الاقطان الاجنبية . ولكن بفضل هذه الخصائص ظلت منافسة الاقطان الاجنبية معتدلة واحتفظ القطن المصرى بمكانة ممتازة فى الاسواق التجارية وفى دوائر الصناعات القطنية ولكنها ليست مكانة احتكارية كما يظن البسطاء .

وكم كان جزع الملمين باقتصاديات القطن المصرى بالغا من تواتر الاخبار عن تدهور الرتب فى محصول هذا العام ، وكم زاد فى جزعهم أن المقادير المنتجة هبطت فى جملتها من ثمانية ملايين ونصف مليون قنطار فى موسم ١٩٥٠ـ١٩٥١ الى أقل من ثمانية ملايين حسب آخر تقدير لهذا الموسم. ولقد هبطت غلة الفدان من ٤ر٢ من القناطير فى المتوسط الى أقل من ٤ قناطير ، وكانت فى موسمى ١٩٤٩\٨ ـ ١٩٥٠\٤٩ ٦ قناطير و ٥ قناطير على التوالى .

ان هناك خطأ شائعا بين البسطاء يرددونه فى ترحيبهم بظهور العجز فى المحصول ظنا منهم بأن مثل هذا العجز كفيل برفع الاسعار ومضاعفة أرباح المنتجين . ولقد فات هؤلاء

تتمة المنشور بالعدد الماضى

البسطاء أن نقص المحصول المصرى ـ وهو لايتجاوز ٥ ٪ من المحصول العالمى ـ لايعدو أن يكون واحدا من عشرات العوامل الهامة التى تؤثر فى مستوى الاسعار . كما فاتهم أن العبرة ليست بثمن القنطار الواحد بل أنها تقوم، لدى المنتج ، على جملة ثمن البيع ومقارنتها بجملة التكاليف . وأنها تقاس ، فى محيط التجارة الخارجية ، بحصيلة العملات الاجنبية التى تتجمع من اصدار القطن الى الخارج . وخير للمنتج وللبلاد معا أن يباع القطن بمائة ريال اذا كانت غلته ٥ قناطير للفدان من أن يباع بمائة وعشرين ريالا اذا هبطت الغلة الى ٤ قناطير . أنها عملية حسابية بسيطة لاتحتاج الى خبرة ولا الى تبحر فى علوم الاقتصاد .

بقيت هناك عوامل خاصة قد يكون لها تأثير كبير فى تصريف محصول هذا العام، وفى اتجاهات الاسعار . وتتلخص هذه العوامل فى الامور الآتية :

١ـ عن الاقطان الطويلة التيلة ـ كرنك ومنوفى

عند بدء الموسم قدرت جملة هذه الاقطان بنحو ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ قنطار منها ٣ر٠٨٠ر٠٠٠ قنطار من الانتاج الجديد وبالباقى وقدره ٥٦٥ر٠٠٠ قنطار أى ٢٠ ٪

ومع أن مثل هذا الاستنتاج صحيح من الناحية الاحصائية النظرية الا أنه لايكشف عن الحقيقة كاملة . ولا ينبغى التعويل عليه كثيرا فهناك وقائع أخرى غير أرقام الاقطان المعروضة تؤثر فى مدى تكافؤ العرض والطلب، وفى مقدمة تلك الوقائع هبوط نسبة الرتب فى جميع أصنافه. والمعروف أن الرتب العالية فى محصول الكرنك والمنوفى أى التى تزيد على رتبة فولى جود ـ ١\٤ تمثل نسبة ضئيلة جدا من الانتاج . وحتى فى الاقطان التى تملكها الحكومة يقال أن جملة الرتب العالية لاتتجاوز ٤٠ر٠٠٠ قنطار

والمعروف أن حاجة المغازل الاوربية والامريكية الى أقطان الكرنك والمنوفى تكاد تنحصر فى الرتب العالية .

ولا يستطيع المرء أن يتكهن بالخطة التى سوف تنتهجها هذه المغازل هل تلجأ الى استخدام الرتب الدنيا اذا لم تجد الرتب العالية أم تتخذ عن هذه وتلك بديلا أكبر الظن أن خطتها رهن بتطور الاسعار واستقرار التعامل فى سوق العقود .

بيد أن هناك عاملا آخرا ذا أثر فعال فى ظروف الطلب على القطن الكرنك والمنوفى وخاصة الرتب الدنيا . ذلك هو المقدار الممكن تصديره الى الهند . فالثابت أن الهند لم تدخل السوق المصرية مشترية إلى الآن . ذلك لأن المغازل الهندية تخضع لنظام التسعير الجبرى الذى يحدد كل ثلاثة أشهر أثمان الاقطان المستوردة . ولقد تحددت أثمان الاقطان المصرية التى يرخص باستيرادها خلال مدة الثلاثة الاشهر الاخيرة من العام المنصرم على أساس لايسمح للمغازل الهندية بالتعاقد عليها

ب ـ أقطان جيزة ٣٠

قدرت جملة هذه الاقطان فى بداية الموسم بنحو ١ر٢٧٣ر٠٠٠ قنطار بما فى ذلك ٨٠ر٠٠٠ قنطار تملكها الحكومة وكانت الجملة فى الموسم الماضى ١ر٧١٦ر٠٠٠ قنطار . والمعروف أن الاقبال على هذا الصنف سواء من العملاء فى الخارج او من المصانع المحلية اقبال لابأس به ولايخشى كثير على مصيره ، نظرا لظروف الطلب المحلية من ناحية ولاعتدال الثمن من ناحية أخرى .

جـ ـ أقطان الاشمونى والزاجوراه

كانت جملة هذه الاقطان مقدرة عند بدء الموسم الحالى بنحو ٤ر٧٤٢ر٠٠٠ قنطار يدخل فيها ٧٠٩ر٠٠٠ من القناطير تملكها الحكومة وذلك فى مقابل ٤ر١١٧ر٠٠٠ قنطار جملة ماكان معروضا فى الموسم السابق ، وهى الجملة التى بلغ ماصدر وما استهلك محليا منها ٣ر١٢٠ر٠٠٠ قنطار

أى ان المقادير المعروضة فى هذا الموسم تزيد على ماأمكن تصريفه فى الموسم الماضى بنحو مليون ونصف مليون قنطار تقريبا

وتدل الشواهد على أن معضلة تصريف اقطان الاشمونى والزاجوراه أدق من معضلة الاقطان الاخرى وان حلها يحتاج الى مهارة ممتازة والى بذل جهود جبارة والى اتخاذ تدابير قد تكون قاسية، وذلك للاسباب الاضافية الاتية :

أولا ـ تدهور الرتب :

المعروف أن الاحوال الطبيعية كانت سيئة فى الكثير من مناطق الانتاج مما أدى الى نقص الغلة وتدهور الرتبة تدهورا يسلب هذه الاقطان أفضل مميزاتها .

ثانيا ـ تحسن انتاج الاقطان الاجنبية :

المقول انه فى الوقت الذى تدهورت فيه رتب الاقطان المصرية ، نجحت بلاد اجنبية فى تحسين انتاجها من الاقطان قصيرة التيلة التى يخشى اشتداد منافستها للاصناف المصرية من الاشمونى والزاجوراه .

ثالثا ـ سياسة امريكا القطنية : على الرغم من ان التقدير الثالث للانتاج الامريكى هبط الى ١٥ر٧٧١ر٠٠٠ بالة اى بنقص مليونا وربع بالة عن التقدير الثانى فانه لايزال يناهز ٤٤ ٪ من الانتاج العالمى . وتضفى هذه الحقيقة على سياسة امريكا القطنية خطورة خاصة ، وتجعل لها تأثيرا كبيرا على اسعار

القطن العالمية . ولا يمكن لانسان مهما أوتى من العلم أن يتنبأ بما سوف تكون عليه السياسة الامريكية لانها دائما تخضع لمناورات سياسية واعتبارات محلية ، فحينا تمسك الحكومة الامريكية يدها عن تصدير القطن ، وأحيانا تبسطها كل البسط دون سابق انذار . ومع ان المعروف ان مشروع مارشال قد انتهى العمل به الا انه من المحتمل ان تلجأ الحكومة الامريكية الى الاستعاضة عنه بمشروع مساعدة جديدة وخاصة اذا رأت ان مصلحتها فى تصريف محصول القطن وغيره من المنتجات الامريكية ويقال الآن أن مندوبى المصدرين الامريكيين يجوبون البلاد الاوربية عارضين أقطانهم مع تسهيلات فى الدفع تمتد الى ١٥ شهرا ، وبسعر فائدة مخفض جدا لا يزيد على ٢/١ ٢ ٪ .

رابعا — تعثر حركة التصدير الى الهند : تواترت الانباء بأنه فى الوقت الذى امتنعت الهند عن شراء الاقطان المصرية استوردت المصانع الهندية نحو ٦٠٠٫٠٠٠ بالة من امريكا، وهى الآن بصدد استيراد ٢٠٠٫٠٠٠ بالة أخرى . ولا يشك غير مغرض او متعنت فى مدى الاثر السىء الذى أحدثه هذا الاجراء على حركة تصريف الاقطان المصرية المتوسطة التيلة

خامسا — اضطراب سوق العقود : مهما تكن المبررات ، ومهما تستقم الدوافع على تدخل الحكومة فى سوق العقود ، فان فشلها فى منع الاضطراب الذى غشاها طوال الاسابيع الماضية حجب عنها العملاء فى الخارج اما لعجزهم عن التعاقد على آجال طويلة واما لخوفهم من ابرام هذا التعاقد .

٥ — سبيل المعالجة :

هذه هى العوامل الرئيسية التى كانت ولا تزال تتحكم فى مصير المحصول ، وهى بعينها العوامل التى تفسر ما أصاب الاصدار من تعثر وما انتابه من هبوط مقلق بالمقارنة الى الموسمين السابقين .

واحصاءات آخر الاسبوع الماضى سجلت بأن جملة الاقطان المصدرة منذ بدء الموسم بلغت مليونين وسبعمائة ألف قنطار مقابل أربعة ملايين وأربعمائة الف قنطار فى الموسم السابق واربعة ملايين وثمانمائة الف قنطار فى الموسم الاسبق أى ان الباقى بدون تقدير هذا الموسم يزيد على ستة ملايين ونصف مليون قنطار .

فما السبيل الى الخروج من هذا المأزق الحرج ثم ما السبيل الى تصحيح الاوضاع فى سوق القطن

لقد نوهت من قبل بما يغشى السوق من اضطراب طال امده واستشرى ضرره وبما يستحوذ على كل ذوى مصلحة قطنية من قلق تضاعفت أسبابه وتشعبت نواحيه .

وليس المقام بمقام الاسترسال فى ذكر اخبار هذا القلق وذلك الاضطراب ، فالصحف اليومية تسرد هذه الاخبار فى أماكن بارزة، وفى عبارات أغلبها مثير . والناس تتناولها بالمناقشة كل وفق مداركه الشخصية ومعلوماته الخاصة .

واذا كان اضطراب السوق من الامور التى تدعو الى الاسف الشديد فى الاوقات العادية فهو الآن مبعث اشفاق ومدعاة الى معالجة حاسمة سريعة .

ولعل الذى يضاعف من هذا الاشفاق ، ما يلمسه المرء من الجنوح الى وسائل الدعايات الفردية الرخيصة ، ومن الانحدار الى مسالك المهاترات البذيئة ، ومن التراشق بالاتهامات الخطيرة التى يجب أن تكون موضع تحقيق ومؤاخذة قاسية ان تأيدت وقائعها .

والى جانب هذا يسرف المسئولون فى الادلاء بتصريحات ينقصها اعتدال العبارة ، ويعوزها أسلوب البحث العلمى ، فتفقد كل معانى الجدية ، ويجانبها التوفيق .

فمن ذلك أن وزيرا أذاع أثر عودته من رحلة فى اوربا ان من المستطاع تصريف محصول القطن المصرى جميعه فى ألمانيا . وما كان هذا الادعاء ليستقيم مع التقدير الرشيد للمسائل الاقتصادية . فلا امكانيات ألمانيا فى الوقت الحاضر تسمح لها باستيراد المحصول بأكمله ، ولا بشراء الجانب الاكبر منه ، ولا أصناف القطن ورتبه جميعها بالتى تصلح للصناعات القطنية فى ألمانيا .

ومن الامثلة الفذة على الاسراف فيما تتضمنه التصريحات الرسمية من ادعاءات ما أدلى به مندوب الحكومة يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ فى البورصة أثر اعلان التقدير الامريكى حين قال:

« وانى أتوجه الى الله سبحانه بالحمد والشكر على ما أولانى من توفيق فى خدمة مليكى ووطنى كما أشكره عز وجل على ان هذا الخير الذى أراده لمصر قد تحقق على يدى معالى وزير المالية فؤاد سراج الدين باشا وانى اسمح لنفسى ان اذكر اسمه مجردا من الالقاب فحسبى أن أقول فؤاد سراج الدين فقط لانه اصبح رمزا للامانة المطلقة ومعنى للتفانى فى خدمة مليكه ووطنه وأنا خبير بما أقول .

أيها السادة :

ان عماد الاقتصاد والمالية هو الثقة فى القائم على امورها . كان فؤاد سراج الدين فى صعيد والعالم أجمع فى صعيد آخر . وما حسبت ان قوة الارادة وسلامة التقدير والتوفيق . لقد درس وتعمق فى الدرس وسداد التفكير يصل الى هذا الحد من الدقة منذ مارس الماضى المركز الاقتصادى فى العالم ومصر كوحدة فيه وانتهى بعد الدرس والبحث الى نتائج تدعمها الارقام — وانى لا أذيع سرا ما انتهى اليه من رأى قد حققته الحوادث بشكل قاطع .

وها هو ذا اليوم الذى يعلن فيه تقدير المحصول الامريكى وهو ١٥٫٧٧١٫٠٠٠ بالة قدره فؤاد سراج الدين فى شهر يوليو الماضى

ان امريكا لا تنتج هذا العام أكثر من ١٦ مليونا بل وذكر هذا الرقم بتحفظ كما هو مؤشر على الاوراق الرسمية بخط يده من انه لن يصل الى هذا الرقم .

ولم يحن بعد الوقت الذى أذيع فيه بعد اذنه ما رآه من تقديرات للعوامل الاقتصادية التى تحكم السوق القطنية بل السوق التجارية كلها .

وأملى كبير فى أن ما قدره سيتحقق وسينتقل من نجاح ومن نصر الى نصر »

ان أقسى نقد يمكن توجيهه لمثل هذا التصريح ، هو اعادة نشره كأنموذج للتصريحات التى تسىء الى من يدلى بها اساءتها الى من يراد تقريظه .

لا نخال معالى وزير المالية يود ان يفخر بأنه كان «فى صعيد والعالم أجمع فى صعيد آخر» ولا نخاله يقبل ان يقال عنه انه تهيأ من اسباب الخبرة والعلم ما جعله يبز بمفرده الهيئات الامريكية المختصة وخبرائها فأحاط بما لم يحط به غيره ونجح حيث أخفقوا فى تقدير محصول بلادهم منذ شهر يوليو الماضى

ومهما يكن من الامر فان رقعة المهاترات التى اتسعت فى الآونة الاخيرة ، لا تغنى عن الحق شيئا وهى لا تخدم مصلحة البلاد ، ولا تفيد المنتجين أنفسهم ، وخير منها ان تبادر الحكومة الى معالجة الحالة بما تتطلبه من خبرة رشيدة وشجاعة واقدام .

ينبغى ان تستهدف المعالجة غرضين رئيسيين:

أولهما — ازالة اسباب الاضطراب الحالى فى سوق القطن ، والقضاء على عناصر المقامرة، حتى يتسنى تصريف المحصول فى وقت مناسب، وبأثمان مجزية .

وثانيهما — اعادة النظر فى علاقة الحكومة بالبورصة وبحث تمويل القطن فى جميع مراحله ، توطئة لادخال التعديلات اللازمة لتسهيل عمليات التمويل ، على أسس سليمة، من ناحية ، ولمنع أسباب الشكوى والاستغلال غير المشروع من ناحية أخرى .

لقد جاءت الوزارة الماهرية ، وأعقبتها الوزارة الهلالية ، فلم تتوانيا عن الاعلان عن سياسة قطنية محددة الاهداف ، واضحة المعالم ، غايتها الامتناع عن التدخل فى السوق من جهة ، وفى تطهيرها من عناصر المقامرة من جهة أخرى .

ولكن كلتاهما ما لبثت أن تدخلت فى السوق مرة تلو المرة .

فترى وزارة المالية تفرض على المتعاملين تصفية اجبارية ، بأسعار معينة ، وتراها بعد ذلك تعلن استعدادها لشراء جميع ما قد يتبقى من الاقطان فى نهاية الموسم .

سيقول بعض الناس أن الاجراء الثانى ، انما هو اعتراف من جانب الحكومة بفشل الاجراء الاول الذى كان يرمى الى تنقية السوق ودفع الضغط عنها وان فى كلا الاجراءين نكوصا على مبدأ عدم التدخل

ولعل لهؤلاء الناس عذرهم ان هم أساءوا فهم خطة الحكومة وان هم ترددوا فى قبول مبرراتها .

فالتصفية الاجبارية ، اذا لم تقترن ببحث دقيق ، وتحقيق شامل ، لتصرفات المتعاملين السابقة وتحديد مراكزهم ، فانها قد تخدم المذنب على حساب البرىء ، وتنال من الذين أحسنوا النية ولا تقتص من المسىء ، والى جانب هذا وذاك ، لن توقف اضطراب السوق، ولن تحول دون تكبيد جميع المشتغلين بالقطن، خسائر فادحة .

أما التزام الحكومة بشراء فضلة القطن ، فانه اجراء اذا لم يصحبه تحديد فروق الرتب منذ الآن، فسوف يثير مخاوف المنتجين، لاسيما بعد الذى حدث فى الموسم الماضى ، وبعد أن قررت الحكومة الاحتفاظ بحق تحديد هذه الفروق . ومع ذلك فان شراء الحكومة لفضلة القطن ، لا يعدو ان يكون ذا فائدة محدودة ، فى حل المشاكل العاجلة ، لانه لا يكفى وحده لدفع ضغط مصطنع على السوق ، ولا يمكن الراغبين من تصريف ما فى حيازتهم بأسعار تزيد على السعر الحكومى، كما لا يشجع نشاط التصدير .

ولا ينبغى التعويل كثيرا على ما يقال من ان البنوك سوف تبسط يدها فى التسليف على الاقطان استنادا الى وعد الحكومة بالشراء، فان سياسة البنوك ، تقررها اعتبارات أخرى كالظروف المالية العامة والتطورات والاحداث الخارجية . وأما القول بأن الاسعار لن تنزل الى ما دون تسعيرة الحكومة ، فرهن بشرطين رئيسيين يكمل أحدهما الآخر : —

أولهما بقاء الاسعار فى الخارج فى مستوى لا يقل عن تسعيرة الحكومة مضافا اليها ضريبة الصادر .

وثانيهما : تدبير المال اللازم عند الاقتضاء لتمويل مشتريات الاقطان المتبقية ، ومقاديرها الآن تزيد على ستة ملايين ونصف مليون قنطار

وغنى عن البيان أن التزام الحكومة بشراء الفضلة ، ينطوى على مغامرة جديدة محفوفة بالمخاطر فى ظروف بلغت غاية الدقة ومنتهى الحرج

ومع ذلك فالمنصفون قد يتساءلون هل كان امام الحكومة سبيلا آخر غير الذى سلكت

لا مراء فى ان الحكومة الحـــالية وجدت نفســها فى مركز لا تحســـد عليه ، بعد ان تسلمت تركة مثقلة وميراثا ارهقتــه المطالب الخارجيــة . ولكنها قد تؤاخذ من ناحيــة على تسرعهــا فى الاعلان عن سياسة معينــة لم تلبث ان لفظتها ، ومن ناحية اخرى على سماحها بأن يقترن اعلان السياسة الجديدة، بضجة كبرى قيل انها ساعدت على مضاعفة الذعر بين المتعاملين فى السوق .

ومن الناس من يقول للحكومة كان امامك سبيلا اخرى غير التى سلكت .

كان امامك ان تكونى رفيقة بمالية الدولة شديدة علىالدخلاء والمغامرين رحيمة بالابرياء من المنتجين .

كان امامك انشــاء صندوق موازنة يشترك فيه جميع من فى حيازتهم الاقطــان لتخفيف مدى تقلبات الاسعار .

كان امامك الاخذ بنظام تأمين مؤقتيساهم فيه جميع المنتجين ، بدلا من التزام الشراء

كان امامك الاتفاق مع السلطات المصرفية لتنظيم عمليات التسليف وتسهيل الاقراض على القطن ، وذلكدون زيادة فىجملة القروض المصرفية ، حتى لا يتفاقم التضخم من جديد

كان امامك اعداد العـــدة لاتقاء مفاجآت السياسة الامريكية فى شأن تصدير القطن ، ومنع مصدرية اعانات ظاهرة وخفية .

كان امامك العمـــل السريع على تشجيع التصدير اما باعادة النظر فى رسوم الصادر واما بتحرير عمليات التصـــدير من قيودها المرهقة واشتراطاتها المعطلة .

كان امامــك اذا لم تسعفك الوســائل الاخرى ـ اغـلاق السوق الى اجل مسمى حتى تتم عملية تصفية مراكز المضاربة ، بعد اجراء تعـديل عادل منصف ، وبذلك تتطهر سوق العقود من شوائبها .

ومع جانب كل هذه الاجراءات كانامامك المبــادرة الى العمل على تشخيص مصــادر الداء توطئــة لاستئصالها . وذلك عن طريق تحقيق عادل تقوم به هيئة قضائية على غرار اللجان الملكية التىتختارها الحكومةالبريطانية بين الحين والحين لدراســة المشاكل العــامة والتوصية بعلاجها .

ومهمة هذه اللجنة دراسة نظام البورصــة ولوائحها وعلاقاتها مع الحــكومة ، ثم تدابير تمويل محصولالقطن وظروفتجارته وتصديره، وعلى العموم دراسة كل ما يتعلق بشئونه . ولا بأس من ان يعهــد الى اللجنة بتحقيق الاحداث والتصرفات التىتمت فىالعهد الاخير

ويشترط انجاح اللجنة فى مهمتها ان تمنح اوسع سلطة لاســتدعاء الشهود من الموظفين والاهالى ، واسماع من ترى ان تسمعه من اصحاب المصالح القطنيــة ، وللاستعانة بمن ترغب فى الاستعانة به من الخبراء الوطنيين والاجانب .

لقد ارادت الحــكومة ان تعيــد النظر فى لوائح البورصة بعــد ان تبين لها قصــورها فماذا فعلت انها شكلت لجنة قوامها موظفون اتصلوا عن قرب بالاحــداث الذى قيل انها اظهرت ضعف تلك اللوائح ولاترى انها موفقة فى هــذا الاجراء ، لا لان هناك شكا فى خبرة هؤلاء الموظفــين ونزاهتهم ولكنهم فى مهمتهــم هذه جمعوا بين موقف الخصم والحكم .

تمت

بيان الملكية الصناعية

عن شهر مارس ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	١٢١٠
مصانع	١٠٠

محال مملوكة للشركات

متاجر	٣٦٠
مصانع	٧١

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد		٧٠٣ر٦٠٠
رسوم تدوين		٤٠١ر٨٠٠
رسوم مستخرجات	—	٤٠
مجموع الرسوم		١١٤٥ر٤٠٠

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى من الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٢٩٦	٢٥٧ر١٥٦
صناعية	١١٨	٢٧٠ر٢٥٨
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٢٩٦	١٨٢ر٩٣٢
صناعية	—	٢٣ر٠٠٠
شركات توصية بالاسهم		
صناعية	—	—
تجارية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	١٥٠ر٠٠٠
صناعية	—	—

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فىالخارج ولها نشاط فىمصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	—	٤ر٤١٥ر٣٥٠
صناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	١
حالات الرهن	١

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ بيع ورهن	٥٠٠	٢
رسوم مستخرجات	—	—
المجموع	٥٠٠	٢

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٩٢
العلامات الاجنبية المودعة	١١٣
العلامات المحلية المسجلة	٤٤
العلامات الاجنبية المسجلة	٧٧

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٤٣٨
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١٧٦
رسوم انتقال ملكية وبيع	٩٢٠	٣٤٦
المجموع	٩٢٠	٩٦٠

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٣٢
البراءات الاضافية	—

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	٣
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	١٦٠
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع	٢٥٠	٥٧
مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٢٥٠	٢١٧

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	١
نماذج	١٤

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
نماذج	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية		٣٧ر٥٠٠
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع		٣٧ر٥٠٠

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٥
طلبات قبلت	٩
طلبات رفضت	١
طلبات تحت الفحص	٨

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	—	٢٥

اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على الايراد

قرار وزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

وعلى القرار رقم٧٨ لسنة ١٩٤٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعيةوعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و٣٩ و٤٢ لسنة ١٩٤١ و١٩ لسنة ١٩٤٢ و١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و٢٩ لسنة ١٩٤٧ و١٣٧ و١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و١٧٤ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ماعرضه وكيل الوزارة لشئون الضرائب .

قـرر

مادة ١ ــ يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه ، على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها أو أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويكون تقديم الاقرار المذكور الى المأمورية المختصة اما بتسليمه اليها مقابل ايصال على الاستمارة رقم (٣) المرافق نموذجها أو بارساله اليها بكتاب موصى عليه مع علم وصول

مادة ٢ ــ يقدم طلب اختيار الايراد الفعلى للعقارات اساسا للمحاسبة ، على الاستمارة رقم (٢) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويكون تقديم الطلب المذكور الى المأمورية المختصة باحدى الطريقتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة الاولى .

مادة ٣ ــ تثبت العاهة المنصوص عليها فى البند (٢) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر بشهادة طبية تعتمدها مأمورية الضرائب المختصة .

مادة ٤ ــ على الاجنبى الذى ينقطع توطنه بالمملكة المصرية ان يقدم الاقرار المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الى المأمورية المختصة قبل انقطاع توطنه بشهرين على الاقل .

وعلى المأمورية خلال شهر من تاريخ وصول الاقرار اليها ان تخطره بمقدار الضريبة المستحقة عليه لغاية تاريخ انقطاع التوطن وذلك على الاستمارة رقم(٨) المرافق نموذجها

مادة ٥ ــ يكون طلب تقديم الايضاحات والبيانات باخطار الممول بالتصحيحات التى ترى ادخالها على اقراره وفقا لنص المادة (١٩) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الاستمارة رقم (٥) المرافق نموذجها .

مادة ٧ ــ تقوم المأمورية المختصة بربط الضريبة تنفيذا لاحكام المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة١٩٤٩ المشار اليه على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

مادة ٨ ــ تصدر الاوراد التى تحصل بمقتضاها الضريبة والمنصوص عليها فى المادة (٢٠) من القانون رقم١٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه من مدير الضرائب المحلى المختص على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها .

مادة ٩ ــ يحرر التنبيه بصدور الورد

قوانين وقرارات

بربط الضريبة على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

مادة ١٠ ــ تؤدى الضريبة الى مأمورية الضرائب المختصة نقدا أو بشيك على مصرف أو بحوالة بريد ، ويجوز أن تؤدى نقدا الى أى صراف او محصل حكومى او أية خزانة حكومية ، على انه فى حالة ادائها الى أية جهة غير مصلحة الضرائب أو احد فروعها ، يجب على الممول اخطار المأمورية المختصة بوفاء المبلغ المستحق مع تعيين الجهة التى تم فيها الدفع (المحصل او الصراف او الخزانة) وبيان رقم الايصال وتاريخه.

مادة ١١ ــ اذا طعن الممول على الوجه المبين فى المادة (٢٠) من القانون رقم٩٩ لسنة١٩٤٩ سالف الذكر ، تلخص المأمورية الموضوع والاسس التى استندت اليها ، على الاستمارة رقم (٩) المرافق نموذجها

وتعلن لجنة الطعن الممول والمأمورية المختصة بميعاد الجلسة ، على الاستمارة رقم (١٠) المرافق نموذجها .

مادة ١٢ ــ مأمورية الضرائب المختصة هى الكائن فى دائرتها محل اقامة الممول ، واذا تعددت محال اقامته فهى المأمورية الكائن بدائرتها مقر عمله الرئيسى ، واذا كان غير مقيم بالمملكة المصرية فهى المأمورية التى بدائرتها مصالحه الرئيسية .

مادة ١٣ ــ يقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة ٢٤ مكررا /١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر على الاستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويقدم الاقرار المنصوص عليه فى المادة ٢٤ مكررا /٢ من ذلك القانون على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويقدم الاقراران المذكوران الى قسم الضريبة العامة على الايراد (مركز التجميع) بمصلحة الضرائب ، باحدى الطريقتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة الاولى .

مادة ١٤ ــ لا يجوز لغير موظفى مصلحة الضرائب من درجة مساعد مفتش اومساعد مأمور على الاقل استعمال حق الاطلاع ، ولايجوز استعمال هذا الحق فى غير الاغراض الخاصة بربط الضريبة .

مادة ١٥ ــ موظفو مصلحة الضرائب الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى لاثبات مايقع من المخالفات لاحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور واللوائح التنفيذية المتعلقة به، هم المدير العام لمصلحة الضرائب ووكيله ، ومدير قسم الضريبة العامة على الايراد ووكيله ، والمديرون المحليون ووكلاؤهم ، والمفتشون ومساعدين المفتشين ، والمأمورون ومساعدى المأمورين .

مادة ١٦ ــ يلغى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

مادة ١٧ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١) .

صدر بالقاهرة فى أول رجب سنة ١٣٧١ (٢٧ مارس سنة ١٩٥٢)

وزير المالية والاقتصاد (امضاء)

(١) نشرت هذه اللائحة فى الجريدة الرسمية بالعدد٦٣ الصادر بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٥٢ .

منشورات ضريبة
وكالة المالية لشئون الضرائب
قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٦٩)

كان للممول ــ قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ــ أن يتمتع بأكثر من اعفاء واحد اذا كان خاضعا لضرائب نوعية مقرر لها اعفاءات

ولما صدر القانون سالف الذكر أضيفت به المادة ٨٧ مكررة وتقضى بأنه « اذا كان الممول يخضع لعدة ضرائب من المنصوص عليها فى هذا القانون فلا يتمتع الا باعفاء واحد » .

ولما كانت أسعار الضرائب النوعية مختلفة وليس للممول أن يتمتع بغير اعفاء واحد طبقا للوضع الجديد فانه من الطبيعى أن يختار الاعفاء الذى يراه فى صالحه .

ونظرا لأن هذا الاعفاء المقرر فهذه المادة هو لصالح الممول فينبغى على المأمورية أن تقوم من تلقاء نفسها بخصم حد اعفاء الاصلح له فى حاله عدم اختياره ..

وللممول الحق فى طلب تعديل الوعاء النوعى الذى يخصم منه مبلغ الاعفاء بشرط أن يكون ذلك فى حدود أجل التقادم المنصوص عنه فى المادة ٨٧ فقرة ثانية ..

ومن البديهى ألا يتجاوز الوعاء الوعى للايراد الذى يسمح بخصم مبلغ الاعفاء منه مثل هذا الحد

***

ملف رقم ١٩ ــ ٣٧٤/١٢

كتاب دورى رقم (٣٢٠)

تضمنت المادة ٤ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ نصا لمعالجة حالة القرارات التى أصدتها مقتضى هذا النص أن يكون الطعن فى هذه

لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر ١٩٥٠ سواء كانت قد أعلنت بعد هذا التاريخ أم لم تعلن ومن مقتضى هذا النص أن يكون الطعن فى هذه القرارات خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالنسبة لما لم

اعلانه من هذه القرارات قبل صدور ذلك يسبق اعلانه لنها ؛ وفيما يتعلق بما سبق

القانون يكون الميعاد خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ العمل به أى من ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥١ .

ولما كانت المصلحة قد جرت على التمسك بعدم قبول الطعون المرفوعة عن القرارات التى أعلنت قبل صدور القانون الاخير اذا كانت قد رفعت بعد خمسة عشر يوما من اعلانها .وحيث

القرارات التى لم يطعن فيها حتى تاريخ صدوره أن القانون سالف الذكر قد فتح باب الطعن فى سواء كانت أعلنت من قبل أو لم تكن قد أعلنت بعد .

***

كتاب دورى رقم (٣٢١)

لاحظت المصلحة ان المأموريات لا تعطى البلاغات التى ترد لها من قسم مكافحة التهرب بشأن الممولين المتهربين العناية الكافية بالاسراع

فى محاسبتهم وتحديد الضرائب المستحقة عليهم وهى بذلك تعطيهم الفرصة للتهرب من دفعها

سواء بمغادرتهم القطر نهائيا أو تصفية أعمال منشآتهم مما يترتب عليه ضياع حقوق الخزانة.

ونظرا لما لهذا الامر من خطورة بالغة تعرض المتسبب الجزاء الشديد ، لذلك تسترعى المصلحة نظر المأموريات الى ضرورة الاهتمام

بهذه الحالات وسرعة فحصها لآخر سنة ضريبة التحفظى عند الاقتضاء عملا بأحكام المادة ٩٠ وتحديد الضرائب المستحقة وتوقيع الحجز فقرة ثانيا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠) وتحرير المحاضر اللازمة طبقا للمادة ٨٥ من القانون المذكور متى توافرت أسبابها ثم الاتصال بقسم المكافحة ليتخذ الاجراءات اللازمة لمنع الممول من السفر للخارج .

شعبة الارباح التجارية

كتاب دورى رقم (٣٢٢)

المسطر باطليه صورة المرسوم الخاص باصدار الاتفاق بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة والموقع بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ بالقاهرة والمنشور بعدد الوقائع رقم ٩٦ الصادر فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٥١ ـ وقد تضمن الاتفاق ما يأتى :

١ ـ تعفى الهيئة العالمية للصحة وموجوداتها وايراداتها وغير ذلك مما يأتى من أملاكها من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة على أن لا يشمل هذا الاعفاء بلك النوع من الضرائب التى تعتبر فى الواقع رسوم عن الخدمات التى تؤديها المرافق العامة .

٢ ـ يتمتع موظفو الهيئة بصرف النظر عن جنسيتهم بالاعفاء من الضرائب فيما يتعلق بماهياتهم أو مرتباتهم التى تدفعها لهم الهيئة.

هذا ويعمل بهذه الاعفاءات ابتداء من ٨ اغسطس سنة ١٩٥١ .

رجاء العلم وتنفيذ ما جاء به .

مرسوم
باصدار الاتفاق
بين الحكومة المصرية
والهيئة العالمية الصحية

الموقع بالقاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٥١

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ بالموافقة على الاتفاق المقر بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : يعمل اعتبارا من ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ بالاتفاق المقر بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة الموقع بالقاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٥١ والمرفق نصه بهذا المرسوم .

مادة ٢ : على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه

صدر بقصر المنتزه فى ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١)

فاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس



الاقتصاد والمحاسبة

مجلة

العدد ٢٩
١٥ مايو ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

عبرة من مشروع : لرئيس التحرير
عرض وتعليق : اسعار القطن — هؤلاء المظلومون — ونعود مرة أخرى — آن الاوان
المساعدات الاجتماعية من الوجهة الاقتصادية : بقلم الدكتور محمد على رفعت
أخبار اقتصادية ...
حالة مصر الاقتصادية فى عام ١٩٥١ : من تقرير اتحاد الصناعات
اقتصاديات الشرق الاوسط : تونس ضحية الاستعمار
المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير: المنشآت التى فقدت دفاترها ومستنداتها : للاستاذ موسى حقى
شخصيات اقتصادية : عبد المجيد بدر باشا
اخبار الاقتصاد العالمى : .. والتقدم الاقتصادى فى نيوزيلندا
الاوراق المالية : فى النصف الاول من مايو
افتتاح المبنى الجديد للغرفة التجارية بالقاهرة
القطن : فى النصف الاول من مايو
أسواق الحديد فى العالم
دليل الممول : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية: حقوق الممولين
سوق القطن : بقية محاضرة محمود بك العتال

عبرة من مشروع

هل يمكن أن نفيد عبرة لن ننساها من مشروع خزان اسوان ، هـذا المشروع الذى عاش فى المكاتب والافكار اكثر مما تعيش مشروعات الحرب والسلام ثم اذا طلع النور طلع متلعثما مترددا تقتله الاجراءات البطيئة وتكاد تصفى دمه قطرة قطرة ..

قدرت تكاليفه فى سنة ١٩٤٧ بعشرة ملايين من الجنيهات . ولو كنا نفهم اصول الحكم ورسالة الاصلاح لنفذناه مباشرة . . . ولكننا أمة نائمة تغط فى افكار قديمة وتعيش على الصدفة ولا شىء غيرها . . فظل المشروع ايضا الى سنة ١٩٤٩ فرفعت تكاليفه الى ٢٤ مليونا من الجنيهات ثم رفعت اخيرا وبقرار من مجلس الوزراء فى الرابع عشر من هذا الشهر الى ٢٧ مليونا ونصف مليون من الجنيهات .

ترى من هو المسئول عن هذا كله؟ من هو المسئول عن قتل المشروع كل هذه السنوات الطويلة ومن هو المسئول عن هذه الملايين التى ضاعت على البلاد ، الملايين التى زادت فى التكاليف ، والملايين التى خسرها الشعب فيما لو نفذ المشروع واستمتع بثمراته !

لا فائدة من الكلام عن تحديد المسئوليات ، ولكن هل نعى العبرة من هذا الخطأ فلا نقع فيه مرة ثانية ؟ ام ان سياستنا ستظل تسير على ما هى عليه من بطء وكسل وتهاون وتراخ !

كم من المشروعات درست واعدت للتنفيذ ثم تعثرت وقبرت ونامت وماتت الى غير بعث ! كم من الافكار قتلها الروتين ، وكم من الهمم اضعفناها بالحقد والحسد والشهوات !

كم وكم وكم ! . ليتنا ندرك اى اخطاء نعرض لها بلادنا ومستقبلها وليتنا نفيق من هذا النوم الشبيه بنوم اهل الكهف !

احمد عنان



اسعار القطن

اتخذت لجنة بورصة ميناءالبصل قرارا يقضى بأن يكون قطع الاقطان التى نقلت من مارس الى مايوبالسعر الذى حددته الحكومة مع خصم ريالين ونصف ريال للمصاريف والتى نقلت من فبراير وابريل الى يونيو بالسعر الذى حددته الحكومة مع خصم ريالين للمصاريف .

وقيل ان الحكومة بصدد البحث فى خفض ضريبة الصادر على القطن وقد انتقدنا هذه الضريبة منذ تقريرها واشرنا الى انها بوضعها الحالى وفئتها الثابتة لا تتمشى مع المنطق الاقتصادى المسلم به . ذلك ان اسعار القطن تخضع لعوامل عديدة عالمية لاسلطان الحكومة عليها فكيفتكون الضريبة ذات فئة ثابتة. ولو جعلت نسبية لكان هذا ادنى الى العدل ، ولما اضطرت الحكومة الى اعادة البحث فيها فى الوقت الحاضر او فى أى وقت آخر

ثم ان قرار لجنة البورصة المشار اليه جاء متأخرا وبعد ان اضطر كثير من تجار الداخل والمنتجين الى رفع قضايا مطالبين فيها بتصفيةمراكزهم على اساس الاسعار السابقة لتعطيل البورصة فى ٢٩ فبراير الماضى . وسيؤدى هذا القرار الى تنازل اصحاب القضايا عن قضاياهم بطبيعة الحال .

هؤلاء المظلومون

بقى ما استهدف له عدد كبير من منتجى القطن خلال الاسابيع الاخيرة من استغلال غير كريم ، اذ انبث التجار فى القرى يشترون القطن بأسعار بخسة ، واضطر صغار المنتجين للبيع لان موعد الحلج كان قد اوشك . وقد دفعت اسعار بخسة بلغت فى بعض الحالات ثمانية جنيهات للقنطار من الاشمونى واثنى عشر جنيها للقنطار من الكرنك ، فى الوقت الذى اعلنت فيه الحكومة استعدادها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ لتسلم عقود يوليو من الكرنك بسعر ١٢٥ ريالا واغسطس من الاشمونى بسعر ٧٢ ريالا .

وقد ذهب هذا العدد الكبير من المنتجين ضحية للتهاون من جانب ولاة الامور . واستطاع عدد من التجار ان يأخذوا من الفلاحين ثمرة كدهم وجهدهم طول العام بسعر بخس لايكاد يفى بمصاريف الانتاج .

ونعود مرة اخرى

وانا لنعود مرةأخرى الى ماسبق ان أشرنا اليه أكثر من مرة منذ الشتاء الماضى ، وهو الاقتراحالخاص باستيلاء الحكومة على محصول القطن بسعر مجز معتدل ليعوض الفلاح عن جهده ويكفل له ربحا معقولا . وبذلك يستقر الامر له ولا يصبح عرضة لتقلبات الاسعار وتراوحها ، ولا لمناورات المضاربين وتلاعبهم بالاسواق . اما الحكومة التىاستولت علىالمحصول فتستطيع ان تبيعه بسعره العالمى ، وتستغل الفرق بين هذا السعر وبين السعر الذى اشترت به من الفلاحين فى النهوض بالمشروعات الاصلاحية والانتاجية التى تحتاج اليها البلاد ويفيد منها مجموع الشعب . وبذلك تعالج الحالة التى يشكو منها الجميع كلما ارتفعت اسعار القطن ارتفاعا كبيرا ، اذ تكثر النقود لدى طائفة محدودة من افراد الشعب وتقوى مقدرتهم الشرائية الى حد كبير ؛ بينما تضعف عنه بقية الافراد فى الوقت الذى ترتفع فيه اسعار كل الحاجيات ارتفاعا آليا تبعا لاسعار القطن .

وليس فى هذا الاقتراح غبن على أحد ، بل ان فيه تنظيما للاقتصاد الاهلى قائماعلى توزيعالاعباء وتوزيع المنافع توزيعا عادلا .

واقدام الحكومة على مثل هذا العمل لا يعد من قبيل القيام بعمل تجارى . وهو ليس بدعة ، فان كثيرا من الحكومات تستولى على المحاصيل الرئيسية فى بلادها . ومهما تكن الاعتراضات التى توجه الى هذا الاقتراح ، فانفوائده لاشك فيها ، واكثرمايوجه اليه مناعتراض قائم على توخى مصلحة الافراد وليس على ادراك مقتضياتالمصلحة العامة

آن الاوان

وقد آن الاوان للعمل الجدى الخالص لتنظيم الاقتصاد المصرىعلى اسس جديدة . فان تعقد المشاكل الاقتصادية اصبح يتطلب تدخل الحكومات من وقت الى آخر الى اقامةالتوازن بينالطبقات ، والحصول علىالاموال الكافيةللقيام بالاصلاحات والمشروعات العديدة .

المساعدات الاجتماعية

من الوجهة الاقتصادية

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

قد يكون من نافلة القول الاشارة الى أن المساعدات الاجتماعية تحتاج ، فى جميع أطوارها وفى مختلف ألوانها الى وفرة مادية • فسواء أكانت هذه المساعدات عونا ماديا ، أم كانت غذاء روحيا ، فانها تنتهى فى نظر الباحث الاقتصادى الى تحويل عاجل لبعض القوى المنتجة من ميدان الانتاج الى محيط الاستهلاك • وليس يضعف هذا الاستنتاج المنطقى صحة الادعاء بأن هذه المساعدات ستؤدى فى النهاية الى تحسين الانتاج وزيادته عن طريق رفع مستوى الكفاية الفردية • ذلك لان مثل هذه النتيجة رهن بقيام عوامل كثيرة تتصل من ناحية بتنظيم المساعدات نفسها وحسن استخدامها ومن ناحية أخرى بمقومات البيئة الاقتصادية ووفرة القوى المنتجة وتعاونها

ولقد اشتدت المطالبة بالمساعدات الاجتماعية فى السنوات التى أعقبت الحرب الكبرى الاخيرة ، لاسيما بعد ان تفشى الاضطراب فى الاوضاع الاقتصادية وانتشر الشذوذ فى توزيع الثروة والدخول • ولهذه المطالبة أوجه متباينة ، بعضها سياسى والبعض الآخر اجتماعى يصدر عن عاطفة كريمة وأريحية صادقة •

والظاهر أن الاعتقاد بأن المساعدات الاجتماعية التى كانت ولا تزال تقوم بها الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاهلية اصبحت غير وافية بالمراد ، دفع الكثيرين الى مطالبة الحكومة بتحمل اعبائها كفرض واجب الاداء ، فيخصص فى أموالها حق معلوم للسائل والمحروم •

ولا تقتصر هذه المطالبة على معتنقى المذهب الاشتراكى فحسب بل انها تمتد الى غيرهم ممن يحرصون على تنقية المجتمع من أدرانه المتفشية وهى الفاقة والجهل والمرض •

غير ان هؤلاء وهؤلاء فاتهم ان للمساعدات الحكومية من الخصائص مايهدم الفوائد والمزايا الناتجة منها•

وأول خصائص هذه المساعدات هو الاشراف الحكومى • وتنطوى هذه الملاحظة على معنى لايخفى على كل لبيب • فقيام الحكومة بتقديم مساعدات اجتماعية يبرز للباحث الاقتصادى • اقحام الاداة الحكومية فى ميدان جديد • واذا ثبت ان هذه الاداة اقل كفاية من النشاط الفردى • فالاستنتاج المنطقى — وهو ماتؤيده التجارب — يكشف عن اضاعة الموارد الاهلية اضاعة تقاس بدرجة القصور فى كفاية الاداة الحكومية •

ومن خصائص هذه المساعدات أيضا تغليب الصالح الطائفى • فهى بطبيعتها مقصورة على فئة أو فئات معينة من أبناء الامة • وربما كانوا أقل حظا أو أسوأ حالا من غيرهم من المواطنين الاخيرين لكن الباحث الاقتصادى يحتج بأن مثل هذه المساعدات الطائفية اذا منحت بدون قيد أو شرط فانها تشجع على استمرار الاسباب التى يقال انها أوجبتها لانها لاتعالج الاساس بل النتيجة •

والى جانب هذا ، لابد من الاعتراف بأن تحديد الطوائف المنتفعة بهذه المساعدات أمر شاق وسبيل وعرة وباب واسع للمحاباة والغش وسوء التصرف •

ومع ذلك فلعل أظهر خصائص المساعدات الاجتماعية التى نتحدث عنها تتلخص فى أنها تحمل فى طياتها جراثيم فشلها • ففضلا عن أنها تغرى المنتفعين بها بالتكاسل والتخلى عن العزيمة وفقدان الشخصية • فان المساعدات انما تؤخذ من رصيد الانتاج القومى وهو فى الاحوال التى تكثر فيها المطالبة بها وتبدو هذه المطالبة كأنها أمر لازم ، انما هو رصيد هزيل لايمنع الفاقه عن جميع أفراد الشعب اذا وزع بينهم بالتساوى •

وليست المساعدات الاجتماعية فى فى مثل هذه الاحوال بالاجراء الذى يشجع على ظهور المواطن الصالح وبعث الوعى الاجتماعى • ويوطد العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد • بل على العكس • قد تنقلب هذه المساعدات • وما تكتنفها من ظروف وتدابير • وسيلة لاضعاف الشخصية الفردية • وفرصة لبث روح التذمر والسخط ومدعاة لصدع النظام الاجتماعى وتقويض أركانه •

ان النفوس لاتؤسر بالاحسان غير الشخصى ، والسلام الاجتماعى لايشترى بالعون المادى الذى لامقابل له • ولكن بتوفير العمل المثمر الذى يعتز به والذى يرفع من شأن صاحبه ويعزز شخصية الفردية •

هذه هى نظرة الباحث الاقتصادى الى مشكلة المساعدات الاجتماعية التى تتولاها الحكومة ولقد حرصت على أن ابسطها امامكم بعيدة عن مؤثرات الدعاية • مجردة من البواعث السياسية واكبر الظن ان هذه النظرة الواقعية سوف لاترضى المتحمسين لما يسمونه خطأ « الدعوة الى الاصلاح الاجتماعى »

وخلاصة القول ان المساعدات الاجتماعية اذا أخرجت عن دائرة الاحسان والتصدق على العاجزين عن الكسب ، تخلق مشاكل اقتصادية تتصل بظروف الانتاج وملابساته وهى اذا ماتولتها الحكومة فأن مزاياها العاجلة — ان وجدت — قد تنقلب الى رزايا مباشرة •

فينبغى اذن التحرز ضد الاندفاع وراء العاطفة الجامحة ، مهما كانت نبيلة المقصد ، سامية الاهداف ، قبل التأكد من أثر المساعدات فى الحالة الاجتماعية للمنتفعين بها وكذلك فى سلك عناصر الانتاج النافع ، وعلى كل حال ، لاينبغى لنا ان نهمل ظروف الانتاج المحلى وقدرته على استيعاب اعباء المساعدات الاجتماعية دون تصدع أو انهيار • ان المعضلة الكبرى فى مصر هى معضلة تنمية الانتاج قبل زيادة الاستهلاك •



تقييد انشاء المصانع الجديدة

وتحديد مواقع بنائها لمنع تكدسها

من أهم الاقتراحات التى تبحثها وزارة التجارة والصناعة الآن لمساندة صناعة الغزل والنسيج وتدعيمها تقييد انشاء المصانع الجديدة للغزل والنسيج بحيث يكون انشاء تلك المصانع غير طليق من القيود ويكون رهنا بموافقة وزارة التجارة والصناعة على انشائها على أسس فنية حديثة وصالحة لانتاج الانواع المطلوبة فى الاسواق الخارجية ، وهى الغزل الرفيع بنوع خاص ، فضلا عن وجوب تحديد مواقع المصانع حتى لا يستمر تكدسها فى مناطق معينة .

نقص محصول بذرة القطن

قدر محصول بذرة القطن هذا العام على أساس التقدير الثالث لمحصول القطن هذا العام بنحو ٥ر٢٥٠ر٠٠٠ اردب تقريبا بما فيها التقاوى ، مقابل ٥ر٧٠٠ر٠٠٠ أردب فى العام الماضى وقد انخفض صنف البذرة ونسبة استخراج الزيت منها فى المتوسط عن العام الماضى .

ومما يذكر أن بذرة القطن خاضعة لنظام الاستيلاء ، وحدد سعر الاردب منها بـ ٨٠ قرشا من جميع الاصناف البذرة التجارى فى حين أن سعر الاردب فى الاسواق العالمية يبلغ ٤٠٠ قرشا .

انتاج بطاريات السيارات

الكهربائية بمصر

ازدهرت صناعة البطاريات الكهربائية فى مصر فى السنوات الاخيرة وقد بلغت القوة الانتاجية لهذه الصناعة حوالى ٣٥ ألف وحدة فى السنة تستعمل فى السيارات على اختلاف أنواعها والطائرات وأجهزة الراديو وقد تمكنت المصانع المحلية من صنع جميع أجزاء البطاريات بما فيها الهيكل

هذا وتقدر حاجة البلاد الآن بنحو ٥٠ الف وحدة ، ولذلك تواجه هذه الصناعة الآن منافسة قوية من الواردات الاجنبية لضآلة الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، وهى رسوم وضعت منذ عشرين عاما

حصة مصر من النيكل

حدد المؤتمر الدولى للمواد الخام لمصر حصه من النيكل قدرها ٨٠٠ كيلو جرام من الربع الاول من عام ١٩٥٢ ، وقد تقرر أن تتولى وزارة الحربية والبحريه شراء هذه الحصة باكملها .

زيادة محصول القطن الهندى

يؤخذ من التقارير التى تقدمها وزارة المالية ان وزارة الزراعة الهندية تتوقع أن يزيد انتاج القطن الهندى هذا العام بنسبة ١٣ فى المائة ، اذ يقدر المحصول الجديد بنحو ٣٠٤ آلاف بالة مقابل ٢٧٦ ألفا فى الموسم الماضى . بعد أن توسعت الهند فى زراعة القطن هذا العام

المؤتمر الدولى للسياحة الافريقية

تلقت وزارة المالية والاقتصاد دعوة للاشتراك فى المؤتمر الدولى للسياحة الافريقية المزمع اقامته فى مدينة موزمبيق فى المدة ما بين ٢٥ اغسطس الى ٧ سبتمبر القادم

مكتب للدعاية عن منتجات

مصر القطنية

يدور البحث الآن حول انشاء مكتب مشترك بين المصانع المحلية للغزل والنسيج لتركيز أعمال الدعاية فيه ، ولتصريف منتجات هذه المصانع المحلية فى الاسواق الخارجية وتعريف الاسواق الخارجية بمزايا الغزل والمنسوجات المصرية

مادة جديدة لابادة حشرة التربس

لمناسبة ظهور حشرة التربس فى زراعات القطن والبصل أعدت الجمعية الزراعية الملكية مادة جديدة لابادة هذه الحشرة

نصف مياه النيل تضيع

فى السدود

تبحث وزارة الاشغال الآن فى أحدث الكراكات التى يمكن استخدامها لتنفيذ مشروع قناة السدود بجنوب السودان ، ومما يذكر ان انشاء هذه القناة يعد على جانب كبير من الاهمية اذ أن المياه التى تضيع بسبب سدود هذه المنطقة تبلغ أكثر من نصف كميات المياه التى تأتى من هضبة البحيرات الى النهر اذ يبلغ المنصرف من المياه قبل منطقة السدود ٢٨ مليارا من الامتار المكعبة ، والمياه المنصرفة فى المجرى بعد هذه المنطقة تبلغ ١٤ مليارا .

١٨ ٪ من محصول القطن المصرى

استهلكته مصانع الغزل

المحلية فى العام الماضى

بلغ جملة ما استهلكه مصانع الغزل المحلية من القطن فى سنة ١٩٥١ ، نحو ١ر٣٩٤ر٩٧٠ قنطارا من القطن أى أكثر من ١٨ ٪ من المحصول الكلى .

منها ١٨ ٪ من القطن الطويل التيلة و ٨٢ ٪ من المتوسط التيلة

تصدير واستيراد

تحديد المستوردين القدماء والجدد

تقرر اعتبار المستوردين المقيدين من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٤٨ من المستوردين القدامى واخراجهم من طائفة المستوردين الجدد وبذلك يعفوا من قيد أسمائهم قبل القيام بعمليات الاستيراد بمناسبة صدور القرار الوزارى الخاص بتعيين حصص الاستيراد لكل مستورد بنسبة استيراده الصنف فى المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٩

استيراد حصة مصر من الصفيح

تقرر تخصيص مبلغ ٢٥٨ر٧٥٠ دولارا لاستيراد حصة الربع الثانى من الصفيح هذا العام

مراقبة صادرات الغزل للخارج

استقر الرأى لدى الجهات المختصة على ضرورة فرض رقابة دقيقة على تصدير الغزل بعد أن تعددت شكوى المستوردين فى الخارج . وذلك لضمان جودة الصنف وانطباقه على المواصفات التى تحدد لهذا الغرض . وقد اتفق على انه الى أن يصدر تشريع منظم لذلك تقوم الغرفة الصناعية بالتعاون مع الحكومة بتنظيم هذه الرقابة بصفة عرفية ، خصوصا وان غرفة صناعة

الغزل والنسيج سبق ان اقترحت تلك الرقابة ورحبت بها .

استيراد السكر اللازم للمصانع

تقرر تأليف لجنة من وزارات المالية والتجارة والتموين لبحث موضوع استيراد السكر اللازم للمصانع المحلية من الخارج

وذلك اما بالسماح للمصانع المحلية بالتوسع فى استيراده من الخارج بعد دفع رسم الانتاج والرسوم الجمركية أو قيام وزارة التموين باستيراد السكر اللازم لسد حاجة هذه المصانع طبقا للمقررات الحالية وذلك على حساب الحكومة .

تصدير ٢٠٠ طن ردة للخارج

قررت لجنة التموين العليا فى اجتماعها الاخير السماح بتصدير ٢٠٠ طن « ردة » نخالة ، لشرق الاردن لاعمال مكافحة الجراد .

وقد شكت وزارة الزراعة من صعوبة شرائها لهذه الكمية من الاسواق المحلية وطلبت من وزارة التموين التدخل لتمكينها من شراء هذه الكمية

مبادلة القطن بالمنتجات البلجيكية

بمناسبة رفض المصانع البلجيكية قبول ثمن منتجاتها المصدرة الى مصر بالعملة الاسترلينية لصعوبة تسديد قيمتها ، تقرر الترخيص بعمليات مبادلة الاقطان بشبقات الحديد وسلفات النحاس وألواح الصاج والحديد

تصدير الورق والكرتون ومصنوعاتهما

تقرر السماح بتصدير أصناف الورق والكرتون ومصنوعاتهما الى الخارج والتى سبق أن تلقت وزارة المالية طلبات التصدير بشأنها . وذلك لتوافر الورق فى السوق المحلية

مبادلة فضة بذهب

طلب أحد التجار السماح له بتصدير عشرة أطنان من الفضة الى هولندا مقابل استيراد ٢٠٠ كيلو ذهب وقد رأت مصلحة الدمغ والموازين السماح بتصدير خمسة طن فضة

اعفاء أدوات الدعاية من نظام تراخيص الاستيراد

تقرر اعفاء الافلام والمطبوعات ونشرات وأدوات الدعاية الخاصة بالدعاية التجارية والصناعية والثقافية من نظام تراخيص الاسيراد ، وذلك فى حدود مائة جنيه أسوة بما اتبع نحو العينات

الشركات والمؤسسات التى تتمتع بمشروع التمصر وتسهيلاته

كانت وزارة التجارة والصناعة قد وضعت مشروعا التيسير على الشركات المساهمة المؤسسة خارج المملكة المصرية والتى لها نشاط بمصر فى التحول الى شركات مساهمة مصرية

وبمناسبة الطلب الذى تقدمت به بعض المؤسسات الاجنبية والخاص بتطبيق هذه التيسيرات على الشركات التى ليست من نوع شركات المساهمة الاجنبية رأت اللجنة المؤلفة بوزارة التجارة والصناعة لوضع المشروع المذكور أن تسرى أحكام المشروع على شركات التوصية بالاسهم المصرية المشهر عنها وفقا لاحكام القانون التجارى ، اذا اندمجت فى شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية

وعلى شركات التضامن والتوصية المصرية اذا أدمجت فى شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية .

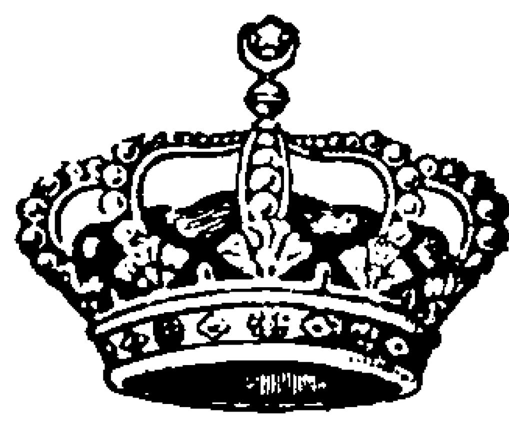
وعلى شركات المساهمة المصرية اذا ادمجت مع بعضها فى شركة مساهمة مصرية جديدة

وعلى شركات الاسهم المؤسسة خارج المملكة المصرية اذا أدمجت نشاطها الذى تزاوله فيها فى شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية

وعلى المؤسسات الفردية الموجودة بمصر اذا ادمجت فى شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية بشرط الا يقل رأس مال شركات التوصية بالاسهم المصرية .

وشركات التضامن والتوصية والمؤسسات الفردية ، والمستثمر فعلا فى الاعمال التجارية عن أربعين ألف من الجنيهات كما يتبين ذلك من الاطلاع على ملف الممول لدى مصلحة الضرائب بعد موافقته . على أن تتم اجراءات الاندماج أو التحول خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون المقترح .

وذلك بعد ما تبين للجنة المؤلفة لبحث هذا المشروع أن من المصلحة العامة تيسير هذا التحول للمزايا الاقتصادية التى تنتج من هذا الاجراء خاصة وان شركات المساهمة تكون أقوى على المنافسة ، وتتوفر لها صفة الدوام وتخضع لقانون شركات المساهمة وينتفى فيها الغرض الشخصى ، وتخضع للرقابة العلانية كما ان فى تحويل هذه المؤسسات والشركات الى شركات مساهمة مصرية فيه تعويد للشعب على الادخار



نادى التجارة الملكى

ومجلة الاقتصاد والمحاسبة

يرفعان الى حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى صادق الولاء وخالص التهنئة بمناسبة عيد جلوسه السعيد أعاده الله على جلالته وعلى الوطن بالخير والبركات

حالة مصر الاقتصادية فى عام ١٩٥١

تأثرت الصناعة المصرية فى سنة ١٩٥١ باضطراب الظروف العامة خارج البلاد وداخلها تأثرا كبيرا

فقد ظلت موجة الارتفاع فى اسعار الخامات التى أطلقتها حرب كوريا تطغى على الاسواق العالمية حتى نهاية فبراير ثم جعلت تميل الى الاستقرار - فيما عدا اسعار الحبوب والمعادن غير الحديدية - حتى اكتوبر اذ اخذت فى التراجع دون ان تبلغ مستواها فى العام السابق

وقد صحب هذا التطور فى مصر اتجاه الى التخزين منذ نهاية السنة السابقة وارتفاع فى الاسعار وانكماش فى حركة الائتمان ثم ركود فى المعاملات امتد طوال اشهر الصيف ، وتوترت العلاقات المصرية الانجليزية بعد ذلك فزاد الركود خصوصا فى سوق المواد الغذائية والمنسوجات وهبطت الواردات وزاد الاقبال على منتجات بعض الصناعات المصرية ونشط الطلب لاسهمها

وقد ظلت حركة الاستثمارات ضعيفة طوال العام بسبب القيود المفروضة على تكوين الشركات المساهمة وموجة الضرائب الجديدة واضطراب الحالة السياسية بالبلاد. فلم يزد عدد الشركات المساهمة على ١١ شركة كان غالبها يقوم فى البلاد من قبل على شكل آخر ولا يتجاوز مجموع رءوس اموالها على كل حال ٥٠٠ر٥١٢ر١ جنيه ، بينما بلغت الزيادات فى رءوس اموال الشركات القائمة ٠٨٩ر٤٧٧ر٦ جنيه وبلغت الاموال المودعة فى صناديق التوفير فى ديسمبر ٢٣٤ر٠٢٠ر٣٧ جنيه مقابل ٠٠٧ر٣٤ر٣٨ جنيه فى نفس الشهر من العام السابق . كذلك هبطت المصروفات من اعتمادات الباب الثالث فى ميزانية الدولة الى ٣٩ مليون جنيه بينما بلغ المخصص لها ٥٩ مليون جنيه

وعندنا ان هذه الظاهرة أخطر مافى الحياة الاقتصادية على الاطلاق لبلد كبلدنا هذا مافتىء دخله القومى فى هبوط وفى وقت كهذا الوقت الذى يحيط فيه العالم المتحضر الذى نحيا فى نطاقه بغاية الاهتمام تنشيط الاستثمارات وتنظيمها والتنسيق بينها وبين أهدافها الاجتماعية .

ونحن نلح لذلك من جديد فى المطالبة بالغاء القيود المفروضة على حركة الاستثمارات فى مصر ايا كانت مادام الغاؤها لايتعارض وسيادة البلاد وتشجيع رءوس الاموال الى طرق ميادين الصناعة والعمل الحازم على تعديل القوانين واللوائح الادارية التى تعرقل سير المشاريع الصناعية والتى اصبح بعضها لايتفق ومركز البلاد الصناعى . ولعله قد آن الوقت لانشاء هيئة مستقلة يوكل اليها أمر دراسة مشاريع تنمية موارد الدولة وتنسيقها والاشراف عليها بعيدا عن تقلبات الحياة السياسية .

وقد مدت الحكومة فى مستهل هذا العام يد المعونة للصناعة فألغت الرسوم الجمركية على الآلات وقطع الغيار التى تستوردها وان كانت قد أبقت الرسوم الجمركية المفروضة على الخامات وزادت الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية فى الوقت نفسه

وهذا التعديل يحملنا على الوقوف مرة اخرى عند مسألة الرسوم الجمركية القائمة وموقفنا منها

فقد وضعت الرسوم الجمركية الحالية منذ عشرين عاما وليس فى البلاد صناعة حقيقية تذكر وعدلت هذه الرسوم غير مرة فى مواضع شتى دون ان يربط بين هذه التعديلات بعضها البعض او بينها وبين بقية الرسوم القائمة

وواضح ان تنسيق هذه التعديلات والملاءمة بينها وبين المراكز التى بلغتها الصناعة المصرية امر لم يعد يمكن تجاهله دون اضرار بالاقتصاد الصناعى وبخزانة الدولة على السواء

كذلك واضح اننا لن نستطيع ان نمضى فى طريق التصنيع التى سلكناها والتى أجمعنا على ضرورة السير فيها قدما دون ان نقدم على انشاء الصناعات الجديدة ونحيط شئونها بما تحيط به كل بلد صناعاتها الناشئة من جو ملائم يمكنها من بلوغ المناعة التى تسمح لها بالصمود لمنافسة صناعات البلاد التى سبقتها فى هذا المضمار بعشرات السنين لاسيما وان الصناعة المصرية مازالت تتحمل بحكم حداثتها أعباء لاتتحملها مثيلاتها فى البلاد الاخرى

وقد فعلنا ذلك فى مستهل نهضتنا الصناعية فقامت صناعاتنا الحاضرة وهى ليست جميعا حتى لدى اكثر المتحمسين نقدا لها بالصناعات الفاسدة وليس ثمة مبرر لعدم الاستئناس الآن بما فعلنا وقتئذ ونحن بلد جديد يريد النهوض ، خصوصا كلما توافرت العناصر الاقتصادية المواتية وكان العائق الذى يقوم دون رواج منتجاتنا هو العامل النفسى الذى مازال يدفع بالمستهلك الى تفضيل السلعة الاجنبية على مثيلاتها القومية

كذلك تجرنا مسألة الرسوم الجمركية الى الكلام عن سياسة التموين وسياسة التصدير التى تسير عليها البلاد . فقد استمرت سياسة التموين على مادرجت عليه فى الاعوام السابقة من الاستيراد بأى ثمن وفى أى وقت دون مراعاة لحاجات الصناعات المصرية المشروعة وما تستطيع ان تنتجه لو لقيت شيئا من المعونة الحكومية ، وهذه السياسة من أشد العقبات التى تقوم فى طريق نمو الصناعة المصرية فضلا عن أنها أبعد الوسائل عن معالجة حاجات التموين معالجة حقيقية لانها تعتمد على انتاج الغير وهو انتاج قد تستطيع وقد لاتستطيع ان تصل اليه فى الظروف الدولية الشديدة التى وضعت لتفادى اثارها واذا استطاعت ان تصل اليها فهى مضطرة لقبول أسعارها أية كانت وقبول مايترتب على ذلك من اضطراب فى تجارتنا الخارجية فضلا عن عدم المساهمة فى دعم الاوضاع الاقتصادية لبلد يحتاج الى كل نشاط اقتصادى يبذل فيه لتقوية هذه الاوضاع

وما يقال عن سياسة التموين يقال فى سياسة مشتريات الحكومة وتفضيل المسئولين للسلع الاجنبية على السلع المصرية

توقع ازدياد الانتاج العالمى

جاء فى التقرير السنوى الذى وضعه المجلس الاقتصادى والاجتماعى التاسع للامم المتحدة عن حالة العالم الاقتصادية والذى نشر يوم الاحد الماضى انه من المنتظر أن يغطى انتاج دول العالم الحر خلال العام القادم جميع الحاجات المدنية والعسكرية بل ويزيد .

وذكر التقرير أن انتاج العالم من السلع خلال العام الماضى قد سجل رقما قياسيا لم يعرفه العالم فى تاريخه الطويل قبل الآن .

هذا وسيعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته القادمة التى تستغرق عشرة أسابيع ابتداء من ٢٥ مايو ، وذلك للنظر فى الاجراءات الاقتصادية اللازمة لتحسين الاحوال الاقتصادية فى العالم .

وقد نشر التقرير الاحصاءات الواردة من الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية وغيرها من دول الستار الحديدى على علاتها . وتشير هذه الاحصاءات الى أن الاحوال الاقتصادية فى تلك البلدان قد سجلت درجة عالية من الانتاج وانخفاضا فى نفقات المعيشة لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١

وتدل الاحصاءات والابحاث الدقيقة التى أجريت فى البلدان الخارجة عن نطاق الستار الحديدى ان الامم الحرة قد تمكنت خلال فترة قصيرة من من معالجة الآثار الاقتصادية التى ترتبت على قيام الحرب الكورية

ويشير التقرير الى انه من غير المنتظر أن يخضع التوسع فى الانتاج فى المستقبل القريب التغيرات فى انتاج المواد الخام ويستطرد فيقول :

« واذا لم تزدد نفقات التسلح وانتاج الاسلحة كثيرا عما هى عليه الآن فمن المرتقب أن تكفى الزيادة فى انتاج المواد الاولية التى تم صنعها فى سنة ١٩٥١ مضافا اليها الزيادة المرتقبة فى سنة ١٩٥٢ والناشئة عن زيادة الاموال المستثمرة فى الانتاج لعامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ لسد الحاجات المدنية والعسكرية فى العالم »

ويتكهن التقرير بأن البلاد تمر حاليا بمرحلة للتصنيع ستنتج فى سنة ١٩٥٢ قدرا من السلع الانتاجية يوازى انتاجها منها لسنة ١٩٥١

ويضيف الى ذلك قوله ان تخفيف حدة التوتر السياسى وما يترتب عليه من خفض نفقات التسلح سيؤدى - ان حدث - الى رفع مستويات المعيشة فى المناطق المزدهرة والمتخلفة اقتصاديا على حد سواء

ويشير التقرير الى أن انتاج المواد الغذائية فى العالم فى ازدياد مستمر ولكن بنسبة أقل من الزيادة فى عدد السكان أو انتاج السلع المصنوعة

خطر الجراد على الشرق الاوسط

صرح ناطق بلسان منظمة الزراعة والاغذية التابعة للامم المتحدة أن خطر الجراد يهدد المحاصيل الزراعية فى بلدان الشرق الاوسط وجنوب آسيا وأفريقيا بشكل لم يعرف له العالم مثيلا منذ قرن من الزمان .

وحذرت المنظمة بأن ارجال الجراد الوليدة ستغير فى العاجل على مساحات واسعة من المناطق الزراعية فى الشرق الادنى .

وأضافت المنظمة الى ذلك قولها ان الملايين من اعداد الجراد قد تركت أماكنها الاصلية فى افريقيا الشرقية متجهة صوب الشرق الاوسط وان هذه الملايين فى حالة توالد وتكاثر الآن .

وقد وزعت الحكومة الامريكية كميات وفيرة من مسحوق الالدرين - وهو مركب كيماوى أمريكى الصنع شديد الفتك بالجراد - على المناطق المختلفة التى يهددها الجراد . ومن هذه الكميات ٢٨ طنا موجودة حاليا فى كراتشى و ٢٠ طنا فى كل من بيروت وعدن و ٩ أطنان فى طهران

وقد طالبنا وما زلنا نطالب بفتح باب التصدير امام السلع التى نستورد منها او نستورد مثلها والسلع التى لاتدخل فى نطاق مواد الاستهلاك المباشر او الانتاج الصناعى حتى فى الحالات التى يكون فيها انتاجنا أقل من الاستهلاك . فان اكبر عقبة تواجهها الصناعة المصرية الآن هى ضيق نطاق سوقها وهو ضيق يدفعها الى تقليل الانتاج وتنويعه وتحملها يترتب على ذلك من زيادة فى التكاليف ولاعلاج لهذه الظاهرة الا فى التصدير فهو الذى سيمكن صناعتنا من تركيز الانتاج والهبوط بالاسعار والاخذ بأسباب التقدم العالمى . وهو الذى سيعالج ماتنعيه الآن جميعا على الصناعة المصرية من الانصراف الى المنتجات الشعبية وعدم طرقها للمنتجات الرفيعة . فمستوى الانتاج مرتبط بالقوة الشرائية وهى منخفضة لدينا انخفاضا ملموسا . والمنتجات الرفيعة لاتستهلكها الا الطبقة الموسعة وهى طبقة محدودة . ولذلك تعتمد صناعتها فى جميع بلاد العالم على الاستهلاك العالمى كيما تبلغ الحدود التى تمكنها من ان تقوم على اساس سليم .

ويخطىء من يظن ان اسعارنا اعلى دائما من الاسعار الاجنبية اذا تساوت الخامات فهى فى كثير من الحالات أقل منها خصوصا اذا حذف منها مايؤديه منتجوها على هذه الخامات من رسوم جمركية ولا مبرر لذلك لاغلاق باب التصدير بل يجب تشجيعه واعتباره أقوى وسيلة لرفع مستوى انتاجنا ونموه وانخفاض اسعاره وتثبيت ميزاننا التجارى

كذلك مازلنا نطالب بوضع سياسة صناعية عامة ترمى الى دعم الصناعات القائمة وتشجيع قيام الصناعات الجديدة التى تحتاج اليها البلاد .

ان توفير الجو الصالح لقيام الصناعات الجديدة وملاءمة الاوضاع الجمركية مع الظروف الصناعية الحاضرة واستخدام النشاط المالى للدولة فى دعم حياة البلاد الاقتصادية هو اذن كل مانبغى . وهو طلب مشروع يرتبط بالاستجابة اليه مستقبل البلاد جميعا ويقتضى تحقيقه بعض الاهتمام وكثيرا من الدرس وهما أمران سيظلان عسيرين طالما شغلت الشئون السياسية القائمين بالامر فينا عن ان يوجهوا الى الشئون الاقتصادية العناية اللازمة لها

(عن تقرير اتحاد الصناعات)

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

تونس ضحية الاستعمار

كان للوثيقة التى اقترن اسم الاميرال الامريكى فتشلر بنشرها صدى اهتزت له الدوائر السياسية وأصدرت النشرات تكذب ماجاء بها • وقد كان من ضمن ماجاء بهذه الوثيقة انه يجب على الدول الكبرى الاهتمام ببلاد شمال أفريقيا ورعايتها ، وقد لام كاتب الوثيقة سياسة فرنسا وانجلترا فى هذا الجزء من العالم واعتبرهما مسئولتين عن ذلك الاضطراب الذى يسود العالم العربى •

وقد رأينا فى هذه الآونة التى برزت فيها المشكلة التونسية أن نعرض عرضا سريعا لاقتصاديات تونس الرئيسية •

تبلغ مساحة تونس ١٢٥ر١٨٠ كيلو مترا مربعا أى حوالى ١٩٥ر٤٨ ميلا مربعا • ويبلغ عدد السكان الوطنيين حسب آخر تعداد ٩٤٩ر٩٠٣ر٢ نسمة مضافا اليها السكان الاجانب البالغ عددهم ٥٤٩ر٢٣٩ نسمة

وتنقسم تونس الى ٥ مناطق ، الشمال وتتميز بطبيعتها الجبلية ووديانها الواسعة الخصبة ، كوادى المجردة وسهول المورناج والماتور والبيجا • ومنطقة الشمال الشرقى التى تتميز بمزارع الموالح كالبرتقال والليمون • ومنطقة الساحل حيث مزارع الزيتون ومنطقة الوسط ومنطقة الجنوب الشهيرة بواحاتها وحدائقها التى ينمو فيها البلح بكثرة •

والزراعة هى أهم حرفة يشتغل بها الاهالى الوطنيين ، ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون على الزراعة ٨٠٠ر٠٠٠ر١ نسمة • وتبلغ مساحة الاراضى التونسية الصالحة للزراعة تسعة ملايين هكتار منها ٣٣٪ مزروعة بالمحاصيل المختلفة ، ٢ر١١٪ غابات و٩٪ حدائق وأعناب ، ١ر١٪ مراعى وحشائش ، ٧ر٤٥ ٪ أراضى عمومية غير مزروعة •

وتبلغ أملاك الدولة التونسية مليون هكتار • وقد وضع الوزير خير الدين مشروعا يقضى بتوزيع مساحة قدرها ٢٠ هكتارا على كل فلاح ، نفذ فقط بمنطقة زغوان •

وقد عمدت فرنسا الى اغتصاب كثير من الاراضى التى كان يملكها الافراد التونسيين أو القبائل ثم بيعها للمستعمرين الفرنسيين بأسعار صورية ، كما فتحت بنوكا متعددة لمساعدتهم وتمويل عملياتهم الزراعية بينما منعت هذا العون أو قصرت فيه بالنسبة للمزارعين الوطنيين •

وكان من نتائج هذه السياسة ان عم الفقر بين طبقة الفلاحين التونسيين وكثرت فيهم البطالة ، وانخفض مستوى معيشتهم ، وأصبحت تغذيتهم ناقصة • كما لم يعد فى مقدورهم مواجهة أية أزمة من الازمات التى تهدد كيانهم الصحى والجسمانى •

ويبين الجدول رقم ١ أرقام الانتاج الزراعى فى السنوات المذكورة

جدول رقم ١ بآلاف الاطنان المترية

	١٩٣٨	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
القمح	٣٨٠	١٩٢	٣٢٥	٢٥٠	٢٥٢	٥٤٠
الشعير	١٠٠	١١٧	١٥٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
الشوفان (القرطم)	٣٠	٢ر١٣	١٠	٦	٦	٢٥
زيت الزيتون	٢٥	٦ر٣	٨ر١٤	٦ر١٠	٤٢	١٠٥
النبيذ (هكتولتر)	١٩٧٥	٦٤٥	٥٤٩	٤٦٧	٧٢٦	٨٨٥

هذا عدا الملح والموز والفستق والتين والحنة

جدول رقم ٢ بالطن المترى

	١٩٤٩	١٩٥٠
فوسفات	٠٠٠ر٤٤٢ر١	٠٠٠ر٥٢٥ر١
حديد خام	٠٠٠ر٦٧٩ر	٠٠٠ر٧٥٨
رصاص خام	٨٠٠ر٢٣	٦٥٨ر٣٠
لجنيت	٨٠٠ر٤٧	٤٦٠ر٤١
رصاص سبائك	٥٠٠ر١٩	٥٣٦ر٢٣
زنك خام	٦٠٠ر٦	٧٤٤ر٥

جدول رقم ٣ بآلاف الفرنكات

	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
الواردات	٤٨٣ر١	٥١٩ر٣	٧٦٧ر١٠	٤٧٨ر١٧	١٩٢ر٣٤	٣٦٨ر٤٢
الصادرات	٢٦٦ر١	٩٢٨ر١	٨٩٠ر٣	٤٧٦ر٦	٦٩٠ر١٢	٣٩٦ر٢٧

جدول رقم ٤ بملايين الفرنكات

	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	٤٩/٥٠	٥٠/٥١
الايراد	٩ر٤	٢ر١١	١ر١٤	٨ر٢٠	٨ر٢٩	١ر٣٦
المصرف	٩ر٤	٢ر١١	١ر١٤	٨ر٢٠	٣ر٢٩	١ر٣٦

وتأتى الصناعة فى تونس فى مرتبة ثانوية وقد حاربتها فرنسا بشتى الطرق منها أنها كانت تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الفرنسية وتسهيل تصدير المواد الخام التونسية

وأهم الصناعات هناك هي صناعة غزل ونسج الصوف لصناعة الملابس والسجاد ، وصناعة زخرفة الجلود وصنع السروج والنعال وصناعة الاوانى الخزفية والنحاسية · أما صناعتى دباغة الجلود ونسج الحرير فقد تضاءل شأنها

ويشتغل بعض الاهلين (ويقرب عددهم ١١ الف عامل) فى صناعة صيد الاسماك واستخراج الاسفنج الذى بلغ انتاجه ٩٤ طنا فى سنة ١٩٥٠ ·

أما الثروة المعدنية فتحتكرها الشركات الاجنبية وخصوصا الفرنسية نظير ايجارات صورية لا تعود على الدولة بأية فائدة تذكر ، وأهم المنتجات المعدنية الحديد والفوسفات ويلى ذلك الرصاص والزنك والمنجنيز والنحاس والبروم والبوتاس · ويؤلف مايصدر من هذه المعادن سنويا ٣٢ ٪ من مجموع صادرات تونس ·

والجدول رقم ٢ يبين الانتاج المعدنى فى السنتين المذكورتين

وتسيطر فرنسا على تجارة تونس الخارجية سيطرة تكاد تكون تامة . فالواردات الفرنسية الى تونس تكون مايقرب من ٧٥ ٪ من مجموع الواردات بينما تكون الصادرات الى فرنسا حوالى ٥٠ ٪ من مجموع الصادرات · وقد تمكنت فرنسا من الوصول الى هذه النتيجة عن طريق رسم السياسة الجمركية التى تتلاءم مع مصالحها بغض النظر عن مصالح تونس الخاصة

هذا وتحتل المنتجات الزراعية المقام الاول فى الصادرات اذ تبلغ ٤٩ ٪ من مجموع الصادلات بينما تمثل المعادن كما ذكرنا ٣٢ ٪

ويبين الجدول رقم ٣ واردات وصادرات تونس فى السنوات المذكورة

وبخصوص المالية العامة فاننا نجد أن معظم الايرادات تأتى عن طريق الضرائب غير المباشرة وهذا مما يساعد على خفض مستوى معيشة الشعب والحد من قوة شرائه ·

أما المصروفات وهى التى تتولاها السلطات الفرنسية ، فتصرف معظمها على الادارة والموظفين وأغلبهم من الفرنسيين ، ولا تحظى الشئون والمرافق العامة التونسية بأية عناية مما يؤدى الى سوء الحالة الصحية والاجتماعية والتعليمية ·

ويبين الجدول رقم ٤ الايراد والمنصرف فى السنوات من ٤٥/٤٦ الى ٥٠/٥١ :

هذا عرض سريع لاقتصاديات تونس فى ظل الاستعمار الفرنسى الذى عمل منذ البداية على عرقلة تقدم تونس ووضع يده على عناصر الانتاج واحتكار استغلال شتى مناحى النشاط الاقتصادى مابين زراعى وتجارى وصناعى · وبذلك كانت النتيجة انخفاض مستوى الشعب التونسى ، ولكننا نأمل فى المستقبل القريب أن يتحقق فأل الاميرال فتشلر الامريكى ، فتحاول الدول الكبرى رد الحقوق الى أصحابها حتى يمكن للدول الحرة أن تساهم فى تقدم العالم دون تفرقة أو تمييز ·

***

تطور أسعار جنيه التصدير المصرى فى سوق طنجه

٤	يناير	١٩٥٢	٢ر٣٤	دولارا
٥	»	»	٢ر٣٤	»
٩	»	»	٢ر٣٥	»
١٥	»	»	٢ر٣٦	»
٢٣	»	»	٢ر٣٢	»
٢٦	فبراير	»	٢ر٣٤	»
١	مارس	»	٢ر٣٥	»
١٢	»	»	٢ر٣٧	»
٢٢	»	»	٢ر٣٨	»
٦	أبريل	»	٢ر٣٩	»
١٧	»	»	٢ر٤٥	»

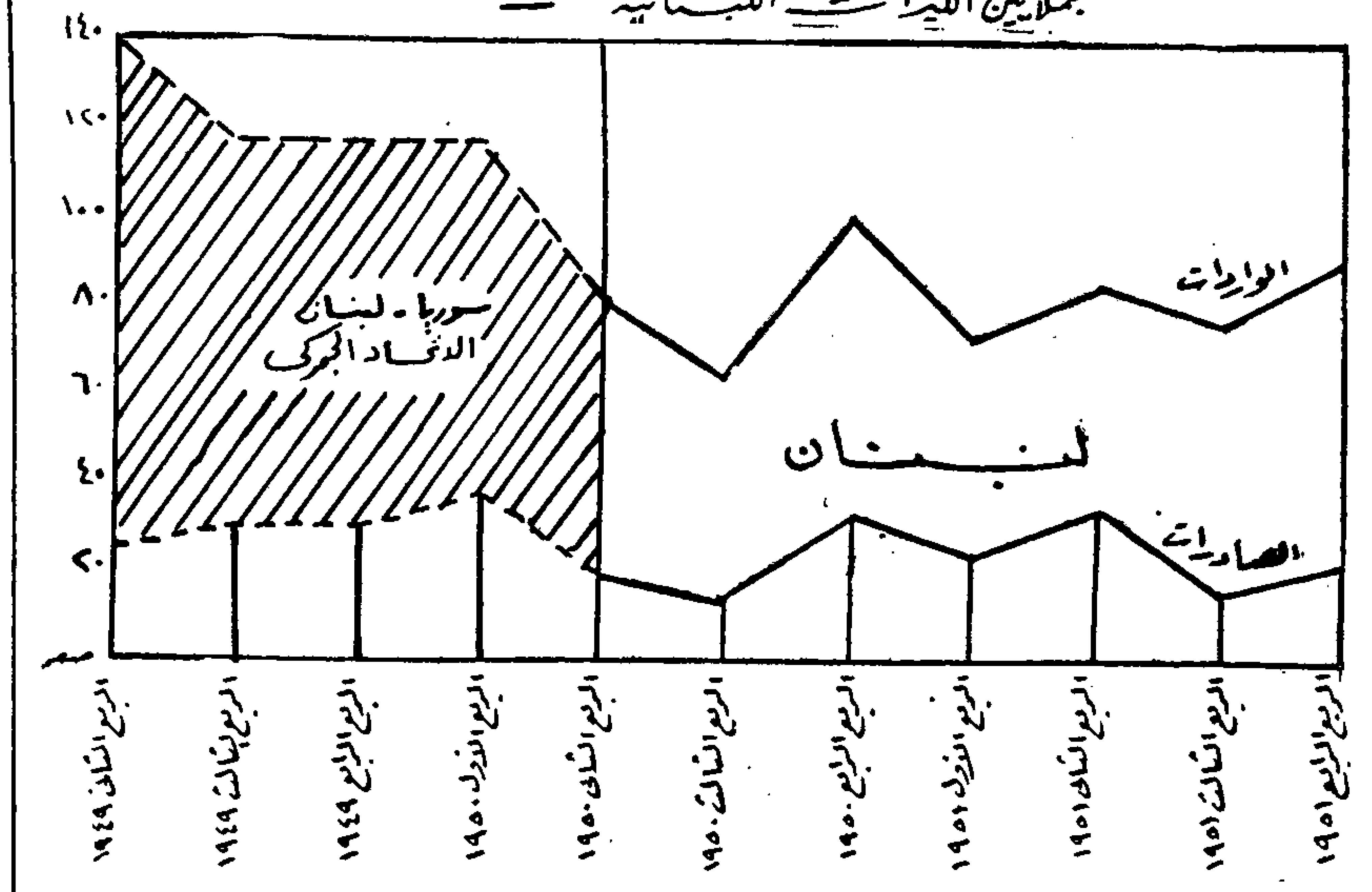
سوق الاوراق المالية ببيروت

قدم مجلس الوزراء السورى أخيرا مشروع قانون يهدف الى اعادة تنظيم سوق الاوراق المالية ببيروت، والفرض من هذا القانون هو ايجاد سوق رسمى فى بيروت يصبح فى امكانه القيام بالعمليات الخاصة به المختلفة كما هو حادث فى سوقى القاهرة والاسكندرية .

وقد كان الحافز لهذه الفكرة هو استمرار نزوح المنشآت الاجنبية من القاهرة الى بيروت

السويد واسرائيل

عقدت أخيرا فى السويد اتفاقية بين بعض الهيئات السويدية والوكالة اليهودية بأوربا تنص على منح الوكالة اليهودية اعتمادا قدره ١٠ مليون دولار ، يستعمل نصفه فى شراء المواد الغذائية لتموين اسرائيل بها ، واما النصف الآخر فلتمويل شراء المواد الكيمائية والمعادن والآلات وغيرها . ويستعمل هذا الاعتماد فى الدول الاسكندنافية فقط . وهكذا تحاول اسرائيل انتهاز كل الفرص للاقتراض من الدول المختلفة بغرض تدعيم اقتصادها الواهى .



المنشآت التى فقدت دفاترها ومستنداتها

هذا هو حجر الاساس وقطب الرحى فى موضوعنا الذى نبحثه ، ذلك أن الجزئين السابقين منه تناولا الكلام على تقديرات مافقدته المؤسسة من ممتلكات سواء كانت ممثلة فى أصول ثابتة أو فى بضاعة ، ولكن التقدير يستند على أساس أرقام وردت فى دفاتر منتظمة وعلى أساس أن هذه الدفاتر سلمت من الحريق — فكان البحث جدلا فقهيا وتحليلا نظريا بخصوص أساس التعويض وكيف نصل اليه ، أعن طريق القيم الاستبدالية لما فقدته المؤسسة أمعن طريق القيم الدفترية لها

أما مانحن بصدده اليوم فيختلف عن ذلك اختلافا بينا — فنحن بصدد منشأة فقدت أصولها وبضائعها كما فقدت مستنداتها ودفاترها أيضا ، فعلينا أولا أن نعيد تصوير هذه الدفاتر ثم نبدأ بتطبيق القواعد التى رأيت تطبيقها فى الجزئين السابقين من هذا البحث

ويهمنى أن أشترط شرطين لابد من توافرهما لامكان الامل فى الوصول الى نتائج مرضية وبدونهما يكون علمنا أقرب الىالحدس والتخمين منه الى البحث العلمى الصحيح • وهذان الشرطان هما :

(أولا) أن المنشأة تطبق نظاما محاسبيا سليما — ومن المعلوم أن من مبادىء النظام المحاسبى السليم وما يتبعه من أنظمة الضبط الداخلى Internal Check **أن تقوم المنشأة بايداع كل ايراداتها بالبنك دون المساس بها Intact وأن تصرف كل مدفوعاتها بشيكات على هذا البنك** وأنلاتحتفظ لديها بنقدية الا لاغراض المصروفات النثرية البحتة بطريقة السلفة المستديمة Imprest System التى تتجدد هى الاخرى بشيكات على البنك

«ثانيا» أن نفترض أن الظروف التجارية والمالية والصناعية التىمرت بالمنشأة منذ آخر ميزانية لها حتى وقوع هذه الحوادث المؤلمة — أنتكون هذه الظروف عادية ومشابهة لظروف المنشأة مثل ذلك — وبمعنى آخر نفترض أن أعمال المنشأة كانت تسير على نفس المعدلات دون حدوث نتوءات فى الرسم البيانى تدلعلىعوامل غير عادية Abnormal Conditions كمالو حصل عطل غير عادى ، او كساد مفاجىء قلل منحركة المبيعاتوهكذا•

وسنرى أننا سنلجأ فى بحثنا هذا الى كثير من الاستنتاجاتالتىتستند على هذين الغرضين والخطوة الاولىفى البحث هو محاولة العثور على آخر ميزانية وضعتها المنشأة مع كشوفها المرافقة Supporting Schedules وهذه قد توجد لدى مراجعحسابات المنشأة أو لدى مأمورية الضرائب الواقعة فى دائرتها أو لدى المصرف الذى تتعامل معه ان كانت اقترضت منه مثلا • واعتقد أنه يمكن العثور على هذه الميزانية فى أغلبالحالات•

هذه الميزانية هى أساس بحثنا الحالى ويجب أن نبدأ بدراستهادراسة جيدة لمعرفة طبيعة العمل بالمنشأة• والميزانية عامة وعادة تدلى بمعلومات كثيرة للفاحص المدقق •

ولابد منالالتجاء لمصرفالمؤسسة ليمدنابالعونوالمساعدة ، كماسنضطر الى الالتجاء أيضا للذاكرة سواءكانت ذاكرة صاحب المؤسسة ان كانت فردية أو لذاكرة مدير حساباتهاوباقى موظفيها ان كانت مساهمة ويجب ان ينقطع احد الباحثين لعملية فحص الشيكات المنصرفة من البنك وكذلك لفحص قسائم الايداع Paying -in- Slips وان يعد بكل منهابيانات تفصيلية دقيقة •

المصروفات — يجب ان يعد هذا الباحث بيانا بكل الشيكات المنصرفة من أول يوم تال لتاريخ الميزانية السابقة حتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وكذلك كل اشعاراتالاضافة على الحساب Debit Notes التىيكون البنك قد قيدها على حساب جارى المنشأة طرفه علىأنيشملذلكالبيانات الآتية :

تاريخ سحب الشيك- رقمالشيك- قيمته — اسم المستفيد

ومن المستحسن بعد الفراغ من اعداد هذا البيان الشامل اعادة ترتيبية بتسلسل نمر الشيكاتحتى يكون ترتيبه تاريخيا ومطابقاللواقع

وبديهى أن يعد مثل هذا الكشف لحساب المنشأة فى البنوك الاخرى أيضا اذا ماتعددت هذه الحسابات —أو لو تعددت لدى مصرفواحد —كحساب جارى ، واعتمادات ، وضمانات وتأمينات ، ٠٠ ٠٠الخ •

ان فحص هذا البيان فحصادقيقا يعتبر خطوة حاسمة أساسية فيما نحن بصدده • ولن يستعصى علينا ارجاع كلشيك الى مايقابله من بنود المصروفات بالرغم من غياب مستندات الصرف لفقدها — فان قراءة اسم المستفيد هى التى ستوحى الينا بذلك • واعتقد أنه سيكون من اليسير جدا استخلاصبنودالمصروفات الآتية :

المرتبات والاجور والمصروفات النثرية حيث ان المستفيديكونموظف المنشأة المختص بهذه العملية .

المسحوبات : فى حالة المنشآت الفردية حيث ان المستفيد يكونهو صاحب المنشأة •

المياه : المستفيد فيها هو شركة المياه •

التيار الكهربائى : المستفيد فيها هو شركة النور

الرسوم الحكومية المستفيد فيها

هو المصلحة أو المأمورية المختصة ٠
التليفونات: المستفيد فيها هو مصلحة التليفونات ٠

مصروفات البنك ورسوم التحصيل: تكون قيدت على حساب جاري المنشأة باشعارات القيد على الحساب الجارى
ومن البديهى انه يجب الاستناد على آخر حساب تسوية للبنك مرفق بالميزانية

اذ سنجد أن بعض الشيكات المنصرفة من البنك خلال المدة الجارى فحصها سيكون مسحوبا فى تاريخ سابق عليها ــ ولا شك ان مثل هذه الشيكات لاتدخل فى بحثنا البته فهى متعلقة بمدة تجارية سابقة وقيدت قيمتها على الحسابات المختصة وقت سحبها ٠

وبالمثل يجب اعداد كشف تسوية جديد فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ حيث يظهر به مجموع الشيكات المسحوبة والتى لم تصرف بعد من البنك ويجب أن تصادف هذه القيمة على رصيد الدفاتر حتى تتطابق مع رصيد كشف البنك ــ ان كان الحساب مدينا (أى أن كان للمنشأة نقدية بالبنك) أو تخصم ان كان العكس هو الواقع ٠

وبعد هذا لدينا الشيكات الاخرى المسحوبة لامر أشخاص خارجين عن المنشأة وبشىء من الصبر والاناة ، قد يمكن معرفة طبيعية نسبة كبيرة منها وذلك من مجرد استعراض اسم المستفيدين فيها ٠ ويكون هذا تطبيقا لطريقة القيد المفرد

فقد كانت القيود الحسابية تحت ظل هذه الطريقة تجرى باثبات اسم الطرف الثانى فى التعامل مع المنشأة ومن اسم هذا الطرف الثانى كان يتحدد بند المصروف ــ ولم يكن يعاب على هذه الطريقة سوى خطر السهو والنسيان فيسقط قيد أو أكثر ولايسهل اكتشافه فى ظلها هذا عدا بعض العيوب الاخرى التى دعت الى استنباط طريقة القيد المزدوج

حيث تخلصت من هذه العيوب ــ أقول ان طريقة الفحص التى نحن بصددها تشبه الى حد بعيد طريقة القيد المفرد التى ظلت أساس المحاسبة زمنا طويلا ولا بأس من الالتجاء الى بعض أسسها مادمنا فى مأزقنا هذا ولاخروج لنا منه الا بهذه الطريقة

(يتبع) موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

شخصيات اقتصادية

عبد المجيد بدر باشا



أعجب لهذا المهندس بنشأته الدراسية وثقافته العلمية كيف يصبح من الشخصيات الاقتصادية بحكم ظروفه العملية فينتهى الى الاندماج ثم الوضوح فيها ٠

تخرج عبد المجيد بدر عن كلية الهندسة منذ ثلاثين عاما فانخرط كسائر زملائه فى السلك الهندسى ٠ ولكن عبد المجيد بدر كان يمتاز الى جوار معرفته لفنه وحذقه لعمله بميزة وفائه لرأيه ومبدئه وأصدقائه فوجد فيهم ما قدره وقربه فأختير عضوا بالمجلس الشيوخ كما اختير وزيرا لوزارة الشئون ثم وزيرا للتجارة والتموين ثم وزيرا للمالية ٠ وكانت ولايته لوزارة المالية فى ظروف عصيبة نتيجة ماتخلف عن الحرب من اضطراب فى السوق العالمية وأسواق النقد والمال ولكن عبد المجيد بدر استطاع بمثابرته ومجالدته أن يجتاز تلك الظروف بكثير من التوفيق ٠

وفى أثناء ولايته لوزارة المالية خرج بالجنيه المصرى من المنطقة الاسترلينية ليمكن أن تستفيد مصر من زيادة صادرها على واردها وأن تفيد من ميزانها التجارى وميزانها الحسابى على السواء فلا ترتبط عجلتها بالعجلة الانجليزية تسير وراءها حيث تشاء وقد أدرك أثناء ولايته لوزارة المالية عدم تناسق الاداة الحكومية فعدل كادر الموظفين ونسق درجات المصالح مما أشاع كثيرا من الطمأنينة والرضا بينهم ٠

وفى وقت ولايته للمالية أعيدت بورصة القطن وكانت مغلقة بسبب ماخلفته الحرب من شل الحركة المالية الدولية ٠ وقد وجد كثيرا من المعارضة من المشتغلين بشئون القطن المالية كما وجد بعض التأييد من بعضهم ولكن جرأته واقدامه انتهيا به الى اعادة بورصة القطن ليعيد للقطن سوقه من جديد ٠

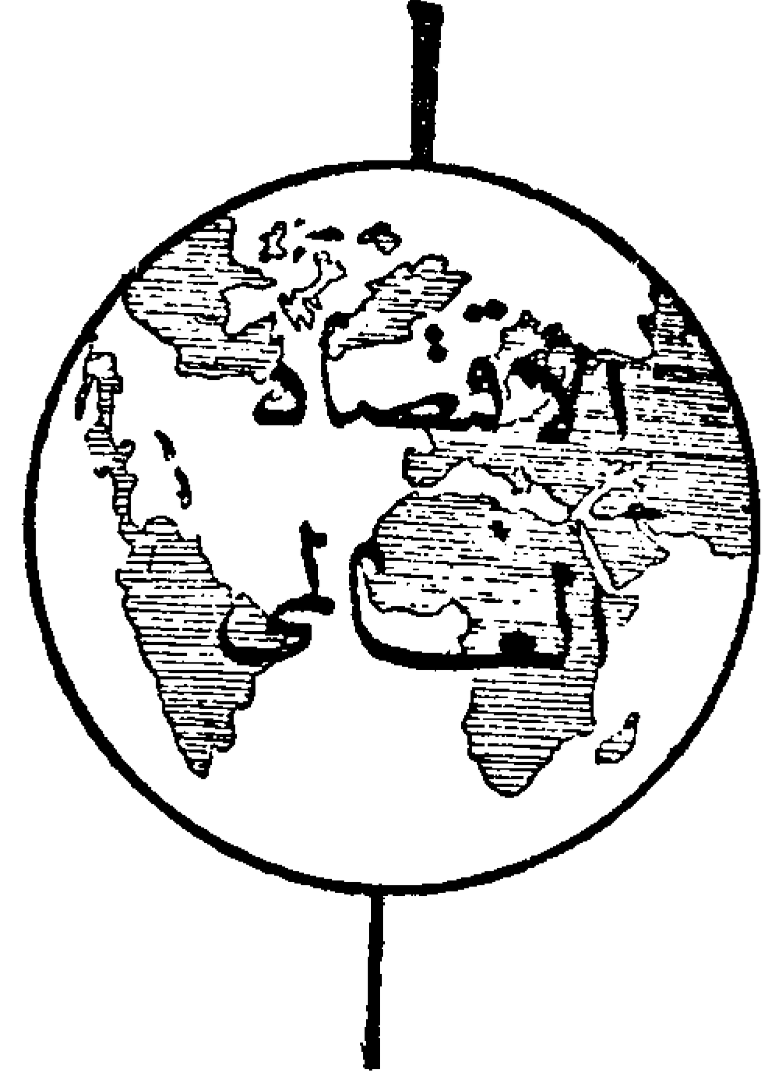
ثم شاءت الظروف أن يترك وزارة المالية ــ ولكنه لم يلبث أن اختير مديرا لمصلحة السكة الحديد فكان فيها دائم الحركة عاملا على الانشاء والتجديد ٠

ثم اعتزل العمل الحكومى فأختير عضوا لمجلس ادارة شركة النقل والهندسة وعضوا لمجلس ادارة شركة التعاون التجارية المصرية ٠

وعبد المجيد بدر من المهندسين القلائل الذين يكملون ثقافتهم الفنية بثقافة أدبية فهو قارىء متوفر على القراءة وهو كاتب يجيد الكتابة وهو خطيب يحسن الخطابة ٠ كان كذلك منذ شبابه وفى سنى دراسته واستمر على طريقته حتى اقترب من شيخوخته ٠

وهو رجل شديد التواضع لايزيدها التوفيق الى حياء وتأدبا ــ يفى لذويه وزملائه وأصدقائه وعارفيه يقدرهم ويقدرونه ويرجون له المزيد من الخير والتوفيق ٠

حسن الحطيم



بريطانيا عام ١٩٥٢

ليس فى التقارير الواردة أخيرا ما يلقى أى ضوء على التطورات المنتظرة فى حالة بريطانيا فى ١٩٥٢ فقد ذكر احد التقارير ان بريطانيا قد تعهدت لاعضاء الكتلة الاسترلينية أن توازن مدفوعاتها غير الاسترلينية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ بعد أن تحصل على اعتمادات المساعدات الدفاعية من الولايات المتحدة وعلى بريطانيا أن تعمل جهدها ليصبح لها فائضا مع المنطقة غير الاسترلينية أما المنطقة الاسترلينية من جهتها ستعمل على وجود فائض لها قدره ١٠٠ مليون جنيه مع المنطقة غير الاسترلينية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢

ومن المتوقع أن تؤدى سياسة الحد من الواردات الى توفير ٣٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ بجانب ضغط المدفوعات غير المنظورة والمساعدات الخارجية وتحسن نسبة التبادل وكبر حجم الصادرات . ولقد تنبأ وزير المالية البريطانى ان الواردات غير المنظورة وتحسن نسبة التبادل سيؤديان الى سد الثغرة بما يقرب من ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون جنيه . وتذكر التقارير ان الواردات غير المنظورة لن تزيد بنسبة كبيرة عن عام ١٩٥١ ولكن الحكومة البريطانية تأمل أن يزيد نمو الانتاج فى ١٩٥٢ بمقدار ٢٥٠ مليون جنيه عن عام ٥٢/١٩٥١ مضافا اليه الوفر فى المصروفات الحكومية ومقداره ٥٠ مليون جنيه مما يوفر للاستهلاك الداخلى النقص المقدر ب ٣٠٠ مليون دولار فى واردات ٥٣/١٩٥٢ بالمقارنة الى واردات ٥٢/٥١ . ومن المأمول أن يزيد حجم الصادرات بمقدار ٥٠ مليون جنيه . هذا وستظل الحاجة قائمة الى ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة نفقات التسلح ويظهر أن الحد من الاستثمار هو الخطوة الوحيدة التى يمكن الالتجاء اليها لسد هذه الثغرة

وعلى كل حال لا تزال سياسة المحافظين الاقتصادية موضع الاختبار ولا يمكن التنبؤ من الآن ما اذا كانت ستتمخض عن نتائج أحسن من النتائج التى وصل اليها العمال. ولعل التحول الاخير فى الرأى العام البريطانى الى حزب العمال — وهو التحول الذى ظهر فى الانتخابات البلدية — ليدل على عدم ارتياح الشعب البريطانى لسياسة المحافظين بوجه العموم .

النهضة الاقتصادية فى اليابان

تدل الانباء الواردة من اليابان على انها استطاعت ان تتوسع فى انتاج المنسوجات القطنية خلال سنة ١٩٥١ توسعا كبيرا لدرجة ان صادراتها من هذه المنسوجات قد فاقت صادرات بريطانيا التى كانت تتزعم العالم فى هذا الميدان . فكانت صادرات بريطانيا ٩٠٠ مليون متر والهند ٨٣٠ مليون متر والولايات المتحدة ٦٠٠ مليون متر .

وهذا الانتعاش السريع فى صناعة جوهرية فى اليابان ليدل على حيوية اقتصاديات تلك البلاد ويهدد بالخطر صناعات النسيج فى البلاد الاخرى خصوصا تلك التى تعتمد على التصدير مثل بريطانيا وغرب اوربا على وجه العموم . وقد نادى رئيس اتحاد الغزالين اليابانيين اخيرا بضرورة تحرير التجارة العالمية فى المنسوجات القطنية وفتح اسواق جديدة خصوصا فى البلاد المتخلفة اقتصاديا .

العلاقات التجارية بين الهند وايطاليا

تم فى ٧ ابريل الماضى توقيع الاتفاق التجارى بين الهند وايطاليا وبمقتضاه تعامل ايطاليا الهند معاملتها لباقى دول المنطقة الاسترلينية فيما يختص بالمدفوعات واما البضائع التى يمكن للهند استيرادها من ايطاليا فتشمل المواد الكيماوية ومنتجاتها والافلام السينمائية والورق والالات والادوات الكهربائية والاجهزة الطبية والافران الصناعية . واما صادراتها لايطاليا فتشمل الشاى والبن والكاكاو والجلود والحديد الخام والفحم والادوية والمخدرات وفضلات القطن والحرير ورغم ان قيمة التجارة مع ايطاليا ١٪ من صادرات الهند و ٢٪ من وارداتها الا ان هذا الإتفاق له اهمية خاصة لدلالته على استقلال الهند فى سياستها التجارية بدلا من تركها للسلطات اللندنية كما كان الحال سابقا .

بنك اندونيسيا الصناعى

صدر قانون جديد بانشاء بنك صناعى فى اندونيسيا مهمته تمويل الصناعة والزراعة والتعدين ومن المتوقع ان يصدر قانون آخر بزيادة رأس مال البنك الذى يبلغ حاليا ٥٠٠ مليون روبية وذلك لزيادة مقدرته على الاقراض . ويدير البنك هيئة لايزيد عدد اعضائها عن خمسة بما فيهم المدير وتعمل هذه الهيئة تحت اشراف رقابة مكونة من سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس ويعين هؤلاء جميعا بأمر رئيس الجمهورية بناء على تزكية وزير المالية لمدة خمس سنوات ويصح اعادة تعيينهم .

تجارة اندونيسيا الخارجية

بلغت قيمة صادرات اندونيسيا فى عام ١٩٥١ ، ٤٦٦٤ مليون روبية مقابل ٢٧٤٢ مليون روبية فى عام ١٩٥٠ وبلغت قيمة الواردات خلال نفس العام ٣٠٦٤ مليون روبية مقابل

الارقام القياسية لنفقة المعيشة فى بومباى

(١٩٣٣ ـ ٣٤ = ١٠٠)

	متوسط ١٩٤٩	متوسط ١٩٥٠	يناير ١٩٥١	مارس ١٩٥١	يونيه ١٩٥١	سبتمبر ١٩٥١	نوفمبر ١٩٥١	ديسمبر ١٩٥١
المواد الغذائية	٣٦٦	٣٨١	٣٨٣	٤٠٩	٤٠٧	٣٨٥	٤٠٥	٤٠١
الحبوب	—	—	٣٨٩	٤٧٣	٤٢٦	٤١١	٤٢٧	٤٣٨
الملابس	—	—	٣٥٣	٣٥٣	٤١١	٣٩٥	٣٧٠	٣٧٠
الرقم العام	٣٠٧	٣١٣	٣١٨	٣٣٢	٣٣٧	٣٢٥	٣٣٣	٣٣١

١٥٢٧ مليون روبية خلال عام ١٩٥٠ وبذلك يكون الفائض فى الميزان التجارى الاندونيسي لعام ١٩٥١ ، ١٦٠٠ مليون روبية وهذه الارقام تدل على بداية تحسن الاحوال الاقتصادية مما جعل حجم تجارتها الخارجية وخصوصا الصادرات يقترب من مستوى ماقبل الحرب .

العجز فى الميزان التجارى اليوغوسلافى

بلغ العجز فى الميزان التجارى اليوغوسلافى فى عام ١٩٥١ ، ١٤١ مليون دولار ومن المتوقع ان يزيد الى ١٥٤ مليون دولار فى عام ١٩٥٢ فقد قدرت الصادرات بمبلغ ٢٢٨ مليون دولار والواردات بمبلغ ٣٨٢ مليون دولار. ولكن السلطات اليوغوسلافية تتوقع فى السنوات القادمة ان تقل قيمة الواردات وتزداد قيمة الصادرات حتى يمكن تحقيق فائض فى عام ١٩٥٥ حيث تأمل الحكومة ان تكون قيمة الصادرات ٣٣٣ مليون دولار والواردات ٣٠٤ مليون دولار.

استراليا تقترض من صندوق النقد الدولى

قررت الحكومة الاسترالية شراء بلغ ٣٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى وستتم هذه العملية فعلا قبل آخر سبتمبر ١٩٥٢ وبذلك سيبلغ مجموع ما اشترته الحكومة الاسترالية وما هى فى سبيل شرائه من الصندوق ٥٠ مليون دولار ابدت استراليا رأيها بأنها تنوى تسوية هذه العملية فى ٣ او ٥ سنوات . والمفهوم ان الاحوال الاقتصادية فى استراليا لا تسير سيرا مرضيا الآن نظرا لسوء الاحوال الزراعية والقحط الذى اصاب بعض المناطق مما اثر على صادرات استراليا خصوصا من القمح وقلل بذلك من الاحتياطيات الاجنبية لتلك البلاد .

التقدم الاقتصادى فى نيوزيلندا

تقدمت الصناعات الاولية فى نيوزيلندا فى المائة وعشرين سنة الاخيرة بحيث اصبحت الاولى بين دول العالم فى تصدير لحوم الضأن وشحومها ، ومنتجات الالبان ، كما اصبحت من الدول الاولى فى تصدير الصوف . ويبلغ سكان نيوزيلندا زهاء مليونين ، منهم نحو ثلاثة ارباع المليون يشتغلون بالصناعة .

وتبلغ مساحة نيوزيلندا ٦٦ مليون فدان منها مليون فدان يزرع حبوبا ومليون آخر للفاكهة والحدائق و١٨ مليونا تخصص للرعى .

وتعتمد نيوزيلندا اعتمادا كليا على التجارة الخارجية لكثرة الفائض فى صناعاتها الاولية ، وشدة حاجتها الى المواد التى لا تنتجها ولذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية فى السنين الاخيرة ٩٦ر٧ جنيها مقابل ٥١ر٣ جنيها فى استراليا ٤٠ جنيها فى المملكة المتحدة و٣٧ر٠ فى السويد و ٣٣ر٨ فى الولايات المتحدة و ٢٦ فى الارجنتين وقد تمكنت نيوزيلندا على مر السنين من تربية صنف خاص بها من الاغنام يمتاز بالجمع بين جودة اللحوم وجودة الصوف ويبلغ عدد الاغنام فى نيوزيلندا الآن ٣٣ مليون رأس ، وتتجه الزراعة هناك فى الوقت الحاضر نحو نظام الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر فائدة ممكنة بالجمع بين تربية الاغنام للحومها وأصوافها وبين زراعة المحاصيل التى تحتاج اليها نيوزيلندا وتربى كذلك الابقار فى نيوزيلندا فى المراعى الجبلية أو التى تقل خصوبتها ولاشك أن مما ساعد على ازدهار صناعة اللحوم استخدام الثلاجات فى السفن .

وتأتى مستخرجات الالبان فى المنزلة الثانية بين الصادرات بعد الصوف واللحوم ويبلغ متوسط انتاج الزبد فى السنة ٣٥٠ رطلا للفدان من المراعى أما معدل غلة البقرة الواحدة من الزبد فقد ارتفع من ١٩٣ رطلا فى سنة ٢٣/١٩٢٤ الى ٢٥٥ رطلا فى عام ٤٩/١٩٥٠ ولا يزال هناك مجال للتوسع فى هذه الصناعة

وتستعين نيوزيلندا على التقدم الاقتصادى بمتابعة الجهود والابحاث العلمية ، وقد اصبحت الزراعة فيها تعتمد على الآلات الحديثة الى حد كبير ، فارتفع عدد الجرارات من ٨٠٠٠ سنة ١٩٣٨ الى ٢١٠٠٠ سنة ١٩٤٧ بينما هبط عدد الخيول فى نفس المدة من ١٣٠ر٠٠٠ الى ٨٧ر٠٠٠ كذلك تتبع نيوزيلندا أحدث الطرق العملية فى زيادة خصوبة تربتها والمحافظة عليها من عوامل التعرية

وقد زاد عدد المصانع فى نيوزيلندا بنسبة ٣٠ ٪ منذ قبل الحرب وزاد عدد المشتغلين بالصناعة بنسبة ٣٧ ٪ كما زاد الانتاج بنسبة ٥١ ٠/٠ كذلك زاد مجموع قوة المصانع من ٨٣٣٠٠٠ حصان الى ١ر٣٢٠ر٠٠٠ حصان أى بزيادة قدرها ٦٠ ٪

ونظرا لنقص الفحم فى نيوزيلندا مع كثرة المساقط المائية يستعيض السكان بالكهرباء عن الفحم حتى أن عدد المستفيدين من التيار الكهربائى فى نيوزيلندا يزيد على ٩٠ ٪ من مجموع السكان .

ولما كانت نيوزيلندا لا تزال تتطلع الى زيادة التقدم الصناعى والزراعى فانها فى حاجة الى المزيد من الايدى العاملة ، ولعلها تجد كفايتها منها فى كثرة المهاجرين اليها ، ويتراوح عددهم فى السنوات الاخيرة ما بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ سنويا

يبين الجدول الآتى توزيع قيمة الانتاج على نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة فى نصف القرن الاخير فى نيوزيلندا .

سنة	الزراعة	الرعى	منتجات الالبان	المعادن	المصنوعات
١٩٠١	٤ر١	١٢ر٢	٣ر٧	٣ر—	—
١٩١١	٤ر—	٢٠ر٤	٧ر٤	٣ر٥	١٠ر٥
١٩٢١	٨ر٨	٢٩ر٤	٢٦ر٢	٢ر٧	٢٤ر٩
١٩٣١	٨ر٨	٢٤ر٤	٢٢ر٢	٣ر٢	٢٩ر٣
١٩٤١	١٠ر١	٤٧ر٨	٤٠ر٨	١ر٥	٤٨ر٦٠
١٩٤٩	١٨ر٥	٨٤ر—	٦٦ر٣	٨ر٦	٩٨ر—

الأوراق المالية

من ٢٩ ابريل الى ١٥ مايو

كانت السوق مترددة بسبب حركة الاسعار وسمعة الجنيه المصرى فى الخارج ، وترقب المساهمين لظهور ميزانيات الشركات ·

وفيما يلى بعض الاسعار من أول المدة الى آخرها :

	٤\٢٩	٥\١٥
القرض الوطنى ٤\١ ٣ ٪	٨٨٢٥	٨٧٥٠
بنك مصر	١٩٥٦	١٩٤٠
البنك العقارى ١٩٥١	١٢٩٤	١٢٩٦
البنك العقارى ١٩١١	١٤١٤	١٤١٠
الفنادق المصرية	١٣٤	١٢٠
اراضى الغربية	١٠١	٩٦
سيدى سالم	٣٦٥	٣٦٠
كوم امبو أسهم	٤٤٢	٤٢٦
مصر الجديدة	٢٥٤٦	٢٣٤٠
أراضى الدلتا	٢٥٤	٢٤٧
آبار الزيوت	٣٩٠	٣٧٧
ايست	٣٣٠	٣٥٢
البلاستيك الاهلية	١٣٠	١٣٤
الغزل الاهلية	١٤٠٠	١٣٧٨
جركو	٥٨٢	٥٥٣
شافرمان	١١٢٤	١١٢٠
التغليف الاقتصادى	٤٠٤	٦٨٠
المالية	١٥٢٠	١٤٢٠
مصر للغزل	١٤٨٠	١٤١٠
الحرير الصناعى	٦٦٠	٦٥٦
الورق الاهلية	٦٤٨	٦٣٢
بيبسى كولا	١١١٠	١١٩٠

الاتجاه العام : متردد وغير واضح

***

وفيما يلى أخبار بعض الشركات:

الشركة الاهلية لتعبئة الزجاجات « بيبسى كولا »

تنعقد الجمعية العمومية لهذه الشركة يوم الجمعة ٣٠ مايو ١٩٥٢ فى الساعة ٣٠ر١١ وقد نشرت الميزانية عن الحسابات المنتهية فى ٢٩ فبراير ١٩٥٢ وقد أسفرت عن نتائج عظيمة حيث بلغ صافى الربح ١٨١ر٢١٧ جنيه من رأس مال قدره ٦٠٠ ألف جنيه (بعد زيادة قدرها ١٥٠ ألف جنيه قررتها جمعية عمومية غير عادية منعقدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٥١) أى أكثر من ثلث رأس المال فى سنة مالية واحدة

وقد ذكر مجلس الادارة فى تقريره أن المصانع اتسعت وان القوة الانتاجية تفى بحاجة العملاء وان الشركة قد خصصت ٧٥ ألف جنيه للاستهلاكات

وقد تمكن مجلس الادارة من اقتراح توزيع ربح قدره ١٢٠ قرش قائم تحت خصم الضرائب المستحقة ·

ومما هو جدير بالذكر أن قيمة الاصول الثابتة تبلغ ٦٨٥ ألف جنيه بعد الاستهلاكات الجسيمة وأن باقى الاصول تبلغ ٥٧٨ر٧٥٧ جنيه فى الخصوم حساب البنوك وقيمتها ٥٤٦ر٢٢٢ جنيه والدائنين المختلفين ٢٨٧ر١٩٧

الشركة المالية والصناعية

قررت الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة المنعقدة للمرة الثانية بمركز الشركة بالاسكندرية فى يوم ٩ مايو ١٩٥٢ **الموافقة على** القرارات المؤقتة التى اتخذتها الجمعية العمومية المنعقدة يوم ١٨ ابريل ١٩٥٢ وهى تشمل على مايلى :

زيادة رأس مال الشركة من ٤٨٠ ألف جنيه الى ٦٠٠ ألف جنيه بطرح ٣٠ ألف سهم جديدة بسعر أساسى قدره ٤٠٠ قرش للسهم (وهى القيمة الاسمية) مضافا عليها ١٠ قروش مصاريف الاكتتاب · وستتمتع هذه الاسهم بنصيبها فى الارباح ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ · وقد حدد ميعاد ابتداء من ١٢ مايو لغاية ١١ يونيه ١٩٥٢ للاكتتاب ·

ومن المنتظر تغطية الاكتتاب فى هذه الاسهم نظرا للنجاح الباهر الذى تلاقيه أمثال هذه الشركة

بنك التسليف الزراعى

قررت الجمعية العمومية لمساهمى البنك دفع الكوبون رقم ١٨ وقيمته ٢٤٠ مليم ابتداء من أول مايو ١٩٥٢ بعد تقديمه للبنك الاهلى أو بنك مصر ·

شركة مصر للتأمين

نشرت منذ أيام شركة مصر للتأمين ميزانيتها عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، وقد عقد قبل ذلك مجلس ادارة الشركة اجتماعا للنظر فى أمورها والميزانية وذلك فى مقر الشركة بشارع قصر النيل بالقاهرة يوم ١٣ مايو ·

ومن الميزانية يتضح أن الارباح الصافية لهذا العام بلغت ٨٩٨ر٩٥٢٢٩ جنيها فاذا أضفنا اليها ١٩١ر٢٢٥٤ جنيها قيمة الارباح المرحلة من العام الماضى اتضح لنا أن المجموع القابل للتوزيع هو ٠٨٩ر٤٨٤ر٩٧٤ جنيها وهذا مبلغ ضخم بالنسبة لشركة تأمين مصرية مضى عليها فى السوق أربعة عشر عاما فقط ·

ومما يسترعى النظر فى هذه الميزانية أن الاحتياطى الحسابى الذى

الاسواق والصالونات فى النصف الاول من عام ١٩٥٢

باريس : ٢٣ شارع نوتردام دى فكتوار **من ١٧ مايو الى ٢ يونيه**

ليون : شارع منستريبه **من ١٩ الى ٢٨ ابريل**

ليل : ٦٩ شارع قادهرب **من ١٤ الى ٢٩ يونيه**

بوردو : بناء البورصة ـ بوردو **من ٨ الى ٢٣ يونيو**

نيس : ٨ ميدان ماسينا **من أول مارس الى ١٧ منه**

تولوز : ٢ مكرر شارع الالزاس **من ٢٢ مارس الى ١٦ ابريل**

نانت : شارع كارنو بناء البورصة **من ٣ الى ١٦ ابريل**

أورليان : بناء البلدية **من ١٩ الى ٢٧ ابريل**

رين : ٤ ميدان المحطة **من ٣٦ ابريل الى ٥ مايو**

صالون ورش الفن : ١٣ شارع بثيث أكبرى باريس **من ١٥ الى ٢٤ مارس**

الآلات الزراعية : ٩ شارع أوزين ـ تولوز **من أول ابريل الى ٦ منه**

الصالون الوطنى للالعاب الرياضية ومعسكرات النزهة والرحلات : ٢٥ شارع استروج ـ باريس **من ٤ الى ٢١ ابريل**

وضع بمعرفة الخبير الفنى لفرع الحياة بلغ ٢٦٦٤١٠٥ر٣٧٠ جنيها وهذا رقم قياسى لم تبلغه شركة تأمين مصرية للآن مما يدل على اتساع نطاق أعمال هذه الشركة ومدى اقبال المؤمنين عليها سواء فى ناحية التأمين على الحياة أو الحريق أو الحوادث أو التأمين البحرى ٠٠الخ ٠

هذا وستعقد الجمعية العمومية لهذه الشركة اجتماعا يوم ٣١ الجارى للنظر فى تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر، وتعيين أعضاء بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم ، والنظر فى اقتراح تعيين سعادة الياس اندراوس باشا عضوا لمجلس الادارة ٠

مصانع النحاس المصرية

وعدت شركة مصانع النحاس المصرية حضرات مساهميها بتوزيع أرباح على أسهمها هذا العام قدره ٦٠ قرشا لكل سهم خالصة الضريبة ، وذلك يوم ٢ يونيو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٣ عن طريق البنوك الآتية :

البنك العثمانى : بالقاهرة وبالاسكندرية

البنك البلجيكى والدولى فى القاهرة والاسكندرية ٠

بنك موصيرى بالقاهرة ٠

شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية

تنعقد الجمعية العمومية السنوية العادية بالقاهرة يوم ١٠ يونيو القادم للنظر فى توزيع أرباح على المساهمين مقابل تقديم الكوبون وذلك بواقع ١٢ ١/٢ ٪ صافى خالصا الضريبة وذلك لحملة الاسهم حرف «ب» ٠

شركة النقل والهندسة

يشترك مساهمو شركة النقل والهندسة يوم الجمعة الموافق ٣٠ مايو ١٩٥٢ وتوزيع الارباح واعادة انتخاب مراجعى الحسابات وتعيين محمد صلاح الدين باشا فى مجلس الادارة بعد استقالة حسن بك النحاس واعادة انتخاب الاعضاء المنتهية مدتهم، ثم ثانيا النظر فى اقتراح مجلس الادارة لزيادة رأس مال الشركة من ٤٥٠ ألف الى ٦٧٥ ألف جنيه باصدار ٥٦٢٥٠ر(قيمتها الاسمية ٤ جنيه) بسعر ٥ جنيه يخصص الفرق للاحتياطى

ومما جاء فى تقرير مجلس الادارة المقدم الى المساهمين : « وتبلغ قيمة المقاولات والاعمال التجارية التى قامت الشركة بانجازها خلال عام ١٩٥١ ثلاثة ملايين من الجنيهات ٠أما الاعمال التى لم تكن الشركة قد انتهت من انجازها من العقود السابقة خلال السنة المذكورة فقد تمكنت من اتمامها كلها تقريبا فى الشهور الاولى من عام ١٩٥٢ وتبلغ قيمة ذلك نحو خمسمائة ألف جنيه ، وسيظهر الربح الناتج عنها فى ميزانية ١٩٥٢ مثل عملية محطة ادفو الكهربائية وتوريد الكميات الباقية من قطع الغيار اللازمة للمصالح الحكومية وتوريد عدد ٧٨ سيارة من طراز «فارجو» لمصالح الحكومة ٠ كما انه طلب توريد ١٤٠ سيارة أخرى من نفس الطراز ٠ وفوق ذلك فقد رسا على شركتكم عطاء توريد وتركيب أجهزة تكييف الهواء لمستعمرة المهندسين بخزان أسوان قيمتها حوالى خمسين ألف جنيه ، ثم عملية محطة طلمبات العزب بالفيوم وقيمتها حوالى ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه وتوريد وتشغيل خمسين سيارة لورى لحساب مصلحة السكة الحديد ٠

ولقد بدأت الشركة نشاطها التجارى بالوكالة عن مصانع «كرايزلر» بالقطر المصرى ، والآن أصبحت الشركة تمثل الى جانب تلك المصانع مصانع «جوديير» للاطارات ومصانع «بيجو» الفرنسية للسيارات الصغيرة ، ومصانع «كروب» الالمانية للقطارات وأدوات السكك الحديدية ومصانع «كوكشوت» الكندية للجرارات والآلات الزراعية ، ومصانع «اللينوتايب» لماكينات الطباعة، ومصانع «ديبون» لمواد الصباغة و «ايرتمب» لتكييف الهواء والثلاجات التجارية ، ومصانع «بندكس» الامريكية و«موبار» لقطع غيار السيارات ، ومصانع «اسكينافابس» لعربات النقل والاتوبيسات ، ومصانع « ويرزنج تون » الامريكية لتوريد وتركيب محطات القوى الكهربائية ، وهذا بخلاف تعاقدنا مع مصانع « فرانكو توزى» بايطاليا للكهرباء ، و«فلتون وغاليوم » بالمانيا للكابلات الكهربائية

ومن ميزانية الشركة يتضح أن أن صافى الارباح هذا العام بلغ ٣٠١١٧١ر٦٣٣ جنيها يخصم منه مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه كوبون رقم ٧ المدفوع ، ويضاف الى ذلك الارباح المرحلة من العام الماضى وقدرها ٢٦٧ر٩٩٣ جنيها

السياحة بالكوبونات

اقترح المستر جيم بودت ، المدير العام لليونسكو ، على الدول الخمس والستين الاعضاء فى الهيئة نظاما جديدا للسفر بالكوبونات يرمى الى تشجيع السفر بين البلدان المختلفة للاغراض الثقافية .

وترجع فكرة الاقتراح التى تهدف الى تسهيل السفر بين دول العملات الصعبة والسهلة الى احدى لجان اليونسكو التى تألفت اخيرا . وتقدم اليونسكو وفقا للنظام المقترح جزءا من العملات الصعبة اللازمة مقابل دفع قيمتها بالعملات السهلة على حين يجمع الجزء الآخر من مدفوعات ابناء دول العملة الصعبة الذين يرغبون فى السفر الى بلاد العملات السهلة . ويقترح النظام على بلاد العملة السهلة زيادة العلاوات النقدية التى تقدمها للطلبة وغيرهم من المسافرين لاغراض ثقافية .

إفتتاح المبنى الجديد للغرفة التجارية بالقاهرة

كان يوم ١٥ الجاري من الايام المشهودة السعيدة في حياة مصر الاقتصادية ، **اذ تفضل جلالة الملك فاروق الاول** بافتتاح دار « الغرفة التجارية » في ميدان باب اللوق بالقاهرة ، بين مظاهر بالغة من الحفاوة والتكريم .

وقد ألقى **معالى وزير التجارة والصناعة** خطابا بين يدى جلالته ننشره فيما يلي :

مولاى

ان عهد جلالتكم لعهد مجيد سعيد نهضت فيه الصناعة والتجارة الى حد بعيد

كنا ، حتى الامس القريب ، لانحصل على مختلف السلع الا بطريق الاستيراد فأصبح انتاجنا ، يفيض ، في كثير منها ، عن حاجة البلاد .

كان من الظلم ، في اقتصادنا القومي ، أن نزرع القطن ونبيعه مادة اولية - ليعود الينا صناعة اجنبية - فنغبن في البيع والشراء على حد سواء .

وكان عسيرا على نفوسنا الابية - ان يشحن القطن الى غير أهله ، ويصنع في غير وطنه ، فيصيب الغير من أرزاقنا وعلى حسابنا ، الارباح مرتين .

ولكن هذا الظلم ، يامولاى ، لم يلبث أن زال أثرا - وانقلب العسر يسرا - فامتلأت النفوس عزة وفخرا .

ففى عهد مولاى ، صاحب الجلالة والدكم العظيم ، نشطت صناعة القطن في مصر - وفى عهد جلالتكم السعيد ، ازدهرت هذه الصناعة حتى وفت بحاجة القطر - فاسترد الوطن موردا من أهم موارد الثروة القومية - واستعاد معنى من أجل معاني الوطنية .

وليست صناعة القطن يامولاى الا مثلا من الامثال - على ماقامت به الصناعة في مصر من جلائل الاعمال - في عهد جلالتكم ، عهد اليمن والاقبال .

وفى عهد جلالتكم السعيد ، نشطت التجارة تبعا لنهضة الصناعة . وسارت الاثنتان ، جنبا الى جنب ، في سبيل دعم اقتصادنا القومي ، وتحقيق أسباب الرفاهية والعزة لشعب جلالتكم الوفى الامين .

وبنهضة الصناعة والتجارة تعددت المهن - وتزاحمت الايدى العاملة في المدن - بعد ان كانت مقصورة على الزراعة في القرى ، ففتحت أبواب الرزق للعاملين اين يكونون .

وبذلك ارتفع مستوى الجماعة وتقاربت طبقات الامة الواحدة ، في نظام يسوده العرفان بفضلكم الاعلى - والاخلاص لعرشكم المفدى .

ولا يسعنى يامولاى في هذا المقام الكريم ان أرفع الى عتباتكم بيانا وافيا عن مختلف الصناعات التى نشأت أو نشطت في عهد جلالتكم السعيد - أو احصاء شاملا عن انتاج كل من هذه الصناعات .

كما لايسعنى هذا البيان او الاحصاء عن نهضة التجارة ، في عهد مولاى العظيم .

وحسبى ، يامولاى ، مثلا لهذه النهضة المباركة ، هذه المؤسسة ، التى تفضلتم جلالتكم بتشريفها اليوم .

وكذلك لايسعنى ، في هذا المقام الكريم - أن أعدد مآثر مولاى العظيم - على الصناع والتجار ، وأصحاب العمل ، والعمال . فكفاهم مأثرة وفخرا تفضل جلالتكم بافتتاح هذه الغرفة المباركة .

رعاكم الله ، يامولاى ، بعين عنايته ، وكريم فضله ، وأيد ملككم ، وأعز نصركم - وحفظ لجلالتكم ، ولشعبكم الوفى الامين ، قرة العين ومطلع السعد ، وعنوان المجد ، صاحب السمو الملكى ، ولى عهدكم العزيز ، أمير الصعيد .

انه السميع المجيب

ثم ألقى **السيد عبدالمجيد الرملى** - بصفته رئيسا للغرفة التجارية - كلمة أخرى ، وقد أعرب جلالة الملك عن شكره السامى لهما . ونحن نلخص كلمته فيما يلي :

مولاى صاحب الجلالة :

لقد كان لهذه الغرفة نصيب وافر من يمن عهدكم السعيد ، ففيه ثبتت قواعدها ورست دعائمها ، وصدر التشريع الذى يمنحها والغرف التجارية المصرية الاخرى أسباب البقاء ومقومات النماء . ولقد حظت هى وأخواتها الغرف الاخرى ولاتزال تحظى بكل معاونة وتشجيع من حكومة جلالتكم ، وبخاصة وزارة التجارة والصناعة وأقسامها المختلفة .

ثم استطرد :

وهذه الدار الجديدة هى واحدة من مئات المؤسسات التى أنشئت ولاتزال تنشأ في عهدكم المبارك ، الذى هو عهد العمران والاصلاح ، وعهد التجديد والانشاء ، والنهضة والرقى . ولاعجب فان روحكم الوثابة قد بعثت في البلاد كلها روح الهمة والنشاط ، وحفزت الطوائف كلها الى الجد والعمل ، فمضت الامة كلها خلفكم ، وانتم قائدها المظفر ، في سبيل النهضة السريعة الصادقة .

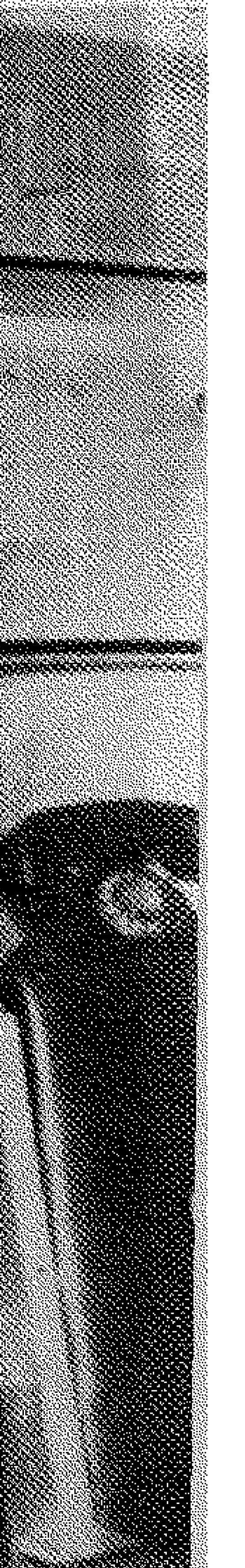
مولاى صاحب الجلالة :

لقد تمثل نمو هذه الغرفة واتساع أعمالها في المكان الذى تشغله ، فبعد أن كانت تستأجر شقة متواضعة انتقلت الى الدار القديمة التى كانت في مكان هذا المبنى ، ولقيت من ادارة الاوقاف الملكية من العطف والاكرام ما مكنها من اقتناء تلك الدار وأرضها ، وشجعها على اقامة هذا المبنى الذى أصبح للغرفة مكانا يمثل مكانتها ، ويتسع لاعمالها وأقسامها ، وهو بارتفاعه يرمز الى المنزلة التى كانت تصبو اليها



حضرة صاحب الجلالة الملك يتفضل بالتوقيع في السجل الذهبى للغرفة

حضرة صاحب الجلالة الملك يتفضل بقص الشريط ايذانا بافتتاح المبنى الجديد للغرفة التجارية وقد ظهر الى يسار جلالته السيد عبد المجيد الرمالى وخلف جلالته دولة احمد نجيب الهلالى باشا رئيس الوزراء وكبار رجال القصر الملكى .



الغرفة بين السلطات والهيئات والتجار، حتى تفضلتم جلالتكم اليوم بافتتاحه، فرفعتم الغرفة بذلك الى أعلى ذروة وأرفع مكانة

وقد دعا تجار العاصمة الى تشييد هذه الدار حاجتهم الى مبنى خاص بهم ، يمثل تضافرهم ويؤكد وحدتهم ، بعد ان رأوا الطوائف الاخرى فى عهدكم السعيد، كالقضاة والمحامين والصحفيين ، قد استقلت كل طائفة منها بدار خاصة بها . وكانت الغرفة قبل انشاء هذه الدار تضطر الى استقبال البعثات وعقد الاجتماعات والمؤتمرات فى بعض الفنادق الكبرى ، أما الان فقد أصبح لتجار العاصمة دار شرفت بافتتاح جلالتكم، وعظمت بتشريفكم

ومما يدعو الى الغبطة أنها برغم كثرة تكاليفها التى أربت على مائة واربعين ألفا من الجنيهات قد شيدت من جملة الاشتراكات المتواضعة التى يدفعها تجار العاصمة لغرفتهم، ولكن القليل كثير مع كثرة العدد والمثابرة .وقد راعت ادارة الغرفة أن تدخر جانبا محسوسا من حصيلة تلك الاشتراكات سنة بعد اخرى حتى تسنى لها تشييد هذا المبنى الكبير ، الذى تمثلت فيه براعة المهندس القدير «الدكتور سيد كريم» ودقة الصناع المصريين على اختلاف أعمالهم .

والان وقد تم هذا المشروع فى ظل عطف جلالتكم ورعايتكم السامية ، وأصبح للتجار بيت خاص بهم ، لن تضن الغرفة بكل الاموال التى تجمعها من اشتراكات التجار وستنفقها فى كل مايعود عليهم بالنفع جماعة وأفرادا .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الغرفة بنيت على أحدث طراز بحيث تفى بالاغراض التى انشئت من أجلها :ـ

● يستقبل الزائر صورة كبيرة لجلالة الملك . ثم قاعة فسيحة للمحاضرات شيدت على أحدث طراز وفى أفخم مظهر تسع نحو ألف شخص وذلك لالقاء المحاضرات الاقتصادية التى تزيد التجار ثقافة وعلما ، مع تزويدها بمعدات عرض الصور .

● وتحتوى على مكتبة ستعد بمختلف الكتب لاطلاع التجار، وكذلك كل دليل تجارى وكل نشرة تجارية .

● وتشتمل أيضا على ناد حديث تتبعه حديقة فوق السطح ،فضلا عن قاعات لاجتماع طوائف التجار

● هذا وتشغل الغرفة من طباقها السبع طابقين اثنين ، وقد أجرت ثلاث طوابق لبعض الهيئات الاقتصادية والتجارية .

● والطابق الارضى خصص لعرض المصنوعات والبضائع ، وقد بادر ممثلو بعض الدول الى الاتصال بالغرفة لتعرض به بضائعها على فترات ، وقد قبلت ذلك بغية تعريف الصناع المصريين بآخر ماوصلت اليه الصناعة فى الخارج واطلاع التجار المصريين كذلك على أسعار البضائع ، وتقريب اتصالهم بالاسواق الاجنبية .

● الارض المقام عليها المبنى اشتريت من الاوقاف الملكية بثمن بسيط والشركة التى قامت باعداد المبنى شركة مصرية .

القطن

فى النصف الاول من مايو

اقفال يوم ٢٩/٤/٩٥٢		اقفال يوم ١٢/٥/٩٥٢	
عقود الاقطان الطويلة ا لتيلة اساس « جود »			
مايو	١١٣ر٩٥ ريال	١١٤ر٧٢	ريال
يوليو	١٢٥ر٠٠ «	١٢٥ر٠٠	«
عقود الاقطان المتوسطة التيلة اساس « جود »			
يونيو	٦٦ر١٥ ريال	٦٧ر٥٥	ريال
اغسطس	٧٢ر٠٥ «	٧٢ر٤٨	«

تقدمت الاسعار فى سوق العقود فى خلال الفترة الاولى من شهر مايو تقدما يسيرا خصوصا عقدى مايو طويل التيلة الذى وصل الى ١١٨ ريال ويونيو متوسط التيلة الذى وصل الى ٦٩ ريال ثم فقدت السوق بعض نشاطها فتراجعت الاسعار فى نهاية الاسبوع .

ومما تجدر ملاحظته ان الريبور بين عقدى مايو ويوليو طويل التيلة يتراوح بين ١٠و١٢ ريال وهو فرق كبير وغير عادي لا يحدث فى الاحوال العادية بين الاشهر القريبة والبعيدة كما ان الاسعار السائدة فى سوق البضاعة الحاضرة يقل عن اسعار العقود بكثير .

ويبلغ الريبور بين عقدى يونيو واغسطس حوالى ٥ ريال وهو ايضا فرق كبير وغير عادى .

وبخلاف ما هو سائد فى بورصة العقود من كساد وتثاقل فقد دب النشاط فىبورصة البضاعة الحاضرة وزادت حركة التعامل وتتم معظم العمايات بأسعار قطعية . هذا وقد بلغت جملة الاقطان المباعة فى العشرة ايام الاولى من مايو ١٢١١٩ بالة مقابل ٣٥٢٢ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى

هذا وقد تقرر انيدفع السمسار جنيهين عن كل عملية بيع او شراء ٢٥٠ قنطار وان يدفع الاعضاء المنضمين جنيه واحد عن كل عملية مماثلة تقيد لحسابهم كما يدفع العميل جنيه واحد عن كل عمليه ٢٥٠ قنطار سواء بيع او شراء — وتدفع هذهالمبالغ الى الهيئةالمشتركة المكونة تحتاشراف لجنتىالبورصتين للعمل على استخدام هذه الاموال فى مشروع « البولة » وقدوافق مجلس الوزراء فى الاسبوع الاول من مايو على هذه القرارات .

هذا وتبحث وزارة المالية الآن مسألة تطبيق نظام الموازين الجديد على القطن بتقدير وزنه بالكيلو جرام بدلا من القنطار وينتظر ان يذاعذلك قبل فتح التعامل على الموسمالجديد

كما اصبح من المنتظر ان تحدد لجنة البورصة بالاتفاق مع الحكومة فروق الرتب المختلفة لعقد يونيو متوسط التيلة .

بورصة البضاعة الحاضرة

بلغت المبيعات فى النصف الاول من مايو ١٢١١٩ بالة مقابل ٣٤٩٩ بالة فى الشهر الماضي وبيانها كالآتى :

كرنك	٥٦٤٩	مقابل	٢٦٩	بالة
منوفى	١٠٧٦	«	٢٣٣	«
جيزة ٣٠	١٤٩٩	«	٥٧٨	«
اشمونى	٣٨٨٩	«	٢٣٠٥	«
زاجوراه	٦	«	١١٤	«

المركز الاحصائى
فى ٧ مايو سنة ١٩٥٢

	الموسم الماضى	الموسم الحالى
المخزون فى ٣١/٨	٩١٠ر٥٧٧	١ر٦٤٧ر٨٧١
المحصول	٨ر٥٠٠ر٠٢٩	٧ر٦٥٤ر٠٠٠
المجموع	٩ر٤١٠ر٦٠٦	٩ر٣٠١ر٨٧١
الصادر	٥ر٦٧١ر٠٠٢	٢ر١٥٧ر٣٤٤
المستهلك المحلى	٩١٦ر٩٤٢	٩٦٥ر٢١١
	٢ر٨٢٢ر٦٦٢	٥ر١٧٩ر٣١٦

بيان المحالج لغاية ٧/٥/٥٢ وما يقابل هذه الكمية عن نفس المدة من العام الماضى

الموسم الحالى قنطار		الموسم الماضى قنطار
٢ر٤٢٨ر٩٨٩	كرنك	٢ر٦٠٢ر٥٣١
٤٠١ر٥٥٦	منوفى	٢٢٨ر١٢٠
١ر١١٠ر٨٢١	جيزة ٣٠	١ر٦١٧ر٣٦٦
٢٧٨ر٨٩٧	زاجوراه	٤٦٣ر٨٣٠
٣ر١٢٦ر٨٦٣	اشمونى	٣ر٢٨٣ر١٦٩
١٧ر٦٧٨	اصناف اخرى	٨ر٤٠٦
١ر٩٤١	مخلوط	٣ر٦٤٧
٨٦ر١٣٣	واطى مخلوط	٩٧ر٦٥٤
٢٠٣ر١٢٧	اسكارتو	١٩٣ر٥٧٢
٧ر٦٥٦ر١٣٥		٨ر٤٩٨ر٢٩٥

أسواق الحديد في العالم

- الميل الى تخفيض الانتاج في بلجيكا
- العمل على زيادة الانتاج في فرنسا
- نقص المشتريات الداخلية في ألمانيا
- زيادة الطلب على العرض في انجلترا

بدأت التقلبات فى أسواق الحديد تتضح تدريجيا وخصوصا فى بلجيكا ولوكسمبورج وفرنسا • أما الاسواق الالمانية والامريكية فالامر بالنسبة لها مازال فى مجال التبلور •

ولقد بدأ الوضع السابق من حيث قصور العرض عن الطلب ينقلب الى زيادة فى المعروضات وأصبح من المتوقع القريب التغلب على العجز العالمى فى انتاج الصلب • ولقد بدأ التساؤل هل سيؤدى هذا التغيير فى ظروف الاسواق الى هبوط عام فى الاسعار ؟ الرأى السائد حتى الآن هو ان الهبوط المتوقع سيكون طفيفا وان التوازن بين العرض والطلب سيتحقق عند مستوى من الاسعار الحالية • —

ونستعرض فى الجدول أدناه الانتاج العالمى للحديد والصلب وخاماتهما سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بالمقارنة الى سنة ١٩٣٨ • —

ولكى نكون فكرة أكثر دقة علينا أن نستعرض السياسة العامة لكل دولة من منتجى الحديد :

بلجيكا ولوكسمبرج — الاتجاه الحالى نحو تخفيض الانتاج حيث قد خفضت الولايات المتحدة من أوامر الشراء من تلك المنطقة والتى بلغت سنة ١٩٥١ ٣٠٪ من انتاجها الكلى ، هذا بينما تتطلب السياسة النقدية لتلك المنطقة التقليل من المبيعات لدول الكتلة الاوروبية والدول الدائرة فى فلكها • —

فرنسا — يحاول المنتجون قدر الامكان تخفيض تكاليف الانتاج لامكان تخفيض الاسعار بما يتناسب مع رغبات المشترين الخارجين • وقد ازداد انتاج فرنسا والسار من الحديد تبعا لزيادة كمية الفحم الكوك المنتج كما ان الحكومة الفرنسية خففت من قيود التصدير عموما لايجاد موازنة فى سعر العملة الفرنسية كما أعيد تنظيم صناعة الحديد على أسس حديثة هذا فضلا عن تناقص الطلبات الداخلية ولاشك ان هذه العوامل مجتمعة ستؤدى الى زيادة المعروضات الفرنسية

ألمانيا — اتجهت الحكومة الالمانية الى حرية التعامل وعدم تقييد الاسعار بالنسبة للحديد وخاماته ومنها الخردة بينما اتجه منتجو الحديد الى التعاون للحد من ارتفاع الخامات والخردة ، وقد حدث نقص فى المشتريات الداخلية لنشوء قرب المشترين لتطورات السوق • وليس من المنتظر أن تزداد عروض الحدود من ألمانيا بنسبة كبيرة خلال الاشهر القادمة ، ولكن ليس معنى ذلك ان هناك اتجاه الى اهمال التصدير الى الخارج •

انجلترا — كان لتوقف ألمانيا المفاجىء عن تصدير الخردة أثر مهم فى خفض الانتاج الا انها رسمت سياسة للتغلب على تلك العقبة بزيادة انتاج خامات الحديد والفحم الكوك وهذا ما اتضح من انتاج شهر مارس من العام الحالى غير ان الانتاج لم يصل مداه لعدم لحاق انتاج الفحم الكوك لخام الحديد • أما بخصوص الخردة فلا يبدو ان هناك احتمال قريب لحلها، ومازال انتاج الصلب فى بريطانيا دون اللازم والدليل على ذلك تلك الطلبات الجمة المقدمة الى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا ، والسبب فى ذلك هو نظام الدفاع وضرورة الاحتفاظ بمستوى مرتفع للصادرات المصنوعة لموازنة الميزان التجارى •

الاتجاه العام — ونظرا للاتجاه العام فى الدول المنتجة للحديد من حيث زيادة المنتج بنسبة كبيرة مع ضعف فى الطلب فقد تباطأ المشترون فى تقديم طلباتهم ، ولكن توقع استمرار مشروع الدفاع الاوروبى والامريكى وبالنظر الى تزايد الطلبات للاعمال المدنية ليس من المتوقع أن يستمر هذا التباطؤ الذى تغذيه النظرة العامة للمشترين عموما من حيث الاتجاه النزولى فى العالم لمختلف السلع • —

والخلاصة ، اننا لانرى من حيث النظرة الشاملة اتجاها نزوليا فى سوق الحديد ، وان العرض والطلب فى سبيل التوازن القريب عند حدود هى أقل من الاسعار السائدة حاليا غير انها ليست من الانخفاض بالحد الذى يتوقعه المتشائمون حيث ان استمرار ندرة الخامات وارتفاع أسعارها فضلا عن الاتجاه المستمر فى رفع الاجور كفيل بأن يحد من النزول المتوقع فى أسعار الحديد والصلب ، ولعل الاخبار الاخيرة المتضاربة حول مشكلة الاجور بين منتجى وعمال الصلب بالولايات المتحدة أبلغ دليل على صحة مانقول

محمد صديق لهيطة

السنة	فحم	خامات حديد	حديد خام	سبائك حديد
١٩٣٨	١ر٢١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٨٣ر٠٠٠ر٠٠٠	١١٠ر٥٠٠ر٠٠٠
١٩٥٠	١ر٤٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٣٣ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨٨ر٥٠٠ر٠٠٠
١٩٥١	١ر٥١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠ر٠٠٠

والارقام الموضحة هى عن الطن المترى ، والنسبة العظمى للزيادة مرجعها الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية ولعل فى هذه البيانات ايضاح كاف لسبق العرض للطلب •

بدأت حركة الاصلاح المالى فى مصر اثر الغاء الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هـذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون ـ على ضوء ما تبين للمسئولين أثر التطبيق العمـلى ـ عدة تعـديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

ويعنينا فى هـذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجـارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد ان بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات الممولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

حقوق الممولين

أولا ـ حق الاطلاع :

ا ـ اطلاع موظفى مصلحة الضرائب

اعطى القانون رقـم ١٤ لسنة ٣٩ (المـادة ٨١) ولائحته التنفيذية لموظفى مصلحة الضرائب من درجة مساعـد مأمور أو مساعد مفتش على الاقل حق الاطلاع على الدفاتر التى يقضى قانون التجارة أو غيره من القوانين بامساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الايرادات والمصروفات وذلك لكى يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع أحكام القانون سـواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين .

وفى هـذا المجال من حق الممول ان يتأكد من شخصيـة موظف الضرائب الذى خول له حق الاطلاع من بطاقة تحقيق الشخصيـة المصلحية التى يحملها ، ومن حقه ان يكون الاطلاع فى مقر منشأته واثنـاء ساعات العمل العادى ومن حقه أيضا ان يتأكد من عدم استعمال حق الاطـلاع فى غير الاغـراض المتصلة بربط الضرائب ، علما بأن موظف الضرائب الذى خول حق الاطلاع ملزم تنفيذا للمادة ٨٤ من القانون بمراعاة سر المهنة كما تقضى به المـادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقـا العقوبات المنصوص عليها فيها .

ب ـ اطلاع الممولين :

من حق الممولين الاطلاع على الاسس التى تستنـد عليها مصلحة الضرائب فى تحديد عناصر الارباح أو الخسائر وأسبـاب رفض الدفاتر وعدم الاخذ بالحسابات . . الخ ومن حقهم أيضا مناقشة المـأمورين للملاحظات التى يبدونها «المنشـورات ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٩ »

ثانيا ـ سنوية الضرائب :

تنفيذا للمادة ٣٨ من القانون تحدد الضريبة سنـويا على اساس الارباح الصافية فى بحر السنة السابقة أو فى مدة الاثنى عشر شهـرا التى اعتبرت نتيجتها لوضع آخر ميـزانية . ومن مؤدى هذا أن يكون الربح عن سنـة كاملة ، بمعنى ان يكون نتيجة عمليات تمت فى خلال سنة كاملة .

ولا يشذ عن هذا الا فى حالة التوقف عن العمـل أو التنازل التى تناولتها المـادتان ٥٨ ، ٥٩ من القـانون على نحو ما فصلناه سابقا .

هـذا وللممول الحرية المطلقة فى اختيار حدود سنته المـالية وليس فى نصوص القـانون مايوجب تحديد الارباح فى حالات التقدير الجزافى عن سنة ميلادية لذلك يتعين محاسبـة الممول اذا كانت سنواته متداخلة على هذا الاساس وقد وجهت مصلحـة الضرائب النظـر الى اتبـاع الآتى بمنشورها رقم ١٧٧ : ـ

١ ـ عدم تعديل السنوات المـالية للممولين بجعلها سنوات تقويمية اذا طالبوا بتحديد ارباحهم على اساس سنوات ماليـة متداخلة وقدموا من الادلة والمبررات مايؤيد حقهم هذا .

٢ ـ اذا بدأ الممول نشاطه الخاضع للضريبة بعد أول يناير من أية سنـة ورغب فى ان تكون اقراراته المقـدمة الى المصلحـة متمشية مع السنة التقويميـة فيحاسب فيما يختص بالسنة الاولى لنشاطه عن المدة التى باشر عمله فيها . وهى فى هذه الحالة تقل عن سنة كاملة .

٣ ـ اذا بدأ الممول نشاطه بعد أول يناير من أية سنة فلا يكون عليه الزام تقديم اقرار ارباح عن سنته الماليـة الاولى الا بعد انتهاء أثنى عشر شهرا من تاريخ بدء العمل . الخ .

ثالثا ـ تحديد وعاء الضريبة :

بينت المـادة ٣٩ من القانون كيفية تحـديد وعاء الضريبة نعنى الارباح الخاصة بالضريبة على النحو الآتى :ـ

« يكون تحـديد الارباح الخاضعة للضريبة على اساس نتيجة العمليات على اختـلاف انواعها التى باشرتها الشركة أو المنشئات ، ويدخل فى ذلك ماينتج من بيع أى شىء من المتلـكات سواء فى اثنـاء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف .. الخ »

ومن مؤدى هذا ان يراعى ان تكون الايرادات سواء ايرادية أو رأسماليـة متعلقة بالمنشأة نفسها ، وان يخصم منهـا جميع التكاليف التى انفقت فى سبيل مباشرة العمل والحصول على الربح وبصفة خاصة مايأتى : ـ

١ ـ ايجار العقارات التى تشغلهـا المنشأة اذا كانت مستأجرة أو القيمة الايجـارية على اساس ربط عوائد المبانى اذا كانت العقارات مملوكة لها وتحسب هـذه القيمة على اساس العوائد المربوطة بدون الخفر مضروبة فى ١٠ فى القاهرة ومضروبة فى ١٢ فى بقية جهات القطر .

٢ ـ الاستهـلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . والاستهلاك عبارة عن النقص التدريجى الذى لحق اصول المنشأة الثابتة . وقد حددت مصلحة الضرائب النسب التى يمكن استهلاك الاصول بها على اساس طريقة القسط

المتناقص ، اذا كانت المنشأة تسير فى استهلاك اصولها على اساس طريقة القسط الثابت فان المصلحة لاتمانع فى ذلك من باب التساهل مع الممولين .

٣ ــ الضرائب التى تدفعها المنشأة ماعدا ضريبة الارباح والمقصود بها الضريبة على الارباح التجارية والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية والضريبة الاضافية للدفاع . وكانت مصلحة الضرائب ترى عدم السماح بخصم الرسوم الاضافية المقررة لصالح البلديات ضمن التكاليف ، ولكنها فى الوقت الحاضر تسمح باعتبارها عبئا على الارباح .

٤ ــ التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتى يكون مركزها بمصر على ألا تتجاوز قيمتها ثلاثة فى المائة من الربح الصافى لكل منشأة .

٥ ــ المكافآت التى تدفع للمستخدمين والعمال فى حدود مرتب شهرين تعتبر فى حكم التكاليف .

٦ ــ المبالغ التى ترحل من الارباح لتغذية صناديق الادخار والمعاشات والمكافآت التى تدفع للمستخدمين عند ترك الخدمة ، وتعتمدها مصلحة الضرائب فى حدود تعليمات الارباح التجارية رقم ٢٢ التى توجب توافر شرطين : ــ

ا ــ ان تكون هناك لائحة خاصة للصندوق أو شروط تبين حقوق المستخدمين فيه تكون جزءا مكملا لعقد العمل التحريرى أو الشفوى ، أو ان يكون هناك نص على ذلك فى عقد الشركة أو عقد الالتزام الممنوح لها من الحكومة أو غيرها من الهيئات العامة.

ب ــ ان يكون للصندوق شخصية مستقلة عن شخصية الممول أو الشركة بمعنى ان لايحتفظ هؤلاء بملكية اموال الصندوق وحرية التصرف فيها بل تستمر لحسابه الخاص ولا يملك الممول أو الشركة اعادتها ثانية الى امواله الخاصة . ولا يكتفى لاعتبار ان للصندوق شخصية مستقلة ظهور حساب خاص له فى جانب الخصوم من الميزانية بل ينبغى ان يكون مايقابل هذا الحساب فى جانب الاصول مبينا بطريقة مستقلة عن باقى اموال الممول أو الشركة .

٧ ــ مصاريف السفر :

توجب مصلحة الضرائب التأكد مما يأتى قبل اعتمادها من التكاليف

ا ــ هل تستدعى طبيعة عمل المنشأة السفر الى الخارج

ب ــ هل تختص الجهة التى سافر اليها الممول فى نوع العمل الذى تقوم به المنشأة .

جـ ــ هل سافر الممول مع عائلته وهل تحملت المنشأة بجميع المصاريف

د ــ هل يستدعى العمل طول المدة التى أقاما الممول فى الخارج ؟

هـ ــ هل المصاريف معقولة لشخص فى مركز الممول ؟

وبصفة عامة جميع التكاليف والمصروفات **اللازمة لانتاج الربح** والمتعلقة بأعمال المنشأة وقد رأينا ان نتحدث عن بعضها على سبيل المثال لا الحصر .

رابعا ــ الاعفاء من الضريبة :

بين المشرع حالات الاعفاء من الضريبة فى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤١ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفى حدود ماجاء بتلك المواد من حق المنشآت والممولين التمتع بالاعفاء من الضريبة .

ا ــ اعفاء المنشأة نفسها : فطبقا للمادة ٤٠ يعفى من أداء الضريبة :

١ ــ جمعيات التعاون المكونة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم الجمعيات التعاونية

٢ ــ الجمعيات التعاونية للاستهلاك التى يقتصر عملها على جمع طلبات الاعضاء المنضمين اليها وعلى القيام فى مخازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التى تضمنتها الطلبات المذكورة

٣ ــ الجماعات التى لاترمى الى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الاجتماعى أو العلمى أو الرياضى وكذلك المعاهد التعليمية .

٤ ــ المنشآت الزراعية اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

ب ــ اعفاء الحد الادنى للمعيشة :

اما اعفاء الحد الادنى للمعيشة للتخفيف عن الطبقة الفقيرة فقد تناولته المادة ٤١ بالنص الآتى : ــ

« يعفى من الضريبة الافراد والشركاء فى شركات التضامن والشركاء المتضامنون فى شركات التوصية الذين لايتجاوز ربحهم السنوى مائة جنيه مصرى مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التى يباشرونها وذلك اذا كانوا غير متزوجين ، فاذا كانوا متزوجين ولايعولون أولادا يكون حد الاعفاء لهم ١٢٠ جنيها واذا كانوا غير متزوجين ويعولون ولدا أو أولادا مهما بلغ عددهم يكون حد الاعفاء لهم ١٣٠ جنيها واذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولدا او اولادا مهما يكن عددهم فيكون حد الاعفاء ١٥٠ جنيها .

فاذا كان صافى الربح السنوى يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السالفة الذكر دون أن يزيد على مثيلها فلا تسرى الضريبة الا على مايزيد على ذلك الحد فان تجاوز صافى الربح مثلى حدود الاعفاء فان الممول لايستفيد من الاعفاء بشرط ألا يقل مايبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه ربحا .

سوق القطن

المحاضرة التى ألقاها حضرة صاحب العزة محمود بك العنال فى نادى التجارة الملكى فى ٣٠ ابريل ١٩٥٢

((بقية المنشور بالعدد الماضى))

التأمين ضد تقلبات الاسعار

ان المزارع والتاجر والبنك والمصدر والغزال يشعرون دائما بالحاجة الملحة الى وسيلة فعالة يأمنون بها شر تقلب الاسعار . فمن صالح المزارعين ومستأجرى الارض ان يضمنوا لمحاصيلهم سعرا مجزيا يتناسب مع قيمة التكاليف وريع معقول لاستغلال اراضيهم . وتجار الداخل يتعرضون لخطر جسيم اذا ما اشتروا من المزارعين اقطانا بأسعار محددة ولم يتمكنوا من بيعها وكذلك المصدرون الذين من اهم اغراضهم الاحتفاظ بمخزون كاف لمواجهة طلبات الغزالين يتعرضون لخطر هبوط سعر المخزون والبنوك التى تعمل على تمويل القطن بتسليف المصدرين والتجار والمزارعين على اقطانهم الى ان يتم بيعها قد تتعرض سلفياتها اوجزء منها للضياع اذا ما انخفضت اسعارها انخفاضا كبيرا .

والغزال من ناحية اخرى يرى نفسه محتاجا دائما الى وسيلة يتمكن بها من الحصول على ما يلزمه من المواد الخام بأسعار مناسبة لاسعار منتجاته التى باعها بأسعار محددة ويتعرض لخطر كبير اذا ما انخفضت اسعار الكماليات الاحتياطية من القطن التى يقوم بشرائها مقدما وتخزينها للمستقبل .

وكان من نتيجة ذلك الشعور وتلك الاخطار الجسيمة التى تحققت على اثر التغييرات الكبيرة فى سعر القطن الامريكى والمصرى بعد الحرب الاهلية الامريكية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ان قامت بورصة العقود أو الكنتراتات .

ولايضاح وظيفة البورصة فى التأمين ضد تقلبات الاسعار نورد الامثلة الآتية : ـ

((اشترى تاجر فى شهر سبتمبر ٢٥٠ قنطار اشمونى من مزارع بسعر محدد ونظرا لان استلام القطن وحلجه ونقله الى الاسكندرية يستغرق فترة طويلة من الوقت تقدر بنحو شهرين قد تتغير خلالهما الاسعار فانه لكى يضمن ربحه الذى احتسبه عند الشراء ويتفادى انخفاض الاسعار يبيع هذه الـ ٢٥٠ قنطار استحقاق اكتوبر مثلا ببورصة العقود . وعند حلول شهر اكتوبر او قبله يكون القطن قد اعد فى البالات وموجود بالاسكندرية فيقوم ببيعه ببورصة البضاعة الحاضرة بالسعر السائد وقتئذ وفى نفس الوقت يشترى ماباعه فى بورصة العقود بهذا السعر فيعوضهماربحه او خسره فى بورصة العقود خسارة او ربحه فى البضاعة الحاضرة ويكون قد احتفظ بالربح المعقول الذى قدره لنفسه عند الشراء وعلى نمط ذلك يقوم المزارع بتغطية محصوله اذ ما رأى الاسعار مجزية . وكذلك المصدر فانه حينما يتعاقد مع غزال فى الخارج بسعر محدد يشترى فى بورصة العقود نفس القدر اذا ما ارتفعت الاسعار وقرب ميعاد الاستحقاق اشترى الكمية المتعاقد عليها فى بورصة البضاعة الحاضرة بسعر مرتفع وباع ما سبق ان اشتراه من عقود فى بورصة العقود بهذا السعر المرتفع فيعوضه ما ربحه فى بورصة العقود خسارته فى شراء البضاعة الحاضرة التى سلمها الى الغزال وفاء لالتزاماته وعلى نمط ذلك يقوم الغزال بتغطية ما تعاقد عليه من المنتجات التى باعها ولم يكن لديه اقطانا لصناعتها .))

بورصة العقود

بورصة العقود بالاسكندرية هى اقدم بورصات العالم انشئت فى عام ١٨٦١ وكانت فى ذلك الوقت بورصة اهلية ثم قامت الحكومة بتنظيمها فأصدرت القانون الخاص بقانون اعمالها فى ٨ نوفمبر عام ١٩٠٩ ولائحتها الداخلية عام ١٩١٦ .

وهى سوق دائمة مستمرة يتم التعامل فيها فى حدود لوائح وقوانين موضوعة وبطريقة تختلف عن بورصة البضاعة الحاضرة . ففى بورصة العقود تتم الصفقات بالنسبة والاجل فالمشترى لا يدفع ثمن شرائه وقت الشراء والبائع لا يقبض ثمن ما باعه وقت البيع ـ كما انه ليس من المحتم ان يحصل استلام او تسلم للاقطان المشتراة او المبيعة فى كل عملية ويكتفى بدفع الفروق ـ فكلما ارتفع السعر قبض المشترى من البائع قيمة الفرق بين السعرين وكلما انخفض السعر دفع المشترى الى البائع قيمة الفرق بين السعرين . وتدفع هذه الفروق اسبوعيا على اساس سعر التصفيات التى تحددها لجنة البورصة . ولهذا كانت عمليات بورصة العقود تبلغ عادة عشرة امثال محصول القطن واكثر من ذلك .

والتعامل فى سوق العقود يتم وفق نماذج موضوعة كل منها بمقدار ٢٥٠ قنطار استحقاق شهر معين وتحدد الشهور الزوجية للاقطان المتوسطة التيلة كالاشمونى والزاجوراه والجيزة ٣٠ والشهور الفردية للاقطان طويلة التيلة (كرنك والمنوفى) .

وعند حلول الاستحقاق يتداول سماسرة البائعين والمشترين الذين لا تزال مراكزهم قائمة مستندا يطلق عليه فليبرة وهو اخطار من سمسار البائع الى سمسار المشترى برغبته فى التسليم وبذلك يتعرف المشترى على البائع وتتم اجراءات التسليم بعد ذلك فى بورصة البضاعة الحاضرة بواسطة خبرائها وعلى اساس لوائحها . ومن ذلك يتضح ان التعاقد فى بورصة العقود يعقد من نوع خاص مؤجل طرفاه غير معينين ولا يرميان عادة الى تنفيذه بالتسليم والتسلم أو دفع أو قبض الثمن وانما الى التسوية عن طريق دفع الفروق فهو عقد غير بات يخضع للوائح خاصة هى لوائح بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة التى تعتبر جزءا متمما لهذا العقد .

ومن المظاهر الطبيعية ان تكون اسعار الشهور البعيدة اعلى من اسعار الشهور القريبة وهو ما يطلق عليه الريبور (لان المشترى الذى يرغب فى الاستلام فى الشهور البعيدة يجب ان يتحمل مصاريف التخزين والتأمين والتمويل على القطن) على ان مقدار الفروق بين الاشهر وبعضها تختلف وفقا لحالة الشحن وطبيعة المتعاملين فى السوق بين مضاربة وتجارة او موازنة والحالة المالية السائدة فى البلاد والفرق بين سعر البضايع الحاضرة وسعر العقود فاذا كثر الطلب العاجل ارتفعت اسعار الاشهر القريبة وظهر الريبور وبالعكس اذا كثر الطلب الاجل ارتفعت اسعار الاشهر البعيدة وزاد الريبور .

وهناك طائفة من المتعاملين يرون ان الفرق بين العقود المختلفة غير طبيعى ورغبة فى الاستفادة من هذا الوضع يلجأون الى شراء عقد رخيص مقابل بيع عقود مرتفعة فى نفس الوقت وهو ما يعرف بعملية الموازنة التى تؤثر فى الريبور للشهور المختلفة .

والمضاربة عنصر اساسى لقيام البورصة بوظيفتها على اكمل الوجوه فبفضلها تحتفظ السوق القطنية بتوازنها لانه عندما يختل هذا التوازن بين العرض والطلب تكون المضاربة كفيلة بامتصاص الطلبات أو العروض الفائضة وتنقسم المضاربة بالبورصة الى قسمين :

اولهما : المضاربة المحترفة التى تتعامل باستمرار فى البورصة والتى تتخذ من هذا التعامل حرفة معتادة لها وتقوم بالعمليات على اساس ما لديها من معلومات احصائية وفنية اكتسبتها بحكم الخبرة وطول المران وبفضل مرونتها وسرعة خاطرها وقدرتها على تحويل مراكزها ونقلها او تصفيتها كلما تغيرت الاتجاهات والتيارات فتكون بعيدة دائما عن الخطر الجسيم والخسارة الفادحة مما يسمح لها بالقيام جنبا الى جنب مع التجار والمصدرين .

أحدث قاموس جغرافى

أصدرت جامعة كولمبيا فى أواخر الشهر الماضى أحدث قاموس جغرافى استغرق اعداده ستة أعوام اطلع خلالها واضعوه وعددهم ١٥٠ عالما على كتب بخمس وخمسين لغة ليجمعوا المعلومات التى لم يسبق نشرها عن العالم عموما والصين خصوصا اذ لم يجر فيها أى تعداد رسمى للسكان منذ مئات السنين . وقد حصل الباحثون على المعلومات الخاصة بالصين عن طريق المراسلة مباشرة مع موظفى الحكومة الصينية ويعرض القاموس الذى يضم خمسة ملايين كلمة بتفصيل كبير كذلك لتغير الاحوال فى الهند وباكستان

وثانيهما : المضاربة الهاوية التى تتدفق على السوق عادة مشترية كلما لاحظت ارتفاعا فى الاسعار ولقلة خبرتها وعدم كفاءتها تستمر فى الشراء وتزيد من مراكزها المشترية كلما تحقق لها ربح وتترك مراكزها قائمة كلما استمر الارتفاع طمعا فى المزيد من الربح وهذا نوع من المضاربة يتخذ شكل المقامرة ويسير فيه المضاربون على غير هدى متفائلين على غير اساس فيختل بذلك توازن البورصة وتفقد بسببه مظهرا هاما من المظاهر اللازمة لقيامها بوظيفتها الرئيسية ويشمل الضرر جميع المتعاملين فى البورصة من مزارعين وتجار ومصدرين .

ومن هذا الشرح الوجيز وماسبقه من الكلام على بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة يتضح ان الغرض الاصلى والرئيسى من قيام بورصة العقود هو ايجاد وسيلة للتأمين ضد تقلبات الاسعار ويستعملها المتعاملون فى القطن من غزال ومصدر وزارع عند اللزوم . كما ان العلاقة وطيدة بين بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة بمعنى ان الاسعار فى البورصتين تتمشى مع بعضها وتتناسب تناسبا مطردا فمتى كان العمل طبيعيا ومنتظما تسير الامور بالبورصتين على ما يرام ولا يتسع الفرق بين السعرين وكلما اختل نظام العمل فى احدى البورصتين اتسع الفرق بين اسعارهما وخرجت بورصة العقود عن وظيفتها وأصاب المتعاملين فيها من مصدرين وتجار الداخل ضرر بليغ

تدخل الحكومة فى سوق القطن

استمر التعامل فى بورصة العقود بالاسكندرية منذ انشائها بانتظام وتقاليد مرعية تتدخل فيها الحكومة بقدر محدود وحذر وحيطة حتى عام ١٩٤٠ اضطرت الحكومة الى تعطيلها لظروف الحرب العالمية الثانية وتدخلت فى السوق فى غياب البورصة بالشراء لحسابها وكان اساس التعامل اسعار بورصة مينا البصل وحلت عمليات الفرانكو بالبضاعة الحاضرة محل العمليات الآجلة ببورصة العقود الى ان انتهت الحرب الاخيرة حيث فكرت الحكومة فى اعادة فتح بورصة العقود من جديد فى أواخر ١٩٤٨ وأود بهذه المناسبة أن أشير الى انه قد احتدم الجدل بين محبذ ومعارض لاعادة فتح البورصة وانتهى الامر بفتحها فى اول سبتمبر ١٩٤٨ .

وكان رأى المعارضين فى فتح البورصة ان الوقت لم يكن مناسبا لفتح البورصة بسبب تعطل بورصة ليفربول وعدم توفر العملة الصعبة للقيام بعمليات الموازنة فى بورصتى نيويورك ونيواوزليانس وضآلة محصولنا بالنسبة للمحصول العالمى وقيام هيئات حكومية فى البلاد الاخرى تقوم بشراء القطن وتوزعه على المصانع بمعرفتها وحذرت المعارضة من ان فتح البورصة فى تلك الظروف ستكون مجالا للمضاربة المحلية وان المعاملات بها ستكون ضيقة لدرجة يسهل معها الاحتكار والمناورات التى قد تسبب هزات عنيفة فى الاسعار يضار منها صغار المتعاملين وكانت

حجة المحبذين ان البورصة هى الوسيلة الوحيدة لحماية تجارة القطن والمنتجين وللاسف الشديد تحقق ما خشيته المعارضة فلم تعد البورصة بعد اعادة فتحها اداة للتأمين بل اصبحت ندوة للمقامرة ومرتعا للمضاربة الغير مشروعة بين طائفة ممن يجرون وراء الكسب السريع السهل المنال بأساليب ملتوية واسباب مفتعلة حاولت الحكومة مقاومتها انقاذا للمنتج وجمهور كبير من ضحاياها دون جدوى بل كان تدخلها يزيد الموقف تحرجا وتعقيدا ويحمى المضاربة ويضر بالمنتج والتاجر والمصدر اشد الضرر ولازلت اكرر ان تدخل الحكومة فى سوق القطن سياسة ليست طبيعية ومخالفة لمبادىء الاقتصاد الحر وقد اخفقت سياسة التدخل الحكومى للسيطرة على اسعار المحاصيل فى معظم البلاد التى لجأت اليها ففى سبتمبر عام ١٩٢٤ تدخلت الحكومة فى سوق القطن وترتب على ذلك ان ارتفعت الاسعار ثم مالت الى توالى الهبوط .

ورغم التدخل ووفرة ما اشترته يومئذ ظلت الاسعار محكومة بالظروف الطبيعية والعوامل العالمية التى لا سيطرة لاحد عليها . كما كان من اثار تدخل الحكومة فى عام ١٩٢٩ ان ظلت اسعار القطن المصرى مرتفعة فوق مستوى الاسعار العالمية فتحول عملاؤنا الى جهات اخرى لشراء حاجاتهم وانخفض الصادر من ٨ مليون قنطار فى موسم ٢٩/٢٨ الى ٦ مليون قنطار فى موسم ٣٠/٢٩ .

وتأثر ميزاننا التجارى وضاع على الحكومة بمقدار ١٤ مليون جنيه استنفذتها من احتياطيها بسبب هذا التدخل . فضلا عن زيادة كمية المخزون من القطن الذى صعب على الحكومة تصريفه بأسعار مجزية وظل كابوسا يضغط على الاسعار . ومن المسلم به ان تدخل الحكومة فى سوق القطن امر لا تبرره سوى الضرورة القصوى وقت الحرب او عند قفل البورصة وان يكون هذا التدخل بقدر وفى حدود اذا تجاوزتها اضرت بالمصالح التى تقصد حمايتها . اما فى وقت السلم وقيام بورصة العقود فتدخل الحكومة سياسة غير حكمية وأمر غير مرغوب فيه لان البورصة وهى بارومتر الحياة الاقتصادية حساسة شديدة التأثر بكل تدخل يقلب نظام التعامل فيها رأسا على عقب .

ومن باب تسجيل الحوادث الجسام نذكر فيما يلى ملخصا لما احاط بالبورصة منذ فتحها فى سبتمبر ١٩٤٨ لغاية الآن .

ففى اول موسم اعيد فيه فتح البورصة وهو موسم ٤٩/٤٨ سارت الامور بانتظام وكانت تقلبات الاسعار فى الحدود المعقولة وربما كان لحداثة العهد فى فتح البورصة أثر فى ابتعاد المضاربين عن الدخول فيها .

وفى الموسم التالى ٥٠/٤٩ تعرضت السوق لحالة شاذة واكتنفتها ظروف غير طبيعية وهزات عنيفة مما كان له أثر سىء على كيانها وسمعتها واستولت عليها موجة من المضاربة بالعقود وقام احتكار من جانب بعض المتعاملين ادى الى ارتفاع سعر الاشمونى الى ضعف سعر الكرنك فبلغ ١٥٤٫٥ ريال بينما لم يعد سعر الكرنك ٨٦٫١ ريال واختل التوازن بين سعر القطن فى بورصة العقود وبين سعره فى بورصة البضاعة الحاضرة حتى زاد السعر فى الاولى ٨٠ ريالا عنه فى الثانية وهو وضع مقلوب يدل على ما اصاب البورصة من خلل.

اما خطورة المناورات والاحتكارات التى احاطت بالسوق فكان حتما ان تفضى الى الاضطراب فى البورصة وان يخرجها عن حدودها الطبيعية ووظيفتها الرئيسية وهى التأمين ضد تقلبات الاسعار .

واتجهت النية فى ذلك الوقت الى غلق البورصة لوضع حد لهذا الشذوذ واضطرت الحكومة الى التدخل فيها لتحديد حد اقصى وتجميد الفروق وعدم صرفها للمشترين كما حددت فروق الاسعار للرتب المختلفة وفرضته على المتعاملين وكان من نتيجة كل هذا ان اضطر جميع البائعين الى تسليم أقطاب فى الفليرات بكميات هائلة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البورصات كما أضطر بعضهم الى اعادة كبس بعض اللوطات لتتفق مع شروط التسليم مما ترتب عليه عدة خلافات خرجت من حرم البورصة الى ساحة القضاء ولازالت القضايا القائمة المتعددة بين الطرفين تثير جدلا وتنطوى على مشاكل لن يسهل حلها.

وبدأ الموسم الثالث ٥١/٥٠ بنشاط المضاربة بسبب عجز المحصول العالمى من جهة ولمواجهة الزيادة المضطردة فى الاستهلاك العالمى نتيجة لحرب كوريا فسجلت الاسعار ارتفاعا كبيرا وزاد من ارتفاع الاسعار استيلاء الحكومة على الاقطان اللازمة لتموين المغازل المحلية مما اضطر حائزى هذه الاقطان الى شراء مراكزهم ببورصة العقود .

وقد شجع هذا الارتفاع الحكومة المصرية على زيادة ضريبة الصادر الى ٢٠ ريال للقنطار بأثر رجعى فكان لهذا الاجراء وقع سىء لدى الغزالين فى الخارج كما بدأت الاسعار فى التدهور وساءت حالة المضاربة . وعلى أثر تحسن الموقف الدولى لهدوء الحالة فى كوريا واحجام الدول عن تخزين المواد الخام وحاجيات التسليح وتوقع زيادة محصول القطن العالمى وقلة الطلبات الخارجية تدخلت الحكومة وأصدرت مرسوما يخول لوزير المالية سلطات واسعة لتحديد الاسعار وفروق الرتب وشروط الفليرات وتصفية المراكز وتحملت الحكومة نتيجة تدخلها فقبل انتهاء الموسم اضطرت الى تخفيض ضريبة الصادر الى خمسة ريالات تشجيعا للتصدير وتخفيفا للعبء عليها ـ ولكن هذا الاجراء لم يكن له الاثر الكافى نظرا لتوقف الطلبات الخارجية بعد أن ساءت سمعة السوق المصرية واضطرت الحكومة الى استلام مليون وربع قنطار تقرب قيمتها من ٣٤ مليون جنيه ولا زالت تحتفظ بمعظمها وستظل عبئا يضغط على المركز الاحصائى للقطن .

وكان من أثر اتمام صفقة روسيا ان تمت تصفية المراكز المفتوحة على عقدى فبراير وابريل فساعدت هذه الصفقة على حل مشكلة القطن الاشمونى ـ أما بالنسبة للقطن الكرنك فقد اضطرت الحكومة الى اتخاذ اجراء يقضى بتصفية المراكز تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على أساس ١٤٠ ريالا وقد استفادت المضاربة فقط من هذه التصفية وتحررت من مراكزها وأصبحت الاقطان الموجودة لدى المصدرين وتجار الريف المرهونة لدى البنوك غير مغطاة ولم يتمكن المزارع من تحديد أقطانه التى باعها تحت القطع وهبطت الاسعار فى بورصة البضاعة الحاضرة وأعلنت الحكومة استعدادها للشراء بالسعر الذى حددته وهو ١٢٥ ريالا للقطن طويل التيلة استحقاق يولية و ٧٢ ريالا للقطن قصير التيلة استحقاق اغسطس . وقد توقف أصحاب المراكز والسماسرة والاعضاء المنضمون عن دفع فروق التصفيات الى أن تم الاتفاق بينهم لعمل اتفاق (بول) لمواجهة دفعها من أموال السماسرة فى صندوق الضمان والخارج المدفوع من العملاء والباقى من المصدرين على أن يلاحق السماسرة عملاءهم لدفع المتأخر عليهم وتدفع الاموال المحصلة منهم الى هيئة البول .

وقد أثارت هذه الحالة أيضا مشاكل عديدة رفع أمرها الى القضاء وتفاديا لتكرارها فى المستقبل وضعت الحكومة قانونا بتحريم التعامل فى البورصة على المكشوف بأكثر من عشرة آلاف قنطار للمضاربة وفرضت عقوبات رادعة على من يخالف ذلك .

الطرق المختلفة لوضع الامور فى نصابها

سادتى ، ليس هناك من وسيلة للخروج من المأزق الذى نحن فيه فى سوق القطن الا عودة الثقة بين المتعاملين وعودة ثقة الغزالين بالسوق المصرى والعمل على انتظام السوق ثانية .

فليست العبرة بارتفاع الاسعار محليا ارتفاعا وهميا دون تصدير فعلى للمحصول وانما العبرة هى فى العمل على تصريف المحصول بأسعار عادلة مجزية مناسبة متمشية مع الاسعار العالمية وعلى أن تقدم الحكومة بشراء جميع حاجياتها من مواد التموين أو المواد اللازمة للمشروعات العامة بمبادلة أقطان سواء من مخزنها أو من السوق الحر بحيث لا يبقى فى نهاية الموسم الا الفضلة المعتادة حتى لا يزيد مقدارها فتصبح كابوسا على الموسم التالى

ومن الطبيعى أن ثبات السوق وانتظامه وعودة الثقة به لن تتحقق بين يوم وليلة بل تتطلب وقتا نرجو أن لا يطول ، فمجز الصادر لغاية الان ٢ر٤٥٠ر٠٠٠ والمدة الباقية من الموسم لا تتعدى أربعة شهور .

وتخليص سوق القطن من الوضع الشائك الذى أصبح فيه يجب أن تتضافر القوى على اصلاح بورصة العقود وتنظيمها بما يضمن عدم خروجها بأى حال عن وظيفتها الرئيسية التى أوضحناها وهى التأمين التجارى والصناعى والزراعى للتاجر والمصدر والغزال والمنتج ونرجو أن يظهر فى الموسم القادم أثر تنفيذ القوانين التى أصدرتها الحكومة أخيرا فى الحد من آثار الاحتكارات والمناورات بعدما اكتوى بنارها من صلاها ومن اصطلاها فى السنوات المتتالية . كما أن تنظيم العلاقة بين المصدرين وتجار الداخل يصون صالح كل منهما عند بيع الاقطان باسكندرية .

وان خير وسيلة لتحقيق هذا هو انشاء مكتب خبراء للتحكيم لا ترتبط خبراؤه أية مصلحة أو شبه مصلحة بأحد طرفى التحكيم وأن يكون اختيار هؤلاء الخبراء ممن عرفوا بالكفاءة والدقة وطول المران والنزاهة أسوة بمكتب التحكيم فى درجة الرطوبة .

كما يجب زيادة النصاب القانونى لرأس مال سماسرة بورصة العقود وحصتهم فى صندوق الضمان تقوية لمراكزهم وزيادة المارج للاعضاء العاديين عن العمليات التى يقومون بها ببورصة العقود والزام الاعضاء المنضمين بدفع مارج عن عملياتهم ببورصة العقود أيضا وتحديد حد أقصى للعمليات التى يقوم بها كل سمسار لضمان عدم تكرار المشاكل التى نشأت أخيرا فى توقف بعض السماسرة والاعضاء المنضمين عن دفع فروق التصفيات . كما نرى غلق مكاتب السماسرة فى داخلية البلاد والاكتفاء بالمراكز الرئيسية لهم بالاسكندرية حتى لا تكون المضاربة فى متناول جمهرة صغار المضاربين الدخلاء الذين يغرر بهم الوسطاء ويستدرجونهم لدخول البورصة **كما يجب أن توكل الحكومة الرقابة على أعمال البورصتين الى هيئة فنية لانه مهما أوتى مندوب الحكومة من كفاءة وقدرة فان سلطته محدودة لا تمكنه من اداء واجبه على الوجه الاكمل لاتساع وتشعب الاعمال وتعقدها فى البورصتين .**

فان سن القوانين يا حضرات السادة ليس هو كل شىء لاصلاح حالة سوق القطن وانما العبرة والفائدة فى مدى الاشراف الفعلى على تنفيذ هذه القوانين واللوائح الخاصة بها تنفيذا دقيقا . وان فى نصوص القوانين القائمة الآن ما يكفل وضع الامور فى نصابها وما يحل الخلافات العديدة التى تنشأ بين أعضائها مما يجعل الحكومة فى غنى عن التدخل المستمر فى أمورها صغيرها وكبيرها فواجب الحكومات أن يقف عند حد الاشراف دون التدخل

كانت جميع الدول تدرس مشاكل مابعد الحرب والحرب قائمة وانه كان أولى بنا قبل فتح البورصة أن نبادر بتعديل قانونها ولائحتها تعديلا شاملا . ولكن الاسراع فى فتحها لم يمكن الحكومة من اجراء التعديل الشامل المنشود وليس أمامنا الآن الا المطالبة بتعديل القانون كما بدأ فيه نقص فان التعديل بالتدريج خير من الانتظار الطويل على أمل تعديل شامل . ومما لاشك فيه أن سوء حالة بورصة العقود فى هذا الموسم سيكون له أثر هام على أعمال الموسم القادم . وقد رأيت ألا أتكلم فى ذلك الآن . ولكنى أناشد المسئولين أن يحتاطوا له من الآن والا نبقى كعادتنا حتى آخر وقت لنبدأ بالعلاج حين تقع الواقعة .

ويجب أن نساير العالم فى التقدم الزراعى وأن نعمل على زيادة الغلة بالقضاء على الآفات وتحسين السلالات وتخفيض نفقات الانتاج الزراعى ليتوفر للقطن المصرى عامل المنافسة فى السعر ولا مفر من اعادة النظر فى ضريبة الصادر .

الكلمة التى ألقيتها الآن ليست محاضرة بالمعنى المصطلح عليه وانما هى حديث أدليت به فى وسط عائلتنا الاقتصادية فليس منها جديد على حضراتكم وكل مهمتى أن سقت هذه المعلومات المتواضعة . أرجو أن أكون قد وفقت فى تقديمها .

***

منشورات ضريبية

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

كتاب دورى رقم ١١ ضريبة عامة

بشأن اللائحة التنفيذية الجديدة

للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

نرسل معهذا نسخة من اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

وقد نشرت هذه اللائحة فى الجريدة الرسمية بالعدد ٦٣ الصادر بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٥٢ واصبحت نافذة من ذلك التاريخ .

ولما كانت اللائحة تقضى على المأموريات باستعمال استمارات معينة ملحقة نماذجها بها ، فيجب استعمال تلك الاستمارات دون سواها ، واذا كان قد شرع فى استعمال نماذج قديمة ضممتم الكف عن ارسالها والاستعاضة عنها بالنماذج الجديدة .

القاهرة فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٢

وزارة المالية والاقتصاد

مصلحة الضرائب

كتاب دورى رقم ٤٢

صدر الكتاب الدورى رقم ٣٨ (ارباح استثنائية) بشأن استعمال المال الاحتياطى المنصوص عليه فى الفقرة أولا من المادة السابقة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فقرر وجوب توفر شرطين لهذا الاستعمال وهما :-

أولا - أن يحدث الهبوط فى قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية لاخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية .

ثانيا - أن تكون نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها المنشأة فى هذه الفترة خسارة فعلية وقد أعادت المصلحة النظر فى هذا المنشور وعرضته بما عن لها من آراء على سعادة مستشار الرأى لوزارة المالية فانتهت بعد ذلك الى تقرير المبدأين الاتيين

أولا - يشترط لاستعمال المال الاحتياطى سالف الذكر فى الفرض الذى خصص من أجله أن يحدث الهبوط فى فترة الاثنى عشر شهرا المشار اليها فقط بل ان الاستعمال جائز قانونا قبل هذه الفترة عندما يتحقق هبوط القيمة وعودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى .

وسوف تقوم المصلحة بفحص كل حالة على حدة على أن يقدم صاحب الشأن مايثبت هبوط سلعته .

ثانيا - لا يشترط لاستعمال المال الاحتياطى سالف الذكر أن تكون نتيجة العمليات التى باشرتها المنشأة خسارة فعلية طالما توافرت عوامل الهبوط الامر الذى يستتبع هذا الاستعمال .

ويلغى بذلك الكتاب الدورى رقم ٣٨ (أرباح استثنائية) ويستعاض عنه بما ورد أعلاه .

تحريرا فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٢

الشركة العــالمية
لقنـــاة السويس البحرية

اعلان

خدمــة الاوارق الماليـــة

الشهـــادات وكشوفات التحفـــظ التى لحقها التقـــادم

تسترعى الشركة النظر الى انه طبقـا لاحكام القـوانين المصرية ستسقط بالتقـادم الشهادات وكشوفات التحفظ والكوبونات التالية فى التواريخ المبينة بعد :

خدمة السندات

ستسقط بالتقـادم فى **١٦ يونيوسنة ١٩٥٢** الشهادات « كوبونات »(ذات اللونين الوردى والاصـفر وكشوفات التحفظ المتعلقة بصرف الكوبونات .

الكوبونات ٣ ٪ المجموعة الثانية :رقم ١١٥ ورقـم ١١٦ ورقـم ١١٧ورقم ١١٨ (استحقاقات ١/٩/٤٤ و ١/٣/٤٥ و ١/٩/٤٥ و ١/٣/٤٦)

الكوبونات ٣ ٪ المجموعة الثالثة :رقم ٧٢ورقم ٧٣ ورقم ٧٤ ورقم ٧٥(استحقاقات ١/٩/٤٤ و ١/٣/٤٥ و ١/٩/٤٥ و ١/٣/٤٦)

الكوبون ٥ ٪ سندات جديدة :رقم ٦٠ (استحقاق ١/٨/٤٥)

ملحوظة : جميع الكوبونات المبينةبعاليه التى كانت الضرائب تستنفذقيمتهـا بالكامل قبل ان تقـدر على قاعدة الذهب تعتبر كشـهادات حقيقية ابتداء من ١٥ يونيو سـنة١٩٤٧ .

ستسقط بالتقـادم فقط فى **١٦يونيو سنة ١٩٦٢** شهادات « التسديد » (ذات اللون الازرق) وكشوفات التحفظ المتعلقـــة بتسديد قيمـــة السندات ٠

خدمة أسهم رأس المال

ان الشهادات وكشوفات التحفظ المسلمة تخص فرق الذهب المتعلق ليس فقط بتسديد اسهم رأس المال المستهلكة بل ايضا بالفائدة النظامية التى كان يستحقها سهم رأس المال قبل استهلاكه .

وستسقط بالتقادم بتاريخ **٣ يوليو سنة ١٩٥٢** المبالغ الخاصة بالفروقات المتعلقة بالفائدة النظامية .

اما الفروقات المتعلقة بتسـديدقيمة الاسهم فتبقى وحـدها قابلةللصرف لغاية **٣ يوليو سنة ١٩٥٢**

وستوضع فى الوقت المناسب جداول تحت طلب المساهمين ترسـل الى مراسـلى الشركة فى فرنسـا والخارج لتبين لهم من جهة الاسعار الجـديدة لقيمة تسـديد الاسهم المستهلكة فى السحوبات التى اجريت من ١٩٣٥ الى ١٩٤٦ والتى لم تسدد بعد ومن جهة اخرى اسعار الشهادات وكشوفات التحفظ الخاصـة بالاسهم بعد خصم الفرق الخاص بالفائدة النظامية .

بنـــك التسليف

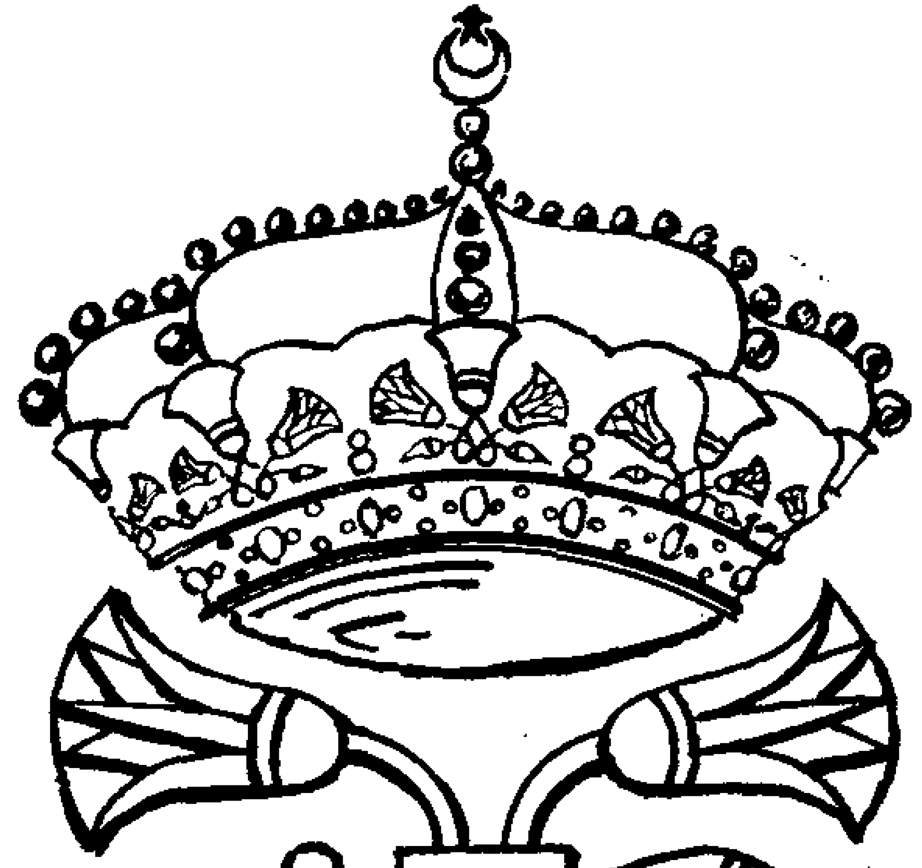
الزراعى والتعـــاونى

شركة مساهمة مصرية س ت ٣٩٦٢

اعلان لحضرات مساهمى البنك

وافقت الجمعية العموميـة العادية لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى جلستها بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٢ على صرف مبلغ ٢٤٠ مليم عن الكوبون رقم ١٨ عن سنة ١٩٥١ المالية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٢ على أن يخصم من هذا المبلغ الضرائب المستحقة وذلك مقابل تقديم الكوبون المذكور الى بنك مصر أو البنك الاهلى بالقاهرة أو بالاسكندرية فيما يختص بالاسهم لحاملها .

أما فيما يختص بالاسهم التعاونية فتصرف قيمة الكوبون المذكور بعـد خصم الضرائب المسـتحقة من المركز الرئيسى لبنك التســليف الزراعى والتعاونى وكذا من فروعه وتوكيلاته التى تقع الجمعيات بدائرتها مقـابل تقديم الشهادات المؤقتة .

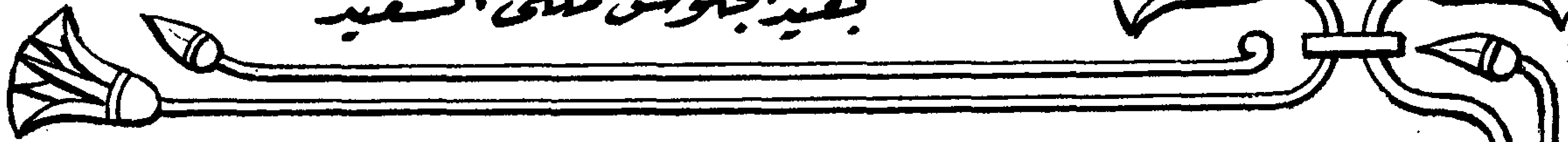


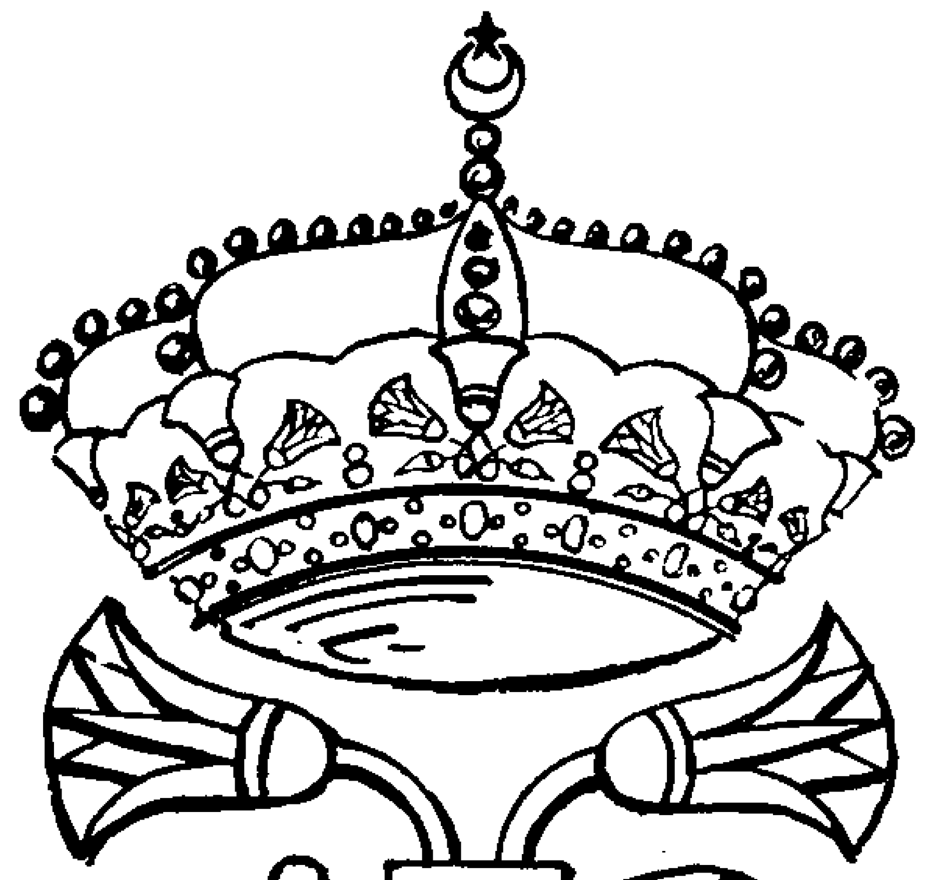
إلى مقام

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

نقدم أخلص التهانى وأطيب التمنيات

بعيد الجلوس الملكى السعيد



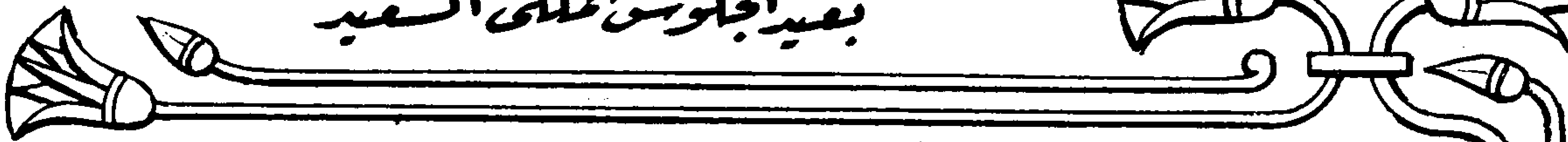


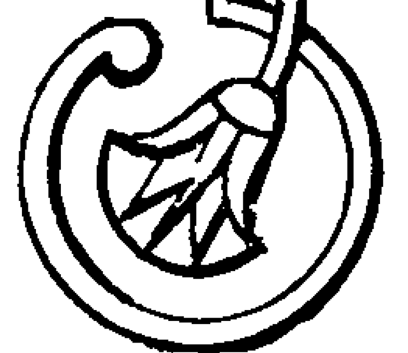
إلى مقام

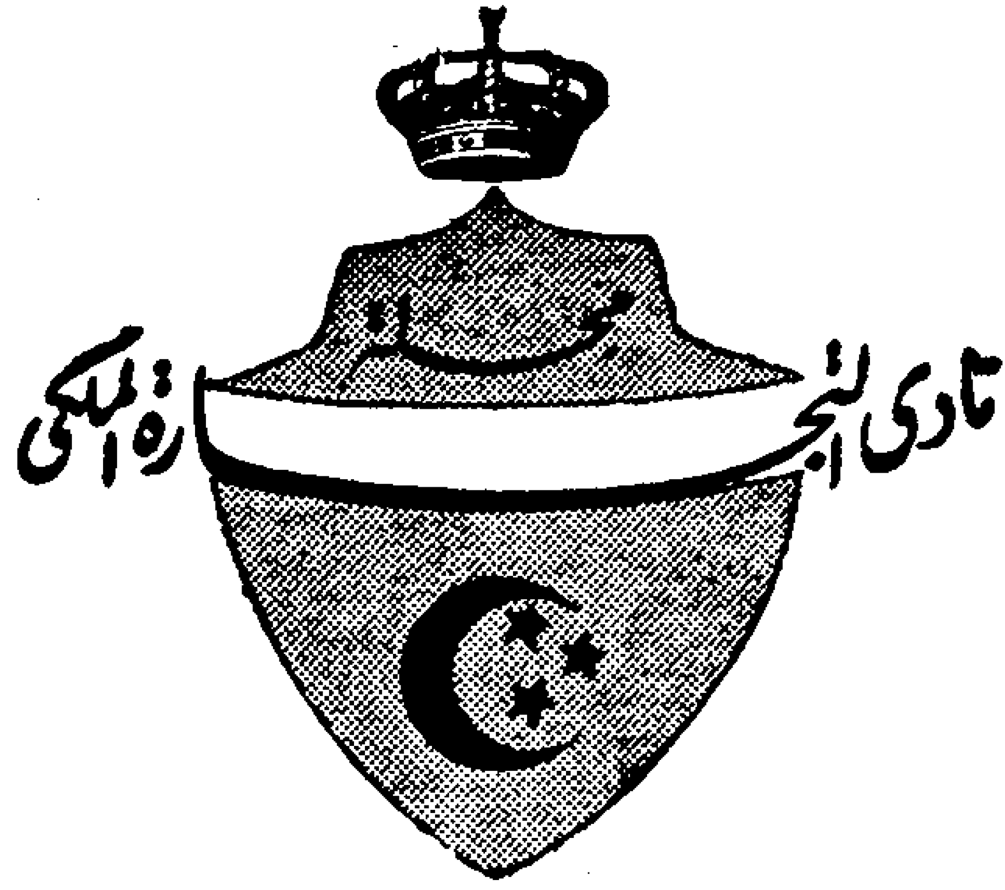
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

نقدم أخلص التهانى وأطيب التمنيات

بعيد الجلوس الملكى السعيد







الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٠
١ يونيو ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

سياسة التقشف وأثرها فى وظائف الدولة : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : سوق المملكة السعودية — منافذ الصناعة المصرية — بوادر أزمة عالمية

خواطر حول مؤتمر الزيت

أخبار اقتصادية

أزمة صناعة الصلب فى الولايات المتحدة

اقتصاديات الشرق الاوسط : مراكش المهضومة

المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير — تابع المنشآت التى فقدت دفاترها ومستنداتها : للاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية : محمود شاكر باشا

أخبار الاقتصاد العالمى

الاوراق المالية : فى النصف الثانى من مايو

حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين بنادى التجارة الملكى —

القطن : فى النصف الثانى من مايو

أسواق الحديد فى العالم

دليل الممول : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية : الاعفاء من الضريبة — منع تعدد الضرائب وازدواجها — ترحيل الخسائر — ربط الضريبة

المالية العامة والانتاج الصناعى فى مصر عام ١٩٥١

بيان الملكية الصناعية عن شهر مايو ١٩٥٢

سياسة التقشف
وأثرها فى وظائف الدولة

تحدث معالى وزير المالية اخيرا حديثا لا تنقصه الصراحة .. تكلم فيه عما تعانيه ميزانية الدولة فى هذا العام من عجز قدره بأربعين مليونا من الجنيهات سببه الاكبر نقص الايرادات عما كان مقدرا لها عند وضع الميزانية وقد أعلن الوزير انه ازاء هذه الحال وأمام ما يتوقع من نقص ربما يكون أكثر من ذلك فى ايرادات الدولة فى العام القادم .. فانه يضطر الى المناداة باتباع سياسة التقشف ان لم نقل الحرمان ..

ولا نشك أن الوزير متجه بسياسة تقشف الى الاداة الحكومية . فهو أولا فى معرض الكلام عن الميزانية العامة التى يصرف أكثر من ثلثها على الموظفين فى شكل ماهيات وخدمات أخرى ، فاذا كانت هناك مطالبة بالاقتصاد والتقشف فانها حتما موجهة الى هؤلاء . ولا يسع المنصف الا أن يقرر أن ماهيات الموظفين كأفراد ليست مرتفعة فى الظروف الحالية فهى فى أغلب الاحيان أقل مما يتقاضاه نظراؤهم فى الاعمال الحرة والشركات ولكن الذى نعنيه هو ضرورة الاقتصاد فى عدد هؤلاء الموظفين وقد قدر بعض الباحثين أن نصف عدد الموظفين الحاليين قادر على القيام بالاعمال التى تؤدى حاليا بل هم يؤكدون أن الانتاج يكون أفضل وأسرع .. وسيجد الجمهور ان مطالبه بالمصالح الحكومية أصبحت تتم فى وقت أقل اذ لن تكون هناك مثل الضرورة الحالية من مرور الورقة الواحدة على عدد كبير من حضرات الموظفين كل منهم يتفضل بوضع تأشيرة على الورقة وقد تقتضى هذه التأشيرة حفظ الورقة لديه أياما .

على أننا لا ندعو الى فصل نصف موظفى الحكومة تحقيقا لهذه الفكرة وانما أقل ما نطالب به هو عدم التعيين اطلاقا فى وظائف الحكومة كبيرها وصغيرها والنظر بعين جدية الى وضع سياسة تهدف أخيرا الى ما ندعو اليه ..

ونحن نرجو ان يطالب معالى وزير المالية والاقتصاد ، وهو الذى يدرى عن شئون البلاد المالية أكثر مما صرح به ، بعدم ملء أية وظيفة تخلو سيما الوظائف الكبيرة وبذلك يكون تنفيذ سياسته عمليا ونبدأ بخطوة جدية نحو الاصلاح .

احمد عنان



سوق المملكة السعودية

فى الحفلة الشائقة التى دعت اليها غرفة القاهرة التجارية لمناسبة عودة الاستاذ جلال حسين من المملكة العربية السعودية ، جرى الحديث حول العلاقات التجارية بينها وبين مصر . وأفضى الاستاذ جلال حسين ببيان مستفيض عما يمكن أن تفيده مصر من السوق السعودية .

والواقع أن التجار والصناع المصريين يجب الى يتجهوا الى فتح أسواق جديدة . وأولى هذه الاسواق بالنظر تلك التى تجاورنا وتربطنا بها شتى الروابط التاريخية والدينية والسياسية . فالبلاد العربية هى السوق الطبيعية للمنتجات المصرية ، كما أن مصر هي السوق الطبيعية لمنتجات جاراتنا العربية . ولكن يظهر ان اتجاهنا الى الشرق العربى كان حتى اليوم موسوما بالطابع السياسى . وقد حان الوقت للتفكير جديا فى توسيع هذه العلاقات وجعلها تتقدم تقدمها الطبيعى نحو الميادين الاقتصادية .

وقد أضحت المملكة العربية السعودية سوقا حسنة بعد ان ارتفعت قوتها الشرائية . وأذواق المستهلكين فيها قريبة من أذواق المنتجين المصريين وشتى الروابط التى تربطنا بهذه الجارة العزيزة تمهد للتجارة والصناعة والمنتجات المصرية حسن القبول والاقبال . ولا شك أنه مما يصيب مصر أن تروج فى المملكة السعودية المنتجات والمصنوعات الايطالية والاسبانية بينما لا تكاد المنتجات والمصنوعات المصرية تعرف هناك اطلاقا .

ولا ينبغى أن ننسى الوضع الخاص للمملكة السعودية ، فانها الارض المقدسة للمسلمين يحجون اليها من مختلف بقاع المعمورة ، فقيام العلاقات التجارية بينها وبين مصر يتيح للصناعة والمنتجات المصرية فرصة لا مثيل لها للدعاية والتعريف بها . ففي موسم الحج يجتمع فى مكة والمدينة مسلمون من أندونيسيا والباكستان والهند وسيلان والصين وسوريا ولبنان والعراق وشمال أفريقيا وجنوبها ووسطها وفى روسيا والتركستان وتركيا وايران وافغانستان ... كل هؤلاء قد اعتادوا متى أتموا مراسم الحج وعادوا الى أوطانهم أن يحملوا الى ذويهم الهدايا ... فأية فائدة يمكن أن تجنيها الصناعة والمنتجات المصرية اذا كانت معروضة فى الاسواق السعودية بما هو معروف عنها من متانة وثمن معتدل وذوق يناسب هذه الشعوب جميعا .

منافذ الصناعة المصرية

ويسوقنا الحديث فى هذا الشأن الى لفت النظر الى حقيقة لابد أن تكون ماثلة اليوم أمام أعيننا جميعا . وهى أن مستقبل الصناعة المصرية مرهون بايجاد أسواق لتصريفها . وانه ما لم تنجح فى تثبيت أقدامها فى عدد من هذه الاسواق فمن المحتم أن يتوقف نموها . واذا توقف نمو الصناعة كان ذلك ايذانا باضمحلالها وفنائها .

ومن المسلم به أن الصناعات لا يمكن أن تعيش أبدا على الاعانات الحكومية أو على الرعاية الجمركية . نعم أن هذه الاعانات وهذه الرعاية ضرورية فى السنوات الاولى لنشوء الصناعة ، ولكن لا بد أن تستغنى عنها فى وقت معقول والا عدت اعانتها ورعايتها عبثا لا طائل تحته ، واهدارا للاموال العامة فيما لا يجدى ولا يفيد . وقد قدر الاقتصاديون هذه الفترة التى يسموها فترة الحضانة بخمسة عشر عاما . واذا راجعنا تاريخ بعض الصناعات المصرية وجدنا أنها بلغت أكثر من هذه المدة ومع ذلك فانها لاتزال معتمدة على رعاية الدولة ولا يمكن أن تستمر الى غير حد ، تمنح الاعانات والرعاية على حساب دافعى الضرائب وحساب المشروعات الاجتماعية والعمرانية التى يشعر الجميع أن بلادنا فى أشد الحاجة اليها .

ومن هنا يتبين ضرورة سعى الصناعة المصرية ذاتها الى توطيد مركزها . وهو ما يتطلب نوعين من الجهد : أولهما يتعلق بالتجويد والتجديد فى الصناعة وضغط مصروفاتها وتحسين ماكيناتها والانتفاع بالتطورات المختلفة فى عالم الصناعة : وثانيهما يتعلق بالسعى لتوسيع مجال تصريفها واحسان معاملة المستهلكين والاعتصام بالامانة والاعتدال فى السعر والاكتفاء بربح معقول حتى يتيسر لها منافسة المصنوعات والمنتجات الاجنبية .

بوادر أزمة عالمية

يرى السيد عبد المجيد الرمالى بك ان ما يعانيه العالم اليوم من هبوط فى الاسعار وضعف فى الحركة التجارية ليس مقدمة أزمة عالمية كما يقرر بعض الاقتصاديين ، ولكنه مجرد حالة من الركود ، وعنده أن الفرق كبير بين الركود والازمة . ويفسر هبوط الاسعار وكساد الاعمال التجارية بأنه مقدمة للعودة الى حالة الاستقرار . وان الرواج الذى كان ملحوظا فى السنتين الماضيتين كان راجعا الى حركة التجديد والتعمير التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من نشاط حركة التسلح فى الدول وما ختمت به من نشوب حرب كوريا . وعنده أن هذه العوامل الثلاثة كانت قد أحدثت نشاطا هائلا فى الانتاج تبعا لنشاط الطلب على مختلف المواد والسلع ، فلما انتهت تلك العوامل كان طبيعيا أن ينتهى أثرها .

ونحن نرجو أن يكون رأيه صحيحا . وان كان الفريق الآخر الذى يرى فى حالة الهبوط الحاضرة مقدمات أزمة عالمية شبيهة بتلك التى اجتاحت العالم فى سنة ١٩٣١ يؤيد رأيه بالسوابق والاستقرار ربما يقرره عدد من الاقتصاديين حول وجود ما يسمونه Trade Cycle أعنى دورة الصناعة والتجارة . وخلاصة نظريتهم أن الحرب تنتج رخاء ثم يتبعها هبوط لابد منه يستمر الى ان تنشب حرب جديدة . ويقدرون عمر هذه الدورة بفترة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة .

وبناء على نظريتهم يكون الهبوط والكساد الحاضرين مقدمة لازمة عالمية ، لان الدورة التجارية والصناعية قد استوفت مدتها .

خواطر حول مؤتمر الزيت

كان مؤتمر ((الزيت)) الذى عقده المجمع المصرى للثقافة العلمية ، فى الاسبوع الواقع بين ٢٦ ابريل واول مايو سنة ١٩٥٢ مؤتمرا موفقا ، ولكن توفيقه لم يتم ..

فقد أحسن مجلس ادارة المجمع فى اختيار الموضوع ، لان ((الزيت)) ولا سيما زيت الشرق الاوسط وبخاصة زيت مصر ، من الموضوعات التى قفزت الى الطليعة فيما يستأثر بعناية الناس ، لما للزيت من شأن خطير فى السلم والحرب ، ولما له من أثر فى الحياة العامة والخاصة ، ولما كشف عنه البحث فى المنطقة التى تحف بالخليج الفارسى من أرصدة ضخمة تبلغ نصف ارصدة الزيت فى العالم كله ، وقد تزيد على النصف ، وأخيرا لما لموضوع الزيت فى مصر ، من منزلة تتصل من ناحية باقتصاد البلد ، ومن ناحية بسياسته العامة ..

وقد اعد مجلس الادارة برنامجا حافلا بالمحاضرات النافعة ، وندب لها فريقا من صفوة المصريين المشتغلين بشئون الزيت فى مصر ، وضم الى المحاضرات - بفضل شركة شل على الاكثر - طائفة من الافلام الثقافية الفنية ، كل منها يعرض بأفضل بيان وأوضحه ما قد تعجز المحاضرات المسهبة عن تبيينه لغير ذوى الاطلاع

ولكن المؤتمر عنى اكبر العناية بالنواحى العلمية والفنية ، وأهمل أو كاد يهمل النواحى الاقتصادية . واذا كان دستور المجمع يحظر على أعضائه التعرض للسياسة والدين ، فى نطاق مجمعهم ، فالتعرض للاقتصاد ليس محظورا . فقد خصصوا الايام الاربعة الاولى من المؤتمر للموضوعات التالية:

١ - الزيت فى الحياة العامة والخاصة .

٢ - وسائل البحث عن الزيت وما طبق منها فى مصر .

٣ - العلم فى تعدين الزيت .

٤ - كيمياء الزيت وتكريره .

وقد كانت هذه المحاضرات ، على تفاوت بينها ، جيدة فى تبيان ما خصصت له ، وان أخذ على بعضها مآخذ يسيرة فى فن المحاضرة ، وعلى بعض المحاضرين فى المؤتمر شيئا من التهاون او الاستهتار باللغة العربية مع ان تطويع اللغة العربية لاغراض العلم هدف من اسمى أهداف المجمع

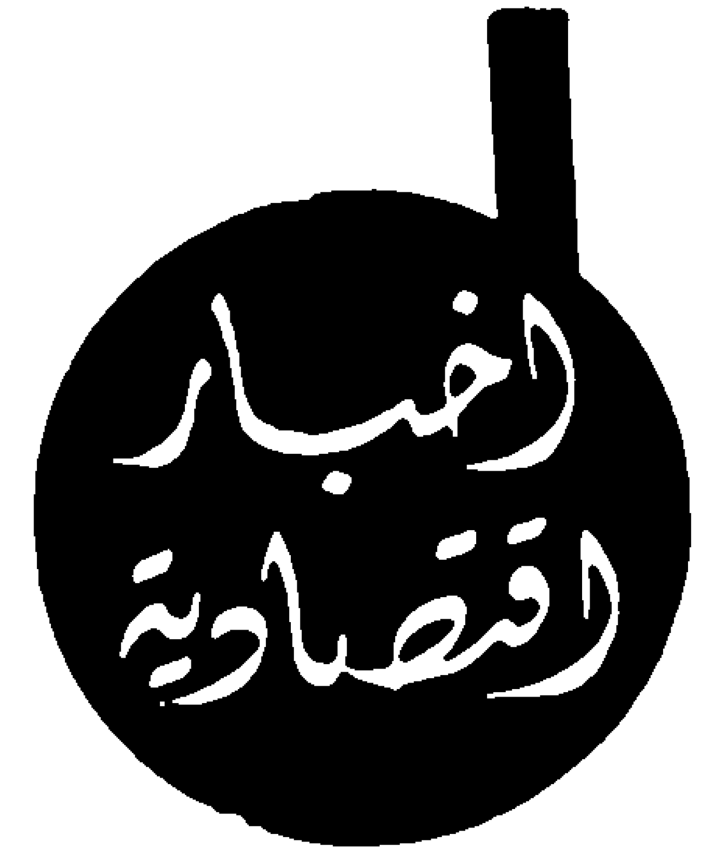
فقد كان خليقا بالمؤتمر أن يخصص أكثر من بعض يوم لموضوع الزيت فى الشرق الاوسط ، والاهتمام بأثره الاقتصادى ، والتوسع فى النواحى الاقتصادية التى ألمعنا اليها الماعا فى المقال الذى نشرته ((مجلة الاقتصاد والمحاسبة)) فى عدد ١٥ ابريل الماضى . ولعل عذر المجمع ان هذا الموضوع يستغرق بضعة أيام من المحاضرة ، وأن مؤتمر هذه السنة لم يتسع لهذا التفصيل ، وانه حسبه انه فتح مغاليق الابواب على موضوع خطير ، عسى أن يقتحمه غيره من بعده . ونحن نرى ان لهذا العذر ما يسوغه أو يسوغ بعضه ، ولكننا نظن أنه يجدر بمجلس ادارة المجمع ، وقد بادر الى عقد مؤتمر للبحث فى موضوع الزيت ، ان يتصل بالجمعية الملكية للاقتصاد والتشريع وغيرها من الهيئات التى تعنى بهذه الموضوعات كالمهندسين ورجال الصناعة والتجارة ، لعقد مؤتمر ثان عندما يستأنف النشاط الثقافى فى أواخر الصيف أو أوائل الخريف ، فيبحث العوامل الاقتصادية التى من شأنها اذا توافرت ان تتيح للجماعة الانسانية موردا من أعظم موارد الطاقة ، ويعنى بتأثير ايراد الزيت فى اقتصاد الشرق العربى ، وهو ايراد يطرد زيادة وارقامه تكاد تبلغ الارقام الفلكية . فعلى أساس الانتاج المقدر فى سنة ١٩٥٥ والاتاوة المتفق عليها **الآن** ، **لن يقل دخل المنطقة** فى تلك السنة عن ٥٠٠ مليون دولار أو ما يعدلها بعملات شتى، واذا ازداد الانتاج الى ضعف ما هو عليه الآن فى بحر عشر سنوات ، اصبح الايراد فى حدود الف مليون دولار ، وهذا رقم يحتاج الى تدبر كثير

هذه النواحى من الموضوع قلما ورد لها ذكر فى المؤتمر ، وان كان المرتجى ان تحوى المحاضرات المطولة شيئا عنها متى نشرت كاملة فى كتابه السنوى ..

اما موضوع الزيت فى مصر ، فكان علاجه غير شاف للغليل . فمصر لا تنتج ما يكفى استهلاكها الذى يطرد زيادة عاما بعد عام ، وانتاجها بدأ يميل الى الانحدار ، وقد بلغ ما استوردته من المشتقات فى السنة الماضية مليون طن أو أكثر قليلا ،

والاستكشاف فيها قد وقف كله وعند أهل الخبرة ان احتمال وجود الزيت فى مناطق غير التى وجد فيها حتى الآن ، أو على مقربة منها ، ليس احتمالا بعيدا ، ولكن هناك عوائق ، كان يحق للذين حضروا المؤتمر ، وهم من خيرة المصريين المشتغلين بالعلوم والصناعات ، أن يسمعوا عنها بيانا أفرغت العناية فى اعداده ، وان تتاح الفرصة لتبادل الرأى ، فى هذه العوائق وما خير وسيلة للتغلب عليها ، حتى تصير مصر مستكفية من هذه الناحية ، ان لم تغدو قادرة على التصدير بعد الاستكفاء . وليس بغريب ان يختلف الرأى فى موضوعات حيوية كهذا الموضوع ، ولكن عرض الآراء المختلفة ومناقشتها مناقشة علمية خير ممهد لافضل خطة يسير عليها البلد فى هذا الشأن الذى يتصل اوثق اتصال باقتصاده القومى من مصباح الكيروسين الذى يحتاج اليه الفلاح الى موقد الطبخ ، الى بنزين السيارات ، وضروب الوقود التى تحتاج اليها المصانع ..

والامل معقود على ان تلج هيئات أخرى اقتصادية وصناعية هذا الباب الذى فتحه المجمع المصرى للثقافة العلمية بعقد مؤتمر الزيت ، أما المجمع فحسبه فضلا انه فتحه ، وانه قدم للمصريين بين محاضريه فئة من شباب مصر الذى بلا هذا الموضوع علما وعملا ، فخرج المستمعون من محاضراتهم وهم يقولون ليت لنا مليون او ليتنا نوجه أعظم عنايتنا حتى ننشىء مليونا من امثالهم ، فى شتى المرافق التى عليها يبنى مستقبل مصر وعلياؤها ..



٤٤ مليون جنيه تفقدها مصر من انخفاض الصادر من القطن

تشير الاحصاءات الرسمية ان معظم العجز الذى طرأ خلال الشهور الاربعة الماضية على الميزان التجارى ناتج عن انخفاض الكميات المصدرة من القطن المصرى للخارج .

فقد بلغ قيمة ما صدرته مصرخلال هذه الفترة هذا العام ٥ر٤٥ مليونا من الجنيهات مقابل ٨٩ مليوناو٨١٤ الف جنيه فى نفس المدة من العام الماضى اى بنقص مقداره ٤٤ مليونا ومائتا الف جنيه بينما بلغ العجز فى قيمة الصادرات المصرية الاخرى خمسة ملايين و ٨٤٣ الف جنيه .

تنظيم الصناعات المحلية

وضعت وزارة التجارة والصناعة مشروع قانون لتنظيم الصناعةالمحلية ودعمها ، ومنع المؤسسات الصناعية من زيادة انتاجها دون التفات لاى اعتبار يتصل برغبات البيع وجودة الصنف وتخفيض مصروفات وسعر تكلفتها .

وأهم ما تضمنه هذا المشروع هو أنشاء مجلس اعلى لكل صناعة تدعو الحاجة لاعادة تنظيمها .

خفض اسعار المستوردات لتخفيض رسوم التأمين على البضائع

قررت شركات التأمين عن النقل البحرى خفض رسوم التأمين على اخطار نقل البضائع الى الموانى المصرية بمقدار شلنين وستة بنسات .

وكانت هذه الرسوم مقدرة على اساس سبعة شلنات وستة بنسات عن كل بضاعة قيمتها مائة جنيه ، وذلك لتغطية الاخطار الناجمة عن الاضراب واعمال الشغب فى البواخر والموانىء . ومن المنتظر ان يكون لهذا الخفض تأثير على اسعار الحاجيات المستوردة من الخارج

وفر فى ميزانية الاوقاف

بلغت ايرادات الاوقاف خلال الاشهر الاربعة الواقعة من مارس الى يونيو من السنة الماضية مليونو٢٠٥ ألف جنيه والمقدر تحصيلهمنهامليون و ٤٥٥ الف جنيه اى بنقص قدره ٢٥٠ الف جنيه ، وقد حصل هذا المبلغ فى الشهور التالية .

اما المصروفات الفعلية فقد بلغت مليون و ١٨ الف جنيه بوفر قدره ١٨٥ الف جنيه عن المصروفاتالمقدرة وتبلغ مليون و ١٠٣ الف جنيه .وقد بلغت نسبة التحصيل ٢ر٩٨ ٪ وهى من أعلى النسب التى وصلت اليها الوزارة .

من الاحصائيات الرسمية

تبين من الاحصائية التى أعدتها مصلحة الاحصاء والتعداد عن حركة التجارة الخارجية لمصر فى شهر ابريل الماضى أنها قلت كثيرا خلال هذا الشهر عما كانت عليه فى أبريل من العام الماضى .

فقد بلغت قيمت الواردات فى خلال أبريل ١٩٥٢ مبلغ ٠٤٠ر١٠٠ر١٦ جنيها مقابل ٤٧٤ر٠٧٧ر٢٦ جنيها فى أبريل عام ١٩٥١ أى بنقص قدره ٤٣٤ر١٧٧ر٩ جنيها

كما بلغت قيمة الصادرات فى أبريل سنة ١٩٥٢ ٤٤٨ر٥٥٧ جنيها فقط مقابل ٠٢٢ر٨٨٥ر٢٠ جنيها فى مثل هذا الشهر من العام الماضى أى بعجز قدره ٥٧٤ر٣٢٦ر١٣

ويرجع السبب فى هذا الهبوط الكبير فى قيمة الصادرات الى نقص قيمة المصدر من القطن ، فقد بلغت فى أبريل ١٩٥٢ ــ ٢٥١ر٤٩٥ر٤ جنيها مقابل ٨٩٤ر١٢٣ر١٧ جنيها فى أبريل من العام الماضى أى بعجز قدره ٧٧٣ر٦٢٨ر١٢

ولقد كانت حركة التجارة الخارجية فى أبريل ١٩٥١ نشطة الى درجة كبيرة مما يصعب معه جعلها مقياسا تقارن به حالة التجارة فى غيرها من السنين

اما السبب الرئيسى فى نقص الواردات فى أبريل الماضى فيرجع الى انخفاض أسعار القطن وقلة المصدر منه الى الخارج

خطر الجراد يزول فى الشهر القادم

يقول المختصون فى وزارة الزراعة انه اذا مرت الفترة الواقعة بين اول شهر يونيو ومنتصفه دون تعرض البلاد لاخطار غاراتالجراد فان مصر ستنجو من الخطر نهائيا هذا العام .

تدهور حالة التجار

٢٥٤٠ حالة بروتستو و ١٦ حالة افلاس

بلغ عدد حالات البروتستو المقيدة فى جميع المحاكم فى المدة من ١٦ الى ٣٠ ابريل الماضى ، ٢٥٤٠ حالة

وبلغ عدد حالات الافلاس ١٩حكما أى بزيادة مائة حالة بروتستوأربعة احكام افلاس عن النصف الاول من هذا الشهر .

عدم اصدار التصريح الثالث لزراعة الارز

بالرغم من ان خزان اسوان يحجز الآن امامه ٢٥٠ مليونمتر مكعب من المياه زيادة عن العام الماضى ، وهى تكفى لرى ١٠٠ الف فدان ارز خلاف الكميات التى سمح بزراعتها الا ان وزارة الاشغال ترى عدم اصدار التصريح الثالث لزراعة الارز ، وذلك خشية الوقوع فى الخطأ الذى حدث فى العام الماضى من التوسع فىالزراعة وعدم وجود المياه اللازمة .

حماية البواخر المصرية الصغيرة فى المياه الاقليمية

طلبت مصلحة الموانى والمنائر من مصلحة الجمارك التنبيه على فروعها فى مختلف الموانىء ، بعدم السماح لاية سفينة اجنبية تقل حمولتها عن

الف طن بشحن او تفريغ بضائع او نقل ركاب بين ميناء مصرى وآخر .

وذلك لحماية السفن المصرية الصغير من منافسة السفن الاجنبية الصغيرة فى مياه مصر الاقليمية .

نسبة ارتفاع نفقات المعيشة

اذاعت مصلحة الاحصاء والتعداد بيانا قالت فيه ان الارقام القياسية لاسعار الجملة فى شهر ابريل الماضى بلغت فى القمح ٢٣٠ ٪ بالنسبة الى ما كانت عليه فى الاشهر الثلاثة السابقة للحرب الاخيرة فى عام ١٩٣٩ ، وبلغت فى الفول ٤٢١ ٪ وفى الحلبة ٥٣١ ٪ وفى العدس ٥٥٦ ٪ والشعير ٣٦٠ ٪ والجبن ٤٧٧ ٪ والمسلى ٣٨٢ ٪ والزبدة ٤٦٠ ٪ والبيض ٤٢٧ ٪ والسكر ٢٦٢ ٪ والبن ٧١٠ ٪ والشاى ٣٦٦ ٪ والارز ٣٦٣ ٪ والبطاطس ٢٩١ ٪ واللوبيا ٣٥٥ ٪ والبسلة ٣٨٦ ٪ والنشا ٤٢٤ ٪ والعسل الاسود ٣٢١ ٪ والبصل ٥٨٧ ٪ والبلح الابريمى ٤٦٢ ٪ والزيتون ٣٨٨ ٪ والفلفل ٨٤١ ٪ وزيت بذرة القطن ٢٧٥ ٪ والزيت الحار ٦٠٢ ٪ والزيت السيرج ٥٩٢ ٪ والزيت الحلو ٦٧٧ ٪ وزيت الزيتون ٤٢٢ ٪ واللحوم ٣٥٦ ٪ والاسماك ٣٧٠ ٪

انخفاض النقد المصدر

بلغ النقد المصدر فى نهاية الاسبوع السابق ١٥٩ مليون جنيه بنقص قدره اربعة ملايين جنيه عن المصدر فى مثل هذا الوقت من الشهر الماضى ، ولا ينتظر ان يزيد النقد المتداول اذا صدر القطن الى الخارج اذ ينخفض التداول تدريجيا لان التمويل الداخلى للقطن قد تم فى بداية الموسم .

وانتقل القطن من مناطق انتاجه الى الاسكندرية فى انتظار التصدير الى الخارج .

تاخر مصر فى الانتفاع بالنقطة الرابعة

اعرب المستر جيمس موك مدير فرع النقطة الرابعة فى الشرق الاوسط لبعض المختصين عن اسفه الشديد لان مصر لم تقدم اليه مشروعات انتاجية يمكن للفرع القيام بتمويلها ، حتى فرع الشرق الاوسط اضطر الى توزيع الاعتمادات المخصصة لمنطقة الشرق الاوسط على بلاد مختلفة ، فازت اسرائيل منها بحصة كبيرة اذ ان هذه الدول تقدمت للفرع بمشروعات جاهزة ومعدة للتنفيذ فى حين ان مصر لم تعرض حتى الآن على الفرع مشروعاتها الانتاجية الضرورية .

هبوط ملحوظ فى الاسعار فى شهر أبريل الماضى

يتضح من الارقام القاسية لنفقة المعيشة التى أذاعتها مصلحة الاحصاء والتعداد أن الاسعار قد هبطت عما كانت عليه فى شهر مارس الماضى وعلى الخصوص أسعار الوقود والمنسوجات القطنية والصوفية ومواد البناء وكذلك بعض المواد الغذائية كمنتجات الالبان .

وقد بلغ الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى شهر أبريل ٧ و ٣٣٤ مقابل ٦ و ٣٢٥ فى مارس .

وبلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة ٤٤٨ر٢ مقابل ٤٦٢ ولاسعار الجملة للمواد الغذائية ٣٣٣ مقابل ٣٣٦ر٤ فى مارس . كما بلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة بصفة عامة فى أبريل ٣٨٣ر٥ مقابل ٣٩١ر٢ فى مارس

ويعزى هبوط أسعار المنسوجات الى هبوط أسعار القطن ، أما مواد البناء ومواد الصناعة فالهبوط فى أسعارها عام ويشمل جميع أنحاء العالم لزيادة العرض على الطلب .

٢٣ مليون جنيه عجز فى الميزان التجارى

بلغت قيمة واردات مصر خلال الثلث الاول من السنة المالية الحالية ٧٦ مليونا و ١٢٠ الف جنيه مقابل ٨٠ مليون و ١٧٧ الف جنيه فى نفس هذه المدة من العام السابق بنقص مقداره اربعة ملايين و ٥٦ الف جنيه

وبلغت قيمة الصادرات المصرية الى الخارج فى خلال تلك الشهور الاربعة من هذا العام ٥٢ مليونا و٣٤٥ الف جنيه مقابل ١٠٢ مليون و ٣٦٠ الف جنيه فى نفس المدة من العام السابق بنقص مقداره خمسون مليون جنيه ، وكان معظم العجز فى القطن .

وبمقارنة الصادرات المصرية بالواردات الاجنبية يتضح ان زيادة قيمة الواردات عن الصادرات التى صدرتها مصر خلال هذه الفترة من السنة هى ٢٣ مليونا و ٨٣٢ الف جنيه .

التقدير النهائى لمحصول القطن الامريكى

كانت وزارة الزراعة الامريكية قد قدرت محصول القطن الامريكى بنحو ١٥ مليون و ٢٩٠ الف باله من بينها ٤٦ر٢٠٠ باله من القطن الامريكى الطويل التيلة . وقد تلقت الجهات المختصة ان التقرير النهائى للقطن الامريكى بلغ ١٥ مليون و ١٣٠ الف باله أى بعجز قدره ١٦٠ الف باله .

مبادلة بترول بقطن مصرى

تدرس وزارة التجارة والصناعة الآن عرضا تلقته من احدى الشركات باستعدادها مبادلة كمية كبيرة من القطن بكميات من المازوت والكيروسين اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلى

تجديد الاشتراكات

ترجو ادارة المجلة من حضرات المشتركين الذين لم يجددوا اشتراكاتهم عن العام الثانى أن يتفضلوا بملء الاستمارات المرسلة لهم وارسالها للمجلة .

أزمة صناعة الصلب فى الولايات المتحدة

لا تزال الازمة مستحكمة وان كان الانتاج قائما على قدم وساق باشراف الحكومة على المصانع — بأصحابها وعمالها جميعا. ومن مظاهر استحكامها أن الفريقين — أصحاب مصانع الصلب ونقابة عمال الصلب — لم ينتهيا الى اتفاق على مطالبهما . ففى الناحية الواحدة تطالب نقابة العمال بزيادة الاجور وفقا لتوصية مجلس تثبيت الاسعار ، وفى الناحية الاخرى يطالب أصحاب المصانع ، برفع سعر الطن من الصلب اذا أريدوا أن يقبلوا التوصية وينفذوها ، والحكومة تقول أن رفع الاسعار الا فى حدود ضيقة ينص عليها القانون يحدث موجة من امواج التضخم لا تلبث أن تستتلى أمواجا أخرى تؤذى الاقتصاد الامريكى أذى كبيرا .

أما سر الاستحكام فهو خلاف أصيل فى الرأى على سلطة الرئيس : أيحق له استنادا الى مادة ما فى الدستور ، أو الى قانون قائم ، أن يستولى على صناعة خاصة ؟ وقد سئل أحد القضاة فى صدد ما يطلبه أصحاب الصناعة من تدخل القضاء لمنع الرئيس من الاستيلاء فقال : أقل ما يقال هو أنه من المشكوك فيه أن يكون فى قدرة محكمة فدرالية أن تصدر حكما يرد رئيس الولايات المتحدة عن عمل ما . فعرض الامر على القاضى باين pine فى محكمة فدرالية فقال : « ان عمل الحكومة غير شرعى » فلم يكد يصدر حكمه حتى بادر رئيس نقابة عمال الصلب الى اصدار الامر بالاضراب ، فأحالت الحكومة الامر الى محكمة الاستئناف مطالبة بوقف حكم القاضى باين ، فحكمت لها باتفاق خمسة قضاة على أربعة ، وأعطتها مهلة قصيرة لتحيل القضية برمتها الى المحكمة العليا . وطلب أصحاب المصانع من محكمة الاستئناف ، أن تأمر بتجميد الاجور حتى لا تغتنم الحكومة فرصة فترة الاستيلاء فتعقد عقود عمل جديدة مع العمال على أساس توصية الزيادة ، فأبت المحكمة باتفاق خمسة قضاة على أربعة ، أن تستجيب لطلب أصحاب المصانع ، وبادر الرئيس ترومان الى توجيه نداء الى رئيس نقابة عمال الصلب ، بأن يرفع الاضراب وأن يوافيه الى البيت الابيض للاجتماع بستة من مديرى شركات الصلب ، فلما انتظم الاجتماع قال الرئيس أنه يريد عملا ، وأنه يتأهب لتعديل شروط العمل ، أى لعقد عقود عمل جديدة مع العمال ، وأما سعر الصلب ، فيزداد وفقا للقانون القائم . وفى أثناء الاجتماع قررت المحكمة العليا أن تنظر القضية وأمرت الحكومة — فى أثناء نظر القضية — بأن تمتنع عن أى عمل خاص بالاجور .

فالمسألة اليوم (١٥ مايو) بين يدى المحكمة العليا ، وقد بدأت فى نظرها فى يوم ١٢ مايو ، ولا يعلم متى يصدر حكمها فيها . أما الحكومة فستظل تدير المصانع دون أن يحق لها تعديل الاجور ، الى أن يصدر الحكم أو حتى يتفق الطرفان .

بين الرئيس والمحكمة العليا

ان الخلاف على مدى سلطة الرئيس قديم كقدم الدستور الامريكى ، وقد جاء على البيت الابيض رؤساء ذهبوا فى تفسير مواد الدستور الخاصة بسلطة الرئيس أوسع تفسير ، واتخذوا من الوسائل لتطبيق تفسيرهم ماكانت الضرورة تدعو اليه ، فى رأيهم ، وقلما نقضت المحاكم ما صنعوا .

وسبب ذلك أن القضاء كان يميل الى الترفع عن أن يزج نفسه فى شئون تتصل بالسلطة التنفيذية ، لأن الخطوط الفاصلة بين السلطات الثلاث غير محددة تحديدا وافيا ، وقد عالجت كل منها مدى سلطتها حتى عهد قريب بشىء يسير من التؤدة وضبط النفس ، ولكن التطور فى حياة الامة الامريكية من ناحية ، وفى حياة العالم كله من ناحية أخرى ، قد زاد ما للحكومة من نصيب مطرد فى حياة الامة ، وبذلك زاد نصيب الرئيس من السلطة ، ولكن الخطوط التى تحد من سلطة الحكومة وسلطة الرئيس المتزايدتين لم تعين تعيينا دقيقا .

فهذا النزاع القانونى الذى أثارته أزمة صناعة الصلب يشمل على وجوه متعددة فى طليعتها أربعة :

١ — سلطة الرئيس : قال القاضى باين : ليس فى نصوص الدستور فرادى أو مجتمعة ، ما يمنح الرئيس سلطة مضمنة فى منصبه ، لعمل عمل يرى المصلحة العامة تدعو اليه . وقال المحامون عن الحكومة : نحن نرى أن الدستور ينبغى أن يفهم على أنه يميل الى منح الرئيس سلطة كافية تسمح له بأن يعمل ما يلزم لحماية المصلحة القومية . وقرار القاضى باين يتجاهل مئة سنة من التقاليد الدستورية ، فاذا ظل حكمه قائما ولم يرد ، كان حائلا جامدا دون أي عمل تراه السلطة التنفيذية لازما لمواجهة أحوال طارئة .

٢ — حالة الطوارىء : ومرد هذه المسألة الى أن الرئيس قال فى الامر الذى أصدره الى وزير التجارة بالاستيلاء على المصانع ، أنه يفعل ما يفعل بحكم حالة الطوارىء التى أعلنت فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ ، وبحكم الحاجة الماسة الى الحيلولة دون توقف الانتاج فى مصانع الصلب .

قال القاضى باين : ان الضرر الناجم عن الاضراب ، لو وقع الاضراب ، أقل أذى من اعتراف القضاء بأن هناك أساسا للقول بأن السلطة التنفيذية سلطانا لا حدود له ولا قيود عليه .

وقال المحامون عن الحكومة : نحن لا نزعم أن سلطة الرئيس لا حدود لها ولا قيود عليها ، ولكننا نزعم أنه فى حالة قومية طارئة يحق للرئيس بحكم الدستور وحدوده أن يعمل ما يراه ضروريا لمواجهتها . والمحافظة على انتاج الصلب لا غنى لسلامة الامة وللدفاع عن الجماعة الاطلسية ولمقتضيات الحالة فى كوريا .

٣ — رد الرئيس : نشأت هذه المسألة من انه لا يوجد فى تاريخ أمريكا حادث صدر فيه أمر من المحاكم برد الرئيس عن عمل أمر به ، فلما أصدر القاضى باين أمره بوقف استيلاء الحكومة على المصانع ، أصدره الى

مستر صوير Sawyer وزير التجارة وهو الذى وكله الرئيس بالاستيلاء ، ولم يصدر الى الرئيس بالذات .

قال القاضى : ليس الرئيس طرفا فى هذه القضية . والمتهم هنا هو صوير ، وقد حكمت المحكمة العليا مرارا بأن أوامر المحاكم يمكن أن تصدر الى موظفى السلطة التنفيذية اذا عملوا عملا لا يجيزه القانون ، أو يخرج عن حدود ما عينه الدستور أو فى تنفيذ تشريع غير دستورى .

وقال المحامون عن الحكومة : أن الرأي بأن للقضاء حق اصدار الاوامر الى الرئيس برده عن عمل يراه هو ضروريا لخير الامة ، لهو رأي عجيب ، ومن الثابت انه اذا عمل موظف فى السلطة التنفيذية بناء على أمر الرئيس فليس للمحاكم أن تتدخل فى ذلك العمل ، كما لو كان الرئيس نفسه هو الذى عمل .

٤ — مسألة الاجور — ولبابها : هل يحق للحكومة أن تزيد أجور عمال الصلب فى أثناء استيلائها على المصانع، حتى اذا ردت المصانع الى أصحابها كانوا مقيدين بهذه الزيادة ؟ وقد كانت الحكومة تنوى أن تفعل ولكن المحكمة العليا منعت ذلك حتى ينتهى نظرها للقضية .

قال أصحاب المصانع فى بيان وجهوه الى المحكمة العليا وطالبوا فيه بأن تأمر بتجميد الاجور : اذا زادت الحكومة الاجور كان ذلك منها فرضا جائرا علينا وتعديلا لم تقبله الشركات لشروط عقد العمل .

وقال المحامون عن الحكومة : ينبغى للحكومة أن تحدد أجور عمال الصلب، لأنها تعدهم عمالها (بحكم الاستيلاء وفى أثنائه) ولانه اذا لم يجد عمال الصلب أملا فى الزيادة من الحكومة أو الشركات قد يعمدون الى الاضراب ثانية .

والقصة لم تتم فصولها بعد .

المطـــاط الاسفنجى

صــــناعة المطاط الاسفنجى من الصناعات الجديدة الناهضـــة فى الولايات المتحـــدة ، وعلى الرغم من انها بدأت هناك منذ ثلاثين سنة ،الا أنها ظلت حتى ســـنة ١٩٤٠ من الصناعات المغمورة ثم انطلقت تقفز فى خطى واسعة ، واخذ انتاجهـــا يتضاعف عاما بعد عام منذ ســـنة ١٩٤٦ ،حتى انه بلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ رطل انجليزى فى سنة ١٩٤٩ .

وسر شـــهرة المطاط الاسفنجى تتجلى فى مرونته وليونته ، فضـــلا عن أن رجال الصناعة يرون فيـــه ميزات اخرى ، كســـهولة الصب والاحتفاظ بشكله ، والمتـــانة التى تمـــكنه من أن يبقى طـــويلا فى الاستعمال ، وعدم التأثر بالسوائل والاحتكاك ، وسهولة تنظيفه . ومن أهم ميزاته الاخرى ، عدم تأثره بالجو المشبع بالملوحة ، مما يجعله من اصلح المواد للاستخدام فى المصايف .

وأهم نواحى اســـــتخدام المطاط الاسفنجى هى مقاعـــد السيارات ، وحشيات النوم ، والوسائد ، وما اليها وقد اثبتت التجارب أن استعمـــال حشيات المطاط الاســـفنجى للجلوس فى الطائرات والقطارات وما اليها ، يخفف مشاق السفر . كما وجدت الفنادق والمصحات انه من اســـباب الراحة للنزلاء فيها . ومع انه لا يزال أغلى ثمنا من المواد الاخرى المستخدمة فى صناعة الحشيات والوسائد ، الا انه صادف فى امريكا انتشارا عظيما ومع أن عدد الشركات الصناعية التى عرضت منتجات من المطاط الاسفنجى فى معرض شيكاغو للاثاث لم يزد فى سنة ١٩٥٠ عن ٣٤ شركة ، فان هذا العدد ارتفع فى سنة ١٩٥١ الى ١٠٨ ومن المتوقع أن يبلغ فى الســـنة الحالية ٣٠٠ شركة

ومن الفوائد الاخـــرى للمطاط الاسفنجى ، استخدامه فى صناعـــة الدمى التى يلعب بهـــا الاطفال ، واستعماله كأبسطة وقائية فى حلبات المصارعة ، وكســاء الجدران به فى مصحات الامراض العقلية ، وصناعة سدادات منه تقى الاذان أثناء السباحة والابسطة منه لتلافى ضجة الاقدام ، واستخدامه فى صنع الجبائر لعلاج الكسور التى تصيب العظام والاطراف ثم استخدامه لتبطين الصناديق التى تشحن بها المنتجات القابلة للكسر أو العطب كالبيض والموز . كما يستخدم فى هوليوود لصناعة الانوف والآذان الزائفة لتشكيل ملامح الممثلين حسب ادوارهم .

ويستخلص المطاط الاسفنجى من عصارة اشجار المطاط التى تنبت فى جنوب شرقى آسيا . ويصـــدر الى الولايات المتحدة من سنغافورة ، فاذا وصـــل الى المصانع عالجه كل منهــــــا بالمواد الكيميائية حسب الطريقة التى ابتكرها لانتاجه . ثم يخفق المحـــلول المطاطى حتى يصير عجينة فى قـــوام الزبد فتصب فى القوالب ، والواح المطاط الاسفنجى تشتمل على ٨٥ فى المائة من وزنها من الهواء ، ويتخلل كل بوصة مربعة منها ٠٠٠ر٢٥٠ من المسام الهوائية . وهناك اشـــكال منه صبت بحيث تتخللها ثغرات تسمح بتهوية المطاط ، بحيث تتسع لهـــواء يعادل ما بين ٩٠ و ٩٥ فى المائة من الوزن . وقد كانت افضل تجـــربة لبيان ليونة المطاط الاسفنجى ، ان القيت بيضة من الطابق الحادى عشر من أحد المبانى ، على حشية منه فلم تتكسر .

وأجرى اختبار عرضت فيه حشية منه لضغط اجسام ثقيلة حـــــوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠ مـــرة ، فخرجت من التجربة خير حالا من حشية عادية عرضت للضغط ذاته ٠٠٠ر٢٥٠ مرة

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

مراكش المهضومة

ان مراكش التى كانت دولة مستقلة ذات سيادة تامة ، ونظام محكم حتى امتد اليها الاستعمار البغيض ، تبلغ مساحتها ما يقرب من ٥٠٠ ألف كيلومتر مربع . ويعيش بها حوالى ١٠ مليون نسمة ما بين مراكشيين وادريسيين . تسيطر اسبانيا على ٢٢ ألف كيلو مربع منها تحتل فرنسا الباقى ..

وقد تكررت وعود الدولتين المحتلتين بالجلاء ووعد روزفلت نفسه بعدم سكوت امريكا عن هذا الاستعمار . ولكن لم تكد الحرب العالمية الثانية توشك على نهايتها حتى ظهر جليا أن هذه الوعود لم تكن الا هباء منثورا وأن مراكش وسائر الدول العربية لا يمكن تحقيق أمانيها فى الحرية والاستقلال الا بالاعتماد على جهاد شعبها .

ومن الوجهة الاقتصادية تحتل الزراعة فى مراكش المرتبة الاولى .. ولكن رغم وجود الانهار الكثيرة فيها فانها ما زالت تعتمد على الامطار وذلك لعدم وجود الخزانات السدود الكافية . قد بلغ تأثر الانتاج الزراعى بالامطار أن انخفض مقدار غلة الاراضى الى حوالى الربع فى السنوات الجفاف مثل سنة ١٩٤٥ وتبلغ مساحة الاراضى المنزرعة ٥ر١٥ مليون هكتار ومساحة الغابات حوالى ٥ر٣ مليون هكتار . (الهكتار = ٥ر٢ فدان تقريبا)

وتشتهر اقاليم مراكش بانتاج الحبوب الخاصة الشادية ودكالة وعبده ومناطق الغرب سهول مكناس وتاس منطقة الشرق تعتبر الزراعة أهم شيء فى المنطقة الفرنسية وأهم هذه الحبوب هى القمح والشعير والذرة والفول ، ويبين الجدول رقم (١) أرقام الانتاج الزراعى فى السنوات المذكورة .

كما ان للكروم أهمية خاصة فهى تغطى مساحة واسعة تقرب من ٥٠٠ر٣٥ هكتار وقد توسع الفرنسيون فيها وأنشأوا صناعة النبيذ . وينتشر الزيتون فى شمال مراكش فى منطقة جبالة وحول مدينة طنجة ووزان ، يصل الى تادلة ومراكش ومنطقة السوس ، تبلغ أشجاره ٩ ملايين شجرة ..

وقد بدأت مراكش فى انتاج القطن فى السنوات الاخيرة ، والقطن فى مراكش قطن طويل التيلة . وقد زاد الانتاج كثيرا عن ذى قبل .

وتهتم مراكش ايضا بتربية المواشى والطيور ، وتصدر بعض اللحوم الى الجزائر وكميات متزايدة من البيض .

أما الغابات فتشغل ما ينيف على ٤ ملايين هكتار منها نصف مليون فى المنطقة الاسبانية وأشهر أشجارها السنديان والبلوط والارز والصنوبر والسرو وكمية الخشب المنتجة سنويا تبلغ ٣ ملايين طن وتسد حاجة الاستهلاك المحلى .

أما الثروة المعدنية فيعتبر الفوسفات فى مقدمة المعادن التى تستخرج فى مراكش ويبلغ معدل الانتاج سنويا حوالى ٢ مليون طن ، كما توجد معادن أخرى كثيرة مثل النحاس والرصاص والحديد الخام والكوبلت والزنك .. وتعتبر مراكش أهم مورد لفرنسا من الفحم الحجرى

وتعتبر مراكش ثالثة دول العالم فى انتاج الكوبلت بعد الكونغو البلجيكية وكندا . هذا ومن الممكن لمناجم مراكش أن تقدم أكثر مما تنتجه الآن لو استخدمت الطرق العلمية الفنية الحديثة . ويمكن ان تكون هذه المناجم فى يوم ما المورد الرئيسى للصناعات التى سوف تقوم فى مراكش

أما البترول فينتظر له مستقبل زاهر اذ لا يبعد عن سطح الارض كثيرا ، وقد بدأ استغلاله فعلا فى عام ١٩٤٥ بواسطة شركة حكومية تساهم فيها الحكومة الفرنسية ب ٧٥٪ من رأس المال . ولكن وسائل الاستغلال مازالت قاصرة حتى الآن ..

ويعمل بالصناعة فى مراكش ما يقرب من ٤٠٠ ألف عامل ، وأهم الصناعات هناك صناعة حفظ المواد الغذائية والبيرة والزيتون والسكر والصابون الشمع الزجاج والاقمشة القطنية والصوفية وهذه الصناعات جميعا تسد الاستهلاك المحلى من منتجات .. وهناك صناعات تعمل للتصدير الى الخارج مثل صناعة حفظ الخضر والفاكهة والاسماك واللحوم .

ويسيطر رأس المال الاجنبى على الصناعة فى مراكش سيطرة تكاد تكون تامة .. وذلك بفضل مساعدات الدول المحتلة وتحيزها .

ويظهر الجدولان رقم (٢) و (٣) حركة التجارة الخارجية فى المنطقة الفرنسية وفى طنجة :

اما الشئون النقدية والمالية فتوجهها فرنسا واسبانيا كل فى منطقة نفوذها . وقد تأثرت اقتصاديات مراكش بارتباطها بالفرنك ، اذ أدى تدهوره الى اختلال الاحوال الاقتصادية فيها ، وظهور تضخم شديد فى كثير من الاحوال . وكانت مراكش مدينة لفرنسا بمبالغ كبيرة ولكنها تمكنت خلال الحرب الاخيرة من تسديد هذا الدين ، ثم انقلب الحال واستدانت

فرنسا من مراكش مبلغا ضخما .. وتبلغ ايرادات الدولة حوالى ١٥ر٠٤٠ مليون فرنك معظمهـا من الايرادات غير المباشرة .. ويصرف معظم هذا الايراد على الموظفين وكلهم من الفرنسيين والاسبان فيما لايعود على الدول بنفع مذكور ..

ويبين الجدول رقم (٤) الايراد المنصرف فى المنطقة الفرنسية :

وتكون الجمارك حوالى ٩ر١٠ مليار والضرائب المباشرة ٨ر٧ مليار والاحتكار ١ر٧ مليار فرنك من الايراد العام .

اما المصروفات فتخصص للتعليم ٢ر٧ مليار والصحة والمرافق العامة ٨ر١ مليار والزراعة والتجارة ١ر٢ الامن ٥ر٢ مليار .

أما ميزانية المنطقة الاسبانية فتبلغ حوالى ٢١١ر٠٠٠ر٠٠٠ بيزتة اسبانية والايراد الرئيسى لمنطقة طنجة يأتى من الجمارك وضريبة الاستهلاك ..

الاستثمار فى الباكستان

أعلنت الحكومة الباكستانية أخيرا انها قد استثمرت فى السنين الاخيرة الصناعية مبلغا قدره ٤ر٤٣ مليون روبية . كما تبحث الحكومة اقتراحا لانشاء ثلاث مصانع للاسمنت طاقة كل منها ٤٠٠ طن يوميا . هذا وقد ضوعفت الطاقة الانتاجية لمصنع الاسمنت فى الباكستان الشرقية .

كما ستنشأ عدة مصانع للصلب فى كراتشى تتكلف حوالى ٤ر٢ مليون روبيه وافران كهربائية طاقتها ١٥٠٠٠ طن تكلف حوالى ٥ر٦ مليون روبية استعمالها فى أغراض صناعية هذا عدا مصنعين آخرين أحدهما لصنع أسياخ الحديد طاقته ٣٠ر٠٠٠ يتلف ١٠ مليون روبية ، وآخر لصنع الكمرات يتكلف ٩ر٥ مليون روبية

ويبلغ رأس المال الاجنبى المستثمر فى الباكستان ٣ر٢٣ مليون روبية ، نصيب الولايات المتحدة ٤ر١ مليون والمملكة المتحدة ١٩ مليون والبلاد الاخرى ٩ر٢ مليون روبية .

ارباح البترول السعودى

طالبت أخيرا حكومة المملكة العربية السعودية باعادة النظر فى اتفاقية البترول المعقودة مع شركة ارمكو سنة ١٩٥٠ والتى تنص بتقسيم الارباح الصافية للشركة مناصفة بين الحكومة والشركة . وتدور الآن المفاوضات للوصول الى اتفاق يرضى الحكومة التى تأمل أن تحصل على نصف الارباح الكلية أى قبل دفع الضريبة المستحقة على الشركة للحكومة الامريكية ، وسيؤدى هذا الى زيادة دخل الحكومة العربية العربية السعودية من ١٥٠ مليون دولار الى ٢٠٠ مليون دولار سنويا

الاردن والهيئات الدولية

أعلن فى الاسبوع الماضى نبأ قبول المملكة الهاشمية الاردنية كعضو فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وحددت حصتها فى كل من المؤسستين بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكى . ولعل انضمام الاردن الى البنك الدولى يفتح المجال الى استفادة تلك البلاد من قروض البنك لرفع المستوى الاقتصادى فيها

الضرائب فى العراق

وافق البرلمان العراقى على تخفيض الضرائب العقارية من ٥ر١٢ ٪ الى ١٠ ٪

قانون الشركات الجديد فى سوريا

بمقتضى القانون الجديد رقم ١٥١ الذى اصدرته الحكومة السورية يجب على كل شركة اجنبية تزعم انشاء فرع لها فى سوريا ان تسجل نفسها لدى وزارة الاقتصاد الوطنى السورية واما الشركات الاجنبية التى تساهم فيها الحكومات الاجنبية فيجب أن تحصل على ترخيص من مجلس الوزراء السورى ، واما وكلاء الشركات الاجنبية التى تعمل فى سوريا فيجب ان يكونوا سوريى الجنسية اوشركات سورية . ويجب ان يمتلك السوريون ٥١ ٪ من رأس مال شركات الافراد و ٢/٣ رأس مال الشركات المساهمة التى تنشأ فى البلاد . ويجب ان يكون رئيس مجلس الادارة ومعظم المديرين سوريين .

جدول رقم (١)
الانتاج الزراعى فى مراكش
بآلاف الكوينتيلات

	متوسط ١٩٣٦/٣٩	٤٧/٤٨	٤٨/٤٩
القمح	٨١٣٤	٦٨٠٠	٦٣٨٠
الشعير	١٣٦٤٧	١٤٣١٠	١٣٦٧٨
الشوفان	٥٥٠	٤٦٤	٣٩١
الذرة	٢ر١٣٣	٤٤٥٩	٣٩٩٩
الفول	٢٩٩	٣٨	٥٥

جدول رقم ٢
واردات وصادرات المنطقة الفرنسية بملايين الفرنكات

	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الواردات	٣٦٠٩	٦٧٨٢	١٧٥٢٩	٣٣٣٣٨	٧٤٨٦٥	١٠٣٣٢١	١١٥٢٣٣
الصادرات	٢٦٦٥	٣٩٠٢	١٠٣٩٥	١٨٣٠٩	٣٧١٨٩	٥٣٥١٦	٦٥٩٧٧

جدول رقم (٣)
وارداتا وصادرات منطقة طنجة بملايين الفرنكات

	١٩٣٨	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٤٩
الواردات	٩٥	١٨١	٢٤٩	٢٥٦١	٧٧٢٨	٨٦٥٢
الصادرات	١١	١٥	٢١	٢٨٧	٨٨٢	٩٠١

جدول رقم (٤)
الايراد والمنصرف فى المنطقة الفرنسية بملايين الفرنكات

	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٦٥٠
الايراد	٦٦٥٦	١٠٩٥١	٢٢ر٥٨٠	٢٩ر٧٦٩	٣٣٣٤٦
المنصرف	٦٦٥٦	١٠٩٥١	٢٢ر٥٧٥	٢٩ر٧٦٩	٣٣٣٤٦

المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢

المنشآت التي فقدت دفاترها ومستنداتها

تناولت فى المقال السابق الخطوط الرئيسية لعملية اجراء تحليل لمدفوعات المؤسسة خلال الفترة التى فقدت دفاترها ومستنداتها . وتكملة لهذا البحث يحسن بالمؤسسة ان تتصل بجميع مورديها الذين يتعاملون معها سواء كان ذلك التعامل نقدا ، او على الحساب الجارى ، ولا شك انه سيكون للمؤسسة حق الاتصال بهم بسهولة · فان اسمائهم جميعا واضحة ظاهرة على الشيكات التى قتلناها بحثا وتمحيصا (اللهم الا تلك المشتريات النقدية البسيطة) ويمكن الاستدلال على عناوينهم بوسائل مختلفة كدفتر التليفون أو الدليل التجارى مثلا · وعلى المؤسسة أن تطلب منهم موافاتها ببيانات وافية عن تعاملها معهم خلال الفترة التى نحن بصددها مقدار ماباعوه لها — بيانات الأصناف — وقيمة ماسدد وهكذا ·

وتجرى المطابقة بين هذه البيانات وبين الكشوف التحليلية التى أعددناها من فحص الشيكات ويمكن على هذا الأساس التأكد من مجموع مشتريات المؤسسة ومجموع المستحق عليها فى ٢٦ يناير لهؤلاء الموردين ·

عند هذه الخطوة يكون قد تجمع لدينا العناصر الآتية : —

الاضافات الرأسمالية على الاصول

مشتريات المواد الخام

المصروفات الصناعية — وأهمها أجور العمال والوقود

المصروفات العمومية — وأهمها المرتبات وباقى البنود المعروفة

ويمكن احتساب المصروفات المختلفة الأخرى كاحتياطى مكافآت ترك الخدمة أو الخصم التجارى أو أية احتياطيات اخرى . وباضافة بضاعة أول المدة (من الميزانية السابقة) يمكن تصوير جانب «منه» من حساب المتاجرة والأرباح والخسائر ·

الايرادات

لاشك أن ناحية الأيرادات أصعب فى الحصر والوصول الى حقيقتها من ناحية المصروفات ، ذلك أن مستندات الصرف امكن — كما قلنا — الوصول اليها وفحصها الى حدما مستندا وأمكن الأطلاع عليها ذاتها فى مصرف المنشأة · اما الأيرادات فلا تكون واضحة المعالم لنا بهذه الدرجة وذلك للأسباب الآتية :—

١ — ان ايداع المؤسسة لتحصيلاتها فى البنك (وكان ذلك احد شرطينا لامكان اجراء البحث) يكون بطبيعة الحال مجمعا فكل ايداع يشمل عدة تسديدات ولن يفيدنا الأطلاع على قسيمة الايداع شيئا ·

٢ — وكذلك قد يصعب علينا معرفة طبيعة المبلغ المودع اذا قام المدين مباشرة بايداعه لدى حساب المؤسسة فى المصرف مباشرة · وقد يزيد الأمر صعوبة اذا لم يمكن هو نفسه الموقع على قسيمة الايداع

٣ — ويكاد نفس هذا الكلام ينطبق على حالة السداد بشيكات ثم تحويلها للمصرف للتحصيل مع جواز امكان معرفة طبيعة السداد احيانا بالأطلاع على الشيكات ذاتها لدى البنوك المسحوبة عليها هذه الشيكات ·

٤ — ويزيد الأمر صعوبة اذا ماتعددت أوجه نشاط المؤسسة ، او اذا ماباعت بعض مخلفاتها اواصولها الثابته مثلا · فان هذا قد يطمس بعض المعالم التى نحن بسبيل الكشف عليها ·

٥ — ان التحرير للعملاء لن ياتى بنفس النتيجة الموجهة عند التحرير للموردين · فهؤلاء الاخرين يهمهم الحصول على مطلوبهم من المؤسسة أما حضرات الأفاضل العملاء فقد يسعى بعضهم الى التهريب من الاجابة مفضلا عدم سداد المستحق عليه

الا ان هذه الصعوبات لايجب ان تفت فى عضدنا او ان توهن من عزيمتنا بل يجب على العكس أن

فتح جديد فى الزراعة

أثار النبأ الذى أذاعته وزارة الزراعة الامريكية عن التوصل الى مادة جديدة مفيدة للتربة اهتماما بالغا غير عادى فى مختلف أنحاء العالم بالرغم من أن المادة الجديدة — وتدعى الكريليوم — لم تنزل الى السوق حتى الآن · وتمتاز مادة الكريليوم بقدرتها على تفتيت التربة الصلصالية الصلبة واحالتها الى تربة ناعمة كتربة الحدائق الجديدة . هذا وقد أعلنت الشركة الكيماوية الامريكية التى تتولى انتاج المادة انها تأمل فى أن تتمكن فى القريب من توفيرها لجميع الاسواق العالمية .

التعليم بالتلفزيون

ابتدعت جامعة وسترن ريزرف بولاية اوهايو طريقة تربوية مبتكرة أتاحت للكثيرين أن يستمتعوا بدراساتهم دون تكلف مشقة الذهاب الى الجامعة . فلقد نظمت الجامعة منهاجا بالتلفزيون لمحاضرات علم النفس والادب المقارن يستطيع المتتبع لها أن يحصل فى النهاية على نفس الشهادة التى ينالها الطلبة الحاضرون .

نشــــحذ همتنا في زيادة البحث واستقرا الظروف واستنتاج الحقائق منها . فمثلا قد يمكن الأستدلال على مبيعات فروع المؤسسة اذا ماسامت هذه الفروع من الحريق . كما أن فحص حسابات المؤسسة التجارية التى تسمى بمحلات البحرية الكبيرة أســـهل من غيرها نظــرا لطبيعة مبيعاتها النقدية وقلة مبيعاتها الأخرى وقد نعثر فى فحصنا على تسديدات دورية كما لو كان هناك اتفاق مع احد الموردين على السداد المقسط . وهكذا ...

وعلى كل حال فيحسن دائما التحرير لكل عملائنا بمدنا بنفس المعلومات التى طلبناها من موردينا ولن تخلو ردودهم من فائدة .

ويجب على اية حال التفرقة بين التسديدات التى تخص ديون نشأت خلال الميزانية السابقة وتلك الديون التى نشأت خلال الفترة التى نحن بصددها - فبطبيعة كل من هذين النوعين تختلف عن الأخــرى كل الاختلاف .

ولســـنا فى حاجة بعد كل هذا الأستطراد - الى القول بان ناحية الأيرادات سوف تظل معلقة بعض الشىء - ولكنه ســيمكننا بشىء من الأناة والصبر والوصول الى المعلومات الآتية :-

قيمة مبيعات المؤسسة (نقدا وعلى الحساب معا)

ايرادات المؤسســـــة الأخرى كايجارات مســــتحقة أو مبيعات مختلفة ... الخ ...

تسديدات العملاء لديون نشــأت فى المدة التجارية السابقة

قيمة المســتحق للمؤسسة قبل الغير فى ٢٦/١

ولايبقى أمامنا لتصوير حساب له من حساب المتاجر والارباح والخسائر سوى تصوير حساب بضاعة آخــــر المدة .. وهذا ما سنعرض له فى التالى انشاء الله تعالى .

موسى حقى

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

شخصيات اقتصادية

محمود شاكر باشا



مهندس فذ ومفــكر واسع الافق ورجل دمث الخلق لين العريكة .. ينفرد بمزاياه كلها بين المهندسين ، وما اعتاده الناس منهم من تدقيــق وتشبث خلقتهمـــا فيهم دقة الارقام والخطوط والرسوم ..

وهو هادىء الطبع غاية الهدوء فى كثــير من الاحيــان ، وان كان ثائرا شديد الثورة احيانا اخرى - كالبحر يعطيك من هدوء صفحته وصــفاء نسيمه ، فاذا هاج البحر نثر الرمال والطين والاصداف من صميمه ..

لمع اسمه مــدة طويلة ومن زمن بعيد وما يزال يتمتع باسمه اللامع وصيته الذائع ورونقه الناصع - مع تقــدير كبير فى مختــلف الاوساط ومتعدد البيئات ..

وانه ليحمل من نياشين الدولة ، بل والدول ما لا تتسق للكثيرين ، فهو يحمل نيشــــان النيل ونشان الامبراطـــورية الانجلــيزى واللجيون دونير الفرنسى والنيشـــان البلجيكى ونيشان لازار الايطـــالى والنيشان الايرانى ..

وهو وان كانت ســنه تزيد على الخامسة والســتين الا أنه يبدو فى نشاطه وغضاضة اهابه واناقة ثيابه فى سن الاربعين .

أحرز اجازة الهندسة عام ١٩١٠ ثم أرسل فى بعثة بليدز وعاد منهــا عام ١٩١٤ حــيث عمل مهندسا بالحكومة ثم مــدير اعمال ثم مفتش رى ثم وكيلا بمصــلحة المساحة ثم وكيلا مســاعدا لوزارة الاشغال عام ١٩٢٥ أى بعد عشر سنوات من عمله الحكومى - ثم يقع عليه الاختيــار مديرا للسكة الحديد عام ١٩٣٣ ، ويبقى بها حتى عام ١٩٤٧ ويظل اسم هذا المهندس الذى لمع مبكرا لامعـــا ناضرا ..

وقد أمكنه أن يدير مصلحة السكة الحديد لا على الطريقة الفنية وحدها ولكن على أسس اقتصادية قدر ما ســمحت بها القيــود الحكومية - واســتطاع أن يجتــاز بها الازمات الاقتصادية بل والعقبات المتخلفة عن المشاكل الحربية فى أوقات تعذر فيها الحصــول على الادوات والآلات بل الفحم والزيت ..

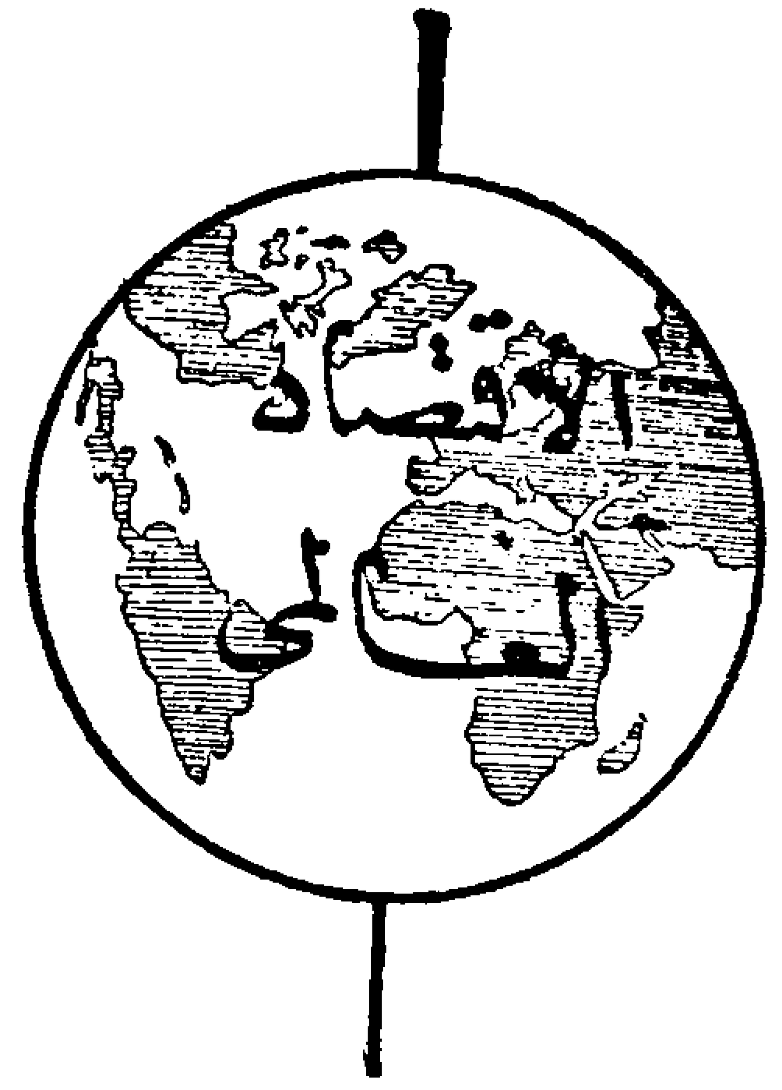
وهو رجل مستقل الرأى مستقل الفكر ، ومع مرونته طورا تراه عنيدا فى أحيان أخرى شديد العناد ..

وانك لترضى عن هــذا المهندس الفنى حــين ينجح كرجل اقتصادى فيصبح عضوا بارزا فى مجالس ادارة كثير من الشركات الكبرى كالشركة الخديوية وشركة شمال شرق افريقيا وشركة هنــدسة التبريد وتــكييف الهواء « كولدار » والشركة المصرية للمقاولات وشركة ستوديو الاهرام والشركــــة المصريـــــة لمشروعات التعــدين وشركة الصــاج وشركة سعيدة ..

ثم هو عضو واضح فى كثير من المجتمعات والاندية فهو عضو نادى محمد على ونادى السيارات ونادى سليمان باشا والنادى الهندسى ..

وانه ليجمع الــكثير ويربح المــال الوفير ولكن كرمه الذى يصل الى حد الاتلاف ، بل سخاءه الذى يبلغ درجة الاسراف لا يدع له كثيرا من طارف أو تليد ولا يــكاد يبقى له وفيرا من قديم أو جديد ..

حسن الحطيم



اوربا ومشروع مارشال

بانتهاء الشهر الحالى تنتهى المدة المقررة لمساعدات مشروع مارشال لاوربا . وقد بلغت المساعدات التى خصصت فى هذا السبيل ١٢مليون دولار والغرض من هذا المشروع هو اعادة تعمير وتنمية الانتاج الزراعى والقوة والنقل وتجديد المصانع وخلق جو من الاستقرار المالى والتعاون بين الدول المستفيدة للعمل على تنمية اقتصادياتها وزيادة صادراتها الى الاسواق الدولارية .

وقد كان الانتاج الزراعى الاوربى فى عام ١٩٤٧ فى حالة متأخرة جدا ولكنه استرد اليوم تقريبا مكانته السابقة للحرب ، اذ اصبح انتاج الحبوب والماشية الآن معادلا لماكان عليه سنة ١٩٣٨ .

اما فى الصناعة فقد بلغ الرقم القياسى للانتاج (على اساس ١٩٤٨ = ١٠٠) ١٣٥ فى سنة ١٩٥١ . وقد ادى تجديد الآلات فى المصانع الى رفع انتاجية العامل ، وزاد انتاج التيار الكهربائى والصلب الخام الى ٢٣٦ر٨ بليون كيلوات ٤٢ر٥٥مليون طن مترى على الترتيب فى سنة ١٩٥١ وان كان انتاج الفحم قد انخفض من ٥١١ الى ٤٦٠ مليون طن ، فان ذلك يرجع بالذات الى حالة الانتاج فى المناجم البريطانية وما عانته من مشاكل العمال .

أما فى التجارة الخارجية فان العجز فى الدولارات الذى بلغ ٣ر٥مليون دولار فى سنة ١٩٤٩ انخفض الى ١ر٢ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠ ، ثم ارتفع ثانية فى سنة ١٩٥١ الى ٣ر٨ مليون دولار ويرجع هذا الى ارتفاع قيمة الواردات لا الى نقص فى الصادرات .

واما مشكلة التضخم فلم تصب وسائل معالجته نجاحا كبيرا . فقد استمرت الاسعار فى الارتفاع ولكن مامن شك ان هذا المشروع أدى الى زيادة عرى التعاون الاقتصادى بينها الدول الاوربية واصبح يبشر بنتائج باهرة فى هذا المضمار .

امريكا والاقتصاد الموجه

ذكر الرئيس ترومان ان سياسته الجديدة قد اثبتت ان الاقتصاد الموجه قد اتى بنتائج باهرة فى الزراعة ، بل فى كل نواحي الحياة الامريكية فان عناية الحكومة قد عملت فى مدى ٢٠ عاما على نشل الفلاح الامريكى من حالة فقر مدقع الى حالة من التقدم وارتفاع فى مستوى المعيشة لم يعرف مثيلها من قبل . وقد اضاف ان نسبة المزارعين الذين يملكون ارضهم الخاصة كانت ٥٨ ٠/٠ من عدد المشتغلين بالزراعة فى سنة ١٩٣٢ ثم زادت حتى بلغت اخيرا ٧٠ ٠/٠

وهذا الدفاع عن سياسة التوجيه الزراعى فى أمريكا له دلالته ، ولا شك ان دعاة الحرية الاقتصادية المطلقة لن يتمكنوا من تجاهل هذا البرهان الناجح للتوجيه الزراعى .

مشروع كولومبو

يدل التقرير الاول عن مشروع كولومبو فى نهاية العام الاول للمشروع على أن العمل فيه قد فاق ما كان مقدرا له ، وهذا يرجع الى تحسين نسبة الاستبدال الدولى بين الدول المشتركة فيه والخارج خلال ١٩٥١ مما أدى الى تزايد الارصدة الاسترلينية لهذه الدول الاسيوية والى تمكينها من تمويل مشاريع تنمية اقتصادياتها فى عام ١٩٥٠ / ٥١ . ولكن هذه الدول لم تتمكن من استغلال الاموال الموجودة تحت يدها الاستغلال الكافى نظرا لنقص المعدات وقلة الخبراء .

وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف فأن الاستثمار الحكومى فى المشاريع الانتاجية فى تلك الدول فى تزايد مطرد اذ بلغ ٢٢٦ مليون جنيه فى ١٩٥٠ / ٥١ ، واهم هذه المشاريع هى مشاريع الرى وتوليد القوى الكهربائية .

البنك الدولى والهند

صرح مستر بلاك مدير البنك الدولى للتعمير والانشاء أنه سيوصى بمنح قرض كبير للهند لتنمية مواردها الاقتصادية حيث أن تنفيذ مشروع الخمس سنوات الذى تبلغ تكاليفه ١٣٤٥ مليون جنيه استرلينى يحتاج الى مايقرب من ٢٢٥ مليون جنيه من العملات الاجنبية ، ولقد قام البنك فعلا باقراض الهند ٦٠ مليون دولارا لتوسيع وتحسين شبكة السكك أما القرض المقترح فسيستعمل فى تنمية الطاقة الانتاجية ومشاريع الرى وصناعة الحديد والصلب

انتاج الذهب فى العالم

يبين الجدول المرافق تطور انتاج الذهب فى العالم منذ انتهاء الحرب وأهم البلاد المنتجة له . ويلاحظ ان انتاج جنوب افريقيا قد تراجع بعض الشيء فى السنين الاخيرة فى حين زادت أهمية كندا والولايات المتحدة الامريكية والهند والفلبين زيادة كبيرة والارقام الخاصة بروسيا عبارة عن تقديرات اذ لاتنشر روسيا أية احصاءات عن انتاج الذهب فيها .

بملايين الاوقيات

	١٩٤٥	١٩٤٧	١٩٥٠	١٩٥١
مجموع الانتاج العالمى	٢٣ر٢٦١	٢٣ر٨٧١	٢٦ر٤٠٠	٢٥ر٧٠٠
أهم البلاد المنتجة :				
١ ـ اتحاد جنوب افريقيا	١٢ر٢٢٥	١١ر٢٠٠	١١ر٦٦٤	١١ر٥١٧
٢ ـ كندا	٢ر٦٩٧	٣ر٠٧٠	٤ر٤٤١	٤ر٣٣٠
٣ ـ الولايات المتحدة	٩١٥	٢ر١٦٥	٢ر٣٧٥	٢ر٠٠٠
٤ ـ الاتحاد السوفيتى	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠
٥ ـ استراليا	٦٥٧	٩٣٨	٨٦١	٨٧٥
٦ ـ الفلبين	١٣	٦٤	٣٠٠	٣٥٠
٧ ـ الهند	١٦٨	١٧٢	١٨٩	٢١٧
٨ ـ كوريا	٩٦	٣٢٤	٣٠٠	١٠٠

معاهدة تجارية
بين يوغوسلافيا والمانيا الغربية

وردت الانباء أخيرا بتوقيع معاهدة تجارية بين المنطقة اليوغسلافية في تريستا والنمسا والمانيا الغربية لتبادل بضائع قيمتها ٣٥مليوندينار مع النمسا ، ٧٠ مليون دينار مع المانيا الغربية ومن بين المواد التي اتفق على تصديرها من المنطقة اليوغسلافية في تريستا الخضروات والسمك المحفوظ والرخام والمواد الخام وتستورد البضائع الصناعية ٠

انتاج الجوت في البرازيل

تدل التقارير الواردة اخيرا ان انتاج الجوت في البرازيل هذا العام سيكون حوالي ٥٠ الف طن وهذه الكمية تسد حاجة الاستهلاك المحلي ولن تكون البرازيل فيحاجةلاستيراد الجوت من الخارج ٠ ولقد حددت الحكومة اسعارا دنيا لهذا الصنف لحماية المنتجين من التقلبات العنيفة في الاسعار ٠ ولن تقوم الحكومة في أية حالة باعطاء تصاريح لاستيراد الجوت من الخارج ٠

الانتاج الصناعي في فرنسا

تجاوز انتاج فرنسا الصناعي ١٩٥١ كل الارقام القياسية السابقة فبلغ من حيث الانتاج وعدد الايدي العاملة دورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ . اما البطالة فلم يعد لها وجود تقريبا ٠ وعلى الرغم من طول ساعات العمل فان بعض نواحي الصناعة لاتزال تعاني نقصا فيالايدي العاملة . وقد بلغ متوسط ساعات العمل في الاسبوع ٤٤ر٨ ساعةسنة ١٩٥١ مقابل ٤٤ر٥ سنة ١٩٥٠ ، وباتخاذ سنة ١٩٣٨ اساسا نجد ان الانتاج الصناعي في ١٩٥١ قد وصل الى ١٣٨ ٪ وهو رقم يزيد ١٢ ٪ عن انتاج سنة١٩٥٠ كما يزيد ١٠٪ عن عام ١٩٢٩ الذي يعتبر عادة اكثر الاعوام ازدهارا في تاريخ الصناعة الفرنسية .

البنك الدولي للانشاء والتعمير
يقرض فنلندا

أقرض البنك الدولي للانشاء والتعمير أخيرا بنك فنلندا ٢٠ مليون دولار لتمويل بعض مشروعات التقدم الصناعي والزراعي وللعمل على زيادة الصادرات وسيقوم بنك فنلندا باعادة اقراض هذا القرض الى الهيئات والحكومة وسيخصص من هذا القرض ٥ر٩ مليون لصناعة الخشب ومثلها للقوة الكهربائية ، ومليون لمد الطرق في الغابات ٠ واما باقي الاموال اللازمة لتكملة المشروعات المختلفة فستقوم الهيئات الفنلندية بتدبيرها ٠والقرض مضمون من الحكومة الفنلندية ومدته ١٨ عاما بسعر ٤ ٣/٤ ٠/٠ سنويا بما في ذلك العمولة التي تبلغ ١ ٠/٠ ويبدأ دفع الاقساط في أول ديسمبر ١٩٥٥ وهذا هو ثالث قرض الى فنلندا ٠

مؤتمر القطن الدولي

يجتمع في روما الآن ممثلون من غالبية دول العالم كبريطانيا والنرويج والسويد من اصحاب المصانع وقد صرحوا بأنهم لاحظوا ان حالة الطلب على المنسوجات بدأت في استرداد مكانتها في بلادهم ولقد اقترح أحد الممثلين الامريكيين فكرة تثبيت الاسعار في أسواق القطن الدولية ومازالت هذه المقترحات تحت الدراسة وهذه الفكرة نبتت على أساس اتفاقية القمح الدولية وتهدف الى التوزيع المتوازن لانتاج القطن بين دول العالم فلايكون لدى احداها فائض وأخرى في حاجة الى القطن مما يؤدي الى تقلبات واسعة في الاسعار واضطراب في الاسواق

اتجاهات أسعار الجملة
في بعض الدول الكبرى

يظهر الجدول التالي اتجاهات الارقام القياسية لاسعار الجملة في بعض دول العالم الكبرى ٠ ويلاحظ ان الولايات المتحدة وهي الدولة الوحيدة بين الدول المذكورة في هذا الجدول التي لم تخفض عملتها سنة ١٩٤٩ ولم تعاني ارتفاع الاسعار مثل ماعانته الدول الاخرى ، والواقع ان الاسعار فيها كانت قد مالت الى الانخفاض في سنة ١٩٤٩ ولكن نشوب الحرب الكورية وما تلاه للتسلح وتمويل الحرب ادى الى ارتفاع الاسعار مرة اخرى ٠

ولكن الاسعار مع ذلك لم ترتفع في الولايات المتحدة بالنسبة التي ارتفعت بها في غيرها من الدول وذلك بسبب زيادة انتاجها وبفضل الرقابة التي فرضها قانون الانتاج الحربي والرقابة على الائتمان ٠ وأخيرا كان للتراخي في تنفيذ سياسة التخزين أثره في تلطيف حدة ارتفاع الاسعار

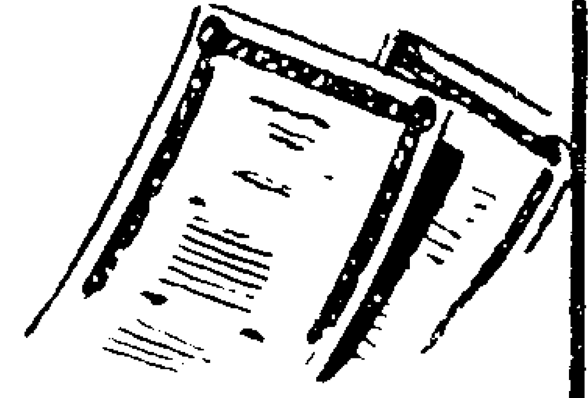
ويظهر الجدول كذلك تطور هذه الارقام في بريطانيا التي خفضت عملتها بما يزيد عن ٣٠ ٠/٠ وبلجيكا بنحو ١٠ ٠/٠ وفرنسا التي خفضت عملتها مرتين واستراليا بنسبة ٢٠ ٠/٠ ٠ وقد كان لتخفيض قيم هذه العملات أثرا مباشرا في رفع الاسعار وساهم في ذلك ايضا التوسع في نمو المشاريع الاجتماعية في بعض تلك الدول ٠

الارقام القياسية لاسعار الجملة (١٩٣٧ = ١٠٠)

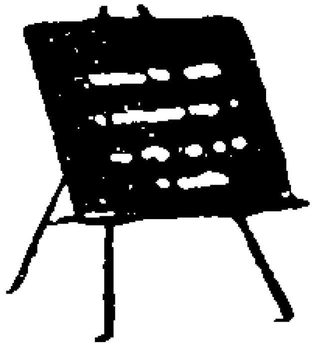
	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	بلجيكا	كندا	استراليا
١٩٤٨	١٩١	٢٠٢	١٧١٢	٣٨٩	١٧٩	١٧٠
١٩٤٩	١٨٠	٢١٢	١٩١٧	٣٧٠	١٨٤	١٨٩
١٩٥٠	١٨٧	٢٤٢	٢٠٧٠	٣٨٨	١٩٦	٢٢٤
١٩٥١	٢١٠	٢٩١	٢٥٨٤	٤٧٠	٢٢٣	٢٧١

(يناير / سبتمبر)

وأما كندا فقد لجأت الى تخفيض عملتها بنسبة ١٠ ٠/٠ ولكنها تركت دولارها ليشق طريقه حرا ويحدد بنفسه قيمته ، وقد ارتفعت الاسعار فيها بعض الشيء نظرا لتأثرها الشديد بالاحوال الاقتصادية في الولايات المتحدة ٠



الاوراق المالية



عن المدة من ١٤ مايو الى ٢٨ مايو ١٩٥٢

لم يمض يوم يسجل نشاطا حتى يليه ايام منعدمة الحركة تضيع ما كسبته الاوراق بصعوبة فى سوق محدودة التعامل

وهكذا تطورت السوق خلال الاسبوعين الماضيين فى تردد مستمر بين الصعود والهبوط .

وان نظر الانسان على الاحوال بوجه عام لوجد ان السوق انما هى مرآة لما يجرى فى شتى نواحى السياسة والاقتصاد فهى بين الانتعاش والكساد وبين التوسع والانكماش .

وان بحث الانسان عن العناصر المؤدية لذلك لوجد ان الاوساط المالية فى انتظار حل سريع للمسائل الجوهرية منها القضية المصرية نفسها ثم حل الازمة الحالية التى سببها كساد سوق القطن ثم اخيرا اعادة الثقة فى سوق الاوراق المالية خصوصا بعد حوادث يوم ٢٦ يناير والى ان يتم تعويض المحلات المنكوبة . .

جدول الاسعار

وها هى بعض الاسعار فى اول وآخر المدة :

	٥/٢٨	٥/١٤
القرض الوطنى ٤/٣١٪	٨٨٠٠	٨٧٦٠
بنك مصر	١٩٢٠	١٩٦٠
البنك التجارى	٢٧٨	٢٨٢
البنك العقارى ـ اسهم	١٥٩٤	١٥٩٠
البنك العقارى ـ سند ١٩٥١	١٢٩٦	١٢٩٦
البنك العقارى ـ سند ١٩١١	١٣٩٨	١٤٠٦
بنك الاراضى ـ تأسيس	٣٦٢٦	٣٥٥٠
البنك الاهلى	٢٦٠٠	٢٤٨٠
مياه القاهرة ـ تمتع	٦٤٦	٦٧٠
ترام القاهرة	١٢٨	١٢٢
الفنادق المصرية	١٣٩	١٢٢
المصرية الجديدة	١٨١	١٨٣
كوم امبو ـ اسهم	٤٣٦	٤٢٦
كوم امبو ـ تأسيس	٢٨٠٠	٢٥٥٠
بحيرة	١٠٧٠	١٠٧٠
مصر الجديدة ـ تأسيس	٢٣٣٠	٢٣٨٠
اراضى الدلتا	٢٤٧	٢٤٣
الشمس	٦٤٤	٦٥٠
ايسترن للسجاير	١٤٨٠	١٤٨٠
شملا	٣٠٠	٢٨٢
آبار الزيوت	٣٨٩	٣٧٠
ايسنت	٣٥٦	٣٤٠
الملح والصودا	٢٦٤	٢٦٢
الغزل الاهلية	١٣٨٨	١٣٦٦
جركو	٥٦٦	٥٥٠
المعادن الاهلية	٤٢٥	٤١٨
الاسمدة الكيماوية	٤٩٩	٤٩٤
التغليف الاقتصادى	٦٩٤	٦٨٥
النقل والهندسة	٨٦٠	٨٧٨
الحرير الصناعى ـ اسهم اسمية	٦٥٤	٦٦٢
الحرير الصناعى ـ لحاملها	٧٠٠	٧٠٨
الورق الاهلية	٦٤٤	٦٢٤

فيرى من ذلك ان الاسعار كانت غير منتظمة فى سيرها ومترددة رغم تسجيل صعود لبعض الاوراق المالية وخاصة آبار الزيوت والاسهم العقارية واسهم البنك الاهلى .

جمعيات الشركات

وهاهى أهم ما جاء عن الشركات خلال هذين الاسبوعين من ناحية الجمعيات العمومية على الاخص :

شركة سيدى سالم

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمى شركة سيدى سالم برئاسة الاستاذ البرت بولاد وبحضور كل من المسيو افاديا سالم والاستاذ ميشيل فالتيكوس والاستاذ باخوس لبنان والاستاذ توفيق بحرى وهم جميعا من اعضاء مجلس الادارة

وقد قام المسيو دنيال موصيرى وفهيم افندى شاروبيم بأعمال رقابة فرز الاصوات والاستاذ توفيق بحرى بأعمال السكرتارية وقد حضر الاجتماع من يمثل ١٦٫٥١٣ سهم من مجموع قدره ٥١٫٤٨٩ سهم .

وقد تلى الاستاذ بحرى تقرير مجلس الادارة والميزانية وقام الاستاذ فؤاد الصواف بقراءة تقرير المحاسبين ووافقت الجمعية بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال ومنها توزيع ربح قدره ٣٢ قرشا ضد تقديم الكوبون رقم ٨ فى موعد يحدده مجلس الادارة بعد فض النزاع القائم بين الشركة ومصلحة الضرائب وقد حجزت المصلحة على ٣٢٫٩٨٧ جنيه نقدا و ١١٫٢٨٣ اوراق مالية ضمانا لمبلغ ٥٩ الف جنيه تطالب الشركة به عن السنوات المالية ١٩٣٩ الى ١٩٤٣ . وقد حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم ١٤ اكتوبر ١٩٥٢ . وسيضطر مجلس الادارة الى تأجيل الدفع الى مابعد هذا التاريخ للسبب السابق ذكره .

البنك التجارى

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمى البنك التجارى بمركز الشركة بالاسكندرية برئاسة سعادة محمد شافعى اللبان بك وبحضور الاستاذ ليون كاسترو والاستاذ ايلى بوليتى . وقد حضر الاجتماع ٥٩٫٤٢٤ سهم .

وقد اوضح الاستاذ بوليتى خلال الجمعية حالة الشركة المالية وذكر قيمة الاحتياطى وما يمكنه ـ بعد ضمه لرأس المال ـ من زيادة رأس مال الشركة من ٥٠٠ الف جنيه الى ٦٠٠ الف جنيه .

وسيعلن عن جمعية عمومية غير عادية للموافقة على هذه الزيادة

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة فى جدول الاعمال منها الموافقة على تعيين او اعادة انتخاب محمود بك ابو الفتح وشافعى اللبان بك فى مجلس الادارة

فنادق مصر الكبرى

تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة التى تملك ارض ومبنى لوكاندة الكونتننتال يوم الخميس الموافق ١٢ يونيو ١٩٥٢ فى الساعة ١١ صباحا بمركز الشركة بشارع فؤاد الاول نمرة ٢ النظر فى تقرير مجلس الادارة والحسابات الختامية واخلاء طرف مجلس الادارة وتحديد ربح للاسهم واعادة انتخاب بعض اعضاء مجلس الادارة وقد دعت الشركة المساهمين فى استلام نسخة من التقرير السنوى والميزانية .

فرص تجارية

عدد وآلات

AHLBRN, O.,
Hildesheim, Germany.

مستعد لتوريد الآلات والادوات الخاصةبصناعة الالبان ومعدات التبريد

***

FRITZ BRANSCHEID,
Bequna Verlag 22 a,
Remscheid-Lennep, Germany.

مستعد لتوريد آلات الطباعة الى مصر

***

ADOLF EHMANN,
Würtemberg, Germany.

مستعد لتوريد جميع الآلات والادوات الخاصة بصيانةالسيارات واللازمة لمحطات البنزين والجاراجات

***

FRIEDRICH THEYSOHN,
Fabrik für Prazisionswerkzeuge,
Schiedestr.,
(20 a) Langenhagen — Han.

مستعد لتوريد الآلات وأدوات الديزل من قوات مختلفة ويطلب وكيلا له فى مصر

***

TRANSEMARE, KONTOR
FUR IM- UND EXPORT,
PETER EICHMANN,
Monckerstr. 3,
(24 a) Hamburg.

مستعد لتوريد الاسلاك المسلحة (الكابلات) والمواسير وصواميل لاثاث وغيره والادوات اللازمة الصناعة الكهربائية الخ ...

***

TOUSSAINT & HESS,
Volklingerstr. Düsseldorf.

يشتغل بصنع الروافع التى تستعمل فى رفع البضاعة بالسيارات

***

مواد كيماوية

SHRIRO UBERSEE HANDEL,
Monckelbergstr. 18,
Hamburg 1.

مستعد لتوريد المواد الكيماوية وخلافها الى مصر

***

R. VENILAL (INDIA) TEXTILES,
31, Dhanji Street,
Bombay.

مستعد لتوريد المواد الكيماوية وخصوصا الاسبستوس والمنجنزيا وغيرها من لوازم المصانع

***

FUJIMOTO SANGYO Co. Ltd.
Izumo Bldg., Ginza, Tokyo.

مستعد لتوريد الاصباغ والكيماويات الزراعية والبويات والحبر والادوية

***

RED TOP,
Fresno—California.
Highway 99 at Cedar,

مستعد لتوريد المواد الزراعية القاتلة للآفات الزراعية

شركة النقل والهندسة

انعقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لهذه الشركة فى امبابة وقد وافق المساهمون على جميع المسائل المدرجة فى جدول اعمال الجمعيتين منها زيادة رأس المال من ٤٥٠ الف جنيه الى ٦٧٥ الف جنيه

شركة البلاستيك الاهلية

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة يوم ١٩ مايو فى مركز الشركة بالقاهرة على اتباع الشركة اعمالها وعلى تفويض مجلس الادارة بالبحث عن الطرق المؤدية الى اعادة نشاط الشركة .

وقد حددت جمعية عمومية غير عادية يوم الثلاثاء **١٠ يونيو ١٩٥٢** بمركز الشركة بالقاهرة للموافقة على تقرير مجلس الادارة للنهوض بأعمال الشركة .

محلات شيكوريل

اتفقت محلات شيكوريل الكبرى مع السيدة قوت القلوب هانم الدمرداشية صاحبة العقار رقم ٣ شارع فؤاد الاول على عقد ايجار لمدة ١٥ سنة على ان يقيم شيكوريل المبانى وقد سافر الى لندن رئيس مجلس ادارة الشركة للسعى فى الحصول على تعويض التأمين الذى يقدر بمبلغ ٣٠٠ الف جنيه وقد ساعدت الحكومة الشركة بمنحة قدرها ٢٥٠ الف جنيه لاقامة المبانى

شركة زاما

عقد مساهمو شركة زاما اجتماعا فى دار اتحاد المساهمين بشارع سليمان باشا رقم ٣ ووافقوا على دعوة جمعية عمومية غير عادية بعد نظر القضايا المرفوعة ضد المؤسسين والمحدد لها جلسة يوم ١٤ يونيو ١٩٥٢ .

شركة مياه اسكندرية

عقد مساهمو شركة مياه اسكندرية اجتماعا فى مكتب صحيفة (الانفورماتور) بالاسكندرية برئاسة الاستاذ ايلى بوليتى وبعد مناقشات حضرها عدد كبير من حاملى الاسهم . اتفق الحاضرون على ان تكون لجنة للدفاع عن حقوق المساهمين واتخاذ ماتراءى لها من اجراءات قانونية للمحافظة على سعر السهم فى البورصة .

اتجاه السوق : اتجاه غير مستقر

حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين

اقيم بنادى التجارة الملكى فى يوم السبت الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين ـ وقد أم النادى جمع غفير من كبار الاقتصاديين والمهتمين بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ورجال الصحافة والمحاسبين والمراجعين الذين صدر قرار قيد اسمائهم بالجدول . وقد كان الحفل موفقا التوفيق كله لانه اقيم تحقيقا لحدث عظيم خاصا بتنظيم مهنة هامة .

افتتح الحفل سعادة عبد الله أباظة بك وكيل وزارة التجارة والصناعة ورئيس لجنة قيد المحاسبين والمراجعين ورئيس نادى التجارة الملكى بتلاوة أعتذار سعادة عبد المقصود احمد باشا لعدم تمكنه من حضور هذا الحفل ونصه كالآتى :

« كنت اود ان اشترك معكم اليوم فى حفلة توزيع شهادات قيد المحاسبين لولا ان منعت قهرا عن ذلك بسبب ارتباطى بموعد لم استطع تأجيله . فأرجوكم ان تنوبوا عنى فى تقديم عذرى

ان الحدث العظيم الذى تحتفلون به اليوم له ما بعده . فقد ثبتت الآن قدم المهنة على ارض صلبة وكل ما يجب الاهتمام به ان يرعى القائمون بهـا ما تفرضه المهنة نفسها من الاستمساك بالمبادىء السامية لاستمرار رفع المستوى والاحتفاظ دائما بالكرامة الواجبة لها

وانى اذ اهنئكم بالتوفيق الذى صادفتموه انتم وجميع من اشترك فى ارساء قواعد هذه المهنة اهنىء ايضا حضرات الافاضل الذين يحتفلون بتسليمهم شهادات قيدهم فى جدول المحاسبين راجيا لكم ولهم وللجميع دوام التوفيق فى خدمة البلاد . »

وبعد ذلك رحب سعادة عبد الله أباظة بك بجميع حضرات المحاسبين الذين حضروا هذا الحفل الذى عقد بنادى التجارة الملكى حيث نبتت فكرة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بوضع تشريع لها يحميها من الدخلاء عليها ويرفع من شأنها وشأن مزاوليها .

وان اهمية هذا الاجتماع ليست قاصرة على تسليم الشهادات الممنوحة لحضرات المحاسبين فقط بل لفكرة اهم واجدى على المهنة الا وهى التمهيد لتكوين اتحاد واسع النطاق للمحاسبين القانونيين والتفكير من الآن فى وضع تقاليد للمهنة واسس ثابتة صالحة لمباشرتها وتحديد الحقوق والواجبات لمن وعلى من يباشرها اذ من الواجب ان يكون لكل مهنة محترمة دستور ينظم اجراءاتها ويعمل على الرقى بها الى اسمى درجات الكمال .

وهذا الاتحاد الواسع النطاق الكبير الاثر لن يتأتى الا بانشاء نقابة للمحاسبين ترعى امورهم وتنظم عملهم وتسهر على مستقبلهم وتسعى لمداومة النهوض بالمستوى العلمى والفنى للمهنة .

وقال سعادته بأنه لا يسعه فى هذا الظرف الا ان يقدم جزيل شكره لحضرات اعضاء لجنة القيد الذين ضحوا بوقتهم الثمين ومصالحهم الشخصية فى سبيل حضور جلساتها وتأدية هذه الخدمة العامة دون مقابل . كما شكر سعادته الهيئة الادارية التى كلفت بفحص الطلبات وتقديمها للجنة القيد وما استتبع ذلك من عمل مرهق شاق بسبب كثرة طلبات القيد وتشعب الاعمال الموكولة لهذه الهيئة . وقد عقدت لجنة القيد ٣٣ جلسة اتخذت فيها القرارات التى اسفرت عن البيانات الاحصائية الآتية :

(ا) الطلبات المقبولة والمرفوضة

	المقبولون	المرفوضون	الجملة
محاسبون	٣٧٣	٥٥٢	٩٢٥
تحت التمرين	١٨٨	٨١	٢٦٩
مساعدون	٢٠٥	٤٣٠	٦٣٥
الجملة	٧٦٦	١٠٦٣	١٨٢٩

(ب) توزيع المقبولين حسب المؤهلات الدراسية

	محاسب	تحت التمرين	مساعد
شهادات عليا	٣١٦		—
المعهد العالى دبلوم		١٨٨	
الدراسا التكميلية	٨		١
تجارة متوسطة	٣٣	—	٢١
تجارة ليلية	٤	—	٥٩
بدون مؤهلات	٥	—	٦٥
لم تفحص مؤهلاتهم بعد	٧	—	٥٩
الجملة	٣٧٣	١٨٨	٢٠٥

(ج) التوزيع حسب الجنسية

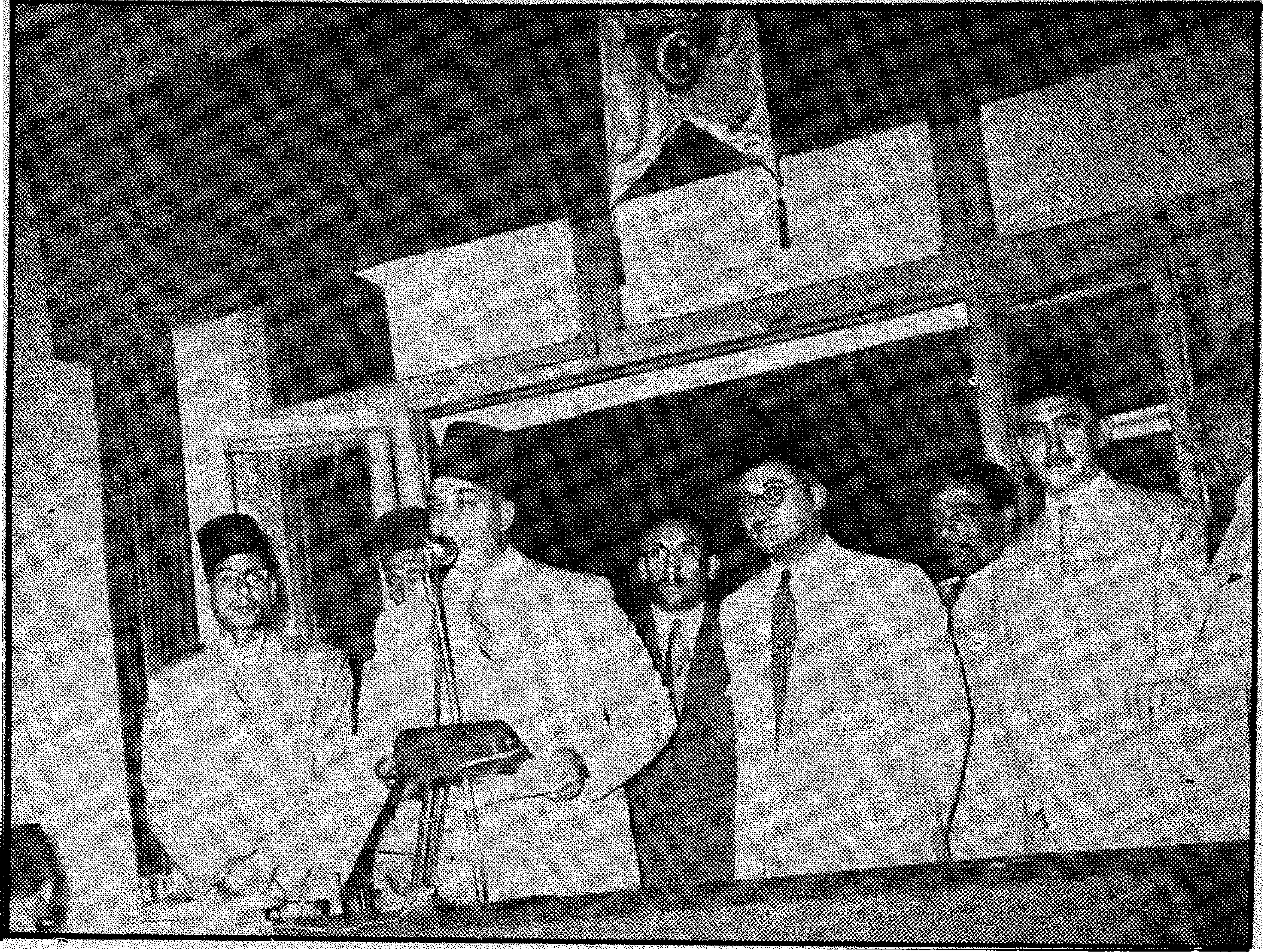
	محاسب	تحت التمرين	مساعد
مصرى	٣٤٠	١٨٨	١٨٩
بريطانى	٢٨	—	٢
ايطالى	٢	—	١
فرنسى	١	—	١
عثمانى	١	—	—
تونسى	٢	—	—
يونانى	—	—	١٢
الجملة	٣٧٣	١٨٨	٢٠٥

وازاء هذه النتيجة الطيبة التى تحققت من تطبيق قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لم يسع سعادته الا تقديم وافر الشكر لحضرة صاحب المعالى صليب سامى باشا وزير التجارة والصناعة لما بذله من عناء فى بحث مشروع هذا القانون أيام أن كان رئيسا للجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ولما يبذله الآن من اهتمام بهذا القانون بعد أن صار كاملا وافيا بالغرض الذى وضع من أجله .

كما شكر سعادته سعادة محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة الاسبق الذى وافق على مشروع القانون ودافع عنه وجاهد فى سبيله تحقيقا للصالح العام .



المحاسب رقم (١) استاذنا الكبير امين سليم حداد بك بعد أن صافح رئيس لجنة القيد سعادة عبدالله فكرى أباظه بك .. يلقى كلمة نصح وارشاد لابنائه المحاسبين . . .



« وهذا الاتحاد الواسع النطاق ، الـكبير الاثر ، لن يتأتى الا بانشاء نقابة المحاسبين ترعى امورهم .. وتنظم عملهم .. وتسهرعلى مستقبلهم.. وتسعى لمداومة النهوض بالمستوى العلمى والفنى للمهنة »

وقد ناشد سعادته جميع حضرات المحاسبين أن يفسحوا المجال أمام زملائهم الناشئين المقيدين فى جدول تحت التمرين وأن يسعوا جهدهم لالحاقهم بمكاتبهم والدأب على تمرينهم التمرين الشامل الوافى ليستطيعوا شق طريقهم فى الحياة العملية على وجه يرضى المصلحة العامة رضاء تاما .

كما انه من ألزم الواجبات على جميع حضرات المحاسبين المعاونة فى الارشاد عن الدخلاء على المهنة من المرفوضين حتى لا يمارسها الا من يستحقها وستعمل الوزارة من جانبها على الاهتمام بهذه الناحية

وأدلى سعادته بفكرة طبع كتيب بأسماء جميع المقيدين بالجداول الثلاثة حتى يكون فى متناول المصالح والهيئات الحكومية المختلفة التى يحضر المحاسبون أمامها وأن هذا الكتيب سيكون معدا للبيع بثمن تكاليفه فى وقت قريب .

وانتهى سعادته الى طلب دراسة اقتراح تكوين لجنة ادارية مؤقتة لوضع نظام شامل للاتحاد ولوائحه النظامية وتحديد أغراضه وأهدافه وحقوق المحاسبين وواجباتهم .

وأخيرا قدم سعادته الشكر الجزيل للصحافة على افساح المجال للكتابة عن مهنة المحاسبة والاشادة بتنظيمها والافاضة فى المقترحات التى تأخذ دائما بناصرها .

ثم تكلم عن المحاسبين **الاستاذ فؤاد الصواف** سكرتير جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية وأشاد بجهود عبد الله بك أباظة فى النهوض بمهنة المحاسبة وفضله على ظهور هذا القانون كما كان له الفضل فى ظهور جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية عام ١٩٤٤ . وتقدم الى سعادته بالشكر باسم المحاسبين

ثم تكلم جناب **المستر كوبر المحاسب القانونى ووكيل جمعية المحاسبين الملكية** مشيدا بمجهودات سعادة عبد الله أباظة بك فى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بمصر ـ وأضاف بأن تفكير سعادته فى هذا المشروع قد بدأ فى هذا النادى منذ سنة ١٩٤٤ حيث صدر المرسوم الخاص بتكوين الجمعية وتوالى مجهودات سعادته خلال السنوات التالية الماضية فى تنظيم عام للمهنة حتى أثمرت بصدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ ـ ولم يفت سعادته التشاور مع الهيئات التى يهمها الامر حتى توصل بفضل ذلك وبكل تأكيد الى ارضاء غالبية المشتغلين بالمهنة ـ ومن المستحيل ارضاء الجميع ـ واختتم جنابه كلمته بأنه ليسره أن يرى أفواج المحاسبين يتسلمون الليلة شهاداتهم التى تخولهم حق مزاولة المهنة ـ وكثير من حضراتهم ليسوا عنه بغرباء لسبق الاشتغال معه .

ثم تكلم حضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الرحمن بك حافظ رئيس اتحاد المحاسبين القانونيين معبرا عن تكرار شكره وشكر أعضاء الاتحاد لسعادة عبد الله بك أباظة على مابذله من جهود مضنية أسفرت عن تنظيم المهنة وابعاد الدخلاء عن مزاولتها ـ وأعلن ترحيب الاتحاد بالفكرة التى أشار اليها سعادة عبدالله بك من تكوين اتحاد جديد للمحاسبين يكون نواة لنقابة لهم وأعلن تصفية الاتحاد القديم لهذا الغرض وتبرع الاتحاد بما لديه من أموال تبلغ ٢٥٠ جنيها لمجلة الاقتصاد والمحاسبة التى يصدرها النادى .

***

ثم تكلم الاستاذ برهان نور المحاسب فى نفس المعنى الذى عبر عنه حضرات من سبقوه من المتكلمين من حيث شكر سعادة عبد الله بك وأضاف بأن المحاسبين ليعدون صدور وتنفيذ القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ حدثا تاريخيا جديرا باشتراكهم فيما بينهم فى اكتتاب عام يخصص لتسجيل فضل سعادة عبد الله بك عليهم بعد أن حفظ للمهنة كرامتها ـ ورفع مستواها

وقد رد سعادة عبد الله بك شاكرا ومعترضا على فكرة الاكتتاب وانه ليكفيه فخرا ما أظهره الحاضرون من تقدير وشعور كريم ـ وانه اذا كان لسعادته جهد فى نظر المحاسبين ـ فانه لا يرضى أن يفسد بالماديات وان من أهم ما تصبو اليه نفسه أن تتحقق فكرته فى تكوين اتحاد المحاسبين ونقابة لهم .

***

ثم تكلم الاستاذ احمد الحلوانى المحاسب مشيرا الى ما لمهنة المحاسبة من منزلة رفيعة بين سائر المهن ومعبرا عن شكر جميع المحاسبين لسعادة عبد الله بك وما لسعادته من أياد بيضاء على خريجى التجارة ـ ومشيرا الى ما لمسه الجميع من عدالة لجنة القيد برئاسة سعادة عبد الله بك وسعة صدر فى بحث الطلبات واعطاء كل ذى حق حقه .

وقد اختتم الحفل بالهتاف بحياة جلالة ملك مصر والسودان .

القطن

فى النصف الثانى من مايو

اقفال ١٢/٥/٥٢	**اقفال ٢٨/٥/٥٢**

عقود الاقطان الطويلة التيله أساس ((جود))

	اقفال ١٢/٥/٥٢	اقفال ٢٨/٥/٥٢
مايو	١١٤ر٧٢ ريال	——
يوليو	١٢٥ر٠٠ «	١٢٦ر٠٠ ريال

عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس ((جود))

	اقفال ١٢/٥/٥٢	اقفال ٢٨/٥/٥٢
يونيو	٦٧ر٥٥ ريال	٧٠ر٦٥ ريال
اغسطس	٧٢ر٤٨ «	٤٧ر٥٢ «

تحسنت اسعارجميع الاستحقاقات فى اوائل الفترة الحالية من مايو ، فقد كان لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ الجارى الخاص بالغاء ضريبة الصادر على الاقطان التى تصدر فى الفترة من ١٩ مايو الى ٣١ اغسطس ١٩٥٢ وتخفيض الضريبة الى ١٥ ريال لقنطار الكرنك ، ١٠ ريال لقنطار الاشمونى بالنسبة لمحصول الموسم الجديد اكبر الاثر فى ارتفاع الاسعار خصوصا عقدى يونيو واغسطس (اقطان متوسطة التيلة) . فقد فتحت السوق فى صباح الاثنين ١٩ الجارى على اثر اذاعة هذا القرار بسعر ٧٠ر٩٠ ريال لعقد يونيو ، ٧٤ر٩٥ ريال لعقد اغسطس (حد اقصى مشتر) بصعود ٣ ٪ وهى النسبة المقررة للصعود لكل استحقاق واستمر الارتفاع فى الايام التالية حتى وصل سعر العقد الاول الى ٧٦ر٢٥ ريال وسعر العقد الثانى الى ٧٨ر٤٠ ريال بزيادة قدرها ٦ر٤٠ ريال عن سعر الحكومة لعقد اغسطس . كما ارتفع عقد مايو فوصل الى ١١٧ر٥٠ ريال وعقد يوليو الى ١٢٧ ريال (اقطان طويلة التيلة) . ويعزى هذا النشاط الملحوظ فى سوق العقود الى تدخل المضاربة مشترية ولوجود بعض الطلبات الخارجية .

ولكن مالبثت الاسعار ان تراجعت فى بداية الاسبوع الاخير متأثرة بعمليات تحقيق الارباح من جانب المضاربة — وقد قررت لجنة البورصة السماح بنزول قدره ٣ ٪ بدلا من ١ ٪ التى كان معمولا بها من قبل .

اما بخصوص الغاء ضريبة الصادر من يوم ١٩ الجارى ، فقد طلب بعض المصدرين اعفائهم من دفع الضريبة عن الاقطان التى تم التعاقد عليها قبل هذا التاريخ ولم تصدر بعد .

وقد أصدر معالى وزير المالية قرارا فى ٢٠ الجارى بتحديد فروق اسعار الرتب التى سيجرى تسليمها الحكومة بالنسبة لشهر يوليو طويل التيلة واغسطس متوسط التيلة — كما اعلن ان الحكومة على استعداد لاستلام ٣ لوطات عن كل ٢٥٠ قنطار بدلا من لوطين .

ويجرى خصم ٨ ٪ من الثمن الاساسى للاقطان التى تيلتها تحت المتوسط على أن لايتعدى هذا الفرق ١٠ ريالات لقنطار . وخدد تسليم الاقطان المنوفى بخصم قدره ٤٥ ريال عن الكرنك .

وقد انتهى التعامل على عقد مايو طويل التيلة فى ٢٢ الجارى وبلغت جملة الاصدارات الثلاثة العقد المذكور ١٤٧٥٠ قنطار واصبح التعامل محصورا على عقد يوليو للاقطان الطويلة التيلة .

وبلغت جملة الاقطان التى اشترتها الحكومة من عقدى يوليو واغسطس حوالى ١١٠ الف قنطار .

هذا وقد تم توقيع الاتفاق التجارى بين مصر والمانيا المدة سنة تبتدىء من اول يونيو ١٩٥٢ وتنتهى فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ وبمقتضاه ستستورد المانيا كميات كبيرة من الاقطان المصرية قد تصل الى ٢٥ مليون جنيه مصرى

بورصة البضاعة الحاضرة

نشطت سوق ميناء البصل فى الفترة الثانية من شهر مايو نشاطا كبيرا وتحسنت الاسعار عن النصف الاول من الشهر المذكور ، فقد بلغت جملة المبيعات خلال الفترة الثانية من مايو ٢١١٥٥ بالة مقابل ١١٩٧٧ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى — وقد زاد الطلب على المنوفى والجيزة ٣٠ والاشمونى زيادة كبيرة وبلغت المبيعات فى بعض الايام حوالى ٥٢٠٠ بالة فى اليوم . وفيما يلى بيان هذه الاقطان :

كرنك	٤٢٨٥	باله	مقابل	٣٤٢١	باله
منوفى	٣٥٨٥	«	«	٩١٧	«
جيزه ٣٠	٦٣٩٥	«	«	١٤٩٤	«
اشمونى	٥٩٩٨	«	«	٦٠٧٧	«
زاجوراه	٧٠٠	«	«	٦٨	«
مخلوط	١٦٣	«	«	——	
جيزه ٣١	٢٠	«	«	——	

الانتاج الزراعى فى تركيا عام ١٩٥٢

زاد الامل أخيرا فى تركيا لتوقع محصول زراعى جيد بعد التنبؤات الاخيرة التى كانت سائدة بسبب جفاف موسم الامطار ، وقد صرح أخيرا رئيس وزراء تركيا قائلا بأنه اذا استمرت الاحوال الجوية متحسنة على ماهى عليه الآن فان الحكومة سترفع حظر تصدير الحبوب الذى اتخذته كخطوة لتدرأ بها نقص تموين الاستهلاك الداخلى . وأضاف بأن تركيا قد قامت بتصدير ٧٩١ر٠٠٠ طنا من الحبوب فى عام ١٩٥١ ، ويبلغ المخزون لدى الحكومة ٦٨١ر٠٠٠ طنا بالمقارنة الى ٢٣٥ر٠٠٠ من العام الماضى . كما ان تركيا قد قامت بتصدير ٦٠ ٪ من الفائض المعد للتصدير وقدره ١١٠ر٠٠٠ طنا من محصول قطن ١٩٥١ البالغ ١٦٠ر٠٠٠ طنا

ومن المتوقع أن يتم باقى التصدير فى الشهر الحالى ، أما التبغ فان سوقه رائجة ويزيد سعره عن سعر العام الماضى :

أسواق الحديد فى العالم

- تحذير لجنة الحديد للامم المتحدة
- تزايد العرض وتناقص الطلب العالميان
- انخفاض الانتاج فى ألمانيا
- انتهاء الاضراب المتوقع فى بلجيكا
- منافسة الاسعار الفرنسية البلجيكية

منذ كتابة تعليقنا السابق استجدت بعض الاتجاهات الدولية فى أسواق الحديد وان كانت لم تستكمل بعد مجالها النهائى حيث ان المنتجين مازالوا متعلقين بمستويات الاسعار السابقة وما زالت حوافظ الطلبات لديهم عامرة لعدة اشهر قادمة بحيث لا يجدون ضرورة ملحة فى قبول التخفيض فى الاسعار الذى تتطلبه القوانين الاقتصادية من حيث موازنة العرض بالطلب ..

فلو راجعنا التحذير الذى وجهته لجنة الحديد التابعة للامم المتحدة لمنتجى الحديد بأوروبا لوجدناها تنصحهم بالا يتوقعوا طلبات من الولايات المتحدة الامريكية بالكمية والاهمية السابقة . . فالاعمال واتجاهات الاسعار بتلك المنطقة لا تبشر بتكاثف الطلب — فالانتاج فى ازدياد متصل والطلب فى تناقص تدريجى . والاحصائية التالية عن بيع المنتجات التى تستهلك الحديد والصلب توضح فى جلاء ما نقول :

موقف الدول المختلفة المنتجة للحديد:

المانيا : هناك انخفاض طفيف فى الانتاج يتضح من الاحصاءات الرسمية التالية :

	ابريل	مارس
حديد مبروم	١٠٠١٠٧١	١٠٨٠٦٤٦
سبائك حديد	١٢١١٩٦٤	١٣٢٠٢٦٢

وعلينا ان ندخل فى الحسبان نقص أيام العمل فى المانيا خلال ابريل عن مارس ..

بلجيكا : نجت بلجيكا من الاضراب الكبير الذى كان متوقعا فى ٧ مايو والذى لو قدر له أن يحدث لترك أثرا كبيرا فى اقتصاديات بلجيكا وفى توزيع الحديد فى العالم ومن المفيد أن نعلم كيف انتهى ذلك الاشكال — وخلاصة الحل أن أصحاب المصانع قبلوا خصم ١٠٪ من ارباح ١٩٥١ لانشاء مساكن لعمال تلك الصناعة وقد اعفت الحكومة تلك النسبة من الضرائب . وقد انخفضت قيمة الصادرات الحديدية البلجيكية فى خلال ابريل لاقل حد وصلته منذ خمسة اشهر والسبب الاول لذلك

الصنف	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢ تقديرية
ماكينات غسيل	٤ر٢٨٩ر٩٣٠	٣ر٣٠١ر١٢٢	٢ر٥٦٨ر٠٠٠
ثلاجات كهربائية	٥ر٨٤٨ر٥٧٩	٣ر٧٩٧ر٢٦٠	٣ر١٠٠ر٠٠٠
مطابخ كهربائية	١ر٦٠٢ر٣٨٢	١ر٢٦٩ر٥٠٩	٩٥٠ر٠٠٠
مطابخ غاز	٣ر٠٢٣ر٢٠٠	٢ر٣٤٨ر٩٠٠	١ر٨٥٠ر٠٠٠
مكانس كهربائية	٣ر٥٢٩ر٤١٢	٢ر٧٤٩ر١٠٤	٢ر٢٠٠ر٠٠٠

وحتى موضوع الخلاف بين عمال الحديد واصحاب المصانع الامريكية لم يثمر الثمرة التى ترقبها البعض من حيث اشتداد الطلبات على الاسواق الاوروبية ، كما ان زيادة مصاريف النقل الداخلية هى أيضا مرت دون تأثير مضاد يذكر ..

اما فى أوروبا ففيما يلى سنعرض

هو امتناع بلجيكا عن زيادة الحسابات المدينة لدول الاتحاد الاوروبى . . ولم يعد امام تلك الدولة الا أن تتجه نحو أمريكا لتصريف منتجاتها وذلك بالغاء رسم الصادر لتلك المنطقة وتشجيع المصدرين بكافة الوسائل للوصول الى النتيجة .. وقد رفض المصدرين البلجيكيين تخفيض الاسعار بالنسبة لامريكا بدعوى أن مثل ذلك التخفيض الطفيف لن يؤدى الى الغرض المنشود — وعلى الرغم من ذلك الرفض فقد لوحظ تخفيض بسيط فى أسعار ألواح الصاج مقدرة بالدولار ..

فرنسا : اخذت فرنسا تنافس الاسعار البلجيكية الا ان التسليم تشترط له مدد طويلة كما أن المقاسات لها مكان مهم فى التسليم ..

مصر — بدات مصر تحتل مكانا ولو أنه ضئيل فى صناعة الحديد المبروم — فبينما كان انتاج ١٩٤٩ ٥٠٠٠ طن اذ بانتاج ١٩٥٠ ٢٥ر٠٠٠ طن وانتاج ١٩٥١ ٤٠ر٠٠٠ طن — والمتوقع ألا يقل انتاج ١٩٥٢ عن ٦٠ر٠٠٠ طن وهو حوالى نصف حاجة القطر من هذا الصنف باعتبار نسبة الاستهلاك لسنة ١٩٥١ . ولو سارت الامور على هذا الاساس لكفت مصر نفسها خلال سنوات قليلة وخصوصا بدخول شركة النحاس المصرية سوق الحديد المبروم ابتداء من الشهر القادم بكمية حوالى ١٢٠٠ طن شهريا تصل الى ٢٥٠٠ تقريبا بعد ستة أشهر .

والاسعار الحالية الاساسية حوالى ٥٤ جنيه الطن تسليم القاهرة أو الاسكندرية ويتوقع انخفاضها قليلا فى الشهر القادم بمناسبة بدء ظهور انتاج شركة النحاس المصرية التى تستقل بنظام البيع عن الشركتين المنتجتين الاخرتين وما يستتبع ذلك من منافسة شديدة .

هذه هى الاتجاهات حسبما يمليها العرض والطلب — أما التطورات الفجائية التى مردها التقلبات السياسية فهذه علمها عند الساسة وهم ولا شك أقدر على اعطاء فكرة لو سمحت لهم طبيعة السياسة واسرارها

محمد صديق لهيطة

بدأت حركة الاصلاح المالى فى مصر اثر الغاء الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون ــ على ضوء ما تبين للمسئولين أثر التطبيق العملى ــ عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

ويعنينا فى هذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد ان بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات المولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

تابع الاعفاء من الضريبة

بينت مصلحة الضرائب القواعد الواجبة الاتباع تنفيذا لحكم المادة ٤١ بمنشورها رقم ١٩٨ ، وأهم ماجاء به ان الرجل التاجر يتمتع بالاعفاء الخاص باعالة الزوجة أو الولد اذا ماتزوج أو ولد له ولد فى بحر سنته المالية على اساس المدة التى تستحق عنها الضريبة . ولا يجوز ان ينتفع بالاعفاء الخاص باعالة الولد أو الاولاد الا أحد الوالدين وبشرط ان يتحمل فعلا نفقات معيشة الولد أو الاولاد . والاصل ان الولد دون الوالده يعول الاولاد الا اذا اثبتت الوالده خلاف ذلك . والمقصود بالولد الذى يعوله الممول هو ابنه المباشر لا ابن الغير الذى قد يضطر الى اعالته لسبب ما . وينتفع الممول بالاعفاء الخاص باعالة الولد : ــ

أولا ــ اذا كان الولد قاصرا وغير ذى مال أو كسب من عمله .

ثانيا ــ اذا كان الولد راشدا وغير ذى مال أو كسب ولزمت اباه نفقته شرعا كما لو كان الولد ذا عاهة أو عديم الاهلية أو لايزال فى دور التعليم أو كان بنتا فى كنف ابيها .

ولا ينتفع الممول ابا كان أو اما بحد الاعفاء للاولاد متى ثبت ان لكل منهم ايرادا سنويا من ماله أو كسبه يبلغ حد الاعفاء القانونى (٣٠ جنيه) أو أكثر فان توفر هذا الشرط لبعض الاولاد دون البعض الآخر استفاد الممول من الاعفاء .

واذا كان الولد تاجرا قاصرا كان أو راشدا ــ اعتبر كما لو كان ذا ايراد سنوى يبلغ ٣٠ جنيه .

وتنتفع المرأة التاجرة المتزوجة كانت أو غير المتزوجة بالاعفاء الممنوح للفرد التاجر وقدره ١٠٠ جنيه واذا كان الزوجان يزاولان التجارة فلاينتفع الزوج الا بحد الاعفاء الممنوح له به كفرد تاجر وقدره ١٠٠ جنيه

ويستفيد الزوج بالاعفاء الخاص باعالة الزوجة متى كانت زوجته أو احدى زوجاته غير مشتغلة بالتجارة.

الاعفاء للورثة :

أفتى مجلس الدولة بأن ورثة الممول المتوفى يعتبرون مالكين على الشيوع فيما بينهم للمؤسسة الموروثة كل بنسبة نصيبه فى الميراث ، ولا يفيدمن اعفاء الاعباء العائلية الا بالقدر الذى كان من حق مورثهم قبل وفاته .

اعفاء واحد : طبقا للمادة ٨٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لايتمتع الممول الذى يخضع لعدة ضرائب من المنصوص عليها فى القانون الا باعفاء واحد .

وطبقا للمادة ٤١ مكررة من القانون اذا كان رأس المال الحقيقى المستثمر لم يتجاوز مائتى جنيه مصرى ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن للممول أوجه نشاط اخرى تخفض الضريبة المستحقة الى النصف بشرط ألا تتجاوز صافى الربح السنوى مبلغ ثلاثمائة جنيه مصرى .

خامسا ــ منع تعدد الضرائب وازدواجها :

من بين المواد التى أوردها المشرع منعا لتعدد الضرائب وازدواجها المادتان ٣٥ و٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها : ــ

مادة ٣٥ ــ يخصم لشركات المساهمة من الارباح التى تستحق عليها الضريبة مبلغ معادل لمجموع المبالغ التى وزعت من الارباح المذكورة وأديت عنها بالفعل الضريبة المقررة . بمقتضى الفقرتين الاولى والرابعة من المادة الاولى (الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة) وتستفيد من هذا الحكم شركات التوصية بمقدار الارباح التى يستولى عليها الشركاء الموصون . »

مادة ٣٦ ــ مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فان ايراد رؤوس الاموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات المنشأة والتى تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتابة الاولى من هذا القانون أو التى تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين اخرى تخصم من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه ضريبة الارباح وذلك بمقدار مجموع الايرادات المشار اليها بعد تنزيل نصيبا فى مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الايرادات .

ويجرى الحكم ذاته على ايرادات الاراضى الزراعية أو المبانى الداخلة فى

ممتلكات المنشـــأة ، فان الايردات المذكورة تخصم بعد ١٠ ٪ .

ويشترط ان تكون هذه الايرادات داخلة فى جملة ايردات المنشأة :

أ ـ ولا يخصـم من ارباح الشركة طبقا للمـادة ٣٥ الا التوزيعات التى يكون مصدرها هـذه الأرباح ، بمعنى ان التوزيعات من الموارد الاخرى غير ارباح السنـة نفسها قبل الاحتياطى لاتخصم .

ـ ولا شـك ان فروع الشركات الاجنبيـة لها حق الانتفاع بخصم التوزيعات الحكيمـة طبقا للمادة ١١ من القانون .

ـ اذا أجرت شركة مركزها الرئيسى بمصر توزيعا من ارباحها فى مصر ومن فرعها المستقل بقطر أجنبـى فان من حقها ان تخصم (طبقـا للمادة ٣٥) جملة ماوزعته من ارباح بصرف النظر عن عدم خضوع ارباح الفرع المستقل فى بلد اجنبـى للضريبة على الارباح التجارية .

ب ـ جاء فى المنشـور رقم ١٢٩ لمصلحـة الضرائب عن المادة ٣٦ ان الشارع رمى بهذه المادة الى غرضين :ـ

١ ـ منـع ازدواج الضرائب وذلك بأن يخرج من وعـاء ضريبة الارباح التجارية والصناعيـة الايرادات التى خضعت لضريبة نوعية اخرى سـواء دفعتها أو أعفيت منها .

٢ ـ المساواة بين منشأتين تملكان أوراقا ماليـة أو عقارات وجعلتها احداهما ضمن رأس مالها ولم تجعلها الاخرى ، وبهـذا لاتختلف أو تتغير الضريبـة تبعا لاعتبارات شكلية أو لنظم مختلفة لدى الممولين .

ـ وقد بينا سابقا ان للمنشأة التى تشغل عقارات مملوكة لها ان تخصم من وعاء الضريبـة القيمة الايجارية المتخذة اساسـا لربط العوائد ، وما لاشك فيه انه لايجـوز اعادة اضافة هذه القيمة الى الارباح وتطبق المادة ٣٦ عليها حيث ان العقـارات المملوكة للمنشأة والتى تشغلهـا لاتدر ايرادا حقيقيا بالمعنى المقصـود فى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٦ من القانون ، وبهذا المعنى صدر منشور مصلحة الضرائب رقم ١٤٠ فى ٣١/١٠/١٩٤٨ .

سادسا : ترحيل الخسائر :

قضت المـادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنـة ١٩٣٩ على انه اذا ختم حساب احدى السنين بخسارة فان هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من ارباحها فاذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقى الى السنة الثانية فاذا بقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء الى السنة الثالثة . ولكن لايجوز نقل شيء من الخســارة الى حساب سنة تالية .

وفى الاحـوال التى تنطبق فيها المـادة ٥٧ من القانون ينبغى تحديد رقم الخســارة الجائز ترحيلها على ضوء أحكام القانون واللائحة التنفيذية والمنشـورات والتعليمات كما يتبع فى تحديد الارباح تماما ، ويراعى دائما فى الخصم ان خسارة السنة الاقدم لها الاولوية فى الخصم على خسارة السنة الاحدث بمعنـى ان خسارة سنة ماتخصم من ارباح السنـين الثلاث التالية قبل الخسارة التى قد تظهر فى السنة التى تلى السنـة المشار اليها وهكذا فى حدود المدة التى نصت عليها المادة ٥٧ وخسارة ى سنة يمضى عليها ثلاث سنوات بغير ان تخصم بالكامل خصمها أو خصم الباقى منها نهائيـا (المنشور رقم ٦٨) .

ولجميع الممولين سواء الذين تؤيد اقراراتهم دفاتر حسابية قانونيـة منتظمـة ، أو الذين تحدد ارباحهم بطريق التقدير ، حق الانتفاع بحـكم المـادة ٥٧ (المنشور ١٢١) .

سابعا ـ ربط الضريبة :

طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفرض الضريبة على كل ممول على مجمـوع المنشآت التى يستثمـرها فى مصر بمركز ادارة المنشآت . وفى حالة عدم تعيين هذا المركز ففى الجهة التى يوجد بها العمل الرئيسى للمنشـآت . وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصتـه من ارباح الشركة تعادل نصيبه فى الشركة اما فيما يتعلق بشركات التوصيـة فتفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه فى الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة .

وقد بينا سابقا عنـد الحديث عن الالتزامات ان الضريبـة المربوطة على الشريك المتضامن تبقى دينـا على الشركة فى حدود ماكان يستحق على نصيبـه فى ربح الشركة ولو فرضت عليه الضريبة مستقبلا . ونشير هنا الى مجال لمسئوليـة الشركة عن الضرائب التى تستحـق على الشريك المتضامن من أوجه نشاطه الاخرى .

ومما لاشك فيه ان من حق الممول ان يتمسك بمراعاة الاجـراءات التى تطلبها القانون عن اخطاره بالتعديلات على النماذج وفى المواعيد المحددة .. الخ وذلك قبل ربط الضريبة .

فى العدد القادم : الطعن فى التقدير

المالية العامة والإنتاج الصناعى فى مصر عام ١٩٥١

المالية العامة :

رفعت الحكومة فى سنة ١٩٥١ الضرائب على الارباح الصناعية والتجارية والقيم المنقولة والدخل العام كما رفعت ضريبة الدمغة وهى لدينا من ضرائب رأس المال والمعاملات والاستهلاك .

زيادة الثروة الحيوانية عن طريق التلقيح الصناعى

وضعت ولاية أوكلاهوما برنامجا تعاونيا لزيادة ثروة الولاية الحيوانية عن طريق التلقيح الصناعى وقد أصاب البرنامج توفيقا عظيما وأفاء على المزارعين فوائد جمة . اذ لا مراء فى أن استخدام هذه الطريقة تفسح المجال لاستغلال الثيران القوية التى تنجب نتاجا أصلح تقل بينه نسبة الاصابة بالمرض ، دون ما حاجة الى الاحتفاظ بالفحول بين القطعان ، وما يصحب ذلك عادة من خطر وتكلفة .

وتتميز طريقة التلقيح الصناعى بأنها لا تحرم المزارع البسيط من نعمة الحصول على العجول الفتية والابقار القوية التى تغل قدرا كبيرا من اللبن واللحم . فهى قليلة النفقة ، اذ لا يتكلف المزارع أكثر من ستة دولارات ثمنا لتلقيح بقرته حتى تحمل .

وهى عملية بسيطة أيضا .. فالفحل الواحد يكفى لتلقيح ١٠٫٠٠٠ بقرة فى العام بنجاح كبير اذ حملت ٩٥٠ بقرة من ١٫٧٠٠ لقحت بالطريقة الصناعية .

وقد دلت النتائج على أن التلقيح الصناعى من الابقار تفوق أمهاتها فى غلة اللبن التى بلغت فى بعض الاحيان ٦٥ **رطلا فى اليوم بينما بيعت الام لانها لا تغل من اللبن ما يغطى نفقات** علفها .

وقد كانت هذه الزيادة فى الضرائب أمر لا مفر منه بعد ما لحق مصروفات الدولة من تضخم الا أنه كان من الممكن أن يصحب هذه الزيادة ما طالما نادينا به من ضرورة **العمل على معالجة** ما بقوانيننا المالية جميعا من وجوه نقص كانت لا تؤثر فى اقتصاد البلاد تأثيرا ملموسا حين كانت الضرائب المفروضة لم تصل الى حدها الحالى .

هذا فضلا عن أن المشرع كان يعتزم معالجة عيوبها مع مضى الوقت وكلما كشف عنها التطبيق العملى ولكنه أهمل عزمه هذا بعد ذلك وقنع بزيادة الضرائب وتقوية مركز المصلحة التى تجبيها والحد من استطاعة الممولين الدفاع عن أنفسهم .

وهكذا سيظل غير المصريين المقيمين فى البلاد خاضعين لضريبة الدخل العام فى الوقت الذى يؤدون فيه هذه الضريبة فى وطنهم **فيميل بهم ذلك عن** استثمار رءوس أموالهم فى البلاد . ويحدث هذا فى الوقت الذى تبادر فيه البلاد التى تنص قوانينها على مثل ما ينص عليه قانوننا من هذه الناحية الى الاتفاق فيما بينها على تجنب تعدد الضريبة الذى ينجم عن هذه النصوص .

كذلك ستظل الارباح التجارية والصناعية المخصصة لانشاء أو تغذية احتياطى المؤسسات تؤدى الضريبة مرتين : مرة عند ترحيلها الى الاحتياطى ومرة عند توزيعها او اضافتها الى رأس المال ، مع ما فى ذلك من مخالفة للمنطق وللمصلحة وما يؤدى اليه من دفع المؤسسات الى الامتناع عن تكوين الاحتياطيات الا فى حالات الضرورة القصوى ، وهكذا لا تستفيد الخزانة العامة شيئا ويضيع على البلاد ما كان يعود عليها من تكوين هذه الاحتياطيات .

وستبقى دخول الملكية العقارية أو الزراعية والاستثمارات الزراعية أيضا ملزمة بتأدية الضريبة مرتين اذا ما أنتجتها الشركات المساهمة بالرغم مما أدى اليه ذلك من هبوط عدد الشركات المساهمة العقارية والزراعية التى تكونت منذ سنة ١٩٣٩ الى اليوم هبوطا شديدا وما يضيعه على البلاد من الفوائد التى تستطيع الشركات الكبيرة أن تكلفها فى سبيل اصلاح الاراضى القاحلة والتوسع فى العمران ومعالجة أزمة المساكن .

ومعروف ان الضرائب امر لا مفر منه فى المجتمعات الحديثة ولكنها فى الوقت نفسه وسيلة قوية من وسائل توزيع الثروة تستطيع أن تفيد كما تستطيع أن تضر اذا لم تستغل بالحذر الشديد وغالبا لا تظهر أضرارها فى هذه الحالة الا وقد فات وقت معالجتها معالجة سريعة .

الانتاج الصناعى :

كان الانتاج الصناعى هذا العام متجها على وجه العموم الى الاتساع بالرغم من ارتفاع أسعار الخامات واضطراب الحالة العامة .

وما زالت حركة تجديد الآلات والتوسع فى المنشآت والارتفاع بمستوى الانتاج التى ابتدأت بعد الحرب الاخيرة مستمرة فى جميع فروع الصناعة تقريبا .

وقد برزت هذا العام فى سوق المنتجات الصناعية ظاهرة تفضيل المستهلكين للسلع الاجنبية حتى فى الحالات التى تفوق فيها اسعارها أسعار السلع المصرية وتتعادل فى الجودة .

وهذه الظاهرة تفسر مطالبة هذه الصناعات باعادة النظر فى الرسوم الجمركية وتكشف عن خطأ الذين يستنكرون هذه المطالبة على أساس أن السعر هو عنصر التفضيل الوحيد بين السلع .

كذلك اشتدت الحاجة الى التصدير لتجنب كثرة المعروض فى السوق

المحليـة ما دامت أبواب الاسـتيراد مفتوحة على مصراعيها .

وفى رأس الصناعات التى أصبحت لا تستطيع أن تقنع بالسوق المحليـة صناعة الغـزل والنسج فقـد زاد انتاجها زيادة محسوسـة . وقـد استطعنا أن نصدر فعلا ١١ ألف طن من غزل القطن ومنسوجاته لتوافر الظروف التجارية المواتيـة ولـكننا لا نستطيع أن نصدر منها فى المستقبل ان لم يقرر المسئولون منح الدروباك على ما يعاد تصـديره من المنتجات ويزيلوا عقبات علاقاتنا التجارية مع السودان .

وما زالت صناعة الصوف تنـوء باعراض المستهلكين عنها بالرغم مما بلغته من تقدم فى جودة الانتاج وخفض الاسعار . ومن بين المستهلكين الذين يعرضون عن منسوجاتنا الصوفيـة بعض وزارات الدولة فـهى ما زالت مواظبـة على تفضيل الاصـناف الاجنبية ، بالرغم مما تعلمه عن حاجة هـذه الصناعة الى معونتها لعـدم التوقف عن الانتاج بعـد ان خفضته تخفيضا ملموسا .

أما صناعة الكتان فقـد راجت منتجاتها فيما عدا الزيت فهو ما زال يعانى آثار تردد السياسة الحكومية بصدده .

وقد أصبح لا مفر من أن توضع لصناعة الغـزل والنسج سـياسة مستقرة تتمشى مع نموها وتعـالج ما يقف فى سبيلها ان أردنا أن نستفيد من هذه الصناعة ونحمى اقتصـاد البلاد من الاضرار الجمة التى قد تنجم عما ينزل بها من أزمات .

كذلك خطونا خطوات جـديدة فى ميـدان الصناعات الـكيمائية فزاد انتاجنا من الاسمدة والكحول والورق والحرير الصناعى .

واتجهت صـناعة المستحضرات الصيدلية أيضا الى التوسع والتجديد والتحسين .

وقطعنا شوطا آخر فى الصـناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية فزاد انتاجنا من الصلب ، وارتفع انتـاجنا من القوى الـكهربائية واللمبـات والبطـاريات وان كانت المنـافسة الاجنبية تزاحم هذه الصناعة الاخيرة مزاحمة شديدة . كذلك زاد انتاجنا من المعادن ولو فى حدود ضيقة بسبب القيود التى يفرضها قانون المنـاجم القائم .

وقد انتهت الحكومة من النظر فى تعديل هذا القانون ونحن نرجو أن تبادر باصدار القانون الجديد حـتى تستطيع هذه الصناعة ان تبلغ الشأن الذى تستحقه .

وقد ارتفعت القدرة الانتاجيـة لصناعة عصر الزيوت ارتفاعا جديدا بعد أن توسعت المعاصر القـائمة فى منشئاتها وقامت فى مختلف انحـاء البلاد معاصر جديدة وان كانت هـذه الصـناعة قد اضطرت الى تقليـل الانتاج بعض الشىء بسبب قلة بذرة القطن وأصبح يخشى على كل حال أن لا تجد فى المستقبل بالبلاد البذرة التى تكفى لسد حاجتها منها جميعا .

وارتفع أيضا انتاج صناعة الصابون وان كان قد تأثر هو الآخر بقلة بذرة القطن وارتفاع أسعار الزيوت الاجنبية .

كذلك تأثرت صـناعات الحلوى والجلود والطباعة بقلة الخامات وقيود التصدير . واحتمالات هذه الصناعات ما زالت كبيرة وهى تستحق لذلك كل عناية واهتمام .

وقد اعترضت صناعة الارز نكسة شديدة بسبب قلة المحصول الى حد لا يكاد يكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

واشتدت أزمة صناعة المحفوظات الغذائية فيما عدا البصل المجفف فقد انتعش انتاجه بعض الشىء وارتفعت صادراته بالقياس الى العام الماضى .

وما زال الموقف فى صناعة الدخان والسجاير على ما كان عليه فى السنة الماضية من حيث انقبـاض حركة التصدير بسبب امتناع المسئولين عن تيسير الشحن الى السودان ومنـح الدروباك الـكامل للمصـانع حتى تستطيع أن تهبط بأسـعارها الى المستوى الذى يمكنهـا من منافسة الصناعة الاجنبية .

كذلك ما زال الموقف فى صـناعة مواد البناء ومشتقاتها مرضـيا على وجه العموم وان كانت حركة البناء قد أخذت تتجه الى التباطىء بعض الشىء على الاقل فى العاصمة .

وكانت الحالة مرضية فى صناعات السينما والسياحة والملاحة الداخلية حتى الربع الاخير من السنة اذ هبط نشاطها هبـوطا ملموسـا بسبب الظروف السياسية العامة .

وما زالت أشـد العقبـات التى تواجهها هذه الصناعات هى عقبـات الاجراءات الادارية المختلفـة التى لا يصعب معالجتهـا لو صـح عزم المسئولين على ذلك .

وقد أوردت الغرف الصناعيـة فى تقاريرها السـنوية الصـعاب التى واجهتها هذا العام والاقتراحات التى وضعتها للوصول الى تذليلهـا ونحن نرجو ان تجد هذه الاقتراحات لدى المسئولين ما تستحقه من العناية .

(من تقرير اتحاد الصناعات)

بيان الملكية الصناعية

عن شهر مايو ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٩٨٤
مصانع	٧٧

محال مملوكة للشركات

متاجر	٢٦١
مصانع	٣٩

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	٤٠٠	٥٤٧
رسوم تدوين	٨٠٠	٣٠٣
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٣٣
مجموع الرسوم	٨٠٠	٨٨٤

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيـــه
شركات تضامن		
تجارية	١٣٠	١٨٦ر٣٩٢
صناعية	—	٣٧ر٧٢٤
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٦٣٩	١٢٢ر٢١٧
صناعية	—	٤٩ر٧٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	٤٠ر٠٠٠
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	١ر١٢٥ر٠٠٠
صناعية	—	٤٠ر٠٠٠

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العـام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لراس المال الوارد فى عقد تأسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

	مليم	جنيـــه
شركات تضامن		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	—	١ر١٧٢ر٠١٠
صناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحـال التجارية والصناعية

حالات البيع	٢
حالات الرهن	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ بيع	—	٤
رسوم مستخرجات	—	—
المجموع	—	٤

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٣٢
البراءات الاضافية	—

البراءات الصـادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	١٦٠
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال ملكية		
وبيع مطبوعات وخلافه	—	٣٦
المجموع	—	١٩٦

بيـــان خاص بطلبات تسجيل الرســـوم والنماذج الصناعية

رسوم ونمـاذج صناعية مودعة

رسوم	—
نماذج	١

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

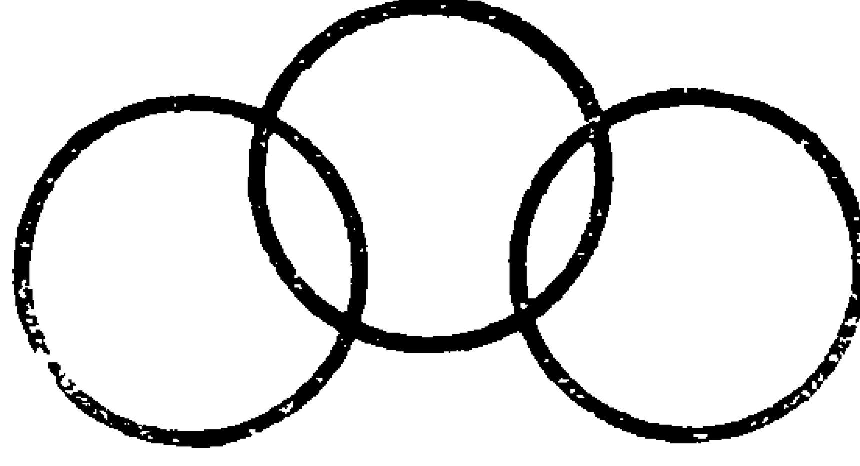
رسوم	—
نماذج	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	٢
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	٢

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٦
طلبات قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	١٤

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
	—	٣٠



التعاون

التأميم والتعاون صنوان

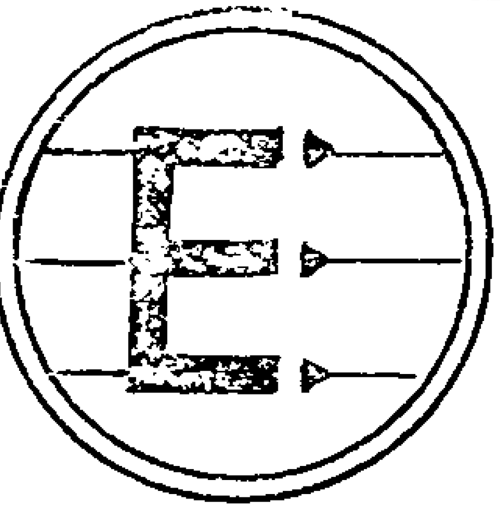
فى خدمة الوطن

لا يقوم أى عمل اقتصادى الا على أركان ثلاث ــ العمل والادارة ورأس المال ــ ويهدف التأميم الحديث الى أن يتملك الشعب كله الاعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل رأس المال من أيدى الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مساس بنظم العمل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها

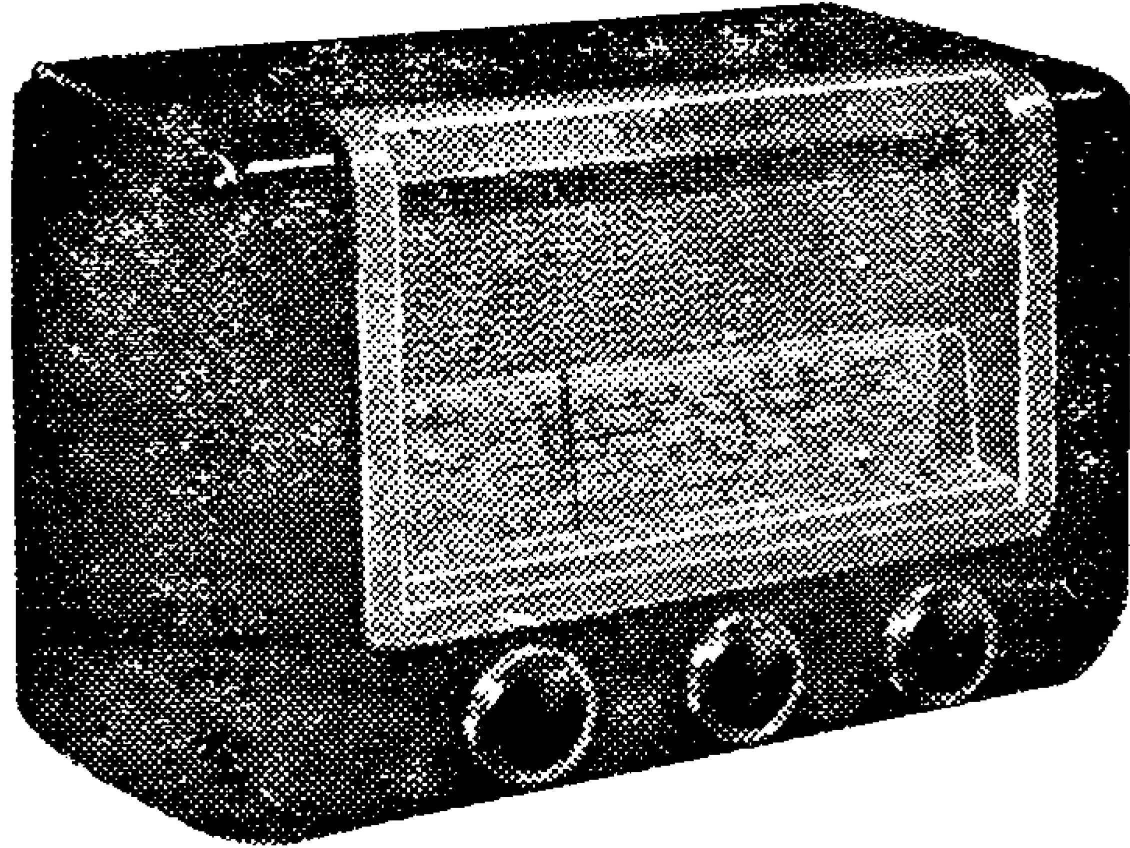
والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسسات التعاونية التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المالى فلا يشترط فى الفردان يكون عنده أى رأس مال ليصبح عضوا يمتلك فى المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر ما يتعامل معها .

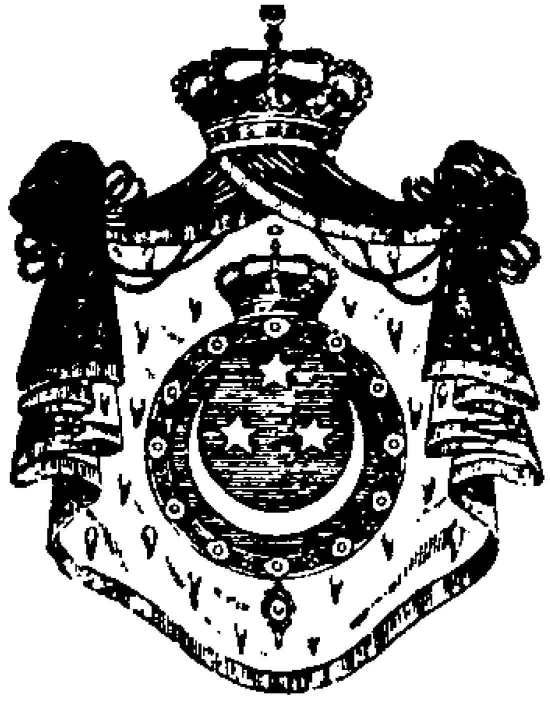
واذا كان التأميم فى البلاد الراقية التى أخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد . قد شمل جميع أنواع التوزيع للمستهلكين وأصبح يتقاسم هو والتأميم اقتصاديات البلاد . الاول فى ميدان التوزيع والثانى فى ميدان الانتاج .

الجمعية التعاونية للبترول









موردو
جلالة الملك فاروق الاول

إسم عظيم
لسيجارة فاخرة

صوصه

SOUSSA CIGARETTES N° 5

Nicolas Soussa frères

نقولا صوصه اخوان بمصر

Sole Prop. NICOLAS SOUSSA Ltd

٢٠ سيجارة ٨ قروش

ت.س ٤٨٩٥ جيزة

٩٤٠-١٠٣



رمضان كريم
بيبسى كولا
PEPSI-COLA
لـذيذة
فـوارة
معبأة بالشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات ش.م.م
S.P.M.O.



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣١
١٥ يونيو ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

موازنة الميزانيـة : لرئيس التحرير

عرض وتعليـق : اسراف السياح المصريين ـ مقاطعة اسرائيل ـ عملة اسرائيل

القروض المحلية لشراء القطن بقلم الدكتور محمد على رفعت

اخبار اقتصادية

صور تذكارية بمناسبة حفل توزيع شهادات المحاسبين

تنظيم مهنة الخبراء

اقتصاديات الشرق الاوسط ـ نهضة افغانستان

وسـائل النقل شريان فى جسم التجارة

شخصيات اقتصـادية : أمين فكرى بك

اخبار الاقتصاد العالمى :
تطور احتياطيـات مصر من الارصدة الاجنبية :بقلم باحث
أزمة صـناعة الصلب فى الولايات المتحدة :

مشاكل مصر المالية :
أسواق الحديد فى العالم :
القطن : فى النصف الاول من يونية

دليل الممول :تتمة الضريبة على الارباح التجارية والصناعية للاستاذ محمود احمد صالح عثمان .

قـوانين وقرارات : كتب جديدة

موازنة الميزانية

تبذل وزارة المالية وسائر وزارات الحكومة ومصالحها جهدها الشـديد فى هذه الايام ابتغاء موازنة الميزانية وقد قـدر العجـز بـين الايرادات والمصروفات فى الميزانية الجديدة بنحو ٤٠ مليونا من الجنيهات وهو مبـلغ ضخم من غير شك بالنسبة لميزانية تزيد على مائتى مليون زيادة قليلة .

ولا شك ان موازنة ميزانية تعانى مثل هذا العجز الكبير تتطلب مجهودا شاقا وتتطلب خبرة ومرانا وقـدرة على تحقيق المطلوب من غير اساءة للقواعد الاسـاسية التى ينبغى ان تتوازن بها الميزانية .

واول هذه القواعد الا يكون الخفض فى المصروفات من حسـاب المشروعات الانتاجية او مشروعات الاصـلاح الكبرى سواء كانت اجتماعية اوزراعية فلا يبقى غير المصروفات الـكمالية والضغط فى مظاهر الاسراف والبذخ وهى فى الميزانية المصرية كثيرة متنوعة وقد اخذت الوزارات والمصـالح ـ امتثـالا لتعليمات وزارة الماليـة ـ تراجع مشروعات ميزانياتها لاجـراء الخفض المطلوب بنسبة ٣٠ فى المائة وهى نسبة كبيرة جدا . ويخشى ان تجور اقلام الخفض على المشروعات النافعة وتدع مظاهر البذخ والاسراف لانها قـد تهم القـائمين بالخفض شخصيا . وهذا ما نلفت اليه النظر ونرجو الا يفوت وزارة المالية اصلاح الخطأ واقامة الموازنة على قواعـدها الاقتصادية السليمة والا كان الضرر بالغا .

احمـد عنان



اسراف السياح المصريين

وردت فى تقرير مصلحة الجمارك ملاحظات جديرة بالاعتبار منها ان الميزان التجارى بين مصر وفرنسا بدأ ينحرف ضد مصر منذ سنة ١٩٤٩ وتفاقم فى سنة ١٩٥٠ بسبب هبوط مشتريات فرنسا من القطن واطرادالزيادة فىالصادرات الفرنسية

ولاحظ التقرير أن الواردات الفرنسية الى مصر لاتخضع لاى قيد من قيود الاستيراد ، بينما تفرض على صادراتنا لفرنسا قيود كثيرة تشل من حركة التصدير المصرية الى فرنسا بالنسبة لجميع البضائع عدا القطن ..

وهذه المسائل قد تكون طبيعية لانها داخلة فى نطاق الاتجار العادى وقد تستطيع السلطات المصرية معالجة الموضوع باعفاء البضائع المصرية من قيود الاستيراد على نحو ما تفعل السلطات الفرنسية بالنسبة لبضائعها . ولكن التقرير يشير الى ان السائحين المصريين ينفقون سنويا فى فرنسا مبالغ طائلة تؤثر تأثيرا سيئا فى ميزان المدفوعات المصرى .

وهذا يعنى ان السبب الرئيسى لانحراف ميزان المدفوعات لغيرصالح مصر يرجع الى ضخامة ما ينفقه المصريون فى فرنسا .. وهذا هو الذى ينبغى السعى لعلاجه بكل الوسائل ..

وقد اقترح فى وقت من الاوقات فرض رسوم ثقيلة على المسافرين الى الخارج ، أو منع السفر الا اذا كان ذلك راجعا الى سبب طبى او علمى او اجتماعى . ولكن شيئا من ذلك لم يتم ..

صحيحانه منالمقرر تحديد المبالغ التى يحملها كل مسافر معه . ولكننا نعرف انالواقع غير ذلك ، وانكثيرين من المصريين يتمكنون بوسيلة او بأخرى من الحصول على ما يشاءون من نقود ..

ونحن لا نكره السياحة ولا نريد ان يقبع المصريون فى دورهم لا يبرحونها فان السياحة تفيد وهى تكسب المسافرين معلومات وعقليات جديدة . ولكننا نكره اسرافهم وسفههم .. ونكره ان يضرب المثل بالباشوات المصريين كما يضرب بمهراجات الهنود .

مقاطعة اسرائيل

قررت الدول العربية مقاطعة اسرائيل وضربت حولها نطاقا من الحصار الاقتصادى ، ولكن الانباء تشير من وقت الى آخر بأن هذا النطاق ليس محكما وان اسرائيل تجد منافذ للبلاد العربية تستورد منها وتصدر اليها بوساطة شركات وأفراد تتخفى وراءهم . ولعل القراءيذكرون الضجة التى قامتمنذ شهور حول ما كشفت عنه بعض الانباء منان حاصلات مصروالسودان ومنتجاتهما تتسرب الى اسرائيل . وقد نفى المتحدث باسم حكومة السودان انه يصدر ترخيصات بالاتجار مع اسرائيل . فلم يكن نفيه شافيا ولامقنعا . فاذا كانت حكومة السودان لم تصدر ترخيصات بهذا الاتجار فان هذا لا يعنى انه لا اتجار مع اسرائيل دون ترخيصات ..

والواقع ان السودان منفذ طيب لاسرائيل والادارة المسيطرة عليه ادارة بريطانية لم تشترك فى اصدار القرار بمقاطعة اسرائيل ، بل ان دولتها تدعو البلاد العربية الى الصلح مع اسرائيل وتبذل غاية جهدها لمعاونتها ..

وقد أصدر حزب العمال البريطانى فى الايام الاخيرة برنامجه عن سياسته الخارجية وفى مقدمة هذا البرنامج الدعوة الى استقرار الشئون فى الشرق العربى .. وابرام صلح دائم بين اسرائيل والبلاد العربية ..

واذا تركنا السودان وجدنا ليبيا حيثيسيطر النفوذالبريطانى ، تلعب دورا آخر فى التفريج من ضائقة اسرائيل ، وفتح منفذ آخر لها الى قلب البلاد العربية ..

لا يكفى اذن ان تقرر الجامعة العربية مقاطعة اسرائيل وفرض حصار اقتصادى عليها حتى نطمئن الى ان هذا الحصار واقع فعلا . . لان مثلهذا الوهم يضر باقتصاديات الدولالعربية ويجعلها تبنىسياستها على ظن خاطىء ، بينما اسرائيل تتسرب شيئا فشيئا وتحطم شيئا فشيئا سلسلة هذا الحصار المزعوم

ثم لا ينبغى ان ننسى دور بعض دول البحرالابيض المتوسطفىاستيراد البضائع منمصروتهريبها الىاسرائيل واستيراد البضائع من اسرائيل وتحويلها بعض الشىء ثم تصديرها الى مصر .. وكأنها مصنوعات أو منتجات جديدة تنتمى الى الدولة المصدرة وهى فىواقع الامرمصنوعات ومنتجات اسرائيلية لحما ودما ..

عملة اسرائيل

وقد ظهرت عملة اسرائيل فى أسواق البلاد العربية . وقد ورد فى تقرير تلقته مصلحة الجمارك المصرية من مصدر رسمى فى السودان انه اكتشف وجود مقادير من عملة اسرائيل لدى مكاتب الصرف والاستبدال والنقود ، بل ان عمليات الصرف والاستبدال تجرىدونحرج أو قيد ..

القروض المحلية لشراء القطن

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

تواترت الانباء بأن وزارة المالية اعتزمت استئذان مجلس الوزراء فى عقد قرضين قصيرى الأجل ، بغية الحصول على المال اللازم لشراء ماتبقى من محصول الموسم الحالى بدون تصدير ٠

ولما كانت الوزارة لم تعلن بعد الشروط الخاصة بهذين القرضين ، فان البحث التفصيلى فى أمرهما لن يخلو من افتراضات قد لاتتفق تماما مع ماتنوى الوزارة اتخاذه من تدابير، بل ربما يكون فى اجرائه الآن شيء من سبق الحوادث ، على أن عدم اذاعة هذه الشروط لاينبغى أن يحول دون مبادرة الباحثين الاقتصاديين الى دراسة الظروف التى تحيط بعقد قروض محلية للغرض سالف الذكر، وايضاح ماتنطوى عليه من مزايا وما تخفيه من مساويء ٠

من المحتمل ان فضلة المحصول سوف تكون أقرب الى أربعة ملايين منها الى ثلاثة ملايين قنطار ، ومن المحتمل كذلك أن شراء هذه الاقطان سيحتاج الى مبالغ تتراوح بين الخمسين والستين مليونا من الجنيهات ان لم تزد عن ذلك المقدار ٠

وليس من الميسور تدبير هذه المبالغ الكبيرة من موارد الحكومة العادية ، لاسيما وان أموال الاحتياطى الحر قد نفذت وايرادات الدولة تخضع لعوامل انكماشية قاسية تجعل موازنة الميزانية ذاتها أمر من أشق الامور ٠ لأنها فيما يقال تتطلب خفض الاعتمادات المطلوبة للوزارات بنسبة ٣٥ ٪

كان طبيعيا والحال هذه أن تفكر وزارة المالية أول ماتفكر ،فى الاتجاه نحو القروض المحلية كوسيلة تقليدية قريبة المنال سهلة التنفيذ ،للحصول على مايلزمها من مال لشراء فضلة القطن ٠ وربما غاب عن بعض الناس أن وسيلة تقليدية تتسم بقرب المنال وسهولة التنفيذ ، ليست فى معظم الاحوال بأنجع الوسائل ولا بأفضلها فى تحقيق الغرض المنشود ، أليست نظرية الانتاج الحديثة فى علم الاقتصاد تؤكد أن أساليب الانتاج المباشر أضعف الاساليب وأبعدها عن الكفاية الفنية ؟

ومع ذلك فان المرء ليشعر لأول وهلة بأن الظروف الراهنة ظروف غير مناسبة لطرح قروض كبيرة فى السوق المحلية يكتتب فيها الافراد والهيئات ٠ ففى البلاد ضائقة مالية، ظهرت بوادرها منذ أشهر،والشواهد تدل على أنها ضائقة ستتفاقم آثارها على مضى الايام والاسابيع ٠

ازاء هذه الظروف قد لايستجيب جمهور المستثمرين لداعى الحكومة ويقدموا على استثمار أموالهم فى قروض حكومية الا اذا ارتفع سعر الفائدة الى معدل يكلف مالية الدولة أعباء ثقيلة ٠

واذا لجأت الحكومة الى البنك المركزى أو الى البنوك الكبرى وأغرتها بتغطية هذه القروض من الاموال المودعة لديها ، فان مثل هذا الاجراء يخلق حالة قريبة الشبه بما يحدث من الالتجاء الى طبع أذونات على الخزانة ينتهى بها الامر الى مضاعفة التضخم المالى السافر ٠

ونحن اذ نسجل بالحمد قرار وزارة المالية بالانصراف عن طبع أذونات على الخزانة لتمويل شراء القطن ،لايسعنا الا أن نذكر أن الاقتراض من البنك المركزى سواء بالاستدانة المباشرة أم بمطالبته بتغطية قروض حكومية ، يؤدى عادة الى توسع فى محيط الائتمان، ونتيجته أيضا تضخم مالى ٠

وكذلك لايسلم الاقتراض من المصارف الكبرى من مآخذ ، اذا استتبع هذا الاقتراض زيادة محسوسة فى حركة التداول ٠ فان « اغراء » البنوك باستخدام الاموال المودعة لديها فى تغطية قروض حكومية تحول حصيلتها مباشرة الى بائعى الاقطان ، ينتهى الى تحويل جانب من الودائع المصرفية من أموال قليلة الحركة الى أموال أكثر فى عمليات البيع والشراء ٠

ومهما يكن من الامر ، فان اختيار وزارة المالية لطريقة الاعتماد على عقد قروض محلية لتمويل شراء القطن ، لايعدو أن يكون علاجا مؤقتا ، بل ربما يضاعف أسباب العلة ذاتها

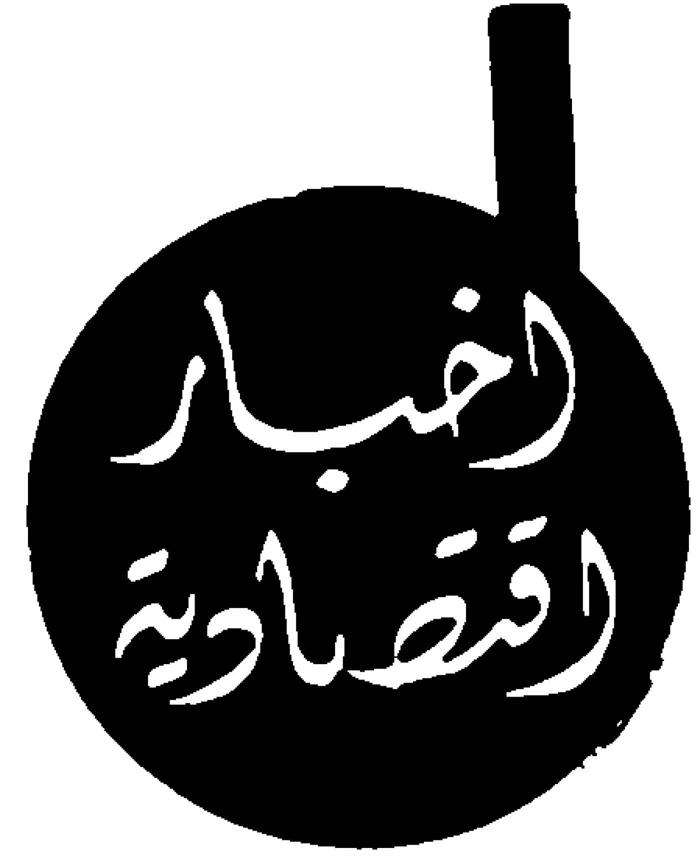
فالواضح أن المشكلة الاساسية الناتجة من عجز البلاد عن تصدير محصول القطن بالأثمان التى حددتها الحكومة ، انما هى ضياع الفرصة فى الوصول الى حصيلة من العملات الاجنبية اللازمة لسد الثغرة التى تتسع يوما بعد يوم فى ميزان المدفوعات ودفع قيمة الواردات ٠

وانك لترى فى هذا التحليل المبسط أسبابا واقعية تحول دون التغلب على الصعوبات القائمة فى موازنة ميزان المدفوعات ٠ فسواء نجحت الحكومة أم لم تنجح فى عقد قروض محلية بشروط ترضاها ، فان مشكلة العجز فى هذا الميزان لاتزال باقية مستعصية الحل ٠

وهنا يحق للمرء أن يتساءل ،ماذا تنوى أن تصنع الحكومة بما اشترته من أقطان الموسم الماضى ، وماذا تنوى أن تصنعه بما سوف تشتريه من أقطان الموسم الحالى ؟ ثم ماهى الحكمة من تخزين هذه الاقطان وحرمان البلاد من الحصول على قيمتها بالعملات الاجنبية التى تشتد الحاجة اليها ساعة بعد أخرى ؟ وأخيرا أليس فى تراكم الاقطان المخزونة ضغط على أسعار الموسم القادم ٠ وامكانيات تصريفه ؟

لايكفى للرد على هذه الأسئلة القول بأن الحكومة قد كانت التزمت بشراء فضلة هذا الموسم فلطالما ذكرنا وحذرنا وأنذرنا المسئولين من مغبة العلاج الجزئى للمشاكل الاقتصادية ٠ وفيما نشرناه على صفحات هذه المجلة فى أعدادها السابقة ، مايكفى للتدليل على أن التزام الحكومة بشراء فضلة القطن ، لم يكن ضروريا ؛ وكانت هناك وسائل أخرى أكثر نفعا وأعظم أثرا فى تحقيق المعالجة الكاملة لمشكلة تصريف محصول القطن والابتعاد عن أسباب المغامرة ٠

وموعدنا كلمة تالية عن هذه الوسائل



تصدير القطن الى المانيا

اتضح أن المانيا الغربية لم تشتر من القطن المصرى الى نهاية شهر مايو الماضى الا بما قيمته ١٢ مليونا من الدولارات رغم انها وعدت فى الاتفاق التجارى بينها وبين مصر بشراء قطن بخمسين مليونا من الدولارات فى بحر المدة التى يسرى فيها الاتفاق ..

وقد اتضح ان السبب الرئيسى لما نتوقعه من عدم تنفيذ المانيا بما تعهدت به من شراء القطن هو ارتفاع أسعار القطن المصرى والضغط الخارجى على المانيا وتدخل سلطات الاحتلال فى بعض شئونها الاقتصادية بما لا يسمح بمنافسة أى أقطان للاقطان الامريكية

الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا

ينتظر ان يبت قريبا فى تجديد الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا على نفس الاسس السابقة مع الحد من الكماليات التى تستوردها مصر اسوة بما ينتظر ان تتبعه مصر مع جميع الدول .

تصدير الورق والكرتون

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على جميع طلبات تصدير أصناف الورق والكرتون ومصنوعاتهما المعروضة عليها ــ مع التجاوز عن شرط الزام المصدرين باستيراد كميات مماثلة من الورق على ان تستمر مراقبة التصدير والاستيراد فى استطلاع رأى وزارة التجارة والصناعة فى الطلبات التى تقدم اليها مستقبلا كل حالة على حدة ــ مع ابلاغها البيانات الواردة من مصلحة الجمارك عن واردات الورق فى الاشهر الاخيرة

هبوط الصادرات المصرية الى فرنسا

هبطت صادرات مصر الى فرنسا بمعدل ٢٥٪ عما كانت عليه فى السنوات التى سبقت الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا ــ كما هبط معدل صادراتنا السنوية من القطن من ٥٠ ألف طن الى ٣٢ الف طن ..

ويمثل القطن ٩٥ ٪ من صادراتنا الى فرنسا

عدم منح حصص من بذرة القطن للمعاصر التى تنشأ مستقبلا

أرسلت غرفة صناعة الزيوت الى وزارة التموين تطلب اليها تقرير عدم منح حصص من بذرة القطن للمعاصر التى تنشأ مستقبلا حتى يقلع أصحاب رؤوس الاموال عن انشاء معاصر أخرى ليست البلاد فى حاجة اليها ، خصوصا وان كميات البذور الزيتية التى تنتجها مصر محدودة ولا يمكن التوسع فيها خلال السنوات المقبلة ..

وقد وافقت الوزارة على هذا الرأى مراعاة لصالح الاقتصاد القومى خصوصا بعد ان ثبت ان القدرة الانتاجية للمعاصر المرخصة تستوعب ضعف محصول بذرة القطن فى العصير ، وايدت لجنة شئون التموين العليا هذه الموافقة .

تصدير رواسب رصاص مقابل استيراد قصدير نقى من هولندا

وافقت وزارة التجارة والصناعة على تصدير ٢٥٠ طنا من رواسب الرصاص الذى يحتوى على انتيمون بنسبة تزيد عن ١٢ ٪ الى هولندا مقابل استيراد تصدير .

تصدير طلمبات مياه مصنوعة محليا الى تركيا

طلبت احدى الشركات الترخيص لها بتصدير ١٠٠ طلمبة مياه الى تركيا من انتاج مصنع محلى بمصر مقابل تسديد ثمنها بالدولارات قد وافقت وزارة التجارة والصناعة على ذلك .

الترخيص بتصدير ١٠٠ طن جلسرين غير مكرر

وافقت لجنة الاستيلاء والتوزيع بوزارة التموين على طلب لاحد المصانع الكبيرة بتصدير ١٠٠ طن جلسرين غير مكررا حيث ان الانتاج المحلى يزيد عن الاستهلاك بحوالى ١٢٠ طنا سنويا ..

وقد اقرت لجنة التموين العليا ذلك .

عبد الجليل العمرى بك



تسلم سعادة عبد الجليل العمرى بك نائب محافظ البنك الاهلى مهام منصبه الجديد . وهيئة تحرير المجلة تتقدم الى سعادته بوافر التهنئة متمنية له كل توفيق ونجاح فى هذا المنصب الخطير .

اعتبار المستوردين

من ١٩٤٥ الى ١٩٤٨

من المستوردين القدامى

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على اعتبار المستوردين المقيدين من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٨ من المستوردين القدامى ، وبذلك يخرجون من طائفة المستوردين الجدد فيعفون من قيل اسمائهم قبل القيام بعمليات الاستيراد وذلك بمناسبة صدور القرار الوزارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ بتعيين حصص الاستيراد لكل مستورد بنسبة استيراده للصنف فى المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٩ .

شكوى بلجيكا من الرسوم الجمركية على الزجاج

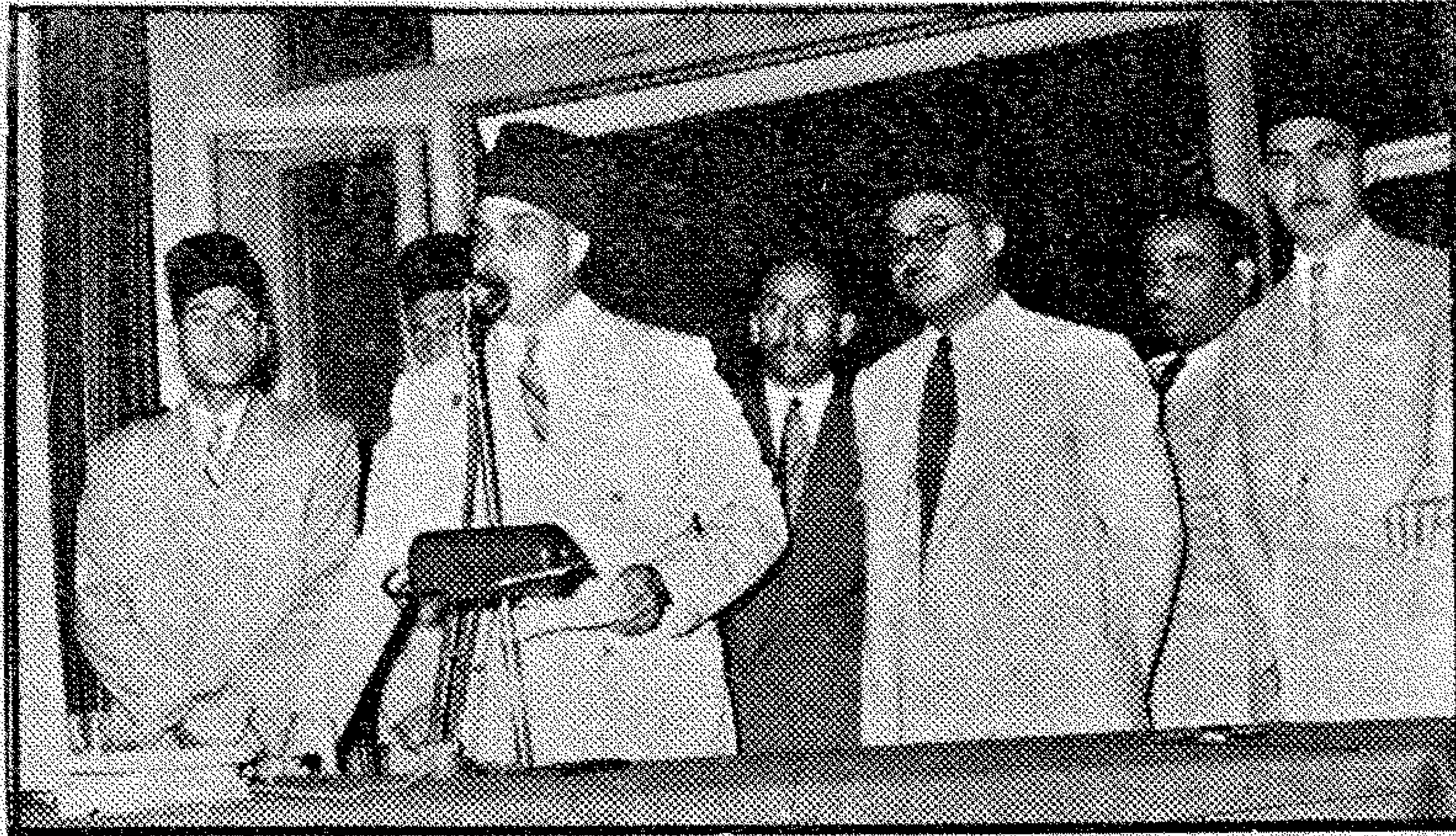
تقدمت السفارة البلجيكية بشكوى فى يناير الماضى من زيادة الرسوم الجمركية على الزجاج والبللور مشيرة الى ان المصانع المحلية لايمكنها ان تسد حاجة الاستهلاك المحلى . كما ان هذه الزيادة قد قضت على المنافسة بين المنتجات المحلية والاجنبية مما يعتبر ضمن العوامل الرئيسية لانجاح الصناعة المحلية ..

ومما هو جدير بالذكر ان سعر المتر من الزجاج البلجيكى بعد الزيادة يصل الى ٤٧ر٧ قرشا بينما يبلغ سعر المتر من الانتاج المحلى ٣٢ قرشا

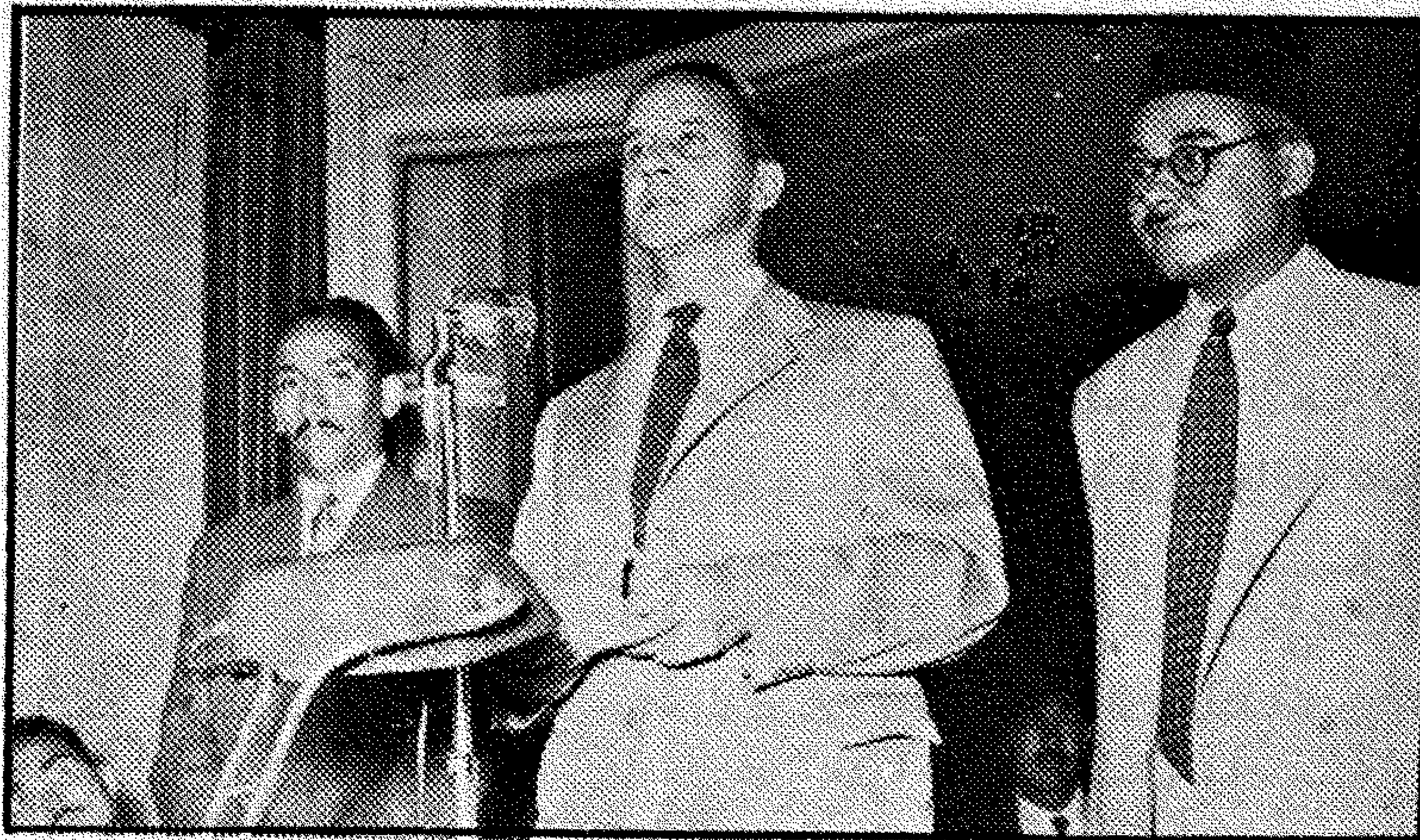
وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بدراسة الامر فوجدت ان الاجراء الذى اتبع اجراء سليم بل متواضع تلجأ اليه كل الدول لحماية صناعتها الناشئة — مع العلم بأن الوزارة قد ربطت المصنع المحلى بسعر معين لا يرفعه الا اذا اثبت للوزارة ارتفاعا فى أسعار الخامات التى يستعملها فى صناعته ..

كما انه قد اتضح ان الميزان التجارى مع بلجيكا فى غير صالح مصر بشكل يلفت النظر اذ حينما بلغت جملة الواردات من بلجيكا فى سنة ١٩٥١ ٥ر٥ مليون جنيه بلغت صادراتنا اليها ٦ر١ مليون جنيه بعجز قدره أربعة ملايين من الجنيهات ..

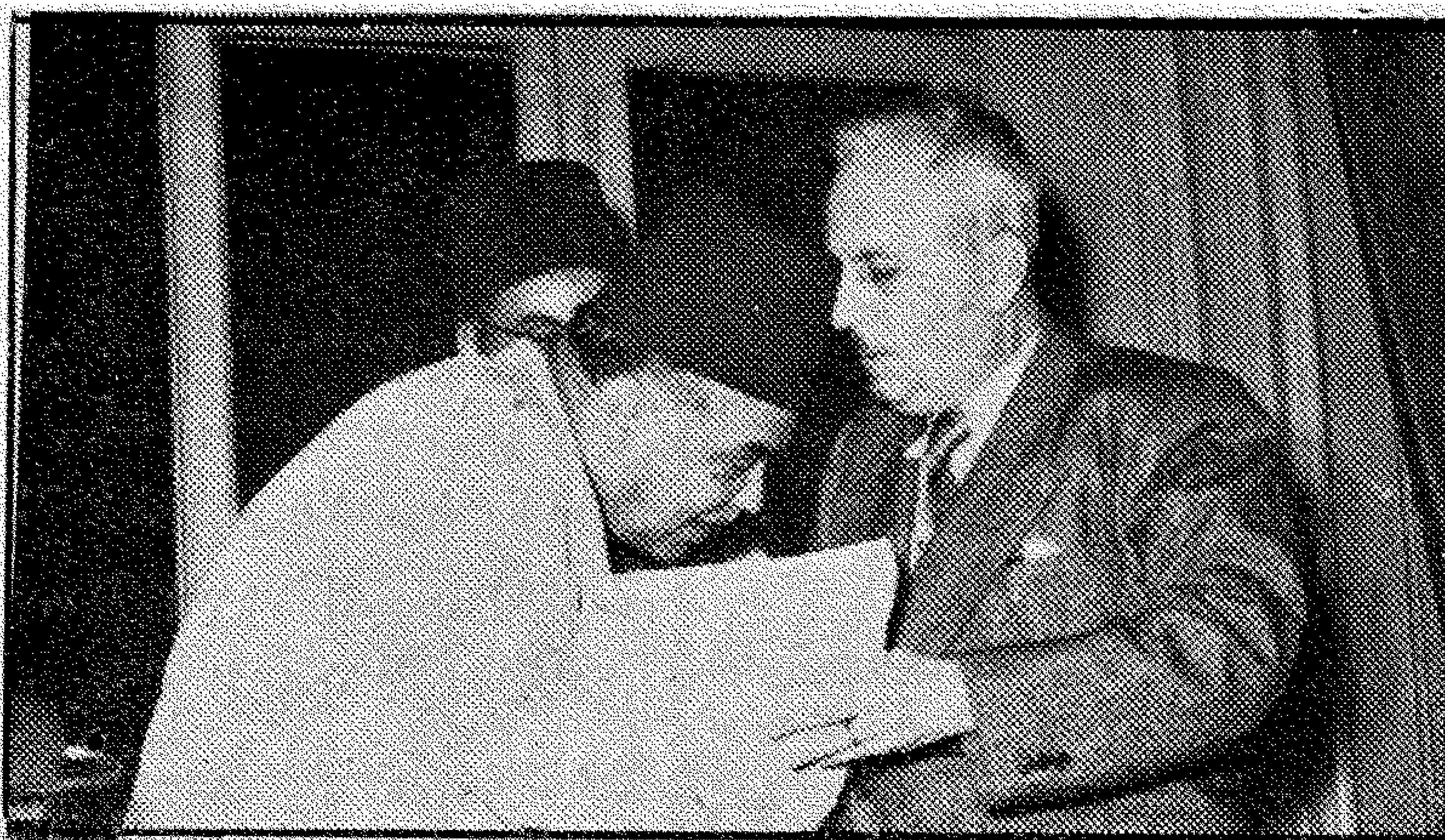
صور تذكارية بمناسبة حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين يوم ١٧ مايو ١٩٥٢



عبد الله اباظه بك يلقى كلمته على حضرات المحاسبين القانونيين



جناب المستر كوبر المحاسب القانونى يلقى كلمة شكر وتقدير للنادى ورئيسه على الجهود التى بذلت فى تنظيم مهنة المحاسبة



عبد الله أباظه بك يسلم أستاذه سليم بك أمين حداد (المحاسب الاول) شهادة قيده فى جدول المحاسبين — محاولا تقبيل راحته كأستاذه

تنظيم مهنة الخبرة

أحسنت الحكومة صنعا بالتفكير فى اصدار قانون لتنظيم مهنة الخبرة فالخبير هو عون القاضى يبسط له الرأى ويضع تحت تصرفه معارفه وتجاربه ولقد كانت الخبرة ولاتزال الوسيلة التى يستعين بها القضاء فى كشف ماخفى أو أشكل من الامور وانه وان كان القول الفصل أولا واخيرا هو للقضاء الا أن رأيا مضللا أو اجراء مغرضا او نظرا خاطئا قد يحرف القضاء من غير قصد عن الطريق السوى ، وهناك يحيق الظلم بالبرىء ويضيع الحق فى غمار الخطأ والاهمال والتجنى . لذلك كما قلت حسنا فعل الشارع بعنايته بتنظيم الخبرة وشئونها .

ولقد اجتازت الخبرة فى مصر مراحل مختلفة اذ بدأت ولم يكن لها قانون ينظم شئونها الى أن صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ وكان أساس نظام الخبرة فيه جداول الخبراء تعدها لجنة للخبراء بكل محكمة ابتدائية واستئنافية ولم يشترط فى الخبير مؤهلات ، ولهذا انتظمت جداول الخبراء عددا غير قليل ممن لاتتوافر فيه المؤهلات اللازمة للقيام بأعمال الخبرة ، ولم يكن لهم من التخصص والمران ما تقتضيه أعمالها مما حدا بالمشرع أن يتدخل لتنظيمها فأصدر فى سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣

وفى سنة ١٩٣٤ اتجهت الحكومة الى تجربة نظام الخبراء الموظفين لدى المجالس الحسبية فعينت أربعة من حملة دبلوم المحاسبة والتجارة العليا (بكالوريوس التجارة) خبراء محاسبين لدى مجلس حسبى مصر – فنجحت التجربة نجاحا باهرا فتوسعت وزارة العدل فى هذا النظام ولم تحل سنة ١٩٤٣ الا وادارة الخبراء بوزارة العدل تأخذ مكانها لتشرف على شئون الخبراء فى الحساب والهندسة والزراعة .

ولما كان النظام القائم متشعب القواعد ولم يعد متمشيا مع نهضة القضاء ولا مسايرا لمختلف الاقضية التى جدت فى مناحى الحياة كما لم يعد يكفل الرقابة على أعمال الخبراء مع أهميتها المتزايدة ولا هو شامل بطوائف الخبراء أمام جهات القضاء جميعا فثمة خبراء المجالس الحسبية يعملون بغير قانون اكتفاء بتعليمات يوقعها الخبير بقبول احكامها – وثمة خبراء المحاكم الشرعية تختارهم المحكمة بقدر ما تأنسه فى الخبير من ثقة – والى جانب هؤلاء خبراء الجداول ومن تنتدبهم المحاكم من المصالح الحكومية وعلى رأسهم مصلحة الطب الشرعى .

ولما كانت الاعمال التى تتطلب الاستعانة بأهل الخبرة قد اتسع نطاقها باتساع ميادين الحياة وتقدم مركز مصر العمرانى والاجتماعى والاقتصادى وما يقتضيه ذلك من تعدد المنازعات واتخاذها صورا أدق واكثر خفاء والتواء وكانت تجربة نظام الخبير الموظف قد صادفت نجاحا كبيرا فقد اتجهت نية الحكومة الى اصدار قانون تنظيم الخبرة فى هذا الشهر .

والرأى عندى أن اصدار هذا القانون فيه مزايا كبيرة وعلى الاخص للتجاريين

اولا – أساس هذا القانون أن يكون الخبير موظفا وبذلك تشرف الدولة على عمله وليشعر هو بالمسئولية فى ادائه .

ثانيا – اعتبار مكتب الخبراء وحدة قانونية بحيث يقع ندب المحكمة المكتب ليكون مسئولا عن عمل الخبراء التابعين له ومهيمنا على توزيع العمل وليكون فى اشراف المكتب ما يدخل سلامة الارشاد وحسن التوجيه

ثالثا – استبقى القانون خبراء الجداول المقيدين حاليا لانهم هم الذين استنفجت بهم الخبراء ولايزال فريق

الرئيس ترومان والاشراف على مصانع الصلب الامريكية

ألقى الرئيس ترومان خطابا بتاريخ ١٠ الجارى فى الكنجرس الامريكى دعا فيه الاعضاء الى الموافقة على التشريعات التى تخول الحكومة الامريكية الحق فى الاشراف على صناعة الصلب فى الولايات المتحدة ريثما ينجلى النزاع بين العمال وأصحاب مصانع الصلب عن تسوية يرضى بها الطرفان .

هذا ومن المعروف ان العمل قد توقف فى حوالى ٨٠ مصنعا من مصانع الصلب الامريكية منذ أكثر من أسبوع بعد ان فشلت المفاوضات التى دارت بين اصحاب المصانع والعمال بشأن زيادة اجور الاخيرين .

وقد ألمع الرئيس ترومان فى خطابه الى أن المحكمة العليا الامريكية كانت قد أصدرت قرارا فى ٢ يونية بالغاء القرار الذى أصدره هو فى ٩ أبريل باستيلاء الحكومة على مصانع الصلب، وأضاف ان المحكمة قد أشارت فى قرارها الى أن مثل ذلك القرار يصبح مشروعا اذا ماوافق عليه الكنجرس .

منهم باقيا بشرط الا يقيد فى هذه الجداول أحد فى أى محل يخلو بالاقسام المختلفة وبهذا يتحقق اقفال جداول الخبراء تمشيا مع تعميم نظام الخبراء الموظفين .

رابعا ــ كانت ادارة الخبراء تشكو من انه يكاد يكون مستحيلا تعيين الحاصل على بكالوريوس تجارة مثلا خبيرا محاسبا بمجرد تخرجه بدون مران أو تجربة فعالج القانون هذا النقص بأن جعل وظائف الخبراء تتدرج من معاون خبير الى مساعد خبير الى خبير أول وهكذا ــ أسوة بالنظام الحاصل فى الوقت الحاضر فى النيابة العمومية ــ وقد جعل التعيين فى وظائف المعاونين على سبيل الاختيار ــ وبان من يعين مساعد يؤدى امتحانا .

خامسا ــ انشأ القانون للخبراء مجلسا استشاريا يبدى رأيه مقدما فى كل المسائل التى تتعلق بالخبراء

سادسا ــ اصبغ القانون على الخبراء صيغة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى تقع اثناء مباشرتهم الاعمال المكلفين بها .

سابعا ــ اعفى القانون الخبراء الموظفين من الحكم عليهم بالغرامات لان الخبير الموظف خاضع لرقابة الحكومة اداريا وتأديبيا وزيادة على ذلك فان تنفيذ الغرامة على الخبير ارهاقا له من الناحية المادية .

***

الطيران المدنى

يؤخذ من احصاء نشر اخيرا ان عدد الركاب المدنيين فى العالم بلغ خلال سنة ١٩٥١ ٣٩ مليون راكب ، هذابخلاف ركاب الخطوط السوفيتية والصينية . وقدنقلت هذه الطائرات ٩٠٠ مليون طن كيلو مترى من البضائع وبلغ دخل الشركات صاحبة الشأن حوالى ١٧٠٠ مليون دولار . هذا ويقدر عدد الطائرات المستعملة بحوالى ٢٢٥٠ طائرة وعدد المشتغلين مباشرة بأعمال الطيران المدنى فى العالم حوالى ٢٠٠ر٠٠٠

الاسترلينى فى ثياب الدكتور شاخت

جاءفى النشرة الاقتصاديةالتى تصدرهاادارة البحوث الفنية بالبنك الاهلى المصرى أن الخبراء فى فنون المال يقولون ان الدكتور شاخت فى أوج عظمته خلق ٢٩ نوعا من الرايشمارك ، لكل منها سعر صرف مستقل بالنسبة للعملات العالمية . ولقد حذا عدد من الدول وبخاصة فى جنوب شرقى أوربا حذو ألمانيا ونجح بعضها فى ضرب الرقم القياسى فى تعدد أسعار الصرف . وليس هذا مجال نقد تلك السياسة . غير أننا لم نكن نتوقع أن ينزل الاسترلينى ــ وقد ظل حينا طويلا من الدهر مضرب الامثال فى الثبات والاستقرار ــ الى درك سحيق من الاضمحلال لا يبعد كثيرا عن الرايشمارك فى عهد شاخت . فقد نشر أخيرا أن للاسترلينى ما يقرب من عشرين سعرا فى نيويورك يجرى التعامل على أساسها بانتظام وكانت الاشاعات قد ترددت منذ عام بأن هناك ما يقرب من ٢٨ سعرا للاسترلينى فى سوق نيويورك المالية .

ولا يغيب عن بالنا انه فى المانيا على عهد شاخت كان تعدد أسعار الصرف من عمل الحكومة ذاتها ، بينما فى حالة الاسترلينى ، تعترف الحكومة بسعر صرف واحد ألا وهو السعر الذى أبلغ الى صندوق النقد الدولى . وباقى الاسعار تعتبر أسعارا مخالفة للقانون فى بريطانيا . غير ان ذلك لا يغير من جوهر الامر من وجهة نظر المشتغلين بالتجارة الدولية خارج بريطانيا فهم يعتبرون الاسترلينى عملة ذات أسعار صرف متعددة .

دراسة التنظيمات الدولية فى مصر

اعلن صاحب العزة **بهجت بدوى بك ، رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولى** ، بالاشتراك مع **المستر جوزيف جونسون ، رئيس مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى بنيويورك** ، أن المنظمتين ستعكفان طوال عامين منذ الان على دراسة سياسة مصر القومية وموقفها من التنظيمات الدولية .

وقد نبتت فكرة المشروع اثناء زيارة المستر جونسون الاخيرة للقاهرة . والمشروع مشمول برعاية سعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا ، رئيس الديوان الملكى ، وسعادة عبدالحميد بدوى باشا ، أحد قضاة محكمة العدل الدولية بلاهاى ، وسعادة حسن يوسف باشا ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة . ويعد أول مشروع تقوم به مؤسسة كارنيجى فى الشرق الاوسط كما يعد اول مشروع من بين عدة مشاريع تعدها المؤسسة لدراسة المشاكل المتعلقة بالتنظيم الدولى توطئة لعقد مؤتمر فى سنة ١٩٥٥ أو بعد ذلك الغرض منه اعادة النظر ميثاق الامم المتحدة .. ويرى المستر جونسون وزملاؤه فى مؤسسة كارنيجى ان مثل تلك الدراسة المشمولة برعاية الهيئات الخاصة ستكون عونا كبيرا على تنظيم الامم المتحدة تنظيما وظيفيا أكثر فائدة فى السنين المقبلة ، كما ستؤدى الى زيادة معلومات شعوب العالم عن الدور الذى يلعبه التنظيم الدولى فى العمل لصالح شعوب العالم عامة .

وقد رحب بهجت بدوى بك بالجهود التى تبذلها مؤسسة كارنيجى فى سبيل السلام الدولى وقال انه شخصيا كان يفكر فى التقدم باقتراح لجمعية القانون الدولى المصرية تقوم الجمعية بمقتضاه بدراسة خاصة فى مصر بشأن اعادة النظر فى ميثاق الامم المتحدة .

وقد صرح الدكتور جونسون ان المؤسسة تعلق اهمية كبرى على اختيار مصر مكانا للقيام بالمشروع وتحت رعاية منظمة مصرية . كما أعرب عن اغتباطه الشخصى لقبول جمعية القانون الدولى المصرية الاضطلاع بتلك المهمة .

اقتصاديات الشرق الاوسط

ـ الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

نهضة أفغانستان

كانت أفغانستان الى عهد قريب تخشى من أن يمتد النفوذ الاجنبى اليها فكانت ترفض المحاولات العديدة التى بذلتها بعض الدول للتنقيب عن ثروتها الكامنة واستغلالها ولكن ما ان انتهت الحرب الاخيرة حتى تغير موقفها بعض الشىء ، بعد أن أيقنت أن المعونة التى تأتى اليها عن طريق الامم المتحدة لا تحمل فى طياتها الاستعمار الاجنبى البغيض . ولذلك رحبت فى السنين الاخيرة بخبراء هيئة الامم وخصوصا هيئة الاغذية الدولية لان أفغانستان بلاد زراعية ويهمها أولا تنمية امكانياتها الزراعية الى أقصى حد .

وقد بحث أخيرا خبير من هيئة الاغذية الدولية حالة أفغانستان وامكانياتها الزراعية فوجد أن البلاد متسعة الرقعة الزراعية بالنسبة لعدد السكان وتختلف عن البلاد الاخرى المتخلفة اقتصاديا فى انها تعانى فى نفس الوقت من نقص فى رؤوس الاموال وفى السكان وقد اقترح هذا الخبير أن تحاول أفغانستان زراعة محصول للتصدير حتى تستفيد من حصيلته فى استيراد ما تحتاجه البلاد من المواد الخام والادوات الانتاجية على اختلافها . ووجد أن تربة البلاد صالحة كل الصلاحية لزراعة قطن من نوع جيد وفعلا أجرى بعض التجارب فأتت بأحسن النتائج مما جعل الحكومة تطمئن الى المشروع المقترح وقامت باستيراد خمسين محراثا ميكانيكيا وخصصت ٣٠٠٠ فدان لانتاج البذور الجيدة التى ستمكن البلاد من زراعة مساحات واسعة من القطن . ورغم أن الاحصاءات غير متوافرة الا أن رأى الخبير يعبر عن الاتجاه الجديد لاقتصاديات افغانستان اذ يقول أن **هذه البلاد ((سوف تصبح من أكبر البلاد المصدرة للقطن))**

ويهم مصر على وجه الخصوص تتبع هذا التطور فى بلد تربطنا به روابط الصداقة. ورأينا من المناسب فى هذا المقام أن نستعرض اقتصاديات أفغانستان مستندين فى بحثنا الى القليل الذى نشر عنها .

افغانستان بلاد جبلية وعرة المسالك يسكنها حوالى ١١ مليونا من السكان منهم حوالى مليونين من البدو الرحل . وتزرع الوديان الكثيرة بالغلال والفواكه وبعض الخضراوات مما يجعل البلاد مستقلة تمام الاستقلال فى غذائها بل انها تصدر كميات وفيرة من الفواكه المجففة التى تحتل أهمية كبرى فى غذاء الشعب . وتعتمد الزراعة غالبا على الامطار وطبيعة التربة غنية مما يؤدى الى وفرة الانتاج . والى جانب الزراعة تشتهر أفغانستان برعى الاغنام وبجودة أصوافها (النوع الكراكولى) ويبلغ الانتاج السنوى فيها للاصواف حوالى ٧٠٠٠ طن سنويا، وهى تحتل بين صادراتها المرتبة الاولى .

ولا يزال التعدين فى مراحله البدائية رغم ماهو معروف من أن شمال البلاد غنى بمناجم النحاس والرصاص والحديد وكذلك الفحم كما يوجد البترول الخام ولو أنه لا يستغل . ولاشك أنه لو استغلت ثروة البلاد الصناعية استغلالا حسنا لقفزت أفغانستان الى الامام ولترتب على ذلك ازدهار الصناعات التى لا تزال متأخرة . وأهم الصناعات الجلود كما توجد مصانع صغيرة لصنع الكبريت وكذلك للمنسوجات القطنية .

والمعروف أن حكومة أفغانستان تقوم بدراسة واسعة لكثير من المشروعات اللازمة للنهوض الاقتصادى

انتاج البترول الخام فى الشرق الاوسط

بآلاف الاطنان :

	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	يناير\مارس ١٩٥٢
المملكة العربية السعودية	١٢ر٣٠٠	٢٣ر٤٧١	٢٦ر١٩٧	٣٧ر٩١٣	١٠ر٥٧٢
الكويت	٢ر٢٠٠	١٢ر٣٧٨	١٧ر٢٩١	٢٨ر٢٢٦	٨ر٨١٢
ايران	٢٠ر٤١٨	٢٧ر٢٣٥	٣٢ر٢٥٨	١٦ر٤٣١	—
العراق	٤ر٤٧٨	٣ر٨٤٥	٦ر٢٥١	٨ر١٠٩	١ر٥٨٩
مجموع الانتاج	٤١٣ر٥٠٠	٤٦٩ر٣٠٠	٥٢٣ر٦٠٠	٥٩٣ر٦٩٧	—

مثل توليد الكهرباء من مساقط المياه وانشاء محالج للقطن ومصانع حديثة لغزل ونسج القطن والصوف ولانتاج السكر والاسمنت . وكل هذه المشروعات سليمة فى أساسها لوجود المادة الخام داخل البلاد وينتظر أن تمول هذه المشاريع فيما يختص بالنقد الاجنبى بقروض دولية كما وأن البنك الاهلى الافغانى سيقوم بالتمويل الداخلى . وقد بدأت أفغانستان فعلا فى التوسع الزراعى – كما ذكرنا – واقترضت ٢١ مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير بوشنطن .

ولابد قبل تنفيذ مشاريع الانهاض هذه من تنظيم حالة المواصلات فى البلاد اذ لا يوجد الا قليل من الطرق الحديثة كما أن البلاد لا تعرف السكك الحديدية بالمرة .

لبنان واتفاقات الزيت

عقدت أخيرا الحكومة اللبنانية اتفاقا مع الشركة الامريكية لانابيب البترول أدى الى زيادة دخل الحكومة اللبنانية من هذا المورد الى ٥ مليون ليرة لبنانية سنويا . كما عقدت اتفاقا آخر مع شركة البترول العراقية يزيد من الحصيلة التى تحصل عليها الحكومة اللبنانية الى ٥ر٤ مليون جنيه لبنانى .

تشجيع الاستثمار فى البلاد المتخلفة اقتصاديا

قدم اخيرا مدير البنك الدولى للانشاء والتعمير مشروعا لهيئة الامم خاص بانشاء شركة تحت رعايته تتولى استثمار اموالها فى البلاد المتخلفة اقتصاديا فى مشروعات لا يستطيع البنك الدولى تمويلها ، اما لانها لا تتمتع بضمان الحكومات صاحبة الشأن او لان قانون البنك التأسيسى لا يخوله الحق فى المخاطرة بأمواله فيها .

ويقترح مدير البنك ان يكون رأسمال الشركة الجديدة ٤٠٠ مليون دولار يساهم البنك الدولى فيها بنصيب صغير وتتولى الحكومات المساهمة فى البنك الدولى بتقديم الجزء الاكبر من رأس المال . ولايراد بالشركة الجديدة ان تزاحم رؤوس الاموال الخاصة ، وانما تساهم فقط فى المشاريع المحققة الفائدة لرفع مستوى البلاد المتخلفة اقتصاديا .

توليد الكهرباء فى الباكستان الشرقية

تنوى حكومة الباكستان الشرقية تنفيذ مشروع لتوليد القوة الكهربائية ينتج ٧٢٠٠٠ كيلوات وتقدر تكاليفه ب ٦٥ مليون روبية ، وذلك علاوة على مشروع « كارنا فوملى » للقوة الكهربائية المائية الذى ينتج ما بين ٤٠٠٠٠ ، ٦٠٠٠٠ كيلوات وتقدر تكاليفه بمائة مليون روبية . وتزمع الحكومة تكوين هيئة يكون من بين مهامها تنظيم وادارة الانتاج الكهربائى الحكومى وقد طرحت أخيرا احدى الشركات للانتاج الكهربائى أسهما قيمتها ١٠ ملايين روبية لتمكنها من مواجهة الطلب المتزايد فى منطقتها وستساهم الحكومة فى ٥١٪ من رأس المال .

البنك الصناعى فى سوريا

تنشىء الحكومة السورية فى الوقت الحاضر مصرفا صناعيا للمساعدة فى تمويل المشروعات الصناعية الفردية وتقديم المعونة للمنشآت الصناعية التى تعانى ضائقة فى الوقت الحاضر حتى تتمكن من سداد ديونها للبنوك المحلية وقد سبق للحكومة السورية أن رخصت للمنشآت الصناعية التى تعانى ضائقة مالية أن ترجىء سداد ديونها للبنوك المحلية لمدة أقصاها خمس سنوات وذلك بضمان الحكومة ويبلغ مجموع هذه الديون نحو ١٧ مليون ليرة سورية . هذا ، ولاتنوى الحكومة ضمان ما قد يجد من الديون الصناعية .

قوانين رقابة النقد الاجنبى فى سوريا

صدر فى سوريا أخيرا قانون جديد بتنظيم عمليات النقد الاجنبى ويقضى بانشاء لجنة رقابة على النقد تحل محل مكتب مراقبة النقد الاجنبى .

ويقضى القانون الجديد باعفاء حركات رؤوس الاموال من قيود النقد تشجيعا للاستثمار الاجنبى فى سوريا . كذلك أصبح لجميع المسافرين والسياح حق حمل أى مبلغ من النقود الاجنبية أو السورية بغير رقابة من الحكومة .

صادرات البلح من العراق

بلغت صادرات البلح فى الموسم الماضى ٥١/١٩٥٠ حوالى ٣٤٠٠٠٠ر طن وهو أقصى رقم وصلت اليه هذه الصادرات والارقام المقارنة للمواسم ٤٩/١٩٤٧ كالآتى ، ٢٢٤٠٠٠ر طن ، ١٩٠٠٠٠ر طن ، ١٤٠٠٠٠ر طن على التوالى .

استهلاك المنسوجات فى الشرق الاوسط

أشارت المنظمة الدولية للاغذية فى نشرة أصدرتها أخيرا الى تناقص أهمية المنسوجات القطنية فى الاستهلاك الفردى للمنسوجات عموما وازدياد أهمية الحرير الصناعى وعدم تغير استهلاك المنسوجات الصوفية تغيرا ملحوظا . ولاشك أن هذا التحول عن القطن سوف يؤثر فى اقتصاديات الدول المنتجة له خصوصا اذا كانت تعتمد عليه فى تجارتها الدولية كما هو الحال فى مصر . ويجب أن يفطن المسئولون فى مصر وغيرها من بلاد الشرق الاوسط المنتجة للقطن أن منافسة الحرير الصناعى تزداد يوما بعد يوم وان عليها أن تقوم بتقليل اعتمادها عليه وتنويع أوجه نشاطها الاقتصادى .

ويبين الجدول المرافق تقديرات هيئة الاغذية للاستهلاك الفردى من المنسوجات فى بعض بلاد الشرق الاوسط :

	خلال عام ١٩٣٨			خلال عام ١٩٥٠		
	قطن	صوف	حرير صناعى	قطن	صوف	حرير صناعى
مصر	٥ر٢	٢ر٠	١ر٠	٤ر٢	٣ر٠	٦ر٠
السودان	٣ر١	—	١ر٠	٧ر—	—	١ر٠
سوريا ولبنان	٤ر—	٦ر٠	٩ر٠	٣ر٣	٤ر٠	٤ر٠
العراق	٨ر١	٣ر١	٦ر٠	٨ر١	٢ر١	٢ر٠
متوسط استهلاك فى العالم	٩ر٢	٤ر٠	٤ر٠	٧ر٢	٥ر٠	٧ر٠

وسائل النقل شريان فى جسم التجارة

النقل شريان الحياة الاقتصادية ، وكلما تيسر نقل المواد والبضائع من جهة الى اخرى ، كلما انتعشت البلاد وعم الرخاء ، فان البضائع ذات التكلفة المنخفضة فى منطقة ما اذا ما غزت اسواق منطقة اخرى ترتفع فيها اسعار مثيلاتها ، فانها تعمل على خفض سعرها او تحل محلها . وبذلك يساعد النقل على التخصص فى الانتاج ، اذ تتخصص كل منطقة فى السلع التى يمكنها انتاجها بسعر التكلفة الاقل . وكلما ازداد التخصص كلما ازدادت عدد الوحدات المنتجة مما يزيد العرض فتنخفض الاسعار.

وتعمل الحكومات جهدها فى التيسير على وسائل النقل حتى تبقى اسعاره عند مستوى منخفض فلا تتأثر به اسعار السلع ، ولاعجب اذا رأينا ان اسعار الفحم فى الموانىء الانجليزية لايزيد كثيرا عنه فى موانىء البحر الابيض المتوسط .

ونقل السلع بطريق السيارات فى مصر يقع عليه غبن كبير ، مرده الى ان الحكومة تحتكر النقل بالسكة الحديد ، وبذلك فهى تحتكر تقريبا نصف عرض النقل فى البلاد ، ولذلك فيهمها ان تحدد الطلب على النصف الآخر — وهو سيارات النقل — حتى لا يتأثر الطلب عليها بأن ينتقل الى سيارات النقل — وبذلك تحتفظ هى بما تفرضه من اثمان للنقل عن طريقها .

ان مشكلة النقل فى حاجة الى حل سريع ، ولن يتيسر هذا الا بالتيسير على وسائل النقل غير الحكومية ، حتى يترك عرض النقل حرا من كل قيد ، وبذلك تخضع منافسته للوسائل الحكومية (وهى السكة الحديد) لعامل الثمن وحده الذى يتحدد فى هذه الحالة عند الموازنة بين العرض والطلب لكل وسيلة من وسائل النقل منفردة .

وقد صدر القانون رقم ١٤٤ ليحل محل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بفرض رسوم سنوية على سيارات النقل ، فجعلها ٢٢٫٥مليما عن الكيلو جرام من وزن السيارة الاجمالى اذا كانت مسيرة فى مديرية واحدة و ٣٠ مليما اذا كانت مسيرة فى مديريتين و ٣٧٫٥ مليما اذا كانت فى اكثر من مديريتين بحد ادنى قدره ٢٢٫٥ جنيها فى كل حالة . وقد كانت الفئات المماثلة فى القانون الاول هى على التوالى ١٥ و ٢٠ و ٢٥ مليما بحد ادنى قدره ١٥ جنيها .

ولا يغرب عن البال ان الغرض من صدور هذا القانون (رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤) كان هو ان تتمشى الضريبة مع زيادة الارباح التى يحصل عليها اصحاب السيارات بسبب الحركة التجارية الاستثنائية التى كانت قائمة وقتذاك والضغط المتزايد على وسائل النقل بسبب مطالب السلطات البريطانية ، مما افترض معه اشتغال السيارة فى كل يوم من ايام السنة .

والآن وقد زالت الاعتبارات التى ادت الى صدور هذا القانون — بالاضافة — الى حركة الكساد فى تجارة القطن وهى التجارة الرئيسية فى البلاد والتى تترتب عليها انواع اخرى من التجارة ، كل ذلك يدعو الى اعادة النظر فى موقف الحكومة ازاء وسيلة النقل بالسيارات بما يتمشى مع الصالح الاقتصادى فى البلاد .

يضاف الى ذلك ان المجالس البلدية تفرض رسوما سنوية —خلاف تلك التى تتقاضاها وزارة الداخلية— فتبلغ حوالى ٧٠ جنيها سنويا عن كل مكتب للنقل من الدرجة الاولى و ٥٠ جنيها للمكتب من الدرجة الثانية و ٣٠ جنيها للمكتب من الدرجة الثالثة .

تعليقات الصحف الامريكية على حكم المحكمة العليا بشأن مشكلة الصلب فى الولايات المتحدة

قررت ادارة الانتاج القومى فى الولايات المتحدة منع سحب الصلب من المخازن الا عن طريق الصناع العاملين فى شئون الدفاع او فى الصناعات التى تتمتع بالاولية وذلك خشية امتداد الاضراب الثانى خلال هذا العام فى صناعة الصلب .

ويعمل أعضاء لجنة البنوك بمجلس الشيوخ فى تعديل قانون الانتاج الدفاعى بحيث يعالج مسألة الصلب.

وصرح السكرتير الصحفى للرئيس ترومان فى البيت الابيض بأن ليس ثمة تعليق رسمى على الموقف الذى نجم عن الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا بعدم وجود مايبرر قرار الرئيس ترومان فى ٨ أبريل بالاستيلاء على مصانع الصلب سواء فى نص الدستور أو نتيجة أى قانون أصدره الكونجرس لان هذين هما المصدران الوحيدان اللذان يتيحان سلطة اتخاذ مثل هذا القرار .

ويمكننا أن نجمع ماورد فى الصحف من تعليقات على الحكم الذى اصدرته المحكمة العليا بالعبارة الموجزة التى وردت من مقال للمستر آرثر كروك نشرته جريدة نيويورك تايمز اذ قال : « ان الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا قد أكد مرة أخرى مبدأ أصيلا من مبادىء نظم الحكم فى أمريكا وهو انه ليس هناك من يعلو على القانون .

وبعملية حسابية بسيطة نستطيع ان نتبين مدى الغبن الذى يقع على اصحاب سيارات النقل :

* فاذا افترضنا ان استهلاك السيارة فى مدى سنة واحدة هو ٩٠٠ صفيحة من البنزين بواقع ٧٥ صفيحة شهريا ، كان ثمن البنزين هو ٦٣٠ جنيها فى العام .

* وتحتاج السيارة الى كيلو من الزيت مقابل كل صفيحة من البنزين اى ٩٠٠ كيلو زيت × ١٢ قرشا فيكون ثمن الزيت اللازم للسيارة فى العام هو ٨٤ جنيها

* واذا افترضنا ان السيارة التى نضرب بها هذا المثل تسير فى مديريتين فقط فانه يستحق عليها ضريبة قدرها ٦٠ جنيها

* واذا افترضنا ان المكتب التابعة له السيارة هو من الدرجة الثانية — وان هذا المكتب يتبعه اربع سيارات تكان ما يخص السيارة الواحدة من رسوم البلدية ٥ر١٢ جنيها .

* والاجر السنوى للسائق يبلغ ١٨٠ بواقع ١٥ جنيها فى الشهر

* وتحتاج العربة الى شيال ملازم لها بأجر سنوى قدره ٦٠ جنيها

* اضف الى ذلك ما تتقاضاه شركات التأمين — تنفيذا لقانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وضد المسئولية المدنية — بمتوسط قدره ٢٥ جنيها فى العام

* هذا بخلاف اجور الاصلاحات وقطع الغيار التى لا تقل عن ١٠٠ جنيه فى العام

وبذلك نرى ان السيارة تتكلف فى العام ٥ر١١٥١ جنيها مصريا .

فاذا ما افترضنا انها تشتغل بصفة مستمرة لمدة ستة اشهر كاملة من كل سنة ، فان المصروفات التى التى يتحملها كل يوم من ايام هذه الاشهر الستة يزيد على ستة جنيهات . وهذا مبلغ كبير نشك كثيرا ان تحصل عليه السيارة كأجر للنقل .

لذلك نرى ان حالة سيارات النقل تستدعى النظر العاجل والبحث السريع ونضع امام المسئولين ما نقترحه من ضرورة الرجوع الى احتساب الرسوم الى قانون سنة ١٩٤٤ ، وتعديل المرسوم الصادر برسوم المجالس البلدية والعمل على تخفيض ثمن البنزين والزيوت والاطارات .

شخصيات اقتصادية



امين فكرى بك

موفق التوفيق كله — يصاحبه التوفيق فى حله وترحاله وفى حياته وسائر أعماله ..

أحرز الشهادة الثانوية عام ١٩١٨ وسافر لانجلترا عام ١٩١٩ ليدرس الهندسة ولكن التوفيق دعاه الى دراسة الاقتصاد ليكون من رجاله الاولين ورواده البارزين .. فعاد عام ١٩٢٤ ليعمل مساعد مفتش لوزارة المالية ثم سكرتيرا بلجنة التعاريف الجمركية ثم سكرتيرا ماليا مساعدا ، فسكرتيرا ماليا ، فمراقبا عاما للايرادات والمصروفات ببلدية الاسكندرية . . ثم انشئت وزارة التموين وكان سكرتيرا عاما لها عام ١٩٤٢ ثم وكيلا لوزارة التموين عام ١٩٤١ ثم مديرا عاما للبريد ..

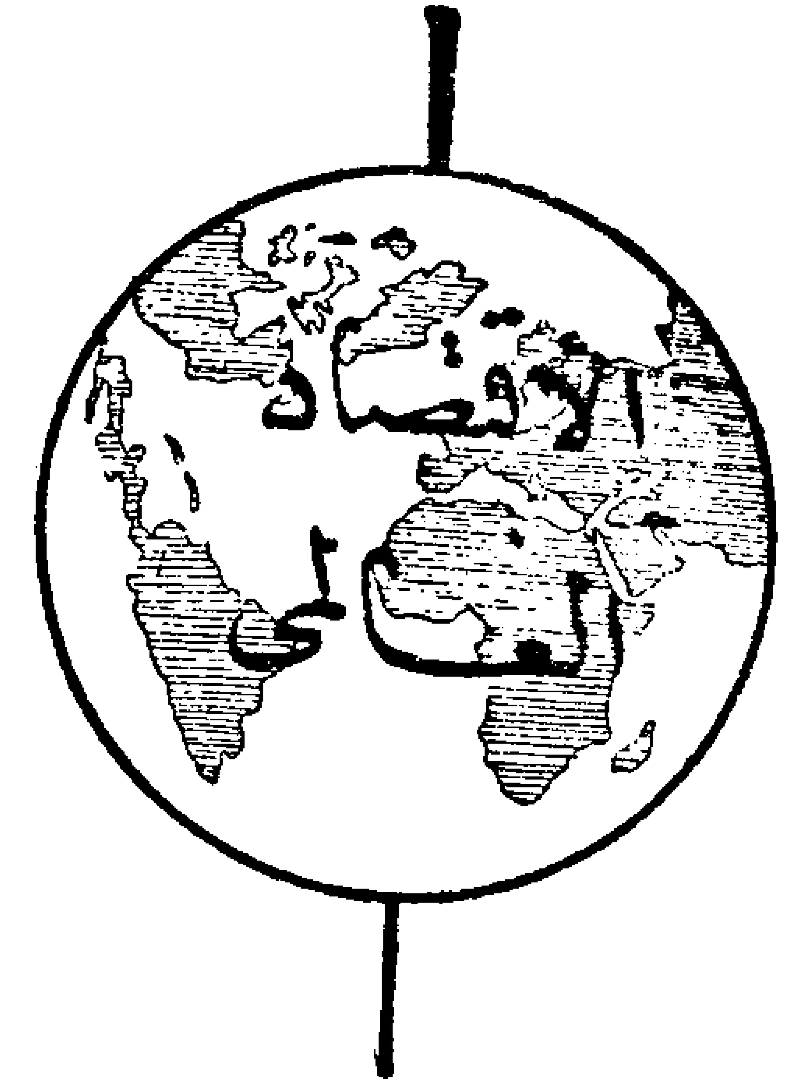
وكأنما كان تراجعه من وكيل وزارة الى مدير مصلحة سببا من اسباب التوفيق — أو كأنما دعاه داعى التوفيق ليستقيل لهذا الاعتبار من خدمة الحكومة ليلتحق بالاعمال المصرفية فكان اول سكرتير عام للبنك الاهلى عام ١٩٤٦ حينما أريد تمصير الوظائف بالبنك الاهلى . ثم وكيلا لمحافظ البنك ، وكان أول مصرى لهذا المنصب عام ١٩٤٨ ثم نائب محافظ للبنك عام ١٩٥١ حينما اريد تمصير الوظائف الكبرى ، ثم محافظا للبنك فى الشهر الماضى ، وهو ثانى مصرى لهذا المنصب الكبير الناشىء

وقد اثبت أمين بك فى كل تلك المناصب انه جدير بها لما تؤهله لها ما رزقه الله من مواهب سواء بين المصريين الافذاذ والاجانب ..

وانه الى جانب ذكائه وحسن تقديره لعلى مرحلة كبيرة من سعة الافق ورحابة الصدر وعلو الادب والتواضع لاتغيره المراكز ولاتنحرف به المناصب .. لا ينسى من كانوا معه من الاصدقاء والزملاء .. بل قد يمد لهم يد العون ما مكنه العرفان والوفاء ..

وبالجملة فامين بك فكرى رجل حسن المخبر طيب المعشر قدر ما هو لطيف المظهر ، وانه ليتمتع بنشاط الشبان الناهضين وان كان قد جاوز الخمسين . وما تزال تغلبه قسامته ووسامته ، وما تزال تطبعه غضارة ونضارة انما نرجو ان يلازمه التوفيق فى هذا الميدان الفسيح النافع ، وان يصاحبه نشاطه ليصبح دائما صاحب الافق الواسع والنجم اللامع ..

حسن الحطيم



الحالة فى أمريكا

بدا أخيرا بعض التحسن فى بعض الدوائر التجارية فى أمريكا ، ولم يكن التغير كبيرا ولا واسعا حتى يمكن الاعتماد عليه فىالتنبوء بانتهاء الركود الذى ساد اخيرا . ولا شك فى أن تنبه التجار ورجال الاعمال فى أوائل العام بأن الاسواق مفعمة بالبضائع وليس هناك طلب عليها قد أدى بهم الى تنظيم انتاجهم وطلباتهم وستظل هذه الحالة حتى يزداد طلبالجمهور بوضوح . ولا مراء فى أن هذه الحالة هى رد فعل للنشاط غير العادى فى عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ ، عندما تهافت المشترون على شراء كل لوازمهم خشية ارتفاع الاسعار ..

مساعدات مشروع مارشال

نشر أخيرا قسم الاحصاء بوكالة الامن المشترك بيانا عن المساعدات التى قدمتها امريكا بمقتضى مشروع مارشال ، ويبين الرسم البيانىالتالى هذه الارقاموكيفية توزيعه علىالدول المختلفة .

وقد بلغت المصروفات بما فيه المخصص لعام ١٩٥٢ ، وكذا مبلغ ٢٦٢ر٨ مليون دولار بمقتضىبرنامج مساعدات الدفاعالمشترك مبلغاقدره ١٢ر٢٨١ مليون دولار . ويشمل هذا المبلغ ايضا ٣٥٠ مليون وهو عبارة عنحصص اكتتاب فى رأسمال اتحاد المدفوعات الاوروبى ، ٤٢ر٥ مليون دولار لهيئةالتعاونالاقتصادى للامن المشترك وبلغ مجموع ما دفع مثلا ثمنا للشحنات المختلفة لاوروبا ١١ر٣٤٨ مليون دولار تشمل ٦٥ر٦ مليون دولار لمساعدات الدفاع المشترك . . ويشمل ما خصص لهولندة مبلغ ١٠١ر٤ مليون دولار صرفت لاندونيسيا قبل استقلالها فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

بنك الاستيراد والتصدير

منح بنك الاستيراد والتصدير اعتمادا قدره ١٢ مليون دولار الى اسبانيا لتمويل ما تشتريه من القطن من الولايات المتحدة ، وهذا الاعتماد يسرى لمدة ١٨ شهرا بفائدة قدرها ٢ ٣/٤ ٪ سنويا . وهكذا تسعى امريكا الى تمويل صادراتها من القطن بتزويد المشترين بالدولارات اللازمة لتصريفه ...

أمريكا تقرض بلجيكا

قام أخيرا محافظ البنك الاهلى البلجيكى بزيارة لامريكا لاستطلاع رأى رجال المصارف هناك فى شأن عقد قرض يساعد بلاده علىالتوسع فى شراء المواد اللازمة لصناعاتهامن أمريكا .. وقد أسفرت مداولاتهالآن عن موافقة ٣٥ بنكا منبنوك الولايات المتحدة بزعامة بنك التصدير والاستيراد بوشنطن على منحبلجيكا قرضا قدره ٥٠ مليون دولار. واتفق على ان تقوم بلجيكا بسداد هذا المبلغ على أقساط نصف سنوية ينتهى آخرها فى ١٩٥٧ على ان يكون سعر الفائدة ٤ ٪ سنويا .

الاصلاح النقدى فى بلغاريا

عانت جميع الدول أثناء الحرب والفترة التى تلتها من التضخم الذى أصاب جهازها النقدى وما جره هذا التضخم من متاعب على اقتصاديات البلاد . وقد قامت منذ انتهاءالحرب، كثير من الدول باصلاحات نقدية كان أولها الاصلاح النقدى البلجيكى ١٩٤٤ وتبعتها بعد ذلك النمسا وألمانيا وروسيا وفرنسا ورومانيا والمجر وبلغاريا والصين وغيرها من الدول . وقامت بلغارياأخيرا باصلاح نقدى جديدتلخص خطوطهالرئيسية فيما يلى :

حددت قيمة الليفا الجديدة على أساس ١٣٠ر٧٠ مليجرام منالذهب الخالص ، فأصبح بذلك الدولار يساوى ٦ر٨٠ ليفا فى حين كان فى الماضى يساوى ٢٨٨ ليفا واستبدلت العملة القديمة بالعملة الجديدة على أساس ١٠٠ الى ١ ، اما الودائع فى البنوك فقد استبدلت بنسبة ١٠٠ الى ١ او ٢٠٠ الى ١ بحسب الاصل فى الودائع وهل هىلجمعيات تعاونية أم لافراد ..

وكان من نتائج هذا الاصلاح ان اصبح التجار المستقلون والشركات

تجارة اثيوبيا الخارجية

	١٩٤٥	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥٠	النصف الاول ١٩٥١
الصادرات					
المجموع	٤١٠١٦	٧٤٣٥٧	٧١٢٥١	٧٠٨٧٢	٧٤٤٩٣
اهم الصادرات					
بن	١٧٠١٤	١٧٣٧٢	٢٢١٣٩	٣٢٦٤٨	٣٩٦٥٥
جلود ومصنوعاتها	٤٠٠٤	٢٠٣٣١	١٧٥٢٧	١٨٩٣٣	١٩٧٨٨
حبوب وبقول ودقيق	١٠٠٧٧	٢٣٧٦٩	١٥٧١٤	٩٠٧٦	٥٣٨٤
بذور زيتية	٣٤٦	٤٨٧٥	١٠٥٩٦	٦٧١٦	٦٥٧٨
توابل	٣٦٢	٤٦٤	٧٧٠	٣٥١	٣٢٠
اسمنت	٤٢٢	١٣	٢٣٤	٢٢٤	٩٢
الواردات					
المجموع	٤٠٨٩٩	٨٤٠٩٣	٨٧٩٨٤	٧٣٤٠٧	٥٢٦١٤
أهم الواردات					
منسوجات قطنية	٢٢٨٤٢	٤٠٠٠٩	٤٢٣٧٢	٢٩٥٧١	٢٢٩١١
منسوجات صوفية واخر	٩٥٢	٦٢٧٦	٧٥٢٨	٤٥٩٣	٢٨٨٢
سلح	٣٥٧٤	٤٩٧٩	٥٥٠١	٤٣٠٣	٢٧٧٨
سكر	٦٩٧	٣٠٣٤	٤٥٣٠	٤١٣٥	٣٦٩٧
سيارات وقطعغيار	٢٨٥	٣٤٧٧	٢٩٣٤	٢٤٣٤	١٦١٢
منتجات بترولية	٢٧٨٤	٤١٥٠	٤٧٢٠	٥٥٥٣	٢٩٩٥
معادنومصنوعاتمعدنية	٤٧٥	٢٨٧٠	٣٤٧٢	٣٨٣١	٢٣٦٥
الميزان التجارى	+ ١١٧	– ٩٧٣٦	– ١٦٧٣٣	– ٢٥٣٥	+ ٢١٨٧٩

غير الخاضعة للنفوذ الحكومى فى ضائقةمالية شديدة وتبخرتارباحهم وقامت الحكومة فى نفس الوقت بالغاء نظام البطاقات فيما يختص بالمواد الغذائية كما خفضت الاجور والمهايا بنسبة ١٠٠ ليفا قديمة الى ٤ ليفا جديدة ..

والغرض الاساسى من هذا الاصلاح هو اعادة توزيع الثروة بما يتفق وسياسة الحكومة ..

الدخل القومى لجنوب افريقيا

أعلن رسميا ان الدخل القومى لاتحاد جنوب افريقيا قد بلغ خلال العام المنتهى فى ٣٠ يونية ١٩٥١ حوالى ١١١٥ مليون جنيه فى حين كان ٩٤٠ مليون جنيه فى العام السابق وقد ارتفع الدخل الوارد من المناجم الى ١٥٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨ مليون ..

صادرات الحرير من اليابان

بلغت صادرات اليابان من الحرير خلال الموسم الحالى يونية ٥١ ـ مايو ٥٢ بحوالى ٨٥٠٠٠ بالة زنة الواحدة ١٣٢ رطلا وذلك بزيادة ٣٠ ٪ عن صادرات الموسم الماضى .. وقد حددت الحكومة ثمن الحرير بين ١٨٠ الف ين و ٢٣٠ الف ين للبالة بحسب درجة جودة الحرير ..

متوسط الاجر فى الساعة من ساعات العمل فى بعض الصناعات الامريكية

صناعة التعدين	٢ر٢ دولار
« البناء	٢ر٢ «
« البترول	١ر٢ «
« السيارات	١ر٩ «
« الصلب	١ر٨ «
« الآلات الكهربائية	١ر٦ «
« النسيج	١ر٣ «

الوكالة النقدية للمملكة العربية السعودية

وافق أخيرا عاهل الجزيرة على انشاء وكالة نقدية مركزها جدة تكون مهمتها :

١ ـ تدعيم عملة البلاد وتثبيت قيمتها وتحديد سعر الصرف بينها وبين العملات الاجنبية ..

٢ ـ مساعدة وزارة المالية على تركيز مصروفات وايرادات الدولة ومراجعة ما اذا كانت تتمشى مع الميزانية المعتمدة ..

ولن تتقاضى الوكالة الجديدة اية أتعاب على أعمالها التى ستؤديها بحسب التعاليم الاسلامية ..

وقد حدد رأس مال للوكالة بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه ذهب (أى حوالى ٥ر٢ مليون جنيه مصرى) وخولت الوكالة حق بيع وشراء الذهب والفضة لحساب الحكومة واصدار عملة البلاد ومراقبة البنوك والصيارفة وتوجيهها لما فيه صالح البلاد .

وتعتبر هذه الوكالة الجديدة بمثابة بنك مركزى للمملكة العربية السعودية

عملة جديدة لاسرائيل

أصدر أخيرا البنك الاهلى الاسرائيلى عملة البلاد الجديدة بعد ان سحب من التداول البنكنوت القديم ويغطى هذا البنكنوت كله بالسندات الحكومية المحلية بعد ان تلاشى فائض الدولة من الصرف الاجنبى ..

وقد فرضت الحكومة عند استبدال البنكنوت فرضا اجباريا على كل من يحمل الاوراق من فئة ٥ ، ١٠ ، ٥٠ جنيها قدره ١٠ ٪ ، كما فرض هذا القرض على الودائع التى تزيد على ٥٠ جنيها .. وأمل الحكومة هو ان تحد من التضخم الذى انتشر فى البلاد ..

البنك الدولى للانشاء والتعمير

سيقوم قريبا البنك الدولى للانشاء والتعمير باصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون دولار تستهلك فى مدى ٢٣ سنة . وتعرض فى جميع الاسواق المالية العالمية بواسطة الهيئات المختصة . كما اعلن كذلك عن اعتزام البنك طرح قرض جديد لم تعرف قيمته بعد فى الاسواق السويسرية

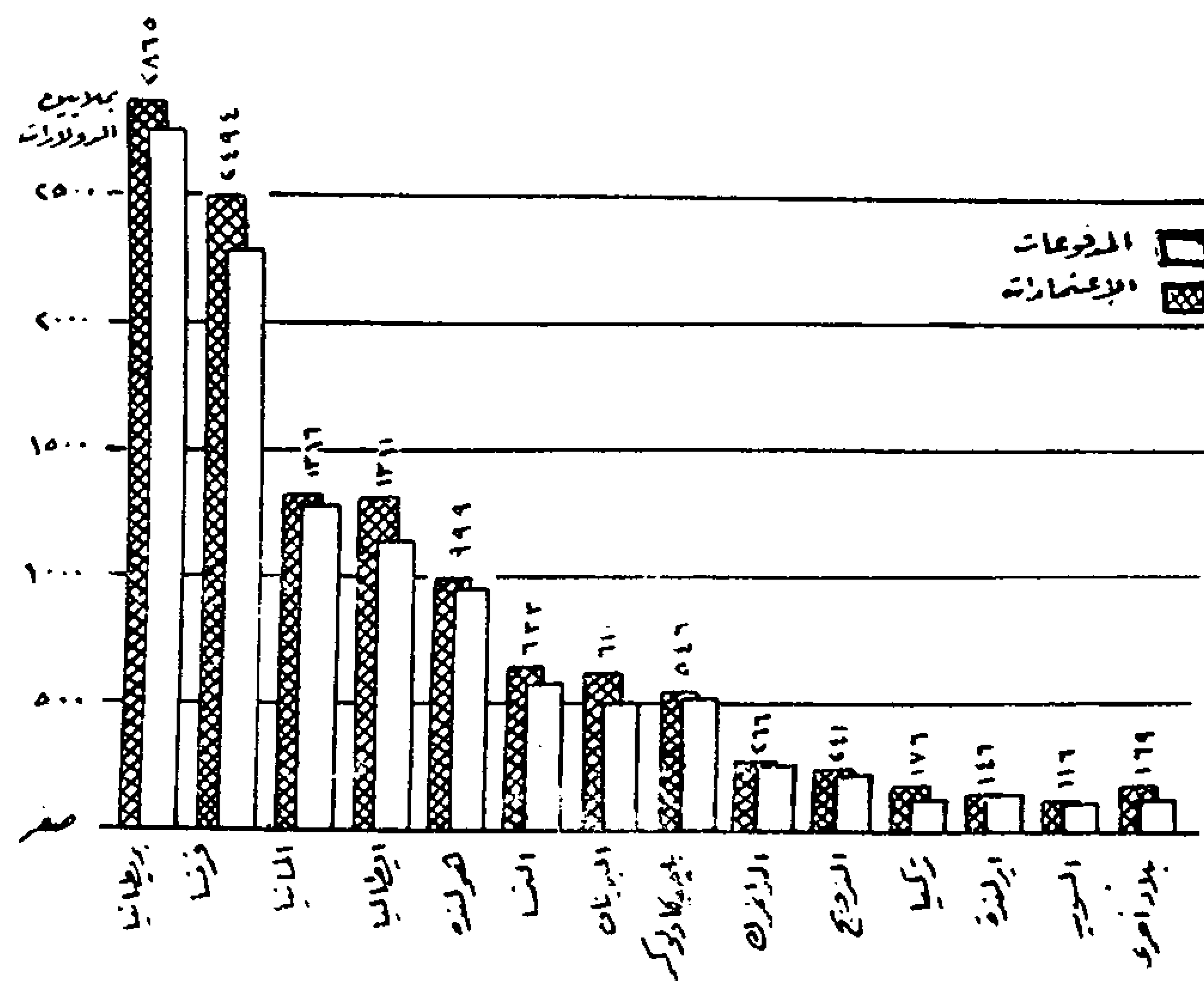
تشجيع صادرات هولندا بالدولار

كانت الحكومة الهولندية قد قررت فى سبتمبر ١٩٤٩ السماح للمصدرين بحرية التصرف فى ١٠٪ من حصيلة صادراتهم الى الولايات المتحدة وكندا وذلك تشجيعا لهم على زيادة صادراتهم الى تلك البلاد . وقد عدلت اخيرا الحكومة الهولندية هذا القرار فسمحت للمصدرين بحرية التصرف فى ١٠ فى المائة من حصيلة صادراتهم بالدولار سواء كانت وجهة هذه الصادرات الولايات المتحدة أو كندا أو اى بلد آخر تقبل الدفع بالدولار .

البن الحبشى

أعلنت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة انها بسبيل ايفاد بعثة الى الحبشة ـ بناء على طلب الحكومة الاثيوبية ـ للعمل على زيادة انتاج البن فى البلاد وتنشيط صادراته . وذكرت المنظمة ان هذه هى أول بعثة من نوعها توفدها المنظمة .

مساعدات أمريكا لاوربا فى المدة ما بين ١٣ ابريل سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ ابتداء مشروع مارشال ـ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١



تطور احتياطيات مصر

من الارصـــدة الاجنبية

لا نذيع سرا اذا قلنا ان مصر تعانى هذه الايام من نقص فى ارصدتها من الاسترلينى الحر (الحسابات رقم ١) وأنها على أبواب أزمة استرلينية قد تضطرها الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذا الموقف الجديد . وقد يتعجب المرء كيف وصلت الحال بمصر لدرجة ان كاد يصبح فيها الاسترلينى عملة صعبة بعد ان كانت مشكلة مصر هى البحث عن وسائل لاستهلاك الارصدة الاسترلينية التى تراكمت لصالحها اثناء الحرب وما بعدها .. وللوصول الى رأى فى هذا الموضوع لابد من استعراض تطور احتياطيات مصر من العملات الاجنبية فى فترة ما بعد الحرب ..

كانت مصر بحكم انتمائها الى الكتلة الاسترلينية لاتحتفظ بأرصدة اجنبية غير الارصدة الاسترلينية ، وكانت تحول دائما حصيلة صادراتها الى البلاد المختلفة الى لندن . . وعندما وجدت ان مصلحتها تقتضى الخروج من الكتلة الاسترلينية خطت تلك الخطوة فى يولية سنة ١٩٤٧ . وكان رصيد مصر الاسترلينى فى ذلك الحين حوالى ٣٥٠ مليون جنيه وهو مجموع احتياطياتها من الصرف الاجنبى ..

وفى الشهور الاولى التى تلت خروجنا من الكتلة اخضع الاستيراد بالاسترلينى الى نظام التراخيص خشية ان تستهلك احتياطياتنا الاجنبية بسرعة ، الا ان واقع الامور كان غير هذا اذ استمر رصيدنا الاسترلينى يتزايد مما أزعج السلطات المالية التى يهمها ان تستفيد البلاد من مدخراتها أثناء الحرب . ولذلك تغيرت السياسة تجاه الاسترلينى . وفى نفس الوقت أستعرت سياسة التقتير فى المصروفات بالعملات الصعبة وزيادة حصيلتنا منها حتى ندعم احتياطياتنا بالعملات القابلة للصرف بالذهب . فباعت الحكومة اقطانها بتلك العملات واشترطت الا تباع بعض السلع ، مثل الارز ، الا اذا دفع ثمنها بعملات صعبة ..

وقد ظهرت حكمة السياسة المالية الجديدة عندما خفضت انجلترا الجنيه الاسترلينى بنسبة الثلث فى سبتمبر ١٩٤٩ ، فألفت بذلك ثلث ديونها مقومة بالذهب نحو مصر . ولو كانت مدخرات مصر أرصدة قابلة للصرف بالذهب بدلا من الاسترلينى لما ضاع هذا الجزء المهم منها ولما اضطرت مصر — فى الغالب — الى تخفيض عملتها . ولعل تخفيض الاسترلينى والخوف من ان يخفض الدولار نفسه بعد ذلك هو الذى دفع الحكومة الى تحويل جزء من الارصدة الدولارية الى ذهب لتأمن من ضياع جزء آخر من مدخراتها

الاتفاقات الثنائية :

والى جانب سياسة التساهل فى المصروفات بالاسترلينى والتغيير فى اتفاق العملات الصعبة اتخذت مصر خطوات اخرى ترمى الى تسهيل تجارتها الخارجية وتنميها مع بعض البلاد التى يهمنا تنمية تجارتنا معها فعقدت اتفاقات مالية وتجارية مع فرنسا والمانيا وسويسرا وبعض الدول الاخرى كان من شأنها تنمية تجارتنا الخارجية وادخال الجنيه المصرى ، لاول مرة ، فى المعاملات الدولية ، وكان من نتائجها ايضا تنويع احتياطياتنا من الصرف الاجنبى وحسن توزيعها ..

وهكذا أخذت مصر منذ ١٤ يولية ١٩٤٧ مقاليد امورها المالية فى يدها وتحملت مسئولية سياستها المالية واستقلت بها ما استطاعت الى ذلك سبيلا . ويجدر بنا ان نتساءل : هل أحسنت مصر ادارة شئونها المالية ؟ أم هل أسفرت السياسة الاستقلالية عن الفشل .. ؟

وللجواب على هذا السؤال نورد فى الجدول المرافق تطور ارصدة مصر من الصرف الاجنبى منذ خروجها من الكتلة الاسترلينية ، حتى منتصف مارس ١٩٥٢ ، وهو آخر احصاء رسمى اذيع فى النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى .

يتضح من الجدول ان مصر استطاعت ان تدخر من الذهب للاغراض النقدية فى أقل من خمس سنوات حوالى ٤٣ مليون جنيه (لا يشمل هذا الذهب الذى كان موجودا فى الغطاء وقيمته بحسب السعر الرسمى للجنيه ١٨ مليون جنيه تقريبا) ، حصلت عليها اما بتحويل جزء من ارصدتها الاسترلينية الى ذهب بحسب الاتفاقات المختلفة مع بريطانيا أو بتحويل ما حصلت عليه من الدولارات . وقد وضع كل هذا الذهب منذ ١٩٥١ فى غطاء البنكنوت لتدعيم النقد المصرى ..

وكذلك زادت مدخرات مصر من العملات الاجنبية (غير الاسترلينى) حتى وصلت الى حوالى ٥٥ مليون جنيه ومعظمها دولارات امريكية وفرنكات سويسرية واخرى بلجيكية بالاضافة الى عديد من العملات الاجنبية الاقل اهمية مثل الكرون السويدى والدولار الكندى الخ ..

ولكنها فقدت فى نفس الفترة حوالى ١٤٠ مليون جنيه استرلينى حول جزء منها بطريق مباشر او غير مباشر الى العملات الصعبة المشار اليها آنفا واستعمل الباقى فى تسديد العجز الذى ظهر فى موازين الدفع المصرية منذ سنة ١٩٤٧ ، والعجز فى ميزان المدفوعات يعتبر عاملا من عوامل مكافحة التضخم ولذلك فهذا العجز كان مرغوبا فيه سيما وان البلاد كانت فى فترة بعد الحرب متعطشة الى السلع المختلفة من انتاجية واستهلاكية ..

ولقد هبط مجموع الاحتياطيات من الارصدة الاجنبية فى المدة بمقدار ٤٠ مليون جنيه تقريبا اى بمعدل حوالى ٨ مليون جنيه سنويا . ولا يمكن ان يعتبر هذا تبذير من جانب السلطات المالية . ويجب ان نذكر فى هذا الصدد ان مجموع الزيادة فى الواردات على الصادرات فى نفس الفترة قد بلغ حوالى ١٦٠ مليون جنيه — وهى واردات استجلبت لمقابلة الطلب

عليها فى الاسواق المحلية لولاها لكانت حالتنا أسوأ مما هى عليه الآن لحرماننا مع السلع التى نحتاج اليها ..

ولا ترجع النتائج الطيبة التى وصلنا اليها الى حسن ادارة احتياطياتنا الاجنبية فحسب ، اذ لا شك ان الحالة الاقتصادية العالمية كانت حتى منتصف ١٩٥١ مواتية لمصر نتيجة اشتداد الطلب العالمى على القطن وارتفاع اسعاره .

ولذلك لم نسمع طوال هذه الفترة عن ازمة فى الصرف الاجنبى ..

السياسة القطنية سبب الازمة :

ولكن الازمة ظهرت الآن بعد أن تغيرت الحالة الاقتصادية وضعف الطلب على القطن فانخفضت اسعاره فى الاسواق العالمية انخفاضا كبيرا ، كما حدث لكثير من المواد الاولية مثل الصوف والمطاط والصفيح الخ الخ .

ولو انمصر اتبعت سياسة قطنية مرنة وقبلت ان تخفض اسعارها ، لتتمشى مع الاسعار العالمية لامكن تصريف اقطانها بسهولة ولما هبط رصيدنا من الاسترلينى الحر الى مستواه الضئيل الحالى . فالقطن يمثل الجزء الاكبر من صادراتنا ، والجزء الاكبر من القطن يصدر عادة بالاسترلينى فاذا توقف تيار صادراتنا ، او كاد ، واستمر تيار وارداتنا مؤقتا على حاله فاننا يجب ان ننتظر ان يهبط رصيدنا من الاسترلينى . وهذا ما حدث فعلا . فالسياسة القطنية التى انتهجتها الحكومة فى أواخر الموسم الماضى وفى خلال هذا الموسم خاطئة من أساسها اذ انها تفترض أن مصر تستطيع ان تتحكم فى أسعار القطن وتفرض شروطها على العالم ، فحددت الحكومة اسعارا دنيا وانتظرت ان يصرف المحصول ! فخرجت الحكومة من الموسم الماضى بحوالى مليون وربع قنطار وغالب الظن انها ستخرج من هذا الموسم ايضا بحوالى ٣ مليون قنطار اخرى ..

فالسياسة القطنية اذن هى التى ادت الى تضاؤل رصيدنا من الاسترلينى وعلاج هذه المشكلة يستلزم تغيير سياسة الحكومة القطنية ، والرجا ان يرى الموسم القادم سياسة اكثر حكمة وابعد نظرا والى ان تتغير السياسة القائمة يجب ان نذكر حقيقة قد ينساها البعض الا وهى ان انخفاض اسعار القطن قد يؤدى الى انخفاض الدخول .. وهذا يؤدى بعد فترة وجيزة الى الاقلال من الواردات فالحجة التى يرددها البعض من ان خفض أسعار القطن سيؤدى الى ضعف حصيلة صادراتنا بالعملات الاجنبية ، وبذلك لن يحل الاشكال الا بالتضييق فى الواردات ، هى حجة ناقصة . .

ولذلك لا نميل بادىء ذى بدء الى اتباع حل للتضييق فى الاستيراد بالاسترلينى لاننا نعتبر المشكلة الحالية مشكلة مؤقتة ، ونميل الى الحلول التى لاتزعج تيار تجارتنا الخارجية .. .

وعندنا انه يجب **أولا :** ان تتساهل الدولة فى السماح باستيراد الضروريات بالعملات الصعبة اذا كانت ارخص من مثيلاتها بالعملة الاسترلينية ـ اى ان تحول الطلب جزئيا الى اسواق العملات الصعبة . واذا كان رصيدنا من تلك العملات لا يستعمل فى مساعدتنا على التغلب على مثل مشكلتنا المؤقتة هذه فما فائدته اذن

وثانيا : ان تؤجل الحكومة مشترياتها بالعملة الاسترلينية بضعة شهور حتى ينجلى الموقف ..

وثالثا : ان تشترى الحكومة بالدولار من السلطات الامريكية الاسترلينى اللازم لها على ان تحتفظ لنفسها بحق شراء الدولارات بالاسترلينى تحت عقد لاجل . .

فتضمن بذلك حصولها مرة اخرى على الدولارات عندما يتوفر لديها الاسترلينى ..

ورابعا : ان تغير الحكومة من سياستها القمحية وذلك بتشجيع زراعته محليا فيقل ما تصرفه فى الخارج ــ ومعظمه من الاسترلينى ــ لاستيراد القمح اللازم للبلاد . اوليس هذا وقت زيادة زراعة القمح عندما يضعف الطلب على القطن .. ؟

وخامسا : ان تتفاوض الحكومة مع بريطانيا للافراج عن مزيد من أرصدتنا المجمدة اذ ليس من المنطق فى شىء ان نحرم مما لنا حق فيه ولا شك اننا اذا هددنا بفرض قيود على الواردات بالاسترلينى فان ذلك سيزعج بريطانيا التى ترى الطلب على منتجاتها يضعف هذه الايام ..

واخيرا ، اذا ظهرت فى بداية الموسم الجديد مصاعب جديدة تحول دون تصريف محصول القطن واستمر رصيدنا من الاسترلينى يتضاءل فانه فى هذه الحالة يجب فرض نظام تراخيص الاستيراد على وارداتنا بالاسترلينى ..

وقصارى القول ان أزمة الاسترلينى الحالية يجب الا تثير ذعرا فهى وليدة ظروف مؤقتة ، ولازالت احتياطيات مصر من الذهب والعملات الاجنبية فى مجموعها من المتانة بمكان ولكن الحالة تستلزم اتخاذ بعض الخطوات بينا أهمها فى هذا المقال ، وانا ننتظر من الحكومة والسلطات المالية ــ الآن والحالة الاقتصادية العالمية غير مواتية لمصر ــ ان تستعمل مزيدا من الحكمة فى ادارة شئوننا الاقتصادية والمالية عساها توفق الى ما فيه خير البلاد ..

« باحث »

احتياطيات مصر من الذهب والارصدة الاجنبية

بملايين الجنيهات المصرية

	٤٧/١٢/٢١	٤٨/١٢/٣١	٥٠/١٢/٣٠	٥١/١٢/٢٩	٥٢/٣/١٥
١) أرصدة استرلينية					
حسابات رقم ١	٣٦ر٦	٧٢ر٩	٥٢ر٣	٢٣ر٩	١٨ر٧
حسابات رقم ٢	٣١٤ر٣	٢٧٠ر٣	٢٢٤ر٤	١٩٦ر٢	١٩١ر٣
٢) الذهب	١٨ر١	١٨ر١	٣٤ر١	٦٠ر٦	٦٠ر٦
٣) عملات أجنبية	ـ ٣ ×	ـ ر٦ ×	٤٧ر١	٤٩ر٧	٥٤ر٩
غير الاسترلينى	ـ ر٣٧٢	٣٦٧ر٣	٣٥٧ر٩	٣٣٠ر٤	٣٢٥ر٥
(ومعظمها دولارات وفرنكات سويسرية وبلجيكية)		المجموع		× تقدير	**بملايين الجنيهات**

أزمة صناعة الصّلبْ فى الولايات المتحدة

شرحنا فى العددين السابقين تطور أزمة صناعة الصلب فى الولايات المتحدة بسبب استحكام الخلاف بين أصحاب مصانع الصلب من جهة ، ونقابة عمال الصلب من جهة أخرى .

وقلنا ان هذه الازمة تطورت الى خلاف دستورى بعد ما كانت عملا نقابيا اذخلقت مشكلة : ايحق لرئيس الجمهورية « ترومان » — استنادا الى مادة ما فى الدستور أو الى قانون قائم ان يستولى على صناعة خاصة

وقد عقدت جريدة « الفايننشيال تايمز » فصلا افتتاحيا ذكرت فيه : « ان المستر فيليب موراى رئيس اتحاد عمال الصلب دعا حوالى ٦٥٠٠٠ من العمال للقيام باضراب شامل ، ولما يمض على قرار المحكمة العليا بضع دقائق ، الذى قضى فى ٢ الجارى **بأن قرار الحكومة بالاستيلاء على مصانع الصلب يعتبر عملا غير شرعى** .

وقد اصدر الرئيس ترومان فى الحال أوامره بارجاع المصانع الى أصحابها .

ولعله من الطريف ان نذكر ما جاء فى نداء المستر فيليب موراى الذى وجهه معلنا بدء الاضراب : « اننا نطالب شركات الصلب ان تتوقف عن المساومة فى أجورنا ، وان اتحاد عمال الصلب يتمسك بشروط وتوصيات المجلس الحكومى لتثبيت الاسعار القاضى بتحديد ١٧١/٢ سنت أجرا لكل ساعة ، فضلا عن المزايا الاخرى »

وقد استجاب رجال الصناعة الى هذا القرار .

ويستطرد فى ندائه قائلا : « وفى حالة عدم تنفيذ اتفاقية الاجر — مستقبلا — لن يكون أمام أعضاء النقابة الا التوقف عن العمل وسوف أصدر تعليمات أخرى بعمل الترتيبات الكافية بتعيين موظفين لحماية ممتلكات الشركات المختلفة خلال فترة التوقف .

واذا قرر المستر ترومان تطبيق قانون (تافت — هارتلى) فانه سيبدأ أولا بتعيين مجلس لبحث حقيقة النزاع ، ويدرس تقريره عن هذا النزاع قبل أن يطلب الى المحاكم أن تأمر المضربين بالعودة الى عملهم .

وسوف يسرى قرار المحكمة لمدة ٨٠ يوما ، وبعد هذه يكون للاتحاد مطلق الحرية فى العودة الى الاضراب ، مالم :

١ — يتم الوصول الى تسوية بفضل التفاهم من كلا الجانبين أو .

٢ — تدخل الكونجرس فى المسألة بوضع قانون جديد

هذا ما طالب به فيليب موراى رئيس اتحاد عمال الصلب ، **ولكن للمسألة وجها آخر يتعلق بالانتاج العالمى للصلب** ، ذلك أن سلطات الانتاج الاهلية منعت تسليم الصلب من مخازن البيع بالقطاعى الى منتجى سلع الاستهلاك كاجراء احتياطى .

وقد أعدت الحكومة بيانا فى ٨ مايو الماضى عن حركة الصلب من المخازن التى وضعتها تحت يدها منذ بدء اضراب العمال فى ٢٩ ابريل ، وقد كان اتفق على مقايضة مليون طن من الصلب لبريطانيا ، عند زيارة المستر تشرشل للولايات المتحدة فى يناير الماضى ، ولكنها لم تتم نظرا لعدم تنفيذ تراخيص التصدير ، بسبب عدم كفاية انتاج الصلب لمقابلة هذه الكمية .

ولنرجع الى قرار المحكمة الذى صدر بأغلبية القضاة برآسة القاضى بلاك ، هذا الحكم الذى كان فى روحه ينص على « **ان سلطة رئيس الجمهورية فى اصدار أوامر بالاستيلاء يجب أن ترتكن اما على قانون أصدره الكونجرس ، أو يستمدها من الدستور نفسه** »

ويقول القاضى بلاك : « انه لا يوجد أى قانون أو نظام أساسى يخول لرئيس الجمهورية الامريكية أن يمتلك — أو يستولى — على صناعة خاصة ، كما فعل فى هذه الصناعة ، بل انه حتى لا يوجد أى قانون أصدره

الحاجة الى رؤوس أموال خاصة لتنفيذ مشروع التطور

صرح المستر اريك جونستون رئيس اللجنة الامريكية الاستشارية للمشروعات الدولية بعد أن زار الرئيس ترومان ليقدم تقريره عن أعمال اللجنة فى السنة الثانية عقب توقيع قانون المشروعات الدولية بأن الحاجة تدعو الى استغلال رؤوس أموال خاصة مقدارها ألف مليون دولار سنويا لمساعدة مناطق العالم السائرة فى طريق التقدم .

وقد اكد المستر جونستون للصحفيين بأن برنامج النقطة الرابعة سيعتمد اعتمادا كبيرا على استغلال رؤوس الاموال الامريكية والاجنبية الخاصة فى الامم السائرة فى ركب التقدم . **ثم ذكر أن الحكومة وحدها لا تستطيع ان تساهم بجميع المساعدات المالية اللازمة لتنفيذ مثل هذا البرنامج الضخم** .

ولما ذكره أحد الصحفيين بأن المستر روكلفر الرئيس السابق للجنة الدولية كان قد قدر الحاجة الى استغلال ما تبلغ قيمته خمسمائة مليون دولار سنويا من رؤوس الاموال الخاصة فى مشروعات التطور قال انه يعتقد ان فى الامكان استغلال اضعاف هذا المبلغ .

الكونجرس (لفت انتباهنا !!)حيث يمكن أن تستمد منه هذه السلطة • » وقد أيد هذا الرأى خمسة قضـــاة آخرون •

غير انرأى القضاةالثلاثة المعارضين برآسة القاضى « فنسون » ذكروا أن الحقيقة المجردة تتلخص فى :« انانتاج الصلب ـ وهو أحد الصناعاتالقومية الرئيسية ـ سوف يتوقف كلية ،اذا لم يكن هنـــاك تدخـــل حـكومى بالاستيلاء • »

ولم تشأ شركات الصلب أن تقدم أى اقتراح بطرح رأى الرئيس ترومان جانبـــا ، لانها ستجد ان أى توقف عن انتـــاج الصـــلب ســـوف يوقع البلاد **فى الحال** فى كارثة لايعلم الاالله مداها •

وقد ذاع بعـــد ذلك رأى القاضى بلاك وهو : « ان الدستوريحددوظيفة الرئيس عند اجراءات وضعالقوانين، بالتوصية على القوانين التى يعتقـــد بصحتها ، أو معارضة القوانين التى لايعتقد بسلامتهـــا • وأن الدستور ليس غامضا وليس فيه أى التبـــاس عمن له الحق فى سن القوانين التى على الرئيس تنفيذها •

ان سلطة الـــكونجرس فى تبنى مثل هذه السياسات العامة ـــ كما يرى الرئيس ترومان ـــ بعيدة عن هذه المشكلة • فقد يخول الكونجرس أن يستولى على الممتلكات الخاصة فى سبيل النفع العام • كما يصح له أن يضع التشريعات المنظمة للعلاقات بين المستخدمين وأصحاب الاعمال ، أو يحق له رسم الطرق لفض منازعات العمال وتثبيت الاجور وغير ذلك من الاحوال العمالية فى مجال الاقتصاد القومى • ولم يخضع الدســـتور حق الكونجرس فى وضـــع القوانين لأى رقابة عســـكرية أو لسلطة رئيس الجمهورية •

« لقد قيـــل أن بعض رؤســـاء الجمهورية الســـابقين قد خولوا حق الاستيلاء على المؤسسات الخاصة لكى ينفضوا المشاكل العمالية ، ودون أى سلطة دستورية • ولـــكن حتى ولو كان هذا صحيحا ، فان الكونجرس لم يفقد سلطته الدستورية فى سن القوانين اللازمة ، السليمة لتنفيـــذ الحقوق المقررة بمقتضى الدستور على حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، أو احدى مصالحها أو موظفيها •

ان مؤسسى هذه البلاد ،قدخولوا سلطة وضع القوانين الى الكونجرس فقط ، سواء فى الاحوال الطيبة أو السيئة • وأعتقد أنه ليس هنـــاك داع لتقليب حوادث الماضى التاريخية، حيث يكمن وراء ذلك الآمال • • والحرية • كل هذا يعزز رأينا بأن استـــيلاء رئيس الجمهـــورية على الصناعة الخاصة امر لا يصلـــح له البقاء • • »

غير أنه من المتوقع أن يبعث قريبا الرئيس ترومان برسالةالىالكونجرس، يطلب فيها منحه سلطة الاستيلاء ، وهو فى الحقيقة يحيل المسألة الى جدول أعمال الكونجرس • وستكون هذه مجرد « تسجيل حقـــه » ولكن لاتبدو أى بادرة بأن المجلس ســـوف يستجيب لهذه الرسالة •وقد ذكر متحدث بلسان الكونجرس أن عـــلى الرئيس ترومان أنيتبعقانون(تافتـ هارتلى)•

ويلوح أن البيت الابيض لا يميل الى الاخذ بهذا الرأى وسوف يعقـــد اضراب شامل لمدة ثمانيـــة أو عشرة أيام ريثما يتم تنظيم هيئـــة تبحث أسس هذا الخلاف ، ثم تضعتقريرها ثم يتم الحصول على توصية المحكمة• ولكن يتبقى سؤال آخر ، هليكترث العمال بتوصية المحكمة بعودتهم الى أعمالهم لفترة الثمانين يوما ـــ وهى الفترة الباردة كما يسمونها •

وسوف يســـتدعى البيت الابيض كلا الجانبين خلال فترة الثمانينيوما، ويوصى برفع أسعار الصلب بمقـــدار ٥ دولارا أو أكثر لكل طن ، حتى يمكن الوصول الى اتفاق معقول •

ولكن •• هل تنتهى المشكلة عند هذا الحد ؟!

(• • •)

توقيع ازدياد ايرادات العراق بعد اتفاقيات البترول الجديدة

تتسلم الحكومة العراقية بموجب الاتفاقيات الجديدة التى عقـــدتها مع شركات البترول خمسين فى المائة من الارباح قبلخصم الضرائب الاجنبية ومعنى هذا ان دخل البلاد ســـيزيد زيادة كبـــــيرة وعـــلى الاخص لان الاتفاقيات الجديدة تنص عـــلى زيادة انتاج البترول بصورة مضطربة •

فقد كان نصيب العراق من البترول فى سنة ١٩٥١ ١٥ مليون دينار أو مايعادل ٤٢ مليون دولار بالســـعر الرسمى للقطع • ويرى المسئولون ان هذا المبلغ ســـيتضاعف بموجب الاتفاقيات الجديدة فتصبح حصـــتها فى ســـنة ١٩٥٢ ٦٤ مليون دولار • وفى سنة ١٩٥٣ ١٢٦ مليون دولار • وفى سنة ١٩٥٤ ١٤٥ مليون دولار • وفى سنة ١٩٥٥ ١٦٥ مليون دولار •

وقد قرر البرلمان العراقى رصد ٧٠ فى المائة من هذه الايرادات للتطـــور القومى • اما الثلاثون فى المائةالباقية فقد ضـــــمت الى ميزانية الحـــكومة العادية • وقد أستند برنامج التطور الى لجنة خاصة بالمشروعات يرأسها دولة نورى باشـــا السعيد رئيس الوزارة •

مشاكل مصر المالية

الدوائر الحكومية المالية الآن ، مشغولة في اعداد بيان ميزانيـة الدولة ... وأمامها مشكلة قائمة هي : الازمة المالية في مصر وكيف تحلها ؟ هذا ما يعرضه المقـال .

لقـد اصبح من الواضح انه من نتائج الفشل في بيع كميات كبيرة من محصول القطن ــ للعام الثاني على التوالي ــ ان اصبح لمصر مشـاكلها الخاصة بالنسبة لميزان المدفوعات .

وهذا العجز في ميزان المدفوعات يختلف عن غيره من البلاد ، ويخلق ارتبـاكا من نوع خاص ، فوجـه الحيرة ــ او الارتباك ــ انه بينمـا يوجد عجز في الاسترليني ، نرى ان مركز الدولار لا يسبب اى قلق .

الحالة على حقيقتها

وقد رجعنا الى معالى وزير المالية والاقتصاد نستطلعه الرأى عن حقيقة الموقف ، فأجاب بأنه يعد في الوقت الحالى خطاب الميزانية لعام ٥٣/٥٢ الذى سيكون من اخطـر الخطابات التى وضعت خلال الفترة الماضيـة كما سيكون شـاملا لكل شىء وانه سـوف ينبه الشعب المصرى الى ما وصلت اليه الحالة المالية وضرورة اشـتراك الشعب اشتراكا فعليـا حقيقيا في معالجة الازمة ، واتبـاع سياسة التقشف حتى يمكن الخروج بأسرع ما يمكن من هذه الحالة .

هذا وقد ادلى معالى وزير المالية والاقتصـاد ــ في اجتمـاع مجلس الوزراء الاخير ــ بيانات مستفيضة عن الحـالة الاقتصادية والمـالية والاجراءات التى يرى معاليه اتخاذها فورا ودون هوادة او تأخير .

توازن الميزانية

وتقرر الاوساط الحـكومية ان ميزانية هذا العام تقل عن ميزانية العـام الماضى بثلاثين مليـونا من الجنيهات ، اى في حدود ٢٠٠ مليون جنيه ، وانها ستكون متوازنة ، ولن تمتد الايدى الى الاحتياطى . ومن المعروف ان موازنة الميزانية ــ مهما كانت ارقامها ــ ستؤدى من جهـة الى نوع من الاستقرار الاقتصادى ، ومن جهة اخرى الى عودة الثقة بمالية البلاد واقتصادياتها

متى يذاع البيان ؟

وقـد علمنا ان البيـان الخاص بالميزانية سيكون معدا قبـل نهاية الشهر الحالى بحيث يمـكن اذاعة خطاب الميزانية في اوائل شهر يولية وكان مفروضا ان يلقى الوزير هـذا الخطاب امام البرلمان ، غير ان حل مجلس النواب جعـل معالى الوزير يتجه الى مخاطبة الشعب رأسا

النقد الدولى

ومما يؤسف له ان صندوق النقد الدولى يقف ايضـا موقفا غريبـا بالنسبة لامداد مصر ببعض العملات التى تحتاج اليها

وضع سياسة لتجارتنا الخارجية

هذا وقد علمت ان وزارة المالية اتخذت فعـلا اجراءا هاما خطـيرا بشـأن فتح الاعتمادات الخاصـة بالتجارة الخارجيـة اذ حتمت ان تفتح الاعتمادات من الآن على اساس الدفع مائة في المائة وكانت من قبل تفتح بدفع ١٠ في المائة من قيمـة الاعتماد ثم يدفع الباقى بعد وصول البضـاعة . وقد عقـد يوم السبت الماضى بمبنى البنـك الاهلى المصرى مؤتمر من رجال الاعمال والمستوردين وممثـل للحـكومة للبحث في هـذا الموضوع .. ولم يصل المتباحثـون الى حل ، بسبب تمسك كل فريق برأيه .. !

ومن الوسائل الاخرى ان وزارة المـالية قد تعـود الى نظـام رخص الاستيراد بحيث لا يستورد التجار من الخـارج اى بضاعة الا بعـد الحصول على رخصة للاستيراد من وزارة المالية .

وبذلك تتمكن وزارة المالية من ان تتحكم في التجارة الخارجية ، وبذلك يمكن العمـل على موازنة وارداتنـا بمقدار ما يمكننا اصداره .

هذا بالنسبة للحالة الاقتصـادية الخارجيـة ، اما بالنسبة للحـالة الداخليـة فيرى رجال الاقتصـاد المصريين انه لا بد من الانتاج السريع المثمر بعد ان ثبت انه لا يمكن لأمة غير منتجة ان تعيش عيشة اقتصادية سليمة .

المشروعات الانشائية

وسوف لا يتـدرج في الميزانية اعتمادات لمشروعات انشـائية ، الا المشروعات الضرورية جدا ، ولاضرر من ان توقف المشروعات الاقل اهمية الى ان تتحسن الحالة المالية

وفضلا عن ذلك ، فقد طلب معالى وزير المـالية والاقتصاد الى بقيـة الوزارات ضرورة تكاتفهـا ــ هى ومصالحها ــ في ضغط المصروفات ضغطا حقيقيا .

وقال انه لايمكن بحال من الاحوال ان تتحسن الحالة المالية وان تعود الثقة بالبلاد الا اذا وطد كل فرد منها نفسه على تحمل المسألة الاقتصادية في سبيل انقاذ الامـة وانقاذ الثروة القومية

وقد وعد اصحاب المعالى الوزراء بالعمل على ضغط المصروفات بشتى الطرق بحيث لا تتضمن الميزانيـة الجديدة اى اعتماد الااذا كانت البلاد في مسيس الحاجة اليه .

هذه وان الحالة المـالية ليست سوداء على وجه العموم ، وان كانت تتطلب الحذر والدقة في الخروج منها على احسن الاوضاع . وليس افضل من مصـارحة الشعب ــ ورجـال الاعمال ــ بكل دقائق الحالة المالية ، اذ ليست الحـكومة وحدها هى صاحبـة الشأن ، بل ان المـواطن العادى يجب ان يقوم بواجبه في مثل هـذه الامور .. ولدينا حاليا نفس المشـكلة ونفس الظروف تقريبا في انجلترا حيث اوضح بيـان المستر بتلر ــ وزير الخزانة البريطـانى ــ حقيقة المركز الاقتصادى في انجلترا وطلب تعاون الشعب والهيئات مع الحـكومة .

وبهذا التعـاون الصادق وحـده سوف نتمكن من الخروج من هـذا المأزق باذن الله .

(المحرر المالى)

أسواق الحديد في العالم

● تخفيض أسعار الحديد الفرنسي
● توقع ازدهار الصناعة الالمانية
● اتجاه نزولي في الاسعار في اليابان
● البرازيل تحتل مكانها في السوق
● فترة ترقب في بلجيكا
● استغلال المناجم المصرية بأسوان

أسواق الحديد والصلب في العالم

أهم ما يستحق التسجيل هذا الاسبوع تلك الاحاديث الدائرة عن تخفيض أسعار الحديد الفرنسي والتي ثبتها المتحدث باسم غرفة الصناعات المعدنية الفرنسية نظرا للاتجاه لاعادة تقويم الفرنك الفرنسي والتخفيض المقترح غير التخفيض الذي تم أخيرا ونسبته حوالى ٤٪ من الاسعار .

أما في ألمانيا فأهم ظاهرة هي ماينتج عن امضاء اتفاقية الدول الغربية مع حكومة بون يوم ٢٦ مايو الماضي وما يستتبع ذلك من اطلاق يد الصناعة الالمانية من القيود السابقة ، وان كانت القوانين الخاصة بمنع تجميع الصناعة وكذلك القوانين الموضوعة لمحاربة الكارتل مازالت سارية ، وينتظر أن تستمر في السريان الى فترة أخرى يصعب تحديدها ، وليس أكثر من الحرية عامل لزيادة الانتاج — خصوصا بالنسبة لدولة مثل ألمانيا سريعة التطور والنماء .

وعلى الرغم من توقع زيادة الانتاج فان هناك ارتفاع طفيف في الاسعار مرجعه زيادة أسعار الخامات وزيادة بعض فروق الاسعار عن المقاسات المختلفة — ومازالت صناعة الحديد الالمانية تتلمس كل الطرق لزيادة الاستثمارات في تلك الصناعة بما يجعلها تسير قدما في طريق الازدهار .

وبينما تزداد الاسعار في المانيا زيادة طفيفة نجدها في الطرف الآخر من العالم اى في اليابان تسير في اتجاه النزول وخصوصا في الزوايا والالواح التى انخفضت حوالى ١٠ دولارات في الطن . أما المنتجات الحديدية المفوفة كالمبروم والمسمار فقد احتفظت بمستواها السابق بعد الانخفاض الاخير — وقد اشتدت الطلبات الامريكية نوعا ما على سوق اليابان وخصوصا في المواسير . وعلى العموم لم تصل بعد أسواق اليابان الى نقطة التوازن التى تستقر عندها الاسعار .

وقد بدأت دول — لم تكن ذات شأن في أسواق الحديد تحتل مكانها في تلك الاسواق سواء منها الخام أو المصنوع — ومن تلك الدول البرازيل حيث وصلت أهم مصانعها بمنطقة (مناسى) الى الرقم المرسوم منذ عشرة سنوات وهو ١،٥٠٠،٠٠٠ طن خام حديد (هماتيت) ولوحصلت تلك المصانع على القرض الذى طلبته من أمريكا لبلغ انتاجها بعد سنتين ٣،٠٠٠،٠٠٠ طنا سنويا .

ومن العوامل المؤثرة أيضا في الاسعار الحالية اتجاه نوالين الشحن البحرى للنزول التدريجي ولو أن النولون لا يمثل الا نسبة بسيطة من قيمة الحديد فيما عدا الخامات التى تتأثر كثيرا بتغير المصاريف العامة من شحن وخلافه .

اما في بلجيكا فهناك فترة ترقب تسود الموقف حيث المستهلكون والمنتجون في انتظار ما تسفر عنه السياسة العامة الفرنسية من حيث تخفيض أسعار الحديد تخفيضا جديدا .. وقد تم اتفاق مبدئى بين منتجى الحديد والصلب البلجيكيين والفرنسيين على عدم تجاوز سعر ١١٥ دولار للحديد المبروم نزوليا في عروضهم لامريكا حيث الاعتقاد بأنه تحت الظروف الحالية لا يؤدى تخفيض السعر الى اقبال مهم في المشتريات الامريكية ..

وقد أخذ اسم مصر يتردد كثيرا في المدة الاخيرة في أوساط الحديد والصلب واخذت الاقوال تتضارب ، اذ نشرت بعض الصحف الاوروبية خطأ أن الحكومة المصرية قد أعطت امتياز استغلال مناجم الحديد بأسوان الى احدى الشركات الالمانية — وحقيقة الامر أن الحكومة المصرية كلفت احدى الشركات الالمانية القيام ببحث تفصيلى لمشروع استغلال تلك المناجم تمهيدا لايجاد الاسس العملية لهذا الاستغلال والمشروع الكامل لاستغلال خزان أسوان ومنطقته يقوم على الاتى :

١ — كهربة خزان أسوان — وهذا المشروع قد بدىء فيه فعلا .

٢ — استغلال الكهرباء الناتجة لمعالجة الحديد الخام في تلك المنطقة .

٣ — انتاج ٤٥٠،٠٠٠ طن سنويا من السماد .

والامور الثلاثة تؤلف وحدة واحدة يصعب فصلها — ولما كان هذا المشروع يتطلب رأسمال كبير يصعب على الحكومة المصرية تدبيره فان الرأى السائد في الاوساط العالمية انه لابد أن تمضى فترة طويلة قبل أن يرى هذا المشروع النور .

والمعتقد أن القسم الخاص بالحديد من المشروع يقوم على انشاء أفران كهربائية بالقرب من أسوان لمعالجة الخام وانتاج السبائك — أما تحويل السبائك الى منتجات حديدية فالمفروض أن تقوم به مصانع أخرى بالقرب من القاهرة .

هذه هى النظرة العامة للاسواق العالمية في الحديد والصلب وهى وان كانت لا تشجع على تفاؤل المنتجين الا أنها لا توحى بانهيار في الاسعار كما حدث في كثير من المنتجات الاخرى .

محمد صديق لهيطه

القطن

فى النصف الاول من شهر يونية

	اقفال ٢٩ مايو	اقفال ١٣ مايو
عقود الاقطان الطويلة التيلة أساسى « جود »		
يوليو	١٢٥ر٧٥	١٢٥ر٠٠
نوفمبر جديد	—	٨٨ر٥٥
يناير جديد	—	٨٩ر٥٥
مارس جديد	—	٩٠ر٥٥
مايو جديد	—	٩١ر٣٠
عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساسى « جود »		
يونية	٧٠ر١٠	٦٨ر٨٥
اغسطس	٧٤ر١٠	٧٢ر٧٥
اكتوبر جديد	—	٦٥ر٧٠
ديسمبر	—	٦٥ر٩٥
فبراير	—	٦٦ر٩٥
ابريل	—	٦٧ر٤٥

استمرت حركة الركود والضعف فى سوق العقود ولا تزال العمليات محدودة وعلى الاخص فى عقود طويلة التيلة ويعزى ذلك الى انعدام التغطيات التجارية وعدم اقبال المضاربة على الشراء فضلا عن تردد اشاعة عزم الحكومة على اعادة بيع كميات العقود المشتراة فتراجعت الاسعار حتى وصلت ٦٨ ريال لعقد يونيو و٧٣ر٢٥ لعقد اغسطس مما دعا مندوب الحكومة الى نفى هذه الاشاعة مؤكدا أنه ليس فى نية الحكومة بيع هذه العقود وان الحكومة ما زالت على استعداد لشراء كل ما يعرض عليها من العقود بالاسعار التى سبق ان حددتها وهى ١٢٥ ريال لعقد يوليو، ٧٢ ريال لعقد اغسطس .

ثم ما لبثت الاسعار ان تحسنت تحسنا طفيفا اذ سجل عقد يونيو فى جلسة الخميس ٥ الجارى ارتفاعا قدره ١١٥ بنطا وفى عقد اغسطس ارتفاعا قدره ٥٥ بنطا لاقفال اليوم السابق متأثرة بالارتفاع الذى سجلته أسعار القطن الامريكى غير ان السوق عاودها الضعف فى نهاية الاسبوع الاول بسبب اقبال المضاربة على تصفية مراكزها ..

وفى يوم ٩ الجارى فتح التعامل على جميع استحقاقات محصول القطن الجديد أى من اكتوبر الى مايو القادم . وقد اعلن ذلك رئيس لجنة بورصة العقود قبل افتتاح جلسة اليوم المذكور على أن يكون سعر الفتح لشهر اكتوبر (قصير التيلة) ونوفمبر (طويل التيلة) أساسا لاسعار الفتح لسائر المواعيد البعيدة وان لا يقل (الريبور) بين استحقاق وآخر عن ريالين للاشمونى وريال ونصف للكرنك مع خضوع تقلبات الاسعار للنسب المعمول بها فى العقود الباقية من الموسم الحالى وهى ٣ ٪ هبوطا وصعودا بالنسبة لاسعار الفتح

وقد أشار حضرة رئيس لجنة البورصة الى أن نظام الطلبات القائم سيستمر العمل به حتى نهاية السنة الحالية — وان لجنة البورصة ستتخذ قرار آخر فى هذا الشأن قبل بداية السنة الجديدة ..

وقد فتح شهر اكتوبر بسعر ٦٣ر٥٠ ريال واقفل بسعر ٦٥ر٠٥ ريال مسجلا ارتفاعا قدره ١٣٠ بنطا

اما نوفمبر ففتح بسعر ٨٤ ريال واقفل بالحد الاقصى وهو ٨٦ر٥٠ ريال مسجلا ارتفاعا قدره ٢٥٠ بنطا ويغرى هذا النشاط الى اقبال المتعاملين على شراء عقود المحصول الجديد نظرا لاتساع الفرق بين أسعار المحصول الحالى واسعار المحصول الجديد .

اما الاستحقاقات البعيدة الاخرى فلم يجر عليها أى تعامل وانما كانت اسعارها اسمية — ويبدو ان الاهتمام كله اخذ يتحول الى استحقاقات المحصول الجديد وقد اصبح من المعروف ان الجزء الاكبر من المتبقى من المحصول الحالى ستسلمه الحكومة بالاسعار التى حددتها . .

بورصة البضاعة الحاضرة

زاد النشاط فى سوق البضاعة الحاضرة واستمر الطلب على الجيزة (٣٠) والمنوفى والرتب المتوسطة من الاشمونى بينما ظل النشاط ضعيفا على الكرنك ونظرا لقرب استحقاق اغسطس تحسنت علاوات الاشمونى والجيزة ٣٠ لاحجام بعض الحائزين للاقطان عن البيع ورغبتهم فى تسليمها فى فليارة اغسطس ..

وقد اعلن فى يوم ١٦ الجارى التقدير النهائى لمحصول موسم ٥١/ ٥٢ فبلغ ٨ر١٥٠ر٠٠٠ قنطارا بزيادة قدرها نصف مليون قنطار تقريبا عن التقدير السابق .

هذا وقد زادت جملة المبيعات فى بورصة البضاعة الحاضرة فى المدة الاولى من يونية زيادة كبيرة حيث بلغت ٣٠ر٣٩٨ بالة مقابل ١٢ر١١٩ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى ..

وفيما يلى بيان هذه الاقطان :
بالة
٦١٣٩ كرنك ٤٧٩٤ منوفى
٩٨٠٧ جيزة ٣٠ ٧٠٣٩ أشمونى
١٨٠٦ زاجة ٨١٣ مخلوط
٣٠٣٩٨ المجموع

اخبـار خارجية

لمناسبة اشتراك مصر فى سوق ميلانو الدولية أخيرا تلقت مصلحة الاقتصاد تقريرا عن نتيجة اتصال السكرتير التجارى فى ميلانو بالغزالين وبيوت التصدير الايطالية ، ويلاحظ منه ان الغزالين الايطاليين وبيوت التصدير الايطالية يشكون من ارتفاع اسعار القطن المصرى فى العامين الاخيرين بالنسبة لاسعار الاقطان الاخرى كالقطن الامريكى والقطن الاوغندى اللذين تقل اسعارهما عن مثيليهما من الاقطان المصرية من صنفى الاشمونى والجيزة . وقد أوضح السكرتير التجارى لبيوت التصدير ان الاقطان الواردة من أوغندا يعيبها خفة وزنها .. اذا ما قيس بالقطن الاشمونى وان الفرق فى السعر يقابله فرق الميزات.

وقد رد السكرتير التجارى بأن الحكومة المصرية جادة فى معالجة تقلبات الاسعار وارتفاعها بدون مبرر بمايحقق للسوق استقرارهاوالقضاء على المضاربات المصطنعة ..

حالة زراعة المحصول الامريكى

تفيد الانباء الواردة من الخارج ان حالة زراعة المحصول الامريكى تسير سيرا مرضيا بسبب هطول الامطار ـ كما انه من المتوقع انيزداد محصول القطن ببيرو موسم ٥٢ / ٥٣ عن الموسمين السابقين نظرا لوفرة المياه وزيادة المساحة المنزرعة وتفيدالانباء الواردة من وشنجتن ان مجلس النواب الامريكى قد وافق على مشروع القانون الخاص بمنع أسعار القطن من التدهور اذ جاء محصول ١٩٥٢ كبيرا وقد ارسل القانون الى مجلس الشيوخ لاقراره . وسيترتب على هذه الخطوة زيادة الاعانة التى تدفعها الحكومة لمصدرى القطن بنسبة ١٠٪ اذا بلغ المحصول ١٦ مليون بالة او اذا كانت التصديرات الرسمية تدل على بلوغه هذا الحد وتتجاوز الاسعار التى يبيع بها المنتجون فى الوقت الحاضر الحد المقرر لمنح الاعانة بمقدار ١٥٪ .

اختراع ساعة العصر الذرى

ان اطراد التقدم لا يكون منتظما الا فيما يتميز عادة بالمفاجآت ، ومثال ذلك ما سنشهده فى **صناعة الساعات** .

ولا شك فى انه لم يحدث منذ مائة عام اى تجديد فى محيط هذه الصناعة الفنية ، ولا ريب فى انه قد طرأت تعديلات متعددة فى سبيل التحسن جعلت الساعات اكثر دقة ، وصغرا ومتانة ، وقد تم صنع اجهزة اوتوماتيكية تحل محل ملء الساعات اليومى ، كما استحدثت زيادةطفيفة على قوة (الزمبلك) وامكن احكام غطاء الساعات احكاما متينا ، ومنذ عام ١٩٥٠ عممت الاجهزة المضادة للصدمات وصنعت اجهزة مقاومة للكسر .

ولكن الامر تغير من ١٩ مارس ١٩٥٢ .

فلقد عرضت على نخبة من رجال العلوم فى باريس وبوجود مسيوالبير كاكو مدير معهد العلوم ساعة ذات طراز مختلف تماما يقلب جميع الطرق الفنية لصناعة الساعات رأسا على عقب .

وميزة هذه الساعة الاساسية هى حلول مولد الكترونى محل الزمبرك القديم ، يمكنه فى خلال عام على الاقل ان يحرك الساعة بانتظام تام ودون اى ضبط وسواء تركت الساعة ام حملت .

ومن اهم مميزات هذا التجديد ان القوة الناتجة من المولد الالكترونى عظيمة ومستمرة طيلة الوقت الذى يعمل فيه المولد ، وبذلك يمكن تجنب الصعوبة الموجودة فى جميع الساعات ذات الزمبرك وهى ان القوة المدخرة تكون اشد غطاء عنداول ملء الساعة منها فى نهاية الشوط .

واساس عمل هذه الساعة بسيط فان المولد ـ وهو يستبدل بآخربعد فراغه عند ساعاتى مختص كما تستبدل خزانات اقلام الحبر الجاف او خازنات القداحات ـ يوصل قوته الى محرك كهربائى يدير عقارب الساعة .

وهذا الجهاز ـ كما سيتبين ـ يشابه جهاز قاطرات الديزل الكهربائية الموجودة بعضها فى فرنسا وآلاف منها فى الولايات المتحدة .

الا انه قد امكن صنع هذا كله فى حيز دقيق وصغير جدا ، وحجم المولد الالكترونى اقل من حجم الخرزة ـ على الرغم من انه يحتوى على بكرة فيها ٣٠٠٠ مترا من الاسلاك المعزولة التى يبلغ سمك السلك فيها سدس سمك شعرة الانسان ـ وعلى الرغم من هذا فان المحرك لا يتطلب سوى قوة تبلغ ١ر٧٥ من المليون من الحصان البخارى .

ويمكن تكوين فكرة مقاربة لهذه الآلات اذا علمنا ان القوة اللازمة لاضاءة مصباح قوته مائة شمعة يمكنها ان تدير عشرة ملايين من هذه الساعات ، ويبلغ حجم هذا المحرك ظفر طفل حديث الولادة . .

وان هذه اللمحات توضح لنا فورا مقدار الصعوبة التى واجهت الباحثين ،حيث لا يصلح تطبيق اى قانون من القوانين العادية الخاصة بالميكانيكا والالكترون والطبيعة والكيمياء . .

ولقداستمرت دراسة هذهالساعة العجيبة سنوات طويلة ، ووضع اساسها مهندس فرنسى متخرج من مدرسة المناجم هو مسيو « دارجييه دى سان فولرى » الذى امكنه ان يلاحظ الاسس المستعملة فى صناعة الصواريخ الالكترونية ، وانه من الممكن اتباعها فى صناعة الساعات .

ودفع اتساع نطاق البحث وضرورة صناعة نموذج مشابه ، مسيو دى سان فولرى ، الى الاتصال بشركة (ليب) فوضع مديرها تحت تصرفه المعامل والفنيين حيث تم العمل فى سرية تامة .

وكان من نتيجة هذا التعاون ان صنعت الساعة التى أحدثت هذا الانقلاب ، والتى اجتازت مراحل الابحاث التمهيدية وكادت تصل الى ما تحققه الصناعة فعلا .

دليل المموّل

بدات حركة الاصلاح المالى فى مصر اثرالغاء الامتيازات الاجنبيــة فى ٨ مايو سنة١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هـــذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون ــ على ضوء ما تبين للمسئولين آثر التطبيق العمــلى ــ عدة تعـديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

ويعنينا فى هــذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجـارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد ان بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات المولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

ثامنا ــ الطعن فى التقدير :

١ ــ طبقا للمــادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ للممول فى خلال شهر من تاريخ اخطــاره بتقــديرات المأمورية (تاريخ استلام النموذج ١٩ ضرائب) ان يطعن فى هذه التقديرات فاذا انقضت هــذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا ولايجوز الطعن فيه أمام اية جهة من جهات الاختصاص ويكون الطعن بعريضـــــة من أصل وصورة ، يودع الاصـل بالمـأمورية المختصة ، ويثبت ملخصـــه وتاريخ التقدم فى دفتر خــــاص ، وتسلم الصورة الى الطاعن .

وقد رأت مصلحـــة الضرائب فى حالة ما ان العبرة فى قبـــول الطلب الذى يتقدم به الممول باحالتـــه على لجنة الطعن هو ان يكون تقديمه قبل انقضاء شهر من تاريخ ربط الضريبة عليه واخطاره بها ، فاذا ضمن الممول رده على النموذج ١٨ طلب احالته على لجنــة الطعن فى حالة عدم الاخـــذ باعتراضاته فلا مانع من باب تفسـير النصوص تفسيرا أساسه حسن النية مع الممولين من احالته على اللجنة بعد ربط الضريبة عليه مع اخطاره بالربط والاحالة .

هــــذا واذا لم تعرض المأمورية المختصة موضوع الخلاف فى خلال ٤ اسابيع من تقديم الطعن على لجنــة الطعن فان للممول الحق فى ان يعرض الامر على اللجنة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصـــــول يرفع الى رئيسها مباشرة .

وتختص لجان الطعن بالفصــل فى كافة وجه الخلاف بين الممول والمصلحة وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة ايام على الاقل وذلك على النمـوذج رقم ٢٢ ضرائب الذى يرسل موصى عليه مع علم الوصول .

ومن حق الممول ان يقدم ملاحظاته وله ان يبديها بوكيل عنه .

٢ ــ حكم هام لمحكمــة الضرائب :

ولعله من المفيد ان نشير هنــا الى حكم محكمة الضرائب الابتـــدائية بالاسكندرية فى احدى القضــايا التى اقامتها ممولة طالبة بطلان قرار لجنة التقدير لانها لم تشهد جلسة اللجنة

وتتلخص ظروف القضيــة فى ان المأمورية قامت بتقدير ارباح الممولة فعارضت فيه وطلبت عرض الخلاف على اللجنة . وحدث ان انتقلت الممولة الى محل آخر ، واخطرتها اللجنــة بميعاد الجلســة على العنوان القديم ورد الاعلان على ان يسلم لصاحبته . ونظرت اللجنة فى الخلاف دون حضور الممولة واصـــدرت قرار المأمورية فأقامت الممولة دعوى طالبــة الحكم ببطلان قرار اللجنة لعــدم حضورها الجلسة . وقد قضـت المحكمة بما طلبته الممولة .

٣ ــ طبقا للمــادة ٥٠ من القانون يحق للممول ان يطلب ضم عضــوين يختارهما من بين التجـــار ورجال الصناعة والممولين المدرجة اسماؤهم فى كشف يصـــدره وزير المــالية فى أول كل عام ، الى هيئة لجنة الطعن المكونة برئاســـة قاضى ينتدبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المــالية ومن عضوين من موظفى مصلحة الضرائب يختارهما وزير المـالية .

٤ ــ وطبقا للمــادة ٥٣ من القانون تنظر اللجنة الطعن فى جلســة سرية وتصدر قرارها فيه اما باعتماد تقدير المأمورية و بتخفيضه ، وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بالقرار بخطاب موصى ٢٢ مكرر ضرائب) ويعــدل الربط وفقا للقرار .

تاسعا ــ استئناف قرار اللجنــة أو حكم المحكمة الابتدائية :

سبق ان تناولنا هذا الموضوع عند الحديث عن التزامات الممولين مبينين مايجب ان يراعيــه الممول عند رفع الاستئنـاف .

عاشرا ــ الحجز التحفظى :

ســـــق ان بينا ان للمدير العام لمصلحة الضرائب طبقا للمادة ٩٠ من القانون اذا تبين ان حقـــوق الخزانة معرضة للضياع ان يصدر امرا بحجز الاموال التى يرى استيفـاء الضرائب منها تحت أية يد كانت حجزا تحفظيا

ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

وقد اصدرت محكمة القاهرة الابتدائية فى ١٩٥١/٣/٢١ حكما يتضمن انه اذا استعمل مدير عام المصلحة حقه المخول له بالمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واجرى حجزا تحفظيا على اموال الممول لدى الغير ، فليس من حقه ان يعيد الحجز على نفس هذه الاموال مرة أخرى اذا انقضى شهران ولم تربط خلالهما الضريبة على الممول بحيث تصبح هذه الاموال حرة بقوة القانون .

احد عشر ـ التقادم :

طبقا للمادة ٩٧ من القانون يسقط حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمضى خمس سنوات ميلادية تبدأ كما يرى اغلبية الباحثين من اليوم التالى لتاريخ قفل الميزانية . ومن حق المولين التمسك بالتقادم اذا مضت مدة الخمس سنوات دون ربط الضريبة عليهم .

ونصت المادة ٩٧ ايضا على سقوط حق الممول فى المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين .. وقد بينا سابقا عند الحديث عن الالتزامات متى يبدأ سقوط الحق ، ونزيد هنا ان مجلس الدولة أفتى مرة بأن « المطالبة العادية لاتكفى وحدها لو امتنعت مصلحة الضرائب عن الرد لحفظ حق الممول فى المطالبة بالرد بعد انقضاء سنتين على التحصيل ولا بد من رفع الدعوى امام القضاء لقطع التقادم المقرر فى المادة ٩٧ من القانون ولكن المجلس عدل عن فتواه هذه واصدر فتوى جاء فيها : « ان الخطاب الموصى عليه والمرسل الى المصلحة من الممول بالمطالبة باسترداد مبلغ دفعه الى المصلحة بدون وجه حق تنفيذا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكفى لقطع المدة . السقوط المنصوص عنها فى المادة ٩٧ فقرة ثانية من القانون خاصة وان القانون المذكور نص فى المادة ٩٦ منه على ان يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قوة الاعلان القانونى » .

ومن فتاوى مجلس الدولة أيضا ما يأتى : ـ

ـ « اذا قضى حكم بتعديل مقدار الارباح الخاضعة للضريبة بتخفيضها بدأت مدة سقوط حق الممول فى المطالبة باسترداد ما يستحق له من فرق الضريبة المسدد للمصلحة من التاريخ الذى ولد فيه حق الممول فى الاسترداد وهو تاريخ تنفيذ الحكم الاستثنائى بتعديل الربط على اساسه »

ـ « حق الممول فى استرداد مادفعه دون وجه حق واسترداد المظاريف واتعاب المحاماة مما ثبت له بحكم لايسقط الا بمضى المدة الطويلة للتقادم المسقط وهى ١٥ سنة »

ـ « تكفى مطالبة الممول برد ما حصل بغير حق لانقطاع التقادم والعبرة بتقديم الطلب فى المدة القانونية ولا يؤثر فى هذا الحق ان يتم الصرف بعد انقضاء المدة . »

اثنا عشر ـ المقاصة :

أفتى مجلس الدولة بالآتى : ـ

« اذا اصبح قرار اللجنة نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه ، واصبحت بذلك قيمة الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب فى ذمة الممول خالية من النزاع ومستحقة الاداء وكان للممول المذكور دين فى ذمة المصلحة خالى النزاع ومستحق الاداء وقعت المقاصة بين الدينين بقدر الاقل منهما وذلك بغير حاجة الى أخذ موافقة الممول المذكور على ذلك »

ـ « تقع المقاصة القانونية ـ اذا توافرت شروطها ـ حتما ولا يشترط لوقوعها أخذ موافقة الممول على ذلك »

ويوافق اغلبية الشراح على جواز المقاصة فى الضرائب باعتبار ان العلاقة بين الممول ومصلحة الضرائب علاقة مستمرة (حساب جارى) ويؤيدون رأيهم هذا بما نص عليه فى القواعد المقررة بالامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالامر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٥ والامر العالى الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٩٨٣ من تحديد بداية السنة الحسابية فى شئون الضرائب ثم ترحيل البواقى فى نهاية كل سنة الى حسابات السنة التالية .. الخ

ولما كان جواز اجراء المقاصة يقوم على نظرية التقادم المسقط الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فان المقاصة تجوز فى حدود تلك المدة دون طلب من الممول .

تمت بحمد الله تعالى وتوفيقه

محمود احمد صالح عثمان
مأمور ضرائب
بادارة الشركات المساهمة

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٧٠)

استقر رأى المصلحة على مايأتى :

اخضاع نتاج حصة الحكومة التى تدخل مساهمة بها فى رأس مال بعض الشركات أو المنشآت مثل (بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف الصناعى) ويعود منها على الخزانة أرباح توزع فى شكل كوبونات أو خلافه أسوة بالمساهمين العاديين . وذلك تطبيقا لاحكام المادة الاولى فقرة «أولا» من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠.

٢ ــ كذلك بالنسبة لمقابل الحضور والمكافآت على اختلاف أنواعها التى تمنح لاعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة (الموظفين الممثلين للحكومة المصرية) فانها تخضع لضريبة القيم المنقولة حيث ان الضريبة تنصب على المكافأة فى حد ذاتها ولا يغير من هذه القاعدة صدور القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذى قضى بأيلولة هذه المكافآت بأكملها الى الخزانة العامة . وذلك تطبيقا لاحكام الفقرة «رابعا» من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

وغير خاف انه لسلامة تطبيق المادة «٣٥» من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب ان تكون المبالغ التى يصرح بخصمها من الارباح للشركات المساهمة قد أديت عنها بالفعل الضريبة المقررة بمقتضى الفقرتين الاولى والرابعة من المادة الاولى من هذا القانون. ولا يستقيم الوضع الا اذا نفذ ما أشرنا به فى البندين ١ ، ٢ من هذا المنشور

فى ١٩٥٢/٥/٢٤

المدير العام

كتاب دورى رقم (٣٢٣)
(تعديل)

لما كانت المادة ٤٤ من التعليمات الخاصة بحصر المكلفين بدفع الضرائب على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وكسب العمل وانشاء الملفات الفردية وتحرير استمارات التمويل والاوراد والملحقة بمجموعة قوانين الضرائب المباشرة على الثروة المنقولة تنص على ما يأتى :ــ

« تحرر استمارات التمويل الفردية من صورتين صورة تحفظ بملف الممول بالمأمورية والاخرى تحفظ فى الادارة ويخصص ملف سنوى لاستمارات التمويل الفردية الخاصة بكل مأمورية على حدة ويعطى المأمور لاستمارات التمويل الفردية التى تحرر على النموذج ٢ ثان ضرائب نمرا مسلسلة خاصة بها تبدأ فى أول كل سنة ميلادية بنمرة ١ وتنتهى النمر بآخر استمارة تمويل فردية تحرر فى خلال السنة الميلادية وتقيد علاوة على ذلك هذه الاستمارات فى سجل خاص ».

« وكذا تحرر الاوراق الفردية (نموذج ٣ ثان ضرائب) من صورتين تحفظ احداها بالادارة بملف سنوى يخصص للاوراد الفردية لكل مأمورية وترسل الاخرى للمأمورية لحفظها بملف الممول الخاص » .

ولما كان قد لوحظ أن بعض المأموريات تهمل تنفيذ هذه التعليمات الواجبة الإتباع ، فانه رغبة فى تنظيم عملية قيد التنبيهات وتصديرها والتحقق من عدم اهمال ارسالها الى المموبلين وضمانا لحسن سير هذه العملية فاننا نكلف المأموريات باعطاء أرقام مسلسلة لاستمارات التمويل وتكون مسئولة عنها ونكلف أقسام الربط بالادارات المحلية باعطاء نفس تلك الارقام على الاوراد والتنبيهات الصادرة واذا اضطرت أقسام الربط الى رفع احدى استمارات التمويل وردها للمأمورية المختصة للاستيفاء فانها تعطى نفس الرقم لورد الصادر فيما بعد عن هذه الاستمارة عند اعادتها بعد الاستيفاء .

وعلى حضرات المأمورين ــ عند قيامهم بالفحص ــ لمراقبة الملفات عن السنوات السابقة ارفاق مذكرة بالملف للتحقق من اتمام الربط وارسال التنبيهات عن السنوات السابقة .

كتاب دورى رقم ٣٢٤

استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع مع منشأة صدر قرار من لجنة التقدير أو الطعن بتقدير أرباحها باعتبارها منشأة فردية وأعلنت بهذا القرار .. وبعد انتهاء الموعد المحدد للطعن تقدم صاحب المنشأة بطلب اعتماد قيام شركة فعلية بينه وبين اخرين وقدم المستندات المؤيدة لطلبه ..

والمصلحة توجه النظر الى أن قرار لجنة التقدير القديمة أو قرار لجنة الطعن الحالية ملزم لكل من المصلحة والممول ولا يمكن تعديله كقاعدة عامة الا بحكم قضائى اذا طعن فيه أمام القضاء فى الموعد المحدد قانونا ..

ويطبق نفس الحكم على تقدير المأمورية لارباح ممول ما باعتباره صاحب منشأة فردية متى أصبح هذا التقدير نهائيا لقبول الممول أو لفوات كافة مواعيد الطعن فيه ..

والذلك لا محل ــ بغير حكم قضائى ــ لتعديل الربط الذى بنى على قرار اللجنة أو الذى بنى على تقدير المأمورية وأصبح نهائيا ، حتى لو اقتنعت المأمورية بقيام شركة الواقع بمستندات لا تقبل الشك ..

كتب جديدة

« ضرائب الانتاج »
فى التشريع المصرى والمقارن

أهدت الينا مجلة غرفة الاسكندرية هذا الكتاب القيم ، الذى حل محل العددين ١٨٦ و١٨٧ من المجلة ، وهو من وضع الاستاذ يوسف الغرياني ، مدير ادارة الابحاث الاقتصادية المساعد بمصلحة الجمارك .

والكتاب يعتبر دراسة جديدة فى موضوع هام ، هو موضوع ضرائب الانتاج ، نتيجة خبرة خاصة للمؤلف، اذ عمل مفتشا للانتاج وشاهد المصانع والمعامل المختلفة . وهو يشرح فى هذا البحث القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية والمنشورات الدورية الصادرة خلال ثلاثين عاما ، مع تحليلها والتعقيب عليها باسهاب ، مضيفا الى ذلك ملاحظاته الخاصة ، وفتاوى مجلس الدولة فى شئون الانتاج .

والبحث مقسم الى ستة أبواب : يتناول **الاول** رسوم الانتاج من الوجهة العلمية البحتة ونشأتها فى مصر ، والصناعات الخاضعة لرسوم الانتاج ومدى استحقاقها للحماية الجمركية . **ويتناول الباب الثانى** رسوم الانتاج من الوجهة العملية ، والاحكام الخاصة بالكحول والسوائل الكحولية والمشروبات الروحية ، ثم خص الفصل الاخير منه للدخان بأنواعه ونظم خلطه . **أما الباب الرابع** فقد تكلم فيه عن الاصناف الاخرى الخاضعة لرسوم الانتاج مثل الاسمنت ، والسكر ، والكبريت ، والقداحات (وهى كل جهاز يستعمل لتوليد النار) ، وورق اللعب . وزيوت التشحيم وشحوم التشحيم ، والبنزين والكيروسين والبن ، ويعرض **الباب الخامس** رسوم الانتاج فى أحدث التشريعات الاجنبية ، فيفصلها فيتناول أولا رسوم الانتاج فى بلجيكا ، ثم رسوم الانتاج فى الولايات المتحدة الامريكية ، ورسوم الانتاج فى انجلترا ، أما **الباب السادس** فقد خصص لبيانات احصائية عن ايرادات رسوم الانتاج منذ نشأتها حتى اليوم ، ومقارنة بين رسوم الانتاج على مختلف الاصناف ، وأنواع النماذج والاستمارات المستعملة فى الروتين الحكومى كما يشمل جدولا بفئات عوائد النوبتجية والملاحظة المقررة وبيانا لاهم الاستمارات المستعملة فى شئون الانتاج .

وفى الواقع يعتبر هذا البحث الاول من نوعه فى مادة الضرائب غير المباشرة فى مصر، وهو يهم المعنيين بهذه الشئون من باحثين ومنتجين وموظفين وغيرهم .

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسي ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥٫٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج ٠ م منها **٣٧٥٫٠٠٠ سهما اسميا و** ٢٥٠٫٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد		عدد	
٦٫٥	طن من خيوط الحرير	٦٫٥	طن من الالياف القصيرة
١	طن من ورق مصروفان	٣	طن من حامض الكبريتيك
٥	طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥	طن من سلوفات الصودا المبلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الـــكبرى



أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة باحـدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضـــا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل . تخزين . نقل . تأمين . كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنها ـ الواسـطى ـ طاميـه ـ الفيوم ـ مغاغه ـ جرجا



طرق للرخاء والحضارة

إن الطرق الصالحة المعبدة هى شرايين الرخاء والحضارة .

ولقد ترتب على قلة المعابر فى الدلتا أن حركة النقل الزراعى والصناعى اعتمدت على طرق ترابية كما أن هذه الطرق عاقت التقدم الصحى والثقافى الذى يزدهر مع سهولة المواصلات .

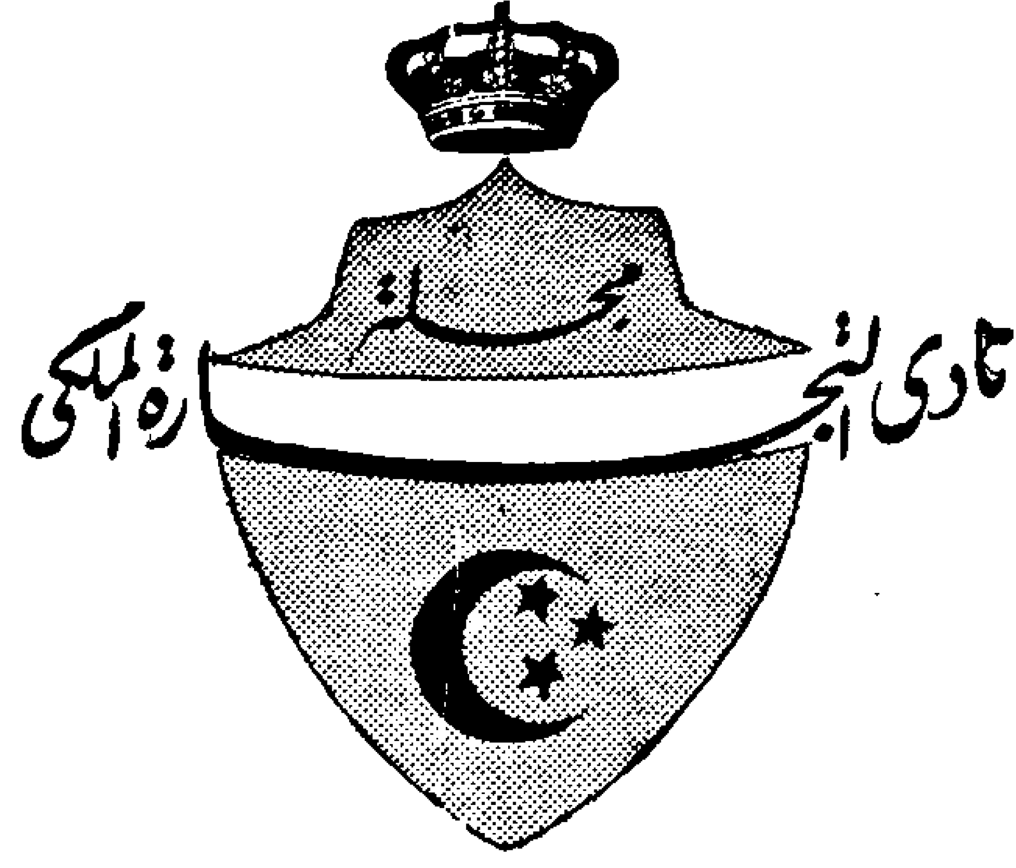
إن ثلاثة عشر ألف كيلو متر من الطرق الترابية تمتص ما يزيد على مليون من الجنيهات سنويًا لصيانتها وجعلها صالحة للاستعمال .

وقد تمكن خبراء شل أخيرا من الوصول إلى طريقة للحصول على طبقة سطحية متينة قوية التحمل وذلك بخلط البترول والرمال بالأتربة الأرضية وبذلك يتوفر الكثير من نفقات الصيانة كما أن هذه الطبقة تصلح فيما بعد لأن تكون قاعدة لطريق أسفلتى معبد .

وهكذا يساهم البترول فى التقدم الاقتصادى فى الريف.

فى خدمة الاقتصاد الوطنى





الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٢
١ يوليه ١٩٥٢
صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان
الثمن
١٠ قروش

معالجة حالة خطيرة : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : بين وزارتين سوق القطن ـ هذه الاموال الضائعة ـ قانون تمصير الشركات

عودة الى البنك الدولى :

اخبار اقتصادية :

تقدير قيمة البضاعة يوم ٢٦ يناير : بقلم الاستاذموسى حقى

اقتصاديات الشرق الاوسط الجزائر فى ظل الاستعمار

القروض المحلية لشراء القطن بقلم الدكتور محمدعلى رفعت

شخصيات اقتصادية : عزيز اباظة باشا

أخبار الاقتصاد العالمى :

الاوراق المالية : فى شهر يونية ١٩٥٢

معرض الصناعات البريطانية لعام ١٩٥٢

القطن : فى النصف الثانى من يونية

تعدين ثروة المحيط :للاستاذ احمد فريد حسن

لماذا يعلن تاجر التجزئة : للاستاذ محمود عساف

بيان الملكية الصناعية :عن شهر مايو ١٩٥٢

نصوص أسئلة امتحان المحاسبين والمراجعين : دور ابريل ١٩٥٢

معالجة حالة خطيرة

ورد فى جواب صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا على خطاب تكليفه بتأليف الوزارة « انها ستبادر الى اتخاذ كل مايقتضيه الموقف من تدابير عاجلة حاسمة لمواجهة الحالة الاقتصادية الخطيرة التى تواجهها البلاد ..

ونحن الذين ندرك حقيقة هذه الخطورة نرحب أعظم ترحيب بهذا الوعد ونرجو أن توفق الحكومة الجديدة فيما اعتزمته فى الناحية الاقتصادية والمالية .

ولسنا نعرف بعد خطتها فى هذا الشأن ، ولكننا نعرف ان الموقف الاقتصادى بلغ حدا من الخطورة يتطلب اجراءات حاسمة سريعة . ولسنا فى حاجة الى القول بأن تحقيق مطالبنا القومية لا يتأتى الا بارساء قواعد اقتصادية سليمة وادارة مالية ثابتة قائمة على الفهم الصحيح لمشاكلنا مبتعدين عن نزوات العاطفة واضطراب التفكير وتراوحه بين هذا الرأى أو ذاك دون ثبات أو استقرار .

احمد عنان



بين وزارتين

كانت وزارة التموين قد قررت تجربة الغاء التسعير الجبرى فترة من الوقت حتى تتبين أى السياستين أجدر بالاتباع : اطلاق الاسعار ام تقييدها • ولسنا نعرف ما اذا كان وزير التموين الجديد سيتابع سياسة سلفه فى هذا الشأن ام أنه سينحو نحوا جديدا •

وقد ورد فى كتاب تأليف الوزارة انها تعتزم ان تولى شئون التموين أكبر قسط من عنايتها • وهذا كلام جميل سمعناه عند تولى كل وزارة الحكم ، ولكن الشعب لم يحس الابأن الاسعار آخذة فى الزيادة وان وطأة المعيشة تشتد ، وقيمة النقد تتدهور• ولا نحب ان نتجنى فنأخذ وعد هذه الوزارة بما سلف من وعود ولكننا نرجو ان توفق فيما لم توفق فيه غيرها من الوزارات .

سوق القطن

لا تزال سوق القطن مضطربة غير مستقرة وقد تأثرت بأنباء الازمة الوزارية فى الايام القليلة الماضية • والامل معقود ان تتناول الحكومة الجديدة مسألة اقرار هذه السوق بعين العناية والاعتبار ، فأن القطن لايزال عماد الثروة القومية ولايزال الاضطراب فى اسعاره ضارا أشد الضرر بمالية البلاد وأمنها الاقتصادى • ولسنا نشير فى هذا الصدد بأجراءات معينة فان الحكومة اقدر على معرفتها ، فنكتفى بالاشارة الى تنقية السوق من العوامل المصطنعة وايجاد الموازنة بين سعر القطن المصرى واسعار الاقطان الاخرى فى السوق العالمية • كما لابد ان يوجد التوازن بين سعر القطن فى اول الموسم وآخره ، فلا يكون هذا التفاوت الشديد الذى يبلبل افكار المزارعين ويغريهم بالاحتفاظ بأقطانهم تارة والاسراف فى التخلص منها تارة أخرى •

ولا يخفى أن أكثر منتجى القطن يعتمدون عليه فى الحصول على مصاريفهم الضرورية • وقد يضطرون تحت ضغط هذه الحاجة الى البيع بأسعار لا تتفق وقيمة السلعة الحقيقة •

وقد باع كثير من المنتجين أقطانهم خلال الشهور القليلة الماضية بسعر ثمانية جنيهات للقنطار ، بينما كانت الحكومة قد أعلنت عن استعدادها لشراء القنطار بأربعة عشر جنيها على ان يبدأ ذلك من شهر اغسطس • والغبن هنا واضح ولم يتحمله غير صغار المنتجين بينما أفاد من الفرق كبار المنتجين والتجار • فهذه الاعتبارات وامثالها ينبغى ان تكون نصب اعين الحكومة الجديد وهى فى صدد البحث فى اقرار شئون البلاد الاقتصادية

هذه الاموال الضائعة

على غير ماكان متوقعا ، يظهر ان عدد السياح المصريين المسافرين الى الخارج هذا العام سيزيد زيادة كبيرة عما كان عليه فى العام الماضى . ويقدر بعض العارفين ان عددهم فى هذا العام سيبلغ نحو ٤٠ الفا ،وان ماسيحملونه معهم من اموال يقرب من عشرة ملايين من الجنيهات • وهو مبلغ ضخم سيخرج من البلاد ويتسرب الى خارجها وقد طالما دعونا الى الحيلولة دون تسرب هذه الاموال الضخمة واستجابت الحكومة لهذا التوجيه فحددت المبلغ الذى يسمح به لكل مسافر بمائة جنيه ، ولكن أساليب التهريب من هذا القيد كثيره ، ولايعجز عنها أحد • وهو ماينبغى ان تتنبه اليه الحكومة فتحول دونه بكل وسيلة ممكنة • ولسنا نعرف بلدا من البلاد ينتقل منها فى كل صيف مثل هذا المبلغ الضخم ، حتى أضحى اسراف المصريين فى الخارج مضرب المثل وأضحى مجرد وجودهم فى مكان من الامكنة مدعاة لاطلاق الاحاديث والاخبار الدالة على سفه وسوء التصرف .

قانون تمصير الشركات

أحسنت الحكومة صنعا بعرضها مشروع القانون الجديد الخاص بالشركات على الشركات لابداء رأيها فيه . ونرجو ان تلقى الحكومة بالها الى ما تبذله هذه الشركات من ملاحظات او اعتراضات وتحلها محلها من الرعاية والاعتبار ، فتأخذ بما تراه منها معقولا لايتنافى والمصلحة العامة ..

ونرجو ان تفهم المصلحة العامة فهما واسعا بعيدا عن التفكير الضيق المحدود الذى يتأثر تأثرا اعمى بما يحسب من الوطنية أو القومية وهو فى واقع الامر ادخل فى ضيق العقل .

وما نحسب أحدا من رجال الاقتصاد أو المال ينازع فى أن رخاء اى بلد من البلاد متعلق بطمأنينة رؤوس الاموال أيا كانت جنسيتها فكل عمل يزعزع الثقة ويحمل هذه الاموال على التفكير فى الهجرة ، يعد عملا منافيا لمصلحة الاقتصاد القومى

ولسنا نعنى بذلك ان نجعل اقتصادنا عرضة لتحكم الشركات او لقبول املاء منها ، ولكننا نقصد ان نجعله اقتصادا مرنا يستوعب كل نواحى النشاط وينظمها دارجا فى ذلك على النهج الذى تسير عليه البلاد المتحضرة الناضجة ، المدركة بسلامة فطرتها لمصالحها ومصالح شعوبها فلا تضحى أيتها فى سبيل الاخرى ، فمصلحة الشركات يجب ان تراعي فى الحدود التى لا تضر بمصلحة الشعب وأفراده ..

والامر كذلك فيما يتعلق بقانون المناجم والمحاجر فانه لا يزال يتعثر ويتردد بين مجلس الدولة ومجلس الوزراء . وكل تأثير فى اقراره يعطل مصلحة الشعب ، ويعوق اعمال الحفر والتنقيب عن الآبار الجديدة من السير فى طريقها . وقد لفتنا النظر الى ذلك

عودة الى البنك الدولى

أذيع رسميا أن الحكومة قد انتهت الى الاتفاق مع البنك الدولى للتنمية والتعمير على مبدأ قيامه بتمويل عدة مشروعات ترمى الى توسيع وتجديد شبكة السكك الحديدية فى مصر ، وأن خبراء من البنك سيجيئون عما قريب لمناقشة تلك المشروعات من الناحية الفنية ولتقدير النفقات اللازمة للقيام بها وللاتفاق على أوضاع التمويل وشروطه .

والاتجاه الى البنك الدولى لتمويل مثل تلك المشروعات اتجاه سديد ، لأنه ليس من طبيعتها أن تغل انتاجا حاضرا أو عاجلا وان انتفع بآثارها الاقتصاد القومى بجميع مرافقه . وتبدو أهمية هذا فى الظروف الحاضرة على وجه أوضح نظرا لما تقتضيه حالة ميزانية الدولة من تأجيل تنفيذ أكثر المشروعات الانتاجية وضغط ما تستلزم الضرورة تنفيذه فورا . فاللجوء الى البنك الدولى يتيح للقائمين على شئوننا المالية توجيه الموارد «الحاضرة» الى المشروعات التى تؤدى الى زيادة محسوسة ، فورية أو قريبة ، فى السلع والخدمات المطلوبة للاستهلاك العام .

وينبغى أن تعى الجهات الحكومية المختصة أن البنك يستلزم دائما أن يكون المشروع المراد تمويله قائما على أسس فنية سليمة ، ويوفى بمطالب اقتصادية حيوية ،وذا أهداف محددة يمكن تحقيقها فى مدى زمنى معلوم . ولذلك ينبغى ان تتوفر تلك الجهات من الآن على رسم خطة شاملة للانشاءات والتحسينات المراد تنفيذها كى تكون أساس بحث خبراء البنك حين مجيئهم الى مصر ، فهذا أفضل من أن نترك لهم — على علو قدرهم ومستوى كفايتهم — وضع تلك الخطة فتخرج ضعيفة الصلة بمقوماتنا الاقتصادية واتجاهات تطورها ونموها ضئيلة التجاوب مع حاجاتنا وامكانياتنا الحاضرة والمستقبلة .

وجدير بمثل هذه الخطة أن تكون واقعية لا شطط فيها ولا خيال ، تأخذ فى الاعتبار وسائلنا المتاحة لخدمة القرض وسداده ، ومستوانا فى المعرفة الفنية ، فترمى الى أن ترفع من هذا وتزيد فى ذاك ، وتقدم الاهم على المهم فتؤثر مايؤدى الى تنمية جوهر هذا المرفق الاقتصادى الحيوى على ماينتج تحسينا شكليا فى ظاهره لا يصيب منه المجتمع نفعا حقيقيا .

ومن الضرورى أن يراعى فى تلك الخطة التنسيق بينها وبين جوانب الحياة الاقتصادية عندنا ، بحيث تسير جنبا الى جنب مع الجوانب النامية المتطورة منها فتعينها على النمو والتطور ، وتفتح الطريق الى تثمير ثروات عاطلة لم تصل اليها بعد يد التثمير والانتاج ، فتنفث فى الاقتصاد القومى حركة جديدة كلها نشاط وتوسع ونماء .

وأخيرا ، فان للبنك وسائله وأساليبه فى احكام الرقابة على وجوه الانفاق وطرائقه ، وما أحوجنا نحن الى قدر كبير من الرقابة والضبط نقوم بها نحن أنفسنا لنطمئن الى أن تلك الاموال تنفق فى مصارفها الحقة ، على خير وجه ، وبأدنى نفقة .

ز . ه

جمعية أصدقاء الشرق الاوسط الامريكيين والسياحة فى الشرق الاوسط

أدلت السيدة «اليس وهلن» المديرة بجمعية أصدقاء الشرق الاوسط الامريكيين التى ألفت لتوثيق عرى التفاهم بين الشعب الامريكى وشعوب الشرق الاوسط بحديث قالت فيه : انها تعتزم القيام برحلة مدتها ثلاثة أشهر تزور خلالها مصر وليبيا ولبنان وسوريا والاردن وتركيا لتشجيع السياحة الى بلدان الشرق الاوسط .

ومن المقرر أن تقابل السيدة وهلن المسئولين فى مكاتب الاستعلامات والسياحة الحكومية فى مختلف البلدان التى تزورها . وقد صرحت بقولها : « سأحاول أن ألم بما لدى هؤلاء من آراء عن السياحة وأن ألتمس طريقة وضع برنامج للعمل معا » .

وللجمعية فى الوقت الحاضر مكاتب للسياحة فى سبع دول بالشرق الاوسط مقرها القاهرة وبيروت ودمشق والقدس وبغداد وعمان وحلب ومن المقرر فتح مكاتب أخرى فى استنبول وطهران وكراتشى وكابول والاسكندرية .

وتقول السيدة وهلن : ان الغرض من هذه المكاتب هو تزويد السياح بمعلومات موثوق بها عن البلاد وتمكينهم من مقابلة نظائرهم فى المهنة أو الصناعة من سكان تلك البلاد . ثم استطردت تقول : « ونحن نعتقد أن السياح سيلمون بهذه الطريقة بمعلومات أوفر عن البلاد التى يزورونها مما لو اكتفوا بزيارة الاضرحة والآثار فحسب . »



تمويل مشروعات السكة الحديد

ابدى البنك الدولى للانشاء والتعمير استعداده لتمويل مشروعات تجديد السكك الحديدية وينتظر ان يوفد البنك بعثة لدراسة تفصيلات هذه المشروعات فى المستقبل القريب .

هذا وقد سبق أن وضعت وزارة المواصلات فى العام الماضى مشروعا لتجديد جميع خطوط السكك الحديدية وانشاء خطوط جديدة لها . وقدرت تكاليف هذه المشروعات بنحو ٣٠ مليونا من الجنيهات على أساس أسعار العام الماضى .

التوسع فى تصدير المنتجات المصرية للدول العربية

تبحث وزارة المالية والاقتصاد الآن فى الوسائل التى تؤدى الى التوسع فى التعامل التجارى بين مصر ودول الجامعة العربية اذ تبين لها أن صادرات مصر الى هذه الدول تبلغ سنويا نحو سبعة ملايين من الجنيهات فى حين أن ماتستورده منها يزيد على تسعة ملايين من الجنيهات وبذلك يصبح الميزان التجارى بين مصر والبلاد العربية فى غير صالح مصر . مع أن تلك البلاد تستورد من بعض البلاد الخارجية فى نفس الوقت الكثير مما يوجد مثله من السلع والبضائع والمنتجات فى مصر وبخاصة المنسوجات الصوفية والقطنية والحريرية .

حرمان التجار غير المقيدين فى السجل التجارى من التقدم بعطاءات المناقصات الحكومية

تبحث وزارة التجارة والصناعة الآن فى منع التجار غير المقيدين فى السجل التجارى من التقدم للعطاءات الحكومية ومناقصاتها وكذلك بالنسبة لمجالس المديريات والمجالس البلدية المحلية والقروية . وذلك لحماية التجار المقيدين فى السجل من الدخلاء عليهم ومن منافستهم الغير مشروعة .

٢٤ ج تكاليف اصلاح الفدان البور

الاوقاف تسعى للاشتراك فى اصلاح الاراضى البور

يدرس معالى وزير الاوقاف مذكرة اعدتها الوزارة تقترح فيها ان تعامل وزارة الاوقاف معاملة الشركات باعطائها عشرة آلاف فدان بور بلا مقابل لتتولى اصلاحها بمعرفتها أسوة بالشركات على أن تقوم اللجنة العليا للمعاينات بالاطلاع على خرائط هذه الاراضى ومعاينة أنسب القطع التى يمكن للوزارة اصلاحها . وذلك بمناسبة الابحاث التى تدور الآن حول اصلاح الاراضى البور عن طريق شركات الاراضى .

وقد قدرت وزارة الاوقاف تكاليف اصلاح زمام ألف فدان بمبلغ ٢٤ ألف جنيه من بينها عشرة آلاف جنيه لبناء مساكن للفلاحين ، واشارت المذكرة الى أن انتاج الفدان الواحد لايقل عادة عن ١٠ ٪ بينما لايزيد ربح العمارات عن أكثر من ٦ر٥ ٪

حظر نقل سماد الارز للصعيد

أصدر معالى وزير التموين قرارا حظر فيه نقل سماد الفوسفات نشادر الى الوجه القبلى ، وذلك لتوفير هذا السماد لزراعة الارز فى الوجه البحرى

شق قناة بجوار مجرى النيل

تعاقدت وزارة الاشغال مع ثلاثة خبراء أجانب لبحث مسألة شق قناة جديدة فى أعالى النيل بجوار مجرى النهر نفسه ليستعاض بها عن القناة التى تمر بمنطقة السدود ويتسرب فيها ملايين من الامتار المكعبة من مياه النيل سنويا والمعروف أن ادارة السودان بالخرطوم ترى شق قناة بعيدة عن مجرى النيل الا أن وزارة الاشغال ترى أن تكاليف الحفر فى المنطقة التى تقترحها ادارة السودان مرتفعة اذ سيستخدم فيها آلات الحفر الارضية المرتفعة التكاليف بعكس الكراكات المائية التى ستستخدم فى شق القناة بجوار المجرى الحالى للنيل .

مجلس اقليمى لمصايد الاسماك

تلقت وزارة المالية والاقتصاد دعوة للاشتراك فى المجلس الاقليمى لمصايد الاسماك لدول البحر الابيض المتوسط .

واهم مايبحثه المجلس مسألة تقدم مصايد الاسماك فى البحر الابيض وايجاد مراكز للتعليم والدراسة والتدريب .

استيراد ١٣٠ عربة بضاعة و٣٠ قاطرة جديدة

استقر الرأى فى مصلحة السكك الحديدية على استيراد ١٣٠ عربة بضاعة جديدة وذلك لتعزيز عربات نقل البضاعة فى البلاد .

هذا وقد حدد يوم ١٩ أغسطس القادم موعدا لتقديم العطاءات عن المناقصة الخاصة بتوريد عشر قاطرات ديزل وعشرين قاطرة بخارية يقدر ثمنها بمليون جنيه .

٥٠ مليون ج عجز فى صادرات القطن

يرجع السبب الرئيسى فى عجز ميزاننا التجارى هذا العام الى انخفاض قيمة الصادرات التى يمثل القطن المصرى نحو ٨٠ ٪ من قيمة هذه الصادرات .

ويؤخذ من الاحصاءات الرسمية أن صادرات القطن المصرى فى الموسم الحالى من أول سبتمبر الى ١١ يونيو ١٩٥٢ بلغت ٢٨١ر٣٩٦ر٣ قنطارا مقابل ١٢٧ر٨٠٤ر٥ قنطارا فى المدة نفسها من الموسم الماضى . أى بلغ العجز نحو ٨٤٦ر٤٠٧ر٢ قنطارا يقدر قيمته بأكثر من ٥٠ مليونا من الجنيهات .

وأهم الدول المستوردة للقطن فى الموسم الحالى هى فرنسا فقد بلغ جملة ما اشترته من القطن المصرى ١٩١ر٤٦٦ قنطارا مقابل ٧١٠ر٤٥١ قنطارا وايطاليا ٢٧٧ر٤٥٤ قنطارا مقابل ٣٢٣ر٦٩٤ قنطارا والهند ١٩٥ر٤٤٥ قنطارا مقابل ٠٣٣ر٨٢٠ قنطارا وأمريكا ٢٦٠ر٤٢٩ قنطارا مقابل ٥٨٤ر٣١٧ قنطارا وانجلترا ٠٧٩١ر٣٣٠ قنطارا مقابل ٩٥٢ر٨٥٩ر١ قنطارا والمانيا ٢١٩ الف قنطارا مقابل ٢٢٧ر١٧٤ قنطارا واسبانيا ٢١٤ الف قنطارا مقابل ٢١٣ر١٧٥ قنطارا .

ضم ادارة التعاريف لوزارة التجارة

طلبت وزارة التجارة والصناعة من وزارة المالية الموافقة على ندب موظفى ادارة التعاريف التى كانت تتبع مصلحة التجارة ونقلت الى وزارة المالية اذ أن مصلحة التجارة تقوم بأعمال هذه الادارة ، وذلك حتى يتم نقلهم مع درجاتهم الى وزارة التجارة .

زيادة الانتاج الزراعى والصناعى
اقتباس النظم الالمانية فيها

طلبت مصلحة الاقتصاد الدولى الى المستشار التجارى فى برن موافاتها بتقرير عن اعمال المجلس الاقتصادى الاعلى الذى تألف فى المانيا الغربية الاشراف على زيادة الانتاج العام فى هذه البلاد ، وذلك لاقتباس مايصلح للأخذ به فى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة القدرة الصناعية فى مصر ، والعمل على تبادل المساعدة الفنية بين البلدين .

زيادة حالات البروتستو
٩ أحكام افلاس فى ١٥ يوما

أذاعت الغرفة التجارية لمدينة القاهرة بيانا تقول فيه : ان حالات البروتستو المقيدة بجميع المحاكم بلغت فى المدة من ١ الى ١٥ مايو الماضى ، ٢٨٨٦ حالة بروتستو وتسعة أحكام بالافلاس ، أى بزيادة ٢٤٦ حالة بروتستو وبنقص عشرة أحكام افلاس عن المدة الثانية من شهر ابريل الماضى .

٥٥ مليون ج قيمة موجودات ١٣ وزارة

كانت الوزارات والمصالح تكتفى فى الماضى بتضمين حساباتها الختامية بيانا عن قيمة الادوات والمهمات الموجودة بالمخازن ، وبناء على رغبة ديوان المحاسبة أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا طلبت فيه موافاتها بقيمة الاصناف المستديمة المثبتة وغير المثبتة والاستهلاكية والعهدة والمحصولات والموجودات الاخرى من عقارات ومنقولات .

هذا وقد بلغت قيمة الموجودات فى مخازن ١٣ وزارة ٥٥ مليون جنيه .

اخضاع ارباح الحكومة للضريبة

استقر رأى مصلحة الضرائب على أن أرباح حصة الحكومة التى تدخل مساهمة بها فى رأس مال بعض الشركات او المنشآت مثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك التسليف الصناعى ، ويعود منها على الخزانة ارباح توزع فى شكل كوبونات أو خلافه يخضع له المساهمون العاديون كما قررت ان تخضع لضريبة القيم المنقولة المكافآت والاتعاب وبدل الحضور التى تمنح لممثلى الحكومة فى هذه الشركات .

تصدير مخلفات الجيوش للعراق

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على تصدير ٢٨ ألف قبعة من مخلفات الجيوش الاجنبية الى العراق لاستعمال الجيش العراقى .

٨٠٠ مليون ج دخلنا الاهلى

قدرت وزارة المالية الدخل الاهلى فى عام ١٩٥٠ بأنه يزيد قليلا على ٨٠٠ مليون جنيه ، يخص الزراعة والانتاج الحيوانى ٣٢٠ مليونا والانتاج الصناعى ١١٠ ملايين والتجارة ١٢٠ مليونا والمهن الحرة ٨٠ مليونا والنقل ٢٠ مليونا والادارة العامة والخدمات الشخصية والاجتماعية ٨٠ مليونا وايجار المبانى ٤٠ مليونا والخدمات الاخرى ٥٠ مليونا .

واذا وزع الدخل على الاجور والارباح والايجار يخص المرتبات والاجور ٣٥٠ مليونا والارباح والفوائد ٢٧٠ مليونا وايجار الاطيان والمبانى ١٧ مليونا ودخل الحكومة من الاعمال التجارية ٢٠ مليونا وارباح أخرى غير موزعة ٥ مليونا .

ويصرف من الدخل على المواد الغذائية ٣٥٠ مليونا والدخان والسجائر ٣٧ مليونا والملابس ١٠٠ مليونا والمشروبات ٨ ملايين وايجار المساكن ٣٥ مليونا وابواب الانفاق الشخصية الاخرى ١٠٠ مليون جنيه ومصروفات الهيئات العامة ٢١٠ ملايين جنيه .

ويبلغ على ذلك الدخل الحقيقى للفرد فى عام ١٩٥٠ ، ١١ جنيها بينما كان حوالى ١٠ جنيهات قبل الحرب .

اصلاح ٤٠٠ ألف فدان بور

قدرت مصلحة الاملاك الاميرية الاراضى البور التى يمكن اصلاحها خلال الاربع سنوات القادمة فى حالة قيام الشركات والافراد باصلاحها بنحو ٤٠٠ ألف فدان يوجد ٢٧٠ ألف فدان منها يمكن ريها طوال العام و١٣٠ ألف فدان يمكن ريها بطريقة رى الحياض ويميل الرأى الى تسليم أكثر من ٢٠٠ ألف فدان منها الى الشركات لتقوم باصلاحها ورد جزء منها الى الحكومة التى ستقوم ببيعها الى صغار المزارعين .

تصدير البترول الترنسيت

كانت شركة شل قد شكت الى مراقبة النقد من أنها تلقت تعليمات من لجنة التصدير تقضى بعدم السماح لها بتصدير البترول المخزون لحسابها، تحت نظام الاستيداع الا اذا دفعت قيمة الكميات المصدرة بالدولارات .

وقد رأت المراقبة العامة للنقد انه ليس هناك مايسوغ هذا الشرط لأن البترول المودع بمخازن الايداع فى الموانىء المصرية لم يستورد خصيصا للاستهلاك المحلى ، كما ان قيمته لم تدفع لمصر وانما استورد لخدمة تجارة الترانسيت فيكون فى هذا الوضع ملكا للشركة المستوردة وتسدد قيمته مباشرة بين البائع والمشترى خارج مصر ثم ان وجود البترول فى مخازن الشركة بالموانىء المصرية يمثل احتياطى هام يمكن السحب منه لسد حاجة الاستهلاك المحلى فى مصر والبلدان العربية المجاورة متى دعت الضرورة وبناء على ذلك قررت لجنة الاستيراد والتصدير تصحيح الوضع على هذا الاساس .

مصنع لتجفيف الالبان

يبحث مندوبو الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال التابع لهيئة الامم المتحدة الآن مع المختصين فى وزارتى الصحة والزراعة فى اقامة مصنعا لتجفيف الالبان فى منطقة القاهرة وذلك لانتاج الالبان المجففة لتوزيعها على الاطفال الفقراء .

تابع المحاسبة فى ٢٦ يناير

تقدير قيمة البضاعة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢

وقفنا فى مقالنا الاخير المنشور بالعدد ٣٠ عند موضوع تقدير بضاعة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لدى المنشأة التى فقدت دفاترها • وكنا فى الاجزاء السابقة قد شرحنا طريقة للوصول الى رقم مشتريات المنشأة وكذلك رقم مبيعاتها التى تمت خلال المدة التجارية حتى ذلك التاريخ • ويهمنا الآن الوصول الى قيمة البضاعة التى كانت موجودة والتى تلفت •

ولا شك ان الامر يختلف بعض الاختلاف فى المؤسسات التجارية عنه فى المؤسسات الصناعية فنشاط الاولى قاصر على بيع نفس البضاعة المشتراه ، بنفس الحالة التى عليها دون تحوير فيها من أى نوع كان • أما الثانية فنشاطها متنوع ويشمل **تحويل المواد الخام الى مواد تامة** الصنع • ولاشك ان ذلك يستتبع مرور المواد الخام فى عدة أطوار صناعية حسب الصناعة التى نحن بصددها • ولابد اذن من التفرقة بين ٣ أنواع من البضاعة لدى المنشأة الصناعية :

مواد خام — بضاعة فى دور الصنع — بضاعة تامة الصنع

ومن نواحى الاختلاف أيضا أن مصروفات المنشأة التجارية تكون كلها مصروفات ايرادية أى مصروفات تخص عملية البيع ذاتها • أما مصروفات المنشأة الصناعية فكثير منها يكون فى سبيل الصناعة نفسها • ومن ثم فانها تكون مصروفات رأسمالية • وبعضها يكون ذا صفة ايرادية بحتة • وليس الفصل بين هذين النوعين من المصروفات بالامر السهل ، ولا التفرقة بينهما بالهين بل ان ذلك يخضع لعدة اعتبارات وملابسات وتقديرات لا تقع تحت حصر •

ونظرا لهذا لاختلاف نرى ان نتكلم عن كل من نوعى المنشأة السالفى الذكر على حدة •

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشأة التجارية

امكن لنا نتيجة البحث والاستقراء تصوير حساب المتاجرة والارباح والخسائر ووقفنا عند رقم بضاعة آخر المدة فكيف نصل اليه ؟

ولعل القارىء الكريم يذكر اننا نبهنا فى الاجزاء الاولى من البحث الى ضرورة استمرار أحوال المنشأة المالية فى استقرار عادى دون تعرضها لتقلبات عنيفة • ومعنى ذلك ان تظل معدلات أرباحها المجملة دون تغير كبير من سنة لأخرى من السنوات السابقة والواقع أن هذا الشرط أساسى لامكان الوصول الى تقديرات رقمية لبضاعة آخر المدة تستطيع أن نطمئن ونرتاح اليها دون ان نتعرض للنقد وللشك •

والامر الذى نحن بصدده الآن لايخرج عن كونه معادلة رياضية بها مجهولان :

المجهول الاول : هو بضاعة آخر المدة •

والمجهول الثانى : هو مجمل الربح وان سير العمل العادى يجعلنا نصل الى المجهول الاول بحصر كمياته وتقدير قيمته فى عملية مستقلة تمام الاستقلال عن الدفاتر ومافيها من قيود عن المشتريات والمبيعات ، فاذا ماوصلنا الى تقدير قيمة ذلك المجهول الاول أمكن تحديد المجهول الثانى حيث يكون رقم الموازنة الحسابية المتاجرة والارباح والخسائر •

وفى موقفنا الذى نحن فيه سنتبع العكس تماما • اذ سنحدد رقم مجمل الربح أولا ثم بالموازنة الحسابية نصل الى رقم بضاعة آخر المدة • ومن هنا كان اهتمامنا الشديد بصحة رقم مجمل الربح والاشارة الى أهميته أكثر من مرة حتى كدنا ندخل فى عداد الثرثارين :

مثال تطبيقى

نفرض أن بحثنا أوصلنا الى الارقام التالية :

جنيه

١) ٢٥٠ بضاعة أول المدة
٢) ١٨٥٠ قيمة المشتريات
٣) ٢٥٪ معدل مجمل الربح بالنسبة للمبيعات
٤) ٢٠٠٠ قيمة المبيعات

وبناء على هذه الارقام يمكن تصوير حساب المتاجرة كالآتى :

حساب المتاجرة
عن المدة من ٠ ٠ ٠ حتى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

جنيه		جنيه	
١) ٢٥٠	الى بضاعة أول المدة	٢٠٠٠ من المبيعات	(٤)
٢) ١٨٥٠	« المشتريات	٦٠٠ « الرصيد	(٥)
٣) ٥٠٠	« مجمل الربح ٢٥ ٪ على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه	ويمثل بضاعة آخر المدة	
٢٦٠٠		٢٦٠٠	

ومن الواضح فى هذا المثال المبسط ان الارقام الاربعة الاولى وصلنا اليها بالبحث والاستقراء – وان الرقم الخامس هو رقم موازنة balancing figure ومعنى ذلك ان اى تغيير فى احد الارقام الاربعة مع بقاء الثلاثة الباقية كما هى يؤثر تأثيرا مباشرا فى الرقم الخامس ويغير قيمته ولابأس من تصوير ذلك زيادة فى الايضاح :

تغيير الرقم الاول :

جنيه	جنيه
١) ١٥٠ الى بضاعة أول المدة (– ١٠٠)	٢٠٠٠ من المبيعات (٤)
٢) ١٨٥٠ الى المشتريات	٥٠٠ من الرصيد (– ١٠٠)(٥) ويمثل بضاعة آخر المدة
٣) ٥٠٠ الى مجمل الربح ٢٥ ٪ على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه	
٢٥٠٠ (–١٠٠)	٢٥٠٠ (–١٠٠)

تغيير الرقم الثانى :

جنيه	جنيه
١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة	٢٠٠٠ من المبيعات (٤)
٢) ٢٠٠٠ الى المشتريات (+ ١٥٠)	٧٥٠ من الرصيد (+ ١٥٠) (٥) ويمثل بضاعة آخر المدة
٣) ٥٠٠ الى مجمل الربح (٢٥ ٪ على ٢٠٠٠ جنيه)	
٢٧٥٠ (+ ١٥٠ جنيه)	٢٧٥٠ (+ ١٥٠ جنيه)

تغيير الرقم الثالث :

جنيه	جنيه
١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة	٢٠٠٠ من المبيعات (٤)
٢) ١٨٥٠ الى المشتريات	٥٠٠ من الرصيد (–١٠٠) (٥) ويمثل بضاعة آخر المدة
٣) ٤٠٠ الى مجمل الربح (–١٠٠) ٢٠ ٪ فقط على ٢٠٠٠ جنيه	
٢٥٠٠ (–١٠٠)	٢٥٠٠ (–١٠٠)

تغيير الرقم الرابع :

جنيه	جنيه
١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة	١٩٠٠ من المبيعات (– ١٠٠) (٤)
٢) ١٨٥٠ الى المشتريات	٧٠٠ من الرصيد (+ ١٠٠) (٥) ويمثل بضاعة آخر المدة
٣) ٥٠٠ الى مجمل الربح ٢٥ ٪ على ٢٠٠٠ جنيه	
٢٦٠٠	٢٦٠٠

ومن هذه الامثلة المبسطة تبدو لنا بوضوح أهمية كل رقم من الارقام التى استخرجناها وان كل عناء نبذله سوف نكافأ عليه الارقام النهائية التى نصل اليها من الواقع .

تعدد أنواع البضاعة

لاشك أن المؤسسة لاتقتصر فى العادة على المتاجرة فى نوع واحد من البضاعة بل ان تجارتها تشمل فى الاعم الاغلب عديد الاصناف والانواع فهل سيمكننا تحديد مركز كل صنف من هذه الاصناف على حدة ؟

وللاجابة على هذا السؤال يجب أولا أن نحدد مدى الخسارة التى لحقت المؤسسة . هل كانت خسارة كاملة total loss بمعنى هلاك كل البضاعة المخزونة بها أم أن خسارتها كانت جزئية Pàrtial loss بمعنى هلاك بعض البضاعة دون البعض الآخر ؟ فاذا كان الامر الاول هو الواقع فلا يكون هناك أى داع أو أية فائدة من محاولة تحديد رصيد كل صنف على حدة مادامت كلها تلفت ومادمنا نبغى تحديد خسارة المنشأة .

أما اذا كانت الخسارة جزئية ،فقد نستطيع تحديد رصيد كل صنف أو مجموعة أصناف من البضاعة اذا ماكان باستطاعتنا تحليل كشوف المشتريات، وكشوف المبيعات بما يتمشى مع هذه المجموعات . أما اذا تعذر ذلك فسوف لايكون بامكاننا تحديد خسارة المؤسسة من كل مجموعة على حدة .

تعويض الضرر

ان البحث الآن يتناول تحديد قيمة البضاعة التى كانت لدى المؤسسة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، أى ثمن شرائها – ويجب أن يحتسب التعويض بناء على هذا – فليس للتعويض شأن بسعر البيع اطلاقا وذلك لسبب بسيط جدا وهو أن هذه البضاعة كانت لم تبع بعد حتى ذلك التاريخ : وما دمنا فى مقام تحديد الخسارة الحقيقية للمنشأة فيجب ان نقف عن حد ثمن وشراء البضاعة التى لديها فحسب دون أن تزيد عليه شيئا .

(يتبع)

موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

الجزائر فى ظل الاستعمار

يطالب الشعب الجزائرى بحريته واستقلاله ويجابه فرنسا بحق تقرير مصيره ويثير مظالمه فى المحافل الدولية من آن لآخر .. وقد رأينا من المناسب ان نعرض فيما يلى الخطوط الرئيسية لاقتصاديات الجزائر لابراز الامكانيات الاقتصادية فى هذه البلاد وتبيان مدى استغلال الفرنسيين لها متناسين فى ذلك مصلحة اهل البلاد الشرعيين الذين يجب ان يكون لهم الحق الاول فى خيرات بلادهم .

يبلغ عدد سكان الجزائر ٨ر٨ مليون نسمة حسب آخر تقرير فى عام ١٩٥٠ ومساحتها حوالى ٨٥٠.٠٠٠ ميلا مربعا . وتنقسم قسمين الشمالى منها ومساحته حوالى ٨٠ ألف ميلا مربعا والجنوبى ومساحته حوالى ٧٧٠ ألف ميلا مربعا . والمنطقة الساحلية منها هى أخصب البقاع ويمتلكها الفرنسيون ، وفى الجزء الشمالى منها تمتد الجبال التى تحتضن هضابا فسيحة ترعى بها الاغنام كما يزرع بها نوع من الحشائش (الحلفا) يصدر الى الخارج لاستعماله فى صنع الورق ، وتنمو الغابات على السفوح الشمالية واهم اشجارها البلوط والفلين كما تزرع اشجار الكافور فى الاراضى المالحة قرب الشاطىء .

والمساحة الصالحة للزراعة تبلغ ٦ر١٥ مليون فدان منها ٥ مليون يمتلكها الفرنسيون وتعمل فرنسا على اقصاء اهالى البلاد عن كل مجال حيوى ، فهى تجرد الاهلين من الاراضى الصالحة للزراعة حتى اصبح مايقرب من ٨٦٪ منهم عمالا اجراء أو رعاة ولاتزيد نسبة الذين يمتلكون اراضى زراعية عن ٥٪ فى حين يمتلك الفرنسيون اخصب الاراضى وقد بدأت فرنسا باغتصاب الكثير من املاك الوطنيين مستغلة جهلهم بالاجراءات القانونية ثم اردفت ذلك بوضع يدها على كل الاراضى غير المنزرعة ثم على اراضى الغابات ووضعت يدها على نحو مليون ونصف فدان من اخصب بقاع الجزائر . وعمدت الحكومة الى توزيع هذه الاراضى على الفرنسيين والموالين لهم ، فقضت بذلك على اهالى البلاد فى حياتهم .

واهم المحاصيل الزراعية بالجزائر هى القمح والشعير والشوفان والفول والعدس وقد بدأ الاهتمام بزراعته بعد الحرب حتى بلغ ١٩ الف طن فى ١٩٥١ ، هذا عدا الذرة والبطاطس والكتان والطباق وبلغ انتاج الشعير فى عام ١٩٤٩ ٨٧٠ الف طن والبلح ١١٠ الف طن وقد اهتم الفرنسيون بزراعة الكروم وتوسعوا فيها تدعيما لصناعة النبيذ والخمور التى تحتل فرنسا المكانة الاولى بين منتجاتها فى العالم ، وهكذا اصبحت الجزائر من اهم البلاد المنتجة للعنب . وتنشر فيما يلى بعض ارقام الانتاج الزراعى فى السنوات المذكورة .

والثروة المعدنية بالجزائر كبيرة القيمة تستغلها الحكومة الفرنسية لصالحها واهم المعادن الموجودة هى الحديد والزنك والرصاص والزئبق والنحاس والفحم والصناعة الاستخراجية من اهم صناعات الجزائر ويتزايد انتاج المناجم من سنة لاخرى كما تدل على ذلك الارقام القياسية لانتاج المناجم فبلغت فى عام ١٩٤٩ ، ١٢٢ (١٩٤٨ = ١٠٠) وفى اغسطس ١٩٥١ ، ١٥٧ وتدل الارقام المنشورة بجدول الانتاج المعدنى على ضخامة الثروة الكامنة فى باطن الارض ، تلك الثروة التى لو استغلت لصالح سكان البلاد لادت الى قيام صناعات عدة تساعد على تقدم البلاد ورقى مستوى المعيشة بين السكان .

وقد كان متوسط انتاج البترول الخام الشهرى فى ١٩٣٨ ، ٢٢ طنا انخفض فى عام ١٩٤٨ الى ٩ اطنان وقد اكتشفت آبار جديدة ينتظر ان تؤتى ثمارها فى القريب .

هذا وتقوم بالجزائر بعض الصناعات فى مقدمتها صناعة الاسمنت ويبين الجدول المنشور انتاجه فى بعض السنوات .

اما من الوجهة التجارية فتسيطر فرنسا على التجارة الخارجية فمنها تأتى معظم الواردات واليها تصدر الخامات المعدنية ومنها الفوسفات والحديد الخام والمواد الغذائية والنبيذ المستخرج من مزارع الكروم الواسعة ويبين الجدول التالى مجموع الواردات والصادرات فى السنوات المذكورة .

بملايين الفرنكات

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٣٧	٤٠٨٣	٤٣٣٦
١٩٣٨	٤٩٩٥	٥٦٣٩
١٩٤٦	٢٦٣٠٤	٢٥٥٨٥
١٩٤٧	٤٦٢٥٠	٤١٢٦٩
١٩٤٨	٩١٤٠٨	٧٥٣٢١
١٩٤٩	١٢٧٥٢١	٨٨٧٠٩

وتتركز حركة التجارة الخارجية فى ميناءى الجزائر ووهران وتحتل الاولى المكان الاول نظرا لما تتمتع به من موقع طبيعى هو الاول من نوعه بين موانىء البحر الابيض المتوسط . وكانت اهم الواردات فى عام ١٩٤٩ المنسوجات ٨٠ الف طن ، والسكر المنسوجات ٨٠ الف طن ، والسكر

٨٩ الف طن والحديد والصلب ٦٠٠ر١٦١ طن والحبوب ٠٠٠ر٧٢ طن والبترول ١٢٧ر٢ الف هلكترلتر والصادرات الرئيسية فى نفس العام كانت النبيذ ٧٤١ر٨ ألف هكتولتر ، والفوسفات ١٠٠ر٥٦٩ طن والحديد الخام ٦٢٤ر٢ ألف طن ومعظم هذه الصادرات والواردات الى ومن أسواق فرنسا ، وتبين منها ان فرنسا بسيطرتها على شئون التجارة الخارجية تستغل الجزائر كسوق لمنتجاتها الصناعية ومورد لمواردها الخام التى تستعمل فى هذه الصناعات

اما المالية العامة فان الحكومة الفرنسية لاتعمل منجهتها على الصرف على مشروعات التعمير والمرافق العامة التى تعود بالفائدة على الشعب الجزائرى بل ان كافة المصروفات تذوب فى الادارة وجلها من الفرنسين

وبلغت ارقام الميزانية فى السنوات المذكورة بعد

بمليارات الفرنكات الفرنسية

	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	٥١/١٩٥٠
الايراد	١٤ر٣	٢٦ر٦	٣٨ر٣	٥٦ر٤	٧٢ر٥
المنصرف	١٤ر٣	٢٦ر٦	٣٦ر٣	٥٦ر٤	٧٢ر٥

واغلب الايرادات من الضرائب غير المباشرة التى تثقل كاهل الشعب ولا تعود عليه بفائدة

جدول الانتاج الزراعى

بآلاف الاطنان

	١٩٣٤ ــ ٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
القمح	٩٥٢	٩٤٧	٩٤٧	١٠٦١
الشوفان	١	٢	١	ــ
الفول	١٧	٢٥	١٥	ــ

جدول الانتاج المعدنى

بآلاف الاطنان

السنة	الفحم	الحديد	انتاج الاسمنت	السنة	الفحم	الحديد	انتاج الاسمنت
١٩٣٧	١ر٢	٢٠٢	٤ر٥	١٩٤٩	٢١ر٥	٢١١	١٠ر٧
١٩٣٨	١ر١	٢٥٥	٧ر٥	١٩٥٠	٢٠ر٥	٢١٥	ــر٢٧
١٩٤٨	١٨ر٨	١٥٦	١٠ر٩	١٩٥١	٢٧ر٥	٢٣٥	٣٩ر٨
				الربع الثالث			

دخل سوريا ولبنان من مرور البترول

وصلت سوريا أخيرا الى اتفاق جديد مع شركة تابلين (التى تقوم بنقل البترول الخام بلبنان عن طريق أنابيب ضخمة) ، وينص هذا الاتفاق الجديد على أن تدفع الشركة الى الحكومة السورية مبلغ ٠٠٠ر١٠٠ر١ دولار سنويا كرسوم مرور للبترول بدلا من مبلغ ٠٠٠ر٤٥٠ دولار الذى دفعته العام الماضى ٠ كما تعهدت الشركة بأن تبيع لسوريا كل حاجتها من البترول الخام بالاسعار العالمية وكانت فيما مضى قد وضعت حدا لهذه المبيعات أقصاه ٠٠٠ر٢٠٠ طن

وقد اتفقت كذلك الحكومة اللبنانية مع شركة تابلين على زيادة رسوم المرور الى حوالى أربعة أضعاف ماكانت عليه اذ وصلت الى حوالى ٢ مليون دولار بدلا من حوالى ٠٠٠ر٧٠٠ دولار سنويا ٠

حرية الصرف الخارجى بلبنان

خطت لبنان فى الاسابيع الاخيرة خطوة جديدة نحو تحرير نظام الصرف الخارجى فيها فسمحت للشركات صاحبة الامتياز بتحويل أموالها عن طريق السوق الحرة وكانت مثل هذه الشركات ملزمة فيما قبل بتحويل ٨٠٪ على الاقل من مدفوعاتها بالسعر الرسمى ٠ والسعر الرسمى المستعمل الآن للمدفوعات الحكومية هو ٢ر٢ ليرة للدولار الامريكى فى حين يتذبذب السعر فى السوق الحر حول ٣ر٦٥ ليرة للدولار

حماية صناعة المنسوجات فى الباكستان

نظرا لما تعانيه صناعة المنسوجات بالباكستان ــ التي ما زالت فى طفولتها ــ من المنافسة الشديدة التى تواجهها من اليابان فقد طالب رجال الصناعة الحكومة الباكستانية برفع الحواجز الجمركية على المنسوجات لتخفيف هذه المنافسة الاجنبية سيما وأن بعض المصانع لم تتحمل هذه المنافسة وقد أقفلت نهائيا ٠ وقد وردت الانباء أخيرا بأن الحكومة قد رفعت فعلا رسوم الوارد على المنسوجات القطنية الى ٦٠٪ ، ماعدا البريطانية فقد رفعت الرسوم عليها الى ٥٥٪ على غير المطبوعة ، ٥٤٪ من المطبوعة وقد كانت قبلا ٢٥٪ ، ٣٠٪ على الترتيب ٠

اتفاقات تجارية

تم أخيرا توقيع معاهدة تجارية بين اليونان وسوريا وستذاع قريبا نصوص هذا الاتفاق بعد عرضه على الجهات المختصة فى كلا البلدين

هذا وقد عقد اتفاق تجارى بين الباكستان والنمسا ينص على أن تصدر الباكستان الى النمسا القطن والجوت وغيرها من منتجاتها وتستورد من النمسا الحديد الزهر والصلب والالومنيوم وبضائع نصف مصنوعة وكاملة الصنع ٠ ومن المعتقد أن التبادل التجارى سيتسع بين الدولتين كنتيجة لهذا الاتفاق

كما عقدت اتفاقية أخرى بين الباكستان وألمانيا الغربية ويقدر قيمة ما يمكن للباكستان أن تصدره من الجوت والقطن بمقتضى هذه الاتفاقية بمبلغ ٧٥ مليون دولار وتسرى هذه الاتفاقية من أوائل يوليه ١٩٥٢ الى آخر يونيه ١٩٥٣

القروض المحلية لشراء القطن

فلسفة أبي نواس في الاقتصاد

منذ أيام ، أذاعت وزارة المالية نص المذكرة التي رفعتها الى مجلس الوزراء مستأذنة في عرض قرضين قيمة أحدهما خمسة عشر مليونا من الجنيهات ، ومدته ثلاث سنوات ، وفائدته ٣ ١/٢ ٪ ، وقيمة الآخر عشرة ملايين ، ومدته خمس سنوات وسعر فائدته ٣ ٣/٤ ٪

والظاهر ان العجلة في اعداد المذكرة استبدت بأسلوبها ، فباعدت بين نصوصها وبين الدقة ، الفنية كما ان الايجاز نال عباراتها فجعلها هزيلة لاتساعد الناس على فهم سياسة الوزارة في موضوع ، هو على التحقيق في مقدمة المواضيع الخطيرة التي تثير الاهتمام العام في هذه الأيام .

تقول المذكرة في أولى فقراتها : **« رغبة في دعم أسعار القطن واقامة حاجز يقي الاسعار من الهبوط ، قرر مجلس الوزراء في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ ، الموافقة على اعلان استعداد الحكومة في استلام مايعرض عليها من عقود شهر يوليو عام ١٩٥٢ على أساس ٢٥ ريالا للقنطار ، ومن عقود شهر أغسطس عام ١٩٥٢ على أساس سعر ٧٢ ريالا للقنطار .**

ولقد فات واضع المذكرة ان يعود بالذاكرة بضعة اسابيع خلت — اى قبيل ان يتخذ مجلس الوزراء قراره هذا وبعد أن اتخذه — ليرى كيف كانت التصريحات الرسمية مجمعة على التنديد بسياسة الاسعار المصطنعة ، وكيف كان الامل معقودا على نجاح التدابير « الواقعية » الجديدة .

طالما أعلن ، في زهو وافتخار ، ان الاسعار التى حددت في ١٧ مارس الماضي ، كانت وليدة الدراسات المستفيضة ، ونتيجة البحوث الجدية ، في جميع العوامل الخارجية والمحلية ، وانها لابد مؤدية الى استقرار السوق

بقلم
الدكتور محمد علي رفعت

المحلية ، ثم الى تصريف محصول القطن عن آخره .

فما سر فشلها حتى بعد الغاء ضريبة الصادر ؟ أجدت عوامل أخرى لم تكن في الحسبان ؟ أم هو اهمال البديهي في نظرية الاسعار من حيث استحالة تحديدها تحديدا تعسفيا لحقبة من الزمن الا في حالات الاحتكار الشاذة ؟ لقد اجتمعت كلمة أهل الذكر من علماء الاقتصاد على أن ثمن السلعة رهن بالمكان المعين والزمان المحدد ، حتى أن بعضهم غالى في تقرير هذه الحقيقة فقال ان سلعا تشترك في جميع خصائصها الطبيعية لاتعتبر سلعة متشابهة في تحديد أثمانها ، اذا اختلف وقت التعامل فيها أو مكانه .

ثم متى كانت قرارات مجلس الوزراء وحدها حاجزا يقي الاسعار من الهبوط ؟ لانظن أن هذا المعنى هو مارمى اليه واضع المذكرة !

وليت هذا كله مافي المذكرة من قصور ! وكأننا بواضعها قد افترض ان سياسة تحديد الاسعار والالتزام بالشراء ، هي الوسيلة الوحيدة لتصريف محصول القطن ، فاهمل مناقشة الوسائل الاخرى التي بسطناها في مناسبات كثيرة . وكأننا به قد افترض ايضا أن عقد قروض محلية هو السبيل الاوحد لمعالجة الحالة القائمة الآن والوفاء بالتزام بشراء ماتبقى من الاقطان ، فتغاضى عن ذكر السبل الاخرى !

لم تكن سياسة تحديد الاسعار والالتزام بالشراء أمر لامفر منه ، ولم تكن هي الوسيلة المثلى لتحقيق الاستقرار في السوق المحلية وتصريف محصول القطن . ولقد لقيت وزارة المالية من محضها النصح في رفق وتواضع ، حينما أعلنت في مارس الماضي قرار الشراء بأسعار الحد الادنى لعقود يوليو وأغسطس .

ذكر لها الناصحون ان هذا القرار ينطوي على مغامرة محفوفة بالمخاطر في ظروف بلغت غاية الدقة ومنتهى الحرج

وذكروا لها انه قرار جاء خلوا من تحديد فروق الرتب فلم يبدد مخاوف المنتجين الذين كانوا محتفظين بأقطانهم (ولم تحدد فروق الرتب الا أخيرا) .

وذكروا لها أنه لن يكفي وحده لدفع الضغط المصطنع عن السوق ولن يشجع التصدير .

وذكروا لها أنه في تعميمه للحماية كان قرارا لايفرق بين الدخلاء والمغامرين في السوق وبين الابرياء من المنتجين .

وحتى لاتكون نصيحتهم عقيمة هدامة ، فقد دلوها على سبل أخرى غير التي سلكت فقالوا :

أمامك الاخذ بنظام تأمين مؤقت يساهم فيه جميع أصحاب الاقطان كل بنصيب معلوم في الغرم وفي المنفعة .

أمامك انشاء صندوق موازنة يشترك فيه جميع الذين في حيازتهم أقطان فيسهل العمل على حصر تقلبات الاسعار في نطاق ضيق .

أمامك الاتفاق مع الهيئات المصرفية لتنظيم عمليات التسليف وتسهيل الاقتراض في حدود معينة بضمان الاقطان ولو كان في ذلك مخاطرة محدودة بالاموال العامة .

أمامك المبادرة الى تشجيع حركة التصدير بالغاء رسم الصادر وبتحرير عمليات الاستيراد والاصدار من قيودها المرهقة وشروطها التعسفية

المعطلة (ولقد ألغت الوزارة رسم الصادر اخيرا ولكن بعد فوات الاوان)

كانت كل هذه مسالك مفتوحة أمام وزارة المالية وليس فى أى منها مغامرة تذكر بالاموال العامة بل انها جميعا تهدف الى التخلص تدريجيا من عناصر الاضطراب والضغط المصطنع على اسوق القطنية والى استعادة أسباب التوازن الاقتصادى دون حاجة الى الاستعانة بالقوانين واللوائح الاستثنائية • ولا الى الالتجاء لأساليب الدعاية الطنانة الرنانة ،ولا الى المغالاة فى التفاؤل بنتائج الاتفاقات الثنائية التى هى سراب لاماء عنده ولا الى التغنى بصفقات معينة مع بعض الدول •

اما وقد وقعت وزارة المالية فى ورطة الالتزام بالشراء ، فكان لزاما عليها أن توضح فى مذكرتها الاخيرة، مدى كفاية القرضين الجديدين للوفاء بالتزامها • وكان لزاما عليها أن توضح انى لها الحصول على مبالغ اضافية لو ثبت عدم كفاية هذين القرضين • وكان لزاما عليها أن توضح الاسباب المانعة من خفض السعر ، وتحمل تضحيات مالية فى سبيل تنشيط حركة البيع فى الخارج ، وتخفيف الضغط على المحصول القادم•

وغير خاف ان قروض محلية لاتعالج المشكلة العاجلة التى من خصائصها عجز متزايد فى أرصدة العملات الاجنبية ، فلماذا أغفلت الوزارة وسيلة الترخيص للبنك الاهلى والبنوك التجارية الكبرى بالاتفاق مع المؤسسات المالية فى الخارج ،لتمويل المحصول الجديد اذا كان فى النية عدم التدخل فى الاسعار وتصريف القطن على أساس الاسعار العالمية •

ان فى عقد القروض المحلية ، استمرار لسياسة معالجة العلة عن طريق الاستزادة من اسبابها ، وهذه وسيلة اشبه ماتكون بفلسفة ابى نواس التى ضمنها بيته المشهور •

دع عنك لومى فان اللوم اغراء
وداونى بالتى كانت هى الداء

شخصيات اقتصادية

عزيز أباظه باشا



ممدود القامة مرتفع الهامة على وجهه طلاوة وقسامة وفى محياه نضارة ووسامة وكأنما رسمت الطبيعه على ثغرة مايلزمه من ابتسامة •

وهو الى جانب مامنحه الله من فارع القوام قد جمل نفسه بحسن البزة وأناقة الهندام ــ مارآه راء الا رأى فيه كبيرا وان لم يحسبه أميرا أو وزيرا أو شيخا خطيرا •

وعزيز أباظه شديد الثقة بنفسه والاعتزاز بشخصه وقد يصل به الاعتزاز الى حد الاعتداد بل مابعد الاعتداد ــ ولعل ذلك قد كان السر فى نجاحه بل تفوقه فى كل عمل تولاه ــ وأحسب أن عزيز أباظه لو قصد أن يكون طبيبا أو نقاشا ماأخطأه التوفيق •

كان عزيز أباظه طالبا واضحا بين الطلاب ــ وحينما أحرز أجازة الحقوق عام ١٩٢٣ عمل محاميا ثم أختير وكيلا للنيابة فكان من أبرز زملائه وكانت داره على حداثة سنه ومركزه مهبط القصاد من أصدقائه وزملائه ورؤسائه ثم اعتزل الحكومة ليكون عضوا بمجلس النواب فكان النائب الباحث الخطيب ثم عاد للعمل بالحكومة مديرا لادارة الغرفة التجارية بوزارة التجارة ثم مفتشا للداخلية ثم مديرا لتحقيق الشخصية ثم وكيلا لمديرية البحيرة ثم عاودته الرغبة فى الحياة النيابية ولم يلبث أن أختير مديرا لمديريات القليوبية والفيوم فالمنيا فالبحيرة فمحافظا للقنال فمديرا لاسيوط • وكانما استغل جاهه للظهور بما يليق بحاكم الاقليم من فخامة ووجاهة فكان عملاقا بين المديرين يمثل مليك البلاد أصدق تمثيل وأكرم تمثيل ــ كان كذلك فى حله وترحاله وفى مكتبه وفى داره حله وترحاله وفى مكتبه وفى داره ثم اعتزل خدمة الحكومة للمرة الثالثة ليكون عضوا بمجلس النواب ثم عضوا بمجلس الشيوخ •

وكأنما تفاعل جاهه مع حظه أومع طموحه ليصير التوفيق حليف خطاه ويسيروإياه ــ أو كأنما عاونته ظروفه على اقدامه ليجمع بين الطارف والتليد ويقرن القديم بالجديد ــ يحالفه التوفيق ويسير معه فى كل طريق

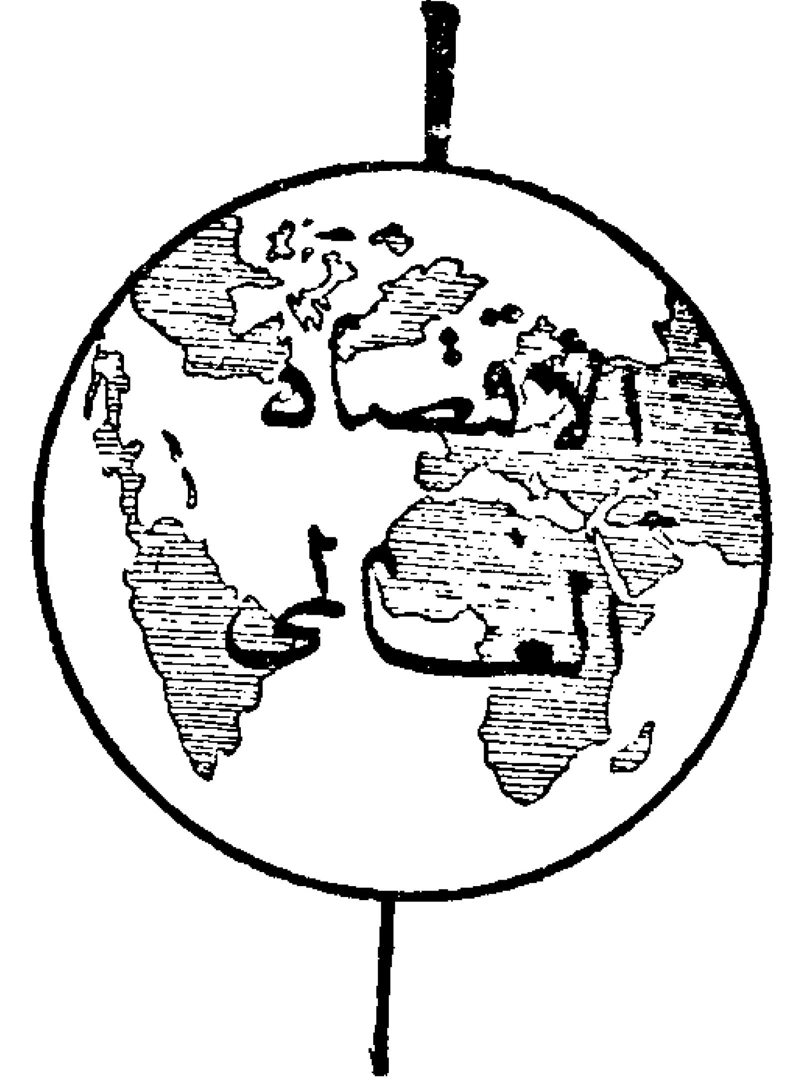
وانك لتعجب لهذا الكهل المترف المرفه كيف يسلك مسلك الأدباء فيسبق الشعراء وينفرد بالسبق فى الشعر المسرحى ويظفر برتبته عن طريق الادب قبل ان يظفر بها عن طريق الحسب والنسب •

ألم تر كيف نجح هذا الرجل النابه المجدود موظفا ونائبا وشيخا وشاعرا وأديبا ــ وانظر له يحرز مكافأة خصصت للشعراء وكان يتطلع لها الادباء وأكثرهم من غير الاغنياء ان لم يكونوا من البؤساء ودون البؤساء •

وحينما انتهى الى الحياة الحرة شق طريقه موفقا بين رجال الاعمال ورجال المال عضو مجلس الادارة المنتدب لمطبعة مصر وهو عضو مجلس ادارة بنك الاراضى وعضو مجلس ادارة شركة الترام وشركة مصر للتمثيل والسينما وشركة أوتوبيس الشرقية وشركة الغاز المصرية وشركة المساكن الشعبية وشركة كرون بروري •

والحق أن هذا الرجل الناجح منذ سنه المبكرة جدير بدائم النجاح مادام طموحه يحفزه على أن يتقن عمله أيما اتقان ويوفى فى كل مايسند اليه على الاجادة والاحسان •

حسن الحطيم



هبوط الاسعار فى الولايات المتحدة

برهنت السنين القليلة الماضيةعلى أن مستويات الاسعار فى الولايات المتحدة تؤثرتأثيرا قويا علىمستويات الاسعار فى بلاد كثيرة أخرى وذلك لأهمية الاولى فى الاقتصاد العالمى ، ويبين الرسم المرافق الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة منذ نهايةالحرب العالمية الاولى ، وذلك على أساس ١٩٢٦ = ١٠٠ ، ويلاحظ كيف مالت الاسعار الآن الى الانخفاض ولو أنهـا ما زالت أعلى من المستوى المرتفع الذى بلغته سنة ١٩٤٨ الذى تلاه الركود الطفيف فى سنة ١٩٤٩ ويتساءل الباحث عما اذا كان هناك مايوقف قريبا الانخفاض فى مستوى الاسعار ، وهو ما يلازم ركود الحالة الاقتصادية ، أم هل يتمخض هـذا الانخفاض عن أزمة اقتصادية تشبه أزمة ١٩٣١ ، ويميـل الرأى الى أن ما يحدث الآن هو مجرد رجوع الى حالة ماقبل حرب كوريا وأنه لاينتظر مطلقا أن تعيد أزمة ١٩٣١ نفسها

البنك الدولى يقرض البـاكستان

أعلن البنك الدولى للانشاء والتعمير فى منتصف يونيه موافقته على منح الباكستان قرضا بمبلغ ٣ر٢٥٠ر٠٠٠ دولارا لمساعدتها على اصلاح ٦٦٠٠٠٠ فدان من الاراضى البور فى مقاطعة البنجاب بقرب الباكستان • وسوف يستعمل القرض فى شراء المحاريث الميكانيكية والادوات الزراعية الاخرى لاستصلاح تلك الاراضى

وتقوم شركة تال للانشاء بتنفيذ هـذا المشروع تحت اشراف الحكومة وقد قامت فعلا بشق القنوات اللازمة وهى فى سبيل انشاء الطرق الجديدة التى سوف تنقل عليهـا محـاصيل الاراضى المستصلحة الى الاسواق

وقد قررت الحكومة تقسيم الاراضى المستصلحة الى مزارع صغيرة كل منها ١٥ فدان تمنح الى ٤٤٠ر٠٠٠ عائلة من المهاجرين الباكستانيين من الهند وينتظر أن يزيد الانتاج الزراعى فى البلاد ، نتيجة لهذا المشروع بما قيمته ٢٤ مليون دولار سنويا

وستدفع الباكستان فائدة قدرها ٤ ١/٨ ٪ وستسدده خلال سبعة أعوام وهذا هو ثانى قرض يقـدمه البنك الدولى للبـاكستان وكان الاول فى مارس الماضى لمسـاعدتها على تجديد خطوطها الحديدية

زيادة محصول الجوت فى الباكستان والهند

تقدر المسـاحة المزروعة جوت فى الباكستان لهـذا الموسم ١٩٥٢/٥١ بحـوالى ١ر٨٠٠ر٠٠٠ فدان وهـذا بزيادة حوالى نصف مليون فدان عن الموسم السابق • وينتظر أن تغل هذه المساحة حوالى ٦ر٣٠٠ر٠٠٠ بالة زنة الواحـدة ٤٠٠ رطل ، فى حين كان المحصـول الماضى ٤ر٤٥٠ر٠٠٠ بالة فقط •

وقد زادت الهند انتاجهـا كذلك هذا الموسم الى حوالى ٤ر٧ مليون بالة من الجوت وهو ضعف محصولها فى الموسم الماضى

ولا شك أن هذه الزيادة فى انتاج الجوت فى الباكستان والهنـد سوف يضغط على أسعاره ضغطا محسوسا

صندوق النقد الدولى وسياسة الذهب الحر

عندما سلم صندوق النقد الدولى فى سبتمبر الماضى لاتحاد جنوب أفريقيا فى مسألة مبيعـات الذهب الحرة ، تبادر الى الاذهان أن سياسة الاتحاد ربما جرت عليه عواقب غير سارة • وقد أثبتت الايام بعد ذلك أن هـذا كان الى حد بعيد صحيحا اذ ان كل ما جناه الاتحاد هو فتح باب المنافسة فيمـا يختـص بحـرية بيع الذهب المستخرج حديثا من المنـاجم بينما كان يتمتع من قبل بما يشبه الاحتكار فى هذه الناحية

التوسع فى التأميم وحزب العمال

صرح مستر هيو دالتون أحد أقطاب حزب العمال البريطانى الذين تولوا وزارة المالية بأنه اذا تولى حزب العمال الحكم فان السياسة التى ينوى اتباعها هى التوسـع فى التأميم ليس فقط فى الصناعات ولكن أيضا المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين • وتصريحات دالتون هى جزء من حملة مضادة يشنها العمال حاليا لاحباط سياسة المحافظين فى اعادة الصناعات المؤممة الى أصحابها السابقين • وقد هدد العمال باعادة تأميم أية صناعة تمتد اليها يد المحافظين ولكن هـذه المرة دون أن يعوض أصحابها

الانتاج العـالمى للبترول الخام

بملايين البراميل

	١٩٥٠	١٩٥١		١٩٥٠	١٩٥١
الولايات المتحدة	٢ر١٥٥	٢٤٥٠	كندا	٢٩	٤٨
فنزويلا	٥٤٧	٦٣٢	كولومبيا والارجنتين وبيرو واكوادور	٧٧	٨٤
الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية	٣٠٨	٣٤١	ترينيداد	٢١	٢١
المملكة العربية السعودية	١٩٩	٢٧٨	مصر	١٦	١٦
الكويت	١٢٦	٢٠٥	بورنيو البريطانية	٣١	٣٧
ايران	٢٤١	١٢٥	النمسا ، ألمانيا الغربية،هولنده،	٢٥	٣٢
المكسيك	٧٥	٨٠	البحرين	١١	١١
العراق	٦٢	٨٣	بلاد أخرى	١١	١٤
أندونيسيا	٤٨	٥٦		٣٩٨٤	٤٥٠٥

تقرير بنك التسويات الدولية

عقد فى مدينة بال بسويسرا فى منتصف يونيه الاجتماع السنوى لبنك التسويات الدولية الذى حضره سعادة على الشمسى باشا ، وقد وصل اخيرا تقرير البنك الذى قدم فى ذلك الاجتماع وهو يحوى عرضا شاملا لاهم التطورات الاقتصادية فى البلاد الاوروبية وامريكا خلال العام الماضى ٠

وفى رأى البنك ان العالم يعود تدريجيا الى استعمال سياسة سعر الخصم التى اهملتها كثير من البلاد التى فضلت الاحتفاظ بسياسة النقود الرخيصة خلال الحرب والفترة التى تلتها ٠ فالتحول فى سياسة الولايات المتحدة وفرنسا وخصوصا فى بريطانيا

له اهميته اذ يشير الى ان هذه البلاد قد اقتنعت بفائدة السياسة المرنة فى سعر الخصم وهى سياسة جربت بنجاح منذ انتهاء الحرب فى بلجيكا وايطاليا وغيرها من البلاد الاوروبية

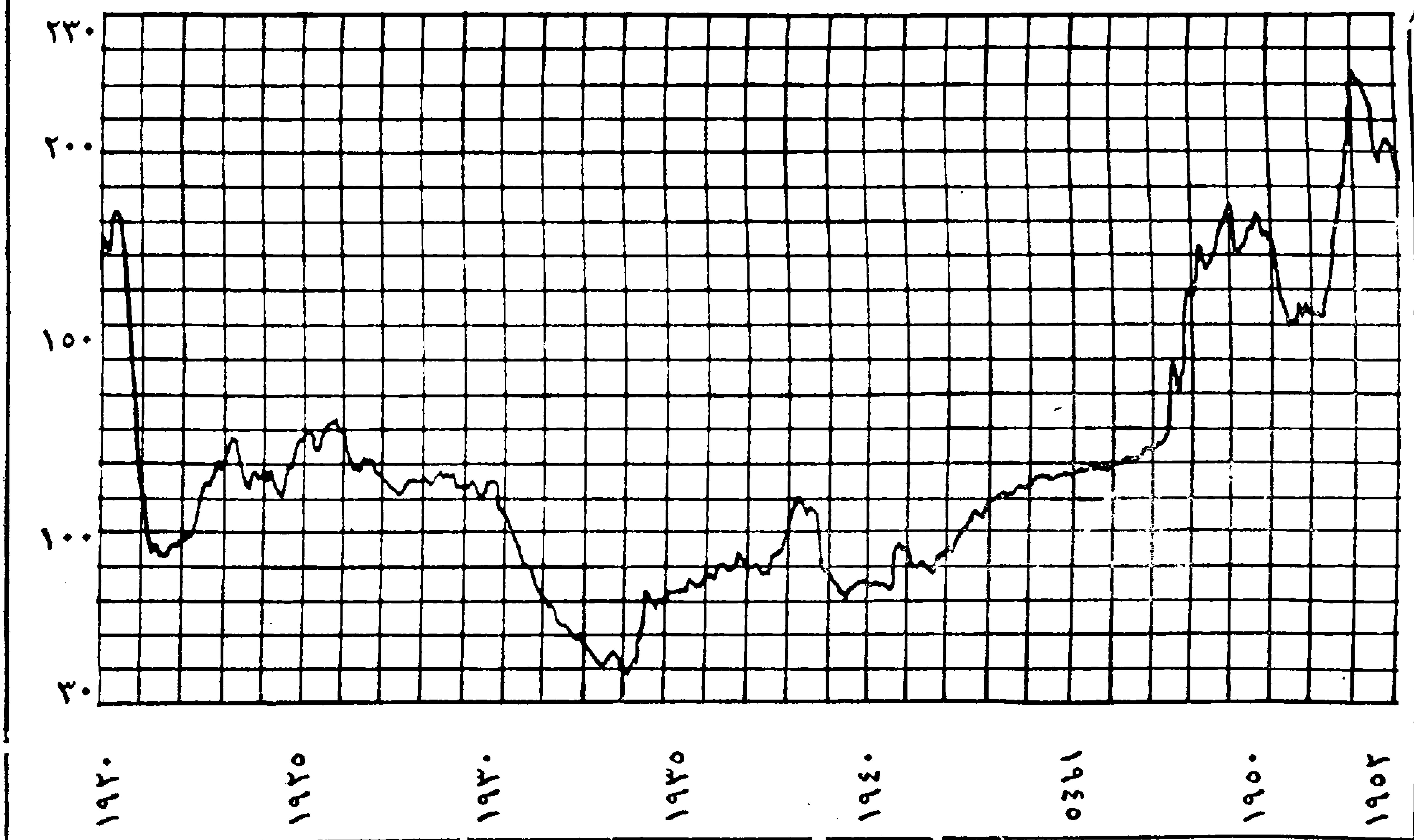
ويرى البنك ان استعمال سلاح سعر الخصم فى توجيه السياسة النقدية يعتبر خطوة الى الامام اذ ان تغيير سعر الخصم له آثار بعيدة المدى وخصوصا على ميزان المدفوعات ، ويقول ان البلاد التى استعملت هذا السلاح فى السنين الماضية ــ القليلة ــ وعلى رأسها بلجيكا لم تعان من عجز فى ميزانية مدفوعاتها بينما ان انجلترا مثلا وغيرها من البلاد التى اتبعت سياسة النقود الرخيصة عانت الامرين من العجز فى مدفوعاتها ولا يسعنا مشاركة بنك التسويات الدولية فى حماسه لسلاح سعر الخصم ونفضل أن ننتظر حتى نرى تأثير رفع سعر الخصم فى بريطانيا والبلاد الاخرى على ميزان مدفوعاتها ٠٠

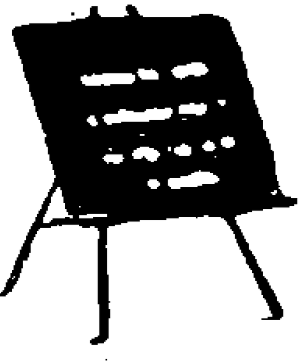
وكذلك يرى البنك ان الاحوال الاقتصادية الدولية مواتية الآن لرجوع البلاد المختلفة للسماح بتحويل عملاتها بحرية الى الذهب ٠ بل انه يرى ان واجب بلاد غرب اوروبا على الاقل ان تبدأ باعطاء المثل الطيب وتفتح اسواقا حرة للصرف خصوصا بعد ان اثبت اتحاد المدفوعات الاوروبى انه يمكن تطبيق حرية التحويل علنا ٠ وصحيح ان بلاد غرب اوروبا قد حررت مدفوعاتها فيما بينها ولكن ذلك لم يتحقق الا بمساعدة امريكا وتحت ضغط منها ــ ثم ان الاوضاع الاقتصادية فى عالم مابعد الحرب تختلف اختلافا كبيرا عنها قبل الحرب فاشراف الحكومات على الاقتصاد اصبح اوسع الآن والرقابة على النقد من وسائل هذا الاشراف ٠ وغالب الظن ان الرقابة ستظل طالما ان البلاد المختلفة تعانى من المشاكل فى ميزان مدفوعاتها ٠ وعلى الدول ان تواجه هذه المشاكل اولا فاذا نجحت فى حلها امكنها بعد ذلك ان تجرد مدفوعاتها ٠ اما ان تقدم على التحرير قبل ان تصل الى حل مشكلة مدفوعاتها فهى خطوة ابعد ماتكون عن الحكمة

ولعل أهم نقطة يبرزها تقرير البنك هى ضرورة اصلاح الاوضاع المالية الداخلية مثل القضاء على العجز فى ميزانية الحكومة والحد من التضخمية الداخلى اذ أن كل منها يؤثر على ميزان المدفوعات ويعرقل المجهودات التى تبذل لموازنته . ولا شك ان هذه حقيقة يجب ان يعمل لها حساب عند رسم السياسة المالية العامة للدولة

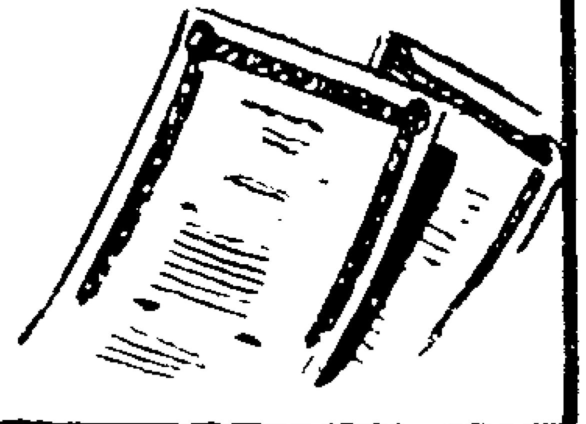
عملة بورما الجديدة

أعلن اخيرا فى رانجون ان القانون **الخاص بالبنك الاتحادى لبورما وهو البنك المركزى سيوضع موضع التنفيذ اعتبارا من أوائل يوليو الحالى وعندئذ يبدأ التعامل بالعملة الجديدة وهى الكيت ، التى تتعادل فى القيمة تماما مع روبية بورما ٠ ويقسم الكيت الى مائة وحدة**





الأوراق الماليـة



عن المدة من ٢٨ مايو ١٩٥٢ الى ٢٨ يونيو ١٩٥٢

كان لفصل الصيف تأثير كبير على حركة التعامل فى بورصة الاوراق المالية ، **أولا** بسبب غياب كبار رجال الاقتصاد عن محيط البورصة ، **وثانيا** بسبب ظهور معظم ميزانيات الشركات المساهمة لنهاية العام المالى بالنسبة لاغلبها ..

وهكذا ظلت السوق خلال هذه الفترة فى تردد مستمر بين الصعود والهبوط ، وقد تركزت حركة المتعاملين حول الشركات الصناعية هذا وقد لاحظنا نشاطا على سندات القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ فبعد ان نزل الى ٨٧٤٥ عاد فتحسن الى ٨٧٦٥ بسبب اقبال بعض الهيئات على شراء هذه السندات حتى يرتفع سعرها ولا تكون عائقا فى سبيل سندات قرض القطن الجديد الذى اعتزمت وزارة المالية طرحه للاكتتاب فى ٢١ يوليو القادم ..

وبمناسبة طرح قرض القطن الجديد نذكر ان العطلة الصيفية لكثير من المؤسسات المالية وبالتالى غياب كبار رجال البورصة عن محيطها ، أثر كبير على حركتها وعلى سير أسعار معظم اوراقها فنزلت نزولا اتسع معه رقم الارباح السنوية الموزعة الى نحو ١٢ ٪ فى بعض الاوراق . وقد لفتت هذه الظاهرة انظار رجال الاقتصاد الذين لا يزالون فى محيط البورصة ، وتساءلوا ماذا ستفعل الحكومة فى قرض القطن الجديد الذى ستطرحه للاكتتاب ؟ ! وهل من المحتمل ان يقبل الجمهور على الاكتتاب فى قرض فائدته ٢/٣١ ٪ مع وجود اوراق تعطى ١٢ ٪ ، وسندات بعض الشركات تعطى فائدة تزيد على ٦ ٪ ولقد حاول حل هذه المسألة مؤتمر مديرى البنوك الذى عقد فى الاسكندرية يوم ٢٧ الجارى برآسة سعادة أمين بك فكرى محافظ البنك الاهلى ، وظهر فى هذا الاجتماع استعداد تام وطيب من جانب حضراتهم للمساهمة الكاملة فى تغطية قرض القطن لتمويل عملية شراء فضلة الموسم الحالى ..

جدول الاسعار

وها هى بعض الاسعار فى اول المدة وآخرها :

القرض الوطنى ٣١/٤٪	٨٨٠٠	٨٧٦٠
بنك مصر (اسهم)	١٩٢٠	١٩٤٠
البنك التجارى	٢٧٨	٢٦٨
البنك العقارى ــ اسهم	١٥٩٤	١٦٢٠
البنك العقارى ــ سند ١٩٥١	١٢٩٦	١٢٩٨
البنك العقارى ــ سند ١٩١١	١٣٩٨	١٤٠٠
البنك الاهلى	٢٦٠٠	٢٥٨٤
مياه القاهرة ــ تمتع	٦٤٦	٦٠٦
ترام القاهرة	١٢٨	١٣٢
الفنادق المصرية	١٣٩	١٤٠
كوم امبو ــ اسهم	٤٣٦	٤٢٦
كومم امبو ــ تأسيس	٢٨٠٠	٢٩٢٦
بحيرة	١٠٧٠	١٠٦٠
مصر الجديدة ــ تأسيس	٢٣٣٠	٢١٧٠
أراضى الدلتا (اسهم)	٢٤٧	٢٢٠
ايسترن للسجاير	١٤٨٠	١٤٩٤
شملا	٣٠٠	٢٧٨
آبار الزيوت	٣٨٩	٣٥٢
أيست	٣٥٦	٣٤٠
الملح والصودا	٢٦٤	٢٦٩
جركو	٥٦٦	٥٧٠
المعادن الاهلية	٤٢٥	٤٩٣
الاسمدة الكيماوية	٤٩٩	٤٦٦
التغليف الاقتصادى	٦٩٤	٧١٥
النقل والهندسة	٨٦٠	٧٣٤
الحرير الصناعى ــ اسهم اسمية	٦٥٤	٧٣٤
الحرير الصناعى ــ لحاملها	٧٠٠	٨٠٥
الورق الاهلية	٦٤٤	٦٥٠

وهكذا لمسنا نشاطا فى بعض الجلسات طوال هذه الفترة واقبالا على أوراق بعض الشركات وخاصة الصناعية مثل اسهم الحرير الصناعى والاسمدة وختمت السوق عملها أحسن مظهرا من أول الفترة ، بل ومن عقب عطلة عيد الفطر المبارك .

جمعيات الشركات

وهاهو أهم ماجاءنا عن الشركات خلال هذه الفترة من ناحية نشاطها وجمعياتها العمومية :

شركة النقل والهندسة

قرر مجلس ادارة الشركة تنفيذا للقرار المؤقت الصادر من الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٢ ، والمعتمد نهائيا من الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢ اصدار :

٥٦٢٥٠ سهما جديدا قيمة السهم ٤ ج . م

وسعر الاكتتاب ٥.٥ قرشا عن كل سهم .

ويشمل ذلك السعر ٥ قروش لتغطية مصاريف الاصدار ..

وتكون الاولوية فى الاكتتاب للمساهمين الحاليين بنسبة سهم جديد عن كل سهمين مع استبعاد الكسور

ويفتتح الاكتتاب بالبنك البلجيكى والدولى بالقاهرة والاسكندرية والكريدى ليونيه بمصر والاسكندرية ابتداء من يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٣ لغاية ١١ يولية سنة ١٩٥٢ **ولايقبل أى طلب بعد فوات التاريخ المذكور .**

وتشترك الاسهم الجديدة مع الاسهم القديمة فى ارباح السنة المالية الجارية ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ وتخضع فيما عدا ذلك الى كافة أحكام ونصوص عقد الشركة ونظامها .

وعلى راغبى الاكتتاب من المساهمين الحاليين تقديم اسهمهم الى احد البنكين المذكورين اعلاه لختمها واستعمال حقهم فى الاكتتاب ، وتسلم اليهم الاسهم الجديدة بعد ذلك بنسبة سهم جديد عن كل سهمين .

وقد ألف أعضاء مجلس ادارة الشركة نقابة ضمان فيما بينهم لتغطية الاسهم الجديدة التى لم يكتتب فيها .

وستطلب الشركة قيد الاسهم الجديدة ببورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية اسوة بالاسهم القديمة .

الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للمساهمين يوم ٢٧ يونيو للموافقة على تقرير مجلس الادارة وحسابات

الشركة عن المدة من اول يناير سنة ١٩٥١ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ واخلاء طرف مجلس الادارة والموافقة على زيادة أعضاء مجلس الادارة من ستة الى ثمانية أعضاء .

وقد ثار بعض الاعضاء مطالبين بحماية هذه الصناعة ..

وقد شرح لهم حضرة صاحب السعادة احمد عبود باشا الصعوبات التى طرأت على حالة الانتاج وقت حوادث القنال وكان اهمها صعوبة الحصول على الغاز وحجر الجير وعدم انتظام العمال مما كان له اثره بالطبع في حالة الانتاج

وهنا طلب المساهمون بالاجماع ضرورة تدخل الحكومة لحماية الانتاج المحلى من السماد اذ لا مبرر على الاطلاق لكى تهمل الحكومة امر السماد المصرى وهو احسن الاسمدة جميعا وأكثرها فائدة للتربة والمحاصيل المصرية كلها . وفي الوقت ذاته أقلها ثمنا ويبقى هكذا دون حماية من الحكومة ، ولا مبرر مطلقا ان تدفع الحكومة مئات الالوف من الجنيهات فى استيراد الاسمدة من الخارج وتتسرب هذه الاموال الى الايدى الاجنبية وتعرض الميزان التجارى المصرى للاختلال ولا تحمى الصناعة المصرية التى تحفظ لمصر ثروتها وميزانها التجارى وتشغل الايدى العاملة وتدعم من اقتصاديات البلاد ..

الشركة التجارية المصرية

ستعقد جمعية عمومية غير عادية بمركز الشركة الرئيسى باسكندرية يوم الجمعة ١١ ويليو ، لتعديل قرارات الجمعية ١١ يوليو ، لتعديل المنعقدة بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٥٢ الخاصة بزيادة رأس المال من ٢٠٠ الف جنيه الى ٣٠٠ ألف جنيه ..

ثم يعقب ذلك عقد جمعية عمومية عادية للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات والتصديق على الحسابات الختامية والبت فى اقتراح مجلس الادارة الخاص بتحديد ربح السهم بواقع ١٤٣ر٥٤ قرشا قبل خصم الضريبة تدفع ابتداء من ١٢ / ٧ / ١٩٥٢ وانتخاب أعضاء مجلس الادارة وتعيين مراقبى لحسابات .. الخ ..

اتجاه السوق : يميل الى الهدوء لقلة أذونات الشراء ..

المدير الجديد
لمشروعات النقطة الرابعة فى مصر

أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن الدكتور رالف نيكولز سيغادر الولايات المتحدة الى القاهرة اليوم (اول يوليو) ليتقلد مهام منصبه الجديد كمدير لمشروعات برامج النقطة الرابعة فى مصر .

وقد تقلد الدكتور نيكولز عدة مناصب مهمة كان منها منصب سكرتير خاص وزير الداخلية الامريكية ومدير فرع مدارس الاتحاد بادارة الدفاع المدنى الاتحادية ومدير المكتب الهندسى بوزارة الداخلية .

وعين فى سنة ١٩٤٦ مستشارا لاعادة تنظيم التعليم فى اليابان بعد الحرب . كما شغل ايضا منصب عميد كلية الزراعة والهندسة الميكانيكية بنيومكسيكو ومنصب عميد كلية ايداهو .

وقد خلف بتعينه مديرا لمشروعات النقطة الرابعة في مصر المستر فردريك ساكستدر الذى عاد الى الولايات المتحدة ليرأس الفرع المصرى لادارة التعاون الفنى بواشنطون .

الفوائد التى يجنيها العالم
من وراء برنامج النقطة الرابعة الامريكى

القى الرئيس ترومان خطابا فى الاحتفال الذى أقيم لخريجى جامعة هوارد يوم ١٤ يونيو الماضى قال فيه ان برنامج النقطة الرابعة الامريكى يعمل على تحسين الاحوال الصعبة لملايين الافراد من مختلف شعوب العالم فضلا عن توفير قدر اكبر واجود من الغذاء وتمكنهم من الاخذ بقسط اوفى من التعليم .

واشار الرئيس ترومان الى ان عددا لايستهان به من خريجى الجامعة المذكورة يعملون الآن فى شتى انحاء العالم وفقا لبرنامج النقطة الرابعة . ونوه كذلك بان الجامعة ـ وقد كانت اصلا عند انشائها منذ ٨٥ عاما خلت معهدا للدراسات العالية خاصا بالزنوج ـ قد اصبحت الآن تضم طلبة وطالبات من جميع المذاهب والاجناس .

واشار الرئيس ترومان بالجهود التى يبذلها الزنوج المتخرجون فى جامعة هوارد وغيرها فى مكافحة الامراض فى بورما ولبنان وزيادة الانتاج الزراعى فى ليبريا ونشر التعليم فى الحبشة وايران ، وخرج من ذلك القول بان الامريكيين يعملون فى تلك البلاد وغيرها يدا واحدة ـ بغض النظر عن الاختلاف فى الاصل والمذاهب والجنس ـ لدفع عجلة التقدم البشرى الى الامام .

وقال الرئيس الامريكى ان الولايات المتحدة تستمد قوتها من حقيقة مفادها ان سكانها ـ على اختلاف مواطنهم الاصلية وتباين ثقافاتهم ـ تجمع شملهم وتؤلف بين قلوبهم المثل العليا فى الاخوة الانسانية .

واستطرد يقول ان الولايات المتحدة تستطيع ان تحقق ـ عن طريق التباين فى الجنس والاصل بين أفراد شعبها ـ ماتصبو اليه وان تتعامل ـ رجلا مع رجل ـ مع مختلف شعوب العالم .

والمع ترومان الى مايقال من ان القرن العشرين هو عصر امريكا فقال ان الامريكيين يودون لو كان الامر اكثر من ذلك ـ لو كان عصرنا الحاضر قرن الانسانية .

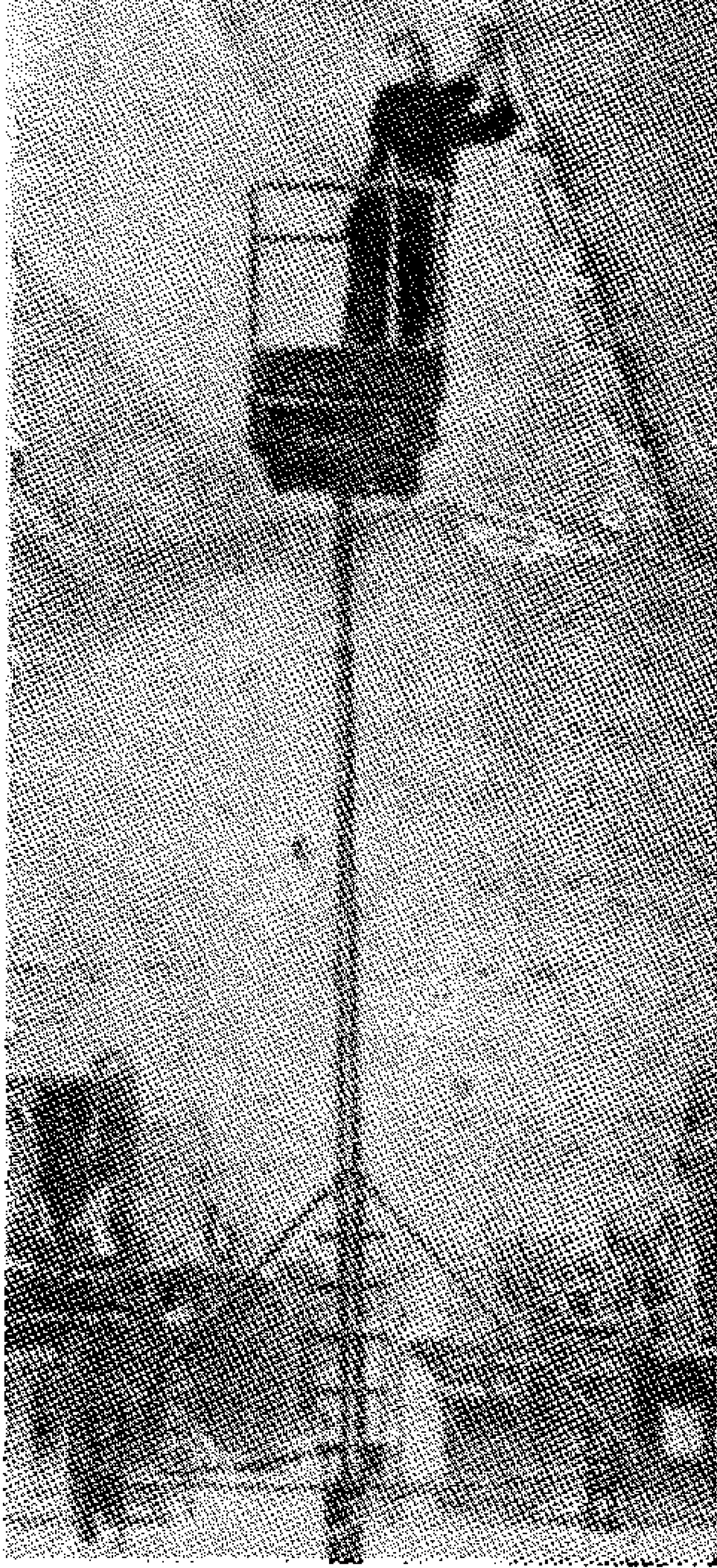
واختتم الرئيس ترومان خطابه قائلا : ولو استطاعت جميع شعوب العالم ان تفهم هذه الحقيقة وان تقدرها حق قدرها فان تحقيق السلام الدائم والعدالة الشاملة فى العالم لن يكون أضغاث أحلام بل حقيقة واقعة .

معرض الصناعات البريطانية لعام ١٩٥٢

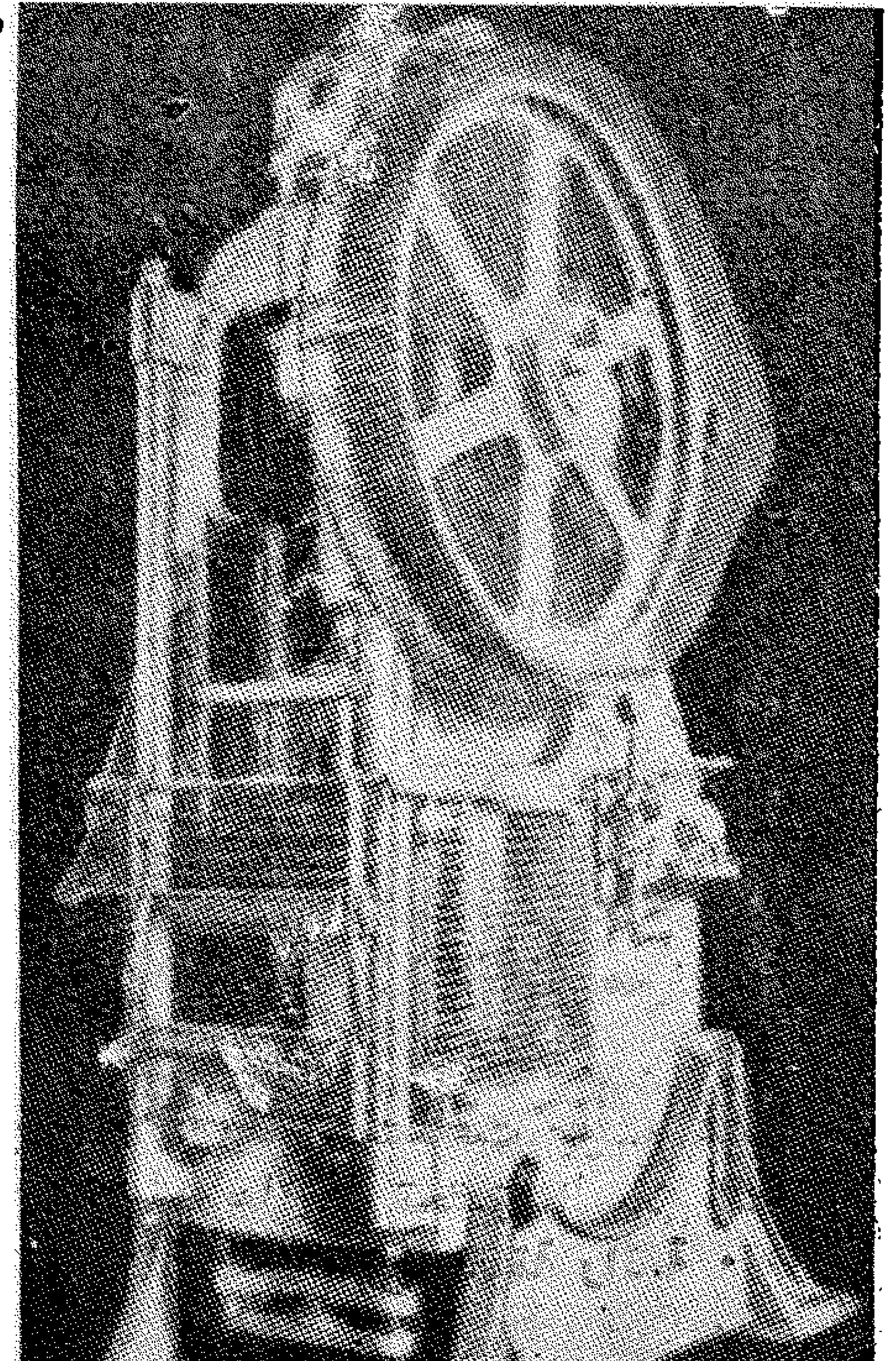
انعقد فى مايو الماضى معرض الصناعات البريطانية فى كاسل بروموتش وبرمنجهام وفى أولمبيا وايرل كورت فى لندن . وقد بلغ عدد العارضين ٢٤٧٢ منهم ٢٣٨٠ من انجلترا و ٤٣ من اسكتلندا و ٣٠ من ويلز و ١٩ من شمال ايرلندا ..

وقد كان عدد الزائرين لاقسام المعرض بلندن ١١٫٥٩٣ مشتر من الخارج و٤٤٫٤٧٣ مشتر من انجلترا و٢٠٫٢٤٧ من عموم الجمهور .

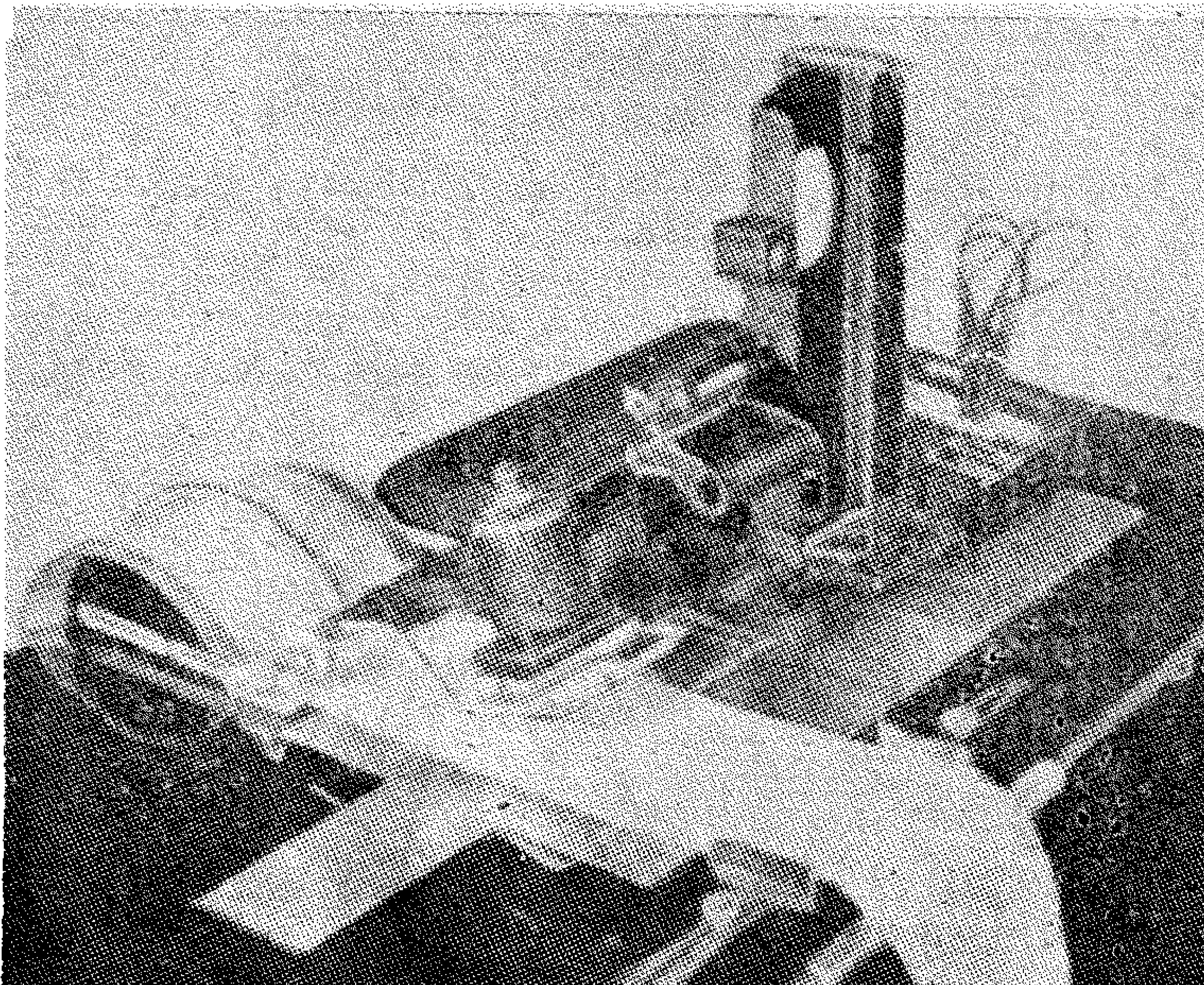
وكان معظم المشترين الاجانب من استراليا (١٠٨٨) والولايات المتحدة (١٠٢٧) والهند (٨٣٩) وجنوب افريقيا (٥٨٩) وايرلندا (٤٩٧) وهولندا (٤٨٩) ونيوزيلند (٤٥٠) وفرنسا (٤٤٢) والسويد (٣٧٤) وبلجيكا (٣٣٦) وكندا (٣٢٩) . وقد بلغ العارضون فى كاسل بروموتش ١٢٥٢ بينما بلغت المساحة المعروض عليها ٢٩٢٫٥٢٤ مترا مربعا وفى لندن زادت مساحة العرض عن العام الماضى فى ثمان قاعات هى المخصصة للمنتجات الكيماوية وادوات الزينة والمجوهرات وادوات المكاتب والبلاستك والادوات والسلع العلمية والطبية والطباعة. وقد كانت مساحة قسم البلاستك اكبر مما كانت عليه فى العام الماضى بمرة ونصف وننشر على هاتين الصفحتين بعض الصور المنتقاة لاهم واحدث المعروضات .



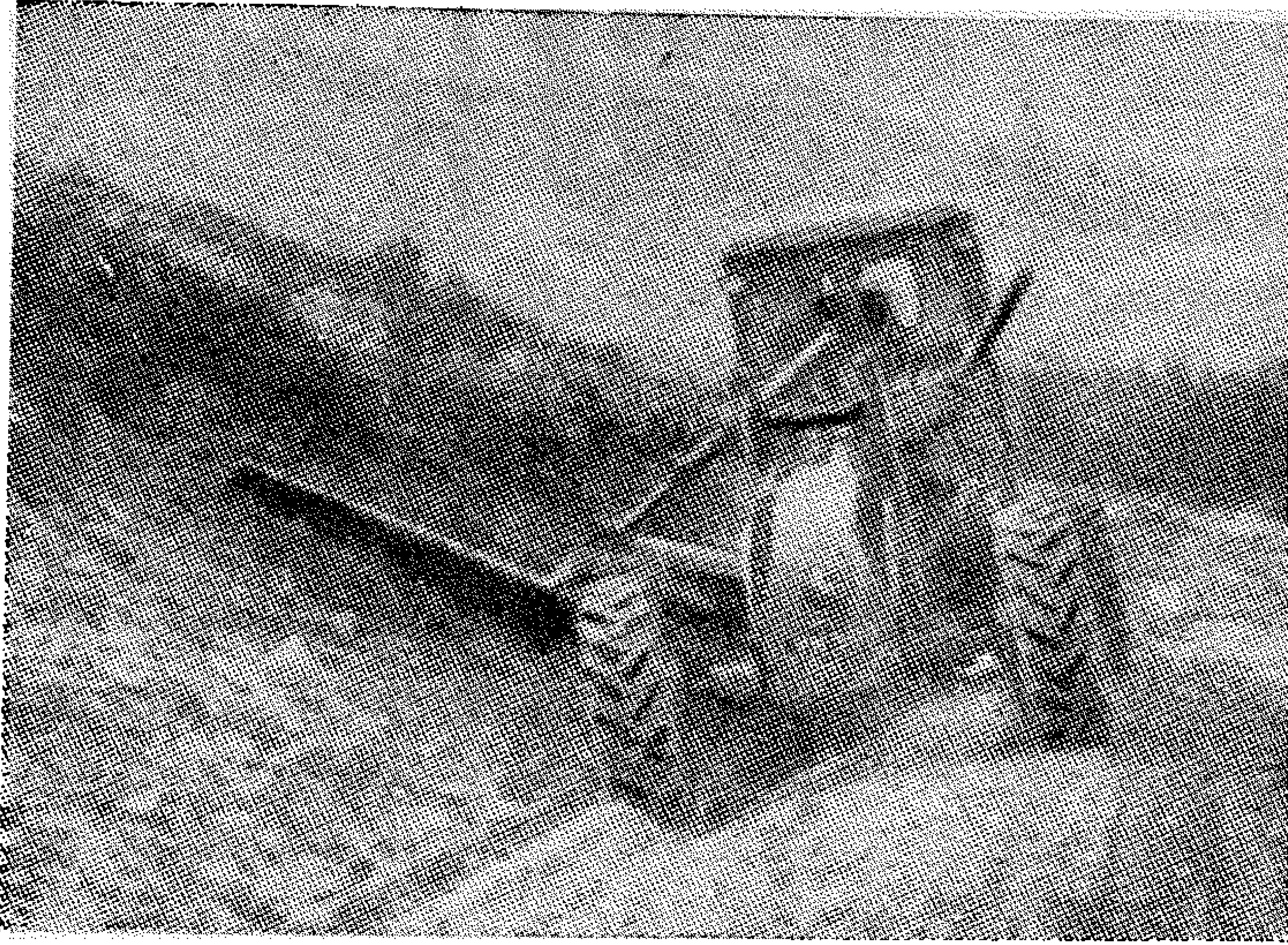
آلة رافعة للاعمال المرتفعة عن الارض ويرى أحد العمال وهو يقوم ببعض التركيبات بالسقف وهو فى حالة من الراحة والاطمئنان



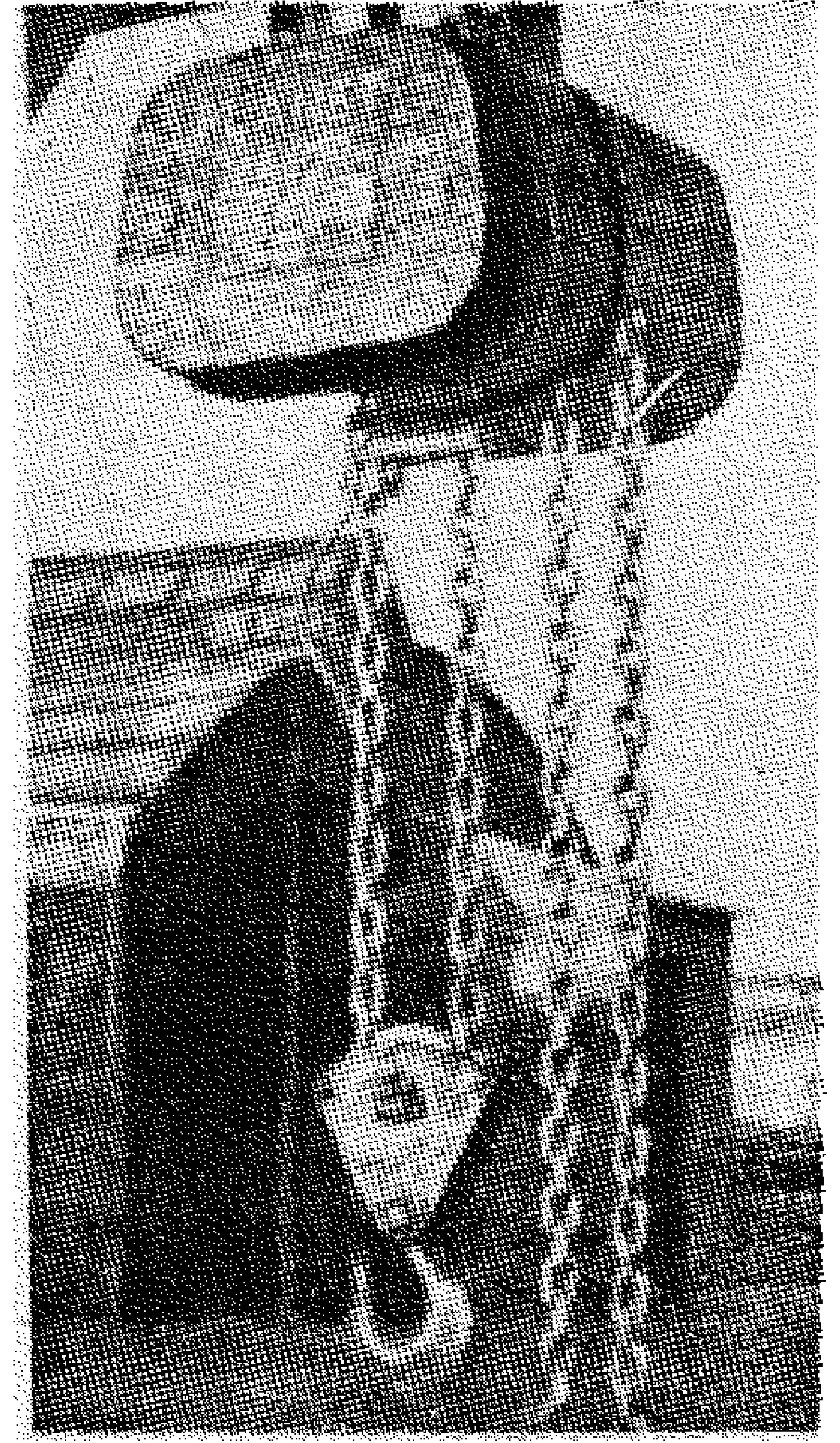
مكبس كهربائى قوته ٩٠٠ طن ــ من معروضات كاوليشاو ــ وولكر



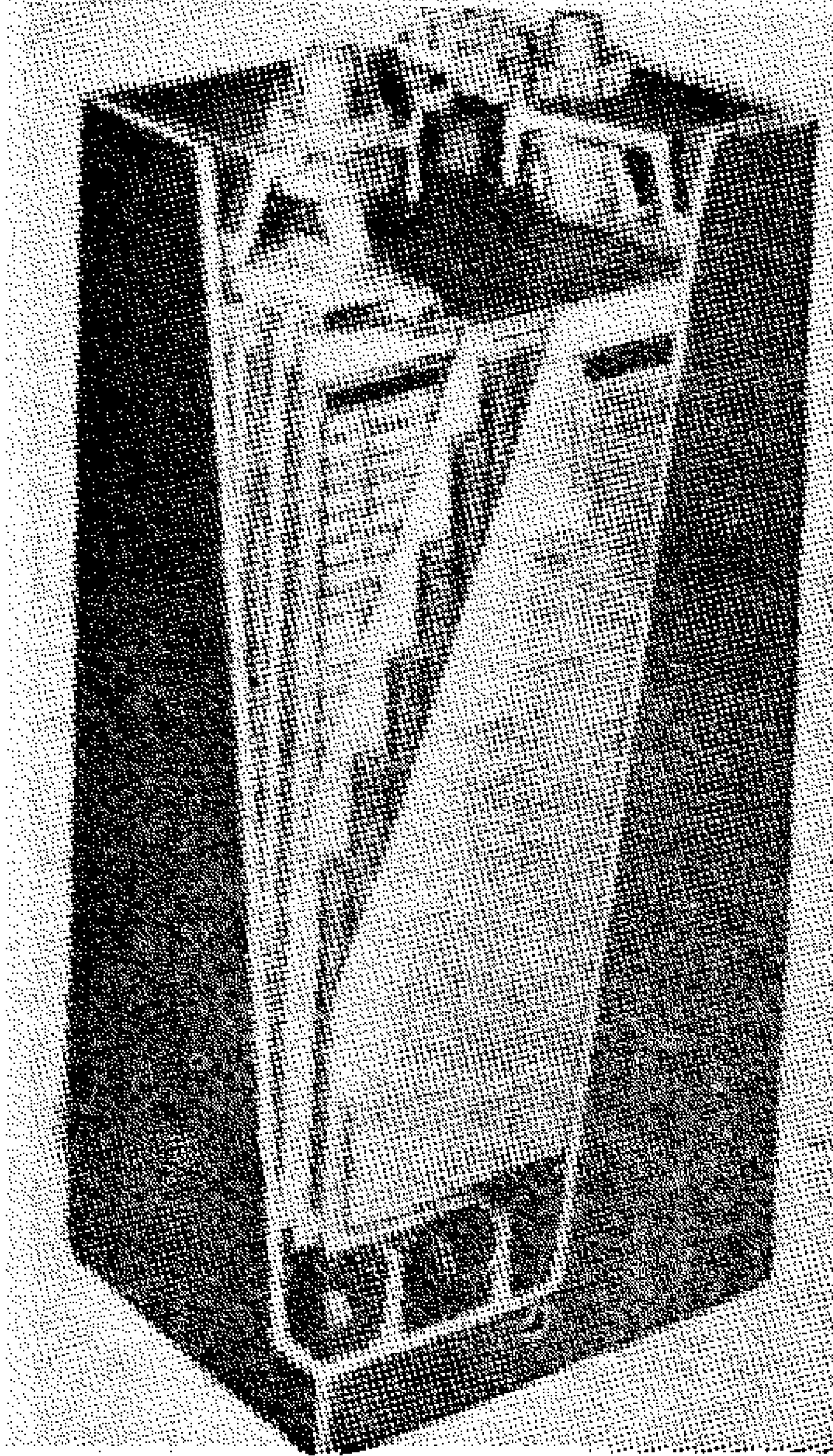
آلة كهربائية لطبع البطاقات والعناوين بسرعة فائقة من صنع شركة أورما



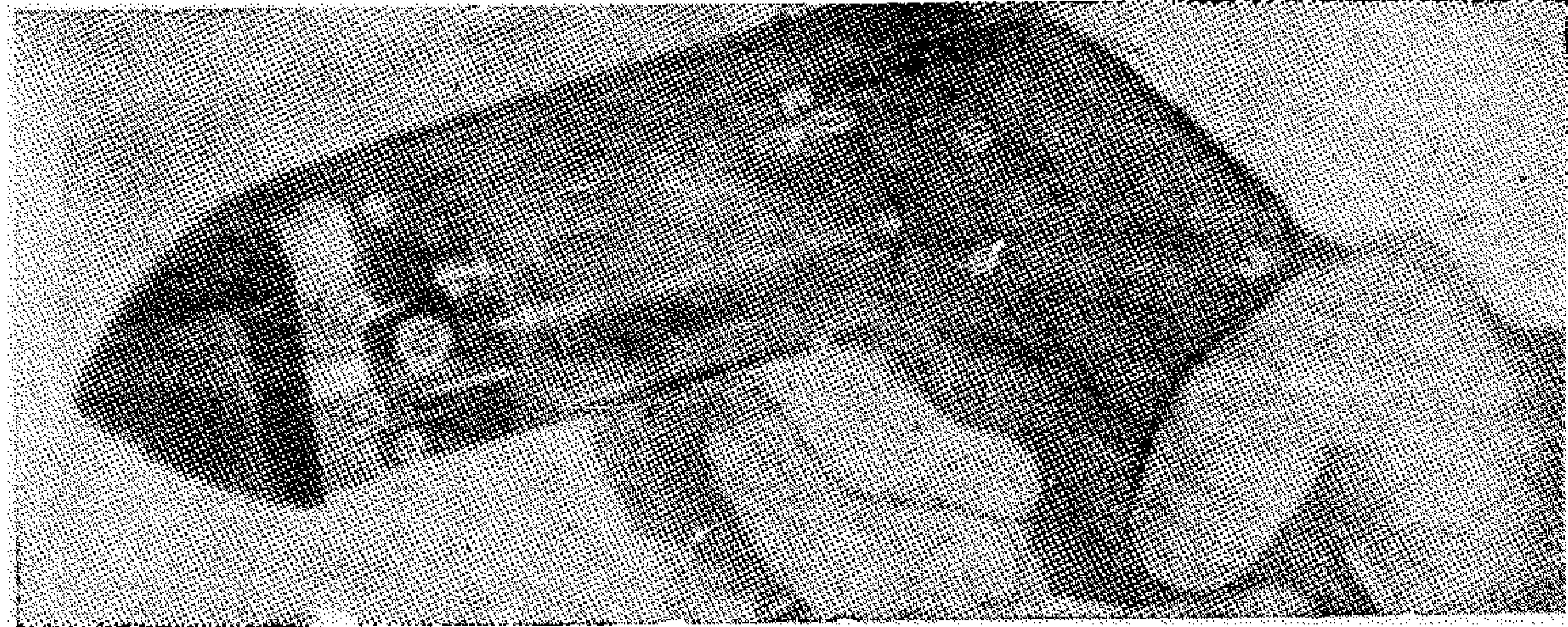
جرار أوستين ٩٩ هـ يقوم بعدة عمليات زراعية ـ أحد المعروضات الخارجية لشركة أوستين



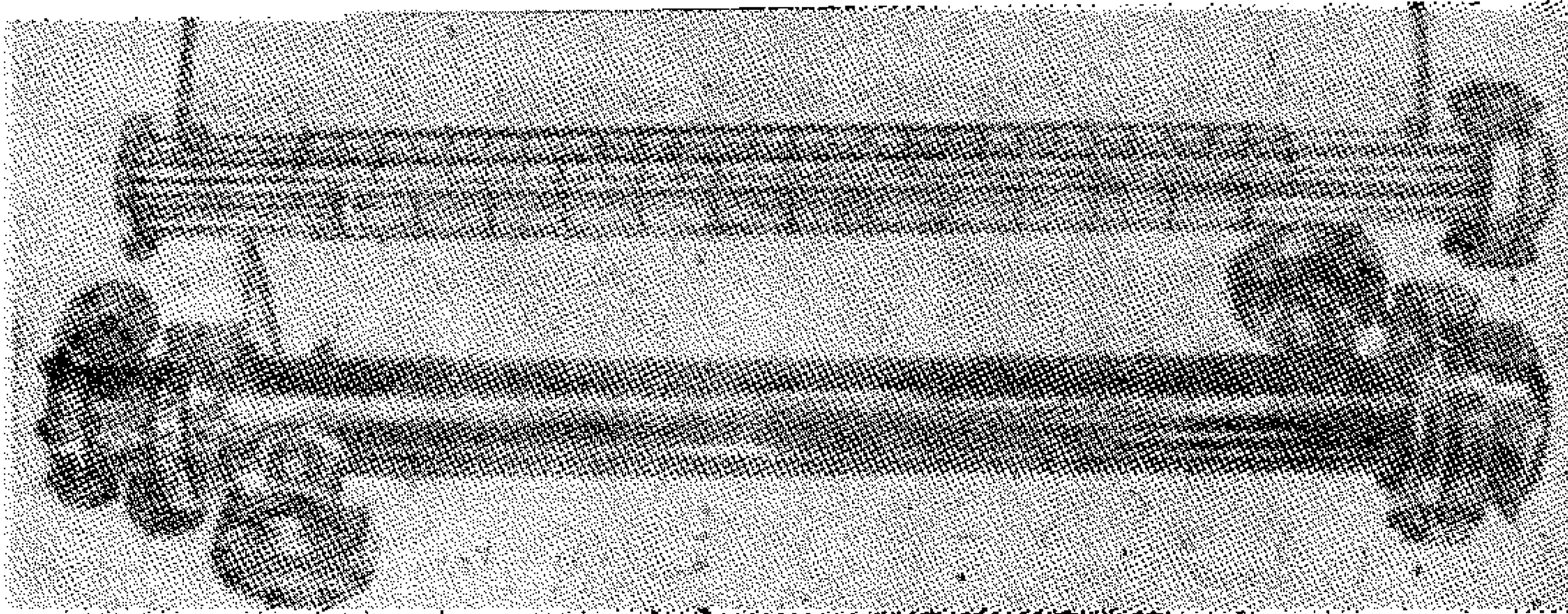
رافعة كهربائية من صنع شركة بللاديوم الهندسية



مقطع مائل لبطارية كلوريد



حافر كهربائى للصلب من صنع كلفن وهيوز



محول حرارى برأس داخلى متحرك ـ لتصفية الزيت ـ من صنع ولنجتون تيوب وركس

القطن

فى النصف الثانى من يونيـــه

الشهر	اقفال ١٣/٦/١٩٥٢	اقفال ٢٧/٦/١٩٥٢
عقود الاقطان الطـــويلة التيلة أساس « جود »		
يوليـه	١٢٥ر٠٠ ريال	١٢٥ر٠١ ريال
نوفمبر	٨٨ر٥٥ «	٩٠ر٩٠ «
ينـاير	٨٩ر٥٥ «	٩١ر٩٠ «
مـارس	٩٠ر٥٥ «	٩٢ر٩٠ «
مايــو	٩١ر٣٠ «	٩٣ر٩٠ «
عقود الاقطان قصـــيرة التيلة أساس « جود »		
يونيــه	٦٨ر٨٥ ريال	٠٠٠٠٠
أغسطس	٧٢ر٧٥ «	٧٣ر٨٠ ريال
أكتـوبر	٦٥ر٧٠ «	٦٨ر١٠ «
ديسمبر	٦٥ر٩٥ «	٦٨ر٦٥ «
فبـراير	٦٦ر٩٥ «	٧٠ر٢٥ «
ابريـل	٦٧ر٤٥ «	٧٢ر٠٠ «

تماسكت أسعار سوق العقود فى هذه المدة غير أنها كانت تتذبذب بين الارتفاع والهبوط بين حين وآخر فى نطاق ضيق متـأثرة بما يجرى فيها من عمليات محصورة تقتصر على فريق المضاربة المحترفة . كما حد من نشاطها تريث بعض المتعـاملين بالسوق لما قد ينجلى عنه الموقـف الحالى بعد فترة الاعياد .

وقد ترددت اشاعة عن اتجاه نية الحكومة الى الاستيلاء على محصـول الكرنك الجديد بأمل تحسين الاسعار للأقطان طويلة التيلة التى ستستلمها من عقود شهر يوليو بسعر ١٢٥ ريال — مما دعا مندوب الحكومة لاصدار بيان رسمى بتكذيب هذه الاشاعة وقد اصدرت بورصة البضاعة الحاضرة منشورا بهذا الخصوص .

ومازالت حركة التعامل فى بورصة العقود مقصورة على عمليـات قليلة لحساب المضاربة المحترفة كما ذكرنا . أما التجارة فقد ركزت نشاطها فى بورصة البضاعة الحاضرة بمينا البصل حسب ماسبق ان أشرنا اليـــه فى تقاريرنا السابقة — مما جعل بورصة العقود معزولة عن سوق البضـــاعة الحاضرة .

ومما يحد من عمليات بورصـــة العقود بغض النظر عن الظـــروف القائمة الآن والتى أشرنا اليها آنفا — ارتفاع نفقات التعامل فيها فقد رفع رسم التمغه عن كل عملية بيع أو شراء (٢٥٠ قنطار) الى ٢٥٠ قرشا أى الى عشرة أضعاف ماكان عليه من قبـل يضاف الى ذلك الرسم الجديد الذى يدفعه العميل لحساب صندوق الضمان ومقداره مائة قرش عن كل عملية هذا بالاضافة الى رسـم السمسرة الذى يتراوح بين ٦٤٠ قرشـــا للأقطان قصيرة التيلة و٨٢٠ قرشا للاقطان طويلة التيلة على أســـاس الاسعار الجارية الآن أى أن جملة مصروفات العملية الواحدة يتراوح بين ١٠و١٢ جنيها .

ومما لاشك فيه ان ارتفاع نسبة هذه الرسوم يثقل كاهل المتعاملين فى السوق وتبعا لذلك لايعود عـلى خزانة الدولة بالزيادة المرجـوة فى حصيلة الرسوم .

سوق البضاعة الحاضرة

استمر النشاط فى سوق البضاعة الحاضرة وزاد الطلب عـــلى جميـع الاقطان خصوصا الرتب الواطئة مما أدى الى تحسين أسعارها .

وقد انتهى التعامل على شهر يونيه وأصبح التعامل مقصورا على شهـر أغسطس بالنسبة للاقطـــان قصيرة التيلة محصول ١٩٥٢/٥١ .

هذا وقد أعلنت وزارة الزراعة فى يوم ١٦ الجارى التقـدير النهائى لمحصول القطن موســـم ١٩٥٢/٥١ فبلغ ٧ر٨٤٠ر٦١٣ قنطارا بخـلاف الاقطان الاســكارتو البالغ قـدرها ٢٣٥٠٥٦ قنطـــارا فتكون جملة الاقطان الناتجة عن الموســم المذكور ٨ر٠٧٥ر٦٦٩ قنطارا .

وقد بلغت المبيعات فى النصـف الثانى من يونيو برغم فترة الاعياد التى تخللتهـــا ٣٠٢٦١ بالة مقابل ٢١١٥٥ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها :

كـرنك	٦٠٣٢	بالة مقابل	٤٢٨٥	بالة
منوفى	٤٠٠٦	« «	٣٥٨٥	«
جيزة ٣٠	١٢٠	« «	٦٣٩٥	«
اشمونى	٨٩٢٣	« «	٥٩٩٨	«
زاجوراه	٢٣٥١	« «	٧٠٠	«
مخلوط	١٧٤٨	« «	١٦٣	«

أخبار محلية

١ — وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨ الجارى على استصدار مرسوم بقانون بالترخيص باصـدار قرضين بمبلغ ٢٥ مليون جنيه لتمويل عملية القطن الذى ستشتريه الحكومة.

٢ — تدل الاحصاءات التقريبية التى تصدر بين حين وآخـر عن ارتفاع تكاليف زراعة القطن — لهذا يفكـر المسـئولون فى هذه الآونة التى انخفضت فيها أسعار القطن عن ذى قبل فى ضغط هذه التكاليف بقدر المستطاع ولا سيما مالايتعارض منها مع الاقتصاد القومى .

أخبار خارجية

تلقت مصلحة الاقتصاد الدولى من القنصل العام لمصر فى تركيا تقريرا عن صناعة الغزل والنســج هناك يؤخذ منه أن محصول القطن فى تركيا لايكاد يفى بحاجة البلاد — ولهذا فان تركيا لن تصدر منه شيئا وأنها وان كانت تقوم بصناعة غزل ونسج القطن الا أن انتاجها لايفى بحاجة البلاد بل تدعوها الحاجة الى الاستيراد منه لسد هذا الاستهلاك .

تعدين ثروة المحيط

مما يشغل بال الاقتصاديين وارباب الصناعة بنوعيها : التحويلية والاستخراجية ، بل ويخيفهم هو ذلك اليوم الذى تنفذ فيه بعض المواد المعدنية كما يهدد بذلك معدن القصدير فمن جهة نجد ان الصناعة الاستخراجية (التعدين) يسرى عليها قانون تناقص الغلة ومن جهة اخرى نجدان الجزء من النفقة المخصص لاستهلاك القصدير فى صناعة السيارات مثلا بالنسبة الى النفقة الكلية للوحدة المنتجة ضئيل بحيث انه اذا تضاعف ثمن هذا القدر المطلوب من القصدير لن يؤدى الى انكماش الطلب عليه بل ان الكمية التى كانت تستهلك تظل مطلوبة للصناعة . غير أن ذلك اليوم المخيف جعل الخبراء يتفننون فى احلال المواد البديلة وقصر استعمال مثل هذه المادة فى الحالات التى لا يمكن الاستغناء عنها .. على أن هذا اليوم الذى يخشاه الخبراء يبدو بعيدا جدا بل فى الحقيقة نجد ان حلول هذا اليوم نظريا فقط. فقد مكننا التقدم الصناعى من استغلال المناجم التى تكون نسبة المعادن بها ضئيلة بعد ان كانت متروكة لكبر نفقات استغلالها ، وذلك بالاضافة الى وجود كميات كبيرة من المعادن الخردة التى يمكن صهرها وتشكيلها من جديد . فلقد قدر الخبراء ان الحديد الخردة بالولايات المتحدة يكفيها — حسب معدل استهلاكها قبل الحرب — لمدة ٢٥ سنة .

ولقد طالعنا الحظ بأمل سعيد حيث أمكن للانسان ان يعدن ما فى مياه المحيط من ثروة معدنية توجد على هيئة محاليل للاملاح المعدنية فما المحيط الا صندوق لكنز لا يمكن للعقول ان تقدر قيمته . اذ ان مياهه تحتوى على معادن هامة تستعمل فى صنع الاشياء الخفيفة

featherweight things

بالاضافة الى كميات عظيمة جدا من جميع العناصر الكيمائية المعروفة تقريبا . فالمحيط سوف يكون من اغنى واعظم موارد العالم فى الثروة المعدنية ..

ففى الحرب الماضية قاد الطيارون طائرات مصنوعة من المغنسيوم المستخرج من البحر ، كما صنعت منه ايضا القنابل المحرقة التى امطرت الاستحكامات الحربية . زد على ذلك ان مادة الوقود المستعملة فى الطائرات تحتوى على مادة البروم المستخلصة من مياه المحيط . واذا ما كانت ثروة المحيط تعدن بالامس لسد الحاجات العسكرية فانها سوف توجه فى الغد الى جميع نواحى الانتاج والنشاط الاقتصادى ..

ومما يبعث على الشك والعجب ان تعدين ثروة المحيط فى الولايات المتحدة الامريكية قد بدأ فى وسط مقاطعة متشجن التى تبعد عن أقرب ساحل للمحيط بمئات الاميال .

ويعلل ذلك بأنه فى العصور الجيولوجية القديمة قد حدث خسف فى هذه المنطقة وعلتها مياه المحيط ، ثم حدث بعد ذلك اضطرابات ارضية اخرى ادى الى فصل المحيط عن هذه المقاطعة بعد ان ترك عليها كميات هائلة من مياهه ومن الاملاح التى بقيت بعد ان تبخرت المياه استخرج المغنسيوم بعد ان انقطع الوارد منه من المانيا بين سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ثم اخذت الخطوة الثانية وهى الالتجاء الى المحيط نفسه . وظل هذا التحول ما هو الا حلم حتى سنة ١٩٣٠ . وفى سنة ١٩٣٣ كانت آلات الضغط الشديد والتى تستعملها فى معظم العمليات الصناعية تصنع من البروم الذى يوجد فى مياه البحر بكميات هائلة وتبلغ نسبته فيها ٠٠٠٠٦٧ر٠ والميل المكعب من مياه المحيط يحتوى على ٢٧٨ الف طن منه وهذه الكمية كافية لاستهلاك احدى الدول الصناعية لمدة طويلة .

وقد شيد اول مصنع لاستخلاص البروم على ساحل كارولينا حيث نصبت المضخات المتصلة بانابيب المص الملقاة فى المحيط وقد قدر الانتاج اليومى لهذا المشروع من البروم بستة آلاف جنيه غير ان خبراء الانتاج كانوا غير قانعين بهذا اذ كانت المياه المالحة المنصرفة تحتوى على ملح ابسوم وكلورور الكلسيوم وبوتاسيوم ومغنسيوم وحديد والومنيوم ونحاس ويود وفضة وذهب بجانب عناصر أخرى كيماوية نادرة لا تحصر . .

والمغنسيوم الذى كان يضيع من المياه المصروفة الى المحيط هو بالذات سبب قلق هؤلاء الخبراء . فان هذا المعدن الفضى اللامع تبلغ خفته ضعف خفة الالومنيوم غير ان السبيكة المكونة منه ومن نسب معينة من الزنك والمنجنيز تبلغ فى صلابتها شدة الصلب وتحمله وميزة هذه السبيكة الغاية فى الخفة والشديدة الصلابة جعلتها اكثر ملاءمة لصنع هياكل الطائرات . اذ الرطل منها يمكن تشكيله الى الواح كافية لبناء طائرة تمثل الثقة والامان المتزايدان . وفى سنة ١٩٤٠ شيد مشروع آخر على قطعة ارض رملية على هيئة شبه جزيرة فى مصب احد أنهار تكساس التى تصب فى خليج مكسكو . فكان المغنسيوم يستخلص من المياه الممتصة من احد جهتى شبه الجزيرة ثم تصرف المياه الباقية فى الجانب الآخر منها وعلى بعد كاف من فوهات انابيب المص لمنع تخفيف نسبة المغنسيوم فى المياه التى ستمتص بعد ذلك .

وقد قدر انتاج هذا المشروع بـ ٢٠٠ مليون رطل فى السنة كما وصلت المشاريع الاخرى الى ضعف هذا الرقم .. وسوف يستعمل المغنسيوم فى صنع كل شىء يطلب فيه الخفة . فالطيران سوف يبتلع كميات ضخمة كما انه سيدخل فى صنع قطع الاثاث الخفيفة والادوات المنزلية وسوف يتمكن الرجل من رفع سيارته بدون رافعة عندما تصنع الشاسيهات من سبيكة المغنسيوم النادرة وسوف تزن الآلة الكاتبة المصنوعة منه رطلان فتصبح اكثر تداولا واسهل نقلا ..

وخلاف البروم والمغنسيوم توجد مجموعات اخرى من المواد الكيمائية متروكة بدون استغلال فى المحيط . ولا يعتبر هذا الاستغلال الا خطوة فى تعدين هذا المنجم العالمى الضخم .

احمد فريد حسن
بكالوريوس فى التجارة



لماذا يعلن تاجر التجزئة

كبر المحال التجارية رهين بعدد عملائها ، بل ان مجرد بقاءهذه المحال على حالها لايمكن أن يستمر الا بأن يجتذب المحل اليه عملاء جددا ٠

والسبب فىذلك فى غايةالوضوح، ففى كل يوم يفقد المحل عـددا من عملائه القدامى ، اما لانتقالهم من حى الى حي أو من بلد الى بلد ، أو لقطعهم المعاملة مع المحل لسبب أو لآخر ٠

والموت سنة الحياة ، فرغم أنه فى لحظة من اللحظات يولد أكثر ممايموت من الناس ، فان الذين يموتون جلهم من طبقة المشترين لمعظم الأصناف ، أما الذين يولدون فبينهموبين وصولهم الى طبقة المشترين عديد من السنين ٠

لذلك فيجب ان يعمل المحل علىأن يكون لهجمهور متجدد ، هواشبه بماء النهر كلما صب جزء منه فى البحر أو تسرب الى الارض حل محله جزءآخر وارد من المنبع ٠

بهذا وحده يكبر المحل أو علـى الاقل يحافظ على مستواه ٠

والآن كيف نحصل على عمـلاء جدد لمحل التجزئة ؟

قد نفكر تفكيرا بدائيا ، فيقـوم التاجر بنفسه أو بأحد أعوانه ،بطرق أبواب البيوت ليعرض على رباتهـا خدمات المحل ٠ وفى هـذه الحالة أحب أن أسأل بعض الاسئلة ٠

أيستطيع طارق الباب أن يجد ربة الدار داخلها ؟ واذا وجدها فهـل يستطيع أن يقابلها (وقد تمنعـه التقاليد من ذلك) ، واذا قابلها فهل يستطيع أن يعرض عليها خدماته ، واذا عرض هذه الخدماتفهل يستطيع اقناعها ؟

ان الحصـول على شـخص قوى الشخصية ذو قدرة على الاقنـاع أو التأثير أمر عسير ٠ وقديتطلب الامر من طارق الأبواب هـذا أن يترك بطاقته مرة وأخرى حتى يسـمح له بالمقابلة أو تتاح له الفرصة لذلك ٠ فانه ان حصل ــ اذا ماأتقن عمله كل الاتقان ــ على خمسة عشر أو عشرين عميلا جديدا ، لكان حسن الحظ يشار اليه بالبنان ٠

هذه هى طريقة عملية ، الا أنها تتكلف الكثير من الوقت والجهـد والمال ٠

لذلك فهناك طريق آخر سهـل ميسر يسمح للتاجر بالحصول على عملاء جدد ، بغير أن يتكلف هذا الوقت الطويل والجهد المضنى والمال الكثير ، وبهذه الطريقة ــ الثانية ــ يستطيع أن يخاطب كل يوم ووقتما أراد آلافا من المستهلكين وهم فىحالة من الراحة والرضـا مما يسهل من تشويقهم واقناعهم والتأثير عليهم ذلك هو طريق الاعلان ٠

فبالاعلان تخبر المجتمع كله بمـا تريد أن تقول له ، ولن يكلفك الامر شيئا اذا ماقورن ذلك بخطاب مفتوح يكلفك لكل مرسل اليه أربعةمليمات، واليك مثال :

اعلان على ثلاثة أعمدة بارتفاع ٢٠ سنيمترا فى احدى الصحف السيارة بسعر ٧٠ قرشا للسنتيمتر ،سوف يكلفك ٤٢ جنيها ٠ فاذا افترضـنا أن توزيع هذه الجريدة يبلـغ مائة ألف ، وأنها تتداول بين قرائها ،فيبلغ عدد قرائها والمطلعين عليهاوالمتداولين لها ٣٠٠ ألف (وهذا رقم متواضـع فكل جريدة تتداولها على الاقل أسرة كاملة) ٠ فاذا افترضنا أن عددالقراء الذين سيقع نظرهم على اعلانك من هؤلاء الثلاثمائة ألف هم ٥٠ ألفافقط٠ ففى هذه الحالة يكون الاعلان قدكلفك ثمانية مليمات لكلقارىء ٠ (وهذاهو خمس التكـاليف فى حالة بطـاقات البريد ــ علاوة على ماتتكلفه هذه من جهد مضنى وعمل شاق)

والاعلان ليس به سحر عجيب ، وليست به قوة خفيةتفعلالمستحيلات وتحقق المعجـزات فتزيد من أرباح المتجر ٠

كلا فان للاعـلان مقومات أخرى وعوامل يجب أن تتعاون معهليصير منتجا محققا للأرباح ٠

فمثلا مهمـا نشرت من اعلانات مصممة أحسن تصميم ومخرجةأروع اخراج ، فى أوسع وسـائل النشر انتشـارا ، ثم كانت السلعة المعلن عنها رديئة ، فانك لن تستطيع أن تبيعها الا مرة واحدة ــ وواحدة فقط، لأن من يسـتعملها مرة يرفض أن يصير بوقا للدعاية السيئةعنهافيمنع القراء ــ الذين رأوا الاعـلان ولم يشتروها بعد ــ من شرائها ٠

كذلك اذا كان محل التجزئة غير

دولار الترانسيت فى السويد

ينتظر أن تصدر حكومة السويد تراخيص استيراد عن النصف الاول من سنة ١٩٥٢ تبلغقيمتها ٧٥مليون دولارا من دولارات الترانسـيت ٠ وسـعر دولار الترانسيت فى الوقت الحاضر يزيد بنسبة ٢٠ الى ٢٥٪ عن السعر الرسمى للدولار٠والحصول على دولارات الترانسيت هـذه يتم عادة عن طريقصفقات ثلاثية ،فمثلا يستورد التاجر السويدى جلودا من الارجنتين بالعملة السـهلة ثم يعيد تصديرها الى الولايات المتحدة مقابل دولارات ، فيخسر فى هذه العملية ولكنه يعوض هـذه الخسارة ببيع الدولارات التى حصل عليها بأكثرمن السعر الرسمى ، وذلك بموافقـة السلطات الرسمية ٠

منظم ومرتب بالدرجة التى تدل المشترى على ماهو محتاج اليه بالضبط، أو اذا كانت معاملة عمال البيع للعملاء غير متمشية مع قواعد الذوق وآداب المجاملة ، كل ذلك عقبة فى سبيل الاعلان مهما كان قويا ، وبذلك لايأتى بنتيجة .

على تاجر التجزئة اذن قبل أن يقدم على الاعلان أن يطمئن على سلعه التى يبيعها وعلى نظام متجره وعلى الخدمات التى يؤديها لعملائه ، فاذا ما استراح الى ذلك فله أن يطمئن الى أن اعلاناته سوف تعمل على زيادة أرباحه ، وبغير هذه العوامل الثلاثة ، فان الاعلان سينقلب عليه بدلا من أن يكون له ، فيصبح وسيلة للتشهير عليه لدى الجمهور ، وفى هذه الحالة فان قوة الاعلان تؤتى أثرا عكسيا قويا تزداد درجته كلما ازدادت قوة الاعلان .

يجب أن يسأل تاجر التجزئة نفسه : ماذا يجنى المستهلك من فوائد السلع لدى الجمهور ، وهل تتعادل قيمة الاستعمال من قيمة التبادل — أى ثمن السلعة ؟

ان الناس ليتساءلون قبل أن ينفقوا أموالهم فى الشراء :

لماذا أشترى هذه السلعة بدلا من أخرى أنا محتاج اليها ؟

هل يناسبنى هذا الثمن المعروضة به السلعة ؟ وهل أجدها معروضة بثمن أقل فى متجر آخر ؟

لماذا أشترى من هذا المتجر بالذات ولا أشترى من المتاجر المنافسة له ؟

هذه الأسئلة — وغيرها — يجب أن يجيب عليها الاعلان قبل أن تتبادر الى ذهن الجمهور .

ويجب على التاجر أن يبدى عناية خاصة نحو ابراز ميزة يحصل عليها الناس من التعامل معه (نقطة التفضيل) فان كانت السعر فليتحدث عن السعر ، وان كانت الخدمة داخل المحل أو خارجه — كالتوصيل المجانى للمنازل — البيع على الحساب أو بالتقسيط أو الخصم على قيمة البضاعة . . . الخ — فليذكرها بالتفصيل .

وليكن الاعلان صادقا صريحا ، فان التاجر اذا خدع عميلا واحدا فقد يفقد عملاءه جميعا ، فبهؤلاء العملاء يعيش ، وربما تودى خدعة واحدة بسمعة المحل الى أبد الآبدين .

محمود عساف

بيان الملكية الصناعية

عن شهر مايو ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٨٩٠
مصانع	٨٥

محال مملوكة للشركات

متاجر	٢٥٧
مصانع	٥٠

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	—	٥٠٨
رسوم تدوين	٦٠٠	٢٧٣
رسوم مستخرجات	٢٠٠	٣٦
مجموع الرسوم	٨٠٠	٨١٧

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٧٢٩	٢٠٤ر٣١٩
صناعية	—	٥٤ر٨١٤
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	٦٢ر٠٩٩
صناعية	—	٤٨ر٣٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	٢٠ر٠٠٠
شركات مساهمة		
تجارية	—	٦٠٠ر٠٠٠
صناعية	—	—

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	—	٧٥٢ر٥٠٠
صناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ بيع ورهن	—	—
رسوم مستخرجات	٥٠٠	—
المجموع	٥٠٠	—

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٦٣
العلامات الاجنبية المودعة	١٥١
العلامات المحلية المسجلة	٢١
العلامات الاجنبية المسجلة	١٠٥

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٤٦٧
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١١٨
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٦٠٠	٢٨٣
المجموع	٦٠٠	٨٦٨

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٣٩
البراءات الاضافية	—

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	١٩٥
رسوم سنوية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٢٥٠	٧
المجموع	٢٥٠	٢٠٢

بيان خاص

بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	١
نماذج	٤

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
نماذج	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	١٢
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	١٢

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٤
طلبات قبلت	٦
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	١٢

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	—	٢٠

نصوص أسئلة امتحان المحاسبين والمراجعين

الامتحان الابتدائى

دور ابريل ١٩٥٢ — **الزمن ثلاث ساعات**

مادة المحاسبة

اجب على :
١ ــ السؤالين الاول والثانى
٢ ــ احد السؤالين الثالث والرابع
٣ ــ احد السؤالين الخامس والسادس

السؤال الاول (٣٠ درجة)

عبد اللطيف وحسين شريكان فى شركة تضامن تنتهى سنتها المالية فى ٣١ مارس . ومما ينص عليه عقد الشركة :

١ ــ تقسيم الارباح والخسائر بالتساوى .
٢ ــ تحسب فائدة على رأس المال والحسابات الجارية الدائنة بمعدل ٥ ٪ سنويا .
٣ ــ يحسب لكل من الشريكين مكافأةادارة مقدارها ٤٠٠ جنيه للاول و ٣٠٠ جنيه للثانى فى آخر كل سنة .

وفى ٣١ مارس ٩٥١ كانت ارصدة حسابات الشركاء كما يلى :

	رأس المال	الحسابات الجارية (دائنة)
عبد اللطيف	١١٠٠٠	٨٤٠
حسين	٧٠٠٠	٥٠٠

وفى اول ابريل سنة ١٩٥١ تنازل عبد اللطيف للشركة عن حق اختراع يملكه قدر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه زيدت به حصته فى رأس المال .

وفى اول اكتوبر ١٩٥١ دفع حسين فى بنك الشركة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه زيادة لحصته فى رأس المال

وقد بلغت مسحوبات الشريكين فى خلال السنة ٩٥١/٩٥٢ ما يلى :

عبد اللطيف ١٣٠٠ جنيه (تحسب عليها فائدة مقدارها ٣٥ جنيها)
حسين ٩٠٠ جنيه (تحسب عليها فائدة مقدارها ٢٢ جنيها)

وفضلا عن الارصدة التى تنتج من العمليات السابقة استخرجت باقى ارصدة حسابات الشركة فى ٣١ مارس ٩٥٢ فكانت كما يلى :

مبانى وعقارات ٨٢٨٠ جنيه ، مصاريف اعلان ١٥٠ جنيه ، مدينون ٢٤٠٠ جنيه ، تأمين ٢٥٠ جنيه ، بضاعة فى ١٩٥٢/٣/٣١ ٥٠٠٠ جنيه ، دائنون ٢٠٤٠ جنيه ، رصيد حساب التشغيل (دائن) ١٣٩٠٠ جنيه ، مهايا ٢١٠٠ جنيه ، كهرباء ١٦٠ جنيه ، مصروفات توزيع ٤١٩٠٠ جنيه ، احتياطى الديون المعدومة ٢٠٠ جنيه ، آلات وعدد ٧٠٠٠ جنيه ، سيارات نقل ٢٠٠٠ جنيه ، اثاث ٤٠٠ جنيه ، بنك ٥٥٠٠ جنيه ، مصروفات المصنع مدفوعة مقدما ٩٠ جنيه ، صندوق ٥٠ جنيه

والمطلوب تصوير حساب الارباح والخسائر والميزانية عن السنة المنتهية فى ٣١ مارس ٩٥٢ مع مراعاة ما يلى :

١ ــ قدرت السيارات فى ٣١ مارس ٩٥٢ بمبلغ ١٨٠٠ جنيه
٢ ــ يحسب الاستهلاك بمعدل ١٥ ٪ للآلات و ١٠ ٪ للاثاث سنويا
٣ ــ مستحق على الشركة :
٣٠ جنيها مهايا للموظفين
١٥٠ جنيها تعويض لاحد الافراد عن حادث من احدى سيارات الشركة اعتمده المدير ولكنه لم يدفع .
٤ ــ المبالغ الآتية مدفوعة عن السنة المقبلة :
٥٠ جنيها تأمين ، ٢٠ جنيها اعلانات
٥ ــ يجب ان يبلغ احتياطى الديون المعدومة للسنة المقبلة ٣٠٠ جنيه .

السؤال الثانى (٣٠ درجة)

الزيات اخوان اصحاب مصانع جبنة ومستخرجات الالبان بدمياط وقد اتفقوا مع الاهوانى التاجر بالعباسية على ان يتولى تصريف ما يرسلونه له من بضاعة لحسابهم وتحت مسئوليتهم بعمولة ٦ ٪ وعمولة دفع ٣ ٪ على المبيعات الآجلة .

١ ــ فى اول فبراير سنة ٩٥٢ ارسلوا اول شحنة بالاوتوموبيلات وبيانها :
٥٠٠ صفيحة نمرة ١ بسعر التكلفة ١٧٠ قرشا على ان تباع بسعر ٢٢٠ قرشا
٥٠٠ صفيحة نمرة ٢ بسعر التكلفة ١٤٠ قرشا على ان تباع بسعر ١٨٠ قرشا
حسبت شركة النقل على الزيات النولون بمعدل قرشين عن الصفيحة

٢ ــ تسلم الاهوانى البضاعة وباع منها شهر فبراير ما يلى :
٢٥٠ صفيحة نمرة ١ بكمبيالة لمدة شهرين بسعر ٢٢٥ قرشا .
١٥٠ صفيحة نمرة ١ نقدابسعر ٢٢٠ قرشا
٣٠٠ صفيحة نمرة ٢ لابومشعل بسعر ١٨١ قرشا وقبض نصف الثمن فقط .

٣ ــ فى خلال شهر فبراير كانت مدفوعات الاهوانى للزيات كما يلى :
فى ١٠ فبراير اودع لحسابهم فى البنك ١٥٠ جنيه
فى ٢٢ فبراير اودع لحسابهم فى البنك ١٠٠ جنيه
فى ٢٠ فبراير ظهر لهم الكمبيالة المسحوبة ثمنا لل ٢٥٠ صفيحة

٤ ــ فى آخر فبراير ارسل الاهوانى حساب مبيع تضمن مصروفات تفريغ وتخزين وخلافه ١٠ جنيهات والمطلوب تصوير حسابات الامانة لدى كل من الزيات اخوان والاهوانى .

السؤال الثالث (٢٠ درجة)

فى اول يناير ٩٤٨ اشترت شركة بحق الشفعة ٨ أفدنة بسعر الفدان ٥٠٠ جنيه وبلغت مصروفات العقد من تحرير وتسجيل ٣٢٠ جنيها .

وفى اول فبراير شرعت الشركة فى اقامة مخازن لها على فدان من هذه الاراضى تمت فى آخر اكتوبر ٩٤٨ وتكلفت المبانى ٩٣٧٥ جنيها .

وفى آخر ديسمبر ٩٥٠ باعت الشركة خمسة افدنة بسعر الفدان ٧٥٠ جنيها وبلغت السمسرة المدفوعة ١٠٠ جنيه .

والمطلوب :
١ ــ تصوير حساب الاراضى من اول يناير سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر ١٩٥٠
٢ ــ تصوير حساب المخازن من اول نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر ١٩٥٠ علما بأن الاستهلاك السنوى للمبانى ٢ ١/٢ ٪

السؤال الرابع (٢٠ درجة)

فى اول يوليو سنة ١٩٥١ باع حسن عثمان وشركاه بضاعة لمحمود كامل بمبلغ ١٣٥٠ جنيها وقد دفع المشترى نقدا ٣٥٠ جنيها

وقبل كمبيالة تستحق فى آخر سبتمبر ١٩٥١ بالباقى وقدره ١٠٠٠ جنيه

وفى ١٥ يوليو ٩٥١ خصمت الشركة الكمبيالة فى البنك بمعدل ٦ ٪ السنة وقيد الصافى لحسابها .

وفى ٢٩ سبتمبر ابلغ محمود كامل الشركة انه يتعذر عليه دفع قيمة الكمبيالة فاتفق الطرفان على ان يسدد كامل من قيمتها ٣٠٠ جنيه فقط وان يحرر بالباقى سند اذنى بعد اضافة فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ وبدل مصاريف ١٠ جنيهات على ان يستحق دفع السند فى اول ديسمبر ١٩٥١

وفى ٣٠ سبتمبر طلبت الشركة من البنك ان لا يقدم الكمبيالة للدفع وان يقيد قيمتها على حسابها طرفه .

وفى ٢٥ نوفمبر ارسلت الشركة السند للتحصيل .

وفى ٤ ديسمبر وصل الشركة اخطار من البنك بأنه حصل السند وقيد القيمة لحساب الشركة وان مصروفات التحصيل والعمولة بلغت ٣ جنيهات

والمطلوب اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم لدى الشركة .

السؤال الخامس (٢٠ درجة)

١ ــ ما الفرق بين دفتر اليومية ودفتر الاستاذ ؟
ب ــ ما هى انواع دفاتر اليومية المستعملة ولاى غرض يستعمل كل منها ؟
جـ ــ ماهى انواع دفاتر الاستاذ المستعملة ولاى غرض يستعمل كل منها ؟
د ــ ما علاقة دفاتر اليومية بدفاتر الاستاذ التى تذكرها ؟
هـ ــ ما سبب تعدد هذه الدفاتر من يومية واستاذ ؟

السؤال الساس (٢٠ درجة)

١ ــ ما الفرق بين الحسابات الحقيقية والحسابات الاسمية والحسابات الشخصية.
ب ــ ما اهمية هذه التفرقة عند عمل حساب الارباح والخسائر .
جـ ــ ما علاقة هذه الحسابات بميزانية المنشأة وتحت اى نوع من انواع الموجودات والمطلوبات توضع ارصدتها .

مادة الضرائب

اجب على
١ ــ السؤالين الاول والثانى
٢ ــ احد السؤالين الثالث والرابع
٣ ــ احد السؤالين الخامس والسادس

السؤال الاول (٣٠ درجة)

امين وشريكه شركة توصية بسيطة تقدمت الى مأمورية الضرائب المختصة بحساب الارباح والخسائر التالى عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

منه جنيه	
٣٨٥٠	مصروفات ادارية
١٩٠٠	مصروفات بيع
٨٧٥	مصروفات مالية
١٢٤٠	استهلاكات
٥٠٠	شهرة المحل
١٨٠٠	مكافأة ادارة للشريك امين
	فائدة رأس المال
	٢٥٠ امين
٥٠٠	٢٥٠ يس
	صافى الربح بنسبة ٣ : ٢
	١٨٠٠ امين
٣٠٠٠	١٢٠٠ يس
١٢٦٦٥	

له جنيه	
١٢٨٠٥	مجمل الارباح
	ارباح اوراق مالية
	١٠٠٠ الجملة
٨٦٠	ضرائب
١٢٦٦٥	

وقد تبين للمأمورية من الفحص :

١ – ان المصروفات الادارية تتضمن

ا) ٤٥٠ جنيها مكافأة سنوية للموظفين ماهية ٣ شهور

ب) ٨٠ عوايد املاك مدفوعة عن سنة كاملة

٢ – ان المصروفات البيعية تتضمن

ا) اكراميات ٢٥٠ جنيها

ب) احتياطى الديون المشكوك فيها ١٥٠ جنيها

٣ – تبلغ الاستهلاكات على اساس النسب المقررة فى مصلحة الضرائب بالقسط المتناقص ٩٤٠ جنيها

والمطلوب

١ استخراج وعاء الضريبة من وجهة نظر المأمورية مع ذكر اسباب التعديلات

٢ – استخراج مبالغ الضرائب المستحقة على كل من الشريكين والشركة .

السؤال الثانى (٣٠ درجة)

شركة مساهمة بلغ صافى ربحها الدفترى الذى اعتمدته الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٨ ٢٨٥٠٠ وذلك بعد خصم ٤٥٠٠ جنيه مكافأة عضو مجلس الادارة المنتدب و ١٠٠٠ جنيه مقابل حضور اعضاء مجلس الادارة و ١٠٠٠٠ جنيه لاحتياطى استهلاك السندات و ١٥٠٠٠ جنيه لاحتياطى الضرائب . وقد وافقت الجمعية على توزيع الارباح كما يلى :

اصل ارباح سنة ١٩٤٨	٣٨٥٠٠
١٠ ٪ للاحتياطى العام	٢٨٥٠
الباقى	٣٤٦٥٠
دفعة اولى ٥ ٪ لرأس المال وقدره ٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الباقى	٢٤٦٥٠
١٠ ٪ لمجلس الادارة	٢٤٦٥
الباقى	٢٢١٨٥
باضافة الارباح المنقولة من العام الماضى	١٠٠٠٠
	٣٢١٨٥
دفعة ثانية ١٥ ٪ لرأس المال	٣٠٠٠٠
الباقى يرحل الى السنة التالية	٢١٨٥

والمطلوب

١ – حساب الضرائب العادية المستحقة على الشركة

٢ – استخراج الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية مع مراعاة البيانات الاضافية الآتية :

ا) ان رقم المقارنة لسنة ١٩٤٨ هو ٢٨٥٠٠ جنيه

ب) اقامت الشركة مخازن جديدة فى سنة ١٩٤٨ كلفتها ٢٥٠٠٠ جنيه

ج) القيمة الايجارية لممتلكات الشركة ٤٠٠٠ جنيه

السؤال الثالث (٢٠ درجة)

ما نوع الضريبة التى يخضع لها كل من الايرادات الآتية مع ذكر السبب :

١ – موظف تسلم تعويضا بمناسبة تركه الخدمة .

٢ – موظف قبض مكافأة بمناسبة اعتزاله خدمة الحكومة .

٣ – موظف حصل على مكافأة خاصة تقديرا لجهوده .

٤ – تبرعات تسلمتها احدى الجمعيات الخيرية من شركة مساهمة .

٥ – عمولة يتقاضاها ممثل تجارى عن جميع الطلبات التى تتم على يديه .

٦ – سمسرة ٢/١ ٪ من ثمن بيع عقار .

٧ – الجائزة الاولى من يانصيب مبرة محمد على ربحتها شركة تضامن .

٨ – اكرامية حصل عليها مهندس باحدى الشركات من متعهد التوريد للشركة .

السؤال الرابع (٢٠ درجة)

مصرى تتلخص ايراداته ومصروفاته فى سنة ١٩٥١ فيما يلى : –

اولا – ايراداته

١ – يملك ١٠٠ فدان أجرها بسعر ٣٠ جنيها للفدان الواحد قبضها كلها وقد دفع عنها ١٥٤ جنيها فقط وهو نصف المال المقرر عليها بعد اضافة ١٠ ٪ لمجلس المديرية ودفع النصف الثانى فى فبراير سنة ١٩٥٢

٢ – شريك متضامن فى شركة تكونت فى أوائل يناير سنة ١٩٥١ بحق النصف فى أرباحها وقد بلغت الارباح الدفترية للشركة عن المدة المنتهية فى ١٩٥١/١٢/٣١ ٥٠٠٠ جنيه .

٣ – يملك ٣٥٠٠٠ جنيه سندات قرض وطنى ٤/١ ٣ ٪ وقد قبض كوبونها بالكامل عن سنة ١٩٥١

٤ – يملك فيلا فى مصر الجديدة لسكنه الخاص تبلغ العوايد عليها ٨٠ جنيها دفع منها ثلاثة أرباعها .

أما مدفوعاته فهى قسط سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه للبنك العقارى سدادا لدين عليه تبلغ فائدته فى ١٩٥١ ١٥٠ جنيها دفعت أثناء سنة ١٩٥١ .

والمطلوب استخراج مقدار الضريبة العامة على ايراد هذا الممول مع ذكر مواعيد تقديم الاقرار واداء الضريبة

السؤال الخامس (٢٠ درجة)

١ – ما هى شروط الاعفاء للاعباء العائلية والضريبة المخفضة

ب – ما هو حكم قانون الضرائب بالنسبة لخصم الخسائر التجارية .

ج – اذكر الاجراءات التى يتطلبها قانون الضرائب فى حالة التنازل عن المنشأة بالنسبة للمتنازل والمتنازل اليه .

السؤال السادس (٢٠ درجة)

يتقيد المحاسب بقواعد معينة عند تصوير الحساب الختامى . وكثيرا ما تتعارض هذه القواعد مع الاوضاع الضريبية عند حساب وعاء الضريبة . بين مدى هذا التضارب مع ابراز الاسس التى تحكم المصروفات المسموح بها ضريبيا .

مادة المراجعة والمعلومات العامة

أجب على **السؤالين** الآتيين :

السؤال الاول – أ – استشارك احمد وعلى وابراهيم فى تأسيس شركة تضامن بينهم . ما هى النقط الرئيسية التى تشير بأن يتضمنها عقد الشركة . (١٥ درجة)

ب – اذكر ما تعرفه عن :

١ – حصة التوصية

٢ – محفظة الاوراق المالية

٣ – أسعار الفتح

٤ – أوراق مخصومة

٥ – رأس المال الحقيقى المستثمر

(١٥ درجة)

السؤال الثانى – قارن بين المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة . بين مزايا وعيوب كل منهما ، ثم اذكر كيف يمكن تفادى عيوب المراجعة المستمرة (٣٠ درجة)

أجب على **سؤالين** فقط من الاسئلة الاربعة الآتية : –

السؤال الثالث – طلب اليك صاحب منشأة تجارية للبيع بالتجزئة بها أربعة عمال للبيع أن تضع له نظاما من شأنه أن يحقق المراقبة الداخلية للمبيعات . اكتب تقريرا ترفعه الى صاحب المنشأة بالتوصيات الاساسية التى تقترحها (٢٠ درجة)

السؤال الرابع – بين أنواع الضرائب التى تخضع لها العناصر الآتية : –

أ – ايراد العقار

ب – عمولة عارضة حصل عليها أحد المحامين

ج – بدل انتقال لمدير فى شركة غير مساهمة

د – سكن مجانى لموظف فى احدى الشركات

هـ – مرتب طبيب فى أحد المستشفيات العامة (٢٠ درجة)

السؤال الخامس – ما هى الطرق التى تتبعها فى مراجعة كل من الاصول الآتية : –

أ – الاثاث

ب – المبانى

ج – أوراق قبض تحت التحصيل

د – بضاعة آخر المدة

(٢٠ درجة)

السؤال السادس – صور من عندياتك ميزانية نموذجية لمنشأ صناعية بها ما لا يقل عن ٢٠ مفردة (٢٠ درجة)

مادة المراجعة

أجب على السؤالين الآتيين : –

السؤال الاول (٣٠ درجة)

كيف تراجع المفردات الآتية الواردة فى ميزانية شركة مساهمة صناعية مصرية :

١ – بضاعة آخر المدة وتشمل :

١) خامات المخازن
٢) بضاعة تحت التشغيل
٣) بضاعة تامة الصنع
٤) بضاعة متعاقد عليها وبالطريق

ب ـ المدينون واحتياطى الديون المشكوك فى تحصيلها

ج ـ مصروفات التأسيس

السؤال الثانى (٣٠ درجة)

١ ـ قدمت اليك المستندات الآتية عند فحص العمليات الخاصة بشركة مساهمة مصرية : ـ

١) كعب شيك على بنك مصر القاهرة بمبلغ ٥٨٠٠ جنيه ثمنا لشراء قطعة أرض

٢) بوليصة التأمين الخاصة بالعام الماضى لاثبات التجديد وسداد قسط التأمين عن السنة الحالية وقدره ٣٠٠ مليم ٤٢ جنيه

٣) اذن صرف موقع عليه من المدير العام باستلام شيك بمبلغ ٦٨٠ جنيها قيمة مصروفات انتقاله واقامته فى الخارج لاعمال خاصة بالشركة

فهل تعتبر أن هذه المستندات كافية لتأييد صحة العمليات السابقة ؟ وما هى المستندات أو البيانات الاخرى التى تراها ضرورية لذلك الغرض .

ب ـ تكلم باختصار عن كيفية مراجعة المشتريات الآجلة فى منشأة كبيرة

ثم أجب على اثنين فقط من الاسئلة الآتية

(الدرجات ٢٠ عن السؤال)

١ ـ ما هى التغييرات التى يحدثها المراجع فى برنامج مراجعته العادى اذا ما وجد أن المنشأة التى يقوم بمراجعة حساباتها تستخدم الآلات الحديثة بمختلف أنواعها فى جميع أعمال المحاسبة والمراقبة الداخلية

٢ ـ تكلم باختصار عن كيفية مراجعة المفردات الآتية فى الميزانية : ـ

أ) الحسابات النظامية

ب) المسئولية العرضية عن كمبيالات مخصومة .

ج) المستندات برهن الاراضى والمبانى

٣ ـ تكلم بايجاز عن حقوق وواجبات المراجعين .

٤ ـ ضع برنامجا لمراجعة حسابات شركة تمتلك وتدير ثلاث دور لعرض الافلام السينمائية .

مادة الضرائب والمعلومات العامة

أجب على السؤالين الآتيين : ـ

١ ـ تكلم عن الاعفاءات الواردة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له فيما يتعلق بالضريبة على ايرادات القيم المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على كسب العمل ـ على أن يتناول كلامك مدى الاعفاء والغرض منه وتطوره منذ صدور القانون الى الآن

(٣٠ درجة)

٢ ـ فيما يلى حساب متاجرة وحساب أرباح وخسائر لشركة تضامن مكونة من الشركاء « ا » و « ب » و « ج »

ح / المتاجرة فى ٣١ديسمبر سنة ١٩٥٠

منه

مليم	جنيه	
ـ	٢٠٠٠٠	الى بضاعة أول المدة
ـ	٣٦٠٠٠	الى المشتريات
ـ	١٨٠٠٠	الى الارباح والخسائر (اجمالى الربح)
ـ	٧٤٠٠٠	

له

مليم	جنيه	
ـ	٥٢٠٠٠	من المبيعات
ـ	٢٢٠٠٠	من بضاعة آخر المدة (مقومة بسعر السوق)
ـ	٧٤٠٠٠	

ح / الارباح والخسائر فى ٣١ ديسمبر

منه

مليم	جنيه	
ـ	١٢٠٠	الى مرتبات الموظفين والمستخدمين
ـ	٦٠٠	الى مرتبات الشريك «ا» المدير
ـ	١٠٠	الى مكافأة ترك خدمة لاحد الموظفين
ـ	٤٨٠	الى الايجارات
ـ	٦٤	الى النور
ـ	١٦٦	الى مصاريف البنك
ـ	١١٠٠	الى الاعلان (حملة اعلانية)
ـ	١٥٠	الى المصروفات القضائية والغرامات
ـ	٧٠٠	الى التبرعات
ـ	٢٠٠	الى استهلاك الاثاث (بنسبة ٢٥٪)
ـ	٥٠	الى فائدة سلفة الشريك «ب»
ـ	٣٠٠	الى مسحوبات الشركاء
ـ	٢٠٠	الى احتياطى الديون المعدومة
ـ	٦٠٠	الى ح / الضرائب المباشرة (فروق ضريبية أرباح تجارية وضريبية استثنائية عن ١٩٤٨
ـ	٣٥٠	الى فائدة رؤوس أموال الشركاء
ـ	١٢٩٤٠	الى الرصيد (صافى الربح)
ـ	١٩٢٠٠	

له

مليم	جنيه	
ـ	١٨٠٠٠	من ح / المتاجرة (اجمالى الربح)
ـ	٢٠٠	من ايراد كوبونات الاوراق المالية
ـ	١٠٠٠	من ايراد العمارة (صافى الايراد)
ـ	١٩٢٠٠	

بفرض أن الشركة المذكورة اختارتك لمناقشة مأمورية الضرائب نيابة عنها فى اقرارها الذى أرفقت به الحسابين المتقدمين ـ اذكر النقط التى ترى انها ستكون محل مناقشة بينك وبين المأمورية مع بيان وجهة نظر المأمورية ورأيك فى كل منها مدعما بالاسباب .

(٣٠ درجة)

أجب عن **سؤالين فقط** من الاسئلة الاربعة الآتية : ـ

٣ ـ (ا) ما هو الفرق بين السهم والسند وبين الكمبيالة العادية والكمبيالة المستندية.

(١٠ درجات)

(ب) ما هى مزية الدفع بالشيكات على الدفع بالنقود من وجهة نظر الدافع والمدفوع له والمراجع . (١٠ درجات)

٤ ـ اذكر ما تعرفه عن الاجراءات التى يتطلبها تأسيس شركة مساهمة مصرية . وما هى النقط الرئيسية التى يتضمنها قانونها النظامى . (٢٠ درجة)

٥ ـ (أ) متى تربط الضريبة بطريق التقدير ـ وما هى الاجراءات التى يتبعها مأمور الضرائب منذ البدء بمناقشة الممول لتقدير أرباحه الى أن يحال الخلاف الى اللجنة ـ على أن يتناول كلامك النظام الذى كان معمولا به قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والنظام الاخير المعمول به تنفيذا لذلك القانون . (١٥ درجة)

(ب) جاءك عميل وأبدى أن مأمورية الضرائب لم تجبه الى رغبته فى احالة الخلاف بينه وبينها الى لجنة الطعن برغم مضى شهر من تاريخ تسليم عريضة الطعن للمأمورية فبماذا تشير عليه لحفظ حقوقه وبماذا تعلل تأخير الاحالة (٥ درجات)

٦ ـ تكلم باختصار على ما يأتى : ـ

ـ رقم المقارنة
ـ ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة
ـ احتياطى هبوط الاسعار المنصوص عليه بالمادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
حجز الضريبة عند المنبع
ـ الحجز التحفظى فى قانون الضرائب

(٢٠ درجة)

البقية فى العدد القادم

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الـــكبرى



أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحـــدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضـــا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل . تخزين . نقل . تأمين . كبس بخارى

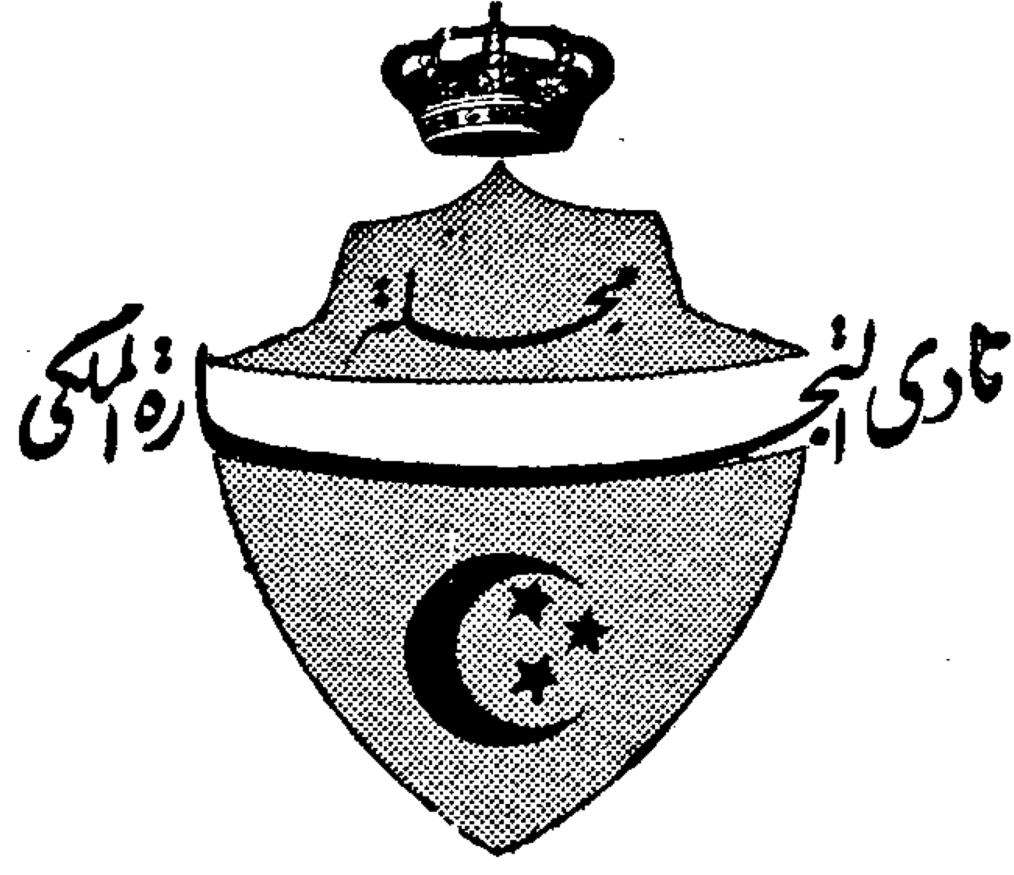
رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنها ـ الواسـطى ـ طاميــه ـ الفيوم ـ مغاغه ـ جرجا



بيبسى كولا
PEPSI COLA
PEPSI-COLA
لذيذة
فوارة
معبأة بالشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات ش.م.م
S.P.M.O



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٣٣ — صاحب الامتيـاز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى — الثمن
١٥ يوليه ١٩٥٢ — رئيس التحرير : احمد عنان — ١٠ قروش

لابد من هذا أيضا : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : تحول الطيران عن مصر — الاجراءات البوليسية — المسافرون الى الخارج — المسكنات الوقتية .

الجهاز الحكومى — بقلم الدكتور يوسف جرجس برسوم

أخبار اقتصادية ...

تجارة الترانزيت مورد مالى فى طريق النضوب : للاستاذ محمد صديق لهيطة

اقتصاديات الشرق الاوسط : الذهب الاسود .

تابع المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير : تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية : للاستاذ موسى حقى .

شخصيات اقتصادية : جمال العبد بك

أخبار الاقتصاد العالمى

الاوراق المالية : فى النصف الاول من يولية

بيان الملكية الصناعية عن شهر يونية ١٩٥٢

السياحة فى غرب اوربا لاصحاب الدخول الصغيرة .

القطن : فى النصف الاول الاول من يولية

كيف تحدد ميزانية الاعلان: بقلم الاستاذ محمود عساف.

أزمة بترول الطائرات .

باقى نصوص اسئلة امتحان المحاسبين والمراجعين

قوانين وقرارات

لابد من هذا أيضا

قررت الحكومة وقف التعيينات الجديدة فى وظائفها للمساعدة على ضغط المصروفات . ولكن بقى أن تبذل الحكومة جهدها ، ودون ابطاء لاعادة تنظيم الاداة الحكومية فأن وقف التعيين وحده ليس وسيلة للاصلاح ولكنه وسيلة للاقتصاد فى المصروفات أما الاصلاح الحقيقى فيكون برفع مستوى الكفاية والنشاط بين موظفى الحكومة ودفعهم الى العمل والانتاج مع تبسيط الاجراءات بما يتفق والافكار الجديدة فى الادارة والتنظيم

ودعوتنا هذه لاتهدف الى مجرد الاقتصاد فى النفقات ولكن ترمى الى زيادة القدرة على الانتاج، وهو ماينقص الاداة الحكومية عندنا نقصا واضحا .

ولا فائدة من كل ما حققته الحكومة من مشروعات لضمان مستقبل الموظفين وكفالة حصولهم على حقوقهم ووقايتهم من شر الهزات السياسية ما لم يقترن هذا كله باعادة النظر فى الاجراءات الحكومية وتبسيطها واحكامها ومنع التناقض والتضارب والتداخل فى اختصاصاتها وقراراتها .

والامر مستعجل . وكل تأخير فيه يعود بالضرر على المصلحة العامة والاقتصاد القومى ، ويجعل مهمة الاصلاح فى المستقبل أكثر تعقيدا ونفقات .



تحول الطيران عن مصر

كان صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا على حق فى سعية للاتفاق مع شركات الطيران العالمية وازالة أسباب شكواها من الاجراءات المتبعة فى استقبال ركاب الطائرات والاسراع فى العمل على اعادة حركة النشاط الى مطار فاروق ٠

ومن المعروف أن شركات الطيران العالمية كانت لها بعض طلبات تتعلق بفئات الرسوم ٠ وكان الامر موضع خلاف بينها وبين الحكومة المصرية ٠ وكان هذا الخلاف ، مضافا اليه سوء حالة المطار وعدم توافر الاجهزة الفنية والطرق وغير ذلك ، سببا أدى الى تحول كثير من الطائرات والشركات الى مطار بيروت

ولاشك انه كان قصر نظر معيب من السلطات المصرية أن تسمح بأن يبلغ الخلاف المبلغ الذى يؤدى الى تحول بعض حركة الطيران العالمية من القاهرة الى غيرها من العواصم ٠ ومصر تعد من البلاد القليلة التى يصلح جوها للطيران ، وتعد بموقعها بين القارات الثلاث مركزا من أخطر المراكز التى ينبغى أن تجتذب اليها الجزء الاكبر من نشاط الطيران المدنى ولعل هذا المركز الممتاز هو الذى يحملنا على التشدد ، ولكننا ننسى أن لكل شىء طاقة وأن هناك من المراكز المنافسة لمصر ما هو على استعداد لكى يجتذب ــ وبشروط مغرية ــ الطائرات الهاربة من مصر بسبب سوء التصرف أو سوء المعاملة

الاجراءات البوليسية

وما يقال عن الطيران من الناحية الفنية ، يقال عن الاجراءات البوليسية التى تتبعها السلطات المصرية مع ركاب الطائرات وغيرها من وسائل المواصلات ، فان بعض هؤلاء الركاب يكرهون أن يمروا بمصر أو يقيموا فيها الفترات التى تفصل فى بعض الاحيان بين وصول الطائرات وقيام طائرات أخرى ، لما تتسم به هذه الاجراءات من الشدة والعنف والتدقيق من غير مقتض والبحث عن المتاعب للركاب المساكين الذين يرميهم سوء الحظ بالمرور على بلادنا

والمسائل مرتبط بعضها بالبعض الآخر ، فنحن نشكو من قلة عدد السائحين ومن انصرافهم عن مصر ، ونحاول أن نعالج كذلك بمختلف الوسائل دون أن نلتفت الى هذا الجانب الرئيسى ، كسبب من أسباب المتاعب ، فان الراكب الذى تقف به الطائرة أو الباخرة فى مصر ويكون عليه أن يقضى يوما أو بعض يوم ريثما يحين موعد سفره ، يجد من يحرمه من النزول لان معه جريدة غير مرخص بدخولها مصر أو كتابا خطرا ، فى تقدير السلطات المصرية

المسافرون الى الخارج

ويسافر من بلادنا الى الخارج فى كل عام عدد كبير من المصريين من مختلف الطبقات وهم يعرفون معرفة الممارسة ، نوع المعاملة التى يلقونها فى الخارج ، ليس من السلطات الرسمية فحسب ولكن من أهل البلاد التى يزورونها أيضا ٠والكثيرون منا يعيبون على المصريين رغبتهم فى قضاء اجازاتهم خارج مصر، ولكنهم يقولون ــ ولعل لهم بعض العذر ــ أنهم يجدون فى الخارج جوا أرقى ومعاملة أكرم وحياة تختلف اختلافا تاما عما يجدونه فى مصر ٠

واذا كان هذا شعور المصريين فكيف يكون شعور الاجانب الذين يتركون بلادهم فيجدون فى مصر معاملة خشنة مجردة من الذوق ومراعاة مقتضى الحال ، قائمة على سوء الظن والاتهام ومختلف القيود التى لا مثيل لها فى بلد من بلاد العالم المتحضر

المسكنات الوقتية

وصف رئيس الوزارة الحالة الاقتصادية فى مصر بأنها مظلمة ــ وقد أنصف اذ لم يخف الحقيقة ، فقد جرينا على محاولة اخفاء الحقائق ٠ واذا كان هذا ممكنا فى السياسة فأنه غير ممكن فى الاقتصاد وشئون المال٠ وبقى أن يدلنا رئيس الورزاء على العلاج ، وأن يكون فى وصفه وتحديده صريحا صراحته فى تشخيص الداء ــ ولا يكفى فى نظرنا ــ لعلاج هذه الحال ــ مجرد المسكنات الوقتية فأن موازنة الميزانية ، مثلا، أمر ممكن بضغط المصروفات وتأجيل الاعمال الجديدة وغير ذلك من الوسائل ، ولكن هذا ليس علاجا دائما للمشكلة فالمشكلة فى أساسها ، أن قوة الانتاج تضعف والاسعار ترتفع ، ودخل الافراد لايفى بنفقاتهم ، وموارد الثروة لا تستغل استغلالا كافيا ، والبحث عن موارد جديدة متوقف أو لا يفكر فيه أحد تفكيرا جديا ٠

وهذه هى ميادين العمل الحقيقى لانعاش الحالة الاقتصادية وارساء المالية المصرية على قواعد ثابتة وطيدة٠

هذا هو ما نريده من الحكومة ، أما مجرد موازنة الميزانية فلا يكفى ٠

الجهاز الحكومى

بقلم
الدكتور يوسف جرجس برسوم

يرجع تصميم الجهاز الحكومى لمختلف الوزارات والمصالح المصرية الى عشرات السنين ، وبالرغم من مرور هذه المدة – وما لازمها من تطور عالمى ملموس – فان الاوضاع عندنا استمرت على حالها لم يطرأ عليها تغيير أو تبديل .

وكان من نتيجة هذا الركود ، أن استمرت جهودنا فى مختلف نواحى النشاط مقيدة بسلاسل الروتين الحكومى ، ذلك الروتين الذى يقتل كل روح ، ويعرقل كل تجديد ، ويهدم كل محاولة للبناء أو الاصلاح .

ويشكو الجميع ، ويبدون أسفهم من بقاء الحال على ما هو عليه ، غير أن السلطات المختصة لم تتخذ خطوة جريئة حاسمة لاستئصال الداء ووضع أوجه العلاج التى تصل بنا الى ما وصلت اليه الدول الاوربية بل والدول الشرقية المجاورة .

لقد وضع تصميم الجهاز الحكومى بمصر فى عهود معروفة غير خافية ، وكانت ترمى الى تركيز وتقييد نشاط الوزارات والمصالح حتى لا تفلت من الوصاية ، وحتى لا تبتعد عن السياسة المرسومة لها .

وبديهى أن هذه الوصاية المركزية أصبحت لا تتفق مع العصر الحاضر وما يتطلبه من سرعة فى التنسيق وفى النمو والتطور بما يلائم كل ظرف جديد وكل ابتكار حديث .

ولا سبيل للخروج من السلاسل التى أحكمت حلقاتها الا باعادة النظر فى الاداة الحكومية التى دلت التجربة على عجزها وضعفها فى الاشراف على الكثير من المرافق أو توجيهها أو ادارتها .

أما العلاج فيكون بحصر نواحى النشاط التى تتصف بالطابع التجارى البحت ، وأن نعمل على سلخها من الجهاز الحكومى وان نعهد الى هيئة ذات طابع خاص تخضع لقانون نظامى يرتب الاحكام المتصلة بتكوينها وادارتها وتحديد مواردها وما الى ذلك من الاوضاع التى تتضمن حسن سير العمل بها من غير اشراف أو توجيه من السلطات الحكومية ، فتستطيع الهيئة الخاصة أن تتحرك وأن تتطور وفقا لقانونها النظامى بعيدا عن الروتين الحكومى الذى كثيرا مايتعلق تنفيذ أى نشاط جديد على موافقة جهات متعددة يتعذر بل يستحيل أن تصل الى اتفاق موحد فى أغلب الحالات فضلا عن الوقت الضائع للوصول الى ذلك الاتفاق .

وقد اتبعت الدول هذا النظام فى كثير من النواحى وخاصة ما اتصل بالشئون التجارية ، أو الصناعية ، أو الزراعية ، وما اتصل ببعض مراحل التعليم وبالطب العلاجى وبوسائل المواصلات وغيرها .

وقد يكون النشاط الحكومى ذا طابع مشترك أى يجمع بين الصفة العامة والصفة التجارية كما هو الحال فى كثير من المصالح الحكومية نذكر منها على سبيل المثال مصلحة الملكية الصناعية ومصلحة الشهر العقارى ومصلحة الضرائب ومصلحة الشركات فان مثل هذه المصالح لها ناحية ذات صفة عامة خاصة باعداد القوانين واللوائح والقرارات المتصلة بنشاطها ولها ناحية أخرى ذات صفة تجارية تشرف على تنفيذ هذه القوانين واللوائح والقرارات .

وليس هناك ما يمنع من بقاء هذه المصالح مندمجة فى الجهاز الحكومى على أن تمنح الاستقلال الذاتى عن طريق فصل ميزانيتها عن ميزانية الدولة ، وأن يترك لها تأدية رسالتها على أسس تجارية مرنة ، فعليها أن تحدد الرسوم التى قد تحصلها من الجمهور وفقا للخدمات التى تؤديها ، وعليها أن تتكفل بمرتبات موظفيها وتكاليفها العامة وما يتبقى من مواردها يستخدم فى وسائل نموها وتحسين ادارتها .

ونحن نشاهد الآن ، أن الكثير من هذه المصالح الحكومية تجد نفسها عاجزة عن تأدية واجبها وعن جباية أموال الخزانة العامة التى قد تكون مستحقة لدى الجمهور ، ويرجع ذلك كله الى أن ميزانيتها مرتبطة بالميزانية العامة التى كثيرا لا تسمح بمد كل مصلحة بما يلزمها من الموظفين الاكفاء للقيام بأعبائها والمسئوليات الملقاة على عاتقها .

أما اذا كان النشاط الحكومى يقتصر على أعمال ذات صفة عامة بحته فان مثل هذا النشاط يحتفظ بوضعه الحالى مع وجوب الاهتمام بتحسين وسائل ادارته كما هو الحال بالنسبة لشئون الامن العام ، والصحة الوقائية وشئون الدفاع ، والشئون الدبلوماسية ، وشئون الرى والعدل وغيرها .

وباستعراض الجهاز الحكومى فى العالم نجد أن كل دولة تتسابق فى تطبيق هذه المبادىء وتجعلها شرطا أساسيا وجوهريا لتقدمها وعدم تخلفها عن المستوى القائم لدى غيرها من الدول .

ونحن فى مصر ، لم نتعرض لهذا التطور ولم نأخذ به من قريب أو من بعيد ، بل على العكس من ذلك نحاول أن نلحق بالجهاز الحكومى بوضعه الحالى بعض المنشآت التجارية التى آلت الى الحكومة بعد انتهاء امتيازها .

وقد أدى ركودنا فى هذه الناحية الى أننا أصبحنا منعزلين عن التطور العالمى فى جهازنا الحكومى ، بل أصبحت مصر وحدها فى واد ومجموعة الدول الاخرى فى واد آخر .

واذا لم نعمل سريعا على هدم ذلك الجهاز الحكومى واعادة بنائه على مبادىء الاشتراك والتعاون ، فاننا سنبقى بعد مائة سنة قادمة فى نفس الوضع الذى كنا فيه من مائة سنة مضت .

دكتور يوسف جرجس برسوم



١٤ مليونا عجز فى صادراتنا
خلال شهر مايو الماضى

يؤخذ من البيان الذى أذاعته مصلحة الاحصاء والتعداد عن تجارة مصر الخارجية فى شهر مايو الماضى أن قيمة البضائع التى وردت فى خلال ذلك الشهر قد بلغت ٢٣ر٠٩٧ر٨٧٨ جنيها فى حين أن قيمة الصادرات لم تتجاوز فى نفس هذا الشهر ٨ر٦١٤ر٤٦٨ جنيها منها ٧ر٦٧٣ر٣٦٥ جنيها قيمة أقطان صدرت فى خلال ذلك الشهر • ومن ذلك يتضح أن قيمة الواردات زادت عن قيمة الصادرات فى خلال ذلك الشهر بنحو ١٤ر٤٨٣ر٤١٠ جنيها ، وكانت قيمة الواردات فى شهر مايو من العام الماضى تبلغ ٢١ر٧٧٥ر٦٥٨ جنيها وقيمة الصادرات تبلغ ١١ر٧٤٨ر٣٣٤ جنيها منها ٩ر٢٧٠ر٣١٠ جنيها قيمة الاقطان التى صدرت .

نقص محصول القمح والعدس

قدرت وزارة الزراعة مساحة الاراضى المزروعة قمحا هذا العام بمليون و ٤٠٢ر٠٠٥ أفدنة أنتجت ٧ر٢٨٧ر٠٠٠ اردب بمتوسط ٥ر٢٠ أرادب للفدان الواحد وكانت المساحة المزروعة فى العام الماضى مليون و ٤٩٦ر٥٧٥ فدانا أنتجت ثمانية ملايين و ٦٠ ألف اردب بمتوسط ٥ر٣٩ للفدان الواحد وبذلك يبلغ العجز فى محصول هذا العام ٧٧٣ ألف اردب قمح .

وقدرت مساحة الاراضى التى زرعت عدسا بـ ٥٧ر٦٣٥ فدانا ، أنتجت ١٩٩ ألف اردب بمتوسط قدره ٣ر٤٥ أرادب مقابل ٧٥ر٢٣٠ فدانا أنتجت ٢٩٣ ألف أردب بمتوسط ٣ر٨٩ أرادب فيكون جملة العجز ٩٤ ألف اردب عدس .

استغلال مصايد الاسماك

تبحث وزارة المالية والاقتصاد الوطنى مذكرة لمصلحة مصايد الاسماك تقترح فيها الالتجاء الى مشروع النقطة الرابعة لاستمداد العون والمساعدة منه لاجراء تجارب لمدة ستة شهور على وسائل الصيد الملائمة للصيد فى المنطقة الواقعة جنوب البحرالاحمر والتى يبلغ طول الساحل الغير مستثمر فى الصيد ٤٠٠ ميل بحرى • وذلك تمهيدا لاستغلالها .

تهريب سلع الى اسرائيل
عن طريق نابولى

تلقت وزارة الخارجية من القنصلية الملكية المصرية فى نابولى بيانا جاء فيه ، أن كميات كبيرة من الاغذية والملابس تصدر من ذلك الميناء الى اسرائيل . وقد بلغت هذه الكميات خلال الاشهر الاربعة الاخيرة من العام الماضى ٦٧٠٠ طن من الدقيق و ١٠٠ طن من الاغذية المحفوظة ونحو ٤٠ طنا من الملابس و ٢٠٠٠ طن من الادوات المنزلية والاسمنت والجوت.

وقد ارسلت وزارة الخارجية صورة من هذا البيان الى مصلحة الجمارك وذلك لبحث هذا الموضوع.

١٨ بعثة للشئون العمالية

من أهم المسائل التى عنى بها وفد مصر فى مؤتمر العمل الدولى الذى عقد أخيرا بمدينة جنيف ، الاتصال بادارة المساعدة الفنية التابعة لهيئة المكتب الدولى للعمل ، لاستقدام عدد من الخبراء العالميين فى المسائل العمالية وغيرها .

وقد استطاع الوفد أن يتفق مع هيئة المكتب على ايفاد بعثات تدريبية فى المسائل العمالية الى البلاد الاوروبية التى سبقتنا فى الشئون العمالية ، كما اتفق الوفد على ارسال ٤ بعثات لدراسة شئون التعاون و ٦ بعثات الى بلاد أوروبا لدراسة مختلف الشئون العمالية .

زيادة محصول الفول والشعير

قدرت وزارة الزراعة محصول الفول هذا العام بنحو ١ر٦١٠ر٠٠٠ اردب بزيادة قدرها ١١٥ ألف اردب عن محصول العام السابق الذى بلغ ١ر٤٩٥ر٠٠٠ اردب فول .

وقدرت محصول الشعير بنحو ٩٧٤ ألف اردب بزيادة قدرها ١٤٤ ألف اردب شعير عن محصول العام السابق الذى بلغ ٨٣٠ ألف اردب شعير .

زيادة الضرائب التجارية
فى الاسكندرية

تقرر زيادة الرسم المفروض فى مدينة الاسكندرية على ما يستحق من كل من ضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وضريبة الارباح التجارية والصناعية ، وفرض رسم سنوى اضافى بنسبة ٥٪ من رسم الايلولة على الشركات ، وتقدر الزيادة فى حصيلة الزيادة الاولى بنحو ١٥٠ ألف جنيه فى العام الواحد . وستخصص هذه الزيادة لسد مصاريف الاعمال الجديدة فى بلدية الاسكندرية .

٣١٦٤ حالة بروتستو
و ١٩ حكم افلاس فى أسبوعين

بلغ عدد حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم فى المدة الواقعة بين ١٦ مايو الى ٣١ مايو الماضى ٣١٦٤ حالة بروتستو و ١٩ حكما بالافلاس بزيادة ٢٨٨ حالة بروتستو وعشرة أحكام افلاس عن المدة من أول شهر مايو الى ١٥ منه .

حصة مصر من القمح

لم يوافق مجلس القمح الدولى على زيادة حصة مصر السنوية من القمح التى تقدر بـ ٤٠٠ ألف طن قمح وقد أبدت كندا استعدادها لتوريد ٢٠٠ الف طن قمح ودقيق من داخل هذه الحصة . ومما يذكر أن مصر فقدت ١٥٠ ألف طن قمح من حصتها فى السنة القمحية الماضية وذلك لاعتذار الدول المنتجة للقمح من عدم توريد هذه الحصة لانخفاض محصول القمح العالمى .

المركز الاحصائى للبذرة والزيت والكسب فى موسم ٥٠/٥١

بلغ جملة ما عصرته معاصر الزيوت النباتية فى موسم ٥٠/٥١ من بذرة القطن ٤٫٨٩٩٫٣٧٥ اردبا منها ١٫٠٣٫٤٢٤ اردب بذرة سودانية مقابل ٤٫٧٦١٫٠٠٠ اردب فى الموسم الماضى وتعد هذه الكمية أكبر كمية قامت المعاصر فى التسع سنوات الماضية بعصرها . اذ بلغ ما عصر من البذرة فى موسم ٤٢/٤٣ نحو ٣٫٣٦٢٫٠٠٠ اردب بذرة .

هذا وقد بلغ انتاج موسم ٥٠/٥١ من الزيت حوالى ٧٨ الف طن مقابل ٩٥ ألف طن فى موسم ٤٨/٤٩ بعجز قدره ٢٥ ألف طن وذلك لانخفاض معدل انتاج البذرة من الزيت اذا انخفضت من ١٦ أقة الى١٣ و ١٣٫٥ أقة فى الاردب .

وقد قامت وزارة التموين بتدبير هذا العجز عن طريق استيراد ١٫٠٣٫٣٤٤ أردب من بذرة السودان ، واستيراد خمسة آلاف طن زيت من الخارج وتخفيض القدرات الصناعية والغذائية بنسبة ٢٠٪ للمصانع و ٥٠٪ للغذاء .

هذا وقد بلغ انتاج المعاصر من الكسب حوالى ٥٠٠ ألف طن ، وقد لاقى الكسب هذا العام اقبالا منقطع النظير رغم زيادة سعره جنيها فى الطن لكثرة الاعتماد فى تغذية الماشية .

اباحة تصدير بعض الاصناف دون تراخيص تصدير

قررت لجنة الاستيراد والتصدير اخراج بعض السلع من نظام التراخيص ، بحيث يسمح بتصديرها رأسا عن طريق مصلحة الجمارك وأهم هذه الاصناف هى كسب بذر الكتان وجلد الماعز وجلد الضأن السودانى خاما او مدبوغا ، والكراسى الخيزران والمصنوعات الاخرى من الخيزران والمصنوعات المعروفة بالنيلون وعجينة الياسمين والزهور المختلفة وزيت الجيرانيوم والملابس والمصنوعات من حرير صناعى وكهنة الخيش .

بلجيكا تبحث فى اقامة مصنع الورق فى مصر

تلقت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى من الملحق التجارى لمصر فى بروكسل أن بعض الهيئات فى بلجيكا أعربت عن رغبتها فى انشاء مصنع للورق فى مصر بأموال مصرية وبلجيكية لسد حاجة البلاد من الورق ، وتصدير ما يفيض من انتاجه الى البلاد المجاورة .

وقد طلبت الجهات المختصة من الملحق التجارى موافاتها بالتفصيلات الوافية عن المشروع من الناحية الفنية والاقتصادية كنوع الخامة التى يستخدمها المصنع ومقدار انتاجه والاموال التى ستستثمر فيه .

والمعروف أن مصر تستهلك سنويا نحو ٢٥ ألف طن من ورق الطباعة والكتابة و ١٤ ألف طن من ورق الصحف و ١٧ ألف طن من ورق اللف . وخمسة آلاف طن من ورق الكرتون وتعتمد مصر على سد باقى احتياجاتها من هذا الورق عن طريق الاستيراد من الخارج .

أول بئر للبترول فى العالم

حفر أول بئر للبترول فى العالم فى سنة ١٨٥٩ فى مقاطعة بنسلفينيا بالولايات المتحدة الامريكية ، اذ قام كولونيل دريك وهو موظف أمريكى متقاعد من موظفى السكة الحديدية بحفر أول بئر فى هذه المنطقة . وبالرغم من أن آلات الحفر التى استخدمها لا تشبه الآلات الضخمة المستخدمة الآن الا وفق مع ذلك الى العثور على النفط على عمق ٦٩ قدما تحت الارض وصار يحصل من بئره هذا على ٥١ برميلا فى اليوم . والمعروف أن وسائل البحث عن البترول على أسس علمية دقيقة كانت مجهولة فى ذلك الوقت ، وكل ما كان معروفا فى ذلك الوقت ، ان أحسن المناطق التى يتيسر فيها النفط هى تلك التى ينضح النفط من تربتها أو ينبثق من عيونها .. ! !

تهديد خطير لصناعة الزيوت النباتية

زادت القدرة الانتاجية لصناعة الزيوت النباتية زيادة كبيرة بعد الحرب الاخيرة فارتفعت هذه القدرة الانتاجية من ٢١ ألف اردب فى اليوم فى عام ١٩٤٢ الى ٣٧ ألف أردب فى اليوم فى العام الماضى .

وقد بلغت القدرة الانتاجية فى هذا العام ٤٢ ألف اردب بذرة فى اليوم أى ما يعادل ١٢٫٥ مليون اردب فى السنة على أساس ٣٠٠ يوم تشغيل

ولم يقابل هذا التوسع فى هذه الصناعة زيادة فى انتاج البذور الزيتية مما أصبح يهدد هذه الصناعة بالتوقف عن العمل لمدة ستة أشهر فى السنة على أقل تقدير .

ويرى المختصون انه يجب على الحكومة السماح لهذه المعاصر باستيراد حاجتها من البذرة لتصدير الزائد من انتاج الزيت والكسب الى الخارج .

اجتماع مجلس مصايد البحر الابيض

يعقد المجلس العام لمصائد الاسماك فى البحر الابيض المتوسط والتابع لمنظمة الزراعة والاغذية ، اجتماعه الاول فى جزيرة رودس ابتداء من يوم ٢١ يوليو حتى ٢٤ منه ، وقد وجهت الدعوة الى دول البحر الابيض غير الاعضاء فى المجلس كتركيا وسوريا ولبنان وليبيا فضلا عن الدول الاعضاء فى المجلس كتركيا وسوريا

العناية بالصناعات المنزلية فى السند

قررت حكومة السند منح قروض مالية لا تزيد على ٥٠٠ جنيه وذلك لتحسين حالة الصناعات المنزلية ، على أن تستخدم هذه القروض فى شراء الآلات واقامة المصانع وشراء المواد الخام ، وانشاء المخازن والآبار .

تصدير أسمنت للسودان

تقرر السماح بتصدير خمسة آلاف طن من الاسمنت الى السودان علاوة على الحصة المقررة وتبلغ ثلاثين الف طن .

تجارة الترانزيت

مورد مالي في طريق النضوج

الميزان الحسابى بشقيه من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة يؤلف العامود الفقرى الذى تستند عليه الدول وخصوصا تلك التى لا تتبع نظام الاكتفاء الذاتى - فبتقدم ذلك الميزان تتقدم وبتأخره تتدهور .

فأما الصادرات والواردات المنظورة فتتمثل فى البضائع الملموسة المحسوسة كاستيراد الحديد وتصدير القطن مثلا - وأما الصادرات والواردات غير المنظورة فتتمثل فى تحركات أموال مقابل خدمات أو ماشابهها كمصاريف السياحة ومكافآت وأجور غير المواطنين وتجارة الترانزيت أو التجارة العابرة وهى بيت القصيد فى هذا المقال .

تقوم تجارة الترانزيت على الاستفادة من نقطة ارتكاز ذات مركز جغرافى يتوسط الدول لتجميع البضائع من مصادر انتاجها واعادة توزيعها على مناطق استهلاكها - والسبب الرئيسى فى ذلك هو افتقار أغلب الدول الى خطوط ملاحيه مباشرة تربطها ببعضها عن طريق موحد - فالخطوط الملاحية التى تبدأ من استراليا مثلا لها خط سير منتظم يربطها بانجلترا . فلو أراد مصدر باستراليا أن يشحن بضاعته الى اليونان كان لزاما عليه أن يشحنها الى بور سعيد أولا ومنها على باخرة أخرى الى اليونان . وقد تطور الامر بتطور الزمن الى نشوء فئة من التجار مهمتها أن تشحن البضائع من مصادر انتاجها الى نقط ارتكاز متوسطة كبورسعيد مثلا ثم تبدأ فى ارتياد الاسواق المختلفة للحصول على أحسن العروضات لبضائعهم معتمدين على سرعة وسهولة التسليم .

وقد تطلبت هذه التجارة انشاء مناطق سميت بالمناطق الحرة فى نقط الارتكاز كى تستقبل تلك البضائع . وقد اصبحت المناطق بمرور الزمن ذات طابع وصفات خاصة . لقوانينها فيما عدا النادر منها وليس للحكومات التى تشرف عليها أكثر من حق المراقبة البعيدة عن التوجيه .

هذه هى النظرة العامة لتجارة الترانزيت . أما النظرة الخاصة أو شأن مصر بهذه التجارة فهذا مانستعرضه فيما يلى :

تقع مصر فى مركز وسط من العالم - ويؤلف ذلك الشريط الرفيع من المياه الذى يصل البحر الاحمر بالابيض مركز الثقل الطبيعى لتجارة الترانزيت فى العالم . فمصر هى المركز المثالى لهذا النوع من التجارة وباستطاعتها أن تكون المحور الذى تدور حوله - لو أحسن تدبير أمورها وفهمت الفوائد الجمة التى تعود على مصر من اختصاصها بتلك التجارة .

ولنترك الايضاح للأرقام فهى التى تجسم الصورة وتقربها من الفكر وتجعلها حقيقة بالتقدير ثم التقرير وفيما يلى احصائية بتطور تجارة الترانزيت فى بور سعيد من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥١ :

	مفرغة	مشحونة
١٩٣٢	٢٦٩ر٣٩٧	٢٦٤ر٤٣٥
١٩٣٣	٣٤١ر٤٨٢	٣٢٥ر٩١٢
١٩٣٤	٤٠٢ر٨٨٠	٤٠٣ر٥٦٦
١٩٣٥	٤١٩ر٧٩٢	٤٠٤ر٣٠٣
١٩٣٦	٣٩٦ر٥٨٦	٣٩٧ر٦٢٠
١٩٣٧	٤٩٠ر٤٧٠	٤٨٦ر٤٧٢
١٩٣٨	٤٤٢ر٣٧٢	٤٥٢ر٨٦٦
١٩٣٩	٤٠٩ر٥٢٤	٤٠١ر٧٥٦
١٩٤٥	٣٨٥ر٥٩٣	٢٥٢ر٨٦٤
١٩٤٦	٢٢٨ر٩٠٧	٣٠٦ر٠٧٤
١٩٤٧	١٩٧ر٥٣٦	٢٢١ر٧٤٢
١٩٤٨	١١٦ر٣٥٢	١٩٣ر٥٥١
١٩٤٩	١٨٣ر٣٢١	٢٣٧ر١٧١
١٩٥٠	١٦٥ر٧٤٨	٢٢٤ر١٦٧
١٩٥١	١٩٣ر١٣١	٢٥٦ر٧١١

(هذه الارقام مأخوذة من احصائيات شركة قنال السويس)

فلو أخذنا فى الحسبان ان الحد الادنى للسعر المحدد بمعرفة غرفة الملاحة ببور سعيد لشحن وتفريغ الطن ٣٨ قرشا للبضائع الثقيلة يزيد تدريجيا حسب نوع البضاعة وقيمتها وظروف شحنها ولو قدرنا على هذا الاساس فى المتوسط ٥٠ قرشا للطن فى الشحن وخمسون أخرى فى التفريغ لتبين لنا من مقابلة أرقام ٩٣٨ بأرقام ١٩٥٠ أن دخل مصر من شحن وتفريغ بضائع الترانزيت ببور سعيد نزل من حوالى ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٨ الى حوالى ١٩٥ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٠ - وبعبارة أخرى أنه لو أن رقم بضاعة الترانزيت عام ١٩٥٠ ساوت على الاقل سنة ١٩٣٨ لدخل مصر من عملية الشحن والتفريغ لبضاعة الترانزيت ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه بدل ١٩٥ر٠٠٠ جنيه - فاذا تركنا الشحن والتفريغ وهو الباب السهل التحديد وجدنا أمامنا أرباح التجار من الفرق بين تكاليف الاستيراد والتصدير . فتاجر الترانزيت الذى يستورد طن البصل مثلا من لبنان فى موسمه بسعر ١٥ جنيه يعيد تصديره الى كولمبو بسعر ٢٠ جنيه لو خصم منه المصاريف كان الصافى ربحا صافيا للتاجر المصرى ومن ثم زيادة فى الدخل القومى العام .

ثم نجد أيضا أرباح البنوك المحلية من تحويل عمليات الترانزيت والاشراف عليها ثم أرباح المستخلصين الذين يقومون بالاجراءات اللازمة قبل المصالح الحكومية المختلفة كالجمارك وخلافه ثم ارباح شركات الملاحة من نقل البضائع المستوردة أو المصدرة ثم رسوم التأمين ثم مالاحصر له من أبواب الايراد التى لو أحسن استغلالها لعادت على الدولة بمالا يقل عن مليونان من الجنيهات سنويا فضلا عن وجود مخزون هائل من البضائع ينفع فى حالة الحروب أو الطوارىء وانتظار ورود البضائع من الخارج كما حدث فى الحرب الاخيرة فقد كان فى وجود

مخزون من بضائع الترانزيت متنفس للمستهلك المصرى وقت أزمة النقل والتوريد العالمية .

ولولم يكن المنحنى الاحصائى النزولى لتجارة الترانزيت فى مصر راجع الى تناقص عام دولى فى تجارة الترانزيت اذ بينما هنا الارقام تشير الى النقص اذ بمناطق حرة جديدة تفتح كمنطقة بيروت الحرة التى أنشئت بعد الحرب الاخيرة كما ازداد رقم أعمال جنوه ومارسيليا فى هذا الباب زيادة كبيرة لاتبررها ظروفها الجغرافية وكما قرأنا فى الاخبار الاخيرة تفكير تركيا فى انشاء منطقة حرة تستوعب ماتستطيع من تجارة الترانزيت - أما السبب فى فقد مصر مكانتها السابقة فمرده الآتى :

١ - خروج مصر من كتلة الاسترليني دون احلال نظام فيه الكفاية من المرونة ودون تمهيد تدريجى كافى ..

٢ - معركة فلسطين ومولد دولة اسرائيل وما استتبع ذلك من مراقبة تحركات البضائع نحو تلك الدولة .

٣ - قيود النقد الشديدة التى لاتستند الى تصريف سريع لما يجد من اشكالات ..

٤ - ماطرأ على الادارة المصرية من تحول - فبعد ان كانت الامور تصرف فى يسر وسهولة اذ داخلها التعقيد والتراخى والاستهتار .

٥ - التحول الكبير الذى طرأ على الايدى العاملة والانقلاب الفكرى الذى طغى على العمال فى مصر .

٦ - زيادة التكاليف فى مصر زيادة كبيرة بالنسبة لما قبل الحرب وبالنسبة للمناطق الاخرى .

٧ - عدم استقرار الحالة السياسية الداخلية والخارجية الاستقرار الذى بدونه لاتزدهر تجارة أو صناعة .

٨ - الاتفاقات التجارية مع الدول الخارجية التى لاتضع حدودا بين تجارة الترانزيت وغيرها ولا تراعى ماتتطلبه هذه التجارة من تسهيلات خاصة .

٩ - عدم استعمال أحدث الوسائل الميكانيكية للشحن وللتفريغ وعدم وجود أرصفة للشحن والتفريغ واقتراحاتنا العملية لاستعادة أهمية مصر وعلى الاخص بور سعيد فى تجارة الترانزيت نرى تنفيذ الآتى :

١ - تخفيف قيود العملة قدر الامكان بالنسبة لبضائع الترانزيت وجعل البنوك المشرفة الفعلية على سلامة تلك العمليات من الوجهة النقدية بحيث تكون هى المراقبة لاستيراد البضائع واعادة تصديرها .

٢ - وضع أسس واضحة محددة فى التطبيق الاقتصادى على اسرائيل بحيث لاتتعدل التعليمات والاوامر بين عشية وضحاها وبحيث يعلم الجميع ماينتظرهم من تقلبات .

٣ - اختيار الموظفين الاكفاء لمراقبة عملية الترانزيت واعطائهم المسئولية الكاملة فى تصريف الامور .

٤ - تسوية الامور المعلقة بين العمال وأصحاب شركات الملاحة بصورة ليس فيها افتئات على أحد الطرفين وليس فيها تجاهل للعوامل الرئيسية من منطقة ولجوئها الى منطقة أقل تكاليفا .

٥ - ضغط التكاليف قدر الامكان وخصوصا ماكان منها بعيدا عن الاجور حتى لاتتحمل بضائع الترانزيت ماتنوء به من تكاليف .

٦ - عند عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الخارجية يراعى مركز تجارة الترانزيت وينص فى كل اتفاقية مايهيىء الظروف المناسبة لتلك التجارة .

٧ - استخدام أحدث الوسائل للشحن والتفريغ والتخزين وخلافه .

هذه كلمة عامة استعرضناها كى نلفت نظر المسئولين الى هذا المورد المالى الذى يكاد ان ينضب مخلفا فئة كبيرة من سكان القطر المصرى هم أهل منطقة القنال وقد فقدوا أهم موارد رزقهم - ومشيرا الينا نحن المصريون بأننا لانحسن تدبير أمورنا والاستفادة من الثروة التى تلقيها علينا الطبيعة فلا تجد السواعد التى تتلقاها وتتركها تنحدر الى غيرنا .

محمد صديق لهيطة

مضمون الاتفاقات

بين سوريا ولبنان والاردن وشركة تابلاين

انتهت المفاوضات الاضافية ، بين ممثلي حكومات لبنان وسوريا والاردن وممثل شركة الانابيب العربية (تابلاين) الى اتفاقات من شأنها ان تزيد الايراد السابق للحكومات الثلاث من عمل الشركة بمقدار مليونى دولار فى السنة .

فقد تم الاتفاق على تزويد حكومتى لبنان وسوريا بنصف ماتحتاج اليه كل منهما من الزيت الخام ، على أن تزود بالنصف الآخر من شركة نفط العراق . فاذا سمح لشركة ثالثة بمد الانابيب صار نصيب كل شركة هو الثلث . واما الاردن فليس فيها سوى أنابيب تابلاين ، فشركة (تابلاين) تمونها بكل ماتحتاج اليه من الزيت الخام ، الى ان تمد أنابيب شركة أخرى - اذا مدت - فيحصل الاقتسام .

والزيت الخام يقدم بأرخص سعر منافس للزيت يطلب فى ثغور شرق البحر الابيض المتوسط .

وعلاوة على هذا تم الاتفاق على أن تؤدى شركة « تابلاين » لكل من الحكومات الثلاث ثلاثة دولارات عن كل طن من الجازولين والكيروسين وزيت المواقد وزيت الوقود ، تستهلك فى كل بلد الى حدود ٢٠٠ الف طن اى ان دخل كل من الحكومات الثلاث يبلغ ٦٠٠٠ر٠٠٠ دولار من هذا الباب

ثم ان شركة تابلاين رضيت ان تزيد أتاوة شحن الزيت الذى يشحن من ثغر صيدا حتى يصير بنسين استرلينى و ٨٨ فى المئة من البنس والايراد من هذا الباب يقدر على أساس مايشحن فى السنة بنصف مليون دولار تتقاسمها بالسواء حكومتا سوريا ولبنان .

كما أنها قبلت ان تدفع ٢١ الف دولار فى السنة لصيانة الطرق العامة التى تستعملها سياراتها ، و١٧ الف دولار فى السنة لبلديتي بيروت وصيدا نظير الخدمات البلدية .

ومقابل هذا رضيت الحكومات بأن تسدد هذه الدفعات بنقد غير النقد الامريكي ، على نسب متفاوتة بعض الشيء فى أحوال خاصة ، واعفيت الشركة من تمييزات التبادل النقدى .

أما فيما عدا ماتقدم فالاتفاقات السابقة التى عقدت مع الحكومات الثلاث تظل قائمة .

اقتصاديات الشرق الاوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

الذهب الاسود

أولا ـ انتاج البترول وتكريره

أصدرت هيئة الامم المتحدة اخيرا تقريرها عن التطورات الاقتصادية فى الشرق الاوسط • وقد خصصت فى هذا التقرير بابا بأكمله لبترول هذه المنطقة ، نقتبس منه فيما يلى بعض مايهم القراء •

دلت ابحاث السنين القليلة الماضية على ان الثروة البترولية الكامنة فى بلاد الشرق الاوسط لاتقل عن ٥٠٠ر٦ مليون طن ـ اى نصف الثروة العالمية من البترول ففى الجزيرة العربية السعودية وحدها تمتد حقول البترول فى مساحة تقدر بحوالى ٠٠٠ر١٩٠ فدان ، وتبلغ مساحة الحقول حوالى ٠٠٠ر١٦٠ فدان •

وقد ازداد استغلال هذه الثروة الضخمة الكامنة زيادة كبيرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وساهمت جميع بلاد الشرق الاوسط فى هذه الزيادة ، ولكن بنسب متفاوتة والجدول المجاور يبين تطور الانتاج فيما بعد الحرب مقارنا بانتاج ماقبل الحرب •

ويلاحظ الانقلاب الذى طرأ على أهمية المملكة العربية السعودية فى انتاج البترول منذ سنة ١٩٣٨ ، بحيث اصبحت الاولى بين البلاد المنتجة له فى حين لم يزد انتاج البحرين مثلا الا زيادة طفيفة •ورغم ان الانتاج الايرانى الكبير توقف او كاد فى الربع الثالث من العام الماضى نتيجة للخلاف بين ايران وبريطانيا ، الا ان مجموع انتاج الشرق الاوسط قد زاد فى سنة ١٩٥١ عنه فى سنة ١٩٥٠ نتيجة للجهود المتواصلة التى تبذلها الشركات المستغلة فى الكويت (وهى الشركة الايرانية البريطانية التى طردت من ايران ، وشركة ارامكو فى المملكة العربية السعودية) •

وقد ادى اطراد الزيادة فى انتاج البترول الى ظهور مشكلة نقل البترول الخام من مناطق انتاجه الى معامل التكرير ثم الى المستهلكين وللتغلب على هذه المشكلة انشأت خطوط الانابيب الممتدة الى البحر الابيض واطولها الخط الذى ينقل البترول من الآبار السعودية عبر الاراضى الاردنية والسورية الى ميناء صيدا بلبنان • وطاقة هذا الخط • حوالى ١٦ مليون طن سنويا

وكذلك يسير العمل قدما فى انشاء خط جديد بين الآبار العراقية وبانياس فى سوريا • وطاقة هذا الخط الذى ينتظر أن يتم انشاؤه هذا العام حوالى ١٤ مليون طن سنويا

هذا وقد ادخلت معظم بلاد الشرق الاوسط تحسينات فى موانيها لتسهيل نقل البترول عن طريق البحر

ورغم الزيادة العظيمة فى انتاج البترول الخام ، فان وسائل تكريره فى بلاد الشرق الاوسط لم تتقدم التقدم المنشود • ولا زالت طاقة مصانع التكرير فيها ضعيفة بالنسبة للانتاج المتزايد فمعظم البلاد المنتجة تضطر الى تصدير انتاجها فى شكله الخام باستثناء ايران التى كانت تكرر حوالى ٩٠ ٪ من انتاجها فى عبدان ، ومصر التى تكرر بقدر ماتنتج

نسبة الطاقة الانتاجيه لماتكرره معامل البترول ببلدان الشرق الاوسط الى الانتاج المحلى
سنة ١٩٥١

البلاد	الانتاج المحلى بآلاف البراميل	النسبة المئوية المكررة
البحرين	١١٠١٦	١٩ر٤
مصر	١٦٣٧٣	١٠١ر٤
ايران	٢٤٢٤٧٣	٧٨ر٨
العراق	٤٩٩١٩	٥ر٧
الكويت	١٢٥٧٢٢	٦ر٢
قطار	١٢٢٦٨	٠٠
المملكة العربية السعودية	١٩٩٥٤٧	١٩ر٢
تركيا	٥٤	٩٦ر٣

المتوسط الشهرى لانتاج البترول الخام
بآلاف الاطنان

السنة	البحرين	مصر	ايران	العراق	الكويت	قطار	المملكة العربية السعودية	تركيا	المجموع
١٩٣٨	٩٥	١٩	٨٦٣	٣٥٨	٠٠	٠٠	٦	٠٠	١٣٤١
١٩٤٨	١٢٥	١٥٧	٢١٠٦-	٢٨٦	٥٣٣	٠٠	١٦٠٥	٠ر٢	٤٨١٢
١٩٤٩	١٢٦	١٨٩	٢٢٧٠	٣٣٩	١٠٣٢	٨	١٩٥٥	١ر٢	٥٩٢٠
١٩٥٠	١٢٤	١٩٥	٢٦٨٨	٥٤٠	١٤٤٠	١٣٦	٢٢٤٢	١ر٤	٧٣٦٩
الربع الاول ١٩٥١	١٢٤	١٨٩	٢٧٢٣	٦٦٥	١٥٩١	١٨٥	٢٤٦٩	١ر٤	٧٩٤٧
الربع الثانى ١٩٥١	١٢٥	١٩٥	٢٥٨٣	٦٧٨	٢١١٣	١٨٩	٢٩٩١	١ر٢	٨٨٧٥
الربع الثالث ١٩٥١	١٢٧	١٩٦ (*)	٢٥٨ (**)	٧١٩	٢٧٦٤	١٩٩	٤٣٥٢	١ر٧	٧٩١٢

(*) ،(**) متوسط يولية واغسطس •

وقد شعرت حكومات الشرق الاوسط بضرورة زيادة طاقة معامل التكرير فيها حتى تتناسب على الاقل مع حاجة الاستهلاك المحلي للمستخرجات البترولية • فبدأت تركيا فى انشاء معامل فى باطمان طاقته السنوية حوالى ٢٠٠ر٠٠٠ طن فى حين اعتمدت الحكومة العراقية مشروعا لانشاء معمل بالقرب من بغداد طاقته حوالى مليون طن سنويا، كما تنوى الحكومة المصرية توسيع معامل التكرير فى السويس • كذلك يجرى العمل حاليا فى بناء معمل جديد فى صيدا بلبنان طاقته حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ مليون طن سنويا •

وعندما يتم بناء هذه المعامل كلها فى المستقبل القريب تستطيع بلاد الشرق الاوسط سد حاجتها من معظم المستخرجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم وبنزين الطيران)

وانا لنهيب فى هذه المناسبة بقادة الشرق الاوسط ان يهتموا بالتوسع فى صناعة تكرير البترول فى نفس البلاد المنتجة له حتى يستطيع الشرق الاوسط ان يتولى بنفسه تكرير جميع انتاجه • ولا يستطيع احد ان يجحد المزايا الفنية والاقتصادية التى تعود من التوسع فى مثل هذه الصناعة ، فعلاوة على ما ستوفره من العمل للايدى العاطلة فانها سوف تتيح للدول المنتجة بيع نصيبها من البترول الخام فى شكل منتجاتها البترولية المكررة بأسعار تعلو بكثير عن اسعار البترول الخام • كما سيؤدى هذا التوسع الى ظهور طبقة من العمال الفنيين والمدربين قد يساعدوا ايضا على التقدم الصناعى فى ميادين اخرى • وعلى العموم فان النشاط الصناعى الذى سوف يدب فى الميدان الصناعى لكفيل بأن يدفع الحكومات الى التفكير فى التوسع فى مثل هذه الصناعة

انتاج المستخرجات البترولية فى معامل التكرير بالشرق الاوسط سنة ١٩٥٠

البلاد	بنزين	كيروسين	زيت وقود مكرر	مخلفات زيت الوقود	المجموع
البحرين	١٥٤٣٢	٥٦٤٨	١٠٠٢١	٢٤٩٥٨	٥٦٠٥٩
مصر	١٦٥٣	١٦٦٠	٨٥١	١٠٨٤٧	١٤٥١١
ايران	٣٨٧٣٨	١٧٨٣٣	٣٣٤٧٨	٨٧٨٢٦	١٧٧٨٧٥
العراق	٥٤٢	٥٣٥	١٢٠	١٤٧٥	٢٦٧٢
اسرائيل	٢٦١	٢٠٨	٢٨٠	٦٠١	١٣٥٠
الكويت	١٢٤	٤١	١٦٥٤	٥٧٨٠	٧٥٩٩
لبنان	٨٨٢	٤٧٢	٦٢٠	١٥٩٣	٣٥٦٧
المملكة العربية السعودية	٨٣٥٠	٢٩٤٧	١٠٥٤٢	١٥٧٣٨	٣٥٥٧٧
تركيا	٥	٢	٠٠	٢٥	٣٢
	٦٥٩٨٧	٢٨٨٤٦	٥٧٥٦٦	١٤٨٨٤٣	٢٩٩٢٤٢

صناعة الجوت بالباكستان

يزرع الجوت فى شرق الباكستان ولكن صناعته تقوم فى الهند ولذلك تعتمد الباكستان فى تصريف محصولها من الجوت على السوق الهندية كما تعتمد المصانع الهندية على المحصول الباكستانى • وقد أدى هذا الى اختلاف الدولتين فى أسعار الجوت الخام ، خصوصا بعد تخفيض الروبية الهندية فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وقرار الباكستان بعدم تخفيض عملتها •

وقد عملت الباكستان فى السنتين الماضيتين على انشاء صناعة الجوت فى داخل حدودها ونجحت فى تشغيل ٦٠ نولا فى العام الماضى وينتظر أن يتوفر لديها ٢٠٠ نولا فى الشهور القليلة القادمة

هذا وقد أوصت الحكومة بصنع ٦٠٠٠ نول بانجلترا وتنوى أن تكثر من شراء الانوال الخاصة بالجوت حتى يتوفر لديها حوالى ١٥٠٠٠ نول فى بحر العشرة السنين القادمة • ولاشك ان انشاء هذه الصناعة الجديدة بالباكستان سوف يكون له نتائج حسنة على اقتصاديات البلاد •

تقرير البنك الصناعى بتركيا

أنشىء البنك الصناعى التركى فى يونية ١٩٥٠ وحصل بعد انشائه على قرض بمبلغ ٩ مليون دولار من البنك الدولى للتعمير والانشاء بضمان الحكومة التركية ، وذلك لتمكينه من التوسع فى الاقراض للاغراض الصناعية • وفى نفس الوقت وافقت السلطات الامريكية على تحويل بعض اعانة مشروع مارشال لتركيا الى البنك الصناعى ، كما مد له البنك المركزى المعونة • وبدأ البنك المركزى أعماله فى مارس ١٩٥١ وكانت الموارد الآتية تحت تصرفه فى آخر تلك السنة : ٢٧ مليون جنيه من اعانة مشروع مارشال ، ١٦ مليون جنيه من البنك المركزى والبنك الدولى للتعمير والانشاء وموارد أخرى

وقد قدم الى البنك خلال الفترة من مارس الى ديسمبر سنة ١٩٥١ حوالى ٦٥٠ طلبا للاقتراض وافق على ٧٢ طلبا منها • وبلغت مجموع قروضه ٥٢ مليون جنيه وزعت كالآتى :

١٩ مليون جنيه لصناعة مواد البناء

٢١ مليون جنيه لصناعة الغزل والنسيج

٤ مليون جنيه للصناعات الكيميائية

٥ مليون جنيه للصناعات الغذائية

٣ مليون جنيه للصناعات المعدنية

الاتفاق التجارى بين سوريا والاردن

عقد أخيرا اتفاق تجارى بين سوريا والاردن يبيح حرية تبادل المحاصيل الزراعية المحلية والماشية ، كما يبيح حرية تبادل المنتجات الصناعية المحلية أيضا أما المنتجات الصناعية التى تحتوى على نسبة صغيرة من الخامات الأجنبية فيطبق عليها نظام الحد الادنى للتعريفة الجمركية ، بينما تطبق التعريفة العادية على المصنوعات التى تحتوى على نسبة عالية من الخامات الاجنبية • كذلك يقضى الاتفاق بانشاء لجنة مشتركة لدراسة مشروع استغلال نهر اليرموك وتوزيع المياه بين القطرين • ومدة هذا الاتفاق سنة تبدأ من تاريخ تصديق البرلمان الاردنى عليه •

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية

لابد ان نتوقع بعض الصعاب فى تقدير قيمة بضاعة آخر مدة لدى المنشآت الصناعية ٠ فالبضاعة التى كانت لديها فى ذلك اليوم ليست هى بالذات تلك التى اشترتها قبل ذلك بل ان طبيعتها Nature تغيرت ٠ فبعدأن كانت مواد خام اذ بها تصبح تامة الصنع بالنسبة لهذه الصناعة بالذات Raw material

والصعوبة تنشأ من ان حركة العمل فى مثل هذه المنشآت تكون – فى العادة – معقدة ومتداخلة الاجزاء فى بعضها البعض تداخلا كبيرا ، وبينما نجد بعض المواد الخام مازال خاما نجد ان بعضها الآخر قد مر فى بعض الخطوات الصناعية فأصبح بضاعة فى دور الصنع ، وبعضها الثالث قد استكمل خطواته الصناعية فأصبح بضاعة تامة الصنع معدة للتصريف ٠ ومن الطبيعى الا يسير العمل على البدء بتشغيل كمية جديدة من المادة الخام بل جرت العادة ان يسير دولاب العمل بالتتابع الذى نوهنا عنه اعلاه

وينطبق نفس الكلام على مواد الصناعة ذاتها Manufacturing Finished atricle كالوقود ، والزيوت ، والشحومات ، والمسامير والاصباغ ٠٠ الخ مما لايقع تحت حصر فبعضها يكون مخزونا – والبعض الآخر يكون استعمل فى الصناعة ، وتختلف درجة الاستعمال Degree حسب الدور الذى وصلت اليه الصناعة Stage **وبعض** هذه المواد ينمحى بالاستعمال كالوقود والزيوت، وبعضها يبقى اثره كالاصباغ او قد يبقى كاملا كالمسامير الضخمة مثلا

فنحن فى صدد المنشآت نجد أنفسنا فى موقف لانحسد عليه ٠ اذ علينا ان نعرف او ان نصل الى معرفة قيمة كل من هذا الخضم المتلاطم من المواد الخام والبضاعة فى دور الصنع والبضاعة تامة الصنع ومواد الصناعة ! ولو كان الامر قاصرا على تحديد الكميات اذا لهان ولسهل ولكنه يتطلب معرفة قيمة كل هذه المواد فكيف نصل الى الحل ؟

التماس الحل لدى علم المحاسبة

هنا يتعين علينا اللجوء الى علم المحاسبة النظرية Pure theory of Accountancy ومحاسبة التكاليف Cost-Accounting لهدايتنا فى الموقف الذى نحن فيه ٠

اسس المحاسبة النظرية

سوف نستعين بنظريتين اساسيتين من نظريات علم المحاسبة للوصول الى غرضنا

النظرية الاولى : نظرية المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية

الاصل ان **تصرف** المؤسسة اموالها لشراء البضاعة التى تبيعها بالتالى كما هى فى المنشآت التجارية ٠ او بعد تصنيعها كما فى المنشآت الصناعية) فتحقق بذلك **ايراداتها** فكأنها **تصرف** لتحقق **ايراد** ٠ ومن هنا نشأت تسمية المصروفات الايرادية حيث تعرف باختصار بأنها تلك المصروفات التى تصرفها المنشأة فى سنة ما للحصول على ايراد خلال نفس السنة ٠

متى يتحقق المصروف ومتى يتحقق الايراد ؟

يتحقق المصروف بطبيعة الحال بمجرد حدوثه – فمثلا عبء المرتبات يتحقق بمجرد صرفها – وكذلك عبء المصروفات العمومية الاخرى كالتليفون والانارة ، ٠٠ الخ فيتحقق بمجرد استحقاقه ٠ وكذلك الحال بالنسبة للمواد الخام المشتراه ٠ فانها تعتبر عبئا بمجرد شرائها ٠ومن نافلة القول ان نذكر ان دفع ثمن ما اشترته المؤسسة ليس هو الاساس فى حدوث العبء ذاته – بل ان الاساس هو الشراء الفعلى للبضاعة ودخولها

مجلس مصائد البحر المتوسط يعقد اجتماعه الاول هذا الشهر

يعقد المجلس العام لمصائد الاسماك فى البحر المتوسط التابع لمنظمة الزراعة والاغذية التابعة للامم المتحدة اجتماعه الاول فى زودس خلال الفترة الواقعة بين ٢١ – ٢٤ يوليو الحالى ٠ وقد وجهت الدعوة الى دول البحر المتوسط غير الاعضاء فى المجلس كتركيا وسوريا ولبنان وليبيا فضلا عن الدول الاعضا فى المجلس ومن بينهما مصر ٠

مليونان من مستأجرى الاراضى الهنود يصبحون من ذوى الاملاك

أصبح مليونان من مستأجرى الاراضى الهنود فى ولاية اوتر برادش – وهى اكبر ولاية فى الهند – من ذوى الاملاك اذ خرج القانون الذى سنته الحكومة الهندية بشأن اصلاح نظم الملكية الزراعية الى حيز التنفيذ ٠ وسيحصل الملاك السابقون من الحكومة على تعويض قدره ثمانية اضعاف الدخل السنوى للاراضى التى نزعت منهم لملكيتها على حين لايطالب الملاك الجدد باكثر من الضرائب المستحقة على الاراضى٠ وسيكون من نتيجة هذا المشروع الذى يعد من اكبر الخطوات التى اقدمت عليها الهند فى برنامج اعادة توزيع الاراضى على مستأجريها نقل ملكية ٧٢ مليون فدان من الارض ٠

في حوزة المنشأة اى فى ملكيتهـــا
وبالمثل فان الايراد يتحقق لهـذه المنشأة بعد ان تقوم بتحويل المـواد الخام الى بضاعة تامة الصنع وتبيعها للغير - سواء صحب البيع استلام الثمن ام لا - كأن كان البيع بالاجل Credit Sale فان مجرد خـــروج البضاعة من ملكية المنشأة ودخولهـا فى ملكية الغير هو الذى يحقق الايراد
ومن الواضح الجلى ان عبء الصرف يسبق تحقيق الايراد بزمن ما ٠ وهذا الزمن قد يقصر وقد يطول حسب ظـــروف المؤسسة ، وحسب نوع الصناعة التى تمارسها ٠ وهمـــا - المصروف والايراد - قد يقعان سويا فى مدة تجارية واحدة The same Financial period وقد يقعان فى فترتين تجاريتين متتاليتين Two successive Financial period
فهل يختلف الامر فى الحالة الثانية عنه فى الحالة الاولى ؟ وهل تستمر التسـمية صحيحة للتعبير المشـار اليه اعلاه : وهو المصروفات الايرادية ان الاجابة على هذين السؤالين هى بالذات التى تقـودنا الى بحث ثانى النظريتين اللتين رأينا الاستعـــانة بهما ألا وهى :

النظرية الثانية : نظرية كل مدة تجارية تتحمل بمصروفاتها وايراداتها
ان كثيرا من الظروف التجارية ، والمالية ، والتشريعية تقتضى ان تحدد كل منشأة مركزها المالى فى نهاية كل اثنى عشر شهرا بصفة دورية منتظمة (هذا بغض النظر عن المراكز النصف السنوية او الربع السنوية او الشهرية او الاسبوعية التى ترى المؤسســـة اعدادها طبقا لسير العمل الداخلى بها) ويقتضى هذا ان تختص كل مدة تجارية بما يخصهـــا من مصروفات وبما يخصها من ايراد ولا شأن لهـا بما يخص اى مدة سابقة ولا اى مدة لاحقة من هذه المصروفات وهـــذه الايرادات

موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

البقية بالعدد القادم

شخصيات اقتصادية



جمال العبد

خريج كلية التجـــارة عام ١٩٢٩ وقد ضرب فى الحلقـة الخامســة من عمره وان كان يبدو فى طليعة الحلقة الثالثة بل فى بدايتها كمـا يطالعك بذلك منظره ومظهره

هادىء الطبع خفيض الصوت بعيد النظر كثير التحوط والحذر نشـيط دائم الحركة وكأنما عاونتـه ظروفه الخاصة ونشأته الميسرة عـلى العمل والطموح ثم النجاح والتوفيق

التحق ببنك مصر منذ تخرجه حتى كان عام ١٩٣٧ فاختير عضوا لمجلس النواب ثم بدأ يشق طريقه فى الاعمال الحرة فأنشأ مكتبا لمراجعة الحسابات بالقاهرة وفرعا له بالاسكندرية وفرعا بطنطا حتى صار مكتبـه أكبر مكتب لمراجعة الحسابات يقـــوم بمراجعة حسابات عدة شركات مساهمة ودوائر زراعيـــة كبـيرة كـدائرة الامير حليم والدائرة الدمرداشية وغيرهما

وهو عضـــو مجلس ادارة شركة نسيج القـــاهرة وشركة التبـادل التجارى والشركة التجارية والشركة الاسيوية الافريقية (أزاترا) وهو مستشار مالى لجملة مؤسسات تجارية كشركة توريدات الاسمدة الكيماوية وشركة سيارات الغربية

وهو مزارع من الزراع المعدودين بمديرية الغربيـــة - ولعله بحـكم ظروفه العائلية من أقدم زراع الفاكهة فقد عرفت بلدته « شـــبرا النملة » قبل غيرها زراعة الفاكهة واشتهرت بالحدائق والبساتين من زمن بعيد

وهو خبـير محاسب وســـنديك أمام المحاكم ينتدب لما يحتـاج من ثقة ودراسة ودراية من الشئون الحسابية والمالية

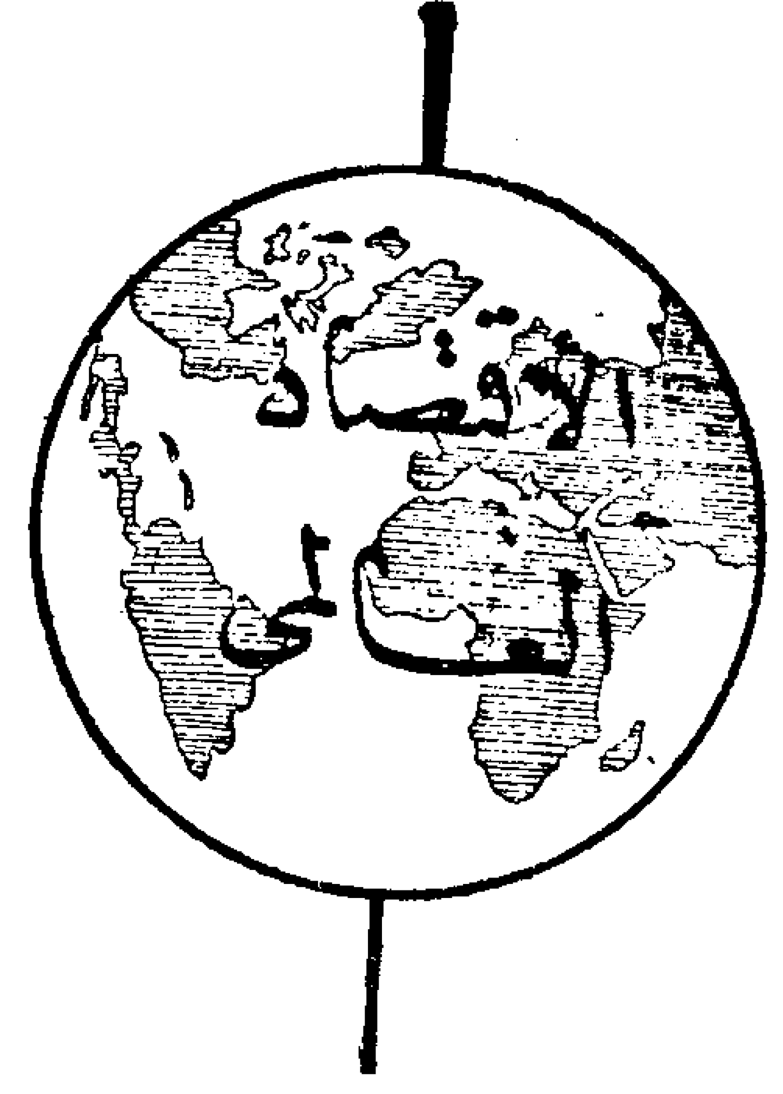
ولعل الكثيرين لا يعــــرفون ان جمال العبـد رشح وزيرا للاوقاف ومرة أخرى وزيرا لوزارة الشـئون الاجتماعية

وجمال العبـــــد موضع المحبة والتقدير من زملائه وأصدقائه وموضع الود والتـكريم عن مخالطيه وعارفيه - دائم المحبة لهم جميعا والتودد اليهم فى كل ظرف ومناسبة ٠

لا تؤثر حزبيته فى صلاته بهم على اختلاف مشــــاربهم وتباين نزعاتهم وأحـــزابهم وهو عضـــو فى نادى الاتحاد الثقـافى وعضـــو فى نادى الاحرار

وجمال العبد هادىء فى صداقته هادىء فى عداوته هادىء فى مناقشته هادىء فى منافسته هادىء فى حزبيته - مما جعل له الـكثير من الاصدقاء وعصمه من حقد المنافسين والاعـداء انما نرجو له دوام التوفيق والنجاح

حسن الحطيم



السحب تنقشع

يبدو أن السحب الاقتصادية التى تجمعت فى أوائل هذا العام منذرة بقرب وقوع كساد عالمى فى بعض الصناعات — وأهمها الغزل والنسيج — قد بدأت تنقشع فى الاسابيع القليلة الماضية . فبعد ان أغلقت كثير من المصانع البريطانية أبوابها وزادت البطالة بين عمال الغزل والنسيج وبعد ان لجأت المصانع الفرنسية الى منح عمالها أجازات طويلة والى تقليل ساعات العمل فيها ، بدأ فى الولايات المتحدة وفى أوروبا أيضا اقبال متزايد على شراء الملابس الصيفية وأظهرت الاحصاءات نقصا ملموسا فى المخزون منها لدى المتاجر مما بعث الامل فى أن تعود مصانع الغزل والنسيج الى العمل بكامل طاقتها مرة أخرى .

وقد صرح أخيرا المستر سنيدر وزير المالية فى الولايات المتحدة أنه لا ينتظر أن يضعف الطلب فى بلاده أو فى العالم عموما على سلع الاستهلاك ، بل ان ازدياد الانتاج الحربى سيزيد من الدخل الاهلى فى أمريكا خلال العام الحالى وقد يزيد بالتالى من الطلب على سلع الاستهلاك

ولعل تصريحات كهذه من المسئولين هى من العوامل التى تساعد على ثبات السوق ، وسوف تظهر الاشهر القادمة اذا كان هذا الثبات ثباتا مؤقتا تضعف السوق بعده مرة أخرى . الا أن غالبية الخبراء الاقتصاديين يرون ان الاوضاع الحاضرة أكثر استقرارا من أية فترة فى العامين الماضيين .

الانتاج الزراعى العالمى لعام ١٩٥١/٥٢

بالرغم من عدم استقرار الاحوال السياسية والتحول الملحوظ فى الموارد الى برامج التسلح والاحوال الجوية غير المناسبة السائدة فى استراليا والارجنتين والهند فان الزيادة فى انتاج المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية بلغت ٢ ٪ فى عام ١٩٥١/٥٢ بالنسبة لما كانت عليه فى عام ١٩٥٠/٥١ ، ١٠ ٪ بالنسبة لما كانت عليه فى الفترة السابقة للحرب مباشرة . فقد زاد انتاج المطاط والقطن والجوت من ١٠ — ٦٠ ٪ فى عام ١٩٥١/٥٢ بالنسبة لعام ١٩٤٩/٥٠ بينما زاد انتاج المحاصيل الغذائية الهامة بنسبة ٢ ٪ ، ١ ٪ بالنسبة لما كانت عليه فى عام ١٩٤٩/٥٠ . ١٩٥٠/٥١ على التوالى . ولكنه مازال ينقص عن الانتاج القياسى الذى حدث فى عام ١٩٤٨/٤٩ ولقد تناقص انتاج اللحم فى الدول الهامة المنتجة له عما كان عليه فى العام السابق . وأما انتاج السكر فقد بلغ ٣٤٫٥ مليون طن فى عام ١٩٥١/٥٢ ويعتبر هذا الرقم أكبر انتاج فى التاريخ .

انتاج الصلب فى غرب أوربا

سجل انتاج الصلب فى غرب أوربا رقما قياسيا جديدا خلال الربع الاول من العام الحالى فقد بلغ معدل الانتاج السنوى حوالى ٧٢٫٩ مليون طن مقابل ٦٧٫٦ مليون طن فى عام ١٩٥١ وبالرغم من عدم وجود احصاءات عن انتاج الصلب فى روسيا فان هيئة التعاون الاقتصادى بأوربا التابعة لهيئة الامم المتحدة تقدره بحوالى ٣١٫٣ مليون طن فى عام ١٩٥١ . ولا يزال الطلب على الصلب شديدا فى جميع أنحاء البلاد .

فرنسا وبنك الاستيراد والتصدير

منح بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة فرنسا اعتمادا قدره ٢٠٠ مليون دولار لتمويل شراء معدات الدفاع الامريكية ولقد فتح هذا الاعتماد ليمكن فرنسا من الحصول على دولارات فى الحال مقابل العقود التى أبرمتها أمريكا طبقا لبرامج الامن المشتركة لشراء المعدات الحربية

البرازيل والبنك الدولى للتعمير والانشاء

منح البنك الدولى للانشاء والتعمير للبرازيل قرضا قدره ٣٧٫٥ مليون دولار لتحسين الطاقة الكهربائية لشبكة السكك الحديدية فى البرازيل ، خصص منها ٢٥ مليون دولار لمشروع توليد الكهرباء بواسطة شركة تشرف عليها الحكومة . وقد ضمنت حكومة البرازيل هذا القرض لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٤ ١/٢ ٪ بما فى ذلك عمولة البنك ١ ٪ ويبدأ دفع الاقساط فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأما الباقى وقدره ١٢٫٥ مليون دولار أقرض الى الحكومة البرازيلية نفسها لاصلاح السكك الحديدية ومدة القرض ١٥ سنة بفائدة قدرها ٤ ٥/٨ ٪ بما فى ذلك عمولة البنك . وتبدأ دفع الاقساط فى نوفمبر سنة ١٩٥٥ هذا وسوف تطلب الحكومة البرازيلية قرضا آخر قدره ١٢٫٥ مليون دولار وينتظر أن يعرض قريبا على الجهات المختصة بالبنك .

متوسط أجر العامل فى صناعة نسيج القطن واسعار المواد الغذائية

البلد	العملة	اجر الساعة	ثمن كيلو الخبز	لتر اللبن	كيلو الزبدة	كيلو الارز	كيلو السكر
الولايات المتحدة	بالسنت	١١١	٣١	٢٢	١٦٣	٣٩	٢١
كندا	بالسنت	٨٥	٢٣	١٦	١٤٠	٤٤	٢٢
بلجيكا	بالفرنك	٢٣	٧	٦	٩١	١٣	١٢
فرنسا	بالفرنك	٧٠	٣٨	٣٧	٦٩٣	١٤٣	٩٤
ابطاليا	ليرة	١٣٧	١٠٤	٨٦	١٢٢٣	١١٩	٢٦٢
انجلترا	بالبنس	٢٨	٧	٩	٤٠	٠٠	٣١
اليابان	ين	٢٥	٤١	٦٠	٨٩٤	٨٦	٥٤
السويد	اور	٢١٢	١١٢	٣٥	٥٦٠	٠٠	٧٩
هولندا	بالسنت	٨٤	٣٣	٢٠	٤٤٣	١٠٠	٧٥

اليابان فى حاجة الى الارز

كان لزيادة عدد السكان فى اليابان الى ٨٥ مليون نسمة ورفع الرقابة عن القمح منذ يونيه الماضى أن أصبحت اليابان فى حاجة الى استيراد كميات كبيرة من الارز . ويبلغ مقدار ماتحتاجه اليابان فى عام ١٩٥٢ (نوفمبر ١٩٥١ - اكتوبر ١٩٥٢) من الارز كغذاء رئيسى وللاستعمال الصناعى والتخزين فى آخر العام ٦ر٦ مليون طن . ويبلغ المعروض الآن حوالى ٣ر٤ مليون طن فضلاعن أن المخزون من العام السابق يبلغ ٢ر١ مليون طن وبذلك يتبقى ١ر١ مليون طن يجب الحصول عليها من الخارج . ولقد اتفق على استيراد ٧٨٦ر٠٠٠ طن من تايلاند ، بورما ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، مصر ، البرازيل ، اسبانيا الاكوادور ، وأورجواى ، وهذه أول مرة فى التاريخ تلجأ اليابان الى استيراد الارز من اسبانيا ، اكوادور وأورجواى ، ولقد استوردت اليابان فعلا ٣٨٧ر٠٠٠ طنا من هذه البلاد المذكورة ، وتسعى الى استيراد الباقى لحاجتها .

كوريا الجنوبية تعقد اتفاقا اقتصاديا مع الولايات المتحدة

وقع أخيرا اتفاق اقتصادى بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بصفتها السلطة المشرفة على الحالة هناك طبقا لما أقرته هيئة الامم المتحدة . ويقضى هذا الاتفاق بأن تقوم الولايات المتحدة مع السلطات الحكومية بمجهود مشترك لتهيئة أحوال اقتصادية مناسبة يكون من آثارها تقليل التضخم فى البلاد ، وستكون لجنة خاصة للاشراف على تهيئة هذه الاحوال . وستعمل الولايات المتحدة على مد كوريا الجنوبية بكل المواد الاساسية اللازمة لذلك بينما تقوم كوريا باتخاذ الاجراءات الداخلية التى تساعد على ثبات مستويات الاسعار والحالة الاقتصادية عموما .

وستدفع الولايات المتحدة مبلغ ٣٥ مليون دولار لتمكين كوريا من استيراد المواد التى يحتاجها اقتصادها . كما ستقوم بدفع مبلغ ٤ مليون دولار شهريا مقابل الخدمات المقدمة لقواتها بكوريا كما ستدور المفاوضات من وقت لآخر للحصول على مبالغ اضافية من أمريكا تتوقف على مدى ماتحققه الجهات المسئولة بكوريا من ثبات اقتصادى ومالى فى داخلية البلاد .

حرية التجارة فى الذهب فى سويسرا

خفضت سويسرا أخيرا قيود الرقابة على تجارة الذهب سواء فى شكل سبائك أو سكوكات فقد رفعت الرقابة عن تجارة الذهب للاغراض الصناعية والتجارية العابرة فى أوائل هذا العام كما أصبح استيراد وتصدير الذهب النقدى حرا (أى من غير موافقة البنك المركزى السويسرى) .

استهلاك الشاى فى عام ١٩٥١

ازداد انتاج الشاى فى عام ١٩٥١ من ١٦١ر١ الى ٢١٢ر١ مليون رطل كما ازداد كذلك الاستهلاك من ١٠٣ر١ مليون رطل الى ١٧٥ر١ مليون رطل وهذا أكبر رقم استهلاك منذ الحرب .

الاصلاح الزراعى فى جواتيمالا بأواسط أمريكا

وافق برلمان جواتيمالا على مشروع خاص بالملكية الزراعية . ويقضى هذا المشروع بنزع ملكية بعض الاراضى وجعلها فى متناول العمال الزراعيين سواء بالشراء أو التأجير أما الاراضى التى تقرر نزع ملكيتها فهى الاراضى التى تزيد مساحتها عن ٢٢٥ فدان والاراضى التى لا تزرع مباشرة بواسطة ملاكها والاراضى المؤجرة ويدفع ايجارها عينا أو نظير القيام بالعمل . وستقوم وزارة الزراعة باصدار سندات قيمتها ١٠ مليون كوتزال بفائدة قدرها ٣٪ سنويا توزع على الملاك السابقين كثمن للاراضى المستولى عليها وسيقوم بتمويل هذه العملية بنك جواتيمالا .

استهلاك الصوف

تدل الاحصاءات الاخيرة على أن استهلاك الصوف العالمى يزيد بمقدار ١٠٠ مليون رطل عما كان مقدرا من قبل . فقد قدر فى فبراير الماضى بحوالى ١٥٠ر٢ مليون رطلا فى ١٩٥١ مقابل ٦٥٢ر٢ مليون فى ١٩٥٠ وقد بلغ التقدير الجديد ٢٤٨ر٢ مليون رطلا . وبالرغم من أن هذا التقدير ينقص بمقدار ١٦٪ عما كان عليه فى ١٩٥٠ وهى سنة استثنائية فانه أعلى بمقدار ١٠٪ من متوسط استهلاك ما قبل الحرب .

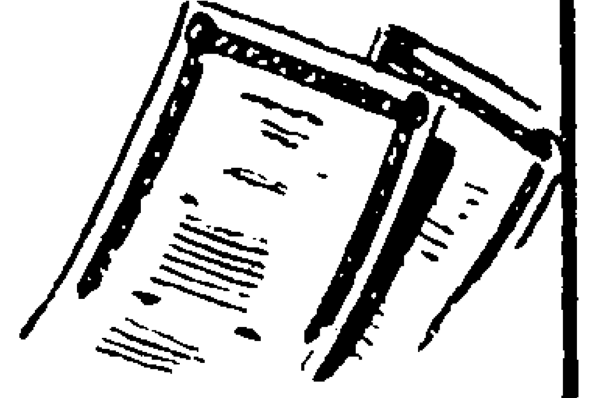
القطن وصناعته فى الهند

أذيع رسميا تقدير محصول القطن فى الهند عام ١٩٥١/٥٢ وقد بلغ المحصول ٣ مليون بالة نتجت من مساحة قدرها ٥ر١٣ مليون فدان فى مقابل ٧ر٢ مليون بالة نتجت من العام السابق أى بزيادة قدرها ٣ر١٢٪ فى المساحة ، ٦ر١٣٪ فى الانتاج .

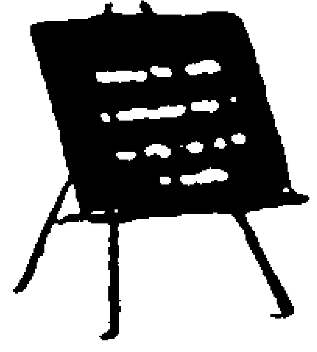
وقد خطت الهند خطوة مؤقتة فى سبيل التصنيع اذ أنشأت حديثا مصنعا بالقرب من بمباى لصنع آلات الغزل وينتظر أن يسد هذا المصنع ٢٠٪ من حاجة البلاد لهذه الآلات . ويساهم أصحاب مصانع النسيج فى الهند برأسمال هذا المصنع الجديد .

تطور سعر الخصم فى بعض البنوك المركزية الرئيسية

البنك المركز فى :	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٢١
الولايات المتحدة	٤١/٢	١	١١/٢	١٣/٤	١٣/٤
بريطانيا	٥	٢	٢	٢١/٢	٤
فرنسا	٣١/٢	٢١/٢	٣	٤	٤
بلجيكا	٤١/٢	٢١/٢	٣١/٤	٣٣/٤	٣١/٤
اليونان	٩	٦	١٢	١٢	١٢
تركيا	..	٤	٤	٣	٣
ايطاليا	٧	٤١/٢	٥١/٢	٤	٤
رومانيا	٩	٣١/٢	٥	٥	٥
ألمانيا	٧	٤	٤	٦	٦



الأوراق الماليَّة



عن الفترة من ٢٨ يونيو الى ١٤يوليو ١٩٥٢

تتميز سوق الاوراق المالية فى أى بلد من بلاد العالم بشدة حساسيتها بالاحداث والتطورات السياسية فهى تتأثر بها أيما تأثر ، وتؤثر هى فى هذه الاحداث كل التأثير !

وهذا ماحدث لسوق الاوراق المالية فى مصر .. فقد ظلت السوق راكدة، جامدة ، طوال الفترة التى كانت وزارة المالية تعد فيها ميزانيه الدولة .. فهى تنتظر ماستكون عليه حال الميزانية ، خاصة وقد أعلن مرارا وتكرارا ان الدولة ستتبع سياسة التقشف ، والمشتغلون فى المضاربات ينفرون من عيشة التقشف وهكذا كان للسوق تأثير فعال فيما حدث من تغيير وزارى اعترف به جواب سرى باشا المرفوع لجلالة الملك ،وفيه يقول :

« ولما كانت البلاد تواجه حالة اقتصادية خطيرة ، فانالوزارةستبادر الى اتخاذ كل مايقتضيه الموقف من تدابير عاجلة حاسمة »

وقد لمسنا أثر هذا العهد الذى قطعته الوزارة الجديدة على نفسها ، فيما انعكس على لوحات الاسعار التى سجلت ارتفاعا ونشاطا كبيرين .

نشاط السوق

على اننا نشهد منذ أسابيع صعودا فى أسواق الاوراق المالية لعل بعض أسبابه اصدار قرضين لتمويل موسم القطن وشراء الباقى من الموسم السابق من جانب الحكومة وتعهد الحكومة بأن لاتبيع مايوجد لديها من مخزون القطن

ولعل أهم عامل لتلك الظاهرة رد الفعل من جانب الحكومة لانخفاض كميات القطن المصدرة الى بريطانيا.

وترى الاوساط المالية ان نتيجة ندرة الاسترلينى ستكون بث النشاط فى المصانع المصرية التى سترى نفسها مضطرة الى سد حاجة الاستهلاك الذى كان يجد طلبه فى الاسواق الخارجية.

ويجب ان نأخذ فى الحسبان ان الهبوط العام المفاجىء الذى ألم بأسعار الاوراق المالية المصرية مرجعه الى هبوط بعض الاسهم كأسهم البنك العقارى والبنك الاهلى وبنك الاراضى وشركه مياه القاهرة الخ .. وقد جرى هذا الهبوط من جراء وصول كميات كبيرة منها من الخارج .

يضاف الى ماتقدم وضع قيود شديدة على استيراد الذهب ولعله يجب تلافى خروج مبالغ كبيرة من رؤوس الاموال . ومن العجيب ان الحكومة رأت نفسها مضطرة الى خفض الاستيراد فى حين يحتاج الاقتصاد المصرى الى بعض تلك المواد .

ولقد عقدت الجمعية العمومية **لشركة أراضى الدلتا** خلال هذه الفترة وقد اقترح أحد المساهمين أن تزيد الشركة ربح الكوبون الى الرقم الذى سبق اعلانه أولا وهو ١٥ قرشا بدلا من عشرة قروش التى أعلن عنها بعد ذلك فرد عليه أحد أعضاء مجلس الادارة بأن المجلس سيفكر فى هذا الموضوع ، واذ وجد أن أرباح عام ١٩٥٢ تساعد على دفع هذه الزيادة، فان الشركة ستدفعها للمساهمين وقد سجلت أسهم هذه الشركة على الاثر ارتفاعا محسوسا فلمست فى صعودها سعر ٢٤٥ قرشا ثم تراجعت قليلا.

وعزى ارتفاع **أسهم آبار الزيوت** الى احتمال بل الى ترجيح الاسراع فى عرض مشروع تعديل قانون المناجم على مجلس الوزراء والبت فيه بعد ان طال الامد على هذا المشروع .

وبعد أن كانت **أسهم مصر للغزل والنسج** رازحة تحت ضغط تصفية محفظة أوراق كبير معروف تشتمل على عدد كبير من أسهم هذه الشركة ، أزاحت عنها كابوس هذا الضغط بعد أن تمت التصفية واتجهت أسعارها نحو الصعود .

ونشطت الحركة على أسهم **الورق الاهلية** وذلك على أثر قيام الشركة بتوزيع ربح سنة ١٩٥١ ابتداء من أول يوليه الحالى .

وعزى نشاط أسهم **النقل والهندسة** وصعودها أخيرا الى ماقيل عن أن عطاء كبيرا بانشاء شبكة كهربائية قد رسا عليها بمبلغ ٦٥٠ ألف جنيه.

وتمسكت أسهم مياه اسكندرية أملا فى أن يتم التفاهم بين الشركة وبين الوزارة الجديدة وتسوى وجوه الاختلاف بين البلدية والشركة فى العهد الجديد .

وكذلك سجلت أسهم كثير من أوراق الشركات الصناعية وفى مقدمتها أسهم الاسمدة والصناعات المعدنية وغيرها من أسهم الشركات العقارية وشركات الاملاك وفى مقدمتهم الفئة الاخيرة

وفيما يلى أسعار اقفال أول هذه الفترة ، وآخرها فى بورصة القاهرة.

جدول الاسعار

	٦/٢٨	٧/١٤
القرض الوطنى ٣١/٤٪	٨٧٦٠	٨٧٩٥
بنك مصر (اسهم)	١٩٤٠	١٩٧٠
البنك العقارى ـ اسهم	١٦٢٠	١٦٧٠
البنك العقارى ـ سند ١٩٥١	١٢٩٨	١٢٩٢
البنك العقارى ـ سنة ١٩١١	١٤٠٠	١٤٦٠
البنك الاهلى	٢٥٨٤	٢٩٠٠
مياه القاهرة ـ تمتع	٦٠٦	٦٣٦
ترام القاهرة	١٣٢	١٣٢
الفنادق المصرية	١٤٠	ـ
كوم امبو ـ اسهم	٤٢٦	٤٣٨
كوم امبو ـ تأسيس	٢٩٢٦	ـ
بحيرة	١٠٦٠	ـ
مصر الجديدة ـ تأسيس	٢١٧٠	٢٣٠٠
اراضى الدلتا (أسهم)	٢٢٠	ـ
ايسترن للسجاير	١٤٩٤	ـ
شملا	٢٧٨	٢٩٤
آيست	٣٤٠	ـ
الملح والصودا (لحامله)	٢٦٩	٢٧٠
جركو	٥٧٠	٥٩٣
المعادن الاهلية	٤٩٣	٤٨٧
الاسمدة الكيماوية	٤٦٦	٤٩٠
التغليف الاقتصادى	٧٤٥	ـ
النقل والهندسة	٧٣٤	٧٨٠
الحرير الصناعى ـ اسهم اسمية	٧٣٤	٧٢٨
الحرير الصناعى ـ لحاملها	٨٠٥	٧٩٠
الورق الاهلية	٦٥٠	٦٨٠

أخبار الشركات

وفيما يلى أهم ماجاءنا عن الشركات خلال هذه الفترة من ناحية نشاطها وجمعياتها العمومية .

محلات أولاد يعقوب كوهنكا

(ش . م . م .)

جاء فى تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العادية المنعقدة فى ١٩٥٢/٦/٣٠ عن السنة المالية مايلى:

• • وطبقا للمادة ٢١ من نظام الشركة انتهت بطريقة الاقتراع عضوية حضرة صاحب المجد النبيل سليمان داود وجناب المسيو ليون دى بنشوتو •

وهما يتقدمان لحضراتكم لاعادة انتخابهم •

وبفحص حساب الارباح والخسائر يتضح ان صافى ارباح الشركة بعد استنزال كافة المصاريف والاستهلاكات يبلغ ٦١٤ مليما و٧١٠٢٥ جنيهــا مقابل ١١٥ و٥١٦٦١ جنيها فى العام الماضى وباضافة الرصيد المرحل من السنة الماضية وقدره ١١٢ مليما و٤٦٤ جنيها تكون جملة أرباح العام ٧٢٦ مليما و٧١٤٨٩ جنيها •

ومقابل هذا فان الخسائر التى حدثت نتيجة حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ تبلغ ٢٣٣ مليما و١٣٨٤٣٦ مقدرة على أساس سعر التكلفة •

ونحن نقترح أن تخصص جملة الربح وقدرها ٧١٤٨٩ جنيها و٧٢٦ مليما لتغطية جزء من الخسائر البالغ مقدارها ١٣٨٤٣٦ جنيها و٢٣٣ مليما وذلك لحين صدور قرار بشأن تعويض الشركة عما لحق بها من خسائر نتيجة هذه الحوادث •

شركة ملح بور سعيد

ستعقد جمعية عمومية عادية بمقر ادارة الشركة ، وذلك فى الساعة الخامسة مساء يوم ١٦ يوليو الجارى، ٢ شارع طوسون باشا بالاسكندرية ، وذلك للنظر فى تقرير مجلس الادارة وتقرير المراجعين وتجديد انتخاب اعضاء مجلس الادارة •

شركة صناعة الطحن بالاسكندرية

ستعقد جمعية عمومية عادية بمقر ادارة الشركة ـ ٤ شارع أديب بالاسكندرية وذلك يوم الخميس ١٧ يوليو الساعة الحادية عشر صباحا للنظر فى جدول الاعمال والميزانية • • الخ

حالة السوق يوم ١٤ يوليو ١٩٥٢

فتحت سوق الاوراق المالية هادئة، وامتازت بثبات القرض الوطنى وارتفاع أسهم شركة النقل والهندسة والتعامل على أسهم آبار الزيت والاسمدة والحرير الصناعى والمعادن الاهلية والورق الاهلية ، ثم أقفلت فى جو يسوده شىء من النشاط •

***

اتجاه السوق : الامل فى المستقبل، وزيادة النشاط وارتفاع أسهم الشركات الصناعية بالذات •

بيان الملكية الصناعية

عن شهر يونيو سنة ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٥١٢
مصانع	٣٧

محال مملوكة للشركات

متاجر	١٩٥
مصانع	٢٨

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	٨٠٠	٣٢٠
رسوم تدوين	٢٠٠	١٥٥
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٢٢
مجموع الرسوم	**٦٠٠**	**٤٩٨**

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيـــه
شركات تضامن		
تجارية	٤٠٩	٢٠٠ر٩٩٨
صناعية	...	٣٨ر٧٦٥
شركات توصية بسيطة		
تجارية	...	١٤٠ر٣٢٠
صناعية	...	١٨ر٤٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	...	٤٧ر١٥٦
صناعية	...	١٢ر٠٠٠
شركات مساهمة		
تجارية	...	٤ر٠٠٠
صناعية	...	...

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لراس المال الوارد فى عقد تأسيسها (والمقيدة بالسجل التجارى)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	..	..
صناعية	..	..
شركات توصية بسيطة		
تجارية	..	..
صناعية	..	..
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	..	..
صناعية	..	..
شركات توصية وما فى حكمها		
تجارية	..	..
صناعية	..	..

حالات البيع والرهن

المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	•
حالات الرهن	١

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	..	٢
رسوم مستخرجات	..	..
المجموع	**..**	**٢**

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٦٨
العلامات الاجنبية المودعة	٥٦
العلامات المحلية المسجلة	١٧
العلامات الاجنبية المسجلة	٦٨

الرسوم المحصلة	مليم	جنبه
رسوم ايداع وتسجيل	...	٢٩٤
رسوم تجديد مدة الحماية	...	١٦٥
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٧٠	٢٢٢
المجموع	**٥٧٠**	**٦٨١**

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٢٨
البراءات الاضافية	..

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	..
البراءات الاضافية	..

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	...	١٤٠
رسوم سنوية	...	...
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٥٠	١٠
المجموع	**٥٥٠**	**١٥٠**

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	..
نماذج	٣

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	..
نماذج	١

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	٧
رسوم تجديد الحماية	...	...
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٠٠	٢
المجموع	**...**	**١٠**

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٣
طلبات قبلت	..
طلبات رفضت	..
طلبات تحت الفحص	١٥

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	...	١٥

السياحة فى غرب أوروبا

لأصحاب الدخول الصغيرة

تقوم منظمات الشباب فى دول غرب أوروبا بما فيها المملكة المتحدة ، بتنظيم رحلات داخل دول القارة الاوروبية المجاورة ، دون دفع نفقات كبيرة ، لدرجة أنه يمكن للبريطاني – الذى لا يسمح له الا باخراج خمسة وعشرين جنيها فقط – ان يتمتع باجازة لطيفة ..

ان المنظمات الدولية خلقت خصيصا لتشجيع السياحة بواسطة الشبان الصغار ، فهى تعمل على الحصول على امتيازات فى أجور السفر ، وتمدالسياح بالمسكن الرخيص وتنظيم اجازات جماعية برآسة احد الافراد كما تعاون وتنصح كل من يرغب فى القيام بسياحات لطيفة . ومن ضمن هذه المعاونات ترتيب الحصول على اماكن فى الفنادق ، وخيما ومراكز الشباب ، والضيافات الخاصة القائمة على تسهيل نظام تحويل العملة ، وعمل رحلات بالدراجات .. الخ

وأهم هذه المنظمات (الاتحاد الدولى لضيافة الشباب) حيث له فروع فى عدة بلاد مختلفة ويسمح هذا الاتحاد للشباب بين ١٠ سنوات ، ٣٠ سنة من أى بلاد العالم بالاشتراك فى معسكراته وسياحاته ورحلاته سواء بالدراجات او بالارجل او بأى وسيلة من وسائل النقل الاخرى .. ويحاول هذا الاتحاد – بقدرالامكان – استبعاد أى مصروف لا لزوم له ، فهو يقتصر على الضروريات ، كمعدلات الترانسيت ، ووجبات الطعام ، ومصاريف أماكن التسلية واللهو .

ويقسم الاتحاد كل رحلة الى جماعات ، كل جماعة تضم اثنى عشر عضوا يرأسها شخص يكون له الخبرة والدراية الكافيتين سواء فى حل المشكلات ، واللغات ، ومسائل العملة ، وتنظيم جداول الرحلة .. الخ .. وعلى أعضاء الجماعة ان يكونوا نشيطين سواء فى السير أو ركوب الدراجات ، فعليهم أن يقطعوا ٤٠ ميلا (حوالى ٦٤ كيلو مترا) فى مدة ست ساعات يوميا على الاقل ..

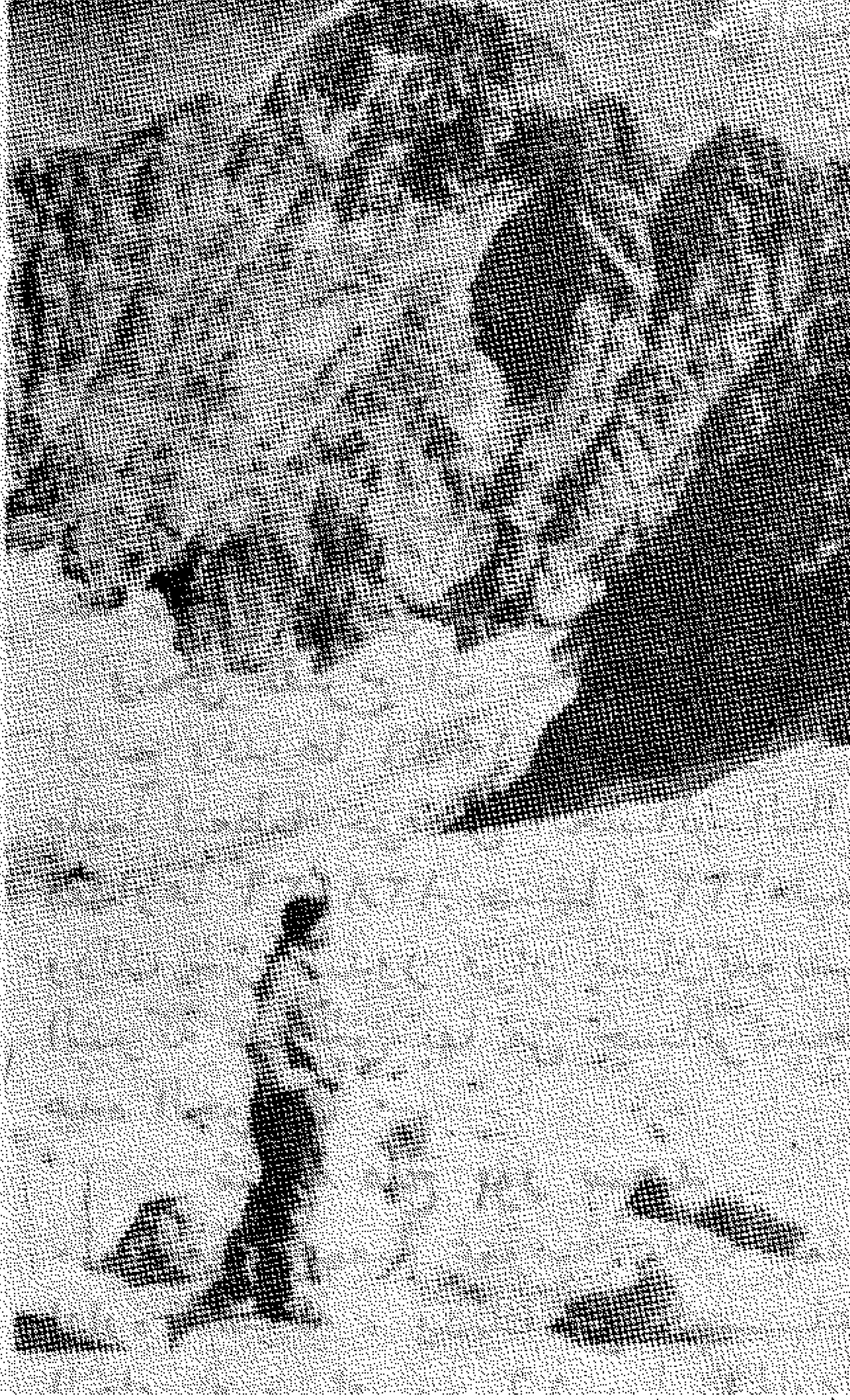
ويلاحظ أن الوقت يسمح لهؤلاء بالاستحمام والتمتع بمناظر الطبيعة ..

وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن الشخص يتكلف – اذا كان ضمن هذا الاتحاد أو اشترك فى رحلاته – هذا الشخص يتكلف، من ٧ – ١٠ شلنات فى اليوم الواحد ! !

وبطبيعة الحال هذا المصروف لا يشتمل على الأكل فى المطاعم العامة ، بل على العضو – أو الجماعة – ان يقوم بطهى طعامه ، وترتيب فراشه ، وغسل ملابسه .. الخ .

ومن الملاحظ ان هذه النفقات تختلف حسب البلاد التى تقضى فيها أجازتك ، فالاكلة الواحدة الرخيصة تتكلف من ٥ الى ٦ شلنات فى البرتغال وسويسرا وايطاليا وبلجيكا . وتلى هذه البلاد فى الرخص : السويد وألمانيا وفرنسا والبلاد الواطئة والنرويج والدانمرك والمملكة المتحدةواسبانيا والنمسا ..

وتتطلب هذه الرحلات أن تأخذ معك : شنطة سفر للنوم ، وملاءة سرير وسكين وشوكة وطاسة وملعقة وعلب سكر وشاى وبعض الاطعمة الجافة .

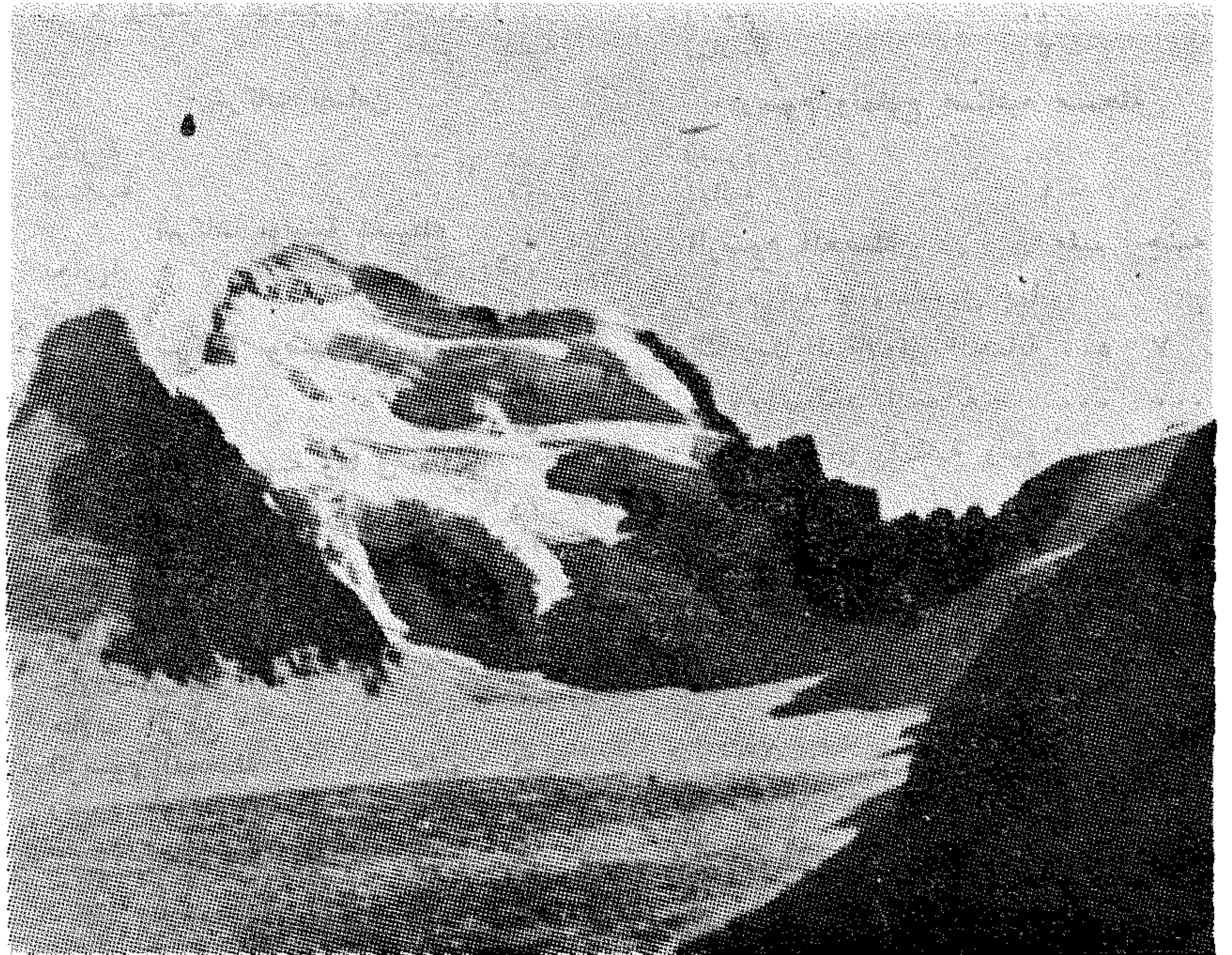


تسلق الجبال
رياضة ممتعة للمصطافين

والى جانب مضيفات الشباب ، هناك مخيمات او معسكرات تقام فى معظم بلاد أوروبا لنفس الاغراض ولمثل الجماعات من الشباب ، ولكنها تشتمل على تسلق الجبال وتتراوح النفقات بين سبعة جنيهات وست شلنات ، وخمسة عشر جنيها حسب البلد ونوع التسهيلات والميزات . و (كورنكورديا ليمتد) تقوم بتنظيم هذه المعسكرات فى الغابات والحقول والاماكن التى بها أعمال ذات الاهمية القومية ، حيث يمكن للشباب أن يشتغل ٣٥ ساعة فى الاسبوع مقابل أجر عودته على الباخرة او مسكنه طوال مدة اقامته ، أو مصاريف للترفيه عن نفسه : والاعمار الملائمة للالتحاق بهذه الاعمال تتراوح بين ١٥ و ٢٢ عاما .

ومن الاشياء المحبوبة ان بعض شباب المدارس والجامعات هناك يقدمون لك جميع الخدمات والتسهيلات دون مقابل ..

أما عن مسائل العملة ، فان معدلات الاسعار لا تختلف كثيرا ، وممكن الاطلاع عليها من الصحف المالية ، بل وحين الحصول على شيكات السياح ، وتضع معظم البلاد بعض القيود على كمية العملة المسموح بها سواء فى الداخل أوالخارج ، فالمسافرون البريطانيين لا يسمح لهم الا بتحويل ١٠ جنيهات استرلينية الى نقد أجنبى ، مضافا اليه خمسة جنيهات استرلينية لتغطية النفقات



قمة سياحية ترتفع الى ١٣٤٦٢ قدما فى المنطقة الشمالية لجبال الالب

في البواخر والطائرات البريطانية عند الذهاب والاياب . ومن المفهوم أن كمية النقود المسموح بخروجها من بلد ما ليست لها أي علاقة بالمبالغ المسموح بخروجها من بلد آخر ، حيث ان كل بلد له تعليماته ونظمه الخاصة ومن المفضل أن يبلغ كل مسافر السلطات الجمركية بالمبالغ التي يحملها حتى تثبتها له على تصريح سفره (الباسبورت) ، وحتى لا يلقى صعوبة ما في الخروج بها ..

أما بالنسبة لنفقات السفر ، فمن الصعب توحيدها في مختلف البلاد ، ويجب ان نتذكر أن لكل بلد – غالبا – نسب محدودة لهذه النفقات ، وقد تكون أقل من المستوى الذي سنذكره فيما بعد ..

وأخيرا ، اذا كنت من ذوي الدخول المحدودة – او من الذين لا يسمح لهم الا بخمسة وعشرين جنيها كالشخص الانجليزي – فكيف تقضي أجازتك وتتمتع بها صيفا .. ؟ لاحظ أنه يمكنك ان تتوقع شراء بعض السلع ، ولكن الشاي والبن والزبدة والشيكولاتة غالبا نادرة أو غالية ، ولا يسمح بها الا بتصاريح خاصة للمخيمات ، وكذلك يمكنك استعمال « فيلمين » للتصوير في كل بلد .

وهاك أسعار بعض البلدان :

النمسا : تحتاج لتصريح خاص عند زيارة المنطقة الروسية (شمال النمسا ، وشمال الدانوب ، وجنوب النمسا وبرجنلاند) .
وقيمة العملة هي :
كل ١٠٠ جروشن = شلن
كل سبعين شلن = جنيه استرليني
كل ٢٦ شلن = دولار امريكي
الطعام : لا توجد بطاقات او حصص
أجور السكك الحديد : ١٦ جروشن لكل كيلو متر لغاية ٢٠٠ كم

***

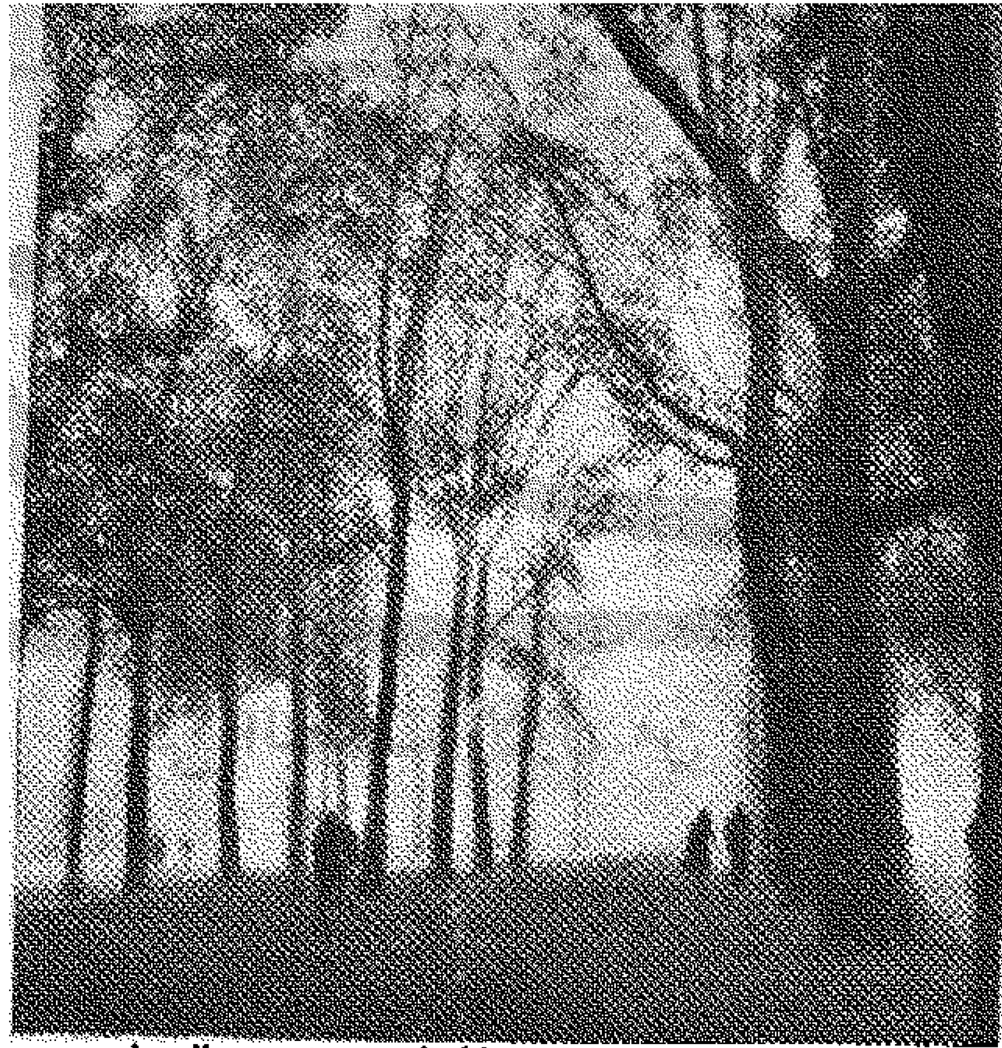
بلجيكا : كل ١٠٠ سنتيم = فرنك
كل ١٣٥ فرنك = ١ جنيه و ٥٠ فرنك = دولار
ولا توجد قيود على المواد الغذائية
وأجور السكك الحديد ٨ سنتيم لكل كم
وأجور الاوتوبيس ٥٠ سنتيم لكل كيلومتر

***

الدانمرك : كل ١٠٠ أور = ١ كرون
كل ١٩ كرون = جنيه
كل ٦ر٩٠ كرون = دولار
الطعام : قيود على السكر والبن . ولا توجد كوبونات للمطاعم
أجور السكك الحديد : ٨ أور لكل كم
الترام : توجد تذاكر خاصة لكل ساعة في كوبنهاجن ثمنها ٤٥ أور

***

فرنسا : كل ١٠٠ سنتيم = فرنك
كل ٩٧٥ فرنك = جنيه



عند مدخل غابة صنوبرية في شمال غرب اوروبا

كل ٣٥٠ فرنك = دولار
والطعام لا قيود عليه
وأجور السكك الحديد بالدرجة الثانية ٥ر٢ فرنك لكل كيلو متر
وبالدرجة الثالثة ٣ فرنك لكل كيلو متر

***

جمهورية اتحاد المانيا : ولا تشمل المنطقة الروسية (برادنبرج ميكلنبرج ، سكسونيا) ولابد من الباسبورت والفيزا . وعلى الزائرين للقطاع الغربي لبرلين الحصول على تصاريح من القنصل الروسي في بلدهم .
كل ١١ دويتمارك = جنيه استرليني
وكل ٢٠ر٤ دويتمارك = دولار
ولا توجد قيود على الطعام
وأجور السكك الحديدية ٦ بفيننج لكل كم
واجور الاوتوبيس ٦ بفيننج لكل كم

***

ايطاليا : كل ١٧٤٠ ليرة = جنيه استرليني
وكل ٦٢٥ ليرة = دولار
وعلى نزلاء الفنادق ان يقيدوا اسماءهم في سجل البوليس أما المعسكرين في الخيام فعليهم أن يفعلوا ذلك خلال ثلاثة أيام .
ولا توجد قيود على الطعام – وهناك مطاعم رخيصة وتسمى « Mensa Economica » في كل بلدة ، تقدم وجبات نظير ٣٠٠ ليرة
وأجور السكك الحديد هي ٨ ليرة لكل كيلو متر بالدرجة الثانية
٥ر٤ ليرة لكل كيلو متر بالدرجة الثالثة
وهناك تذاكر على جميع خطوط سكك حديد ايطاليا لمدة ١٠ أيام بالدرجة الثالثة وثمنها ١٠٠٠٠ ليرة .
أما الجندولا فتؤجر على أساس ١٠٠٠ ليرة للساعة الاولى ، ثم ٨٠٠ ليرة لكل ساعة بعد ذلك ..

لكسومبرج : كل ١٣٥ فرنك = جنيه استرليني
كل ٥٠ فرنك = دولار
ولا قيود على الطعام .
وأجور السكك الحديد هي ٨٤ر٠ فرنك لكل كيلو متر . كما توجد تذاكر على جميع الخطوط لمدة ١٠ أيام ، تلكف ٢٨٠ فرنك للدرجة الثانية ، ١٩٠ فرنك للدرجة الثالثة
والاوتوبيس : فرنك عن كل كيلو متر .

***

النرويج : كل ١٠٠ اكرون = جنيه استرليني
وكل ١٠ر٧ كرون = دولار
وتوجد قيود على السكر والبن ، ولا توجد بطاقات للمطاعم
واجور السكك الحديدية هي ٥ر٩ اور لكل كيلو متر
وأجور الاوتوبيس من ١٠ – ١٥ اور لكل كم

***

البرتغال : كل ٨٠ اسكودو = جنيه استرليني
أو كل ٩٠ر٢٨ اسكودو = دولار
ولا توجد قيود على الطعام
وأجور السكك الحديدية هي ١ اسكودو لكل ١٠ كيلو متر
وأجور الاوتوبيس تقل ٢٠٪ عن أجور السكك الحديدية

***

اسبانيا : كل ١١٠ بيزيتا = جنيه استرليني
او كل ٨٠ر٣٩ بيزيتا = دولار
ولا توجد قيود على الطعام
وأجور السكك الحديدية هي ١٧ بيزيتا عن كل ٥٠ كيلو متر
وأجور الاوتوبيس مثلها .

***

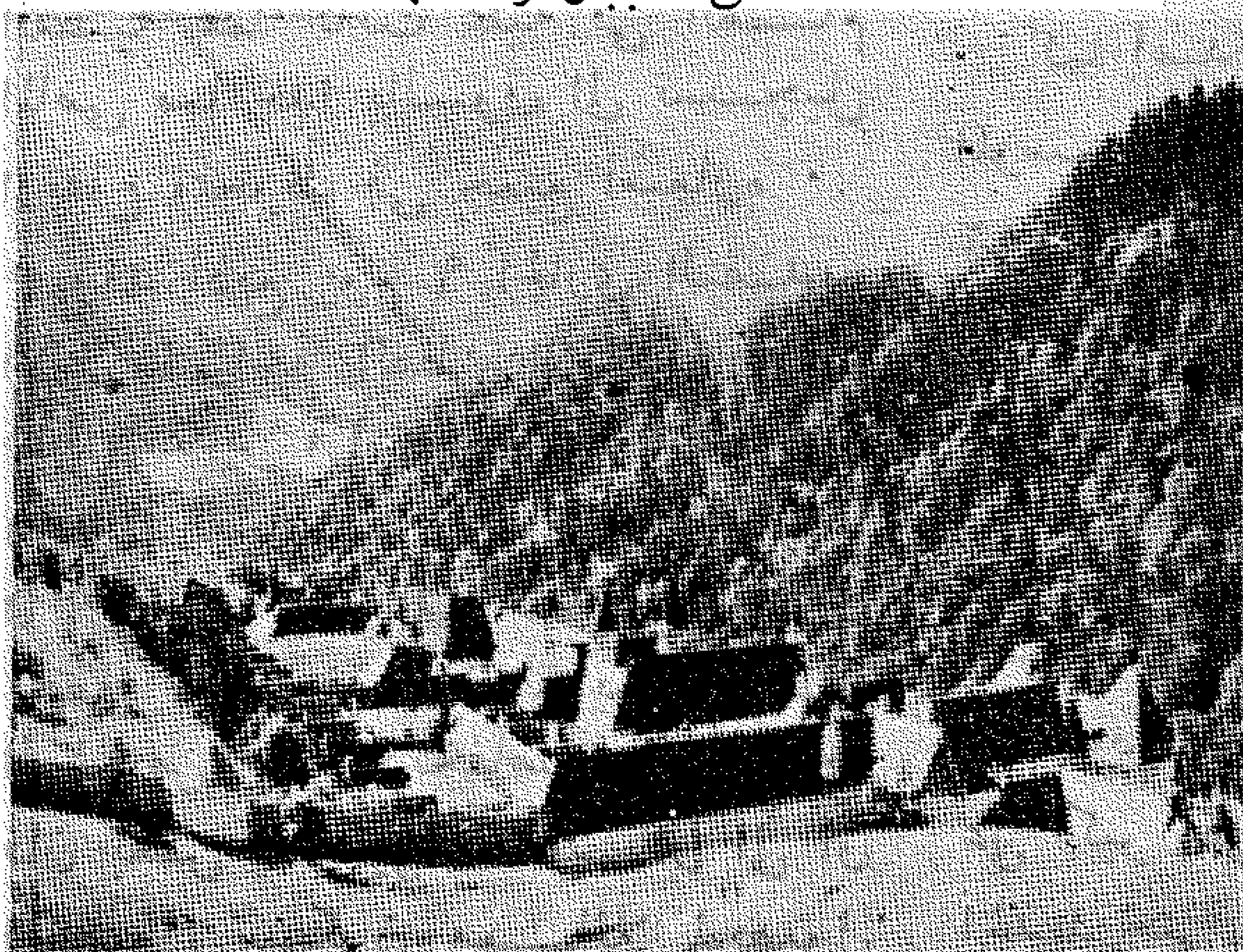
السويد : كل ١٤ كرونر = جنيه استرليني
أو كل ١٠ر٥ كرون = دولار
ولا توجد قيود الا على البن (القهوة)
وأجور السكل الحديدية هي ٨٠ر٠ كرونر عن كل ١٠ كيلو متر
والاوتوبيس واحد كرونر عن كل ١٠ كيلومتر ويمكن الحصول على رحلات دورية بالاوتوبيس والسكة الحديد .

***

سويسرا : كل ١٢ فرنك = جنيه استرليني
او كل ٣ر٤ فرنك = دولار
ولا توجد قيود على الطعام . غير ان المطاعم التعاونية تقدم وجبات جيدة بحوالي ٢ – ٣ فرنك
وأجور السكك الحديدية هي فرنك واحد عن كل ١٠ كيلومترات . كما توجد تذاكر سياحية عامة لاكثر من ١٥ يوما وثمنها ٧٥ فرنك بالدرجة الثالثة كما تخول لحامل هذه التذاكر التمتع بتخفيض ٥٠٪ من أجور تسلق الجبال وملذاتها ..



بحيرة بورجيه في اكس ليبان



قرية المانية في حماية الجبل

القطن

فى النصف الاول من يولية

اقفال ٢٧/٦/٥٢		اقفال ١١/٧/٥٢

عقود الاقطان طويلة التيلة

أساس « جود »

يولية	١٢٥ر٠١	١٢٥ر٠٠
نوفمبر	٩٠ر٩٠	٩٤ر٧٥
يناير	٩١ر٩٠	٩٦ر٦٠
مارس	٩٢ر٩٠	٩٧ر٦٠
مايو	٩٣ر٩٠	٩٨ر٦٠

عقود الاقطان متوسطة التيلة

أساس « جود »

أغسطس	٧٣ر٨٠	٧٣ر٤٥
اكتوبر	٦٨ر١٠	٦٩ر٩٥
ديسمبر	٦٨ر٦٥	٧٠ر٧٥
فبراير	٧٠ر٢٥	٧٢ر٠٠
أبريل	٧٣ر٠٠	٧٢ر٩٠

ما زالت حركة التعامل فى بورصة العقود قاصرة على فريق المضاربة المحترفة وأن كان قد دب فيها بعض النشاط نتيجة للتكهنات التى سادت جو البورصة عن التقدير الاول للمساحة القطنية وكان مدار هذه الاشاعات تدور حول نقص المساحة القطنية عما كانت عليه فى العام الماضى مما حدا بالسوق الى تسجيل ارتفاع ملحوظ فى جميع أسعاره ٠

وقد أذيع يوم ٩ الجارى التقدير الاول لمساحة القطن الامريكي وبلغ هذا التقدير ٢٦ مليونا و٥١ ألف أكر (فدان تقريبا) مقابل ٢٩ مليونا و ١٥ ألف أكر فى العام الماضى أى بنقص ٣ مليون فدان تقريبا ـ وعلى الرغم من هذا الانخفاض فى المساحة فان بعض التقديرات تشير الى أن المحصول سيكون مماثلا لمحصول العام الماضى ٠ ومما يلاحظ ان هذا التقدير لم يكن له أى أثر يذكر فى بورصة نيويورك نظرا لانهم يتطلعون باهتمام الى كمية المحصول ومبلغ جودة رتبه ٠

ومما هو جدير بالذكر أن أسعار البضاعة الحاضرة فى بورصة مينا البصل أخذت تتقارب تدريجيا من أسعار العقود بعد أن ظلت فترة طويلة بعيدة عن مستوى أسعار الكنتراتات ٠

وقد رددت بعض الصحف أن هناك تفكيرا فى وزارة المالية لالغاء ضريبة الصادر على أقطان المحصول الجديد مما دعا مندوب الحكومة لدى بورصة مينا البصل أن يذيع بيانا يكذب فيه هذا الخبر من أساسه ويقرر أنه ليس هناك أى تفكير فى تعديل ضريبة الصادر على المحصول الجديد

ورغبة من الحكومة فى تصدير أكبر قدر ممكن من أقطان موسم ١٩٥٢/٥١ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ الجارى تأجيل فلبيرة يوليو الحالى بجعل استحقاقها ٨ سبتمبر بدلا من ٢٢ الجارى ٠

كما أصدر قرارا بعدم حلج أقطان الموسم الجديد قبل ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ٠

وقد نشطت حركة التصدير للخارج فى هذه المدة نشاطا كبيرا يرجع الى قرب انتهاء الموسم ورغبة الغزالين فى الاستفادة من فترة اباحة التصدير بدون ضريبة صادر للحصول على أكبر مقدار من القطن قبل الموسم الجديد حتى لا يتكبدوا ضريبة الصادر على أقطان الموسم القادم هذا فضلا عما يلاحظ من استقرار فى أسعارنا ٠

سوق البضاعة الحاضرة

ازداد النشاط فى سوق البضاعة الحاضرة وزاد الطلب على جميع الاقطان خصوصا الرتب الواطئة من الكرنك والمتوسطة والعالية من الجيزة ٣٠ وقد بلغت المبيعات فى النصف الاول من يولية ٢٨١٤٩ بالة مقابل ٣٠٣٩٨ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى وبيانها :

كرنك	٤٠١٢	بالة	٦١٣٩	بالة
منوفى	٤٥٨٠	»	٤٧٩٤	»
جيزة٣٠	٤٩٤٩	»	٩٨٠٩	»
جيزة٣١	٥	»	٠٠٠	»
أشمونى	١٠٩٠٣	»	٧٠٣٩	»
زاجوراه	٢٢٨٩	»	١٨٠٦	»
مخلوط	١٣٧١	»	٨١٣	»
سكينة	٤٠	»	٠٠٠	»

أخبار خارجية

أجاب وزير التجارة الهندى على بعض الاسئلة أن الهند ستشترى من الولايات المتحدة مليونا و ١٢٥ ألف بالة من القطن فى خلال عام ينتهى فى أغسطس سنة ١٩٥٣ وستشترى من أفريقيا الشرقية ١٤٤٣٥٥ بالة ومن مصر ١٢٣٧٧٨ بالة ومن السودان ١٤٩٨٢ بالة ٠

المركز الاحصائى للقطن فى ٩ يوليو سنة ١٩٥٢

	الموسم الماضى	الموسم الحالى
المخزون فى ٨/٣١	٩١٠ر٥٧٧	١ر٦٤٧ر٨٧١
المحصول	٨ر٥٠٠ر٠٢٩	٨ر٠٧٥ر٦٦٩
	٩ر٤١٠ر٦٠٦	٩ر٧٢٣ر٥٤٠
الصادر	٦ر١٤٩ر٦٤١	٤ر٢٦٧ر١٣٩
المستهلك المحلى	١ر١٥١ر٥٩٩	١ر١٩٧ر١٦٣
المتداول حاليا	٢ر١٠٩ر٣٧٦	٤ر٢٥٩ر٢٣٨

كيف تحدد ميزانية الاعلان ؟

ان تخصيص المبلغ الذى ينفق على الاعلان ضمن الميزانية العامة للمؤسسة هو من المشاكل التى تواجه رجال الاعمال ، وتقتضى منهم حسن التدبير ، وسلامة التقدير . وهم اذا ماأرادوا أن تكون اعلاناتهم منتجة فعليهم أن يبذلوا لهذا الفرع من نشاطهم (الاعلان) الوقت والمجهود بمالا يقل عما يبذلون لتنظيم البيع أو التسويق أو الانتاج .

وتحديد المبلغ المخصص للاعلان يختلف بحسب طبيعة المؤسسات ، وحجمها ، وموقعها الجغرافى ، ومنتجاتها ، والسوق الخاص بها (عالمى أو محلى) ، وطريقة التوزيع ، وسياسة المنافسين .. الخ

وقد كانت الطرق التى على أساسها تقدر ميزانية الاعلان من قبل ، هى :

(١) أن تمثل ميزانية الاعلان نسبة مئوية من رأس مال المؤسسة

(٢) أو نسبة مئوية من مجموع المبيعات .

(٣) أو نسبة مئوية من صافى الربح .

وكانت هذه النسبة تتراوح بين ٥ ، ٥٠ ٪ بحسب الاحوال والظروف .

(٤) أن تقدر الميزانية على أساس ماينفقه أحد المنافسين بالنسبة لكل سلعة على حدة .

(٥) أن يقدر مبلغ جزافى للقيام بحملة اعلانية ، فاذا مانجحت قدر مبلغ آخر لحملة أخرى وهكذا .. واذا لم تنجح نظر فى تعديل هذا المبلغ بالزيادة والنقصان .

(٦) تقدير الميزانية للسنة كلها على أساس متوسط الثلاث سنوات السابقة .

(٧) تقدير الميزانية على أساس المتوسط بعد تعديله بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف .

الا أن هذه الطرق جميعا لاتقوم على أساس علمى متين ، فانه لتحديد



ميزانية اعلان دقيقة يقتضى الامر دراسة عوامل عديدة هى التى تؤدى الى هداية المختصين فى تحديد المبلغ المناسب تماما .

ويجب أن نفرق بين حالتين :

(١) حالة المؤسسات الجديدة أو حديثة النشأة وهذه تحتاج الى انفاق مبالغ كبيرة لتكوين شهرة محل لها . وفى هذه الحالة يقوم المعلن بتعليم الجمهور مايجب أن يتعلمه عن السلعة ، وأنها بالسوق وتحت طلبه فى كل وقت وفى كل مكان أو فى أماكن معينة .

ومثل هذا الاعلان يعتبر بمثابة استثمار لرأس المال ، اذ أنه يدر ايرادا فى آخر العام ، ويستمر تأثيره مدى حياة المشروع ، وكثيرا مارأينا المؤسسات الحديثة العالمية الضخمة تحدد نسبة كبيرة من رأسمالها وقت نشأتها للاعلان .

وفى الاعوام التالية لسنة التأسيس تخف وطأة مصاريف الاعلان تدريجيا حتى تصل الى حد معين تتراوح عنده بين الزيادة الطفيفة أو النقص الخفيف حسب حالة الجمهور والسلعة وظروف المنافسة .

(٢) حالة المؤسسات القديمة ، وهذه اما أن تكون قد قامت بتنظيم اعلاناتها من قبل ، واما لاتكون قد قامت بذلك ، وفى هذه الحالة الاخيرة يمكن اعتبارها مؤسسات جديدة من وجهة نظر الإعلان ، وينطبق عليها ماذكرناه فى البند السابق .

أما ان كانت قد قامت بتنظيم اعلاناتها ، فانها تكون قد صارت لها خبرة فى هذا المضمار ويخضع تحديد مبلغ الاعلان فيها الى عوامل مختلفة نذكرها فيما يلى :

ا ـ كمية المبيعات المطلوب تحقيقها والتى قدرت فى مشروع ميزانية **العام** بناء على الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتسويق والبيع .

ب ـ مقدار المبيعات فى العام الماضى ، ونسبة الزيادة فيها ممايعتبر نتيجة للاعلان

حـ ـ المبالغ التى ينفقها المنافسون على الاعلان عن سلعهم بوجه التقريب .

د ـ الظروف الخارجية والغير عادية التى تسببت فى زيادة البيع فى المدة السابقة مما لم يكن للمؤسسة أو المشرفين دخل فيه ، مثل قيام حرب أو ثورة أو اكتشاف أو اختراع جديد ، أو تغيير عادة (كالموضة مثلا) ..وما الى ذلك . هذه العوامل مجتمعة هى التى تهدى الى تحديد المبلغ الخاص بالاعلان فى مشروع الميزانية العامة ، الا أنه يجب التأكد من الآتى حتى يكون التقدير صحيحا ومنتجا :

(١) التأكد من أن خطة الاعلان تحقق كمية المبيعات التى ترغب ادارة المبيعات فى تحقيقها

(٢) تحديد مجمل الربح الذى تحققه هذه المبيعات ، ومقدار الزيادة فى الربح هذا العام عن العام الماضى .

(٣) التأكد من أن هذه الزيادة فى الربح تغطى الزيادة فى مصروفات الاعلان هذا العام .

للبحث بقية فى العدد القادم

محمود عساف

أزمة بترول الطائرات

كان من نتيجة اضراب عمال معامل تكرير البترول فى الولايات المتحدة فى الشهر الماضى أن وضعت قيود شديدة على بترول الطائرات وقد اثبتت هذه المحنة عدم تمكن الدول الغربية من الاعتماد على نفسها ، والاعتماد على بترول الولايات المتحدة الامريكية . فمنذ اغلاق معامل تكرير عبدان ، صار المنبع الوحيد الكبير لمثل هذه المنتجات لنصف الكرة الشرقى معامل التكرير الامريكية التى أصبحت تمد العالم الحر بحوالى تسعة أعشار حاجته من بترول الطائرات ، أى حوالى ٩ر٥ مليون طن سنويا .

ان الانهيار الذى اصاب التوسع العالمي فى ميدان الطيران التجارى كنتيجة للانكماش المفاجيء فى بترول الطائرات وتوزيعه بسبب اضراب عمال معامل تكرير البترول الامريكية فى الشهر الماضى ، قد اثبت اعتماد العالم - بشكل كبير - على الانتاج الامريكى لبترول الطائرات .

ففى ٥ مايو الماضى ، وخلال اسبوع واحد من بدء اضراب عمال معامل التكرير ، فرضت الحكومة الامريكية قيودا بتخفيض سير خطوط الطيران بمقدار الثلث ، كما منعت تصدير « الاوكتان » - وهو بنزين الطائرات - فى المدة الباقية من الشهر . ولم تمض ايام قليلة ، حتى بادرت الحكومة البريطانية بوضع نفس القيود على استهلاك هذا البنزين ، كما اتخذت نفس الخطوات فى بلدان أخرى عديدة ، تهدف الى الغاء الكثير من الرحلات الجوية للطيران التجارى حول معظم الكرة الارضية . ولم تقصر هذه القيود على الطيران التجارى ، بل طبقت على الطيران الحربى خارج مناطق القتال الحالية .

ولقد اكدت مفاجأة وقسوة هذه الاجراءات التى اتخذت ، تقلقل وعدم استقرار الوضع الحالى لانتاج نوعى البنزين من درجة (١٠٠/١٣٠ اوكتان) و (١١٥/١٤٥) أو كتان وهو أعلى درجات بنزين الطيران ، حيث يتوقف عمل محرك الطائرات التجارية والحربية على هذا النوع الاخير ، مما يستلزم وضع تصميمات جديدة لهذه المحركات ، او اكتشاف انواع اخرى من البنزين لايكون هناك خطر من عدم انتاجها .

> ان نقطة من البترول تساوى نقطة من الدم (كليمنصو)

وبالرغم من ان بنزين الاوكتان قد وضعت عليه قيود معينة منذ قيام الحرب فى كوريا ، واعادة تسليح الدول الغربية ، فان الخطوط التجارية لم تجر اى تخفيض حاد على خطوطها حتى نهاية الصيف الماضى عندما اغلقت شركة البترول الانجلو ايرانية معاملها فى عبدان وتطلب ذلك اختصار دائم فى خطوط معينة للطيران بالشرقين الاوسط والادنى . **ومما تجدر الاشارة اليه ان معامل تكرير عبدان تعتبر المركز الوحيد الكبير فى نصف الكرة الشرقى التى تنتج غاز الطائرات من درجة (١٠٠ اوكتان فما فوق) .**

فقد كانت تنتج حوالى ١٦ الف برميل يوميا من هذا الصنف ، أى حوالى ٦٥٠ الف طن مترى سنويا ، وتمثل هذه الكمية ثلث انتاج العالم الحر - خارج الولايات المتحدة - من هذا البنزين . أما الثلثين الآخرين فتنتجهما على الاخص معامل Aruqa و Curacao فى البحر الكاريبى ، وفى Trinidad و Sumetra التى توزع كميات صغيرة ، وتنتج هذه البلاد مجتمعة حوالى ٢ مليون طن سنويا ، بينما وصل معدل انتاج الولايات المتحدة - فى منتصف عام ١٩٥١ - حوالى ٦ مليون طن سنويا وفى أوائل عام ١٩٥٢ نجحت معامل التكرير الامريكية فى رفع هذا الانتاج الى ٧ر٥ مليون طن سنويا ، اى اكثر من الخسائر التى نجمت عن اغلاق معامل عبدان ، كما زاد الانتاج خارج الولايات المتحدة . ولقد شجعت الحكومة التوسع فى انتاج نوع (١٠٠/١٣٠ اوكتان) وزيادة نسبة

جدول يبين الكميات المنتجة والمصدرة فى الولايات المتحدة الامريكية

	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٥٠ النصف الاول	١٩٥٠ النصف الثانى	١٩٥١ النصف الاول	١٩٥١ النصف الثانى	١٩٥٢ يناير وفبراير
الانتاج								
١٠٠ فما فوق	٣٤٠ر٣	١٤ر٦	٤٨ر٩	١٠٤ر١	١١٠ر٨	١٤٩ر٤	١٦٤ر–	١٧٢ر٦
درجات أخرى	٧٧ر٢	٥٥ر–	٤٧ر٧	٦ر–	٥٩ر–	٤١ر–	٤١ر–	٣٦ر٥
المجموع	٤١٧ر٥	٦٩ر٦	٩٦ر٦	١١٠ر١	١٦٩ر٨	١٩٠ر٤	٢٠٥ر–	٢٠٩ر١
المصدر								
جميع الدرجات	٩٣ر٥	٦ر٣	١٣ر٩	١٧ر–	٢١ر٦	٢٣ر–	٤٣ر٤	٤٣ر١*

* كان متوسط المصدر خلال الست أسابيع قبل ١١ ابريل ٣١٠٠٠ برميل حسب احصائيات مكتب المناجم الامريكى .

الرصاص من ٣ سنتيمتر مكعب الى ٤ ثم اخيرا الى ٤ر٦ سنتيمتر مكعب فى كل جالون امريكى ، مما يساعد على انتاج كميات اكبر من بنزين الطائرات ، وهكذا اصبح «الالكيليت» العامل الهام الذى يحدد زيادة أو نقص انتاج بنزين الطائرات ، ولكن للاسف لايوجد منه فى اوربا ٠

وفى بداية الشهر الماضى ، عندما بدأ اضراب عمال البترول ، زاد انتاج الولايات المتحدة من بنزين الطائرات الى ٢٠٠ ألف برميل يوميا أى مايوازى ٨ مليون طن مترى سنويا أو حوالى ٨٥-٩٠ ٪ من الطلب الاجمالى للعالم الحر لهذا النوع من بنزين الاوكتان ، والذى يقدر هذا الطلب الآن بحوالى ٥ر٩ مليون طن سنويا ٠ ويستخدم حوالى نصفه فى مطلوبات الولايات المتحدة للعمليات الحربية ، والنقل التجارى الجوى ، والتخزين الاحتياطى وهذه الزيادة فى طلبات دول العالم ، تجعل من الضرورى تعويض الخسارة الكبيرة الناجمة من عدم انتاج عبدان ، بانتاج الولايات المتحدة ، رغما من الزيادات فى انتاج الدول خارج الولايات المتحدة خلال التسعة أشهر الماضية ٠

وهذا الطلب المتزايد على بنزين طائرات المنتج فى أمريكا ، جعل المخزون منه ضئيلا جدا لمواجهة الحالات العاجلة ، كاضراب العمال الاخير ٠

ومن الملاحظ أن اغلاق معامل عبدان لم تؤثر الا على بعض مناطق ،سرعان ماتغلبت عليها باعادة تنظيمها وعمل ترتيبات معينة ٠ وحتى فى خلال الحرب الماضية ، عندما ووجهت صناعة الزيت بزيادة متقلبة فى وقود الطائرات (تقدر بثلاثة أضعاف المستوى الحالى) أمكنها التغلب بنجاح على جميع الصعوبات لمواجهة هذه الطلبات ٠

ومنذ هذه السنين ، تغير طبيعة الطلب على وقود الطائرات ٠ وبصرف النظر عن تلك الحقيقة بأن بنزين الاوكتان من درجة (١٤٥/١١٥) بمحتوياته من الاكلايت ، لم يكن معروفا حينئذ ، فان النظرة الاجمالية على بنزين الطائرات قد تغيرت خلال العشرة سنين الماضية ٠

وبينما الطلب على جميع المنتجات الرئيسية لصناعة البترول يمكن توقع ازدياده باستمرار وبكل تأكيد خلال عدة أجيال قادمة ، فان الوضع يختلف تماما بالنسبة للأوكتان ذى الدرجات العالية ٠

كما أنه سيتطلب تغيرا فى توربينات الطائرات ٠ وفى الطيران الحربى ، تمت هذه التغييرات بشكل ملحوظ ، وتغير الطلب كلية على وقود الطائرات ٠ ولو أن معامل عبدان كانت تعمل على حالها الاول ، لكان من الممكن التوقع بكفاية الحاجة مستقبلا ٠ ومن المنتظر أن تدخل مادة (الالكالايت) فى انتاج الأوكتان على نطاق واسع ان عاجلا أو آجلا ٠٠ أو نقص الطلب على بنزين الطائرات ، ولهذا فان شركات البترول فى الولايات المتحدة وغيرها من البلاد ، تراها محجمة عن استثمار أموالها فى مادة أخرى خلاف الألكالايت ، مما يدل على عدم الاستغناء عنها وشدة لزومها لانتاج بنزين الطائرات ، رغما من ارتفاع تكاليف انتاجها ، وطول الوقت اللازم لانتاجها ٠

وهكذا كان من نتيجة الأثر السىء الذى تركه اضراب عمال البترول فى أمريكا ، أن ألغيت بعض الخطوط ، وخفض عدد الرحلات الجوية ، سواء فى الشرق أو فى الغرب ، وصار عبور المحيط الاطلانطى من الامور الصعبة المنال خاصة فى هذا الجو الدولى المكهرب ، بل ونحن مقبلون على فصل الصيف الذى يتطلب سفر السياح عبر البحار لقضاء عطلاتهم وأجازاتهم ، كما اتجه التفكير نحو التنويع وابتكار أصناف أخرى ٠ **والنتيجة الجديرة بالاهتمام هى تخفيض الاعتماد على الاصناف ذات الدرجات العالية المتخصصة ، مما يستتبع تخفيض الاعتماد على منابع معينة محددة ، والاتجاه شطر البحث عن منابع أخرى** ٠٠ وتعتبر هذه النتيجة من حسنات أزمة بترول الطائرات الاخيرة !!

وقد جاءت الانباء الاخيرة تحمل نبأ عودة عمال البترول فى أمريكا الى أعمالهم ، واعادة أعمال التكرير الى مجراها الطبيعى ، مما جعل الحكومتين الامريكية والانجليزية تقدمان على الغاء القيود التى كانت قد وضعتهما على بنزين الطائرات ٠ وقد حذى الكثير من الحكومات حذوهما ـ ومنها مصر ٠

هذه صورة مصغرة تبين أهمية مادة من المواد فى الاقتصاد العالمى ٠٠ أترانا فى مصر نهتم بمثل هذه الصور ، خاصة وأن باطن أرضنا يحوى الغزير منها !؟

لنا عودة الى هذه النقطة ان شاء الله ٠

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه بك

رئيس التحرير أحمد عنان

مدير الادارة فؤاد الجنزورى

مقرها نادى التجارة الملكى

٢٠ ، شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات فى مصر جنيهان ونصف فى السنة

- فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا او لبنانيا او فلسا
- فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
- فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
- فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
- تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

نصوص أسئلة امتحان المحاسبين والمراجعين

دور ابريل ١٩٥٢ — الامتحان النهائى — الزمن ثلاث ساعات

مادة المحاسبة (الورقة الثانية)

أجب على السؤالين الاجباريين الآتيين :

السؤال الاول

ظهرت البيانات الآتية فى دفاتر شركة صناعية :

	جنيه	جنيه
مصاريف نقل للداخل		٤٠٠
اعلان		٣٤٠
أجور مباشرة		٩١٠٠
ضريبة أنتاج		٦٤٠
رصيد المخازن فى آخر يناير		
خامات	٢٥٠٠	
بضاعة مشغولة	١٨٠٠	٤٣٠٠
رصيد المخازن فى أول يناير		
خامات	٢٦٠٠	
بضاعة مشغولة	١٧٥٠	٤٣٥٠
تصليحات الآلات		٦٢٠
مشتريات المواد الخام		١٦٢٠٠
بضاعة تحت التشغيل		
أول يناير		٣٢٠٠
آخر يناير		٣١٤٠
مبيعات		٣٩٩٨٠
أجور صناعية غير مباشرة		١٤٠٠
مصاريف صناعية		١٢٥٠
مصاريف المكتب		٦٠٠
مصاريف آلات العرض		١٧٣٠
نقل للخارج		٧٠٠
مصاريف سفر الوكلاء وعمولة البيع		١١٠٠
فوائد السندات		٧٥٠
ديون معدومة		٢٧٢
رسوم جمركية على الخامات		٨٤٥
قطع غيار للآلات		٣١٧

والمطلوب :

عمل حساب الانتاج عن شهر يناير يتبين منه :

١ — قيمة المواد المستخدمة فى الانتاج
٢ — ثمن التكلفة الاولى
٣ — ثمن التكلفة الصناعى
٤ — ثمن التكلفة الكلى
٥ — ثمن تكلفة المبيعات
٦ — صافى الربح والخسارة

السؤال الثانى

فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ تعاقدت شركة الفنادق الحديثة على استئجار قطعة من أراضى حكر وقف مراد بك الكاشف لمدة خمسين سنة ابتداء من أول يناير سنة١٩٤٨ نظير مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وذلك لكى تشيد عليها فندقا قدرت تكاليفه بمبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه .

ولامكان تنفيذ المشروع اقترضت الشركة من البنك فى أول يناير سنة ١٩٤٨ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٦ ٪ فى السنة دفعتها لوقف مراد الكاشف فورا . وكان الاتفاق مع البنك يقضى بسداد القرض بواقع ١٠٠٠ جنيه فى نهاية كل ثلاثة شهور مضافا اليها الفائدة المستحقة لغاية تاريخ الدفعة .

كما قامت الشركة فى ١٥ يناير من نفس السنة باصدار :

(أ) ٣٠٠٠٠ سهم جديد قيمة السهم الاسمية ٤ جنيهات بسعر ٥ جنيهات — وقد تم الاكتتاب فى ٤٠٠٠٠ سهم فخصصت كالآتى : — ٢٠٠٠٠ سهم بالكامل
٢٠٠٠٠ سهم بواقع النصف

(ب) ١٠٠٠ سند (٥ ٪) قيمة السند الاسمية ٥٠ جنيها بسعر ٤٨ جنيها — وقد تم الاكتتاب فى١٥٠٠ سند خصصت بالتناسب

وكانت شروط اصدار كل من الاسهم والسندات تقضى بدفع القيمة كاملة عند الاكتتاب قبل ٢٥ يناير

وفى أول فبراير سنة ١٩٤٨ تعاقدت الشركة مع أحد المقاولين على بناء الفندق بمبلغ ١٧٢٠٠٠ جنيه . وكانت الشروط تقضى بدفع ٨٠ ٪ من قيمة العمل المنتهى بناء على مستخلصات يعتمدها مهندس الشركة وتدفع فور الاعتماد وقد بلغت قيمة المستخلصات التى اعتمدت لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٨ مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

أولا — اجراء قيود اليومية الخاصة بالحكر ثم استهلاكه فى آخر السنة الاولى وكذلك القيود الخاصة بالقرض وسداده وفائدته فى بحر السنة الاولى .

ثانيا — اجراء قيود اليومية الخاصة بزيادة رأس المال وبالسندات فى ضوء المعلومات المذكورة

ثالثا — تصوير كل من حسابى مبانى الفندق ومقاول البناء .

أسئلة اختيارية

أجب على سؤالين فقط احدهما من القسم (أ) والآخر من القسم (ب)

القسم (أ)

السؤال الاول

أرسلت الشركة التجارية الدولية بالاسكندرية ٣٠ صندوقا من البضائع لوكيل بالعمولة فى عدن وأرسلت اليه فاتورة بمبلغ ٢٢٥٠ جنيها (وهو عبارة عن ثمن التكلفة مضافا اليها ٢٥ ٪)

وقد شحنت البضاعة على الباخرة(برتس) وقامت الشركة بجميع مصاريف الشحن والتأمين وخلافه التى بلغت ٦٨ جنيها .

وقد سحبت الشركة على الوكيل كمبيالة تستحق بعد ٨٠ يوما بمبلغ ١٤٠٠ جنيها وقامت بخصمها لدى البنك وبلغت مصاريف الخصم ٣١ جنيها

وبعد شهرين من تاريخ ارسال البضاعة أرسل الوكيل حساب المبيع ومنه تبين :

١ — ان البضاعة بيعت بمبلغ ٢٩٨٠ جنيها
٢ — ان المصاريف المختلفة التى قام بدفعها فى عدن بلغت ٤٠ جنيها .
٣ — انه احتسب العمولة المتفق عليها وقدرها ٧ ٪ مضافا اليها ١ ٪ عمولة ضمان لدفع .

والمطلوب :

أولا — تصوير حساب المبيع الذى أرسله الوكيل بعدن علما بأنه أرفق به حوالة مصرفية بالباقى المستحق عليه

ثانيا — اجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر شركة التجارة الدولية لاثبات العملية سالفة الذكر .

السؤال الثانى

تقوم شركة التوزيع المصرية التى مركزها الرئيسى بالاسكندرية بتصريف منتجاتها عن طريق فرعين للبيع بالتجزئة ترسل لهما البضائع من مخازنها مقدرة بسعر التكلفة مضافا اليه ٥٠٪ أى سعر البيع

ويقوم الفرعان بايداع كل المتحصلات النقدية يوميا فى البنك لحساب المركز الرئيسى — كما يقوم المركز الرئيسى بدفع كافة المصروفات اللازمة .

وقد استخرجت البيانات التالية من دفاتر المركز الرئيسى ومن مستخرجات الفرعين عن السنة المنتهية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠

واذا علمت أن :

١ — الفرع «أ» ارسل بضائع الى الفرع «ب» خلال السنة قيمتها ٧٢٠ جنيها بسعر البيع .
٢ — ظهر عند الجرد فى ١٩٥٠/٦/٣٠ عجز فى بضاعة «ا» قيمته ١٥٠ جنيها . وزيادة فى فرع «ب» قيمتها ٩٠ جنيه بسعر البيع
٣ — تقسم المصروفات الخاصة بالمركز الرئيسى بين الفرعين بالتساوى

فالمطلوب — أولا — تصوير حسابات بضاعة الفرع والبضاعة المرسلة والتسوية والارباح والخسائر لكل من الفرعين .

ثانيا — اعداد الميزانية العمومية للشركة بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠

	المركز الرئيسى جنيه	الفرع «ا» جنيه	الفرع «ب» جنيه
بضاعة بسعر التكلفة بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣٠	٦٠٤٠		
بضاعة بسعر البيع بتاريخ ١٩٤٩/٧/١		٣٠٠٠	٦٠٠٠
بضاعة مرسلة للفروع بسعر التكلفة		٧٢٠٠	١٣٠٠٠
مبيعات نقدية مودعة فى البنك		٩٩٦٠	٢٠٦١٠
مدينون فى ١٩٤٩/٧/١ (سددوا بالكامل خلال العام)		٥٠٠	٤٠٠
مدينون فى ١٩٥٠/٦/٣٠		٧٥٠	٦٠٠
بنك فى ١٩٥٠/٦/٣٠	٦٦٧٠		
دائنون	٤٥٠٠		
مصروفات مدفوعة	١٥٠٠	١٨٧٠	٤١٩٠
أصول مختلفة	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٧٠٠٠
رأس المال	٣٦٤٠٠		

قسم « ب »

السؤال الاول

(أ) ما معنى الاستهلاك

(ب) أى الاصول قابلة للاستهلاك

(جـ) ما هى أهم الطرق الشائعة للاستهلاك وأيها أفضل ولماذا

(د) ما هى طريقة الاستهلاك التى يدخل فيها عنصر احتساب الفائدة على رأس المال المستثمر فى الاصل اللازم استهلاكه

السؤال الثانى

عدد ثمانية أنواع من الاحتياطيات «نصفها تحميلى ونصفها تخصيصى» وبين الفرق بين الاحتياطى التحميلى والاحتياطى التخصيصى والغرض من كل منها وكيف ينشأ من وجهة المحاسبة .

مادة المحاسبة الورقة الاولى

أجب على السؤالين الاجباريين الآتيين :

السؤال الاول

على ابراهيم وسعيد فاضل فى شركة تضامن يقسمان الارباح والخسائر بنسبة ٦٠ ٪ للاول و ٤٠ ٪ للثانى وذلك بعد احتساب مرتب سنوى لكل منهما قدره ٦٠٠ جنيه وبعد احتساب فائدة على رأس المال بواقع ٥ ٪ فى السنة

والآتى بيان ميزانية المراجعة المستخرج من دفاتر الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

	جنيه	جنيه
رأس مال ابراهيم		١٠٠٠٠
رأس مال فاضل		٨٠٠٠
مسحوبات ابراهيم	١٠٠٠	
مسحوبات فاضل	٨٥٠	
مشتريات	٧٨١٥	
عوايد أملاك	١٩٤	
مهايا	٨٣٦	
مصاريف اضاءة	٨٣	
مصاريف قوة كهربائية (للمطبعة)	١٩٢	
عمولة الوكلاء المتجولين	٢٢٦	
مصاريف التأمين	١٤٤	
مصاريف الاعلان	٥١٧	
أوراق مالية	٢٠٠٠	
مبيعات		١٧٦٩١
ديون معدومة	٣٥	
خصم	١٢٠	١٩٨
مصروفات عمومية	٦٧٢	
بوستة وتلغراف وتليفون	١١٧	
مصاريف نقل المطبوعات للعملاء	٣٧٧	
بضاعة (فى أول يناير سنة ١٩٥١)	٣٢٨٠	
مبانى	٧٩٢٠	
أجور (للمطبعة)	٣٩٨٢	
آلات الطباعة	٣٨٩٧	
أثاث	١٩٠	
مدينون	٣٤٤٠	
احتياطى الديون المشكوك فيها		٣٨٠
دائنون		٣٢٥٢
قرض (برهن الاوراق المالية)		١٠٠٠
بنك وصندوق	٢٦٣٤	
	٤٠٥٢١	٤٠٥٢١

والمطلوب عمل حساب المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ ثم عمل الميزانية العمومية للشركة فى ذلك التاريخ علما بما يأتى :

١ ـ قدرت الاوراق الموجودة بمخازن المطبعة فى آخر ديسمبر بمبلغ ٤٨٢٥ ج

٢ ـ قدرت الاشغال تحت الطبع فى آخر ديسمبر بمبلغ ٣٧٥ ج

٣ ـ قدرت الاوراق المالية بمبلغ ١٨٢٠ ج

٤ ـ تبين أن فاتورة عن مشترى ورق لم تقيد فى الدفاتر وقيمتها ١٦٨ ج

٥ ـ تبين أن ضمن المشتريات :

أ ـ مشتريات خاصة بالشريك على ابراهيم قدرها ٨٢ ج

ب ـ مشتريات خاصة بالشريك سعيد فاضل قدرها ٣٨ ج

جـ ـ فاتورة من الشركة المصرية لآلات الطباعة عن آلة طباعة قيمتها ٥٣٠ ج

٦ ـ تبين أن للمطبعجية أجورا مستحقة فى آخر ديسمبر قدرها ٢٤٢ ج

٧ ـ تبين أن مصاريف التأمين مدفوعة عن مدة سنة تنتهى فى آخر مارس سنة ١٩٥٢

٨ ـ تبين أن ضمن مصاريف الاعلان مبلغ ٩٦ جنيها تكاليف اقامة لوحة للاعلان عن المطبعة فى احدى محطات السكة الحديدية . تقرر استهلاكها على ست سنوات

٩ ـ تبين أن شيكا مدفوعا من أحد المدينين وقدره ١٢٤ جنيه لم يحصل واعتبر معدوما لوفاة المدين مفلسا

١٠ ـ تقرر أن يعدل احتياطى الديون المشكوك فيها الى ٤٢٠ جنيها

١١ ـ تقرر أن يعمل احتياطى خصم للمدينين بواقع ٢ ٪

١٢ ـ تقرر أن تعمل الاستهلاكات الآتية :

أ ـ على رصيد المبانى بواقع ٢ ٪

ب ـ على رصيد الآلات بواقع ٨ ٪

جـ ـ على رصيد الاثاث بواقع ٥ ٪

السؤال الثانى

قررت الجمعية العمومية غير العادية لشركة مساهمة زيادة رأس المال بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج وكذلك اصدار سندات (٤ ٪) بمبلغ ٧٥٠٠٠ ج .

وفوضت لمجلس الادارة تقرير شروط وميعاد هذا الاصدار سواء ما كان خاصا بالاسهم أو بالسندات وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الادارة اصدار الاسهم على الوجه الآتى :

٥٠٠٠ سهم عينى بسعر ٥ جنيهات تعطى لمحمد عبد الكريم صاحب مصانع النحاس المصرية

٢٦٢٥٠ سهم نقدى بسعر ٥ جنيهات تعرض للاكتتاب العام

٣١٢٥٠ مجموع الاسهم

فاذا علمت أن الاسهم العينية أعطيت لمحمد عبد الكريم مقابل الاستيلاء على أصول وخصوم محله (ما عدا البنك) طبقا للميزانية الآتية:

جنيه	
١٨٥٧٤	أصول ثابتة
٩٦٥٦	أصول متداولة
٣٢٠٠	بنك
٣١٤٣٠	

جنيه	
١٥٠٠٠	رأس المال
٣٨٤٠	خصوم مختلفة
٨٠٠٠	احتياطى استهلاك الاصول الثابتة
٣٦٥	احتياطى الديون المشكوك فيها
٤٢٢٥	أرباح
٣١٤٣٠	

وان الاسهم النقدية عرضت للاكتتاب على أن تدفع نصف القيمة عند الاكتتاب والنصف الآخر بعد التخصيص تم الاكتتاب فى ٤٥٠٠٠ سهم خصصت بين المكتتبين نسبيا

وفى أول اغسطس سنة ١٩٥٠ عرضت السندات للاكتتاب العام على أن تدفع نصف القيمة عند الاكتتاب والنصف عند التخصيص

فاذا علمت أن سعر اصدار السند الذى قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه هو ٩٨ جنيها وان السندات قد اكتتب فيها بالكامل

فالمطلوب اجراء قيود اليومية لاثبات ماتقدم فى دفاتر شركة المساهمة علما بأن أقساط التخصيص سددت بالكامل سواء بالنسبة للاسهم أو السندات .

أسئلة اختيارية

أجب على سؤالين فقط أحدهما من القسم أ والآخر من القسم ب

قسم (أ)

السؤال الاول :

كان رصيد حساب الآلات العام فى أول يناير سنة ١٩٥٠ مبلغ ٨٦٥٢ جنيها

وفى أثناء سنة ١٩٥٠ تبين أن آلة رقم ب ٣١١ أصبحت غير قابلة للاستعمال فبيعت خردة بمبلغ ٨٥ جنيها .

فلما تبين أن آلة أخرى رقم جـ ١٤٥ يستحسن استبدالها بآلة حديثة أكثر انتاجا ثمنها ٧٥٠ جنيها

فاذا علمت انه :

أولا ـ بالرجوع الى سجل الآلات تبين أن فى أول يناير سنة ١٩٥٠ كان

١ ـ رصيد الآلة (رقم ب ٣١١) ٣٢٥ جنيها

٢ ـ رصيد الآلة (رقم جـ ١٤٥) ٥٩٠ جنيها

ثانيا ـ ان الشركة التى اشتريت منها الآلة الحديثة قبلت أن تأخذ الآلة (رقم جـ ١٤٥) كجزء من الثمن ولذلك حررت فاتورة البيع بمبلغ صافى قدره ٤٥٠ جنيها

والمطلوب :

١ ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم

٢ ـ تصوير حساب الآلات تبعا لذلك .

السؤال الثانى

فى أول يناير سنة ١٩٤٨ اشترت شركة مساهمة ٥٠٠ فدانا من الاراضى المجاورة لها صفقة واحدة بثمن اجمالى ٦٤٠٠٠ جنيه وبلغت مصاريف عقد الشراء وتسجيله والسمسرة وخلافه ٥٨٠٠ جنيه . وشرعت الشركة فورا فى تشييد مصنع ومخازن على ١٥ فدانا منها بلغت تكاليف بنائها لغاية الانتهاء فى آخر سبتمبر ١٩٤٨ ـ ٤٢٨٥٠ جنيها كما انها باعت فى أول مايو ١٩٤٨ ـ ٢٥٠ فدانا بسعر الفدان ١٧٢ جنيها وفى نفس التاريخ أجرت الـ ٢٣٥ فدانا الباقية بواقع ١٠ جنيهات للفدان فى السنة

فاذا علمت انه عند استلام الـ ٥٠٠ فدان وجدت بها زراعات صالحة للجنى بيعت فى ٢٩ يناير بمبلغ ١٨٠٠ جنيها

فالمطلوب :

تصوير حساب الاراضى كما يظهر فى دفاتر الشركة من أول يناير الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨

قسم (ب)

السؤال الاول :

عرف نوعين هامين من أنواع الاصول ونوعين من أنواع الخصوم ثم ارسم ميزانية عمومية لشركة مساهمة صناعية كبيرة مبينا بها أنواع الاصول والخصوم مرتبة ترتيبا سليما بالارقام ثم من موجب هذه الميزانية استخرج مقدار رأس المال العامل للشركة . واذكر الاعتبارات التى يجب أخذها فى الحسبان لامكان تحديد رأس المال العامل تحديدا صحيحا .

السؤال الثانى :

ما معنى الحسابات الاجمالية . وما الغرض منها . وما هى الفكرة المحاسبية التى تؤسس بموجبها تلك الحسابات، وماذا تقتضيه هذه الفكرة من عمل تخطيطات خاصة فى الدفاتر لامكان تصوير تلك الحسابات .

ارسم نموذجا لأهم دفتر يستعمل لهذا الغرض مبينا به جملة قيود لتوضيح كيفية استعماله لأغراض الحسابات الاجمالية .

تصحيح : نشرنا بالعدد الماضى بصفحتى ٢٣ و٢٤ مادتى المراجعة والضرائب والمعلومات العامة ضمن الامتحان الابتدائى بينما هما ضمن الامتحان النهائى فلزم التنويه

قوانين وقرارات

مرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢
بالاذن للحكومة فى منح الجمعية التعاونية للبترول تراخيص فى البحث عن البترول

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ، ونظرا الى حالة الضرورة ، وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يرخص لوزير التجارة والصناعة فى منح الجمعية التعاونية للبترول تراخيص فى البحث عن البترول فى المناطق المحددة بالكشف المرافق لهذا القانون وفقا للشروط المبينة فى نموذج الترخيص الملحق به .

٢ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ..

صدر بقصر المنتزه فى ٢٧ رمضان سنه ١٣٧١ — ٢٠ يولية سنة ١٩٥٢

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احمد نجيب الهلالى

ثم توقيعات حضرات أصحاب المعالى الوزراء

وقد أرفق بالمرسوم كشف يبين المناطق التى يرخص للجمعية التعاونية للبترول فى البحث فيها ، ومنه يستدل على أن المساحات التى منحت للجمعية التعاونية للبحث فيها مساحات شاسعة معظمها بسيناء والصحراء الشرقية وهى مناطق غنية بالبترول ..

والجمعية التعاونية للبترول جديرة بتلك الثقة الغالية التى كانت ثمرة شهية لجهودها الموفقه فى خدمة مصر والمصريين بجد وصدق واخلاص .

فان الجمعية التعاونية للبترول قد أدت واجبها على أحسن ما يكون الاداء ، وخدمت البلاد فى أزماتها التى لقيتها ابان الحرب العالمية الاخيرة وبرهنت على أن مجلس ادارتها والقائمين بالامر فيها أناس يهمهم الصالح العام قبل كل شىء ، وانهم لا يعرفون الاستغلال ، ولا الطمع فيما يمس الحياة العامة ويتصل بالخاص والعام . بل ليس عجيبا ان يعرف عن هذه الجمعية انها ضحت بالكثير من وقتها وارباحها فى سبيل تيسير البترول ومشتقاته للجميع فى وقت الحرب.

مرسوم قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢
بتعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال
المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية
وعلى كسب العمل

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ، ونظرا الى حالة الضرورة .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقونين رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى — تعدل المواد ٤٥ و٥٠ و٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على الوجه الآتى :

مادة ٤٥ — تربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة من الاقرار المقدم من الشركة اذا قبلته مصلحة الضرائب .

وللمصلحة تصحيح الاقرار او تعديله ويتعين عليها عندئذ ان تخطر الشركة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة وان تدعوها الى موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل . وذلك خلال شهر من تسلم الاخطار ، فاذا وافقت الشركة على التصحيح او التعديل ربطت الضريبة على مقتضاه ..

ويكون الربط غير قابل للطعن فيه وتكون الضريبة واجبة الاداء فورا .

واذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما أرسلته الشركة من ملاحظات فى الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقا لما استقر عليه رأيها وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وحددت لها شهرا لقبوله او الطعن فيه وفقا للمادة ٥٢

فاذا ما انقضى هذا الميعاد دون طعن من الشركة أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الاداء فورا أما اذا طعنت الشركة فى الميعاد فلا يكون الربط واجب الاداء الا بمقدار ما قبلته الشركة من ملاحظات المصلحة مع عدم الاخلال بحكم المادتين (٤٤) و (٤٨) .

واذ امتنعت الشركة عن تقديم الاقرار او المستندات او البيانات المنصوص عليها فى المادتين (٤٣) و (٤٤) وكذلك اذا لم ترد الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل او التصحيح قدرت المصلحة الارباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير وتكون الضريبة واجبة الاداء فورا وانما يكون للشركة أن تطعن فى التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة (٥٢)

مادة ٥٠ — تشكل لجنة الطعون من ثلاثة من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية والاقتصاد . ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم اليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار ورجال الصناعة او الممولين ..

ويشترط فى كل عضو مختار أن يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن عشرة جنيهات فى السنة ..

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضره ثلاثة من أعضائها منهم الرئيس .

ويتولى الاعمال الكتابية فى اللجنة موظف تنتدبه مصلحة الضرائب .

ويكون مقر لجان الطعن بعواصم المحافظات والمديريات وكذلك فى غيرها من الجهات التى يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٥١ — تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الاصوات ، ويوقع على القرارات من الرئيس والكاتب خلال اسبوعين على الاكثر من صدورها .

مادة ٥٢ — للممول خلال شهر من تاريخ اخطاره بربط الضريبة فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة (٤٥) أن يطعن فى الربط والا أصبح غير قابل للطعن فيه .

ويرفع الطعن بعريضة يودعها الممول المأمورية المختصة وبغير رسم وله ان يحتفظ بصورة من العريضة مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ تقديمها ..

وتثبت المأمورية ملخص العريضة فى دفتر خاص . وتعد كذلك ملخصا بالخلاف مع بيان أسس تقدير المصلحة للارباح وعناصر ربط الضريبة .

وعلى المأمورية خلال شهر من تاريخ تقديم العريضة ان ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات التى تراها ضرورية وأن تخطر الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يعرض موضوعه على لجنة الطعن .

فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يخطر الممول بذلك كان له أن يعرض الامر على اللجنة بكتاب يرسل الى رئيسها موصى عليه ومصحوب بعلم وصول بعد انقضاء المدة المذكورة فى الفقرة السابقة .

ويجوز للجنة عند رفض الطعن الزام الطاعن بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها .

مادة ٥٣ — تختص لجان الطعن بالفصل فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة

وتخطر اللجنة كلا من الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الاقل وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ولها ان تطلب من كل من المصلحة والممول تقديم ما تراه ضروريا من البيانات والاوراق وللممول الحضور أمام اللجنة ، اما بنفسه أو بوكيل عنه .

وتصدر اللجنة قرارها فى حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول ويعلن الممول والمصلحة بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ..

ويعدل ربط الضريبة وفقا للقرار فاذا لم تكن الضريبة قد حصلت يكون تحصيلها على مقتضى قرار اللجنة .

مادة ٥٤ — لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ الاعلان بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة .

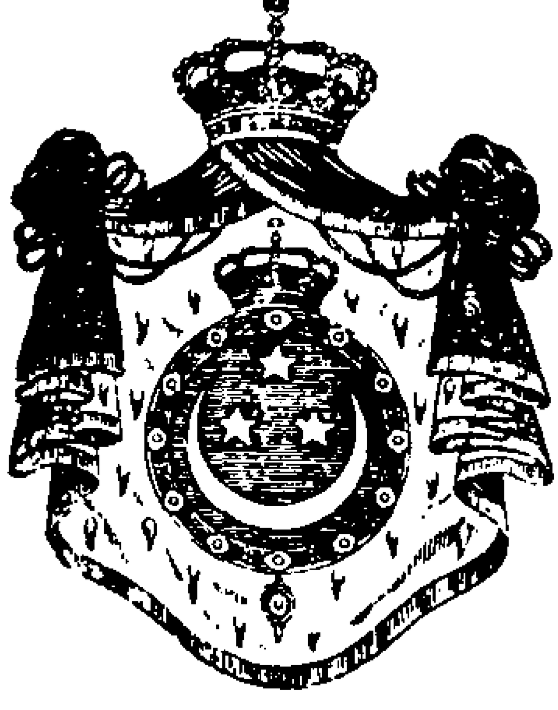
ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى هذا الشأن أيا كانت قيمة النزاع

المادة الثانية — جميع الاجراءات التى تمت فى ظل النصوص المعدلة بمقتضى المادة السابقة يستمر أثرها وفقا لاحكام تلك النصوص ..

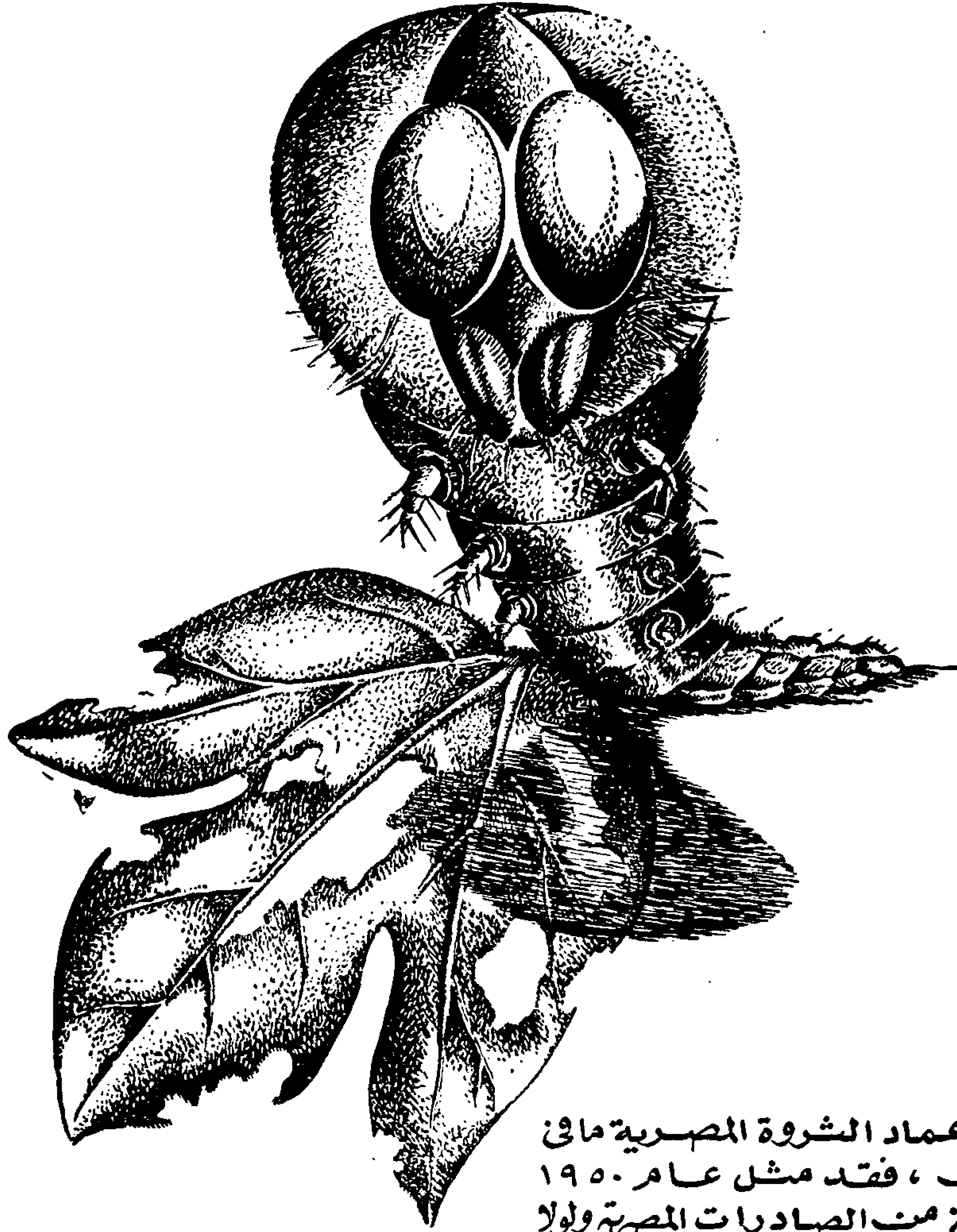
وتحال الى لجان الطعن الجديدة الطعون القائمة أمام لجان الطعن السابقة ولم تصدر فيها قرارات منهية للنزاع كله أو بعضه ..

المادة الثالثة — على وزيرى العدل والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات ولوائح ويعمل به من أول يولية سنة ١٩٥٢ .

صدر بقصر المنتزه فى ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢) .


موردو
جلالة الملك فاروق الاول

عدو مصر الأول ...



القطن عماد الثروة المصرية ما في ذلك شك ، فقد مثل عام ١٩٥٠ حوالى ٨٦ ٪ من الصادرات المصرية ولولا ما تلحقه دودة ورق القطن من الأضرار بزراعته لزادت فوق ذلك أهميته.

وتهلك هذه الحشرة من المحصول حوالى ١٠ ٪ كل عام - أي ما يقرب من نصف مليون من قناطير القطن - عماد الثروة المصرية.

وقد استرعت هذه الملايين من الجنيهات التي يفقدها الاقتصاد المصري كل عام نظر رجال البترول ، فقاموا بدراسات للموضوع دلت على أن الطريقة التقليدية في جمع اللطع باليد ليست بالطريقة الناجعة لمعالجة الإصابات الشديدة . كما دلت على أن التعفير لا يرتجى منه أي نفع إلا في حالة وجود الندى على الأوراق .

وقد أدخلت مجموعة شركات شل والهولندية الملكية في مصر طريقة استعمال الأجهزة اليدوية للرش بالرذاذ لإبادة دودة ورق القطن ، وهذه الطريقة تمكن من رش أشجار القطن بالمبيدات الحشرية المناسبة بكيفية اقتصادية وفعالة .

وان هذه الشركات لتضع خبرتها الطويلة في الناحيتين العلمية والعملية تحت تصرف مصر دائما للعمل على مقاومة آفات القطن .



في خدمة الاقتصاد الوطني



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٤
١ اغسطس ١٩٥٢

صاحب الامتيـاز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجـارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

حان وقت العمل : لصاحب الامتياز

عرض وتعليق :
تعديل قانون الشركات ـ طمأنينة وهـدوء ـ تحـديد الملكية الزراعية .
تطهير الاحزاب ـ عهد جديد

اخبار اقتصادية

الدفاتر المنتظمة من الوجهـة الضريبية : بقلم الاسـتاذ قطب ابراهيم

اقتصاديات الشرق الاوسط : الذهب الاسود

المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير: تابع تقدير البضـاعة لدى المنشآت الصناعية : بقـلم الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية : محمود محسب

اخبار الاقتصاد العالمى

الاوراق الماليـة : فى النصف الثانى من يوليه ١٩٥٢

النقل وادخال صناعة الاطارات وانابيبها فى مصر : بقلم الاستاذ حسن عبد العزيز محيسن

القطن : فى النصف الثـانى من يوليه

كيف تحدد ميزانيـة الاعلان : بقلم الاستاذ محمود عساف

مشكلة الغـلاء فى مصر : بقلم الاستاذ جورج يعقوب

احصائيات : السلع العالمية ـ موارد دول الكومنولث

حـــان وقت العمل

طغت على الاذهان فى الاشهر الاخيرة موجة من التشـــاؤم ضاعفت آثار الكساد وأصـابت السوق بكثير من الهلع والخوف ـ وأضاف المسئولون فى الحكومات المتعاقبـــة فى الشهور الاخيرة الى عوامل الجزع التى تسود المعاملات ، جزعا أكبر وظلاما فوق ظلام بسبب ما أعلنوه فى أحاديثهم عن سوء الحالة المالية وخطـرها فزادوا بذلك الطين بلة والازمة شـــدة ـ ولسنا ندرى وجه المصلحة فى اعلان مثل هذه الاحاديث والتصريحات وماذا يستطيع الجمهور فعله سوى التأثر بما يسمعه فيفقد الثقة فى كل عمل مالى ويضـــعف بذلك اقدامه على استغلال ما لديه من مدخرات فتزداد الحالة ضـــغثا على ابالة ـ وينطبق عليهم الحديث الشريف ((الناس من خوف الجوع فى جوع ومن خـوف الفقر فى فقر))

ان امام الحـــكومة عشرات من الحـلول الايجابية نضع بعضها امام انظارها :

١ ـ معالجة الحالة النفسية التى تسود الجماهير ، ورفع روحها المعنوية ، لا بالاخفاء عنه ولكن بتصـوير الحالة تصويرا صـادقا لا مبالغة فيه ، مع اتخاذ الاجراءات الايجابية التى تعـالج الموقف وتبعث على الخروج من الازمة بسلام

٢ ـ أن تضغط مصروفات الحكومة بطريقة عملية حاسمة

٣ ـ التعجيل بتعديل المادة السادسة من قانون الشركات فتجذب الحكومة بذلك رؤوس الاموال الاجنبيـــة ، ثم السماح لاصحابهـا بخروج جزء من ارباحهم للخارج .

٤ ـ أن تعقد الحكومة قرضا من بنك الانشاء والتعمير لتنفيذ المشروعات الانتاجية التى يكون فى وقوفها مضاعفة الكساد وتعطيل الانتاج

٥ ـ التعجيل بصـدور قانون المنـــاجم والمحاجر المعدل حتى تستقر الامور للشركات المستغلة ، فتواصل اعمالها لاستغلال الثروة المعدنية والبترولية المطمورة فى باطن الارض .

٦ ـ العمل على تصـــدير القطن بجعـل استيراد السلع مشروطا بالتبادل به

وانه لمن دواعى التفـاؤل فى الوصول الى حلول ايجابية لما نحن فيه ان يتولى شئون المال والاقتصاد فى هذا العصر ، رجل تفخر هـذه الصحيفة أنه من ألمع نجوم أسرتهـا ومن واضعى أركانها وأسسها . ولا يسعنا الا الدعاء له بالتوفيق فى مهمته الخطيرة ، فى هذه المرحلة الدقيقـة من حياة مصر .

والامل عظيم عندنا وعند النـاس جميعا ان يصحح معالى عبد الجليل العمرى ما أفســده الزمن الغـابر ، وما جناه على البلاد عدم اسـتقرار الحكم وتناقض السـياسات المـالية المتعاقبة .

عبد الله فكرى أباظة



تعديل قانون الشركات

صدر مرسوم بتعديل قانون الشركات ، وهو التعديل الذى ظل سنتين يتعثر فى مكاتب الموظفين صغارا وكبارا ، وكلاء ومساعدين ومديرين . يقدمونه مرة الى مجلس الوزراء ثم يعيدونه مرة أخرى ، لان الوزارة تعدلت ، ولان الوزير الجديد أو مجلس الوزراء الجديد فى حاجة الى اعادة بحثه وتقريره . وهكذا انقضت الشهور والاسابيع والايام بل والسنين ، الى ان وقع الانقلاب الاخير ، فتغيرت العقلية ، وسرعان ما من التعديل وصدر به المرسوم .

هذه السرعة يجب أولا أن نحييها ونعلن اغتباطنا بها ورضانا عنها ، ونسأل مجلس الوزراء المزيد منها ، لا فى القوانين والتشريعات فحسب ، ولكن فى كل مرفق من مرافق الدولة فى كل ناحية من هذه الاداة الحكومية الخربة المتعثرة المترددة .

ثم نقول ان التعديل الذى تم فى قانون الشركات قد أزال من الحياة الاقتصادية المصرية نصا لم يكن هناك موجب له الا الرغبة فى العناية بالمظهر والاحتماء بالروح القومية لكسب التصفيق والهتاف . أما مصلحة الاقتصاد المصرى الحقيقية فقد كانت مع التعديل الذى تم اقراره أخيرا وقد تضمن انه يجوز أن يبلغ حظ الاجانب من الشركات المساهمة ٥١ ٪ من أسهمها ..

وهذا وحده يدل على العقلية المصرية السليمة الفاهمة الواعية ، فان رؤوس الاموال ، مهما تكن جنسيتها — لا ضرر منها ، بل ان فيها كل الفائدة اذا اتجهت الى سوق دولة من الدول ، فان كثرة الاموال تساعد على ابتكار المشروعات وتمويلها واثارة البحث عن الثروات ومصادرها واستغلالها .

وقد مرت فى تاريخ مصر الحديث فترات كانت لحسن الحظ قصيرة شعرت فيها رؤوس الاموال بشىء من القلق وبدات تفكر فى الهجرة ، وهذا أخطر أذى يصيب الحياة الاقتصادية لاى بلد من البلاد . .

فالتعديل الجديد لقانون الشركات لابد انه سيعيد اليها الطمانينة ، ويشعرها بأن مصر حريصة على أن تتابع تقاليدها القديمة فى التفرقة بين ما ينبغى من حيث الشعور بالكرامة الوطنية ، وبين مقتضيات السوق الاقتصادية وحاجات الانعاش الداخلى .

طمانينة وهدوء

وقد وقعت فى مصر خلال الايام القليلة الماضية أحداث خطيرة ، بل أحداث لم يسبق لها مثيل فى تاريخها الحديث ادت الى تنازل الملك فاروق عن عرشه وتعيين ولى عهده الامير احمد فؤاد ملكا على مصر والسودان والذى أثار اعجاب العالم جميعا أن هذا الانقلاب الكبير الخطير مر دون ان يهتز مرفق من مرافق الدولة او يتعطل عمل صغير او كبير ، ودون أن تقع اضطرابات أو مشاغبات او حوادث من أى نوع من الانواع .. وهذا ما أضفى على العمل روعة وجلالا لا مثيل لهما ..

وما يعنينا من هذه الناحية ، هو الذى يعنى هذه المجلة ، ونقصد به أثر ذلك الهدوء العجيب العظيم الشامل على الاسواق المصرية والحياة الاقتصادية فيها . فقد ظلت الأعمال تسير فى طريقها ، بل انتعشت سوق القطن بعض الانتعاش ، وداخل الاجانب كما داخل رؤوس الاموال طمأنينة عجيبة . فقد بدا ان أهداف الحركة هى الاصلاح والتطهير وتنظيف اداة الحكم والدفاع عن الاستقامة والشرف ، ومن ثم ايجاد حالة من الاستقرار والهدوء . وهذه كلها عناصر أساسية لانتعاش الاعمال ورواجها . وهى وحدها الاسباب الرئيسية لنجاح الاسواق وازدهارها وتثبيت النهضة الاقتصادية للبلاد .

وكل الرجاء أن تستمر البوادر وان تؤدى الى ما نرقبه ونأمله من استقرار وحكم سليم وطمأنينة شاملة ، تنصرف الامة فى ظلها الى العمل المنتج واصلاح ما فسد من أمرها ، وتثبيت ما اضطرب من القواعد الاساسية فى نظامها .

تحديد الملكية الزراعية

وقد اقترن العهد الجديد بالحديث عن تحديد الملكية الزراعية ، او بتعبير ادق ، اقترن بتجدد الحديث عن هذا الموضوع ، فالكلام فيه قديم والمطالبة به جرت على ألسنة دعاة الاصلاح منذ سنوات . ولكن العهد القديم كان يقف لها بالمرصاد ويصم اذنيه عنها كأنها شر من الشرور ومحنة من المحن ..

والواقع أن السعى لتحديد الملكية الزراعية وتنظيمها أضحى ضرورة لا بد منها كى تستقيم الحياة الاجتماعية فى مصر وتقوى على صد التيارات الهدامة والوقوف فى وجهها فأى هذه التيارات لا تجد ما يساعدها خيرا من هذا الترف يبلغ حد الخيال والى جانبه فقر يبلغ حد العدم .

وسيقترن تحديد الملكية حتما بالسعى السريع الحاسم لاصلاح الاراضى البور وتوزيعها على المعدمين وبذلك يصبح لكل مصرى حقل صغير ويشعر بلذة التملك ويحس ان فى بلاده ما يستحق ان يذود عنه ، ويتحمس له . ولسنا فى حاجة الى القول بأن نشر الملكيات الصغيرة سيؤدى الى رفع مستوى الشعب من الناحيتين الصحية والاجتماعية ومتى ارتفع مستواه على هذه الصورة ، اضحى قادرا على ممارسة حقوقه السياسية والدفاع عنها .

واضحى قادرا على فهمها فهما صحيحا ، حريصا على ان يحول دون كل دكتاتورية ايا كان مصدرها .

على أن الموضوع لابد أن يعالج بمنتهى الحذر والحكمة ، فلا يكون فيه اندفاع قد يؤثر على نواح اخرى من الحياة الاقتصادية . وافضل وسيلة أن يؤخذ بالتدريج حتى يألفه الناس ، ويقترن كما قدمنا باصلاح الاراضى البور والبحث عن مصادر الثروة المخبوءة والعمل على استغلالها فان هذا وذاك هما الوسيلة الصحيحة لرفع مستوى الشعب .

تطهـــير الاحـــزاب

اشترك نادى التجارة الملكى الذى يصدر هذه الصحيفة مع نقابة المهن الطبيـــة وهيئة التدريس بجامعة ابراهيم وجمعية المعلمين ورابطة خريجى معاهد التربيـــة وجماعة الرواد وهيئة التدريس بكليـــة طب القصر العينى ونقابة المهن الزراعيـــة فى وضع البيـــان التـــالى الذى نشرته الصحف ، ونجـــد من واجبنا أن نعيد نشره هنا من باب التسجيل :

على الاحزاب أن تطهر نفسها

قام الجيش بحركته الحكيمة المباركة على أساس التطهير الشامل وبدأ بتطهير الدولة من رأســـها فخلص الامة من طغيان الملك السابق وأتاح لها فرصة ذهبية للاقتداء بهذا العمل الجليـــل واجراء حركة التطهير فى كل ناحيـــة من نواحى النشاط القومى .

ويتجه الفكر أول ماينجه الى أن تكون الخطوة التالية تطهير الاحزاب التى اشتركت كلهـــا دون استثناء بقسط وافر فى آثام عهـــد الطغيان وأفسحت بتصرفاتها المجـــال واسعا للاعتداء على سلطان الامة ومثلها العليا وعلى حريتها وكرامتها .

وقد كنا ننتظر أن تبادر الاحزاب من تلقاء نفسها الى اتخاذ هذه الخطوة كل حزب فيما يختص به فينحى عنها وبخاصة عن مراكز القيادة فيها أولئك الذين تورطوا مع الملك السابق أو مع أعوانه المعروفين فى هذه التصرفات ومن اليهم ممن اســـتغلوا السلطان لمنافعهم الشخصية واستباحوا أموال الامة وحرماتها ، وهؤلاء جميعا معروف أمرهم يكاد النـــاس يشيرون اليهم وتتحدث بهم المجالس الخاصة والعامة ولكننا مع الاسف الشديد لم نر الى الآن أية حركة من هذا القبيل فى أى حزب من الاحزاب بل رأينا هذا النفر يتمسح بحركة الجيش المباركة وهى منهم براء وغاية مناها أن تنبذ البلاد هذا النفر الضال .

ازاء ذلك رأينا لزاما علينا أن ننبه الى هذا الامر الخطير وأن نوجه هـــذا التنبيه الى الاحزاب نفسها وبخاصة الى الجماعة الصالحة فى كل حزب حتى يبادروا الى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة التى لا تمام لحركة الجيش بدونها فان لم يفعلوا لم يبق من سبيل الا أن تتولى الامة هذا الامر بنفسها وقد رأينا الا نضمن نداءنا فى هذه المرة أسماء النفر الذى عنيناه ولكننا لن نتأخر عن ذكر هذه الاسماء فى فرصة قريبة اذا لم يصادف هذا النداء من أصحاب الشأن آذانا صاغية .

عهد جديد

لعل هـــذا العدد من صحيفتنا هو أسعد الاعداد التى صدرت حتى اليوم حظا ، اذ أنه يلقى فجر عهد جديد ، هو عهـــــد الحرية والديمقراطيـــة والاشتراكية الرزينة التى تحول دون تضخم الفوارق بين الطبقات وتنافر مستوى المعيشة بين أبناء الوطن الواحد مما بعث الحقـــد فى النفوس وأوجد الكراهية بين الخاصة والعامة .

فاذا ماانبثق اليوم فجر الاصلاح ومجانبة الاسراف والاتلاف والعناية بالانتـــاج والرحمة بالضـــعفاء وبث روح التضامن بين الافراد والجماعات وفناء الفرد فى المجموع ومكافأة المجدين ومحاربة المفسدين ـ فاننا لنستقبل هذا العهد السعيد بكثير من الاطمئنان والغبطة ، ونرجو له من صميم قلوبنا توفيقا فيما يهدف اليه من اصـــلاح حتى نستدرك مافات ، ونعوض ماأصابنا من ضعف فى كياننا الاقتصادى وانهيار مستوانا الاجتماعى .

فالى الامام وعلى بركة الله



رصيد القطن لدى الحكومة توقع سرعة التخلص منه

بدأت اللجنة المصرية بعرض مخزون الحكومة من الاصناف والرتب غير الموجودة فى السوق وعلى نحو يضمن عدم منافستها للاقطان المعروضة فى السوق الحرة ..

وقد بلغت جملة المتبقى من قطن الحكومة حتى الآن مليونا و ٧٢ الف قنطار . وهناك طلبات من المصدرين والغزالين فى الخارج على هذه الاقطان مما سيعجل على التخلص من جزء كبير من الفضلة المتبقية لدى الحكومة

نشاط صادرات القطن

نشطت حركة تصدير القطن ، وبخاصة فى الكرنك والجيزة ٣٠ والاشمونى . والمنتظر اذا سارت حركة الصادر على هذا المنوال حتى نهاية الموسم فمن المتوقع أن تبلغ الصادرات خلال الفترة الباقية أكثر من مليون قنطار ومما يذكر ان جملة ما صدر حتى الآن بلغ اربعة ملايين ونصف مليون قنطار فى حين ان ما صدر فى العام الماضى لنفس هذه المدة بلغ ستة ملايين و١٧٨ الف قنطار.

ويتوقع المختصون الا تعرض الحكومة القرض الثانى للقطن المحدد له يوم ٢١ أغسطس الحالى .

٧ ملايين جنيه لتجديد خطى سكة حديد مصر الاسكندرية وبور سعيد

أعدت مصلحة السكك الحديدية برنامجا لتجديد خطى القاهرة الاسكندرية وبنها بورسعيد بأكملهما وذلك لمناسبة ما استقر عليه الرأى من زيادة سرعة سير القطارات واستيراد قاطرات من ذات الوزن الثقيل مما لاتتحمله القضبان الحالية

وتقدر تكاليف هذا البرنامج بنحو سبعة ملايين من الجنيهات ، وذلك خلاف تكاليف تجديد خط القاهرة الشلال .

تصدير أغذية لغزة والحجاز

وافقت الجهات المختصة على تصدير كميات من العسل الاسود الى غزة وعلى تصدير ٤٠ طنا من الجبن و١٠٠ طن من الحلاوة الطحينية الى الحجاز .

ايفاد بعثات محلية من الطلبة الى القرى لدراسة الخدمة الاجتماعية فى مصر

تعنى مصلحة التعاون بغرس الفكرة التعاونية فى أذهان الشبان المتعلمين وتنشئتهم على روح التعاون الجماعية . وتمرسهم بالاساليب العملية فى محيط العمل التعاونى ، حتى يستطيعوا فى المستقبل ان يكونوا نواة قادة موفقين لحركة تعاونية شاملة تقوم على أحدث وأصلح الاصول العلمية التعاونية .

وقد اعدت المصلحة برنامجا لايفاد ثمانية من طلبة كلية الزراعة بالجيزة فى بعثات محلية داخلية الى بعض الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى لمدد مختلفة يتمرسون خلالها أعمال هذه الجمعيات ووسائل نشاطها ومدى ما تؤديه لابناء القرية من خدمات اقتصادية ..

وقد تضمن البرنامج التدريبى لهؤلاء الطلاب الا تقتصر مجهوداتهم على الزيارة لمجرد المشاهدة بل نص على ضرورة العمل الفعلى فى الجمعيات عن طريق المساهمة فى أوجه نشاطها المختلفة وحضور اجتماعات هيئاتها الادارية ، والاقامة فى القرية طيلة الفترة التى تتيح لكل منهم فرصة الوقوف على الاثر المادى لنشاط الجمعيات فى رفع مستواها ..

مشروع تعديل القانون التجارى

فرغت لجنة تعديل القانون التجارى من اعداد مشروع القانون الجديد ، ومذكرته التفسيرية وقد تضمن هذا المشروع ١١٢٥ مادة تضمنت جميع الاحكام الخاصة بتنظيم المسائل التجارية .

وقد تضمن هذا المشروع ابوابا عديدة لم يتناولها التشريع الحالى من ذلك وضع تشريع عن الاسماء التجارية والمخازن العامة والحساب الجارى والوكلاء المفوضين والوكلاء التجاريين وكذلك الشيك ، اذ مما يلفت النظر ان القانون الحالى لم يشر الى كلمة شيك بالمرة ، كما أن المشروع استحدث نوعا جديدا من الشركات وهى الشركة ذات المسئولية المحدودة

وقد نادى رجال الاعمال بضرورة اعتراف المشرع المصرى بها وتنظيمها تنظيما تشريعيا اذ انه توجد شركات كبيرة من هذا النوع اسست فى الخارج وتعمل فى مصر ، ويجد القضاء حرجا فى تكييف هذا النوع من الشركات ..

وقد تناول المشروع كل ما يتعلق بالشركات المساهمة وكيفية تأسيسها والعلانية التى يجب ان تصاحب كل اجراءاتها ومجلس الادارة ومسئولية أعضائها مدنيا وجنائيا وتنظيم محاسبة الشركات المساهمة وما يجب ان تشتمل عليه ميزانيتها ..

وتناول المشروع البورصة وتنظيمها ونص على جزاءات جنائية بالنسبة لكل من يتعامل فى البورصة خلافا لما تقضى به النزاهة التجارية ونص بأنه يجوز لغير من قيد اسمه فى سجل خاص بالبورصة ان يتعامل فيها وانه لا يقيد هذا السجل الا من تستلزم اعماله التعامل فى البورصة

كما تناول المشروع الاسهم بضياع الاوراق التى لحاملها وهى



جمال العبد

تأسف المجلة لحدوث خطأ مطبعى فى العدد الماضى اذ نشرت صورة سعادة محمد حسن العبد بدلا من الاستاذ جمال العبد الذى نشر صورته هنا تصحيحا لما نشر فى العدد الماضى

ثغرة فى القانون الحالى اثارت متاعب كثيرة فى العمل . وقد عنى المشرع بالافلاس فبسط اجراءاته واستحدث أحكاما للتفليسة الصغيرة ونص على العقوبات فيما يتعلق به احكام الافلاس ..

خفض نولون النقل للخضروات

من أهم الابحاث التى تجرى الآن لخفض أسعار الخضر . وضع تعريفة نقل مخفضة جدا بالسكك الحديدية لنقل الخضروات وذلك للمساهمة فى خفض أسعار الخضروات فى المدن .

قيمة الجنيه المصرى فى الخارج

لم تتأثر قيمة الجنيه المصرى فى الخارج بالتطورات الاصلاحية الاخيرة فى مصر . فلم يطرأ تغيير يذكر على سعر الجنيه فى الخارج بعد هذه التطورات ..

حركة اصلاح اقتصادى

من أهم الاقتراحات المعروضة على الجهات المختصة الآن لمسايرة التطورات الاصلاحية الاخيرة استصدار لائحة لتنظيم الصناعة ، وهذا الى جانب اعادة النظر فى قانون الضريبة العامة للايراد وتعديله على أساس الزيادة . فضلا عن وضع سياسة جديدة للاستيراد والتصدير واعادة النظر فى توزيع الملكية الزراعية وتحديد حد أقصى قدره ٦٠٠٠ جنيه فى العام كما هو متبع فى انجلترا ..

تحسن فى رصيد الاسترلينى

تشير البيانات الرسمية على ان رصيد مصر من الاسترلينى قد أخذ فى التحسن منذ ١٤ يوليو الماضى بعد البدء فى تنفيذ القيود المفروضة على الاستيراد من المنطقة الاسترلينية وبخاصة بعد تطبيق نظام تسديد قيمة البضائع المستوردة كاملة قبل الاستيراد . والمعروف ان هذه القيود سيستمر العمل بها رغم التحسن الذى سجله رصيد الاسترلينى .

حالة محصول القطن حسنة جدا

تشير تقارير وزارة الزراعة هذا العام عن حالة اصابة دودة القطن الى أن حالة دودة هذا العام كانت عادية وان موسم المقاومة الى الآن قد مر بسلام . وان محصول القطن هذا العام جيد جدا . وذلك بفضل الترتيبات التى اتخذت لتنظيم عملية المقاومة .

وقد اتخذت احتياطات كبيرة لمقابلة اطوار الدودة وبخاصة فى شهر أغسطس القادم .

احكام الرقابة على أعمال حلج القطن

تلقت وزارة الزراعة عدة شكاوى من اصحاب مصانع الغزل تتضمن ازدياد المواد الغريبة فى القطن المحلوج من مختلف انواعه ورتبه . مما يترتب عليه قيام صعوبات كثيرة لا يمكن تفاديها فى عمليات الغزل والنسج .

وقد طلبت وزارة الزراعة من أصحاب المحالج بذل عناية كبيرة فى احكام الرقابة على عمليتى الحلج والفرز ومراقبة العمال وفحص الآلات قبل اجراء هذه العمليات حتى لا تتأثر سمعة القطن المصرى فى المحيط الدولى بما يؤثر فى تصريف محصول البلاد الرئيسى .

التخفيف عن الزراع المخالفين

وقف مصادرة جزء من قطنهم

وافقت وزارة العدل على طلب وزارة الزراعة الخاص بوقف العمل بصفة وقتية بالاجراءات الخاصة بمصادرة جزء من محصول القطن من الزراع فى نظير بعض ما ينسب اليهم من مخالفات زراعية ، وذلك نظرا للظروف التى يعانيها الزراع هذا العام والعوامل الاقتصادية الدقيقة التى تحيط بهم حتى يمكن تجنب ما يرهق دخلهم . وقد ارسلت وزارة العدل الى أعضاء النيابة منشورا بوقف العمل بصفة وقتية فى طلب مصادرة جزء من الاقطان .

خفض الرسوم الجمركية

على الصوف والحرير

استقر الرأى على اعادة الرسوم الجمركية المفروضة على الاقمشة الصوفية والحريرية الى ما كانت عليه قبل زيادتها الاخيرة . خاصة بعد ان تبين ان هذه الزيادة ادت الى انخفاض حصيلة الرسوم المفروضة على هذه المنسوجات ..



من وزير التجارة والصناعة

الى عبد الله فكرى اباظة

تلقى الاستاذ عبد الله فكرى اباظه بمناسبة احالته الى المعاش الخطاب التالى من معالى وزير التجارة الصناعة :

« بناء على الطلب المقدم من عزتكم **بتاريخ ١٩ يولية الحالى قد صدر القرار** الوزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٢ **بتاريخ ٢٠/٧/١٩٥٢ باحالتكم الى المعاش** اعتبارا من ٢٠/٧/١٩٥٢

وبهذه المناسبة لا يسعنى الا أن أبدى عظيم أسفى على حرمان الوزارة من خدماتكم الجليلة .

كما انتهز هذه الفرصة لانوه بجهودكم المتواصلة التى كان لها اكبر الاثر فى توجيه المشروعات والنظم والتشريعات التى عادت على البلاد بأجل الخدمات ..

وانى ارجو لعزتكم التوفيق فى حياتكم المقبلة . »

ومن لجنة قيد المحاسبين والمراجعين

ارسل سعادة الاستاذ طاهر الخولى وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد ورئيس لجنة قيد المحاسبين والمراجعين الى سعادة الاستاذ عبد الله اباظة كتابا بمناسبة اجتماع اللجنة لاول مرة برياسة الاستاذ طاهر الخولى جاء فيه :

عزيزى سعادة عبد الله اباظة ..

سلاما وتحية وبعد .. فبمناسبة أول اجتماع للجنة قيد المحاسبين والمراجعين بعد اعتزالكم العمل بوزارة التجارة والصناعة أتشرف بأن أقدم لاخوتكم خالص تحياتنا جميعا واصدق التمنيات لكم بالصحة والسعادة والتوفيق ، ونحن جميعا نذكر لكم بالخير الجهود الكبيرة التى بذلتموها فى اعداد قانون المحاسبين والدفاع عنه ثم العمل على تنفيذه بكل سرعة واخلاص ، بالرغم من الصعاب التى اعترضتكم الامر الذى نقدره جميعا ونسجله لكم بالشكر والثناء .

وختاما تقبل منى ومن حضرات الاعضاء خالص المودة واطيب التمنيات .



الدفاتر المنتظمة من الوجهة الضريبية

فرض المشرع بمصر ضريبة الارباح التجارية على أساس الأيراد الفعلى الذى يحققه الممول كل سنة . والممولون الخاضعون للضريبةالمذكورة فئتان من حيث طريقة تحديد الايرادات ، الفئة الاولى يستند تحديدها لإيراداتها الى دفاترحسابية والفئة الثانية تحددها تحديداً تقديريا لا يستند الى دفاتر . وعلى جميع الخاضعين لضريبة الارباح التجارية أن يقدموا اقرارات سنوية مبينا بها صافى ايراداتهم التى تكون وعاء الضريبة المذكورة . وبعد تلقى هذه الاقرارات وفى المواعيد التى حددها قانون الضريبة يبدأ واجب مصلحة الضرائب فتقوم بمراجعة الاقرارات المذكورة ومناقشة المولين وفحص دفاترهم . فاذا تبين من عملية فحص الدفاتر أنها تتوفر فيها صفة النظاميةاعتمدت نتيجتها والا رفضتها وحددت الارباح بطريقة التقدير كالمولين الذين ليس لديهم دفاتر . ومسألة اعتماد الدفاتر أو اهدارها محل خلاف دائم بين مصلحة الضرائب والمولين أدى فى كثير من الحالات الى الاحتكام الى القضاء . وفى هذا البحث سنناقش موضوع الدفاتر من حيث ماهيتها والشروط التى يجب أن تتوفر فيها لاعتبارها منظمة والمزايا التى يحصل عليها الممول من اعفاء دفاتره نتيجة لتوفر شروط النظامية بها .

من دراسة أحكام الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له وهو الكتاب الذى يشمل نصوص ضريبة الارباح التجارية نجد أن المشرع لم يضمنها أى نص يحدد الدفاتر التى يجب أن يمسكها الممول ولا الشروط التى يجب توافرها بالدفاتر المذكورة لاعتبارها منتظمة . ولم يتعرض لذلك الا بعد فرضه لقانون الضريبة الاستثنائية اذ نص فى الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على ما يلى « والمقصود بالحسابات المنتظمة هى الحسابات المقيدة فى الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة الاهلى والمواد ١٢ و١٣ و١٤ من قانون التجارة المختلط أو التى جرى عليها العرف ، بشرط أن تكون ممسوكة على حسب الاصول الفنية المعترف بها ، تؤيدها فى كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل لموظفى مصلحة الضرائب الذين خولوا حق الاطلاع التحقق من قيمة الارباح والخسائر »

ومن النص السابق يمكن الوصول الى الحقائق التالية التى توضح المقصود بالدفاتر النظامية

أولا — لم يبين النص على وجه التحديد الدفاتر التى يجب على الممول امساكها بل أحال ذلك على نصوص القانون التجارى الاهلى « والمختلط قبل الغائه » ولما كانت الدفاتر التى نص عليها القانون المذكور هى دفتر اليومية ودفتر الجرد ودفتر الكوبيا ، ولما كانت هذه الدفاتر لاتكفى وحدها للتحقق من حقيقة أرباح المولين جميعا اذ لا تشمل دفتر الاستاذ مثلا وهو من الدفاتر الاساسية فى أية طريقة فنية من طرق القيد الحسابى فقد تضمن النص فقرة « أو التى جرى عليها العرف » لكى لاتقتصر الدفاتر المطلوبة من وجهة النظر الضريبية على الدفاتر التى عددها القانون التجارى ، بل تشمل كل الدفاتر التى تمسكها المنشأة وتساعد على التحقق من حقيقة أرباح الممول كدفتر النزلاء فى حالة الفنادق .

ثانيا — يجب أن تكون الدفاتر ممسوكة على حسب الاصول الفنية المعترف بها . ولقد أجمع الشراح على أن المقصود بالاصول الفنية أن تتبع المنشأة فى قيد دفاترها طريقة القيد المزدوج وان تكون الدفاتر المذكورة مستندة الى نظام ضبط داخلى — اذا كانت ظروف المنشأة وقدرتها المالية تسمح بذلك وتدعو اليه — ومن الممكن فى رأينا اعتبار طريقتى القيد الثلاثى والرباعى — وهما طريقتان غير شائعتين — من الطرق الفنية ولا وجه للطعن فيهما اذا دعت ظروف بعض المنشئات الى اختيارها .

ثالثا — يجب أن تكون الدفاتر المذكورة مؤيدة بمستندات حقيقية محفوظة بطريقة منظمة والمقصود بالمستند هو كل مايصلح دليلا للاثبات مادام مستوفيا للشروط التى تمكن من الاطمئنان اليه وهو ان يكون صادرا من الجهة التى يجب أن يصدر منها موقعا عليه من الموظفين الذين يجب أن يتداول بينهم المستند حتى مرحلته النهائية مؤرخا عن نفس المدة التى أجرى بها القيد وخاصا بنفس النشاط وأن يكون المستند خاليا من التزوير مستوفيا لجميع الصفات الشكلية كأن يكون ملصقا به طابع التمغة ان كان يخضع لرسمها . وليس ضرورة أن يكون المستند ورقة فقد يكون دفترا من الدفاتر كدفتر المهايا الذى تمسكه بعض المنشئات ليوقع عليه موظفوها عن مايتناولونه من مرتبات . وبداهة يجب أن تكون المستندات المذكورة محفوظة بطريقة منظمة حتى يسهل فحصها ضريبيا ، اذ لا يكفى وجود مستندات فى حالة فوضى لانها بهذا الوضع تطيل اجراءات الفحص الضريبى بل تعرقله فى كثير من الحالات .

رابعا : ومن الشروط المفهومة ضمنا أن تكون الدفاتر امينة ، فاذا كانت الدفاتر مستوفية لجميع الشروط السابقة فلا يمكن وصفها بأنها منتظمة اذا لم تكن شاملة لجميع القيود التى تعبر عن جميع العمليات المتعلقة بالسنة المعمول عنها الحسابات الختامية . فاذا حدث أن أمسك ممول مجموعتين من الدفاتر مجموعة غير حقيقية يقدمها لمصلحة الضرائب ومستوفية للاوضاع السابقة ومجموعة أخرى تبين حقيقة أرباحه ويحتفظ بها لنفسه فانه بداهة لايؤخذ بنتيجة المجموعة الاولى لانها لاتعبر عن الارباح الحقيقية الخاضعة للضريبة . بل ان هذا الممول يقع تحت طائلة العقوبات التى نص عليها قانون الضريبة لانه يكون بعمله هذا قد ارتكب أعمالا احتيالية .

خامسا — وبصدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ الذى أوجب تحرير باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحررات التى يكون لمندوب الحكومة حق الاطلاع عليها ، يجب أن تكون الدفاتر التى تقدم لمصلحة الضرائب للاطلاع عليها محررة باللغة العربية .

سوق باريس

كان عدد المعارضين فى سوق باريس الذى افتتح فى ١٧ مايو الماضى ١٠٥٠٠ منهم مندوبو ٣٣ دولة ، وكانت مقامة على حديقة فرساى الفسيحة الى ١٥ قسما . وكان أهم هذه الاقسام فى هذا العام الاقسام الخاصة بالاشغال العمومية والصناعية الميكانيكية والكهربائية .

وكان فى قسم المواد الغذائية وحده مالا يقل عن ٩٣٠ عارضا منهم ٤٥٣ منتجا للنبيذ ، و٢٣٢ صانعا للمواد و١٨٥ من المنتجات الغذائية والآلات الالميكانيكية الدقيقة والآلات الموسيقية ، والمكتبات واللعب ، واشغال الجلود ، وادوات الرحلات الخ .

وقد اقفل سوق باريس ابوابه يوم ٢ يونية وكان قد استقبل فى ٢٩ مايو ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ زائر

فاذا استوفت الدفاتر الشروط السابقة أمكن اعتبارها منظمة ويجب على مصلحة الضرائب اعتماد النتائج الواردة بها كما هي أو ادخال بعض التعديلات التى تتطلبهاقوانين الضرائب ان كان هناك ما يستدعى ذلك .

وليست سلطة مأمور الضريبة سلطة تعسفية يهدر الدفاتر بغير ضابط ، بل يجب أن يقوم بالفحص ويتحقق منعدم توفر شروط النظامية بدفاتر الممول قبل اطراح الدفاتر جانبا والالتجاء الى طريقة التقدير فى تحديد الارباح . فضلا عن انه يجب أن لا يرتكن على العيوب البسيطة لاهدار الدفاتر ورفض نتيجتها . فهناك من الاخطاء العادية ما يمكن التجاوز عنها وهى تلك الأخطاء البسيطة التى لا تؤثر على نتيجة الربح والتى تحدث بحسن نية أو عن غير قصد كأن تقيد قسيمة بيع مرتين أو كأن تقيد فاتورة مشتريات بمبلغ ٦٩٥ ج بدلا من ٩٦٥ ج وهذا مايؤيده حكم محكمة ضرائب مصر المختلطة اذ ورد بحيثيات الحكم المذكور ما يلى « وحيث أن الخبير المعين فى الدعوى قد خلص فى تقريره الى أن الممول يمسك حسابات منتظمة من حيث الشكل ومنتظمة من حيث الموضوع وأن هذه الحسابات مؤيدة بمستندات فيما يتعلق بالمشتروات أو المبيعات وأن الاخطاء البسيطة التى اكتشفها حضرة مأمور الضرائب المختص وكذا لجنة التقدير لا تبرر استبعاد هذه الحسابات ومن ثم يمكن اتخاذها أساسا لتحديد أرباح الممول »

كما أن هبوط نسبة مجمل الربح فى منشأة ما عن النسبة المعتادة فى النشاط الذى تزاوله لا يبرر وحده استبعاد الدفاتر اذا استوفيت لشروط النظامية السابق التنويه عنها . فما دام مأمور الضرائب قد قام بفحص حسابات المنشأة طبقا للاصول الفنية للفحص الضريبى وتأكد من سلامة الدفاتر وانه ليس هناك مجال للطعن فيها سوى أن نسبة مجمل الربح هابطة فيجب أن يتجه الى دراسة الظروف الخاصة بالمنشأة والظروف المحيطة بها فلاشك أنه سيجد من الاسباب خارج الدفاتر ما يبرر هبوط النسبة . كأن تلجأ المنشأة الى اتباع سياسة اغراق السوق عن طريق الرضاء بربح قليل وتخفيض أسعار بيعها . ويؤيد هذا الرأى ما أوردته مصلحة الضرائب بكتابها الدورى رقم ٢٥٣ فى ١٩٤٩/٣/١٦ اذ قرر النتيجة الآتية « تعتبر الدفاتر التى يمسكها الممول منظمة اذا كان الخلاف قاصرا على تحديد مجمل الربح فى النتيجة » وكذلك لا يكفى مخالفة بنود حساب الارباح والخسائر لقوانين الضرائب لرفض نتيجة الدفاتر فاذا حملت المنشأة الحساب المذكور باحتياطات تحميلية أو ضخمت مقدار استهلاكاتها زيادة عن النسب التى أقرتها مصلحة الضرائب أو أخطأت فى حسبان القيمة الايجارية اذا كانت تملك ما تشغله — نقول وجود مثل هذه الوقائع فى حساب الارباح والخسائر — لا تكفى لعدم الاخذ بنتيجة الدفاتر وتحديد أرباح المنشأة عن طريق التقدير — ما دامت نتيجة حساب المتاجرة والتشغيل سليمة — وكل ما يمكن أن تقوم به مصلحة الضرائب فى هذا الشأن هو أن تعدل بنود حساب الارباح والخسائر تعديلا يطابق قوانين الضرائب . ويؤيد هذا الرأى ما جاء بمنشور مصلحة الضرائب رقم ١١٥ فى ١٩٤٦/١/١٩ اذ ورد به « اذا كان حساب المتاجرة أو التشغيل مما يطمئن اليه المأمور ولكن خصم بحساب الارباح والخسائر بمصروفات غير مؤيدة بمستندات أو لا يجوز قانونا تحميل حساب الارباح والخسائر بها فهذا لا يفسد الحسابات اجمالا ولكل من المأمورية واللجنة أن تدخل التعديلات التى ترى ضرورة ادخالها على حساب الارباح والخسائر مع عدم تجريح الدفاتر كلية »

بل ان عدم وجود دفتر جرد فى بعض المنشئات الخاضعة لضريبة الارباح التجارية لا يعتبر وحده سببا لعدم الاخذ بنتيجة الدفاتر وذلك اذا كان من طبيعة عمل هذه المنشئات أن لا يوجد لديها بضائع باقية آخر المدة كالمنشئات التى تزاول أعمال السمسرة والوساطة . ويؤيد ذلك ما جاء بحيثيات حكم محكمة الضرائب فى القضية ٤٥ تجارى مصر .

واعتماد الدفاتر من وجهة نظر مصلحة الضرائب يجعل الممول يتمتع بالمزايا التالية من الناحية الضريبية

اولا — يتفادى الممول تحديد ارباحه عن طريق التقدير الذى كثيرا مايبعد عن الحقيقة وقد يكون ذلك فى غير صالح الممول فيؤدى الى دفعه ضرائب أكثر او الدخول فى منازعات مع مصلحة الضرائب تكلف الممول وقتا وجهدا ومالا .

ثانيا — رغبة من المشرع فى تشجيع المنشئات على امساك دفاتر منظمة ، فانه عند تعديله للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقتضى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أضاف مادة جديدة وهى المادة ٤١ مكررة منح بموجبها صغار الممولين الذين يمسكون دفاتر منتظمة اعفاءا جديدا يتميزون به عن سائر الممولين ويبلغ مقدار الاعفاء المذكور نصف الضريبة المستحقة .

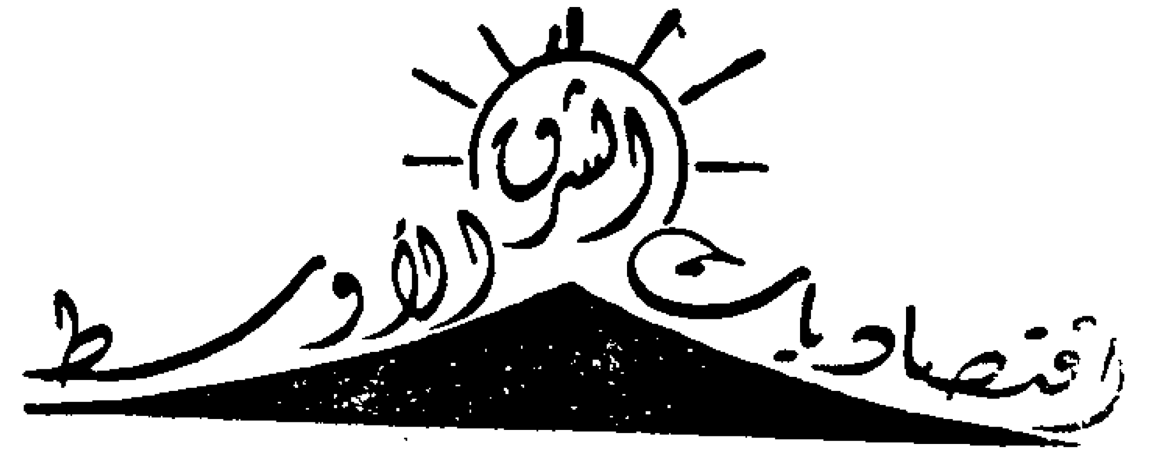
وفيما يلى نص المادة المذكورة :

« اذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقى المستثمر مائتى جنيه مصرى ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن للممول أوجه نشاط أخرى فتنخفض الضريبة المستحقة الى النصف بشرط أن لايتجاوز صافى الربح السنوى ثلاثمائة جنيه مصرى .

ثالثا — يحق للممولين الذين يمسكون دفاتر منتظمة اختيار اما ١٢٪ من رأسمالهم الحقيقى المستثمر او ربح سنة يختارها الممول عن السنوات ١٩٣٧و١٩٣٨و١٩٣٩ او من السنوات المالية للمنشأة التى انتهت خلال السنوات المذكورة كأساس للمقارنة يخضع مايزيد عنه للضريبة الاستثنائية — فاذا لم يكن للممول دفاتر منتظمة فان دائرة الاختيار تضيق اذ فى هذه الحالة له أن يختار كأساس للمقارنة اما أرباح سنة ١٩٣٩ أو سنته المالية المنتهية فى خلالها وذلك كما قدرتها واعتمدتها مصلحة الضرائب واما ١٢٪ من رأسماله الحقيقى المستثمر . وبديهى أن الممول الاول وهو الذى يمسك دفاتر منتظمة يكون فى مركز أنسب تجاه مصلحة الضرائب فيختار الاساس الذى يوفر له أكبر مبلغ من الضريبة الاستثنائية وهى ضريبة مرتفعة السعر

وختاما نرى وقد ألغيت الضريبة الاستثنائية ابتداء من سنة ١٩٥٠ واصبحت اللائحة التنفيذية — ومنها المادة الثانية التى تبين شروط النظامية — غير ذات موضوع فانه يجدر بالمشرع أن يبادر بتضمين نصوص قوانين الضرائب المباشرة نصا مماثلا للمادة الثانية المذكورة لكى تحدد المقصود بالدفاتر المنتظمة .

قطب ابراهيم محمد
ماجستير فى التجارة — شعبة المحاسبة
دبلوم معهد الضرائب
مأمور ضرائب بادارة الشركات المساهمة
بمصلحة الضرائب



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

الذهب الاسود

ثانيا — الاستهلاك والتصدير

استعرضنا فى العدد الماضى ماجاء فى تقرير هيئة الامم المتحدة عن انتاج وتكرير البترول فى الشرق الاوسط ، ونتابع الحديث فى هذا الصدد عن استهلاك البترول وتصديره

زاد استهلاك بلاد الشرق الاوسط للبترول زيادة كبيرة فى السنين القليلة الماضية . ومن أهم أسباب هذه الزيادة التقدم الصناعى لهذه البلاد والتحول الجزئى من استعمال الفحم الى البترول . ففى سنة ١٩٥٠ كان مجموع الاستهلاك حوالى ٥ر٢ مليون طن فى حين كان قبل الحرب حوالى المليون طن . ولابد أن يضاف الى هذا ما استهلكته مصانع التكرير فى عبدان والبحرين والكويت ، من البترول وهو يقدر بحوالى ٢ مليون طن كما زودت موانىء الشرق الاوسط السفن المارة بها بحوالى ٨ مليون طن .

ويبين الجدول المرافق تطور استهلاك بلاد الشرق الاوسط للبترول:

بآلاف الاطنان

	١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٥٠
افغانستان	٣	٢٠	—
السودان	١٨	١٢٧	١٢٠
مصر	٤٩١	١٤١٨	١٩٣٣
ايران	١٧٢	٧٨٠	٨٤٢
العراق	٨٨	٥١٨	٦١٩
الاردن	—	٥٠	٥٣
سوريا ولبنان	٨٧	٣٤٨	٤٩٥
تركيا	٩٠	٤٣٢	٤١٣
بلاد أخرى	١٧٢	٥٠٢	٧٦٠
المجموع	١١٢١	٤١٩٥	٥٢٣٥

والمازوت أهم المنتجات البترولية المستهلكة فى هذه المنطقة ، وذلك لاستعماله فى تسيير القاطرات والآلات بدلا من الفحم ، ويليه الكيروسين الذى يستعمل على نطاق واسع فى المنازل .

ولايزال نصيب الفرد من الاستهلاك ضعيفا رغم الزيادة المطردة فى مجموع الاستهلاك ، فانه لا يزيد على ١٦٠ كيلو سنويا فى حين أن متوسط الكمية المماثلة لاستهلاك الفرد فى العالم كانت ٢٤٠ كيلو . واذا استبعدنا من الرقم الاول ما تستهلكه صناعة البترول نفسها وتموين السفن ينخفض ما يستهلكه الافراد فى الشرق الاوسط الى ٥٥ كيلو فقط وهو رقم جد صغير

أما صادرات الشرق الاوسط من البترول فقد ازدادت زيادة سريعة فى السنوات الاخيرة حتى أصبحت أكبر مصدر للبترول فى العالم ، ولا يظن أن توقف عبدان عن الانتاج قد أثر على مركز المنطقة من هذه الناحية فبعد أن كانت الصادرات فى سنة ١٩٤٦ حوالى ٢٦ مليون طن وصلت فى سنة ١٩٥٠ الى ٧٣ مليون طن وهو أعلى رقم لأية منطقة منتجة أخرى. وأكبر أسواق بترولها هى الشرق الاقصى القارة الامريكية وخصوصا الولايات المتحدة وكندا والارجنتين وكذلك أوربا .

والجدول المنشور أدناه يبين أهم البلاد من المنطقة المصدرة للبترول وذلك عن سنة ١٩٥٠ .

ومما يذكر أن الشرق الاوسط يغذى حوالى ٧٥ ٪ من طلب أوربا على البترول ، ونظرا لوجود عدد كبير نسبيا من مصانع التكرير فى أوروبا لذلك يكون البترول الخام الجزء الاكبر من الصادرات الى تلك القارة .

وفى أوربا استوردت فرنسا حوالى ١٣ مليون طن سنة ١٩٥٠ فى حين كان نصيب انجلترا ١١ مليون طن وايطاليا ٥ مليون طن وهولندا كذلك ٥ مليون والسويد حوالى ٢ مليون طن ، وقد استوردت الولايات المتحدة وأسطولها حوالى ١٥ مليون طن

ولا ريب فى أن أهمية الشرق الاوسط كمصدر للبترول مضافا اليها امكانياته الاقتصادية الاخرى لتضفى عليه قوة اقتصادية يجب أن تأخذها دول العالم أجمع فى اعتبارها عندما تقرر أمرا يخص هذه المنطقة من العالم ، كما انه من صالح حكومات بلاد هذه المنطقة أن تشد أزر بعضها البعض وتتعاون فيما بينها تعاونا صادقا ، فتصبح ذات قوة سياسية لا يستهان بها فى معترك السياسات العالمية .

البلاد	بترول خام	بنزين	كيروسين	مخلفات زيت الوقود	زيت وقود مكرر	المجموع
البحرين	—	١٥٣٨٠	٥٦١٥	٩٣١٧	١٩٥٦٥	٤٩٨٧٧
ايران	٤٩٦٤٠	٢٨٩٨٩	—	—	١٠٣١٦٠	٨١١٧٨٩
العراق	٤٦٠٩٩	—	—	—	—	٤٦٠٩٩
الكويت	١١٦٦٩٦	—	—	١٥٤٣	٨٧١	١١٩١١٠
قطار	١١٧٠٠	—	—	—	—	١١٧٠٠
المملكة العربية السعودية	١٠٦٧٤٩	٧٦١٧	٢٩٠٠	٨٨٩٠	٧٢٧٥	١٣٣٤٣١
المجموع	٣٤٠٨٨٤	٥١٩٨٦				٥٤٢٠٠٦

تصدير القمح من سوريا

صرحت الحكومة السورية أخيرا بتصدير القمح بشرط ان يسلم المصدرون كميات مساوية لما يصدرونه الى مكتب القمح . ولقد توالت طلبات الشراء من ايطاليا والباكستان ويوغوسلافيا والصين الوطنية هذا وقد عرضت يوغوسلافيا ان تدفع الثمن بالدولار اما الصين فقد عرضت مبادلته ب ٥٠٠٠ر٥ طن من السكر . ولقد الغت الحكومة السورية القيود التى كانت مفروضة على صادرات القمح والشعير والعدس حيث كان يجب تصديرها عن طريق ميناء اللاذقية فقط . ومن ثم أصبح تصدير هذه السلع عن طريق اى ميناء سورى أو اجنبى .

البنك الصناعي فى العراق

زيد رأس مال البنك الصناعي العراقى وهو مؤسسة شبه حكومية مهمتها الاقراض للاغراض الصناعية من مليون دينار عراقى الى ٣ مليون دينار . وستقوم الخزانة العامة بدفع هذه الزيادة . وسيشمل نشاط البنك عمليات النقد الاجنبى بالاضافة الى نشاطه السابق . وسوف تمكن هذه الزيادة فى رأس مال البنك من زيادة معونته للصناعات الناشئة فى البلاد

السياسة القطنية فى الباكستان

قررت الحكومة الباكستانية ، تصريف مخزونها من القطن المحلى البالغ مقداره ٣٠٠٫٠٠٠ بالة وذلك بعرضها هذه الكمية المخزونة للبيع بخصم قدره ١٠ ٪ من سعر الشراء الاصلى ويبلغ مجموع المخزون فى البلاد بما فيه مايختزنه التجار حوالى ٥٣٠٫٠٠٠ بالة

وقد عقدت أخيرا الحكومة الباكستانية وحكومة الهند اتفاقية مقايضة « قمح مقابل أرز » فتقوم حكومة الهند بتسليم الباكستان ٣٩٫٧٠٠ طن اشترتهما من وقت قريب من الخارج نظير تسلم ٣٧٫٧٠٠ طن من الارز . ولقد كان الغرض من عقد هذه الاتفاقية هو تغطية العجز فى محصول الباكستان من القمح العام والذى يقدر بحوالى ٣٠٠٫٠٠٠ طن .

صندوق النقد الدولى وتركيا

اشترت الحكومة التركية ١٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى مقابل ليرات تركية وقد سبق لتركيا ان اشترت من الصندوق ٥ مليون دولار فى ١٩٤٧ . وستستعمل تركيا هذه الدولارات فى سد بعض عجزها فى العمليات الجارية مع منطقة الدولار

حالة مدفوعات اسرائيل الخارجية

من المقدر ان تظهر ارقام الميزان الحسابى لاسرائيل عجزا قدره ٢٠٠ مليون دولار فى العام الحالى . وسيغطى من هذا العجز مبلغ ٧٣ مليون دولار وهى مساعدة أمريكية ، ٨٠ مليون دولار اخرى عبارة عن حصيلة القروض التى تعقدها فى أمريكا . أما الثانى فسيغطى بتحويلات رأسمالية وبطلبات من خارج الولايات المتحدة . ومما لاشك فيه ان الحالة الاقتصادية تزداد سوءا يوما بعد يوم وليس العجز المزمن فى الميزان الحسابى الا مرآة للاوضاع الاقتصادية الشاذة فى اسرائيل .

القطن فى سوريا

بالرغم من نقص المساحة المزروعة قطنا هذا العام من ١٨٠٫٠٠٠ فدان الى ١٥٠٫٠٠٠ فدان فانه من المتوقع ان يكون محصول هذا الموسم ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ اكبر مما كان عليه فى ١٩٥١ ـ ٥٢ وربما يبلغ ٧٠٫٠٠٠ طنا وقد كان سوء الاحوال الاقتصادية فى ١٩٥١ عاملا فى نقص المحصول الى ٤٥٫٠٠٠ طن .

وقد بلغت صادرات القطن فى النصف الثانى من ١٩٥١ ١٢٫٠٠٠ طن بالمقارنة الى ١٣٫٠٠٠ طن فى نفس الفترة من عام ١٩٥٠ ، وقد كانت أسواق التصدير الرئيسية فرنسا وبريطانيا وايطاليا

الزيت فى العراق

أعلنت شركة الزيت العراقية أن الانتاج فى خلال مايو الماضى فى حقل كركوك بلغ ١٫٤ مليون طن أى ضعف ما كان عليه الانتاج فى يناير ١٩٥٢ ولقد كان هذا نتيجة لافتتاح خط أنابيب البترول بين كيركوك وبانياس وينتظر المسئولون ان يزاد دخل العراق نتيجة للتوسع الكبير فى صادرات البترول ، وقد خصصت الحكومة جزءا من هذه الزيادة للمشروعات الرأسمالية حتى يستفيد الاقتصاد القومى من الانتعاش فى البترول .

الافغانستان والمانيا

وقعت أخيرا اتفاقية تجارية بين أفغانستان والمانيا الغربية تقضى بتبادل بضائع بين الدولتين قيمتها ٢٥ مليون ماركا. وستبلغ صادرات القطن من الافغان ١٥ مليون مارك . اما البضائع الاخرى فتشمل الصوف والفراء وفراء كاركول المشهور وبذرة الزيت والفواكه الجافة . هذا وقد اشترت الافغانستان فى العام الماضى ما يساوى ٨ مليون مارك من القطن وستشمل صادرات المانيا الآلات والبضائع الكهربائية . وستعقد اتفاقية مدفوعات بين بنك وتشر لايندر وبنك مللى ايران لتسهيل المدفوعات بين البلدين .

تجارة الباكستان الخارجية

بلغ فائض الميزان التجارى للباكستان فى الخمسة شهور الاولى من هذا العام ٥٨٫٦ مليون روبية باكستانية ، فقد بلغت الصادرات ٨٩٤٫٨ مليون روبية والواردات ٨٣٦٫٢ مليون روبية ، وقد تجمع هذا الفائض فى الشهرين الاولين . ولا تشمل هذه الارقام مشتروات الحكومة ولا التجارة مع الهند ونيبال وافغانستان .

تجارة اسرائيل الخارجية فى عام ١٩٥١

الواردات من	١٩٥٠	١٩٥١	الصادرات الى	١٩٥٠	١٩٥١
الولايات المتحدة	١٩٧٦١	١٨١١٠	المملكة المتحدة	٣١٢٥	٤٤٣١
المملكة المتحدة	٤٠٩٧	٤٨٩١	الولايات المتحدة	١٢٥٠	١٩٨١
فرنسا	٨٢٠	٢٦٥٩	الدانمرك	٤٣٤	٧٥٠
جنوب افريقيا	١٩٩١	٢٤٥٩	هولنده	٤٣٣	٥٥٦
ايطاليا	٢٨٥٢	٢٠٩٣	فنلنده	٢٦٩	٥١٦
بلجيكا	١١٨٤	١٤١٥	بلجيكا	٢٩٦	٤٣٢
سويسرا	٧٥٦	١٢٩٩	سويسرا	١٧١	٣٠١
النمسا	٧٦٢	١٠٢٠	السويد	٤٥٤	٢٣٤
المجوع	٥٢٥٣٠	٥٢٤٩٨		٨٢٧	١١١٤٧

تابع المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية

(بقية المنشور بالعدد الماضى)

أمثلة مبسطة للتوضيح

١ – اشترت مؤسسة ما بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها لم تدفع ثمن الشراء الا فى يناير سنة ١٩٥٢ – وتاريخ اقفال ميزانيتها هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . فأى السنتين تتحمل عبء الشراء ؟

ان هذه النظرية تحتم ان تتحمل سنة ١٩٥١ بعبء الشراء . اما عملية السداد فلا تعدو كونها عملية نقدية اى عملية صندوق Cash transaction

٢ – وكذلك لو باعت هذه المؤسسة بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها قبضت ثمن البيع فى يناير سنة ١٩٥٢ – فان الايراد يحتسب لسنة ١٩٥١ اما سداد الثمن فهو عملية صندوق

٣ – هنا نفترض ان المؤسسة اشترت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وسددت ثمن الشراء ، ولكنها لم تبع البضاعة الا فى يناير سنة ١٩٥٢ . فأى السنتين تتحمل عبء الشراء ؟ ان تطبيق مبادىء النظريتين معا تقتضى اسقاط هذا المبلغ من اعباء سنة ١٩٥١ حيث انه لم يحقق لها ايراد (النظرية الاولى) فأصبح يخص سنة اخرى (النظرية الثانية)

فاذا كان مجموع مشتريات المؤسسة خلال سنة ١٩٥١ هو ١٠٠٠٠ جنيه فان العبء الذى يحتسب عن هذه السنة هو كالآتى :

جـ	
١٠٠٠٠	مجموع قيمة المشتريات
١٠٠٠	يخصم : الكمية التى لم تبع بعد
٩٠٠٠	صافى عبء المشتريات الذى تتحمل به سنة ١٩٥١

كيف يتم تنفيذ هذا محاسبيا

ان علماء المحاسبة وضعوا انموذجا معينا formula لترجمة هذه العمليات كلها الى ارقام – ويستخدمون لهذا شكل « الحساب » Account ويحسن بنا تصوير مانرمى اليه تدريجيا فى الحسابات الآتية :

نشرنا فى العدد الماضى أساس المحاسبة النظرية لمعرفة قيمة كل من المواد الخام والبضاعة فى دور الصنع والبضاعة التامة الصنع ومواد الصناعة ، وتكلمنا عن نظريتين : نظرية المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية، ونظرية تحمل كل مدة بمصروفاتها وايراداتها . ونورد فيما يلى أمثلة مبسطة للتوضيح

١ – تصوير المثال السابق

حساب المشتريات

جـ	
١٠٠٠٠	الى الصندوق باعتبار سداد الثمن كل
١٠٠٠٠	
١٠٠٠	من الجرد
٩٠٠٠	من الرصيد – ويمثل عبء المشتريات عن سنة ١٩٥١
١٠٠٠٠	

٢ – والخطوة الثانية هى ادماج حسابى المشتريات والمبيعات معا فى حساب البضاعة وللسهولة نسقط من حسابنا مؤقتا عنصر الربح او الخسارة

حساب البضاعة

١٠٠٠٠	الى المشتريات
١٠٠٠٠	
٩٠٠٠	من المبيعات
١٠٠٠	من الجرد
١٠٠٠٠	

فوضع مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى جانب له من هذا الحساب ماهو الا عملية الطرح الحسابى Arithmatical deduction

ويلاحظ ان جانب له هذا يشمل :

أولا – رقم المبيعات

ثانيا – رقم الجرد

والواقع ان هناك شبها كبيرا بين الرقمين . فالمبيعات بيعت للغير – اما الجرد فيمكن اعتباره قيمة ما باعته سنة ١٩٥١ لسنة ١٩٥٢ – ومن هنا جاء وجه الشبه

٣ – نفترض وجود ٥٠٠ جنيه بضاعة كانت لدى المؤسسة فى اول يناير سنة ١٩٥١ ومع بقاء الارقام الاخرى كما هى نجد ان الحساب يصبح كالآتى :

حساب البضاعة

جـ	
٥٠٠	الى بضاعة اول المدة (من سنة ١٩٥٠)
١٠٠٠٠	الى المشتريات
١٠٥٠٠	
٩٥٠٠	من المبيعات
١٠٠٠٠	من الجرد
١٠٥٠٠	

ويكون معنى هذا الحساب ان سنة ١٩٥١ اشترت من سنة ١٩٥٠ بضاعة بخمسمائة جنيه وباعت لسنة ١٩٥٢ بضاعة بألف جنيه

وهذا أمر واضح كل الوضوح ولا يغير من قيمته ولا من سهولته ادخال عنصر الربح او الخسارة فى الحسبان .

المصروفات الرأسمالية

Capital expenses

ماهى اذن المصروفات الرأسمالية التى اوردناها بجانب لفظ المصروفات الايرادية دون ان نتعرض لها حتى الآن ؟ وفيم تتمثل ؟ انها تتمثل بوضوح فى مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه قيمة البضاعة الباقية لدى المنشأة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . فان التسعة آلاف جنيه تعتبر مصروفات ايرادية ذلك لانها حققت لنفس السنة ايرادا بمثل هذا المبلغ ، اما الالف جنيه فلا يعتبر « مصروفات » بمعنى الكلمة مادام لم يتحقق عنه ايراد ما وذلك بدليل اسقاطه من حساب مصروفات سنة ١٩٥١ كلية – وعملية الاسقاط هذه هى « رأسملة » له – فهو من الوجهة الفنية يعتبر Capitalising مصروفا رأسماليا ويعرف المصروف الرأسمالى بأنه ذلك المصروف الذى يصرف خلال سنة ما وتكون فائدته للمؤسسة متعلقة اما بسنة تالية او بعدة سنوات سواء شملت الفائدة السنة الجارية ايضا ام لا .

امثلة بسيطة

الايجار : اذا فرضنا ان المؤسسة تدفع ايجار المبنى الذى تشغله كل ستة شهور مقدما وان الستة شهور الاخيرة تبدأ من اول اكتوبر – فان القسط النصف سنوى الذى تدفعه وقدره ١٠٠ جنيه مثلا يقسم كالآتى:

٥٠ جنيه الايجار المستحق عن الثلاث شهور اكتوبر – ديسمبر – يعتبر مصروفا ايراديا تتحمل به السنة الجارية

٥٠ جنيه الايجار المستحق عن الثلاث شهور يناير – مارس يعتبر مصروفا رأسماليا تتحمل به السنة القادمة

تحسينات المباني : اذا اجرت هذه المؤسسة بعض التحسينات الضرورية فى مثل هذه المبانى المؤجرة وذلك لحسابها الخاص – وان هذه التصليحات تكلفت ١٥٠جنيه ودفعتها كلها خلال السنة الجارية وقدرت ان هذه التحسينات سيمتد نفعها الى ٥ سنوات قادمة فيكون التقسيم كالآتى :

٣٠ جنيه مصروف ايرادى عما يخص السنة الجارية من التحسينات

١٢٠ جنيه مصروف رأسمالى يرحل للاعوام التالية ويقتطع منه ٣٠ جنيه سنويا تحمل بها السنة حتى يتم تحميله على السنوات الخمس المقررة

الاستهلاكات : ومن هذا القبيل ايضا استهلاكات الاصول الثابتة . فمن المؤكد ان فائدة الاصول الثابتة لدى المؤسسة تمتد طوال سنى حياتها **الاستعمال** . ومن هنا جرى العمل على افراد حساب خاص لهذه الاصول الثابتة ومعنى ذلك تحويل ثمنها الى **مصروف رأسمالى** . مع احتساب **قسط استهلاك** سنوى يمثل القسط الواحد منه مايخص السنة من الفائدة المقدرة التى تجنيها من استعمال هذا الاصل – وذلك طبقا لقواعد واصول مقررة .

حقيقة التفرقة بين نوعى المصروفات

نلاحظ مما سبق ان الفيصل فى تحديد نوعى المصروفات انما يرجع للزمن دون غيره – وليس لنوع المصروف او العبء اى دخل فى الموضوع . فها نحن رأينا عبء الايجار « يترسمل » وكذلك عبء التحسينات – كما قد نعتبر ثمن **ادوات** مصروفا ايراديا اذا ما قدرنا استنفاد قيمتها خلال السنة . وهكذا .

الى هنا نكون انتهينا من المقدمة التمهيدية التى أردنا توضيحها توضيحا تاما فيما يختص بالمصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية – وفيما يختص بعدم تداخل السنوات المالية فى بعضها البعض – وموعدنا فى العدد القادم ان شاء الله تعالى لتطبيق هذه المبادىء عمليا على المنشآت الصناعية فى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

(يتبع)

موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

شخصيات اقتصادية

محمود محسب



من السراة المعدودين فى البلاد ومن رجال الشركات واصحاب الاسهم والسندات . ولعله اكبر مساهم فى شركة مصر للغزل والنسيج بعد بنك مصر واكبر مساهم فى شركة فنادق الوجه القبلى ، يمتلك حوالى نصف اسهمها واكبر مساهم فى شركة البصل الجاف يمتلك اكثر من نصف اسهمها واكبر مساهم فى شركة البطاطين الاهلية ويمتلك حول ربع اسهمها . ثم هو من كبار المساهمين فى شركة الاملاك ذات الايراد ومن كبار المساهمين فى شركة الشيخ فضل .

ومحمود محسب عضو مجلس ادارة شركة الغزل والنسيج وشركة فنادق الوجه القبلى وشركة البطاطين الاهلية وشركة البصل الجاف وشركة الاملاك ذات الايراد

وهو مزارع من كبار الزراع بمديرية قنا

ثم هو عضو مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٣٨ ينتمى الى حزب سياسى معين ولكنه على اصدق الصلات برجال المال والسياسة من كافة الاحزاب وعنده ان رجل المال يجب ان يصادق الناس فى كل حال

تلقى تعليمه بمدرسة الفرنسيسكان ثم مدرسة الامريكان ثم تعلم الالمانية على يد استاذ المانى وانت لتعجب لهذا الرجل العصامى اسمر اللون داكن البشرة يتحدث بتلك اللغات فى طلاقة وذلاقة ويندمج فى الاوساط الاوربية والمجتمعات الاجنبية ويرتبط برجالاتها بأطيب الروابط واحسن العلاقات

ومحمود محسب رجل حسن الحظ دائم التوفيق بدأ حياته بتجارة الآثار فى ظل والده فربح منها اكثر من ١٥٠٠٠ جنيها

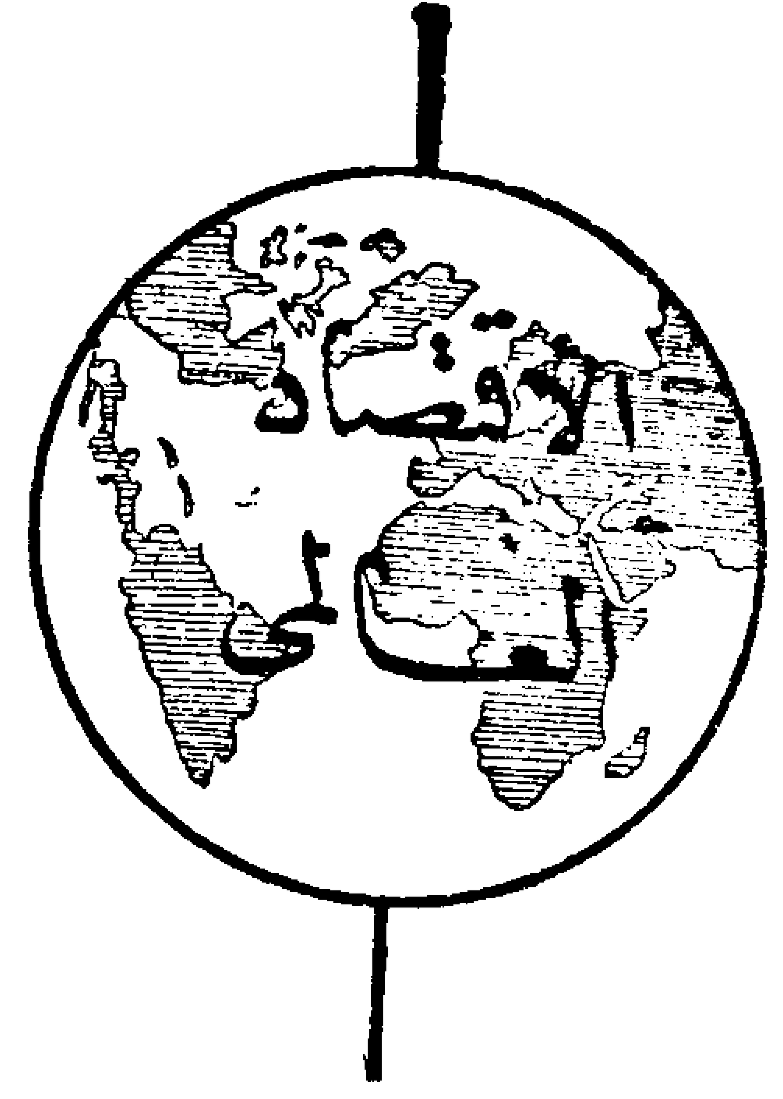
وضارب فى القطن عام ١٩٣٩ فأفاد منه حوالى ٢٥٠٠٠ جنيها بل انه كسب نصيب الناسيونال عام ١٩٣٥ وقيمته ١٥٠٠٠ جنيها

وانه ليضع اصبعه على الرقم الناجح على الدوام وذلك الحظ يوتيه من يشاء

وانه ليمر فى طريقه فيعثر على ورقة من النقد – ومن يدرى فقد تكون سقطت من يد محتاج لها ، محتفظ بها ، ليعثر عليها مثل محمود محسب وهو فى غير حاجة اليها . بل قد يكون مر عليها عشرات قبله فلا يقع عليها بصر احدهم وهم كثيرون ولا تلمحها عين واحد منهم وهم عديدون

ومحمود محسب رجل عصامى يفتخر بعصاميته ويتحدث فى زهو عن نفسه ونشأته – وهو معروف فى الاوساط المالية والهيئات العامة بثرائه وعصاميته . ثم هو صديق الجميع . قل ان ترى له حاقدين وان وجدت له كثيرا من الحاسدين .

حسن الحطيم



الاستثمار فى كنـدا

يقدر حجم الاستثمار فى كندا سنة ١٩٥٢ بحوالى ٥١٨١ مليون دولار أى بزيادة قدرها ١٣٪ عام ١٩٥١ . وبعض رؤوس الاموال التى تستثمر فى كندا تأتى من الولايات المتحدة التى أصبح أصحاب الاموال فيها يعلقون أكبر الآمال على موارد كندا التى تتكشف يوما بعد يوم . ومن أهم الموارد فى تلك البلاد البترول الموجود بكثرة فى ولاية البرتا فى غرب البلاد ، وقد زاد انتاجه فى النصف الاول من هذا العام بنسبة ٣٣ ٪ بالنسبة الى انتاج النصف الاول من العام الماضى . والزيادة السريعة فى ثروة البلاد لا تقتصر على البترول ، بل تشمل جميع مرافق الحياة الاقتصادية .

ومن مظاهر القوة الاقتصادية التى اكتسبتها البلاد فى السنين القليلة الماضية الغاؤها للرقابة على النقد وتركها سعر الصرف للدولار الكندى حرا تحدده عوامل العرض والطلب وقدادى اقبال امريكا على الاستثمار فى كندا وزيادة طلبها على الدولار الكندى أن انخفضت قيمة الدولار الامريكى بالنسبة له ٣٪ فى الاسابيع القليلة الماضية .

الاقتصاد الامريكى فى الميزان

أفاق الامريكيون منذ عام من حمى الشراء والتخزين التى اصابتهم اثر نشوب الحرب الكورية ، وأصبح همهم الآن فى الادخار بصورة لم يسبق لها مثيل ويرى البعض أن هذه ظاهرة طبيعية لابد منها فى أعقاب الاسراف على الشراء فى العام السابق ، ولكن الارقام تدل على ان معدل هبوط المشتروات وزيادة الادخار يدل دلالة قاطعة على تطور جديد فى اتجاه الاستهلاك الامريكى بصفةعامة . وقد جاء أخيرا فى تقرير لمصلحة التجارة الامريكية ما يفسر نقص الطلب على السيارات والثلاجات والاجهزة اللاسلكية اذ يقول التقرير أن البلاد قد وصلت مرحلة لا يكاد يخلو فيها بيت من هذه الاشياء فالطلب عليها سيكون قاصرا على استبدال جديد بقديم ، وعلى تكوين عائلات جديدة . ويرى الخبراء ان الاسعار فى الولايات المتحدة لابد ان ترتفع قريبا بسبب مشكلة الصلب وما يستلزمه حلها من رفع للاجور والاسعار بالتالى ..

تحرير تجارة القطن فى بريطانيا

لم يلق تحرير التجارة فى سوق القطن أعتراضا كبيرا فقد بلغ عدد المصانع التى حبذت سياسة شراء القطن خارج لجنة القطن البريطانية ٤٧ مصنعا يكونون ١٥ ٪ من طاقة آلات النسيج فى بريطانيا ، ١٦٢ مصنعا وتحتل حوالى ٦٨ ٪ من الصناعة ستشترى عن طريق لجنة القطن الخام والباقى وعدده ١٥ مصنعا سيقوم بشراء ما يلزمه من أقطان عن طريق اللجنة او خارجها.

ولم يبق الا عدد قليل جدا لم يبد رأيه للآن . واذا استمر الاستهلاك هذا العام كما كان عليه فى العام الماضى فان ٢٩ ٪ من واردات بريطانيا من القطن ستشترى بواسطة المصانع رأسا دون تدخل لجنة القطن . . وتبدو هذه النسبة عالية عما كان متوقعا من قبل ، ولكنها تدل على مدى ثقة لانكشير فى قيام المصانع بشراء ما يلزمها بنفسها . وسيبدأ استيراد القطن من أوائل سبتمبر ، وحتى وصول هذه الشحنات ستستمر لجنة القطن فى تموين المصانع بما يلزمها من القطن . . وللمصانع حرية الخيار فى الرجوع الى الشراء عن طريق لجنة القطن الخام البريطانية .

معاملات الذهب بين الولايات المتحدة وبعض البلدان بملايين الدولارات

البلاد	١٩٥٠	١٩٥١
الأرجنتين	—	— ٤٩ر٩
بلجيكا	— ٥٥ر٠	— ١٠ر٣
كندا	— ١٠٠ر٠	— ١٠ر٠
كوبا	+ ٢٨ر٢	— ٢٠ر٠
مصر	— ٤٤ر٨	— ٧٦ر٠
فرنسا	— ٨٤ر٨	— ٢٠ر١
اندونيسيا	— ٣٠ر٠	— ٤٥ر٠
المكسيك	— ١١٨ر٢	— ٦٠ر٣
هولندة	— ٧٩ر٨	— ٤ر٥
جنوب افريقيا	÷ ١٣ر١	+ ٥٢ر١
سويسرا	— ٣٨ر٠	— ١٥ر٠
بريطانيا	— ١٠٢٠ر٠	÷ ٤٦٩ر٩
اوروجواى	— ٦٤ر٨	٢٢ر١
لبنان	—	— ٥ر٤
المملكة العربية السعودية	— ٣ر٣	— ٠ر٨
سوريا	— ٢ر٢	— ٦ر٣
المجموع العالمى	**— ١ر٧٢٥**	**+ ٧٥ر٢**

يتضح من هذا الجدول أن مصركانت فى السنتين الاخيرتين من أهم البلاد التى اشترت ذهبا من الولايات المتحدة وذلك بمقتضى سياستها الخاصة بدعم صرفها الاجنبى . امابريطانيا فبعد أن تسلمت من امريكا حوالى مليون دولار خلال سنة ١٩٥٠ « نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام خلال حرب كوريا » فانها مالبثت ان خسرت حوالى ٥٠٠ مليون سنة ١٩٥١ وزادت خسارتها خلال هذا العام أيضا .

تجارة بريطانيا الخارجية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢

بلغت صادرات بريطانيا فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ ١٣٤٦ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ١٠٠ مليون جنيه عن الصادرات فى نفس هذه الفترة من عام ١٩٥١ ومن هذه الصادرات ما قيمته ١٢٦ مليون جنيه الى امريكا الشمالية أى بنقص قدره ١٠ ٪ فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ ، هذا وقد بلغت الواردات ١٩٠٣ جنيه فى الستة الشهور الاولى من ١٩٥٢ مقابل ١٨٥٦ مليون جنيه فى النصف الاول من ١٩٥١ ويبلغ العجز ٥٥٧ مليون جنيه

كندا تساعد سيلان

عقدت اخيرا اتفاقية بين الحكومتين الكندية وسيلان تقوم بمقتضاها كندا بتقديم المساعدة الاقتصادية الى سيلان بمقتضى مشروع كولومبو ، وستخصص كندا مليون جنيه فى السنة الاولى لتمويل ثلاثة مشاريع أولها تحسين مصايد الاسماك والثانى كهربة القرى ، أما الثالث فمشروع للقيام ببحث فى القرى لمعرفة مدى امكانياتها فى رفع المستوى هناك ، ويعم هذا المشروع حوالى ١٠٠٠ عائلة ، ومن جهة المشاريع التى سيتم تنفيذها بواسطة القروض ، فستقوم الحكومتين بتجديد شروط القروض سنويا على أساس ما قد تستفيده اقتصاديات سيلان ومدى تأثيرها على حالة العملات الاجنبية الخاصة بسيلان ..

بنك الاستيراد والتصدير يقرض جنوب افريقيا

منح بنك الاستيراد والتصدير جنوب افريقيا مبلغا قدره ٢٠مليون دولار ، وذلك لتحسين القوة الكهربائية فى تلك البلاد ، وسعر فائدة هذا القرض ٤ ٪ يستهلك فى مدى ١٨١/٢ عاما ، وستستعمل القوة الكهربائية الجديدة فى تشغيل مشروعات فصل اليورانيوم الملحقة بمناجم الذهب . ولقد سبق أن منح البنك ٣٥ مليون دولار الى نفس الهيئة لهذه المشاريع نفسها ..

الانتاج الصناعى فى السويد

اصدر معهد البحوث الاقتصادية فى السويد تقريرا عن حجم الانتاج الصناعى السويدى جاء فيه أن الانتاج كان قد زاد فى سنة ١٩٥٠ بمقدار ٤٧ ٪ عن سنة ١٩٣٩ ، وقد ازداد هذا الانتاج بمقدار ٤٪ أخرى فى سنة ١٩٥١ وقدر حجم الانتاج الزراعى فى سنة ١٩٥٠ بما يزيد عن مستوى سنة ١٩٣٨ ، ٣٩ بحوالى ٧ ٪ فانتاج العامل فى الزراعة فى سنة ١٩٥١ قد ازداد بمقدار ٣٥ ٪ عن سنة ١٩٣٨ ، ٣٩ .

ويعزى الاتجاه فى الانتاجية الصناعية الى كبر حجم الاستثمار فى الميدان الصناعى بعد الحرب .

صادرات الفحم من بريطانيا

بلغت صادرات الفحم من بريطانيا فى الستة اشهر الاخيرة ٥ر٥ مليون طن وتعتقد الدوائر المسئولة أن الباقى وقدره ٥ر٧ مليون طن لتصل ما هو مقدر تصديره فى عام ١٩٥٢ هو ٥ر١٢ مليون .

ولا ينتظر ان تواجه بريطانيا مصاعب كبيرة فى تصريف هذه الكمية الباقية نظرا لضعف التصدير من اوروبا .

الحالة الاقتصادية فى فنلندا

تقام فى هلسنكى الآن الالعاب الاولمبية ورأينا من المناسب أن نذكر شيئا عن الحالة الاقتصادية فى فنلندا نحو الاستقرار بعد أن ظلت مرتعا خصيبا للتضخم منذ بدأت الحرب العالمية الاخاة . وقد انتعشت التجارة والصناعة فيها بدرجة ساعدت على المضى فى برامج الانشاء والتعمير والتوسع فى الانتاج حتى زاد الانتاج الصناعى سنة ١٩٥١ بنسبة ٧١ ٪ مما كان عليه قبل الحرب ، كما نشطت حركة المبانى ، وتجاوز الانتاج الزراعى لاول مرة معدل ما قبل الحرب .. ويقدر صافى الزيادة فى نواحى الانتاج المختلفة عموما بنحو ٣٣٪ مما كان عليه قبل الحرب .

ومن ناحية الطاقة الانتاجية فان الشواهد تدل على ان الاقتصاد الفنلندى فى حالة استقرار ، ومع ذلك فان انواعا من السلع ليست فى المتناول اوبالكثرة اللازمة لكل نواحى النشاط ..

وفى الشهرين الاولين من عام ١٩٥٢ زادت الواردات بحوالى ١٢٠ ٪ عما كانت عليه فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ بينما كان الانتاج فى الصناعات الهندسية فى الشهور من يناير الى ابريل سنة ١٩٥٢ يشابه ما كان عليه فى الاربعة الشهور من عام ١٩٥١

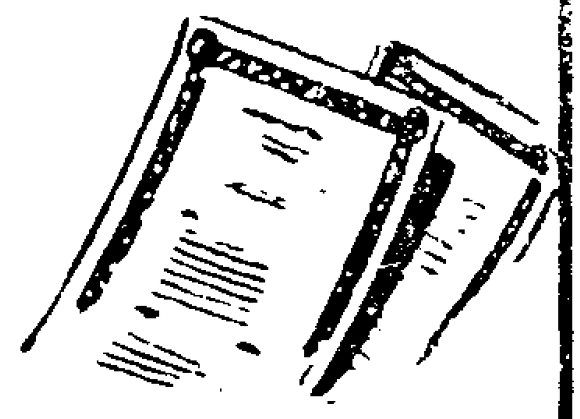
ومن المعتقد ان يظل الاستثمار فى مستوى عال أثناء موسم الصيف ، أما بالنسبة لموسم الشتاء القادم فان التنمية الاقتصادية ستعتمد اعتمادا كبيرا على أسواق التصدير لمحصول البلاد الرئيسى وهو الخشب .

انتاج الفحم فى المانيا الغربية

بلغ انتاج الفحم فى المانيا الغربية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ ٠ر٦٣ مليون طن ، أى بزيادة قدرها ٨ر٢٪ عن انتاج عام ١٩٥١ فى نفس المدة .

الدخل الاهلى والتداول النقدى فى بعض البلدان فى عام ١٩٥١ بملايين الوحدات المحلية

البلاد		التداول النقدى	الدخل الاهلى	النسبة المئوية للتداول النقدى الى الدخل الاهلى
باجيكا	(فرنك)	١٦٩	٢٩٦	٥٧
فرنسا	(فرنك)	٣٦٦٧	٩٠٢٠	٤١
ايطاليا	(ليرة)	٢٩٨٧	٧٤٢٣	٤٠
السويد	(كرون)	٨ر٣١	٠ر٣٠ (تقدير)	٢٨
سويسرا	(فرنك)	٩ر١١	٥ر١٩	٦١
بريطانيا	(جنيه استرلينى)	٥ر٦٥	٢٨ر١١	٥٠
الولايات المتحدة	(دولار)	٥ر١٢٤	٨ر٢٧٥	٤٥
مصر	(بملايين الجنيهات المصرية)	٤٠٤	٨٠٠	٥٠



الأوراق المالية



عن الفترة ١٤ يوليو الى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢

تميزت هـــذه الفترة بذبذبات متعددة .. فكما قلنا في العدد الماضي بأن « سوق الاوراق المالية تتميز في أى بلد من بلاد العالم بشدة حساسيتها بالاحداث والتطورات السياسية فهى تتأثر بها أيما تأثر ، وتؤثر هى فى هذه الاحداث كل التأثير » .

وهذا ماحدث فى سوق الاوراق المالية خلال هذه الفترة **فالذبذبة الاولى** التى حدثت هى استقالة وزارة رفعة حسين سرى، وكان الامل المعقود عليها كبيرا فى اصلاح الحـال ، ومحاولة الوصول بميزانية الدولة الى بر الامان. **والذبذبة الثانية** التى حدثت فى السوق هى محاولة تأليف وزارة نجيب الهلالى، وماعرف من تعيين الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية ، والمعروف عنه « سياسة التقشف » التى ينفر منها رجال بورصة الاوراق المالية ، والمشتغلون فى المضاربات !!

ثم حدثت **الذبذبة الثالثة** ، بل قل « الزلزال الثالث » وهو تولى اللواء محمد نجيب زعامة العهد الجـديد واصلاح الشئون الداخلية ،وتطهيرها من عبث المتلاعبين الذين يتأثر بعبثهم السـوق ، تلك السوق التي تعتبر « ترمومتر » الحياة الاقتصادية .. وبالتالى حياة الشعب الكريم .

وتميزت هـذه الفترة بالركود التام ، وتمسك السـوق ، وحرص المتعاملين فى الاقدام على المضاربات، او طرح البائعين لاسهمهم . غير ان الامل بدأ يبزغ نوره بتولى رفعة على ماهر دفة الامور ، متعاونا مع زعيم حركة التطهير اللواء محمد نجيب ، وبدأ الاستقرار يسـود البورصة ، وعرض البائعون أسـهمهم ، وأقـدم المشترون على الشراء ، وساد النشاط السوق فى جميع جوانبها ... حقق الله الآمال .

وكان الامل كبيرا فى الانتهـاء من بحث وتعـديل قانون المنـاجم ذلك التعديل الذى يزيل اسـباب احجام الشركات الاجنبية والممولين الاجانب على معاودة نشاطهم ، ولكن اعتقادنا تلاشى لاننا لم نر الا اجتمـاع اللجان وانفضاض اللجان ، تمـاما كما كان الحـال قبلا . وما هكذا تعـالج الشئون الاقتصادية والمالية الحساسة التى كان يجب أن يبت فى وسـائل علاجها بسرعـة وخصـوصا بعد أن قتلت بحثا ودرسا .

كما ان اشتداد الحر اضطر فريقا من كبار المتعاملين الى السـفر الى مصايفهم ، وقد رأى البعض تصفية جانب مما فى محفظـة أوراقهم من الاوراق التى قـد يخشى أن تنقلب أسعارها خلال عطلة الصيف ، وهذان هما العـاملان اللذان بدلا من مظهر السوق .

كما أنه أشيع فى الدوائر المالية أن هناك مشروع عقد معاهدة صداقة بين مصر وأمريكا سوف يحقق قريبـا ، وقد تأثرت بهـذا النبأ أوراق بعض الشركات التى خشى حملة أسهمها من أن هذا المشروع قد يفسح المجـال لرؤوس الاموال الاجنبية بالدخـول للاستثمار فتشيد مصـانع تنافس مصانعنا ، لان فى مصر مشروعات «بكر» كثيرة تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة والى معدات كثيرة وخبرة عمليـة واسعة ، ومن مصلحة مصر الاقتصادية — ولصالح مستقبلها — أن نعمل على احيائها واستثمار خيراتها بالتعـاون مع رؤوس الاموال الاجنبية فى حدود القوانين والتشريعات المصرية .

أخبار الشركات

وفيما يلى أهم ماجاء من أنبـاء اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات والقرارات التى اتخذت : —

شركة مصر لنسيج الحرير
(ش . م . م)

دعى مجلس ادارة شركـة مصر لنسـج الحرير حضرات المسـاهمين المالكين لعشرين سهما فمافوق لحضور الجمعية العمومية غير العـادية المزمع انعقادها فى السـاعة الثانية عشرة والنصف ظهر الثلاثاء ١٩ أغسطس ١٩٥٢ بدار بنك مصر القاهرة للنظر فيما يلى : —

اصدار سندات بمبلغ ١٢٥٠٠٠ (مائة خمسة وعشرون ألف جنيـه مصرى) وتفويض مجلس الادارة فى وضع الشروط الخاصـة وطريقة ووقت اصدارها .

أوبرج مصر
(ش . م . م)

أذاعت شركة أوبرج مصر اعـلان الدعوة التالى ، الذى جاء فيه :

« بما ان الجمعية العمومية الغير عادية للمساهمين المنعقدة فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٢ لم تجمع العدد القانونى المنصوص عنه فى المادة ٥٤ من نظام الشركة لاتخاذ القرارات طبقا للمادتين ٦٠ و٦١ من نظـام الشركة على أثر خسارة نصف رأس المال فقد قررت مواصلة الشركة لاعمالها لحين انعقاد الجمعية العمومية الغير عادية المقبلة التى ستتخذ قرارها النهائى فى هذا الشأن .

لذا فان حضرات المساهمين مدعوون لحضور الجمعية العمومية الغير عادية التى ستنعقد فى يوم الثلاثاء ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٢ الساعة السادسة مساء بمكتب الاستاذ ايلى بصرى المحـامى بشارع عدلى باشا رقم ١٦ بالقاهرة لاتخاذ القرارات النهائية والواجبـة التنفيذ طبقا للمادتين ٦٠ و٦١ من نظام الشركة .

ولكل حامل خمسة أسـهم على الاقل الحق فى حضور هذه الجمعية.

«طبقا للمادة ٤٣ من نظام الشركة يجب على حاملى الاسهم أن يودعوا اسهمهم فى مركز الشركة أو فى أحد مصارف القطر المصرى وذلك قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الاقل» .

وأعلنت **شركة البطاطين** أنها قررت اقتراح توزيع ربح صاف قدره ٨١ قرشا خالصة الضرائب .

وقد بلغ مجموع ما وزع من أرباح صافية على حملة أسهم الشركات المساهمة وسنداتها خلال شهر مايو ١٢٥ر٣٢٨ر٢ جنيها مصريا ، وبذلك تبلغ جملة الارباح التى وزعت من أول يناير حتى ٣١ مايو ١٩٥٢ ٧٠٠ر٨٠٧ر٧ جنيه مصرى .

جدول الاسعار

وفيما يلى أسعار اقفال أول هذه الفترة، وآخرها ، حسب نشرة الاسعار الرسمية اليومية لسوق الاوراق المالية بالقاهرة :

حالة السوق يوم ٧/٣٠

كانت السوق نشطة بوجه عام، وخاصة فى أوراق الشركات الصناعية مثل أسهم الحرير الصناعى ، والورق الاهلية ،والصناعات المعدنية. ونزلت أوراق الاسمدة الكيمائية ، كما جرى التعامل على أسهم الملح والصودا والمعادن الاهلية والتغليفات والنقل والهندسة . غير ان الاسعار كانت مائلة للنزول فى كثير من الاوراق بسبب كثرة العرض .

أسعار المعادن الثمينة يوم ٧/٣٠

جنيه الملك		بالقرش ٥١٥
جنيه الملكة		بالقرش ٥١٤
ذهب صافى	الدرهم	بالقرش ١٦٩
ذهب عيار ٢١	الدرهم	بالقرش ١٤٩
نترات الفضة	الكيلو	بالقرش ٨٧٥
بلاتين الخارج صافى	الجرام	بالقرش ١٨٥

	٧/١٤	٧/٣٠
القرض الوطنى ٤/١ ٣ ٪ (١٩٦٣ / ٧٣)	٨٧٩٥	٩٢٣٠
قرض فلسطين ٣ ٪ (١٩٦٩ / ٧٩)	٧٩٥٠	٧٩٦٠
البنك العربى (عادية)	٦٦٠	٦٨٠
بنك مصر (اسمية)	١٩٦٤	١٩٥٠
البنك التجارى المصرى (اسمية)	٢٧٠	٢٦٤
البنك العقارى (تأسيس)	٢٢٠٠	٢٢٠٠
البنك العقارى سندات ١٩٠٣	١٨٢٠	١٨٧٠
البنك العقارى سندات ١٩١١	١٤٢٦	١٤٤٠
البنك العقارى سندات ١٩٥١	١٢٩٦	١٢٩٦
الشرق للتأمين	٩٧٠	٩٧٠
مياه الاسكندرية (أسهم)	٨٧٠	٨٦٠
مياه القاهرة (تمتع)	٦٥٠	٦٣٤
مياه القاهرة (تأسيس)	٤٦٧٦	٤٧٠٠
انجلو اميريكان نايل	٢٧٨	٢٧٨
قناة السويس (تمتع)	٥٨٨٨	٥٨٨٨
قناه السويس (تأسيس)	٨٥٤٢	٨٥٤٢
مصر للطيران (ا ، ب)	٣٤٠	٣٤٠
مصر للملاحة البحرية (أسهم)	٧١٥	٩٥١
الفنادق المصرية (عادية)	١٣٣	١٣١
الفنادق المصرية (ممتازة)	٧٩٠	٧٩٠
اراضى كفر الزيات	١٣٠٠	١٣٠٠
سيدى سالم	٣٥٠	٣٤٨
كوم امبو (اسهم)	٤٤٢	٤٣٠
كوم امبو (تأسيس)	١٠٢٦	——
الشيخ فضل	٥٠٤	٥٠٤
اراضى الدلتا (لحاملها)	٢٣٤	٢١٩
ايموبليا	٦٣٠	٦٣٠
الشمس	٦١٠	٦١٠
مطبعة مصر	١٥٩٦	١٥٩٦
مصر لتصدير الاقطان	٦٧٠	٦٧٠
بيع المصنوعات المصرية	٢١٦٢	٢١٦٢
الاسمدة العضوية (اسمية)	٢٤٠	٢٧٥
التغليف الاقتصادى (أسهم)	١٧٨	١٧٨
مصر للغزل والنسج (ب)	١٣٩٠	١٣٥٠
مصر للحرير الصناعى (اسمية)	٧٢٧	٧٠٨
الورق الاهلية (اسمية)	٥٨٢	٥٦٠

اتجاه السوق : الميل الى الاستقرار ثم الصعود ، وخاصة فى الشركات التى تتولى الاعمال الصناعية والمنشآت الحكومية الصناعية .



حالات الافلاس والبروتستو

بلغت جملة حالات البروتستو المقيدة فى المحاكم فى النصف الاول من شهر يونيو الماضى ٢٧٨٩ حالة وخمسة أحكام بالافلاس ، بنقص ٣٧٥ حالة بروتستو و ١٤ حكما بالافلاس عن النصف الاخير من شهر مايو الماضى .

مركز القمح الاحصائى

قررت وزارة التموين استيراد ٨٠٠ الف طن قمح من الخارج لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى نحو مليون و ٢٠٠ الف طن قمح فى العام .

والمعروف ان حصة مصر من القمح الدولى تبلغ ٤٠٠ الف طن ، وافقت كندا على تصدير ٢٠٠ الف طن والباقى تستورده الوزارة من امريكا وبعض الدول الاخرى ..

رفع الاستيلاء على القصدير

تقرر اطلاق القيود المفروضة على القصدير وذلك لتوافره فى الاسواق العالمية والمحلية ..

الافراج عن الكسب

تقرر اطلاق القيود المفروضة على تداول الكسب ويقدر جملة الكميات المكدسة لدى اصحاب المعاصر نحو ٩٠ الف طن .

والمعروف ان انتاج الكسب الجديد يظهر فى شهر اكتوبر .

انخفاض محصول القمح الامريكى

يؤخذ من التقارير التى تلقتها الجهات المختصة عن محصول القمح القادم فى الولايات المتحدة الامريكية أن المساحات التى ستزرع قمحا تبلغ ٧٢ مليون فدان بنقص ٨ ٪ عن المساحات التى زرعت فى العام الحالى ويبلغ الانتاج نحو ١٠٨٠ مليون بوشل ، وهو مقدار يكفى للاستهلاك المحلى وللوفاء بالتصدير للدول الصديقة .

النقل وادخال صناعة الاطارات

وأنابيبها فى مصر

اخذت منافسة السيارة للقطار فى النقل سواء للركاب أو البضاعة تشتد بمصر منذ العشرين عاما الاخيرة حتى عم استعمالها فى جميع أنحاء البلاد لما تتمتاز به من السرعة ورخص الاجور وعدم تقيدها بزمان أو مكان والوفر فى أجور الشحن والتفريغ والسهولة فى النقل وكثرة دورات النقل .

وكان ظاهرة هذا النجاح عوامل أهمها : —

١ — انتشار الطرق الزراعية فى مختلف أنحاء البلاد وحركة التوسع المضطرد فيها بمعدل يقرب من ٤٥٠ ك . م كل عام وما ينتظر من زيادة هذا القدر حتى تتصل البلاد بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية .

٢ — الجمود الذى لازم السكك الحديدة سواء الحكومية أو الضيقة . ولم تزد خطوط الاولى سوى ٤ ك.م فى المدة ١٩٤٣ — ١٩٥٠ .

٣ — طبيعة الارض فى القطر مما يشجع على استخدام السيارة بسبب استوائها دون مرتفعات أو جبال .

٤ — عدم كفاية وسائل النقل النهرى وعيوبه لما تتصف به من البطء مع طول الطريق وكثرة ما يعترضه من أهوسة وقناطر أو لعدم صلاحية بعض أجزاء المجارى المائية للملاحة فى بعض أوقات السنة . الخ .

٥ — كثرة السكان وازدياد ازدحام المدن مما لا يساعد على النقل الكهربائى والاستعاضة بالسيارة .

وكان من نتيجة ذلك كثرة استعمال السيارات حتى تضاعف عددها كما يتضح من الاحصائية التالية : —

الانواع	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
سيارات خصوصية	٢٢٨٤٣	٢٢٤٥١	٣١٥٩٣	٣٩٧١٠	٢٥٥٩٠	٤٢٧٤٧
سيارات أجرة	٤٥٣٢	٤٩٤٤	٥٧٥٥	٦٣١٠	٦٨٣٤	٨٨٨٠
سيارات نقل	٣٩٧٤	٥٢٠٩	٧٥٠٠	٨٨٦٠	١٠٠٤٣	١١٧٥٧
سيارات ركاب	١٤٠٣	١٦٢٩	١٩٩٧	٢٢٨٣	٢٧٢٠	٣١٢٤
المجموع	٣٢٧٥٣	٣٤٤٣٣	٤٠٤٤٥	٤٧١٥٣	٥٥١٨٧	٦٦٥٠٨

ويلاحظ أن عدد السيارات قد ازداد بصفة عامة فى خلال الست سنوات ١٩٤٤/١٩٤٩ الى أكثر من الضعف وأن نتيجة زيادة كل من السيارات الخصوصية ١٨٧ ٪ والاجرة ١٩٦ ٪ وسيارات النقل ٢٩٠ ٪ وسيارات الركاب ٢٣٦ ٪ ويلاحظ أن هذه الاحصائية لم تشمل سيارات الحكومة والخاصة الملكية والجيش . وقد بلغت الاولى ٣٠١٥ سيارة عام ١٩٤٧/ ١٩٤٨ وذلك بخلاف الدراجة والموتوسيكل والعربات الكارو واليد وقد استعمل بعضها اطارات كاوتش .

ومن ذلك يمكن القول أن عدد السيارات فى مصر فى عام ١٩٥٠ لايقل عن ٩٠٠٠٠ سيارة . ومع ذلك فان حركة النقل فى مصر لم تستكمل بعد أسبابها وأنها ما زالت دون الكفاية لمسايرة ازدياد السكان والتجارة ورفع مستوى المعيشة التى تتطلب النقل السريع وأنه لولا صعوبات الاستيراد سواء من ناحية توفير العملة الصعبة أو بسبب الظروف الدولية لزاد عددها كثيرا .

واذا رجعنا الى الاحصائيات الخاصة بنقل الركاب والبضائع من صادر ووارد من والى الموانى وفى داخلية البلاد بين المدن والقرى وخصوصا المراكز الصناعية والزراعية لامكننا أن نتأكد أن السيارة تحتل مكان الصدارة بين وسائل النقل الاخرى وما تؤديه من الخدمات فى الاقتصاد القومى . لذلك أخذت صناعة النقل بالسيارة فى التقدم والنمو حيث أنشئت الورش الميكانيكية الحديثة للاصلاح والصيانة والتجديد كما انشأت بعض الشركات ورش لصناعة تركيب السيارات حتى أنه يقدر عدد المشتغلين بهذه الصناعات بما لا يقل عن ١٧٠٫٠٠٠ عاملا وموظفا

كما أنه أمكن صناعة بعض قطع الغيار وخاصة فى فترة الحرب الماضية وكان لها أكبر أثر فى تمكين السيارة من القيام بمهمتها فى هذه الفترة الصعبة وان كان اعتمادها فى الانتاج يتوقف على المواد الاولية المستوردة . وكذلك أمكن اصلاح وتجديد اطارات الكاوتش وانابيبها بما يكفل للسيارة سلامة السير بل انه أدخلت صناعة تركيبها وقد استوردت احدى الشركات آلات خاصة بتجديد اطارات السيارات المستهلكة .

ونشاط السيارة يتوقف الى حد كبير على سلامة اطاراتها وأنابيبها باعتبارها أكثر الاجزاء تعرضا للتلف والاستهلاك . ولا ننسى ما عانته البلاد من نقص اطارات السيارات خلال الحرب الاخيرة حتى تضاعف ثمنها الى أكثر من ٢٥ مرة وما ترتب على ندرتها ونقصها ما كادت تعصف بنشاط السيارة وهذا مايوجب علينا تلافى هذا النقص فى المستقبل وذلك بانشاء صناعة اطارات السيارات والانابيب الهوائية .

وبالرجوع الى ملخص التجارة الخارجية عن السنوات ١٩٤٧/٤٨/١٩٤٩ يتضح أن البلاد تستورد الكميات الواردة فى الجدول الاخير

ويلاحظ أن الاستهلاك يفوق هذا القدر وأن الاحصائية لا تمثل حقيقة ما تحتاجه البلاد من الاطارات لجميع السلطات العسكرية لمخلفاتها من الاطارات الجديدة والقديمة فى الاسواق المحلية .

وأعتقد ان قيام الصناعة المطاطية فى مصر مضمونة النجاح وانه يمكن ان تستوطن بها ليس فقط لـكثرة الكميات التى يحتاجها السوق المصرى وما ينتظر من زيادتهـا باستمرار بالنسبة للزيادة المنتظرة فى استعمال السيارات وعـدد السكان ورفع مستوى المعيشة بل لعوامل أخرى أذكر بعضها فيما يأتى :

١ – توفر بعض المواد الاوليـة اللازمة لهذه الصناعة مثل القطن ومواد اخرى سيأتى ذكرها

٢ – رخص اليد العاملة وأثر ذلك فى تخفيض تكاليف الصناعة .

٢ – ملاءمة موقع مصر الجغرافى وظروفها لتوزيع قدر كبير من هـذه المنتجات .

٤ – عدم وجـود مصانع لنفس الصـنف فى البـلاد المحيطة بمصر ومعظمهايعتمد على النقل فيها عـلى السيارة مما يعطى الفرصة لمصر برواج منتجاتها منه .

٥ – قرب مواطن انتـاج المطاط الخام لمصر مما يجعل مصاريف نقله لمصر أقل تكلفة مما لو نقل الى مراكز صناعية فى غرب أوربا وأمريكا .

٦ – نجاح هذه الصناعة فى مصر فى انتاج بعض الاصناف تكاد تضارع مثيلاتها من المنتجات الاوروبية مثل صناعة أنابيب الطلمبـات والرى الخاصة بالوقود السائل والبخـار المضغوط والسيور والحبـال وبعض الادوات المنزلية والاحذية والنعـال وتقوم بها بعض الشركات أهمها شركة الكاوتشوك الافريقيـة والشركـة المصرية الصناعية لاحذية الكاوتشوك وشركة باتا وشركة صناعة الكاوتشوك الاهلية .

(البقية بالعدد القادم)

حسن عبد العزيز محيسن

بيـان		١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
اطارات السيارات	بالعدد	٧٢٤٩٢	١٠٠٠٠٠	٧١٠٩٤
	القيمة بالطن	١٢٨١	١٩٨٩	١٧١٢
	القيمة بالجنيه	٤٤٧٠٦٤	٦٥٢٥٠٠	٥٦٠٧٦١
أنابيب هوائية	بالعدد	٦٨٠٥٤	١٠٦٦٤٦	٧٠٥٣٢
	الوزن بالطن	١٥٤	٢٢٨	١٠٠
	القيمة بالجنيه	٥٤٦٣١	٦٥١١٥	٥٨٧٠٢
القيمة الـكلية	بالجنيه	٥٠١٦٩٥	٧٢٧٦١٥	٦١٩٤٦٣

القـمح : انتاجه وحالته

قدر مكتب القمح الكندى نسبة نقص انتاج القمح العالمى هذا العام عن العام الماضى بحوالى ٢٠ ٪ كمـا أذاع ان المعروض من القمح المعـد للتصدير فى أول يونيه المـاضى فى الدول الكبرى المصدرة وهى الولايات المتحدة وكندا واستراليا والارجنتين والفضلة فى نهاية مواسمهم الزراعية تبلغ حوالى ٦٥٠ مليـون بوشل بالمقارنة بحوالى ٨٠٠ مليون بوشل فى العام السابق .

وقد قرر مجلس القمح الدولى تأجيل تجديد اتفـاقية القمح الدولية وذلك للصعاب التى تجابه الدول المشتركة فيها فى التوفيق بين وجهـات النظر المختلفة . فالدول المستوردة وعـلى رأسها المملكة المتحدة ، ترى ان السعر الحالى وهو ١ر٨ دولار للبوشل يجب ان يظل بدون تغيـير وترى الولايات المتحدة بصفتها احدى الدول الكبرى المصدرة ان يكون الحد الادنى للسعر ١ر٩ دولار للبوشل والحـد الاقصى ٢ر٥ دولارا . وقد اقترحت كنـدا فى الاجتماع الاخير للمجلس اقتراحا وسطا للتوفيق بين وجهتى النظر ، وهو ان يكون الحـد الادنى ١ر٧٥ دولار للبوشل والاقصى ٢ر٢٥ دولارا . وقد ساندتها استراليا فى هـذا الاقتراح ، ولكنها اضافت بعـض التحفظات وتدل الانبـاء التى وردت ان الهوة مازالت واسعة بين الرأسين

وقد قرر المجلس تخفيض حصـة تصدير استراليا بناء على طلبها مـن ٢ر٤ مليون طن الى ١ر٩٥ مليون طن وهذه اول مرة منذ ان عقدت اتفاقية القمح وبدأ تنفيذها فى عام ١٩٤٩ لاتقدر استراليا على القيام بتعهداتها من حيث حصة تصديرها .

انتاج السـيارات الفرنسية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢

يمثل انتاج السـيارات الفرنسية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ زيادة اكثر من ٢٠ ٪ فيما يختص بسيارات الافراد وزيادة ١٦ ٪ للعربات الصناعية

وكانت مصـانع (رينو) فى المقدمة اذ وصل انتاجها ٢٨ر٢٠٣ سيارة فى مقابل ٢٤ر٠٤٠ سيارة عن النصـف الاول لعام ١٩٥١ (بزيادة ١٨ ٪)

وكانت مصـانع ستروين فى المرتبة الثانية بأنتاجها ٢٢ر١٥٩ سيارة فى مقابل ١٩ر٤٧١ سيارة (بزيادة ١٣ر٦٪)

أما المرتبة الثالثة فلمصـانع سيمكا بأنتاجها ١٦ر٦٤٦ سيارة فى مقابل ١٤ر٤٤٤ سـيارة (بزيادة ١٤ ٪)

أما انتاج فـورد فيهبط الى ٥ر٥١٦ سـيارة وبانار الى ٣ر٠٦٣ ، وهوتشكيس الى ٤١٥ سيارة ، وتالبوت ١٣ سيارة ، وهذه جميعا اقل من عام ١٩٥١ (النصف الاول) فـورد بنسبة ٦ر٥ ٪ وبانار بنسبة ١٩ر٤ ٪ وهوتشـكيس بنسبة ٤٢ر٣ ٪ وتالبوت بنسبة ٦٦ ٪ وهـذا مايدل على نجاح السيارة الرخيصة (وتعـد رينـو الاربعـة خيول النموذجية لها) وقلة بيـع السيارة الفاخرة .

القطن

فى النصف الثانى من يولية سنة ١٩٥٢

	اقفال ١١ / ٧ / ١٩٥٢	اقفال ٢٨ / ٧ / ١٩٥٢
عقود الاقطان طويلة التيلة اساس ((جود))		
يولية	١٢٥ر٠٠ ريال	——
سبتمبر	——	١٢٥ر٠٠ ريال
نوفمبر	٩٤ر٧٥ «	٨٩ر٩٥ «
يناير	٩٦ر٦٠ «	٩٠ر٩٥ «
مارس	٩٧ر٦٠ «	٩٢ر٤٥ «
مايو	٩٨ر٦٠ «	٩٣ر٩٥ «
عقود الاقطان متوسطة التيلة اساس ((جود))		
أغسطس	٧٣ر٤٥ ريال	٧٤ر١٠ ريال
اكتوبر	٦٩ر٩٥ «	٦٨ر٩٥ «
ديسمبر	٧٠ر٧٥ «	٧٠ر١٥ «
فبراير	٧٢ر٠٠ «	٧١ر٤٥ «
ابريل	٧٢ر٩٠ «	٧٢ر٧٥ «

مالت أسعار عقودالاقطان الطويلة التيلة موسم جديد الى الهبوط فى الفترة الثانية من يولية أما اسعار باقى العقود للموسم الحالى والجديد فقد تماسكت عموما ومالت الى الاستقرار . **ولم تتأثر السوق القطنية بالحركة العسكريةالاخيرة فى مصر بل ساعدت هذه الحركة على تحسن الاسعار نظرا الى الآمال الكبيرة المعقودة علىاستقرار الاحوال الاقتصادية فى البلاد بصفة عامة وفى السوق القطنية بصفة خاصة .**

هذا وقداستمر النشاط فىسوق البضاعة الحاضرة « ميناء البصل » فبلغت المبيعات فى النصف الثانى من يوليو حوالى ٢٥ الف بالة من جميعالاصناف . اماحركة التصدير الى الخارج فقد ازدادت نشاطا فى الشهر الحالى فبلغت جملة المصدر اسبوعيا حوالى ١٦٥ الف قنطار مقابل ٢٥ ألف قنطار اسبوعيا فى الموسم الماضى ، ولو استمرت حركة الصادر على هذا النشاط لامكن تصريف جزء كبير من محصول الموسم الحالى واصبحت الفضلة التى ستتسلمها الحكومة فىنهاية اغسطس أقل من المنتظر .

هذا وقدتسلمت الحكومة فليارات يوليو الثلاثة وبلغت ٥٩٩ر٧٥٠ قنطارا من صنفى الكرنك والمنوفى وانتهى التعامل على شهر يوليو طويل التيلة

سوق البضاعة الحاضرة

تحسنت الاسعارفى سوقالبضاعة الحاضرة وبلغت المبيعات فى النصف الثانى من يولية ٢٤٤٦٧ بالة مقابل ٣٠٢٦١ بالة فى النصف الثانى من يونيو الماضى وبيانها :

كرنك ٤١٣٥ بالة مقابل ٦٠٣٢ بالة
منوفى ٣٢٠٥ « « ٤٠٠٦ «
جيزة٣٠ ٤١٤٤بالة مقابل ٧٢٠١ بالة
اشمونى ١٠٢٧٧بالة مقابل٨٩٢٣بالة
زاجوراه ١٥٤٠بالة مقابل ٢٣٥١ بالة
مخلوط ١١٦٦ بالة مقابل ١٧٤٨ بالة

المركز الاحصائى للقطن فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

	الموسم الماضى	الموسم الحالى
المخزون فى ٨/٣١	٩١٠ر٥٧٧	١ر٦٤٧ر٨٧١
المحصول	٨ر٥٠٠ر٠٢٩	٨ر٠٧٥ر٦٦٩
	٩ر٤١٠ر٦٠٦	٩ر٧٢٣ر٥٤٠
الصادر	٦ر٢٠٣ر٣٣٥	٤ر٥٥٠ر٥٧٢
المستهلك المحلى .	١ر٢٠٩ر٥٧٥	١ر٢٥٦ر٨٠٣
المتداول حاليا	١ر٩٩٧ر٦٩٦	٣ر٩١٦ر١٦٥

قرار وزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢

وزير التجارة والصناعة :

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٤٠٣و٤٢٦ و٤٢٧ لسنة ١٩٥١

وبموافقة لجنة القيد بسجل المحاسبين والمراجعين بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من شهر يوليه سنة ١٩٥٢

قرر

مادة ١ ـ يعتبر عمل المفتش المالى بادارة الجمعيات الخيرية بمصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية ـ نظيرا للوظائف المشار اليها فى المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك بشرط أن يكون الطالب حاصلا على أحد المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون المذكور .

مادة ٢ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٥ من شهر يوليه سنة ١٩٥٢

كيف تحدد ميزانية الاعلان ؟

بقية المنشور بالعدد الماضي

نشرنا بالعدد الماضي موجزا للطرق القديمة التى كانت مستخدمة لتحديد ميزانية الاعلان فى المؤسسات ثم ذكرنا الطريقة الحديثة لتحديد هذه الميزانية مفرقين بين حالتى المؤسسات الحديثة النشأة القليلة التجربة والمؤسسات القديمة التى قامت من قبل بتنظيم اعلاناتها فهى الى حد ما على بينة من امرها .

وبعد تحديد مبلغ ميزانية الاعلان اجمالا ، يجرى توزيعه على السلع المختلفة التى تنتجها او تتجر فيها المؤسسة . وتتوقف نسبة هذا التوزيع على العاملين الآتيين :

١ ـ درجة الاهمية الخاصة بكل سلعة منها لحياة المؤسسة اوسمعتها

٢ ـ مقدار المبيعات المطلوب تحقيقها من كل سلعة منها على حسب تقدير المشتغلين بالتسويق والبيع فى المؤسسة

ويراعى فى البند الثانى هذا كافة ما ذكرناه فى العدد الماضى عن تحديد مبلغ الميزانية العامة للاعلان فيما يتعلق بكل سلعة على حدة ، اى انه يدخل فى تحديد المبلغ الذى يخصها مقدار المبيعات فى العام الماضى عليها ، ونسبة الزيادة فى مبيعاتها مما يعتبر نتيجة للاعلان ، والمبالغ التى ينفقها المنافسون على الاعلان عن السلعة المنافسة لهذه السلعة بوجه التقريب ، والظروف الخارجية والغير عادية التى تسببت فى زيادة البيع فى المدة السابقة او قد تتسبب فى زيادة البيع او قلته فى العام الحالى

وبعد تحديد ما يخص كل سلعة من ميزانية الاعلان ، يوزع المبلغ الخاص بكل سلعة على وسائل النشر المختلفة التى ترى المؤسسة استخدامها . والعوامل التى تسيطر على نسبة هذا التوزيع يمكن تحديدها فى الآتى :

١ ـ طبيعة السلعة المعلن عنها

٢ ـ طبيعة الجمهور الذى ترغب المؤسسة ان يوجه الاعلان اليه ، وطبقة المستهلكين المنتظرة ، ونوعها وحالتها المالية .

٣ ـ نظرة المعلن نفسه وفكرته الراسخة فى ذهنه على كل وسيلة اعلانية بناء على خبرته السابقة فى السنين الماضية من حيث اثر هذه الوسيلة على مبيعاته .

٤ ـ سعر الاعلان فى كل وسيلة ، ومناسبة هذا السعر لمبلغ الاعلان المخصص ، بحيث ان تكون مساحة الاعلانات التى ستنشر بهذه الوسيلة كافية لتحقيق الغرض المقصود

٥ ـ سعة انتشار الوسيلة الاعلانية بين قرائها وطبقات هؤلاء القراء وميولهم الاجتماعية والسياسية وثقافتهم . . الخ

هذا ويجب ان يخصم من المبلغ الكلى للاعلان نسبة معينة (عادة تكون ١٠ ٪) بلا توزيع ، فتترك احتياطيا لمقابلة الظروف الخاصة بالسلعة والسوق وما يستحدث من وسائل اعلانية جديدة ناجحة .

وبعد الانتهاء من توزيع الميزانية العامة للاعلان على السلع المختلفة ، وتوزيع المبلغ المخصص لكل سلعة على الوسائل المناسبة لها ، يدرج المبلغ وتفصيلاته ضمن مشروع الميزانية العامة للمؤسسة تمهيدا لاعتماده من مجلس ادارتها حتى تلتزم ادارة الاعلان بالسير فى حدود هذا المبلغ ولا تتعداه حتى لا تتعرض المؤسسة للاخطار وحتى لا تزيد مصروفاتها على مقدرتها المالية .

وادارة الاعلان فى المؤسسة اذ تتقيد بالمبالغ المحددة للاعلان عن كل سلعة انما يترك لها كثير من الحرية فى اختيار الوسيلة المناسبة ـ خصوصا اذا لم تكن مرتبطة معها بعقود نشر ، حيث قد يتطلب الموقف او حالة السلعة او السوق او الجمهور ان تستبدل هذه الوسائل بغيرها او يحول بعض ما يخص وسيلة معينة الى وسيلة فاقتها من حيث الانتشار والتوزيع

وسنجتهد فى مقال مقبل ان شاء الله ان نتكلم بشىء من التفصيل عن كيفية اختيار الوسائل الاعلانية .

محمود عساف

انخفاض أسعار القطاعي والجملة في فرنسا خلال شهر ابريل

أذاعت رياسة مجلس الوزراء الفرنسى لائحة بالتغييرات التى طرأت على أسعار القطاعى والجملة خلال شهر ابريل .

وظهر من هذه اللائحة ان نسبة أسعار القطاعى للاصناف التى ذكرت وعددها ٢١٣ صنفا ، قد كانت فى شهر ابريل ١٤٦ر٦ مقابل ١٤٨ر١ فى شهر مارس ، أى بانخفاض نسبته ٢ر١ ٪ ومقابل ١٤٨ر٣ فى شهر فبراير .

ومن هذا يتبين أن نسبة انخفاض الاسعار فى مدى شهرين قد بلغت ٤١ر٧ فى حين أن هذه الاسعار قد ارتفعت فى العام الماضى بنسبة ٣ر٢ ٪ خلال شهر مارس و ٧ر١ فى المائة فى ابريل ، أى مايعادل ٤ ٪ للشهرين ومن هذا يتبين أن الفرق لشهرين بين هذا العام والعام الماضى وفى نفس المدة ٥ ٪

ووصلت نسبة أسعار القطاعى للمواد الغذائية ، وعددها ٤١ صنفا الى ١٤٢ر١ فى شهر ابريل مقابل ١٤٣ر٨ فى مارس و ١٤٤ر٨ فى فبراير .

ووصلت نسبة أسعار الجملة ، من ناحية أخرى ، فى آخر شهر ابريل الى ١٤٦ر٨ مقابل ١٤٩ر٣ فى آخر مارس أى بانخفاض قدره ١ر٧ ٪ .

وقد تطورت نسب أسعار الجملة لمختلف فئات المنتجات على النحو التالى :

المواد الغذائية ١٢٩ر٩ فى آخر ابريل مقابل ١٣١ر٢ فى آخر مارس (أى بانخفاض ١ ٪)

مواد الوقود ومصادر القوة ١٤٥ر٨ مقابل ١٤٥ر٨ (انخفاض غير موجود)

منتجات صناعية ١٦٢ر٢ مقابل ١٦٦ر٥ (انخفاض ٢ر٦ ٪)

ومنها المواد الاولية ١٧٩ر٣ مقابل ١٨٧ (انخفاض ٤ر١ ٪)

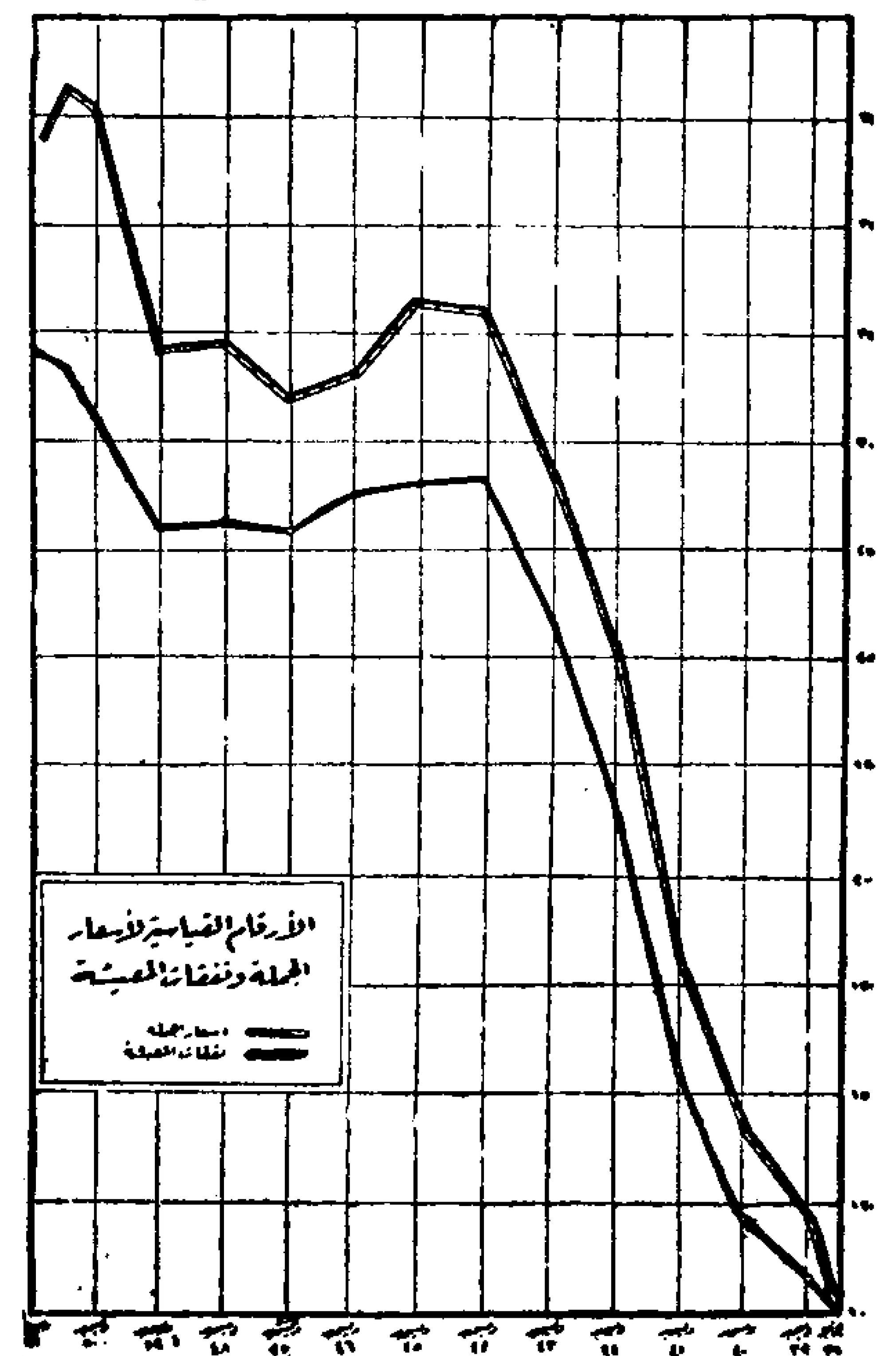
المواد الاخرى ١٥٥ر٣ مقابل ١٥٨ر١ (انخفاض ٣ ٪)

مشكلة الغلاء فى مصر

عرض عام لمشكلة الغلاء .. !

ما من شك فى ان مصر اصبحت تعانى اليوم ــ بالاضافة الى مشكلاتها السياسية والاجتماعية والقومية ــ مشكلة اقتصادية كبرى لها خطرها واهميتها فى الاقتصاد القومى . . . وهى مشكلة الغلاء الذى تفاقم وتضخم بشكل مريع جعل الناس يشكون مر الشكوى من ذلك الغلاء المسعور الذى ذهب بمدخراتهم القليلة ، واتى على ثرواتهم الضئيلة ، ولم يبق لهم الا دخولهم البسيطة لينفقوا منها ولكنها لم تعد تتحمل مثل هذه الموجة الغلائية الجامحة .. فراحوا يقترضون المال علهم يسدون به حاجتهم ، ولكن هدا العلاج لا يلبث ان تزول آثاره سريعا فتعود مشكلاتهم المالية تهدد كيانهم من جديد الى ان افلس الكثير من التجار فى العام الماضى وتشتتت الاسر والافراد عندما اضطرتهم الظروف القاسية لان يبيعوا الكثير من ممتلكاتهم واثاث بيوتهم .. !

ويكفينا النظر الى الاحصائيات الرسمية التى امامنا لتعبر عن حالة الغلاء الفاحش فندرك حقيقة الموقف وتوضح لنا حالة الغلاء الذى كاد يأخذ بعقولنا .. فالاحصائية الخاصة بالارقام القياسية لاسعار الجملة ونفقات المعيشة تعطينا فكرة واضحة عما وصلت اليه الاسعار فى ايامناهذه



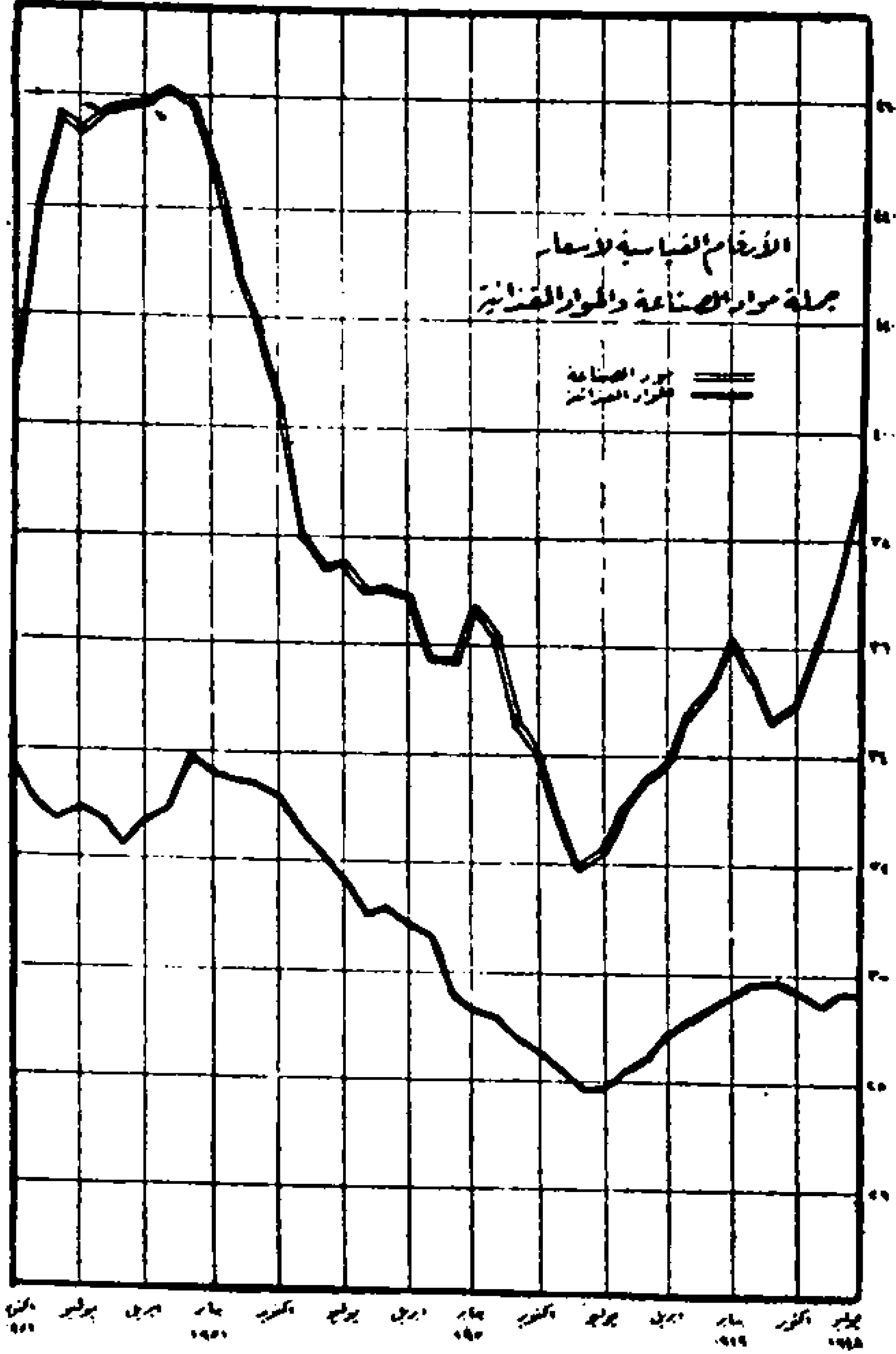
وعن ذلك الارتفاع الكبير الذى يطرأ كل يوم على الاسعار . . فالرقم قياسى لنفقات المعيشة آخذ فى لارتفاع منذ عام ٤٩ حتى الآن فوصل ى شهر يناير الماضى ٣٢٢ر٦ بالنسبة الى يونيو ١٩٣٩ كأساس = ١٠٠ مقابل ٢٨١ر٥ فى يناير ١٩٥١ . ولا شك ان مثل هذا الارتفاع الضخم كان له اثر فعال على طريقة معيشة افراد الشعب الذين كادوا ان يصابوا بالجنون من ذلك الغلاء الفاحش .. على ان هذا الارتفاع فى الاثمان لم يقابله اى ارتفاع فى الاجور والمرتبات فما زالت نسبة الارتفاع فى نفقات المعيشة تفوق بكثير نسبة ارتفاع الاجور والمرتبات ، الامر الذى جعل من المستحيل ان تتحمل دخول الناس نفقات المعيشة الباهظة .. !

ومما لا شك فيه ان هذا الرقم يعتبر من الارقام العالية جدا والتى لم يسبق لها الظهور حتى فى ظروف الحرب العالمية الثانية العصيبة . . وبالمثل فان الرقم القياسى لاسعار الجملة قد قفز قفزة هائلة فسجل فى اكتوبر الماضى ٣٧٠ر٧ بالنسبة الى يونيو كأساس = ١٠٠ ، وهذا الرقم ايضا يعتبر من الارقام القياسية العالية التى سجلتها الاحصائيات المصرية اذ ان اعلى رقم قياسى ظهر حتى الآن هو ٣٩٠ر٦ وكان ذلك فى شهر فبراير ١٩٥١ .

ولا شك ان هذا الارتفاع الكبير الذى سجلته لنا هذه الاحصائية يدعونا لان نقتفى اثرها وان نبحث ورائها لنعرف الاسباب التى دعت الى ارتفاع هذين الرقمين ذلك الارتفاع الفاحش

فالنسبة لنفقات المعيشة فان ذلك الارتفاع يعزى الى انخفاض قيمة النقود وضعف قوتها الشرائية وارتفاع اسعار القطن والصوف والى ارتفاع اسعار السلع كما هو مبين بعد . ويعزى ايضا الى عدة عوامل اقتصادية متجمعة سيأتى ذكرها بالتفصيل بعد .. !

اما بالنسبة الى ارتفاع اسعار الجملة فمن المعروف ان الرقم القياسى لاسعار الجملة يتكون من رقمين اصليين هما الرقم القياسى لجملة المواد الغذائية والرقم القياسى لجملة مواد الصناعة .



فالنسبة للمواد الغذائية نجد أن رقمها القياسى ابتدأ فى الارتفاع منذ شهر اغسطس ١٩٤٩ حتى الآن .

ولا شك ان هناك الكثير من العوامل السياسية والاجتماعية التى تجمعت مع بعضها فسببت ذلك الارتفاع الشنيع . فمن المعروف ان اسعار البن والسكر والشاى ابتدأت فى الارتفاع بصورة مخيفة منذ شهر يناير ١٩٥٠ وظلت فى ارتفاع مستمر حتى الآن حيث سجل رقمها القياسى فى اكتوبر ١٩٥١ ٢٨٢ ٪ مقابل ٢٧٧ ٪ فى اكتوبر ١٩٥٠ ومقابل ٢٣٨ ٪ فى اكتوبر ١٩٤٩ . . !

وكذلك تضافرت العوامل الزراعية والانتاجية على رفع الرقم القياسى للغلال ومنتجات الالبان وزيوت الاكل فارتفعت ارقامها ارتفاعا كبيرا ، فادى ذلك الى ارتفاع ملحوظ فى الرقم القياسى العام لجملة المواد الغذائية .

ولاشك ان سياسة الانتاج الحيوانى فى البلاد لها أثرها السىء فى رفع الرقم القياسى لاسعار اللحوم والاسماك اذ انه ما زال يسجل ارتفاعا ملحوظا شهرا بعد شهر .. !

بيد ان ارتفاع ايجارات الاطيان الزراعية يلعب اكبر الادوار فى تسجيل

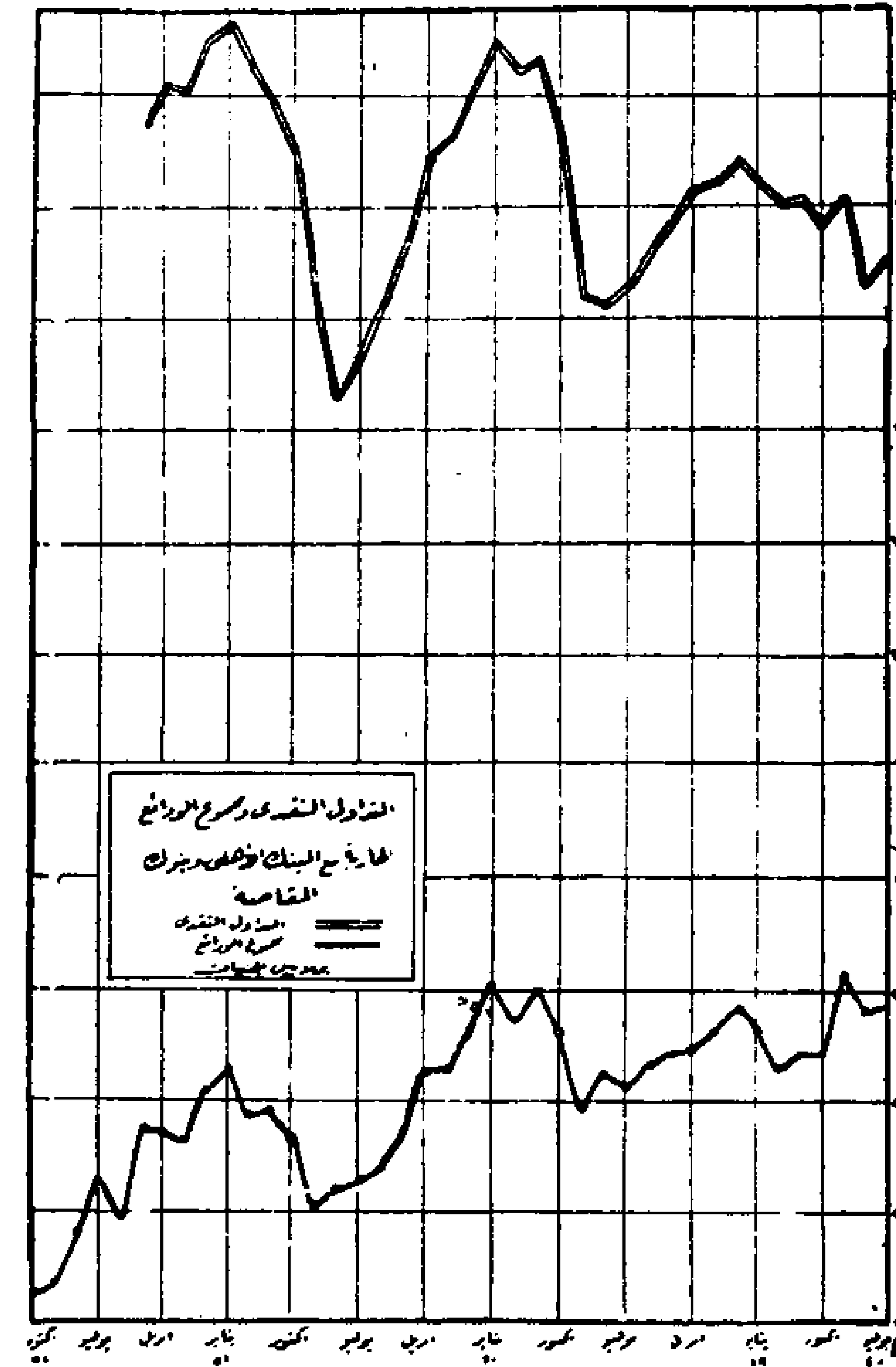
ذلك الارتفاع ، ويجب علينا اذا اردنا تخفيض نفقات المعيشة ان نعمل على تخفيض ايجارات الاطيان الزراعية وتخفيض ثمن الادوات والمواد اللازمة للزراعة .. !

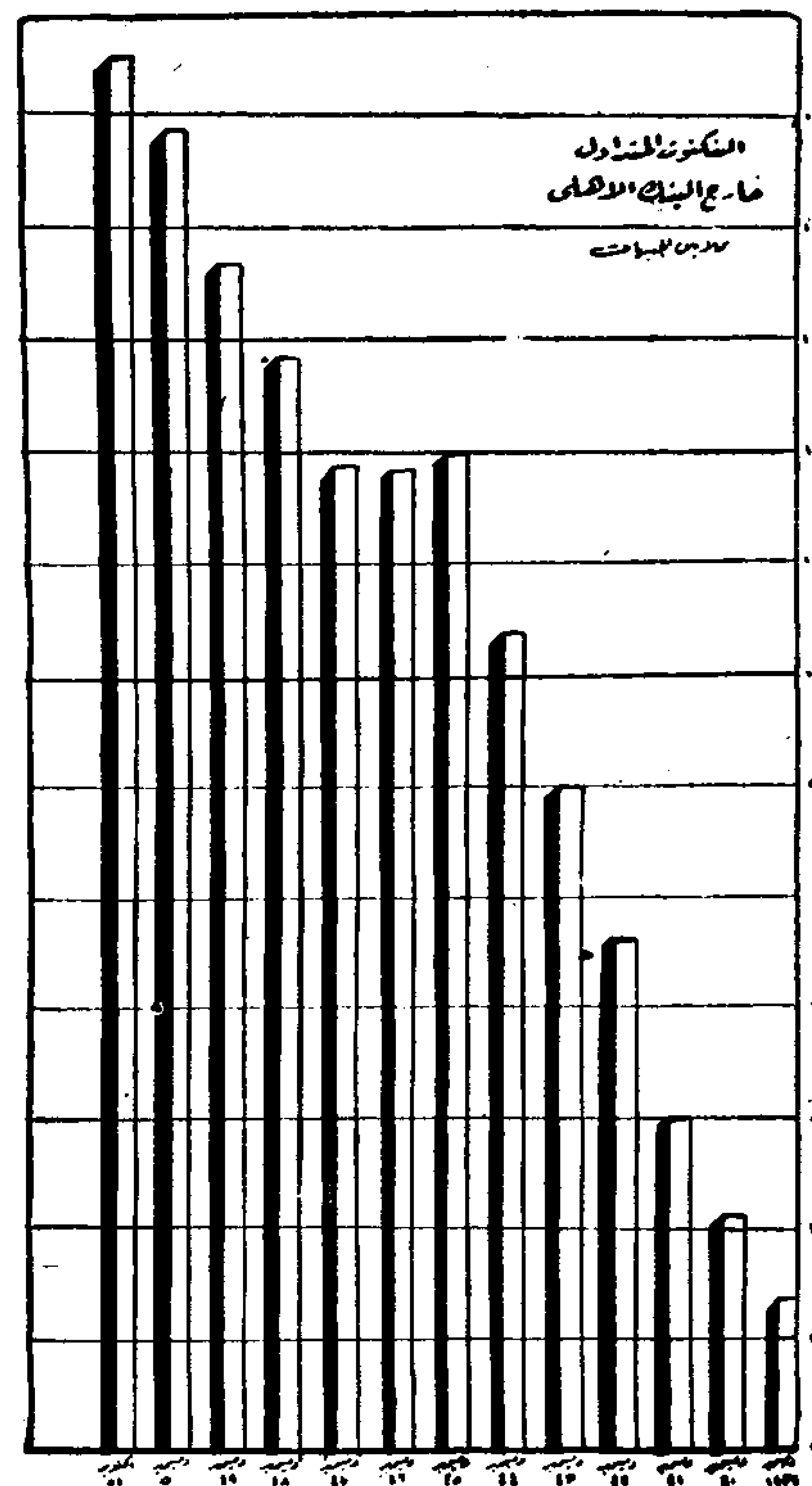
اما الرقم القياسى لجملة المواد الصناعية فقد سجل ارتفاعا ملحوظا ابتداء من شهر سبتمبر ١٩٤٩ وهو الشهر الذى قررت فيه الحكومة المصرية تخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للذهب والدولار وغيره من العملات الصعبة مجاراة للتخفيض الذى اجرته حكومة انجلترا فى الجنيه الاسترلينى .. ! وقد كان فى وسع الحكومة وقتذاك ان تحافظ على قيمة الجنيه المصرى داخل البلاد وخارجها وذلك بعدم مجاراة انجلترا فى تخفيض قيمة العملة . . وكان بوسعها ايضا ان تستفيد من هذه الخطوة فى مشروع تأميم البنك الاهلى وشراء اسهمه . ولكنها لم تفعل ذلك بالنسبة لعدم استقلال سياستها النقدية .. ! والمهم فى الامر ان هذا التخفيض كان بمثابة حجر الزاوية فى تسجيل ارتفاع الرقم القياسى لمواد الصناعة حتى سجل فى شهر مارس ١٩٥١ ٥ر٤٦٠ ٪ ثم سجل بعد ذلك انخفاضا سريعا حتى وصل فى اكتوبر من نفس العام ٤١١ر٠ ٪ فاذا عرفنا ان الرقم القياسى لجملة مواد الصناعة يشمل مواد الوقود ، الصابون ، الورق ، مواد البناء ، الاسمدة ، المعادن ، المنسوجات القطنية والصوفية ، الجلود ، مواد الدباغة ، والعقاقير الطبية وعرفنا ان معظم هذه المواد يعتمد فى انتاجه على الاستيراد من الخارج ان لم يكن هو نفسه يستورد من الخارج لعرفنا السر فى ارتفاع ذلك الرقم القياسى اذ انه راجع الى شدة الغلاء الذى تعانيه دول الغرب وانخفاض قيمة الجنيه المصرى والاسترلينى بالنسبة للعملات الاخرى ، ناهيك عن ارتفاع الضرائب الجمركية ، وتكاليف الشحن والاستيراد وقيود حماية الصناعات المحلية وغيرها من الاسباب .. !

اسباب الغلاء .. وطرق علاجه ..

أولا ــ ازدياد حدة التضخم النقدى:

لا شك ان للعوامل النقدية اثرها الفعال فى التسويق والاسعار اذ انها تلعب اكبر الادوار فى تحديد اسعار السلع والمنتجات ، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين اسعار السلع وكمية النقود المتداولة بين ايدى الناس ..! فزيادة النقد المتداول من شأنها ان تعمل على خفض القيمة الداخلية للعملة اى ضعف قوتها الشرائية وبالتالى ارتفاع اسعار السلع والحاجيات .. ! على انه يحدث العكس فى حالة الانكماش النقدى، فان القوة الشرائية للنقود ترتفع قيمتها وتنخفض الاسعار تبعا لذلك .





واذا ما القينا نظرة بسيطة على احصائية التداول النقدى وودائع البنك الاهلى واحصائية البنكنوت المتداول لتبين لنا خطورة الموقف اذ ان البنكنوت المتداول خارج البنك الاهلى قد ازداد زيادة كبيرة منذ عام ١٩٣٩ فبلغ فى شهر اكتوبر الماضى ١٩٣ر٦ مليون جنيه مقابل ٢٦ر٤٥ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٣٩ وهذه الزيادة لا شك انها تعمل على خفض قيمة العملة الداخلية ما لم يقابل ذلك التضخم النقدى بتوسع مستمر فى الانتاج . اما الاحصائية الثانية فتبين لنا حركة الخطين البيانين للتداول النقدى ولمجموع الودائع الجارية لدى البنك الاهلى وبنوك المقاصة خلال الثلاث سنوات الماضية ، ولا شك اننا نستطيع ان نقول ان لمحصول القطن اثر فعال على ميل هذين الخطين نحو الارتفاع فى مبدأ موسم القطن .. !

والواقع ان ازدياد حدة التضخم النقدى فى مصر راجع الى ضعف نظام الاصدار المصرى خلال الاعوام الماضية اذ ان البنك الاهلى المصرى كان يكتفى بالحصول على اذونات الخزانة البريطانية كغطاء نقدى لاصدار البنكنوت المصرى ..

ولما كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت فى عام ١٩٣٩ واستمرت حتى عام ١٩٤٧ تقريبا . وكانت تقيم فى مصر قوات هائلة من الجيوش الانجليزية التى كانت تنفق مبالغ طائلة سنويا ، فكانت كلما احتاجت الى نقد مصرى تقدمت الى البنك الاهلى باذونات الخزانة البريطانية للحصول مقابلها على البنكنوت المصرى ..

ولا شك ان وجود مثل هذا النظام النقدى ساعد على ازدياد حدة التضخم المالى وكثرة الاموال المتداولة مما عمل على رفع سعر السلع والمنتجات ارتفاعا باهظا .. !

ولمعالجة هذا التضخم يجب على البنك المركزى (البنك الاهلى) ان يقوم من جانبه بعمل الآتى :

١ ــ رفع سعر الخصم وهو ما يؤدى الى هبوط الاثمان ووقف حركة المضاربات .

٢ ــ رفع نسبة الاحتياطى النقدى حتى يمكن أن يحتفظ لديه بكمية كبيرة من الاموال السائلة ، فيحجزها عن التداول حتى يقلل من كمية النقد المتداول .

٣ ـ الا يقوم البنك الاهلى بأعمال البنوك التجارية فيقتصر على اعمال البنوك المركزية حتى لا يكون منافسا للبنوك الاخرى او مضاربا لهم فيحدد سعر الخصم وسعر الفائدة على اساس مصالحه هو وليس على اساس المصلحة النقدية العامة .

ثانيا ـ زيادة الودائع والمدخرات بالبنوك وصناديق التوفير مع عدم وجود بنك مركزى للدولة

مما لا شك فيه ان الودائع والمدخرات بالبنوك وصناديق التوفير قد اخذت فى الزيادة فى فترة الحرب والفترة التى تلتها وذلك بسبب كثرة الاموال المتداولة وزيادتها عن حاجة البلاد .. وكان من نتيجة ذلك ان عملت هذه البنوك على استثمار هذه الاموال فى مشروعات تجارية وصناعية وزراعية ولم تحتفظ لديها الا بمقدار من الاموال السائلة تلقيها لمقابلة طلب العملاء فى السحب من ودائعهم طرفها كما انه لم يكن هناك قانون يجبرها على الاحتفاظ بأى احتياطى نقدى لدى البنك الاهلى نظرا لعدم وجود بنك مركزى للدولة . ولما كانت البنوك المركزية تحتفظ لنفسها بالحق فى مراقبة اعمال البنوك والاشراف عليها فانها لا شك تستطيع بذلك ان تتحكم فى تحديد نسبة الاحتياطى النقدى تبعا للاحوال النقدية السائدة فى البلاد . ثم هى اذا رأت ان البلاد فى حالة تضخم مالى تدخلت فى الاسواق المالية فتبيع بعض مالديها من الاوراق المالية والسندات وتحتفظ فى خزائنها بهذه الاموال فتحجزها عن التداول فتعمل بذلك على تحقيق انكماش نقدى يحفظ العملة قيمتها ويعمل على خفض اسعار السلع . وبالعكس او انها رأت ان البلاد فى حالة انكماش نقدى فانها تتدخل فى سوق الاوراق المالية مشترية وتكثر من الاموال المتداولة بأن تصدر بنكنوت جديد كما تخفض من نسبة الاحتياطى النقدى حتى تتمكن البنوك من الاستفادة من وجود الاموال والعمل على استغلالها وزيادة سرعة تداولها .

(البقية بالعدد القادم)

جورج يعقوب
بكالوريوس فى التجارة

صالة العرض الباريسية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢

فيما يلى برامج احتفالات موسم باريس لصالات العرض للنصف الثانى من عام ١٩٥٢ :

صالة العرض الدولية للسيارات والدراجات والرياضة من ٢ الى ١٢ أكتوبر .

الصالة الدولية للتغليف والحفظ والعرض الفنى والتوزيع من ٢ الى ١٢ اكتوبر .

الصالة الدولية لمعدات المكاتب من ٨ الى ١٩ اكتوبر .

الصالون البحرى الدولى من ٢٧ سبتمبر الى ١٢ اكتوبر .

الصالة الدولية للمواد المستخدمة فى التعبئة والصناعات المماثلة من ٢ الى ١٢ اكتوبر .

صالة الدعاية من ٢ الى ١٢ اكتوبر .

صالة الطباعة الفنية وصناعة الورق من ٢٣ الى ٣١ اكتوبر .

اسبوع الجلود من ١٣ الى ٢٢ سبتمبر .

معرض التسخين الصناعى والاجهزة الحرارية من ٢٧ سبتمبر الى ١٢ اكتوبر .

معرض الخريف من ١٣ الى ٢٩ سبتمبر .

الصالة التجارية والمهنية للورش الفنية من ٢٢ سبتمر الى ٢ اكتوبر .

الصالون الحادى عشر الاهلى للتليفزيون والصالون السادس عشر الاهلى للراديو والالكترون من ٢٩ سبتمبر الى ١٢ أكتوبر

صالون الطفولة والشباب والعائلة من ٢٦ نوفمبر الى ١٤ ديسبمر .

السلع العالمية

السلعة	الوحدة	ابتداء العام	الانتاج العالمى قبل الحرب	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	الاستهلاك العالمى قبل الحرب	١٩٥١	أسعار المقارنة	السعر الحالى	السعر عام ١٩٣٧
القمح	بالمليون بوشل	ابريل	٦٠٢٤	٦٣٢٠	٦٥٠٠	—	—	—	شيكاغو ــ سنت / بوشل	٢٤٣	٩٧
ذرة	« «	«	٤٧٥٠	٥١٤٥	٥٣٩٥	—	—	—	« « «	١٨٠	٥٧
شوفان	« «	«	٤٣٦٥	٤١٦٠	٤٢٧٠	—	—	—	« « «	٨١	٣٢ر٤٥
شعير	« «	«	٢٣٦٥	٢٤٢٥	٢٥٨٠	—	—	—	—	—	—
ارز	بالمليون طن	يوليو	١٥٠	١٥٢	١٥٠	—	—	—	كلكتا ــ بالروبيه / باوند	١ ر١٦	٧ ر٣
دهون وزيوت	بالألف طن	يناير	٢١٢٠	٢٢٧٠٠	٢٢٨٠٠	٢٣٨٠٠	—	—	—	—	—
سكر	« «	سبتمبر	٢٩٠٧٠	٣٥١٠١	٣٥٨٨٦	—	—	—	كوبا ــ دولار / ١٠٠ رطل	٢٨ر٤	١ر٤٥
شاى	مليون رطل	يناير	٨٨٢	٨٦٥	٩٧٥	—	٨٧٦	٩٧٣	لندن ــ بنس للرطل	١ ر٣٥	١٥ر١٨
بن	مليون كيس	يوليو	ــر٣٥	٢٩ر٩	٣١ر٧	—	—	—	سانتوس ــ سنت للرطل	٥٤	١١
كاكاو	بالألف طن	اكتوبر	٧٠٤	٧٦٩	٦٧٠	—	—	—	نيويورك ــ سنت للرطل	٤ ر٣٨	١١
طباق	مليون رطل	يوليو	٦٥٩٧	٧١٢٠	٧٣٧٠	—	—	—	بنس / للرطل	٥٤	٥ ر١٥
قطن	مليون بالة	أغسطس	٣١ر٧	٢٧ر٧	٣٤ر٤	—	٣٠ر٦	ــر٣٢	نيويورك ــ سنت / رطل	٥ ر٤٠	٣ ر٩
صوف	مليون رطل	يوليو	٢ر٥٨	٢٢٧٤	٢٢٩٣	—	٢٠٥٨	٢٠٥٠	سوق لندن بنس للرطل	١١٢	٢٥ر٦٦
جوت	بالألف طن	يوليو	١٨٥٠	١٥٣٠	١٧٠٠	—	—	—	دندى ــ جنيه للطن	١٢٦	٥ ر١٨
مطاط	« «	يناير	٩٩٧	١٨٥٥	١٨٨٠	—	١٠٤٩	١٤٩٥	لندن ــ بنس للرطل	٣٢	٥ ر٩
مطاط صناعى	« «	«	—	٥٣٥	٩٠٨	—	—	٨١٥	نيويورك ــ سنت للرطل	٢٣	—
فحم	بالمليون طن	«	١٠٤٩	١١٧٥	١٢٢٣	—	—	—	درهام ــ جنيه للطن	٥٠ر٥	١ ر١
حديد خام	« «	«	١٤٣	١٨٧	٢٢٥	—	—	—	جنيه للطن	٩ ر٥	١ ر١
نحاس	بالألف طن	«	٢١٤٠	٢٤٥٥	٢٥٨٠	—	—	٥٢٨٠	نيويورك ــ سنت للرطل	٥ ر٢٧	١٣ر١٣
رصاص	« «	«	١٦٦٠	١٦٦٥	١٦٢٠	—	—	١٦٣٥	« « «	ــ ر١٩	ــ ر٦
قصدير	« «	«	١٨٤ر٢	١٦٧	١٦٤	—	١٦٥ر٥	١٤٠	لندن ــ جنيه للطن	٩٦٥	٢٤٢
زنك	« «	«	١٣٣٠	١٨٩٠	١٩٩٠	—	—	١٨٩٠	سنت لويس ــ سنت للرطل	٥ ر١٩	٩ ر٦

ويلاحظ أنه فى منتصف شهر مايو الماضى هبطت أسعار المطاط الى ٢٦ بنس للرطل ، وكذلك أسعار الرصاص الى ١٥ سنت للرطل ، بينما كانت أسعار الصوف فى ارتفاع متزايد .

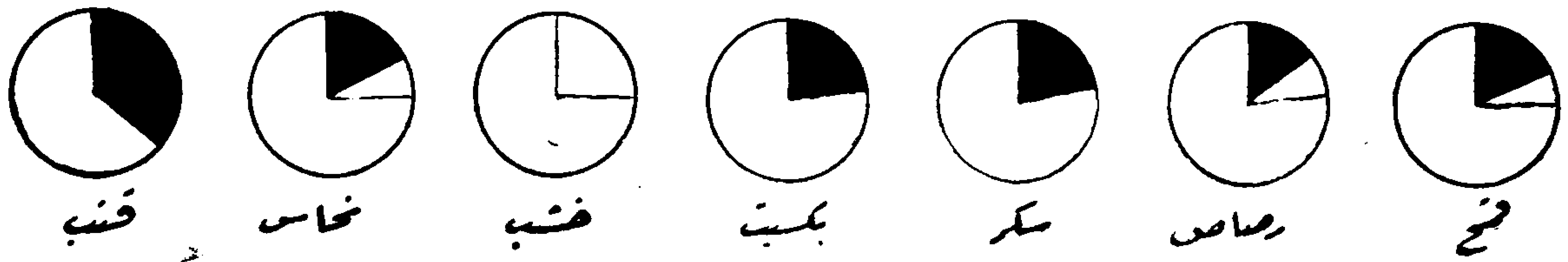
موارد دول الكومنولث

كندا ○ المنطقة الاسترلينية ●

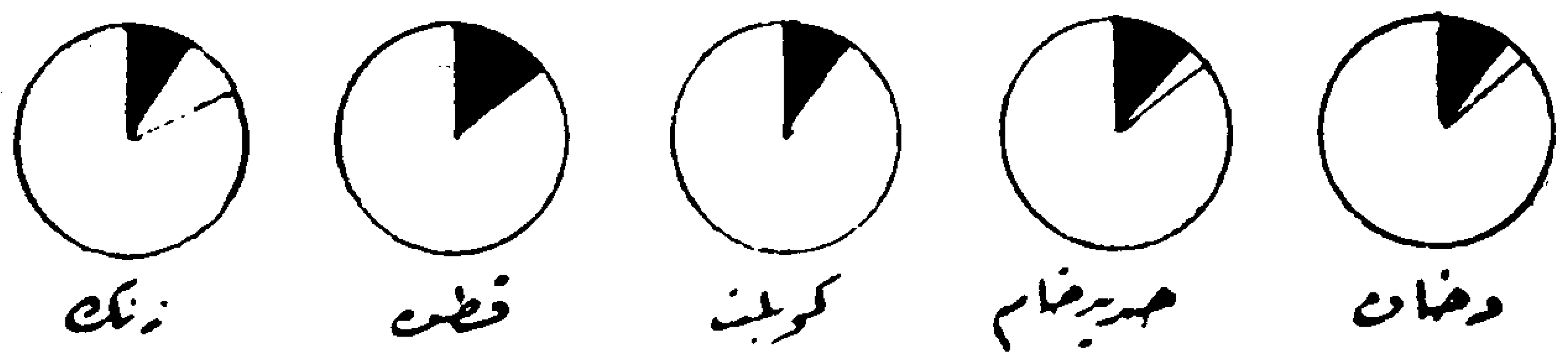
تنتج دول الكومنولث حوالى النصف أو أكثر من إنتاج العالم من الآتى :



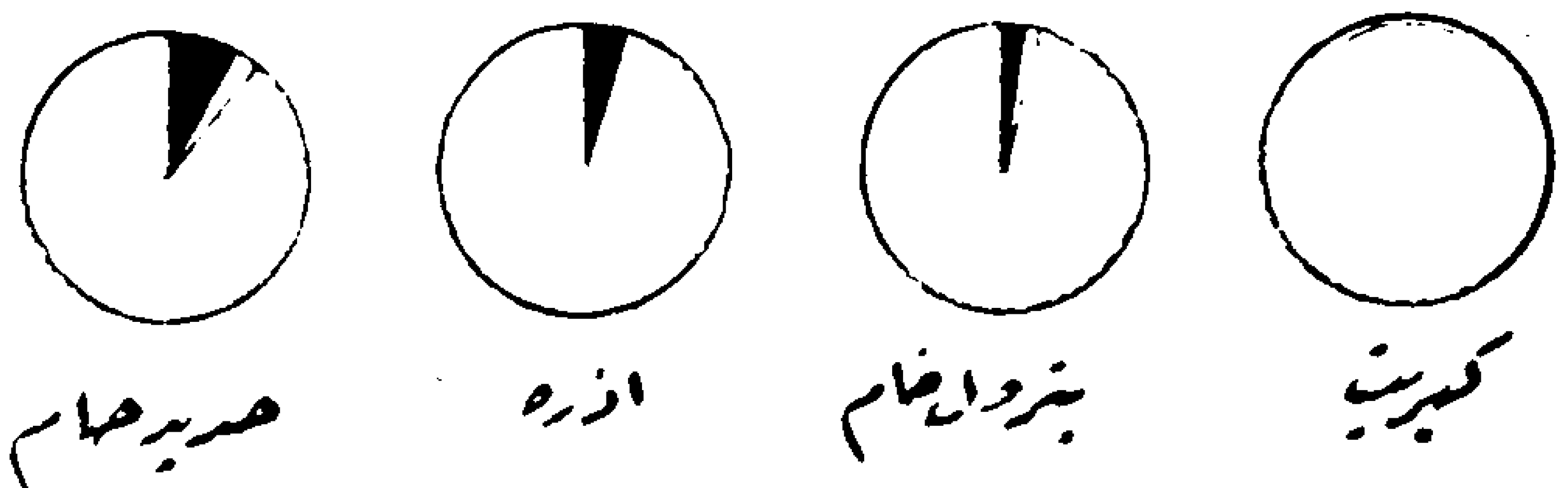
ومن خمس إلى ثلث الآتى :



ومن عشر إلى خمس الآتى :



وأقل من عشر الآتى :



عن مجلة "الايكونومست"

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

في الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها أو فقدها ، وتصبح في أمان بفضل **خزائن**

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلى فأنشأ « الخزائن الليلية » لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل بدون الظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية

عصارة الفكر البشرى



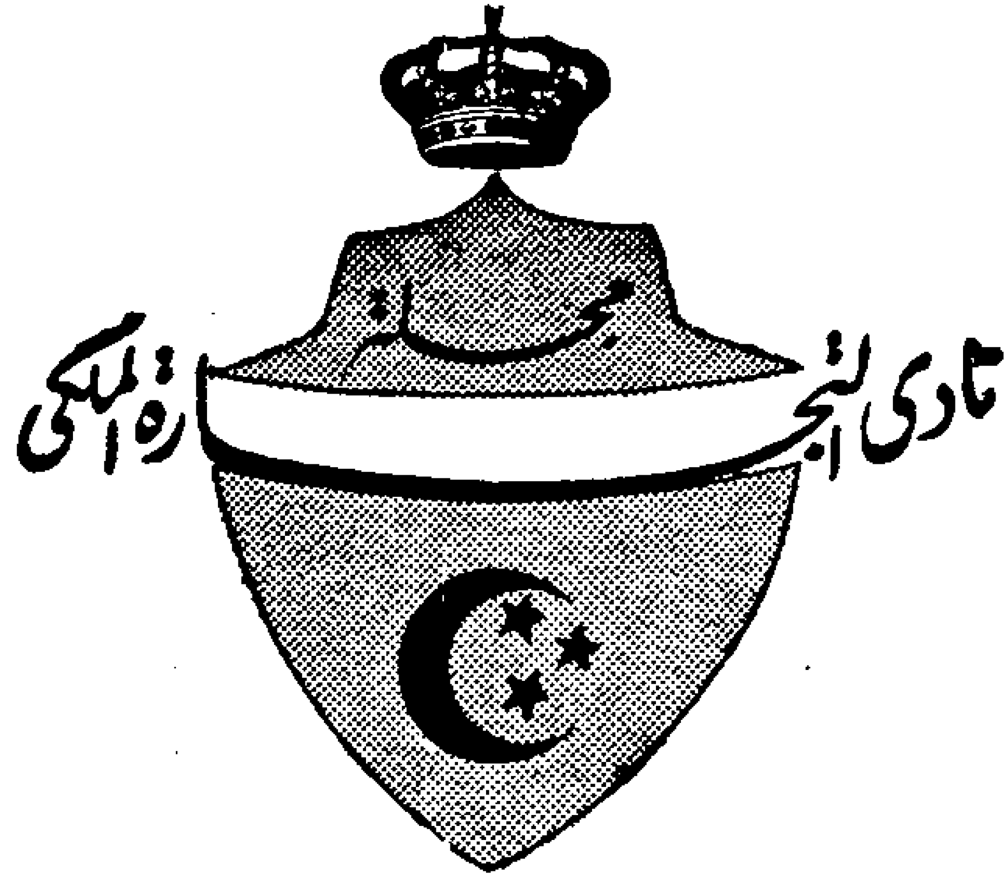
تحتاج النهضات الاقتصادية دائما إلى غذاء من الأفكار الجديدة والتوجيه الفنى الحديث ونهضة مصر الصناعية وقوامها البترول تستطيع أن تجنى أعظم الفائدة من الأبحاث الأساسية والفنية التى تقوم بها صناعة البترول.

وتجرى التجارب باستمرار فى المعامل ومحطات الأبحاث فى جميع أنحاء العالم على مستخرجات البترول لتحسين أنواعها واستنباط استعمالات جديدة لها كما تجرى أبحاث خاصة بالاقتصاد فى استهلاك الوقود وزيوت التزييت وأخرى على المنتجات والأساليب الخاصة التى تستعمل فى الطب والزراعة وغيرها فى تصميم الماكينات والآلات وتنظيم المصانع وفى العديد من العمليات الصناعية التى تستخدم البترول ومشتقاته. وتنفق مجموعة شركات شل على الأبحاث فى العام الواحد حوالى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات.

وقد بدأت هذه الأبحاث تؤتى ثمارها فى نهضة مصر الصناعية. فقد أدت إلى خفض معدل استهلاك الوقود فى المحركات المستعملة فى المواصلات والصناعة وإلى إنتاج الكبريت لصناعة الحرير الصناعى والزيوت المضادة للملاريا لمكافحة هذا المرض وزيوت وقود خاصة لمقاومة الجراد فى المناطق الموبوءة وتوفير وسائل خاصة لمد الطائرات بالوقود فى مطار فاروق - وهو الحلقة الهامة فى المواصلات الجوية الدولية - كما ساعدت فى تدريب الموظفين والعمال الفنيين المحليين ومكنت من إيجاد المكتب الفنى الذى يقدم خدماته ومعونته الفنية لجميع المشتغلين بالصناعة والزراعة وكذلك لمختلف المصالح الحكومية.



فى خدمة الاقتصاد الوطنى



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٥
١٥ اغسطس ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

ان فى التأنى السلامة : لصاحب الامتياز .
عرض وتعليق : تحديد الملكية الزراعية — أجور المساكن زيادة الانتاج — زيادة الضريبة التصاعدية — بحث الميزانية الجديدة .
تحديد الملكية الزراعية :
أخبار اقتصادية
واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر : بقلم صاحب الامضاء
النقل وادخال صناعة الاطارات وأنابيبها فى مصر : بقلم الاستاذ حسن عبد العزيز محيسن .
اقتصاديات الشرق الاوسط : اقتصاديات الباكستان .
تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية : بقلم الاستاذ موسى حقى .
شخصيات اقتصادية : الاستاذ محمد الشافعى اللبان .
اخبار الاقتصاد العالمى .
الاوراق المالية : عن النصف الاول من أغسطس ١٩٥٢ .
مركبات النقل فى العالم .
القطن : فى النصف الاول من أغسطس ١٩٥٢
اصلاح نظم ملكية الاراضى فى الهند .
وظيفة الاعلان وتحليل الجمهور: بقلم الاستاذ محمود عساف
مشكلة الغلاء فى مصر : بقلم الاستاذ جورج يعقوب .
قانون المؤسسات الاجنبية التى لها فروع أو وكالات فى سوريا : بقلم الدكتور يوسف جرجس برسوم .
قوانين وقرارات : تعديلات قوانين الضرائب الجديدة .

ان فى التأنى السلامة

تمت حركة التحرير كحلم جميل خاطف ومرت بما طوته من حوادث جسام كأنها شريط سينمائى ممتع وبين عشية وضحاها أفاق الشعب من سبات عميق طويل يملأ رئتيه بنسيم الحرية والكرامة بعد أن أزيح عن صدره كابوس غشوم ثقيل .

تلك كانت حركة الجيش المباركة وقد بدأت وانتهت فى سرعة واحكام واتزان وسلامة فى الارواح وتنزه عن الاضطراب والفوضى — فكان انقلابا تاريخيا نظيفا كريما رفع مستوى مصر فى نظر العالم أجمع وقدمها الى الامام قرنا من الزمان .

ثم تولت زمام الامور المدنية حكومة رضى عنها الجيش والشعب معا وبادرت على الفور بالاقدام على اصلاح ما أفسده النظام الغابر فى نواحى الاقتصاد والاجتماع . ولكن الجمهور المتعطش الى الاصلاح يتعجل الحكومة أكثر مما يجب ويطالبها فى كل يوم بأن تقلب النظام الاقتصادى رأسا على عقب فى طرفة عين وأن تصلح المستوى الاجتماعى بين يوم وليلة ثم تتطوع الصحافة بنشر الآراء الصالحة وغير الصالحة والمعتدلة والمتطرفة مما يزعج الخواطر ويسبب اضطرابا فى الحياة واحجاما عن الانتاج والاستغلال بما يتعارض مع أهداف المسئولين . فليس من المصلحة فى شىء أن يحشر غير المختصين أنفسهم فى أدق الشئون المتعلقة بكياننا الاقتصادى والاجتماعى ولا أن تعالج هذه الامور المالية الخطيرة دون دراسة مستفيضة رزينة من المختصين المسئولين مع اعطائهم الفرصة العادلة الكافية للتعمق فى الدرس وتقليب الامور على كافة وجوهها للخروج بقواعد وتشريعات تتمشى مع الاتجاهات الجديدة دون احداث هزات عنيفة تضربموارد انتاجنا التى نحن فى أشد الحاجة لدعمها ومضاعفتها .

من أجل هذا نتوجه الى قادة الجيش والشعب والصحافة برجاء الوثوق فى كفاية المختصين بالشؤون الاقتصادية والمسئولين عن أحوالنا المالية وترك الفرصة لهم لدراسة تلك الامور الجليلة الخطر فى حياتنا فى جو من الهدوء والتفكير والاتزان .

ان موضوع تحديد الملكية الزراعية — والضرائب التصاعدية — وأجور المساكن — وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين — والرسوم الجمركية — وضريبة الارباح التجارية والصناعية — وحل الوقف وغيرها من الشئون التى تملأ الصحف فى كل يوم بعد الانقلاب الاخير، كلها أمور غاية فى الدقة والخطورة والتأثير فى حياة البلاد الاقتصادية فلا يجوز أن يشتغل بها غير المختصين من رجال الدولة المسئولين الذين تثق الامة بكفايتهم ووطنيتهم وأن تهيأ لهم سبل الدراسة الهادئة دون ضغط ولا تعجل قد تكون عاقبته شرا على اقتصادنا فى مستهل بناء كياننا الوطنى الجديد .

عبد الله فكرى أباظه



تحديد الملكية الزراعية

لا تزال الجهات المسئولة تبحث موضوع تحديد الملكية الزراعية وتوازن بين مختلف الاعتبارات لكى تصل الى الحل السليم المعقول الذى يحقق العدالة الاجتماعية وفى الوقت نفسه لا يؤثر فى البناء الاقتصادى للدولة . والقائمون بتحديد الملكية الزراعية يختلفون فى الحد الاقصى لها وهم يعترفون بأن هذا التحديد ليس مبرءا من العيوب ، ولكنهم يقولون ان تأثيره النفسى عظيم المفعول فى اذاعة الاحساس بالعدالة الاجتماعية وتقريب الفروق بين الطبقات . أما القائلون بأن يجىء تحديد الثروات عن طريق فرض الضرائب التصاعدية والتشديد فيها فحجتهم أن هذه الوسيلة تؤدى الى الغاية المطلوبة دون احداث أى اضطراب .

وقد أخذت الصحف اليومية تنشر الابحاث المختلفة لكلا الفريقين وبدأت الطبقة المفكرة تعتنى بالموضوع مؤيدة ومعارضة . وهذه ظاهرة حسنة فانه فى المسائل الاقتصادية يحسن أن تصدر القرارات بعد بحث عميق شامل .

أجور المساكن

وهذا موضوع آخر أثير فى العهد الجديد وقد قيل أن الحكومة تفكر فى تخفيض هذه الاجور بنسب متفاوتة ولكنها عادت الى شىء من التريث حتى لا يضار أصحاب الاملاك وكثيرون منهم من الطبقة المتوسطة يعيشون فى دخولهم من أجور المساكن التى يملكونها .

وقد خشى القائمون بخفض أجور المساكن أن يؤدى هذا الخفض الى نشوء أزمة جديدة وخطر يجب تلافيه فان تنشيط حركة البناء ضرورى وهو الوسيلة الطبيعية لبلوغ تخفيض الاجور .

زيادة الضريبة التصاعدية

وقد صدر مرسوم بتشديد فئات الضريبة التصاعدية مع الدخول الكبيرة وفى الوقت نفسه أعلنت الحكومة بكل الوسائل عن ترحيبها برؤوس الاموال الاجنبية واتاحة الفرصة لاستغلالها فى داخل البلاد وهذه سياسة يجب التمسك بها فان جانبا كبيرا من الرخاء الذى تتمتع به مصر يرجع الى نشاط هذه الاموال وخاصة فى ميدان الصناعة .

الارصدة الاسترلينية

يؤخذ من احصائية جريدة الفينانشيال تيمز اللندنية ان ديون بريطانيا الاسترلينية قد تغيرت ملكيتها فى السنة الماضية . فأرصدة استراليا الاسترلينية التى كانت حوالى ٧٢٠ مليون جنيه فى منتصف العام الماضى قد انخفضت الآن الى حوالى ٣٠٠ مليون جنيه فقط وذلك نتيجة انخفاض الطلب العالمى على الصوف واستمرار الواردات الاسترالية على مستواها السابق . وكذلك هبطت أرصدة الهند من حوالى ٦٦٠ مليون جنيه الى حوالى ٥٤٠ مليون وكذا أرصدة نيوزيلندا من حوالى ١٢٥ مليون جنيه الى حوالى ٨٥ مليون اما أرصدة الباكستان واتحاد جنوب أفريقيا فلم تنخفض الا بنسبة ضئيلة

هذا وقد انخفضت أرصدة مصر بحوالى ٩٠ مليون جنيه وكذلك أرصدة ايران بحوالى ١٥ مليون جنيه .

ويقدر مجموع الانخفاض الذى أصاب أرصدة بلاد الكومنولث البريطانى والبلاد التى تستعمل الاسترلينى على نطاق واسع بحوالى ٧٥٠ مليون جنيه فى خلال سنة واحدة .

وقد استطاعت بريطانيا مواجهة هذا السحب ـ بالاضافة الى العجز فى ميزانها الذى منيت به ـ بالتضحية بحوالى ٨٥٠ مليون جنيه من احتياطياتها الذهبية وبزيادة ديونها لأوروبا وبلاد المستعمرات البريطانية .

زيادة الانتاج

ولابد من الاعتراف بأن اعادة توزيع الثروة بهذه الوسيلة أو بتلك لن يؤدى وحده الى رفع مستوى المعيشة فلابد من العمل أيضا على زيادة الانتاج باحسان استغلال الموارد الموجودة واستنباط موارد جديدة .

وتشجيع الصناعة أمر ضرورى كوسيلة لزيادة الدخل القومى . ومن هنا كان لابد من تشجيع رؤوس الاموال سواء كانت مصرية أو أجنبية على التحول الى ميادين الصناعة والانتفاع بخبرات الدول الصناعية التى سبقتنا فى هذا المضمار ومن حسن الحظ أن القائمين بالامر يدركون هذه الحقيقة ويتصرفون على هداها وهم حريصون أشد الحرص على تأمين رؤوس الاموال وتخفيف القيود الضرائبية على الصناعة بحيث لا تتجاوز ما يماثلها فى الجهات الاخرى

بحث الميزانية الجديدة

ولم تصدر الميزانية الجديدة للعام القادم حتى الآن بسبب تعدد الوزارات فى الفترة الاخيرة . أما الآن وقد الامور فان البحث يجرى جديا لاصدارها بعد أن تخففت من كثير من أبواب الصرف بسبب الحركة الجديدة ومخصصات الملك ومصاريف القصور الملكية قد خفضت الى حد كبير كما أن الحكومة قد اتبعت سياسة ضغط المصروفات فى مختلف الوزارات والمصالح فألغت السيارات وألغت تصييف الحكومة وقد كان هذا وذاك يكلف مبالغ طائلة .

ولا شك أن تخفيف الميزانية من هذه المصروفات جميعا سيساعد على موازنتها دون تأثير فى المشروعات الانتاجية والانشائية التى يتطلبها الاصلاح والتى تساعد على تقدم البلاد ورخائها .

تحديد الملكية الزراعية

كثر الحديث هذه الايام حول هذا الموضوع وقد اختلفت الآراء وتعددت . وقد رأينا انه من واجبنا — كمجلة اقتصادية فنيـة — ان نساهم فى بحث هذا الموضوع

هذا وقد قدمت هـذه الصحيفة بحثا عن هـذا الموضوع بعنوان ((الملكية الزراعيـة ومشكلة الفقر فى مصر)) فى العدد ١٨ بتاريخ اول ديسمبر سـنة ١٩٥١ ، وبينا فيه ان ((عقدة العقد فى كيان مصر الاقتصـادى هى نظام ملكية الاراضى الزراعية ، وان لم يدخل على هذا النظام تغيير حاسم سريع ، فلا معدى ان نقنع بالتطور التدريجى البطىء فى نواحى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية)) .

عرض للمشكلة

كلنا يعلم كيف بدأت قصـة التفاتيش والضياع فى مصر ، يوم كان الفلاح المصرى عاجزا عن زراعة المساحات المتوسطة ، فضلا عن الشاسعة ، فرؤى اقطاع بعض القادرين هذه التفاتيش ليزرعوها ويعمروها !!

ومنذ عصر اسماعيل ، حين كان يكافىء اخلاص الناس فى العمل باقطاعهم جزءا من الارض ، ولدت الملكيات الزراعية الواسعة ثم طفقت بين مد وجزر حتى تبلورت أخيرا فى الاحصاء التالى المروع :

من يملك ٥ الى ١٠ فدان يبلغ عـددهم ٨٥٦٢٢ ويملكون نحو ٦٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ١١ الى ٢٠ فدان يبلغ عددهم ٤١٤٥٥ ويملكون نحو ٦٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٢١ الى ٣٠ فدان يبلغ عددهم ١١٩٠٧ ويملكون نحو ٣٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٣١ الى ٥٠ فدان يبلغ عددهم ٩١٧٩ ويملكون نحو ٣٥٠ ألف فدان ، ومن يملك ٥١ الى ١٠٠ فدان يبلغ عددهم ٦٧٧٣ ويملكون نحو ٤٥٠ ألف فـدان ، ومن يملك ١٠١ الى ٢٠٠ فدان يبلغ عددهم ٣١٤٨ ويملكون نحو ٥٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٢٠١ الى ٤٠٠ فدان يبلغ عددهم ١٤٤٨ ويملكون نحو ٣٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٤٠١ الى ٦٠٠ فدان يبلغ عددهم ١٤٢ ويملكون نحو ١٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٦٠١ الى ٨٠٠ فدان يبلغ عددهم ١٦١ ويملكون نحو ١٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٨٠١ الى ١٠٠٠ فدان يبلغ عددهم ٩٢ ويملكون نحو ٨٠ ألف فدان ، ومن يملك ١٠٠١ الى ١٥٠٠ فدان يبلغ عددهم ٩٠ ويملكون نحو ١٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ١٥٠١ الى ٢٠٠٠ فدان يبلغ عددهم ٤٠ ويملكون نحو ٧٠ ألف فدان .

ووراء ذلك كله ، يوجد ١٨ر٨٩٤ر٠٨٣ من المواطنين لا يملكون شيئا !!! مما يجعل تهذيب أوضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة ، وأمرا لابد منه .

الناقوس يدق !

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام عقبة كبيرة تحول بين المجتمع ونموه وسعادته ، وجدنا أن تسعة أعشار أرضنا المزروعة ملكا لمائة أسرة تقريبا ٠/٠ والعشر الباقى للملايين !

وتقدمت القيادة العامة للجيش تطلب الاصلاح ويعتبر المبدأ الذى قدمته أساسا صالحـا سليما لتحقيق حياة عادلة بين طبقات الشعب . وان أقل ما يقال فى هذا المبدأ انه انسـانى النزعة يتفق مع ما تنشده الاتجاهات الاقتصادية الحديثة فى دعم أسس العدالة الاجتماعية بين الطبقات ، وتحقيق حياة الرفاهيـة والعزة للشعوب .

حلول ... ومآخذ

ويرى بعض الاقتصاديين أن تحديد الملكية بخمسمائة فدان أمر منطقى يتمشى مع سـنة التدرج ... وأن الطفرة فى مثل هذه الامور توقع ارتباكا فى النظام الاقتصادى الحر . على أن تكون هناك بجانب ذلك ضرائب تصاعدية تبتلع ما يفيض من الدخل عند حد معين .

ويحدد البعض الآخر هذه الملكية بثلاثمائة فدان ... وكلا الرقمين أمر مبالغ فيه ، اذا

((... ولقد تقدمت القيادة للحكومة بطلبات لاصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى عامة الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشـة هانئة . وأولى هـذه المشروعات مشروع تحديد الملكية الزراعية لتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ورفع مستوى الفلاح ، وتحويل رؤوس الاموال للصناعة ، حتى ترقى البلاد بصناعاتها ويرتفع مستوى عمالها .))
(من بيان القيادة العامة للقوات المسلحة)

ما أخذنا فى الاعتبار نسبة مساحة الاراضى المنزرعة فعلا ، والتى يمكن استصلاحها مستقبلا الى عدد السكان ، واحتمال تزايدهم . لذلك فنستبعد هذين الاقتراحين لبعدهما عن روح حركة الاصلاح الاخيرة — اذا ما تعمقنا فى نبل مقاصدها .

وهناك اعتراض وجيه على طريقة التوزيع هو أن الارض ليست متكافئة القيمة فى كل المناطق الزراعية مما يجعل وضع حد موحد لجميع المناطق أمرا لا يتمشى مع روح العدالة المقصودة من التوزيع . لذلك فحبذا لو جعلت تربة الارض من العوامل التى يخضع لها تحديد الملكية .

٥٠ أم ٥٠٠ ؟

والرأى أن تبتاع الدولة أطيان جميع الملاك الطبيعيين أو المعنويين الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فدانا ، أو الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها ، وذلك فى مقابل سندات على الخزينة المصرية تستهلك على أقساط سنوية فى مدة ٢٥ سنة ، وتخـول لحاملها ربحا سنويا معقولا يتمشى مع متوسط ريع الاوراق المالية فى البورصة . ثم توزع الدولة الاراضى المشتراة على الذين يرغبون شراءها من صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ، أو الذين اعتادوا العمل فيها أو استئجارها ويفضل المتزوج على الاعزب ، وذلك فى مقابل أقساط صغيرة على آجال طويلة تدفع من محاصيل الارض نفسها أو بالنقد على حسب اختيار المشترى ، على ألا يزيد ما يمتلك بهذا الاسلوب على خمسة أفدنة . وعلى أن تمد الحكومة والجمعيات التعاونية يد المساعدة لهؤلاء لمصلحتهم ولمصلحة الزراعـة فى مصر وتقدمها على أساس علمى حديث .

وما دمنا نقصد الاصلاح الشامل ، فنرى أن يتم الانتاج الزراعى فى سائر أنحاء البلاد بصورة جماعية ، فيؤلف ملاك ومزارعو كل بلد أو قرية يزيد زمامها عن ألف فـدان ، جمعية تعاونية للانتاج على صورة اتحاد زراعى ليتسنى للدولة التعامل معهم واحاطتهم بخططها فى الانتاج . وتتولى كذلك اتحـادات الملاك والزراع بمعاونة الدولة اعادة تخطيط وبناء القرية المصرية على صورة انسانية كريمة ، على أن يوضع لذلك برنامج شـامل يتم فى خمس سنوات .

ماذا فعلت المجر ؟

واذا ما اقتبسنا نظم الاصلاح فى الدول الاخرى ، نجد أن المجر قامت بنزع الاراضى من الملاك ، ثم وزعتها على الفلاحين ..وقامت بمدهم بالخبراء والفنيين حتى تم استصلاح مساحات شاسعة من الارض .. وأضيفت ثروة جديدة الى الدخل القومى المجرى .

وروسيا ...

وفى روسيا بعد الثورة الشيوعية ، أمكن تجميع الملكية من جديد فى يد طبقة جديدة مما أدى الى استشراء الفساد ، وحدوث مذابح مروعة عام ١٩٣١ للتخلص من طبقـة الملاك الجديدة ... وهذه احدى عيوب الانقلاب المفاجىء !

ثم ايطاليا ... حديثا

فى عام ١٩٥٠ قامت الحكومة الايطالية بنزع الملكيات على أساس الدخل من الملكية الزراعية فى سنة أساسية ، ووزعتها على صغار الزراع بأقساط لمدد تتراوح ما بين ٢٥ سنة و٣٠ سنة ودفعت سندات حكومية للملاك ، وقامت فى الوقت نفسه الجمعيات التعاونية بعملهـا لمصلحة هؤلاء الزراع . فقدمت لهم الحيوانات وأجرت لهم الآلات البخارية الزراعية ، ومدتهم بالاخصائيين الزراعيين الذين يمكنهم ولاشك التوجيه العلمى ... فكتب للمشروع النجاح

هذا فضلا عن أن بلادا أخرى اتبعت هذا التحديد لاصلاح أحوالها مثل اليابان وبورما والهند وفورموزا .

هل فى هذا تفتيت للملكية

ويعترض البعض على أن تحديد الملكية ، واعادة توزيع الارض ، فيه تفتيت للملكية مما قد يعود بالضرر على الانتاج . وللتدليل على خطأ هذا الرأى نقول انه من الممـكن زراعة الارض كوحدة زراعية عن طريق الزراعـة التعاونية ، أو تكوين الاتحادات الزراعية التى سبق أن شرحناها . هذا فضلا عن أن تحديد مساحة ما يملكه الفرد من الارض يؤدى الى زيادة عرض الاراضى المنزرعة المعروضة للبيع ، وبالتالى الى قلة أثمانها .. وفى ذلك ما فيه من تخفيف حدة الغلاء ، وانخفاض أسـعار الخضر والحبوب والفواكه وما تنبت الارض . ثم ان من يبيعون أراضيهم لابد وأن يبحثوا عن مجال جديد للاستثمار ... كالصـناعة مثلا . وزيادة الاستثمار فى الصناعة تزيد من طلب العمال وترفع أجورهم وتدعو الى تحويل جانب من العمال الزراعيين الى الصـناعة ، وبالتالى تدعو الى ارتفاع أجور الفلاحين . ومن المعروف أن ارتفاع أجور العمال عامة يزيد من مقدرتهم على الانفاق ويخلق طلبا على منتجات الصناعة المصرية التى ينبغى أن تحل منتجاتها محل المنتجات الاجنبية . فهل يصح بعد هذا أن يدعى البعض أن تحديد الملكية فيه تفتيت لها ؟!

ولكن ما رأى الخبراء فى ملكية الهيـئات الحكومية — مثل وزارة الاوقاف ومصـلحة الاملاك الاميرية — للاراضى الشاسعة ؟ وهل يرون تطبيق التشريع المزمع اصداره عليها ؟!

***

اننا نفتح الباب على مصراعيه ، ونرحب بنشر كل ما يصلنا من آراء وأبحاث فى هـذا الصدد تنويرا للاذهـان ومساهمة فى تأدية واجبنا العلمى .



اشتراك التجار فى المناقصات الحكومية

أعدت وزارة التجارة والصناعة مذكرة لعرضها على مجلس الوزراء تقترح فيها الموافقة على اصدار قرار من المجلس يحرم على التجار أفرادا كانوا أو شركات مصريين أم أجانب من الدخول فى المناقصات الحكومية ومناقصات المجالس البلدية والقروية الا اذا كانوا مقيدين فى السجل التجارى .

تعزيز الاسطول التجارى

تلقت وزارة التجارة والصناعة من بعض شركات الملاحة البحرية المصرية برنامجها لزيادة عدد بواخرها وما زالت الوزارة فى انتظار برنامج باقى الشركات المصرية فى هذا الصدد وذلك لعرض البرنامج على المجلس الاعلى للنقل البحرى ، لتقدير قيمة الاعانة التى ستساهم بها الحكومة فى تعزيز الاسطول التجارى المصرى ووضع نظام توزيع هذه الاعانة التى سبق ان وافق مجلس النواب على مبدأ منحها من قبل .

برنامج مشتريات التموين من القمح الاجنبى خلال العام القادم

وضعت وزارة التموين نظاما خاصا بمشترياتها من القمح الاجنبى خلال السنة القمحية الجديدة ، وذلك بتحديد مواعيد شراء حاجتها من القمح الاجنبى خلال السنة القمحية الجدية التى تنتهى فى شهر يونيو سنة ١٩٥٣ .

وقد وضعت لذلك برنامج المناقصات التى ستعلنها وزارة التموين خلال هذه الفترة وحددت الايام التى ستعلن فيها هذه المناقصات .

وقد حددت يوم ١٩٥٢/١٠/٨ لشراء ٦٥ الف طن قمح من كندا ، و ٢٠ الف طن من أمريكا من داخل الحصة ، و ١٦٣ الف طن من خارج الحصة .

وحددت يوم ١٤ / ١ / ١٩٥٣ لاجراء مناقصة لاستيراد ٤٥ ألف طن قمح كندى من داخل الحصة و٢٠٧ ألف طن قمح من خارج الحصة

وحددت يوم ٨ ابريل سنة ١٩٥٣ لشراء ٢٧ ألف طن قمح من كندا من داخل الحصة و ٣٠ الف طن قمح من خارج الحصة ، وبذلك تستوفى الوزارة حاجتها من القمح الاجنبى ، والذى قدرت مجموع الكميات اللازمة لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى بنحو ٤٠٠ ألف طن من دخل حصة مصر الدولية و ٣٩٩ الف طن من السوق الحرة العالمية .

زيادة حالات البروتستو

بلغت حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم فى المدة الواقعة من ١٦ الى ٣٠ يوليو الماضى ٢٩٠١ حالة ، وحكمين بالافلاس بزيادة ١١٢ حالة بروتستو وبنقص ٣ أحكام بالافلاس عن النصف الاول من الشهر الماضى

١٨٢ مليون جنيه المصدر من البنكنوت حاليا

بلغ البنكنوت المصدر فى خلال الاسبوع الماضى ١٨٢ مليون جنيه ، بنقص قدره مليون جنيه عن الاسبوع الاسبق وينتظر أن ينخفض الاصدار حتى آخر أغسطس ثم يعود الى الزيادة ابتداء من شهر سبتمبر ، لتمويل المحصول الجديد للقطن

الاستيلاء على مواشى الخاصة الملكية لتفريج أزمة اللحوم

تبحث وزارة التموين الآن فى اقتراح بالاستيلاء على المواشى الموجودة فى الخاصة الملكية وفى التفاتيش الكبرى وبيعها فى الاسواق بسعر مناسب ، وذلك للعمل على خفض أسعار الماشية واللحوم ..

تمصير الشركات الاجنبية

ينتظر ان تجتمع هذا الاسبوع لجنة تمصير الشركات الاجنبية برياسة وكيل وزارة التجارة التى تزاول نشاطها فى مصر والتيسير على المؤسسات المصرية فى الاندماج

مشكلة استخدام ٥٠٠ مهندس

تخرج هذا العام نحو خمسمائة مهندس فى كليات الهندسة الثلاث بمصر ، من جميع الاقسام ، ونظرا لصدور قرار مجلس الوزراء بوقف التعيين ، كما ان المقاولين والشركات لن يستطيعوا استخدام او تشغيل عدد كبير منهم هذا العام لعدم وجود أعمال جديدة فى ميزانيات الوزارات والمصالح الحكومية ، وكذلك بالنسبة للحالة الاقتصادية فى البلاد ..

لذلك طلبت نقابة المهن الهندسية من جميع الوزارات والمصالح الهندسية التشدد فى تطبيق القانون بالنسبة للاشراف على تنفيذ الاعمال الهندسية وضرورة ان يكون المشرفون من المهندسين .

خفض أجور طحن القمح

قررت وزارة التموين خفض اجور طحن القمح المحلى سواء من البلدى والهندى ، وذلك بمحاسبة المطاحن على اساس ١٠٥ أقات للاردب بدلا من ١٠٤ أقات والمعروف ان هذا التعديل سيوفر نحو ٣٥ مليما فى الاردب .

تشغيل محطة القاهرة الكهربائية

ينتظر ان تبدأ الوحدة الاولى لمحطة شمال القاهرة لتوليد الكهرباء العمل فى هذا الشهر بعد ان انتهى العمل فى اصلاح العطب الذى كان قد حدث لها .

والمعروف ان الشركة التى رسى عليها عطاء هذه المحطة مسئولة عن سلامة الآلات بعد الاستلام الابتدائى لمدة سنتين .

الغاء نظام القناصل فى المدن

أصدرت وزارة الخارجية مذكرة خاصة بنظام القناصل الفخريين الذين تعينهم بعض الدول فى المدن الثانوية المصرية ، وعلم مندوبنا أن

الرأى متجه الى الغاء هذا النظام ، وعدم الموافقة فى المستقبل على تعيين اى قنصل فخرى لاية دولة . مع اخطار الدولة الراغبة فى ذلك بأن تكتفى بتبادل التمثيل السياسى رسميا مع مصر ، وذلك على اعتبار ان نظام القناصل الفخريين يرجع الى عهد الامتيازات وهو عهد انقضى وخاصة بعد عقد معاهدة مونترو فى سنة ١٩٣٦

التعديل الجديد لقانون الشركات

صدر مرسوم بقانون بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة ، وذلك بتخصيص ٤٩٪ على الاقل من اسهم شركات المساهمة للمصريين سواء كانوا افرادا أو أشخاصا اعتباريين وذلك عند تأسيس الشركة او زيادة رأس مالها ، ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء أن يزيد هذه النسبة فيما يتعلق بالشركات التى تزاول اعمالا ذات صبغة قومية خاصة .

وفى حالة الاكتتاب العام اذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى فى المدة المعينة به على الا تقل عن شهر جاز تأسيس الشركة دون استيفاء هذه النسبة كلها أو بعضها .

ولا تسرى احكام هذه المادة على الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون عند تجديد مدتها ، على ان تراعى فى كل زيادة لرأس المال أثناء المدة او بعد تجديدها ..

زيادة سعر الجنيه
فى الاسواق العالمية بعد حركة الجيش

يؤخذ من تقرير تلقته الجهات المختصة ان سعر الجنيه المصرى فى الاسواق العالمية بلغ دولاران و ٦٠ سنت بزيادة مقدارها خمسة سنتات عما كان عليه سعر الجنيه قبل حركة الجيش فى مصر ..

هبوط الارقام القياسية لنفقات المعيشة

اذاعت مصلحة التعداد والاحصاء بيانا عن الارقام القياسية لنفقات المعيشة جاء فيه أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال شهر يوليو الماضى سجل هبوطا جديدا فأصبح ٣١٩ر٩ وكان ٣٢١ر١ فى شهر يونيو

وبلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية ٣٢٥ر٥ وكان ٣٢٨ر١ فى شهر يونيو .

والرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة ٤٢٦ وكان ٤٣٠ر٥

والرقم القياسى لاسعار الجملة عامة ٣٦٩ر٣ وكان ٣٧٣ر٤

طلب زيادة حصة مصر من القمح

طلبت وزارة التموين من مجلس القمح الدولى زيادة حصتها من القمح من ٤٠٠ الف طن سنويا الى ٦٠٠ الف طن وذلك لسد حاجة الاستهلاك المحلى المتزايد .

١١ ألف طن تبغ
تدخنها مصر فى السنة

بلغت كميات ورق الدخان المسحوبة من جمرك الدخان خلال السنوات الثلاث الماضية ٣٥٤٦٦ طنا منها ١٢ر٢٧٥ طنا فى عام ١٩٤٩ و١٧٤٥ طنا فى عام ١٩٥٠ و١١٤٤٤ طنا فى عام ١٩٥١ . أى بمتوسط ١١٨٠٠ طن فى السنة .

اخبار قطنية

تقدير محصول القطن الهندى الجديد

تلقت الجهات المختصة تقريرا من الهند جاء فيه ان رئيس اللجنة المركزية الهندية لشئون القطن صرح اثناء اجتماع اللجنة بأن محصول القطن الهندى فى هذا العام ٥٢/٥٣ سيبلغ ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف بالة ..

نقص محصول القطن الامريكى

اذاعت وزارة الزراعة الامريكية تقريرها عن محصول القطن هذا الموسم ويشير الى ان المحصول بلغ ١٤ر٧٣٥ر٠٠٠ بالة فى حين ان محصول العام الماضى كان ١٥ر١٣٠ر٠٠٠ بالة .

ميدان طلعت حرب
بدلا من ميدان محطة مصر

رأت وزارة الشئون البلدية والقروية استبدال تسمية ميدان محطة مصر ، بميدان طلعت حرب ، واقامة تمثال له فى هذا الميدان تخليدا لذكراه ..

١ر٩٦٦ر٩٥٥ فدانا
مساحة القطن المزروع

اذاعت وزارة الزراعة بيانا من المساحات المزروعة بالقطن هذا العام وقد بلغت مليونا و ٩٥٥ر٩٦٦ فدانا مقابل مليون و ٩٧٩ر٤٥٣ فدانا فى العام الماضى ، منها ٧١٩٩١٤ فدانا من الكرنك مقابل ٩٣٣٥٥١ فدانا فى العام الماضى ، و ١٤٢٠٠١ فدانا من المنوفى مقابل ٣٠٥٩٠ فدانا ، و ٣٤٣٨٤٨ فدانا من الجيزة ٣٠ مقابل ٢٧١٥٩٤ فدانا ، و ٢٣١٩ فدانا من دندرة وجيزة ٣١ مقابل ٦١٠٦ فدان ، و ٧٢٠٦٤ فدانا من فدانا من الزاجوراه مقابل ٥٢٥٦٤ فدانا ، و٦٩٧٤٧٧ فدانا من الاشمونى مقابل ٦٧١٤٨٨ فدانا ، و ١٨٣٠ فدانا من اصناف اخرى مقابل ١٠٦٣ فدانا

رصيد قطن الحكومة

دفعت لجنة القطن المصرية فى الاسبوع الماضى الى التجار حوالى ١٣ مليون و ٩٠٠ الف جنيه ثمن كميات القطن التى تسلمتها فى فليارات شهر يوليو وقدرها ٥٩٩٧٥ قنطارا

وقد بدأت اللجنة اليوم فى عمليات الفرز والكبس ، ويقدر القطن الموجود لديها الآن بحوالى مليون و ٦٥ الف قنطار ..

تصدير القطن السكرتو

وافقت الجهات المختصة على تصدير القطن الاسكارتو والسكينة فى حدود حصة قدرها ٧٥٪ مما لدى التجار أى حوالى ١٥٠ الف قنطار ..

ارتفاع اسعار القطن الامريكى

يؤخذ من تقرير تلقته الجهات المختصة أن أسعار القطن فى الولايات المتحدة الامريكية اخذت فى الارتفاع لفقدان الامل فى عقد هدنة للحرب الكورية ، واصابة المحصول الامريكى ببعض التلف لشدة ارتفاع الحرارة فى هذا العام .. وبالرغم من ارتفاع أسعار هذا القطن ، فان أسعار القطن المصرى ما زالت مترددة وغير ثابتة

واجب الخبير

فى حالات رفض الدفاتر

رسم القانون قاعدة أساسية لتحديد أرباح الممولين وجعل لهذه القاعدة استثناءات — أما القاعدة الاساسية فهى أن الارباح التى تخضع للضريبة يجب أن تكون الارباح الحقيقية الثابتة بالميزانية وذلك بالنسبة للشركات المساهمة — والارباح الحقيقة الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته وذلك بالنسبة للشركات غير شركات المساهمة والافراد — أما الاستثناء فهو حق المصلحة فى تصحيح الارقام المقدمة لها من شركات المساهمة — وفى تحديد الايرادات بطريق التقدير اذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمته اليها الشركات غير شركات المساهمة والافراد من الحسابات والمستندات — كما أن للمصلحة أن تلجأ الى طريق التقدير فى جميع الحالات التى لا تقدم فيها الشركات المساهمة أو غيرها أو الافراد الميزانيات أو الحسابات المرفقة بالمستندات . والذى يهمنا فى هذا البحث هو حالة التجاء مصلحة الضرائب رفضها لاسباب تقتنع بوجاهتها أو تشككها فيها — وفى هذه الحالة لا يجوز للمصلحة طرح أو اغفال الحسابات والمستندات المقدمة من الممول تعسفا — بل لا بد لها من أن توضح وتذكر الاسباب والادلة والقرائن التى تبرر هذا الاغفال ذلك لان رفض الدفاتر ليس من السهولة بحيث يبنى على مجرد الاعتقاد بأنها لا تمثل حقيقة أرباح الممول ويتعين لعدم الاخذ بها اثبات عدم أمانتها كما يجب على موظف المصلحة الذى رفض الدفاتر أن يزن كل سبب من أسباب الرفض بميزان دقيق .

وسنناقش فى هذا البحث أهم الاسباب التى رأينا مصلحة الضرائب تلجأ اليها عادة لرفض الاخذ بدفاتر التجار وحساباتهم ومناقشة كل منها:

عدم انتظام الدفاتر أو الضبط الداخلى

كثيرا ما يبرز رفض الدفاتر بحجة عدم انتظامها مما يترك مجالا للشك فيها . فاذا ما وجد الخبير أن سبب الرفض جاء عاما بهذا الشكل ، فعليه أن يستجوب مندوب المصلحة فى الاسباب التى جعلته يقرر بعدم الانتظام، فاذا ذكرها له حققها بنفسه تمهيدا لابداء رأيه فيها ، وهو الامر الاول الذى تطلبه منه المحكمة عادة فى حكمها التمهيدى . ونورد فيما يلى بعضا من هذه الاسباب التى تجعل المصلحة تنتهى فى رأيها الى عدم انتظام الدفاتر

١ — نقص نظام الضبط الداخلى وعدم بلوغه درجة الكمال :

لم يفترض علماء المحاسبة والمراجعة نظاما معينا بذاته للضبط الداخلى لتتبعه جميع المنشآت ، اذ أن ذلك مستحيل استحالة كلية وجزئية . وكل ما فعلوه واجتهدوا فى وضعه هو ذكر الاسس والخطوط الرئيسية العامة التى يمكن مراعاتها عند وضع أى نظام ، وتركوا للمحاسبين رسم النظام الذى تتبعه كل منشأة ويتفق مع ظروفها وملابساتها ودرجة اتساع أعمالها وعدد موظفيها وهكذا بحيث يأتى فى النهاية محققا للغرض الاساسى من اتباع نظام الضبط ألا وهو تمكين المنشأة من معرفة مواطن الضعف فيها وتقليل فرص الغش أو التلاعب أو الاخطاء والاختلاسات الى الحد الادنى .. ولهذا فاننا نرى أن المحاسبين قد يختلفون بعضهم عن بعض فى النظام الواجب الاتباع للمنشأة الواحدة .

وليكن معلوما أن نظام الضبط كلما كان دقيقا ومستوعبا كلما استدعى عددا أكبر من الموظفين . لهذا فاذا كانت المنشأة صغيرة ولا تسمح لها مواردها الضئيلة بالتوسع فى نظام الضبط الداخلى الذى يتعين على المنشأة الكبيرة أن تعنى به نظرا لان رب العمل فيها يباشر العمل بنفسه أو بمعاونة عدد قليل من عماله ،فانه يجوز التجاوز عن اشتراط نظام أمثل للضبط الداخلى ، ما دامت البيانات الواردة بالدفاتر أمينة فى مدلولها واضحة فى معناها ، وما دامت النتائج التى توصل اليها معقولة ،وما دامت الارباح الناتجة عنها تتفق مع أرباح المنشآت المماثلة ، أو تتناسب مع رأس المال المستثمر ومع حركة نشاط المنشأة . نقول انه يجوز التجاوز عن نظام الضبط الامثل لمثل هذه المنشآت لانه يكلفها فوق طاقتها ويحملها نفقات لا تتيسر لها علاوة على اضافة أعباء عملية جديدة على كاهل الممول لا فائدة من ورائها ان لم تصبه بضرر .

وقد قرر علماء المحاسبة والمراجعة أن النظام الكامل للضبط الداخلى لا يمكن أن يوجد الا فى المنشآت الكبيرة التى تسمح لها مواردها بتحمل نفقاته ويكون لديها من الموظفين العدد الكافى للقيام بأعبائه .

وطالما أنه لم يقم دليل على الغش أو التلاعب فى مثل هذه الحسابات ، فيجب احترامها ما دامت معدلات الربح التى تظهرها تتفق — كما سبق أن قلنا — مع معدلات الحالات المماثلة، أو تنقص عنها لاسباب مقنعة .

وأكثر من ذلك فقد قضت محكمة النقض فى ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ بأنه « لا يكفى لاستبعاد الدفاتر الغير مؤشر عليها أن تكون بعض المشتروات قد قيدت فى حسابات الممول متأخرة بأشهر متعددة ، ولا أن يكون عدم الانتظام ظاهرا فى التسعة الاشهر الاولى من السنة مقارنة بالثلاثة أشهر الاخيرة . فاذا قدم الممول ما يثبت مع ذلك عدم صحة الاسباب الواردة فى قرار لجنة التقدير وأثبت صحة حساباته فتكون محكمة الاستئناف قد أهملت فى الالتفات الى ذلك ويتعين لذلك قبول السبب الثانى للنقض »

(يتبع) ت — ا •

النقل وادخال صناعة الاطارات وأنابيبها فى مصر

(تتمة المنشور بالعدد الماضى)

زراعة المطاط وصناعته :

ان المادة الاساسية الاولية لصناعة الاطارات وأنابيبها هى المطاط الخام. واذا كانت هذه المادة لا تتوفر فى البلاد فان ذلك لا يقعدنا عن انشاء مصنع للاطارات كما فعلت معظم البلاد كانجلترا وأمريكا وفرنسا التى ازدهرت فيها هذه الصناعة حيث تستورد جميعها المطاط الخام من مصادر انتاجه . ولو أن مما ساعد على قيام هذه الصناعة فى بعض هذه البلاد وقوع الكثير من البلاد المنتجة للمطاط الخام فى دائرة نفوذها أو استغلال رؤوس أموالها فى زراعة وتجارة المطاط بالبلاد المنتجة له الا أنه يلاحظ أن بعض هذه البلاد الصناعية لا تتمتع بهذا النفوذ . وأشهر البلاد المنتجة تقع فى جنوب شرق آسيا لتوفر الرطوبة والحرارة واليد العاملة ورخصها وهى تنتج ما يقرب من ٩٧٪ من مجموع الانتاج العالمى الذى يقدربحوالى ١ر٤٣٠ر٠٠٠ طنا سنويا . وأهم البلاد هى اندونيسيا والملايو وسيلان وبورنيو الشمالية والهند والهند الصينية وبورما . والباقى تنتجه المكسيك وأمريكا الجنوبية والوسطى وبعض المناطق الافريقية الاستوائية . والجدول الآتى يبين انتاج العالم من المطاط الطبيعى فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مقدرا بآلاف الاطنان :

البلد	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
الامريكتين	٤٠	٣٠	٣٠
آسيا	٧٨٠	١٢٠٠	١٤٨٠
أفريقيا	٥٠	٤٠	٤٠
اوسيانا	١	١	١
المجمـوع	٨٧١	١٢٧١	١٥٤١

وفى أثناء الحرب العالمية الاولى تمكنت ألمانيا من انتاج المطاط الصناعى لعدم استطاعتها الحصول على الطبيعى نتيجة لمحاصرة الحلفاء لها وقد قامت الولايات المتحدة بانتاجه حتى بلغ كمية ما انتج منه سنة ١٩٤٩ ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ طنا حيث استخدم بنجاح فى صناعة الاطارات وأنابيبها وتستخدمه شركتى فايرستون وجود يير بنسبة ٧٠٪ وذلك لرخص ثمنه عن الطبيعى بنسبة ٣٠٪ .

والعنصر الاساسي فى تركيب المطاط الصناعى هو مادة البيوتادين ويمكن تحضيرها فى مصر من الكحول والبيوتان المستخرج من البترول الخام

ويدخل فى اطارات السيارات المواد الآتية : —

	بمتوسط قدره
مطاط خام	٥٠٪
« مرتجع	٥ ٪
خيوط	١٥٪
أسلاك صلب	٤ ٪
مواد كيمائية	٢٦٪
المجموع	١٠٠ ٪

ويوجد فى مصر من هذه الخامات القطن — المطاط القديم — النوشادر — كربونات الجير — أكسيد الحديد — التلك — البارافين — البنزين وسلفات الباريوم وبعض المواد الملونة . والبترول والكحول .

والمواد التى يمكن استيرادها هى المطاط الخام — كبريتات الانتيمون — الكبريت — اكسيد الرصاص — اكسيد الزنك — احماض دهنية وبعض المواد الملونة والزيوت .

النتيجة

يتضح مما سبق أن نجاح صناعة الاطارات وأنابيبها فى مصر مكفول لتوفر العناصر الاقتصادية لقيامها . ومن رأيى أن تتكون لهذا الغرض شركة مصرية تشترك معها أحدى شركات الاطارات العالمية طبقا للتشريعات المصرية اذ لا يخفى أن رواج مثل هذه البضاعة يرجع فى الغالب الى نوعه وماركته . وان تعذرت هذه الطريقة فيمكن للشركة المصرية أن تشترى حق امتياز واسم شركة اطارات عالمية معروفة فى السوق المصرى .

وفى جميع الاحوال أرى ضرورة الاستعانة بخبراء عالميين فى هذه الصناعة اذ أن هذه الصناعة جديدة فى مصر وانه بالاستفادة بالمعونة الفنية نضمن انشاء مصنع من الطراز الحديث تتوافر فيه عناصر النجاح من آلات حديثة ومركز ممتاز وأسواق قائمة ، وان سلامة التوجيه الفنى مع تنسيق الجهود الادارية كفيل بزيادة الكفاية الانتاجية بما يضمن نقص التكاليف وبالتالى خفض السعر .

ولا شك أن قيام هذه الصناعة رغما من مزاياها المتعددة تمكن الشركة من القيام بصناعات فرعية أخرى واستغلال بعض المواد المصرية الموجودة بوفرة فى منطقة القصير مثل أكسيد الزنك والرصاص علاوة على انتاج المطاط الصناعى من خامات مصرية بأقل تكلفة .

ويجدر بى أن أشير الى أنه فى العام الماضى سعت احدى شركات المطاط الامريكية وأخرى فرنسية الى انشاء شركة لهذا الغرض فى مصر وقد أوفدت الاولى أحد مديريها فى فبراير سنة ١٩٥١ للاتصال بأولى الامر فى مصر

حسن عبد العزيز محيسن

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

اقتصاديات الباكستان

تحتفل الباكستان هذا الاسبوع بمرور خمس سنوات على تأسيسها ، ورأينا أن نحيى الدولة الشقيقة فى هذه المناسبة السعيدة باستعراض نواحى النشاط الاقتصادى فيها وما تبذله الدولة الفتية من مجهودات فى سبيل تنمية اقتصادياتها والنهوض بها .

تأسست باكستان فى اليوم الخامس عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ وبتأسيسها تم قيام خامسة دول العالم الكبرى من حيث عدد السكان وسعة المساحة ، اذ يبلغ عدد سكانها ٧٦ مليون نسمة تقريبا ، وتبلغ مساحتها حوالى ٣٦٦ ألف ميل مربع طبقا لاحصاء فبراير سنة ١٩٥١

وتتألف باكستان من وحدتين جغرافيتين ، احداهما فى شمال شرق شبه جزيرة الهند ويطلق عليها باكستان الشرقية ، وتقع المنطقة الاخرى فى الشمال الغربى ، ويطلق عليها باكستان الغربية . ويتألف القسم الشرقى من اقليم البنغال ومن منطقة سيلهت ، وتحد من الشرق ببورما ومن الشمال باقليم اسام ومن الغرب بما بقى من البنغال ومن الجنوب بخليج البنغال ، وتبلغ مساحتها ٥٤٫١٠٠ ميل مربع وعدد سكانها ٤٢ مليون نسمة .

أما باكستان الغربية فتتألف من اقليم الحدود الشمالية الغربية من القسم الغربى من البنجاب ومن السند وبلوخستان . وهى تحد من الشرق بما بقى من اقليم البنجاب وبولايات راجبوتا ومن الشمال بأفغانستان ومن الغرب بايران ومن الجنوب ببحر العرب ، وبشقة من اراضى الهند وتبلغ مساحتها ٣١٢٫٠٠٠ ميلا مربعا ، وعدد سكانها ٣٣٫٩ مليون نسمة .

والباكستان بلاد زراعية وأهم محاصيلها النقدية هى الجوت والقطن والشاى ، والغذائية القمح والارز ، وتقتصر زراعة الاول والثانى من هذه المحاصيل على باكستان الشرقية فى القسم المعروف بشرقى البنغال ، أما القطن فتقتصر زراعته على باكستان الغربية .

وسنحاول الآن أن نعرض عرضا موجزا لاهم وجوه النشاط الاقتصادى والمالى فى الباكستان .

أولا الزراعة :

يعتمد على الزراعة ٧٠٪ من مجموع سكان الباكستان ، وتتعرض الاراضى الزراعية فى الباكستان لضغط شديد ، ولقد أصبحت الحاجة ماسة الى اصلاح مساحات واسعة من الاراضى البور لاعادة اسكان ملايين اللاجئين الذين هاجروا الى باكستان .

ولما كان هذا العمل يتطلب توفير مياه الرى فقد قامت الحكومة بمشروعين وهى بصدد القيام بمشروع ثالث فى هذا السبيل .

ومن أهم هذه المشاريع مشروع « التال » فى البنجاب ومشروع « ورسك » ذو الاغراض المتعددة (توليد القوى الكهربائية وتهيئة وسائل الرى من القنوات والترع) فى اقليم الحدود الشمالية الغربية ومشروع قناطر السند العليا والسفلى باقليم السند ، ومشروع انامبار فى بلوخستان ، ومشروع كارنافولى ذو الاغراض المتعددة فى باكستان الشرقية .

ومساحة الاراضى الزراعية تبلغ ٥٤ مليون فدان ، وأما الاراضى البور التى يمكن استصلاحها فمساحتها ١٤ مليون فدان . وهناك مشاريع لاحياء ٦ مليون فدان منها .

ويقوم بالباكستان معهد لابحاث الرى يعمل بلا هوادة لتجنيب البلاد خطر الفيضانات العالية وتنظيم الرى والصرف فى البلاد ، ومن أمثلة ذلك معالجة مشكلة طغيان نهر جوتى فى البنغال الشرقية ، ونهرداوى بمنطقة لاهور . هذا وتقع باكستان الشرقية ضمن المنطقة الموسمية ، حيث يبدأ هطول الامطار بغزارة فى النصف الثانى من يونيو ويستمر الى الخريف ، على أن الزراع هناك لا يعتمدون فى زراعتهم على الامطار الموسمية فحسب ، وانما يعتمدون أيضا على مياه الانهار والجداول والبرك العديدة . أما فى باكستان الغربية فيقل هطول الامطار لا سيما فى اقليم السند . ولذا يعول الزراع على الانهار والجداول فى رى الاراضى الزراعية فى الغالب وقد تم أخيرا انشاء خزان هائل (لويد) فى السند للاستفادة من مياه نهر السند فى رى الاراضى البور ، وهو الآن يمد المياه الى منطقة تبلغ مساحتها ستة ملايين فدان تقريبا . ويعتبر سد سكر المقام على مجرى نهر السند على مقربة من مدينة سكر ، أكبر سد من نوعه فى آسيا اذ يبلغ طوله نحو ميل وتتفرع منه ست قنوات على جانبيه وتروى فيما بينها مزارع تقدر مساحتها بنحو ٦ ملايين فدان .

ويبين الجدول التالى أهم المحاصيل الزراعية وانتاجها فى السنوات المذكورة : ــ

بآلاف الاطنان

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الجوت	٦٠٥	٨٠٨	١١٤٨
القطن	٢٢٥	٢٦٤	٢٤٩
الشاى	٢١	٢٣٫٨	٢٤٫١
الارز	١٢٤٠٣	١٤٤٩٠	١١٨٢٠
القمح	٤١٦٩	٤٠٢٢	٤٠١٦
السكر	٦٧٨	٥٧٠	٥٧٣
الذرة	٤٣٠	٣٧٤	٣٩٦

ويعتبر الجوت من المحاصيل النقدية الاولى فى الباكستان اذ يدر أرباحا وثروة للبلاد . وينمو فى باكستان الشرقية التى يبلغ انتاجها منه ٨٪ من الانتاج العالمى ، ويزرع فى دلتا نهر الكنج . وقد كان انتاج الهند قبل الانفصال يكفى الاستهلاك العالمى، وبعد الانفصال فى سنة١٩٤٧ صارت منطقة انتاج الجوت فى الباكستان وتركزت صناعته حول كلكتا فى الهند ومن هنا جاء الخلاف بين الحكومتين حول تجارته ، اذ تحتكر احداهما زراعته والاخرى تجارته، مما حدا بالحكومتين الهندية والباكستانية أن تعد الاولى مشروع السنوات الخمس لزراعة الجوت لتموين مصانعها العديدة بالمادة الخام . كما عمدت باكستان لانشاء ثلاث مصانع لصناعة الجوت حول (شيتاجونج) وتحاول كلا الدولتين أن تكون مكتفية اكتفاء ذاتيا فى انتاج الخام ومصنوعات الجوت .

وقد كانت صادرات الجوت من عام ١٩٤٨ تصدر الى الولايات المتحدة وأوربا ، وأهمها بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا . والآن تتجه معظم الصادرات الى الهند. ويبين الجدول التالى صادرات الجوت فى السنوات المذكورة :ـــ

	١٩٣٨	١٩٤٧	٤٩/١٩٤٨
الجوت الخام	٧ر٧	٥ر٦	٨ر٥
مصنوعات الجوت	٥ر١٦	٦ر٢٩	٣ر٣٥

ولقد كان لفرض ضريبة صادر على صادرات الجوت أثر فى أسعاره ، وبلغت حصيلتها ٤ أمثال ماكانت عليه قبلا فى السنوات ١٩٥١/٥٠/٤٩/٤٨ وباكستان معرضة لخطر كبير فى تجارة الجوت ، حيث أن الطلب قد تحول أخيرا الى أنواع أخرى للتغليف .

ويعتبر القطن من المحاصيل النقدية ومن أهم مصادر الدخل فى الباكستان الغربية ونسبته تبلغ ٥٠٪ مما تنتجه شبه القارة وهو طويل التيلة . وعلى الاخص فى البنجاب والسند وبهاالبور، ٨٥ ٪ منه من النوع الامريكى ، ولقد تناقص الانتاج كثيرا بعد التقسيم نظرا لقلة المساحة المخصصة للزراعة لحفر القنوات والتوسع فى زراعة الحبوب لكفاية الاستهلاك الداخلى الذى زاد كثيرا بتوافد مهاجرين الى الباكستان ، كما أن المهاجرين ليسوا من المتمرنين على زراعته ، كما أن صغر الملكيات الزراعية كان له أثر كبير ، وتجرى التجارب الآن لزراعة القطن طويل التيلة .

ويبلغ ما تنتجه البلاد فى المواسم العادية من هذا المحصول ما بين ٤ر١ مليون بالة ، ٥ر١ مليون بالة ، يبلغ ثمنها بحسب الاسعار العادية لهذه السلعة ما بين ٣٥٠ مليون روبية ، ٤٠٠ مليون روبية . ويصدر القسم الاكبر منه الى مختلف البلدان الاجنبية ، كالصين والولايات المتحدة وأوربا .

وتقتصر زراعة الشاى على باكستان الشرقية ، نظرا لملاءمة تربتها ومناخها لهذه الزراعة ويزرع كذلك فى منطقتى شيتا جونج وتيبارا . وفى المستطاع ان تصدر كميات من الشاى تزيد على ثلاثين مليون رطل فى السنة ، وذلك بعد استبعاد الكمية التى تفى بالاستهلاك المحلى ، ويقدر الانتاج بحوالى ٤٥ مليون رطل يصدر ما يقرب من ٧٠٪ منها كل عام ، ومن المنتظر ان يزداد الى ٥٥ مليون رطل عندما تصبح الزراعات الجديدة فى حالة تسمح بالانتاج .

وتنتج الباكستان أنواعا من الجلود العادية والمدبوغة ، وتعتبر هذه من المنتجات النقدية ، والولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والمانيا من أهم عملاء باكستان فى هذا المضمار اذ أنها تستورد ما يقارب ٧٠٪ من انتاج البلاد فى هذه الصناعة ، وتهتم الولايات المتحدة اهتماما خاصا بجلود الماعز الباكستانية ، وهى الآن أهم مستورد لها .

أما عن المحاصيل الغذائية ، فيحتل الارز المكانة الاولى حيث يعد من أهم المحاصيل الغذائية ، وتكون مساحته نصف المساحة المخصصة للمحاصيل الغذائية ، ونسبتها حوالى ٩٠٪ من أراضى الباكستان الشرقية . وعلى ذلك فهو لا يفى بالاستهلاك المحلى لباكستان الشرقية ، ويسد العجز فى الاستهلاك من الباكستان الغربية التى تعتبر القمح المحصول الغذائى الرئيسى ، ويلى الارز فى الاهمية القمح من حيث أنه غذاء رئيسى ويكون ٢٥٪ من مساحة المحاصيل الغذائية ، منها ٣ر٩٩٪ فى باكستان الغربية والجزء المخصص للتصدير ضئيل جدا .

الميكنة والائتمان الزراعى فى الباكستان :

يحتاج ادخال وسائل الزراعة الحديثة فى الباكستان الى طبقة من الفنيين للاشراف عليها والى رأس مال للتمويل . فأما الفنيين فيمكن تدريبهم بمرور الوقت وايجاد طبقة منهم تشرف على الناحية الفنية .

اما من جهة التمويل فان انشاء الجمعيات التعاونية وقيام الحكومة ببعض المجهود فى هذا السبيل مما يساعد على تهيئة الجو الصالح لادخال وسائل الزراعة الحديثة فيها وكذا الالتجاء الى الهيئات الدولية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير الذى منح أخيرا الباكستان قرضا قدره ٣ر٣ مليون دولار وذلك لاصلاح الاراضى البور فى منطقة البنجاب فى باكستان الغربية كما سيكون من أغراض هذا القرض تمويل استيراد الجرارات والآلات الزراعية الاخرى .

هذا وقد وافق البرلمان الباكستانى أخيرا على قانون انشاء هيئة للتمويل الزراعى وهى تماثل فى اختصاصاتها وأغراضها وأسباب انشائها الى حد كبير بنك التسليف الزراعى والتعاونى بمصر . وتعتبر هذه المؤسسة خطوة هامة فى تاريخ الائتمان الزراعى فى الدولة الباكستانية ، فقد ظلت مشكلة الائتمان تواجه أصحاب الملكيات الصغيرة وصغار الزراع وتسبب لهم مصاعب جمة منذ أواسط القرن التاسع عشر . ولما زادت قيمة الاراضى بازدياد كمية المحاصيل ووجود أسواق منتظمة لتصريفها ، أصبح فى الميسور وجود رأس مال التمويل وقام الانتهازيون من المرابين واستغلوا هذه الفرصة وسيطروا على هذه الناحية من الاقتصاد القومى . وقد عملت الحكومات المتعاقبة على الحد من طغيان هذه الفئة واستغلالهم للفلاحين ، وتنظيم عملياتهم والعمل على ايجاد موارد أخرى للائتمان غير هذه الفئة ، ومثيل ذلك قانونى سنة ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، وبمقتضاها أصبح فى مقدور الفلاحين الحصول على

(البقية على صفحة ١١)

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية

« بقية المنشور فى العدد القادم »

تكلمنا فى الجزئين السابقين من البحث على المبدأين الهامين من مبادىء المحاسبة النظرية واللذين خلصنا منهما الى أن البضاعة التى تصنع فى مدة تجارية ما ، ولا تباع خلالها تعتبر مصروفا رأسماليا ، ولا يتحمل بها حساب السنة الجارية . وتنفيذ هذا يتم بتقدير قيمتها على أساس ثمن تكلفة الانتاج Cost of Production وخصم هذه القيمة من حساب السنة الجارية بوضعه فى جانب « له » من حساب السنة الجارية .

وهذا التنفيذ يحقق لنا تصحيح الوضعين الآتيين :

١ – الوضع الاول عن السنة الجارية حيث يجب أن تخفف من أعبائها ما يخص البضاعة التى لم تبع خلالها .

٢ – الوضع الثانى عن السنة القادمة حيث يجب أن تتحمل بثمن تكلفة الانتاج لهذه البضاعة حيث سلمت لها دون تعب أو نصب فيجب ان تتحمل لا بثمن تكلفتها الاولى فقط بل بثمن تكلفة الانتاج كاملا .

وهنا يأتى دور محاسبة التكاليف لتحديد ثمن تكلفة الانتاج لهذه البضاعة الباقية . ومحاسبة التكاليف من مهمتها بحث عناصر تكلفة البضاعة المصنوعة منذ كانت مادة خامة حتى اصبحت سلعة تامة الصنع وهى تهدف الى تحديد تكاليفها عند كل خطوة من خطوات الصناعة Industrial Process – كما قد يمكن تحديد تكاليفها يوما بيوم اذا شئنا . ولسنا الآن فى مقام يسمح بشرح محاسبة التكاليف ، ولكنا سنمس فقط تلك النقاط التى توصلنا الى غرضنا الذى نهدف اليه

ان عناصر تكلفة السلعة تتكون من الآتى :

١) ثمن شراء المادة الخامة
٢) أجور اليد العاملة المنتجة
٣) أية مصروفات مباشرة أخرى
٤) المصروفات الصناعية
٥) المصروفات الادارية

ولا ننسى أن تحليلاتنا الدقيقة لمصروفات المؤسسة فى مستهل البحث قد أوصلتنا الى تحديد قيمة البنود الثلاثة الاولى تحديدا كاملا . وسوف نرى أن كامل هذه القيمة سيقيد فى مبدأ الامر على حساب التشغيل الى أن نحدد ما تم تصنيعه منها وما بقى دون تصنيع وكذلك الى ما تم تصنيعه وبيع فعلا وما بقى مصنوعا دون أن يباع .

كما ان تحليلاتنا الدقيقة قد أوصلتنا أيضا الى تحديد مجمل المصروفات الصناعية ، ومجمل المصروفات الادارية للمؤسسة عن المدة التجارية التى نحن بصددها . وسنحاول أن نستخلص من هذه الارقام ما يخص تلك البضاعة التى كانت موجودة فى ٢٦ يناير .

وهنا أيضا نورد المثال التالى لحساب التشغيل مع افتراض أن نسبة مجمل الربح فى هذه المؤسسة هى ٣٠ ٪ من المبيعات بعد أن تثبت من صحة هذه النسبة وعدم تذبذبها من سنة لاخرى دون سبب ظاهر .

هذه هى الخطوة الاولى التى نجريها . ومنها نصل الى قيمة بضاعة آخر المدة Closing Stock الا أن هذه القيمة لم تحتسب بالطريقة التى تتمشى وأصول المحاسبة . اذ أن هذه الاصول تقضى كما هو معروف للجميع بوضع رقم البضاعة على أساس سعر التكاليف أو سعر السوق أيهما أقل لما هو موجود فعلا بجرد حقيقى يجرى فى نهاية المدة . ولسنا فى مركز يسمح لنا بمعرفة سعر السوق حيث أن البضاعة ذاتها تلفت ولا نعلم عن مقدارها وكمياتها شيئا على وجه التحديد حتى يمكن تسعيره على أساس سعر السوق .

فهذه القيمة محتسبة الآن على أساس سعر التكاليف – وعلى سعر التكلفة الاولى بالتحديد
Prime or Direct Cost Basis

وان ذلك مستنتج بوضوح من تقفيل الحساب بعد ادخال قيمة مشتريات المواد الخام ، وقيمة أجور العمال الصناعيين مباشرة . ومهمتنا الآن هى تحديد قيمتها على أساس ثمن تكلفة الانتاج وذلك باضافة ما يخص كل هذه البضاعة من المصروفات الصناعية ، والمصروفات الادارية للمؤسسة خلال تلك المدة .

موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما
(البقية بالعدد القادم)

حساب التشغيل عن المدة من ٠٠٠٠ حتى ٢٦ يناير

جنيه	منه	جنيه	له
٥٠٠	الى بضاعة أول المدة مواد خام	٦٠٠٠	من المبيعات محدد من التحليلات
١٥٠	« « « « تحت الصنع	١٨٠٠	من الرصيد ويمثل البضاعة الباقية بأنواعها الثلاثة وهو رقم موازنة .
٣٠٠	« « « « تامة الصنع		
	أرقام تستخرج من الميزانيات السابقة		
٣٠٠٠	الى المشتريات خلال المدة		
٥٠	الى النقل الى الداخل		
٢٠٠٠	الى أجور العمال الصناعيين محدد من التحليلات		
١٨٠٠	الى مجمل الربح ٣٠ ٪ على رقم المبيعات		
٧٨٠٠		٧٨٠٠	

اقتصاديات الباكستان

(بقية المنشور بصفحة ٩)

قروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل. وقد عرفت هذه القروض باسم « قروض تقاوى » وانشئت بعد ذلك بقليل الجمعيات التعاونية الزراعية . ولكن ظلت المكانة الاولى فى اقراض الفلاحين للمرابين حيث قدموا تسهيلات كبيرة للفلاحين لم تقدمها الهيئات التعاونية الاخرى، وانتعشت حال أولئك المرابين وازداد عبء هذه الديون اثناء سنوات الكساد .

من ذلك يتبين أن قيام هذه الهيئة المالية الجديدة كان من الاهمية بمكان لانقاذ طبقة صغار الزراع من وهدة الربا والافلاس ، ورأس مالها ٥٠ مليون روبية نصيب الحكومة منها ٥١٪ ، هذا وتضمن الحكومة الاسهم المصدرة والفائدة السنوية التى ستحدد عند اصدار الاسهم التى ستكون على دفعات أولها ٢٠ مليون روبية . وستقوم هذه الهيئة بمنح قروض عينية وفى بعض الاحيان النادرة قروض نقدية . ولن تكون القروض مباشرة الفلاحين ، بل عن طريق مؤسسات كالجمعيات التعاونية ، هذا وستمنح القروض للاغراض الآتية : —

شراء الآلات والمعدات اللازمة والمضخات والظلمبات الرافعة، وانشاء محطات للماكينات ، وانتاج وتوزيع أنواع البذور الجيدة ، وشراء وتوزيع الاسمدة وتشييد مخازن للبذور وغيرها ، وغير ذلك مما تتطلبه الزراعة كتربية الحيوانات واستصلاح الاراضى البور وتحسين وسائل الصرف .

ومما تقدم يتبين ان الهيئة المنشأة ستساعد الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية كما أن الهدف الذى ترمى اليه هذه الهيئة هو زيادة الارض ، بانتقاء البذور وتحسين الانتاج الحيوانى واستصلاح الاراضى البور ، ومنع انتشار الحشرات الضارة . ولا ريب فى أن هذه المؤسسة ستكون الخطوة الاولى والاساسية فى تحسين حال الزراعة فى الباكستان واستقرارها .

شخصيات اقتصادية



محمد الشافعى اللبان

هادى الطبع معتدل المزاج رضى النفس متزن التفكير سليم التقدير — أحرز أجازة الحقوق عام ١٩٢٣ فكان فى الطليعة من زملائه عمل محاميا فوكيلا للنيابة فمحاميا بأقسام قضايا الحكومة فقاضيا فأستاذا للقانون والاقتصاد بكليات الجامعة فمفتشا للداخلية فمديرا فنيا لمكتب وزير العدل فوكيلا لادارة المحاكم الاهلية فمديرا لادارة الجنايات فوكيلا لقسم قضايا الاوقاف ثم مديرا له — وكان فى كل منصب تولاه مثال الرجل المجدد المبتكر ولعله من أوائل من عملوا فى مشروع مدينة الاوقاف حينما كان مديرا لقضايا الاوقاف

ثم كان مجلس الدولة عام ١٩٤٦ فأختير مستشارا للرأي لوزارتى المواصلات والدفاع ومن القوانين التى كان له النصيب الأكبر فى وضعها قانون النقل المشترك وقانون المناطق الصناعية مما كان له أثر كبير فى تطور حياة البلاد خلال تلك الفترة

وهو صاحب الرأي فى استيلاء الحكومة على خط سكة حديد سينا وصاحب الرأي فى فسخ عقد شركة ماركونى وفى الاستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية

وفى عام ١٩٤٨ استقال من مجلس الدولة للاشتغال بالاعمال العامة والاقتصادية فعين مديرا عاما للبنك التجارى المصرى وعضوا بمجلس ادارة البنك وشركاته

ثم انتخب عضوا بمجلس النواب عام ١٩٥٠ واختير رئيسا للجنة المالية وظل رئيس اللجنة طوال الدورتين البرلمانيتين الاخيرتين وفيهما أجازت اللجنة برئاسته قانون التوظف وقانون ديوان الموظفين وقانون البنك المركزى وقانون الضرائب وغيرها من القوانين الماسة بكيان الدولة المالى والاقتصادى

وفى ديسمبر من عام ١٩٥١ أختير رئيسا لمجلس ادارة بنك التسليف الزراعى وعضوا منتدبا له

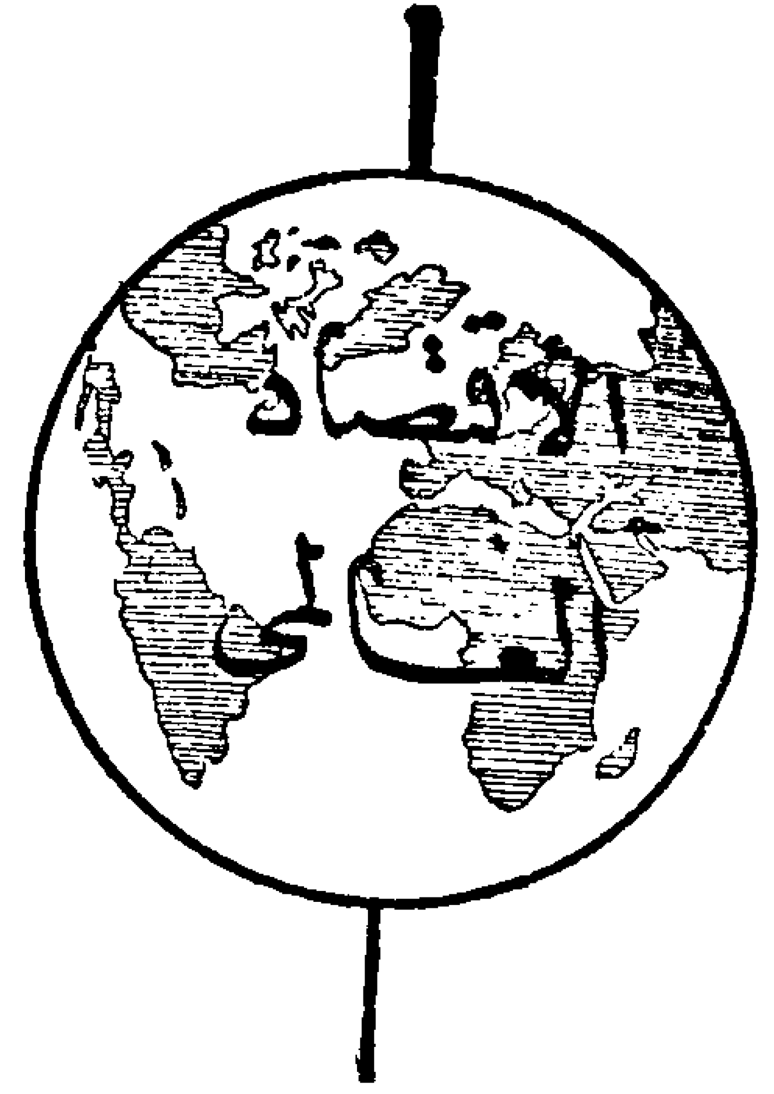
وقد حرصت الهيئات الاقتصادية التى عمل بها على الاحتفاظ بعضويته فهو الى جانب عضويته بمجلس ادارة البنك الزراعى — عضو بشركة مصر للهندسة والسيارات ومستشار للبنك التجارى وشركاته

والشافعى اللبان فى طليعة المشتغلين بالمسائل الاجتماعية والقومية والشئون العامة فهو نائب رئيس جمعية الحرية لرعاية الطفولة بالاسكندرية وعضو مجلس ادارة الاتحاد العربى وعضو مجلس ادارة جمعية الشبان المسلمين

وهو يمتاز بأدب غزير وتواضع وفير جعلاه الى جانب ما طبع عليه من اتزان واعتدال وما امتاز به من مقدرة وكفاية يتمتع بالجودة والتقدير من كل من اتصل به بسبب

وهو قد حالفه النجاح فى كل ناحية وكل طريق دون أن يغضب منافسا أو يزهو على زميل أو رفيق ، فهو جدير بكل خير وكل توفيق

حسن الحطيم



أزمة فى الارجنتين

تعانى الارجنتين أزمة اقتصادية حادة ومن أبرز مظاهر هذه الازمة الغاء تراخيص الاستيراد التى أصدرتها الحكومة فى الشهور الاخيرة ونقص الاستيراد على البضائع التى كانت فى طريقها الى الارجنتين قبل ٢٤ يولية وهذا الاجراء أصبح ضروريا نتيجة عجز الاحتياطيات الاجنبية للارجنتين

الاجور فى شيلى

انتهجت حكومة شيلى سياسة جديدة فى تحديد الاجور والمهايا اذ جعلت الاجور والمهايا الحكومية تتغير بحسب تغير الرقم القياسى لنفقات المعيشة ٠ ففى أول كل سنة يعاد النظر فيها بحيث ترفع الاجور والمهايا الصغيرة بنفس نسبة ارتفاع نفقات المعيشة فى حين ترفع مهايا كبار الموظفين بنسبة منخفضة ٠

تضييق الأستيراد فى نيوزيلنده

صرح رئيس وزراء نيوزيلنده فى الاسبوع الماضى أن بلاده يجب أن تضيق من الاستيراد لأنها تعيش الآن على أكثر من دخلها نتيجة انخفاض الطلب العالمى على الصوف وهو أهم ماتصدره تلك البلاد ٠ كما أعلن عن عزم الحكومة اتخاذ اجراءات تكفل الحد من الائتمان لمحاربة التضخم ٠

سياسة التأميم فى البرازيل

يعتبر مشروع الخمس سنوات المعروف بمشروع « فارجاس » أول مشروع من نوعه فى أمريكا الجنوبية وتقدر المصروفات المخصصة له ٣٦٠ مليون جنيه وذلك لتنمية اقتصاديات البرازيل وستتمكن الجهات المسئولة من الحصول على نصف المبلغ المخصص من الاعتمادات الدولارية التى تمنحها الولايات المتحدة بمقتضى اتفاقية النقطة الرابعة فى عام ١٩٥١ والفكرة وضعت خصيصا لتساعد على تنفيذ سياسة الاكتفاء الذاتى مع التوسع فى سياسة التأميم ٠

الحالة فى فرنسا وتخفيض الفرنك

يظهر ميزان مدفوعات فرنسا العام ١٩٥١ الذى نشرته أخيرا وزارة المالية الفرنسية دقة موقف فرنسا وحالتها الاقتصادية ٠ فقد بلغ العجز فى المعاملات الجارية بغض النظر عن حركات رؤوس الاموال ١٫٠٥٨ مليون دولار ، وفى سنة ١٩٥٠ ، ٢٣٨ مليون دولار ، وفى عام ١٩٤٩ ، ٧٠٦ دولار هذا وقد بلغ عجز الميزان التجارى من ١٢ الى ١٥ ٪ ولذلك ينتظر الثقاة أن تقوم فرنسا بتخفيض الفرنك فى المستقبل القريب ٠

متانة الحالة الاقتصادية فى أمريكا

على الرغم من الكساد الذى ظل يغشى سوق السلع الاستهلاكية فى الشهور الاخيرة فان المراقبين الاقتصاديين لاينتابهم شىء من التشاؤم أو القلق ، وذلك لوجود عدة عوامل أخرى تستبعد الشك فى امكان وقوع أزمة اقتصادية عنيفة ٠ فصناعة البناء قد نشطت من جديد نشاطا واسعا كبيرا بعد أن توفرت مواد البناء، نتيجة لانتهاء الحكومة من بناء معظم المصانع الخاصة ببرامج التسليح ٠ يضاف الى ذلك أن برامج التسليح والدفاع ستستغرق وقتا أكثر مما كان متوقعا لها ، وهكذا سيكون أثرها موزعا على فترة طويلة بدلا من تركيز هذا الاثر فى فترة محدودة ومايصحب ذلك من رجات عنيفة فى الحالة الاقتصادية بصفة عامة ٠ وقد أصبح من المؤكد أن يستمر انفاق الحكومة على التسليح بمعدل ٦ مليارات من الدولارات شهريا أو ربما يزيد عن ذلك فى أواسط سنة ١٩٥٤ ،ولذلك فالاقتصاديون الامريكيون يتوقعون ارتفاع موجة التضخم من جديد فى الخريف القادم ، ولكنهم يتوقعون كذلك ان تكون هذه الموجة ظاهرة مؤقتة لاتلبث ان تزول ٠

صندوق النقد الدولى فى تركيا

حصلت تركيا أخيرا على ١٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى وذلك لتمكينها من تغطية التزاماتها تجاه اتحاد المدفوعات الاوروبى هذا الصيف ، حيث ان تركيا فى عجز مستمر مع الاتحاد مما يلزمها بدفع هذا العجز كله بالدولار أو الذهب ٠ فبينما يتناقص هذا العجز فى الربع الثانى من العام الحالى الا أن أشهر الصيف هى موسم الركود التجارى فى تركيا وليس من المتوقع أن تتمكن من استثمار فائض مع اتحاد المدفوعات الاوروبى قبل الخريف القادم ٠

المطاط

يعتبر عام ١٩٥١ فترة انتقال فى تطور احوال المطاط فبينما وصلت اسعاره القمة فى فبراير هبطت أسعاره بعد ذلك بشدة واسترجعت بعض ثباتها فى منتصف العام ثم بدأت فى الهبوط الذى اشتد فى أوائل عام ١٩٥٢ ٠ ويعزى اسباب هذا التقلب الى حالة عدم الاستقرار السياسى التى سادت هذه الفترة وهبوط طلب الولايات المتحدة للتخزين بينما قيود الاستيراد والاستهلاك قائمة هذا وقد زاد فى نفس الوقت عرض المطاط الصناعى ذى الاثمان المنخفضة نوعا ٠ ويبين الجدول التالى انتاج واستهلاك العالم والولايات المتحدة فى عامى ١٩٥١ و١٩٥٢ وذلك كما تنبأت به هيئة المطاط الدولية ٠

بآلاف الاطنان

	الانتاج			الاستهلاك		
١٩٥١	الطبيعى	الصناعى	المجموع	الطبيعى	الصناعى	المجموع
الولايات المتحدة	ــــ	٨٥٩	٨٥٩	٤٦٢	٧٧١	١٫٢٣٣
الناتج	١٫٩١٠	٩٢٣	٢٫٨٣٣	١٫٥٢٤	٨٢٨	٢٫٣٥٢
١٩٥٢						
الولايات المتحدة	ــــ	٨٣٨	٨٣٨	٤٧٢	٨٠٣	١٫٢٧٥
العالم	١٫٧١٧	٩٢٥	٢٫٦٤٢	١٤٧٣	٨٨٩	٢٫٣٦٢

مساعدات امريكا الخارجية

نشر أخـــيرا تقرير رسـمي في واشنجتون جاء فيه : انه في المدة من أغسطس ١٩٤٥ الى أواخر ١٩٥١ منحت الولايات المتحـــدة ٣٥ر٥٨٢ مليون دولار كمنح أو قروض منهـا ٢٤ر٥١٠ دولار كمنح ، ١١ر٠٧٢ دولار كقروض مضافا اليها ماخصص للعام الذى انتهى فى يونيـه ١٩٥٢ فيكون المجموع ٤٠ر٠٠٠ مليون دولار ومن مجمـــوع المساعدات (المنح والقروض) حصلت أوروبا على معظمها فقد حصلت بريطانيا على ٦ر١٢٢ مليون دولار وفرنسا ٤ر٢٩٧ مليون دولار والمانيا الغربية ٣ر٥٥٠ مليون دولار وايطاليا ٢ر٣٠٣ أما المساعدات التى خصصت الى بلاد أوروبا الشرقيـــة فتبلغ ٤٤١ مليون دولار الى بولندا ، ٤٢٦ مليون دولار الى الاتحاد السوفيتي، ١٨٨ مليون دولار الى تشيكوسلوفاكيا ٠ أما فى آسيا فقد حصلت اليابان على ٢ر١٨٧ مليون دولار والصين الوطنية ١ر٨٥٠ مليون والهند ١٥٦ مليــون دولار ٠

انتاج العالم الصناعي فى الربع الاول من عام ١٩٥٢

جاء فى تقرير هيئة الامم المتحدة ان حجم الانتاج الصناعى فى الربع الاول من عام ١٩٥٢ لم يتغير عما كان عليه فى الربع الاخير من عام ١٩٥١ وازداد بمقدار ٥ ٪ عما كان عليه فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ ، ٣٦ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٤٨ ٠ وتدل الشواهد على ان نسبة الهبوط فى نمو الانتاج الصـــناعى التى ظهرت بجلاء فى النصف الاول من عام ١٩٥١ مازالت تتجه فى هذا الاتجاه ٠

التعامل فى الذهب فى سويسرا

ذكرنا قبــلا أن بنك سـويسرا المركزى أوقف الاشراف على تجــارة المرور فى الذهب منـــذ أول ابريل ١٩٥٢ كما أوقف كذلك الاشراف على الواردات والصادرات منذ أول يوليه ١٩٥٢ وكان تبعـا لذلك ان سمحت السلطات الجمركية بتجارة المرور فى الذهب المباشرة وغير المباشرة وكذا استيراد العملات والسبائك الذهبية بدون رجوع الى اية سلطة أخرى ٠

الانتاج العالمى لخيوط النسيج
بملايين الارطال

السنة	الحرير الصناعى	القطن	الصوف	الحرير الطبيعى	نسبة الحرير الصناعى لمجموع الانتاج
١٩٠٠	٢	٦ر٩٧٥	١ر٦١٠	٣٨	—
١٩١٠	١٨	٩ر٥٠٠	١ر٧٧٠	٥١	—
١٩٢٠	٣٣	٩ر٨٥٠	١ر٧٨٠	٤٦	—
١٩٣٠	٤٥٧	١٢ر١٠٠	٢ر٢١٠	١٣٠	٣
١٩٣٥	١ر٠٧٤	١٢ر٦٠٠	٢ر١٦٠	١٢١	٦
١٩٤٠	٢ر٤٦٣	١٣ر٧٣٠	٢ر٥٠٠	١٣٠	١٣
١٩٤٥	١ر٤٠٦	٩ر٥٠٥	٢ر٢٨٠	٢٤	١١
١٩٤٦	١ر٦٩١	٩ر٦٣٥	٢ر٢٩٠	٣٢	١٢
١٩٤٧	١ر٩٧٨	١١ر١١٥	٢ر٢٢٥	٣٥	١٣
١٩٤٨	٢ر٤٥٥	١٣ر٠٥٥	٢ر٢٥٠	٤٢	١٤
١٩٤٩	٢ر٧٠٢	١٤ر٢٧٠	٢ر٣٢٠	٤٣	١٤
١٩٥٠	٣ر٤٩٢	١٢ر٥٩٥	٢ر٤٠٥	٤٣	١٩
١٩٥١	٣ر٩٥٧	١٥ر٧٣٠	٢ر٤٤٠	٤٤	١٨

يتضح من الجدول المرافق أن الحرير الصناعى قد نجح فى شق طريقـه على حســاب الصوف والقطن ومن العجيب ان انتاج الحـرير بعد أن تضاعف فى فترة مابين الحربين عاد فتراجع أمام منافسة الحرير الصناعى الشديدة فبلغ انتاجه رقما أقل من مستواه قبل الحرب العظمى الاولى ٠ وكذلك كانت المنافسة حامية بالنسبة للصوف والقطن ٠ ويجب ان تعـير مصر هذه الحقيقة اهمية كبرى وان تغير من سياسة الاعتماد على القطن كمحصول البلاد الرئيسى لان المنافسة العالمية ضــده شديدة ومســتقبله لايبعث على الاطمئنان ٠

انتاج واستهلاك الشاى فى العالم

يقدر الانتاج العالمى للشـــاى فى عام ١٩٥١ بحوالى ١٢١٢ مليون رطل بينما لم يزد الانتاج عام ١٩٥٠ عن ١١٦٣ مليون رطل وكان متوســـط الانتاج قبل الحرب حوالى ٩٨٠ مليون رطل ٠ وأهم الدول المنتجة للشـاى هى الهنـد وسـيلان واندونيسيـا والباكستان وشرق أفريقيا والصـين واليابان ٠

وقد بلغ الاستهلاك العالمى للشاى فى العام الماضى حوالى ١١٧٥ مليون رطل مقابل ١١٠٠ مليون رطل ١٩٥٠ ٠ وكان متوسط الاستهلاك قبل الحرب ٩٧٥ مليون رطل ٠

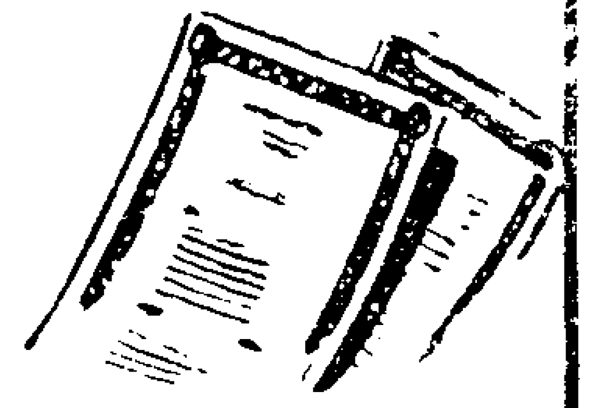
استثمار رؤوس الاموال الاجنبية بالهند

قدم للجهات المختصــــة بالهند فى خلال العام الماضى ٩٤ طلبا من مؤسسات أجنبية ترغب فى استثمار أموالها فى الهند ٠ وقد وافقت ادارة الشركات فى تلك البلاد على ٨١ طلبا منهـــا نتج عنها استثمار مبلغ ١٥١ مليون روبية ٠ هذا الى جانب مســـاهمة المؤسسات الاجنبية فى المشاريع شبه الحكوميــة والتى بلغت حوالى ١٠٠ مليون روبيـــة مقارنة بمبلغ ٦٣ر٥ مليون روبيـــة ١٩٥٠ و ٢٦ مليون ١٩٤٩ ٠

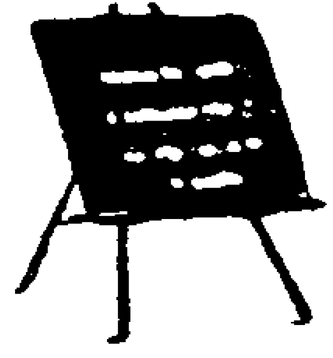
وكان نصيب بريطانيا من الاموال المستثمرة ١٩٥٠ حوالى ٧٣ر٥ مليون روبية وحوالى ١٢ مليون روبية من الولايات المتحـدة ٠ وأهم الصناعات التى استثمرت فيها نصف الاموال هى صناعة الزجاج والدراجات وآلات الديزل والصناعات الكيمائية وصناعة المطاط ٠

نهضة اليابان الاقتصادية

استطاعت اليابان ان تنهض نهضة صناعية باهرة برغم فقدان امبراطوريتها وخروجها من الحرب مهزومة مغلوبة على أمرها ٠ وليس أدل على ذلك من الاحصاءات التى نشرت أخـيرا والتى تبين أنها أصبحت ثالثة دول العالم فى بناء السفن اذ بلغت مجموع حمولة السفن التى تقــوم ببنائها حــوالى ٤٥٠ر٠٠٠ طن ٠ وأكبر الـدول فى هذا الميدان هى الولايات المتحـــدة وبريطانيا ٠



الأوراق الماليّة



فى الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ الى ١٤ منه

نظرة عامة : من المعروف أن الثورات السياسية من شأنها أن تضعضع أركان السوق المالية ، فتتدهور الاسعار بصورة مؤقتة الى أن تستقر على مستوى أعلى اذا كانت الثورة فى صالح السوق ، أو على مستوى أحط اذا كان الامر غير ذلك ومن المعروف أيضا أن لا شيء أدل على درجة اضطراب أو استقرار أى بلد ، من تطورات السوق المالية .

ومن الظواهر التى لابد أن لفتت أنظار المراقبين أبان الحوادث الاخيرة أن السوق المالية قد تلقت أنباء هذه الحوادث برباطة جأش جليلة المعنى ودون أن تبدى أية علامة اضطراب أو خوف أو وجل بل تابعت مسيرها بهدوء واستقرار جديرين بالذكر ، بل سجلت بعض الاسعار صعودا لا بأس به وقد أعربت بذلك السوق عن ارتياحها للحركة التحريرية التى عدلت الاوضاع السابقة وأقامت سدا بين عهد فاسد ، وعهد صالح باذن الله

هذا وقد كان لصدور هذه التشريعات الاخيرة أثر كبير فى القضاء على الروتين الحكومى السلحفائى .

وربما يتساءل الكثيرون لماذا لم تقفز الاسعار قفزة واسعة لتعرب عن التغيير الشامل البعيد المدى الذى لابد أن يطرأ على الحالة الاقتصادية فى مصر بعد الاصلاحات المنتظر اتمامها فى جميع مرافق البلاد وبعد اقتلاع جذور الشر والفساد فى جميع درجات الحكم والادارة ؟

والرد على ذلك أن الاسواق المالية لا تسبق الحوادث بل تفضل بطبيعتها التريث والانتظار ريثما تنجلى المخاوف أو تتحقق الآمال التى ترتسم طيوفها فى الافق . وعلى كل حال فان مجرد عدم تأثر البورصة تأثرا سيئا ولو مؤقتا بالحوادث الاخيرة ومجرد صمود الاسعار تجاهها لهما دلالة واضحة على الثقة التى يوليها أصحاب المال والاقتصاد الحركة القومية .

وبديهى أنه لكى تستمر السوق فى اتجاهها الحالى الحسن ولكى يتحقق التوازن المفقود منذ عدة سنوات يجب علينا أن ننتظر نتائج هذه الحركة لا فى المجال السياسى والعسكرى فحسب بل أيضا فى مختلف المرافق الاقتصادية فتنقشع غيوم عدم الثقة والارتياب التى مازالت تتكاثف فى جو السوق المالية خلال السبع سنوات الاخيرة .

التطهير ... التطهير !!

وما دامت كلمة ((التطهير)) هى العلم الذى التف حوله الشعب منذ بداية هذه الحركة فمن الطبيعى أن لا يقف التطهير عند حدود المصالح الحكومية فحسب بل يشمل أيضا الشركات وكيفية ادارتها اذ لا يخفى أن الفساد واستغلال النفوذ قد استشريا فى هذا المجال وأفسدا وظيفة السوق المالية وجعلاها وقفا على البعض دون جمهور المدخرين .

والامثلة على فساد ادارة الشركات عديدة جدا بحيث لا يمكن حصرها وهى تمتد من بعض البنوك المحترمة الى الشركات التجارية والصناعية الصغرى وقد اضطر المساهمون الى اليوم أن يشهدوا تدهور أسهمهم واستغلال أموالهم دون أن يتمكنوا من تحريك ساكن وعندما أراد البعض أن يرفع شكواه كانت السلطات تبادر الى ارهابه واسكاته .

أما نتيجة تلك الاوضاع فكانت بادية فى تدهور الاسعار تدهورا لا مسوغ له ولا مبرر ، مما أطاح بأموال الجمهور وسبب خسائر فادحة وجعل الثقة المالية أثرا بعد عين .

وأملنا كبير فى أن تعمل يد التطهير فى ميدان المال والاقتصاد فتستعيد سوقنا المالية تلك القوة وتلك الثقة التى لابد لها منهما للقيام بوظيفتها الاساسية فى تشغيل رؤوس الاموال واستثمارها استثمارا قوميا فتكون بذلك جديرة بأن تخدم البلاد وتؤدى نصيبها فى النهضة المنشودة .

حالة السوق

هذا وقد كان افتتاح العهد الجديد باقرار تعديل قانون الشركات المساهمة ، ذلك التعديل الذى ظل سنوات وسنوات يزحف من وزارة الى أخرى ، ويحال من لجنة الى لجنة دون البت فيه .

وقد كان كذلك للعطلة الصيفية وانصراف المتعاملين الى مصانعهم أثر كبير فى حركة النشاط التى كانت تسود السوق من قبل . ومالت أسعار الاوراق التى تدوولت الى النزول تحت تأثير كثرة معروضات صغار المدخرين خوفا من اتساع النزول وكان فى مقدمة الاوراق التى نزلت أسعارها أسهم مصر للحرير الصناعى الاسمية والعادية وأسهم الاسمدة الكيماوية والصناعات المعدنية .

وليس أدل على ارتياح الدوائر المالية للعهد الجديد المبارك من الاقبال الذى لوحظ على سندات القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ وأسهم آبار الزيوت والاولى لكونها معفاة من الضرائب والثانية لانها ينتظرها مستقبل حسن عندما يبت فى مشروع تعديل قانون التنقيب عن مناجم البترول الذى يتوقع أن يبت فيه قريبا وذلك بالاضافة الى تعديل قانون الشركات الذى أتمته الوزارة منذ أيام .

أخبار الشركات

وفيما يلى أهم ماجاءنا عن الشركات المساهمة من أخبار تبين حالاتها .

شركة سكك حديد الدلتا

لعل القراء يذكرون المصاعب التى واجهت هذه الشركة .. تلك المؤسسة التى تنتشر خطوطها فى الريف المصرى بشكل ملموس ، حتى اضحت شريانا رئيسيا فى نقل الافراد والمحاصيل . وقد بدأت هذه المصاعب منذ انتقال ادارة هذه الشركة الى « آل كفورى » الى ان انتهى الامر باعلان الشركة توقفها عن ادارة المرفق لعجزها عن تحمل التبعات المالية، وعدم دفع علاوة اعانة غلاء المعيشة لعمالها ، وذلك فى ١٨ يوليو الماضى . وقد قام بعلاج هذه المشكلة خمسة وزراء للمواصلات فى خلال الاشهر الاربعة التى قامت فيها ، الى ان انتهت بتلك المذكرة التى عرضها الدكتور زهير جرانة ــ وزير المواصلات الحالى بالنيابة ــ على مجلس الوزراء يوم ٤ الجارى

وقد قرر مجلس الوزراء ((تعيين الدكتور المهندس سيد عبد الواحد حارسا على ادارة الشركة ، وله أن

يعـــين فى الحراسة من يعـاونه فى أعمالها ، كما قرر منح الشركة قرضا قدره ٥٠ ألف جنيـــه ليستعين به الحارس على ادارة المرفق ، على أن يرد هذا القرض بعد ادارة المرفق من حصيلة الايرادات التى تدخل فىخزانة الشركة » .

وقد اجتمع فى الحال الحارس العام بالمهندس خضر جبر « نائب الحارس العام » للتباحث فىالخطوط الرئيسية لادارة هذا المرفق ، وقد فسر الفقهاء قـرار مجلس الوزراء بادارة هـــذا المرفق ، الذى يتنـــاول الخطـوط الحـــديدية ، وخطوط السيارات ، والنقل النهرى ، واستغلال محـاجر أبى زعبل .

وقـد استأنف العمــــل فى بعض الخطوط ، وتحققت مطالب العمـال ، ونظمت الاجراءات المـالية وشئون الحســابات بالشركة حــتى تصرف الاجور فى مواعيدها المقررة .

شركة مصر لنسج الحرير
(ش٠ م٠ م٠)

لا تزال الدعوة التى وجهها مجلس ادارة الشركة قائمة ، الخاصة بدعوة المساهمين المالكين لعشرين سهما فما فوق لحضور الجمعية العمومية غير العادية المزمع عقدها يوم ١٩ الجارى، وذلك لاصدار سندات جديدة .

شركة البلاستيك الاهلية
(ش٠ م٠ م٠)

كان لدعوتنا الحارة بتنظيم مجالس ادارة الشركات المساهمـــة ، أثره فى استجابة هذه الشركة لنا .

وقد انتهى مجلس الادارة الجديد لشركة البلاستيك الاهلية ، برئاســة الوجيه الهامى حسين من اعادة تنظيم الشركة على أسس فنيـة وماليـــة وادارية جـــديدة ، جاءت وليـــدة دراسات وأبحاث مستفيضة بحيث أصبح محققا أن تنهض الشركة بهذه الصناعة الوطنية بعد أن توفرت لها جميـع العوامل الكفيلة بنجاحهــا وازدهارها .

كما أنها اختارت للادارة الفنيــة الخبير المعروف بهذه الصناعة المسيو فليكس يا سليان .

وتأمـل لهـــذه الشركة أن توالى نشاطها للنهوض بهذه الصناعةفىمصر .

البنك الاهلى المصرى

أعلن البنك الاهلى المصرى حضرات مساهميه أنه سيوزع ربحا مؤقتـا قدره ٥٪ تخصم منهـــا الضرائب ، وذلك بنـاء على قرار مجلس الادارة وعملا بالمادة ٥٢ من القانون النظامى للبنك .

وسوف تصرف الارباح ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ مقابل تقديم الكوبون رقم ٩ من الاسهم العـادية طبقا للقواعد المعمول بها بمراقبـــة النقـــد . وذلك من المركز الرئيسى للبنك وفرعه بالاسكندرية وفرعه فى لندن رقم ٦ ، ٧ كنج وليم ستريت بلندن .

حالة السوق يوم ٨/١٤

ركدت حركة الاعمــال اليوم ، وجرت تصـفيات من أسـهم آبار البترول ، ومصر الحرير الصنـــاعى ، وأسهم الاســـمدة الكيماوية ، وكان مظهر السوق غيرمستقر عند الاقفال. ولم تتأثر السوق كثـــيرا بحركة العمال فى مصانع شركة مصر الغــزل الرفيع بكفر الدوار .

ولعـل أهم القراطيس التى كانت موضع الاكثر تعاملا وتقلبا فى الثمن هى : بنك مصر ـ الصناعات المعدنية ـ البنك العقارى ٩١١ـ البنك الاهلى أسهم ـ المياه أسهم تمتع ـ كـــوم امبو أسهم ـ مصر الجديدة ـ أراضى الدلتاـآبار الزيوت ـ بنزايون أسهم ـ القرض الوطنى ٣ ١/٤٪ ـ الاسمدة الكيميائية ـ التغليف الاقتصادى ـ مصر الحـرير الصـــناعى ـ الورق الاهلية .

أسعار المعادن الثمينة يوم ٨/١٤

جنيه الملك ـ بالقرش	٥١٨
جنيه الملكة ـ بالقرش	٥١٧
ذهب صافى ـ الدرهم بالقرش	١٦٥
ذهب عيار ٢١ ـ الدرهم بالقرش	١٤٦
نترات الفضة ـ الكيلو	٨٧٥
بلاتين الخارج صافى الجرام بالقرش	١٨٥

جدول الاسعار

وفيما يلى أسعار اقفال أول هذهالفترة وآخرها ، حسبنشرة الاسعار الرسمية اليوميـــة لسوق الاوراقالمالية بالقاهرة .

	٨/١٤	٧/٣٠
القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ (١٩٦٣ / ٧٣)	٩٠٩٠	٩٢٣٠
قرض فلسطين ٣ ٪ (١٩٦٩ / ٧٩)	٨١٨٥	٧٩٦٠
البنك العربى (عادية)	—	٦٨٠
بنك مصر (اسمية)	١٩٠٠	١٩٥٠
البنك التجارى المصرى (اسمية)	٢٣٨	٢٦٤
البنك العقارى (تأسيس)	—	٢٢٠٠
البنك العقارى سندات ١٩٠٣	—	١٨٧٠
البنك العقارى سندات ١٩١١	١٤٤٤	١٤٤٠
البنك العقارى سندات ١٩٥١	١٢٨٦	١٢٩٦
الشرق للتأمين	—	٩٧٠
مياه الاسكندرية (اسهم)	٧٤٨	٨٦٠
مياه القـاهرة (تمتع)	٦٢٤	٦٣٤
مياه القـاهرة (تأسيس)	٤٧٠٠	٤٧٠٠
انجلو امريكان نايل	٢٨١	٢٧٨
قناة السويس (تمتع)	٥٨٨٨	٥٨٨٨
قناة السويس (تأسيس)	٨٥٤٢	٨٥٤٢
مصر للطيران (ا ، ب)	٣٤٠	٣٤٠
مصر للملاحة البحرية (اسهم)	—	٩٥١
الفنادق المصرية (عادية)	١٢٩	١٣١
الفنادق المصرية (ممتازة)	٧٩٠	٧٩٠
اراضى كفر الزيات	١٣٠٠	١٣٠٠
سيدى سالم	٣٣٤	٣٤٨
كوم امبو (اسهم)	٤١٢	٤٣٠
كوم امبو (تأسيس)	—	—
الشيخ فضـل	٥٠٤	٥٠٤
اراضى الدلتا (لحاملها)	٢١٢	٢١٩
ايموبيليا	٦١٠	٦٣٠
الشمس	٦١٠	٦١٠
مطبعة مصر	١٥٩٦	١٥٩٦
مصر لتصدير الاقطان	٦٧٠	٦٧٠
بيع المصنوعات المصرية	٢١٦٢	٢١٦٢
الاسمدة العضوية (اسمية)	٢٦٨	٢٧٥
التغليف الاقتصادى (اسهم)	١٦٠	١٧٨
مصر للغزل والنسيج (ب)	١٣٤٠	١٣٥٠
مصر للحرير الصناعى (اسمية)	٦٤٨	٧٠٨
الورق الاهلية (اسمية)	٥٦٠	٥٦٠

مركبات النقل في العالم

بلغ عدد عربات النقل في جميع بلاد العالم عند بداية هذا العام رقما لم تبلغه من قبل ، اذ وصل عددها الى ١ر٧٣ مليونا من العربات ، او ٣ر٧١ مليونا اذا استبعدنا الموجود منها في الاتحاد السوفييتي . كما يوجد ايضا ٦ر٥ مليون وحدة من العجلات المتحركة . وفي الرقم الاسبق يدخل ٧ر٥٥ مليون سيارة أي بزيادة قدرها ٥٠ ٪ عن عددها في عام ١٩٤٠ ، بينما بلغ عدد السيارات التجارية ٤ر١٧ مليون ، اى بزيادة ضعفين عنها في عام ١٩٤٠ ويشتمل الرقم السابق على العجلات الحربية في بعض البلدان ، واستبعدناه في بعض البلدان الاخرى . وقد ذكرت The American Automobile انه في خلال عام ١٩٥١ زاد عدد عجلات النقل في جميع بلدان العالم ـ باستثناء الاتحاد السوفييتي ـ ٩ر٤ مليون وحدة ، بينما زاد هذا العدد بمقدار ٩ر٥ مليون وحدة خلال عام ١٩٥٠ عن العام السابق له . وهذه النسبة المتناقصة في الزيادة يرجع بعضها الى انخفاض الانتاج نظرا للاهتمام الزائد ببرنامج التسلح ، وبعضها الى نقص كميات الصلب ، وبعضها الى تلاشي الوحدات القديمة واستهلاكها تماما . كما انه قد حدث هبوط هام في انتاج الولايات المتحدة لعجلات النقل ، عوضه انتاج بعض الدول الاخرى المنتجة للسيارات وعجلات النقل ، ورغم هذا ، فقد سبب قصور انتاج الولايات المتحدة هبوطا يزيد على المليون وحدة من مركبات النقل عن انتاج عام ١٩٥٠ ، اذ يشمل هذا النقص ٢ر١ مليونا من العربات بينما زاد انتاج اللوريات والاوتوبيسات بمقدار ١٥٠ الف وحدة .

ويتضح من الجدول رقم (١) ان الولايات المتحدة الامريكية تستولى على ٧٠ ٪ من مركبات النقل لديها (٧٦ ٪ من السيارات ، ٥١ ٪ من اللوريات والاوتوبيسات) وان ١٧٪ تمتلكها دول اوربا الغربية ، وان بقية العالم تسجل ١٣ ٪ فقط تمثل ٣ر٩ مليون عربة نقل . ورغم ان سكان افريقيا وآسيا يصلون الى اكثر من نصف تعداد سكان العالم ، الا ان ٣ ٪ فقط من عربات النقل في العالم تجرى على أرضها .

ويبين الجدول رقم (٢) الزيادة في عجلات النقل لدى أهم البلاد العالمية خلال عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ . وتبلغ هذه الزيادة في جميع انحاء العالم ٥ر٧ ٪ ، ولكنها تتراوح بين ٥ ، ١٠ في المائة في الولايات المتحدة وفرنسا ، وجنوب افريقيا ، والاراضي الواطئة . ويلاحظ ايضا انها كانت زيادة كبيرة في بعض البلدان ، خاصة في المانيا الغربية ، والسويد من بين دول أوربا ، وفي البرازيل ، والمكسيك من بين بلدان أمريكا اللاتينية . ووصلت هذه الزيادة الى اقل من ٣ ٪ في المملكة المتحدة والارجنتين ، ويعزى ذلك الى القيود المفروضة على سلع الاستهلاك المحلية في بريطانيا ، والى الواردات في الارجنتين . وتعتبر الهند من الدول الكبيرة التي لم يتغير عدد السيارات بها ، اذ تبلغ الواردات منها ١٨٠٠٠ وحدة . وتقدر The American Automobile عدد مركبات النقل في الاتحاد السوفييتي بـ ٨ر١ مليون ، منها ٦ر١ مليون لورى (وهذا ضعف عددها في عام ١٩٣٨) ، ١٨٠ر٠٠٠ سيارة ، ٢٠ر٠٠٠ اتوبيس . وهذا التقدير رغم انه اقل من التقديرات السابقة ، الا ان هذه الجريدة تزعم انه مستقى من مصادر مسئولة ، وانه اقرب ـ لذلك ـ من التقديرات السابقة .

الانتاج العالمي

وبالرغم من ان انتاج العام السابق (١٩٥١) كان اقل من انتاج ١٩٥٠ الا انه كان ثاني انتاج بلغه منذ

جدول رقم (١)

عدد مركبات النقل المسجلة في أنحاء العالم موزعة حسب القارات

(في أول كل عام)

بآلاف الوحدات

	١٩٤٠	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	النسبة المئوية من انتاج ١٩٥٢	الرقم القياسي لعام ١٩٥٢ ١٩٤٠ = ١٠٠
الولايات المتحدة	٣٠٢٩٤	٤١٠١٤	٤٣٧٧٤	٤٨٢٨٣	٥١٤٢٦	٧٠ر٣٪	١٧٠
نصف الكرة الغربي	٢٣٠٩	٣٤٧٣	٣٩١٧	٤٣٣٨	٤٨٨٨	٦ر٧ ٪	٢١٢
أوربا و(روسيا)	٩٤٣٦	١٠٧٣٧	١١٨٧٢	١٢٢٦٤	١٢٣٧٤	١٦ر٩٪	١٣١
آسيا	٦٩٦	٧٥٦	٩٤٩	١٠٥٧	١١٢١	١ر٥ ٪	١٦١
أفريقيا	٦٩٣	٨٥٠	١١١٤	١٢٢٣	١٢٩٠	١ر٨ ٪	١٨٦
الاقيوناسية	١٢٠١	١٤٩٢	١٦١٧	١٨٥٦	٢٠٤٩	٢ر٨ ٪	١٧١
المجموع (جميع الانواع)	٤٤٦٢٩	٥٨٣٢٢	٦٣٢٤٣	٦٩٠٢١	٧٣١٤٨	١٠٠٪	١٦٤
من المجموع (عربات)	٣٦٢٠٠	٤٢٥٠٠	٤٧٤٨٠	٥٢٣٥٠	٥٥٧٤٧	٧٦ر٢٪	١٥٤
من المجموع (لورياواتوبيسات)	٨٤٢٩	١٥٨٢٢	١٥٧٦٣	١٦٦٧١	١٧٤٠١	٢٣ر٨٪	٢٠٧

اختراع العربات · فقد سجلت الاحصائيات انه زاد عن انتاج١٩٤٩ بـ ٣ر١ مليون وحدة عربة نقل ·

(انظر الجدول رقم ٣) · فاذا قارنا انتاج عام ١٩٥١ الذى بلغ ٩ مليون وحدة ـ باستثناء الاتحاد السوفييتي ـ وجدناه يفوق انتاج ماقبل الحرب (عام ١٩٣٨) الذى بلغ ٨و٣ مليون وحدة · وقد بلغ الانتاج العالمى من اللوريات والاتوبيسات فى عام ١٩٥١ رقمـا قياسيا لم يبلغه من قبل وهو ١و٢ مليون وحدة ، بينما كان هذا الانتاج ٨٠٠ر٠٠٠ وحدة فى عام ١٩٣٨ ،وان انتاج السيارات بلغ ٨ر٦ مليون وحدة عام ١٩٥١ مقابل ٣ مليون وحدة فى عام ١٩٣٨ ، وكان ثانى رقم بلغه انتاج السيارات · ومن الملاحظ ان انتاج الولايات المتحدة من المركبات التجارية وصل حدا عاليا ، بينما قل انتاجها من السيارات الخصوصية بنسبة ٢٠ ٪ ويتوقعان يهبط الى ٤ مليون وحدة فى عام ١٩٥٢ · وسوف يحدث مثل هذا الهبوط فى انتاج المملكة المتحدة خلال عام ١٩٥٢ كما حدث فى عام ١٩٥١ ، اذ يحتمل ان يبلغ انتاج السيارات فيها ٤٤٠ر٠٠٠ وحدة ٢٣٠ر٠٠٠ لوريا واتوبيسا · ومن المدهش ان نرى الانتاج فى الدول الاخرى زاد فى العام الماضى بالرغم من قلة الصلب ·

وهكذا يتضح ان من ضمن نتائج الحرب الماضية ، واعقابها من نقص فى عجلات النقل ، ان الحياة السهلة الرتيبة التى كانت تخلقها السيارة مثلا صارت أملا بعيدا يصعب تصديقه . وعلى مرور الزمن ، وبالتالى، ستزداد نسبة عجلات النقل القديمة الموجودة فى الاستعمال ·

نظرة الى المستقبل ؟

والآن ماهو مدى التوسع فى المستقبل بالنسبة لعدد عربات النقل ؟ لقد تولت الاجابة على هذا السؤال مجلة The American Automobile معتمدة فى تقديراتها على عدة عوامل ··· من أهمها مدى قدرة العالم على انتاج البترول ، وبنزين السيارات خاصة ، ومدى قدرة الولايات المتحدة الامريكية بالذات فى انتاج هذا البترول والصلب · ولقد تنبأت هذه الصحيفة بزيادة فى عدد عربات النقل فى جميع انحاء العالم بما فيه دول الستار الحديدى ، اذ قدرت انه فى عام ١٩٥٣ سيبلغ عددها ٧٦ر٧٠٠ر٠٠٠ وحدة و ٨٢ر٨٠٠ر٠٠٠ فى عام ١٩٥٦ · وتمثل هذه الارقام زيادة مضطردة ولكن بنسبة اقل من النسب التى حدثت بها خلال الاعوام القليلة الماضية ·

جدول رقم (٢)

عدد عربات النقل فى كل بلد من بلاد العالم حسب أهميتها وعددها

(التقدير عند بدء كل عام)

بآلاف الوحدات

	سيارات ركوب		لوريات واتوبيسات		المجموع		نسبة الزيادة
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	فى المائة
الولايات المتحدة الامريكية	٤٠٠١١	٤٢٥٧١	٨٢٧٢	٨٨٥٥	٤٨٢٨٣	٥١٤٢٦	٦ر٥
المملكة المتحدة	٢٣٠٩	٢٣٩٤	٩٩٨	١٠٠٤	٣٣٠٧	٣٣٩٨	٧ر٢
كندا	١٨٩٠	٢١٠٠	٦٣٨	٧٠٩	٢٥٢٨	٢٨٠٩	٠ر١١
فرنسا	١٦٠٠	١٦٧١	٨٢٢	٩٦٥	٢٤٢٢	٢٦٣٦	٨ر٨
استراليا	٨٧٧	٩٩٤	٤٧٦	٥٢٩	١٣٥٣	١٥٢٣	٥ر١٢
المانيا الغربية	٦٠١	٧٤٨	٣٩٨	٤٦٨	٩٩٩	١٢١٦	٦ر٢١
ايطاليا	٣٤٥	٤٢٧	٢٣٦	٢٤٩	٥٨١	٦٧٦	٥ر١٦
جنوب افريقيا	٤٦٢	٤٩٦	١٣٥	١٤١	٥٩٧	٦٣٧	٧ر٦
البرازيل	٢٠٦	٢٧٧	٢٠٧	٢٥٣	٤١٣	٥٣٠	٠ر٢٨
بلجيكا	٢٧٤	٣٢٤	١٤٥	١٥١	٤١٩	٤٧٥	٢ر١٣
السويد	٢٥٣	٣١٠	٩٢	٩٩	٣٤٥	٤٠٩	٦ر١٨
الارجنتين	٢١٣	٢٢١	١٣٨	١٤٠	٣٥١	٣٦١	٧ر٢
نيوزيلندة	٢٤٢	٢٥٤	٨٢	١٠٥	٣٢٤	٣٥٩	٠ر١١
المكسيك	١٧٦	١٩٣	١٣٠	١٤٦	٢٩٧	٣٣٩	٢ر١٤
الهند	١٤٦	١٦٢	١٢٩	١١٢	٢٧٥	٢٧٤	٠٠٠٠
الاراضى الواطئة	١٤٨	١٥٧	٨٧	٨٩	٢٣٥	٢٤٦	٦ر٤
بلدان أخرى	١٩٨٧	٢٢٦٨	١٧٢٥	١٧٦٦	٣٥١٢	٤٠٣٤	٥ر٨
الاتحاد السوفيتى	٠٠٠	١٨٠	٠٠٠	١٦٢٠	٠٠٠	١٨٠٠	٠٠٠٠

جدول رقم (٣)

الانتاج العالمى

بآلاف الوحدات

الدولة المنتجة	انتاج السيارات			انتاج اللوريات والاتوبيسات			المجموع		
	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الولايات المتحدة	٥١١٩	٦٦٦٦	٥٣٣٨	١١٣٤	١٣٣٧	١٤٣٠	٦٢٥٣	٨٠٠٣	٦٧٦٨
المملكة المتحدة	٤١٢	٥٢٢	٤٧٦	٢١٨	٢٦٣	٢٥٩	٦٣٠	٧٨٥	٧٣٥
كندا	١٩٢	٢٨٥	٢٨١	٩٨	١٠٦	١٣٢	٢٩٠	٣٩١	١٠٤
فرنسا	١٨٨	٢٥٧	٣٢٠	٩٨	١٠٠	١٢٧	٢٨٦	٣٥٧	٤٤٧
المانيا الغربية	١٠٤	٢١٦	٢٧٧	٥٨	٩٠	٩٧	١٦٢	٣٠٦	٣٧٤
ايطاليا	٦٥	١٠١	١١٩	٢١	٢٧	٢٦	٨٦	١٢٨	١٤٥
اليابان	٢	٢	٣	٢٨	٣٠	٣٢	٣٠	٣٢	٣٥
استراليا	٨	١٩	٢١	٠٠	٢	٤	٨	٢١	٢٥
السويد	٥	١٠	١٤	٦	٧	١٠	١١	١٧	٢٤
المجموع العالمى بما فيه تشيكوسلوفاكيا	٦٠٩٥	٨٠٧٨	٦٨٤٩	١٦٦١	١٩٦٢	٢١١٧	٧٧٥٦	١٠٠٤٠	٨٩٦٦
الاتحاد السوفييتى							٣٧٥	٤٢٣	٤٥٠
المجموع الكلى							٨١٣١	١٠٤٦٣	٩٤١٦

اصلاح نظم ملكية الاراضى

فى الهنـــــد

عقدت جريدة « وشنطن بوست » فصلا افتتاحيا هذا الاسبوع أثنت فيه على برنامج اصلاح نظم ملكية الاراضى فى الهند ووصفته بأنه مظهر مثير من مظاهر الديمقراطية عمل فيه الهنود على تقرير مصير أنفسهم بأيديهم .

وجاء فى الافتتاحية « لقد أقدمت حكومة البانديت نهرو على خطوة يحق لها أن تفخر بها اذ نقلت فى المـــدة الاخيرة ملكية ٦٠ مليـــون فدان من الاراضى الزراعيـــة فى البـــلاد الى مستأجريها من المزارعين . والحق ان الملكية الزراعية رمز للكرامة الانسانية ولقد كان افتقار منطقة جنوب آسيا ـ حيث يسود نظام كبار الملاك المنقطعين عن أراضيهم ـــ الى هذه الكرامة من أهم العوامل التى استغلها الشيوعيون فى نشر دعايتهم . على انه ليس من الكرامة فى شىء كثير أن يحاول المرء تحصيل قوته من مزرعته الصـــغيرة بأساليب الزراعة البـائدة ووسائلها القديمة السائدة فى جميع أنحاء الهند تقريبـــا . فالتغيير فى نظام الملكية لن يزيد محصول الحبوب ولن ينقص من واردات الهند الغذائية بمقدار دولار واحد ما لم يصحبه تحسين فى أساليب الزراعة الفنيـــة وتسهيل فى عقـــد القروض وخفض لفائدتها .

ولو نظرنا الى مقاطعة أوتار برادش حيث نقلت ملكية الستين مليون فدان لوجدنا معظم الملـكيات أصغر من أن يكون الانتاج فيهـــا اقتصاديا مادام المزارع فيهـــا يتبع نفس الاســـاليب ويستخدم نفس الوســـائل الحالية فى فلاحة أرضه .

وحاجة المزارع الهندى ليســــت قاصرة على تملك الارض والتخلص من براثن المقترضين بل هـــو كذلك فى حاجـــة الى تعلم النظـــام الدورى فى زراعة المحاصـــــيل والحصول عـــلى التسهيلات الائتمانية اللازمـــة لشراء المخصبات والمحـــاريث فضــــلا عن حاجته الى الماء النقى ليشربه متقيـــا بذلك شر الامراض وكى يستعمله فى رى أرضه ان أمكن ذلك . وقد لمست الحكومة الهندية لحسن الحظ ذلك كله كما تقوم الولايات المتحدة بمساعدتها وفقا للنقطة الرابعة على اشباع تلك الحاجات .

وليس فى استطاعة أحد أن يؤكد ان الديمقراطية ستجد طريقها ممهدا الى الهند فى الاجل الطويل . كما انه ليس فى استطاعة الولايات المتحدة أن تضمن للهنـــــد الديمقراطية فى المستقبل بمجرد مساعدتها بالدولارات وايفاد الفنيين . فالهنـــود ـ حكومة وشعبا ـ هم وحدهم الذين يستطيعون درء غائلة الشيوعية عن بلادهم . ولعل مايجعل للاصلاح الاخير فى نظم ملكية الاراضى شأنه المثير وأثره المطمئن انه يبرز لنا الهنود أنفسهم وهم يعملون على تكوين مستقبلهم . ولو أبدت كل منطقة من المناطق التى تسير فى طريق النمو الاقتصادى ما أبدته الهند من بعد نظر وعزم فان الخوف من تسلل الشيوعية وبسط سيطرتها على بقاع جديد فى آسيا سيتضاءل حتما .

ميزانية المساعدات الفنيـــــة

فى الامم المتحدة

سيتقدم القائمون بأمـــر برنامج المساعدات الفنية فى الامم المتحدة الذى بدأ العمل به منذ عامين الى الجمعيـة العامة لمطالبة الاعضاء بالاكتتـــاب بمبلغ ستة ملايين دولار أخرى للتوسع فى المساعدات الفنية التى تقدم هذا العام للمناطق التى تسير فى طريق النمو الاقتصادى .

فتصبح بذلك ميزانيـــة برنامج المساعدات الفنية للامم المتحدة عام ١٩٥٣ خمســـة وعشرين مليونا من الدولارات .

هذا وتحث الامم المتحدة الدول التى لم تسدد حتى الآن بعض حصتها من الاموال المخصصة للبرنامج عـلى تسديد ماتبقى عليها عاجلا وذلك حتى تتمكن من مواصلة تلك المساعدات . وقد أعربت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن قلقها لهذا التلكؤ من جانب بعض الدول .

وقد صرح المستر هيوج كينلسيد المدير العام لبرنامج المساعدات الفنية ـ فى حديث عرض فيه لبعض المسائل الهامة الاخرى ـ أن الغرض الحقيقى من البرنامج برمته هـــو التقدم الاجتماعى . **وما التقدم الاقتصادى الا وسيلة مؤيدة الى ذلك الغرض** . واستطرد يقول ان الهدف من جميع تلك الجهود الجبارة التى تبذلها الامم المتحدة هو اقرار الســلام والامن وكفالة السعادة لجميع سكان المعمورة .

وقد أفضى الدكتور جلال عبده ، مندوب ايران فى الامم المتحدة بتصريح آخر جاء فيه ان برنامج المساعدات الفنية للامم المتحدة قد عاون كثيرا من البلدان على تعرف مواطن حاجتها مما ساعد هذه البلدان على استغلال مصادر الثروة فيها الى حد كبير .

وظيفة الاعلان وتحليل الجمهور

لرسم سياسة اعلانية واضحة سليمة مبنية على قواعد وأسس علمية ، يجب قبل البدء فى الاعلان أن نقوم بتحليل جمهور السلعة حتى تكون طريقة الاعلان المتبعة موافقة كل الموافقة لهذا الجمهور فلا يضيع قرش واحد مما أنفق على الاعلان هباء

وحاجة الجمهور الى الشراء هى التى تدفعه الى شراء السلعة ، فاذا لم توجد الحاجة الى اشباع رغبة معينة أصلا فى ذهن الفرد ، أو اذا لم يمكن خلق هذه الحاجة فى ذهنه بوسائل صناعية ، فطبيعى انه لن يصمم على الشراء أو حتى يفكر فى السلعة .

ويمكن بوجه عام أن نقسم الاشخاص الذين سيوجه اليهم الاعلان الى فئات أربعة :

الاولى : هم الذين يعرفون حاجاتهم كل المعرفة ، وكذلك يعرفون كيفية اشباعها

والثانية : هم الذين يعرفون حاجاتهم ولا يعرفون كيفية اشباعها

والثالثة : هم الذين لهم حاجات معينة ولكنهم غير منتبهين لها ولا شاعرين بها .

والرابعة : هم الذين ليست لهم حاجات معينة

وتختلف وظيفة الاعلان بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات ، وهى لاشك صعبة عسيرة فيما يتعلق بالفئتين الاولى والثالثة أى العارفين لحاجاتهم ولكيفية اشباعها والذين لهم حاجات كامنة فى نفوسهم وغير منتبهين لها ولا شاعرين بها . وهى سهلة نسبيا فيما يتعلق بالفئتين الثانية والرابعة من العارفين لحاجاتهم الجاهلين لكيفية اشباعها والذين ليست لهم حاجات معينة .

فمن حيث الفئة الاولى من العارفين لكيفية اشباع حاجاتهم نجد مهمة الاعلان تنحصر فى اقناعهم بتغيير الطريقة التى قرروا بها اشباع هذه الحاجات . وهى مهمة صعبة خصوصا اذا كان التفكير قد انتهى الى قرار نهائى عن كيفية اشباع هذه الحاجات

وكل ما على المعلن بالنسبة للفئة الثانية الغير متعرفة لكيفية اشباع رغباتها هو أن يوجهها الى الطريق الذى تسلكه لاشباع هذه الرغبات

يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة أن تضع كافة قواها وجهود الاخصائيين فيها تحت تصرف حضرات قرائها وعملائها من المعلنين سواء من حيث المشاكل التى يواجهونها من النواحى الضريبية أو المحاسبية أو من النواحى الادارية والتجارية والاعلانية . وليطمئن القراء الى أن أى خطاب أو استفسار تليفونى يصل المجلة ، يكون موضع العناية التامة والاهتمام الكامل .

أما الفئة الثالثة فهى التى تحتاج الى التعليم ، الى الحد الذى يدركون فيه ماهية الحاجات الكامنة فى أذهانهم ومتى اتضحت هذه الحاجات فى الاذهان صار جمهور هذه الفئة فى حاجة الى من يوجهه ويرشده الى الطرق التى يتبعها للوصول الى اشباع هذه الرغبات والحاجات .

والمشكلة الدقيقة الصعبة ، هى التى يواجهها الاعلان عند الفئة الرابعة التى لا تعرف لنفسها حاجات خاصة معينة وتتضح هذه المشكلة فى كيفية خلق هذه الحاجات عند أفراد الجمهور واشعارهم بأهميتها . لذلك فيلجأ المعلنون الى وسائل مفتعلة منتهزين الفرص المساعدة على ذلك لاستخدامها فى وسائل الدعاية التى تستخدم

ومن الواضح أن هذه الحاجات التى يظهرها الاعلان عند هذه الفئة من الجمهور لا تكون حاجات حقيقية من الضرورى ومن صالح الشخص اشباعها — والا فكان الاولى به الشعور بها ، أو أن تكون كامنة فى ذهنه وغير منتبه لها (الفئة الثالثة)

والاعلان المستخدم لهذه الغاية — خلق لحاجة فى أذهان أفراد جمهور ليست له حاجة من هذا النوع على الاطلاق — لا ينظر اليه بعين الارتياح خصوصا من الوجهتين الادبية والاخلاقية ، اذ انه يوهم الشخص ويوقع فى ذهنه انه فى حاجة الى سلعة ما ، بينما لا يتعدى هذا مجرد الوهم الخاطىء . ومثال ذلك الاعلان عن دواء طبى معين ، واشعار الجمهور بأنه فى حاجة اليه ، فيتوهم انه مصاب بمرض أو علة معينة ، بينما هذه العلة لا وجود لها على وجه الحقيقة وماهى الا فكرة كاذبة موحى بها الى ذهنه فقط ... فى مثل هذه الحالة يكون أثر الاعلان — برغم انه يساعد على توزيع السلعة ويظهر له أثر سريع فى زيادة مبيعات المعلن ، الا انه يكون له أثر سيىء على أفراد الجمهور الذين سرعان ما يكتشفون خداع الاعلان فيمتنعون عن الشراء ويقومون بدعايات سيئة ضد المعلن مما يكون له أسوأ الاثر على حياته فى المستقبل .

***

بهذا عرفنا وظيفة الاعلان بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات الاربعة ، وفى العدد القادم ان شاء الله نوضح الاسلوب الذى يستخدم فى الاعلان بالنسبة لكل فئة منها .

محمود عساف

مشكلة الغلاء فى مصر

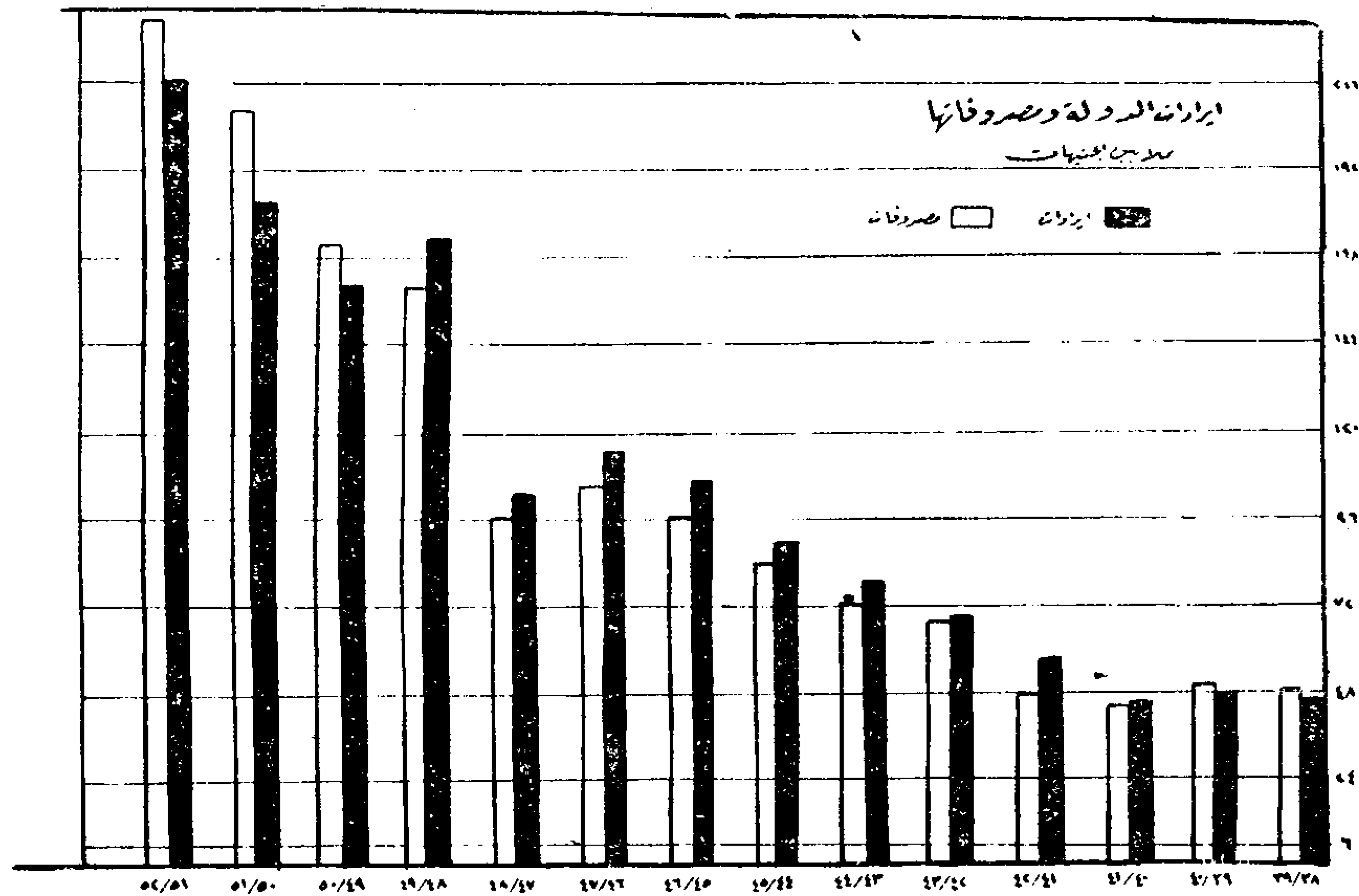
تتمة المنشور بالعدد الماضى

ثالثا – زيادة المصروفات الحكومية وعجز الميزانية :

لاشك ان تطور المصروفات الحكومية لها شأنها فى ثبات حالة الغلاء ، فمن الملاحظ ان المصروفات الحكومية فى ازدياد مضطرد منذ عام ١٩٣٩، وهذه الزيادة فى الانفاق الحكومى تعمل على زيادة التداول النقدى وازدياد حدة التضخم النقدى وبالتالى ازدياد حدة الغلاء . . !

وثمة شيء آخر لازم الانفاق الحكومى وهو ذلك الاسراف الملحوظ فى بعض بنود الميزانية وفى طريقة الانفاق الحكومى نفسها وليس أدل على ذلك من السيارات الحكومية على انه لوحظ أن الانفاق الحكومى لم تستفد منه الصناعات الانتاجية والمشاريع الصناعية الجديدة التى كان يجب أن تحتل مكانا مرموقا فى الميزانية المصرية حتى يمكن لها من مقابلة ذلك التضخم النقدى . والتضخم المالى يقصد به زيادة وسائل الشراء بين أيدى الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة فى الثروة المنتجة ..!

ولاشك أن العجز فى الميزانية كما هو الحال فى ميزانية ٥١ – ١٩٥٢ اذ بلغت المصروفات حوالى ٢٣١,٠ مليون جنيه زيد على هذا التقدير فيما بعد مبلغ ٤٤٧,٠٠٠ ألف جنيه فأصبح مجموع المصروفات فى الميزانية مبلغ ٢٣١,٤٤٧,٠٠٠ مليون جنيه مقابل مبلغ ٢٠٥,٩٨٨,٩٠٠ مليون جنيه فى ميزانية ١٩٥٠ – ١٩٥١ . بيد أن الايرادات فى ميزانية هذا العام بلغت ٢١٥,٢٠٤,٣٠٠ مليون



جنيه أى بعجز قدره حوالى ١٦,٢٠٠ مليون جنيه . ولاشك أن مثل هذا العجز فى الميزانية انما تعالجه الحكومة باحدى الطرق الثلاث الآتية :

١ – الانفاق عن طريق الاحتياطى العام – اذا كان هناك احتياطى – كما حدث فى ميزانية ٤٩/٥٠ اذ قوبل العجز بأن أخذ من الاحتياطى ٤,٢ مليون جنيه .

أما باقى العجز وكان يقدر بحوالى ٨ مليون جنيه فقد قوبل بسحب جميع ما تبقى من حصيلة قرض فلسطين .

٢ – اصدار قروض وطنية جديدة (فى حالة العجز الكبير فى الميزانية وعدم وجود احتياطى)

٣ – اصدار كمية من البنكنوت تكفى لتغطية هذا العجز .

٤ – فرض الضرائب الجديدة أو زيادة الضرائب الحالية

ولاشك أن مثل هذا العجز فى الميزانية انما يعمل على زيادة التداول النقدى وبالتالى رفع الاسعار

رابعا – تشجيع تصدير بعض السلع الهامة الضرورية رغم عدم كفايه الانتاج المحلى منها . ولقد أدى ذلك الى ارتفاع أثمان هذه السلع وارتفاع مماثل فى أثمان السلع البديلة لها . مثال ذلك تصدير السكر الى بلاد العرب السعودية والاقطار الشقيقة رغم عدم توافره فى السوق المصرى ، فعمل ذلك على خلق سوق سوداء يباع فيها السكر بأثمان مرتفعة ... ناهيك عن المسائل الشخصية والاحتكارية التى تتدخل فى تحديد أسعار مثل هذه السلع ، والفوضى الضاربة أطنابها فى الرقابة على انتاج هذه المصانع ... وناهيك أيضا بالمغالاة فى حماية بعض الصناعات المحلية التى تؤدى الى خسائر اقتصادية فادحة يقع أثرها المباشر على المستهلك الفقير الذى لم يعد يتحمل مثل هذه الارتفاعات المتتالية !

خامسا – ضعف الرقابة الحكومية على الاسعار . وتلاعب التجار والمنتجين بها . واتفاقهم مع رجال الحكومة عن طريق الرشوة والفساد على رفع أسعار المواد التموينية والمواد الضرورية ..

وليس أدل على ذلك من رفع أسعار السكر والكيروسين فى عهد الوزارة الوفدية وخفضها فى عهد الوزارة الماهرية بعد ذلك .. فلابد اذن أن هناك بعض الاسباب التى جعلت الوزارة النحاسية تؤمن بغلاء هذه الاصناف وتوافق عليها .. !!

وفى الواقع فانه يجب علينا أن نختار وزراء التجارة والصناعة والتموين والمالية والاقتصاد الوطنى من بين خيرة الرجال الاقتصاديين

الاكفاء الذين يستطيعون العمل لمصلحة الشعب والوطن وليس لمصلحة نفر قليل من التجار وأصحاب رؤوس الاموال . وألا ندع لهم الفرصة لأن يلعبوا بنا أكثر مما لعبوا ..!

سادسا ـ تحديد الربح على الواردات الاجنبية بنسبة مرتفعة :

لاشك أن تحديد الربح على الواردات الاجنبية بنسبة عالية جعل المستهلك يضج ويشكو من فداحة أثمان السلع المستوردة .. وهناك من هذه السلع ما لا يمكن لنا الاستغناء عنه مثل الادوية والعقاقير الطبية وغيرها من السلع والمنتجات ..!

سابعا ـ فداحة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وفرض الضرائب الجديدة : فكل هذه الضرائب تعمل على رفع أسعار السلع والمنتجات ، ولا يتحملها سوى الشعب الفقير ..!

ففي العام الماضي رفعت الحكومة ضريبة الارباح التجارية والصناعية من ١٤ ٪ الى ١٦ ٪ بمقتضى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٥١ ، فلاشك أن التجار وهم يشكون مر الشكوى من فداحة الضرائب الاصلية فعند ما تفرض عليهم ضرائب جديدة أو تزاد نسبة الضرائب الحالية فلاشك أنهم ينقلون عبء هذه الضرائب الى المستهلكين ..!

ورفعت الحكومة أيضا من نسب ضريبة التركات والضريبة العامة على الايرادات بمقتضى القانونين رقم ٢١٧ و ٢١٨ لعام ١٩٥١ . كما فرضت ضرائب جمركية جديدة ، وزيدت ضريبة التمغة بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وتكاد تكون هذه الضريبة قد ضوعفت تقريبا ..!

وليس أدل على فداحة هذه الضرائب من كثرة البرتستات وتوقف الكثير من التجار عن دفع ديونهم لكساد السوق التجارية وضيق الطلب المحلى لارتفاع نفقات المعيشة مع بقاء الاجور والمرتبات كما هي وعدم مجاراتها لارتفاع الاثمان ..!

ثامنا ـ ضعف الانتاج المحلى الزراعى والصناعى :

مما لاشك فيه أن الانتاج الزراعى فى الاعوام الاخيرة الماضية كان به عجز محسوس وذلك بالنسبة لرداءة الجو واضطراب عوامل الرى واصابة المحاصيل بدودة القطن وغيرها من الآفات . كل هذه العوامل عملت على عدم كفاية محصول الحبوب والغلال والارز ، فاضطرت الحكومة الى استيراد القمح من روسيا وغيرها من البلدان .. ولاشك أن هذا الاستيراد يكلف الدولة كثيرا .

ويجب على الحكومة أن تعمل على زيادة الانتاج المحلى الزراعى والحيوانى وذلك بالطرق الآتية :

١ ـ زيادة غلة الفدان باستعمال وسائل الزراعة الحديثة وتخفيض أثمان السماد حتى يتمكن صغار الزراع من تحسين محصولات أراضيهم .

٢ ـ اصلاح الاراضى البور الموجودة فى شمال الدلتا والصحارى الغربية أو بيعها للاهالى بأثمان منخفضة ويعملون هم على اصلاحها تحت اشراف الحكومة وتشجيعها لهم

٣ ـ تشجيع الانتاج الحيوانى فى مصر وزيادة العناية بانتقاء الانواع الممتازة التى تصلح للتربية ..

أما الانتاج الصناعى فيمكن زيادته بالطرق الآتية :

١ ـ زيادة الاموال المستثمرة فى الصناعة وتشجيع جمهور المستثمرين على ذلك بدلا من ايداعها فى البنوك وصناديق التوفير وحفظها بعيدة عن الاستثمار ..

٢ ـ التوسع الحكومى فى انشاء الصناعات الانتاجية وتشجيع الشباب المصرى من خريجى الجامعات والمعاهد العليا على انشاء المصانع والمتاجر . اذ اننا نفتقر الى الاجيال التى تقبل على الاعمال الحرة ، فاننا نرى أن الجامعات والمعاهد لا تخرج للدولة الا موظفين يريدون الالتحاق بالوظائف التى تدر عليهم دخول ثابتة تضمن لهم العيش .. وفى الواقع فان الشباب المصرى يمكنه أن ينجح نجاحا باهرا فى مضمار الصناعة والتجارة لو توافرت لديه الاموال اللازمة لذلك .

٣ ـ يجب أن تكون مساعدة البنك الصناعى للمشروعات الصناعية فى أوسع حدودها وبسعر فائض منخفض ..!

... وبعد فهذا موجز لحالة الغلاء فى مصر والاسباب التى دعت الى كيفية القضاء عليها ..

والله نسأل أن يهيىء للشعب رجالا يعملون مخلصين على معالجة مشكلة الغلاء ... تلك المشكلة التى تفاقمت وظلت قائمة فى الاقتصاديات المصرية حتى وقتنا هذا ... !

جورج يعقوب
بكالوريوس فى العلوم المالية والتجارية
معهد الصحافة والتحرير والترجمة
جامعة فؤاد

ملحوظة :

جميع الاحصائيات الواردة بهذا المقال مأخوذة من نشرات البنك الاهلى الاقتصادية ومن احصائيات مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى

قانون المؤسسات الاجنبية التى لها فروع أو وكالات فى سوريا

فى ٣ من شهر مارس سنة ١٩٥٢ صدر فى دمشق قانون خاص بالمؤسسات الاجنبية التى لها نشاط فى سوريا ، وقد تضمن بعض قيود نسردها فيما يلى للمقارنة بينها وبين قانون شركات المساهمة الذى صدر بمصر فى سنة ١٩٤٧ وقامت حوله ضجة مفتعلة بعيدة عن الحق والعدل .

***

يسرى هذا القانون على المؤسسات المنشأة خارج أراضى الجمهورية السورية سواء أكانت من نوع شركات الاشخاص أم من نوع شركات الاموال أم من نوع المؤسسات التعاونية .

ولا يجوز لهذه المؤسسات أن تزاول نشاطها فى سوريا الا بعد أن تسجل فى سجل خاص لدى وزارة الاقتصاد الوطنى .

أما اذا كانت المؤسسة تابعة لحكومة أجنبية أو اذا كان للحكومة الاجنبية صالح فيها ، ففى هذه الحالة لا تزاول المؤسسة نشاطها فى سوريا — فضلا عن التسجيل — الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطنى ، ويكون قرار مجلس الوزراء نهائيا فلا يجوز الطعن فيه بأية وسيلة من وسائل الطعن .

ويجب أن يكون للشركة الاجنبية وكيل يمثلها فى سوريا ، ويجب أن يكون الوكيل من الجنسية السورية أو شركة مؤسسة فى سوريا .

ويجوز بترخيص من رئيس مجلس الوزراء أن يكون الوكيل شخصا من جنسية الدولة التى تتبعها المؤسسة أو أن يكون فرعا لشركة مؤسسة فى نفس الدولة .

ولا يجوز للشركة الاجنبية التى لها فرع فى سوريا أن تزاول بالاضافة الى أعمالها تمثيل شركات أخرى مؤسسة خارج سوريا .

واذا كان للشركة الاجنبية بعض الشعب تستمد قوتها من الفرع الرئيسى الموجود فى سوريا ، فان مدير الشعبة يجب أن يكون سوريا أو شركة مؤسسة فى سوريا .

ويجب على الشركة الاجنبية أن تمسك فى سوريا جميع الحسابات المتعلقة بالاعمال التى بها فى أراضى الجمهورية السورية بما فيها حساب الارباح والخسائر — ولا يجوز لها أن تطرح أسهمها أو سندات القرض الخاصة بها فى الاكتتاب العام فى أراضى الجمهورية السورية الا باذن وزير الاقتصاد الوطنى .

وعلى شركات المصارف أن تقدم لوزارة الاقتصاد الوطنى — خلال ستة أشهر من انتهاء السنة الحسابية — نسخة باللغة العربية عن ميزانيتها للسنة المالية السابقة مصدقا عليها من ممثلها فى الجمهورية السورية .

هذه الاحكام متصلة بالفروع الموجودة فى سوريا لشركات مؤسسة خارج الاراضى السورية وقد أشار القانون — الذى نحن بصدده — الى الوكالات الموجودة فى سوريا لشركات أجنبية ويقصد بالوكالة : — الوكيل بالعمولة ، والوكيل الموزع لحسابه الخاص ، والوكيل الموزع لحساب الشركة ، ووكلاء شركات الطيران ، ووكلاء شركات أفلام السينما ، ووكلاء شركات الملاحة البحرية ، وجميع الوكالات الاخرى المماثلة .

وعلى الوكيل المشار اليه فيما سبق أن يطلب قيد اسمه — فضلا عن البيانات المتعلقة بالشركة الاجنبية التى يباشر وكالتها — لدى وزارة الاقتصاد الوطنى ، ويشترط فيه أن يكون من الجنسية السورية وأن يكون مقيما فعلا فى سوريا وله فيها محل تجارى .

واذا كانت الوكالة تباشرها شركة مؤسسة فى سوريا فيشترط فيها :

١ — اذا كانت الوكالة تباشرها شركة تضامن — فيشترط أن تكون أكثرية الشركاء فيها من الجنسية المصرية ، وأكثرية المديرين من السوريين الذين لهم حق الادارة والتوقيع ، وأن تكون الشركة مؤسسة فى سوريا ومركزها الرئيسى فى سوريا ، وأن لا يقل نصيب الشركاء السوريين فى رأسمال الشركة عن الثلثين ، وأن لا يقل راسمالها عن خمسة عشر ألف ليرة سورية — وأن يدرج فى عنوانها التجارى اسم أحد الشركاء السوريين على الاقل .

٢ — واذا كانت الوكالة تباشرها شركة مساهمة — فيشترط أن تكون مؤسسة فى سوريا ، وأن تكون أكثرية أعضاء مجلس ادارتها من السوريين بما فيهم الرئيس ، وأن لا تقل نسبة مساهمة السوريين فى راسمالها عن الثلثين .

٣ — واذا كانت الوكالة تباشرها شركة توصية بسيطة — فيشترط فيها ذات الشروط المطلوبة فى شركات التضامن .

٤ — واذا كانت الوكالة تباشرها شركة توصية بالاسهم — فيشترط فيها ذات الشروط المطلوبة فى شركات المساهمة .

هذا بالنسبة للفروع والوكالات الموجودة فى سوريا وتكون تابعة لشركات مؤسسة خارج أراضى الجمهورية السورية

أما اذا كانت الفروع أو الوكالات بسوريا تابعة لتاجر فرد محله الرئيسى خارج أراضى الجمهورية السورية ، ففى هذه الحالة يجب أن تتوافر فى مدير الفرع أو مدير الوكالة ذات الشروط المطلوبة لمديرى فروع ووكالات الشركات على النحو السابق ذكره .

وتضمن القانون العقوبات الرادعة فى حالة مخالفة أحكامه أو فى حالة اعطاء بيانات غير صحيحة .

يخلص مما تقدم أن الجمهورية السورية قد راعت قانونها اعطاء امتيازات لها أهميتها للسوريين وأوجبت أن يكون مديرو الفروع والوكالات للمؤسسات الاجنبية من السوريين

كما انها اشترطت الحصول على ترخيص سابق من مجلس الوزراء بالنسبة للمؤسسات الاجنبية التى ترغب فى مزاولة نشاطها فى سوريا اذا كانت هذه المؤسسات تابعة لحكومة أجنبية أو اذا كان للحكومة الاجنبية صالح فيها .

وواضح أن الحالة فى مصر تتطلب دراسة هذا الموضوع ، خاصة اذا علمنا أن المصريين لا نصيب لهم فى ادارة النشاط الموجود بمصر للمؤسسات المؤسسة فى الخارج ، وان معظم هذا النشاط قاصر على الاجانب ..

دكتور يوسف جرجس برسوم
مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية

تعديل فئات الضريبة العامة

زيادة السعر التصاعدى على الايرادات

ابتداء من يناير سنة ١٩٥٣ عن ايرادات سنة ١٩٥٢

ننشر فيما يلى نص مرسوم بالقانون الخاص بتعديل فئات الضريبة العامة على الايرادات وهو :

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمت بما هو آت

المادة الاولى — يستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

« مادة ١١ يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار اليها فى المادة التاسعة من الايراد الكلى الصافى على الوجه الآتى :

وتسقط كسور الجنيه من الايراد الكلى الصافى عند تطبيق السعر عليه

المادة الثانية — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون وله اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات ويعمل به اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٣ من ايرادات سنة ١٩٥٢ .

(المذكرة الايضاحية فى العدد القادم)

		جنيه		جنيه		
الشريحة الاولى			لغاية	١٠٠٠		معفاة
الشريحة الثانية	اكثر من	١٠٠٠	«	١٥٠٠	بسعر	٨ ٪
الشريحة الثالثة	«	١٥٠٠	«	٢٥٠٠	«	٩ ٪
الشريحة الرابعة	«	٢٥٠٠	«	٣٥٠٠	«	١٠ ٪
الشريحة الخامسة	«	٣٥٠٠	«	٥٠٠٠	«	١٥ ٪
الشريحة السادسة	«	٥٠٠٠	«	١٠٠٠٠	«	٢٥ ٪
الشريحة السابعة	«	١٠٠٠٠	«	١٥٠٠٠	«	٣٠ ٪
الشريحة الثامنة	«	١٥٠٠٠	«	٢٠٠٠٠	«	٤٠ ٪
الشريحة التاسعة	«	٢٠٠٠٠	«	٣٠٠٠٠	«	٥٠ ٪
الشريحة العاشرة	«	٣٠٠٠٠	«	٤٠٠٠٠	«	٦٠ ٪
الشريحة الحادية عشرة	«	٤٠٠٠٠	«	٥٠٠٠٠	«	٧٠ ٪
الشريحة الثانية عشرة	«	٥٠٠٠٠			«	٨٠ ٪

بنك مصر يؤلف لجنة لبحث حالة الموظفين والعمال

بيان من مجلس ادارة بنك مصر

على اثر الدعوة التى وجهتها القيادة العامة الى رجال الاعمال ومديرى الشركات الصناعية ، وتلبية للنصح الذى أسداه اليهم القائد الكبير اللواء محمد نجيب مستهدفا مصلحة الوطن العليا ومتوخيا اولا وقبل كل شىء دعم صرح مصر الاقتصادى الذى هو أس كل نهضة وعماد كل تقدم ، وبخاصة فى ظل الحركة المباركة التى قام بها الجيش الباسل وايدتها البلاد

وبالرغم من تقاليد بنك مصر ومؤسساته التى درج عليها منذ نشأته فى سبقه لرعاية ابنائه العمال والموظفين والرفق بهم والتيسير عليهم والعناية بمصالحهم ومصالح عائلاتهم سبقا ضاق به آخرون فى مناسبات كثيرة — فقد رأى عبدالمقصود احمد رئيس مجلس ادارة بنك مصر ومؤسساته تشكيل لجنة تضم كبار رجال بنك مصر ومؤسساته للنظر فى ازالة اية شكوى وتحقيق كل مطلب عادل للعمال والموظفين ، على ان يعاون هذه اللجنة لجان فرعية تشكل فى كل مؤسسة لانجاز هذه المهمة سريعا ودون ابطاء حرصا على استمرار ما تتمتع به مؤسسات بنك مصر من هدوء واستقرار وزيادة انتاج ، وتوفيرا لراحة العمال والموظفين الذين هم فى الواقع عمد الاقتصاد القومى وخيرته المرجوة .

زيادة فئات الضريبة النوعية

على الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل

سريان القانون من الشهر التالى لصدوره

ننشر فيما يلى نص المرسوم الخاص بزيادة فئات الضريبة النوعية من الشهر التالى وهو :

باسم حضرة صاحب الجلالة الملك ملك مصر والسودان .

هيئة الوصاية المؤقتة .

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، والمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمت بما هو آت :

المادة الاولى : ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ يكون سعر الضريبة المقرر بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ١٧ فى المائة .

المادة الثانية : يعدل سعر الضريبة المقرر بالفقرة الاولى من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر على الوجه الآتى :

٢٪ عن ال ١٢٠ جنيها الاولى
٣٪ عن ال ١٨٠ جنيها التالية
٤٪ عن ال ٢٠٠ جنيه التالية
٥٪ عن ال ٣٠٠ جنيه التالية
٧٪ عن ال ٤٠٠ جنيه التالية
٩٪ عما زاد على ذلك .

وتسرى الضريبة بالسعر الجديد اعتبارا من الشهر التالى لصدور هذا القانون ..

المادة الثالثة : ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ يكون سعر الضريبة المقررة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر ١١ فى المائة

المادة الرابعة : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد ان يصدر ما يقتضيه العمل به من لوائح وقرارات تنفيذية ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المذكرة الايضاحية

فرضت الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل فى مصر بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

وقد بدأت أسعار هذه الضرائب هينة جدا وبقيت على حالها حتى الآن فيما يتعلق بكسب العمل المستمد من المرتبات والاجور وما فى حكمها لان طبيعته تجعله عى الدوام خليقا بالرعاية والايثار .

أما سعر الضريبة على ايرادات رءوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية فقد زيد بالتدريج حتى بلغ ١٦ فى المائة اعتبارا من يناير سنة ١٩٥١

وفى ذلك التدريج أيضا عدل أساس الضريبة على ارباح المهن الحرة غير التجارية فأصبحت تفرض على الارباح الفعلية بدلا من القيمة الايجارية واصبح سعرها ١٠٪ من صافى تلك الارباح .

والاسعار الحالية لهذه الضرائب النوعية معتدلة جدا بالقياس الى ما هى عليه فى البلاد الاخرى ، وهى على أي حال لا تزال بعيدة البعد كله عن استنفاد الطاقة التكليفية للممولين

ولما كانت اقتصاديات البلاد وتطورها الاجتماعى ونهضتها الاخيرة تنادى جميعا وفى الحاح بتدبير موارد جديدة للميزانية .

لقد اصبح لزاما زيادة اسعار الضرائب النوعية زيادة رؤى أن تكون طفيفة على الوجه الآتى :

اولا — الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

يزيد السعر من ١٦ فى المائة الى ١٧ فى المائة وذلك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٢ أى عن الايرادات التى تحقق ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢

ثانيا — الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والاجور .

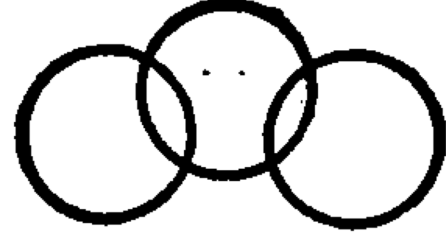
حرصت الحكومة على بقاء السعر على حاله بالنسبة لاجور المياومين من العمال والمستخدمين وبالنسبة للشرائح الاربعة الاولى من المرتبات وما فى حكمها لمن عداهم من طبقات الموظفين لذوى الدخول الصغيرة والمتوسطة والمستخدمين وذلك من باب الرعاية والايثار من العمل .

واقتصرت الزيادة المقترحة على الشريحتين الاخيرتين فسترفع نسبتهما المئوية من ٦ و ٧ ٪ الى ٧ و ٩ ٪ على التتابع وذلك اعتبارا من مستحقات الشهر التالى لصدور القانون وهى زيادة هينة العبء جدا لان سعرها الفعلى بالنسبة لموظف يتقاضى ١٢٠٠ جنيه مثلا سيرتفع ٤ر٠٪ الى ٩ر٤٪ تقريبا فمدى هذه الزيادة لا يعدو ٤ر٠ ٪

ثالثا — الضريبة على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية

زيد السعر من ١٠٪ ١١٪ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٢ أى عن الايرادات التى تحقق ابتداء من ذلك التاريخ وهو سعر يتوسط سعرى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

وقد اعدت وزارة المالية والاقتصاد بهذه التعديلات مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة وهى تتشرف بعرضه على مجلس الوزراء رجاء التفضل باستصداره ..



التأميم والتعاون صنوان في خدمة الوطن

لا يقوم أي عمل اقتصادى الا على أركان ثلاث ـ العمل والادارة وراس المال ـ ويهدف التأميم الحديث الى أن يتملك الشعب كله الاعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل رأس المال من أيدى الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مساس بنظم العمل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها

والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسسات التعاونية التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المالى فلا يشترط فى الفرد أن يكون عنده أى رأس مال ليصبح عضوا يمتلك فى المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر ما يتعامل معها .

واذا كان التأميم فى البلاد الراقية التى أخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد قد شمل جميع أنواع التوزيع للمستهلكين واصبح يتقاسم هو والتأميم اقتصاديات البلاد . الاول فى ميدان التوزيع ، والثانى فى ميدان الانتاج .

الجمعية التعاونية البترول

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

فى الليل والنهار

بإيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها
او فقدها ، وتصبح فى أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلى فأنشأ « الخزائن الليلية »
لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة فى غير اوقات العمل بدون نظر لظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية

كل نقطة لها قيمتها

إن المحافظة على المياه هى مفتاح الحياة لمصر. ويترتب على تسرب المياه من الترع وقنوات الرى نقص فى المساحة التى يمكن زراعتها وفى المحصول الذى تحتاج اليه البلاد لمواجهة مطالب سكانها .

وأخيرا وبعد أبحاث واختبارات طويلة فى بلاد تماثل مصر فى ظروفها فقد أنشأ رجال الأبحاث فى شركة شل قناة للرى من طراز جديد فى الصالحية بمديرية الشرقية - قناة مبطنة بمادة البتيومين وبذلك تمنع تسرب المياه الغالية .

وهذه البطانة غير قابلة للكسر وليست بها وصلات تسمح برشح المياه وانشاؤها وصيانتها سهلة وقليلة التكاليف .

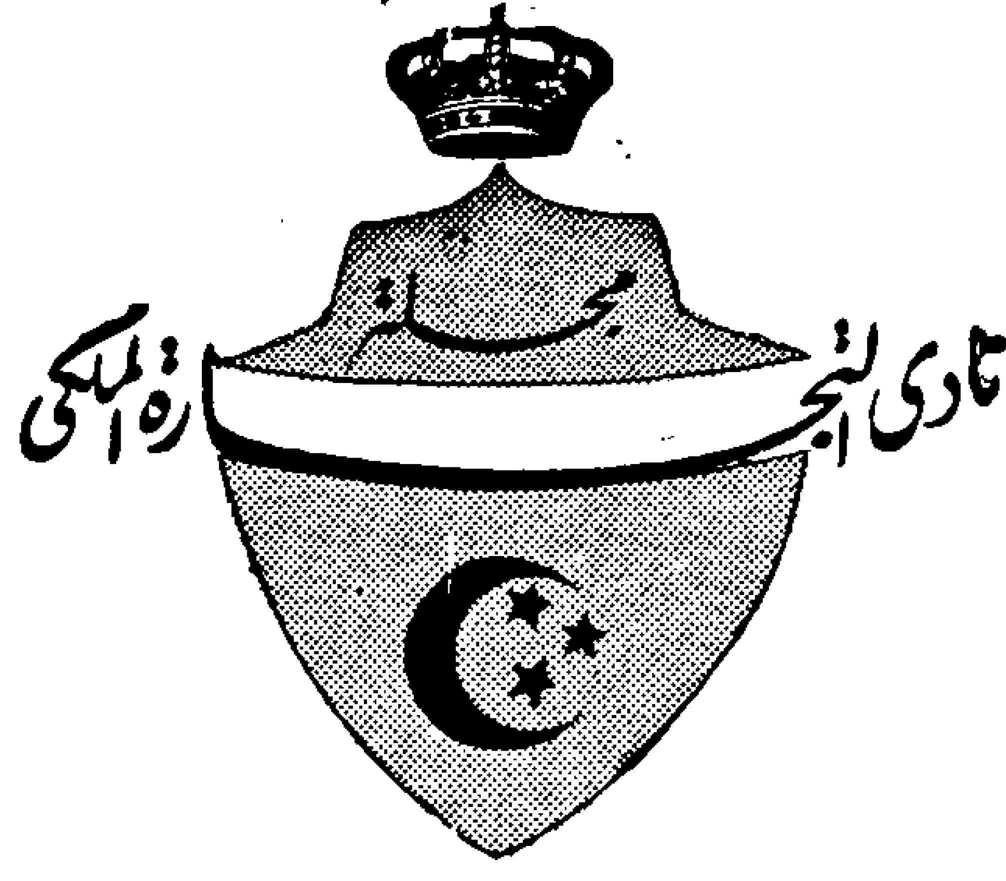
وسيؤدى هذا الاستعمال الجديد للبتومين عندما ينتشر ويعمم إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المياه التى كانت تضيع هباء .





فى خدمة الاقتصاد الوطنى

س.ت ٩٤١



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٦
اول سبتمبر ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظه رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الانتاج طابع العهد الجديد : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : الموضوع الرئيسى ـ ملكية مشكوك فيها ـ التضامن الاجتماعى ـ تمويل الصناعة .

مستقبل مصر

أخبار اقتصادية

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشئات الصناعية : بقلم الاستاذ موسى حقى.

الاتفاق التجارى والمالى مع ألمانيا الغربية

اقتصاديات الشرق الاوسط : اقتصاديات الباكستان

واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر : بقلم صاحب الامضاء

شخصيات اقتصادية : الاستاذ محمد خطاب

الاقتصاد العالمى :

الاوراق المالية : فى النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٢

مشاهدات اقتصادية فى لندن : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطه .

مصر تستطيع زيادة دخلها من الدولار ...

التقرير السنوى للقطن عن موسم ١٩٥٢/٥١

أسلوب الاعلان : بقلم الاستاذ محمود عساف

بيان الملكية الصناعية : عن شهر يوليو سنة ١٩٥٢

قوانين وقرارات : تعديلات قوانين الضرائب الاخيرة

الانتاج طابع العهد الجديد

لم يقتصر العهد الذى انقضى الى غير رجعة على النواحى السياسية والاجتماعية ، بل كان لانتشار الفساد بين الحكام تأثير ضار على اقتصاديات البلاد . فقد ساد الاعتقاد بين موظفى الدولة وغيرهم ان الترقى لا يكون الا عن طريق المحسوبية او عدم الامانة، مما أغرى ضعاف النفوس بالانزلاق فى هذا التيار ، وادخل اليأس على قلوب الكثيرين من ذوى الذمم النقية على ان الاثر الضار كان واضحا فى روح الاستهتار التى سادت معظم المرافق العامة ، وامتدت عدواها الى المؤسسات غير الحكومية ، مما كان له اثر ظاهر على قلة الانتاج بصفة عامة .

ولما كان الانتاج هو العماد الذى تقوم عليه ثروة البلاد فان مايصيبه من نكسة يعود على البلاد بأسوأ الاضرار .

ويعلم الجميع ان مشكلة مصر الكبرى هى قلة الدخل الاهلى ، فيجب أن تنصرف الجهود الى زيادة الثروة القومية ، ولن يتأتى ذلك الا بزيادة الانتاج عن طريق استغلال الثروات الطبيعية كالمناجم واستصلاح الاراضى .. وأهم من ذلك مضاعفة الجهود الانسانية لكى يعطى كل انسان طاقته القصوى من العمل .

ولنا اسوة حسنة بما فعله ابطال الجيش ، فقد حرموا على انفسهم حتى الانتفاع بما هو حقهم الطبيعى من الحصول على رتبة ومرتب المركز الذى يشغلونه فلا أقل من أن يصبر كل منا على حاله الآن ، وبذل بعض الجهد الاضافى لزيادة انتاجه .

ولعل المثل الذى ضربته لنا ألمانيا ـ التى خسرت الحرب بعد ان تخربت مصانعها ومدنها ـ ولكن أمكنها بعزيمة أهلها واقبالهم على العمل ان تسترد مركزها بين الدول فى سنوات قليلة حتى تفوقت على الذين انتصروا عليها ..

فى حين أن بريطانيا ركن عمالها الى التراخى فى العمل فكانت النتيجة أن الشعب كله بما فيه العمال يعانون الضيق .. يشتد سنة بعد اخرى بدلا من ان تنفرج ازمتهم ..

ان العمل الجدى وايثار المصلحة العامة يجب ان تكون طابع العهد الجديد . وعلى كل منا ان ينسى ذاته ولا يذكر الا المصلحة العليا ، مصلحة الوطن .

احمد عنان



الموضوع الرئيسي

لا يزال مشروع تحديد الملكية الزراعية الموضوع الرئيسي الذي يشغل الاذهان .. ولئن كان مبدأ التحديد متفقا عليه من الجميع ، فان الاختلاف لا يزال قائما حول طرائق التنفيذ . وهو خلاف يرجع الى الرغبة العامة فى أن يجيء التنفيذ موسوما بالعدل ورعاية كل الاعتبارات بحيث لا يؤثر على مستوى الانتاج الزراعي ولا يغض من نشاط الافراد او يؤدى الى تثبيط الهمم .

ولم تعرف بعد تفاصيل المشروع بطريقة رسمية ، على انه — مهما تكن هذه التفاصيل — فلا شك أن ولاة الامور يدركون خطورة المشروع والآثار التى ينتظر ان تترتب عليه ، ولا شك انهم سيبذلون غاية الجهد لكى يجيء المشروع متفقا مع المصلحة العامة ومؤديا الى اهدافه وهى تخليص البلاد من الآثار السيئة التى تقترن عادة بنظام الاقطاع .. وهى آثار تتناول كل نواحي الحياة : اجتماعية كانت او سياسية او اقتصادية ..

وما من ريب فى أن جانبا كبيرا من الفشل قد منيت به الحياة الدستورية فى مصر يرجع الى قيام ملكيات كبيرة تستغرق فى بعض الاحيان دائرة انتخابية كاملة او جزءا كبيرا منها ..

والملكية فى أساسها ، وظيفة اجتماعية توجب على المالك التزامات عديدة ، ولكن الكثيرين من الملاك اعتبروها حقا لا يقابله واجب ، ونوعا من العبودية لا يستلزم غير الخضوع والاذعان . . واستكبروا فى اكثر الاحيان ان يستمعوا الى النصح وان يعرفوا حقيقة الوضع وان يتنازلوا عن عنجهيتهم وروح الاستغلال الاصيلة فى نفوسهم ، فليس لهم ان يشكوا اليوم او ان يلوموا أحدا غير انفسهم ..

ولو احسنوا ادراك واجباتهم الاجتماعية وما تفرضه عليهم وظيفتهم كملاك لما اضطر احد الى التفكير فى تحديد الملكية ، ولما شعر المستأجرون والمعدمون بوطأة الحياة عليهم ..

ملكية مشكوك فيها

واذا رجعنا الى تاريخ الملكية الزراعية فى مصر ، لوجدنا ان الكثيرين من كبار الملاك فى الوقت الحاضر قد ورثوا أملاكهم عن آبائهم واجدادهم وان ملكية هؤلاء الآباء والاجداد لم تكن سليمة من كل النواحى ، فقد كان الولاة يقطعون بعض الناس مساحات كبيرة من الارض دون ان يدفعوا لها ثمنا او شيئا غير خدمات شخصية لوالى ، كانت فى أكثر الاحيان لا تتفق والمصلحة العامة . فأساس الملكية نفسه مطعون عليه ، ولو انصفوا أنفسهم وانصفوا التاريخ لتنازلوا عما يملكون رضاء وطواعية

التضامن الاجتماعي

ومن مصلحة الملاك الا يثيروا اعتراضات فى وجه القانون الجديد ، فان العالم يسير الى تطور لا شك فيه هو تقليل الفوارق بين الطبقات ولا يعقل ان تنفرد مصر بنظام أصبح لا مثيل له فى العالم المتحضر . ومن الخير لهم ان ينثنوا امام العاصفة ، حتى لا تقتلعهم ، وان يدركوا حقيقة التطور الذى يصيب العالم وان يسايروا العقلية الجديدة جهد استطاعتهم ..

ونحن لا ننكر ان هذه المسايرة ستتطلب منهم جهودا نفسية شاقة فقد اعتادوا على نوع من الحياة يصعب عليهم ان يتنازلوا عنه ، وقد بلغ أكثرهم منتصف العمر اوجاوزه نحن لا ننكر هذا ، ولكن الجماعة الانسانية لا يمكن ان تقف دون ان تتطور ، ، وبذل بعض الالم النفسى فى الوقت الحاضر بالنسبة للملاك المصريين خير من التمسك بنظام لو ترك فترة اخرى لادى الى ثورة اجتماعية خطيرة قد تتعرض فيها حياتهم ذاتها للخطر ..

والمسألة الآن بالنسبة لهم واضحة ستتناقص أملاكهم ولكنهم سيعيشون فى مجتمع أكثر هدوءا وتضامنا وامنا وهو خير من بقاء املاكهم والاستمرار فى حياة محفوفة بالخطر

تمويل الصناعة

وليست الارض اكثر موارد الثروة والانتاج ربحا ، وسيتاح للملاك قدر كبير من المال ، هو ثمن أراضيهم الزائدة عن الحد المقرر يستطيعون ان يحولوه الى ميادين الصناعة ، حيث ينفسح مجال الربح وتتفتح آفاق أكثر واوسع مجالا . ولا فائدة فى محاولاتنا لانشاء وطننا من جديد الا بنشر الصناعة وتحويل جانب كبير من الطاقة الوطنية الى ميدانها ولو تركت الملكية الزراعية من غير حد وترك الملاك الزراعيون يزيدون أطيانهم الى غير حد لاستغلوا كل قرش زائد فى شراء أطيان جديدة ، وظلت الصناعة وقفا على الاجانب ، وظل ميدانها ضيقا ، وظلت بلادنا متأخرة عن غيرها . فمن الواضح ان الدول الصناعية هى الدول المعقود لها لواء التفوق من النواحى العسكرية والسياسية والاقتصادية ..

فالمسألة لا تنطوى ، قط ، على محاولة الاعتداء على ملكية احد ، ولكنها مجرد تنظيم لرؤوس الاموال المصرية للحياة الاقتصادية المصرية ، فلا تظل تتنفس برئة واحدة ، هى الزراعة ، وفهم المسألة على هذا الوضع يريح من كثير من القلق والخوف ، ويساعد على انفاذ هذا الانقلاب فى هدوء وطمأنينة ..

ولسنا فى حاجة الى القول بأن الشرط الاول للانتاج الحسن هو استقرار الامن ووضوح التضامن بين افراد الجماعة واتاحة الفرصة لكل مواطن كى يعمل ويكسب . . وقد دخلت الآلات الميكانيكية فى الاستغلال الزراعى واستخدمت فى مصر ، حتى اليوم ، على نطاق ضيق ولكن الدلائل كلها تشير الى ان نطاق الاستعانة بها سيتسع ، وهو ما سيؤدى حتما الى تعطل بعض الايدى العاملة فى الزراعة ، ولا سبيل الى حل هذه المشكلة بغير توجيهها الى الصناعة .. وما من امل فى تقوية الصناعة بغير رؤوس اموال ، فما يجرى الآن من العمل لتحديد الملكية ليس الا تحويلا لرؤوس الاموال من الزراعة الى الصناعة . فهو اجراء الى جانب اسبابه التى اسلفنا الاشارة اليها ، يساعد على مواجهة مشكلة متوقعة حتما ..

مستقبل مصر

تنفست مصر الصعداء بعد عهود طويلة من الكبت والضغط ، فقد كان هم الحاكمين جمع ما يمكن من مال وجاه بكل الوسائل حتى يظل باقى الشعب يكدح من اجل هؤلاء السادة ، بل كانوا يسعون الى ابقائه فى حالة من العجز المادى والمعنوى يجعله دائما خاضعا لرغباتهم ، غير قادر على الوقوف أمامهم او مناقشتهم الحساب ..

وان مساوىء العهود الماضية اكثر من ان نعددها هنا ، ولست ارى من اسهاب الكلام عنها اى فائدة سوى ان نعمل جادين على الا يعود ذلك العهد ثانية ..

على ان ما يجب ان تتجه اليه الانظار وتحشد فيه الجهود الآن هو العمل على اصلاح اخطاء الماضى . لقد كان من أثر انتشار الفساد أن فترت همم الذين يعملون فكانت النتيجة تدهور الانتاج حتى وصل الى حده الادنى ..

ان كل مخلص لهذا البلد كان قلبه ينفطر اذ يرى ثرواته مهملة لا تجد من يستخلصها ، ويرى امام عينيه نواحى الاصلاح متعددة ولكن ليس من يجرؤ على معالجتها .. وكانت الاغراض الشخصية والمنازعات الحزبية كفيلة بوأد كل مشروع فى مهده ..

ومما يحز فى النفس حقا ان كانت القاعدة لدى كل وزير جديد أن يلغى أعمال الوزير السابق ومشروعاته بجرة قلم ، وان يبعد عن مراكز الوزارة كل من كانت له صلة بالوزير السابق مهما كانت درجة الموظف من الكفاية او الجد .. مما تسبب عنه شلل يكاد يكون عاما فى كل المرافق .. ولنأخذ مثلا بسيطا مشروع خزان اسوان فبعد دراسة استغرقت عشرات السنين . . واشترك فى بحثه عدد كبير من الشركات الهندسية فى العالم تقرر البدء فى التنفيذ فى سنة ١٩٣٦ ولكن المنافسات الشخصية على من الذى يستفيد شخصيا من هذا المشروع الضخم تسببت فى تأخير تنفيذه حتى الآن .. وبعد ما كانت تكاليفه تقدر ببضعة ملايين من الجنيهات قفزت الآن الى عدة عشرات من الملايين ، كما ضاعت على البلاد فوائد يمكن تقديرها بمئات الملايين من الجنيهات كان يمكن ان تفيدها لو تم عمل المشروع قبل الحرب وأمكن الحصول على السماد فى الوقت الذى امتنع وروده او عز .

ومن المعلوم ان ما يقدر لانتاج مشروع السماد هو حوالى ٣٠٠ الف طن ، ولما كان الجوال الواحد زنة مائة كيو يزيد فى انتاج القمح ما لا يقل عن اردب واحد فمعنى ذلك ان مصر كانت تخسر فى كل سنة من سنى الحرب حوالى ٣ مليون اردب كانت تشتريها من الخارج وتدفع فيها ما يزيد على عشرة ملايين من الجنيهات فى كل عام ..

ان الذى ننادى به الآن هو ان تشيع فى الامة روح جديدة هى روح العمل والجد ، وليست روح التواكل ومحاولة الحصول على اكبر نفع بأقل جهد ممكن او بوسائل لا تمت الى الاخلاق او الفضيلة بسبب ..

ان الثروات الطبيعية فى مصر تتطلب من يهتم بأمرها ويعمل على استنباطها ، ففضلا عن المعادن التى يمتلىء بها باطن الارض فى صحراء مصر الشرقية ، فان الارض الزراعية نفسها لم تفلح بالطريقة الصحيحة الاقتصادية ، وما زال الكثيرون من الزراعيين يستعملون تقاوى رديئة قليلة الغلة ضعيفة المقاومة للامراض.

ان حال طرقنا يدعو الى الخجل فهى أقل من مثلها فى اى بلد حتى التى تقل عنا كثيرا من حيث الثروة او التقدم ، وليس يخفى ان مجرد وجود طريق صالح يرفع من قيمة الارض التى يمر عليها او يسهل انتقال اصحابها اليها وييسر لهم نقل منتجاتها ولوازمها بالوسائل الميكانيكية السريعة ..

ان موانئنا فى حاجة كبرى الى العناية ، وموانىء العالم تتنافس فيما بينها على تقديم التسهيلات المختلفة للسفن حتى تفرغ شحناتها بأقل نفقة وبأسرع وقت ، بل يعملون على ان يمكنوا تلك السفن من ان تشحن بضائع جديدة من تلك الموانىء حتى لا تعود فارغة ..

ان اوجه الاصلاح فى مصر لاحصر لها ، ونحن نعيش فى بلد بكر بكل معانى الكلمة ، وليس علينا الا ان نعمل على استثمار مواردها مستعينين فى ذلك بكل الوسائل بما فى ذلك الاستعانة بالخبراء من الاجانب ، وبرؤوس الاموال الاجنبية ..

على انه لا امل فى كل ذلك اذا لم نعبىء الجهود الحقة فى هذا الاتجاه وبذلك نثبت اننا حقا نعنى تغيير النظام ، وليس مجرد تغيير الحكام.



نقص محصول القمح الجديد وزيادة محصول الشعير

أذاعت وزارة الزراعة التقدير النهائى لمحصول القمح والشعير فى عام ١٩٥٢

ويؤخذ منه أن المساحة التى زرعت قمحا بلغت مليونا و ٤٠٢ر٠٠٥ أفدنة ، أنتجت سبعة ملايين و ٢٦٠ الف اردب بنقص ٩٤ر٥٧٠ فدانا و ٨٠٠ ألف اردب عن محصول العام الماضى .

أما الشعير فقدرت المساحة التى زرعت منه بـ ١٣٦ر٥٨٧ فدانا أنتجت ٩٨١ ألف اردب بزيادة ١٨٣٧٦ فدانا و ١٥١ ألف اردب عن العام الماضى .

٣ ملايين من الجنيهات ربح الحكومة من بيع السكر حرا

قدرت أرباح الحكومة من بيع السكر حرا فى الاسواق بسعر عشرة قروش للاقة بمبلغ ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة .

تحديد مساحة القطن بـ ٣٠٪ خلال السنوات الثلاثة القادمة

أعدت وزارة الزراعة مشروع مرسوم بقانون بتحديد المساحة التى تزرع قطنا فى المواسم الثلاثة القادمة ،

وينص المشروع على انه يجوز لاى شخص أن يزرع فى هذه السنوات ما يزيد على مساحة ٣٠٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازته ، وتنسب المساحة الجائز زرعها قطنا الى مجموع الاراضى التى فى حيازة الزراع بما فى ذلك الاراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والاجران والمساكن وما الى ذلك .

على أنه لا يدخل فى حساب ذلك المجموع الاراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور المرسوم بقانون سواء كانت قابلة أو غير قابلة للزراعة ، وكذلك أراضى الحياض التى ليس لهـا مورد للرى الصيفى والاراضى الخاضعة لعوائد الاملاك .

كما اعدت الوزارة تشريعا يحدد المناطق التى تزرع بهـا الاصناف المختلفة من الاقطان طويلة التيلة فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى .

استمرار زيادة حالات البروتستو

بلغ حالات البروستو المقيدة بالمحاكم خلال المدة الواقعة بين أول شهر يوليو و ١٥ منه ٣٤٠١ حالة وحكما واحدا بالافلاس أى بزيادة ٥٠٠ حالة عن المدة الواقعة من ١٦ يونيو الماضى الى ٣٠ منه

الاستيلاء على رسالة دخان يابانى

كانت مصلحة الجمارك قد اعترضت على استيراد الدخان اليابانى لانه يقلل الحصيلة الجمركية نظرا لخفة ثقله النوعى عن غيره من الادخنة الاخرى .

ولمناسبة ورود رسالة من الدخان اليابانى تقرر تأليف لجنة من وزارة التجارة والصناعة ومندوبين عن غرفة صناعة الدخان لتوزيع هذه الرسالة على المصانع المختلفة وتحديد الربح المعقول لصاحب هذه الرسالة .

وينتظر أن يقرر وزير التموين الاستيلاء على هذه الرسالة وتوزيعها طبقا لقرار اللجنة المذكورة على المصانع المستهلكة .

تمصير التوكيلات التجارية

تبحث وزارة التجارة والصناعة الآن فى وضع مشروع لتمصير التوكيلات التجارية ، والتى يمثلها بعض الاجانب فى مصر الآن على أن تعفى منه الدول التى تسمح لوكلاء مصر فى الخارج أن يكونوا من المصريين

عدم خفض الرسوم الجمركية على الشاى

رفض وزير المالية تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الشاى والتى تبلغ نحو ١٧٠ جنيها على الطن ، وذلك لعجز الميزانية .

هذا وتبلغ الحصيلة السنوية من رسوم الشاى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

٣٩ الف سائح فى شهر مايو

بلغ عدد السائحين الذين قدموا الى مصر أو مروا فى مطاراتها وموانيها خلال شهر مايو الماضى ٣٩و٣٩٠ سائح .

وقد بلغ عدد السائحين الذين زاروا الاقصر خلال ذلك الشهر ٤٤٤ سائحا والباقى زاروا متاحف القاهرة ومعالمها الاثرية .

تأليف اتحاد لاستيراد وبيع خيوط الحرير الصناعى

تقرر تأليف اتحاد من شركة الحرير الصناعى ومندوبين عن غرفة صناعة الحرير واتحاد الصناعات ومندوب عن وزارة التموين وذلك للقيام باستيراد باقى احتياجات البلاد من غزل الحرير الصناعى وتسعيره على اساس سعر بيع الغزل الذى تنتجه شركة الحرير الصناعى وعلى أن تتحمل الشركة الزيادة فى أسعار الغزل المستورد وتخصمها من الارباح التى تحصل عليها بعد زيادة الرسوم الجمركية وزيادتها لاسعار الغزل .

وقد تقرر ان تساهم الشركة بنسبة ٦٠٪ من رأس مال الاتحاد وهو ما يوازى نسبة انتاجها من الحرير اللازم لسد حاجة المصانع المحلية ، وأن تقدم المصانع الاخرى بنسبة ما تستهلكه من الغزل .

اشتراك مصر فى سوق بارى

أرسل المستشار التجارى بالسفارة الايطالية الى وكيل وزارة التجارة والصناعة كتابا يشير فيه الى أن لجنة تنظيم معرض بارى قررت أن تتحمل مصاريف الشحن البحرى للبضائع المخصصة للقسم المصرى وذلك من

الاسكندرية الى بارى وكذلك مصاريف اقامة هذا القسم بجانب التسهيلات التى سبق ان قررتها وهى تقديم المكان المخصص للقسم المصرى بدون مقابل ودفع جميع مصاريف اقامة المندوبين المصريين فى بارى .

وذلك بمناسبة عدول الحكومة المصرية عن الاشتراك فى هذا السوق .. وقد قررت وزارة الخارجية بمناسبة العرض الذى قدمه المستشار التجارى الاشتراك فى السوق على نفقة الحكومة المصرية .

نتيجة تحقيق لجنة التطهير فى التموين

فرغت لجنة التطهير فى وزارة التموين من وضع تقريرها عن الصفقات الخاصة باستيراد القمح من الخارج وتحديد حصة من الارز للسودان ومبادلة ذرة بكسب وتوزيع الخيش المستولى عليه .

وقد أسفرت هذه التحقيقات عن عدم ادانة أحد من موظفى الوزارة بما يستحق الاحالة الى مجلس تأديب أو المحاكمة الجنائية .

الدكتور ستراك

تعيينه وزيرا مفوضا لالمانيا فى مصر

رشحت حكومة غرب المانيا الدكتور ستراك رئيس الوفد التجارى الالمانى الذى زار مصر أخيرا وزيرا مفوضا لها فى مصر .

وينتظر أن يصل الدكتور ستراك فى شهر أكتوبر المقبل لتقديم أوراق اعتماده .

٥٠٠ ج يوميا تحصل على نقود المسافرين للخارج

بلغ معدل ما يحصل يوميا من ميناء الاسكندرية البحرى والجوى من الضريبة التى فرضت على أموال المسافرين الى الخارج ومقدارها ١٠٪ نحو ٥٠٠ جنيها فى اليوم .

نشاط حركة النقل فى قناة السويس

بلغ عدد البواخر التى اجتازت قناة السويس خلال النصف الاول من هذا العام ٦٢٧٣ باخرة بلغت حمولتها ٣٤ مليون و ٨٠١ ألف طن ، أى بزيادة قدرها ٩٠٠ ألف طن عن الحمولة التى سجلت فى النصف الثانى من العام الماضى .

مساعدات لمكافحة دودة القطن

تقدمها ادارة التعاون الفنى الامريكية

أبرمت وزارة الزراعة مع ادارة التعاون الفنى بالسفارة الامريكية اتفاقا تكميليا لاتفاق النقطة الرابعة ، يقضى بتزويد الوزارة بطيار وميكانيكى لتدريب الطيارين المصريين على استخدام طائرات الهليوكوبتر فى مكافحة الحشرات وخاصة دودة القطن ، وتزويدها بالمعدات وقطع الغيار اللازمة لطائرات الهليوكوبتر التابعة لوزارة الزراعة ، وتقدر قيمة الادوات والمعدات التى قدمتها ادارة التعاون الفنى الامريكية للوزارة بحوالى ١٣ ألف دولار . وقد وصلت هذه الادوات الى الاسكندرية منذ أيام كما ينتظر وصول الفنيين هذا الاسبوع .

صفقة كبيرة من القطن

اتفقت وزارة التموين فى الاسبوع الماضى مع حكومتى المجر وتشكوسلوفاكيا واحدى الشركات على مبادلة ٥٠ ألف طن سكر بكمية من القطن المصرى من المحصول الجديد وقد قدرت جملة الكمية التى تقرر مبادلتها من القطن نحو ٢٠٠ ألف قنطار من القطن الاشمونى قدرت قيمتها بنحو ٢ر٦٧٦ر٩٦٠ جنيها .

تصدير ٢٥ ألف طن مولاس

قررت لجنة الاستيراد والتصدير فى جلستها الاخيرة بالترخيص لشركة السكر بتصدير حصة اضافية من المولاس ، يبلغ مقدارها ٢٥ ألف طن علاوة على الكمية التى تقرر تصديرها من قبل وتبلغ ٢٥ ألف طن . على أن يتم تصديرها بالدولارات .

مزايدة التزام النقل

طرحها يوم أول نوفمبر

فرغت وزارة المواصلات من اعداد دفتر شروط المزايدة الخاصة بالتزام النقل على شبكة الطرق بعد أن تقرر ادخال بعض التعديلات على بعض أحكامه .

وقد تقر تحديد أول نوفمبر القادم موعدا لتقديم العطاءات فى هذه المزايدة .

تصدير صوف للخارج

قررت لجنة الاستيراد والتصدير السماح بتصدير ٢٠٠ طن من الصوف الشلح بالعملة الصعبة ، مع اقامة مزاد بين راغبى التصدير على ان يثبت كل طالب للتصدير انه يمتلك الكمية التى يطلب تصديرها ، او انه تعاقد عليها مع أحد المنتجين ..

عدم الاشتراك فى مركز التدريب التعاونى بقبرص

تقرر عدم الاشتراك فى مركز التدريب التعاونى المزمع افتتاحه فى أول سبتمبر القادم بجزيرة قبرص والتابع لمؤسسة الزراعة والتغذية ، وذلك لحاجة الحكومة فى الظروف الحالية الى جهود كبار رجال التعاون فى المساهمة فى الاعمال التى ترتكز على النشاط التعاونى .

فى ذمة الله

الاستاذ سليم أمين حداد



انتقل الى جوار ربه الكريم ، بعد حياة حافلة بجلائل الاعمال ، علما من اعلام مصر ، هو الاستاذ سليم أمين حداد ، الاستاذ السابق بكلية التجارة وعميد المحاسبين بالقطر المصرى وعضو جمعية المحاسبين الملكية ، بعد أن تخرج على يديه جميع المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والتجارية فى مصر ، وألف أكثر من عشرين كتابا باللغات العربية والانجليزية والفرنسية فى الاقتصاد والمحاسبة والمراجعة والاحصاء ، وهى مؤلفات يعدها العلماء والباحثون من أوثق المراجع فى العلوم التجارية .

وان نادى التجارة الملكى ومجلة الاقتصاد والمحاسبة اذ ينعيانه بمزيد الحزن والاسف ، انما ينعيان عالما قلما يجود بمثله التاريخ .

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية

تتمة البحث

تكلمنا فى العدد الماضى عن تحليل النتائج التى أوصلنا لها تحديد مجمل المصروفات الصناعية ، ومجمل المصروفات الادارية للمؤسسة عن المدة التجارية التى نحن بصددها. وحاولنا استخلاص مايخص تلك البضاعة التى كانت موجودة فى ٢٦ يناير .

***

ونلاحظ أن الرقم الذى ندرسه وقيمته ١٨٠٠ جنيه رقم مركب Figure/composite فهو يشمل .

أولا) مواد خام لم تبدأ دورتها الصناعية بعد Raw material

ثانيا) بضاعة ما زالت بعد فى دور الصناعة Under Process

ثالثا) بضاعة تامة الصنع ومعدة للبيع Final products

ويهمنا الآن محاولة استخلاص كل من هذه الارقام على حدة

المواد الخام : ليس لهذه المواد الخام أى شأن بالمصروفات الصناعية ولا بالمصروفات الادارية . فهى فى الغالب تظل مسعرة بسعر شرائها وتسحب من المخازن لعملية التشغيل بنفس هذه الاسعار ، ونقول فى الغالب لأن بعض المؤسسات تتبع نظاما من مقتضاه توزيع بعض نواحى مصروفات المؤسسة المتعلقة بهذه المواد الخام على أسعار شرائها أولا بأول بحيث تقيد على عمليات التشغيل معلاة بنسبة مئوية تكفى على مدار السنة لاستيعاب أنواع هذه المصروفات . وهذه المصروفات تتمثل فى مصروفات عملية الشراء وعملية التخزين . وان كانت تختلف فى دقائقها وفى طريقة احتسابها من مؤسسة لاخرى ، فالامر لا يخرج كما هو معروف عن طريقة Method وعن تقدير Tudgment

اذن فالذى يهمنا هو معرفة قيمة المواد الخام التى كانت بالمؤسسة فى ذلك التاريخ محتسبة على أساس سعر الشراء . والواقع أن معرفة ذلك على وجه التحديد الدقيق أمر فى حكم المستحيل . ولذا فسوف نلجأ لاستقراء هذا الرقم بالرجوع الى أرقام أخرى وهنا أيضا نذكر القارىء الكريم بما اشترطناه فى مستهل بحثنا بخصوص انتظام العمل فى المؤسسة انتظاما كافيا للاطمئنان الى سيره دون اضطراب أو ذبذبة — وباللغة العلمية نقول اننا اشترطنا ثبات المعدلات المختلفة عند حدود غير متفاوتة تفاوتا كبيرا .

فهذا الانتظام يجعلنا نطمئن الى أن المؤسسة تميل الى الاحتفاظ بكمية معينة من المواد الخام لغرض التشغيل بحيث تستكملها دائما كلما صرفمنا لعملية التشغيل وتكاد هذه الطريقة تشبه طريقة السلفة المستديمة Imprest system بالنسبة للصندوق

والواقع أن أغلب المؤسسات الصناعية تتبع هذا النظام فعلا ما دامت الامور المالية والتجارية تسير سيرا منتظما

ولا شك ان المقاييس والمعايير لتختلف بمجرد خروج الامور التجارية من هذا السير المنتظم .

نخلص من هذا الى أننا يمكن لنا فى مثالنا هذا أن نعتبر قيمة المواد الخام فى نهاية المدة خمسمائة جنيه أيضا كما كانت فى أول المدة . وذلك بعد أن نقوم ببحث خاص بالرجوع الى ميزانياتها الشهرية السابقة — والتأكد من ان المخزون يتراوح دائما عند هذا الرقم . كما يمكن دراسة أرقام المشتريات — وأرقام الكميات المنصرفة لعملية التشغيل فاذا كان هذان الرقمان متعادلين أمكن اعتبار الرقم الاول فى حكم الثبات والاستقرار وهو ما بنينا على دراستنا .

ومن الطبيعى أن نفتح لانفسنا فى اجراء أى تصحيح Correction قد نرى لزوم اجرائه على أرقامنا . كما لو لاحظنا زيادة المشتريات فى الشهور الاخيرة من المدة التجارية مع بقاء رقم المنصرف للتشغيل كما هو . فيجب والحالة هذه أن تزيد رقم المواد الخام بهذه الزيادة الطارئة .

البضاعة تامة الصنع والتى فى دور الصنع :

ان قيمتهما معا اذن هى ١٨٠٠ — ٥٠٠ = ١٣٠٠ جنيه

ويلاحظ أن طبيعة هذين النوعين تعتبر واحدة تماما بالنسبة لما نحن فيه من بحث . فالموضوع لا يخرج عن رغبتنا فى الوصول الى ثمن تكلفة الانتاج للبضاعة التالفة فى ذلك اليوم. وسواء كانت البضاعة قد تم صنعها وأصبحت معدة للبيع أم كانت مازالت فى دور الصنع فان ذلك لا يغير من الموقف شيئا . فكلاهما بضاعة بدأت بكونها مادة خامة ، قام بعض العمال المنتجين بتصنيعها فأدخلوها فى الآلات وأضافوا اليها مواد الصناعة المختلفة وهكذا ولا فرق بينهما اطلاقا سوى ان بعضا منها استوفى دورته الصناعية فأصبح معدا للبيع، والبعض الآخر كان لا يزال فى دور الاستيفاء

ولو كان نوع واحد منهما فقط هو الذى هلك مع سلامة النوع الثانى لتغير وجه الامر ولتعين علينا أن نغوص فى البحث غورا أبعد مدى مما وصلنا اليه الآن .

المصروفات الصناعية :

ان المصروفات الصناعية فى مثل هذه المؤسسات تشمل بنودا كثيرة. ولا ننسى أننا فى موقف لا نحسد عليه . فالبضاعة هلكت والدفاتر الحسابية هلكت أيضا وليس من المعقول اذن أن نستطيع حصر المصروفات الصناعية التى نحن بصددها حصرا دقيقا الا انه يمكننا الوصول الى أهم بنود المصروفات الصناعية كالآتى :

استهلاكات العدد والآلات : ان أرقام الاستهلاكات سهلة الوصول اليها عن طريق الميزانيات السابقة وكشوف الاستهلاكات التى تكون ملحقة بها ككشف من كشوف الميزانية BalamceSheer Schedule ويجب طبع

التدقيق فى هذا الرقم خشية أن تكون هناك آلات جديدة أضيفت خلال المدة الجارية اذ يجب احتساب الاستهلاك عنها أيضا بالزيادة عما ورد بكشوف الاستهلاك التى رجعنا اليها .

صيانة الآلات : ان كان هناك تصليحات أجريت فى ورش خارجية عن المصنع ففى الغالب سيمكن حصرها من كشوف تحليل المدفوعات

الوقود المستهلك : سيمكن حصره بسهولة من تحليل المدفوعات فان ورديه يكونون فى العادة ثابتين .

مواد الصناعة : وهذه أيضا قد يمكن حصرها بسهولة وتتمثل فى الشحومات والسيور الجلدية والمنشار ... الخ .

هذه هى أهم مصروفات التشغيل فى حالتنا هذه . ويجب علينا أيضا مقارنة نتائجنا بأرقام الاعوام السابقة مع أخذ أرقام الانتاج output فى الحسبان

ونفرض أن مجموع هذه المصروفات الصناعية بلغ ٨٤٠ جنيه كان معنى ذلك أنها تبلغ ٢٠ ٪ من ثمن تكلفة المبيعات cost of goods sold وذلك كالآتى :

جنيه	
٩٥٠	قيمة الجرد فى أول المدة
+ ٣٠٠٠	قيمة المشتريات
+ ٢٠٠٠	قيمة أجور العمال الصناعيين
+ ٥٠	قيمة النقل الى الداخل
٦٠٠٠	
− ١٨٠٠	يخصم منه : قيمة الجرد فى آخر المدة
٤٢٠٠	وهو ما يطلق عليه اسم ثمن تكلفة المبيعات

فاذا اطمأننا الى سلامة هذه النسبة التى بلغت ٢٠ ٪ من ثمن تكلفة المبيعات أصبح ثمن التكلفة الصناعى Manufacturing/cost هو :

جنيه

$$\frac{١٣٠٠ + ١٣٠٠ \times ٢٠}{١٠٠}$$

= ١٣٠٠ + ٢٦٠

= ١٥٦٠ جنيه .

المصروفات الادارية :

بقى أن نضيف على هذا الرقم ما يخصه هو من المصروفات الادارية حتى نصل الى ثمن تكلفة الانتاج . وهنا لا يلزمنا الدخول فى كثير من التفصيلات التى تعين علينا الدخول فيها حتى الآن اذ المعروف أن المصروفات الادارية تكون دائما أميل الى الثبات (ولذا فهى تسمى أحيانا المصروفات الثابتة) ودائما ما تذكر كنسبة مئوية من ثمن التكلفة الصناعى . وليس هناك جدال ما فى أن هذه النسبة تختلف من صناعة الى صناعة ومن مؤسسة الى مؤسسة فاذا افترضنا فى حالتنا هذه أنها تبلغ ١٠ ٪ من ثمن التكلفة الصناعى . كان ثمن تكلفة الانتاج للبضاعة التالفة ..

١٥٦٠ + ١٥٦ = ١٧١٦ وهذا هو هدفنا

عنصر الارباح

يلاحظ أننا تحاشينا دائما أن نحتسب أى رقم يمس الربح من قريب أو من بعيد ــ اذ ان بحثنا يجب أن يقف عند حد التكاليف الصناعية الحقيقية دون غيرها ــ فليس لها أى شأن لا بعنصر المصروفات البيعية ولا بالارباح . ويجب الانتباه الى هذه الحقيقة انتباها جديا .

تذييل :

ان هذا البحث لا يمثل حالة معينة بالذات وهو لا يمثل بحال من الاحوال الطريقة الوحيدة للوصول الى الموضوع فنحن أول من يعلم أن لكل منشأة ظروفها الخاصة ــ ومن أول المبادىء التى درسناها أن طرق المحاسبة تختلف لا من صناعة الى صناعة فقط بل من مؤسسة لمؤسسة فى الصناعة الواحدة . ومن باب أولى اذن أن يكون البحث وراء المجهول أكثر تنوعا فى الطرق والوسائل .

انتهى البحث

موسى حقى
الوكيل العام لشركة
مصر للتمثيل والسينما

———————————

الاتفاق التجارى والمالى
مع المانيا الغربية

وافق مجلس الوزراء فى منتصف يونية على البروتوكول الذى اضيف الى الاتفاق المالى والتجارى مع المانيا الغربية ، والذى يسرى العمل به مع الاتفاق الى آخر مايو سنة ١٩٥٣ . والحق بهذا البروتوكول قائمتان جديدتان تبين الاولى السلع التى تتعهد مصر بتسهيل تصديرها الى المانيا الغربية ، وتبين الثانية السلع التى تتعهد المانيا الغربية بتسهيل تصديرها الى مصر . وقيمة السلع فى الحالتين ...ر٢٥٠ر٢٨ جنيه . وأهم السلع فى القائمة الاولى هى القطن وغزله وخام المنجنيز وفوسفات الجير الطبيعى والبصل والثوم . وأهم السلع فى القائمة الثانية هى الآلات والمصنوعات المعدنية والكهربائية والمنتجات الكيميائية ..

وقد تعهدت السلطات الالمانية بتسهيل تنفيذ العقود والصفقات بين المصدرين الالمان والمستوردين المصريين ، والتى لم يتم انجازها قبل آخر يونية سنة ١٩٥٢ على الا يؤثر هذا على الحصص الوارد ذكرها فى القائمتين الملحقتين بالبروتوكول ..وكذلك اتفق على الا يسمح بعقد صفقات المقايضة بين البلدين . . ولتسهيل استيراد القطن تعهدت السلطات الالمانية بأن تعلن عن الاعتمادات الممكن فتحها لاستيراد القطن المصرى ، وبأن تمنح سريعا وبطريقة آلية التراخيص لكل من طلبها وتجدد صلاحية هذه التراخيص بثلاثة أشهر . كما اتفق على الترخيص بصفة استثنائية بتحويل رؤوس الاموال التى تعد للاستثمار فى المستقبل ، وكذلك الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات وفق نطاق احكام لوائح رقابة النقد ويشترط الحصول مقدما على موافقة السلطات المختصة فى البلدين فى كل حالة على حدة ..

اقتصاديات الشرق الاوسط

> الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

اقتصاديات الباكستان

عرضنا فى العدد الماضى لأحد وجوه النشاط الاقتصادى فى باكستان وهو الزراعة واليوم نستكمل عرض ما تبقى من هذه الوجوه

ثانيا ـ الصناعة :

انفصلت الهند عن باكستان فى أغسطس ١٩٤٧ وفى ديسمبر من نفس العام سارعت الحكومة الباكستانية بعقد مؤتمر صناعى للنظر فى وضع سياسة صناعية عامة تنهج عليها فى تسيير دفة الصناعة فى البلاد وكانت تهدف من وراء ذلك رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب وذلك باستغلال موارد الطبيعة وقواها ٠ وقد واجهت باكستان فى ذلك صعوبات جمة على رأسها احجام أصحاب رؤوس الاموال عن استثمارها فى المشاريع الصناعية ٠ فاضطلعت الحكومة نفسها بتأسيس عدد من المصانع بمقتضى قانون صدر فى عام ١٩٤٩ ثم قامت كذلك بترقية بعض الصناعات الكبرى كالجوت والورق والسفن والصناعات الثقيلة ومن أهم الصناعات التى تقوم الآن فى باكستان أو التى هى فى سبيل القيام صناعة توليد القوى الكهربائية وصناعة السفن والصناعات الاستخراجية ، وصناعة الآلات الحديدية وعصر الزيوت والمصابيح الكهربائية والصناعات الكيمائية وصناعة الاسمنت والسكر والصوف والجوت والورق

وقد كان لقلة وجود الفحم وحاجة التقدم الصناعى الذى هو هدف الحكومة الباكستانية أن قامت باكستان باستغلال مساقط المياه حيث يقدر المختصون امكانيات القوى الكهربائية فيها بحوالى ٥ مليون كيلوات فوضعت مشاريع لانشاء مصانع توليد القوى الكهربائية وتعمير الموجود منها وقد تم تركيب كثير منها فى مونتكمرى وحيدر آباد (بالسند) وكراتشى

وقد تضاعفت مجموع القوى المولدة فى نهاية عام ١٩٥١ عما كان عليه فى ١٩٥٠ ومن المنتظر أن يتضاعف ثانية فى ١٩٥٢ بعد تنفيذ مشروع « رسول » حيث ستصبح القوة ٤٢ الف كيلو وات وينتظر اتمام تنفيذ مشروع « درغاى » فى اقليم الحدود الشمالية الغربية فى عام ١٩٥٣ ومن المتوقع أن يكون مجموع القوى الكهربائية المائية خلال الست أو السبع سنوات القادمة نحو ٣٠٠٠٠٠ر٣٠ كيلووات

أما فى باكستان الشرقية فيجرى كذلك العمل على توليد القوى الكهربائية ومن أهم المشاريع فى هذا الجزء من باكستان مشروع كارنافولى وتقدر القوى من هذا المشروع بحوالى ١٢٠ ألف كيلووات

أما صناعة السفن فتوجد فى ميناء كراتشى حوالى ستة مصانع منها تقوم ببناء السفن الصغيرة وفى باكستان الشرقية تقوم المصانع الصغيرة كذلك وقد خصصت حكومة شرقى البنغال مبلغا قدره عشرة ملايين روبية لتوسيع أرصفة الموانىء ومعمل اصلاح السفن وتقوم صناعة الآلات الحديدية فى لاهور كما تقوم فيها كذلك مصانع لانتاج آلات عصر الزيوت وتنتج سنويا ٣٠٠ آلة ٠ وقد اتفقت شركتان احداهما أوربية والاخرى محلية على تنظيم وتوسيع مصانع الاخيرة فى كراتشى وأصبحت تنتج من المصابيح الكهربائية مايسد حاجة الاستهلاك المحلى وهناك مصانع لانتاج القضبان والانابيب الحديدية وأدوات الالومنيوم وغيرها

وقد أنشأت باكستان مصانع لانتاج المواد الكيمائية وعلى رأسها حامض الكبريتيك الذى لاغنى للصناعة الحديدية عنه وتبلغ طاقة هذا المصنع الانتاجية ١٠ أطنان فى اليوم كما عهدت الى بعض الشركات الاوروبية بعمل أبحاث لمعرفة مدى امكانية انتاج سلفات النشادر سيما وأن باكستان بلد زراعى ولا يخفى أثر الاسمدة فى زراعتها وقد أدت هذه الابحاث الى نتائج مجدية وهى فى سبيل انشاء مصنع يتكلف حوالى ٥ر٦٣ مليون روبية لانتاج ٨٠ ألف طن من سلفات الامونيا أضف الى هذا مصانع انتاج الاصباغ الدهنية ومصانع انتاج البلاستيك

أما صناعة الاسمنت فيبلغ عدد مصانعها خمسة ، ٤ منها فى باكستان الغربية والخامس يقوم فى باكستان الشرقية وطاقتها ٥٠٢٫٠٠٠ طن سنويا ومع ذلك فان هذا القدر من الانتاج لا يفى بحاجة الاستهلاك المحلى نظرا لنشاط الحركة العمرانية فى البلاد ففكرت الحكومة فى مضاعفة الانتاج بانشاء مصانع جديدة وهى فى سبيل انشاء مصنعين طاقة كل منهما حوالى ١٠٠ ألف طن فى البنجاب والسند وتبلغ تكاليفهما حوالى ٢٠ مليون روبية

ويقوم فى باكستان مصنع للسكر يعتبر الاول من نوعه فى آسيا يبلغ انتاجه حوالى ٥٠٫٠٠٠ طن والعمل جار لتوسيع ومضاعفة انتاجه ٠ ٠

أما صناعة الصوف فبعد التقسيم تركزت مناطق انتاجه فى الهند فعملت باكستان على تأسيس مصنع لانتاجه الذى يقدر بحوالى ١٤٫٠٠٠ رطلا ويتكلف حوالى ٥ر٦ مليون روبية ٠ لتغذية صناعة الصوف القائمة على الوحدات الصغيرة كما تركزت مصانع الجوت فى الهند وتركزت مناطق زراعته فى الباكستان التى تنتج حوالى ٦ أو ٧ ملايين بالة سنويا فبادرت الحكومة بوضع سياسة عامة لانشاء عدد من مصانع الجوت حتى لاتضطر لاصدار خاماتها الى الهند. ويتكلف هذا الانشاء حوالى ٧٠ مليون روبية لثلاثة مصانع بدأ أحدها فعلا فى الانتاج

ويبدأ الثاني في ١٩٥٣ والثالث في ١٩٥٤

وقد كان للدراسة التي قامت بها الحكومة بالاستعانة بالخبراء الأجانب أثر كبير في توجيه نظر الحكومة الى الاهتمام بانشاء مصانع لصنع الورق حيث تتوافر المواد الخام المتمثلة في غابات باكستان الشرقية ويتكلف انشاء هذا المصنع حوالى ٤٠ مليون روبية لانتاج الورق ويقدر انتاجه بحوالى ٣٠ ألف طن • وسيبدأ الانتاج في ١٩٥٣

الثروة المعدنية : تدل الابحاث الجيولوجية التي بدأت من سنوات في باكستان أن جوف هذه البلاد يحتوى على ثروة كبيرة ومقادير عظيمة من المعادن المختلفة مما يساعد على تحقيق الاهداف الانشائية الصناعية لهذه البلاد فيوجد البترول في كل من باكستان الشرقية والغربية كما عثر في مايو ١٩٤٩ على مستودعات كبيرة في بالكاسار ويقع في اقليم غرب البنجاب وتوجد آبار أخرى في هذه المنطقة ويقرر الخبراء أن مستودعات البترول في غربي البنجاب والسند وباكستان الشرقية تفي بجميع ماتحتاج اليه باكستان من البترول أي ١٦٠ مليون جلون

أما الفحم فيذكر المتخصصون الجيولوجيون في تقاريرهم أن هناك مناجم للفحم عظيمة القيمة في بلوخستان وأقيم غرب البنجاب وليس هناك احصاءات كاملة عنها

وبالباكستان مناجم للكروم كبيرة القيمة تعد الثانية في العالم لعظم جسامتها وغزارة معدنها ولقد اكتشف أخيرا هذا المعدن في اقليم الحدود الشمالية الغربية في القسم الشمالي من وزيرستان وفي ولاية شترال وقد بلغ معدل الانتاج السنوى خلال عشر السنوات الماضية نحو ١٢٫٠٠٠ طن غير أنه قل أخيرا •

كما توجد مستودعات الاملاح والمعادن ومن أشهرها مناجم كيورا الواقعة في جبال البنجاب الملحية • وتختلط بها أملاح البوتاس التي يمكن الاستفادة بها في صنع الاسمدة والصناعات الكيميائية • كما أن هناك مناجم كبيرة في اقليم السند لملح الطعام ومن المعتقد أن هذه المستودعات تفي الاستهلاك المحلي لمدة تزيد عن ٢٠٠٠ سنة • وتوجد كذلك في هذا الاقليم (السند) أملاح الصودا والصوديوم • وتصدر كميات منها كثيرة الى الجزيرة العربية وبومباى وعدن • كما توجد عيون المياه المعدنية في اقليم السند وينتشر الجبس في جميع مناطق باكستان الغربية • وتوجد رمال السليكا التي تستعمل في صنع الزجاج الذي تنتجه باكستان وفقا للأساليب الحديثة

ثالثا ـ التجارة :

واجهت باكستان عدة مصاعب بعد التقسيم منها سوء حالة المواصلات الداخلية وعدم وجود نظام مصرفي منتظم وقلة اتصالاتها الخارجية وعدم وجود فئة من الموظفين المتمرنين على مثل هذه الاعمال ، كل هذه المصاعب أدت الى تدهور قيمة صادرات باكستان واعاقتها • كما كانت في حاجة شديدة الى كثير من الواردات لم تستطيع الحصول عليها لما ذكر من الاسباب أضف الى هذا أن علاقاتها الاقتصادية بالهند لم تكن جيدة وعلى الأخص عندما قررت باكستان عدم تخفيض عملتها في سبتمبر ١٩٤٩ ، وبذلك فترت العلاقات التجارية بينهما الى أمد طويل حتى فبراير ١٩٥١ عندما اعترفت الهند بسعر صرف الروبية الباكستانية وعقدت معها اتفاقية تجارية وفي نفس الوقت خطت باكستان خطوات حاسمة في سبيل تسهيل وتنظيم حياتها التجارية وبدأت صادراتها من المواد الخام تغزو الاسواق الاجنبية على أثر نشوب الحرب الكورية وما صاحبها من رواج عام • وقد ضربت أرقام تجارتها الخارجية في المدة مابين ١٩٥٠ و يومية ١٩٥١ أرقاما قياسية لكل من الصادر والوارد فظهر فائض كبير مما دعم احتياطياتها الخارجية وزادت كذلك تجارتها ومعاملاتها مع الهند

ولقد وضعت الحكومة سياسة انشائية تعميرية لكل نواحي اقتصادياتها توازن بها تنمية الاقتصاد القومى بحالة تجعلها لا تعتمد اعتمادا كليا على صادراتها الرئيسية من الجوت والقطن وذلك بزيادة الانتاج المحلي من السلع الاستهلاكية والتقليل بقدر المستطاع من استيراد البضائع الاستهلاكية • وعلى الاخص المنسوجات من الجوت والقطن والورق الذي يكون اليوم حوالى ٣٠ ٪ من الواردات •

ومن المنتظر عندما تستكمل باكستان هذه المشاريع الاقتصادية التعميرية سيكون في مقدورها انتاج المواد الغذائية بكمية تتكافأ مع نمو عدد السكان وكذا فائضا للتصدير ، وتزيد من انتاج محاصيلها الزراعية والبضائع الاستهلاكية • وسيمكنها ذلك بالتالي من دفع ثمن وارداتها من السلع الرأسمالية والمعدات اللازمة لزيادة تنمية الاقتصاد القومى كما أنها في

عام ٥١ / ١٩٥٢ — بملايين الروبيات

الصادرات: الصنف	القيمة	الواردات: الصنف	القيمة
القطن	٧٤١٫٦	الاقمشة القطنية	٥٩١
الجوت	٧٢٣	آلات	١٥٧
الحبوب	٨٩	مصنوعات من حديد وصلب	١٣٤
الشاى	٥٠	زيوت معدنية	٩١
الصوف	٤٥	سيارات	٧٩
الجلود	٣٩	مصنوعات حريرية	٥٣
		آلات وأجهزة	٤٠

وكانت أهم البلاد التي تعاملت مع باكستان في عام ١٩٥١/٥٢ هي :

بملايين الروبيات

الصادرات الى		الواردات من	
بريطانيا	٣٠٦	اليابان	٤٢٩
اليابان	٢٣٦	بريطانيا	٣٤١
الصين	١٣٢	الولايات المتحدة	١٠٦
ايطاليا	١٣٠	ايطاليا	١٠٤
فرنسا	١٠٠	مهارات	٩٧
بلجيكا	٧٥	هونج كونج	٦٣
الولايات المتحدة	٧١		

البقية على صفحة ٢٥

واجب الخبير

فى حالات رفض الدفاتر

(تابع ماقبله)

ب ـ فقدان بعض المستندات المؤيدة للقيود بالدفاتر

وهذا السبب من الاسباب الهامة التى كثيرا ماتلجأ اليها مصلحة الضرائب لرفض الاخذ بالدفاتر . وعلى الخبير ان يستفسر من مندوب المصلحة عن القيود التى ينقصها الدليل المستندى ويستفسر من الممول عنها ويكلفه باستحضار صور من المستندات اذا كان قد استلم نفس المستند وفقد منه ، أو يكلفه باحضار شهادات من الموردين أو الدائنين والمدينين أو العملاء بحساباتهم مع الممول وبرصيد حساباتهم حتى يقابل ذلك بما ورد بالدفاتر ، فان وجدها تطابقها، أسقط هذا الاعتراض من حسابه ، واذا لم يستطع الممول تقديم ذلك فليسأله عن السبب ويتحراه ويزنه ويقرر بنسبة القيود غير المؤيدة بالمستندات بالنسبة لكل القيود الدفترية ، فاذا وجد لها تأثيرا جديا على قيمة الدفاتر ، وتبين أن نتائجها غير معقولة أو لاتتمشى مع نتائج المنشآت المماثلة ، أو لاتتفق مع درجة اتساع أعمال المنشأة طرح الدفاتر ، واذا لم يجد لها من التأثير الجدى مايجعله رغم هذا النقص يعتقد فى أمانة الدفاتر ، فعليه أن يعتمدها

ذلك لأن هناك من الظروف والملابسات المرتبطة بحالة الاسواق وطبيعة العمل فى كل تجارة أو صناعة أو حرفة مايسمح بعدم اعطاء مستندات عن بعض العمليات ، خصوصا فى تجارة التجزئة ، وفى ظروف الحرب الماضية حيث قيود التسعيرة والتموين وماستبع ذلك من ظهور السوق السوداء ، التى من مستلزماتها أن يرفض كثير من التجار اعطاء مستندات على أنفسهم تثبت ادانتهم ، وكان هم التجار هو الحصول على البضائع بأى ثمن حتى يتمكنوا من الاستمرار فى تجاراتهم أملا فى الربح ، اذ ان التاجر **لو تمسك بأخذ مستند عن كل عملية شراء مثلا لما استطاع ان يشترى** شيئا من السوق التى كانت البضائع فيها مكدسة ولترتب على ذلك توقف دولاب عمله ـ فى بعض التجارات على الاقل ـ ضاع على الخزانة حقها فى الضريبة التى كانت ستنشأ نتيجة للاستمرار فى العمل)

وقد حكمت محكمة اسكندرية المختلطة فى ٣ يونية سنة ١٩٤٦ بأن عدم وجود بعض المستندات المؤيدة لبعض العمليات لايكفى وحده مبررا لرفض الدفاتر ، اذا كانت طبيعة العمليات نفسها ليست مما جرى العرف بأخذ مستندات عنها . كما حكمت نفس المحكمة فى ١٥/٢/١٩٤٧ بأنه فى المنشآت الصغيرة لايصح أن نحتم عليها مستندات عن مصروفاتها النثرية الصغيرة . وجاءت تعليمات مصلحة الضرائب الفرنسية فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ ، فذكرت بأنه على رجال المصلحة ألا يرفضوا بعض المصروفات المتعلقة بمباشرة المهنة اذا ماقامت صعوبات تعترض المنشأة فى الحصول على مستندات تؤيدها أو تعذر الحصول عليها ، بل يجب عليهم اعتماد هذه المصروفات مع مراعاة طبيعة المهنة ونسبة المنصرف الى أهمية العمليات التى باشرتها المنشأة . وقد قرر وزير مالية فرنسا فى مجلس نوابها بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بأن عدم وجود فواتير شراء بالنسبة لبعض الصفقات ليس كمبدأ سببا لرفض الدفاتر ، خصوصا اذا كانت ممسوكة طبقا للطرق الفنية وتعطى نتائج معقولة بالنسبة لأهمية المنشأة ولقوتها الانتاجية . كما ان مصلحة الضرائب فى فرنسا تجيز للممول اذا ماتعذر عليه تقديم فواتير الشراء بسبب شرائه من المزارع أو الاسواق العمومية ان يقدم دليلا آخر يدعم الارقام التى تظهرها دفاتره كشهادات الوزن وشهادات السلخانات ورسوم الانتاج وبوالص الشحن وغيرها .

ج ـ عدم وجود مستندات للمبيعات

وهذا السبب من أسباب رفض الدفاتر يكاد يكون من ضمن الاسباب التى تقول بها مصلحة الضرائب فى أغلب القضايا . وعلى الخبير اذا ماطعن فى الدفاتر نتيجة له أن يفرق بين طبيعة المنشآت المختلفة ، وطبيعة العمليات فيها كذلك . فاذا كانت المنشأة تبيع بالجملة كان ذلك غالبا لتجار آخرين ، وقلما نجدها غير مؤيدة بصورة للفواتير سواء فى دفتر الكوبيا أو بالكربون ، فاذا لم يكن بعضها أو كلها موجودا ، أمكن الاستفسار من بعض هؤلاء التجار عن حقيقة مابيع لهم وثمنه ومقابلته على مادون بالدفاتر ، ويمكن تكليف الممول باحضار شهادات بذلك . واذا ماكانت المبيعات بالقطاعى ، بحث الخبير أيضا فى طبيعة المنشأة ودرجة اتساع اعمالها ومقدرتها المالية ، لان المنشأة الكبيرة التى تتبع نظاما معقولا للضبط الداخلى يكاد ينعقد الاجماع على أنها تحتفظ بقسائم أو بونات للبيع تداولتها أيدى عدد من الموظفين ، علاوة على احتمال استخراج فواتير عنها يحتفظ بصورها لدى المنشأة . أما فى المنشآت الصغيرة حيث عدد موظفيها محدود فيندر ان نجد مايؤيد المبيعات النقدية ، وامساك قسائم أو بونات البيع فيها يكون عقيما عديم الفائدة ، بل انه يكون عبئا عليها وموجبا للسخرية ، ذلك لانه كى تكون لهذه القسائم قوتها القانونية فى الاثبات يجب ان تمر على عدة أيدى وهو أمر لايمكن او يصعب توفره فى المنشآت الصغيرة ذات الموارد المحدودة . ولهذا يكون الاصرار فى طلب هذه المستندات وافتراض وجودها تعنتا لامبرر له بالاخص اذا كانت المنشأة تحتفظ بدفتر تسويدة (يومية زفرة) تدون فيه أولا بأول كل عملية حال حدوثها كمية وسعرا وثمنا ، وفى مثل هذه الحالة يمكن اعتبار مثل هذا الدفتر مغنيا عن القسائم مادام من حرره هو

الذى كان سيقوم بتحرير القسائم .
وقد قرر وزير مالية فرنسا فى مجلس نوابها بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٢٧ بأنه لايجوز رفض دفاتر ممول بحجة ان ارقام مبيعاته النقــدية لايؤيدها مستندات ، انما لمندوب ادارة الضرائب الحق اذا رأى ان نسبة اجمالى الربح أقل من نسبة المثل بسبب ترك قيد بعض الصفقات ان يصــحح الارقام ويصحح الربح .

وعلى الخبير فى مثل هذه الحالات أن يقرر بما اذا كانت نتائج مثل هــذه الحسابات والدفاتر معقولة أو مماثلة لأرباح منشآت أخرى مماثلة لديهــا مستندات كاملة ، أم توجد اسباب تدعو الى انخفاضها عنها ، وان يبدى رأيه فى النهاية فى أمانة الدفاتر رغم نقص الدليل المستندى ، أمكن للخبير اللجوء الى دفتر يومية أو استاذ المدينين ومطابقته على ماورد بحساب المبيعات وان يلاحظ قطع أرصدة حســابات المدينين وموافقتهم على أرصدتها بين وقت وآخر ، أو رفع دعاوى عليهــم بهذه الارصدة ففى ذلك دليل حاسم على صحة ما جاء بحساب المبيعات ، ويقوم مقام الدليل المستندى بل قد يفوقه أحيانا .

د ـ التقييد الاجمالى

من الاسباب التى نجدها لاتستطيع النهوض على رجليها ولا نرى مبررا لاعتبارها سببا جديا لرفض الاخــذ بالدفاتر ، تقييد المبيعات او المشتريات اجمالا ويوميــا فى دفتر اليوميــة العامة ، وبالاخص اذا ما كانت هذه المبيعات مؤيدة بالمستندات أو طالمــا وجدت دفاتر أخــرى أدرجت بهــا التفصيلات اللازمة كدفتر التسويدة أو الدفاتر الفرعية . اذ ان القانون التجارى لم يلزم بهذا التفصيل فى دفتر اليومية العامة ، فالمادة ١١ من قانون التجارة الاهلى تقضى بأنه «يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وماعليــه من الديون يوما فيوما .. » ولم تقــل المادة عملية فعملية . وبالعكس فعلوم المحاسبة الحديثة تقول جميعهــا بأن الافضل والاصوب هو انشــاء دفاتر فرعية للتقييد التفصيلى ثم الترحيل الاجمالى كل مدة معينة فى الدفاتر الاصلية . وقد سلمت ادارة الضرائب بفرنسا بأنه لايجوز رفض دفاتر ممول لمجرد ان مبيعاته تقيد اجمالا ولاتقيد بالتفصيل خصوصا اذا كانت النتائج تتناسب مع أهمية المنشأة وقوتهــا الانتاجية .

وتظهر صعوبة التقييد التفصيلى فى حالة تجارة القطاعى اذ ان هــذا الاثبات يستدعى مجهودا ومصروفات قد تكون كبيرة وتعقد الحسابات من غير مامبرر أو داع معقول .

وطالما ان التقييد الاجمالى لن يكون له تأثير فى النهاية على قيمة الارباح وهو أمر مفروغ منه ، فليس للمصلحة ان تعترض عليه الا اذا اقامت الدليل على أن هذا التقييد الاجمالى انمــا يقصد به تعجيز موظفى المصلحة عن المراجعة الصحيحة للحسابات ، أو أن القيود تجرى بهذا الشكل لستر غش أو تلاعب .

ت . ا .

(يتبع)

شخصيات اقتصادية



محمد خطاب

تخرج عن كلية الزراعة عام ١٩١٦ حيث عمل بخدمة المزارع الحكومية ثم عين ســكرتيرا لرئيس مجلس الوزراء حتى عام ١٩٢٤ حيث افتتح البرلمان فعين سكرتيرا لرئيس مجلس النواب وظل يرقى بوظائفــه حتى وصل لمنصب السكرتير العام فى عام ١٩٣٨ ثم ترك خدمته ليعين عضوا بمجلس الشيوخ عام ١٩٤١ . ومحمد خطاب صاحب آراء جديدة مبتكرة ولعله أول من نادى عام ١٩٤٤ حينما كان عضوا بمجلس الشيوخ بضرورة وقوف اصحاب الملكيات الكبيرة عند حدهم من الامتــلاك بحيث لا تزيد مســاحات من يمتــلك اكثــر من خمسين فدانا عن حدود مايمتلكون ليستطيعوا أن يستثمروا ايرادهم من الزراعة فى الاعمــال الصناعيــة والانتاجية الاخرى ولكى لاتتضخــم ملكية الزراع الاغنياء على حســاب الأجراء البؤساء .

وقد أحيل اقتراحه عام ١٩٤٤ على لجنة الشئون بمجلس الشيوخ وبقى فى ضماماتها حتى اليوم وقد أفتى المفتى وقتئذ ببعد اقتراحه عن جادة الاسلام ولعله يحمد الله أن لم يكن مصيره مصير بيتريس خرافى حيث نادى بتحديد الملكية قبل الميلاد بمائة وثلاثين عاما فكان جزاؤه الاعدام

ومحمد خطاب صاحب فكرة بيع الاراضى الحكومية لصغار الملاك وقد نادى بها فى مجلس الشيوخ عام ١٩٤٥

وأحسب أنه لو أخذ برأى محمد خطاب وقتئذ لتفادت البلاد كثيرا من الاخطاء المالية بل كثيرا من التصرفات الاقطاعية التى وقعت تحت ســتار استغلال النفوذ .

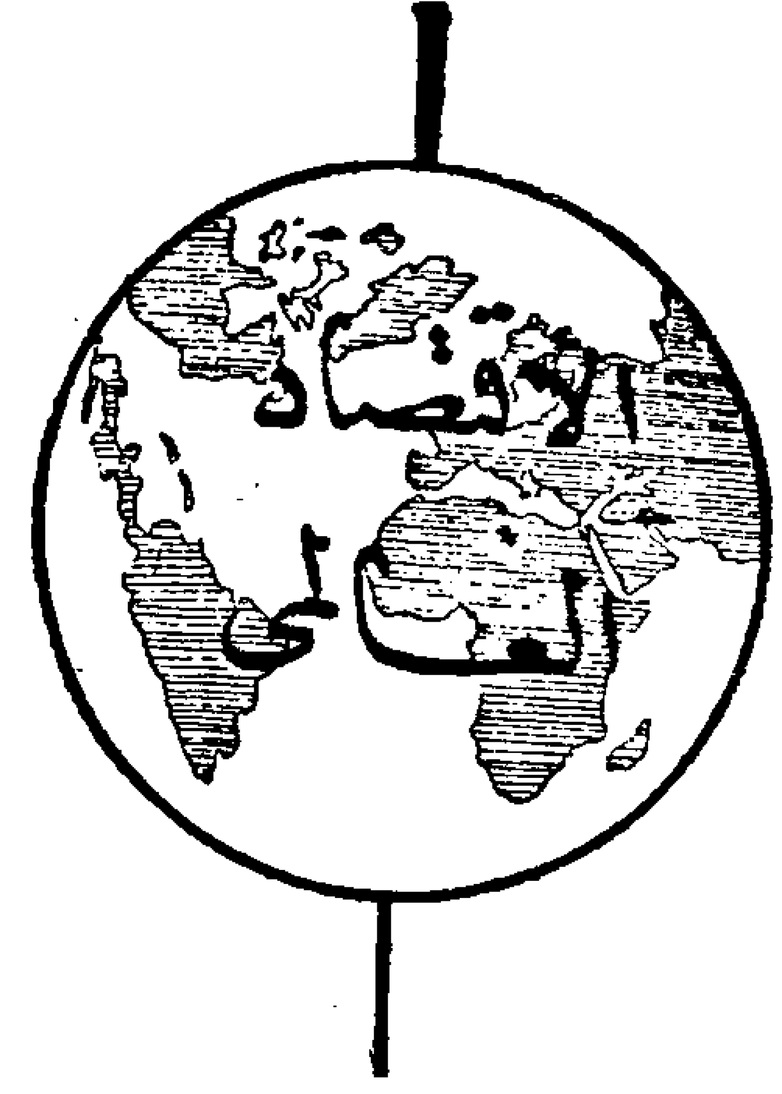
ومحمد خطاب صاحب رأى خاص فى استصلاح الاراضى الزراعيــة والعناية بالتعاون الزراعى ليكون أداة فعالة فى الانتاج بين طبقــة الزراع والفلاحين .

وهو عضــو مجلس ادارة شركة الشمس للمبانى الحــديثة وشركة النحــاس المصرية والشركة المصرية للفوسفات وله فيها كلها نشاط ملحوظ وآراء يعتد بها ويستمع لها .

ومحمد خطاب رجل محبوب من كل من عرفه أو اتصل به متواضع شديد التواضع خفيف الروح ظريف الدعابة يجيد النقد ويحسن الكتابة

وهو قارىء واسع الاطــلاع فى مختلف المو ضــوعات محدث يحسن الحديث فى متعدد الشــئون ـ وله أصدقاء عديدون ومحبون كثيرون فى سائر الاوساط وكافة الهيئات .

حسن الحطيم



احتياطات المنطقة الاسترلينية من ذهب ودولارات :

تدل الاحصاءات الواردة حديثا ان احتياطات المنطقة الاسترلينية من ذهب ودولارات قد زادت خلال شهر يولية بمبلغ ٣١ مليون دولار ، فأصبحت ١٧١٦ مليون دولار ، وهذا رقم بسيط كاحتياطي للمنطقة الاسترلينية كلها ، ولابد على الاقل من مضاعفته قبل ان تنفذ بريطانيا سياسة حرية تحويل الاسترليني ، وهي سياسة حبيبة الى حزب المحافظين . ولا ينتظر ان يحدث هذا في المستقبل . وقد جربت بريطانيا حرية التحويل في نطاق ضيق جدا خلال الاسبوع الاخير من شهر اغسطس وفشلت . فقد قرر بنك انجلترا أن يبيع الدولارات لكل من يرغب أن يشترى بضائع في أمريكا على شرط ان يبيعها في بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبي ، وقد لجأت بريطانيا الى هذا لسد عجز ميزانيتها مع بلاد الاتحاد ، ولاضطرارها تسديده بالذهب وما ان شعر التجار الانجليز بهذا الاجراء حتى اسرعوا في الشراء من امريكا لهذا الغرض ، بدرجة هددت ميزان المدفوعات مع منطقة الدولار تهديدا شديدا ، مما اضطر بنك انجلترا ايقاف هذا الاجراء الذي وصفه بعض المعلقين الماليين بانه خطأ لا يغتفر .

محاربة البطالة في بلجيكا :

تعاني بلجيكا من بطالة تزداد شهرا بعد شهر ، ولذلك فكرت حكومتها في سن تشريعين من شأنهما احداث توسع في الصناعة واعادة استيعاب العمال العاطلين . فقد قررت ان تعفى المصانع الموجودة في المناطق المنكوبة من بعض الضرائب على شرط ان تتوسع تلك المصانع في نشاطها وتعيد تشغيل العمال . على ان تمتد هذه الاعفاءات الى خمس سنوات.

وكذلك قررت انشاء مؤسسة مالية جديدة مهمتها تشجيع الصناعات الجديدة والمساهمة في رأسمالها بنسبة اقصاها ٥ ٪ .

المحاصيل في يوغوسلافيا :

تواجه يوغوسلافيا الآن حالة من القحط الشديد لثاني مرة في حوالي سنتين من جراء سوء الاحوال الجوية وتدل التقارير الواردة أن الخسائر بلغت درجة كبيرة في محصول الذرة وهو اهم المحاصيل الغذائية وكذا باقي المحاصيل . وتقدير الخسائر في محصول الذرة بحوالي ٥٠ ٪ ، ولا يمكن ان تقل بحال من الاحوال عن ٤٠ ٪ حتى ولو بدأت الاحوال الجوية في التحسن واغاثها المطر .. اما محصول القمح فينتظر ان يقل بمقدار ٢٠ ٪ عن متوسط سنوات بعد الحرب ..

وتؤكد الجهات الرسمية انه بالرغم من ان هذه الحالة سوف تؤثر على الاقتصاد القومي الا أن تأثيرها لن يبلغ مدى ما وصلت اليه الاحوال في سنة ١٩٥١ . فان المخزون من العام السابق سيستغل في تخفيض حدة الصعاب الحالية كما انهم يضعون الآن الخطط اللازمة لمجابهة اية عقبات قد تطرأ في المستقبل ..

الاتفاقية التجارية بين فرنسا واليونان :

اتفقت الحكومتان الفرنسية واليونانية على تجديد الاتفاق التجاري بينهما والذي انتهت مدته في يونية الماضي الى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٢ وستحدد الحصص المذكورة بالاتفاق نسبيا مع عدد الشهور الباقية من العام الحالي ..

الاتفاقية المالية بين اسرائيل وامريكا :

عقدت اخيرا الاتفاقية المالية الثانية بين امريكا واسرائيل لمنح الاخيرة مساعدة قدرها ٧٣ مليون دولار امريكي خلال السنة الحالية وقد خصص منها ٧٠ مليون دولار لاغاثة المهاجرين اليهود الى اسرائيل والباقي سيخصص لبرنامج المعونة الفنية . . وبمقتضى الاتفاقيتين المعقودتين بين الدولتين ستواصل كلتا الحكومتين التشاور لايجاد احسن الطرق لاستعمال هذه المنح ..

سعر الخصم في هولندا والمانيا :

خفضت هولندا اخيرا سعر الخصم فيها من ٤ر٥٪ الى ٣٪ ، وذلك لتسهيل التوسع في الائتمان وتخفيض وطأة الكساد الذي يسود البلاد .

وكذلك خفضت المانيا الغربية سعر الخصم فيها من ٥٪ الى ٤٪ لنفس الغرض ..

خط جوي جديد بين الشرق الاوسط ونيويورك

أعلنت شركة « بان أمريكان » للخطوط الجوية نبأ افتتاح خط جوي جديد للبضائع فقط بين الشرق ونيويورك • وقد أعدت الشركة لهذا الغرض طائرة ذات أربعة محركات ستعبر الاطلنطي مرة كل أسبوع من نيويورك الى لندن فبروكسل ثم فرنكفورت واستانبول وأخيرا بيروت • وسيبدأ العمل على هذا الخط ابتداء من أول سبتمبر القادم •

البطالة في بريطانيا

انخفض عدد المتعطلين فيما بين منتصف مايو ومنتصف يونيه من ٤٦٧ر٠٠٠ الى ٤٤٠ر٠٠٠ عاملا • وتبلغ نسبة المتعطلين في يونيه ١ر٢ ٪ من عدد العمال • وهي نسبة غير مرتفعة .

واردات ايطاليا من القطن الخام :

البلاد	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	١١٠ر٦٩١	٥٩ر٥	١٣٥ر٨٧٤	٦٦ر٩
مصر	٢٩ر٨٠٠	١٦	٢٨ر١٨٤	١٣ر٩
باكستان	١٥ر٢٧٩	٨ر٢	٧ر٧٤٦	٣ر٨
الارجنتين	٩ر٨٣٠	٥ر٣	٠ر٩٦٤	٠ر٥
بلاد اخرى	٢٠ر١٤٥	١١	٣٠ر٤١١	١٤ر٩
	١٨٦ر٠٤٥	١٠٠	٢٠٣ر١٧٩	١٠٠

عمليات البنك الدولى للتعمير والانشاء فى العام المنتهى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٢

بلغ دخل البنك الصافى فى المدة المشار اليها ١٥ر٩ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٧ر٠ مليون دولار عن العام الذى سبقه ، وقد قام البنك بمنح ١٩ سلفة بلغ مجموعها ٢٩٩ مليون دولار وقد سدد الى البنك جميع السلفيات المستحقة خلال هذا العام . وبلغت الالتزامات المباشرة للمستثمرين ١٧٥ مليون دولار . ، وفى أثناء العام اصبحت بورما والسويد عضوين بالبنك . وحتى ٣٠ يونية ١٩٥٢ بلغ رأس المال المدفوع ٥ر٨ مليون دولار وعدد الدول المشتركة ٥١ دولة

اليابان والمانيا والبنك الدولى وصندوق النقد :

أصبحت اليابان عضوا فى كل من البنك الدولى للتعمير والانشاء وصندوق النقد الدولى ووقعت الاتفاقية اخيرا فى منتصف اغسطس الماضى وقد دفعت فعلا اليابان حصتها وقدرها ٢٥٠ مليون دولار الى الصندوق كما دفعت مبلغا مماثلا للبنك الدولى كاشتراك لها ..

كما اصبحت المانيا كذلك عضوا فى هاتين الهيئتين الدوليتين ..

الصلب فى بلجيكا

بلغ انتاج الصلب الخام فى بلجيكا فى النصف الاول من ١٩٥٢ ٥٤٢ر٥٧٨ر٢ طنا مقابل ٨٢١ر٤٧٠ر٢ فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ ، وتدل الانباء الواردة ان منتجى الصلب قرروا تخفيض ثمن مايصدر الى دول اتحاد مدفوعات اوربا بحوالى ٥٠٠ فرنك بلجيكى حتى وصل سعر الطن الى ٧٥٠ر٥ فرنكا واما بالنسبة لتصدير كميات كبيرة من اسياخ الحديد فسيكون سعر الطن ٣٠٦ر٥ فرنكا بلجيكيا • وهذا التخفيض مؤقت وقد تقرر بناء على مايجابه صناعة الصلب من مصاعب ليست بذات اهمية كبرى فى تصريف انتاجها الضخم كما ان تجدد الطلب سيساعد على رفع نفقات الانتاج اما باستيراد كميات كبيرة من الفحم او بتموين الصناعة بالحديد الخام والخردة هذا وقد بلغت صادرات الصلب فى الربع الاول من العام الحالى ٠٠٠ر٣٦٣ر١ طنا اى بنقص طفيف عما كانت عليه فى فترة الرواج ولكنها فى الوقت نفسه اكبر من متوسط ماكانت عليه فى ١٩٥١

تجارة أثيوبيا الخارجية

يبين الجدول المرافق تطور تجارة أثيوبيا الخارجية فى سنى ما بعد الحرب حتى النصف الاول من سنة ١٩٥١ (آخر احصائيات) . ويلاحظ فى جانب الصادرات زيادة قيمة البن المصدر زيادة مستمرة وخاصة فى السنتين الاخيرتين ، حيث زاد ما صدر فى النصف الاول من سنة ١٩٥١ على مجموع ما صدر خلال العام السابق بأكمله . ولاشك أن ضعف الانتاج البرازيلى من البن قد شجع اثيوبيا على التوسع فى التصدير بعد أن ارتفعت أسعار البر ارتفاعا محسوسا . وقد إثر هذا فى جعل الصادرات خلال النصف الاول من سنة ١٩٥١ تفوق فى قيمتها مجموع الصادرات خلال سنة ١٩٥٠ .

اما فيمايختص بالواردات فيلاحظ انها زادت أيضا زيادة محسوسة وخصوصا فى المنسوجات ولعل الزيادة فى استيراد المصنوعات المعدنية كالسيارات ليشير الى ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادى فى البلاد .

تأميم الزراعة فى الصين

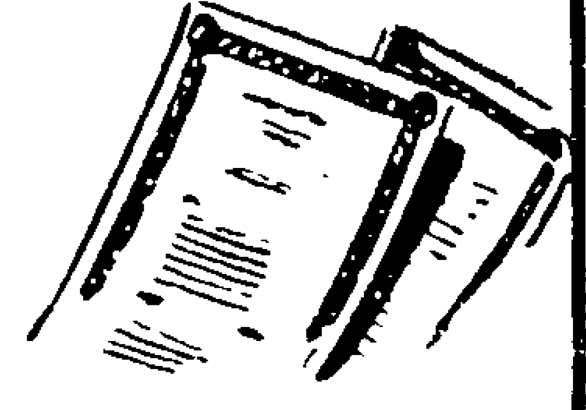
تدل الانباء التى وردت أخيرا ان تأميم الاراضى الزراعية فى الصين قد تم بأجمعه ماعدا المناطق البعيدة مثل منطقة سيكيانج فى الشمال الغربى وكوانجيسى فى الجنوب الغربى • وقد عم هذا التأميم ٤٠٠ مليون نسمة من الزراعيين او حوالى ٨٠ ٪ من السكان وينتسب الآن ما يقدر بحوالى ١٠ ٪ من الفلاحين الى الجمعيات الزراعية •

التقدم الصناعى فى كولومبيا

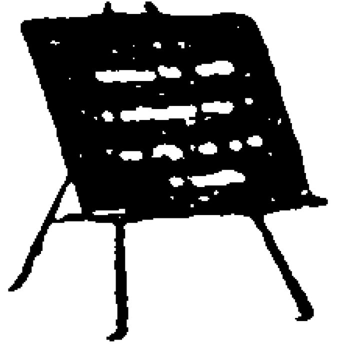
أعلن متحدث رسمى باسم حكومة كولومبيا انه قد تم أخيرا تنفيذ ثلاث مصانع للصلب تبلغ طاقته الانتاجية ١٥٠٠٠٠ طن من الصلب فى العام كما أنشىء مصنع للصودا ينتج يوميا فى الوقت الحاضر ١٠٠ طن من الصودا ٢٥ طنا من الصودا الكاوية و ١٢ طنا من بيكاربونات الصودا كذلك أنشىء مصنع للاطارات ينتج ١٥٠٠٠٠ اطار سنويا ولاتزال هناك مشاريع أخرى تحت البحث والدراسة منها مايختص باستغلال خام الاسبستوس الذى يوجد فى كولومبيا بكميات وفيرة وانشاء مصانع للاسمدة الازوتية والنشادر الصناعى وانتاج الورق وماشكله واستغلال مناجم الفحم • والتقدم الصناعى بجنوب أمريكا أمر فى غاية الاهمية للولايات المتحدة الامريكية التى أصبحت تخشى نضوب مواردها الخام وخصوصا الحديد •

الارقام القياسية لنفقات المعيشة فى بعض بلدان العالم
على أساس ١٩٤٨ = ١٠٠

البلاد	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢ يناير	١٩٥٢ مارس
اتحاد جنوب افريقيا	١٠٤	١٠٨	١١٦	١٢٣	١٢٣
كندا	١٤٠	١٦٧	١١٩	١٢٤	١٢٢
الولايات المتحدة	٦٦	١٠٠	١٠٨	١١٠	١٠٩
الهند	١٠١	١٠٣	١٠٩	١٠٩	١٠٣
اندونيسيا	٩٧	١١٣	١٨٩	٢٣٣	...
اليابان	١٣٨	١٢٨	١٥١	١٦٦	...
بريطانيا	١٠٣	١٠٦	١١٥	١٢٢	١٢٣
استراليا	١٠٩	١٢٠	١٤٦	١٦٢	١٦٢



الأوراق الماليّة



عن الفترة من ١٤ أغسطس الى ٢٩ منه

نظرة عامة

اتسمت حركة السوق خلال هذه الفترة بعدة تذبذبات ، فقد كادت حركة التعامل تكون معدومة فى الاسبوع الاول من هذه الفترة ، اذ كانت الاعمال محصورة فى عدد من أوراق الشركات الصناعية وبعض أوراق البنوك .. هذا بالرغم من أن السوق ختمت أعمالها فى الاسبوع الثانى من هذا الشهر نشطة الحركة، ومسجلة ارتفاعا فى أسعار بعض الاوراق !!

ولعل من أسباب هذا الانكماش ــ أو الهدوء ــ التزام الكثيرين خطة التريث ، بينما طرحت أوراق كثيرة من التى كانت محل اهتمام المتعاملين من قبل للبيع، وبعض هذه المعروضات من جانب البنوك لحساب فريق من العملاء الذين انكشفت مراكزهم .

وعلى أثر انكماش حركة السوق ، عمد بعضهم الى بيع بعض ما عنده من أوراق لحاجته الشخصية الى أثمانها ، أو تخلصا من نزول سعرها، أو تغطية لمركز مكشوف . وهكذا دخل السوق بعض نهازى الفرص الذين تخصصوا فى اصطياد ذوى الحاجة، فزاد العرض وتقلص الطلب. وخضعت الاسعار لقانون العرض والطلب !! ثم اتسع نطاق النزول فى بعض الاوراق مما أدى الى انكماش بعض المراكز الضعيفة ، فهذه صفيت اجباريا لعدم استطاعة أصحابها تغطيتها ، ولذلك ظلت السوق شديدة الضعف .

هذا وقد قررت المصارف ازاء هذه الحالة الامتناع نهائيا عن التسليف على الاوراق المالية بسبب استمرار النزول وانعدام الاستقرار ، فكان قرارها هذا من ضمن عوامل الركود، ومسببات الضيق المالى الذى يعانيه فريق من المتعاملين .

وأخيرا صدر بيان وزير المالية عن سياسة الدولة الاقتصادية والمالية فأنعش بعض الآمال .. واعار بعض الثقة والاطمئنان الى القلوب . ويتوقع الاقتصاديون المطلعون ان يتحسن مظهر السوق فى القريب ، بعد أن يعود الاستقرار والنشاط عندما يعود المصيفون من كبار المتعاملين .

مدى حساسية السوق

سبق أن وصفنا سوق الاوراق المالية بأنها « ترمومتر الحياة الاقتصادية » نظرا لحساسيتها . وهاك أمثلة تطبيقية لهذا الوصف الدقيق :

أسهم آبار الزيوت الانجليزية المصرية : سجلت هذه الاسهم نزولا ملموسا تأثرا بالرأى القانونى الذى أذيع خاصا باعتبار اتفاقية البترول المعروفة باطلة ، لان مجلس الوزراء الذى أقرها كان لايملك سلطة اقرارها بدون موافقة البرلمان . وقد حدث نزول أسعارها فى الوقت الذى كانت تحتل المركز الاول من اهتمام المتعاملين تفاؤلا بقرب تعديل قانون المناجم !

أسهم سكة حديد الدلتا المصرية : هبطت أسعار هذه الاسهم على أثر رفض ادارة الشركة الاعتراف بالحراسة القضائية التى فرضت على الشركة لاستئناف أعمالها بواسطة الحارس القضائى ، ومنح الشركة سلفة قدرها ٥٠ الف جنيه لادارة العمل ، ولكن أسعارها جنحت للتمسك قليلا بعد أن باشر الحارس القضائى (الدكتور المهندس سيد عبد الواحد) مهمته بنجاح

أسهم الشركات الزراعية : تأثرت تأثرا واضحا بقانون تحديد الملكية الزراعية الذى لا يزال قيد البحث ، رغم أن هذا القانون لا ينطبق بطبيعة الحال على هذه الشركات المساهمة ، الا أن الاسعار نزلت احتمالا لنزول أسعار المحصولات الزراعية التى كانت مورد ربح كبير لمثل هذه الشركات

أسهم الشركات العقارية الثابتة : مس أسهم هذه الشركات الشىء الكثير من الهبوط لمجرد الازماع فى صدور قانون تحديد الملكية ، ولعل فى هبوط أسهم شركة مصر الجديدة وشركة أراضى المعادى ، والايموبيليا ، وعمارات الشمس ، ما يحقق صدق قولنا .

ونود أن نذكر أيضا الجهود الجبارة التى بذلها الجيش المصرى فى انقاذ المصانع الضخمة فى كفر الدوار والاسكندرية ، لا من ناحية المنشآت فحسب ، بل من ناحية انقاذ تدهورها المالى .. اذ أن أصحاب الطلبات كانوا قد بدأوا فى سحب أوامر الشراء من السماسرة خوفا من استفحال الحالة .

ضائقة المشتغلين فى البورصة

وما دمنا فى صدد تأثر السوق بالحالة السياسية ، يصح أن نشير أيضا الى تأثير هذه السوق فى المشتغلين بها .

فقد شكا أصحاب البيوت المالية من انعدام الحركة ، وقلة دخلهم بالتالى حتى أن بعضهم لم يتمكن من تسديد أجور موظفيهم أو أجور محالهم . وقد طلبوا توسط الحكومة بينهم وبين البنوك لكى تعمل على اقراضهم بضمانة الاوراق المالية المودعة عندهم حتى يتمكنوا بدورهم من اقراض زبائنهم بدلا من اضطرارهم مكرهين الى عمل التصفيات الاجبارية التى تكون عادة فى غير صالح المستثمرين .

وهناك طائفة أخرى من العاملين فى البورصة ، وهم طائفة الوسطاء ، وهؤلاء لا يتناولون مرتبات من المحال التابعين لها ، بل من ال ٢٥٪ من مجموع السمسرة الكاملة . فاذا لم ينظر الى هؤلاء نظرة خاصة ــ حيث ظلوا خمسة شهور دون عمل تقريبا ــ تفاقمت احوالهم واضطربت امور مجموعة من العاملين فى المحيط الاقتصادى !!

حالة السوق

هذا وقد سجلت بعض أوراق البنوك ارتفاعا ، وفى مقدمتها أسهم

بنك مصر وسندات البنك العقارى ، المصرى بينما سجلت أسهم الدلتا التجارية ، والاسمدة والصناعات الكيماوية ، ومصر للحرير الصناعى وسنداتها ، وبيبسى كولا .. نزولا ملموسا ..

كما كانت حركة التعامل فى السندات الحكومية شبه منحصرة فى سندات القرض الوطنى ٣١/٤٪ التى تقلبت أسعارها فى نطاق ضيق. كما سجلت سندات ٢٣/٤٪ صعودا ملموسا ، وكذلك سندات فلسطين ٢١/٢٪ كما عقدت صفقات قليلة من القطع الصغيرة من سندات قناة السويس الثانية ٣٪ بأسعار تزيد زيادة واضحة .

أخبار الشركات

وفيما يلى أهم ما جاءنا عن الشركات المساهمة من اخبار :

الشركة المساهمة العقارية لاراضى الجيزة والروضة ش٠م٠م٠

اعلنت هذه الشركة ان مجلس الادارة قرر توزيع حصة ربح مؤقت بواقع ٤٠ قرشا عن كل سهم بعد خصم ضريبة الـ ١٧٪ على ايراد القيم المنقولة وكذلك فرق ضريبة بواقع ١٪ على الكوبون رقم ٤٧ المدفوع فى ٧ ابرايل ١٩٥٢ أى ٣ر٣٢ قرشا صاغا عن السهم الواحد .

وتدفع هذه الحصة بمعرفة البنك الاهلى المصرى بالاسكندرية ابتداء من يوم الاثنين ٢٥ أغسطس ١٩٥٢ مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٨ .

شركة المنيا المساهمة المصرية (ش ٠م٠م٠)

اذاعت الشركة المذكورة أن الاجتماع الثانى عشر للجمعية العمومية السنوية العادية سيعقد بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ بمركز الشركة الكائن بشارع طوسون رقم ٢ باسكندرية فى تمام الساعة العاشرة صباحا .

وللاشتراك فى الجمعية العمومية يجب على المساهمين الحائزين على مالا يقل عن خمسة أسهم اثبات حيازتهم بايداع أسهمهم بمركز الشركة أو البنك الاهلى المصرى بالقطر المصرى أو الخارج قبل ثلاثة أيام كاملة على الاقل من انعقاد الجمعية .

جدول الاعمال

١ ـ تقرير مجلس الادارة
٢ ـ تقرير المراجعين
٣ ـ الموافقة على حسابات الشركة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
٤ ـ الموافقة على توزيع الارباح ودفع الكوبونات
٥ ـ قبول تعيين عضو جديد بمجلس الادارة .
٦ ـ تجديد جزئى لمجلس الادارة
٧ ـ تعيين مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٢ وتحديد اتعابهم
٨ ـ مناقشة أى موضوع آخر

محلات شيكوريل الكبرى (ش ٠م٠م٠)

حضرات مساهمى محلات شيكوريل الكبرى شركة مساهمة مصرية الذين لم يقدموا بعد الكوبون رقم ١٥ للحصول على الاسهم التى قررت توزيعها الجمعية العمومية العادية وغير العادية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ مدعوون لتقديمها بموجب كشف فى اقرب وقت بواسطة أحد البنوك الاتية :

بنك باركليز القاهرة والاسكندرية
بنك الكريدى ليونيه بالقاهرة ،
البنك الايطالى المصرى بالقاهرة ،
بنك مصر بالقاهرة

البنك التجارى المصرى

اعلن البنك التجارى المصرى الدعوة التالية :

بناء على طلب الجمعية العمومية العادية المنعقدة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٢ ، حضرات المساهمين مدعوون للاجتماع فى هيئة جمعية عمومية غير عادية يوم السبت ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الساعة الثانية عشر ظهرا بالمركز الرئيسى للبنك ٣ شارع اديب بالاسكندرية للمداولة فى جدول الاعمال الآتى :

١ ـ تعديل المادة الخامسة (٥) من القانون الاساسى للبنك كالآتى :

النص القديم

« حدد راس مال البنك بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (خمسمائة الف جنيه مصرى) موزعة على ١٢٥٠٠٠ سهم قيمة كل سهم اربعة جنيهات مصرية »

النص الجديد

« حدد راس مال البنك بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (ستمائة الف جنيه مصرى) موزعة على ١٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم اربعة جنيهات مصرية » ..

٢ توزيع سهم واحد قيمته اربعة جنيهات مصرية مسدد بالكامل لكل ٥ (خمسة) اسهم متداولة ويخصص لهذه الزيادة فى راس المال العناصر الآتية :

اولا ـ يخصص قسط الاصدار المبين فى الميزانية والبالغ قدره ٦٧٥٠٠ جنيه .

ثانيا ـ يخصص الكوبون رقم ١٥ بمبلغ ٢٠ قرشا لكل سهم أى ٢٥٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ يخصص زيادة ربح عام ١٩٥١ الممثل بالكوبون رقم ١٦ بواقع ٦ مليموش لكل سهم أى ٧٥٠٠ جنيه فتكون مجموعة الزيادة ١٠٠٠٠٠ جنيه .

والمساهمين الذين يملكون خمسة أسهم على الاقل حق حضور هذه الجمعية بعد اثبات اسهمهم فى احد البنوك بالاسكندرية او او بالقاهرة قبل تاريخ الانعقاد بثلاثة ايام على الاقل .

البنك العقارى المصرى

اذاع البنك العقارى ارقام السندات ٣٪ ذات الانصبة وذلك فى السحب العقود فى ١٥ أغسطس الجارى ، وذلك من السندات اصدار ١٩٠٣ ، ١٩١١ ، ١٩٥١ على ان تصرف الانصبة ابتداء من ٣١ أغسطس لسندات ١٩٠٣ ، ومن اول سبتمبر سنة ١٩٥٢ لسندات ١٩١١ ، ١٩٥١

البنك الايطالى المصرى (ش ٠ م ٠ م ٠)

اذاع البنك الايطالى المصرى بيانا طويلا عن تعديلات ادخلت على المواد ١٢ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، من النظام الاساسى للبنك ، وذلك بناء على قرارات جميعات عمومية غير عادية عقدت فى الفترة مابين سنة ١٩٢٤ ، مارس سنة ١٩٤٩ .

وتشتمل هذه التعديلات على انظمة ادخلت على نظام مجلس الادارة واعضاؤه ، والقرارات التى تتخذ وحق التوقيع عن الشركة ، وتعيين

البقية على صفحة ٢٤

مشاهدات اقتصادية فى لندن

من الاماكن الجديرة باهتمام زائرى لندن من رجال الاعمال وخاصة المشتغلين بالتأمين ، مؤسسة اللويدز للتأمين ، فهذه المؤسسة سواء من حيث تكوينها أو من حيث مقرها فريدة فى نوعها عظيمة فى تأثيرها فى الاقتصاد العالمى

فاسم اللويدز قد استمد من اسم EdwardLloyds مؤسس أحد حانات حى السيتى بلندن سنة ١٦٨٩ حيث كان يجتمع السماسرة وأصحاب البضائع للتفاهم على شئونهم المشتركة ومنها التأثير على البضائع ، اذ حتى ذلك التاريخ لم تكن تعرف بعد شركات التأمين على البواخر والبضائع فى البحار .

ولعله من الطريف أن نقول بأن رسوم التأمين كانت أحيانا مما تبلغ ٥٠ ٪ من قيمة البضاعة وهى حاليا لا تتجاوز ٥ أو ٦ ٪ تحت أسوأ الظروف .

وقد أصدر Edward Lloyds رغبة منه فى ارضاء عملائه ــ نشرة باسمه تتضمن أنباء الملاحة والبواخر تصدر ثلاث مرات فى الاسبوع .

وقد أخذت الجهود تتركز فى أوائل القرن الثامن عشر لانشاء اتحاد أو شركة للتأمين البحرى ، وانتهت هذه المجهودات باعطاء امتياز هذا النوع من التأمين لشركتى رويال اكستشينج ولندن وحرم على الشركات الاخرى اجراء أى نوع من هذا التأمين . ولم يحرم هذا القانون على الافراد اجراء هذه التأمينات فسمح ذلك بتكاثرهم ونموهم واتخذوا لهم مقرا معروفا فى قهوة ادوار للويدز . وقد شعر هؤلاء الافراد بحاجتهم الى دليل لمعرفة البواخر التى يؤمنون عليها . فأسسوا فيما بينهم جمعية أصدرت سنة ١٧٦٤ أولى سجل للبواخر أسمته Register of shipping

وبوفاة ادوارد لويدز تداول المقهى آخرون منهم من رفع من شأنه ومنهم من نزل به حتى اضطر رواده الى الايعاز بانشاء مقهى آخر فانشىء تحت اسم New Lloyds Coffee House وأصدر نشرة للملاحة بمعرفته ، وبمضى المدة أخذ المحل الجديد شهرة رواد المقهى القديم . وبازدهار الاعمال الملاحية وجد رواد المقهى أنهم فى حاجة الى مكان يجمع بين الملائمة لاعمالهم والاحترام الجديد بمراكزهم فاتفق ٧٣ منهم وساهموا كل منهم بمبلغ ١٠٠ جنيه لانشاء أول مركز للويدز سنة ١٧٧٤ . وقد كونت تلك الجماعة فيما بينها مجلس ادارة ولوائح تنظيم ادارتها وأعمالها .

وانتهى الامر سنة ١٧٧٩ باتفاق الاعضاء على صورة موحدة معينة لبوليصة اللويدز البحرية والتى مازال معمولا بها حتى الآن مع بعض تعديلات طفيفة ..

وبتغلب أعضاء تلك الهيئة على الصعوبات الاولية الناتجة عن الخسائر قامت سنة ١٧٩٣ ، وبتغطيتهم تلك الضخمة التى ابتدأت بالحرب التى الخسائر تغطية كاملة ثبتت تلك الهيئة اقدامها بما جعلها راسخة تمام الرسوخ .

وأخذت تلك الجماعة تصدر من اللوائح ما يحدد نطاق أعمالها ونشاطها وأصبح الانضمام اليها صعبا ويستلزم على الاقل توصية من ستة من الاعضاء السابقين . وبعد مضى قرن على نشأة تلك الجماعة أصبحت بموجب قانون سنة ١٨٧١ من البرلمان الانجليزى اتحاد رسمى له شخصية معنوية مستقلة فريدة فى نوعها حتى أن القانون المنظم لتأسيسها احتار فى وصفها فأشار اليها بمؤسسة أو جمعية .

وقد أصبح لهيئة اللويدز الآن مراسلين فى جميع أنحاء العالم لمده بالمعلومات البحرية كما أصبح له اتفاقات مع الحكومات بخصوص التلغرافات والاشارات ووكلاء فى الاقطار والمناطق المختلفة .

وقد ابتدأ أعضاء اللويدز فى قبول التأمين غير البحرى منذ أواخر القرن التاسع عشر وأخذ مجال عملهم يتسع حتى امتد الآن الى جميع أنواع التأمينات ما عدا التأمين على الحياة والضمان المالى وثبت ذلك بقانون سنة ١٩١١

وأما بخصوص الضمانات الخاصة الضامنة لسداد التعويضات الى حدما فنلخصها فيما يلى :

أولا ــ تراجع مالية وحسابات كل فرد من أفراد الجماعة سنويا بمعرفة لجنة مختصة

ثانيا ــ تشترط فى كل عضو شروط مالية مشددة لضمان يسره

ثالثا ــ توضع كل الرسوم المحصلة فى صندوق الاتحاد لتغطية التعويضات التى يلتزم بها العضو ، ويسمح بصرف الارباح التى تحققت فعلا وذلك بعد موافقة أعضاء الاتحاد

مده نظرة عاجلة على تاريخ اللويدز وتكوينه أوردناها لما لهـــا من أثر فى ايضاح طبيعة عمل اتحاد أو جماعة اللويدز

أما البناء ذاته حيث مقر اللويدز فاظهر ما فيه تلك القاعة الفسيحة التى تغطى مساحة قدرها ١٦٠٠ متر مربع تقريبا والتى يجتمع فيها الافراد المؤمنون under writer بالسماسرة الذين يرغبون فى تأمين بواخر أو بضـائع أو لوازم عملائهم . ولكل مؤمن مكتب يسمى Desk يجلس عليه هـو وموظفيه فى انتظار مرور السماسرة عليهم بدفاتر طلباتهم مبين فيها الشىء المطلوب التأمين عليه والقيمة المؤمنة وكل التفاصيل الممكنـة فيراجعـونه ويقدرون القيمة التى يلتزمون بهـا وسعر التأمين . واذا كان قيمة التأمين كبيرة ولم يلتزم مؤمن واحد بها وزع التأمين على عدة مؤمنين وسعر التأمين الذى يحدد هو سعر أول مؤمن يقبله ويوضع أمامه القيمة التى يلتزم بها، ويوزع الباقى على المؤمنين الآخرين كل حسب مقدرته وتقديره لحالة العملية

ولعله من اللازم أن نوضح أن كل مؤمن under writer انما يمثل مجموعة من ١٠ أو ١٥ أو ٣٢ أو أى عـدد ويطلق على تلك المجموعة trust ويلتزم كل واحد من المجموعة بنسبة محددة من العمليات التى يأخذهـا المؤمن .

وتصدر الهيئة حاليا

Lloyds Shipping Index Lloyds list

وهذا الاخير كتاب يومى يتضمن اسم ١٤٫٠٠٠ باخرة تقريبا وأسماء أصحابها والحمولة والعـلم الرحلة وآخر تقرير عن حركتها

والخلاصة التى نخرج بها هى أن اللويدز ليست شركة أو بيت مالى أو تجارى وانما هى مؤسسة تضم جمـاعة من المؤمنين وسـماسرة التأمين فى مكان واحد تنظمهم لائحة وقوانين وتقوم برعاية مصـالحهم المشتركة ، واصدار النشرات والبيانات التى تفيد أعمالهم . وهى فى نفس الوقت بعيدة الشبه عن شركات التأمين المعروفة فى جميع انحاء العالم

محمد صديق لهيطة

مصر تستطيع زيادة دخلها من الدولار

بنشر الدعاية السياحية بين الامريكيين

أذاع مكتب التجارة الدولية التابع لوزارة التجارة الامريكية ، تقريرا جاء فيه ان الشرق الاوسط يستطيع أن يزيد دخله من الدولارات الامريكية اذا بذل مجهودات أكبر لاجتذاب السائحين الامريكيين ، وقد دلت الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن على ان الشرق الاوسط لم يعمل عـلى تنمية ذلك السوق الامريكى .

وجاء فى التقرير أن « الفرص المتاحة لدول الشرق الاوسط لاجتذاب السائحين الامريكيين فرص فريدة فى نوعها . ومن بين تلك الفرص التى لم تستغل بعد :

١ ــ الجيـلان الاول والثانى من الامريكيين الذين يرجع أصـلهم الى الشرق الاوسـط والذين من الممـكن تشجيعهم على زيارة تلك المنطقة .

٢ ــ الامريكيون من طلبة ومدرسى التاريخ القديم ، والادب ، واللغات، والفن ، والحضارة ، وعلم الآثار ،

٣ ــ عدد كبير من الامريكيين الذين يهتمون بالشرق الاوسـط اهتمـاما طبيعيا بحكم دياناتهم . ولهؤلاء يجب أن يوجه اليهم النصـيب الاكبر من الاهتمام .

ثم يقول التقرير : ان مهد المعتقدات المدنية والعادات الاسـاسية الثقافية والاجتماعية ـ بالنسبة لجزء هام من الامريكيين ـ يثير حب السياحة فى الشخص الذى لا تؤثر فيـه الدعاية السياحية العادية ، والذى ينظر الى الاهمية الدينية للشرق الاوسط عـلى انها سبب حقيقى هام جدا يدفعه الى السياحة .

واذا اقترح على مثل هؤلاء الناس أن يحجوا الى مواطن دياناتهم ،فهناك أمل كبير فى أن يقبلوا هذا الاقتراح اذا حققت لهم رغباتهم .

والتعاون بين مصر وسوريا ولبنان والاردن فى سبيل اجتذاب هـؤلاء الاشخاص وفى سبيل رفع قيود التنقل فى تلك المنطقـة وتحسين وسـائل السفر لهى من أهم العوامل فى سبيل تنمية السياحة فى الشرق الاوسط

وفى نفس الوقت الذى تحس فيه بعض الاوسـاط الامريكية ، دون اهتمام كبير ان هناك مدينة اسمهـا باريس وأخرى اسمها لندن ، تحس فيه هذه الاوساط بالالفة نحو مصر والقدس والناصرة وبحر الجليـل وسوريا والاردن ولبنان والبـلاد الاخرى التى جاء ذكرها فى الكتاب المقدس .

والاهم من ذلك ، ان التقاليد التى تسيطر على الريف الامريـكى والتى تعارض الرحلات الطويلة التى تهدف الى المتعة فقط ، تشـجع الذهاب فى رحلات دينية لرؤية المشاهد التى ورد ذكرها فى الكتاب المقدس .

ويقول التقرير ان معظم هـــذه الاوساط تتكون من عائلات دخلهـا السنوى ٥٠٠٠ دولار أو يزيد ، وهم عادة أقدر ماليا على السفر من سكان المدن ، لانهم يزرعون أغلب طعامهـم وينفقون قليلا جـدا على ضروريات الحياة .

ويضرب التقرير مثـلا على فوائد اجتذاب السائحين الامريكيين، بأوربا الغربية التى قفز دخلها من الدولارات من ٨٢ مليونا فى عام ١٩٤٦ الى ٢٧٢ مليونا فى عام ١٩٤٩ وذلك نتيجـة لاضطراد زيادة عـــدد السائحين الامريكيين الذين يزورون تلك المنطقة ويمثل هذا المبلغ ٣٢٪ من المبالغ التى ربحتها دول غرب أوربا بواسـطة التبادل التجارى مع الولايات المتحدة .

وتعتقد وزارة التجارة الامريكية ان الشرق الاوسـط يستطيع أن يحذو حذو أوربا .

القطن

التقرير السنوى للقطن عن موسم ٥١ / ١٩٥٢

كان الموسم القطنى لعام ١٩٥٢/٥١ أشد المواسم القطنية اضطرابا وتعرضا لتقلبات عنيفة عم ضررها جميع المشتغلين بالقطن نتيجة للتيارات المختلفة والسياسات المرتجلة التى اتبعت حيال القطن وأدت الى تلك الازمات المتتالية التى لم تعرف البلاد لها مثيلا ولايزال أثرها عالقا بالاذهان. فقد شهدت سوق القطن حركات غريبة قلبت الاوضاع رأسا على عقب فوقف التعامل وهبطت الاسعار للبضاعة الحاضرة عن الحد الادنى فى سوق العقود الذى كانت تحدده الحكومة من وقت لآخر حتى فقدت السوق ثقة الغزالين بالخارج فانصرفوا عنها الى الاسواق الاخرى مما كان له الاثر فى نقص صادراتنا من القطن عن مثيلاتها مع المواسم السابقة واقتصر التعامل على صفقات ضئيلة من البضاعة الحاضرة واستولى الذعر على أصحاب القطن بعد ان تعذر عليهم قطع السعر أو التغطية مما عاد بأسوأ النتائج على الاقتصاد القومى .

وقد كثر تدخل الحكومة بقصد حماية السوق الا أن هذا التدخل كان يزيد المشاكل تعقيدا فكانت قراراتها فى بعض الاحيان تحمى المضارب وتضر بالمنتج والتاجر والمصدر فخرجت بذلك سوق العقود عن وظيفتها الرئيسية كأداة تأمين ضد تقلبات الاسعار وعن الحدود المرسومة لها وانتابتها حالة شاذة وسيطرت عليها المضاربة الجامحة والمقامرة وانقطعت العلاقة الطبيعية بينها وبين سوق البضاعة الحاضرة — وبوجه عام امتاز هذا الموسم بجسامة أحداثه وتعدد القرارات والاوامر المتناقضة التى صدرت خلاله وكانت سببا فى اضراب السوق القطنية .

فمنذ بداية الموسم أخذت أسعار القطن فى التراخى تمشيا مع أسعار باقى المواد الاولية فى العالم نتيجة هدوء الحالة الحربية فى كوريا مما دعا الحكومة الى الغاء الحد الاقصى لتقلبات الاسعار من الاحتفاظ بالحد الادنى فى حدود ٢٪ هبوطا يوميا ولم يمنع الاسعار من الهبوط السريع غير (تضاؤل المحصول الامريكى الذى بلغ فى ٨ اكتوبر ٠٠٠ر١٦٩٣١ بالة وكانت التقديرات الاولية له فى يولية تبلغ ١٨ مليون بالة) وكذلك عجز المحصول المحلى الذى بلغ ٠٠٠ر٨٠٣٣ قنطار فى اكتوبر وكانت التقديرات الاولية له فى سبتمبر تتراوح بين ٩ و ١٠ مليون قنطار ولكن حالة الكساد التى طرأت على صناعة وتجارة المنسوجات القطنية فى معظم بلاد العالم لم تلبث أن امتدت الى أسواق القطن وكان لها أثرها الظاهر فى نزول أسعاره وفتور الطلب عليه .

كما ساعد على تدهور الاسعار واصطدامها المتواصل بالحد الادنى عدم استقرار الحالة السياسية بين مصر وانجلترا بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ الامر الذى اضطرت معه لجنة البورصة الى التدخل مرارا لتثبيت الحد الادنى للاسعار لمدة أقصاها ثلاثة أيام التى خولتها لها اللوائح لتفادى الهبوط المستمر المحدد له ٢٪ واضطرت الحكومة ازاء توالى هبوط الاسعار وكساد السوق الى اصدار قرار وزارى رقم ١٣٠ فى ١٩٥١/١١/٢٨ تثبت أسعار الحد الادنى لاسعار اقفال يوم ١١/٢٨ (١٦٠ يناير و١٦١ مارس و٧٠ر١٠٤ فبراير و٧٠ر١٠٥ ريال ابريل) — وكذا القرار الوزارى رقم ١٣١ بتوحيد موعد تسليم فليارات ديسمبر ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ منه على أن يتحمل المشترى مصاريف تأخير التسليم المترتبة على تعديل موعد الفليارتين الاولى والثانية كما اتخذت لجنة بورصة العقود قرارا مماثلا بتوحيد الفليارات لجميع الاستحقاقات ابتداء من يناير ٥٢ حتى نهاية الموسم

وكان لهذه القرارات أثر ملموس فى تشجيع المضاربة مما دفع الاسعار نحو الصعود حتى وصل سعر عقد يناير ١٧٧ ومارس ١٨٠ وفبراير ١١١ وابريل ١١٧ ريال وهذه الاسعار كانت تبعد كثيرا عن حقيقة السعر فى بورصة البضاعة الحاضرة ولا تتمشى مع أسعار القطن فى العالم — فضاع التوازن بين أسعار البورصتين واتسعت تقلبات الاسعار اتساعا أخاف المتعاملين المحافظين الجادين .

غير أن الاسعار عادت فمالت للهبوط السريع حتى اصطدمت بالحد الادنى فى النصف الثانى من ديسمبر نتيجة لتطور الحالة السياسية فى منطقة القنال وضعف الطلبات الخارجية وعدم دخول انجلترا مشترية حتى ذلك التاريخ فأصدرت الحكومة قرارا وزاريا بالغاء الحد الادنى للاسعار الذى كان معمولا به (بالقرار الوزارى رقم ١٣٠ بتاريخ ١١/٢٨) وحددت تقلبات الاسعار بنسبة ٣٪ صعودا أو هبوطا بالنسبة للجلسة السابقة وأعقبته بعد أسبوع بقرار آخر بتحديد أسعار اقفال يوم ١٥ يناير حدا أدنى للتعامل وقرار ثالث فى ٢١ يناير بالغاء الحد الادنى المقرر ليناير وقدره ١٥ر١٦٦ ريال وتحديد تقلباته بنسبة ٢ ٪ مع بقاء الحد الادنى المقرر ليناير وقدره ١٥ر١٦٦ ريال وتحديد تقلباته بنسبة ٣٪ مع بقاء الحد الادنى بالاسعار باقى العقود وهى ٥٥ر١٦٤ بنطا لمارس و١٠ر٩٥ لفبراير ٩٠ر٩٨ لابريل . كما صدر قرار وزارى يحتم أن تكون الاقطان التى تقدم فى الفليرة مصحوبة بشهادة مبينا فيها رتبة القطن التى يجب أن تكون من الرتب الجائز تسليمها قانونا واعتبار هذه الرتبة أساسا لدفع الثمن — وقد نشب خلاف بين مسلمى ومستلمى فليرة يناير ٥٢ بخصوص دفع الثمن فالبائع كان يرى **أن من**

حقه قبض الثمن بعد اثنى عشر يوما من تاريخ اصدار أذون المعاينة طالما أن الاذن مصحوب بشهادة الفرزبينما يرى المستلم أن يكون الدفع بعد ظهور نتيجة الاستئناف .

وقد استحكمت الازمة القطنية حتى بلغت أشدها عقب حوادث ٢٦ يناير المؤسفة وأشرفت السوق على الانهيار بعد ان منيت بحالة من الكساد والركود لم يسبق لها مثيل مما حد من صادراتنا القطنية التى لم تتجاوز ٢ ١/٤ مليون قنطار فى خلال الخمس شهور الاولى من الموسم والتى تعتبر أكسب الشهور نشاطا — كما كان من نتيجة عدم تغيير الاسعار الرسمية للعقود (الحد الادنى) مع كساد السوق وهبوط الاسعار خارج البورصة وعدم وجود تصفيات أسبوعية كالمعتاد لم تحرج مركز سماسرة العقود لعدم استطاعتهم مطالبة العملاء بدفع الفروق وأصبحت هذه الحالة تهدد كيان الاقتصاد القومى اذ ان توالى هبوط الاسعار فيه ما يزعزع السوق ويلزم مشترى العقود دفع فروقات كبيرة يكفى عجز فريق منهم عن دفعها لشل حركة السوق وبدء حالة افلاس شامل فيها . وكان التعامل محصورا فى شهر واحد للقطن الطويل التيلة وشهرين للمتوسط التيلة وحتى فى الاشهر القائمة تعذر على الزراع قطع السعر بسبب اصطدام الاسعار بالحد الادنى وكان الطلب الخارجى قد انصرف عن القطن المصرى الى الاقطان المنافسة بسبب ضياع الثقة فى السوق المصرية .

ازاء هذه الحالة لم يكن أمام الحكومة مفر من التمهيد لتحرير السوق من العوامل المصطنعة ولكى تستقر الاوضاع السليمة بعد ما أفسدها التدخل الحكومى فأصدرت القرارات الآتية فى ١٩٥٢/٢/١٧

١ — الغاء الحد الادنى المفروض على السوق وتحديد تقلبات الاسعار بين ٣ ٪ يوميا

٢ — فتح التعامل بالبيع على بعض الاستحقاقات القائمة (فبراير مارس — ابريل) الا اذا كان مقصودا به تصفية المراكز القائمة مع نقل عمليات القطع استحقاق مارس الى مايو وفبراير وابريل الى يونية .

٣ — تخويل وزير المالية حق تعيين مواعيد الفليرات

٤ — تأجيل اصدار فليرة فبراير الى ١٧ و ١٨ و ١٩ مارس سنة ١٩٥٢

وكان من أثر اتمام صفقة روسيا التى قامت بها شركة مصر لحليج الاقطان أن تمت تصفية المراكز المفتوحة على عقدى فبراير وابريل فساعدت هذه الصفقة على حل مشاكل القطن الاشمونى أما بالنسبة للقطن الكرنك فقد اضطرت الحكومة الى اتخاذ اجراء يقضى بتصفية المراكز تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على أساس ١٤٠ ريال لعقد مارس وقد استفادت المضاربة من هذه التصفية وتحررت من مراكزها وأصبحت الاقطان الموجودة لدى المصدرين وتجار القطن المرهونة لدى البنوك غير مغطاة

وهبطت الاسعار فى بورصة البضاعة الحاضرة وأعلنت الحكومة فى ٥٢/٣/١٧ استعدادها للشراء بالسعر الذى حددته الحكومة وهو ١٢٥ ريال للقطن الطويل التيلة استحقاق مايو و ٨٠ ريالا للقطن قصير التيلة استحقاق اغسطس وقد توقف أصحاب المراكز والسماسرة والاعضاء المنضمون عن دفع فروق التصفيات — الى أن يتم الاتفاق بينهم لعمل اتفاق بول لمواجهة دفع الفروق من أموال السماسرة فى صندوق الضمان والخارج المدفوع من العملاء والباقى من المصدرين عن أن يلاحق السماسرة عملائهم بدفع المتأخر عليهم وتدفع الاموال المحصلة منهم الى هيئة البول كما قررت لجنة بورصة مينا البصل .

وقد أثارت هذه الحالة أيضا مشاكل عديدة رفع أمرها الى القضاء وتفاديا لتكرارها فى المستقبل وضعت الحكومة قانونا بتحريم التعامل فى البورصة على المكشوف بأكثر من عشرة آلاف قنطار للمضارب وفرضت عقوبات زادت على من يخالف ذلك .

ولما كان هدف الحكومة الاول تشجيع الصادر من القطن وزيادة الاقبال عليه استصدرت فى ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ مرسوما بالغاء ضريبة الصادر على التعاقد عليه ويتم تصديره من القطن فى الفترة ما بين ١٩ مايو وآخر اغسطس سنة ١٩٥٢ وتنخفض الضريبة ابتداء من أول الموسم الجديد بمقدار ٥ ريال للكرنك و ١٠ ريال للاصناف الاخرى وبذلك تصبح الضريبة ١٥ ريال لباقى الاصناف وقد كان لهذا الاجراء أثر ملموس فى نشاط الحركة فى سوق البضاعة الحاضرة وازدياد حركة الصادر خلال يوليو وأغسطس زيادة كبيرة عن مثيلاتها فى المواسم السابقة فقد بلغ متوسط الصادر أسبوعيا فى الموسم الحالى فى الاشهر الاخيرة من الموسم ١٢٥ ألف قنطار مقابل ٢٥ ألف قنطار فى الموسم الماضى . هذا وقد بلغ الصادر حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٢ — ٤ر١٣٧ر٧٦٠ قنطار مقابل ٧٨٧ر١٠٠ر٦ قنطار بعجز قدره ٠٢٧ر٩٦٣ر١ قنطار وقد أصبحت جملة الصادر حتى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ — ٥ر٥٣٩ر٢٩٢ قنطار مقابل ١١٦ر٤٢٦ر٦ بعجز قدره ٨١٤ر٨٨٦ قنطار وبلغ العجز فى صادراتنا الى بريطانيا ٣١٩ر٤٠٧ر١ قنطار والى الهند ٠٠٠ر٣٩٦ قنطار وزادت صادراتنا الى فرنسا والمانيا وأسبانيا والولايات المتحدة الامريكية .

كما أصدرت الحكومة قرارا بتحديد فروق الرتب للاقطان التى تسلم فى فليرات يوليو واغسطس وقررت استلام الاقطان ذات التيلة دون المتوسط على أساس خصم ٨٪ بحد أقصى ١٠ ريال من أسعار الرتب المحددة واستلام ٣ لوطات بدلا من لوطين عن كل عقد قوامه ٢٥٠ قنطار — كما قررت لجنة بورصة مينا البصل أن يكون قطع الاقطان التى نقلت من مارس الى مايو بالسعر الذى حددته الحكومة لشراء عقود يوليو أي ١٢٥ ريال من خصم ريالين ونصف .

وللاقطان التى نقلت من فبراير الى يونيو بسعر الشراء الذى حددته الحكومة لعقود الاساس مع خصم ريالين نظير المصاريف .

كما قررت الحكومة استعدادها لاستلام عقود يوليو التى لا تسلم لها فى مواعيد الفليرة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢

وقد طرحت الحكومة قرضا لشراء القطن مقداره ١٢ مليون جنيه وتمت تغطيته فورا فى خلال شهر يوليه .

((عن شركة مصر لحليج الاقطان))

اسلوب الإعلان

الإعلان الجيد

(من وثيقة « أسس الاعلان» التى وضعتها رابطة الاعلان الامريكية)

١ ـ الاعلان الجيد يهدف الى تبليغ المستهلك ، ومساعدته ليشترى بطريقة أعقل

٢ ـ الاعلان الجيد يقول الصدق متجنبا اللبس أو الخداع الناشىء عن الابهام أو الحذف · ولايترك فى نفس قارئه أوسامعه اعتراضا الا وكان فى طياته الاجابة عليه

٣ ـ الاعلان الجيد يكون شكله وتكوينه متمشيا مع قواعد الذوق السليم · فهو يسعى لتقبل الجمهور للسلعة أو الخدمة المعلن عنها على أساس مزاياها لا على أساس الذم فى السلع المنافسة· وهو يجتهد فى تجنب كل ماهو مكروه أو مقلق

٤ ـ الاعلان الجيد تلقى عليه مسئوليتان : مسئولية اقتصادية هى العمل على تخفيض مصروفات توزيع السلعة ، ومسئولية اجتماعية هى خدمة الجمهور بتقديم معلومات نافعة له .

تتلخص مهمة الاعلان فى تعليم الناس وتعريفهم بكيفية اشباع حاجاتهم أو جعلهم يتنبهون الى هذه الحاجات اذا كانت مكبوتة فى نفوسهم وغير واضحة لهم · لذلك فلا يتعدى أسلوب الاعلان احدى الطرق الآتية :

١ ـ الاقتراح المباشر
٢ ـ الاقتراح غير المباشر
٣ ـ التعليلات غير المنطقية
٤ ـ التعليلات المنطقية السليمة

أولا ـ الاقتراح المباشر :

يستخدم الاقتراح المباشر حينما يكون جمهور السلعة شاعرا بحاجاته متفرعا لرغباته ، فتكون مهمة الاعلان هى توضيح كيفية اشباع هذه الحاجات ويتخذ فى هذه الحالة صيغة قريبة من الامر المباشر الموجه من المعلن الى المستهلك ، أو صيغة تقرير يوضح حالة السلعة وما يمكن أن تؤديه من خدمات · ويؤتى الاعلان أثره فى هذه الحالة كنتيجة لقوة التكرار المحضة التى لاتزال تلح على الجمهور فتجعله يخضع لتأثيرها بغير ما قصد منه ، فيجد أنه قد توجه من تلقاء نفسه لشراء هذه السلعة المعلن عنها بهذه الطريقة

ثانيا ـ الاقتراح غير المباشر :

أما الاقتراح غير المباشر فيحتاج فى توجيهه الى كثير من الحيلة والدهاء ، اذ أن مهمته تتعلق بتنبه ذهن الجمهور الى حاجته الى السلعة أكثر مما تتعلق بالطريق الذى يجب أن يسلكه لاشباع هذه الحاجة ـ هذا وقد تتعلق مهمته فى بعض الاحوال بهذين الامرين معا: تنبيه الحاجة ، والتوجيه لكيفية اشباعها

والكيفية التى يؤدى بها هذا الاقتراح غير المباشر عمله هى أنه يخلق فى ذهن الجمهور تأثيرا معينا ، أو سلسلة من الآثار توقظ فيه الرغبة وتنبهه الى الحاجة ·

وكل من هاتين الطريقتين ـ الاقتراح المباشر وغير المباشر ـ تعملان على ايقاظ الرغبة عند الفرد الذى ينتظر أن يستهلك السلعة ، أو عند القسم من المجتمع الذى هو عضو فيه · وحبذا لو كان ذلك نتيجة انفعال خاص أثاره الاعلان فى نفس المستهلك المرتقب ·

ونتيجة لتكرار الاقتراح يقدم الفرد على شراء السلعة ، ويكون ذلك بغير ادراك منه ، وبغير تسلسل فكرى خاص يؤدى به الى ذلك ، بل قد لايشعر أنه وصل فعلا الى قرار يتعلق بالشراء اذ يتم الشراء بشعور غير ارادى

ثالثا ـ التعليلات غير المنطقية :

قد يكون لدى الشخص ميل الى اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء سلعة ما ، ثم يتخذ قرارا بالشراء مع أنه لم يبن هذا القرار على سلسلة من الافكار ذات تتابع منطقى قادته اليه ، ورغم هذا القرار فانه قد يترتب فى الاقدام على عملية الشراء اذا أحس أن قراره هذا غير مبنى على منطق سليم

فى مثل هذه الحالة ، كان من واجب المعلن أن يقدم له حقيقة ما ، أو مجموعة من الحقائق بحيث يصدقها ، أو بحيث اذا اختبرها وجدها صحيحة صادقة، ثم يضيف الى هذه الحقائق معلومات أخرى قد لا تكون غير صحيحة ولكنها متمشية فى منطقها مع الحقائق الاولى ولا يكون لدى الشخص وسائل تمكنه من اختبار صحتها · فاذا ما لاحظ الشخص أن سلسلة المعلومات الاولى صحيحة ، فانه يميل الى قبول سلسلة المعلومات الثانية التى لا يستطيع اختبار صحتها وليست لديه وسائل التأكد منها ·

والنجاح الذى يصيبه المعلن باتقان ادخال المعلومات الغير صحيحة أو المحرفة أو المموهة ضمن المعلومات الصحيحة الصادقة هو ما يسمى بفن

الدعاية بطريقة التعليلات المنطقيـة المموهة .

وهذه الطريقة على أي حال لا ينظر اليهـا بنظرة الارتيـاح من المشتغلين بالاعلان فى العصر الحاضر لمجافاتهـا لقوانين الاخلاق والمثل العليا

رابعا — التعليلات المنطقية السليمة :

اذا كان جمهور السلعة أو الطبقة الموجه لها الاعلان ، هى من النـاس الاذكياء ، فان التعليلات المنطقية المموهة أو المحرفة لاتؤتى أثرها فيهم ، وتمشيا مع المثل الاخلاقية السليمة ، يستخدم المعلنون طريقـة التعليـلات المنطقية السليمة لاقناع الجمهور بأهمية السلعة وضرورة اشباع حاجاتهم المتعلقة بها

وانه ليس من الهين — بل انه من العسير أن يقنع الشخص بالمنطق السليم وحده ، لذا فانه يستعان على الاقناع باثارة انفعالات معينة فى نفسه تعاون هذا المنطق على القيام بمهمته . لذلك فان الاقتراح ذو التعليلات المنطقيـة يحتال على تنبيه انفعالات معينة عند الافراد ، فتتعاون هذه الانفعالات مع منطق التفكير فتكونان قوة تستطيع أن تحـول قرار الشراء الى اقدام على الشراء .

محمود عساف

بيان الملكية الصناعية

عن شهر يوليو سنة ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٨٦٢
مصانع	٧٤

محال مملوكة للشركات

متاجر	٢٧٢
مصانع	٤٦

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	—	٤٩٨
رسوم تدوين	٨٠٠	٢٧٥
رسوم مستخرجات	٦٠٠	٢٧
مجموع الرسوم	٤٠٠	٨٠١

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٧٠٠	١٩٠٥٩٢
صناعية	٦٥٠	٧٠٣٥٨
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٥٩٩	١٥٩٥٨٥
صناعية	—	١٥٨٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	٢٠٠٤٢٠
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	٥٠٠٠٠
صناعية	—	—

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	—	٦٠٠٠٠
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	—	٦٠٠٠
صناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجـارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	—	—
رسوم مستخرجات	٥٠٠	—
المجموع	٥٠٠	—

خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٦١
العلامات الاجنبية المودعة	٥١
العلامات المحلية المسجلة	٣١
العلامات الاجنبية المسجلة	١٠٧

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٣٨٠
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١٠٦
رسوم انتقال ملكية وطبع مطبوعات وخلافه	٦٧٠	٣٧٧
المجموع	٦٧٠	٨٦٣

خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٤٤
البراءات الاضافية	—

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٢٢٠
رسوم سنوية	—	١٥
رسوم انتقال ملكية وطبع مطبوعات وخلافه	—	٣١
المجموع	—	٢٦٦

خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم نماذج صناعية مودعة

رسوم	—
نماذج	٣

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	٢
نماذج	١٠

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك		
رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	٧
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملكية وطبع مطبوعات وخلافه	٠٥٠	—
المجموع	٥٥٠	٧

خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٢
طلبات قبلت	٩
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	٨

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
	—	١٠

المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون الخاص بتعديل فئات الضريبة العامة على الايرادات

نشرنا بالعدد الماضى نص المرسوم بقانون الخاص بتعديل فئات الضريبة العامة على الايرادات — وفيما يلى ننشر المذكرة الايضاحية له

**

فرضت الضريبة العامة على الايراد فى مصر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لتحقيق أحد الاهداف التى يتجه اليها العالم المتمدين فى العصر الحديث وهو اقرار العدالة الاجتماعية بايجاد نوع من الموازنة بين الطبقات

ولم يكد القانون يوضع موضع التنفيذ حتى تكشف عن نواح من الغموض والنقص ، عالجها القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ وقضى بزيادة السعر التصاعدى للضريبة لتصبح أكثر ادرارا على الخزانة العامة، وأقوى طاقة على تحقيق العدالة الاجتماعية

ولكن الضرورات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تقضى من جديد بزيادة السعر التصاعدى مرة أخرى

وقد رأت الوزارة ان تقتصر الزيادة على شرائح الايراد التى تجاوز الخمسة آلاف جنيه وهى الشرائح السبع العليا على الوجه الآتى :

		جنيه		جنيه	بسعر	بدلا من
الشريحة السادسة	اكثر من	٥٠٠٠	لغاية	١٠٠٠٠	١٥ ٪	٢٠ ٪
الشريحة السابعة	«	١٠٠٠٠	«	١٥٠٠٠	٣٠ ٪	٢٥ ٪
الشريحة الثامنة	«	١٥٠٠٠	«	٢٠٠٠٠	٤٠ ٪	٣٠ ٪
الشريحة التاسعة	«	٢٠٠٠٠	«	٣٠٠٠٠	٥٠ ٪	٤٠ ٪
الشريحة العاشرة	«	٣٠٠٠٠	«	٤٠٠٠٠	٦٠ ٪	٥٠ ٪
الشريحة الحادية عشرة	«	٤٠٠٠٠	«	٥٠٠٠٠	٧٠ ٪	٦٠ ٪
الشريحة الثانية عشرة	«	٥٠٠٠٠			٨٠ ٪	٧٠ ٪

على أن يعمل بالسعر الجديد ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ عن ايرادات سنة ١٩٥٢

ولقد اخذت الوزارة فى اقتراح هذه الزيادة بما تأخذ به الدول الديموقراطية التى تتكون غالبية سكانها من ذوى الدخول الصغيرة والمتوسطة ، فهى تحرص على توجيه تقنينها الضريبى توجيها مرنا قوامه ايثار هذه الدخول بالرعاية والرفق وزيادة عبء الضريبة على الدخول الكبرى ، وبذلك تدرك غايتين فى وقت واحد ، اولاهما ايجاد التوازن الاقتصادى بمعالجة الخلل الذى تحدثه الضرائب غير المباشرة على السلع الشائعة الاستهلاك ، والثانية تعديل التوزيع القائم للثروات على نمط يجعله ادنى الى تحقيق العدالة الاجتماعية .

ونرى ان زيادة السعر على الشرائح العليا للدخول لا تحمل بعض الطبقات اعباء استثنائية لان الكثير من اصحاب هذه الايرادات قد تمكنوا من ادخار جزء كبير من ايراداتهم فزادت بذلك رءوس أموالهم زيادة ملحوظة خلال السنين الاخيرة بفضل وفرة الموارد المختلفة .

على أنه من الثابت اقتصاديا أن وحدات الدخل الاضافية تقابل حاجات تفقد بالتدريج طابع الضرورة تطبيقا لمبدأ تناقص المنفعة ومن ثم فان ازدياد السعر التصاعدى على هذه الوحدات الاضافية لا ينطوى على زيادة فى التضحية بالقياس الى الوحدات الاولى الواضحة الضرورة بل ان الامر فى ذلك منته حتما الى المساواة فى التضحية وهو الاعتبار الاصلى الذى تقوم عليه نظم الضرائب التصاعدية تحقيقا للعدالة الاجتماعية

وقد أعد لذلك مشروع مرسوم بقانون لمواجهة دواعى الضرورة المالية والاجتماعية واستئناسا بالحالة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من الدستور . وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

كتاب دورى رقم (٣٢٥)

رغبة فى التوفيق بين سرعة البت فى طلبات تحويل الاموال الى الخارج وطلبات مغادرة القطر المصرى نهائيا وبين ما يقتضيه صالح الخزانة من التحقق من عدم وجود ضرائب مستحقة على اصحاب هذه الطلبات تحل التعليمات الآتية محل التعليمات السابقة :

اولا — طلبات تحويل الاموال الى الخارج :

١ — على الراغب فى تحويل امواله الى الخارج ان يقدم طلبا مصحوبا بالرسم المقرر للمأمورية الداخل فى دائرة اختصاصها مركز اعماله مبينا به :

١) اسباب تحويل الاموال .

ب) قيمة هذه الاموال ونوعها .

ج) نوع النشاط الذى كان يزاوله فى مدى الخمس سنوات السابقة .

د) مقر سكنه ومقر نشاطه فى السنوات الخمس السابقة .

هـ) مصدر الاموال المطلوب تحويلها .

٢ — تبحث المأمورية المختصة الطلب وترفعه الى الادارة المحلية بمذكرة مشفوعة برأيها **فى مدى اسبوع واحد على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب** وعلى الادارة المحلية رفع الاوراق الى الادارة العامة **فى خلال اسبوع على الاكثر** مشفوعة برأيها

٣ — تراجع الادارة العامة الادارات المحلية وقسم مكافحة التهرب للتحرى عما اذا كانت هناك ضرائب مستحقة على هذا الشخص او انه متهرب على ان يكون رد هذه الادارات **فى مدى اسبوعين على الاكثر**

٤ — اذا تجمعت ردود الادارات المحلية وقسم المكافحة خلال الاسبوعين وتبين عدم وجود ضرائب مستحقة تكتب الادارة العامة الى مراقبة النقد بعدم وجود مانع من الموافقة على التحويل على انه اذا انقضى الاسبوعان دون وصول الرد **يصرح بالتحويل على مسئولية الجهات المتأخرة فى الرد .**

٥ — اذا تضمن رد احدى الادارات وجود ضرائب مستحقة يتعين رفض طلب التحويل واخطار مراقبة النقد بالرفض ومخابرة قسم المكافحة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حقوق الخزانة واستصدار امر من النيابة لمنع الممول من السفر اذا لزم الامر .

٦ — يجوز فى الحالات العاجلة قبول مايقدمه طالبو التحويل من ضمانات شخصية صادرة من افراد او شركات يتعهدن فيها بتسديد كل مايستحق على المضمون من ضرائب لم تحصل بعد وذلك بعد التحقق من سلامة المركز المالى للضامنين وموافقة المأمورية والادارة المحلية على قبول الضمان .

وعلى المأمورية والادارة المختصة بحث هذا الضمان ورفعه الى الادارة العامة **فى مدى اسبوعين** مشفوعا برأيها فى مدى امكان اجابة

قبول الضمان .

فاذا كان الرأى مؤيدا لطلب التحويل ومقرا للضمان فتصرح الادارة العامة بتحويل الاموال ثم تتخذ اجراءات التحرى المنصوص عنها فى الفقرة ٤ فاذا ما ظهرت ضرائب مستحقة على هذا الشخص بعد تحويل امواله رجع على الضامن بمقدارها .

ثانيا ـ طالبو مغادرة القطر من الاجانب :

يتقدم بعض الاجانب لادارة الجوازات بطلب التصريح بمغادرة القطر نهائيا وتتولى هذه الادارة مراجعة مصلحةالضرائب فيما اذا كانت هناك ضرائب مستحقة عليهم لتحصيلها قبل سفرهم وتؤخرهم عن السفر شهرا لهذا الغرض فاذا لم يصلها رد المصلحة قبل هذا الشهر صرحت لهم بالسفر على اساس ان عدم الرد فى هذه المهلة بمثابة موافقة ضمنية من جانب المصلحة على عدم وجود ضرائب مستحقة عليهم .

وهنا يتعين على قسم الضرائب على الايرادات مراجعة الادارات المحلية وقسم مكافحة التهرب للتحقق من عدم وجود ضرائب مستحقة على طالب المغادرة **وتعطى مهلة اسبوعين** على الاكثر للرد . فاذا تأخر الرد عن هذه المهلة **صرحت الادارة العامة بالسفر على مسئولية الجهة المتأخرة فى الرد .**

فاذا كانت اجابة الادارات جميعها تتضمن عدم وجود ضرائب مستحقة فتخطر المصلحة ادارة الجوازات بعدم وجود مانع لديها من السماح بالسفر لعدم وجود ضرائب مستحقة ، اما اذا تضمن ردإحدى الادارات وجود ضرائب مستحقة فتخطر ادارة الجوازات بمنعه من السفر مع اخطار قسم مكافحة التهرب لاتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على اموال الخزانة ويجوز لطالب المغادرة اذا تعجل السفر قبل اتمام التحرى ـ ان يقدم خطاب ضمان تطبيقا للفقرة « ٦ » من « اولا » من هذا الكتاب .

ثالثا ـ منع الممولين من مغادرة القطر :

١ ـ اذا رغب فى منع احد الممولين من السفر للخارج فيرفع الامر بمذكرة للمدير العام (قسم مكافحة التهرب) وصورة لقسم الضرائب على الايرادات مبينا بها :

ا) اسم الممول المراد منعه من السفر باللغة العربية والافرنجية .

ب) اسباب المنع والمخالفة الضريبية التى ارتكبها وارقام المحاضر .

ج) الضرائب المستحقة عليه من واقع الربط وسنواتها والضرائب التى لم تربط بعد وسنواتها مع بيان ضمان المستحقات ان وجد

٢ ـ يقوم قسم مكافحة التهرب بمعرفة المدير العام باتخاذالاجراءات اللازمة لاستصدار قرار من النيابة العامة بمنع هذا الممول من السفر .

٣ ـ يخطر القسم المذكور الادارات المحلية المختصة وادارة الجوازات بقرار المنع المذكور

فى ١٩٥٢/٨/٤

المدير العام

قانون ضريبة التركات المعدل

احتساب الضريبة على صافى قيمة التركة
فرض رسم أيلولة على التركات يستحق من وقت الوفاة

صدر مرسوم بقانون بتعديل قانون الضريبة على التركات جاء فى مذكرته انه تقرر رسم ايلولة على التركات فى مصر لأول مرة بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لصافى نصيب الفروع والازواج والاب والام ، لكن هذا القانون الاخير لم يحقق أيضا العدالة الاجتماعية المنشودة لأن الزيادات التى قررها كانت طفيفة فلم يزد متوسط الرسم المستحق على صافى النصيب الذى يبلغ ٥٥٠٠٠ج على ٥ر١١ ٪ من قيمته اذا كان الوارث من الطبقة الاولى من الورثة .

ولماكانت ضريبة التركات تعتبر موردا ملحوظا من موارد الدولة ـ كما انها تمتاز بسهولة الاداء على ورثة لافضل لهم فى تكوين ماورثوه وهى فضلا عن ذلك تعتبر وسيلة فعالة لاعادة توزيع الثروة والتقريب بين الطبقات مما يحقق العدالة الاجتماعية بوجه عام .

ونظرا الى أن الضرورات المالية والاجتماعية تقضى بالاسراع فى اعادة توزيع الاعباء الضرائبية بما يحقق العدالة وتدبير مواردللميزانيةلتمويل المشروعات العمرانية ، فقد أعدت وزارة المالية والاقتصادمشروع المرسوم بقانون المرافق استئناسا بالمادة ٤١ من الدستور .

وهذا نص القانون بعد الديباجة

المادة الاولى :

تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافى تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون طبقا للنسب الآتية :

الـ ٥٠٠٠ ج الاولى من صافى قيمة التركة معفاة

٥ ٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافى قيمة التركة

١٠ ٪ على الـ ١٥٠٠٠ التالية من صافى قيمة التركة

٢٠ ٪ على الـ ٢٥٠٠٠ التالية من صافى قيمة التركة

٣٠ ٪ على الـ ٥٠٠٠٠ التالية من صافى قيمة التركة .

٤٠ ٪ على مازاد على ذلك

وتستحق هذه الضريبة مع رسم

((البقية على صفحة ٢٥))

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقتا
صاحب الامتياز عبد الله فكرى أباظه
رئيس التحرير أحمد عنان
مدير الادارة فؤاد الجنزورى
يصدرها نادى التجارة الملكى
٢٠ ، شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣
الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات فى مصر جنيهان ونصف فى السنة
• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
• تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

تابع الاوراق المالية
بقية المنشور على صفحة ١٥

المراقبين الماليين ، ومداولات الجمعية العمومية ، وجعل ابتداء السنة المالية من اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، والفوائد وحصص الارباح .. الخ ، وقد صدق على هذا البيان الاستاذ سابا حبشى المحامى ..

شركة حليج الوجه القبلى
(ش ٠ م ٠ م ٠)

اعلنت شركة حليج الوجه القبلى ميزانيتها وحساب أرباحها وخسائرها عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٢ ، ومنها يتضح ان ارباح هذا الموسم بلغت ٩٤٣١ جنيها و ٩٢١ مليما بدون الناتج من تشغيل محلج ابو تيج والعياط ، يضاف الى ذلك رصيد العام الماضى وقدره ١٥٧٥٢ جنيها و ٨١٢ مليما ..

هذا وقد عقدت جمعية عمومية عادية للمساهمين يوم ٢٣ الجارى للنظر فى تقرير مجلس الادارة والمحاسبين وتحديد الارباح وتعديل مكافآت حضور أعضاء مجلس الادارة للموسم السابق وتحديدها للموسم الحالى ، واعادة انتخاب مراقبى الحسابات .

بنك باركليز

اعلن البنك بشأن حسابات صندوق التوفير ، انه اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٤ سيجرى تطبيق شروط معدلة لدى فروع البنك بالقطر المصرى وذلك : بزيادة سعر الفائدة من ١ ٪ سنويا . وزيادة الحد الاقصى الذى تحتسب عنه الفوائد باسم الشخص الواحد من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه ، ورفع القيد عن المبالغ المسموح بايداعها فى خلال الشهر الواحد .

جدول الاسعار

وفيما يلى أسعار اقفال أول هذه الفترة وآخرها حسب نشرة الاسعار الرسمية لسوق الاوراق المالية بالقاهرة :

	٨/١٤	٨/٢٩
سندات الحكومة والقرض		
القرض الوطنى ٣ ٣/٤ ٪ (١٩٦٣/٧٣) ٥٠٠ ج فما فوق	٩٠٩٥	٩٠٩٠
القرض الوطنى ٣ ٣/٤ ٪ (١٩٦٣/٧٣) أقل من ٥٠٠ ج	٩٠٩٠	٩٠٩٠
البنوك :		
البنك التجارى الايطالى المصرى	٥٠٠	٥٠٠
بنك مصر (ب) (اسمية)	١٩٠٠	١٨٨٠
البنك التجارى المصرى (اسمية)	٢٣٨	٢٢٠
البنك العقارى المصرى ١٩٠٣	—	—
« « « ١٩١١	١٤٤٤	١٤٦٦
« « « ١٩٥١	١٢٦٨	١٢٨٨
البنك الاهلى المصرى (اسمية)	٢٧٠٠	٢٧٠٠
شركات المياه		
مياه الاسكندرية ـ أسهم	٧٤٨	٨٠٠
مياه القاهرة ـ تمتع	٦٢٤	٦٢٦
شركات النقل		
سكك حديد الدلتا المصرية ـ ممتازة	٣٢٠	٣٠٨
« « « ـ تاسيس	٤٩٥	٤٩٥
الامنيبوس العمومية ـ أسهم	٣٠٠	٣٠٠
لافلوفيال ـ أسهم	٨١٤	٨١٤
مصر للطيران (أسهم نوع ا ـ ب)	٧١٥	٧١٥
مصر للملاحة البحرية ـ تأسيس	٩٥١	٩٥١
شركات الفنادق		
الفنادق المصرية ـ عادية	١٢٩	١٢٨
فنادق مصر الكبرى ـ أسهم	٢٥٢٦	٢٥٢٦
فنادق وجه قبلى ـ أسهم	٣٥٥	٣٥٢
أبو قير ـ أسهم	١٨٣	١٨٠
الشركات الزراعية والعقارية		
الغربية العقارية ـ أسهم	٣٨٠	٣٤٧
أراضى كفر الزيات ـ أسهم	١٣٠٠	١٣٠٠
سيدى سالم العقارية ـ أسهم	٣٤٨	٣١٠
كوم إمبو ـ أسهم	٤١٢	٤١١
كوم امبو ـ تأسيس	٣١٠٠	٢٦٥٠
الشيخ فضل العقارية ـ أسهم	٤٧٦	٤٤٦
شركات العقارات الثابتة		
أراضى الدلتا المصرية ـ اسمية	١٨٢	١٨٢
أراضى القبارى المصرية ـ أسهم	٣٩٠	٢٥٠
الايموبليا ـ أسهم	٦١٠	٥٩٠
أراضى الجيزة والروضة ـ عادية	٦٨٨	٦٥٦
الشمس ـ عادية	٦١٠	٥٩٠
الشركات التجارية		
فرغلى للاقطان والاعمال المالية ـ أسهم	٤٢٠	٤٢٠
شملا	٢٧٠	٢٧٠
شيكوريل ـ عادية	٩١٠	٨٨٥
مطبعة مصر (ب) ـ أسهم	١٥٩٦	١٥٩٦
مصر لتصدير الاقطان ـ أسهم	٦٧٠	٦٧٠
مصر لعلف الحيوان ـ أسهم	٢٧٢	٢٧٢
بيع المصنوعات المصرية ـ أسهم	٢١٦٢	٢١٦٢
النقل والهندسة ـ عادية	٧٢٠	٧١٥
الشركات الصناعية		
مصانع النحاس المصرية ـ أسهم	٧١٠	٦٩٠
الجوت المصرية ـ لحاملها	٣٦٢	٢٩٢
أقطان كفر الزيات ـ أسهم	١٦٢٦	١٣٠٠
البلاستيك الاهلية ـ أسهم	٥٦	٥٦
التقطير المصرية ـ أسهم	١٠٧٠	١٠٢٠
الاسمدة العضوية ـ اسمية	٢١٥	٢١٥
الاسمدة والصناعات الكيماوية ـ عادية	٤٣٦	٤٣٧
التغليف الاقتصادى ـ أسهم	٧٦٠	٧٦٠
السكر والتكرير المصرية ـ عادية	٦٣٠	٦٣٠
السكر والتكرير المصرية ـ ممتازة	٤٢٢	٤١٢
(ب) مصر للغزل والنسج ـ أسهم	١٣٣٠	١٣٢٨
(ب) مصر للغزل والنسج الرفيع ـ اسمية	١٣٢٠	١٣٢٠
« « « « ـ لحاملها	١٦٩٠	١٦٩٠
مصر لحليج الاقطان ـ أسهم	٩٨٠	٩٦٠
مصر للحرير الصناعى ـ اسمية	٦٤٨	٦٤٨
مصر للتمثيل والسينما ـ اسمية	٣٨٤	٣٨٤
مصر لنسج الحرير ـ اسمية	١٠٤٠	١٠٦٠

تابع قانون ضريبة التركات المعدل
بقية المنشور على صفحة ٢٣

الايلولة وبالاضافة اليه وتسرى بالنسبة اليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ·

المادة الثانية :

يستبدل بالمادة (١) فقرة أولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر النص الآتى :

مادة ١ – فقرة أولى – يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافى نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :

٥٪ على الـ ٥٠٠٠ ج الاولى من صافى نصيب الوارث

٦ ٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث

٧ ٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث

٨٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث

٩ ٪ على الـ ١٠٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث

١٠ ٪ على الـ ١٠٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث

١١ ٪ على الـ ١٠٠٠٠ التالية من صافى نصيب الوارث

١٢ ٪ على مازاد على ذلك ·

المادة الثالثة :

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار مايقتضيه العمل به من قرارات تنفيذية ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ·

ازدياد انتاج الصلب فى الولايات المتحدة

يزداد انتاج الصلب فى الولايات المتحدة زيادة مضطردة · وقد أصدر المسئولون فى وشنطن تعليمات جديدة خاصة بشحن الصلب أعطوا فيه الاولوية للطلبات المتصلة بشئون الانتاج الدفاعى ، وذلك لتعويض النقص الذى نجم عن اضراب عمال مصانع الصلب مدة ٥٣ يوما · وقد تكهن المعهد الامريكى للصلب والحديد بأن المصانع ستنتج هذا الاسبوع ٥٤ر٤ فى المائة من انتاجها العادى بعد ان استأنف آلاف آخرون من العمال أعمالهم فى المصانع · وجدير بالذكر ان الانتاج فى الاسبوع الماضى بلغ ٣١٧ر٠٠٠ طن من الصلب أى ١٥ر٣ فى المائة من الطاقة الانتاجية الكاملة ·

تابع اقتصاديات الباكستان
بقية المنشور على صفحة ٩

سبيل تهيئة الجو الصالح للاستثمار الاجنبى · ومن أهم واردات باكستان المصنوعات القطنية والغزل والخيوط القطنية وآلات الغزل والنسيج والسيارات والمعادن والبترول والمصنوعات الحديدية والمواد الكيميائية والورق · وعلى العموم فان حوالى من ٧٧٪ من تجارة باكستان الخارجية تتألف من المواد الصناعية والتامة الصنع ·

أما صادراتها فتتقدمها ألياف الصناعة مثل الجوت والقطن والصوف ويكون هذه المواد حوالى ٩٠ ٪ من مجموع صادرات البلاد · أما الجوت فليس للباكستان منافس فى أسواقه كما أن باكستان من أهم الدول المصدرة للقطن اذ تصدر حوالى ١٠ ٪ من مجموع صادرات القطن فى العالم كما تصدر باكستان كميات كبيرة من الجلود المدبوغة والعادية والشاى وبذرة القطن والسمك المجفف والادوات الرياضية والآلات الجراحية

المالية العامة :

كانت باكستان بعد انفصالها لا تملك من المقومات المالية ما تستطيع به مجابهة المشاكل التى واجهتها ومنها اعادة اسكان اللاجئين وتهيئة وسائل نقلهم وتغذيتهم وضاعف من هذه المشاكل اختلال موازين التجارة فى البلاد · وصعوبة المواصلات وقلة الايرادات أضف الى هذا المحافظة على سلامة الدولة من الهجمات المتكررة على حدودها وما أن وجد المسئولون الحالة هذه حتى بادروا بالعمل على ما قد يعقبها من انهيار فى كيان الدولة الاقتصادية فسرعان ما أمكنهم موازنة الميزانيات ومنذ قيام هذه الدولة لم يظهر عجز فى ميزانياتها بل بالعكس ظهر فائض فيها ، خصصت منه اعتمادات لتحسين الزراعة والنهوض بالصناعة وارسال البعوث العلمية للخارج كما أن الضرائب قد خفضت لتخفيف الاعباء عن كثيرين ولجأت الحكومة كذلك للنهوض بالصناعة الى تخفيض الضرائب المباشرة وتخفيف الرسوم الجمركية على الواردات · فأعفيت المؤسسات الصناعية التى تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا من جميع أنواع الضرائب اذا لم تتجاوز أرباحها ٥ ٪ من رأس المال المستثمر فيها كما خفضت الضرائب على مواد البناء والآلات لمدة خمس سنوات وخفضت الضرائب المفروضة على الصناعة كثيرا وألغيت الضريبة على المبيعات للمواد الغذائية وخصصت كذلك مبالغ تبلغ حوالى ٣٤٠ مليون روبية من مجموع الفائض من الميزانية وقدره ٤٩٧ مليون روبية لمشروعات الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى وقد كان فائض ميزانية ١٩٥٠/٥١ ٢٨٩ر٦ مليون روبية وفيما يلى جدول يبين الدخل والمنصرف فى السنوات المذكورة

ولا شك فى أن هذه الارقام تدل على متانة مركز البلاد المالى وثباتها مما يساعد على تحقيق أهداف هذه الدولة الجديدة من اصلاحات فى جميع الوجوه ·

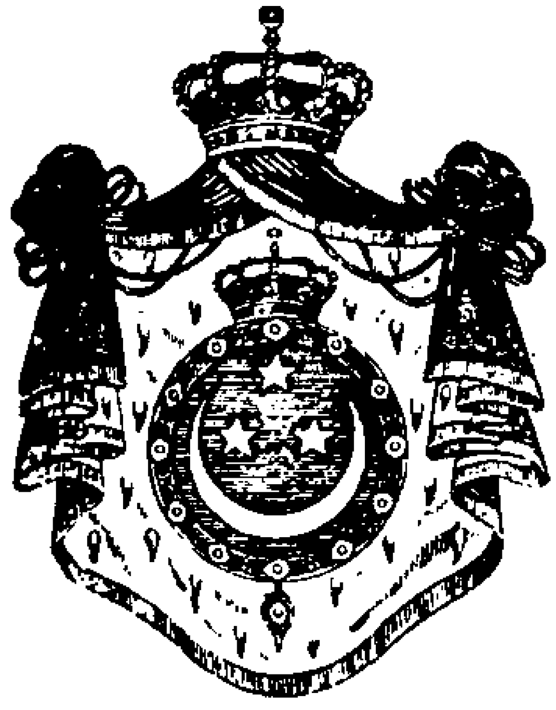
ومن الجدير بالذكر أن أهم حادث فى تاريخ باكستان هو قرارها بعدم تخفيض قيمة عملتها على أثر تخفيض الجنيه الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٤٩ وذلك لثبات أحوالها الاقتصادية ومتانة مركز محاصيلها النقدية كالجوت والقطن والجلود المدبوغة والعادية وقد أدى هذا الى انخفاض أسعار السلع الضرورية والبضائع فى هذه البلاد· وقد عضدها فى رأيها هذا صندوق النقد الدولى بعد بحث حالتها ورأى أن سعر الصرف الخاص بالروبية الباكستانية يتمشى مع الحالة بعد التخفيض ·

هذا عرض سريع موجز لأهم وجوه النشاط الاقتصادى فى البلاد ومنه يتبين مدى الامكانيات الواسعة التى تملكها الدولة الشقيقة التى نرجو لها دوام التوفيق لتحقيق أهدافها المرجوة

بملايين الروبيات

السنة	الدخل	المنصرف
٤٨/١٩٤٧ (سبعة شهور)	٤٢٧ر٩	٦٦٢
٤٩/١٩٤٨	٩٦٥	٩٥٢
٥٠/٤٩	١١٣٨ر٨	١١٣٦ر٥
٥١/٥٠	١٦٤٩ر٦	١٣٦٠
٥٢/٥١	١٥٩٨ر٥	١٣٩١ر١

إسم عظيم
لسيجارة فاخرة



موردو
جلالة الملك فاروق الاول

صوصه

نمرة ٥

SOUSSA CIGARETTES N° 5

Nicolas Soussa frères

نقولا صوصه اخوان بمصر

Sole Prop. NICOLAS SOUSSA L^TD

٢٠ سيجارة ٨ قروش

مت ٠ ت ٤٨٩٥ جيزة ١٤-١٠٣

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من

السرقة والحريق والضياع

فى الليل والنهار

بايداعها خزائن أمينة تحميها من العبث بها أو فقدها ، وتصبح فى أمان بفضل **خزائن**

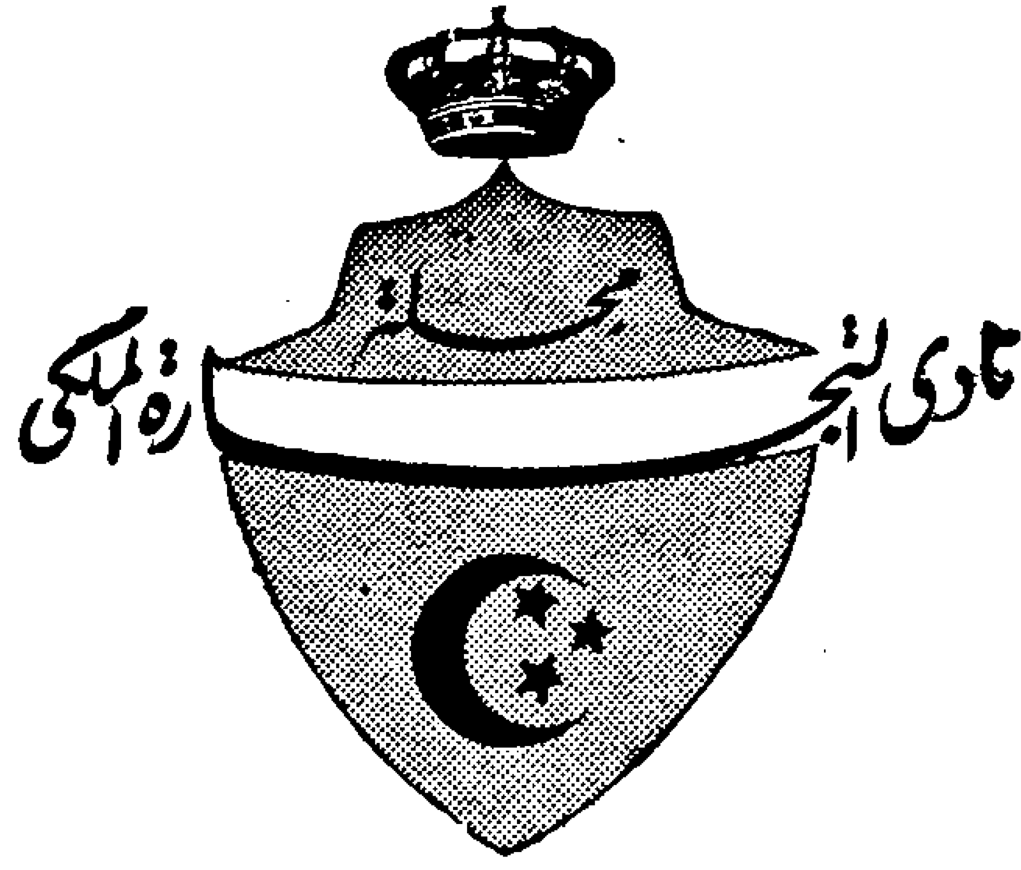
بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلى فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النفائس والمقتنيات الثمينة فى غير أوقات العمل بها وفى الظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٧
١٥ سبتمبر ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

روح جديدة : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : تشريعات اقتصادية — تنمية الانتاج القومى — تنسيق السياسة الاقتصادية — خفض إيجارات المساكن

تخطيط التنمية الاقتصادية : بقلم الدكتور زكى هاشم

اخبار اقتصادية :

مخازن المواد والمهمات : نظامها ومحاسبتها ورقابتها : بقلم الاستاذ موسى حقى

اقتصاديات الشرق الاوسط : أزمة البترول الايرانى

واجب الخبير فى حالات رفض

الدفاتر : بقلم صاحب الامضاء

شخصيات اقتصادية : عبد الحميد عبد الحق

اخبار الاقتصاد العالمى :

الاوراق المالية فى النصف الاول من سبتمبر

مشروع السنوات الخمس الاول فى مصر : بقلم الاستاذ فوزى رياض فهمى

القطن : فى النصف الاول من سبتمبر

مشاهدات اقتصادية فى لندن : للاستاذ محمد صديق لهيطة

مراحل الحملة الاعلانية : بقلم الاستاذ محمود عساف

قوانين وقرارات : نص قانون تحديد الملكية .

روح جديدة

هى التى نطالب بها ونصر على أن يبدأ فى تكوينها وتعزيزها قبل أى شىء آخر فلا يمكن خلق أمة بلا روح وقد عملت الظروف فى خلال عدة قرون ماضية على قتل الروح فى هذه البلاد وهى الروح التى تنظر للوطن كملاذ أعلى وللشعب كوحدة ينصهر فيها كل أفراده ويؤمن الفرد فى ظلها على أن الفرد للمجموع والمجموع للفرد

أما غاية العهود المنقضية فقد كانت على العكس قتل روح التعاون والمحبة بين أفراد الشعب واذكاء حب الذات والسعى وراء الحصول على المنافع وجر المغانم ولو على حساب الغير بل وعلى حساب الفضيلة والخلق الحميد .

لقد تحققت لنا أمنية بل حلم طالما داعب خيالاتنا ولكن هذا الحلم لن يبقى ولن يصير حقيقة ثابتة الا اذا عمل كل منا على تدعيم قوائمه وذلك بنكران الذات أولا وقبل كل شىء وتكريس كل فرد وقته وتفكيره لمصلحة الوطن الاعلى ولنحارب وبكل قوة شهوة الدعاية وحب المظاهر والتى كانت طابع العهد الماضى ـ وما كانت الدعايات الجوفاء بمؤدية الى شىء من الخير بل كانت حجابا كثيفا يحجب سيىء الاعمال ويظهرها بمظهر الحق ويلقى ظلا كثيفا على القلة من الرجال الذين آثروا العمل المجدى فى صمت وايمان

لقد تغلغلت هذه النزعات الآثمة فى كل مرافق البلاد فأفسدت اداتها الحكومية وهى العماد الذى ترتكز عليه نواحى النشاط المختلفة فى البلاد . وكان من أثر ذلك أن انتقلت القوى الى مجالات النشاط غير الحكومى نظرا لاتصال هذه الاعمال بصلة وثيقة بموظفى الدولة فهى تشرف عليها من حيث التشريع ومراقبة أعمالها مما يسمح لها دائما بوجود الاعذار المختلفة للتدخل فى شئونها وبالتالى التأثير فى مجريات أعمالها .

ولم يكن فى استطاعة مقاول أن يتم عقده مع احدى مصالح الحكومة اذا لم يكن له سند بين القائمين على أمرها أو من بيدهم السلطة العليا فى البلاد .

ولا يمكن ان نتصور أثرا أسوأ من هذا على الرغبة فى العمل الشريف والانتاج فى هذه البلاد .

فلنبدأ أولا وقبل كل شىء بخلق روح جديدة عنوانها الايثار ونكران الذات

احمد عنان



تشريعات اقتصادية

صـــدرت فى الايام الاخيرة جملة تشريعات تمس الحيـاة الاقتصادية من جوانب متعددة ، منهـا التشريع الخاص بانشـاء مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى ، والقـانون الخاص بخفض ايجـارات المساكن ، وقانون حل الاوقاف الاهلية .

تنمية الانتاج القومى

أما انشاء المجلس الدائم لتنميـة الانتاج القومى فالمقصود به أن يجمع فى يد واحدة كل الابحاث والمشروعات التى تؤدى الى زيادة الثروة الاهلية وتنمية مصادر الانتاج . واتجـاه النية الى انشاء هذا المجلس وجعله مختصا بتنمية الانتاج يدل عـلى احساس المسئولين احساسا سليما بأن مشكلة مصر الاساسـية ليست شيئا آخر غير ضعف الانتاج .

واذا كان تحديد الملكية الزراعيـة ســيؤدى الى آثار اقتصـــادية وسياسية واجتماعية كانت البـلاد فى أشد الحاجة اليها ، فانه وحـده لن يرفع مســتوى المعيشة ، ولن يزيد فى قيمـة الثروة القوميـة ، فمهمة المجلس الجديد هى السـعى فى استغلال مصـادر الثروة النائمة وخـلق مصادر جـديدة وتنسيق العمل بين مختلف القوى المنتجة فى البلاد فمن واجبه ، مثلا ، أن يوازن بين رؤوس الامــوال المستغلة فى الصناعة والزراعة وان يوجهها توجيها صالحا . فمن الظواهر الواضحة فى الحيــاة الاقتصادية المصرية ، حتى اليـوم ، ارتفاع أسـعار الاراضى الزراعية ارتفــاعا فادحا وانصراف أكثر رؤوس الاموال الى هذا الميدان على الرغم من افتقـار الصناعة الى رؤوس الاموال ، وعلى الرغم من أن ازدهارها ممكن ، لو توفرت لهـا هذه الاموال .

وسيؤدى قانون تحـديد الملكية الزراعية الى تحول جانب كبـير من الامـوال من ميــدان الزراعة الى الصـناعة ، كمـا أنه سيؤدى الى خفض قيمـة الاراضى الزراعيــة وارجاعهـا الى المستوى الاقتصادى المعقول ، فعلى مجلس التنمية الجديد أن يهيىء فى ميدان الصناعة أسباب الاستثمار للاموال الهاربة من الزراعة وأن يمهد للقيام بمشروعات جـدية لتوسيع رقعـة الارض الزراعيـة واستخراج مافى باطن الارض المصرية من كنــوز ، ومراعاة عـدم تسرب الاموال الى الخارج وتشجيع السياحة الى مصر ، والموازنة بين الصـادرات والواردات ، والاشراف عـلى تنظيم سـياسة فرض الضرائب ، بحيث لا تؤدى الى عرقلة الانتــاج القومى ، وبحيث تكون وســيلة للمـوازنة الصحيحة بين مختلف مصادر الانتاج

تنسيق السياسة الاقتصادية

وسيكفل انشاء المجلس الجـديد تنسيق السياسة المصرية فى نواحى الاقتصاد والتجارة ، فقـــد كان من أهم عيوب هـــذه السياسة أن كل وزارة كانت تعمل منفصلة عن غيرها وان كثيرا من القرارات كان يصـدر متناقضا مع القــرارات الاخـرى أو متناقضا مـع سياسة قررتهـا وزارة أخرى . وكان هــذا وذاك يصيب الاقتصاد الوطنى بشىء غـير قليل من التناقض والضعف . ولم يكن واضحا ، وسط هذا الاضطراب نوع السياسة المصرية ولا اتجاهها ولا غاياتها .

وقد انشىء فى فترة ما ، المجلس الاقتصادى الاعلى ، والحـق بوزارة المالية ، وكان المقصـود بانشائه أن يكون مهيمنا على الاقتصاد المصرى ، غير أن طبيعـة وضـعه كمجلس استشارى وطبيعة الحـاقه بوزارة المالية ، وجعل دعوته للاجتماع منوطة بارادة الوزير ، اذا شاء دعاه ، واذا لم يشأ لم يفعل . كل أولئك جعله قليل الاثر وعديم النفــع ، بحيث طالب الكثيرون من المهتمين بالاصلاح الاقتصادى اما بالغـائه أو منحـه السلطة اللازمة فى توجيه الاقتصـاد القومى .

خفض ايجارات المساكن

وقد قضى قانون خفض ايجارات المساكن بأن يشمل فقط المبانى التى لم تخضع لنظام تثبيت الاجـور . وهى المبانى التى انشئت منـذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ، والمؤجرة فعلا ، فالمبانى التى لم تؤجر تخرج من هذا القانون . وقد جعلت قيمة الخفض ١٥٪ ، وهى قيمـة معتدلة لا تؤثر أثرا يذكر فى فائدة الملاك ، ولا تجعلهم ينصرفون عن اســتغلال أموالهم فى انشاء مبان جديدة ، غير اننا نرى ان مسألة المساكن تحتاج الى اجراءات أخرى تشجع على استمرار عمليـة الانشاء والتعمــير ، وخاصة فيما يتعـلق بالمساكن الشـعبية ، فان المساكن المرتفعة الاجـور أصبحت متوافرة . والازمة الحقيقية هى فى المساكن اللازمة للطبقات المتوسـطة والصغيرة .

بعد الاصلاح الزراعى العظيم

تخطيط التنمية الاقتصادية

نهضت الحركة التحريرية المجيدة التى قادها جيش مصر العظيم ، نهضة جبارة بمصر وبشعب مصر ، فحررته من ربقة طغيان عات أشاع الظلم والعدوان ، ومن أسار أوضاع اقتصادية واجتماعية كانت عقبة كأداء فى طريق النمو والتقدم وفى طريق الانتاج والرخاء . ومن ثم غدا كل مصرى مستشعرا كيانه وكرامته محررا من كل قيد معدا ليؤدى دوره كاملا فى خدمة وطنه وقومه .. كل فى نطاق عمله ووفق استعداده وجهده .

ولعل الاصلاح الزراعى هو أجل ما تمخضت عنه تلك الحركة المباركة الى الوقت الحاضر ، اذ يهدف الى تقويض أركان النظام الاقطاعى الذى استبد بالريف المصرى ، وهو سواد المجتمع ، قرونا طويلة فالقى به فى غياهب من الفقر والتأخر وقضى عليه بالركود والموات . وسرت عدوى هذه الحال البشعة الى سائر جوانب الحياة القومية فران عليها هى الاخرى التأخر والجمود وعاقها عن ان تأخذ طريق التطور الطبيعى الذى تقضى به سنن الحياة والاجتماع .

وها قد وضع تشريع الاصلاح الزراعى موضع التنفيذ ، وقد انطبع بروح الرغبة الصادقة فى الاصلاح والحرص على أن يحقق الاهداف المرجوة منه دون اثارة فئة على فئة ودون تغليب مصلحة على مصلحة ، الا ان تكون المصلحة العامة فى تدعيم المجتمع المصرى وتعزيز تضامن أبنائه على أسس متينة من التعاون والتكافل للخير العام .

فلنتقبل جميعا هذا الاصلاح العظيم بمثل الروح المجيدة التى أملته ، ولنرحب بما قد يقتضيه من تضحيات موقنين أنها لن تذهب هباء ، ولنعمل يدا واحدة على أن نكفل له النجاح الكامل .

ولقد حاولت دول كثيرة من قبل أن تنظم نمو اقتصادها القومى تنظيما يوفى بمطالب شعبها وحاجياته وسلكت لذلك مسالك عدة واتبعت مناهج متغايرة ، فأسفرت التجارب جميعا ، وبوجه خاص فى الدول المشابهة لنا أى المتخلفة فى الشئون الاقتصادية ، عن أنه لابد من أن ترسم خطة عامة مفصلة لمدة طويلة مقبلة تلتزمها الجهات المختصة فى تنمية الاقتصاد القومى حتى تبلغ به الاهداف المرسومة له .

بل لقد وصلت مصر الى هذه النتيجة ذاتها. فكم حاولت منذ عهد طويل أن تبدأ حركة تطوير اقتصادى مستمرة فكانت جهاتها الحكومية المختصة تضع كل منها فى نطاقها المشروعات التى تكون من اختصاصها ولكن سرعان ماتتغير الوزارات ويجىء الوزير الجديد فيقلب مشروعات سلفه رأسا على عقب ، أن بالحق وان لمحض أن تقترن المشروعات باسمه الجليل . وكثيرا ما توضع مشروعات متعددة موضع التنفيذ دون مراعاة لما بينها من تنافر فى الاهداف أو تنافس على الموارد أو ازدواج فى الجهد أو تبذير فى المال ، فتكون النتيجة خسارة للخزانة العامة وتعطيلا للنافع من المشروعات بدلا من أن تكون تنمية للثروة وزيادة فى الانتاج . كذلك كانت المشروعات المرتجلة تنفذ بغير اعتبار لمدى استجابتها لحاجاتنا الحقيقية ودون نظر لوضعها الصحيح بالنسبة لغيرها من المشروعات من حيث الاولوية على أساس الحاجة العاجلة أو الثمرة المرتقبة أو النفقة القليلة .

وهكذا ... سارت حياتنا الاقتصادية متخبطة متعثرة دون معيار محدد أو هدف مرسوم ... ولذا لم يكن عجبا أن وجدنا أنفسنا حيث بدأنا أو بعدها بقليل ... فى حلقة مفرغة قوامها الفقر والتأخر .

المهمة العاجلة الآن هى أن نحدد أهداف نهضتنا الاقتصادية ثم أن نرسم طريق بلوغ تلك الاهداف ...

اننا نريد توسيع مساحة الارض الزراعية لنواجه الزيادة المطردة فى عدد السكان، ونريد استثمار ثرواتنا المعدنية الكامنة لنزيد من الدخل القومى ونمكن الاسباب لانشاء صناعات رئيسية تفتح أبوابا جديدة للعمل وتساهم فى رفع مستوى المعيشة .

اننا نريد تحسين وسائل الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجية الصناعة المحلية ، وتيسير طرق المواصلات وتحسينها .

اننا نريد تقويم نظمنا المالية والتعليمية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والعامة الاخرى بحيث ننهض بجميع مقومات التنمية الاقتصادية .

نريد ذلك وكثيرا غيره ... والسبيل الى تحقيق ما نريد هو أن نبحث المشروعات المتعددة الصالحة لان تبلغ بنا تلك الاهداف، ونتخير منها أوفقها من حيث تحقيق التنمية المرجوة فى أقصر وقت وبأقل نفقة ، ونرتبها على أساس معايير موضوعية ثابتة فى خطة عامة موحدة ، شاملة لفترة معينة — خمس سنوات مثلا — بحيث تنفذ على مراحل سنوية تظهر ثمارها المحسوسة كل عام فى زيادة الانتاج والثروات .

ويدبر ما يلزم لتنفيذ هذه الخطة من اموال وترصد لها فى ميزانية مستقلة ، يكفل لها قانونها القدر الواجب من الاستمرار والاستقرار ، ويبعد بها عن المؤثرات السنوية الطارئة .

هذه المهمة الخطيرة .. مهمة اعداد خطة التنمية الاقتصادية ، يتعين أن يعهد بها الى هيئة فنية أعضاؤها ذوو كفاية ومقدرة وذوو حصانات وضمانات تكفل لعملهم الاستقرار اللازم له . ولعل خير وضع لها أن تكون هيئة مستقلة ملحقة برئاسة مجلس الوزراء ، ويعين أعضاؤها بمرسوم ويتفرغون لاعمالها ، ويطلب اليهم أن يتقدموا بخطة التنمية الاقتصادية فى خلال فترة معينة ستة شهور مثلا . وتصدر الخطة بقانون ولا يجوز الغاؤها أو وقفها أو تعديلها الا بقانون

وتخول الهيئة سلطة الرقابة على قيام الوزارات والمصالح الحكومية بتنفيذ ما يدخل فى اختصاصها من مشروعات كما تخول سلطة القيام هى ذاتها بتنفيذ بعض المشروعات الهامة لا سيما فى ميدان التنمية الصناعية ، فيكون لها فى سبيل هذا الغرض المبادأة بانشاء صناعات هامة تتحقق من الحاجة اليها سواء كان ذلك بمفردها أو بالمشاركة مع أفراد أو هيئات خاصة أو مع هيئات دولية — مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير — وتمنح سلطة عقد القروض واصدار السندات والقيام بسائر العمليات المالية اللازمة لتحقيق أغراضها من تنمية الاقتصاد المصرى .

وهكذا تستطيع هذه الهيئة أن تسد نقصا ملحوظا فى حياتنا الاقتصادية ، شأننا فيه شأن سائر الدول المتخلفة ، وهو حاجتنا الى مزيد من روح المبادأة بالمشروعات ومن المنظمين المتأهبين لاحتمال المخاطر اللصيقة بكل مشروع صناعى أو تجارى .

ذلك هو السبيل الى تنمية الاقتصاد القومى ليساير النهضة المجيدة التى بعثتنا الى النور ، فلنبادر الى سلوكه ولنعوض الاجيال الطويلة التى أضعناها فى التردد والتعثر والارتجال .

دكتور زكى هاشم



١٨ مليون جنيه دفعتها الحكومة لشراء القطن المسلم اليها

بلغ مجموع ما تسلمته الحكومة من القطن الكرنك فى الموسم الاخير ٦٦٣٢٥٠ قنطارا بسعر ١٢٥ ريالا . ومن الاشمونى نحو ١٠٠ ألف قنطار بسعر ٧٢ ريالا .

أي ان الحكومة دفعت ثمنا لمشترياتها من القطن هذا العام ١٨ مليون و ٣٢٫٢٥٠ جنيها .

لجنة دولية للتحكيم فى القطن

اجتمعت يوم ١٥ سبتمبر الحالى اللجنة الدولية للقطن فى مدينة لندن وقد مثل مصر فيها وفد برياسة الاستاذ على علوبة وأهم ما بحثته اللجنة فى هذا المؤتمر موضوع التحكيم الأجبارى على القطن المصرى وضرورة نقله الى الاسكندرية وضريبة الصادر من القطن ومدى انطباق قانون التسجيل عليها وتجديد اتفاقية درجة رطوبة القطن .

هذا وقد طالب الوفد المصرى بضرورة نقل التحكيم على القطن المصرى من ليفربول الى الاسكندرية وذلك للشكاوى العديدة التى تلقتها الجهات المختصة من اتحاد المصدرين ولقلة دراية الخبراء الانجليز برتب القطن المصرى ، واقترحت الحكومة المصرية تأليف لجنة دولية على غرار مجلس ادارة لاختبار الرطوبة من درجتى تحكيم .

محصول القطن الامريكى

أذاعت وزارة الزراعة الامريكية تقديرها الثالث عن محصول القطن الامريكى وقد جاء فيه ان المحصول يقدر بنحو ١٣ مليون و ٨٨٩ بالة .

تصدير كحول للخارج

وافقت وزارة التجارة والصناعة على السماح بتصدير ٣٥٠٠ طن من الكحول على أساس ان الانتاج المحلى يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى

٦١ ترخيص بحث واستغلال للمعادن

وقع وزير التجارة والصناعة ٦١ ترخيصا للبحث واستغلال الثروة المعدنية .

تيسير اجراءات الحجر الزراعى

قررت وزارة الزراعة تخفيفا للقيود المفروضة على الحجر الزراعى السماح بفرز الرسائل المستوردة والافراج عن كل ما يوجد نظيفا فيها فورا ، والسماح للمستوردين باعادة فرز الرسائل المصابة بمعرفتهم تحت اشراف وتوجيه الموظفين الفنيين ويفرج عن السليم منها .

وتدخين رسائل الفاكهة المصابة بحشرات موجودة بمصر والافراج عنها بعد عملية التدخين فورا . وتدخين ما يتحمل التدخين من الفواكه . مما هو مصاب بآفات ممنوعة والافراج عنه بعد عملية التدخين اذا ما اتضح موت الآفات بجميع أطوارها ، والافراج عن الفاكهة المصابة بحشرة فراش ثمار العنب والانارسيا .

٦٢٥ الف جنيه قيمة خفض أسعار المنسوجات الشعبية فى ٦ شهور

قدرت جملة التخفيض الذى تحملته شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من خفض سعر المتر من الخام والدبلان وبعض الاصناف الشعبية عشرة مليمات بنحو ٤٥٠ ألف جنيه خلال الستة شهور القادمة وقدرت جملة التخفيض الذى تحملته شركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار بنحو ١٧٥ ألف جنيها فى الستة الشهور القادمة .

وبذلك يبلغ مجموع الخفض ٦٢٥ ألف جنيه فى الستة الشهور القادمة .

وزارة التجارة تضع تقريرا عن الحالة الاقتصادية

أعدت ادارة التبادل التجارى بوزارة التجارة والصناعة تقريرا دقيقا عن حالة التجارة الخارجية لمصر فى خلال العام الماضي وقد تناول التقرير الحالة الاقتصادية فى البلاد بصفة عامة .

وقد تقرر طبع هذا التقرير وتوزيعه على الجهات المهتمة بالشئون الاقتصادية .

تنشيط السياحة والنهوض بها

اقتراح بانشاء مدرسة للفنادق

من أهم الاقتراحات التى تبحثها وزارة التجارة والصناعة الان لتنشيط السياحة فى البلاد ، تخصيص أسبوع للاحتفالات والمهرجانات والترفيه عن السائحين وسباق دولى بجائزة مغرية .

وانشاء مدرسة لتعليم صناعة الفنادق وتجميل المدن والاستمرار فى مكافحة التسول وتنظيم المرور والقضاء على الضوضاء

وبجانب هذا بعض المقترحات الاخرى الخاصة بتيسير أعمال التأشير على جوازات سفر السائحين والاكثار من المراكز السياحية والتوسع فى انشاء الفنادق وبخاصة الصغيرة فى المناطق السياحية وتحسين وتعبيد طرق المواصلات المؤدية الى المناطق الصحراوية .

الانتفاع بكهربة خزان أسوان فى الانارة وتوسيع مصنع السماد بالسويس لسد حاجة البلاد

رفعت مصلحة الصناعة الى وزير التجارة والصناعة مذكرة تشرح فيها الخطوات التى تمت نحو تنفيذ مشروع اقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب. وقد طالبت المصلحة فى هذه المذكرة أنه لا يجب ان تقرر وزارة الاشغال السياسة الواجب اتباعها للاستفادة من كهرباء أسوان فى الصناعات . اذ أن الواجب يقضى بأن تقوم وزارة التجارة والصناعة بذلك اذ أنها الجهة المختصة بتصنيع البلاد . هذا ويرى خبراء هذه المصلحة انه يجب أن تخصص الكهرباء المتولدة من خزان اسوان فى انارة البلاد .

على ان يوسع مصنع السماد بالسويس لانتاج جميع الكميات اللازمة لسد حاجة البلاد من السماد. وان يقام مصنع لانتاج الحديد والصلب بواسطة الافران العالية التى تعمل بالفحم . واستخدام الغازات المتخلفة من عملية اختزال الحديد فى انتاج السماد .

ايداع أسهم ضمان عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة

طلبت الادارة العامة للشركات من الشركات المساهمة تنفيذ أحكام المادتين الرابعة والعاشرة من قانون الشركات المساهمة وذلك بايداع أعضاء مجالس ادارتها أسهم الضمان لعضوية مجلس الادارة بأحد البنوك المعتمدة من وزارة المالية

على ان تكون هذه الاسهم مملوكة لاعضاء مجلس الادارة ملكية صحيحة وليس لها أي ورقة ضد يتعهد فيها عضو مجلس الادارة ببيع تلك الاسهم بأقل من قيمتها فى السوق .

التحقيق فى مصلحة مصايد الاسماك

كانت السياسة المرسومة للمحافظة على الثروة المائية تقضى بعدم زيادة تراخيص صيد السمك فى البحر الاحمر على ١٨ ترخيصا غير ان مصلحة مصايد الاسماك قررت فى السنتين الاخيرتين زيادة هذه التراخيص ٣٠ ترخيصا . ومنحت بعض الافراد والشركات عدد كبير من هذه التراخيص ولم يبقى لديها الا ثلاثة تراخيص . الا انها وافقت لبعض الافراد على شراء سبع مراكب صيد من ايطاليا فى الوقت الذى لم يتبقى لديها الا ثلاثة تراخيص . وقد احتج أصحاب هذه المراكب وطالبوا بتعويضهم أو منحهم تراخيص للصيد خاصة وانهم يتحملون مصاريف وجود هذه المراكب فى الموانى المصرية مبالغ كبيرة قدرت بنحو ٢٥ جنيها للمركب الواحد فى اليوم .

هذا وقد طلبت وزارة التجارة والصناعة من المصلحة التحقيق فى هذه الشكاوى لمعرفة المسئول عن الموافقة على استيراد هذه المراكب فى الوقت الذى لا يوجد لديها فيه الا ثلاث تراخيص .

تقدير لمحصول القطن العالمى

تتوقع اللجنة الاستشارية الدولية لشئون القطن بأن محصول القطن العالمى لموسم ٥٢ـ٥٣ سيكون نوعاما أقل من محصول الموسم الماضى الذى بلغ ٢٧ مليون و ٨٠٠ ألف بالة بما فى ذلك انتاج الصين والاتحاد السوفيتى .. وقد قدر محصول القطن الامريكى لهذا الموسم من جديد بحوالى ١٣ مليونا و ٩٠٠ الف بالة ، وكان التقدير السابق يزيد على هذا الرقم بحوالى ٨٥٠ الف بالة .

ويشير التقرير الى ان وفرة المحصول خارج الولايات المتحدة وخصوصا فى مصر وباكستان والهند وتركيا حيث ينتظر أن يسجل انتاج القطن رقما قياسيا ، ستعوض النقص فى المحصول الامريكى .

ويتوقع التقرير بأن محصول القطن المكسيكى سيكون أقل من الموسم الماضى بكثير .

تنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة

أعدت وزارة التجارة والصناعة مرسوما لتنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة ، نص على ألا يجوز استيراد المواد الغذائية أو بيعها أو عرضها للبيع أو تصديرها أو حيازتها بقصد البيع أو التصدير الا اذا كانت نسبة المادة المسمى بها الخليط تزيد على ٥٠٪ من وزنه الصافى ويجب ان يحمل الصنف بيانا باسمه مصحوبا بكلمة خليط أو ما يماثلها مع ذكر أسماء باقى المواد الاخرى المكون منها الخليط . على أن يعين وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع البيان المطلوب والمدة اللازمة لتصريف الاصناف المخالفة لاحكام هذا المرسوم والتى تكون موجودة وقت العمل به .

التموين تدفع ٥٠ جنيها لمحال بيع الخضر التعاونية

رأت وزارة التموين المساهمة فى خفض أسعار الخضر والفاكهة ، بأن تتحمل محال بيع الخضر التابعة للجمعيات التعاونية ، ويبلغ عددها ٧٤ محلا . كما تعهدت الوزارة بأن تتحمل تكاليف انشاء المحال التى ستنشأ قريبا حتى يبلغ عدد هذه المحال ٢٠٠ محلا فى القاهرة . فى حدود مبلغ ٥٠ جنيها فى الشهر علاوة على دفع الايجار الشهرى لهذه المحال .

الغاء مراقبة الغزل بالتموين وبعض الادوات الاخرى

استقر الرأى فى وزارة التموين على الغاء مراقبة الغزل والمنسوجات وادارة الخبراء وادارة التصدير والورق والصودا الكاوية . على أن تنشأ ادارة للبحوث الفنية والاسعار تتولى اعداد البيانات الدورية عن حالة الاسعار فى الاسواق .

والمنتظر نقل العدد الزائد من الموظفين الى الوزارات الاخرى التى نقلوا منها .

اقامة سوقين فى القاهرة لبيع الخضر للمحال التعاونية

استقر الرأى على أن تشرف وزارة التجارة والصناعة على السوقين اللذين قررت الجمعية التعاونية بمدينة القاهرة انشائهما فى حى العباسية والجيزة لبيع الخضر للجمعيات التعاونية .

وستقوم الوزارة بتعيين الموظفين والوزانين اللازمين لادارة هذين السوقين .

انشاء مصنع لانتاج الخيش ومساهمة باكستان فى تحويله

تبحث وزارة التجارة والصناعة الآن فى مشروع لانشاء مصنع كبير لانتاج جميع احتياجات البلاد من أكياس الخيش على أساس أن تقوم الباكستان بالمساهمة فى اقامة هذا المصنع والتعهد بتصدير ما يحتاجه من الجوت الخام الذى يغزل وينسج فى مصر .

والمعروف ان الهند هى أكبر دولة محتكرة صناعة غزل ونسج الجوت وانتاج مختلف أكياس وعبوات الخيش

معدل انتاج أردب القمح من الدقيق

أسفرت التجارب التى أجراها عميد كلية الزراعة على طحن القمح الروسى والقمح الأسترالى على ان معدل انتاج الاردب من القمح يتراوح بين ١٠٦ و١٠٧ أقة دقيق فى أردب القمح . والمعروف ان معدل انتاج الاردب المعمول به الان هو ١٠٤ أقة فى الاردب

تراخيص لفتح فنادق سياحية

تعنى وزارة التجارة والصناعة الان ببحث اقتراح باصدار تشريع خاص لتنظيم صناعة الفنادق وتشجيع المصريين على استغلالها . بحيث يكون الترخيص بافتتاح فندق أوبنسيون من اختصاص مصلحة السياحة .

مخازن المواد والمهمات

نظامها . محاسبتها . رقابتها .

تمهيد

نتناول في هذا البحث المتسلسل موضوع مخازن المواد والمهمات . فنتكلم عن أهم نواحي المحاسبة التي تتعلق بها ، وكذلك نتناول نواحي ادارة الاعمال وأنظمة تمويلها والصرف منها وجرد محتوياتها .

والمخازن التي نقصدها هي مخازن المواد الاولية Raw Material التي تدخل في الصناعة وتصرف تباعا لعملية الانتاج ومن باب التجاوز فهي تحوي أيضا بعضا من المواد التي لاتدخل دخولا مباشرا في عملية الصناعة ذاتها — وذلك مثل ادوات الصيانة والنظافة والادوات الكتابية والمطبوعات . الا ان هذين النوعين من المواد قديكونا خاضعين لنظام آخر يقضي باحتساب ثمن مايشترى منهما أولا بأول على مصروفات المؤسسة فور الشراء على أن تجرى عملية تسوية في المصروفات الشهرية Spreading of Expenses حيث تتحمل مصروفات كل شهر نصيبا متساويا منها مع باقي الشهور

الا أن هذه المخازن لايجب ان تشمل بأى حال من الاحوال البضاعة تامة الصنع Finished Articles وهي التي تم صنعها واعدادها وتصبح معدة للبيع او للتسليم . فأن لمثل هذه المخازن في المؤسسات الصناعية وكذلك لحركة العمل في المؤسسات التجارية — نقول ان لمثل هذه المخازن انظمة وقواعد تميل الى البساطة وشئونها الحسابية ليس فيها تعقيد كبير

أهمية الموضوع

ومما يؤسف له حقا الا يحظى موضوع المخازن — في حالات كثيرة — بما يجب ان يحظى به من الاهتمام الكافي من ادارة المؤسسات الصناعية وقد يبالغ البعض في التقليل من شأن هذه المخازن فيعتبر أن كل المصروفات التي تتكبدها المؤسسة لتنظيم المخازن ورقابتها من قبيل المصروفات غير المنتجة Unproductive Expenses أي انها مصروفات لا فائدة منها فيأخذون في ضغطها وفي حذف الكثير من بنودها فاذا بهم يصطدمون — بعد قليل — بحالة مريرة الا وهي اضطراب شئون العمل بالمؤسسة وتعرضها للخطر .. وفي مقابل هذا يمكن لنا بكل اطمئنان وثقة ان نقرر ان تنظيم المخازن هو دائما احدى دعامات نجاح المشروعات الصناعية واطراد تقدمها .

لزوميات النظام المحاسبي للمخازن
Stores-Acconting Systm

والواقع ان رقابة المخازن في المؤسسات الصناعية لايجب ان يقل شأنا عن رقابة حركة النقدية بها بل نرى انه يستأهل من ادارة المؤسسة عناية ويقظة فائقة . ذلك انها عملية فنية تتطلب خبرة خاصة وتستلزم درجة عالية من الكفاية الفنية . ونورد فيما يلي لزوميات امساك حسابات منتظمة لهذه المخازن تستند على اساس محاسبي سليم .

١ — الرقابة المالية على محتويات المخزن وذلك عن طريق رقابة المواد ذاتها

٢ — الحكم بدقة على كفاية القائمين بعملية تمويل المخزن (المشتريات) وعلى القائمين بشئون المخزن ذاته (امناء المخزن) وكذلك على مدى أمانتهم

٣ — امكان معرفة كمية وقيمة ماتحويه المخازن من مواد ومهمات في أى وقت من اوقات السنة المالية دون الحاجة لاجراء جرد فعلي كامل للموجودات مع تقويم قيمتها بالطرق المعتادة .

٤ — امكان تحديد الكميات الدنيا لكل صنف التي يتعين عند بلوغها شراء كمية جديدة منه

٥ — امكان الاستفادة من تطبيق مبادىء محاسبة التكاليف — ومن المعروف ان من أهم شروط محاسبة التكاليف هو وجود نظام محاسبي سليم للمخازن .

فوائد النظام

تلك هي اللزوميات الاساسية التي تحملنا على التمسك بامساك حسابات منتظمة وعلى أسس عملية سليمة للمخازن . فاذا ماتم هذا على الوجه الاكمل امكن لنا تحقيق الفوائد الجليلة الاتية :

أولا — معاونة ادارة المؤسسة : تصبح المخازن — كقسم هام مستقل من أقسام المؤسسة — عونا أكيدا لادارتها في تسيير دفة الشئون فيها مع توفر شرطي الكفاية Efficincy والاقتصاد المنشود Optimum Economy — وهو غير التوفير بطبيعة الحال فالتوفير قد يعود على المؤسسة بأوخم العواقب كما لو اشتريت المواد رديئة الصنف فتضار حركة الانتاج ضررا بليغا .

ثانيا — منع الاخطاء والتلاعب : ان وجود مثل هذا النظام الدقيق الذي سنتكلم عنه في ثنايا البحث يسهل كثيرا عملية اكتشاف الاخطاء وتمنعها . ويجدر بنا ان نشير — في هذا الموضع بالذات ، الى ان بعضا من رجال الاعمال النابهين اصبحوا يؤمنون ايمانا كبيرا بفائدة امساك نظام محاسبي سليم للمخازن . وهم يعلمون تمام العلم ان مصروفاتهم في هذه الناحية — مهما بلغت — فهي تقل عما يمكن ان يحدث من تلاعب لو لم يكن هذا النظام السليم متبعا .

ثالثا — الواعز المعنوي : ويأتي بعد ذلك مباشرة الواعز المعنوي الذى يفرضه مثل هذا النظام الدقيق على موظفي المؤسسة جميعا وعلى موظفي المشتريات والمخازن بصفة خاصة .

فهم يعلمون تمام العلم ان اقل انحراف منهم عن الطريق السوى سيكتشف أمره سريعا وتكون عاقبته وخيمة عليهم .

رابعا ـ مصير المــواد المشتراه : الاطمئنان التام الى مصير المــواد المشتراه فى اى وقت مــن الاوقات **فهى اما** ان تكون موجودة بالمخزن ـ بموجب دلائل قاطعة كرصيدها فى الــكارتات وكابمكان جــردها والتحقق من وجودها فعلا ، **واما ان** تكون صرفت لعملية الانتاج بموجب دلائل قاطعة ايضــا كأذون الاستلام الموقع عليها من قسم الانتاج ثم بعــد ذلك من رقابة عملية الانتاج ذاتها .

خامسا ـ التوالف : امكان معرفة سبب التوالف الحادثة فى الانتاج . وهل ترجع الى اهمال العمال ، ام الى تلف الالات أم الى رداءة المـــــواد المشتراه . وعلى ضوء هذا يمكن علاج الموقف

سادسا ـ توافر الاصناف : ان هذا النظــــام يضمن توافر كافة اصناف المواد الاولية فى المخزن وفى كل وقت حسب حاجة الانتــاج . وبذلك لاتتعرض عملية الانتاج لاى عطل فى هذه الناحية . بنفاد بعض المواد فجأة مع تعذر التمويل السريع لاى سبب من الاسباب وفى هذا ضرر بليغ عــلى المؤسسة . ونذكر ان الشراء المتقطع وبكميات صغيرة وفى ظروف غير ملائمــة يضر المؤسسة ضررا كبيرا .

سابعا ـ عدم زيادة المخزون عن الحاجة : وفى مقابل هذا فان النظام نفسه يكفل عدم تعرض المؤسســة للاحتفاظ فى مخازنها بكمية كبيرة من صنف معين تزيد عن حاجــة العمل . فان فى ذلك تعطيلا لرأس المال المستثمر حيث يكون محبوسا فى هذه الاصناف التى لاتستفيــد المؤسسة منها كما يجب . فضلا عما فى ذلك من تعريض بأموال المؤسسة للخطر اما بتلف الصنف **او** بهبــوط اسعار السوق هبوطا عاما .

ثامنا ـ موسمية الانتاج Seasonality

ان هذا النظــام يكفل ان تتبع المؤسسة حركة الصرف لكــل صنف من محتويات مخازنها كميــة وتاريخا . ومن هذا التتبع يمكــن معرفة هل يخضع الصنف لمــوسمية التمويل ؟ وهل يخضع لموسميــة الصرف للانتاج ؟ وعلى أساس هذه الدراسة يمكن تحديد الكميات الدنيا والقصوى لكل من فترتى النشــاط Boom والكساد Slump

تاسعا ـ موردى الاصناف : ان هذا النظام يتطلب دراسة خاصــة للسوق ، ويتطلب دراسة خاصــة لافضل طرق وظروف الشراء لكــل صنف . ومن هذه الدراسة يمكن معرفة احسن موردى كــل صنف ويمكن حينذاك عقد الاتفاقات معهم بما يكفل تحقيق افضــل شروط الشراء .

عاشرا ـ تكرار الشراء : كثــيرا ماتتعرض المؤسسة التى لاتتبع نظاما دقيقا لمخازنها الى تكرار شراء صنف معين او أكثر بطريق الخطأ . لكن هذا النظام يكفل عدم حدوث مثــل هذا ، ذلك ان طلبات الشراء تقيد فى دفتر خاص بها تبين فيه كمية المطلوب شراؤه مع اسم المورد ، .. ، ... وبمجرد اتمام الشراء تسدد خانات هذا الدفتر .

حادى عشر ـ الجرد : ان هــذا النظام يقلل كثيرا من ضرورة اجراء جرد فعلى شامل متعدد خلال السنة فالمعروف ان عملية الجرد الفعــلى الشامل عمليـــة مجهدة وتتطلب مصروفا خاصا كما انها تتطلب وقتا طويلا وقد يتعطل فيهـــا العمل فى بعض نواحيه . والنظام الدقيــق يكفل تطبيق مبادىء الجرد المستمر Perpetual inventory ويكتفى فى هذه الحالة باجراء اختبــارات مفاجئة Surprise Tests متعــددة لبعض الاصناف فى كــل مرة . ويستحسن انتقاء هــذه الاصناف بحيث يتم جرد كل صنف مرة واحدة على الاقل خلال العام .

ثانى عشر ـ التأمين : اصبـــح التأمين من لزوميات الحياة الاقتصادية الحديثة . وتجــرى المؤسسات الصناعية عــلى تأمين محتــويات مخازنها على أساس متوسط قيمــة المخزون خلال العام ويسمى التأمين الاشتراكى Average insurance

ومن الاهمية بمكان تحديد هــذا المتوسط تحديدا دقيقا يتمشى والحقيقة والا تعرضت المؤسسة لاحد الوضعين الآتيين وفى كل منهما ضرر اكيــد عليها :

الوضع الاول : ان تحدد هــذا المتوسط بطريق الخطأ بحيث يقــل عن الحقيقة . وفى هذه الحالة تكون مؤمنة بأقل من الواجب Under-Insured

ويطلق ايضا على هذا الوضــع تعبير آخر الا وهو Co-insured ومؤداه ان المؤسسة تكــون قد اشتركت مع شركة التأمين فى التأمين على المحتويات : الشركة الاخيرة بقيمة بوليسة التأمين ، والمؤسسة الاولى بالمبالغ الزائدة عن قيمة التأمين والتى تمثل قيمة الزيادة فى الموجــودات الحقيقية فاذا ما حدث حــريق فان شركة التأمين تدفع التعويض ـ لا على اساس الخسارة الحقيقية ـ بل على اساس النسبة والتناسب .

مثال توضيحى : نفــرض ان المتوســط الذى حــددته المؤسسة لمحتويات مخزنها هو ١٠٠٠٠ جنيه وان الحريق شب حينما كانت قيمة الموجودات (طبقا للدفاتر) ١٥٠٠٠ جنيه وان قيمة الخسارة الفعليــة بلغت ٦٠٠٠ جنيه فان التعــويض يدفع على اساس

٦٠٠٠ × ١٠٠٠٠ على ١٥٠٠٠ = ٤٠٠٠ جنيه

وفى هذه الحالة تخسر المؤسسة ٢٠٠٠ جنيه

وحجة شركة التأمين واضحة فى هذه الحالة . فان المؤسسة أمنت على ١٠٠٠٠ جنيه فقط من محتــويات مخزنها ولم تؤمن على الباقى . وبما انها فقدت خمسى مخزنها (٦٠٠٠ : ١٥٠٠٠) فان شركة التأمين تدفــع خمسى البوليسة (٤٠٠٠ : ١٠٠٠٠)

الوضع الثانى ـ ان تحدد المؤسسة هذا المتوسط ـ عن طريق الخطــأ أيضا ـ اعلى من الحقيقة ـ فتكون فى هذه الحــالة Over-insured وتتحمل اقساط تأمين عاليــة دون مبرر حيث انه فى حالة حدوث حريق لن يصرف لهـــا **الا التعــويض عن** الخسارة الفعلية بغض النظر عــن البوليسة المرتفعة

مثال توضيحى ـ نفرض فى المثال السابق ان محتويات المخزن كانت ٧٥٠٠ فقط . فان التعويض يصرف على أساس ٦٠٠٠ جنيه وهى قيمة الخسارة الفعلية وتكون المؤسســة قد تحملت رسم تأمين على مبلغ ٢٥٠٠ جنيه (١٠٠٠٠ ـ ٧٥٠٠) دون اى مقابل .

هذه هى الفــوائد الجليلة التى يمكن الافادة منها اذا ما اتبعنا نظاما محاسبيا لمخزن المواد والمهمات

يتبع **موسى حقى**

ماجستير فى التجارة

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطــــورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عنـــد شـــقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها عـــلى أساس واقعى سليم

أزمة البترول الايرانى

نشر المستر ســـتوكس الوزير السابق فى الوزارة العمالية فى الاسبوع الماضى خطـــابا فى جريدة التــايمز اللندنيـــة أثار ضـــجة فى الدوائر البريطانية ، اذ تطـوع فيــه ببسط وجهة النظر الايرانية فى مسألة تأميم البترول وطالب حكومة المحافظـــين بتغيير سياستها وحل الازمة بسرعة حتى لا تخسر بريطانيـــا صداقة ايران ! ولما كان هذا الخطاب يحتوى على بيـــانات على جانب كبـير من الاهمية فى هـــذه القضية التى تهم الشرق الاوسط لذلك ننقل لقرائنـــا ترجمة حرفية لبعض فقراته :

« هل يعـــرف الرأى العـــام البريطانى أن نصيب كل من العراق والكويت فى أرباح البترول أكبر بكثير من نصيب ايران ؟ (برغم تفـــوق الانتاج الايرانى تفوقا كبيرا) فنصيب الكويت مثلا كان فى العام المـاضى ٣٠ مليون جنيه فى حـــين كان نصيب ايران حوالى ١٦ مليون جنيه وذلك بعد أن استحوذت الحكومة البريطانية على ٥٠ مليون جنيـــه ضرائب من شركة البترول الايرانى (غير نصيب الحكومة فى الارباح بصفتها اكــبر المساهمين فى الشركة) .

« ثم ان تكاليف انتـــاج البترول الايرانى ضـــئيلة حتى أنه يمكن تصديره وبيعه فى الولايات المتحـدة الامريكية نفسها بأسعار أرخص من تكاليف الانتاج هناك ؟ (ورغم هـــذا كانت الشركة تبيع البترول للايرانيين بسعر التصدير الامريكى) .

« ان الايرانيين يمارسون حقهـم الديمقراطى فى تأميم صناعة البترول فى بلادهم » .

« وان الايرانيـــين لم يقطـعوا المفاوضات وانما نحن الذين قطعناها »

واذا كان الوزير البريطانى السابق قد وجد من المصلحة نشر هـــذه الحقائق فاننا نضيف اليها حقـــائق أخرى عن أسباب الازمة حتى يفهم الرأى العام القضية الايرانية فهمـــا صحيحا .

اشترت الحكومة البريطانية سنة ١٩٢٣ كثيرا من أسهم شركة البترول الايرانية عندما وجـدت أن صناعة البـــترول فى ايران تبشر بمستقبل زاهر وان الشركة تتمتع بنفوذ واسع فى البـــلاد . فأصـــبح للحكومـــة البريطانية ٥٢٪ من الاصـــوات فى الشركة وقد انتقدها بعض أعضـــاء البرلمان البريطانى متهمينها بانتهـــاج سياسة اشتراكية فى هذا الصدد .

وقد رد على هـــذه الانتقادات وزير البحرية المستر تشرشل حينـــذاك وأكد للبرلمان أن شراء الاسهم لا يغير من العـــلاقة القـــوية بين الشركة والحكومة التى تقوم منذ زمن بعيد بل يزيدها وان اتفاق الطرفين على تعويض السفن الحربية البريطانيـــة بالبترول الرخيص « قد وفر عـــلى البحرية مبلغ ٤٠ مليون دولار خلال الحـــرب العظمى وحـــدها » ! وقد استمر الاتفاق بين البحرية البريطانية والشركة أربعين عاما زودت فيهـــا الشركة البحرية البريطانية بالبترول بأسعار بين ٣٠ و ٤٠ سنتا للبرميل بينما تراوحت أسعار الســـوق بين ٩٠ و ٤٣ سنت خلال هذه المـدة .

ولا يخفى ما فى هـــذا من اجحاف للمصالح الايرانية اذ بينما استفادت الحكومة البريطانية من شراء البترول الرخيص حرمت الحكومة الايرانيـــة من الارباح التى كانت تعود عليها لو أن ذلك البترول بيع بأسعار السوق .

وقد قدرت الجهات الرســـمية الايرانية ايرادات الشركة الفعليـــة فى الاربعين سنة الماضية بحوالى ٥٠٠٠ مليون دولار فى شكل ضرائب عـــلى دخل الشركة ونصيب فى الارباح !

ونصيب الحكومة الايرانية هـــذا فى الارباح لا يتجاوز ١٥٪ من ايرادات الحكومة أو حوالى ٤٪ من الدخـــل الاصلى . وليست هـــذه بالنسب المرتفعـــة ولو أن صـــادرات البترول لها أهمية كبرى فى دخـــل ايران من الصرف الاجنبى . وعلى كل حال فان أقصى ما يمكن ان يعـــود على ايران من ضرر من توقف صادراتها

انتاج البترول فى الشرق الاوسط

السنة	مصر	ايران	المملكة العربية السعودية	الكويت	العراق	مجموع الانتاج العالمى
١٩٤٧	١٣٣٢	٢٠٤١٨	١٢٣٠٠	٢٢٠٠	٤٤٧٨	٤١٣ر٥٠٠
١٩٤٨	١٨٨٩	٢٥٢٦٩	١٩٢٦٠	٦٤٠٠	٣١٥٣	٤٧١ر٥٠٠
١٩٤٩	٢٢٦٦	٢٧٢٣٥	٢٣٤٧١	١٢٣٧٨	٣٨٤٥	٤٦٩ر٣٠٠
١٩٥٠	٢٥٩٣	٣٢٢٥٨	٢٦١٩٧	١٧٢٩١	٦٢٥١	٥٢٣ر٦٠٩
١٩٥١	٢٣٢٤	١٦٤٣١	٣٧٩١٢	٢٨٢٢٦	٨٢٥٤	٥٩٣ر٦٩٧

من البترول هو أنهـا ستضطر الى التضييق فى الاستيراد الى أن تقتنع بريطانيـا أن ايران جادة فى مسألة التأميم ولا تقبل أية مساومة فى هذا الشأن ويبـدو من خطاب المستر ستوكس ومن العروض التى تقدمت بها بريطانيـا مع أمريكا أخيرا أن العقلية الانجليزية قد أصابها شىء من التغيير فى الاتجاه الصحيح .

ويجب ألا ننسى أن البـترول الايرانى له أهمية استراتيجية خاصة للعالم الغربى .

فالآبار الايرانية تحتوى على أكثر من بليون طن من البترول الرخيص أى ١٠ ٪ تقريبا من البترول العالمى . ومصنع التكرير فى عبدان يعد من أكبر المصانع فى العالم اذا يقوم بتكرير ١٨ ٪ من البترول فى نصف الكرة الشرقى .

وقد أوضح الدكتور مصدق فى الاسبوع الماضى أربع مطالب لايران :

١ ــ أن تدفع الشركة ديونها الى ايران والفوائد عليها .

٢ ــ أن تدفع الشركة تعويضـا لايران نظرا لما تقوم به من مجهودات لعرقلة صادرات البترول .

٣ ــ أن تدفع الشركة رسـوم الانتـاج والضرائب الاخرى فيمـا يختص بالبترول الذى يباع للسلطات العسكرية البريطانية .

وان الامل كبير الآن فى أن تصـل ايران قريبا الى اتفاق مع بريطانيـا يصون المصالح الايرانية ويضمن لهـا تسويق منتجاتها ، اذ واضـح أن الازمة الحاليـة ليست فى صـالح بريطانيا كما أنها ليست فى صـالح ايران .

انتاج البترول فى العراق

يظهر أن انتاج البترول العـراقى قد أصيب أخيـرا بنكسة مؤقتـة نتيجـة مصاعب فنيـة فى تشغيل الانابيب التى تنقل البترول فانخفض الانتاج الشهرى فى يولية المـاضى الى ١ر١ مليون طن بينما كان ٥ر١ مليون طن قبل ذلك . وينتظر أن يعـود الانتاج الى الانتعـاش مرة أخرى فى المستقبل القريب .

عجز الميزان الحسابى فى الباكستان

بلغ العجـز فى الميزان الحسابى الباكستانى فى الربع الثانى من سنة ١٩٥٢ ٢٥٠ مليون روبية بالمقـارنة ب ١٠٠ مليون روبية فى الربع الاول وقد اضـطرت الحكومـة لذلك أن تضيق فى الواردات حتى يعود الميزان الحسابى الى التـوازن . ويقضى النظام الجديد بتحديد الواردات من المنسوجات من اليـابان وايطاليـا وانجلترا ، وينتظر أنتوفر الباكستان نتيجة لهذه الاجراءات حـوالى ٤٠٠ مليون روبية من الصرف الاجنبى .

مصنع جديد لتكرير البترول

قررت حكومـة كينيا بافريقيـا الشرقية أن تضـع مساحة قـدرها ٢٢٠٠ فـدان تحت تصرف شركات البترول الانجليزية لانشـاء مصـنع جديد للبترول . وتقدر تكاليف هذا المصنع بحوالى ٧٠ مليون جنيـه . والغـرض من انشائه هو توفـير المنتجات البتروليـة لاغراض الدفاع خصوصا فىالشرق الاوسط والمحيط الهندى .

اتفاقية زيت جديدة

أعلن أخيرا أنه تم عقد اتفاقيـة جـديدة بين شـيخ قطار وشركة البترول التى تسـتغل آبار البترول هناك وبمقتضى هـذا الاتفاق الجديد سـيحصل حاكم قطار على نصف الارباح الناتجة من استغلال الشركة بدلا من النسبة التى كانت محددة من قبل بمقتضى عقد الامتياز السابق . وقد كان الباعث للشركة على القيـام بهذه المفاوضات لانهاء الانفاق عـلى الشكل الذى انتهى ما هو سـار الآن فى جميع بلدان الشرق الاوسط حيث تقسم الارباح مناصـفة بين الحكومة .والشركة صاحبة الامتياز ــ وامتياز هذه الشركة مدته ٧٥ عاما بدأ منذ سنة١٩٣٥ ومساحة حقولها ٤ آلاف ميلا مربعا فى جنوب شرقى البحرين . ويقوم على نقل البترول خط أنابيب طوله ٢٣ ميلا ينقـل الزيت من حقول دخان الى الساحل الشرقى من قطار .

مشاريع الكهرباء فى تركيا

قررالبنك الدولى للتعمير والانشاء المساهمة فى تمـويل المشاريع الـتى تنوى تركيا تنفيذها الخاصة بانشاء محطة لتوليد الكهرباء لمنطقة سيحان فى جنوب تركيا . ويعد انشاء هذه المحطة أمرا جوهريا بالنسبة لهـذه المنطقة التى تعد من أهم المنـاطق الصناعية والمناجم .

وهذا المشروع ضمن سلسلة من مشاريع الكهرباء فى تركيا التى سوف تتكلف حوالى ٥٠ مليون جنيه ومن ضمنها مشروع بشرق تركيا يخـدم مساحة كبيرة تحتوى على منـاجم للنحاس والـكروم وهى المعـروفة (بمناجم ارجانى وجلمان) وتروى كذلك وادى العلا وهو أهم منطقـة خصبة تزرع فيها القطن والحبـوب وغيرها من المشاريع الاخرى ويبـلغ عددها عشرة .

انتاج الغزل والمنسوجات فى بعض بلدان الشرق الاوسط

	١٩٣٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
مصر :					
غزل القطن (بالطن)	١٣	٣٣	٣٣	٣١	٣٢
منسوجات قطنية (بملايين الامتار)	٦٥	١٥٦	١٥١	١٥٧	١٧٤
منسوجات صوفية (بالطن)	—	١	٢	١	١
غزل حرير صناعى (بالطن)	—	—	١	٣	٤
لبنان :					
غزل القطن (بالطن)	١	٦	٥	٢	٢
سوريا :					
غزل القطن (بالطن)	١	٢	٤	٥	—
منسوجات قطنية (بملايين الامتار)	١	١٤	٢١	٢٢	٢٢
تركيا :					
غزل القطن (بالطن)	١٦	٢٩	٣٠	٣٠	٢٨
منسوجات قطنية (بالطن)	١٥	٢٠	٢١	٢٢	—
غزل صوف (بالطن)	٣	٧	٨	٧	٦
منسوجات صوفية (بالطن)	٣	٦	٦	٤	—

واجب الخبير

فى حالات رفض الدفاتر

(تابع ماقبله)

– ٣ –

عدم تسجيل الدفاتر أو تنمير صفحاتها

وقد كانت هذه الحجة من الحجج الاساسية فى نظر موظفى مصلحة الضرائب لرفض الدفاتر وعدم اعتمادها . وقد يكون لهم بعض العذر فى ذلك خوفا من ان ينشىء الممولون دفاترجديدةلغرض الضرائب ليس الا ، يدونون بها ما يرونه كفيلا بعدم وفائهم حصة الدولة فى ارباحهم

الا أن هذا السبب لا نراه وحده كافيا لرفض الدفاتر ، فقد تكون هناك قرائن أخرى تثبت وجودها فى التواريخ المقيدة بها كتأشيرة أحد موظفى الحكومة المختصين نتيجة لتقديم الدفاتر فى احدى القضايا أو لموظفى التموين او التسعيرة أو الخبراء أو رجال البوليس أو غير ذلك .

ونعتقد أن هذا النقص نقص شكلى لايعيب جوهر الدفاتر او يدعو الى رفضها مادامت لم تقم قرائن اخرى تهدمها او تثبت عدم امانتها . وقد جاءت احكام المحاكم مؤيدة لذلك فحكمت محكمة النقض بحكمها الصادر فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ بأن عدم التأشير على الدفاتر التجارية من المأمور القضائى لايسمح وحده باستبعاد الحسابات الواردة بها جملة باعتبارها غير صحيحة أو بلا قيمة فى القانون واستبدالهابتقدير تقريبى فى أساسه كما أنها قضت بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ بأنه « لايلزم حتما ان تكون الدفاترالمنتظمة مؤشرا عليها ، بل كل مايلزم هو أن تكون ممسوكة بانتظام كاف .. »

وحكمت محكمة اسكندرية المختلطة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ بأنه لايجوز لمصلحة الضرائب وبجرة قلم انترفض الدفاتر لعدم كونها مسجلة أو منمرة الصفحات . وان ترتب على هذا الرفض اهدار كل قيمة لدفاترالممول ومستنداته . ولهذا فالدفاترالتجارية يمكن ان تكون لها حجيتها فى الاثبات ولو كانت غير مسجلة او منمرة الصفحات وبالاخص اذا كانتممسوكة بدرجة معقولة من الانتظام ووجدت قرائن اخرى تؤيدها او لم يقم الدليل على عدم صحة ماورد بها أو احتوائها جميع معاملات التاجر .

كما قضت محكمة المنصورة فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ ومحكمةالاستئناف الاهلية فى نوفمبر سنتة ١٩٢٥ بأنه اذا لم تستوف الدفاتر الشروط المطلوبة كترقيم الصحائف ووضع امضاء المأمور على كل صحيفة .. الخ، أمكن اعتبارهامجرد قرينة وعنصرا ذا قيمة فى الاثبات اذا كانت خالية من التحشير بين السطور والكشط والبياض . وهذه القرينة يمكن تعزيزها بالشهادة أو بمستندات أخرى مقدمة فى الدعوى ليكون القاضى اقتناعه من هذه الادلة مجتمعةويبنى عليها حكمه .

ذلك كله بالاضافة الى أن المادةالتى أوجبت التنمير والتسجيل هى المادة ١٤/١٥ من القانون التجارى . فى حين ان قانون ضرائب الارباح التجارية والصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى مادته ٤٧ قد نص على ربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته ولم ينص بهذا القانون على تحديد هذه الاوراق والحسابات وهل يلزم لاعتمادها ان تستوفى الشروط الواردة فى المادة ١٤ــ١٥ تجارى أم لا . بل ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاصة بالضريبة الاستثنائية لم تشر الا الى المواد ١١/١٢،١٢/١٣، ١٣/١٤ تجارى بصدد الدفاتر التى رأت هذه اللائحة اعتبار ماورد بها حسابات منتظمة ، وبذلك يكون قانون الضرائب على الارباح التجارية والصناعية ، وقانون الضرائب الاستثنائية لم يشترطا لانتظام الحسابات ماذكرته المادة ١٤/١٥ تجارى وهى الخاصة بالتنمير والتسجيل .

تحرير الدفاتر بلغات أجنبية

رأت المصلحة فى بعض الحالات وأخيرا ، من أجل ذلك السبب رفض الدفاتر ارتكانا الى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ والذى يقضى بأنه « يجب ان تحرر باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحررات التى يكون لمندوب الحكومة أو لمجالس المديريات أو الهيئات البلدية حق التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو الرخص .

وكل مخالفة لهذه الاحكام يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه ، وتحدد المحكمة للمخالف مهلة لاتتجاوز ثلاثة أشهر لتنفيذ ماأوجبته المادة الثانية من هذا القانون ، فاذا انقضت المهلة ولم يقم بتنفيذ ذلك عوقب بالحبس لمدة لاتزيد على ستة أشهر ،وبالغرامة من خمسين جنيها الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . فاذا وقعت الجريمة من احدى الشركات أو أحد المحال التجارية أوالصناعية رفعت الدعوى العمومية على مدير الشركة أو صاحب المحل أو مديره أو الشخص المشرف على العمل .

ومضمون هذا النص أن كافة المنشآت التجارية والصناعية التى تعمل فى مصر أو تخضع لقوانينها من حيث الاطلاع على دفاترها ،يجب عليها أن تمسك هذه الدفاتر باللغة العربية . اذ أنها جميعها خاضعة لضريبة الارباح التجارية والصناعية.

ونحن نرى ان مصلحة الضرائب ليست محقة فى رفض الدفاتر المحررة باللغات الاجنبية على طول الخط .

اذ أنه يجب التفرقة بين الدفاتر التي كانت ممسوكة قبل صدور هذا القانون وتلك التي أمسكت بعده ·

فما كان منه ممسوكا قبل صدوره ، ليس من حق المصلحة اصلا رفضه حيث لم يكن هناك الزام على التجار بامساك دفاترهم باللغة العربية · أما ماكان منها ممسوكا بعده باللغات الاجنبية ، فنرى ان حق المصلحة في رفضه ليس مطلقا من كل قيد · حقيقة ان هذا القانون قد أوجب على التجار امساك دفاترهم باللغة العربية، الا أنه لم ينص على رفض الدفاتر التي لاتحرر بها ، وكل ماذكره هو اعتباره عدم امساكها بها مخالفة يعاقب عليها مرتكبها بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتين · وأكثر من ذلك فقد أعطى القانون للمحكمة الحق فى منح المخالف مهلة ثلاثة أشهر لتحرير دفاتره باللغة العربية ، فاذا لم يحررها رغم ذلك ، عوقب أيضا بالغرامة أو بالحبس ولم يعاقب برفض الدفاتر ·

ويتفرع من ذلك ان من أمسك دفاتره باللغة الاجنبية حتى بعد صدور هذا القانون ، وقدم معها ترجمة لها باللغة العربية ، وكانت هذه الدفاتر مستوفية من حيث الانتظام ومطابقة لنصوص القانون العام أو مما جرى عليه العرف وتمثل حقيقة نشاط الممول ، تعين على المصلحة والخبير الاخذ بها · ولا يمكن ان يقال بأن الترجمة ستعمل فى وقت متأخر بعد تاريخ العمليات المقيدة بالدفاتر ، اذ ان نص القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٢ صريح فى اعطاء الممول مهلة للترجمة بعد وقوع المخالفة ، وهى لاتقع فعلا الا بعد تقديم الدفاتر الى من نص عليهم القانون للاطلاع عليها ، ذلك الاطلاع الذى يقع قطعا بعد تحرير الدفاتر الاصلية ·

ولهذا كله فاذا قدم الممول للخبير دفاتره المحررة بلغة أجنبية ، فعلى الخبير ان يطلب منه ترجمتها طبق الاصل وحرفية وتقديمها اليه بالتالى، وعلى الخبير ان يتحقق من صحة هذه الترجمة بكل الوسائل التى تروق له· وليس فى نصوص هذا القانون مايفيد وجوب الترجمة بمعرفة شخص رسمي بل انه ترك للممول وحده تنفيذ ذلك·

يتبع

ت ٠ ١ ٠

شخصيات اقتصادية

عبدالحميد عبدالحق



قصير القوام وان كان انيق الهندام يطالعك فتحسبه حديث عهد بالحياة العملية فان حدثك اعجبك منطقه وتفكيره وارضاك تدبيره وتقديره ، هادئ الاعصاب متئد فى كل مايبدو منه ، شديد الاعتماد على القدر الى حد قد يعتبر تواكلا

ذكى حاضر البديهة سريع الخاطر وهو فى الوقت نفسه كثير النسيان ينسى حافظة نقوده او يترك حقائبه فى سيارة الاجرة ليدخل الفندق — واذكر انه فعل ذلك فى فندق ونتر بالاس بالاقصر وقد نسى حقائبه فترة والسائق يبحث عن صاحب الحقائب والفندق لايهتدى له لانه لم يهتم بهذا الشأن العابر التافه — ثم هو فى الوقت نفسه يذكر الوقائع والحوادث منذ سنوات وسنوات يقصها بنصوصها دون تحريف

وقد يبدو مشغولا عنك حين تحدثه وذلك لانه مشغول بالتفكير العميق فى شأن آخر يندمج فيه اندماجا حتى ليكاد ينساك او ينسى نفسه ثم يستأنف حديثه معك فتجده أذنا صاغية وروحا واعية

تخرج عام ١٩١٨ من كلية الحقوق واشتغل بالمحاماة حتى كان عام ١٩٤٢ فكان نقيب المحامين

كان من طلائع المحامين اللامعين منذ بدء الثورة وانتخب عضوا لمجلس النواب فى بدء الحياة النيابية عام ١٩٤٢ وكان ينافس أحد رجال الاقاليم الاشداء فانتصر عليه وكان الفرق بينهما صوت واحد وكان مجموع الاصوات فرديا وطعن منافسه بأن نجاحه كان يفرق نصف صوت لا صوت كامل ولكن زعيم الاغلبية وقتئذ حكم له بالنجاح بالاغلبية المطلقة ولم يكن لمشيئته حينذاك من راد فكان له ما أراد · وفى عام ١٩٤٢ كان عبدالحميد عبدالحق وكيل مجلس النواب

وعين عضوا بمجلس الشيوخ عام ١٩٤٨ وبقى به حتى النهاية

واختير عبد الحميد عبد الحق عام ١٩٤٢ وزيرا للشئون الاجتماعية ، وكانت وزارة ناشئة فنهض بكثير من المشروعات فيها وكان يحل بنفسه مشاكل العمال حتى لم يعرف العمال سبيل الاضراب طول مدة وزارته ·

ثم كان وزيرا للاوقاف فكان أول من فكر فى مدينة الاوقاف وبدأ فى التنفيذ من الناحية العملية ·

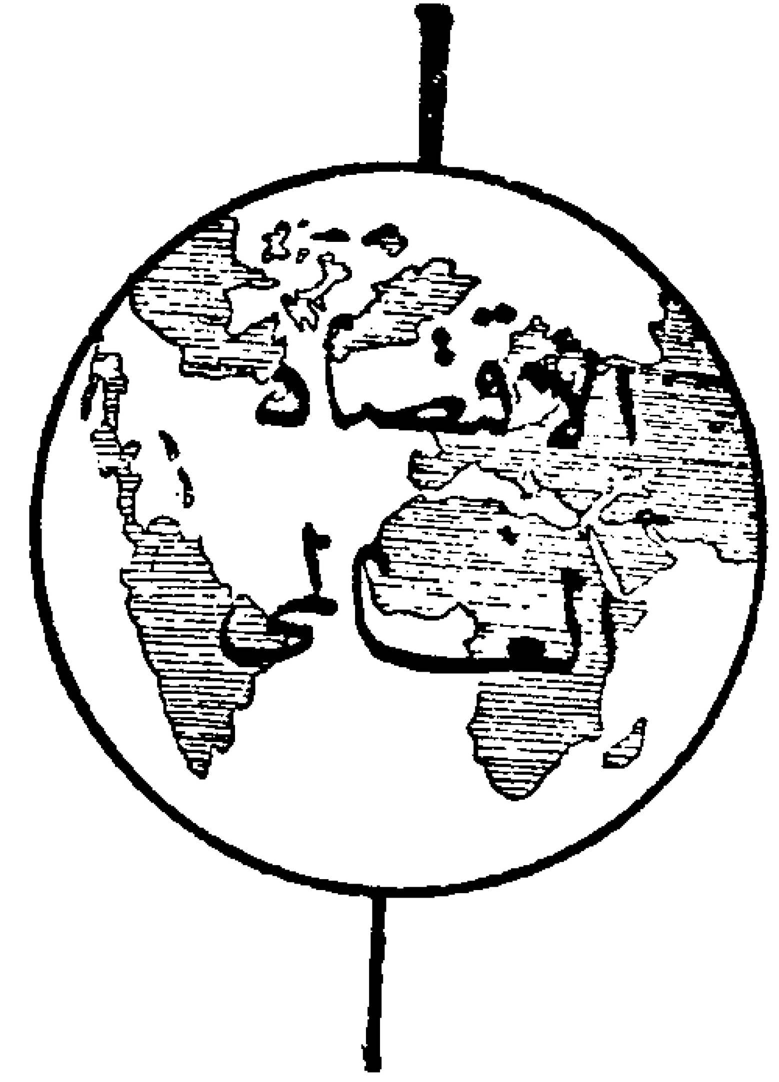
ثم كان وزيرا للتموين فيسر من شئونه وخفف كثيرا من غلواء الغلاء ولا ينسى له أنه استطاع فى أيام معدودات تيسير الحصول على السكر وخفض أثمانه كما فعل ذلك بالنسبة للكيروسين

كان عضوا بمجلس ادارة بنك مصر وعضوا بمجلس ادارة شركة الطيران وهو اليوم رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر لعلف الحيوان

وهو رئيس حزب العمال ·

وعبد الحميد عبد الحق كاتب وأديب محدث خطيب يحسن الدعاية يتناول بها ناقديه فى خفة لاذعة — وهو وفى لاصدقائه وآراءه وهو شعلة لامعة ومجموعة لامعة نرجو لها المديد من الاستمرار ليعم نفعها ويذيع خيرها ·

حسن الحطيم



قروض البنك الدولى

يؤخذ من تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير عن السنة المنتهية فى يونيه الماضى أن قروضه خلال السنة بلغت ٣٠٠ مليون دولار وبذلك أصبحت مجموع القروض التى قدمها البنك منذ انشائه ١ر٤٠٠ مليون دولار . هذا ويبلغ عدد المشاريع التى مولها أو يمولها حاليا ٢٥٠ مشروعا فى ٢٧ دولة من الدول الاعضاء . ولما كان تمويل البنك يقتصر على التمويل الخارجى ولا يمس ما يمول داخليا ، لذلك يمكن أن تقدر القيمة الاجمالية للمشروعات التى يساهم فيها البنك الدولى بحوالى ٣٠٠٠ مليون دولار . وهكذا يمكن القول بأن البنك الدولى يعمل على سد الثغرة التى ظهرت بعد الحرب على أثر ضمور أسواق رؤوس الاموال فى العالم .

مشروع السنوات الخمس فى فنلندا

وافقت الحكومة الفنلندية أخيرا على مشروع خمس السنوات الجديد وهو الذى سيمول بمساعدة قدرها ٢٠ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير . ويقضى هذا المشروع بزيادة القوى الكهربائية للبلاد وتنمية الصناعات المعدنية التوسع فى انتاج الاخشاب .

زيادة انتاج اللبن المحفوظ

تدل الاحصاءات التى نشرتها هيئة التغذية الدولية على أن انتاج اللبن المحفوظ قد زاد فى العالم زيادة كبيرة منذ فترة ماقبل الحرب بنسبة ٦٠٪ تقريبا . وأهم البلاد المنتجة للبن المحفوظ هى هولندا والولايات المتحدة واستراليا والدانمرك ونيوزيلندا وكندا وفرنسا بحسب ترتيب الاهمية .

وقد تضاعفت صادرات هذه البلاد منذ قبل الحرب فبلغت حوالى ٦٠٠ ألف طن .

دولارات لاستراليا

أعلن أخيرا أن استراليا قد قامت بشراء ٣٠ مليون دولارا أمريكيا من صندوق النقد الدولى . وسيتم الشراء قبل نهاية سبتمبر وذلك لسد النقص فى هذه الفترة التى تظهر الميزان الحسابى لاستراليا ضعيفا . أى فى بدء موسم الصرف . وتعانى استراليا عجزا تظهره الارقام فى العام المنتهى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢ يقدر بحوالى ١٦٥ مليون دولارا بالمقارنة بفائض قدره ٧١ مليون منذ سنة وقد سد جزء من هذا العجز بواسطة استراليا نفسها ، ١٣١ مليون دولار قد سحبت من معين المنطقة الاسترلينية الدولارى بالمقارنة الى ٩٧ مليون دولار قيمة ماساهمت به فى هذا المعين .

السكان فى ايطاليا

أذيعت النتائج المؤقتة للتعداد الذى أجرى أخيرا فى نوفمبر سنة ١٩٥١ فى ايطاليا وجاء فيه أن تعداد السكان فى ايطاليا يبلغ ٤٧ مليون نسمة وبذلك تكون الزيادة فى السكان ٤ر٩ مليون نسمة منذ آخر تعداد فى ١٩٣٦ أى أن الزيادة بلغت ١١ر٦٪ . وتبلغ كثافة السكان طبقا للارقام الاخيرة ، ١٥٦٢ نسمة لكل متر مربع وهى كبيرة نسبيا .

وتدل الارقام كذلك على زيادة فى الاناث تبلغ ٩٦٠ ألف ولا ريب فى أن مثل هذه الحالة ستؤثر على الحالة الاقتصادية فى ايطاليا .

الرقابة على النقد

جاء فى تقرير الهيئة التنفيذية لصندوق النقد الدولى الخاص بنظم الرقابة على النقد وقيودها ان الدول الاعضاء التى اتخذت من الخطوات ما يخفف القيود أو يلغيها وبهذا تهدف الى تحرير تجارة العالم فى امكانها اذا دعت الضرورة الحصول على ما تريد من الصندوق من عملات ويذكر التقرير أن مقدرة دولة ما على التخفيف من قيود الرقابة وهى هدف الصندوق يتوقف غالبا على ما تتخذه الدول الاخرى من خطوات وعلى ما يسرى من عوامل وصعوبات فى نفس الدولة التى تريد تخفيف القيود وفى العام الماضى خففت كثير من الدول وبعضها له مكانة مالية كبيرة قيودا كثيرة وخاصة فى أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢

ومما يذكر فى هذا الصدد أن اتفاقية الصندوق كانت قد حددت موعدا أقصاه مارس ١٩٥٢ لتخلى الاعضاء عن الرقابة على النقد وانما كان لسوء الاحوال الدولية وعدم توازن المدفوعات ورغبة بعض الاعضاء فى استعمال نظام الرقابة على النقد كوسيلة للتوجيه الاقتصادى جعل الصندوق يمهل هذه الدول مهلة غير محدودة .

الانتاج العالمى من المواد الغذائية الرئيسية

بملايين الاطنان

	١٩٣٩/١٩٣٤	٥٠/١٩٤٩	٥١/١٩٥٠
القمح	١٢٩	١٣٩	١٤٦
الشيلم	٢١	١٩	١٩
الشعير	٤١	٤٣	٤٦
الشوفان	٤٥	٢٧	٥٠
الذرة	١١٠	١٣٨	١٣٣
البطاطس	١٦٠	١٤٥	١٦٣
الارز	١٤٩	١٥١	١٥٣
السكر	٢٦	٣١	٣٤
زيوت الاكل والشحم	٢١	٢١	٢١

ملحوظة : لا تشمل هذه الارقام انتاج الاتحاد السوفيتى

سويسرا تساهم

فى الانعاش الصناعى بسيلان

يجرى البحث الآن مع بعض كبار رجال الاعمال السويسريين لاقامة بعض الصناعات التى يراد قيامها فى سيلان تنمية لاقتصادياتها ومن هذه المشاريع انشاء مصنع لصنع الصلب وكذا تصنع المواد الكيمائية مثل الصودا الكاوية والكلورين والايدروجين وقد عهد بهذه الاعمال الى شركة سويسرية كبيرة للقيام بهذه الاعمال نظرا لما قامت به من قبل من انشاء صناعات فى سيلان .

مشروع تنمية صناعة الصلب

فى بريطانيا

تتجه النية لوضع مشروع خمس سنوات لتنمية وتغيير الآلات القديمة بصناعة الصلب فى بريطانيا لرفع مستوى الانتاج من الصلب من ١٦ مليون طن الى ٢٠ مليون طن فى ١٩٥٧ . ولقد قام بتجهيز هذه العملية اتحاد الحديد والصلب البريطانى وتبلغ التكاليف ٦٠ مليون جنيه سنويا تقوم صناعة الصلب بتحمل نصفها . وفى مثل هذه الحالة يجب أن يزداد الانتاج من الحديد الزهر الى ١٥ مليون طنا سنويا مما يستدعى انشاء ١٥ فرنا تبلغ طاقة كل من ٢٥٠ الف الى ٣٠٠ الف طن سنويا .

التأميم فى بوليفيا

أعلن أخيرا رئيس جمهورية بوليفيا فى جمع كبير من العمال أن النية متجهة لتأميم المناجم فى بوليفيا وذكر ان اللجنة التى تقوم الان بدراسة هذا الموضوع ستقدم تقريرها فى خلال شهر ولن تتراجع الحكومة فى هذه السياسة رغم كل ما يصادفها من عقبات واعتراضات داخلية وخارجية . وقد أضاف أن الحكومة متجهة لتأميم المناجم لسببين أولهما السيطرة على انتاج هذه المناجم وتوجيهها فى صالح الدولة والحد من تحكم أصحابها فى شئون البلاد .

البنك الدولى للتعمير والانشاء

منح البنك الدولى للانشاء والتعمير قرضا قدره ٥٠ مليون دولار الى حكومة استراليا . ويعتبر هذا القرض الثانى من البنك الدولى ويستهلك هذا القرض فى مدى ٢٠ عاما بفائدة قدرها ٤ ٣/٤ ٪ هذا وقد منح بنك الاستيراد والتصدير قرضا قدره ١٩ر٦ مليون دولار الى لجنة امداد الكهرباء بجنوب افريقيا .

انتاج الصلب فى الولايات المتحدة

لعل الصلب هو المادة الوحيدة التى لم يضعف الطلب عليها بعد ولذلك نجد أن انتاج الصلب فى البلاد المنتجة له يسير قدما دون ابطاء . وتدل احصاءات الولايات المتحدة أن انتاج الصلب فى تلك البلاد قد وصل هذا الاسبوع الى أقصى مستوى تسمح به الطاقة الانتاجية للصلب وهو ٢ر١ مليون طن أسبوعيا .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن حالة الطلب على الصلب هى مرآة للحالة الاقتصادية عامة فى البلاد الصناعية فان دب الكساد فى هذه الصناعة وجب ان ننتظر امتداده الى جميع الصناعات الاخرى والمرافق الاقتصادية عامة بالتبعية .

انخفاض طفيف

فى انتاج الذهب فى جنوب افريقيا

يؤخذ من الاحصاءات التى نشرها منتجو الذهب فى جنوب افريقيا أن انتاج الذهب خلال أغسطس قد هبط بمقدار ١٣٠٠٠ أوقية الى ٩٩٧٠٠٠ أوقية فقط ويرجع هذا الانخفاض غالبا الى أسباب فنية ومؤقتة .

هذا ولازالت حكومة اتحاد جنوب افريقيا تطالب الولايات المتحدة برفع سعر الذهب الى أكثر من ٣٥ دولارا للاوقية ولكن الامريكيين لم يقتنعوا بعد بحكمة رفع سعر الذهب خصوصا وأن أسعاره فى الاسواق الحرة لا تزيد عن السعر الرسمى الا بنسبة ضئيلة جدا (حوالى ٣٪) .

منع ساعات العمل الاضافية

فى صناعة السفن فى بريطانيا

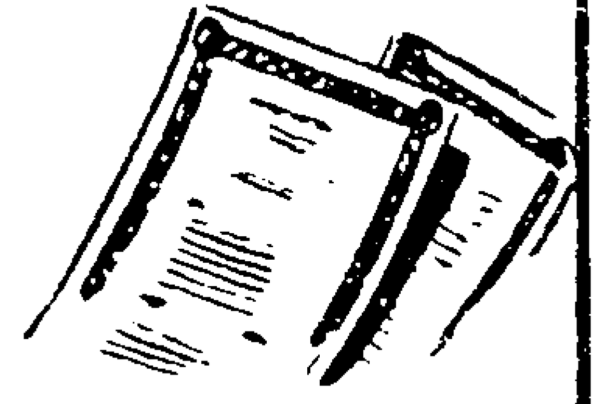
كان عمال صناعة السفن والصناعات الهندسية قد تقدموا منذ زمن الى أصحاب الاعمال مطالبين برفع أجورهم وخصوصا الاجور التى تدفع لساعات العمل الاضافية . ولكن العمال لم يوفقوا فى الحصول على ما يريدون ولذلك اجتمع فى الاسبوع الماضى ممثلو ٣٨ نقابة من نقابات عمال بناء السفن والاعمال الهندسية وقرروا بغالبية كبرى أن يمنعوا ساعات العمل الاضافية وذلك احتجاجا على عدم قبول مطالبهم .

وينتظر أن يؤدى هذا القرار الخطير الى تقليل ساعات العمل فى تلك الصناعات الحيوية للمجهود الحربى بمقدار ٤ مليون ساعة عمل أسبوعيا ولا شك أن هذا القرار أيضا سيحرم العمال من جزء محترم من دخولهم ـــ الا أن زعماء النقابات يعقدون الامل على أن تشعر الحكومة بسرعة بخطورة الحالة فتتدخل وتجيب مطالب العمال .

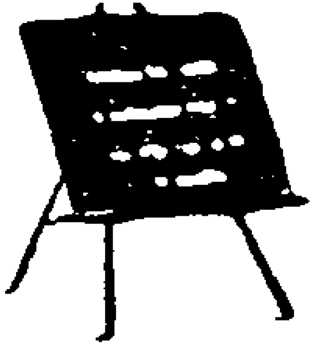
الانتاج العالمى من بعض المواد

	١٩٣٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
النحاس	٢٢٣٠	٢٦٥٠	٢١٢٠	٢٢٩٠
الزنك	١٥٥٠	١٦١٠	١٧٣٠	١٨٦٠
الرصاص	١٦١٠	١٣٠٠	١٤٦٠	١٦٠٠
الصفيح	٢٠٥	١٦٠	١٧١	١٧٥
ألومنيوم	٤٥٠	١١٢٠	١١٣٠	١٣٠٠
منجنيز	١٥١٠	١٠٩٥	١٤٢٠	١٥٠٩
المطاط الطبيعى	١٢٢٦	١٥٤٩	١٥١٤	١٨٨٥
« الصناعى	٣	٤٥١	٤٤٧	٥٤٣
القطن	٦٤٣٢	٦٣٢٠	٦٨٤٥	٦٠٠١
الصوف	٩٣٤	٩٧٦	٩٩٧	١٠٣٦
الجوت	١٨٨٠	١٣٩٠	١٤٢٠	١٥٦٠

ملحوظة : لا تشمل هذه الارقام الانتاج السوفيتى



الأوراق المالية



عن الفترة من ٢٩ أغسطس الى ١٣ سبتمبر ١٩٥٢

استؤنفت الحركة فى السوق – بعد انقضاء عطلة عيد الاضحى – على غرار ماكانت عليه السوق قبل العطلة من هدوء وانكماش ، ولكن سرعان ماأبدى المختصون استياءهم من الروح السائدة على السوق ، فعملوا جاهدين على بعث النشاط فى التعامل ، فلاحظنا بعض الانتعاش فى عدد قليل من الاوراق المتداولة ، مثل **أسهم البنك التجارى المصرى** وذلك بسبب أن الجمعية العمومية غير العادية للبنك ستجتمع قريبا لتقرير توزيع سهم مجانى عن كل خمسة أسهم قديمة . وأيضا مثل **تمتع مياه القاهرة** بسبب التفاؤل بما تم من اتفاق بين بلدية الاسكندرية وشركة مياهها – وسنشير الى هذا الاتفاق فيما بعد. ومنها أيضا بعض أوراق الشركات الزراعية التى تمكنت من استرداد خسارتها – أو معظم خسارتها على الاقل – على أثر ما عرف من أن اتجاه مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية يستثنى الشركات التى تستصلح الاراضى البور لبيعها من تطبيق أحكام تحديد الملكية . كذلك **أسهم و تأسيس هليوبوليس وآبار الزيوت ومصر للغزل والنسيج** ، وقد عزى الاهتمام بها الى عوامل كل منها خاصة . كما حافظت سندات القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ و ٣ ٣/٤ ٪ على تمسكها .

دراسة تحليلية

لانذيع سرا اذا قلنا ان الحالة الاقتصادية الحاضرة هى على أسوأ ما تكون ، ولكن لاتقع اللائمة فى تدهور اقتصادنا على الحكومة الحاضرة ، بل انها نتيجة اخطاء ومؤامرات العهود الفاسدة السابقة ، وقد أوضح هذه الحقيقة المؤلمة رئيس الحكومة الحالى ، الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب فى تصريح أدلى به يوم ١٣ الجارى حيث قال : **« ان التركة التى تسلمتها البلاد عقب الحركة المباركة كانت تركة خربة نجاهد لاصلاحها ، وان وزير المالية يعمل جاهدا لموازنة الميزانية »** .

وهكذا بذلت الحكومة جهدها مشكورة لاصلاح الخلل ، واستطاعت أن تخفف من وطأته رويدا رويدا .

ولعل أهم مظهر للازمة الاقتصادية هو ذلك الذى يتجلى فى تدهور سوق الاوراق المالية وذلك نتيجة الخسائر المتراكمة التى حلت بالبورصة فى السنوات الاخيرة .

غير ان حركة تدهور أسعار الاوراق قد توقفت منذ قيام حركة الجيش ، ولكن هناك تيارات مختلفة استمرت تعمل فى الخفاء على قلب هذا الاتجاه التحسنى ، فما لبثت البورصة توالى نكستها وتسجل نزولا فاحشا لم يكن يخطر بالبال مما جعل الفترة الحالية من أسوأ الفترات التى مرت بالبورصة ، وقد زاد الطين بلة ، أن الاشاعات التى أطلقها المغرضون لم تبادر الحكومة بتكذيبها سريعا وفى الوقت المناسب ، كما صار الامر مستحكم الحل بسبب المشروعات الحكومية التى تحتضنها الحكومة ولكنها تمس مصالح فئة أو أخرى من المموِّلين ! !

وهكذا ساد القلق ، فتساءل المتعاملون عن المصير ، وعما يأتى به الغد ، واذ لم يلقوا جوابا ، وجدوا من الحكمة – بالنسبة لهم – التصرف بالبيع فى بعض ما يملكون من أوراق مالية حتى يحصلوا على أموال سائلة ، او ليسددوا ماعليهم من ديون للبنوك وسماسرة البورصة. وفى الجانب الآخر – المشترين – يوجد من يميلون الى اقتناء القيم المنقولة ولكنهم يؤثرون فى الوقت الحاضر الامتناع عن دخول السوق مشترين ، فعدم وجود أوامر شراء فى السوق من ناحية ، ووجود أوامر بيع – مهما تكن ضئيلة – من ناحية اخرى ، أدى الى نزول الاسعار .. ويجب الا يغيب عن البال تلك الزيادة الاخيرة فى كثير من الضرائب والرسوم ، ولئن كانت السوق لم تسجل تصفيات كبيرة الا ان الاسعار تميل الى النزول .

ونحن نعتقد أن المتشائمين ليسوا على حق ، فمامن أحد يجهل أو ينكر مدى الفساد الذى استشرى فى كثير من المصالح الحكومية ، بل وبعض المؤسسات الاهلية ، وفى بعض الضمائر الخربة وليس «سوء استغلال النفوذ » و«تدخل الجهات الغير فنية و « المحسوبيات » و « الرشوة » و « طغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة » ليست هذه الامور ببعيدة عن الاذهان !

وهكذا نرى أن عوامل النزول ليست بمستديمة ، اذأن البعض منها مفتعل والبعض الآخر مؤقت الاثر، فليس النزول الحالى اذن من الخطورة التى يتصورها البعض !

وأخيرا اختتمت هذه الفترة بظاهرة جديرة بالتسجيل والاهتمام ، وهى اشتداد الطلب **على سندات القرض** الوطنى ٣ ١/٤ ٪ مما يدل على مدى الثقة التى يوليها المتعاملون ليظهروا بها متانة المركز المالى للبلاد خاصة بعد حركة التطهير الاخيرة المباركة.

ولكن بقيت هناك بعض الاوراق المالية التزمت خطة النزول بسبب تريث بعض المتعاملين وعدم اقبالهم على الشراء أو البيع. كما اضطر بعض العملاء اجباريا الى تصفية مراكزهم بسبب عجزهم عن تغطيتها فكانت **من الاسباب التى دعت الى تدهور السوق .**

مستقبل السوق ؟

يقولون ان من أسباب تدهور السوق ، التشريعات التى صدرت حديثا ، ولكن هذا الزعم باطل ، فان فى المذكرة التفسيرية لقانون تحديد الملكية مثلا خير مشجع للسوق ... اقرأ معى :

« ان من أهم أهداف مشروع الاصلاح الزراعى توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الاراضى ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة ، وذلك لان من تتبقى فى أيديهم مدخرات ، لابد أن يبحثوا عن مجال جديد لاستثمارها » .

ويتحدث البعض عن هجرة رؤوس الاموال الى الخارج ، ولكن يجب ان نعلم **ان ظروف العمل وأحوال المعيشة فى مختلف البلدان التى يحلو للانسان ان يقضى فيها اجازته ليست من اليسر كما يتصور البعض بل ان كثيرا من المدخرات وأصحاب رؤوس الاموال فى الخارج يودون استثمار اموالهم فى مصر لو أمكنهم الحصول على الضمانات اللازمة التى يبدو ان الحكومة الحاضرة فى سبيل اعدادها ، وبالنسبة لرؤوس الاموال الاجنبية فقد رحب الرئيس السابق على ماهر ، والرئيس الحالى اللواء محمد نجيب بها ايما ترحيب .**

ويزعج البعض بفكرة تأميم البنك الاهلى، أو بتحويله الى بنك مركزى ، ولكن **من المعلوم أنه لن يؤمم لان قانونه يطبق تطبيقا صحيحا ، كما ان الولايات المتحدة على استعداد لتبعث الينا بالخبراء وبرؤوس الاموال ، وان المسئولين نفوا ذلك نفيا صادقا ....**

ولكن بقيت كلمة هادئة وهى اننا نهيب بأولى الامر أن يعيروا جانبا أعظم من اهتمامهم وعنايتهم الى أحوال البورصة وتطوراتها ، ليس فقط بتخفيف عبء الخسارة الحالية عن كواهل آلاف أصحاب الاموال والمدخرين ، بل أيضا وخصوصا بتمهيد السبيل نحو النهضة الاقتصادية . ولانظن أن مهمة الحكومة فى سبيل تدعيم البورصة مهمة صعبة لاسيما وان الدوائر المالية عامة قد أولتها ثقتها ، وان النظام

الجديد يعد خير أساس للقيام بنضة شاملة تمتد ولاشك الى البورصة وكافة النشاط الاقتصادى .

ومن المنتظر أن تبدى السوق نشاطها فى القريب العاجل خاصة وقد بدأ فى الافق دخول عنصرجديد من الاستثمار بعدماتقرر تنفيذقانون تحديد الملكية واعطاء أصحاب الاراضى المنزوعة سندات تدر عليهم ٣٪ تستثمر فى النشاط الصناعى .ومما سيزيد من النشاط أن هذه السندات تتمتع بحرية التداول ، وان معدل الاستثمار هذا (٣٪) يعود على أصحاب الاموال بربح أكثر من ربح الاطيان التى انتزعت ملكياتها .

والامر المشجع أيضا أن فريقا من المستثمرين قد بدأ يفكرويستعد من الآن — لادخال الصناعات الثقيلة تمشيا مع عصر النهضة الجديد .

أخبار الشركات

هذا ماأمكننا الحصول عليه من أخبار الشركات المساهمة نظرا لحالة الكساد السائدة : —

شركة البلاستيك الاهلية

(ش . م . م .)

أعلنت الشركة مساهميها الذين يحملون الشهادات المؤقتة عن الاسهم المستبدلة ، او عن الاكتتاب فى الاسهم الجديدة ، بأن يتقدموا للبنك العثمانى بالقاهرة والاسكندرية ، ابتداء من يوم الاثنين الموافق ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بالشهادات المذكورة لاستبدالها بقطع الاسهم التى لهم.

شركة مياه الاسكندرية

سوى الخلاف اخيرا بين بلدية الاسكندرية وشركة المياه هناك على شروط وافق عليها مستر والتون مدير عام الشركة ، والاسس التى بنى عليها الاتفاق تقضى بأن :

١ — تخضع الشركة لاحكام قانون المرافق العامة الصادر فى عام ١٩٤٧ والذى كانت الشركة تعارض فيه لان امتيازها منحته بقانون .

٢ — تصبح البلدية مساهمة فى الشركة بعدد من الاسهم تبلغ قيمتها ٢٥٠ الف جنيه تمثل ماكان يستحق للبلدية من صافى الارباح طبقا لنصوص عقد الامتياز أى قبل صدور قانون المرافق العامة اذا كانت الشركة تستغل هذه الحصة مع حصة اخرى من ارباح المساهمين لزيادة المنشآت وتبعا لذلك ستمثل البلدية فى مجلس الادارة بنسبة اسهمها اى بعضوين على الاقل .

٣ — تنتهى مدة امتياز الشركة فى عام ١٩٧٧ طبقا لاحكام قانون المرافق العامة اى ثلاثين سنة من عام ١٩٤٧

٤ — تسلم الشركة فى نهاية هذه المدة مبانيها ومهماتها الى البلدية بدون مقابل على أن تكون فى حالة جيدة

٥ — يكون للبلدية مندوب دائم فى الشركة تتحمل هذه مرتبه فى حدود مكافأة عضو مجلس الادارة لمراقبة أعمال الشركة ومن الناحية الفنية لرعاية مصالح المدينة

جدول الاسعار

وفيما يلى أسعار اقفال أول هذه الفترة وآخرها حسب نشرة الاسعار الرسمية لسوق الاوراق المالية بالقاهرة

	٨/٢٩	٩/١٢
سندات الحكومة والقرض		
القرض الوطنى ١/٤ ٣٪ (٧٢/١٩٦٣) ٥٠٠ ج فما فوق	٩١٠٠	٩٢٢٠
القرض الوطنى ٣/٤ ٢ ٪ (٧٣/١٩٦٣) أقل من ٥٠٠ ج	٩٠٩٠	٩١١٠
البنوك :		
البنك التجارى الايطالى المصرى	٥٠٠	٥٠٠
بنك مصر (ب) (اسمية)	١٨٨٠	١٨٤٦
البنك التجارى المصرى (اسمية)	٢٢٠	٢٢٩
البنك العقارى المصرى ١٩٠٣	—	١٧٥٠
البنك العقارى المصرى ١٩١١	١٤٦٦	١٤٧٢
البنك العقارى المصرى ١٩٥١	١٢٨٨	١٢٨٤
البنك الاهلى المصرى (اسمية)	٢٧٠٠	٢٥٤٦
شركات المياه		
مياه الاسكندرية — اسهم	٨٠٠	٨٠٠
مياه القاهرة — تمتع	٦٢٦	٦١٦
شركات النقل		
سكك حديد الدلتا المصرية — ممتازة	٣٠٨	٢٦٠
« « « — تأسيس	٤٩٥	٤٩٥
الامنيبوس العمومية — اسهم	٣٠٠	٣٠٠
لافلوفيال — اسهم	٨١٤	٨١٤
مصر للطيران (اسهم نوع ا — ب)	٧١٥	٧١٥
مصر للملاحة البحرية — تأسيس	٩٥١	٩٥١
شركات الفنادق		
الفنادق المصرية — عادية	١٢٨	١٢١
فنادق مصر الكبرى — اسهم	٢٥٢٦	٢٥٢٦
فنادق وجه قبلى — اسهم	٣٥٢	٣٤٦
ابو قير — اسهم	١٨٠	١٨٠
الشركات الزراعية والعقارية		
الغربية العقارية — اسهم	٣٤٧	٣٤٠
أراضى كفر الزيات — اسهم	١٣٠٠	١٣٠٠
سيدى سالم العقارية — اسهم	٣١٠	٣١٠
كوم امبو — اسهم	٤١١	٣٩٤
كوم امبو — تأسيس	٢٦٥٠	٢٦٥٠
الشيخ فضل العقارية — اسهم	٤٤٦	٤٣٠
شركات العقارات الثابتة		
أراضى الدلتا المصرية — اسمية	١٨٢	١٨٢
اراضى القبارى المصرية — اسهم	٢٥٠	٢٨٠
الايموبليا — اسهم	٥٩٠	٥٨٠
اراضى الجيزة والروضة — عادية	٦٥٦	٦٥٦
الشمس — عادية	٥٩٠	٥٩٠
الشركات التجارية		
فرغلى للاقطان والاعمال المالية — اسهم	٤٢٠	٤٢٠
شملا	٢٧٠	٢٧٠
شيكوريل — عادية	٨٨٥	٨٨٠
مطبعة مصر (ب) — اسهم	١٥٩٦	١٥٩٦
مصر لتصدير الاقطان — اسهم	٦٧٠	٦٧٠
مصر لعلف الحيوان — اسهم	٢٧٢	٢٧٢
بيع المصنوعات المصرية — اسهم	٢١٦٢	٢١٥٠
النقل والهندسة — عادية	٧١٥	٦٦٦
الشركات الصناعية		
مصانع النحاس المصرية — اسهم	٦٩٠	٦٩٠
الجوت المصرية — لحاملها	٢٩٢	٢٩٥
أقطان كفر الزيات — اسهم	١٣٠٠	١٣٠٠
البلاستيك الاهلية — اسهم	٥٦	٥٦
التقطير المصرية — اسهم	١٠٢٠	٩٥٠
الاسمدة العضوية — اسمية	٢١٥	٢١٠
الاسمدة والصناعات الكيماوية — عادية	٤٣٧	٤٠١
التغليف الاقتصادى — اسهم	٧٦٠	٧٦٠
السكر والتكرير المصرية — عادية	٦٣٠	٥٧٥
السكر والتكرير المصرية — ممتازة	٤١٢	٤١٢
(ب) مصر للغزل والنسج — اسهم	١٣٢٨	١٣٤٤
(ب) مصر للغزل والنسج الرفيع — اسمية	١٣٢٠	١٣٢٠
« « « « « — لحاملها	١٦٩٠	١٦٩٠
مصر لحليج الاقطان — اسهم	٩٦٠	٩٤٠
مصر للحرير الصناعى — اسمية	٦٤٨	٦١٢
مصر للتمثيل والسينما — اسمية	٣٨٤	٣٨٤
مصر لنسج الحرير — اسمية	١٠٦٠	١٠٦٠

مشروع السنوات الخمس الأول فى مصر

دراسـة تحليلية

نبذة عن المشروع

يعتبر البرلمان المصرى فى طليعة من لمس أهمية وضع المشاريع العامة المدروسة لتنمية قوة مصر الاقتصادية فمنذ عام ١٩٤٠ واللجنة المالية بمجلس النواب ، تحرص عند بحثها للسياسة المالية العامة للدولة ، على توجيه الحكومات المتعاقبة الى ضرورة اعداد برنامج اصلاحى شامل وتهيئة **وسائل تنفيذه « وتوجيهه فتنظيمه ومعالجة حسن توزيعه ٠٠ »**

وكانت أول خطوة حكومية فى سبيل الاستجابة لدعوة اللجنة قرار مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٠ الخاص بالتمهيد لوضع برنامج اصلاحى شامل ٠٠٠ ولكن هذا القرار لم يتخذ طريقه الى التنفيذ ! ٠٠

وجاءت الحرب العالمية الثانية ، فألقت على الاقتصاد المصرى عبئا كبيرا اذ اضطرت البلاد بسبب انقطاع الواردات ، الى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى نحو امداد البلاد بحاجياتها ، فضلا عن المساهمة بنصيب وافر فى المجهود الحربى ٠ وفى الوقت نفسه، أصبح تجديد ما استهلك من معدات البلاد الانتاجية أمرا عسيرا ٠

لذا ، ما ان انتهت الحرب ، حتى تعالت الاصوات مطالبة بوضع المشروعات التى يقتضيها تعزيز الانتاج الاهلى وتنمية الثروة القومية، فضلا عن مكافحة البطالة التى كانت مصر مهددة بمراجعتها على صورة واسعة بسبب توقف كثير من الصناعات التى كانت تستند على المجهود الحربى، وتسريح العمال الذين كانت تستخدمهم القوات المحاربة ٠

وسرعان ما عادت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب الى المطالبة بوضع برنامج عام للاصلاح ،ودعت الحكومة فى تقريرها عن السياسة العامة فى عام ١٩٤٥ الى وضع برنامج للسنوات الخمس ٠

وتلبية لهذه الدعوة ،وافق مجلس الوزراء فى ٢٤/٣/١٩٤٥ على اقتراح قدمه وزير الشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة لوضع برنامج عام للمشروعات الحيوية التى تفتقر اليها الدولة ٠٠٠

وفى ٢٨/٦/١٩٤٥ قدمت هذه اللجنة تقريرا مسهبا الى مجلس الوزراء مشتملا على مشروعات عامة، بلغت التقديرات المبدئية لتكاليفها الكلية مايقرب من ١٥٠ مليون جنيه الا انها رأت ان هذه المشروعات عسيرة التحقيق دفعة واحدة، فعادت ووضعت برنامجا لمدة خمس سنوات وقدرت تكاليفه بمبلغ ٤٦ مليون جنيه ٠

وفى ٣/٩/١٩٤٥ ناقش مجلس الوزراء البرنامج ، وقرر تخصيص مبلغ ٢٥ مليون جنيه لتنفيذه ٠ هذا غير مشروع كهربة خزان اسوان الذى تقرر تمويله بقرض وطنى ٠

ثم أحيل المشروع على البرلمان الذى أدخل عليه عدة تعديلات ٠ وأخيرا صدر القانون رقم ٧٧ لعام ١٩٤٦ باعتماد مبلغ ٢٢٫٢٤٠٫٠٠٠ جنيه لتنفيذ مشروع السنوات الخمس ٠

وهكذا ، نستطيع أن نقرر بأن مشروع السنوات الخمس ان هو الا استجابة لرغبة البرلمان المصرى ٠

تمويل المشروع

تقرر أن يؤخذ المال اللازم لتمويل المشروع من احتياطى الدولة دون المساس بموارد الميزانية العادية ٠ ولاشك ان وجود هذا الاحتياطى كان الدافع الاكبر على تنفيذ البرنامج ، خاصة بعد أن ألغيت الامتيازات الاجنبية واكتسبت الميزانية المصرية من المرونة ما تستطيع أن تستغنى به عن هذا المال ، كما أن ايرادات الميزانية كانت وقتئذ توازن مصروفاتها ان لم تكن تربو عليها فى أغلب الاحيان ٠

وبالرغم من أن المشروع يحول من « الموارد غير العادية للميزانية » أى الاحتياطى، فقد اعتبر هذا من الميزانية فتدمج ايراداته ومصروفاته فى ايرادات ومصروفات الميزانية العادية لكل سنة مالية ،

ويجب أن يقر البرلمان أولا جملة نفقات المشروع ثم يصدر قانون فى كل سنة مالية بفتح اعتماد بالمبالغ اللازمة لتنفيذ ذلك الجزء من البرنامج الذى يقرر تنفيذه خلال العام ٠

ويلاحظ ، انه اذا لم ينفق فى سنة

فى ركاب العلم

خزانات حديثة لنقل الوقود عبر الصحراء

تمكن العلماء أخيرا من صنع خزانات من البلاستيك مبطنة بمادة (القلفونية) يمكنها نقل ١٠٠٠ جالون من الوقود او الماء عبر الصحراء وقد نجحت التجارب الاولى عبر صحراء العرب ٠ وقد اعلن ان هذه الخزانات تعيش من ١٠ الى ٥٠ مرة ضعف الخزانات الصلب ، اذ ان الصحراء تعتبر قاسية على الصلب ، اذ ان الزوابع الرملية تمحى الطلاء ، وان رطوبة الجو ليلا تسبب الصدأ ثم تأتى زوبعة رملية اخرى فتزيل طبقة الصدأ ، وهكذا يأكل المناخ الصحراوى طبقة بعد طبقة فى الخزانات الصلب ، بينما خزانات البلاستيك الحديثة لاتتأثر بكل هذا ٠

ولهذه الخزانات مقدرة اكثر مما سبق ٠ ففضلا عن مقاومة السطح الخارجى لجو الصحراء ، فان السطح الداخلى لايتأثر ولا يتأكسد بما يحويه الخزان من مواد ، كما يمكن تنظيفه بسهولة بواسطة البخار ٠

ولما كان الخزان البلاستيك اشد مقاومة من الخزان الصلب ، فانه ايضا اخف وزنا منه ، مما يزيد من حمولة سيارة اللورى بمقدار ٣٠ ٪ اكثر مما تحمله من خزانات الصلب ٠

وهناك ميزة اقتصادية اخرى لهذا الخزان ، اذ لو حدث مثلا حادث للخزان البلاستيك ، فان الخسارة ستكون اخف وطأة من خسارة خزان صلب ، كما يمكن ترميم اى شق فى خزان البلاستيك بمادة من البلاستيك مشبعة بقيوط زجاجية التى يسهل الحصول عليها

مالية معينة ، جزء من الاعتماد المقرر، فان الباقى منه يقفل ويلغى ، على أن يعاد فتحه فى السنة المالية التالية بعد استئذان البرلمان .

تطور البرنامج

قلنا انه قدرت تكاليف المشروع الكلية بمبلغ ٢٢٫٢٤٠٫٠٠٠ جنيه ، الا انه طرأت تعديلات على هذا المبلغ بالزيادة والنقصان ، فتطورت جملة تكاليف المشروع خلال السنوات الخمس بين ٣١٫٨ مليون جنيه و ٣٥٫٦ مليون جنيه وربطت فى ميزانية سنة ١٩٥٠ / ٥١ بمبلغ ٣٣٫٨ مليون جنيه

ويرجع هذا التغيير المستمر الى الاسباب الآتية :

١ ــ القيام بأعمال اضافية جديدة غير واردة فى البرنامج الاصلى .

٢ ــ مقابلة الزيادة فى التكاليف النهائية لبعض المشروعات التى رؤى ان تكاليفها الحقيقية تربو على التقديرات الاولية الموضوعة لها .

٣ ــ حذف بعض الاعتمادات لمقابلة نفقات التسلح أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، أو لحذف بعض الاعمال التى رؤى ضمها وتمويلها من أبواب الميزانية العادية .

وفى الجدول رقم ١ بيان بما خص كل وزارة من نفقات المشروع النهائية: (بآلاف الجنيهات)

تنفيذ المشروع

ابتدأ فى تنفيذ المشروعات الواردة بالبرنامج اعتبارا من السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ ، وانتهى منه فى السنة المالية ١٩٥١/٥٠ . وفى الجدول رقم ٢ بيان بالاعتمادات التى تقررت لكل سنة مالية ، والمبالغ التى صرفت منها فعلا ، ونسبة ماتم تنفيذه لما تقرر اتمامه خلال العام لمشروعات البرنامج المختلفة : (بآلاف الجنيهات)

وعلى ذلك تكون جملة المصروفات الفعلية التى تم صرفها خلال السنوات الخمس : ٢٥٫٢٥١٫٠٨٦ جنيه . فاذا كانت النفقات التى اعتمدت لتنفيذ المشروع هى : ٣٣٫٨٣١٫٤٨٠ جنيه ويكون الباقى بدون صرف مبلغ : ٨٫٥٨٠٫٣٩٤ جنيه .

أما طريقة تنفيذ البرنامج ، فقد روعى أن يتم الانتهاء من جميع مشروعات البرنامج دفعة واحدة وفى نهاية مدة الخمس سنوات . أى أن ينفذ فى كل عام جزء من كل مشروع وارد بالبرنامج . وعلى ذلك ،وزعت نفقات كل مشروع على خمس سنوات .

وعليه فلم يأخذ المشروع بطريقة تنفيذ كل نوع معين من المشروعات ثم تنفيذ نوع آخر ، أى أن ينفذ فى السنة الاولى مثلا جميع المشروعات البنائية ، وفى السنة الثانية جميع المشروعات الزراعية وفى السنين التالية انشاء ورصف الطرق وهلم جرا .

وفى الجدول رقم ٣ بيان تفصيلى بتوزيع النفقات التى اعتمدت لتنفيذ البرنامج على المشاريع المختلفة ، ومقارنتها بالمبالغ التى صرفت فعلا ، ونسبة ماتم تنفيذه منها (المبالغ بالآف الجنيهات) :

جدول رقم ١

وزارة التجارة والصناعه	:	١٫٥٧٥	جنيه
« الصحة العمومية	:	٥٫٥٠٥	جنيه
« الاشغال	:	١٤٫١٨٦٫٠	جنيه
« الزراعة	:	١٫٧٥٨	جنيه
« المواصلات	:	١٠٫٧٨٧	جنيه
احتياطى المشروع	:	١٩	جنيه
		٣٣٫٨٣١	جنيه

جدول رقم ٢

السنة المالية	المبالغ التى اعتمدت	المبالغ التى صرفت فعلا	نسبة ماتم من الاعمال
١٩٤٧/٤٦	٦٫١٠٩	٢٫٨٣٥	٪ ٤٦
١٩٤٨/٤٧	٨٫٥١٥	٢٫٣٠٣	٪ ٢٧
١٩٤٩/٤٨	٩٫٤٢٤	٦٫١٣٥	٪ ٦٦
١٩٥٠/٤٩	١٢٫٣٩٨	٧٫٠٥٣	٪ ٥٧
١٩٥١/٥٠	١٠٫٩٣٩	٦٫٩٢٥	٪ ٦٣

جدول رقم ٣

المشروع	المبالغ التى اعتمدت	المبالغ التى صرفت فعلا	نسبة ماتم تنفيذه
وزارة التجارة والصناعة			
تحسين المصايف والمشاتى	٤٨٠	٣٥٨	٪ ٧٥
توسيع محجر البازلت بأبى زعبل	٣٣٠	٢٥٢	٪ ٧٦
المساهمة فى رأس مال البنك الصناعى	٧٦٥	٧٦٥	٪ ١٠٠
وزارة الصحة العمومية			
مشروع مكافحة البلهارسيا	٢٥٦	٢٥٦	****
مشروعات مياه الشرب	٣٫٢٥٠	٣٫٠٦٠	٪ ٩٢
ردم البرك	٢٫٠٠٠	١٫٧١١	٪ ٨٥

**** ويلاحظ انه صدر فى السنة المالية ١٩٤٨/٤٧ القانون رقم ١٠٠/١٩٤٨ باستبعاد المبالغ التى لم تصرف على مشروع مكافحة البلهارسيا وحذفها من البرنامج

المشروع	المبالغ التى اعتمدت	المبالغ التى صرفت فعلا	نسبة ماتم تنفيذه
وزارة الاشغال			
مشروعات الرى والصرف	٩٫٧٠٠	٦٫٥٢٣	٪ ٦٧
مبانى المدارس والمستشفيات	٦٦٧	٦٣٥	٪ ٩٥
مصلحة المجارى	٢٫٠٤٠	١٫٥٣٦	٪ ٧٥
انارة مدينة حلوان ومجاريها	١٠٠	١٣	٪ ١٣
انشاء مدينة للعمال بامبابة	١٫٦٨٠	١٫٠٧٨	٪ ٦٥
وزارة الزراعة			
مشروع تعميم التقاوى المنتقاه	٣٠٠	٧٤	٪ ٢٥
محطات فحص البذور	١٢٠	١٥٨	٪ ١٣٣
الحديقة النباتية	١٠٠	٨	٪ ٨
استغلال الصحارى والواحات	١٢٣	١١٥	٪ ٩٤
مجالس الابحاث	٥١٦	٣٢٣	٪ ٦٣
رفع مستوى النتاج الحيوانى	٦٠٠	٣٠٤	٪ ٥٠
وزارة المواصلات			
مشروعات الطرق والكبارى	٤٫٦٥٠	٤٫٢٤٩	٪ ٩١
تجديدات السكك الحديدية	٤٫٨٨٧	٢٫٩٨٧	٪ ٦١
انشاء حوض للبترول ورصيف للركاب بالاسكندرية	١٫٢٥٠	٨٢٨	٪ ٧٤

(للبحث بقية)

فوزى رياض فهمى
مامور ضرائب

القطن

فى النصف الاول من شهر سبتمبر ١٩٥٢

متوسط أسعار اقفال الجمعة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ : —

عقــود الاقطان الطويلة التيــلة « أساس جود » :

نوفمبر	٨٣٫٩٥ ريال
يناير	٨٦٫٨٥ «
مارس	٨٩٫٣٥ «
مايو	٩١٫٨٥ «
يوليو	٩٤٫٣٥ «

عقود الاقطان المتوسطة التيـلة « أساس جود » :

ديسمبر	٧٠٫٣٥ «
أكتوبر	٧٢٫٣٥ «
فبراير	٧٥٫٣٠ «
أبريل	٧٧٫٤٥ «
يونيو	٧٨٫٩٥ «

كانت سوق العقود خلال هـــذه الفترة قليلة النشاط والاسعار تكاد تكون متماسكة فقــد بدات بنزول يسير حتى بلغ عقد نوفمبر ٨٢٫٧٥ ريال وعقد أكتوبر ٦٦٫٦٥ ريال ، ثم تحسنت الاسعار على أثر ظهـــور التقدير الثانى للمحصول الامريكى فى ٨ الجارى الذى بلغ ١٣٫٨٨٩٫٠٠٠ بالة بعجز قــدره ٨٤٦ ألف بالة عن التقدير السابق فكان لهـذا النقص المحسوس فى المحصول الامريكى أثر كبير فى تحسن الاسعار خصوصا عقد أكتوبر الذى اصطدم بالحد الاقصى يوم ٩ الجارى فبـلغ ٧١٫٠٥ ريال ، ثم تراجعت الاسعار فى الايام التاليـة بتأثير عمليات التحديد من الداخـل وعمليات تحقيق الارباح .

وبالرغم من كساد الحركة وعـدم اقبال التجار على الشراء فان أسعار الاشمونى لاتزال متماسكة ، وتنحصر العمليـــات فى البورصـــة فى أيدى المياومين ولحساب بعض المضـاربين ومعظم عمليات الشراء من الداخـل لحساب المغازل المحلية .

هذا وقد أوقفت بعض البنـــوك عمليـــات التسليف على الاقطان فى الوقت الحاضر مما سـيكون له أثره فى نزول الاسعار .

وقد بلغ الريبور بين نوفمبر ويناير فى نهاية الاسبوع ٢٩٠ بنطا وبــين أكتوبر وديسمبر ٢٢٠ بنطا وبين عقد نوفمبر وأكتوبر ١٣٫٨٠ ريال .

هذا وقد تسلمت الحكومة فليارات سبتمبر الثلاث التى بلغت ٦١٫٧٥٠ قنطار من الكرنك والمنوفى وبالاضافة الى فليارات يوليو وقدرها ٥٩٩٫٧٥٠ قنطار تبلغ جمـلة الاقطان الطـويلة التيــلة التى تسلمتها الحكومة من أقطـان موسم ٥١/٥٢ ٦٦١٫٥٠٠ قنطـــار والتى تسلمتها من عقـود أغسطس من الاقطان المتوسطة التيلة ١١٧٫٥٠٠ قنطار .

فيكون جملة ما تسلمته الحكومة من أقطان موسم ٥١/٥٢ ٧٧٩٫٠٠٠ قنطار مقابل ١٫٢٢٩٫٥٠٠ قنطـــار تسلمتها من أقطان الموسم الماضى .

ويقدر المخزون المحلى فى نهـــاية الموسم الحالى بحوالى ٢٫٧٩٢٫٩٥٨ قنطار مقـابل ٦٣٢٫٨٧٩ قنطار فى الموسم الماضى .

حالة الزراعة ومحصول الموسم القادم

تدل المعلومات التى وصلتنــا من داخل القطر بأن حالة الطقس خـلال شهر أغسطس كانت ملائمة بوجـــه العموم لنمو الشجيرات وأن الاضرار التى سببتها دودة اللـوزة والدودة الورقيــة بسيطة جــدا وتتراوح نســبتها بين ٥٪ ، ١٠٪ فى بعض المراكز وقد تأخر الجنى فى الموسم الحــالى عن الموسم المــاضى وتدل الدلائل على أنه من المتوقع أن يكـون المحصول أفضل من محصول العـام الماضى من ناحيتى الكمية والنــوع

هـــذا وقــد تكهنت اللجنـــة الاستشارية الدوليـة بأن محصول القطن لموسم ٥٢/٥٣ سيكون أقل من محصول الموسم المــاضى الذى بلغ ٢٧٫١٠٠٫٠٠٠ بالة .

وقد قدرت اللجنـــة محصـــول القـــطن الامريكى لهـــذا الموسم بـ ١٣٫٩٠٠٫٠٠٠ بالـــة ، وكان فى الموسم الماضى ١٥٫١٣٠٫٠٠٠ بالة .

وأن المحصول سيزيد عن سابقـه فى كل من مصر والهنـد والباكستان وتركيا . أما فى المكسيك فينتظر أن يكون أقل من الموسم الماضى .

سوق البضاعة الحاضرة

كانت حركة التعامل فى ســـوق البضاعة الحـاضرة هادئة واقتصرت الطلبات على الرتب المتوسطة فمــا فوقها من الكرنك والاشمونى ، وجرت بعض عمليات من الفـــرنكو تسليم شهرى سبتمبر وأكتوبر ، ولا تزال فروق أسعار الرتب ضعيفة . هذا وقد بلغت جملة المبيعات بمينـــاء البصل فى المدة من أول سبتمبر حتى ١٠ منه ٢٦٢٠ بالة بيانها كالآتى : —

١٨٠٦ بالة أشمونى — ٤١٨ بالة كرنك — ٢٦٩ بالة جيزة — ٦٧ بالة منوفى — ٤٥ بالة زاجوراه — ٢٥ بالة مخلوط .

سيجارة ذاتية الاشتعال

أعلنت احـــدى المؤسسات فى كاليفورنيا انها فى سبيل اعداد ٤ مليون علبة سجاير كل شهر . وهذه السجاير من نوع خاص ، هى انهـا تشتعل من تلقاء نفسها وعند الطلب . اى تشتعل بدون ثقاب .

وهذه السيجـــارة ذات تركيب خاص بطبيعة الحال ، اذ أن نهايتها مغلفة بمادة خاصة مـــن مستحلب من نوع خاص ، كما ان جانب علبـة السجاير تطلى بنفس هذا المستحلب بالضبط كعلبة الكبريت المدهـــونة من جوانبها بالمـــادة المشعلة . فاذا ما أخرجت السيجـــارة من العلبة ، حككتها بجانب العلبة فتشتعل .

وبالرغم من ان منتجى هـــذه السجاير متأكدين تماما من انهــم سيبيعون كميات كبيرة من هـــذه السجاير ، الا انه لايمكن الحصول على نتائج مفصلة بالنسبة لطعم هذه المواد الكيميائية المستعملة للاشتعال هذا ويجب ان نأخــذ فى الحسبان رائحة الدخان الكريهة المتصاعدة من عود الثقاب الذى نشعله فى الحالة العادية ، ولكنه لاشك انه ستقـــوم هناك اعتراضات حول هذا النـــوع من السجاير .

مشاهدات اقتصادية فى لندن

من الغريب المشاهد ان اغلب رجال الاعمال ومنهم رجال الاعمال الملاحية حتى فى حى السيتى بلندن لا يعلمون شيئا كثيرا عن تاريخ واعمال بورصة البلطيق للبضائع والملاحة Baltic Mercantile and Shipping Exchange على الرغم من انهم جميعا تقريبا يتأثرون بها بشكل من الاشكال .

لقد اقتضت الحاجة الى جمع اصحاب البواخر اووكلائهم بالراغبين فى نقل بضائعهم من قطر الى آخر عبر البحار الى نشوء تلك البورصة وتطورها بتطور الظروف ، فبعد ان كان مقر تقابل الطرفان وتنظيم امور الملاحة يتم فى بعض مقاهى أو حانات حى السيتى بلندن حوالى سنة ١٧٠٠ وبالاتساع السريع فى نطاق الملاحة البريطانية فى القرن الثامن عشر اصبحت المراكز المستعملة اضيق من ان تتسع لجميع تلك المعاملات وعلى ذلك انفصل تجار البلطيق وهم المتعاملون فى بضائع دول البلطيق واهمها الاخشاب واتخذوا لهم مقرا مستقلا فى احد المقاهى فأضيف اسم البلطيق الى اسم المقهى وحين انتقلت تلك الفئة الى مقهى آخر أضيف الى اسمه ايضا اسم البلطيق وبذا اصبح اسم البلطيق علما على مكان اجتماعهم حيثما كان .

ولم تأخذ تلك الهيئة الصفة المنظمة حتى عام ١٨٢٠ حين اصبح لها سكرتير دائم ومجلس ادارة واخذ جانب الملاحة يأخذ الشكل الاهم فى تلك المنظمة .

وفى سنة ١٨٩٢ انشأت هيئة اخرى تحت اسم Londoon Shipping Exchange كبورصة للملاحة فقط وفى سنة ١٩٠٠ اندمجت الهيئتان فى مؤسسة واحدة تحت الاسم الحالى لها . وانتظمت تلك المؤسسة تحت قانون اساسى ما زال اغلب بنوده قائما وتألفت شركة لمشترى وبناء قطعة ارض فى قلب حى الاعمال الملاحية فى لندن واقتصرت اسهم تلك الشركة على اعضاء تلك البورصة فقط .

واظهر ما فى البناء القاعة الكبرى حيث يتقابل اصحاب البواخر او وكلائهم بأصحاب البضائع او وكلائهم لعمل اتفاقات نقل البضائع وفى تلك القاعة لوحات الاعلانات ومنها تطورات الاسعار العالمية لحظة بلحظة والى جانب تلك القاعة قسم الدور الارضى الى اقسام يختص كل منها ببورصة سلعة معينة وتتم الاتفاقات فيها شفويا دون تراجع من احد الطرفين لاى سبب من الاسباب .

واكثر ما يلفت الزائر ذلك الجو التقليدى الذى يبدو على المؤسسة والطريقة البدائية التى يتم بها التعامل والاتصال ، فصاحب الباخرة اووكيله يقف فى القاعة حيث يأتيه سماسرة اصحاب البضائع فيعرضون عليه حاجاتهم فيدونها فى مذكرته ويأخذون منه سعر نقلها ويدونونه هم ايضا فى مذكراتهم وهكذا يتنقل السماسرة حتى يحصلون على انسب سعر يصادف قبولا من الطرفين فيمضى عقد التأجير Charter .

ولعله من تحصيل الحاصل ان نقول بأن النسبة العظمى من عمليات تأجير البواخر لا تتم الا عن طريق تلك المؤسسة فهى تكاد ان تكون الوحيدة فى العالم وعلى ذلك اصبحت المقر المفضل لاصحاب البواخر وأصحاب البضائع للتفاهم .

وبعد الحرب الاخيرة اجتذبت نيويورك بعض اعمال تلك البورصة غير انها اخذت تعود ثانية فتحتل المكان الرئيسى فى العالم .

وطبيعى ان معاملات تلك المؤسسة تقتصر من جهة الملاحة على البواخر التى ليس لها خطوط ملاحة منتظمة اى انها تنتقل من جهة الى جهة حسب الطلب ويطلق عليها فى الاصطلاح العام كلمة Tramps

اما البواخر ذات الخطوط المنتظمة فهذه تخضع لاتفاقات عامة فى الغالب تحدد بموجبها الاسعار بصورة شبه مستمرة وتصدر تعريفتها فى كتيب يضاف اليه كل التعديلات التى تحدث كل فى حينه .

اما فائدة تلك البورصة فهى كغيرها من البورصات تجمع العرض والطلب وتوازن بينهما عند احسن النقط ، ففيها يسهل على صاحب الباخرة اختيار احسن الفرص لتأجير باخرته كما يسهل على صاحب البضاعة نقل بضاعته بأنسب مايلائمه

اما ما يحسن بالمصريين الالمام به عن تلك البورصة تلخصه فيما يلى :

اما عن اصحاب البواخر س المصريين فهذه البورصة هى المركز الرئيسى الذى يرجعون اليه لتأجير بواخرهم ومراجعة النوالين ومعرفة احسن الفرص .

واما عن اصحاب البضائع الذين ينقلون كميات كبيرة كتجار الفحم والاخشاب والحديد والسماد والاقطان والحبوب وغيرها فهؤلاء لا بد لهم من معرفة اتجاه نوالين البواخر والاتفاق مع السماسرة فى تلك البورصة حتى يحصلوا على ارخص النوالين لنقل بضائعهم .

اما عن المشتغلين بالملاحة فهذه البورصة هى احسن الامكنة لاخذ المعلومات واستقاء الانباء البحرية وتتبع الحركة العالمية للملاحة البحرية

وانى لانصح لكل فرد من أفراد تلك الفئات بأن يزور هذه البورصة حين زيارته للندن، فضلا عن مظهرها التاريخى فهو لن يعدم فائدة كبيرة يحصل عليها من تلك الزيارة أو على الاقل معلومات مفيدة يرجع اليها فى يوم من الايام لصالحه ولصالح بنى وطنه .

لندن **محمد صديق لهيطه**

مراحل الحملة الاعلانية

من الواجب أن ترتب الحملة الاعلانية كلها وتوضع تصميماتها وتفاصيلها قبل البدء فى تنفيذها ، وبعد ذلك يبدأ فى التنفيذ حسب الخطة المرسومة .

وعادة ترتب الحملة بحيث تكون سلسلة الاعلانات المكونة لها عدة مجموعات ، كل منها يتكون من سلسلة مترابطة مع بعضها لتؤدى غرضا معينا . وهذه المجموعات من الاعلانات هى ما نسميه بمراحل الحملة .

أولا : فالمرحلة الاولى هى مرحلة تحفيظ المستهلك اسم السلعة المعلن عنها أو اسم المحل التجارى أو المؤسسة التجارية المعلن عنها .

فان كان الغرض هو الاعلان عن سلعة جديدة على الجمهور ، فمن الواجب أولا أن نجعله يحفظ هذا الاسم لدرجة أن يصير مألوفا لديه ، وحتى يقفز هذا الاسم فيما بعد الى ذهن المستهلك فى حالة شعوره بحاجته الى هذا الصنف من السلع.

وان كان الغرض هو الاعلان عن اسم المحل أو المؤسسة ، فمن الواجب كذلك تحفيظه للجمهور حتى اذا ما ظهرت حاجته الى سلعة يتجر فيها هذا المحل كان اسمه هو أول اسم يتبادر الى ذهنه فيتوجه اليه للتو للشراء منه — وتحفيظ الاسم التجارى هام جدا فى حالة المؤسسات الجديدة حتى تحتل مكانها اللائق بها فى السوق .

وتتوقف سهولة تحفيظ الاسم للجمهور على عاملين :

١ — طبيعة الاسم ذاته ، فسهولة الاسم ورقته تساعد على الحفظ — وقد تساعد غرابته على الحفظ كذلك . الا أن الاسم المعقد ، صعب النطق ، قد يكون عائقا كبيرا بالنسبة للنتيجة التى نسعى للحصول عليها. وسنتناول بشىء من التفصيل كيفية تأليف الاسم التجارى والعلامة التجارية وشعار السلعة فيما بعد .

٢ — قوة الاعلان من حيث تصميمه واخراجه ودرجة بروز اسم السلعة أو اسم المحل فيه ، وقدرة هذا الاعلان على لفت النظر واثارة الاهتمام . وليس غريبا أن نرى كثيرا من أفراد الجمهور يقبلون على شراء سلع أغلى من مثيلاتها من أحد المتاجر الغالية لمجرد شهرة هذا المتجر .

وسنتناول موضوع قوة الاعلان فى التصميم والاخراج بشىء من التفصيل عند الكلام عن خطة الاعلان وتصميمه .

ثانيا : والمرحلة الثانية التى تلى تحفيظ الاسم للجمهور هى اشعاره بأنه فى حاجة حقيقية للسلعة . ويتم ذلك كما سبق أن أسلفنا بدراسة هذا الجمهور وتحليل صفاته وطبائعه وميوله وعاداته ... الخ . وعلى ذلك فيجب أن تصاغ الاعلانات وتصمم بحيث تؤدى الى هذا الغرض وهو أن تصير السلعة ضرورية للعميل ، وانه بعدم حيازتها يشعر أنه ينقصه شىء .

ثالثا : والمرحلة الثالثة هى شرح الفوائد التى تعود على العميل من اقتنائه للسلعة واغرائه على تملكها . فان شعور العميل بحاجته للسلعة وحده لا يكفى لكى يقدم على الشراء. وهنا تقوم المرحلة الثالثة من الحملة بتوضيح ما يمكن أن تقدمه السلعة له من خدمات — ويتم ذلك بعد تحليل هذه السلعة واختيار نقطة التفصيل الخاصة بها والضرب على الوتر الحساس المناسب . وبشرح هذه الفوائد والمميزات يشعر المستهلك الذى يقبل على شراء السلعة أنه لم ينفق نقوده عبثا بل أنفقها حيث وجب الانفاق ، وأن

الفائدة التى تعود عليه من اقتناء السلعة لا تقل عما أنفقه عليها من مال . وبذلك ينشأ عند المستهلك شعور بالاطمئنان يدفعه لان يستمر على شراء هذه السلعة المعلن عنها كلما أحس بالحاجة اليها .

ونضرب مثلا لمراحل الحملة الاعلانية هذه فنقول انه للاعلان عن «شاى جونس» مثلا تكون السلسلة الاولى من الاعلانات لتحفيظ الاسم « جونس » والمرحلة الثانية يكون هدفها اشعار الجمهور بحاجته الى الشاى لانه ينعش . والمرحلة الثالثة تكون بافهام الجمهور أن شاى «جونس» هو خير ما يشبع رغباته ، وتحديد ما يفضل به هذا الصنف غيره من أصناف الشاى كان يكون لذيذ النكهة أو ما الى ذلك .

ويجب أن يستمر الالحاح على العميل كما بينا من قبل فتبدأ الاعلانات تتراءى له فى منزله أو مقر عمله ، ثم تستمر تلاحقه فى طريقه ومحال لهوه ، وأخيرا تنتهى أمامه فى واجهة المحل فتغريه الاغراء الاخير بالاقدام على الشراء .

ولا توجد حدود معينة تفصل كل مرحلة من هذه المراحل عن سابقتها ، فان سلسلة الاعلانات فى الحملة كلها يجب أن تنتقل بالعميل فى حدود هذه المعانى من غير أن يشعر ، فتقوم الاعلانات بالمهام المذكورة بتدرج وانتظام . فالمرحلة الثانية يجب أن تكون متممة للمرحلة الاولى ، وبذلك فانها رغم قيامها بتعليم الجمهور من حيث ضرورة السلعة له الا أنها تعمل هى الاخرى على اتمام تحفيظ اسم السلعة له ، والمرحلة الثالثة تعتبر متممة للمرحلتين الاولى والثانية فتشتمل الاعلانات بها على الاغراض الثلاثة وتعمل على تحقيقها جميعا .

ويلاحظ انه يجب أن يكون شكل الاعلان فى كل مرحلة موحدا — وأن امكن ذلك بالنسبة لكل الوسائل الاعلانية المتخذة للنشر فان ذلك يكون أدعى لحسن النتائج ، اذ أن توحيد شكل اعلان فى الوسائل المختلفة يقوم مقام التكرار فى الوسيلة الواحدة . والتكرار لا تخفى مزاياه وسيأتى ذكر ذلك فيما بعد .

محمود عساف

توزيع أموال المملكة المتحدة المستثمرة فى خارجها

(بملايين الجنيهات)

البلد	رأس المال الاسمى نهاية ٩٤٩	رأس المال الاسمى نهاية ٩٥٠	أرباح وفوائد ٩٤٩	أرباح وفوائد ٩٥٠
دول الكومنولث :				
أفريقيا الغربية البريطانية	٤٣	٤٤	٣ر٩	٥ر٣
السودان المصرى	١١	١١	١ر٠	١ر٠
أفريقيا الشرقية البريطانية	١٩	٢٤	١ر٤	١ر٤
وسط أفريقيا البريطانى	٨٦	٩٢	٨ر٣	١٠ر٠
جنوب أفريقيا	١٤٩	١٦٠	١٥ر٩	١٨ر٦
الهند	٦١	٦٣	٦ر٢	٨ر١
الباكستان	٩	٩	٠ر٨	١ر٢
سيلان	٢٥	٢٥	٢ر٥	٣ر٩
الملايو	٦٩	٦٩	٥ر٣	١١ر٤
استراليا	٣٨٥	٣٧٠	١٦ر٥	١٦ر٦
نيوزيلنده	٦٩	٦٨	٢ر٩	٣ر٠
كندا	١٧٢	١٦١	٦ر٩	٧ر٤
جزر الهند الغربية	٢٧	٢٨	١ر٩	١ر٩
بلدان أخرى	٧	٨	٠ر٦	٠ر٨
المجموع	**١١٣٣**	**١١٣٤**	**٧٤ر١**	**٩٠ر٥**
دول أجنبية :				
جمهورية ايرلنده	٢١	٢٤	٠ر٩	١ر٠
فرنسا	٨	٨	٠ر٤	٠ر٦
ألمانيا	٤٥	٤٥	—	—
النمسا	٩	٩	٠ر١	٠ر١
الدنمارك	٧	٦	٠ر٣	٠ر٣
النرويج				
هنغاريا	١٥	١٥	—	—
رومانيا	١٤	١٤	—	—
اليونان	٢٤	٢٤	٠ر١	—
باقى دول أوربا	٥٠	٥٠	١ر٩	٢ر٠
بورما	١٠	١٠	٠ر٣	٠ر٦
الصين	٣٦	٣٦	٠ر١	٠ر١
اليابان	٤٧	٤٧	٠ر١	٠ر١
أندونيسيا	٢١	٢١	٠ر٣	٠ر٣
مصر	**١١**	**١٠**	**٢ر٧**	**٣ر١**
الولايات المتحدة الامريكية	١١٥	١٢٤	١٠ر٠	١٤ر٨
المكسيك	٥٢	٤٠	٠ر٩	١ر١
كوبا	٢٤	٢٤	٠ر١	٠ر١
الارجنتين	٤٠	٤٠	٠ر٥	٠ر٦
البرازيل	٧٩	٦٤	٢ر٢	٢ر٢
شيلى	٤٦	٤٤	١ر٠	١ر٠
بيرو	٢٢	٢٢	٠ر٣	٠ر٥
أوروجواى	٨	٦	٠ر٥	٠ر٣
باقى دول أمريكا الجنوبية	٣٤	٣٣	١ر٩	١ر٤
دول أخرى	٣٣	٣٤	١ر٦	١ر٩
المجموع	**٧٧٥**	**٧٥١**	**٢٦ر٥**	**٣٢ر١**
بلدان غير مرتبة	١٣١	١٤٣	١٥ر٧	١٩ر٣
المجموع الكلى	**٢٠٣٩**	**٢٠١٩**	**١١٦ر٣**	**١٤١ر٨**

« **الفانينشيال تايمز** »

نص قانون تحديد الملكية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

الباب الاول

فى تحديد الملكية الزراعية ونزع بعض الاراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين

مادة ١ ــ لا يجوز لاى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ٢ ــ استثناء من حكم المادة السابقة :

ا ــ يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان فى الاراضى التى تستصلحها لبيعها ، وذلك على الوجه المبين من القوانين واللوائح .

ب ــ ويجوز للافراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها ؛ ولا يسرى على هذه الاراضى حكم المادة الاولى الا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك هذا مع عدم الاخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة .

ج ــ ويجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك مقدارا من الاراضى الزراعية يكون ضرورا للاستغلال الصناعى ولو زاد على مائتى فدان .

كذلك يستثنى الوقف .

مادة ٣ ــ تستولى الحكومة فى خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتى الفدان التى يستبقيها المالك لنفسه على ألا يقل المستولى عليه كل سنة عن خمس مجموع الاراضى الواجب الاستيلاء عليها .

ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية. وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الارض وثمار الاشجار حتى نهاية السنة الزراعية التى تم خلالها الاستيلاء .

ولا يعتد فى تطبيق احكام هذا القانون :

ا ــ بتصرفات المالك ولا بالرهون التى لم يثبت تاريخها قبل يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

ب ــ بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التى لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

ج ــ بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة ، بسبب الميراث أو الوصية للاراضى الزراعية المملوكة لشخص واحد ، وتستولى الحكومة فى هذه الحالة على ملكية ما يجاوز مائتى الفدان من هذه الاراضى فى مواجهة الورثة والموصى لهم ، وذلك بعد استيفاء ضريبة التركات .

مادة ٤ ــ يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ان يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتى الفدان على الوجه الآتى :

ا ــ الى أولاده بما لايجاوز الخمسين فدانا للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه أولاده على المائة فدان .

ب ــ الى صغار الزراع الذين يملكون عشرة أفدنة فأقل من غير أقاربه لغاية الدرجة الرابعة على الا تزيد الاطيان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة . ولا يجوز للمالك أن يطعن فى هذا التصرف بالصورية بأى طريق كان ولو بطريق ورقة الضد . هذا ولا يكون التصرف صحيحا الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار .

ولا يجوز أخذ الاطيان المتصرف فيها بالشفعة .

مادة ٥ ــ يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لاحكام المادة الاولى الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الارض مضافا اليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والاشجار . وتقدر القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة الاصلية فاذا لم تكن الارض قد ربطت عليها هذه الضريبة أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث سنوات على الاقل قدرت القيمة الايجارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان

واذا كانت ملكية الارض لشخص وحق الانتفاع لآخر استحق مالك الرقبة ثلثى التعويض والمنتفع الثلث .

قوانين وقرارات

مادة ٦ ــ يؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪ تستهلك فى خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها الا لمصرى وتقبل فى الوفاء بثمن الاراضى البور التى تشترى من الحكومة وفى أداء الضرائب على الاطيان التى لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذا القانون وفى أداء ضريبة التركات والضريبة الاضافية على الاطيان المفروضة بموجب هذا القانون .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها .

مادة ٧ ــ اذا كانت الارض التى استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استنزل من قيمة التعويض المستحق لصاحب الارض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق وللحكومة اذا لم تحل محل المدين فى الدين أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين ، على أن تستهلك هذه السندات فى مدة لا تزيد على ثلاثين سنة ، واذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣٪ تحملت الحكومة الزيادة فى سعر الفائدة بعد خصم ما يوازى مصاريف التحصيل وتبعة الديون المعدومة .

مادة ٨ ــ تحصر المساحات المستولى عليها فى كل قرية ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الاراضى التى تتخللها مع تعويض أصحاب هذه الاراضى بأراض أخرى .

مادة ٩ ــ توزع الارض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الارض .

ويشترط فيمن توزع عليه الارض :

ا ــ أن يكون مصريا بالغا سن الرشد لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف .

ب ــ أن تكون حرفته الزراعة .

ج ــ أن يقل ما يملكه من الارض الزراعية عن خمسة أفدنة .

وتكون الاولوية لمن كان يزرع الارض فعلا مستأجرا أو مزارعا ثم لمن هو اكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية .

ولا يجوز أخذ الاراضى التى توزع بالشفعة

مادة ١٠ ــ استثناء من أحكام المادة السابقة توزع الارض المخصصة للحدائق على خريجى المعاهد الزراعية بعد تجزئتها على صورة لا تخل بحسن الاستغلال بحيث لا تزيد القطعة على عشرين فدانا .

ويشترط فى خريج المعهد الذى توزع عليه الحدائق ألا يزيد ما يملكه من الارض الزراعية على عشرة أفدنة .

مادة ١١ ــ يقدر ثمن الارض الموزعة بمبلغ التعويض الذى أدته الحكومة فى مقابل الاستيلاء عليها مضافا اليه ما يأتى :

١ ــ فائدة سنوية سعرها ٣٪

٢ ــ مبلغ اجمالى قدره ١٥٪ من ثمنها فى مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الاخرى .

ويؤدى مجموع الثمن أقساطا سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاما .

مادة ١٢ ــ تؤلف للاشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع لجنة عليا برياسة وزير الزراعة وعضوية وكلاء وزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والمالية والاقتصاد والاشغال العمومية وسبعة اعضاء آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء .

وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الاخصائيين والفنيين .

مادة ١٣ ــ تشكل لجان فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الاراضى المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير الزراعة بكيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة العليا وبيان الاجراءات والاوضاع الواجب اتباعها فى عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة والاشجار . والتوزيع وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال مابين الاستيلاء والتوزيع .

مادة ١٤ ــ تسلم الارض لمن آلت اليه من صغار الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبها دون رسوم .

ويجب على صاحب الارض أن يقوم على زراعتها بنفسه وأن يبذل فى عمله العناية الواجبة .

مادة ١٥ ــ يتم التوزيع فى خلال الخمس السنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا

القانون على الاكثر وفقا لبرنامج تضعه اللجنة العليا ويراعى فى هذا البرنامج أن توزع فى كل سنة الاراضى المستولى عليها وأن يحصل التوزيع فى نهاية الموسم الزراعى .

مادة ١٦ — لا يجوز لصاحب الارض ولا لورثته من بعده التصرف فيها قبل الوفاء بثمنها كاملا ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سدادا لدين الا أن يكون دينا للحكومة أو دينا لبنك التسليف الزراعى والتعاونى أو للجمعية التعاونية .

ومع ذلك اذا اقتضت الحال نزع ملكية أى جزء من الارض للمنافع العامة جاز استثناء من حكم المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة نزع ملكيته بقرار من وزير الاشغال العمومية ويكون لهذا القرار حكم المرسوم المنصوص عليه فى المادة المذكورة .

مادة ١٧ — يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الاولى فضلا عن مصادرة ثمن الارض الواجب الاستيلاء عليها ، ويعاقب أيضا بالحبس كل من يتعمد من مالكى الاراضى التى يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها ، وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف المادة الرابعة مع علمه بذلك .

الباب الثانى

جمعيات التعاون الزراعى

مادة ١٨ — تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت اليهم الارض المستولى عليها فى القرية الواحدة وممن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة .

ويجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية انشاء جمعية واحدة لاكثر من قرية اذا اقتضت الحال ذلك .

وتخضع الجمعية التعاونية لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ولاحكام المواد الآتية :

مادة ١٩ — تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الآتية :

ا — الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الاراضى المملوكة لاعضاء الجمعية .

ب — مد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

ج — تنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه ، بما فى ذلك انتقاء البذور وشق الترع والمصارف .

د — بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الارض والاموال الاميرية والسلف الزراعية والديون الاخرى .

هـ — القيام بجميع الخدمات الزراعية الاخرى التى تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

مادة ٢٠ — تؤدى الجمعية التعاونية أعمالها تحت اشراف موظف تختاره وزارة الشئون الاجتماعية ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة .

مادة ٢١ — تشترك الجمعيات التعاونية الزراعية فى تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية وفقا القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

مادة ٢٢ — يصدر وزير الشئون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية السالفة الذكر فى حدود ما تقدم من الاحكام .

الباب الثالث

فى الحد من تجزئة الاراضى الزراعية

مادة ٢٣ — اذا وقع ما يؤدى الى تجزئة الاراضى الزراعية الى أقل من خمسة أفدنة سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الارض منهم ، فاذا تعذر الاتفاق رفع الأمر الى محكمة منهم ، فاذا تعذرالاتفاق رفع الامر الى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة للفصل فيمن تؤول اليه الارض ، فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الانصبة قررت المحكمة بيع الارض بطريق المزاد .

وتفصل المحكمة فى الطلب بغير رسوم .

مادة ٢٤ — تفصل المحكمة الجزئية فى أيلولة الارض غير القابلة للتجزئة من يحترف الزراعة من ذوى الشأن ، فان تساووا فى هذه الصفة اقترع بينهم .

على أنه اذا كان سبب كسب الملكية الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة ، فان تساووا فى هذه الصفة قدم الزوج فالولد ، فاذا تعددت الاولاد اقترع بينهم .

الباب الرابع

فى الضريبة الاضافية

مادة ٢٥ — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ تفرض ضريبة اضافية على ما يزيد على مائتى فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الاصلية .

مادة ٢٦ — تربط الضريبة الاضافية على أساس مجموع ضرائب الاطيان الاصلية المقررة على الممول فى جميع أنحاء المملكة فى أول يناير من كل سنة .

واذا كان للممول نصيب فى تكاليف مشتركة بسبب ميراث أو بأى سبب آخر روعى فى ربط الضريبة الاضافية مجموع ما يؤديه الممول من ضرائب الاطيان فى تكاليفه الخاصة مضافا اليه ما يخصمه من هذه الضرائب فى التكاليف المشتركة .

ولا يستنزل من الضرائب الاضافية المربوطة على الممول فى تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون من الضرائب متعلقا بأرض حصل فيها تصرف من التصرفات المنصوص عليها فى المادة الثالثة .

مادة ٢٧ — على كل ممول تنطبق عليه احكام هذا القانون أن يقدم خلال شهرين من العمل به وفى شهر يناير من كل سنة لصراف الناحية التى يدفع فيها أكبر جزء من أموال أطيانه اقرارا يبين فيه مقدار الاطيان التى يملكها أو يكون له نصيب فى منفعتها فى أنحاء المملكة ومقدار الاموال المربوطة عليها .

مادة ٢٨ — اذا لم يقدم الممول الاقرار المنصوص عليه فى المادة السابقة فى الميعاد المعين أو اذا ذكر فى اقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة الاضافية أو جزء منها تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التى ضاعت أو كانت تضيع على الخزانة العامة بسبب عدم تقديمه الاقرار فى الميعاد المحدد أو بسبب البيانات غير الصحيحة التى وردت فى اقراره . وذلك فضلا عن الزامه بأداء الضريبة ذاتها ، وتقضى بالغرامة احدى اللجان التى يؤلفها وزير المالية والاقتصاد لهذا الغرض ، ويكون قرارها فى هذا الشأن غير قابل للطعن .

مادة ٢٩ — تحصل الضريبة الاضافية والغرامة المنصوص عليها فى المادة السابقة مع القسط الاخير للضريبة الاصلية ويكون للحكومة فى تحصيل الضريبة الاضافية الاصلية للحكومة فى تحصيل الضريبة الاضافية والغرامة ما لها فى تحصيل الضريبة الاصلية من حق الامتياز .

وفى حالة التأخير عن الدفع تحصل الضريبة الاضافية والغرامة بطريق الحجز الادارى .

ولا تستحق الضريبة الاضافية عن الاطيان التى يحصل التصرف فيها بعقد مصدق على التوقيع عليه حتى تاريخ حلول القسط الاخير للضريبة الاصلية .

مادة ٣٠ — تعفى من الضريبة الاضافية الاطيان البور التى يمتلكها الافراد ، والاطيان التى تمتلكها الشركات أو الجمعيات بقصد استصلاحها لبيعها وذلك على الوجه المبين فى القوانين واللوائح .

الباب الخامس

فى تحديد علاقة مستأجر الارض الزراعية بمالكها

مادة ٣١ — ابتداء من السنة الزراعية التالية للعمل بهذا القانون تنظم العلاقة بين مستأجر الارض ومالكها وفقا لاحكام المواد الآتية :

مادة ٣٢ — لا يجوز تأجير الارض الزراعية الا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

مادة ٣٣ — لا يجوز أن تزيد أجرة الارض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها ، وفى حالة الايجار بطريق المزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات ..

مادة ٣٤ — لمستأجر الارض الزراعية أن يسترد من المؤجر ما أداه بأية صورة زيادة على الحد الاقصى المقرر فى المادة السابقة .

وله أن يثبت أداءه الزيادة بطرق الاثبات كافة

مادة ٣٥ — لا يجوز أن تقل مدة ايجار الارض الزراعية عن ثلاث سنوات .

مادة ٣٦ — يجب أن يكون عقد الايجار ثابتا بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر .

فاذا لم يوجد عقد مكتوب كان الايجار مزارعة لثلاث سنوات نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات .

مادة ٣٧ — مع مراعاة الاحكام السابقة واستثناء من أحكام المادتين ٥٩٨ و ٥٩٩ من القانون المدنى لا يجوز اخراج من كان يزرع الارض بنفسه سواء كان مستأجرا أصليا أو مستأجرا من الباطن وفى الحالة الاخيرة تقوم العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك

الباب السادس

فى حقوق العامل الزراعى

مادة ٣٨ — يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برياسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير، ثلاثة يمثلون ملاك الاراضى الزراعية ومستأجريها وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين .

ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا الا بعد تصديق وزير الزراعة .

مادة ٣٩ — يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

مادة ٤٠ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ..

قسم الضرائب على الايرادات
منشور رقم (١٧١)

نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ان :

تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق اصحابها فى المطالبة بها وتكون ضمن الانواع المبينة بعد :

١ – الارباح والفوائد المتفرعة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون قد اصدرته اية شركة تجارية او مدنية او اية هيئة او جماعة خاصة او عامة .

٢ – الاسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الاخرى الخاصة بالشركات او الهيئات او الجماعات المذكورة .

٣ – الودائع النقدية او بصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوبا من المصارف ودور التسليف وغيرها من المحال التى تقبل الودائع او تفتح حسابات جارية .

٤ – ودائع الاوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوبا من تلك الاوراق لدى المصارف وغيرها من المحال التى تتلقى امثال هذه الاوراق على سبيل الوديعة او لاى سبب آخر .

٥ – كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لاى سبب كان الى اية شركة مساهمة تجارية او مدنية او الى اية هيئة او جماعة خاصة او عامة .

ونصت المادة ٢٩ على ان :

على الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها فى المادة السابقة ان توفى مصلحة الضرائب فى ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الاموال والقيم التى لحقها التقادم فى بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها ان تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزانة اما وقت تقدم البيان او على الاكثر فى بحر الثلاثين يوما التالية .

وفى ٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ اصدر المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ ناصا فى المادة الرابعة منه على ان :

جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة فى القانون المدنى وقانون المرافعات وطنى ومختلط موقوف بحكم القانون بالنسبة للاشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة او الخاضعة للرقابة ولمدة اقامتهم فيها وذلك خلال الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلادها محتلة الى تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون .

وقد جرت بعض البنوك والهيئات المذكورة فى المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ان تورد لخزانة الدولة كل مبلغ لحقه التقادم قانونا . وقد تبين فيما بعد ان بعض اصحاب المبالغ الموردة ممن ينتفعون بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ وان هذه المبالغ لم يكن قد لحقها التقادم وقت توريدها للخزانة نظرا الى وقف مدة التقادم وقت توريدها للخزانة ؟ ؟ ؟

فطالب هؤلاء البنوك والهيئات الاخرى بالمبالغ المستحقة لهم وطالبت هذه الهيئات الحكومة بدورها طالبة استرداد ما دفعته فثار البحث حول مدة التقادم التى يسقط بعدها حق الاسترداد .

وببحث هذا الموضوع يتبين ان الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على ان « يسقط حق الممول فى المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين » .

وواضح ان هذا النص لا ينطبق على الحالة المعروضة ضمن المبالغ والقيم التى تؤول للحكومة لسقوط حق اصحابها فيها بالتقادم طبقا للمادة ٢٨ ليست ضرائب بل تختلف عنها تمام الاختلاف ولم توضح المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل لانها تفرض ضريبة من هذه الضرائب بل تقليدا لما جرى عليه القانون الفرنسى من جهة ولاعتبارات عملية تتعلق بسهولة تحصيل تلك المبالغ من جهة اخرى .

ولما كان حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧ حكم استثنائى فانه يجب قصره على الضرائب وحدها ولا يمكن تطبيقه على المبالغ التى يلحقها التقادم بطريق القياس .

وما دام الامر كذلك فانه يقتضى تحليل العلاقة بين الحكومة وبين الهيئات الموردة من جهة والعلاقة بين هذه الهيئات واصحاب المبالغ من جهة اخرى .

اما فيما بين الهيئات المذكورة فى المادة ٢٨ وبين اصحاب المبالغ والقيم فان العلاقة هى علاقة مديونية عادية فترى عليها مدد السقوط العادية المقررة فى القانون المدنى مع مراعاة وقف المدة طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

اما فيما بين هذه الهيئات والحكومة فان العلاقة بينهما تتلخص فى ان هذه الهيئات دفعت الى الحكومة مبالغ اعتقدت خطأ ان التقادم قد لحقها . ومن ثم فانها تكون قد دفعت ما ليس مستحقا عليها وتكون الحكومة قد تسلمت على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا لها فتلتزم بالرد طبقا للمادة ١٨٢ من القانون المدنى .

وقد وضع القانون لهذه الحالة – حالة دفع غير المستحق – حكما خاصا بالسقوط فنص فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى على ان :

« تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقة فى الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك فى جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق » .

ويلاحظ انه ليس لاصحاب المبالغ دعوى مباشرة قبل الحكومة وانما دعواهم تكون قبل البنوك والهيئات الاخرى .

اما فيما يتعلق بانقطاع التقادم المسقط فانه ينقطع بأحد امرين طبقا للمادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدنى :

١ – المطالبة القضائية – ولا تكفى المطالبة العادية بكتاب مسجل لقطع التقادم .

٢ – اقرار المدين بحق الدائن اقرارا صريحا او ضمنيا .

ويرى من ذلك انه اذا تقدمت الهيئة التى دفعت بغير حق بطلب الاسترداد قبل سقوط الحق فيه وبدأت المصلحة فى اتخاذ اجراءات الصرف فان هذا يعتبر اقرارا ضمنيا منها بقطع التقادم .

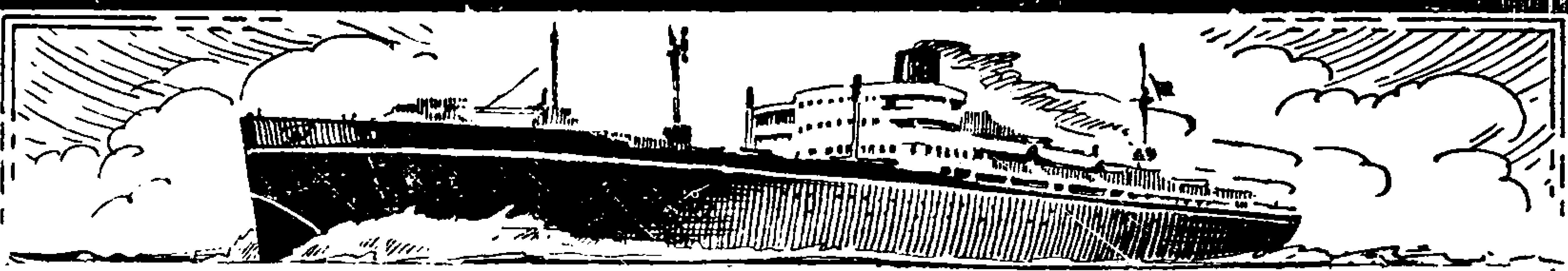
لذلك انتهى الرأى الى ان استرداد المبالغ التى وردت من البنوك والهيئات الاخرى الى خزانة الحكومة قبل ان يلحقها التقادم قانونا يسقط بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع بحقه فى الاسترداد او بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم الدفع .

وان مدة التقادم تقطع بالمطالبة القضائية او اقرار المدين بحق الدائن صراحة او ضمنيا ويعتبر اقرارا ضمنيا قيام الحكومة باتخاذ اجراءات الرد قبل انقضاء ميعاد السقوط .

تلغى جميع التعليمات والمنشورات التى تتعارض مع احكام هذه النشرة .

فى ١٩٥٢/٨/١١

المدير العام



شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسي ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيـــه ممثلة فى ٦٢٥٫٠٠٠ ســـهم بواقع ٤ ج.م
منها ٣٧٥٫٠٠٠ سـهما اسـميا و ٢٥٠٫٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشـــتقاته ومـــادة السيليولوز ومشتقاتهـا والاتجـــار فى كل ذلك وصـــناعة وتجارة المواد الـكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقـــة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيـدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد		عدد	
٦٫٥	طن من خيوط الحرير	٦٫٥	طن من الالياف القصيرة
١	طن من ورق مصروفان	٣	طن من حامض الكبريتيك
٥	طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥	طن من سلوفات الصـودا المبلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى



أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل . تخزين . نقل . تأمين . كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنها ـ الواسطى ـ طاميه ـ الفيوم ـ مغاغه ـ جرجا

مجلة نادي التجارة الملكي



العدد ٣٨
اول اكتوبر ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

اصلاح الاداة الحكومية : لرئيس التحرير
عرض وتعليق : قانون الاصلاح الزراعى – اقتراح اصدار عملة جديدة – اتفاق دولى للسكر
سياسة تسعير الشهادات : بقلم رئيس التحرير
فى السياسة الاقتصادية : الشرق الاوسط فى تقرير البنك الدولى – مؤتمر القطن الدولى – شئون المنطقة الاسترلينية
واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر : بقلم الاستاذ ت.ا
مشروع شومان لتجميع صناعتى الصلب والفحم فى غرب أوروبا : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطة
اقتصاديات الشرق الاوسط : الزراعة فى الاردن
نظام العمل بمخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى
شخصيات اقتصادية : السيد عبد المجيد الرمالى
اخبار الاقتصاد العالمى :
من أعلام الاقتصاد : آدم سميث بقلم الاستاذ جورج يعقوب
نقد مشروع السنوات الخمس فى مصر : بقلم الاستاذ فوزى رياض فهمى
القطن : فى النصف الثانى من سبتمبر
الاوراق المالية : فى النصف الثانى من سبتمبر
فى تصميم الاعلان : اثارة الاهتمام : بقلم الاستاذ محمود عساف
مشروع قانون الشركات الجديد:

اصلاح الاداة الحكومية

أصدر مجلس الوزراء أخيراً مرسوماً بناء على طلب وزير المالية بتكوين لجنة للنظر فى اصلاح الأداة الحكومية .. وقد ضمت اللجنة عدداً كبيراً من الرجال غير الحكوميين الذين أهلتهم تجاربهم وخبرتهم للقيام بمثل هذا العمل الخطير . وهناك أجماع على ضرورة تحقيق هذا الاصلاح . والذى نرجو أن يتحقق على ايدى اللجنة ألا يؤخذ فى الحسبان سوى مصلحة العمل وحده بصرف النظر عن الاعتبارات الاخرى التى كثيراً ما أحبطت مساعى الذين فكروا فى مثل هذا المشروع من قبل .

ولما كانت وظائف الحكومة هى الهدف الذى تتجه اليه أنظار الشباب بعد تخرجهم من معاهدهم ، فانهم حتى اذا فاتتهم الوظيفة الحكومية والتحقوا بوظيفة فى خارجها ، تبقى أنظارهم دائماً متجهة اليها ، وذلك لما فيها من امتيازات كثيرة فضلا عن قلة العمل وارتفاع المسئولية وهذه الحال تؤدى الى عدم الاستقرار فى عملهم الخارجى بل يبقون دائماً فى انتظار العمل الحكومى .

ونود ان نعرض امام انظار حضرات السادة المحترمين أعضاء اللجنة ، ورئيسها المعروف بالحزم ، أن الشكوى من زيادة عدد موظفى الحكومة ليست جديدة ، بل هى داء قديم مستحكم استرعى اهتمام البرلمان من أول انشائه حتى قرر سنة ١٩٢٧ تأليف لجنة باسم لجنة الموظفين العليا مهمتها الاولى بحث حالة الموظفين فى كل مصلحة بقصد توفير عدد من الوظائف . ومما يؤسف له أن معظم المصالح التى بحثت اللجنة أمرها ، كانت تثبت لها بالادلة المادية انها ليست فقط محتاجة لكل العدد الموجود لديها من الموظفين ، بل لا بد من انشاء درجات جديدة اذا أريد للعمل ان ينتظم . وكانت النتيجة فى أغلب الاحيان اجابة هذه المطالب .

ولست أريد ــ وقد كنت موظفاً بالحكومة فى وقت عمل تلك اللجنة ــ ان أقول اكثر من ان معظم البيانات التى كانت تعرض على اللجنة لم تكن تمثل الحقيقة كلها وان عدم المام أعضاء اللجنة بطبيعة الاعمال التى تقوم بها كل مصلحة ، أوقعها فى خطأ الاعتماد على عدد الأوراق التى تخرج من كل مصلحة دون التحقق من الوقت والجهد الذى تستلزمه تلك الاوراق . وكانت رغبة مدير المصلحة ترمى الى زيادة موظفيها بأكبر عدد ممكن حتى تتاح له المطالبة برفع درجته بما يتناسب مع ضخامة مصلحته

اننا نبدأ عهداً جديداً ، فيجب أن نكون جادين فى الوصول الى اهدافنا غير ناظرين الا الى المصلحة العامة دون سواها .

احمد عنان



قانون الاصلاح الزراعى

نظرا لاهمية قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته الحكومة الحاضرة قررنا اصدار العدد المقبل من هذه المجلة لمعالجة نواحى هذا المشروع بأقلام الخبراء الاقتصاديين الذين يملكون ان يبدوا الرأى السديد فى هذا القانون

غير ان البطء فى اصدار اللائحة المنفذة لقانون الاصلاح الزراعى ، والبطء فى ابلاغ ممثلى الحكومة فى الريف الاجراءات الواجب اتخاذها لوضع هذا القانون موضع التنفيذ ، أديا الى شىء من البلبلة واتاحا فرصة امام اصحاب الاراضى للتحايل على القانون ، وهو قطعا مالا يريده المشرع

وقد أحسنت الحكومة صنعا بتنبيهها الدائب الدائم الى بعض ماخفى من نصوص القانون وتفسيرها على ألسنة الساسة المسؤولين ، غير ان هناك من الحالات الخاصة مالا تكفى فيه التفسيرات العامة ، ولا بد من ان تبادر الحكومة الى اصدار اللائحة التنفيذية حتى يستبين كل حدوده ، ويعرف كل صاحب حق حقه

اعضاء مكتب الشعبة المصرية للهيئة الاقتصادية للعالم الاسلامى

اسفرت عملية انتخاب اعضاء مكتب الشعبة المصرية للهيئة الاقتصادية للعالم الاسلامى عن انتخاب السيد عبد المقصود احمد رئيسا للشعبة والسيد عبد الله اباظة رئيس نادى التجارة وكيلا للشعبة والسيد عبد المجيد الرمالى سكرتيرا

المحافظ المصرى فى المعهد الاقتصادى

وقد انتخب اعضاء الشعبة السيد عبد الله أباظة باجماع الاراء ليكون المحافظ المصرى فى هيئة محافظى المعهد الاقتصادى بكراتشى .

اقتراح اصدار عملة جديدة

روت بعض الصحف ان هناك اتجاها الى اصدار عملة جديدة تستبدل بها العملة الحالية ، رغبة فى احراج الذين هربوا أموالهم الى الخارج ، ورغبة فى القضاء على الذين يتجرون فى العملة فى السوق السوداء ، ويسمونها احيانا السوق الحرة .

وكانت النتيجة المباشرة لرواج هذه الانباء شدة اقبال الناس على شراء الاسهم والسندات فى البورصة لانهم باتوا يعتقدون ان الاوراق آمن عندهم من أوراق النقد ، وان العملة المصرية فقيرة الى عوامل الاستقرار المطلوبة وترتب على ذلك ايضا انخفاض يذكر فى سعر الجنيه المصرى فى الاسواق الخارجية ولكنه سرعان ما استرد مقامه بعدما تبين ان هذه الانباء لاتستند الى اساس رسمى صحيح .

والواقع ان استبدال العملة المتداولة دفعة واحدة اجراء « ليس معروفا » فى السياسة النقدية للبلاد الاجنبية ، والسابقة الوحيدة والاولى التى عرفت عن هذا النوع من الاستبدال هى التى قامت بها دولة اسرائيل منذ شهرين وكان غرضها من ذلك فرض ضريبة قدرها عشرة فى المائة على أموال النقد السائب .

أما فى مصر ، فلا نظن ان هذا الاجراء يدعو الى الترحيب به ، لان اغلب الناس — وهم من الاميين — قد لايدرون به وقد يتحملون بسبب ذلك خسارة مادية لايقوون على مجابهتها .

والرأى الصائب هو ان يسحب النقد من التداول بالتدريج ، وهو الاجراء الذى يتبع عادة ، وان يراعى فى ذلك عدم الاضرار بسمعة العملة المصرية فى الاسواق الخارجية بوجه خاص .

اتفاق دولى للسكر

افتتح فى لندن فى الاسبوع الماضى مؤتمر شبه دولى للبحث فى عقد معاهدة جديدة ، تنظم زراعة السكر وتجارته وتوزيعه فى العالم . وقد اوفدت مصر مندوبا مستمعا لشهود هذا المؤتمر .

والملاحظ فى هذه المؤتمرات الدولية انها لاتستهدى فى مباحثها المصلحة العامة ، بل تراعى دائما المصالح الخاصة للدول المشتركة فيها

فروسيا مثلا هى من الدول الكبيرة المنتجة لسكر البنجر فى العالم ، ولكنها مع ذلك لم تدع لشهود هذا المؤتمر ، وبالتالى لامضاء المعاهدة المقترحة . وفى هذا دليل على ان السياسة كثيرا ماتطغى على الاقتصاد وان العالم سيبقى — ولو فترة صغيرة — محروما من نظام دولى صحيح لتوزيع المواد الغذائية وانتاجها وهو ماكانت تطمع فيه هيئة الطعام والزراعة الدولية .

والامر الهام فى اتفاق السكر الدولى المراد عقده ، هو ان تحترمه الدول جميعا بعد اقراره ، وان لايكون متضمنا اى افتئات على دولة من الدول .

حول تعديل قانون الشركات الجديد

بمناسبة مشروع القانون التى اعدته وزارة التجارة والصناعة لتعديل الشركات المساهمة ، تلقت الوزارة عدة اعتراضات من كبار الاقتصادين والمهتمين بشؤون الشركات .

وقد كان امس هو الموعد المحدد للجنة المختصة بدراسة هذا القانون الا ان موعد انعقادها أجل لما بعد .

والمعروف ان الوزير سيعقد اجتماعا فى القريب لدراسة هذه الاعتراضات .

وقد نشرنا نص مشروع القانون الجديد على صفحات ٢٢ و ٢٣ و٢٤ من هذا العدد .

سياسة تسعير الشهادات

لا خلاف فى أن الاداة الحكومية تفتقر الى اعادة التنظيم اذا أريد للروح الجديدة أن تعيش وتقوى ، فالحكومة فى مصر تهيمن على معظم المرافق العامة ، فهى تتولى ادارة السكك الحديدية والتليفونات ، وتوليد وتوزيع الكهرباء ، والمياه ، فيما عدا القاهرة والاسكندرية . وهى المسئولة وحدها تقريبا عن التعليم بمختلف مراحله ، وكذلك الرعاية الصحية ، الى غير ذلك من الاعمال التى يتولاها فى معظم البلاد المتحضرة الاخرى هيئات خاصة تبذل قصارى جهدها فى تحقيق اقصى المنفعة بأقل نفقة

فالسلطات التى تلقى على عاتقها كل هذه المسئوليات مجتمعة ، يتحتم أن تلقى غاية الاهتمام الى ضمان قدرة أداتها على القيام بالواجبات المطلوبة

وقد اجمع الرأى على ان عدد موظفى الدولة يزيد كثيرا عن الحاجة ، وهذه الزيادة لا تعنى فقط الاسراف فى الماهيات التى تمنح لهم ، بل أسوأ من ذلك أنها تؤدى بطبيعة الحال الى تعطيل العمل — فالورقة الواحدة بدلا من أن تمر بأيدى موظفين اثنين ، يتطلب ايجاد عمل للموظفين الآخرين ان يطلعوا عليها ويراجعوها ويبقوها فى مكاتبهم وقتا قليلا أو كثيرا .

على أن العلة لا تنحصر فى كثرة عدد الموظفين ، انما هى فى أساس نظام التوظف الذى بنى على أساس تسعير الشهادات . وهذا الاساس خطر يكاد يقضى على كيان أمتنا . وكثيرا ما طالب المصلحون بالاقلاع عن هذه القاعدة الذميمة والتى لا نجد لهـا مبررا مما يفعله غيرنا ولا من تجربتنا ومشاهداتنا .

وليس من المقبول عقلا ولا منطقا أن يقوم موظفان بعمل واحد كالقيد فى أحد الدفاتر أحدهما يتقاضى ٧٫٥ جنيها لانه حامل الثقافة والاخر يتقاضى خمسة عشر جنيها لانه يحمل مؤهلا عاليا .

فأي غبن يشعر به الموظف الاول وهو لا يقوم فقط بنفس العمل الذى يقوم به زميله ، وانما تشهد الوقائع فى كثير من الاحيان أنه يقوم به خيرا منه ! ! وبأى نفس يمكن أن يقبل بها ذلك الموظف على عمله ، وهو يرى آخر يجلس بجانبه يتقاضى ضعف مرتبه ؟

ان النتيجة الطبيعية هى شعوره دائما بالغبن والظلم ، فيقتل ذلك فيه روح العمل ورغبة التقدم لانه يرى أن معيار التقدم ليس هو العمل ولكنه الشهادة التى يحصل عليها الموظف .

بل ان الموظف الحاصل على المؤهل العالى أيضا لا يهمه فى كثير أو قليل ان يعمل على اتقان عمله والاجتهاد فيه لانه يعلم أن شهادته قد ضمنت له نظاما ثابتا من العلاوات الدورية والترقى بمجرد الاقدمية ... اذا لم يكن له شفيع من بين ذوى النفوذ فى الدولة .

على أن أخطر ما فى الامر هو أن هذه السياسة الخاطئة ، سياسة تسعير الشهادات ، قد حددت الهدف من التعليم على أنه الحصول على شهادة ، فهى جواز المرور طوال العمر . ففى كل مرة ينظر فى منح علاوات ترقيات للموظفين يكون المقياس الاول هو الشهادة التى حصل عليها الموظف مهما طال العهد على ذلك . فى حين أن الشهادة ما هى الا دليل على أن الطالب قضى سنوات معينة فى معهده ، وأنه جاز امتحانه بنجاح لكى يبدأ بعد ذلك فى تطبيق ما تعلمه على مشاكل الحياة العديدة التى تواجهه ، والذى يمكنه أن يعالج هذه المشاكل بنجاح هو الذى يكتب له النفوذ .

وقد أدى اعتبار الشهادة هى الهدف الذى يسعى اليه الطالب الى عدم الالتفات للدروس وتفهم أصولها بل العمل على اجتياز الامتحان بكل الوسائل ولو كانت الغش ، أو السعى لدى السلطات على تخفيض نسب النجاح كما حدث مرارا بكل أسف !!!

ولعل الذين يقرأون أخبار انتشار الغش فى الامتحانات بمصر مع اتخاذ كل الاحتياطات فى المراقبة — يعجبون لانعدامها فى الجامعات الاجنبية حيث يهدف الطالب الى اتخاذ العلم نفسه سلاحه وليس الشهادة ، فهو يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه أستاذه أو ممتحنه ، وهو لا يترك فرصة لا يحاول ان يستفيد منها من معلميه ، بدلا من أن يتحين الطالب المصرى كل فرصة لترك الدرس ملتمسا أوهى الاسباب .

وكانت النتيجة المؤسفة أننا نحصل — سيما فى العشر السنوات الاخيرة — على جيل عاجز من المتخرجين يفخرون بما يحملون فى أيديهم من أوراق تدل على نجاحهم بدلا من أن يعتزوا بما وعوه فى رؤوسهم .

والطريقة التى يشار باتباعها هى نفس الطريقة التى تسير عليها كثير من البلاد فى تعيين موظفيها ، وهى أن يكون أساس المرتب هو العمل الذى يقوم به الموظف ، وأساس الترقية هى الاجادة والانتاج .

ويعين الحد الادنى للمؤهل لكل وظيفة بحيث أن من يقبل التعيين بعد ذلك ، ولو كان مؤهله أكبر من المؤهل الادنى ، فانه يتقاضى نفس الماهية مثله فى ذلك مثل من يحمل الشهادة الاقل . وعند خلو درجات أعلى يسمح لمن تؤهلهم خبرتهم وكفايتهم فى التقدم لامتحان يمنح الناجحين فيه هذه الدرجات ويراعى فى مثل هذا الامتحان الا يكون نظريا ، بل يهدف الى تقدير كفاية الموظف من حيث امكانه القيام بالاعمال التى ستسند اليه . وكثيرا ما رأينا أشخاصا لا يحملون الا مؤهلات متوسطة أمكنهم بجدهم ونشاطهم واطلاعهم أن يتفوقوا على غيرهم من ذوى المؤهلات العالية الذين تنقصهم الرغبة أو الهمة أو حب الاستزادة من المعرفة .

أن سياسة تسعير الشهادات شر يجب استئصاله لا لتدعيم الاداة الحكومية فقط وبث روح المنافسة والنشاط بين موظفى الدولة ، بل أيضا لحث شباب المدارس على تفهم دروسهم وايقانهم بأن سبيل نجاحهم فى الحياة هو عملهم ، وعلى قدر اجادتهم له يكون حظهم من النجاح ، وبذلك نبنى وطنا جديدا قويا بأبنائه داخل النظام الحكومى وخارجه .

ا ٠ ع ٠

الشرق الأوسط في تقرير البنك الدولي

عقد البنك الدولى للانشاء والتعمير مؤتمره السنوى السابع فى مدينة المكسيك فى يوم ٥ سبتمبر الماضى ، وقدم مدير البنك تقريره السنوى عن نشاط البنك وأعماله فى العام المنقضى ٠
ونجتزىء من هذا التقرير بما ورد فيه عن نشاط البنك فى مصر وبلدان الشرق الاوسط :

مصر

زارت بعثة للبنك الدولى مصر فى عام ١٩٥١ وأعدت تقريرا بعد عودتها قالت فيه : انه يحسن بالبنك ان يبحث موضوع تمويل عدد من مشروعات الاصلاح اذا وضعت شروط معينة مالية وفنية ٠ واتخذ البنك الاجراءات اللازمة لايفاد مستشار هندسى الى مصر فى النصف الثانى لعام ١٩٥٢ الحالى ليدرس برنامج المشروعات الضخمة الذى أعدته مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية ٠

ايران

أعربت ايران والمملكة المتحدة فى عام ١٩٥١ عن استعدادهما لقبول وساطة البنك الدولى فعرض البنك عليهما فى شهر نوفمبر ان يحاول وضع ترتيبات مؤقتة من شأنها استئناف ادارة اعمال الزيت فى جنوب ايران ٠

وبعد زيارة تمهيدية لايران قام بها موظف من البنك ومستشار فنى ، سافرت بعثة برياسة نائب رئيس البنك فى شهر فبراير الى طهران ولندن ٠ وقد أجرت البعثة مفاوضات مع الحكومتين صاحبتى الشأن ومع شركة الزيت الانجلو ايرانية

وكانت البعثة تأمل ان تضع ترتيبات تقبلها الحكومتان المتنازعتان
ورأى البنك ان يكون اساس المباحثات اقتراحا يتضمن النقط التالية :

يتولى البنك لمدة محدودة قدرها عامان وبغير تعريض بالحقوق المدنية لذوى الشأن ، ادارة ممتلكات الزيت عن طريق هيئة يرأسها محايدون ٠ على أن يبيع البنك معظم انتاج الزيت الخام ومشتقاته للمشترى الرئيسى أعنى شركة الزيت الانجلو ايرانية بأسعار وشروط يتفق عليها بين الشركة وحكومة ايران ٠ ويحتفظ البنك بجزء من أموال المبيعات ريثما يسوى النزاع تسوية نهائية ٠

أما البنك ، فانه باعتباره مؤسسة محايدة تضم الى عضويتها بريطانيا وايران ، فانه سيعمل لمصلحة الجانبين، وتطلق له حرية العمل فى أثناء الفترة المؤقتة ليتمكن من ادارة أملاك الزيت بدون أن يعترضه معترض وذلك رغبة فى تحقيق أقصى ما يستطاع من تسهيلات وبذلك ينساب الزيت الى مشتريه ، وتتدفق الايرادات على ايران

ويتعهد البنك بأن يقيد استخدام الخبراء الاجانب الى أدنى حد تقتضيه ضرورة العمل ، على ألا يستثنى الخبراء الفنيون البريطانيون من العمل أسوة بغيرهم من الخبراء ٠

وتوضع شروط خاصة لحماية موارد البنك من المخاطر التى قد تعترض ادارته لصناعة الزيت ، كدعاوى التعويض عن ممتلكات الزيت مثلا ٠

ويتعهد البنك بأن يهيىء الاموال اللازمة لاستئناف أعمال الزيت اذا قضت بذلك الضرورة ، على أن يتم ذلك بكيفية لاتؤثر فى كيان البنك ٠
هذا هو مجمل الاقتراح الذى قدمه البنك الدولى الى حكومتى ايران وبريطانيا ٠

ويقول البنك انه لو قبل الجانبان هذا الاقتراح لأتيحت لهما فرصة العمل على وضع تسوية نهائية ، ولأمكن استئناف اخراج الزيت وأمكن دفع ايرادات الزيت بدون ان تتعرض الحقوق القانونية للفريقين لأدنى تضحية ٠

وقد تم التفاهم بصفة عامة على عدد من المسائل ، ولكن النقط الرئيسية افتقرت الى الاتفاق ٠ ولما تعذر بين وجهتى نظر الفريقين بشأن هذه النقط ، تقرر تعطيل هذه المحادثات على أن تستأنف اذا تبين أن هناك أساسا للاتفاق ٠

العراق

أما العراق فقد منح قرضا قدره ١٢٫٨٠٠٫٠٠٠ دولار لمدة ١٥ عاما بربح قدره ٣ ٣/٤ فى المائة وذلك لضبط مياه الفيضان

والغرض من ضبط ماء الفيضان حماية مدينة بغداد والمناطق الزراعية المحيطة بها من الفيضان الرسمى لنهر الدجلة ، وذلك بتحويل ماء الفيضان الى منخفض فسيح غير مأهول يقع شمال غرب بغداد ويعرف باسم « وادى الثرثار » ٠ وفى اكتوبر ١٩٥١ منحت شركة بريطانية عقدا تحفر بمقتضاه قناة طولها ٣٣ ميلا لتحويل مجرى النهر الى المنخفض ، وبدأ فعلا العمل فى المرحلة الاولى لهذا المشروع ٠

وكان البنك الدولى قد أوفد الى العراق لجنة للمساحة برياسة الدكتور ايفار روث ، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها الى حكومة العراق فى فبراير ١٩٥٢ ٠ وقد أعجبت هذه البعثة بامكانيات العراق لتحسين أحواله الاقتصادية ، ثم أجملت مشروعا للسنوات الخمس لترقية أحوال البلاد وميزانيته تعادل ٤٧٠ مليون دولار ٠

وجاء فى تقرير البعثة ان موارد العراق الرئيسية الثلاثة هى الارض والماء والزيت ٠ واذا أحسن استغلالها أمكن زيادة عدد السكان زيادة كبيرة ورفع مستوى معيشة السكان ارتفاعا بتنفيذ البرامج الواسعة النطاق لتحسين أحوال البلاد فى خلال بضعة الاعوام المقبلة ٠ وقد ألف مجلس أعلى للتعمير فى العراق وضع تحت تصرفه سبعون فى المائة من ايرادات الزيت فى كل عام ، وهذا المجلس هيئة مستقلة أنشئت فى عام ١٩٥٠ لتصميم المشروعات وتمويلها ٠

والرأى عند بعثة البنك أنه لامعدى عن العناية بوجه خاص بالزراعة ٠ والحاجة الماسة اليوم هى الى ضبط ماء

مؤتمر القطن الدولى

افتتح فى لندن مؤتمر دولى للدول المشتغلة بنسج القطن ، شهدته تسع دول على رأسها الدول الاربع الكبرى المنتجة للمنسوجات فى العالم وهى بريطانيا واليابان والهند والولايات المتحدة ·

وبحث الموقف الاحصائى العام لصادرات المنسوجات واستهلاكها فى العالم ، فتبين أن انتاج العالم من المنسوجات انخفض فى المدة التالية للحرب عما كان عليه قبل نشوب الحرب · وهذا أمر أزعج بريطانيا كثيرا التى أعرب مندوبها عن رغبتها الشديدة فى التوسع فى الانتاج وفى الاستهلاك الى أقصى حد مستطاع ·

وبحث كذلك موضوع المنافسة على الاسواق ، ولاسيما بعدما اتضح ان اليابان تمكنت من منافسة بريطانيا فى اسواق بلدان الكومنولث

وأجمع أعضاء المؤتمر على ضرورة تبادل الاحصاءات بين منتجى المنسوجات القطنية فى العالم ، وضرورة تعاونهم فى سبيل فتح أسواق جديدة

ويؤخذ من الاحصاءات التى قدمت فى المؤتمر ان معدل الانتاج السنوى من المنسوجات فى العالم الغربى هو ٥٢٣٠ مليون ياردة مربعة وهو انتاج قليل اذا قوبل بعدد السكان فى العالم

شئون المنطقة الاسترلينية

افتتح فى لندن أخيرا مؤتمر شهده خبراء ماليون من جميع بلدان الكومنولث لبحث الشؤون المالية الاقتصادية لبلدان منطقة الاسترلينى توطئة لعقد اجتماع آخر يشهده رؤساء وزارات الكومنولث ليبحث هذه الشؤون على نطاق أوسع وأعم ·

وأهم مشكلات عالجها المؤتمر هى :

أولا ــ أزمة نقص الدولار التى لايزال يكابد منها العالم الداخل فى نطاق كتلة الاسترلينى

ثانيا ــ وسائل موازنة الحساب التجارى بين بلدان الاسترلينى وبلدان الدولار

ثالثا ــ وسائل زيادة رصيد منطقة الاسترلينى من الذهب والدولار · ومعروف ان بريطانيا تقوم مقام «البنك» لهذه المنطقة ·

رابعا ــ تسوية حساب بريطانيا مع « اتحاد المدفوعات الاوربى » وقد كان ميزانها مع هذا الاتحاد مختلا ·

ووعد وزير المالية البريطانية بأن تسوى هذه المشكلات جميعا قبل ختام العام الحالى ·

أما الارصدة الاسترلينية ، فلم يبحث أمرها ، لانها خاضعة للاتفاقات الثنائية التى عقدتها بريطانيا مع الدول الدائنة ·

الفيضان والى مشروعات الرى اللازمة للتوسع فى زراعة الاراضى ، وكذلك نشر وسائل الصرف لتحسين المحصول مع استخدام أساليب الزراعة الجديدة

واقترحت البعثة التوسع فى بعض الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة ، وأوصت بوجه خاص بانشاء مصنع للمواد الكيمائية يستطيع استخدام الغاز الطبيعى الناتج من ينابيع فى كركوك لانتاج المخصبات والمشتقات الكيمائية الاخرى

ورأت بعثة البنك الدولى ان وسائل المواصلات الحالية فى العراق تكفى حاجة البلاد الآن · ولكنها أوصت بتوحيد نظم السكة الحديد فى المستقبل مع وضع نظام شامل لاستبدال المعدات القديمة بأخرى جديدة ، كما اقترحت انشاء شبكة صالحة للطرق ·

وأكدت البعثة فى تقريرها ضرورة زيادة قدرة العمال على الانتاج وذلك بتعليمهم واتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بمقاومة الامراض الطفيلية ·

وفى شهر يونيو ١٩٥٢ زار ممثل البنك الدولى العراق وبحث مع الحكومة توصيات البعثة وكذلك الخطى التى اتخذتها الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات

لبنان

فى شهر مايو ١٩٥٢ ، زار ممثل للبنك بيروت وأجرى محادثات استطلاعية مع الحكومة بشأن تمويل مشروعات الاصلاح · والمتوقع اجراء محادثات أخرى بشأن نوع المساعدة التى يقدمها البنك للبنان ومداها ·

سوريا

فى شهر يونيو ١٩٥١ ابلغ البنك الدولى حكومة سوريا انه على استعداد لمفاوضتها لعقد القروض التى طلبتها للقيام بأعمال الرى والصرف وشق الطرق الجبلية وتحسين ميناء اللاذقية ·

وفى سبتمبر ١٩٥١ بحثت اجراءات المفاوضات مع المحافظ السورى فى البنك

وفى مايو ١٩٥٢ زار دمشق ممثل للبنك فأبلغته حكومة سوريا انها على استعداد لأن تفتح باب المفاوضات للظفر بقروض للاغراض المشار اليها ، وانها تأمل فى الوقت عينه أن يدرس البنك مسألة تمويل المشروعات الاخرى ·

ولايزال البنك يدرس مقترحات الحكومة ·

واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر

نقص بعض الدفاتر وبالاخص دفتر الجرد أو دفترالكوبيا أو دفتر المخزن

أ ـ عدم وجود دفتر الجردالسنوى أو دفتر الكوبيا

نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته ٠ ولم ينص هذا القانون على تحديد هذه الاوراق والحسابات ، وهل لابد لاعتمادها أن تكون متفقة مع ماورد بالمواد ١١/١٢، ١٢/١٣ ، ١٣/١٤ من قانون التجارة أم لا ؟ ٠ ونصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادرة بالقرارالوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ على أن المقصود بالحسابات المنتظمة هو الحسابات المقيدة فى الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١/١٢ ، ١٢/١٣ ، ١٣/١٤ من قانون التجارة أو التى جرى عليها العرف ، بشرط ان تكون ممسوكة على حسب الاصول الفنية المعترف بها ٠٠ الخ ٠ وقضت المواد ١١/١٢،١٢/١٣، ١٣/١٤ من قانون التجارة بأنه يجب على كل تاجر ان يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وماعليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان مااشتراه أو باعه أو أحاله من الاوراق التجارية ، وعلى بيان ماقبضه ومادفعه ، ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرا اجمالا وبغير بيان لمفرداتها ٠ وعليه أن يقيد فى دفتر مخصوص صور مايرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وان يجمع مايرد اليه منها فى كل شهر ويضعه فى ملف على حدته ٠ وعليه ان يجرد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ، وان يحصر ماله وماعليه من الديون ، ويقيد صورة قائمة الجرد المذكورة فى دفتر يعد لذلك زيادة على الدفترين المذكورين فى المادتين السابقتين ٠

ومن نصوص القانون التجارى هذه يتبين ان على التاجر ان يحتفظ بثلاث دفاتر وهى : دفتر المكاتبات أودفتر الكوبيا ، ودفتر الجرد ، ثم ملف للرسائل الواردة ، وهذه جميعها هى الدفاتر الالزامية ٠

ومن نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يظهر بجلاء ان المشرع الضرائبى لم يلزم كل تاجر ـ للاخذ بدفاتره من وجهة النظر الضريبية ـ أن يمسك حتى هذه الدفاتر ، بل أجاز له أن يمسك فقط الدفاتر التى جرى عليها العرف فى كل تجارة أو حرفة ٠

أما ماجاء بنص المادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه :

« ٠ ٠ وكذلك كل الشركات والتجار عامة ملزمون ان يقدموا الى مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التى يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بامساكها اذا ثبت انهم يمسكونها فعلا ، وكذلك غيرها من الدفاتر والوثائق الملحقة بها ٠٠»

وماجاء بنص المادة ٨٣ من نفس القانون من عقوبات على من يمتنع أو يتلف الدفاتر والاوراق المنصوص عليها فى المواد السابقة ، فهو لايفيد ضرورة امساك التجار للدفاتر التى نص عليها قانون التجارة ٠ اذ ان كل ماجاءت به النصوص المذكورة هو الالزام بتقديم الدفاتر التى نص عليها قانون التجارة اذا ثبت انهم يمسكونها فعلا دون الالزام بهذا الامساك ٠

لهذا فاذا ماأحيلت قضية على خبير وكان رفض المصلحة لدفاتر الممول منصبا على انه لايحتفظ بالدفاتر الالزامية التى ذكرها القانون كان عليه الا يعطى لهذه الحجة الاهمية الاولى ٠ وعليه ان يطلع على حسابات الممول وأوراقه ليقرر بما اذا كانت مما جرى عليه العرف فى نوع التجارة بامساكه بغض النظر عن كونها مطابقة لما نص عليه قانون التجارة من عدمه ٠ فاذا وجدها كذلك واقتنع بصحة البيانات الواردة بها ، وبأنها لا تحوى غشا أو لم يقم الدليل عليه واقتنع كذلك بأنها تمثل حقيقة نشاط الممل دون نقصان ، أخذ بها واعتمدها ٠

يوجد من الممولين من لايتناول نشاطه شراء البضائع وبيعها ،كوكلاء العمولة والسماسرة ، وفى هذه الحالة يكون رفض دفاترهم لعدم امساكهم دفتر الجرد تعنتا غير مقبول وبالاخص والمادة ٦٩ تجارى أهلى لم تلزم السمسار الا بامساك دفتر يومية منتظم دون باقى الدفاتر الواردة بالمواد ١١/١٢،١٢/١٣،١٣/١٤ من نفس القانون ٠ والسمسار يعتبر تاجرا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية ٠

كما ان كثيرا من الممولين يدرجون الجرد تفصيلا فى دفتر اليومية ، مكتفين بذلك عن دفتر خاص للجرد، وفى هذه الحالة لايجوز رفض دفاترهم بحجة عدم وجود دفتر للجرد ، مادام دفتر اليومية قد شمل بيانا كاملا بالجرد كمية ونوعا وسعرا ٠

كما لايجوز رفض دفاتر ممول لانه استعمل الكربون بدلا من دفتر الكوبيا نظرا لان التقدم الاقتصادى الحديث أصبح يقضى باستعمال الآلة الكاتبة التى تعطى اصلا وصورة من كافة المكاتبات ، ومادامت المنشأة تحفظ هذه الصور فى ملف خاص أسوة بملف الرسائل الواردة وفى ذلك تمشيا مع مقتضيات التجارة ومع العرف السائد وهو ماأجازه قانون الضرائب ٠

ب ـ عدم وجود دفتر المخزن أو الصنف

حقيقة ان هذا الدفتر مما يساعد المأمور فى تحرى صحة ماجاء بالدفاتر ويسهل له عملية المراجعة ، الا أن اشتراط وجوده غير لازم للأخذ بما جاء بالدفاتر ٠ بالاخص وقانون الضرائب بل والقانون التجارى نفسه لم ينص على ضرورة امساكه ، ويمكن للمأمور أو الخبير فى حالة عدم امساك هذا الدفتر ان يتحقق من صحة القيود الواردة بالدفاتر بكل الوسائل ، وليس من حق أيهما أن يرفض فحص الدفاتر أو يطعن فيها لعدم امساك هذا الدفتر ٠

بل وأكثر من ذلك فقد حرمت محكمة الاستئناف المختلطة على التاجر ان يقدم كدليل دفتر المخزن وقررت بأن الدفتر الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه امام القضاء هو دفتر اليومية المسوك طبق نص قانون التجارة ٠ وفى البحث القادم بعض ما جاء بهذا الحكم خاصا بهذا الموضوع ٠

(يتبع) ت٠١٠

مشروع شومان لتجميع صناعتي الصلب والفحم في غرب اوربا

من الشواهد السارة فى عالم التكتل الدولى تمهيدا لايجاد أسس عملية تجمع العالم فى وحدة نافعة منتجه ، ذلك المشروع الذى سمى باسم الوزير الفرنسى شومان ...

وقد ظن الكثيرون نتيجة تلك التسمية أن هذا المشروع هو وحى ابتكار ذلك الوزير واملاء قريحته ، ولكن المتتبعون لدقائق الاحوال يعلمون تمام العلم أن الفضل العائد لذلك الوزير انما هو فى تبنّيه ذلك المشروع وصياغته فى مقترحات محددة مفصّلة تصلح أساسا للبحث والتقدير

فتجميع صناعتى الصلب والفحم فى أوروبا هو الوليد الاول الذى يرجو « المشفقون على مستقبل أوروبا »أن يتبعه مواليد أخرى للمجلس الاوروبى، فلولا هذا المجلس لما كان باستطاعة مسيو روبير شومان ان يتقدم بتقريره المشهور بهذا الخصوص فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ .

فلو اننا تتبعنا تطور فكرة هذا المشروع لوجدناه يبتدأ بالتصريح العلنى الذى القاه المسيو **Bonnefoas** (الفرنسى) عقب اجتماع المجلس الاوروبى فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ والذى نصه كالآتى :

« ليس هناك الا حل واحد — وذلك هو تجميع الثروات — فليس للدول الاوروبية — رغم كراهيتها التقليدية لذلك — الا أن تحفظ وتصرف ثرواتها الطبيعية فى نطاق السلطات الاهلية بشكل واسع ،وكل الاتجاهات تشير الى صناعة الفحم »

ثم تابعه مندوب انجليزى بأن قال ليس هناك من مفر — لو أردنا لاوروبا الغربية ان تقف كقوة ثالثة بين روسيا وأمريكا — الا بأن تشرف هيئة دولية على الصناعات الثقيلة فى الرور وانجلترا وبلجيكا ولوكسمبورج واللورين ..

ثم ابتدأت الخطوة التالية بالاقتراحات العملية فى سبيل هذا الاتجاه فاقترح البعض تأليف شركات بين بعض تلك الدول تتمتع بتسهيلات خاصة من حيث التسجيل والرسوم الجمركية وتحرك أفرادها ورؤوس أموالها بين الدول المختصة ثم تتابعت المقترحات الى أن انتهت بمشروع شومان الذى يتلخص — كما جاء فى خطبته المشهورة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ أمام المجلس الاستشارى الملحق بالمجلس الاوروبى — فى الآتى :

« انكم تعلمون النقطة الاساسية لمشروعنا وهي — معاهدة ممضاة من الدول صاحبة الشأن ومصدق عليها من برلماناتها تجمع كل هيئات الفحم والحديد فى الدول المشتركة تحت سلطة موحدة مشتركة تكون مهمتها وضع القواعد العامة التى تضمن سرعة انشاء سوق موحده لهذه المنتجات غير مقيدة برسوم جمركية أو اجراءات مانعة ، وأن تراقب تنفيذ تلك التعليمات ، وتعمل على زيادة الانتاج والاحتفاظ بالاسعار عند أدنى حد ممكن » ..

وفعلا تكون هذا المجلس الذى أطلق عليه اسم المجلس الاعلى
High Authority
من أفراد لايمثلون دولهم أو حكوماتهم وانما مهمتهم هى العمل على تثبيت تلك الاغراض دون النظر الى المصالح الخاصة لكل دولة على حدة ، وأصبح هذا المجلس مسئول كوحدة أمام مجلس وزراء الخارجية للدول الممثلة فيه وعليه ان يقدم تقريره السنوى له والى المجلس الاستشارى الملحق به ..

وبمراجعة الاتفاقية المبرمة نرى أن من حق ذلك المجلس ان يصدر التعليمات والتوجيهات كما يوقع الجزاءات على المنشآت التى تعمل او تتعامل فى الفحم والحديد ، وأصبح من حق تلك الهيئة ان تحدد الاسعار العليا والسفلى لتلك المنتجات حسب الحاجة ..

كما انشأ الى جانب ذلك المجلس هيئة قضائية مهمتها الفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق تلك القواعد وما يتصل بها ..

كما نص فى الاتفاقية على انشاء مجلس استشارى مكون من المنتجين والعمال والمستهلكين يلحق بالمجلس الاعلى وتكون مهمته ابداء المشوره حين طلبها ..

أما وقد اكتملت لذلك المشروع السلطات المختلفة من تنفيذية وقضائية وتشريعية واستشارية — وهى العناصر التى تقوم على أساسها الدول — فهل تثبت أقدامه ويسير قدما فى طريق النجاح ؟ هذا هو السؤال الذى ألقيته على عضو من أعضاء المجلس الاستشارى الاوروبى الذى كانت اجابته الدبلوماسية وهل يذكر التاريخ دولة قامت واحتلت مكانها بدون الاستناد الى جيش وبوليس ! فقلت متسائلا ! وهل معنى ذلك انه قد كتب لذلك المشروع الفشل كما كان شأن عصبة الامم وهيئاتها من قبل ، فرد ضاحكا « لاتنسى اننى ضمن المسئولين عن انجاح هذا المشروع ، ثم أن هناك الجيش الاوروبى فى سبيل التكوين ، ويجب أن ننتظر لنرى الى أى حد سيكون اندماج جيوش الدول المشتركة ، والى أى درجة تتنازل تلك الدول عن أفكارها السابقة المحدودة بحدودها الوطنية ، وكيف تختفى تلك المخاوف والكراهية التقليدية بين بعض شعوبه ..

وقد سألت كثير من كبار رجال صناعة وتجارة الحديد فى تلك الدول عن رأيهم واعتقادهم فى نتيجة ذلك المشروع فوجدت اتفاق غريب فى القول ، « ان هذا المشروع يمثل تجربة جديدة لا عهد لاحد بها ولا يستطيع انسان متزن ان يقدر النتائج العملية التى سيصير اليها بعد حين ، ولايستطيع المنصف الا أن يقرر حقيقة واحدة ، وهى أن الحاجة التى أملت ذلك المشروع انما هى حاجة قاسية ملحة ، فدول غرب أوروبا ذات المستعمرات والجبروت السابق ، قد انحسرت عنها الثروة وتركتها على شفى الهاوية التى لا منجاة لها منها الا الاتجاه والتضامن الذى قد يطيل عمرها ويجعلها قوة ثالثة تستطيع أن تقف بين طرفى النزاع فى العالم ..

دوسلدورف (ألمانيا)

محمد صديق لهيطة

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

الزراعة فى الأردن

تشمل المملكة الاردنية الهاشمية مملكة شرق الاردن والقطاع الاردنى من فلسطين ٠ويفصل بينهما الاخدود الانكسارى الذى يشغله نهر الاردن والبحر الميت وينخفض عن مستوى سطح البحر بمقدار ١٢٠٠ قدم ، ويمثل امتداد الاخدود جنوبا الى خليج العقبة خط الحدود بين الاردن والنقب ٠ والقطاع الاردنى من فلسطين جبلى مرتفع يتدرج فى الانحدار غربا نحو سهل اسرائيل اما فى الشرق فانحداره شديد نحو الاخدود . وهذا القطاع هو أغزر جهات الاردن مطرا ،واصلحها للزراعة ولاسيما المنطقة الواقعة منه شمال القدس حيث تكثر القرى الكبيرة التى تعتبر نموذجية بالنسبة لباقى المملكة واهمها نابلس ورام الله ٠

أما شرق ألاردن فعبارة عن صحراء فسيحة ، وهى قليلة المطر على وجه العموم ، فيما عدا حافتها الغربية المرتفعة التى تشرف على الاخدود الانكسارى الذى اشرنا اليه٠وتخترق هذه الحافة عدةوديان شديدة الانحدار تشغلها انهار قصيرة تجرى غربا نحو نهر الاردن والبحر الميت ٠ وهذه الوديان تمثل الاراضى الزراعية فى الاردن واهمها وادى الزرقا ، اما باقى الزراعة فى الاردن فتمثل فى واحات تظهرفى الصحراء حيثيرتفع منسوب الماء الباطنى ٠

وتعتبر الزراعة اساس الاقتصاد الاردنى اذ يكاد يعتمد عليها جميع السكان الذين يبلغ عددهم ١ر٢٥٠ر٠٠٠ نسمة ٠ وانتاج المحاصيل الزراعية هناك ، عدا مساحة صغيرة تزرع بالرى ، يعتمد على امطار الشتاء ، وهى قليلة نسبيا فى احسن البقاع الزراعية ٠٠

وفى رقى وانهاض الزراعة فى الاردن رقى ورفع لمستوى معيشة السكان ، وامكانيات الرقى بالزراعة تتلخصفى توافر الرغبة لدى المسئولين والاستعداد الفنى للقائمين بتنفيذ مشروعات الانهاض واخيرا تمويل هذه المشاريع ٠

وتدل الاحصاءات ان الاراضى التى تزرع لا تزيد عن ٥ ٪ من مساحة المملكة كلها اى ٦٠٠ر٠٠٠ هكتار منها ٢٦ الف هكتار فقط فى الوديان المتددة فى الغرب تعتمد على الرى ويزرع فيها الزيتون والكروم والتين أما باقىالمساحة فتعتمد الزراعة فيها علىمياه الامطار اذ ليس هناك مشاريع للرى معدة او موارد للرى الدائم فالانهار هناك تنحصر فى نهرى الاردن واليرموك ٠ ولم تحاول الدولة تنظيم المياه فى هذين النهرين أو حسن استغلالهما ٠

اما الصرف واصلاح الاراضى البور فيتوقف على دراسة ومسح الاراضى عموما ، وخاصة فى المنطقة المعروفة بوادى الزرقا ٠ وقد عملت الجهات المسؤلة على ذلك لاتمامه فى اقرب وقت ٠

وتقوم الآن وزارة الزراعة بالمملكة الاردنية الهاشمية بدراسة بعض المشاريع الهامة لانهاض وانعاش الزراعة فى المملكة ، وذلك بمساعدة ادارة النقطة الرابعة الامريكية ٠ ومن هذه المشاريع امكانياتميكنة الزراعة بالاردن ٠ وما ذلك الا صدى لما طالب به الفلاحون الاردنيون ، حيث تقدموا بطلبات توزيع جرارات عليهم واسمدة واعفائهم من الضرائب عموما وخاصة سكان الريف المجاور الى حدود اسرائيل كما طالبوا بانشاء مدرسة تقوم بتعليمهم فنون الزراعة وارشادهم ٠

ومن المشاريع الهامة ايجاد نظام الرى الدائم وذلك بالعمل على خزن مياه الانهار والوديان ٠ وانشاء الآبار الارتوازية ذات التربة الجيرية كالقطاع الاردنى فى فلسطين ٠

وقد اتم خبراء النقطة الرابعة أخيرا وضع التفاصيلالنهائية لمشروع الخزان المزمع اقامته على نهر اليرموك عند الحدود السورية ٠ وسوف يوفر هذا الخزان المياه اللازمة لرى حوالى ١٨٠ر٠٠٠ فدان من الاراضى التى لا تستغل الآن ٠وتقدر تكاليف ألمشروع بحوالى ٣٨ مليون دولار سوف تدفعها هيئة المساعدة بالامم المتحدة ، ولن يستغرق تنفيذ المشروع اكثر من ثلاث سنوات ٠

ولاشك ان هذا المشروع سيفيد الزراعة بالاردن فائدة لا يستهان بها الا ان سبب اهتمام الولايات المتحدة بهذا المشروع وتمويل الامم المتحدة له يرجع الى امر يجب ان يثير كثيرا من القلق فى الدوائر العربية ٠ فيظهر ان الاراضى المستصلحة سوف توجد عملا لحوالى ٨٠ر٠٠٠ مهاجر فلسطينى ،

وتمكنهم من الاستقرار نهائيا في الاراضي الاردنية . وهـذا يعني ان مشكلة اللاجئين يراد حلها لا على حساب دولة اسرائيل التي تسببت في هذه المشكلة الكبرى، وانما على حساب الامكانيات الاقتصادية للبلاد العربية التي استضافتهم وهذه مسألة يجب ان تضعها الجامعة العربية في المقام الاول من اهتمامها .

ولا ينتظر للانتاج الحيواني النمو أو حتى الاستقرار في هذا النظام الزراعي المعتمد على الامطار غير المنتظمة اذ تضيع على المنتجين نسبة كبيرة من الحيوانات خلال سني الجفاف ففي عام ٤٧/١٩٤٦ ، وقد كانت سنة جفاف ، كانت الخسارة ٤٠٪ في الماعز والاغنام ، ٤٥ ٪ في الماشية ، ٥٠ ٪ في الجمال

والصناعات الزراعية الموجودة فقيرة جدا وقليلة ايضا ، فهي تتكون من مصنعين للدخان وثلاثة لصنع النبيذ والمشروبات الروحية

اما ادخال صناعات زراعية جديدة كانشاء مصنع للصابون وآخر للسكر حيث ان المواد الخام تتوفر داخل البلاد ، فزيت الزيتون الناتج من مساحات الزيتون المنزرعة أو المخصصة لزراعته سوف ينتج من الزيتون ما يكفي لسد حاجة المصنع للصابون . أما عن صناعة السكر ، فما زالت الجهات المسؤلة تضع الخطط لدراسة ما اذا كان ايهما اصلح للزراعة في الاردن القصب او البنجر وكذا أمور أخرى من جهة الري وتوفير المياه اللازمة لذلك . هذا الى جانب صناعة النبيذ هناك حيث ان المادة الخام الناتجة من زراعة الكروم تمون المصانع بها .

***

الرقابة على الصناعة في سوريا

تدل التقارير الواردة أن الحكومة السورية في صدد اصدار مرسوم ينص على اجراءات واسعة الرقابة على الصناعة .

وبمقتضى هذا المرسوم أصبح من الضروري الحصول على ترخيص قبل البدء في انشاء صناعة معينة وذلك بعد فحص دقيق يتبين منه أن الدولة في حاجة الى هذه الصناعة ولن يؤثر قيامها على تقدم أية صناعة أخرى منشأة قبلا . وعلاوة على ذلك تنوي الحكومة منع واردات البضائع التي يصنع مثلها محليا وتكفي الاستهلاك المحلي . أما الرقابة على الاسعار فسوف تفرض على مايصنع منها محليا .

انخفاض دخل الفرد في الشرق الاوسط

الولايات المتحدة	١٥٥٣ دولار
الاتحاد السوفيتي	٣٠٨ »
اسرائيل	٣٨٩ »
تركيا	١٢٥ »
لبنان	١٢٥ »
مصر	١٠٠ »
سوريا	١٠٠ »
ايران	٨٥ »
العراق	٨٥ »
المملكة العربية السعودية	٤٠ »

وذلك حسب احصاءات شبه رسمية ظهرت في بعض منشورات الامم المتحدة .

أعمال التعمير التي تقوم بها الامم المتحدة في الاردن

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في سنة ١٩٥١ تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع ثلاث سنوات لاقامة اللاجئين الفلسطينيين في الاردن والدول العربية المجاورة . وتدور الآن مفاوضات بين لجنة الاغاثة وبين حكومة الاردن بخصوص صرف مبلغ قدره ١٢ مليون دولار ينفق معظمه على انشاء مزارع في قريتين تجريبيتين ، أما باقي المبلغ فينفق على مشاريع صناعية وتجارية أخرى . وقد جاء في تقرير اللجنة أن ٤٦٠٠٠٠ لاجئ يقيمون الآن بالاردن . بينما لايمكن أن يقيم منهم بها اقامة دائمة سوى ٢٥٠٠٠٠ فقط .

مساحة وانتاج الحبوب الرئيسية في مصر بآلاف الفدادين وآلاف الاطنان

متوسط	القمح	الاذرة	الارز	الشعير	المجموع
٣٨/١٩٣٤					
المساحة	٥٨٨	٦٤٩	١٧٤	١١٣	١٥٢٤
الانتاج	١١٨٤	١٦١٦	٦٠٩	٢٢٥	٣٦٣٤
١٩٤٥					
المساحة	٦٩٢	٦٨٩	٢٦٥	١٥١	١٨٩٧
الانتاج	١١٨٢	٦٩٧	٨٦٦	٢٦٢	٤٠٠٧
١٩٤٨					
المساحة	٦٣٧	٦٥٢	٣٣٠	٩٢	١٧١١
الانتاج	١٠٨٠	١٤٠٩	١٣٠٨	١٦٧	٣٩٦٤
١٩٤٩					
المساحة	٥٩٥	٦٢٨	٢٩٥	٧١	١٥٨٩
الانتاج	١١٩٧	١٢٥٠	١١٦٨	١٣٨	٣٧٢٣
١٩٥٠					
المساحة	٥٧٦	٦١٠	٢٩٤	٤٩	١٥٢٩
الانتاج	١٠١٨	١٣٠٦	١٢٤٢	٩١	٣٦٥٧
١٩٥١					
المساحة	٦٢٩	٦٩٥	٢٩٤	٥٠	١٦٦٨
الانتاج	١١٩٤	١٤٤٦	١٢٦٠	٩٩	٣٩٩٩

مخازن المواد والمهمات

نظامها . محاسبتها . رقابتها .

بعد ان مهدنا للبحث بشرح اهمية موضوع المخازن ، وبالتنويه عن الفوائد العديدة التى يمكننا ان نجنيها من تطبيق نظام محاسبى سليم ، نستطيع ان نشرع فى معالجة الموضوع ذاته ٠

ولما كان الموضوع متشعبا ويتناول نواح عدة من ادارة الاعمال ، والمحاسبة فمن رأينا ان نتناوله على خمس مباحث

المبحث الاول : وسنخصصه لنظام العمل بالمخزن ٠ ويتناول طرق حفظ المواد ، ونظام الاستلام والصرف ، والوزن والقياس ، كما يتناول المخازن التابعة Sub-stores

المبحث الثانى : وسنخصصه لنظام تمويل المخزن ، ويتناول نظام المشتريات ، والتسويق Marketing وقوائم الاصناف وقوائم الموردين ٠

المبحث الثالث : وسنخصصه لنظام امساك حسابات المخزن ، ويتناول الطرق المختلفة لامساك حسابات المخازن كما يتناول انظمة الضبط الداخلى والرقابة ٠

المبحث الرابع : وسنخصصه لناحيه التكاليف حيث تتناول فيه سعر صرف المواد من المخازن ٠

المبحث الخامس : وسنخصصه لموضوع جرد موجودات المخازن والطرق الشائعة لاجرائه وتقدير قيمة الموجودات ٠

المبحث الاول
نظام العمل بالمخازن

عموميات : ان العناية بموضوع المخازن فى جميع نواحيها من الامور التى يجدر بجميع المؤسسات ، صغيرة أو كبيرة ، الالتفات اليها وبذل اكبر جهد فى سبيلها اذا ماكانت ترغب فى السير فى اعمالها بنجاح وعلى اساس اقتصادى سليم ، ولا نبالغ اذا قلنا ان نجاح المؤسسة او فشلها قد يتوقف احيانا على تنظيم المخازن ورقابتها ٠ فاذا ما اهملت المخازن ووقف على شئونها اشخاص غير امناء وغير ذوى خبرة ونشاط فسدت أمورها وارتبكت أمور المؤسسة بناء على ذلك ٠ فأن مجرد الاهمال فى حفظ المواد وتخزينها يكبد المؤسسة خسائر كبيرة فى كثير من الاحيان ٠

موقع المخازن : يحسن كثيرا ان يكون مبنى المخزن متوسطا بالنسبة لمواقع اقسام المؤسسة جميعها ٠ وخصوصا بالنسبة لعملية استلام البضاعة عن ورودها للمؤسسة ، وبالنسبة لصرفها الى الاقسام ٠ وتزداد هذه النقطة اهمية كلما كان حجم المواد كبيرا او وزنها ثقيلا ٠ فأن ملاءمة موقع المخزن فى هذه الحالة تؤدى الى توفير محسوس فى الوقت والجهد ٠

المخازن الفرعية : قد يكون من المستحسن ، فى ظروف كثيرة ، الاستعانة ببعض المخازن الفرعية فى أقسام المؤسسة الواحدة اذا ما كانت بعض المواد المستعملة كبيرة الحجم جدا كالاخشاب أو الاحجار أو الفحم ، او ثقيلة الوزن جدا كالحديد والجمالون ... الخ ٠

فكثير من موردى هذه الاصناف يفضلون توريد الكمية المتعاقد عليها مع المؤسسة دفعة واحدة لا على عدة دفعات وذلك توفيرا لمصروفات النقل والتسليم ، وفى هذه الحالة يصعب عمليا ايداعها المخزن العام ثم صرفها الى الاقسام المختصة بالتالى ، فيحسن اذن تسليمها للمخازن الفرعية لهذه الاقسام مباشرة ٠

الا ان هذه المخازن الفرعية يجب ان تتبع فى نظامها النظام الاصلى المتبع فى المخزن العام بجميع خطواته. فالمواد التى بها لازالت فى حكم الموجودات ولم تصرف بعد لاية عملية من عمليات الانتاج ٠ فيجب ان تخضع فى كل اجراءاتها للتنظيمات العامة للمخزن العام ٠

مبنى المخزن : ان المخزن المثالى لا يمكن ان يكون مجرد حجرة فسيحة فسيحة بها بعض الارفف — كلا — بل ان له شروط مثلى عديدة يؤدى توافرها الى تحسين العمل تحسينا كبيرا ٠ ولا شك ان هذه الشروط تختلف من صناعة الى أخرى حسب انواع المواد المستعملة ٠ ولكنا نفترض ان المخزن الذى نحن بصدده يحوى انواع عديدة من المواد بحيث يصلح لان يكون ممثلا لكثير من الصناعات المختلفة ٠ فالبناء يجب ان يكون فسيحا ، حسن الانارة والتهوية عموما (انظر ماسيرد فيما بعد بخصوص هذا) ويحسن ان يكون به عدة فواصل وقواطع على هيئة حرف « T » حتى تزيد مساحة الحوائط زيادة كبيرة فيتسع بذلك الى استيعاب اكبر كمية من المواد المطلوب تخزينها فيه ويجب العناية بترتيب هذه المواد عناية فائقة فأن اهمال ذلك وتكديس المواد فوق بعضها البعض من الامور المعيبة جدا والتى يجب تلافيها ٠

كما يجب ان ترتب هذه المواد بحيث يسهل ايداع الوارد الجديد وصرف المطلوب صرفه بسهولة ويسر على ان يلاحظ الصرف من الموجود أولا اى بطريقة First-in, first out حتى لا تتعرض الكميات الاولى للعطب او التلف ٠

ترتيب المخزن من الداخل : ان براعة امين المخزن تبدو لاول مرة من مجرد النظر الى المخزن من الداخل ٠ فأن أمين المخزن الماهر يراعى بعض القواعد العامة والاصول المتواردة لهذا الترتيب فالمواد التى تتشابه فى طبيعتها كالمسامير والصواميل مثلا يجب ان تحتفظ قريبة من بعضها البعض والمواد المتباعدة فى طبيعتها كالاقمشة والمسامير او الاقمشة والاسلحة ، يجب ان تحفظ فى أماكن متباعدة ٠

والمتوارد فى هذا المجال هو ان تحفظ المسامير والبويات الغير

سائلة « Powdors » فى ادراج غير مغطاه « Bins » اما الادوات الاكبر حجما كالصواميل او الشواكيش والسكاكين فتحفظ على أرفف والاسياخ الطويلة تحفظ على حوامل « Racks » اما السوائل فتحفظ فى براميل هذا عدا العبوات المعروفة كجوالات الجبس او كاسطوانات الاوكسيجين والهواء السائل وهكذا . ويحسن كثيرا الاحتفاظ باحجام أو مقاسات متدرجة لوسائل الحفظ . فالارفف تكون متدرجة وكذلك الحوامل والبراميل والادراج وهكذا .

شروط التخزين : ان كثيرا من المواد لاتتأثر بشروط التخزين وظروفه ولكن بعضها تتأثر بهذه الظروف ولذا يحسن تخزينها فى الظروف الملائمة . فهناك مواد تلائمها الاماكن المظلمة البعيدة عن الضوء والحرارة ، كمواد التصوير عموما ، وبعضها يجب ان تحفظ فى اماكن جافة والا «تميعت» أى التقطت رطوبة من الجو فتتغير طبيعتها كلية وذلك مثل كربونات الصوديوم حيث تصير بكرومات ، وكسلفيت الصوديوم حيث يصبح سلفات .

ويجب عموما حفظ المواد السريعة الالتهاب كالزيوت والكحول والكبريت بعيدة عن اى مصدر حرارة كالمصابيح مثلا .

وأهم ما يجب الاحتراس منه فى التخزين هو الرطوبة الشديدة والحرارة والتراب . ولذا فيجب ملاحظة النظافة التامة للموجودات بالمخزن بصفة دائمة . كما يجب مراعاة شروط التخزين السالف ذكرها حسب طبيعة كل صنف مخزون ولو اقتضى الامر تخصيص مكان خاص له كوضع ارضية خشبية او اظلام المكان او حفظه فى مكان رطب ، وهكذا .

أمين المخزن : يجب ان يتوفر فى أمين المخزن درجة معينة من الثقافة والدراية والمران لكى يستطيع متابعة كل هذه القواعد والملاحظات ، ولكى يكون له بعض السلطة فى استلام المواد وصرفها للاقسام .

ويجب ان يكون متحليا بأقصى درجات الامانة والشرف كما يجب ان يكون متحليا بصفة حب النظام ، والصبر والجلد على التمسك باهدابه دون تراخ أو ملل . ويجب ان يؤدى عمله وتحدد واجباته وحقوقه بناء على أوامر ادارية صريحة ليس فيها لبس أو غموض ، كما يحسن حظر دخول المخزن الا بالنسبة لامين المخزن ومساعديه الرسميين دون غيرهم (الا فى حالة الجرد والتفتيش والمراجعة) وتتم عملية الصرف خلال نافذة معدة لهذا الغرض أو عن طريق منضدة خاصة Counter

كما يجب الاستيثاق من الموازين والمكاييل المستعملة بالمخزن بين حين وآخر للتأكد من سلامتها ودقتها .

يتبع — **موسى حقى**

شخصيات اقتصادية

عبد المجيد الرمالى



فى طليعة خريجى المدارس التجارية من الرعيل الاول عام ١٩١٦ ولعله فى مقدمة من عمل منهم بالاعمال التجارية دون الالتحاق بالمصالح الحكومية — عاونه على هذا بيئته ووراثته فقد كان والده من أشياخ التجارة بالقاهرة وكان له الى جانب تجارة الحبوب مصنع لطحن الغلال ومصنع لتوريد الخبز — فلما عاون عبد المجيد الرمالى والده أنشأ مصنعا للطحن على طراز أحدث ونظام أجد

وكان عبد المجيد الرمالى الشاب التاجر قاضيا محلفا بالمحكمة المختلطة اللامع وتلك كانت فى ذلك العهد ثقة لايحظى بها الكثيرون

وكانت الحركة الوطنية فكان منها فى الطليعة ثم كانت الحياة النيابية فعرفت الرمالى عضو مجلس النواب وقد فاز فى كثير من أدوارها بالتزكية دون منافس وظل مراقبا لمجلس النواب منذ عام ١٩٤٢

وفى عام ١٩٤٦ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ واختير سكرتيرا برلمانيا بالمجلس ثم مراقبا له

وعبد المجيد الرمالى على رأس من ساهموا فى انشاء الغرف التجارية وقد انتخب سكرتيرا لغرفة القاهرة التجارية منذ تأسيسها ثم رئيسا لها وما زال رئيسها حتى الآن

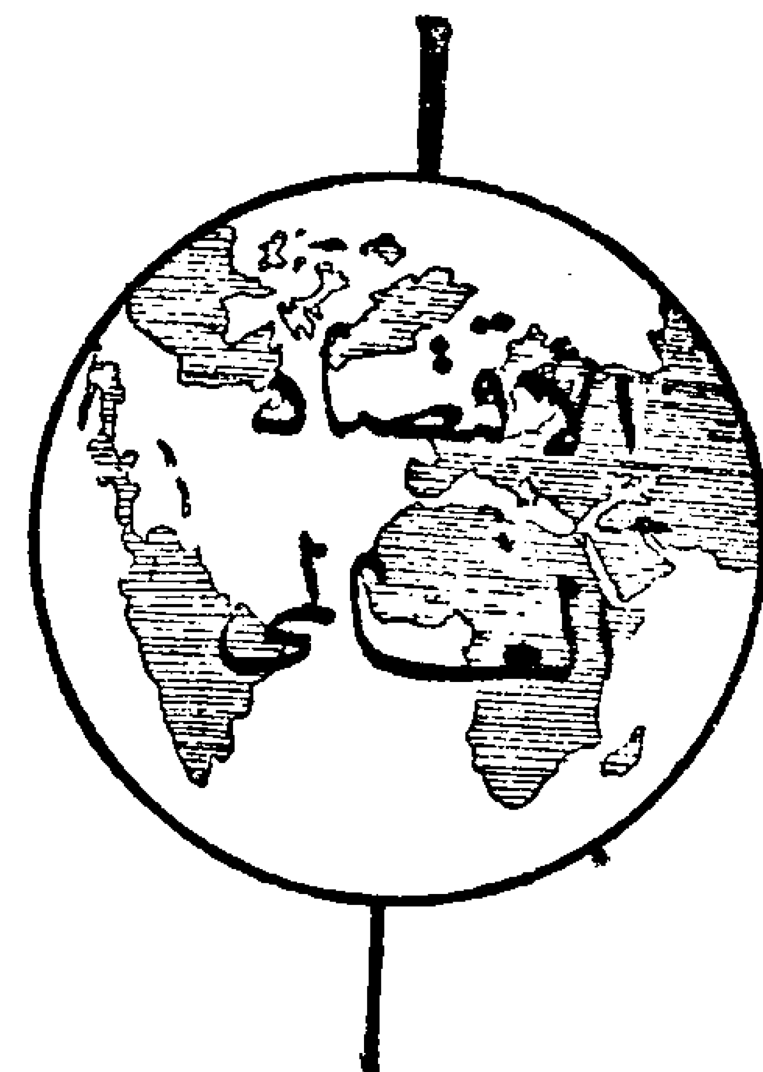
وقد تمكن بجهوده ونشاطه من تشييد دار للغرفة التجارية جديرة بالتجار والماليين وقد أنشأ بالدار ناديا تحف به حديقة فى أعلى البناء يؤمه التجار يتباحثون ويتشاورون وينظرون فى شئونهم ومصالحهم المختلفة

وقد ساهم عبد المجيد الرمالى فى انشاء بنك القاهرة وانتخب عضوا بمجلس ادارته

وعبد المجيد الرمالى رجل حسن المظهر حسن المخبر على السواء . فهو على جانب عظيم من الخلق المتين والفكر الرصين . وهو وافر الادب جم التواضع متهلل الوجه طلق المحيا يملؤ محدثه ارتياحا وبشرا واطمئنانا

وربما تعرض الرمالى لبعض الازمات أو اختلاف التيارات ولكنه احتفظ دائما بأخلاقه الكريمة ومزاياه العظيمة انما نرجو للبلاد المزيد من أمثال هذا التاجر المصرى الصميم والمالى الوطنى الكريم

حسن الحطيم



ألمانيا والاقتصاد الاوروبى

برفع الحلفاء لجميع القيود التى كانت مفروضة على انتاج الصلب فى ألمانيا الغربية وتصفية الهيئة المشرفة على منطقة الروهر ، أصبح فى مقدور حكومة ألمانيا الغربية أن تنهض وتنعش قوتها الاقتصادية . وتنظر الدول الاوربية الاخرى الى هذا الوضع بعين الشك والريبة . فانتاج الصلب فى ألمانيا فى عام ١٩٥١ كان أكبر من مجموع انتاج فرنسا ومنطقة السار حيث بلغ ١٣ مليون طن بينما كان انتاج فرنسا ١٠ مايون والسار ١ر٨ مليون طن وتدل التقديرات أنه فى امكان ألمانيا أن يصل انتاجها الى ١٦ مليون طن سنويا . وقد كان الغرض من مشروع شومان ان ينتظم الاقتصاد الالمانى فى بناء المجتمع الاوربى ، ولكن كان لسرعة نمو قوة ألمانيا أن أصبح الفرنسيون ينظرون اليها بعين التخوف مما سيجىء به المستقبل حيث أن ما اقترحوه من اشتراكهم على قدم المساواة فى مشروع شومان سيفرض فعلا بواسطة ألمانيا .

أمريكا وأوروبا

وجه رئيس لجنة التجارة البريطانية بيتر ثورنيكروفت وهو فى معرض تحليل احدى مشاكل العلاقات الاوروبية الامريكية الحديث الى أمريكا قائلا انهم (أى بريطانيا) يريدون أن يبيعوا اكبر قدر ممكن لامريكا حتى يمكنهم فى الامد الطويل شراء أكبر قدر ممكن منها . ثم عرض بعد ذلك الى البرهان أن التعريفة الامريكية وقوانين الجمارك تعوق وتحد من الصادرات الاوربية لامريكا . وبين أن فى ١٩٢٩ ألفت الواردات ٢ر٥٪ من مجمل الانتاج الاهلى فى الولايات المتحدة ، ولكن فى السنوات ١٩٤٦ – ١٩٥٠ وبالرغم من مجهودات البيع الاوربية فانها لم تكون الا ٣ر٣٪ والشكوى فى أمريكا وبعض الدول الاوربية من هذا الوضع عامة ، هذا وتقوم الجهات المختصة بالتحقق مما اذا كان لاستمرار التعريفة الجمركية المرتفعة أثر كبير فى علاقة أمريكا بحلفائها .

ميزان استراليا التجارى

يقدر العجز فى الميزان التجارى الاسترالى فى السنة المالية المنتهية فى آخر يونيه الماضى بحوالى ٨٤٠ مليون دولار مقابل فائض فى العام الماضى بحوالى ٥٣٠ مليون دولار . وهذا يفسر ما لجأت اليه استراليا من تضييق فى الاستيراد حتى لو كان بالاسترلينى .

هذا ويقدر انتاج الصوف فى موسم ١٩٥٢/٥٣ بحوالى مليون رطل أى مثل ما كان عليه فى العام الماضى ١٩٥١/١٩٥٢ حيث كان ١٠٨٠ مليون رطلا . وقد بلغت حصيلة الصوف من الدولارات فى موسم ٥١/٥٢ ٨ر٦٨٦ مليون دولار أى بنقص قدره ٥٠٪ من مثيلتها الخاصة بموسم ١٩٥٠/١٩٥١ .

البرازيل

منح بنك الاستيراد والتصدير اعتمادا قدره ٥ مليون دولار بسعر فائدة قدره ٤٪ لتمكين ولاية منياس جيراس بالبرازيل من استيراد المعدات الزراعية اللازمة لها على أن يسدد القرض على عشرة أقساط نصف سنوية .

صادرات بريطانيا من الفحم

تدل الشواهد على أن بريطانيا ستستطيع هذا العام أن تزيد تصدير الفحم الى ١/٢ ١٥ مليون طن وهو الهدف الذى رسمته الحكومة لصناعة الفحم المؤممة ، ورغم انتعاش الصادرات من الفحم فانه لا ينتظر أن تعود بريطانيا فتحتل مكانتها التى كانت لها قبل الحرب كأمة مصدرة للفحم .

وفى مقارنة بين التنبؤات والانتاج الفعلى لدول غرب أوروبا يظهر أن بريطانيا وفرنسا وبلجيكا فى حالة جيدة من حيث التصدير وفى الواقع أن بريطانيا قد تمكنت من انتاج ما يقدر ب ١ر٧٪ زيادة على انتاج ١٩٥١ .

هذا وبلغ انتاج الفحم فى بريطانيا حتى منتصف أغسطس الماضى حوالى ١٣١ مليون طن مقابل ١٢٧ مايون طن فى العام السابق .

ولقد تمكنت الجهات المختصة من التغلب على أكبر عقبة صادفتهم وهى توفر العمل الذى كان يظن أنه العقبة أمام الانتاج .

اتفاق الارجنتين والولايات المتحدة

أصيبت الارجنتين هذا العام بنقص كبير فى انتاجها من القمح ولذلك عقدت اتفاقية مقايضة بينها وبين الولايات المتحدة يقضى باستيراد ١٩٦ر٠٠٠ طن من القمح الامريكى وتصدير ٢٥٤ر٠٠٠ طن من الذرة خلال المدة المتبقية من العام الحالى ،

احصاءات البطالة فى بعض البلدان
بالآلاف

البلاد	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢ ابريل
اتحاد جنوب افريقيا	١٠	١٢	١٥	١٦	١٠	١٢
الولايات المتحدة	٢١٤٢	٢٠٦٤	٣٣٩٥	٣١٤٢	١٨٧٩	١٦١٢
بلجيكا	٦٨	١٢٩	٢٣٥	٢٢٤	٢٠٧	٢٥٣
فرنسا	٧	١٧	٤٠	٥٢	٤٠	٣٩
ايطاليا	١٦٢٠	١٧٩٢	١٦٧٣	١٦١٥	١٧٢١	..
سويسرا	٣	٣	٨	١٠	٤	٣
استراليا	٧	٣	١٠	١	١	..
انجلترا	٣٤٢	٣٢٦	٢٢٨	٣٣٢	٢٦٤	٣٦٠

وهـــذه اول مرة تستورد فيهــا الارجنتين القمح اذ تعتبر فى العادةمن الدول المصدرة له .

تطور النظــام الاقتصـــادى فى يوغوسلافيا

أشارت جريدة التايمز اللندنية فى مقال رئيسى نشر أخيرا أن النظـــام الاقتصادى فى يوغوسلافيا قد تطور فى السنين القليـــلة الماضية تطـورا خطيرا له مغزاه . اذ قررت الحكومة اليوغوسلافية أن تغير من سيـــاسة تركيز التوجيـــه الاقتصادى فى يد الحكومة وبدأت فى انتهاج سيـــاسة اللامركزية فى السياســـة الاقتصادية والاكتفاء بوضع أهـــداف السياسة وترك التفاصيل للسلطات المحليـــة تعالجها هىبمساعدة العمال أنفسهم. واكتفت الحكومة بالاشراف العام على الاقتصاد القـــومى ، ومن وسائلها فى الاشراف الاقتصـــادى هو البنـــك المركزى الذى تتركز فيـــه المدفوعات بين المؤسسات المؤممـــة فيســـهل الاشراف عليها بمعرفةحالتها المـــالية واستعمال سلاح الاقراض فىتشجيع الصناعات الضرورية أو التضييق على الصناعات الكمالية .

الاصلاح الزراعى فى فرموزا

قامت حكومـــة فرموزا الصينيـــة بتنفيذ سياسة الاصلاح الزراعى على ثلاث سنوات بدأت فى ١٩٤٩ وتنتهى فى العام القـــادم . ففى العام الاول حدد ايجار الاراضى بحيث لا يتجاوز ٣٧٪ من قيمـــة محصول الارز أو المحصـــول الرئيسى وفى العــــام الثانى باعت الحكومة أراضيها بأسعار منخفضة للمعدمين من الفلاحين .

العدد القادم

عدد خاص عن

الاصلاح الزراعى

وفى المرحلة القادمة ستحدد الملكية بحوالى ٥ أفدنة للاراضى التى يزرع فيها الارز وحوالى ٩ أفدنة للاراضى الاخرى وستشترىالحكومة الاراضى التى تفيض عن هـــذا الحد بسندات حكومية وبأسعار حوالى ٢ ١/٢ مرة قدرة غلة الارض السنوية .

نفقات المعيشة والاجور فىالولايات المتحـــدة

ارتفع الرقم القيـــاسى لنفقـــات المعيشـــة فى الولايات المتحـــدة فى الاسابيع القليلة الماضية ارتفاعا طفيفا حتى وصل الى ١٩٢ر٤ بالنسبة الى مستوى ما قبل الحرب . ولما كانت كثير من النقابات العمالية قد اتفقت مع أصحاب الاعمال على ربط الاجور بالارقام القياســـية لنفقات المعيشة لذلك ينتظر أن يستفيد عدد غـــير قليل من العمال من ارتفاع مماثل فى أجورهم . فعمال السكك الحـــديدية سترتفع أجـــورهم بحوالى سنتين للساعة وعـــدد هـــؤلاء العمـــال ١ر٢٥٠ر٠٠٠ عامـــل وســـيستفيد كذلك عمال الغزل فى شمال البـــلاد وعددهم ٢٠٠ر٠٠٠ .

ونظام ربط الاجور بالرقم القياسى لنفقات المعيشة ليس جديدا وقـــد طبق بنجاح فى اسكنديناوة .

سياسة التأميم فى أمريكا اللاتينية

انتشرت، سياسة تأميم الصناعات الرئيسية ووسائل النقـــل فى أمريكا اللاتينية فى فترة ما بعـــد الحرب . فأممت البرازيل مثـــلا الســـكك الحـــديدية وكذلك فعلت الارجنتين معوضـــة أصحابها بســـندات على خزانتها وقد قررت حكومة بوليفيـــا أخيرا تأميم مناجم الصفيح والسكك الحديدية استنادا الى أن الشركات الاجنبية التى كانت تستغل هـــذه المرافق كانت تأخذ من البلاد أكـــثر من نصـــيبها العـــادل ولا تستثمر أرباحها فى داخل البلاد .

والخلاف القائم الآن فى جمهورية بوليفيا سيختصر فى تفاصيل التأميم بعد أن ووفق على المبدأ ويرى حزب العمـــال فى تلك البـــلاد ألا تدفع الحكومة تعويضا ما لاصحاب هـــذه المرافق ويقـــوم الحزب بالضـــغط الشديد لتنفيذ هذه السياسة .

المركز الدولى للحبوب والمواد الخام

نشر خبراء بنكالتسويات الدولية أنه ينتظر أن يزداد انتاج كثـير من الحبوب والمواد الخام هذا العام زيادة محسوسة . ففيما يختص بالقمـح يظهر أنالمحصول العالمى سيبلغ رقما قياسيا لم يبلغه من قبـــل . ثم أن انتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية - باستثناء القطن - ستزيد زيادة محسوسة. أما انتاج المطاط الطبيعى فقد مال أخيرا الى الانخفاض الا أن المعروض منه حاليـــا والمخزون كاف لتغذية الطلب عليـــه ولا ينتظر أن ترتفع أسعاره .

وكذلك زاد انتاجالزنك والرصاص وكانت الى عهد قريب نادرة نسبيا .

ويقول الخبراء أن الاسواق العالمية للمواد الخام والحبوب والمعادن تميل ميلا واضحا الى الانخفاض على وجه العموم . الا أن بعض المواد مثـــل الصوف لن يظهر انخفاض اسعارها الا بعد عدة شهور .

حصة البلاد المصدرة والمشتركة فى اتفاقية القمح الدولية فى السنين القمحية من اول أغســطس الى ٣١ يولية

بآلاف الاطنان

البـــلاد	٥٠/١٩٤٩	٥١/٥٠	٥٢/٥١	٥٣/٥٢
استراليـــا	٢١٩٩	٢٤١٤	٢٤١٤	٢٤١٤
كندا	٥٥٨٢	٦٠٣١	٦٣٤١	٦٣٩٦
فرنسا	٩١	١١١	١١١	١٤١
الولايات المتحدة	٦٤١٩	٦٧٥٤	٦٩٤٤	٦٨٨٩
المجموع	**١٤٢٩١**	**١٥٣١٠**	**١٥٨١٠**	**١٥٨١٠**

آدم سميث

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من أعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الافذاذ ممن سنتولى فى هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الاشارة الى أبحاثهم ونظرياتهم .

١٧٢٣ – ١٧٩٠

مولده ونشأته : ولد آدم سميث فى الخامس من شهر يونيه عام ١٧٢٣ فى بلدة كيركالدى باسكتلنده ابنا لقاض اسكتلندى .. وفى عام ١٧٣٧ التحق بجامعة جلاسجو ودرس بها ثلاث سنوات ، وكانت دراسته هذه على يد الفيلسوف الكبير فرانسيس هاتشون ، الذى شمل آدم برعايته ، واتصل به آدم اتصالا مباشرا وتقرب اليه كثيرا ..

وفى عام ١٧٤٠ التحق بجامعة أكسفورد وأتم فيها دراسته ، ومكث بها ستة أعوام حيث تمكن من دراسة الكثير من العلوم والنظريات .. معتمدا على نفسه فى هذه المرة .. فكان مثال الجد والنشاط خلال هذه الفترة ..

وفى عام ١٧٤٦ عاد ثانية الى اسكتلنده ، واشتغل بالتدريس فى جامعة أدنبرة التى أسسها اللورد « كميس » حيث كلف بالقاء بضع محاضرات فى موضوعين هامين :

١ – الموضوع الاول فى الاقتصاد السياسى ، حيث اتخذ حرية التجارة بساطا لبحثه ..

٢ – والموضوع الثانى فى تاريخ الادب الانجليزى ..

وفى عام ١٧٥١ عين آدم أستاذا لعلم المنطق فى جامعة جلاسجو ..

واشتهر آدم وذاع صيته ونبغ فى مهنة التدريس فى تلك الجامعة الشهيرة ، حتى شغل كرسى الاستاذية لعلم « الفلسفة الاخلاقية » فى نهاية عام ١٧٥١ ..

وشمل تدريسه لعلم « الفلسفة الاخلاقية » :

١ – علم اللاهوت
٢ – الفقه والتشريع
٣ – الفلسفة الادبية
٤ – السياسة

وعندما بلغ آدم سميث الاربعين من عمره أى فى عام ١٧٦٤ ترك مهنة التدريس ورحل عن جلاسجو فى رحلة تهذيبية مع دوق باكليش ابن تشارلس تونشند المعروف بتجوالاته فى الخارج .. وسافر الاثنان الى باريس حيث مكثا هناك عامين .. واتصل خلالها «بكنياى» زعيم الفيزيوكرات .

وبعد عودتهما من باريس رتب له الدوق معاشا سنويا قدره ثلاثمائة جنيه وذلك للبقية الباقية من حياته .. لأن دخل آدم سميث كأستاذ فى الجامعة كان فى ازدياد مستمر .

ومنذ عام ١٧٦٤ خرج آدم فى تجوالات بين تولوز وجنيف وباريس حيث مكث فى تولوز زهاء العام والنصف عام ..

أما جنيف فلم يمكث بها أكثر من شهرين حيث تقابل مع فولتير .. ومكث بباريس عشرة شهور تعرف خلالها بجامعة الفيزيوكرات وجماعة دائرة المعارف

وهكذا قضى سميث عامين ونصف عام فى رحلات دائمة كان لها كبير الاثر فى مختلف آرائه ونظرياته ..

وفى عام ١٧٦٧ عاد الى اسكتلنده ليعيش مع والدته .. حيث كرس باقى حياته للكتابة والتأليف .. ورحل بعدها الى لندن ..

وحتى عام ١٧٧٦ لم يظهر شىء جديد من كتابته وفى يناير ١٧٧٨ عين سميث فى منصب قومسيير لجمارك أدنبره .. فاحتل بذلك مركزا مرموقا ..

وظل فى مركزه هذا حتى وافته منيته فى عام ١٧٩٠ .

حياة آدم سميث

ان حياة آدم سميث لا تنبىء لنا بشىء ظاهر اللهم الا تلك الرحلات التى قام بها ونشاطه فى مهنة التدريس التى شغلها وقتا طويلا ..

وأيضا صداقته الفائقة لكثير من عظماء الرجال فى عصره .. ولا سيما مودته للفيلسوف الكبير «هيم» التى تحولت الى مودة علمية بحته ..

وكل مانعلمه عن أخلاق سميث انه كان رجلا مهذبا كريم الخلق . ورغم كل هذا فقد كان سميث مصابا بداء النسيان حتى كان نسيانه مضرب الامثال .

ولم تكن حياة آدم سميث التى نعرفها سوى تلك المذكرات التى كتبها الاستاذ « دوجالد ستيوارت » عن حياة سميث وعن كتابته ..

وقد ألقى الاستاذ دوجالد هذه المذكرات فى عام ١٧٩٣ فى الجمعية الملكية بأدنبره .

وظهرت هذه المذكرات ضمن برامج الجمعية فى عام ١٧٩٤ ، ونشرت فى كتاب عام ١٨١١ مع تاريخ حياة بعض الاقتصاديين الآخرين .. وصدر الكتاب بقلم دوجالد ستيوارت وكان عنوانه « تاريخ حياة آدم سميث وروبنسون » .

وقد أصدر الكاتب الكبير « جون راى » كتابا فى عام ١٨٩٥ فى لندن عن تاريخ حياة سميث وقد أظهر فى كتابه هذا كل معالم حياة ذلك الاقتصادى الكبير ..

وفى عام ١٨٩٤ أصدر « جيمس بونار » كتالوجا عن مكتبة آدم سميث، يحوى حوالى ٢٣٠٠ مؤلف كانت تحويها مكتبة العالم الاقتصادى ..

وفى عام ١٨٩٦ أصدر الدكتور « ادوين كانون » محاضرات آدم سميث عن العدالة ، والبوليس ، والدخل .. وكان أحد الطلبة قد دون هذه المذكرات فى عام ١٨٦٣ وهو فى جامعة اكسفورد .. وفى عام ١٧٧٦ وجد أحد القضاة بلندن نسخة خطية كتبها أحد الطلبة فى عام ١٧٦٣ عن محاضرات سميث فى مادة الاقتصاد السياسى .. أيام أن كان أستاذا فى جامعة جلاسجو ..

وقد قدمت هذه المذكرات الى الدكتور «أدوين كانون» لنشرها .

مؤلفاته

١ – فى عام ١٧٥٩ أصدر سميث كتابا قيما عن نظرية « المشاعر الاخلاقية »

Sentiments Moral of Theory

وقد جلب اليه هذا المؤلف شهرة واسعة كما جلب اليه ربحا وفيرا .

٢ ـ أما كتابه فكان عن « ثروة الامم » Wealth of Nations وقد ابتدأ فى كتابه فى تولوز عام ١٧٦٤ ولم ينته من كتابته حتى عام ١٧٧٣ ورغم ذلك لم ينته من كتابته الا فى عام ١٧٧٦ ٠

ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب الاقتصادية التى صدرت فى هـــذه الايام ٠٠ وكان هذا الكتاب بمثابة مرشد لمن خلفه من العلماء الاقتصاديين فى دراســـة الكثير من المســـائل الاقتصادية ٠٠

وكان أساسا لابحاثهم التى قاموا بها ٠٠

٣ ـ وكان كتابه الثالث عن تقسيم العمل Division of Labour

وقد جلب اليه هذا الكتاب شهــرة واسعة النطاق ٠٠ وظل اسم سميث مقرونا باسم كتابه مدة طويلة ٠٠ لأن نظرياته التى أوردها فى هـذا الـكتاب كانت تعتبر المرجــع الاول للعلماء الاقتصاديين الذين أتوا بعد آدم سميث ٠٠

وكان آدم سميث فى كتابه هـذا كأكبر كتاب اللغة الذين يقتبسون بدون افساد لغـــة الكتاب المقتبس منه ٠٠

ولقد اقتبس سميث الكثير من كتب كثيرة يربو عددها على المائة كتاب ٠

اقتصاديات آدم سميث

كانت تدور أبحاثه حـــول ثلاثة مواضيع فقط، أفرغ لها وقته الثمين ولم يتطرق الى غيرها من الموضوعات٠

وكانت هذه النقط الثلاث هى :

١ ـ تقسيم العمل

٢ ـ النظـــام الطبيعى للعـــالم الاقتصادى ومدى تأثير مجهود الفرد عليه

٣ ـ الحرية Liberalism

ولقد أدت جهود آدم سميث الى نتائج سريعة حاسمة ٠ فكان لكتابه عن ثروة الامم أكبر الاثر على أرباب الاعمال والسياسيين ٠

ولولا استعداد الاذهان لتلقى الدعوة لتحرير الحياة الاقتصادية لما صادف سميث كل ذلك النجاح الذى لاقاه ٠

وكان لدراسته للثروة من وجهتها الاجتماعية وليس من وجهة مظهـرها الفنى ، ان حصر مقدار ثروة الامم فى شيئين هما :

١ ـ انتاجية العمل ٠

٢ ـ مقدار العمل المستخدم فى الاغراض الانتاجية ٠

ولقد قادته مناقشة انتاجية العمل الى دراســـة فوائد تقسيم العمـــل والتبادل والنقود والتوزيع ٠ ٠

كما ان دراسته لكمية العمـــل المستخدمة فى الاغراض الانتاجيـــة قادته الى دراسة وتحليل رأس المال والى التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج ٠٠

على أن أهمية العمل الذى اضطلع به سميث لاتقتصر على وضعه أسســا ثابتة لهيكل علم الاقتصاد السياسى بل هى تتعدى ذلك فيما تنطوى عليه من معان فلسفية واجتماعية الى ماهو أحل وأخطر ٠٠

فقد رأينا كيف ان سميث كان أول من تقـدم بفكرة منسقة عن انسجام المصالح الاجتماعية وكيف غرس تقنيد النفعية فى البحوث الاقتصادية ٠

جورج يعقوب

بيان الملكية الصناعية

عن شهر أغسطس سنة ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعيــة المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متــاجر	٧٨٤
مصــانع	٧٢

محال مملوكة للشركات

متــاجر	٢٠٧
مصــانع	٢٤

الرســوم المتحصلة

	مليم	جنيه
رسوم قيــد	—	٤٤٠
رسوم تدوين	—	٢٥٤
رسوم مستخرجات	—	٢٨
مجموع الرسوم	—	٧٢٢

رؤوس الاموال المقيدة فى الســجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

شركات تضــامن	مليم	جنيــــه
تجــارية	٥٠٠	١٣٤٣٤١
صناعية	—	١١٨٤٦
شركات توصيةبسيطة		
تجــارية	٣٨٠	١٢٣٥٥٩
صناعية	—	٩٧٠
شركات توصية بالاسهم		
تجــارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجــارية	—	٢٠٠٠٠
صناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حــالات البيع	—
حالات الرهن	١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	—	٥
رسوم مســتخرجات	—	—
المجموع	—	٥

العلامات التجــارية

العلامات المحلية المودعه	١٠١
العلامات الاجنبية المودعه	٥١
العلامات المحلية المسجلة	٣٣
العلامات الاجنبية المسجلة	٧٥

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٣٧٩
رسوم تجديد مدة الحماية	—	٥٥
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافــه	٨١٠	٢٤٠
المجموع	٨١٠	٦٧٤

بيـــانات احصائية عن العلامات الدولية

١ ـ العلامات المحلية التى سجلت دوليا	—
٢ ـ العلامات الواردة من المكتب الدولى	
أ ـ العلامات المسجلة دوليا	٦٧٥
ب ـ حالات الرفض	—

طلبات براءات الاختراع

البراءات المطلـــوبة

البراءات الاصلية	٣٨
البراءات الاضافية	٢

البراءات الصــادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	١٩٦
رســـوم ســنوية	—	—
رسوم انتقال ملكيــة وبيـــع مطبوعات وخلافه	—	١٣
المجموع	—	٢٠٩

طلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رســوم	١
نماذج	٥

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
رسوم	—
نماذج	—

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	—	١٥
رسوم تجديد الحماية	—	—
رسوم انتقال ملـكية وبيـــع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	—	١٥

بيانات احصائية عن الرسوم والنماذج الدولية

١ ـ طلبات الرسوم والنمـــاذج المحلية التى اودعت دوليا	—
٢ ـ طلبات الرسوم والنمـــاذج الواردة من المكتب الدولى	—

طلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٣
طلبات قبلت	٤
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	٧

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
		١٥

مشروع السنوات الخمس الأول فى مصر

نقد المشروع

ان أول مايسترعى النظر فى هذا المشروع عدم وجود هدف معين يسعى البرنامج لتحقيقه ٠٠ فالغالب فى مثل هذه البرامج ، وخصوصا اذاكان هذا هو أول مشروع وفى بلادمتأخرة اقتصاديا كمصر ، ان تهدف الى زيادة قوى البلاد الصناعية وتدعيم معداتها الانتاجية. وهو مايطلق عليه أصطلاحا « الاستثمار المنتج » كما ان أهم ماتتميز به هذه البرامج وحدةالهدف، ووحدة الدراسة ، ووحدة التنفيذ ٠٠

أما المشروع المصرى ، فهو عبارة عن « تشكيلة « من مشروعات ذات صبغة استهلاكية تجديدية ، تغلب عليها الصبغة الاجتماعية ٠٠ لارابطة تجمعها البتة ، خالية من التناسق والانسجام ، ولا هدف لها — فى مجموعها — اطلاقا !! ٠٠ وهو فى حقيقة الواقع لايعدو ان يكون نوعا من التصرف فى الاحتياطى العام ٠٠

فعندما علمت الوزارات والمصالح ، برغبة الحكومة فى استخدام هذا الاحتياطى لاعداد العدة لمواجهة حالة البطالة المتوقعة ، بادرت الى اقتراح أكثر مايمكن من المشروعات سواء كانت حيوية أو غير حيوية ٠ ٠ وتنافست فى ذلك حتى تخرج كل واحدة منها بنصيب الاسد من الاعتمادات !٠ معتبرة ذلك فوزا مبينا على أقرانها ٠٠ وماكان من اللجان التى تألفت الا أن أدرجت هذه الاعمال فى قائمة عامة طويلة ، فجاءت فى مجموعها متنافرة غير متآلفة !٠٠

فمثلا : تجديدات السكك الحديدية التى تتكرر فى كل عام ، لاتخرج عن الاعمال العادية التى كان ينبغى أن تشملها ميزانية الدولة العادية لولا ظروف الحرب التى حالت دون المضى فيها على الوجه المطلوب ٠

وتكملة قناطر اسنا ، بقية لاعمال أوشكت ان تنتهى وأنفق الجانب الاكبر من تكاليفها من الميزانية العادية ،ومن هذا القبيل اعمال الترع والمصارف وغيرها ٠٠

وكذلك اعمال تحسين المصايف والمشاتى ، فهى من اختصاص المجالس المحلية ، ولا يجوز ادراجها ضمن برنامج عام للسنوات الخمس بأى حال من الاحوال ٠٠

وبالمثل أعمال ردم البرك واصلاح المجارى وانشاء المدارس والمستشفيات ومكافحة البلهارسيا واصلاح الطرق لاتتصل بأية صلة ببرنامج انشائى يكون هدفه زيادة قوتنا الصناعية وتجديد معداتنا الانتاجية ٠٠

يضاف الى ذلك أن أغلب هذه المشاريع تفتقر الى البحث العلمى الدقيق ، يدل على ذلك أن التكاليف النهائية للمشروعات قد تعدلت بين آن وآخر تبعا لما يسفر عنه التطبيق أو تسفر عنه المناقصة ، أو تبعا لما يدخل عليه من تعديلات قد تمس جوهر المشروع ، وليس أدل على ذلك من أن التقديرات الاولية لتكاليف المشروعات بلغت ٢٦٫٢٤٠٫٠٠٠ جنيها ، فوصل التقدير النهائى الى ٣٣٫٨٣١٫٤٨٠ جنيه ٠

ومن المدهش حقا ، ان يساير مجلس الوزراء ، وهو المفروض فيه ان يضع السياسة العليا لهذا المشروع هذا الاتجاه ٠٠

والاعجب من ذلك ، ان يقر البرلمان هذا الاتجاه أيضا وهو الذى طالما نادى بضرورة وضع الخطط المدروسة!٠.

ومن المؤسف حقا ، انه لم يوضع تقدير عن النتائج النهائية التى حققها المشروع وبخاصة من الناحية العملية فلا رئاسة مجلس الوزراء ، ولا وزارة المالية ، ولا اللجان المالية بمجلسى البرلمان أبديا أية اهتمام ببحث ما آل اليه أمر هذا المشروع ٠٠ علما بأنه أول مشروع سنوات خمس فى مصر !!٠٠

ويحسن بنا هنا ، ان نشير الى أمثال هذه المشروعات التى سبقتنا اليها بعض الدول ، لنتعرف أهمية هذه المشاريع فى الاهداف الموضوعة لها ٠ ٠

ففى التقرير الذى وضعه المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم المتحدة عن « حالة العالم الاقتصادية فى عام ٥٠/١٩٥١ »والذى أصدرته فى ابريل ١٩٥٢ ، دراسة مقارنة لمشروعات السنوات الخمس فى بعض الدول ٠ ومنها مشروع السنوات الخمس لعام ١٩٤٦ فى الاتحاد السوفييتى ٠ وهو أول مشروع من مشروعات مابعد الحرب وضع بعد اشهر قليلة من انتهاء الحرب الثانية ، عندما كان انتاج الاتحاد السوفيتى يقل عن مستوى ماقبل الحرب بدرجة محسوسة ففى عام ١٩٤٥ كان انتاج المحاصيل الزراعية يوازى ٥٦٪ من مستوى ماقبل الحرب٠ أما الثروة الحيوانية فقلت كثيرا عن عدد ماقبل الحرب (الخيول ٥٠٪ ، الابقار ٨٥٪ ، الماعز والماشية ٧٥٪ ، اما الانتاج الصناعى فقد بلغ فى نهاية ١٩٤٦ حوالى ٧٦٪ بالنسبة لانتاج عام ١٩٤٠

وفيما يلى الارقام القياسية لمشروعات السنوات الخمس فى الاتحاد السوفيتى الذى اعلن فى عام ١٩٤٦ لسنوات ٥٠—١٩٦٠ ٠ وهى تبين الاهداف التى تقررت لكل مشروع والانتاج الذى حققه فعلا مشروع السنوات الخمس الاول ٤٦/١٩٥٠: (١٩٤٠ = ١٠٠) :

الموضوع	الهدف المقرر لعام ١٩٥٠	الانتاج الذى تحقق فعلا فى عام ١٩٥٠	الهدف المقرر لعام ١٩٥٠
الدخل الاهلى	١٣٨	١٦٤	
الانتاج الصناعى	١٤٨	١٧٣	٣٠٠
صلب خام	١٣٩	١٤٩	٣٢٨
الفحم	١٥١	١٥٧	٣٠٠
بترول خام	١١٤	١٢٢	٢٠٠
القوى الكهربائية	١٧٠	١٨٧	
الصناعات الخفيفة	٠٠٠	١١٧	

أما الانتاج الزراعي ، فلم يصل الى الهدف المقرر له فى البرنامج وهو ٢٧٪ زيادة عن مستوى عام ١٩٤٠ ، ولو أنه زاد عن هذا المستوى، ويرجع ذلك ، الى حدما ، الى نقص المساحة المزروعة فى عام ١٩٥٠ عن ١٩٤٠

كما زادت انتاجية العامل بنسبة ٣٧٪ من عام ١٩٤٠ . وترجع هذه الزيادة الى حجم المعدات الرأسمالية لكل عامل ، فقد ارتفع رأس المال الثابت — على أساس الاسعار الثابتة — خلال المدة من ٤٠—١٩٥٠ حوالى ٥٨٪ وكذلك المعدات الآلية ارتفعت أكثر من ١٠٠٪ كما زادت القوة الكهربائية لكل عامل فى الصناعة حوالى ٥٠ ٪

وهكذا نجد ان أهداف مشروع السنوات الخمس السوفيتي كانت أهداف محدودة ترمى **الى تدعيم قوى البلاد الصناعية** . كما وضع لمشروعات البرنامج أهداف مقررة لتصل اليه . وقد حرص المشرفون على تنفيذ البرنامج على وضع تقرير عن الاهداف التى وصلت اليها هذه المشاريع فى نهاية مدة الخمس سنوات . وبذا نستطيع الحكم على المدى الذى حققه البرنامج .

أما المشروع المصرى ، فانه يتبين من الجدول الذى نشرناه ، ان أغلب المشروعات — لاأقول لم تصل الى الهدف المقرر لها فقط — بل لم تنفق الاعتمادات التى رصدت لها !..وهنا نتساءل : مالسبب فى عدم انفاق هذه الاعتمادات ؟.. ومن المسؤول عن هذا الاهمال ؟.. نعود فنقول انه ما من جهة اهتمت بهذا الامر !..حتى ديوان المحاسبة لم يعر هذه الناحية ابة اهتمام .. كأن عمل الديوان هو الاخذ بتلابيب الوزارة التى تتجاوز فى الصرف على الاعتمادات المقررة لها ، أما الوزارة **التى لاتصرف** الاعتمادات المقررة للمشاريع **المفروض فيها ان تزيد من ثروة البلاد** ، فهذا أمر لايدخل فى نطاق الديوان ! . .

لقد نبه الديوان الحكومة الى كثرة المبالغ المخصصة لمرتبات الموظفين ، افما كان الاجدر به أن ينبهها أيضا لضرورة تنمية ثروة البلاد حتى تجابه مطالب الميزانية المتزايدة ..

لاشك ان الحكومة مقصرة ايما تقصير فى تنفيذ هذا البرنامج والا : فما السبب مثلا فى ان يفتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لانارة مدينة حلوان ، ولا يصرف منه طوال السنوات الخمس الا حوالى ١٣٠٠٠ جنيه ! .. وكذلك فتح اعتماد بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه (وهو ضمن مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه مخصص فى مصلحة المجارى لمدينة حلوان) لانشاء محطة الدفع والتنقية بحلوان فى السنة المالية ١٩٤٨/٤٧ ولم يصرف منه شيئا .. وفى السنة التالية يعاد فتح الاعتماد بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه فلا يصرف منه الا ١٣٣٨ جنيه !..

وأيضا فتح اعتماد فى السنة المالية ١٩٤٩/٤٨ بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه لانشاء مستشفى فى طما ولم يصرف منه شيء ! .

وفى السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ فتح اعتماد بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه لانشاء ماكينات رى لاستغلال الصحراء ولم يصرف منه شيئا .. وفى السنة التالية ١٩٥١/٥٠ اعتمد لنفس الغرض مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ولم يصرف شيء ! . .

كما أدرج لتنفيذ مشروع محطة العزب بالفيوم (ضمن مشروعات الرى والصرف) فى السنة الاولى ١٩٤٧/٤٦ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، وفى السنة الثانية ٥٠٠٠٠ جنيه . ولم يتعد ماصرف حتى آخر فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه فقط !..

وكذلك مشروع محطة بساط (من مشروعات الرى والصرف أيضا) أدرج لتنفيذه فى السنة الاولى مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وفى السنة الثانية ٣٠٠٠٠ جنيه وبلغ ماصرف حتى آخر فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه !.

كما أدرج فى السنة المالية ٤٧/ ١٩٤٨ مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه لتنفيذ المرافق العامة لمدينة العمال **بامبابة** ، ولم يتعد ماصرف فعلا حتى آخر فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٩٤٠٥ جنيه !..

على أن الامر لايقف عند هذا الحد ، اذ أن فى عدم صرف الاعتمادات على مشاريع الانعاش الاقتصادى ، لايعرقل تقدم البلاد الاقتصادى فحسب ، بل ويزيد فى حدة انخفاض مستوى المعيشة عاما بعد عام لتزايد عدد السكان المستمر مع بقاء ثروة البلاد الانتاجية على ماهى عليه . والاخطر من ذلك ، ان تكاليف المشروعات تتزايد كل عام ..

فقد قدرت التكاليف النهائية لمحطة طلخا الكهربائية بمبلغ ١٥٨٠٠٠٠ جنيه . ولكن زادت هذه التكاليف الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، أى بزيادة قدرها ٤٢٠٠٠٠ جنيه حسب الاسعار الجديدة !

كما أدرج لمشروع انشاء حوض البترول بميناء الاسكندرية ٣٥٠٠٠٠ جنيه ، ولكن المناقصة رست الى ٥٥٠٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

وكذلك مشروعات رصف الطرق ، فقد قدرت تكاليف رصف الكيلومتر الواحد على أساس ٣٥٠٠ جنيه ،ولكنه ارتفع الى ٦٠٠٠ جنيه ، مما يقتضى زيادة قدرها ٢٩٠٠٠٠٠ جنيه لتنفيذ جميع مشروعات الطرق .

كذلك رفعت تكاليف مشروع توسيع محجر البازلت بأبى زعبل من ١٥٠٠٠٠ جنيه الى ٣٣٠٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٨٠٠٠٠ جنيه .

والمثل الصارخ فى اهمال تنفيذ مشاريع البرنامج هو مشروع كهربة خزان اسوان .. فقد كان المفروض ان يكون من ضمن مشروعات السنوات الخمس . وقدرت تكاليفه بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه تمول بعقد قرض وطنى .. وحتى الآن ، لم يعقد القرض الوطنى ، ولم تتم كهربة خزان اسوان ، بل ارتفعت تكاليفه الى حوالى ٢٧٥٠٠٠٠٠ جنيه !. ولايدرى أحد كيف يدبر هذا المبلغ الآن والاحتياطى العام قد أوشك على النفاذ والقوة الشرائية لاتحتمل مثل هذه القروض .

ولو نفذ مشروع كهربة خزان أسوان لاعتبر انه المشروع الوحيد المنتج فى البرنامج كله . . ولفتح مجالا هائلا للاستثمار واستغلال موارد الثروة المعدنية ، ولخفف من الازمة الاقتصادية التى تشكو البلاد منها حاليا ! ..

ولا ندرى ، لماذا لم ينفذ هذا المشروع حتى وقتنا هذا ؟!..

ونستطيع هنا ، أن نرجع بطء تنفيذ مشروعات البرنامج الى عدة عوامل يمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا : قصور طاقة كثير من المصالح عن تحمل الاعباء الجديدة التى أضيفت اليها بمقتضى السنوات الخمس وعلى الاخص مصلحة المبانى ، ومصلحة الطرق ، ومصلحة المجارى ، ومصلحة الشؤون القروية (وقتئذ) . وذلك أما لنقص فى الوظائف أو لصعوبة شغل الوظائف الفنية — كما هو الحال فى وظائف المهندسين — أو للنقص فى وسائل النقل وصعوبة الحصول على السيارات اللازمة .

البقية على صفحة ٢٥

القطن

في النصف الثاني من سبتمبر ١٩٥٢

	قفل ١٩٥٢/٩/١١		قفل ١٩٥٢/٩/٢٦	
عقود طويلة التيلة أساس « جود »				
نوفمبر	٨٣ر٩٥	ريال	٨٠ر١٥	ريال
يناير	٨٦ر٨٥	«	٨٢ر١٧	«
مارس	٨٩ر٣٥	«	٨٤ر١٥	«
مايو	٩١ر٨٥	«	٨٥ر٨٥	«
يوليو	٩٤ر٣٥	«	٨٧ر٦٠	«
عقود متوسطة التيلة أساس « جود »				
اكتوبر	٧٠ر١٥	ريال	٦٥ر٦٠	ريال
ديسمبر	٧٢ر٣٥	«	٦٧ر٥٥	«
فبراير	٧٥ر٣٠	«	٧٠ر٢٠	«
ابريل	٧٧ر٤٥	«	٧٢ر٢٠	«
يونيو	٧٨ر٩٥	«	٧٣ر٥٠	«

ظلت سوق العقود فى هذه المدة هادئة ومعظم العمليات التى تتم لحساب المياومين وفى النادر لحساب المضاربة . أما التجارة فلم تحتمل نصيب كبير من نشاط العقود . وفى نهاية الاسبوع الحالى مالت الاسعار للهبوط فبلغ عقد اكتوبر ٦٥ر٦٠ ريال مقابل ٦٧ر٨٠ ريال وعقد نوفمبر ٨٠ر١٥ مقابل ٨٤ر٦٥ فى الاسبوع الماضى ،ويعزى ذلك الى تريث التجارة فى انتظار استقرار الاسعار وثباتها . وبهذه المناسبة طالب المجتمعون فى مؤتمر القطن الدولى بانجلترا بالعمل على استقرار أسعار القطن فى مناطق انتاجه . حتى لا يتعرض المشتغلون به سواء التجار أو الغزالون الى التقلبات العنيفة التى تؤدى الى خسائر كبيرة .

كما ان للرقابة الشديدة المفروضة على العمليات القائمة فى البورصة من جانب الحكومة بالاضافة الى ارتفاع قيمة السمسرة المقررة على كل عملية « بيع أو شراء » أثر كبير فى الحد من العمليات التى تجرى فى سوق العقود .

وقد كان من المنتظر ارتفاع أسعار القطن نتيجة لظهور التقدير الامريكى الثالث بعجز كبير قدره ٨٤٦ ألف بالة عن التقدير السابق ولكن لم تتأثر سوقنا بهذا العجز فى المحصول الامريكى بل اتجهت صوب النزول بالرغم من أن اسعارنا لا تزال دون اسعار القطن الامريكى برغم جودة اقطاننا كما هو معروف .

وأهم الاسباب التى أدت الى هذه الحالة ضعف الطلبات الخارجية واحجام التجار .

حالة الزراعة ومحصول الموسم القادم

حالة المحصول

كانت فى منتصف أغسطس جيدة، كما كان ينتظر أن يكون المحصول أوفر فى الكمية وأجود فى الرتب والتصافى عن الموسم الماضى — باستثناء منطقة الفيوم التى أصيبت بدودة القطن ومنطقة شمال الدلتا التى أصيبت أخيرا بالندوة العسلية بسبب رطوبة الجو . غير ان اشتداد الحرارة مع زيادة الرطوبة من أغسطس لغاية الان اثرت فى حالته واضر به من حيث الكمية والرتبة . وقد تأخر الجنى فى جميع المناطق حوالى أسبوعين .

سوق البضاعة الحاضرة

بلغت المبيعات بسوق البضاعة الحاضرة ١٠٩٧٣ بالة بيانها كالاتى :— ٤٢٤٩ بالة كرنك ، ٤٣٤ بالة منوفى ١٦١٦ بالة جيزة ٣٠ ، ٤٠٦٠ بالة أشمونى ، ٣٢٩ بالة زاجوراه ، ٢٤٩ بالة مخلوط ، ٦ بالة سكينة .

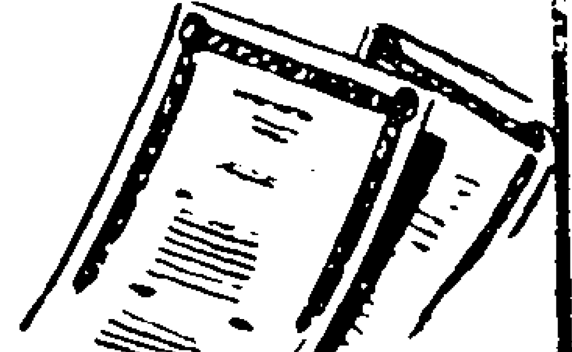
حركة البيع

لم تنشط بعد سواء فى الارياف أو فى الاسكندرية نظرا لتأخر الجنى فى معظم الزراعات ولارتفاع الاسعار مما أدى الى احجام التجار عن الشراء وانكماش اعتمادات التجار بالنسبة لما كان متبعا فى الموسم الماضى .

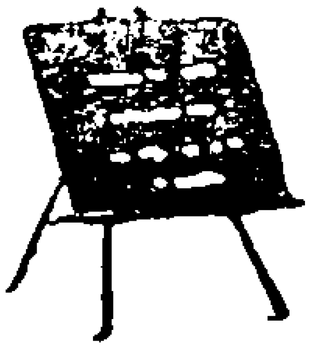
أما بالاسكندرية فهى ضعيفة لانعدام الطلبات الخارجية وتتم معظم المبيعات لحساب المغازل المحلية .

ولا تزال فروق الرتب ضعيفة وعمليات الفرانكو قليلة ومتوسط علاوات الرتب للاصناف الثلاثة الرئيسية كالآتى :—

	كرنك	جيزة ٣٠	أشمونى	
فج / أكسترا	١٤	١٤	—	ريال
فولى جود	٩	١٠	٣	«
ج / فج	+٥ر١	+ ٥	+١/٢	«
جود	—٥ر١	+٢١/٢	— ١	«
فجف / جود			—٤١/٢	«
فجف			—٦١/٢	«



الأوراق المالية



فى النصف الثانى من سبتمبر ١٩٥٢

نشطت الحركة فى السوق المالية فى النصف الثانى من شهر سبتمبر الماضى نشاطا ملحوظا شمل معظم اوراق الشركات الصناعية والعقارية والبنوك وبعض السندات الحكومية

اما سبب هذا النشاط فيرجع الى عدة عوامل اهمها :

أولا ــ قانون تحديد الملكية الزراعية الذى أدى الى خروج «الاموال المكدسة» فى خزائن البنوك وكانت مخصصة للتوسع فى شراء الاراضى الزراعية واستثمار هذه الاموال فى أسهم الشركات ذات المركز المتين حيث تبدأ الفائدة السنوية من ٥٪ حتى تصل الى ١٥٪ كما حدث فى التوزيع الاخير لشركة الورق الاهلية ..

ثانيا ــ نزول اسعار بعض الاوراق نزولا كبيرا حتى وصل سعرها الى اقل من السعر الذى كانت متداولة به سنة ١٩٣٩ مما ادى الى زيادة سعر الفائدة السنوية الموزعة

ثالثا ــ جهل معظم اصحاب الاموال المكدسة بطرق الاستثمار الاخرى مثل التجارة وغيرها وعدم رغبتهم فى الوقت الحاضر فى بناء عمارات قد تزيد تكاليفها على ايرادها ورغبة هؤلاء فى البعد عن جميع مشاكل المساكن مثل ارتفاع الايجارات او خفضها وغير ذلك من المشاكل التى تواجه اصحاب المساكن عادة

رابعا ــ وجود عدد غير قليل من السيدات والقصر ومن لاخبرة عملية لهم فى الحياة يملكون مبالغ كبيرة جدا معطلة بدون استثمار ستضاف اليها الاموال الناتجة من حل الاوقاف الاهلية • فهذه لامجال لها الا السوق المالية ..

خامسا ــ اشتراك الاجانب الذين كانوا محجمين فى الماضى عن كل تعامل وعودتهم الى أستثمار اموالهم التى كان فى نيتهم تهريبها الى الخارج قبل الانقلاب الاخير وذلك بعد ما اطمأنوا على ارواحهم واموالهم وحريتهم فى العهد الجديد .

***

الشركات الزراعية وعدم تأثرها بنشاط السوق

وكانت الشركات الزراعية بعيدة كل البعد عن نطاق النشاط ومالت اسعار معظم اوراقها الى النزول متأثرة بقانون الايجارات الجديد

ويرى بعض المطلعين فى الدوائر الاقتصادية أن خير حل لهذه الشركات هو تصفيتها وبيعها لصغار الملاك بالنقد لان الغرض الذى نشأت من اجله وهو استصلاح الاراضى وبيعها لصغار الزراع انتهى تقريبا فمعظم هذه الشركات اصبحت اراضيها صالحة للزراعة ولم تبع للزراع الا مساحات قليلة • فأذا تخلصت هذه الشركات من اراضيها المستصلحة فأنها ستعمد الى استصلاح غيرها من الاراضى البور وبذلك ستتضاعف الفائدة .

ولا يخفى أن هذه الشركات اكتسبت خبرة فى استصلاح الاراضى البور لذلك نرى اتماما للفائدة ان توزع اراضى الحكومة البور عليها مبادلة بأراضيها المستصلحة وفى وقت قريب سنشاهد هذه الاراضى البور مروجا خضراء

اما سير الاسعار الفنى لاهم الاوراق التى نشطت حركتها خلال الاسبوعين الاخيرين فكانت كالآتى :

سندات الحكومة

كان اقصى سعر **لسندات القرض الوطنى** ٣١/٤٪ ٩٤٧٠ ولم تثبت على ذلك ومالت الى النزول ، ومما يذكر ان حركتها الاخيرة كانت مشتريات لبعض شركات التأمين الاجنبية التى ألزمها القانون بأيداع مبالغ التأمين المحصلة عن عملياتها فى مصر فى اسهم او سندات او عمارات او غيرها

اما السندات الحكومية الاخرى فلم يحدث بها ما يذكر

البنوك

نشطت الحركة فى عدد من اوراق البنوك وفى مقدمتها **أسهم بنك مصر** التى تحسنت الى ١٩٧٢ **والبنك الاهلى** الى ٢٧٣٠ **والبنك التجارى** الى ٢٧٧

اما البنك العقارى وبنك الاراضى فانعدم التعامل بأوراقهما بسبب الموقف الذى جد عليهما والمشكلات العديدة التى ستواجههما من جراء قانون الايجارات وتحديد الملكية والديون العقارية ، وقد تحسن تأسيس الاراضى فى آخر الاسبوع

جدول الاسعار

فيما يلى مقارنات بين اقفال آخر الاسبوع واقفال السوق من اسبوعين على أهم الاوراق التى حدث بها تعامل

	اقفال ٩/٢٦	اقفال ٩/١٢
القرض الوطنى	٩٢٥٠	٩٢٢٠
بنك مصر	١٩٣٠	١٨٤٦
البنك التجارى	٢٦٨	٣٢٩
سندات ٩١١	١٤٧٦	١٤٧٢
سندات ٩٥١	١٢٩٤	١٢٨٤
البنك الاهلى	٢٧١٠	٢٥٤٦
تأسيس الاراضى	٣٥٥٠	٣٢٧٠
مياه مصر تمتع	٦٥٤	٦١٦
سندات السويس	٦٢٠٠	٦٠٣٢
حديد الدلتا	٢٦٨	٢٦٠
الفنادق المصرية	١٣١	١٢١
كوم امبو	٣٩٠	٣٩٤
هليوبولس	١١٩٠	١١٢٦
أساسيها	٢١٩٠	٢٠٣٠
دلتا لاند	٢٠٣	٢٠٠
الزيوت	٣٧٥	٣٥٧
الجوت	٣٥٥	٢٩٥
المناجم	١٧٩٠	١٦٠٠
الملح والصودا	٢٧٤	٢٦١
الغزل الاهلية	١٣٩٠	١٣٤٤
جركو	٦٠٠	٥٧٠
المعدنية	٥٢٥	٤٩٥
التقطير	١٠٦٦	٩٥٠
الاسمدة	٤٥٢	٤٠١
تأسيس السكر	٧٨٥	٥٥٠
الحرير الصناعى	٦٧٣	٦١٢
الحرير لحامله	٧٢٨	٦٨٤
غزل مصر	١٣٨٦	١٣٤٤
الورق	٥٧٠	٥٢٢

اما سندات العقارى ذات النصيب فظلت معتدلة النشاط متمسكة السعر

شركات الماء والنقل والفنادق

تحسنت **تمتع ماء القاهرة** الى ٦٥٦ وطلب اساسها بسعر ٤٨ جنيها وتحسنت **سكة حديد الدلتا** الى ٢٦٨ **وترام القاهرة** الى ١٤٠

وكانت سندات السويس محل اقبال بعض كبار المتعاملين وتحسن سعرها الى ٦٢ جنيها مقابل ٦٠٣٢ قرشا بعد دفع الكوبون فى أوائل سبتمبر .

أما أسهم الفنادق فتحسنت **الفنادق المصرية** الى ١٣٩ بينما عرضت أسهم **الفنادق الكبرى** بسعر ٢٠٥٠ مقابل ٢٥٢٦ فى اقفالها السابق ثم تحسنت الى ٢١١ جنيها

الشركات الزراعية والعقارية

أشرنا فيما تقدم الى حالة الشركات الزراعية وكانت الاوراق التى حدث بها تعامل من هذه الشركات هى **سيدى سالم** التى نزلت الى ٢٧٥ **وكوم امبو** ونزلت الى ٣٨٨ **والغربية** الى ٣١٠ وأساسها الى ٨٠

اما الشركات العقارية فتحسنت **اسهم هليوبولس** الى ١٢٥٠ والتأسيس الى ٢٣١٠ ومما يذكر ان اسعارهما نزلت نزولا كبيرا جدا فى الشهر الماضى

وبالرغم من خفض أجور المساكن فقد تحسنت **شركة المعادى** قليلا

الشركات التجارية والصناعية

كانت هذه الاوراق هى المحور الذى يدور ارتفاع سائر الاوراق حوله نظرا للارباح الوفيرة التى توزعها ومن اكثر هذه الاوراق نشاطا كانت أسهم **آبار الزيوت** وتحسن سعرها الى ٣٨٦ **والمناجم والبحث** الى ١٨٧٠ **والدلتا التجارية** الى ١١٠٠ **والجوت** الى ٣٨٥ **ومصانع النحاس** الى ٦٩٢ **والملح والصودا الى ٢٨٦ والغزل الاهلية الى ١٤٥٠ والجركو الى ٦٣٠ والصناعات المعدنية الى ٥٢٨ والتقطير الى ١١٠٦ والاسمدة الى ٤٧٤ والمالية والصناعية الى ١٣٥٠ واسهم السكر العادية الى ٦١٠ وحصص التأسيس الى ٧٩٥ ومصر للغزل الى ١٤٢٤ والحرير الصناعى** الاسمية الى ٦٨٨ ولحاملها الى ٧٥٠ **والورق الاهلية** الى ٥٩٢

تراجع الاسعار

ولم تثبت الاسعار فى السوق المالية على اقصى الاسعار التى سجلتها الاوراق بل تراجع معظمها بسبب عمليات تحقيق الربح

وفى جلسة الختام عادت الحركة فمالت الى النشاط واستردت بعض الاوراق جانبا من نزولها •

وكان مظهر السوق فى ختام جلساتها يميل الى التمسك الشديد ولولا عطلة السوق يوم الاثنين ٢٩ سبتمبر بمناسبة عيد الصوم عند الاسرائيليين لسجلت الاسعار ارتفاعا اكبر من الارتفاع الذى سجلته ..

في تصميم الاعلان
إثارة الاهتمام

القواعد العامة لتصميم الاعلان :

بعد أن تقوم المؤسسة بدراسة وتنظيم التسويق والتوزيع وترسم سياسة الاعلان وتنظم الحملات الاعلانية اللازمة للمدة التجارية المقبلة ، يبقى عليها أن تقوم بنشر اعلانات ناجحة .

ولا يكفي لتكون الاعلانات ناجحة ، أن ترسم السياسة الخاصة بالاعلان رسما سليما ، ولا أن تكون الحملات الاعلانية منظمة تنظيما وقتيا ، بل لابد من توفر عوامل أخرى أهمها حسن تصميم الاعلانات ذاتها .

فاذا لم تكن الاعلانات التى تنشرها المؤسسة مصممة على أساس من المنطق وعلم النفس ، لكانت الفراغات التى تملأ بالاعلان انما تمثل خسارة تكبدتها المؤسسة هى عبارة عن نقود صرفت هباء ومجهود بذل فى لاشىء .

ولكى يقوم الاعلان بمهمته خير قيام يجب أن يصمم بحيث يحقق الامور الثلاثة الآتية :

١ — أن يكون مثيرا لاهتمام قارئه أو سامعه .

٢ — أن يكون مقنعا له كل الاقناع .

٣ — أن يكون فيه ما يدفعه للاقدام على الشراء .

هذه هى القواعد العامة لتصميم الاعلان — وسنتناول الكلام على كل منها بشىء من الاجمال .

قواعد اثارة الاهتمام :

هناك فارق كبير بين رؤية الاعلان أو سماعه وبين الشعور أو الاحساس به . فقد يمر القارىء بالاعلان فيقع نظره عليه ولايراه وقد ينطق بالاعلان بالقرب منه فلا يعيره سمعا . والسبب فى ذلك واضح ، هو أن هذا الاعلان لم يثر اهتمام القارىء أو السامع لعدم توافر قواعد اثارة الاهتمام فى تصميمه .

أهم أسس اثارة الاهتمام هى البروز والقدرة على التأثير والخروج على المألوف وسهولة الفهم . وفى هذا العدد نتكلم عن البروز والقدرة على التأثير ، مكماين البحث فى العدد القادم ان شاء الله .

أولا — البروز :

وأقصد بالبروزظهور الاعلان بمظهر ملفت للنظر ، وعدم وجود عوامل أخرى تلفت النظر عنه الى غيره ، فمن المعروف أنه اذا وقع بصر الشخص على عدة أشياء بينها نوع من الترابط ، فانه ليس من السهل على ذاكرته أن تعى كل ما وقع عليه بصره . أما اذا برز على غيره سواء أكان باتساع مساحته او ابتكار نشره أو بمراعاة لفت النظر فى تصميمه أو بتميز الالوان المستخدمة فيه أو ما الى ذلك فانه يعلق بالذاكرة ويطرقها كاما جد أمريتعلق بموضوعه

وكما أن لكل مسرحية أو قصة سينمائية شخصية رئيسية تنفرد عن غيرها من شخصيات الممثلين والممثلات بميزات خاصة تجعلها ملفتة لنظر جمهور المتفرجين لدرجة أنهم يذكرون المسرحية أو التمثيلية كلما تذكروا هذه الشخصية — شخصية البطل أو البطلة — أو تجعلهم يحرصون على الا يفوتهم حضور فيلم منالافلام اذا كان الممثل الذى عرف لهم يشترك فيه ، لذا فانه من اللازم أن يكون لكل اعلان عامل رئيسى فيه ، يكون مركزا لجذب الاهتمام . وهذا العامل قد يكون صورة أخاذة أو رسما على شكل معين أو عنوانا بارزا قوى الصيغة ... الخ ، بحيث يلفت هذا العامل نظر القراء أو انصات المستمعين ، ويؤدىبالنسبة للاعلانات التى يظهر منها ما يؤديه « بطل الرواية » فى الفيلم السينمائى .

ويجب أن يكون الاثر الذى يتركه الاعلان فى ذهن القارىء أو السامع صحيحا سليما ، متجنبا للتيارات العكسية التى قد تحدث أحيانا كما لو كان به نكتة سخيفة أو كلاما مؤذيا لبعض القراء أو باعثا لهم على الملل او الضيق (فاذا ما جاء بالاعلان رسم حمار وكتب تحته « هذا من لا يشترى السلعة مثلا » ، لكان هذا الاعلان سيىء الاثر رغم أنه مثير للاهتمام كل الاثارة) وفى هذه الحالة ينصرف الجمهور عن السلعة ، بل قد يذكرها بالسوء كلما تذكرها وفى هذا أكبر ضرر على السلعة ومستقبلها .

ثانيا — القدرة على التأثير :

بعد اثارة اهتمام القارىء ينتقل واجب الاعلان الى خطوة أخرى هى اثارة سلسلة من الافكار فى ذهن القارىء ، بحيث ترتبط هذه الافكار بصلة مباشرة أو غير مباشرة بالسلعة المعلن عنها . وذلك بأن يكون العنوان الرئيسى للاعلان مثلا ، أو الهتاف الخاص به معبرا عن حقيقة السلعة ومنشئا لسلسلة أفكار تصل فى آخر حلقة منها الى الشراء ، أو يكون مثيرا لرغبة من رغبات القارىء أو منشئا لهذه الرغبة ان لم تكن موجودة أصلا ثم يقترح عليه طريقة لاشباعها .

وقدرة الاعلان على اثارة الاهتمام تقاس بما فيه من قدرة على اثارة الشعور ، أو بتعبير آخر القدرة على التأثير على السامعين أو القراء .

وهذه القدرة تنتج — لا من طبيعة الشىء المعلن عنه ، ولكن تتوقف على قوة العرض وطريقة الاعلان . فالرجل العادى الذى يسير فى الطريق العام ، لا يلتفت الناس اليه ولا يهتمون به ما دام عاديا فى مظهره وحركاته ، أما اذا تغير مظهر نفس الرجل أو بدت منه حركات غير عادية أو مألوفة ، فانه لا شك يوجه اهتمام الناس اليه

الحركة والحياة :

وللحركة والحياة قدرة كبيرة على جذب النظر واثارة الاهتمام . فصور الناس فى الاعلان المقروء هى أقدر على جذب النظر فى حالة الحركة عنها فى حالة السكون . فالاعلان المتحرك الناطق فى السينما اقدر على التأثير من مثيله الساكن الصامت ، والسيدة التى تقوم بعرض ملابس النساء بنفسها فى واجهة أحد

المحلات ، أقدر على جذب اهتمام الناس من الدمية العارضة لنفس السلعة .

ويستمر تأثير الحركة والحياة فى نفس الجمهور ما دام الاعلان موافقا لظروفه الخاصة ، كأن يكون الاعلان عن لبن لغذاء الاطفال صورة طفل ضاحك موفور الصحة ، فان مثل هذا الاعلان يكون شديد القوة والاثر فى اثارة اهتمام شعور الامهات ليشترين هذا النوع من اللبن حتى يحاكى أطفالهن الطفل القوى الضاحك الذى ظهر فى الاعلان .

الالوان :

وللالوان أثر كبير فى جذب الاهتمام واثارة الشعور . وأقواها أثرا على لفت النظر هو اللون الاحمر لاثارته للاعصاب . وكذلك اذا اجتمع اللونان الاحمر والاصفر فى اعلان واحد فانهما يكونان عنصر المفارقة فى الاعلان ، بما يلفت النظر اليه . ويليهما فى القدرة على لفت النظر اجتماع اللونين الاسود والاصفر اذا كان اللون الاسود هو الغالب فى الاعلان

وللالوان طباع ومدلولات مأخوذة من طباع الاشياء التى يغلب اللون عليها . فاللون الاحمر يعبر عن الحرارة والثورة وكل ما هو قوى عنيف شديد ، واللون الازرق يعبر عن الهدوء والسكينة والاطمئنان ، واللون الاصفر يدل على الصراحة والوضوح ... وهكذا .

وعلى ذلك فاختيار اللون المناسب للاعلان يساعد على اثارة الاهتمام ، مثال ذلك الاستعانة باللون الازرق فى الاعلان عن ثلاجات كهربائية ، والاحمر أو البرتقالى للاعلان عن وابورات الغاز ...

ولا شك أن تلوين السلعة المعلن عنها ، ان كانت مرسومة أو مصورة فى الاعلان يوضح شكلها الطبيعى للجمهور فيثير رغبته فى اقتنائها ، خصوصا اذا تعلق ذلك باحدى غرائز الانسان الرئيسية ، كالاعلان عن صنف معين من الطعام ، فان اظهاره بلونه الطبيعى يثير فى نفس من يراه الشهوة الى الطعام وهكذا .

ويتوقف استعمال الالوان على وسيلة النشر المستخدمة ومدى قدرتها على اظهار هذه الالوان ودقتها فى طبعها وتركيبها ، وعلى نوع الورق المستخدم فى الطباعة اذا كان الاعلان مطبوعا .

هاتان هما القاعدتان الاولى والثانية لاثارة الاهتمام فى الاعلان ، والقاعدتان الاخريان هما الخروج على المألوف وسهولة الفهم ، وسنتكلم عنهما فى العدد القادم ان شاء الله .

محمود عساف

مشروع قانون الشركات الجديد

مشروع مرسوم بقانون
بشأن شركات المساهمة
اعده محى الدين عابدين
وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد
لشئون الشركات والمناجم

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان . هيئة الوصاية المؤقتة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس **الوزراء** .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة وما فى حكمها او الاشتراك فى تأسيسها او القيام بعمل من أعمال الادارة او الاستشارة فيها ، سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر ..

ويعتبر الموظف الذى يخالف هذا الحظر مفصولا من وظيفته بمجرد قبوله العمل فى الشركة او الاستمرار فيها بعد تعيينه فى وظيفته الحكومية ..

ومع ذلك ، يجوز لمجلس الوزراء استثناء من حكم الفقرة الاولى أن يرخص للموظفين الذين يندبهم فى ان يشغلوا عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى تكون للحكومة فيها اسهم او مصالح ، وفى هذه الحالة لا يمنح هؤلاء الموظفون اجورا او مكافآت من الشركات ، ويؤدى ما كان يخصهم من اجور او مكافآت لوزارة المالية ..

مادة ٢ — لا يجوز للوزير او لاى موظف عمومى فى **الدرجة الاولى فما فوق ،** قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة او الوظيفة ، ان يعمل كمدير او عضو مجلس ادارة او يشغل اى عمل فنى أو ادارى او استشارى فى شركة من شركات المساهمة وما فى حكمها التى تكفل لهاالحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات او الضمان ، او التى ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار او الاشغال العامة او الالتزام بمرفق عام **أو استغلال مصدر من مصادر الثروة الطبيعية ..**

ويعاقب كل من يعمل بشركات المساهمة مخالفا حكم هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل مخالفة مع رد المكافآت او المرتبات المصروفة الى وزارة المالية ..

ويعاقب كل عضو من اعضاء مجلس الادارة المشترك فى هذه المخالفة بمثل هذه الغرامة

ولا تسرى أحكام هذه المادة بالنسبة للموظفين من درجة **مدير عام فما فوق على رئيس** وأعضاء مجلس الادارة والمديرين فى شركات المساهمة التى تساهم الحكومة فى **رأس** مالها ، وذلك فقط فى الحالات التى يكون التعيين فيها من حق الحكومة بقرار من مجلس الوزراء ..

مادة ٣ — يسرى الحظر الوارد فى الفقرة الاولى من المادة الثانية على أعضاء مجلسى **البرلمان** مدة عضويتهم .

ويحظر على العضو بأحد المجلسين ان يكون مديرا او عضوا منتدبا او رئيسا لمجلس ادارة اية شركة مساهمة او ما فى حكمها من الشركات ..

ولا يجوز الجمع بين عضوية أحد مجلسى البرلمان ، وبين عضوية مجلس الادارة او القيام بأى عمل ادارى او استشارى فى اكثر من **أربع شركات** مساهمة .

وكل من انتخب او عين عضوا بأحد مجلسى البرلمان يعتبر مستقيلا من عمله فى الشركات اذا كان عمله فيها مخالفا لاحكام هذه المادة الا اذا تنازل عن عضوية المجلس النيابى فى الايام الثمانية التالية ليوم الفصل فى صحة نيابته ..

وكل عضو فى أحد مجلسى البرلمان قبل عملا من الاعمال التى نصت عليها هذه المادة يعتبر متنازلا عن عضويته فى البرلمان بعد **مرور الثمانية أيام التالية** لتاريخ قبوله العمل . ويعلن المجلس المختص خلو المحل الذى كان يشغله ..

مادة ٤ — لا يجوز للعضو بأحد المجالس البلدية او المحلية ان يعمل مديرا او عضوا مجلس ادارة او يشغل أى عمل فنى او ادارى او استشارى فى شركة من **شركات المساهمة** التى تستغل أحد المرافق العامة الكائنة فى دائرة اختصاص المجلس الذى يكون عضوا فيه .

وكل من انتخب او عين عضوا بأحد المجالس البلدية اوالمحلية يعتبر مستقيلا من عمله فى هذه الشركات اذا كان العمل مخالفا لحكم هذه المادة ، الا اذا تنازل عن عضوية المجلس البلدى او المحلى فى **الثمانية أيام** التالية لتعيينه عضوا به أو لصيرورة انتخابه نهائيا .

وكل عضو بأحد المجالس البلدية او المحلية قبل عملا من الاعمال التى تنص عليها هذه المادة يعتبر متنازلا عن عضويته فى المجلس البلدى أو المحلى بعد مرور الثمانية **أيام** التالية لتاريخ قبوله العمل فى اية شركة

مادة ٥ — لا يجوز لاحد ، بصفته الشخصية **او** بصفته ممثلا للغير ، ان يجمع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من ست شركات من شركات المساهمة ، بشرط الا يزيد عمره عن خمس وستين سنة ميلادية ، فاذا زاد عمره عن ذلك خفض العدد الى أربع شركات . وعلى الشخص عند بلوغه الخامسة والستين ان يستقيل من عضوية مجالس ادارة الشركات الزائدة عن الحد المقرر عند انعقاد اول جمعية عمومية لكل منها ولا تقبل الاستقالة الا بعد اخلاء الطرف عن آخر سنة مالية اشترك فيها .

ويعتبر فى حكم عضوية مجلس الادارة فى الفقرة السابقة القيام بالاعمال الفنية او الادارية ، سواء كان ذلك بمرتب أو بمكافأة

كما لا يجوز لاحد ، بصفته الشخصية او بصفته ممثلا للغير ، ان يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة اكثر من شركتين ، ويسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة متى كان يقوم بالادارة الفعلية . ويعتبر فى حكم عضو مجلس الادارة المنتدب من يقوم بالادارة الفعلية للشركة ، ولو لم يكن من اعضاء مجلس الادارة .

وفى حالة الجمع بين عضوية العضو المنتدب للادارة أو ما فى حكمه فى اية شركة وبين عضوية مجلس الادارة او ما فى حكمها فى شركات أخرى لا يجوز الجمع بين أكثر من أربع شركات ..

وتطبق الاحكام الواردة فى هذه المادة بعد انتهاء السنة المالية للشركة التى يصدر فى خلالها القانون .

وكل من يخالف هذا الحظر تبطل عضويته فى المجالس **التى تزيد على الحد الاعلى** المصرح به قانونا ، ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه فضلا عن رد ما يكون قد قبضه من الشركات المذكورة ..

مادة ٦ — كل عضو فى مجلس ادارة شركة مساهمة تبلغ سنه سبعين عاما ميلادية يعتبر متقاعدا فى نهاية السنة المالية التى يبلغ فيها هذا السن . ويجب عليه ان يتنحى فى الجمعية العمومية العادية ، ولا تجوز اعادة انتخابه ..

ومع ذلك يجوز اعادة انتخابه سنويا بقرار من جمعية عمومية غير عادية .

ويعاقب كل من العضو ومجلس الادارة ، على كل مخالفة لاحكام هذه المادة ، بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، فضلا عن بطلان العضوية ، ورد العضو لما يكون قد حصل عليه من الشركة .

مادة ٧ — استثناء من الاحكام المنصوص عليها فى المادة الخامسة ، لا يجوز لمن يكون عضوا منتدبا للادارة او رئيسا لمجلس ادارة قائما بالادارة الفعلية او موظفا فى أحد البنوك **الذى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء** أن يشترك فى عضوية مجلس ادارة أية شركة من شركات المساهمة او يشغل اية وظيفة فيها .

ويجوز لعضو مجلس الادارة غير القائم بالادارة الفعلية ان يشترك فى عضوية مجالس ادارة ما لا يزيد على ثلاث شركات مساهمة على الا يقوم بالادارة الفعلية فى اية شركة منها وبشرط الحصول على تصريح بذلك من وزير **التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء.**

وعلى من ينطبق عليه حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وقت صدور القانون ان يستقيلوا من عملهم فى اية شركة مساهمة بما يخالف حكم هذه الفقرة ..

وعلى من ينطبق عليهم حكم الفقرة الثانية ان يستقيلوا من عملهم فى الشركات التى يزيد على الحد المسموح به وان يقدموا لوزير التجارة والصناعة طلب التصريح باستبقاء عضوية مجلس الادارة فى العدد المسموح به من الشركات ، وذلك فى ظرف شهر على الاكثر من تاريخ صدور القانون.

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يترتب عليها اعتبار الشخص مستقيلا من عمله فى البنك مع الحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز الف جنيه ورد ما يكون قد قبضه من البنك ..

مادة ٨ — لا يجوز ان ينتخب عضوا فى مجلس ادارة أية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جناية او عقوبة جنحة عن سرقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او تفالس

وكل من يخالف حكم هذه المادة يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة شهور وبغرامة

لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن بطلان عضويته ورد ما يكون قد قبضه من الشركة

مادة ٩ — لا يجوز لعضو مجلس الادارة الاتجار لحسابه او لحساب غيره فى فروع النشاط الذى تزاوله الشركة ، ما لم يكن ذلك بناء على اذن **سابق من الجمعية العمومية .**

كما لايجوز لاى واحد من مؤسسى الشركة او أعضاء مجلس ادارتها ان يكون طرفا فى أى عقد من عقود المعاوضات مع الشركة الا اذا أقرت الجمعية العمومية هذا التصرف قبل تنفيذه .

فاذا خالف المؤسس او العضو الحظر المنصوص عليه فى هذه المادة تبطل عضويته وللشركة أن تطالبه بالتضمينات ، أو باعتبار العمليات كأنها أجريت لحسابها . وللشركة كذلك ان تطالب بابطال التصرفات .

مادة ١٠ — لا يجوز — بغير اذن الجمعية العمومية — أن تقدم الشركة قرضا لاى عضو من أعضاء مجلس ادارتها اومديرها او تفتح اعتمادا لاحدهم او تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير .

ويستثنى من ذلك شركات الائتمان المالى ويجوز لهذه الشركات — فى مزاولتها للاعمال الداخلة ضمن غرضها وبنفس الاوضاع والشروط التى تتبعها بالنسبة لعملائها العاديين — ان تقرض اعضاء مجلس ادارتها ومديرها أو تفتح لاحدهم اعتمادا او تضمن القروض التى يعقدها مع الغير .

وكل قرض يعقد او اعتماد يفتح خلافا لاحكام هذه المادة يجب وفاؤه فورا بضمان العضو المسئول عن الادارة ، ويكون هذا العضو مسئولا عن الاضرار التى تلحق الشركة نتيجة لضمان القروض بما يخالف أحكام هذه المادة ..

مادة ١١ — يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة اعضاء المجلس واتعاب العضو المنتدب للادارة . ولا يجوز بأى حال أن تسدد الشركة من اموالها الضرائب المستحقة على هذه المبالغ . ويعتبر باطلا كل تصرف يخالف ذلك . ولا يترتب عليه اعفاء العضو من دفع الضرائب المستحقة على المبالغ التى قبضها .

مادة ١٢ — يجب ان يكون ٤٠ ٪ على الاقل من اعضاء مجلس ادارة اية شركة مساهمة من المصريين ، ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء ان يزيد هذه النسبة فيما يتعلق بالشركات التى تزاول أعمالا ذات صبغة قومية خاصة ..

ويترتب على مخالفة أحكام الفقرة السابقة بطلان جميع قرارات مجلس الادارة فضلا عن الحكم على الشركة بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ..

مادة ١٣ — يشترط فى عضو مجلس ادارة شركة المساهمة ان يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازى جزءا من خمسين من رأس مال الشركة . ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الاسهم لا تقل قيمتها الاسمية عن ألف جنيه ..

وبالنسبة للشركات التى استهلكت اسهم رأس المال واستبدلت بها اسهم تمتع يكون الضمان المنصوص عليه فى الفقرة السابقة عددا من اسهم التمتع يوازى العدد المطلوب من اسهم رأس المال قبل استهلاكها مضافا اليه مبلغ نقدى مساو لما دفعته الشركة لاستهلاك أسهم رأس المال .

وتخصص الاسهم والاموال التى يملكها عضو مجلس الادارة على النحو المتقدم لضمان ادارته، ويجب ايداعها احد المصارف المعتمدة من الحكومة لهذا الغرض . ويستمر ايداع هذه الاسهم والاموال مع عدم قابليتها للتداول لحين انتهاء مدة وكالة العضو والتصديق على الحساب الختامى لآخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

واذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عنه فى هذه المادة بطلت عضويته فضلا عن الحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ورد مايكون قد قبضه من الشركة ..

مادة ١٤ — يكون عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة او من يقوم مقامه ملزما بتنفيذ نظام الشركة الملحق بالمرسوم المرخص فى تأسيسه ، وكذلك جميع التعديلات التى تطرأ عليه .

وهو مسئول عن صحة حسابات الشركة ودفاترها وسجلاتها ومطابقتها للاصول المرعية فى امساك الدفاتر ..

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عليها فى القوانين الاخرى يعاقب عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة أو من يقوم مقامه بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه فى كل حالة تثبت فيها مخالفة احكام هذه المادة وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات .

مادة ١٥ — يكون لشركة المساهمة مراقب أو اكثر تعينه الجمعية العمومية وتقدر أتعابه . ويقوم مؤسسو الشركة بتعيين المراقب الاول ويتولى مهمته لحين انعقاد أول جمعية عمومية .

ويجب أن تتوافر فى مراقب الشركة الشروط المنصوص عنها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

ولا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك فى تأسيس الشركة او عضوية مجلس ادارتها او القيام بعمل من أعمال الادارة أو الخبرة اوالاستشارة فيها ، كما لايجوز أن يكون المراقب شريكا لاحد الاشخاص المذكورين فى هذه الفقرة اوموظفا لديه أو من ذوى قرباه حتى الدرجة الثانية

ولا يجوز ان يعين الموظف العمومى مراقبا للشركة .

وفى جميع الاحوال يجب ان يكون للشركة مراقب مصرى على الاقل .

واذا عينت الشركة مراقبا ممن لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عنها فى هذه المادة يحكم على كل من الشركة والمراقب الذى قبل التعيين بغرامة عن كل مخالفة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن بطلان التعيين .

مادة ١٦ — للمراقب فى أى وقت أن يحقق حالة الصندوق ومحفظة الاوراق المالية وكذا سائر الموجودات .

ويجب على عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة او من يقوم مقامه أن يقدم للمراقب بناء على طلبه جميع الدفاتر والحسابات والمستندات المتعلقة بها وان يدلى اليه بجميع الايضاحات والبيانات التى يرى المراقب ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته.

ويترتب على عدم تمكين المراقب من استعمال الحقوق المنصوص عنها فى هذه المادة الحكم على عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة او من يقوم مقامه بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه

مادة ١٧ — على المراقب أن يحضر الجمعية العمومية للمساهمين وان يقدم تقريره اليها.

ويجب ان يكون التقرير شاملا للبيانات الآتية :

١ — نتيجة مراجعة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح وتقرير مجلس الادارة طبقا لاحكام المادة ١٤ من القانون وما يراه فى اقتراحات مجلس الادارة بشأن توزيع الارباح .

٢ — ان أدارة الشركة تسير وفقا لاحكام القانون ونظام الشركة على وجه يحقق مصلحتها ، وأنه لفت نظر مجلس الادارة الى ماقد يتبينه من عبث او اخلال بأحكام القانون أو النظام مع بيان أوجه العبث والاخلال التى لا تزال قائمة .

٣ — أنه حصل من مجلس الادارة على جميع المعاونات والايضاحات والبيانات وانه اطلع على الدفاتر والمستندات والوثائق التى يرى لزومها للقيام بمهمته .

والمراقب مسئول عن صحة البيانات الواردة فى تقريره .

ولكل مساهم أن يناقش تقرير المراقب وأن يطلب منه الايضاحات اللازمة .

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عنها فى القوانين الاخرى يعاقب المراقب بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتزيد عن خمسمائة جنيه فى كل حالة تثبت فيها مخالفة لاحكام هذه المادة .

مادة ١٨ — يجب أن تكون ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر واقتراحات توزيع الارباح موقعا عليها من أعضاء مجلس الادارة وشاملة لجميع البيانات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة والصناعة

ويلحق بكل ميزانية تقرير من مجلس الادارة عن مركزها المالى وسير الاعمال فيها

ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الادارة على بيان شامل لجميع المبالغ التى حصل عليها كل عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة ومديرها فى السنة المالية من مرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الادارة وتعويض عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة او غيرها بوصفه موظف فنى أو ادارى او نظير عمل فنى أو أدارى او استشارى أداه للشركة .

وعلاوة على ماتقدم يجب أن يتضمن البيان المنصوص عنه فى الفقرة السابقة المكافآت والانصبة فى الارباح التى يقترح مجلس الادارة توزيعها على كل عضو من اعضائه

وعلى مجلس الادارة ان ينتهى من وضع التقرير السنوى عن حالة الشركة واعداد الميزانية وحساب الارباح والخسائر واقتراحات توزيع الارباح والاموال المرحلة للاحتياطى بحيث يتسنى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد فى خلال الاربعة شهور التالية لنهاية السنة المالية على الاكثر

وعلى مراقب الشركة أن يتحقق من ان الميزانية وحساب الارباح والخسائر واقتراحات توزيع الارباح وتقرير مجلس الادارة شاملة للبيانات المنصوص عنها فى هذه المادة ومطابقة لدفاتر الشركة وتصور مركز الشركة المالى على وجه صحيح واضح

ويكون مجلس الادارة مسئولا عن صحة الميزانية وحساب الارباح والخسائر واقتراحات توزيع الارباح وتقريره واشتمال كل ذلك على البيانات التى يحددها وزير التجارة والصناعة واعدادها فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من هذه المادة

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عنها فى القوانين الاخرى يعاقب كل عضو من أعضاء مجلس الادارة على مخالفة أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه

مادة ١٩ — يجب نشر الميزانية وحساب

الارباح والخسائر واقتراحات توزيع الارباح وتقرير مجلس الادارة وتقرير المراقب طبقا للاوضاع المقررة فى هذا القانون وفى نظام الشركة فى جريدتين من الجرائد اليومية الهامة احداهما على الاقل تصدر باللغة العربية وذلك قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الاقل

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يترتب عليها الحكم على عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة بغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه

مادة ٢٠ — لكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العمومية حق توجيه الاسئلة فيما يتصل بأعمال الشركة .

ويكون مجلس الادارة ملزما بالاجابة على هذه الاسئلة ولا يجوز الامتناع عن الاجابة الا بالقدر الذى تستلزمه صيانة المصلحة العليا للشركة .

وتثبت هذه الاسئلة والاجابة عليها فى محضر الجمعية العمومية

ويترتب على حرمان المساهم من استعمال الحقوق المنصوص عنها فى هذه المادة الحكم على مجلس الادارة بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه

مادة ٢١ — تدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة فى دفتر خاص يوقع عليه كل من رئيس المجلس ، والعضو المنتدب للادارة ، والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية الجلسة .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية فى دفتر آخر ويوقع عليها رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويكون اثبات محاضر الاجتماعات فى هذين الدفترين بصفة منتظمة فى نهاية كل جلسة وفى صفحات متتابعة دون كشط او تحشير

ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ومختومة بخاتم الادارة العامة للشركات . ويكون اثبات الترقيم ووضع خاتم الادارة المذكورة على النحو سالف الذكر ثابت التاريخ فى صدر كل دفتر قبل استعماله .

ويجرى قيد هذه الاجراءات فى سجل خاص بالادارة العامة للشركات نظير رسم قدره ٢٥٠ مليما عن كل دفتر

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد للشركة ، الا بعد تقديم الدفتر السابق لاقفاله بمعرفة الادارة العامة للشركات واثبات ذلك فى سجلاتها .

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفترين ومطابقتها لما ينص عليه هذا القانون ونظام الشركة

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عنها فى القوانين الاخرى يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذه المادة بغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه

مادة ٢٢ — يجب الا يقل عدد المصريين المستخدمين فى شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الاجور والمرتبات التى تدفعها الشركة

ويقصد بكلمة مستخدم كل شخص قائم بعمل ادارى أو فنى أو كتابى أو حسابى يتقاضى مرتبا أو أجرا من الشركة من عمله

كذلك لايجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، كما لا يجوز ان يقل مجموع مايتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن باستخدام فنيين ومستشارين اخصائيين من الاجانب فى حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التى يحددها ولا يدخل هؤلاء الفنيون فى حساب النسب المقررة

وتسرى هذه الاحكام على شركات التوصية ذات الاسهم المنشأة فى مصر وعلى ما يوجد فى مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب شركات المساهمة وما فى حكمها وشركات التوصية ذات الاسهم المنشأة فى الخارج

وفيما يتعلق بالشركات التى ينطبق عليها حكم هذه المادة — عدا شركات المساهمة المصرية والاجنبية — يجب استكمال النسب المقررة فى مدى ثلاث سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ بحيث تلتزم الشركة باستيفاء ثلث الفرق على الاقل كل عام بين النسب الموجودة فى هذا التاريخ والنسب المقررة .

ويعاقب بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة او مديرها وكذلك المسئول عن ادارة الفرع او التوكيل او المكتب لاية شركة مؤسسة فى الخارج فى كل حالة تثبت فيها مخالفة احكام هذه المادة

مادة ٢٣ — تكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى الاسهم او السندات التى تصدرها الشركة بنشرة شاملة لجميع البيانات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة والصناعة .

ويوقع مؤسسو الشركة على نشرة الاكتتاب فى أسهم رأس المال عند التأسيس ، ويوقع أعضاء مجلس الادارة على نشرة الاكتتاب فى أسهم زيادة رأس المال او فى السندات التى تصدرها الشركة .

وفى جميع الاحوال يجب ان يوقع المراقب على النشرة وان يتحقق من أنه قد وقع عليها جميع مؤسسى الشركة أو أعضاء مجلس ادارتها حسب الاحوال .

وتعلن هذه النشرة فى جريدتين من الجرائد اليومية الهامة احداهما على الاقل تصدر باللغة العربية وذلك قبل تاريخ بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الاقل

ويكون الموقعون على نشرة الاكتتاب مسئولين عن صحة البيانات الواردة بها ووضوحها وعن أشتمالها على كافة البيانات التى يحددها وزير التجارة والصناعة وعن نشرها فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من هذه المادة

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عليها فى القوانين الاخرى يعاقب كل شخص يوقع على النشرة بما يخالف أحكام هذه المادة ، بغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز ألف جنيه فضلا عن بطلان الاكتتاب والزام الموقعين متضامنين برد المبالغ التى دفعها المكتتبون وتعويض الاضرار التى لحقتهم نتيجة لمخالفة أحكام هذه المادة .

مادة ٢٤ — يجب تخصيص ٤٠٪ على الاقل من أسهم شركات المساهمة للمصريين سواء كانوا أفرادا أو أشخاصا اعتباريين وذلك عند تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها فيما عدا الحالات التى تكون فيها زيادة رأس المال بطريق أصدار أسهم مجانية تسدد قيمتها من الاحتياطى أو من متجمد الارباح .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء ان يزيد هذه النسبة فيما يتعلق بالشركات التى تزاول اعمالا ذات صبغة قومية خاصة .

وفى حالة الاكتتاب العام اذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى فى المدة المعينة لها على الا تقل عن شهر جاز تأسيس الشركة دون استيفاء هذه النسبة كلها أو بعضها .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون عند تجديد مدتها على أن تراعى فى كل زيادة لرأس المال أثناء هذه المدة أو بعد تجديدها

مادة ٢٥ — يجب التحقق دائما مما اذا كانت الحصص العينية فى شركات المساهمة قدرت تقديرا صحيحا . وتعين المحكمة المختصة خبيرين أو أكثر للقيام بهذه المأمورية

ولا يجوز تداول حصص التأسيس والاسهم التى تعطى مقابل الحصص العينية كما لايجوز تداول الاسهم التى يكتتب فيها مؤسسو الشركة ، قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن ثلاث مدد تجارية كاملة ، لاتقل كل منها عن اثنى عشر شهرا على الاقل ، من تاريخ صدور المرسوم وتظل هذه الحصص والاسهم اسمية طوال هذه المدد ويحظر خلالها فصل قسائم الاسهم والحصص عن كعوبها الاصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ صدور المرسوم المرخص فى تأسيس الشركة

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على كل زيادة فى رأس المال تتم قبل انقضاء الفترة المنصوص عنها فى الفقرة المذكورة

مادة ٢٦ — مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٥ من القانون لايجوز فيما يتعلق بشركات المساهمة تداول شهادات الاكتتاب ولا الاسهم بأزيد من قيمتها الاسمية مضافا اليها عند الاقتضاء مقابل نفقات الاصدار وذلك فى الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة بالنسبة لشهادات الاكتتاب أو فى الفترة التى تلى صدور مرسوم التأسيس الى نشر حساب الارباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة للاسهم .

مادة ٢٧ — يقع باطلا كل تعامل فى الاوراق المالية يتم مخالفا لاحكام هذا القانون ، ويجازى فاعله بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

واذا كان البائع من أعضاء الشركة المؤسسين أو من أعضاء مجلس الادارة يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين

مادة ٢٨ — يكون للموظفين الفنيين بالادارة العامة للشركات الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة صفة رجال الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له

ولهم كذلك فى سبيل مراقبة تنفيذ احكام هذا القانون حق الاطلاع على السجلات والدفاتر وحضور الجمعيات العمومية عند اللزوم .

وعلى مديرى الشركات والمسئولين عن ادارتها وغيرهم ممن يخضعون لاحكام هذا القانون ان يقدموا لهم البيانات والمستندات التى يطلبونها لهذا الغرض .

ويعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة اشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوز ألف جنيه او بأحدى هاتين العقوبتين كل من أمتنع عن تقديم البيانات المطلوبة أو أدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٢٩ — كل شخص تثبت مخالفته لاحكام هذا القانون يجب عليه ان يقوم فورا على نفقته ، بتصحيح الاوضاع وبأزالة المخالفة المنسوبة اليه

ويتضمن الحكم الصادر بأدانته تغريمه بما يعادل الغرامة الاصلية المحكوم عليه بها طبقا لنصوص هذا القانون ، او بما لا يقل

عن خمسة جنيهات ولا يزيد على عشرة جنيهات اذا كان الحكم خاليا من الغرامة ، عن كل يوم يتأخر فيه عن تصحيح الاوضاع وأزالة المخالفة اعتبارا من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم نهائيا .

مادة ٣٠ — يصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون. ويعاقب على كل مخالفة لهذه القرارات بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه

مادة ٣١ — يلغى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢

مادة ٣٢ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

***

مشروع السنوات الخمس الاول

بقية المنشور على صفحة ١٧

ثانيا : الخلاف بين بعض المصالح بشأن تنفيذ بعض مشروعات البرنامج مما ادى الى تعطيلها ، ومحاولة القاء مسؤولية التأخير فى تنفيذ اعمالها على زميلاتها ، بحجة تأخيرها فى تنفيذ مايدخل فى اختصاصها من هذه الاعمال . فمن ذلك : ان وزارة الزراعة تشكو من امتناع وزارة الاشغال عن تسليمها حديقة الخديوى اسماعيل بالجزيرة ، وحديقة القناطر الخيرية حتى تستطيع المضى فى تنفيذ مشروع الحديقة النباتية ، كما تشكو مصلحة الطرق والكبارى من تأخر مصلحة المساحة والرى فى اجراءات نزع الملكية مما أدى الى تأخرها فى تنفيذ بعض مشروعات توسيع الطرق ورصفها الواردة بالبرنامج . وتشكو أيضا مصلحة المبانى من تأخر وزارتى المعارف والصحة فى اختيار بعض المواقع اللازمة لاقامة بعض المدارس والمستشفيات !..

ثالثا : تعقد الاجراءات الحكومية وبطئها بسبب الروتين الحكومى .

رابعا : التأخير فى اقرار بعض الميزانيات مما يؤدى بصفة عامة الى تأخير البدء فى التنفيذ .

خامسا : تفشى وباء الكوليرا فى عام ١٩٤٨ مما ادى الى تعطيل اغلب المصالح طوال مدة انتشار الوباء .

سادسا : الصعوبات التى صادفتها الحكومة فى استيراد بعض الادوات اللازمة لتنفيذ مشروعات البرنامج .

سابعا : نفاذ ما لدى الحكومة من عملة صعبة (وقتئذ) وخاصة بعد ان عدلت الحكومة البريطانية عن الاتفاق المالى المبرم فى يونية ١٩٤٧

ثامنا : ارتفاع الاسعار — وبخاصة بعد الحرب الكورية — مما دعا الى الغاء بعض المناقصات واعادة طرحها من جديد .

ولا شك ، انه كان من الممكن تفادى كثير من هذه العوامل التى أدت الى بطء التنفيذ لو كان واضعو البرنامج تنبهوا الى أهمية وجود **هيئة عليا تشرف على تنفيذ المشروع ..** حتى تستطيع مراقبة تنفيذ مشروعات البرنامج وتنبيه المسؤولين الى التقصير أو الاهمال أولا بأول فيعمل هؤلاء على ملاقاته ..

وهذا يجعلنا نطالب بضرورة **اعادة وزارة الاقتصاد كوزارة مستقلة :** تكون مهمتها — لاضم أكبر عدد من المصالح من الوزارات المختلفة — بل تقصر مهمتها على أمرين : أولا : وضع مشاريع تنمية الاقتصاد الوطنى وثانيا : الاشراف على تنفيذ مثل هذه المشاريع المرسومة ذات الآجال ..

ولاشك ان وجود هذه الوزارة لمثل هذه المهمة سيعطى المسؤولين فرصة لدراسة مشاكل البلاد الاقتصادية — وخصوصا فى هذه المرحلة الخطيرة التى تجتازها البلاد— **وستقضى على سياسة الارتجال التى تشوب كافة مشاريعنا ..** هذا الارتجال الذى جعل اللجان الحكومية تقدر جملة تكاليف استغلال الصحارى والواحات خلال الخمس سنوات بمبلغ ١٢٢٫٨٠٠ جنيه علما بأن مساحة هذه الصحارى والواحات توازى ٢٩ مرة من مساحة الاراضى المزروعة !..

وهكذا ، لانستطيع ان نقول عن مشروع السنوات الخمس الاول الا انه ابتدأ كسيما وانتهى هزيلا ..

(للبحث بقية)

فوزى رياض فهمى
مأمور الضرائب

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

كتاب دورى رقم ١٤ ضريبة عامة

بشأن تحرير المحاضر ضد المخالفين لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

الحاقا بالكتاب الدورى رقم ٧ ضريبة عامة، ونظرا لانقضاء المهلة التى منحت اخيرا للمتخلفين من ممولى الضريبة العامة لتصويب موقفهم والوفاء بالتزاماتهم من ناحية تقديم الاقرارات ، وأداء الضريبة من واقع الاقرارات وتصحيح ما تضمنته أقراراتهم من بيانات غير صحيحة ، توجه المصلحة نظر المأموريات الى ضرورة القيام فورا بتحرير المحاضر اللازمة ضد المخالفين وذلك عن كل سنة على حدة مع مراعاة ما يلى بكل دقة :

١ — جنحة عدم اداء الضريبة من واقع الاقرار

يذكر فى المحضر أنه لم يسدد الضريبة من واقع الاقرار عن سنة ١٩ ومقدارها رغم مطالبته بالاداء بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول رقم بتاريخ / / ١٩ ومن ثم يكون قد ارتكب الجنحة المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ مما يوقعه تحت طائلة المادة ٢١ من ذلك القانون

٢ — جنحة عدم تقديم الاقرار وعدم تسديد الضريبة من واقعه فى الميعاد

أ — حالة تقديم الاقرار واداء الضريبة بعد الميعاد القانونى :

يذكر أنه قدم الاقرار عن ايراده فى سنة ١٩ بتاريخ ١٩ وسدد الضريبة من واقع ذلك الاقرار ومقدارها بتاريخ ١٩ مخالفا بذلك المادتين ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ الامر الذى يوقعه تحت طائلة المادة ٢١ من ذلك القانون

ب — حالة تقديم الاقرار بعد الميعاد القانونى وعدم اداء الضريبة المستحقة من واقعة :

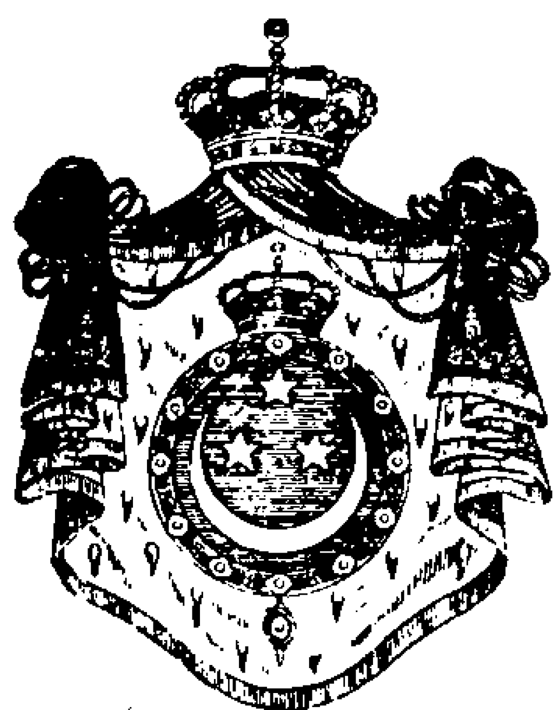
يذكر انه قدم الاقرار عن سنة ١٩ بتاريخ ١٩ بعد الموعد القانونى، ولم يسدد الضريبة من واقعه وقدرها مخالفا بذلك المادتين ١٦ ، ١٧ من انقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الامر الذى يوقعه تحت طائلة المادة ٢١ من ذلك القانون

٣ — جنحة استعمال طرق احتيالية او الادلاء ببيانات غير صحيحة :

يذكر فى المحضر ان الممول ادلى متعمدا ببيانات غير صحيحة (فى الاقرار المقدم منه عن سنة ١٩ ، او فى الاوراق المقدمة منه بتاريخ اذ استعمل طرقا احتيالية للتخلص من اداء الضريبة كلها او بعضها وذلك باخفاء او محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ويكون بذلك مرتكبا للجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ مما يوقعه تحت طائلتها .

ويجب مراعاة احكام الكتاب الدورى رقم ٧ ضريبة عامة بشأن تنظيم تحرير المحاضر ماعدا الفقرة (ثامنا) منه بطبيعة الحال ، وهى التى كانت تقضى بالحصول على موافقة المصلحة قبل تحرير المحاضر

المدير العام



مـــوردو
جلالة الملك فاروق الاول

إسم عظيم لسيجارة فاخرة

صوصة

SOUSSA
CIGARETTES
N° 5

Nicolas Soussa frères

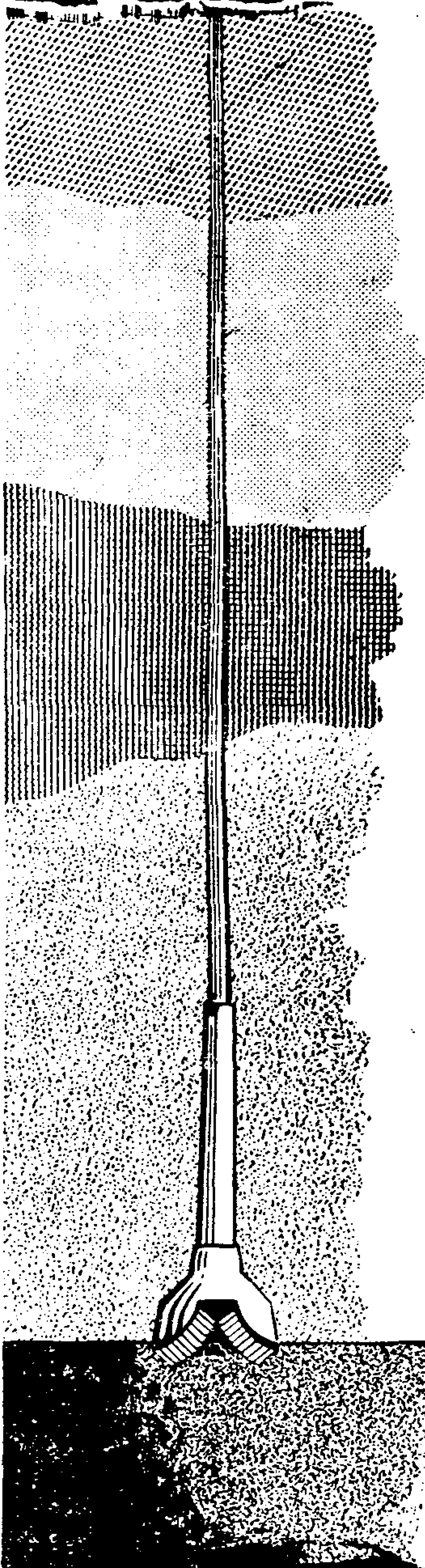
نقولا صوصة إخوان بمصر

Solo Prop. NICOLAS SOUSSA Co

٢٠ سيجارة ٨ قروش



ثروة من باطن الأرض



إن التقدم الاقتصادى السريع فى مصر قوامه البترول، وسواء كان هذا التقدم فى الناحية الصناعية أو فى المواصلات أو الزراعة ، فإن البترول يعطى ٨٥٪ من القوة المحركة فى مصر ، إلى جانب التزييت والإضاءة والتدفئة وعدد لاحصر له من الأغراض الصناعية والمنزلية ، لذلك فإنه من حسن حظ مصر أن أرضها تقدم حاليًا من البترول المحلى ما يسد بثلثى حاجتها.

ومما تخرجه آبار مصر من البترول الذى يبلغ حوالى مليونى طن فى العام الآن يوفر على المستهلك المصرى سنويا ما يربو على ١٠ ملايين من الجنيهات ، وإلى جانب ذلك فإن هذا الإنتاج يُدفع ثمنه محليا فتتوفر بذلك للخزانة ما يعادل أكثر من ١٧ مليونا من الجنيهات من العملة الصعبة .

ويعمل فى استخراج البترول المحلى ما يزيد على خمسة آلاف مصرى يتقاضون سنويا حوالى مليونين من الجنيهات وتتقاضى الحكومة ما يقرب من ثلاثة ملايين أخرى سنويا ما بين اتاوة وضريبة دخل وجمارك على صناعة البترول والمواد المستوردة لإنتاجه وتكريره .

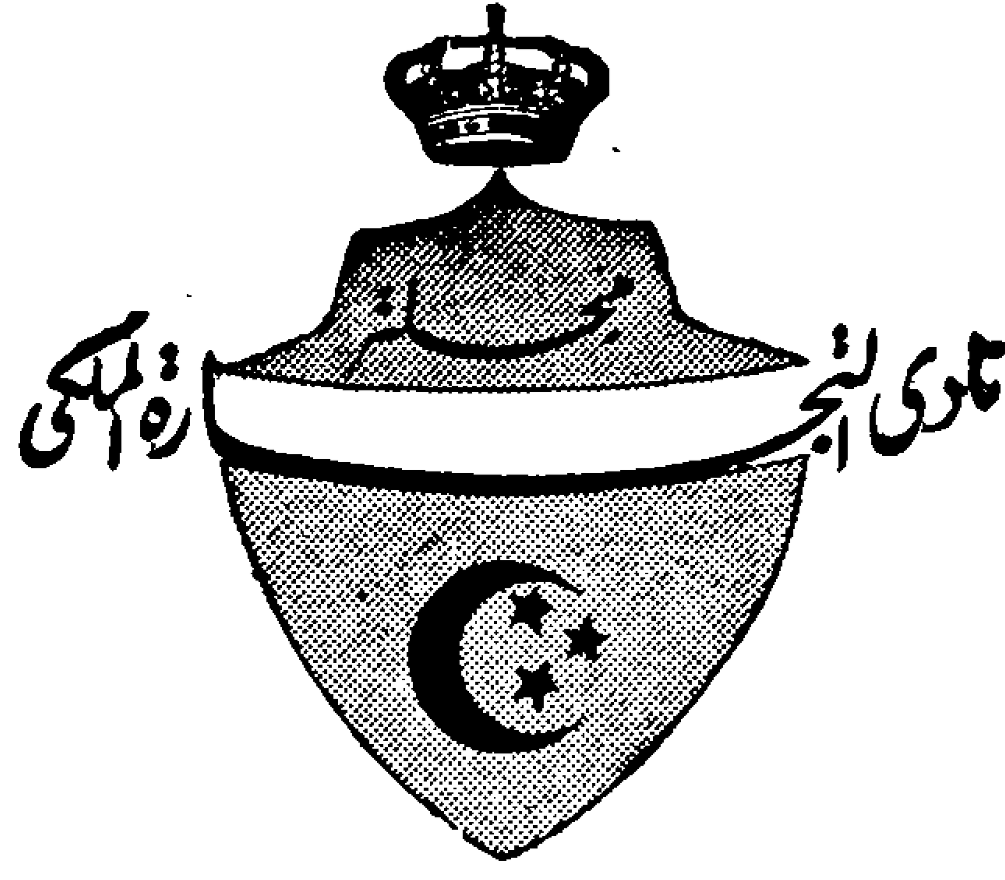
وتساهم شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بحوالى بثلثى هذا الكسب المادى والاقتصادى للبلاد .

الحكومة المصرية

الحكومة المصرية



في خدمة الاقتصاد الوطني



الاقتصاد والمحاسبة

العـدد ٤٠
اول نوفمبر ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

التنسيق بين التعليم وميادين العمل : لرئيس التحرير
عرض وتعليق
فى السياسة الاقتصادية : الرسالة العمرانية لشركات الزيت
الصناعات الريفية تساهم فى بناء القرية المصرية : بقلم الدكتور شكرى المراغى
اقتصاديات الشرق الاوسط : برامج التنمية الاقتصادية فى العراق
مخازن المواد والمهمات : نظام تمويل المخازن . بقلم الاستاذ موسى حقى
شخصيات اقتصادية : مصطفى الصادق
الاقتصادالعالمى : برنامج الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى الولايات المتحدة
من أعلام الاقتصاد : توماس مالتوس : للاستاذ جورج يعقوب
بيان الملكية الصناعية عن شهر سبتمبر ١٩٥٢
نحو مشروع السنوات الخمس الثانى : بقلم الاستاذ فوزى رياض فهمى
القطن والاوراق المالية : فى النصف الثانى من اكتوبر
واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر : للاستاذ ت.ا.
اثارة الاهتمام فى الاعلان : بقلم الاستاذ محمود عساف
تصنيع البلاد والاقتصاد القومى : للاستاذ جورج يعقوب
الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى انجلترا

التنسيق بين التعليم وميادين العمل

أقلق بال الكثيرين ماشاهدوه فى الشهور الاخيرة من ترامى الشبان من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة والثانوية على أبواب الشركات والمحال يلتمسون العمل بأية وسيلة . وقد كانت هذه الظاهرة تشاهد دواما فى كل عام بعد ظهور نتائج الامتحانات ، ولكنها فى هذا العام ظهرت بشكل اكثر حدة عما كانت عليه من قبل ، وذلك لسببين رئيسيين الاول كثرة عدد الخريجين حتى قدر عدد من حصلوا على الدبلومات فى هذا العام بما ينوف على العشرة آلاف متخرج والسبب الثانى ان الحكومة قد قررت وقف التعيين فى وظائفها وكانت فى كل عام تستوعب عددا كبيرا من الخريجين .

ويجب ان نذكر للانصاف ان رجال هذا العهد غير مسئولين عن هذه الحال فهى أزمة خلفتها سياسة هدفها ارضاء الشعب ولو على حساب مصلحته

ومن الغريب ان يكون بلد ناشىء كمصر يخرج من معاهده العليا عددا يزيد كثيرا نسبيا على ما تخرجه معاهد انجلترا مثلا وذلك بالنسبة لمراحل التعليم الاخرى .

والنتيجة اننا اكثرنا من تخريج قادة وأهملنا ضباط الصف والجنود ، فأصبحت الهوة واسعة بين العامل وبين المهندس مثلا ، فالوسيط بينهما لايوجد وان وجد فليس بالعدد ولا بالاعداد الكافى .

ولما كانت مصادر الانتاج جميعا بما فى ذلك الصناعة والتجارة والزراعة تحتاج الى عدد كبير من ذوى التعليم المتوسط العملى الذين يباشرون العمل بأيديهم ، فانه من الضرورى التفكير جديا فى اتباع سياسة تحقق تنسيق أدوار التعليم بحيث تسد حاجة الطلب فى السوق ، ولا بد لتحقيق ذلك من الاستعانة برأى رجال الاعمال من مختلف المهن ، حتى تقف السلطات المختصة على رغباتهم فتعمل على تحقيقها وبذلك يجد المتخرج بعد تخرجه بابا مستعدا لاستقباله .

ان هذه المشكلة الخطيرة فى حاجة الى علاج سريع ناجع ولعلها من أهم المشاكل الاجتماعية التى ان تركت بغير حل سريع تفاقم خطرها وضررها فلعل الحكومة تضع نصب عينيها فى المقام الاول ملافاة هذا الخطر قبل استفحاله وايجاد الحلول الحاسمة لوضع سياسة تكفل المواءمة بين التعليم فى مراحله المختلفة وبين حاجة ميادين العمل .

احمد عنان



بين مصر وألمانيا

استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وألمانيا بعدما ظلت منقطعة منذ أوائل الحرب العالمية الثانية وصار مجال التعاون مفتوحا أمام الدولتين ولاسيما فى الناحية الاقتصادية التى تعد ألمانيا من أمهات دول العالم فيها

غير انه لم تكد هذه العلاقات تستأنف حتى عرتها نكسة سببها ذلك الاتفاق الذى عقدته حكومة ألمانيا الغربية مع حكومة اسرائيل لتدفع لها تعويضات مالية وعينية لقاء ما تكبده اليهود من خسائر تحت حكم النازى. وقد قيل ان هناك اتجاها الى مقاطعة ألمانيا الغربية اقتصاديا ، وهو اتجاه نرجو ألا يجد مؤيدين من الرجال المسئولين ولاسيما بعدما أكدت حكومة ألمانيا أنها لن تشحن مواد حربية أو سلعا استراتيجية الى دولة اسرائيل .

ومعروف أن مصر فى حاجة ماسة الى العدد والآلات التى تصنع فى ألمانيا والتى كنا نستوردها قبل الحرب ، وستتجه هذه العدد والآلات الى دولة أخرى اذا لم تستوردها مصر . فخير لنا اذن أن نمضى فى التعاون التجارى مع ألمانيا لنقنعها بأن العرب عميل أفضل من اسرائيل ، وأن من مصلحة ألمانيا أن توسع نطاق تعاملها مع العرب بدلا من أن توسعه مع هذه الدولة الناشئة .

السفر الى الخارج

بات السفر من مصر الى الخارج متعذرا أو ممتنعا الا فى حالات الضرورة القصوى . وحتى الذين يسافرون الى الخارج لا تسمح لهم الحكومة بأن يأخذوا معهم اكثر من مئة جنيه تعطى لهم من غير العملات الصعبة أو القابلة للتحويل . وعذر الحكومة فى اتخاذ هذا الاجراء هو حاجتها الشديدة الى الاقتصاد ورغبتها فى الحيلولة دون انفاق النقد العسير فى أبواب ذاهبة زائلة .

غير أن لهذه المشكلة ناحية أخرى يهمنا أن نوجه اليها نظر الحكومة ، وهى أن كثيرا من المصالح الاقتصادية والتجارية سوف يتعطل بل يتوقف بسبب العقبات التى تعترض المسافرين ، فأصحاب الشركات والتجار والمقاولون هم فئات من الناس يخدمون الاقتصاد القومى بأسفارهم الى الخارج وبعقودهم التى يعقدونها مع دور الانتاج فى البلدان الاوربية . وكل جولة من هذه الجولات تسفر عن تدفق البضائع بأنواعها المختلفة على الموانى المصرية ، ومتى صارت السلع موفورة انخفض ثمنها ، ونشط الذين يعملون فى نقلها وبيعها . أما اذا امتنع ورود السلع فان التجارة تتعرض لركود ، والاسعار تصبح عرضة للارتفاع .

لذلك نعتقد انه يحسن بالحكومة أن تبحث فى قواعد تقييد السفر ، وأن تهون على التجار والمستوردين مهمة التردد على الاسواق العالمية . ولها طبعا أن تستوثق بجميع الوسائل من أن هؤلاء يريدون حقا وصدقا التعاقد على شراء السلع ، ولا يريدون مجرد النزهة والترويح عن النفس .

حركة الطيران والموانى

ومن الاسباب التى تدعونا الى توجيه نظر الحكومة الى اعادة البحث فى قيود السفر الى الخارج ، حالة الموانى الجوية والبحرية. فان انخفاض عدد المسافرين من مصر الى الخارج من شأنه أن يقلل من المنزلة العالمية التى يستمتع بها مطار القاهرة الدولى وميناءا الاسكندرية وبور سعيد ، ولا يغيبن عن فكر الحكومة أن هناك دولا مجاورة تعمل جاهدة لتحويل السفن والطائرات عن مصر الى موانئها ولاسيما دولة اسرائيل التى تبذل جهودا كبيرة لتجعل من ميناء حيفا الميناء الاول فى البحر المتوسط ، كما تحاول جعل مطار اللد المطار الرئيسى فى الشرق الاوسط

ونعتقد انه متى زالت الظروف الاستثنائية التى تجتازها مصر الآن ، ستزول جميع القيود التى أملتها الضرورة على الحكومة ، وستصبح حرية السفر مكفولة بشرط ألا يكون الغرض من السفر تبذير المال أو اسرافه فى المغانى وحلبات السباق .

مكافحة البطالة والافلاس

الحكومة مشغولة الآن ببرامجها الاصلاحية وحملاتها على مكافحة الجشع والكسب الحرام ، وتطهير مرافق البلاد من آثار العبث الذى طبع العهد الماضى

ولكنا نخشى أن تنشغل الحكومة بهذه الامور جميعا ، وتغفل عن مشكلتين خطيرتين هما مشكلتا البطالة والافلاس ، فيبدو أن البارومتر الخاص بهاتين المشكلتين آخذ فى الارتفاع وليس ثمة ريب فى أن هناك عوامل مصطنعة كثيرة للبطالة والافلاس ولكن فى قدرة المسئولين أن يتحكموا فى هذه العوامل ويستأصلوها حالا. ومشروعات الانتاج التى تقوم بها الحكومة ، فضلا عن تشجيعها للشركات على استثمار أموالها فى أبواب جديدة ، من شأنها استيعاب نسبة طيبة من الذين لا يجدون الآن عملا ، أو الذين فقدوا عملهم لاسباب شتى . اما حالات الافلاس ، فمتى أمكن تداركها وجب البدار بذلك ، ولكن اذا لم يكن هناك مفر منها ، واذا أخفقت جميع المساعى التى يراد بها اجتنابها ، فعندئذ يمكن العمل على تدارك عواقبها ، وليس ذلك بعسير

نادى التجارة الملكى يتبرع بألف جنيه لجمعية مشوهى الحرب

ارسل رئيس نادى التجارة الملكى الخطاب التالى الى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيس جمعية مشوهى الحرب :

« حضرة السيد المحترم رئيس جمعية مشوهى الحرب

تحية واجلالا وبعد ، فانه ليسرنى أن أتقدم لسيادتكم نيابة عن نادينا بالتبرع للجمعية بمبلغ ألف جنيه مصرى تقديرا للاغراض الوطنية النبيلة التى تخدمها الجمعية . وهذا المبلغ مودع لدى مجلس بلدى القاهرة لحساب النادى ، وقد تم الاتفاق بيننا وبين المجلس البلدى على تحويله بمجرد مصادقة السيد وزير الشئون الاجتماعية .

وقد أخطرنا المجلس البلدى بما تقدم رجاء قيامه بالتنفيذ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والاجلال » .

١٩٥٢/١٠/١٩

المخلص

عبد الله فكرى أباظه

تثبيت الجنيه المصرى

بقلم
الدكتور محمد على رفعت

التضخم فى لغة الاقتصاديين اجراءات مالية تنتهى الى تضخيم العملة المتداولة أى زيادة مقاديرها زيادة لا تقترن بتوسع مماثل فى الانتاج .

ولما كانت العملة المتداولة تمثل فى مجموعها مقدرة الافراد على الشراء أو على طلب السلع المعروضة فى الاسواق ، فان مضاعفة مقادير العملة مع بقاء السلع المعروضة فى مستوى منخفض لابد مؤدية الى ارتفاع الاثمان

هذا ما حدث فى مصر منذ بدء الحرب العالمية الاخيرة ، بعد أن ارتضت السلطات المصرية أن تمول جنود الحلفاء عن طريق التوسع فى اصدار أوراق النقد المصرى وفتح الاعتمادات المالية فى مقابل أرصدة استرلينية تسلمتها فى لندن وها هى الاحصائيات الرسمية ناطقة بالدليل العملى القاطع كما تظهر فى نهاية هذا المقال .

على أن تضخيم المقدرة الشرائية بين الافراد لا يتم على أساس عادل ، فهو يحابى فئة قليلة وينتقص من أرزاق فئات أخرى ، وهو فى الوقت ذاته يشيع الاضطراب فى الاوضاع الاقتصادية . ومع أنه فى بعض الاحيان يؤدى الى توسع الانتاج فى البلاد الصناعية ذات الكيان الاقتصادى المتنوع المرن ، الا أنه فى البلاد ذات الكيان الاقتصادى الجامد لا يحقق نشاطا اقتصاديا يذكر ، كما هى الحال فى مصر حيث الاعتماد الاكبر على محصول واحد هو القطن .

ولما انتهت الحرب وانحسرت نفقات الجيوش المتحاربة ظن أن عهد استقرار مالى قد بدأ . ولكن خاب هذا الظن ولا سيما بعد خروج مصر من الكتلة الاسترلينية .

فقد كان المأمول أن يستقل الجنيه المصرى وتثبت قيمته وتتبع السلطات المختصة سياسة مالية تحقق الاستقلال وتدعم التثبيت .

صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بالاذن « لوزير المالية باصدار أذونات على الخزينة فى حدود ٥٠ مليونا من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الاهلى المصرى » فاذن صدوره بفترة تضخم جديد، تفاقمت أضراره بعد زيادة الحد الاعلى من ٥٠ مليون جنيه الى ١٠٠ مليون جنيه فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهكذا نشطت حركة اصدار البنكنوت الى أن وصل الرقم القياسى للاصدار الى ٢٢٢ مليون جنيه « فى أواخر ١٩٥١) بعد أن كان حوالى ٢٦ مليونا قبل الحرب وهو الآن ينيف على ٢٠٢ مليون جنيه. وصاحبت زيادة ودائع البنوك وارتفاع الاثمان وتفاقم موجة الغلاء على نحو ما هو معروف .

ومهما يكن من الامر فاننا نعتقد أن الظروف الراهنة مناسبة لتحقيق استقلال الجنيه المصرى بتحرير مبادلته بالعملات الاجنبية مع كفالة مبادلته على أساس سعر ثابت . وهذا اجراء لابد منه للتمهيد لفترة استقرار مالى ودعم الثقة حتى تبدأ البلاد سيرها الى نهضة اقتصادية شاملة تنمى الانتاج وترفع مستوى المعيشة العام .

ويتطلب تنفيذ الاجراء المذكور سرعة الشروع فى تدابير تتلخص فى الامور الآتية :

أولا — تحديد القيمة التى يثبت على أساسها الجنيه المصرى ، ولتكن معادلة لاثنى عشر فرنكا سويسريا اومقدار معين من الذهب .

ثانيا — حبس جانب من العملة المتداولة عن التداول وذلك :

أ — اما بزيادة سعر الفائدة على ماتقدمه البنوك من كمبيالات صالحة لاعادة الخصم لدى البنك الاهلى من ٣ ١/٢ ٪ الى ٥ ٪ ، على أن تتم هذه الزيادة مباشرة او على فترات قصيرة فان ذلك يؤدى الى انكماش القروض المصرفية وبالتالى الى الاقلال من مقدار العملة المتداولة .

ب — وأما بتجميد نسبة معينة من ودائع الافراد لدى البنوك ولتكن هذه النسبة ٢٥ ٪ مثلا مع استثناء الودائع الصغيرة وودائع رجال الصناعة والتجارة المستعملة فعلا فى شئون الصناعة والتجارة . على أن يكون هذا التجميد لفترة انتقال لاتتجاوز ستة اشهر مثلا

ثالثا — المبادرة الى اقامة سوق حرة فى القاهرة لمبادلة الجنيه المصرى بعملات اجنبية .

رابعا — ازالة القيود التى تعترض استقبال القروض الاجنبية واعادة ترحيلها حتى ولو كانت لمدى قصير .

خامسا — موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية مع ضغط المصروفات الاستهلاكية الى ادنى حد .

سادسا — اطلاق الصادرات المصرية من قيودها ولا سيما قيد البيع بالدولار — وذلك لترويج التجارة والاستزادة من أرصدة العملات الاجنبية غير الدولار .

سابعا — تشجيع ادخار الافراد واستثماراتهم المنتجة مع ازالة الامتيازات التى يتمتع بها المستثمرون فى الاراضى الزراعية والعقارات

وجميع هذه التدابير ميسورة ولن يحدث تنفيذها اية هزة فى كيان البلاد الاقتصادى ، بل على العكس فانها كفيلة باقامة صرح الاستقرار المالى ودعم ثقة المستثمرين .

التاريخ	العملة المتداولة (بنكنوت وودائع البنوك) بملايين الجنيهات	نفقات المعيشة	القوة الشرائية للجنيه بالقياس الى ماكانت عليه فى يونيو ١٩٣٩
آخر ١٩٣٩	٦٩	١٠٨	٩٢ر٦ ٪
١٩٤٠	٨٤	١٢٢	٨١ر٩ ٪
١٩٤١	١٣٣	١٥٦	٦٤ر١ ٪
١٩٤٢	١٨٧	٢١٥	٤٦ر٥ ٪
١٩٤٣	٢٨٢	٢٥٧	٣٨ر٩ ٪
١٩٤٤	٣٥٩	٢٩٢	٣٤ر٢ ٪
١٩٤٥	٤٢٩	٢٩٣	٣٤ر١ ٪

في السياسة الاقتصادية

الرسالة العمرانية لشركات الزيت

تقع على عاتق شركات الزيت التي تعمل في البلدان المتخلفة عن ركب الحضارة تبعات كثيرة . تزيد على اعمال الحفر واعمال التنقيب واستخراج الزيت وتكريره . فلكي تستطيع هذه الشركات ان تقوم بعملها على خير وجه ، ينبغي عليها ان تعمل عملا مزدوجا ، فتتابع مهمتها الاصلية في البحث عن الزيت واستخراجه ، وتشفع هذا بمهمة أخرى هي تعويد الشعوب عادات جديدة ومنهاجا من الحياة جديدا ، وفنونا جديدة ونظما لم يكن لهم بها الفة .

ففي صحراء قاحلة كصحراء المملكة السعودية ، او في قفر مدقع كقفر بلاد الكويت ، او في بلاد قعدت عن متابعة ركب الحضارة كبلاد اليمن مثلا ، يتعين على شركات الزيت قبل ان تنجح في الاضطلاع بتبعتها الاقتصادية ان تنجح في تكييف شعوب هذه المناطق حتى يقبلوا كل جديد يشهدونه ، فيألفون الآلة ، ويعتادون العمل ويجالدون فيه ، ويفهمون قيمة الوقت ، ويدركون اهمية النظافة ويدركون مزايا العلم ويميزون بين الجسم الصحيح والمعتل ويعرفون ان للعلة طبيبا يداويها ولا تكفي الطبيعة وحدها دواء لكل داء .

ولهذا يدهش المرء اذ يحاول اجراء مقابلة بين السكان العرب السعوديين في منطقة الظهران والمناطق التي تحف بالخليج الفارسي حيث تدور اعمال الزيت الواسعة ، وبين السكان السعوديين الذين يعيشون بمنأى من هذه البقاع شمالا أو جنوبا أو غربا ، فالاولون بحكم اتصالهم الدائم المستمر بصناعة الزيت الحديثة وبالتفكير الغربي اصبحوا يألفون نوعا من الحياة ومستوى من العيش يختلف اكبر اختلاف عن اولئك الذين يعيشون في الجزيرة العربية نفسها ولكنهم بعيدون عن عمران الزيت وصناعته ثم ان صناعة الزيت في بلاد هذا شأنها من التخلف ، لاتقتصر على هذه الصناعة وحدها ، بل تشمل الوانا اخرى من شئون العمران . فلا بد من شق طرق حتى تهون مهمة الانتقال ، ولا بد من نقب آبار حتى يستخرج الماء اللازم للشرب ، ولا بد من مد خطوط لسكة الحديد حتى تربط اجزاء البلاد بعضها ببعض ، ولا بد من الاستعانة بأجهزة اللاسلكي كيما يتم الاتصال السريع بين مقر الشركة وفروعها ومحطاتها ، ولا بد من مكافحة عوامل الطبيعة القاسية بادخال اجهزة تكييف الهواء وزراعة الغابات والمروج ، ولابد من استحداث موارد للطعام ما كان منه مزروعا او ما كان من نتاج الحيوان والطيور او ما كان يقنص في الصحراء او في البحر .

ولهذا انشأت شركة الزيت العربية الامريكية التي تعمل في المملكة السعودية ادارة خاصة للانشاءات ، تولت بنفسها بناء الموانيء وخطوط سكة الحديد والمخازن والدور الحكومية ودور سكنى العمال واصبحت هذه الادارة « المستشار الاول » للحكومة السعودية في كل مشروع عمراني تريد القيام به ، بل صارت «المقاول الاول» الذي ينوب عن الحكومة في تولي جميع اعمال الانشاء والتعمير .

وقد صدر اخيرا التقرير السنوي الخاص بأعمال هذه الشركة في عام ١٩٥١ الماضي ومنه يستبين الباحث مدى ما قطعته اعمال الزيت من تقدم واسع الخطى في العام المنقضي في بلاد كانت حتى نشوب الحرب العالمية الاخيرة في عزلة تكاد تكون تامة عن مناحي الحضارة الغربية ، بل لعلها كانت تنفر اشد نفور من معالم تلك الحضارة التي تدين للآلة بالشيء الكثير .

ومنذ عام ١٩٥٠ ، اخذت الشركة نفسها بسياسة جديدة هي تدريب السعوديين تدريبا عاليا على شئون الزيت وعلى ادارة الاعمال فوضعت برنامجا واسع النطاق لهذا التدريب فأوفدت نحو مائة من الشبان السعوديين الى جامعة بيروت الامريكية والى كلية حلب في سوريا حيث تلقوا تعليما عاليا سواء في الهندسة او في الطب او في التجارة والاعمال الحسابية او في اعمال التدريس . وفي صيدا بلبنان افتتحت الشركة مدرسة لتعليم موظفيها الامريكيين اللغة العربية والتقاليد العربية واستعانت بأساتذة سعوديين للقيام بهذه المهمة . وفي ختام عام ١٩٥٢ كان اكثر من ٢٥٠ من ابناء الشركة السعوديين قد تدربوا تدريبا فنيا منوعا هيأ لكل منهم تخصصا في فرع من فروع الحياة العملية .

ويبلغ عدد الذين يعملون في هذه الشركة ٢٢ الفا نسبة الامريكيين منهم تبلغ نحو ١٤ في المائة ، اما السعوديون فعددهم ١٤ الفا اى ما يعادل ستين في المائة من جملة عدد الموظفين . ويعمل في الشركة نحو ٧٠ من المستخدمين منذ اكثر من ١٥ عاما بينما هناك اكثر من ٤٠٠ يعملون في الشركة منذ عشرة اعوام وهذا يدل على ان حياة البداوة التي كان يحياها المترحلون من سكان الصحراء قد ولت الى غير رجعة ، وان السعوديين باتوا قادرين على الاستقرار والاستيطان في اعمال فنية وهندسية هذا شأنها .

فاذا عرفنا بعد ذلك ان الشركة تقدم لعمالها وموظفيها خدمات طبية ورياضية واجتماعية وتهيىء لهم وسائل النزهة والترفيه ، عرفنا اى نوع من الحياة الجديدة يحياها للآن اولئك السعوديون الذين كانوا حتى عهد قريب بدوا رحلا لا يصلحون الا لرعي الابل وضرب الخيام في البيد .

ورأت هذه الشركة ان العناية اليومية بأعمالها تقتضيها نقل مقر ادارتها من نيويورك الى الظهران ،

فبادرت الى اتخاذ هذه الخطوة حتى يكون مقر الشركة « فى الميدان » وحتى ترى عن كثب ما لا يستطاع رؤيته من آلاف الاميال والفراسخ .

وكان اهم مشروع هندسى قامت به خلال العام المنقضى ، مدها خطا لسكة الحديد طوله ٣٥٧ ميلا يمتد من ميناء الدمام على الخليج الفارسى حتى مدينة الرياض وهى العاصمة الصيفية للملك عبد العزيز . ولم تكن هذه المهمة سهلة لان الاعاصير الرملية تنثال على الخطوط انثيالا ، ولان عدم ثبات الرمال يجعل استقرار الخطوط الحديدية عليها امرا عسيرا ولكن معجزات العلم تغلبت على هذه العقبات ، ومد خط سكة الحديد ، وافتتح رسميا وصار جميع الذين يعملون الآن فيه من السعوديين ، كما انشأت بطول الطريق محطات لنزول الركاب وصعودهم ووضعت كراكات خاصة مهمتها ازالة الرمال كلما تراكمت على الخط . وبمد هذا الخط ، نشطت التجارة والتعامل بين سكان الواحات التى يمر بها وبدأت مظاهر العمران تبدو على جانبيه

وانتاج الزيت فى المملكة السعودية يجىء فى المرتبة الثالثة بعد انتاج الولايات المتحدة وفنزويلا . وكان حتى عام ١٩٥٠ فى المرتبة الرابعة ، غير ان توقف عمليات الزيت فى ايران هيأ للمملكة السعودية مجالا واسعا للنشاط فارتفع الانتاج السنوى للزيت الخام من ٢٦ مليون طن فى عام ١٩٥٠ الى ٣٧ مليون طن ، كما ارتفع معدل الانتاج اليومى من ٨١ الف طن الى ١٠٠ الف طن ، ولا يزال هذا الاتجاه الصاعد مستمرا بسبب عدم تسوية نزاع الزيت الايرانى .

وكان نظام مناصفة الارباح بين شركة الزيت العربية الامريكية والحكومة السعودية سببا من اسباب اطمئنان الحكومة الى اعمال الزيت . ولم تجىء هذه الخطوة ارتجالا ، بل جاءت بعدما استقرت دعائم صناعة الزيت السعودى وبعدما مضت مشاق مرحلة التنقيب وجاءت مرحلة الانتاج الوفير .

وديع فلسطين

الاقتصاد الموجه

نستطيع الآن أن نقول ان لمصر سياسة اقتصادية موجهة فى عهد البعث الذى نجتازه الآن . ولم يكن من الميسور قبلا وضع سياسة اقتصادية بسبب افتقارنا الى الاستقرار السياسى ، واختلاط المآرب السياسية بأبواب الاقتصاد

فقد استردت وزارة المالية سلطانها القديم على الوزارات ، ولم تعد خزانة الدولة تأتمر بأوامر غير المسئولين أو تتورط فى مجاملات لا ترتضيها القوانين المالية ولا يسمح بها ديوان المحاسبة .

ولكن أمام وزير المالية عقبات يعمل الآن على تذليلها لتكون السياسة الاقتصادية الموجهة مستندة الى جميع مقومات النجاح . فقانون الشركات يعاد بحثه لتنظيم أعمالها ، وقانون الضرائب يحتاج الى اعادة نظر ، ونظم الاصدار والاستيراد ينبغى مراجعتها كما انه لا معدى عن البحث عن موارد دخل ثابت جديدة تضاف الى الموارد الحالية ولا تبهظ دافع الضرائب .

ومما يساعد على التفاؤل بنجاح هذه السياسة الموجهة ، أن على رأس وزارة المالية وزير متخصص هو الدكتور عبد الجليل العمرى . فقد أساء الى اقتصاد مصر وزراء المالية « المجتهدون » أو وزراء المالية « السياسيون » الذين إن أحسنوا شئون السياسة فانهم لا يحسنون شئون المال والاقتصاد .

تجارة مصر مع يوغوسلافيا

منذ انتهت الحرب العالمية الثانية كانت مصر فى صدارة دول الشرق الاوسط التى تتعامل تجاريا مع يوغوسلافيا . وقد بدأ التعامل التجارى بين الدولتين فى عام ١٩٤٦ ثم نظمته معاهدة تجارية عقدت فى عام ١٩٤٧ صارت تجدد فى كل سنة

والجدول التالى يوضح تطور العلاقات التجارية بين مصر ويوغسلافيا عقب الحرب :

السنة	صادرات يوغوسلافيا بالدولار	واردات يوغوسلافيا بالدولار
١٩٤٦	٣٢٢ر٠٢٠	٢ر٧٤٠
١٩٤٧	٢ر٩٩٥ر٥٨٠	٢٠٦ر٤٨٠
١٩٤٨	٩ر٩٣٤ر٥٠٠	٥ر٨٠٥ر١٦٠
١٩٤٩	٣ر٧٢٤ر٢٤٠	٩ر٣٥٦ر٢٢٠
١٩٥٠	٦ر٥٩٩ر٤٢٠	١٠ر٤٢٩ر٤٨٠
١٩٥١	٣ر٧٨٧ر٢٨٠	١ر٧٧٢ر٠٠٠
النصف الاول من عام ١٩٥٢	٤ر٧٧٨ر٤٠٧	٨٥٤ر٣٩٧

وكانت يوغسلافيا تصدر الى مصر خشبا ومنتجات خشبية وأسمنت وزجاجا وأدوات مختلفة وفلنكات سكة الحديد وذرة وورق سجاير وجبنا ونشاء ومواد كيميائية وعقاقير مختلفة .

أما واردات يوغسلافيا من مصر فتشمل الخضر والموز والتين والعدسات والنظارات والمنسوجات . أما القطن فزاد استيراد يوغسلافيا منه بعد الحرب زيادة كبيرة وكذلك الملح والفوسفات

وقد افتتح فى الاسكندرية أخيرا معرض للآلات اليوغسلافية وهو معرض دائم يعرض أحدث الآلات لتعريف المصريين بنوع من منتجات يوغسلافيا

الصناعات الريفية تساهم في بناء القرية المصرية

بقلم
الدكتور شكري المراغي

ان المجتمعات الريفية بوجه عام تعاني أوضاعا غير طبيعية تجعل منها مجتمعات قلقة فهي مجتمعات بحكم أنها تعيش في ظل اقتصاديات زراعية وهي اقتصاديات محدودة بخلاف الاقتصاديات الصناعية ، فانها تعاني ضيقا اقتصاديا ، بجانب أن تفشي الامية في غالبيتها لا يجعلها جاهلة بمنافذ الاستفادة كارهة بقواها وأوقاتها ولبعض أبواب النفع فحسب ، بل هذه الامية نفسها جعلت منها طوائف تنفق ماتتناوله أيديها بغير بصيرة فكانت مشكلاتها الاقتصادية مشكلات معقدة وضاعف من هذه المشكلات الاقتصادية ان معظم المجتمعات الريفية علمتها أن انتاجها أقل من حاجيات أفرادها فاختل التوازن وسادت هذه البيئات الحيرة وعمها القلق وفتكت بها الامراض ·

والاجتماعيون والاقتصاديون عندما أجمعوا على أن أولى مراتب الاصلاح الاجتماعي الريفي رفع مستوى هذه الطبقات من كافة النواحي الثقافية والزراعية والصحية والاجتماعية والاقتصادية انما قصدوا أن يعني أول مايعني بانماء الموارد وزيادة الدخل ليكفل للريفي مواجهة الالتزامات التي تطالبه بها رسالة الاصلاح ، وطبيعي هذا يتأتى عن طريق ارشاده لأصلح الطرق والأساليب الزراعية وأمثلها والعناية بالثروة الحيوانية والاستفادة من خامات الريف وغير ذلك مما هو موجود في القرية وفي متناول الفلاح نفسه . أي انه يمكنه شخصيا وفي وسعه أن يجني منه فوائد لو وجه للاستفادة منها عمليا ·

ومن بين ما اتفق عليه الاقتصاديون والاجتماعيون أن من عوامل القلق الاقتصادي في المجتمع الريفي وجود « بطالة موسمية زراعية » ينفق في أثنائها الفلاح على نفسه وأسرته من دخله المحدود أيام العمل الزراعي بجانب تعطل الجانب الاكبر من أفراد الأسرة الريفية مما يجعلها عالة على رجلها · ونادوا جميعا بضرورة استغلال هذه البطالة وأوقات فراغ الاسرة كما طالبوا بضرورة العمل على استثمار خامات الريف وكانت الصناعات الريفية هي الوسيلة التي اهتدوا اليها لتكون السبيل لتحقيق الهدفين «الاجتماعي» و «الاقتصادي» أو بمعنى أدق لتحويل أوقات الفراغ الى قيم مادية · والخامات الريفية الى منتجات صناعية

واتجاه هؤلاء المصلحون نحو «الصناعات الريفية» يرجع الى أخذهم بالاتجاهات العصرية التي ترى أن انعاش المجتمعات الريفية لا يتحقق الا اذا استغلت طاقات الفلاحين كاملة واستثمرت خامات الريف على أوسع مدى · ولعل مما شجعهم على النداء بهذا الاتجاه العصري الحقائق الآتية:

١ – أن الاوضاع التاريخية تشير الى أن الريف في ماضيه وحاضره القريب انما كان يعتمد في حاجاته الاستهلاكية على الصناعات القائمة في قراه · وأن الصناع اليدويين انما تخصصوا واحترفوا وفق حاجات السكان · وأن هذه الصناعات صمدت وبقيت وما فتئت قرى متعددة في مصر والهند وأندونيسيا وتونس وايران وتركيا · تنتشر فيها هذه الصناعات اليدوية انتشارا يأخذ طابع الوفرة وطابع الانتاج المنزلي أيضا ·

٢ – أن هذه الصناعات سهلة الممارسة ويمكن التدرب عليها في وقت قصير فضلا عن أن منتجاتها لها طابع ريفي يتذوقه القرويون فهي تلائم أمزجتهم بل هي من صميم استهلاكهم

٣ – أن خامات هذه الصناعات جميعها ومنتجاتها تمثل ٨٥ ٪ من استهلاك الريفيين وهي من صميم القرية وتكاد تكون هذه الخامات من فائض الزراعة أو الانتاج الحيواني

٤ – انها صناعات بوصفها «المنزلي» تستوعب جهود الملايين (رجالا ونساء وأطفالا) وتستثمر أوقات الفراغ ومواسم البطالة فهي طريقة للتحول عمليا بهذه القوى المعطلة صوب الانتاج مما يعينها على انماء مواردها · وزيادة دخلها فيرتفع مستواها الاقتصادي

والمجتمع الريفي المصري بوصفه في مقدمة المجتمعات التي تعاني مشكلة كبرى هي اضطراد عدد السكان بنسبة كبيرة بذت جميع بلدان العالم حتى ان الاحصائيات أثبتت أن عدد السكان في مصر يتضاعف كل خمسين عاما في حين أن عدد سكان العالم يتضاعف كل ٦٠ عاما

وضاعف من هذه المشكلة أن الاراضي الزراعية لم تقابل هذه الزيادة فلم تزد الا قليلا جدا مما جعل طاقات الفلاحين أكثر مما تتحمله الاراضي الصالحة للزراعة أي أن الانتاج أقل من حاجات السكان فانخفض مستوى المعيشة بصفة عامة في مصر وكان الانخفاض واضحا وجليا في المجتمع الريفي

فالصناعات الريفية اذن محاولة عملية لزيادة الانتاج · ومن ناحية أخرى فهي ملائمة للاستهلاك الريفي أي أنها محاولة لتقريب المسافة مابين الفلاحين والانتاج المعادل لهم ولحاجياتهم وهذا التقرب هو بعينه عبارة عن زيادة قوتهم الشرائية وزيادة مواردهم وتمكينهم من استهلاك أكثر ، وعمل أوفر · ومعنى هذا رفع مستواهم في معيشتهم وصحتهم وجعلهم أساس قيادة · وألين للقبول وتذوق كل نداءات الاصلاح في محيطهم الراكد والذي جمد مع الزمن · بحكم أن المجتمع الريفي يخلع على سكانه ألوانا من الخوف وعدم المغامرة والقناعة

واذا عرف أن هذه الصناعات الصغيرة لها في مجموعها اقتصاديات كبيرة وأن عدد المشتغلين بها أضعاف من تستوعبهم دور الصناعة الميكانيكية

فى مصر لامكن الخلوص الى أنها اتجاه عصرى ملائم للمجتمع الريفى وأنها ذات أثر ايجابى لا فى رفع مستوى سكانه فحسب بل فى توفير الكثير من كسائه وغطائه وغذائه

وأخذا بهذه الاتجاهات وتنفيذا لقرارات المؤتمرات الاقتصادية والزراعية ، واللجان الفنية المحلية ، وعملا بتوصيات حلقات الدراسات الاجتماعية التى دعت لها منظمات هيئة الامم المتحدة ، أخذت مصر بتنفيذ مشروع لنشر وتعميم الصناعات الصغرى منذ أواخر سنة ١٩٤٦ وأنشأت ادارة خاصة لهذه المهمة بوزارة التجارة والصناعة أوكل اليها أمر العناية بهذه الصناعات . وقد رصد اعتماد متواضع لهذا الغرض بقصد تعرف التجارب والنتائج ولقد نهجت سياسة وزارة التجارة والصناعة على منهج انشاء « مراكز تدريب صناعى » فى مجموعات القرى وهذه المراكز تستوعب كل منها نحو ٥٠ من الفتيان والفتيات ممن أتموا التعليم الالزامى أو الاولى للتدريب على مختلف هذه الصناعات . وتقوم فلسفتها على أساس خلق جيل صناعى من هؤلاء الاطفال ومنحهم مكافآت أثناء التدريب زيادة فى الترغيب وتمكينهم من شراء الادوات والخامات بعد التخرج . وحيث أن هؤلاء الاطفال يعدون جزءا من موارد الاسرة الريفية فقد وضعت قاعدة لدفع ٥٠ ٪ من الاجور المقررة للاسرة على أن يشتمل الادخار الـ ٥٠ ٪ الباقية من المكافآت لحساب الطفل لشراء لوازمه الصناعية بعد التخرج ليزاولوا حرفهم فى منازل أسرهم ويكونوا « خميرة التصنيع » للمنزل القروى .

ولقد بدأت وزارة التجارة والصناعة هذه التجربة فعلا أى انشاء «مراكز التدريب الصناعى » فى غضون سنة ١٩٥٠ فأنشأت ٦ مراكز فى الوجهين البحرى والقبلى كما ضمت للاشراف الحكومى مركزين أهليين تبرع بانشائهما وكيلا وزارة التجارة والصناعة مساهمة فى التوسع بهذا المشروع وليكون قدوة للملاك لانشاء مراكز تدريب صغيرة مماثلة فى مزارع كبار الملاك وأصبح عددها الحالى عشرة مراكز بالوجهين البحرى والقبلى وبلاد النوبة علاوة على مكتب ارشاد للمؤسسات الاجتماعية بمدينة الاسكندرية وضواحيها .

ولقد روعى فى الصناعات التى تحتويها المراكز القواعد الآتية :

١ ـ أن تكون بالمنطقة صناعات ريفية مماثلة تحتاج الى ارشاد وتهذيب فضلا عن أن بقائها يحمل ضمنا معنى تذوق الاهلين لها ومن ثم يتحقق هدف « التوسع » .

٢ ـ أن تكون خامات هذه الصناعات متوفرة وغير مستثمرة اقتصاديا

٣ ـ أن يكون عدد السكان بالمنطقة **أكثر من طاقة الارض أى أن البطالة متوفرة الاركان والفراغ قائم .**

٤ ـ أن تراعى الافضلية عند ادخال الصناعة اعتبار قيامها على أنها استجابة لرغبات الاهلين بوصفهم المستهلكين لكل انتاج منه فى المستقبل . أو أنه احياء لصناعة كانت قائمة وموروثة ثم اندثرت لعوامل وملابسات صاحبت البيئة والمنطقة .

وطبيعى قصد بانشاء هذه المراكز فى وسط الريف تحقيق الاهداف الآتية :

١ ـ أن تكون نقطة ارتكاز ليزحف منها الاخصائيون الصناعيون ويمكنهم عن طريقها من الاندماج بالمجتمع الريفى أو على الاقل التقرب من طبقاته ، اذ أن التقرب المرحلة الاولى لقبول دعوة المصلح .

٢ ـ أن تكون بمثابة قاعدة يجنح اليها الصناع اليدويون لطلب المشورة والارشاد وترسل منها امدادات المعونة الفنية لهم فى قراهم .

٣ ـ أن يكون برنامج التدريب عمليا ١٠٠ فى المائة لتخريج فتى مدربا تدريبا عمليا كاملا .

٤ ـ أن تعاون بمجهودها الصناعى والاقتصادى حملات الاصلاح الثقافى والزراعى والصحى والاجتماعى لتحقيق النهوض القروى ورفع مستواه .

وسوف تكون مدة التدريب عامين وعندما يتم تخريج الافواج الاولى بعد شهور قليلة سيكونون ولاشك رسلا صناعيين فى نشر وتعميم هذه الصناعات .

وليس أدل على التنبؤ بهذا الامل من أن « مركز التدريب الصناعى بسرس الليان وهو مركز لم يكتمل عمره العامين قد حقق جميع أهداف الفلسفة التى قامت عليها فكرة مراكز التدريب وأن واحدا من الاهلين «مأمور مركز سابق» قد أنشأ مؤسسة لصناعة السجاد استجابة لصلاته مع المركز ودعا اليها فتيات المركز للعمل فيها بعد الظهر (أثناء فراغهن) بأجور اضافية وأن فتاة ما زالت تتدرب قد اشترت من مال ادخارها نول يدوى صغير لصناعة الكوفيات والمفارش وأنها قد دربت أمها وشقيقتها فحذقن العمل وأخذن يبعن فى القرية والمدن المجاورة منتجات هذا النول كباكورة لهذه النواة الصناعية .

ولعل فى هذه الحقائق العاجلة لما يرجى من ثمار آجلة ما يبشر بنجاح التجربة وقطف ثمار النتائج من حيث رفع مستوى المعيشة فى الريف يوم أن تتوسع الحكومة فى انشاء هذه المراكز الصناعية وتعميمها بحيث تتعادل مع باقى المؤسسات التى تعمل فى حقل الاصلاح الريفى فى مصر .

وان الانصاف ، بل الوجدان الاصلاحى والمنطق الشورى ليحتم أن يتجه المسئولون صوب اعادة النظر فى برامج الاصلاح جميعها ورسم سياسة جديدة لها توضع على أسس برامج « البناء » لا « الاصلاح » وأن يراعى فيها التركيز تحت لواء موحد اقتصادا فى النفقات، وتوفيرا للجهد ، وتقصيرا للزمن وكفى تجارب الماضى من العظات التى تشير الى ما أنفق وبذل خلال الحقب الطويلة وكان سببه المباشر ما يسمى فى الجدران الحكومية « بتنازع الاختصاص » ولا فائدة مما يسمونه بالتنسيق ما بين خدمات الوزارات . انما الفائدة كل الفائدة وضع سياسة بنائية أقليمية لكل اقليم ينفرد بهاويتعرف نتائجها، ويتذوق ثمارها .

دكتور شكرى المراغى
مدير ادارة الصناعات الصغرى
بوزارة التجارة والصناعة

فى أول يناير ١٩٥٣

عـدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية

اقتصاديات الشرق الاوسط

الفرض الاول من هـــذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلادالشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

برامج التنمية الاقتصادية فى العراق

كان من أثر الحرب العالمية الثانية أن تعرض الاقتصاد العراقى لموجات من التضخم ، وذلك من جراء مصروفات الجيوش المتحالفة ، وتفاقم العجز فى الميزانيــة • وكذلك أصيبت البــلاد بعجز فى محاصيلها الزراعية ، عدة سـنوات ، ثم تحسنت الحالة بعض الشىء فى عام ١٩٥٠ كما يتبيـن من أرقام التجارة الخارجيـــة المنشـــورة بالجدول الاول • مما جعـل الحكومة تعمـل على وضع قواعد متينة لانماء اقتصاديات البلاد حتى تأمن عواقب المسـتقبل وترفع مستوى معيشـــة الشعب العراقى • ورأت السـلطات المختصة أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بتنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى من مشاريع تشمل النواحى الزراعية والصناعيـــة والتعـــدين والمواصلات •

وهكذا وجدت العراق نفسهـا فى حاجة ماسة الى وضع مشروع انمائى عام ينفذ تدريجيا خلال خمس سنوات عدلت فيما بعد الى ست

وبذلك تألف مجلس التعمـير فى سنة ١٩٥٠ يرأسه رئيس الوزراء ، ومن بين أعضائه وزير المالية واخصائين فى المالية والاقتصـاد والرى ، وقد خول المجلس عقد القـروض واصدار السندات وكل هذا بضمـانة الدولة ممثلة فى وزير ماليتها

وسيرى القراء فى العدد القادم وصفا لتكوين « مجلس الاعمار » وواجباته ومما يذكر فى هذا الصدد أن الحكومة قد خصصت مبلغ ٢٥٠ ألف دينـار عراقى لمصاريف المجلس الادارية

ويعول المجلس مشروعاته من صافى ما تستأديه الدولة من اتاوة البترول وقد خصص منها ٧٠٪ لهذا الغرض ويتم تنفيـذ هـذه المشروعات على ٦ سنوات الى سنة ١٩٥٦ ، وقد قدرت تكاليفها بحوالى ١٥٥ مليون دينار •

ومن بين المشاريع التى ينوى المجلس تنفيذها خـــزان نجمـــة ومشاريع الرى فى أرابيل والموصل ، وانشـاء سد على نهر دجلة واحياء مشـاريع رى البصرة وانشاء شبكة منتظمة من الطرق الرئيسية والفرعية حتى تساهم سهولة المواصلات فى انعاش البـلاد اقتصـاديا واجتماعيا • كما أنه فى النية انشاء دور للعمال والموظفين ، وتحسين الانتاج الحيوانى والمراعى .

وقد خصص مبلغ قدره ٣١ مليـون دينار لانفاقها على مختلف الصناعات فقد تبين أنه فى الامكان انشاء صناعات كثيرة فى منطقة كركوك للاستفادة من الغـــاز الطبيـعى وقد روى أن أهم الصنـاعات التى يمكن اقامتهـا هى الصناعات الاسمنت والسماد والكبريت واطارات السيارات والسكر والحديد والنسيج • وأما التمويل الخارجى لهذه الصناعات فسيأتى عن طريق البنك الصناعى ، أما الصناعات الاستخراجية فما زالت الابحاث جارية لمعرفة مدى امكانيات قيامها

كما أن للمجلس حق الاستعـانة بالخبراء الاجانب والاخصـائيين منهم للاستفادة بتجاربهم • وكان نتيجـة لذلك أن اتصل المجلس بشركات عدة فى لندن ونيويورك وبرمنجهام وألمانيا لدراســة ووضع التصميمات اللازمة للمشاريع المزمع القيام بها

وقد صـدر التقرير الاول لمجلس التعمـير متضمنا أهم المشـــاريع ، ويتقدمها مشروع الثرثار وهو انشاء سـد عنـد وادى الثرثار بين الفرات والدجلة لضبط مياه النهر الاخير وقد وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير فى أواخر العام الماضى على منح العراق قرضا يبلغ ٨ر١٢ مليون دولار للمعاونة على تنفيـذه وتبلغ تكاليف المشروع ٧ر٢٨ مليون دولار وقد تمت فعـلا مناقصة تنفيذ الجزء الاول منه وتتكلف حوالى ٦ مليون دينار ينفذ خلال أربع سنوات ، وتمت كذلك الموافقـة على تصميم الجزء البـاقى من المشروع ،

الجدول الاول
تجـارة العراق الخارجية

(بملايين الدينارات)

عـام	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١٩٣٨	٤ر٩	ــر١٤	÷ ٦ر٤
١٩٣٩	٢ر٨	٢ر١٣	+ ــر٥
١٩٤٦	١ر٢٨	ــر٢٤	ــ ١ر٤
١٩٤٧	٩ر٣٩	٧ر٢٨	ــ ٢ر١١
١٩٤٨	٥ر٤٥	ــر٢٠	ــ ٥ر٢٥
١٩٤٩	٦ر٤٠	٢ر٢٦	ــ ٤ر١٤
١٩٥٠	٤ر٣٧	٥ر٤٤	+ ١ر٧

وقد أدى الى هـذا المشروع ما وجد بأن مجرى نهرى دجلة والفرات يعلوان عن السـهل المحيط بهما مما يعرض السهل الى خطر الغرق بمياه الفيضان . وبذلك رؤى تنفيـــذ هـذا المشروع للسيطرة على مياه الفيضان وتخزينها للانتفاع بها لتقليل مدى التغيرات فى مجرى النهرين .

أما مشروع خزان الحبانية على نهر الفـرات وهو الذى ينتظر أن يروى ٣٠٠ ألف فدان تزاد فيما بعـد الى ٨٠٠ ألف فدان ، فقد أكمل المجلس فعلا انشاء الجدول الذى يقوم بتوجيه مياه نهر الفرات الى البحيرة بعد تعلية جوانبها .

والمجلس على وشك تنفيذ مشروعين آخرين للرى ، أحدهما فى منطقة ديالى ويرمى الى انشاء قناطر عند دربا ندى خان ، وقنطرة ضـابطة بجوار خان بنى سعد ، والثانى مشروع دوكان الذى يوفر الميـاه لمسـاحة كبيرة فى سهول اربيل وكركوك ، وهو يرمى لبناء قناطر وخزانات على نهر الراب عنـد أوهيم والغـرض من المشروعين خزن مياه الرى وتقدر تكاليفهما بما يزيد على ١١ مليون دينار . وما زال المجلس فى صدد دراسـة استصلاح اراضى البـور فى منـطقتى أراضى دجلة وأبى غريب والكفل . كما أن هناك مشاريع لتنظيم شط الشامية وتوسـيع وتنظيم شط الحلة وتنظيم الصرف على نهرى دجـلة والفرات ، هذا عدا الاعمال الاخرى المتعلقة بالرى فى مختلف أنحـاء العراق وتشـمل وقاية مدينة البصرة من الغرق واصلاح مجارى الانهار . كما ينتظر المجلس نتائج الابحاث والدراســات عن مدى امكان توليد الكهرباء من خزانى دوكان وبخمة لاستعمالها فى الانارة والتصنيع

ويشجع المجلس الشركات الاجنبية للاشتراك فى أعمـال الطرق لسرعة تنفيذها بأقل النفقـات ومن أهمهـا طريق البصرة ـ بغـداد ، بغـداد ـ شرقاط ، ودلتـــاوة ـ كركـوك ، وحلة ـ نجف وغيرها . وقد تم فعلا بعض مسافات من هذه الطرق . وقرر المجلس انشاء جسور ثابتة فى الكوفة ويتكلف هذا حوالى ٢١٥ ألف دينار والناصرية وبغداد والكاظمية والموصل والهندية . وتجرى دراسة امكانيات انشاء جسر البصرة المزمع تنفيذه بعد استيفاء الابحاث الخاصة به هذا خلاف برامج المشروعات الانشـائية الخاصة بالمبانى للمدارس والمستشفيات ودور العمال والموظفين الذى رصد لها هذا العام ١٥٠ ألف دينار

كما يعمل المجلس على توفير المياه فى المنـاطق المحرومة فدعا لمناقصـة عالميـة لحفر الآبار الارتوازية ، كما رصد مبلغا قدره ١٠٠ ألف دينـار لاستيراد ماكينات الحفر وعملياتهـا ، وكذا مد القرى بمياه الشرب النقية وقد خصص لها حوالى ٣٧٠ ألف دينار فى السنة القـادمة . كما خصص المجلس فى ميزانية هذا العام ٥٠٠٠٠ دينار لردم المستنقعـات فى مختلف البـلاد ويعمـل المجلس على تحسين المصايف وامدادها بكافة وســائل الترفيـه والراحة للمصــيفين وعلى الاكثار من الغابات وزراعة الاشجار

وقد قـدرت مصروفات البرنامج العام سنة ١٩٥١ بمبلغ ٤ر٩ مليون دينار والايرادات ٦ر٦ مليون دينار والايراد المتوقع خلال سنة ١٩٥١ بلغ ٧ مليون دينار نتيجة لاتفاقية الزيت الجديدة والجدول الثانى المرافق يبين ارقام آخر ميزانية صدرت لاعمـال هذا المجلس خلال السنة المالية الاولى

وهـكذا يمضى العراق قـدما فى سبيل الانعاش الاقتصادى للبلاد وهو لا يضع المشروعات فقط بل يعمل على تنفيذها ما استطاع الى ذلك سبيلا .

الجدول الثانى
ميزانية مجلس التعمير

(بالدينار)

الباب	اعتماد عام ١٩٥١	المتوقع صرفه لغاية ٥٢/٣/٣١	الوفر
نفقات الادارة والدراسات والتنظيم	١٧٠ر٠٠٠	١١٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠
مشاريع الرى	٣ر٠٢٤ر٠٠٠	١ر٧٣٣ر٠٠٠	١ر٢٩١ر٠٠٠
الطـرق	٢ر٠٦٦ر٠٠٠	٨٣٦ر٠٠٠	١ر٢٣٠ر٠٠٠
المبـــانى	٢ر٣٦٨ر٠٠٠	١ر٣٦٨ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
احياء اراضى ومشاريع اخرى	١ر٧٣٦ر٠٠٠	٩٥٣ر٠٠٠	٧٨٣ر٠٠٠
	٩ر٣٦٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٤ر٣٦٤ر٠٠٠

الاقتصاد والمحاسبة
مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبدالله فكرى أباظه
رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجنزورى

مصدرها نادى التجارة الملكى
٢٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات يتفق عليها مع ادارة المجلة
الاشتراكات فى مصر جنيهان ونصف فى السنة
• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا أو لبنانيا أو فلسا
• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاغا
• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا
• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ٦/٢/٥ جنيهات انجليزية
• تسدد الاشتراكات فى مصر والسودان نقدا بموجب اذونات أو حوالات بريدية أو شيكات وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

مخازن المواد والمهمات

نظامها . محاسبتها . رقابتها .

المبحث الثاني
نظام تمويل المخزن

ان عملية تمويل المخازن بالمواد الخام والمهمات من اهم نواحي العمل بالمؤسسة الصناعية ، ويتوقف على القيام بها على الوجه الاكمل نجاح المؤسسة أو فشلها • ولا نبالغ أن دولاب العمل فى مؤسسة ما قد يكون سائرا على خير مايرام فى أقسامها الفنية والصناعية • كما قد تكون أعمالها الادارية منتظمة • ورغم هذا فان نتائجها المالية تدل على تحقيق خسائر ويكون السبب الجاثم وراء هذه الخسائر هو فساد نظام المشتريات فقد يكون قائما على غير اساس اقتصادى سليم **uneconomic buying** – فيؤدى هذا الى ارتفاع سعر التكلفة لديها ومن هنا تنشأ الخسائر

والنظام الامثل للمشتريات يجب أن يحقق للمؤسسة النتائج الآتية :

١ – ان يكون الشراء بأحسن الاسعار وفى انسب الاوقات تمشيا مع حركة الانتاج الصناعى •

٢ – أن يكون الشراء مطابقا تماما للصنف المطلوب دون أى انحراف عنه

٣ – ان الشراء للكميات المناسبة تماما بحيث لا يحدث تخزين زائد عن الحاجة **over-stocking** ولا تتعرض المؤسسة لنفاذ الاصناف فتتعرض عجلة الانتاج للتوقف •

وسنخصص هذا المبحث لمناقشة اختصاصات وظيفة مدير المشتريات بالمؤسسة ، ومناقشة واجبات وظيفته وايراد الصفات الخلقية التى يجب أن يكون متحليا بها حتى يمكنه تحقيق هذا النظام الامثل •

فهو يجب ان يكون كفؤا وامينا امانة تامة ونشطا • وجدير بالذكر أن كلا من هاته الصفات ما هى الا رؤوس موضوعات لصفات فرعية تابعة لها •

فالكفاءة مثلا يندرج فيها الاطلاع الواسع المتين للحالة الاقتصادية والتجارية عامة ، ولنوع الصناعة التى تمارسها المؤسسة فيما يتعلق بموادها التموينية • كما يندرج فيها اتقان اللغات الاجنبية والمؤهلات العلمية العالية مع رجاحة العقل والاتزان •

والامانة ينخرط فيها النزاهة التامة عند اختيار موردى الاصناف وعدم التمييز – كما ينخرط فيها النظافة الاخلاقية العالية اذ يجب عليه بذل اقصى مجهود للحصول على افضل الشروط ولا يجعل لمنفعته الشخصية أى تأثير فى عمله والا فقد كل اثر لهذه الصفة الاساسية •

والنشاط يضم وراءه سرعة البت فى الامور وقوة الشخصية والنجاح فى الاتصال بالغير وبالجملة ما يمكن أن يسمى « اللحلحة » باللغة الدراجة •

وليست الصفات المذكورة سهلة التوافر فى الكثيرين • ومن هنا كانت هذه المهنة من مهن التخصص • وكان أجر شاغلها فى المؤسسات الهامة الكبيرة يبدو عاليا عند النظرة الاولى • ولكن التمهل فى الحكم سيجعلنا نستوثق تماما من ان اجر مثل هذا الموظف انما هو استثمار طيب للمؤسسة ، بل قد يكون من أحسن نواحى الاستثمار فيها ، اذقد يوفق الى شراء كميات كبيرة من المواد الخام قبل ان يرتفع سعرها فى السوق مباشرة وذلك لاطلاعه على الاتجاهات الاقتصادية واحساسه بقرب وقوع مثل هذا الارتفاع – فان مثل هذه الصفقة تؤدى الى تحقيق ارباح مجزية • كما قد يوفق بحسن صلاته الطيبة بالموردين الى تخفيض سعر الواحدة من المادة الخام تخفيضا طفيفا قد لا يشعر به أحد • ولكنه فى المجموع الهائل من الوحدات على مدار السنة يصبح توفيرا عظيما • وهكذا •

ويجب ان يسير العمل فى قسم المشتريات على نظام دقيق مرسوم وسياسته ثابتة • فقبل حلول السنة المالية تعد تقديرات تقريبية للكماليات التى ستحتاج المؤسسة لشرائها خلال العام من المواد الخام الرئيسية • اما باقى الاصناف غير الرئيسية **فيحسن** ان تشترى أولا بأول عند الحاجة نظرا لتوافرها فى الاسواق عادة مع عدم تعرض اسعارها لتقلبات كبيرة ، بينما المواد الرئيسية فتكون عرضة دائما للتقلبات العنيفة سواء فى اسعارها أو فى توافرها فى السوق ، ولا شك أن معاكسة الظروف فى أى من هاتين الناحيتين تؤدى فورا الى ارتفاع سعر التكلفة – ومن هنا وجب علينا دراسة الموضوع دراسة مستفيضة •

ويجب ان يراعى فى التقديرات الاولية الاعتبارات الآتية :

أولا – النتائج السابقة للكماليات التى لزم شراؤها لتمويل المخزن من نفس هذ الاصناف •

ثانيا – سياسة المؤسسة الانتاجية وهل تهدف الى التوسع فى اعمالها أو **expanding policy** تهدف الى الانكماش **contraction policy** او انها تقرر السير على نفس الوتيرة

ثالثا – الارتباط مع الغير

فاذا ما اعدت هذه الكشوف على وجه الدقة بدأت مهمة مدير المشتريات الحقيقية • ولاشك أن صفاته العالية التى اشرنا اليها فيما سبق سوف تمكنه من تحقيق الآتى :

١ – الاطلاع المستمر على الجرائد المالية والتجارية • وعلى المنشورات التجارية التى تصدرها الهيئات الحكومية كوزارة التجارة والصناعة أو الهيئات الخاصة كالغرف التجارية والصناعية أو البيوتات التجارية والصناعية الكبيرة •

٢ ــ الاطلاع المستمر على الكتالوجات والدلائل التجارية المختلفة لمعرفة موردى الاصناف

٣ ــ زيارة المعارض الخاصة للاصناف التى تهم المؤسسة ، بغية الاطلاع الدائم على مستحدثات الصناعة

٤ ــ ويستحسن القيام برحلات علمية للخارج للاطلاع على مواطن الصناعة فى مقرها الاصلى •

٥ ــ الحصول على عينات للمواد الخام وتجربتها فى الاقسام الفنية لمعرفة مدى صلاحتها •

٦ ــ الاتصال الشخصى المستمر بموردى الاصناف وبالتجار وبالوسطاء

٧ ــ دراسة الحالة المالية والاقتصادية عامة والوقوف على اتجاهاتها لاختيار الوقت المناسب تماما للشراء وانسب الاوقاف هى التى تسبق الارتفاع مباشرة ، كما يجب التريث وشراء اقل الكميات اذا كان الهبوط هو المتوقع •

٨ ــ الاطلاع على الاتجاهات الخاصة بالرسوم الجمركية سواء بالارتفاع ام بالتخفيض ام بالاعفاء ، فلكل من هذه الحالات استجاباتها المختلفة •

ويجب ان يكون متوافرا لدى مدير المشتريات ما يطلق عليه اسم قوائم الاصناف ، وقوائم الموردين • وقوائم الاصناف عبارة عن كشوف ابجدية بكل صنف تشتريه المؤسسة وأمام كل صنف يوجد اسماء الموردين مع عنواناتهم وارقام تليفوناتهم •

اما قوائم الموردين فتشمل اسماء الموردين مرتبة ترتيبا ابجديا مع بيان جميع الاصناف التى يتعامل فيها كل منهم •

والرجوع الى هذه الكشوف والقوائم فى غاية الاهمية لمدير المشتريات حيث تسهل عمله وتمكنه من انجازه بسرعة •

ويحسن دائما ان يتم التعاقد مع الموردين بناء على مناقصات محلية مع طلب العينات وتشكيل لجنة فنية لمعاينة الاصناف حتى لا ينفرد مدير المشتريات بالمسئولية •

وهكذا يستطيع مدير المشتريات أن يؤدى عمله على أحسن وجه مرضى •

يتبع

موسى حقى
ماجستير فى التجارة
يتبع

شخصيات اقتصادية

مصطفى الصادق

تخرج عن كلية الحقوق ــ من أسبق زملائه طالبا وخريجا وعاملا فى الحياة العملية .

التحق بالوظائف الحكومية نائبا مبرزا فقاضيا ممتازا ــ ثم اختير للوظائف الادارية بوزارة المالية فمديرا لمصلحة الصناعة والتجارة ثم رؤى الانتفاع به فى السلك السياسى فكان وكيلا بوزارة الخارجية فوزيرا مفوضا لمصر فى روما وآثر الحياة العملية الحرة فشق طريقه فيها ولم يلبث أن تلقفته المصارف المالية والبيوت التجارية فهو عضو بمجالس ادارات شركة الورق الاهلية وشركة مصر للهندسة والسيارات وشركة الاسكندرية لتعبئة الزجاج وشركة صناعات الاقطان والتجارة

وهو نائب رئيس شركة تنظيف وكبس الاقطان وشركة المباحث والاعمال التجارية .

وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة صناعة المعادن الاهلية وشركة المهمات والملابس المصرية وبنك الاستيراد والتصدير .

ومصطفى الصادق معروف بسعة اطلاعه وغزارة مادته ومقدرته وخبرته وهو مرتب منظم يشترك فى تلك الاعمال كلها أشتراكا جديا ايجابيا وهو يعمل فيها على كثرتها عمل المتفرغ لها أو المتفرغ لكل عمل منها

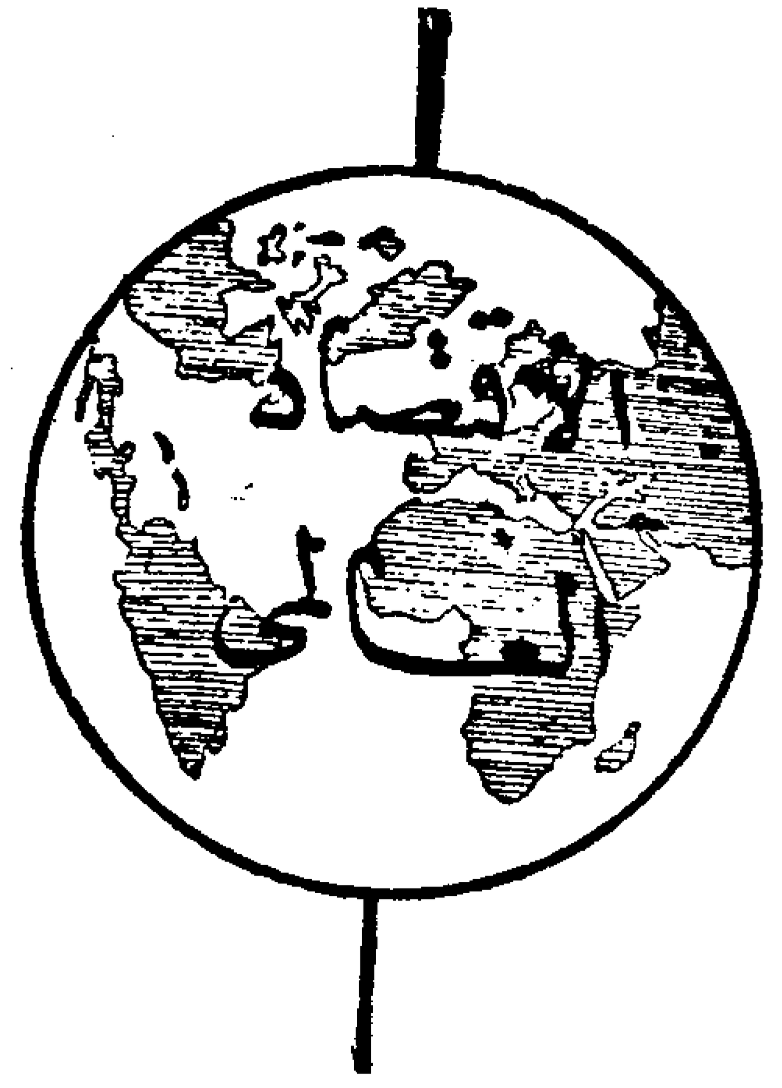
وهو نشيط موفور النشاط اذا رأيته لم تحسب أنه يضرب فى العقد السابع من عمره الذى أرجو أن يكون حافلا بالنافع من انتاجه الادارى والمالى على السواء .

وأنه ليجد من وقته مايتسع لغير قليل من النشاط الاجتماعى وان مال الى بعض الاعتكاف فهو عضو فى كثير من المنتديات الاجتماعية والرياضية، وهو عضو فى نادى محمد على ونادى هليوبولس .

هو مثل طيب للرجل النافع الطيب

حسن الحطيم

برنامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة



فى هذه الايام التى تصل فيها المعركة الانتخابية الى ذروتها اذ يعطى الناخبون الامريكيون أصواتهم فى ٤ نوفمبر ، يبدو لنا أن نستعرض برامج الحزبين المتنافسين : الحزب الديمقراطى الذى ظل فى الحكم ٢٠ عاما ، والحزب الجمهورى الخصم اللدود الذى اشتد أمله فى النصر هذا العام معتمدا على شخصية بطل حربى مثل دوايت ايزنهاور ، ومكيلا الهجمات الشديدة للاداة الديمقراطية التى أصابها بعض العطب الذى ينتاب الادارات التى يتوطد مركزها زمنا طويلا دون رقابة قوية تكبح جماحها عند اللزوم . ويبدو أن ذلك هو السبب الرئيسى لاختيار ادلاى ستيفنسون كمرشح الديمقراطيين ، اذ أنه اشتهر بالتطهير الناجح الذى قام به عندما انتخب محافظا لولاية الينوى ، خلفا للمحافظ الجمهورى والادارة الجمهورية الفاسدة السابقة .

يجد القارىء لبرنامجي الحزبين المتنافسين تماثلا كبيرا فيما يجب تحقيقه من خدمات عامة للشعب ولكن طريقة التنفيذ تختلف من حزب الى آخر . فبالنسبة **للديمقراطيين يميلون** الى سيطرة الحكومة الفيدرالية بواشنجطن على كثير من المشروعات العامة والى الحد من سلطة كل ولاية من الولايات والحكومات المحلية بشكل كبير . بينما نجد الجمهوريين يؤكدون ضرورة ترك معظم هذه الخدمات والمشروعات الى الولايات نفسها . ولذلك يعد الجمهوريون بأن يعملوا على اعادة السلطات التى تولتها الحكومة الفيديرالية فى ظل الادارة الديمقراطية الى الحكومات المحلية .

ومن ناحية أخرى يؤمن **الحزب الديمقراطى** بتدخل الحكومة فى ميادين الانتاج لحماية مصالح المستهلكين والعمال ضد الرأسماليين أصحاب الاعمال ، بينما يؤمن الجمهوريون — وينظر اليهم الشعب على أنهم حزب أصحاب الاعمال — بالحرية الاقتصادية وبأن الحكومة ضررها أكثر كثيرا من نفعها فى ميدان الاقتصاد وأن عملها يقتصر على تسهيل سير الحرية **الاقتصادية** ، وبذا يعمل كل شخص **بحرية على** زيادة الانتاج الى أقصى حد ممكن وبذلك يمكن الحد من التضخم **بأجدى الوسائل** ، ويتهم الحزب **الجمهورى** الديمقراطيين بمحاولة تحويل الولايات المتحدة الى دولة اشتراكية تسيطر فيها الحكومة على الحريات الاساسية .

أما بالنسبة الى العمال وشئون العمل هناك فان الحزب الديمقراطى يتعهد صراحة بالمحافظة فى جميع الاوقات على أعلى مستوى [illegible]ظف وعدم السماح مرة ثانية بعودة البطالة الشاملة التى سادت أيام الكساد الكبير . أما الجمهوريون فيؤمنون بأن حصول المستخدمين والعمال على دخل منتظم وكاف بالاشتراك مع الانتاج المستمر للسلع والخدمات فى ظل الحرية الاقتصادية من ضروريات الاقتصاد القومى السليم . ويبدو **الخلاف بين الحزبين على أشده عندما** يدور الخلاف على قانون تافت هارتلى **لعلاقات العمال مع أرباب العمل ، وكذلك لنقابات العمال وحق العمال** فى الاضراب . ومما يجدر بالذكر أن الديمقراطيين كانوا قد أصدروا قانون واجز الذى بمقتضاه منح العمال حريات كبيرة فى تنظيم نقاباتهم وفى المساواة الجماعية وتكوين النقابات . وقد نجح الجمهوريون فى اصدار قانون تافت هارتلى الذى كان خطوة الى الوراء فى القوانين العمالية بأن فرض كثيرا من القيود على العمال بدعوى أن قانون واجز أعطاهم كثيرا من الحريات مما ضاع معه التوازن بين العمال وأرباب العمل. ويعد الديمقراطيون بالغاء هذا القانون واحلال قانون اصلح بدلا منه ، بينما أن الجمهوريين وعلى رأسهم عضو الشيوخ تافت يقولون بأن القانون قد أثبت صلاحيته وأن ليس هناك ما يدعو الى الغائه ويحبذون تعديله اذا ما تطلبت الظروف ذلك بما يسمح بمزيد من الحماية لحقوق العمال وأصحاب العمل والمستهلكين . وبالاضافة الى ذلك يتعهد الديمقراطيون بالاستمرار فى جهودهم لضمان حد أدنى للاجور وساعات العمل يتمشى مع التقدم الحالى .

الزراعة

كان المزارعون طوال السنوات العشرين السابقة يعطون أصواتهم للديمقراطيين دائما . اذ أنهم تمتعوا فى ظل الادارة الديمقراطية وخاصة فى السنوات الاخيرة برخاء لم ينعموا به قبلا . ويفخر الديمقراطيون بأن سياستهم انقذت الزراعة الامريكية من عواقب الاوبئة والجفاف والفيضانات والاهمال الذى كان عنوان السنوات الاثنى عشرة التى تولى فيها الجمهوريون دفة الحكم بحيث ارتفع الدخل الزراعى الصافى من أقل من ٢ مليون دولار الى نحو ١٥ مليونا . ويتعهد الديمقراطيون بالاستمرار فى برامجهم التى حققت ذلك ، من حيث دعم أسعار السلع الزراعية الاساسية بما لا يقل عن ٩٠٪ من سعر التعادل ،كما يتعهدون بمد دعم الاسعار الى السلع الاخرى القابلة للتخزين ، وكذلك الى منتجى السلع القابلة للتلف وهى التى تمثل نحو ثلاثة أرباع الدخل الزراعى ، وبالاستمرار فى ضمان عائد للمزارع لايقل عن العائد الذى يتحقق فى مرافق الاقتصاد الاخرى وفى بذل الجهود لتيسير الائتمان الزراعى والتأمين على المحصولات وفى جعل

الكهرباء فى متناول جميع المساكن الزراعية ومد شبكة التليفون الى جميع انحاء الريف .

أما الجمهوريون فلم يستطيعوا اغفال الاهمية الزراعية للولايات فى المعركة وهى التى كفلت النصر للديمقراطيين طوال السنوات العشرين السابقة ، ولذلك لم يطبقوا مبادئهم الرئيسية على الزراعة . ففى خطبه انتخابية قال ايزنهاور بأن السياسات التى حققت الرخاء للمزارعين لم تكن من وضع الديمقراطيين وحدهم ، بل اشترك معهم الجمهوريون فى ذلك ، وعلى ذلك يمكن للجمهوريين الفخر بما تحقق فى ذلك الميدان على قدم المساواة مع الديمقراطيين . واذ يقول ايزنهاور ذلك انما يحاول تغطية ما قام به الجمهوريون لتعطيل كثير من مشروعات الحكومة الديمقراطية فى هذا السبيل . وعلى العموم فان برنامجا الجمهوريين والديمقراطيين يتشابهان من حيث دعم أسعار المنتجات الزراعية والائتمان الزراعى والتأمين الاختيارى على المحاصيل مع الفارق بتأكيد ضرورة ترك ادارة معظم هذه البرامج الى الولايات والادارات المحلية ما أمكن ذلك .

الضرائب

ارتفع عبء الضرائب على الشعب الامريكى فى السنوات الاخيرة كثيرا ، ويدعى الجمهوريون بأن تخفيض الضرائب سيكون من أول ما سيعملونه اذا ما تولوا الحكم ، بينما يجيب الديمقراطيون بأنهم سيتمسكون بالسياسات التى تتمشى مع أصول المالية العامة والتقدم الاقتصادى وسيعملون على خفض الضرائب وخاصة على ذوى الدخل الصغير بمجرد أن تسمح بذلك مستلزمات التسليح ولكنهم لن يحاولوا تعريض سلامة الدولة للخطر بدعوة هوجاء لخفض الضرائب ضاحدين التصريحات غير المسئولة التى انما تعنى امكان تحقيق الدفاع الاهلى دون دفع تكاليفه . ويرمى برنامجهم الى سد الثغرات التى ادخلها الجمهوريون على الضرائب المختلفة والتى مكنت كثيرا من الاغنياء من التهرب من دفع مبالغ كبيرة ، أما الجمهوريون فيرمى برنامجهم الى الحد من نشاط الحكومة داخل أضيق حدود ممكنة وخفض الضرائب عموما بازالة الاسراف والاهمال حتى يعود التوازن الى الميزانية ، ويمكن خفض الضرائب عموما ، ويرمى برنامجهم الى اعطاء الولايات والبلديات حريه مالية أكبر حتى يقل ازدواج الضرائب .

السياسات النقدية والتجارية

بينما لا يتضمن برنامج الحزب الديمقراطى اشاره كبيرة الى ادارة السياسة النقدية ، وهى التى كانت موضع خلاف كبير وضغط من وزارة المالية على البنك المركزى ، نجد الحزب الجمهورى ينص على ضرورة وضع نظام النقد والائتمان دون ضغط من جانب وزارة المالية أو البيت الابيض « لاغراض سياسية » .

ويرمى برنامج الجمهوريين الى اعادة الاقتصاد القومى الى الاستقرار الصحيح وكذلك الى اعادة الاستقرار الى الاقتصاد العالمى ، بما يسمح بعودة قابلية التحويل على أساس الذهب ، ولا يتضمن برنامجهم شرحا لكيفية الوصول الى ذلك ، كما لا يشيرون الى سياسة تجارية معينة. ومن المعروف أن الجمهوريين كانوا دائما من أعداء خفض الضرائب الامريكية . أما الديمقراطيون فيعارضون بكل قوة القيود التى تضعف التبادل التجارى العالمى ، وينادون بأن رخاء الاقتصاد الامريكى يتطلب مزيدا من الاسواق لتصريف صادراته من المواد المصنوعة والزراعية كما يحتاج الى مزيد من واردات المواد الاولية العامة ، وبذلك يمكن الدول المختلفة الاخرى اكتساب طريقهم الى الاستقرار الاقتصادى كبير اعتماد على المساعدات الامريكية.

وفى الميادين الاخرى يكاد البرنامجين أن يكونا متحدين فى الدعوة الى زيادة التأمين ضد الشيخوخة وضد البطالة وفى نشر التعليم وايجاد جميع الفرص للاطفال الامريكيين بغض النظر عن اللون ، الاصل ، الوضع الاقتصادى .

ويبدو أن الجمهوريين يعرفون ضعف قضيتهم أمام الجماهير العاملة من الوجهة الاقتصادية ولذلك فان مرشحهم ايزنهاور يحاول دائما الاستفادة من شهرته كبطل حربى ، ويحاول فى جميع خطبه أن يركز محور حملاته على شيئين هما الفساد فى الحكومة الحالية من رشوة ومحسوبيات ، ثم الحرب الكورية التى ينادى بأن الادارة الديمقراطية زجت بالولايات المتحدة فيها دون مبرر ودون أن تعمل على انهائها ، مستغلا فى ذلك عواطف الجماهير تجاه آلاف الارواح التى فقدت فى تلك البلاد النائية قائلا بوجوب احلال الكوريين محل الجنود الامريكيين . وفى هذا الخصوص أيضا يبدو أن ايزنهاور يحاول نسيان أن الجمهوريين فى الكونجرس قد أيدوا عمل ترومان فى الحرب الكورية وأن من الصعب من الوجهة العسكرية فتح فجوة عميقة لسحب الجنود الامريكيين دون أن يكون هناك من يحل محلهم من الجنود الكوريين المدربين . ولما كان الديمقراطيون يعلمون مدى تأثير هذا الكلام على الجماهير ، فانهم يحاولون دائما توجيه نظر الشعب الى الامور الاقتصادية والى الرخاء الذى تمتع به الشعب فى ظل ادارتهم الطويلة محذرين العامل والزارع من أن تولى الحزب الجمهورى انما يعنى نهاية جميع هذا الرخاء وحلول الكساد « الجمهورى » والبطالة الشاملة مرة أخرى فى الولايات المتحدة والعالم من ورائها .

وقد يكون جديرا بالذكر هنا اتفاق الحزبين على الاستمرار فى مساعدة اسرائيل وتوطيد مركزها ، وبذل الجهود لاقرار السلام بينها وبين الدول العربية . وبينما يقتصر برنامج الحزب الجمهورى على ذكر عزمهم على التعاون مع شعوب الشرق الاوسط على حفظ الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للمنطقة ، يعد البرنامج الديمقراطى بمساعدة الدول العربية على النهوض بمواردها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها وتعضيد مشروعاتها الاغاثية واسكان المهاجرين . كما يتعهد البرنامج بالاستمرار فى برنامج النقطة الرابعة وتشجيع استخدام الخبرة ورأس المال الامريكيين فى مساعدة شعوب الدول المتخلفة اقتصاديا حتى يتيسر خلق عالم يسوده السلام .

يتميـــز كل علم من العلوم بمجموعة من اعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيـوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الافذاذ ممن سنتولى فى هذا الباب عرض موجز عن حياتهـــم مع الاشـارة الى ابحاثهم ونظرياتهم .

توماس مالثوس

١٧٦٦ — ١٨٣٤

مولده ونشأته :

ولد توماس روبرت مالثوس فى ضيعة أبيه المسماه « روو كرى » التابعة لقرية «سيرى» بانجلترا .. فى عام ١٧٦٦ وكان والـــده من عائلة عريقة الاصل ، وكان ميالا بطبيعته الى دراسة الفلسفة والتعمق فى دراستها ..... وكان صديقا حميما لجماعة الفلاسفة المعاصرين له وخاصة الفيلسوفين العظيمين « هيــوم » و « جان جاك روسو » ..

وكان توماس أصغر اخوته ورغـم ذلك لم يرسله الى احدى المدارس العامة ليتلقى فيها العلم ، بل لقنه العلم والفلسفة على ايـــد أساتذة من ذوى العلم والمعرفة كانوا يذهبون اليه فى اوقات خاصة .. !

ولم تقتصر دراسة مالثوس على ماكان يلقنه له هؤلاء الاساتذة وفطاحل الفلسفة ، بل قصد الى الكنيسة وراح يدرس فيهـا الكثير من علومها وتاريخها .. حتى اصبح فى زمن يسير على قدر كبير من الثقافة والمعرفة ..

وفى عام ١٧٨٤ أرسله والده الى جامعـة « كمبردج » حتى يتمكن من اتمام دراســته وتعليمه ، فكان فى هذه الجامعة مثال الجـد والنشاط خلال فترة دراسته الجامعيـــة ، وكان دائما فى طليعة المتفوقين .. وفى عـــام ١٧٩٧ أختير عضوا فى الكلية التى يدرس بها فى هذه الجامعة ..

وبدأ مالثوس نشاطه الاقتصادى المعروف فى عام ١٧٩٨ حيث نشر فصلا كاملا عن موضوع تكاثر السكان ومدى تأثيره على حالة المجتمع فى المستقبل ..

وقد تطرق مالثوس فى بحثه هذا الى الشهوة الجنسية والحاجة الى الطعام .. وما يلاحظ عن زيادة عدد السكان كلما أزدادت مقومات الحيـــاة ..

ولعل مالثوس قد استمد مقاله الثورى هذا من مناقشاته المتعددة مع والده عن احـــوال المجتمع واكتمال نموه وصلاحيته .. ولما كان والده يتشبع بآراء العلامتين الاقتصاديين .. « جودوين » و « كوندورست » فى نظـرية السكان ، وهى على خلاف مايعتقد مالثوس الصغير ، فقد كان فى نقاش دائم وجـــدال متواصل مع ابنــه الذى لم يلبث ان ضرب بآراء والده واصحابه عرض الحائط ، ورأى ان تحقيق سعادة المجتمع أنما يعوقها دائمـا البؤس والشقاء الذى ينجم عن رغبة السكان فى التناسل والتزايد بسرعة فائقة أسرع بكثير من سرعة تزايد وسائل العيش ، وفى هـــذا الخطر كل الخطر على كيان البشرية جمعاء .. وما أن بدأ والده يقتنع بنظرية ابنه وعرف أنه قد يكون على جانب كبير من الحق ، فقد طلب منه أن يضع آرائه هذه فى كتاب صغير وساعده والده على نشر هذا الكتاب المخطوط ... وبذلك اتاح لمقال ابنــه الاول ان يرى النـــور .. !

ولقد أثار هذا الكتاب ضجة كبـــرى ، ومجادلات عديدة بين مالثوس ووالده وأتباعه الذين تحمسوا لمذهب تقدم الانسان كما وضعه « كندورست » وغيره من المفكرين الفرنسيين واتباعهم من الاقتصاديين الانجليز ..

وكى يستكمل مالثوس بحثه هذا الذى بداه فى عام ١٧٩٨ رحل عن انجلترا ، واخذ يطوف أنحاء العالم وزار كثيرا من الاقطار والبلدان ما عدا فرنسا نظرا للحـرب الضروس التى كانت قائمة بينها وبين انجلترا فى تلك الآونة

وفى عام ١٨٠٣ عاد ثانية الى انجلترا بعد رحلة طويلة دامت ثلاث سنوات كاملة درس خلالها الكثير من المسائل الهامة التى كانت مدار بحثه طوال هذه الفترة .. وفى نفس العام نشر تحت اسمه وبامضائه فى هذه المرة الطبعة الثانية لكتابه الاول بعد ان اضاف اليه الكثير من الصفحات ونقحه تنقيحا هائلا وأضاف اليه الكثير من النظريات الحديثة والنتـائج الخطيرة التى توصل اليها اثناء رحلاته الاخيرة حـول العـالم ..

وترجمته « نظرة حول مؤثرات نظـــرية السكان فى ماضيها وحاضرها على ســـعادة الانسان أو مقدمة فى مبادىء السكان »

وفى عام ١٨٠٥ أعلن زواجه .. وبعد ذلك بعامين فقط عين استاذا لعلم التاريخ الحديث والاقتصاد السياسى فى الكلية التى أنشأتهـا شركة الهند الشرقية فى بلدة « هيليبرى » فى مقاطعة « هيرتفوردشير » وبقى مالثوس فى منصبه هذا حتى وفاته فى عام ١٨٣٤

حياته ... ومؤلفاته :

يعتبر مالثوس من مؤسسى المذهب الكلاسيكى وواحد من الذين قدموا الينا العناصر الهامة التى يتكون منها الاقتصاد الكلاسيكى بالشرح والتحليل .. وقد اكسبته آراؤه ونظرياته فى هذه الموضوعات شهرة واسعة النطاق .... وترجع قيمة مالثوس كعالم من أعلام الاقتصاد الى انتقاده للكلاسيكيين وتمرده عليهم ...

ولعل فى ذلك بعض التناقض .. اذ أننـا أوضحنا أنه يعتبر أحد مؤسـى المـــذهب الكلاسيكى ، ولكنه فى الواقع بعد أن انقـاد الى الكلاسيكيين فى مستهل حياته ، وصـار تابعا لهم فى مذهبهم سرعان ما تغيرت آراءه ، وتبدلت نتيجة ابحاثه التى قام بها وللنتائج الخطيرة التى وقف عليها ...

ولقد بدأ مالثـــوس فى انتقاد جماعـــة الاقتصاديين الكلاسيك بمجرد اعلانه الفصـل الاول عن نظرية السكان فى عام ١٧٩٨ واشتهر مالثوس فى موضوعى « الريع والسكان » .. ما هى الا رد فعل شـديد للبيئة التى شـب فيها وترعرع .. ! فوالده « دانيال مالثوس » كان أحد سراة الريف المهذبين الذين استهوتهم الحياة الفكرية ، وأحد الذين يؤمنون بفكرة « الاعتقادات الحرة » ايمانا بالغا

ولقد كان مالثوس كوالده صديقا حميمـا « لدافيد هيوم » كما تعرف على « روســو » عن طريق « هيوم » كما تتلمذ كذلك على يد « جودوين » وتأثر بفلسفته تأثيرا مباشرا ، وقاسمه اعتقاده بكمال الجنس البشرى وبامكان الوصول الى عصر يسود فيه حكم العقـــل والحكمة حيث ينعم فيه الجميع بالســـعادة والسرور ..

وقد نشر مالثوس مؤلفات كثيرة فى علـم الاقتصاد السياسى كانت لها اهميتها الكبرى وكان أهمها هو :

١ — نظرية السكان طبعة اولى عام ١٧٩٨

٢ — نظرية السكان طبعة ثانية عام ١٨٠٣

٣ — مبادىء الاقتصاد السياسى عام ١٨٢٠

٤ — سلسلة من الابحاث القصيرة عن قوانين الغلة ١٨١٤ — ١٨١٥

٥ — الريع ١٨١٥

٦ — القانون الفقير ١٨١٧

٧ — تعاريف فى الاقتصاد السياسى ١٨٢٧

مالتوس ونظرية السكان

كانت أهم النظريات التى بحثها مالتـوس هى نظرية السكان التى أعلنها فى عام ١٧٩٨ ولاول مرة فى تاريخ الاقتصاد السياسى تنشر مثل هذه النظرية لتثير ضجة كبيرة بين علماء الاقتصاد المعاصرين له ، ولتكون مثار بحثهم وجدالهم ..

يزعم مالثوس فى نظريته هذه أن السكان يتزايدون على حسب متوالية هندسية ١ و٢ و٨ و ١٦ و ٣٢ و ٦٤ و ١٢٨ و ٢٥٦ وهكذا فى فترات متتابعة كل منها خمسـة وعشرون عاما .. بينمـا يرى مالتوس أن موارد العيش اللازمة لغذاء سكان العالم لاتتزايد الا على حسب متوالية حسابية فقط ١ و ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ فى نفس الفترات الزمنية السابق ذكرها ..

ومن هاتين المعادلتين يتبين لنا أن عـــدد السكان يتضـاعف كل خمس وعشرين عاما بينمـا لاتزداد المواد الغذائية بنفس هــذه النسبة ومعنى ذلك أن التــوازن بين موارد المعيشة وسكان العالم لابد وأن يختـــل ؛ فسيأتى اليوم — ان عاجلا أو آجلا — الذى لايجد فيه نسبة كبيرة من السـكان قـوت يومهم

واستنتج مالثوس من نظريته هذه أنه فى مدة قرنين من الزمان لابد وأن يصير عـدد السكان بالقياس الى كمية المواد الغذائيـــة كنسبة ٢٥٦ : ٩ وفى مدة ثلاثة قرون تزاد فتصبح ٤٠٩٦ : ١٣

ويرى مالثوس علاجا لهذه المشكلة أن نعمل على اقلال النسل ولاسيما هؤلاء متوسطى الحال فينا ، فهو يطلب اليهم ضرورة العمل علـى تقليل النسل بقدر الامكان والارتفاع بمستوى معيشتهم اذ يقول « لاتتزوج قبل أن تـكون قادرا على تحمل الاعباء المالية لعائلتك المنتظرة . ثم هو يشير بعد ذلك الى أخطاء وذنوب هؤلاء الذين يدفعون الى الحيـاة بأطفالهم دون أن يعملوا فى حســابهم على أن يتمتع أولادهم بمستوى رفيع من المعيشة حتى تكون لهـــم مكانة مرموقة فى المجتمع ..

ولمالثوس نداء خاص لقارئاته من النساء فهو يطلب اليهن ألا يعجلن من الزواج فى سن مبكرة وأن يتريثن وينتظرن حتى ســن السابعة والعشرين أو الثامنة والعشرين على الاقل ..

... ولم يعد مالثوس يؤكد أهمية التزايد الهندسى واعتمد فى البرهنة على صحة نظريته على الامثلة التاريخية ولخص القانون الذى يحكم عدد السكان فى ثلاثة أمور هى :

١ — أن عدد السكان محـــدود بمقومات المعيشة الممكن الحصول عليها ..

٢ — يزداد عدد السكان بازدياد المنتج من مواد المعيشة ، اللهم الا اذا وجدت عوامـل قوية تمنع هذه الزيادة .

٣ ـ تنحصر هذه العوامل فى العفة الجنسيه والرذيلة والبؤس ..

ولم يعترف مالثوس باعانة الفقراء لانه يقول انهم هم الذين جروا البؤس والشقاء على أنفسهم ..

ولاشك أن تقدم الانسان الاقتصادى بعد عهد مالثوس فيه مايكفى للقضاء على افتراضاته الثلاثة وعلى تحليله لكل منها .. فازدياد معرفة الناس بموانع الحمل خففت دون شك من زيادة السكان التى كانت تدور بخلده . وثمة شىء آخر ان استغلال الاراضى البكر بالعالم الجديد وتقدم طرق الزراعة العلميه ، جعلت بالامكان زيادة المنتج من المواد الغذائية بحيث أصبح فى المستطاع سد الحاجات المختلفه لاكبر عدد من الناس . وهكذا لم تحقق الحوادث قانون تناقص الغلة الذى افترضه مالثوس بزيادة السكان ، وأصبحت صحة هذا القانون فى الاقتصاد الحديث مقصورة على حالة الاستقرار النظرية .. على أن أهميته أصبحت لاتعدو أن تكون مجرد وصف للدور الذى تلعبه الطبيعة فى الانتاج . . . وباختفاء هذا الاساس التحليلى لنظرية مالثوس فى السكان، وللنتائج الديناميكية لنظرية ريكاردو فى الريع التفاضلى ، انهارت النظريتان ، وانهار معهما مابنى عليهما من آراء خاصة بالارباح، والاجور .. !

ولعل انتقادات مالثوس للاقتصاد الكلاسيكى تنحصر فى انتقاده لظاهرة الادخار التى عالجها كل من سميث وريكاردو ..

وأثار انتقاد مالثوس لها الكثير من المناقشات الفنية ، وهو يعتقد انه من الخطأ الكبير أن ينظر الى الرغبة فى الادخار وكأنهما شيئا من طبيعة واحدة ..!

فمالثوس اذن وان كان على اتفاق مع الاقتصاديين الكلاسيك فى الكثير من نظرياتهم الا أنه فى الوقت نفسه يعتبر أول من لفت النظر الى التناقض والتنافر المنطوى عليه الاقتصاد الكلاسيكى .

وهو أول من أشار الى أن حدوث الازمات الاقتصادية ماهو الا نتيجة للاسباب الدفينة فى نظام المشروعات الرأسمالية الحرة ..

ولقد ذهب الى أبعد من ذلك المدى الذى توصل اليه ريكاردو فى بيان تنافر مصالح العمال الرأسماليين ، فهو يقول بأنه من المهم أن تلاحظ انه مهما زادت المقدرة الاستهلاكية لطبقة العمال ، فلن تكفى وحدها كحافز لتوظيف رؤوس الاموال ... وتحوى هذه العبارة بذور السخط وعدم الرضا عن النظام الرأسمالى الخاص كنظام اقتصادى عام ..

وكان مالثوس كذلك أول من نشر نظريات قصور الاستهلاك عن الانتاج ، فهو وان كان راضيا عن نظام الصناعة الرأسمالية ، الا أنه غير راض عن أثرها الثورى ازاء سادة عهد الاقطاعيات ، فهو يرحب بمقدرتها على زيادة الانتاج ولكنه يود لو انها أفسحت مجالا لفئة السادة المتعطلين الذين اعتادوا الاسراف والتبذير والاحتفاظ بعدد غفير من الخدم والحشم الذين يستهلكون ولاينتجون . . . ولكنه لم يفت عليه أن هذه القوة الشرائية أو بعبارة أخرى ذلك الجزء من الدخل الذى لايريد أن يوجه نحو المشروعات الانتاجية يمكن أن يتحول الى أيدى الحكومة عن طريق الاستدانة أو القروض للاستفادة منها فى المشروعات الانتاجية .

ولولا هذا الرأى الاخير لمالثوس لما أمكن أن نعده فى صحبة المصلحين الاجتماعيين وأحد أعلام الاقتصاد اذ انه من العبث أن تنسب مثل هذه الصفة لمن يرى أن خلاص المجتمع يتوقف على السماح بوجود طبقة كبيرة من الارستقراطيين التى تعيش عالة على الطبقات المنتجة ، فهو فى هذا رجعى من الناحية الاجتماعيه وان كان من الوجهة الاقتصادية لم ير مناصا من الترحيب بالصناعة الرأسمالية الجديدة ذات الكفاية الانتاجية العظيمة ..

أما عن نظرية السكان، فهى وان كانت تحمل بين طياتها الكثير من المبالغة والتشاؤم ، وان كانت كذلك من العسير أن تنطبق على معظم بلدان العالم فى العصر الحديث لما توصل اليه الانسان من وسائل الكشف الحديث والاختراع الا أنها تستطيع أن تجد من بعض البلدان كمصر وبعض بلاد الشرق الاوسط مجالا للترتيع بين سكانها .. !!

فحذار اذن من أن تنطبق علينا هذه النظرية فهاهو مالثوس قد أوضح لنا طريق العلاج الصحيح .. !!

ولكن هل من مجيب .. ؟ !!

جورج يعقوب

بيان الملكية الصناعية

عن شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للافراد

متاجر	٧٤٠
مصانع	٥٠

محال مملوكة للشركات

متاجر	١٩٢
مصانع	٣٥

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	٨٠٠	٤٠٤
رسوم تدوين	٤٠٠	٢٦٦
رسوم مستخرجات	٢٠٠	٢٨
مجموع الرسوم	٤٠٠	٦٩٩

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية)

شركات تضامن	مليم	جنيه
تجارية	٥٠٠	٢٠٥ر٣٤٨
صناعية	ـ	٥٥ر٦١٠
شركات توصية بسيطة		
تجارية	١١٢	٩١ر٦١٠
صناعية	ـ	٤٠٠
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ
شركات مساهمة		
تجارية	ـ	٧٥ر٠٠٠
صناعية	ـ	ـ

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها (والمقيدة فى السجل التجارى)

شركات تضامن	مليم	جنيه
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ
شركات توصية بسيطة		
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ
شركات مساهمة وما فى حكمها		
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	ـ
حالات الرهن	ـ

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	ـ	ـ
رسوم مستخرجات	ـ	ـ
المجموع	ـ	ـ

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٦٦
العلامات الاجنبية المودعة	٨١
العلامات المحلية المسجلة	٢٠
العلامات الاجنبية المسجلة	٨٧

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ـ	٣٦٠
رسوم تجديد مدة الحماية	ـ	٧٨
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٨٢٠	٢١١
المجموع	٨٢٠	٦٤٩

بيان خاص بالعلامات الدولية

١ ـ العلامات المحلية التى سجلت دوليا ـ

٢ ـ العلامات الواردة من المكتب الدولى :

ا ـ العلامات المسجلة دوليا	٥٨٣
ب ـ حالات الرفض	ـ

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٢٥
البراءات الاضافية	ـ

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	٣
البراءات الاضافية	ـ

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ـ	١٢٥
رسوم سنوية	٥٠٠	٦
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	ـ	٨
المجموع	٥٠٠	١٣٩

بيان خاص بطلبات تحصيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	ـ
نماذج	٢
رسوم	ـ
نماذج	ـ

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بمافى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	ـ	٥
رسوم تجديد الحماية	ـ	ـ
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٥٠	ـ
المجموع	٥٥٠	٥

بيان خاص بالرسوم والنماذج الدولية

١ ـ طلبات الرسوم والنماذج المحلية التى أودعت دوليا	ـ
٢ ـ طلبات الرسوم والنماذج الواردة من المكتب الدولى	٩١

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١
طلبات قبلت	ـ
طلبات رفضت	ـ
طلبات تحت الفحص	٨

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
	ـ	٥

نحو مشروع السنوات الخمس الثاني

من الحقائق المسلم بها ، ان مصر بلاد متخلفة اقتصاديا • وهذا يعني أمرين :

أولا : ان الاقتصاد المصري مازال يغلب عليه الطابع البدائي ، ولم يساير التطور الصناعي العلمي الحديث •

ثانيا : ان الكثير من موارد الثروة الاقتصادية في مصر لم تستغل بعد

فاذا اضفنا الى ذلك الازمة الاقتصادية التي تهدد البلاد والتي بدت بوادرها في صورة انخفاض القوة الشرائية العامة للشعب ، لوجدنا اننا بحاجة فعلا الى وضع الخطط المدروسة لتنمية ثروة البلاد الاقتصادية وزيادة الدخل الاهلي •

واني أرى هنا ، ان تسارع البلاد بوضع مشروع ثان للسنوات الخمس نتلافى فيه عيوب المشروع الاول ، **وان تكون له ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة** ، وان يكون قاصرا على النقط الاربع التالية فقط :

أولا : زيادة مساحة الاراضي الزراعية : تبلغ مساحة الاراضي المزروعة الآن ستة ملايين من الافدنة ويمكن زيادة هذا العدد الى حوالي عشرة مليون فدان (وهذا غير مشاريع استغلال الصحاري التي أرى ارجائها للمشروع الثالث) • وهذا يتطلب :

ا ــ التوسيع في نظام الري ، بانشاء السدود والخزانات لحجز أكبر كمية ممكنة من حياة النيل •

ب ــ استصلاح الاراضي البور وتجفيف البحيرات في شمال الدلتا

جـ ــ ادخال اصلاحات جوهرية في نظام الملكية •

فمن المعروف ان ملكية الاراضي الزراعية في مصر تتركز في ايدي عدد قليل جدا من الملاك • يؤيد ذلك الاحصائيات : اذ ان ١/٢ ٪ من الملاك (اى ١١٫٩١٦ شخص) يمتلكون ٣٧ ٪ من مساحة الاراضي المزروعة (٢٫١٩٤٫٠٧٥ فدان) ٢٢ ٪ (٥٨٦٫٥٢٣ شخص) يمتلكون ٢٠ ٪ (١٫٢١٩٫٨٦٩ فدان) ، ٧٢ ٪ من الملاك (١٫٩٢٠٫٦٤١ شخص) يمتلكون ١٣ ٪ (٧٨٥٫٣٧٢ فدان)

اى ان ثلاث ارباع الزراع في مصر يبلغ متوسط ملكيتهم ٤ ٪ من الفدان •• أما الملكيات المتوسطة فهي ضئيلة نسبيا : اذ ان ٥ ٪ (١٤٣٫٢٧٣ شخصا) يمتلكون ٣٠ ٪ (١٫٧٨٠٫٤٤٠ فدان)

فكأن التطرف في عدم المساواة هو الميزة الظاهرة في ملكية الارض لذا وجبت اعادة توزيع الملكية الزراعية حتى يقضي على هذا التفاوت في الثروة ويكون اساس الاقتصاد المصري اقرب الى العدالة الاجتماعية

ويجب ان يكون رائد المشروع في ملكية الاراضي الجديدة : « **الارض لمن يفلحها** » • هذا وقد سبقتنا الهند أخيرا في الاخذ بهذا المبدأ •

ولما كانت زيادة الاراضي الزراعية لن تظهر آثارها الا بعد مدة ، وفي السنوات الاخيرة للبرنامج ، لذا يجب أن يكون هدف البرنامج في السنوات الاولى زيادة الانتاج الحالي من الحاصلات الغذائية برفع غلة الفدان وزيادة الثروة الحيوانية ، **وتوجيه هذا الانتاج رئيسيا الى رفع مستوى التغذية للشعب** ومقابلة الزيادة في تعداد السكان التي تتزايد بنسبة ١٫٨ ٪ سنويا •

ثانيا : زيادة الكهربائية : وذلك بتوليد الكهرباء من خزان اسوان ومنخفض القطارة وقناطر اسيوط ، فضلا عن ان انشاء محطات القوى الكهربائية الاخرى • ويجب ان يكون معلوما ان اساس الصناعات الحديثة هو القوة الكهربائية •

ثالثا : التمهيد لانشاء الصناعات الثقيلة : وذلك باستغلال الحديد الخام من مناجم اسوان والتي ثبت انها من أغنى واوفر المناجم في العالم

رابعا : تعمير القرى المصرية : وذلك بنشر الصناعات القروية •

فمن المعروف ان عدد المشتغلين بالزراعة ومن يعولونهم من الاطفال والنساء يبلغ مالا يقل عن ٨٠ ٪ من عدد السكان وهم يعيشون في ظل ظروف اجتماعية وصحية منحطة للغاية حيث تسود بينهم الامية وتفتك بهم الامراض • واذا اضفنا الى ذلك انخفاض دخولهم كما بينا انخفاضا شديدا مما يجعل قوتهم الشرائية من المنتجات الصناعية تكاد تبلغ العدم ، استطعنا ان نقدر اهمية زيادة دخول هذه الفئة في رفع مستوى معيشة غالبية السكان ، واثرها ايضا في انعاش الصناعة المصرية على وجه الخصوص ••• لذا ، أرى ضرورة وضع برنامج لتعمير القرى المصرية وذلك بنشر الصناعات القروية • وقد كان لجهود الحكومة في ادخال الصناعات الصغرى في بعض القرى مثل ادكو ورشيد والبرادعة ان زادت دخول الاسرة ، فأصبح لها دخول مجزية ، الى حد ما ، تتراوح بين ١٠٠ ــ ٣٠٠ جنيه •

ومن الواضح ، ان مثل هذه المشاريع المحددة في الاربع نقط سالفة الذكر ، نستطيع بعد دراستها ان نقرر الهدف مقدما ، حتى يسترشد به بالاحصائيات الدقيقة • وأرى انه من الاهمية القصوى ضرورة تحديد هذا الهدف مقدما ، حتى يسترشد به منفذوا البرنامج فيما بعد ، وحتى نستطيع ان نحكم على نتائج مشروعاته عند الانتهاء من التنفيذ •

ولا يفوتنا ان نشير هنا الى ان جميع مشروعات السنوات الخمس الحديثة تتضمن قبل البدء في التنفيذ بيان الاهداف التي ترمي الى تحقيقها مبينة بالارقام الدقيقة الواضحة

ولعل مما يفيدنا لمشاريع المستقبل ان نذكر اهداف مشاريع السنوات الخمس في كل من رومانيا ، تقرير هيئة الامم المتحدة عن حالة العالم الاقتصادية في عام ٥٠ / ٥١ وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا : (راجع ص ٢ــ١٥) :

الموضوع	٥١ ـ ١٩٥٥ ١٩٥٠ = ١٠٠ رومانيا	١٩٥٣ـ٤٩ ١٩٤٨=١٠٠ تشيكوسلوفاكيا	١٩٥٤ـ٥٠ ١٩٤٩=١٠٠ هنغاريا
الدخل الاهلى	...	...	٢٢٠
الانتاج الصناعى	٢٤٤	١٩٨	٣١٠
الصناعات الثقيلة	...	٢٣١	٣٨٠
الصناعات الخفيفة	...	١٧٣	٢٤٥
الانتاج الزراعى	١٨٨	١٥٣	١٥٤
التوظف الصناعى	١٣٩	١٣٠	١٦٢
الانتاجية الصناعية	١٧٥	١٠٦	١٩٢
الاستهلاك (لكل فرد)	١٨٨	١٥٠	١٥٠

ويجب ألا يتبادر الى ذهن البعض بأن تنفيذ مثل هـــذه المشروعات المدروسة المحدودة المدى لايستطـاع تحقيقهـــا الا فى الدول التى تهيمن وتسيطر السيطرة التامة على نواحى نشاطها الاقتصادى · ففى رومانيـا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا تبلغ نسبة ماتملكه الدولة من أراض ومـــزارع جماعية كالآتى على التوالى : ١٣ ٪، ٢٢ ٪ ، ١ر١٣ ٪ فقط ·

وهناك عدة أمثلة من الديمقراطيات الكبرى ، التى تتبع نظام الاقتصـــاد الحـــر ، فقـد أقامت من البرامج المحدودة المدى ماظهرت آثاره فى أبهر الصور ·

ففى الولايات المتحدة الامريكية ، تستطيع ان تسترشد بمشروع وادى التنسى الذى بدأ تنفيذه فى عام ١٩٣٤ وانتهى العمل منه فى عام ١٩٤٤ · فان الظـــروف التى دعت اليه من فيضان غامر مخرب ، ومن اجداب وفقر تشبه الظروف التى لاتزال مصر تعانيها ·

وفى انجلترا وضع أخيرا مشروع لاعادة بناء المدن · وحددت آجاله تبعا لحالة كل مدينة وظروفها ومبلـــغ حاجتها الى اعادة الانشاء ·· كمـــا وضعت من قبل مشروع تنمية الانتاج الزراعى واسفر التنفيذ عن مضاعفة انتاج المواد الغذائية ، كما أسفر عن زيادة الاراضى الزراعية بمقدار ثلاثة ملايين من الافدنة عمـــا كانت فى ١٩٣٩ ·

أما فرنسا فالمثل واضح وحاضر فهناك حاليا مشروع مونية ويهدف المشروع الى تجديد الفروع الستة الرئيسية فى الاقتصاد الفرنسى ووسائل النقل · وبعد ماحققه البرنامج خلال الاربع سنوات الاخيرة نجاحا كبيرا · فقد جـددت صناعة الاسمنت وانشىء فرن جـديد ينتج الف طن من الاسمنت يوميا ويعد أكبر فرن من نوعه فى العالم · · وسجل انتاج الاسمنت عام ١٩٥٠ رقما قياسيا اذ بلغ سبعة ملايين من الاطنان وزاد انتاج الصلب من حوالى مليون ونصف مليون طن فى عام ١٩٤٥ الى مايربو على ٨ر٩ مليـون طن فى عام ١٩٥٠ وبلغت الزيادة عن مســـتوى عام ١٩٣٨ حوالى ٦٠ ٪ كما زاد انتاج الفحم خـلال السنوات ٤٥ ـ ١٩٥٠ بنسبة ٥٠ ٪ · كما زاد تكـــرير البترول عن عام ١٩٣٨ اكثر من ثلاث اضعاف ، وزادت القضبان الحـديدية اكثر مـــن ٤٠ ٪ عن عام ١٩٣٨ · وانتجت أحواض بناء السفن خـــلال عام ١٩٥٠ سفنـــا تبلغ حمـــولتها الاجمالية ٢ر٩ مليون طن مقـــابل ٧٩٨ر٠٠٠ طن فقط فى عام ١٩٤٥ · واصبح الاسطول التجـــارى الفرنسى الآن الرابع فى العـــالم من حيث الحمـولة · وقد زاد الرقم القيـــاسى للأنتـــاج الصـــناعى فى عـــام ١٩٣٨ واعلى بنسبة ١٢ ٪ عن الحد الاقصى الذى وصل اليه عام ١٩٢٩ وفى ١٩٥٠ بنسبة ٦٠ ٪ عن مستوى عام ١٩٤٦ ، وبنسبة ٤٠ ٪ عـــن عام عندما بلغ الرواج الاقتصادى أرقاه ·

وزاد الانتاج الزراعى بنسبة ١٠ ٪ عن مستوى ماقبل الحرب ، بينما زادت الصـادرات بنسبة كبيرة وهى الآن تمثل ٩٠ ٪ من الواردات مقـــابل ٦٦ ٪ عام ١٩٣٨ ·

ويبين الجـدول التـــالى الارقام التقديرية للانتـــاج فى بعض نواحى الاقتصاد الفرنسى الهامة مع مقارنتها بالارقام الفعلية للانتاج :(راجـــع النشرة الاقتصادية للبنك الاهـــلى المصرى المجلد الرابع العدد الثالث)

وهكذا نرى ان جميع البلاد الراقية من مختلف المذاهب الاقتصادية ، لجأت الى السير فى مشروعاتها الاصـلاحية طبقا لبرامج موضوعة حتى يكـــون لسياستها فى هذا السبيل خطـــة معينة محدودة ·· وابلغ مانقوله بهذا الصدد مايردده الدكتور راشد البراوى فى كتـــابه « مشروعات السنوات الخمس) : « ··· انا أومـــن بأنه لارجاء فى نهوض وارتقاء الا عن طريق التنظيم العلمى الدقيق ، وبذا يكـون الاتجاه صوب غاية واضحة محـدودة المعالم ووفق خطط رسمت وأعـدت بغاية ودقة بعد دراسة عميقة ·· »

فليسرع ولاة الامور بدراسة هـــذه المشاريع التى قدمتها ، لتصنع منهـا « مشروع الخمس بسنوات الثانى » ··

واعتقد اعتقادا جازما ان مثل هـــذه المشاريع كفيلة بزيادة ثروة البـــلاد الانتاجية ودخلها الاهلى · فضلا عن أنها الطريق الوحيد لحل مشكلة تزايد السكان · ولا اكون مغاليا ان قلت ان تنفيذ هذه المشروعات سيثبت اننـا بحاجة فعلا الى تزايد عدد الســكان وتشجيع النسل ··

فوزى رياض فهمى
مأمور الضرائب

انتهى البحث

الموضوع	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٥	١٩٥٠ التنبؤات	١٩٥٠ النتائج	١٩٥١ التنبؤات
الفحم (بملايين الاطنان)	٥٥	٦ر٤٧	١ر٣٥	٦٥	٨ر٥٠	٥ر٥٥
الكهرباء (مليار كيلووات /ساعة)	٤ر١٤	٧ر٢٠	١ر١٩	٣٧	٣٣	٨ر٤١
سبائك الصلب (بملايين الاطنان)	٧ر٩	٢ر٦	٥ر١	١١	٨ر٩	٥ر١٢
الاسمنت بملايين الاطنان	٣ر٥	٨ر٣	٥ر١	٥ر١٣	ر٧	٥٠ر٨

القطن

عن النصف الثانى من اكتوبر

قفل ٥٢/١٠/١٣			قفل ٥٢/١٠/٢٨	
عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس « جود »				
نوفمبر	٦٩ر٩٠	ريال	٦٥ر٦٠	ريال
ينــاير	٧١ر٤٥	«	٦٨ر٣٥	«
مارس	٧٣ر٥٥	«	٧١ر٦٠	«
مــايو	٧٥ر٥٥	«	٧٢ر٦٠	«
يوليو	٧٧ر٥٥	«	٧٤ر٦٠	«
عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس « جود »				
أكتــوبر	٦١ر٩٥	ريال	ــــــ	
ديسمبر	٦٣ر٢٠	«	٥٩ر٤٠	ريال
فــبراير	٦٤ر٧٥	«	٦١ر٢٥	«
أبريــل	٦٦ر٢٥	«	٦٣ر٣٥	«
يونيو	٦٧ر٧٥	«	٦٤ر٨٥	«

استمر ضــعف سوق العقــود وتوالى هبوط الاســعار الذى ظل ملازما السوق منذ الاسبوع الثانى من اكتوبر حتى أصطدمت جميــع الاستحقاقات بالحد الادنى « بيــاع » وبلغ عقد نوفمبر ٦٢ر٦٥ ريال وعقد يناير ٦٤ر٦٠ ريال وعقد اكتــوبر ٥٥ر٢٥ ريال وعقد ديسمبر ٦٥ر٧٠ ريال .

ويعزى هــذا الهبوط المتوالى الى استمرار هبوط الاسعار ببورصــتى نيــويورك ونيو أورليانز ولتــدفق المبيعات من الداخل لاقبال المزارعين على تحديد أقطانهم لسداد ما عليهم من الامــوال الاميرية والالــتزامات الاخرى ، فضلا عن كثرة المبيعــات التى قامت بهــا البنوك والمموــلين لحساب تجار الداخل تغطية للاقطان المرهونة لديهم ــ كمــا كان لنشاط المصــدرين واقبالهم على تغطيــة مشترياتهم فى ميناء البصل أثر كبير فى هبوط الاسعار حتى وصلت الى هــذا الانخفاض الكبير فبلغ عقــد نوفمبر ٦١ر٨٠ ريال وعقد ديسمبر ٥٦ر٧٠ ريال .

وكان لنزول الاسعار الى هــذا المستوى المنخفض أن أقبلت التجارة على الشراء فارتفعت الاسعار لجميع الاستحقاقات منــذ ٢٣ الجــارى واصطدمت بالحد الاقصى « مشتر » حتى بلغ عقد نوفمبر خلال جلســة يوم ٢٨ الجارى ٦٨ر٠٠ ريال وعقد يناير ٧٠ر٨٠ ريال وعقــد ديسمبر ٦١ر٦٠ ريال .

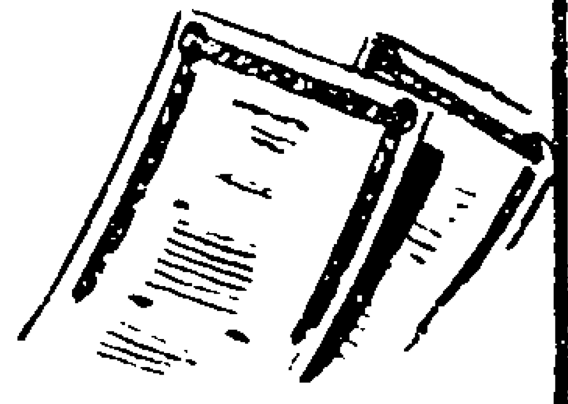
وزادت المبيعات فى ميناء البصــل حتى بلغت جملة المبيعــات يوم ٢٤ الجارى ٧٣٤٩ بالة وقــد تراجعت الاسعار فى بورصة العقود فى نهــاية الجلسة (٢٨ الجارى) فبلغ نوفمبر ٦٥ر٦٠ ريال بنزول قدره ٨٠ بنطــا عن اقفال الجلسة السابقة وســعر ديسمبر ٥٩ر٤٠ ريال بنزول قدره ٤٠ بنطا وذلك لتــدفق المبيعــات والتحديدات من الداخل .

وقد قررت الحــكومة تخفيض رسم الدمغــة على عمايات النقــل والموازنة ببورصة العقود الى النصف وكذا تخفيض الرسم الذى تحصلــه الحكومة عن عمليات البيــع والشراء الى ٢ مليم عن كل قنطار بعد أن كان ١٠ مليمات .

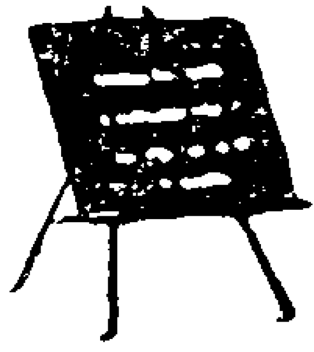
وقد بلغت فليارات شهر أكتوبر ٥٥٠٠ قنطار .

وتفيد البرقيات الواردة من الخارج أن الحكومة الامريكية قررت الغــاء الرقابة على أسعار بيع القطن . كما أن اللجنة الاستشارية الدوليــة للقطن تقــدر المعروض من القطن فى العالم فى حدود الموسم المــاضى أى ٣٤٠٠٠٠٠٠ مليــون بالة أمــا الاستهلاك العالمى فلا ينتظر أن يصل الى مستوى الموسم الماضى .

ومن المعلوم أن الحكومة المصرية تبــذل مجهودا كبيرا للعمل عــلى تشجيع تصدير الاقطان الى مختلف الاقطار ســواء التى بيننا وبينهــا اتفاقات تجارية أو التى لم تعقــد معها اتفاقات تجارية لتمكين الدول من شراء قطننا وتسوية حساباتهــا عن طريق دفــع نصــف الثمن بالاســترلينى والبــاقى بواسـطة حســابنا مع دولة بيننا وبينهــا (حساب مفتوح) بمقتضى اتفــاق دفع كما هو الحــال مع فرنسا .



الأوراق المالية



فى النصف الثانى من اكتوبر ١٩٥٢

نزلت الاسعار فى سوق الاوراق المالية خلال الاسبوعين الماضيين نزولا محسوسا ، وكان من أسباب ذلك ذيوع اشاعة خاصة بتحديد أرباح الشركات .

***

ويذكر القراء أن الرئيس اللواء محمد نجيب صرح لرجال الاقتصاد عندما اجتمع بهم فى الغرفة التجارية بأن سياسة الحكومة هى العمل على الاستقرار الاقتصادى وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع الهيئات والافراد ليزداد نشاطها الاقتصادى

لذلك ماكادت اشاعة خفض أرباح الشركات تصل الى رئاسة مجلس الوزراء حتى أسرع سيادة نائب الرئيس فأذاع بيانا نفى فيه هذه الاشاعة المغرضة ونشرت الصحف مضمونها كما أذيع فى البورصة

وقد توقفت موجة النزول الشديدة بعد هذا البيان واستردت بعض الاوراق جانبا من نزولها الا أن مظهر السوق العام لا يزال فى حاجة الى الاستقرار .

فى الشركات الزراعية

كانت أسهم الشركات الزراعية من اكثر الاوراق نزولا فى السوق المالية لا سيما أسهم شركة كوم امبو التى نقصت كثيراً عن سعرها الاسمى

وقدعقد بعض المساهمين اجتماعا وأرسلوا الى رئيس مجلس ادارة الشركة طالبين استهلاك جانب من اسهم الشركة من السوق وذلك من الاموال الاحتياطية التى تكونت من بيع الاراضى المستصلحة فى العام الماضى . ولهذه العملية فائدتان : الاولى رفع سعر هذه الاوراق فى السوق والثانية زيادة الربح الموزع للمتبقى من الاسهم .

وعلى ذكر الشركات الزراعية نقول ان بعض الاقتصاديين يرون ان تستولى الحكومة على هذه الشركات وتدفع نصف ثمن اراضيها نقدا والنصف الآخر أراضى بور وهذه الشركات ستعمل فى وقت قصير على تحويل هذه الاراضى الى اراضى زراعية صالحة ، وذلك للخبرة التى اكتسبتها فى الاستصلاح

خسارة ترام القاهرة

أعلنت شركة ترام القاهرة ان الجمعية العمومية التى عقدت فى بلجيكا قدرت خسارة الشركة فى عامها المالى ١٩٥١ – ١٩٥٢ بما قيمته ٣٢٫٢٨٠٫٢٥٠ فرنكا بلجيكيا ، لذلك فانها قررت عدم دفع قيمة الكوبون رقم ٢٧

أرباح البورصة فى شهر سبتمبر

بلغت الارباح الصافية التى وزعت من بعض الشركات المساهمة خلال شهر سبتمبر الماضى ١٥٨٫١٧٠ جنيها وبذلك تكون جملة الارباح التى وزعت من أول يناير لغاية آخر سبتمبر بما فيها فوائد القروض الحكومية ١٠٫٣١٢٫١٥٠ جنيها

***

أما تقلبات الاسعار لأهم الاوراق خلال الاسبوع الاخير فكانت كالآتى:

سندات الحكومة

تحسنت سندات **القرض الوطنى** ٣١/٤٪ الى ٩٠٤٥ مقابل ٨٩٩٥ ثم قيدت آخر الاسبوع بسعر ٩٠ جنيها بعد الكوبون نصف السنوى ، **ونزلت فلسطين** ٣٪ الى ٨٠٠٠ مقابل ٨٠٧٥

البنوك

تحسنت أسهم **بنك أثينا** فى الاسكندرية يوم الخميس الماضى الى ١٥٠٠ واقفلت يوم الجمعة فى القاهرة بسعر ١٤٥٠ مقابل ١٣٠٠ فى الاسبوع الماضى ، وتحسنت اسهم **بنك مصر** الى ١٩٢٠ مقابل ١٨٤٠ ، ونزل **العقارى** الى ١٣٤٠ مقابل ١٤٠٠ ، وتأسيس **الاراضى** الى ٣٢٠٠ مقابل ٣٥٠٠ ، وتحسن **البنك** الاعلى الى ٢٧١٠ مقابل ٢٦٧٦

شركات المياه والنقل

تحسنت تمتع **مياه القاهرة** الى ٦٤٢ مقابل ٦١٠ فى الاسبوع ، **والتأسيس** الى ٥٠٠٠ مقابل ٤٩٥٠ ، ونزلت **سكة حديد الدلتا** الى ٢٠٠ مقابل ٢٢٠

الفنادق

تحسنت **الفنادق المصرية** الى ١٢٥ مقابل ١٢٠ فى الاسبوع الماضى ، ونزلت **الفنادق الكبرى** الى ٢٠٠٠ مقابل ٢٢٠٠ ، **وفنادق قبلى** الى ٣٣٦ مقابل ٣٤٠ .

الشركات الزراعية والعقارية

تحسنت **ابو قير** الى ١٤٥ مقابل ١٣٦ فى الاسبوع الماضى ، **وكوم امبو** الى ٣٥٨ مقابل ٣٥٠ ، ونزل **تأسيسها** الى ٢٠٥٠ مقابل ٢٢٠٠ ، ونزلت **البحيرة** الى ٧٤٠ مقابل ٨٠٠ **والشركة العقارية** الى ٧٤٠ مقابل ٨٦٠ ، **والشيخ فضل** الى ٣٧٥ مقابل ٣٨٨

وتحسنت **هليوبوليس** الى ١١٣٠ مقابل ١١٠٠ ، ونزل **التأسيس** الى ١٨٩٤ مقابل ١٩٢٦ ثم تحسن ١٩٦٦ ، وتمسكت **أراضى الدلتا** بسعر ١٩٩

الشركات التجارية والصناعية

نزلت **الايسترن للتبغ** الى ١٤٤٦ مقابل ١٤٨٠ ، ونزل **شيكوريل الى ٨٠٠ مقابل** ٨٦٥

ومن الشركات الصناعية نزلت **مكابس الاسكندرية** الى ٧٨٥ مقابل ٨٤٠ ، **والزيوت** الى ٣٤٤ ثم تحسنت الى ٣٥٤ مقابل ٣٤٧

ونزلت **صباغي البيضا** الى ١٥٠٠ مقابل ١٧٠٠ ، وتحسنت **مصانع النحاس** الى ٥٤٥ مقابل ٤٧٠ ، ونزلت **المناجم** الى ١٦٥٠ مقابل ١٧١٠ ، **والملح والصودا** الى ٢٥٦ مقابل ٢٥٩ ثم تحسنت الى ٣٦٣ ، **والغزل الاهلية** الى ١٣٤٠ مقابل ١٣٢٦ ونزلت **الصناعات المعدنية** الى ٤٦٨ مقابل ٤٧٧ ، **والتقطير الى** ٩٥٠ مقابل ٩٨٠ ، وتحسنت **الاسمدة الى** ٤٣٢ مقابل ٤١٨ ، ونزلت **التغليف الاقتصادى** الى ٤٢٠ ثم تحسنت الى ٥٧٥ مقابل ٤٤٥

ونزل **أساسيها** الى ١٠٢ مقابل ١٣٤ ، وتحسنت **المالية والصناعية** الى ١٢٠٠ مقابل ١١٥٠ ونزل **تأسيس السكر** الى ٩٠٥ مقابل ٩٣٠ ثم تحسن الى ٩٤٠ ، وتحسنت **مصر للغزل والنسج** الى ١٣٥٠ مقابل ١٣٣٦ ، وتحسن **الحرير الصناعى الاسمى** الى ٦٣٥ ثم نزل الى ٦٢٠ ، **ولحامله** الى ٦٧٠ مقابل ٦٧٨

هذه أهم التقلبات خلال الاسبوع . وفيما يلى مقارنات بين اقفال آخر الاسبوع والاسبوع الاسبق على اهم الاوراق :

	اقفال ١٠/٢٤	اقفال ١٠/١٠
القرض الوطنى	٩٠٠٠ ب ك	٩٠٣٠
فلسطين ٣ ٪	٨٠٠٠	٨١٥٠
بنك أثينا	١٤٥٠	١٣٩٠
« مصر	١٩٠٠	١٩٢٦
« العقارى	١٣٤٨	١٤٩٠
« الاهلى	٢٧٠٠	٢٧٤٠
ماء مصر	٦٤٢	٦٤٠
تأسيسها	٥٠٠٠	٤٩٥٠
الفنادق المصرية	١٢٤	١٣٠
« الكبرى	٢٠٠٠	٢٢٠٠
البحيرة	٧٤٥	٨٨٠
كوم امبو	٣٥٨	٣٧٥
تأسيسها	٢١٢٦	٢٤٤٠
هليوبوليس	١١٣٠	١١٦٠
تأسيسها	١٩٥٠	٢١٠٠
دلتالاند	١٩٩	٢٠٤
ايسترن	١٤٤٦	١٥١٠
شيكوريل	٨٢٥	٨٦٥
النقل والهندسة	٥٨٥	٥ ٧٥
الزيوت	٣٥٣	٣٦٧
مصانع النحاس	٥٣٢	٥٥٣
الملح والصودا	٢٦١	٢٧٣
الغزل الاهلية	١٣٤٠	١٣٩٠
جركو.	٥٥٢	٦٠٢
الاسمدة	٤٢٣	٤٣١
تغليف اقتصادى	٥٤٠	٧١٤
أساسيها	١٠٢	١٧٠
تأسيس السكر	٩٢٥	٩٦٠
مصر للغزل	١٣٥٠	١٤٢٠
الحرير الصناعى	٦٢٦	٦٥٢
« لحامله	٦٧٨	٧٠٢
الورق	٥٣٠	٥٤٦

واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر

الخطأ أو الغش فى الجرد أو الدفاتر عموما

أ ـ وجود تلاعب فى الجرد من حيث الكميات والاسعار

وهذا السبب يبدو من الاسباب الجدية لرفض الدفاتر ، اذ انه يوحى بالغش الذى هو أسوأ مايأتيه التاجر فى دفاتره . الا ان مصلحة الضرائب يجب ان تقيم الدليل عليه ليحققه الخبير بنفسه بعد رد الممول ، واذا ماتبين ان المسألة لاتخرج عن كونها أخطاء من أى نوع كانت ، فواجب الخبير تصحيحها ليس الا .

وفى احدى القضايا وجدنا ان المأمور المختص واللجنة من ورائه قد استبعدا الدفاتر ، لان المأمور قام بجمع ماكان لدى الممول من صنف معين على ماشتراه منه خلال العام وطرح منه ماباعه فوجد ان الباقى لايطابق ماجاء بالجرد ، وعند مراجعة الخبير لهذه العملية تبين ان الباقى يطابق تماما ماجاء بالجرد ، وبذلك انهارت حجة المصلحة فى عدم الاخذ بالدفاتر .

وفى قضية أخرى طعنت المصلحة فى دفاتر ممول لانه قيد صنفا معينا فى الجرد بثمن يقل عن ثمن الشراء الذى كان أقل من سعر السوق فى ذلك الوقت ورفضت الاخذ بدفاتره لانه بذلك يكون قد كون احتياطيا سريا ، وقد ارتكنت المصلحة على آخر فاتورة لشراء هذا الصنف قبل الجرد . والمصلحة مخطئة فى ذلك ، اذ أن تقويم البضائع الموجودة وقت الجرد له طرق عديدة متشعبة وللممول الحق فى اتباع احداها مادامت معترفا بها ومادام قد سار على نفس الاساس فى كل سنواته . وعندما فحص الخبير هذا الموضوع تبين ان الممول سار فى تقدير بضاعة الجرد على أساس السعر المتوسط على مدار السنة وليس عليه فى ذلك غبار . وحتى بفرض أن الممول قد قوم هذه البضائع بأقل من سعرى السوق أو الشراء فانه كان يتعين على المصلحة أن تستفسر من الممول عن السبب فى اجراء هذا التخفيض ، فقد يكون لديه من الاسباب المقنعة مايبرر به عمله .

لهذا فلا يمكن رفض الدفاتر لهذا السبب وبمثل هذه السهولة ، بل يجب التحرى ومعرفة الدافع على ذلك .

ب ـ وجود أخطاء او غش فى الدفاتر عموما

وهذا السبب كسابقه يبدو انه من الاسباب المقبوله لرفض الدفاتر الآنه يجب التفرقه بين الخطأ والغش .

فاذا كان عيب الدفاتر هو الاخطاء وقام الممول باجراء قيود التصحيح لزم احترام الدفاتر ، اذ أن كل انسان مهما اوتى من سعة العلم ووفرة الاطلاع عرضه للخطأ الذى يتفاوت بين شخص آخر . والدفاتر عرضة دائما لأن تظهر فيها الاخطاء مهما كانت هذه الدفاتر دقيقة ومستوعبة ومهما كان نظام الضبط الداخلى الذى يتوجها كاملا ومستوعبا ، ولهذا نجد علماء المحاسبة قد أجهدوا انفسهم فى ابتكار الوسائل المختلفة التى يمكن بها اكتشاف هذه الاخطاء وطرق تصحيحها . غاية ماهنالك أن الاخطاء اذا كثرت كثرة فاحشة وأظهرت بوضوح عدم الاعتناء بامساك الدفاتر أو امساكها دون اكتراث ، أو التهاون فى امساكها ، فانه فى هذه الحالة يمكن عدم الاطمئنان الى النتائج التى تظهرها الدفاتر فى حالتها . وعلى الخبير أن يحقق أوجه طعن المصلحة وأن يصحح هذه الاخطاء فى تقريره وأن يقرر النتيجة السليمة بعد تصحيح هذه الاخطاء .

والغش الذى هو أخطر ماقد يعرض للخبير ، على أنواع مختلفة ، سبق ان شرحناها وأوضحناها فى الجزء الاول من هذا البحث . وهو يهدر كل قيمة جدية للدفاتر ويسقط كل قوة لها فى الاثبات ، ويضيع على ماسكها فائدة امساكها . ونظرا لأهمية ذلك وخطره ، فالواجب على الخبير أن يتأكد من وقوعه ، وأن يتحرى حدوثه وأن يدقق فيه ، وأن يسمع دفاع المصلحة والممول وان يمعن النظر فى أقوالهما ، فاذا اقتنع بوجود الغش ذكر ذلك مسببا فى تقريره وعمد الى تحديد أرباح الممول بالطريق الذى يروقه ، أما اذا تبين له ان العمليات التى تقرر المصلحة بأنها تحوى غشا لاتحتمل ذلك ولا تخرج عن كونها قيودا خاطئة ، فعليه اجراء التصحيح كما سبق أن قلنا .

ج ـ عدم وجود بعض العمليات التى يكون لدى مصلحة الضرائب علم بها نتيجة تحرياتها الخاصة

وهذا السبب من أسباب الرفض يمكن اعتباره متمما للسبب السابق . فاذا ماقرر مندوب المصلحة للخبير بأن هناك عمليات لم تقيد دون ان يقدم الدليل على ذلك كان كلامه هراء . اذ أنه يتعين عليه ان يقدم الدليل القاطع على صحة دعواه التى قد يترتب عليها اهدار كل حق للممول فى التمسك بدفاتره ، فاذا قام الدليل على ذلك بحث الخبير فيما اذا كان عدم القيد ناتجا عن سهو أو خطأ أم عن عمد وغش فاذا كان الاول صحح الخطأ ، واذا كان الثانى بحث فى مدى تأثيره على قيمة الدفاتر وحجيتها فى الاثبات . ويكون هذا التحقيق طبعا فى حضور الممول وبعد ابداء دفاعه وأقواله . فقد يكون المصدر الذى استقت منه المصلحة ذلك موتورا من الممول ، أو غير صادق فى أقواله وقد يكون الغش واقعا فى دفاتره هو (دفاتر ذلك المصدر) دون دفاتر الممول .

وقد لاحظنا فى احدى القضايا ان المصلحة تطعن فى دفاتر ممول يتاجر فى جلود نيئة بأنه لم يثبت فى دفاتره شراءه لكميات كبيرة من الجلد اللبانى اذ ثبت أن كل مااشتراه هو من النوع الجاموسى الكبير ، وقدمت كشفا من ممول آخر مستخرجا من دفاتره التى اعتمدت عند فرض الضريبة عليه يتضح منه أنه باع للممول موضوع هذه القضية كميات كبيرة من الجلد اللبانى . وبعد البحث ثبت ان الممول الذى اعتمدت المصلحة دفاتره هو الذى ارتكب الغش فى دفاتره دون الممول الثانى ، اذ ماباعه للممول الآخر كان من النوع الجاموسى المرتفع القيمة والذى يحقق أرباحا أكثر ، وأراد التاجر الذى انتهت معه المصلحة أن يتفادى ذلك ، فأدرج فى دفاتره أن مبيعاته لهذا الممول كانت من النوع اللبانى المنخفض القيمة والذى يحقق ربحا أقل .

ت . ع .

(يتبع)

في تصميم الاعلان
إثارة الاهتمام

ـ ٢ ـ

تكلمنا في العدد الماضي عن القاعدتين الاولى والثانيـة لاثارة الاهتمـام في الاعلان ، وهما البروز والقـدرة عـلى التأثير • ونوالى في هذا العدد الكلام عن القاعدتين الثالثة والرابعـة وهما الخروج على المـألوف وسهولة الفهم •

ثالثا : الخروج على المألوف

وأقصد « بالخروج على المـألوف » الشذوذ عما اعتاد النـاس عليـه • ولتبين أهمية هـذا العامل في لفت النظر نضرب مثلا بمجموعة من الناس من أطوال عادية سائرة في الطريق ، وبين هذه المجموعة شخص واحد يتميز عن باقي زملائه بأنه يفـوقهم طولا أو يفوقهم سمنة ، انك اذا نظرت الى هذه المجموعة ، فان نظـرك سيسـبق الى هذا الشخص الذي تميز عن زملائه ـ أو شذ عنهم ـ وفي الغـالب لا يعلق في ذهنك من مجموعتهم سوى شكله هو وملامحه وملابسه •• الخ •

والزهرة الحمـراء وسط باقة من الزهور البيضاء لابد مثيرة لاهتمـام من يرى الباقة ، وقد يتقـدم رائيهـا نحوها بحركة غير ارادية فيشمها دون باقي الزهور • واذا ماحدث العكس وكانت الزهرة بيضاء وسط باقة من الزهور الحمراء ، لحدث العكس أيضا فتقدم الرائي نحوها وشمها هي من دون زميلاتها من الزهور • من ذلك يتضح أن اهتمام الشـخص بالزهرة لايرجع في الحالة الاولى لكونها حمراء ، ولا في الحالة الثانية لكونها بيضاء ، ولكن حقيقة اهتمامه ترجـع الى مافي هـذه الزهـرة من الشـذوذ وسـط المجموعة التي وجدت فيها •

ومن الملاحظ في حياتنا العمليـة ، أن الاسرة التي تنجب فـتى واحـدا وسط مجموعة من الفتيـات تدلل هذا الفتى وتختصه بنوع من الاهتمام في المعاملة دون باقي أخواته ، والعكس بالعـكس اذا ما أنجبت الاسرة فتـاة وسط مجموعة من الفتيان الذكور •

ان هذا الشعور الذي يبدو واضحا جليا نحو الشيء غير المـألوف وسط المجموعة المعتادة هو ماينبغي استخدامه في تصـميم الاعـلان ، ليثير انتبـاه قرائه ويسـتأثر بالجـزء الاكبـر من اهتمامهم •

فالـكتابة البيضاء على أرضـيـة سوداء في جريدة تطبع بالمداد الاسود عـلى ورق أبيض ، شيء شـاذ يثـير الاهتمـام ، والـكتابة المقـلوبة على صحيفة معتدلة مثيرة للاهتمام ، وترك صفحة بيضاء بدون كتابة فيها وسط المجلة مثيرة للاهتمـام كـذلك (وقد استخدم هذه الطريقة الاخيرة الاستاذ السيد صادق أبو النجا في الاعـلان عن نابلسي فاروق ، فطلب الى القراء تعريض الصفحة البيضاء أمام الضوء ، فاذا ما تعرضت وضحت جملة كانت قد كتبت مقلوبة على ظهـر الصـفحة هي : « هذه الصفحة غسلت بنابلسي فاروق ») •• والامثلة على ذلك كثيرة •

الا أنه يجب الحذر والحكمة في استغلال الشذوذ ، اذ أنه قد يؤتي أثرا عكسيا غير الذي أريد منه كما أن الاكثار من العوامل الشاذة أو غير المـألوفة في اعلان واحد قد يؤثر بعضها على بعض ، فلا يكون للاعـلان أثر مركز على ذهن القارىء بل يصير مشتت الاثر ضائع الفائدة لا تركيز فيه •

رابعا : سهولة الفهم

مهما بذلنا من جهد لاثارة انتبـاه الجمهور ولفت نظره أوسمعه للاعلان ، ثم كان الاعلان في تصميمه أو تكوينه أو تأليفه معقدا غير ميسور الفهم لعامة القراء أو السامعين ، فان ما بذلناه من جهد يضيع عبثا لا فائدة منه •

ويجب أن نضـع في أذهاننـا أن قارىء الجريدة مثلا ، يمـر بالاعـلان مرور الكرام ، اذ أنه يبغي من شرائها الاطلاع على مافيها من أخبار ومعلومات ، فليس من صالح المعلن اذن أن يبعث في نفس القارىء الذي يبدى اهتماما خاصا نحو اعلانه ـ شيئا من الضيق لما يحويه الاعلان من تعقيد • بل ان واجب المعـلن دائمـا أن ييسر عـلى المستهلك المنتظـر على قـدر الامكان فيقدم له اعلانا واضـحا سهـل الفهم ميسور القراءة •

وليكون الاعلان كذلك ، يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية : ـ

١ ـ أن يكون سهل الالفاظ بعيدا عن الالفاظ الفنية والمصطلحات العلمية التي لايفهمها عامة الناس •

٢ ـ أن تكون أجزاء الاعلان بعيدة عن التعقيد في تركيبها وأوضاعها •

٣ ـ أن يكون الاعـلان متصـلا بالسلعة المراد الاعـلان عنهـا بسبب مباشر يفهم بسهولة •

ويجب أن نعلم ـ بالنسبة للاعلان المكتوب ـ أن القارىء اذا ماوقع نظره على الاعلان فان عينيه تنتقـلان بين أجزائه ولا تسـتقران الا اذا وجدتا جزءا معينا أثار اهتمامهمـا ، فيوقف هذا الجزء حركتهما لتلتفتا اليه لحظة ، فان وجـدتا في هـذا الجزء ما يهـم صاحبهما ، فانه يقرأه بامعان أو يعيد تلاوته كله من جديد • لذلك يجب على مصمم الاعلان أن يلاحظ في تصميمه أن يسـاعد عين القارىء على انتخـاب ما يثـير اهتمامهـا ، فالغمـوض في التصميم ، والابهام في المعنى ، وارتباك أجزاء الاعلان ، يتعب العين ولا يجعلها تستقر على شيء معين فكأنها والحالة هذه لم تر شيئا قط •

وخلاصة القول أستطيع أن أجمل عملية اثارة الاهتمـام في أنه يمـكن تحقيقها باحدى الطريقتين الآتيتين : ـ

١ ـ اما باستخدام عنصر المفاجأة والمباغتة للشعور ، بحيث يؤدى ذلك الى ايقاظ الحواس ، ويتم هذا بوجود شيء شاذ في الاعـلان ، أو بصـورة جذابة جدا أو بعبارة قوية ملفتة •

٢ ـ أو بالتأثير على ذهن القـارئ والسير مع التسلسـل الفـكرى له حـتى ينتهي الامـر باثارة اهتمـامه بالسلعة المعلن عنها ، ويتم ذلك بالفهم الدقيق والادراك الكامل لمـا يعرض في الاعلان ، فيسـير الاعـلان سيرا منطقيا مقنعا هادفا نحو ابراز صورة فكرية معينة أو ايجاد تأثير نفسـانى معين أو الاقناع برأى أو فكرة معينة

محمود عساف

تصنيع البلاد ... والاقتصاد القومى

لقد أضحى العالم اليوم يرتكز فى قوته على دعامة التماسك الاقتصادى التى تعتمد بدورها على عوامل الانتاج والقوى الصناعية التى تتضافر مع بعضها ، فتمد العالم بقوة هائلة يستطيع بها ان يقف كالاسد المغوار ٠٠ ولا شك ان سياسة التصنيع أخذت تتطرق الى الدول الاوروبية منذ القرن التاسع عشر ، فعرفنا فى انجلترا ذلك الانقلاب الصناعى الضخم الذى حولها من دولة زراعية الى دولة صناعية من الدرجة الاولى تعتمد فى مواردها الانتاجية على الثروة الصناعية ولاشك أن انجلترا استطاعت بانقلابها الصناعى هذا أن تحتل مركزا مرموقا بين دول العالم أجمع واستطاعت كذلك أن تخلق لها سوقا واسعة للتجارة فى مصنوعاتها ، فاستطاعت بذلك ان تحقق أمنية كل دولة فتية تريد لنفسها النجاح بين دول العالم ٠

ولا شك كذلك أن الدول الحديثة لم تعد تأخذ بفكرة الاعتماد على الزراعة كمورد اساسى للثروة الدولية ، بل اننا نرى كندا والولايات المتحدة قد تحولتا الى بلاد صناعية الى جانب كونهما بلادا زراعية ، فبقيت تحصد ثمار الصناعة والزراعة جنبا الى جنب ٠٠ وهكذا تطورت الدول الحديثة من زراعية بحتة أما الى صناعية بحتة واما الى صناعية زراعية بينما بقيت الدول المتأخرة زراعية كما هى تكتفى بالزراعة كمورد اساسى من موارد الكسب والعيش ٠٠ ولاشك أن مثل هذه الدول لتعانى الامرين لان الزراعة بطبيعتها لاتخلق فى الشعب روح الثقة ولاتنمى فيه فضائل الاعتماد على النفس ، وتحمل المشاق والصعاب ، فضلا عن انها تنمى روح الجمود والجحود فى نفسية الفلاحين ٠٠ والمثل فى ذلك سهل وميسور ٠٠ فمصر كما يقولون بلد زراعى ٠٠ ولكنها فى الواقع غير ذلك ٠٠ فما عرفنا بلدا زراعيا تستورد ماينيف على نصف مليون طن من القمح سنويا ٠٠ وماعرفنا بلدا زراعيا يستورد من الاذرة بما قيمته ١ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه فى مدة ربع عام ٠٠ وماعرفنا بلدا زراعيا يستورد من السكر تلك الكميات الهائلة التى وفقت الحكومة الى شرائها أخيرا ٠٠ وماعرفنا بلدا زراعيا يستورد من الفاكهة فى مدة ربع عام بما قيمته ١ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه بينما هى تزرع كل هذه الاصناف المستوردة ٠

كذلك كانت مصر الى جانب ماتعانيه فى الزراعة تعانى كثيرا فى تصنيع البلاد فهى وان كانت قد تقدمت فى بعض الصناعات القليلة الا أننا لايمكن ان نطلق عليها دولة صناعية بمعنى الكلمة ٠٠ فلا هى تقدمت فى الصناعة ولا هى استطاعت ان تعتمد على نفسها فى الزراعة ، بل وقفت فى منتصف الطريق لا تدرى ماالذى تفعله ٠٠؟ أهى تتجه بكل قواها الى ناحية الانتاج الزراعية حتى تستطيع أن تسد حاجة السكان المتزايدة من المحاصيل الزراعية التى لم تستطع مساحة الارض المنزرعة أن تفى بها ٠٠ لضيق مساحتها وعدم التوسع فى زراعة أراض جديدة ٠٠ وكان طبيعيا لمصر وهى من عادتها أن ترضى وتقنع - كان طبيعيا أن رضيت مصر بنصيبها الزراعى وبما قسم الله لها من زراعات ٠٠! أم أنها تتجه نحو تصنيع البلاد بكل قوتها وعزمها ، فتقبل على انشاء الصناعات الجديدة التى تستطيع عن طريقها أن تسد حاجتها المحلية فتستغنى بذلك عن الاستيراد من دول الخارج ٠٠ ! ولكن كيف لها ذلك ٠٠؟ وأين لها من رؤوس الاموال التى تقبل الاستثمار فى الصناعة ٠٠ وكيف يمكنها أن تستبدل عقلية الشعب الرجعية التى لاتؤمن سوى بالمشروعات الزراعية ، بعقلية ترضى وتقبل على المغامرة برؤوس أموالها لاستغلالها فى الصناعة والمشروعات الصناعية ٠٠؟

هكذا ٠٠ وقفت مصر فى بادىء الامر كالطفل الضرير الذى لايدرى كيف يسير وكيف يبدأ سيره ٠٠ أمن هنا أم من هناك ٠٠؟ ولا مرشد له ولا معين ينير الطريق أمامه ٠٠ كما وقف الساسة والحكام وولاة الامور من هذا الطفل موقف الوالد الذى ألقى بطفله فى عرض الطريق ووقف يتفرج عليه ٠٠ !

أما الآن والبلاد تسير فى نهضة جيشها الباسل وحكومتها الرشيدة التى يرأسها ذلك الرجل الذى عرف حق وطنه عليه قبل أن يعرف حق نفسه على نفسه فأملنا كبير أن تصل مصر الى درجة كبيرة من التقدم الزراعى والصناعى ، فتعمل الحكومة على تنمية الاقتصاد القومى عن طريق تشجيع الصناعات المحلية ، وخلق الصناعات الجديدة التى تحتاج لها البلاد ، حتى نستطيع أن نتمتع بسياسة الاكتفاء الذاتى ، فلا تلجأ مصر للدول الاجنبية تطلب منها أن تمدنا بالمصنوعات المختلفة ٠٠ وكذلك نرى انه من واجب الحكومة أيضا أن تعمل على منع تصدير المواد الخام والمواد المعدنية لتحولها داخل البلاد الى مصنوعات يستفيد منها الشعب ٠٠ ولابد كذلك من العمل الجدى على استثمار الثروة المعدنية الموجودة فى الصحارى المصرية وقيام مختلف الصناعات الرئيسية ٠٠

ولاشك ان استخدام الصناعة كعامل اساسى من عوامل تنمية الاقتصاد القومى لابد وأن يؤدى حتما فضلا عن الاستفادة منها فى تدعيم البلاد بالصناعات التى تسد حاجة الاستهلاك المحلى فتغنينا عن الاستيراد من دول الخارج ، لابد وأن تؤدى هذه الصناعات الى تطور كبير فى خلق المصريين وفى طباعهم ، وستؤدى هذه السياسة كذلك الى نزع روح القناعة والرغبة فى الاستقرار من نفوس المصريين ٠٠ فالزراعة وماتخلقه من طباع لا تؤهلنا أن نجارى دول العالم فى مضمار الحياة الصناعية والاشتراك معها فى حضارتها .. فان هذه الدول لم تبلغ مابلغته من مجد وعظمة الا بفضل اضطراد الصناعة فيها وتقدم أساليبها الصناعية ٠٠

لابد لنا اذن كى ننمى اقتصادنا القومى من استبدال سياستنا الزراعية بسياسة تقويم الصناعة ، وأن نعمل على رفع مستوى المعيشة بين الفلاحين والعمال عن طريق ايجاد مجالات جديدة لهم فى الزراعة والصناعة ، حتى يمكننا ان نقضى على أمراض المجتمع الثلاثة قضاء مبرما ٠٠ !

وقد يقول معترض كيف لنا من دولة صناعية ومصر تفتقر الى المعادن ، وليس لديها من الخامات اللازمة

للصناعة مايخلق منها تلك الدولة الصناعية التى نريدها ، ولاشك أنه فى اعتقاده هذا خاطىء الخطأ كله ، فأمامنا من أمثلة التاريخ الصناعى فى الامم المتقدمة خير مثل يرينا مدى نجاح دولة كايطاليا فى الصناعات رغم افتقارها الى المعادن وخاصة الفحم ، فأصبحت بعد استخدامها لمساقط المياه فى توليد الكهرباء من الدول الصناعة الكبرى .. أما نحن فى مصر فأمامنا أكثر من مصدريمدنا بالقوى الكهربائية اللازمة لادارة المصانع ، فأمامنا خزان أسوان ومشروع خزان وادى الريان وغير ذلك من مساقط المياه نستطيع أن نستمدمنها مايكفينا لادارة مئات ومئات من المصانع وانارة أقاليم كثيرة .. ونستطيع بعد ذلك كله أن ننشىء عدة صناعات كصناعة الاسمدة تقوم على توليد الكهرباء من الخزان .. أما المعادن فمصر غنية بالمعادن وخاصة الحديد وصحارينا مازالت تحوى من المواد الخام كميات هائلة لم تصل اليها أيدى الباحثين .

على أن النهوض بالصناعة المصرية لايقتصر على اكتشاف المعادن الموجودة فى الصحارى ، واستغلال مساقط المياه وحدها ولكنه يتوقف الى حد كبير على زيادة منتجات مصانعنا الحالية والتوسع فيها توسعا كبيرا يحقق لنا آمالنا ..

فمن شأن هذا التوسع فى الصناعات المحلية ، أن يساعد على سد ذلك العجز الكبير الذى يعانيه ميزاننا التجارى فى كل عام .. فمثلا مصر قد استوردت فى هذا العام كميات هائلة من السكر كى تسد حاجة الاستهلاك المحلى المتزايد ... ولما كنا نزرع قصب السكر فى أراضى الوجه القبلى فيمكننا اذا أردنا الاستغناء عن الاستيراد أن نتوسع فى زراعة قصب السكر فنزيد من مساحة الاراضى المنزرعة قصبا ، ثم نقوم بانشاء مصنع جديد لتكرير السكر يستطيع ان يستوعب الكميات الجديدة من السكر الخام الذى زيد فى الانتاج .. وبذلك نستطيع أن نضرب عصفورين بحجر واحد .. فقد توسعنا فى الزراعة وفى أحد فروع الصناعة المحلية الهامة واستغنينا عن الاستيراد ..

وان كانت الحكومة قد استفادت من استيراد السكر هذا العام مايقرب من الثلاثة ملايين من الجنيهات ، وهى باستغنائها عن الاستيراد ستفقد هذا الربح ولا تستفيد منه فى تخفيض تكاليف المعيشة ، الا أن أمام الحكومة الكثير من المشاريع الاقتصادية التى لو أحسنت استغلالها لاستطاعت عن طريقها أن تعتمد عليها فى تخفيض تكاليف المعيشة ..

أمامنا السياسة القطنية .. وأمامنا السياسة الصناعية .. وأمامنا استغلال الصحارى .. وأمامنا خزان أسوان .. أمامنا .. وأمامنا ولكن من يرى ومن يسمع ..؟!

فمن الممكن للحكومة أن تستولى على محصول القطن فى موسمه الجديد وبسعر معتدل بحيث يؤدى الى تخفيض الايجارات الزراعية ثم تتولى هى بيعه بمعرفتها وهى بهذه الطريقة تضرب عصفورين بحجر واحد ، حيث تمنع مضاربات بورصة العقود التى كثيرا ماأودت بمحصول الفلاح الى هوة سحيقة .. ثم هى تكسب فرق السعر فتعمل بواسطته على تخفيض تكاليف المعيشة ومكافحة الغلاء الفاحش ..

اننا نستورد أدوية وفى امكاننا صناعة كثيرا منها ..

ونحن نستورد منسوجات قطنية وحريرية وفى امكاننا التوسع فى مصانع الغزل والنسج فنستغنى عن استيراد هذه الاصناف ..

اننا نستورد فاكهة ونستورد الكثير من الصناعات الزراعية ومصر تزرع جميع انواع الفاكهة وفى استطاعتها أن تقوم بجميع أنواع الصناعات الزراعية ..

ان أيدينا مليئة بالثروة الزراعية والصناعية والحيوانية ولكنها قد شلت عن الحركة أما لفساد رجال الحكومة وارتشائهم فى سبيل تحقيق مصالح بعض الافراد على حساب الشعب الفقير .. وأما لعدم قدرتهم على نفع بلادهم لقصورهم وعدم امكانيتهم فى مسايرة النهضة الصناعية الحديثة .. وأما لفساد نظمنا الاقتصادية واتباع نظام احتكار بعض الافراد لبعض الصناعات وعدم قيام أية منافسة حرة فى ميدان الانتاج الصناعى .. وأما لجميع هذه العوامل مجتمعة ..

وحسبى أن نهضتنا الصناعية لاتقتصر على التوسع الصناعى فحسب بل انها تحتاج الى تغيير فى مختلف مرافق الحياة ..

فنظام التعليم الموجود فى مصر الآن نظام فاسد يحتاج الى عناية كبيرة فنعده لأن يخرج لنا أجيالا ضخمة تساعدنا فى نهضتنا الصناعية ومسألة التعليم الجامعى الذى أصبح الغرض الاول له هو تخريج الموظفين الذين لايقبلون الا على الوظائف الحكومية ، أصبح الآن فى مسيس الحاجة الى التعديل والتغيير حتى يلائم ظروف العصر .. فالمهندس الذى يتخرج من كلية الهندسية ليقف مكتوف اليدين أمام قرار الحكومة بوقف التعيينات الحكومية والمهندس الزراعى الذى يقف حائرا أمام هذا القرار ، وخريج التجارة الذى يهرول باحثا عن منفذ لمشكلته التى اعترضته ووقفت فى سبيل اشتغاله ، كل هؤلاء لماذا لايتلقون المساعدات المالية من الحكومة والبنك الصناعى حتى ينشىء الاول مصنعا صغيرا يديره بمساعدة نفر من زملائه ، ويعمل الثانى على اصلاح الاراضى البور التى يشتريها من الحكومة ويسدد ثمنها على آجال طويلة ، ويعمل ثالثهم على ادارة متجر كبير يطبق فيه نظم التجارة التى درسها ..؟ أليس من الاجدر ان نخلق بين خريجى الجامعة نفرا يقبل على المشروعات الحرة يفيدون بلادهم ويستفيدون هم من وراء ذلك .. ؟

ان نهضتنا الصناعية لتحتاج الى تغيير شامل فى عقولنا .. تغيير فى نظم التعليم .. وفى نظم الزراعة .. وفى نظم الصناعة والتجارة .. وتغيير فى نظم تنشئة الشعب وتقويمه ..!

وأخيرا فاننا نرجو ان نرى فى مصر رجالا يستطيعون أن يقفوا فى وجه الفساد الذى استشرى فطغى على حياتنا فخلق من الشعب شعلة متأججة من الفساد اندلعت نيرانها فى كل حدب وصوب فأصبحت فى مسيس الحاجة لمن يطفئها حتى تخبو جذوتها فتعيد الى الحياة الصناعية الطمأنينة والرفاهية ..

وأخيرا فاننا نهيب برجال العهد الجديد ان يستجيبوا لنهضة الصناعة فى مصر حتى ينمو اقتصادنا القومى .

والله نسأل أن يهب مصر رجالا مخلصين يعملون من أجل الشعب فيسدون اليه الخير والرفاهية .. !

جورج يعقوب
بكالوريوس فى التجارة

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي فى انجلترا

(متوسط معدل الانتاج الاسبوعى ١٩٤٦ = ١٠٠)

الفترة	الرقم الاجمالى: معدل الانتاج الاسبوعى أ	معدل الانتاج الاسبوعى ب	معدل الانتاج اليومى أ	معدل الانتاج اليومى ب	صناعة النسيج	صناعة الجلود والملابس	الانتاج المعدنى	صناعة السفن وتصليحها	صناعة السيارات والطائرات	صناعات معدنية أخرى	صناعات مشروبات روحية ودخان	صناعة المواد الكيميائية	صناعة مواد البناء والأثاث أ	صناعة مواد البناء والأثاث ب	صناعة الوقود وقوى محركة	صناعة الورق
متوسط ١٩٤٦	١٠٠	١٠٠	١٠٤	١٠٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
« ١٩٤٧	١٠٩	١٠٨	١١٣	١١٢	١٠٥	١٠٧	١٠١	٩٩	١١٩	١٠٧	١٠٠	١٠٠	١١٧	١١٠	١٠٣	١٠٦
« ١٩٤٨	١٢١	١١٨	١٢٥	١٢٢	١٢٢	١٠٧	١١٣	١٠٣	١٣٣	١٠٩	١٠١	١١٧	١٣٧	١٢١	١١١	١٠٨
« ١٩٤٩	١٢٩	١٢٦	١٣٤	١٣١	١٢٩	١١٦	١١٨	١٠٢	١٦٤	١١٠	١٠٧	١٢٦	١٤٥	١٣٣	١١٦	١٣٤
« ١٩٥٠	١٣٨	١٣٥	١٤٣	١٤٠	١٤٠	١١٩	١٢٥	٧٩	١٩٥	١١٩	١١٠	١٣٦	١٥٠	١٣٨	١٢٢	١٥٨
« ١٩٥١	١٤٢	١٣٩	١٤٧	١٤٤	١٤٢	١١٥	١٣١	٩٨	١٨٤	١٣٠	١١٥	١٣٧	١٤٥	١٣٢	١٣٣	١٦٠
يناير ١٩٥١	١٣٨	١٣٧	١٤٩	١٣٨	١٤٣	١١٦	١٣٠	—	٢٠٧	١٢٨	١٠٧	١٣٣	١٣٦	١٢٦	١٣٦	١٦٢
فبراير ١٩٥١	١٤٩	١٤٦	١٤٩	١٤٦		١٤٤	١٣٨	٩٣	٢٠٢	١٣٦	١١٢	١٤٢	١٤٩	١٢٦	١٤٢	١٦٣
مارس ١٩٥١	١٣٩	١٣٦	١٤٩	١٤٦	١٥١	١٣٠	١٣٢	—	١٧٢	١٢٧	١١٠	١٣٥	١٤٢	١٢٩	١٣٤	١٥١
ابريل ١٩٥١	١٤٧	١٤٥	١٤٨	١٤٥	١٤١	١٣٩	١٣٩	—	١٩٢	١٣٦	١١٤	١٤٢	١٤٤	١٣١	١٣٧	١٦٠
مايو ١٩٥١	١٤٠	١٣٧	١٤٧	١٤٣	١٥٤	١٢٤	١٢٩	١٠٣	١٩٤	١٢٨	١١٦	١٣٧	١٣٩	١٢٧	١٢٦	١٥٧
يونيو ١٩٥١	١٤٥	١٤٣	١٤٦	١٤٤	١٤٤	١٢١	١٣٥	—	١٨٣	١٣٥	١٢٠	١٤٣	١٤٩	١٣٥	١٢٥	١٦٢
يوليو ١٩٥١	١٣٤	١٣٢	١٤٩	١٤٧	١٥١	١٠٦	١٢٢	—	١٨٧	١٢٠	١١٥	١٢٥	١٤٣	١٣٠	١١٨	١٤٦
أغسطس ١٩٥١	١٢٦	١٢٥	١٤٢	١٤١	١٣١	٩٥	١١١	٩٥	١٤٠	١١٢	١١٢	١٢٤	١٣٥	١٢٥	١١٠	١٥٣
سبتمبر ١٩٥١	١٤٥	١٤٢	١٤٧	١٤٤	١٣٢	١١٤	١٣٥	—	١٧٦	١٣١	١١٥	١٤٣	١٢٣	١٣٩	١٣٤	١٦٤
اكتوبر ١٩٥١	١٥٠	١٤٦	١٥٠	١٤٦	١٤١	١٠٤	١٣٦	—	٢٠١	١٣٩	١٢٣	١٤٢	١٥٤	١٤٢	١٤١	١٧١
نوفمبر ١٩٥١	١٥١	١٤٨	١٥١	١٤٨	١٤٧	١٠٠	١٣٨	١٠٣	٢٠٠	١٤٠	١٢٦	١٤٤	١٥٥	١٤١	١٤٦	١٧٤
ديسمبر ١٩٥١	١٣٩	١٣٥	١٥١	١٤٧	١٤٦	٨٢	١٢٩	—	١٥٩	١٢٢	١١٤	١٣٦	١٤٤	١٢٨	١٤٣	١٥٩
يناير ١٩٥٢	١٣٨	١٣٧	١٣٩	١٣٨	١٣٤	٩٣	١٣٥	—	١٨٣	١٢٥	١١٣	١٣٦	١٣٧	١٢٤	١٤٨	١٦٥
فبراير ١٩٥٢	١٤٤	١٤٢	١٤٤	١٤٢	١٣٤	—	١٣٨	٩٧	١٨٢	١٣٢	١١٢	١٤٢	١٤٦	١٣٣	١٥١	١٧٣
مارس ١٩٥٢	١٤٥	١٤١	١٤٥	١٤١	١٢٥	—	—	—	١٧٦	—	١١٦	١٤٣	١٥٠	١٣١	١٤٨	—

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الـــكبرى



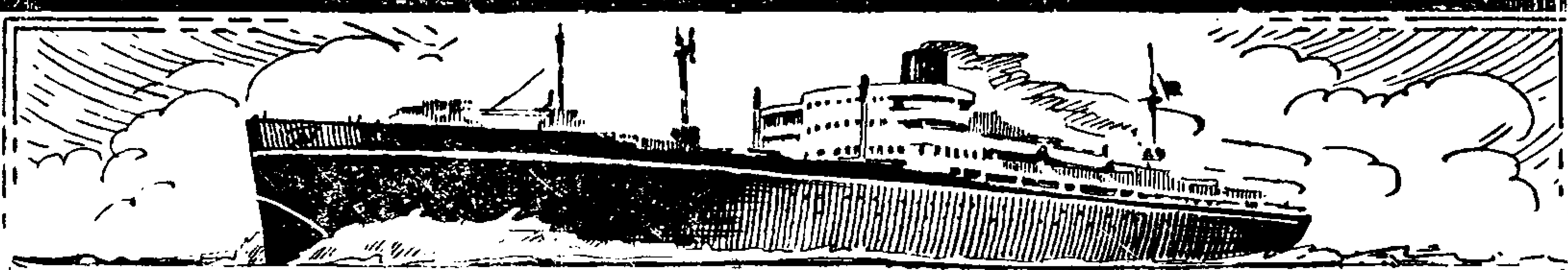
أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحـدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضـــا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل . تخزين . نقل . تأمين . كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنها ـ الواســطى ـ طاميــه ـ الفيوم ـ مغاغه ـ جرجا



شركة بواخر البوستة الخديوية ش. م. م

خـــط أوروبا

سفريات سريعة بين الاسكندرية ومرســيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خـــط أمريكا

سفريات منتظمة بين الاسكندرية ـ نيويورك عن طريق نابولى

وجنوا ومرســـيليا بالبـاخرة

« محمد على الكبير والخديوى اسماعيل »

خـــط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية ـ دنكرك ـ انفرس ـ روتردام ـ

بريم ـ همبورج

خـــط الاسكندرية ـ بيروت

ســـفريات سريعة بالبـاخرة « **الملك فــؤاد** »

خط للبريد ما بين الاسكندرية ـ بورسعيد ـ قبرص ـ بيروت

خط منتظم بالباخرة « **فؤادية** »

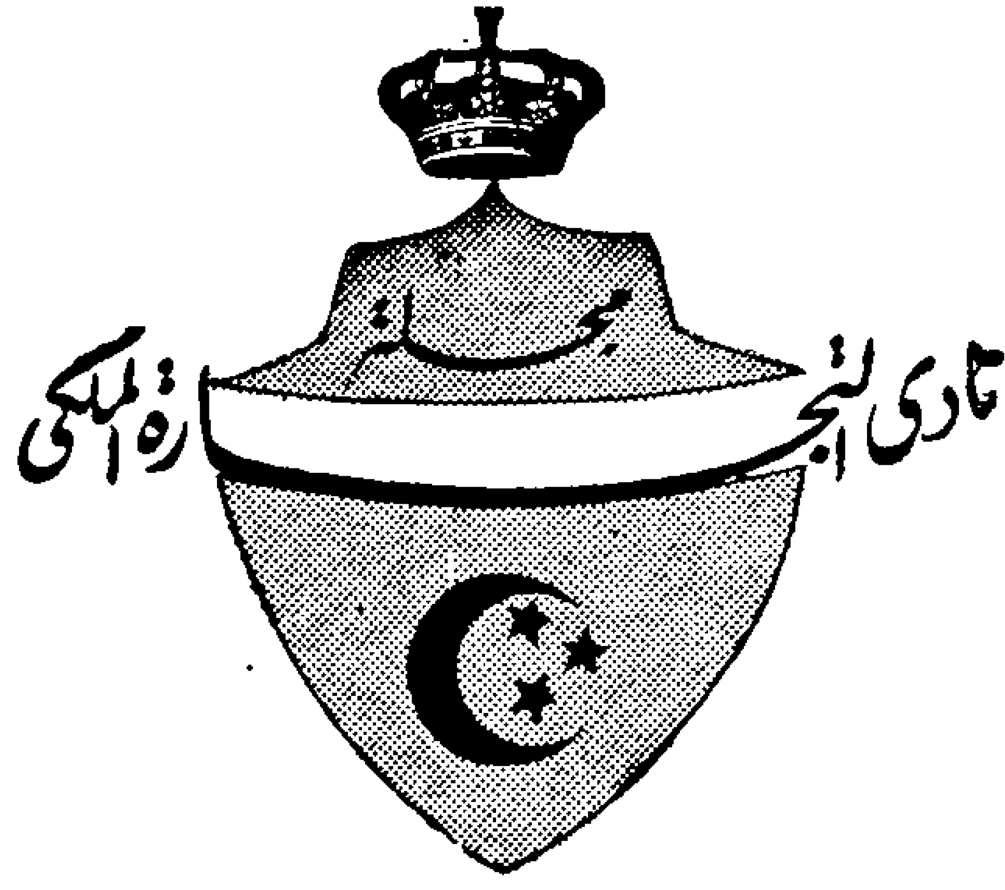
خـــط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية ـ بورسعيد ـ سويس ـ جده ـ

بور سودان ـ مصوع ـ عدن ـ جيبوتى

بالبواخر « **طائف** » « **طالودى** » « **سقارة** » « **زمالك** »

سجل تجارى ١٦٧٠٨



الاقتصاد والمحاسبة

العـــدد ٤١
١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

الاتحاد ، النظام ، العمل : لصاحب الامتياز
عرض وتعليق
سوق العمـل بين الأمس واليوم : بقلم الاستاذ عبد الله فكرى أباظة
فى السياسة الاقتصادية : النقطة الرابعة فى مصر والشرق
الانتاج الكبير طابع للصناعة المصرية ومنطق النهضة التحريرية : بقلم الدكتور شكرى المراغى
نحو الرخاء والاستقرار الاقتصادى فى مصر : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطة
اقتصاديات الشرق الاوسط : مجلس الاعمار فى العراق
مخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى
شخصيات اقتصادية : سلفاتور شيكوريل
أخبار الاقتصاد العالمى
محاسبة : القيود الحسابية للاعتمادات المستندية : للاستاذ عبد المنعم صالح
مشاهدات اقتصادية فى هولندا : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطة
واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر : بقلم الاستاذ ت.١٠
القطن والاوراق المالية : فى النصف الأول من نوفمبر
فى تصميم الاعلان ـ القدرة على الاقناع : بقلم الاستاذ محمود عساف
أسواق الحديد والصلب فى العالم
من اعلام الاقتصاد : كارل ماركس
مشروعات الاصلاح الزراعى وتوفير المساكن

الاتحاد . النظام . العمل

ذلك هو الشعار السعيد للعهد الجديد . وهذا هو الاساس الذى يجب أن نبنى عليه نهضتنا الحديثة . ففى **الاتحاد** قوة وكلما اتسع نطاق **الاتحاد** كلما أزدادت الصفوف صلابة والجبهة منعة ــ أما الفرقة فليس وراءها غير الهوان وبعثرة الجهود هباء .

ولكى يكون **الاتحاد** كامل الحلقات يجب أن يكون بين الافراد والهيئات والطوائف والا انفرط العقد وانقطعت السلسلة .

ولما كان **الاتحاد** فى مقدمة أهداف العهد الجديد فاننا لا نقر اتجاه فريق من خريجى المعاهد التجارية اتجاها انفصاليا عن طائفتهم وخروجهم على الوحدة العامة التى تجمع شملهم وتوحد جبهتهم ونرى باخلاص أن الحركة التى يقومون بها لتكوين نقابة منفصلة للمحاسبين ومساعديهم انما تهدف خطأ الى المصلحة الذاتية لا لمصلحة المجموع وانها ستتمخض عن كيان هزيل لا يستند الى قوة **الاتحاد** ومزاياه وشتان بين نقابة عامة لخريجى المعاهد التجارية عاليها ومتوسطها يديرها **اتحاد** قوى موحد ويجمع كلمة الالوف من الخريجين ويقسم طوائفهم الى شعب أو نقابات فرعية مستقلة ــ وبين نقابة هزيلة لبعض المحاسبين تجمع فريقا متنافرا فى الثقافة والمران والاهداف .

ليس فى هذا الاتجاه الانفصالى ما يحقق ثمرات **الاتحاد** وليس فيه ما يمت **للنظام** بسبب **فالنظام** يدعو الى احترام رأى الاغلبية فى الهيئة الواحدة وما من شك فى أن جميع الخريجين قد أقروا مشروع نقابتى خريجى المعاهد التجارية فى جمعيتين عموميتين وكان من بين المؤيدين للمشروع العام بعض الداعين للانفصال ــ ولعلهم فيما ذهبوا اليه لا يعلمون التفاصيل ولا ما فى المشروع الموحد من مزايا جليلة لكل طائفة من طوائف التجاريين على السواء ــ يسودهم اتحاد منيع الجبهة قوى الاثر فى كيانهم والدفاع عن حقوقهم وبهذا **الاتحاد والنظام** يكون **العمل** لخير التجاريين جميعا منتجا ومجديا .

فاليهم أتوجه بالدعاء أن يجتمعوا على كلمة سواء .

عبد الله فكرى اباظه



اتفاق الدفع مع ايطاليا

عقد منذ أقل من أسبوع اتفاق للدفع بين حكومتى مصروايطاليا وهو يهون على المصريين أن يسددوا ثمن ما يعوزهم من سلع من ايطاليا ، ويهون فى الوقت عينه على الايطاليين أن يؤدوا ثمن ما يستوردونه من سلع مصرية ، وهذا الاتفاق خطوة لازمة فى سبيل توسيع نطاق التعامل التجارى مع ايطاليا التى كانت حتى عهد قريب مقطوعة الصلة التجارية بمصر لكونها دولة من دول الاعداء فى الحرب العالمية الثانية .

وايطاليا دولة تنسج القطن ولها فى ذلك المضمار تجارة واسعة ، وكانت الولايات المتحدة تزودها بما يعوزها من قطن طبقا لمشروع مارشال فلا تتقاضى منها فى مقابل ذلك ثمنا ، أسوة بغيره من السلع التى كانت أمريكا تتصدق بها على البلدان الاوربية رغبة فى انعاشها طبقا للبرنامج الذى أخذ أسم واضعه جورج مارشال .

ولكن مشروع مارشال انتهى أمده ، وكان حتما على الحكومة الايطالية أن تدبر وسائل أستيراد القطن ، فكان أول باب طرقته هو باب مصر لان قطن مصر من حيث مزاياه النوعية فى المقام الاول ، ومن حيث مزاياه التجارية يفوق غيره من الاقطان بسبب قرب المسافة بين مصر وايطاليا وبسبب عدم أستخدام الدولار فى تسديد ثمنه

أما العقبة الكؤود التى وقفت فى سبيل شراء ايطاليا للقطن ، فهى طريقة الدفع . فأن القيود المفروضة على العملة فى مصر تجعل الدفع أشبه مايكون بالامر المتعذر ، وكان طبيعيا اذن أن تفكر حكومة مصر فى وسائل تذليل هذه العقبة ليتجه القطن الى ايطاليا ، وهى فى حاجة الى أستيراد ماقد تبلغ قيمته ۳۰ مليون جنيه فى العام .

ولا ريب فى أن اتفاق الدفع الذى عقدته حكومتا مصر وايطاليا — والذى نشرنا ملخصا له فى هذا العدد — يمحو هذه العقبة من أمام القطن ، كما يمحوها من أمام غيرها من السلع .

ولعل مما ينصح به الخبراء أن يردف اتفاق الدفع مع ايطاليا بغيره من اتفاقات الدفع مع الدول الاوربية والعربية الاخرى كيما يكون مجرى التجارة خلوا من العوائق جميعا .

كلية هندسية للشرق الاوسط

فى الانباء التى روتها الصحف أن حاكم الكويت تعاقد مع احدى شركات الهندسة البريطانية الكبرى على أنشاء كلية للهندسة تكون فريدة فى نوعها للشرق الاوسط ، حيث يتدرب الطلاب من جميع البلدان العربية تدريبا فنيا وحتى يتاح لشباب العرب أن يتدربوا على ادارة الاعمال على أيدى خبراء أجانب ، وقالت الانباء أن هذه الكلية ستتكلف مليونى جنيه استرلينى تؤخذ من حصيلة الزيت التى تقدر بنحو مليون جنيه فى الاسبوع .

أما أن البلدان العربية فى حاجة الى معهد فنى يماثل معهد التكنولوجيا فى ولاية ماساتشوستس الامريكية مثلا ، فهذا أمر لانزاع عليه . واما ان الشباب العربى يفتقر الى التدريب على أدارة الاعمال الصناعية فهذا أمر لا جدال فيه . فأذا كان شيخ الكويت قد أراد سد هذا العجز بأنشاء كلية هندسية فنية فى بلاده تفتح أبوابها لاكثر من ٦۰۰ طالب بين نظامى وغير نظامى ، فأن هذا عمل يستأهل الثناء

وما دام هذا هو صنيع شيخ الكويت ، فلم لا يحذو حذوه غيره من حكومات العرب التى تتدفق فيها ينابيع الزيت بغزارة فيعود عليها ذهبها الاسود بذهب أصفر رنان .

فعلة هذا الشرق أن أمواله تنفق فى الابواب الزائلة الذاهبة ولا تنفق فى الابواب المنتجة المجدية ، وعلة هذا الشرق أن أفكارا ترسبت فى قرارة أذهان الساسة المديرين فصاروا يتعصبون ضد الغرب والصناعة الغربية وأساليب الحياة الصناعية الغربية ، ولكن مدارس التدريب الفنى كفيلة بأن تبدد هذا الاعتقاد المترسب المتأصل .

أراضى الحكومة

شرعت الحكومة فى جد واهتمام تبيع أراضيها التى كانت معطلة عن الانتاج للراغبين فى شرائها ، لتمكين المتوسطين من ان يصبحوا ذوى أملاك ومن أن يفلحوا الارض الطيبة التى ظلت عرضة لالوان شتى من الاستغلال والاهمال وسوء التصرف .

والحكومة اذ تفعل ذلك تحقق غرضا آخر ، وهو أن تمتص من الايدى الاموال السائبة ، وأن تساعد على تعزيز ميزانيتها بعد الازمات العنيفة التى استهدفت لها فى خلال هذا العام منذ حرقت القاهرة بل منذ صارت بورصة الاسكندرية مجالا للعبث والتلاعب .

ولكن يخشى من أن تكون الحكومة منافسا غير مشروع لاصحاب الاراضى الواسعة الذين كلفوا طبقا للقانون الجديد بيع أراضيهم الفائضة للفلاحين وهى منافسة تبدو واضحة فى المناطق الحكومية القريبة من أراضى الافراد المعروضة للبيع .

ولهذا تحسن الحكومة صنعا اذا أرجأت بعض الوقت بيع أراضيها حتى تترك المجال واسعا أمام أصحاب الضياع الكبيرة ، ولما يفرغ هؤلاء من تطبيق نصوص قانون الاصلاح الزراعى ، تشرع الحكومة فى بيع أراضيها .

سوق العمل

بين الأمس واليوم

العمل ككل سلعة تجارية تعرض في الاسواق ، وينطبق عليه قانون العرض والطلب كما ينطبق على أية بضاعة يعرضها العارضون ويشتريها الطالبون . ولم يكن يشذ عن هذه القاعدة غير وظائف الحكومة التي تسعر فيها الشهادات . وسواء أكثرت الطلبات على الوظائف أم قلت فان أجر وظيفة الحكومة لم يكن عرضة للمساومة أو الذبذبة بين انخفاض وارتفاع . ولقد أضر هذا التسعير بالانتاج الحكومي أبلغ الضرر كما أنه نقل العدوى لميدان العمل في المؤسسات الاهلية فجعلها تضطر لان تحذو حذو الحكومة اما طواعية حتى تحصل على أصلح العناصر واما تحت ضغط النفوذ الحكومي في كنف تطبيق قانون الشركات .

كانت الحال كذلك الى بضع سنين قليلة خلت وكانت وظائف الحكومة في كل عام سواء منها ما استدعته الضرورة فعلا أو ما اخترعته السياسة الحزبية كفيلة باستيعاب عدد غير قليل من خريجي الجامعة والمعاهد المتوسطة والابتدائية . فلم يظهر شبح التعطل ظهورا جديا جديرا بالرعاية والعلاج حتى العام الماضي !

أما اليوم فقد تخرج من الجامعات المصرية ما يقرب من عشرة آلاف طالب والى جانبهم آلاف عديدة ممن اجتازوا التعليم المتوسط . وهؤلاء وهؤلاء في حيرة من أمرهم مما وجدوه من أبواب مغلقة في الحكومة وفي الدوائر الاهلية على السواء .

لقد اضطرت الحكومة لقاء الاسراف المتوارث في عدد الموظفين وحشدهم في الوظائف حشدا لا لوجه المصلحة العامة بل للدوافع الحزبية المتعددة المتنافرة . أن ترى نفسها في العام الاخير عاجزة تمام العجز عن اضافة أعباء جديدة الى أعبائها الموروثة فاقفلت بابها دون الشباب المتعلم . كما اضطرت الظروف المالية العسيرة جميع المؤسسات الاهلية الى ضغط مصروفاتها بل تجاوزت بعض المؤسسات ذلك الى توفير عدد من موظفيها وعمالها بالرغم من ممانعة الحكومة لمثل هذا الاجراء ، ولكن المضطر يركب الصعب من الامور . فاما الاقتصاد واما الخسارة والافلاس .

لهذا أصبحت مشكلة التعطل من أعقد مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ولا يجوز بحال أن نتهاون في وجوب الوصول الى حلول سريعة حاسمة . والوقاية دائما خير من العلاج .

ان هذا التدفق المستمر على التعليم الجامعي دون العناية بالنبوغ . وذلك التيسير على الطلاب في دخول الجامعة بالمجان وبأى مستوى علمي قد جعل من التعليم الجامعي تعليما هينا عاما لا يتطلب استعدادا خاصا ولا مواهب مختارة كما هي الحال في كافة جامعات الدنيا . وبذلك انحط الصنف وكثر العدد مع ندرة الطلب فهان الخريجون في سوق العمل ورخصت قيمتهم حتى وصلت الحال الى حد البوار .

فهل أنصف المسئولون عن سياسة تعليم ابنائنا حين يسروا لهم دخول الجامعات دون ضابط ولا حساب ودون التنسيق بين حاجات العمل وتضخم المتعلمين في كل عام . أو ليس من واجبات المسئولين أن يمسكوا في أيديهم حبل الموازنة بين العرض والطلب حتى لا يكون مصير سلعة العمل الفساد والكساد .

ان على المسئولين واجبا محتوم الاداء نحو هذا الجيش العرم من الشباب المتعلم وعلى الحكومة أن تواجه هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية بكثير من الحزم والسرعة وان كلفها ذلك بعض التضحيات . وان كل يوم يمر على هؤلاء المتعطلين دون عمل انما يفسد عليهم نفوسهم وتفكيرهم وأعصابهم ويضيع على الامة جهود آلاف من السواعد الفتية والعقول المثقفة دون الاستفادة بهم في الانتاج وما أحوجنا لمضاعفته في كل ناحية من مواردنا فان أعوزتنا أموالنا الداخلية فلا يجوز أن نتردد لحظة في الاستعانة بالمال المستورد اما مساهمة أو اقتراضا حتى تخرج مشروعاتنا الانتاجية الكبرى الى عالم التنفيذ والوجود .

ولئن كانت الحكومة معنية بالاستفادة بالمعونات الفنية والمالية عن طريق الامم المتحدة أو النقطة الرابعة أو بنك الانشاء والتعمير ففي مقدمة ما يجب أن تتجه اليه على عجل هو انعاش حركة الانتاج القومي وتنفيذ المشروعات الاصلاحية الكبرى واستيعاب أكبر عدد مستطاع من المتعلمين والعمال .

عبد الله فكرى أباظه

الجمعية العمومية الغير عادية لنادى التجارة الملكى

اجتمعت الجمعية العمومية الغير عادية لنادى التجارة الملكى في مساء الجمعة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ واتخذت قرارا بالاجماع يقضي بتأييد القرار القاضي بالسعي لاصدار المرسوم الخاص بنقابتي خريجي المعاهد التجارية ولا ترى الجمعية أية مصلحة في التفرقة والانفصال بنقابة مستقلة للمحاسبين ومساعدى المحاسبين

وقد أيد هذا القرار كذلك جميع المحاسبين المؤهلين بالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة .

النقطة الرابعـــة فى مصـــر والشرق

فى العشرين من شهر يناير المقبل ، يخرج الرئيس ترومان من البيت الابيض ، وينفض يديه من رياسة الجمهورية الامريكية بعدما أمضى فيها سبع سنين .

ولكنه سيترك وراءه مشروع « النقطة الرابعة » الذى يعد أعظم عمل انشائى قام به الرئيس الامريكى فى بلدان العالم المتخلفة عن ركب الحضارة ومنها مصر والشرق الاوسط .

وقد قوبلت مشروعات النقطة الرابعة فى العالم العربى أول الامر بكثير من الارتياب والشك ولا سيما وقد جاءت فى أعقاب حرب فلسطين التى وقفت فيها أمريكا من العرب موقفا غير ودى . وبادرت سوريا الى رفض المشروعات رفضا باتا ، بينما ترددت مصر ولبنان فى قبولها ثم عادتا الى ارتضائها . أما شرق الاردن فقد انتفع بها انتفاعا كبيرا .

ويحسب البعض أن أمريكا تتبرع طبقا لمشروع النقطة الرابعة بمقادير وفيرة من الدولارات للدول ، وتدع لهذه الدول أن تتصرف فيها كما تشاء .

والواقع أن أموال النقطة الرابعة قليلة جداً ، ولا تتجاوز مليونى دولار للبلدان العربية كلها . وهى أموال يقصد بها تمكين الاقطار العربية من أن تنال من الولايات المتحدة عونا فنيا يساعدها على شق طريقها وسط جبال من المشكلات الاقتصادية تعترض سبيلها .

فهذه الاموال تدفع كنفقات لخبراء أمريكيين يجيئون الى مصر والبلاد العربية لدرس أحوالها وتقديم المشورة الى الحكومات صاحبة الشأن ، وتدفع كذلك تسديدا لنفقات الخبراء المصريين والموظفين المصريين والطلاب المصريين الذين يسافرون الى الولايات المتحدة للوقوف فيها على الوسائل المستحدثة فى معالجة المشكلات الصناعية والزراعية والعمالية والفنية حتى متى عادوا الى بلادهم أمكنهم أن ينفعوها بعلمهم وتحصيلهم .

وتستخدم هذه الاموال كذلك فى تمكين مصر من الحصول على بعض أدوات الزراعة الحديثة من الولايات المتحدة باعتبارها وسيلة من وسائل التدريب ، ولكن لا يستطاع التوسع فى هذا الباب لقلة أموال النقطة الرابعة كما أوردنا قبلا . والقصد الاول من أموال النقطة الرابعة هو مساعدة البلدان الفقيرة على أن تساعد نفسها بنفسها وتمكينها بوساطة الخبرة التى تظفر بها من الولايات المتحدة بالمجان ، من أن تحسن أحوالها الاقتصادية وترفع من مستوى المعيشة بين السواد الاعظم من السكان فلا تنالهم المبادىء الهدامة نيلا سهلا

وقد اشترط واضعو منهاج النقطة الرابعة على الحكومات التى تريد الانتفاع بهذه المساعدة الفنية أن تعد فعلا برامج مدروسة ، وتعتمد لها الاموال اللازمة ، ومتى بات كل شىء معدا ، أمكن استشارة الخبراء الامريكيين فى وسائل تنفيذها اذا اتضحت سلامتها من الناحية الاقتصادية .

فليس من المعقول أن يجىء الخبراء الاجانب وهم خالو الذهن تماما من كل شىء ، ويطلب منهم أن يدرسوا مشكلات لا أول لها ولا آخر ، ومشروعات هى الى الخيال البعيد التحقيق أقرب منها الى الواقع المستطاع ، وليس من المقبول من الناحية الوطنية أن تترك للخبراء الاجانب أياد مطلقة لبحث الاحوال الاقتصادية وهم لا يملكون وسائل الوقوف على البيانات الرسمية والارقام التى لدى الحكومة ، ولهذا رأت الحكومة الامريكية واضعة مشروع النقطة الرابعة أن تترك حق « المبادأة » للحكومات ذات الشأن ، وأن تقتصر هى على مهمة اعطاء الرأى والمشورة فى البرامج المعدة فعلا .

وبرامج النقطة الرابعة لا تثمر ثمرتها المرجوة المحققة الا اذا اقترنت بعمل آخر من جانب الحكومات ذات الشأن ، هو تيسير مهمة دخول الاموال الاجنبية الى البلاد . فقد تضمن مصر مثلا خبرة فنية من أمريكا ، ولكنها تعجز عن الانتفاع بهذه الخبرة لعدم وجود رؤوس الاموال المحلية المطبوعة بطابع المغامرة بل المقامرة . ولا بد لذلك من البحث عن وسائل الاغراء الكفيلة باجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية واستثمارها فى استنباط موارد الثروة من معدنية وصناعية وغيرها .

وقد قطعت برامج النقطة الرابعة فى مصر مراحلها الاولى ، أعنى مراحل الانتفاع بالخبرة الفنية فى شؤون الزراعة والصناعة وفى العناية بأحوال العمال ، ولكن البرامج لا تزال تفتقر الى خطو الخطوة الثانية وهى استقدام الاموال الاجنبية لتثميرها فى مرافق الانتاج القومى .

ولقد أحسنت الحكومة صنعا عندما خففت من حدة التشريع المصرى فيما يتعلق بأنشاء الشركات ونسبة رؤوس الاموال الاجنبية ونسبة أستخدام العمال والموظفين الاجانب، وهذا التعديل ينطوى على معنى فطنة المسؤولين الى أهمية رؤوس الاموال الخارجية ، والى اصطدام هذه الاموال بالتشريعات القائمة . غير أن هذا الاجراء لم يسفر عن نتائج ايجابية سريعة نظرا لعواقب حوادث حرق القاهرة فى يوم ٢٦ يناير وما خلفته من عقيدة خاطئة فى أفهام دور الصنعة الاجنبية .

أما حكومة شرق الاردن ، فقد شرعت فعلا فى الانتفاع بالخبرة المتاحة لها طبقا لمشروع النقطة الرابعة فى تنفيذ مشروع نهر اليرموك رغبة فى معالجة أزمات الزراعة والرى، ورغبة من ناحية أخرى فى معالجة بعض مظاهر البؤس الناجمة عن استفحال مشكلة اللاجئين العرب الذين اكتظوا على الضفة الغربية لنهر الاردن

ومشروع نهر اليرموك يراد به ضبط ماء هذا النهر واستخدام موارده المائية فى الرى بانتظام على مدار السنة ، والتوسع فى استصلاح الاراضى الزراعية مع احتمال توليد الكهرباء من منحدرات الماء .

أما لبنان فقد قرر الانتفاع بمشروعات النقطة الرابعة انتفاعا أكاديميا ، فمنحت جامعة بيروت الامريكية نصيبا كبيرا من الدولارات طبقا لهذا المشروع أستخدمته فى انشاء كلية للزراعة هى الاولى من نوعها فى لبنان .

والظن بأن مشروع النقطة الرابعة مشروع يراد به بسط السيادة الامريكية أو النفوذ الاقتصادى الامريكى فى الشرق ، ظن لا يستقيم مع الواقع . فالمشروع لا ينطوى على أفتئات على السيادة القومية أو السيادة الاقتصادية لدولة من الدول وهو لا يتضمن دعوة الى التخلى عن المبادىء التى اخذت الدول العربية نفسها بها ، ثم أنه لا ينص على أن تصبح أسواق الشرق العربى حكرا للمنتجات الامريكية ... فحرية الصناعة والتجارة والاقتصاد مكفولة لكل دولة ، فضلا عن حريتها السياسية التى ينبغى أن تترفع دائما عن كل منال أجنبى .

لهذا نعتقد أن مشروع النقطة الرابعة مشروع من مصلحة الدول العربية أن لا تتخلى عنه ، ومن مصلحة الحكومة الامريكية أن تتمسك به بعد ما يخرج الرئيس ترومان من البيت الابيض ويدع المجال لخليفته الجنرال ايزنهاور .

وديع فلسطين

صناعة السياحة

لا ريب فى أن العام الحالى شهد فى مصر تخلفا معيبا فى مضمار السياحة فاختفى أو كاد باب السياحة من أبواب الدخل غير المرئى للحكومة المصرية .

أما أسباب هذا الضمور الشديد فى حركة السياحة فكثيرة ، ولكن أهمها ما يلى :

أولا — حرق القاهرة فى مستهل هذا العام وما صحبه وسبقه من حوادث اضطراب أفزعت الاجانب من مقيمين وسائحين ، ولا تزال بقايا هذا الفزع ماثلة فى أذهان أبناء البلدان الاجنبية الذين يجدون شيئا من المشقة فى أدراك حقيقة المعجزة التاريخية الماردة التى قام بها اللواء محمد نجيب للقضاء على أسباب الفساد وعدم الاستقرار فى مصر .

ثانيا — أفتقار القاهرة الى الفنادق الكافية التى تصلح لاقامة السائحين من أبناء الطبقة المتوسطة . فقد صار معظم السائحين اليوم من أبناء هذه الطبقة لا من أبناء طبقات السراة المترفين ولا بد للمسؤولين من أن يعوا هذه الحقيقة .

ثالثا — العقبات المفروضة على تبادل النقد واخراج الاموال أو أدخالها الى مصر ، فهى صعوبات يعانى منها كثيرا السائحون الذين يريدون ألا تكون مصروفاتهم مقيدة الا باعتبار واحد ، هو أعتبار مقدرتهم الذاتية .

رابعا — أسناد مهمة الدعاية السياحية الى مصلحة السياحة الحكومية ، وهى مصلحة تقيدها مظاهر الروتين القاتلة .

خامسا — أهتمام دول أوربا باجتذاب السائحين اليها فسبقت مصر فى هذا المضمار وأقبل السائحون عليها بدلا من أقبالهم على مصر .

هذه هى أهم العوامل التى أساءت الى موسم السياحة فى مصر فى العام الحالى ، وقد يعد العام الحالى ضائعا اذا نظرنا اليه من وجهة النظر السياحية — ولكن يجب ألا يكون العام المقبل ضائعا كذلك ، ونحن الآن مقدمون على فصل الشتاء وهو دائما أروج مواسم السياحة فى مصر، فلعل المسؤولين يتداركون أسباب الفشل فى الماضى فينشط الموسم الجديد نشاطا مذكورا ، ويعود باب الصادرات الخفية الى مكانه القديم فى ميزانية الدولة المصرية .

الانتاج الكبير طابع للصناعة العصرية ومنطق النهضة التحريرية

بقلم
الدكتور شكري المراغي

يرجع تاريخ النهضة الصناعية المصرية الحديثة الى العهد الاصلاحي فى المدة ما بين ١٨٠٥ ــ ١٩٤٢

ففى الحرب العالمية الاولى أحس الناس أنهم فى مسيس الحاجة لسلع استهلاكية تعودوا استيرادها وصاحب هذا الضيق وعي ثوري جعل بعض القادة يفكرون فى مجاراة الروح العصرية أى السير فى ركب المدنية الصناعية بعد أن تنبهوا الى خطر الاعتماد على الزراعة وحدها ومما ضاعف من هذا الوعى الجديد عندهم رجحان كفة أزدياد السكان على كفة التقدم والتوسع الزراعى مما جعل طاقة عمال الزراعة تزيد وتتزايد عاما بعد عام تمشيا مع الزيادة السنوية فى عدد السكان وقدرها ١/٤ مليون نسمة . وانتهى مطاف هذه اليقظة الفكرية الى تشكيل لجنة حكومية كانت مهمتها بحث أثر الحرب فى صناعة مصر وتجارتها ولها بحث قيم يعتبر مرجعا تاريخيا للصناعة المصرية فى تلك العهود .

وبدأت الخواطر والفكر تأخذ طابع التنفيذ ، وكان بنك مصر ومؤسساته أنعكاسات لهذه الاتجاهات بل الايجابيات التى تمخضت عنها ثورة الشعب ووجدان النهضة ، وأخذ بنك مصر يسير بالبلاد صوب توجيه صناعى .

وخطت الصناعة فى ظل الوعى الجديد فى ذلك العهد خطى موفقة وتمكنت من التغلب على كثير من الصعاب التى واجهتها ولكن الازمة العالمية الجامحة هزتها هزا عنيفا ولولا أسعاف الحكومة لها بالحماية الجمركية عام ١٩٣٠

واضطرت الظروف العالمية هذه الصناعة الناشئة أن تسير متعثرة تارة وزاحفة تارة اخرى . وتأرجحت ما بين التعثر والزحف وأثر هذا على قوتها بل أضعف من عافيتها حتى أتاها ظرف فجائى وهو الحرب العالمية الثانية فعادت لها قوتها واشتد ساعدها ولاقت أنعاشا لم يك فى الحسبان .

ومما يؤسف له أن رجال الصناعة أبتسموا للايام البيضاء ولم يعملوا حسابا للايام السود فتوسعوا على غير هداية عصرية ينقل معها الانتاج الى اللون الحديث أو الانتاج الوفير الذى يعين زيادة الانتاج مع قلة التكاليف، بجانب تعرف حاجة السوقين (المحلى والخارجي) ومن ثم كانت الرغبة فى الكسب المتزايد هى الموجه الاول دون مراعاة للظروف والحالة الاقتصادية العامة التى يجب أن يكون التوجيه صادرا عنها ومنها .

« والانتاج الكبير » طابع الصناعة العصرية فى كل الدول الصناعية الكبرى تعرفته وجربته وتذوقت حلوى ثماره . فآمنت به . ودعت له وما زال هذا الوعى مسيطرا على علمائها وعلى اقتصادها فتوفرت السلع للشعوب محليا، وتصدر الفائض منها الى الدول الاخرى ولم يصطدم بمنافسة شديدة لان قلة النفقات عاونت على مواجهة المنافسات ولقيت المنتجات ألوانا من الرواج اختلفت درجاتها حسب ذبذبة السياسة الدولية العالمية .

وما دام « الانتاج الصناعى الكبير » قد أصبح سياسة الاقتصاد العصرى بل ديانة التصنيع العالمى فخليق بمصر فى نهضتها الجديدة ووثبتها التحريرية أن تتجه صوب تنمية أنتاجها الصناعى والعمل على تحويله من تصنيع بدائي ونصف عصري الى تصنيع عصري مثالى يجارى نهضتها ويماشى روح العصر لان تشريعات النهضة قد جعلت الدخول عند الطبقات تتجه صوب التقارب لا التفاوت . وسيتطلب الامر بطبيعة الحال توفير سلع شعبية تجارى هذا التقريب وتلائم اقتصاديات النهضة، والتى تحررت من البذخ والكماليات ومالت الى الاخذ بمبادىء التقشف.

وأول ما يجب أن تعنى الصناعة به توفير « الكساء » المناسب السعر لمختلف الطبقات سواء كانت أقمشة منسوجة أو ملابس جاهزة . وتوفير « الحذاء » لمكافحة الحفاء . وتدبير « الغذاء » الرخيص للتغلب على الحرمان .. فرد الطمأنينة الحسية للافراد من مقومات نهضة التحرير . بل تحرير المواطن من الفزع والجوع والذل .. الهدف الاول بل الامثل لهذا الانقلاب التاريخى .

ونشر ألوية التمدن والحضارة فى الريف وسيلته نشر الطرق وتدبير وسائل النقل ليلتقى الريف والحضر ويتبادل السكان الحضارة على مختلف الالوان .

أما الصناعات الجديدة التى نحلم بها ، ونطمح فى قيامها بفضل توليد الكهرباء واستغلال الثروات المعدنية المطمورة . وادخال التيار الكهربائى الى الريف الراكد ليعمره ويحوله الى بقاع مرغوب فيها فهذا يحتاج الى تجنيد رجال العلم والمال وذوى الخبرة ليعدوا برنامجا عمليا يتحقق مع تنفيذه الانقلاب الصناعى فى مصر . هذا الانقلاب الذى يلتقى مع الانقلاب العسكرى . حتى يقال فى اطمئنان ان الانقلاب العسكرى وقد حرر مصر من الطغيان والفساد . قد صاحبه انقلاب صناعى طهر الاقتصاد المصرى من مفاسد التحكم فيه لمصلحة جماعات أفراد ، وأخضعه الى نظم تغلب فيها المصلحة العامة . فلا تهتز القواعد الاقتصادية وتسلم السياسة المالية من الاهواء والاغراض .

دكتور شكرى المراغى
مدير ادارة الصناعات الصغرى
بوزارة التجارة والصناعة

نحو الرخاء والاستقرار الاقتصادى فى مصر

ليست الاضطرابات والأزمات الاقتصادية العنيفة التى تعانيها مصر منذ أكثر من عام وليدة تلك الحقبة من الزمن فقط وانما هى أبعد غورا وأطول مدى ، وما ذلك الرخاء والانتعاش الذى أعقب الحرب الاخيرة الا انتعاش مؤقت هو وليد ظروف استثنائية لا يعتد بدوامها ولا فضل لنا فيها ، بل أنها أضرت بنا اذ أعمت أعيننا عن حقيقة الداء الذى نعانى وأبعدت بيننا وبين العلاج الواجب الى حين .

أما كيف نصل الى العلاج الواجب فهذا يستلزم أن نستعرض موقفنا ومشاكلنا ومنشأها ، ولنبدأ بأن نسأل : مم نعانى ؟

ان نظرة سريعة الى اقتصادياتنا تبين لنا فى وضوح أننا نعانى من كثير ، فمحصول القطن وهو عماد الثروة المصرية لم يبع أغلبه ، والصناعة المحلية لا تجد الاسواق الكافية لمنتجاتها المتزايدة والمال قليل فى أيدى الكثرة من المستهلكين والحالة النفسية التى تسيطر على المنتجين والمستهلكين يغلبها القلق وعدم الاستقرار وميزان المدفوعات الخارجية فى غير صالحنا مما أثر تأثيرا سيئا على قيمة العملة المصرية فى الخارج ، الرصيد الاسترلينى المحبوس يسبب تناقض بين العملة والحسابات المتداولة فى داخل القطر وخارجه وباختصار ، ان كل مرافقنا الاقتصادية فى مركز يستدعى من المصلحين القائمين بالامر مجهودا شاقا جبارا وخصوصا أننا بسبيل الانتقال مما كنا نسميه جوازا بالاقتصاد الى طابع جديد من التنظيم الاقتصادى مبنى على العلم وحده .

والآن لنفصل تلك المشاكل مشكلة مشكلة ونستعرض الأسس العملية للحلول المرتقبة .

أما مشكلة القطن فهى ذات وجهين : فاعتمادنا الكلى على القطن كأساس للثروة المصرية فيه خطورة لما يسببه لنا من تعرض للهزات العنيفة سواء فى صعوده أو هبوطه . فحين ارتفاعه المفاجىء ينتج تضخما وانقلابا فى دخول الافراد لا يحسن المزارعون تنظيمه والاستفادة منه فى حاضرهم ومستقبلهم ، وفى نزوله يسبب انكماشا عاما فى الاسواق وارتباكا فى مالية الدولة ومالية الافراد . وقد اقترحت حلولا كثيرة للعلاج أغلبها حلول مؤقتة تثار بظهور المشكلة وتزول باختفائها ، وبعضها سلبى ينصب على عدم التوسع فى زراعة القطن وهذا علاج لا يتصف بالصفة الاقتصادية . فالتربة المصرية تصلح أحسن ما تصلح لتلك الزراعة وليس من اليسير ولا من المصلحة تحويلها الى محاصيل زراعية أخرى بشكل واسع ، وفى اعتقادى أنه لو أمكننا أن نحقق التوازن لدخول منتجى القطن على مر السنين وذلك عن طريق صندوق موازنة مثلا يحجز نسبة من قيمة القطن فى سنين ارتفاعه نعيدها الى أصحابها فى أوقات هبوط أسعاره وذلك كما تفعل بعض الدول فى محاصيلها الرئيسية ، مثل نيوزيلنده فى الصوف الخام ، لأمكننا أن نحد من مشكلة القطن الى حد ما .

أما المشكلة الثانية لموضوع القطن فهى ذلك التدخل المستمر الذى درجت عليه الحكومات المصرية سابقا فى بورصات القطن تارة بدعوى حماية المنتج وطورا بدعوى حماية المصدر أو الاقتصاد المصرى مما أخرج بورصة القطن المصرية من النطاق العالمى وجعلها تدور فى فلك السياسة المحلية دون نظر الى مقتضيات الاقتصاد العالمى والى الأسس العلمية السليمة .

أما الصناعة المحلية فهى الاخرى تعانى أزمة تصريف مرجعها الآتى :

١ ــ قلة فى النقود المتداولة فى يد الافراد وبمعنى آخر قلة الطلب المستند الى قوة شرائية ، ولعل فى الاتجاهات الحديثة للعهد الحاضر من اعادة توزيع الثروة المصرية بما يجعل هناك تناسبا فى دخول الافراد ما يقضى على ذلك العائق الذى يقف فى طريق الصناعة وانتشارها .

٢ ــ ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالى ثمن السلعة المنتجة مقارنة بالمنتجات الخارجية وذلك لنقصان الكفاية الانتاجية وعدم وجود روح التعاون الوثيق والود المتبادل بين العامل وصاحب العمل ، وهنا أيضا نعتقد أن السياسة الجديدة هى توفير تلك الثقة وذلك الود .

٣ ــ اتجاه الروح الوطنية الى عدم الاستعانة بالخبراء والمنظمين الاجانب فيما ليس لنا به خبرة كافية وهو كثير

أما الميزان التجارى فهو الآخر مشكلة قائمة لا يحلها الا سياسة مرسومة لزيادة الانتاج والتوسع فى التصدير والتقليل من استيراد الكماليات .

أما مشكلة الارصدة الاسترلينية المحبوسة فتستوجب الحل السريع اذا أردنا أن نعالج مشكلة ارتفاع الاسعار فى الاسواق المحلية علاجا عمليا حاسما سريعا ، فقيمة تلك الارصدة تسبب اضطرابا شديدا فى الاسعار فبينما هى محبوسة فى الخارج لا نستطيع لها استعمالا فى أى نوع من أنواع المدفوعات الخارجية ، اذ بها مطلوقة بدون قيد ولا شرط فى السوق المحلية بما يسبب ارتفاعا فى الاسعار يمكن تلافيه لو جمدنا نسبة من الاموال والحسابات المحلية تساير نسبة المجمد من الاموال الاسترلينية المجمدة وطرق ذلك التجميد المقترح كثيرة يمكننا أن نأخذ منها ما يتفق وظروفنا العامة .

هذه نبذة سريعة عن أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه مصر وحلول مقترحة للتغلب عليها اذا أقترن تنفيذها باعادة الثقة بالادارة المصرية مع سياسة اقتصادية بعيدة المدى يكون رائدها الاستقرار وتوضيح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة من حيث اتباعنا الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الحر ، كان فى ذلك ضمانا كافيا لتحسن مطرد مستمر فى عالم الاقتصاد المصرى

لقد وفر العهد الحاضر لمصر والمصريين الاستقرار السياسى والاجتماعى ، فهل تراه يتغلب على تلك المشاكل العاتية ويوفر لنا الاستقرار الاقتصادى المنشود ؟ هذا ما نعتقده ونرجوه ونأمل أن تظهره الايام القريبة القادمة .

محمد صديق لهيطة



الغرض الاول من هـذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلادالشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منهـا على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

مجلس الإعمار فى العراق

سبق العراق غيره من الدول العربية التى تنال حصيلة كبيرة من ايرادات الزيت ، فى وضع برنامج مفصل لانعاش الاحوال الاقتصادية فى داخله ، معتمدا فى المقام الاول على مايدره عليه الزيت من مال موفور يطرد مع الايام.

فصـدر قانون بانشاء مجلس للتعمير — يسمونه فى العـراق « مجلس الاعمار » — مهمتـه الاولى أن يضـع للدولة مشروعات انتاجية ولاسيما فى مجال الزراعة، حتى اذا ما استكملت هذه المشروعات مقوماتها الفنية وصارت معـدة للتنفيـذ ، تولى « مجلس الاعمار » الانفاق عليهـا من الاموال المودعة تحت تصرفه ومعظمها من اموال حصيلة الزيت

ويتألف « مجلس الاعمار » هـذا برياسة رئيس الوزراء وعضـوية وزير المالية وستة من كبـار رجال الاقتصاد يشترط فيهم ألا يكونوا من الموظفين الحكوميين ، وان يكونوا على خبرة عالية فى الشؤون المـالية والاقتصادية وشؤون الرى وغيرذلك

ولهذا المجلس شخصية مستقلة ، وله ان يدخل فى مقاولات اما للحصول على خدمات أو لشراء مايعوزه مـن معـدات لازمة للكشف والتنقيب والتنفيذ . وله مطلق الحرية فى ان يتعاقد مع اى شخص او شركة او مؤسسة فى داخل العـراق أو فى خارجه كمـا ان له ان يستأجر او يتملك الاموال غير المنقولة اللازمـة لبرنامجه .

وللمجلس ان يعقد القـروض ويصدر السندات ويرهن موجوداته أو يقترض الاموال باسمه ، على أن تعد التعهدات التى يرتبط بها على هذا الوجه — سواء كانت محلية او خارجية — تعهدات للدولة . ويخول لوزير المالية ان يضمن مثل هـذه القروض والسندات باعتبارها تعهدات حكومية وذلك بالشروط التى يصادق عليها مجلس الوزراء بشرط مصادقة البرلمان عليها قبل ان تصبح عقود القروض او اتفـاقات الضمان نافذة المفعول .

واجبات مجلس الاعمار

ويقدم مجلس الاعمـار الى مجلس الوزراء مشروعا اقتصاديا وماليا عاما لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة اهله . على أن يقدم هـذا المشروع الى البرلمان ويكـون شاملا للخطط التى يعتزم المجلس القيـام بها ولا سيما مايتعلق بخزن المـاء وضبط مياه الفيضـان ومشروعات الرى والصرف والصناعة والتعـدين وكذلك المشروعات التى من شأنهـا تحسين طرق المواصلات النهـرية والبرية والجوية ، على ان يحـدد المشروع اى هذه الاصلاحات يتم اولا ويبين نفقات كل منها والمدة اللازمة لتنفيذها .

وعلى مجلس الاعمار قبل ان يقدم مشروعه العام ، ان يقوم بمسـح أراضى العراق مسحا عاما ليعـرف موارده المستغلة وغير المستغلة وله ان يستعـين فى ذلك بالخبراء والمستشارين

ويوضع مبلغ لايقل عن ٢٥٠ الف دينار (جنيه) من خزينة الـدولة تحت تصرف مجلس الاعمار ليسدد منه نفقـات التنظيم والدراسـة والكشف والمسح وغيرها من النفقات التى تسبق اعداده مشروعه العام .

وبعد ما يصادق البرلمان على هذا المشروع العام ، يبدأ مجلس الاعمار تنفيذ المشروعات ويعـد الخـطط والمواصـفات التفصيلية للمشروعات ويراعى اسبقيتها المقررة عند التنفيذ

الاستعانة بالخبراء من كل لون

ونص فى قانون مجلس الاعمار على انه يحق للمجلس ان يقوم بتنفيـذ المشروعات المقررة مستعينا بمقاولين محليين او اجانب ذوى شهرة عالمية، وباشراف مهندسين استشاريين ،على ان يشرف هو بدوره على جميع الاعمال الجارية ويستخدم الموظفين والعمال اللازمين لهذا الغرض ويقرر المبالغ الواجب صرفها على هذه المشروعات ضمن نطاق الميزانية المصدق عليها

مالية المجلس

تكون للمجلس ميزانية خاصـة ، الجزء الاكبر منها قوامه سبعون فى المائة من صافى حصيلة الحكـومة من شركات الزيت ، ويضاف الى ذلك المبالغ الاخـرى التى يخصصهـا البرلمـان من وقت لآخر لمشروعات الاصلاح . وتدرج فى ميزانية المجلس حصيلة القروض الداخلية والخارجية التى يعقدها المجلس او تعقـدها الحكومة نيابة عنه ، على أن يقـوم المجلس بتغطية هذه القروض وتسديد فوائدها وعمولاتها وسائر مايتعلق بها من ميزانية .

وتقرر الا يجوز صرف المبـالغ المخصصة لمجلس الاعمـار الا وفق اعتمـادات ميزانيته السـنوية وللاغراض المقررة فيها .

وجميع حسابات المجلس تعـرض على محاسبين قانونيين للتصـديق عليها فى كل عام .

اتفاقية المدفوعات مع ايطاليا :

عقدت أخيرا اتفاقية للمدفوعات بين مصر وايطاليا تسرى من يوم توقيعها فى ٨ نوفمبر الحالى وتنتهى فى أى وقت بشرط ان يعلن أحد الطرفين المتفقين الطرف الآخر فى ظرف شهر ابتداء من ٣١ يناير القادم . وسيكون الدفع بين البلدين عن طريق حساب يفتح بالجنيه المصرى لدى البنك الاهلى المصرى لصالح مكتب النقد الايطالى وسيقوم هذا الاخير بفتح حساب بالليرات الايطالية لصالح البنك الاهلى المصرى . وقد حدد كحد أعلى كرصيد مدين لكلا الحسابين مبلغ ٢ مليون جنيه مصرى يكون التسديد بعد ذلك بالعملة التى يحددها البلدين بشرط قبولها لدى الدائن .

أما اسعار الصرف فستحدد بناء على اساس اسعار الدولار الرسمية بالقاهرة ومتوسط اسعاره فى سوق ميلانو وروما .

انتاج البترول فى الشرق الاوسط

كان انتاج بلاد الشرق الاوسط من البترول فى التسعة الاشهر الاولى من عام ١٩٥٢ ، ٧٦ر٩ مليون طن مقابل ٧٣ر٣ مليون طن فى العام السابق (١٩٥١) اتيحت المملكة العربية السعودية من هذا المقدار ٣١ مليون طن مقابل ٢٦ر٥ مليون طن فى ١٩٥١ والكويت ٢٨ر١ مليون طن مقابل ١٩ر٤ مليون طن فى ١٩٥١ والعراق ١٢ر٥ مليون طن مقابل ٦ر٤ مليون طن .

مصاعب ايران المالية

تدل الانباء التى وردت أخيرا على ان الحكومة الايرانية فى سبيل التقدم بسياسة مالية جديدة من بين بنودها زيادة النقد المتبادل . وبهذه الطريقة مع مايصاحبها من الحد من المصروفات تأمل الحكومة ان تسيطر على الحالة المالية فى البلاد حتى بدون الالتجاء الى بيع الزيت . وتقدر احتياطيات ايران من العملة الاجنبية بـ ١٠ مليون دولار . بالاضافة الى ١٢٠ مليون دولار من احتياطى الذهب التى منها مايساوى ٢٠ مليون دولار من الذهب فى موسكو . ويبلغ معدل المصروفات الشهرية ٨٠٠ مليون ريال بينما الدخل يزيد قليلا عن ٥٠٠ مليون دولار . ويتكون الجزء الاكبر من المصروفات الشهرية من مهايا الموظفين وأجور العمال التى تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون ريال تدفع كلها شهريا فى المدن بينما فى الاقاليم يتأخر دفعها لمدة شهر واثنين .

تجارة البلاد العربية مع المانيا

بلغت كمية واردات المانيا الغربية من الدول العربية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ ، ٢٠٣ مليون مارك الماني أو مايساوى ٨٤ مليون دولار بينما بلغت الصادرات ١٩ دولار فقط أى ٨٢ مليون مارك . ويشمل رقم الواردات على مشتريات المانيا من الزيت الذى اجريت عملياته عن طريق الشركات البريطانية . وفى عام ١٩٥١ بلغت صادرات المانيا الغربية الى الدول العربية ٢٠٠ مليون مارك الماني بينما كانت الواردات ضعف هذا المقدار .

الاصلاح الزراعى فى سوريا

كان من نتيجة القانون الذى صدر خاصا بالاصلاح الزراعى فى سوريا أن مكن كل من لم يكن يمتلك أرضا فى سوريا أن يحصل على ٢٠ فدانا من الارض التى لا تروى أو ٤ فدادين من الاراضى التى تروى من ممتلكات الحكومة . وعلى كل فلاح بعد حصوله على ذلك ان يقوم بزراعة الارض لمدة ثلاثة سنوات قبل أن تسجل باسمه .

مصروفات اسرائيل الخارجية

وافق أخيرا مجلس الوزراء باسرائيل على ميزانية المصروفات الخارجية التى بلغت ٣٠٥ مليون دولار لعام ١٩٥٢/ ٥٣ الذى بدأ فعلا فى يولية ١٩٥٢ مقابل ٣٨١ مليون دولار فى العام الماضى وقد خصص من ميزانية هذا العام ٦٢ مليون دولار لاستيراد الاغذية ٥٢ر٨ مليون دولار لمشتريات معدات دفاعية ، ٣٧ مليون دولار لاستيراد وقود ، ٣٠ مليون دولار لاستيراد مواد خام ، ٢٠ مليون دولار لاستثمارها فى مشاريع الكهرباء والصناعة .

ازدياد انتاج البترول بالكويت

تدل الاحصاءات الرسمية عن انتاج البترول فى الكويت أنها ستستطيع أن تنتج سنة ١٩٥٢ من البترول أكثر مما كانت تنتجه ايران أى حوالى ٣٧ مليون طن وقد بلغ مجموع الانتاج فى الكويت خلال الشهور السبعة الاولى من هذا العام ٢١ر٧ مليون طن .

مستقبل صادرات تركيا

صرح وزير الاقتصاد والتجارة التركى أخيرا أن صادرات تركيا سوف تزداد فى العام القادم زيادة كبيرة نتيجة للتوسع الزراعى فى البلاد على وجه الخصوص .

وقال ان النهضة الزراعية فى تركيا فى السنين القليلة الماضية ترجع الى التوسع فى اقراض المزارعين ومدهم بالآلات الحديثة . فقد اقترض الزراع مبلغ ٣٢٦ مليون دولار وبلغ عدد المحاريث الميكانيكية فى البلاد حوالى ٢٤٠٠٠ ولذلك سوف تتمكن تركيا من تصدير ١ر٥ مليون طن من القمح وتصبح بذلك الدولة السادسة المصدرة للقمح فى العالم . كما أن انتاجها من القمح والحبوب الاخرى سيزيد أيضا .

الواردات الامريكية الى مراكش

كانت السلطات الفرنسية ، فى مراكش قد فرضت سنة ١٩٤٨ على الواردات الامريكية الى مراكش قيود الاستيراد التى تفرضها عامة على الواردات من بلاد العملة الصعبة . الا أن حكومة الولايات المتحدة اعترضت على ذلك مستندة الى نصوص الاتفاقية التى عقدتها مع سلطان مراكش سنة ١٨٣٦ والتى تعهدت فيها السلطات فى ذلك الحين بمعاملة الولايات المتحدة تماما معاملة فرنسا من حيث الامتيازات التجارية ورفعت الولايات الامر الى محكمة العدل الدولية التى أصدرت حكمها فى هذه القضية أخيرا وهذا الحكم يؤيد وجهة لنظر الامريكية فى المسألة.

الباكستان وانخفاض أسعار الجوت

قررت حكومة الباكستان شراء فضلة محصول الجوت هذا العام وتبلغ حوالى ١ر٥ مليون بالة بأسعار دنيا حددتها وتأمل الحكومة ان تؤدى هذه الخطوة الى تثبيت أسعار الجوت وهو أحد المواد الرئيسية التى تنتجها الباكستان .

وكانت الباكستان فى عام ١٩٥٠/ ٥١ قد صدرت جوتا بمبلغ ٩٠٠ مليون روبية من مجموع الصادرات التى بلغت ٢ر٣٠٠ مليون روبية وفى عام ١٩٥١/ ٥٢ صدرت بمبلغ ١ر٢١٠ مليون روبية من مجموع الصادرات البالغة ٢ر٣٠٠ مليون روبية

مخازن المواد والمهمات

البحث الثالث حسابات المخزن

نتناول فى هذا البحث شرح طرق امساك حسابات المخازن .

الفرع الاول : النماذج المختلفة المستعملة فى عملية المخازن من خطواتها الاولى وهى استلام المواد الى خطوتها النهائية وهى صرفها الى الاقسام المنتجة وانقطاع علاقة المخزن العام بها . وسيتناول هذا الفرع عدد النسخ التى تحرر من كل انموذج وخط سير كل منها فى الملفات والمحفوظات .

الفرع الثانى : شكل الدفاتر المستعملة ، وهل تكون على شكل الدفتر المجلد bound books ام على شكل الاوراق السائبة loose-leaf التى تحفظ فى اغلفة مخصوصة binders ام على شكل كارتات cards وما مزايا وعيوب كل نوع من هذه الانواع .

الفرع الثالث : ما هى الاوراق والدفاتر التى تمسك فى المخزن ذاته، وما هى تلك التى تمسك فى قسم الحسابات ، ومدى العلاقة التى بين هذين النوعين . وكذلك مدى التكرار المشترك بينهما .

الفرع الرابع : هل تشمل بيانات المخزن العام .. اسعار المواد المشتراة واثمانها ، ام انه يستحسن اخفاء هذه الامور عن امين المخزن .

سندات ايداع المواد بالمخازن :

يتبع كثير من الموردين طريقة ارسال أذن استلام من البضاعة والمواد التى يوردونها للمؤسسة . وهذا الاذن يكون — فى العادة — من اكثر من صورة . وقد تسلم نسخة منه مع البضاعة مباشرة — ويحتفظ المورد بنسخة ، وقد يرسل ثالثة مع الفاتورة الشاملة لكل التفصيلات المعتادة

وقد لا يتبع بعض الموردين هذه الطريقة خصوصا اذا كانوا موردين متوسطى الاهمية . كما ان المواد التى تشترى تسليم محلات مورديها لا تكون مصحوبة عادة بمثل هذا المستند

وعلى كل حال فانه يتعين على المؤسسة فى كل هذه الاحوال ان تعد نموذجا خاصا لملء بياناته بمجرد ورود المواد وايداعها بالمخزن العام

ويمكن استعمال الانموذج رقم (١) المبين لهذا الغرض ، ويطلق عليه اذن توريد مواد ومهمات الى المخزن العام ، وهذا الانموذج يتميز بدقة البيانات الواردة به واهميتها للضبط الداخلى والرقابة . ونرى تبيان هذه المزايا بشىء من التفصيل حيث سنشير اليها فى امكنة اخرى من بحثنا .

الرقم المسلسل : انه بيان احصائى مفيد ويحتاج الامر كثيرا الى الاستعانة به فى موضوعات المراجعة والتفتيش.

التاريخ : ان هذا البيان ايضا من اهم البيانات حيث يسجل تاريخ ورود البضاعة .

المخزن الفرعى : هذا البيان من باب تسهيل العمل . حيث يقتضى هذا تقسيم المواد العديدة التى ترد للمؤسسة الى قوائم اصناف متشابهة ومتحدة الصفة — وافراد حساب جزئى لها فى دفتر استاذ المخزن stores ledger فلو حدث فرق حسابى فى حساب المخزن stores A/C فقد يمكن تحديده فى حساب فرعى معين وحينئذ تسهل عملية المراجعة والتصحيح وسيرد الكلام عن هذا الموضوع تفصيليا فى موضوع تال ان شاء الله تعالى .

اسم المورد : انه ايضا من البيانات الهامة حيث يجب ان نعرف اسم المورد لشئون الصرف أو الشكوى من المواد او الشراء التالى ..

رقم اذن التسليم : هذا هو الذى اشرنا اليه فى مستهل بحث اليوم فان كان موجودا من المواد اشير اليه هنا واثبت رقمه من باب الضبط . اما اذا لم يكن موجودا فيشطب كفاية عن عدم استيفائه .

رقم امر الشراء : هذه خطوة سابقة لعملية الاستلام . ويقوم باستيفائها مدير المشتريات الذى تكلمنا عن اختصاصه فى المرة السابقة . ويجب ملء هذا البيان حتى يتأكد قسم الحسابات من موافقة الادارة العامة مقدما على الشراء . وامر الشراء هذا كناية عن طلب التوريد ويشمل على مواصفات المواد وعددها وسعر الشراء المتفق عليه وميعاد التسليم وطريقة السداد . وتقضى الاصول ان يحرر هذا الامر من ٤ نسخ توزع كالآتى :

(١) النسخة الاولى هى التى ترسل للمورد ليقوم بالتوريد على اساسها وطبقا لما جاء بها

(٢) النسخة الثانية ترسل اولا بأول لقسم الحسابات . وعلى هذا القسم الاحتفاظ بهذه النسخ مسلسلة فى ملف خاص — وكلما تسلم من قسم المشتريات فاتورة من احد الموردين تعين عليه ان يرفق بها الصورة التى لديه من امر الشراء ، ومن اذن التوريد الموقع عليه من امين المخزن . وبذلك تصبح الفاتورة تامة الاجراءات .

(٣) ترسل لامين المخزن العام على ان تكون خالية من بيانات السعر والقيمة والدفع

(٤) تبقى لدى قسم المشتريات

تاريخ امر الشراء : انه بيان تكميلى لما هو وارد أعلاه .

الكمية والوزن : من الطبيعى ان يوضح اذن التوريد الكمية او الوزن للمواد الواردة من الموردين والتى يتسلمها امين المخزن اذ على اساس هذا تتوقف قيمة المواد الواردة .

الوحدة : تختلف الوحدة حسب حالة كل على حدة . فقد تكون بالامتار او الياردات او بالكيلو او بالاقة او بالارطال او بالجرامات او الدراهم ، وقد تكون باللتر او الجالون وهكذا . كما قد تكون « بالوحدة » ذاتها دون وزن او قياس او عدد كما لو اشترينا

انموذج رقم ١

اذن توريد مواد ومهمات الى المخزن العام

رقم مسلسل — **المخزن الفرعى** — **رقم امر الشراء المعتمد من الادارة**

التاريخ — **اسم المورد**

رقم اذن التسليم تاريخه

الكمية او الوزن	الوحدة	اسم الصنف	الرصيد بعد الوارد	رقم الصنف	سعرالوحده	القيمة	ملاحظات

استلمت الاصناف المبينة اعلاه واقر بانها مطابقة لامر الشراء وليس بها أي عيب او نقص

امين المخزن

موتور او آلة كاتبة

اسم الصنف : لا بد من بيانه على وجه الدقة التامة

الرصيد من الجرد : هـــذا بيان احصائى مفيد . فان امين المخـزن يستطيع بسهولة الرجوع لمستنداته واستيفاء هذا البيان ويستطيع التأكد من صحته بالجرد الفعلى الذى يجب ان يجريه بين حين وآخر . فيدعوه هـذا الى الاطمئنان لمصلحة عمـله وسلامة المخزن .

رقم الصنف : هذا البيان يدخل فى صميم طريقة حسابات المخزن والتى سنتكلم عنهافى موضعها ويعتبرمتعلقا ايضا بلفظ المخزن الفرعى الذىاشرنا اليه اعلاه . اذ ان كل مخزن فرعى يضم اصنافا معينة ، يرمز لها بارقام خاصة code number من باب التسهيل .

ملاحظات : لامين المخزن ان يكتب فى هذه الخانة مايعن له منملاحظات قد يرى ضرورة ابلاغها للادارة . فقد يصف نقصا فى العـدد او زيادة او اختلافا يسيرا عن المواصفات .. على اساس ان الادارة ستتولى تسـوية الموضوع .

صيغة الاستـلام : ان فيهـا كل الاحتياط الكافى ــ ذلكان اذن التوريد هو المستند الداخلى للادارة فى العرف ــ وتستطيع ان ترجع فيه الى امين المخزن حيث وقع باستلامه للبضاعة كاملة غير منقوصة ولا معيبـة (مع الاشارة للملحوظات التى يكون قـد كتبها)

تذييل :

١ ــ لم نشر الى خانتى « سـعر الوحدة » و « القيمة » حيث ان مهمة امين المخزن لاتتناولها ولاشأن لهبهما طبقا لاحدث الاساليب . ويجب ان يلاحظ هذا فى امر الشراء (كما اشرنا) فان النسخة التى ترسـل منه لامين المخزن يجب انتكون خالية منبيانات السعر والقيمة وشروط الدفع .

٢ ــ يستحسن ان يحرر **اصل واحد فقط** من هـذا الاذن منعا لاى تلاعب على ان يحتفظ امـين المخزن بصـورة منه **غير ممضاة منه** لمجرد الاحتياط .

٣ ــ يستحسن كثيرا قصركل اذن توريد على صنف واحـد فقط من الاصناف الواردة . وقد يكون فىهذا بعض الكلفة ولـكن فائدته فى نواحى **المراجعـة ، والتفتيش والاحصاء ،** خصوصا اذا كانت المؤسسة تستعين بالآلات الحاسـبة حيث تـستطيع الحصـول على احصـائيات فى غاية الفائدة الادارية .

٤ ــ فى نهـاية اليوم يقـوم امين المخزن بارسال كل الاوراق التى وقع عليها بالاستلام الى قسم الحسابات مرفقة ببيانالوارد اليومى كماسنبينه فى العدد التالى ان شاء الله تعالى

يتبع **موسى حقى**

شخصيات اقتصادية



سلفاتور شيكوريل

تلقى علومه الابتدائية والثـانوية فى مدارس القـاهرة ، ثم سافر الى سـويسرا ، حيـث درس العـلوم الاقتصـــادية وعاد فى عـام ١٩١٣ ليعمل فى المتجـر الكبير وكان يديره والده الذى أبى الا ان يدربه فى كل قسم من اقسام المتجر حتى القسم المختص بلف البضاعة وحزمها . . وقـد كان سلفـاتور شـيكوريل المستخدم الذى يحضر مع اول عامل بالمتجر لينصرف بعد آخر عامل من العمال فيه ..

وفى عام ١٩١٦ اشـتغل بادارة المتجر يعاون اخويه سلمونويوسف شيكوريل وبقى يديره حتى اليوم .

ولعل اول ما يمتاز به سـلفاتورشيكوريل الصبر والثبات ، والمثابرة التى لاتعرف اليأس ولاتضعف أمامالمصاعب والمتاعب .. فقد حدث ان اصيبت متاجره الكبرى بالقـاهرةفى صـيف عام ١٩٤٨ بضربات من القنابل كبدتها من الخسائر مايقربمن خمسين ألف جنيه ، ومع ذلك فلم يتعطـل العمـل بها أكثـر مناسبوعين ، ثم حرقت مرة اخـرى بين ما حـرق من متاجر القاهرة فى٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .. ولم يأت نوفمبر من نفس العـام حتى كانتالمتاجر قد استأنفت سيرتها وعادت لتتم مهمتها التجـارية التى بدأتهـاعلى يد والده فى عام ١٨٨٧ فى المكان الذى يشغله فىالوقت الحاضر متجرصيدناوى ، والذى انتقـل منه الى مكانه الحاضر عام ١٩١٢

وتلك لاشك جراة جديرةبالتنويهومااجدر العاملين فىالوسط التجارى انيتخلقوا بمثل مايمتاز بهشيكوريلمن الصبر والمجالدة ليضمنوا بمثل هذا الكفاح ضمان الاستمرار بنجاح

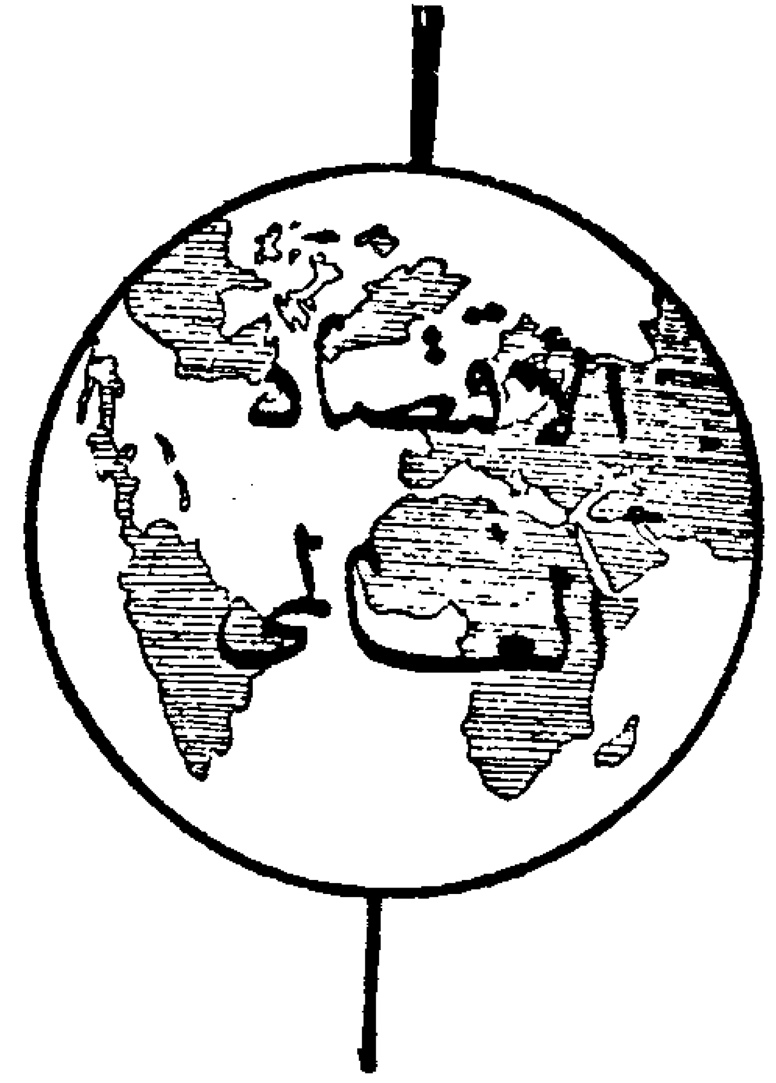
وسلفاتورشيكوريل رئيس مجلسادارة شركة شيكوريل وعضومجلس الادارة المنتدب ــ وهو عضو مجلسادارة شركة مقـاولات كوكينـوس للبناء ، وهو مسـاهم كبير فى بنـكمصر ، ولاسرته ضلع كبير فى نشـأة البنك الاولى ..

وعلى الـرغم من انه أشرف علىنهاية الحلقة السادسة من عمره فهو يمتاز بنشاط ملحوظ وقوة وفتوةولعـل ذلك راجع الى انه لا يحـرم نفســه من الرياضـة ــ رغم كثرةمشاغله ــ وقدكان شيكوريل رئيس الفرقة المصرية للالعـاب الرياضـية« الاولمبياد » عام ١٩٢٨ .

وهويتمتع بقسط كبير منالتأدبوالتـواضع ، ولو لم تـكن تعـرف شخصيته لحسبته مستخدما عاديابذلك المتجر الكبير .

انما هو مثـل يحتذى ، نرجـولتجـارنا ان يحتـذوه ويقتدوا به ، ليحرزوا مثل ما أحرز من توفيـق، أما هو فأرجو له منه المزيد .

حسن الحطيم



أوربا والمساعدات الامريكية

تعتبر أوربا صاحبة نصيب الاسد فى المساعدات الدولارية الخارجيةالتى تقدمها أمريكا ، والتى أستقر الرأى على أن تكون ٦ر٤٤٧ مليون دولار أثناء العام الذى ينتهى فى يونيه سنة ١٩٥٣ ، وستخصص هذه المساعدة للنفقات العسكرية ، ولشراء المعدات اللازمة ، والنفقات الدفاعية وهى ١ر٢٨٢ مليون دولار لشراءالموادالخام الدولارية .

ولقد فكر المختصون فى مشروع آخر لزيادة حصيلةاوربامنالدولارات وقد أعلن منذ مدة أنحكومةالولايات المتحدة ستقوم بشراء معدات الطيران المصنوعة فى أوربا ، والهدف الذى يكمن وراء هذا المشروع هو تشغيل المصانع التى سكنتحركتها ، وزيادة أيراد أوربا من الدولارات .

بحث البطالة فى ايطاليا

تقوم لجنة مكونة من ٢١ نائبا ايطاليا ببحث نظام تسجيل العاطلين فى ايطاليا توطئة لاصلاح ذلك النظام ومعرفة الاسباب الحقيقية للبطالة فى البلاد واقتراح وسائل لمعالجة الحال.

ومن المعروف أناحصاءات البطالة مبالغ فيها لان عددا كبيرا من ربات البيوت يسجلن أنفسهن على اعتبار أنهن يبحثن عن عمل وهن فى الواقع لا ينوين ترك بيوتهن اذا ما وجدن عملا خارجيا ، دائما يلجأ النساء وغيرهم الىمكاتب التسجيل للحصول على اعانة البطالة .

ولا ينتظر أن تنتهى اللجنة البرلمانية من مهمتها قبل ستة شهور على الاقل .

باجيكا تحد من البطالة

تقدمت الحكومة البلجيكية أخيرا بمشروع قانون لتخفيض الضريبةعلى الواردات الخاصة بالمصانع الجديدة أو الموجودة فعلا ، وتريد التوسع فى الاماكن التى يوجد بها عاطلين . وستعفى كذلك هذه المصانع الجديدة من ضريبة الاملاك علىالارضوالمبانى التى تحتاج لها قبل سنة ١٩٥٥ لمدة خمس سنوات . وكثيرمنالتسهيلات الاخرى الضريبية والارباح والخسائر

كما تقدمت كذلك بمشروع قانون آخر لانشاء هيئة استثمار أهلية مستقلة عن الهيئات الاخرى مثل الهيئة الاهلية للائتمان الصناعى ، وسيكون رأس مال هذه الهيئة الجديدة ١٠٠ مليونفرنك ، وسيسمح لها بأصدار سندات تقدر قيمتها بعشرة أمثال رأسمالهابضمانالحكومة ولها الحق فى الاشتراك فى رأس مال المشاريع الجديدة اوالموجودة فىحدود ٥٠٪ اذا كانت هذه المشاريع تعمل على الرفاهية الاقتصادية فى البلاد وتحقيقها لاكبر عدد ممكن منالسكان

محصول القمح الكندى

تتنبأ الهيئات المختصة فى كندا بأن محصول الحبوب لموسم ١٩٥٢/٥٣ سيكون أكبر محصول عرفه التاريخ فتذكر أن محصول القمح سيزيد على ٦٠٠ مليون بوشل مع الاخذ فى الحسبان ما سيعانيه المحصول من أمراض كالصدأ أوغيره

محصول القطن الامريكى :

أعلن أخيرا التقدير الخامس لمحصول القطن الامريكى الذى بلغ ١٤ر٩مليون بالة بالمقارنةالىالتقدير السابق ١٤ر٤ مليون بالة مقابل ١٥ر١ لميون بالة فى ١٩٥١ .

الاستثمار الخارجي الفرنسي منذ ١٩٤٥

صرح أخيرا وزير مالية فرنسا أنه طبقا لارقام مراقبة النقد الفرنسية بلغ الاستثمار الخارجىالفرنسى منذ ١٩٤٥ ٣٨ مليون فرنك منها ٢٥ مليون دولار فى المنطقة الدولارية ، ٢٢ر٤ مليون جنيه فى المنطقة الاسترلينية و ٢ مليون دولار كندى فى كندا ، ٢٣ر٣ مليون فرنك سويسرى فى سويسرا و ٢/١ بليون فرنك بلجيكى فى بلجيكا وما يقرب من ٢ بليونفرنك سويسرى ومايقرب من ٢ بليون فرنك فرنسى فى دول أمريكا اللاتينية . ومستوى الاستثمار هذا أقل مما كانقبل الحرب

زيادة الانتاج فى الصين

تحث السلطات المسئولة فى الصين أتحاد العمال الصينيين،علىالعمل على زيادة الانتاج والتقشف فىجميعأنحاء الدولة ، وترى هذه الجهات أن هذا العمل من الاهمية بمكان لخلق جو صالح يساعد على بناء الوطن . ويعلق البعض على هذا النبأ بأن الصين سوف تعلن قريبا مشروع خمس سنوات للانهاضالاقتصادىفى البلاد .

الارقام القياسية فى ايطاليا

	البطالة باعتبار ١٩٤٧ = ١٠٠	نفقة المعيشة باعتبار ١٩٣٨ = ١٠٠
المتوسط الشهرى فى ١٩٤٦	٨١ر٧	—
المتوسط الشهرى فى ١٩٤٧	١٠٠ر—	—
ديسمبر ١٩٤٨	—	٤٩١٧
ديسمبر ١٩٤٩	١٠١ر٥	٤٧٥٣
ديسمبر ١٩٥٠	١٠٢ر٢	٥٠٠٩
مارس ١٩٥١	٨٨ر٤	٥١٩٩
ديسمبر ١٩٥١	١٠٣ر٤	٥٤١٦
فبراير ١٩٥٢	١١٢ر٧	٥٤٥٩
مارس ١٩٥٢	—	٥٤٧٥

هذا وتحاول الحكومة الايطالية محاربة الغلاء الشديد الذى يظهرمن الجدول بشتى الوسائل ، أهمها زيادة الانتاج وحسن توزيع الدخل

رأى دالتون فى الاسترلينى

خطب المستر دالتون وزير المالية السابق فى حكومة العمال وندد بسياسة الحكومة البريطانية فى تحرير المعاملات بالاسترلينى وتحويله الى دولارات . وقال أن الغلطة التى ارتكبت فى صيف سنة ١٩٤٧ وما جرت على بريطانيا من خسائر يجب ألا تتكرر ، لان بريطانيا لا تستطيع تحمل أخطاء أخرى خصوصا اذا كان تشرشل يوجهها .

أزمة المدفوعات الخارجية فى سيلان

تعانى سيلان أزمة حادة فى مدفوعاتها الخارجية نتيجة ضعف حصيلة صادراتها وعدم اقبال العالم عليها . وقد هبطت الاحتياطيات الاجنبية بمقدار ٢١٠ مليون روبية فى السبعة شهور الاولى من العام الحالى أى بنسبة الربع تقريبا . ولتفادى انهيار المدخرات فرضت الحكومة أخيرا ضريبة ١٠٪ على الواردات الغير ضرورية .

انهيار حالة تجارة ايطاليا

تدل الارقام التى نشرت أخيرا على أن واردات ايطاليا فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ بلغت ١١٨٥ مليون دولار بعد أن كانت ١٠٥٤ مليون دولار فى سنة ١٩٥١ (يناير — يونيه) بينما انخفضت الصادرات من ٧٧٠ مليون فى الستة أشهر من عام ١٩٥١ الى ٧٠٧ مليون فى نفس المدة من العام الحالى . وبذلك يكون العجز فى الميزان التجارى فى هذه المدة ٤٧٨ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٧٠٪ عما كان عليه فى سنة ١٩٥١ ، ويرجع هذا الى استمرار التناقص فى الصادرات منذ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، فالواردات زادت بمعدل ١٩٥ مليون دولار شهريا (الا فى فبراير حيث بلغت ١٨٢ مليون دولار) بالمقارنة الى ١٧٤ فى سنه ١٩٥١ ، وهذه التغيرات جميعا ترجع جزئيا الى التحرير التام الذى حدث فى اكتوبر سنه ١٩٥١ للواردات من دول اتحاد المدفوعات الاوربى ، بينما فرضت بعض بلاد هذا الاتحاد قيودا فى اكتوبر أضرت بصادرات ايطاليا

فى أول يناير

سنة ١٩٥٣

عدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية

البنك الدولى يرفض طلب اليونان

رفض البنك الدولى للانشاء والتعمير طلب اليونان الذى تقدمت به فى أغسطس الماضى بطلب قرضا قدره ٨٠ مليون دولار ، وذلك لعدم تنفيذها الشروط المبدئية التى اشترطها البنك لمنح القرض المذكور . وهذه الشروط تتضمن توازن ميزان مدفوعاتها وتوازن ميزانيتها كذلك ، كما طالب البنك بانشاء هيئة للاشراف على المشاريع المراد تحويلها ، وذلك للتحقق مما اذا كان هذا الاعتماد سيفى ويصرف على هذه المشاريع

انتاج السفن فى العالم
فى النصف الثانى من

بآلاف الاطنان

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
مجموع الانتاج العالمى من السفن التى يجرى بناؤها	٤٣٩٤ر٨	٤٨١٩	٥٤٩٤ر١
منها :			
انجلترا	١٩٩٤ر١	٢٠٤٥	٢٢٠٩ر—
الولايات المتحدة	٥١٢ر٨	٣٤٠	٥٦٢ر٥
ألمانيا الغربية	—	١٩٨	٤٢٩ر٥
فرنسا	٤٢٢ر—	٤٥٧	٤٧٢ر٦
اليابان	١٢٠ر٤	٢٣١	٢٩٤ر٨
هولندة	٣٠١ر٥	٣٠٧	٣٢١ر٢
السويد	٢٩٧ر٣	٣٠٥	٣١٢ر٤
ايطاليا	٢١٤ر٤	٣١٤	٢٧٥ر٥

يظهر الجدول المرافق تطور انتاج السفن فى العالم فى فترة السنين الثلاثة الاخيرة فما زالت بريطانيا تتزعم بلاد العالم فى هذا المضمار تليها الولايات المتحدة الامريكية ، ثم باقى الدول الاوربية واليابان . ويجب ملاحظة النهضة السريعة فى بناء السفن فى ألمانيا التى حرمت عسكريا من معاودة انتاجها حتى أوائل سنة ١٩٥٠ ، ولكنها ما لبثت أن عادت الى الانتاج على نطاق واسع وكذلك فعلت اليابان .

ويلاحظ أن حمولة السفن التى يجرى بناؤها حاليا فى العالم أعلى مما كانت عليه فى الماضى . ويظن الخبراء أن هذه الصناعة سوف لا يطول رواجها ، نظرا للمنافسة الشديدة التى تظهر بين شركات الملاحة ، على نقل البضائع .



القيود الحسابية للاعتمادات المستندية

في دفاتر المستورد

تقوم كثير من البيوتات التجارية والصناعية باستيراد البضائع والخامات اللازمة لها من الخارج ، ومن هنا تنشأ الضرورة لفتح الاعتمادات المستندية التي يتم اكثر التعامل مع الموردين الاجانب بمقتضاها ويستطيع المرء ان يدرك مدى اهمية الدقة في القيود الحسابية لهذه الاعتمادات اذا علم ان على ذلك يتوقف مدى صحة تسعيرة البضاعة المستوردة وليس هذا من السهولة بمكان في حالة المنشآت التي يقتضيها نشاطها فتح اعتمادات متعددة ، قد تصل الى المئات اثناء العام الواحد ·

ولمعالجة هذه القيود بالدفاتر يقتضينا الامر ان نقسم البحث كما يلي :

١ ـ فتح الاعتماد المستندي
٢ ـ مصاريف الاعتماد المستندي
٣ ـ دفعات الاعتماد المستندي
٤ ـ تصفية الاعتماد المستندي

١ ـ فتح الاعتماد المستندي :

هذا هو الاجراء الاول الذي يقوم به المستورد اثر اتفاقه مع المورد على البضاعة المطلوبة وشروط دفعها وتسليمها وما الى ذلك ، فهو يطلب الى البنك الذي يتعامل معه أو الذي يطلبه مورده فتح اعتماد مستندي بقيمة البضاعة المطلوبة وذلك على انموذج خاص يعده البنك لذلك الغرض · ومن ثم يقوم البنك بشراء العملة الاجنبية المطلوبة وباخطار المورد بذلك · ويهمنا قبل الكلام عن القيود الحسابية الخاصة بفتح الاعتماد ان نتبين المبلغ الذي خصمه البنك من الحساب الجاري للمستورد تحت حساب الاعتماد المطلوب ، وهذا يوضحه اشعار الخصم الذي يرسله البنك ، وهو لايخرج عن حالة من ثلاث :

١ ـ الحالة الاولى ان يفتح البنك الاعتماد على المكشوف أي بدون خصم قيمته من الحساب الجاري للمستورد طرفه حتى يقوم البنك بسداد قيمة الاعتماد او جزء منه الى المورد وحينئذ يقوم بخصم هذا السداد من الحساب الجاري للمستورد طرفه ، وفي هذه الحالة لايخرج القيد في الدفاتر عن ان يكون قيدا نظاميا لاثبات المسئولية العرضية التي للبنك قبل المستورد ، كأن يثبت القيد كالآتي :

من حساب عملة أجنبية بنك كذا
الى حساب البنك اعتمادات مستندية
أو
من حساب اعتمادات مستندية بنك كذا الى حساب البنك اعتمادات مستندية وذلك بقيمة الاعتمادات المستندية بكاملها من واقع اشعار البنك ·

ب ـ أما الحالة الثانية وهي فتح الاعتماد المستندي وخصم جزء من قيمته ٢٥ ٪ مثلا من الحساب الجاري للمستورد كاحتياطي (هامش) فانه يجرى قيد نظامي بقيمة الاعتماد بالكامل كما سبق ان بينا ثم يجرى بعد ذلك قيد بالمبلغ المخصوم من الحساب الجاري للمستورد طرف البنك كما يلي :

من حساب موقوف لاعتمادات مستندية بنك كذا
الى حساب جاري بنك كذا

ويلي ذلك قيد نظامي عكس قيد الفتح النظامي بقيمة المبلغ المحجوز من الحساب الجاري للهامش السالف الذكر ·

جـ ـ اما في الحالة الثالثة وهي فتح الاعتماد وخصم كامل قيمته من الحساب الجاري للمورد فيكون القيد كما يلي :

من حساب موقوف لاعتمادات مستندية بنك كذا
الى حساب جاري بنك كذا

هذا ولا يفوتني ان اذكر كيفية ظهور الحسابات السالفة بحالتها هذه بالميزانية · ففي الحالة الاولى تظهر الاعتمادات المستندية بالحسابات النظامية بالميزانية بجانب الاصول تحت اسم (اعتمادات مستندية بنك كذا) ويقابلها بالحسابات النظامية بجانب الخصوم نفس القيمة تحت اسم (بنك كذا اعتمادات مستندية) أما في الحالة الثانية فتظهر نفس الحسابات بالميزانية في الحسابات النظامية ولكن بقيمة تقل عن الحالة الاولى بما يوازي المبالغ المحجوزة كهامش لهذه الاعتمادات ، اذ ان الاخيرة تظهر بجانب الاصول بعد حسابات جارية البنوك تحت اسم (بنك كذا ، حسابات مجمدة لهامش اعتمادات مستندية · اما في الحالة الاخيرة فهي كسابقتها باستثناء الحسابات النظامية فلا محل لوجودها في هذه الحالة ، وهنا يراعى كتابة قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية بجوار البيان بالميزانية

وهناك ملاحظة أخيرة بصدد فتح حسابات الاعتمادات المستندية وهي خاصة بعمل بطاقات تشمل رقم كل اعتماد وقيمته بالعملتين الوطنية والاجنبية واسم المورد وشركة التأمين وتاريخ استلام البضاعة وبالجملة كافة البيانات التي تسهل تتبع الرسائل لحين ورودها · هذا ويحسن استعمال دفتر أستاذ مساعد للحسابات المجمدة لاعتمادات مستندية تفصل فيه هذه الحسابات لحين تحويلها لحساب الموردين ليسهل حصر الخطأ ان حدث ذلك ·

٢ ـ مصاريف الاعتمادات المستندية

المقصود هنا بمصاريف الاعتماد هو كل المصاريف التي يدفعها المستورد على الرسالة لحين ورودها بمخزن الشركة ، وعلى ذلك فالمصاريف المذكورة تشمل عمولة البنك ومصاريفه عن فتح الاعتماد المستندي ورسوم تأمين الرسالة وتخليصها وبالجملة كل

مايلزم من المصاريف لحين ورودها بمخازن المنشأة • ومن هنا نرى اهمية تخصص كل من هـذه المصاريف للرسالة التى صرف من أجلها ، ولذا كان من المتعين استعمال دفتر أستاذ مساعد للرسائل وتعطى كل رسالة رقما خاصا ، ولا أس أن يكون هذا الرقم هو نفس رقم الاعتماد المستندى لدى البنك • وحينئذ يكون القيد الخاص بالمصاريف كالآتى :

من ح / الرسائل (رسالة رقم)الى ح / جارى بنك كذا (أو ح/الصندوق)

هذا وحين تصوير الميزانية تظهر حسابات الرسائل المدينة بقيمة المصاريف فقط ضمن حسابات المدينين المتنوعين •

٣ ـ دفعات الاعتماد المستندى

يقوم البنك بدفع قيمة الاعتماد أو جزء منه الى المورد بمجرد استلامه الفاتورة ومستندات الشحن وبوليصة التأمين الخ ، وتكون الدفعة تبعا لقيمة البضاعة التى قام بشحنها ، وحينئذ يرسل البنك اشعارا للمستورد يخبره فيه بقيمة الدفعة التى سددها للمورد نظير المستندات ، ويكون القيد فى هذه الحالة :

١ ـ من حساب الموردين
الى ح / جارى بنك كذا
فى حالة فتح الاعتماد على المكشوف
٢ ـ من حساب الموردين
الى مذكورين
حساب جارى بنك كذا
حساب مجمد لاعتمادات مستندية
فى حالة فتح الاعتماد وخصم جزء من قيمته (هامش) من الحساب الجارى للمورد (طرف البنك)
٣ ـ من حساب الموردين
الى حساب موقوف لاعتمادات مستندية
فى حالة فتح الاعتماد وخصم قيمته بالكامل من الحساب الجارى للمورد طرف البنك

ويجدر الاشارة هنا الى أن كثيرا مايحدث الا يستعمل الاعتماد بالكامل وفى هذه الحالة يجب اخطار البنك لبيع رصيد الاعتماد (المتبقى من العملة الاجنبية) •

ويقوم البنك بعد ذلك بارسال اشعار اضافة للمورد بقيمة بيع هذا الرصيد ، وحينئذ يجرى القيد التالى:

من حساب جارى بنك كذا
الى ح / موقوف لاعتمادات مستندية

هذا ويجب دائما اجراء قيد نظامى عكس القيد النظامى الذى اجرى عند فتح الاعتماد المستندى وذلك بقيمة كل دفعة يدفعها البنك للمورد خصما من الحساب الجارى فيكون القيد كالآتى:

من حساب بنك كذا اعتمادات مستندية
الى حساب اعتمادات مستندية (أو عملة اجنبية) بنك كذا •

وهذا القيد ينصب طبعا على الاعتمادات المفتوحة او التى خصم البنك جزء من قيمتها من الحساب الجارى (كهامش)

تصفية الاعتماد المستندى :

يقوم المستورد بمجرد استلامه للفاتورة والمستندات المرافقة لها بارسال ذلك الى احد المخلصين ليقوم له بتلخيص البضاعة من الجمرك وشحنها الى مقر منشأته • ويهمنا حين استلام البضاعة وقبل اجراء اى قيد بالدفاتر ان نتأكد من الامور التالية

١ ـ مطابقة البضاعة للفاتورة من حيث الكمية والصنف •

٢ ـ سلامة البضاعة اى عدم اصابتها بكسر او تلف •

٣ ـ ان قيمة الفاتورة تعادل قيمة الدفعات التى دفعها البنك للمورد

فاذا ماتحققنا من صحة هذه الامور امكن اجراء القيود التالية :

١ ـ من حساب الرسائل (رسالة رقم كذا)
الى حساب الموردين (بقيمة الفاتورة)
٢ ـ من حساب المشتريات
الى حساب الرسائل (رسالة رقم كذا)
بقيمة التكاليف كما تظهر بحساب الرسالة

هذا وفى حالة وجود عجز أو تلف بالبضائع الواردة ، يجب اثبات ذلك فى محضر استلام البضائع واخطار شركة التأمين المسئولة عن ذلك ، وهنا تجرى القيود السالفة بعد استبعاد قيمة العجز او التلف من قيمة الرسالة ثم تحويل الرصيد المدين المتبقى بحساب المورد الى حساب شركة التأمين او تركه كما هو اذا كان المسئول عن ذلك هو المورد حتى يتم سداده •

هذا وحين تصوير الميزانية يراعى دائما وضع حسابات الرسائل التى تكون قد سددت قيمتها بالكامل للمورد ولم ترد بعد البضاعة الخاصة بها ، ولكنها تكون عادة فى سبيل تخليصها من الجمرك ، اقول توضع هذه الرسائل بقيمة تكلفتها بجانب الاصول بعد حساب البضائع وتحت اسم حساب بضاعة بالطريق

عبدالمنعم محمود صالح

تحويل البحر إلى أرض زراعية

لعل اول مايشاهده الانسان حين يصل الى ميناء استردام الجوى تلك العبارة البسيطة ذات المعنى الكبير ((**نحن هنا ١٤ قدما تحت سطح البحر**)) حيث كانت بحيرة هارليمر سابقا ..

فالاسم الاصلى والطبيعى لهولندا هو ـ الاراضى الواطئة ـ اذ ان خمس مساحة الاراضى الهولندية التى تبلغ ١٢٨٥٠ ميل مربع تقع تحت مستوى سطح البحر بانخفاض أقصاه ٢١ قدما تقريبا ..

ولولا مشاريع السدود والقوى الكهربائية لغطت مياه البحر اكثر من نصف مساحة هولندا . ولم تقتصر تلك المشاريع على حماية الاراضى من طغيان البحر ، بل ادت الى استقطاع مناطق شاسعة من البحر واضافتها الى مساحة الاراضى المنزرعة . اذ منذ عمليات التجفيف فى القرن الثامن عشر حتى الآن أضيف الى مساحة الاراضى الزراعية بهولندا ٢٢٠٠ ميل مربع تمثل نسبة كبيرة من المساحة الكلية لتلك الدولة .

وقد كان الامر فى الابتداء قاصرا على الطرق البدائية باستعمال طواحين الهواء فى امتصاص المياه الزائدة من الاراضى ، ولم يأخذ الامر صفة العمل الهندسى الجبار الا فى القرن العشرين بالقيام بالمشروع المعروف باسم زيدرزى ، فحتى ذلك القرن كان خليج زيد رزى قطعة من بحر الشمال ثم تحول بفضله الى بحيرة عذبة المياه سميت ببحيرة ايسل . اما المشروع نفسه فقد بنى على الاسس الآتية :

١ ـ انشاء حاجز مائى هائل طوله ٣٢ كيلو مترا تقريبا لحجز مياه بحر الشمال عن بحيرة ايسل

٢ ـ استقطاع خمس مناطق من البحيرة وتحويلها الى اراضى زراعية .

اما الغرض من انشاء الحاجز المائى فهو :

ا ـ ايجاد بحيرة حلوة لمد المناطق المجاورة بالمياه حين تقل الامطار .

ب ـ حماية الحواجز الداخلية التى تنشأ حين استقطاع الاراضى من البحيرة .

ج ـ سهولة تجفيف الاراضى المستقطعة والمجاورة لها ..

د ـ سهولة المواصلات بين المناطق الشمالية لهولندا .

وبعد اتمام السد الكبير بدىء فى استقطاع المناطق من البحيرة . . وكانت الخطوة الاولى لاستقطاع منطقة هى انشاء السدود التى تحجز المنطقة عن البحيرة مع انشاء شبكة من الطلمبات الكهربائية والميكانيكية لسحب المياه من المناطق المستقطعة ثم عمل مصارف مائية ـ عادية اولا ثم جوفية ـ وذلك باستخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة ، ثم تخطيط المنطقة ومد الطرق وانشاء القرى والمراكز وعمل حقول تجارب لمعرفة النتائج التى تعطيها الارض للاستئناس بها حين توزيع الاراضى أو تأجيرها ، ثم عمل المنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية ، ثم القيام بالخطوة النهائية وهى توزيع الاراضى المستصلحة على المهاجرين الى الارض الجديدة الطيبة التى كانت بالامس القريب مرتعا للاسماك وطريقا للقوارب .

اما الدافع الى تلك المشروعات التى تتطلب مالا وجهدا بالغا ، فهو الزيادة المطردة فى عدد سكان هولندا فقد كانوا ٢ر٦ مليون سنة ١٨٢٩ ، ثم ٥ مليون سنة ١٨٩٩ ثم ١٠ مليون سنة ١٩٤٩ ، حتى أصبحت هولندا من أكثر مناطق العالم كثافة فى السكان ، هذا فضلا عن ان الدول الاخرى لها من ثرواتها المعدنية والصناعية ثروة تستعيض بها عن قلة الاراضى الزراعية لديها . . ويضاف الى ذلك فقدان هولندا لمستعمراتها التى كانت تستوعب نسبة كبيرة من سكانها وتدر ثروة تقابل حاجيات ذلك الشعب المتزايد

تلك هى الخطوط العريضة لمشاريع استصلاح الاراضى ، أو على الاصح انشاء الاراضى الزراعية : حسب القول الذى يتفكه به الهولنديون : ((**لقد خلق الله العالم باستثناء هولندا التى انشأها الهولنديون**)) .. ! تلك المشاريع التى تظهر عظمة ذلك الشعب ونشاطه وحيويته وتفوقه فى هذا المضمار .

وما احوجنا نحن المصريون الى ان نتدبر تلك العبارة القصيرة التى كتبت على مدخل الطريق الذى أنشىء على السد الكبير :

«الامة التى تعيش تبنى لمستقبلها»

فهذه العبارة هى دستور الامم التى تبغى الرقى والنماء ..

اما السبب فى اختيار تلك الناحية من نشاط الشعب الهولندى للتحدث عنها ، فهى فى ذلك التشابه الكبير بين ظروفنا وظروفهم ، فكلانا يعانى كثافة فى السكان ، وبحيرات شمال الدلتا تشابه المناطق المستصلحة ، وتناقص الثروة مع قصور الاستغلال الخارجى ، والاعتماد الكبير على الزراعة كأساس للثروة ، وغير ذلك مما هو جدير بتدبرنا وتفكيرنا ومقارنتنا بين مشروعاتنا ومشروعاتهم ومامشروع الطريق الذى يشق بحيرة المنزلة والذى طال امده واستطال عهده ببعيد ، فهو مثل حى الى شأننا وشأنهم فى عالم الانتاج والاستثمار ..

وفى اعتقادى أن الهولنديين هم خير من يستشارون فى امر استصلاح الاراضى الزراعية فى شمال الدلتا من حيث الجوانب المختلفة من هندسية وزراعية واجتماعية وجيولوجية ، وما احرانا بأن نوجه الاهتمام الاكثر نحو ارسال مبعوثينا الفنيين فى تلك الفروع الى ذلك القطر للدراسة والمقارنة ، فان امتنا فى حاجة الى الاكثار من الانتاج ، وان أرضنا الطيبة لفى انتظار الاستغلال العلمى السليم لمصلحة الشعب والوطن ..

ملاحظة : الاحصاءات والمعلومات أخذت من وزارة الاقتصاد الهولندية بلاهاى .

محمد صديق لهيطة

واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر

انخفاض نسبة اجمالى الربح

شوهد فى كثير من القضايا ان المصلحة تلجأ الى رفض الدفاتر بحجة انخفاض نسبة اجمالى الربح . ولسنا ندرى سببا لهذا الرفض المطلق . اذ قد تكون هناك بواعث ادت الى هذا الانخفاض وعملت عليه . وكثيرا ما تدعم المصلحة هذا السبب بأن الارباح مخفضة عن الارباح لدى المنشآت المماثلة ، وكأنها فى ذلك تقول – كما سبق ان ذكرنا فى مقال سابق – بأن كل المنشآت يجب ان تربح نسبة اجمالية واحدة ، وهذا هو ما يخالف طبيعة التجارة نفسها . فمن اين اذن نشأ التفاوت بين التجار الذين ابتدأوا تجارتهم برءوس اموال واحدة او متساوية ؟ . حقا ان فى القول بذلك افتئات على المبادىء الاقتصادية السليمة . صحيح ان المنافسة تعمل على جعل اسعار البيع متقاربة فى الوقت الواحد والمكان الواحد ، الا ان ذلك لا يعنى تقارب او تساوى الارباح . فمهارة التجار تختلف ومقدرتهم تستبين فى محاولة كل منهم تخفيض تكاليفه قدر الامكان حتى اذا ما باع بالسعر الجارى الذى تحدده المنافسة كان ربحه متكافئا مع مقدرته وفنه واسراره التجارية والصناعية .

وكثيرا ما نجد مندوبى المصلحة يختارون بعض الاصناف التى بيعت ويستخرجون الفرق بين سعر بيعها وتكلفتها ثم يوجدون نسبة هذا الربح الاجمالى الى التكلفة او المبيعات ، فاذا وجدوها اقل من نسبة الربح الاجمالية العامة سكتوا ، واذا وجدوها اكثر قالوا بأن الدفاتر غير صحيحة وهم فى هذا العمل مخطئون ، اذ انه ما من جدوى لاختيار نسبة ارباح من نفس دفاتر الممول بطريق الجاشنى لمقارنتها بالنسبة العامة التى اظهرتها نفس دفاتر الممول ، لان هذه النسبة العامة قد نتجت من نفس الارقام الواردة بالدفاتر والتى اخذ مندوب المصلحة بعضها وترك البعض الآخر . ويلزم لاتباع طريق الجاشنى ان يختار الشخص العمليات التى سيبنى عليها نتائجه بشكل عادل وان يحيط بالظروف الملابسة لكل وقت ولكل صنف بل وبمواصفات الاصناف التى يختارها . فقد يبيع تاجر صفقتين من صنف معين بالذات بسعرين مختلفين ، لان الصفقة الاولى سليمة والثانية بها عيب . او لان احداهما لفرد عادى والاخرى لتاجر او زبون يهمه ان يسمح له بخصم تجارى مرتفع او حتى يعطيها له بتكاليفها انتظارا لما سيناله منه من ارباح نتيجة مبيعات اخرى له ، او نتيجة لانه سيعرف المحل بزبن جدد او لغير ذلك من الاسباب .

أما النسب المرتفعة التى يستخرجها مندوب المصلحة من دفاتر الممول ثم يطعن بعد ذلك فى الدفاتر ، لان النسبة العامة تقل عنها ، فهى حجة للدفاتر لا عليها . اذ لو كان الممول يتعمد ادراج المبيعات بأقل من قيمتها او المشتريات بأكثر من قيمتها لتخفيض نسبة الربح النهائية العامة ، لما اثبت هذه المبيعات أو المشتريات بما ينتج هذه النسب المرتفعة ولقيدها بأقل أو أكثر من ذلك .

ومن هذا يظهر بوضوح أن مثل هذه النسب الفردية التى تلجأ اليها المصلحة لا يصح الارتكان اليها كسند اساسى فى رفض الدفاتر الممسوكة طبقا للاصول الفنية والمؤيدة بالمستندات ويتوجها نظام مقبول للضبط الداخلى ، أو كوسيلة قاطعة لاستخراج نسبة الربح الاجمالى العامة فى النهاية . ذلك لان نسبة اجمالى الربح العامة ليست مستقلة بذاتها ، ولكنها تنتج من اندماج واختلاط نتائج حسابات معينة فى الحسابات الختامية المثلة فى حسابى المتاجرة والتشغيل . وعلى الخبير عند ما يتبين له أن النسبة الاجمالية للربح فى النهاية تقل كثيرا عن نسبة المثل أن يبحث عن علة هذا الهبوط وأن يستفسر من الممول عن سببه ، فاذا ما عثر على أسباب جدية تبرر ذلك اعتمد الدفاتر والا صحح الارقام وبالتالى نتائجها .

وقد يكون السبب فى هذا الهبوط سياسة بيعية معينة تتبعها المنشأة أو نتيجة لحداثة عهدها بالتجارة أو لشرائها من موردين مغالين فى أسعارهم أو انها تستورد بضائعها بطريق أكثر كلفة من غيرها كحالة التاجر الذى يستورد بضائع ويطلب نقلها بالطائرة مما يكبده نفقات طائلة فى حين نجد تاجرا آخر ينقلها بالطريق البحرى العادى وهكذا .

وليس من حق المصلحة أن تلزم الممول بأن يتبع طريقا دون آخر ، وكل ما تهمها هو الحصول على حصتها فى الربح الذى حققه كل ممول فى النهاية . وقد يكون سبب هبوط نسبة الربح ، تقويم خاطىء فى بضاعة الجرد أو استهلاكات زائدة للماكينات فى حالة المصانع أو غير ذلك .

ان المنشآت تختلف وسائلها فى تحقيق الربح ، فبعضها يعمد فى سبيل الحصول عليه الى رفع نسبة اجمالى الربح وبالتالى سعر البيع ، وفى العادة لا تتمكن المنشآت التى تنافسها منشآت أخرى من اللجوء الى هذا الطريق نظرا لان المنافسة الحرة هى فى الغالب التى تحدد سعر البيع وبعضها يعمد الى تخفيض نفقات الانتاج حتى تتمكن من الحصول على أقصى ربح ممكن بالبيع بسعر السوق ، الا أن كل المنشآت لا تتمكن من ذلك وقد توجد عوامل يستحيل معها على المنشأة هذا التخفيض ، وبعضها يعمد الى خفض نسبة الربح الاجمالية التى تحصل عليها ، وبالتالى سعر البيع حتى تتمكن من البيع الكثير ، وهذه السياسة تستطيع أغلب المنشآت أن تتبعها ، وهى فى الغالب أجدى الوسائل للمنافسة والحصول على الربح الكبير فى النهاية ان لم يكن عاجلا ففى المدة التالية بعد أن تنال المنشأة من الشهرة بالبيع بسعر منخفض ما يزيد فى اقبال الزبن عليها وهذا يظهر بوضوح فى حالة الاتجار فى السلع الكمالية .

يتبع

ت . أ .

القطن

فى النصف الاول من نوفمبر

عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس « جود »

	قفل ٢٨/١٠/١٩٥٢	قفل ١٣/١١/١٩٥٢
نوفمبر	٦٠ر٦٥ ريال	١٥ر٦١ ريال
يناير	٣٥ر٦٨ «	٢٠ر٦٢ «
مارس	٦٠ر٧١ «	٧٥ر٦٤ «
مايو	٦٠ر٧٢ «	٤٥ر٦٦ «
يوليو	٦٠ر٧٤ «	٢٠ر٦٨ «

عقود الأقطان المتوسطة التيلة أساس جود

	قفل ٢٨/١٠/١٩٥٢	قفل ١٣/١١/١٩٥٢
ديسمبر	٤٠ر٥٩ ريال	٩٥ر٥٣ ريال
فبراير	٢٥ر٦١ «	٤٥ر٥٥ «
أبريل	٣٥ر٦٣ «	٧٥ر٥٦ «
يونيو	٨٥ر٦٤ «	٠٥ر٥٨ «

ساد سوق العقود اتجاه نزولى وأخذت أسعار جميع الاستحقاقات فى الهبوط نظرا لقلة الطلبات الخارجية وتريث الغزالين فى الخارج عن الشراء كما كان لاذاعة التقدير الامريكى فى ١٠ الجارى وقدره ٠٠٠ر٩٠٥ر١٤ بالة بارتفاع قدره ٠٠٠ر٤٩٢ بالة عن التقدير السابق أثر كبير فى نزول الاسعار فى بورصتى نيويورك والاسكندرية – كما يعتبر فوز الجمهوريين برئاسة الولايات المتحدة الامريكية من أهم الأحداث العالمية ذات الاثر الكبير فى سياسة أمريكا الاقتصادية ، اذ أن برنامج الحزب الجمهورى يرمى الى السعى لعقد هدنة فى كوريا والعمل على خفض الاسعار للمواد الاولية ومن ضمنها القطن كما أن من ضمن ماتهدف اليه السياسة الامريكية الجديدة خفض العون الامريكى لدول أوربا حتى لاتتعرض أمريكا الى افلاس تفقد معه قدرتها على مساعدة الدول المعرضة للغزو الشيوعى . كل هذه الحوادث كان لها أثرها الكبير فى نزول الاسعار حتى وصلت الى ١٥ر٦١ ريال لعقد نوفمبر ، ٩٥ر٥٣ ريال لعقد ديسمبر بنزول قدره ٤٤٥ بنطا للأول و٥٤٥ بنطا للثانى

هذا وقد أذاع وزير المالية بيانا عن سياسة الحكومة القطنية التى تهدف الى نشر الثقة والاستقرار فى السوق وتيسير وسائل تمويله فضمنت لبنك التسليف الزراعى قروضه على القطن فى حدود خمسة مليون جنيه على أساس ٥٥ ريال للكرنك و ٥٠ ريال للأشمونى من رتبة الجود . وقدرت الحكومة للبنك الاهلى بصفته البنك المركزى للدولة نفس هذا الضمان فى حدود عشرة مليون جنيه ، فضلا عن التسهيلات التى اتفق عليها مع كافة البنوك من حيث زيادة مبلغ السلفة واستعداد البنك المركزى لتزويدها بالمبالغ التى تحتاج اليها فى عمليات التمويل

كما اتخذت الحكومة كافة الوسائل لتشجيع تصدير القطن وزيادة الطلب عليه وفتح أسواق جديدة له فقررت أن يكون ما تستورده من السلع التموينية على أساس المبادلة بالقطن من السوق الحرة ، وقد عرضت أخيرا مناقصة كبيرة لاستيراد ٥٠ ألف طن من السكر ، ١٥٠ ألف طن من القمح مقابل استيراد أقطان

وكان من نتيجة هذه السياسة الحكيمة تريث الزراع وعدم تهافتهم على البيع وقطع الاسعار

وقد صرح حضرة وزير المالية فى مؤتمر صحفى بأن مخزون الحكومة سيظل محجوزا عن السوق وأن الحكومة تحرص على عدم منافسة السوق الحرة عند تصريف مخزونها ، وتعمل على تشجيع تصدير القطن المصرى ومبادلته بالمواد الضرورية التى تحتاجها مصر وتوفير العملات الاسترلينية .

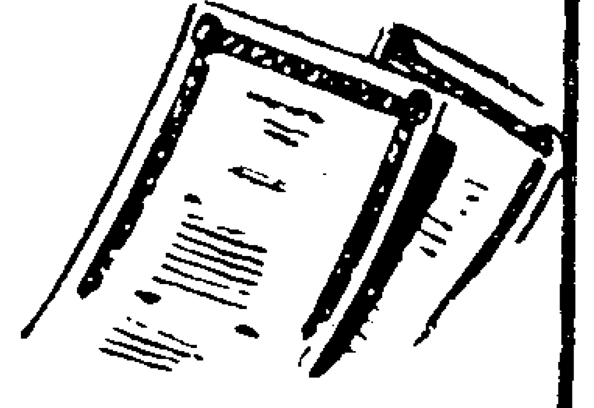
كما تفيد بعض التقارير الواردة من أمريكا أن أسعار القطن الامريكى قد بلغت أدناها وأن وزارة الزراعة الامريكية تنصح الزراع بعدم التهافت على بيع أقطانهم وقد اتخذت الحكومة الامريكية اجراءات سريعة لتشجيع الاقراض على القطن .

وقد قدرت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن الانتاج العالمى من القطن فى البلاد خارج الستار الحديدى بحوالى ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٧ بالة بعجز قدره مليون بالة عن الموسم الماضى ، كما تنبأت بأن الاستهلاك خارج العالم الشيوعى لا ينتظر أن يزيد عن مستوى العام الماضى البالغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٥ بالة بل من المحتمل أن يميل الى الانخفاض

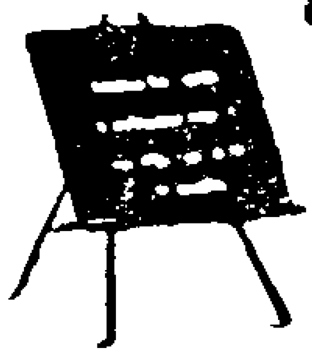
وقد قام اتحاد المصدرين بعمل احصاء عن حركة المبيعات للخارج هذا الموسم تبين منه أن المبيعات من أول سبتمبر حتى آخر اكتوبر ١٩٥٢ بلغت ٢٤٢ ألف بالة أى ٠٠٠ر٧٩١ر١ قنطار صدر منها حتى هذا التاريخ ٠٠٠ر٥٥٠ قنطار والباقى تحت الشحن وهى كمية تدعو الى التفاؤل اذا ما قيست بمبيعات هذه الفترة من العام الماضى .

بيان هام

اتصل بنا والجريدة ماثلة للطبع أن الحكومة وافقت على اعتماد جديد بثلاثين مليون جنيه مصرى يعمم ضمان الحكومة لسلف البنوك التجارية على القطن ، فلا يقتصر الضمان على البنك الاهلى وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، بل يشمل سائر البنوك .



الاوراق المالية



فى النصف الاول من نوفمبر

قابل حضرة الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية بعض اعضاء لجنة السوق المالية فى القاهرة والاسكندرية فى اول الشهر الحالى. وقد عرضوا على حضرته بعض اقتراحاتهم التى يرونها كفيلة بانعاش حركة السوق المالية التى طال الامد على فتورها ووعدهم حضرته ببحث هذه الاقتراحات والعمل على تنفيذ الممكن منها

وقد ابلغ هؤلاء الاعضاء نتيجة مقابلتهم لوزير المالية الى رجال البورصة والمشتغلين فيها واعلن ذلك رسميا فى ندوة البورصة وكان من المنتظر بل من المؤكد ان تنشط الحركة وترتفع الاسعار ولكن اشيع فى الدوائر المالية والاقتصادية ان الحكومة بسبيل فرض ضرائب جديدة على المولين فادى ذلك الى فتورالروح المعنوية عند المتعاملين

وبالرغم من ان الحكومة كذبت هذه الاشاعة رسميا الا انه حدث ان اعلنت شركة الملح والصودا عن خفض قيمة كوبونها الذى سيوزع عن العام الحالى من ٦ر٤ شلن الى ٥ر٢ شلن وذلك بالرغم من تصريح بعض المسئولين فيها بأن الربح الذى حققته الشركة هذا العام يزيد على ربح العام الماضى فزاد ذلك من تشاؤم المتعاملين وآثروا التريث انتظارا لجلاء الحالة

وقد استغرب حملةاسهم شركة الملحوالصودا من تصرف الشركة نحوهم وكونوا فيما بينهم كتلة تملك كميات كبيرة من الاسهم لحضور الجمعية العمومية للشركة فى الشهر القادم لتعارض فى تصرف مجلس الادارة وتطلب دفع الكوبون كاملا اى مثل العام الماضى والا رفع امر الشركة الى الجهات المختصة

اما ادنى سعر سجلته هذه الاسهم بعد خفض الربح فهو ٢١٤ قرشا للسهم مقابل ٢٥٦ قرشا قبل اعلان الخفض اى ان النقص بلغ ازيد من اربعة اضعاف القيمة التىخصمت من الكوبون

ولم يكن تأثير ذلك محصورا فى اسهم هذه الشركة وحدها بل تعداه الى اوراق الشركات الاخرى التى سجلت نزولا ملحوظا .

اموال التوفير

وتبلغ الاموال الموجودة فى صناديق توفير البريد والبنوك نحو ٣٧ مليونا من الجنيهات وهى معطلةبدون استثمار الا جانب يسير منها

وقد اقترح بعض رجال قومسيون البورصة الذين قابلوا وزير المالية كما تقدم ان يستثمر جانب من هذه الاموال فى شراء بعض اوراق الدرجة الاولى التى تدر ربحا كبيرا علاوة على متانة مركزها

ونذكر هنا ان ادارة صندوق توفير البريد سبق ان اشترت كميات كبيرة من اسهم البنك العقارى وشركة مياه مصر وغيرها من الاوراق بسعر مرتفع جدا ولو ان هذه الادارة حاولت انتهاز فرصة النزول الحالية لشراء مثل هذه الاوراق وموازنة سعرها لاستفادت كثيرا ولعوضت الفروق الهائلة بين السعرين

ومن ناحية اخرى يمكنها بشراء الاوراق ذات الفائدة المرتفعة ان تزيد الفائدة الموزعة لمشتركيها من ١ ٪ الى ٢ ٪ مثلا فتغرى معظم الذين احجموا فى الماضى عن صندوق الادخار لضآلة ربحه على العودة اليه وبذلك يتزايد الربح وفى الوقت نفسه تكون قد قويت الروح المعنوية عند المتعاملين فيقبلوا على استثمار اموالهم المعطلة فتنشط السوق المالية وترتفع الاسعار وكما هو معلوم فان السوق المالية هى مرآة الاقتصاد القومى

القرض الوطنى ٣١/٤ ٪

لا تزال المشتريات الرسمية ملحوظة على سندات القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ وقد تحسن سعرها من ٩٠٢٠ فىالاسبوع الاسبقالى ٩١٧٠ فى اوائل الاسبوع الحالى

وهذه المشتريات كما سبق واشرنا فى المقال السابق تخلصا من الفوائد السنوية من ناحية وانتهازا لانخفاض السعر بنحو ١٠ ٪ عن السعر الذى ستستهلك به هذه السندات .

الشركات الزراعية

وتوزيعها على الزراع

اعلنت بعض الشركات الزراعية فى الوجه القبلى عن استعدادها لبيع جانب من اراضيها المستصلحة الى الزراع

وطلب بعض الزراع توزيع اراضى تفتيش كوم امبو عليهم وتبلغ مساحة هذا التفتيش نحو ٣٢ الف فدان

ولكن كما هو معلوم فان معظم هؤلاء الزراع فقراء وبالرغم من ان هذه الاراضى ستباع لهم بالتقسيط فانهم لا يستطيعون دفع القسط الاول مع تدبير شئونهم الى ان يظهر محصول الارض لذلك نقترح على الحكومة ان تمد يد العون لهؤلاء وتدفع للشركات القسط الاول على ان تحصله منهم فى آخر الاقساط وبذلك تكون قد اسدت لهم معاونة صادقة كما ان الشركات تستطيع بالاموال المتحصلة من هذا القسط استصلاح اراضى جديدة واستهلاك جانب من اسهمها المتداولة فى السوق المالية

التفليف الاقتصادى

بعد النزول الاخير الذى سجلته اسهم التفليف الاقتصادى بسبب رغبة الحكومة فى الغاء عبوات الزيت الورقية التى تنتجها هذه الشركة لارتفاع سعرها ــ نقول بعد هذا النزول عادت هذه الاوراق الى الارتفاع فى اواسط الاسبوع وتحسن سعر السهم الى ٥٤٥ مقابل ٤٨٦ فى نهاية الاسبوع الماضى ولم يثبت على ذلك وعاد فمال الى النزول مرة اخرى

ويقال ان سبب هذا الارتفاع يرجع الى ان الشركة ابدت استعدادها لخفض ثمن هذه العبوات خفضا كبيرا تمشيا مع الحالة الحاضرة وانه من المحتمل ان تقتنع الجهات الرسمية بهذا الخفض بعدما تبين صعوبة تعبئةالزيت فى زجاجات

ولكن كثيرين لم يأخذوا بهذا الرأى وانتهزوا فرصة الارتفاع الاخير وتخلصوا من كمياتكبيرة من اوراقهم سببت النزول الاخير

هذا اهم ماحدث فى السوق خلال الاسبوعين الماضيين . اما الحركة فى السوق عموما فلا تزال شديدة الفتور وتقلبات الاسعار تسير فى نطاق ضيق الا بعض اوراق كانت تظهر نشاطا يسيرا ثم لا تلبث ان تعود الى الهدوء

***

ونتشر فيما يلى مقارنات بين اسعار اقفال آخر الاسبوع والاسبوع الاسبق على اهم الاوراق التى كانت موضع اهتمام المتعاملين

	اقفال ١٠/٣١	اقفال ١١/١٤
القرض الوطنى ٣١/٤ ٪	٩٠١٠	٩١٥٠
بنك اثينا	١٤٦٤	١٤٢٠
« مصر	١٨٧٠	١٨٤٠
البنك التجارى	٢٥٦	٢٠٥بت
البنك العقارى	١٤١٠	١٣٧٠
تاسيس العقارى	١٩٠٠	١٨٣٦
بنك الاراضى	٤٩٠	٥٠٨
تأسيس الاراضى	٣٢٥٠	٣٢٢٦
البنك الاهلى	٢٦٧٤	٢٦٦٤
.ماء مصر تمتع	٦٣٠	٦١٨
سكة حديد الدلتا	١٧٠	١٨٠
الفنادق المصرية	١٢٧	١٢٤
فنادق قبلى	٣١٠	٣١٠
ابو قير	١٤٥	١٣٨
الغربية	٣١٠	٣١٠
المصرية الجديدة	١٥١	١٤٨
كوم امبو	٣٨٦	٣٦٣
تأسيس كوم امبو	٢١٢٦	٢٢٠٠
البحيرة	٩٢٥	٨٩٠
الشيخ فضل	٤٢٥	٣٩٠
هليوبولس	١١٣٠	١٠٤٠
تأسيس هوليوبولس	١٩٥٠	١٨٧٠
دلتالاند	٢٠٠	١٩١
ايسترن	١٤٠٠	١٣٩٦
علف الحيوان	٢٠٤	٢٢٨
النقل والهندسة	٥٨٤	٥٨٠
الزيوت	٣٤٥	٣١٨
مصانع النحاس	٥٤٠	٤٩٠
المناجم	١٧٠٠	١٦١٠
الملح والصودا	٢٥٦	٢١٨
الغزل الاهلية	١٣٢٠	١٢٣٠
الصناعات المعدنية	٤٩٣	٤٨٣
التقطير	٩٨٥	٩٢٥
الاسمدة	٤٢٤	٤١٧
التفليف	٥٠٦	٤٩٥
« تأسيس	٨٦	٧٢
المالية والصناعية	١٢١٠	١٢٠٠
تأسيس السكر	٩١٥	٨٩٠
مصر للغزل	١٣٧٦	١٣٣٠
الحرير الصناعى	٦٣٢	٦٠٢
« لحامله	٦٩٢	٦٤٨
الورق الاهلية	٥٦٠	٥٢٤
الكروم	٣٢٥	٣١٨

في تصميم الإعلان

القدرة على الإقناع

الاعلان المقنـع ، هو الذى يطمئن قارئه وسامعه اليه ، ويصدق ما جاء فيه . فاذا ما اقتنع بوجهة النظـر الواردة فى الاعلان كان من الهين ان ينفذ ماجاء به من نصائح اوتوصيات باستعمال او شراء سلعة معينة ..

فاذا أمكننا أن ندفع قارىء الاعلان او سامعه الى تجربة السلعة ، كانت هذه هى الخطوة الاولى فى سبيـل النجاح ، اذ يكون فى هذه الحالة من السهل علينا ان نكون عند المشترى عادة شراء السلعة ، فاذا ماتكونت هذه العادة لم يعد من اليسير ان يغيرها او يستلزم ذلك وجـود مسوغات واسباب مقنعة ليقدم على التغيير .

وللاعلان المقنع صفتان جوهريتان

١ ــ قدرته على مقاومة الحرص المتأصل فى نفوس المستهلكين نحـو أموالهم ، اذ لاينفق المستهلك امواله عادة الا اذا وجد فى مقابلها نفعا يستحق انفاقها .

٢ ــ قدرته على تكوين عادة شراء السلعة المعلن عنها أو تغيير عادة شراء سلعة قديمة لتحل السلعة الجـديدة محلها .

ولنتحدث الآن عن هاتين الصفتين بشىء من الاسهاب :

أولا : التغلب على الحرص الغريزى لدى المستهلك :

اذا مافكر الانسان فى شراء شىء ما فانه يقع بين تأثيرين يتأرجح فكـره بينهما : الاول هو حاجته الى السلعة ، والثانى هو رغبته فى ادخار نقوده .

ولن يتم الشراء بحال من الاحوال الا اذا تغلب العامل الاول على العـامل الثانى ، وتلك هى وظيفة الاعـلان وعلى مصممه ان يراعى توفر ذلك فى تصميمه .

وتردد الشخص فى شراء سلعة هو غير متعود على شرائها يرجع الى عاملين : الاول هو عدم رغبته فى صرف نقوده فى شىء قد يشعر بأنه ليس فى حاجة ملحة اليه ، والثانى هو الشك الـذى يطرأ على ذهنه نحو مزايا هـذه السلعة او فائدتها له ، او قدرته على تركيبها او استعمالها او خوفه منها .. الى غير ذلك من مختلف الشـكوك والاوهام

فيجب ان يؤخذ فى الحسبان ان يكون الاعلان قادرا على التغلب عـلى تردد هذا الشخص وذلك بمـراعاة القواعد الآتية :

١ ــ توضيح مايمكن ان يحصـل عليه المستهلك من فوائد ومزايا ، بحيث يفهم ان السلعة ضرورية له ، وانه اذا انفق فى الحصول عليها مبلغـا من المال فانما يكون قد حصل على أكثر مما أنفق . ويتم هذا التوضيح بعد تحليل السلعة ثم أختيار نقطة التفضيل . Selling point التى تمتاز بها هذه السلعة ثم توضـيح حالة المستهلك اذا لم يستعمل السلعة المعلن عنها .

٢ ــ محو الشك الذى يتطرق الى ذهن الجمهور نحو السلعة ونحـو الاعلان ، وذلك بأن نتوخى الصـدق والصراحة فى الاعلان مبتعـدين عن التهويل والمبالغة التى قد تسبب الشك (راجع ماكتبناه عن الاعلان الجيـد بالعدد ٣٦ من واقع وثيقـة اسس الاعلان التى وضعتها رابطة الاعـلان الامريكية) .

أما اذا رأى المعلن ان سلعة جديدة على سمع الجمهور ، وانه فى حاجة الى مايزكيها ويجعلها تحوز ثقة المستهلكين واقبالهم عليها ــ اى اذا اراد ان يتغلب على غريزة الحرص عندهم ، فيجب عليه اتباع الطرق الثلاثة الآتية :

أ ــ اما بأن يضمن هذه السلعـة للمستهلك لفترة مـن الوقت ــ او اشعاره بطريقة ما بأنها سلعـة مضمونة ــ وذلك لبعث الاطمئنان فى نفسه .

وبهذه المنـاسبة نحب ان نلفت الانظـار الى ان استعمـال جملة : « بضائعنا مضمونة » او ماشاكلها فى الاعلان لايكفى لبعث الاطمئنان ، اذ أنها لاتعنى شيئا بالنسبة للجمهور ، ولا تساعد على اقناعه بالاقدام على الشراء بل يجب ذكر **حقائق** معينـة ليحس الجمهور فى قرارة نفسه بهذا الضمان (كأن يعلن مثلا عن مكافأة معينة لمن يثبت ان السلعة لاتحتوى على كذا او لاتؤدى كيت ...)

ب ــ لما كانت غالبيـة المستهلكين للسلع ــ خصوصا الضرورى منها او ذات الاستعمال الخاص ــ من الطبقتين الفقيرة او المتوسطة (وهما تمثـلان ذوى الدخل المحدود) فان أول مايتساءل به المستهلك عندما يرى او يسمع اعلانا معينا هو ما اذا كان فى قدرته ان يدفع الثمن من غير ان يربك ميزانيته

لذلك فان تدبير المال اللازم لدفع ثمن السلعة يعتبر العقبة الاولى عنـد غالبية المستهلكين ، فاذا ما استطاع المعلن ان يقدم لهم تسهيلات فى الدفع وان يذكر ذلك فى اعلان عن سلعة ، فان لمثل هذا التسهيل اثر كبير فى التغلب على غريزة الحرص على المـال عند الراغب فى الشراء .

ج ــ ويستطيع المعلن ان يقـدم للجمهور شهادات أو تزكيات خاصة بالسلعة لتبعث على الثقة بها ، وفى هذه الحالة يجب ان تبذل العنـاية التامة باختيار مصادر هذه التزكيات او التوصيات او الشهادات ، فالفـكرة التى يكونهـا المستهلك عن سلعة ما تميل نحو الثقة كلما كانت الشهادة او التوصية صادرة من جهة لهـا مسئوليتها او خبرتها او كانت جهـة رسمية .

فالجملة القصيرة التى تزكى صنفا معينا من المنتجات والصـادرة مـن شخصية لها أهميتهـا فيما يتعلق باستعمال السلعة ، كالرياضى الشهير الذى يزكى نوعا من أدوات الرياضة او الطبيب الشهير الذى يزكي نوعا من الدواء ، مثل هذه التوصية تكون لاشك ذات اثر فعال عند المستهلك العادى الذى ينظر الى مصدر التزكية نظرة تقدير .

أما اذا صدرت التزكية من جهـة

غير مختصة ، كأن تصدر عن ممثلة شهيرة لتزكية دواء معين ، فان قيمة مثل هذه التزكية لاتكاد تذكر ... والاولى بالممثلة ان تزكى نوعا من العطور او مستحضرات الزينة او الملابس ، فيكون لتزكيتها الاثر المطلوب .

وكلما كان وصف السلعة فى الاعلان صادقا صريحا كلما امكن كسب ثقة الناس ، وتعتمد اهمية هذا الوصف على قوة الصيغة فى تأليف الاعلان وعدم اللبس او الغموض او الابهام فيه

ثانيا : تكوين وتغيير عادات الشراء :

تنشأ العادة عند الشخص اما عن طريق تفكيره الاختيارى فى عمل معين فيعمله ويستمر فى عمله حتى يعتاد عليه ، واما بقيامه بعمل ما اتفاقا بغير تفكير ، ثم يكرر هذا العمل بطريقة آلية حتى يصير عادة عنده .

وعلى أى حال فالعادة فى الحالتين تتكون ثم تقوى وتتركز وتزداد ثبوتا **بالتكرار** .

ولعلك اذا سألت صديقا لك عن اسم صابون للحلاقة ، فانه يجيبك على الفور باسم صابون معين . فاذا سألته لماذا سمى لك ذلك الصابون بالذات ، فانه يجيب بأنه لايعرف السبب . ولعلك تعذره فى عدم معرفته السبب اذا علمت انه حفظ اسمه لمجرد تكرار رؤيته للاعلانات المنشورة عنه فى الصحف . وبسبب هذا التكرار الذى رآه عيناه اتفاقا مرات عديدة من غير أن يكون له اختيار فى ذلك حفظ الاسم .

وبتوالى التكرار يرسخ الاسم فى الحافظة ، فاذا ماتقدم الشخص الى التاجر للشراء فان اسم هذا الصابون هو أول مايخطر بباله ، لذلك فانه يطلبه آليا ، ثم لايلبث بعد تكرار هذه العملية ان تتكون عنده عادة شراء هذا الصنف .

وقد يتم تكوين العادة عند المستهلك عن طريق اقناعه بأهمية السلعة وضرورتها له ، فيزن ذلك بميزان فكره ويقيسه مرة واخرى حتى ينتهى الى ضرورة شرائها ، وكلما احتاج اليها فيما بعد تقدم لشرائها ، وبتوالى الشراء تتكون عنده عادة الشراء فيشتريها فيما بعد بغير ادنى تفكير

ومن الصعب العسير ان يغير الشخص عادته فى شراء سلعة معينة ، **حيث انه ينساق الى ذلك بشكل غير** ارادى ، الا اذا وجدت أسباب قوية مقنعة تدفعه الى ذلك .

ولا يتم هذا الاقناع الجديد الا بالاقناع المنطقى والاغراء والالحاح بالتكرار ، حتى تثار فى نفسه رغبة الحصول على السلعة البديلة ويقضى على عادة شراء السلعة الاولى .

فاذا مانجح المعلن الثانى فى القضاء **على عادة شراء السلعة القديمة** ، فانه من أول واجباته ان يضع نصب عينيه ضرورة انشاء عادة جديدة لدى المستهلك هى عادة شراء السلعة البديلة . ولا يتم ذلك الا بتكرار الاعلان وبتكرار اسم السلعة **حتى** يركز الاسم فى الذهن ويستقر فيه فيقبل على شرائها آليا بغير تفكير كما كان يشترى بديلتها من قبل .

محمود عساف

أسواق الحديد والصلب فى العالم

ان السؤال الحائر على السنة المشتغلين بصناعة وتجارة الحديد والصلب فى العالم هو « هل نحن بسبيل الوصول الى فائض انتاج فى الحديد والصلب » فبناء على احصاءات معهد الحديد والصلب للولايات المتحدة ينتظر ان يصل انتاج العالم من خام الحديد والصلب ٢٤٠ مليون طن مترى سنة ١٩٥٣ بزيادة ٣٠ مليون طن عن عام ١٩٥١ فالشواهد الكثيرة تدل على هذا الاتجاه ، فها هى الولايات المتحدة تتمكن من تخزين من ١٢ الى ١٥ مليون طن فى النصف الاول من عامنا هذا ، وقد اضحى من المنتظر ان تغزو امريكا اسواق اوربا فى هذا الفرع عام ١٩٥٣ وهى التى كانت تستورد منها كميات ضخمة .

فاذا اخذنا ذلك الامر فى الاعتبار واضفنا اليه العوامل الكثيرة الاخرى التى اثرت على كافة السلع وجعلتها تتجه اتجاها نزوليا مثل حرب كوريا وما تبعها من الاتجاه الى التخزين وما تبع ذلك من محاولة تصريف المخزون حين خفت احتمالات الحرب العالمية ، ثم العوامل النفسية التى تصاحب النزول وتعمل على ايقاف الاعمال حتى تنخفض الاسعار الى الحد المنتظر وما الى ذلك مما يجعلنا ننتظر اتجاها نزوليا مستمرا فى الاسعار قد يخفف من اثره وينظمه مشروع شومان لتجميع صناعتى الصلب والفحم لو قدر له النجاح الكامل والتوفيق .

هذا من جهة الاتجاهات العامة للاسعار اما من جهة الجديد من اخبار الدول المنتجة للحديد والصلب فنلخصه فيما يلى :

البرازيل — يتزايد انتاج الحديد والصلب تدريجيا حتى ينتظر ان يبلغ ٤/١١ مليون طن سنويا سنة ١٩٥٤ ، وقد لجأت تلك الدولة لمواجهة تلك الزيادة الى تشجيع الصناعات التى تستهلك الحديد مثل صناعة السيارات وغيرها . وتمول الولايات المتحدة مشروعات التوسع كما تمدها بالمعدات .

بلجيكا ولوكسمبورج — هبطت الصادرات من ٤٢٥ر٤٠٧ طن فى يوليه الى ٥٢٧ر٣١٧ فى اغسطس من هذا العام وهذا الانخفاض يمثل اكبر انخفاض شهرى سنة ١٩٥٢ .

السويد — استفادت من ارتفاع سعر خامات الحديد حيث تملك اغنى مناجمه وتزيد من انتاجه منذ سنة ١٩٤٨ الذى بلغ ١ر١٦ مليون طن سنة ١٩٥١ يقابلها ٩ر١٣ مليون طن سنة ١٩٣٨ .

لبرادور — اكتشفت مناجم جديدة لخام الحديد ولو ان الصنف المكتشف حتى الآن ليس من الصنف الجيد والامل كبير فى اكتشاف اصناف اعلى .

مصر — الاتجاه الحالى الى تحديد اسعار البيع للمصانع المحلية ، وفى اعتقادى ان هذا الاجراء لا داعى له فمن جهة الاسعار العالمية فى اتجاه نزولى والاسعار المحلية تتمشى مع تلك الاسعار بل انها تنقص عنها دائما ثم انها صناعات ناشئة يستحسن ان يترك لها المجال كى تثبت مراكزها ، ثم اننا بسبيل دعوة الهيئات العالمية للاشتراك فى صناعة الحديد فى اسوان ويحسن الا تشعر تلك الهيئات بمثل تلك الاتجاهات حتى لا تندفع الى اتجاهات اخرى للاستثمار .

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من اعلامه وعلمائه ممن اقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصـــال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الافذاذ ممن سنتولى فى هذا الباب عرض موجز عن حيـــاتهم مع الاشـــارة الى ابحاثهم ونظرياتهم .

كارل ماركس

١٨١٨ — ١٨٨٣

مولده ونشأته :

ولد هنريخ كارل ماركس فى الخـامس من شهر مايو عام ١٨١٨ من أسرة يهودية الاصل فى مدينة « تريف » من أعمال بروسيا . . وكان والد يشتغل بالمحاماة .. وبعد ان اتم ماركس فى عام ١٨٣٥ دراسته الثانوية التحق بجامعة « بون » ومكث بها عاما واحدا .. ثم اتخذ العدة للانتقال الى «برلين» ليلتحق بجامعتها ليدرس . فقه القانون ، ولكنه انكب على دراسة الفلسفة والتـاريخ .. واعتنى بدراسة الفلسفة عناية كبيرة اذ رأى فيهـا السبيل الوحيد لادراك المعرفة .. ولم يمض عام واحد على التحاقه بجامعة برلين حتى أعلنت خطبته رسـميا من الآنسة « جينى فون وستفالن » بعـد ان ظلت خافيـة عن الناس مدة طويلة ، وكان يتناجى فيها الحبان ويتلاقيان كثيرا .. وجينى هـذه من أسرة عريقـــة لهـا ماض مشرف ، وكانت تكبره بأربعة أعوام .. ولقـد كان شباب المدينـة كلها يطمع فى هذه الفتاة الجميلة ، ولـكنها آثرت ماركس الذى عاشت معـه وشاركته الـكفاح والعمل والعظمة الفـكرية والشـقاء المـادى والآلام النفسية التى لم تعرف لهـا حدا حتى وافاها الاجل المحتوم فى الثانى من ديسمبر عام ١٨٨١ ..!

وفى عام ١٨٤١ حصل ماركس على درجة الدكتـوراه فى الفلسـفة ، فاجتذبته جامعة « بون » للعمـل بها فى القاء المحـاضرات ، ولكنه لم يمكث بها مدة طويلة اذ استطاعت جريدة « الراديكال » او « صحيفة الرين » كما كانت تسمى حينذاك ، ان تجتذبه اليها فى اكتوبر عام ١٨٤٢ ، فاشترك ماركس مع الاستاذ « برونو بادر » فى تحريرها .. وقد أحرز ماركس نجاحا كبيرا بما كتبه فى هذه الصحيفة عن حرية الصحافة .. وكانت هذه الجريدة هى حجر الزاوية فى نشر الافـكار التقدمية للممولين البورجوازيين فى منطقـة الرين .. !

وقد زاد نفوذ هذه الصحيفة وعظم شأنها وصادفت نجاحا هائلا بسبب ما كتبه كارل ماركس وبسبب آرائها وانتقاداتها الجريئـة التى كانت تنشرها بين الفينة والاخرى .. ! وكان ذلك داعية لان تلقى الصحيفة اعتراضا كبيرا من جانب الحكومة الالمانية ، ومن رقابة الصحـافة فى ألمـانيا ، فصـــدرت الاوامر فى ٢١ ينـاير ١٨٤٣ بايقاف الصـحيفة عن الصدور نهائيا .. وكانت هذه الخطوة من جانب الحكومة ضربة قاسية لماركس ، ولكنها فى الوقت نفسـه قد أتاحت له فرصة ذهبية وكانت سببا مباشرا فى تغيير مجرى حياة ذلك العالم الفحل .. فقد اعتزل ماركس العمل نهائيا فى ١٧ مارس من نفس العام وتزوج فى صيف هذا العام ، وصمم على دراسة الاشتراكية دراسة وافية ، فشد رحاله الى باريس ، حيث أصطحب معه زوجته الوفية المخلصة ، تعضـده وتؤازره وتشـجعه عـلى الـكفاح والنضال .. وفى باريس لحق بهما صديقه « روج » وكانت رحـلة ماركس الى باريس موفقة للغاية ، فقد اتاحت له فرصا كثيرة ، حيث اتصل هناك بزعماء الاشتراكية الموجودين فى فرنسا ، وتمت معظم هذه الاتصالات عن طريق « موزس هس » .. وكانت حـركات الشيوعيين قد بلغت عظمتها واوجها ، ولكن رغـم ذلك فسرعان ما هبطت منزلتهم لـدى ماركس ، اذ الفاهم ضيقى الافق العقـلى ، ووجد أن علاقاتهم المتبـادلة انما تقوم على أساس من الحقد والحسد ، وليست لهم اية دراية بالفلسفة الالمانية ، ولـكن ماركس لم يقبل على نقدها حتى يستطيع ان يدرسها جيدا ، فقرأ كثيرا عن تاريخ فرنسا وانجلترا والمـانيا وعن النظم السياسية ، وطالع من مؤلفات الاقتصاديين الانجليز أمثال ريكاردو وغيره الـكثير حتى غدا على جانب كبير من الثقافة العالمية .. !

وفى فبـراير عام ١٨٤٤ اصـدر ماركس بالاشـتراك مع الـكثير من اعوانه صـحيفة الاشتراكية واطلق عليها اسم :

Deutsch Franzosische Sahrbrucher

واخذ ماركس فى نقد فلسفه هيجل ، وكان أهم مقال له فى هذه الجريدة من بين المقالين اللذين نشرهما ماركس فى العدد الاول منهـا ذلك المقال المعنون « بمقدمة لنقد فلسـفة هيجل عن الحق » .. وتطرق بعد ذلك الى نقد الدين والقانون واللاهوت والسياسة .! وأحـدثت كتابات ماركس ضـجة كبرى بين الشـعب الفرنسى ، اذ كان يهدف الى أن تتألب طبقة العمال على غـيرها من اصحاب رؤوس الاموال .. وكانت هـذه الانتقـادات سببا مباشرا فى طلب الحكومة البروسية بعد موافقة حكومة فرنسا الى ابعاد ماركس عن باريس ليبدأ جهاده الاشتراكى من جديد .

وتعد هذه الآراء التى نشرها كارل ماركس مقدمة لفلسفته التى سيبشر بها فيما بعد ، ولنظريته فى تفسير التطور التاريخى ، غير ان أعظم كسب حققـه ماركس فى باريس هـو التعرف الى فردريك أنجلز الذى سيشاركه أفكاره وجهاده ، والذى سيظل اخلص صديق له فيما بعد حتى اللحظة الاخيرة من حياته ؛ وكان انجليز يدرس حينذاك جوهر الانتـاج الرأسمالى ويقوم بجمع البيانات والمعلومات اللازمة ، الامر الذى مكنه من كتابة مؤلفه « حالة الطبقة العاملة فى انجلترا » عام ١٨٤٥ وهو بحث له قيمته لفت اليه الانظار .. !

وما ان صدر امر الرحيل عن فرنسا الى ماركس حتى غادرها على التو الى بروكسـل ، وهناك لاقى الكثير من المتاعب والمشـاكل ، فقد اجبرته الحكومة البلجيكية حينذاك على التعهد بعدم الاشتغال بالسياسة وعدم التدخل فى سياسة حكومتها القائمة .. فكانت هذه هى أولى المتاعب التى واجهها فى بروكســل بعد ان ترك باريس على اثر مضايقات الحكومة الفرنسـية له . . ولمـا أرادت بروسـيا استئناف مسـعاها لدى الحكومة البلجيكية بتقييده بهذا التعهد ، عمد ماركس الى نبذ "الجنسية البروسية .. !

وفى يوليو عام ١٨٤٥ أصدر صديقه فردريك أنجليز أولى الصحائف الشيوعية فى العالم ، واتفق ماركس معه على زيارة لندن فسافرا الى هناك حيث مكثـا بها سـتة أسابيع ، انتهزها ماركس فقام بدراسة نظام أنجلتـرا الرأسمالى ، ودرس أيضا الكثير من المؤلفـات الانجليزية التى وضعت فى الاقتصاد السياسى !

وما أن عاد العالمان الى بروكســـل حتى أعتزما على صياغة النظريات التى توصـــلا اليها فى قالب مبســط وأن يشرحا وجهــة نظرهما للطبقة العاملة ويطهرا الاشتراكية من آثار الاوهام والآراء غير العلميـة التى علقت بها .. ولذلك قاما بتأليف مجلدين ضخمين ، بعنوان « الفكر الالمـانى » ، أحتـــويا على خلاصة أفكارهما والنتائج الخطيرة والنظريات العميقة التى توصلا اليها .. ولكن قيود النشر التى فرضتها الحكومة البلجيكية حينذاك لم تسمح بأصدار هذين المجلدين ..

ودخل ماركس فى نضال مع طائفـــة من الكتاب والدعاة الاشتراكيين ، وأعنفه ما كان مع بردوون الاشتراكى الفرنسى .. فقد أصدر كتابا أسماه « المتناقضـات الاقتصـادية أو فلسفة الفقر » وأنبأ ماركس بأمره قبل أخراجه معلنا أنه فى انتظار النقد .. ولم يطـل به الانتظار اذ أخرج ماركس ردا بعنوان « فقر الفلسفة » .

وامتاز هذا الكتاب بقدر غير مألوف من العنف والسخرية والمرارة ولعله كان صورة نفسية تفاعلت فى أبرازها الاختلافات الفكرية والعوامل الشخصية ... وكان لهذا الكتاب أهمية خاصة اذ فيه أوضح ماركس نظـريته عن المادية التاريخية ...

وفى ٢٤ فبراير ١٨٤٨ نشبت الثورة الكبرى التى عصفت بملكية لويس فيليب بفرنسا ، ثم أنتقلت منها الى بلجيكا والدول المجاورة ، ولكن الملك « ليوبلد » ملك بلجيكا تمكن من أنقاذ عرشه من العاصفة الهوجاء ، وذلك بأن أصدر أوامره المشددة بفض جميع الاجتماعات العامة التى ينوى الزعماء أقامتها .. وأصدر أيضا قرارا بتعقيب جميع اللاجئين ، فألقى القبض على كارل ماركس بصفة مؤقتة ... وفى ٤ مارس ١٨٤٨ بعد أن أفرج عنه رحل من بروكسل الى باريس . وفى باريس نجح ماركس فى تكوين عصبة شيوعية كان كبـــار أعضائها هم ماركس وانجليز وولف وغـيرهم ممن وفد على العاصمة الفرنسية من أنجلترا وأصدرت هذه العصبة بيانا يتضمن مطالب يراد تحقيقها فى ألمانيا وهى :

١ — أعتبار ألمانيا جمهورية واحدة لاتتجزأ

٢ — تقرير مرتبات لممثـلى الشعب حتى يصبح فى أمكان ممثلى العمال دخول البرلمان

٣ — التسليح العام .

٤ — امتلاك الدولة للاراضى التى يملـكها أمراء الاقطاع والكنيسة .

٥ — تحويل الديون التى على الفلاحين الى الدولة التى تتولى تسلم الفوائد من المدنيين

٦ — أستيلاء الدولة على جميـع وسائل النقـــل .

٧ — تقييد حق الميراث

٨ — فرض ضريبة تصاعدية على الدخل ، والغاء كافة الضرائب على الاستهلاك .

٩ — أنشاء المصانع الاهلية ، وتضــمن الدولة المعيشة لجميع العمال ، وتتولى هى كذلك أمر العاجزين عن العمل .

١٠ — جعل التعليم الاولى عاما ومجانا .

ويلاحظ على تلك المطالب بوجه عام أنهـا عملية ومعتدلة . فالمطلب الاول يمثل الرأى العام المثقف فى ألمانيا ، والذى يسـعى الى توحيدها ، وقد كانت ثورة ١٨٤٨ نتيجة له

وفى الواقع كانت ثورة ألمانيا مفاجأة لماركس ولم يدرك منذ البداية حقيقتها ، فلقد كانت ثورة ترمى الى تحقيق وحـدة ألمانيا وتحرير

النظم الدستورية فيها ، وهى ثورة اشتركت فيها الطبقة الوسطى ومن دونها .... واذا كانت لم تنجح فذلك لان الظروف لم تكن مواتية سواء فى الداخل أو فى الخارج

واجتاحت فرنسا والمانيا بعد ذلك فترة عصيبة كانت قيود السفر فى كل منهما مشددة للغاية .. وقد تمكنت العصبة الشيوعية من التسلل من فرنسا رغم القيود المشددة التى كانت قدفرضتها .. وسافرت الى أقليم الرين بألمانيا بغاية التكتم والحذر الشديدين .. وبرجوع ماركس وانجليزالى أقليم الرين مرة ثانية عاودهما الحنين الى أعادة أصدار صحيفة الرين الشهرية ، وفعلا تمكنا من أعادة أصدارها بعد جهد شاق ومتاعب جمة ، فصدر العدد الاول منها فى عهدها الجديد برئاسة ماركس فى شهر مايو ١٨٤٨ وفى قول آخر فى شهر يونيو ١٨٤٨ ، ليعبر عن آراء الحزب الديموقراطى ... غير أن الثورة أخفقت فى المانيا عامة وفى بروسيا خاصة فلم يلبث صدورها طويلا ، فصدر الامر فى ١٦ مايو ١٨٤٩ باغلاق الصحيفةمرة أخرى .. لكثرة آرائها المتطرفة التى تدعو الى احتقار النظام القائم وهدمه ، والى اقامة جمهورية اشتراكية جديدة ..

ولم يمكث ماركس طويلا بعد أغلاق الصحيفة فرحل الى باريس حيث مكث بها شهرا واحدا بناء على الاوامر المشددة التى لاحقته أينما ذهب ..

رحل ماركس الى لندن عام ١٨٤٩ حيث قضى فيها البقية الباقية من حياته حتى وافته منيته فى ١٤ مارس عام ١٨٨٣ !

ماركس الرجل الثائر .. !

عاش ماركس من عام ١٨١٨ حتى عام ١٨٨٣ ، وهذه الفترة فى أوروبا كانت من أخطر الفترات التى شهدها العالم الاوروبى الحديث ، ففيها شهدت أنجلترا الانقلاب الصناعى الذى ذاع وانتشر منها الى بقية دول أوروبا ... وهكذا شهد القرن التاسع عشر تقدما صناعيا هائلا وتدعيما للنظام الرأسمالى ، وانتصار ساحق للطبقات المتوسطة وظهور الطبقة الصناعية العاملة التى وجدت الفرصة سانحة أمامها لان تزداد عددا وقوة ووعيا ... ولعل هذه الحقبة الطويلة التى عاش فيها ماركس خلال القرن التاسع عشر قد تميزت بالحركات القومية التى حققت أهدافها فى توحيد ألمانيا وايطاليا واستقلال بلجيكا ومعظم دول البلقان وهذه الحركات لم تقم ولم تتم الا بالثورات والحروب حيث أشتد النضال بين الطبقات بعضها وبعض من أجل تحقيق النظم الديموقراطية وتحقيق المبادىء التى بشرت بها الثورة الفرنسية ... ولا ريب فى أن هذه الاحداث كلها كان لها أثرها الواضح على حياة ماركس اذ أستطاع أن يرقبها عن كثب وأن يتتبع حركاتها ليقف على نتائجها أولا بأول ..

وماركس كانت له نشأة غريبة وتدخلت عوامل عدة فى تكييف أخلاقه وأفكاره فعندما بلغ ماركس السادسة من عمره أى فى عام ١٨٢٤ كان والده « هرشل » قد ترك الديانة الموسوية ليدخل هو وأسرته فى مذهب الكنيسة البروتستانتينية ، وغير أسمه الى « هنريخ » وتفاوتت الآراء والتفسيرات لما أقدم عليه هنريخ من عمل كان له خطره ومغزاه ، اذ رأى البعض أن اعتناق المسيحية كان مظهرا من مظاهر التحرر الفكرى ، والاجتماعى اذ كان اليهود فى ذلك الحين بعيدين كل البعد عن الحركات الفكرية والفلسفية كما أنهم لم يتأثروا بها .. ولعل هذا هو السبب الذى حدا بماركس أن ينشأ ماديا ملحدا .. ثائرا على كل قديم غاضبا على حياة الظلم والاستعباد ..

وكان والده على درجة كبيرة من الثقافة، ولكنه كان متأثرا الى حد كبير بآراء « فولتير وروسو » والفيلسوف « كانت » ...... وهكذا نشأ كارل .. فقد وجد آله يغيرون ديانتهم بغير ما سبب ظاهر .. ورأى أباه يوجهه نحو قراءة أولئك الفلاسفة وأمثالهم. ولا شك أن كل هذه الامور كان لها خطرها وأثرها المباشر فى تكوينه الفكرى .. فقد أخذ عن والده كراهية الظلم والطغيان ، والايمان بالحرية والديموقراطية ، فقد كان والده زعيما للحزب الدستورى المعتدل بالمدينة.. وبالرغم من أعتدال ميوله السياسية فأنه كان مغضوبا عليه من أهل الرجعية ؛ لذلك نشأ ماركس ينظر طول حياته الى العناصر الرجعية نظرة الشك والكراهية لانها كانت فى نظره هى حجر العثرة فى سبيل المشروعات التقدمية ....

وفى المدرسة وقع كارل تحت مؤثرات قوية جدا ، فناظر المدرسة ممن قرأوا الكثير للفيلسوف « كانت » ، فأخذ يلقن تلاميذه مبادىء حرية الفكر والعمل ، أما أساتذة المدرسة فكانوا من دعاة النظم الدستورية والاصلاح ، حتى كانوا دائما موضع الريب والشك من السلطات العامة .. !

وكانت هذه العوامل مجتمعة قداشتركت فى تثقيف ماركس وتحدد نظرته الاجتماعية وآرائه الفلسفية ، فها نحن نراه يكتب فى سن السادسة عشرة ليقول « اذا كنا نختار المهنة التى نستطيع عن طريقها أن نسدى أعظم الخير الى الانسانية فأن الاعباء لن تضرنا ، لانها ليست سوى تضحيات يراد بها خير المجموع .. ان أسعد شخص ذلك الذى يجلب السعادة لاكبر عدد من الناس .. وان الدين نفسه ليعلمنا أن المثل الاعلى الذى ينبغى أن نسعى اليه جميعا هو أن يضحى المرء بنفسه لخير الانسانية ... ! »

ومثل هذه العبارات يندر صدورها من شاب فى مثل هذه السن .. وأنها لتنطوى فعلا على عبر بالغة ... !

واتصل ماركس بفلسفة العالم الاكبر هيجل وانضم الى أحد النوادى الثقافية التى أنشأها جماعة من تلاميذ هيجل .. وكانت هذه الاندية والمجتمعات التى كانت تعج بها بروسيا فى تلك الآونة ، متنفسا يتنفس فيه الشباب الصعداء .. بسبب ماساد البلاد من كبت للحريات ومكافحة للنزعات الديموقراطية ، ونظرا لاستحالة تكوين الاحزاب السياسية ، وعن طريق هذه الهيئات أستطاع الشاب الصغير من الاتصال بالحركات الفكرية والنزعات السياسية والالمام بالاحوال السائدة من اقتصادية وسياسية واجتماعية ..

وماركس ينظر الى المجتمع الانسانى كوحدة انسانية ، ويعتقد أن أحوالها الاجتماعية ماهى الا أحداث تاريخية يتبع بعضها البعض لذلك فهو يرى أن المادية التاريخية هى أساس التطور الاجتماعى فى كل مظاهره السياسية والاخلاقية والعلمية .. وان جميع التقلبات التى تصيب المجتمع فى صميمه فى كل زمان ومكان يمكن أرجاعها الى كفاح الطبقات الفقيرة ضد الممولين لتحسين حالتها الاقتصادية لان المجتمع الذى يقوم بناؤه على استغلال العمال يتصدع بناؤه سريعا .. ! !

اقتصاديات ماركس ومؤلفاته .. !

تختلف اشتراكية ماركس عن الاشتراكية الخيالية فى أنه قد وجد أن آراء الاشتراكيين من قبله كانت آراء متضاربة ، وقد حاول أنصارها ايجاد جماعات سامية يسودها العدل والمساواة والاخاء ويشرق منها النور على العالم اجمع لان أصحاب هذه النظريات يفترضون أن العالم فى خير وأن الطبيعة البشرية منسجمة مع بعضها تمام الانسجام ويسودها روح التوافق ، فجاء ماركس ووضع مذهبا أشتراكيا جديدا بناه على أسس حقيقية متخذا من تاريخ التطور البشرى عبرة له ولنظامه الجديد ، ولذا فقد أوجد رابطة قوية بين حوادث الماضى وحوادث المستقبل، ولم يكن ماركس من الثوريين كما يظن لاول وهلة ، ورغم أشتراكه فعلا فى تأليف الجمعية الدولية التى ألقت الرعب فى نفوس حكام بلدان أوروبا مدة طويلة من عام ١٨٦٣ الى عام ١٨٧٢ ، الا انه أراد بآرائه المتطرفة أن يصل الى حقيقة الامور التى تجرى فى عصره

ويعد ماركس رسول الاشتراكية الاول وواضع انجيلها .. ومؤلف أكبر كتاب أقتصادى عرفه العالم وهو كتاب « رأس المال » الذى استهوى طبقة العمال ، فقد أستطاع ماركس أن يصل بكتابه الفريد أن يعبر تعبيرا صادقا عن الحياة الاقتصادية فى عصره ويصل الى حقائقها الخفية ... ومن أشهر مؤلفاته كذلك « منشور الحزب الشيوعى » الذى دعى فيه ماركس جماعة العمال قاطبة الى الاتحاد كى يتمكنون من وضع حد للفاقة الفاشية بينهم .. وله فى ذلك نظريات عدة نلخص بعضها فيما يلى :

أولا : نظرية القيمة الفائضة :

لا ينظر ماركس الى العمل على أنه مجرد مقياس ، وسبب القيمة فحسب ، ولكنه يرى أيضا أن العمل هو جوهر القيمة .. ويلاحظ أن ماركس لا ينكر أن المنفعة شرط لابد منه لتكوين قيمة السلعة وأنها حقيقة الشىء الوحيد الجدير بالاعتبار فى حالة القيمة الاستعمالية ، ولكن القيمة وحدها لا تكفى لتفسير « القيمة المتبادلة » نظرا لان كل عملية تبادل تتضمن عنصرا مشتركا أى درجة من التماثيل والتشابه بين السلع التى يجرى تبادلها .. وهذا التماثل ليس بكل تأكيد نتيجة المنفعة لان درجة المنفعة تختلف فى كل سلعة ، وهذا الاختلاف هو السبب فى قيام التبادل ..

أما هذا العنصر المشترك أو المتجانس والذى تحتوى عليه السلع غير المتجانسة ، فهو مقدار العمل الذى تتضمنه هذه السلع، وأذن فقيمة كل سلعة عبارة عن مقدار العمل المتبلور الذى تحتويه ، والسلع تختلف فى قيمتها طبقا لمقادير العمل المختلفة اللازمة من الوجهة الاجتماعية لانتاجها ..

وماركس قد بحث هذه النظرية والتى سبقه اليها مقدموه من الاشتراكيين أمثال سيسموندى ، وبرودهون ، وررودبرتس ، ولكنهم تناولوها من الوجهة الاجتماعية من حيث مساوىء نظام الملكية وتأثيره على المجتمع .. أما ماركس فقد بحثها من وجهتها الاقتصادية واقتفى أثر ريكاردو فى أن العمل وحده أساس القيمة ، وعارض بأن المنفعة وحدها هى التى تحدد قيمة الشىء ، ويقول أن قيمة الشىء تتحدد بكمية العمل المبذول فى أنتاجه .. فلنفرض مثلا أن عاملا يشتغل فى مصنع عشر ساعات فى اليوم ، فان أجره يتحدد على أساس القيمة التى أنتجها ... ولكن الممول او صاحب المصنع يعطيه الاجر الذى يلزمه فقط لان يقضى حاجاته الضرورية أما هو فيبيع منتجاته بقيمتها الحقيقية ، ولذلك فانه يحتفظ لنفسه بالفرق بين قيمة الناتج وأجر العامل ، وهو فائض القيمة التى يستغلها الممول على حساب العامل. وتعادل تلك القيمة ثمرة جهود العامل فى خمس

ساعات لانه لايتقاضى أجرا الا عن الخمس ساعات الاولى ، ويشتغل باقى الثمن بلااجر وبهذا التحليل الذى اهتدى اليه ماركس فأنه يزيح الستار عن الانتاج الرأسمالى .. !

ثانيا : نظرية رأس المال :

رأس المال فى نظر ماركس فى حد ذاته عقيم غير منتج اذ أنه يفترض أن العمل هو المنبع الوحيد للقيمة .. وينقسم رأس المال فى نظره الى قسمين رأس مال متغير تنحصر مهمته فى الابقاء على العمال فى صورة اجورهم ووسائل العيش المباشرة .. ورأس مال دائم أو ثابت وهذا يساعد على النشاط الانتاجى للعمل بصورة مباشرة تتمثل فى صورة مدة الآلات والعدد والمواد الخام .. وهذا القسم من رأس المال لاينتج فائض القيمة كالقسم الاول. وانما ينتج ما يعادل قيمته وهو عبارة عن نتاج العمل .. وعلى ضوء هذه الحقيقة يكون من مصلحة صاحب رأس المال أن يستخدم فقط رأس المال المتغير اوعلى الاقل ان يخفض من نسبة رأس المال الثابت .. لان ازدياد استخدام الآلات يميل بمعدل الربح الى الهبوط .. غير أن هذه النظرية تعرضت للنقد الكثير ، فاذ كان رأس المال الثابت غير منتج حقيقة ، فلماذا يميل الانتاج الحديث الى زيادة رأس المال الثابت .. وكيف نعلل بعد ذلك اختلاف معدلات الربح فى الصناعات المختلفة تبعا لمقادير رأس المال المستقل فى هذه الصناعات مع العلم بأنه نظام المنافسة الحرة التى تكفل لكل فرد مقدارا متساويا من الامان يجب ان يكون العائد على رءوس الاموال المختلفة واحدا أيضا .. !

ولعل هذا التناقض العجيب هو عيب كبير من العيوب التى تؤدى فى النهاية الى انهيار ذلك الصرح الشامخ الذى أقامه ماركس بعد عناء .. !

ويقول ماركس بعد ذلك أن الزيادة فى الاموال المستثمرة فى الصناعة ، وتقدم الفنون الصناعية قد اديا الى ثورة فى تملكه بين طبقة المولين أصحاب المشروعات وطبقة العمال التى لا تملك شيئا .. فالاولى بما لها من سيطرة تستغل الثانية ومن هنا نجد ن مصالح الفريقين على طرفى نقيض وبفضل المنافسة القائمة بين المولين انفسهم والتى غالبا ما يكون اساسها تنازع البقاء فان الكثير من المشروعات الصغيرة تفلس او تندمج فى المشروعات الكبيرة الى ان تؤول ملكية المشروعات الاقتصادية الى افراد قلائل وبذلك يتم قانون تركز الانتاج فيقل عدد المولين وتزول من الوجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويترتب على ذلك زيادة عدد العمال الاجراء الذين تسوء حالتهم المادية لاستبداد اصحاب الاعمال فيستولى على العمال اليأس والقنوط .. وعندئذ يثورون عليهم ويستولون على جميع المشروعات ويديرونها للمصلحة العامة .. ولقد ثبت خطأ ماتوقعه ماركس من حدوث انقلاب النظام الاقتصادي القائم .. !

وبالحق فان ماركس قد استطاع ان يسدى الى الانسانية جمعاء افكارا تقدمية لها خطرها واهميتها .. فكتابه عن «رأس المال» يرينا التركيب الميكانيكى عن طريق النقد والمقارنة بينه فى العصور المختلفة لاقتصاديات رأس المال .. فالجزء الاول منه يختص بالعمليات الخاصة بانتاج رأس المال ، اما الثانى فهو يختص بدورة رأس المال .. ولعل الجزء الثالث يكون ماركس قد خصه بتحركات رأس المال عامة .. اما الرابع فكان ماركس يرى ان يخصه بتاريخ النظريات المتعلقة برأس المال الذى يؤدى الى فائض القيمة .. وظهرت الاجزاء الثلاثة من هذا الكتاب الضخم فى عام ١٨٦٧ اما الرابع فقد أتمه انجليز بعد وفاة ماركس .

ولماركس مؤلفات اخرى نجمل بعضها فى الاتى :

١ – فقر الفلسفة . ونشر عام ١٨٤٧ فى باريس .

٢ – الاجر – العمال ورأس المال . ونشر فى عام ١٨٤٨ .

٣ – الثورات الاوروبية والثورات المضادة لها . عام ١٨٥١ .

٤ – القيمة – الثمن والربح . ونشر عام ١٨٦٥ .

٥ – الحرب الاهلية فى فرنسا . ونشر عام ١٨٧١ .

هذا عدا الكتب التى أشرنا اليها فى موضعها

والحق يقال ان ماركس يعد من أعلام الاقتصاد الافذاذ الذين لهم خطرهم وكيانهم على اقتصادياتنا والتشريعات الاقتصادية الحالية .. وله الفضل الاول فيما وصل اليه العامل اليوم من حالته الراهنة وفيما اكتسبه من حقوق .. !

جورج يعقوب
معهد الصحافة

اتفاقية الدفع بين مصر وايطاليا

تم فى الساعة الاولى والنصف بعد ظهر يوم ٨ نوفمبر برياسة مجلس الوزراء توقيع اتفاق الدفع بين مصر وايطاليا .

اسس اتفاق الدفع

ويعد الاتفاق ساريا من تاريخ توقيعه . **وفيما يلى أهم الاسس التى بنى عليها الاتفاق :**

نصت **المادة الاولى** من اتفاق الدفع المؤقت على ان يفتح البنك الاهلى المصرى – بصفته نائبا عن الحكومة المصرية – حسابا بالجنيهات المصرية باسم مكتب النقد الايطالى بصفته نائبا عن الحكومة الايطالية ، وسيطلق على هذا الحساب اسم « حساب الجنيهات المصرية » ومن الناحية الاخرى سيفتح مكتب النقد الايطالى – بصفته نائبا عن الحكومة الايطالية حسابا بالليرات الايطالية باسم البنك الاهلى المصرى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية ، وسيطلق على هذا الحساب اسم « حساب الليرات » ولن يكون اى الحسابين مدينا فى وقت من الاوقات .

تركيز عمليات التسديد

وسيركز فى هذين الحسابين عمليات التسديد التى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون فى منطقة العملة الايطالية لصالح الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى مصر ، وكذلك عمليات التسديد التى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون فى مصر لصالح الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين فى منطقة العملة الايطالية .

سعر القطع بالدولار

لتسوية المعاملات المنوه عنها آنفا سيحدد سعر القطع ما بين الجنيه المصرى والليرة الايطالية على اساس السعر الرسمى للدولار الامريكى بالقاهرة (وهو الآن ٢ر٨٧١٥٦ للجنيه المصرى) وباسعاره فى ايطاليا (المتوسط الحسابى لاسعار الاقفال فى بورصتى روما وميلان)

وسيطلق على هذا السعر اسم « السعر الرسمى » فاذا ما طرأ أى تعديل على هذا أقفل الحسابان المفتوحان لدى الطرفين واجريت التسوية على أساس السعر الذى كان سائدا قبيل التعديل . فاذا كان الرصيد الناتج عن هذه التسوية مقوما بالعملة التى خفضت قيمتها فعلى الحكومة المدينة ان تجرى التسوية اللازمة بنسبة التعديل الذى طرأ على السعر الرسمى المحدد لعملتها .

الفرق لا يحول بالذهب

سيكون لكل من الطرفين الحق فى شراء عملة الطرف الآخر مقابل الدفع بعملته المحلية ، وقد نص الاتفاق على انه لايجوز لاحد الطرفين المطالبة بتحويل ما يستحق له من الطرف الآخر تمنح السلطات المختصة فى البلدين كل منهما بعملة بلد ثالث او بالذهب .

وقد نص **بالمادة الرابعة** من الاتفاق على ان الاخرى الترخيصات اللازمة لاجراء المدفوعات الجارية المدونة بالقائمة « أ » المرافقة للاتفاق ، وذلك على اساس المعاملة بالمثل وفى حدود قوانين الرقابة على النقد المعمول بها فى البلدين ..

وتتكون لجنة مختلطة تضم وفدى المفاوضة لمراقبة تنفيذ الاتفاق الحالى وتقديم المقترحات التى من شأنها تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

مشروعات الإصلاح الزراعى وتوفير المساكن

مذكرات لمجلس الوزراء ببيع أراضى البناء والزراعة الحكومية بالتقسيط

قدمت وزارة المالية والاقتصاد الى مجلس الوزراء مذكرات عدة هامة ضمنتها نتيجة أبحاثها الخاصة بالانتفاع بأراضى الحكومة المعدة للبناء فى تفريج أزمة المساكن وبالاراضى المزروعة ، والمؤجرة فى تخفيف أعباء الميزانية باستبدال المعاشات واجراء بعض التسهيلات لاصحاب الاقطاعات الزراعية

والمفهوم أن هذه المذكرات متى وافق المجلس عليها سترسل الى مجلس الدولة لاعداد التشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ ما تضمنته من الاصلاحات •

وهذا ملخص هذه المذكرات :

أراضى البناء ثلاثة أقسام

وقد أشير فى المذكرة الخاصة بالاراضى الصالحة للبناء الى أن الحكومة تمتلك حوالى ٧٧ مليون متر مربع من أراضى البناء فى المدن والبنادر والقرى •

ثم قسمت هذه الاراضى الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول يشمل مائتى ألف متر مربع فى قلب المدن مزودة بالمرافق العامة من رصف وانارة ومياه ومجار وغير ذلك ، ويمكن عرضها للبيع فورا للمساهمة فى تفريج أزمة المساكن

والقسم الثانى يشمل ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف متر مربع تقع فى أطراف المدن قرب العمران ويمكن تزويدها بالمرافق العامة ، بسهولة ونفقات معتدلة •

أما القسم الثالث فيشمل ثلاثة وسبعين مليون وأربعمائة ألف متر مربع تقع فى الاطراف البعيدة للمدن ويحتاج تمهيدها وتزويدها بالمرافق الى نفقات كثيرة ، ويمكن أن يعرض للبيع من هذه الاراضى حوالى مليونين ومائة ألف متر تقع حول العين الكبريتية بحلوان ، على أن يشمل بيعها التزام استغلال المياه المعدنية والكبريتية ، ويكون بالمزاد بين الشركات المصرية ويدفع ربع الثمن عاجلا ، ويؤدى أقساط سنوية فى عشرين سنة بفائدة قدرها ٢ ٪

وعلى أن يشترط اتمام البناء فى ظرف سنتين من تاريخ تسلم الارض •

واقترحت وزارة المالية تخصيص حصيلة البيع لتنفيذ المرافق العامة اقتصاديا للاعتماد السنوى المخصص لذلك فى الميزانية •

وكذلك اقترحت الوزارة بيع الاراضى التى تشتمل على مبان أقيمت بتصريح من الحكومة لاصحاب هذه المبانى بالممارسة •

وهناك أراض حكومية بالاسكندرية وبور سعيد وبعض الاقاليم مشغولة بمبان للافراد ولم تزود بعد بالمرافق العامة ، وقد رات الوزارة فيما يختص بهذه الارض ألا يتم عرضها للبيع الا بعد أن تكلف المجالس البلدية المختصة تزويدها بتلك المرافق

المذكرة الثانية
الاراضى المنزرعة والبور

وأشارت الوزارة فى **مذكرة ثانية** أن الاراضى المنزرعة والبور التابعة لمصلحة الاملاك تبلغ حوالى مليون و١٨٤ الف وخ ٦٠ من الفدادين ، كما توجد أراضى حكومية تابعة للمصالح الاخرى وبعض الاراضى الصحراوية غير المحصورة •

وتبلغ الاراضى البور ١١٢ر٩٩٥ فدانا من بينها ٢١٫٩٠٠ فدان يمكن انتفاعها بالرى الصيفى والنيلى و ٢٠٫٤٠٠ يمكن انتفاعها بالرى النيلى وحده و٩٥٢ر٨١٢ فدان ليس لها طرق رى وصرف •

وتجرى المباحثات بين الوزارة والشركات الزراعية العقارية المصرية لاستصلاح هذه الاراضى بواستها

الاراضى المؤجرة والمستصلحة

وتملك الحكومة ١٨٩ر٤٩٥ فدانا من الاراضى المنزرعة والمستصلحة المؤجرة ، وقد اقترحت وزارة المالية والاقتصاد التوسع فى بيع الاراضى البور بالمزاد ، على أن تباع المساحات الصغيرة للافراد والمساحات الكبيرة للشركات وكبار الزراع بالشروط التى تكفل اصلاحها تنمية للانتاج الزراعى •

الاقطاعات الزراعية

واختصت الوزارة أراضى الاقطاعات الزراعية بمذكرة استهلتها بالاشارة الى أن هذه الاقطاعات وزع منها ٤ر٩١٢ فدانا سنة ١٩٣٩ و ٩ر٢٤٢ فدانا فى سنتى ١٩٤٤و١٩٤٧ وذلك على خريجى الكليات والمعاهد الزراعية المتوسطة

ثم اقترحت تقسيط المتأخر من ثمن الاراضى والمبانى المتأخرة على أصحاب الاقطاعات الزراعية الموزعة فى سنتى ١٩٤٤ و١٩٤٧ على جميع سنى التقسيط الباقية مع اعفائهم من الفوائد كما اقترحت تقسيط ديون أصحاب الاقطاعات الحالية لبنك التسليف على ثلاث سنوات مع ضمان الحكومة لقروضهم ووقف الاجراءات القضائية ضدهم وبعض التسهيلات الاخرى •

كما رأت الوزارة تخصيص ألف فدان بتفتيش ادكو بعد اصلاحها لتوزيعها اقطاعات زراعية على خريجى كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة على أساس ٢٠ فدانا لكل من الاولين و١٥ فدانا لكل من الآخرين •

مذكرة ثالثة
أراضى الحكومة للمعدمين

وتحدثت الوزارة فى مذكرة أخرى عن سياسة الاكثار من الملكيات الصغيرة ، فذكرت انها وزعت على المعدمين ٣٠٠٠ فدان ثم ٣ر٣٠٠ فدان بكفر سعد ، ثم ٣ر١٠٠ فدان بمنطقة الستامونى بتفتيش بلقاس ، واقترحت تخصيص ألف فدان بمنطقة اصلاح ادكو التابعة لتفتيش مريوط لتوزيعها على المعدمين بعد اصلاحها

مذكرة خاصة
معاشات الموظفين

واقترحت الوزارة فى مذكرة خاصة بالاستبدال العقارى لمعاشات الموظفين تخفيفا لاعباء الميزانية أن تعرض لهذا الاستبدال مساحات من أملاك الحكومة ، على أن يخصص لذلك ألف فدان بمنطقة اصلاح ادكو بتفتيش مريوط مع تبسيط الاجراءات الخاصة بالفحص الطبى للمستبدلين الجدد ويخصص لذلك ١٠ ألف فدان فى أنحاء مختلفة من الاقاليم من الاراضى المؤجرة والمنزرعة •

بالمزاد المحلى والمزاد العام

وفيما يختص ببيع الاراضى الحكومية البور والاراضى المنزرعة أو القابلة للزراعة ، اقترحت الوزارة أن يكون البيع بالمزاد المحلى فى حدود عشرة أفدنة من الاراضى القريبة من وسائل الرى ، ويدفع عشر الثمن عاجلا والباقى على أقساط سنوية فى ٢٠ سنة بفائدة ٣ ٪

أما الاراضى ذات المساحات الكبيرة التى تحتاج لجهود كبيرة فتباع فى المزاد العام على أن يقوم المشترى بتدبير وسائل ريها

وأما الاراضى البور الملاصقة لاملاك الافراد فتباع للجار الملاصق بالممارسة على ألا يزيد ما يباع للفرد الواحد على خمسين فدانا ، ومع مراعاة القواعد التى رسمها قانون الاصلاح الزراعى •

وبدفع ربع الثمن عاجلا ويقسط الباقى على ٢٠ سنة بفائدة ٣ ٪

سياسة الجمهوريين التجارية

منذ نجاح الجنرال دويت ايزنهاور فى الانتخابات الامريكية الاخيرة ، والعالم يتساءل عن سياسة الجمهوريين الجديدة . واول هذه الاسئلة هو عما اذا كانت حكومة الجمهوريين ستواصل اتباع سياسة حرية التجارة ، ام تعود الى السياسة التقليدية للجمهوريين ، سياسة حماية التجارة .. ؟

ولعل هذه المسألة ذات شأن كبير لان من المحتم على الكونجرس القادم ان يمد او يعدل قانون تبادل التجارة الحالى ، وهو القانون المعمول به منذ عام ١٩٣٤ والذى خول لرئيس الجمهورية سلطة كبرى فى المساومة ، فى التجارة الدولية .

والموعد المحدد لانتهاء القانون المشار اليه هو ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ ما لم يتقرر تجديده .

ويعتقد كثير من المراقبين الاقتصاديين المحايدين انه يتحتم على ايزنهاور ، بعد تسلمه زمام الرياسة فى ٢٠ يناير القادم ، ان يتخذ خطوات فعالة فى سبيل تحبيذ التبادل الدولى للتجارة ، لئلا يخسر العناصر الوطنية فى الكونجرس الجديد

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسي ومحلها القانونى عمار ة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيـــه ممثلة فى ٦٢٥٫٠٠٠ ســـهم بواقع ٤ ج ٠ م **منها ٣٧٥٫٠٠٠ ســهما اســميا و** ٢٥٠٫٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشـــتقاته ومـــادة السيليولوز ومشتقاتهـا والاتجـــار فى كل ذلك وصـــناعة وتجارة المواد الـكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقـــة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيـدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد		عدد	
٦٫٥	طن من خيوط الحرير	٦٫٥	طن من الالياف القصيرة
١	طن من ورق مصروفان	٣	طن من حامض الكبريتيك
٥	طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥	طن من سلوفات الصــودا المبلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر لتصدير الأقطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر

ومركزها الرئيسى بعمارته بالأسكندرية

تقوم بتجارة القطن فى الداخل
وتصديره للخارج

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم



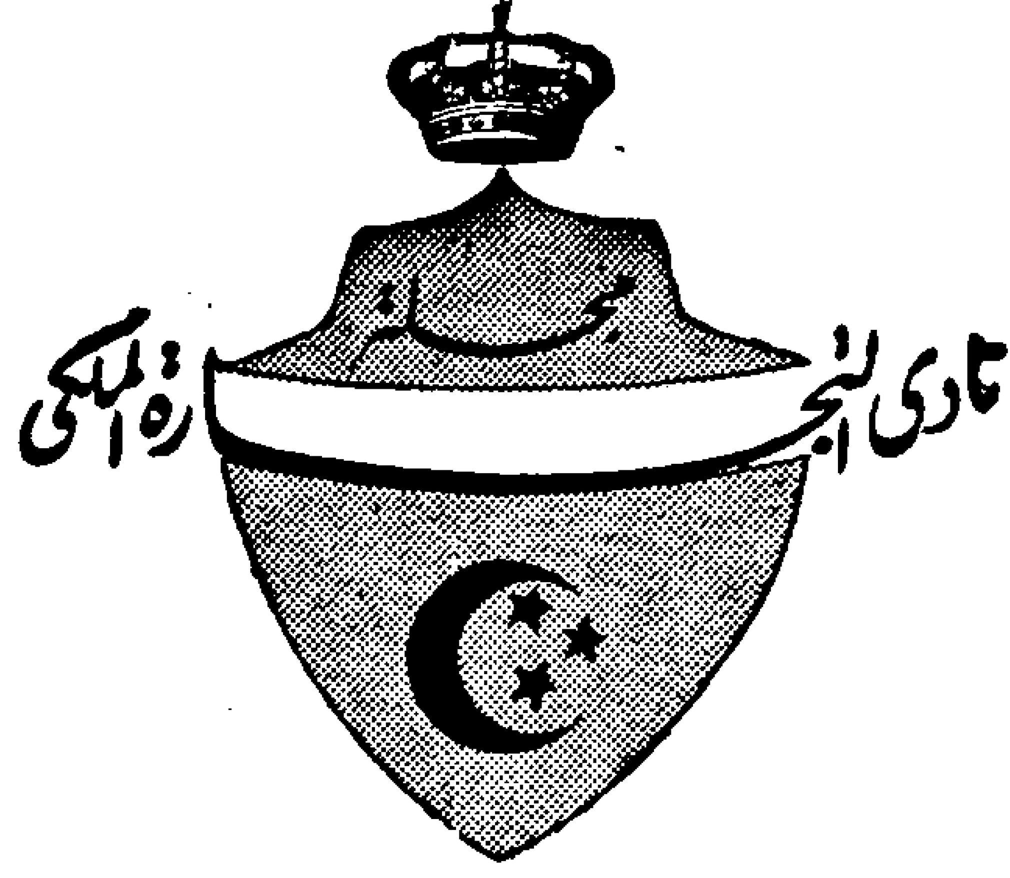
٥٦٣٧٠

جود يير

GOODYEAR

الموزعون العموميون بالقطر المصري: **شركة النقل والهندسة ش.م.م**

القاهرة / ١ شارع قصر النيل ت ٢٠٩٦٠ (٤ خطوط) الاسكندرية / ٤٩ شارع فؤاد الأول . ت ٢٤٥٢٩



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٢ | صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى | الثمن
١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ | رئيس التحرير : احمد عنان | ١٠ قروش

تحديد ثمن القطن : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : الغاء بورصة العقود ـ بريطانيا والقطن المصرى ـ مؤتمر الكومنولث البريطانى

هل حل بالعلم الكساد ؟
بقلم اقتصادى كبير

فى السياسة الاقتصادية :
استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر

اقتصاديات الشرق الاوسط
الاتفاقات التجارية بين البلدان العربية .

مخازن المواد والمهمات :
بقلم الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية :
الدكتور احمد ابراهيم

أخبار الاقتصاد العالمى :

واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر : بقلم الاستاذ ت.ا.

بيان الملكية الصناعية :
عن شهر اكتوبر ١٩٥٢.

تقرير مجلس ادارة نادى التجارة الملكى عن عام ١٩٥١ـ ١٩٥٢

القطن : فى النصف الثانى من نوفمبر

الاوراق المالية : فى النصف الثانى من نوفمبر

فى تصميم الاعلان الحث على الشراء : بقلم الاستاذ محمود عساف

الصناعة المصرية فى عام ١٩٥١

التشريعات القطنية الاخيرة

قوانين وقرارات

تحديد ثمن القطن

كان قرار الحكومة أخيرا بتحديد ثمن القطن للزراع ، وما استتبع ذلك من اغلاق بورصة العقود بالاسكندرية ، هو العلاج الحاسم لحالة طالما شكا من خطورتها المشتغلون بالمسائل الاقتصادية ، فليس هناك من شك فى أن القطن يمثل ثمانين فى المائة من صادرات البلاد ، وفى مقابل ماتصدره منها ، تستورد حاجاتها من سلع استهلاكية ومواد وآلات لازمة لنهضتها الصناعية وكانت حالة عدم الاستقرار فى تجارة هذا القطن مما أثار تخوف الغزالين وأدى الى ابتعاد بعض عملائنا عنا والتجائهم الى أسواق أخرى ، وكانت النتيجة تكدس المخزون من القطن والعجز المتواصل فى ميزاننا التجارى .

وان هذا القرار الحكيم ، لم يضع حدا لمثل العبث الذى شكونا منه فحسب بل انه من أكبر العوامل على استقرار الحالة الاقتصادية فى البلاد وابعاد شبح التضخم ، والحد من غلاء الاسعار التى تتبع أسعار القطن دائما ، ان صعودا أو نزولا . وكان تحديد الثمن بشكل عادل للمنتج ، مع انه يزيد قليلا عن الاسعار السائدة فى مصر ، فانه روعى فيه ان يتمشى مع الاسعار العالمية للاقطان المماثلة ، مما يتيح له أسواقا يمكننا تصريفه فيها .

ونحن نعتقد ان السعر المحدد واستقرار السوق سيغريان الكثيرين من عملائنا القدماء ، بل وغيرهم ، على طلب أقطاننا . على اننا نقترح بهذه المناسبة ، وبعد ان تحدد السعر تقريبا ، ان نتوسع فى نظام المقايضة فنجعل اساس اتفاقاتنا التجارية ان نبادل بأقطاننا سلعا وأدوات مما يدخل فى باب الضرورى لصناعتنا وزراعتنا .

واذا كان لأحد ان يغتبط بهذا القرار ، فنحن ـ الذين نادينا به منذ اكثر من ثلاث سنوات وطالبنا المرة بعد المرة بتنفيذه ـ لأحق الناس بالغبطة . واننا لنزجى الشكر لوزير المالية والحكومة على الشجاعة الفائقة التى غلبت مصلحة البلاد على كل اعتبار آخر ، ونرجو لهم جميعا التوفيق والسداد .

احمد عنان



الغاء بورصة العقود :

اصدر مجلس الوزراء قرارا بايصاد أبواب بورصة عقود القطن فى الاسكندرية ، مع تحديد أسعار معقولة مجزية للقطن ، ليس فيها اسراف فى التقدير يجعل القطن عزيز المنال فى الاسواق ، وليس فيها خفض فى التقدير يعود على زراع القطن بكثير من الغرم .

والقطن لا يزال يحتل فى مصر المقام الاول فى الصناعة ، ولا يزال العامل الاول الذى يؤثر فى اقتصاد الفرد تأثيرا مباشرا لانه المحصول الرئيسى فى البلاد . وما دام الامر كذلك ، وجب ألا يعرض هذا المحصول لمضاربات ومقامرات قد تورد الاقتصاد القومى موارد التهلكة ، وقد تؤدى الى كوارث كتلك التى عرفتها تجارة القطن فى العام الفائت .

وقد رأت الحكومة أن تسد الطريق أمام المضاربين والمقامرين بايصاد أبواب بورصة العقود ، ادراكا منها أن بتر الداء من جذره خير من استئصال أعراضه وفروعه . وقبل أن تقرر الحكومة اقفال البورصة ، حاولت تنظيمها تنظيما يمنع المضاربات ، لأن المضاربة معناها المقامرة بالكيان الاقتصادى لمصر كله ، ولكن التنظيم ترك ثغرات لم يكن خيرا لسدها من أن توصد البورصة تماما .

فقرار اقفال البورصة هو أول خطوة عملية لصون استقرار الاقتصاد فى مصر ، بسبب ارتباط جميع نواحى الاقتصاد بهذا المحصول الرئيسى .

والخطوة الثانية الكفيلة بصون هذا الاستقرار هى تحديد أسعار القطن حتى يكون هذا النتاج القومى بمأمن من الغوائل المصطنعة من ارتفاع مفتعل مريب الى انهيار مصطنع يدعو بدوره الى الريبة .

وهاتان خطوتان ضروريتان لانجاح تطبيق مشروع الاصلاح الزراعى بعدما زال عهد الضياع الكبيرة وصارت الارض مساحات صغيرة كثيرة .

بريطانيا والقطن المصرى :

وفى الوقت الذى تحاول فيه مصر تنظيم شئون القطن فى الداخل ، نجد **الحكومة البريطانية لا تزال** ممتنعة عن شراء القطن المصرى على الرغم من انها كانت أكبر عميل لمصر منذ زرع فى مصر قطن .

ولهذا الامتناع أسباب كثيرة بعضها اقتصادى وبعضها سياسى . فبريطانيا نفسها تجابه أزمة فى تصريف منسوجاتها التى يعد قطن مصر عمادها ، ولهذا اضطر كثيرون من الغزالون والنساجون الى وقف بعض آلات الغزل والنسج والاستغناء عن العمال الذين عندهم مما كان مثار كثير من الشكايات كان البرلمان البريطانى مجالا لعرض بعضها .

وتقول بريطانيا — وان لم تنشر احصاءات بذلك — ان لديها قدرا كبيرا مختزنا من القطن المصرى الخام يغنيها فى الوقت الحاضر عن الاستيراد من مصر ، ولكن للمرء ان يسأل : كيف تراكم هذا الرصيد مع ان بريطانيا لم تشتر شيئا يذكر من محصول العام الفائت ، ولم تبد حتى الآن ميلا الى شراء قطن من المحصول الجديد ؟

وثمة سبب ثالث يحول دون استيراد بريطانيا لقطن مصر ، وهو الضريبة المفروضة على الصادر بما يبهظ سعر القطن المصرى ، غير ان هذه الضريبة لا تسرى على المحصول الجديد وبهذا تسقط هذه الحجة .

كذلك تسقط حجة عدم استقرار سعر القطن المصرى بعدما عمدت الحكومة الى تثبيته .

وايا كانت اسباب امتناع بريطانيا عن شراء قطن مصر ، فحتم علينا ان نبحث عن اسواق جديدة ونعقد اتفاقات جديدة مذللين عقبة التبادل النقدى اذا وقفت فى سبيلنا

مؤتمر الكومنولث البريطانى :

يعقد فى لندن الآن مؤتمر اقتصادى كبير الشأن يشهده رؤساء وزارات دول الكومنولث ومعهم وزراء المالية والاقتصاد ، وذلك لبحث الموقف الاقتصادى العام لهذه الدول سواء منفردة او مجتمعة .

ونتائج هذا المؤتمر تعنى مصر ، لانه يبحث موضوع الارصدة الاسترلينية ، كما انه يعالج موضوع رصيد الذهب والدولار لدول الكتلة الاسترلينية وهو الرصيد الذى تعرض لكثير من الاستنزاف بسبب كثرة التزامات التجارة العالمية الملقاة على دول هذه الكتلة

ومع ان مصر استأثرت بعملتها الخاصة وفصلتها عن الاسترلينى ، الا انها لا تزال تعتمد على بريطانيا فى تزويدها من « مستجمع الدولار والذهب » بحاجتها من الدولارات والعملة الصعبة . بل ان مصر اصبحت كذلك فى حاجة مستمرة مطردة الى الاسترلينى القابل للتحويل بعدما ارتفع مقامه فى التعامل ارتفاعا ادرجه فى عداد العملات الصعبة .

فالقرارات التى سيتخذها مؤتمر الكومنولث ، وان لم تكن ملزمة لمصر ، الا انها تهمها وتؤثر فيها . واليقظة واجبة حتى لا يكون فى هذه القرارات ما يناقض المصالح المالية لمصر ، او ما يفتئت على حصصها من العملات الصعبة .

هل حل بالعالم الكساد ؟

تضاربت الآراء فى الاشهر الاخيرة فى ماهية التطورات التى يمر بها العالم خلال هذه الفترة من الزمن فس قائل أننا فى بداية رواج عالمى ومن قائل أننا فى بداية كساد عالمى ومن قائل أننا فى عهد ثبات واستقرار . وما من شك أن التقلبات العنيفة التى شاهدناها فى أسعار المواد الخام وفى مستويات التجارة الخارجية وفى كمية النقد والائتمان منذ سنة ١٩٤٩ وخصوصا بعد قيام الحرب الكورية كانت سببا هاما لهذه البلبلة فى الافكار ولهذا التضارب فى الآراء .

والواقع أن العالم الآن لا يخضع لنموذج معين من التطورات الاقتصادية كذلك الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى والذى كان يسهل معه التنبؤ بظهور رواج أو بحلول كساد زد على ذلك أن الاختلال فى توزيع القوى الاقتصادية بين الدول قد تفاقم وازداد شدة وأصبح للسياسة الاقتصادية الداخلية فى دولة أو دولتين من الدول الكبرى ولتغير هذه السياسة وفقا للظروف الخاصة آثارا بعيدة المدى على الاقتصاديات العالمية وعلى ظروف كل دولة من الدول الاخرى .

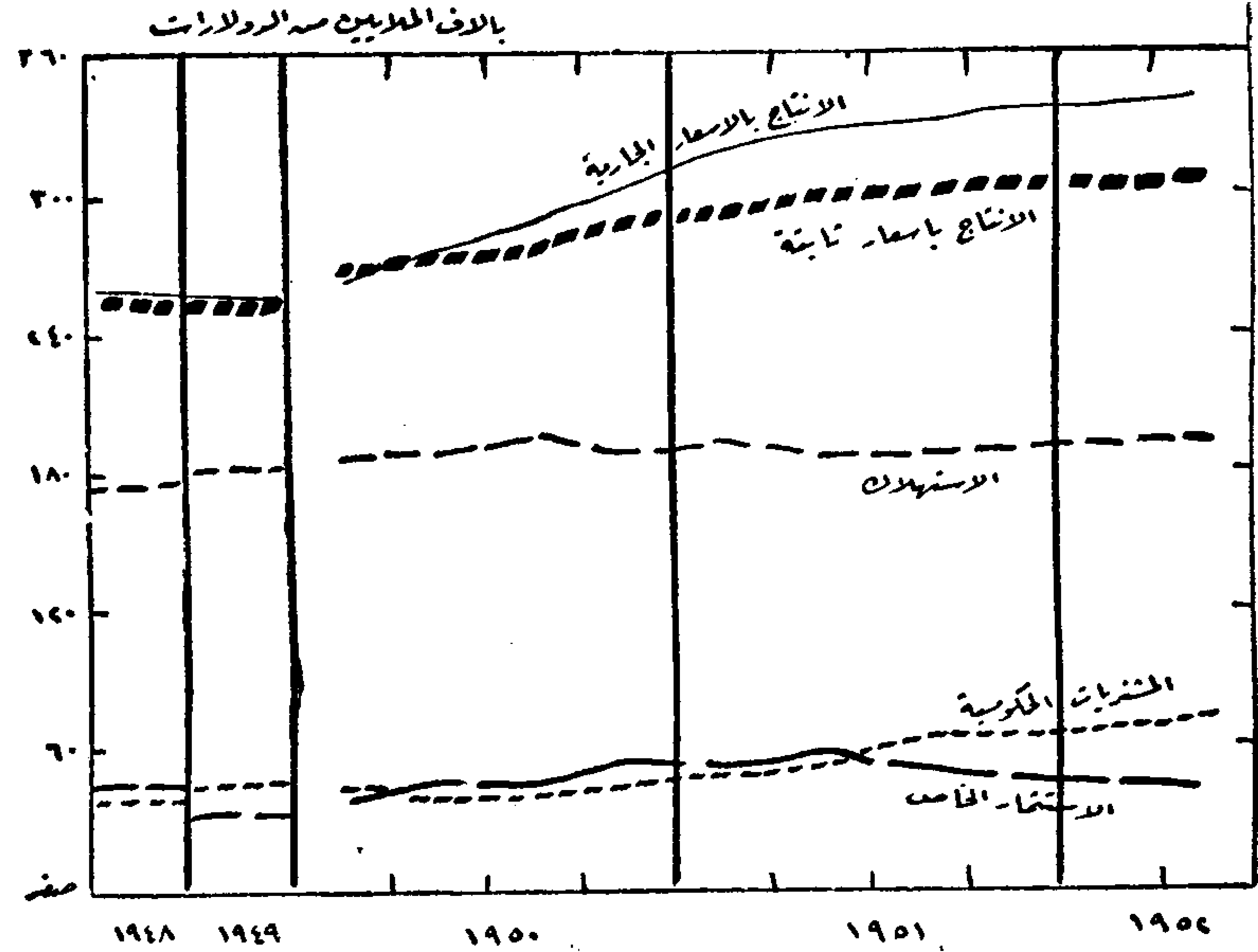
ويهمنا فى مصر وقد انخفضت أسعار قطننا انخفاضا كبيرا أن نستعرض التطورات الاقتصادية فى الدول الاخرى لتتبين اذا ما كان هذا الانخفاض ظاهرة خاصة انفردنا بها أم كان ظاهرة عامة اتصفت بها أحوال الدول الاخرى لنتبين اذا ما كان هذا ـ بقدر المستطاع ـ اذا كانت ظروف العرض والطلب فى الدول الاخرى تبشر بتحسن الاحوال أم بغير ذلك .

وقد أصدر صندوق النقد الدولى أخيرا تقريرا عن تطورات حالة المدفوعات العالمية وألحق به كثيرا من الرسوم البيانية الهامة التى تبين تطورات الانتاج الاهلى والائتمان المصرفى وأسعار الواردات والصادرات وغيرها وقد رأينا أن نعرض للقراء بعض هذه الرسوم مصحوبة بتحليل موجز لها بالتطورات الاقتصادية وسنبدأ فى هذا المقال بالولايات المتحدة الامريكية.

عند ما قامت الحرب الكورية ازداد

الرسم البيانى رقم - ١ -

الانتاج الأهلى بالولايات المتحدة



أساس الأسعار : النصف الأول من ١٩٥٠ = ١٠٠

الجمعية العمومية السنوية لنادى التجارة الملكى

انعقدت الجمعية العمومية العادية لنادى التجارة الملكى مساء يوم الاحد ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ برئاسة حضرة الاستاذ عبد الله أباظة رئيس النادى وسكرتارية الاستاذ توفيق أبو علم وحضور غالبية أعضاء النادى .

وقد أجريت انتخابات مجلس الادارة عن عام ١٩٥٢/١٩٥٣ بعد أن فاز بالتزكية حضرات الاساتذة عبد الله أباظة رئيسا وعبد اللطيف حسين وعبد العزيز ناصر وكيلين وعلى شكرى سكرتيرا فخريا وتوفيق أبو علم سكرتيرا ومحمود عزيز بحيرى أمينا للصندوق . وقد فاز بالانتخاب حضرات الاساتذة محمد ابراهيم ثروت ومحمد فؤاد الجنزورى وحسين حافظ ومحمد حسن الجزيرى ومصطفى طوقان ومصطفى عبد الرحمن ومصطفى شوقى زيتون وأبو بكر نور الدين وزكريا طاهر الموجى ويوسف صلاح الدين العبادى .

وقد ضم المجلس الى أعضائه حضرات الدكتور عبد الجليل العمرى والاستاذ احمد عنان والاستاذ محمود العتال والاستاذ عبد الحليم محمود على .

ووافقت الجمعية على تجديد انتخاب الاستاذين زكى حسن وعبد الحميد توكل مراقبين للحسابات .

وبعد تلا السكرتير تقرير مجلس الادارة عن العام الماضى (وهو المنشور بغير هذا المكان من المجلة) عرضت الميزانية وحساب الايرادات والمصروفات عن العام الماضى ومشروع الميزانية للعام الجديد ، وقد وافقت الجمعية العمومية عليها بالاجماع

طلب الافراد ورجال الأعمال فى أمريكا زيادة كبيرة كما ازدادت فى الوقت نفسه المشتريات الحكومية لبرنامج التسليح والمعاونة الخارجية ومنذ أواسط سنة ١٩٥١ ابتدأ طلب الافراد ورجال الاعمال فى التناقص بينما استمرت المشتريات الحكومية فى التزايد ٠

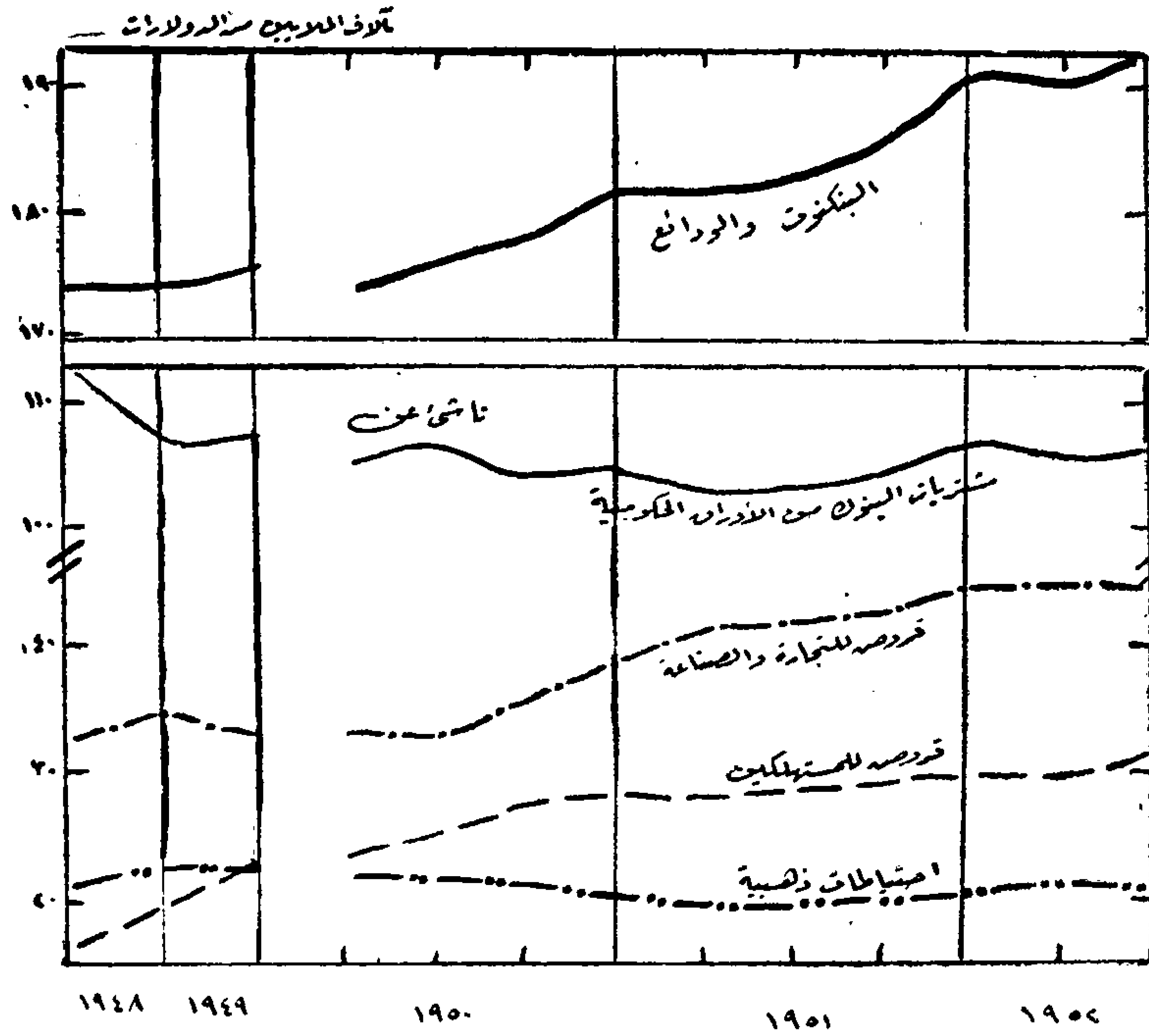
ويبين الرسم البيانى رقم (١) قيمة وتوزيع الموارد الموجودة والمكونة للانتاج الاهلى ٠ فالخط المتكامل يبين قيمة الدخل الاهلى بالاسعار السائدة بينما تدل الخطوط المتقطعة على الكميات الفعلية المنتجة وعلى توزيعها محسوبة على أساس الاسعار الثابتة فى الانتاج الكلى قد مال الى الاستقرار منذ منتصف عام ١٩٥١ ٠

أما الارتفاع فى نفقات الحكومة فيرجع الى اعتمادات المساعدات الاجنبية وبرامج التسليح وقد أثر هذا فى مصروفات الحكومة للشئون المدنية فتناقصت بعض الشىء كما تناقص كذلك الاستثمار الفردى وقا ساهمت السياسة الحكومية فى الحد من المصروفات الخاصة وذلك بوضع بعض القيود على الائتمان الفردى ظلت قائمة حتى مايو ١٩٥٢ ثم ألغى معظمها بعد ذلك لتشجيع الافراد على التوسع فى الشراء من جديد ٠

أما الرسم البيانى رقم (٢) فيبين الى حد كبير انعكاس هذه الصورة فى المجال النقدى والائتمانى ٠ فمن الملاحظ أن نسبة التزايد السريعة فى القروض المصرفية قد خفت حدتها كثيرا خلال العام الحالى وذلك نتيجة لسياسة التشدد فى منح الائتمان التى لجأ اليها البنك المركزى بأمريكا (فيدرال ريزيرف) ويبدو ذلك جليا من تناقص قيمة السندات والاذون الحكومية التى تشتريها المصارف ومن ميل القروض الى الصناعة الى الاستقرار بعد تزايدها السريع فى سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ أما القروض للأفراد فقد بدأت فى التزايد منذ أن رفعت القيود على الائتمان الاستهلاكى فى مايو الماضى

الرسم البيانى رقم - ٢ -

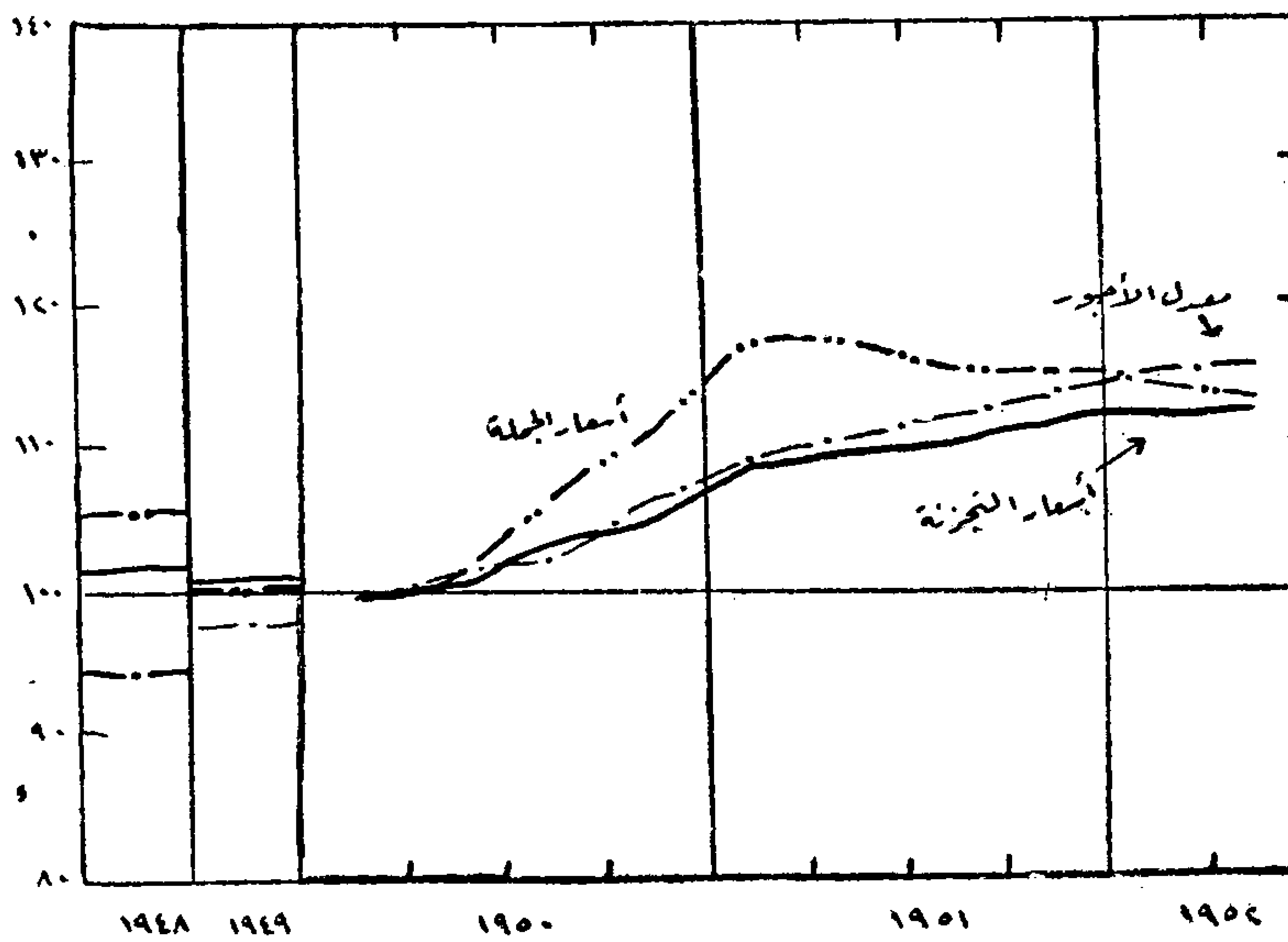
الائتمان المصرفى فى الولايات المتحدة



الرسم البيانى رقم - ٣ -

الأسعار و الأجور

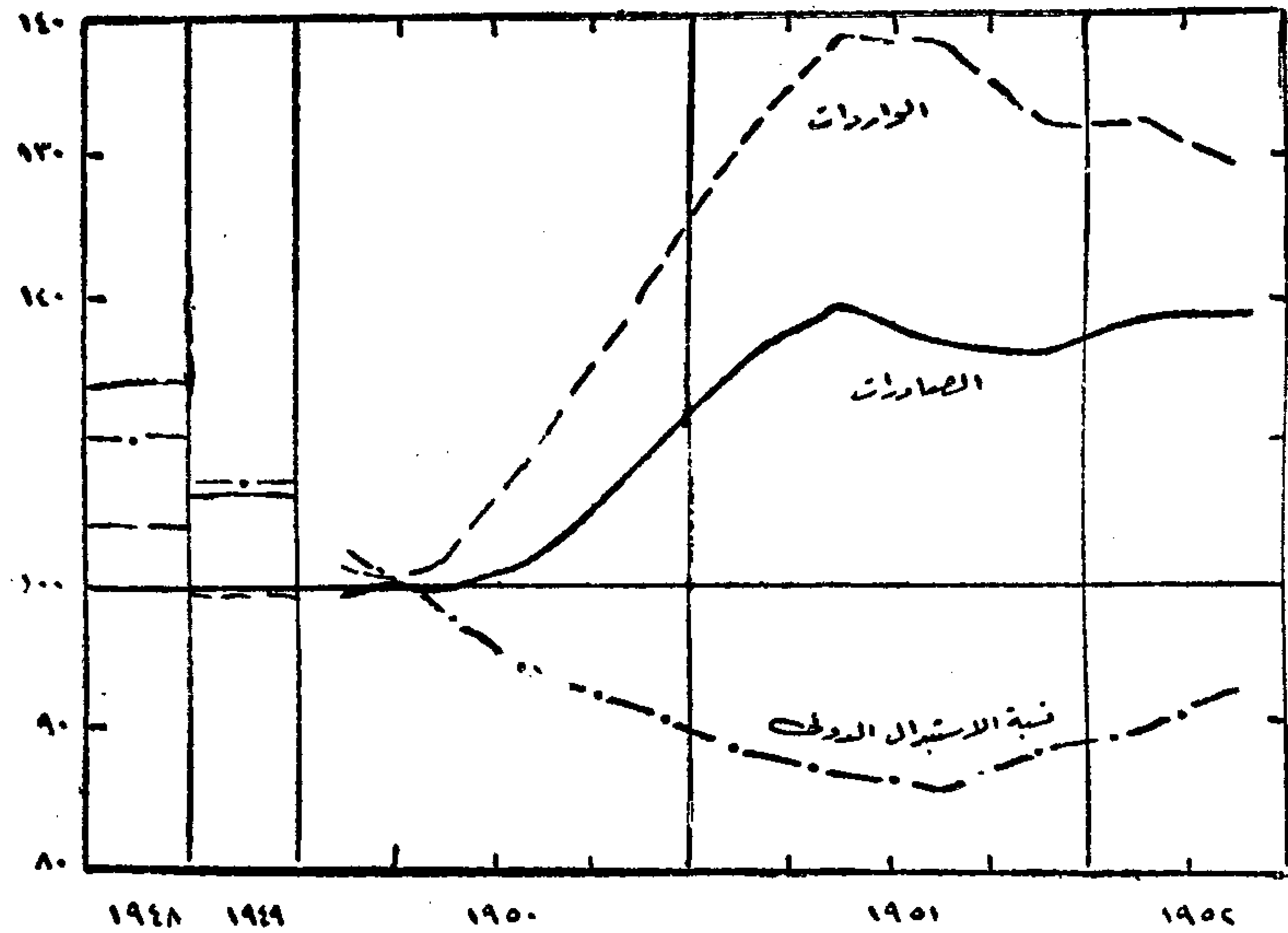
(النصف الأول من عام ١٩٥٠ = ١٠٠)



الرسم البيانى رقم - ٤ -

أسعار الصادرات والواردات

(النصف الأول من عام ١٩٥٠ = ١٠٠)

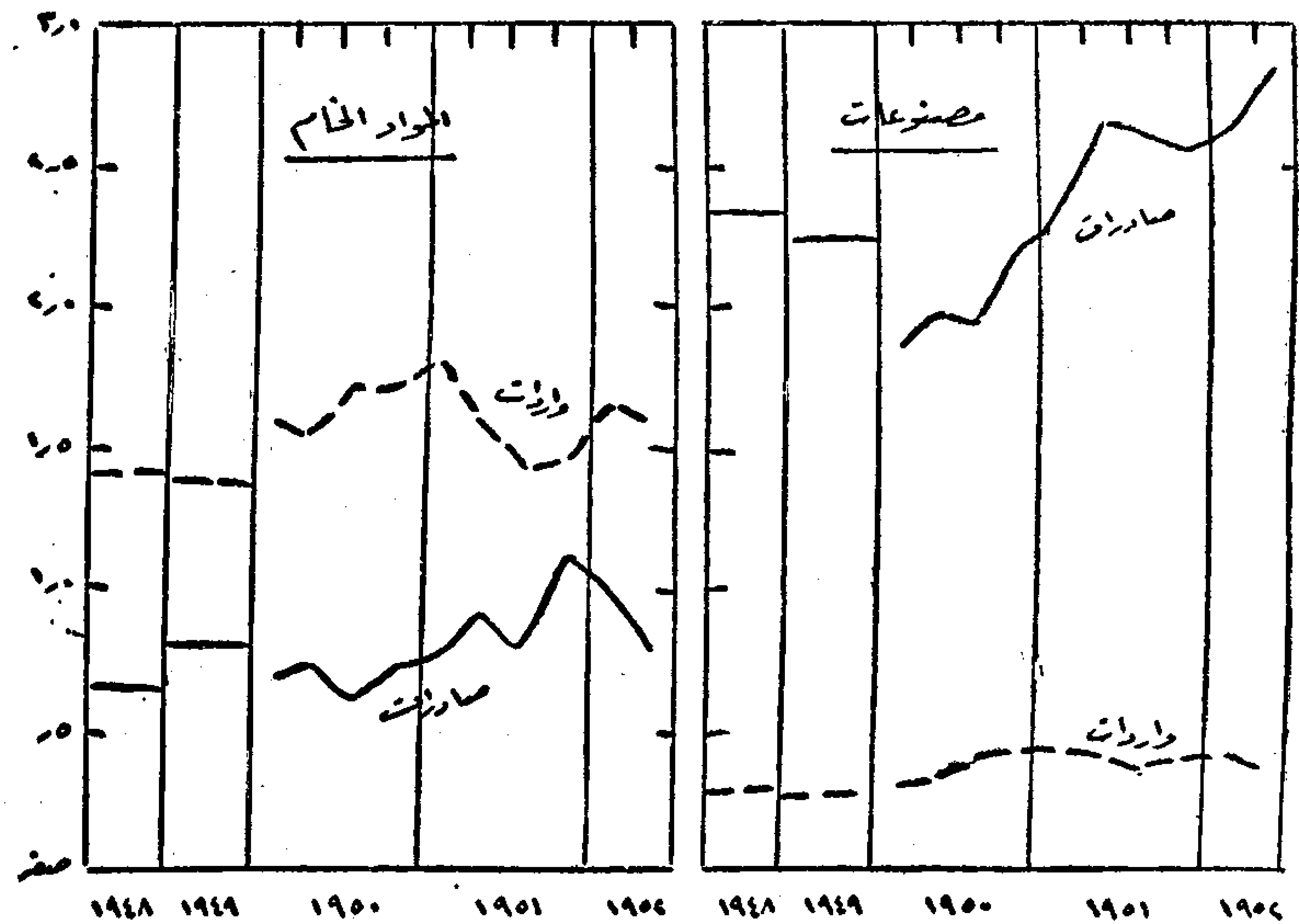


الرسم البيانى رقم - ٥ -

التجارة الخارجية

(بأسعار ثابتة)

بآلاف الملايين من الدولارات



ويبين الرسم البيانى رقم (٣) تطورات الاسعار وتأثرها بالعوامل السابق الاشارة اليها فقد نتج عن تفاعل الاتجاهين المتضادين فى الطلب الفردى والطلب الحكومى (التناقص فى الاستثمار الفردى والتزايد فى المشتريات الحكومية) ان مالت الاسعار بصفة عامة الى التوازن والاستقرار والواقع أن أسعار الجملة أخذت فعلا فى الانخفاض ولولا أن هناك مقاومة شديدة من جانب نقابات العمال لانخفضت الاجور وانخفض تبعا لذلك هيكل الاسعار كله ٠ ولكن الاجور ما زالت فى ارتفاع مطرد ٠

ولقد انعكس هذا الهبوط فى أسعار الجملة على أسعار صادرات الولايات المتحدة كما تبين فى الرسم البيانى رقم (٤) أما أسعار الواردات فنظرا لتأثرها بأسعار المواد الخام المستوردة التى كان معدل الانخفاض فيها أكبر من معدل الانخفاض فى أسعار الجملة أن زاد الهبوط فيها عن أسعار الصادرات الامريكية بصفة عامة وكنتيجة ذلك بدأت نسبة الاستبدال فى تجارة أمريكا الخارجية أى نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الواردات فى أثناء العام الماضى فى التحسن عما كانت عليه ٠ وقد تجاوب حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الحالة الداخلية ٠ ففى العام الماضى أدى تناقص طلب الافراد وتشديد الرقابة الحكومية والمصرفية على الائتمان والاسعار الى تناقص الواردات ولكن استمرار الازدياد فى الطلب الحكومى أدى الى تزايدها من جديد ٠ أما الصادرات فيلاحظ أن الصادرات من المواد الخام قد تناقصت كثيرا نتيجة لقيام الدول الاجنبية بتقليل وارداتها من الولايات المتحدة كرد فعل للحالة الاقتصادية فيها بينما ان الصادرات من المواد المصنوعة فانها مستمرة الزيادة (وان كان بمعدل يقل عن معدل ٥٠ / ٥١ وذلك لاستمرار الحكومة الامريكية فى مد الدول الاجنبية بالمساعدات الحربية) ٠

إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر

من محامد هذا العهد الجديد أن المسئولين يضعون شئون الاقتصاد فى المقام الاول من اهتمامهم وأنهم يرون أن الاقتصاد الضيق المكتنز ليس اليوم اقتصادا مثاليا ، ولهذا يجب أن يفسح المجال عريضا أمام الاقتصاد المتشعب الأطراف الذى يقوم على مال من أى بلد كان ، وخبرة فنية من أى مصدر تجىء وتجارة مع جميع بلاد العالم ما دامت تجارة تعود على البلاد بنفع مؤكد ، مؤجلا كان أو معجلا ،

فالحكومة الحاضرة غير متحاملة على رؤوس الاموال الاجنبية ، تنظر اليها نظرة ترحيب لا نظرة مستريب • والحكومة ترحب بالخبرة الفنية والمشورة العلمية ، ولهذا استعانت مصر برأى الخبير الالمانى العالمى هيلمار شاخت ، وهى بسبيل أن تستعين بخبراء أمريكيين فى شئون الاصلاح الزراعى ، ولن يثنيها أى اعتبار عن الانتفاع بآراء ذوى الرأى والخبرة من الاجانب •

وهذا اتجاه سديد يطابق كل المطابقة السياسة الاقتصادية المثلى لدولة تريد أن ترتقى مراتب الصدارة، وتريد أن تودع الى غير رجعة عهد الخمول والتخاذل •

ولكن ، ما هى العوامل التى ترغب رؤوس الاموال الاجنبية فى الاقبال على مرافق الصناعة فى مصر، وايثارها على غيرها من أبواب الاستثمار فى البلدان الاخرى التى تشارك مصر فى الرقعة الجغرافية للشرق الاوسط ؟

أول هذه العوامل الاستقرار الداخلى • فلم تنفر الاموال الاجنبية من مصر فى الماضى الا لعدم وجود استقرار فى الداخل ، والا للفتن التى كانت تنشأ بين الحين والحين فيكون أول هدف لها العدوان على المتاجر والممتلكات التى يملكها الاجانب فى مصر • ولم تسلم ممتلكات المصريين أنفسهم من مثل هذا العدوان الغاشم الصادر عن تفكير رعاعى • وقد بلغت الفتن ذروتها يوم التهبت القاهرة فى جحيم من النيران المسعورة ليلة السادس والعشرين من شهر مارس الفائت فخسرت مصر خسارة جسيمة فى قيمتها الاسمية الواقعية ، وأشد منها جسامة فى قيمتها المعنوية وفى عواقبها على السمعة المالية لمصر فى العالم •

ولكن هذا الخلط الزرى بين الاقتصاد والسياسة صار الآن فى ذمة التاريخ، لأن الحكومة المصرية الحاضرة أمسكت بالزمام فى يدها قويا ، وصانت الاستقرار من كل شائبة تشوبه ، وجعلت الامن العام تبعة من أهم تبعاتها ، وقطعت على نفسها للأجانب عهدا جازما أن تحفظ لهم أرواحهم وأملاكهم ومقتنياتهم من كل عبث • وقد وضح للجميع أن الحكومة جادة حقيقة فى ما تقول وأنها لن تتردد فى اعتبار كل معتد على مرافق الانتاج خائنا يستحق من العقاب أشده

العامل الثانى الذى يشجع رؤوس الاموال الاجنبية على المجىء الى مصر هو التشريعات التى تضعها الحكومة فى صدد معاملة هذه الاموال • فاذا كانت تشريعات مطبوعة بطابع التسامح والمرونة شجعت الاموال على الورود الى مصر، أما اذا كانت شديدة الصرامة شديدة القيود فانها تنفر الاموال الاجنبية من الدخول فى الاسواق المصرية •

وقد كانت التشريعات المصرية تثبط همم رؤوس الاموال الاجنبية، لأنها تقيد نسبتها فى الشركات ، ولأنها تحدد نسبة الموظفين والعمال الاجانب حتى فى الصناعات التى تحتاج الى خبرة عالية غير متاحة فى مصر فى الوقت الحالى • فكانت الاموال الاجنبية تتجه الى اسرائيل بوجه خاص ، لما تأنسه من حكومتها من تسامح وترحيب • غير أن حكومة مصر الحاضرة تنبهت الى هذا القصور فى التشريعات الخاصة بالشركات ، فأخذت تتدارك نواحى النقص حتى تزول عقبة أخرى من العقبات التى تعترض رؤوس الاموال الاجنبية •

وثمة عامل ثالث يحب أصحاب رؤوس الاموال أن يطمئنوا اليه قبل أن يستثمروا أموالهم فى بلد ما ، وهو أن يتمكنوا من اخراج جزء من الربح بالعملة التى يتعاملون بها الى الخارج• فاذا كانت الشركة أمتركية تتعامل بالدولارات ، أرادت أن تخرج من مصر جزءا من أرباحها بعين هذه العملة • واذا كانت شركة سويسرية تتعامل بفرنكات سويسرية ، أرادت أن يكون الربح المستخرج من مصر بالفرنك السويسرى • والقوانين الحاضرة تمنع مثل هذه العمليات وتعدها تهريبا يعاقب عليه المشرع • ولهذا ينبغى أن يعدل هذا النظام تعديلا يجعل استثمار الاموال الاجنبية فى مصر عملا جديرا بأن يقبل عليه الاجانب لما له من ثمرة مكفولة وربح يستطاع توزيعه على المساهمين فى الخارج • وبديهى أن الامر يقتصر على جزء من الربح ، لا الربح كله • وبديهى أن هذا يتم بمعرفة الحكومة وبرقابتها ، لا من وراء ظهرها أو بدون رقابتها •

صادرات بريطانيا لمصر
تزيد على ضعف وارداتها

ظهر من احصاء أصدرته وزارة التجارة البريطانية ان قيمة التجارة بين بريطانيا والدول العربية خلال العشرة الشهور الاولى من هذا العام كانت كمايلى مقدرة بالجنيهات:

الواردات البريطانية من مصر ١١ر٧٦٧ر٣٩٨ **والصادرات** اليها ٢٦ر٦١٥ر٦٠٥ ، ومن العراق ٣١ر٧٣٠ر٧٦٣ واليه ٦٠ر٨١٢ر٤٨٧ ، ومن المملكة العربية السعودية ٣٣ر٤٠٢ر٩٥٦ واليها ٥ر٨٣٢ر٧١٥، ومن سوريا ٩ر٠٤١ر٦١١ واليها ٤ر٣٣٠ر٦٧٩ ، ومن لبنان ٤١٧ر٦٣٢ واليه ٥ر٧٠١ر٦٤٧ ، ومن الاردن ٩ر٨١٠ واليه ٥ر٢٦٥ر٢٨٨ ، ومن ليبيا ١ر٠٥٥ر٢٩٢ واليها ١ر٠٦٢ر٢٦٧ ، ومن الكويت ١٠٢ر٣٢٤ر٩٨٢ واليها ١ر٥٤١ر٠٦١

وهناك عامل رابع يشجع الاموال الاجنبية على ارتياد أبواب الانتاج فى مصر ، وهو عامل الرفق فى جباية الضرائب • فليس القصد من جباية الضرائب تعريض المرافق الانتاجية للافلاس ، بل القصد منه مساعدة الخزينة العامة من فائض أرباح مرافق الانتاج • وهذه نظرية لا تزال تغيب عن فطنة الذين يتولون شئون الضرائب من الموظفين • وتلك علة المغالاة غير المعقولة فى تقدير الضرائب على الشركات والمتاجر ، وما يستتبع ذلك من مقاضاة ومن توقيع حجز تحفظى يعطل جميع الاعمال العاجلة لهذه الشركات • ولا بد للحكومة من أن تعيد النظر فى جهازها الضريبى ولا سيما بعد ما تكشف لها أن معظم قضايا الضرائب خسرتها الحكومة وظهر مدى اجحاف مأمورى الضرائب

واذا كان الاجحاف فى تقدير الضرائب هو من العوامل التى تنفر الاموال الاجنبية من العمل فى أبواب الاستثمار المصرية ، فان الابطاء فى جباية هذه الضرائب بل الاهمال سنوات قد تمتد الى عشر ، هو من المكاره التى يجابهها الممولون الاجانب • فلا بد لتنظيم الضرائب من جبايتها فى حينها بعد عام بدون أدنى بطء أو اهمال ، حتى تنقطع أسباب الشكاية التى بلغت عنان السماء

ورؤوس الاموال الاجنبية تخشى كثيرا التعديلات الفجائية التى تطرأ على القوانين القائمة السارية • وأبلغ مثال على ذلك هو خشية الشركات الاجنبية من استثمار ينابيع الزيت فى الاراضى المصرية بسبب التعديلات المسهبة التى ما انفكت الحكومات المختلفة تدخلها منذ أربع سنين على قانون المناجم والمحاجر • وقد كفت شركات انتاج الزيت فعلا عن استخراجه انتظارا للصيغة النهائية لهذا القانون • فلا بد من اقرار النظم السارية القائمة، وعدم تعديلها الا عند الاقتضاء الملح ، على أن يكون ذلك فى أضيق الحدود وبالتعاون مع الشركات التى لا ريب فى أنها ترحب بمثل هذا التعاون •

وثمة ركن آخر من أركان تشجيع الاموال الاجنبية فى مصر، وهو القضاء على وباء الشائعات التى تنبعث فى الأفق فتعقد سحابا كثيفا يثير الشك • والشك قتال فى شئون الاقتصاد • وقد أحسنت الحكومة صنعا بتأكيدها أنه ليس هناك نية الى تطبيق قوانين دينية تعجز المصارف والشركات عن العمل ، كما أنه ليس هناك اتجاه الى صياغة قوانين لتأميم بعض الصناعات القائمة • ولا بد للحكومة أن تتعقب هذه الشائعات فى منابتها ، وتحول بينها وبين **أن تدخل أبواب** أسواق المال وأسواق الاستثمار فى الداخل • ولا بد فى الوقت عينه من البدار بتكذيب كل شائعة تروج فى الخارج يراد بها التطاول على السمعة المالية لمصر أو النيل من منزلة مصر الاقتصادية • فهذه شائعات أثرها خطير فى اقتصادنا القومى •

هذه ، فى عرفنا ، اعتبارات ينبغى مراعاتها حتى تتدفق الاموال الاجنبية فى مصر فتنتعش أحوالنا الاقتصادية، ونجتاز ما نتعرض له فى الوقت الحالى من ضائقات بنجاح •

وديع فلسطين

في أول ينــاير ١٩٥٣ عدد خــاص عن التنمية الاقتصادية

بتروليات

بلغ انتاج الزيت الخام فى شهر أكتوبر الماضى فى المملكة العربية السعودية ٢٣٫٧١٣٫٨٣٨ برميلا أى بمعدل ٧٦٤٫٩٦٣ برميلا فى اليوم

وبلغ جملة انتاج الزيت المكرر فى الشهر نفسه ٤٫٧١٦٫٠٩٣ برميلا أى بمعدل ١٥٢٫١٣٢ برميلا فى اليوم

وبهذا يصبح جملة الانتاج من الزيت الخام فى خلال الشهور العشرة الاولى من العام الحالى ٢٥٦٫٢٢٠٫٤٥٩ برميلا بمعدل ٨٤٠٫٠٦٧ برميلا فى اليوم • بينما بلغت جملة انتاج الزيت المكرر فى خلال هذه الشهور عينها ٥٢٫٦١٥٫٩٢٤ برميلا أى بمعدل ١٧٢٫٥١١ برميلا •

هذا والمتوقع أن تبلغ جملة انتاج الزيت الخام السعودى فى ختام عام ١٩٥٢ نحو ٤٦ مليونا من الاطنان ، بينما بلغت فى العام الماضى أكثر من ٣٦ مليونا ونصف مليون طن •

***

افتتح الملك فيصل الثانى ملك العراق أنبوب الزيت الجديد الذى مد من ينابيع الزيت فى كركوك الى ميناء بانياس على الساحل السورى •

والعراق يعمل فى الوقت الحالى على مد أنبوب جديد للزيت من ينبوع « الزبير » وهو أغنى الينابيع العراقية بالزيت ، الى ميناء فاو على الخليج الفارسى •

***

اهتدى فى تونس أخيرا على ينابيع غزيرة للزيت لم يستطع حصر مداها بعد • وتتولى العمل على استنباط مواردها احدى الشركات الفرنسية •



الغرض الاول من هــذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلادالشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منهـا على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

الإتفاقات التجارية بين البلدان العربية

عندما شرعت الولايات المتحدة فى منح المعونة الاقتصادية للدول الاوربية كان من ضمن الشروط الاساسية التى اشترطتها أن تقوم الدول الاوربية المتمتعة بهذه المعونة بزيادة التعاون الاقتصادى بينها وبتشجيع وتحرير حركة التجارة المتبادلة بين هذه الدول وذلك حتى يزداد اعتماد أوربا على نفسها ويقل تدريجا اعتمادها على العون الامريكى . وقد قامت الدول الاوربية عندئذ بعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع فيما بينها وأخذت تخفف من نظام الحصص ومن الحواجز الجمركية العالية التى كانت تعوق تجارتها بل أن بعض هذه الدول كون اتحادا جمركيا تنتقل المنتجات المحلية فى داخله بحرية واسعة النطاق وقد كانت الولايات المتحدة تمد الدول التى تستحق لها أرصدة دائمة بمقتضى اتفاقات الدفع المذكورة بالعون المالى حتى تتمكن من تأجيل استيفاء ديونها وقد نجحت هذه السياسة نجاحا كبيرا وتمكنت الدول الاوربية من زيادة انتاجها وتنمية تجارتها والعودة الى مستويات من العيش تقرب من تلك التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاخيرة .

وهذا النجاح الذى أصابته أوربا فى سياستها المذكورة يدفعنا الى التساؤل عما تم بالشرق الاوسط فى هذا المضمار

كانت الدول العربية قبل الحرب العالمية الاولى تكون وحدة اقتصادية فى بناء الامبراطورية العثمانية ولكن ما أن استغلت أو أشرفت عليها بعض الدول الكبرى فى ذلك الحين حتى نشأت بينهـا الحواجز الجمركية وسيطرت على اقتصادياتها عوامل شتى وأفكار خاصة تبعا للدولة المنتدبة أو المحتلة ، ولكن سرعان ما بدأت الدول العربية تأخذ مكانتها فى طريق النمو الاقتصادى الذى شدت من أزره معاهدة الصلح فى لوزان عام ١٩٢٣ وصار من حق الدول التى كانت تابعة للدولة العثمانية أن تعقد معاهدات تجارية بالشروط التى تلائمها

وقد عقدت اتفاقات تجارية عديدة بين كثير من الدول العربية منهـا الاتفاقات المعقودة بين سورية ولبنان من جهة ، وفلسطين من جهة أخرى فى سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٩ . وبين فلسطين والاردن فى سنة ١٩٣٢ وبين الاردن وسوريه ولبنان فى سنة ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤/٢٥ وقد عقد فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ اتفاق تجارى بين سوريا والاردن يبيح حرية تبادل المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية المحلية ، أما المنتجات الصناعية التى تحتوى على نسبة صغيرة من الخامات الاجنبية فينطبق عليها نظام الحد الادنى للتعريفة الجمركية بينما تطبق التعريفة العادية على المصنوعات التى تحتوى على نسبة عالية من الخامات الاجنبية . كذلك يقضى الاتفاق بانشاء لجنة مشتركة لدراسة مشروع استغلال نهر اليرموك وتوزيع المياه بين القطرين

كما عقد اتفاق بين فلسطين ومصر فى عام ١٩٣٦ وبين فلسطين والعراق سنة ١٩٣٧ وبين مصر والعراق سنة ١٩٣٧ وكان الغرض من كل هذه الاتفاقات تسهيل التبادل التجارى بين البلاد المختلفة وبعضها البعض واعفاء بعض الواردات لكلا الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية وتحديد الاصناف التى تخضع للرسم الجمركى العادى .

هذا وقد كان أول اتفاق تجارى بين سوريا ولبنان ومصر فى عام ١٩٢٨ نص فيه على معاملة كلا الطرفين بنص الدولة الاكثر رعاية ، ثم ألحق بهذا الاتفاق اتفاق آخر فى سنة ١٩٣٠ زيدت فيه المواد التى يشملها الاتفاق بغض النظر عن منشأ البضاعة وكان اتفاق سنة ١٩٣٤ بين مصر وسوريا ولبنان حدا فاصلا فى علاقات هذه الدول الاقتصادية حددت فيه رسوم جمركية خاصة على بعض صادرات سوريا ولبنان الى مصر بقصد تشجيع حركة التجارة بين هذه الدول الشقيقة

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٠ عقد اتفاق تجارى شامل الغرض منه توطيد العلاقات الاقتصادية وتقويتها بين مصر وسوريا وأرفقت به قائمتان تحددان البضائع التى تستوردها أو تصدرها كلتا الدولتين الى الاخرى بناء على أنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها فى كلتا الدولتين وفيما يختص بالرسوم الجمركية فقد نص على معاملة الدولة الاكثر رعاية أما المدفوعات فتسرى طبقا لأحكام الرقابة على النقد الاجنبى المعمول بها

ولم يكن يربط العراق بسوريا ولبنان الا اتفاق خاص بتجارة المرور وقد عادت هذه الاتفاقية بفائدة على

ميناء بيروت ، فوسعت المنطقة الجمركية الحرة منها

وفي عام ١٩٥٠ عقد الاتفاق التجارى بين سوريا والمملكة العربية السعودية نص على تسهيل التصدير الى المملكة العربية والاستيراد منها ونص على معاملة الدولة الاكثر رعاية ومن المعروف أن هذا الاتفاق سبقه قرض قدره ٦ ملايين دولار الى الحكومة السورية التى تعهدت تسديده ابتداء من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ تدريجيا فى شكل منتجات وسلع تصدرها الى البلاد السعودية

وقد عقدت المملكة السعودية اتفاقا تجاريا مع مصر فى سنة ١٩٤٩ تصدر وتستورد بمقتضاه كلتا الدولتين السلع المبينة بالقائمة الملحقة به وهذه تحتوى على أصناف يسمح بتصديرها دون أية قيود وتسدد أثمانها عن طريق الحساب المفتوح بالعملة المصرية فى البنك الاهلى المصرى باسم المملكة العربية السعودية • كما تحتوى على أصناف يسمح بتصديرها بناء على ترخيص تصدير من مصر وترخيص استيراد من المملكة العربية السعودية وينص فى ترخيص التصدير نوع العملة التى يتم بها الدفع كما عقد اتفاق تجارى بين العراق ولبنان نص على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتسهيل التبادل التجارى بينهما وعلى معاملة الطرفين كل للآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية كما ينص الاتفاق على اعفاء بعض صادرات كلا البلدين الى الآخر من الرسوم الجمركية كما قامت لبنان بعقد اتفاق تجارى مع مصر فى عام ١٩٥١ ينص على أن يقوم كلا الطرفين من جهته على تحسين العلاقات وبذل المجهودات المستطاعة حتى يمكن تحقيق أكبر فائدة ممكنة من هذا الاتفاق وعلى معاملة الدولة الاكثر رعاية •

أما سوريا ولبنان فقد كانتا حتى النصف الاول من مارس سنة ١٩٥٠ تؤلفان وحدة اقتصادية ثم انفصلتا وصارت هناك حواجز جمركية بينهما ثم اتفق مؤقتا فى نوفمبر ١٩٥٠ على تبادل المنتجات الزراعية والمصنوعات الوطنية لكل منهما مع خضوع هذا التبادل للرسوم الجمركية ، وفى فبراير سنة ١٩٥٢ اتفق على تبادل المنتجات الزراعية والصناعية المحلية بحرية تامة على أن تخضع المنتجات الصناعية التى تحتوى على مواد خام مستوردة بنسبة بسيطة لرسوم جمركية ضعيفة والتى تحتوى على مواد خام مستوردة بنسبة كبيرة برسوم جمركية عادية وترخص سوريا بشراء البضائع الاجنبية المستوردة بلبنان داخل الحدود التى تتفق مع صالح الدولتين •

ولا شك فى أن الغرض من كل هذه المعاهدات التجارية هو الاتفاق بين الدول المتعاقدة على تسهيل التبادل التجارى وانعاش اقتصادياتها وتنظيم وسائل الدفع بينها ، وتوجيه التجارة الخارجية الوجهة الصالحة التى تنتج للدولة أكبر منفعة ممكنة ، ثم هى فى الوقت نفسه تعطى الدولة الحق فى التحكم فى تسيير دفة تجارتها على النحو الذى تريده • من ناحية أخرى توطد العلاقات الاقتصادية وتجعلها أكثر ثباتا واستقرارا

ومن الممكن للدول العربية أن تستفيد من تجاربها الماضية ومن تجارب الدول الاوربية فى هذا المضمار فتعمل على توثيق عرى التعاون بينها حتى تكون فيما بينها رباطا متينا يتناسب مع ما بينها من وشائج القربى واشتراك المصالح التى جعلت منها وحدة طبيعية مهما فرقت بينها الحدود

والجدول المرافق يظهرلنا على سبيل المثال ما حققته الاتفاقات التجارية فى السنوات الاخيرة بين مصر وبعض البلاد المذكورة بالجدول ومدى أثرها فى زيادة التبادل التجارى ، ويظهر هذا جليا فى عام ١٩٥١ :

تجارة مصر الخارجية مع البلدان العربية (بآلاف الجنيهات)

البلاد	الواردات								الصادرات							
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
لبنان	٢٧٦	٢١٢	٢٠٣	١٦٩١	٨٤٨	٦٠٢	٨٤١	١٩٨٠	٢٧٤	٢٥٨	٢٧٧	١٤٤٦	٨٦٣	٦٦٠	١٣٥٥	٧٣٢
وسوريا				٣٦٢	٣٢٦	٣٠٩	٤٨٧	١٠٦٩				٢١٨	٤٩٧	٢٣٤	٧٢٥	٦٤٧
العراق	١١٧	١٢٦	١٦٣	٣٢٦٦	٢٣٤٧	١٦٣٨	١٢٧٨	٣٢٠٥	١٠٣	١٥٥	٨٣	٣٤٥	٣٨٥	١٤٣	٨٥	٩١
المملكة العربية السعودية	١٣٦	١١٤	١٤٢	٢١٠	٥٨٦٥	٤٥٦١	٣٩٦٩	٢٨٣٨	٩٧	١٣٥	١٤٤	٣٨٩	٦٨٨	٩١٩	٧٦٦	٨٥٠
شرق الاردن	—	—	—	١٩	١١١	٣٤	١٣	٤٥	—	—	—	٢٠٣	٤٥٠	٣٩٤	٧٧٥	٤٥٣
فلسطين	١٨	١٩٤	٢٧٧	٥٢٣	٧٢٦	١٥٦	٦٧	١٢٠	٦٥٨	٦٩٩	٦٠٣	١٧١٨	٣٦٤	١٤٢٩	٨٧٨	١٧٦٢
مجموع تجارة مصر	٣١٥٣٣	٣٨٠٣٨	٣٦٩٥٤	١٠٣٩٠٣	١٧٢٨٧٦	١٧٨٢٣٠	١٧٢٩٥٩	٢٧٩٥٩٤	٣٣٨٧٥	٤٠٦٢٤	٣٠١٢٥	٨٩٨٣٧	١٤٣١٠٢	١٣٨٠٠٢	١٧٢٩٥٩	٢٠٠٦٤٠

مخازن المواد والمهمات

بعد أن يحرر أمين المخزن اذون توريد المواد ، يقوم باثباتها مسلسلة فى يومية الموارد طبقا للانموذج رقم (٢) المبين فيما بعد ويلاحظ انه يملأ الخاصة به ويترك كل مايخص سعر الوحدة وثمن المواد لملئه فى اليومية بمعرفة قسم الحسابات • وفى نهاية اليوم يقوم أمين المخزن بموافاة قسم الحسابات بهذه اليومية مرفقا بها أصول أذون التوريد التى يوقعها هو فتكون مستندا عليه يحاسب بمقتضاه وتحفظ هذه اليوميات وأذون التوريد لدى قسم الحسابات •

ويستحسن كثيرا ان يراعى ترتيب معين للخامات المستعملة فى مختلف النماذج المتداولة بين المخزن وبين المشتريات وبين الحسابات ، فان توحيد هذا الترتيب يسهل العمل كثيرا ويقلل من الاخطاء وهو من وسائل ضبط العمل •

وبعد ان يتسلم امين المخزن المواد الواردة له ، وبعد أن يحرر عنها كافة النماذج السالفة الذكر يبدأ فى وضعها فى الارفف أو على الادراج أو على الحوامل المخصصة لها • وهنا يتعين عليه مراعاة مايأتى :

١ – ان يضع كل صنف فى المكان المخصص له تماما دون اى خلط بين الاصناف وبعضها البعض وخصوصا ماكان منها قريب التشابه للآخر •• وبالنسبة للاصناف التى يؤثر مرور الوقت فى جودتها فيجب ان يضع الوارد الجديد فى المؤخرة حتى يصرف من المخزن بعد ان يصرف كل ماكان موجودا من هذا الصنف قبل ورود الكمية الجديدة • فاذا لم يراع هذا تعرضت مواد كثيرة للتلف دون استعمال •

٢ – ان يعدل بيانات بطاقة الصنف Bin card وهى البطاقة التى تعلق بجانب المكان المخصص للصنف لاثبات حركة الوارد والصادر منه بطريقة مبسطة ومختصرة • (انموذج رقم ٣)

٣ – ان يقوم باثبات الكمية الواردة فى كارت الصنف Stock cards (انموذج رقم ٤)

ويلاحظ اننا اخترنا طريقة الكارتات لمزاياها العديدة من الوجهة الادارية • اما الدفاتر المحلية العادية bound books لاثبات حركة الصنف فقد أصبحت عتيقة ولا تستعمل كثيرا فى وقتنا الحاضر

بطاقة الصنف Bin card

تحتوى هذه البطاقة على عدد قليل من البيانات الهامة الرئيسية والغرض من استعمالها ان يتمكن امين المخزن من تتبع سلامة المخزن المسئول منه وذلك باجراء مراجعة سريعة بطريقة الجشنى لكل صنف يتحرك رصيده وذلك عند حدوث الاضافة اى التوريد الفعلى أو الخصم أى الصرف الفعلى • وهذه هى طريقة الجرد المستمر Perpetual inventory حيث يستطيع بعد اثبات الحركة فى البطاقة ان يجرى العد الفعلى أو القياس الفعلى للموجود من الصنف وهذه العملية ليست عسيرة اذا كان أمين المخزن يؤدى عمله على الوجه المطلوب منه من الكفاية والمران • فقد ذكرنا سابقا ان من شروط أمين المخزن الماهر حسن ترتيب المواد فى المخزن بحيث تشغل أقل حيز ممكن ومع ذلك تكون كلها ظاهرة للعيان

ومن فنيات الحفظ ان تجمع المواد فى مجموعات هرمية أو مكعبة أو مربعة بصيث يسهل حصر عدد كل مجموعة • وبعملية حسابية بسيطة يسهل حصر المجموع • ولا تنسى أن كثيرا من المواد يمكن حفظها بلفافاتها الاصلية Packages حتى خطوة الاستهلاك الفعلى •

ومن هنا تتضح فائدة امساك هذه البطاقات لا لأمين المخزن فقط بل لادارة المؤسسة عموما عند اجراء تفتيش أو مراجعة أو جرد على المخازن

ويلاحظ ان بيان أقل كمية وأكبر كمية اجراء ادارى هام وهو الذى يحدد الوقت المناسب لطلب كمية جديدة كما يحدد الحد الاقصى للكمية التى تطلب •

ويستحسن ان تكون من الورق المقوى نوعا وان تكون مزودة بفتحة معدنية « كليبس » فى اعلاه لتعليقها بجانب الادراج أو الارفف – فتكون

انموذج رقم ٤

كارت الصنف Stock-Card

اسم الصنف	رقم الصنف		الوحدة		
التاريخ	اسم مورد الصنف	رقم الاذن	الوارد	الصادر	الرصيد

انموذج رقم ٣

بطاقة الصنف Bin-Card

اسم الصنف أقل كمية أكبر كمية		رقم الصنف الوحدة	
التاريخ	الوارد	الصادر	الرصيد

أنموذج رقم ٢ يومية وارد مخزن المواد والمهمات

كشف وارد يوم

الكمية أو الوزن	الوحدة	اسم الصنف	رقم الصنف	اسم المورد	سعر الوحدة	القيمة	رقم اذن التوريد	ملاحظات

سهلة الاستعمال

كارت الصنف Stock card

يحوى هذا الكارت البيانات الكاملة عن مصير الصنف ، وحركته ، ومستندات التوريد والصرف . ويمكن تصويره فى الانموذج التالى ، ويلاحظ انه صغير الحجم نسبيا ويمكن حفظه فى ادراج خاصة لتسهيل العمل به .

وقد روعيت فى رسم هذا الانموذج الاعتبارات الآتية :

١ ـ ان يتمشى ترتيب خاناته مع ترتيب خانات اذن التوريد من جهة ، وخانات بطاقة الصنف من جهة أخرى وذلك فى الترتيب النسبى للخامات المشتركة .

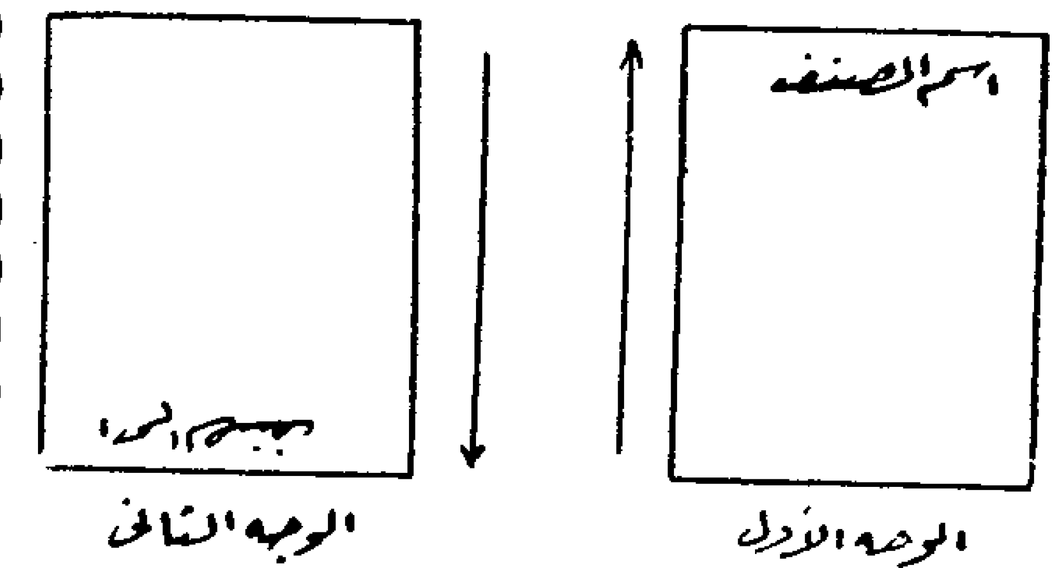
٢ ـ ان خانة « رقم الاذن » تستعمل ـ بطبيعة الحال ـ فى حالتى التوريد والصرف

٣ ـ يستحسن طبع هذا الكارت من الوجهين . وفى هذا المجال احبذ ان يكون الطبع بطريقة دائرية من اعلى لأسفل بمعنى انه لكى نقلب الوجه الاول لنرى الوجه الثانى فنقلبه من أسفل لأعلى لا من اليمين الى اليسار أو بالعكس . وذلك لسهولة طريقة القلب الاولى ، **ويمكن تصوير هذه** الطريقة بالرسم الآتى :

القلب بطريقة رأسية ، وهى الطريقة المفضلة

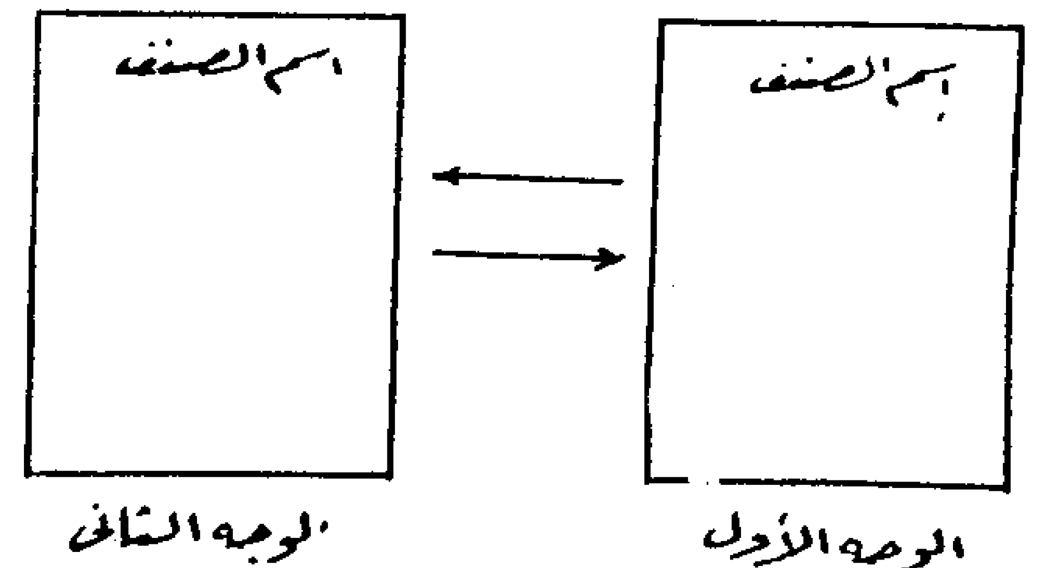
القلب بطريقة أفقية ـ وهى الطريقة الغير مفضلة

القلب بطريقة رأسية وهى الطريقة المفضلة



الوجه الثانى — الوجه الأول

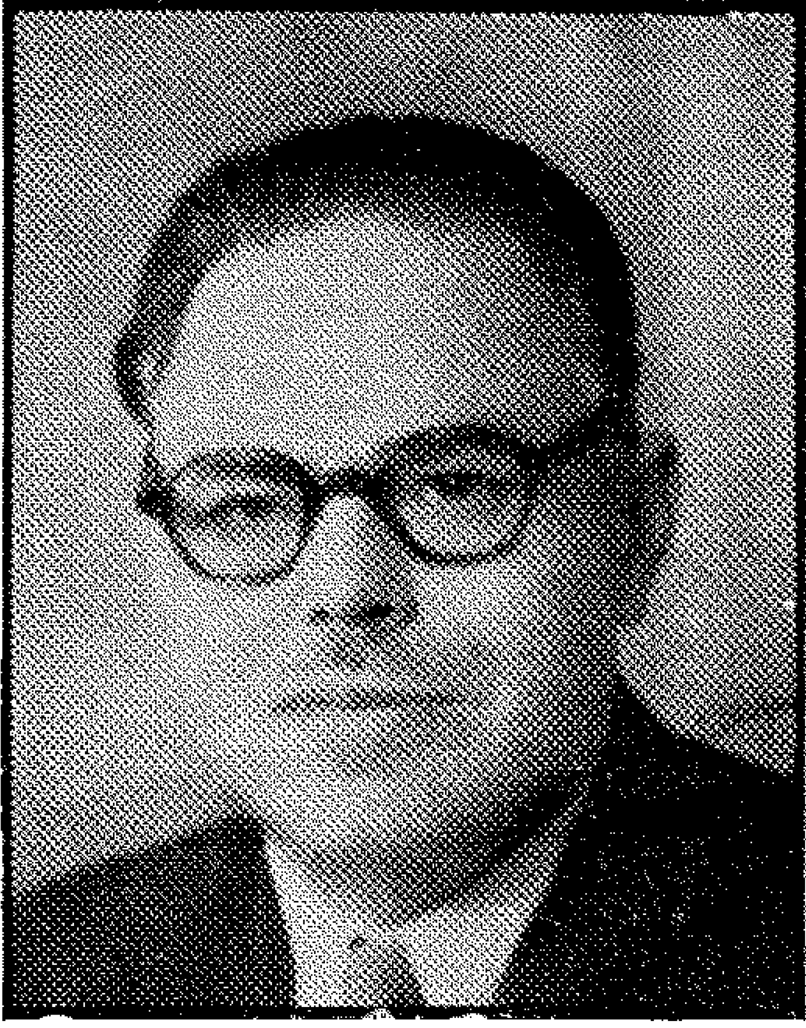
القلب بطريقة أفقية وهى الطريقة الغير مفضلة



الوجه الثانى — الوجه الأول

يتبع ـ موسى حقى

شخصيات اقتصادية



احمد ابراهيم

رئيس ديوان المحاسبة أو هو المحاسب الاول للدولة ـ وقد اثبت جدارة بمكانته ومركزه منذ تولاه . ومن قبل أثبت كفاية ومقدرة فى كل عمل أسند اليه أو أشرف عليه

أحرز شهادة الدراسة الثانوية عام ١٩١٧ وقصد الى فرنسا عام ١٩١٩ ليتم دراسته على نفقته حيث حصل على اجازة الحقوق عام ١٩٢٢ واجازة العلوم السياسية عام ١٩٢٣ ودكتوراه الحقوق عام ١٩٢٤ ثم عاد ليعمل أستاذا بكلية الحقوق فكان ملحوظ المكانة من زملائه محبوبا من تلاميذه على السواء

ثم وقع عليه الاختيار للعمل فى مصلحة الضرائب فى بدء تكوينها فاختير مديرا لضرائب القاهرة

ثم اختير للعمل فى ديوان المحاسبة مراقبا للايرادات وما لبث أن رقى مديرا للادارة العامة بالديوان فى عام ١٩٤٥ ثم وكيلا عاما للديوان عام ١٩٤٦ ثم رئيسا للديوان عام ١٩٥٠

واحمد ابراهيم ذكى بعيد الغور يتوفر على عمله توفرا ـ يدرسه بنفس التوفر الذى كان يدرس به مواده طالبا بل ومحاضراته حينما كان استاذا بالحقوق ، وهو هادىء الطبع شديد التواضع والاستحياء

وأنت تعجب لهذا الرجل المتواضع الحيى كيف يجمع بين برديه ذلك الرئيس الجرىء المقدام الذى لا يبالى حين يخاصم ولا يوارى حين يسالم ، وانه ليؤدى واجبه دون أى اعتبار فهو يجادل البرلمان حين لا يولى البرلمان تقارير الديوان ما هى جديرة به من اهتمام واعتبار

بل هو يصر على ضرورة تنفيذ ما رسمه ديوان المحاسبة من اصدار قانون يخوله حق محاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية التى تقع فى حدود اختصاصهم ومؤاخذة الرؤساء المسئولين عن التبذير والاسراف فى انفاق مال الدولة

ثم هو يقف فى كل الظروف وقفته الجريئة الكريمة من مطالبة الانجليز بحقوق الحكومة المصرية لديهم وهى تقدر بملايين الجنيهات وكانوا لا يلقون بالا لمطالبة الحكومة بها

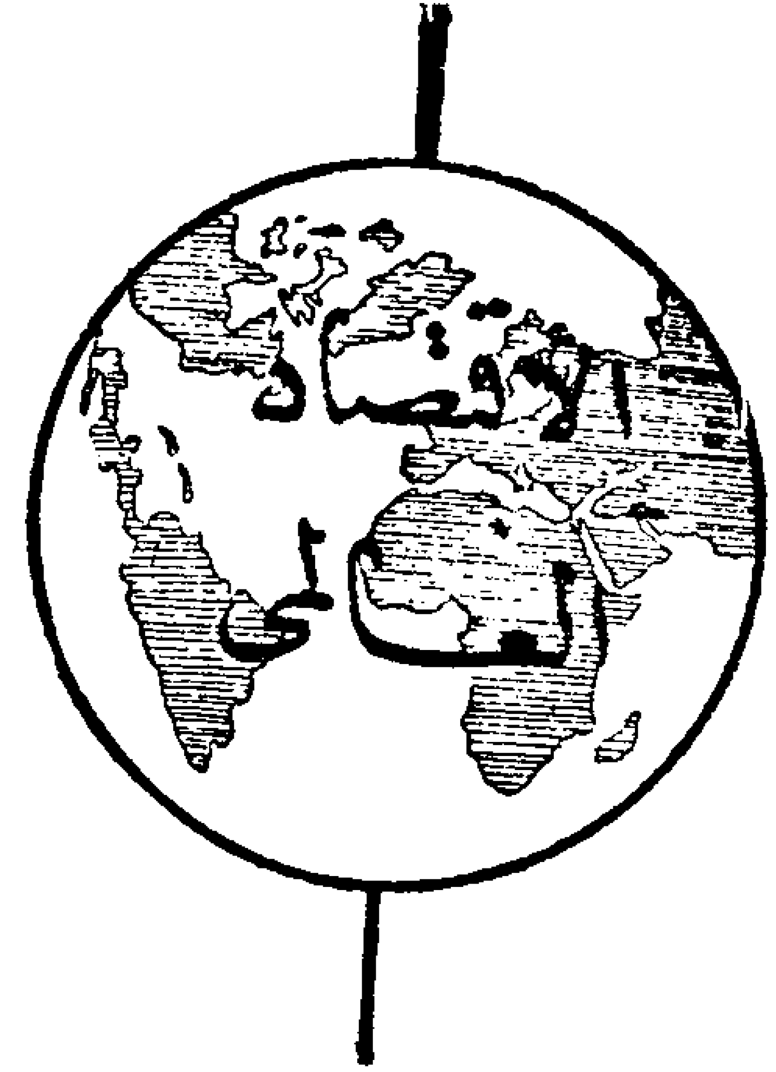
بل لقد صارح بأن معاهدة ١٩٣٦ كلفت البلاد حوالى ١٤٠ مليونا من الجنيهات أفادها الانجليز

واحمد ابراهيم رجل منظم يحسن الادارة رغم ما يبدو عليه من تواضع وتسامح ثم هو شديد فى الحق أو ما يعتقده الحق بالرغم مما طبع عليه من تأدب وحياء

وهو أديب مثقف يحسن التعبير ويجيد الكتابة وهو دقيق محقق يشرف بنفسه على دقائق عمله ، وهو اذا كان قد لعب الحظ دورا كبيرا فى نجاحه فقد كان لكفايته من نجاحه كذلك حظ وفير

وهو وان كانت سنه قد ضربت فى الخمسين الا ان مظهره يدل على أنه لم يبلغ من ذلك كثيرا ، بل انه لما يغبط عليه رئيس ديوان المحاسبة أو المحاسب الاول للدولة أن يصل فى أسنانه الى كل ما وصل اليه ـ انما نرجو له دوام السداد والتوفيق

حسن الحطيم



بوادر الكساد فى بلجيكا

يعتبر مستوى المعيشة فى بلجيكا من أعلى المستويات المعروفة فى أوروبا . وذلك نتيجة لطبيعة الاقتصاد البلجيكى الذى لم تدمره الحرب مثل مادمرت اقتصاديات البلاد المتاخمة له ونظرا لأن مصانع الصلب فى بلجيكا وجدت أمامها الطلب العالمى يتزايد فى سنى بعد الحرب فأثرت البلاد . ثم ان هناك الموارد الواسعة للكنغو البلجيكى الذى مكن الاستقرار السياسى فيه من استغلاله استغلالا يساعد على تنمية ثروة بلجيكا

ولكن فترة الرخاء التى استمرت طويلا فى بلجيكا بدأت تظهر فيها ظواهر ضعف منذ شهور الصيف . وقد قويت عوامل الفساد أخيرا لدرجة أن الحكومة البلجيكية اضطرت أن تخطر ادارة الدفاع المشترك الاوربية أنها لا تستطيع تنفيذ برنامج التسليح الذى تعهدت به لأن ماليتها الاقتصادية لاتسمح لها بذلك بدون مساعدات خارجية بنسبة حوالى ٥٠ ٪ من مخصصات برنامج التسلح . والمشكلة الراهنة هى هل توافق الولايات المتحدة الامريكية ـ وهى الدولة الوحيدة التى تستطيع مد يد المساعدة لأوروبا ـ على مساعدة بلجيكا الآن ؟

قروض جديدة للهند

وافقت الحكومة الامريكية أخيرا على اقراض الهند مبلغ ٣٨ر٤ مليون دولار لتمويل مشتروات الهند من الصلب والسماد والمواد الاخرى الخاصة بالتنمية الاقتصادية للهند . ولم تعرف بعد التفاصيل الكاملة لهذه المساعدة الامريكية

الدولار الكندى

يذكر القراء أن الدولار الكندى كان مرتفع القيمة بالنسبة للدولار الامريكى بحوالى ٤ ٪ فى شهور الصيف وكان تفسير ذلك يرجع الى فائض الميزان الحسابى الكندى والى تدفق الاموال الامريكية للاستثمار فى كندا نظرا للتوسع الكبير فى صناعات تلك البلاد ولامكانياتها الاقتصادية الاخرى

وتحول تيار الاموال الآن الى الهروب من كندا والعودة الى الولايات المتحدة مما خفض من قيمة الدولار الكندى حتى تساوى مع الدولار الامريكى تقريبا . ولا يعرف بالضبط سبب عودة الاموال وانما يظن أن الاحوال الاقتصادية فى الولايات المتحدة تتطلب من المولين زيادة سيولتهم فى هذه الفترة ولذلك سحبوا الاموال من كندا حيث لاتخضع الى الرقابة على النقد .

قرض جديد فى فرنسا

طرحت الحكومة الفرنسية فى ٢٤ نوفمبر قرضا متوسط الاجل يتم استهلاكه فى ثمانية سنين على الاكثر ويتراوح سعر الفائدة المدفوع على سنوات القرض بين ٤ ١/٤ ٪ الى ٥ ٪ على حسب مدة السند

ولترغيب الجمهور فى شراء هذه السندات تعهدت الحكومة بأن تدفع علاوة هذا الاستهلاك قدرها ٨ ٪ الى ١٤ ٪ على حسب مدة السند

أرصدة سيلان الاسترلينية :

اتفق فى سبتمبر الماضى بين المملكة المتحدة وسيلان على أن تفرج الاولى عن ٩ر٤ مليون جنيه من حساب المتجمد الخاص بسيلان رقم ٢ الى حسابها الحر رقم ١ . وستحفظ هذا المبلغ كاحتياطى نقدى . ولقد وافقت حكومة سيلان على ألا تسحب على هذه الارصدة الا بعد استشارة حكومة المملكة المتحدة .

فى أول ينـاير
١٩٥٣
عدد خـاص
عن
التنمية الاقتصادية

مشتروات بريطانيا من القطن

تثير أزمة القطن فى العالم هذه الايام متاعب لمنتجى القطن الشعر وللغزالين على السواء . ولعل مركز بريطانيا فى هذا الشأن يعتبر صورة صادقة للحالة . فالكساد الذى ساد صناعة المنسوجات جعلها تقلل من مشترواتها من القطن الشعر من أسواقها الرئيسية وجعل هذه الاسواق تشكو بدورها من الكساد وتضعف قوتهم الشرائية . وبالتالى مقدرتهم على شراء المنسوجات البريطانية

والجدول الآتى يبين واردات بريطانيا من القطن فى التسعة شهور الاولى من السنوات الثلاث الماضية :

(الوحدة ١٠٠ر٠٠٠ رطل)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
البرازيل	١٤٧٧	١ر١٩٥	٦٤
مصر	١٣٠٤	١ر٣٠٩	٢٦٠
بيرو	٣٥١	٥٢٢	٢٢١
السودان	٩٥٧	١ر٣٩٢	٧٦٠
الولايات المتحدة	٢ر٤٧٤	١ر٠٤٦	١٩٥٧
بلاد أخرى	١ر٩٨٠	٢ر٧٤٥	١٨٦٣
المجموع	**٨ر٥٤٣**	**٨ر٢٠٩**	**٥ر١٢٥**

ويلاحظ أن الهبوط فى الاستيراد من مصر كان أقل شدة من الهبوط فى المشتروات من البرازيل . كما يلاحظ أيضا أن بريطانيا قد حولت مشترواتها تحويلا جزئيا الى الولايات المتحدة وذلك لارتفاع أسعار القطن فى الاسواق الاخرى .

تنفيـــذ مشروع شـــومان

تقدم المسيو شومان وزيرخارجية فرنسا منذ عامين بمشروعه المشهور لادماج صناعات الصلب والفحم فى بلاد غرب أوربا وذلك كخطوة أولى نحو خلق اتحاد اقتصادى وسياسى لغرب أوربا . وقد قوبل المشروع بكثير من التردد والشك عند معظم أصحاب الاعمال والاقتصاديين لانه ينص على خلق ادارة مركزية عليا لها سلطات واسعة على الدول الاعضاء ، ولا يخفى ما هناك من غيرة وحقد مثلا بين أصحاب الصناعات فى ألمانيا وفى فرنسا وخوف كل فريق من أن يتسلط الفريق الآخر عليه .

وقد تناقشت برلمانات دول فرنسا وغرب ألمانيا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبرج وهولندا فى أسس هذا المشروع ولم توافق بريطانيا على الاشتراك فى مباحثاته لانها تريد الاحتفاظ باستقلالها فى تحديد سياستها الانتاجية

وبعد مناقشات طويلة خرج المشروع أخيرا الى حيز التنفيذ ، ووقعت الدول الست صاحبة الشأن معاهدة لتكوين « اتحاد الصلب والفحم » ومدة هذه المعاهدة ٥٠ سنة

والغرض من هذا الاتحاد هو :

١ ـ توحيد السوق فيما يختص بالفحم والصلب وذلك بجمع المعلومات عن الاسعار وتكاليف الانتاج وتقديم النصيحة للمنتجين

٢ ـ جمع أموال عن طريق الضرائب التى يفرضها وذلك لتوزيعها على الشركات المنتجة لتحسين انتاجها

٣ ـ توحيد التعريفة الجمركية وتحديد الاسعار للفحم والصلب

وتنص المعاهدة على انشاء خمس هيئات لتنفيذ الاهداف المذكورة آنفا

أولا ـ **الادارة العليا :**

ولها حقوق واسعة فى تحديد الاسعار . فمثلا فى الفترات التى تشكو فيها أوربا من فائض الانتاج تستطيع الادارة العليا تحديد سعر أدنى للبيع وفرض نظام حصص للمنتجين فى البلاد المختلفة بحيث لا تقدم على الانتاج الا المصانع التى تكون تكاليف انتاجها منخفضة . وفى حالة اشتداد الطلب على الصلب والفحم تقوم الادارة العليا بتحديد أسعار عليا وتوزيع المنتجات بحسب حاجة كل بلد . وهكذا ...

وقد اختير المسيو مونيه (المنظم الفرنسى المشهور وصاحب مشروع مونيه فى فرنسا) رئيسا لهذه الادارة العليا .

ثانيا ـ **الهيئة الاستشارية :**

وتتكون من ممثلى العمال والمستهلكين والمنتجين ومهمتها مساعدة الادارة العليا على تنفيذ سياسة الاتحاد

ثالثا ـ **المجلس العام :**

ويضم ٧٨ ممثلا من أعضاء البرلمانات الاوروبية ومهمته مراقبة أعمال الادارة العليا .

رابعا ـ **اللجنة الوزارية :**

ومهمتها تنسيق التعاون بين الادارة العليا والحكومات المختلفة وتنفيذ سياستها .

وخامسا ـ **المجلس الاقتصادى :**

ومهمته تفسير بنود المعاهدة والنظر فى الشكاوى المقدمة من الحكومات المختلفة .

وقد نصت المعاهدة على فترة انتقال مدتها خمس سنوات تنتهى فى أغسطس سنة ١٩٥٧ تكون الحكومات خلالها قد جهزت نفسها وكيفت أوضاعها لتنفيذ هذه التجربة الجديدة الجريئة فى القضاء على القلق السياسى فى غرب أوربا عن طريق ايجاد مصلحة مشتركة واتحاد بين منتجى الصلب والفحم وهما العمد الرئيسية للصناعة الاوروبية . ومما يذكر فى هذا الشأن أن انتاج الصلب من البلاد التى كونت الاتحاد تبلغ نسبته ٢٠ ٪ من الانتاج العالمى وكذلك فيما يختص بالفحم

الميزان الحسابى للولايات المتحدة

تبين الاحصاءات التى نشرت أخيرا ان فائض الميزان الحسابى للولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثانى من سنة ١٩٥٢ قد بلغ ١ر٤ بليون دولار وهو نفس الفائض الذى ظهر فى الربع الاول من هذا العام .. وفيما يلى الارقام الخاصة بالسنتين الماضيتين ببلايين الدولارات :

السنة	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	الفرق
١٩٥٠	١٢ر١	١٤ر٤	+ ٢ر٣
١٩٥١	١٥ر١	٢٠ر٢	+ ٥ر١
الربع الاول ١٩٥٢	٣ر٩	٥ر٣	+ ١ر٤
الربع الثانى ١٩٥٢	٣ر٨	٥ر٣	+ ١ر٥

أسعار الخصم الحالية فى بعض بلاد أوربا

المملكة المتحدة	٤ ٪	بلجيكا	٣ ١/٤ ٪
هولندا	٣ ٪	فلنلندا	٥ ٣/٤ ٪
ألمانيا الغربية	٤ ١/٢ ٪	السويد	٣ ٪
النمسا	٦ ٪	الدانمرك	٥ ٪
تركيا	٣ ٪	ايسلندا	٧ ٪
فرنسا	٣ ٪		

واجب الخبير فى حالات رفض الدفاتر

انخفاض عدد دورات رأس المال عن عدد محدد تذكره مصلحة الضرائب

يجب أن يلاحظ أن البضائع والعروض التى يتم تداولها بسرعة تكون فى العادة نسبة اجمالى الربح لها قليلة بعكس السلع التى يقل فيها التداول او يسير ببطء . كما ان نسبة اجمالى الربح قد تختلف من سنة لاخرى بالنسبة لنفس المنشأة ، تبعا للظروف الاقتصادية العامة كفترات الرخاء والازمات ، او لظروف خاصة لدى نفس المنشأة كاستيرادها من موارد جديدة اقل كلفة اواستخدامها لعمال مهرة يزيد انتاجهم عن السابقين لهم ، او آلات حديثة الصنع ، او تعديل فى سياستها المالية العامة ، الى غير ذلك من الاسباب . والمقدرة المالية للمنشأة لها اثر كبير فى ارتفاع او انخفاض النسبة المئوية لاجمالى الربح فالمنشأة ذات الموارد الضخمة والمقدرة الماليه الكبيرة يمكنها ان تشترى من المنتجين رأسا وبالجملة ومن استخدام وسائلها الخاصة بالنقل ، وبذلك يحد من الوسطاء وتخفض فى النهاية اثمان تكلفتها او شرائها ، مما يسمح لها بتحقيق نسبة مرتفعة من الربح الاجمالى ، بعكس المنشآت ذات الموارد المحدودة التى تضطر الى الشراء من الوسطاء او من الاسواق المحلية او غير ذلك . كما ان هذه النسبة تتأثر بمقدار ما تختزنه المنشآت المختلفة من بضائع ، فاذا كان لدى منشأة ما بضائع كثيرة فى اول المدة ، وكان ميل الاسعار الى الارتفاع حققت نسبة أعلى من المنشأة التى لم تكن لديها مثل هذه البضائع والعكس بالعكس وهكذا . ومن بين العوامل التى تؤثر على التفاوت بين نسبة اجمالى الربح المنشآت المختلفة : موقع المنشأة ، وسياسة ادارتها ، ومقدرة موظفيها الفنية ، والصفات التى يتحلون بها ، وما تمتاز به من احتكار فعلى ، او رسمى كلى او جزئى ، وما لديها من اختراعات .

كما أن لطريقة تقويم بضائع الجرد التى تتبعها المنشأة داخل فى التأثير على هذه النسبة .. الخ ..

وكثيرا مانجد مأمورى الضرائب يقررون بأن « عدد دورات رأس المال التى تظهر من واقع دفاتر المنشأة أو اقراراتها قليلة ويجب أن تكون «رقم كذا » الى غير ذلك . بل اننا قد وجدنا بعض المأمورين يحددون عدد الدورات التى يفترضون ان رأسمال الممول يجب ان يدورها تحديدا دقيقا كأن يقولوا بأنها يجب أن تكون مرتين ونصف أو مرتين وربع وهكذا . .

والذى يقرأ ذلك يعتقد بأن المصلحة قد تكونت لديها احصاءات كافية جدا وصحيحة لتحديد عدد الدورات العادية الغالبة فى كل نوع من أنواع التجارة ، وبأن نتيجة هذا الاحصاء أصبحت تطابق كل أو جل الحالات الحقيقية التى تعرض عليها ، وحقيقة الامر ان هذا الاحصاء الكافى لمثل هذا القوال غير موجود أصلا فى بلد كمصر ، علاوة على ان بعض البلاد التى بلغت شأوا كبيرا فى التنظيم الاحصائى لازالت لاتستطيع الاعتماد على الاحصاء فى مثل هذه المسائل .

والمصلحة فى تحديد عدد الدورات لاتلتفت غالبا ، وفى كثير من الاحوال ، الا الى رقمين ، وهما رقم المبيعات ورقم رأس المال ، وبقسمة الاول على الثانى تستنتج عدد الدورات . فاذا ماوجدته يقل عن الرقم الذى افترضه المأمور عمدت الى رفع رقم مبيعات الممول الى الدرجة التى تنتج لها الرقم الذى تريده وتبتغيه وكأنها فى ذلك تريد ان تقول ان الممول كان يجب عليه ان يبيع بمبلغ معين وأن يدفع الضريبة على أساسه دون ماباع به فعلا .

والحقيقة ان مقدرة كل منشأة وادارتها الحسنة تتجلى فى السياسة التى تتبعها لزيادة عدد دورات رأسمالها حتى تحقق فى النهاية ربحا أعلى مما تحققه غيرها ، فقد نجد منشأتين متماثلتين تماما وفى رأس المال ومع ذلك استطاعت احداهما بوسائلها الخاصة والتى لم تتوفر للثانية أن تزيد من دورات رأسمالها وبالتالى أرباحها .

وهذا الطريق الذى تتبعه المصلحة خاطىء وماكان يجدر بالمصلحة أن تلجأ اليه . ذلك ان المعول الاساسى فى تحديد عود الدورات ليس هو رأس مال الممول وحده بل جميع ما استثمر من رأسمال ، سواء كان مملوكا لها أو غير مملوك فالذى يعمل فى انتاج الربح وانتاج رقم المبيعات ليس رأس مال الممول وحده بل جميع ما استثمر فى المنشأة من أموال . وهذا الرأسمال المستثمر هو مايجب ان يقسم عليه رقم المبيعات لامكان تحديد عدد دورات رأس المال الذى يتخذ أساسا للمقارنة بين منشأة وأخرى اذا ما بقيت العوامل الاخرى ثابتة .

ولنوضح ذلك بالمثال الآتى فنقول: منشأة ما ، كانت أصولها كما يلى :

	جنيه
مبانى وآلات وأدوات	١٢٠٠٠
منازل للعمال	١٢٥٠
أرض فضاء	٣٥٠
مواد خام ونصف مصنوعة وكاملة الصنع	٧٢٥٠
مدينون وأوراق قبض	٤١٠٠
أوراق مالية	١٢٠٠
الصندوق والبنك	٤١٨٠
الجملة	٣٠٣٣٠

وكانت خصومها كما يلى :

	جنيه
رأسمال	١٤٠٠٠
احتياطيات	٣٦٥٠
سندات	٦٠٠٠
دائنون	٢٠٨٠
استهلاك للمبانى والآلات والادوات	١٥٠٠
الربح الصافى	٣١٠٠
الجملة	٣٠٣٣٠

وكان كشف عمليات الاستثمار كما يلى :

	جنيـــه
المبيعات التجارية	٤٢٠٠٠
المصـــاريف بجميع أنواعها (خاصة بالاستثمار التجارى)	٣٨٦٥٠
أرباح الاستثمار التجارى	٣٣٥٠
يضاف اليـــه الربح غير التجـــارى مطروحا منه المصروفات والخسائر غير التجارية	٢٥٠
الربح النهائى	٣٦٠٠

يستنتج من ذلك مايلى :

رأس المال العمومى المستثمر لهذه المنشأة :

= مجموع أصولها − استهلاكات

= ٣٠٣٣٠ − ١٥٠٠ = ٢٨٨٣٠ جنيها

ورأس المال التجارى المستثمرلهذه المنشأة

منازلللعمال أوراق مالية أرضفضاء

(١٢٥٠ + ١٢٠٠ + ٣٥٠)

= ٢٨٨٣٠ − (١٢٥٠ + ١٢٠٠ + ٣٥٠) = ٢٦٠٣٠ جنيها

وسرعة دوران رأس المال التجارى المستثمر = ٤٢٠٠٠ ÷ ٢٦٠٣٠ = ١٫٦١ دورة

وهذا الرقم الاخير هو الذى يمكن اعتباره عدد الدولارات لرأس المال . وعلى أساس طريقة المصلحة الخاطئة تكون عدد الدورات عبارة عن :

٤٢٠٠٠ ÷ ١٤٠٠٠ = ٣ دورات .

وعلى أساس رأى المصلحة هذا اذا فرضنا أن منشـــأة أخرى لها نفس الاصول ونفس رقم المبيعات الا أنهـــا بدلا من ان تصدر سندات أصدرت أسهم وبذلك زادت فى قيمة رأسمالها المملوك أى أصبح ٢٠٠٠٠ جنيه ،فان الدورات فى هذه الحالة وحسبطريقة المصلحة تكون :

٤٢٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠ = ٢٫١ مرةبدلا من ٣ مرات فى الحالة الاولى . فهل يحق للمصلحة فى هذا المثال ان تطعن فى رقم مبيعات المنشأة على اعتبار ان المبيعات يجب ان ترتفع كى تصل الى ٦٠٠٠٠ جنيه حتى يمكن ان يكون عدد الدورات متفقا معـــه فى الحالة الاولى ؟؟ نعتقد ان ذلك غير مقبول أصلا .

يتبع
ت ١٠

بيان الملكية الصناعية

عن شـــهر اكتوبر ١٩٥٢

محال مملوكة لافراد

متاجـــر	١٧٦٦
مصـــانع	٢٠٣

محال مملوكة للشركات

متاجـــر	٣١٠
مصـــانع	٦٩

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم قيد	٤٠٠	٩٦٠
رسوم تدوين	٦٠٠	٥٨٧
رسوم مستخرجات	٨٠٠	٥٤
مجموع الرسوم	٨٠٠	١٦٠٢

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر

شركات تضامن	مليم	جنيـه
تجـــارية	٩٦٠	٢٥٧٫١٦٨
صناعيـــة	—	٥١٫٠٨٠
شركات توصية بسيطة		
تجـــارية	٣٥٨	٣٨٨٫٥٥٤
صـــناعية	٨٦٣	١١٫١٨٢
شركات توصية بالاسهم		
تجـــارية	—	١٠٠٫٥٤٠
صـــناعية	—	٦٠٫٠٠٠
شركات مساهمة		
تجـــارية	—	—
صـــناعية	—	—

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها

شركات تضامن	مليم	جنيـه
تجـــارية	—	—
صـــناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجـــارية	—	—
صـــناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجـــارية	—	—
صـــناعية	—	—
شركات مساهمة ومافى حكمها		
تجـــارية	—	—
صـــناعية	—	—

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيـه
رسوم حوافظ رهن	—	—
رسوم مستخرجات	—	١
المجموع	—	١

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٧٨
العلامات الاجنبية المودعة	٦٩
العلامات المحلية المسجلة	٢٧
العلامات الاجنبية المسجلة	١٢٥

الرسوم المحسلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٤٤٦
رسوم تجديد مدة الحماية	—	١١٢
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٢٠	٤٣٢
المجموع	٥٢٠	٧٩١

بيان خاص بالعلامات الدولية عن شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢

١ ـ العلامات المحلية التى سجلت دوليا —

٢ ـ العلامات الواردة من المكتب الدولى :

ا ـ العلامات المسجلة دوليا	٥٤١
ب ـ حالات الرفض	—

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٣٠
البراءات الاضافية	١

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	١٥٣
رسوم سنوية	—	١
رسوم انتقال ملكية وبيع		
مطبوعات وخلافه	٥٠٠	٤٧
مطبوعات وخلافه	٥٥٠	٤٧
المجموع	٥٥٠	٢٠١

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	٣
نمـــاذج	—

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	٢
نمـــاذج	٨

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٥٠٠	٧
رسوم تجديد الحماية	—	٥
رســوم انتقـــال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	٥٠٠	١٢

بيان خاص بالرسوم والنماذج الدولية

١ ـ طلبات الرسوم والنماذج المحلية التى أودعت دوليا	—
٢ ـ طلبات الرسوم والنماذج الواردة من المكتب الدولى	١٤٩

بيـــان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	١١
طلبت قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	٩

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	—	٥

تقرير مجلس ادارة نادى التجارة الملكى عن ١٩٥١ - ١٩٥٢

المقدم الى الجمعية العمومية للنادى فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢

حضرات الاخوان الاعزاء :

باسم مجلس ادارة النادى احييكم أطيب تحية وأشكركم أجزل الشكر على تشريفكم الجمعية العمومية العادية الرابعة والثلاثين لناديكم المحبوب سائلين الله ان يوفقنا وإياكم فى خدمته والنهوض به ليكون دائما فى طليعة اندية القطر وحتى يحقق رسالته على الوجه الاكمل .

وقبل ان نبدأ تقرير مجلس ادارة النادى يسرنا ان نحيى العهد الحاضر - عهد النهضة الذى قام للقضاء على الطغيان والفساد ورد الى الشعب كرامته وهو العهد المرتجى لمحاربة الفقر والجهل والعوز وتحقيق أمانى البلاد كاملة باذن الله

مجلس ادارة النادى

كان العام الماضى ١٩٥١ - ١٩٥٢ مضطربا منذ بدايته فكان النضال بين شباب مصر المكافح وبين المستعمر فى القنال ثم كانت لحوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وما لازمها من منع التجول وبلبلة الافكار آثارها الملموسة على نشاط النادى بصفة عامة .

وقد اجتمع مجلس الادارة خلال هذا العام ثمانى مرات وقد كون من بين أعضائه اللجان الآتية للاشراف على أوجه نشاطه :

١ - لجنة التحكيم وتؤلف من الاساتذة حسن على علوبه وجمال العبد ومحمد فريد صالح وحسن الحطيم .

٢ - مساعد السكرتير - الاستاذ محمد ابراهيم ثروت

٣ - مراقب داخلية النادى - الاستاذ محمد حسن الجزيرى

٤ - الرحلات - الاساتذة أبو بكر نور الدين وزكريا طاهر الموجى ومصطفى شوقى

٥ - المكتبة - الاساتذة زكريا طاهر الموجى ومحمد حسن الجزيرى

٦ - الصحيفة - الاساتذة مصطفى شوقى واحمد عنان وفؤاد الجنزورى

٧ - المحاضرات - الاساتذة مصطفى طوقان وفؤاد الجنزورى وحلمى السيد موسى



٨ - الحفلات - الاساتذة حسين حافظ وحلمى السيد ومحمد حسن الجزيرى

٩ - لجنة لزيادة العضوية وموارد النادى - الاساتذة عبد الله الناقه ومحمد ابراهيم ثروت وأبو بكر نور الدين

١٠ - لجنة الشئون العامة - محمد ابراهيم ثروت وفؤاد الجنزورى وأبو بكر نور الدين

١١ - لجنة الدراسات - الاساتذة عبد اللطيف حسين ومحمود عزيز بحيرى ومحمد حسن الجزيرى ومحمد ابراهيم ثروت ومصطفى شوقى ومصطفى حسن .

وبهذه المناسبة لايسعنا الا أن نبدى بالغ أسفنا لوفاة المرحوم الاستاذ سليم حداد مراقب حسابات النادى .

(١) نقابة المهن التجارية : شئون الاعضاء العامة

لعل موضوع نقابة المهن التجارية فى مقدمة الشغل الشاغل لنا فى هذه الايام - ولعلكم تعلمون ان مجلس الدولة سبق ان أقر مشروع المرسوم بانشاء نقابتين واتحاد للمعاهد التجارية . وكان قد أرسل هذا المشروع الى مجلس الوزراء وعرضه على البرلمان الا أن حل مجلس النواب والظروف العامة التى توالت بعد ذلك جعلت الحكومات المتعاقبة ترجىء النظر فى اصداره لحين انعقاد البرلمان - ولكن لما طال الامد على انتظارنا ولرغبتنا فى سرعة استصدار القانون - اتصلنا بحضرتى الاستاذين سليمان حافظ وزير الداخلية ومحمد صبرى منصور وزير التجارة من اجل العمل على سرعة استصدار مرسوم بهاتين النقابتين .

هذا وقد دعونا لعقد جمعية عمومية غير عادية للنظر فى أمر الاستمرار فى هذا الاتجاه والنظر أيضا فى اتجاه البعض نحو انشاء نقابة خاصة للمحاسبين ومساعديهم - وقد اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وناقشت وجهتى النظر واصدرت قرارا اجماعيا يقضى بتأييد القرار القاضى بالسعى لاستصدار المرسوم الخاص بنقابتى خريجى المعاهد التجارية ولا ترى الجمعية غير العادية أية مصلحة فى التفرقة والانفصال بنقابة مستقلة للمحاسبين ومساعدى المحاسبين .

وقد أيد هذا القرار كذلك جميع المحاسبين المؤهلين بالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة .

(٢) لايألوا مجلس ادارتكم مجتمعا بأفراده ان ينتهز كل فرصة فينبه الرجال المسئولين الى ضرورة وضع التجاريين فى المناصب المخصصة لهم وبصفة خاصة المناصب الكبيرة وقد أفرد مجلس الادارة جلسة خاصة ناقش فيها مع وزير المالية - مطالب التجاريين الموظفين منهم وخريجى هذا العام - كما أوضحوا لحضرته

الظلم الواقع من حملة التجارة التكميلية على الجامعيين وقدموا لمعاليه مذكرة بهذا الموضوع وقد علمنا ان وزارة المالية اتخذت خطوات حاسمة لعلاج هذا الموضوع كما تألفت لجنة بالاشتراك مع هيئة التدريس فى كلية التجارة مهمتها حل مشكلة المتعطلين من خريجى كلية التجارة وقد اجتمعت اللجنة مرتين وأعدت تقريرا بمقترحاتها سترفعه للمسئولين قريبا ٠

الحركة العلمية

(١) صحيفه النادى

يسرنا ان تظل صحيفة الاقتصاد والمحاسبة فى تقدم مستمر وهى التى تعالج المشكلات الاقتصادية والتجارية والمالية فى وقتها بأقلام الرجال المختصين الضالعين فى هذه الفروع — كما تحرص هذه الصحيفة على تسجيل اخبار النادى بصفة خاصة والتجاريين بصفة عامة ولعلكم فى غير حاجة الى توجيه نظركم الى وجوب الاشتراك فيها لما في ذلك من متابعتكم للاحوال الاقتصادية والمالية سواء فى العالم أجمع أم فى مصر بصفة خاصة — لاسيما وان الاشتراك زهيد للاعضاء ٠

(٢) من أسف ان المحاضرات فى العام الماضى لم تنشط النشاط المعهود ولعل ذلك راجع الى الظروف العصيبة التى كانت تمر بها البلاد — وقد أشرنا الى طرف منها فى مستهل هذا التقرير ومع ذلك فقد حفل مقر النادى بندوة من الدكتور محمد صلاح الدين عن بعض شئوننا الخارجية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٥٢ وكذا محاضرة من الدكتور محمد رفعت عن تصريف القطن المصرى فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢

ونأمل ان يكون الموسم الثقافى فى هذا العام خير منه فى العام الماضى وان يزخر نادينا بمجموعة طيبة من المحاضرات النافعة التى تعالج مختلف مشاكلنا الاقتصادية والصناعية والتجارية والاجتماعية

مكتبة النادى

وانه لمن دواعى السرور ان نرى من بين الاعضاء الراغبين فى الاستزاده من العلم والمعرفة ولن يبخل النادى بتزويد مكتبته بالكتب الحديثة النافعة ٠ وانا نستنهض الهمم للاستفادة من الكتب القيمة التى تحتويها مكتبة ناديكم ٠

حفلات النادى

أقام النادى حفلة شاى فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمناسبة مرور عام على انشاء مجلة الاقتصاد والمحاسبة — دعى اليها كثير من رجال الاقتصاد والمال والصحافة فكانت فرصة طيبة ليتعارف الجميع وليدعموا صلتهم بالنادى وصحيفته ٠

كما أقام النادى حفلته السنوية الايرادية فى ملهى حلمية بالاس بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٢ وقد كان حسن النظام والقدوة من مميزاتها

الرحلات

قام أعضاء النادى برحلة الى فندق الفيوم فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقضوا يوما خلويا في جو ممتع حقا ٠ كما قام النادى برحلة نيلية جميلة الى القناطر الخيرية فى ٦ مايو سنة ١٩٥٢ وقد استمتع بها الاعضاء كما أعلن النادى عن رحلتين آخرتين لزيارة شركة الغزل بالمحلة فى ٢٠ يناير ولزيارة آثار صقارة فى ٢٥ يناير ولكن لم يقبل عليهما حضرات الاعضاء

رابطة النادى

الاسكندرية — بورسعيد — المنصورة

افتتح النادى فى عام ١٩٥١ رابطته فى بورسعيد واحتفل بهذا المولود الجديد ونحمد الله على توفيقه اذ أمكن فى هذا العام أيضا أن يقوم الزملاء بانشاء رابطة لهم هناك تضم شملهم وتجمع روابط الزمالة والاخوة فيهم وقد قدم النادى للرابطة الجديدة معونته المادية والادبية ٠

العمل على زيادة ايرادات النادى وعدد أعضائه

ولا بأس من تقرير حقيقة واقعة انه لايزال كثير من الزملاء خريجى كليات التجارة غير مشتركين مع زملائهم فى عضوية هذا النادى وجدير بنا ان نسعى اليهم وان يسعوا الينا حتى نضم الشمل ونكون بفضل الله اخوانا متآزرين متحابين ٠ وقد وافقت الجمعية العمومية العادية فى العام الماضى على تخفيض قيمة الاشتراك بالنسبه للخريجين الجدد بالنادى الى النصف تشجيعا للشباب الجديد على الانضمام للنادى ٠

وبلغت جملة ايرادات النادى فى هذا العام ٤١٠٢ر١٤٧ جنيها ومصروفاته ٢٧٧٨ر١٥٠ جنيها فيكون المتوفر ١٣٢٢ر٩٩٧ جنيها بينما كان صافى ايرادات العام الماضى ٢٨٤ر١٤ جنيها وبلغ صافى ايراد الحفلة السنوية هذا العام ١٢٩٦ جنيها بينما كان فى العام الماضى ١٢٩٤ جنيها وبلغت جملة الاشتراكات هذا العام ٧٦٧ جنيها بينما كان فى العام الماضى ٨٠٠ جنيها ويلاحظ اننا قد قد اعتمدنا فى هذا العام صرف مبلغ ألف جنيه لمشوهى الحرب كان النادى قد تبرع بها فى العام السابق بمناسبة الزفاف الملكى وأخطرنا المجلس البلدى بذلك ٠

صندوق التعاون

ويسرنا ان نشير الى ان صندوق التعاون بالنادى يؤدى وظيفته على خير وجه فهو يرعى أسرا كريمة أخنى عليها الدهر ويرعى هذه الاسر فى سرية تامة وكرامة وعطف أخوى ٠

الخاتمة

هذه صحيفة اعمال مجلس الادارة نرجو ان تكون حائزة لرضاكم ونرجو للمجلس الجديد التوفيق والسداد لخدمة الوطن العزيز وأعضاء أسرة التجاريين بصفة خاصة ٠ وفقنا الله واياكم والهمنا الرشد والسداد ٠ فى ظل الحرية والكرامة الوطنية والاستقلال ٠



القطن

فى النصف الثانى من نوفمبر ١٩٥٢

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الاحد ٢٣ الجارى تعطيل بورصة العقود بالاسكندرية الى اجل غير مسمى ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٤ الجارى

ولقد طال الجدل بين المشتغلين بالقطن خلال عام ١٩٤٨ حينما نادى فريق منهم بأن فتح بورصة الاسكندرية مع استمرار اغلاق بورصة ليفربول سيؤدى الى تقلبات عنيفة فى الاسعار ولن تتمكن من القيام بوظيفتها الرئيسية من التأمين ضد تقلبات الاسعار نظرا لصعوبة القيام بعمليات الموازنة مع بورصتى نيويورك ونيوأورليانز للقيود المالية المفروضة على العملة بين مصر وأمريكا ، ونادى الفريق الآخر بضرورة فتحها — واستجابت الحكومة للفريق الثانى وفعلا فتحت البورصة منذ عام ١٩٤٨ ولكنها مع الاسف الشديد لم تؤد الغرض من قيامها بل أصبحت مكانا للمضاربة الجامحة التى أدت الى تقلبات عنيفة فى الاسعار مما كان له أسوأ الاثر لدى الغزالين فى الخارج فانصرفوا عن سوقنا لفقد الثقة فى ثبات أسعارنا وكان من نتائجه ضعف حركة الصادر — والى اضطرار الحكومة بعد مرور أربع سنوات الى اعادة اغلاقها .

وقد قدم حضرة وزير المالية الى مجلس الوزراء مذكرة ايضاحية بالاسباب التى تتطلب تعطيل البورصة جاء فيها أن الحكومة تولت خلال سنوات الحرب العلية الاخيرة تمويل محصول القطن وشرائه من الزراع وبيعه للتصدير ، وقد اكتسبت بفضل ذلك خبرة هيأت لها امكان الاشراف على سوق القطن والالمام بتفاصيل ما يجرى فيها من معاملات وذلك الى جانب الارباح الكبيرة التى أمكن للحكومة تحقيقها نتيجة قيامها بشراء المحصول وبيعه لحسابها خلال سنوات الحرب المذكورة . فضمنت بذلك ثمنا مجزيا للزراع واستقرارا فى السوق واقبالا على الشراء من جانب الغزالين فى الخارج بأسعار عادلة ثابتة بعيدة عن عوامل المضاربة والتقلبات الواسعة .

الا أنه فى سنة ١٩٤٨ أعادت الحكومة فتح البورصة على أمل امكان قيامها بوظيفتها على الوجه المعهود فيها فى الظروف العادية — ولكن سرعان ما تبين أن الظروف المحيطة ببورصة عقود الاسكندرية فى فترة ما بعد الحرب تختلف اختلافا جوهريا عما كانت عليه الحال فى الظروف العادية قبل الحرب فان تعطيل بورصة ليفربول التى كانت ركن الموازنة فى معاملات سوق الاسكندرية وكذلك انقطاع الصلة بين سوقنا وسوق نيويورك بسبب قيود النقد وضيق أسواقنا المحلية فضلا عن السياسة التى اتبعتها بعض كبريات الدول المستهلكة من تركيز مشترياتها فى يد هيئات قوية شبه حكومية ، كل ذلك جعل بورصة العقود بالاسكندرية عرضة لتقلبات واسعة المدى للمفرضين ونهازى الفرص للتلاعب فى الاسعار تلاعبا خطيرا .

وقد بذلت الحكومة مجهودا كبيرا لاصلاح الحال فى البورصة فعدلت لوائحها وحرمت التعامل فيها على المكشوف فيما يتجاوز الحدود التى رسمها القانون وأحكمت عليها الرقابة، وبالرغم من ذلك لم تقم بوظيفتها بل لوحظ فى الايام الاخيرة انصراف المشترين عنها وعدم قيامهم بتغطية مبيعاتهم فى الخارج فيها ، ولما كانت مصلحة زراع القطن تتفق مع مصلحة الغزال والمستهلك فى وجوب ايجاد نظام يكفل للزراع ثمنا مجزيا من ناحية ، كما يكفل من الناحية الاخرى حصول الغزال على طلباته من القطن بأسعار تتناسب مع الاسعار العالمية .

كما جاء فى ختام هذه المذكرة الايضاحية أن الحكومة ستبيع البذرة التقاوى بأسعار التكلفة وتنصح بالاقلال من زراعة الكرنك .

وبناء على ما تقدم قرر مجلس الوزراء تعطيل بورصة العقود الى أجل غير مسمى واقفال عقود القطن « الكنتراتات » القائمة حتى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ بما فى ذلك فليارات نوفمبر الباقية بسعر المقاصة على أساس اقفال يوم الجمعة ١٩٥٢/١١/٢١ وهى :

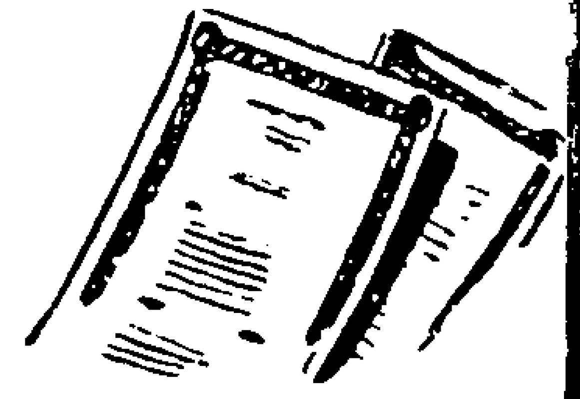
عقد طويل التيلة			عقد متوسط التيلة		
نوفمبر	٦١ر٨٠	ريال	ديسمبر	٥٥ر٢٠	ريال
يناير	٦٣ر٢٠	«	فبراير	٥٦ر٦٥	«
مارس	٦٥ر٦٥	«	ابريل	٥٧ر٧٥	«
مايو	٦٧ر٣٠	«	يونيو	٥٨ر٩٥	«
يولية	٦٨ر٩٥	«	أغسطس	—	
			اكتوبر عقد جديد	٥٩ر٨٠	ريال

والفروق الناتجة من تطبيق أسعار المقاصة المبينة بالمادة السابقة تكون واجبة الاداء فورا بحكم القانون .

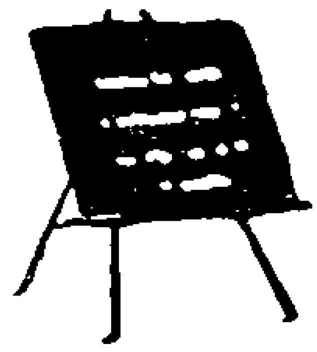
كما قرر المجلس تحديد سعر القطن الكرنك رتبة الجود بـ ٦٧ر٥٠ ريال والاشمونى رتبة الجود بسعر ٦٠ ريال ناقصا أو زائدا العلاوة التى حددتها اللجنة الحكومية فى يوم ٢٥ الجارى .

وقد تقرر اعادة تكوين اللجنة المصرية للقطن للقيام بعمليات شراء الاقطان لحساب الحكومة بالاسعار المبينة أعلاه .

اما طريقة البيع للمصدرين والاستهلاك المحلى فقد تقرر جعل سعر اقفال بورصة نيويورك مضافا اليه علاوة بنسبة ١٠ ٪ للاشمونى ، وبنسبة ٣٠ ٪ للكرنك ناقصا ١٠ ريال ، ١٥ ريال مقدار الضريبة على الصادر .



الأوراق الماليّة



في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٥٢

الحالة العامة

من البوادر التى بدأت تنتاب السوق المصرية ، التحول من حالة التضخم والرخاء المصطنع زهاء سنوات عديدة مضت ، الى حالة اشبه بالانكماش ، وبديهى أن الانتقال من حالة التضخم الى حالة الانكماش قد يفهم على أنه بوادر أزمة.. ولكنها كسحابة الصيف لاتلبث ان تنقضى . ولقد نتج من هبوط فى الاسعار ، وهذا الهبوط معناه توالى الخسائر على التجار وأصحاب المصانع (تجار الجملة ونصف الجملة والمنتجين) ، ويتبع ذلك هبوط نسبة الارباح لديهم ، مما يسبب تقلص المصروفات عموما، وبالتالى نقص الاستهلاك ، وهذا معناه جمود الحركة التجارية والصناعة .

وهكذا يفهم جمهور المستثمرين أن هناك أزمة اقتصادية ، بينما الامر لا يتعدى أن يكون مأزق حرج مؤقت سوف لا نلبث أن نجتازه باذن الله .

سوق الاوراق الماليـة

ولقد أصيبت السوق المالية بخسائر ضخمة فى الاشهر الاخيرة ، تقدر بحوالى ٤٠ مليونا من الجنيهات . ولكن ما أن بدأ العهد الجديد ترسخ أقدامه ، ويرسم سياسته على أساس توسيع الانتاج الصناعى، وايجاد منافذ لاعمال جديدة ، والوصول بمصر الى مستوى اقتصادى سليم ، متين البنيان ، حتى بدأت الآمال تنتعش. والحق يقال أن الثقة بالحكومة الحالية هى آخر وكن بل أهم أساس لا تزال البورصة ترتكن اليه ، ولولا هذه الثقة لاصاب البورصة حالة من الذعر لا وجود لها بالفعل الآن .

وقد تقدمت لجنتا بورصة الاسكندرية والقاهرة بمقترحات قيمة من شأنها أن تخفف من حدة الازمة ، وايجاد حلول معقولة لها، ويجدر بالحكومة أن تدرس هذه المقترحات وتوليها عنايتها ، ونرجو أن تنال سوق الاوراق المالية من الحكومة الاهتمام الكافى الذى نالته سوق القطن .

اذاعة قرار اغلاق بورصـة القطن

وكان يوم ٢٤ الجارى حينما اتخذت الحكومة القرار النهائى الفاصل ،حيث صدر مرسوم بتعطيل الاعمال فى سوق عقود القطن لاجل غير مسمى ، وهنا تحسن التعامل ، وانتعشت حركة المعاملات ، ونشطت الاسعار فى أوساط بورصة الاوراق المالية ، اذ رات فى هذا القرار علاجا للازمة التى كانت تعانيها، اذ سينتقل بطبيعة الحال المتعاملون أو معظمهم فى سوق عقود القطن الى سوق الاوراق المالية لاستثمار أموالهم فيها . هذا فضلا عن توقع أزدياد النشاط عندما تطرح الحكومة فى السوق أذونات تنظيم الملكية الزراعية . وهكذا تصيب الحكومة هدفين برمية واحدة : انقاذ منتجى القطن والمتعاملين فى سوق الاوراق المالية من أزمة خانقة كان يخشى أن تؤدى الى أوخم العواقب ، والهدف الثانى انها انقذت نفس المتعاملين فى سوق عقود القطن التى لم تكن تتسع لنشاط جدى فكان ضيق أفق النشاط هو السبب الاول فيما كانت تعانيه من عدم انتظام وركود .

واستمرت حركة الارتفاع فى الاسعار ، وأقبل المشترون على أغلب الاوراق، فارتفعت أسهم بنك مصر والبنك الاهلى وهليوبوليس وآبار الزيوت والمالية والصناعية والحرير الصناعى والورق الاهلية والملح والصودا والاسمدة الكيمياوية والقرض الوطنى وكوم امبو والشيخ فضل .

أخبار الشركات المساهمة

شركة بواخر البوستة الخديوية

ستعقد جمعية عمومية عادية يوم ٥ ديسمبر الساعة ١١ بالمركز الرئيسى بالقاهرة لمناقشة تقرير مجلس الادارة عن العام المنتهى فى ١٩٥١/١٢/٣١ ، وتقرير مراقب الحسابات ، والتصديق على الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، وتحديد ارباح التوزيع ، **ومنح رئيس واعضاء مجلس الادارة مكافأة خاصة عن أعمال استثنائية قاموا بها** ، وانتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة .

شركة ميـاه الاسكندرية

تعقد جمعية عمومية فى ٢٨ نوفمبر الجارى لاقرار الاتفاق الذى تم مشروعه بينها وبين بلدية الاسكندرية فيما يتعلق بامتداد مدة استغلالها ، كماقدم بعض المساهمين احتجاجا على هذا الاتفاق نظرا لانه يقرر قاعدة رأس مال الشركة على اساس ١٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه بدلا من اربعة ملايين جنيه التى قدرها الخبراء .

شركة المكابس والمخازن العمومية

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ١٠ ديسمبر المقبل فى الساعة الرابعة بالاسكندرية للنظر فى تقرير مجلس الادارة ويؤخذ من الميزانية التى نشرتها هذه الشركة أن الارباح بلغت فى ٥٢/٨/٣١ مبلغ ٤٠ مليما و٢٢١٦١٦ جنيها سيخصص منها ٤٨٠٠٠ جنيه بواقع ٨٪ ، ٨١٠٠٠ جنيها بواقع ٥٤ قرشا للسهم . ويتضح أن الشركة تتغلب تدريجيا على النكسة التى أصابتها فى السنوات الاخيرة .

شركة مضارب الارز برشيد والاسكندرية

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ١٨ ديسمبر ١٩٥٢ بالقاهرة للنظر فى جدول الاعمال الذى يتضمن تقرير مجلس الادارة والمراقبين الماليين والموافقة على الميزانية وانتخاب ثلاثة أعضاء لمجلس الادارة بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم .

شركة الغزل الاهليـة

من المتوقع الا تزيد حصة الارباح لهذه الشركة عن ٩٠ قرشا نظرا لهبوط أرباحها فى العام المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

البنك البلجيكى والدولى بمصر

تعقد جمعية عمومية عادية الساعة العاشرة والنصف صباح يوم ٨ ديسمبر المقبل النظر فى الميزانية وتقرير مجلس الادارة . وقد بلغت الارباح — بعد استنزال المصاريف العمومية والاحتياطيات ١٤٦١١٦ جنيها و٨٤٩ مليما ، يضاف اليها المرحل من العام الماضى ومقداره ٢٦٧٨١ جنيها و٢٩١ مليماً .

هذه هى أهم أنباء الشركات . وفيما يلى أسعار الفتح والاقفال لاول الفترة وآخرها كما نستخلصها من النشرة الرسمية لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة .

	١١/١٤	١١/٢٨
سندات الحكومة والقروض		
القرض الوطنى ٣١/٤ ٪	٩١٥٠	٩١٩٠
القرض الوطنى ٢٣/٤ ٪	٩٢٦٥	٩٣٠٠
قرض فلسطين ٣ ٪	٨١٠٠	٨٤٠٠
البنوك		
البنك العربى اسمية	٧٠٠	٧٠٠
بنك مصر	١٨٤٠	١٩١٠
البنك التجارى المصرى	٢٠٥	٢٢٠
البنك العقارى المصرى ١٩٠٣		١٧٠٠
البنك العقارى المصرى ١٩١١	١٥١٠	١٤١٨
البنك العقارى المصرى ١٩٥١	١٢٨٨	١٢٩٢
شركات التأمين		
شركة السيكورتاه الاهلية	٢٥٧٦	٢٥٧٦
شركة الشرق للتأمين	٩٧٠ ب	٩٧٠
شركات الميـاه		
مياه القاهرة تمتع	٦١٨	٦٣٠
مياه الاسكندرية	٧٥٠	٨١٠
شركات النقل		
انجلو امريكان نيل	٢١٠	٢١٨
قنال السويس تأسيس	٨٥٤٢	٨٥٤٢
سكك حديد الدلتا ممتازة	١٨٠	١٩٠
مصر للملاحة البحرية اسهم	٩٥١	٩٥١
شركات الفنادق		
الفنادق المصرية ممتازة	٧٩٠	٧٩٠
فنادق مصر الكبرى	٢١٠٠	٢١٠٠
الشركات العقارية		
ابى قير اسهم	١٣٨	١٥٠
المباحث والاعمال المصرية اسهم	٧٨٠	٧٨٠
سيدى سالم	٢٦٥	٢٧٠
كوم امبو اسهم	٣٦٨	٣٧٨
الشيخ فضل	٣٩٠	٤٠٥
الاعمال والمباحث الافريقية عادية	٩٠٠	٩٠٠
اراضى الدلتا المصرية لحاملها	١٩٤	٢٠٨
الشمس عادية	٥٧٥	٥٨٥
الشركات التجارية		
ايسترن للدخان	١٣٩٦	١٤٠٠
فرغلى للاقطان	٤٢٠	٤٢٠
شيكوريل عادية	٨٤٠	٨٤٠
مصر لعلف الحيوان	٢٣٠	٢٢٧
النقل والهندسة	٥٨٠	٦٠٨
الشركات الصناعية		
آبار البترول الانكليزية المصرية	٣١٨	٣٦٨
صباغى البيضا	١٥١٠	١٥١٠
مصانع النحاس المصرية	٤٩٠	٤٣٥
الملح والصودا	٢١٨	٢٣٢
الفيوم للنسيج	٢٢٥	٢٠٠
ملح بور سعيد	١٣٤	١٥٠
الشرق للغزل والنسيج	٤٦٥	٤٥٥
التقطير المصرية	٩٢٥	١٠٦٦
الاسمدة العضوية	٢٠٠	٢٠٠
الاسمدة الكيمياوية	٤١٧	٤٥٤
السكر المصرية عادية	٦٠٠	٦٠٦
مصر للغزل والنسيج اسهم	١٣٣٠	١٣٩٠
مصر للغزل بكفر الدوار	١٥٥٠	١٥٤٠
مصر للحرير الصناعى	٦٠٢	٦٦٠

في تصميم الإعلان

الحث على الشراء

تحدثنا فى عدد سابق عن القواعد العامة لتصميم الاعلان ، وقلنا انه لكى يقوم الاعلان بمهمته خير قيام يجب ان يصمم بحيث يحقق أمورا ثلاثة هى : ان يكون مثيرا للاهتمام، وأن يكون مقنعا لقارئه أو سامعه كل الاقناع ، وأن يكون فيه مايدفع القارىء أو السامع الى الشراء .

وتناولنا فى العددين السابقين القاعدتين الاولى والثانية بشىء من التفصيل ، وننتهى من هذا الموضوع فى هذا العدد بالتكلم عن القاعدة الثالثة من قواعد تصميم الاعلان وهى الحث على الشراء

وقد سبق أن قلنا انه يجب قبل كل شىء أن نحلل السلعة أو الخدمة المراد الاعلان عنها من حيث قواها المختلفة ومابها من اغراء من الوجهة الاقتصادية أو من حيث المشاعر وكذلك قدرتها على اشباع الرغبات الذاتية والخاصة .. فاذا ماجمعنا أكبر عدد ممكن من الحقائق عن السلعة ، انتخبنا منها مايصلح لاستخدامه فى الاعلان ، ثم نضع المعلومات التى اخترناها فى أسلوب أو رسم مناسب أو فيهما معا بحيث يؤدى الاعلان الى حدوث التأثيرات الآتية على التوالى :

١ – يجذب نظر القارىء أو السامع اليه

٢ – يضرب على أحد الاوتار الحساسة مستغلا غريزة من الغرائز الانسانية

٣ – يثير فى النفس الرغبة فى الحصول على السلعة أو الخدمة المعلن عنها

٤ – يوحى الى القارىء أو السامع بالثقة والاطمئنان

٥ – يقضى على الاعتراضات التى تقوم ضد الاعلان فى نفس القارىء أو السامع

٦ – يدفع قارئه أو سامعه للاقبال على الشراء

٧ – يكون عنده عادة شراء الشىء المعلن عنه

ولما كانت الطبائع البشرية والميول والعادات ، تتحكم فى المعاملات بين الناس ، فاننا نجد أنفسنا دائما فى مواجهة المشاكل معلقة بالتوفيق بين العادات والرغبات . والرغبة تنشأ فى النفس قبل تكوين العادة ، كما أن درجة اشباع الرغبة تتوقف على مدى « الاغراء الشخصى للسلعة » الذى أمكن تحديده بعد تحليلها .

وكل غريزة تثير رغبة ، وكل رغبة تتأصل فى النفس تتكون عنها عادة. فغريزة المحافظة على الحياة تثير الرغبة فى الهروب من الخطر والالتجاء الى جانب الامان وتنشىء عادة التأمين على كل مايعزه الشخص . وغريزة شهوة الطعام تثير الرغبة فى الحصول على الطعام الجيد ، وتنشىء عادة شراء نوع معين من المأكولات . وغريزة الادخار تثير الرغبة فى توفير المال وتنشىء عادة الايداع فى البنوك .. وهكذا

وعلى أى حال فمهما كان الوتر الذى نضرب عليه لايقاظ الغريزة ، فانه من واجبنا أن نعمل على أن يؤدى ذلك الى ايقاظ الرغبة التى نهدف اليها، وليست رغبة أخرى ، وكذلك يجب ان يؤدى الاعلان واجبه قبل أن يأخذ تفكير الشخص مجراه نحو ايقاف هذه الرغبة بسبب غريزة أخرى . فمثلا غريزة الادخار تقف فى طريق تحقيق الرغبة الخاصة بالشراء .

وكما قلنا فى مقال سابق تنقسم السلع الى ضرورية وذات استعمال خاص وكمالية . فالسلع الضرورية تعتبر فى حد ذاتها حاجة وتخلق رغبة فى اشباعها ، لذلك يجب ان يكون الوتر الذى يضرب عليه مصمم الاعلان متعلقا باحدى الغرائز الرئيسية ، فيذكر فى الاعلان مثلا : « .. شهى لذيذ» مثيرا بذلك غريزة شهوة الطعام أو « .. يحفظك من برد الشتاء » أو « .. أمان من المرض » مثيرا لغريزة المحافظة على الحياة ، أو « أمن على حياتك لتطمئن على مستقبل أولادك » مثيرا لغريزة الابوة ، أو « .. جميل المنظر » أو « .. جذاب الشكل » أو « .. يجعلك أنيق المظهر » وذلك لاثارة غريزة حب الظهور .. وهكذا

والسلع ذات الاستعمال الخاص تحتاج الى الوصف الدقيق لها ولاستعمالها ، وتوضيح مايمكن أن يحصل عليه المستهلك من فوائد اذا اقتناها . ويجب ان يعمل مصمم الاعلان على ألا يقوم فى ذهن المستهلك المنتظر أى استفسار يثير الشك فى السلعة . فبعد ان يضع فكرة التصميم يراجعها ويبحثها ويتصور مايمكن ان يمر بذهن القارىء أو السامع من أفكار أو اعتراضات قد تعوق البيع ، ثم يسجل هذه الافكار ، وبعد ذلك يرد عليها الردود المقنعة ثم يضيف هذه الردود الى الاعلان .

ويحسن أن يكون الاعلان على شكل اقتراح ذى اغراء مثل : « يمكنك أن توفر وقتك باستعمال.. » أو «يمكنك أن تنتج أكثر باستعمال .. » أو « افعل كذا لتستريح فيما بعد » وهكذا .

ومن الافضل أن يكون الاقتراح ايجابيا لاسلبيا . فالصيغة الايجابية أسهل فى الفهم من الصيغة السلبية ، وخير لك ان تقول « افعل هذا » من أن تقول «لاتفعل ذاك»

اما بالنسبة للسلع الكمالية فان مهمة الاعلان الاولى ، هى أن يقنع القارىء أو السامع بأن هذه السلعة ضرورية ومفيدةله · والانسان بطبعه يميل الى تحسين حالته ، ومن ثم فهو ميال الى الراحة والمتعة ، وان احس بأن سلعة ما قد تسبب له راحة أكثر أو استمتاعا أكمل ، فانه يحس بأنه محتاج اليها فتتحول فى ذهنه من سلعة كمالية الى سلعة ضرورية

وكون السلعة كمالية او ضرورية أمر غير واضح الحدود ، فما يعتبر كماليا لدى طبقة من طبقات الجمهور يعد ضروريا عند طبقة أخرى ، وكذلك الشىء الذى كان يعد كماليا فى وقت من الاوقات نراه اذا تقدم به الزمن انتقل الى مجموعة الضروريات ·

ويستطيع مصمم الاعلان الماهر ان ينقل السلعة التى يعلن عنها من الحالة الكمالية التى هى عليها الى حالة أخرى ضرورية · ولاعجب اذا وجدنا تجار سلعة كالفراء يبيعون منه عددا كبيرا لسيدات قد لايجد أزواجهن حاجتهم من الملابس اللازمة لهم · والسبب فى ذلك يرجع الى ما فهمته النساء من أهمية هذا الفراء وضرورته لهن والى قوة الاغراء التى دفعتهن الى الالحاح على أزواجهن للحصول على الفراء ·

واسم المؤسسة التى تنتج السلع الكمالية له أثر كبير فى توزيعها ، اذ أن معظم مستهلكى هذه السلع هم ممن تبرز عندهم غريزة الزهو والفخار ، ويهمهم ان يشتروا من مؤسسة شهيرة تبيع سلعا من مستوى معين يحمل طابعا ، ومثال ذلك السيارات الفاخرة والملابس الثمينة والكرافتات الغالية وأدوات الزينة للسيدات ·

لذلك فمن واجب مصمم الاعلان فى مثل هذه الحالة ابراز اسم المؤسسة ابرازا يكفى لجذب اهتمام هؤلاء بالسلعة ·

وخلاصة القول فانه من واجب مصمم الاعلان ان يذكر به كلمة أو جملة تدفع القارىء أو السامع للاقدام على الشراء على الفور ، وتتبين مقدرة المصمم على اخراج التصميم الجيد بمقدار الدقة التى يختار أو يؤلف بها اعلانه بحيث يثير غريزة فتحدث رغبة تحتاج الى اشباع ·· وبتكرار اشباع الرغبة كلما ظهرت تتكون عادة الشراء ·

محمود عساف

أسواق الحديد والصلب فى العالم

ما زالت الاتجاهات النزولية تنطبق على الاسعار وما زال الانتاج العالمى فى تزايد مستمر وفيما يلى الاتجاهات الخاصة بالدول المنتجة :

ألمانيا ـ مازال رقم الصادر فى هبوط للاسباب الثلاثة الآتية :

١ ـ انخفاض أسعار الخامات وانتظار المشترين لانخفاضات أخرى

٢ ـ مشاكل العملة والموازين التجارية للدول المشترية واتساع سياسة أخضاع الواردات لنظام أذونات الاستيراد فى أغلب الدول مع تحديد كمية المستورد .

٣ ـ التفات المنتجين للسوق المحلية التى ما زالت عطشى للمنتجات الحديدية لاعادة التعمير وما زالت ألمانيا تستورد من الحديد والصلب كميات كبيرة من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبرج لاستكمال الطلبات السريعة ومتوسط الاسعار الحالية للحديد الملفوف تزيد بنسبة ٣٠٠٪ الى أسعار ماقبل الحرب . وليست هناك أسعار موحدة للتصدير وسياسة متجانسة بين المصدرين على عكس السياسة التى كانت متبعة قبل الحرب

ويتجه المشرفون على أنتاج الحديد الى أنشاء وحدات صناعية جديدة بدلا من أدخال تعديلات حديثة على الوحدات القديمة . كما تتجه السياسة الجديدة الى تنظيم الانتاج من حيث المقاسات والتخانات والمواصفات بالنسبة للمصانع المختلفة

أنجلترا ـ قدمت الحكومة البريطانية الى البرلمان مشروع قانون الغرض منه أعادة مشاريع أنتاج الحديد والصلب الى الملكية الفردية بعد أن كانت قد أممتها حكومة العمال مع ايجاد هيئة عليا للاشراف والتنظيم والتوجيه فى حدود نظام المنافسة الحرة مع الاشراف على استيراد الخامات والمنتجات الحديدية التى لايستطاع أنتاجها محليا

هذا وأظهر مايغلب على سوق الحديد بأنجلترا هو قرب نهاية ماكان يسمى بالمجاعة الحديدية ، اذ ينتظر أن يصل الانتاج المحلى حتى نهاية العام ١٧٫٤٤٠٫٠٠٠ طن بزيادة مطردة محسوسة عن الاعوام السابقة ونتيجة لمشروع تنظيم الصناعة الذى ابتدأ سنة ١٩٤٦ وقارب نهايته فقد أصبحت ستة أفران من الثمانية التى رسمها هذا المشروع تعمل بانتظام وينتظر أتمام الاخيرين قبل نهاية هذا العام بما يغطى النقص الذى نتج عن أيقاف تصدير الخردة من ألمانيا

أما من جهة الاسعار فما زالت أنجلترا أقل من متوسط الاسعار العالمية على الرغم من التخفيض الذى حدث فى اليابان وأوروبا

جنوب أفريقيا ـ يقدر بعض الجيولوجيين العالميين خامات الحديد بتلك الدول بحوالى ٦٫٥ بليون طن ونسبة الحديد بها من ٣٠٪ الى ٦٥٪

وقد أدخلت النظم الفنية الحديثة فى الانتاج كما أصبحت بعض الشركات العالمية الاوربية والامريكية مهتمة بذلك الانتاج وأخذت فى تمويل عملياته حتى ارتفعت عمليات أستخراج خام الحديد من ٥٠٠٫٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨ الى ١٫٣٦ مليون طن سنة ١٩٥١ يضاف اليها ٧٠٠٫٠٠٠ طن من المنجنيز الخام

غرب أفريقيا الفرنسية ـ تألفت شركة برأسمال يخص الشركات الفرنسية منه ٥١٪ لاستخراج خامات الحديد من مناجم تلك المنطقة

الولايات المتحدة ـ يتوقع خبراء الحديد أن يستمر عجز الانتاج حتى نهاية النصف الاول من عام ١٩٥٣ وقد يحدث فى الربع الاخير من ذلك العام أن يزيد الانتاج عن الطلب مما سيخرج بعض الوحدات الانتاجية الضعيفة من مجال الانتاج

فرنسا ـ مازالت فرنسا أحسن البلاد الاوروبية سعرا ومدد التسليم أكثر مناسبة وخضوعا فى الالواح الصاج .

الصناعة المصرية فى سنة ١٩٥١

نظرة عامة

تأثرت الصناعة المصرية فى سنة ١٩٥١ باضطراب الظروف العامة خارج البلاد وداخلها تأثرا كبيرا ..

فقد ظلت موجة الارتفاع فى الاسعار الخامات التى أطلقتها حرب كوريا تطغى على الاسواق العالمية حتى نهاية فبراير ثم جعلت تميل الى الاستقرار - فيما عدا أسعار الحبوب والمعادن غير الحديدية - حتى أكتوبر اذ أخذت فى التراجع دون أن تبلغ مستواها فى العام السابق .

وقد صحب هذا التطور فى مصر اتجاه الى التخزين منذ نهاية السنة السابقة وارتفاع فى الاسعار وانكماش فى حركة الائتمان ثم ركود فى المعاملات امتد طوال أشهر الصيف . وتوترت العلاقات المصرية الانجليزية بعد ذلك فزاد الركود خصوصا فى سوق المواد الغذائية والمنسوجات وهبطت الواردات وزاد الاقبال على منتجات بعض الصناعات ونشط الطلب لاسهمها .

وقد ظلت حركة الاستثمارات ضعيفة طوال العام بسبب القيود المفروضة على تكوين الشركات المساهمة وموجة الضرائب الجديدة واضطراب الحالة السياسية بالبلاد . فلم يزد عدد الشركات المساهمة على ١١ شركة كان غالبها يقوم فى البلاد من قبل فى شكل آخر ولا يتجاوز مجموع رءوس اموالها على كل حال ١ر٥١٢ر٥٠٠ جنيه ، بينما بلغت الزيادات فى رءوس أموال الشركات القائمة ٦ر٤٧٧ر٠٨٩ جنيه وبلغت الاموال المودعة فى صناديق التوفير فى ديسمبر ٣٧ر٠٢٠ر٢٣٤ جنيه مقابل ٣٨ر٠٣٤ر٠٠٧ جنيه فى نفس الشهر من العام السابق . كذلك هبطت استثمارات الدولة الى ٣٩ مليون جنيه بينما بلغت الاعتمادات المخصصة لها ٥٩ مليون جنيه .

وعندنا أن هذه لظاهرة أخطر فى الحياة الاقتصادية على الاطلاق لبلد كبلدنا هذا ما فتىء دخله القومى فى هبوط وفى وقت كهذا الوقت الذى يحيط فيه العالم المتحضر الذى نحيا فى نطاقه بغاية الاهتمام تنشيط الاستثمارات وتنظيمها والتنسيق بينها وبين أهدافها الاجتماعية .

ونحن نلح لذلك من جديد فى المطالبة بالغاء القيود المفروضة على حركات الاستثمارات فى مصر أية كانت ما دام الغاؤها لا يتعارض وسيادة البلاد وتشجيع رءوس الاموال الى طرق ميادين الصناعة والعمل الحازم على تعديل القوانين واللوائح الادارية التى تعرقل سير المشاريع الصناعية والتى أصبح بعضها لا يتفق ومركز البلاد الصناعى . ولعله قد آن الوقت لانشاء هيئة مستقلة يوكل اليها أمر دراسة مشاريع تنمية موارد الدولة وتنسيقها والاشراف عليها بعيدا عن تقلبات الحياة السياسية .

وقد مدت الحكومة فى مستهل هذا العام يد المعونة للصناعة فألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الخامات وزادت الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية فى الوقت نفسه.

وهذا التعديل يحملنا على الوقوف مرة أخرى عند مسألة الرسوم الجمركية القائمة وموقفنا منها خصوصا بعد ان فهم ما قلناه بصددها فى مثل هذا الموقف على غير محمله.

فقد وضعت الرسوم الجمركية الحالية منذ عشرين عاما وليس فى البلاد صناعة حقيقة تذكر وعدلت هذه الرسوم غير مرة فى مواضع شتى دون ان يربط بين هذه التعديلات بعضها البعض أو بينها وبين بقية الرسوم القائمة .

وواضح ان تنسيق هذه التعديلات والملاءمة بينها وبين المراكز التى بلغتها الصناعة المصرية أمر لم يعد يمكن تجاهله دون اضرار بالاقتصاد الصناعى وبخزانة الدولة على السواء .

كذلك واضح اننا لن نستطيع أن نمضى فى طريق التصنيع التى سلكناها والتى أجمعنا على ضرورة السير فيها قدما دون أن نقدم على انشاء الصناعات الجديدة ونحيط شئونها بما تحيط به كل بلد صناعاتها الناشئة من جو ملائم يمكنها من بلوغ المناعة التى تمكنها من الصمود لمنافسة صناعات البلاد التى سبقتها فى هذا المضمار بعشرات السنين لا سيما وان الصناعة المصرية ما زالت تتحمل بحكم حداثتها أعباء لا تتحملها مثيلاتها فى البلاد الاخرى .

وقد فعلنا ذلك فى مستهل نهضتنا الصناعية فقامت صناعاتنا الحاضرة وهى ليست جميعا حتى لدى اكثر المتحمسين نقدا لها بالصناعات الفاسدة وليس ثمة مبرر لعدم الاستئناس الآن بما فعلنا وقتئذ ونحن بلد جديد يريد النهوض ، خصوصا كلما توافرت العناصر الاقتصادية المواتية وكان العائق الذى يقوم دون رواج منتجاتنا هو العامل النفسى الذى ما زال يدفع بالمستهلك الى تفضيل السلعة الاجنبية على مثيلاتها القومية .

كذلك تجرنا مسألة الرسوم الجمركية الى الكلام عن سياسة التموين وسياسة التصدير التى تسير عليها البلاد . فقد استمرت سياسة التموين على مادرجت عليه فى الاعوام السابقة من الاستيراد بأى ثمن وفى أى وقت دون مراعاة لحاجات الصناعات المصرية المشروعة ، وما تستطيع أن تنتجه لو لقيت شيئا من المعونة الحكومية ، وهذه السياسة من أشد العقبات التى تقوم فى طريق نمو الصناعة المصرية ، فضلا عن أنها أبعد الوسائل عن معالجة حاجات التموين معالجة حقيقية لانها تعتمد على انتاج الغير ، وهو انتاج قد تستطيع وقد لا تستطيع أن تصل اليه فى الظروف الدولية الشديدة التى وضعت لتفادى آثارها ، واذا استطاعت أن تصل اليها فهى مضطرة لقبول أسعارها أيا كانت وقبول ما يترتب على ذلك من اضطراب فى تجارتنا الخارجية فضلا عن عدم المساهمة فى دعم الاوضاع الاقتصادية لبلد يحتاج الى كل نشاط اقتصادى يبذل فيه لتقوية هذه الاوضاع .

وما يقال عن سياسة التموين يقال فى سياسة مشتريات الحكومة وتفضيل المسئولين للسلع الاجنبية على السلع المصرية .

وقد طالبنا وما زلنا نطالب بفتح باب التصدير أمام السلع التى نستورد منها او نستورد مثلها والسلع التى لاتدخل فى نطاق مواد الاستهلاك المباشر او الانتاج الصناعى ، حتى فى الحالات التى يكون فيها انتاجنا أقل من الاستهلاك . **فان أكبر عقبة تواجهها الصناعة المصرية الآن هى ضيق نطاق سوقها وهو ضيق يدفعها الى تقليل الانتاج وتنوبعه وتحمل ما يترتب على ذلك من زيادة فى التكاليف . ولا علاج لهذه الظاهرة الا فى التصدير** ، فهو الذى سيمكن صناعتنا من تركيز الانتاج والهبوط بالاسعار والاخذ بأسباب التقدم العالمى ، وهو الذى سيعالج ما نعيبه الآن جميعا على الصناعة المصرية من الانصراف الى المنتجات الشعبية وعدم طرقها للمنتجات الرفيعة . فمستوى الانتاج مرتبط بالقوة الشرائية وهى منخفضة لدينا انخفاضا ملموسا . والمنتجات الرفيعة لا تستهلكها الا الطبقة الموسعة وهى طبقة محدودة . ولذلك تعتمد صناعتها فى جميع بلاد العالم على الاستهلاك العالمى كيما تبلغ الحدود التى تمكنها من أن تقوم على اساس سليم ..

ويخطىء من يظن أن اسعارنا أعلى دائما من الاسعار الاجنبية اذا تساوت الخامات ، فهى فى كثير من الحالات أقل منها خصوصا اذا حذف منها ما يؤديه منتجوها على هذه الخامات من رسوم جمركية ولا مبرر لذلك لاغلاق باب التصدير بل يجب تشجيعه باعتباره أقوى وسيلة لرفع مستوى انتاجنا ونموه وانخفاض أسعاره وتثبيت ميزاننا التجارى

كذلك مازلنا نطالب بوضع سياسة صناعية عامة ترمى الى دعم الصناعات القائمة وتشجيع قيام الصناعات الجديدة التى تحتاج اليها البلاد .

ان توفير الجو الصالح لقيام الصناعات الجديدة وملاءمة الاوضاع الجمركية مع الظروف الصناعية الحاضرة واستخدام النشاط المالى للدولة فى دعم حياة البلاد الاقتصادية هو اذن كل ما نبغى . وهو طلب مشروع يرتبط بالاستجابة اليه مستقبل البلاد جميعا ويقتضى تحقيقه بعض الاهتمام وكثيرا من الدرس ، وهما أمران سيظلان عسيرين طالما شغلت الشئون السياسية القائمين بالامر فينا عن أن يوجهوا الى الشئون الاقتصادية العناية اللازمة لها .

المالية العامة

رفعت الحكومة فى سنة ١٩٥١ الضرائب على الارباح الصناعية والتجارية والقيم المنقولة والدخل العام كما رفعت ضريبة الدمغة وهى لدينا من ضرائب رأس المال والمعاملات والاستهلاك .

وقد كانت هذه الزيادة فى الضرائب أمرا لا مفر منه بعد ما لحق مصروفات الدولة من تضخم الا انه كان من الممكن أن يصحب هذه الزيادة ما طالما نادينا به من ضرورة العمل على معالجة ما بقوانيننا المالية جميعا من وجوه نقص كانت لا تؤثر فى اقتصاد البلاد تاثير ملموسا حين كانت الضرائب المفروضة لم تصل الى حدها الحالى . هذا فضلا عن أن المشرع كان يعتزم معالجة عيوبها مع مضى الوقت ، وكلما كشف عنها التطبيق العملى ولكنه أهمل عزمه هذا بعد ذلك وقنع بزيادة

الضرائب وتقوية مركز المصلحة التى تجبيها والحد من استطاعة الممولين الدفاع عن أنفسهم .

وهكذا سيظل غير المصريين المقيمين فى البلاد خاضعين لضريبة الدخل العام فى الوقت الذى يؤدون فيه هذه الضريبة فى وطنهم فيميل بهم ذلك عن استثمار رءوس اموالهم فى البلاد . ويحدث هذا فى الوقت الذى تبادر فيه البلاد التى تنص قوانينها على مثل ما ينص عليه قانوننا من هذه الناحية الى الاتفاق فيما بينها على تجنب تعدد الضريبة الذى ينجم عن هذه النصوص ..

كذلك ستظل الارباح التجارية والصناعية المخصصة لانشاء أوتغذية احتياطى المؤسسات تؤدى الضريبة مرتين : مرة عند ترحيلها الى الاحتياطى ومرة عند توزيعها او اضافتها الى رأس المال ، مع مافى ذلك من مخالفة للمنطق وللمصلحة وما يؤدى اليه من دفع المؤسسات الى الامتناع عن تكوين الاحتياطيات الا فى حالات الضرورة القصوى ، وهكذا لاتستفيد الخزانة العامة شيئا ويضيع على البلاد ما كان يعود عليها من تكوين هذه الاحتياطيات .

وستبقى دخول الملكية العقارية اوالزراعية والاستثمارات الزراعية أيضا ملزمة بتادية الضريبة مرتين اذا ماانتجتها الشركات المساهمة بالرغم مما أدى اليه ذلك من هبوط عدد الشركات المساهمة العقارية والزراعية التى تكونت منذ سنة ١٩٣٩ الى اليوم هبوطا شديدا وما يضيعه على البلاد من الفوائد التى تستطيع الشركات الكبيرة ان تكفلها فى سبيل اصلاح الاراضى القاحلة والتوسع فى العمران ومعالجة أزمة المساكن .

ومعروف ان الضرائب أمر لا مفر منه فى المجتمعات الحديثة ولكنها فى الوقت نفسه وسيلة قوية من وسائل توزيع الثروة تستطيع أن تفيد كما تستطيع أن تضر اذا لم تستعمل بالحذر الشديد وغالبا لا تظهر أضرارها فى هذه الحالة الا وقد فات وقت معالجتها معالجة سريعة .

التشريع الاجتماعى

كان نشاط وزارة الشئون الاجتماعية فى ميدان التشريع الاجتماعى هذا العام مركزا فى تنظيم تطبيق القوانين الاجتماعية التى صدرت فى العام الماضى وخصوصا قوانين امراض المهن والاصابات والعقود المشتركة والضمان الاجتماعى .

وقد أدى تطبيق قانونى أمراض المهن والاصابات الى ارتفاع فئات التأمين على هذه الامراض ارتفاعا ملموسا . وقامت صعاب فى وجه تنفيذ قانون أمراض المهن على عمال بعض الصناعات ..

وما زالت مصلحة العمل تواصل درس تعديل **قانون عقد العمل الفردى** على ضوء الملاحظات التى أبلغتها اليها مكاتبها فى المناطق الصناعية المختلفة . ومعروف ان هذا القانون من أهم القوانين الاجتماعية الموجودة فى البلاد ان لم يكن أهمها على الاطلاق وهو يستحق لذلك أن يحاط عند تعديله بعناية خاصة ، من ناحية ملاءمة ضم هذا القانون للمواضيع التى ينظمها الآن جميعا وناحية ضرورة العمل على دعم سلطة الادارة فى المصانع تجنبا لما يترتب على اضطرابها من آثار ضارة فى الانتاج الصناعى .

وقد استصدرت وزارة الحربية والبحرية قانونا فى نهاية العام يتصل بالعمل فى المصانع هو القانون رقم ٢٢٦ الخاص بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين الا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للمجندين بوظائفهم دون أن تسأل فيه وزارة الشئون الاجتماعية او مصلحة العمل ، وآثار صدوره على هذا الوجه لنا صعابا ما زال غالبها قائما ..

كذلك تقدمت وزارة الصحة العمومية الى البرلمان بمشروع قانون يتصل بالعمل فى صناعة البناء وهو مشروع القانون الخاص بفرض بعض الفروض والتكاليف للمحافظة على صحة عمال التراحيل دون الرجوع الى وزارة الشئون الاجتماعية ، ولا شك فى أن صدوره بشكله الحالى سوف يعرقل بعض الاشغال العمومية الهامة ، ويلحق الضرر بالذين يضطلعون بها .

وعندنا أن رجوع الذين يضعون مثل هذه القوانين الى وزارة الشئون الاجتماعية المختصة من شأنه أن يسهل لهم الوصول الى غايتهم دون اضرار بالانتاج الصناعى أضرارا يعود فى نهاية الامر على الذين يعملون به جميعا على حد سواء ..

الانتاج الصناعى

كان الانتاج الصناعى هذا العام متجها على وجه العموم الى الاتساع بالرغم من ارتفاع أسعار الخامات واضطراب الحالة العامة .

وما زالت حركة تجديد الآلات والتوسع فى المنشآت والارتفاع بمستوى الانتاج التى ابتدأت بعد الحرب الاخيرة مستمرة فى جميع فروع الصناعة تقريبا .

وقد برزت هذا العام فى سوق المنتجات الصناعية تفضيل المستهلكين للسلع الاجنبية حتى فى الحالات التى تفوق فيها أسعارها أسعار السلع المصرية وتتعادل فى الجودة .

وهذه الظاهرة تفسر مطالبة هذه الصناعات باعادة النظر فى الرسوم الجمركية وتكشف عن خطأ الذين يستنكرون هذه المطالبة على أساس أن السعر هو عنصر التفضيل الوحيد بين السلع .

كذلك اشتدت الحاجة الى التصدر لتجنب كثرة المعروض فى السوق المحلية ما دامت ابواب الاستيراد مفتوحة على مصراعيها ..

وفى رأس الصناعات التى اصبحت لاتستطيع انتقنع بالسوق المحلية صناعة الغزل والنسج فقد زاد انتاجها زيادة محسوسة . وقد استطعنا أن نصدر فعلا ١١ الف طن من غزل القطن ومنسوجاته لتوافر الظروف التجارية المواتية .. ولكننا لم نستطع ان نصدر شيئا من المنسوجات الحريرية ، ويخشى أن لا نستطيع أن نصدر منها شيئا فى المستقبل ان لم يقرر المسئولون منح الدروباك على مايعاد **تصديره من المنتجات وازالة عقبات علاقاتنا** التجارية مع السودان ..

وما زالت صناعة الصوف تنوء باعراض المستهلكين عنها بالرغم مما بلغته من تقدم فى جودة الانتاج وخفض الاسعار . ومن بين المستهلكين الذين يعرضون عن منسوجاتنا الصوفية بعض وزارات الدولة ، فهى مازالت مواظبة على تفضيل الاصناف الاجنبية ، بالرغم مما تعلمه عن حاجة هذه الصناعة الى معونتها لعدم التوقف عن الانتاج بعد انخفضته تخفيضا ملموسا .

أما صناعة الكتان فقد راجت منتجاتها فيما عدا الزيت فهو ما زال يعانى آثار تردد السياسة الحكومية بصدده .

وقد اصبح لا مفر من ان توضع لصناعة الغزل والنسج سياسة مستقرة تتمشى مع نموها وتعالج ما يقف فى سبيلها ان اردنا ان نستفيد من هذه الصناعة ونحمى اقتصاد البلاد من الاضرار الجمة التى قد تنجم عما ينزل بها من ازمات ...

كذلك خطونا خطوات جديدة فى ميدان **الصناعات الكيمائية** فزاد انتاجنا من الاسمدة والكحول والورق والحرير الصناعى .

واتجهت صناعة المستحضرات الصيدلية أيضا الى التوسع والتجديد والتحسين .

وقطعنا شوطا آخر فى **الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية** فزاد انتاجنا من الصلب ، وارتفع انتاجنا من القوى الكهربائية واللمبات والبطاريات وان كانت المنافسة الاجنبية تزاحم هذه الصناعة الاخيرة مزاحمة شديدة .. كذلك زاد أنتاجنا من المعادن ولو فى حدود ضيقة بسبب القيود التى يفرضها قانون المناجم القائم .

وقد انتهت الحكومة من النظر فى تعديل هذا القانون ونحن نرجو أن تبادر باصدار القانون الجديد حتى تستطيع هذه الصناعة أن تبلغ الشأن الذى تستحقه .

وقد ارتفعت القدرة الانتاجية **لصناعة عصر الزيوت** ارتفاعا جديدا بعد أن توسعت المعاصر القائمة فى منشآتها وقامت فى مختلف أنحاء البلاد معاصر جديدة وان كانت هذه الصناعة قد اضطرت الى تقليل الانتاج بعض الشيء بسبب قلة بذرة القطن وأصبح يخشى على كل حال أن لا تجد فى المستقبل بالبلاد البذرة التى تكفى لسد حاجتها منها جميعا

وارتفع أيضا انتاج **صناعة الصابون** وان كان قد تأثر هو الآخر بقلة بذرة القطن وارتفاع أسعار الزيوت الاجنبية .

كذلك تأثرت **صناعات الحلوى والجلود والطباعة** بقلة الخامات وقيود التصدير . واحتمالات هذه الصناعات ما زالت كبيرة وهى تستحق لذلك كل عناية واهتمام .

وقد اعترت **صناعة الارز** نكسة شديدة بسبب قلة المحصول الى حد لا يكاد يكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

واشتدت أزمة **صناعة المحفوظات الغذائية** فيما عدا البصل المجفف فقد انتعش انتاجه بعض الشيء وارتفعت صادراته بالقياس الى العام الماضى .

ومازال الموقف فى **صناعة الدخان والسجاير** على ما كان عليه فى السنة الماضية من حيث انقباض حركة التصدير بسبب امتناع المسئولين عن تيسير الشحن الى السودان ومنح الدروباك الكامل للمصانع حتى تستطيع أن تهبط بأسعارها الى المستوى الذى يمكنها من منافسة الصناعة الاجنبية .

كذلك مازال الموقف فى **صناعة مواد البناء ومشتقاتها** مرضيا على وجه العموم وان كانت حركة البناء قد اخذت تتجه الى التباطؤ بعض الشيء على الاقل فى العاصمة .

وكانت الحالة مرضية فى **صناعات السينما والسياحة والملاحة الداخلية** حتى الربع الاخير من السنة اذ هبط نشاطها هبوطا ملموسا بسبب الظروف السياسية العامة .

ومازالت **أشد العقبات التى تواجهها هذه الصناعات هى عقبات الاجراءات الادارية المختلفة التى لايصعب معالجتها لو صح عزم المسئولين على ذلك .**

وقد أوردت الغرف الصناعية فى تقاريرها السنوية الصعاب التى واجهتها هذا العام **والاقتراحات التى تراها للوصول الى تذليلها ونحن نرجو أن تجد هذه الاقتراحات لدى المسئولين** ماتستحقه من العناية . وسوف نوالى من العدد القادم نشر ملخصات لتقارير الغرف الصناعية المختلفة فى سنة ١٩٥١ ، باذن الله .

(من تقرير اتحاد الصناعات)

التشريعات القطنية الأخيرة

وافق مجلس الوزراء في جلسة ٢٣ نوفمبر على أربعة مراسيم بقوانين تعتبر أخطر ما صدر من قوانين تتعلق بالسياسة القطنية الآن ومعها مذكرة تفسيرية خاصة بالاسباب التي دعت الحكومة الى اصدار هذه القوانين واعلان استعدادها لشراء القطن وهي :

القانون الاول
تعطيل بورصة العقود
الى أجل غير مسمى

المادة الاولى — تعطل بورصة عقود القطن بالاسكندرية الى أجل غير مسمى

المادة الثانية — تقفل عقود القطن — كنتراتات — القائمة حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (ويدخل في ذلك الفليارات الباقية من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢) وتحصل فيها المقاصة بالاسعار الآتية :

عقد طويل التيلة	
نوفمبر	٦١ر٨٠
يناير	٦٣ر٧٠
مارس	٦٥ر٦٥
مايو	٦٧ر٣٠
يولية	٦٨ر٩٥
عقد متوسط التيلة	
ديسمبر	٥٥ر٢٠
فبراير	٥٦ر٦٥
ابريل	٥٧ر٧٥
يونية	٥٨ر٩٥
اغسطس	
(جديد) اكتوبر ١٩٥٢	٥٩ر٨٠

وتسري هذه الاحكام على كل ذي شأن في هذه العقود .

المادة الثالثة — الفروق الناتجة من تطبيق أسعار المقاصة المبينة بالمادة السابقة تكون واجبة الاداء فوراً بحكم القانون

عقد طويل التيلة
عقد متوسط التيلة

القانون الثاني
٥٠ مليون جنيه تعتمدها الحكومة لشراء القطن

مرسوم بقانون صدر امس بالترخيص في اصدار أذونات على الخزانة لتمويل القطن الذي تشتريه الحكومة موسم ١٩٥٢—١٩٥٣ وهذا نصه بعد الديباجة : —

المادة الاولى — يؤذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يصدر في مصر بالشروط والاوضاع التي يحددها أذونات على الخزانة لا يتجاوز مجموع قيمتها خمسين مليونا من الجنيهات، وذلك لتمويل ماتشتريه الحكومة من أقطان موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣ .

المادة الثانية — تعفى الأذونات الصادرة طبقا لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلة .

المادة الثالثة — يفتح حساب خاص لعمليات القطن ويخصص رصيده لاداء الأذونات المرخص في اصدارها .

المادة الرابعة — تلغى المراسيم بقوانين رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ .

القانون الثالث
عقود القطن تحت قطع السعر في هذا الموسم

المادة الاولى — في عمليات بيع القطن (بضاعة حاضرة) بين المنتج والتاجر أو التجار فيما بينهم التي يكون فيها الثمن فوق أو تحت الكنتراتات بمقدار معين أو سعر الكنتراتات والتي لا يكون الثمن قد حدد فيها حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يكون أساس السعر فيها السعر المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في اليوم المذكور مضافا اليه أو مخصوما منه العلاوة المتفق عليها بين الطرفين .

القانون الرابع
رصيد القطن لدى التجار الآن

وافق مجلس الوزراء امس على مرسوم بقانون في شأن رصيد القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية هذا نصه :

المادة الاولى — على كل تاجر أو محل تجاري أن يقدم الى مصلحة القطن بالاسكندرية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون بيانا مكتوبا من واقع دفاتره عن رصيد القطن الموجود لديه لغاية ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يوضح فيه الكميات التي اشتراها وتاريخ هذا الشراء واسم البائع له وسعر البيع

المادة الثانية — اذا رغب التاجر او المحل التجاري عدم بيع القطن الذي لديه الى الحكومة كان عليه أن يقدم الى مصلحة القطن بيانا مكتوبا عن كل تصرف فيه يوضح به اسم البائع وتاريخ البيع وسعره وذلك في خلال ثلاثة أيام من وقت حصوله .

المادة الرابعة — كل من لم يقدم البيان المطلوب في الميعاد او ضمن بيانه معلومات ناقصة أو غير صحيحة مع علمه بذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال يحكم بمصادرة القطن موضوع المخالفة

نص المذكرة التفسيرية للقوانين

وفيما يلي المذكرة التفسيرية بشأن تعطيل بورصة عقود القطن وقيام الحكومة بشراء وبيع القطن : —

تولت الحكومة خلال سنوات الحرب العالمية الاخيرة تمويل محصول القطن وشرائه من الزراع وبيعه للتصدير . وقد اكتسبت بفضل ذلك خبرة وتجربة هيأت لها امكان الاشراف على سوق القطن والالمام بتفاصيل مايجري فيها من معاملات وذلك الى جانب الارباح الكبيرة التي امكن للحكومة تحقيقها نتيجة قيامها بشراء المحصول وبيعه لحسابها خلال سنوات الحرب المذكورة . فضمنت بذلك ثمنا مجزيا للزراع واستقرارا في السوق واقبالا على الشراء من الغزالين في الخارج بأسعار عادلة ثابتة بعيدة عن عوامل المضاربة والتقلبات الواسعة

الا أنه في سنة ١٩٤٨ أعادت الحكومة فتح بورصة العقود على أمل امكان قيامها بوظيفتها على الوجه المعهود فيها في الظروف العادية . ولكن سرعان ما تبين أن الظروف المحيطة ببورصة عقود الاسكندرية في فترة مابعد الحرب الاخيرة تختلف اختلافا جوهريا عما كانت عليه الحال في الظروف العادية قبل قيام الحرب . فان تعطيل بورصة ليفربول التي كانت ركن الموازنة في معاملات سوق الاسكندرية وكذلك انقطاع الصلة بسوق نيويورك بسبب قيود النقد وكذلك ضيق أسواقنا المحلية فضلا عن السياسة التي اتبعتها كبريات الدول المستهلكة للقطن لتركيز مشترياتها في يد هيئات قوية شبه حكومية كل ذلك جعل بورصة عقود القطن بالاسكندرية عرضة لتقلبات واسعة المدى ومسرحا للمفرضين ونهازي الفرص للتلاعب في الاسعار تلاعبا خطيرا

ولما كانت مصلحة زراع القطن تتفق مع مصلحة الغزال والمستهلك في وجوب ايجاد نظام يكفل للزراع ثمنا مجزيا من ناحية كما يكفل من الناحية الاخرى حصول الغزال على طلباته من القطن بأسعار تتناسب مع الاسعار العالمية لهذا تقضي الصلحة بتعطيل بورصة عقود القطن وتصفية المراكز القائمة فيها تصفية نهائية وقيام الحكومة بشراء ما يعرض عليها من أقطان تتولى بيعها بنفسها ولحسابها .

وهذا الاجراء ليس بجديد على الحكومة فقد كانت تقوم به كما تقدم القول خلال سنوات الحرب الاخيرة كما ان من مزايا الاخذ بهذا النظام امكان التفرقة بين سعر الشراء وسعر البيع . فتستطيع الحكومة بواسطته تحديد سعر للشراء من الزراع تراعي فيه ظروف الانتاج والتخفيف على الزراع بقدر المستطاع ولو أدى ذلك الى بعض التضحية من جانبها وهي تضحية تبررها ظروف القطن كمحصول رئيسي للبلاد ومدار الحركة التجارية فيها ومصدر الدخل للغالبية العظمى من سكانها

الحكومة ترد أرباحها من بيع القطن الى المنتجين

كما تستطيع الحكومة تحديد سعر البيع الى الخارج يتناسب مع الاسعار العالمية مع مراعاة مميزات أقطاننا بالنسبة الى الاقطان المنافسة لها . فاذا مانتج عن عملية البيع والشراء ربح للحكومة في سنة من السنين رد هذا الربح الى أصحاب الاقطان من المنتجين ويصدر وزير المالية قرارا بتنظيم ذلك . واذا مانتجت خسارة في نهاية الموسم أمكن اصدار قرض لتغطيتها يستهلك من ارباح السنوات التالية .

ويكون الشراء بمقتضى هذا النظام المقترح بواسطة لجنة القطن المصرية عن طريق بيوت تجارة القطن التي تفوضها اللجنة للشراء لحسابها من الزراع ، ويتم استلام اللجنة للقطن المشترى محلوجا وعلى أساس التسليم في الاسكندرية، أما البيع فيتم في الاسكندرية أيضا وفي مزايدات علنية دورية على أساس

سعر أدنى للمزاد يراعى فيه سعر أقرب الاقطان شبها بالقطن المصرى وأشدها منافسة فى الاسواق العالمية وهو القطن الامريكى الذى يمثل نحو ٥٠ ٪ من المحصول العالى مع اضافة علاوة معقولة على هذا السعر لفائدة القطن المصرى تتناسب مع مميزاته المعروفة

أذونات بخمسين مليون جنيه لشراء القطن

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع هده المذكره الى مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على ماجاء فيها واستصدار المرسوم بقانون المرافق لاصدار اذونات خزانة فى حدود ٥٠ مليونا من الجنيهات لتمويل القطن الذى تشتريه الحكومه والمرسوم بقانون المرافق بتعطيل بورصة العقود وتصفية المراكز القائمة فيها والمرسوم بقانون المرافق بشان رصيد القطن لدى التجار والمحال التجارية والمرسوم بقانون المرافق فى شأن عقود البيع تحت قطع السعر .

الحكومة تتسلم صافى المراكز البائعة للقطن

صدر مرسوم بقانون بشأن تسليم التجار صافى مراكزهم البائعة فى بورصة عقود القطن الى الحكومه يحتم على كل تاجر او محل تجارى كانت له معاملات فى بورصه عقود القطن بالاسكندرية أن يسلم للحكومة القطن المقابل لصافى مركزه البائع لجميع الاستحقاقات فى بورصة العقود فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بسعر المقاصة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ لشهرى ديسمبر سنة ١٩٥٢ ويناير سنة ١٩٥٣ ، على أن يعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مذكرة ايضاحية

وقد صدر هذا المرسوم بناء على مذكرة أعدها الاستاذ عبدالجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد ، ووافق عليها مجلس الوزراء ، أشار فيها الى أن المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن رصيد القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية بنص فى المادة الثانية بانه اذا رغب التاجر أو المحل التجارى فى بيع ماشتراه من القطن الى الحكومة كان عليها أن تشتريه بالاقل من الثمنين ، مادفعه التاجر فعلا فى الشراء مضافا اليه ربح قدره ٣ ٪ أو الثمن المحدد بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، وتنص المادتين الاولى والثالثة من المرسوم بقانون المشار اليه على البيانات التى يجب على كل تاجر او محل تجارى تقديمها تمهيدا لقيام مصلحة القطن بتحقيقها والتثبت منها اذا رغب التاجر أو المحل التجارى فى بيع قطنه الى الحكومة أو لتمكين المصلحة من تتبع عملياته فى هذا القطن اذا اختار عدم بيع القطن الذى لديه الى الحكومة

اختصار الاجراءات للاقطان المغطاة

ورغبة فى اختصار هذه الاجراءات بالنسبة للاقطان المغطاة فى بورصة العقود وتقصير الوقت اللازم لتسوية هذه العمليات — ترى وزارة المالية والاقتصاد ضرورة استصدار تشريع يقضى على كل تاجر كانت له معاملات فى بورصة العقود حتى آخر يوم من أيام التعامل فيها بأن يسلم للحكومة الاقطان المقابلة لصافى مركزه البائع عند اقفال البورصة بالسعر الذى حدده المرسوم بقانون القاضى بتعطيل البورصة وتصفية المراكز المفتوحة فيها لشهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالنسبه للاقطان المتوسطة التيلة وشهر يناير سنة ١٩٥٣ بالنسبة للاقطان الطويلة التيلة، وذلك تحقيقا للغرض المشار اليه فيما تقدم وتفاديا لما تخشاه الوزارة من انتفاع اشخاص على حسابها من غير مبرر بالرغم مما تتخذه من احتياطات فى مراجعة البيانات الكثيرة التى تقدم اليها .

وترى وزارة المالية والاقتصاد أن استلامها للقطن المقابل لصافى المراكز البائعة بأسعار اقفال البورصة ليس من شأنه أن يلحق ضررا بأصحاب هذه الاقطان ما دامت انها مغطاة فى البورصة حتى يوم اقفالها .

مذكرة بشأن تصدير القطن للخارج

كما وافق مجلس الوزراء أمس على مذكرة أخرى لوزير المالية بايضاح الاجراءات الخاصة ببيع أقطان الحكومة للتصدير ، أشار فيها الى أن مجلس الوزراء قرر فى جلسته المنعقدة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أن تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من الاقطان محصول موسم ١٩٥٢ — ١٩٥٣ وأن تتولى بيعها بالمزاد العلنى للتصدير الى الخارج

وقد تضمن القرار المشار اليه أن سعر البيع للاقطان المعروضة المزاد يحدد بالاسترشاد بأسعار اقفال القطن الامريكى لاقرب عقد فى سوق نيويورك مضافا اليها علاوة قدرها ١٠ ٪ من السعر المذكور للقطن الاشمونى و ٣٠ ٪ للقطن الكرنك من رتبة جود، ومن المفهوم بطبيعة الحال ان هذا السعر يشمل رسم الصادر على القطن المفروض فى مصر والذى يضاف الى ثمن شراء القطن عند شحنه بمعنى أن السعر للبيع فى الداخل يحدد على الاساس السابق الذكر مخصوما منه الضريبة التى سوف تدفع عند التصدير

تقلبات الاسعار فى نيويورك

ولما كانت العروض التى يقدمها المصدرون لشراء أقطان الحكومة تحدد اسعارها على أساس اسعار بورصة نيويورك كما قدمنا — وكانت هذه الاسعار عرضة للتغيير السريع بتغير أسعار أقفال القطن الامريكى صعودا وهبوطا من يوم لآخر . ولما كانت كميات القطن التى ينتظر أن تشتريها الحكومة بالتالى الكمية المنتظر بيعها كبيرة وضخمة لهذا رأت الوزارة بعد بحث الموضوع بحثا شاملا أن النص على اجراء البيع بالمزاد العلنى يخشى معه تعطيل حركة البيع وبالتالى تثاقل حركة الصادر . فاذا أضيف الى ذلك أن المزاد المطلوب اجراؤه سيكون فى معظم الحالات صوريا لتعدد اصناف ورتب القطن وندرة احتمال وجود أكثر من عرض واحد لشراء رتبة معينة من صنف معين فى وقت معين. ولما كان السعر الاساسى للبيع سيقوم على اساس اسعار بورصة نيويورك الحاضرة فى اليوم السابق لتقديم عروض الشراء مما يحقق الهدف الذى ترمى اليه الحكومة وهو الحصول على السعر المتفق مع الاسعار العالمية — **لذلك تقترح وزارة المالية والاقتصاد الاكتفاء بتحديد سعر البيع على اساس سعر البضاعة الحاضرة فى بورصة نيويورك مضافا اليها ١٠ ٪ منه للاشمونى و ٣٠ ٪ للكرنك من رتبة جود بعد خصم رسم الصادر الذى يدفعه المصدر عند تصدير القطن دون حاجة الى اجراء مزايدات علنية وذلك للاسباب السابق ايضاحها ومع ذلك فيمكن زيادة نسب العلاوة من وقت لآخر حسب اشتداد الطلب .**

قرار بتحديد أسعار رتب القطن

أصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بتحديد أسعار الرتب لاصناف القطن المختلفة التى تشترى بها الحكومة أقطانها محلوجة من محصول موسم ١٩٥٢/١٩٥٢ تسليم الاسكندرية على الوجه الآتى·

الرتبة	كرنك	منوف	اشمونى	زاجوراه	جيزة ٣٠
فير	٣٢٫٥٠	٣٢٫٥٠	٣٠٫٠٠	٣٠٫٠٠	٣٠٫٠٠
فولى فير	٣٧٫٥٠	٣٧٫٥٠	٣٥٫٠٠	٣٥٫٠٠	٣٥٫٠٠
جود فير	٥٣٫٠٠	٥١٫٠٠	٥٠٫٠٠	٥٠٫٠٠	٥١٫٠٠
جودفير فولى جودفير	٥٧٫٥٠	٥٦٫٠٠	٥٢٫٥٠	٥٢٫٥٠	٥٥٫٠٠
فولى جود فير	٦٠٫٠٠	٥٩٫٠٠	٥٤٫٠٠	٥٤٫٠٠	٥٩٫٠٠
فولى جود فيرجود	٦٢٫٥٠	٦١٫٥٠	٥٦٫٠٠	٥٦٫٠٠	٦١٫٠٠
جود	٦٧٫٥٠	٦٥٫٠٠	٦٠٫٠٠	٦٠٫٠٠	٦٣٫٠٠
جود فولى جود	٧٠٫٠٠	٦٧٫٥٠	٦٠٫٢٥	٦٠٫٢٥	٦٤٫٥٠
فولى جود	٧٣٫٥٠	٧٠٫٠٠	٦٣٫٠٠	٦٣٫٠٠	٦٧٫٠٠
فولى جود اكسترا	٧٩٫٥٠	٧٥٫٠٠	٦٥٫٠٠	٦٥٫٠٠	٧٠٫٠٠
اكسترا	٨٢٫٥٠	٧٧٫٥٠	٦٨٫٠٠	٦٨٫٠٠	٧٢٫٠٠

ويكون شراء الحكومة لقطن جيزة ٤٥ وجيزة ٣١ بالاسعار نفسها لرتب المنوفى بالنسبة للصنف الاول واسعار رتب الاشمونى بالنسبة للصنف الثانى

وعندما تستلم الحكومة أقطانا من تيلة ضعيفة من أصناف الكرنك والمنوفى وجيزة ٣٠ وجيزة ٤٥ يخصم من الاسعار الموضحة بالمادة الاولى ٥ ٪ وذلك للرتب المختلفة ابتداء من رتبة جودفير لغاية رتبة اكسترا ، ويعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

قوانين وقرارات

مرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بأساس ربط ضريبة الارباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ بالنسبة الى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير

باسم حضرة صاحب الجلالة مصر والسودان وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، المعدل بقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و٣٩ و٤٢ لسنة ١٩٤١ و١٥ و١٩ لسنة ١٩٤٢ و١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و٢٩ لسنة ١٩٤٧ و١٣٧ و١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمرسومين بقانونين رقمى ٩٧ و١٤٧ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسم بما هو آت :

مادة ١ ـ استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تتخذ الارباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة الى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير اساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ .

فاذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه تلك السنة اتخذ اساسا لربط الضريبة الارباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه .

ولا يؤثر في هذا الحكم تقادم الضريبة المستحقة عن السنة المتخذة اساسا للتقدير .

مادة ٢ ـ لايسرى هذا القانون على الحالات التى ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ .

مادة ٣ ـ على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ..

صدر بقصر عابدين في ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٢ (١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم
بأمر وصى العرش المؤقت
رئيس الوزراء
محمد نجيب لواء (ا . ح)
وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل ابراهيم العمرى

* *

وزارة المالية والاقتصاد

مذكرة ايضاحية

لمشروع مرسوم بقانون باضافة توبير مؤقت الى احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتم على أساسه ربط ضريبة الارباح التجارية والصناعية في السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ بالنسبة الى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير

تواجه مصلحة الضرائب في الوقت الحاضر مشكلة الحالات المتأخرة التى لم تربط عليها ضريبة الارباح التجارية والصناعية . وهى مشكلة يترتب عليها نتائج أهمها مايلى :

أولا ـ تعريض حق الخزانة العامة للسقوط بالتقادم . وقد كانت هذه المشكلة في الماضى مستعصية على الحل نظرا الى قلة الايدى العاملة وكانت الحكومة تلجأ لحل تلك المشكلة الى مد أجل التقادم بقوانين المرة تلو المرة .

وبالرغم من زيادة الايدى العاملة زيادة ملحوظة الا أن التقادم لايزال يهدد مصلحة الضرائب لان الممولين في ازدياد مستمر ولازدياد الاعباء الملقاة على عاتق المصلحة بسبب فرض ضرائب جديدة كالضريبة العامة على الايراد التى فرضت في سنة ١٩٤٩ ومن ثم لم تكن زيادة الايدى العاملة علاجا كافيا لحل مشكلة التقادم .

ثانيا ـ ترتب على التأخير في الفحص والربط أن يظل مركز الممولين قبل مصلحة الضرائب غير محدد تحديدا نهائيا فترة طويلة فاذا ماربطت الضريبة فانها تربط عن عدة سنوات دفعة واحدة فيطالب الممول بما يتراكم عليه من الضرائب وهو أمر فيه أرهاق كبير للممولين ويعجزهم عن الوفاء بما عليهم مما يعرضهم الى اتخاذ وسائل التنفيذ الجبرى وما يترتب عليه من آثار سيئة تلحق بالاقتصاد القومى .

ثالثا ـ اذا كانت التركة تشتمل على عنصر نشاط تجارى فان التأخير في ربط ضريبة الارباح التجارية والصناعية يحول دون تحديد تلك الضريبة واستيفائها من التركة قبل الافراج عنها مما يشل الحياة الاقتصادية .

رابعا ـ اذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على الايراد على عنصر الارباح التجارية والصناعية وتأخر فحص عنصر الارباح التجارية والصناعية فلا يمكن بالتالى تحديد وعاء الضريبة العامة على الايراد ممايضر بالحصيلة

لذلك يتعين ايجاد حل مشكلة متأخرات الفحص والربط في ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تتراكم سنة بعد سنة بما يصون حق الخزانة والممولين على السواء

وقد رؤى أن خير الحلول هو اتخاذ تقديرات سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ .

وفيما يلى بيان عن الارقام القياسية للاسعار ونفقات المعيشة في السنوات من ١٩٤٧ الى ١٩٥١ .

السنة	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الرقم القياسى لاسعار الجملة	٣٠٤ر٢	٣٢٩ر٤	٣١٠ر٦	٣٤٤ر٢	٣٨٣ر١
الرقم القياسى لاسعار التجزئة	٢٩٤ر٨	٣٠٢ر٤	٣٠٣ر٢	٣٣٢ر١	٣٥٩ر٦
الرقم القياسى لنفقات المعيشة	٢٧٩ر٣	٢٨١ر٠	٢٧٧ر٧	٢٩٣ر٤	٣١٩ر١

ويتضح من هذا البيان ان الاسعار قريب بعضها من بعض ولذلك فانه افتراض وحدة النشاط في السنوات المقسية وسنة القياس وهى الحالة الغالبة بين الممولين فان أرباح سنة ١٩٤٧ تصلح أساسا لتقدير ارباح السنوات التالية عليها وهو اجراء لا يضر الممولين أو الخزانة على السواء لما يؤدى اليه من الاستقرار ومن تصفية الماضى دفعة واحدة والتفرغ لمواجهة المستقبل مما يمكن المصلحة من محاسبة الممولين سنة فسنة محاسبة دقيقة تستند الى الارباح الفعلية وعلاوة على ذلك فان الاجراء المقترح يؤدى الى انهاء النزاع في معظم القضايا المطروحة على القضاء عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ وبذلك يتحدد مركز الممولين تحديدا نهائيا مما يعتبر عنصرا أساسيا يساهم في دعم نظام الائتمان لان كثيرا من الممولين يعجزون عن الاقتراض نتيجة لعدم معرفة ما عليهم من ضرائب لها حق امتياز يسبق في المرتبة ديون القروض .

والقاعدة المقترحة تقضى بربط الضريبة على الايراد الحكمى بدلا من الايراد الفعلى وذلك استثناء من القاعدة المقررة في الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . واتخاذ الايراد الحكمى أساسا لربط الضريبة ليس قاعدة جديدة على التشريع المصرى فقد كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل الغائها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ تقضى بأن يعمل بالتقدير لمدة سنتين .

وسيقتصر سريان القاعدة على الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير .

وتعتبر سنة ١٩٤٧ سنة الاساس فتتخذ الارباح المقدرة عن تلك السنة لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ فاذا لم يكن للممول نشاط في سنة ١٩٤٧ أو كان قد وقف فيها عن العمل كانت سنة الاساس هى او سنة تالية لسنة ١٩٤٧ بدأ فيها الممول نشاطه أو أستأنفه فيها وتتخذ الارباح الفعلية التى تقدرها مصلحة الضرائب في سنة الاساس المذكورة اساسا لربط الضريبة في السنوات اللاحقة لها حتى سنة ١٩٥١

وقد نص في التشريع المقترح أنه لا يؤثر في هذا الشأن تقادم الضريبة المستحقة عن السنة المتخذة أساسا للتقدير وذلك لان المقصود هو مجرد اتخاذ أرباح تلك السنة أساسا حسابيا لتقدير أرباح السنوات اللاحقة

ونظرا الى أن الضريبة المستحقة ، عن السنوات اللاحقة لسنة الاساس ، تربط على أساس الايراد الحكمة فمن المسلم انه لايجوز الطعن في هذا التقدير .

ولايستثنى من قاعدة اتخاذ الايراد الحكمى أساسا للتقدير الا الحالات التى تم فيها ربط نهائى في أى سنة من السنوات ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على رقم الارباح أو بناء على تقدير للمأمورية صار نهائيا لعدم الطعن في الميعاد القانونى أو بناء على قرار للجنة التقدير أو لجنة الطعن صار نهائيا بعدم الطعن فيه أو بناء على حكم من المحكمة أصبح نهائيا .

أما الحالات التى تم فيها الربط بناء على قرار أو حكم لم يصبح نهائيا فانها تسوى وفقا للقاعدة المقترحة .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد بهذا التدبير مشروع المرسوم بقانون الموافق لهذه المذكرة استئناسا بالحالة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور ، مفرغا في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة .

وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل العمرى

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى

أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل . تخزين . نقل . تامين . كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ـ المنصورة ـ بنها ـ الواسطى ـ طاميه ـ الفيوم ـ مغاغه ـ جرجا

شركة مصر للغزل والنسج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى سنة ١٩٢٧

تشغل مصانعها ومرافقها : مليونى متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنويا
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنويًا
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنويا
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيّض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التى جددت تجديدًا كاملا بعد الحرب
يعمل فى مصانعها : ثمانية عشر ألف عامل
خصصت لسكناهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليونى جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٣
١٥ ديسمبر ١٩٥٢

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

التنمية الاقتصـــادية ـ لصاحب الامتياز

عرض وتعليق ـ الضائقة الاقتصادية العالميـة ـ ورق الصحف

هل حل بالعالم الكساد ؟ ـ بقلم اقتصادى كبير

فى السياسة الاقتصادية ـ رصيد العالم من الموارد والقوى لبدنيـــة

اقتصاديات الشرق الاوسط القطن فى الشرق الاوسط

مخازن المواد والمهمات ـ بقلم الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصـــادية ـ عباس الرمالى

اخبار الاقتصـــاد العالمى

الخبير والاطلاع على الملفات المماثلة ـ بقلم الاستاذ ت٠ا

الدوافع الاقتصــــادية وراء اضطهاد الملونين فى جنوب افريقيا : بقلم الاستاذ فوزى رياض فهمى

المستقبل الاقتصـــادى لاسرائيل وأثر المقاطعة العربية: بقلم الاستاذ فؤاد شبل

فى الاعلان : تأليف الاسماء والعلامات التجارية وشعارات السلع : بقلم الاستاذ محمود عساف

من اعلام الاقتصاد : دافيد ريكاردو : بقلم الاستاذ جورج يعقوب

الاوراق المالية : فى النصف الاول من ديسمبر ١٩٥٢

القطن : فى النصف الاول من ديسمبر ١٩٥٢

العــدد القادم
عدد خاص عن
التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية

ان كانت التنميـــة الاقتصـــادية ضرورية لحياة الامم فانها لمصر بالذات غاية الغايات بل الهدف الاول الذى يجب ان تجتمع عليه الكلمة وتلتقى حوله الجهود ـ ذلك لان مصر تسبق دول العالم طرا فى نسبة الزيادة فى عدد سكانها عاما بعد عام ولا تتكافأ الموارد كلها مجتمعة مع اطراد هــذه الزيادة بل تزداد الهوة اتساعا فى كل يوم جديد ـ ومادامت الحال بوضعها الحاضر فلا سبيل لنجاح اية محاولة لرفع مستوى المعيشة لان الدخــل القومى كلما قسم على عدد السكان كانت النتيجة موجبة للتشاؤم والحسرة

لقد كانت مصر طوال حياتها بلدا زراعيا وستظل الزراعة فى المقام الاول من مصادر دخلها القومى ولكن الرقعة الزراعية من أرض الوادى بطيئة النمو والاتساع وماذلك الا لعــدم تنفيــذ مشروعات الرى والصرف الكبرى على الوجه الذى تدعو اليه ضرورات التوسع فى الاصلاح الزراعى وتحسين غلة الارض عاما بعد عام . أما التصنيع فقد جرى شوطا لابأس به خلال ربع القرن الاخــير وأصبحت الصناعة موردا هاما من موارد الدخل القومى ولكنها لم تزل فى المرتبة الثانية اذا قيست بالزراعة . كما انها مازالت فى حاجة لمضاعفة الجهود واستثمار الاموال المحلية والاجنبية والانتفـاع بأحدث الاساليب والمخترعات فضــلا عما هى فى حاجة اليه من عون الحكومة وتشجيعها ورعايتها .

وهناك مصدر من مصادر التنمية الاقتصادية لم يزل فى بداية الشوط بالرغم من اهميته الكبرى وحيويته ـ ذلك هو استغلال الثروة المعدنيـــة المطمورة فى بطن الصحراء واستعمار الصحارى المصرية وتيسير أسـباب العيش فيها باسـتخراج الماء وتنظيم المواصلات وحفظ الامن واسـتخدام أحدث وســائل الكشـف والبحث والاستغلال واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والاخصــائيين للمساهمة بنصيب فى هذا النوع من الاستثمار الفنى النافع .

ان مصر فى حاجة ماســة الى استدراك كل مامضى من تأخير فى مضاعفة الانتاج فى شتى صــوره ونواحيه فان اعوزها المال فيجب ألا تتردد فى اقتراضــه وان اعـوزها الفنيــون المحليون فمن واجبهــا استيرادهم مهما كلفها ذلك من بذل وتضحيات

هذا هو السبيل الوحيد للنهوض بمستوى المعيشة بين السكان وكلما عجلنا فى تحقيق ذلك كلما اضفنـا لكياننا الاقتصادى سندا يدعم أركانه ولكياننا الاجتماعى سياجا منيعا يقوى دعائمه ويحفظ بنيانه .

لهذا اعتزمنا ان يكون عددنا القادم خاصا بالتنمية الاقتصادية فى مختلف صورها ومصادرها بأقلام خير الكتاب والباحثين

عبد الله فكرى اباظة



الضائقة الاقتصادية العالمية

تعانى اكثر دول العالم ضائقة اقتصادية تستشعر آثارها فى مناح شتى من حياتها المالية والصناعية . وأسباب هذه الضائقة كثيرة كما ان مظاهرها تختلف باختلاف الوضع الداخلى فى كل دولة من الدول

فمن هذه الاسباب ان اسس الاقتصاد المعروفة قررت حدوث ضائقة اقتصادية كل دورة من دورات الزمن وهذا مظهر طبيعى من مظاهر التفاوت بين الانتاج والاستهلاك زاد من شدته تلك القيود والعقبات التى وضعتها الدول امام تبادل النقد وحرية التجارة

ومن هذه الاسباب تلك الحرب العالمية الاخيرة الا أن آثارها لا تزال عميقة فى الاقتصاد الاوربى بوجه خاص وفى الاقتصاد الامريكى الذى حاول ان يسعف أوربا ويقيلها من كبوتها بما وضعه من مشروعات مرشال والمساعدة الاقتصادية والمساعدة المتبادلة ، وبما رعاه من مشروعات شومان ومونيه واتحاد الدفع الاوربى ولولا هذه المساعى الجماعية التى بذلت لتدارك اقتصاد اوربا ، لكانت الازمة الاقتصادية بعد الحرب اشد هولا من تلك التى جاءت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى واستحكمت حلقاتها بين عامى ١٩٢٩ ، و١٩٣٢

ومن اسباب الضائقة الاقتصادية فى العالم لج ذلك التناحر المستمر بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وهو تناحر يغلى غليانا شديدا فى الشرق الاقصى ، وينطبع بطابع الحرب الباردة فى أوربا . والصراع بين الكتلتين يفرض عقبات فى الاتجار بالمواد الاستراتيجية وغير الاستراتيجية كما انه يؤدى الى تسابق فى ميدان التسلح يستوعب كثيرا من المقدرات المالية والبدنية لدول الكتلتين

وثمة سبب آخر من اسباب الضائقة الاقتصادية ، وهو اشتداد حدة الحركات القومية فى بلدان العالم والتضحية بالاعتبارات الاقتصادية على مذبح الوطنية . واصدق دليل واجلاه هو موقف ايران التى آثرت ان توصد ابواب صناعة الزيت فيها على أن تسمح لدولة اجنبية بأن تتدخل تدخلا سياسيا فى شؤونها الداخلية ومثل هذا يصدق على مصر التى ضحت بقطنها فى سبيل اشعال الروح القومية فى الداخل . ويصدق كذلك على الدول العربية جمعاء التى نفضت يديها من الاتجار مع المانيا الغربية منذ تبينت ان هذه الدولة تقدم العون الاقتصادى والاستراتيجى لدولة اسرائيل التى تناصب العرب العداء .

ولكن مظاهر الازمة الاقتصادية تختلف فى كل دولة من دول العالم ، كما ان سبل علاجها لاتتشابه فى جميع البلدان .

واذا كانت مصر قد لمت بطرف من هذه الازمة العالمية ، فان عليها ان تدرس جميع العوامل التى أدت الى قيام هاته الضائقة ، سواء كانت محلية أو خارجية ، وتحاول تداركها ما استطاعت اما بالتقشف والوفر ، واما بالبحث عن اسواق جديدة للاصدار ، واما بتذليل عقبات الدفع وتبادل العملة ، واما بتشجيع الصناعات المحلية حتى يستهلك قدر وفير من القطن محليا ، واما بحث المال الاجنبى على التدفق على مصر ، واما بالاستعانة بأموال العون الفنى التى تهيئها هيئة الامم للدول المنضوية تحت لوائها ، واما بهذه جميعا او ببعضها .

ولا يعيبن دولة ان تجابه أزمة اقتصادية ، ولكن يعيبها ان تدرك هذه الازمة ثم تنكص عن السعى الدائب لعلاجها والقضاء على اسبابها ومظاهرها وعواقبها .

ورق الصحف

يلوح ان هناك اتجاها الى اعتبار ورق الصحف سلعة من السلع الكمالية التى يستطاع الاستغناء عنها او الاقتصاد فى استيرادها . فهناك من القيود المفروضة على استيراد هذا النوع من الورق فضلا عن الضرائب المفروضة عليه ماقد يثبط الهمة فى استيراده لولا ان الحاجة تكره الصحف على الاستيراد وتكبد جميع الالتزامات المترتبة على ذلك .

وليس فى مصر مصنع واحد لورق الصحف يمكن ان يسد شيئا من الفراغ فى هذه الناحية ، ولا معدى عن شراء الورق من أسواقه فى دول اسكندناوه وكندا والولايات المتحدة ،وهى جميعا اسواق لاتقبل فى الدفع الا العملات الصعبة كالدولار بنوعيه الامريكى والكندى ، او العملات القابلة للتحويل كالاسترلينى والفرنكات السويسرية والبلجيكية . ولما كان الدفع بهذه العملات ضرورة لازمة اذا أريد لوسائل نشر الثقافة ان تنتعش فى مصر ، ولما كانت هذه العملات جميعا خاضعة لقيود الحكومة واشرافها ، وجب التماس حل يهون على الصحف ودور النشر والمطابع الحكومية ان تستورد الورق الذى يستهلك منه فى مصر يوميا ما لا يقل عن ٦٠٠ طن

وقد تكون المقايضة سبيلا من سبل تذليل هذه العقبة ، ولا سيما اذا كانت مقايضة بين قطن مصر وورق سويدى او كندى او امريكى . وهذا اقتراح لايمكن معرفة مدى وجاهته الا اذا قدم بصفة رسمية الى حكومات الدول المنتجة لورق الصحف

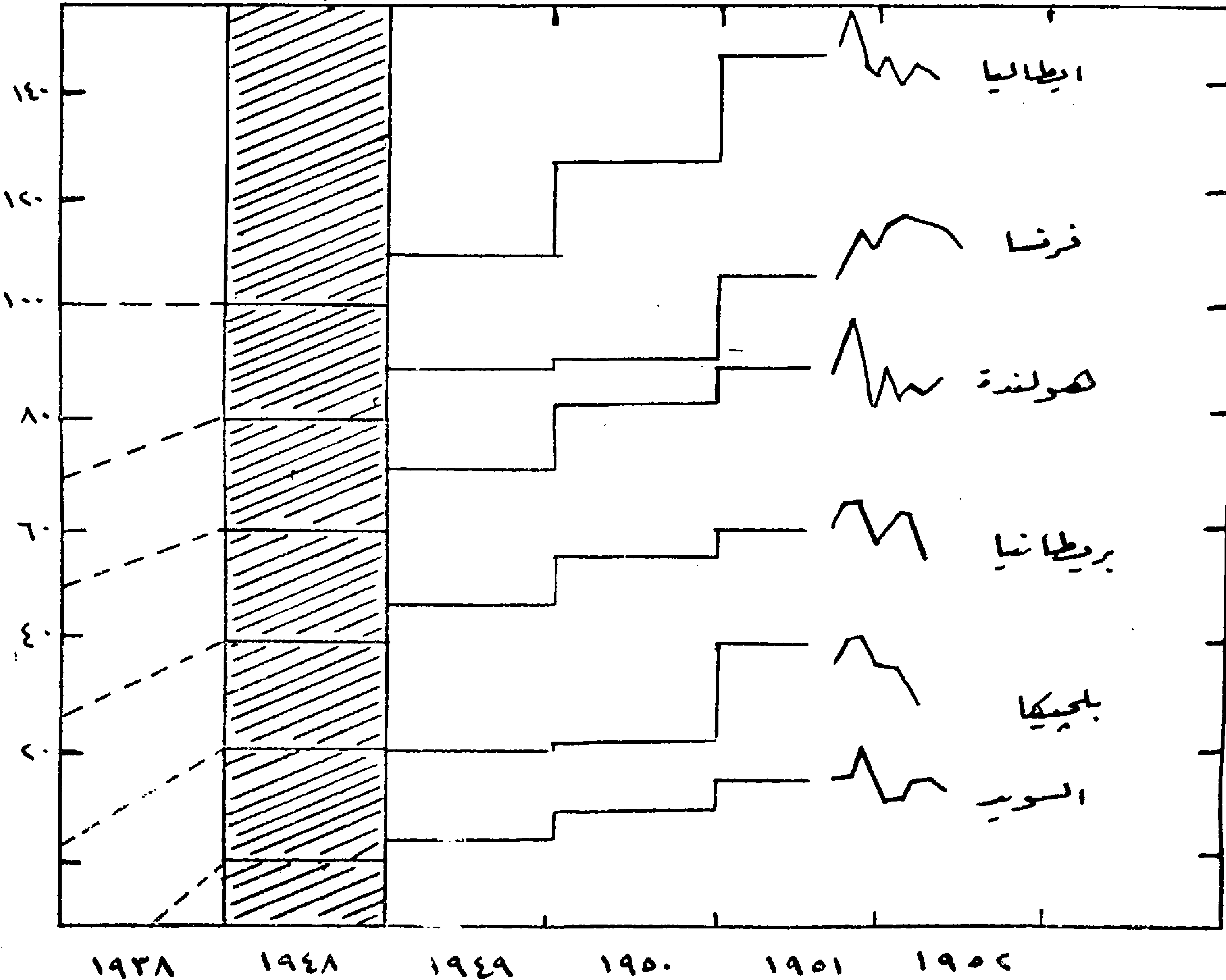
هل حل بالعالم الكساد ؟

(٢)

عرضنا في العدد الماضي موجـــزا للتطورات الاقتصـــادية فى الولايات المتحدة مصـــحوبا بالرسوم البيانية المختلفة ، وعلى هذا النسق نلقىاليوم نظرة سريعة على التطوراتالاقتصادية فى أوروبا شارحين بذلك بعــض الرسوم البيانية .

وأول مايسترعي النظـر فى حالة أوروبا الاقتصـادية فى المـــدة من منتصف عام ١٩٥١ الى منتصف عام ١٩٥٢ ميل الانتاج الكلى الى التناقص أو الاستقرار بعد ان كان فى ازدياد مطرد ، وسوء نسبة الاستبـــدال الخارجى ،وازدياد العجز فىالموازين الحسابية ، واستمرار بعض الضغط التضخمى وان كانت اسـبابه قد اختلفت وتنوعت .

ويظهر الرسم البيانى رقم (١) مدى التوسع الصناعى فى عدد من بلدان اوروبا منذ سنة ١٩٤٨ مقارنا بما قبل الحرب . ويظهر منهبوضوح أن الانتاج الصناعى بعد ان كان فى تزايد مطرد فى جميع الدولالواردة فى الرسم المذكور اخذ يتناقص فى جميعها فى خلال سنة ١٩٥٢ ولا شك ان بعض هذا التناقص راجع الى استيعاب القوى الانتاجية وتنـاقص فرص التوسع . ولكن مامـن شك أيضا ان هذا النقص فى الانتاجيرجع أيضا الى تنـاقص طلب المستهلكين . فانجلترا مثلا عانت من تناقصالطلب على السلع الاستهــلاكية سواء فى الاسواق المحلية او الخارجية . وقد



دفعها ذلك الى تخفيض عددالمشتغلين فى كثير من صناعاتها ونخص بالذكر صناعة المنسوجات والملابس التى انخفض عدد المشتغلين فيها بين منتصف ١٩٥١ ومنتصف ١٩٥٢ بنسبة ١١ ٪

وقد كان هناك ميل واضح الى زيادة البطالة فى هولندة وبلجيكا وايطاليا والدانمارك ايضا · اما المانيا فقد تأخرت نهضتها الصناعية بعد الحرب كما تأخرت البطالة فيها ، ولكنها بدأت فى أواسط سنة ١٩٥٢ تعانى مما تعانيه الدول الاخرى من بطالة ·

أما العامل الثانى الذى يظهر بوضوح فى اقتصاديات أوربا فى تلك الفترة فهو تغير ميزانها الحسابى فى غير صالحها · فبعد ان كانت صادرات هذه الدول فى تزايد مستمر سريع بلغ فى حالة انجلترا ٧٠ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٣٨ وبعد ان كانت وارداتها فى تناقص مطرد نتيجة لازدياد مقدرتها الانتاجية وازدياد اعتمادها على نفسها اخذت الآية تنعكس فمالت كمية الصادرات الى التناقص وكمية الواردات الى التزايد · واذا راعينا أن أسعار واردات هذه الدول (ومعظمها من المواد الخام) قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال سنة ١٩٥١ لادركنا مدى ما اصابها من تغير فى غير صالحها فى ميزانها الحسابى · ويظهر الرسمان البيانيان الثانى

العدد القادم

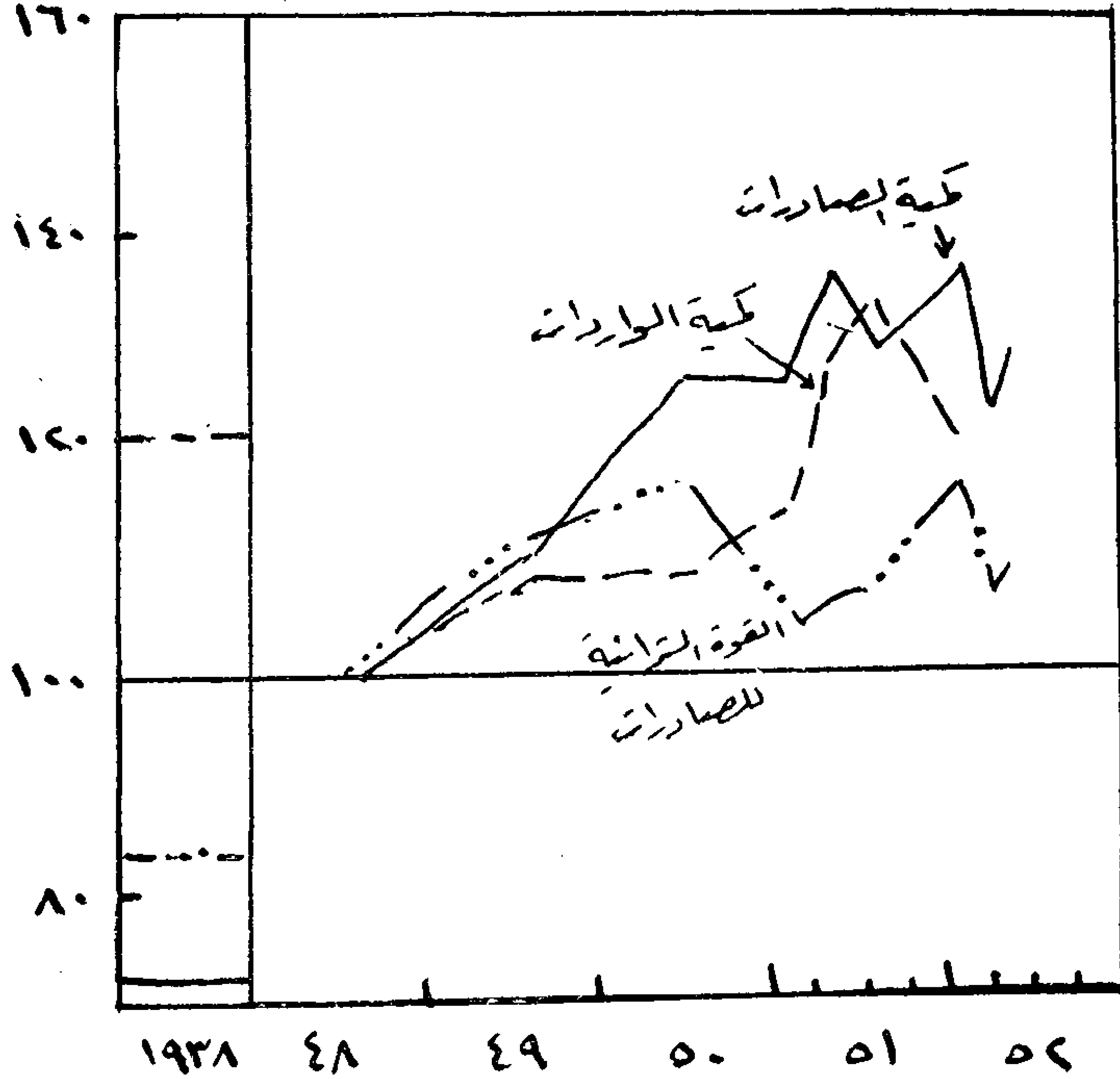
عدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية

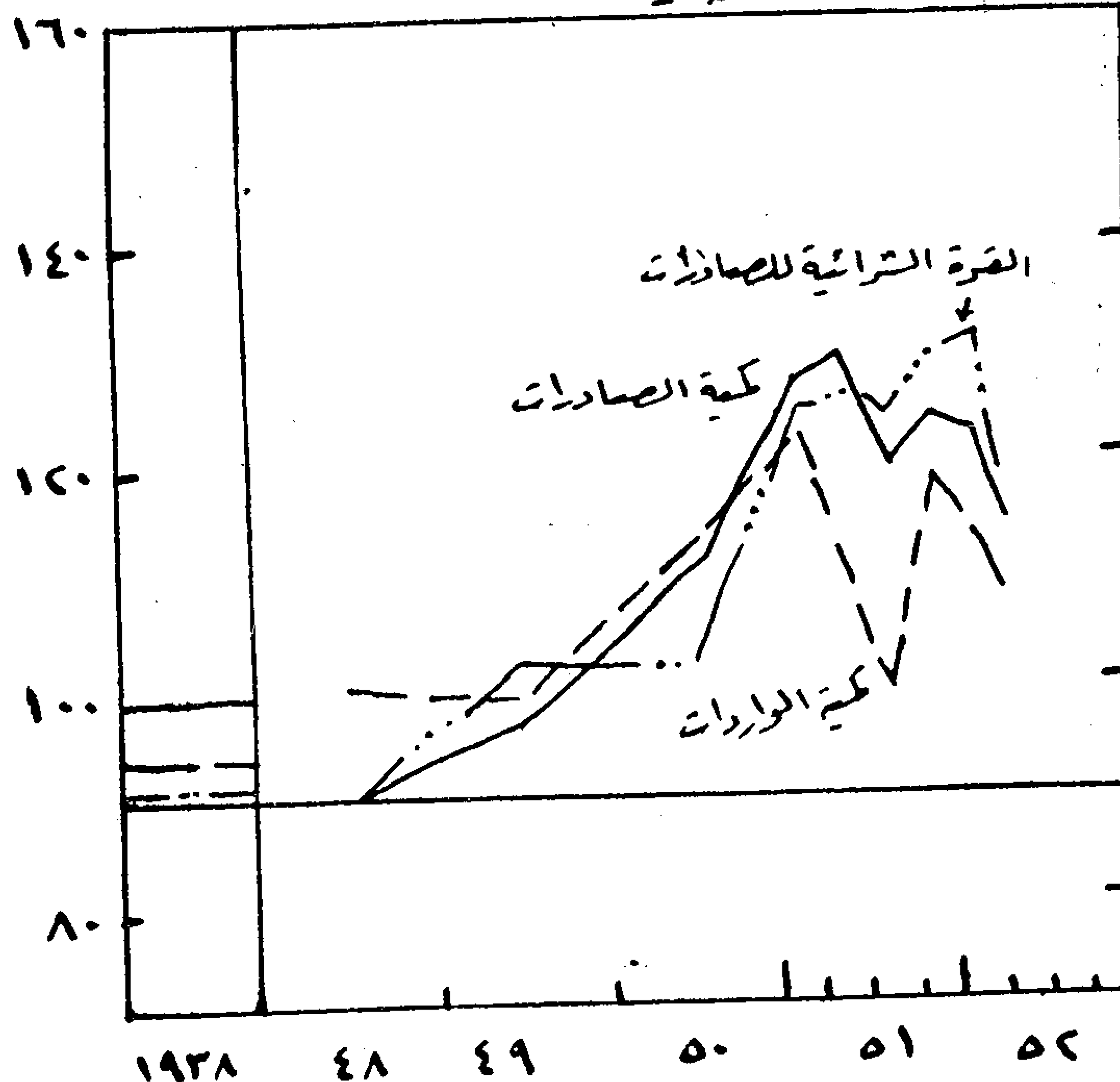
الرسم البيانى رقم -٢-

الأرقام القياسية لكمية الصادرات وواردات بريطانيا



الرسم البيانى رقم -٣-

الأرقام القياسية لكمية الصادرات وواردات بلجيكا



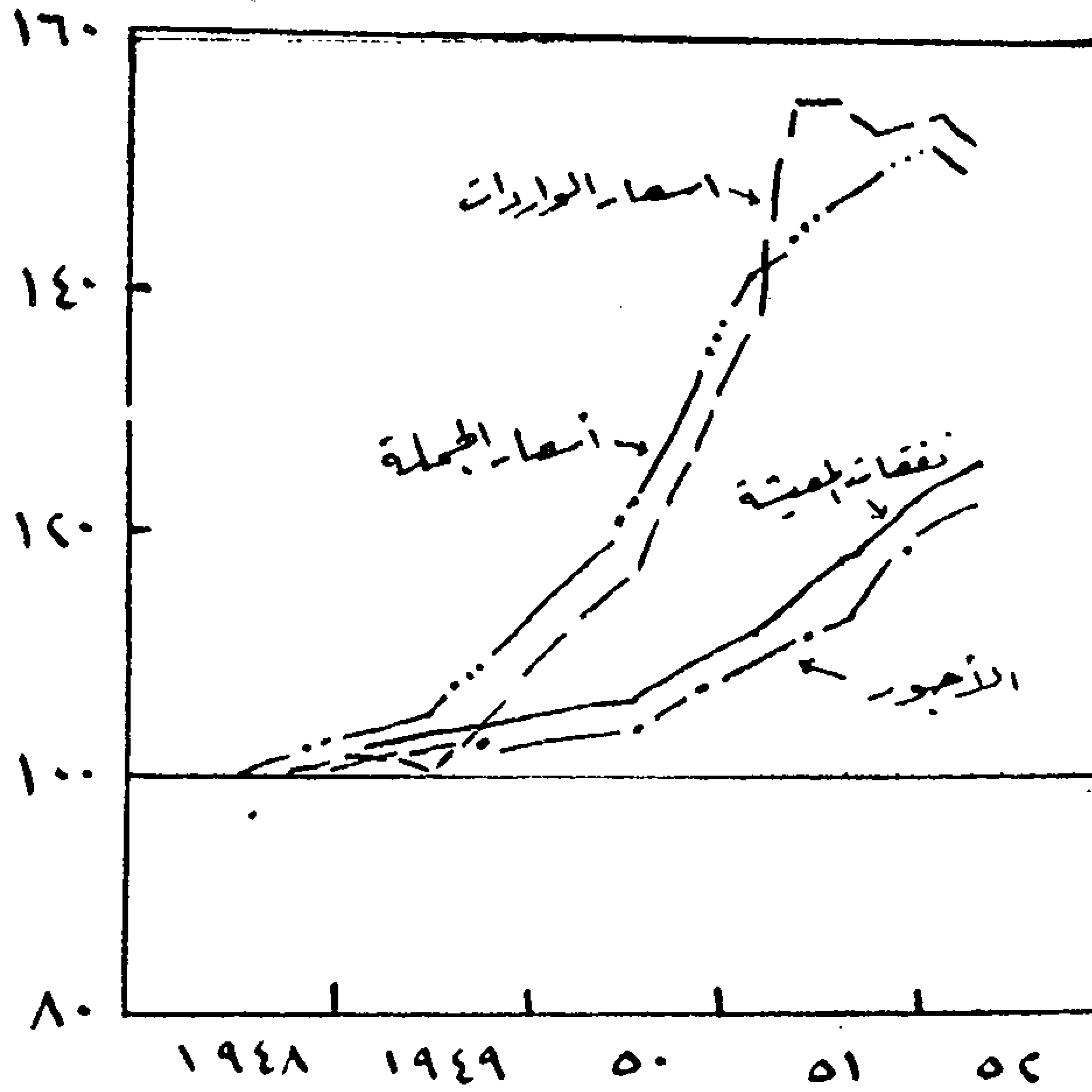
والثالث الارقام القياسية للصادرات والواردات فى انجلترا وبلجيكا والقوة الشرائية للصادرات فى كل منهمــا بالنسبة للواردات .

أما العامل الاخير الذى يجدرذكره فى هذا المقام فهو استمرار مفعــول القــوى التضخمية فى أوربا فى تلك الفترة . وقد يبدو هذا متناقضا مع ماسبق ذكره من تزايد فى البطالة وتزايد فى عجز الميزان الحسابىولكن الواقع ان ارتفاع الاسعار فى اوربا لم يكن راجعا الى ازدياد الطلب فيها بسبب تحسن فى أحوالها الاقتصادية وانما كان راجعا الى حــد كبير الى ارتفاع أسعار الواردات الاساسية لها فهو تضخم مستورد . ويظهر هذا فى الرسمين الاخـــيرين الخـــاصين بمستويات الاسعار والاجـــور فى بريطانيا وبلجيـــكا . والواقع ان التطابق بين الرقم القياسى لاسعــار الواردات فى بلجيكا والرقم القياسى للاجور تطابقا غريبا . ولا شك ان ارتفاع الاجور يصحبه ارتفــاع فى الاسعار المحلية . ومن الملاحظ انهذا العامل الاخير ـ القــوى التضخمية المستوردة ـ قد قل أثره فى سنة ١٩٥٢ .

الرسم البيانى رقم - ٤ -

الأرقام القياسية للأسعار والأجور فى بريطانيا

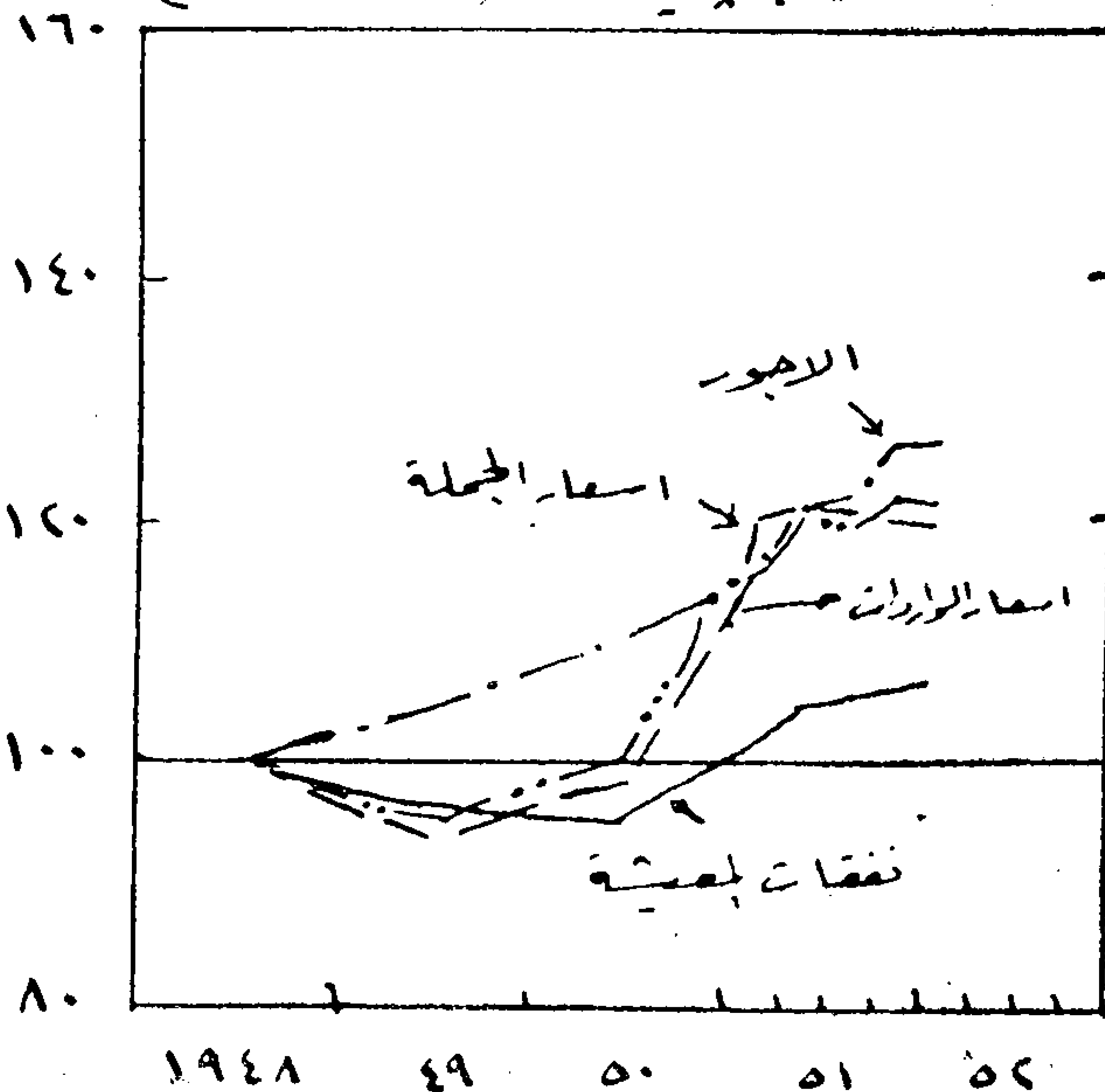
(١٩٤٨ = ١٠٠)



الرسم البيانى رقم ـ ٥ ـ

الأرقام القياسية للاسعار والأجور فى بلجيكا

(١٩٤٨ = ١٠٠)



رصيد العالم من الموارد والقوى البدنية

هناك حقيقة أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ، وهى أن أوربا بجميع دولها عرضت مواردها المادية والبدنية للاستهلاك على نطاق واسع ، اذ استنفدت الصناعة شطرا كبيرا من الموارد المعدنية والطبيعية ، كما أتت وسائل الدمار على مظاهر الحضارة والعمران ، أما الارواح التى راحت ضحية هذه الحرب فقد ذهبت الاحصاءات فى تقديرها مذاهب شتى فقيل انها تبلغ سبعة ملايين نسمة ، وقيل بل أكثر ، ولو ترجمت هذه القوى البدنية المفقودة الى لغة الارقام ولغة المال ، لطار صواب العقل قبل أن يستطيع حصرها .

وبدأت أوربا تستشعر مدى حاجتها الى الاعتماد على مصادر أخرى تستورد منها مؤنها ومادتها الخام والقوى البشرية اللازمة لتسيير الآلات فى مصانعها . ولاول مرة فى تاريخ بريطانيا ، صارت تشكو من نقص مقادير الفحم المستخرجة من مناجمها بعدما كانت بريطانيا من كبار دول المصدرة للفحم ، ولكن الحرب واقتصاد الحرب استنفدا كثيرا من هاته الموارد ورأت بعض دول أوربا — وهى فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج — أن تحاول تدارك ما اعتراها من نقص فى موارد الفحم والفولاذ نتيجة للحرب ، فألفت من بينها مجمعا موحدا لهذين العنصرين طبقا للبرنامج الذى وضعه المسيو روبير شومان والذى أطلق عليه اسمه فيما بعد . وخسرت أوربا موارد الزيت القريبة بعدما وقعت رومانيا وراء الستار الحديدى

ولم تكد بلدان أوربا تتنبه الى هذه الحقيقة ، وهى أن مواردها آيلة الى نضوب ، سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية ، حتى ازداد تشبثها بمستعمراتها فى ما وراء البحار لان هذه المستعمرات هى السوق الخام للمواد الخام ، وهى المجال الحيوى للدول الاوربية اذا ما أعوزتها الايدى العاملة أو اذا احتاجت الى من يعملون فى مرافقها العامة .

ولكن بعض هاته المستعمرات استعصى على دول الغرب وأفلت من قبضتها مثل الهند وباكستان وبورما وسيلان واندونيسيا وسوريا ولبنان وفلسطين وفيلبين . أما البعض الآخر فلا يزال يعانى ألوانا شتى من الاستعمار السافر أو المستتر ، كبلدان القارة الافريقية والشرق الاقصى .

واذا عرفنا أن هذه المستعمرات هى الرصيد الذى يعتمد عليه العالم اليوم فى الموارد الطبيعية وفى القوى البشرية المدخرة ، واذا عرفنا أن مصانع أوربا باتت اليوم — الى حد كبير — عالة على ماتستورده من مواد خام من المستعمرات فى النصف الشرقى للكرة الارضية ، عرفنا سبب تعلق العالم الغربى بهذه المستعمرات ، وعرفنا كذلك لماذا يسيل لعاب الاتحاد السوفيتى على السيطرة على هذه الاقاليم الغنية بمواردها ، البكر بكنوزها المعدنية من سائلة وجامدة وصخرية ، الوفيرة الغلة فى محصولات الزراعة بجميع أنواعها .

فالمطاط والقصدير يستخرجان على نطاق واسع من جزر الهند الهولندية التى صارت تعرف باسم اندونيسيا بعد استقلالها . والقطن موفور فى مصر وسوريا والعراق والسودان ومنها يستورد . والزيت يفيض بلا ضابط فى منطقة الخليج الفارسى وهو موجود بمقادير قليلة فى مصر واندونيسيا وأثيوبيا وتونس وربما فى صحراء النقب فى جنوب فلسطين .

أما المؤن بأنواعها ، من فاكهة وخضر وغلات فهى تنمو بوفرة فى جميع البلدان التى تقع جنوب البحر المتوسط وشرقه حتى المحيط الباسفيكى وأغلبها بلدان تبلو حتى اليوم مر الاستعمار والحكم الاجنبى .

والذى يتأمل الصناعات الجديدة التى نشأت فى أوربا بعيد الحرب العالمية الاخيرة ، يجد أنها صناعات تعتمد فى المقام الاول على مواد خام مستوردة من المستعمرات وما وراء البحار . فقد فرغت بريطانيا أخيرا من بناء معمل كبير لتكرير الزيت قرب لندن حتى تكرر فيه ماتستورده من زيت خام من منابع الشرق الاوسط . كذلك أنشىء فى ايطاليا وفى بعض بلدان أوربا معامل للتكرير عمادها زيت الشرق الاوسط .

أما مصانع النسج والغزل التى زاد عددها بعد الحرب فى بريطانيا وفى ايطاليا وألمانيا وفرنسا ، فانها تعتمد على ماتستورده من قطن مصر والسودان والعراق وسوريا وفرنسا تعتمد فى صنع الزيتون المملح على ما تستورده من تونس ومراكش ، وهى تستورد منها الكروم كذلك . وصارت بريطانيا تستورد الفحم من نصف القارة الهندية ومن جنوب افريقيا لتدير دواليب الآنها ولتستخدمه فى التدفئة شتاء بعدما صارت التدفئة مشكلة من أهم مشكلات الاقتصاد القومى البريطانى فى فصل الشتاء .

بل ان بريطانيا مثلا لجأت الى اجراء تجارب فى كينيا لزراعة الفول السودانى الذى يستخدم فى استخراج زيت الطعام وفى صنع الحلوى الطحينية وفى انتاج الطحينة وأقراص الكسب المستخدمة فى اشعال الافران فضلا عن المواد المخصبة للارض . وقد اجريت هذه التجارب على آلاف من الافدنة فى أواسط أفريقيا ، وكان تشرشل فى حكومته السابقة يعد هذا البرنامج من أهم برامجه الاقتصادية التى يعتبرها جديرة بمنحه الثقة أو باسقاطها عنه فى البرلمان . ولكن التجربة أخفقت لسبب لا يزال غامضا . ولو كانت

نجحت لتوسعت بريطانيا فيها ، ولاقامت فى أراضيها المصانع التى يمولها الفول السودانى المزروع فى قلب أفريقيا .

وما مشروع الجزيرة فى السودان الا مثل آخر على رغبة حكومات الغرب فى جعل البلدان الخاضعة لنفوذها «بقرة حلوبا» يستند اليها اقتصادها القومى فى بلادها نفسها . ولكن اقتران مشروع الجزيرة بالوعي القومى فى السودان حول المشروع عن مقصده الاصلى وهو الآن بسبيل أن يغدو مشروعا سودانيا للسودانيين أنفسهم

ولن تقوم حرب فى المستقبل ، الا اذا كان عند المتقاتلين فيها رصيد من المواد الاستراتيجية ، أعنى من الزيت والقطن والمطاط والقصدير والفحم والفولاذ واليورانيوم . وهذه جميعا مواد يفتقر اليها العالم الغربى فى أوربا نفسها ، ولكنها توجد على نطاق وفير فى العالم الذى يصفونه بأنه « تخلف عن ركب الحضارة » . فاذا سأل سائل : لماذا تتشبث فرنسا بتونس ومراكش والجزائر على الرغم من الاحداث الدامية التى تقع فيها ، واذا سأل سائل عن علة تمسك هولندا بجزيرة « ايريان » فى اندونيسيا ، واذا استفسر مستفسر عن علة بقاء النفوذ البريطانى فى مصر والعراق والاردن ، واذا أبدى أحد عجبه من الحروب الدموية التى تنشب الآن فى فيتنام والهند الصينية وكينيا وجنوب أفريقيا ، فانه سيجد الجواب فى عبارة واحدة ، هى أن رصيد العالم من الموارد والقوى تحول الآن من أوربا وأميركا الى البلدان الاسيوية والافريقية ، فصارت هذه البلدان مركز الثقل فى ميزان القوى العالمى ، وصارت بالتالى هدفا للتسابق بين كتلة الغرب وكتلة الشرق وبين هذه الكتلة وتلك شعور قومى متيقظ يلتهب فى هذه الاقاليم متخذا مظاهر شتى .

والكارثة فى هذا الموقف أن الحكومات الغربية تخلط بين السياسة والاقتصاد، وتريد أن تجعل الاقتصاد دائما اقتصاد حرب لا اقتصاد سلم .

وهذا هو ما يثير ثائرة الشعوب الاسيوية والافريقية ويجعلها ضنينة بموارد‌ها الطبيعية وكنوزها المدخرة على دول الغرب الكبيرة .

وديع فلسطين

على الهامش

استيراد التفاح

لايزال الباب امام استيراد التفاح مفتوحا على مصراعيه ، ولا يزال هذا النوع من انواع الفاكهة مدرجا فى عداد القائمة الرسمية للاسعار التى حددتها وزارة التموين .

وجميل ان يتمكن ابناء الشعب من الحصول على التفاح بثمن يتفاوت بين ١٢ قرشا و ٢٥ قرشا للاقة حسب نوعه ، ولكن اجمل منه ان يتجمل الشعب بالتقشف ويمتنع عن استيراد هذه الفاكهة المترفة ويوفر ما يبذل من مال وجهد فى استيرادها لاستيراد سلع الضرورة التى لايكاد المرء يجدها

الديكة الرومية والدجاج والسمك

وما يصدق على التفاح من حيث عدم شعبيته يصدق على الديكة الرومية والدجاج والسمك . فهذه جميعا اطعمة لم تكن فى يوم من الايام اطعمة شعبية لا فى مصر ولا فى غيرها من دول العالم . وان اقحامها فى التسعيرة ادى الى اختفائها من الاسواق اذ امتنع الفلاحون عن بيع ما لديهم من دجاج ودواجن ، ولم يقبل الصيادون على صيد السمك . والواقع انه يجب التفرقة بين السلع الشعبية التى يجب ان تكون موفورة بثمن زهيد للجميع وبين سلع الترف التى لايهمنا ان توجد ، واذا وجدت فليتحكم فى تحديد سعرها ناموس العرض والطلب .« ومن شاء فليطعم حماره السمسم المقشر وليطعم ثوره الفستق المقمر »

الادوية واسعارها

عولجت مشكلة الادوية وتحديد اسعارها والربح فيها من جميع النواحي الا من ناحية واحدة وهى ناحية التعبئة . فكثير من هذه الادوية الجاهزة معبأ فى أوان زجاجية أو من الصفيح او المعدن او البلاستيك . وشركات انتاج الادوية تتقاضى دائما ثمن التعبئة مبالغا فيه والذى يدفع الثمن هو المريض الذى تدفعه الحاجة الملحة الى شراء الدواء .

ولو عمل المسؤولون على تشجيع صناعة تعبئة الادوية فى مصر ، لانتعشت صناعة جديدة تستوعب عددا من الايدى المعطلة ، ولا تخفض ثمن الدواء الى النصف فى بعض الحالات ، ولصار من الميسور حل مشكلة تحديد الاسعار تلك المشكلة التى ارتطمت غير مرة بعقبات شديدة

وصناعة تعبئة الادوية ليست عملا مستعصيا يحتاج الى حذق من نوع معين لايحسنه الا منتجو الادوية فى فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة وبريطانيا . انها مهمة سهلة ميسورة على الاغلب الا فى انواع معينة من الادوية يتحتم مراعاة درجة حرارة او رطوبة معينة عند التعبئة ، ويتحتم عدم تعريضها لاضواء خاصة . ومثل هذه الادوية قليل ، ويمكن استثناؤه من هذا التعميم .

أجور المواصلات

خفض المسئولون أجور المسكن والمواد الغذائية والملابس والعقاقير ولكن اجور المواصلات بجميع انواعها لاتزال مرتفعة ، باستثناء خفض نسبة ضئيلة فى السفر بسكة الحديد .

فأجور المكالمات التليفونية والبريد والتلغراف والترام ومركبات الاوتوبيس وسيارات التاكسى وسيارات النقل والشحن لاتزال مرتفعة ارتفاعا مبالغا فيه . ويجب التفكير جديا فى خفض هذه الاجور مسايرة للاتجاه العام وتخفيفا عن الجمهور الذى يتحمل هذه النفقات فى كل يوم . فعسى ان يعنى المسؤولون بهذا الامر .

اقتصاديات الشرق الاوسط

الغرض الاول من هـــذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط، والتعليق عليها حتى تتعرف كل منهـا على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أســاس واقعي سليم

القطن في الشرق الأوسط

تحتـــاج زراعة القطن الى ظروف مناخية خاصة تكاد تتوفر جميعها فى بلاد الشرق الاوسط ٠ ويستعــاض بماء الرى عن الجفاف الذى يسودمعظم جهاته فى فصل الانبات٠ كما أنهناك عاملا ذا أهمية عظيمة ، وهو توفــــر الايدى العاملة الرخيصة ، اللهم الا فى العراق حيث تحول قلـــة الايدى العاملة دون التوسع الزراعى على وجه العموم ، رغم توفر ماء الرى وصلاحية التربة ٠

واذا نظرنا الى الشرق الاوسط فى مجموعه كوحدة اقتصادية ، وجدنا القطن أهـم المحــاصيل الزراعيـــة النقدية ، ان لم يكن أهم المحاصـيل الزراعية على الاطلاق ٠

وقد كانت بـلاد الشرق الاوسط بما فيها الهند وغيرها من البلادالمدرجة فى الجدول رقم (١) تنتج قبل الحرب حوالى ربع انتاج العـالم من القطن ، ولكن على الرغم من التوسع فى زراعته بعد الحرب فى كل من سوريا وتركيا، الا أن نسبة انتاج الشرق الاوسط الى الانتاج العالمى فى هبوط بصفة عامة نتيجة لما انتاب زراعة القطن فى الهند والباكستان من نقص ، نظرا لتزايد السكان بمعدل كبير أدى الى تحول كثير من الاراضى الزراعية الى انتـــاج الحبوب والمواد الغذائية على حساب المحاصيل النقدية كالقطن ٠ ويوضح الجدول رقم (١) انتاج الشرق الاوسط من القطن الخام فى المواسم الخمسـة السابقة ، وفى موسم ١٩٣٨/١٩٣٩، مقارنا بمجموع الانتاج العالمى فى هذه المواسم : —

ويلاحظ أن انتاج الشرق الاوسط من القطن على وجه العمـــوم لا يزال يفيض عن حاجة سكانه فى مجموعهم حتى أن الفائض للتصدير من القطـن الخام والمصـــنوع من مختلف دول الشرق الاوســـط لا يـــزال يزيد عن مجموع ما تستورده هذه الــدول من المصنوعات القطنية وغـــزل القطن ، يساعد على ذلك ما يلاحظ من ضآلة معدل استهلاك الفرد من المنســوجات عموما فى بلاد الشرق الاوسط ، وهى ظاهرة يمكن تعليلها بفقر السكان على وجه الاجمال ، وبحرارة الجو فى معظم شهور السنة ٠ وتظهر بوضوح ضآلة استهلاك الفرد فى بلادالشرق الاوسط بالمقارنة باستهلاكه فى كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا من الجدول رقم (٢) ٠

وقد بلغ المتوسط السنوى فى خلال الفترة ١٩٤٨ـ١٩٥٠ لمجموع صادرات دول الشرق الاوسط من القطن الخام نحو ٧٢٥ر٠٠٠ طن ، ومن غزل القطن نحو ٢٢ر٠٠٠ طن ، ومن المصنوعات القطنية ٧٢ر٠٠٠ طن ، بينما بلـغ المتوســط السنوى لمجمـوع واردات هـــذه الـــدول فى نفس الفـــترة ١٧١ر٠٠٠ طن من القطـــن الخـــام (استوردتها الهند) ، و ٢٦ر٠٠٠ طن من غزل القطن ، و ٧٠ر٠٠٠ طن من المصنوعات القطنية ٠ فاذا راعينا أن نسبة التالف من القطن عند غزله قد تصل الى ٧ ٪ ، يتضح أن المتوسط السنوى لمجموع صادرات دول الشرق الاوسط من القطن ومصنوعاته يعادل نحو ٧٦٩ر٠٠٠ طن بينما يبلغ مجموع وارداتها من هذه الاصناف ما يعـــادل ٢٥٦ر٠٠٠ طن فقط ٠ كذلك يلاحظ أن مجموع واردات دول المنطقة من غزل القطن ومصنوعاته يعادل صادراتهـــا تقريبا من نفس الاصناف ، مما يدل

جدول رقم (١)

انتــاج الشرق الاوسط من القطن (بآلاف البـــالات)

البـلاد	٣٩/١٩٣٨	٤٨/١٩٤٧	٤٩/٩٤٨	٥٠/٩٤٩	٥١/٩٥٠	٥٢/٩٥١
الهند	٥ر١٥١	٢ر٦٢٥	٢ر٠٠٠	٢ر٣٩٠	٢ر٧٢٥	٣ر٠٠٠
باكستان	—	٩٠٠	٨١٠	١ر٠٢٠	١ر٢٢٠	١ر٣٠٠
افغانستان	٥٠	٩	٢٠	٢٥	٣٤	٤٠
ايران	١٧٣	٨١	٩٢	٩٧	١٣٠	١٢٥
العراق	١٢	٣	٢	٨	٣٨	٢٨
سوريا	٣٥	٢٥	٤٣	٦٣	١٦٤	٢٠٨
تركيا	٢٤٩	٢١٨	٣٠٩	٤٤٥	٥٤٥	٦١٥
مصر	١ر٧٢٨	١ر٣٢٠	١ر٨٤٠	١ر٧٨٦	١ر٧١٢	١ر٦٧٥
السودان	٢٨٠	٢٣٥	٢٢٨	٣٠٥	٤٥٠	٢٨٥
المجموع	٧ر٦٧٨	٥ر٤١٦	٥ر٤٠٤	٥ر٩٣٩	٧ر٠٥٨	٧ر٢٧٦
مجموع انتاج العالم	٢٩ر٥٣١	٢٥ر٢٥٨	٢٨ر٩٤٣	٣١ر١٤٧	٢٧ر٧٦٧	٣٤ر٩٨٢

جدول ٢ ـ متوسط استهلاك الفرد من المنسوجات القطنية سنويا بالكيلو جرام

السنة	الهند	باكستان	ايران	العراق	سوريا ولبنان	تركيا	مصر	السودان	الولايات المتحدة	انجلترا	فرنسا
١٩٣٨	١ر٨		٢ر١	١ر٨	٤	٢ر٧	٢ر٥	١ر٣	٩ر٨	٧ر٧	٥ر٨
١٩٥٠	١ر٥	١ر٢	١ر٦	١ر٨	٣ر٣	٢ر٦	٢ر٤	٠ر٧	١٢ر٢	٧ر٩	٥ر١

على وجود نوع من الاكتفاء الذاتى فى الشرق الاوسط بصفة عامة من ناحية صناعة المنسوجات القطنية . وقد ساعد على ذلك انتاج الهند الهائل ، فهى ثانية دول العالم انتاجا للمنسوجات القطنية بعد الولايات المتحدة ، وقد بلغ من ضخامة انتاجها أنه يكفى حاجة سكانها البالغ عددهم نحو ٣٥٠ مليون نسمة ويفيض منه بعد ذلك حوالى مائة ألف طن للتصدير .

ويوضح الجدول الثالث متوسط صادرات أهم بلاد الشرق الاوسط ووارداتها من القطن الخام وغزل القطن والمصنوعات القطنية فى خلال السنوات ١٩٤٨ـ١٩٥٠ .

وعلى الرغم من تزايد انتاج دول الشرق الاوسط من القطن الخام (باستثناء الهند والباكستان) فقد ظل مجموع صادراتها من القطن الخام على حاله تقريبا بتقلبات طفيفة ، وذلك باستثناء الموسم السابق الذى أدى فيه احجام بريطانيا عن شراء القطن المصرى الى هبوط صادرات مصر من القطن هبوطا كبيرا . ويرجع ذلك الى اتباع سياسة التصنيع فى البلاد المنتجة للقطن ، فقد بلغ مجموع المستهلك محليا فى مصر وتركيا وسوريا ولبنان ضعف ما كان عليه قبل الحرب .

ومما هو جدير بالذكر أن طول تيلة القطن يختلف باختلاف بلاد الشرق الاوسط ، فبينما تنمو الانواع طويلة التيلة فى مصر والسودان ، تشتهر الهند بانتاج الاقطان قصيرة التيلة، كما تنمو الانواع متوسطة التيلة فى الباكستان وسوريا وتركيا . ولذلك كان انتاج القطن فى الشرق الاوسط متكاملا ، فتستطيع الهند مثلا أن تستوفى حاجة مغازلها الى الاقطان متوسطة التيلة وطويلتها من جارتها الباكستان ومن مصر والسودان .

ومما يزيد من أهمية القطن فى الشرق الاوسط قلة أهمية ألياف النسيج الاخرى فى هذه المنطقة من العالم ؛ واذا وجدت فقلما تستعمل فى صناعة أقمشة الملابس . فالصوف لا يتوفر بكثرة فى الشرق الاوسط الا فى ايران وتركيا حيث يتجه معظمه الى صناعة السجاد والشيلان . والصوف فى الباكستان خشن ويستعمل عادة فى صناعة البطاطين والاغطية . أما الحرير فعلى اشتهار الهند به فهو يأتى اليها من الصين وبورما . وفى سوريا ولبنان يستعمل الحرير غالبا فى صناعة الشيلان . والحرير الصناعى لم تتقدم صناعته بعد فى الشرق الاوسط . والكتان كذلك لا تجود زراعته كثيرا فى أقاليم الشرق الاوسط، واذا زرع ففى الغالب للاستفادة من بذرته لا من أليافه كما هى الحال فى مصر وفى الباكستان. وألياف الجوت لا تصلح لأقمشة الملابس ، كما أن ألياف جوز الهند من الخشونة بمكان ولا تستعمل الا فى صناعة الابسطة والحصر وما شاكلها

الجدول رقم ٣

المتوسط السنوى للفترة ١٩٤٨/١٩٥٠ (بآلاف الاطنان)

	الصادرات			الواردات		
الهند	٨٦	١٨ر٧	٧١ر١	١٧١	٤ر٦	٥ر٤
باكستان	١٨٣	—	—		١٧	٢٧ر٠
ايران	٣ر٧	—	—		٠ر٣	٨ر٤
العراق	٠ر٤	—	—		٠ر٢	٧ر٥
سورياولبنان	٢ر٨	—	٠ر٦		٠ر٦	٤ر٣
تركيا	٢٦	—	—		٣ر٢	٦ر٠
مصر	٣٥٧ر٧	٣ر٣	—		٠ر١	٤ر٠
السودان	٦٤	—	—		٠ر١	٧ر٢
المجموع	**٧٢٣ر٦**	**٢٢ر٠**	**٧١ر٧**	**١٧١**	**٢٦ر١**	**٦٩ر٨**

الجدول رقم ٤

استهلاك المغازل من القطن فى الشرق الاوسط (بآلاف البالات)

الهند	٣ر٤٣٦	٣ر٦٠٠	٣ر٧٣٠	٣ر٢٥٠	٣ر١٥٠	٣ر٥٠٠
باكستان		٧٥	٩٠	١٤٥	١٧٥	١٨٠
ايران	٩٧	٨٨	٦٥	٦٠	٤٥	٦٠
سوياولبنان	٢٥	٣٤	٣٩	٤٢	٤٩	٥٥
تركيا	١٣٥	١٩٣	١٩٥	٢٠٧	٢١٠	٢١٠
مصر	١٢١	٢١٥	٢٣٣	٢٣٩	٢٨١	٢٩١
المجموع	**٣ر٨١٤**	**٤ر٢٠٥**	**٤ر٣٥٢**	**٣ر٩٤٣**	**٣ر٩١٠**	**٤ر٢٩٦**
مجموع استهلاك العالم	**٣٠ر٥٧٨**	**٢٨ر٦٥٦**	**٢٨ر١٩١**	**٢٩ر٤٠٣**	**٣٣ر٠٤١**	**٣١ر٩٦٠**

الجدول رقم ٥

صادرات الشرق الاوسط من القطن الخام (بآلاف البالات)

الهند	٢ر٦٨٥	٧٠٧	٢٦٣	٢١٢	١٥٤	١٠٠
باكستان	٢ر٦٨٥	٩٨٠	٦٨٠	٨٦٤	١ر٠٤٣	٩٥٠
ايران	٤٨	٦	١٦	٢٩	١٠٦	٥٠
العراق	١٧	١	١	٤	٣١	١٥
سوريا	١٠	١	٠٠	٣٧	١٣٠	١٥٠
تركيا	٨٧	٦	١٣٥	٢١٨	٣٦٥	٢٧٠
مصر	١١ر٧٦١	٥٧٧ر	١ر٧٠٠	١ر٦٤٧	١ر٥٣٨	٨٦٠
السودان	٣٤١	٢٢١	٣٣٤	٣٢٦	٣٧٣	٣٧٠
المجموع	**٤ر٩٤٩**	**٣ر٤٩٩**	**٣ر١٢٩**	**٣ر٣٣٧**	**٣ر٧٤٠**	**٢ر٧٦٥**
مجموع صادرات العالم	**١١ر٦٢١**	**٨ر٦٦٣**	**١٠ر٧٤٦**	**١٢ر٤٣١**	**١١ر٨٧٧**	**١١ر٩٣٣**

مخازن المواد والمهمات

تناول الحديث فى الاجزاء السابقة من ابحث اجراءات وصول المواد المشتراه الى مخزن المواد والمهمات ، كما وصفنا بالتفصيل رسم النماذج المناسبة لاثبات هذا التوريد بمستندات المخزن ذاته . ونشرع الان فى وصف النماذج المناسبة لاثبات حركه صرف المواد لعمليات التشغيل فى أقسام الانتاج بالمؤسسة .

وجدير بالذكر أن عملية الصرف هذه هى العملية المضادة لعملية التوريد . وكما أن المؤسسة تحصل على كافة المستندات التى تثبت استلام أمين المخزن لهذه المواد فان أمين المخزن — بدوره — يجب أن يحصل على ما يبرىء ذمته من المواد المنصرفة وذلك بالحصول على المستندات التى تثبت تسليمها للغير، وبتصريح من الادارة العامة بذلك ، وله أن يحتفظ بهذه المستندات لنفسه

طلب الصرف : تنظيما لعملية الصرف يجب ألا يتصل قسم الانتاج بالمخزن العام مباشرة بطلب مواد للتشغيل . بل يجب توسيط الادارة العامة فى هذا . فيجب اذن أن يطلب قسم الانتاج من الادارة العامة صرف كذا وكيت من المواد الخام . وللادارة العامة أن تتخذ من اجراءات المراجعة والمراقبة الداخلية ما تشاء فاذا ما صرحت بصرف المواد المطلوبة حول الطلب المعتمد الى المخزن الذى يتعين عليه صرف ما اعتمدت الادارة صرفه دون معارضة أو مناقشة أو تعطيل .

وفيما يلى نبين أنموذجا مناسبا لطلب الصرف :

ويقوم رئيس القسم الذى يحتاج لهذه المواد المطلوبة بالتوقيع على طلب الصرف . ويحسن أن يحرر فى دفاتر (بلوكات) **من أصل وصورة أولى** ويكون كلاهما قابلا للانتزاع من الدفتر ، **ومن صورة ثانية** تكون ثابتة بالدفتر . ومن البديهى أن يستعمل الكوبون فى ملء هذا الانموذج .

(ا) يسلم الاصل والصورة للادارة العامة ، وبعد المراجعة بمعرفة قسم التوصيات (كما سيرد) تعتمد من الادارة . فيسلم الاصل والصورة لامين المخزن للصرف . فيحتفظ هو بالصورة الاولى ابراء لذمته من الصرف دون تصريح من الادارة .

(ب) ويرسل الاصل لادارة الحسابات بعد ارفاقه باذن الصرف (أنموذج رقم ٦ التالى) وبيومية صادر المخازن (أنموذج رقم ٧ فيما بعد) .

(ح) وتبقى الصورة الثانية وهى الثابتة بالدفتر لدى القسم لتتبع مسحوباته من المخزن ومن هنا يستحسن أن يحمل هذا الانموذج رقما مسلسلا وهذا من قبيل الاحصاء

أهمية مراجعة قسم التوصيات :

تقوم أعمال المؤسسات فى النظام الحديث ، على نظام يكفل للادارة التأكد من أن جميع ما يجرى بالمؤسسة من أعمال تتوفر فيه الشروط الآتية :

١ — أن يكون مصرحا به من الادارة العامة .

٢ — أن يأخذ خط سير العمل العادى .

٣ — أن يتم تنفيذه فى حدود الميزانية التقديرية الموضوعة له .

٤ — وأن يتم تنفيذه فى حدود المدة المحددة له .

وجرت العادة ان يعهد لقسم خاص يطلق عليه أحيانا اسم التوصيات ، لتتبع هذه الخطوات

أنموذج رقم ٥

طلب استلام مواد من مخزن المواد والمهمات

التاريخ — رقم مسلسل

قسم

العدد	الوحدة	الصنف	رقم التوصية	ملاحظات

حضرة أمين المخازن — روجعت التوصية ، قسم التوصيات

أرجو صرف المواد المطلوبة والموضحة أعلاه

طبقا لاعتماد الادارة العامة بجانبه مع الشكر . — يعتمد الصرف

رئيس القسم الطالب — الادارة العامة

صرفت المواد المطلوبة والمبينة أعلاه بموجب اذن صادر رقم

بتاريخ — أمين المخازن

أنموذج رقم ٦

رقم مسلسل — اذن صرف مواد ومهمات من المخزن العام

القسم المنصرف اليه المواد والمهمات — التاريخ

الكمية	الوحدة	اسم الصنف	رقم الصنف	اسم المخزن الفرعى	الرصيد بعد الصرف	سعر الوحدة		الثمن الاجمالى		رقم الطلب المعتمد
						مليم	جنيه	مليم	جنيه	

تسلمت الاصناف بالعدد أو الوزن أو الطول أو الحجم المبين أعلاه بموجب الطلب المعتمد من الادارة رقم

بتاريخ — صرفت بمعرفتى . أمين المخزن — رئيس القسم

روجعت وقيدت بكشف التكاليف اليومى بتاريخه — قسم التكاليف

وارشاد الادارة العامة لحسن سير العمل أو لاية مخالفة قد تحدث ومراجعة القسم لهذا الانموذج تكفل ثقة الادارة واطمئنانها الى سير التصريح بالعملية ، وأن المواد المطلوبة مقدرة فى الميزانية المعتمدة .

اذن صادر المخازن. أنموذج رقم ٦

بعد اتمام الاجراء السابق يتعين على أمين المخازن تسليم المواد المعتمدة الى القسم الطالب . ويستحسن أن يقوم رئيس القسم بالاستلام الفعلى أو على الاقل بالتصديق على الاستلام. ويستخدم أنموذج رقم ٦ لهذا الغرض .

ويلاحظ أن هذا الانموذج يحتوى على بيانات احصائية وادارية هامة جدا . فمن الخانات المبتكرة خانة الرصيد بعد الصرف . اذ أنها تقابل نفس الخانة فى الانموذج رقم ١ الذى مر ذكره عن اذن توريد مهمات للمخزن العام ، وتستعمل لتسهيل عملية الضبط الداخلى . حيث يجب أن يراجع بيان الخانة موظف الحسابات المختص فاذا ما وجد اختلافا عما هو وارد بكارت الصنف لديه أمكن التنبيه الى ذلك لمراجعة سبب الاختلاف .

وبديهى أن مهمة أمين المخازن فى صدد هذا الانموذج تنتهى ، كما قلنا مرارا ، عند خانات السعر والثمن . فليس له شأن بهما بل انه يترك ذلك لقسم حسابات المؤسسة .

ويلاحظ أن صيغة استلام المواد المطلوبة مفصلة وصريحة جدا وتخلى مسئولية أمين المخزن اخلاء تاما وتلقى بها على عاتق المستلم — وليس له أن يحتج بعد مراجعته على ما يصرف اليه فعلا. ولذا فمن المستحسن لفت نظر رؤساء الاقسام أن من واجبهم أن يقوموا بمراجعة عملية الصرف الفعلى مراجعة دقيقة . وبمثل هذه المراجعة الدقيقة تنكسر حلقة من أهم حلقات الاختلاسات والتلاعب المتواردة فى مخازن المواد والمهمات .

واخيرا فان اثبات رقم الطلب المعتمد من الادارة على هذا الانموذج انما هو من قبيل الاحالة المزدوجة والمشتركة بين cross-reference الانموذج رقم ٥ والانموذج رقم ٦ .

أما مراجعة قسم التكاليف وقيد الصادر بدفاتره فسيأتى تفصيله فى مقال تال باذن الله تعالى .

موسى حقى

شخصيات اقتصادية

عباس الرمالى



تخرج عن مدرسة التجارة عام ١٩١٦ فعمل الى جوار والده وكان من كبار تجار الحبوب وكان صاحب مطحن يعتبر من أكبر المطاحن وأقدمها وما زال عباس المالى يوالى عمله بهمة ونشاط ومثابرة حتى صار فى الطليعة من تجار الحبوب وصار مطحنه المطحن النموذجي الاول فى القطر يدار بالقوة الكهربائية فينتج اكثر من ١٧٠٠ اردبا فى اليوم أو ربع ما تحتاج اليه القاهرة من الدقيق

وقد شق عباس الرمالى الناشىء طريقه بين التجار المصريين فكان من أوائل من استثمروا ثقافتهم العلمية فى حلبة التجارة العملية . وكان فى الطليعة من عملاء بنك مصر منذ بدء نشأته فلمع اسمه بين التجار وأصحاب رؤوس الاموال المصرية ثم كان رئيس لجنة سوق الحبوب بالقاهرة وكان من وائل الاعضاء المحلفين الوطنيين بالمحكمة المختلطة ثم رئيس اتحاد أصحاب المطاحن

وعباس الرمالى من مؤسسى بنك القاهرة والبنك الصناعى وعضو مجلس ادارة اللجنة التنفيذية للجمعية التعاونية للبترول . وهو عضو مجلس ادارة تنظيم القاهرة

وعباس الرمالى تاجر بالبيئة الوراثية يشتعل نشاطا وجراة واقداما وهو مرتب مجدد موفق — وربما انطبق عليه المثل القائل « انما يبعث النجاح الى النجاح » فيدفع به الى أن يكلف مصنعه الآلي ما يقرب من مائتى الف جنيه وأن يبعث بابنه بعد أن تخرج عن كلية التجارة للتخصص فى ادارة المطاحن فى فرنسا وسويسرا ليعده ويسلمه زمام أعماله الصناعية والتجارية وادارة مصنعه الكبير الذى يقوم بالطحن لحساب صاحبه ليورد الدقيق لعملائه وفى مقدمتهم الجيش المصرى كله وكثير من الجمعيات التعاونية

وعباس الرمالى يشرف على عماله العديدين وهو يتولى بنفسه مراقبة مستخدميه وحساباته وكل ما جل ودق من شئون عمله الكبير

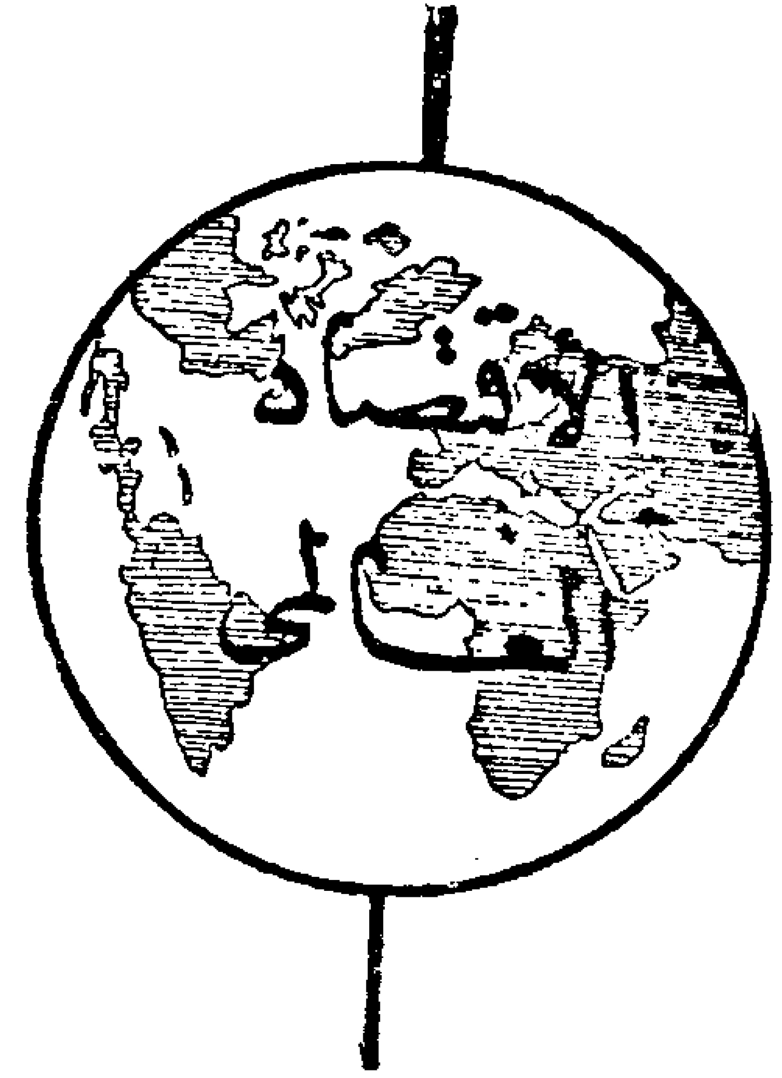
وله الى جوار نشاطه فى الناحيتين التجارية والصناعية نشاط فى الناحية الزراعية فله حدائق نموذجية على مقربة من القناطر الخيرية اتبع فى رعايتها أقوم السبل الفنية

وعباس الرمالى رجل منظم متأنق فى عمله ومكتبه وفى ملبسه ومركبه ثم هو متواضع شديد التواضع مجامل كثير المجاملة وهو محبوب من كل من اتصل به من رجال المال والاعمال بل من مستخدميه وعماله وعملائه على السواء

ابتعد أكثر حياته عن الاحزاب السياسية والمساهمة فى المجالس النيابية حتى شغرت دائرة السيدة زينب عام ١٩٥٠ بانتخاب نائبها وشقيقه عبد المجيد عضوا بمجلس الشيوخ فرشح نفسه بها وفاز بعضوية النواب فيها بأغلبية كبيرة

انما نرجو دوام التوفيق لهذا التاجر المصرى الصميم ليكون توفيقه حافزا للمثقفين الناشئين فيشقوا مثل الذى شق من طريق ليحرزوا كما أحرز من توفيق

حسن الحطيم



انتاج البترول فى الولايات المتحدة

يتوقع المختصون أن يزيد انتاج البترول عن الحاجة فى الولايات المتحدة ، وستكون هذه أول مرة يحدث فيها ذلك منذ الحرب العالمية الثانية وقد بدأ المختصون فى تكساس فى العمل على خفض الانتاج تجنبا لما قد يحدث من خفض فى الاسعار

فقد بدأت ولاية تكساس بخفض انتاج البترول الخام فى ديسمبر الحالى ومن المنتظر أن تتبعها باقى الولايات المنتجة للبترول ، وقد بلغ معدل انتاج البترول فى الولايات المتحدة فى الاسابيع الاخيرة ٦٥٣٤ر٥٠٠ برميل يوميا ·

بنك الاستيراد والتصدير والنمسا

منح بنك الاستيراد والتصدير قرضا قدره ٦ مليون دولار الى النمسا لتمكينها من تمويل مشترياتها من القطن الامريكى · وستقوم النمسا بتسديد هذا القرض فى مدة لا تزيد عن ١٨ شهرا وبفائدة قدرها ٤/٣ ٢ ٪

الكبريت فى كندا

رفعت أخيرا الرقابة على توزيع الكبريت فى كندا حيث أن الولايات المتحدة قد أزالت القيود المفروضة عليه · وحيث أن هذه المادة من ضمن المواد التى يقوم بتوزيعها مؤتمر المواد الخام ، فقد طلب من الجهات التى تقوم باستعمال هذه المادة على نطاق واسع بتقديم تقارير عن حالة العرض حتى تستطيع الحكومة الكندية أن تكون على بينة بتطورات الحالة ·

اليونان تشجع تجارة وزراعة القطن

أعلن وزير تجارة اليونان أخيرا أن حكومة اليونان على استعداد لمد يد المساعدة الى مصدرى القطن الخام · والنية منعقدة كذلك على تقديم المساعدة الى الفلاحين مما يمكنهم من تحسين انتاج القطن ، هذا وقد بلغ انتاج القطن فى اليونان عام ١٩٥١/٥٢ ، ١٠٦ر٧٩ طن ·

البترول فى أندونيسيا

تحتل اندونسيا المركز التاسع بين دول العالم المنتجة للبترول · ويمثل انتاج عام ١٩٥١ البالغ قدره ، ٥ر٧ مليون طن ٢ر١ ٪ من مجموع الانتاج العالمى فى ذلك العام ومنذ عام ١٩٤٨ تزداد الكميات المنتجة والمصدرة كما يتبين من الجدول الآتى :

عام	الانتاج	التصدير
		(بالآلاف الاطنان)
١٩٤٨	٤٣٢٦	٣٨٤٩
١٩٤٩	٥٩٣٣	٥٦٩٢
١٩٥٠	٦٤١٤	٦٠٤٥
١٩٥١	٧٤٤٥	٦٠٨

اليابان وقرض القطن الامريكى

تجرى المباحثات قريبا بين اليابان وبنك الاستيراد والتصدير بواشنجطن وذلك بناء على طلب رجال صناعة النسيج فى اليابان لتجديد قرض القطن وقدره ، ٤٠ مليون دولار الذى تنتهى مدته فى فبراير القادم وقد صرح مسئول بامكان تجديد هذا القرض ·

وبذلك تستطيع اليابان أن تشترى حوالى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ بالة من قطن أمريكا فى العام القادم ·

اليابان والقيود المفروضة على صادراتها

رفعت أخيرا القيود التى كانت اليابان قد فرضتها فى مارس الماضى على صادراتها الى المنطقة الاسترلينية والتى كانت تشمل الحديد والصلب والمنسوجات · وقد أتخذ هذا الاجراء نتيجة لتناقص صادرات اليابان فى المدة الاخيرة مما أدى الى الحد من تراكم الاسترلينى لديها · وقد ساعد على ذلك قيود الواردات التى فرضتها بلاد الكتلة الاسترلينية ·

هذا وقد استثنى من القرار الاخير الخاص بإباحة صادرات المنسوجات الى هونج كونج وسنغافورة حيث أن هذه البضائع لو سمح بها يعاد تصديرها الى سيام والفليبين وكثير من دول المنطقة الدولارية فتضيع على اليابان هذه الموارد الدولارية ·

حالة القطن فى العالم

نورد فيما يلى تقدير محصول القطن العالمى فى موسم ١٩٥٣/٥٢ وذلك بالبالات تزن كل منها ٤٧٨ رطلا صافيا · ومن هذه الارقام يتبين الزيادة فى الفضلة التى ستبقى فى آخر الموسم وتبلغ حوالى ٤ر٢ مليون بالة ·

	بالة
فضلة موسم ٥١/٥٢	١٤ر٠٠٠ر٠٠٠
محصول ١٩٥٣/٥٢	٣٥ر٤١٢ر٠٠٠
المعروض الكلى	٤٩ر٤١٢ر٠٠٠
تقدير الاستهلاك	٣٣ر٠٠٠ر٠٠٠
الفضلة المنتظرة فى آخر موسم ١٩٥٣/٥٢	١٦ر٤١٢ر٠٠٠

انتاج الفضة فى العالم

البلاد المنتجة	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٥١ (بملايين الاوقيات)
الولايات المتحدة	٩ر٦٣	١ر٤٢	ـر٤٠
المكسيك	٩ر٧٥	١ر٤٩	ـر٤١
كندا	٥ر٢٤	٤ر٢٢	ـر٢٣
أمريكا الجنوبية	٣ر٣٦	ـر٢٧	٧ر٢٦
بلاد أخرى	٣ر٦٥	٥ر٢٤	٥ر٢٤
مجموع الانتاج العالمى	**٩ر٢٦٥**	**١ر١٦٥**	**٢ر١٥٥**

وقد بلغ انتاج الذهب فى العالم فى ١٩٥١ ، ٧ر٢٥ مليون أوقية

تحديد أسعار القطن والبن

فى البرازيل

أصدر رئيس جمهورية البرازيل قرارا يحدد به سعرا أدنى للقطن البرازيلي (بوليستا) أثناء موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ . وبذلك ضمن القطن البرازيلي سعرا على أساس ٢٣٠ كروزيرس لكل ١٥ كيلو للرتبة رقم (٥) وهى أساس التعامل للقطن الشعر .

أما القطن الزهر فصارت أسعاره الدنيا كالآتى :

٩٥ كروزيرس للرتبة العليا لكل ١٥ كيلو

٩٠ كروزيرس للرتبة جود لكل ١٥ كيلو

٨٠ كروزيرس للرتبة المتوسطة لكل ١٥ كيلو

٦٨ كروزيرس للرتب الدنيا لكل ١٥ كيلو

٦٠ كروزيرس للرتب الدنيا لكل ١٥ كيلو

هذا وقد زيدت أسعار البن البرازيلي الدنيا كذلك فأصبحت ٥١٩٣ر٠ دولارا للرطل على أساس السعر الرسمي للدولار وسيرفع السعر بالتالى فى أوائل مارس ١٩٥٣ الى ٥٢٢٣ر٠ دولارا للرطل ، وفى أوائل مايو سنة ١٩٥٣ الى ٥٢٥٣ر٠ دولارا للرطل . وهذه الاسعار (فوب) الموانى البرازيلية .

الانتاج ونقص المواد الخام

صرحت الجهات المسئولة بهيئة التعاون الاقتصادى الاوربى بأن انتاج الصلب ربما يكون أقل بمقدار ٢مليون أو ثلاثة ملايين طن وذلك لانخفاض طاقة الانتاج لنقص المواد الخام .

وقد ذكر تقرير من هذه الهيئة أن انتاج الصلب فى ١٩٥١ كان ٥ر٥٦ مليون طن مقابل ٥١ مليون طن فى ١٩٥٠ وكان من الممكن لو توافرت المواد اللازمة زيادة انتاج ١٩٥١ بمقدار ٥ر١ مليون طن .

وأما النيكل فان نقصه يرجع الى احتياجات برامج التسلح التى تقوم بها الدول الاعضاء . وقد سجل انتاج الالومنيوم رقما قياسيا فى النصف الاول من العام الحالى فقد وصل الى ٢٠٠ر١٩٧ طن أى بزيادة قدرها ١٧٪ من عام ١٩٥١ وأما انتاج الرصاص والزنك فقد بقى على ما هو عليه .

بريطانيا تنجح فى تحقيق فائض

فى ميزانها الحسابى

كان نتيجة للسياسة الاقتصادية التى اتبعتها بريطانيا أن حصلت على فائض قدره ، ٦٧ مليون دولار علاوة على مساعدات الدفاع الامريكية فى الفترة ما بين يناير ويونيه ١٩٥٢ مقابل عجز قدره ١١٠٣ دولار فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ . وقد صرح مستر بتلر وزير مالية بريطانيا أن هذا الفائض قد استحدث من غير تأثير على المخزون وأشار الى تحسن الاحوال الداخلية والخارجية الاقتصادية

فقد قلت مصروفات الاشخاص على كثير من البضائع الاستهلاكية عما كانت عليه فى ١٩٥١ فبلغ النقص حوالى ٤٪ فى النصف الاول من ١٩٥٢ بالنسبة لما كان عليه فى ١٩٥١

أما عرض العمل فقد تحسن وخاصة فى صناعة الفحم وازدادت الاسعار والاجور فى أثناء الستة شهور الاولى من عام ١٩٥٢ عما كانت عليه فى ١٩٥١ ــ ولقد كان لسياسة فرض القيود على الائتمان الصناعي والتجارى أن قل حجم الائتمان الخاص الذى أمكن مقابلته بانفاق حكومى كبير كما كان لسياسة فرض القيود على الواردات ونقص أثمانها أن بدأ العجز فى الميزان التجارى البريطانى فى التناقص .

نسبة الاستبدال الخارجى (١)

البلاد	١٩٤٨ (الاساسى)	١٩٤٩	يناير / يونيه ٩٥٠	يوليو / ديسمبر ٩٥٠	يناير / يونيه ٩٥١	يوليو / ديسمبر ٩٥١
الولايات المتحدة	١٠٠	٩٧	٩٢	٨٤	٨٠	٧٩
بريطانيا	١٠٠	١٠٠	٩٥	٨٨	٧٨	٨٣
هولندة	١٠٠	٩٨	٩٥	٨٦	٨٧	٨٨
فرنسا	١٠٠	٩٣	٨٨	٨٢	٧٦	٧٩
ألمانيا الغربية	١٠٠	١٠٠	٨٨	٨٣	٧٩	٨٤
ايطاليا	١٠٠	١٠٤	١١٠	١٠٦	٩٥	٩٨
بلجيكا	١٠٠	١٠٥	٩٣	٩٢	٩٧	١٠٤
سويسرا	١٠٠	١٠٨	١١٦	١١٣	١٠٣	١٠٤
الدانمرك	١٠٠	١٠٥	٩٤	٩٢	٨٢	٨٣
النرويج	١٠٠	١٠٠	٨٨	٩٨	٩٨	١٠١
السويد	١٠٠	٩٢	٨٤	٨٨	١٠٢	١١٣
فنلندا	١٠٠	٩١	٧٨	٨٢	٩٣	١٢٣

(١) ونسبة الاستبدال الخارجى هى عبارة عن خارج قسمة الرقم القياسى لأسعار الصادرات على الرقم القياسى لأسعار الواردات مضروبا فى (١٠٠)

الخبير والاطلاع على الملفات المماثلة

متى يثار هذا البحث

هذا البحث لايثار الا في حالة رفض مصلحة الضرائب الاخذ بدفاتر المول لعدم انتظامها ، أو لاحتوائها غش و أخطاء تهدمها، أو لعدم تأييدها بالمستندات اللازمة ، أو لعدم امساكها طبقا للعرف او لطبيعة كل منشأة ، او في حالة عدم امساك المنشأة لحسابات او دفاتر على الاطلاق ٠ اذ أن المصلحة في هذه الحالات تلجأ الى طريق التقدير الجزافي معتمدة على مايصل اليها أو يظهر لها من أحوال خاصة بالممول وبأعماله وبما لاحظته لدى المولين المماثلين له ولهذا نجد المصلحة واللجنة في اغلب حالات التقدير الجزافي ترتكن في تقديرها الى اسباب عامة من بينهما - ان لم يكن أهمها - الا مالاحظته في الحالات المماثلة ٠

وطالما ان الخبير عند أداء مأموريته يلزمه ان يناقش الاسباب والاسانيد والادلة التى ارتكنت المصلحة اليها في استنتاجاتها ليتمكن من الحكم على درجة صحة وعدالة التقدير الذى ارتأته المصلحة ، وليكون مرتاح الضمير فيما يقدره هو في النهاية ، لهذا فانه كثيرا مايصطدم بأهم ادلة المصلحة وهو ارتكانها على الحالات المماثلة

فهل له في سبيل أداء مأموريته ان يطالب المصلحة باطلاعه على الحالات المماثلة التى استندت اليها في تقديرها او التى يطالب المول بمعاملته على اساسها ؟ وما هي الاجراءات التى يتخذها في سبيل ذلك ؟

هل يلزم النص على ذلك صراحة في الحكم التمهيدى ؟

اذا نص الحكم التمهيدى بانتداب الخبير على أن له ان يطلع على الحالات المماثلة ، فللخبير الحق كل الحق في مطالبة المصلحة بتقديم هذه الحالات ، ويكون طلبه ذلك اما في محاضر أعماله اذا كان مندوب المصلحة حاضرا او بخطاب مسجل يرسله الى المصلحة ٠ فاذا امتنعت اسقط هذا الدليل الذى ارتكنت اليه المصلحة من حسابه واعتبره كأنه لم يكن ، او اخطر المحكمة بذلك لتقرر ما تراه ٠ فاذا ماكلفه الحكم التمهيدى بهذا الاطلاع تكليفا فعليه ان يتمسك به ويصر عليه وان يخطر المحكمة بكل عقبة تضعها المصلحة في سبيله وبكل امتناع من جانبها او معارضة في هذا الاطلاع ٠

أما اذا لم ينص الحكم التمهيدى على حق الخبير في أن يطلع على الحالات المماثلة وجاء غفلا كلية من ذلك فللخبير في سبيل أداء مأموريته وفي سبيل مناقشة أدلة المصلحة واسانيدها أن يطلب من مندوبها ان تقدم اليه المستندات والوثائق التى ارتكنت اليها ومن بين هذه الوثائق ملفات الحالات المماثلة ، فاذا امتنعت وكان لهذا الاطلاع أثر جدى في اظهار وجه الحقيقة ، فعليه ان يحرر بذلك مذكرة للمحكمة للاذن او التصريح له بهذا الاطلاع ٠

وكثيرا ماتقرر المحكمة في حكمها التمهيدى بأن للخبير سماع شهود الطرفين والانتقال الى الحقيقة وتنويرا للدعوى ٠ وفي هذا المنطوق العام مايسمح للخبير بأن يطلع على هذه الملفات المماثلة لدى مصلحة الضرائب اذا ماكان ذلك لازما وضروريا للوصول الى الحقيقة ولتنوير الدعوى ، وهذا الامر متروك - بحسب حكم المحكمة - لتقدير الخبير نفسه ٠ ونعتقد ان حكما كهذا ملزم للمصلحة ايضا في أن تقدم للخبير الملفات المماثلة التى ارتكنت اليها في تقديرها ، فاذا امتنعت ووجد الخبير أن الاطلاع لازم لامكان معرفة وجه الحق في القضية ، فعليه ان يحرر مذكرة لتعرض بالجلسة بهذا الامتناع ولتصدر المحكمة قرارها - اذا وجدت لذلك محل - بالزام المصلحة بتمكينه منه ٠ فاذا امتنعت المصلحة رغم ذلك ، فعلى الخبير أن يعتبر ان هذا الدليل الذى ارتكنت اليه المصلحة كأن لم يكن ، ووزن باقى الادلة تمهيدا للحكم على مدى مايستنتج منها وعلى مدى قوتها في الاثبات ، وان يبنى تقريره على أساس ذلك ، وان يوضح به عدم تمكينه من هذا الاطلاع واسبابه ٠

طلب المول من الخبير الاطلاع على ملفات آخرين :

وفي حالة مايطالب المول بالاطلاع على ملفات مولين آخرين تبريرا لوجهة نظره ، فان على الخبير ان يعرض هذا الطلب على مندوب المصلحة وان يثبت في محاضر أعماله رأى هذا المندوب في هذا الطلب ، فاذا وافق على الاطلاع كان بها واطلع الخبير ، واذا رفض أثبت اسباب الرفض وكلف المول بتقديم ادلة دفاعه عملا بالمبدأ القائل بأن الخصم لايلزم بتقديم مستند ضد نفسه الا بأذن المحكمة وطبقا للمادة ٢٥٣ مرافعات ، ومحافظة على السرية التى ينشدها قانون الضرائب ٠ وللخبير اذا كان مأذونا له بسماع شهود ان يسمع اقوال هؤلاء المولين بدلا من الاطلاع على ملفاتهم ٠ واذا أصر المول الطاعن او المطعون ضده على الاطلاع ورفض الاستمرار في المأمورية الا اذا تم ذلك ، فعلى الخبير ان يخطر المحكمة بهذا الامر لتتخذ ماتراه مناسبا وميسرا للخبير أداء مأموريته ٠

تقديم مندوب المصلحة الملفات المماثلة من تلقاء نفسه :

أما اذا قدم مندوب المصلحة من تلقاء نفسه - وهو أمر نادر - ملفات مماثلة للاسترشاد بها في تبرير وجهة نظر المصلحة ، فعلى الخبير ان يثبت نتيجة هذا الاطلاع ، وان يثبته كاملا فقد يكون فيما ترك مايفيد الخبير في بحثه وفي امكان الحكم على حالة المول موضوع القضية أمامه ، وعملا بالمبدأ القائل بأن المستند اما ان يؤخذ كله أو يترك كله ٠ وقد يكون من بين مايطلب مندوب المصلحة تركه ، الظروف التى دعت المصلحة الى رفع التقدير في الملف المقدم وهى التى لم تتوفر لدى المول صاحب القضية المحالة على الخبير ٠ ولهذا فانه اذا ماقدم مندوب المصلحة من تلقاء نفسه او بناء على طلب الخبير ملفات لحالات مماثلة ، فعلى الخبير ان

السرية وذكر اسماء اصحاب الحالات المماثلة :

ويتفرغ عن هذا البحث سؤالهام كثيرا ما كان مثار جدل عنيف بين المولين ومندوبى المصلحة ، وهو هل يلزم عند الاطلاع على ملفات الحالات المماثلة ان يثبت الخبيراسماءاصحابها أم لا يثبتها ؟

فى الواقع ان السرية التىافترضها قانون الضرائب توحى بأن هـذا الاثبات ممنوع وغير جائز ، الا انحق الدفاع الطبيعى لكل خصم يوحىايضا بأن من حقه الاطلاع علىأدلةومستندات خصمه حتى يتمكن من الرد عليهـا أو تقديم مايهدمها ، وفى قضايا الضرائب بالذات يهم الممول انيعرف اسم صاحب الملف المماثل الذىترتكن اليه المصلحة حتى يتمكن من انيبدى رأيه فيه ، وهل يماثله ؟ فاذا لميمكن من معرفة هذا الاسم حرم من الوسيلة التى بها يستطيع ان يبدى دفاعه . وكثيرا ماسمعنا مموليين يقولون بأن الملف المماثل الذى تقدمه المصلحة للاثبات هو بمثابة شهود المصلحة فى قضيتهم ، ولهـذا فهم يطلبون استعمال حقهم الذى خوله لهم قانون المرافعات من معرفة اسماء اصحاب هذه الحالات لامكان مناقشة حالاتهم وابداء رأيهم فيها .

وفى الحقيقة ، الخبير شخص أمين على عمله ومحضر أعماله مستند رسمى وله قوته فى الاثبات مالم يطعن عليه بالتزوير ، فكل مايدونه الخبير بهذا المحضر يجبان يكون قرين الصدق ورفيق الصحة . فاذا ما اطلع الخبير على ملف مماثل واستخرج منه بيانات معينة كانفى اثباته هذا صادقا — مالم يطعن عليه بالتزوير كما سبق ان قلنا — ومادام الخبير سيثبت كافة البيانات التى تمكنه من الحكم على التماثل ، اذن فلا حجة لمن يطلبون اثبات الاسم إذ أن حقهم فى الدفاع اصبح مكفولا وامامهم البيانات التى تلزم لهم يثبت فى محضره كل البيانات التى تلزم له فى تقديره وفى الحكم على كون هذه الحالات مماثلة لحالة الممول وحتى يتمكن الاخير من ابداء دفاعه كاملا ، واثبات أوجه الخلاف بينه وبين المموليين اصحاب الحالاتالمماثلة المقدمة . لمقارنة حالتهم بها ، ولهم مطلقالحرية فى ابداء آرائهم فيها ، وسنوضحفيما بعد بعض البيانات التى يلزم للخبير أن يثبتها ، حتى يكون لديه بيان كاف لامكان الحكم فى النهاية بتماثل الحالات المقدمة مع الحالة موضوع النزاع .

لهذا كله فاننا نرى ان واجب الخبير يقضى عليه بألا يثبت اسماء اصحاب الحالات المماثلة التى تقدمها المصلحة للاسترشاد بها ، الا اذاوافق على ذلك مندوب المصلحة او أمرته المحكمة بهذا الاثبات .

ت . ١ .

انخفاض عدد دورات رأس المال عن عدد محدد تذكره مصلحة الضرائب

نشرنا بالعدد الماضى انه كثيرا ما نرى مأمورىالضرائب يقررون أن عدد وحدات رأس المال التى تظهر من واقع دفاتر المنشأة أو اقراراتهاقليلة ويجب أن يبلغ رقما معينا ، وبينا أن المصلحة لا تلتفت غالبا عند تحديد عددالدورات الا الى رقمين هما رقم المبيعات ورقم رأس المال ، واوضحنا بمثال ذكرناه أن هـذا الطريق خاطىء لان المعول الاساسى فى تحديد عدد الدورات ليس هو رأس المال وحده ، ولكن جميع ما استثمر فى المنشأة من أموال

وعلاوةعلىذلك ، فأنرقم المبيعات لايصح أخذه على علاته وحسبما ورد بالدفاتر دون تعديل ، بل يجب أن يلاحظ أن الرقم الذى يقسم علىرأس المال التجارى المستثمر قد عدل بما يأتى على وجه الخصوص .

أولا — يجب أن يستنزل من رقم المبيعات الاجمالى حسب فواتير البيع كل المردودات الداخلة والعمولة والسمسرة والاخطاء بالزيادة وفواتير الخصم التى أرسلت للعملاء .. الخ .

ثانيا — قيمة رسوم الدمغة التى حسبت على العملاء تخصم من رقم المبيعات .

ثالثا — كما يجب أن تستنزل كل المصروفات التى صرفت على البضاعة وحمل بها حساب العملاء مثلمصاريف الشحن والنقل والتأمين ، اذا كان البيع تسليم محل المنشأة ، ذلك لان هذه المصاريف يجب عدم تعليتها على سعر البيع بل تدرج بالفواتير لغرض تحصيلها من العميل ليس الا

رابعا — تستنزل كذلك من رقم المبيعات ، الخصومات النقدية التى تمنح للعملاء نظير الدفع العاجل .

وفى الواقع فان دورات رأس المال حتى بالنسبة للمنشأة نفسها قد تختلف من سنة الى أخرى . واذا كانت المدة المعتبرة فى قياس الدورات تقل عن سنة كشهر مثلا ، فاننا قد نجدها تختلف اختلافا جديدا من مدة لاخرى .

ويجب لاجراء المقارنة بين دورات رأس المال لمنشأة بالنسبة لغيرها أن يلاحظ أنعدد الدورات الذى يستخرج لكل تجارة ، لا يعنى أن كل جزء من هذا الرأسمال قد دار بنفس العدد فقد توجد أجزاء منه تدور بنفس العدد . وقد توجد أخرى تدوربأقل منه ، وقد توجد ثالثة تدوربأكثرمنه ، وقد توجد رابعة كالاصول الثابتة لا تدور اصلا .

ولهذا فأن رأس المال المستثمر اذا كان جزء كبير منه ممثل فى أصول ثابتة او بطلت موضتها أو غير ذلك ، قلت دورته عنه فى حالة ما يكونأغلب هـذا الرأسمال ممثل فى عروض مطلوبة ومتداولة . ولهذا فأن عدد دورات رأس المال فى الصناعة يقلعنه غالبا فى التجارة .

وكما ان رقم الذمم فى منشأين قد يمتد الى بعد انتهاء السنة الضرائبية ، على حين تكون ذمم المنشأة الاخرى قصيرة الاجل نسبيا فتستحق كلها او بعضهما خلال السنة المالية ، وفى هذا ما يدعو الى رفع عدد الدوراتفى المنشأة الثانية عنهلدى المنشأةالاولى .

ويمكننا أن نقرر هنا ومن وجهة النظر العلمية ، بأن رقم المبيعات أن هو الا نتيجة لتحرك رأسالمالالمتداول وحده .

ومنالمستحسن جدا عنداستخراج عدد دورات رأس المال أن يؤخذ فى الاعتبار قيمة المبيعات تثمن تكلفتها بدلا من قيمتها الاجمالية ، وذلكنظرا لان هذه القيمة الاخيرة تحوى ربحا ، وحتى يكون المقسوم والمقسوم عليه مبنيان على أساس واحد وهو القيمة الاصلية على المنشأة . ويمكنالوصول الى قيمة المبيعات بثمن التكلفة بأحد الطريقين :

الاول — بطرح النسبة الاجمالية للربح من قيمة المبيعات الظاهرة بالدفاتر .

الثانى — بجمع بضاعة أول المدة على المشتريات ، ثم طرح بضاعة آخر المدة

ت . ١ .

الدوافع الاقتصادية وراء اضطهاد الملونين في جنوب افريقيا

تشن حكومة « الدكتور مالان » في اتحاد جنوب افريقيا ، حربا عنصرية اجرامية ضد العناصر الملونة من أهالي الاتحاد الذين يكافحون من أجل التمتع بحقوقهم الاولية كأهالي مواطنين وتسير الحكومة هناك على خطة مرسومة في اهدار الحقوق الانسانية والحريات الاساسية للغالبية العظمى من المواطنين الملونين . وقد بلغت تدابير الحكومة التعسفية القمة في العنف والشدة لقمع حركة المقاومة السلبية التي يقوم بها الملونون . وفي سبيل ذلك ، يستعمل الدكتور مالان ، رئيس الوزراء ، أقسى أسلحة قوانين العقوبات التي عرفت في التاريخ الحديث والتي وصلت الى حد جلد أولئك الاحرار المكافحين ، العزل من السلاح المحبين للسلام ، يستوى في ذلك الاهالي الافريقيين أبناء الارض الحقيقيين أو الاهالي الاسيويين الذين استوطنوا الاتحاد منذ أجيال عدة ..

ومما لاشك فيه ، ان سياسة التفرقة العنصرية هذه واساليب العنف التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ضد الاهالي الملونين من غير الاوروبيين ، لتثير الكراهية العنصرية والعداء ، ليس فقط في هذا الركن من قارة افريقيا ، ونحن ايضا في العالم اجمع مما يشيع جوا من التوتر العالمي يعتبر تهديدا للسلام العالمي خاصة وان حكومة الهند تتبنى هذه القضية مما دفعها الى قطع علاقاتها التجارية مع حكومة الاتحاد منذ عام ١٩٤٦

وكفاح الملونين في جنوب افريقيا ، كفاح مرير طويل الامد يرجع الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وهو يمثل في الحقيقة الكفاح ضد أبشع صور الاستغلال الاقتصادي. فقد يظن البعض أن مرجع هذا الاضطهاد هو الطائفية المحتة ، أو بمعنى أصح الايمان بنظرية سيادة العنصر الابيض على العنصر الملون ولكن الوقائع التاريخية الثابتة تشير الى أن هذا الاضطهاد العنصري يرجع أساسا الى دوافع اقتصادية لا جدال في أنها هي العنصر الرئيسي في هذه المعركة التي بلغت الذروة الآن ..

كانت الثروات التي تزخر بها الهند وما يجنيه المستعمرون من أرباح خيالية في بدء تاريخها الاستعماري تطغى على عقول أولئك المستعمرين طغيانا تاما لعدة قرون ! .. فمنذ أوائل القرن الخامس عشر كانت السفن البرتغالية والهولندية والدانيمركية تشاهد في طريقها الى الهند ، النهاية الجنوبية **للقارة** الافريقية . ولكنها لم تكن تسترعي أنظار هؤلاء المغامرين المستعمرين أو المستكشفين أوالبحارة أنفسهم لان أنظارهم جميعا كانت متجهة نحو الهند وثرواتها الطائلة .. ولذا ، كانت القارة الافريقية تحتل مركزا ثانويا بالنسبة لهم وقتئذ ...

وقد حدث أن نزل الى الشاطىء عند الكاب « فرانسيسكو دالميدا » أول نائب للملك البرتغال في الهند وكان محملا بثروات الهند النفيسة ، وهو في طريق عودته الى البرتغال . الا انه قتل ورفقائه في الحال ...

وفي أوائل القرن السابع عشر جازف بحاران بريطانيان من المغامرين بالذهاب الى الشاطىء. وهناك رفعا العلم البريطاني على تل وأعلنوا سيادة التاج البريطاني على كل أراضي هذه المنطقة ! ... الا أن الملك جيمس الاول ، ملك انجلترا ، رفض الموافقة على هذا الضم لانه تم بدون تصريح منه !..

وحوالي منتصف القرن السابع عشر ،جنحت سفينة تتبع شركة الهند الشرقية الهولاندية عند الكاب . ونزل البحارة الى الشاطىء حيث اضطروا الى أن يمكثوا هناك عدة شهور ، عاشوا خلالها على النباتات التي تزرع في الوادي . وعند عودتهم لبلادهم ، حث هؤلاء البحارة حكومتهم على انشاء مركزا لها في الكاب لخدمة السفن الهولندية التي تعمل على خط الهند . وقوبل هذا الاقتراح بالموافقة التامة من الحكومة الهندية ..

وفي ٦ ابريل ١٦٥٢ وصل «جان فان ربياك» أول قائد لهذا المركز ومعه صحابه ، الى خليج تابل . وأخذوا في تشييد القلاع والمنازل في الكاب . ثم شرعوا في جلب العبيد لتمهيد الارض وفلاحتها وزراعتها بالمواد الغذائية . وسرعان ما استقرت الاحوال بهذه البعثة فامتدت اقامتهم وشملت مناطق خارجية حول الجبل . وما لبثت وفود المهاجرون الهولنديون أن تدفقت بتزايد مستمر على هذه البقعة . وازاء رفض السكان الوطنيين العمل بالزارع، اضطر هؤلاء المستعمرون الى استيراد العبيد من المناطق المجاورة للعمل بمزارعهم .

وفي عام ١٧٦٤ زار الكاب اللورد كليف Cliff في طريق عودته من الهند بعد خدمة الامبراطورية البريطانية ، وهناك تبين أهمية هذا الموقع الحيوي لتأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الحرب الاوروبية، بعد سبعة عشرة عاما من هذه الزيارة ، رسا أسطول بريطاني لامتلاك الكاب ، ولكنه فوجىء بوجود أسطول فرنسي في انتظاره فارجىء الاحتلال ...

وحوالي نهاية القرن ، ثار الهولنديون المقيمون في جنوب افريقيا ضد الحكم الهولندي وأعلنوا استقلالهم الذاتي . الا أن استقلال المستعمرون الهولنديون لم يطل ففي نفس العام وصل أسطول بريطاني ضخم ورسا في الكاب وشرع في احتلال البلاد . وفي أوائل القرن التاسع عشر ، تم الاحتلال البريطاني بالقوة والذي أعدت له بريطانيا تمام العدة ..

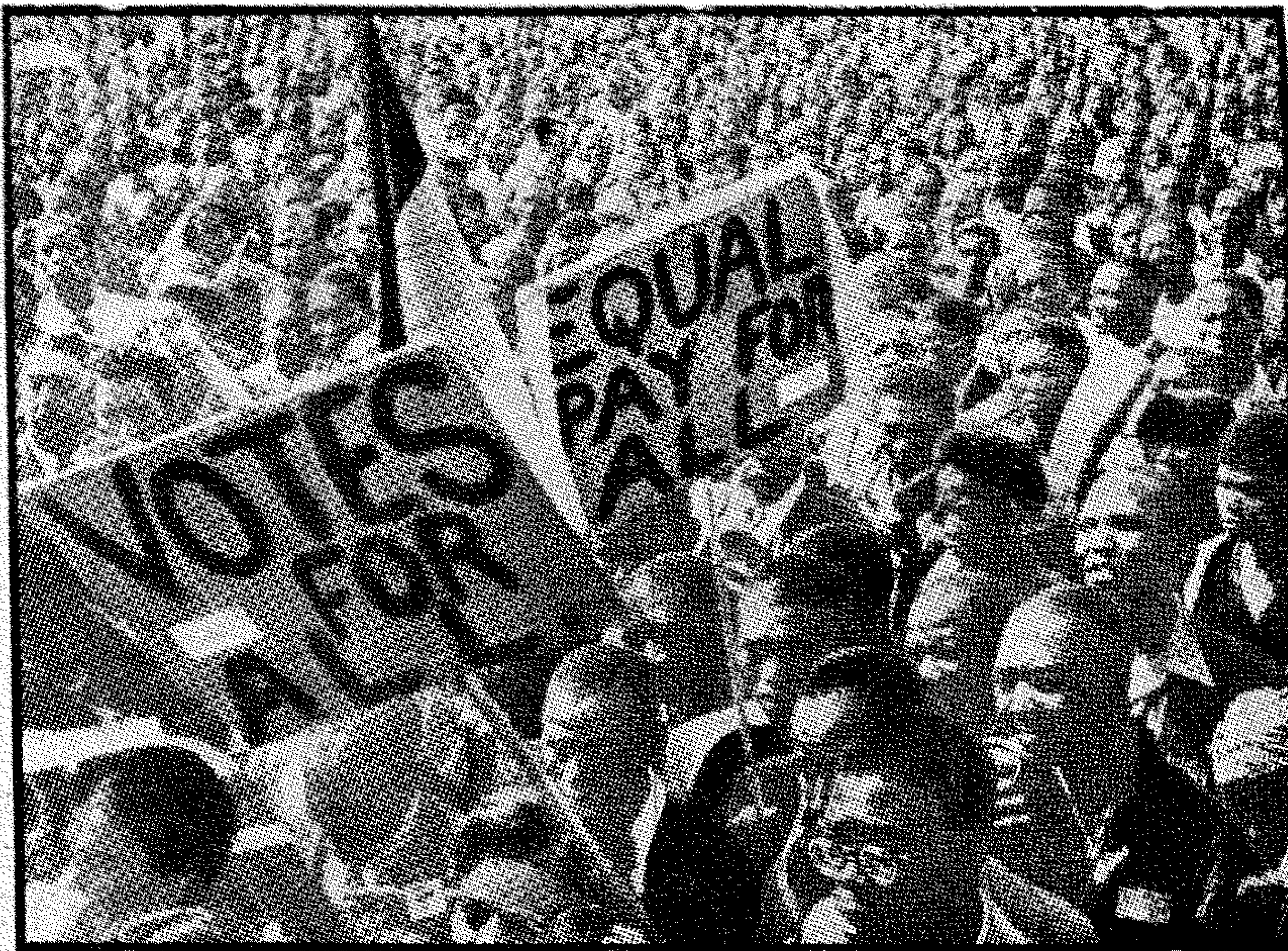
وبعد سنوات قليلة ، وصلت قافلة بريطانية كبيرة تضم حوالي ٥٠٠٠ شخص وحطت رحالها في جنوب افريقيا فأضفت قوة جديدة للسكان البريطانيين المقيمين هناك ، وعندئذ غدت البلاد مستعمرة بريطانية ..

وطبيعي أن يصحب تدفق المستعمرون على البلاد ، الحاجة الى القوة العاملة — العبيد وقتئذ الذين يمتلكهم المستعمرون ويجبرونهم على العمل في مزارعهم . فاستمر استيرادهم يسير باضطراد . وتزايد عدد العبيد زيادة هائلة ...

وفي عام ١٨٤٣ أصدر البرلمان البريطاني قانون تحريم استخدام العبيد . فأثار ثائرة المستعمرين الانجليز . اذ بلغ عدد العبيد الذين تحرروا بموجب القانون : ٣٥٫٠٠٠ عبد . مما اضطر هؤلاء المستعمرين الى ترك مزارعهم وذهابهم الى الداخل ليجربوا زراعة قصب السكر بأنفسهم ..

أحرزت زراعة قصب السكر على أرض جنوب افريقيا تقدما باهرا . ووجد المستعمرون مستقبلا زاهرا لتقدم صناعة السكر . وفي خلال بضعة سنوات ابتدأت زراعة قصب السكر على نطاق واسع . الا أن المستعمرين تحققوا من انه بدون الامداد الواسع للايدي العاملة لن يكتب لمشاريع صناعة السكر النجاح. فحاولوا استخدام الاهالي . وعبثا حاول المقيمون الاوروبيون تدريبهم . واذا حدث ونجح واحد منهم في استخدام بعض الاهالي في مزرعته ، فسرعان ما كانوا يهجرون المزرعة أو يتباطئون في العمل وبخاصة في وقت الحصاد

وأخيرا تأكد لديهم انه لا يمكن الاعتماد على الاهالي كعمال لعدم ملاءمة هذه الاعمال لديهم لمستوى كفايتهم المتدهور الذي يرجع أثره الى الحياة القبلية التي لم يتخلصوا منها بعد . وكانت هذه المحنة التي وقع فيها هؤلاء المستعمرون كافية لان يلغوا قرار البرلمان



البريطانى بالغاء العبودية . وبذل المزارعون الجهود لتوفير الايدى العاملة ، فان لم تكن بالمجان فبأجر زهيد . وفى هـذا الوقت ، سمعوا بأن زملاءهم المستعمرون البريطانيون الذين حققوا سيطرتهم على الهند، يستخدمون الهنود كعبيد فعلا . فلماذا اذن لا يستوردون العمال من الهند ؟! ... سارعت الحكومة البرلمانية الجديدة فى جنوب افريقيا بمفاوضة حكومة الهند لهذا الغرض ..

لم تكن الحكومة البريطانية وحكومة الهند مرحبتين بالسماح بهجرة الهنود الى جنوب افريقيا خوفا من أن يصيروا بمرور الوقت ، طبقة أخرى من العبيد . وبعد مفاوضات طويلة ، سمحت الهند بارسال العمال الهنود الى الاتحاد تحت شروط معينة أهمها انه أثناء مدة العقد – وتتراوح بين ثلاث أو خمس سنوات – يهيىء للعمال الهنود ولاسرهم العناية الطبية اللازمة . كما نص بصراحة ووضوح تام على انه فى نهاية مدة العقد يصبح للمهاجر الحق الكامل فى أن يختار بين عودته للهند أو الاقامة فى الاتحاد على أن لا يخضع لأية قوانين خاصة أو عنصرية ، وأن يطبق عليهم نفس القانون المطبق على باقى المواطنين .

ولما كان المستعمرون فى أشد الحاجة الى الايدى العاملة الرخيصة ، فقد وافقوا موافقة تامة وكلية وقانونية على جميع شروط الحكومة الهندية ..

وفى عام ١٨٦٠ وصلت أول دفعة من الهنود المهاجرين . واستقبلها المستعمرون بالفرح والاستبشار ، اذ أيقنوا وقتئذ بأن الانتعاش والرواج سيعم بلادهم حالا ... وفعلا انتعشت صناعة السكر مباشرة . وقفز الانتاج بصورة لم يتوقعها أقصى المتفائلين .. ففى عام ١٨٥٩ لم يكن يتجاوز انتاج السكر ألف طن الا بقليل جدا .. وبعد سبع سنوات من جلب العمال الهنود ارتفع الانتاج الى عشرة آلاف طن .. ونستطيع أن نتصور مدى هذه الزيادة اذا عرفنا أن الصناعة وقتئذ لم تكن قد تقدمت التقدم العلمى الحديث الذى نعرفه الآن ..

وهكذا ازدهرت صناعة السكر ، وسارت فى طريق التقدم . فاشتد الاقبال على العمال الهنود واتسعت زراعة مزارع قصب السكر ، وأصبح السكر محصول رئيسى وصناعة مزدهرة تتوقف عليه رفاهية الاتحاد ..

استمرت هجرة الهنود تسير بخطى وئيدة . وبمرور الزمن ، زاول بعضهم ، ممن قضوا مدة العقد وقرروا الاقامة فى الاتحاد ، بعض الحرف المهنية ، وزاول البعض الآخر التجارة وأصبحوا تجارا ورجال أعمال ناجحين يحققون الثروة لانفسهم ولأسرهم ، ويهيئون وسائل التعليم لاولادهم ويتزاوجون هناك ، بل ويحيون أعيادهم الهندية التقليدية . ومعنى ذلك أن المهاجرين الهنود قد غدوا يشغلون مكانا محددا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمستعمرة ، وبالتالى قد أصبحوا قوة منافسة للمستعمرين الاوروبيين ... وبذا بدأت سياسة الاضطهاد العنصرى لوقف هذه القوى الاقتصادية والاجتماعية النامية . وهى حقيقة تبرزها استمرار الكراهية للهنود وتطورها الى الحقد عليهم لنجاحهم فى التجارة ، واتخاذها طابعا علنيا فى العداء كلما ازداد هؤلاء المقيمين ثراء وكلما توطدت مراكزهم فى الحياة الاجتماعية بالمستعمرة ...

وباكتشاف الماس فى كمبرلى

هاجر المستعمرون الاوربيون مزارع السكر واتجهوا صوب مصدر الثروة الكبير الذى تفوق أرباحه السكر ... فلم يعودوا بحاجة الى العمال الهنود وعندئذ جاهروا بعدائهم وكراهيتهم للهنود بدون مواربة أو خشية ..

وظهرت العداوة واضحة جلية عندما وضعت العراقيل فى طريق التجار ورجال الاعمال الهنود . وتزايد اضطهادهم واتسعت الحملة ضدهم حتى بلغت مرحلة خطيرة فى ١٨٩٧ عندما أخذ الاوروبيون يتظاهرون ضد الهنود. كما بدأ فى وضع بعض قواعد التمييز العنصرى فمثلا :

فرضت ضريبة على كل هندى مقيم بالاتحاد

قيد منح تراخيص التجارة للهنود والاسيويين

حرم على الهنود استعمال الاماكن المخصصة للاوروبيين

فرض قانون يحتم على كل الاسيويين تسجيل أسماءهم وتحديد محال اقامتهم واثبات شخصيتهم وذلك ببصم جميع أصابعهم .

وقد أدت كل هذه الاضطهادات الى اعلان سياسة العصيان المدنى بقيادة غاندى فى عام ١٩٠٦ . ونتيجة لاعمال الاثارة هذه ، توقفت الهجرة الهندية توقفا تاما فى عام ١٩١١ . ومع ذلك استمرت سياسة التمييز العنصرى تشتد حدة ، وصدرت تشريعات خاصة ضد العناصر الاسيوية مما يتعارض مع تعهد حكومة الاتحاد للحكومة الهندية بعدم تطبيق قوانين خاصة على الهنود .. الا أن هذه القوانين العنصرية لم تجد نفعا ازاء نمو قوة الهنود الاقتصادية واتساع نفوذهم واندفاعهم الى مناطق جديدة لازدياد عددهم ورغبة البعض منهم فى رفع مستوى معيشتهم . كما استطاع الاثرياء منهم شراء الاراضى فى مقاطعة دربان والاقامة فى الاماكن التى تعتبر قاصرة على الاثرياء من الاوربيين فقط ..

وقد أدى اتساع قوة الهنود هذه الى فزع المستعمرين الاوروبيين . فسارعت حكومة الاتحاد باصدار قانون تحظر فيه (لمدة ثلاث سنوات) على الهنود التملك أو الاقامة فى دربان وعند انتهاء هذه المدة ، صدر قانون آخر شمل جميع قوانين تملك الاراضى سواء التى للاستغلال أو للاقامة . وفيه اتسعت منطقة الحظر المنصوص عليها فى القانون الاول فشملت الناتال والترنسفال ماعدا الاماكن التى حددت بالجدول .

وكان هذا الاجراء كافيا لان تقطع الهند علاقاتها التجارية مع الاتحاد فى عام ١٩٤٦ .

ومما يسترعى النظر ، انه فى مارس سنة ١٩٤٨ ، تقدم « الحزب الوطنى » الذى يرأسه الدكتور مالان ، الى الانتخاب معلنا اعتناق الحزب لنظرية سيادة الرجل الابيض . ويضع الحزب فى مقدمة اهدافه العمل على حماية وتدعيم سيادة الاهالى الاوروبيين فى الاتحاد كجنس ابيض سام . ويتعهد الحزب بتنفيذ سياسة التمييز بمنتهى الشدة والصرامة .

وهنا تطالعنا حقائق اقتصادية بالغة الخطورة تكشف عن حقيقة هذه الاهداف التى يدافع عنها الحزب الوطنى .

ذلك ان الهنود قد اصبحوا قوة اقتصادية خطيرة منافسة للرجل الابيض .. فالآن يمتلك الهنود مساحات شاسعة من الاراضى ، ولهم بيوت اعمال كبيرة تتاجر بالجملة والقطاعى ويمتلكون مخازن عامة ودور السينما والمطاعم وسيارات الاجرة وشركات نقل الركاب الخ . من أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة .

وما يقال عن تطور الوضع الاقتصادى للهنود فى الاتحاد ، يقال ايضا عن الاهالى الافريقيين فتطور المدنية ، وشيوع الحضارة ، والتوسع الاقتصادى عود هؤلاء الاهالى على نبذ حياة القبيلة والمشاركة فى الحياة الاقتصادية فالتحق كثيرون من الاهالى بهذه المناجم كعمال واخذوا تدريجا يحذقون اعمالهم حتى اصبح الكثير منهم من العمال المهرة . وهذا معناه نمو الوعى الاقتصادى بينهم الذى انعكس اثره فى مطالبتهم بالمساواة فى الاجر ، مع زملاءهم من العمال الاوروبيين – مادام العمل واحد . الامر الذى اهتز له الرجل الابيض اذ أصبح هؤلاء العمال فعلا قوة منافسة خطيرة للعمال الاوروبيين

وثمت حقيقة أخرى ذات أثر بالغ فى هذا الصراع ، تطالعنا بها احصائية توزيع السكان فى الاتحاد : يبلغ تعداد الاهالى : ١١ر٧٩٠ر٠٠٠ نسمة كالآتى :

الاهالى من الاصل الافريقى: ٨ر٥٠٠ر٠٠٠ نسمة .

الاهالى من الاصل الاوروبى: ٢ر٣٢٥ر٠٠٠ نسمة

الاهالى من الاصل الاسيوى : ٢٨٢ر٠٠٠ نسمة

فغالبية السكان اذن من الملونين . فلو عوملوا بالمساواة ومنحوا حق التصويت لتحققت لهم الاغلبية المطلقة ... وبذا يسيطرون على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفى هذا قضاء لسيطرة الرجل الابيض المستعمر وتدعيم لنفوذ الملونين ... ومن هنا اشتد الصراع فى السنوات الاخيرة وأصبح حادا عنيفا

وازاء انهيار قوى الاوروبيون الاقتصادية أمام القوى الاقتصادية النامية للملونين ، كان من الطبيعى أن يدلى البعض بأصواتهم – وهم لهم حق التصويت – فى جانب الحكومة التى تتعهد بتدعيم سيادة الرجل الابيض ..

وهكذا تولى « الدكتور مالان » الحكم فى مايو ١٩٤٨ ... ومنذ ذلك الحين سارت الامور الى أسوأ واشتد البطش والتنكيل بالملونين ...

ففى أول يناير ١٩٤٩ أوقفت وزارة الشئون الاجتماعية منح الاعانات للاسر الهندية الفقيرة. ولعل مما يخجل حكومة مالان ما جاء فى تقرير جامعة ناتال أخيرا الذى يقرر بأن ٧٠ر٢ ٪ من الهنود المقيمين فى دربان يعيشون دون المستوى الادنى للمعيشة ..

وفى ٧ يوليه ١٩٥٠ أصدر برلمان الاتحاد قانون « فصل السكان » الجائر . وبمقتضى هذا القانون قسم اهالى الاتحاد الى ثلاث فئات: البيض ، الافريقيون ، والملونين . وأدرج الهنود فى قائمة الملونين . كما قسمت أراضى الاتحاد بحسب هذه الفئات وحدد لكل فئة المنطقة التى يقيمون فيها ويزاولون فيها نشاطهم ويلزم القانون الافراد والشركات الذين يمتلكون ممتلكات فى غير المناطق الخاصة بفئاتهم أن يصفوا أعمالهم فيها خلال عشر سنوات . وفى نهاية هذه المدة ، يصبح من حق الوزير المختص أن يبيع هذه الممتلكات بالقوة. كما نص على انه اذا توفى شخص يمتلك ممتلكات فى غير المنطقة المخصصة لفئته ففى خلال سنة تباع هذه الممتلكات الى أشخاص من الفئة الذين يتبعون المنطقة . ولم يفرق القانون بين الممتلكات التى يتخذها أصحابها للسكنى وبين الممتلكات التى تستعمل فى أغراض التجارة .

ولما كان الهنود يمتلكون منشآت تجارية كبيرة فى كثير من الاحياء التجارية فى دربان وجوهانسبرج ومدينة الكاب ، فبمجرد اعلان الحكومة أن هذه الاحياء قاصرة على البيض هبطت قيمة هذه المنشآت ، وركدت تجارة الهنود . والاهم من ذلك ، امتناع البنوك عن تقديم التسهيلات وفتح الاعتمادات للتجار الهنود الذين أصبحت تجارتهم قاصرة على أنفسهم وهم لا يتجاوزون ٢ر٥ ٪ من تعداد السكان .. ومعنى هذا القضاء على قوة الهنود

« البقية على ص ٢٦ »

المستقبل الاقتصادى لإسرائيل

دائرة المقاطعة العربية

١ ـ جغرافية أسرائيل

تبلغ مساحة أسرائيل فى الوقت الحاضر ١٧ الف كيلو متر مربع بزيادة قدرها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع عن المساحة التى خصصها لها مشروع التقسيم الذى وافقت عليه هيئة الامم المتحدة . وتشتمل هذه المساحة الاضافية على الجليل الغربى وممر القدس ومنطقة الرملة ـ اللد والاراضى الواقعة شمال بيرسبع

وتضم أسرائيل ست مناطق طبيعية :

أولا ـ الجليل الاعلى وهو عبارة عن سهل ساحلى ضيق يتلوه هضبة داخلية ترتفع قمم بعض جبالها الى ألف متر وتتخللها وديان تجود بها زراعة الغلال والخضروات والفواكه، وأشجار الزيتون .

ثانيا ـ السهل الداخلى ويمتد من البحر الابيض حتى وادى الاردن وهو أخصب بقاع فلسطين واعظمها انتاجا من الناحية الزراعية . وفيه يزرع القمح والشعير والخضروات والاذرة والكروم وأشجار الزيتون .

ثالثا ـ الاردن الاعلى وينخفض عن سطح البحر كثيرا ، وتشتمل تلك المنطقة على الحولة وشواطىء بحيرة طبريه ومناخها شبه استوائى ... ويرمى اليهود من تجفيف بحيرة الحولة الى الحصول على مساحة خمسة عشر ألف فدان تزرع قمحا وقطنا

رابعا ـ السهل الساحلى الممتد من الكرمل حتى حدود المنطقة المصرية فى غزة ويبلغ طولها ١٣٠ كيلو مترا وعرضها ٢٥ كيلومترا . وتزرع فيها الفواكه ولا سيما البرتقال . وتقع فى هذه المنطقة مدن تل أبيب ويافا وحيفا وبتاج تكفاه وناتانيا .

خامسا ـ منطقة من القدس حتى بيت لحم وهى منطقة جبلية شبه صحراوية .

سادسا ـ النقب تبلغ مساحته ٧٧ الف كيلو مترا مربعا ، وهو عبارة عن مثلث شبه صحراوى يمتد من الحدود المصرية حتى الاردن ، ومن البحر الميت حتى البحر الاحمر ، وعليه تتعلق آمال اليهود فى التوسع الاقتصادى والسياسى . اذ يؤملون كشف معادن ـ ولا سيما النفط ـ تتيح لهم تصنيع بلادهم على نطاق واسع . كما أنه يصلهم بالبحر الاحمر والبحار الجنوبية ويمكنهم من أستغلال ثروات البحر الميت المعدنية .

وعدد سكان أسرائيل فى تغير دائم بسبب تدفق الهجرة اليهودية عليها؛ ويقدر أن يصل عدد سكانها فى نهاية سنة ١٩٥٢ الى ١ر٥ مليون نسمة. وايا ما كان الحال فما زال فيها ١٣٠ الف عربى . ولا يكون سكان الريف سوى خمس عدد السكان فى أسرائيل ويحتشد الباقون فى المدن التى زاد عدد سكانها زيادة كبيرة ، فأصبح عدد سكان تل أبيب يقارب الثلاثمائة الف نسمة وعدد سكان حيفا والقدس الجديدة اكثر من ربع مليون نسمة

٢ ـ الزراعة

ان العقبة الكأداء فى سبيل تقدم الزراعة فى أسرائيل عدم توافر المياه فيها ، فليس بها أنهار ذات شأن ، وليست لانهار الاردن ـ والذى تشترك فيه مع المملكة الاردنية ـ وكيشون وباركون قيمة اقتصادية كبيرة ، اذ لا تروى سوى مساحات ضئيلة من الارض تبلغ الخمسة وسبعين ألف فدان ، تخصص لزراعة الفواكه والخضروات وعلف الحيوان . أما بساتين البرتقال فتستمد حاجتها من المياه من الآبار الارتوازية وعددها ثلاثة آلاف بئر

أما الامطار فلا تسقط بالمقادير الكافية للتوسع الزراعى المنشود فبينما يبلغ متوسطها السنوى تسعمائة مليمتر فى صفد تهبط الى ٦٥٠ مليمتر فى حيفا و ٤٥٢ مليمتر فى طبريه و ٣٠٥ مليمتر فى بيسان و ٢٧٠ مليمترا فى بيرسبع .

وقد رسمت حكومة أسرائيل عشرين برنامجا للنهوض بالرى أهمها الاستفادة من نهير الباركون الذى ينقل مياهه فى انابيب لرى النقب . وتأمل تلك الحكومة بهذه الطريقة الباهظة التكاليف (اذ تصل الى تسعة ملايين جنيه) أن تروى مساحة تتراوح بين ٦٢ الف و ٧٥ الف فدان فحسب .

ويلى ذلك المشروع ، مشروع بيسان وقوامه الافادة من الينابيع الموجودة فى تلك المنطقة لرى ٢٥ الف فدان ويتكلف ٦ر٣ مليون جنيه وثمة تسعة مشروعات للافادة من المياه الجوفية تتكلف ٨ر١٨ مليون جنيه.

وثمة مشروعات أخرى يراد بها أستغلال مياه الاردن واليرموك وغيرهما فى رى مناطق واسعة من النقب واستنباط ٥٩٤ مليون كلبوات ساعة من الطاقة الكهربية ينتفع بها فى الصناعة . وتتكلف مشروعات الرى الاخيرة حوالى المائة مليون جنيه

وهكذا تبلغ تكاليف مشروعات الرى حوالى المائة والعشرين مليون جنيه لن ينجم عنها سوى زراعة مساحات ضئيلة من الارض انتاجها ضعيف باهظ التكاليف .

وايا ما كان الرأى فى شأن جدوى مشروعات الرى فى أسرائيل فأن الانتفاع بمياه الانهار ولاسيما الاردن واليرموك (وهما قطب الرى فى مشروعات أسرائيل المائية) ، يحتم عليها طلب التعاون مع الدول العربية صاحبة الشأن وهى سوريا ولبنان والاردن . وبانتفاء التعاون ـ كما هو حاصل ـ يستحيل على أسرائيل تنفيذ مشروعاتها ، وهذا ما قررته وآمنت به اللجنة الاقتصادية لهيئة

العدد القادم
عدد خاص
عن
التنمية الاقتصادية

الامم المتحدة اذ قالت : « لايمكن لاسرائيل أن تأمل فى تنفيذ مشروعاتها المائية التى يتوقف عليها كيانها الاقتصادى من غير تسوية مسألة تعويض اللاجئين والحدود بينهما وبين الدول المجاورة »

ورغما عن أمل أسرائيل فى النهوض بالمنطقة التى تحتلها زراعيا ، فأن نسبة المشتغلين بالزراعة قد هبط واصبحوا خمس عدد السكان ، ولا يمكن تصور كيف تستطيع أسرائيل زيادة عدد سكانها الى مليونى نسمة مع عزوف الافراد عن الزراعة لضآلة انتاجها وعائدها .

وتعمل أسرائيل على تحويل زراعتها الخفيفة الى زراعة كثيفة عن طريق زراعة الفواكه والخضروات وتربية المواشى وصناعة منتجات الالبان ، وبذلك يمكن أستيعاب عدد أكبر من السكان فى مساحات زراعات ضيقة من الارض ، ولكن هذا يتطلب مقادير أوفر من المياه التى لاتتوافر فى فلسطين فى الوقت الحاضر .

وأهم زراعات أسرائيل — كما نعلم — الفواكه وبخاصة البرتقال . ولقد بلغت مساحة المزروع برتقالا قبل حرب فلسطين ٥٠٠ر٧٢ فدان لم يتبق منها فى أسرائيل فى الوقت الحاضر سوى ٣٢ الف فدان منها ١٢ ألف فدان فحسب أشجارها مثمرة . ولذلك هبطت صادرات أسرائيل من البرتقال فأصبحت أقل من أربعة ملايين صندوق يقابلها خمسة عشر مليون صندوق صدرتها فلسطين عام ١٩٣٨

وتزرع فلسطين الزيتون وتبلغ المساحة المنزرعة ٤٥ ألف فدان والخضروات والغلال ولكن بكميات ضئيلة لاتسد الا جانبا ضئيلا من الاستهلاك المحلى الآخذ فى التزايد بفضل تدفق المهاجرين . وليس أدل على فقر تربة فلسطين الطبيعى من أنه رغما عن استخدام المزارع اليهودية للآلات وافراطها فى استعمال السماد فأن متوسط أنتاج الفدان من الحبوب ثلث أنتاج الفدان منها فى مصر بل أن متوسط أنتاج أسرائيل منها أقل من متوسط الانتاج فى جميع بلاد الشرق الاوسط ، مع علو تكاليف الانتاج فى أسرائيل .

وخلاصة القول أن التوسع الزراعى فى أسرائيل رهين بتقدم وسائل الرى التى ترتبط بتنفيذ مشروعات ضخمة باهظة التكاليف وغير مضمونة الانتاج المجزى ، ورغما عن ذلك يستحيل تنفيذ هذه المشروعات من غير تعاون الدول العربية وموافقتها . وان فرض المستحيل وتم ماترنو اليه أسرائيل من التوسع الزراعى فلن تحل مشكلتها الاقتصادية .

فهل فى مكنة الصناعة حلها ؟

٣ — الصناعة

لايوجد فى اسرائيل معادن كالحديد أو النحاس أو الرصاص او الزنك ، ولم يستخرج منها بترول أو فحم ، ولا تحتوى على مساقط مائية ذات بال تستنبط منها القوة الكهربية .. ولا تستنبط تلك القوة الا باستعمال مواد مستوردة وبتكاليف تحول دون استخدامها فى الصناعة على نطاق واسع . ومن الناحية الاخرى لا تنتج أرضها قطنا أو كتانا وغيرهما من المنتجات الزراعية التى تستخدم فى صناعة النسيج ، وبالمثل لا تنتج اسرائيل صوفا وحريرا ، فالمواد الاولية المستخدمة فى الصناعة معدومة او شبه معدومة وتنحصر الصناعات الاسرائيلية فى الخضروات المحفوظة وعصير الفواكه ولا سيما البرتقال والدقيق والصابون والكبريت والخمور وما الى ذلك من الصناعات الخفيفة التى تستهلك محليا ..

فان شاءت اسرائيل التقدم صناعيا فلا مناص لها من استيراد القطن والصوف والكتان والجلود والحديد والنحاس وغيرها من المواد الاولية فضلا عن مواد الوقود ، وفى طليعتها الفحم والنفط . فالصناعة الاسرائيلية القائمة عظيمة التكاليف — لافتقارها الى المواد الاولية ومواد الوقود المحلية — الى درجة يستحيل عليها منافسة صناعات البلاد المتقدمة . وحسبك دليلا ان سعر طن الاسمنت فى اسرائيل (وتنتج منه ربع مليون طن) اربعة أمثال سعره فى مصر ..

بيد أن الصناعات الكيمائية هى معقد آمال اسرائيل فى الوقت الحاضر .. ففى سنة ١٩٣٠ حصلت شركة البوتاس الفلسطينية على امتياز استخراج الاملاح المعدنية من البحر الميت ، وكانت تستخرجها من مركزين الاول وهو الاهم مركز أريحا وتقع الآن فى فلسطين العربية — والثانى فى الجنوب . وتقتصر اسرائيل الآن على ادارة المصنع الجنوبى ذى الانتاج الضئيل فى الوقت الحاضر ويستخرج من البحر الميت البوتاس وملح الطعام وكلورور المغنسيوم وأملاح البرومات المختلفة .

على أن حركة تصدير البوتاس فى اسرائيل أصبحت تتوقف على مدى المنافسة الاجنبية وقوة المقاطعة العربية التى كانت تستهلك قدرا كبيرا من انتاج البوتاس الفلسطينى ثم بعد المصنع الجنوبى عن شواطىء التصدير ووعورة الطريق اليها عبر النقب ، وأخيرا قد تستطيع الحكومة الاردنية الاستفادة من البحر الميت فى منطقتها ومنافسة الانتاج الاسرائيلى لا سيما ومعظم شواطىء البحر الميت تقع تحت نفوذها .. وأجور العمال العرب أقل كثيرا من أجور العمال اليهود ..

أما صناعة الادوية فقد راجت فى البلاد العربية ابان الحرب الاخيرة ، ولن يمكنها منافسة انتاج البلاد الاخرى كسويسرا وفرنسا وانجلترا وامريكا لارتفاع أسعارها وغشها .

وفى اسرائيل صناعة قطع الماس وتنافسها فيها بلجيكا وهولندا منافسة شديدة وبضعة صناعات اخرى لا تنتج الا على نطاق ضئيل ، لا تفى باعالة سكان اسرائيل الحاليين فضلا عن الحشود الحاشدة من المهاجرين المتدفقين عليها ..

ويعتبر ارتفاع أجور العمال فى اسرائيل من أهم العوامل التى تحول دون منافسة الصناعات اليهودية بنجاح لصناعات الدول الاخرى .. ولايعنى هذا ان هؤلاء العمال يتمتعون بمستوى معيشة رفيع — بل على العكس — فان ارتفاع الاجور مرده ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعا لانظير له فى العالم ، كما ان حالة السكنى بصفة خاصة فى منتهى السوء ، اذ تخصص حجرة واحدة فى المتوسط لسكنى أربعة أو خمسة عمال .. يضاف الى ذلك ضعف انتاج العامل الاسرائيلى بالنسبة لاجره بالمقارنة بانتاج العامل فى الدول الصناعية الاخرى .

وينعكس ضعف اسرائيل الزراعى والصناعى على مسائلها المالية ..

فؤاد محمد شبل

البقية بالعدد القادم

في الإعلان

تأليف الأسماء والعلامات التجارية وشعارات السلع

الاسم التجاري

ان السلعة الخاصة بأحد المنتجين اذا لم تتخذ لها اسما يميزها عن مثيلاتها من السلع المنافسة ، صارت سلعة ذات صفة عامة غير مميزة ولا يسهل للمستهلك ان يحصل عليها بالذات . وأضحت عرضة للبوار اذا كان المنافسين طرقا تفوق طرق منتج هذه السلعة في البيع او اجتذاب الجمهور ..

وتظهر الاسماء التجارية والعلامات التجارية وشعارات السلع عادة في الاعلانات وفي مكاتبات المنتج وعلى أغلفة السلع ، أو تحفر على السلعة ذاتها أو تلصق على عبواتها ..

ونظرا لاهمية الاسماء التجارية والعلامات ، فان الحكومات تفرض حمايتها عليها باصدار القوانين المنظمة لها والحامية لها من التقليد او التزييف .. أو استعمالها بغير صاحبها .. الخ .. وفي مصر قانون خاص بذلك هو قانون البيانات والعلامات التجارية وتتولى رعاية هذا الامر مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة ..

ويقاس نجاح الاسم التجاري او العلامة التجارية بقدر ما يتركان من أثر في نفوس المستهلكين . فالاسم الجيد هو الذي يعلق بذهن الجمهور بسهولة ويسر ، وينقل الى الذهن عند قراءته او سماعه معاني معينة متعلقة بالسلعة ذاتها ومتصلة اتصالا وثيقا مباشر ببيعها ..

ولكي يكون الاسم التجاري جيدا يجب أن تتوفر فيه شروطا أهمها :

١ ــ ان يكون بسيطا في تكوينه بعيدا عن التعقيد ..

٢ ــ ان يكون سهل التعلق بالذاكرة ..

٣ ــ ان يكون سهل الفهم ذا معنى معين مفهوم ..

٤ ــ ان يكون سهل النطق حسن الوقع على الأذن ..

لذلك ، فمن الواجب على مؤلف الاسم التجاري أن يبتعد به عن الحروف الثقيلة الظل خصوصا اذا وردت مع بعضها وهي الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والكاف ، اذ ان هذه الحروف علاوة على صعوبة النطق بها فانها بعيدة عن الرقة الواجب توافرها في الاسم عند سماعه ..

> «من مهمة ادارة الاعلان في المؤسسات الصناعية ، باعتبارها الادارة المختصة بالمسائل الفنية المساعدة على البيع أن تختار للمنتجات والسلع التي تنتجها المؤسسة أسماءها وعلاماتها التجارية المناسبة والشعارات التي تتخذها هذه السلع لتشتهر بها والاغلفة التي تعبأ فيها » ..

وتختار الكلمة التي يتكون منها اسم السلعة عادة من حروف والفاظ محورة من الاسم الاصلي العام للسلعة او من مميزاتها او منهما معا

وتغيير الاسم الصعب ، بآخر مناسب ليس بأمر يسير ، اذ يحتاج الى كثير من التفكير والتدبير ونقل وتغيير الحروف وابدالها بغيرها حتى يتم تكوينه بشكل تستريح اليه النفس

وتكوين الاسم الجديد هو أمر من قبيل الاختراع ، يحتاج الى دراسة وبحث دقيق ، فنحتاج أولا الى جمع معلومات واسعة عن السلعة ثم ابتكار الاسم التجاري من مجموع المعلومات التي حصلنا عليها ..

لذلك فيجب علينا عند التفكير في ابتكار اسم لسلعة ما أن نجيب أولا على الاسئلة الآتية :

١ ــ كيف يمكن ان نعبر عن المنتج العام الذي تتكون منه هذه السلعة بكلمة او كلمتين مشتقين ذلك من طبيعته أو صفاته . ؟

٢ ــ ما هي الصفات المميزة لهذه السلعة بالذات .. ؟

٣ ــ ما هي الصفات المميزة لهذه تقدمها السلعة للمستهلك .. ؟

٤ ــ هل توجد افكار معينة تتعلق بهذه السلعة .. ؟ (من حيث الوطن أو التاريخ او المخترع أو المكتشف أو أشهر المستهلكين .. الخ)

٥ ــ ما اسم الصانع او المنتج ؟

٦ ــ هل يمكن تكوين اسم جديد من كلمتين او ثلاث تتعلق بالسلعة ؟

٧ ــ هل يمكن ادماج هذه الكلمات أو الكلمتين اللتين حصلنا عليهما من السؤال السابق في كلمة واحدة ؟

اذا استطعنا ان نجيب على هذه الاسئلة السبعة السابقة ، نكون انتهينا من تأليف الاسم التجاري للسلعة ..

وبدراسة بعض أسماء المنتجات الشهيرة نرى ان كثيرا منها يتكون من تحريف في كلمة أو ادماج لكلمتين او الكلمات المندمجة او المتصلة على السلعة نفسها بلا ارهاق للقارىء او اتعاب لذاكرته عند محاولة حفظها .

ولتوضيح ذلك نلقي نظرة على بعض الامثلة من الاسماء الشهيرة .

بالموليف : اسم صابون وهو ادماج لكلمتين : « بالم » أي النخيل ، و « أوليف » اى الزيت .

نباتين : اسم مسلى صناعي ، وهو عبارة عن تحريف في كلمة «نبات» واسمه يدل على أنه مستخرج من الزيوت النباتية ..

اسبيرون مصر : اسم مكون من كلمتين احداهما تحريف في الصنف وهي « اسبيرون » عن «الاسبرين » ومصر للدلالة على الموطن ..

كوكا كولا : اسم مركب من كلمتين هما المادتين اللتين يتكون منهما هذا المشروب .

بيبسى كولا : وهو مشروب آخر ويتكون اسمه من كلمتين احداهما « ببسي » من القوة والثانية « كولا » وهي المادة الداخلة في تركيب المشروب

ريف دامور : اسم من نوع الروائح العطرية ويتكون من كلمتين « ريف » اى حلم و « دامور » ــ الحب ــ أي احلام الحب ..

ايركنج : اسم ماركة من الراديو يتكون من كلمتين معناهما « ملك

الهواء » .

وأحيانا يكون الاسم صفة للسلعة مثل « لوكس » للصابون حيث يعطى هذا الاسم لاول وهلة تأثيرا على السامع بما فيه من معنى كلمة « لوكس »

وحبذا لو كان الاسم باعثا على التأمل والخيال ، مثل «ريف دامور» ومثل « بونسوار » و « ورد النيل» اذ ان ذلك يسهل الوقع على الاذن ، ويسهل الحفظ .

ولا شك ان الالفاظ الموسيقية النطق لها اثر كبير فى نفوس الجمهور وقديدفعه هذا الاثر الىشراء السلعة او الاستمرار فىشرائها والمداومة على اقتنائها .

ويجب الانختار الالفاظ الضخمة أو الصعبة النطق أو الكلمات الكثيرة المركبة مثل « صابون حسن نمر الحقيقى» .. ! اوالتى يحدثالتباس فى تشكيل حروفها بغير معناها ، مثل « عِلم » و « عَلَم » .

وعلى أى حال فان سهولة الاسم ومدى ارتباطه بالسلعة المسماة به من أهم الامور الواجب مراعاتها عند تأليفه ..

العلامة التجارية

يختارالمنتج عادة لكلسلعة ينتجها علامة تميزها على شكل رسم معين وهى ما تسمى بالماركة المسجلة .

وتتخذهذه العلامة اشكالا مختلفة فقد تكون صورة ميدالية أو شكلا هندسيا أو منظرا لنوع من الشجر او الثمر او الطير او شكل السلعة ذاتها اووجه انسان ذا ملامح خاصة او حيوانا فى وضع خاص ، او رسما رمزيا معينا .. الى غير ذلك من الاشكال ..

ويجب أن تكون العلامة التجارية بسيطة فى تصميمها الى ابعد حد مستطاع بحيث يفهم المراد منها ، وبغير هذا الفهم السريع تفقد العلامة فائدتها اذ لا يكون من المستطاع على الجمهور حفظ شكلها ..

ويجب أن يراعى فى طريقة رسم العلامة ان تصلح للطباعة على اصناف الورق المختلفة ، اذ انبعض الرسومات لا يظهر بنفس الشكل الذى رسم به اذا طبع على ورق ورق خشن الملمس ــ وهذه الظاهرة اكثر وضوحا فى حالة العلامات صورة فوتوغرافية ذات تفاصيل دقيقة ..

وقد ترسم العلامة او تطبع على الخشب أو الصفيح أو القماش.. الخ او تحفر على الآنية التى تعبأ فيها السلعة ، وذلك بحسب ظروف التغليف والتعبئة .. لذلك فيجب ان يحذف من الرسم كل الخطوط الزائدة او المعقدة حتى يصلح لهذه الاغراض جميعا ..

ومع ذلك ، فان اهمية الدقة والبساطة فى تصميم العلامة يختلف منسلعة الىأخرى ، فالعلامةالخاصة بصنف من الاحذية يجب ان تكون بسيطة غير معقدة صالحة للطبععلى الجلد بطريق الضغط ، اما العلامة الخاصة بنوع من الفواكه المحفوظة ، فتحتاج الى الدقة فىرسمها والاغراء بتمثيل شكل الفاكهة المحفوظة بالضبط ..

الشعار

غالبا ما تتخذ السلعة لها شعارا أو جملة تشتهر عنها : والغرض من وجودها هو ان تساعد الجمهور فى حفظ اسمها ..

والشعار يجب ان يكون مختصرا سهل النطق بعيدا عن الابهام بحيث انه بتكرار النطق به يؤتى اثره فى نفس الجمهور ..

ولتاليف شعارجيد يجب أنتحال السلعة الى أصولها وآثارها منحيث طبيعتها وتكوينها ، وما يقدمه المنتج من نصائح لمستهلكيها ..

وقد يتخذ الشعار من مثل سائر او يكون تحويرا فى مثل ، وذلك مثل « ليس كله عند العرب صابون » ، أوتأليف جملة بشكل موسيقىسهل الحفظ فيه اغراء وفيه معنى جدير بالتأمل مثل « شراب كذا يحيل العطش الى لذة » او أن يكون بيتا من الشعر او الزجل ..

ومن المستحسن استخدام المعانى البيانية والبديعية فى تأليف الشعار كالتشبيه والاستعارة والكناية والجناس والاقتباس والتضمين والسجع ، وما الى ذلك .. فيختار نوعالبيان اوالبديع بحسبمقتضيات الحال ، ومثالذلك استخدامالتشبيه فى الشعار مثل « انت كالشمس الوضاءة » و « فتاتى كالقمر » ، و « منتهى القدم .. قدم الاهرام » و «منتهىالحدة .. شفراتجيليت» واستخدام الاستعارة مثل : «الوجه المضىء » و « الزهر الباسم » .. وهكذا ..

ويمكن ان يتخذ الشعار احد الاشكال الآتية :

١ ــ وصفلطبيعة السلعةوآثارها او تاريخها مثل « خفيف على المعدة خفيف على الجيب » أو « الشاى المنعش » أو « خالد على الزمن »

٢ ــ أمر للمستهلك مثل « اشرب كوكاكولا »

٣ ــ اقتراح يغرى بالشراء مثل « ابتسامتك كنزثمين » أو «صابون الجمال لكواكب السينما » او « هذا سر جمال وجهى »

٤ ــ على هيئة سؤال ، مثل : « هل جربت الاسبرو عند الشعور بالصداع .. ؟ »

٥ ــ جملة تبعث على الخيال ، مثل «رائحة كذا تطيربك الى ضفاف السين » ..

ولكى نتوصل الى تأليف شعار معينيجب أننضع أمامنا كل الحقائق الممكنة عن السلعة ، كالمنتج لها ومميزاتها وفوائدها وما يتصل بها من كلمات أو جمل مأثورة اومشهورة وما يتصل باسمها من معانى وألفاظ ثم نفكر فىهل يحسن انيكون الشعار وصفيا أ أمرا أم اقتراحا ام سؤالا يقود الى معنى معينا أو جملة تبعث على الخيال .. ؟ وهل يوجد مثل سائر او أبيات من الشعر يمكن استخدامها .. ؟

ويجب انيكون الغرض الذىيرمى اليه الشعار هو ان يثير فى الذهن ان هذه السلعة تفعل كذا ، او ان مميزاتها هى كذا وكذا ، ثم يدفع الحواس الى أن تنادى الشخص أن أقدم على الشراء ..

محمود عساف

يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة أن تضع كافة قواها وجهود الاخصائيين فيها تحت تصرف حضرات قرائها وعملائها من المعلنين سواء من حيث المشاكل التى يواجهونها من النواحى الضريبية أو المحاسبية أو من النواحي الادارية والتجارية والاعلانية . وليطمئن القراء الى أن أى خطاب أو استفسار تليفونى يصل المجلة ، يكون موضع العناية التامة والاهتمام الكامل .

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من اعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته • وعلم الاقتصادكعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الافذاذ ممن سنتولى في هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الاشارة الى ابحاثهم ونظرياتهم •

دافيد ريكاردو

١٧٧٢ – ١٨٢٣

يعتبر ريكاردو من أشهر الاقتصاديين في القرن التاسع عشر ، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد آدم سميث ، وقد اشتهر ريكاردو بقوة الملاحظة الخارقة ، والذكاء الوقاد ، والمواهب الفذة التي لم تتح لغيره من الكتاب المعاصرين له ... وقد استطاع ريكاردو أن يتم بناء تعاليم أستاذه « سميث » وأن ينشرها الى آفاق أوسع .. ثم هو يتناول آراء الزعيم مالتوس فينتحي بها صوب التاريخ بنوع من التفكير الفذ والتدليل المجرد في الشئون الاقتصادية فاستطاع بذلك ريكاردو أن يسد تلك الثغرات والفجوات المتسعة التي كانت تتراءى للاقتصاديين من خلال تعاليم مالتوس.. وجدير بالذكر أن تعرف أن ريكاردو كان أكثر من سميث ومالثوس في استخدام الطريقة الاستنباطية للوصول الى حقائق الابحاث الاقتصادية ، وخاصة في تلك الاوقات التي لم تكن تعرف الاسانيد الاحصائية والوثائق التاريخية بعد ..

وان كانت تعاليم ريكاردو قد تعرضت للتغير والتبدل والنقد المرير فيما بعد الا انه رغم كل هذا فان ريكاردو يعتبر كاتبا ممتازا ومفكرا عبقريا ، يدين له علم الاقتصاد بالكثير من تعاليمه ونظرياته الحديثة التي توصل اليها العالم المتمدين في أيامنا هذه ..!

مولده ونشأته

ولد دافيد ريكاردو في لندن في ١٩ ابريل ١٧٧٢ من عائلة يهودية الاصل كانت قد استوطنت هولندا ثم تركتها الى انجلترا .. وكان والده من كبار المضاربين في البورصة الذين استطاعوا أن يحققوا شهرة عالية وأرباحا وفيرة ... وتشبه دافيد بوالده في كل شيء ، وأخذ عنه طباعه وأخلاقه .. ودخل معه البورصة مضاربا في عام ١٧٨٦ ، ولم يكن حينذاك قد جاوز الرابعة عشرة من عمره .. وفي البورصة استطاع دافيد الصغير أن يظهر نشاطا ملحوظا ونجاحا باهرا .. وحتى اذا ما حل عام ١٧٩٣ وتزوج من الآنسة «ويلكنسون» حتى استقل عن والده وأخذ يعمل مضاربا لحسابه هو الخاص ودون معونة من أحد .. وحتى اذا ما بلغ الخامسة والعشرين من عمره كان هو قد اشتهر وذاع صيته ، وأصاب ثروة فادحة كانت تقدر بحوالي مليونين من الجنيهات ، أتت اليه عن طريق هذه المضاربات التي حذقها وتمرس عليها منذ الصغر ، ولا يفوتنا أن نعرف مدى ضخامة هذا المبلغ اذا ما قيس بالنسبة للثروة الاهلية حينذاك ..

وكان دخول ريكاردو في سن مبكرة البورصة سببا مباشرا لأن يقبل على دراسة علم الاقتصاد .. وعندما قرأ كتاب سميث العظيم انكب على دراسة الاقتصاد السياسي دراسة جدية فائقة ..

وفي عام ١٨٠٩ استطاع دافيد أن ينشر أول مقال له عن « ارتفاع سعر الذهب والعلاقة بينه وبين انخفاض قيمة العملة الورقية » وقد أثار هذا المقال ضجة كبرى كما أدى الى مناقشات متعددة ..

وفي عام ١٨١١ تقابل ريكاردو مع «جميس ميل » فأخذ عنه الكثير من آرائه السياسية ، بينما أخذ ميل عن رفيقه الكثير من آرائه الاقتصادية ونظرياته المستحدثة .. ويقول ميل في عام ١٨٢٣ انه هو وزميله ج. ر. ميكيللوش كانا وحدهما هما تلاميذ ريكاردو اللذين تلقيا عنه أصول علم الاقتصاد ... وأظهرا تفوقا في ميدان الحقل الاقتصادي ..

وعندما كانت مشروعات الغلة مدة للمناقشة في عام ١٨١٥ نشر ريكاردو مقالا بعنوان « انخفاض سعر الغلة وتأثيره على الارباح » وكانت مناقشاته في هذا الموضوع مبنية على نظرية « الريع » والتي وان كان ريكاردو قد سلم بها وأذاعها ، الا أن مالتوس كان قد سبقه اليها ، ثم تداولها من بعده «اندرسون» بالبحث المستفيض .. وفي هذا المقال أظهر ريكاردو أسس اقتصادياته المختلفة .. فقال « ان زيادة الاجور لا تؤدي الى أية زيادة في أسعار المنتجات ، وان الربح يمكن زيادته في حالة خفض الاجور فقط ، وانه يضمر وينمحي في حالة زيادة الاجور .. ثم هو يقول ان الربح في كل سلعة انما يتحدد على حسب تكاليف الانتاج التي ترتفع في حالة التكاليف الباهظة. » وقد أعيد نشر هذه المبادىء والنظريات في كتابه « أسس علم الاقتصاد .. » ثم هو يظهر له بعد ذلك نظريات جديدة في موضوعي البنوك والعملة .. وهما الآخران لهما أهمية كبرى وخطر عظيم في الاقتصاديات الحرة .! اذ كان البنك القائم وقتذاك محل شكوى مريرة من نظمه المتبعة فيه ، وخاصة تلك المسائل المتعلقة باصدار العملة الورقية ..

ويعد هذا المؤلف الضخم من أضخم المؤلفات الاقتصادية اذ تناول فيه موضوعات المنافسة الحرة ، القيمة التبادلية التي تحدد بواسطة كمية العمل المبذول في انتاج السلع ..وغيرها من النظريات الهامة .. أما نظريات ريكاردو عن التوزيع فتناولت النقاط الآتية :

١ – الطلب على الغذاء هو الذي يحدد الزراعة الحدية .

٢ – حاجة العامل الضرورية للحياة هي التي تحدد أجره ..

٣ – الفرق بين كمية العمل المعطاة عند الحدية وأجر هذا العمل هو الذي يحدد الربح ...

وقد انطوت هذه النظريات على الكثير من التشاؤم فهي تحتاج كي تناسب الحياة الحقيقية الى تطور هائل في النظم الاقتصادية. وقد تناول ريكاردو في كتابه هذا الذي ظهر عام ١٨١٧ بحث عبء الضريبة وعلى من يقع بالنسبة لانواع الضرائب المختلفة .. وان كان سميث أيضا قد سبقه بهذا البحث الا انه استطاع أن يصل الى النتيجة النهائية وهي أن ضريبة الاطيان مثلا يقع عبؤها على كل من المالك والمستأجر .. وأن ضريبة الارباح انما يدفعها المستهلك ..

وفي عام ١٨١٩ عندما اعتزل ريكاردو العمل وتفرغ لأرضه دخل البرلمان نائبا عن دائرة « بورتارلنجتون » .. وبدأ ريكاردو في البرلمان مناقشاته في موضوع حرية التجارة .. وفي عام ١٨٢٠ كتب مقالا هائلا عن نظام رأس المال لدائرة المعارف البريطانية في طبعتها السادسة ...

وفي الحادي عشر من شهر سبتمبر عام ١٨٢٣ توفي ريكاردو وهو في مقعده في « جاكومت بارك » بجلوستر ترشير » بعد حياة حافلة بالنظريات والمناقشات الاقتصادية الخطيرة .. •

حياته ومؤلفاته

ان المتتبع لحياة ريكاردو لا يجد فيها شيئا جديدا أو غريبا كان له تأثير في تكوين هذه الشخصية الضحلة .. وانما تأتي عظمة هذا العالم الكبير من آرائه ونظرياته التي كونها هو بنفسه منذ أن دخل البورصة واستقل عن والده في المضاربة .. وان أردنا القول الحق والدقة المتناهية لقلنا أن ريكاردو لم يصنع لنا نظريات أو قواعد نسير عليها .. وانما وضع هو أسسا لعلم الاقتصاد استطاع الاقتصاديون من بعده أن يتناولوا هذه الاسس فيخلقوا هم منها نظريات اقتصادية خطيرة ...

وريكاردو في كتابه « أصول الاقتصاد السياسي » الذي ظهر في عام ١٨١٧ يعتبر من المراجع الاقتصادية الهائلة لعلم الاقتصاد .. ففيه شرح ريكاردو أسس هذا العلم شرحا مفصلا ودرسها دراسة مستفيضة .. فقدمه للاقتصاديين من بعده لقمة مستساغة في أفواههم يمضغونها في سهولة ويسر ..!

وان دراسته لهذا العمل العظيم لتدلنا صراحة بأن ريكاردو انما هو أحد الاقتصاديين الجبابرة قبل أن يكون فيلسوفا اجتماعيا كما كان من قبله آدم سميث ، وجون ستيوارت ميل من بعده .. وانه وان كان قد تناول بعض المشاكل الاجتماعية بالتحليل ، الا أن الصبغة الاقتصادية هي التي غلبت عليه وأظهرت منه هذا العلامة العملاق ..!

واقتصاديات ريكاردو لا تتسم بأي طابع عاطفي يقرب الهوة المتسعة بين طبقات المجتمع كما كانت تعاليم سميث تدعو الى ذلك ، في كتابه عن ثروة الامم ، بل اننا نرى أن كل نظرياته على العامل وحده .. وعلاقته بأصحاب رؤوس الاموال .. وان كانت هناك نظريات عديدة لريكاردو تنسب له ، ففي آرائه عن التجارة الخارجية ، النقود ، اصدار البنكنوت، والريع خير ماينسبه لاحد أعلام الاقتصاد وواحد من الذين طالما كانوا يدافعون عن الفردية والمذهب الحر في الاقتصاد الكلاسيكي .. ولم يكن ريكاردو في الكثير من الاحيان دقيقا في التعبير عن آرائه ، بل انه كثيرا ما خانه التوفيق في ابراز الفكرة التي يرمي لها أو يهدف الى صياغتها ، وكان من نتيجة ذلك أن أسيء فهم هذه الآراء ، وأثير الريب والشك وبعض الاعتراضات عليها فيما بعد ..

ولريكاردو بعد هذا عدة أنواع أخرى من الكتب بحثت في نواحي متعددة من اقتصاديات الفرد ، وكانت كلها تتميز بطابع الفردية وتدافع عن المذهب الحر وأهم هذه المؤلفات

١ – ارتفاع سعر الذهب وأثره في انخفاض قيمة العملة وظهر عام ١٨١٠

٢ – الاقتراحات العملية لايجاد عملة مضمونة القيمة . وظهر في ١٨١٦

٣ ـ البنك الاهلى .. والحاجة الى انشائه وظهر هذا الكتاب بعد وفاته.. وتناول ريكاردو فى هذا المؤلف البنك القائم وتذاك بالنقد والتحليل وأشار الى الاعتراضات الموجهة الى هذا البنك والصعوبات التى تسيطر على أعماله ..

والحق يقال فان ريكاردو وان كانت كل آثاره أو على الاقل معظمها تتسم بطابع البحوث وليست النظريات المصاغة ، فانه يعتبر واحد من الاقتصاديين الذين يعتز بهم علم الاقتصاد.

اقتصادياته ..

كانت كتابات ريكاردو وتعاليمه الاقتصادية برغم ما يشيع فيها من روح التشاؤم ، وما تنطوى عليه من نظريات فى الريع والاجور من أكبر مصادر الوحى للكتاب الذين تزعموا الحملة على الفردية والنظام الفردى ... واشتهرت تعاليمه بعدة نظريات هامة نلخصها فى :

أولا : نظرية القيمة :

تعتبر هذه النظرية هى طليعة التطور فى التعاليم الاقتصادية ، فقد سبقه آدم سميث الى القول بأن « العمل هو وحده مصدر القيمة عند الجماعات البدائية أو فى النظم الاقتصادية الطبيعية » ولكن ريكاردو لم يكتف بذلك فحسب ، بل انه يذهب أبعد من ذلك فى تحليل الحياة الاقتصادية الى القول بأن « العمل هو مصدر القيمة حقا ، ولكن مقاديره النسبية هى التى تعتبر بحق مقياسا للقيم التى تتمتع بها السلع المختلفة .. كما أن ثمن السلعة يتحدد بعد ذلك بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، وقيمة رأس المال اللازم استخدامه فى الارض الحدية التى لاتحصل على ريع ما..» فبينما كان سميث يكتفى بعامل العمل فى تكوين قيمة السلعة وذلك الى جانب الارض ورأس المال ، نرى ريكاردو ينتحى بالعاملين الاخيرين جانبا ويجعل من العمل وحده أساسا لقيم السلع فى التبادل ، أما الارض الحدية فان منتجاتها انما تتحدد دائما على أساس عنصرين فقط ، هما فى نظره الارباح والاجور .. وهذه الفكرة الاخيرة طالما راودت عقل ريكاردو ، لانه كان يرى أن الارباح والاجور انما تكونان معا كما ثابتا وحجما لا يتغير ، ذلك لان كمية العمل هى التى تحدد القيمة التبادلية للسلعة .فاذا ارتفع أجر العامل بقيت القيمة التبادلية كما هى ، أما اذا بقيت القيمة التبادلية كما هى وارتفع أجر العامل انخفض لذلك الربح ، والعكس صحيح ..

ثانيا ـ نظرية ريع الارض :

يقلب ريكاردو فى نظريته هذه آراء الاقتصاديين رأسا على عقب ويخالف ما نادى به سميث من قبل من أن الريع هو هبة الطبيعة وانه يعزى الى اشتراك الارض مع الجهود الانسانية ، فهو ذلك الجزء من الناتج الصافى الذى يتبقى لمالكها بعد استقطاع أجور العمال وفائدة رأس المال لانتاج المحاصيل الزراعية ، بينما حاول هو أن يثبت أن الريع هو على عكس من ذلك وأن المحاصيل الزراعية انما تخضع تماما لقوانين القيمة التبادلية ، فعرفه هو بأنه « هو ذلك الجزء من ناتج الارض الذى يدفع لمالكها نظير الانتفاع بقوى عناصرها الدائمة .. ويستخلص ريكاردو من نظرية الريع التفاضلى قانون الحد الاعلى لتكاليف الانتاج أو هى تتحدد بتكاليف المشروعات التى تنتج فى أسوأ الظروف ، ثم هو يستخلص بعد ذلك أن ثمن الحاصلات انما هو سبب للريع وليس نتيجة له .. وهكذا يعود ريكاردو وماركس من بعده وغيرهما ممن حاولوا أن يعزو القيمة الى العمل وحده ، مرغمين فى الكثير من الاحوال على الاخذ بقانون العرض والطلب تدعيما لنظرياتهم وحتى لا تتنافر مع الحقائق الملموسة ..

ثالثا ـ نظرية الاجور والتوزيع ..

يرى ريكاردو أن العمل هو سلعة قابلة للزيادة وفق رغبات الانتاج ، ولذلك فسعره الطبيعى أو الحقيقى يتحدد بتكاليف انتاج العمل وهذه هى تكاليف انتاج المواد الغذائية التى يحتاجها العمال لكى يعيشوا ويتكاثروا.. فكلما زاد أجر العامل ، كلما أتيحت له فرص للزواج المبكر والاكثار من النسل فلا يلبث ان يزداد عددهم وتنخفض أجورهم ثم لا تلبث أن تعود فتقترب الى سعرها الطبيعى ..ولقد اتخذ ريكاردو من ارجاعه الاجور الى تكاليف انتاج العمل القاعدة التى أقام عليها نظريته فى توزيع الدخل الاهلى وتكييف حركته .. ومما يسترعى النظر فى هذه التعاليم الريكاردية أنها سدت تلك الهوة السحيقة بين طبقة الملاك والعمال الزراعيين اذ أن الاجور النقدية انما ترتفع أو تنخفض تبعا لحركات الريع .. بينما تبقى الاجور الحقيقية على حالها ..

ومن ناحية أخرى فان هذه التعاليم كانت مثار خصومة شديدة بين العمال وطبقة الرأسماليين ذلك لان قيمة غلة الارض تتحدد بتكاليف الانتاج الزراعى فى أسوأ انواع الاراضى . . وفى ذلك يقول ريكاردو « لايمكن ارتفاع الاجور الا على حساب الفائدة ، ولا ترتفع الفائدة الا على الاجور .. »

رابعا : نظرية النفقات النسبية .

تتوقف القيمة النسبية على سببين : ـ

١ ـ الكمية النسبية من العمل اللازم لانتاج السلعة .

٢ ـ المدة النسبية من الزمن اللازمة لوصول السلع المنتجة من الاسواق ، ويتضح من ذلك ان ريكاردو لم يجهل عامل الزمن ، هذا العامل الذى يختلف تمام الاختلاف عن العمل .. وتتلخص هذه النظرية فى ان تكاليف الانتاج هى التى تحدد القيمة ، ولكن هذا القول يختلف كثيرا عن القول بأن العمل هو الذى يحدد القيمة كما انه جد مختلف عن القول بأن مجموع الاجور وفائدة رأس المال هو الذى يحدد القيمة دون ما اعتبار للريع .

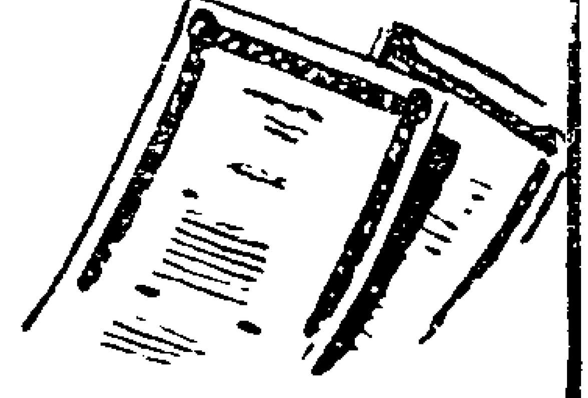
السياسة الاقتصادية .. ونقد تعاليم ريكاردو

يعد ريكاردو من أول المدافعين عن قواعد المذهب الحر والحرية الاقتصادية القائمة على أساس المصلحة الخاصة وتختلف اقتصادياته عن سلفه مالتوس فى انه يدعو الى استيراد الحبوب للاستغناء بها عن استغلال الاراضى الزراعية الضعيفة والكثيرة التكاليف ، بينما قال مالتوس انه من الواجب اقامة حماية جمركية على الحاصلات الزراعية رغم وجود شبح للجوع والحرمان والذى كان يجب عليه ازاءه ان ينادى بتشجيع الاستيراد .

وكان ريكاردو هذا أول من انتفع بنظرية مالتوس عن السكان فى دراسة الريع والاجور والتنافس والتوزيع .. وان كانت نظريته عن القيمة قد اشارت الى استغلال الارض القليلة الانتاج وان الاسعار انما تتحد وعلى اساس تكاليف الانتاج فى مثل هذه الاراضى ، فانه يعتبر أول من اشار الى الارض الحدية والمنفعة الحدية ، وان كان هو لم يعلنها صريحة فقد كان ذلك سببا لان تلقى نظريته عن القيمة ذلك النقد اللاذع الذى لقيته وخاصة بعد ظهور نظرية المنفعة الحدية .. وهناك ظاهرة عامة فى أبحاث ريكاردو هى انه كان يعتمد على الطريقة الاستنباطية للوصول الى أهدافه ونتائجه .. وقد كانت تعاليمه هى أساس الصراع العنيف الذى شب وما زال مستمرا بين العمل والرأسمال ، فقد قام هذا النضال على أساس قانون الاجر الحديدى .. وآخر ما يوجه الى ريكاردو من نقد هو شخصية « الانسان الاقتصادية الخيالية » التى ابتدعها هو فى أبحاثه ، ووقفت هذه الشخصية بلا رحمة أو شفقة فى سبيل مصلحتها الذاتية دون نظر الى مصلحة المجموع ..

... وبعد فريكاردو وان كان قد وجه اليه والى اقتصادياته الكثير من النقد اللاذع ، الا انه يعتبر فى الواقع من دعاة الاقتصاد الكلاسيكى الحر ، وأحد أعلامه المتمسكين بأهدابه ، وبتعاليمه الفردية الخاصة .. ويحق لعلم الاقتصاد حينئذ أن يفخر بهذا العالم الفحل.!!

جورج يعقوب
معهد الصحافة



الأوراق المالية



فى النصف الاول من ديسمبر ١٩٥٢

نظرة فاحصة

قلنا فى العدد الماضى أن يوم ٢٤ نوفمبر الماضي كان يوما حاسما فى ترمومتر الحياة الاقتصادية للبلاد ، اذ صدر مرسوم تعطيل الاعمال فى سوق عقود القطن لاجل غير مسمى ... وهنا تحسن التعامل ، وانتعشت حركة المعاملات ، وارتفعت الاسعار فى بورصة الاوراق المالية بعد فترة طويلة من الكساد والركود وانتاب البورصة نشاط بشكل ظاهر ملموس . ولكن ما هو حقيقة هذا النشاط ، وهذا الارتفاع ؟

قد يظن البعض أن هناك عوامل اقتصادية معينة أثرت على السوق . ولكن الحقيقة الثابتة تدل على أن هذا الانتعاش كان نتيجة تحول فئة من المياومين والمضاربين من ميدان القطن الى ميدان الاوراق المالية .

هذا هو الواقع ... وليس من سبب غيره ، بدليل ان هذا الانتعاش لم يتعد بعد حلبة السوق ، بمعنى أننا لم نلمس أثره بوضوح فى السوق التجارية ... بدليل أن الانكماش لا يزال كما هو ، وأن المحلات التجارية لا تزال مكدسة بالبضائع والسلع ، ولا تجد المشترين لها !!

نصيحة

وعلى ذلك فكل ما نود أن نلفت اليه النظر هو ألا نعلق على ارتفاع أسعار الاوراق المالية آمالا كبارا ، ما دمنا قد عرفنا الحقيقة كاملة ، وهى تنحصر فى أن التطورات الاقتصادية التى حدثت فى حلبة الاوراق المالية ، ان هى الا حركة فنية تضاربية قد يستمر أجلها ، أو تتلاشى قوتها على حسب أهواء فئة المضاربين . وبرغم ذلك فانه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن ارتفاع القراطيس آية على أن التقدم الاقتصادى آخذ فى النمو ، وأن رؤوس الاموال المصرية والاجنبية أصبحت تطلب الاستثمار .

نقطة التحول

وهنا تدخل البورصة فى طور خطير حساس ، فهى قد تذهب بالاوراق نحو الصعود ، وقد تذهب بها نحو النزول ، ولذا فاننا ننصح بضرورة معالجة الامور بمنتهى الحكمة والحذر وخاصة فى هذه الفترة بالذات قبل الجرى وراء أية حركة كانت .

ثم جاءت الانباء السعيدة تحمل أنباء الافراج عن المعتقلين ، واطلاق حريات الرجال الذين كان لهم فى يوم من الايام الحول والطول فى المجال الاقتصادى ، فعلم الناس أن الحياة الطبيعية بدأت تدب من جديد ، وأن الظروف الاستثنائية بدأت تنقشع رويدا رويدا ، وأن الحكومة صارت مطمئنة على مركزها وأنها صارت متينة القواعد والبنيان ، فعادت الثقة بالناس ، وأقبلوا على أوراق الحكومة ، فارتفعت أسعارها ، وانتعشت الحركة فبدأ الاقبال أول ما بدا على سندات القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ ، فكثر تداولها واهتمت بذلك شركات التأمين وصناديق التوفير لان لديها قدرا كبيرا من سندات الدولة .

حادث آخر

وفى ٩ الجارى ظهر فى الافق السياسى تغيير آخر . فقد تعدل تشكيل الوزارة الحالية ... **بل قل تدعمت ، ودخلتها وجوه جديدة ، يشهد لها الجميع بالنزاهة ، والكفاءة ، وحسن التصرف ، وسعة الافق .**

وممن يهمنا الكلام بخصوصه فى صدد باب الاوراق المالية — وزير التجارة والصناعة الجديد ، فهو معروف لدى المشتغلين بالمسائل المالية والاقتصادية . وقد أدلى عقب توليه الوزارة بحديث جاء فيه :

« من أهم المشروعات التى أجعلها موضع اهتمامى الآن تعديل قوانين الشركات والمناجم ووضع قانون ييسر على الشركات الاجنبية أن تتحول الى شركات مصرية . وان من أهم المسائل التى أعنى ببحثها أيضا ، تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر ، وتذليل جميع العقبات التى تعترض سبيلها وخاصة نقل أرباح هذه الاستثمارات الى الخارج » .

وأظن أن تصريحا كهذا لما يدخل الطمأنينة على نفوس المتعاملين فى بورصة الاوراق المالية ، ويحقق حلما طالما تمنوه ، الا وهو انجاز تشريع الشركات وتشريع المناجم حتى يطمئن أصحاب رؤوس الاموال الى أموالهم .

اجتماعات جمعيات عمومية

الخميس ١٨ ديسمبر : شركة الفنادق المصرية ليمتد بفندق سميراميس ، شركة الاسكندرية والخرطوم التجارية بالاسكندرية ، شركة مضارب الارز برشيد والاسكندرية .

الجمعة ١٩ ديسمبر : ايسترن كومبانى بمركز الشركة بالجيزة . شركة الكابس الحرة المصرية . جمعية عمومية عادية وغير عادية .

السبت ٢٠ ديسمبر : شركة تنظيف وكبس القطن بالاسكندرية .

الاثنين ٢٢ ديسمبر : شركة اتحاد حلاجى القطن ليمتد بالاسكندرية .

وفعلا حدث رد الفعل فى اليوم التالى مباشرة ، اذ اتسع نشاط التعامل ، وتقدمت مرة أخرى سندات القرض الوطنى ، وتبودلت أوراق آبار البترول ، والاسمدة الكيمياوية ، وحصص السكر ، وأوراق مصر الجديدة . ثم أقفلت السوق يوم ١١ الجارى على جانب كبير من النشاط .

وجهة نظر ...

وما دامت السوق يسودها هذا النشاط الكبير منذ نحو أسبوعين ، وقد تناول هذا النشاط جميع الفئات ، وجذب رؤوس الاموال الراقدة فى البنوك ، بل وسيستجلب رؤوس الاموال الاجنبية ، فانه من المحقق أن صدور القانون الجديد لشركات المساهمة وقانون المناجم والمحاجر سيكون لهما أحسن الاثر فى هذه الحركة الجديدة ويعززانها ... **لذلك فاننا نلح ، بل ونطالب بشدة لاصدار هذين القانونين حتى تتحقق المشروعات الجديدة التى تنتظرها البلاد والتى سيكون فى انشائها الرواج الاقتصادى الحقيقى لمصر ...**

***

أخبار الشركات

كان أهم أنباء الشركات ، نبأين هامين ، أولهما خاص بشركة الامنيبوس العمومية «ثورنيكروفت» والثانى الخاص بشركة مصر بالمحلة .

ففيما يختص بالاولى صدر حكم من الدائرة العاشرة المدنية بمحكمة القاهرة الابتدائية بشأن وضع ممتلكات هذه الشركة تحت الحراسة القضائية لحفظ حقوق العمال قبلها ، وتعيين وزير الشئون البلدية حارسا عليها .

أما الخبر الثانى ، فقد نشرت شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى ميزانيتها لتوضيح مركزها المالى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ومنها يتضح أن الارباح الخاصة بالسنة المذكورة بلغت ٦٠٥٤١٤ جنيها ، يضاف اليها ١٤٦٠ كرصيد مرحل من العام السابق فى أول أكتوبر سنة ١٩٥١ . وهذا يدل على مدى نجاح هذه الشركة .

شركة مصر لعلف الحيوان

(ش. م. م.)

صرحت الحكومة أخيرا بتصدير الكسب والعلف فى حدود ١٠٠٠٠٠ طن من الكسب الغير مقشور وخمسة آلاف طن من الكسب المقشور وخمسة آلاف طن من العلف . ولا شك أن هذه الشركة ستدخل بنصيب كبير فى هذه الصفقات ، مما سيسبب لها رواجا ، وانتعاشا بعد كساد أصابها طيلة عامين ماضيين ، وتعوض أضعاف هذه الخسائر .

شركة البلاستيك الاهلية

(ش. م. م.)

تم استبدال ١١٤٠٠٠ سهما من الاسهم القديمة بغيرها من الاسهم الجديدة لهذه الشركة ، ويتبقى بعد ذلك حوالى ٦٠٠٠ سهما قابلة للاستبدال ، وهذا يدل على مدى الثقة التى وضعها جمهور الممولين فى ادارة الشركة الجديدة . وسوف يتم قريبا تقييد أسهمها فى لائحة الاوراق المالية المتداولة فى البورصة .

العدد القادم

عدد خاص

عن

التنمية

الاقتصادية

شركة السكر المصرية

(ش. م. م.)

لقد ارتفعت حصص تأسيس السكر بشكل واضح فى البورصة يوم ١١ الجارى بسبب أن فريقا من حملة حصصها رفعوا دعوى على ادارة الشركة المطالبة بالارباح التى لم توزع عليهم منذ عام ١٩٣٠ ، وكان فى ذلك غبن كبير عليهم .

شركة الاعتماد السكندرى

(ش. م. م.)

اجتمعت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة يوم الاربعاء ٣ ديسمبر الجارى للتصديق على شراء عشرة آلاف سهم من أسهم شركة الاعتماد الاسكندرى بسعر ٢٨٥ قرشا للسهم الواحد ، والترخيص بالتالى لمجلس الادارة بتخفيض رأس مال الشركة الى ٣٦٠٠٠٠ جنيها بالغاء العشرة الآلاف سهم المذكورة . كما عرض على المساهمين تعديل المادة الخامسة من القانون النظامى الخاصة بانقاص رأس المال من ٤٠٠٠٠٠ جنيها ممثلة فى ١٠٠٠٠٠ سهما الى ٣٦٠٠٠٠ جنيها موزعة على ٩٠٠٠٠ سهما .

الشركة المساهمة

لتنظيف وكبس القطن

(ش. م. م.)

نشرت الشركة ميزانيتها لعرضها فى الاجتماع التاسع والعشرون المنعقد فى يوم السبت ٢٠ ديسمبر الجارى . ومنها يتضح أن مجموع الارباح بلغت ٥٧٢٥١ جنيها .

القطن

فى النصف الاول من ديسمبر سنة ١٩٥٢

اصبحت سوقنا القطنية مرتبطة تمام الارتباط بتطورات الاسعار فى سوق نيويورك ، فاذا مانزلت الاسعار فى بورصة نيويورك نزلت أسعار أقطاننا فى بورصةميناء البصل « البضاعة الحاضرة » . وكان لتوالى هبوط الاسعار فى بورصة نيويورك طوال الاسبوع الماضى تحت تأثيرتوقع انتهاء الحرب الكورية وتطورات الحاله السياسية فى أمريكا اكبر الاثر فى نزول الاسعار ببورصة ميناء البصل حتى بغ سعر الجود ٥٦ ريال ورتبة الفولى جود ٥٤ ريال والفولى جود فير ٥٢ ريال اى بنقص قدره ٤ ريال عن أسعار الحكومة فى الرتب العالية و ٢ ريال فى الرتب الواطئة ـ وترتب على ذلك احجام البائعين عن البيع بميناء البصل وتفضيلهم تسليم اقطانهم الى الحكومة بالاسعار الرسمية والى زيادة مبيعات لجنة القن المصرية الى المصدرين

أما حركة المبيعات بميناء البصل منذ أول ديسمبر حتى ١١ الجارى فقد بلغت ١٣٢٢٧ بالة معظمها من الكرنك حيث بلغ جملة المباع منه ٥٥٧٣ بالة والاشمونى حيث بلغ ٤٤٢٣ بالة وحركة المبيعات بصفة عامة هادئة .

ومما يجدر الاشارة اليه ظهور التقدير الامريكى الخامس والبالغ ١٥٫٠٣٨٫٠٠٠ بالةبزيادة قدرها١٣٣ ألف بالة عن التقدير السابق وكان هذا التقدير متوقعا .

أما حركة الصادرات ولو انها اكثر نشاطا من الموسم الماضى الا انهاتجد صعوبات كثيرة بعضها بسبب**الظروف السياسية** التى تتمثل فى الحصار الاقتصادى الذى تضربه انجلترا على محصولنا الرئيسى من عدم استيراده طوال السنتين الماضيتين مما نتجعنه أزمة الاسترلينى المعروفة والبعض الآخر بسبب أزمة المنسوجات العالمية وقلة القدرة الشرائية لدى المستهلكين

وفيما يلى المركز الاحصائى للقطن حتى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢

	موسم ٥١/٥٢	موسم ٥٢/٥٣
المخزون فى ٨/٣١	١٫٦٧٤٫٨٧١	٢٫٤٤٥٫٨٦٢
المحصول	٨٫٠٧٥٫٦٦٩	٩٫٤٣١٫٠٠٠
المعروض فى أول الموسم	٩٫٧٢٣٫٥٤٠	١١٫٨٧٦٫٨٦٢
الصادر حتى ١٢/١٠	١٫٠٤٣٫٠٤٦	١٫٣٥٦٫٠٥٦
المستهلك المحلى	٤٠١٫٢٣٥	٣٦٥٫٦٥٤
المعروض حاليا	٨٫٢٧٩٫٢٥٩	١٠٫١٥٥٫١٥٢

الدوافع الاقتصادية وراء اضطهاد

« بقية المنشور ص ٧ »

الاقتصادية وبالتالى افساح المجال الاقتصادى أمام المستعمرين البيض .

وما أصاب الهنود أصاب الاهالى الافريقيين أيضا . فلكى تحد الحكومة من منافستهم للعمال الاوروبيين ، منع الاهالى من مزاولة الحرف الفنية . كما حرم عليهم الانضمام لنقابات العمال التى تضم العمال البيض . وغرض المستعمر واضح وهو بث روح التفرقة بين العمال وتفتيت وحدة الطبقة العاملة . ولكى تأمن الحكومة منافسة العمال من الاهالى الافريقيين فى المستقبل ، منعت الاهالى الافريقيين من الانضمام الى معاهد التعليم التى يدرس فيها البيض ، كما أوقفت الانفاق على معاهد التعليم المخصصة لغير الاوروبيين وحرم عليهم الالتحاق ببعض المعاهد العليا والاقتصار فى تعليمهم على المراحل الاولية أو المتوسطة فقط . . .

كذلك أصدرت حكومة مالان قانونا خاصا بعمال البناء من الاهالى الافريقيين حرمت فيه توظيفهم فى الاعمال التى تتطلب مهارة فى المناطق التى لا تخص فئتهم . كما قرر وزير الاشغال فى البرلمان أن تدريب العمال من الاهالى الافريقيين سيقتصر على الحرف الدنيا ـ وفرض القانون غرامة ١٠٠ جنيه والحبس سنة لكل من يخالف القانون .

ولكى تمعن حكومة مالان فى القضاء على الاهالى الافريقيين ، أصدرت تعليماتها لكل الوزارات والمصالح بأن يحل البيض محل الاهالى الافريقيين فى الوظائف العامة .

وهكذا تطورت قوانين التميز العنصرى ، فلم تعد موجهة ضد الاهالى من الاصل الاسيوى بل شملت زملاءهم من الاصل الافريقى . فحرم على الملونين السير فى نفس الطرق الرئيسية التى يسير عليها البيض ، والدخول من الابواب الرئيسية فى المنازل والمنشآت وخصصت لهم أبواب خلفية خاصة بهم وبالحيوانات . كذلك خصص للملونين مقاعد خاصة فى الاوتوبيسات والسينما والمطاعم والبوستة الخ ..

وطبيعى أن يصاحب هذا التطور فى التميز العنصرى الذى شمل جميع الملونين ، تطور مماثل فى كفاح العناصر المضطهدة . فلاول مرة فى تاريخ الاتحاد ،يتحد الاهالى من الاصل الافريقى مع الاهالى من العناصر الاسيوية فى حركة مقاومة قوانين الاضطهاد العنصرى ..

ففى ٦ ابريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى يوافق ذكرى مرور ٣٠٠ سنة على وصول « جان فان ريبال » أول مستعمر تطأ قدماه أرض الاتحاد ، عقدت اجتماعات شعبية واسعة النطاق فى جميع المدن ضم الاهالى الافريقيين والاسيويين ، وفيها اتخذ قرار المقاومة ... وفى ٢٦ يونيه ١٩٥٢ ابتدأت أول فرقة من المتطوعين فى تحدى القوانين العنصرية . وقد بلغ عدد المعتقلون منذ ٢٦ يونيه الى أول سبتمبر ١٩٥٢ حوالى ٣٥٤٥ شخص من بينهم نساء كثيرات . وهو رقم يدل أبلغ الدلالة على قوة صلابة العناصر المكافحة فى تحدى هذه القوانين البربرية وعزمهم الاكيد على نيل مطالبهم ..

وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل حقا أن أراضى الاتحاد لم تعد تتسع للمستعمرين البيض والهنود ؟ !..

للاجابة على ذلك نقول ان مساحة اتحاد جنوب افريقيا تبلغ : ٤٧٢٫٠٠٠ ميل مربع . وكثافة السكان هناك ٢٤٫٩ للميل المربع . بينما هذه النسبة تبلغ ٥٣٧٫٧ فى انجلترا ، ٢٥٤ فى الدانيمرك ، ٧٣٤٫٥ فى هولندا ، ٢٨٢ فى الهند ، ٢٠٣ فى الباكستان .

اذن فدعوى مزاحمة الملونين للبيض دعوى باطلة ..

وهكذا ، نستطيع أن نقرر ، انه وان كانت هذه الحرب العنصرية الفاشستية التى تشنها حكومة مالان ظاهرها تدعيم سيادة الرجل الابيض على الملونين ، الا أنها فى الواقع هى للمحافظة على السيطرة الاقتصادية للمستعمرين الاوروبيين . ولا شك أن هذا الاضطهاد والكبت لن يستطيعا أن يصدا هذه القوى الاقتصادية النامية . فالنصر لها فى النهاية ، شاء الرجل المستعمر الابيض أم لم يشأ .

فوزى رياض فهمى
مامور الضرائب

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسي ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ر٢ جنيـــه ممثلة فى ٦٢٥٠٠٠ ســـهم بواقع ٤ ج ٠ م **منها ٣٧٥٠٠٠ سـهما اسـميا و** ٢٥٠٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشـــتقاته ومـــادة السيليولوز ومشتقاتهـا والاتجـار فى كل ذلك وصــــناعة وتجارة المواد الـكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقـــة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيـدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد		عدد	
٦ر٥	طن من خيوط الحرير	٦ر٥	طن من الالياف القصيرة
١	طن من ورق مصروفان	٣	طن من حامض الكبريتيك
٥	طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥	طن من سلوفات الصـودا المبلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى

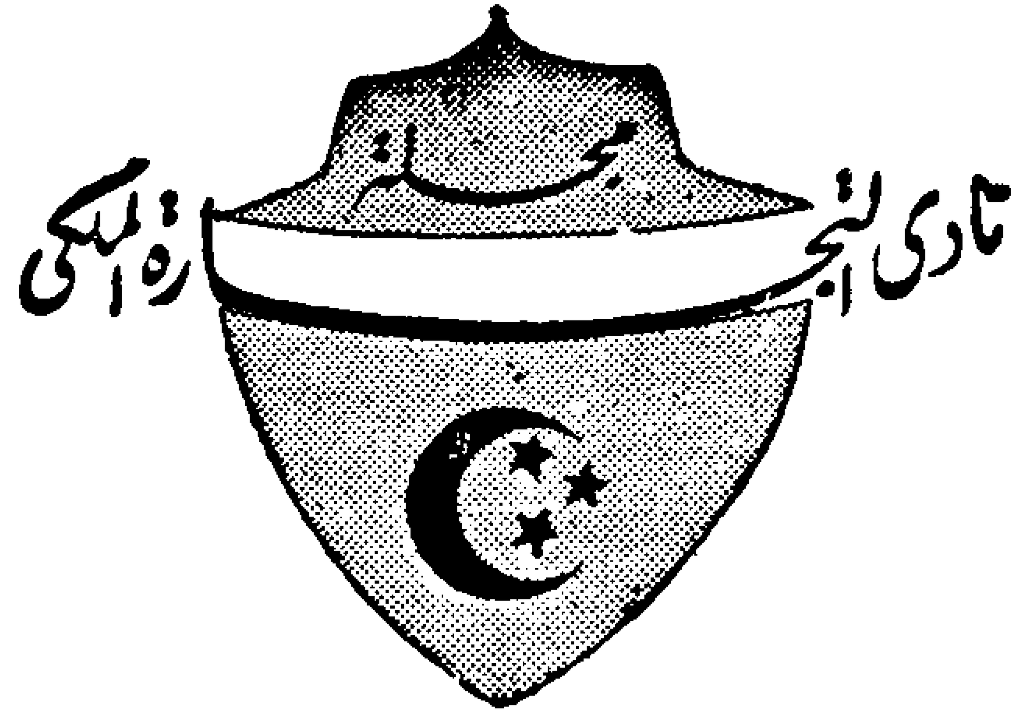
أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل . تخزين . نقل . تأمين . كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد ــ القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى ــ المنصورة ــ بنها ــ الواسطى ــ طاميه ــ الفيوم ــ مغاغه ــ جرجا



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٥
١٥ يناير ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

مشكلة الطرق فى مصر : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : صراحة الارقام
– ادارة خاصة لقنال السويس
– دولة الخير

هل حل بالعالم الكساد ؟ : بقلم اقتصادى كبير

القطن ومشكلتنا الاقتصادية : بقلم الدكتور عبد الرزاق محمد حسن

اقتصاديات الشرق الاوسط : انتاج الحبوب فى الشرق الاوسط

مخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى

أسواق الحديد والصلب فى العالم

اخبار الاقتصاد العالمى

الخبير والاطلاع على الملفات المماثلة : بقلم الاستاذ ت. ا

التعليم التجارى فى مصر فى أربعين سنة : للاستاذ عبد اللطيف حسين عميد كلية التجارة بجامعة ابراهيم

النشاط الصناعى فى مصر فى عام ١٩٥١/١٩٥٢

الاوراق المالية فى النصف الاول من يناير

حول لجان التوفيق فى مصر والخارج : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطة

من أعلام الاقتصاد : وليم سينيور

قوانين وقرارات

مشكلة الطرق فى مصر

من المسائل التى يجب أن تحتل الصدارة فى معالجة مشاكل مصر الاقتصادية والمالية مسألة الطرق فمما يحير العقل أن نرى هذه المسألة الحيوية قد طال اهمالها عشرات السنوات وفى الوقت الذى كانت بلاد العالم تتسابق فيه الى انشاء الطرق واستنباط أحدث الوسائل لبنائها وتوفير اسباب الطمأنينة والسلامة لمستعمليها نرى أننا لم نكد نفعل شيئا فى الثلاثين او الاربعين عاما المنقضية

وباستثناء الطرق التى حتمتها علينا معاهدة ١٩٣٦ لم تنشأ طرق تستحق الذكر

ولعله مما يصور حقيقة تخلفنا عن غيرنا فى هذا المضمار ان نعلم اننا اذا نسبنا عدد الكيلومترات من الطرق التى أنشئت فى مصر حتى الآن الى مجموع السكان نجد ان كل مائة الف شخص يخصهم ٦٠ كيلومترا فى حين أن هذه النسبة فى نيوزيلندا مثلا هى ٤٢٠٠ اى اننا لكى نلحق بهذه الدولة يجب ان نضاعف طرقنا المرصوفة ٧٠ مرة .

وليس انشاء الطرق مسألة ثانوية و ترفيهية تلجأ اليها الدول التى بلغت غايتها من الثراء والتقدم بل انها عامل اساسى وهام لتحقيق التقدم ولا يمكن لبلد ان يرفع مستوى الانتاج والعمل فيه اذا لم تيسر طرق النقل والمواصلات لكل جزء فيه .

ومن المعلوم ان مرور طريق رئيسى بقطعة أرض زراعية يزيد كثيرا من قيمتها وليس أدل من هذا على نفع الطريق وأهميته . كما أن كنوزنا المقبورة فى بطون الصحرى والجبال على شاطىء البحر الاحمر لايمكن استغلالها او توفير العمال لها الا اذا تحسنت المواصلات وأمكن تيسير النقل منها واليها .

وفضلا عن ذلك فان تحسين الطرق يؤدى الى وفر مادى محسوس فى استهلاك الوقود واطارات السيارات وأدواتها مما يعود على البلاد بفائدة مادية عاجلة ومحققة .

وقد ذكر المهندس حسن رجب وكيل وزارة الحربية فى محاضرته اخيرا ان تحسين الطرق فى القاهرة نفسها يؤدى الى وفر من هذه الناحية يقدر بحوالى ٨٠٠ الف جنيه

ان مشكلة الطرق يجب ان تحتل الصدارة بين مشاكلنا ويجب ان تعتبر مقدمة فى مشروعاتنا العاجلة

احمد عنان



صراحة الارقام

الاقتصاد يعتمد فى قياس مراحله على الارقام التى كثيرا ما تفتقر الى المنطق والى الحجة . فالارقام هى التعبير الصحيح للوضع الاقتصادى لبلد ما ، وبفضلها يستطيع الرجال المسؤولون عن تسيير دفة الاقتصاد القومى الاسترشاد فى علاج المعضلات الطارئة او المتأصلة .

والارقام هى التعبير الصريح عن الحالة الراهنة ، بل هى التعبير الوحيد الذى يستطيع الواقعيون ان يعتمدوا عليه اذا أرادوا ان ينأوا عن الهوى وعن الامل العريض فى غير طائل .

وما دام هذا هو الحال ، فلا معدى عن مصارحة الشعب بحقائق الارقام وبلاغة الاحصاءات ، فانهـا تبصره بالموقف الاقتصادى لمصر من جميع نواحيه ، وتجعل كل فرد من أفراد هذا الشعب يتعاون فى عصر «الاتحاد والنظام والعمل» على تحقيق اقصى مايستطاع من رخاء اقتصادى .

ولهذا نرى ان من اخطر مايسىء الى الاقتصاد الوطنى ترك المجال واسعا أمام العبارات العامة او الجوفاء التى يفوه بها البعض اجتهادا او مبالغة فى الامل او مبالغة فى التشاؤم . فالمبالغة فى هذين الحالين امر غير مرغوب فيه، وضرره أكثر من نفعه .

فلنعمل على أن تحل لغة الارقام محل لغة الكلام والانشاء . وهذه دعامة من الدعائم التى ينهض عليها العهد الجديد .

ادارة خاصة لقناة السويس

بعد خمسة عشر عاما تعود شركة قناة السويس الى اشراف الحكومة المصرية بعدما ظلت منذ نقب القناة خاضعة لاشراف مجلس ذى طابع شبه دولى .

وللقناة منزلة استراتيجية وحربية لاينكرها أحد ، ولكن الشأو التجارى لهذه الشركة لايقل منزلة عن الناحية السياسية والعسكرية للقناة . واكبر برهان على ذلك ان شركة القناة تعد الاولى فى العالم من حيث ضخامة أعمالها ، وهى تتفوق على شركات استخراج الذهب فى جنوب افريقيا وشركات استنباط الزيت فى الولايات المتحدة .

وقد رأت الحكومة المصرية ان من حسن السياسة وبعد النظر ان تشرع منذ الآن فى التأهب لذلك اليوم الذى تغدو فيه شركة القناة ادارة مصرية صميمة ، فانشأت ادارة خاصة فى وزارة التجارة والصناعة لشؤون القناة ، وأعدتها للالمام بجميع أمور هذه الشركة منذ الآن .

واذا كان من حسن التوجيه انشاء ادارة القناة الحكومية قبل ان تدعو الحاجة الى مباشرة عملها فى هذا الوقت ، فان من حسن الكياسة الا يكون مصير هذه الادارة مماثلا لمصير « وكالة شؤون ما بعد الحرب » التى انشأتها الحكومة فى أثناء الحرب فاخفقت فى التأهب للشؤون التى تلت الحرب .

وأعمال شركة قناة السويس ذات ثلاثة أنواع :

عمل ادارى يقتضى استعدادا خاصا لادارة الشركات الكبيرة وتولى أمورها المالية .

وعمل فنى يقتضى تأهبا خاصا للاشراف على الآلات والمعدات اللازمة لصيانة القناة وحماية الملاحة فيه وتوسيعه وانقاذ السفن اذا جنحت او تعرضت لمأزق

وعمل عادى كالاعمال الكتابية والحسابية وغيرها من الاعمال التى لاتقتضى حذقا خاصا .

وما دامت ادارة حكومية قد انشئت لمتابعة امور شركة القناة ، وجب عليها أن تشرع من الآن فى ايجاد هذه الفئات الثلاث من الموظفين حتى لايتعرض سير العمل لعطل ، وحتى لاتكون الادارة المصرية للشركة أدنى مرتبة من الادارة الاجنبية .

دولة الخير

من النظم الاقتصادية التى عرفت بعد الحرب العالمية الثانية النظام السائد الآن فى بريطانيا وهو الذى يطلق عليه اسم « دولة الخير » welfare state والمقصود بهذا النظام هو ان تهيىء الدولة لافرادها خدمات صحية واجتماعية تكفل لهم حياة رخية يستوى فيها العامل البسيط والوزير الخطير . وقد عرفت مصر فى بعض سنيها الاخيرة دعوة تماثل هذه ، غير ان « دولة الخير » فى مصر لم تستطع ان تحاكى تلك فى بريطانيا بسبب تأصل النظام الاقطاعى فى مصر ، وبسبب تخلف الاقتصاد الوطنى فى مجال الانتاج .

وقد يكون من الردة ان يدعو احد اليوم الى العدول عن نظام الضمان الجماعى ، فقد صار جزءا من سياسة البلاد المقررة ، ولكن يجب ألا تتجه البلاد فى كلياتها وجزئياتها الى هذا المشروع الا اذا استقرت دعائم الاقتصاد فيها ، والا اذا زاد الانتاج زيادة تجعل من الميسور الانفاق على أبواب الخير ، حتى لاتزيد أعباء المصرفات الحكومية زيادة لاتحتملها ايراداتها .

فدولة الخير ، مرحلة لاتبلغها الدول الا بعد ان تكون قد عالجت نواحى القصور والعيب فى كيانها الاقتصادى ، والا بعد ان يكون التفاوت الصارخ بين الطبقات قد زال تماما .

واذا كانت بريطانيا قد ادخلت بعض تعديلات جوهرية على نظام « دولة الخير » ، فجعلت الخدمات الصحية تتم مقابل اجر زهيد بعدما كانت تتم بلا مقابل ، فان فى ذلك معنى التطور المستمر لجعل هذا النظام ملائما لحاجة الدولة، وامكانياتها فلا ينبغى ان تتحمل الدولة عبئا يزيد على طاقتها لمجرد رغبتها فى كسب عطف شعبى زائف .

هل حل بالعالم الكساد ؟

- ٣ -

عرضنا فى العددين ٤٢ ، ٤٣ من هذه المجلة للتطورات الاقتصادية فى أوربا عامة وأمريكا خاصة واليوم نستعرض حالة البلاد المنتجة للمواد الخام

اسم الميزان الحسابى فى البلاد المنتجة للخامات فى الفترة ١٩٥٠-٥٢ بالاضطراب العنيف بسبب قيام الحرب الكورية وما صاحبهامن ارتفاع كبير فى أسعار المواد الاولية ، بلغ مداه فى منتصف سنة ١٩٥١ ، ثم أخذ بعد ذلك فى الهبوط حتى وصلت اسعار بعض المواد الى دون ما كانت عليه قبل الحرب الكورية . ولكن أثر الحرب الكورية على هذه البلاد كان يتفاوت شدة وضعفا من دولة لاخرى تبعا لعاملين : أولهما طبيعة وتكوين ميزان المدفوعات بكل دولة ، والآخرهو برامج الاستثمار والسياسة المالية والداخلية .

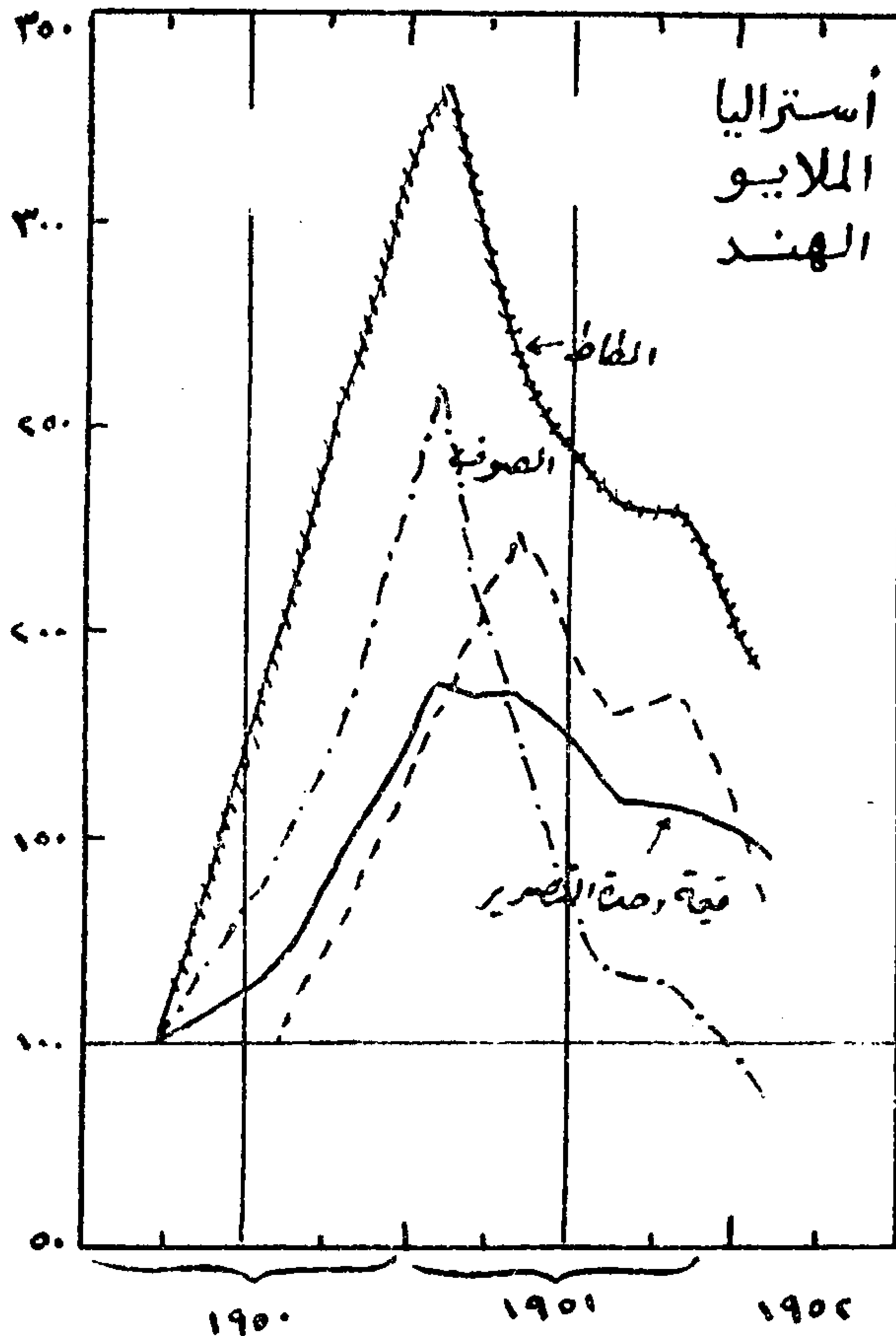
وقد أدى الارتفاع الشديد في أسعار المواد الاولية ذات الاهمية الاستراتيجية كالمطاط والقصدير والصوف الى تحسن ملحوظ فى ميزان المدفوعات ببلاد الشرق الاقصى ولا سيما مايدخل منها في حيز المنطقة الاسترلينية ، ولكن تدهور اسعار هذه المواد فى منتصف عام ١٩٥١ قضى على ذلك التحسن الطارىء على تبادلها التجارى .

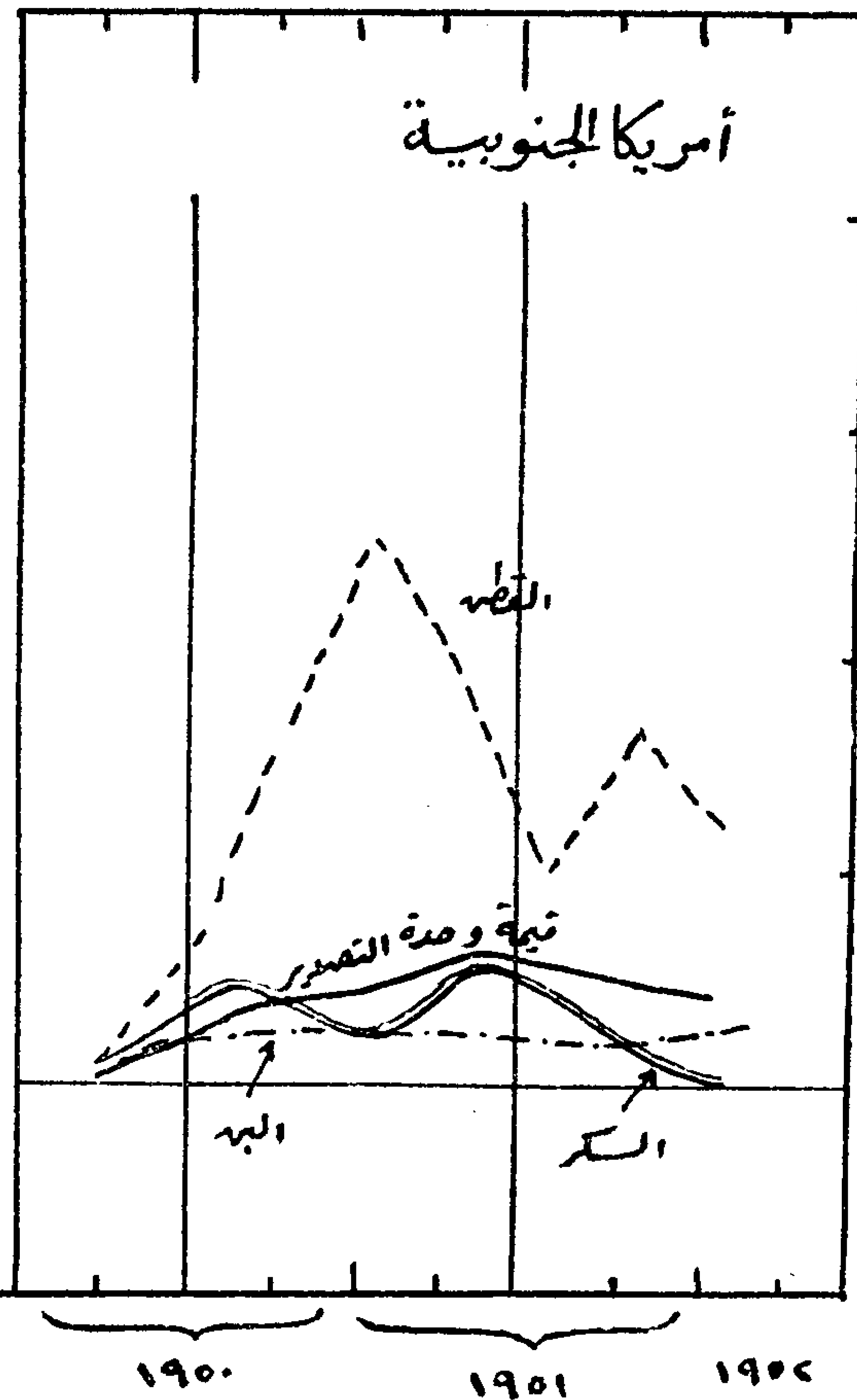
أما السلع الدولارية التى تصدر معظمها دول أمريكا اللاتينية كالبن والسكر والنحاس والبترول فقد تميزت بشيء من الاستقرار ، اذ كان الارتفاع فى أسعارها طفيفا وبقيت تلك الاسعار مقبولة حتى وقتنا هذا

أما البلاد المصدرة للبترول في الشرق الاوسط وامريكا اللاتينية والتي

أسعار صادرات المواد الأولية

النصف الأول من عام ١٩٥٠ = ١٠٠



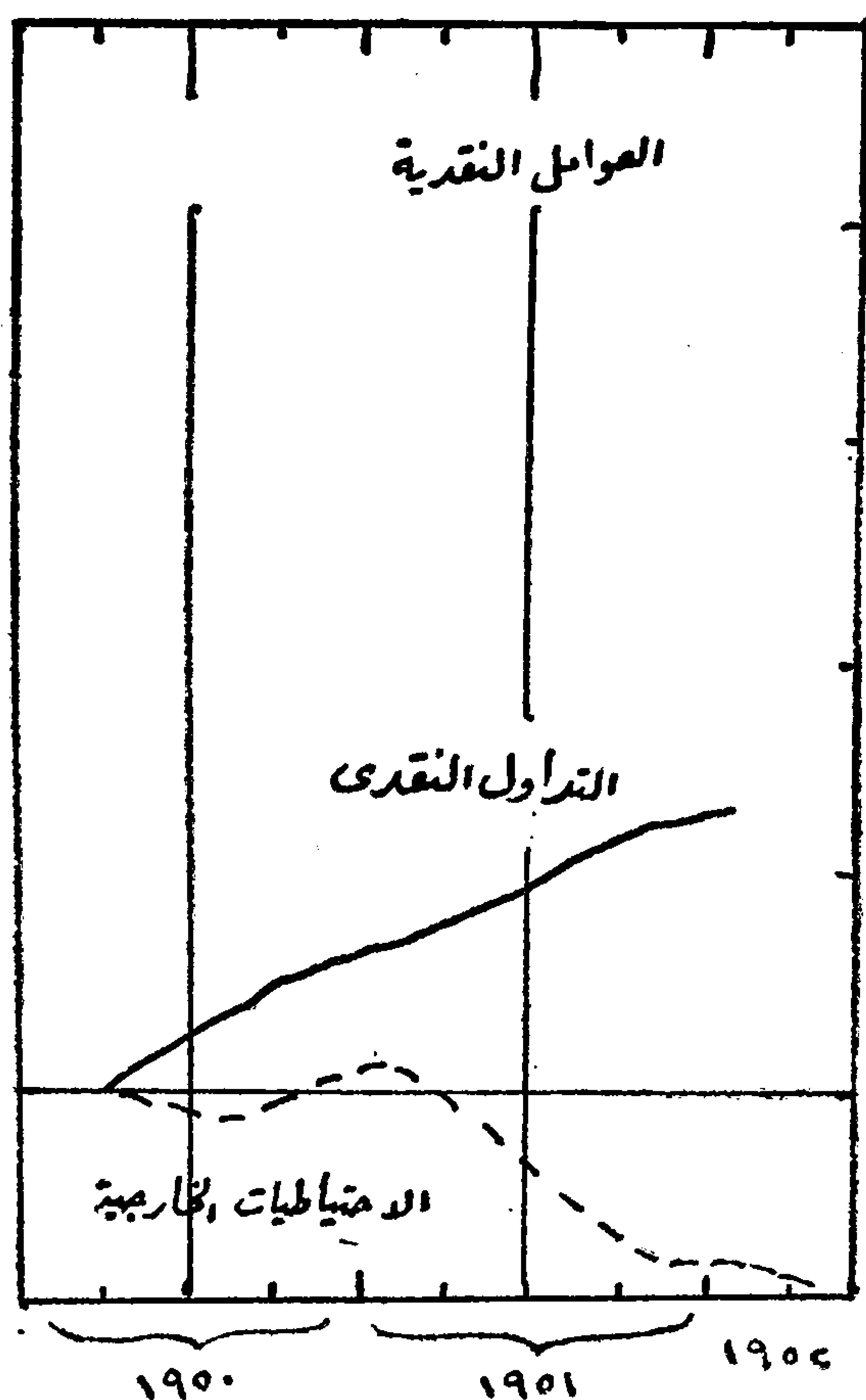


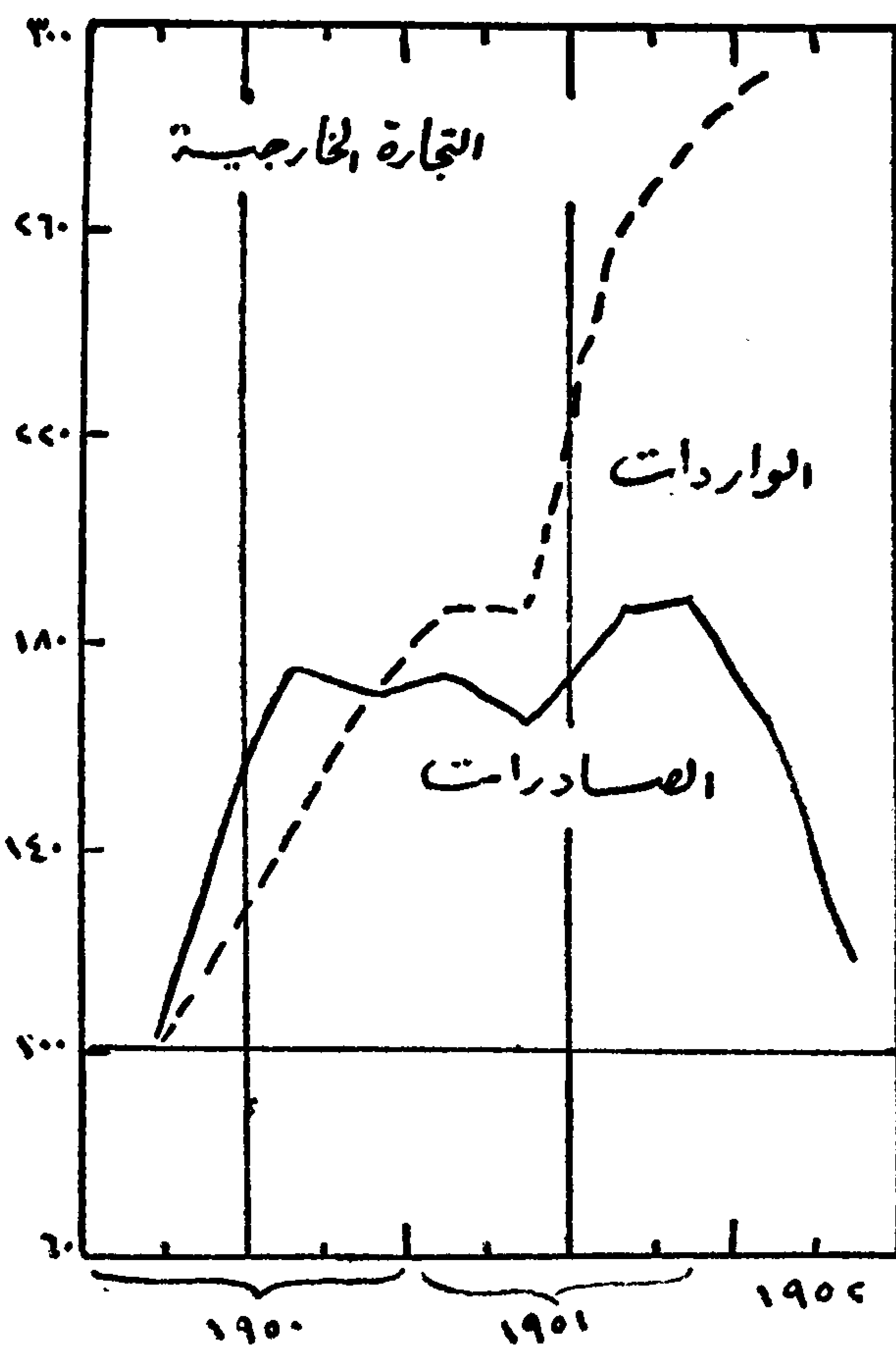
تفد اليها رءوس الاموال الاجنبيـــة للاستثمار فلم تتأثر بالانتعـــاش الكورى وانحساره بقـــدر ما تأثرت بتعديل الاتفاقات بينها وبين شركات الاستغلال فيما يتعلق بزيادة الاتاوات التى تحصل عليها الحكومات ، كما كان لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية فيها أثره فى تحسين ميزان مدفوعاتها وقد تبع الزيادة فى دخول البـــلاد المنتجة للمواد الاولية بسبب ارتفاع اسعار صادراتها اتجاه الى مضاعفة الاستيراد · ولا سيما من السلع الرأسمالية وكانت مدفوعة فى ذلك بعدة عوامل منها تزايد الربح من الواردات بسبب الحالة التضخمية الداخلية والخوف من اتساع نطاق الحرب الكورية وما يترتب عليه من تعذر الاستيراد ، وتخفيف قيـــود الاستيراد واستمر الاقبال على الاستيراد حتى بعد ان هبطت حصيلة الصادرات مما ادى الى السحب من احتياطيات الذهب والعملات الاجنبية الى درجة ان هذه الاحتيـــاطات قد هبطت فى بعض الدول الى مستـــوى يقل عما كانت عليه قبل الحرب الكورية

والمعروف انه على الرغم مما تبذله الدول المنتجة للمواد الأولية من جهود لتنمية اقتصادياتها الداخليـــة ، فان معظمها لايزال يعتمد على مادة واحدة او عدد قليل محدود من المواد الاولية تمثل صادراتها نحو ٤٠ ٪ او اكثر من مجموع الصادرات · وهكذا كان لتدهور اسعار المـــواد الاولية اثرا سيئا كبيرا على الحالة الاقتصـــادية الداخلية كما أحدث ارتباكا فى الميزان الحسابى لتلك الدول ممـــا حـــدا بحـــكوماتها اخيرا الى فرض قيود شديدة على الاستيراد · وهكذا سرى الانكماش فيها من حصيلة الصادرات الى الدخل الاهلى والقدرة الشرائية ثم الى الواردات ·

وحتى فى الدول المنتجة للمـــواد الاولية التى لاتعتمد على التصدير الى هذا الحد ، كالبرازيل واستراليا ، اللتان تمران بفترة تصنيع وانتقـــال ولا تمثل الصادرات فيها سوى جانب محدود من الدخل الاهلى ومن الانتاج المحلى فاننا نجد ان اقتصاديات كـــل

البرازيل





منهما قد تأثر بارتفاع اسعار المواد الاولية فى أوائل الحرب الكورية ثم بتراجعها فى منتصف ١٩٥١ . والواقع ان التقدم الاقتصادى فى هاتين الدولتين جعل تضاعف الطلب المشتق الناشىء عن الفائض فى الميزان الحسابى أكثر منه فى الدول الاخرى وكما ازداد طلبهما على الواردات بنسبة تزيد عنها فى الدول الاخرى فكان من نتيجة ذلك ان واجهت هاتان الدولتان مصاعب جمة فى ميزانهما الحسابى دفعهما فى النهاية الى فرض قيود شديدة على الاستيراد . بل ان استراليا قد وضعت قيودا على الاستيراد حتى من المنطقة الاسترلينية نفسها وكانت القيود فيها اشد منها فى الدول المتأخرة اقتصاديا .

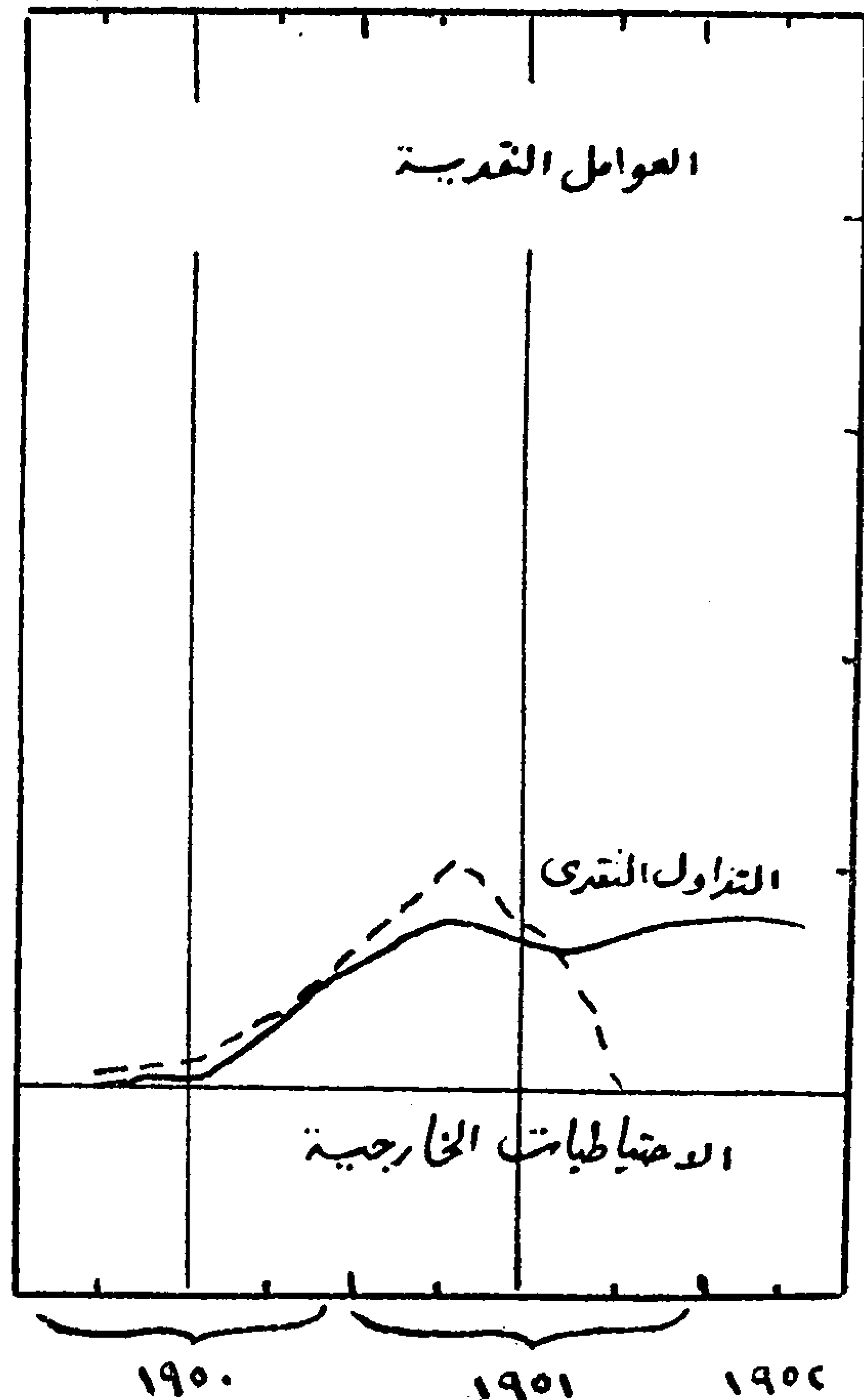
الانتاج الزراعى فى عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣

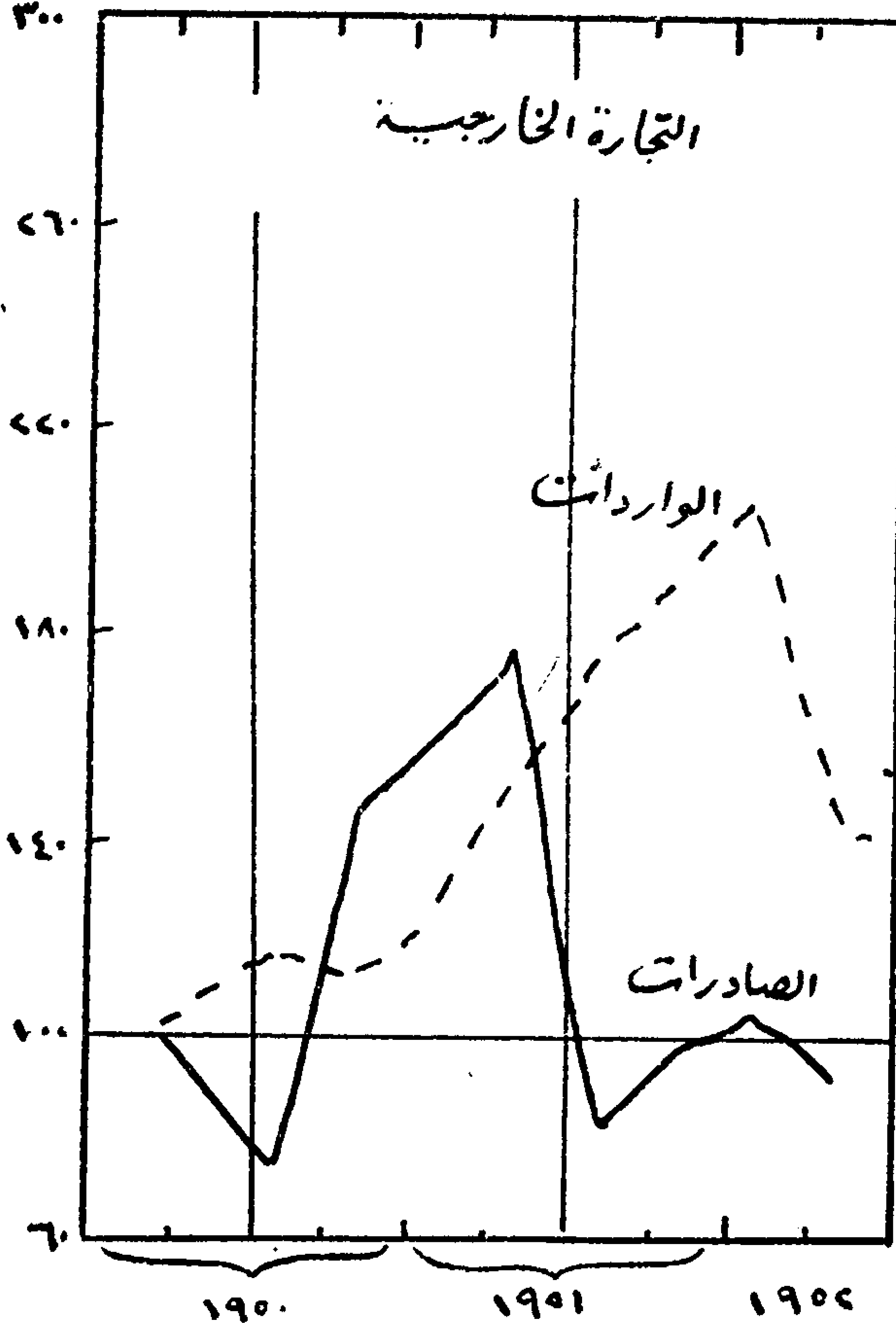
يبدو من التنبؤات عن الانتاج الزراعى فى عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣ أن عرض السلع الغذائية سيكون أكثر مما كان عليه فى العام الماضى ، ولو أنه سيكون هناك نقص طفيف فى انتاج السلع غير الغذائية . وأما من جهة الطلب فان مستوى النشاط الاقتصادى وعلى الاخص فى أمريكا الشمالية ينبىء بطلب كبير مستمر على الغذاء والمواد الخام الزراعية ، خلال ١٩٥٣ ولو انه سيضعف بعض الشىء نتيجة لحالة الانتاج الصناعى فى بعض المناطق كأوروبا الغربية ، والحالة غير المستقرة للبلدان التى تعتمد على تصدير المواد الاولية ..

ومع ذلك فنظرا الى المستوى العالى المستمر فى المصروفات الخاصة والعامة

يبدو من غير المحتمل أن ينهار النشاط الاقتصادى العالمى ، ومع ذلك فبالنسبة لبعض السلع الهامة كالسكر والشاى والقطن والمطاط ، نجد أن انتاجها أصبح أكبر من الاستهلاك الحالى ومشاكل تسويقها أصبحت واضحة . ومن المحتمل أن يكون اتجاه اسعار المنتجات الزراعية فى المستقبل القريب الى النزول منه الى الصعود ، ولو انه من غير المتوقع أن تكون تقلبات الاسعار فى المستقبل بنفس الشدة التى كانت عليها بالماضى

أستراليا





القطن ومشكلتنا الاقتصادية

بقلم
دكتور عبد الرزاق محمد حسن

تمر البـلاد بحالة من الركـود الاقتصادى ، وهذا يظهر من تقلص المعاملات التجارية والاتجاه النزولى فى سـوق الاوراق المالية وجمـود الاستثمار . ويرجع ذلك الى كثير من العوامل بعضها خارجى ليس فى استطاعتنا التحكم فيه وبعضها داخلى يرجع لظروفنا الخاصة .. والعامل المشترك فى كل هـذا كما لست فى حاجة الى التنبيه اليه هو القطن ، الذى يكون من ٧٠٪ الى ٨٠٪ من صادراتنا . وبمعنى آخـر اذا كان ميزاننا الحسابى متوازنا ، فان القطن يدفع النسب السابقـة من قيمـة وارداتنا من الخارج ، فأى انخفاض فى سعر القطن ، أو فى طلبـه يؤدى بالتالى الى تدهور معاملاتنا مع الخارج فيقل ما يمكننا الحصول عليـه من سماد وآلات وطباق الى غير ذلك .

وبالرغم من أهميـة القطن فى اقتصادنا المصرى الا اننا فى حالة لا تمكننا من التأثير فى أسعاره العالمية التى تؤثر بدورها فى سعره فى السوق المحلى ، والدولة الكبرى المنتجة للقطن هى أمريكا اذ تنتج فى المتوسط من ٥٠٪ الى ٦٠٪ من المحصول العالمى فى نفس الوقت الذى تنتج فيه مصر مالا يزيد عن ٥٪ . أما كوننا اكبر دولة منتجة لمحصول طويل التيلة فان ذلك لا يؤثر كثـيرا فى المستوى العام لسعر القطن . وعلى هذا فان كمية محصول القطن الامريكى وسياسـة الحكومة الامريكية ازاءه وطلب العالم عليه كلها عوامل تؤثر تأثيرا مباشرا فى أسعار القطن العالمى وبالتالى المصرى .

وقد حدث فى السنوات التاليـة للحرب زيادة كبيرة فى الطلب العالمى على القطن بالنسبة للمنتج منـه ، الامر الذى أدى الى ارتفاع أسعاره التى أحس بها كل واحد منـا ، وقد استمر هـذا الارتفاع نتيجة لنقص الدولارات فى ايدى مختلف الدول ، وانخفاض قيمة العملات بالنسبـة للدولار ، ونشوب الحرب الكورية .. وكلما تلبد الافق السياسى العالمى زاد الاقبال على تخزين القطن فارتفعت بالتالى أسعاره .

ولكن تلك الموجة الصـعودية فى الاسعار عامة وليس فى القطن بالذات أخذت تخف منذ اوائل العام الحالى ، فرجـوع المحافظين الى الحـكم فى بريطانيا ، والخلاف حول التسليح ودرجته ، والشعور بوجود ميل نحو سياسة انكماشية وحالة الانتظـار لانتخابات الرياسة الامريكية ، أضف الى ذلك عدم مجاراة أجور الطبقات العاملة للمستوى العـالمى للاسعار لا سيما المواد الغذائية ، وانخفـاض القوة الشرائية بالنسبة البلاد المنتجة للمواد الخام لا سيما الفقيرة منها ، أدت مجتمعة الى وجود حالة ركود فى الطلب العالمى تلاه اتجاه نزولى فى الاسعار . وتوضـح الاحصـاءات البريطانية أن عدد العاطلين المؤمنـين فيها قد ارتفع من ١٨٦٫٠٠٠ عامل فى يوليه سنة ١٩٥١ الى ٣٩٤٫٠٠٠ عامل فى يوليه سنة ١٩٥٢

وتظهر حالة الـكساد العـامة فى العالم لا سيما صـناعة المنسوجات من ملاحظة ضعف صـادرات الدول الكبرى – أمريكا وبريطانيا والهنـد واليابان اذ انخفضت من ٩٥٩ مليون ياردة مربعة فى الربع الثانى من سنة ١٩٥١ الى ٧٢٤ مليون فى الربع الاول من العام الحالى ، أى بانخفاض قدره ٢٤٫٥ ٪ وقد وصـل التـدهور فى بريطانيا وحدها الى أكثر من ٣٥ ٪ بين الربع الثانى من عام ١٩٥١ والربع الثانى من عام ١٩٥٢ .

كل هذه العوامل كان من الواجب أن تنبهنـا الى الخطـر الذى نحن مقبلون عليه ، ولكن مع ذلك وجدنا الكثير من التعليقات « الاقتصادية » والتصريحات الرسمية التى تحـاول أن تهون من الأمر . فنجـد مذكرة اللجنـة الماليـة المرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ تشـير الى « أن ما تعانيه البلاد اليوم من شتى صـنوف الضـيق انما يرجع الى السياسة الخاطئة التى اتبعت حيال القطن فى العـامين الماضيين ، والتى أدت بخروجها عن كل تقليد سليم ، الى تعطيـل تصريف القطن وهبوط أرقام صـادراته الى مسـتوى غير معهود » . وانحصرت فكرة السياسة الخاطئـة فى الاشـارة الى تدخـل الحكومة فى سوق القطن بوضع حـد أدنى « وهمى » له . وهذا الاتجاه نفسه نلمسـه فى العـدد الاخير من النشرة الاقتصادية للبنـك الاهلى وكذلك فى اشارة «الاقتصادى الفنى» لجريدة الاهرام بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢

حقيقة يوجـد انخفاض فى ارقام الصادر من القطن قدره ٣ مليـون قنطار فى سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ الا اننا مع ذلك نجد أن قيمة صادرات القطن قد زادت بمقدار ٥٨ مليـون جنيه عن نفس المدة .

وقد قام اتجـاه آخـر يرمى الى القاء تبعة انخفاض صادرات القطن على بريطانيا التى هبط استيرادها بمقدار ١٫٤ مليون قنطار فى هـذا الموسم عما كان عليه الحال فى الموسم السابق . واصبـح ما استوردته حوالى خمس ما كان عليه ، كل هذا صحيح ، ولكن كيف لنا أن نغضب من ذلك وكأننا نسينا أن هنـاك كفاح شعبى ضد بريطانيا ، وكانت الامة مجمعة على ضرورة حرماننا الصناعة البريطانيـة من الخـامات المصرية . فاذا كان هنـاك خطأ فهو أننـا لم نبحث عن موارد أخـرى للتصريف لا سيما وقد ظهر من بيانات مصلحة الاحصـاء أن هنـاك من البـلاد من تضاعف التصدير اليها فى نفس المدة ولو اعتبرنا أن سياسة المقاطعـة لم تكن الا شكلية ، فلم يكن من مصلحة بريطانيا أن تتحول عن شراء القطن المصرى لان معنى ذلك الاستعاضة فى الغالب بالقطن الامريكى ، أى دفعها الثمن بالدولار وهو ما تحاول جهدها أن تتجنبه .

ولا انكر أنه باستطاعة بريطانيـا التأثير فى سـوق القطن المصرى على أساس انهـا أكبر الدول المسـتوردة وكانت تستهلك حوالى ثلث صادراتنا وهى فى العادة تحتفظ بكمية مخزونة تمكنها من التوقف عن الشراء مدة ،

ولكن ليس هذا هو السبب الرئيسى لا سيما وقد أوضحنا أن صادراتها من المنسوجات قد تدهور بنسبة كبيرة .

ليس معنى ذلك أنه ليس فى مقدورنا بيع القطن ، وانه طالما أن هناك اتجاه نزولى فى الطلب العالمى فليس لنا الا أن نخزن ما يفيض عن حاجة ذلك الطلب ، بالعكس فان التخلص من القطن ممكن اذا كنا جادين فى ذلك ، فقد أشارت جريدتى المصرى والاهرام بتاريخ ١٨ ديسمبر أن بولندا أعربت عن حاجتها الى كميات كبيرة من القطن المصرى مقابل توريد فحم وآلات وبعض المصنوعات وأشير أخيرا الى ما تعرضه الصين وسويسرا وروسيا من مبادلة القطن ببعض ما تنتجه .

ان الصعوبة التى تواجهنا فى الواقع هى أن اقتصاديينا لا يحاولون أن يتخلصوا من نظام السوق الحر ، ولا يريدون أن يجابهوا حقيقة التغير الواقعى لا سيما بعد الحرب العالمية الاخيرة . فاذا كانت البلاد الكبرى تنحو نحو الاقتصاد الموجه ، وتصطنع الوسائل لموازنة حساب مدفوعاتها سواء عن طريق رخص الاستيراد والتصدير ، وضبط الكميات المشتراة والمباعة من كل بلد ، وتحديد المبالغ الممكن انفاقها خارج نطاق البلد ، بل اننا نجدها أكثر من ذلك تعمل على توجيه الاستثمار فى داخل البلد ، وتدرس بدقة شروط عقد القروض الاجنبية بما يتفق مع موازنة اقتصاد البلد فى المدى الطويل ، كل ذلك كان أولى به أن يثبتنا على مبدأ التدخل فى سوق القطن ، وذلك ليس بفكرة حماية طائفة بالذات وانما لحماية الاقتصاد القومى فى مجموعه . لان كل انكماش نتيجة لقلة الطلب تؤدى بالتالى الى نتائج بعيدة المدى . وقد كان لفترة التردد التى اتبعت فى مدة عدم التدخل فى لحظة وجود هبوط فى السعر مؤدية الى زيادة الحال سوءا ، ولعله لو كان قد حدث التدخل منذ بدء الموسم لامكن تجنب الكثير من المشاكل وازالة حالة الاضطراب وعدم الاطمئنان من السوق .

واذا كان التدخل لا بد منه اذا ، فيجب أن تكون لنا سياسة مرسومة بعيدة المدى ، وبدلا من التدخل فى حالة تدهور سعر القطن فقط وترك السوق حرة حينما يرتفع السعر . أو بمعنى آخر تحميل المجتمع العبء فى الحالة الأولى وترك المكسب فى يد طائفة محدودة فى الحالة الثانية فالاولى أن تؤمم الحكومة القطن ، أى يعتبر القطن المنتج ملكا للحكومة وهى التى تحدد أسعاره بما يؤدى الى توازن السعر بين سنوات الرخاء والكساد .

وشراء الحكومة القطن أفضل من ترك المحصول تتحكم فيه المضاربات الداخلية ، أو السياسة الامريكية ، بل ان الحكومة نتيجة كونها البائع الوحيد لطلاب القطن المصرى يمكنها أن تحقق فائضا أكبر من ذلك الذى الذى يحققه تجار متنافسون على المشترى الاجنبى .

مسألة ثانية وهى أن وجود القطن فى يد الحكومة يمكنها من توجيه الاقتصاد القومى عن طريق النظر فى مبادلته مع الدول المختلفة بدل الاعتماد على نظام السوق الحرة ، التى ثبت قصورها عن أن تؤدى مهمتها . وها نحن أولاء نجد أن مجموعة كبيرة من الدول لا تتبعه ، وحتى تلك التى تسير عليه تقيم من الحواجز وتضع من العراقيل ما يضعف من قدره .

هذه لمحة بسيطة عن دور القطن فى المشكلة الاقتصادية التى تواجهنا وسنحاول فى مقال تال أن نوضح كيف تفاعلت سياستنا الاقتصادية الخارجية مع بعض العوامل الداخلية فى التأثير فى الحالة الاقتصادية الراهنة

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس بكلية التجارة – جامعة فؤاد

مشتروات بعض البلاد المشتركة فى اتفاقية القمح الدولية فى السنوات القمحية من اول اغسطس الى ٣١ يولية

بآلاف الاطنان

البلاد	**٥٠/١٩٤٩**	**٥١/٥٠**	**٥٢/٥١**	**٥٣/٥٢**
بلجيكا	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠
مصر	٢٤٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
المانيا	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠
ايطاليا	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠
لبنان	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
المملكة العربية السعودية	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
المملكة المتحدة	٤٨١٩	٤٨١٩	٤٨١٩	٤٨١٩
بلاد اخرى	٤٦٦٧	٥٥٢٦	٦٠٢٦	٦٠٢٦
المجموع	**١٤٢٩١**	**١٥٣١٠**	**١٥٨١٠**	**١٥٨١٠**



الغرض الاول من هــذا البـاب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منهـا على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

إنتاج الحبوب فى الشرق الأوسط

عرف الشرق الاوسـط زراعة الحبوب ، ولا سيما القمح ، منذ أقدم العصور ، أو منذ فجر تاريخ الحضارة الذى انبثق فى الشرق الاوسـط من مصر وفينيقيا وليـديا قبل آلاف السنين .

والمعروف ان الحبوب بصفة عامة تحتاج لفترة انبات تتراوح بين ثلاثة شهور وستة ، لا يقل المتوسط اليومى لدرجة الحرارة فى خلالها عن ٦٠ درجة فهرنهيت ، وهى صـفة متوفرة فى الشرق الاوسط ، ولذلك نجد الحبوب تزرع فى ارجائه حيثما تصلح التربة ويتوفر الماء سواء من المطر أو بوسائل الرى المختلفة .

وقد كانت لمصر وسوريا والعراق شهرة فى العصـور الوسطى واوائل العصور الحديثة كأكبر مسـتودع للحبوب فى العالم ، ولكن أهميتها هذه تضاءلت بغزو القمح الامريكى للاسواق العالمية ، اذ ان ظروف الانتاج فى أمريكا ذات الاراضى البكر الشاسعة لم تدع مجالا للمنافسـة أمام قمح الشرق الاوسط من ناحية الاسعار وتكاليف الانتـاج ، فضـلا عن ليونة القمح الامريكى وملاءمة طعمه للذوق الاوربى

ويحدثنـا التاريخ عن أن ضخامة انتـاج القمح فى مصر كانت من بين العوامل التى أغرت بشن حملة نابليون على مصر فى أواخر القرن الثامن عشر . وهكذا كان الحال أيضـا فى سـوريا والعراق . ولـكن استحداث زراعة القطن فى أوائل القرن التاسع عشر وما صادفته من نجاح فى الحلقة السابعة من ذلك القرن أثناء الحرب الاهلية الامريكية أغرى كثيرا من البلاد والزراع بالتوسع فى انتـاج القمح وغيره من الحبوب .

ولما كانت الظروف فى دول الشرق الاوسط الاخرى المنتجـة للحبوب ملائمة ايضا لزراعة القطن كما رأينا فى مقال سابق بالعدد ٤٣ ، فقد بدأت بعض دول فى ترسم خطى مصر ، ولكن بشىء من الحذر ، فى انتاج ذلك المحصـول النقدى بقصد موازنة تجارتها الخارجية عن طريق تصديره خاما أو عن طريق صناعته محليا والاستغناء بذلك عن جانب من الواردات .

ويتراوح انتاج الشرق الاوسط من القمح ما بين ٦ و٧ ٪ من انتاج العالم كما لا يقل انتاجه من الشعير عن ٩ ٪ ، بينما لا يتجاوز انتاجه من الذرة ٢ ٪ من انتـاج العالم ، ويكاد ينحصر فى سوريا وتركيا ومصر . اما الشوفان والشليم فلا يزرعان الا فى سـوريا وتركيا من بلاد الشرق الاوسط ، ولا يزيد انتاجهما معا عن ١ ٪ من الانتاج العالمى

كذلك يبلغ انتاج الذرة الرفيعة فى الشرق الاوسط نحو ٥ر٢ ٪ من انتاج العالم ينمو معظمها فى مصر ، كما لا يزيد انتاج الارز عن ٥ر١ ٪ تنتج مصر أكثر من نصفه .

أما فى ناحية البقول فينتج الشرق الاوسط نحو ١٠ ٪ من انتاج الفول فى العالم كما ينتج نحو ٥٠ ٪ — أو أكثر احيانا — من انتاج العدس والقمح والشعير هما أكثر الحبوب انتشارا فى الشرق الاوسط ويزرعان للاستهلاك المحلى فى اغلب الاحـوال ، وفى بعض السنين التى يتحسن فيها الانتاج تصدر تركيا وسوريا والعراق كميات من القمح يتفـاوت مقدارها بحسب تفـاوت الانتاج ، وان كان هـذا لا يمنع أن تتحول نفس هـذه الدول فى بعض السنوات العجاف من تصدير القمح الى استيراده ، كما حدث فى سـوريا فى الموسم الماضى .

ويلاحـظ ان بعض دول الشرق الاوسط يتركز انتاجها فى أنواع معينة

من الحبوب بينما يتنوع الانتاج وتتعدد الوانه فى غيرها . فبينما تقتصر ايران على زراعة القمح والشعير والارز ، تزرع تركيا ومصر كل أنواع الحبوب المعروفة فى الشرق الاوسط ، ما عدا الارز فى حالة تركيا ، وما عدا الشيلم والشوفان فيما يتعلق بمصر.

ويعتبر الشعير والذرة من أهم حبوب الغذاء الآدمى فى الشرق الاوسط ، وان كانا يزرعان فى غيره من البلاد ، ولا سيما فى أمريكا الشمالية باعتبارهما من مواد العلف .

والمتتبع لتطورات الانتاج الزراعى على وجه العموم فى الشرق الاوسط ولا سيما انتاج الحبوب ، يروعه منه ثبات كميات الانتاج السنوى أو تدهورها أحيانا ، فى جميع البلاد ، ما عدا تركيا التى استطاعت بفضل ميكنة الزراعة ، وما حصلت عليه أثناء الحرب العالمية الاخيرة وفى اعقابها من قروض ، وما قدمته لها امريكا من مساعدات فنية ومالية واسعة النطاق مكنتها من مضاعفة المساحات المزروعة وزيادة غلتها ، ولعل اكثرها استرعاء للنظر انتاج القمح الذى قفز أخيرا الى ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ عن فى عام ١٩٥١

ويزرع القمح والشعير بكميات كافية للاستهلاك المحلى المحدود فى كل من أفغانستان واليمن والمملكة العربية السعودية ، ولكن نظرا لعدم توفر الاحصاءات الدقيقة عن انتاج الحبوب فى كل من هذه البلاد فقد استبعدت من الجداول الاحصائية المنشورة كما لم تؤخذ فى الاعتبار عند احتساب النسب المئوية لانتاج الشرق الاوسط بالنسبة للانتاج العالمى ، ولكن يقابل هذا من ناحية أخرى استبعاد أرقام الانتاج الروسى من المجموع العالمى لعدم توافره فى المراجع الدولية .

أما عدم ظهور لبنان والمملكة الاردنية فى الجدول فيرجع الى ضآلة انتاجهما الزراعى على وجه العموم .

انتاج الحبوب فى الشرق الاوسط

(بآلاف الاطنان)

القمح	متوسط ٣٨/١٩٣٤	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
ايران	١ر٨٦٩	٢ر٠٠٠	٢ر٢٦٣	١ر٨٠٠
العراق	٤٧٨	٥٠٠	٥٢٠	٦٥٠
تركيا	٣ر٤١٢	٢ر٥١٧	٣ر٨٧٢	٥ر٦٠٠
سوريا	٤٥٩	٨٨٩	٨٣٠	٥٧٠
مصر	١ر١٨٤	١ر١٦٧	١ر٠١٨	١ر١٩٤
المجموع	٧ر٤٠٢	٧ر٠٧٣	٨ر٥٠٣	٩ر٨١٤
مجموع انتاج العالم	١٢٨ر٧٠٠	١٤٠ر٢٠٠	١٤٥ر٨٠٠	١٤٨ر١٠٠

الذرة				
تركيا	٥٥٧	٧٢٤	٦٢٨	٨٤٨
سوريا	٢٢	..	٣٦	٢٢
مصر	١ر٦١٦	١ر٢٥٠	١ر٣٠٦	١ر٤٢١
المجموع	٢ر١٩٥	١ر٩٧٤	١ر٩٧٠	٢ر٢٩١
مجموع انتاج العالم	١١٠ر٢٠٠	١٣٨ر٤٠٠	١٢٩ر٢٠٠	١٣٢ر٢٠٠

الشعير	متوسط ٣٨/١٩٣٤	١٩٥٠	١٩٥١
ايران	٧٩٣	٨٧٥	٧٢٠
العراق	٥٧٥	٩٠٠	..
تركيا	١ر٩٥٤	٢ر٠٤٧	٢ر٦٩٨
سوريا	٢٩٠	٣٢٢	١٤٣
مصر	٢٢٥	٩١	٩٩
المجموع	٣ر٨٣٧	٤ر٢٣٥	
مجموع الانتاج العالمى	٤٠ر٨٠٠	٤٥ر٣٠٠	٤٨ر٧٠٠

الذرة الرفيعة	٣٨/١٩٣٤	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
العراق	..	..	١٩	١٩
تركيا	٤٤	٨٢	٦٩	٨٩
مصر	٤٢٦	٥٥٩	٥٦٧	٤٢٦
الانتاج العالمى	٢٣ر٢٠٠	٢١ر٣٠٠	٢٠ر٨٠٠	٢٠ر٨٠٠

الارز	٣٨/٣٤	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
ايران	٤٢٣	٤٨٠	٤٥٠	٣٦٠
العراق	٢٠٥	٢٤٢	٢٥٥	١٨٠
مصر	٦٠٩	١ر١٦٨	١ر٢٤٢	٦٢٠
الانتاج العالمى	١٥١ر٢٠٠	١٥٢ر٥٠٠	١٤٩ر٨٠٠	١٥١ر٣٠٠

مخازن المواد والمهمات

وكما يرسل أمين المخزن كشفا يوميا الى قسم الحسابات بالوارد الى مخزنه (نظر الانموذج رقم ٢ بالعدد ٤٢) فانه يرسل ايضا كشفا يوميا مماثلا بالصادر من مخزنه الى أقسام المؤسسة المختلفة . ويكون مرفقا بهذا الكشف اذون صرف المواد من المخزن ، وكذلك مستندات طلب الاستلام المعتمدة من الادارة (أنظر الانموذجين رقم ٥ ، ٦ بالعدد ٤٣) وبذلك يكون لدى المؤسسة بيان يومى من وارد المخزن وعن صادر المخزن ايضا .

ويمكن استعمال الانموذج رقم ٧ لهذا الغرض .

وتنتهى مهمة أمين المخزن ، فيما يختص بهذا الكشف ، فى ملء بياناته حتى العمود السادس ، مع ترك العمودين السابع والثامن لملئهما بمعرفة قسم الحسابات .

وقد يتخيل البعض أن كشف الوارد اليومى ، وكشف الصادر اليومى ان هما الا « حافظة » تبين مفردات الوارد أو الصادر . وأن قيمتهما الادارية تقف عند هذا الحد وحسب حتى ليمكن الاستغناء عنهما

والواقع على خلاف ذلك ، فان هذين الكشفين لهما أهمية كبيرة فى نظام الضبط الداخلى internal check بالمؤسسة سنبينه بالنسبة لكل كشف منهما على حدة فيما يلى :

كشف الوارد — ان النظام المعروف للمشتريات هو أن تقسمها المؤسسة الى نوعين :

١ — مشتريات آجلة وهى ما لا تسدد المؤسسة قيمته فور الشراء بل تسدده بعد آجال معينة يتفق عليها بين المؤسسة وبين موردى الاصناف .

٢ — مشتريات نقدية أو عاجلة وهى ما تسدد قيمتها فور الشراء .

ويلزم أن تمسك المؤسسة للنوع الاول يومية أولية خاصة هى يومية المشتريات ، ويقابلها دفتر أستاذ الدائنين ، بينما لا تمر المشتريات العاجلة على هذين الدفترين .

اما النظام المقترح فى هذا البحث فهو أن تمسك المؤسسة يومية المشتريات لكافة مشترياتها دون استثناء سواء كانت مرتفعة القيمة أم زهيدة القيمة ، وسواء كانت آجلة أم عاجلة . وفى تطبيق هذا النظام ثلاث مزايا — وذلك بالرغم مما يستدعيه من كثرة العمل .

(أولا) الضبط الداخلى الدقيق لعملية المشتريات فان تطابق يومية المشتريات مع كشف الوارد اليومى للمخازن من أهم حلقات هذا الضبط الداخلى حيث لا يسمح بسقوط بعض الفواتير أو تكرار قيدها .

(ثانيا) الضبط الداخلى الدقيق لعملية صرف المشتريات . فان هذه الطريقة تسد ثلمة واسعة ينفذ اليها المتلاعبون والمختلسون . فقد وقعت حوادث اختلاس خطيرة كان الموحى بها التفرقة بين نوعى المشتريات . فكان التلاعب يعمد الى الحصول على صورتين من بعض فواتير الموردين . وتعتبر الصورة الاولى مشتريات آجلة وحينئذ تجرى القيود الآتية :

عند الشراء .

من مخزن المواد والمهمات

الى حساب جارى المورد ...

وعند الصرف :

من ح/ جارى المورد

الى البنك

وبعد فترة من الوقت يقدم المتلاعب الصورة الثانية من الفاتورة للصرف على أنها مشتريات عاجلة فيجرى القيد الآتى :

من مخزن المواد والمهمات

الى البنك

وبذلك لا يمر القيد بالحسابات الجارية (حساب المورد) فلا يكشف موظف الحسابات الجارية تكرار الصرف — بينما حساب المخزن يكون عادة مشحونا بالمشتريات المتشابهة فيصعب اكتشاف التكرار. ولا شك أن هذا التلاعب يتطلب اتفاق المختلس من موظفين آخرين collusion لتكملة الحلقة . ولكن هذا الاتفاق غير مستحيل الحدوث بل انه قد حدث فعلا فى مناسبات مؤلمة .

والطريقة المقترحة تتلافى هذه الخطورة فان المؤسسة ستمسك مشترياتها كلها بطريقة المشتريات

انموذج رقم ٧

يومية صادر مخزن المواد والمهمات

كشف صادر يوم ....

الكمية او الوزن	الوحدة	اسم الصنف	رقم الصنف	القسم الصادر اليه	رقم الاذن المنصرف	سعر الوحدة	الثمن الاجمالى		ملاحظات

الآجلة حتى ولو صرفت قيمتها فور الشراء . فالغرض كله هو توسيط الحسابات الجارية للموردين. ويكون مستند القيد هو اذن التوريد بمخزن المواد والمهمات .

(ثالثا) امساك سجل كامل لموردي المؤسسة . وفي هذا ما فيه من نواح ادارية هامة . كمعرفة المؤسسة لرقم عمالها مع كل مورد على حدة لأي سنة من السنوات. وكتسهيل مراجعة حسابات الموردين لمناسبة آخر العام عن ارسال المصادقات السنوية circulars أو bien-trouvés فاولا امساك حساب خاص لكل مورد لما امكن اجراء هذه المراجعة بسهولة . وفوق هذا فان المؤسسة كثيرا ما يكون مطلوبا منها تقديم هذه البيانات في أبحاث ضرائبية أو قضائية وهذه الطريقة المقترحة هي التي تمكنها من تنفيذ هذا .

كشف الصادر — ان هذا الكشف كبير الاهمية في ناحية القيود الحسابية لنظام التكاليف . فالمواد الصادرة من المخزن هي احدى شقي أعباء المؤسسة (أي مصروفاتها) التي يقتضي توزيعها أي تحميلها على عمليات الاقسام أو عمليات التشغيل (والشق الثاني هو أجور العمال بطبيعة الحال) ويلزم أن يتم هذا التحميل لكل الصادر دون سقوط أي قدر منه — ولضمان هذا يجب أن يتطابق كشف الصادر مع خانة المواد في كشف التكلفة الاساسي اليومي .

فاذا كان مجموع عبء العمل labour charge يبلغ ١٠٠ جنيه

وكان مجموع عبء المواد المنصرفة material charge ١٥٠ جنيه

فان كشف التكلفة الاساسي يجب أن يشتمل على هذين المبلغين بالكامل والاكانت عملية التحميل charging-out غير كاملة مع ترك أرصدة مدينة في حسابي العمل . والمواد ، ومن هنا تتضح اهمية كشف الصادر اليومي للمخزن حيث عملية المطابقة وضمان التحميل الكامل .

موسى حقي

أسواق الحديد والصلب في العالم

« تجارة خردة الحديد »

من الاحصاءات الطريفة الهامة التي يحسن بالمشتغلين بصناعة الحديد وتجارته أن يلموا بها الاحصاءات الخاصة بخردة الحديد وعلاقتها بانتاج هذا الصنف .. فمثلا نجد انجلترا من أهم مستهلكي الخردة حيث أن ٦٪ من خامة الحديد المنتج بها تصنع بالطريقة الكهربائية فقط أما ٨٧ ٪ تصنع بالطريقة العادية الاخرى — وقد استهلكت انجلترا عام ١٩٥١ ١٣ر٣ مليون طن بينما انتاج خامة الحديد في ذلك العام لم تتجاوز ١٥ر٨ مليون طن . فاذا نظرنا الى السياسة الموضوعة لزيادة الانتاج الى ٢٠ مليون طن في العام والى التناقص الخطير في كميات الخردة المستوردة فمن ٤ مليون طن استورد عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ينزل رقم المستورد سنة ١٩٥١ الى ٦٠٠ر٠٠٠ طن ولا ينتظر أن يزيد عن ٥٠ر٠٠٠ طن هذا العام والسبب الاول هو امتناع المانيا عن تصدير الخردة — ولهذا السبب نظمت انجلترا حملة كبيرة لجمع الخردة المحلية وقد كللت تلك الحملة بالنجاح فجمع خلال ١٩٥١ (٢٤٠ر٠٠٠) طن ولكن ان جمعنا المستورد والمجموع محليا فانه لن يفي بحاجة الصناعة الحديدية التي قدر لها ١٩٥٢ (٦) مليون طن خردة وهي الكمية التي يصعب ايجادها ومن ثم ستلاقي انجلترا موقف دقيق معقد. وليس مما يرجى أن تزيد الخردة المحلية بانجلترا نتيجة رفع سعرها وهو السعر الذي تشرف على تحديده الحكومة .. ومن المفيد أن نرصد فيما يلي مقارنة بين أسعار الخردة في مختلف الدول والحديد المصنوع ولنأخذ الحديد المبروم

ولابد لعلاج مشكلة الخردة المتناقصة من الالتجاء الى زيادة استخدام الخامات الحديدية المستخرجة من المناجم

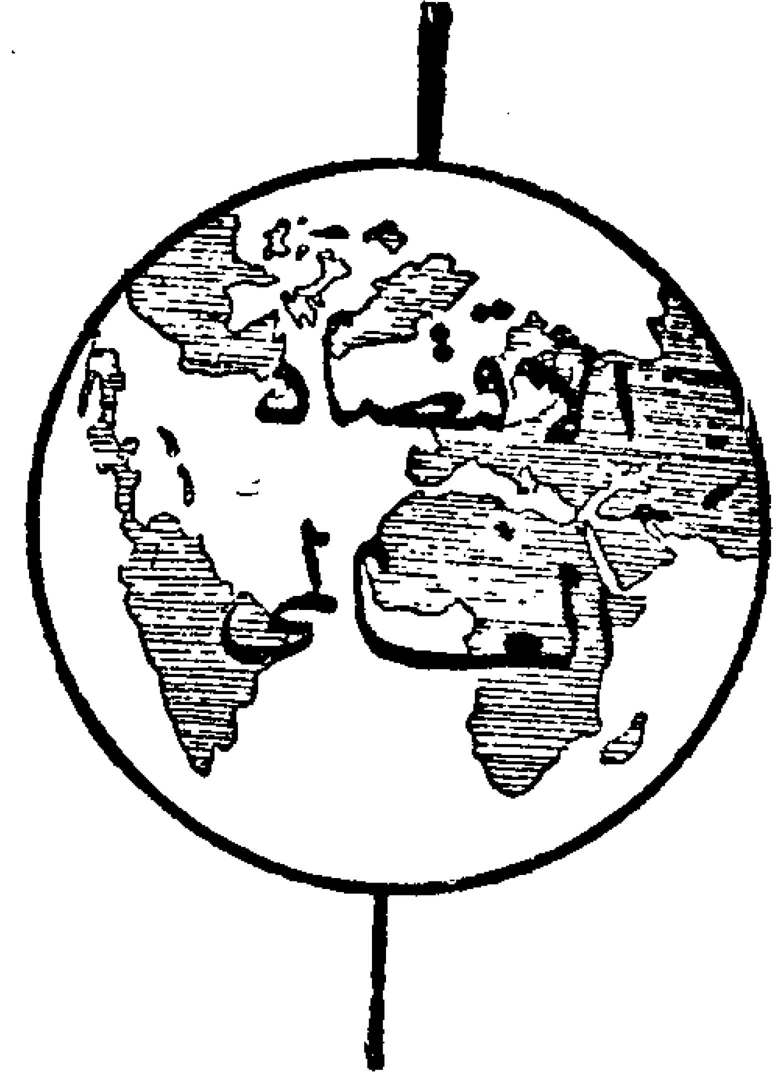
أما فيما يختص بمصر فان مشكلة الخردة أبعد غورا وأعقد أمرا — فصناعة الحديد لدينا تقوم أساسا على الخردة اذ لم يستخرج بعد الخامات الحديدية من المناجم وسيمر وقت طويل قبل الحصول على أول كمية من تلك الخامة ولابد أن نتدارس الموقف المحلي لانتاج الحديد حتى لا نقع في احراج بالغ بعد فترة قصيرة

تقدر الكميات من الخردة الحديدية التي تتخلف سنويا في القطر بحوالي ٢٥ر٠٠٠ طن وتقدر حاجة المصانع المحلية من تلك الخردة بحوالي ٥٠ر٠٠٠ طن في العام تتزايد بتزايد الانتاج. ويقدر المخزون حاليا لدى المصانع وفي داخلية القطر بـ ١٥٠ر٠٠٠ طن ينتظر أن تستهلك في ثلاث أو أربع سنوات ثم نواجه مجاعة خردة تهدد المصانع المحلية بالتوقف — فليس في استطاعة مصانعنا أن تستورد الخردة ذات السعر المرتفع من الخارج — فقد قامت مشاريعها على أساس خردة رخيصة متوافرة محليا مع استيراد باقي الخامات من الخارج — ولابد لمعالجة الموقف من الاسراع في مشاريع استخراج الخامات الحديدية من مناجم أسوان وغيرها .

هذا ولم يجد جديد في اتجاهات الاسعار العالمية للحديد فيما عدا ارتفاع طفيف في الخامات الحديدية لم يؤثر في الاتجاه النزولي للاسعار — وقد خفضت ألمانيا النوالين البحرية مما دفع بلجيكا الى تخفيض أسعارها

البلد	سعر الخردة	سعر الحديد	النسبة
انجلترا	-/٥/٦ جك	-/١٧/٢٧ جك	٢٢٪ تقريبا
ألمانيا الغربية	١٧٠ مارك	٤١٠ مارك	٤١٪ »
بلجيكا	٣٤٠٠ مارك	٤٢٠٠ فرنك	٨٠٪ »
الولايات المتحدة	٤٤ دولار	٨٨ دولار	٥٠٪ »
مصر	٥ جنيه	٤٥ جنيه	١١٪ »

محمد صديق لهيطه



مشروع السنوات الخمس فى الهند

تقدر الاعتمادات المطلوبة لمشروع السنوات الخمس الذى قدم أخيرا للبرلمان الهندى بمبلغ ٦٨٨ر٢٠ مليون روبية (حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه مصرى) فى المدة مابين سنة ١٩٥١ـ٥٦، وهذه الاعتمادات تزيد عما قدر اولا بحوالى ٧٦٠ر٢ مليون روبية . وقد زيدت مخصصات الاستثمارات فى جميع الوجوه مع تفضيل اعمال الزراعة والرى . فخصص لتنمية الزراعة حوالى ٦٠٤ر٣ مليون روبية ولاعمال الرى حوالى ٦١٤ر٥ مليون روبية وللنقل والمواصلات ٩٧١ر٤ مليون روبية والصناعة ٧٣٠ر١ مليون والخدمات الاجتماعية حوالى ٣٩٨ر٣ مليون روبية واسكان المهاجرين من الباكستان حوالى ٨٥٠ مليون وللمشاريع الاخرى ٥٢٠ مليون .

ومن المتوقع ان يزداد انتاج الحبوب الغذائية الى ٦ر٦١ مليون طن سنويا او ١٤ ٠/٠ أعلى مما هو عليه الآن والهدف المتوقع لانتاج القطن هو ٢ر٤ مليون بالة اى بزيادة قدرها ٤٢ ٠/٠ ، والجوت ٤ر٥ مليون بالة (٦٣ ٠/٠ زيادة) ، وقصب السكر ٣ر٦ مليون طن (اى ١٢ ٠/٠ زيادة) ولزيت البذرة ٥ر٥ مليون طن (٨ ٠/٠ زيادة) . اما انتاج الحديد الظهر فسيزداد الى ٦٦٠ الف طن سنويا (أى بزيادة ٨٩ ٪ عما هو عليه الآن ، والصلب سيزداد الى ٢ر١ مليون طن اى ثلاثة اضعاف ماهو عليه الآن اما منتجات الجوت فستزداد الى ٢ر١ مليون طن أو ٥ر٣٤٪ أكثر من الآن. ومن المتوقع ان يزداد انتاج المنسوجات الاخرى حوالى ٢٦ ٪ . وستلقى المصانع الصغيرة للغزل اليدوى التشجيع الكافى ، وذلك للعمل على زيادة التوظف فى المناطق الزراعية ولمضاعفة انتاجها ، لتصل الى ٧٠٠ر١ مليون ياردة سنويا .

وسيمول المشروع بواسطة مدخرات الحكومة المركزية وحكومات الولايات وتبلغ هذه ٣٨٠ر٧ مليون روبية ، وكذا بواسطة المدخرات الخاصة والتى تبلغ ٢٠٠ر٥ مليون روبية وبواسطة المساعدات الخارجية التى تقدر بحوالى ٥٦٠ر١ مليون روبية . واما الباقى فمن المنتظر الحصول عليه بالاقتراض الخارجى .

وحوالى ٦٠ ٠/٠ من مصروفات المشروع سيكون خاصا بمشاريع تمتلكها الحكومة كالرى ومحطات توليد القوى الكهربائية واما الباقى فخاص بالقطاع الفردى . فالتوسع فى انتاج الصناعات الاساسية كالحديد والصلب والكيمائيات والمعدات الكهربائية فتعد مسئولة من الحكومة وستحمل المشروعات الفردية عبء التوسع الصناعى فى القطاع الفردى ويأخذ المشروع فى اعتباره حوالى ٤٢ صناعة من الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم وهى التى تنتج حوالى ثلثى الانتاج الصناعى . ومن المتوقع ان يبلغ الاستثمار فى القطاع الفردى ، هذا حوالى ٣٣٠ر٢ مليون روبية .

وسيتحول حوالى ٢٠ ٠/٠ من الزيادة فى الدخل السنوى خلال فترة تنفيذ المشروع الى تكوين رأس المال اللازم لزيادة الانتاج ، ومن أهداف المشروع الهامة زيادة حجم التوظف ورفع الدخل الاهلى بحوالى ١١ ٠/٠ ومن المتوقع ، ان سارت الامور فى مجراها المنتظر ، ان يتضاعف الدخل الفردى فى ١٩٥٧ ، وذلك نتيجة لزيادة نسبة تكوين رأس المال فى السنوات التى تلى المشروع الى ٥٠ ٪ من الزيادة السنوية فى الدخل الاهلى .

ولما كان من المنتظر ان تستمر العوامل التضخمية اثناء تنفيذ المشروع فمن الجوهرى ان يظل نظام توزيع الغذاء بالبطاقات ساريا كما ان نظام تثبيت الاسعار بواسطة السياسة النقدية والرقابة المباشرة من الاهمية بمكان ، وذلك للحد من أثر هذه العوامل .

وأما الانتاج الزراعى فمن الامور الهامة لتحقيقه تحديد الحدود العليا والدنيا للملكية الزراعية ، ونشر روح التعاون بين الفلاحين .

ويقدر انه فى عام ١٩٥٥ ــ ٥٦ ستزداد صادرات الهند بمقدار ٣٠ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ــ ٥١ وهو عام سجلت الصادرات فيه رقما قياسيا . ونظرا للرقابة الحاسمة على واردات السلع الاستهلاكية ، فمن المتوقع ان تزداد الواردات بحوالى ١٨ ٠/٠ فقط عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ــ ٥١ .

ولن تتغير السياسة القائمة الخاصة برأس المال الاجنبى التى تتميز بعدم التحيز وايجاد التسهيلات اللازمة المعقولة لتحويل الارباح واستردادها والتعويض العادل فى حالة التأميم . وترحب الهند بالاستثمار الاجنبى فى ميادين الانتاج الجديد والميادين التى ينقصها الخبرة والمهارة او للأخذ بيد الصناعة .

وهكذا نجد الهند بدأت تسير فى ركب الامم المتقدمة فتعمل على تنمية مواردها للوصول بها الى ما يمكن تحقيقه معها لرفاهية الشعب وسد مطالبه .

التجارة العالمية فى المنسوجات القطنية

تدل التقارير التى نشرت أخيرا بأن رغم النشاط فى تجارة المنسوجات القطنية فان انتاج ١٩٥٣ سيظل أقل مما كان عليه فى سنة ١٩٥١ . فتدل التقديرات التى نشرت فى النشرة الاحصائية التى تصدرها لجنة القطن أن الانتاج العالمى سيكون ٨٠٠ر٣٢ مليون طن فى ١٩٥٢ وهذا سيكون اقل بمقدار ٧٪ اذا ماقورن بمتوسط الزيادة السنوية البالغة ٧٪ فى الفترة ما بين ١٩٤٧/١٩٥١

وتعد بريطانيا على قائمة البلاد التى حدث فيها هذا نقص فى الانتاج اذ قدر بنسبة ٢١٪ وتليها بلاد أوروبا الغربية بمقدار ١٣٪ بينما زاد الانتاج فى اليابان بمقدار ٢٪ والهند بمقدار ٦٪ ..

ميزان مدفوعات بريطانيا :

تدل الاحصاءات التجارية على أن حكومة المحافظين فى بريطانيا قد نجحت فى احداث توازن فى ميزان مدفوعات بريطانيا مع بلاد العالم

الخارجى ، لو تركنا جانبا مساعدات الدفاع الامريكية. ففى النصف الاول من عام ١٩٥٢ كان الفائض ٢٤ مليون جنيه ، بينما كان العجز فى الستة شهور السابقة لذلك ٣٩٤ مليون جنيه . وكان التحسن ناشئا عن التحسن فى جانبى التجارة المنظورة فقد زاد الصادر والمعاد تصديره بمقدار ١١١ مليون جنيه بينما نقصت الواردات بمقدار ٢٤٨ مليون جنيه نظرا لسياسة الحد من استيراد المواد الخام والاغذية والتبغ .

وقد تحسن الميزان الصافى فى البنود غير المنظورة من ٤٩ مليون جنيه فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ الى ١٠٨ مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ . ولقد تناقصت مدفوعات المملكة المتحدة الخاصة بارباح الاسهم والسندات ب ٢٩ مليون جنيه . ولقد بلغ النقص فى مخصصات السفر الخارجى حوالى ٣٠ مليون جنيه .

الاستثمار الفرنسى فى الخارج :

بلغ الاستثمار الفرنسى الخارجى فى الفترة ١٩٤٩ / ١٩٥١ ٤٨ بليون فرنك منها ٢٥ مليون دولار فى المنطقة الدولارية ، ٢٢ر٤ مليون جنيه فى المنطقة الاسترلينية ، ٢ مليون دولار كندى فى كندا ، ٢٣ر٣ مليون فرنك سويسرى فى سويسرا ، ١/٢ مليون فرنك باجيكى فى باجيكا . كما يتراوح الاستثمار فى بلاد امريكا اللاتينية بين ١ و٢ مليون فرنك . وتتجه سياسة الرقابة على النقد الفرنسية الى دراسة مشروعات الاستثمار من حيث منفعتها للاقتصاد القومى وخاصة على الصادرات . وقد لجأت أخيرا السلطات الى سياسة حاسمة للحد من استنزاف الاحتياطات الرسمية وقد حصلت فرنسا على حوالى ١٠١ مليون دولار ، ٩١ مليون جنيه استرلينى كدخل من استثماراتها الخارجية فى الفترة ما بين ١٩٤٥ / ١٩٥١ .

البنك الدولى والهند :

اذيع اخيرا ان الهند قد حصلت على قرض مقداره ٣١١/٢ مليون دولار من البنك الدولى للتعمير والانشاء يستهلك فى مدى ١٥ عاما وذلك لتمكينها من التوسع فى صناعة الحديد والصلب وانتاجهما . وقد منحت السلفة الى شركة هندية للحديد والصلب تقع مصانعها فى بنغال الغربية وقد ضمنت الحكومة الهندية هذا القرض الذى سيساعد الشركة لتنفيذ مشروع خمس سنوات لزيادة طاقة افران الصهر من ٦٤٠ر٠٠٠ طن الى ٤ر١ مليون من الحديد سنويا ، وزيادة طاقة انتاج الصلب من ٣٥٠ر٠٠٠ طن الى ٧٠٠ر٠٠٠ طن سنويا ، وعندما يتم كل هذا سيكون من نتيجته مضاعفة انتاج الحديد للاستهلاك المحلى وزيادة انتاج الصلب بمقدار الثلث .

الحالة الاقتصادية فى السويد :

جاء فى التقرير الذى يصدره معهد الابحاث الاقتصادية فى السويد انه ليس هناك خطر من حدوث كساد داخلى فيها ، وان التطورات التى طرات على الاقتصاد العالمى لن تؤثر على السويد فى المستقبل القريب ، تأثيرا يدعو الى التشاؤم .

السياسة الاقتصادية فى النرويج :

بدأت الحكومة النرويجية فى ديسمبر الماضى فى محاربة التضخم ، بعد مفاوضات ومناقشات بينها وبين اتحادات العمال والهيئات العمالية الرئيسية فى البلاد . فقد ناشدت الحكومة النرويجية رجال الصناعة والتجارة هناك أن يعملوا على تخفيض النفقات والاسعار ما امكنهم ذلك ، هذا خلاف ما قامت به من ناحيتها بزيادة اعانة الالبان بمقدار ٤٠ مليون كرون نرويجى ، وبذلك امكن تخفيض اللبن بحوالى ١٨٪ ، كما اقترح تخفيض تسعيرة البن والشاى ، وتخفيض العوائد البلدية والضرائب تخفيضا طفيفا . وقد كان الحافز لهذا هو الارتفاع المستمر فى مستوى الاسعار . فمنذ مارس ١٩٥٠ ارتفع الرقم القياسى لاسعار الجملة بمقدار ٥١٪ ونفقات المعيشة بمقدار ٣٥٪

التنمية الزراعية فى شيلى :

كانت الحكومة الشيلية قد طلبت ارسال بعثة من البنك الدولى للتعمير والانشاء ومؤسسة الاغذية والزراعة لدراسة الاحوال هناك ومدى امكانيات التنمية ، وقد نشر أخيرا التقرير الذى أصدرته هذه البعثة جاء فيه انه يمكن الزيادة فى الانتاج الزراعى فى مدى السنوات الثمان القادمة بمقدار ٣٨١/٢٪ عما كان عليه فى الفترة من ١٩٤٥ / ٤٩ ، ولقد اقترحت البعثة على شيلى أن تقوم برى ٥٠٠ر٠٠٠ فدان اضافية وتصلح من شئون الصرف ل ٧٥٠ر٠٠٠ فدان وتصلح ٢٥٠ر٠٠٠ فدان أخرى متروكة بورا . ومن ناحية انتاج اللبن فيمكن عن طريق تحسين الغذاء وايجاد المأوى الملائم للمواشى والعمل على حمايتها من الامراض يمكن زيادة انتاج اللبن ب ٥٥٪ واللحم بمقدار ٥٠٪ ولتمويل هذه المشاريع اقترحت البعثة انه يجب ان يزداد الاستثمار الكلى الجديد حوالى ٣٠٠٠ مليون بيزوس سنويا خلال الثمان سنوات القادمة

ميزان مدفوعات هولنده :

صرح وزير مالية هولندة بأن فائض ميزان المدفوعات يقدر بحوالى ٢ بليون جيلدر ومن المتوقع الا يكون الفائض فى ١٩٥٣ فى مثل هذا المستوى المرتفع . ولقد اضاف الوزير أن حل مشكلة الدولار يتلخص فى زيادة الصادرات الى منطقة الدولار وزيادة الانتاج والتوسع فى سياسة التصنيع وتشجيع الوحدة الاوروبية بما فى ذلك اتحاد بلاد البينولكس .

ففى مدة الاثنى عشر شهرا من ديسمبر ١٩٥١ الى نوفمبر ١٩٥٢ امكن تغطية ٩٤٪ من الواردات بواسطة الصادرات (بلغت قيمة الواردات ٨٥١١ مليون جيلدر «سيف» والصادرات ٨٠٢٦ مليون جيلدر « فوب ») . وبينما تضاءلت هذه النسبة قليلا فى الشهور القليلة الماضية فانها اكبر بكثير عما كانت عليه فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، عندما كانت نسبة الصادر للوارد ٩٨٪ ، ٧٧٪ على الترتيب .

الخبير والاطلاع على الملفات المماثلة

- ٢ -

معنى التماثل بين التجار

ننتقل الآن لشرح معنى التماثل بين التجار بخصوص الضريبة ، ولبيان البحث الذى يجريه الخبير لامكان الحكم على التماثل فنقول :

ان المقصود بالتماثل هو التماثل الكلى بين الممولين لا فى أشخاصهم ولا فى أشكالهم ، ولكن فى العوامل التى تعمل فى انتاج أرباحهم سواء أكانت هذه العوامل شخصية أو مالية أو على التماثل نقول :

فعلى الخبير أن يثبت فى محضره مقر المنشأة المماثلة وعدد فروعها وأماكنها ، ويكفى فى ذلك أن يقال بأنها فى شارع كذا أو حى كذا اذا لم يكن الصقع التجارى يختلف من مكان الى مكان بالشارع أو بالحى ، وعدد موظفيها فى كل منها ومؤهلاتهم ومهاراتهم على وجه العموم ، ومرتباتهم والمميزات التى يتمتعون بها مثل منحهم عمولة المبيعات أو سمسرة على احضار الزبن وهكذا •

كما أن عليه أن يثبت عدد الآلات والادوات المستخدمة ونوعها ودرجة استهلاكها وتاريخ حيازتها وكذلك أنواع بضائعها وما اذا كانت مستوردة أم مصنوعة محليا خاضعة لقيود التموين أو التسعير أو غير خاضعة ، وبمعنى آخر على الخبير أن يحصل على أكثر ما يمكن من المعلومات الخاصة بالمنشأة وتجارتها ودرجة اتساعها وتاريخ انشاء المنشأة والمكان الذى تزاول فيه أعمالها حاليا وقبل ذلك

وعليه أن يأخذ بيانا كاملا ، ويحسن أن يكون صورة طبق الاصل ، من ميزانياتها وحسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر لها ورأسمالها ، وقربها أو بعدها عن طرق المواصلات أو الاسواق العامة ، واذا كانت تقع فى سوق الجملة لتجار الجملة أو بالقرب من المستهلكين فى حالة تجارة التجزئة ، ونوع التجارة أو البضاعة التى تتاجر فيها كل منهما والسنة التي اطلع على حساباتها وتقديرات المصلحة وهكذا ... الخ •

وبعد هذا الاثبات يقارن الخبير موقع المنشأة المماثلة بموقع المنشأة موضوع النزاع ، كما يقارن درجة اتساع أعمالها ، ويتأتى له ذلك من رقم رأسمالها ومبيعاتها وعدد فروعهما ومركزهما المالى فى السوق التجارى

وعليه أن يلاحظ أن مجرد تساوى رؤوس الاموال لا يكفى للتدليل على التماثل ، فقد يكون رأسمال احداهما ممثلا أغلبه فى أصول ثابتة بعكس الاخرى الذى يمثل أغلب رأسمالها فى أصول متداولة معدة للبيع ، أو قد يكون جزء كبير من رأس مال احداهما ممثل فى ذمم قد تكون مشكوكا فيها ، أو قد تكون البضائع التى لدى المنشأة من النوع الحالى الذى بطلت موضته أو تالفة ، الى غير ذلك •

ومبيعات منشأة قد يكون أغلبها بالاجل والاخرى بالنقد ، وفى هذه الحالة غالبا ما تكون نسبة الربح فى المنشأة الاولى أكبر منها فى الثانية ، الا أنه يجب مراعاة أن البيع بالأجل قد يصيب المنشأة بخسارة نتيجة لانعدام بعض الديون بعكس الحال فى الثانية ، علاوة على أن البيع بالأجل يستدعى زيادة فى المصروفات نظير أجور المحصلين ، وزيادة فى عدد الكتبة اللازمين لامساك حسابات العملاء واستخراج كشوفهم أو قطع حساباتهم ، أما فى الحالة الثانية فنسبة أرباحها ولو أنها قد تكون منخفضة بعض الشىء الا أنها مضمونة والاعباء اللازمة لانتاجها تكون عادة أقل ، ولهذا فعلى الخبير أن يثبت فى محضره نسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات النقدية ، وكذلك نسبة مبيعات الجملة الى القطاعى •

وقد تلجأ منشأة تماثل بضائعها بضائع غيرها وتساويها فى القيمة ، ولها نفس رأس المال والموقع ، الى تخفيض نسبة أرباحها عن غيرها لتزيد فى مبيعاتها وتحصل بذلك فى النهاية على أرباح مماثلة للمنشآت المماثلة ان لم تزد عنها ، وذلك نتيجة لبيعها الكثير وتضخم رقم مبيعاتها بالتالى ، وهى بذلك تزيد فى سرعة دوران رأسمالها أضعاف ما تفعله المنشآت المماثلة •

لهذا فعلى الخبير اذا ما وجد منشأتان متماثلتان الا أن أحداهما تزيد مبيعاتها كثيرا عن مبيعات الاخرى أن يبحث فى سبب هذا الارتفاع ، فاذا وجده نتيجة لانخفاض مستوى الربح لدى المنشأة صاحبة الزيادة فى المبيعات وكانت فى النهاية تحقق ربحا معقولا بالنسبة لرأسمالها المستثمر ، لم يكن من العدل تطبيق نفس نسبة الربح فى المنشأة الاولى عليها •

وكثيرا ما نشاهد مصلحة الضرائب تطبق نسبة الربح الاجمالية التى استنتجتها من أوراق وحسابات احدى المنشآت الناجحة على المنشآت المماثلة دون نظر الى باقى الظروف والملابسات • وكأنها فى ذلك تفترض أن جميع المنشآت يلزمها أن تحصل على نفس المستوى من الارباح أو أن تفترض فيها جميعها النجاح ، وقد تكون احداها فاشلة لسوء معاملة أصحابها للزبن أو لسوء ادارتهم أو لسياسة أرتأوها لا تملك مصلحة الضرائب حق تعديلها ، وكل ما لها هو مناقشة أصحابها فى أسباب عدم الحصول على نفس المستوى من الارباح ، فاذا ما وجدت هذه الاسباب مقنعة ، تعين عليها احترامها وأخذها فى الاعتبار عند تقدير الضريبة • وبمعنى آخر فقد يكون لكل منشأة ظروف خاصة تؤثر على النسبة المئوية لأرباحها وتبعدها كل البعد عما يمكن أن تنتجه منشأة أخرى مماثلة • وقد يكون لدى احدى المنشآت أسرارا تجارية أو صناعية تجعل لبضائعها مميزات ، تميزها عن غيرها ، أو لها موردون تستأثر بهم ، أو لديها وسائل خاصة للنقل ، أو غير ذلك مما يتيح لها الفرصة لتخفيض أثمان شرائها ، وبالتالى زيادة نسبة أرباحها •

وهذه النقط التى ذكرناها هى على سبيل المثال البحث لا الحصر • وسنزيد هذا البند ايضاحا عند الكلام على أسباب رفض الدفاتر بمعرفة المصلحة •

ولهذا فلا يقصد بالتماثل كون المنشأة تتاجر فى بضائع مماثلة فقط ،

بل يجب أن يكون التماثل تاما وفى جميع الظروف والاحوال المالية .

ونحب أن نشير هنا الى أن مصلحة الضرائب كثيرا ما تتخذ من قبول المموئين للارباح التى تقدرها دليلا كافيا فى نظرها على أن هذا الربح هو ربح هذا النوع من التجارة ، وتطبقه بالتالى على باقى المنشآت المشتغلة به

واننا نرى أن الخبير يجب أن يثبت فى محضره هذا القبول من عدمه، نظرا لان القبول يكون قرينة قوية — لا نقول قاطعة — فى اعطاء فكرة عن نسبة الربح فى هذه التجارة . ولم نقل قاطعة لان هذا القبول قد يكون ناتجا عن أن الممول وجده فى صالحه نظرا لتفاهة تجارته وخوفه من مصاريف التقاضى التى قد تبهظ كاهله وحتى يكون على علاقة طيبة مع مندوبى المصلحة ، وقد يكون تساهل فى قبول نسبة مرتفعة من الربح نظرا لانه قد أخفى جزءا كبيرا من نشاطه أو مبيعاته ، لأن ما يهمه أولا وقبل كل شىء هو المبلغ الذى سيدفعه للمصلحة ، وليست نسبة الربح فى حد ذاتها . وقد يكون هذا القابل متهاونا فى حق نفسه ولا يصح أن يؤخذ تهاونه حجة على غيره ممن يتمسكون بحقهم الى أقصى الحدود . أو قبل لانه يشعر بأن الوقت الذى يضيعه فى التقاضى والحضور أمام الخبراء أثمن بكثير من المبلغ الزائد المطلوب منه . وقد يكون هذا القبول للنسبة المرتفعة قد عوض له بنسبة منخفضة فى نوع آخر من الاشياء التى يتاجر فيها أخطأت المصلحة فى تطبيقها ... وهكذا .

لكل ذلك فتحديد التماثل بين منشأة وأخرى من أدق الامور التى يلزم للخبير أن يستعمل فيها كافة معلوماته وخبرته ومهارته وفنه، وعليه أن ينقب ويدرس كل حالة أمامه وظروفها وملابساتها المحيطة بها، حتى يتمكن فى النهاية من أن يحكم على هذا التماثل، وبما اذا كان تماثلا تاما أو ناقصا ، ودرجة ذلك ليتمكن بعد ذلك من تحديد مدى تأثير الخلاف على نسبة الربح فى كل حالة منها، ومدى هبوطه أو زيادته فى الحالة المعروضة عليه عنها فى الحالة المماثلة. وحتى يتمكن فى النهاية من أن ينتخب لكل حالة ما يناسبها من طرق التقدير .

« يتبع »

ت . ا

ميزان مدفوعات اليونان :

تناقص العجز كثيرا فى ميزان مدفوعات اليونان خلال الاربعة أشهر الاولى فى السنة المالية ١٩٥٢/٥٣ (يولية / اكتوبر ١٩٥٢) الى ٣ر٦ مليون دولار من ٧ر٦٣ مليون دولار فى نفس الفترة من العام السابق (١٩٥١ / ١٩٥٢) فبلغت الواردات ٩ر٣٧ مليون دولار فى هذه الفترة وكانت فى الفترة المماثلة من العام السابق ١ر٦٠ مليون دولار أى أنها نقصت بمقدار ٦ر٣٨٪ كما تناقصت المدفوعات غير المنظورة كثيرا . أما حصيلة الصادرات والتمويلات غير المنظورة فقد زادت بمقدار ٨ر٧ مليون دولار أو حوالى ١٦٪

صادرات سيام من الارز فى عام ١٩٥٣ :

قدرت وزارة الزراعة بسيام ، صادرات الارز خلال ١٩٥٣ بحوالى ٢ر١ مليون طن بالمقارنة بـ ٥ر١ مليون طن صدرت خلال عام ١٩٥٢ . والسبب فى قلة التقدير الخاص بعام ١٩٥٣ راجع الى الخسائر التى احدثها الفيضان والحشرات التى انتشرت قبل جنى المحصول فى ديسمبر .

اسرائيل تنشىء بنكا للدولة :

تشكلت لجنة مصرفية فى اسرائيل للعمل على انشاء بنك للدولة يزاول نشاطه فى هذا العام ، واستدعت لهذا الغرض خبيرا من الامم المتحدة كما أوفدت مساعد مدير بنك ليومى الى الولايات المتحدة لدراسة نظام البنوك المركزية . والمعروف ان بنك ليومى هو الذى يقوم باصدار البنكنوت فى الوقت الحاضر فى اسرائيل

ميناء اللاذقية :

تقوم الآن شركة يوغوسلافية بتوسيع ميناء اللاذقية فى سوريا ، وتقدر التكاليف بنحو ٢٧ مليون ليرة سورية ، كما يحتاج المشروع الى ٢٧٣٠٠ طن من الاسمنت و ٩٣٠طنا من الحديد والصلب . وقد ازدادت الحمولة المتداولة فى ميناء اللاذقية كثيرا عقب الحرب ولا سيما بعد انفصام الاتحاد الجمركى بين سوريا ولبنان ، فارتفعت من ١٦٠٠٠ طن سنة ١٩٤٥ الى ٢١٠٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ ، والى ٢٥١٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ ، ثم بلغت أخيرا ٣٥٦٠٠٠طن فى الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٥٢ .

التعليم التجارى فى مصر فى ٤٠ سنة

المحاضرة التى القاها الأستاذ عبد اللطيف حسين عميد كلية التجارة بجامعة ابراهيم بنادى التجارة الملكى فى مساء ١٤ يناير ١٩٥٣

قصة التعليم التجارى فى مصر

لقد سبقنا الاوربيون والامريكيون فى الاهتمام بشئون التعليم التجارى ووضع قواعد واصول لعلومه بأكثر من قرنين كاملين فكانت المهنة التجارية الفنية خاضعة لنظم تعليمية قوامها مواد دراسية وضعت لها كتب وصنفت فيها مؤلفات كانت عرضة للتغيير والتبديل والاضافة لتساير التطور الاقتصادى الذى غمر القارة الاوربية فى القرن التاسع عشر والعالم كله اثناء النصف الاول من القرن العشرين — ولم يكن فى مصر الا الدوائر الزراعية اما ماعداها من دوائر مالية ومحال تجارية فكانت فى ايدى الاجانب تقوم الاعمال الداخلية فيها من امساك دفاتر ومراسلات على اسس اجنبية بوسائلها المعروفة .

اما فى مصر فقد بدأ التفكير فى ادخال التعليم التجارى بوسيلة انحصرت فى مجاراة بعض المعاهد الاجنبية التى كان لها الفضل فى بدء تعليم المواد التجارية فى اقسام خاصة من معاهدها بلغتها الاجنبية وذلك بتمصير وتعريب بعض المواد وتدريس المراسلات والمصطلحات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية . وكذلك تعليم الكتابة على الآلة الكاتبة باللغات الثلاث — وحدث فى عام ١٩١٠ حين اتجهت عناية ادارة التعليم الفنى الى انشاء فصول ليلية فى القاهرة لتدريس ما سبق الاشارة اليه .

التعليم التجارى الليلى

لقيت فصول القاهرة اقبالا شجع على التوسع فى انشاء الفصول الليلية فى الاسكندرية وغيرها من مدن الاقاليم بواسطة وزارة المعارف او بواسطة مجالس المديريات فى سنتى ١٩١١ و ١٩١٢ — وقد لوحظ ان هذا الانشاء توقف فجأة الى ان استؤنف التوسع فيه ابتداء من سنة ١٩٢٠ وقد يعزى هذا التوقف الذى طال مداه الى ثمان سنوات الى ظروف الحرب العالمية الاولى — وعلى كل حال فقد كان التوسع بعد سنة ١٩٢٠ ملفتا للنظر فأنشأت الوزارة فصولا ليلية فى اسيوط سنة ١٩٢٠ وبور سعيد سنة ١٩٢٣ وفصولا اخرى فى القاهرة سنة ١٩٥٢ وميت غمر سنة ١٩٢٨ وفصولا اخرى بالقاهرة سنة ١٩٢٨ وفصولا خاصة بالبنات بالقاهرة سنة ١٩٣٠ وفصولا اخرى بالاسكندرية سنة ١٩٣٠ كما انشأت مجالس المديريات فصولا مماثلة فى الزقازيق ودمنهور وبنى سويف سنة ١٩٢٠ وبنها وطنطا والمنيا سنة ١٩٢١ وشبين الكوم سنة ١٩٢٢ والفيوم سنة ١٩٢٥ وفى سنة ١٩٣٠ ضمت جميع فصول المديريات لوزارة المعارف توحيدا للاشراف الفنى عليها . وكان التعليم فى هذه الفصول شاملا لمواد امساك الدفاتر — الحساب التجارى — طرق التجارة باللغات الثلاث والآلة الكاتبة العربية والافرنجية والاختزال العربى والانجلزى — وكانت تدرس هذه المواد فى ثلاث مراحل ابتدائى ومتوسط وراقى ، ولقد كانت فترة العشرين عاما من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٣٠ هى عصر التعليم التجارى الليلى ورأيى انها كانت فترة كلها فائدة ونفع للادارة الكتابية الفنية فى دوائر الاعمال وفى دواوين الحكومة.

قلة الاقبال على الفصول التجارية الليلية والبدء فى الغائها

لاحظت وزارة المعارف فى اواخر سنة ١٩٣١ ان الاقبال على الفصول التجارية الليلية اخذ يتضاءل وان المدارس النهارية النظامية (مدارس التجارة المتوسطة) اصبحت وافية بحاجة البلاد فبدأت فى الغاء الفصول الليلية بالتدريج فى القاهرة والاسكندرية والاقاليم واتبعت فى ذلك وسائل نفرت الطلاب من الاقبال على هذه الفصول فغيرت فى شروط القبول وقصرتها على التجار والمشتغلين فعلا بالمحال التجارية ودوائر الاعمال وامتنعت عن فتح فصول يقل عدد المتقدمين لها عن ٢٠ كما زادت الرسوم التى يدفعها الطلاب من ٣٠٠ مليم الى ٥٠٠ مليم كما قررت ان تكون امتحاناتها داخلية ولا تعطى عنها شهادة رسمية بحجة ان الغرض الاساسى من هذا النوع من التعليم هو تزويد فريق من المشتغلين بالتجارة فعلا بثقافة تجارية تمكنهم من حسن اداء عملهم وادارة متاجرهم وبحجة ان الامتحانات العامة التى تعقد لطلبة هذه الفصول والشهادات التى يمنحونها تعطى فكرة خاطئة عن الغرض من انشائها واصبح خريجوها منافسين فى ميدان العمل لمن يتلقون دراسة نهارية منتظمة فى مدارس التجارة المتوسطة فتغلق ابواب العمل والرزق فى وجوههم . فقل الاقبال على هذه الفصول ولم يبق منها فى سنة ١٩٣٥/١٩٣٤ سوى مدرستين بالقاهرة احداهما للبنين والاخرى للبنات واستمر الحال كذلك الى سنة ١٩٣٨/١٩٣٧ حيث فكرت الوزارة من جديد بناء على الحاح الغرف التجارية فى اعادة انشاء بعض هذه الفصول الليلية فأعادت فى تلك السنة مدرستى المنصورة واسيوط وفى سنة ١٩٣٩/١٩٣٨ باسكندرية وطنطا والمنيا وبورسعيد وسنة ١٩٤٠/١٩٣٩ بنى سويف واستمرت هذه الفصول الى ان خرجت من اشراف وزارة المعارف وحول الاشراف عليها ابتداء من ١٩٤/ ١٤٩ الى الجامعة الشعبية (مؤسسة الثقافة الشعبية) ويمكن القول ان هذا التحول كان المسمار الاخير فى نعش التعليم التجارى الليلى فى مصر .

التعليم التجارى المتوسط

انشاء اول مدرسة للتجارة المتوسطة

انشئت اول مدرسة للتجارة المتوسطة فى سنة ١٩١١ كقسم ابتدائى من مدرسة المحاسبة والتجارة الخديوية . وفى سنة ١٩١٢ جعلت مدرسة مستقلة وسميت مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .

وكان مقر هذه المدرسة بدرب الجماميز بقصر ابى اصبع وذلك منذ انشائها حتى سنة ١٩١٩ حيث نقلت الى قصر جناكليس بشارع القصر العينى مكان الجامعة الامريكية الحالى ومنها الى السيوفية ثم الى شارع الدواوين وبعد ذلك نقلت الى شارع الفلكى ثم الى قصر البرمونى ثم الى منزل مذكور باشا بالحلمية الجديدة ثم الى منزل مدام رافون بك بالجيزة سنة ١٩٣٣ وبقيت بها الى الآن .

انتشار مدارس التجارة المتوسطة

لم يكن يوجد حتى نهاية العام الدراسى ١٩٢٧/١٩٢٦ سوى مدرسة واحدة للتجارة المتوسطة وفى هذه المدة تخرج منها عدد من الشبان انتشر فى المصالح الحكومية والشركات والبيوت التجارية فاظهروا كفاية فى اعمالهم دلت على حسن اداء المدرسة للغرض الذى من اجله انشئت وادت الى زيادة الاقبال على هذا النوع من التعليم ففى سنة ١٩٢٧/١٩٢٦ كان عدد طلبات اللحاق بها ٥٧٦ قبل منها ١٧٥ فقط مما ادى الى التفكير فى انشاء مدرسة ثانية بالاسكندرية وقد انشئت هذه المدرسة فعلا فى اكتوبر سنة ١٩٢٧

وقبل افتتاح العام الدراسى ١٩٢٨/١٩٢٧ كان عدد طلبات الالتحاق التى تقدمت لمدرسة القاهرة ٦٨٣ طلبا لم يقبل منها سوى ١١٢ طلبا ولذلك فكرت الوزارة فى انشاء مدرسة اخرى بالقاهرة وانشئت فعلا فى اكتوبر سنة ١٩٢٧ كقسم مسائى كان مقره مدرسة التجارة العليا بشارع الشيخ ريحان والحق بها ١٦١ طالبا . وفى العام التالى اصبحت المدرسة نهارية فاتخذ لها المكان الذى كانت تشغله مصلحة الصناعة والتجارة بشارع فهمى بباب اللوق ثم انتقلت منه فى سنة ١٩٢٩ الى مكانها الحالى بالظاهر .

وفى سنة ١٩٢٩ انشئت مدرسة التجارة المتوسطة بأسيوط حتى تتاح الفرصة لتعليم ابناء الوجه القبلى بها وكان الاقبال عليها عظيما فى السنة الاولى اذ تقدم اليها ٤٢٣ طلبا قبل منها ٢٧١ غير انه فى السنوات الاخيرة اخذ الاقبال على هذه المدرسة يتضاءل بدرجة جعلت الوزارة تقرر الغاءها وافتتاح مدرسة اخرى بدلا منها بمدينة طنطا وقد نفذ ذلك ابتداء من اكتوبر سنة ١٩٣٧ .

وفى سنة ١٩٣٠ انشئت مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة لقبول الطلبة الجدد من ابناء محافظات القنال والسويس ودمياط ومديريتى الدقهلية والشرقية وبعض مراكز مديرية الغربية وبذلك اصبح عدد مدارس التجارة المتوسطة خمسا . واستمر العدد كذلك الى سنة ١٩٤٠ حيث كان عدد المدارس خمسا بها ٨٧ فصلا وتعداد طلبتها ٢٥٦٢ .

خطط الدراسة فى مدارس التجارة المتوسطة

وقد كانت خطط الدراسة والبرامج ونظم الامتحان عرضة لتغييرات كثيرة فى الفترة من سنة ١٩١١ الى سنة ١٩٤٠ فوضعت اول خطة فى يوليو سنة ١٩١١ على اساس ان مدة الدراسة سنتان على انه فى اكتوبر سنة ١٩١٢ وضع مشروع بقانون جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات وعدلت الخطة وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ اضيفت بعض المواد والغى البعض الآخر وفى ديسمبر سنة ١٩٢٢ قسم العام الدراسى الى مدتين واعتبر امتحان نصف السنة امتحانا للنقل حتى لا يضطر من يرسب الى اعادة سنة بأكملها واقترن هذا النظام بادخال بعض التعديل على خطة الدراسة نفسها فألغيت بعض المواد واستبدلت بها مواد اخرى — وفى العام الدراسى ١٩٢٧/١٩٢٦ الغى نظام الفرق

النصف سنوية وعاد نظام السنة الكاملة واستمر الحال كذلك لسنة ١٩٣٥ حتى صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٢ بوضع لائحه جديدة لمدارس التجارة المتوسطة اضافت المواد الاتية:

الخطوط العربية والافرنجية ـ الحساب العام والجبر والهندسة ـ الجغرافيا الطبيعية ـ تاريخ مصر الحديث ـ المعلومات العامة التجاريه والاقتصادية .

وقد بقيت لغة التعليم بمدارس التجارة المتوسطة منذ انشائها الى سنة ١٩٣٥ اللغة العربية الا انه قد نص فى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥ على جواز انشاء اقسام اختيارية يكون تدريس المواد فيها باحدى اللغتين الانجليزية والفرنسية لتخريج تلاميذ يكونون على درجة كافية لمعرفة اللغات الاجنبية ووسائل الاستفادة بها فى الاعمال التجارية تمكنهم من العمل فى الدوائر الاجنبية لعدم اتساع ميدان العمل امامهم فى المصالح الحكومية والدوائر الاهلية .

ويمكن القول ان التغييرات التى حدثت فى تاريخ التعليم التجارى المتوسط كان الغرض منها تحديد الهدف الذى يرمى اليه التعليم التجارى المتوسط والعمل على تحقيق هذا الهدف الذى يتلخص فى اعداد طلاب حديثى السن قصد تخريجهم من هذه المدارس فى سن مناسبة تقل عن ١٧ سنة حتى لا يتعرضوا لخطر عدم مزاولة الاعمال التجارية لاسباب صحية او لعدم استكمال التكوين العقلى والخبرة الشخصية ولا تزيد على ٢٠ سنة حتى يتمكنوا من الدخول فى ميدان العمل فى سن مبكرة تكون قابليتهم للتكوين العملى بها كبيرة ومطامعهم المادية معتدلة وجعل دراسة المواد التجارية عملية خصوصا فى مواد طرق التجارة والآلة الكاتبة بنوعيها .

مستوى التعليم التجارى المتوسط

سبق ان قلنا ان عدد المدارس المتوسطة بلغ خمسا حتى سنة ١٩٤٠ وبالرغم مما اعترى خطط وبرامج الدراسة منذ انشاء المدرسة الاولى سنة ١٩١١ الى سنة ١٩٤٠ من تغييرات وتعديلات فانه يمكن القول ان التعليم التجارى المتوسط قد ادى الغرض منه ووصل الى هدفه فأفادت البلاد منه فائدة كبيرة سواء فى المصالح الحكومية او فى دوائر الاعمال وساير بجدارة التطور الاقتصادى والنشاط الصناعى والمالى الذى بدأ فى سنة ١٩٢٠ بقيام بنك مصر وشركاته المختلفة بعد ذلك ونضوج الوعى القومى الاقتصادى الذى ادى الى دخول المصريين فى مضمار الحياة الاقتصادية صناعية او تجارية او مالية والتوسع فى الاعمال الحكومية الذى تبعه انشاء وزارات ومصالح

لقد كان مستوى خريجو مدارس التجارة المتوسطة وافيا بالغرض الى حد كبير لان المدارس كانت محدودة العدد وكفاية القائمين على شئون التعليم التجارى مرضية الى حد كبير وكذلك كانت ميزانية هذا التعليم كافية لتدبير لوازمه من كتب وادوات وآلات وموظفين فنيين واداريين .

لقد كان مستوى خريجى مدارس التجارة التعليم غيرمشوب بالشوائب البارزة فى الوقت الحالى ـ كما كان اختيار المدرسين يسير على قواعد ثابتة فلا يقع الا على الاكفاء من خريجى مدرسة التجارة العليا والعائدون من بعثاتنا فى الخارج ـ كما ان الميزانية كانت كفيلة بتزويد هذا العدد المحدود من المدارس بكل طلباتها .

فلما تغير كل هذا واضطرت الوزارة ازيادة فصول المدارس او لانشاء مدارس جديدة سنة بعد اخرى من غير استعداد فى النواحى الثلاثة المشار اليها بدأ مستوى التعليم التجارى المتوسط فى الانهيار وليس ادل على ذلك من انه بينما ظل عدد المدارس خمسا فى الفترة من ١٩١٠ الى سنة ١٩٤٠ فقد انشئت :

اولا ـ بالقاهرة : مدرسة المنيرة سنة ١٩٤٤ والبنات سنة ١٩٤٦ والعباسية سنة ١٩٤٩ وشبرا سنة ١٩٥٠ والدراسة سنة ١٩٥١

ثانيا ـ بالاسكندرية : الاسكندرية الجديدة سنه ١٦٤٥ والبنات سنه ١٦٤٧ والورديان سنه ١٦٤٦ والمحمودية سنه ١٦٥١

ثالثا ـ بالوجه البحرى : شبين الكوم وبور سعيد سنه ١٦٤٨ والزقازيق سنه ١٦٥٠

رابعا ـ بالوجه القبلى : اسيوط سنة ١٦٤٨ واسوان سنة ١٦٥٠

فبينما تدرج عدد المدارس من ١ الى ٥ فى الفتره من سنه ١٩١٠ الى سنه ١٩٤٠ اى فى ٣٠ سنه اذا به يقفز الى ١٦ مدرسه اى بزيادة ١٤ مدرسة فى فتره ١٠ سنوات وليت الامر امر زيادة فى عدد المدارس وانما كان زيادة فى عدد الفصول وزيادة فى عدد طلبة كل فصل وقلة ملائمه فى الامكنة فجلها احتلت مبانى قديمة متداعية وقلة فى كفاءة المدرسين والقائمين على شئون هذه المدارس وقلة فى الادوات والآلات وقلة فى اقبال الطلبة وانتظامهم فى المدارس فكان كل هذا كفيلا بالهبوط بالمستوى الى الحضيض واقترن كل ذلك ان العناية بهذا الفرع من التعليم من جانب اولى الشأن بالوزارة كانت ولا تزال ضئيلة جدا من تضييق فى ميزانية هذا التعليم إلى اهمال واضح لما يعرض من اقتراحات او قرارات لجان ويكفى الرجوع لقرارات اللجنة الاستشارية الدائمة للتعليم الفنى فى شئون التعليم التجارى وما نفذ منها وما اهمل نجد الكفة راجحة رجوحا كبيرا فى جانب الاهمال .

أما وقد تعرضت لجوانب الضعف وسوء الحال فقد أصبح من واجبى أن أدلى ببعض وسائل العلاج وتلخص فيما يلى :

ا) هبوط المستوى لحملة الشهادة الابتدائية يجعل من المحتم تغيير شروط القبول بمدارس التجارة المتوسطة فلا يقبل فيها الا الناجحون فى المرحلة الاولى من الدراسة الثانوية العلمية وقد يرد على هذا ان من يقبل فى مرحلة التعليم التجارى بالمدارس التجارية الثانوية لابد وأن ينجح طبقا للنظام الجديد فى شهادة المرحلة الاولى وردى على هذا أن تلقى العلم فى السنتين الاوليتين بالمدارس التجارية الثانوية يكون على أيدى كفاءة تقل كثيرا عن الكفاءات القائمة بالتدريس فى المدارس الثانوية العلمية ومرجع ذلك انه لا يعين للتدريس بالسنتين الاولى والثانية بمدارس التجارة الثانوية الا الباقين بعد استيفاء المدارس الثانوية العلمية لحاجتها من المدرسين الاكفاء يضاف الى هذا انه لا يقبل على المدارس الثانوية التجارية ولا يبقى بها الا الناجحين فى شهادة المرحلة الاولى بدرجات تقل عن ٦٠ ٪ .

ب) كذلك نرى من العيوب الواضحة تكدس عدد الطلبة فى كل فصل وان كان ذلك محتملا فى السنتين الاولى والثانية فهو غير محتمل اطلاقا فى سنى التعليم التجارى بعد المرحلة العامة .

ج) كذلك المدرسون القائمون بالتدريس فى سنى التعليم التجارى لا يراعى فيه أى اختيار وحتى اذا روعى فيه الاختيار فهو اختيار نسبى من بين خريجى كليات التجارة ممن لم يجدوا عملا بالوزارات الاخرى التى يعلمون أن مجال الترقى فيها أوسع مدى وأقرب منالا .

د) ومن المعلوم أن من أهم المواد التجارية فى العالم أجمع هو تعليم الآلة الكاتبة والاختزال ولا اثر لهذه الاهمية فى وزارة المعارف اذ أنها لو شعرت بهذه الاهمية واقتنعت بها اذ لاجدال فى أن خريجى مدارس التجارة المتوسطة الذين يزاولون أعمال الكتابة على الآلة الكاتبة فى المصالح الحكومية أقل مستوى من زملائهم الذين تستخدمهم البنوك والشركات والذين هم فى الغالب ممن يتلقون فن الكتابة فى معاهد اخرى . وان اهم ما يعوز خريجى مدارس التجارة المتوسطة ملكة الترتيب والتنسيق [illegible] على الآلة الكاتبة بالسرعة الواجبة ومع ان الطريق الموصل الى الغاية المنشودة طويل وعر [illegible] من الصعوبات فان فى الاستطاعة [illegible] وازالة جزء لا باس به من هذه [illegible] لو اخذنا على انفسنا تدبير العنصرين الاساسيين اللازمين للنهوض بمستوى تعليم الكتابة على الآلة الكاتبة وهما العنصر الادمى والعنصر الآلى .

اما عن العنصر الاول فلابد أن يعهد تعليم الكتابة على الآلة الكاتبة لمدرسين مدربين وصلوا الى درجة عالية من المهارة فى الكتابة على تلك الآلات ملمين باحدث الاساليب مطلعين على الطرق التى ابتكرها من سبقوهم فى هذا المضمار عارفين باصول الكتابة علما وعملا وما يمت الى هذا التعليم من عناصر خارجية نفسيه وعضويه . ولابد من الاعتراف بأن امثال هؤلاء الاختصاصيين يندر وجودهم متحلين بهذه الصفات بين هيئات التدريس الموجودة فى مدارس التجارة المتوسطة فجلهم من خريجى المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية وهؤلاء هم الطبقة الممتازة ولكنهم لا يكفون الحاجه فى جميع المدارس فتضطر اداراتها أن تعهد بتدريس هذه المادة الى بعض خريجى كلية التجارة ومنهم من لم يضع اصبعا على آلة كاتبية فى حياته

لذلك كان من الضرورى تشجيع ايفاد بعثات لمدد قصيرة الى بعض من المعاهد المختصة فى تدريب مدرسين للكتابة على الآلة الكاتبة فى الخارج ومطالبة المرشحين لهذه البعثات بالحصول على درجة عالية من الكفاية فى السرعة والدقة والتنسيق هذا عدا ما يستفيدون به من وجودهم فى تلك البيئات الاجنبية من مران وتقوية فى لغة تلك البلاد مما له أثره الفعال فى زيادة أهليتهم لتدريس هذه المادة

وبديهى أن هذا الاقتراح ينصب على مادة الكتابة على الآلة الكاتبة الافرنجية اما بخصوص اعداد العناصر ذى الكفاية فى الكتابة على الآلة الكاتبة العربية فانى أرى ـ نظرا لعدم وجود معاهد معدة لهذا الغرض ـ أن يختار الممتازين فى هذه المادة من بين الحاصلين على المؤهلات التجارية العالية بعد تأديتهم امتحان مسابقة فى هذه المادة .

أما عن العنصر الثانى وهو الجانب الآلى فان المطلع على الحالة الحاضرة للآلات الكاتبة العربية منها والافرنجية لتأخذه الحسرة ولتمتلىء نفسه بالاسى على ما وصلت اليه من عطب وما نالها من ارهاق وما أصابها من استهلاك لم يجد منفذا الى التجديد الطبيعى الذى يجب أن يتمشى يدا بيد مع ذلك الاستعمال العنيف المعرضة له الآلات والتى يختلف عليها فئات عديدة من الطلاب من الصباح الباكر الى الساعات المتقدمة فى المساء

واذا كان للتعليم التجارى ان يتسع فى المستقبل القريب وهو المفروض والمأمول فلابد من اتخاذ الوسائل الفعالة الجريئة من اليوم لتدارك هذه الحالة التى بلغت من الخطورة ما لا يمكن اغفاله وما لا يحتمل التأخير أو التسويف .

وان لفتة الوزارة الاخيرة الى مادة الكتابة على الآلة الكاتبة وما قررته من عقد مسابقة فيها لطلاب وطالبات مدارس التجارة المتوسطة ومنح المتفوقين منهم جوائز عديدة سخية لدليل واضح على اهتمام الوزارة برفع هذه المادة الى المكان المرموق الذى يجب أن تتبوأه بين زميلاتها من المواد التجارية الاخرى فهى باكورة حميدة وبدء عهد جديد فى تاريخ تعليم هذه المادة سيستبشر به التعليم خيرا وسيأتى بأحسن الثمرات .

(البقية فى العدد القادم)

النشاط الصناعى فى مصر عام ١٩٥١/١٩٥٢

١ – صناعات الغزل والنسج

أ – حلج القطن

* استمرت أسعار القطن ترتفع منذ أول الموسم ، فعوض هذا الانتاج عن عجز المحصول هذا العام ، وان كان المزارعون لم يستفيدوا به جميعا

*** كانت حركة الحلج بطيئة الى حد ما بسبب احتجاز القطن فى الريف وصعوبة تمويل المحصول وكثرة الامطار. وقد ترتب على هذه العوامل أن ظلت فى المحالج حتى الان كميات ذات شأن لم يتيسر حلجها .**

* كان الارتفاع المضطرد فى أسعار القطن من أول الموسم وضخامة الرسم المفروض على الصادر وقدره ٢٠ ريالا للقنطار سوأ الاثر على حركة الاصدار . نقد لجأ عملاؤنا فى الخارج مضطرين الى تموين مصانعهم بالقطن من أسواق أخرى وباسعار اقل من الاسعار المصرية فترتب على هذا أن انخفضت الارقام الاصدار الى ٣٥٨٧١٨ بالة عن المدة من الموسم الماضى .

*** لقد تأثرت تجارة بذرة القطن التقاوى بقرار وزارة الزراعة الذى يقضى بأن يكون لكل تاجر محل صالح للاتجار فى البذرة يقره تفتيش وزارة الزراعة، مما نتج عنه اضطراب عمل تجار القطن ، وكان أغلبهم قد اعتاد الاحتفاظ بالبذرة التقاوى فى المحالج .**

ب – غزل ونسج القطن

* استطاعت مصانع الغزل أن تحصل على حاجتها من القطن فى يسر طوال العام ولم تواجه ما صادفته فى النصف الثانى من العام السابق من خطر نفاد الدرجات التى تستخدمها ، وشدة ارتفاع الاسعار فى الوقت الذى قل فيه التصريف فى الداخل والخارج

*** وبلغ ما استهلكته المصانع من الاقطان ٩٧٠ر٣٩٤ر١ قنطارا مقابل ٧٢٠ر٢٥٣ر١ قنطارا فى العام الماضى وكان الطلب شديدا على الاشمونى .**

* بلغ الانتاج من الغزل خلال ١٩٥١ ٥٣ الف طن ، وهو رقم يقارب اقصى رقم انتاج بلغناه طوال السنوات الماضية منذ انتاج ١٩٤٩ الذى بلغ ٥٤ الف طن .

*** وبلغ انتاج مصانع المنسوجات التابعة لمصانع الغزل من المنسوجات القطنية الصرف ٧ر٢١٠ مليون متر مقابل ١٩١ مليون متر فى سنة ١٩٥٠ ومن منسوجات الفبرو الصرف ٤ر٨ مليون متر مقابل ٦ مليون متر فى سنة ١٩٥٠ . ومن المنسوجات المخلوطة ٥ر٨ مليون متر مقابل ٥ مليون متر فى سنة ١٩٥٠ .**

* كانت اعلى الشهور انتاجا من الغزل شهر ديسمبر اذ بلغ ٥ آلاف طن ، وأقلها سبتمبر اذ بلغ ٤ آلاف طن . واعلاها من المنسوجات فى اكتوبر ٣ر١٩ مليون متر ، وأقلها سبتمبر ١ر١٥ مليون متر واعلاها من الفبرو مارس ٤٦٥ الف متر وأقلها اكتوبر ٧٠ الف متر .

*** كان الطلب على الاصناف الصيفية أشد منه على الاصناف الشتوية طوال السنة بسبب وجود فائض كبير من سنة ١٩٥٠ من الاقمشة الشتوية فى السوق .**

* ظلت اسعار الغزل والمنسوجات متماسكة ولم ترتفع عما كانت عليه فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ الا فى شهر مارس بنسبة ١٣ ٪ فيما يتعلق بالغزل ، ٤ ٪ فيما يتعلق بالمنسوجات

*** هبطت وارداتنا من الغزل الى ٧ر١١٣ طنا ، بينما ارتفعت الصادرات الى ١٠ آلاف طن . وقد بلغت حركة التصدير اقصاها فى ديسمبر اذ وصلت الى ٢٥٠٠ طن ، وأدناها فى مارس اذ وصلت ٥٠ طن وكانت الباكستان أكثر عملائنا تصديرا اليها .**

جـ – صناعة شغل السنارة

* بلغ انتاج شغل السنارة فى سنة ١٩٥١ ، ٠١٧ر٦٤٤ر٤ كيلو مقابل ٥٤٤ر٨٤٤ر٦ خلال سنة ١٩٥٠ أى بانخفاض قدره ٣٠ ٪ .

ولعل سبب هذا الانخفاض يرجع الى الصعوبات التى تعانيها هذه الصناعة بسبب تقلبات أسعار القطن العنيفة فى العامين الاخيرين حتى دفعت بكثير من المصانع الى التوقف عن العمل .

*** بلغ انتاج أعضاء غرفة صناعة شغل السنارة من الاصناف المختلفة كما يلى :**

١١٢١٧٣٠ دستة فانلات من القطن ٤٦٠٦ دستة من الصوف ، ١٣٧٢٣ دستة من الحرير ، ٤٣٤٨٧ دستة مخلوط ، أما الجوارب فقد بلغ المنتج منها ٣٠١٥٤٩ دستة من القطن ، ٤١٣٦ دستة من الصوف ، ١٦١٤٦ قطعة من الصوف ، ٢٨٤٠٤ قطعة من الحرير والفبرة ، ٨٧٦٩٤ قطعة مخلوط ، أما الاشارب فقد بلغ الانتاج منه ، ٢٣٤٩٤ قطعة من القطن ، ٣٠٨٠ قطعة من الصوف ، ٢٢ قطعة من الحرير ، ٢٩٠٨١ قطعة من المخلوط . أما صنف الشال فقد بلغ المنتج منه ١١١٧٤ قطعة من اشال القطن ، ٨٠٧٢ قطعة من الحرير ، ١٧٨٧٠٤٠ قطعة من المخلوط .

أى أن ٠٠٠ر٤٠٠ر١ دستة انتجت من الملابس الداخلية ، ٠٠٠ر٤٥٠ دستة من الجوارب . هذا وقدر انتاج أعضاء غرفة صناعة شغل السنارة بـ ٩٠ ٪ من مجموع المقدرة الانتاجية للبلاد .

* تعانى الاصناف المحلية من التريكو الصوف شدة المنافسة الاجنبية ، وقد ادت هذه المنافسة الى هبوط الانتاج فعلا من هذه الاصناف ، بينما استمر الاستيراد

فى الازدياد . فقد ظل استيراد الجوارب من الصوف والقطن على ما كان عليه قبل الحرب الاخيرة بينما زاد استيراد الجوارب من الحرير الصناعى زيادة كبيرة .

د — صناعة الحرير

*** ارتفع انتاج المصانع المنتمية الى غرفة صناعة الحرير فى بحر سنة ١٩٥١ بالنسبة للعام الماضى . فقد بلغ الانتاج هذا العام ٢٩ر٦٠٤ر٨٧٢ مترا مقابل ٢٥ر٥٩٥ر٩٠ مترا فى العام الماضى . كما هبطت الواردات**

* سجل انتاج شركة مصر للحرير الصناعى ارتفاعا يقرب من ٥٠٠ طن (من ١٨٨٧ طن الى ٢٣١٤ طن)

*** بينما كان استهلاك البلاد من جميع انواع الحرير فى فترة ما قبل الحرب يتراوح بين ٣ آلاف و ٣٥٠٠ طن فى السنة ، اذ قفز المعروض منها فى الاسواق فى فترة ما بعد الحرب حتى بلغ فى عام ١٩٥١ ، ٩٧١٥ طن ومن الملاحظ أن هذه الزيادة تكاد تكون مقصورة على الفيران .**

* لما كانت صناعة المنسوجات القطنية والمنسوجات الصوفية تنافسان صناعة الحرير منافسة شديدة سواء من حيث انتاج الغزل من كليهما ، أو من الوارد من منسوجاتهما ، فقد أصبح لا مفر هناك من التفكير فى الاصدار والعمل على تذليل الصعوبات التى تعترض سبيله . ولا شك أن من أول هذه الصعوبات صعوبة ارتفاع الاقمشة الحريرية المصنوعة فى مصر بالنسبة لاسعار البلاد التى تنافس منتجاتنا . وسبب هذا الارتفاع يرجع الى الرسوم الجمركية المفروضة على خيوط الحرير الصناعى المستوردة

*** بلغ مقدار ما أرسل الى السودان من أقمشة الحرير الصناعى المصرية ١ر٩٩١ر٥٩١ كيلوجرام مقابل ٢ر٧٥٢ر٣٧٥ كيلو جرام فى عام ١٩٥٠ . ومن أقمشة الحرير الطبيعى ١٠ر٨١٦ كيلو جرام مقابل ٣٢٩ كيلو جرام فى العام الماضى .**

هـ — غزل ونسج الصوف

* كان انخفاض الانتاج من الاقمشة الصوفية أهم ظاهرة فى صناعة الصوف المصرية هذا العام . فقد هبط الانتاج فى سنة ١٩٥١ من الاقمشة الصوفية الحريمى الى ٢ر٠٠٣ر٩٧٥ متر مربع مقابل ٣ر٠٩٨ر٩٨٤ متر مربع فى سنة ١٩٥٠ . ومن الاقمشة الصوفية الحريمى الى ٢٤٢ر٣٧١ متر مربع مقابل ٥٣٢٤ر٧٨ متر مربع فى سنة ١٩٥٠ . وبلغ المخزون من الاقمشة الصوفية الرجالى فى نهاية السنة ٢٣٥ر٦٢٨ كيلو جرام ؛ ومن الاقمشة الصوفية الحريمى ١٤ر٠٥٧ كيلو جرام .

*** هبطت وارداتنا من غزل الصوف الى ٢٦٩ر٢٣٨ كيلو جرام مقابل ٢٩٢ر٢ر٥٠٢ كيلو جرام فى العام السابق ومن المنسوجات الصوفية الى ١ر٤٨٥ر٢٢٤ كيلو جرام مقابل ١ر٩٣٣ر٢٦٩ فى سنة ١٩٥٠**

* هبط انتاج الطرابيش أيضا خلال العام الى ٣٤٤ر٩٩٥ طربوشا مقابل ٤٥٠ر٧١٠ فى عام ١٩٥٠

*** هبط الانتاج من البطاطين الصوف صرف الى ١ر٢٣٨ر٥٠١ كيلو جرام مقابل ١٦٦ر٨٤٣ كيلو جرام فى سنة ١٩٥**

* أما عن انتاج صناعة السجاجيد والاكلمة ، فانه ما زال من العسير وضع احصاء دقيق عن انتاجها ، أو عن تتبع حركة سوقها بسبب قيام جزء كبير منها على المصانع اليدوية الصغيرة . ومن المعروف أن بالبلاد نحو ١٠٠٠ نول للسجاجيد و ٢٠٠٠ للاكلمة وأن أغلبها يستعمل الغزل الذى تنتجه المصانع الميكانيكية

*** قام فى الاسكندرية مصنع جديد لانتاج السجاجيد من عوادم القطن وغزل الجوت ، ويصادف هذا المصنع منافسة شديدة من المنتجات الاجنبية بسبب ارتفاع الخامة التى يستهلكها**

* لعل من اسباب الهبوط فى الانتاج يرجع الى تقلبات سوق الصوف الخام ، والى كثرة المعروض فى السوق المحلية من الاقمشة المستوردة ، والى تفضيل المستهلكين الاقمشة الصوفية الاجنبية على المصنوعة محليا ، وذلك رغم التعادل فى الجودة وانخفاض أسعارنا عن الاسعار الاجنبية ، فان الخامة واحدة ، والصباغة واحدة ، والخبراء فى هذه الصناعة وصلوا الدرجة عظيمة من العلم .. كل ذلك أقلق بال أعضاء غرفة صناعة الصوف المصرية ، مما حملهم على السعى لدى المسئولين للتفكير فى اعادة النظر فى الرسوم الجمركية المفروضة على الاقمشة الصوفية المستوردة .

(يتبع)

تجارة القطن فى الداخل

أهدى الينا الاستاذ « احمد مرسى خليفه » هذا البحث القيم الذى سبق أن ألقاه بنادى التجارة بالاسكندرية وقد نادى فيه بعدم بيع القطن الا بعد تمام نضجه . كما شرح فيه تجارة القطن فى الداخل شرحا وافيا لم يترك فيه مكانا لمستفيض .

⊙⊙⊙

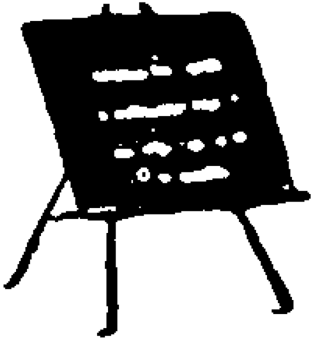
تاجر القطن فى الداخل
وأثره فى عدم استقرار السوق

وهذا أيضا بحث بعث به الينا الاستاذ احمد مرسى خليفة . وقد قدم له بأن « نقص الثقافة القطنية عند تجار الداخل تعرضهم للاستغلال من العناصر الاكثر ثقافة ممن يشتغلون بتجارة القطن ، وبذلك يصبحون الداء الكامن فى عدم استقرار السوق لان الاضطراب لا يستولى على السوق الا اذا أحس المشتغلون بها أنهم واجهون أعباء تجارية أكثر من امكانياتهم » .

ولهؤلاء يوجه الاستاذ مرسى خليفة حديثه . فنشكره ونوجه له تهانينا على مجهوداته فى خدمة زملاءه تجار القطن فى الداخل .



الأوراق المالية



عن النصف الاول من يناير ١٩٥٣

استئناف النشاط

بدأت السوق تستأنف نشاطها عقب عطلات عيد الميلاد المجيد ، ولكن توسط يوم ٧ يناير أيام النشاط الاولى ، فعطلت الاعمال بمناسبة عيد الميلاد لدى الطائفة القبطية الارثوذكسية .

وكان استهلالا رائعا للعام الجديد أن يعلن بأن **مواعيد العمل فى سوق الاوراق المالية ستكون من الساعة العاشرة صباحا حتى الساعة الحادية عشر والنصف فى أيام الجمع ، وذلك تمكينا للمسلمين من تأدية الصلاة ، وتمشيا مع مواعيد المصارف المالية . ونتيجة لذلك أعلن فى الندوة يوم ٨ يناير أنه سيتغير أيضا مواعيد التسليم والتسلم فتبدأ من الساعة ٨ ونصف الى الساعة ١٠ بدلا من الساعة ٩ الى الساعة ١٠٫٤٥**

حالة السوق فى البداية

كانت السوق فى بداية الفترة ثابتة والاسعار فى تقدم ، وقد ارتفعت أسعار آبار الزيوت بمقدار ١٠ قروش وتأسيس السكر ١٠ قروش، واورق الاهلية ١٠ قروش ، ثم ٦ قروش أخرى بفضل مشتريات محلية معظمها لحساب المحترفين ولكنها مالت بعد ذلك ميلا خفيفا نحو النزول . كما شمل النزول بعض الاوراق الاخرى نخص منها بالذكر شركة مصر للغزل والنسيج ، ومصانع النحاس المصرية

ثم تمت بعض عمليات على أراضى الغربية (الاسهم العادية) ، وفتحت أراضى الدلتا بدون تغيير ، ثم جرى بعض التعامل على الملح والصودا .

مدى التعامل فى السوق

من الامور التى يصعب تفسيرها، ركود التعامل فى البورصة ، وضعف السوق بسبب قلة الاهتمام . فلا تزال أسعار بعض الاوراق تتراجع تراجعا نسبيا بسبب مبيعات التصفية بعد أن مل اصحابها طول الانتظار . فكيف اذن نفسر أن « اقفل سوق العقود قد جذب المضاربين ورؤوس الاموال الى سوق الاوراق المالية مما سبب نشاطا فى السوق الاخيرة » ثم أثبت الواقع بعد ذلك عكس هذا الاستنتاج المنطقى الفنى ؟ بل كيف نفسر كثرة حالات التفاليس وركود سلع الاستهلاك — وبالتالى سلع الانتاج — فى المحلات وعدم الاقبال عليها ؟

اننا نريد تفسيرا من المختصين لهذه الظاهرة . يزيد منهم عملا ايجابيا يخفف من هذا الركود . اذ لا يكفى أن يزداد الاقبال على الاوراق الحكومية كسندات القرض الوطنى ، بينما اوراق بقية الشركات فى ركود ملحوظ .

تشريعات لا بد منها

ولعل أفضل علاج لهذه الحالة الخطيرة هو وجوب اصدار بعض تشريعات كثيرا ما نادينا بضرورة اصدارها . اذ أن أول مراحل العلاج هو استثمار الاموال المعطلة فى مصر . ومن المحتمل أن لا نستثمر هذه الاموال الا اذا صدرت قوانين الشركات والمناجم والمحاجر ، وتنظيم العلاقات بين الممولين ومصلحة الضرائب ، وتنظيم الائتمان ، عند ذلك نرى أن رؤوس الاموال المصرية والاجنبية تطلب الاستثمار فى مصر مما يمهد السبيل الى التوسع الاقتصادى فى البلاد ، ويزيد من النشاط الاقتصادى فتزداد القوة الشرائية لدى المستهلكين فترتفع قوة الانتاج ، ويزداد التداول وتتدعم مراكز الاوراق المالية فى البورصة .

أخبار الشركات

وفيما يلى أهم أنباء الشركات المساهمة فى مصر :

البنك العقارى المصرى

تجتمع الجمعية العمومية العادية فى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٧ يناير بالقاهرة لنظر فى جدول الاعمال . وأهمها تعديل البنود ١ ، ٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٧٩ من النظام الاساسى للبنك .

شركة الادارة العقارية

تعقد الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ٣٠ يناير بالاسكندرية للنظر فى جدول الاعمال . ثم تعقد عقب ذلك جمعية عمومية غير عادية فى نفس اليوم للنظر فى زيادة رأس الشركة من ٢٥٠ الف جنيه الى ٣٠٠ الف جنيه وذلك باصدار وتوزيع ١٢٥٠٠ سهم جديدة مجانية . ثم تعديل المادة الخامسة من القانون النظامى للشركة .

شركة المبانى المصرية المساهمة « اجيكو »

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٩ الجارى بالاسكندرية لنظر فى جدول الاعمال . واذا لم يتكامل العدد القانونى فتعقد جمعية عمومية عادية أخرى بعد ثلاثين يوما ، أى يوم ١٢ فبراير .

ذاعت ادارة الشركة أن الجمعية العمومية غير العادية التى كان مزمعا عقدها يوم الجمعة ٢٣ يناير لاطلاع المساهمين على حالة الشركة والتداول فى الاجراءات المناسب اتخاذها قد تأجلت الى يوم الجمعة ٣٠ يناير

حالة السوق يوم ١٣ يناير

ازدادت سوق الاوراق المالية هدوءا حيث انحصر التعامل فى عدد قليل من الاوراق ، مع انكماش بعض الصفقات ما عدا القرض الوطنى التى سجلت صعودا جديدا .

حول لجان التوفيق والتحكيم فى مصر والخارج

بقلم
الأستاذ محمد صديق لهيطة

أصبحت مشاكل العمل والعمال ذات أثر بالغ فى الاقتصاد المصرى وفى نشاطه واتجاهاته . فمصر تتحول تدريجيا من دولة زراعية الى زراعية صناعية - ولما كانت طبيعة العمل الزراعى تختلف كثيرا عن طبيعة العمل الصناعى ولاتتضمن أسس المشاكل والخلافات بين العمال وأصحاب الاعمال فان مصر تعتبر قريبة عهد بذلك النوع من المشاكل وهيئاتها المختصة تقوم بالفصل وتسوية الامور بوحى من اجتهادها الشخصى الذى قلما يستند الى تجارب بعيدة او دراسة للقواعد التى تتبعها الدول الصناعية التى سبقتنا فى ذلك المضمار . فالمشاهد ان القواعد التى يضعها المسئولون لدينا نصب أعينهم حين النظر فى منازعات العمال تتلخص فى الآتى :

١ - حالة صاحب العمل الانتاجية والمالية وأرباحه المحققة وقت الاستكمال .

٢ - الظروف السياسية التى تسيطر على الحالة .

٣ - مركز العمال وحاجتهم الشخصية الى زيادة مواردهم المالية .

٤ - الرغبة فى التهدئة دون نظر الى النتائج البعيدة لمثل هذه التهدئة .

وهذه الامور هى ابعد ماتكون صلة بالحلول الواجبة ولن تحل اشكالا وانما تؤدى الى بذر بذور الشقاق والخلاف وتجعل من المنازعات سلسلة لاتنتهى .

فأولا : اذا جعلنا المرجع فى زيادة الاجور والاجازات والحقوق احتمال صاحب العمل وفائض أرباحه كان ذلك بمثابة ضريبة يتحملها المنتج الذى لايألوا جهدا فى سبيل تحسين عمله وزيادة كفايته الانتاجية وتقليل الهالك وأصبحت مثل تلك الصفات عبئا على صاحبها عليه اخطارها وليس له شىء من ناتجها . ثم يرتفع الاجر فى سنى الرواج ويستحيل تخفيضه فى سنى الكساد .

ثانيا - لن تؤدى مراعاة الظروف السياسية ومحاولة اكتساب أصوات اعضاء النقابات على حساب المصالح العامة للدولة الا الى زيادة أوجه الخلاف مع عدم الحصول على تأييد المستفيدين فستكثر الطلبات ويصعب ارضاؤها مهما كانت الرغبة فى ذلك .

ثالثا - أما حالة العمال المالية وتحقيق حد أدنى لمعيشتهم فهذا من شأن هيئات حكومية خاصة لها من وسائلها المالية والتنظيمية مايساعدها على القيام بتلك المهمة .

رابعا - أما الرغبة فى التهدئة فقد دلت التجارب على أنها تثمر تغالى فى الطلبات من جميع الاطراف اعتمادا على الحصول على شىء وسط هذا دافع لزيادة المنازعات بصورة ليس ثمة مايدعو اليها .

هذه هى الاسس التى يسير عليها الحال لدينا - أما هناك حيث العلم هو صاحب الصوت المسموع والشأن الاول فيتبع الآتى :

تنشأ هيئات دائمة فى كل أقليم تكون مهمتها عمل الابحاث الخاصة بكل نوع من الاعمال المنتشرة بالمنطقة يوضح فى جلاء الاسس الآتية :

١ - الربح الطبيعى المتوسط الذى تحصل عليه المؤسسة المتوسطة لهذا النوع من العمل ومايسمح به هذا الربح من أجور وامتيازات فى حكم الاجور .

٢ - المنافسة العالمية لمنتجات ذلك العمل والظروف الانتاجية المحيطة بالمصانع المشابهة فى الدول المنافسة .

٣ - حالة المنطقة المعيشية ومستويات الاسعار بها والامتيازات المعيشية التى توفرها الدولة والتى توفرها المؤسسة

٤ - أثر العمل موضوع البحث بغيره من الاعمال وتأثيره فيها ..

٥ - كفاءة العامل ومتوسط انتاجه وبمعنى آخر العامل المتوسط الانتاج .

وتحفظ هذه التقارير وتدخل عليها التعديلات التى تستجد - فاذا نشأ نزاع بين عمال أى هيئة والمشرفين عليها استخرجت تلك التقارير وأصبحت هى المرجع الذى على ضوئه تقرر الامور فالاجور الطبيعية المقبولة هى التى يسمح بها الربح الطبيعى المتوسط الذى يقف أمام المنافسة العالمية ويتفق مع الظروف المعيشية للمنطقة بالنسبة لغيرها ويناسب قدرة العامل الانتاجية - كما لايؤثر تأثيرا ضارا بغيره من الاعمال .

وهذا الحل يجعل هناك أسس موضوعة معلومة يرجع اليها حين البت فى المنازعات بما يطمئن الاطراف المتنازعة ويقلل من المنازعات لعلم الطرف الخاسر بموقفه الذى لا رجاء فيه ولا خير ينتظر منه .

وأما الارباح الكبيرة التى قد تحصل عليها بعض المؤسسات لظروف استثنائية فهذه قد أوجد لها السبيل الذى يمتصها فى شكل ضرائب وخلافه ويحددها النظام والحالة التى تسود الدولة وليس من مهمة لجان التوفيق والتحكيم ان توزع ذلك الربح الزائد تلك مهمة هيئات حكومية مختصة تعمل على ان ينال الجميع خدمات اجتماعية وامتيازات اقتصادية نستطيع ان نتمثلها زيادة فى الاجور لكافة المشتغلين وليست لفئة على حساب فئة أخرى .

محمد صديق لهيطة

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من اعلامه وعلمائه ممن اقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له اعلامه الافذاذ ممن سنتولى فى هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الاشــــارة الى ابحـــاثهم ونظرياتهم .

وليم سينيور

١٧٩٠ — ١٨٦٤

قد يظن القارىء ان اسم « سينيور » لم يكن معروفا اذا ما قورن بريكاردو وسميث ومالثوس او ماركس .. او انه لم يكن واحدا من اعلام الاقتصاد الذين اقاموا اسســه وبنوا قواعده ولكن الباحث المدقق لابد له ان يعرف ان اسم « وليم سينيور » وان لم يكن قــد ارتفع حقا الى مرتبــة ريكاردو وسميث ، الا ان تاريخ الاقتصـــاد وتاريخه لعلمائه الافذاذ ، لا يمكن له بأى حال من الاحوال ان يهمــل ذكر « سينيور » او يفوت عليه ان يعتبره كواحد من اعلامه الذين ارسوا قواعده وابتدعوا فى نظرياته .. والحق ان سينيور ليعتبر فى مقدمة من اضطلعوا بوضع اسس علم الاقتصاد البحت ..!

ولد وليم نساو سينيور فى بلدة « كومبتــون بيركس » بانجــلترا فى السادس والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٧٩٠ ، وهو الابن الاكبر للقس ج . ر . سينيور راعى كنيســـة « دير نفورد ولتز » ، وتعلم سينيور فى جامعـــات ايتون ، ماجــدلين واكسفورد ، وفى الجامعة تتلمذ على يد « ريتشارد وايتلى » وارتبط به ارتباطا وثيقا .. وفى عام ١٨١٩ اصبح سينيور محاميا .. وفى عام ١٨٢٥ عندما فكر فى انشاء كرسى لاستاذية علم الاقتصـــاد السياسى فى جامعـــة اكسفورد اختير سينيور ليشغل هذا المركز وظل به حتى عام ١٨٣٠ وشغله بعــد ذلك من عام ١٨٤٧ حتى عـــام ١٨٥٢ .. وفى عام ١٨٣٠ طلب منه اللورد « ميلبورن » ان يقوم نيابة عن الحكومة بدراسة حالة الاتحادات التى كانت تمثل عمال الصناعات الحرفية ، والوقوف على اسباب قيام هـــذه الاتحـــادات بالاضرابات فى الاوقات المختلفة ، وان يقف ايضا على احوال تطبيق القانون ومدى صلاحيته ثم هو يشير لها بعد ذلك بالتعديلات التى يرى ادخالها عليه .. وكان سينيور عضوا فى اللجنة التى وكل اليها الامر الاستفتاء فى « القانون الفقير » عام ١٨٣٢ .. وفى عام ١٨٣٦ وخلال تولى اللورد كوتنهام شئون العــدلية عين سينيور رئيســـا للقضاة فى احــدى المحاكم .. وفى عام ١٨٣٧ اختير عضوا فى اللجنة التى فوضت فى بحث مشكلة النساجين ونشر تقرير هذه اللجنة عام ١٨٤١ وكان سينيور قد ادخل ضمن مواده ما كان قــد اعده قبــل ذلك بســنوات عن حالة الاتحـــادات والاضرابات .. واشترك سينيور بعد ذلك فى تنظيم شـــئون التعليم عام ١٨٦١ .. وفى السنوات الاخيرة من حياته وخلال زيارته المتعددة للبلدان الاجنبيـــة درس هو بعناية فائقـــة الظواهر السياسية والاجتماعية القائمة فى هذه البلدان .. وفى جريدته تناول هذه الدراسات الاجتماعية والمشاكل الناتجة عنها بالبحث .. وكانت هذه الدراسات الاجتماعية التى انفرد بها سينيور سببا مباشرا فى رفع قيمته كعالم من اعلام الاقتصاد ..!

وظل سينيور سنوات عديدة فى اواخر ايامه يمد جريدتى « ادنبره » و « شمال بريطانيا » بالمقالات الادبية والاقتصادية جنبا الى جنب الى ان توفى فى الرابع من شـــهر يونيو عام ١٨٦٤ ..

.. ويبدو ان النقد الادبى الذى كان يكتبـــه سينيور لم يلق اعجاب الجمهور .. فقد كان يبدو انه نقد علمى اكثر منه اى شىء آخر ، وانه كان يبغى ان ينال منهم الاثر النفسى العميق ، ولكن اذواقهم كانت تتطلب نقدا من الدرجة الاولى ، وخاصة فى هذا الطريق الذى اختاره هو لنفسه ، طريق الادب الخيالى ..

وكان اعظم عمــل قدمه سينيور للاقتصاد السياسى هو مؤلفه الذى ظهر عام ١٨٣٦ بعنوان « موجز علم الاقتصاد » وقد كان هذا الكتاب اول مؤلف اقتصادى يوضع ليقرر ان علم الاقتصاد وهو علم قائم بذاته ولذاته ، له اصوله وقوانينه المستقلة به ، ولقد استطاع سينيور فى مؤلفه هــذا ان يجمع كل ما فى التعاليم الكلاسيكية من كمال او نقص ، وان يحرر الاقتصاد الســـياسى من الآراء والفلســـفة الاشتراكية ، وغيرها من النظريات التى كانت تقوم على المبادىء الاخلاقية والعاطفية ، والتى كانت قــد علقت بنظريات الاقتصاديين الكلاسيك .. وهو اذ يفعل ذلك انما يضع لنا اسسا مستقلة مجردة تتكون من القوانين الثابتة الغير قابلة للتغيير ، ليستنبط منها الباحث الاقتصادى كل شىء يمت الى هـــذا العلم بصلة .. وهو بذلك يعتبر فى مقدمة من دعوا الى وضع أسس علم « الاقتصـــاد والبحث » وتتلخص هذه الاسس الثابتة فى اربعة قوانين هى : —

١ — ان الانسان انما يسعى الى تحقيق اكبر اشباع ممكن بأقل جهد مستطاع .

٢ — قانون تكاثر السكان .

٣ — قانون تزايد الغلة الصناعية .

٤ — قانون تناقص الغلة الزراعية

وكان سينيور يعتبر ان الاقتصاد السياسى هو علم تجريدى بحت وانه يستمد قواعده من هـــذه الاسس الاربعة ، بينما كان « جون ستيوارت ميــل » واعوانه يعتقـــدون أن علم الاقتصاد هو علم أفتراضى ليست له قواعد ثابتـــة .. وكان هـــو — اى سينيور — لايرى أن تقوم العلاقة بين الافتراضات وبين الحقائق الاجتماعية .. لان الاسس الاربعة التى وضعها ليست هى فروضا بل حقائق واقعة .. وهى كلها تختص بالثروة ....

والواقع أن هــذه الاسس لم تكــن لتسدى النصح أو ترشد العاملين فى الميدان السياسى أو ميدان العمــل وانما كانت تســاعد الســياسى أو الاقتصادى على دراسة اى موضوع أو مشكلة ..

ومن المؤكد أن استيعاب أو فهم الاقتصاد كعلم بحت مجرد ، انما ينتج عنه فى الكثير من الاحيان بعض الاخطاء التى تظهره من وجهة نظر زائفة .. ولكن مما لاشك فيه أن العلم التجريدى البحت انما يتسم دائما بصفة الواقع والجو الحقيقى السائد ..

ولقد استطاع سينيور رغم كل ما اعترضه من صعاب أن يقدم لنا خدمة اقتصادية جليلة بأن تناول بالحذف تلك البدع وتلك المتناقضات التى لصقت بالاصطلاحات التى طمست عمل ريكاردو العظيم ... ولنضرب لذلك مثلا باستعماله للقيمة على شكل تكاليف الانتاج ، وارتفاع أو انخفاض الاجور .. ثم هو يشير بعد ذلك فى الكثير من الاحيان بأن الفروض التى نادى بها ريكاردو من قبله انما هى فروض واهية وزائفة .. ثم أعلن الحقيقة أن الريع يتوقف على الفرق بين خصوبة أجزاء الارض القابلة للزراعة ، وأن العامل انما يأخذ دائما ماهو ضرورة له فقط ، او ما قد عودته الحياة بأن يعتبره ضروريا .. وهكذا فبازدياد الثروة وتعدد السكان وزيادتهم أخذت قوة العامل الانتاجية تضعف شيئا فشيئا .. وعلى هذا الاساس يجب أن يزداد نصيب كل من العامل والمالك من العمل ، أما نصيب الرأسمالى فانه ينقص تبعا لذلك .. وان كان سينيور قد استعار من الاقتصادى « سـاى » بعض الاصطلاحات مثل «المحركات الطبيعية لرأس المال » وغيرها ، فقد ابتدع هو اصطلاحا جديدا لم يكن علم الاقتصاد قد عرفه من قبل ، ذلك الاصطلاح هو « الحرمان » والذى وان كان فى الواقع لايحمل أى معنى أو موضوعا معينا فقد أفاد فى أغراض شتى .. ليعبر عن سلوك الرأسماليين الذى يتمثل فى الفائدة ، ولكنه عندما شرح لنا « تكاليف الانتاج » بأنها هى جزء من العمل والحرمان اللازمان للعمل نفسه ، لم يكن يرى أنه من الضرورى أن يتساوى كل من العمل والحرمان

واضاف سينيور أعتبارات كثيرة هامة عما قاله سميث فى آرائه عن تقسيم العمل ، فهو يميز بين سعر الاجور وبين ثمن العمل ، وعندما أراد أن يبحث فى تحديد قانون الاجور ، أخطأ بأن فرض أجر مالى محدد، وبأن وضعها كحقيقة اقتصادية لايوجد مثيل لها الا فى الرياضيات فقط ..

وطالما سلم سينيور بتقديره المبالغ فيه لاعمال مالثوس ، فهو يقول عنه « أنه رجل محسن جواد للمجتمع الانسانى مثل آدم سميث » ثم هو بعد هذا يرينا انه غير من آرائه عن السكان فيما بعد تبعا لتغير الوقت ، وأنه انما كان يراعى فى ذلك تقارير أسس مذهبه الذى ارتبط به اسمه ..

ويؤكد هو بعد ذلك أنه فى حالة عدم وجود ظروف طارئة ، فانه يتوقع أن تزداد المواد الخام بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان .

يقول الاقتصادى « بيرين » بأن سينيور عندما فرق بين الاقتصاد وبين المبادىء العاطفية أو الاخلاقية انما كان يميل الى وضع الانانية كقاعدة قانونية أو شرعية فى الحياة العملية .. ومن الناحية العلمية يقول « كليف ليسلى » ان ما استخلصه سينيور من عبارة «الرغبة الى الثروة» هو أمر غير جوهرى ، لايكفى لاستخدامه كقاعدة تستخدم فى شرح النظرية الاقتصادية . !

.. هكذا جاءت تعاليم وليم نساو فى وقت كان فيه الاقتصاديين الانجليز يصرفون كل جهودهم لاستخلاص النتائج المباشرة التى انحسرت عنها تعاليم « المتشائمين » محاولين ان يخففوا من آثار هذه التعاليم وأن يستبدلوا ذلك التشاؤم البغيض الذى فرضه ريكاردو وأعوانه الى تفاؤل بمستقبل الامم الاقتصادى ، وبما سيعترى العالم من تغير وماينتابه من أحداث اقتصادية لها خطرها . .

وماأن طالت الفترة بالعلماء الاقتصاديين وهم فى أبحاثهم ، حتى كانت تعاليم ريكاردو قد سادت وانتشرت ، ولم يستطع هؤلاء الكتاب أن يضيفوا جديدا على علم الاقتصاد ، فقد شغلتهم تعاليم ريكاردو وشرحها وتدعيم أسسها فى البحث فى علم الاقتصاد الذى كان قد انتشر واتسع نطاقه ، ولكن سينيور استطاع بفضل تعاليمه وآرائه الاقتصادية البحتة أن يظهر فى هذه الفترة التى لم يظهر فيها أحد من أعلام الاقتصاد البارزين .

اقتصادياته .. ونظرياته ..

سبق ان أشرنا الى ان ريكاردو كان يرى فى الدخل الذى يأتى عن طريق رأس المال انه يدخل بين عوامل الدخل الاخرى ، وكان ذلك هو مايعيبه الاقتصاديون على ذلك العالم الفحل ، ولكن سينيور أراد أن يخالف ريكاردو فى آرائه ، فاعتبر رأس المال مصدرا كبيرا من مصادر الدخل ، وبذلك استطاع سينيور ان يرد لرأس المال ماكان قد سلبه منه غيره من الاقتصاديين أمثال ريكاردو . . ثم هو بعد ذلك يدخل اصطلاح الحرمان الذى لم يكن يعرفه الاقتصاد من قبل ، وان كان يحمل ، فى نفس الوقت معنى الادخار الا أنه فى الواقع لا ينطبق على لفظ الادخار انطباقا كليا فهو يفضله فى معناه القوى اذ أن سينيور أراد بذلك الحرمان انه لايجلب الشراء أو يزيد من الثروة الفردية وانما هو ينشأ لقاء التضحية التى ينطوى عليها كل من الجزاء والاجر والمشقة التى يكابدها كل من يضطلع بعبء العمل الشاق ..

أما نظريات سينيور الرئيسية فتنحصر فيما يأتى :

١ ـ مشروعية رأس المال :

رأينا أن سينيور اذا أراد أن يرد لرأس المال اعتباره ويضع أساسا متينا لفائدته ، رأيناه بعد ذلك يعود فيسلب رأس المال اعتباره من حيث ان اعتبره دخلا غير مشروع فهو يرى ان تكاليف الانتاج لا تتكون الا من العمل والحرمان اللذين يدخلان فى تقدير قيمة السلع حيث يسود نظام التنافس الحر ، أما فى ظل النظام الاحتكارى فيرى سينيور انه لابد وأن يكون هناك فائضا بين قيمة

السلعة وبين تكاليف انتاجها ..

وهذا الفرق انما يدخل فى الواقع الى جيب المنتج وحده .. وهو لايقوم اذن على شيء من العمل والحرمان كما انه لاينطوى على شيء من التضحية أو الجهد الشخصى ، وهذا النوع من الدخل هو ماسماه سينيور بالريع .

٢ ـ نظرية الريع :

يرى سينيور ان الريع لم يعد هو نتيجة طبيعة لاستغلال الارض الخصبة وانما يأتى نتيجة ملكية الفرد لأى عامل من العوامل الطبيعية كما أنه يعزى الى الهبات الطبيعية كالصوت الحنون أو الموهبة الشخصية التى يمتاز بها أبناء المهن الحرة .. ومأان أعطى سينيور الريع هذا الوصف حتى جعل له أهمية بالغة ، بل وجعل له النصيب الاكبر فى تكوين الدخل .. وهو بعد ذلك نراه وقد أتاح لنظرية ريكاردو عن الريع ان تتسع وتتمدد .. فقد برهن على أن تلك الفرص التى تتيح الريع ليست هى شيئا شاذا أو نادر الوقوع ، ثم هو يذهب أبعد من ذلك اذ يأبى الا أن يطبق معنى الريع على الرأسمال الذى يؤول للفرد أو للجماعة عن طريق الارث لأن الارث لايمكن ان يتكون من الحرمان او من الجهد الشخصى لأن هذين العاملين لايتوارثهما الانسان، وعلى هذا الاساس لايمكن لرأس المال الموروث الا أن يكون ريعا ..

.. وهكذا كان سينيور هو أول الاقتصاديين فى عصره الذى حاول أن يضع للقيمة أساسا جديدا هو الندرة أو المنفعة النادرة ، والمقصود بهذا أى شيء صالح لاشباع أية رغبة من الرغبات ..

وبالجملة فان تعاليم سينيور كانت كما هى من قبل تعاليم سابقيه من الكلاسيكيين ، خير أداة تمكنها الاشتراكيون لتقويض أركان الاقتصاد الحر ، ورغم ذلك فقد استمر الكتاب الاقتصاديين فى تقرير الحقائق الاقتصادية المجردة التى تنحسر عنها ابحاثهم ودراساتهم التى لا تتوقف لتقدير العاقبة أو لتحمل نتائج هذه الدراسات الاقتصادية .

جورج يعقوب
معهد الصحافة

بيان الملكية الصناعية

عن شهر نوفمبر ١٩٥٢

بيان عدد المحال التجارية والصناعية

محال مملوكة للافراد

متاجر	١ر٦٢٧
مصانع	٢٥٩

محال مملوكة للشركات

متاجر	٣٤٦
مصانع	٥٩

الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم قيد	٨٥٠ر٨٠٠
رسوم تدوين	٤٣٩ر٤٠٠
رسوم مستخرجات	٤١ر ـ
مجموع الرسوم	١ر٣٣١ر٢٠٠

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر « ذات الصفة التجارية » :

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٤٦٤	١٧٨ر٩٢٨
صناعية	٨٦٦	٩٧ر٣٦٠
شركات توصية بسيطة		
تجارية	٣٩٥	٧٣ر٦٤٤
صناعية	ـ	٢٥ر٦٤٦
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	ـ	٢ر١٠٠
صناعية	ـ	ـ
شركات مساهمة		
تجارية	ـ	٥٠٠ر٠٠٠
صناعية	ـ	ـ

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لراس المال الوارد فى عقد تأسيسها :

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ
شركات توصية بسيطة		
تجارية	ـ	ـ
تجارية	ـ	ـ
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ
شركات مساهمة وما فى حكمها		
صناعية	ـ	ـ
صناعية	ـ	ـ

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية :

حالات البيع	ـ
حالات الرهن	ـ

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم حوافظ بيع ورهن	ـ	ـ
رسوم مستخرجات	٥٠٠	ـ
المجموع	٥٠٠	ـ

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	٦٦
العلامات الاجنبية المودعة	٧٦
العلامات المحلية المسجلة	٢٣
العلامات الاجنبية المسجلة	١٩٩

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ـ	٥٩٠
رسوم تجديد مدة الحماية	ـ	٥٣
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٣٦٠	٢٥٩
رسوم عن طلبات التسجيل الدولى	ـ	٢
المجموع	٣٦٠	٩٠٤

بيان خاص بالعلامات الدولية

١ ـ العلامات المحلية التى سجلت دوليا ٢

٢ ـ العلامات الواردة من المكتب الدولى :

أ ـ العلامات المسجلة دوليا ٣٨٣

ب ـ حالات الرفض ـ

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٢٨
البراءات الاضافية	٢

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	٢
البراءات الاضافية	١

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	ـ	١٤٦
رسوم سنوية	ـ	٢
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٢٠٠	٤٢
المجموع	٢٠٠	١٩٠

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية :

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	١
نماذج	١

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	ـ
نماذج	٨

الرسوم المسجلة	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	ـ	٥
رسوم تجديد الحماية	ـ	ـ
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٠٥٠	٢
المجموع	٠٥٠	٧

بيان خاص بالرسوم والنماذج الدولية

١ ـ طلبات الرسوم والنماذج المحلية التى أودعت دوليا ـ

٢ ـ طلبات الرسوم والنماذج الواردة من المكتب الدولى ٨٢

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢

طلبات مقدمة	٤
طلبات قبلت	٣
طلبات رفضت	٣
طلبات تحت الفحص	٧

الرسوم المحصلة	مليم	جنيه
	ـ	٢٠

قوانين وقرارات

مرسوم بقانون رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبه على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و٣٩ و٤٢ لسنة ١٩٤١ و١٥ و١٩ لسنة ١٩٤٢ و١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و٢٩ لسنة ١٩٤٧ و١٣٧ و١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و١٤٧ و٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء .

« رسم بما هو آت »

المادة الاولى — تضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه مادة جديدة برقم ٩٧ مكررة نصها كالآتى . —

«مادة ٩٧ مكررة — تبدأ المدة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من اليوم التالى لانتهاء الاجل المحدد لتقديم الاقرار المنصوص عليه فى المواد ٤٣ و٤٨ و٧٥ .

«وعلاوة على اسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى تنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة اوبالاحالة الى لجان الطعن .

« وتبدأ المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من تاريخ اخطار العمل بربط الضريبة واذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ اخطاره بالربط المعدل ، وتنقطع المدة فى الحالتين بالطلب الذى يرسله الممول الى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول برد الزيادة التى أداها»

المادة الثانيـة — علاوة على الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون يعتبر قاطعا للتقادم اخطار الممول فى المدة من اول يناير سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة او اخطاره فى المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقا للمواد ٤٥ و٤٧ و٤٧ مكررة و٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ويسرى حكم الفقرة الاولى من المادة ٩٧ مكررة المشار اليها فى المادة السابقة من هذا القانون على الحالات التى يطبق عليها حكم الفقرة السابقة من هذه المادة .

المادة الثالثة — على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش المؤقت
رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل ابراهيم العمرى

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون الخاص بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

اقتصرت الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على تحديد مدة سقوط حق الحكومة بالتقادم فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون ، وتركت باقى الاحكام للقواعد العامة

وقد ثار الخلاف حول التاريخ الذى يبدأ منه هذا التقادم فذهب البعض الى انه مقترن بتاريخ تولد الربح اوالايراد الخاضع للضريبة وذهب آخرون الى انه مقترن بتاريخ ايداع الاقرار بالربح ، وقيل فى راى ان المدة لاتبدأ الا بعد انتهاء الاجل الذى حدده المشروع للمولين لتقديم اقرارات أربحهم وقيل فى آخر ان المدة لاتبدأ الا بعد انتهاء آخر أجل حدده المشرع للمولين لتسديد الضريبة من واقع اقراراتهم . وهناك آراء اخرى تعلق بدء السنة على وقائع مختلفة كربط الضريبة أو صدور قرار نهائى بها .

ومنعا لتضارب الآراء أعد مشروع المرسوم بقانون المرافق بتحديد تاريخ بدء المدة باليوم التالى لانتهاء الاجل المحدد لتقديم الاقرارات

وقد ثار الخلاف كذلك حول الاجراء الذى يتعين على المصلحة اتخاذه لقطع هذا التقادم فبينما يرى فريق أن احالة الموضوع الخاص بأحد المولين الى لجنة الطعن او لجنة التقدير من شأنه قطع أجل التقادم سالف الذكر ، اذ بفريق آخر يذهب الى أن التقادم لايقطع الا بالتنبيه على الممول بأداء ماهو مستحق عليه كما صدرت أحكام قضائية اخذت بمبدأ آخر من مقتضاه أن اعلان المصلحة للممول بتقدير أرباحه يعتبر اجراء قاطعا للتقادم .

ولما كان الاستقرار لازما فى هذا الامر فقد رؤى النص على الاجراءات القاطعة للتقادم بالاضافة الى تلك التى نص عليها القانون المدنى وهى التنبيه على الممول بأداء الضريبة أو الاحالة الى لجان الطعن .

كذلك اختلف فى شأن تاريخ بدء المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٩٧ التى تقضى بأن يسقط حق الممول بالمطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين .

فمن قائل ان هذه المدة تبدأ من تاريخ دفع الضريبة أو تحصيلها . ومن قائل انها تبدأ من تاريخ اخطار الممول بربط الضريبة وعلمه بمقدارها وفقا لاحكام القانون ولما كانت أحكام القانون توجب على المولين أداء الضريبة من واقع الاقرار ، وقد يخطىء الممول فى ذلك او قد يلتبس عليه أمر مقدار المستحق عليه اذا ما تراكمت عليه ضرائب أكثر من سنة ، او حدثت وقائع من شأنها تعديل ربط الضريبة كوقوع خسارة فى سنة يجوز نقلها الى سنة أخرى . أو كصدور قرار من لجنة الطعن او حكم من المحكمة من شأنه تعديل أساس تحصيل الضريبة ، وقد تمر مدة السنتين فى أثناء تلك الوقائع ويختلط الامر على الممول لايدرى على وجه التحديد مقدار مايعتبر مؤدى بالزيادة فى سنة وبالنقص فى سنة أخرى . ولايجوز فى هذه الحالة القول بسريان المدة مع جهل الممول بحقوقه أو التزاماته ، لذلك رؤى وضعا للامور فى نصابها وتأمينا لحقوق الممولين أنفسهم ان تبدأ المدة من تاريخ اخطار الممول بالربط فاذا كان قد أدى زيادة على الربط الذى أعلن به كان عليه ان يبادر فيطالب بحقه والا كان سقوطه مدعاة لسقوط حقه . فاذا أدى بعد الربط مبالغ ثم عدل هذا الربط وفقا لاحكام القانون وجب ان يترتب للممول الحق ذاته فى الاسترداد خلال سنتين من تاريخ اخطاره بالربط المعدل .

وقد نص فى الفقرة الرابعة من المادة الاولى من المشروع المقترح على انقطاع لتقادم الذى يسرى ضد الممول بالطلب الذى يرسله الى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لرد ما أداه زيادة على المستحق دون حاجة الى رفع دعوى وذلك تسهيلا للمولين .

ووضع تلك القواعد يحقق الاستقرار ويحفظ حقوق كل من الخزانة والممول بما لايدع مجالا لتضارب الآراء ونشوء نزاع بين المصلحة والمولين قد يطول أمده ويعطل سير النظام الضريبى الذى يجب أن تتم اجراءاته بصفة عاجلة .

ولما كانت أحكام التقادم محل خلاف فى التطبيق ومعروض أمرها حاليا امام لجان الطعن والمحاكم ، ولما كانت مصلحة الضرائب بناء على أحكام قضائية اعتبرت أن التقادم يبدأ من اليوم التالى للاجل المحدد لتقديم الاقرار وانه يستطع باخطار الممول بعناصر الضريبة او باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه بعلم وصول فقد رؤى حسما لهذه المنازعات وحرصا على حقوق الخزانة تطبيق هذين المبدأين بأثر رجعى مع اقتصاره على الحالات التى اتخذت بشأنها هذه الاجراءات فى الفترة مابين أول يناير سنة ١٩٤٨ و٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

لكل هذه الاسباب أعد التشريع المرافق وصيغ فى شكل مشروع قانون لعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره

وزير المالية والاقتصاد

خطاب دورى

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض رسم دمغة على ما يأتى : —

«كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش عن كل مخالفة . »

وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذه التى يصدرها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لاتتجاوز مائة قرش .

ويصدر الحكم بالغرامة عن كل عقد أو سند او محرر او مطبوع أو دفتر اوسجل او اعلان او لوحة او غيرها وجد على خلاف أحكام هذا القانون ولو كان الموقع عليه أو المستعمل له شخصا واحدا .

ونصت المادة ١٩ من نفس القانون على أن:

«يعاقب بالغرامة المنصوص عنها فى المادة السابقة :

اولا — كل من وقع أو قبل أو استعمل عقدا او محررا أو غيره مما ورد فى الجداول الملحقة بهذا القانون لم يؤد عنه رسم الدمغة المقرر بمقتضاه .

وقد أفتى مجلس الدولة بكتابه رقم ٣ —

←

٤ - ٧ - ٢ المؤرخ فى ١٩٥٠/١/٩ بأن نص المادة ٢٠ من قانون الدمغة القديم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ (هو بذاتهــا المادة ١٩ من القانون الجديد) جاء عاما وينطبق على الموظفين الذين لا يقومون بواجب الضبط المنصوص عنه فى المادة ١٩ (أصبحت المادة ١٧ فى القانون الجديد) .

وعلى هذا توجه نظر جميع موظفى ومستخدمى الحكومة والهيئات العامة الى وجوب ضبط كل محرر او غيره مما يقع فى أيديهم من غير أن يكون قد أدى عنه رسم الدمغة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والا استهدفوا للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون سالف الذكر وتحملهم الرسوم المستحقة والتعويضات التى لا يقل مقدارها عن ثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة ولا تزيد عن عشرة أمثالها طبقا للمادة ٢١ من القانون

وكيل المالية

تحريرا فى ٢٩ /١٢/١٩٥٢

الوكالة المالية لشئون الضرائب

كتاب دورى

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض رسم دمغة على ما يأتى :

كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش عن كل مخالفة

وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذه التى يصدرها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ويصدر الحكم بالغرامة عن كل عقد أو سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل أو اعلان أو لوحة أو غيرها وحد على خلاف أحكام هذا القانون ولو كان الموقع عليه أو المستعمل له شخصا واحدا .

ونصت المادة ١٩ من نفس القانون على أن: يعاقب بالغرامة المنصوص عنها فى المادة السابقة :

أولا - كل من وقع أو استعمل عقدا أو محررا أو غيره مما ورد فى الجداول الملحقة بهذا القانون لم يؤد عنه رسم الدمغة المقرر بمقتضاه .

وقد أفتى مجلس الدولة بكتابه رقم ٣ - ٤ - ٧ - ٢ المؤرخ فى ٩/ /١٩٥٠ بأن نص المادة ٢ من قانون الدمغة القديم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ (وهى بذاتهـا المادة ١٩ من القانون الجديد) جاء عاما وينطبق على الموظفين الذين لا يقومون بواجب الضبط المنصوص عنه فى المادة ١٩ (أصبحت المادة ١٧ فى القانون الجديد) .

وعلى هذا نوجه نظر جميع موظفى ومستخدمى الحكومة والهيئات العامة الى وجوب ضبط كل محرر أو غيره مما يقع فى أيديهم من غير أن يكون قد أدى عنه رسم الدمغة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والا استهدفوا للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون سالف الذكر وتحملهم الرسوم المستحقة والتعويضات التى لا يقل مقدارها عن ثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة ولا تزيد عن عشرة أمثالها طبقا للمادة ٢١ من القانون .

وكيل المالية

كتاب دورى رقم (٢٢٩)

لما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقوانين رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تقضى بأن الطعن فى قرارات اللجان سواء من جهة المصلحة أو من جهة الممول يكون فى خلال شهر من تاريخ اعلان القرار . كما يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى هذا الشأن خلال ثلاثين يوما طبقا لنص المادة ٩٩

ولما كنا قد لاحظنا أن الادارات المحلية تتأخر فى ارسال الملفات الفردية المتعلقة بالطعون المرفوعة فى قرارات اللجان وكذلك فى موافاتنا بملاحظات المأمورية على الاحكام الابتدائية دون مراعاة للقوانين حيث لا يتيسر دراســة المسائل دراسة دقيقة ..

ولما كانت ادارة قضايا الحكومة شكت مرارا وتكرارا من تأخير المصلحة فى ابلاغها بما يستقر عليه رأيها بصدد الطعن فى قرارات اللجان أو استئناف الاحكام الابتدائية الصادرة فيها . الامر الذى ترتب عليه فى كثير من الاحيان استحالة اتخاذ الاجراءات اللازمة أو اعلان الممولين فى المواعيد القانونية ..

ولما كنا قد نبهنا مرارا الى مراعاة هـــذه المواعيد وأصدرنا بذلك كتابا دوريا بتاريخ ١٩٥٢/١/١٩ الا أن الادارات المحلية لا تولى هذا الموضوع الاهمية والعناية والسرعة اللازمة مما يترتب عليه فى كثير من الحالات ضياع حقوق الخزانة - وقد رأينا أن ننبه الى اتباع الدقة والا ستعرض المسئول الى توقيـــع الجزاء عليه

١ - تبلغ المأمورية المختصة رأيها الى الادارة المحلية فى خلال أسبوع على الاكثر من تاريخ اعلامها بقرار اللجنة أو وصول الحكم اليها .

٢ - تقوم الادارة المحلية بدراسة مذكرة المأمورية وابداء رأيها وترسل الاوراق جميعها الى قسم الضرائب على الايرادات فى خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ اعلان قرار اللجنة أو وصول الحكم للمأمورية

٣ - يقوم قسم الضرائب على الايرادات بابداء رأيه للادارة العامة قبل اليوم الرابع عشر من تاريخ اعلان القرار وتبليغ الحـــكم للمأمورية .

٤ - تبلغ الادارة العامة رأيهـا الى ادارة قضايا الحكومة قبل اليوم السادس عشر من اعلان القرار أو تبليغ الحكم للمأمورية .

٥ - على قلم المحفوظات أن يسلم الملفات الى الجهات المطلوبة فى نفس يوم تسلمها حتى انتهاء مواعيد العمل الرسمية بالمصلحة .

٦ - كل من يتسبب فى تأخير ابداء الرأى عن هذه المواعيد ينظر فى أمره اداريا ويكلف بدفع ما قد يضيع على الخزانة من حـــقوق بسبب هذا الاهمال أو مما تتكلفه خـــزانة الدولة من مصاريف هى فى غنى عنها لو أن هذه المواعيد روعيت بمنتهى الدقة .

المدير العام

تحريرا فى ١٩٥٢/١٢/٢٠

تعليمات تفسيرية

للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

بمناسبة صدور المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ٥٢ تتبع التعليمات التفسيرية الآتية :

١ - تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على كل ممول تم الربط عليه بطريق التقدير عن سنة ١٩٤٧ أو السنة المالية المنتهية خلالها (٤٧/٤٦) حتى ولو كانت لديه دفاتر عن الســنوات التالية وأظهــرت أرباحا تزيد أو تقل عن سنة الاساس .

٢ - يقصد بالربط النهائى المشار اليـــه بالمادة ٢ من المرسوم بقانون ذلك الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص (لجان الطعن أو المحاكم عــلى اختلاف درجاتها)

٣ - الحالات التى صدرت فيها قرارات من لجان الطعن فى تاريخ سابق لصدور المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتنتهى مدة الطعن فيها فى تاريخ لاحق لبدء العمل به . لا تسرى عليها أحكام المرسوم بقانون الا اذا طعن فيها صاحب المصلحة أمام المحكمة الابتدائية وفق نص المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أما اذا لم يطعن فى هذه القرارات فتصبح نهائية

٤ - الحالات التى صدرت فيها قرارات من لجان الطعن فى تاريخ لاحق لصدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومخالفة لاحكامه يتعين الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية .

٥ - فى حالة تعدد نشاط الممول تطبق الفقرة الاولى من المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون أما فى حـــالة تنوع ذلك النشاط فيطبق له الفقرة الاولى من المادة الاولى بالنسبة للنشاط الاصيل ويعمل تقدير اخر عن النشاط الجديد تتخذ الارباح المقدرة له فى اول سنة اساسا للسنوات التالية فيما يختص بهـــذا النشاط .

٦ - اذا تغيير الشكل القانونى للمنشأة ما ابتداء من سنة ١٩٤٨ بأن اصبحت شركة بدلا من منشأة فردية أو العكس . اعتبرت المنشأة الاصلية متوقفة توقفا كليا من تاريخ حدوث التغيير والسنة التى تتخذ أساســا للتقدير الحكمى هى اول سنة مالية بدأت فيها المنشأة مزاولة نشاطها بشكلها القانونى الجديد

٧ - فى حالة توقف المنشأة خلال سنة من السنوات التالية لسنة ١٩٤٧ وكانت خاضعة لاحكام هذا المرسوم بقانون وقامت بتنفيذ ما توجبه عليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، تحدد ارباح الفترة حتى تاريخ الوقف قياسا على ارباح المنشأة فى سنة ١٩٤٧ بقدر فترة العمل فى سنة التوقف

أما فى حالة عدم قيام الممول بالتبليغ فى الموعد المقرر قانونا عن التوقف فتحدد أرباحه عن هذه السنة كاملة على أساس سنة ١٩٤٧

٨ - اذا تنازل ممول عن منشأته الى آخر ولم يكن للمتنازل اليه نشاط ما فى سنة ١٩٤٧ فتطبق عليه نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون .

٩ - تطبيقا للمادة ٤٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يوجه النموذج ١٩ ضرائب بربط الضريبة على أرباح السنوات من ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ قياسا على أرباح سنة ١٩٤٧ مع التنويه بأن ذلك طبقا للمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

فاذا أبدى الممول اعتراضا غير منصب على التقدير فى حد ذاته يتعين على المأمورية احالته الى لجنة الطعن اذا ما باشر حقه فى ذلك

١٠ - يراعى تطبيق التعليمات السابقة عند ربط الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية وتتخذ الارباح الاستثنائية المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وكذلك رقم المقارنة لتلك السنة لربط الضريبة الخاصة عن كل من السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١

١١ - وفى الحالات التى لا ينطبق عليها التعليمات المتقدمة يرجع فيها الى الادارة العامة

المدير العام

المصانع المصرية لمنتجات الزيوت المعدنية

أول مصنع فى معركة الاصلاح الكبرى

كان يوم ١٤ يناير يوما حافلا فى تاريخ مسطرد ، بل يوما مجيدا فى تاريخ الصناعة المصرية ، والاقتصاد القومى .

فمنذ الصباح الباكر ، ومسطرد تستعد لهذا المهرجان الاقتصادى العظيم ، أولا لاقامة مصانع الزيوت المعدنية فيها وفق أحدث النظم . وثانيا لتشريف الرئيس اللواء محمد نجيب لهذه الضاحية لكى يفتتح بنفسه المصانع المصرية لمنتجات الزيوت المعدنية .

وقد سبق الرئيس الى مكان الاحتفال نخبة من رجالات مصر ، ورجال السلك السياسى ، وكبار رجال المال والاعمال والصناعة والاقتصاد ومديرى الشركات والبنوك ، ورجال الصحافة واعلام الادب . كما حضر لفيف من رجال وزارة التجارة والصناعة وعلى رأسهم حضرة الدكتور حلمى بهجت بدوى ، الوزير .

وبين مظاهر التهليل والحفاوة والتكريم ، استقبل الاستاذ عبد الحليم محمود على — مؤسس المصانع وصاحبها — الرئيس محمد نجيب ، وقد تصدر حضرته سرادق الاحتفال

كلمة صاحب المصنع

وقد القى الاستاذ عبد الحليم محمود على — مؤسس المصانع وصاحبها — كلمة جاء فيها :

حضرة الرئيس اللواء اركان الحرب محمد نجيب .

حضرات الضيوف الاكرمين .

ان من يمن الطالع لهذه المصانع ان تكون اول مؤسسة صناعية مصرية تفتح ابوابها للانتاج القومى فى عهد التحرير السعيد وان يتفضل حضرة الرئيس العظيم بافتتاحها فله أجزل الشكر على هذا التشجيع والتأييد .

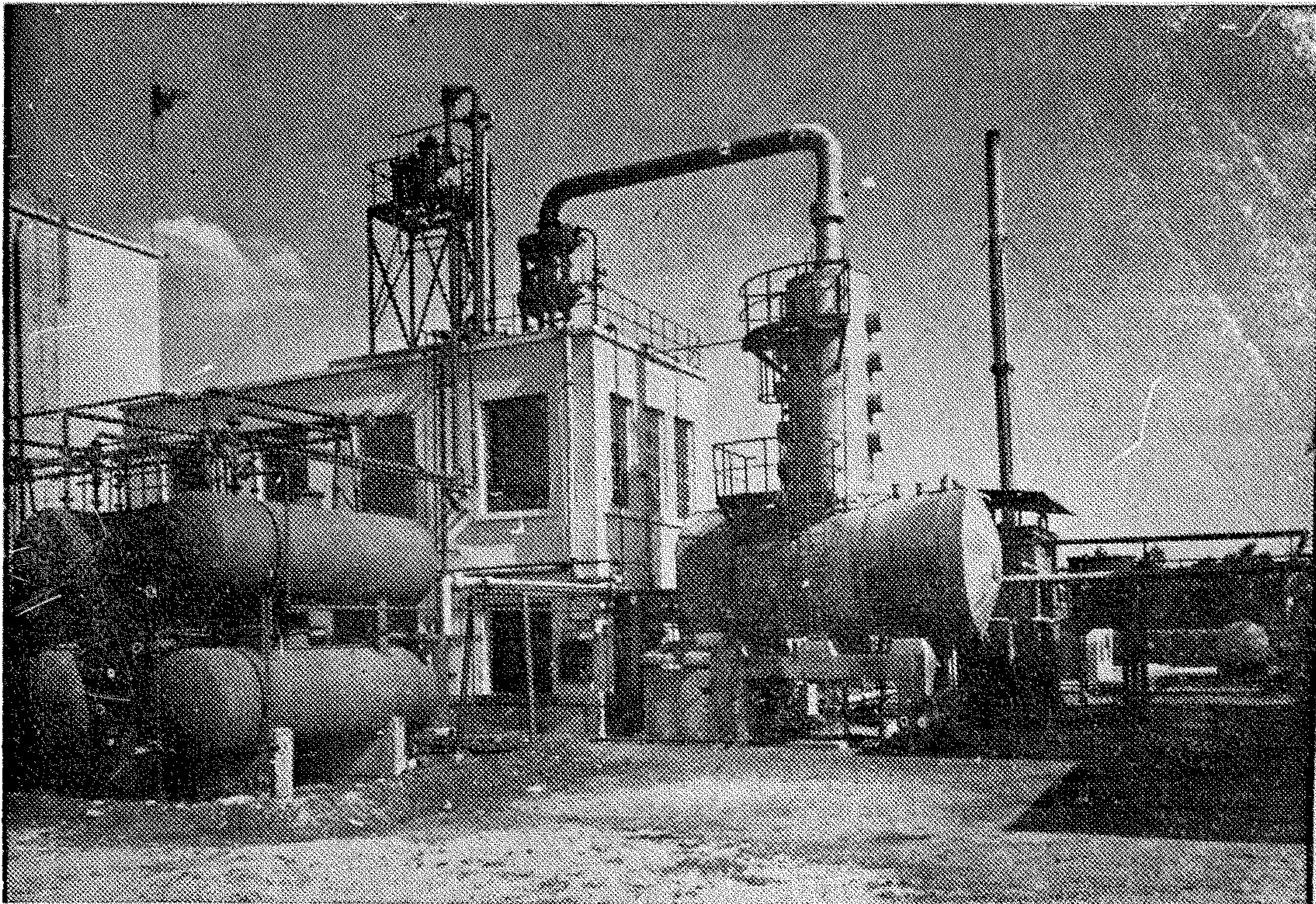
كما اتقدم بالشكر لحضرة وزير التجارة والصناعة الذى هيأ لنا هذه الفرصة السعيدة ولحضراتكم وافر التقدير والحمد لمشاركتنا فى هذا الحفل المبارك بمشيئة الله تعالى وتوفيقه .

ان هذا العهد عهد العمل والانتاج فلا مجال للاطالة والكلام ولذلك احيل حضراتكم على النشرة التى بين ايديكم لتقفوا على اعمال هذه المؤسسة الجديدة واغراضها وما يمكن ان تؤديه للبلاد من خدمات .

حضرة الرئيس

حضرات الضيوف الاعزاء

ان ننس لا ننس تلك الظروف القاسية التى مرت بالبلاد خلال فترة الكفاح ضد المحتلين فى القنال وماوصلت اليه ازمة البترول ومشتقاته حينذاك من خطورة هددت كيان الانتاج فى شتى نواحيه . ولهذا بذلت قصارى الجهد فى اخراج مشروعى هذا الى حيز الوجود فى اقصر وقت معتمدا على الله فى اتمامه بقدر ما وسعه جهدى الفردى المتواضع مستعينا بمشورة رجال الصناعة والاقتصاد من الاصدقاء الذين احفظ لهم جميل عونهم وتأييدهم ويسرنى ان اضع اليوم ثمرة ذلك المجهود بين ايديهم غير مستأثر بها بل مرحبا بتعاونهم ومساهمتهم على ضوء الحقائق الملموسة التى تطمئن اليها نفوسهم حتى يصبح المشروع عملا قوميا عاما لا اثر فيه للفردية ولا للانانية وهذه هى الروح المباركة التى تساير روح العهد الديموقراطى الجديد .



منظر عام للمصانع من الداخل

ويسرني ان اتشرف بدعوة حضرة الرئيس لافتتاح المصنع وفى صحبته حضرات الوزراء والسادة الامجاد معتذرا بما صبغ به هذا الحفل المتواضع من تقشف فى كل مظاهره بما يتفق مع رغبة الرئيس ودعوته .

والسلام عليكم ورحمة الله

ثم اعقبه حضرة الدكتور حلمى بهجت فقال :

من حظ هذا المصنع الذى تفضلتم بالحضور لافتتاحه اليوم انه اول مصنع يفتح بعد ان اعلنتم معركة الاصلاح الكبرى فى الاجتماع الاول للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

وهو مصنع يقوم على احدث الاساليب الفنية المعروفة . ويشرف على ادارته اخصائيون من الاجانب يعملون على تدريب عماله من الفنيين والاداريين المصريين .

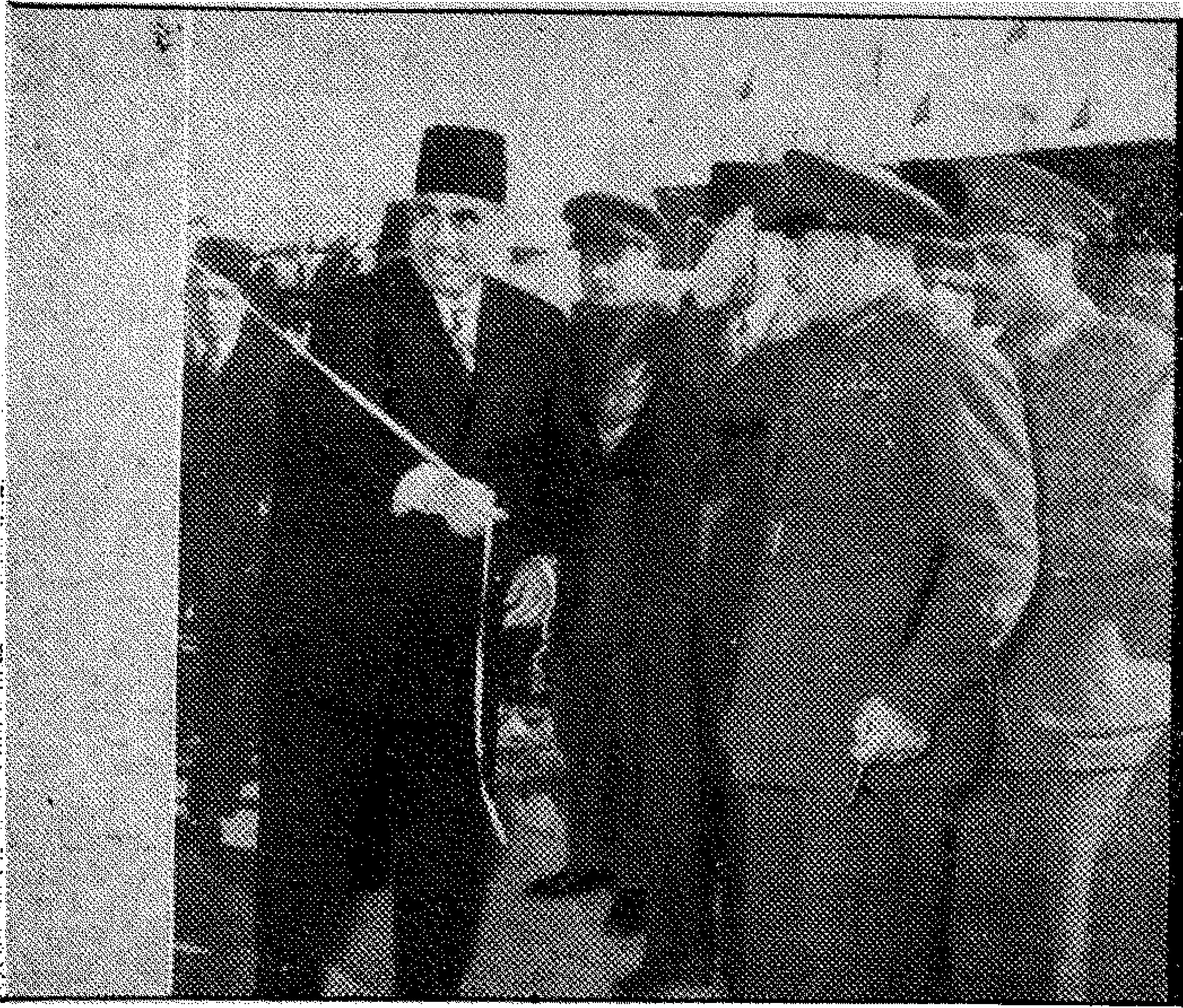
وتقوم هذه الصناعة باعادة تكرير الزيوت المعدنية المستعملة وردها الى اصلها بعد ان كانت تلقى جانبا بعد اول استعمال لها . وهى بذلك تحيى الزيوت بنفقات قليلة وتغنينا عن صرف مبالغ طائلة كنا ننفقها فى شراء الزيوت المعدنية والشحوم من الخارج ، كما انها تنهض سندا قويا يمكن الاعتماد عليه اذا تعذر الاستيراد من الخارج لاى سبب من الاسباب.

ومن مزايا المصنع ان الخامات التى يستخدمها فى انتاجه مصرية كلها عدا الجزء القليل منها الذى يعمل المصنع على ان يستبدل بها مواد محلية .

وان وزارة التجارة والصناعة لتستبشر خيرا بنجاح هذا المشروع ولا يقل ارتياحها بنجاحه عن ارتياح صاحبه . فهى منه وهو منها . ويسرها دائما ان يتوثق التعاون بينها وبين اصحاب الاعمال على تحقيق الصالح العام .

ولا يفوتنى فى هذا المقام ان اعلن استعداد الوزارة بتقديم ما قد تحتاجه المنشأة — وهى فى بدء حياتها — من معاونة لتيسير مهمتها وعلى الاخص من الناحية الفنية .

وانى اهنىء اصحاب المصنع بهذا المجهود العظيم واطلب لهم التوفيق واشكر حضرة الرئيس الذى لم يتردد لحظة فى قبول هذه الدعوة ، وارجو من الله ان تتكرر مثل هذه الزيارات لافتتاح منشآت صناعية فى مختلف الجهات تتمثل فيها الثمار الطيبة للحركة المباركة .



حضرة الرئيس اللواء محمد نجيب يتسلم شريط من الاستاذ عبد الحليم محمود صاحب المصانع لازاحة الستار عن اللوحة التذكارية

كلمة الرئيس محمد نجيب

ثم وقف الرئيس اللواء محمد نجيب ، بين الاعجاب والهتاف والقى هذه الكلمة القيمة :

اخوانى

حقا . انه ليسعدنى وليسرنى كل السرور ان احضر هذا الحفل لافتتاح مصنع جديد بعد ان بدأنا معركة الاصلاح الكبرى

وكل ما سمعته عن هذا المصنع وصاحبه يعزز مبادىء الحركة المباركة التى قام بها الجيش ويبرهن على الخير الذى يعود من تطبيق هذه المبادىء .

فان مبادىء الاتحاد . والنظام . والعمل . توصلنا سريعا الى اهدافنا وتحقق آمال بلادنا التى مرت عليها سنوات عديدة لا تجد من يعضدها او يأخذ بيدها .

وقد دعوت ، فى الاجتماع الاول للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، دعوت الجميع الى استثمار مدخراتهم فى الصناعة ، فان ميدانها متسع ، وثمارها محققة

فما زلت نواح كثيرة من النشاط الاقتصادى بكرا لم يلتفت اليها احد وما زال الكثير من كنوز ثروتنا الطبيعية مختفيا لم يفكر احد فى اكتشافه .

والتعويض ما فاتنا فى الماضى نحتاج الى شىء من الاتحاد ، **اتحاد اصحاب رؤوس الاموال والاعمال فى ان يتكاتفوا ويتعاونوا للاقدام على استغلال المشروعات وعلى الاخص المشروعات الفنية الكبرى ، وهى عديدة ومتنوعة**

وهذه المشروعات الكبرى تحتاج لتنظيم الخطط بما يتفق واهميتها فلا تكون مرتجلة ، بل تكون وليدة البحث والدراسة على اسس فنية وعلمية . **والتنظيم الفنى والعلمى اصبح الدستور الذى تتبعه الدول الراقية ،** فوجهت اليه اهتمامها وانشئت من اجله المنظمات لتعمم فائدته وتيسر لابنائها الوقوف على احدث اساليبه ومبتكراته .

ثم يأتى بعد ذلك العمل ، اقول العمل بايمان واخلاص ، العمل المتواصل الذى يصاحبه ويلازمه الصبر والامل وكل عمل متى كان نتيجة الاتحاد والنظام فان الله يباركه ، وينعم اصحابه بثمراته ، ويكون عاملا على نهضة البلاد واسعادها واسعاد سكانها



الاستاذ عبد الله فكرى اباظه يشرح للرئيس محمد نجيب بعض منتجات المصنع

واذا عدت للتحدث عن هذا المصنع فأقول ان له اهميته وخطورته فى الحياة الاقتصادية فى وقت السلم ، وتزداد هذه الاهمية والخطورة فى وقت الحرب عنـدما يصعب او ينقطع الاستيراد

وانتهز هذه الفرصة الثمينة لاشكر حضرات الخبراء الذين تركوا بلادهم وتفضلوا للاقامة بيننا لانشاءالمصنع وتدريب المصريين من فنيين وعمـال .

وكل ما اتمناه — لخير بلادنا نتيجة لحركتنا المباركة — ان يزداد عـدد المصانع فى نواح مختلفة من النشاط الاقتصادى . وان تنتشر هذه المصانع فى جميع انحاء البلاد فهى المنفذ الوحيد لرفع مستوى المعيشة ولسد حاجـة السكان الذين يزدادون سنة بعد اخرى

وانى اكرر شكرى لحضرة الاستاذ عبدالحليم محمود على ، واهنئه على اقدامه وشجاعته ، وارجو ان نرى الكثيرين منامثاله الذين اخذوا على عاتقهم بناء النهضـة الصناعية فى بلادنا العزيزة ولا يفوتنى ان اشـــكر زميلى وزير التجارة والسلام عليكم ورحمة الله

ثم اعرب الرئيس اللواء عن اعجابه بهـذا العمل الضخم ، فكتب فى سجل الزيارات هذه العبارة التاريخية :

« بسم الله الرحمن الرحيم

لا استطيع التعبير عن شعورى بالسـعادة والفخر والعزة بأكثر من ان اقول ان هذا اليوم وهو من اعيادنا الصناعية يفوق انشـاء لواء مدرع من الفرقة المدرعـة فسرورى بالمصنع لا يقل عن شعورى بالاخير فحمـدا لله العلى القدير على توفيقه وشكرا لكل من ساهم فى انشاء هذا المصنع . »

نبذة عن المصنع

والمصانع المصرية لازيوت المعدنية مشـيدة على ثلاثة افـدنة تقريبا وقد بدأت انتاجهـا بالفعل وذلك باشراف الخبراء الالمـان الذين اوفدتهم المصانع الموردة .

انتاج الزيوت

يستطيع المصنع ان ينتج ثلاثة آلاف طن من الزيت المستعمل فى العام وذلك اذا اشتغلت آلاته ثمانى ساعات فى اليوم . اما اذا استمرت مشتغلة مدة الاربع والعشرين سـاعة — لانه مصنع اتوماتيكى لايتوقف — بل يمكن ان يعمل ثلاث دورات — وهذا هو الوضع الطبيعى له فانه ينتج عشرة آلاف طن من الزيت المكـرر فى كل عام .

انتاج الشحومات

واما الشحومات فيمكن انتاج خمسمائة طن منها فى العـام اذا عملت آلاته دورة واحدة ، وهى ثمـانى ساعات فى اليـوم اما اذا عملت الآلات اربعا وعشرين ساعة — وهذا هو المقرر لها — فانها تنتج الفا وخمسمائة طن فى العام — وهى كمية تمثل ما يستهلك فى مصر تقريبا

المبيدات الحشرية

واما المبيـدات الحشرية التى تـكافح بها الحشرة القشرية والبق الدقيقى وغـيرها من الافات الزراعيـة المنتشرة فى مصر فقـد اعد المصنع قسما لانتاجها بنجاح مضمون النتائج ويكفى انتاج المصنع حاجة البلاد .

انتاج متنوع

والى جانب هذه المواد الرئيسـية التىينتجها المصنع يستطيع الاخصائيون الكيمائيون — بما فىالمصنع منمعدات وغيرها ان ينتجوا المبيدات الحشرية المنزلية والفـازلين ، بل والمسـلى الصناعى وغيرها .

مصادر الزيوت الخام والمستعملة

وقد تم اتصـال ادارة المصـنع بوزارات الحكومة المصرية والمصالح المختلفة التى تختص بشراء الزيوت المعـدنية واستهلاكها بكميـات كبيرة — وكذلك ببعض الشركات الكبرى للنقل بالسيارات والمصالح الهامة — للحصول على الزيوت المستعملة فى محركاتهـا واعادتها الى سيرتها الاولى اما لحساب اصحابها نظير اجر صناعى معتدل او لشراء تلك الزيوت لحساب المصنع لتكريرها وصـنع الشحوم والمبيدات منها — وقددلت الخطوات الاولى التى اسفرت عنها تلكالاتصالات على نتائج تدعو الى التفاؤل الكبير فى حصول المصنع على حاجته للتشغيل

بشائر النجاح

وقد اديرتاقسام المصنع بحضورالمهندسين الموفدين من المـانيا واخصائيين من وزارة التجارة والصناعة ومن بعض شركات البترول الكبرى فى مصر — فكانت النتائج الاولى باعثة على الارتياح والرضى — وخرج بعض الانتاج للاسواق فعلافكانت موضع التقدير والقبول .

الملكية الصناعية

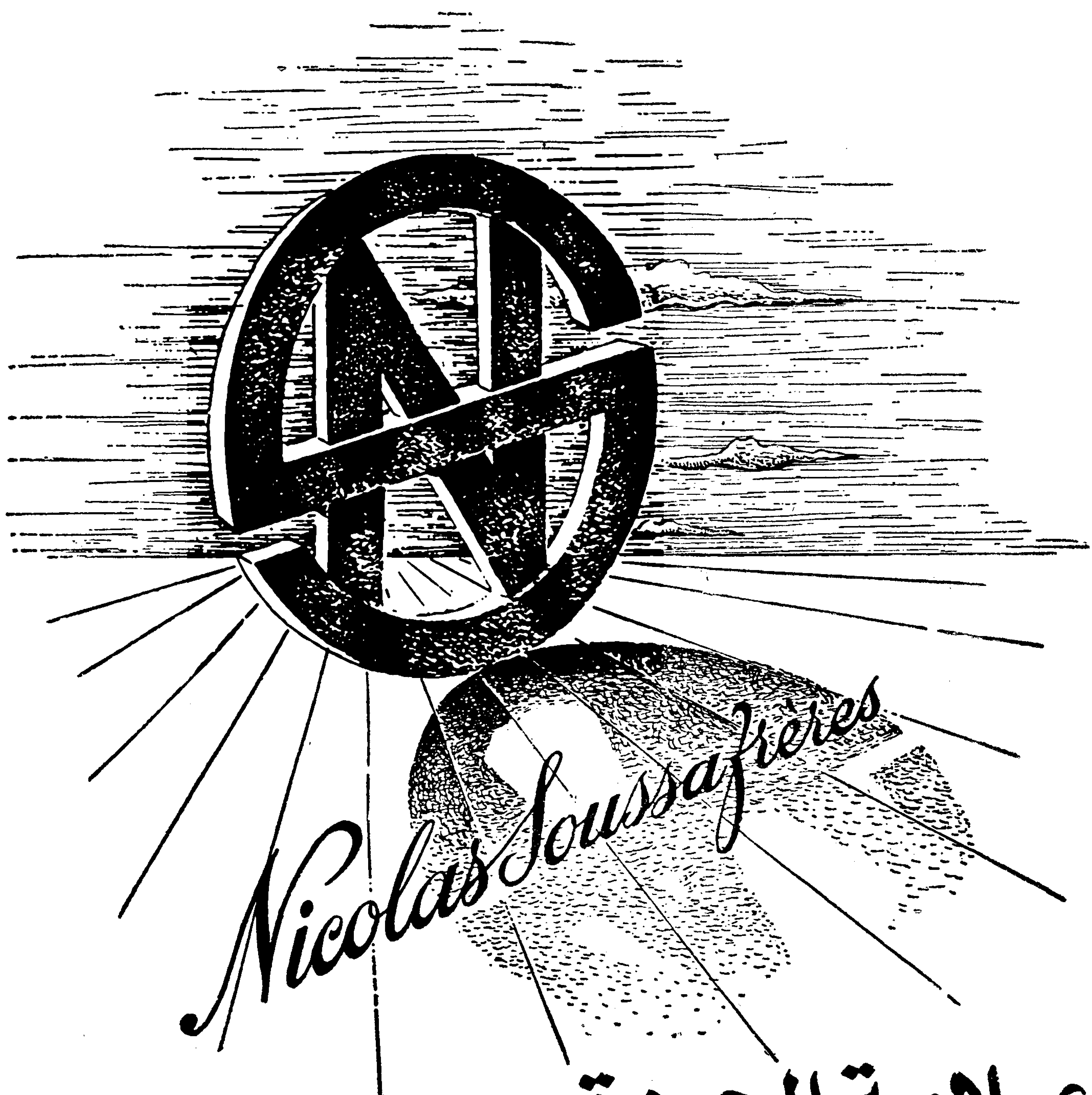
ومن مزايا هذا المشروع انه الوحيد فى مصر من نوعه الى اليوم . بصرف النظر عن بعض المحاولات المماثلة التى اجريت فى دائرة ضيقة وعلى اسس غير فنية ولا حديثة . وان حقوق الملكية الصناعية والاختراع قـد تنازلت عنها المصانع الالمانية الموردة بما يحمى هذهالصناعة الناشئة من المنافسـة فى المستقبل وخصوصا ان استهلاك القطر لا يحتمل الا هذه المؤسسة

فائدة المشروع

سيوفر بمشـيئة الله تعالى للبـــلاد ١٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار سنويا ويمكن زيادة انتاجه اذا ما دعت الضرورة .

هذا وقد قضى الاستاذ عبد الحليم محمود على وقتاطويلا يتقبل تهانى رجالالمال والاعمال وخبراء الاقتصاد الوطنيين منهم والاجانب على الســواء ..

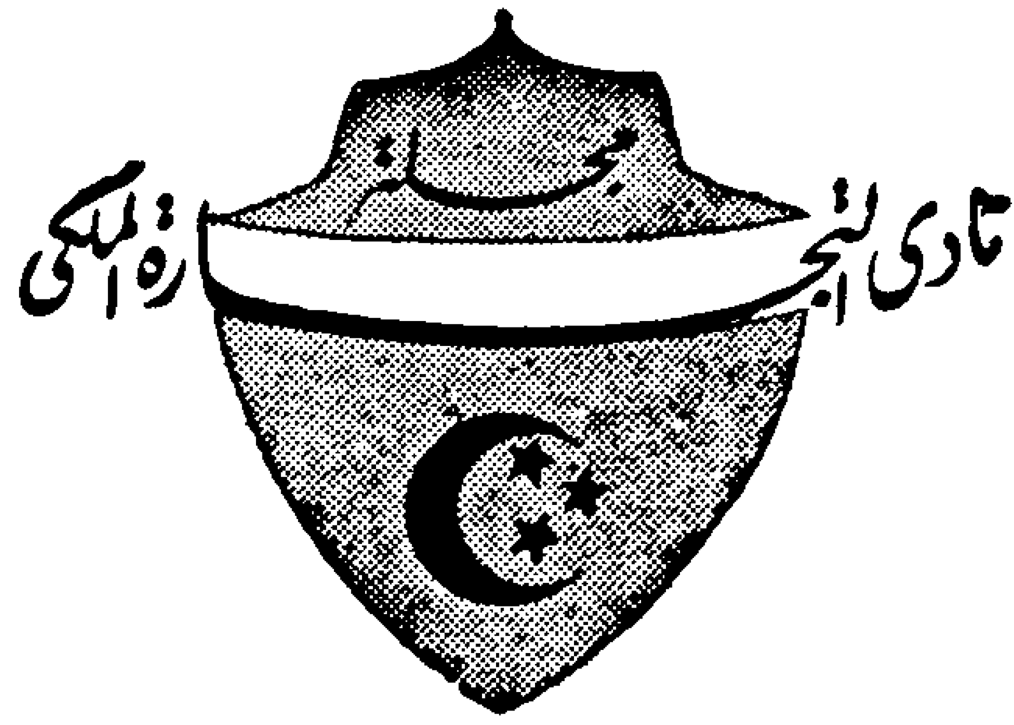
وحقا انه لعمل عظيم ، يفخر بهكل مصرى .



علامة الجودة
للسجاير المشهورة

لأصحابها : نقولا صوصه ليمتد

س . ت : الجيزة ٤٨٩٥



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٦
أول فبراير ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان

الثمن
١٠ قروش

كيف نبني مصر بسواعدنا : لرئيس التحرير

هل حل بالعالم الكساد ؟ . بقلم إقتصادى كبير

مشروع تأميم الطب : بقلم الدكتور عبد الرازق محمد حسن

مخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى

المستقبل الاقتصادى لاسرائيل وأثر المقاطعة العربية : للاستاذ فؤاد شبل

اقتصاديات الشرق الأوسط : الملكية الزراعية فى الباكستان

أهم واجبات رئيس الحسابات : بقلم الاستاذ عبد المنعم محمود صالح

الاقتصاد العالمى : برنامج الانعاش الاوروبى

التعليم التجارى فى مصر فى ٤٠ سنة : للاستاذ عبد اللطيف حسين

نظام الضبط أو المراقبة الداخلية النشاط الصناعى فى مصر خلال عام ١٩٥١/١٩٥٢

الأوراق المالية : فى النصف الثانى من يناير

فى الاعلان : اغلفة السماع : بقلم الاستاذ محمود عساف

من أعلام الاقتصاد : جون ستيوارت ميل ـ بقلم الاستاذ جورج يعقوب

قوانين وقرارات ..

كيف نبني مصر بسواعدنا

ان علة مصر الاولى هى الفقر ، فهو أهم أسباب الجهل والمرض ، وعلاج تلك العلة هو العمل على زيادة الثروة القومية بحيث لا يزيد دخل كل فرد .

وليست الثروة مقصورة على ماتنتجه الارض من نباتات ولا على ماتحويه من معادن فان بجانب ذلك مصدرا آخر لا يقل أهمية عن هذين المصدرين ، وهو العمل .

واذا كان يعاب علينا أننا أهملنا استغلال مصادرنا الطبيعية كمساقط المياه أو تغافلنا عن استنباط ماتحويه أرضنا من معادن مختلفة ، فانه يعاب علينا أيضا أننا أهملنا استغلال طاقة عدد كبير من سكان البلاد .

ويبلغ عدد العمال الزراعيين حوالى ثمانية ملايين نسمة يعملون فى المتوسط مالا يزيد عن خمسة عشر يوما فى الشهر ، ومعنى ذلك أن نصف عدد الفلاحين يكفى للقيام بالاعمال الزراعية ، ويمكن بذلك الانتفاع بالنصف الباقى أى بأربعة ملايين نسمة فى أعمال أخرى .

ويمكن البدء فى الانتفاع بأيام البطالة فى الريف بارشاد الفلاحين القيام بطريقة تعاونية بكافة الاعمال اليدوية التى تتطلبها مرافقهم العامة من تطهير المصارف والمساقى وانشاء الطرق الحقلية والطرق الفرعية بين القرى وبعضها ، وبينها وبين الطرق الرئيسية . وبذلك نعمل على زيادة انتاج الاراضى الزراعية نتيجة قيام المصارف بعملها على الوجه الاكمل .

كما أن وجود الطرق الحقلية بعرض مناسب وصيانتها وجعلها صالحة طوال السنة لمرور عربات صغيرة ، يسمح باستبدال الحمار كوسيلة الفلاح للنقل ، بعربة «كارو» صغيرة يجرها نفس الحمار ويقودها نفس الطفل ولكنها تحمل أربعة أضعاف ما يحمله الحمار فوق ظهره .

ان قيام الفلاح بالتبرع بيوم أو يومين من أيام بطالته لن يضيره فى شىء ، ولكنه سيعود بالخير العميم عليه وعلى كل أهل قريته وجيرانه ، وهو وسيلة عملية وبسيطة لنشر التعاون بين الفلاحين .

ولعل هذه الفكرة تكون محل عناية المهتمين برفع مستوى المعيشة فى البلاد وخصوصا بين المزارعين .

أحمد عنان

هل حل بالعالم الكساد ؟

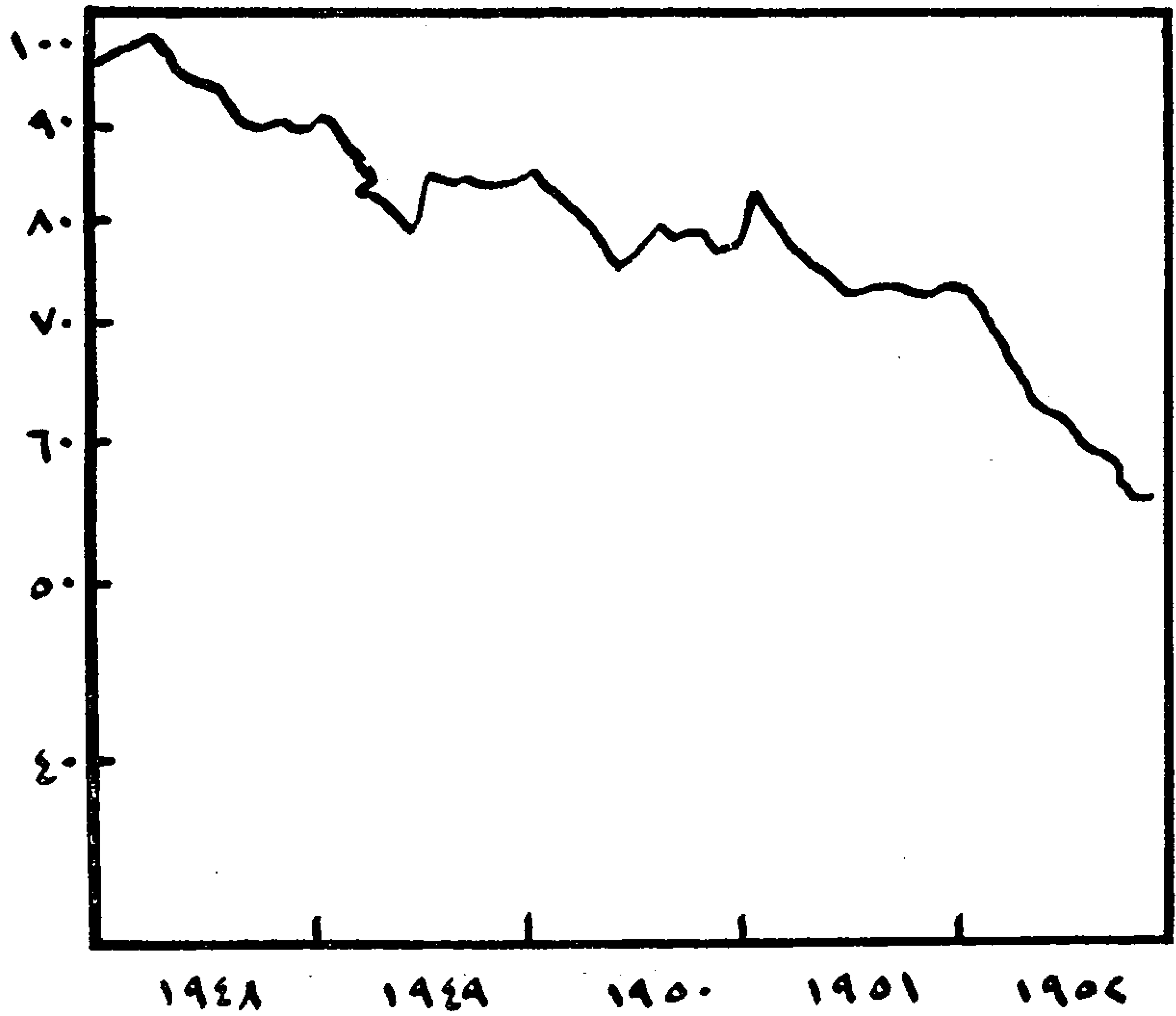
- ٤ -

عرضنا فى الاعداد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ من هذه المجلة موجزا لاهم العوامل التى كان لها اثر كبير فى توجيه النشاط الاقتصادى فى دول اوربا الغربية وامريكا الشمالية ثم عرجنا بالبحث على ما أدت اليه هذه العوامل من تطورات فى البلاد المنتجة للمواد الخام ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول الاخرى .

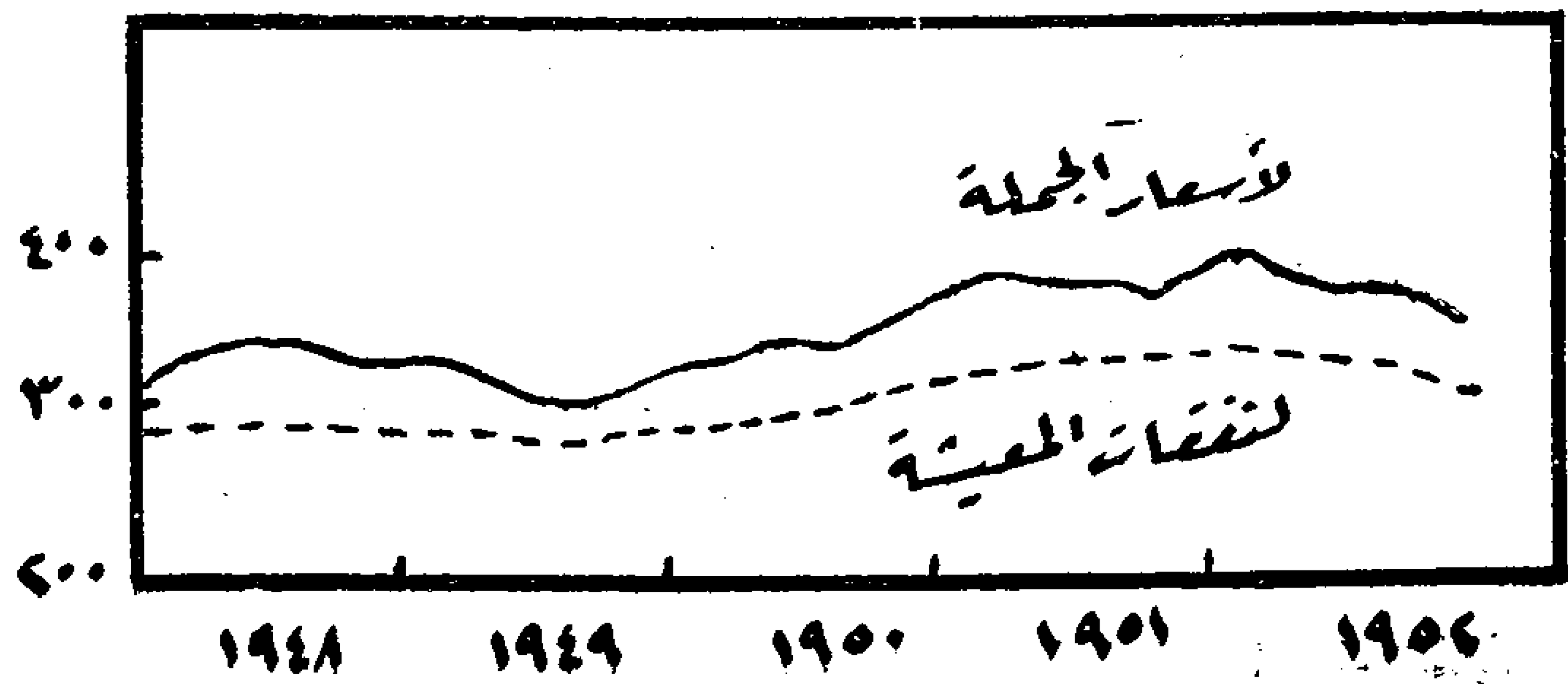
وقد رأينا ان اتجاه الاسعار فى معظم هذه الدول بعد ان اصابه ارتفاع كبير أثر الحرب الكورية اخذ ينخفض بالتدريج حتى أوشك أن يقترب من المستوى الذى كان سائدا قبل قيام الحرب الكورية واذا انتقلنا الى دراسة الحالة فى مصر فاننا نشاهد نفس الظاهرة الا ان التقلبات التى حدثت فى مصر فى الاعوام الاخيرة وخصوصا سوق القطن كانت على نطاق اوسع وبدرجة تزيد عن ميثلاتها فى الاسواق الاخرى بسبب تدخل الحكومة فى السوق تدخلا لم يكن حكيما وبسبب المضاربات العنيفة التى اعترت السوق فى تلك السنين ويظهر بوضوح من الرسوم البيانية المرافقة أن اسعار القطن الكرنك والاشمونى قد تقلبت بشدة مابين سنة ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ وقد ادت هذه التقلبات الى اضطراب الحالة الاقتصادية عندنا اضطرابا شديدا والى عدم تمتعنا بالاستقرار اللازم لتنفيذ سياسة اقتصادية رشيدة ترمى الى استغلال الموارد الاقتصادية فى البلاد لرفع مستوى معيشتها بدرجة منشودة وان آثار هذه التقلبات واضحة فى الرسوم الاخرى ، فاننا نجد مثلا ان اسعار الاوراق المالية فى مصر فى هبوط يكاد يكون مطردا مما يدل على ضعف الثقة فى سوق الاوراق المالية داخليا علاوة على تخوف المستثمرين الاجانب من استثمار رؤوس أموالهم فى أصول مصرية ولا شك ايضا ان تدهور الاسعار فى سوق الاوراق المالية مرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات اسعار القطن وبالمضاربات العنيفة التى حدثت فيها اذ كلما انخفضت اسعار القطن اضطر المضاربون الى تغطية مراكزهم عن طريق تصفية بعض مافى حيازتهم من الاوراق المالية .

وتظهر أيضا آثار هذه التقلبات فى الرسم البيانى الخاص بتجارتنا الخارجية فارتفاع اسعار القطن المصرى ارتفاعا مصطنعا أدى من جهة الى تناقص الطلب الخارجى عليه فقلت بذلك قيمة صادراتنا عن المستوى الذى كان يصح ان تبلغه بينما ان تدخل الحكومة مشترية فى سوق القطن او ضمانها للاسعار المرتفعة ارتفاعا مصطنعا ادى من جهة اخرى الى زيادة القوة الشرائية المتداولة وزيادة المقدرة على الاستيراد زيادة كبيرة فكان من نتيجة هذين العاملين ان ظهر عجز فى ميزاننا التجارى فى سنة ١٩٥١ ، بلغ ٣٩ مليون جنيه وفى سنة ١٩٥٢ يقدر بـ ٧١ مليون (باستثناء وارداتنا من الذهب لاغراض الغطاء فى كلتا السنتين) ولا شك ان الرقم الاخير رقم ضخم لم يظهر له مثيل فى تجارتنا الخارجية وقد ساعد هذا العجز على نضوب مواردنا من العملات الاجنبية وخاصة الاسترلينى فبعد ان كان رصيدنا من الاسترلينى الحر يزيد عن ٨٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٨ كاد ان يتلاشى فى أواخر سنة ١٩٥٢ مما اضطرنا

الرقم القياسى لأسعار الأسهم (ديسمبر ١٩٤٩ = ١٠٠)



الارقام القياسية لاسعار الجملة ونفقة المعيشة



الى فرض قيود شديدة على تجارتنا مع المنطقة الاسترلينية وغيرها من الدول التى تقبل الاسترلينى لا زلنا نعانى من آثارها حتى الآن ·

وقد ساعد ذلك ايضا على ارتفاع أسعار الجملة والتجزئة مما سبب ضغطا شديدا على موارد الطبقات العاملة وأحدث هبوطا جديدا فى مستوى معيشتها ·

والخلاصة ان الحالة فى مصر كانت انعكاسا مضاعفا للحالة فى الخارج وقد اشتد فيها هبوط الاسعار فى الاشهر الاخيرة أولا بسبب هبوط مستويات الاسعار فى الخارج وثانيا بسبب نبذ الحكومة الحالية لسياسة حماية سوق القطن حماية مصطنعة وأخذها بسياسة ترمى الى ربط اسعاره الداخلية بالاسعار العالمية
أسعاره الداخلية بالاسعار العالمية

ويجدر بنا ان نتساءل عما اذا كان هذا الهبوط فى الاسعار المحلية والاسعار العالمية هبوطا ينتظر له الدوام وعما اذا كان العالم قد بدأت تجتاحه موجة شديدة من الكساد أم أن هذا الهبوط هبوط مؤقت لن يلبث ان يزول · والواقع ان الرد على هذا التساؤل مرتبط كما بينا فى مقالنا الاول الى حد كبير بالسياسة الاقتصادية التى تتبعها الولايات المتحدة · ذلك لأن هذه الدولة بما بلغته من أهمية اقتصادية عظيمة أصبحت أحوالها الاقتصادية الداخلية تؤثر على الاحوال الاقتصادية فى سائر بلاد العالم وتوجه سياستها وقد استعرضنا فى مكان آخر من هذا العدد رأى المجلس الاقتصادى الاعلى فى الولايات المتحدة عن مستقبل التطورات الاقتصادية فيها وان كان هذا الرأى قد صيغ فى عبارات فيها الكثير من التحفظ الا انه يدل على قلق رجال الاقتصاد الامريكيين على المستقبل وخوفهم من حدوث موجة كساد شديدة · لذلك نجدهم يدعون الى اتباع سياسة ائتمانية ترمى الى تشجيع الاستثمارات الخاصة فى المبانى وغيرها كما يناشدون رجال الاعمال بتخفيض معدل ربحهم حتى يتمكنوا من المحافظة على الطلب على منتجاتهم · كما انهم يدعون الحكومة الى اعداد المشاريع العامة الصالحة للتنفيذ السريع والى التوسع فى الخدمات الاجتماعية وفى منح الاعانات للعمال العاطلين ·

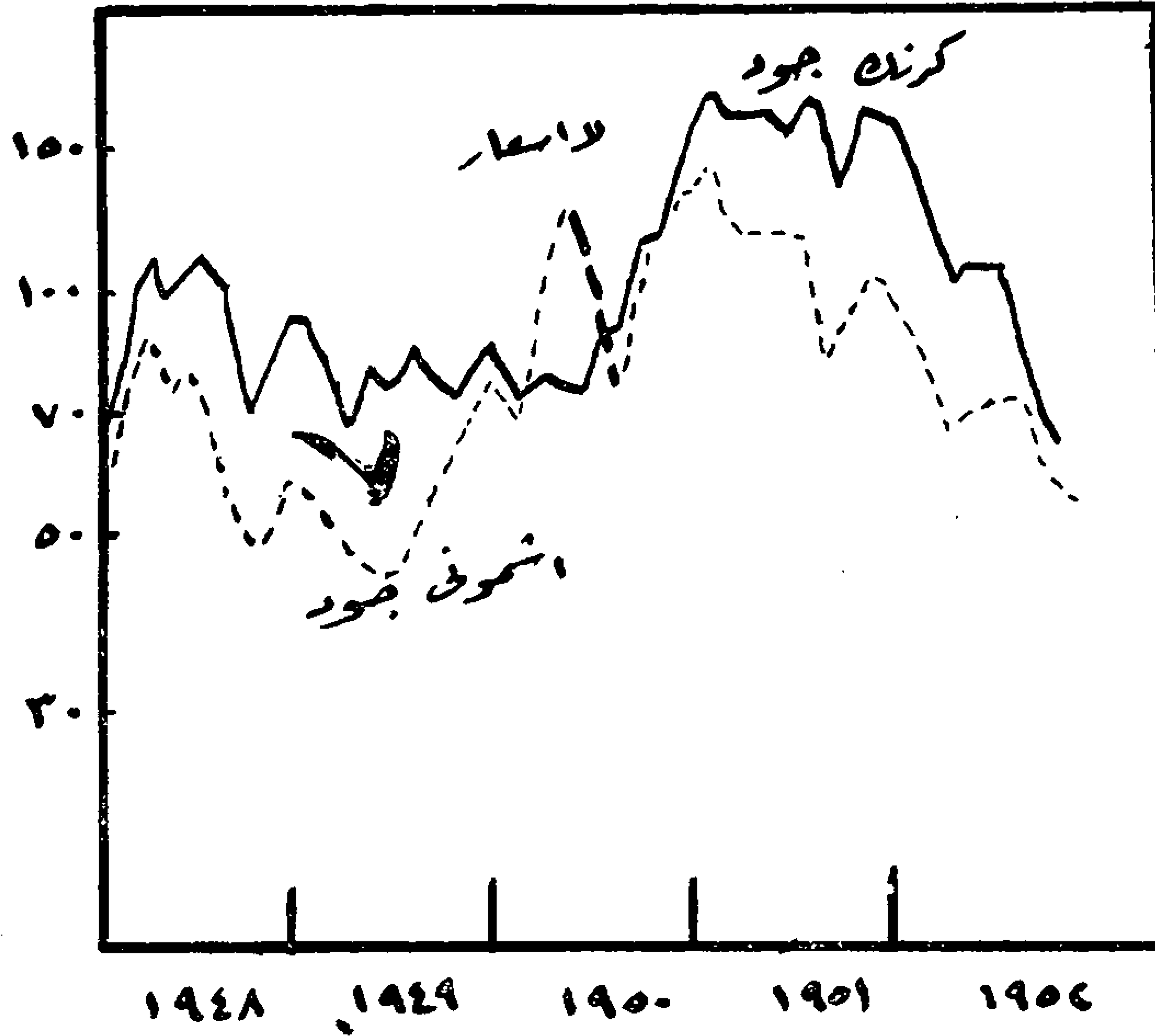
لذلك كله يبدو لنا انه مالم تظهر عوامل جديدة فى حياة الدول الاقتصادية والسياسية فعلينا ان نوطد أنفسنا على استقبال فترة كساد قد تدوم بضعة سنوات ولا شك ان هذا الكساد سيترك آثاره على حياة مصر الاقتصادية ولكن من حسن حظ مصر فى هذه الفترة اننا عزمنا عزما أكيدا على تنفيذ شتى مشاريعنا الاقتصادية وزيادة منتجاتنا وتنويع محاصيلنا وتشجيع استغلال الموارد الكامنة فى أراضينا وبديهى ان تمويل هذه المشاريع جميعا سيكون له أثرا يخفف من الاتجاه النزولى فى الاسعار ويساعدنا على اجتياز فترة الكساد بسلام ·

وختاما يجدر بنا ان نؤكد النتائج

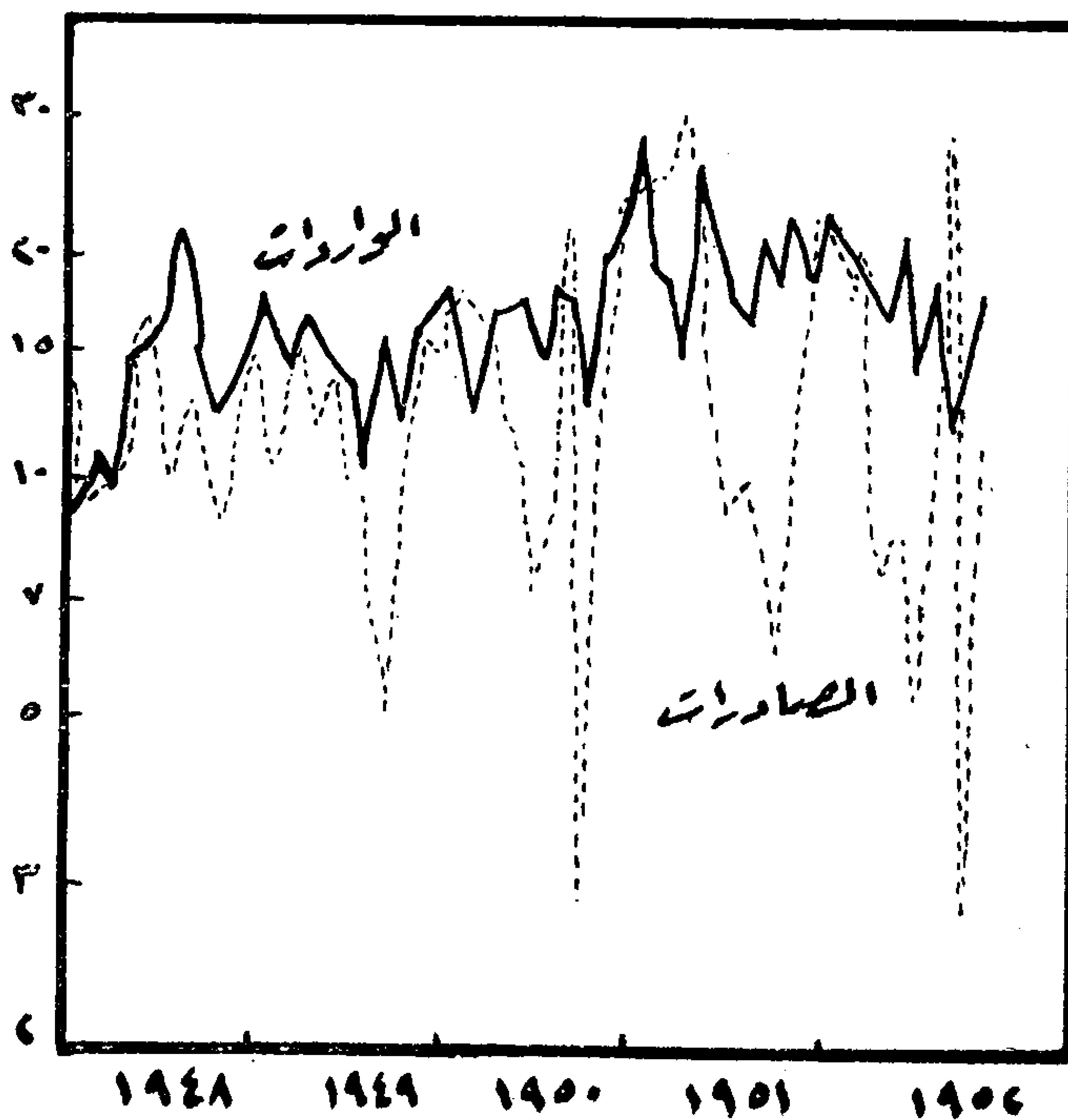
البقية على صفحة ١٧

أسعار القطن الحاضر

بورصة مينا البصل



الأرقام الشهرية للتجارة الخارجية (بملايين الجنيهات)



مشروع تأميم الطب

بقلم
دكتور عبد الرزاق محمد حسن

لاشك في أن الكثيرين منـــا قد قابلوا بوجوم عدول وزير الصحة عن مشروع تأميم الطب ، وقد كنا نأمل جميعا ان يقوم على تنفيذه وان لقى في ذلك بعض المتـاعب ، وسنحاول أن تعطى فى الآتى فكرة عن ضرورة تنفيذ مثل هـذا المشروع وكيف انه ليس خياليا كما يتصور البعض ٠

تتمشى فكرة تأميم الطب مع الاتجاه العام فى العالم المتقدم بأن المجتمع ان هو الا وحدة واحـدة يرتبط كيانه بوجود الانسجام والتعاون بين أفراده ٠ أما النزعة الفردية الاسـتقلالية فهى أولا ليست الاساس فى تكوين المجتمع اذ ان المجتمع لم يتكون على أساس عقد اجتماعى ، وثانيا لان الأخــذ بالفكرة الفـــردية يؤدى الى تفكك المجتمع فى النهاية ، وتقسيمه الى طبقـــات متباينة المصالح مختلفـــة المشارب دائمة التنافر والاحتكاك ٠

والانسجام وعدم التنافر بين الطبقات هو فى الواقـــع الدعامة الاساسية لرفع شأن اى مجتمع ، ولايتم ذلك الا اذا زالت الفوارق بين الطبقـــات فلا فقر مدقع يجاوره غنى مفرط ٠

وبناء على هذه الفكرة فى المجتمع قامت النظرية الحديثة فى الضرائب والنفقات فتؤخذ الضريبة من كـــل حسب قدرته من دخل أو رأس مال ، بغض النظر عن الفائدة التى يمكن ان تعود عليه منها ، وتنفق هـــذه لدرجة أهميتها المباشرة بالنسبة اليه ٠

وبناء على هذه الفكرة يجب النظر الى مشروع تأميم الطب وتقدير مدى قيمته بالنسبة للمجتمع ، ودرجـة أهمية بالنسبة الى غيره ، فاذا اقتنعنا بأهميته وجب علينا ان ندرجه فى مكانه من ميزانية النفقات فى الدولة ، ولا تقبل أصلا أن تخصص ابواب من الايرادات بالذات للانفاق عليه ٠

وهناك من يعارض فى هذا المشروع اما على انه مشروع خيالى أو لانه كثير التكلفة ، وهذا كلام مردود ، فطالما ان الكل يعمل أو بمعنى آخر ينتج مايعود بالفائدة على المجتمع ولا يتعطل أو يمتنع عن العمل اختيارا فلا بد من تخصيص جزء من الانتاج العام أو الدخل الاهلى للعناية بصحته لضمان استمراره فى العمل بنفس الكفاية على الاقل ، مثله فى ذلك مثل الآلة التى لاننتظر منها انتاجا الا اذا أوليناها العناية وقمنا بصـــيانتها الصيانة اللازمة ٠

فالعناية بالصحة تدفع بعجـــلة الانتاج وتطيل المدة الانتاجيـــة ، وكلاهما ضرورى لتقدم المجتمع ، اى أنه بدلا من ان يكون متوسط العمر ٣٠ سنة مثلا يمتد الى ٥٠ أو ٦٠

ولسنا فى حاجة الى تأكيد ان مستوى الصحة فى مصر منهار ، فوفيـــات الاطفال أكبر دليل على ذلك اذ هم العنصر شديد الحساسية فى المجتمع ، ويبلغ معـــدل وفيات الاطفـــال بين ١٩١ ، ٢٢٤ فى كـــل ألف بين المحافظات ومناطق الصـــعيد ، واذا قورنت هـــذه الارقام برقم ٣٤ فى الالف الحالى فى بريطانيا يمكننا ان نتصور قسوة الحيـــاة فى مصر ٠ ونذكر جميعـــا كيف ذهبت آلاف ضحية الملاريا والـكوليرا ، ونلمس انخفاض الانتاج كنتيجة طبيعيـــة للامراض المتوطنـــة كالبلهارسيـا ، والانكلستوما ، والبلاجرا ، والرمد ٠

وقد يظن البعض خطأ ان العناية بالصحة العامة سيعقد لنا مشكلـــة السكان عما هى عليه ، والواقع ان الذى يعقد المشـــكلة أساس انخفاض درجة الـــكفاية وعدم الاســـتفادة بالسكان الفائدة المرجوة ٠ وفضلا عن ذلك فلا يمكن ان تقبـــل اصلا ان نتخلص بهذه الطريقة البدائيـــة من مشكلة السكان ، وليس من المقبـــول فى النصف الثانى من القرن العشرين ان ندع الامهات يجهدن فى الحمل مدة تسعة أشهر لنقضى بعدها على خمس مايحملن ٠ فمشكلة السكان يمكن ان تعالج فى مجال آخر الا وهو تغيير اسلوبنا فى الانتاج والتوزيع ٠

واذا كنا ننظر الى مستقبل زاهر ، فكيف يمكن لنا ان نحققه وصحة الافراد العامة ضعيفة ، والغريب اننا نتجاهل رد فعل مثـــل هذه الحالة ليس فى وضع المجتمع الاقتصـادى فقط وانما فى وضـــعه الاجتماعى والسياسى أيضا ٠ فالمجتمع السليم أقدر على ادراك حقوقه من المجتمـــع المريض ، وهـــو أقدر على الكفاح والنضال فى معترك الحياة أيضا ٠

اذا اتفقنا على ضرورة قيام الدولة بالعناية بصحة أفرادها وجب علينا أن نقتطع من الدخل الاهـلى ما يفى بذلك القـرض ، واذا كان متوســط هذا الدخل حوالى ٨٠٠ مليون جنيه فى العام فاقتطاع ماقيمته ٣٠ مليون جنيه سنويا ، وهو الحـــد الاقصى المقدر لتنفيذ مشروع التأميم أو ٣ر٧٪ منه تقدير خال من الاسراف ٠

والصعوبة الوحيدة التى نواجههـا فعلا هى ان الدولة بنظامها الفاسد السابق قد ارتبطت بالتزامات كثيرة تستنفد جزءا طيبا من الدخل الاهلى ،

وعلينا الآن ان نصلح خطأ الماضى ونبحث عن الموارد التى يمكن ان توفر لنا حاجتنا فى هذا السبيل ولكن هذه الحاجة الملحة يجب ألا تنسينا الغرض الاساسى منها وهو رفع مستوى الصحة العامة فيجب اذا ألا تقتضى من كل فرد – كما يرى البعض – مقابلا يتعادل مع الخدمة التى نرجو ان نقدمها له ، بل على العكس يجب ان نقدمها وليكن حسابنا للمجموع وليس للفرد ، أو بمعنى آخر ان نقتضى الثمن من كل حسب قدرته على المساهمة فى ذلك لأن الطبقات العاملة هى المقصودة أساسا بهذا المشروع وليس من المعقول ان نعمل على الهبوط بدخلها الحالى اذ هو منخفض أصلا ، كما وأن أى خفض للأجور عن حد الكفاف سيؤدى الى ضجة اجتماعية كبيرة وأدناها المطالبة بزيادة الاجر بالقيمة المقتطعة .

ان تمويل هذا المشروع لايحتاج الى كثير من الفن ، ونحن نلمس التبذير فى كثير من المرافق وقدكان متوسط ماينفق فى سياحة المصريين فى الخارج بين ١٥ مليون ، و٢٠ مليون جنيه ، وقدر المنصرف فى النصف الاول من سنة ١٩٥٢ بمقدار ٩ر٥ مليون جنيه . أضف الى هذا فروق كبيرة بين الطبقات ، فمن الغريب مثلا ان نجد ان الحد الاعلى لصافى الدخول فى بريطانيا بعد ضريبة الدخل يبلغ أقل من ٧٠٠٠ جنيه فى نفس الوقت الذى نجد ان هناك من الدخول مايصل فى مصر الى ١٥٠ ألف جنيه وأكثر

اذا كان هدفنا العمل على اقامة جيل سليم منتج ، يقوى على حمل تبعاته فى معترك الحياة الدولى الحديث فليس علينا الا أن نعد للأمر عدته ولا نتوان فى تنفيذ مشروع تاميم الطب .

دكتور عبد الرازق محمد حسين
مدرس بكلية التجارة – جامعة القاهرة

رؤوس الأموال الأمريكية والصناعات المصرية

وصل الى مصر فى المدة الاخيرة عدد من الخبراء الامريكيين فى الصناعات ومندوبين من الشركات الكبرى لدراسة امكانيات الصناعات المصرية بقصد زيادة انتاجها واستثمارها على نطاق واسع منظم .

هجرة رؤوس الاموال

ويؤخذ من بعض وجهات النظر بهذا الموضوع انه يوجد فائض عظيم من رؤوس الاموال فى أمريكا يدفع اصحابها سواء من أصحاب المصانع أو الشركات أو الهيئات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعات الى استثمارها للخارج .

الضمانات المطاوبة

وهؤلاء الخبراء لا يشترطون للاستغلال بلدا معينا بالذات بل يكتفون بالضمانات التى تكفل هذه الاموال فى حياطة وحفظ خارج بلادهم وأن تصل اليهم ارباحهم التى تكون مجزية لهم .

الباعث على التحول

ولما كان استثمار هذه المبالغ الكبيرة داخل الولايات المتحدة نفسها انما يعود بربح محدود قد لايتجاوز ٥ ٪ بينما ان استغلالها فى البلاد الاخرى قد يصل الى ١٥ أو ٢٠ ٪ فان هذه الزيادة فى الارباح هى الباعث المغرى على استثمارها فى الخارج .

ويتوخى اصحاب رؤوس هذه الاموال الضخمة المرغوب استغلالها خارج الولايات المتحدة ان يكون استثمارها حيث توجد الخامات الصناعية بكثرة وعلى سبيل المثال فان بلدا كمصر يصلح لصناعات الحديد لغزارة خاماته فيها ولصناعات الغزل والنسيج حيث محصول قطنها فى الذروة من الجودة وفى صناعات البترول الغنية أراضيها بوجوده فعلا أو احتمالا .

كما ان منابع الثروة المعدنية والزراعية وتوليد الكهرباء واستصلاح الاراضى والطرق بمصر فى حاجة الى نشاط رؤوس الاموال الضخمة للانماء والانتاج والاصلاح والاستثمار وهذا هو السبب الذى يفسر كثرة العروض فى العهد الاخير التى تتلقاها السلطات المختصة وتدرسها باهتمام وعناية فكلها تدور حول الانتفاع والفائدة المزدوجة للجانبين . الجانب الذى يملك وسائل التنمية والانتاج بالاموال والفنيين .

مخازن المواد والمهمات

بقلم

الاستاذ موسى حقى

انتهمنا فى الاجزاء السابقة من البحث من شرح أهم واجبات وأعمال أمين المخازن المواد والمهمات ، كما تناولنا بالشرح مختلف المستندات والنماذج التى يتداولها فى عمله ، ووضعنا عدة مبادىء هامة ركزنا عليها اهتمامنا لأهميتها البالغة ، وهى :

١) ضرورة حصول المؤسسة على توقيع أمين المخازن على كل ما يتسلمه من مواد ومهمات

٢) ضرورةايداع كل المواد والمهمات التى تشتريها المؤسسة بالمخزن العام ولو كانت مطلوبة فورا لعملية التشغيل ، مع التشديد بعدم استلام الاقسام لهذه المواد المشتراة من مورديها رأسا .

٣) امساك جميع سجلات أمين المخزن دون ذكر قيمة المواد المشتراه أو المنصرفة أو سعر الوحدة والحكمة فى ذلك هو عدم تمكينه من التلاعب

٤) ضرورة حصول أمين المخزن ، بدوره ، على توقيع هذه الاقسام التى تتسلم المواد المنصرفة وهذا التوقيع يبرىء ذمة أمين المخزن قبل الادارة .

٥) ضروة تصريح الادارة بالصرف .

وننتقل الآن الى قسم الحسابات لنبحث ناحية المخزن به وما هى طريقة امساك حسابات المخزن وما هى النماذج المستعملة .. الخ ، ويحسن بنا ، منذ البداية ، أن نحدد واجبات قسم الحسابات فى هذه الناحية فى المبادىء الآتية : –

١) ضرورة احتفاظ قسم الحسابات بمجموعة كاملة من :

أ – أذون التوريد التى يصدرها قسم الحسابات .

ب – أذون التوريد للمخزن

جـ – فيش الصادر

د – فواتير الموردين .

هـ – مستندات سداد قيمة فواتير الموردين .

٢) تتبع ورقابة عملية تمويل المخزن بالمواد والمهمات والتأكد من كفاية المخزون لحاجة الانتاج

٣ – امساك كارتات الصنف تكون بالقيمة والكمية معا .

٤) اجراء عملية التسعير للمواد المنصرفة لعملية التشغيل

٥) التأكد من سلامة المخزن أى وجود المواد التى تتطابق والارصدة حسب الكارتات وذلك باجراء الجرد المفاجىء عدة مرات خلال السنة .

٦) اجراء الجرد الشامل فى نهاية السنة المالية وتسعيره طبقا لمعمول به .

٧) امساك مجموعة الدفاتر الخاصة بهذا الموضوع

ولقد مسسنا كثيرا من هذه الموضوعات فيما سبق من أجزاء البحث . ونبدأ الآن فى فحص ما لم نمسسه من قبل .

كارتات الصنف بالحسابات : يكاد يتشابه هذا الكارت مع الانموذج رقم ٤ الذى سبق أن تعرضنا له فيما سبق – مع اضافة الخانات الخاصه بسعر الوحدة ، وبقيمة المواد وما يتعلق بهذا ، وقد روى فيه تقليل الخانات ما أمكن فالخانة الثانية تستعمل لبيانات الوارد والصادر معا ، وكذلك الحال فى الخانة الثالثة ، وأيضا فى الخانة السادسة حيث يتطبق سعر الوحدة على كل حركة فى الكارت سواء كانت **واردا أم** صادرا .

وكذلك بالتسطيرة كثيرة من البيانات التى تصلح للمراجعة أى مع كثير من المستندات المتداولة بين أقسام الحسابات ، المشتريات ، المخزن .

كلمة عن وحدة الصنف : من المعروف أن وحدة الصنف قد تكون بالعدد ، أو بالوزن ، أو بالطول ، أو بالحجم ولكل من الوحدات الثلاثة الاخيرة مقاييسها الخاصة طبقا للبلاد المختلفة فالمقاييس الانجليزية غير الفرنسية غير المصرية .

ولا شك أنه من المستحسن كخطوة أولى توحيد الوحدة لكل صنف، على حدة ، فليس من المعقول أن نشترى من صنف ما بالمتر مثلا ثم بعد ذلك (وقبل نفاذ الرصيد بطبيعة الحال) نشترى كمية أخرى من نفس الصنف بالياردة ، اذن فيجب تحويل الكمية الثانية الى أمتار .

وكخطوة ثانية يحسن اتباع النظام الفرنسى المعروف بالنظام المترى ووحدته هى المتر للطول، والكيلوجرام للوزن، والتر للحجم فقد ثبت أنه أسهل فى الاستعمال وفى التضريب الحسابى حيث أن مضاعفاته وقواسمه تقبل الضرب فى والقسمة على عشرة ومائة وألف ومعنى ذلك أن تحول كل كمية مشتراه الى هذا المقياس منذ شرائها وايداعها بالمخزن ولو كانت فاتورة الشراء بمقياس اخر .

التسعيرة : ان موضوع التسعيرة متشعب النواحي كثيرا ، ولكل من الطرق المعروفة مزاياها ومآخذها وليس هنا مجال التعمق فى الموضوع بل ان مجال ذلك هو محاسبة التكاليف ، ولقد سبق أن كتبت سلسلة مقالات فى محاسبة التكاليف فى الاعداد السابقة من هذه الصحيفة وعالجت موضوع التسعير بالذات فى العددين السابع عشر والثامن عشر الصادرين فى ١٥ نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٩٥١ على التوالى ، ويحسن الرجوع الى هذين المقالين .

والواقع أن طريقة متوسط السعر تكاد تكون هى الاشيع استعمالا دون غيرها من الطرق وذلك لسهولة تطبيقها من الوجهة الحسابية فالامر لا يقتضى تعديل السعر الا عند الوارد الجديد فاذا كانت حركة الوارد قليلة نسبيا (وهو المفروض اذا ما اتبع النظام المقترح للتمويل) لكانت عملية تعديل السعر بسيطة ولما اقتضى كاتب الحسابات مجهودا كبيرا فى تسعير كل الاصناف الصادرة لعمليات التشغيل .

« يتبع »

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

المستقبل الاقتصادى لإسرائيل

بقلم
الأستاذ فؤاد محمد شبل

بقية المنشور بالعدد ٤٤

لم تتعد صادرات اسرائيل المنظورة وغير المنظورة عام ١٩٤٩ ، ١٧٫٩ مليون جنيه ، بينما بلغت وارداتها المنظورة وغير المنظورة حوالى الثمانين مليون جنيه اى ان ثمة عجزا قدره ٦٢ مليون جنيه ، زاد عام ١٩٥٠ ، حتى اربى على المائة مليون جنيه ، سدد بالاعانات والهبات والقروض والافراج عن مبالغ من الارصدة الاسترلينية .

بيد ان يهود امريكا لن يدفعوا الى ما لانهاية لدولة تعيش على القروض والهبات ، فقد بلغت الهبات ٢٧ مليون جنيه عام ١٩٤٩ مقابل ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٤٨ . ولو فرض وتوقفت حركة الاعانات والقروض – فان على اسرائيل ان تواجه موقفين لا ثالث لهما : الافلاس او ايقاف الهجرة اليها وقد يستتبع هذا رحيل جانب كبير من السكان الى اماكن ارغد عيشا .

وتطمح اسرائيل الى نقل فروع من الشركات الصناعية الاجنبية الى بلادها وادارتها باستخدام النفط العربى . بيد انه يواجه هذا عدة صعاب :

اولا – ارتفاع اجور العامل اليهودى لعظم تكاليف المعيشة .

ثانيا – المقاطعة العربية للمصنوعات اليهودية وحيلولتها دون حصول اسرائيل على النفط العربى .

ثالثا – المنافسة الاجنبية .

وينعكس ضعف اسرائيل المالى على قيمة نقدها .. فقد هبطت قيمة الجنيه الاسرائيلى فى الاسواق الدولية الحرة الى نحو خمس قيمته الرسمية ، وهو متصل التدهور .

٥ – أثر المقاطعة العربية

يتضح من البيانات التى اوردناها ان الدول العربية تمسك بزمام الموقف فى ايديها .

فأولا – يستحيل على اسرائيل تنفيذ مشروعات الرى للتوسع الزراعى قبل الاتفاق مع الاردن وسوريا ولبنان .

ثانيا – تعتبر اسرائيل والدول الغربية ، الدول العربية المنفذ الطبيعى للصناعات اليهودية ، فلن تستطيع اسرائيل ان تبيع مصنوعاتها فى الدول الصناعية الاوروبية والاسيوية ..

ثالثا – المقاطعة العربية تضطر اسرائيل الى استيراد كميات من القمح والخضروات من البلاد الاجنبية بأسعار عالية (وقد كانت الاردن ولبنان وسوريا تزود فلسطين قبل الحرب بكميات كبيرة من حاجتها من الغلال والخضروات .

رابعا – اغلاق معامل حيفا يحرم اسرائيل من مورد مالى هام ، ومن الحصول على الوقود الرخيص اللازم لصناعاتها .

خامسا – مقاطعة اسرائيل تحول بين تغلغلها المالى – بواسطة الجاليات اليهودية المنتشرة فى العالم العربى – فى بلاد الدول العربية ، وتحرمها من الانتفاع بحاصلات الدول العربية الثمينة كالبترول والقطن والحرير والصوف . فاسرائيل تهدف الى استيراد المواد الاولية الرخيصة من العالم العربى ثم تبيعها له مصنوعة غالية .. وتحل بذلك محل الدول الغربية .

ان الدول العربية اذ تحكم المقاطعة الاقتصادية على اسرائيل لا تدافع عن مبدأ نبيل هو كيان فلسطين الشهيدة التى مزقها الجشع الصهيونى شر ممزق ، وشر مليونا من ابنائها ، فانها بذلك تصد الاطماع الصهيونية عن نفسها . وتقى مستقبلها ونهضتها الكامنة فى التقدم الصناعى والثقافى فكأن اليهود ينشدون ابقاء الشرق الاوسط مصدرا للمواد الاولية فحسب .. وما يحمله هذا بين طياته من التأخر الاقتصادى والانهيار الثقافى والاذلال السياسى . ولاشبهة ان مصر هى التى ستضار قبل غيرها ففيها شعب قوى ناهض متقدم زراعيا وصناعيا . وفى فشل المقاطعة – لاقدر الله – حطم التضامن العربى والقضاء على الآمال التى تجيش فى نفوس العرب فى الوحدة والتقدم واستعادة مجد بلادهم التليد ..

وبعد .. فان العوامل الاقتصادية وعوامل طبيعية لاريب فيها مضمونة العاقبة سليمة التقدير ، ولعمرى لو أحكمت الدول العربية الحصار على اسرائيل – فلا مناص لها من الانهيار والتسليم – على الاقل – بمطالب العرب .

فؤاد محمد شبل

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هـذا الباب هو تسجيل لتطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

الملكية الزراعية في الباكستان

عرضنا في العدد ٣٥ ، ٣٦ الصادرين في منتصف أغسطس وأول سبتمبر ١٩٥٢ موجزا لأهم نواحي اقتصاديات باكستان واليوم نستعرض بالتفصيل نظام الملكية الزراعية وطبقات المجتمع الزراعي بها في الفترة التي سبقت الانفصال عن اتحاد الهند مقارنة بما جد من تطورات بعد انفصالهما ٠

كان المجتمع الزراعي قبل انقسام الهند ينقسم الى طبقتين رئيسيتين هما طبقة الزامنداري وطبقة صغار الملاك من الفلاحين وتعني طبقة الزامنداري أصحاب الاطيان الذين يفلح لهم غيرهم مايملكون من أراض سواء بطريق المزارعة أو الايجار بشروط تختلف تبعا للعادات والتقاليد والاحوال الاقتصادية السائدة في كل منطقة ٠ وهم أما مقيمون يشرفون على زراعتهم أو غير مقيمين ليس لهم هم الا جمع المال ٠ وطبقة الزامنداري أما ثابتة أو متغيرة ٠ أما الضرائب الثابتة فقد تحددت قيمتها في عام ١٧٩٣ بما يوازي ١٠على١١ من ايرادها في تلك السنة على أن يكون للزامندار حق التمتع بباقي الايراد وكل مايطرأ عليه من زيادة في المستقبل ، ولا يسري هذا النظام الا في الباكستان الشرقية حيث يشمل نحو ٧٦ ٪ من الاراضي الزامندارية ، والذين يمتلكون مثل هذه الاراضي كانوا في الاصل من الرؤوس الكبيرة أو أعيان القرى ، وقليل منهم من كان يهتم بالزراعة وبمضي الوقت رحل كثير منهم الى المدن مكتفين بتأجير أراضيهم وتحصيل ايجارها مع الاحتفاظ في أغلب الاحوال بجزء منها يزرعونه لحسابهم عن طريق العمال الزراعيين ٠ أما باقي اقطاعيات الزامنداري بالباكستان فتخضع لنظام الضرائب المتغيرة وتشمل باقي أراضي شرق الباكستان وجميع الاراضي الزراعية في غرب الباكستان ٠ وتزرع هذه الاراضي كذلك بالطريقة عينها ويطلق على الجزء الذي يحتفظ به الزامندار لنفسه «بالارض الخاصة» في شرق الباكستان و « السر » في غربها ٠ وكان مجموع الاراضي الزامندارية بنوعيها يبلغ نحو ٦٢ ٪ من مجموع الضياع في شرق الباكستان ونحو ٥٨ ٪ من أراضي البنجاب وكذا ٨٧ ٪ من أراضي السنة ٠ ويتبين من هذا كله ان معظم الاراضي كانت في حوزة الزامنداري أو كبار الملاك ، ويمكن تلخيص حقوق حيازة الزامنداري أيا كان نوعها في الآتي : أولا : الاراضي التي يتسلم ايجارها الزامندار ولكن للمستأجر وحده الحق في ان يشغلها ، ثانيا : الاراضي المؤجرة بعقود لمدد محدودة يعود بعدها للزامندار الحق في شغلها ، **ثالثا :** الاراضي التي يؤجرها الزامندار بعقود شفوية سنوية محتفظا لنفسه بحق شغلها في أي وقت ، رابعا : الاراضي التي تزرع تحت اشراف المالك أو وكيله بمساعدة العمال الزراعيين ٠

وقد كان من المعمول به ان يمنح بعض الاشخاص أو المؤسسات الدينية حق تحصيل الايراد بأكمله في مقابل خدمات يؤدونها للدولة ويطلق عليهم (جاجيردار) و « الجاجير » عبارة عن قطعة من الارض تدار لحساب الدولة ولمن يديرها الحق في تسلم ايرادها ٠ وكان للجاجير الحق في تأجير أرضه أو جزء منها ، كما كان له حق شغلها أو تخويل هذا الحق للمستأجر وتكاد أراضي الجاجير تشبه أراضي الوقف في مصر من حيث كونها غير قابلة للتحويل أو التجزئة ٠ وقد كان مجموع الاراضي الزراعية التي يمتلكها الجاجيردار في ١٩٤٦ في السند ٢٤٥٩٧١ فدان أو حوالي ٤ ٪ من مساحة المقاطعة كما كانوا يمتلكون حوالي ٣٦ ٪ من مجموع الضياع في شرق الباكستان ، بينما بلغ دخل أراضي الجاجير في البنجاب ١١٧٤٤٧١ روبية من دخل كلي بلغ ٤٢٠٥٨٣٥٧ روبية أي حوالي ٣٪

وأما الطبقة الثانية التي كان يتكون منها المجتمع الزراعي في الباكستان فهي طبقة صغار الملاك وهؤلاء يتولون بأنفسهم زراعة كل مافي حيازتهم من أراضي أو جزء منها بمساعدة ذويهم ٠ وفي بعض الاحيان يستعينون بالعمال الزراعيين ٠ ويمكن تقسيمهم الى الآتي :

١ ــ مستأجرين من الحكومة يتمتعون بكامل حقوق الملكية وليس لهم حق الملكية القانوني

٢ ــ الذين لهم حق الملكية

٣ ــ الذين في سبيل الحصول على حق الملكية

ويقوم النوع الاول بزراعة الاراضي التي تملكها الحكومة ويطلق عليها (أراضي التاج) أو التي استصلحتها ٠ وهؤلاء يدفعون للحكومة مبلغا اضافيا فوق ضريبة الاراضي بصفة ايجار نظرا لأنه ليس لهم حق الملكية ٠ ولا تزيد هذه الاراضي عن ٣٪ من مجموع الضياع في شرق الباكستان ، ومعظمها من الاراضي المستصلحة ، أما النوع الثاني فلا يزيد مايملكه عن ٢ ٪ من أراضي الملكية الصغيرة في شرق الباكستان وان كان يصل الى نحو ٣١ ٪ منها في أقليم البنجاب ، أما النوع الثالث فيوجد في السند حيث تكاد تنعدم الملكيات الزراعية الصغيرة

فيما عدا منطقة قناطر لويد حيث وزعت الاراضى على بعض المعدمين من أهالى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية يزرعونها لمدة خمس سنوات اذا اطمأنت الحكومة بعدها الى صدق عزمهم على الاستقرار وعدم تأجيرها لغيرهم باعتها لهم بقسط على ١٥ عاما ، ولا تزيد مساحة هذه الاراضى عن ١ر٦ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية فى السند ٠

وعلى وجه العموم فان صغار الزراع فى الباكستان لايمتلكون الا حيازات ضئيلة مما يضطرهم أحيانا لتأجيرها لا سيما اذا كانت تقع فى أجزاء متباعدة واستئجار غيرها أوسع منها وهم لذلك كثيرا مايجمعون بين كونهم ملاكا وعمالا زراعيين أو مزارعين ٠

ومما يزيد من ايضاح هذه الحقائق أن ١٨ ٪ من ملاك الاراضى فى البنجاب لايملك كل منهم أكثر من نصف فدان وأن ٤٠ ٪ منهم يملك الواحد منهم ٢ ونصف فدان وهى مساحات تعتبر غير اقتصادية فى الباكستان الغربية نظرا لضآلة معدل انتاج الفدان بها ٠ بل ان قطع الاراضى الموزعة فى السند التى سبقت الاشارة اليها لا تعتبر اقتصادية بدورها مع أنها تتراوح فى المساحة بين ١٦و٢٤ فدانا ، وذلك لان مايزرع سنويا من أراضى السند لايزيد عن ٢٧ ٪ من الحيازة نظرا لنقص ماء الرى ٠

أما من ناحية تسديد الضرائب فتقسم الملكيات الزراعية الى فئتين ، فئة تدفع الضرائب فرادى ، وفئة تدفعها جماعات ، وهذه الطريقة الاخيرة تشيع فى القرى التى يتألف أهلها من أسرة واحدة تناسلت من ... القرية أو **محصل** دخلها أو حاكمها ، أو تتألف من جماعات سبق ... عن طريق الهجرة الغزو أو تكون مستعمرات زراعية جماعية ٠ وأكثر ماتوجد هذه القرى فى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية ٠

وقد صدرت بالهند قبل التقسيم عدة قوانين لتنظيم علاقة المزارعين بالاراضى ويمكن بناء عليها تقسيم غير الملاك من المزارعين الى ثلاث فئات

١ ـ المستأجرون القانونيون : وهؤلاء يمكن تقسيمهم الى مستأجر قانونى (شبه زامندارى) ومستأجر بالحيازة ٠ أما الاول فيكثر فى شرق البنغال وأفراده لهم حقوق الاستثمار من الملاك الاصليين ثم التأجير من الباطن وهذه الحقوق قابلة للارث والتحويل كما أن مايدفعونه من ايجار للمالك الاصلى مقدار محدود لايتغير ٠

أما المستأجرون بالحيازة ومعظمهم فى شرق الباكستان وهم أفراد وضعوا على الاراضى وزروعوها بأنفسهم لمدة ١٢ عاما فمنحتهم الدولة حق اشغال هذه الاراضى غير انهم معرضين لخلعهم عنها ان لم يقوموا بالعناية بها ٠

٢ ـ المستأجرون العاديون : وهؤلاء هم الذين يحوزون الاراضى بناء على عقد شفوى أو كتابى لمدة سنة أو تزيد على أن يدفع الايجار نقدا أو عينا وليس هناك أى قانون يحمى حقوق هذه الفئة ٠ ويمكن تقسيمهم الى فئتين تبعا لنصوص عقد الايجار ففئة تؤجر لمدة سنة وأخرى تؤجر لمدة تزيد عن السنة ٠ وهذه الفئة الاخيرة اكثرها فى السند ولاهم لافرادها الا الحصول على أكبر دخل من الاراضى اذ يتركونها تحت اشراف « الكامجار » وهو يناظر « الخولى » الذى يشرف على زراعتها أو تأجيرها من الباطن وقلما يقومون بالزراعة بأنفسهم أما الفئة الاولى فهم أولئك المستأجرون الذين يزرعون الارض أنفسهم وليس لديهم عقود ايجار كتابية ولا أى تأمين لحيازتهم ٠

وهؤلاء يتركزون فى شرق الباكستان حيث يزرعون مايزيد عن ٢٠ ٪ من المساحة المزروعة ويتراوح مايدفعونه من ايجار بين نصف ، وثلثين من المحصول الكلى تبعا لخصوبة الارض وسهولة الرى وغيره ٠

العمال الزراعيون : وهم الفئة الاخيرة فى سلم المجتمع الزراعى بالباكستان ويشملون كل المزارعين الذين يستخدمون لمدة سنة لموسم أو لانهاء عملية زراعية ويحصلون على أجورهم أما نقدا أوعينا ٠ ومن الصعب التميز بين هذه الفئة وبين المستأجرين الصغار ٠ وليس من اليسير تقدير عدد العمال الزراعيين بالباكستان وان كان عددهم يقدر فى شرق باكستان بحوالى ٤٠ ٪ من السكان الزراعيين ٠

***

كانت هذه هى أهم الدرجات الرئيسية فى سلم المجتمع الزراعى فى الباكستان قبل انفصالها عن اتحاد الهند ٠ ولكن حدثت بعد ذلك تغييرات كثيرة نتيجة لمختلف الاصلاحات الزراعية التى نفذتها الجهات المسئولة فى الباكستان ٠ اذ قضت على السلطة الواسعة لطبقة الزامندارى **الذين** كانوا يسيطرون على قرى بأسرها وازدادت فى الوقت نفسه حقوق صغار المستأجرين ٠ وكان الهدف العام لما حدث من تغييرات هو رفع مستوى المزارعين الحقيقيين والتقليل من قوى جامعى الايجارات سواء كانوا من طبقة الزمندارى أو من كبار الملاك ٠

وسنستعرض فيما يلى أهم ماحدث **من تغييرات** فى بناء المجتمع الزراعى بالباكستان

الزامندارى : انتهى الامتياز بالنسبة لطبقة الزامندارى بالغاء نظام الجياجير فى كل باكستان وأخضع جميع الملاك للضرائب الحكومية ماعدا الطوائف الدينية والحربية ومن المتوقع ان يزداد الدخل الحكومى بالغاء العمل بنظام الضرائب القديمة المحددة فى شرق باكستان واعادة تقويم الضرائب للمقاطعات الثابتة ٠ وحددت ملكية الزامندارى فى شرق باكستان بـ٣٣ فدان وفى غرب باكستان بخمسين فدانا ٠ ففى الشرق استولت الحكومة على الباقى بعد ان دفعت لهم تعويضات محددة ٠ وفى غرب الباكستان ظل الزامندارى حائزا للاراضى ولكن الدولة حددت من حقوقه تجاه المستأجرين والمزارعين ٠ وهكذا أصبح المستأجرون آمنين فى أراضيهم لايهددهم الطرد الا بعد الرجوع الى السلطات المختصة ٠

المستأجرون العاديون : تحول جميع المستأجرين العاديين فى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية والسند الى مستأجرين قانونيين وأصبحوا آمنين على حقوقهم التى نظمتها التشريعات الحديثة ويمكن تقسيمهم الى مايأتى : (١) مستأجرون ذوو حقوقارت ثابتة (٢) مستأجرون بعقود طويلة الاجل (٣) مستأجرون

البقية على ص ٢٥

أهم واجبات رئيس الحسابات

يعتبر قسم الحسابات في المنشآت التجارية والصناعية من أهم الاقسام بها فهو المعبر عن الحالة المالية للمنشأة وهو المرجع لكل بيان ، فلا غرو اذن أن يكون لرئيس هذا القسم من الاهمية ما يستوجب عناية خاصة في اختياره ، ولذلك فان هذه المنشآت تشترط فيمن يتقدم لهذه الوظيفة أن يكون حائزا لمؤهلات تجارية معينة ، كما تشترط فيه المران والكفاءة وحسن التصرف وما الى ذلك من الصفات الخليقة بالعمل المنوط به . وهي من أجل هذا تبذل بسخاء حين تحدد المرتب الخاص بهذه الوظيفة .

والواجبات الملقاة على عاتق رئيس الحسابات متعددة متشعبة والمسئولية التي تترتب عليها مسئولية خطيرة ، ومهما طال الشرح فيها فليس من السهل استيعابها بأكملها ، وانما نحن بصدد سرد أهم الواجبات العامة في أعمال رئيس الحسابات فيما يلي : —

١ — توجيه القيود الحسابية :

المقصود بتوجيه القيود الحسابية هو وضعها في الحساب الصحيح الخاص بها كوضع مصاريف اللف والحزم بالمصاريف البيعية ومصاريف البريد والتمغة بالمصاريف الادارية وكوضع القوة المحركة بمصاريف التشغيل وهكذا .. ، وهذه سياسة تختلف من منشأة لاخرى ويجب أن يرسمها رئيس الحسابات لمعاونيه ويحسن في هذه الحالة عمل جداول خاصة لهذا التبويب على ضوء السنوات الماضية يشمل جميع المصاريف التي تأتي تحت كل باب من أبواب المصاريف السالفة فمثلا يعمل جدول ببيان بنود المصاريف البيعية وآخر للادارية وهكذا ... ليرجع اليه الموظف المختص بهذه القيود حتى لا يقع خلط بين هذه الابواب وبعضها البعض .

وليس التوجيه المقصود قاصرا على المصاريف فحسب بل يجب أن يشمل كل الحسابات التي تتضمن بنودا متعددة وما قيل عن المصاريف ينصب أيضا على هذه الحسابات . هذا ولما كان من غير الممكن أن يتم الحصر في الجداول بجميع البنود لذا يجب أن يبحث رئيس الحسابات البنود التي تستجد بنفسه ويوجهها التوجيه الصحيح ، ومن هنا كان من المستحسن دائما توضيح اسم الحساب المختص على اذن الصرف الذي يوقعه رئيس الحسابات حتى يتيسر له هذا التوجيه .

٢ — تسويات اليومية العامة :

أصبحت اليومية العامة ، في ظل الطريقة المركزية أي الحسابات الاجمالية قاصرة على قيود مجاميع الدفاتر الاولية ، وقيود الحسابات التي ليس لها دفاتر أولية ، وقيود فتح الدفاتر وقفلها وكذلك قيود اصلاح الاخطاء التي قد تقع بالدفاتر الاولية .

ولما كانت اليومية العامة هذه هي العصب التي يتكون على أساسها ميزان المراجعة كانت العناية والدقة التامة لازمتين في كل ما يدخل بها من قيود . فان أي خطأ فيها سيؤثر بدوره في كل الخطوات التالية حتى يكتشف فيجري اصلاحه .

ومما يجدر الاشارة اليه أن يستحسن ادخال قيود الحسابات التي ليس لها دفاتر أولية بالتفصيل في اليومية العامة ، وكذلك ترحل لدفتر الاستاذ العام بالتفصيل وبذلك نضمن كل حساب في هذا الدفتر الاخير اما له دفتر مساعد ، واما له تفصيل بالاستاذ نفسه .

وكل هذه الاعمال من أهم اختصاصات رئيس الحسابات .

٣ — الاشراف على التنفيذ :

يعتبر الاشراف على عمل موظفي قسم الحسابات من ألزم واجبات رئيس الحسابات ، وذلك للتحقق دائما من أن قيود الدفاتر تجرى أولا بأول وأن موازين المراجعة تستخرج في نهاية كل شهر لموازنة الدفاتر ، فواجبه اذن أن يقوم من وقت لآخر بطلب الدفاتر المختلفة ليقف بنفسه على العمل المتأخر فاذا رأى أن أحد الموظفين متأخر في عمله حثه على انجازه أو أرسل له من يعاونه فيه ، وذلك لان أي تأخير في ناحية يستتبع تأخيرا مماثلا في المجموعة ، كما أن في اشراف رئيس الحسابات على التنفيذ بهذه الطريقة فائدة كبرى اذ قد يلاحظ رئيس الحسابات أثناء هذا الاشراف عيوبا في الطريقة المتبعة فيقوم بتصحيحها وحينئذ تتطور الطريقة المتبعة في الحسابات التطور الملائم لازدياد نشاط المنشأة .

هذا ولا يقتصر واجب رئيس الحسابات في الاشراف على العمل من هذه الناحية فحسب وانما يجب عليه أيضا التحقق دائما من أن نظام المراقبة الداخلية المطبق في المنشأة نظام سليم وان المراجعة الآلية تجرى كما ينبغي ، فليس أقدر على استيعاب هذا النظام من رئيس الحسابات ، ولا شيء أدعى الى طمأنينته من أن يكون هذا النظام كاملا وسليما ومنفذا ، فليس أقل اذن من أن يعيره اهتمامه وأن يتطور به ليساير تطور العمل بالمنشأة .

٤ — الرقابة المالية :

من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق رئيس الحسابات مراقبة كافة التصرفات بالمنشأة والتحقق من انها تتمشى ونصوص العقود المختلفة سواء منها عقد الشركة الاساسي أو النظامي أو العقود التي ترتبط بها المنشأة مع الغير، كما يراعى تمشيها أيضا وما نصت عليه محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعيات العمومية.

ويحسن في هذا الصدد أن يعمل رئيس الحسابات ملخصا لما يهمه من هذه الامور ليجعلها مرجعا دائما لديه حينما يعن له شيء منها .

هذا ويقع أيضا في اختصاص رئيس الحسابات مراقبة أرصدة الحسابات الجارية للمنشأة طرف البنوك أو باستغراق اعتماداتها المدين الى الحد الاعلى المتفق عليه دون أن تعد العدة لمجابهة ذلك الموقف .

ومما ينبغي الاشارة اليه في صدد المراقبة المالية ، هو مراقبة الاستحقاقات في حالة الديون المؤجلة سواء منها التي للمنشأة أو التي عليها ، ويحسن هنا عمل سجل خاص لهذا الغرض اذا تعددت هذه

الديون . أما عن الديون الغير محددة بأجل كحسابات العملاء فواجب رئيس الحسابات أن يتحقق من أن تسديداتها تتناسب والمبالغ المدينة بها فان وجد ما يخالف ذلك كان عليه أن يتحرى الاسباب من المسئولين حتى يكون على علم بمدى الديون المشكوك فى تحصيلها .

٥ - الحسابات الختامية :

لتصوير الميزانية العمومية وحسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر وهى نهاية أعمال رئيس الحسابات فى آخر السنة المالية يتطلب الامر الاهتمام بالنواحي التالية :

(أ) كشوف الجرد الفعلى :

واجب رئيس الحسابات ازاء هذه الكشوف هو تحرى أسباب العجز والزيادة التى تكون بين الكشوف المذكورة وبين الثابت بدفاتر الصنف الممسوكة بالحسابات ، ثم اجراء التسويات اللازمة لمطابقة هذه الدفاتر بالجرد الفعلى بعد ذلك يجب أن يتحقق من دقة تسعير البضاعة (بسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل) ومن أن هذه البضائع المذكورة سليمة ويمكن معرفة ذلك ببحث الاصناف المعرضة للتلف متى تبين أن هذه الأصناف واردة المنشأة منذ فترة طويلة ولم تستعمل بعد أو استعملت بعد أن استعملت استعمالات ضئيلة بالنسبة للمخزون منها فاذا ثبت فسادها وجب استبعاد قيمتها من الدفاتر ومن كشوف الجرد .

هذا وبعد التأكد من مراجعة هذه الكشوف حسابيا ومن أنها تشمل جميع بضائع المنشأة بما فى ذلك البضائع المودعة أمانة لدى الغير يقوم رئيس الحسابات باجراء القيد الخاص ببضاعة آخر المدة (بعد التعديل) بالدفاتر .

(ب) التحليل والفحص والمقارنة :

ينصب هذا الاجراء على غالبية الحسابات المفتوحة بدفتر الاستاذ العام وهو يؤدى الى اكتشاف كثير من الأخطاء فضلا عن أنها الطريقة المثلى التى تمكن رئيس الحسابات من تفهم دقائق الامور فى نشاط المنشأة .

ويحسن بنا تقسيم هذا البحث الى الأنواع الثلاثة للحسابات : (حقيقية ووهمية وشخصية) : -

١ - الحسابات الحقيقية :

يستخرج كشف ببيان الاصول المشتراة أو المباعة خلال العام من كل حساب من هذه الحسابات على حدة ، وسيتضح لنا حينئذ بجلاء أى خطأ يكون قد حدث فى الترحيل لحساب بدل آخر وذلك ببحث مفردات هذه الكشوف والتأكد من أن كل حساب لا يشمل الا ما يدل عليه اسم هذا الحساب كما يتضح لنا ما اذا كنا قد أخذنا فى الحسبان الارباح أو الخسائر التى تكون قد تحققت نتيجة بيع هذه الاصول أم لا وحينئذ نعمل التسويات اللازمة للتصحيح إن كان هناك محل لذلك .

٢ - الحسابات الوهمية :

تنقسم الحسابات الوهمية من الايرادات والمصروفات الى قسمين القسم الاول منها يغلب على طابعه التحديد كالايجار والمرتبات ورسوم التأمين الخ . وفى هذه الحالة يكون التحليل مبينا لمفرداتها كأن يقال « ايجار ادارة المنشأة عشرون جنيها فى الشهر لمدة ١٢ شهرا جملتها ٢٤٠ جنيها » وهكذا باقى الاماكن المؤجرة حتى تصل الى الاجمالى الذى يجب أن تتحمل به السنة المالية ، وبمقارنة هذا الاخير بالثابت فى الدفاتر يتضح لنا أن هناك فروقا مرجعها اما الى المدفوعات المقدمة أو المستحقة أو الى خطأ فى الترحيل لحساب بدلا من آخر وحينئذ تجرى التسويات اللازمة فى كل حالة .

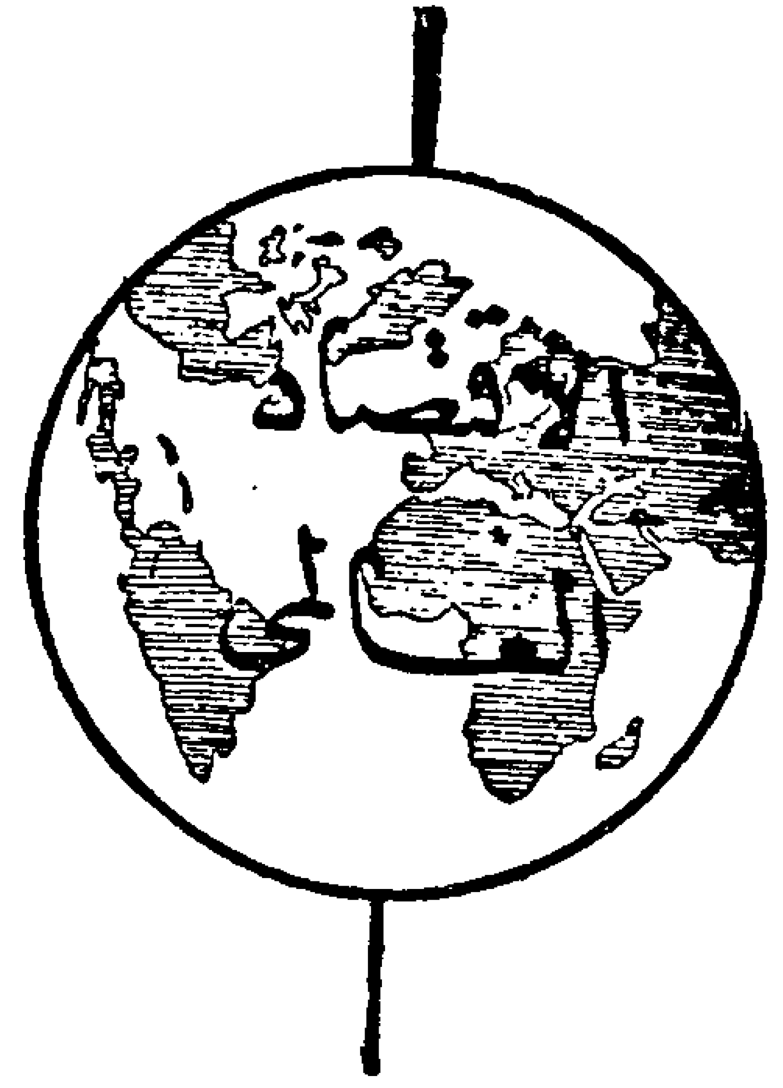
أما النوع الثانى من المصروفات والايرادات فهو متغير كالبريد والتلغراف والتليفون الخ . ومن المفيد مقارنة كل منها بما يقابلها فى الشئون السابقة .

٣ - الحسابات الشخصية :

تشمل هذه الحسابات ، العملاء والموردين وحسابات المدينين والدائنين المتنوعين ، وهنا يكون عمل رئيس الحسابات هو فحص كل من هذه الحسابات على حده كالسابق بيانه فى صدد الرقابة المالية غير أنه يجب أن تعطى عناية خاصة لحسابات المدينين والدائنين المتنوعين اذ أنه كثيرا ما يكون فيها حسابات معلقة ويجب تسويتها فى نهاية العام .

بعد هذا تستخرج موازين المراجعة وتصور الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمنشأة ويحسن دائما أن يكون تصوير ذلك بالوضع الذى يجريه مراقب حسابات المنشأة على ضوء السنوات السالفة ، كما تعد له الملاحق الخاصة بالميزانية والتى اعتاد طلبها كل عام حتى يستطيع رئيس الحسابات أن يتفرغ لحساب السنة الجديدة ولا يضيع كثيرا من وقته لاعداد طلبات المراقب أثناء المراجعة .

واخيرا ، يراعى أنه من الضرورى أن يهتم رئيس الحسابات بالنسب المئوية بصفة عامة وبنسبة الارباح الاجمالية التى تكلفه المبيعات على وجه الخصوص وان يضع فى مذكراته مبررا لتغير كل منها ، ليتمكن من الادلاء برأى صائب للمسئولين عن السياسة العامة للمنشأة وارشادهم الى نقط الضعف التى تتضح أمامه نتيجة هذا البحث .



برنامج الانعاش الاوربي

يؤخذ من التقرير السنوى الرابع لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوربى ان معدل الزيادة السنوية فى الانتاج فى دول أوربا الغربية بدأ يتراجع اخيرا ، فبعد ان كان ١٠ ٪ فى سنة ١٩٤٨، ٧ ٪ فى عام ١٩٤٩ ، ٧ر٥ ٪ فى عام ١٩٥٠ ونحو ٥ ٪ فى سنة ١٩٥١ اذ به يهبط الى ١ ٪ فقط فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ .

وهكذا كان انتاج الدول الاعضاء فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ اعلى بنحو ٢٢ ٪ مما كان عليه خلال سنة ١٩٤٨ واكثر من ٢٥ ٪ عما كان عليه خلال سنة ١٩٣٨ . هذا بينما كانت زيادة الانتاج فى الولايات المتحدة وكندا فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ تزيد ٢٠ ٪ عن انتاجها فى سنة ١٩٤٨ ، وبأكثر من ١٠٠ ٪ عما كان عليه الانتاج فى سنة ١٩٣٨

ولكن فى هذه الارقام من التعميم ماقد يخفى بعض الحقائق المهمة .

ففى سنة ١٩٤٨ مثلا كان الانتاج فى المانيا والنمسا لايزال دون مستوى سنة ١٩٣٨ بينما كان قد بلغ نفس المستوى فى ايطاليا وفرنسا،وتجاوزه فى البلاد الاخرى ، اما فى سنة ١٩٥٢ فقد استطاعت كل من المانيا والنمسا تجاوز مستوى انتاج ماقبل الحرب . وبلغت نسبة هذه الزيادة اكثر من ٢٠ ٪ فى سويسرا وفرنسا وتركيا والمملكة المتحدة وايطاليا وايرلندا ، وأكثر من ٣٠ ٪ فى كل من هولندا والدانمرك بينما تجاوزت ٤٠ ٪ فى النرويج . ولكن الى جانب الزيادة فى الانتاج زاد السكان فى كثير من البلاد سالفة الذكر سواء زيادة طبيعية او نتيجة الهجرة ولذلك كانت نسبة الزيادة فى معدل انتاج الفرد لاتكاد تتجاوز نصف الزيادة الكلية . بل ان معدل انتاج الفرد فى المانيا الغربية فى الربع الاول من عام ١٩٥٢ كان لايزال دون مستوى ماقبل الحرب وكانت زيادة انتاج الفرد فى النرويج أقل من ٣٠ ٪ . هذا بينما بلغت الزيادة فى معدل انتاج الفرد فى أمريكا الشمالية اكثر من ٧٠ ٪ فيما بين سنة ١٩٣٨ ، سنة ١٩٥٢

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فقد تناقصت كمية الواردات عن الصادرات وليس معنى هذا تحسن ميزان المدفوعات . ذلك انه بينما بلغ متوسط سعر الوحدة من مجموع واردات دول أوربا الغربية فى سنة ١٩٥١ ثلاثة امثال ما كان عليه سنة ١٩٣٨ فان متوسط سعر الوحدة من الصادرات لم يبلغ سوى ٢ وربع مرة مما كان عليه فى تلك السنة . وهذه النسب بالطبع تسرى على الاقليم فى جملته ولكنها تتفاوت بتفاوت الدول المختلفة بل ان بعض دول أوربا الغربية نفسها قد استفاد من عدم توازن التطور فى أسعار السلع المختلفة وهذه الدول بحسب ترتيب درجة استفادتها هى البرتغال والنرويج والسويد وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وسويسرا .

وفى رأينا ان أهمية هذا التقرير أصبحت لاتعد وتسجيل التطور التاريخى لاقتصاديات دول أوربا الغربية ، اذ انه لايكاد يمثل الظروف الحاضرة فى شىء ، اذ ان المعروف ان اسعار بعض السلع ذات الاهمية الدولية قد اعتراها شىء من التدهور فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ بينما اتسمت اسعار البعض الآخر بشىء من الثبات النسبى ، كما ان مستوى انتاج السلع المختلفة قد اعتراه بدوره كثير من التغير والتقلب ويكفى ان نضرب مثلا بانتاج الحرير الصناعى الذى هبط فى دول أوربا الغربية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ اى نحو ٥٠ ٪ مما كان عليه فى النصف الاول .

التجارة الخارجية فى المانيا الغربية

يوضح الجدول التالى تجارة المانيا الغربية فى تسعة الشهور الاولى من عام ١٩٥٢ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق وهى تدل بوضوح على اطراد التحسن والتقدم فى احوال المانيا الاقتصادية اذ ان مقدرتها على التصدير مازالت فى تزايد رغم تناقص المساعدات الاجنبية لها وقدمال ميزانها التجارى أخيرا الى اظهار فائض كبير .

	الواردات			الصادرات	
	نظير الدفع بعملات أجنبية	فى صورة مساعدات	المجموع		الميزان التجارى
الربع الاول من عام ١٩٥١	٢٠٤ر٣	٥١٦	٧٢٠ر٣	٩٨٥ر٢	٧٣٥ −
« الثانى « « «	٥٦٢ر٢	٦٣٧	١٩٩ر٣	٥٤٤ر٣	٣٤٥ +
« الثالث « « «	٤٩٨ر٣	٤٧٩	٩٧٧ر٣	٠٤٠ر٤	٦٣ +
الربع الاول من عام ١٩٥٢	٢٢٠ر٤	١٠٢	٣٢٢ر٤	٩٦٣ر٣	٣٥٩ −
« الثانى « « «	٤٨١ر٣	٩٠	٥٧١ر٣	٠٩٠ر٤	٥١٩ +
« الثالث « « «	٥٤١ر٣	١٦٠	٧٠١ر٣	٢٦٢ر٤	٥٦٢ +

احتياطيات المملكة المتحدة من الذهب والدولار

هبطت احتياطيات المملكة المتحدة من الذهب والدولار فى ديسمبر بمقدار ٤٩ مليون دولار فصارت ١٨٫٨٤٦ر٢ مليونا فى نهاية ابريل الماضى الى ١٫٦٦٢ر١ مليون دولار مقابل ٢٫٣٣٥ر٢

هذا وقد استطاعت المملكة المتحدة فى ديسمبر ١٩٥٢ ان تحقق فائضا مع اتحاد المدفوعات الاوروبى بلغ٢٩ مليون جنيه استرلينى تلقت منه ٧٠ ٪ ذهبا (اى ماقيمته ٢٠ر٧ مليون جنيهاسترلينى) اما ال ٣٠ ٪ الباقية فقد استنزلت من القرض الممنوح لها من الاتحاد . ومعنى هذا ان صافى مادفعته انجلترا من الذهب لاتحاد الصناعات الاوروبى هبط الى ١١٢ر٨ مليون جنيه استرلينى .

صادرات الولايات المتحدة منالقمح

يقدر مكتب الاقتصاد الزراعى الامريكى الا تزيد صادرات الولايات المتحدة من القمح فى عام ١٩٥٢/٥٣ عن ٣٥٠ مليون بوشل فى مقابل ٤٧٤ بوشل فى العام السابق . ويعزى ذلك الى زيادة انتاج القمح فى العالم الى رقم قياسى ينتظر ان يقلل من حاجة الدول الاخرى الى القمح الامريكى ، اذ يقدر انتاج العالم فى موسم ١٩٥٢ / ٥٣ بـ ٧ر٢٤٠ مليون بوشل مقابل ٦ر٠٢٠ مليون بوشل فى المتوسط خلال السنوات الخمس السابقة للحرب .

تجارة المنسوجات فى العالم فى سنة ١٩٥٢

اشتدت المنافسة فى عام ١٩٥٢بين كبريات الدول المصدرة للمنسوجات ولا سيما اليابان والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وذلكفضلا عن اتجاه السوق الدولية لهذهالتجارة نحو الضيق سواء بسبب انتشار صناعة المنسوجات فى كثير منالدول المتخلفة او بسبب تزاحم الدول الصناعية على التصدير . وقدصدرت بريطانيا ٥٨٦ مليون ياردة من المنسوجات القطنية فىالشهورالعشرة الاولى من عام ١٩٥٢ بينما استطاعت اليابان ان تصدر ٦٦٠ مليون ياردة فى نفس الفترة . اما عن عام١٩٥٣ فتعتزم بريطانيا ان تزيد صادراتها الى ١ر٣٥٠ مليون ياردة كما تعتزم اليابان كذلك زيادةصادراتها الىاكثر من ١٠٠٠ مليون ياردة . اما الهند فتستهدف زيادةصادراتها الى ١ر١٠٠ مليونياردة . وهكذا لنتجد الولايات المتحدة مجالا فسيحا لتصدير منسوجاتها ، لاسيما فى وجهسياسة احكام القيود على الاستيراد التىجرت عليها دول المنطقة الاسترلينية اخيرا

صادرات نيوزيلندا من الزبد والجبن

يؤخذ من الارقام التى نشرتها لجنة الكومنولث الاقتصادية ان صادرات نيوزيلندا من الزبد ارتفعت من ١٤٩٧٠ طن فى موسم ١٩٥٠/٥١ الى ١٥٧٥٠٠ طن فى موسم ١٩٥١/ ٥٢ وذلك مقابل ١٢٢ر٣٠٠ طن فقط فى موسم ١٩٣٨/٣٩ . اما صادرات الجبن ، فبعد ان ارتفعت من ٨٠٧٠٠ طن فى موسم ٣٨/٣٩ الى ١٠١٥٠٠ طن فى موسم ١٩٥٠/٥١ عادت فهبطت الى ٩ر٢٠٠ طن فى موسم ٥١/٥٢ هذا ويبلغ نصيب المملكة المتحدة من الصادرات نحو ٩٠ ٪ بعد ان كانت تستوعب كل صادرات نيوزيلندا من الجبنوالزبد تقريبا قبل الحرب .

استهلاك المواد الغذائية فى العالم

تدل الاحصاءات التالية التى نشرتها اخيرا هيئة الامم المتحدة ان شعوب العالم تستهلك حاليا منالمواد الغذائية اقل مما كانت تستهلكه فى سنى ماقبل الحرب ماعدا أمريكا اللاتينية فهى المنطقة الوحيدة التى زادت فيها عدد السعرات المستهلكة. وتبين الارقام التالية ان بلدانالشرقين الاوسط والاقصى عانت باستمرار من انخفاض مستوى الاستهلاك فيها بالنسبة للدول الغربية .

عدد السعرات التى يستنكها الفرد كل يوم

البلاد	قبل الحرب	المستوى الحالى
سيلان	٢ر١٤٠	١ر٩٧٠
الهند	١ر٩٧٠	١ر٧٠٠
اليابان	٢ر١٨٠	٢ر١٠٠
الفيلبين	١ر٩٢٠	١ر٩٦٠
قبرص	٢ر٣٤٠	٢ر٤٧٠
مصر	٢ر٤١٠	٢ر٢٩٠
تركيا	٢ر٦٠٠	٢ر٤٨٠
افريقيا الشمالية		
الغربية	٢ر٢٩٠	١ر٩٢٠
جنوب افريقيا	٢ر٣٠٠	٢ر٥٢٠
الارجنتين	٢ر٧٣٠	٣ر١٩٠
البرازيل	٢ر١٥٠	٢ر٣٤٥
شيلى	٢ر٢٤٠	٢ر٣٦٠
المكسيك	١ر٨٠٠	٢ر٠٥٠
اورجواى	٢ر٣٨٠	٢ر٥٨٠
الدانمرك	٣ر٣٩٠	٣ر١٦٠
فرنسا	٢ر٨٨٠	٢ر٧٧٠
ليونان	٢ر٦٠٠	٢ر٥١٠
ايطاليا	٢ر٥١٠	٢ر٣٤٠
النرويج	٣ر١٦٠	٣ر١٤٠
المملكة المتحدة	٣ر١٠٠	٣ر١٠٠
استراليا	٣ر٣٠٠	٣ر١٦٠
الولايات المتحدة	٣ر١٥٠	٣ر١٣٠

التعليم التجارى فى مصر فى ٤٠ سنة

المحاضرة التى القاها الأستاذ عبد اللطيف حسين عميد كلية التجارة بجامعة ابراهيم بنادى التجارة الملكى فى مساء ١٤ يناير ١٩٥٣

بقية المنشور بالعدد الماضى

المدارس التكميلية التجارية (الابتدائية)

فى وســـط الفوضى التى حلت بالتعليم التجارى بعد سنة ١٩٤٠ بسبب الاكثار من انشاء المدارس ارتجالا وبدون استعداد بدأوا يدخلون نوعا من أنواع التعليم التجارى تحت اسم (مدارس التجارة الابتدائية التكميلية) يلتحق به المنتهون والمنتهات من مرحلة التعليم الاولى والابتـــدائى لتزويدهم بثقافة تجارية محدودة تفى بحـــاجة العمل بصغرى المتاجر والدوائر بالاقاليم ومدة الدراسة سنتان بخلاف سنة اعدادية مؤقتة تنتهى بمجـرد استكمال الفرق الدراسية بالتعليـم الاولى على النظام الحديث ومن الغريب ان خطة الدراسة المقررة بهذه المدارس تشمل مادة الكتـابة على الآلة الكاتبة بالرغم من عدم أهميـــــة هـذه المادة بالنسبة لخريجى هذه المدارس فى حياتهـــم العملية وبالرغم من عدم وجود آلات يتعملون عليها أو مدرسون يدرسونهـــــا فى الجهات الواقعة فيها هـــــذه المدارس . على أن عدم الاقبال على هذه المدارس أصبح من الموضـوع بحيث لا أمل فى بقائها أو استمرارها فمصيرها الالغاء ــ والواقع انها كانت تقليعة بالنسبـة للتعليم التجارى خلقت لمجرد التقليد بالفصول التكميلية الزراعية والصناعية .

التعليم التجارى المتوسط للبنات

كذلك فى وسط الفوضى المشار اليها لجأت الوزارة الى انشاء مدارس تجارة متوسطـــة للبنات بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة وان صحت التسوية بين مدارس البنين والبنات فى التعليم العام فما كان يصح ابدا أن يسوى بين البنين والبنات فى مدارس التجـــارة فيتلقى البنات نفس المواد ويؤدون نفس الامتحان مع ان الفرق ظاهر بين هدف تعليم البنت للتجارة وتعليم الشاب للتجارة فكان من الواجب ان تكون مدارس التجارة للبنات مختلفة فى برامجها من مدارس التجارة للبنين فالبنت مطلوب منها ان تكون سكرتيرة أو بائعة أو مديرة فكان يجب ان توضع خطة دراستها وبرامج موادها على هذا الاساس فينتقى على الاقل عنصر المنافسة .

الدراسات التكميلية لخريجى مدارس

التجارة المتوسطة

يحسن استعراض الادوار التى مرت بهـــا هذه الدراسات من وقت انشائها الى الآن لتحديد الموقف وتقدير الظروف التى أحاطت بهذا النوع من التعليم :

١ ــ يرجع تاريخ انشاء دراسات تكميلية مسائية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة الى القرار الوزارى رقم ٥٣١٩ بتاريخ ١٩٤٠/٦/١٧ الذى نص فى مادته الاولى على انشاء دراسة تكميلية ليلية لخـــريجى مدارس التجـــارة المتوسطة لتزويدهم بدراسة أرقى فى اللغات والعلوم التجارية بقصد ترقية مســـتواهم وجعلهم أكثر كفاية للاضطلاع بالاعمال التى تتطلبها الشركات المالية والبيوت التجـــارية المختلفة . وذيل هذا القرار ببيان عن المواد المقترح تدريسها فى هـــذه الدراسات وترك للطالب حرية اختيار أى عدد منها لدراسته حسب حاجته فكان قرارا موفقـــا من حيث ايضاح القصد من انشاء هذه الدراسات وفتح أبوابها للراغبين فيها طلبا للاستزادة من ثقافة فنية علمية تمت الى أعمالهم اليومية بأوثق الروابط فتفسح أمامهم مجال النمو الادبى وكذا المادى . وعلى هذا لم يكن الغرض من هذه الدراسات منح شهادات تخول لحاملها المطالبة بحقوق مالية أو امتيازات من أى نوع كان وليس أدل على ذلك من المستند الذى كان يمنح للطالب الناجح فى الامتحان النهائى والذى فيه كانت الوزارة تشهد بأنه حضر الدراسات التكميلية الليلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة فى مواد معينة خلال زمـــن معين مع ذكر الدرجات التى حصل عليها فى كل مادة ــ ولو رجعنا الى الوثائق الرسمية المحفوظة بالملفات لوجدنا أكثر من تصريح لا لبس فيه ولا غموض يوضح ذلك بأجلى بيان.

٢ ــ صدر قرار وزارى رقم ٦٢٢٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٦ بشأن اعادة تنظيم الدراسات التكميلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة يلغى فى مادته القرار السابق وأخص ما ورد فيه أن هذه الدراسات لم تكن شاملة لمادة أو أكثر بحسب اختيار الطالب كما نص القرار الاول ، وانما لمواد مختارة تتكون منها مجموعات ثلاث هى :

أ ــ مجموعة المحاسبة تشمل ست مواد

ب ــ مجموعة السكرتارية وادارة الاعمال تشمل تسع مواد

جـ ــ مجموعة العلوم الاقتصادية تشـــمل ست مواد

الا أن هذا القرار سمح للناجح فى احدى هذه المجموعات بعلاوة قدرها ٥٠٠ مليم شهريا وبذا أفسح هذا القرار أمام الناجحين مجال النمو المادى .

٣ ــ وبتاريخ ١٩٤٦/١١/١٧ صدر القرار الوزارى رقم ٧٠٦٦ بشأن اعادة تنظيم هذه الدراسات نصت المادة الاولى منه على انشاء دراسات تكميليـــــة عالية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة كما نصت المادة الثالثة منه على الغاء القرار الوزارى السابق رقم ٦٢٢٧ وقد ذيل هذا القرار ببيان تقـــدم به حضرة الاستاذ المحترم عميد المعهـــد العالى للعلوم المالية والتجارية والمشرف العام على هـــذه الدراسات وقتئذ أوضح فى مستهله أن الغرض من تنظيم هذه الدراسات هو رغبة الوزارة فى نشر التعليم الفنى العالى وتزويد الخريجين بدراسات ثقافية عالية فى اللغات والعـــلوم التجارية والاقتصادية كما اقترح أن تكون مدة الدراسة سنتين متتاليتين . فألغى بذلك نظام الشعب الذى كان معمولا به بمقتضى القرار الوزارى رقم ٦٢٢٧ الصادر بتاريخ ٩٤٤/١١/١٦ ووزع المواد الدراسية على كل من السنتين الاولى والثانية وجعل عدد الحصص الاسبوعية لكل فرقة ٢٠ حصة . كما نص القرار على أن الطالب الذى ينجح فى الامتحان النهائى يمنح دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العاليـــة ويكون تقدير هذا الدبلوم معادلا للدبلوم الذى كان يمنحه المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية عندما كان يقبل الطلاب من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام وكانت مدة الدراسة به سنتين .

وبديهى أن القرار الوزارى الاخير جعل من الدراسات التكميلية التجارية الليلية مدرسة مستكملة العناصر ومستوفاة للشروط المتوفرة فى المدارس النظامية فأودى فالفكرة الاساسية التى بنى عليها انشاء هذه الدراسات وهى أن تكون مطبوعة بالطابع الثقافى البحت دون اعتبار لأى تقدير مادى ينجم عن الالتحاق بهـــذه الدراسات ، كما انه فرض على جميع الراغبين فى هذه الدراسات وهم المنتمون الى بيئات مختلفة من حيث الاعمال التى يزاولونها ــ تلقى جميع المواد الداخلة فى نطاق هذه الدراسات فحرموا بذلك من تتبع ميولهم الشخصـــية ومنعوا من تغذية تلك الناحية من ثقافتهم التى تحتاج الى تقوية وتدعيم ، وراحوا يطالبون بالحقوق المترتبة على تقدير المؤهل الـــذى يحصلون عليه عند انتهاء مرحلة الدراســـة وفقا للقرار المذكور .

٤ ــ وضح مما سبق أن الدراسات التكميلية التجارية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة مرت على مراحل ثلاث اصطبغت الاخيرة منها بصبغة مادية أبعدت هذه الدراسات ولو من ناحية معينة عن الغرض الاساسى الذى من أجله أنشئت كما خلقت حولها سمعة كانت قبل ذلك براءا منها وهى أن الذين يقصدون هذه الدراسات انما يفعـــلون ذلك بدافع حصولهم على الميزات المادية المترتبة على القرار الوزارى المشار اليه آنفا لا بدافع الميـــل الحقيقى للاستزادة من العلم وتوسيع الافق الثقافى .

٥ ــ واذا صح لنا أن نطلق على هـــذه الدراسات تسمية « العالية » فهذه الصفة لا يمكن تطبيقهـــا بالمعنى الحقيقى الا على الموجود منها بالقاهرة والاسكندرية حيث تتوفر لها هيئة من الاساتذة منتخبون من بين أساتذة جامعتى فؤاد الاول وفاروق الاول وابراهيم

باشا الكبير ومن أصحاب المؤهلات العلميه العالية ولو أن الظروف المحلية تحتم الاستعانة بأعضاء فى هيئة التدريس لالا يمكن وضعهم فى مرتبة الاساتذة الجامعيين نظرا لكثرة عدد فصول هذه الدراسات وعدد الحصص المقررة لكل فصل ، أما فى قسمي الدراسات بالمنصورة وطنطا فان معظم أعضاء هيئة الاتدريس من بين مدرسي مدرستي التجارة المتوسطه بهاتين المدرستين وفى هذه الحالة يكون من المغالاة أن تتصف هذه الدراسات فى مثل هذه الجهات بأنها عالية مع ان مستواها دون ذلك بكثير

٦ — فى الامكان رفعا لشأن هذه الدراسات ووضعا لها فى مستوى الدراسات الملحقة بالجامعة كما هو الحال فى مصر أو فى البلاد الاجنبية أن نعود الى نظام المجموعات (الشعب) التى نص عليها القرار الوزارى ٦٢٢٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٦ وبذلك يشعر المقبلون على هذه الدراسات أن الفرصة قد أتيحت لهم لاستكمال ما حرموا منه فى الماضى بحكم القوانين واللوائح القائمة فى سبيل الالتحاق بالكليات الجامعية او المعاهد العالية فيستزيدون من التثقيف التجارى والاقتصادى كل حسب حاجته فى مرحلة دراسية مسائية نظامية مداها سنتان يحصلون بعدها ما يثبت انتهائهم بنجاح فى هذه الدراسات .

٧ — اذا أخذ بهذا الرأى الاخير وعاد الى هذه الدراسات طابعها الاصلى الذى كان مفروضا أن تتميز به ففى هذه الحالة لايكون هناك ثمة مبرر لوجود « دورتان » للامتحان خصوصا بعد أن تكون قد استبعدت من روح هذا الامتحان فكرة قيامه بدور المعيار لتقدير المؤهل الذى يحصل عليه الطالب الناجح فيه وما يترتب عليه من المطالبة بحقوق مادية معينة .

٨ — على ان هناك حالتين تستوعيان الانتباه وتستوجبان النظر :

أ — المناهج والمراجع

وضعت المناهج الحالية لهذه الدراسات بشكل يحتاج الى تفصيل وايضاح الامر الذى لا يمكن أن يؤدى الى توحيد الدراسة فى جميع الاقسام فهناك بعض أبواب (على الاخص فى المواد النظرية كالاقتصاد السياسى والقانون) تصلح أن تكون نقطة واحدة منها موضوعا لرسالة ، وقد نشأ عن ذلك اختلاف فى وجهات النظر أدت الى اختلاف كيفية معالجة الموضوعات ومما يزيد الامر تعقيدا عدم وجود كتب مقررة.

لذلك أرى أن الحالة تدعو الى اعادة النظر فى المناهج حتى تكون أكثر ايضاحا وتفصيلا والى توحيد المراجع وذلك بتقرير كتاب لكل مادة يكون مشتملا على منهجها .

ب — أعضاء هيئة التدريس

أرى ضرورة اختيار أعضاء هيئة التدريس بجميع أقسام هذه الدراسات على أساس الكفايات العلمية المناسبة للاضطلاع بهذه المهمة السامية والاستعانة بالعناصر القوية التى تستطيع فعلا النهوض بهذه الدراسات الى المستوى الذى يليق بطلاب يسعون لتنمية مداركهم وتوسيع دائرة معارفهم

واذا كان الامتحان النهائى فى العام الدراسى الماضى قد أسفر عن نتائج سيئة وعن ضعف فى اجابات الطلبة دال على نقص فى محصولهم العلمى وعجز عن استيعاب الحد الادنى المطلوب فانما ذلك راجع ولاشك الى الامرين السالفى الذكر .

بيان الملكية الصناعية

عن شهر ديسمبر ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

محال مملوكة للأفراد

متاجر	١٫٢٠٧
مصانع	١٧٠

محال مملوكة للشركات

متاجر	٣١٩
مصانع	٥٢

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم قيد	٢٠٠	٧٠١
رسوم تدوين	٨٠٠	٤٤٦
رسوم مستخرجات	—	٣٩
مجموع الرسوم	٢٠٠	١٫١٩٢

رؤوس الاموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	٥٥٤	١٤٠٫٦٩٢
صناعية	—	١٩٫٦٩٥
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	٧٦٫٢٧٢
صناعية	٤٣٩	٤٤٫٨٨١
شركات توصية بالاسهم		
صناعية	—	—
جارية	—	٣٧٫٠٠٠
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—

رؤوس أموال الشركات التى مركزها العام فى الخارج ولها نشاط فى مصر وفقا لرأس المال الوارد فى عقد تأسيسها

	مليم	جنيه
شركات تضامن		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بسيطة		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	—	—
صناعية	—	—
شركات مساهمة		
تجارية	—	١٥٫٩٦٨٫٠٧٦
صناعية	—	

حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	—
حالات الرهن	١

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم حوافظ رهن	٥٠٠	٤
رسوم مستخرجات	—	—
المجموع	٥٠٠	٤

بيان خاص بالعلامات التجارية

العلامات المحلية المودعة	١٠١
العلامات الاجنبية المودعة	٧١
العلامات المحلية المسجلة	٢٥
العلامات الاجنبية المسجلة	١٠٩

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٤٢٧
رسوم تجديد مدة الحماية	—	٩٦
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٢٠٥	٢٣٢
رسوم عن طلبات التسجيل الدولى	—	—
المجموع	٢٠٥	٧٦٥

بيان خاص بالعلامات الدولية

١ — العلامات المحلية التى سجلت دوليا

٢ — العلامات الواردة من المكتب الدولى:

ا — العلامات المسجلة دوليا	٧٩٨
ب — حالات الرفض	—

بيان خاص بطلبات براءات الاختراع

البراءات المطلوبة

البراءات الاصلية	٣٠
البراءات الاضافية	١

البراءات الصادرة

البراءات الاصلية	—
البراءات الاضافية	—

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	—	٥٣
رسوم سنوية	—	١
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	٥٠٠	٦٤
المجموع	٥٠٠	٢١٨

بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية

رسوم ونماذج صناعية مودعة

رسوم	—
نماذج	١٠

رسوم ونماذج صناعية مسجلة

رسوم	—
نماذج	٣

الرسوم المحصلة

	مليم	جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بما فى ذلك رسم المدة الاولى للحماية	—	٢٥
رسوم تجديد الحماية	—	٥
رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات وخلافه	—	—
المجموع	—	٣٠

بيان خاص بالرسوم والنماذج الصناعية الدولية

١ — طلبات الرسوم والنماذج المحلية التى أودعت دوليا	—
٢ — طلبات الرسوم والنماذج الواردة من المكتب الدولى	٩٠

بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات

طلبات مقدمة	٥
طلبات قبلت	—
طلبات رفضت	—
طلبات تحت الفحص	١٢

	مليم	جنيه
الرسوم المحصلة	—	٢٥

نظـــام الضبط أو المراقبـــة الداخلية

عرف علماء المحاسبة والمراجعة نظام الضبط الداخلي بتعاريف مختلفة نذكر بعضها فيما يلي :

قال الاستاذ جول بود في مؤلفه « بحث كامل في المراقبة والخبرة الحسابية » بأن المراقبة الداخلية هي تقسيم تام للعمل والمسؤوليات بشكل يجعل كل عملية تستلزم لاتمامها شخصين او اكثر ، وبأن هذا التقسيم يمكن ادراكه من نظام المحاسبة نفسه ومن شأنه ان يحد من الغش الذي لايمكن ان يقع غالبا مع هذا التقسيم الا باتفاق عدة اشخاص .

وقال الاستاذان سبيسر وبجلر في كتابهما « المراجعة العملية للحسابات» بانها عبارة عن تقسيم العمل بين الموظفين بما لايسمح لاحدهم بأن يسير في أية عملية الى نهايتها . الامر الذي يترتب عليه انقاص خطر الغش وتسهيل اكتشاف الاخطاء ، الا اذا كان تواطؤ على ارتكابهما بين اكثر من موظف .

وقال الاستاذ دي بولا بأن المقصود بالمراقبة الداخلية من الوجهة العملية هو مراجعة داخلية مستمرة يقوم بها نفس موظفي المنشأة ، وبواسطتها تراجع باستمرار اعمال كل موظف بواسطة غيره .

وقال دكس في كتابه « علم مراجعة الحسابات » بأنها عبارة عن تنظيم لسير العمل الآلي لامساك الحسابات تنظيما يترتب عليه احتمال منع الخطأ والغش .

ومن هذه التعاريف يمكن ان نقرر بأن أهمية الضبط الداخلي تبنى اساسا على التقليل او الحد من الاخطاء والغش او الاختلاسات . الا أن مثل هذا النظام لايكون ناجحا الا حيث يوجد عدد مناسب من الموظفين في المنشأة يمكن توزيع العمل بينهم ، وهذا لايتأتى الا في المنشآت الكبيرة التي تستطيع دفع مرتباتهم ، أما في المنشآت الصغيرة حيث يقل عدد الموظفين عادة او ينعدم احيانا فيمكن القول بصفة عامة ان أية طريقة للمراقبة تتبع فيها لايمكن ان تكون كاملة اوو مستوعبة .

مدى اتساع أنظمة الضبط

تتمشى أنظمة الضبط الداخلي بطبيعتها مع غرض المنشأة وشكلها القانوني ودرجة اتساع أعمالها وصفات الاشخاص الذين يهمهم هذا الضبط .

ففي التجارات الكبيرة او المهمة او التي يكون لها فروع متعددة ، وفي المحلات الكبيرة لتجارة القطاعي ، تكون المراقبة واجبة وجوب التجارة نفسها .

وفي الصناعة تتعين المراقبة المستمرة للايدي العاملة وعائدها والمواد الاولية المستهلكة والمصاريف الصناعية والعامة ... الخ .

وفي البنوك يمكن ان نعزي نجاحها الى سببين مبدئيين هما : سجايا الموظفين ، وخصائص الطرق المتبعة في العمل . ولما كان فشل مؤسسة كبيرة للاقراض يؤدي الى انهيار منشآت أخرى ، والى التأثير بشدة في التجارة والصناعة ، والى هروب رؤوس الاموال ، والى الذعر الذي تنتج عنه الازمات الاقتصادية العامة لهذا فان المراقبة الداخلية لمثل هذه المؤسسات تكون من الاهمية بمكان كبير .

ومن حيث الشكل القانوني للمنشأة نجد ان المراقبة تختلف أهميتها ودرجة اتساعها بالنسبة للمنشآت الفردية او للمنشآت الصغيرة يندر ان يوجد فيها نظام للضبط الداخلي لسببين :

الاول – ان عين صاحبها الساهرة عليها لاتدع مجالا او فرصة للتلاعب أو الغش .

الثاني – ان مصاريف هذا النظام تثقل بحق كاهل مثل هذه المنشآت

ومن حيث صفات الاشخاص الذين يهمهم الضبط ، نجد مثلا ان المنشآت التي تعتمد في تمويلها على رؤوس أموال أجنبية يجب عليها ان ترتكن على نظام ضبط داخلي يؤدي الى كامل الثقة والضمان .

وكلما كان نظام الضبط الداخلي دقيقا كلما كان المجهود الذي يبذله الخبير قليلا بدرجة تتمشى مع هذه الدقة ، وعلى الخبير قبل ان يحكم على أن دقة نظامه قد انتجت نتائجها المطلوبة ان يقوم بالتثبت من درجة دقة موظفي المنشأة ، وعلى الاخص موظفي قسم الحسابات في عملهم ، وان يتعرف على نقط الضعف في هذا النظام والثغرات التي يمكن منها اللجوء الى التلاعب او الغش او عن طريقها يحدث الخطأ والتزوير .

وطالما ان النظام المرسوم رغم انه قد يبدو سليما وكاملا من الوجهة

النظرية الا أن تطبيقه من الناحية العملية قد يكون ناقصا او معيبا مما يودى بالغرض منه او يتيح الفرصة للتلاعب او الغش والخطأ لهذا فعلى الخبير ان يقوم بنفسه بتحقيقات مختلفة للتأكد من دقة نظام الضبط الداخلي وسلامة تطبيقه وصحة القيود الدفترية ٠

فاذا كان النظام وتطبيقه دقيقان، امكن للخبير ان يعتمد الى درجة كبيرة عليه ، وان يوجه عنايته بعد ذلك وبعد ان يتأكد من صحة العمل الآلي الى الابحث الاخرى الاكثر أهمية فى عمله ٠

أنواع المراقبة الداخلية

تنقسم المراقبة الداخلية الى الاشكال والانواع الآتية :

أولا ـ مراقبة مادية

وتقضى بوجود او توسط شخصين مسؤولين لاتمام عملية من العمليات مثل جعل الخزنة ذات مفتاحين لاتفتح الا بهما معا احدهما مع كل من هذين الشخصين ـ أو تختم توقيع الشيكات منهما سويا لامكان صرفها الخ ٠

ثانيا ـ مراقبة آلية

وتقضى باستخدام الآلات فى العمليات الحسابية كآلات الجمع والآلات الحاسبة ٠٠٠ الخ ٠ وذلك لتسهيل عملية استخراج النتائج أو لمراجعة العمليات التى قام بها الموظفون او لهذين الغرضين معا ٠

ثالثا ـ مراقبة فنية أو عقلية

وفيها يقوم موظفان او اكثر باتمام العملية الواحدة مثل قيام احد الموظفين بوضع وجمع قوائم المهايا ، ويقوم الآخر بدفعها لاربابها ٠

مراقبة تحديد أو حدية

وتبنى على أساس وضع حدود معينه ـ فى بعض الاحالات ـ كما لو وضع حدين أعلى وأدنى لكميات السلع ، أو البضائع الواجب وجودها بالمنشأة او بالمخازن كجعل الحد الاعلى لكمية صنف معين (س) من الاطنان مثلا والحد الادنى (ص) منها وكوضع حد أعلى للبيع الآجل لاشخاص معينين ، وكفرض حد أعلى للقروض ، او للسلفة المستديمة ، وكوضع حد معين اذا بلغته قيمة الشيكات وجب تسطيرها ٠٠ الخ ٠

واتباع أحد او بعض او كل هذه الطرق متروك لرغبة المنشأة وادارتها

بواعث التلاعب فى الحسابات

ان البواعث التى تدعو المنشأة الى التلاعب فى حساباتها تكون عادة موجهة ضد الغير سواء فى ذلك الدائنون (فى حالة الافلاس) او الشركاء انفسهم (فى حالة رغبة المديرين فى عدم اعطائهم حصتهم كاملة فى الربح او فى حالة اخفاء حالة الشركة السيئة عنهم ٠٠ الى غير ذلك) ، أو مصلحة الضرائب ، او الجمهور فى حالة شركات المساهمة (اذا كانت أسهمها وسنداتها مسعرة فى البورصة) ٠

وهذا التلاعب قد يظهر بمظهرين:

الاول ـ وهو اظهار المؤسسة فى حالة اسوأ مما هى عليه فعلا ، ويكون ذلك عادة لسبب او اكثر من الاسباب الآتية :

أ) الاضرار بمصلحة الضرائب حتى تربط الضريبة بأقل مما يجب ٠

ب) عندما يفكر احد الشركاء فى الانسحاب من الشركة حتى لاينال حصته كاملة عند تخارجه ٠

ج) الضغط على الدائنين حتى يقبلون شروطا اكثر سخاء بالنسبة للمنشأة واضرارا بمصالحهم

د ـ الاستفادة من ذلك عند الافلاس وتوقف المنشأة عن الدفع ٠٠ الى غير ذلك ٠

الثانى : وهو اظهار المؤسسة فى حالة أحسن مما هى عليه فعلا ، وعادة يكون ذلك لسبب او اكثر من الاسباب الآتية :

أ) التأثير بالصعود فى الاسهم والسندات المسعرة فى البورصة فى حالة الشركات المساهمة ٠

ب) عند التفكير فى بيع المنشأة تضليلا للمشترين ٠

ج) لاقناع احد الشركاء بحسن ادارة المديرين ٠

د) عند رغبة احد الممولين الانضمام الى الشركة كشريك ٠

هـ) اجتذاب اصحاب رؤوس الاموال ٠

و) الاضرار بحقوق مصلحة الضرائب عند فرض ضريبة الارباح الاستثنائية ، وذلك بزيادة الارباح او رؤوس الاموال الحقيقية المستثمرة عن حقيقتها فى حالة اتخاذها اساسا للمقارنة ٠

وتلجأ المنشآت عادة لتحقيق غرضيها هذين الى وسائل مضللة مختلفة كتسمية الحسابات بغير مسمياتها الحقيقية ، أو المبالغة فى تقويم أصولها بالزيادة او النقص ، أو باجراء استهلاكها بمبالغ تزيد او تقل عن الواجب ، أو الحذف والاضافة عن عمد لبعض التعهدات او الالتزامات ، واخفاء عمليات كانت نتيجتها خسارة (ويكون ذلك اما بتحويلها الى حسابات لاصلة لها مطلقا بالغرض من هذه العمليات او باغفال تدوينها أصلا فى الحسابات) ، أو اظهار رقم غير صحيح بالنسبة للمبيعات او المشتريات ، او اخفاء أرباح حققتها المنشأة فعلا ، أو المبالغة فى المصاريف العمومية ٠

هل حل بالعالم الكساد ؟
بقية المنشور على صفحة ٣

التى سبق لنا استنتاجها من دراسة التطورات الاقتصادية الاخيرة فى الدول المختلفة وهى ان الدول المصدرة للمواد الاولية لن تستطيع ان تنعم باستقرار اقتصادى وطيد الاركان الا اذا سهلت وشجعت استثمار الاموال الاجنبية فيها والا اذا عملت الهيئات الدولية من جانبها على بث الاستقرار والثبات فى أسواق المواد الاولية والا اذا صحب كل ذلك سياسة اقتصادية داخلية حكيمة تسعى الى الصالح العام وتعمل على تحقيقه وعلى رفع مستوى المعيشة فى البلاد حتى وان استلزم ذلك حرمانا مؤقتا قد لاتجد مفرا منه لتكوين الاستثمارات اللازمة لها وللوصول الى المستوى المنشود من الرفاهية الاقتصادية ٠

انتهى البحث

النشاط الصناعى فى مصر عام ١٩٥١/١٩٥٢

صناعة الألياف النباتية

* أستطاعت الدوبارة المصرية أن تحتل مكانها فى السوق المحلية ، وأن تطرق باب الشحن الى السودان وان كان الشحن قد قل هذا العام بسبب أرتفاع أسعار الخامات .

* أنتجت مصانع الدوبارة الميكانيكية الثلاثة القائمة فى البلاد ٤٦٩ طن من الدوبارة فى سنة ١٩٥١ تضاف اليها أنتاج المصانع اليدوية ويقدر بنحو ٢٥٠ طن مقابل ٤١٦ طن فى العام السابق .

* تأثرت صناعة عصير الكتان بارتفاع أسعار البذرة الى ٧٠ جنيه مقابل ٤٥ جنيه فى العام الماضى .. وتباطؤ المسئولين فى تعديل الرسوم الجمركية المفروضة على الزيت المستورد . وقد بلغ الانتاج من زيت بذر الكتان خلال السنة ٣٩٨ طنا . مقابل ١٢١٠ طنا فى عام ١٩٥٠ .

* ظلت أسعار الجوت المنسوج فى السوق المصرية على ما كانت عليه أى فى مستوى حوالى ٦٠ ٪ من أسعار الهند ، وذلك فيما عدا أنواع قماش الهيشيان فقد رفعت تسعيرته لما يوازي أسعارها بالهند .

* أصدرت شركة السيزال المصرية فى الإعوام الثلاثة الاخيرة ٩٦١ر٥٥٣ كيلو من الحبال والدوبارة المصنوعة من السيزال منها ٧٣٠ر٠٧١ كيلو من أنتاج الاعوام المذكورة والباقى من رصيد الاعوام السابقة .

* من المؤسف حقا أن الحكومة لا تساعد صناعة السيزال المصرية ، بالرغم من المساعي التى بذلت فى هذا السبيل .

بقية المنشور بالعدد الماضى

٢ ـ الصناعات الغذائية

أ ـ صناعة الارز

* مازال تدخل الحكومة فى سياسة أصدار الارز ، وانخفاض الاسعار المحددة للارز الابيض سواء ما كان مخصصا منه للاصدار أو ما كان معدا الاستهلاك المحلى أهم ما يلاحظ فى صناعة الارز فى سنة ١٩٥١ ، كما أزدادت الحالة سوء بسبب العجز الشديد الذى أصاب محصول الارز

* يقدر الارز الابيض الناتج من المحصول بحوالى ٤٣٠ر٠٠٠ طن وهى كمية لاتكفي لحاجة الاستهلاك المحلى وقد أختفى الارز الشعير من الاسواق وارتفعت أسعاره ، وتعذر على المضارب التموين به بالاسعار المقررة

* انخفض الناتج من كسر الارز، ورجيع الكون هذا العام بنسبة شديدة جدا بسبب عجز المحصول ، ورغم ذلك فقد تمكنت المضارب من تموين مصانع النشا المحلية أولا بأول بكسر الارز ، كما تمكنت من تموين مصانع العلف برجيع الكون .

* بدأت بعض المعاصر المصرية منذ عام ١٩٥٠ فى استخدام رجيع الكون وجنين الارز لاستخراج نوع من الزيوت الصناعية يستعمل فى صناعة الصابون ، وأنتجت الكميات المستعملة من الجنين والرجيع وهى تقدر بألفى طن حوالى ٢٥٠ طن زيت

ب ـ صناعة الالبان ومنتجاتها

* يبلغ عدد المصانع التى تعمل فى صناعة الالبان ٢٠٠ مصنع يتراوح رأس مالها بين ١٠ آلاف جنيه و ٢٠٠ ألف جنيه .

* مازال أنتاج الالبان فى البلاد (ويبلغ حوالى مليون ونصف طن) غير كاف لسد حاجة الاستهلاك المحلى أذ لايتجاوز متوسط أستهلاك الفرد فى مدينة القاهرة ١/٥ لتر فى اليوم ، فى مدينة القاهرة ١/٥ لتر فى اليوم ، فى حين يبلغ لتر وربع فى أستكهولم وحوالى لترين فى كوبنهاجن ، وحوالى نصف لتر فى لندن .

* كان من أثر نقص الانتاج المحلى من الالبان بالنسبة الى الاستهلاك كثرة مايستورد من الالبان المحفوظة بكافة أنواعها من أستراليا وهولندا وكندا والولايات المتحدة . وقد بلغ مجموع المستورد من هذه الاصناف خلال عام ١٩٤٩ ، ١ر٧٤٧ر٤٩٧ كيلو جرام قيمتها ٢٣٢ر٣٣٨ جنيه ، وفى عام ١٩٥٠ ، ٢ر٠٩٣ر١١٣ كيلوجرام قيمتها ٢٨٩ر٣٦٧ جنيه ، وفى عام ١٩٥١ ، ٢ر٢٠٤ر١٤٥ كيلوجرام قيمتها ٣٤٦ر٣٧٧ جنيه

* ايستهلك حوالى ١٠ ٪ من محصول الالبان فى مصر فى الشرب ، و ٩٠ ٪ فى صناعة منتجاتها ، فيستخدم ٦٥ ٪ من هذا القدر فى صناعة الزبد والمسلى و ٣٥ ٪ الباقية فى صناعة الجبن بأنواعه .

الأوراق المالية

عن النصف الثاني من يناير ١٩٥٣

السوق في أول الفترة

بدأت السوق قليلة النشاط بسبب انشغال المتعاملين في البورصة بتصفية مراكزهم عن حساب العام الماضي ، والاهتمام بحفلات عيدى الميلاد ورأس السنة الميلادية . وقد ترتب على ذلك تراجع أسعار عدد غير قليل من الاوراق التى كانت محل الاقبال والتداول ، ولكن هذا النزول الذى سجلته هذه الاوراق لم يكن على نطاق واسع ، ذلك لان الكثيرين من أصحابها يحتفظون بها ولا يطرحونها للبيع .

ويلاحظ أن هذا النزول لم يسرى على سندات القرض الوطنى ٣ ١/٤ ٪ بل بالعكس فقد سجلت صعودا ملحوظا ، وكان في مقدمة المشترين بعض البنوك وشركات التأمين وكبار المدخرين .

الناحية الفنية للسوق

اذا ألقينا نظرة فنية على السوق نرى انها على أية حال حسنة فيها نوع من الامل نحو المستقبل بسبب قوة مركز القائمين بالحركة الجديدة ... وشدة يقظتهم لكل المفاجآت .

والسوق — بوجه عام — هادئة ، وقد ألفنا أن نرى مثل ذلك الهدر ، في مثل هذه الفترة من كل عام .

كما أن نتائج أرباح الشركات التى نشرت ميزانيتها قد أظهرت أرباحا مرضية متقارنة مع أرباح السنة الماضية رغم ما تخلل هذه السنة من أحداث جسام وهزات سياسية واقتصادية عنيفة .

هزة عنيفة !

وفوجئت السوق بحادث المؤامرة الاخيرة ، فانتابها شىء من الفزع ، وخشى المتعاملون على مستقبل رؤوس أموالهم ، ولكن سرعان ما استرد الكثيرون مبيعاتهم السابقة بعد أن تأكدوا أن ما من حوادث لم يكن الا سحابة صيف . وقد ترتب على وفرة المشتريات التى تمت ، ارتفاع أسعار بعض الاوراق ، وخاصة أوراق الشركات التى كانت تأثرت بالحركة النزولية الاخيرة .

مهرجانات التحرير

وكان من عوامل تدعيم السوق ، وبث روح الطمأنينة في معاملاتها اشتراك المؤسسات التى كانت قد أصيبت في حوادث ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ، مما أعطى صورة صادقة للمصريين والاجانب — على السواء — أن في مصر رجال يسهرون عليها ، وأن العهد الجديد هو عهد استثمار ورخاء ، وتصنيع .

وقد تأيد هذا الزعم بانشاء مجلس التنمية الاقتصادية ، وقدوم عدد من الخبراء الامريكيين في الصناعات ، ومندوبين من الشركات الامريكية الكبرى لدراسة امكانيات الصناعات المصرية بقصد زيادة انتاجها . ثم ان هناك شركات مصرية وأجنبية قد تقدمت الى وزارة التجارة والصناعة بمشروعات صناعية كبرى مما يدل على ثقة الاجانب في السوق المصرية .

اشاعات مغرضة !

غير أن بعض ذوى النفوس الخبيثة التى تعمل ضد صالح الوطن ، ظلت تنفث الاشاعات الضارة ، كزعمها بوضع شركة كوم أمبو تحت الحراسة وتأميم الصناعات كما رد وزير المالية على الزعم الثانى فى المؤتمر الصحفى بفندق هليوبوليس بالاس بقوله : ((**لا نية لنا اطلاقا فى التأميم ، وهذا ضمان كاف**)) .

اخبار الشركات

شركة الملح والتعدين الاهلية

(ش . م . م .)

انتهت الجمعية العمومية غير العادية يوم ٥/١٢/٥٢ الى الموافقة على تقرير مجلس الادارة ، والموافقة على تعيين حضرة صدقى ابراهيم جرجس عضوا بمجلس الادارة ، والحرية مجلس الادارة فى اختيار الاعضاء الجدد ، وعزل موريس يوسف بليلوس ونجيب أنطون من عضوية مجلس الادارة وكعضوين منتدبين .

شركة ملح بور سعيد ليمتد

(ش . م)

تعرض على مساهمى الشركة المصريين حق الخيار فى الاكتتاب بسعر الاصدار فى ٦٤٠٠ سهم لحامله من أسهم الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بورسعيد . وآخر موعد لتقديم طلبات الاكتتاب هو ١٥ مارس القادم .

توزيع أرباح الشركات

شركة مكابس اسكندرية

(ش . م . م .)

تحدد الحصة الاجمالية للارباح عن السنة المالية ١٩٥٢/٥١ بمبلغ ٨٠ قرش مقابل الكوبون رقم ٥٤ .

شركة المخازن الهندسية المصرية

(ش . م . م .)

تعلن أن ربح السهم الواحد هو ٤٠,٦٥ قرشا عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ . وسيدفع ابتداء من ٢٥ مارس القادم .

شركة الغزل الاهلية

(ش . م . م .)

توزع ٩٥ قرشا صافيا بالكوبون رقم ٣٤ ابتداء من ٨ يناير ١٩٥٣ .

فن الإعلان

أغلفة السلع

كانت وظيفة الغلاف في الماضى هى المحافظة على السلعة ووقايتها من التعرض للتلف سواء كان ذلك بسبب حالة الجو أو كثرة اللمس أو التعرض للكسر أو ما الى ذلك • ومع تطور الزمن تطور الغرض من الغلاف فصار يؤدى الى جانب الوظائف السابقة ، وظيفة أخرى لا تقل عنها أهمية ، هى تجميل السلعة بشكل يغرى الجمهور على تملكها • فلا عجب اذا وجدنا اليوم كثيرا من السلع يزداد انتشارها عن منافساتها المساوية لها فى القيمة بسبب جمال غلافها وقوة تصميمه • بل صار التغليف اليوم محل دراسات علمية عميقة تتصل أكثر ما تتصل بعلم النفس ومختلف العلوم الطبيعية ، وصدرت فيه كثير من الكتب والمجلات المتخصصة

ويتخذ الغلاف من مادة تناسب طبيعة السلعة المغلفة وكيفية استعمالها وطريقة توزيعها • فالسلع السائلة تحفظ فى أوان من الزجاج أو الصفيح أو الفخار أو الالومنيوم أو القصدير أو الفضة أو الخشب (كالبرميل) • وان كانت من مادة صلبة حفظت فى أوان من الورق أو الخشب أو القماش ••• الخ • ويتوقف اختيار مادة التغليف على عدة عوامل أهمها رخص التكاليف مع تأدية الغرض المطلوب، فالسلع المعرضة لكثرة التداول بالايدى **تغلف أو تعبى** فى أوان تتحمل هذا التداول وتحفظ السلعة من التلف الناشىء عن ذلك ، كذلك طريقة حفظ السلعة لها أثرها فى اختيار الغلاف، وبالمثل تأثر السلعة بالحرارة أو الرطوبة أو الهواء أو الضوء

وأكثر المواد استعمالا للتغليف هى الفخار والصفيح والزجاج والرصاص والخشب بأنواعه والورق بأنواعه والجلد والقماش وورق التصوير والبلاستيك والباغة

وتتضح أهمية الغلاف وتصميمه فى أنه هو المميز الوحيد للسلع التى لا تباع الا مغلفة كمعجون الاسنان والرواحح العطرية والصابون والسجائر وما الى ذلك • لذا وجبت العناية بتصميم الغلاف باعتبار أنه هو الذى يظهر الاسم التجارى والعلامة التجارية

فالمنتج الحصيف هو الذى يهتم بتصميم الغلاف قدر اهتمامه باتقان السلعة ذاتها ، مراعيا فى تصميم شكله وحجمه مناسبته لتاجر التجزئة ومناسبته لمستهلك السلعة

فمن حيث تاجر التجزئة يجب أن تتوافر فى الغلاف شروطها أهمها :

١ ــ أن يناسب الغلاف تخزين السلعة ، وأن يكون متينا وغير عرضة للتمزيق بكثرة اللمس فى حالة الورق أو تغيير الشكل الهندسى بكثرة الاستعمال فى حالة الصفيح أو الكسر فى حالة الزجاج ••• الخ

٢ ــ أن يكون جميلا مناسبا للعرض فى واجهة المحل

٣ ــ أن يكون حجمه مناسبا للسلعة المغلف بها

ومن حيث المستهلك فيجب ان تتوفر فى الغلاف الشروط الآتية :

١ ــ جمال الشكل والاناقة فى التصميم والرسم والدقة فى اختيار اللون ، بحيث يتمكن ذلك كله من اغراء المستهلك بحيازة السلعة

٢ ــ مناسبة الحجم للاستعمال

٣ ــ ان يكون الغلاف سهل الفتح والغلق محكما خصوصا فى حالة لزغلقة التى تحتوى على سلع تستعمل أكثر من مرة كمعجون من الاسنان وزجاجات العطر وعلب السجائر وما الى ذلك •

شكل الغلاف :

يتوقف شكل الغلاف على العوامل الآتية :

١ ــ شكل السلعة المغلفة ، اذ أن شكلها يحتم اتخاذ شكل خاص لغلافها كغلاف قطع الصابون مثلا

٢ ــ طريقة حفظ السلعة داخل الغلاف • فقد تكون السلعة كروية الشكل الا ان طريقة حفظها داخل الغلاف تستدعى وضع عدد معين منها فى غلاف واحد على شكل صندوق متوازى مستطيلات ، ومثلا طريقة رحى السجائر تستدعى ان يكون غلافها علبة لها شكل خاص وهكذا •

٣ ــ كيفية استعمال السلعة • فطريقة وضعها وحفظها فى المنزل والمتجر ، وكيفية استخراجها من الغلاف وعدد المرات التى تستعمل فيها • كل هذه عوامل تحتاج الى أن يتخذ الغلاف شكلا خاصا يكفل السهولة فى الاستعمال وطول مدة الاستهلاك •

تصميم الغلاف :

قبل تصميم الغلاف يجب ان يجمع المصمم كل المعلومات الممكنة عن السلعة ومايتصل بها حتى يكون الغلاف ملائما مستوفيا لكل شروط النجاح • وأهم مايجب ان يحصل عليه المصمم من معلومات هى :

١ ــ طبقة الجمهور التى تستهلك السلعة

٢ ــ طريقة توزيعها

٣ ــ المحلات التى تبيعها وكيفية ظهورها فى واجهة المتجر

٤ ـ نوع السلعة ـ كمالية أو ضرورية أو ذات استعمال خاص

٥ ـ قابلية السلعة للتلف والعوامل التي تؤثر فيها

٦ ـ وظيفة الغلاف بالنسبة للسلعة

٧ ـ كيفية استعمال السلعة وأين تستعمل

وبعد الحصول على هذه المعلومات يوضع التصميم مع مراعاة القواعد العامة لتصميم الاعلانات التي سبق أن ذكرناها فى اعداد ماضية بحيث يحقق علاوة على ذلك الامور الآتية :

١ ـ أن يكون بسيط التصميم جذابا مغريا

٢ ـ أن يحتفظ بشكله وجماله مدة طويلة وأن تكون الالوان المستخدمة فى الرسم ثابتة لاتتغير بالوقت ولا تتأثر باللمس أو الماء أو الشمس

٣ ـ ان يسهل تمييزه عن غيره من أغلفة السلع المنافسة لاول وهلة

٤ ـ ان يكون الرسم التجارى والعلامة التجارية واضحين عليه كل الوضوح

٥ ـ أن يكون مناسبا لكل من الموزع والمستهلك

٦ ـ أن يكون سهل التناول فى المتجر والمنزل

الرسم على الغلاف :

يلاحظ أن ظهور العلامة التجارية على الغلاف بجانب الرسم من أهم الامور بالنسبة للمنتج اذ تعتبر الرابطة التى تربط بين هذه السلعة وجميع منتجاته الاخرى (مع مراعاة ان تكون العلامة مصممة فى الاصل تصميما جيدا يوفى بالغرض منها)

والعلامة وحدها لاتكفى ليكون الغلاف وافيا بالغرض ، فلابد من ظهور رسم مناسب عليه ، ويلاحظ فى تصميم هذا الرسم الوضع الذى سيحتفظ به الغلاف ويعرض به عند تاجر التجزئة ، اذ يجب ان يظهر على الوجه الذى سيعرض على الجمهور وفى وضع واضح سهل القراءة ويجب ان يكون الرسم واضحا سهلا بسيطا لاتعقيد به ولا زحام ولامانع من استعمال التصوير فى تجميل الغلاف ان أمكن ، وحبذا لو أمكن للرسم أو الصورة أن يوضحا وظيفة السلعة المغلفة وطريقة استعمالها · وعلى أى حال فيجب ان يكون الرسم أو الصورة مرتبطا كل الارتباط بالسلعة المغلفة دالا عليها

الكتابة على الغلاف :

ويكتب على الغلاف عادة شعار السلعة وبعض البيانات والمعلومات الضرورية عنها · وأحيانا تكتب طريقة استعمالها · وفيما يتعلق بالشعار والمعلومات الضرورية عن السلعة فيجب ان تكون سهلة القراءة بمجرد اول نظرة تقع عليها وبخط سهل بسيط لاتعقيد فيه ، وقد أثبتت التجارب انه يجب ألا يزدحم الغلاف بكتابات كثيرة · وان كان من الضرورى ان توضح طريقة الاستخدام على الغلاف فلا مانع من توضيح ذلك على أحد جوانبه أو على ظهره ، بخط صغير سهل مقروء ، الا أنه يحسن ان تكون هذه التفصيلات على الغلاف الداخلى للسلعة بدلا من الخارجى ان وجد ، أو أن تكون على ورقة خاصة بها توضع مع السلعة داخل الغلاف ·

تلوين الغلاف :

أوضحنا فى مقالات سابقة ان لكل لون من الالوان دلائل خاصة وتأثير نفسانى خاص به · وتختلف هذه الدلائل والتأثيرات بحسب الجنس والسن والطبقة ·

وطريقة اختيار الالوان المناسبة للغلاف شبيهة بطريقة اختيار الالوان المناسبة للاعلان ، الا أن ألوان الغلاف تكون معرضة أكثر للمس والشمس والهواء ، لذلك يجب على المصمم أن يراعى ذلك ويعمل على ألا تكون الالوان سريعة الزوال ، واذا كان من الضرورى ان تستعمل ألوان تزول بمرور الزمن فيجب ان تكون جميع الالوان المستعملة تزول بدرجة واحدة حتى يبقى الغلاف فى أى وقت محتفظا بشكله

ولحماية الالوان من الجو والاستعمال

يلجأ أحيانا الى تلميع الغلاف بورنيش خاص مستعمل لهذا الغرض ، أو لتغليف الغلاف بورق شفاف (سلوفان) فيزيد الغلاف جاذبية وجمالا · ويلاحظ انه اذا كانت طبيعة السلعة تتأثر بالالوان أو بحبر الطباعة أو زيوتها فيجب ان تغلف بغلاف آخر قبل تغليفها بالغلاف الملون ·

تغيير الغلاف :

قد يلجأ المنتج أحيانا الى تغيير شكل الغلاف خصوصا اذا وجد أن سوق سلعته قد تأثر بسلع منافسيه التى تفوقها من حيث ملاءمة أغلفتها عنها ، أو اذا وجد ان ميول وعادات المستهلكين قد تغيرت وأصبح غلاف سلعته لايلائم أذواقهم الحالية وميولهم وعاداتهم ·

الا أنه ليس من السهل تغيير غلاف السلعة ، اذ أن الغلاف يكون للسلعة شخصيتها التى تعرف بها لدى الجمهور ، لذا فواجب على المنتج فى حالة رغبته فى تغيير غلاف سلعته ان يكون حكيما عاقلا ·

ومن غير المستحسن تغيير الغلاف دفعة واحدة الا اذا كان الغلاف القديم قد فقد كل ميزاته وأصبح لايخشى على شهرة السلعة عند تغييره ، وبشرط ان يتبع هذا التغيير بحملة اعلانية واسعة توضح للمستهلكين والتجار ميزات الغلاف الجديد وتعمل له شهرة جديدة تحل محل شهرة الغلاف القديم ·

ولذلك فانه من الافضل ان يتم تغيير الغلاف تدريجيا بطريقة منظمة وبشكل غير ملحوظ بحيث يشعر العميل بتغييرها الفجائى وبذلك يحافظ المنتج على شهرة السلعة

محمود عساف

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من أعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته. وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الافذاذ ممن سنتولى فى هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الاشارة الى ابحاثهم ونظرياتهم .

جون ستيوارت ميل

١٨٠٦ – ١٨٧٣

اذا حق لعلم الاقتصاد أن يفخر دائما وأبد الدهر بأعلامه الافذاذ الذين أقاموا أسسه وأرسوا قواعده ، يجب عليه اذن أن يضع جون ستيوارت ميل فى قمة هؤلاء الاعلام وعلى رأسهم جميعا .. فهو يمثل أرفع مستوى وصلت اليه تعاليم الاقتصاديين الكلاسيك ، وأعلى قمة ارتفعت اليها تعاليمهم هذه لتنحدر منها رويدا رويدا بعد ذلك ، اذ تبدأ الانهيار على أثر ذلك الهجوم العنيف الذى لقيته من كل حدب وصوب .. وميل اذ يمثل التعاليم الكلاسيكية نراه فى مبدأ حياته يميل الى المذهب الفردى بكل جوارحه ويعتقد فيه الى أبعد درجة .. فصار فرديا قوى النزعة .. ثم نراه بعد ذلك وقد جذبته التعاليم الاشتراكية التى نادى بها أنصار الفكرة الاشتراكية وقتذاك مثل السانت سيمون وغيره من الاشتراكيين ، وصار واحدا من أبنائها ودعاة أفكارها .. وليس هذا بغريب على ميل الصغير ، فقد كان فى حياته عرضة لبعض المؤثرات القوية المتعارضة التى تجاذبته يمنة ويسرة ، وهو بعد قد نشأ بين أحضان والده ذلك العالم الكبير والفيلسوف العظيم ستيوارت ميل ، يرضع من خلاصة أفكاره وعميق فلسفته .. ويأخذ عنه آراءه ومعتقداته .. وتاريخ جون الصغير يفسر لنا سر عظمته ، فقد شهد مولده بمنزل أبيه فى « بنتونفيل بلندن » فى العشرين من شهر مايو عام ١٨٠٦ أغرب حياة لطفل صغير فقد كان والده الذى اتسم بالصرامة والشدة قاسيا كل القسوة مع ميل الصغير الذى صادف فى صباه تعاسة وخيبة أمل يعرفها طفل مثله.. فقد أخذ والده يلقنه العلم فى سن مبكرة جدا .. ففى الثالثة من عمره تعلم حروف الهجاء باللغة اليونانية ، واستذكر بعض كلماتها وما يقابلها من الفاظ فى اللغة الانجليزية .. وفى الثامنة ابتدأ ميل يقرأ كتب التاريخ ... فقرأ عن هيوم ، جيبون وروبرت واتسون تاريخ تاريخ فيليب الثانى ، وعن هول قرأ تاريخ الرومان .. أما التاريخ القديم فدرسه عن روابن .. ! وابتدأ كذلك يدرس اللاتينية والجبر ، هو هو يأخذ فى تعليم أطفال عائلته الصغار ما يخفى عليهم أثناء دراساتهم ... وفى دراسته للتاريخ نراه قد اهتم بالمؤرخين اليونانيين واللاتينيين يقرأ كتبهم التى تدرس فى الجامعات .. ونراه بعد ذلك فى سن الثانية عشرة يدرس علم المنطق ، مهتما برسائل أرسطوطاليس فى علم المنطق .. ولكنه سرعان ما انتقل الى دراسة الاقتصاد السياسى فدرس لآدم سميث وريكاردو بمعاونة والده وتأثر بهما الى أبعد حد .. كل ذلك ووالده يقف الى جواره يلقنه العلم ويسهل عليه ما يصادفه من عقبات ويذللها له حتى يستطيع ميل الصغير أن يتقبلها ويستوعبها .. !

.. وهكذا كانت ثقافته التى بها فى صباه على جانب كبير من الغرابة فهى تشذ عن أى ثقافة أخرى تلقاها أى علم من أعلام الاقتصاد الآخرين فى مثل هذه السن المبكرة ، فهو فى العاشرة نراه قد أقبل بشغف عظيم على دراسة أدب الاغريق والرومان .. ثم هو يلازم والده فى تجوالاته فى شمال لندن ...

وكان المفروض وهو فى سنه الصغير أن يتقبل كل شيء ، ولكنه راح يناقش كل ما يعرض عليه من أفكار وآراء حتى يستطيع عقله الصغير السن والكبير الادراك أن يستوعبها فى سهولة ويسر .. وحتى لا يخالف تعاليم والده التى كانت تذكره دائما بألا يتقبل رأيا جديدا أو فكرة حديثة الا اذا اقترنت بالحجة والبينة.!

وفى زيارة ميل لفرنسا خلال المدة من مايو ١٨٢٠ الى يوليو ١٨٢١ مع عائلة السير صموين بنتام استطاع ميل أن يدرس الكيمياء وعلم الحيوان ، وأن يتعرف على أحوال الناس وعاداتهم وأن يكتسب بعد ذلك معرفة هائلة باللغة الفرنسية ... وعند عودته من فرنسا أضاف الى ثقافته دراسة جديدة فى علم النفس وفى القانون الرومانى الذى أقرأه مع جون أوستين .. وفى عام ١٨٢٢ التحق بخدمة شركة الهند الشرقية ، وأخذ يتدرج فى مراكزها حتى أصبح رئيسا لها فى عام ١٨٥٦ ومكث بهذه الوظيفة الى أن حلت الشركة فى عام ١٨٥٨! وكان عمله فى هذه الفترة الاخيرة مضنيا للغاية اذ كان عليه أن يقدم دفاع الشركة للحكومة التى اقترحت نقل الشركة ، وأصر هو على بقائها ..! وعندما دخل جون خدمة شركة الهند الشرقية ابتدأ يقرأ عرض دامتون للمذهب بنتام فى التشريع وأخذ يدرس لعلماء النفس الانجليز وبذلك استطاع ميل أن يوحد من معارفه وعلومه التى درسها ليربط بينها جميعا!

وفى عام ١٨٢٢ أنشأ ميل من بين مجموعة من أصدقائه هيئة سماها « بالمجتمع النفعى » مستمدا هذه التسمية من دوريات جالت السنوية فى باريس .. وفتحت جريدتى « المسافر » ، وكان يحررها أحد أصدقاء بنتام وجريدة المورننج كرونيكل ويحررها المستر بلاك وهو أحد أصدقاء ستيوارت ميل ...

وفتحت الجريدتين صدريهما لميل ليمدهما بمقالاته الاجتماعية .. وكانت أولى محاولاته أن يكتب ليناقش من أجل الحرية .. وفى ابريل عام ١٨٢٤ ابتدأ يكتب فى صحيفة الويستمينستر وظل يكتب فيها حتى عام ١٨٢٨ وانتقل فى عامى ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ للكتابة فى مجلة « تايت » أما بعد ذلك فقد اشترك ميل مع السير « وايم ملوزورث » فى انشاء مجلة « لندن » .واشترك ميل معه فى تحريرها ... ولكنها اندمجت مع مجلة الويستيمنستر فى عام ١٨٣٦ تحت اسم مجلة «لندن وستمينستر» واستمر ميل فى الكتابة للمجلة الجديدة كما استمر فى ملكيته لها حتى عام ١٨٤٠ ، ورغم ذلك كله فقد كان ميل لا يتخلى عن القراءة لحظة واحدة ففى عام ١٨٣٧ نراه يهتم اهتماما بالغا بدراسة العلوم الاستنباطية «لهويلول» ثم هو يعود فيقرأ لهرشيل لينير أمامه الطريق فيتجه الى الطرق القانونية للاستقصاء العلمى والتدرج فى المنطق الجديد باعتباره جزءا مكملا للمنطق القديم ... ونتيجة ذلك كله أن نراه فى عام ١٨٤٣ ينشر سفرا قيما فى علم المنطق ، وتنطلق أولى مقالاته الاقتصادية عام ١٨٤٤ .!

وجاءت مقالاته حلولا موفقة لمشكلات توزيع الربح من التجارة الدولية ، تأثير الاستهلاك على الانتاج ، تعريف العامل المنتج والغير منتج وأخيرا العلاقة الوثيقة بين الارباح والاجور .. وهنا ابتدأ ميل يظهر كتلميذ نابغ للاقتصادى الكبير ريكاردو .. يزداد كل يوم نشاطا فوق نشاط .. ويظهر كمفكر حر يعتمد على نفسه ، وان كان قد استفاد من أفكار غيره الا انه قد استقل بنفسه تماما .. ثم هو لا يلبث بعد ذلك أن يترك هذا كله ويهتم بمشكلة المجاعة التى انتابت ايرلندا فى عامى ١٨٤٦ – ١٨٤٧ .!

.. كل ذلك وميل يغلب عليه طابع الفردية ، ولكنه فى عام ١٨٤٨ نراه يخرج عن طباعه التى شب عليها فينشر كتابه عن الاقتصاد السياسى وفيه يظهر تلك الدراسات العميقة للكتاب الاشتراكيين ، فينظر الى توزيع أكثر عدلا لناتج العمل كوسيلة تمكنه من تحسين مستقبل الفرد ورفع مستوى معيشته حتى يمكنه أن يعيش فى رخاء ويسر .. فى مجتمع لا تقوم فيه ملكيات خاصة تطيح بسعادة أفراد الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة .. [illegible]

هكذا كان ميل ينظر الى المسائل الاجتماعية فلا يعتبر انها تقل فى أهميتها عن المسائل الاقتصادية أو السياسية .. ثم هو يميل بعد ذلك الى تحرير الانسان ولكنه لم يكن يؤمن أبدا بأن تحرير الانسان يصلح أن يكون دواء ناجعا لكل أمراض المجتمع .. وابتدأ ميل يفرق بين مسائل الانتاج والتوزيع وأخذ يفحص بعناية الوقاد آراء الاشتراكية لحل هذه المشاكل .. انه لا يستريح اذن أو يقنع بالتوزيع الذى من شأنه أن يعدم أفراد الطبقة العاملة ويجعلها تعيش فى أشد حالات البؤس والحرمان ، ويصل بهم الحال فى النهاية الى الموت جوعا ..

وكان ميل فى المرحلة الثالثة من عمره يعرف برجل الاقتصاد السياسى كما كان هو يقول عن نفسه .. بيد انه كان يقول ان مسز تايلور (هاريت هارلين) التى تزوجها فى عام ١٨٥١ دون رغبة والده ، وخرج بذلك عن تلك السلطة المخارقة التى كان يفرضها عليه والده ، كان يقول انها ساعدته كثيرا للوصول الى هذه المرتبة ، فقد كانت ترسم له أفكاره المثالية عن حياة الفرد فى المجتمع .. ثم هى بعد ذلك توحى اليه بمقاله الخطير وقتذاك عن تحرير المرأة .. الا انها لم تكسبه شيئا جديدا على خبرته الفنية أو المذهبية [illegible]

ولعل ميل يكون قد استطاع بهذا الزواج الخارج عن ارادة عائلته أن يحرر نفسه من قيود والده وسيطرته عليه التى دامت سنينا طويلة ذاق فيها ميل الأمرين ، ويبدو أن تحرر ميل من هذا السلطان الجائر ربما كان هو سر تحوله من المذهب الفردى الى اعتناق الاشتراكية ليدعو المساواة [illegible] وحوله معناها الجميل الذى تحمله بين طياتها!!

واستطاع ميل فى أواخر أيامه بوجه عام ، وفى العشرين سنة الاخيرة من عمره على وجه التحديد أن يقدم لنا خيرة انتاجه الاقتصادى الذى يعتز به علم الاقتصاد ، وان كان هذا الانتاج الرائع لم يتمثل فى نظريات وضعية بمعناها المعروف ، الا أنه يعتبر من أهم الآراء الاقتصادية التى كانت تسعى الى رفاهية للفرد

والمجتمع الانسانى بأسره .. فقد تناول بالبحث موضوع الحرية الذى نشر له فى مناسبة تكريس ذكرى وفاة زوجته ، وموضوع المنفعة أو النفعية وقد نشر هذا المؤلف فى عام ١٨٦١ ، وهو سفر ضخم حاول فيه ميل أن يوضح الحقائق المطوية التى أسيىء فهمها .. ثم موضوع تحرير المراة أخيرا ونشر فى عام ١٨٦٩ .. ولم ينس ميل أن يدرس بعناية تامة موضوع الاصلاح البرلمانى ... فننشر نبذة عن هذا الموضوع كان لهـا خطرها وأهميتها حينذاك .. ويبدو أن مشروعاته الاصلاحية هذه التى كان ينشدها لم تكن تلق قبولا عاما فكانت من دواعى كره الناس له وتخليهم عنه فسقط فى الانتخاب العام فى سنة ١٨٦٨ بعد أن كان قد نجح فى تمثيل دائرة ويستمنيستر عام ١٨٦٥ .. وخاصة بعد أن نادى فى البرلمان بالمشروعات الاصـلاحية الخطيرة التى كانت تتمثل فى اصلاح أرض الاقطاعيات فى ايرلندة ، وتمثيـل المرأة فى البرلمان ، ثم تخفيض الدين الاهلى ، واصلاح الاداة الحكومية فى انجلترا .. لذلك كله اعتزل ميل العمل بدافع الراحـة ولاستجمام ، وليتفرغ لحياته الادبية فى آفيتجنون .. حيث قرأ وكتب كثيرا . وتناقش فى الكثير من الآراء ، ومشى كثيرا فى القرية يتجول فيها وفى مزارعها ليدرس النبات ، وكان ميل مغرما الى حد كبير بالموسيقى مما جعله عازفا على البيانو من الطراز الاول ..!

... وأخيرا وبعد حياة حافلة بالعمـل والنشاط توفى ميل فى الثامن من شهر مايو عام ١٨٧٣ ، وكان مثالا للبساطة والوداعة فى حياته .. والشخصية الاصيلة والنفس الكريمة والروح العالية التى أوادت الخير والرفاهيـة لافراد المجتمع ..!

... وعلى جسر التايمز أقيم له تمثـال نصفى من البرونز صنعه له الفنان «وأتس» الذى عرض صورة أخرى منه فى المعرض الاهلى بلندن ... !

***

ميل ... صاحب المذهب الفردى ..

قلنا أن جون ستيوارت ميل كان يمثل المذهب الفردى والتعاليم الكلاسيكية فى الشطر الاول من حياته ... فقد كان فى هذه الفترة ينظر الى المسائل الاقتصادية نظرة معينة لها مغزاها الاقتصادى .. فقد كان يرى أن قانون المصلحة الذاتية الذى يدفع بالفرد لتحقيق مصلحتـه الخاصة واكتساب أكبر نفع ممكن بأقل جهد مستطاع هو قانون طبيعى ليس فيه أى شذوذ عن القوانين الطبيعية الاخرى ، فهو يمثـل البقاء فى أبسط صوره .. وهو يحاول بتفسيره هذا أن يزيل ما بالفردية من شوائب تكون قد علقت بها نتيجة لخلط الـكلاسـيكيين لمعنى الانانية بالفردية .. ولذلك فان ميل يحاول جهد استطاعته أن يفرق بين الانانية والفردية التى لا تبقى الا مصلحة الانسان الخاصة ولا تعنى اضراره بصالح غيره فهى فى نظره لاتتنافى مع المبـادىء الانسانية الرفيعة ، والنظـم الاجتماعية السليمة ..!

أما عن قانون التنافس الحر الذى يعتبر من الدعامات الهامة فى التعاليم الكلاسيكية فقد كان ميل يرى أن التنافس الحر من ناحيتـه العملية له وجهتين ، احداهما ايجابية وتتمثل فى حرية العمل والتجارة الداخلية والخارجية وحرية البنوك والمصارف ، أما الثانية وهى سلبية فتتمثل فى عدم اشراف الدولة عـلى الشئون الاقتصادية وفرض وسائل الحماية.. ولذلك يقول ميل أن التنافس الحر فى دنيـا الصناعة هو بمثابة الشمس فى عالم الحياة ، **وان كل ما من شأنه أن يحد من المنافسة لهو** شر مستطير ، وان كل ما يقويها ويشد أزره لهو الخير كل الخير ..

ويذهب ميل فى مذهبه الفردى أبعد من ذلك فيطالب بسن قانون لمنع زواج الفقراء حتى يحد من تضخم الاسرة وزيادة النسل فيتمتع المجتمع بمستوى مرتفع من المعيشة .. ويقول عن الاجور انها تتوقف على النسبة بين عدد السكان وبين الرأسمال ، ويقصد ميل بالسكان هنا الطبقة العاملة أى طبقة الاجراء ، ويقصـد بالرأسمال ذلك الجزء من المال المخصص لشراء قوة العمل والعمال .. وهو يرى انه فى ظل المنافسة الحرة ، فان الاجور تتحدد وفق هذه العلاقة بين عدد العمال ومخصص الاجور .. أما الاجر الطبيعى للعامل فيتحـدد بتكاليف انتاج قوة العمل نفسه أى تكاليف بقاء العمال أنفسهم على قيد الحياة .. يأكلون ويشربون ما يلزم لهم للابقاء على حياتهم ، بحيث يميل أجر السوق الى التعادل دائما مع هـذه التكاليف ..

***

ميل ... الرجل الاشتراكى ..

كانت للدراسات الاجتماعية والنفسية التى قام بها ميل أثر كبير على تفكيره ، فلما شعر بذلك التناقض العجيب بين الاوضاع الاقتصادية السائدة فى أيامه وبين الفكرة الفردية التى كان يهدف الى تدعيمها ونشرها نبذ فكرة المذهب الفردى لينشر آراءه الاشتراكية الاولى ... فرأى انه لا مناص اذن من تعديل نظام الاجور واستبداله بنظام آخر يعوضه كنظام النقابات الانتاجية الذى يقوم على أسـاس متين من التعاون بين الطبقات العاملة . يكون من شأنه التجديد والاتقان ، ثم هو من ناحية أخرى يطيح بتلك العلاقة الاثيمة بين الطبقة الرأسمالية كسادة يتحكمون فى عبيدهم أفراد الطبقـة العاملة .. !

وكان ميل كذلك من دعاة نشر الملـكيات الزراعية الصغيرة ، وعدم نشر الملكيات الكبيرة التى تؤول للفرد أما عن طريق الارث أو عن طريق تكوينها سنة بعد أخرى .. فمن حيث الملكيات الصغيرة فقد كان يرى انه يمـكن الاستفادة منها بطريقين ، يتمثل الاول فى توزيع أكبر كمية ممكنة من الاراضى على أكبر عدد من الفلاحين ، والثانى يتمثل فى توزيع ريع الارض على أكبر عدد من الافراد ... وهو فى ذلك يكمل ما ابتغاه أولا من القضاء على تحكم طبقة الرأسماليين فى الطبـقة العاملة عن طريق استخدامهم كأجراء يعملون فى أراضيهم ومصانعهم

... وكى يحقق ميل غرضه فى نشر الملكيات الصغيرة كان لابد له من التعرض كذلك لقانون الوراثة ، فليس من المعقول أن يطـالب ميل بتعميم الملكيات الصغيرة ، وقانون الوراثة يبيح تكوين الملكيات الكبيرة المتضاخمة .. والذى يقضى بعد ذلك بانتقال ثروة المتوفى الى الورثة كلها ، لذلك فقد طالب ميل بألا يرث الفرد ثروة تربى أو تزيد عن حد مقرر وبحيث يكون لكل انسان مطلق الحرية فى أن يهب أو يورث من يشاء بشرط استيفاء مطلبه الاول وهو عدم نشر الملكيات الكبيرة ، وميل فى هذه الناحية يمثل جانبا هاما من جوانبه الاشتراكية ..!

... وبعـد فها هى بعض نواحى ذلك الاقتصادى الجليل الذى أراد للناس خيرا يقوم على تعاطفهم بعضهم على بعض ، فيستقر السلام فيما بينهم ، وتنشر المحبة فى قلوبهم بدلا من البغضاء والكراهية ..

حقا .. كم كان ميل رجلا اجتماعيا أراد لبلاده الخير والرفاهية .. وقد كان !!

جورج يعقوب
معهد الصحافة

تقرير المجلس الاقتصادى الاعلى بالولايات المتحدة

بعد دراسة مستفيضة للتطـورات الاقتصادية فى الولايات المتحدة خلال الاشـــهر الاخـيرة اختتم المجلس الاقتصادى الامريكى الاعلى تقـريره المقدم للبرلمــان خلال يناير الحالى بقوله ان مستوى النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة خلال سنة ١٩٥٣ سيظل مرتفعا وان النفقات الحـربية والاستثمارات التجـارية ستتزايد بعض الشىء .

ولكنه يتوقع ان يميل مسـتوى النشاط الى التناقص فى أواخر العام وخـلال سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٥ وذلك لعدة اسباب اهمها ان التخزين للاغـراض الحـربية سيقل وان الصناعات الانتاجية (آلات ومعدات ومواد أولية) قد بلغت مسـتوى يزيد عن حاجة الطلب فى الصناعات الاستهلاكية وان الطلب على المساكن الخاصة قد امكن اشباعه الى حد كبير بينما ان نسبة التزايد فى السكان بدأت فى التناقص

ويرى المجلس الاقتصادى انه يجب العمل على مواجهة هــذه الموجـة الانكماشية المنتظـرة وان من اهم مايجب توجيه النظر اليه هو تشجيع الاستهلاك الفردى . ولا شك ان ذلك لن يتأتى الا بتغيير نظرة التجار الى امكانيات السوق . فقد اعتاد التجار منذ سنة ١٩٣٩ عـلى التحكم فى الاسعار والحصول على أرباح عاليـة نظرا لنقص الانتاج وشدة الطلب اما الآن فيجب عليهم لتفادى الكساد ان يبدأوا بتخفيض اسعارهم وتخفيض معدل ارباحهم حتى يتمكنوا من زيادة مبيعاتهم والمحـافظة على مستوى أرباحهم الكلية .

كما يجب على الحكومة تخفيـض اسعار الضرائب على الدخول الصغيرة وزيادة الاعانات التى تدفع للعـاطلين والتوسع فى الخدمات الاجتماعية .

واخيرا فعلى الهيئـات المصرفية المختصة ان تشجع الافراد عـلى شراء المنـازل بتسهيل شروط الرهن وتخفيض الفوائد عليه وعلى الحـكومة ان تبدى استعدادها لضمان البنوك التى تقدم السلفيات بضمان رهونات المنازل .

مرسوم بقانون
رقم ٧ لسنة ١٩٥٣

فى شأن حصر المولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل .

باسم ملك مصر والسودان
وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و٢٩ لسنة ١٩٤٧ و١٣٧ و١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و١٤٧ و٢٤٠ و٣٤٩ لسنة ١٩٥٢

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مادة ١ — على كل ممول خاضع للضريبة على الارباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون

وكل ممول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية بعد العمل بهذا القانون، عليه أن يقدم الاخطار المذكور لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط

ويقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ التوقف عن العمل أو النزول عن المنشأة أو انشاء فرع أو مكتب أو توكيل لها أو نقل مقرها من مكان الى آخر .

واذا كان الممول شركة وقع واجب الاخطار على مديرها أو عضو مجلس ادارتها المنتدب أو الشخص المتولى تصريف شئونها .

وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى يشتمل عليها الاخطار والمستندات المؤيدة له.

مادة ٢ — على كل مالك لعقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية أن يقدم الى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك خلال الخمسة عشر يوماً الاولى من شهر اكتوبر من كل عام اخطارا عن المستأجر والاماكن المستأجرة وما يزاوله المستأجر من أنواع التجارة او الصناعة أو المهن .

ويقع عبء الاخطار على المالك والمستأجر معا اذا كان من يزاول النشاط مستأجرا من الباطن .

مادة ٣ — على المختصين فى الوزارات والمصالح والهيئات العامة والنقابات التى يكون من اختصاصها منح ترخيص لامكان استعمال عقار فى مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة معينة أن يخطروا مصلحة الضرائب عند منح أى ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص طبقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

ويعتبر فى حكم الترخيص المشار اليه كل امتياز أو التزام أو احتكار أو اذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة .

مادة ٤ — يعاقب على كل مخالفة لاحكام المادة الاولى بالحبس مدة لا تزيد على شهرين

قوانين وقرارات

وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة

مادة ٥ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون فى شأن حصر المولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

يعتبر الحصر الاساس الذى يقوم عليه صرح النظام الضريبى فى فرض وتحصيل الضرائب اذ الغرض منه معرفة أسماء ومقام ومهن الخاضعين للضرائب على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل سواء كانوا أفرادا أو شركات أو جمعيات أو هيئات ، وأى خطأ أو نقص فى عملية الحصر يترتب عليه ضياع أموال الدولة

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل أحكاما متعلقة بحصر المولين الخاضعين اليها أحكامه قوامها الزام أصحاب العقارات المبينة المخصصة لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أن يقدموا اقرارات ببيان مستأجريهم الخاضعين للضرائب التى يقررها القانون ، كما تضمنت الزام شركات المساهمة وشركات التوصية أن تقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بوجودها وذلك كله فى المواعيد المحددة فى اللائحة ، كما تضمن القانون أحكاما تقضى بالزام الافراد والشركات والهيئات الذين يستخدمون موظفين أو مستخدمين أو عمالا أو صناعا أو مساعدين بمرتب أو أجر أو أتعاب أن يقدموا الى مصلحة الضرائب كشفا بوضع جميع البيانات المتعلقة بالاشخاص الذين يستخدمهم رب العمل .

ولما كان التعرف على ممولى الارباح الصناعية والتجارية والمهن غير التجارية له أهميته الخاصة لما يحققه هؤلاء من أرباح ومحاولة الافلات من الضرائب ، فان وجود النص المتعلق بحصرهم فى اللائحة التنفيذية ، واقتصاره على الزام الملاك التبليغ عمن يشغل عقاراتهم دون الزام المولين أنفسهم تقديم اقرارات بوجودهم ، والجزاء غير الرادع الذى رتب على مخالفة أحكام اللائحة وهو عقوبة الغرامة التى لاتجاوز مائة قرش،كلهذا جعل أحكام الحصر المنصوص عليها فى اللائحة غير وافية بالغرض منها ، ومن جهة أخرى فان ورود الالزام بتقديم هذه البيانات فى اللائحة وبغير سند من نصوص القانون ذاته ترتب عليه أن ما يمكن أن يحرر من المحاضر ضد المخالفين لاحكام اللائحة يكون معرضا للبطلان . فأهملت أحكام اللائحة من جانب المصلحة ومن جانب المكلفين تقديم هذه الاقرارات على السواء .

وقد اعتمدت المصلحة على نفسها فى حصر المولين على الطبيعة وقامت باجراءاته أربع مرات فى السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤١ و ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ولكن عمليات الحصر المذكورة رغم ما بذلته المصلحة فيها من جهد ووقت ومشقة لم تسفر عن نتيجة مرضية لعدم مطابقةالحصر فى كل مرة لحقيقة الواقع وعدم استطاعة تتبع حركة انتقال المولين من دائرة اختصاص المأمورية وعدم معرفة من يستجدون بها لاول مرة أو نقلا اليها من دائرة اختصاص مأمورية أخرى علاوة على ان طول المدة بين حصر وآخر ترتب عليه افلات كثير من المولين من الخضوع للضريبة وضياع أموال كبيرة على الخزانة

وبما أن انفراد المصلحة بعملية الحصر دون معاونة الغير من شأنه ان يكلف المصلحةجهودا شاقة وقد أثبتت التجارب انه لم ينته فى أية مرة الى الدقة المرجوة من عملية الحصر ، فالمصلحة والحالة هذه لا غنى لها عن الحصول على اقرارات من المولين أنفسهم بوجودهم سواء كانوا من الافراد أو الشركات أو الهيئات أو الجماعات وكذا الحصول على اقرارات من أصحاب العقارات المبينة ببيان مستأجريهم الخاضعين للضرائب وذلك على أساس ان ما يدلون به من بيانات فى هذا الشأن مفترض فيه الصدق اذ لا مصلحة لهم عادة فى اخفاء أى بيان عن أى ممول من الخاضعين الى الضريبة ، وبذلك تتمكن المصلحة بمطابقة البيانات الواردة من جهتين مختلفتين وتحقيقها لهذه البيانات من الوصول الى حصر دقيق للمولين بهدف الى المحافظة على كامل حقوق الخزانة فلا يفلت من نطاق الضريبة من يخضع لها .

لهذه الاعتبارات رؤى النص على جميع هذه الالتزامات فى التشريع المقترح كما رؤى الزام المختصين فى كل جهة حكومية أو هيئة عامة أو محلية بتبليغ مصلحة الضرائب عن كل ترخيص أو امتياز أو التزام أو احتكار أو اذن تمنحه وكذلك الحال بالنسبة الى نقابات المهن الحرة غير التجارية التى تقضى القوانين بعدم مزاولة المهنة الا للمقيدين بها .

ولما كانت الافعال التى تدخل فى اعداد المخالفات فى نصوص التشريع المقترح تختلف بحسب خطورتها فقد رؤى عدم ترتيب عقوبة واحدة لها وذلك بوضع جزاء رادع للمخالفين لاحكام المادة الاولى . بجعل العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين لان الحصر هو بمثابة الاساس فى جميع المراحل التالية له من فحص وربط وجباية — وهى عقوبة ليست جديدة على التشريع المصرى ، فقد سبق أن أخذ بمثل هذا الجزاء فى الامر العسكرى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٤٣ اللذين استمر العمل بأحكامهما بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة الى المولين المتخلفين عن تقديم الاقرار بالارباح أو الادلاء فيه ببيانات غير صحيحة أوعدم الوفاءبالضريبة من واقع الاقرار كما رؤى ترتيب عقوبة الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه للمخالفين لاحكام المادتين ٢ و٣ من القانون المقترح .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد بهذه الاحكام مشروع للقانون المرافق

وقد عرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد
امضاء

الملكية الزراعية في الباكستان

بقية المنشور على ص ٩

لمدة ثلاث سنوات فقط (٤) مستأجرون يحمي القانون حقوق زراعتهم · فالفئة الاولى تتركز في شرق باكستان وغرب البنجاب والسند · ففي شرق الباكستان منح حقوق المستأجرين الدائمين أولئك المستأجرين الذين كانوا يحوزون أراض حرة من الايجار من الزامنداري · وفي غرب البنجاب منح المستأجرين حقوق التوريث ·

ولكن ليس لهم ان يتنازلوا عن الاراضي التي في حوزتهم · واذا أخفق المستأجر في دفع الايجار أو أساء استعمال الاراضي فللسلطة المختصة ان تستولي على ما في حوزته وتخلعه منها مع تعويضه عما فيها من محصول ومصاريف تجهيزها · وقد حدد نصيب كل من صاحب الارض والمستأجر من المحصول بنسبة ٤٠ الى ٦٠ كما حددت كذلك بنفس النسبة الضرائب الحكومية المختلفة ·

أما القانون الذي صدر في السند في ١٩٥٠ فقد أتاح حقوق التوريث للطبقة التي كانت تزرع ما لا يقل عن ٤ أفدنة لمدة ثلاثة سنوات متتابعة ، أما المستأجرون بعقود طويلة الاجل فهم غالبا من كانوا يؤجرون بعقود ايجار مكتوبة ويوجدون في السند ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية ولم يمسهم القانون بشيء فبقوا كما كانوا ·

وفي مقاطعة الحدود الشمالية الغربية أصبح المستأجرون في مأمن من الخلع من الاراضي الا لعدم دفعهم الايجارات أو سوء زراعتهم للأراضي على أن يعوضوا التعويض اللازم

وأخيرا هناك مستأجرون كثيرون في السند يحمي حقوقهم القانون · والمستأجر له الحق في نصف المحصول أو ثلثين ، وثلاثة أخماس وذلك تبعا لحالة ري الاراضي ·

المستأجرون غير القانونيين : لم تتأثر كثيرا حالة الفلاح المالك الصغير الذي تقل مساحته عن ٣ أفدنة ولكن الحكومة تسعى حاليا الى توسيع حيازتهم بالمادة توزيع أراضي الزامنداري عليهم · وأما طبقة المستأجرين الذين كانوا مهددين بسلطة الزامنداري في شرق باكستان فقد صارت لهم حقوق ثابتة في زراعة حيازاتهم بعد الاستيلاء عليها من الزامنداري وأصبح لهم الحق في التنازل عنها أو لغيرهم أو رهنها · وأما الايجار فيدفع مباشرة الى الحكومة نقدا ولا يزيد عن ١ على ١٠ المحصول وجميع المستأجرين الدائمين في السند أصبح لهم حق الملكية والتوريث والتجزيء والتحويل أما بالبيع أو الرهن ·

الخلاصة : والخلاصة أن هيكل حيازة الاراضي للتشريعات الحديثة قد أصبح الفرد من طبقة الزامنداري لا يملك الا ٥٠ فدانا في غرب باكستان آمنين على حقوقهم في الحيازة التي تحميها القوانين الاخيرة · وقد حددت وروقبت تصرفات المالك معهم بواسطة السلطات المختصة وأصبح غير حر في خلعهم أو زيادة الايجار المحصل منهم · كما أن معظم المزارعين في شرق باكستان أصبحوا يمتلكون مساحات صغيرة وهم يمثلون مستأجري الاراضي الحكومية في النظام السابق غير ان التنازل عن حيازاتهم الآن أصبح غير قانوني · وأخيرا طبقة العمال الزراعيين الذين تضخم عددهم ولم يحمهم القانون الجديد في شيء ·

انتهى

في مهرجان التحرير

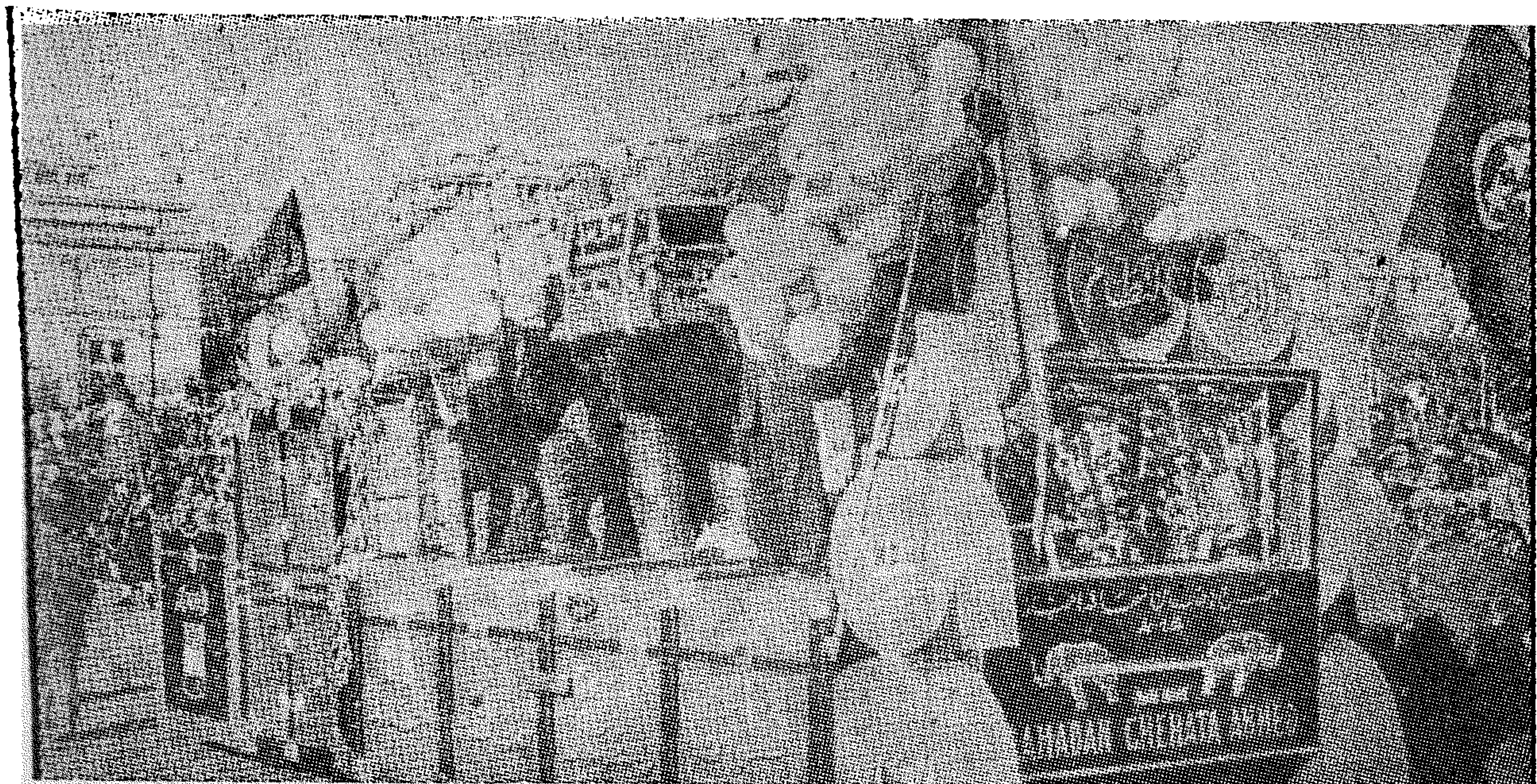
كانت أيام مهرجانات التحرير أياما مشهورة ، احتشد فيها المصريون والاجانب ليروا بأعينهم مدى ما بلغته مصر الناهضة : جيش قوي ، وحكومة منظمة ، وهيئات ومؤسسات عاملة

كان المهرجان يسير سيرا رتيبا ليعلن على العالم أجمع اننا حريون بتاريخنا المجيد ونهضتنا المباركة ·

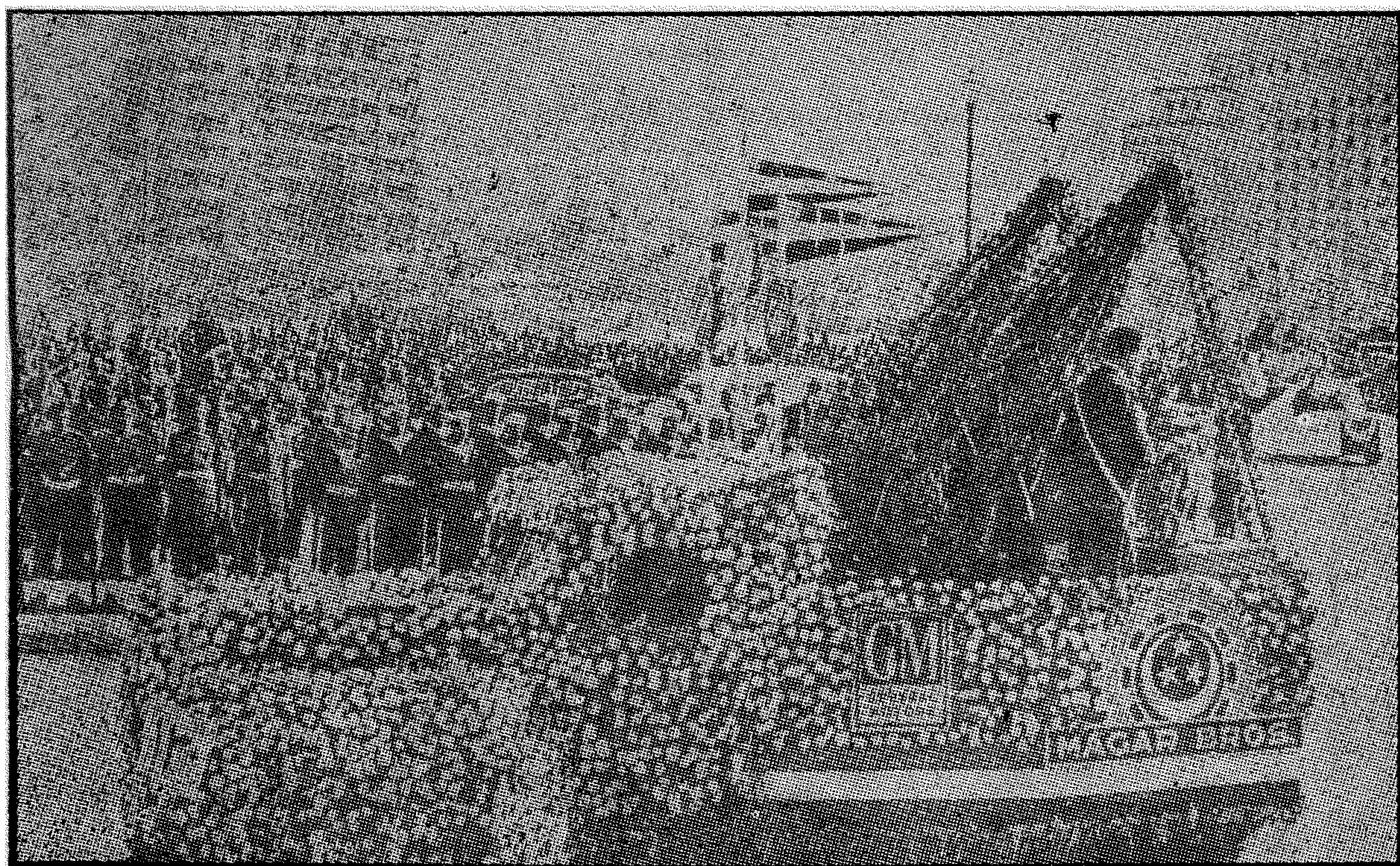
وننشر فيما يلي ثلاث صور لما سجلته عدستنا يوم مهرجان الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية ، وقد كانت هذه العربات الثلاث من خير ما شهده ميدان الحرية يوم ٢٦ يناير ١٩٥٣ ·



مطبعة مصر ·· احدى مؤسسات بنك مصر ، وقد اشتركت في مهرجان التحرير بسيارة نالت الاعجاب وكانت تحمل مجلدات ضخمة امتازت بجمال المظهر وحسن الذوق



عربة ((مصانع رمضان شحاته احمد)) للسيور والحقائب الجلدية بشارع الطويل بشبرا ،وهى تمثل مجموعة من منتجات المصانع من مختلف انواع الحقائب الجلدية وهى اكبرالمصانع للجلود فى الشرق



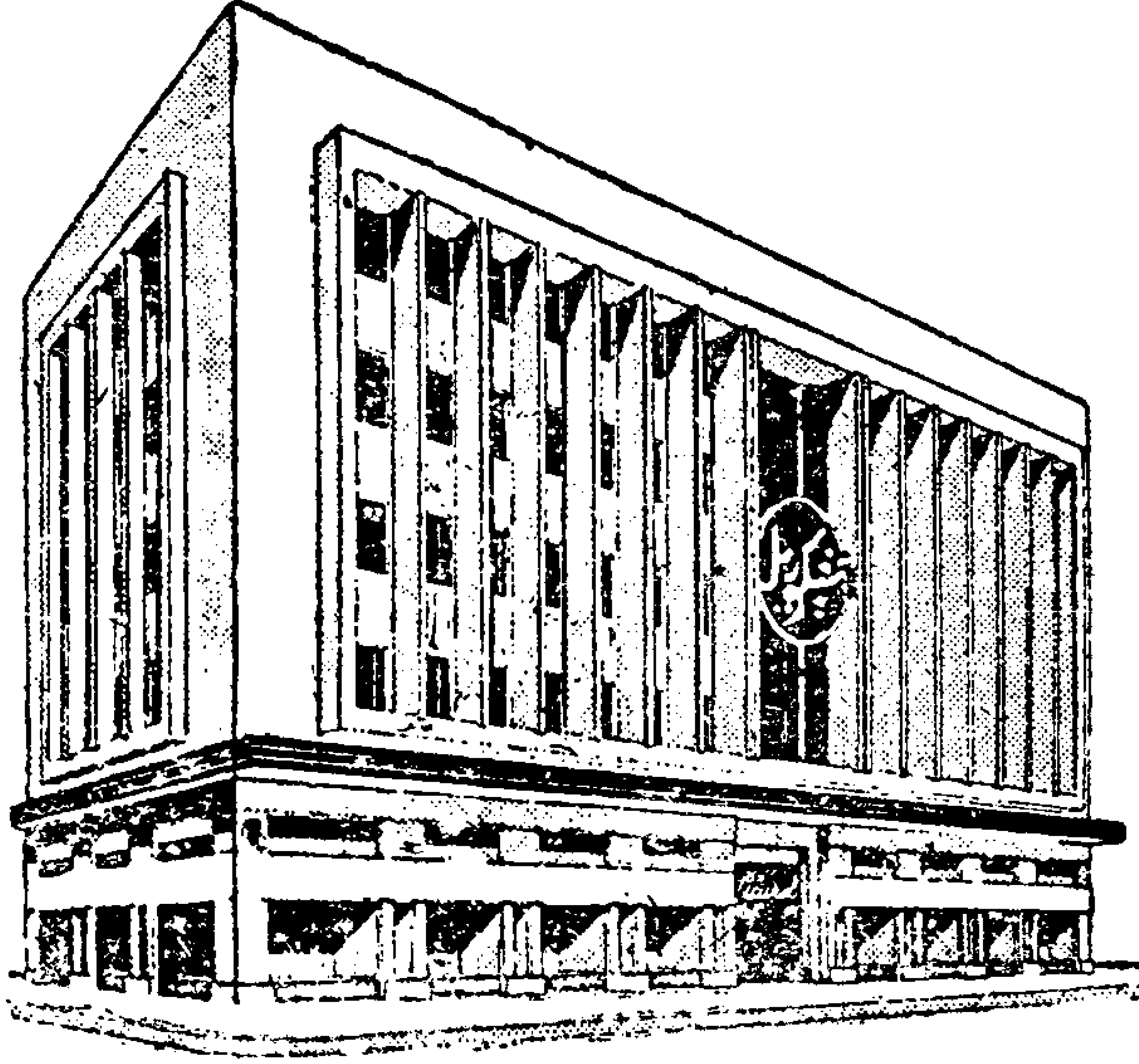
سيارة شركة اخوان مقار صاحبة عربات الاوتوبيس الفاخرة وتمثل السيارة ايضا الشركةبصفتها وكيلة عن شركة جنرال موتورز العالمية

بعد التنظيمات النهائية التى أجريت

تمهيداً لافتتاح جميع أقسام محلات

محلات **شيكوريل** الكبرى

شركة مساهمة مصرية بالقاهرة



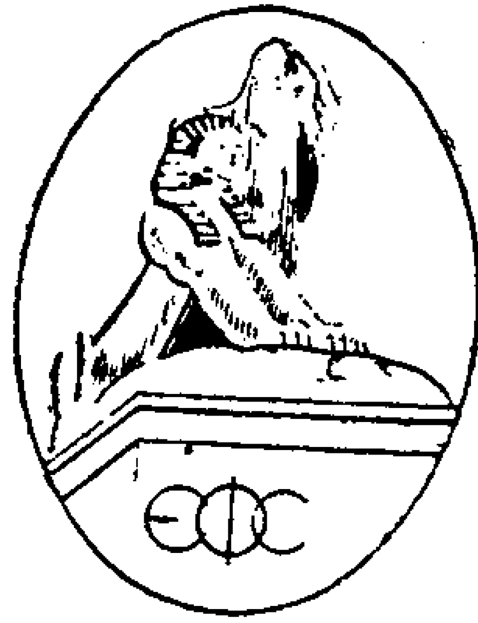
تتشرف الادارة بدعوة حضرات عملائها الكرام لزيارة المحلات ابتداء من الاثنين ٩ فبراير :

اعادة
الافتتاح الكامل

بأحدث المبتكرات التى وصلت بالطائرة من جميع أنحاء العالم

س ٠ ت : ٢٦٤٢٦

للزراعة — للصناعة



لعربات النقل — للسيارات

اطلبوا دائماً

"بنزين" و "زيوت"

النهضة
سنكلر

ذات الشهرة العالمية

تستعملها الحكومة الأمريكية للجيش والبحرية والطيران وتباع حالياً بأسعار زهيدة جداً طرف الوكلاء

تقوم محطاتنا بخدمتكم على خير وجه يرضيكم

الشركة المستقلة المصرية للبترول

ش ٠ م ٠ م ٠

قبل الشراء استشيرونا واستشيروا وكلاءنا فى المدن والأقاليم

القاهرة ت ٤١١٥٧ — الاسكندرية ت ٢٥٧٤٧ — طنطا ت ٤٧٤

شركة مصر للحرير الصناعى

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة ـ مركزها الرئيسي ومحلها القانونى عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد ـ القاهرة

رأس مال الشركة

٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيــه ممثلة فى ٦٢٥ر٠٠٠ ســهم بواقع ٤ ج ٠ م
منها ٣٧٥ر٠٠٠ سـهما اسميا و ٢٥٠ر٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشـتقاته ومـادة السيليولوز ومشتقاتهـا والاتجـار فى كل ذلك وصـناعة وتجارة المواد الـكيماوية اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقـة مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيـدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد		عدد	
٦ر٥	طن من خيوط الحرير	٦ر٥	طن من الالياف القصيرة
١	طن من ورق مصروفان	٣	طن من حامض الكبريتيك
٥	طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥	طن من سلفات الصـودا المبلورة (ملح جلوبر)

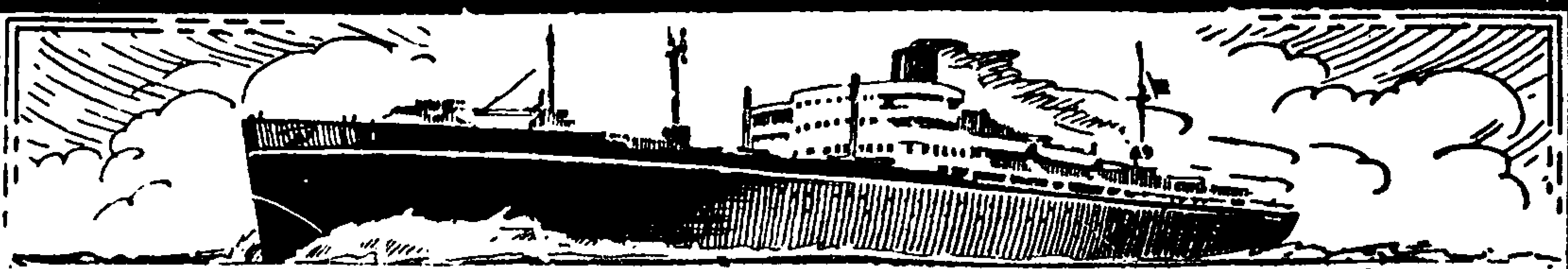


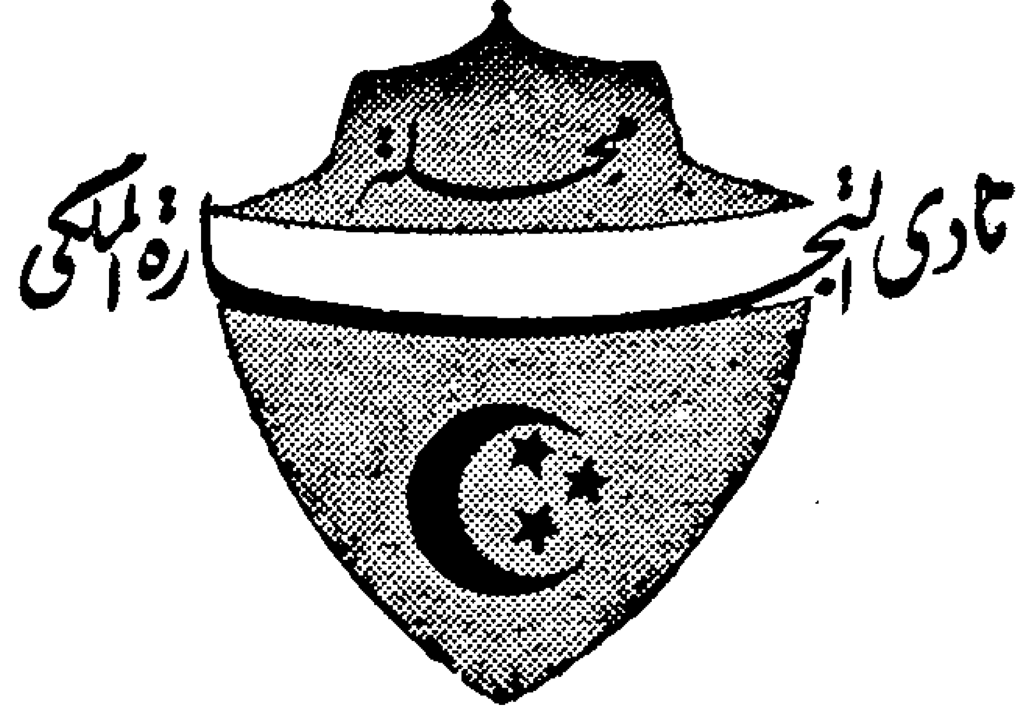
علامة الجودة
للسجاير المشهورة

لأصحابها : نقولا صوصه ليمتد

س . ت : الجيزة ٤٨٩٥

الشرق للاعلانات ٦٩-٦٤





الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٧
١٥ فبراير ١٩٥٣

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

الثمن
١٠ قروش

على هامش اتفاقية السودان : بقلم صاحب الامتياز

عرض وتعليق : الزيت المصرى وقانون المناجم ـ صوامع الغلال ـ أراضى الزراعة وابناء

مديرية التحرير : حديث للدكتور محمد أحمد سليم

وزير المالية يقول : ملخص محاضرة بنادى التجارة

التوسع فى حرية التجارة :

فى السياسة الاقتصادية : التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية ـ بقلم الاستاذ وديع فلسطين

برنامج السنوات الثلاث :

اقتصاديات الشرق الاوسط : الملكية الزراعية فى العراق

التصنيع الريفى :

الاقتصاد العالمى : أخبار

مخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى

أزمة تم انكماش : بقلم دكتور عبد الرزاق محمد حسن

زيادة الطلب العالمى على زيت الشرق الاوسط : مقال هام لجريدة التيمس

الاوراق المالية : عن النصف الاول من فبراير

من أعلام الاقتصاد : شارل فورنييه ـ بقلم الاستاذ جورج يعقوب

سنقترض من الداخل ومن الخارج : تعليق على محاضرة وزير المالية

على هامش اتفاقيـــة السودان

من حق كل مواطن فى مصر والسودان ممن تعنيهم شئون الاقتصاد أن يتساءل عن أثر الاتفاق الذى أبرم أخيرا بين مصر وانجلترا خاصا بالسودان فى العلاقات الاقتصادية بين شطرى الوادى وهل من شأن الاتفاق المشار اليه أن يضعفها أو يدعمها .

والجواب على هذا يتلخص فى أن التجارة تتبع للراية وأن وضع السودان قبل الاتفاق الاخير كان وضعا شاذا من الناحية القانونية وكان الراية الانجليزية هى المتحكمة فيه من الناحية العملية وان صاحبتها الراية المصرية فى المظهر لا فى حقيقة الواقع

وكان من آثار هذا التحكم البريطانى أن الاقتصاد السودانى كان يوجه وفق المصالح البريطانية أولا وقبل كل شىء فى السياسة الزراعية أو فى السياسة التجارية والجمركية وأن بريطانيا كانت تعتبر السودان مزرعة للقطن الذى تأخذه بريطانيا بما تفرضه من أسعار وكانت المزارع السودانية تحت رحمة المفتشين البريطانيين ان شاءوا منحوها الماء أو شاءوا احتبسوه عنها . وظلت الخامات الزراعية والمعدنية مطمورة دون استثمار صناعى . وحيل بين السودانيين وبين التصنيع بشتى الحجج والوسائل كما وضعت العقبات فى سبيل تيسير التبادل التجارى بين السودان ومصر واختلفت الاسس الجمركية بين القطرين الى درجة جعلت أسواق السودان مغلقة أمام كثير من المنتجات المصرية التى كانت مصر أولى بتصريفها من غيرها من الدول .

ولقد مرت بى كأول خبير اقتصادى لمصر فى السودان فترة حرت فيها فى تحديد مهمتى بين أن أكون همزة وصل بين جزئين من قطر واحد أو أن أعتبر نفسى مندوبا اقتصاديا لبلد فى بلد آخر مستقل عنه كل الاستقلال ـ والفرق بين الاعتبارين كبير ـ وكنت أعمل فى اطار الفرض الاول فكانت تقوم العقبات الانجليزية أمامى فى كل خطوة

أما اليوم وبعد الاتفاق على حق السودان فى تقرير مصيره فان اختار السودان الاستقلال التام فمن اليسير أن يعقد مع مصر معاهدات تجارية وثقافية بل وسياسية تراعى فيها صوالح الجانبين دون تدخل أو سيطرة مصلحة طرف ثالث تتنافى مع مصلحة مصر والسودان على السواء .

وان اختار السودان الاتصال بمصر على أية صورة فان فى مقدمة هذا الاتصال ـ ايجاد تعاون وثيق بين شطرى الوادى ليكمل كل منهما الآخر فى مقومات انتاجه ويكون من اليسير رسم سياسة اقتصادية موحدة تنهض بمستوى المعيشة فى مصر والسودان وتجعل منهما وحدة اقتصادية وافرة الغنى بانتاجهما الزراعى والصناعى وتخلق سوقا واسعة الارجاء لتصريف حاصلات كل منهما دون موانع ولا حواجز ولا تدخل سياسى أجنبى يضع العراقيل فى سبيل كل تبادل تجارى ميسر معقول .

والخلاصة أن الاتفاق الاخير يدعو للتفاؤل بدعم العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان على أساس من التعاون الكريم الخالص لمصلحة القطرين الشقيقين اللذين ربطت بينهما الطبيعة وجمعتهما قدرة الله ...

ولن تجد لسنة الله تبديلا .

عبد الله فكرى أباظه



الزيت المصرى وقانون المناجم

أخيرا أدركت مصر مدى الخسائر التى عادت على اقتصادها عندما أرجأت نحو خمس سنين اصدار التشريع الخاص بالمناجم والمحاجر، فجعلت الارض المصرية ضنينة بكنوزها على الراغبين فى استغلالها، واضطرت شركات الزيت الى أن تكف عن انتاج الزيت فى مصر وصفى بعضها أعماله وانصرف الى مناطق أخرى الظروف فيها مشجعة على القيام بانتاج هذا العنصر الحيوى .

وكانت الشركات تشكو من الشروط الجائرة التى تتطلبها منهم الحكومة . فصناعة الزيت مغامرة مجهولة العاقبة . وقد ينفق مليون جنيه فى أعمال المسح والاستطلاع والتنقيب، بغير أن تكتشف نقطة زيت، ولا يستطيع أحد أن يغامر بمثل هذا المبلغ الا اذا كان مطمئنا سلفا الى الحكومة تمنحه من التسهيلات ما يخفف عنه لوعة هذه الخسارة الجسيمة، كأن تعرض عليه التنقيب فى منطقة أخرى، أو تعامله بشىء من الرفق — اذا كشف زيتا — فى السنوات الاولى حتى يعوض خسارته كلها أو جلها. ولكن الحكومة لم تكن فى الماضى تولى هذا الاعتبار قدره من الاهتمام فاضطرت الشركات الى الكف عن عناء التنقيب.

وكانت الشركات تشكو كذلك من اصرار الحكومة على تكرير نسبة كبيرة من الزيت المستخرج محليا فى معمل التكرير الاميرى فى السويس الذى أدخلت عليه أخيرا توسيعات كثيرة زادت من طاقته على التكرير. ولكن الشركات تقول ان لديها هى مصانع خاصة لتكرير الزيت انفقت على بنائها وتوسيعها مبالغ طائلة . والشركات تطالب بان تكرر من الزيت ما يشغل جميع معاملها فاذا فاض منها شىء أعطته للحكومة لتتولى تكريره بنفسها .

أما كيف تحل هذه المشكلة، فهو أن يراعى اعتبار الصالح العام قبل غيره من الاعتبارات . فاذا كانت مصلحة المستهلك هى أن تتولى الحكومة تكرير الزيت، وجب الاخذ بهذا النظام، أما اذا كانت مصلحته فى أن تتولى الشركات هذا العمل، وجب أن تقوم به . ومما يذكر فى هذا الصدد أن فى وسع مصر اذا استكفت من انتاجها الداخلى من الزيت، أن تستورد من الخارج زيتا خاما تكرره فى معاملها ثم تصدره الى الخارج، كما تفعل ايطاليا وبريطانيا وبعض بلدان أوربا .

وكانت الشركات تشكو كذلك من تدخل الحكومة فى تحديد أسعار الزيت تدخلا جعل سعر الزيت فى مصر ينخفض عنه فى أسواق العالم مما يكبد الشركات بعض الخسائر . وهذه مشكلة يمكن حلها بمساعدة شركات الزيت على المضى فى انتاجه، ومتى صار وفيرا، لم تعد ثمة حاجة الى التدخل الحكومى لتحديد الاسعار .

وقد أحسنت الحكومة اذ حلت هذه المشكلة، فانها بذلك تدفع الاقتصاد القومى خطوات واسعة الى الامام لان الوقود عنصر هام فى جميع الصناعات المحلية .

صوامع الغلال

من عجب أن مصر التى كانت ذات يوم مخزن غلال (أهراء) لروما، تغفل اليوم العناية بانشاء صوامع للغلال على النسق العالمى الحديث، وهى الصوامع التى يطلق عليها اسم « السيلوس » .

ولذلك فان القمح يترك فى العراء، أو تحت سقيفة صنعت ارتجالا، فيبقى عرضة لتقلبات الجو، ويعرف السوس طريقه اليه فيفسد منه نسبة غير قليلة .

والذى يطوف بالريف المصرى وبالمدن، يرى هذه المخازن العارية فى كل مكان، ومعظمها تابع اما لبنك التسليف الزراعى، واما لغيره من المنشآت الحكومية وغير الحكومية، ولو أجرى احصاء عما تخسره مصر بسبب ترك الغلال فى العراء لكان الرقم مفزعا .

ومصر اليوم مقدمة على التوسع فى انتاج الغلال، بعد ما صارت أسواق القطن عزيزة المنال . وهذا يستتبع أن تنشأ الصوامع اللازمة لصيانة الغلال وتقسيمها حسب أنواعها ووقايتها من التالف ومن اغارة الطيور والحشرات عليها ومن المطر والرطوبة وما الى ذلك من العوامل. فعسى أن يتنبه المسؤولون الى ذلك، لان الصوامع عنصر من عناصر الانتاج القومى التى تحرص الحكومة اليوم على توفيرها فى كل مجال .

أراضى الزراعة والبناء

لوحظ بعيد انتهاء الحرب ان العمران فى العاصمة وفى المدن قد جار على أراضى الزراعة، فانشئت العمارات والدور على أراض كانت مخصصة قبلا للزراعة ومعنى ذلك أن مساحة الاراضى الزراعية فى مصر نقصت بينما الاراضى المجدبة والصحراوية بقيت على حالها .

فقد شمل العمران الطريق الممتد من القاهرة الى حلوان، ومعظمها أراض زراعية، كما شمل طريق الاهرام وهو كذلك أرض زراعية، والمناطق الجنوبية من مديرية الجيزة وغيرها، واذا استمر اتساع المدن على حساب الاراضى الزراعية، فسيكون ذلك سببا فى انقاص الانتاج الزراعى بمقادير تذكر .

والذى يشير به رجال الاقتصاد، هو أن يكون اتساع المدن على حساب الاراضى الصحراوية والرملية التى لا تعد خسارة اذا انشئت عليها المبانى، بل تعد كسبا للعمران .

ولهذا كان ينبغى أن يكون اتساع القاهرة متجها الى صحراء مصر الجديدة وصحراء الاهرام وجبل المقطم وحلوان وغير ذلك من المناطق.

ومدينة الاوقاف، التى بنيت على أراضى « العجوزة » الزراعية، زادت العمران فى القاهرة بلا ريب، ولكن هذه الزيادة اضاعت على البلاد أرضا زراعية من أخصب الاراضى، ولا سبيل اليوم الى استعادتها .

ولذلك يحسن ان توضع سياسة مرسومة للعمران، تتبع دائما فى مصر، لان راس المال الاول لمصر هو أرضها الزراعية .

مشروع مديرية التحرير الجديدة

إصلاح ٧٠٠ ألف فدان فى خلال السنوات الخمس القادمة
تقسيم الأراضى المستصلحة الى إقطاعيات صغيرة مع توزيعها

حديث للدكتور محمد احمد سليم عضو المجلس الأعلى للإنتاج القومى

تحدث الدكتور محمد أحمد سليم عضو المجلس الاعلى للانتاج القومى الى منـدوب مجلة « الاقتصـاد والمحاسبة » عن مشروع « مـديرية التحرير » الذى كلف بدرسه واعداد تقرير عن مراحله ، فقال :

موقع المديرية

فكرت « هيئة التحرير » فى انشاء « مديرية التحـرير » فى المنطقـة الواقعـة بين النوبارية والطـريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ، وهى منطقة مساحتهـا ٧٠٠ ألف فدان ، ستجرى أعمال استصلاحها بالتدريج حتى تنتهى بعد خمس سنين

والارض التى يراد استخدامهـا لهذا الغرض أرض رملية متدرجة فى ارتفاعها الى عشرة أمتـار وعشرين مترا وثلاثين من منسوب النيل .

والقصد من المشروع ، هو تحويل هـذه الاراضى الرمليـة الى أراض زراعيـة مع انشاء جميـع المرافق العمرانية الخاصة بهـا على أسس تعاونية حديثة مع مراعاة اللامركزية ، والقيام بجميع المنشآت والمؤسسات التى تقتضيها الخـدمات على أساس تعـاونى يكون للسكان فيـه أكبر نصيب .

مشكلة توفير الماء

وكان أول ما اتجه اليـه الاهتمام هو امكان توفير الماء فى هذه المنطقة .

وبعـد البحث ، تبـين أن فى الطاقة تزويد هذه الارض فى الوقت الحالى بماء النيل فى فترة الفيضـان ، وهى عادة تستغرق أشهرا خمسة بـين أغسطس وقرب أواخـر ديسمبر . ومتى هيئت وسـائل الرى ، أمكن زراعة الحبـوب ، وخاصة القمـح والشعير ، فى خلال هذه الفترة .

ولكن ، متى تم تنفيـذ مشروع السـد العالى ، أمكن تزويد المساحة كلها بالماء الكافى على مـدار السنة ، وينتظر اتمام ذلك بعد خمس سنوات من اليوم .

تنفيذ المشروع على مراحل

وقد استقر الرأى على أن ينفـذ هذا المشروع على مراحل . فـفى السنة الاولى يتم استصلاح مساحة قدرها ٣٠ ألف فـدان ، تروى ريا مباشرا من مصرف المحيط العـام بطوله . ثم يتدرج المشروع فى توسعه حتى يصل الى ١٥٠ ألف فـدان فى مدى عامين يمكن ريها بمياه الفيضان فقط . ثم يستمر التدرج كلما توفر المـاء وكلما ركبت محطات المضخات حتى يفرغ من اصلاح المساحة كلها.

التخطيط الاساسى للمديرية

وتقوم الآن لجنـة فنية باجراء التخطيط الاساسى للمنطقة كلها حتى يكون تنفيـذ المساحات الممكنة فى حدود هذا الهيكل المعتمد .

توزيع الاراضى بعد اصلاحها

واستطرد الدكتور محمد أحمـد سليم فقـال ان من المتفق عليه أن توزع الاراضى فى مـديرية التحرير بعد استصلاحها على ملكيات تتفاوت مساحتها بين خمسة أفدنة وخمسة وعشرين فدانا ، وأن تعطى المساحات الكبرى لخـريجى المعاهد الفنيـة الوثيقة الصلة بالزراعة ، أضف الى ذلك أن اختيار صغار الملاك سيراعى فيه أن يكون شاملا لجميع المديريات، مع تفضيل ذوى الاسر منهم .

والنية متجهة الى اعتبار هـذا المشروع مشروعا تعاونيـا يضطلع الشـعب بنصيبه فيـه الى جانب النصـيب الذى تقـوم به الاداة الحكوميـة . ولذلك رئى تأسيس منشأة اقتصادية تتولى ادارة أمور هذه المديرية وتتولى السهر عـلى المصانع التى يعتزم انشاؤها فيها ، لانتـاج لوازم السكان ، كمصـانع البيوت الجاهزة وما اليها .

تمويل المشروع

ولما كان من المعول الاول على نجاح هذا المشروع هو مـدى ما يلقاه من عون من الشعب ، فقد رؤى أن يمول من الاكتتابات التى يقدمها الشعب عن طواعية واختيار ، ولا سيما بعد ما وجدت هيئـة التحرير والحكومة الحاضرة استجابة فاقت كل تقـدير من جميـع طبقات الشعب فى كل مشروع وضعته ونفذته .

وتعد « مديرية التحرير » تجربة جديدة لخلق مديرية نموذجيـة فى مصر على أسس علمية حديثة منـذ البدء . وان نجاح هذه التجربة ليعد بشيرا بنجاح التجارب المماثلة التى قد تتم مستقبلا فى نواح أخرى من صـحارى مصر المتاخمـة للاراضى الزراعية .

وزير المالية يقول :

الانتاج الزراعي هو أساس الدخل الأهلي

في الطاقة زيادة مساحة الاراضي المنزرعة ٢٠٠ ٪ التوسع الزراعي يجب ان يسير جنبا الى جنب مع التوسع الصناعي

دعا نادي التجارة الملكي الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية وأحد أعضاء النادي البارزين — الى القاء محاضرة في مساء السبت ٧ فبراير عن « الانتاج الزراعي كأساس الدخل القومي » . وقد حضر المحاضرة جمع غفير من المشتغلين بالشئون الاقتصادية والمهتمين بالمسائل الزراعية على وجه خاص .

وفيما يلي ملخص لما قاله الوزير :

أن الرأي الذي تركز في ذهن المصريين ، وأخذ عليهم تفكيرهم هو أن زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى المعيشة لجمهرة السكان لا يتأتيان الا عن طريق الصناعة وانناعالج جميع مشكلاتنا الاقتصادية المستعصية اذا مانهضنا بالصناعة ، وبدأنا نوجه كل تفكيرنا ونرسم خطوط النهوض الاقتصادي على أساس الاهتمام بالصناعة — والصناعة وحدها — ، ضاربين صفحا عن الاهتمام بالزراعة ناسين أن أمامنا مساحات كبيرة لم تستصلح بعد ، وأن رقعة الارض القابلة للزراعة في تقدم ملموس . وربما كان التفكير نتيجة الاعتقاد بأن الامم حينما أرادت النهوض بدأت بالتصنيع . وربما كان هذا التفكير أيضا نتيجة أن الثورة الصناعية التي نشبت في أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت المثال الحي الواضح على زيادة الانتاج زيادة لم يكن لها مثيل في ماضي التاريخ الاقتصادي ... مما دعا الى الاعتقاد ان اي زيادة محسوسة في الانتاج يجب أن تقتبس تلك الوسيلة التاريخية . وقد نسينا أن الزمن قد تغير ، وأن الحال صار غير الحال!!

تحليل أثر الثورة الصناعية

ان زيادة الانتاج في البلاد التي ارتادت ميدان الصناعة كانت زيادة كبيرة لا يمكن ان تتكرر بنفس النسبة في أي بلد في الوقت الحاضر ، ذلك بأن الثورة الصناعية قد بدأت في بلاد قليل عددها ، وهي بلاد غرب أوربا ، وكان مجال السوق من الاتساع بحيث يشمل بقية العالم . أما ان يبتدىء بلد في تصنيع نفسه على أمل ان يحدث فيه من الآثار ما حدث في البلاد التي صنعت نفسها ابان الثورة الصناعية فقياس مع الفارق الكبير . ذلك لان الصناعة في بلاد ومثيلاتها لاتستطيع — على الاقل في دور الحضانة — أن تنتج الا لسوقها المحلية وهي سوق محدودة نتيجة لانخفاض القوة الشرائية وهبوط مستوى المعيشة .

التوسع الزراعي مع التوسع الصناعي

ان هذا لا يعني اننا نقول باهمال الصناعة ، وانما يعني أكثر ما يعني أن يسير التوسع الزراعي جنبا الى جنب مع التوسع الصناعي ان لم نقل أن له أولوية عليه . ولهذا فان زيادة الرقعة الزراعية سوف ترفع من انتاج العامل الزراعي نتيجة لزيادة مساحة الارض منسوبة الى عدد العمال الزراعيين ، ويترتب على ذلك ارتفاع في الدخل الزراعي ، وفي الدخل العام ، وبالتالي زيادة في القوة الشرائية لدى المستهلكين ، وهذا يزيد من الطلب على المنتجات الصناعية مما يوسع بالطبيعة من سوقها ويزيد من امكانيات نجاحها وفلاحها .

وثمة سبب آخر ، فان توسع الصناعة يخلق طلبا جديدا على المواد الغذائية خاصة ، وسلع الاستهلاك عامة نتيجة لانتقال عدد من العمال من الزراعة شطر الصناعة ، ونتيجة لارتفاع مستوى الاستهلاك بين عمال الصناعة .

الاعتماد على محصول رئيسي واحد

وبجانب كل ذلك فان اعتماد البلاد على محصول رئيسي واحد يؤثر تأثيرا شديدا على اقتصادياتها ويعرضها لهزات اقتصادية — بل وسياسية واجتماعية — عنيفة بين حين وآخر ، وخاصة اذا كان هذا المحصول من المحاصيل التي تتراوح أسعارها صعودا وهبوطا بنسبة كبيرة كالقطن .

حقيقة بارزة !

ومن الحقائق التي يجب ان تلفت نظرنا ، أن مصر — وهي بلاد زراعية ذات الارض الخصبة — قد استوردت في السنوات الخمس ما قيمته ٧٥ مليونا من الجنيهات من القمح ... أي أن أرضها لا تكفي لغذاء سكانها!! وللأسف أن علاج هذه المسألة قد اهمل خلال السنوات الماضية بسبب انتشار روح التواكل والكسل ، وعدم اخذ الامور مأخذ الجد ، ولأن ملاك الارض لم يكونوا يشعرون بالحاجة الى زيادة رقعة المساحة المزروعة ما داموا يحصلون على فائض (ريع) كاف من استغلال الارض التي يملكونها .

مدى زيادة الرقعة الزراعية

ويقدر الخبراء الزراعيون أن زيادة رقعة المساحة المنزرعة الى ١٥٠ ٪ أو ٢٠٠ ٪ من المساحة الاصلية أمر ممكن تنفيذه متى خلصت النيات ، وأمكن ضبط مياه النيل بمشروعات الري الكبرى المختلفة . ومع أن القلة من أصحاب الارض في الماضي لم يفكروا في واجبهم نحو جمهرة السكان الا أن الواجب يحتم علينا . ان نعترض داخليا وخارجيا — اذا استدعى الامر — حتى نستطيع ان نحقق لهذه المجموعة من السكان مستوى كريما من العيش ، بل ان نرفع من مستواهم الحالي ، وأن نمكن للصناعة أن تقوم وتنهض ، وان تجد لها سوقا داخلية تمكنها من الانتعاش والنمو الى أن تصل الى طور التصدير وتغزو الاسواق المجاورة والبعيدة على حد سواء .

... وبعد !

وفي اعتقادي أن الانتاج الزراعي يجب أن يكون موضوع اليوم ، يجب أن يشغل أذهاننا ، ويجب أن نهتم ببحثه وبوسائل القيام به ... فاذا رسمنا له خطوطه ، وبدأنا في تنفيذ مشروعاته ، فاننا بذلك نزيد من فرص قيام صناعة متينة البنيان ، قوية الدعائم على أسس ثابتة قويمة.

دعوة ايزنهاور إلى تحرير التجارة العالمية

هل تلقى أذنا صاغية من الحكومات المختلفة
عبء الدفاع القومى يقف عقبة فى سبيل حرية التجارة

القى الرئيس دوايت ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الجديد خطابه الاول فى الكنجرس يبسط فيه سياسة حكومته الداخلية والخارجية والصناعية والدفاعية ، فعرض بشىء من الافاضة لموضوع التبادل التجارى وأكد أن سياسة حكومته تهدف الى تقديم يد المساعدة المقدورة الى تجارة العالم رغبة فى توسيعها

واستطرد الرئيس الاميركى فقال أنه سيسعى الى ازالة جميع الاجراءات الروتينية المفروضة فى الولايات المتحدة على الواردات الاجنبية ، وذلك رغبة فى تمكين الدول الاجنبية من زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة . كما قال أنه يرى أن تخفض الرسوم الجمركية بين الدول ، وأن تزول الحواجز المفروضة فى سبيل استثمار رؤوس الاموال الاميركية فى الخارج

وقد استبشرت جريدة التيمس البريطانية خيرا من هذا الخطاب ، وقالت انه دليل على أن الرئيس الاميركى الجديد يرى العودة الى مبدأ حرية التجارة ، وهو مبدأ أخذت الدول تنصرف عنه بعد الحرب العالمية الاولى ، وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية مؤثرة عليه نظام الحواجز الجمركية التى ترتفع وتنخفض وفقا لكل حالة خاصة .

ومنذ أنتهت الحرب العالمية الاخيرة ، كانت سياسة الولايات المتحدة تنحو نحو تقديم مساعدات مالية الى بلدان أوربا ساعة باسم « مشروع مارشال » وساعة باسم « مشروع المساعدة المتبادلة » رغبة منها فى أن تنعش الاحوال الاقتصادية فى البلدان التى مزقتها الحرب وأنزلت باقتصادها نكسة شديدة .

غير أن سياسة « المساعدة » هذه أخذت تنكمش بالتدريج كلما أزدادت عافية أوربا الاقتصادية حتى بات المضى فيها أسرافا من جانب الخزانة الاميركية ، وعبئا على دافع الضرائب الاميركى . ولهذا راى الرئيس ايزنهاور أن يواصل ماكان الرئيس ترومان قد بداه من تحرير قيود التجارة لتمكين بلدان أوربا من أن تبيع منتجاتها فى الولايات المتحدة فتحصل بذلك على دولارات فى مقابل سلع أو خدمات ، بدلا من أن تحصل عليها بغير مقابل

ولا ريب فى أن حرية التجارة أجراء لايمكن أن يكون من جانب واحد . فهو أما أن يكون متعدد الجوانب ، واما الا يكون أطلاقا . واذا كانت الحكومة الاميركية قد أعربت عن أستعدادها لازالة القيود الجمركية أو لتخفيفها ، فيجب أن يقابل ذلك بأجراء مماثل من جانب الدول التى تتعامل معها . فاذا لم تستجب بلدان أوربا ، وفى طليعتها بريطانيا ، الى هذه الدعوة ، فلا ينتظر أن يكون لها الصدى المرجو أو التأثير الفعال فى التجارة العالمية .

وتقول جريدة التيمس البريطانية أن عبء الضرائب الباهظة فى بريطانيا يقف عقبة فى طريق الاستجابة لرغبة الرئيس الاميركى . ذلك لان الجنرال أيزنهاور يرى البدار بخفض عبء الضرائب واصلاح النظم الضريبية حتى يتسع المجال أمام همة العاملين ولا سيما من صغار رجال الاعمال . وهذا أمر قد لاترتضيه الحكومة البريطانية بسياستها الحاضرة التى تقوم على أستنزاف جميع الموارد الممكنة لتغذية الخزانة العامة ولمجابهة التبعات المالية الداخلية والخارجية

والعقبة الكؤود التى تجابه جميع دول العالم ، ولا سيما بريطانيا وأميركا ، هي عقبة التسلح والتأهب للطوارىء العسكرية . فالميزانية الاميركية مثقلة بأعباء التسلح سواء لاميركا نفسها أو للبلدان المتضافرة معها فى حلف شمال الاتلنتيكى . والميزانية البريطانية بدورها أبهظتها نفقات التسلح حتى صار من العسير عليها أن تخفض الضرائب أو المكوس أو الرسوم الجمركية بغير أن تسىء الى برامج الدفاع .

وتقول جريدة التيمس ان المخرج الوحيد من هذه المعضلة هو زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومى بما يؤدى الى تحقيق ضرب من ضروب التوازن مع النفقات العسكرية

وثمة سؤال عن موقف مصر من الدعوة الى حرية التجارة ومن خفض الحواجز الجمركية خفضا يعزز النشاط التجارى فى الداخل والخارج

وفى الرد على هذا السؤال نقول أن القيود التى فرضتها مصر قيود اضطرارية لا أختيارية وما كانت مصر ترغب فى التوسع فى فرض الضرائب غير المباشرة وفى الرسوم الجمركية لولا أن ميزانيتها تعرضت فى الازمنة الاخيرة لهزات عنيفة بسبب خلط الساسة القدماء بين السياسة والاقتصاد . وقبل أن تستقيم الميزانية الكليلة ، وقبل أن تؤتى مشروعات الاصلاح الداخلى ثمارها لا تستطيع مصر أن تجارى الدول فى رفع الحواجز الجمركية أو فى خفضها خفضا جوهريا ولعلها تعمل بنصيحة الجنرال ايزنهاور فتقلل من العقبات الناشئة عن الروتين الحكومى وتيسر سبل الحصول على رخص الاصدار والاستيراد ، فتخطو بذلك خطى أولى فى سبيل حرية التجارة .

أما فى مايتعلق باستثمار رؤوس الاموال الاميركية فى مصر ، فقد بدأت الحكومة المصرية تولى هذا الموضوع مزيد اهتمامها فتتخذ التدابير الكفيلة باغراء أصحاب الاموال الاميركية وغيرهم باستثمارها فى أبواب الانتاج المختلفة ، كما أن الحكومة عملت فى خلال الاشهر المنقضية على أقرار النظام والطمأنينة فى البلاد حتى تقضى على جميع عوامل القلق التى كانت تستبد بنفوس المولين الاجانب

في السياسة الاقتصادية :

التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية

- ضرورة وضع نظام تجارى للتفضيل العربى
- إنشاء اتحاد للمدفوعات بين البلدان العربية
- تنظيم سلع المزاحمة بين بلدان الجامعة
- تذليل مشكلات الرسوم الجمركية والمواصلات

عندما أنشئت جامعة الدول العربية بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ولبنان والعراق والمملكة الاردنية الهاشمية واليمن ، روعيت الاعتبارات السياسية اكثر مما روعيت اعتبارات الاقتصاد . فقد استشعرت جميع هذه الدول أنها تباو من سلطان أجنبى يتحكم فى مصيرها ، فأرادت أن تجمع كلمتها لتستأصل هذا السلطان ، وتكون هى صاحبة الكلمة الاولى فى تكييف أمورها السياسية .

ولكن سرعان ما اتضح لهذه الدول أن العرى الاقتصادية بينها تحتاج الى مزيد من العناية والرعاية لان التعاون فى مجال الاقتصاد يؤتى ثماره سريعا ، بينما التعاون فى مجال السياسة يؤتى ثماره بشىء من البطء . فكان لا معدى عن عقد اجتماعات لبحث الشؤون الاجتماعية فى البلدان العربية — بمشاركة الهيئات الفنية للامم المتحدة — كما كان لا نزاع فى ضرورة عقد مؤتمر لمعالجة شؤون المواصلات اللاسلكية والبريدية والطيران وغير ذلك من الامور ذات الشأن الحيوى فى الازدهار الاقتصادى لهذه الكتلة .

والواقع أن البلدان العربية تكاد تكون متكاملة فى اقتصادها ، فمشكلات سوريا تحل بالتعاون مع لبنان ، ومشكلات مصر تحل بالمؤازرة مع المملكة العربية السعودية ، ومصالح العرب جميعا فى فرض الحصار الاقتصادى على دولة اسرائيل لايتأتى الا اذا كانت الصلات وثيقة عزيزة بين هذه الدول .

فمصر مثلا تشكو من قلة الدولار — شأنها شأن معظم البلاد الاخرى فى العالم — ولكن حصولها على الدولار قد يكون ميسورا أذا أتفق على ذلك مع المملكة العربية السعودية التى تتقاضى نسبة طيبة من حصيلة الزيت بنقد الدولار ، وهى نسبة تزيد على ما تحتاج اليه البلاد السعودية من هذه العملة .

وسوريا مثلا ستبقى حتى يتم انشاء ميناء اللاذقية الجديد ، فى حاجة الى التعامل مع بلدان العالم عن طريق ميناء بيروت . فمن مصلحة الدولتين معا أن تقوم بينهما شركة اقتصادية تيسيرا لعبور التجارة بينهما .

والمملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا والاردن تحتاج الى الارز المصرى وفى وسع مصر — اذا استزادت من زراعة هذا المحصول — أن تصدر الفائض الى هذه البلدان .

ومصر تستورد القمح من استراليا وكندا وأحيانا روسيا ، مع أن فى وسعها أن تستورده من سوريا . ومصر تستورد الفاكهة من ايطاليا وبعض دول البحر المتوسط ، مع أن فى وسعها أن تستوردها من لبنان ومن منطقة غزه لان الفاكهة فى هذين القطرين متميزة بزهادة ثمنها فضلا عن ارتفاع مستوى حلاوة المذاق .

أضف الى ذلك ان خارطة الزيت فى الشرق الاوسط قد زادت من قربى البلاد العربية لان الزيت السعودى صار الآن ينساب فى أنبوب واحد طويل يعبر صحراء العرب ثم مملكة شرق الاردن ثم سوريا واخيرا يصب فى ميناء صيدا اللبنانى .

وزيت العراق يصب بعضه فى ميناء طرابلس وبعضه فى ميناء بانياس السورى .

واذا تم مشروع مد أنبوب للغاز الطبيعى من المملكة السعودية الى مصر — كما روى بعض الصحف — فان ذلك يزيد من تشابك المصالح بين أقطار الجامعة العربية .

ومن ناحية أخرى نرى أن المشروعات التى تبدأ فى بلد عربى ، يكون لها ترجيع وصدى فى بلدان آخرى . والامثلة على ذلك كثيرة ، اذ ان مشروعات الاصلاح الزراعى تطبق الآن — على تفاوت فى الطرق — فى مصر وسوريا والعراق . ومشروعات الرى تشمل الآن معظم البلدان العربية . فنهر النيل ونهر الليطانى (فى لبنان) ونهر اليرموك (فى سوريا والاردن) ونهرا الفرات والدجلة (فى العراق) كلها الآن تعد اعدادا هندسيا جديدا يمكن البلدان العربية من الانتفاع بمياه الرى الى أقصى حد مستطاع .

ومما يدل على أن المشروعات الاقتصادية لا تكاد تبدأ فى بلد عربى حتى تسرى الى البلدان العربية الاخرى ، أنه لما طالبت حكومة الملك عبد العزيز شركة الزيت الامريكية بأن تزيد حصيلتها من الزيت الى ٥٠ فى المائة من صافى ربح التشغيل ، طالبت حكومة الكويت الشركة التى تعمل فيها بزيادة حصيلتها من ايرادات الزيت الى النسبة عينها ، وكذلك فعل العراق . وتقول الصحف اليوم ان حكومات سوريا ولبنان والاردن تطالب شركات انابيب الزيت بزيادة الرسوم التى تدفعها للحكومات عن مرور الزيت فى أراضيها .

ولكن ، اذا كان مجال الترابط والتعاون بين البلدان العربية واسعا الى أكبر حد مستطاع ، وهى عقبات تعترض سبيل الانتفاع بهذا التعاون الى أكبر حد مستطاع ، وهى حكومات تفرضها الحكومات لاعتبارات شتى .

فالرسوم الجمركية لاتزال مرتفعة بين هذه البلدان العربية ، مع انه كان

برنامج السنوات الثلاث للتوسع الزراعى :

أصلاح ٣٥٧ الف فدان فى الوجهين البحرى والقبلى والواحات

تقدير النفقات بأكثر من ١١ مليون جنيه

التضييق فى زراعة القطن والتوسع فى زراعة الحبوب والخضر

قدم الدكتور عبد الرزاق احمد السنهورى الرئيس السابق للجنة التوسع الزراعى تقريرا الى رئيس المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى يتضمن تفصيلات عن برنامج السنوات الثلاث لزيادة الرقعة الزراعية فى مصر . وقد اختير الدكتور محمد احمد سليم مقررا لهذه اللجنة .

وننشر فيما يلى أهم ما ورد فى هذا التقرير :

قدمت وزارة الاشغال العمومية الى المجلس برنامجا يتضمن مشروعات عاجلة تنفذ فى خلال سنين ثلاث ، وان كان بعضها ينفذ فى خلال سنتين وذلك لتحقيق التوسع الزراعى فى الوجهين البحرى والقبلى وفى الواحات فى حدود مايستطاع تدبيره من فائض ماء التخزين ، وضغط المقننات المائية مع الاستعانة بمياه الصرف الصالحة للرى . ويقدر ذلك كله بمايزيد على ١١٥٠ مليونا من الامتار المكعبة سنويا

ووضعت اللجنة فى المقام الاول من اعتبارها المشروعات التى تؤدى الى استغلال الاراضى الصالحة لانتاج البنجر والخضر كمنطقة ترعة النوبارية وامتدادها ، كما استبعدت المشروعات الكثيرة الكلفة بالقياس الى الفائدة القليلة نسبيا التى تجنى من ورائها كمنطقة الرزيقات مثلا .

واشترطت اللجنة الا يستخدم ماء الصرف الا بعد أن تقوم وزارة الزراعة باجراء بحوث على طبيعة التربة فى الاراضى التى يراد ريها بماء الصرف

أما المناطق التى أوصت اللجنة باستصلاحها ، فتشمل مناطق طلمبات الصرف بشمال الدلتا ومنطقة ترعة النوبارية وامتدادها ومنطقة ترعة ابيس ومنطقة مصرف المحيط واتمام تحويل حياض مركز أبنوب لزراعة القمح واصلاح المنطقة الواقعة غرب الفيوم والتوسع فى الواحات وتحسين صرف شرق المنوفية والدشودى والقيام بمشروع شرق قناة السويس لتوطين اللاجئين .

وتقدر مساحة هذه الاراضى جميعا بنحو ٣٥٧ر١٣٠ فدانا ، أما المياه اللازمة لها فهى ١٠٥٠ مليونا من الامتار المكعبة ، ونفقات أصلاحها تقدر بنحو ١١ر٧٢٠ر٠٠٠ جنيه

وتتفاوت تكاليف أصلاح الفدان بحسب طبيعة الارض ومدى قابليتها للاستصلاح ، ففى منطقة النوبارية مثلا ، يكلف أصلاح الفدان الواحد نحو ٣٣ جنيها ، وفى منطقة ترعة أبيس يكلف نحو ٣٥ جنيها ، أما فى المنطقة الواقعة شرق المنوفية والدشودى فلا تزيد نفقات أستصلاح الفدان على خمسة جنيهات

وتقول اللجنة فى تقريرها أن فى الامكان العمل فى الوقت الحاضر على تعمير الواحات والتوسع الزراعى بها

ينبغى ان يوضع نظام « للتفضيل العربى » على نسق نظام « التفضيل الامبراطورى » الذى كان قائما — ولعله لا يزال — بين بلدان الكومنولث البريطانى . وبمقتضي هذا النظام ، تعطى السلع العربية فى البلدان العربية أسبقية على السلع الاجنبية اذا استوت فى الجودة والنوع والسعر .

وعقبات التعامل النقدى لا تزال قائمة بين البلدان العربية ، فيتعذر على المصرى أن يدفع ثمن ما قد شتريه من تاجر لبنانى أو من تاجر سورى . والعكس صحيح . وكان ينبغى أن تفكر الدول العربية فى تأليف « اتحاد عربى للمدفوعات » على نسق « اتحاد الدفع الاوربى » ينظم شؤون الدفع بين هذه البلدان لمصلحتها جميعا ، ويقوم بعملية المقاصة بينها . على أن يكون «اتحاد المدفوعات العربى » هيئة دائمة لا هيئة مؤقتة .

ولا بد للدول العربية من أن تنظم فى ما بينها وسائل منع المزاحمة غير المشروعة .

ولابد كذلك من تنظيم الاتصال البريدى والبرقى بين البلدان العربية، لان الرسائل التى ترد عادة من الولايات المتحدة بالطائرة تصل الى القاهرة قبل الرسائل الواردة من بيروت مع أن المسافة بين القاهرة وبيروت ساعتان

ومن عجب أنه ، وان كان رجال الغرف التجارية العربية قد عقدوا اجتماعات لتنظيم التعاون التجارى بين بلدان هذه الرقعة ، وان كانوا قد قدموا توصياتهم فى هذا الصدد الى الحكومات العربية ، فان الحكومات لم تحاول بعد تطبيق هذه التوصيات تحقيقا للمصلحة العامة ، ولعلها فاعلة ذلك بعد ما استقر الكيان السياسى فى مصر وفى سوريا وفى لبنان ، وهى دول الطليعة فى المجموعة العربية .

وديع فلسطين

اقتصاديات الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هوتسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسطوالتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عندشقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

الملكية الزراعية فى العراق

مرت الملكية الزراعية فى العراق فى القرن الاخير بتطورات خاصة غير مألوفة فى غيرها من البلاد العربية ، وذلك نظرا لظروفها الاجتماعية الخاصة وما كان يسود فيها من نظام القبائل الى عهد قريب ، وقد أدت هذه الظروف وتلك التطورات الى ظاهرة فريدة ، هى امتلاك الدولة لثلثى الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق

فعندما تحول الاتجاه فى الدولة العثمانية والولايات التابعة لها نحو تمليك الاراضى لمن يزرعونها فى القرن الماضى ، نجحت هذه الحركة فى مصر دون أن تترتب عليها أية متاعب ، أما فى العراق فقد صادفتها عقبتان خطيرتان أحداهما طبيعية ، والاخرى أجتماعية . ذلك أن أول شروط التمليك هو أن يثبت طالب الملكية أنه ظل يشغل الرقعة موضع الطلب فترة لاتقل عن عشر سنوات ، وهو شرط لم يتوفر فى العراق الا فى الاحوال النادرة . فالاراضى هناك ، ولا سيما فى جنوب العراق ، سريعة التلف نتيجة لما تتركه عليها الفيضانات المتلاحقة من رواسب ملحية ، مما يلجىء الزراع على تركها الى غيرها بعد عدد محدود من السنين ، لاسيما وأن فى العراق مساحات كبيرة من الاراضى الصالحة للزراعة بالنسبة لعدد السكان . أما العقبة الاخرى فكانت تتمثل فى تفشى نظام القبيلة وما يتسم به من التنقل وعدم الاستقرار فى مكان واحد فترة طويلة من الزمن . وكانت النتيجة الحتمية أن ظل الجانب الاكبر من الاراضى ملكا للدولة . وقد أقرت التسوية العقارية الحديثة فى العراق ــ سنة ١٩٣٣ ــ هذا الوضع

بل لقد كان المنتظر أن تزيد نسبة أملاك الحكومة عن هذا القدر لو لم يبادر شيوخ القبائل وكبار التجار فى المدن فى مستهل هذا القرن بطلب تسجيل مساحات واسعة من الاراضى بأسمائهم ، وذلك تجاوبا مع تطورات الاحوال الاقتصادية فى العراق واتساع نطاق صلاتها التجارية بالخارج وما أستتبعه ذلك من توسع فى زراعة الحبوب لتصديرها بأسعار مجزية .

وقد أدى هذا التطور الى تفكك الروابط القبلية وظهور علاقة جديدة بين كبار الملاك وبين الفلاحين ، لاسيما وأن من بين كبار الملاك هؤلاء من يملك قرى بأكملها .

وقد بلغ مجموع الاراضى التى تم تسجيلها فى العراق حتى ١٩٤٨ نحو ٢٧ مليون فدان وهى مساحة تعادل ربع مساحة العراق الكلية ، أوتساوى ٨٥٪ من مجموع مساحة الاراضى الصالحة للزراعة بالعراق . وليس معنى هذا أن ٨٥٪ من الاراضى الصالحة للزراعة قد تم تسجيله ، فأن بعض المساحات المسجلة ليست صالحة للزراعة . وتنقسم الاراضى المسجلة بحسب نوع الملكية كالآتى :

١ ــ الاراضى الاميرية الصرفة ــ (أو « ميرى صرف ») وهى الاراضى التى تملك الدولة فيها كلا من حق الرقبة وحق الاستغلال ، وللحكومة الحق فى أستغلالها بنفسها أو تأجيرها وتبلغ مساحة هذه الاراضى أكثر من ١٧ مليون فدان ، أو نحو ٦٣٫٦٪ من مجموع الاراضى المسجلة

٢ ــ الميرى المفوضة بالتابو : وهى الاراضى التى تملك الدولة فيها من الناحية القانونية حق الرقبة، ولكن حق الاستغلال متروك لمن أجرت الارض لهم تأجيرا مسجلا بأسمائهم وتعتبر من الناحية العملية قريبة من الملكية الخاصة لهم اذ ان حق التصرف هذا يمكن أن ينتقل بالبيع والرهن والميراث ، وتبلغ مساحة هذه الاراضى مايقرب من ٤٫٤ مليون فدان ، أو نحو ١٦٫٢٪ من مجموع الاراضى المسجلة .

٣ ــ الميرى الممنوحة باللزمة : وهى تشبه أراضى الالتزام التى كانت مألوفة فى مصر فى أوائل القرن الماضى ، وهى وثيقة الصلة بنظام القبائل .. فالارض تزرعها قبيلة معينة لقاء رسوم معلومة تدفعها للحكومة ولا يجوز تحويلها الى أسم أى فرد خارج القبيلة . وهذا النوع من الاراضى يتحول بعد مضى عشر سنوات متتالية الى النوع الثانى (الميرى المفوض بالتابو) وتبلغ مساحة أراضى اللزمة ٤٫٢ مليون فدان أو نحو ١٥٫٧٪ من مجموع الاراضى المسجلة

٤ ــ الارض المتروكة : وهى من أملاك الدولة ، ولكنها متروكة للانتفاع بها فى الاغراض العامة . وتبلغ مساحتها نحو ٧٩٧٫٠٠٠ فدان أى ٣٪ من مجموع الاراضى المسجلة ، وبذلك يبلغ مجموع الاملاك الحكومية ٦٦٫٦٪ من مجموع الاراضى المسجلة

٥ ــ الاراضى الملك : وهى الاراضى التى يملك الافراد فيها كلا من حق الرقبة وحق الاستغلال ، أو بعبارة أخرى هى التى يملكها الافراد ملكية كاملة سواء من الناحية القانونية أو الناحية العملية ، ولكنها لاتزيد عن ٧٥ ألف فدان أو ٠٫٣٪ من مجموع الاراضى المسجلة .

٦ – **أراضي الوقف** : وهي الاراضي الموقوفة على الاعمال الخيرية . وهو نظام مألوف فى مصر وغيرها من الدول الاسلامية ، ولا تزيد مساحتها فى العراق عن ٣٠٦ر٠٠٠ فدان أو نحو ٢ر١٪ من مجموع الاراضي المسجلة .

ويتضح مما تقدم أن أراضي التابو واللزمة والملك تعتبر فى واقع الامر املاكا أهلية وهى تمثل فى مجموعها اقل من ثلث مجموع الاراضي المسجلة وتمثل فى توزيعها نظاما اقطاعيا لم يرتفع حتى الآن فى العراق صوت يطالب جديا بالغائه أو تخفيفه ، اذان ٨٧ر٧٪ من مجموع الملاك لا يملكون سوى ٥ر٦٪ من مجموع الاراضي غير الحكومية ، بينما نرى أن ٥ر١٪ فقط من مجموع الملاك يملكون نحو ٨٠٪ من مجموع تلك الاراضي ومن هؤلاء ٢١ مالكا يملك الواحد منهم فى المتوسط ٩٠ الف فدان . بل يقال أن جميع أراضي منطقة المنتفق فى جنوب العراق تملكها أسرة واحدة ، وان كانت لم تسجل بعد . ومما يزيد فى قوة النظام الاقطاعى فى العراق أن الاملاك الحكومية بدورها تؤجر فى الغالب لذوى النفوذ من شيوخ القبائل وكبار الملاك ، وتجدد لهم الايجارات كل ثلاث سنوات . ولعل تسجيل اراضي اللزمة عند تملكها للافراد باسم « شيخ » القبيلة التى كانت تستعملها قد ساعد على توزيع الارض بهذا الشكل الاقطاعى

نظام الزراعة

قد يتساءل المرء كيف تزرع هذه المساحات الشاسعة ، فى الوقت الذى لم تتقدم فيه الزراعة الآلية فى العراق بالقدر الكافى . والجواب على ذلك هو أن نصف السكان الزراعيين تقريبا فى العراق لايملكون أرضا بالمرة ، وانما يقومون بالزراعة فى الاقطاعيات الكبيرة تحت أشراف وكيل المالك ، ويقسم المحصول فى العادة الى خمسة اقسام متساوية : نصيبان للمالك ، ونصيبان للزارع ، ونصيب للوكيل .

ولما كان المفروض ان يقسم المحصول مناصفة بين المالك والزراع ، فيفهم من ذلك أن المالك والزراع يتحملان فيما بينهما أجر الوكيل بالتساوى . ولذلك نرى بعض الملاك يفضل ان يحصل على نصيبه من المحصول كاملا ، وأن يترك للوكيل فى مقابل اشرافه جزءا معينا من الارض لاستغلاله الخاص ، ويزوده بما يلزمها من التقاوى وغيرها ، ويزرعها له الفلاحون بدورهم مجانا .

والمعروف ان العراق يشكو من قلة الايدى العاملة ، اذ يقدر عدد سكانه بحسب أحصاء سنة ١٩٤٧ بنحو ٤ر٨ مليون نسمة فقط . ولذلك فقد صدر فى سنة ١٩٣٣ قانون يعرف « بقانون حقوق واجبات الزراع » ، يرى بعض النقاد انه فى الواقع « قانون حقوق الملاك والتزامات الزراع » ذلك أن من بين بنوده ماينص صراحة على انه لايجوز للفلاح أن يغادر مكان عمله مالم يسدد ماعليه من الديون . وقد ترتب على هذا البند أن كل مالك يحاول أن يغرق فلاحيه فى ديون لاقبل لهم بسدادها حتى يضمن بذلك بقاءهم فى أرضه ، ومن جهة أخرى فان المالك الذى يلمس عجزا كبيرا فى عدد الايدى العاملة فى ارضه ماعليه الا ان **يشترى** عددا من العمال الزراعيين ، وذلك بأن يسدد لهم ماعليهم من ديون فيرد اليهم حريتهم فى الانتقال الى ارضه ! !

ومما لاشك فيه أن تركيز ثلثى الاراضي الصالحة للزراعة فى العراق فى أيدى الحكومة مما يسهل مسألة تمليك المعدمين من الفلاحين اذ لا يحتاج الامر الى أستيلاء وأعادة توزيع . ولكن المشكلة فى العراق هى مشكلة الايدى العاملة . ومعنى تمليك الفلاحين المعدمين هو تحويلهم من العمل فى ضياع كبار الملاك الى العمل فى مزارعهم الخاصة ، وهو أمر لايرضى كبار الملاك بالطبع ، وهؤلاء لهم من النفوذ فى العراق مايحول دون تنفيذ مثل هذه المشروعات على نطاق واسع . بل أن مشروع دجيلة الذى يعتبر أهم مشروع حديث قامت به حكومة العراق لتوزيع الاراضي المستزرعة على المعدمين ، لم يقدر له التنفيذ الا بعد أن أرضت الحكومة شيوخ خمس قبائل مجاورة بأن وزعت عليهم ما يقرب من نصف أراضي المشروع بأجمعه ! !

بعض أنتاج العراق الزراعى

(بالآلاف)

	٣٨/١٩٣٤	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
قمح (بالطن)	٤٧٨	٥٠٠	٥٢٠	٦٥٠
شعير (بالطن)	٥٧٥	...	٩٠٠	...
أرز (بالطن)	٢٠٥	٢٤٢	٢٥٥	١٨٠
تمور (بالطن)	٢٦٠	١٧٦	٣٠٥	٣١٣
قطن (بالبالة)	١٢	٨	٣٨	٢٨
بذرة قطن (بالطن)	٤	٤	١٧	١٤
طباق (بالطن)	٥ر١	٧ر٦	٧ر٧	٧ر٧

رسالة التصنيع الريفي مكملة للإصلاح الزراعي

ضرورة وضع "تقويم" للصناعات الريفية للاسترشاد به في مصر
أهمية إنشاء جمعيات تعاونية لصناعات القرى

حديث للدكتور شكري المراغي المدير السابق لإدارة الصناعات الصغرى

نقلت أخيرا ادارة الصناعات الصغرى من تبعيتها لمصلحة الصناعة فى وزارة التجارة والصناعة الى تبعية مصلحة الفلاح فى وزارة الشئون الاجتماعية .

وكان مدير هذه الادارة منذ نشأتها الدكتور شكرى المراغى الذى رسم لها سياستها وأشرف على تنفيذها فى الحدود التى أتيحت له وكان اكبر عامل فى نشر وعى الصناعات الصغرى فى الريف المصرى .

ورأى مندوب مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » أن يتحدث مع الدكتور المراغى عن هذه الادارة وأعمالها ، فسأله : هل نجحت تجربة التصنيع الريفى فى مصر نجاحا يدعو الى التفاؤل بتطبيقها فى سائر انحاء البلاد ؟

لمحة عن التصنيع الريفي

فأجاب : عندما اتجهت نية الحكومة الى تنفيذ مشروع التصنيع الريفى فى مصر ، وكلفت بالاشراف عليه ، ارتكزت فى دعوتى لهذا المشروع على ايمان اشتققته من قرى مصر التى صنعها الزمن ، والتى حظيت بزيارتها واتصلت بصناعها ، ولا أغالى اذا قلت ان الريف كان لى ولزملائى الاولين المدرسة التى تلقينا فيها الدرس الاول وأخذنا عنها الايمان الاكبر . ولا تزال هذه القرى تعد منارة لمن يرغب فى مزيد من المعرفة عن كيفية تصنيع الريف والمنزل القروى وساكنيه .

ولو رجعنا الى الحقائق — وكثيرا ما يجهل الناس الحقائق — لاستبان لنا أن مشروع التصنيع الريفى لم يأخذ طريق التنفيذ الا فى أوائل سنة ١٩٥٠ ، وأول ميزانية رصدت له كانت فى صيف عام ١٩٤٩ . وسار الروتين سيره المتسكع مما جعل التنفيذ لا يبدأ الا فى أوائل عام ١٩٥٠ وفى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ نقلت ادارة الصناعات الصغرى الى مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية ، فتكون الحقبة العملية الحقيقية لهذه الادارة لم تتجاوز ثلاث سنوات أتمت وزارة التجارة فى خلالها انشاء عشرة مراكز تدريب صناعى وزعت فى الوادى ما بين بلاد النوابة والاسكندرية . وخصت ادارة الصناعات الصغرى مدينة الاسكندرية بمكتب ارشاد للجمعيات الخيرية التى أدخلت فى مؤسساتها الصناعات اليدوية .

جيل ريفى ناشىء

هذه المراكز استوعبت جيلا ريفيا ناشئا ، من الفتية والفتيات فى القرى المختلفة وقد وزعوا على الصناعات اليدوية التى يميلون اليها والتى تتسق مع ذوق بيئتهم . وبلغ عددهم نحو ٤٠٠ فى مختلف المراكز حاولت الادارة فى أثناء التدريب ان تغريهم مع أسرهم كريفيين بدائيين بمنحهم مكافآت يومية . وحاولت الادارة اقناعهم باحتجاز نصف المكافأة وادخارها لهؤلاء الاشبال ، فنجحت فى ذلك الى حد كبير .

وكانت التجربة متوقفة على ما سيؤول اليه مصير هذا الجيل الناشىء بعد اتمام تدربه ، ولكن نقل الادارة الى مصلحة الفلاح وقف بهذا الجيل على أبواب التخرج . فعلى مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية التى آل اليها مصير هذه المراكز ، أن تتولى هذه المهمة ، وترعى الفكرة التى بعثتها وزارة التجارة واحتضنتها ودعت اليها وأقنعت المسؤولين بها ، مما جعلهم يعتمدون لها مبالغ — ان ضؤلت ، وان انقطعت بعد عامين بسبب ظروف مصر المالية — فقد كان فى ذلك تأييد الفكرة ومصادقة عليها .

التصنيع الريفى ووزارة الشئون

ووزارة الشؤون — ولها أكثر من ١٥٠ مركزا اجتماعيا عدا جمعيات الاصلاح الريفى التى يبلغ عددها مثل عدد المراكز الاجتماعية — يرجع تاريخها الى سنة ١٩٣٩ ، وجهادها فى نشر الصناعات الريفية جهاد قديم ويستطيع الرأى العام أن يدرك الشوط الذى قطعته والنتائج التى انتهت اليها ، اذ أن ميدانها كان فى نحو ٣٠٠ قرية .

وبرنامج وزارة الشؤون الاجتماعية يستند الى دعوة بعض الريفيين لمزاولة الحرف ، وانا اخالف هذا الرأى لان البيئة الريفية بجمودها وركودها وتخلفها ورجعيتها لن تذهب مع السائرين فى موكب الاصلاح الاجتماعى الى الشوط الذى يطمحون اليه . ومن ثم اتجهت وانا أعمل فى هذا المشروع الى أن أتخير الجيل الناشىء لاحرره مما تعانيه بيئته وأدربه فنيا وأصقله داخل المركز صقلا اجتماعيا حتى اذا ما تخرج صار صانعا يدويا فى منزله الريفى يجذب ذويه وأسرته ، ويسلك السلوك الذى نتمناه للمواطن الريفى الصالح .

التصنيع الريفى والاصلاح الزراعى

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » الدكتور المراغى عن رسالة التصنيع الريفى وهل انتهت بمشروع الاصلاح الزراعى بعدما صار كل فلاح مالكا لارض تستوعب كل وقته واهتمامه .

فقال : فى اعتقادى أن رسالة التصنيع الريفى قد بدأت تتبلور وتنضج . فان ادارة الصناعات

الصغرى فى كفاحها المرير خلال السنوات الست الماضية أوجدت فى الدولة وعيا لهذا النوع من التصنيع الصغير ، هذا الوعى الذى نقلته الادارة نفسها الى حلقات الدراسات الاجتماعية والمؤتمرات الخارجية والاوساط الاجتماعية فى مصر والخارج . فهو وعى ناضج لا يتطلب الا دفعا واستثمارا واستغلالا للمقومات التى قام عليها .

ومشروع الاصلاح الزراعى فى جوهره يخلق طبقة من الملاك ، ويوجد طبقة أخرى من المتعطلين ستنقضى مع الزمن بحكم اصلاح الاراضى البور وتعمير الصحارى . فالى أن يتم هذا التوازن فى التوزيع، فستبقى المشكلة — فى ما يبدو لى — معقدة ، وليس لها من منفذ سوى التصنيع الريفى ، لا على أساس استغلال أوقات الفراغ كما كنا ننادى فى الماضى ، ولكن على أساس خلق صناع يدويين لا ينظرون الى زملائهم من أصحاب الملكية نظرة حسد وحقد . فاشتغالهم فى صناعة ما ، لا يؤمنهم من الفقر فحسب ، بل يشغلهم فلا يتفرغون لتركيز تفكيرهم فى أمور أولئك الذين ظفروا بملكية لم تكن لهم من قبل .

وعى النهضة الحديثة

أضف الى ذلك أن النهضة التحريرية الحالية تتجه — كما اعتقد — صوب تنمية اقتصادية عامة لا يمكن أن نبلغها بطريق عاجل الا اذا « وفرنا العمل » لكل مواطن ، لان نتيجة العمل انتاج . والوعى التحريرى يمكننا من أن نتقبل انتاجنا ونتذوقه ، سواء كان انتاجا ممتازا أو غير ممتاز . وهو وعى كنا نتوق اليه ولا نبلغه ، فالتوسع فى التصنيع الريفى واحدة منها .

التصنيع الريفى والتصنيع الثقيل

واستفسر مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » عما اذا كان هناك تعارض بين التصنيع الريفى البدائى والتصنيع الثقيل العصرى .

فأجاب : يجب أن نفرق بين الصناعات التى ندخلها تحت عنوان « الصناعات الثقيلة » وبين الصناعات الصغيرة . فمن الصناعات الخفيفة صناعات يمكن أن تكون اقليمية ، ولا يمكن للاقليم أن يستغني عنها بحكم أنها تتصل بغذائه أو بتعمير قراه ، واسوق على سبيل المثال لا الحصر صناعتى الطحن والطوب ، وهما صناعتان اقليميتان . وفى اعتقادى ان هذه الصناعات وأمثالها لا تستوعب الا قلة من أبناء الاقليم .

فاذا تجاوزنا الصناعات الخفيفة هذه الى الصناعات الثقيلة ، وجدنا انها ستكون صناعات حديثة . والعلم الحديث هيأ لنا درسا عمليا هو أن الآلة قد حلت محل العامل ، وسيكون استيعاب الآلة لقلة من الايدى فقط . ولا نستطيع ان نغالط انفسنا ونقول ان الوفرة ستلائم الزيادة المطردة فى السكان ، أو على القليل ، تستوعب الطاقات الفائضة عن الرقعة الزراعية .

فالصناعات الصغيرة — ازاء هذه الاتجاهات والتيارات — يمكن أن تتوسط الحلول ، على أن تتقلص فى المستقبل تقلصا طبيعيا كلما ارتفع مستوى البيئة ، اذ أن هناك ناموسا عاما للنشوء والارتقاء ، يقول ان البقاء للاصلح .

البرنامج الامثل للتصنيع الريفى

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » الدكتور المراغى عن البرنامج الامثل للتصنيع الريفى فى مصر بعد اختباراته فى هذا الموضوع ، فقال :

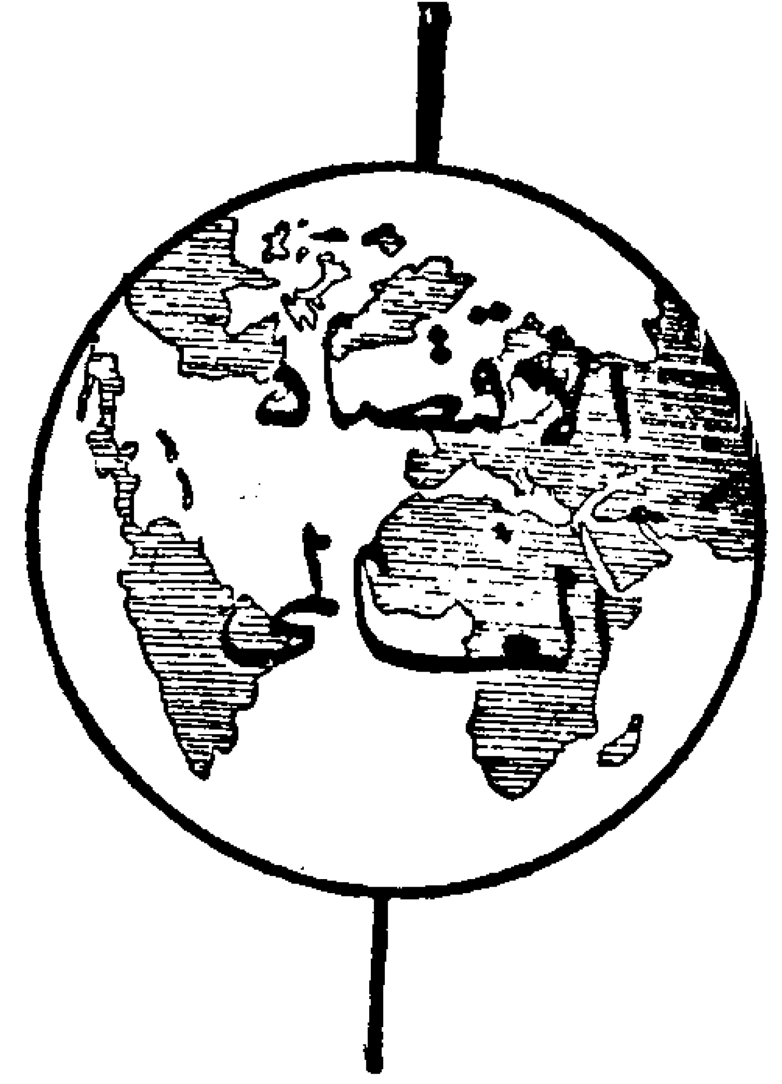
اذكر أن حديثا دار بينى وبين الدكتور عباس مصطفى عمار وزير الشؤون الاجتماعية الحالى بصدد تنظيم الدعوة للمشروع . ولقد كان من رأيه أن ينظر الى الفلاح كمواطن، وينظر الى حاجاته من ملبس وغذاء وأثاث للمنزل ، وفى ضوء هذه الحاجات يجب أن تنشر الصناعات ليكون انتاجها متمشيا مع رفع مستواه . أضف الى ذلك أن الريفى هو أول من يتذوق حلوى انتاجه . وانى من المؤمنين بهذا الرأى ، ومن ثم كانت الضرورة تحتم وضع « تقويم بالصناعات الريفية » وهو مانحتاج اليه ولم يسبق لنا اعداده . ثم ترسم الخطوط الرئيسية لتحقيقه ، سواء كان التدريب فى مراكز تدريب صناعية كما حدث عندما بدأت وزارة التجارة تجربتها ، أو فى داخل دار الصناعات بالمراكز الاجتماعية ، كما تسير مصلحة الفلاح فى برنامجها ، أو عن طريق تكليف الصناع اليدويين فى القرى بتدريب بعض أبناء القرى نظير مكافآت ، وهو ما ينادى به الدكتور محمود توفيق حفناوى مدير منظمة الاغذية والزراعة فى الشرق الاوسط ، مع مراعاة الامكانيات المتصلة بالمدربين ، لان من بين الصناعات الريفية الصميمة صناعات ليس لهـا مدربون من خريجى المدارس الصناعية كصنع خوص الطرابيش والجريد والحصر والفخار والنجارة الريفية وما اليها.

فاذا اتجه التعليم الصناعى صوب اعداد « الاسطوات » فى الصناعات الكبرى ، وجب ألا يغفل أمر هذه الصناعات الريفية .

واستطرد الدكتور المراغى فقال : اذكر أن المرحوم الدكتور هنرى بنيت مدير ادارة النقطة الرابعة زار معى فى رحلته الاخيرة للقاهرة مركز التدريب الصناعى فى سرس الليان ، وأخذ يشترى الكثير من منتجات الاشبال . وفى أثناء العودة من هذه الرحلة ، تحدث كثيرا عن وجوب اقامة معارض دائمة واقليمية لمختلف الصناعات اليدوية ، وساق لى أمثلة عما يتبع فى أمريكا للاعلان عن منتجات الهنود الحمر .

الجمعيات التعاونية والتصنيع

وسئل الدكتور شكرى المراغى رأيه فى مساهمة الجمعيات التعاونية فى هذا المشروع ، فأجاب ان التعاون — كما رأيته فى جزر الهند الغربية — هو العمود الفقرى الذى تقوم عليه أعمدة نشر الصناعات اليدوية . وسبق لى أن نشرت بحوثا مدعمة بالارقام عن نهضة الصناعات اليدوية فى تلك المناطق . ولكن ليس فى مصر جمعيات تعاونية صناعية ، وان كان الزمن قد قدم لنا فى اطار ذهبى جمعية تعاونية لعمال النسج اليدوى فى كوم النور من أعمال مديرية الدقهلية منذ أكثر من ربع قرن . وقد نهضت هذه الجمعية وصمدت وكان لها نشاطها المحمود . وأعتقد أن الاوان قد آن لان تقوم الصناعات الريفية على أكتاف جمعيات تعاونية فى الريف حتى لا تتحمل الحكومة أعباء مشروع لا يشترك الاهلون فيه بنصيبهم . وهذا الاتجاه هو بعينه الذى تقوم به الهند الحديثة اذ أن مشروع تعمير القرى الهندية قام على أكتاف الجمعيات التعاونية الصناعية التى انشئت وعممت .



البنك الدولى للتعمير والانشاء

بلغ عدد القروض التيمنحها البنك الدولى للتعمير والانشاء خلال عامه المالى الاخير (١٩٥١ – ١٩٥٢) ١٩ قرضا منحت الى ١٦ بلدا ويبلغ مجموعها ٢٩٨ر٦ مليون دولار وبذلك بلغ مجموع القروض التى منحها البنك حتى نهاية يونيو الماضى١٤١٢ر١ مليون دولار لـ ٢٧ بلدا .

وقد منحت هذه القروض لاغراض مختلفة تبعا لحاجات البلاد المتباينة فقد منحت شيلى وايسلنده ونيكاراجوى وباكستان وأورجواى قروضا لغرض التنمية الزراعية كما ساعدت القروض على تحسين طرق المواصلات فى كل من البرازيل وهولنده وباكستان وبيرو ولتوليد وتوزيع القوى الكهربائية فىكولومبيا والمكسيك وجنوب روديسيا وللرى وتوليد القوى فى تركيا كما ساعدت هذه القروض ايضا فى توليد القوى الكهربائية والتصنيع وتحسين طرق المواصلات فى فنلنده .

كما منح البنك قرضا الى يوغوسلافيا لمساعدتها على القيام بمشاريعها السبعةلتنميةاقتصادياتها والى بلجيكا والكنغو البلجيكية لتنفيذ مشروع السنوات العشر للتنمية فى الكنغو والى ايطاليا لتنفيذ مشروع السنوات العشر لتنمية اقتصاديات جنوب ايطاليا .

وقد بلغ عدد ما أقرضه البنك خلال الخمس سنوات التى انتهت فى يونيه الماضى ٦٨ قرضا لتنفيذ ٢٥٠ مشروعا قدرت تكاليفها الكلية بما يزيد عن ٣٠٠٠ مليون جنيه . وبلغ مجموع القروض الممنوحة الى اوربا ٢٠٢ مليون دولار والى آسيا والشرق الاوسط ١٢٩ مليون دولار وافريقيا ١٢٥ مليون دولار واستراليا ١٠٠ مليون دولار . وذلك فضلا عنقروض الانشاء والتعمير الممنوحة لكل من فرنسا وهولندا والدانيمرك ولوكسمبورج ويبلغ مجموعها ٤٩٧ مليون دولار . هذا وقد بلغ مجموع ماسدد او الغى من هذه القروض ٢٩ر٧ مليون دولار . وفى خلال العام المالى الأخير تمكن البنك من طرح سندات مقدارها ٢٠٠ مليون دولار طرح منها ١٥٠ مليونا فى الولايات المتحدة . كما قام البنك ببيع سندات فى سويسرا مقدارها ١١ر٦ مليون دولار وفى كندا بمقدار ١٥ مليون دولار .

ومن الملاحظ ان عدد القروض التى كان البنك يمنحها كل عام زادت على مر السنين .

العجز فى الميزانية الفرنسية

كان الاتفاق القائم بين الحكومة الفرنسية وبنك فرنسا يقضى بألا تتجاوز الحكومة فى اقتراضها من البنك مبلغ ١٧٥ الف مليون فرنك . ولكنها عقدت اخيرا اتفاقا آخر ينص على امكان اقتراض ٢٥ الف مليون فرنك اضافية لاجل طويل و ٢٥الف مليون فرنك تسدد فى خلال ثلاثة شهور .

ويدل هذا الاتفاق على استمرار الصعوبات المالية التى تعانيها الحكومة الفرنسية . والواقع ان العجز فى ميزانية ١٩٥٣ مقدر بحوالى ٦٠٠الف مليون فرنك ولا شك ان مصاريف الدفاع المرتفعة هى السبب الهام فى احداث هذا العجز .

بعض وسائل تشجيع الصادرات فى أمريكا الجنوبية

تعانى كثير من دولأمريكا الجنوبية من تناقص صادراتها وظهور عجز فى ميزانها الحسابى ونقص فى احتياطياتها الاجنبية . ومن الوسائل التى عمدت اليها لاعادة التوازن الى ميزانها الحسابى اتباع نظام الصرف المتعدد والغاء بعض ضرائب الصادر. ففى الباراجواى مثلا قسمتالصادرات والواردات الى اقسام مختلفة وفقا لاهميتها والرغبة فى تشجيعها او الحد منها . فالمنتجات التى ترغب الحكومة فى تشجيع تصديرهاتسمح لمنتجيها او مصدريها بالاحتفاظ بكل مايحصلون عليه من نقد اجنبى نتيجة لتصديرها للتصرف فيه بحرية فى السوق الحرة بأسعار مجزية .وكلما قلت الحاجة الى تشجيع نوع معينمن الصادرات ، قلت نسبة مايسمح لمصدريه بالاحتفاظ به من نقد اجنبى، وطلب منهم دفع نسبة متزايدة من حصيلة صادراتهم بسعر الصرف الرسمى المنخفض . والعكس فىحالة الواردات : فالوارداتالاساسيةالهامة يمنح مستوردوها مايحتاجون اليه من نقد أجنبى بالسعرالرسمىوالواردات الاخرى تمول بدرجات متفاوتة من سوق الصرف الحرة .

أما فى الارجنتين فقد حددتاسعار صرف خاصة لعملات بعض الدول رغبة فى تشجيع التصدير الى تلك الدول . فمثلا نجد ان صادرات الصرف للولايات المتحدة ولانجلترا تحظى بسعر صرف يمتاز بما يقربمن ٣٠ ٪ بالنسبة لسعر الصرف العادى وذلك رغبة فى سد عجز الارجنتينمن الدولارات والاسترلينى .

وأخيرا فان ضريبة الصادر على صرف الارجنتين وقدرها ٨ ٪ قد ألغيت منذ شهر يوليو الماضى .

السكر فى الهند

فرضت الحكومة الهندية حظرا على تصدير السكر . وقد كان الحافزلها على ذلك هبوط الانتاج هذا العام . وسيسمح فقط بتصدير السكر الذى تم التعاقد عليه قبل ٣٠ يناير ١٩٥٣ او نتج عنه اعتماد مستندى قبل التاريخ المذكور . ويقدر انتاج السكر فى عام ١٩٥٢ – ٥٣ ب ٣١٠ر٠٠٠ر١ طن بالمقارنة الى الانتاج الفعلى فى الموسم السابق وهو ٤٨٠ر٠٠٠ر١طن

ايزنهاور يلغى الرقابة على الاسعار

أمر الجنرال ايزنهاور فى ٦فبراير الماضى بازالة الرقابة الحكومية على الاجور والمرتبات وازالة الرقابة على اسعار بعض السلع الاستهلاكية بما فى ذلك منتجات اللحوم والاثاث والملبوسات ووجبات الطعام وكثير من السلع الاخرى . وقد صرح مسئول بالبيت الابيض بأن هذه الرقابة لم تكن ذات أثر فى حماية ميزانية الاسرة من ارتفاع الاسعار . وأنالامر برفع هذه الرقابة هو حلقة من سلسلة متتابعة سوف تأتى لازالة جميع انواع الرقابة على باقى الاسعار .هذا وقد صدر هذا القرار فى وقتلميكن ينتظره أحد .

بلجيكا في عام ١٩٥٢

تميز النشاط الاقتصادي في بلجيكا خلال سنة ١٩٥٢ بفترتين متباينتين ولكن كلتيهما نتيجة ورد فعل للتعديلات التي حدثت بعد الرواج الذي ساد في فترة الحرب الكورية ٠

وتتميز الفترة الاولى التي تنتهي في أوائل الصيف بالانهيار الشديد في صناعات البضائع الاستهلاكية وبتناقص الطلب بصفة عامة وباشتداد الخوف من المستقبل الاقتصادي للدولة ٠ ففي هذه الفترة انحسر الطلب وبدأت اسعار كثير من المواد الخام في النقصان ٠ وتناقص الطلب على المصنوعات كذلك وبدأ الانهيار الشديد في النشاط الكلي باستثناء بعض الصناعات التي أمكنها أن تجتاز هذه الفترة ٠ وما ان انتهى النصف الاول من العام حتى كاد الكساد يصبح شاملا ٠

واما الفترة الثانية فتبدأ عندما تزايد الطلب الامريكي على صناعات الحديد والصلب في بلجيكا نتيجة للاضراب في الولايات المتحدة وكذا عندما بدأت الحاجة المتزايدة في المانيا للصلب من المصانع البلجيكية فدب النشاط في هذه الصناعة وتبع ذلك زيادة طبيعية في الطلب على صناعات البضائع الاستهلاكية كالمنسوجات والورق الخ ٠ ولكن الصناعات الكيمائية ظلت تعاني من الكساد باستمرار ٠ هذا ويرجع الانتعاش الذي حدث في صناعة الصلب الى عوامل غير عادية ــ منها زيادة الطلب الامريكي والالماني ــ ومع ان التحسن في تجارة البضائع الاستهلاكية موسمي الا انه يرجع في هذه الحالة الى قلة المخزون منها ٠ ولا يبشر الضعف في اسواق العالم الذي تدل عليه قلة حجم الصادرات والتراجع في اسواق المواد الخام بخير كثير ويحسن للمرء ان يكون حذرا في تنبؤاته عن المستقبل وما يأتي به

وهكذا يمكن الحكم في كلمتين على هذه الحالة بأن رد الفعل الناتج عن الرواج الذي حدث أثر نشوب الحرب الكورية ، مازال أثره ظاهرا بعض الشيء ٠ فلو قلنا بأن صناعتي المنسوجات والورق كانتا الصناعتين اللتين عانتا من الكساد اقساه فان الصناعات الكيمائية ، مازالت تواجه صعوبات جمة ٠ والصناعات المعدنية الاساسية هي عادة احسن حالا من غيرها في مثل هذا الوقت من الدورة التجاريه وهي تستفيد كذلك من الطلب على الاسلحة وفيما يلي بعض الارقام المقارنة للانتاج والاسعار في بلجيكا خلال ١٩٥١ و ١٩٥٢ ويبدو منها كيف ان تناقص الطلب في النصف الاول من عام ١٩٥١ ادى الى تناقص حجم الانتاج في بداية النصف الاخير بما يزيد على ١٠ ٪

	١٩٥١	١٩٥٢ الربع الاول	١٩٥٢ الربع الثاني	١٩٥٢ الربع الثالث
الانتاج الصناعي (٣٨/٩٣٦ = ١٠٠)	١٢٨	١٢٦	١٢٥	١١٢
أسعار الجملة (« «)	٤٨٧	٤٨٦	٤٥٤	٤٤٥
اسعار التجزئة (« «)	٤١٣	٤٢٣	٤١٤	٤١٣
الاجــــور (« «)	٤٨٦	٤٩٠	٤٩٠	٤٨٦
نسبة التبادل الخارجي (١٩٤٨ = ١٠٠)	٩٨	١١١	١٠٣	٩٧

قرض للهند

أعلن أخيرا ان البنك الدولي منح قرضا قدره ١٩٫٥٢ مليون دولار الى الهند لتنمية اقتصاديات وادي نهر الدمادور وهي أهم منطقة صناعية في الهند وسيخصص هذا الغرض لمواجهة جزء من نفقات تمويل المشاريع المختلفة المعدة في تلك المنطقة لمقاومة الفيضانات ولتوسيع توليد الطاقة الكهربائية من القوى المائية ولحفر القنوات للري والنقل ٠ وتتكلف هذه المشاريع كلها حوالي ١٠٣ـ ملايين دولار وستقوم الحكومات المحلية المختصة وكذا حكومة الهند المركزية بتغطية باقي التكاليف ٠ ويستهلك القرض خلال ٢٥ عاما بفائدة قدرها ٤٫٧/٨ ٪ مضافا اليها ١ ٪ عمولة للبنك ويبدأ دفع الاقساط في ١٥ يوليه ١٩٥٦ ولقد سبق ان اقرض البنك في ابريل ١٩٥٠ الهند ١٨٫٥ مليون دولار لمساعدة تمويل المشاريع في هذا الوادي ومن المتوقع ان الرقابة على الفيضانات وتنمية الطاقة الكهربائية وامكانيات النقل المستقبلة سوف تكون من العوامل الفعالة في تشجيع رؤوس الاموال المحلية على انشاء صناعة كبيرة لاستغلال الموارد المعدنية في باطن أرض المنطقة ٠ ومما هو جدير بالذكر ان هذه المنطقة تشمل اكبر مصانع الحديد والصلب في الهند ومصانع الاسمدة ومصانع قاطرات السكك الحديدية ومصانع الاسمنت ٠ كما انه من المتوقع ان تؤدي مشاريع الري المزمع القيام بها الى زيادة انتاج الحبوب الغذائية بحوالي ٤٠٠ الف طن ٠

الاتفاق التجاري بين أنجلترا والارجنتين

تم أخيرا عقد اتفاق تجاري بين الارجنتين والمملكة المتحدة تعهدت المملكة المتحدة بمقتضاه بأن تضع تحت تصرف الارجنتين اعتمادا قدره ٢٠ مليون جنيه عندما تصبح حيازة الارجنتين من الاسترليني غير كافية لمواجهة مدفوعاتها للمنطقة الاسترلينية كما اتفقت المملكة المتحدة على انه في حالة ارتفاع مقدار ماتحوزه الارجنتين من الاسترليني عن ٢٠ مليون جنيه وهو مقدار الرصيد المخصص للتشغيل فان الزيادة ستكون قابلة للتحويل الى دولارات عند الطلب ٠ كما تعهدت الارجنتين بمد بريطانيا ب ٢٥٦٫٠٠٠ طن من اللحوم خلال عام ١٩٥٣ بأسعار اعلى كثيرا مما كانت عليه قبلا ٠ هذا وقد تعهدت بريطانيا ان تبيع للارجنتين كميات محددة من البترول والمفهوم انها حددت كالاتفاقية السابقة ٠ كما تحاول بريطانيا من جهتها العمل على زيادة صادرات الفحم من ٥٠٠٫٠٠٠ طن سنويا الى ٨٠٠٫٠٠٠ طن في ١٩٥٣ ٠ وتبلغ قيمة التجارة المتبادلة بين الطرفين ١٦٧ مليون جنيه ٠ منها ٤٤ مليون جنيه ممثلة في صادات اللحوم من الارجنتين وحوالي ٤٠ مليون جنيه من البترول المصدر عن طريق انجلترا ٠

أنتاج الزيت السعودي

بلغت جملة أنتاج الزيت السعودي الخام في عام ١٩٥٢ الفائت ٣٠١٫٨٦٠٫٨٨٥ برميلا (وكل ٧ براميل تعادل طنا) أي بمعدل قدره ٨٢٤٫٧٥٦ برميلا في اليوم

وبلغت جملة الانتاج من الزيت المكرر ٦٢٫٢٠٤٫١٦١ برميلا في خلال السنة كلها أي بمعدل قدره ١٦٩٫٩٥٧ برميلا في اليوم

مخازن المواد والمهمات

للأستاذ موسى حقي

تناولنا فى الاجزاء السابقة من البحث جل الموضوعات التى وعدنا بالتعرض لهـا فى مستهل البحث ، وبقيت امامنا بضعة ابحاث تكميلية يحسن الانتهاء منها فى هذا العدد حتى نتناول فى العدد التالى ــ وهو نهاية المجلد الثانى لهذه الصحيفة ــ موضوع جرد المواد والمهمات بالمخازن حيث ينتهى البحث نهائيا .

شكل الدفاتر : ان كلمة دفتر لا تعنى بالضرورة ذلك النوع المألوف من الدفاتر المجلدة bound books انما هى تعبير أصبح يطلق على أية مجموعة من الصفحات تقيد بهـا عمليات حسابية . وهذه الصفحات قد تجمع سويا فى شكل دفتر مجلد أو قد تكون أوراقا سائبة loose-leaf أو قد تكون كارتات cards

ولقد اصبحت الدفاتر المجلدة عتيقة بالنسبة للطرق الحديثة ولم يعـد يعمـل بها وعلى الاخص فى مجـال محاسبة المخازن فانحصرت المفاضلة اذن بين الاوراق السائبة، والكارتات.

والواقع أنه لا يمكن تفضيل احدى هاتين الوسيلتين على الاخرى تفضيلا واضحا محددا مبنيا على أسباب . فلكل من الوسيلتين أنصـارها ومؤيدوها والمسألة لا تخرج عن الميل الشخصى

ويرى الأستاذ برتون Burton أن الاوراق السائبة تفضـل الكارتات اذا ما استعملت الاقلام فى الترحيل فيها pen-posting وعلى العكس فان الكارتات تفضل الاوراق السائبة اذا ما استعملت الآلات الحاسبة .

فهرست الاصناف : ان تنـوع الاصـناف اقتضى أن يحوى مخزن المواد والمهمات ــ فى العادة ــ أصنافا عديدة قد تبلغ الآلاف . وليس من المعقول الاشارة اليها دائما بأسمائها لان ترتيب الصفحات السـائبة او الكارتات بالاسماء أمر معقد ومربك للعمل فى كثير من الاحيـان ، ثم أن هناك أصنافا كثيرة قد يطلق عليهـا اكثر من أسم واحد خصوصا فى اللغة الدارجة مثل لمبة كهربائية ومصباح كهربائى فهما يدلان على شىء واحد ، وكثيرا ما ينشأ عن هذا عدم انتظام العمل .

ولذلك فقد جرت العادة أن يوضع فهرست للاصناف المتداولة بالمؤسسة لاستعماله والتـأشيرة به على كافة المستندات المتداولة والسابق الاشارة اليها فى غضون هذا البحث . والملاحظ أن استعمال هـذا الفهـرست أمر توجبه الضرورة اذا أمسكت الحسابات بالآلات الميكانيكية ، كما أنه أمر مفيد جدا فى توفير الوقت وتقليل تكرار الصفحات المفتوحة للصنف الواحد. الا أنه يجب العناية جدا بانتقـاء

طريقة الفهرست انتقاء جيدا يسمح بالتوسع فى المستقبل على ان يكون الفهرست سهل الاستعمال .

وجرت العـادة أن يخصص له موظف مجتهـد يحتفظ بأصـل الفهـرست ويؤشر بنفسـه برقم الصنف بجانب اسم الصنف فى كل المستندات المتداولة ، وتسلم صورة من الفهرست لأمين المخزن وللموظف المختص بالحسابات .

وفى حالة الاخذ بنظام الفهرست الابجدى يحسن التقيد باسم الصنف ذاته لا بالصفه التى غالبـا ما تكون مميزة للصنف ، فمثلا صنف صنفرة خشابى يوضع تحت حرف الصـاد لا تحت حرف الحاء . ومثلا صنف لمبة أرجنتا تحت حرف اللام لا الاحرف الالف وهكذا .

مثال توضيحى

الخطوة الاولى : تحديد المخازن الفرعية كالآتى : ــ

(١) مخزن الادوات الكهربائية ــ يعطى له رقم فهرست أ ك

(٢) مخزن الحدايد ــ يعطى له رقم فهرست ح د

(٣) مخزن الكاوتشوك ــ يعطى له رقم فهرست ك ش

(٤) مخزن الاحمـاض ــ يعطى له رقم فهرست ح ض

الخطوة الثانية : تحـديد الاصناف التى تنطوى تحت كل مخزن فرعى كالآتى : ــ

(١) مخزن الادوات الكهربائية

لمبات كهربائية	ا ك / ١	
برايز	ا ك / ٢	
سلك	ا ك / ٣	
شاترتون	ا ك / ٤	وهكذا

(٢) مخزن الحدايد

مسامير	حد / ١	
صواميل	حد / ٢	
قضبان	حد / ٣	وهكذا

(٣) مخزن الكاوتشوك

كاوتشوك خارجى للسيارات	كش / ١
« داخلى «	كش / ٢

(٤) مخزن الاحماض

هيبوسلفيت الصوديوم	حض / ١
كربونات الصوديوم	حض / ٢
هيد روكينون	حض / ٣

وهكذا

الخطوة الثالثة : الانواع او المقاسـات او الاحجام المختلفة للصنف الواحد

(امثـلة)

لمبات كهربائية	اك/١
١١٠ فولت	اك/١/١
٢٢٠ «	اك/١/٢
ثم ١١٠ « ٥٠ شمعة	اك/١/١/١
١١٠ « ١٠٠ «	اك/١/١/٢
٢٢٠ « ٥٠ «	اك/١/٢/١

	٢٢٠	« ١٠٠	«	اك/١/٢/٢
				وهكذا
	مسامير			ح د/١
	مسامير برمه			ح د/١/١
	«	سنارة		ح د/١/٢
	«	قلاووظ		ح د/١/٣
ثم	«	سنارة ٥ سم		ح د/١/٢/١
	«	« ٦ سم		ح د/١/٢/٢
	«	« ٧ سم		ح د/١/٢/٣
				وهكذا
	مخزن الكاوتشوك			
	كاوتشوك	خارجى	٦٠٠×١٦	كش/١/١
	«	«	٧٠٠×١٥	كش/١/٢
	«	داخلى	٦٠٠×١٦	كش/٢/١
	«	«	٧٠٠×١٥	كش/٢/٢
				وهكذا

ومن هذا يتضح أن المجال مفتوح فى كل صنف لأى عدد من الاصناف الفرعية التابعة له . كما أن المخازن الفرعية قابلة للزيادة طبقا لطبيعة العمل بالمؤسسة . والمهم فى الموضوع هو دراسة اسماء الاصناف دراسة جيدة والتنبيه بعدم فتح صفحات متكررة لصنف واحد بطريق الخطأ الناشىء من استعمال اسماء متعددة للصنف الواحد ، والملاحظ أن العمل يسهل كثيرا اذا ما امكن ترتيب المخزن العام نفسه على هذا النسق بحيث يسهل على أمين المخزن العثور على الصنف المطلوب فى مكانه فى الحال دون ضياع الوقت فى البحث عن مكانه .

الاصناف قليلة الحركة : قد تشترى المنشأة لعملية معينة كمية من المواد الخام ويحدث أن يفيض جزء من هذه المواد دون استعمال . ولا مانع اذا ما كان بالمخازن بعض الاصناف مما ينطبق عليها هذا الوصف من بيعها مثلا أو من تجميعها سويا فى مكان واحد ، وفى بطاقة واحدة تحت اسم « متنوعة » وذلك بدلا من الاحتفاظ بعشرين أو ثلاثين بطاقة لكل صنف منفرد منها .

العلاقة بين دفاتر المخزن ودفاتر الحسابات : بينا فى غضون البحث ان كلا من أمين المخزن ، والموظف المختص بالحسابات يمسك حسابات الصنف بفرق واحد هو أن أمين المخزن يمسكها فيما يختص بالعدد أو الكمية فقط اما فى الحسابات فهى تمسك بالعدد والكمية وبالسعر والقيمة ايضا . ويجب أن يسير العمل بينهما بالتوافق التام in harmony بحيث يمكن مطابقة كارت الصنف فى المخزن وفى الحسابات فى أى وقت . ولهذا اضطررنا على استيفاء هذه المراجعة فى جميع مراحل العمل ، فى حالة الاستلام وفى حالة الصرف الفعلى للاصناف .

ويميل البعض الى ترحيل الصادر فى كارت الحسابات بالمجاميع ، بمعنى ترحيل الصنف كل أسبوع وكل خمسة عشر يوما أو حتى كل شهر الى الكارت . ولكننى لا أوافق على هذه الطريقة ــ بل اميل الى الترحيل فى كارت الحسابات لكل قيد على حده individual entries بالرغم من المجهود الذى تستنفده هذه الطريقة ولكن فوائدها فى الرقابة ، والضبط الداخلى ، وفى **المراجعة** . كل هذا يتعادل بل ويتفوق على الجهد الاضافى الذى تتطلبه .

السماح : جرت العادة أن تقرر المؤسسة ــ لأمين المخزن ــ نسبة معينة كسماح فى الاصناف التى يصرفها ، ومن الطبيعى أن تختلف هذه النسبة من صنف لآخر حسب طبيعته . وهذا السماح أمر توجبه العدالة فليس من المعقول أن نسلم لأمين المخزن ١٠٠ كيلو من الاسبرتو الاحمر مثلا ونطلب منه صرفها مجزأة كل كيلو على حده خلال أسبوع مثلا بينما نعلم علم اليقين :

« اولا » أن الاسبرتو يتطاير .

« ثانيا » أن الموازين المستعملة لا يمكن أن تكون حساسة

« ثالثا » أن مجرد ميل العبوة دليل على انها اصبحت تحوى أكثر من الوزن المطلوب ولو بأبسط الاوزان

وكذلك الحال فى صرف الاقمشة .. الخ . ولا شك أن الاصناف التى تصرف بالوحدة أو بالقطعة لا يسرى عليها هذا النظام . كما أن هذه السماحات تستخدم لتغطية اخطاء أمين المخزن فى الحدود المعقولة .

ويلزم التشديد فى الرقابة على أمين المخزن عند جرد محتويات مخزنه ، كما يحاسب على العجز فى الاصناف بما يزيد عن حد السماح ، فيجب أن يحاسب على الزيادة فى الاصناف . ذلك أن الزيادة قد ينطوى عليها ما يأتى :

اما أن تكون بحسن نية ومجرد احتراس يأخذ به أمين المخزن نفسه عند الصرف الفعلى فيعمل على نقص الكيل ناسيا سورة المطففين ! وربما أدى هذا الى تغيير فى صنف المنتجات النهائية بما يعيبها تجاريا (كما لو قلل السكر مثلا فى مصنع حلويات ... الخ) .

واما أن يكون ذلك بسوء نية فيلجأ الى هذه الوفورات بالمخزن على أن يتحين الفرصة لبيعها لغير ويقبض هو ثمنها دون أن تدرى المؤسسة شيئا .

ولذا فيجب البحث جيدا وفحص كل هذه الظروف والملابسات اذا ما اكتشف زيادة فى الاصناف لدى أمين المخزن ــ وننبه هنا الى ان هناك أصنافا تزيد ــ لا تنقص ــ فى الوزن بمرور الوقت وذلك لتميعها أى امتصاصها رطوبة الجو ، وتسمى هذه الاصناف بالمتميعات hygroscopic material

وفى هذه الحالة يلزم استطلاع رأى الفنيين فى نسبة الزيادة التى تطرأ على الكمية المخزونة حتى يمكن معرفته نسبة السماح المصرح بها لأمين المخزن .

موسى حقى
ماجستير فى التجارة

اقتصاديات النرويج

يؤخذ من التقارير الاخيرة ان معدل زيادة الانتاج فى النرويج قد تراجع الى ٣ ٪ فى سنة ١٩٥١ ثم الى ١ ٪ فقط فى سنة ١٩٥٢ بعد ان كان ٨ ٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠ . هذا وقد كان المنتظر ان يظل معدل الزيادة خلال سنة ١٩٥٢ كما كان عليه فى العام السابق له . ويعزى هبوط معدل الانتاج فى عام ١٩٥٢ الى تراجع الطلب على منتجات النرويج سواء من خارج البلاد او فى داخلها . بل ان المصروفات الفعلية على برنامج الدفاع تنقص كثيرا عما كان مقررا لها فى الميزانية .

وقد أعلن وزير المالية ان حكومة النرويج ستعمل على علاج جميع المشاكل الاقتصادية فى برنامج السنوات الاربع القادم ، الذى سوف تستهدف فيه زيادة الانتاج والعمالة الكاملة ، والعمل على حماية الاستعمار فى الداخل من تقلبات الاسعار فى الخارج .

مصر تجابه انكماشاً لا أزمة اقتصادية

بقلم
دكتور عبد الرزاق محمد حسن

ان المستقرىء لرقم البنك الاهلي القياسي الانخفاض ، من ١٠٠ فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى ٨٩ر٧ سنة ١٩٤٨ والى ٧٧ سنة ١٩٥٠ لاسعار الاسهم يلاحظ فيه الاتجاه العام نحو واخيرا الى ٥٨ر٩ فى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ . ومع ذلك فان أسعار القطن أخذت اتجاها مضادا ، فقد استمرت فى الارتفاع ، ولم ينعكس اتجاهها الا منذ بدء العام الماضى ، فقد زاد سعر الكرنك — مثلا من ٤٢ر٧٥ ريالا فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى ٩٢ ريالا سنة ١٩٤٨ الى ١٢٧ر٩٠ ريالا سنة ١٩٥٠ والى ١٦١ر٥٠ ريالا سنة ١٩٥١ وأخيرا الى ٦٠ ريالا فى يناير سنة ١٩٥٣ . وهذا الاتجاه المتعارض انما يرجع للظروف الخاصة بكل عامل . فالانخفاض العام فى أسعار الاسهم سببته ظروف السوق الداخلية ، أما ارتفاع أسعار القطن فترجع للظروف الخاصة التى ارتبطت بذلك المحصول ألا وهى باختصار اشتداد الطلب العالمى عليه سواء للاغراض المدنية أم الحربية ، بالنسبة للكمية المعروضة منه .

انكماش السوق الداخلية

ويهمنا هنا أن نحلل الظروف التى انتابت السوق الداخلية وأدت الى حالة الانكماش التى ساعد على ظهورها انخفاض سعر القطن وان كانت سائدة فعلا قبل ذلك بمدة

قد يستدل البعض على الحالة التى نمر بها بأنها حالة أزمة ، وأن تباشيرها بادية مثلا فى ارتفاع أرقام التفاليس من ٣٠ حالة من اكتوبر سنة ١٩٤٧ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٨ الى ١٤٤ حالة عن التسعة أشهر الاولى فقط من ١٩٥٢ . ولكنا مع ذلك يجب أن نحذر الزلل ، لان مظهر حالة الانكماش لايختلف كثيرا عن مظهر حالة الازمة . فكلاهما يمثل انخفاضا فى القوة الشرائية ، ولكن انخفاض القوة الشرائية فى حالة الانكماش المضاد للتضخم قد لايؤدى الى انخفاض فى الانتاج ، بل على العكس قد يؤدى الى تنشيط فيه . ذلك لان الارتفاع الكبير فى الاسعار قد يدفع الى نوع من الادخار الاجبارى ، أو لان ذلك الارتفاع يؤدى الى أن كمية قليلة من السلع تمتص الجزء الاكبر من الدخل ، فلا تجد السلع الاخرى مشتريا ، الامر الذى قد يتغير اذا انخفضت الاسعار ولاسيما المواد الضرورية التى تمتص الجزء الاكبر من دخول الطبقات المهمة فى الاستهلاك . وارتفاع الاسعار ليس كافيا فى ذاته لزيادة الانتاج ، لان العامل المحرك انما هو العائد النهائى ، ومدى استدامته ، وقد يكون العائد كبيرا فى المدة القصيرة فتتجه الاموال نحو المضاربة . ويتوقف على طول المدة المحتملة للعائد نوع الانتاج وكميته .

الانكماش وانخفاض الاسعار

فالانكماش يؤدى فى الغالب الى انخفاض الاسعار ولا يؤدى بالضرورة الى تقليل الانتاج ، الا اذا كان هذا الانخفاض كبيرا بدرجة يجور فيها على المعدلات الدنيا للمنتجين العاديين . وتعمد الحكومات الى خفض القوة الشرائية بكل الوسائل فى أحوال التضخم ، واهمها طبعا امتصاصها عن طريق الضريبة وايجاد فائض فى الميزانية . وقصدها اذ تقوم بهذا الاجراء ليس الحد من كمية السلع والخدمات المعروضة وانما رفع قيمة النقود وبالتالى زيادة قيمة وحدة العمل للطبقات ذات الدخل الثابت والطبقات العمالية التى لا ترتفع أجورها فى

العادة بنسبة ارتفاع الاسعار ، وبالعكس فان نقص القوة الشرائية يؤدى الى خفض قيمة وحدة رأس المال ويؤدى هذا الاجراء بالتالى الى التقريب بين الطبقات المالكة منها وغير المالكة التى يمعن التضخم فى زيادة الشقة بينها ، ولهذا تجد مثل هذه السياسة التأييد الكبير من الاغلبية العظمى فى المجتمع

الاتجاه النزولى فى أسهم الشركات

واذا نحن نظرنا الى الوضع فى مصر من هذه الزاوية يمكننا أن نلاحظ أن الاتجاه النزولى فى أسعار أسهم الشركات ، وفى بعض السلع والخدمات كان طبيعيا بعد الحرب للانخفاض النسبى فى القوة الشرائية ، الناشئة من انسحاب الجزء الاكبر من القوات الاجنبية من البلاد . وكانت تلك القوات تمول كما لسنا فى حاجة الى الشرح عن طريق التضخم النقدى وهو طبع أوراق من البنكنوت بمعرفة البنك الاهلى المصرى ، مقابل صكوك تستحق الدفع على الخزانة البريطانية أى أن القوة الشرائية التى كانت تمنح لم يكن يقابلها فى ذلك الوقت سلع أو خدمات من الممكن أن ترد على البلاد لتحل محل تلك التى استهلكتها القوات .

مصروفات القوات الاجنبية

ويقدر ما أنفقته القوات الاجنبية فى المدة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ بمقدار ٣٣١ر٧ مليون جنيه ، وان ما أنفقته من الدخل الاهلى فى المدة من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٥ قد بلغ حوالى ١٥ر٥ ٪ منه . وقد أخذ ما تنفقه القوات الاجنبية فى الانخفاض بعد الحرب ، ولم يبق الا الجزء الذى ينفقه جيش الاحتلال وقد قدر سنة ١٩٥١ بمقدار ١٤ر٧ مليون جنيه وفى النصف الاول من سنة ١٩٥٢ بمقدار ٣ر٢ مليون جنيه ، وهذا الانكماش فى

القوة الشرائية من الطبيعى أن يؤدى الى خفض فى الاسعار ، ولم يؤثر فى هذا الاتجاه حالة الحرب فى فلسطين لانها كانت قصيرة الامد ولان زيادة القوة الشرائية التى تسببت عنها لم تتناسب مع تلك التى كانت تدفع بها القوات الاجنبية الى السوق فى أثناء الحرب

السحب على الارصدة الاسترلينية

أضف الى ذلك أننا بعد الحرب بدأنا فعلا فى السحب على الارصدة الاسترلينية الموجودة فى بريطانيا ، وكان معنى ذلك ازدياد السلع والخدمات المعدة للاستهلاك ، أو بمعنى آخر تحول جزء من القوة الشرائية التى أحدثت التضخم السابق الى سلع وخدمات .

كيفية التصرف فى الارباح

أما العامل الثانى الذى كان يدفع بالاسعار نحو الانخفاض فهو الناشىء من طريقة التصرف فى الارباح ، ذلك لان الجزء الاكبر من تلك الارباح لم يكن يعود الى المجتمع فى شكل قوة شرائية جديدة فنسبة منها وجدت سبيلها الى الاكتناز ، اما فى صورة نقدية أو فى صورة حلى ، أضف الى ذلك أن حالة الانكماش تكون طبيعية اذا تحولت القوة الشرائية من المجموعات التى ميلها للاستهلاك أكبر من تلك التى ميلها الى الاستهلاك أقل . وقد تزايدت الارباح فيما يظهر من أرقام الشركات المساهمة ومركزها فى النشاط الانتاجى فى السوق كبير جدا ، فقد زادت تلك الارباح من ٨ر٥ مليون جنيه فى يناير — اغسطس سنة ١٩٥٠ الى ١٠ر٢ مليون فى يناير — اغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكذلك يجب أن نغفل الارباح الكبيرة الناشئة من القطن منذ أواخر الحرب ، ولم يقابل تلك الارباح ارتفاع متجانس فى الضرائب بل على العكس فقد ألغيت ضريبة الارباح الاستثنائية ، وكان من المنتظر أن تعود هذه الزيادة فى الارباح فى صورة ما من صور الاستثمار ، لاسيما أنها كانت فى يد الطبقة التى تستطيع ذلك . ولكن على العكس كما قلنا فان جزءا منها قد اكتنز وجزءا آخر قد وجد سبيله الى الصرف فى الخارج على السياحة التى بلغ ما أنفق فيها فى المدة من أول يناير سنة ١٩٥٠ الى آخر يونيه سنة ١٩٥٢ ما يقدر بمبلغ ٣١ر٥ مليون جنيه ، كانت تعود فى صورة طلب على سلع الصادرات وبالاخص القطن .

عدم استقرار ناشىء عن الحرب

أما العامل الثالث لحالة الانكماش الحالية فهو حالة عدم الاستقرار التى تمر بها منذ نهاية الحرب ، كجزء من عالم غير مستقر ، وكبلد يسعى الى نيل حريته . فقد توالت الحوادث سراعا بعد أشهر من انتهاء الحرب ، اذ قام الخلاف بين الحلفاء على نوع الحكم الذى يجب أن يسود العالم ، مما أدى فى النهاية الى انقسام الحلفاء الى كتلتين ، وزاد من حدة الامر مشروع مارشال الذى رأت فيه الكتلة الشرقية نوعا من الكتل ضدها ، وأن المقصود به ليس اعادة تعمير أوربا وانما توجيه انتاجها نحو حرب مقبلة ، كما قامت فى مختلف انحاء العالم حركات تهدف الى التحرر فى افريقيا وآسيا ، ويماثل حالة القلق وعدم الاستقرار هذه ما أخذنا نمر به نحن أيضا فمن الحرب فى فلسطين ، الى الخلاف مع بريطانيا الى اعتبار اتفاقنا السابق معها منتهيا ، وما صحب ذلك من فك عقال الشعب وتعبئته ضد الاستعمار . وتدافعت قوى التحرر تبغى

محصول القطن الامريكى

جاء من واشنطن ان المحصول العالمى للقطن لموسم عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ يقدر بنحو ٣٥ر١٠٠ر٠٠٠ بالة ، أى بما يقل عن محصول الموسم السابق بنصف مليون بالة (والبالة تزن ٢٢٥ كيلو جراما)

وتلقت وزارة الزراعة الامريكية تقديرات عن محصول القطن فى البلدان الاجنبية ، تبين منها ان المحصول المصرى يقدر بنحو ١ر٩٤٦ر٠٠٠ بالة والهندى ٢ر٧٥٠ر٠٠٠ بالة والباكستانى ١ر٥٠٠ر٠٠٠ بالة والتركى ٧٨٠ ألف بالة والسورى ٢٢٥ ألفا والايرانى ١٦٥ ألفا والافغانى ٦٠ ألفا والعراقى ٣٠ ألفا

تغييرا في الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد ، وهي ان لم تستطع بعد طرد المحتل الا أنها هزت من قواعده ونجحت في خلع ملك طاغية ، وعملت على تقليم أظافر الاقطاع بفرض قانون « الاصلاح الزراعي » وهددت مراكز السادة القدماء ، واذا بقوى جديدة تظهر في الميدان تعمل من ناحيتها على تغيير شكل الحكم فتلغى دستور سنة ١٩٢٣ وتحل الاحزاب ، وتشكل مختلف الهيئات لارساء المجتمع على أسس مختلفة عن تلك التي سادت فيه .

فليس من الغريب بعد ذلك أن يسود السوق نوع من الجمود والانتظار ، لان أصحاب الاموال في مركز جد مختلف عن ذلك الذي فيه العمال في ميدان الانتاج ، فالعمال لايمكنهم اختزان طاقتهم أو التعطل اختيارا لا سيما وهم لا يحصلون في العادة أكثر من كفايتهم ، والامر عكس ذلك بالنسبة لاصحاب الاموال الذين يتمتعون بحرية أكبر اذ في استطاعتهم سحب أموالهم أو دفعها الى السوق كلماتغيرت الظروف اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية . قد وجدنا فعلا أن هناك من استعجل الحوادث وقام بتهريب بعض أمواله عندماشعر بدنو العاصفة . ورد فعل هذه الحال ارتفاع في سعر الذهب ، وسعر الفائدة ، وانخفاض في ودائع البنوك ، وزيادة المسحوبات من صناديق التوفير . فمنذ صيف سنة ١٩٥١ وسعر الذهب في صعود ، من ٥ر١٥٨ قرشا للدرهم الخالص في أغسطس الى ١٨١ قرشا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وان كان قد انخفض أخيرا الى ١٧٧ قرشا في آخر يناير سنة ١٩٥٣ . أما عن سعر الفائدة فيبدو ارتفاعه من انخفاض أسعار مختلف السندات لاسيما سندات الدولة من ٣٠٠ر١٠٨ جنيه للقرض الوطني ١/٤ ٣ ٠/٠ في ديسمبر سنة ١٩٤٧ الى ٩٥٠ر١٠٦ ، ٠٠٠ر١٠٣ ، ١٠٠ر١٠٠ ، ١٠٠ر٩٢ في ديسمبر من السنوات التالية ، أما عن أذونات الخزانة المصرية فان متوسط سعرها قد ارتفع من ٣٩٥ر٠ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى ٧١٢ر١ ٪ في سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وقد انخفضت ودائع البنك الاهلي المصري من ٩ر١٣٨ مليون جنيه في أغسطس سنة ١٩٥١ الى ٢ر١١١ مليون جنيه في أغسطس من السنة التالية . أما عن ودائع صندوق التوفير فقد انكمشت هي الاخرى بأكثر من مليون جنيه بين شهري المقارنة في السنتين السابقتين .

انهيار أسعار القطن وتأثيره

أضف الى تلك العوامل السابقة أن تحرج الوضع الاقتصادي بعد انهيار أسعار القطن واكتشاف هروب كمية لا بأس بها من الاموال الى الخارج أدى بالحكومة الى الدعوة الى الاخذ بسياسة التقشف ، والتي سيتعدى أثرها أنفاق الحكومة نفسها الى تصرفات الافراد أيضا ، ذلك لان رد فعل هذه السياسة هو دعوة أرباب الاعمال الى اتخاذ نفس الخطة وبالنسبة الى الافراد سيؤدي الامر الى الحذر بالنسبة للمستقبل وخفض معدلات شرائهم ما أمكنهم الى ذلك من سبيل ، وقد صحب سياسة التقشف هذه وضع الحكومة لنظام تسعير جبري لاغلب سلع الاستهلاك مخفضة بذلك الاسعار عن حدودها القديمة

كل تلك العوامل السابقة كان لها أثر هام في وجود حالة الانكماش في السوق ، ولم تبلغ تلك الحال مرحلة الازمة بعد ، بل قد يتساءل المرء اذا كنا فعلا قد وصلنا بالانكماش والحد من التضخم الى الحدود المرجوة

وبالرغم من وجود العوامل الانكماشية ، ذكرنا أن أرباح الشركات المساهمة لم تنخفض، وهناك ظاهرة الزيادة في الانتاج التي تدحض القول بأننا في حالة أزمة . فباستثناء سنة ١٩٥٢ التي كانت ظروفها خاصة ، نجد أن المنتجات الصناعية قد زاد مقدارها بالتدريج منذ نهاية الحرب ، فالمنسوجات القطنية مثلا قد زاد انتاجها من ٥ر١٢٨ مليون متر مربع سنة ١٩٤٥ الى ٦ر٢٠٧ مليون متر مربع سنة ١٩٥١ ، وزاد المغزول من القطن من ٣٢ ألف طن سنة ١٩٤٥ الى أكثر من ٥٦ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، وزاد انتاج الاسمنت أيضا من ٤٣٢ ألف طن سنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠ر١٢٩ر١ طن سنة ١٩٥١ والسكر من ١٤٩ ألف طن الى ٢١٨ ألف طن ، والفسفات من ٣٤٠ ألف طن الى ٥١٥ ألف طن عن سنوات المقارنة ١٩٤٥ ، ١٩٥١ . وهذه الزيادات في الانتاج جميعا فيما عدا الفسفات مستمرة بالنسبة لمعدلات ما قبل الحرب .

مصر تمر بمرحلة انكماش

كل هذه الظروف مجتمعة تؤيد أننا نمر بحالة انكماش منذ نهاية الحرب مضادة للتضخم الذي ساد في أثنائها . بقي أن نسأل أنفسنا هل وصلنا الى حالة الانكماش المطلوبة ؟ والرد على ذلك يتوقف على ادراك مدى أثر تلك الحال في الانتاج ، فاذا أخذ الانتاج الاهلي في القلة، وكثر التعطل فمعنى ذلك أننا تجاوزنا حد الامان ، ومن الصعب القول اذا كان الانخفاض في انتاج بعض السلع في السنة الاخيرة يرجع الى أننا قد وصلنا الى ذلك الحد فعلا ، أم أن ذلك يرجع أساسا لحالة التقلقل السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد . على العموم ليس لدينا بعد الارقام النهائية للانتاج الصناعي لسنة ١٩٥٢ حتى يمكننا الحكم من هذه الناحية ، ولكن الذي يشعرنا أننا لم نعد حد الامن بعد في الانكماش تلك المظاهر التي نلمسها بين ظهرانينا للترف الذي يدل على وجود فائض ملحوظ في يد بعض الطبقات ، أضف الى ذلك أن الارقام القياسية لأسعار الجملة ما زالت في حدود عالية وان التأثير الاكبر والاخير فيها انما مرده الى انخفاض أسعار القطن الذي يلعب دورا كبيرا في تشكيل ذلك الرقم . وما زالت أرقام تكاليف المعيشة هي الاخرى في سنوات عالية اذا قيست بمستوياتها لا أقول قبل الحرب وانما في أثنائها . فهذا الرقم الذي كان ٦ر٢٧٨ في سنة ١٩٤٤ (يونيه - يوليه - أغسطس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠) قد وصل الى ٣١٧ في أغسطس سنة ١٩٥٢

ضرورة العناية بأمور القطن

ومع تقريرنا بوجود حالة انكماش لا أزمة الا أنه يجب الا ينسينا ذلك الانهيار في أسعار القطن الحالية التي قد تؤدي الى أزمة ان لم تقم سياستنا على أساس سليم . وأزمة القطن أساسا ليست في انخفاض كمية الصادر التي وصلت في سنة ١٩٥٢ الى ٠٠٠ر١٨٠ر٦ قنطار مقابل ٠٠٠ر٦٧٤ر٥ سنة ١٩٥١ بالرغم من أن استيراد بريطانيا قد انحط ٠٠٠ر٢٩٠ر١ قنطار الى ٠٠٠ر١٦٦ قنطار وانما لانخفاض المتحصل من تصديره وقد بلغ في سنة ١٩٥٢ ٤ر١٢٦ مليون جنيه مقابل ٢ر١٦٤ سنة ١٩٥١ . وحتى لو قدرنا تصدير كل الكمية المعروضة بعد خصم حاجتنا للاستهلاك المحلي وتبلغ ١٠ مليون قنطار فاننا لن نحصل على أساس الاسعار السائدة على أكثر من ١١٥ مليون جنيه أي أقل من المتحصل في السنة بنفس القدر أو زيادة العجز في ميزانيتنا الماضية ، وما معناه قلة استيرادنا من الخارج الحسابي ، واذا أمكن تفادي تلك الازمة ليس عن طريق الاستمرار في حرية التصدير والاستيراد ، بل باهتمامنا أساسا بمبادلة المحصول بالسلع الاجنبية لا سيما بالانتاجي منها ، وبالضروري من الاستهلاكي . وهذه العملية تزيد من الرقابة على الصادرات والواردات التي تلعب دورا كبيرا في تهريب الاموال الى خارج البلاد . كما أنه من المنتظر أن تزول حالة الركود هذه حينما تستقر السياسة العالمية على شيء ، وتستقر سياستنا الداخلية، وتخرج مشروعات الحكومة الانشائية الى حيز التنفيذ ، والعامل الاول يعيد المعاملات الى سيرها الطبيعي والثاني يؤدي الى زيادة تشغيل العمال وبالتالي تقوية العنصر الفعال في الطلب على الاستهلاك .

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة القاهرة

مرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

باسم ملك مصر والسودان
وصي العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بوصفه رئيس حركة الجيش

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٣٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ و ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٧ لسنة ١٩٥٣

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسم بما هو آت

مادة ١ - يضاف الى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه فقرة جديدة نصها كالآتي :

« واذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة ، جاز لمصلحة الضرائب باذن من وزير المالية والاقتصاد تقسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبية » .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (١٥ يناير سنة ١٩٥٣)

وزير الحربية والبحرية
محمد نجيب لواء (أ٠ح)
وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل ابراهيم العمري

محمد عبد المنعم
بامر وصي العرش المؤقت
رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ٠ح)

زيادة الطلب العالمى على زيت الشرق الاوسط

الزيت العربى يمون معامل التكرير فى البلدان الأوربية

مقال هــــام لجريدة التيمس البريطانية

كتبت جريدة التيمس اللندنيــة مقالا نفيســا عن صــناعة الزيت فى الشرق الاوسط ، فرأينا ، ان نترجمه هنا :

ليست مشــكلة الزيت الايرانى مجرد مشكلة تتصــل بعلاقات دولة ذات سيادة مع الشركة التى تعمل فى أراضى هذه الدولة • لقــد أصبحت مشكلة عالميــة ذات أثر فى أسس الكيان الدولى لصناعة الزيت ، وعلى المصالح البريطانية ان تقــوم الآن بدورها فى صدد هذا الكيان الخاص بالزيت وفى موازنة ميزان الــدفع للمملكة المتحدة وللكومنولث ولاوروبا

فى خلال السنوات العشر الماضية، ازداد الاقبال على زيت الشرق الاوسط زيادة كبيرة فقد كانت أوروبا قبيل الحرب تستورد بوجه خاص منتجات الزيت المــكرر • وبلغت جمــلة ماستوردته أوربا من زيت خام وزيت مكرر فى عام ١٩٣٨ نحو ٢٤ فى المئة من حاجاتها من منطقة الشرق الاوسط • اما اليوم فقد ارتفعت هذه النسبة الى نحــو ٨٠ فى المئــة ، ومعظم الزيت المستورد هو زيت خام يراد به تشغيل المعامل التى انشئت للتكرير فى أوربا •

وقد ارتفعت طاقة أوربا الغربيــة على تكرير الزيت الى نحو ٧٠ مليون طن سنويا والمتوقع ان ترتفع هــذه النسبة الى نحو ٩٠ مليون طن فى السنة قبيل انتهاء العام الحالى • وحصة بريطانيا وحدها من تكــرير الزيت ستبلغ نحو ثلث المجموع الكلى ، وهو يدل على ارتفاع جبار فى طاقة بريطانيا التى لم تكن تتجاوز مليونين ونصف مليون من الاطنان فى عام ١٩٣٨ ، والمتوقع عقب اتمام برامج تكــرير الزيت المعدة الآن لأوربا الغربية ، ان تصبح أوربا مستكفية اســتكفاء ذاتياً فى منتجات الزيت المكرر ، حتى فى زيت الوقود اللازم للسفن ، ولا

تحتاج أوربا عندئذ الا الى استيراد أنواع خاصة من منتجــات الزيت بمقادير صغيرة ، وهــذا معناه أن تزويد أوربا بالزيت سيصبح مقتصرا على الاهتداء الى قدر واف من الزيت الخام لتموين معامل التكرير المحلية فى أوربا • أما والحال كما هى ، فان الشرق الاوسط ، والشرق الاوسط وحده ، هو الذى يستطيع ان يجابه هذه الحاجة الضخمة

وكان المتبع فى الماضى ان انتاج الزيت الخام فى نصف الكرة الغربية ، والقدرة على انتاج الزيت المكرر فى العالم الجديد ، هما من الكفاية بحيث يجابهان لا مجرد حاجات الاميركيتين وحدهما ، بل كذلك حاجات بلدان كثيرة فى أوروبا • أما اليوم ، فان ارتفاع الطلب المحلى على اســتهلاك الزيت فى الولايات المتحدة جعــل الولايات المتحــدة دولة مســتوردة للزيت أضف الى ذلك أن حاجات أوروبا من الزيت تضاعفت تقريبا منذ عام ١٩٣٨ ، وقد اعدت برامــج أوربا لتكرير الزيت على أساس أن نحو ٩٠ فى المئة من الزيت الخام سيستورد من الشرق الاوســـط ، والبــاقى يســتورد من فنزويلا ، وأوربا هى العميــل الرئيسى لــزيت الشرق الاوسط ، غير ان حاجات البــلدان الاخرى يجب عدم اغفالهــا • فقد أنشئت معامل جــديدة للتكرير فى استراليا والهند وشرق أفريقيــا ، وجميعها تعتزم ان تســتورد زيت الشرق الاوسط لتكرره •

ولم تكن قدرة الشرق الاوسط على انتاج الزيت الخام الكافى لمجابهــة هذه الطلبات جميعا موضع ريبة فى أى وقت من الاوقات • فانتاج الزيت الخام فى هــذه الرقعة يصــل فى الوقت الحالى الى نحو ١٠٠ مليون طن سنويا ، يكرر منها فى الرقعة نفسها نحو ٢٠ مليون طن لكى يباع الزيت

باعتباره منتجات مكــررة لا خاما • وهذه الارقام لاتتضمن انتاج ايران سواء من الزيت الخام أو المكرر بعدما توقفت فيها صناعة الزيت عن العمل واذا كان الشرق الاوسط قد بلــغ هذه النسبة العالية من الانتاج ، فمما يدهش انه وصل اليها فى وقت سريع لم يكن أحد يرتقبه • ففى عام ١٩٣٨ انتجت هذه الرقعة أكثر قليلا من ١٤ مليون طن من الزيت الخام ــ أى مايعادل ٦ فى المئة من انتاج الزيت الخام العالمى • **وفى خلال الســنين الثلاث الاخيرة ارتفع الانتاج من ٤٨ مليون طن فى عام ١٩٥٠ الى أكثر من ١٠٠ مليون طــن فى عام ١٩٥٢ ، فزادت نســبة الانتــاج فى الشرق الاوسط الى أكثر من ١٦ فى المئة من الانتاج العالمى •** ولعل مما يسبغ اهمية خاصة على هذه الارقام ان نذكر ان ايران انتجت ٣٢ مليون طن زيت فى عام ١٩٥٠ ولم تنتج شيئا بعد ذلك ، ولكن الشرق الاوســط أمكنه تعــويض هــذه الخسارة وتجاوزها نتيجة لازدياد الانتــاج فى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية • ولكن مما لاريب فيه ان خسارة زيت ايران الخام تعد عاملا خطير الاثر فى الاقتصاد الاوربى لان ناتج ايران كان يقلــل من شراء الزيت بالعملات الدولارية •

واذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر أوربا ، لوجدنا ان هناك أمرين جوهريين هما : أولا ــ ان استمرار انتاج الزيت الخام فى الشرق الاوسط أمر حيوى لصناعة التكرير فى أوروبا ، تلك الصناعة التى استثمرت فيهــا أموال كثيرة ومعدات وفيرة • ثانيــا ان خسارة الزيت من المناطق غــير الدولارية يؤثر تأثيرا كبيرا فى ميزان المدفوعات •

وواضح أن المســتهلك الاوربى يرغب فى حل جميع المشكلات حــلا

يضمن له حاجاته من موارد الزيت الخام ، ويقلل من استنزاف موارد الدولار الخاصة به ٠

أما فيما يتعلق بالمملكة المتحدة والمصالح البريطانية ، فان **الموقف** شديد الاهمية نظرا لان سيطرة بريطانيا على موارد الزيت الخام تعرضت لنكسة شديدة بتأميم صناعة الزيت فى ايران ٠ ومما يذكر ان الشركات البريطانية أخذت تعمل فى صناعة الزيت فى الشرق الاوسط منذ أوائل القرن الحالى عندما ظفر المستر وليم دارسى لاول مرة بامتياز التنقيب عن الزيت فى ايران مدته ستون عاما تبدأ فى شهر مايو ١٩٠١ ، وقد أصبحت حقوق التنقيب عن الزيت الايرانى بعد ذلك ملكا لشركة الزيت الانجلو ايرانية التى أنشئت فى عام ١٩٠٩

وبانتهاء السنوات العشر الاولى من هذا القرن ، قررت البحرية البريطانية أن تستغنى عن استخدام الفحم كوقود للسفن ، على أن تستخدم الزيت بدلا منه ٠ ومن ثم أصبح على بريطانيا ان تطمئن الى مورد كاف آمن دائم لانتاج الزيت ٠ وعندئذ زاد الاهتمام بصناعة الزيت فى ايران ٠ وفى يوم ١٧ يوليو ١٩١٣ ، وكان المستر تشرشل يومئذ وزيرا للحربية أعلن فى مجلس النواب البريطانى أن الحكومة اشترت معظم أسهم شركة الزيت الانجلو ايرانية ، وهذا قرار برره تشرشل فى ما بعد عندما دون مذكراته فقال : « **كان حتما علينا ان نشترى الزيت من سوق لامجال للاحتكار فيها** »

وبانتهاء حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ ، أخذت الشركات الامريكية تبدى رغبة متزايدة فى البحث عن ينابيع للزيت فى الشرق الاوسط ٠ أما قدرة الولايات المتحدة على انتاج الزيت الخام وتكريره فقد وقفت عند حد ٠ وأصبح هناك خوف من ان تكون موارد الولايات المتحدة قد أبهظت ابهاظا شديدا ، وأن أمريكا أسرفت فيها اسرافا كبيرا خدمة لقضية الحلفاء ٠ وخافت أمريكا كذلك ان تستأثر بريطانيا بالزيت فى الشرق الاوسط فتصبح ذات امبراطورية زيت عالمية ، وهذا يسىء الى توسع برامج الانتاج الامريكية ٠

ومنذ أواخر العقد الثانى لهذا القرن ، أخذت روح الخشية أو المنافسة تحتدم بين الشركات البريطانية والشركات الامريكية ، ذلك لان الشركات الامريكية لم تكتف بأن تشارك الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية فى استغلال زيت العراق ، ولم تكتف بأن تشارك بريطانيا فى استثمار زيت الكويت ، بل فتحت لنفسها أسواقا جديدة فى الشرق الاوسط فى البحرين أولا ثم فى البلاد العربية السعودية بعد ذلك ٠ وهكذا أصبحت دول كثيرة متحالفة فى زيت الشرق الاوسط قبيل بدء الحرب العالمية الثانية ٠ فاستقرت الشركات البريطانية فى ايران وصار لها حصة فى زيت العراق والكويت ٠ أما الشركات الامريكية فقد استأثرت بحقوق مطلقة فى المملكة العربية السعودية والبحرين وصارت لها مشاركة مع شركات بريطانية وفرنسية وهولندية فى العراق ، كما صار لها مشاركة بالنصف مع شركة الزيت الانجلو ايرانية فى زيت الكويت ٠

وفى أوائل الحرب العالمية الثانية ، صار المسرح مهيئا لتطورات جديدة فى مناطق الزيت فى الشرق الاوسط بعد الامتيازات التى منحت لشركات أغلبها بريطانى وأمريكى ٠ وكان الانتاج لا يزال منخفضا بالنسبة للانتاج العالمى ، كما كان محدودا فى ايران والعراق غير أن منح امتيازات جديدة للتنقيب فى مناطق تقع حول الجزيرة العربية أدى الى الكشف عن موارد جديدة للزيت ، فلم تكد الحاجات تزيد حتى نشط انتاجها نشاطا واسعا ٠

وكانت حكومات الدول المنتجة للزيت قانعة بالحصيلة التى تظفر بها ، وكانت راضية بأن تدع موارد زيتها فى أيدى الشركات الدولية المنتجة له ٠ ولكن الحكومات بدأت تدرك أن فى باطن أرضها ثروة ضخمة مدخرة ، ولم تكن قد بدات تطالب بزيادة حصتها فى الارباح أو بالتأميم

وبين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٣ ارتفعت حاجات أمريكا من الزيت بنسبة ٢٥ فى المئة ٠٠ وفى السنوات الاولى للحرب العالمية زادت الحاجات العسكرية من الزيت زيادة ألقت عبئا جديدا على **موارد الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية**

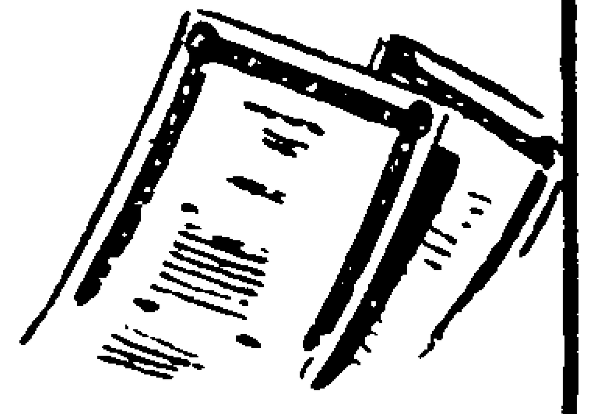
٠٠ **وعندما حدث حادث ميناء بيرل هاربور ، وخسرت أمريكا ينابيع الزيت** فى جزر الهند الهولندية الشرقية أصبحت الحاجة الى استثمار **موارد** زيت الشرق الاوسط مسألة استراتيجية هامة ملحة ٠ وخيف مرة أخرى من أن تنفد موارد الزيت الامريكية ، ولهذا تعلق الامريكيون تعلقا شديدا بتقرير نشرة المستر دى جولير عن زيت الشرق الاوسط قال فيه ان فى هذه الرقعة مقدارا وفيرا مدخرا من البترول لشئون الحرب فى الزيت ٠ وفى نهاية عام ١٩٤٣ كتب كتب المستر هارولد ايكس قال فيه **ان عاصمة امبراطورية الزيت أخذت تتحول الآن من الولايات المتحدة الى الشرق الاوسط ، ويجب علينا أن نكون على استعداد لنسير وراء الزيت**

وقد حدث هذا التحول سريعا وبدرجة كبيرة ، وزاد الطلب على رؤوس الاموال اللازمة لاستثمار هذا الزيت زيادة تجاوزت طاقة شركات الزيت البريطانية وحدها ٠ وأمكن بتوحيد رؤوس الاموال والموارد المادية للشركات البريطانية والامريكية الكبيرة تحقيق تقدم سريع فى الانتاج ٠ وأصبحت جملة الاموال المستثمرة فى هذه المنطقة فى الوقت الحالى لا تقل عن ٧٠٠ مليون جنيه استرلينى ٠ ويقال ان حكومات الدول صاحبة ينابيع الزيت فى الشرق الاوسط ظفرت فى عام ١٩٥٢ المنتهى بنحو ١٥٠ مليون جنيه استرلينى ، باستثناء ايران ٠

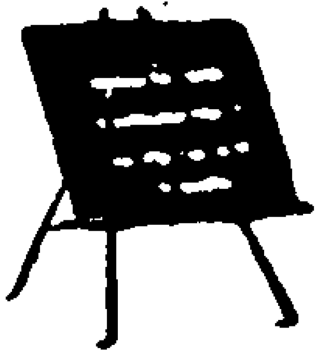
والمعروف أن ثمن الزيت الذى يشحن اليوم من هذه الرقعة لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى سنويا ٠ واذا نظرنا الى جنسية الشركات المنتجة للزيت ، نستطيع أن نقول ان النسبة بين الشركات غير الدولارية والشركات الدولارية قد انحرفت من مرتبة التعادل التى كانت عليها فى عام ١٩٥٠ الى نحو الثلث والثلثين فى عام ١٩٥٢ ٠ وهذه الارقام توضح صورة من ضخامة المشروعات التى تتولاها الشركات البريطانية والامريكية فى هذه الرقعة ، كما توضح التدهور الخطير الذى عرا موقف شركات الزيت غير الدولارية نتيجة لخسارة زيت ايران ٠ والمشكلات الرئيسية التى أدت فى بضعة الاعوام الاخيرة الى اضطراب صناعة الزيت هى :

أولا : ان نظم النقد البريطانية لم يكن من الميسور التوفيق بينها

البقية على ص ٢١



الأوراق الماليـة



عن النصف الاول من فبراير ١٩٥٣

أمل تحقق !

كنا قد توقعنـــا فى العـدد الماضى تحسنا كبيرا فى نشاط سوق الاوراق المالية ، ولقد تحقق ما توقعنـاه بعد انقضاء عطلة حفـلات مهـرجانات التحرير ، وما أدخله اشتراك المحلات التى احترقت يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، من تفاؤل، وثقة وقد ظهر هذا النشاط فى جلسة أول الاسبوع حيث سجلت أوراق كثيرة صعودا محسوسا ..

ثم تفاؤل آخر

ومما عزز هذا النشاط ، ما أشيع من أن وزير التجارة والصناعة قد أعد مشروع « قانون المناجم والمحاجر الجديد » لعرضه على مجلس الوزراء – هذا القانون الذى طالما نادينا بضرورة وأهمية اصداره مما يدعـــم مراكـز شركات البحث عن البترول والمعادن، بل ويدخل الطمأنينة على نفوس أصحاب رؤوس الاموال . وقد نشرنا أهـم التعديلات التى أدخلت على القانون فى مكان آخر

كذلك مما عزز هذا النشـاط ما أدخل أخيرا من تعديلات على مـــواد « قانون الشركات » اذ أباح القـانون لراس المال الاجنبى نسبة ال ٥١٪ وقد نشرنا أهم هذه التعديلات فى مكان آخر ..

حاجة السوق

والسوق كما لمسنا تطوراتها فى حاجـة ماسـة الى التنشيط . ومن العوامل المساعدة التى نقترحهـــا : استغلال الاموال المودعة فى البنوك وفى صناديق الادخـــار وقد قدرت بحوالى ٢٢٠ مليون جنيها .. فاذا ما دخل هذا الرأسمال الضخم فى انقاذ التجار الذين أفلسوا – والذين هم على وشك الافـــلاس – مما يستتبع عودتهم الى نشاطهم القديم ، ويزيد من الاقبال على سلع الاستهلاك وبالتالى الاقبال على سلع الانتاج فيدور الرأس مال ، وتزداد الارباح ، وترتفع أسعار الاوراق فى البورصة !

والخطوة التى تسبق هذا الاستغلال هى تشجيع الادخار . ومن الوسائل التى نقترحها :

١) عدم اخضاع فوائد المبـــالغ المدخرة لأية ضريبة

٢) عدم جواز الحجز على هذه الاموال .

٣) رفع سعر الفائدة

٤) رفع الحد الاقصى للمبـــالغ المودعة فى صناديق التوفير

اتفاقية السودان

هذا وقد بقيت السوق على نشاطها العـــادى ، الى أن وردت لها أنبـــاء حسنة يوم ١٢ الجارى ، مما جعل المتعاملون يتهـــافتون على أثرها على الشراء ، فسجلت كثـــير من الاوراق صعودا ملموسا .

وظل هذا النبأ طى الكتمان حتى عرف فى نهاية جلسة ذلك اليوم ، ولكن لم تظهر آثاره الا فى جلسة يوم ١٣ ، اذ عرف ان اتفاقا بين مصـــر وبريطانيا بشـأن السـودان قد تم . وهذا معناه بدء تحسن العــلاقات ، وتقارب وجهات النظر بين مصـــر وبريطانيا – كما أذاع الرئيس اللواء، والسفير البريطانى . ويظهـــر مدى التطور من الجدول الموضح مع هـــذا التعليق .

تعديلات قانون الشركات

أهم هــذه التعـــديلات تلك المتعلقة بنسبة الاموال الاجنبية فى الشركات ، اذ يبيح القـــانون اليـــوم – تشجيعا للاستثمار – أن تكون نسبة رأس المال الاجنبى ٥١ ٪ .

وكذلك الحـــد من ســـلطة مجلس الادارة فى اجتماع الجمعيات العمومية للمساهمين ، وبذلك تلافى القـــانون الشطط المعروف فى ممارســـة هـــذا الســـلطة بحيث كانت مجالس الادارة هى صاحبة اغلب الاصوات فى الجمعيات العمومية ، فتتيح لها بذلك أن ترفض جميع ما يقدم لها من اقتراحات ، أو تهمل ما يوجه اليها من انتقادات ..

أخبار الشركات

البنك التجارى المصرى

كان لاختيار الاستاذ عبد السلام الشاذلى رئيسا لمجلس ادارة البنك خلفا للمرحوم الاستاذ عبد الرحمن البيلى تأثيرا كبيرا فى أسـهم البنك ، فارتفعت على الاثر من ٢١٨ قرشا الى ٢٤٣ قرشا فى جلسة واحدة .

شركة وادى كوم أمبو المساهمة

نشرت اعـلانا الى حملـــة حصص التأسيس بصرف مبلغ ٢٧٥ قرشا قائم عن كل حصـــة أى مبلـــغ ٢٢٣ر٥٧٥ قرشا بعد خصم الضريبة اعتبارا من ١٢ الجارى مقابل الكوبون رقم ٢٧ ، وذلك بعد التوقيع على مخالصة معينة لحين الفصل فى الدعوى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٤٩ كلى مصر .

أوراق شركات أخرى

ومن بين الاوراق التى ســـجلت صعودا واضـــحا أسـهم بنك مصر ، والبنك الاهلى ، وأســـهم وتأسيس هليوبوليس ، وتمتع مياه مصر ، وآبار الزيوت ، والملح والصودا ، والتقطير المصرية، والمالية والصناعية، وتأسيس السكر ، ومصانع النحاس ، وجركو، والورق الاهليـــة ، وأسهم التغليف الاقتصادى . وســـندات القـــرض الوطنى ٤/١ ٣٪

سندات قرض القطن ٢/١ ٣٪

هذا وقد قيدت لأول مرة أســـعار اسمية لســـــندات قـــرض القطـــن ٢/١ ٣٪ المقيـــدة فى الجـــــدول الرسمى منـــذ ١٩٥٢/٨/٢٥ ، وذلك على أساس ٩٨٢٥ قرشا للسند بعـــد نزع الكوبون نصف السنوى رقم (١) المستحق فى ٥٣/٢/١ وقيمته ١٧٥ قرشا بدون ضرائب . غير أن سعر هذا السند قفز فى آخر جلســـــات الاسبوع الاول الى [illegible] قرشا

احمد فريد حسن

اسعار أول المدة وآخرها

	قفل	قفل
	١/٣٠	٢/١٢
قرض وطنى ٣ ١/٤ ٪	٩٥٣٠	٩٤٩٥
قرض فلسطين ٢ ١/٢ ٪	٩٣٦٠	٩٦٨٥
البنك العربى ـ اسمية	٧٠٠	٧٢٥
الشرق للتأمين	٦٧٠	٦٧٠
مياه القاهرة تمتع	٦٢٦	٦٣٢
انجلو امريكان نايل	٢٣٠	٢٣٠ب
سكة حديد الدلتا تأسيس	٨٠	٨٠
قناة المنزلة أسهم	٢٢٠	٢٢٠
مصر للطيران	٣٤٠	٣٤٠
مصر للملاحة اسهم	٧١٥	٧١٥
الفنادق المصرية عادية	١٣٢	١٣٥
فنادق وجه قبلى اسهم	٣٣٩	٣٣٩
كوم امبو اسهم	٣٧٢	٣٧٢
كوم امبو تأسيس	٢٦١٦	٢٦٠٠
الشيخ فضل	٣٩٢	٣٨٠
شملا	٣٢٤	٣٠٠
شيكوريل	٨١٠	٨٣٥
مصر لعلف الحيوان	٢٣٦	٢١٥
النقل والهندسة	٦٠٥	٦٦٠
مصانع النحاس	٣٦٨	٣٤٦
الملح والصودا	٢٠١	٢٠٥
اقطان كفر الزيات	١٠٢٤	١٠٢٤
البلاستيك الاهلية	٥٦	٥٦
ملح بور سعيد	١٣٥	١٢٧
تغليف اقتصادى ـ أسهم	٦١٨	٦٥٢
مصر للغزل والنسيج	١٢٨٦	١٢٦٠
الحرير الصناعى ـ اسمية	٦٥٠	٦٥٧
الورق الاهلية ـ اسمية	٥٧٤	٥٥٧

قانون المناجم والمحاجر

أعد الدكتور حلمي بهجت بدوى مشروع قانون المناجم والمحاجر

وقد انتهى الوزير من الاتفاق مع شركات البترول والمعادن بشأن المسائل التى كانت معلقة بينها وبين الحكومة حول التعديلات التى سبق أن أدخلت على المشروع المذكور والخاصة بتراخيص البحث عن البترول والمعادن والمخالفات الادارية التى ترتكبها هذه الشركات وقد أمكن تسويتها على الاسس الاتية

تقوم الشركات بالبحث عن البترول والمعادن بمقتضى عقود بدلا من رخص خاصة وذلك لضمان عدم الغاء هذه الرخص وكذلك لامكان قيام الشركات بالبحث .

وفى حالة ما اذا تبين أن هناك مخالفات ادارية من احدى الشركات فى مرتين متتاليتين فيمكن اتخاذ التدابير الواجب اتخاذها فى القانون العام بدلا من الاستيلاء على المناجم

وهذا القانون الجديد سيمكن الشركات من البحث عن البترول والمعادن واستغلالها وذلك بما يوفر على البلاد نحو ١٢ مليون جنيه

زيادة الطلب على زيت الشرق

تابع المنشور على ص ١٩

وبين صناعة كصناعة الزيت ذات طابع دولى . ثانيا ـ ان أمريكا كانت تطبق نظمها المتعلقة بمكافحة الاحتكار على كل نشاط لصناعة الزيت الامريكية . ثالثا ـ انه كانت هناك دائما مشكلات خاصة بتحديد سعر الزيت والحصيلة التى تدفع للحكومات . رابعا ـ انه كانت تنشأ خلافات مع الدول ذات السيادة .

وعندما بات الشرق الاوسط منطقة من أهم مناطق انتاج الزيت فى العالم، أمكن وضع موضوع تحديد أسعار الزيت تحت رقابة شديدة . فمنذ بدأت صناعة الزيت عملها ، كان سعر الزيت فى الخليج الكاريبى يعد أساسا لتقدير سعر الزيت العالمى . أى أن أسعار الزيت فى أى دولة مستهلكة ، مهما يكن قربها أو بعدها عن الولايات المتحدة ، كانت تحدد طبقا لسعر الزيت فى الخليج الكاريبى .. وقد كانت هذه الطريقة فى تحديد سعر الزيت معقولة فى الفترة الواقعة بين الحربين عندما كانت الولايات المتحدة أكبر دولة منتجة للزيت كما كانت أكبر دولة مستهلكة ومصدرة له . ولكن الولايات المتحدة أصبحت الآن تستورد من الزيت ما يصل الى ٣٠ مليون طن فى العام ، بينما الشرق الاوسط يصدر نحو ٨٠ مليون طن من الزيت الخام فضلا عن نسبة كبيرة مقدارها نحو ٢٠ مليون طن من الزيت المكرر محليا .

وازاء هذه الحال، أصبح من الطبيعى أن يطعن فى أسعار الزيت فى الخليج الكاريبى ، وان يصبح سعر الزيت فى الشرق الاوسط هو أساس تقدير أسعار الزيت الخام . أما أسعار المنتجات المكررة فقد أصبحت جزر الهند الغربية مقررة لها .

وان توريد مقادير كبيرة من الزيت طبقا لمشروع مارشال وطبقا لمشروعات ادارة التعاون الاقتصادى رغبة فى كفالة حقوق دافع الضرائب الامريكى ، أدت بالتالى الى تعديلات ثانوية فى جدول الاسعار . ففيما يتعلق بأسعار الزيت الخام ، أصبح التعديل على أساس وضع أسعار لموانى الشرق الاوسط تكاد تعادل ـ متى نقلت بناقلات الزيت المنخفضة النفقات ـ أسعار الزيت فى الخليج الكاريبى .

هذه محاولة أردنا بها أن نرسم صورة عامة لاهمية زيت الشرق الاوسط بالنسبة لأوربا . ولنوضح الاتجاه الى التوسع فى صناعة الزيت فى الشرق الاوسط .

ولكن الامر الذى يحتاج الى عناية ، هو موضوع العلاقات بين حكومات الدول المنتجة للزيت وبين الشركات صاحبة الامتياز ، بحيث تواجه جميع الحاجات الجوهرية ، وبحيث يجرى الانتاج على خير وجه ، وبحيث توزع ايرادات الزيت على قاعدة اقتسام الارباح ودفع حصيلة معقولة، وبحيث يكون هناك فائض من الاموال يمكن استخدامه فى توسيع أمد هذه الصناعة

وفى الولايات المتحدة ، حيث يهتم الرأى العام اهتماما مثيرا بموضوع الزيت، اتخذت المشكلة شكلا معقدا. فشركات الزيت ، ونسبة كبيرة من الرأى العام الامريكى تعارض معارضة شديدة فى تدخل الحكومة فى أمور الزيت . غير ان زيت الشرق الاوسط مملوك لدول ذات سيادة ولا تستطيع الشركات الخاصة أن تتفاوض مع هذه الدول على قدم المساواة ولذلك لا معدى عن تخفيف غلواء القوانين المضادة للاحتكارات حتى تتمكن الشركات من أن تتعاون فى وضع سياسة عامة فى ما يتعلق بالزيت

أما فيما يتعلق بالمملكة المتحدة، فان المسألة ذات الاهمية الكبرى هى أن تحتفظ بريطانيا بحصة فى تجارة الزيت العالمية . والى جانب هذه المشكلة ـ وهى مشكلة لاوربا نصيب فيها ـ هناك مشكلة موازنة ميزان المدفوعات . فان سعر الزيت ، ونوع العملة الذى يدفع ثمنا له يؤثران بلا ريب فى جميع بلدان أوربا . أما فيما يتعلق بصناعة الزيت نفسها ، فان مطالبها فى سوق رؤوس الاموال ستصبح مشكلة خطيرة اذا أريد الابقاء على المستوى المالى لهذه الصناعة مع التوسع فيه تبعا لزيادة الحاجات ـ ولن تحل هذه المشكلة الخطيرة الا اذا أعيد استثمار الارباح وحصيلة الزيت فى هذه الصناعة نفسها

ن أعـــلام الاقتصاد :

شارل فورنييه ـ الاشتراكى الخيالى

بقلم الاستاذ جورج يعقوب

ان الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر وما قبله ليختلف تماما عن تلك الافكار الحديثة التى تدين بها اليوم الدول الاشتراكية . . فالفكرة الاشتراكية الحديثة انما هى فى الواقع وليدة آراء الاشتراكيين ورواد هـذه الفكرة الاوائل الذين لاقت آراؤهم الهجوم والمعارضة من كل حـدب وصوب .. اذ جاءت خارقة للقواعد الاقتصادية عامة والقواعد الرأسمالية او الفردية خاصة ..

وهذه الافكار الاشتراكية اذ نراها تتمتع اليوم بثقـة كبيرة من الدول المتحضرة التى بلغت شأوا بعيدا فى مضمار الحضارة والرقى ، فانما هى قد وصلت الى هـذه المرتبة نتيجة لتطور الفـكر البشرى عامة وتنـاول الآراء الاشتراكية الاولى بالتهذيب والتنقيح وتفسير خباياها .. لذلك وجب على الاقتصادى الذى يريد ان يؤرخ لتاريخ الاقتصـاد الاشتراكى واعلامه الاشتراكيين ان يتناول آراؤهم الاولى التى كانت بمثابة النواة التى نبتت لتخرج لنا فى الوقت الحاضر اشتراكية معتدلة لا تعتمد على القوة والبطش ، وانمـــا هى فى الواقع صـــورة جديدة عادلة للنظم الديموقراطيـة المتقدمة .. وان كانت آراء الاشتراكيين الاوائل تبدو فى الكثير من الاحيان على جانب كبير من الغرابة ، بل لا اكون مغاليا اذا قلت ان البعض كان يتهم اصحابها بالخبل والجنون كما حدث مع الاشتراكى الفرنسى شارل فورييه ــ الذى نحن بصدد الكلام عنه ، مما دعاهم الى تسمية اشتراكيته بالاشتراكية الخيـالية ، الا اننى ارى انه من الضرورى جدا ان نبحث مثل هذا اللون من الاشـتراكية وان ندرسـه دراسة وافية حتى نصل الى الاشتراكية الصحيحة التى تخدم صالح الافراد والجماعات ، وتخلق منها وحـدة واحدة متماسكة ترعى مصـالح المجموع قبل الفرد ..

* * *

وشارل فورييه كواحد منهؤلاء الاشتراكيين الاوائل الذين خدموا فعلا الاشتراكية ، لم يكن يعرف شيئا عن الاشتراكية فى بادىء الامر ، فقد ولد فى السابع من ابريل عام ١٧٧٢ ولم يكن العالم بعد قد عرف الاشتراكية بمعناها الواسع مثلما عرفه فى اوائل القـرن التاسع عشر بعد ظهور اعلام الاشتراكية مثل ماركس وانجليز وغيرهما ، بل كان هو احد ثراة فرنسا الذين يملكون الاموال المكدسـة والثروات الضخمة .. وهو بعد قد ورث عن ابيه الذى كان يتاجر فى الاقمشـة ، تجارة ومعها ثروة هائلة .. وقد استطاع شارل اذ ذاك ان يتلقى تعليما عاليـا وثقافة ممتازة فى كلية مدينة « سانسون » التى ولد فيها .. ثم هو بعد ان يتم دراسته فى هذه الجامعة يقوم بتجوالات واسعة النطـــاق فى كل من المانيا وفرنسـا وهولندا ، يتفقد احوال شـعوبها ، ويدرس الكثير من عاداتهم وطبيعة مجتمعاتهم .. ولا يكاد يعود بعد ذلك الى ليون ليقيم فيها حتى يفقد ثروته الطائلة عندما وقعت مدينة «ليون» فى ايدى الثوار الفرنسيين الذين اطاحوا برقاب الاثرياء الفرنسيين واستولوا على اموالهم ..

فقد شارل ثروته اذن .. فمن اين له بعد ذلك بالمال اللازم له ليمول به تجـارته ؟ ان شارل لم يكن يعرف كيف يمول تجارته بعد هذه الخسارة الفادحة التى اصابته فقرر ان يدخل فى خـدمة الجيش ليمكث عامين يطرد بعدهما منه نظرا لاعتلال صحته ..

وفى عام ١٨٠٣ استطاع شارل أن ينشر مقالا ملحوظا عن السياسة الاوربية جذب اليه انظار الكثير من الفرنسيين وخاصـة نابليون بونابرت الذى اهتم بمـا كتبه فورييه عن احداث العـالم المقبلة التى تناولها شارل فى مقاله بالبحث والدرس ..

وفى ليون ، وبعـد خروجه من الجيش استطاع فورييه ان يلتحق بخدمة احد المحال التجارية ليقع بصره على اخطر الوان الغش التجارى وطمع الانسان الزائل فنفرت نفسه من هذه السرقات الدنيئة ، ولكنه اخذ يعمل على اصلاحهـا .. وكان الفشـل حليفه فى النهاية .. اذ كان يعتقد ان اصلاح المجتمع لا يمكن ان يكون نتيجة الجهود الفردية ، وانما هو يستطيع ان يتخذ طريقه بخطى ثابتة اذا ما قامت الاتحادات الصغيرة تدعو لنشر رسالته التى كانت تنشد الحرية قبل كل شىء ..

واذا كان شارل يرى ان عمله فى هذا المتجر اصبح لا يتناسب ومذهبه الاصلاحى ، وانه قد اصبح فى مقـدوره ان يكسب دخلا عن طريق المضاربة لحسابه الخاص ، يكاد يغطى مصروفه ، نراه يترك هذا العمل فى غير تردد او ابطـاء .. ثم هو لا يلبث ان يكرس كل جهوده لان يتم عمله الاول فى تنظيم المجتمع .

.. وفى فجر حياته ، وبينما كان منغمسا فى التجارة كان شارل قد تأثر الى ابعـد مدى باعتقاده ان تنظيم المجتمع عن طريق القواعد الفردية انما هو تنظيم ناقص بل فاسد ، ثم هو يقول ان المجتمـع لا يمكن ان يصلح امره الا اذا كان التعاون والتآزر هو السـبيل الاول لهـذا المجتمع الذى يريد لنفسـه النجاح والفلاح ..

.. وفى مشروعه الذى اوضحه بالتفصيل فى اول عمل له عن تاريخ المجتمع الذى نشر عام ١٨٠٨ نراه يقسمه الى اربع مراحل من التطور هى الوحشية والهمجية ، والاقطـاع والمدنية ، ويقصـد فورييه بالمدنية النظـام البورجوازى الذى ظهـر ابتداء من القـرن السادس عشر .. وقد كان مشروعه هذا يحمل بين طياته نظاما فيه شىء من الفلسفة ومذهبا اقتصاديا خاصا .. فقد كان يشرح فى فلسفة ظاهرة وفى شىء من التساهل اللغوى ما يسمى بالتفـاؤل الطبيعى ، فالمجتمع الانسـانى لن يصيبه تقدم الا اذا اقيم صرحه على اساس من العاطفة الانسانية ، فهى وحدها الطريق الممكن الى السعادة والفضيلة .. وهو يقول كذلك بأن الانسان جزء من الطبيعة وأن شرور العالم التى تحدث بين يوم وآخر ، انما تنجم فى الواقع عن عـدم اشباع الرغبات الطبيعيـة والشعور الغريزى فى الانسان ، وان الشر انما هو وليد التقدم الانسانى الذى يسمى بالمدنية التى ضلت سبيلها الى شرائع الخالق ونواميسه التى بنيت على اساس من العطف والمحبة .. لذلك فقـد كان شارل يرى ان الصـلة بين الانسان من جهة والطبيعة من جهة اخرى وبين الخالق قد تفككت وانقطعت ، وصارت الشقة بينهما ما يقرب من خمسة آلاف سنة امتلأت بالشرور والبغضاء التى أوجدها سـوء فهم الفرد .. وهو يرى كذلك ان الطريق الوحيد لخلاص الانسان مما هو فيه شرور ان ينشىء للجماعة نظاما يقوم اساسه على المتعة ، وان يعطى الفرد فيه الحرية كل الحرية فى عمله بحيث يكون التوافق فى رغباته واحاسيسه هو الاساس الاول الذى يرتفع عليه صرح العمل والانتاج .. ثم هو يرجع بعد ذلك كله الى ضرورة تحكم العواطف فى المجتمعات الانسانية .

ويقول فورييه ان نظرية العاطفـة هى اكتشافه الوحيد الذى جعله يقف جنبا الى جنب مع العـالم العظيم « اسحق نيوتن » مكتشف نظرية الجذب والتعاطف بين اجسام المواد .. ثم هو يشير بعد ذلك الى أن العاطفة انما توجد فى اربعة اشياء فقط فى هذا العالم هى ، المجتمع الانسانى ، حيـاة الحيوان ، الحياة العضوية واخيرا عالم المادة ..

وكى يدعو فورييه الى عقيدته هذه ، وكى يظهرها الى عالم الوجود كان يرى انه لامناص من اعادة بناء المجتمع على اسس جديدة حتى يضمن ان يكون بناؤه على اسـاس متين من التنظيم الاشتراكى الذى كان يبغيه لمجتمعـه .. وهو يرى كذلك ان التعاون والوحدة بين افراد المجتمع الواحد لا بد وان يكون مقصد الجميع فى حيـاتهم حتى يرفعوا من شـأن مجتمعهم .. ولم يكن الامر يقف عند حد ايجاد التعاون بين الناس ، بل ان فورييه كان يرى ان التعاون من الناحية الاقتصادية هو اكثر نفوذا من الفردية ، ولهذا يرى ان المجتمع كوحدة تقوم على اساس متين من التعاون الذى يتمشى مع طبيعة الانسان لا بد وان ينقسم الى مجموعات صـغيرة تضم كل منها ١٦٠٠ شخص ، تعيش فى مكان واحد ، ويخصص لها مساحة من الارض تقوم بزراعتها واستثمارها..

وهو يقصد من وراء ذلك ان تتاح الفرصة لكل فرد لان يجد العمل الذى يوافق اهواءه ويتفق مع ذوقه .. ويجلب له فى كل وقت السرور والانشراح .. حتى يصبح العمل عنده متعة ، ثم هو يطلب كذلك ان تتاح فرصة اكبر امام كل فرد فيبيح له التنقل من وظيفة الى اخرى

خل المجموعة الواحدة .. وفوريه لم يقصد فى مشروعه هذا ان يطيح بالملكية الخاصة ، فهو يبيحها ، ولا يرى بأسا فى ان تمتلك العائلة الواحدة الكثير من المنازل او الاراضى ، بل انه لا يرى بأسا كذلك فى ان يكون بين افراد المجموعة الواحدة الغنى والفقير على السواء يعملان جنبا الى جنب ، ولعل هذه المسالة هى اضعف ما فى مشروع فورييه اذ انه ازاء اباحته للملكية وموافقته على ان يقسم فائض عائد العمل بين كل من الرأسمال الذى جمع عن طريق الاكتتاب لتمويل مشروعه هذا ، وبين كل من جهود الفرد وعمله ، وبين موهبته وخبرته بنفسه ٥ : ٤ : ٣ ، مما جعله يظهر بصورة متناقضة تخرجه من زمرة الاشتراكيين الا ان اهم ما يلفت النظر فى كتابته هو تفسيره التاريخى للمجتمع .. ونظرياته عن مراحل التطور التاريخى التى تعتبر بحق الخطوة الاولى فى التفسير المادى للتاريخ ..

ولم يلق مشروع فورييه الذى وضعه لاعادة تنظيم المجتمع وبنائه من جديد قبولا عاما عندما ظهرت نظريته فى اول الامر .. وفى عام ١٨١٢ عندما توفيت والدته وآل اليه ميراث لا بأس به استطاع أن يترك عمله فى ليون وينتقل الى « بيللى » ليتم عمله الثانى .. وفى عام ١٨٢٢ استطاع شارل ان ينشر فى جزأين مؤلفه الضخم عن الجماعات المنزلية ، ثم نشر له ملخصا بعد ذلك .. ثم لم يلبث أن انتقل الى باريس مؤملا أن يكون أحد الرأسماليين الثراة قد اقتنع بفكرة مشروعه المقترح وحاول تحقيقه ، ولكنه اذ كان قد خذله الامل عاد حزينا الى ليون .. ولكنه لم يفقد شجاعته .. وفى عام ١٨٢٦ زار باريس مرة ثانية ، واذ كانت نسبة كبيرة من امواله التى ورثها عن والدته قد نفدت فى طبع مؤلفه الاخير ، فقد قبل ان يعمل فى وظيفة كاتب باحدى المؤسسات الامريكية .. وبين عامى ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ظهر له اعظم مؤلف يعرض افكاره الاشتراكية وهو كتابه عن « العالم الصناعى الجديد .. » ولما حل عام ١٨٣١ قام على نقد مذهب كل من « سانت سيمون » « واوين » فى الاشتراكية ، ومنذ هذه اللحظة وكتابة فورييه بدأت تستلفت اليها الانظار ..

فالتف حوله بعض من التلاميذ ، وكان « فيكتور كونسيدرانت » اكثرهم ملازمة له بل واعظمهم عملا فى مدرسة فورييه ، فقد اضطلع بتهذيب آرائه وتوضيح مقاصده واهدافه بعد وفاته ، ونشر فى عام ١٨٣٤ اعظم انتاج دون شك لمدرسة فورييه عن « الحظ الاشتراكى » ، وكانت الصحيفة التى أنشأتها هذه المدرسة قد بدأت منذ عام ١٨٣٢ تنشر وجهات نظر مدرسة فورييه وتؤيدها بالحجج والاقاويل .. ولكن نجاحها لم يكن عظيما .. وخاصة بعد ان تحولت من اسبوعية الى شهرية فى عام ١٨٣٣ ، ولم تلبث ان توقفت عن الصدور فى عام ١٨٣٤ ، ولكنها عاودت الظهور بعد ذلك بعامين واصبحت صحيفة يومية فى عام ١٨٤٣ ، ولكنها لم تلبث ان الغيت فى عام ١٨٥٠ . .

.. ولم يعش فورييه ليرى صحيفته وهى فى اوجها . . !

.. قلنا ان فورييه كان يعيش على امل ان يرى مشروعه وقد تحقق ذات يوم واصبح فى حيز التنفيذ ، لذلك نراه فى عام ١٨٣٢ يشترى ضيعة واسعة فى « كوندى » بجوار غابة « رامبويللت » ليبنى عليها مجتمعه الاشتراكى الذى كان ينشده ، ولكنه يفشل اذ لم يكف المال الموجود معه ، فينقسم صرح هذا المجتمع وتكلل جهوده بالفشل الذريع .. ولكنه لم يفقد شجاعته ، بل ظل يثابر ويكد حتى يوم مات فى اكتوبر عام ١٨٣٧ ، فقد كان يعيش يوما بعد يوم آملا ان يتقدم احد الرأسماليين ليحقق له امر هذا المجتمع الاشتراكى الذى دار بمخيلته واستحوذ عليها .. ولكنه كان الفشل الذريع الذى لازمه فى حياته .. !!

ولكن ذلك الفشل لم يكن مسبة فى جبهة الرجل فى يوم من الايام .. فالرجل الذ يعمل ويفشل خير من الذى لا يعمل وينجح .. ولكى نعرف قيمة القواعد التى بنى عليها فورييه مشروعه الاشتراكى لا بد لنا من ان نرجع الى مقالاته عن الاشتراكية والشيوعية ، ولكن يجب علينا قبل كل شىء ان نضيف كلمة واحدة الى شخصيته والى عمله ، فقد كان فورييه رغم كل ما ينسب اليه من انه كان خياليا اكثر من اللازم ، شديد الحساسية بأدواء المجتمع وكان بعيد النظر فى ان المجتمع لا يمكن له ان يجىء عليه اليوم الذى يتخلص من شروره الا اذا هدم وبنى من جديد . . ولكن الامر الوحيد الذى فشل فيه فورييه هو الطريق الى الاشتراكية .. ذلك انه لم يتحقق من ان عيوب المجتمع الحقيقى لا يمكن ان تقاس نتائجها بأى حال من الاحوال بنتائج مشروعه الخيالى .. واهم من هذا كله ان الرجل فى مشروعه الذى كان يبدو خاليا اكثر من اللازم مما حدى بالكثيرين ان يصفوا فورييه بأنه قد أصيب بالخلل العقلى ، كان ينشد ان يحقق مبدأ التعاون بين افراد المجتمع وان يطالب بالمساواة التامة فى تنشئة الصغار وفى معاملة المرأة والرجل ، ثم بعد ذلك نراه يبرر فى حزم وقوة حق الفرد فى العمل .. هذا هو الحق الذى كان يرى انه حق من حقوق الافراد الطبيعية .. ومن ثم فقد حاول ان يعمل على تحقيقه بكل ما اوتى من قوة ..

ان الاشتراكية الحديثة لتدين لفورييه بالكثير وان بدت مخالفة لاشتراكيته الخيالية !!

جورج يعقوب
معهد الصحافة

صندوق النقد الدولى وفنلندا

تدل التقارير الواردة من واشنطن على أن الحكومة الفنلندية قد اشترت من صندوق النقد الدولى ٥ر٤ مليون دولار أمريكى فى ديسمبر الماضى كما عقدت اتفاقا آخر مع الصندوق تعهد الصندوق بمقتضاه ان يبيع لها فى اى وقت تشاء خلال الستة الاشهر التالية مبالغ اخرى لاتزيد فى مجموعها على ٥ ملايين دولار وقد استعملت فنلندا حقها فى هذا المضمار فاشترت فى يناير مليونين من الدولارات . والمهم فى هذا الصدد هو ان الصندوق قد عدل عن سياسته القديمة التى كانت تقضى بأن تتقدم كل دولة ترغب فى شراء بعض الدولارات منه بطلب خاص يعرض على حدة واصبحت السياسة الحالية ان يفتح الصندوق للدولة مايشبه الاعتماد الصرفى تسحب عليه متى شاءت داخل الحدود المتفق عليها دون قيد ولا شرط .

فى المكتبة الاقتصادية

« السياسة والاستراتيجية فى الشرق الاوسط »

للاستاذ حسين فوزى النجار

كسبت المكتبة العربية أخيرا سفرا جديدا عنوانه « السياسة والاستراتيجية فى الشرق الاوسط » ألفه الاستاذ حسين فوزى النجار .

وقد حاول المؤلف أن يعين مقومات السياسة والاستراتيجية فى هذه الرقعة الحيوية من العالم ، فعالج أمور كل دولة من الدول العربية ولم ينس أن يحيط بالامارات والمشيخات الصغيرة الواقعة على أطراف شبه الجزيرة العربية ، فتابع التاريخ الحديث لهذه الاقطار وساير النهضات الاقتصادية والصناعية لها ، واستنبط من التاريخ والصناعة مقومات السياسة الاستراتيجية .

والكتاب مؤلف فى ظل الجو المطهر الجديد لمصر ، ولذلك خلا مما كان يعاب دائما فى مؤلفات الذين يكتبون عن السياسة المعاصرة ، فلم يكن رائد المؤلف أن يتملق أو يمتدح أو يجامل على حساب الحقائق ، بل أراد أن يكون معتصما بنزاهة العالم المدقق محترزا من الميل مع الهوى .

أضف الى ذلك أن الاستاذ النجار لم ينسق مع تيار اصدار احكام رخيصة فى الموضوعات الخطيرة ، بل كان يدرس كل موضوع من نواحيه وزواياه ، فلا يدع ناحية دون أن يعطيها ما تستأهله من عناية وتدبر . فقد كان العقل والمنطق رائدا للمؤلف لا الهوى والعاطفة . كما انه كان يغلب الواقع على الخيال ، وكثيرا ما أضلنا الخيال المفرط ولا سيما فى أمور الاقتصاد .

وليس هذا الكتاب سوى طليعة لكتب أخرى ينتوى المؤلف اخراجها تباعا . ولا ريب فى أن المكتبة الاقتصادية لتغتبط بصدور هذا الكتاب فى حينه .

« سنقترض من الداخل ومن الخارج »

تعليق على محاضرة الدكتور عبد الجليل العمرى

نشرنا فى غير هذا المكان تلخيصا للمحاضرة التى القاها حضرة الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد متحدثا فيها عن الدخل القومى اكيف يمكن زيادته .

وقد كان من أبرز النقاط التى أوردها حضرته فى المحاضرة قوله ان مصر ستقترض من الداخل ومن الخارج حتى تستطيع أن تضطلع بجميع تبعاتها فى عصر النهضة هذا .
ولا ريب فى أن هذا التصريح جرىء من وزير المالية ، لان البعض كان لا يزال يعتقد أن فى الاقتراض منقصة وعيبا ، وأن كرامة الدولة تتعرض لهوان اذا طلبت قرضا من دولة أجنبية كبيرة الموارد أو من مؤسسة دولية لها مقدرة على اقراض الدول.

فليس الاقتراض معرة للدول التى تقدم عليه. وقد تبين من الاحصاءات الاخيرة ان البنك الدولى للانشاء والتعمير منح ج عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ قروضا عددها ١٩ قرضا لستة عشر بلدا منها الدول الكبيرة والدول الصغيرة . كما ان معظم دول العالم صارت اليوم مدينة بالقروض لغيرها من الدول. فبريطانيا مثلا اقترضت من أميركا ومن كندا ومن استراليا .
ودول أوربا جميعا غارقة فى الديون الاميركية التى تتحول بالتدريج الى هبات لا ترد. وسوريا ولبنان اقدمتا اخيرا على الاقتراض من المملكة العربية السعودية ، ويقال ان شيخ الكويت لا يمانع ان يستثمر حصيلة الزيت الضخمة التى يتسلمها فى كل عام فى تقديم قروض للدول العربية التى هى فى عدن الى رؤوس الاموال.

والذى شجع ويشجع دول العالم اليوم على قبول القروض ، هو أن الحكومات صارت تفرق بين القرض المالى والنفوذ السياسى ، كما أن رؤوس الاموال فقدت نفوذها السياسى — الى حد كبير — فلم يعد احد يخشى ان تتكرر مأساة الديون الاجنبية فى مصر التى اتخذت تكأة لبسط الامتيازات الاجنبية فى وادى النيل .

اضف الى ذلك ان الابواب التى تنفق فيها أموال القروض اليوم تختلف عن تلك التى انفقت فيها القروض التى استدانها الخديو اسماعيل . فالخديو السابق اقترض لينشىء حديقة للحيوان ، ويقيم حفلة باهظة النفقات لافتتاح قناة السويس ، وليبنى لنفسه قصورا وعمارات فى كل زاوية وركن ولينشىء دارا للاوبرا الملكية وغير ذلك من أبواب الانفاق الذاهبة الزائلة . اما القروض التى تعقد اليوم ، فانها ستصرف فى أبواب الانتاج الجديدة بحيث يصبح كل قرش كالدجاجة البياضة التى تبيض فى كل يوم بيضة . فالمال لا يذهب بل يلد مالا يرد الدين وفائدته ويبقى أثره خالدا فى اقتصاد البلاد وصناعتها .

والبنك الدولى للانشاء والتعمير حريص على أن تكون جميع الاموال التى يقرضها أموالا منتجة ، ولذلك يأبى أن يقدم قرضا مهما ضؤلت قيمته قبل أن يطمئن الى أن هناك مشروعات فعلا ، وأنها مشروعات سليمة من الناحية الفنية ، وأنها مشروعات منتجة لا مطعن فيها . ثم ان البنك الدولى لا يقدم قرضا لدولة الا اذا استيقن تماما ان ميزانية هذه الدولة تعجز عن تدبير هذا المال، وأن ميزانيات الافراد من ذوى المال والاعمال تعجز عن تقصر عن تسديد نفقات المشروعات المقترحة . لان البنك لا يريد ان ينافس الحكومات أو الافراد فى الاقدام على المشروعات الانتاجية . ويوم تنتفى المنافسة يحق للبنك أن يقدم مساعدته الفريدة فى نوعها .

وتكاد جميع حكومات العالم تكون مصابة بداء العجز فى ميزانيتها . فالميزانية البريطانية اختلت منذ قامت الحرب العالمية الثانية ولا تزال تجابه فى كل عام عجزا كبيرا تحاول ادراكه بسياسة التقشف وشد الاحزمة على البطون . وميزانية فرنسا بدورها عاجزة عجزا معيبا وجميع الازمات الوزارية التى حدثت فى غضون العامين الاخيرين سببها العجز القائم فى الميزانية والوسائل المتعارضة لتغطيته .

أما الميزانية الاميركية التى كانت دائما تسفر عن فائض يرحل للاعوام التالية فقد تأثرت تأثرا كبيرا بالمقتضيات الحربية للحرب العالمية الماضية ، ثم بالاعباء الجسام التى ترتبت عليها بعد انتهاء الحرب لانعاش اقتصاد أوربا وتعمير البلدان

ايرادات شركة القنال

اذيع من باريس ان ايرادات شركة قنال السويس بلغت فى شهر يناير ٢٫٢٦٩٫١٠٠ جنيه مصرى مقابل ٢٫١٧١٫٤٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر ١٩٥١ ومقابل ٢٫٢١٧٫٢٠٠ جنيه فى شهر يناير ١٩٥٢

وبلغ عدد السفن التى عبرت قنال السويس فى شهر يناير الفائت ١٦٢٤ سفينة جملة حمولتها ٧٫٢٨٦٫٠٠٠ طن مقابل ٩٨٧ سفينة جملة حمولتها ٧٫٣٢٠٫٠٠٠ طن فى شهر ديسمبر و ١٫٠٥٠ سفينة مجموع حمولتها ٧٫٢٤٩٫٠٠٠ طن فى يناير ١٩٥٢

المخربة . فعرفت الميزانية الاميركية عجزا أصبح اليوم دائما فى حساباتها، ويبدو أنه عجز سيبقى بين ارتفاع وانخفاض ما دامت حالة العالم مقلقلة ، فلا هى حالة سلام ولا هى حالة حرب .

وما دام هذا شأن معظم ميزانيات الدول ، فان من العسير ، ان لم يكن من المتعذر ، محاولة الاقتراض منها ، ولكن هناك من الهيئات الخاصة والبنوك غير الحكومية ما يستطيع أن يقرض الحكومات الاجنبية قروضا كبيرة نسبيا . فبنك « تشيز » الاميركى مثلا ، يستطيع أن يقرض الحكومات ، كما فعل من قبل . ومثله كثير من المنشآت الاقتصادية على جانبى المحيط .

أما الاقتراض الداخلى ، فقد حاولته مصر غيرمرة فأصابت نجاحا وأقبل الناس على استثمار أموالهم فى قروض القطن والقرض الوطنى وقرض فلسطين وغيرها . غير ان المال السائب فى أيدى الاثرياء لم يعد اليوم كما كان قبلا ، ورب هذه تكون عقبة فى سبيل القروض الداخلية ، ولكنها عقبة يمكن تذليلها اذا عرفنا أن الاموال المستثمرة فى الاراضى الزراعية الواسعة ستضطر الى البحث عن أوجه أخرى للاستثمار بعد تطبيق مشروع الاصلاح الزراعى وعندئذ يمكن اجتذابها عن طريق القروض .

ولكن هناك رأيا آخر يقول أن الحكومة تحمل نفسها أكثر مما ينبغى أن تتحمله ، فكثير من المشروعات التى تنتوى الحكومة القيام به ، يمكن أن يعهد الى الشركات — من أجنبية ومحلية — القيام به . والشركات قادرة على تدبير المال اما سائبا وأما فى هيئة أدوات ومعدات ، واما كخدمات . وكثير من المرافق العامة التى تتولاها الدولة وتكلفها نفقا باهظة ، يمكن للشركات والهيئات الخاصة أن تتولاها بنفقات أقل وباجادة تامة . فليس التأميم دائما الهدف الامثل لدولة لا تزال تعترف بعجزها الاقتصادى ، ومن الخطأ أن يحسب الناس الدولة قادرة على أن تصنع جميع المعجزات الاقتصادية بين عشية وضحاها .

وإذا كان لابد من الاقتراض ، سواء من الداخل أو من الخارج ، فيحسن أن يكون الاقتراض المرحلة الاخيرة أو المرحلة الاولى . أعنى أنه بعد أن توضع تصميمات المشروعات وبعد أن تبحث من جميع النواحى الفنية والعلمية والمالية ، وبعد أن يعرف مدى قدرة الافراد أوالشركات على النهوض بها يمكن التفكير فى عقد القروض الداخلية أو الخارجية . والقروض ، كما أسلفنا ، ليست عيبا ولا منقصة . بل ان القروض خير من التوسع فى فرض الضرائب . لان القروض الداخلية تمتص الفائض من المال فى أيدى أصحابه أما الضرائب والتمغات المختلفة فانها تمتص من المال الضرورى عند صاحبه .

أعادة مزايدة النقـــل فى القـــاهرة

البلدية تستبعد العطاءات الوحيدة استنادا للائحة المخازن

سرت الجرائد الصباحية أن المجلس المؤقت لبلدية القاهرة قد اجتمع أخيرا للبت فى العطاءات المقدمة من شركات الاتوبيس المصرية فى عملية مزايدة استغلال المجموعات السبع لخطوط القاهرة وأنه قرر التوصية بقبول ثلاثة عطاءات منها وهى التى تناقشت فيها الشركات واعادة المزايدة فى المجموعات الاربع الباقية، وقد استند المجلس فى ذلك الى حكم عتيق فى لائحة المخازن مقتضاه استبعاد العطاءات الوحيدة

ولكن الحقيقة أن المجلس قد صدر فى هذا القرار عن رغبة ملحة فى حمل الشركات على المغالاة فى تقدير الاتاوة التى تحصل عليها البلدية فهو مايزال يعتبر مرفق النقل العام موردا من موارد الايراد للبلدية ناسيا أن اقتضاء الاتاوات الكبيرة لا يمكن أن يكون الا على حساب الخدمة العامة ومصالح الجمهور وأن القاهرة هى العاصمة الوحيدة فى العالم التى لايتولى فيها المجلس البلدى اعانة شركات النقل

ويبدو أن المجلس البلدى المؤقت وقد جعل مقدار الاتاوة هو العامل الاول فى المفاضلة بين العطاءات قد تأثر بما اتجه اليه مقدموها من خفض نسبتها عن النسب المعمول بها الآن والواقع من الامر أن ارتفاع الاتاوة التى تقتضيها البلدية والحكومة من قبلها قد كانت هى العامل الاول فى هبوط مستوى النقل بالسيارات فى العاصمة الى الحد الذى كانت عليه قبل سنة ١٩٥٢ وكانت السياسة التى انتهجتها الحكومة والبلدية من بعدها قد أدت الى احجام شركات من أكبر الشركات المتخصصة فى شئون النقل عن التقدم فى المزايدة كما أدت الى اعسار بعضها الآخر واضطرارها الى التخلف فضلا عما عمدت اليه الحكومة من اعانة الشركات المرة بعد المرة لاستمرارها فى الاضطلاع بهذا المرفق الحيوى .

ولئن كانت الاتاوة فى النسب الحالية التى تتمسك بها البلدية محتملة على كره فى نظام الترخيصات المؤقتة المعمول به الان فانها تصبح فى نظام الالتزام المنظم بقائمة الشروط الجديدة نوعا من التعجيز اذ كانت الاعباء التى وضعتها هذه الشروط على عاتق الملتزم تزيد أضعافا عن الزاماته الحالية هذا فضلا عما يترتب على زيادة الخطوط وخفض التعريفة من نقص ملموس فى الايرادات . .

على أن الذى ترتب على قرار المجلس من استبعاد العطاءات الوحيدة بعد الذى بذله مقدموها من دراسة واعداد وجهد فى تدبير وسائل تمويل هذه العملية الضخمة فى الظروف الاقتصادية الحالية انما هو ابعاد هذه الشركات المصرية نهائيا عن ميدان نشاط مارسته زمنا طويلا فخبرته ذلك لان الذى كابدته هذه الشركات فى سبيل خلق جو من الثقة والاطمئنان لدى أصحاب رؤوس الاموال الاجانب ووكلاء المصانع وما أدته كى تكون عطاءاتها جدية كل ذلك ينهار من أساسه اذا ما أعيدت المزايدة ويتعذر على الشركات مداركته أو تعويضه

وقد نظر المجلس فيما يبدو الى الامر من زاوية واحدة هى زاوية الاتاوة ولم يوجه اهتماما الى القدرة الفنية والمالية للشركات ولا الى مدى استعدادها وماضى خدماتها فأقصى فيمن أقصى شركة أخوان مقار والشركة الدولية للنقل والهندسة (كروب) وشركة السيارات الاهلية (على صالح والطرابلسى) ولعلها كانت من أولى الشركات بالرعاية والتقدير .

وفات المجلس كذلك حكم من صميم أحكام العقد مقتضاه قصر الربح الذى يعود على الشركات على ١٠ ٪ من رأس المال المستغل ووجوب تخصيص الذى يزيد عن ذلك الحد لتحسين المرفق أو لتخفيض التعريفة فهو بذلك قد قدم مصلحة البلدية المالية على مصلحة جمهور المنتفعين

والمزايدة التى كان المجلس بصدد الفصل فيها هى التجربة الثانية لاسناد هذه العملية الضخمة الى ملتزمين فقد فشلت المزايدة الاولى فشلا كليا كنتيجة لثقل الاعباء التى تضمنها قائمة الشروط والالتزامات ولم تتقدم فى المزايدة الثانية بعد تعديل الشروط سوى الشركات المصرية الحالية بغير منافس من الخارج فلو أنها كانت متواطئة كما يتهمها البعض لما بدا أثر لتنافس بينها ولو فى المجموعات التى أقر المجلس الموقر العطاءات المقدمة فيها . .

وقد كانت الشركات تؤمل أن يكون تجربة السنوات الخمس الماضية قد أثمرت وأن تكون البلدية قد انتهجت سياسة جديدة أساسها الحرص على تحقيق المصلحة العامة أولا ولو اقتضاها ذلك التنازل عن اقتضاء الاتاوة أصلا لمصلحة جمهور المنتفعين بتيسير وسائل النقل ورفع مستواها والاخذ بيد القائمين عليها الذين رصدوا رؤوس أموالهم وكرسوا جهودهم وأقاموا المنشآت الفنية الكاملة استعدادا لليوم الذى يطالبون فيه بالمساهمة فى انهاض هذا المرفق الحيوى فى عاصمة البلاد .

وأن أصحاب هذه الشركات ليأملون أن يتدارك حضرة وزير الشئون البلدية والقروية الامر مقدرا ماله من خطورة وما يترتب على انفاذ توصية

المجلس البلدى من أثر بعيد فى تنظيم وسائل النقل بالاتوبيس فى مدينة القاهرة ·

***

رد وتعقيب على تصريح
وزير الشئون البلدية
فى موضوع عملية النقل
فى مدينة القاهرة

أدلى حضرة وزير الشئون البلدية والقروية بتصريح الى احدى الصحف الصباحية جاء فيه أن تقريره الموافقة على اعادة المزايدة فى أربع من مجموعات خطوط الاوتوبيس بمدينة القاهرة ·· لم يكن سببه ضعف الاتاوة بل كان لانعدام المنافسة فى هذه المجموعات · ولعل هذا التصريح يرجع الى ما اقترنت به هذه الموافقة من سرعة لم يتمكن معها حضرته من دراسة الموضوع ·

ذلك لان الوزارة قد قبلت العطاءات المقدمة فى المجموعات الثلاث الاخرى على اعتبار أنه قد قام فيها تنافس بين الشركات والواقع أن الشركات التى قبلت عطاءاتها كانت قد تقدمت فى أكثر من مجموعة واحدة وقرنت عطاءاتها بشرط مقتضاه اعتبار العطاء كأن لم يكن اذا قبل العطاء المقدم منها عن المجموعة الاخرى التى تهتم لها الشركة وأنه يبقى بتحقيق الشرط فى كل مجموعة عطاء وحيد ·

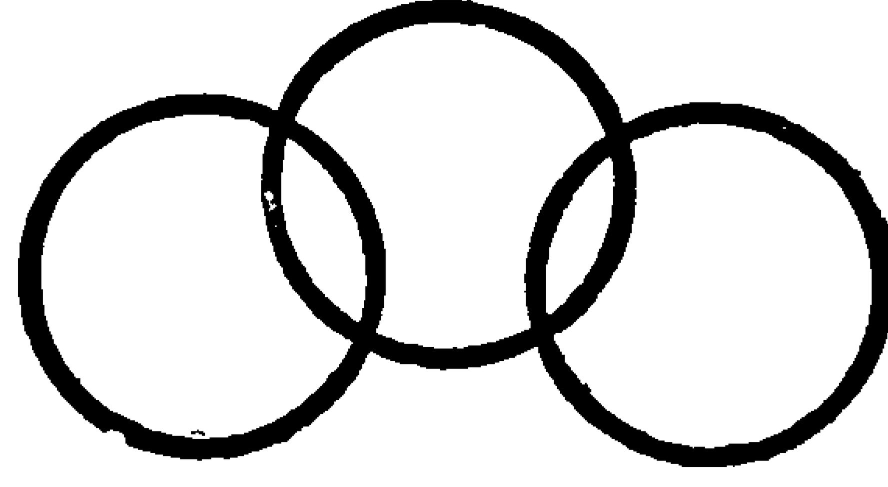
فكيف تحققت المنافسة فى هذه المجموعات

ولم يتفضل حضرة الوزير ببيان الاسباب التى حملت اللجنة على تطبيق أحكام المادة ١٤٩ من لائحة المخازن على عطاءات خاصة بمرفق عام يطرح فى المزايدة للمرة الثانية كأن الامر يتصل بتوريد أغذية أو مهمات

عن شركة أخوان مقار ـ الفريد مقار ـ عن شركة السيارات الاهلية ـ على صالح وحمادة الطرابلسى ـ عن الشركة الدولية للنقل والهندسة (كروب) فيظى محمد دولار ·

***

ان على المجلس أن يرعى مصلحة هذا المرفق حق الرعاية الا اذا وجه المختصون اهتمامهم أولا الى مقدرة الجمهور قبل كل شىء وأن يرعى الشركات من الناحية الفنية والمالية والى خبرتها ومبلغ الثقة فى أدائها لهذا المرفق أداء تطمئن اليه الدولة ويرتاح له الجمهور كل الارتياح



« ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم »

يجب أن يكون للتعاون الشجاعة الكافية كى يعترف بالخطأ الذى وقع فيه كثير من التعاونيين فى أنحاء العالم وأن يمكنه الثقة فى ديموقراطية تعاليمه من أن يصحح أخطاءه وينبه رجاله اليها فيأخذوا حذرهم ولا يقعوا فيما وقع فيه غيرهم فتفشل جمعيتهم فليس الوقوع فى الخطأ عيب وانما العيب ان لايعترف المرء بالخطأ فيصححه بل ان الخطأ اذا اكتشف وعولج يهدى الى الصواب · فمن الاخطاء الضارة بالحركة التعاونية مثلا ·

١ ـ أن يكون أعضاء مجلس الادارة مختلفين دائما غير أكفاء لاتهمهم مصالح الجمعية بقدر اهتمامهم بمصالحهم فيها أو بالحاق أقاربهم فى خدمتها ·

٢ ـ أن يكون مدير الجمعية وموظفوها غير صالحين للعمل المسند اليهم وتنقصهم الصفات المطلوبة لنجاحه كالامانة والنشاط والكفاءة .

٣ ـ عدم الاهتمام بشرح التعاون للاعضاء وتعليمهم مبادئه ليتبعوها وليؤمنوا بها ·

٤ ـ عدم المحافظة على ولاء الاعضاء للجمعية ·

٥ ـ سوء اختيار موقع مخزن الجمعية وعدم تزويده بالبضائع التى يقبل الاعضاء عليها أو عدم العناية بنظافته وحسن عرض السلع به ·

٦ ـ المضاربة فى الاسعار والاسراف فى المصاريف البيعية وعدم مراقبة جرد المخازن وحصول عجز وتلف فى البضائع نتيجة للاهمال وعدم التدرب على فن البيع ·

٧ ـ البيع بالاجل وكثرة الاخطاء فى حسابات الاعضاء وعدم الاهتمام بخدمتهم ·

٨ ـ اخفاء الحقائق عن حالة الجمعية وصرف أرباح غير حقيقية أو منح عائد مبالغ فيه ·

الجمعية التعاونية للبترول

الميزانية فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ المنشورة طبقا للمادة ١١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

قسم اصــدار البنكنوت

	جنيه مصرى	الفرق مقارنا بالأسبوع السابق جنيه مصرى
ذهب	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٧	
نقـد أجنبى وصكوك أجنبية قابلة للصرف بالذهب	—	
أذون وصكوك حكومية مصرية وأجنبية	١٦٠ر٢٠٨ر١٠٥	+ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠
	٢٢٠ر٧٦٠ر٧١٢	+ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠

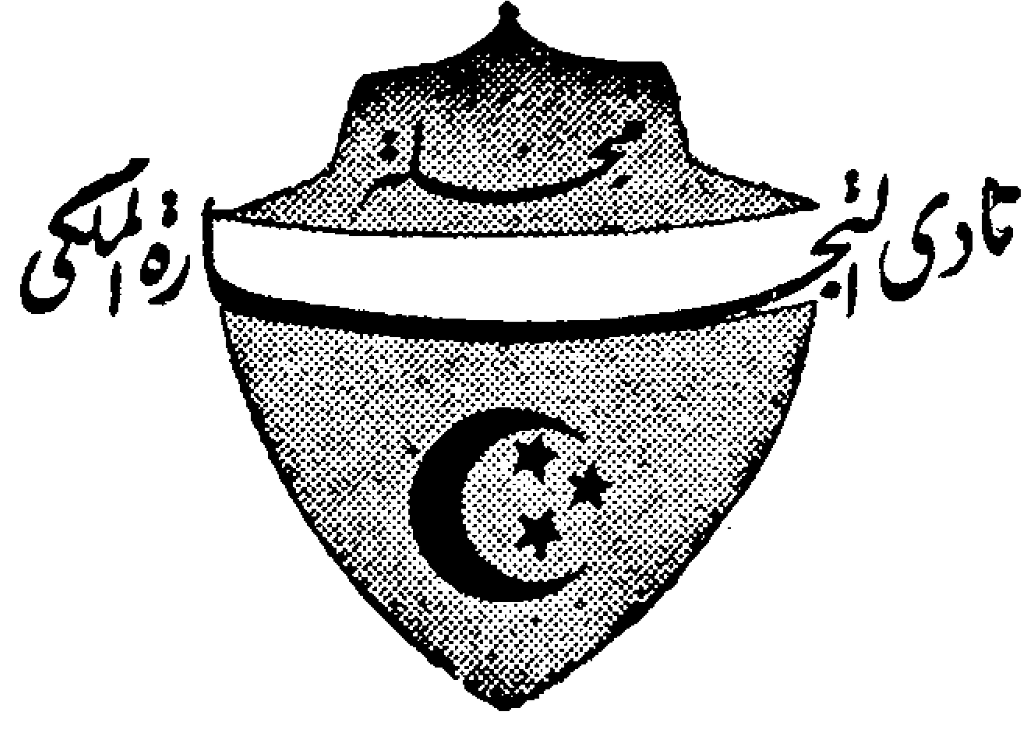
	جنيه مصرى	الفرق مقارنا بالأسبوع السابق جنيه مصرى
قيمة المصـدر من البنكنوت ..	٢٠٩ر٠٠٠ر٠٠٠	+ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠
الاحتياطى (بمقتضى المـادة ١٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١)	١١ر٧٦٠ر٧١٢	
	٢٢٠ر٧٦٠ر٧١٢	+ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠

قسم العمليـات المصرفية

		جنيه مصرى	جنيه مصرى
أذون وصكوك حكومية مصرية وأجنبية وصكوك مضمونة من الحكومة المصرية		١٣٨ر٨٠٣ر٦٣٤	− ٥٩٣ر٢٥٩
صكوك منـوعة		٦٥٧ر٦٨٠	
ذهب		—	
قروض للحكومة المصرية		٣ر٣٦١ر٤٨٩	+ ٢ر٣٩٨ر٥٨٣
قروض للبنوك بمصر :	جنيه مصرى		
بضمان بضائع	٥٠٠ر٠٠٠		
بضمان صكوك	٢ر٤١٢ر٢٩٠	٢ر٩١٢ر٢٩٠	− ٧١٠ر٨١١
قروض أخرى :	جنيه مصرى		
بضمان بضائع	٧ر٦٣١ر٠٩٨		
بضمان صكوك	٢ر٥٤٤ر١٧١	١٠ر١٧٥ر٢٦٩	− ٩٨٧ر٣٦٠
قروض أخرى منـوعة		٤ر٧٨٤ر٠١٥	− ٣٥٥ر٦٥٠
كمبيـالات مخصـومة		١ر٤٢٠ر٢٢٢	+ ٥٨ر٢٦٣
البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولآجال قصيرة		٢٠ر٨١٧ر٢٠٣	+ ٢ر٠٠١ر٦١١
حسابات أخرى منوعة		٤ر٨٤١ر٨٩٨	+ ١ر٢٠٢ر٢٨٣
مبـان		١٠٠ر٠٠٠	
فى الخزانة :	جنيه مصرى		
بنكنوت البنك الأهلى المصرى	٨ر٤٢٦ر٤٥١		
عملات معدنية وورقية أخرى	٢٠٣ر٧٥٩	٨ر٦٣٠ر٢١٠	− ٢ر٤٢٨ر٧٧٦
حسابات نظامية :			
التزامات العمـلاء نظير اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان الخ ..		٣٠ر١١٧ر٩٥٣	− ٣٧٩ر٨٥٠
		٢٢٦ر٤٢١ر٨٦٣	+ ٢٠٥ر٠٣٤

		جنيه مصرى	جنيه مصرى
راس المـال : (٣٠٠ر٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل)		٣ر٠٠٠ر٠٠٠	
	جنيه مصرى		
الاحتياطى القانونى	١ر٥٠٠ر٠٠٠		
الاحتياطى الخاص	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	
حسابات الحكومة المصرية		—	
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)		٦٥ر٠٠٠ر٠٠٠	− ٥ر٠٠٠ر٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢) ..		١٣ر٣٠٧ر٩٨١	+ ٦ر٦١٤ر٨٦١
حسابات حكومة السودان		٢ر٢٠١ر٦٨٦	− ٨٢٣ر٧٧١
حسابات البنوك بمصر (بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)		٤٢ر٩٤٣ر٤٢٤	+ ٢ر٨٩٤ر٧٢٢
حسابات جارية وحسـابات ودائع لأجل وحسـابات أخرى		٦٤ر٦١٨ر٢٩٩	+ ١ر١٢٢ر٣١٨
الشيكات تحت الدفع		٢٩٧ر٠٩٥	− ٢٩ر٨٦٩
حسـابات أخرى منوعة		١ر٩٣٥ر٤٢٥	− ٤ر١٩٣ر٣٧٧
حسابات نظامية :			
اعتمادات مفتوحة ، خطـــابات ضمان الخ		٣٠ر١١٧ر٩٥٣	− ٣٧٩ر٨٥٠
		٢٢٦ر٤٢١ر٨٦٣	+ ٢٠٥ر٠٣٤

الاسعار الدنيا للخصم (مادة ٧ من النظام الاساسى) ١ ــ الأذون على الخزانة ٢ ١/٤ ٪
٢ ــ ما تقـدمه البنوك من كمبيالات صالحة لاعادة الخصم ٣ ٪



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٤٨ — صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة الملكى — الثمن
أول مارس ١٩٥٣ — رئيس التحرير : أحمد عنان — ١٠ قروش

فى هذا العدد

اشجار الحرية ـ لرئيس التحرير

عرض وتعليق ـ الميزان التجارى ـ الطرق فى الشرق الاوسط ـ السياحة فى مصر

حديث لسفير العراق الاستاذ نجيب الراوى ـ عن العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر

فى السياسة الاقتصادية ـ قانون المناجم للاستاذ وديع فلسطين

اقتصاد الشرق الاوسط ـ تجارة مصر الخارجية فى عام ١٩٥٢

دراسة مقارنة للميزانيــة ـ للاستاذ فوزى رياض فهمى

فى الاقتصاد العالمى ـ احتياطى المنطقة الاسترلينية ـ قرض لايطاليا ـ انتاج الاسمدة

تنافس البنوك فى الشرق الاوسط ـ مقال هام للتيمس

مشروع للطرق فى الشرق الاوسط ـ للمستر و.ف. مور

من الصحف العالميــة ـ للاستاذ احمد فريد حسن

تقرير للدكتور عبــد الرزاق صدقى ـ دستور زراعى لمصر

المخازن والمهمات ـ للاســتاذ موسى حقى

الاوراق المالية : عن النصف الثانى من فبراير

ندوة زراعيــة ـ فى جمعيــة الشبان المسيحية

اشجار الحرية

غرس الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب شجرة الحرية فى منطقة كوم أوشيم القريبة من القاهرة، وحذا حذوه الوزراء وأفراد الشعب من جميع الفئات لانشاء غابة القاهرة التى ستكون بذرة من بذار الرخاء فى عهد التحرير الجديد .

ولقد حذت جميع الاقاليم حذو القاهرة فى انشاء غابتها فكانت حركة مباركة نافعة . غير ان تكديس الاشجار فى نقط محصورة لا يحقق الفوائد المرجوة من المشروع كاملة ويا حبذا لو انتشر غرس الاشجار على جوانب كافة الترع والمصارف والطرق من أقصى الشمال الى اقصى الجنوب فان ذلك يعود بالخير الوفير على البلاد والاهلين . وانه لمن الخير أن تستورد مصر كل ما يلزم لهذا المشروع العظيم من أشجار لان الاكتفاء بغرس الاشجار الموجودة فى المشاتل المصرية لا يضيف الى الثروة الخشبية عنصرا جديدا بل يكون بمثابة نقل الاشجار من مكان الى مكان . دون زيادة فى الدخل العام

ومصر تستورد فى كل عام مقادير كبيرة من الخشب ، لاغنى لها عنها بسبب نشاط حركة البناء والتعمير فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الاخيرة ، مع أنه كان فى امكانها أن تخفض هذا المستورد ، بل ان تسد بابه سدا نهائيا لو عكفت على زراعة الخشب فى داخل بلادها وعند أطراف مدنها وعلى جانبى قنواتهــا وبطول مجرى النيل .

وهذا ماتقــوم به مصر الآن فى عهدها الجــديد . ففى عزمها أن تستكثر من زراعة شجر الخشب ، وأن تنشىء من الغابات مايحمى المدن من الغبار والتراب اللذين ينثالان عليها من جبال المقطم ، وأن تجعل للمناطق المزدحمة بالسكان متنفسا طبيعيــا وامتدادا من الخضرة واسعا .

ومعظم مدن العالم الكبرى لهــا امتداد من الغابات . فلباريس امتداد من الغابات ، ومثلها لندن وفينــا وجنيف . وهذه الغابات تعــد ثروة مادية ، وثروة عمرانية ، وثروة صحية ، وثروة من حيث ثمار بعضهــا كالبلح مثلا ..

وكل شجرة تغرس فى الارض هى رأس مال جــديد متزايد فى غرس الحرية . ولن تزكو شجرة الحرية الا اذا كان هدفنا جميعا ان نغرس ولا نقطع ، وأن نعمل ولا نكل ، وأن نخطو الى الامام ولا نتلفت الى الوراء ، وأن نحقق كل مشروع عمرانى مهما تكن نفقته .

رئيس التحرير



الميزان التجارى

تود جميع الدول أن تجعل ميزانها التجارى مع الدول التى تتعامل معها متوازنا بحيث لا تشول كفة ولا ترجح كفة • فاذا استوردت دولة أجنبية من دولة أخرى سلعا بمليون جنيه مثلا ، وجب أن تأخذ فى مقابلها صادرات بمثل هذا القدر من المال ، والا عد الميزان مختلا ووجب تغطية مافيه من ثغرات •

ولكن المسألة الحسابية يجب الا تكون دائما فى المرتبة الاولى لحفظ الميزان التجارى متوازنا ، ولا بد من مراعاة اعتبارات أخرى ذات صلة وثيقة بالكيان الاقتصادى كله للبلاد فلنفرض مثلا أن ميزاننا التجارى اختل مع اليابان وأنه لم يكن ثمة سبيل لموازنة هذا الميزان الا بأن تستورد مصر من اليابان لعب أطفال قيمتها خمسة ملايين جنيه ، فهل ينصح أحد بهذا ؟ كلا طبعا ، لأن لعب الاطفال وان وازنت الحساب بيننا وبين اليابان ، الا أنها ستملأ أسواقنا المحلية ببضائع غير مرغوب فيها وتفقد قيمتها بسبب كثرة المعروض منها وبسبب عدم تصريف هذه البضائع الا فى حدود معينة •

وما يصدق على لعب الاطفال ، يصدق على غيرها من السلع غير المرغوب فيها التى تضطر الدول أحيانا الى قبولها لتسوية الحساب ليس الا

ولذلك يحسن بمصر دائما أن تتثبت من أن السلع التى تأخذها من دولة من الدول لموازنة حسابها التجارى هى حقيقة فى حاجة اليها ، كما يحسن بها أن تطمئن الى أن السلع التى تصدرها الى الخارج تحتاج اليها هاته الدول فعلا • أما الناحية الحسابية فهى تلى ذلك من حيث الاهمية والمنزلة •

الطرق فى الشرق الاوسط

طالما عالجت هذه المجلة مشكلة الطرق سواء فى مصر أو فى بلدان الشرق الاوسط ، باعتبارها عاملا من أكبر عوامل التنمية الاقتصادية • وقد سرنا أن نعرف أن مستشارا صناعيا أميركيا هو المستر و•ف•مور قد أعد مشروعا لانشاء شبكة من الطرق التجارية فى البلاد العربية وأنه عرض هذا المشروع على الحكومات ذات الشأن ، وقد جاء الى مصر أخيرا وقابل رئيس الوزراء وقدم له نسخة من هذا المشروع •

وقد لخصنا مشروع الطرق فى مكان آخر من هذا العدد ، وخلاصته أن تؤلف هيئة أو سلطة تكون لها اختصاصات أوسع مدى من اختصاصات الحكومات وتتولى تنسيق وتصميم هذه الطرق على أساس تجارى لمنفعة الرقعة كلها ، سواء من الناحية الاقتصادية الداخلية ، أو من حيث منزلتها السياسية والاقتصادية فى العالم •

ولعل قائلا يقول لاول وهلة ان هذا المشروع خيالى ليس من الميسور تحقيقه • ولكن ما أكثر ماتحولت المشروعات الخيالية الى مشروعات واقعية فهذبت الانهار الضارية ، وأقيمت ناطحات للسحاب وبنيت امبراطوريات من السفن تعبر المحيطات ومدت أنابيب الزيت عبر صحارى يردم فيها كل حى •

وفى اعتقادنا أن هذا المشروع اذا لقى دراسة جدية وتطبيقا عمليا ، حتى ولو اقتضى الامر ادخال تعديلات جوهرية عليه فانه سيكون بعيد الاثر فى انهاض الصناعة والاقتصاد والعمران فى البلدان العربية ، وفى تشغيل الايدى العاطلة ولا سيما بين اللاجئين العرب ، وفى استيطان القبائل التى لاتزال حتى اليوم تضرب فى البيداء على غير هدى •

السياحة فى مصر

لوحظ أن موسم السياحة فى مصر بدأ ينتعش من جديد بعد أن كان قد توقف تماما بسبب الاضطراب الداخلى فى عهود الطغيان والفساد ، حتى أن الحكومة الاميركية كانت ترفض السماح لمواطن أميركى بزيارة مصر الا بعد أن يدون اقرارا بأنه يسافر على مسئوليته الخاصة وبعد أن يسجل هذا الاقرار فى جواز سفره •

ولكن الحكومة الاميركية عمدت أخيرا الى العدول عن هذا المسلك ، بعدما تبينت أن الحالة الداخلية فى مصر مستقرة كل الاستقرار ، وأن الارواح جميعا أمانة فى عنق الحكومة الحاضرة وهى أهل لحمل هذه الامانة وعندئذ أخذ السياح يفدون فى جماعات لزيارة مصر ، ولكنها لاتزال جماعات صغيرة •

ولهؤلاء السياح مطالب وملاحظات أبدى بعض الذين قابلناهم منهم طرفا من هذه الملاحظات لنا •

فهم مثلا يريدون أن الاموال التى يدخلون بها الى مصر لن تتعرض لأى افتئات فقد حدث غير مرة أن نزل فى الاسكندرية بعض ركاب السفن الترانسيت فلم يطلب منهم أحد اقرارا بما يحملون معهم من مال وعند عودتهم الى سفينتهم وجدوا من يفتشهم فيجد معهم دولارات وعندئذ يوجه اليهم اتهام بأنهم يعملون على تهريب نقد أجنبى •

والسياح مثلا يريدون أن تطلق لهم حرية تصوير الاماكن العامة والاثرية ، أما المناطق التى يرى المسؤولون عدم تصويرها لانها أماكن ذات طابع يتصل بالامن ، فيجب التنبيه اليها واعداد لوحات كبيرة تعلن بالنغات الدولية أن التصوير محظور • فكثيرا ماحدث أن تدخل رجال البوليس لمنع السياح من تصوير مناظر القاهرة أو النيل لاسباب غير معقولة •

والسياح يشكون من أنهم يضاون طريقهم فى مصر بسبب تجاهل اللغات الدولية • فورق النقد الجديد مطبوع باللغة العربية وحدها ، وأسماء الشوارع وأرقامها مدونة باللغة العربية وأسماء المحال مدونة بهذه اللغة • ولا يعقل أن يبدأ كل سائح فى تعلم اللغة العربية قبل أن يحزم أمتعته للسفر الى مصر • ولذلك يحسن العودة الى النظام القديم ، وهو كتابة اللافتات جميعا والتعليمات جميعا وأوراق التعامل جميعا باللغات الدولية الى جانب اللغة العربية ، وليس فى هذا مايشين مصر أو ينتقص من قدر اللغة العربية •

العراق يستورد المنسوجات الشعبية من مصر

الزجاج والسلاسلك والادوية والاسمدة والبصل تجد لها سوقا فى العراق

ضرورة عقد اتفاق تجارى بين حكومتى القاهرة وبغداد

حديث للاستاذ نجيب الراوى سفير العراق فى مصر

على الرغم من العلاقات الوثيقة التى تربط مصر بالعراق ، وعلى الرغم من أن التجارة بين هاتين الدولتين مستمرة من قديم ، الا أن هذه العلاقات لاتزال تفتقر الى تنظيم ، فلم يعقد أتفاق تجارى بين مصر والعراق ، ولم يعقد اتفاق لتنظيم الدفع بين الدولتين .

وقد رأى مندوب ((الاقتصاد والمحاسبة)) أن يسأل سعادة الاستاذ نجيب الراوى سفير العراق فى مصر فى هذا الموضوع وغيره من الموضوعات ، فأفضى اليه السفير بالحديث التالى :

مساع لعقد معاهدة تجارية

قال الاستاذ نجيب الراوى أنه منذ جاء الى مصر لم ينس قيمة العلاقات الاقتصادية فى تعزيز العرى بين الشعبين الشقيقين ، فكتب الى وزارة الخارجية العراقية ينبهها الى ضرورة عقد اتفاق تجارى بين العراق ومصر ينظم الشؤون التجارية وشؤون الدفع ويحقق للتجارة سبيلا حرة لاتعترضها عقبات ، ويكفل المنفعة المتبادلة للدولتين .

والمتوقع ان تبدأ قريبا مفاوضات تمهد لعقد هذا الاتفاق .

منتجات العراق

وسأل مندوب ((الاقتصاد والمحاسبة)) سفير العراق عن المنتجات التى يمكن للعراق أن يصدرها لمصر .

فقال ان العراق الآن قد أوشك بعد تعديل اتفاقية الزيت على بناء معمل لتكرير الزيت فى بغداد . وسيتولى هذا المعمل تكرير الحصة الخام التى تنالها الحكومة من ناتج الزيت ، ولما كانت مصر حتى الآن تستورد من الزيت ماتغطى به العجز فى انتاجها المحلى ، ففي وسعها أن تستورده من العراق بدلا من ان تستورده من الاسواق غير العربية

التمر العراقى

واستطرد فقال ان التمر العراقى المجفف فيه من المواد الغذائية مايفوق اى نوع آخر من أنواع البلح . وطبقة العمال فى مصر تستهلك منه مقادير كبيرة سنويا تصل الى ٤٠ الفطن ، ولكن مما يؤسف له أن عقبات النقد ادت الى وقف الاستيراد فى الوقت الحالى . ولكن متى ذللت امكن العودة الى تزويد مصر بهذا النتاج الذى يعتمد عليه أبناء الطبقات الفقيرة باعتباره غذاء رئيسيا يغنى عن الفول ، والبدوى عندنا فى العراق اذا ازمع الرحيل ، أكتفى بأن يأخذ معه جراية من التمر ومن الدقيق ففى هذا كفايته من الغذاء .

وقال السفير أن ما كانت مصر تستورده من التمر العراقى اخذ يتدرج فى الازدياد فى بضع السنوات الاخيرة بكمية ملحوظة . ففى عام ١٩٤٨ أستوردت مصر ٥٣١٢ طنا . وفى عام ١٩٤٩ استوردت ٨٠٣١ طنا وفى سنة ١٩٥٠ أستوردت ١٣٫٥٢٢ طنا ، وفى عام ١٩٥٢ أستوردت نحو ٣٥ الف طن ولولا عقبات النقد المشار اليها لاستمر الاستيراد آخذا طريقه

وعصير البلح

وعصير البلح – ويسمى ((الدبس)) فى العراق – هو كذلك من المواد الغذائية الغنية بمقوماتها وسعره زهيد وله أمكانيات لغزو السوق المصرية كغذاء أساسى للطبقات الفقيرة التى تعتمد فى الوقت الحاضر على الفول فى المقام الاول لعدم قدرتها على شراء الخضر واللحم والفاكهة باستمرار

الحاصلات الزراعية

وسأل مندوب ((الاقتصاد والمحاسبة)) الاستاذ الراوى عن مشروعات الرى والاصلاح الزراعى الجديدة فى العراق وهل يمكن لمصر ان تنتفع من زيادة الحاصلات المترتبة على ذلك .

فقال أن العراق ينتج الشعير والقمح بكميات تتفاوت بحسب الاحوال الزراعية والطقس وكثيرا ما يزيد أنتاجنا من هذين النوعين بما يمكننا من اصداره الى الخارج . وقد بدأ العراق ينفذ الآن مشروعات بخمة ووادى الثرثار وديالا ، كما بدات الحكومة توزع الاراضى على صغار الزراع ، مما ينتظر أن يؤدى الى زيادة الحاصلات عن حاجة البلاد ، ومما يرجى معه أصدار الفائض الى بلدان أخرى كمصر . ومن حسن الحظ أن لدى مصر من السفن التجارية مايمكنها من نقل المنتجات من ميناء البصرة بكلفة قليلة .

التبغ العراقى

واستطرد السفير فقال أن التبغ العراقى مشهور بجودته ونكهته ، وفى وسع مصر أن تستورد منه مقادير كبيرة .

وقال أن لمصر فى العراق سوقا رائجة لنتاج المطابع كالكتب والمجلات والافلام السينمائية وغير ذلك .

ماتصدره مصر للعراق

وسألنا سفير العراق عما تحتاج اليه بلاده من المنتجات المصرية .

فأجاب : **أن بلادنا فى حاجة الى المنسوجات المصرية ولا سيما الشعبية منها . صحيح أن لدينا فى العراق معامل للنسيج ولكنها لاتزال فى حالة بدائية .**

وفى وسعنا أن نستورد من مصر

في السياسة الاقتصادية:

قانون المناجم والمحاجر الجديد تحت المجهر

فتح الباب أمام رؤوس الأموال والشركات الأجنبية لتعمل في مصر
ضرورة تسهيل مهمة شركات الاستثمار في سني الانتاج الأولى
اقتسام الأرباح ممكن بعد التوسع في الانتاج وتعويض العقبات

للاستاذ
وديع فلسطين

أخيرا صدر القانون الجديد للمناجم والمحاجر بعد ما ظل قرابة خمس سنين محجوبا عن الضوء وبعد ما توقفت صناعة التعدين في مصر توقفا يكاد يكون تاما في وقت كنا فيه في أشد الحاجة الى استثمار موارد البلاد الطبيعية من معادن جامدة وسائلة وغازية .

وقد أفضى الدكتور حلمي بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة ببيانات تفسيرية يشرح فيها بعض نواحي القانون الجديد فرأينا أن نتناولها هنا بالتعقيب .

والقانون الجديد يقسم أعمال التعدين الى ثلاثة أقسام ، هي الكشف والبحث والاستغلال . ولكل مرحلة من هذه تختلف عن المرحلتين الاخريين ولكل منها اجراءاتها الخاصة .

أما مرحلة الكشف أي اجراء دراسات تمهيدية لاختبار المناطق التي تطلب تراخيص البحث عنها ، فقد حددت بثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد حتى يستطيع الافراد أو الشركات الفراغ من هذه المرحلة سريعا واتاحة فرصة للراغبين الجدد في أن يتولوا الكشف عن هذه المنطقة عينها

ولما كانت أعمال الكشف تشمل عادة دراسات عن سطح الارض وطبقاتها العليا وموقعها وغير ذلك مما لا يحتاج الى كبير عناء ، فقد جعلت مدة الكشف قصيرة نوعا ما .

أما المرحلة الثانية ، فهي مرحلة

مصنوعات زجاجية فقد ازدهرت هذه الصناعة في مصر واصبح لها أسواق في الخارج .

وفي أمكاننا أن نستورد الغزل والاسمدة الكيميائية كفوسفات الكلسيوم والادوية والبصل والارز ـ في السنين التي يقل محصول العراق منه ـ كما أن في الطاقة أستيراد بعض الصناعات المعدنية والبلاستيك .

وما دامت مصر قد جعلت القطن محصولها الرئيسي ، فسيكون القمح محصول العراق الرئيسي وعندئذ يستطاع تبادل هذين المحصولين بمقادير وفيرة .

وسائل تسوية الحساب

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » سفير العراق عن طريقة تسوية الحساب ، وهل يكون الدفع بالنقد أو بالمقايضة ؟

فأجاب ان العراق داخل في كتلة المنطقة الاسترلينية ، أما مصر فلا . ولهذا نشأت عقبات في سبيل دفع أثمان البضائع بين الجانبين . والمرجو أن تذلل هذه العقبات في أتفاق الدفع المقترح .

الميزان التجاري

هذا وقد اتضح من الاحصاءات ان الميزان التجاري بين مصر والعراق كان كما يلي :

بلغت صادرات العراق الى مصر في عام ١٩٤٨ نحو ٢٫٣٤٧٫٥٠٠ جنيه مصري وفي عام ١٩٤٩ ـ ١٫٦٣٧٫٧٠٠ جنيه مصري وفي عام ١٩٥٠ ـ ١٫٢٢٨٫٠٠٠ جنيه مصري

وبلغت قيمة صادرات مصر الى العراق في هذه السنوات نفسها على التوالي ٣٠٧٫٣٠٠ ـ ٨٩٫٥٠٠ ـ ٧٠٫١٠٠ بالجنيهات المصرية

قرارات الغرف التجارية

وسألنا الاستاذ نجيب الراوي عن القرارات التي سبق للغرف التجارية العربية ان اتخذتها وهل نفذ شيء منها في العراق .

فأجاب أن بعض هذه القرارات في طريقه الآن الى اتخاذ شكله التشريعي في العراق ولعل ذلك يكون كذلك في البلدان الاخرى التي اشترك ممثلوها في اتخاذ هذه القرارات .

معاهدة لوزان

ومضى السفير فقال ان معاهدة لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ لتصفية الممتلكات العثمانية قد اعترفت بما يربط الدول العربية من وشائج وثيقة ومصالح متشابكة واحتفظت لهذه البلدان بحقها في عقد معاهدات تجارية خاصة بينها دون أن يكون لغيرها من الدول حق المطالبة بعقد مثل تلك المعاهدات التي تنطوي على تسهيلات خاصة وأفضلية في المعاملة . ونصت على ذلك المادة السادسة من الاتفاق

ولكن مما يؤسف له أن الدول العربية لم تستفد من تلك النصوص ، كما ينبغي .

في مؤتمر هافانا

وفي مؤتمر هافانا بذلت الوفود العربية جهودا كبيرة للابقاء على تلك النصوص التي وردت في معاهدة لوزان وادخالها في ميثاق المؤتمر الذي عقد لتنظيم التجارة العالمية كي يتسنى للدول العربية عقد معاهدات تجارية خاصة فيما بينها دون أن يكون للدول الاعضاء في المنظمة العالمية حق المطالبة بعقد مثل تلك المعاهدات الخاصة . وقد كللت مساعي الوفود فعلا بالنجاح

ولهذا يجدر بالدول العربية جميعا أن تنتفع بهذه النصوص فتتقدم على عقد معاهدات تجارية في ما بينها.

البحث ، فمتى انتهت شركة من الكشف عن البقعة التى تريد استثمار معدن ما فيها ، ومتى احتدت رقعة محددة طلبت من الحكومة أن تمنحها ترخيصا للبحث عن هذا المعدن فى مدة تجدد ولكن لا تزيد فى جملتها على أربع سنين . والقصد الذى يهدف اليه المشرع هو عدم اضاعة وقت فى البحث ، مراعاة لمصلحة الانتاج القومى .

ومما لا ريب فيه أن سرعة البحث عن ينابيع الثروة المدخرة فى باطن الارض امر طيب ، ولكن طبيعة الارض والاغوار التى توجد المعادن فيها تحول فى بعض الاحيان دون العمل بهذه السرعة ، فاذا كانت طبيعة الارض صخرية صماء جامدة مثلا ، فان الوصول الى هذا المعدن قد يستغرق مدة تزيد على اربع سنين ، ولذلك كان يحسن أن ينص القانون على امكان تجديد مدة البحث الى اربع سنين أخرى ، أو حتى كان يحسن به أن يترك لوزير التجارة والصناعة بحث كل حالة على حدة وامكان مد المدة اذا قضت بذلك المصلحة .

أما مرحلة الاستغلال أو الاستثمار فهى المرحلة الاخيرة والهامة . فمتى عثر المنقب على ضالته فى جوف الثرى طلب من الحكومة أن تعقد عقدا لاستغلال المعدن .

وقد أحسنت الحكومة صنعا اذ ألغت القيد الخاص بجنسية الشركات التى يصح لها أن تستثمر موارد البلاد المعدنية حتى يكون الباب مفتوحا أمام جميع الشركات ذات الخبرة والقدرة والامكانيات المالية ، لتعمل فى استثمار موارد مصر .

وهذا بدوره يقضى بفتح الباب على مصراعيه أمام تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، وهو أمر طالما قلنا ان المصلحة الوطنية تدعو اليه . فرؤوس الاموال المحلية محدودة الطاقة تفتقر الى روح المغامرة والى الخبرة فضلا عن المشكلات التى تجابهها عندما تريد استيراد العدد والآلات من الكتلة الاسترلينية أو كتلة الدولار . أما رؤوس الاموال الاجنبية ففى طاقتها أن يجيء معها برفقها من المعدات والخبراء والتجارب فيتاح لها من المجال ما قد لا يتاح لمثيلاتها من رؤوس الاموال المحلية .

ونص قانون المناجم والمحاجر الجديد فى ما يتعلق باستنباط الزيت على أن يكرر جميع الزيت المستخرج محليا فى معامل التكرير القائمة فى مصر بطريق الاولوية . والمعروف أنه ليس فى مصر فى الوقت الحالى سوى معملين للتكرير احدهما المعمل الاميرى فى السويس الذى ضوعفت طاقته أخيرا ، والثانى هو معمل شركة الانجلو اجبشين فيلدز فى السويس وقد ضوعفت بالتالى مقدرته ، بحيث صار هذان المعملان قادرين على أن يكررا جميع مايستخرج حاليا من زيت مصر بغير ان تدار دواليبهما الى الحد الاقصى لطاقتهما . وكان ينبغى أن يعرف على وجه التحديد كيف يكرر الزيت ، وأى المعملين يكون صاحب الاولوية وأيهما يفضل على غيره فى التكرير .

وقد أحسنت الحكومة بالغاء التراخيص التى سبق لها ان منحتها للبحث عن الزيت ، استجابة لقرار مجلس الدولة . وذلك لان القانون الجديد ينسخ الاتفاقات المخالفة له التى لم يترتب عليها أى التزام لا للحكومة ولا للشركات . **ولكن الغاء هذه التراخيص يجب الا يحول دون أن انتاح لنفس هذه الشركات وغيرها أن تبحث عن معدن الزيت فى المناطق الواحدة والستين التى كانت التراخيص قد منحت فيها ، وفى المناطق الست عشرة التى سبق لاحدى شركات الزيت الامريكية أن تنازلت عنها للحكومة المصرية ، فهذه المناطق - فى مايبدو - تبشر بأن تكون عامرة بالزيت السائل وقد عثر فعلا على ينبوع فى رأس مطارمة لم يستغل حتى الآن .**
والمنتظر أن يكون الاقبال على هذه المناطق أشد منه فى مناطق أخرى . وليس للحكومة أن تعرض على مثل هذه المنافسة أو المزاحمة ما دامت تؤدى آخر الامر الى مصلحة البلاد .

ومع أن التصريحات التى أفضى بها الدكتور حلمى بهجت بدوى قد حددت فئات الايجار المختلفة التى تتقاضاها الحكومة سنويا من شركات التعدين ، فانه لم يقل شيئا عن الحصيلة التى تتقاضاها الحكومة فى مقابل استخراج المعادن من باطن الارض . **والذى لا خلاف عليه هو أن السنوات الاولى للاستثمار هى سنوات غير مربحة ، لان الشركات تريد تعويض ما أنفقته من مال فى مجال الكشف والبحث والتنقيب والحفر ، ولذلك تميل الحكومات الى التساهل مع الشركات فى السنوات الاولى فتعفيها من بعض الضرائب وتقلل من نسبة الاتاوة وتعاملها بشيء من اللين ولكن متى عوضت الشركات نفقاتها واجتازت مرحلة موازنة الميزانية الى مرحلة الربح فالربح الوفير ، وجب عندئذ مطالبة الشركات بدفع اتاوة قد تصل الى ٥٠ فى المئة من صافى أرباح التشغيل كما هو الحال فى معظم البلدان المنتجة للزيت فى منطقة الشرق الاوسط .**

فاذا كنا نريد أن نقوم بعمل تجارى سليم ، وجب أن ننظر الى موضوع استثمار الموارد الطبيعية نظرة شاملة من زاوية واحدة ، ولا سيما ونحن الان فى عهد يحتم علينا أن نزيد انتاجنا وننشط مواردنا وندير دولاب الصناعة بأقصى ما يستطاع من سرعة .

ونص قانون المناجم والمحاجر على حق الحكومة فى حالات الطوارىء الناشئة عن قيام حرب فى أن تتصرف فى المناجم كما تشاء فتستولى عليها وعلى منشآتها ، وتستولى على منتجاتها كلها أو بعضها وتوقف العمل أو تأمر المستغل بأن يسرع فيه الى أقصى حد مستطاع . وهذا النص واضح صريح فى انه يشمل حالات الطوارىء دون غيرها من الحالات ، فحق الحكومة اذن مقيد الى حد ما ولاتستطيع اذن أن تلجأ الى مثل هذه الاجراءات المشددة فى الاحوال العادية .

ولعل المستثمرين يتساءلون هل ينالون فى مقابل هذا الاستيلاء الشامل أو الجزئى تعويضا ؟ والقانون صريح فى أن ذلك أمر مفروغ منه ، بل لقد ضمن القانون للمستثمرين حق العودة الى استثمار مناجمهم السابقة بنفس الشروط المبينة فى العقد السابق بعد زوال الظروف الطارئة أو الاستثنائية

فأخشى مايخشاه المستثمرون ، الذين يرصدون أموالا طائلة لمشروعات المعادن فى مصر ، أن ينالهم من الغبن الاقتصادى مثل ما نال صناعة الزيت فى ايران عقب التأميم . **ولكن الذى يفهم من تصريحات الساسة المسؤولين فى مصر ، أن فكرة التأميم مستبعدة فى الوقت الحالى ، لان التأميم ان صلح فى البلاد التى قطعت شوطا بعيدا فى مضمار الصناعة لايصلح فى البلاد التى لاتزال تعترف بقصورها فى**

اقتصاديات الشرق الأوسط

تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٥٢

يظهر الميزان التجارى المصرى فى عام ١٩٥٢ عجزا قدره ٧١ مليونا من الجنيهات مقابل عجز قدره ٣٩مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥١ وعجزا قدره ٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ والسبب الرئيسى فى العجز الكبير من ناحية التصدير ، هو ما أصاب سوق القطن المصرى من نكسات أثر الانتعاش الكبير فى موسم ١٩٥٠/٥١ بسبب تزايد الطلب الخارجى لقيام الحرب فى كوريا ثم الامل الذى حدا بالمزارعين بزيادة المساحة المزروعة من القطن طمعا فى استمرار الحال على هذا المنوال وبتضح هذا بجلاء من الاحصاء التالى حيث بلغت القيمة المصدرة فى عام ١٩٥٠ — ٨ر٦ مليون قنطار بقيمة قدرها ٨ر١٤٩ مليون جنيه زادت الى ٦ر١٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ ثمنا لـ ٨ر٥ مليون قنطار ثم تناقصت القيمة فى عام ١٩٥٢ الى ٤ر١٢٦ مليون جنيه ثمنا لستة ملايين من القناطير

ويلى القطن فى قائمة صادراتنا غزله الذى تناقصت كذلك الكميات المصدرة منه من ٩٨٥٢ طنا الى ٦٦٢٢ طنا بقيمة قدرها ٩ر٦ مليون جنيه فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على التوالى مقابل ٢٦٣ر٥ طنا قيمتها ٣ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ وقد كان بعض هذا التناقض فى تصدير القطن وغزله راجعا الى أسباب أقتصادية عالمية والبعض الآخر راجعا الى سياستنا الاقتصادية الداخلية وأثرها فى رفع أسعار القطن وأبعاد المستهلكين الاجانب عنه ، ثم أستفحل الامر عندما عمدت بريطانيا الى الضغط على مصر بعدم شرائها القطن ..

وتدعى بريطانيا أن أحجامها عن شراء القطن المصرى يرجع فقط الى ما أصاب صناعة المنسوجات من كساد ولكن نظرة واحدة الى أحصائيات التجارة الخارجية لبريطانيا فى هذه الفترة ترينا مدى تحول طلبها على القطن الخام من مصر الى السودان ، وبيرو وغيرها من البلدان التى تنتج أقطانا لا تقل ان لم تواز فى جودتها القطن المصرى حيث أشترت ماينيف عن ٦٠٪ من قطن السودان .

أما صادرات الارز فنظرا لهبوط محصوله فى العام الماضى فقد فرضت القيود على تصديره وبذلك هبطت صادراته من ٣٠٧ر٠٠٠ طن قيمتها ٣ر١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ الى ١٤٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وزادت صادرات البصل من ٨٣ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥١ الى ٩٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ قيمتها ٣ر١ مليون جنيه ، ٣ر٢ مليون جنيه على التوالى .

ومنذ عام ١٩٤٨ نجد أن القمح قد أتخذ مكانه فى الصدارة من قائمة الواردات فقد أزدادت قيمة وارداته منذ العام المذكور من ٦ر١٢ مليون جنيه الى ٥ر١٤ فى عام ١٩٤٩ الى ٣ر١٧ فى عام ١٩٥٠ حتى بلغ القمة فى عام ١٩٥١ بقيمة قدرها ٣٤ مليون جنيه ثم هبط فى عام ١٩٥٢ الى ٦ر٣٢ مليون جنيه. وقد بلغ المستورد فى عام ١٩٥١ ٢٨ر٠٠٠ر١ طن مقابل ٧١ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢

ويلى القمح الواردات من المنتجات البترولية ، ومن الملاحظ تناقص الكمية المستوردة بينما ارتفعت القيمة وربما يرجع هذا الى أرتفاع الاسعار فقد بلغت الكمية المستوردة فى عام ١٩٥١ ، ٣٢٠ر٠٠٠ر١ طن قيمتها ١٣ مليون جنيه وفى عام ١٩٥٢ بلغت ١٨٣ر٠٠٠ر١ طن قيمتها ٩ر١٤ مليون جنيه . اما الاسمدة فقد أزداد المستورد منها بمبلغ ٣ر١ مليون جنيه ، أما أخشاب البناء فقد تناقصت قيمتها بما يقرب من النصف عن عام ١٩٥١ ويعزى هذا أما الى ركود حركة المبانى بعض الشىء أو زيادة الوارد فى عام ١٩٥١ ، حيث بلغ ١ر١٠ مليون جنيه مقابل ٣ر٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ وعلى العموم فقد هبطت قيمة الواردات الكلية من ٢٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ الى ٥ر٢١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ ويرجع ذلك الى القيود التى فرضت على الواردات خلال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٥٢ ، ولا شك فى أن هذه القيود سيزداد أثرها بمرور الوقت ويظهر جليا فى العام الحالى .

وبالنظر الى الجدول الثانى نتبين قيمة واردات وصادرات مصر من والى البلدان الهامة مقارنة بمثيلاتها فى عام ١٩٥١ ومدى تغير مركز كل من البلدان

فى ميادين الخبرة الفنية والمال والتجربة الصناعية والحياة الاقتصادية الشديدة التعقيد .

وبديهى أن الحكومة متى وثقت فى الشركات ، ومتى منحتها عقودا للاستثمار ، وجب على الشركات أن تسمو الى مستوى هذه الثقة وتعمل على أن تكون أهلا لها من حيث امتثالها لقوانين البلاد ونظمها .

ولكن ، اذا سولت احدى الشركات لنفسها أن تتجاوز حدود هذه الثقة أو أن تفتئت على السيادة القومية أو أن تخالف النظم والقوانين ، فعندئذ يحق للحكومة أن تصادر أدوات التشغيل التابعة لها ، وتوقع عليها الجزاءات التى ينص عليها القانون .

أما وقد انتهينا من مرحلة التقنين والتشريع ، وأما وقد استشارت الحكومة الشركات الاجنبية قبل وضع هذا المشروع ، فالمرحلة التالية هى تنبيه الشركات الاجنبية الى امكانيات مصر المعدنية ودعوتها الى ارتياد هذا المجال . ولذلك نعتقد أنه يتعين على الحكومة أن تتوسع ما استطاعت فى نشر قانون المناجم والمحاجر الجديد فى العالم وتوزعه على الغرف التجارية الدولية والشركات العالمية وبيوتات المال .

وقد تلقت وزارة التجارة والصناعة فعلا عروضا من الشركات الراغبة فى الكشف عن موارد مصر الطبيعية ، ولكننا نريد أن يزداد الاقبال فنرى شركات أمريكية وايطالية والمانية وانجليزية وفرنسية وسويسرية تقدم طلباتها وتمد يد المشاركة فى انهاض الصناعة المصرية .

وديع فلسطين

فبعد أن كانت بريطانيا تحتل الصدارة بالنسبة لمجموع تجارتها مع مصر ، حلت محلها الولايات المتحدة ويرجع ذلك الى قلة صادرات مصر من القطن الى بريطانيا ، وذلك للاسباب المذكورة آنفا ويلى الولايات المتحدة وانجلترا فى الترتيب فرنسا وايطاليا والمانيا ، ثم الاتحاد السوفييتى ثم تأتى بعد ذلك الهند ، وقد تأخر مركزها النسبى فى سنة ١٩٥٢ نظرا الى قلة صادراتنا اليها من القطن ، حيث انها لجأت فى شراء القطن المصرى من الاسواق الاجنبية اى بطريقة غير مباشرة ، وربما يرجع ذلك الى رخص أسعاره اذا كانت تشتريه من السوق المصرية مباشرة . ثم تعقبها هولنده وتشكوسلوفاكيا واليابان وأستراليا

وقد ساهمت كل من البلدان المذكورة بالجدول فى مجموع وارداتنا الكلية بـ ١٥ر٥ ٪ من امريكا مقابل ١١ر٤ ٪ فى عام ١٩٥١ ، ١٣ر٦ ٪ من بريطانيا مقابل ١٧ر٣ ٪ فى ١٩٥١ ، ٦ر٥ ٪ من فرنسا مقابل ٨ر٤ ٪ فى عام ١٩٥١ ، ٥ر٦ ٪ من ايطاليا مقابل ٦ر٥ ٪ فى عام ١٩٥١ ، ٥ر٦ ٪ من المانيا مقابل ٤ ٪ فى عام ١٩٥١

جدول (١) أهم الواردات

(بملايين الجنيهات)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
القمح	١٣ر٨	٣٤ر٠	٣٢ر٦
دقيق القمح	٣ر٥	٣ر٦	٢ر٧
السكر	٦ر٨	٠ر١	٠ر٢
البن	١ر٨	١ر٩	١ر٨
الشاى	٦ر٨	٧ر١	٦ر٥
التبغ والسجاير	٥ر٦	٥ر٣	٥ر٢
الفحم	٠ر٩	١ر٩	١ر٥
منتجات البترول	٩	١٣ر٠	١٤ر٩
الاسمدة	١٢ر٤	١٢ر٢	١٣ر٦
الادوية	٣ر٩	٤ر٧	٤ر٣
أخشاب البناء	٨ر٧	١٠ر١	٥ر٣
الورق والكرتون	٣ر٢	٥ر٨	٥ر٢
المنسوجات القطنية	٤ر٦	٢ر٦	٢ر٢
المنسوجات الصوفية	٥ر٢	٥ر٦	٣ر٦
الحديد ومصنوعات الصلب	١٠ر٨	٩ر٨	٩ر٤
سيارات	٥ر١	٨ر٠	٦ر٠

الصادرات

(بملايين الجنيهات)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
قطن خام	١٤٩ر٨	١٦٤ر١	١٢٦ر٤
غزل قطن	٢ر٣	٦ر٩	٣ر٥
الارز	٧ر٤	١٤ر٣	٨ر٠
البصل	٢ر٠	١ر٣	٢ر٣

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
١٩٥١	٢٤٢	٢٠٣ر—	٣٩ر٠ —
١٩٥٢	٢١٦ر٥	١٤٥ر٢	٧١ر٣ —

أهم البلاد المستوردة والمصدرة

البلاد	الواردات (بملايين الجنيهات)		النسبة المئوية		الصادرات (بملايين الجنيهات)		النسبة المئوية	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
الولايات المتحدة	٢٧ر٥	٣٢ر٦	١١ر٤	١٥ر٥	١٩ر٥	١٦ر٩	٩ر٦	١١ر٦
بريطانيا	٤١ر٩	٢٩ر٥	٧١ر٣	١٣ر٦	٣٩ر—	٦ر٦	١٩ر٢	٤ر٥
فرنسا	٢٠ر٣	١٤ر١	٨ر٤	٦ر٥	٢٠ر—	١٨ر٤	٩ر٩	١٢ر٧
ايطاليا	١٥ر٧	١٢ر٢	٦ر٥	٥ر٦	١٦ر٢	١٥ر٧	٨ر—	١٠ر٨
المانيا	٩ر٨	١٢ر١	٤ر—	٥ر٦	٨ر٦	١١ر٦	٤ر٢	٨ر—
الاتحاد السوفيتى	٧ر١	١٠ر٨	٢ر٩	٥ر—	٢ر٥	١٠ر—	١ر٢	٦ر٩
الهند	٥ر٤	٤ر٤	٢ر٢	٢ر—	٢٩ر٩	١٣ر٥	١٤ر٧	٩ر٣
هولندة	٨ر٢	١٠ر٨	٣ر٤	٥ر—	٢ر٧	٢ر—	١ر٣	١ر٤
تشيكوسلوفاكيا	٢ر—	٢ر٦	٠ر٩	[illegible]	٩ر٥	٧ر٢	٤ر٦	٥ر—
اليابان	١ر٢	١ر—	—ر٥	—ر٥	١٤ر٧	٢ر٤	٧ر٢	١ر٧
استراليا	١٨ر٧	١ر٥	٧ر٧	—ر٧	١ر٩	—ر٦	—ر٩	—ر٤
بلاد اخرى	٨٤ر١	٨٣ر٩	٣٤ر٨	٣٨ر٨	٣٩ر—	٤٠ر٣	١٩ر٢	٢٧ر٧
المجموع	٢٤٢ر—	٢١٦ر٥	١٠٠	١٠٠	٢٠٣ر٥	١٤٥ر٢	١٠٠	١٠٠

أنباء من العراق :

حصلت أخيرا احدى الشركات الالمانية على عقد قيمته ٥ مليون جنيه للقيام بتنفيذ بناء الجزء الثانى من مشروع وادى الثرثار وهو أحد المشاريع الخمسة الكبرى للرى بالعراق التى تهدف الى جعل العراق فى صدارة الامم المنتجة للحبوب فى العالم . والمشروع يقع على نهر الدجلة على بعد ٦٠ كيلومترا من شمال غرب بغداد والمنتظر عند تنفيذه أن يمكن رى معظم اراضى شمال العراق . ويشمل مشروعات لتوليد القوى الكهربائية وخزان كبير ، ويبلغ تكاليف المشروع الكلية ١٠ مليون جنيه استرلينى . وقد تكون هذه أول مرة فى تاريخ العراق تمنح فيها شركة المانية تنفيذ مشروع هام مثل هذا .

وتضيف الانباء أن حصيلة العراق من العملة الاجنبية الناتجة عن عمليات البترول بلغت ما يزيد عن ٤٥ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٢ . وقد أعلنت شركة البترول العراقى أن انتاج حقول البترول فى كركوك تزايد من ٧ر١ مليون طن فى عام ١٩٥١ الى ١٥ر٥ مليون طن فى عام ١٩٥٢ . وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة بمد خط أنابيب الى بانياس بسوريا والخط الجديد ذو طاقة تبلغ ١٥ مليون طن وعلى ذلك فهو لم يعمل بعد بطاقته الكلية ، وذلك لنقص المعدات والمضخات الكافية .

واردات الهند

بلغت جملة واردات الهند من جميع الدول فى خلال النصف الاول من السنة المالية الحالية ٣٧٩ر٢٠ كرور مقابل ٤٠٠ر٧٢ كرور فى المدة المماثلة من سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢

---

٣٠ مليون تلغراف

فى خلال عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ نقلت مصلحة البريد والتلغرافات الهندية نحو ٣٠ مليون برقية .

دراسة مقارنة عن ميزانية الدولة :

التوفيق بين التوسع فى الإنتاج والتقشف

الأداة الحكومية فى حاجة الى تزويدها بالمعدات الفنية

اقتراح بوضع ميزانيتين للدولة للاضطلاع بمشروعات النمو الاقتصادى

تقوم وزارة المالية الآن باعداد الميزانيه الجديدة للسنة المالية القادمة ٥٣-١٩٥٤ . وقد رأينا أن نتوجه ببعض الملاحظات قبل اعدادها ،وذلك على ضوء دراستنا المقارنة لميزانيات السنوت المالية ٣٨-١٩٣٩ ، ٤٩-١٩٥٠ ، ٥٢-١٩٥٣ .

سنبدأ أولا بمعالجة المصروفات ، فالايردات ثم نعرض للسياسة المالية العامة .

تنقسم المصروفات الى أربعة أبواب :

الباب الاول : ويشمل الماهيات والاجور والمرتبات

الباب الثانى : ويشمل المصروفات العامة

الباب الثالث : ويشمل الاعمال الجديدة

الباب الرابع : ويشمل أبوابا أخرى

الماهيات والاجور والمرتبات

ولعل أهم باب أثار الكثير من الجدل والمناقشات ، هو باب الماهيات والاجور والمرتبات ، فقد تعالت الصيحات فى السنوات الاخيرة بضرورة وضع حد للازدياد المستمر فى اعتمادات هذا الباب الذى يستنفذ جزءا كبيرا من الميزانية نتيجة لتضخم عدد الموظفين والوظائف -وبالرجوع الى الاحصاءات يتبين لنا .

أولا: رغم زيادة الاعتمادات فى هذا الباب فى ميزانية ٥٢-١٩٥٣ عن ميزانية ٣٨-١٩٣٩ بمبلغ ٤٠ م ج . فقد انخفضت نسبة هذا الباب الى جملة المصروفات من ٣١٪ الى ٢٧ ٪ وكانت هذه النسبة ١٩ ٪ فى ميزانية ٥٠-١٩٥١ ، ٢١ ٪ فى ٥١-١٩٥٢

ثانيا - زادت جملة اعتمادات هذا الباب فى ميزانية ٥٢-١٩٥٣ عن مثيلها فى ميزانية ٥٠-٥١،٥١-٥٢ بمبلغ ٢٠م ج . ، ٥ر٥م ج علما بأن ميزانية ٥٢-١٩٥٣ قد وضعت على أساس اتباع سياسة التقشف التى أوضحتها مذكرة وزارة المالية ص ٣٩ :

« ضغط المصروفات مطلوب فى حد ذاته بالنسبة لكثير من هذه المصروفات .. ويأتى الباب الاول فى مقدمة الابواب التى ينبغى ان تخضع لهذا الضغط الى حد كبير لزيادة عدد الموظفين على حاجة العمل الفعلية » .

سياسة التقشف وضغط المصروفات

وظاهر ان السياسة الماليه التى سوف تتبعها وزارة المالية فى اعداد الميزانية الجديدة اساسها التقشف أيضا والضغط على المصروفات الى أبعد الحدود ، كما وضح فى منشور وزارة المالية الذى ذاعته اخيرا على الوزارات والمصالح بشأن الميزانيـة الجديدة والذى جاء فى مقدمته : « لسنا أحوج الى الاقتصاد وضغط المصروفات منا الآن .. »

وفيما يختص بالباب الاول فقد ذكر المنشور: « ويتعين على الوزارات والمصالح ان تمتنع عن التقدم بأى اقتراح يرمى الى انشاء او رفع وظائف اصلا ، بل ينبغى الغاء كل ما يمكن الغاؤه من الوظائف الحالية » .

على اننا اذا راجعنا الفقرة التى سبقت هذه فى المنشور نجدها تذكر الآتى : « وقد كانت مصروفات الباب الاول من أهم ما شغل بال الحكومة . فشكلت لجنة - هى لجنة دراسة الانظمة الحكومية - لتحديد اختصاصات الوزارات والمصالح وتنظيم الاعمال بها ، بما يكفل وقف تضخم الوظائف وانقاص عددها الى الحد الذى يقتضيه العمل » . وهنا نلاحظ الآتى :

١ - كان من الواجب ان يطلب الى هذه الوزارات والمصالح ان تكتب كل واحدة عن عدد الوظائف التى تراها مناسبة لصالح العمل ، ثم تحال هذه التقارير الى اللجنة المذكورة لتتولى تنسيق هذه الدرجات قبل اقرار الميزانية الجديدة

٢ - من الثابت ان بعض المصالح الحكومية بحاجة قصوى الى موظفين - وعلى الاخص الفنيين منهم - للنهوض بالاعباء الملقاة عليها . وهذه المصالح تتصل اتصالا مباشرا برفاهية الشعب وبالاقتصاد القومى وأهمها : مصلحة الكيمياء ، مصلحة الصناعة ، مصلحة المبانى ، مصلحة الرى ، مصلحة الضرائب ، مصلحة الاحصاء ، مراقبة الميزانية . هذه المصالح وغيرها بحاجة الى التدعيم والتوسع وبخاصة اذا أخذنا فى اعتبارنا ان الحكومة بصدد اعداد سياسة انشائية لتنمية الانتاج القومى مما سيلقى عبئا جديدا وكبيرا على الاداة الحكومية .

٣ - ان التنبيه على الوزارات والمصالح بعدم اقتراح انشاء او رفع وظائف اصلا ، بل وبالغاء كل ما يمكن الغاؤه من الوظائف الحالية معناه غلق باب الترقى دون الموظفين .

من هذا نستطيع ان نقرر ، بل ان نجزم بأن ضغط المصروفات فى باب الماهيات والاجور والمرتبات محال ، بل الثابت ان اعتمادات هذا الباب ستزداد وستتضخم فى السنوات المقبلة وبخاصة عندما تتم مشاريع تنمية الانتاج القومى .

المصاريف العمومية

أما الباب الثانى، وهو الخاص بالمصاريف العمومية ، فقد تضخمت اعتماداته تضخما هائلا . فبلغت أقصاها فى ميزانية ٥١-٥٢ اذ قدرت بمبلغ ٦٦٠ م ج . بزيادة قدرها ٥٢ م ج . عن المنصرف فى ميزانية ٣٨-١٩٣٩ !!.. ورغم ذلك ، فقد انخفضت نسبة هذا الباب الى جملة المصروفات من ٢٩ ٪ عام ٣٨-١٩٣٩ الى ٢٨٪ فى تقديرات ٥١-١٩٥٢

وهذا الباب يمكن ضغطه الى حد كبير للاسراف الشديد فى المصروفات العامة - بدل السفر والانتقال والنقل، الايجارات والمياه والانارة واعتمادات الصيانة الخ .. وقد استطاعت وزارة المالية ان تحقق وفرا فى هذا الباب فى ميزانية ٥٢-١٩٥٣ بلغ ١٢ م ج عن تقديرات ٥١-١٩٥٢

وستعمد وزارة المالية فى الميزانية القادمة الى تحقيق وفر آخر . اذ جاء

فى منشور وزارة المالية الاخير : « وفيما يختص باعتمادات الباب الثانى فانه – على الرغم من الخفض الذى أجرى فيها فى ميزانية السنة الحالية – ينبغى ان يتناولها خفض آخر شديدا »

ونجد لزاما علينا ان ننبه الى ضرورة معالجة الضغط فى هذا الباب بمنتهى الحذر .. وذلك لان بعض أبواب المصاريف العمومية لايمكن ضغطها بل هى فى أمس الحاجة الى مضاعفة الاعتمادات المخصصة لها .. فالاداة الحكومية تنقصها المعدات العلمية الحديثة التى تسهل عليها مواجهة التطور الاقتصادى المقبل . وهانحن نرى احصائيات مصلحة الاحصاء تظهر متأخرة ثلاث سنوات على الاقل !. وطالما شكا مديرو هذه المصلحة من افتقارها الى المعدات الحديثة ونحن نعلم ان أساس أى تقدم اقتصادى هو علم الاحصاء .

لا آلات حاسبة فى ادارة الميزانية

كذلك ادارة الميزانية بوزارة المالية خالية من أية آلة حاسبة ، علما بأن أغلب عملياتها حسابية !.. كذلك تفتقر الحكومة الى المعاهد العلمية الحديثة ، وينقص المعامل الحكومية الكثير من الاجهزة والادوات التى تيسر السبل لمتابعة آخر تطورات العلم الحديث وهو ماتزخر به ، بل وتفخر به . الحكومات المتمدنة فى العالم .

وايضا موضوع تأثيث مكاتب الحكومة .. وابلغ ما يقال فى هذا الشأن ان هذه المكاتب يجب « اعادة تأثيثها » ، فقد بلغت حدا لا يوصف فى القذارة وعدم ملاءمتها لمقتضيات التطور العصرى الحديث . بل ان بعض المصالح التى تدر ايرادا كبيرا للميزانية ، كمصلحة الضرائب مثلا لا يجد موظفوها المكاتب التى يجلسون عليها او الدواليب التى يحفظون فيها ملفات الممولين التى تتطلب احاطتها بالسرية الكاملة !! .

ولاشك ان حسن تنظيم الاداة الحكومية وتزويدها بالمعدات العلمية الحديثة شرط اساسى لضمان وكفالة انتاجها .

ولبيان أهمية تعزيز بعض المصالح بالموظفين الفنيين والمعدات اللازمة ، نذكر ان مشروع **السنوات الخمس** الاول الذى تقرر تنفيذه خلال السنوات المالية ٤٦–١٩٤٧ الى ٥٠–١٩٥١ والذى خصص لتنفيذه مبلغ ٣٤م ج قد فشل فشلا ذريعا فى تحقيق البرامج التى وضعت له . وكان من بين أهم اسباب فشل هذا المشروع : قصور طاقة كثير من المصالح الحكومية **عن تحميل الاعباء الجديدة التى** أضيفت اليها طبقا لمشروع السنوات الخمس وعلى الاخص مصلحة المبانى . مصلحة الطرق ، مصلحة المجارى . مصلحة الشئون القروية . وقتئذ). وذلك اما لنقص فى الوظائف أو لصعوبة شغل الوظائف الفنية أو للنقص فى وسائل النقل وصعوبة الحصول على السيارات اللازمة .

مشروعات الدولة

فاذا انتقلنا الى الباب الثالث – وهو أهم الابواب فى نظرى – لانه يمثل المشاريع التى يقع على عاتق الدولة تنفيذها سواء كانت مشاريع ذات صبغة اقتصادية أو ثقافية نجد الحقائق التالية :

١ – ان أقل نسبة بلغها هذا الباب كانت فى ميزانية ٥٢–١٩٥٣ وهى ١٧ ٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ٢١ ٪ فى ميزانية ٣٨–١٩٣٩ ، وكانت أكبر نسبة لهذا الباب فى ميزانية ٥١–١٩٥٢ وهى : ٢٤ ٪

٢ – انخفضت اعتمادات هذا الباب فى ميزانية ٥٢–١٩٥٣ عن ميزانية ٥١–١٩٥٢ بمبلغ ٢١م.ج.

٣ – بينما بلغت الزيادة فى اعتمادات كل من الباب الاول والثانى والرابع فى ميزانية ٥٢–١٩٥٣ عن مثلها فى ميزانية ٣٨– ١٩٣٩ المبالغ الآتية :

٤٠و٤٠و٥٤ م.ج. لم تتعد الزيادة فى أعتمادات الباب الثالث ٢٤ م.ج.

فاذا رجعنا الى منشور وزارة المالية الاخير، نراه يقرر فيما يختص بالباب الثالث : «يتعين قصرها على ما يلزم لمواجهة ما سبق الارتباط به بالفعل بالقدر الضرورى الذى يلزم مواجهته فعلا فى العام المقبل من هذه الارتباطات . »

وهذا هو وجه الخطورة . اذ كان من الواجب الاعتناء بهذا الباب . لان زيادة الانفاق فيه معناه العمل على زيادة الرفاهية للشعب ، ومعناه أيضا زيادة الدخل الاهلى للبلاد . ذلك لان الانفاق فى هذا الباب يؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى تنمية الثروة الانتاجية للبلاد . وهذا مايجعلنا ننصح بعدم المساس بهذا الباب بالتخفيض فى الميزانية القادمة ، بل نرى ان ننبه الى ضرورة زيادة الانفاق فى هذا الباب الى أكبر حد مستطاع وبخاصة أننا دولة دخلها الفردى فى غاية الانخفاض وان الاقتصاد المصرى لم يساير بعد التطور الفنى الصناعى العلمى الحديث وان الكثير من موارد الثروة الاقتصادية لم يستغل بعد . فالانفاق الحكومى فى تشييد الاعمال الجديدة هو انفاق مثمر وهو انفاق منتج أيضا .

الابواب الاخرى

اما الباب الرابع من الميزانية ، فيتبين من فيه الآتى :

١ – بلغت نسبة مصروفات هذا الباب ١٩ ٪ فى ميزانية ١٩٣٩/٣٨ ، فارتفعت الى ٢٥ ٪ ، ٣٠ ٪ فى ميزانية ٥٠/٤٩ ، ١٩٥١/٥٠ . ثم انخفضت الى ٢٧ ٪ فى ميزانية ١٩٥٢/٥١ ولكنها عادت الى الارتفاع فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ فبلغت ٣٠ ٪ .

٢ – زادت اعتمادات هذا الباب فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ عن اعتماداته فى ١٩٣٩/٣٨ بمبلغ ٥٤ر م.ج. وهى تفوق الزيادات فى باقى الابواب

٣ – بينما انخفضت اعتمادات البابين الثانى والثالث فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ عن ميزانية ١٩٥٢/٥١ بمبلغ ١٢ر ، ٢١ م.ج. ، زادت اعتمادات الباب الرابع بمبلغ ١ر٢ م.ج. وهذا ايضا رغم التقشف ! ..

واهم ابواب الصرف فى هذا الباب فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ هى : ٦ر٥ م.ج. للدين العام يقابلها ٤ر٢ م.ج. فى ١٩٣٩/٣٨ ، ٥ر م.ج. معاشات ومكافآت يقابلها ٤ر٢ م.ج. فى ١٩٣٩/٣٨ ، ٢٩ر م.ج. ، ٥ر١٥ م.ج. لاعانة غلاء المعيشة ومصروفات خفض تكاليف المعيشة ولا يقابلها شىء فى ميزانية ١٩٣٩/٣٨ .

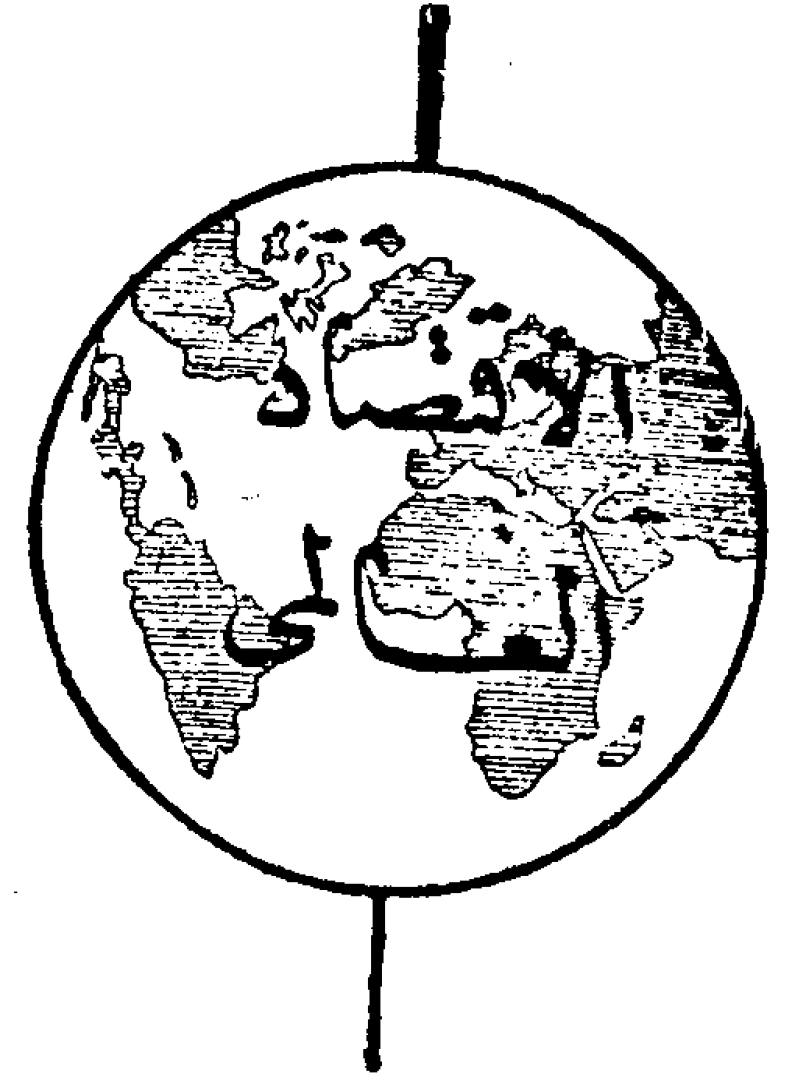
ومن هذه الارقام يتبين لنا صعوبة اجراء خفض مادى كبير فى الباب الرابع . أما ماتقرر من خصم فروق العلاوات والترقيات من اعانة غلاء المعيشة ، فهو وان كان سينقص من اعتمادات هذا الباب ، الا ان هذا الخفض سينقل كما هو بالزيادة فى اعتمادات الباب الاول .

مصروفات خفض نفقات المعيشة

ومما يسترعى النظر ان مصروفات خفض تكاليف المعيشة انخفضت فى ميزانية ٥٢–١٩٥٣ الى ٥ر١٥ م.ج. بينما كان المخصص لها ١٨م.ج. فى ميزانية ٥١–١٩٥٢ . هذا فى الوقت الذى تطالعنا فيه الاحصائيات بأن الرقم القياسى لنفقات المعيشة (١٩٣٧ = ١٠٠) بلغ ٣٠٧ فى سبتمبر ١٩٥٠ ، ٥ر٣١٦ فى سبتمبر ١٩٥٢ . فاذا اضفنا الى ذلك انخفاض الانفاق الحكومى على المشاريع الجديدة بمبلغ ٥ر٢٠ م.ج . أمكن ادراك بعض أسباب انخفاض القوة الشرائية العامة .. وهذا يجعلنا ننصح بعدم اجراء خفض آخر فى مصاريف خفض تكاليف المعيشة .

وهنا نستقرىء بعض الحقائق التى

١ – انخفضت نسبة مصروفات الرخاء العام فى ميزانية ٥٢–١٩٥٣ الى ٤٠ ٪ ، بينما كانت ٥٢ ٪ فى ميزانية ٣٨–١٩٣٩ !!



احتياطيات المنطقة الاسترلينية

زادت احتياطيات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولار من ١ر٨٤٦ مليون دولار فى نهاية ديسمبر ١٩٥٢ الى ١ر٩٧٨ مليون دولار فى نهاية يناير ١٩٥٣ ، أى بزيادة قدرها ١٣٢ مليون دولار ، وذلك نتيجة تحسن ميزان مدفوعات المنطقة الاسترلينية مع دول العملات الصعبة ويدخل فى هذه الزيادة ايضا ماقيمته ٥٨ مليون دولار من الذهب سدادا لبعض الفائض الذى حققته بريطانيا فى معاملاتها مع دول اتحاد المدفوعات الاوروبى ، فضلا عن معونة الدفاع التى تلقتها من الولايات المتحدة وتبلغ ٤٤ مليون دولار ..

قرض جديد متوسط الاجل فى ايطاليا

فتحت الحكومة الايطالية فى أواسط يناير الماضى باب الاكتتاب فى قرض متوسط الاجل يستهلك بعد تسع سنوات ، ويغل فائدة بنسبة ٥ ٪ وسندات هذا القرض معروضة بسعر ٩٨ فى المائة من قيمتها الاسمية وتدفع قيمة الاكتتاب اما نقدا واما مقابل أذون الخزانة العادية أو كوبونات سندات قروض عامة اخرى تستحق الدفع قبل أول ابريل .

وقد دأبت الحكومة الايطالية خلال السنوات الاخيرة على طرح قروض متوسطة الآجال للاكتتاب فى مثل هذا الموسم ، انتهاجا لسياسة مرسومة لتحسين تكوين الدين العام ، وذلك بتخفيض نسبة أذون الخزانة العادية فيه . وهكذا هبطت نسبة أذون الخزانة التى تستحق الدفع فى بحر سنة أو أقل الى ٢٩ ٪ من مجموع الدين العام فى نهاية ١٩٥٢ بعد أن كانت تمثل اكثر من ٣٣ ٪ فى سنة ١٩٤٩

هذا ، ولم يحدد مقدار القرض الجديد بصفة رسمية ، ولكن ينتظر له أن يبلغ ٢٠٠ مليار ليرة (أى نحو ٣٢٠ مليون دولار) كما ينتظر أن يمثل الاستبدال بأذون الخزانة العادية أكثر من نصف الاكتتاب .

انتاج الاسمدة فى الهند

يعتبر مصنع « سندرى » للاسمدة الذى انشىء أخيرا فى الهند بمعونة بعض الهيئات الكيمائية الامريكية أكبر مصنع من نوعه فى آسيا بأسرها . وقد بدأ انتاجه فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وكان معدل انتاجه فى ديسمبر ٨٠٣ أطنان يوميا ، ارتفعت فى الاسبوع الاول من يناير الى ٩٤٤ طنا يوميا وينتظر أن يبلغ معدل الانتاج اليومى فى مارس الحالى ١٠٠٠ طن يوميا . ويقدر أن يساعد هذا الانتاج على زيادة انتاج المواد الغذائية فى الهند بنحو ٨٧٥ر٠٠٠ طن سنويا .

هذا ، ويلاحظ أن فى الهند مصنعين آخرين للسماد ينتجان معا نحو ٣٠ر٠٠٠ طن من الاسمدة فى العام

صادرات اليابان من المنسوجات القطنية والحرير الخام

بلغت صادرات اليابان من المنسوجات القطنية فى الاحد عشر شهرا الاولى من العام الماضى ٦٩٨ مليون يارده مربعة ، أى نحو ٧٣ ٪ فقط مما صدرته فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ أما من ناحية القيمة فلم تزد صادرات سنة ١٩٥٢ من المنسوجات عن ٥٩ ٪ فقط من قيمة ماصدر فى ١٩٥١ ، وكانت الباكستان وأندونيسيا وهونج كونج على التوالى هى أهم عملاء اليابان كما كانت العادة وإذا كانت صادراتها الى الباكستان قد هبطت بنحو الخمس عما كانت عليه عام ١٩٥١ كما هبطت صادراتها الى اندونيسيا الى ٥٨ ٪ فقط ، فقد زادت صادراتها الى هونج كونج بأكثر من النصف ، نظرا لقيام هذه الاخيرة بدور المستودع الذى تنصرف منه البضاعة الى اندونيسيا وسيام وغيرها من بلاد جنوب شرق آسيا .

وهذا النقص فى الصادرات دفع اليابان الى البحث عن أسواق جديدة فى أمريكا اللاتينية . وقد زادت فعلا صادرات اليابان من المنسوجات القطنية الى بيرو وفنزويلا كما زادت الى الولايات المتحده .

وتقدر صادرات عام ١٩٥٢ بأكمله بنحو ٧٧٠ مليون ياردة . وكان مندوب اليابان فى المؤتمر الدولى للمنسوجات القطنية الذى عقد فى لندن فى الخريف الماضى قد ذكر أن اليابان تزمع تصدير ١ر١٠٠ مليون يارده مربعة من المنسوجات القطنية فى عام ١٩٥٣ . ولكن لاينتظر أن يتجاوز هذا الرقم ٩٠٠ مليون يارده مربعة نظرا لصعوبات الصرف فى البلاد المستوردة

أما الحرير الخام فتقدر صادرات اليابان منه فى عام ١٩٥٢ بـ ٦٩٩٨٦ بالة أى بزيادة ١ر٦٣١ بالة عن ١٩٥١ وقد زادت واردات بريطانيا وحدها من ٨ر٢٠٢ من البالات سنة ١٩٥١ الى ١٢٩١٢ بالة سنة ١٩٥٢ نتيجة لعمليات تجارية ثلاثية . اما واردات الولايات المتحدة وفرنسا من الحرير الخام فقد هبطت قليلا عما كانت عليه فى العام السابق .

محصول السكر فى كوبا

اصدرت حكومة كوبا فى ٣٠ يناير الماضى قرارا بتحديد وتنظيم انتاج السكر فى عام ١٩٥٣ ، وهو ينص على أن لايزيد انتاج مصانع السكر البالغ عددها ١٦١ مصنعا عن ٩٣ ٪ من المتوسط السنوى لانتاج اى ثلاث سنوات فى الفترة ١٩٤٧ ــ ٥٢ ، ولاى مصنع الحق فى أن يتخذ اساس الانتاج متوسط أكبر ثلاثة محاصيل من هذه الفترة . وتهدف حكومة كوبا أيضا الى منح بعض التسهيلات للمصانع الصغرى والمتوسطة . ومن المنتظر أن يبلغ انتاج كوبا من السكر فى عام ١٩٥٣ ــ ٥ر٧ مليون طن ، وذلك فى مقابل ٧ر٢ مليون طن فى عام ١٩٥٢ ، ويعتبر انتاج كوبا من السكر فى العام الماضى رقما قياسيا لانتاج السكر فى أى دولة من دول العالم .

الاسعار فى فرنسا

هبط الرقم القياسى لاسعار الجملة فى فرنسا من ١٤٠ر٥ (١٩٤٩ = ١٠٠) فى ديسمبر ١٩٥٢ الى ١٣٩ر٦ فى يناير سنة ١٩٥٣ ، كما هبط بنسبة ٨ر٦ ٪ من الذروة التى بلغها فى يناير ١٩٥٢ وهى ١٥٢ر٥ ، أما رقم أسعار التجزئة فقد ظل على حاله بين ديسمبر ٥٢ ويناير ٥٣ وهبط بنسبة ٢ ٪ عن الذروة التى بلغها فى فبراير سنة ١٩٥٢

الارجنتين تصدر فائض القمح

نواترت الانباء اخيرا بأن الارجنتين تنوى بيع فائض القمح لديها وان كانت تفضل الانتظار حتى تظهر نتيجة المؤتمر المنعقد لتجديد اتفاقية القمح الدولية . وذكرت الانباء ايضا بأن الارجنتين قد خصصت ١ر٥ مليون طن من القمح لتصديرها الى البرازيل واليابان وايطاليا ، لان لكل من هذه الدول مركزا دائنا فى الارجنتين ، وطلبت أن يخصص لهـا جانب من الفائض . واخيرا اعلنت وزارة التجارة الخارجية فى الارجنتين رسميا انها باعت ٣٠٠ر٠٠٠ طن من محصول القمح الجديد الى ايطاليا بموجب الميثاق التجارى المعقود بينهما ، وان الشحن سيتم قبل نهاية فبراير . ولم يعلن السعر بصفة رسمية ، ولكن ترى الدوائر التجارية الاجنبية أن السعر يزيد قليلا عما يعادل ١٠٩ دولارات أمريكية للطن تسليم الباخرة .

وهذه هى ثانى صفقة ضخمة تصدرها الارجنتين من محصولها الجديد بعد صفقة المقايضة التى عقدتها الارجنتين مع الهند فى اكتوبر الماضى لتصدير ٢٥٥ر٠٠٠ طن من القمح

وينتظر أن تزيد صادرات الارجنتين الى البرازيل من القمح عن أى من هاتين الصفقتين .

الجفاف فى البرازيل

فى شمال شرق البرازيل منطقة تعتبر من البقاع القليلة فى العالم التى تعانى ظروفا مناخية فريدة لم يعرف بعد ما يتحكم فيها من عوامل ، فقد تهطل الامطار هناك فى بعض السنين بغزارة كبيرة تجرف امامها المحاصيل الزراعية ، وقد تسقط معتدلة مناسبة . كما قد تنقطع تماما فى بعض السنين .

وقد تواترت الانباء اخيرا بأن هذه المنطقة تعانى الآن فترة من أخطر فترات الجفاف التى مرت بها منذ عدة سنوات حتى هاجر العمال الزراعيون الى المناطق الاخرى المجاورة والتى لاتكاد تفى بحاجة سكانها الاصليين .

وتتخذ حكومة البرازيل الآن تدابير عاجلة وواسعة النطاق لتدارك الحالة ، ويشرف وزير الزراعة على مشروع الاغاثة .

القطن فى العالم

يقدر محصول القطن فى العالم فى الموسم الحالى (١٩٥٢/٥٣) بما لايزيد عن ٣٤ر٨ مليون بالة أى بهبوط ٦٠٠ر٠٠٠ بالة عن محصول الموسم السابق الا أن مجموع المعروض الظاهر (أى المحصول مضافا اليه المخزون للاغراض التجارية) سيصل الى ٤٩ر٥ مليون بالة أى بزيادة ٢ر٦ مليون بالة عن الموسم السابق وذلك لزيادة المخزون بنحو ٣ر٢ مليون بالة . ولما كان من غير المحتمل أن يتجاوز الاستهلاك العالمى ماكان عليه فى موسم ١٩٥١/٥٢ ، أى ٣٢ مليون بالة ، فينتظر أن يزيد المخزون بما يتراوح بين ٢ر٥ ، ٣ مليون بالة فيرتفع الى حوالى ١٧ر٥ مليون بالة . ولذلك قد تعمد كثير من الدول المنتجة للقطن وفى مقدمتها الولايات المتحدة الى تخفيض المساحة المنزرعة قطنا فى هذا العام .

انتاج الصلب فى العالم (بملايين الاطنان)

	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٢
الولايات المتحدة	٧٦	٩٤	٨٣
المملكة المتحدة	١٣	١٦	١٦
الدول المشتركة فى مشروع شومان	١٦	٣٧	٤١
الاتحاد السوفيتى	١٤	٣١	٣٤
البلاد الاخرى	١٥	٢٩	٣٤
المجمـــوع	١٣٤	٢٠٧	٢٠٨

قرض أمريكى للبرازيل

عقد بنك التصدير والاستيراد الامريكى اخيرا قرضا للبرازيل قدره ٣٠٠ مليون دولار ، يسدد على ثلاث سنوات ابتداء من يناير ١٩٥٤ وتقول التقارير غير الرسمية بأن الشروط لهذا القرض كانت جافة على وجه العموم ، وان البرازيل سوف تستخدم الجانب الاكبر من هذا القرض فى سداد المتأخر عليها من الديون لشركات الملاحة الامريكية .

هذا ، والمعروف ان حاجة البرازيل للدولار تزيد كثيرا عن حصيلتها منه ، وان الثغرة تميل الى الاتساع بمضى الزمن .

تعويضات الحرب فى عام ١٩٥٢

دفعت « لجنة تعويضات الحرب » ما يبلغ ٥٧ مليون جنيه استرلينى خلال عام ١٩٥٢ ، اذا ما قورنت بما دفعته خلال ١٩٥١ ويقدر بـ ٧٢ مليون جنيه ، ٩٢ مليون جنيه خلال ١٩٥٠ ، وعلى ذلك فقد بلغ متوسط ما دفع أسبوعيا خلال الربع الاخير من عام ١٩٥٢ (٩١٤) ألف جنيه . كما دفعت اللجنة كذلك ١١٧ر٠٠٠ جنيه للمصانع بقصد اصلاحها خلال عام ١٩٥٢ ، وخصصت ٣٠ ألف جنيه تحت الحساب . وكانت هذه المبالغ ٤٨ مليون جنيه ، منها ٤٧ مليون جنيه دفعت للملاك الافراد ، والباقى دفع الى السلطات المحلية والسلطات العامة الاخرى . كما خصص ٢٦ مليون جنيه لاصلاح واعادة بناء المنازل التى خربت .

هذا وقد بلغ ما دفعته اللجنة حتى الآن منذ انشائها ١٠٧٧ مليون جنيه

مقايضة القطن الباكستانى :

بالرغم من شواهد مجريات الامور فى البرازيل ومصر التى دلت على أن نظام المقايضة لم يكن ولن يكون الحل الكامل لمشكلة الدول التى تهدف الى تصدير سلع ذات اسواق عالمية ، بأسعار تزيد عن الاسعار السائدة فى تلك الاسواق .. فاننا نجد أن الباكستان قد اتخذت خطوات ضخمة لتشجيع نظام المقايضة اذ أعلنت عزمها على السماح للمصدرين بمقايضة أقطانهم ، وكذا سلع أخرى بعدة سلع مصنوعة أجنبية . وقد قررت مبدئيا أن تسرى المقايضة على محصول القطن القديم مقابل غزل القطن ، وتنص التعليمات على أن يمنح مصدرو المحصول القديم من القطن حق استخدام حصيلة صادراتهم من القطن لاستيراد الغزل خلال فترة معينة

مقال هام لجريدة التيمس :

تنافس البنوك البريطانية فى الشرق الأوسط

فتحها فروعا جديدة فى سوريا ولبنان وعدن وشمال افريقيا

إسناد الوظائف الكبيرة إلى الشبان الأكفاء فى الشرق

الزيت هو محور كل نشاط مالى للعرب .

ان البنوك البريطانية التى تعمل فى الشرق الاوسط لم تنتفع من ارتفاع النسبة المصرفية كما انتفعت البنوك التى تعمل فى بريطانيا نفسها ، ولم تنتفع كذلك من قدرتها على الكسب من السلفيات . وعلة ذلك أن المنافسة بين هذه البنوك كانت شديدة ، وأن البنوك الاخرى أخذت بالتدريج تتحول الى بنوك للدولة أو بنوك أهلية وثمة شعور ايضا بأنه فى فترة الجفاء السياسى التى تجتازها هذه الرقعة بأسرها الآن قد يساء تفسير الرسوم المطردة التى تتقاضاها البنوك لقاء خدماتها .. ولهذا اضطرت بنوك الشرق الاوسط الى أن تسعى لزيادة مقدار الاعمال التجارية التى تقوم بها بدلا من أن تزيد نسبتها المصرفية لتعوض الرسوم المطردة الزيادة .

وقد أدى ازدهار صناعة الزيت وما تلاه من عقد اتفاقات لمشاطرة الارباح فى الدول التى تنتج الزيت وتكرره ، الى زيادة دخلها زيادة سمحت بتوسع مستمر فى نسبة التدفق المطردة الواردات . وللبنوك فى هذه النسبة حقوقها المشروعة . والارقام التى لدينا توضح انعكاسا مطردا ولا سيما فى مجال الاعتمادات المستندية والكمبيالات التى تقدم لتحصيل قيمتها .

وبعد الحرب ، جرى المصدرون على أن يطلبوا فتح حسابات قبل الشحن باعتبار ذلك أمرا لازما قبل عرض البضاعة فى السوق . وان العودة جزئيا الى سوق البيع ، انما أسفرت عن زيادة السلع المشحونة برسم الايداع .

وقد قلنا قبلا أن الرسوم آخذة فى الزيادة باطراد .

ولا يكاد يمر اسبوع بغير أن تقدم مطالب تتضمن زيادة فى النفقات ، وتعد مرتبات الموظفين سواء منهم المحليون أو البريطانيون الجزء الاكبر من هذه النفقات . وترتب على التوسع السريع فى صناعة الزيت ايجاد حاجة كبيرة الى الكتبة ، ووجدت البنوك نفسها فى موضع المنافس المباشر مع شركات الزيت فى الحصول على الكتبة ، وهم قلة قليلة من المدربين او الذين يمكن تدريبهم . وترتب على ذلك تأثير مباشر فى المرتبات لاحيلة للبنوك فيه ذلك لان الكتبة وجدوا اغراء شديدا للعمل فى الخليج الفارسى والمملكة العربية السعودية والهند وباكستان وسيلان والملايو مقابل مرتبات مرتفعة ووجد اللاجئون الفلسطينيون بدورهم عملا جديدا ، فخلقت هذه جميعا مشكلات جديدة ناشئة عن السفر والسكنى وتأثيث الدور ، وكل مشكلة من هذه المشكلات تنطوى على زيادة فى المصروفات .

ولعل العوامل البارزة التى ادت الى نجاح المصارف البريطانية فى

---

٢ ـ انخفضت اعتمادات مصروفات الرخاء العام فى ميزانية ٥٢_١٩٥٣ عن مثلها فى ٥١_١٩٥٢ بحوالى ١٣ر٤ م ٠ ج ٠ منها ٢ر٠٠ ، ٥ر٨ ، ٢٠٩ م٠ج فى الصحة والاقتصاد القومى والتعليم

٣ ـ انخفضت مصروفات الامن الداخلى والخارجى فى ميزانية ٥٢ ـ ١٩٥٣ عن مثلها فى ٥١_١٩٥٢ بحوالى ٨ر١٠ م٠ج منها ٤ر١٠ م٠ج فى الدفاع .

هذه بعض الحقائق التى تطالعنا بها دراساتنا المقارنة لميزانية الدولة والحقيقة ان نقائص الميزانية ترجع الى :

أولا : ضآلة موارد الميزانية ـ وسنبين فيما بعد اسباب ذلك ـ مما يؤدى الى عدم استطاعتها مسايرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى البلاد .

ثانيا : السياسة المالية التى نسير عليها فى اعداد الميزانية الا وهى :

ا ـ تقدير المصروفات على اساس الايرادات وليس العكس

ب ـ الاستمرار فى اتباع سياسة موازنة الميزانية موازنة حسابية فقط .

الموازنة الحسابية للميزانية

وطالما شكت اللجان البرلمانية عند مناقشتها للسياسة المالية العامة وللميزانية الدولة من موازنة الميزانية موازنة ـ حسابية .. هذه الموازنة التى ورثناها عن المستثمرين عندما كانوا يتولون الاشراف على مالية الدولة .

وازاء ضعف موارد الدولة وقصورها عن مواجهة أعباء الميزانية العادية المختلفة ، ولما كانت البلاد فى سبيل اعداد برنامج شامل مدروس لاستثمار موارد البلاد وتنمية انتاجها القومى ، كما وان تنمية موارد الدولة يحتاج الى فترة من الوقت ـ لذا نرى ان تأخذ الحكومة بمبدأ وضع ميزانيتين للدولة :

١ ـ الميزانية العادية لمواجهة الاعباء العادية للدولة والتى تعتمد على موارد الدولة العادية .

٢ ـ الميزانية المستقلة والخاصة بمشاريع التنمية الاقتصادية التى توضع لاستثمار موارد الدولة ولزيادة الرفاهية الشعبية والتى سيحتاج تنفيذها الى عدة سنوات ـ خمس أو عشر أو عشرين ـ وهذه تمول من موارد أخرى غير موارد الميزانية العادية ..

فوزى رياض فهمى

الشرق الاوسط فى الفترة التالية للحرب هى :

أولا — الاسس المتينة لهذه البنوك .
ثانيا — البحث عن منافذ جديدة
ثالثا — قدرة البنوك على التطور تجاه المنافسة .

أما متانة اسس هذه البنوك فلم تكن قط موضوع شك، او ريب .. والجميع يسلمون بأن هذه البنوك ذات سمعة رفيعة ويمكن الاعتماد عليها . ولا يرجع الفضل فى هذه الثقة الى متانة ميزانيات البنوك فى لندن ، لان قلة من عملاء هذه البنوك فى الشرق الاوسط يعنون بالاطلاع على هذه الميزانيات أو دراستها ، فأغلب الرأى أن الحكم على البنوك يصدر بناء ما يستمتع به مديرو فروعه من كفاءة ونزاهة وحسن تصرف . ولا ريب فى أن التقليد الذى درج عليه أولئك المديرون من العمل بولاء واخلاص للمقر الرئيسى فى لندن وللعملاء فى المنطقة التى يقوم فيها البنك ، هو تقليد لا يسع هذه البنوك أن تتخلى عنه ، وهذا العامل الممتاز لا يظهر فى ميزانية اى بنك ، ولكن فائدته وقيمته لا يمكن مقارنتهما بأى شىء ..

أما البحث عن المنافذ الجديدة ، فقد جعل البنوك تبحث عن مناطق جديدة تعمل فيها ، **وصار حتما على البنوك المتخصصة التى تعمل فى منطقة الشرق الاوسط بأسرها أن تقبل التحدى الموجه اليها نتيجة لعقد اتفاقات الزيت الجديدة .. ففتحت فروع جديدة لها فى المناطق التى تحتاج فعلا الى خدمات مصرفية ، بل كذلك فى المناطق التى أن تنشأ فيها مثل هذه الحاجة قريبا . .**
فافتتح بنكان من بنوك الشرق الاوسط فروعا لهما فى محمية عدن وهى منطقة كانت مقتصرة قبلا على التعامل مع البنوك الهندية وبنوك شرق أفريقيا .. ولا تزال البنوك تنتهز الفرص للبحث عن الاماكن الجديدة التى يمكن فيها فتح فروع للبنوك ، ولهذا لا يستطيع أحد أن يتهم هذه البنوك بأنها تسلك مسلكا رجعيا .

وادى هذا التوسع الى وضع الشبان فى مواضع السلطة والمسئولية فى وقت مبكر . وتقول البنوك عامة أن هؤلاء الشبان نجحوا فى حمل عبء التبعات الجسام التى زيدت على أكتافهم بغير أن يفقدوا شيئا من استعدادهم أو قدرتهم ، فقد أثبتوا أنهم رجال .

وان توسيع نشاط البنوك الى مناطق لم يسبق لها أن عملت فيها أدى الى خلق مشكلات شتى . . وبعض هذه المشكلات من النوع الذى لا معدى عن مجابهته فى كل عمل جديد ، كالبحث عن دور للفروع واستخدام الموظفين الصالحين . . ولكن هناك مشكلات أخرى من طابع خاص. من ذلك مثلا أن بنكا بريطانيا كان يباهى دائما بالصلات الوثيقة التى تربط مديره بعملائه ، وجد ألا مهرب من فتح فصول لتدريس اللغة العربية . وفى هذه الفصول يتعلم صغار الموظفين البريطانيين اللغة العربية على حساب البنك . وبديهى أن لمثل هذا العمل فائدته آخر الامر .. لان البنك يكتسب على الفور سمعة واحتراما من الاهلين لاهتمامه بأمر بلادهم التى يخدمها .

أما قدرة البنوك على التطور تجاه المنافسة ، فقد ظهرت بوجه خاص فى سوريا ولبنان حيث كانت المصارف الفرنسية من قديم تحتكر الاعمال المصرفية كلها . وكانت هاتان الدولتان تعاملان قبلا باعتبارهما وحدة مالية أما الآن فلكل منهما عملتها الخاصة وتقوم كل منهما بمراقبة التعامل بالعملات الاجنبية . وقد كانت تقلبات هاتين العملتين كثيرة . ومع أن هذه التقلبات تتخذ فى معظم الاحوال طابعا موسميا ، الا أنها تنشأ بسبب أحوال لا يستطاع التكهن بها

ولا ريب فى أن نجاح البنوك البريطانية فى دخول هاتين الدولتين يبعث الرضا فى نفوس أولئك الذين يحبون للبنوك البريطانية أن توسع نشاطها وراء البحار فى حدود تتجاوز الحدود التى كانت تعمل فيها قبل عام ١٩٣٩ ، وليس من المغالاة فى القول أن نقرر ان فروع البنوك البريطانية فى سوريا ولبنان قد استقرت الآن استقرارا يسوغ اعتبارها جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفى المحلى .

أما المملكة العربية السعودية التى تستخدم الريال الفضى (وهو يماثل فى حجمه ووزنه الروبية الفضية القديمة) فان المشكلة الرئيسية التى تجابه البنوك هى المشكلة المادية الناشئة من التعامل بهذه العملة الثقيلة الوزن ، وقد زاد مقدار العملات المتداولة فى السنوات الاخيرة زيادة كبيرة بسبب التوسع الكبير فى اعمال شركة الزيت حتى صار صيارفة العملات فى البنوك مشغولين طول الوقت . وتستخدم فى بعض الفروع آلات خاصة لعد العملات الفضية . وفى خلال العام المنقضى انشئت مؤسسة عربية سعودية للنقد وعهد فى ادارتها الى امريكى . والغرض من انشاء هذه المؤسسة هو العمل على استقرار اسعار القطع ولا سيما بين الدولار الامريكى والريال السعودى ، وبهذا تزول التقلبات الكبيرة التى كانت معروفة
والحالة عموما فى عام ١٩٥٣ تبشر بالرضا .

فاذا منحت البنوك المتنافسة حرية العمل فلا نتعرض لتدخل من الخارج أو من الداخل فى نشاطها ، فان كثرة الاعمال المصرفية ستمكنها من أن تحتفظ بمنزلتها ، وادارات هذه البنوك تدرك جيدا الحاجة الى اضافة كفايات جديدة اليها .. صحيح أن هناك عقبات فى ما يتعلق بالموظفين، ولكن الثقة فى المستقبل القريب لهذه البنوك لها ما يسوغها . ومن المحتمل البدء بمشروعات جديدة بمثل الحماسة التى بدت منذ انتهت الحرب ، فقد كسبت البنوك خبرة واسعة فى زيادة نشاطها بعد الحرب كما ان كل فرع جديد انشىء يتولى بدوره فتح أبواب النشاط أمامه .
وسيبقى الزيت مفتاح الموقف فى هذه الرقعة .

فلولا ايرادات الزيت التى تحصلها دول الشرق الاوسط الآن ، لما كانت هذه الدول تقدر على تحمل التبعات الاقتصادية التى تجابهها الآن .

فالقسم الاكبر من سلع الاستهلاك التى تستورد الآن ، والمساعى الجبارة التى تبذل الآن لتحسين مستوى المعيشة ، والبرامج الانشائية الواسعة التى تعد الآن .. كل هذه تعتمد على الزيت ..

والحكمة تقضى بادخار جزء من من ايرادات الزيت يكفى للحيلولة دون حدوث أزمة أو نكسة اذا تطورت الامور تطورا غير متوقع ، وانخفض انتاج الزيت انخفاضا كبيرا

مشروع لمد الطرق في الشرق الأوسط

ربط موانئ البحر المتوسط بالخليج الفارسي بطرق برية
استخدام المواد المحلية والأيدي العربية في مرافق النقل
إظهار الشرق الأوسط ككتلة تجارية رفيعة الشأن في الميزان العالمي

أعد المستر و. ف. مور المستشار الصناعي الامريكي المقيم في بيروت والمدير السابق لشركة الزيت العربية الامريكية مشروعا لربط الدول العربية بشبكة من الطرق ، وقد قدم هذا المشروع الى الحكومات العربية وفي طليعتها الحكومة المصرية .

ويقول المستر مور ان الدول العربية الواقعة بين شرق البحر المتوسط والخليج الفارسي تضم منطقة يستطاع فيها تهيئة الموارد اللازمة لانشاء جهاز صناعي اقتصادي من شأنه تحسين مستوى معيشة سكان هذه الرقعة واجتذاب المساعدة الفعالة من الدول التجارية الاخرى في العالم

وعلى هذه الدول العربية أن تعمل قبل كل شيء على تحقيق التماسك الاقتصادي والاستقرار السياسي في الرقعة باعتبارهما شرطين أساسيين لهذا النمو الاقتصادي . وأن تعمل في المعترك الدولي على كسب العطف والتأييد بكيفية تضمن الاعتراف بما للمنطقة من منزلة هامة باعتبارها حلقة اتصال في سلسلة التجارة العالمية .

منطقة غنية بمواردها

والدول العربية الواقعة بين شرق البحر المتوسط والخليج الفارسي تضم جمهوريتي سوريا ولبنان والممالك العراقية والعربية السعودية والاردنية الهاشمية ومشيخة الكويت . وتحتوي هذه المنطقة على جميع العناصر والوقود والمواد الاولية وسواها من الموارد الطبيعية . **والامر الوحيد الذي تفتقر اليه هو روح الاقدام ورؤوس الاموال والبصيرة النافذة**

وليس بين هذه الدول دولة واحدة لها من مواردها الخاصة ما يكفي لتنمية اقتصادها بكيفية مستقلة ، اي بالاقتصار على قواها الوطنية والسياسية والاقتصادية وحدها ، فالدول العربية متكاملة يعتمد بعضها على البعض الآخر الى حد كبير .

تحريك القوى الكامنة

ويقول المستر مور في تقريره ان الشرط الاول في تحقيق الامكانيات الاقتصادية والصناعية في هذا الجزء من العالم هو أن تقوم هذه الدول الست عن طريق الهيئات الحكومية بتحريك القوى الكامنة ضمن منطقتها الجغرافية ، والتي تستطيع أن تجعل أمر انشاء نظام اقتصادي مشترك للمنطقة بأسرها ميسورا بأقل مايمكن من المعونة الاجنبية . أي أن على العرب أنفسهم أن يتخذوا الخطوة الاولى في هذا السبيل

وعلى الدول العربية أن تعمل معا في تجانس تام بوساطة هيئة تنفيذية ذات اختصاصات كافية ، وأن يكون هدفها الرئيسي تأمين جو اقتصادي موات . وهذا يقتضي من الدول أن تعترف اعترافا تاما بأنها تؤلف وحدة اقتصادية واحدة ، وهذا يتطلب بدوره اقرارا بأن الوحدة الاقتصادية لا تستطيع أن تقوم بعملها على الوجه الصحيح مالم ترتبط أجزاؤها بشبكة متينة من المواصلات التجارية . فالصناعة وسواها من وسائل التنمية الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية التي ترتكز بدورها على طرق المواصلات . والتجارة الدولية كانت منذ أقدم العصور – ولا تزال – تسلك الطرق المطروقة وسبل الاتصال المائية أو البرية أو البحرية ، وأخيرا الخطوط الجوية .

جهاز للمواصلات التجارية

فينبغي اذن للدول العربية اذا ارادت تحقيق امكانياتها الصناعية والتجارية أن تنشئ جهازا للمواصلات التجارية يعتمد على الاساليب العصرية ويتصف بحسن العمل والسرعة . فاذا تم ذلك وأمكن ضمان جو اقتصادي موات يعتمد على حد معقول من الاستقرار والتعاون السياسي والشعور القومي بالتبعات ، أمكن لهذه الدول أن تجتذب رؤوس الاموال والمعونة الصناعية من الخارج .

اقتراح المستر مور

ويقترح المستر مور أن تنشئ سوريا ولبنان والعراق والاردن والمملكة العربية السعودية والكويت ادارة دولية يعهد اليها في مد طريق تجاري عام مع استثمار هذا الطريق بجباية رسوم المرور عليه .

وهذا الطريق التجاري عبارة عن طريق نقل مباشر له شكل المنطقة الحرة ، يربط ميناءي بيروت وطرابلس في لبنان بميناء اللاذقية ومدن حمص وحماه ودمشق في سوريا وعمان في الاردن بالمنطقة الساحلية على الشاطئ الغربي للخليج الفارسي وتضم ميناء الدمام في المملكة العربية السعودية وميناء الكويت وميناء البصرة في العراق .

العمود الفقري للحركة التجارية

ان طريقا تجاريا هذا مداه وهذه طبيعته يستطيع أن يصبح بسهولة العمود الفقري لحركة تبادل تجاري واسعة النطاق تشمل الشرق العربي والجزيرة العربية ، اذ ينتظر أن تقوم الدول المختصة بانشاء الطرق الفرعية التي تتصل به ، وهكذا تنشأ شبكة مترابطة من الطرق التجارية تفيد منها المنطقة بأسرها وتدور حول طريق بري يمتد من أقصى المنطقة الى أقصاها لنقل التجارة الدولية . ولا يزاحم هذا الطريق سوى الطريق البحري الذي يعد ثلاثة أضعافه طولا

تنشيط التجارة

ومن شأن الطرق الحديثة المنشأة على أسس صحيحة أن تنشط التجارة من الناحيتين القومية والدولية تنشيطا سليما . كما أن الموانئ والمناطق المتطرفة في شرق البحر المتوسط وعلى الخليج الفارسي تؤلف ←

منافذ ممتازة لشحن المنتجات التجارية لهذه المنطقة ، كما أنها تعد فى الوقت عينه وسيلة يستطاع بها فتح اسواق المنطقة أمام منتجات البلاد الاخرى .

ومن المزايا الاخرى التى يسفر عنها هذا المشروع تنشيط المشروعات الصناعية الصغيرة وزيادة انتاجها والتوسع فى الانتفاع بالايدى العاملة وأرباب الحرف ، واستثمار المرافق الزراعية والمعادن والموارد الاخرى فى المنطقة استثمارا أجدى من قبل ، وتصريف المنتجات المحلية والاجنبية بما يعود بفائدة أكبر من قبل ، وهذه العوامل جميعا تؤدى الى زيادة الاستقرار السياسى وتعزز الامكانيات العسكرية والشعور بالامن المتبادل.

الامكانيات الاقتصادية للمنطقة

ويستطرد المستر مور فيقول ان امكانيات التطور الصناعى فى الدول العربية هى أكبر بكثير مما هو معروف عامة . وقد كانت هذه الامكانيات حتى الان مجهولة لدى الرأى العام العالمى بسبب جهل أحوال المنطقة وبسبب الاضطرابات السياسية . وتأييدا لهذا الرأى ، ينبغى أن يعرف أن التطور الصناعى لمنطقة ما ، يتمشى مع العوامل التالية ويستند اليها :

١ ــ تيسير الحصول على المواد الاولية ونقلها .

٢ ــ تيسير الحصول على الايدى العاملة وما يتوقف ذلك عليه من توفير الطعام والسكنى

٣ ــ نوع مواد الوقود وثمنها

٤ ــ الجو السياسى ــ أى مدى استجابة الهيئات الحاكمة للاحوال المتطورة .

والمنطقة العربية التى نحن بصددها تحتوى على درجات متفاوتة من العوامل اللازمة لانماء الصناعة الاقليمية .

ففى الغرب ، فى منطقة البحر المتوسط ، عدد لابأس به من الصناع والعمال .وفيها الزراعة وجميع المواد الغذائية الاساسية ، وفيها مواد البناء وبعض المواد المعدنية والموانى البحرية

وفى الشرق فى منطقة الخليج الفارسى يكثر العمال الحاذقون، وفيها بعض المواد المعدنية وثروة عظيمة من **الزيت** بما فى ذلك مواد الوقود السائلة والغازية وما يمكن انتاجه منها من المواد الكيميائية المختلفة . ولكنها تفتقر من ناحية أخرى الى الزراعة والمواد الغذائيه التى لا توجد الا بمقادير محدودة جدا .

وصفوة القول ان هذه المنطقة العربية تحتوى على العناصر اللازمة لانشاء سلطه اقليميه مشتركة فى الشئون الصناعيه والزراعيه تكون ذات موقع متوسط بين الشرق والغرب مما يجعل لها مقاما عاليا فى معاملاتها مع أسواق العالم الرئيسية . أضف الى ذلك ان النهوض بهذه المنطقة كعنصر ذى منزلة صناعية ، من شأنه ان يساهم مساهمة مجدية فى تأمين الاستقرار السياسى فى العالم أجمع ومن ثم يجتذب هذا الامر اهتمام البلدان الاخرى التى تملك الحذق فى الصناعة ورؤوس الاموال اللازمة لذلك .

الممتلكات المادية للمشروع

ويرى صاحب هذا المشروع أن تتألف الممتلكات المادية له مما يلى :

أولا ــ منشآت فى جميع موانى البحر المتوسط والخليج الفارسى والمدن الداخلية لتلقى السلع المشحونه من صادرة أو واردة ، وخزنها ثم نقلها الى السيارات .

ثانيا ــ طريق تجارى يربط موانى المنطقة العربية ومدنها الداخلية بأقصر خط ممكن يتلاءم مع الجهود السياسية المشتركة التى تستطيع الدول المختلفة الداخلة فى المنطقة أن تبذلها .

« ادارة الطريق الدولى العربى »

ويقترح المستر مور تأليف هيئة تسمى «ادارة الطريق الدولى العربى» توضع تحت تصرفها الممتلكات المادية للمشروع بما فى ذلك طريق المرور ووسائل تشغيله ، على أن يكون أعضاء هذه الادارة ممثلين للحكومات العربية المشتركة فى المشروع .

مناطق حرة تمنحها كل دولة وينبغى على كل دولة أن تمنح الادارة بدون قيد أو شرط منطقة حرة للمرور فضلا عن محطة فى جميع الموانى والمدن الداخلية لتسلم البضائع سواء كانت واردة أو صادرة من الموانى

وعلى ادارة الطريق الدولى أن تهيء بوساطة أعضائها القوة اللازمة لحفظ النظام والامن فى هذا الطريق ، كل دولة فى أراضيها . غير أن هذه القوة يحسن ألا تنقسم الى وحدات محلية مستقلة بل تكون تحت تصرف الهيئة التنفيذية من الناحيتين الادارية والعملية .

رسوم المرور والضرائب

ويعهد الى الهيئة التنفيذية بالمسؤولية التامة فى :

١ ــ المهام الادارية ــ ٢ ــ جباية رسوم المرور وغيرها من العوائد ــ ٣ ــ توزيع هذه الاموال على أساس المبادىء التى تقررها الادارة العليا .

وينبغى عدم فرض رسوم جمركية أو مكوس على البضائع المارة برسم الترانسيت داخل المنطقة الحرة من قبل أى حكومة من حكومات الدول الاعضاء ، ولكن تفرض الرسوم الجمركية والمكوس على البضائع التى تكون مرسلة الى احدى الدول الاعضاء وتجبى هذه الرسوم والضرائب من قبل تلك الدولة عند تسليمها الى صاحبها .

وتحدد الرسوم على أساس المفردات التالية : (أ) التفريغ (ب) الاستلام فى الميناء (ج) رسوم الترانسيت (د) حماية البوليس (هـ) الاستلام والحمل فى الموانى التى ينتهى اليها الشحن (و) النفقات العامة والربح

(ز) رسوم استلام البضائع فى محطات التسليم داخل المنطقة الدولية

وعلى جميع الدول الاعضاء أن تعفى ادارة الطريق الدولى وهيئتها التنفيذية من الضرائب

التصميم والانشاء

ويراعى عند تصميم الطريق الاعتبارات التالية :

أولا ــ أن يعبد الطريق لمرور الاحمال الثقيلة ، وتكون منطقة الطريق على الجانبين بحيث يتسنى التوسع التدريجى فى حال ازدياد الحركة .

ثانيا ــ يجب استخدام المواد المحلية فى انشاء الطريق كلما كان ذلك ممكنا، مع استعمال الاسفلت لرصف

البقية على صفحة ٢٦

بمناسبة بدء العام الثالث من حياة الاقتصاد والمحاسبة ، ترجو ادارة المجلة من حضرات المشتركين موافاتها بالاشتراكات عن العام الثالث . وستوالى الادارة ارسال الاعداد لحضراتهم حتى ترد الاشتراكات الجديدة

مكتبة التاجر

كتاب الاحصاء السنوى لعام ١٩٥٢

هذا كتاب يهم المشتغلين بالصناعة عامة ، وصناعة وتجارة القصدير بوجه خاص . وتتميز الطبعة الثانية عن سابقتها الاولى التي صدرت عام ١٩٤٩ بانها تعتبر المرجع الاساسى لصناعة القصدير فى العالم كله . فتشمل جداول وبيانات عن السنوات ١٩٤٠ – ١٩٥١ ، والتعليق عليها حتى منتصف عام ١٩٥٢ ، وفضلا عن ذلك يشمل جداول عامة ، وفصولا عن تجارة القصدير ، وانتاجه ، وصهره ، كما يشمل ملخصات لهذه البيانات ولكنها مفصلة واضحة عن استهلاك القصدير وانتاجه فى معظم بلدان العالم . كما يشمل شرحا وافيا عن أسواق القصدير فى أهم ثلاثة اسواق عالمية : سنغافورة ، ولندن ، ونيويورك. كما يحتوى الكتاب على فصل خاص بدراسة ١٥ دولة رئيسية لانتاجها واستهلاكها طبقا للاتفاقية الدولية المعقودة عام ١٩٤٦

ويشتمل الكتاب فى النهاية على قاموس لشرح الكلمات والاصطلاحات الفنية باللغتين الانجليزية والفرنسية .

المرشد الى الشرق الاوسط

أخرجت هذا الكتاب مطبعة جامعة كورنيل ، وذلك لافادة الدبلوماسيين ، ورجال الاعمال، والطلاب، بل والسائحين والراغبين فى زيارة هذه المنطقة للمرة الاولى بقصد البحث ومعرفة الحقيقة.

والجزء الذى يهم الزائر لبلاد هذه المنطقة ، ذلك الفصل المسمى عن كل بلد على حدة : مثل تركيا ، وايران ، وافغانستان ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، واسرائيل ، وشرق الاردن ، ومصر ، والمملكة السعودية ، واليمن . والقسم الاخير من الكتاب يشتمل على عرض للعمليات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية ، ويحلل الوقائع الاستراتيجية ، ومجارى المياه ، وجامعة الدول العربية ، والاتجاهات الراسخة نحو كل من : المصالح البريطانية ، والامريكية ، والروسية .

ويتبين للباحث رأي المؤلف عن مستقبل الحوادث ، مما نجده فى فصول متعددة من الكتاب .

ولقد أفاض المؤلف عن الاحوال المصرية ، فتحدث عن تطور الاحزاب المصرية ، وعلاقتها بعضها ببعض ، وكيف أن الملك السابق كان يؤلب بعضها ضد البعض الآخر .

ونحن نرشح هذا الكتاب للقراءة حتى تفهم الشعوب العربية أحوال جيرانها . والكتاب يقع فى نحو ٤٨٠ صفحة وثمنه ٤٠ شلنا .

نظرات اقتصادية

يعتبر هذا الوقت من كل عام ، فصل « التنبؤات الاقتصاديه » ففى مصر وانجلترا وأمريكا وجميع بلاد العالم تكتب التقارير والابحاث والتحليلات للشئون الاقتصاديه كلها، فقد كان آخر عمل قام به المستر « ترومان » قبل رحيله عن الرياسه هو تقديم تقرير « المجلس الاقتصادى الاستشارى » الى الكونجرس الامريكى ، كما أن مشروع الميزانية البريطانية فى طريقه الى البرلمان ، كما أن خطب رؤساء مجالس ادارات البنوك والشركات تتحدى بعضها وتكشف عن خبايا النشاط الاقتصادى فى العالم أجمع

وبالتقصى وراء كل هذه البحوث، نستطيع أن نخرج منها بحقيقتين واضحتين صارختين ، ولكنهما لا تناقضان الواقع . الحقيقة الاولى هى الشعور بالرضى عن حالة الاستقرار والثبات الحالى والتوازن ، فيما يشبه الازمه . **والحقيقة الثانية** هى التنبؤ بما ينتظرنا من صعاب

وهناك من الدلائل ما يؤكد هاتين الحقيقتين . فمما يعجز اللسان بالنسبة للاثنى عشر شهرا الماضية ، امتداد المخاوف التى حدثت فى الشتاء الماضى . تلك المخاوف التى ناقضت بعضها البعض . فوجهة النظر الامريكية كانت تأمل فى عام ١٩٥٢ – انقشاع أزمة التضخم التى حدثت خلال ٥٠ – ١٩٥١ رغم ما اتخذته من احتياطات ، الا أن هذه المجهودات باءت بالفشل . وفى انجلترا ، كان هناك كثير من الناس – سواء داخل الوزارة أو خارجها – يظنون أن سياسة مستر بتلر وزير المالية سوف تقلل من حدة مشكلة البطالة . فلا هذه المخاوف ولا تلك أمكن تلافيها . حقيقة كان هناك تغيير كل ثلاثة أشهر من ميل طفيف بين التضخم والانكماش كما لو كان هناك جهاز يسجل هذه التغييرات ، وأن هناك توازن وتعقل فى الطلبات – كما جاء فى تقرير « المجلس الاقتصادى الاستشارى » والذى جاء فيه أيضا : أن عام ١٩٢٥ بدأ بأحوال اقتصادية أفضل مظهرا مما بدأت به أى سنة أخرى » منذ عام ١٩٤٧ .

وفى العام الماضى كانت كل من الحكومتين الانكليزية والامريكية على خطأ . فالحكومة الامريكية كانت تميل الى الرأى القائل بأن الخطر يكمن لا فى التضخم كما كانوا يظنون فى العام السابق ، ولكن فى الانكماش . وهكذا كان لابد من أن تتجه أمريكا بكليتها نحو القدرة الخارقة للانتاج .... والسبب فى هذا واضح جدا اذ أن نفقات الدفاع بلغت ذروتها ، وأنها بادية فى الهبوط فى الجزء الاخير من عام ١٩٥٣ . وأن المصروفات الفردية بقصد الاستهلاك لانشاء المساكن الخاصة ، والتوسع الصناعى، يمكن أن تحل محل الانتاج الحربى . ولكن هناك قليل من الناس له الشجاعة الكافية ليتنبأ بقدرتهم على تنفيذ ذلك

من الصحف

THE FINANCIAL TIMES

يحررها ويشرف عليـ

والمشكلة الاقتصادية فى بريطانيا – وان كانت شديدة الاعتماد على مثيلتها فى أمريكا – الا أنها تختلف عنها شكلا وموضوعا . فاذا كان الامريكان يفهمون أن السبب كان الانكماش وليس التضخم ، الا أن الخبراء البريطانيين كانوا على صواب منذ سنة مضت عندما تنبأوا بتزايد البطالة فى الخريف ، أو عندما روعوا باضطراب الاحوال فى لانكشير . ولقد كان كلا الرأيين خطأ ، فلقد أخطأ البريطانيون كما أخطأ الامريكان فضلا عن مجابهتهم بالحقيقة ، وظهر الآن أن ميزانية مستر بتلر لعام ١٩٥٢ جانبها الصواب وأن فائض الميزانية بدأ يتضاءل بالتدريج .

« الايكونومست »

أخبار المعادن :

حصص مؤتمر

أوصت لجنة الموليبدنم والتنجس
معدن الموليبدنم فى خلال الربع الا
هذه اللجنة ، وضعت الولا
محتاجى الموليبدنم الامريكان
للدول الاعضاء فى مؤتمر المع
الكلى للموليبدنم فى الغرب خـ
يصل الى ٦٤٠٨ طن مترى

كما أن لجنة الكبريت التـ
سياسة الحصص للكبريت
أقرت اللجنة بوجود تحسن ملم
الاخير من عام ١٩٥٢ وأن الكمية
المطلوبة خلال الثلاثة أشهر التا

The Economist NEWS Daily Mirror

العالم

THE ACCOUNTANT

بوا: أحمد فريد حسن

انخفاض حوادث الطريق خلال ١٩٥٢

بلغ عدد الاشخاص الذين قتلوا بسبب حوادث الطريق فى بريطانيا خلال عام ١٩٥٢ (٤٧٠٥) شخصا ، ويعتبر هذا أصغر رقم بلغته حوادث الطريق منذ عام ١٩٢٦ ، بينما بلغت عام ١٩٥١ (٥٢٥٠) شخصا . هذا مع أن أقل رقم بلغته حوادث الطريق فى فترة ما قبل الحرب الاخيرة كان ٤٨٨٦ وذلك فى عام ١٩٢٦ ، ثم هبط هذا الرقم إلى ٤٥١٣ خلال عام ١٩٤٨ وان هذا الرقم لا يصح اتخاذه كأساس للمقارنة بسبب الاقبال على تخزين البترول الذى بلغ أقصى مداه

وتدل الارقام الرسمية التى نشرتها وزارة النقل والمواصلات البريطانية فى شهر ديسمبر الماضى ، أن مجموع الاصابات والحوادث بلغ ٢٠٨ر١٤١ أى بأقل ٨٣٥٢ عن عام ١٩٥١ ، وفى شهر ديسمبر فقط من عام ١٩٥٢ بلغ عدد الوفيات بسبب حوادث الطريق ٤٧٦ ، أى أقل من حوادث ديسمبر ١٩٥١ بـ ٤٥ حادثا . كما أن هذه الزيادة تعزى الى الاشخاص الذين جرحوا بسبب حوادث السيارات لتكاثف الضباب خلال هذه الفترة من كل سنة . وبمقارنة عدد الحوادث خلال شهر نوفمبر ٥٢ بمثيله فى العام الاسبق ، نجد انخفاضا فى عدد الحوادث بلغ ٢٨٩١ ، وأن عدد القتلى بلغ ٤٠٧ شخصا بنقص قدره ١٥٦ ، والجرحى باصابات خطيرة ٤١٤٩ ، والذين أصيبوا اصابات خفيفة بلغ ٦٩٩

وبلغ أقصى انخفاض ملحوظ هو فى عدد اصابات المترجلين (المارة) اذ بلغ عدد المصابين منهم ٤٥٧١ بانخفاض ١٧٥٤ ، كما أن عدد القتلى من المارة ٢١٣ شخصا بهبوط ٨٤ شخصا

« انشورنس مونيتور »

***

زراعة القطن فى محمية عدن

من الممكن الآن زراعة الاغذية والمحصولات النقدية فى السهل الصحراوى فى غرب محمية عدن . ولقد تم تحسين هذه الارض وجعلها صالحة للزراعة وطبقا لمشروع تكلف ٢٧٠ر٠٠٠ استرلينى حسب قانون الرقابة وتحسين المستعمرات البريطانى وكانت هذه القروض معفية من الفوائد حتى ابريل الماضى . ولقد دلت التجارب التى أجريت بواسطة « أبيان » على امكان زراعة ٢٥ر٠٠٠ ألف فدان بفضل مياه الامطار التى بلغت ٢ بوصة سنويا ، فضلا عن مياه الفيضان فى أخاديد الانهار الصحراوية خلال العام الماضى

أما عن هيئة أو مجلس « أبيان » هذه فقد شكلها حاكم عدن عام ١٩٤٧ كوكالة خاصة لتحسين حال الزراعة فى هذه المنطقة . ولقد أنشأ هذا المجلس نظام الزراعة بالمشاركة بواسطة رؤساء القبائل العربية المحلية ويكون الدفع اما نقدا أو عينا . ولقد قدم المجلس رأس المال لأعمال الرى واعداد المساكن ، ومحالج القطن . وزراعة البلح ، بينما قدمت المنح للفلاحين العرب لشراء لوازمهم وطعامهم ولانتاج وزراعة القطن

ولقد نجحت هناك زراعة القطن المصرى ، اذ حازت بذرته نجاحا منقطع النظير . ودلت على نمو البذرة بعد « رية » واحدة لأرض كادت أن تعتبر ميتة . وفى عام ١٩٥١ قدمت لجنة القطن الخام مبلغ ٩٠ ألف جنيه لمجلس أبيان كضمان للمحصول ودون الحصول على ضمان من الحكومة . كما أوصى بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه أخرى لتحسين الزراعة خلال السنوات ١٩٥١/١٩٥٤ ، ومن المأمول الوصول الى نتائج طيبة ، ودفع أثمان حسنة لمحصول القطن مما يضمن اعادة دفع هذه القروض . وهكذا صارت الآن هيئة «أبيان» مركزا للتقدم الاقتصادى فى عدن بينما قوات حكومة صاحب الجلالة تدعم السلام هناك

« تايمز »

فى ركاب العلم

أسلاك مطاطية جديدة

اخترعت شركة Luson And Sons نوعا جديدا من الفرش المصنوعة من الاسلاك الملفوفة ، لقد سجلت طريقة اختراع هذه الفرش . ويعيش هذا النوع أربعة أمثال ما تعيشه الانواع العادية ، وهى مأمونة الاستعمال اذ أن أسلاك هذه الفرش مكسوة بطبقة من المطاط ، هذا فضلا عن أن المسافات بين كل سلك وآخر متوازنة ، ويبدو أن هذا النوع مطلوب فى أجهزة الطيران اذ زكته وزارة الطيران البريطانية فى تقرير كتبته بعد أن أجرت عليه تجارب عديدة . وهذه الاسلاك المكسوة بطبقة من المطاط تستخدم فى الاطارات والعجلات . ولقد اثبتت التجارب التى جريت من هذا النوع من الاسلاك يتحمل ٣٦٤ ساعة من الاحتكاك المتواصل، بينما الاسلاك العادية لا تتحمل أكثر من ٩٠ ساعة .

ألواح تقاوم الحريق

تمكنت شركة Celotex حديثا من اختراع ألواح للبناء جديدة ، بحيث تتحمل درجة حرارة عالية جدا ، وتقاوم اشتعال النيران ، والمادة الجديدة وتسمى Celebestos صممت بحيث تقاوم النيران فى المصانع ، والمنازل ، والابنية العامة على وجه العموم . وتتكون من لب السيلوتكس ، ومن ألياف قصبية ، مكسوة من كلا الجانبين بمادة الاسبستس ، وبينهما مادة أخرى تقاوم كلا من النار والماء ، فهى بهذا تفضل كل ما اخترع ودخل به مادة السيلوتكس . وتتميز فضلا عن ذلك بسهولة قطعها وتداولها . والسليبستس صلب جدا ، ويعيش طويلا ، وخفيف الحمل وخاصة فى البناء ، بالاضافة الى مقاومة أخطار اللهب ، ويتحمل الضغط العالى ، ويقلل من جميع اضرار البلل ، وله انعكاس قوى للضوء ، هذ بينما يمكن عمل زخارف عليه .

ولقد دلت جميع الاختبارات التى جرتها (محطة أبحاث الحريق) أن السليبستس يستجيب تماما مع اختبارات المواد ذات المقاومة من الدرجة الاولى Class 1,B.S.476 وبالرغم من المواد التى تدخل تحت هذا الباب تعتبر من « المواد ضئيلة التوصيل للحرارة » ، الا أن السليبستوس من المواد التى لا تنقل الحرارة . ويمكن فى الوقت الحالى الحصول على الواح من هذه المادة طولها ثمانية أقدام فقط ، وعرض قدمين ، وسمك نصف بوصة .

...لمادن الدولى لعام ١٩٥٣

...ن التابعة لمؤتمر المعادن الدولى بتوزيع
...ل لعام ١٩٥٣ ، وبمجرد قبول توصيات
...ت المتحدة الامريكية الشروط بتخويل
...ء الكميات المخصصة فى الحصص
...أن الدولى ، وتقدر اللجنة أن الانتاج
...ل الربع الاول من عام ١٩٥٣ يجب أن
...

...ابعة للمؤتمر الدولى للمعادن أعلنت عن
...لخام للربع الاول من عام ١٩٥٣ ، ولقد
...وس فى استخراج الكبريت خلال النصف
...ة الممكن الحصول عليها ستساوى لحاجة
...ية

تقرير للدكتور عبد الرزاق صدقي وزير الزراعة :

دستور زراعي لتنمية غلة الأرض في مصر

العناية بالثروة الحيوانية بتحسين الطلائق وزيادة الإنتاج
الاهتمام بوسائل تسويق المنتجات الزراعية مع خفض تكاليفها

وضع وزير الزراعة ، الدكتور عبد الرازق صدقي ، مشروعا ضخما ضمنه « سياسة مصر الزراعية في عهد النهضة الحديثة » . ولضمان تنفيذ هذه السياسة على الوجه الاكمل قام الوزير بتشكيل عدد كبير من اللجان تضم المختصين والفنيين من الوزارة والجامعات والهيئات الاخرى لدراسة وحدات تلك السياسة وبحث وسائل تنفيذها ، ووضع مشروعات محددة لجزئياتها وخطة العمل في كل ذلك على أساس من التخطيط والتنسيق .

ولاشك في انه اتجاه مشكور محبوب حبذا لو سارت عليه كافة الوزارات والهيئات الحكومية عند تقريرها لسياساتها المقبلة حتى يستطيع الشعب مناقشتها وابداء آرائه فيها خاصة في مثل هذه المرحلة التي تعنى فيها الحكومة برسم مشاريع تنمية الانتاج القومي مما سيقرر خطة البلاد الاقتصادية لسنوات عدة مستقلة

ونحن بدورنا ندعو المهتمين بالشئون الزراعية والاقتصاد الزراعي بدراسة هذا المشروع الهام وابداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم حتى تعم الفائدة المرجوة، كما نرجو وزير الزراعة تيسير الحصول على مشروعه هذا ، وان كنا نطالبه بالعمل على طبعه ووضعه بين أيدي الجمهور .

استهل الوزير مشروعه ببيان أهمية مركز الزراعة في اقتصاديات البلاد وكيف انها تعتبر اساس الاقتصاد القومي في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل . فرؤوس الاموال المستثمرة في الزراعة بما عليها من ماشية وأدوات تبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه أي ثلثي رأس المال الاهلي . ويشتغل بالزراعة ٦٠ ٪ من السكان العاملين وهم ومن يعولونهم يمثلون نحو ٧٠ ٪ من مجموع السكان . وتغل الزراعة دخلا قدره ٢٢٤ مليونا من الجنيهات أي ٣٧ ٪ من مجموع الدخل القومي . كما تمثل صادرات المحاصيل الزراعية والمنتجات الزراعية نحو ٩٤ ٪ من قيمة الصادرات .

وتقوم الزراعة بدور هام في الحياة التجارية . فنسبة عدد المتاجر المشتغلة في تجارة الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية حوالي ٥٦ ٪ من مجموع المتاجر تستخدم ٤٠ ٪ من مجموع المستخدمين وتشترك بـ ٢٥ ٪ من رأس المال المستثمر في التجارة . وبالمثل دور الزراعة في الصناعة فـ ٧٠ ٪ من عدد المصانع تقوم الصناعة فيها على أساس تحويل المنتجات الزراعية المحلية وتستخدم ٧٠ ٪ من العمال وتمثل ٥٠ ٪ من رأس المال . فضلا عن مساهمة الزراعة بجزء كبير في نشاط الخدمات الاخرى كالنقل والمصارف .

مصر بعيدة عن الكفاية الزراعية

ويعرض الوزير بعد ذلك حالة الانتاج الزراعي الآن مشيرا الى أن الكفاية الانتاجية في الزراعة سواء قيست في وحدات من القوة العاملة أو الارض دون المستوى المنشود بكثير . فالفلاح المصري ينتج من المواد الغذائية مايكاد يكفي ثلاثة أفراد فقط ، بينما الفلاح في بريطانيا ينتج مايكفي ثمانية أفراد . وتبلغ غلة الفدان من القمح في مصر ٧٠ ٪ منها في هولندا ، و٨٠ ٪ في بريطانيا ومن الارز حوالي ٧٥ ٪ منها في اسبانيا و٨٠ ٪ منها في ايطاليا . كما هبطت غلة الفدان في مصر هبوطا كبيرا وبالتالي هبط الانتاج الزراعي . فالرقم القياسي للانتاج الزراعي على أساس ٣٥ـ١٩٣٩ = ١٠٠ ـ ٩٣ ٪ في ٤٠ـ١٩٤٤ ، ٩١٫٥ ٪ في الفترة ٤٥ـ١٩٤٩ يضاف الى ذلك الخسارة الكبيرة التي تسببها فتك الحشرات والآفات الزراعية وتقدر ماتسببه من خسائر بما لايقل عن ٣٧ مليون جنيه

الثروة الحيوانية مهملة

وهكذا الحال في الثروة الحيوانية فهي في حالة سيئة من الانتاج، فبينما متوسط انتاج الحيوان من اللبن يتراوح بين ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠ رطل في العام ، الا انه يرتفع في المزارع التي تتبع نظم الانتاج الحيواني الحديث الى ٤٠٠٠ رطل سنويا . وفي البلاد التي تعنى بالانتاج الحيواني العناية اللازمة يصل المتوسط الى ٦٠٠٠ ــ ٧٠٠٠ رطل في العام . كذلك الكفاءة التناسلية في حيواننا الزراعي متخلفة جدا عن البلاد المتقدمة سواء من حيث النضج الجنسي أو انتظام الولادة . يضاف الى ذلك الاوبئة الفتاكة كالطاعون البقري والسل والدودة الكبدية وغيرها مما هو منتشر في مصر انتشارا مخيفا يذهب ضحيتها عدد كبير جدا من الحيوانات سنويا ، ولا تقدر قيمة مانفقده سنويا نتيجة التفوق أو ضعف الانتاج بأقل من ٣٠ مليونا من الجنيهات

هبوط مستوى المعيشة

ويستطرد الوزير بعد ذلك في بيانه أثر هذه العوامل مجتمعة في هبوط مستوى المعيشة بوجه عام ومستوى التغذية على الاخص بالاضافة الى تزايد ضغط السكان على موارد البلاد الاقتصادية ، ففي حين يبلغ السكان الآن نحو ١٨٠ ٪ من عدد السكان في أواخر القرن الماضي ، نقصت حصة الفرد في مساحة الحاصلات بمقدار ٢٨ ٪ ، وهكذا بينما كان متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية في سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كج جميعها تقريبا من الانتاج المحلي ، نقص في المدة ٣٥ ـ١٩٣٩ الى ٣٤٩ كج منها ١٠ كج مستوردة . واستمر نصيب الفرد في الانخفاض حتى وصل الى ٣٤٤ كج سنة ٤٩ـ١٩٥٠ منها ٢٨ كج مستوردة . وحتى هذه الكمية

لاتعادل الا ٢٢٠٠ سعرا حراريا وهو دون القدر اللازم بكثير .

سياسة التوسع فى الاستيراد

ونتيجة لذلك زاد اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذا النقص فى انتاجنا الاهلى ، فبلغ متوسط مستورداتنا السنوية فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية نحو ٣ر٥ مليون اردبا من القمح ، ومليون وربع أردب من الذرة، و٧٩ ألف أردب من الشعير ، علاوة على ماتستورده البلاد من الخضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الالبان .

ضرورة تحديد سياسة زراعية

وازاء هذه الحالة السيئة التى تسود اقتصادنا الزراعى ، يقرر وزير الزراعة ضرورة « تحديد سياسة زراعية مرسومة الخطط ، واضحة المعالم ، مبينة الاهداف ، تأخذ فى اعتبارها ان الزراعة ليست مجرد مهنة ، ولكنها أسلوب الحياة للغالبية من سكان هذا الوادى واحدى الدعائم التى يستند اليها صرح التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى نهضتنا الحديثة ، وان فى صدور قانون الاصلاح الزراعى ضمان لأى سياسة ناجحة لدفع مستوى الانتاج ان تصل آثارها لأكبر عدد من المزارعين وتنتشر نتائجها بينهم وتحمل الرفاهية الى الشعب جميعا » .

ولما كان توسيع رقعة الارض المنزرعة ، مع ضرورته وأهميته لمقابلته التزايد المستمر فى السكان ، يتوقف بصفة اساسية على مشاريع الرى التى تتطلب وقتا طويلا ، **فيرى الوزير فى مشروعه « البدء فورا فى البناء الرأسى بزيادة انتاجية الرقعة الحالية من الارض واستخراج أقصى مايمكن ان تغله من كل المصادر المناسبة اقتصاديا وذلك لسرعة النتائج التى يمكن الحصول عليها ويسر النفقة »** .

وتقوم السياسة الزراعية فى مشروع الوزير على أسس انتاجية وأسس تنظيمية .

فأولا : الاسس الانتاجية: وتتضمن الخطوط التالية :

١ - زيادة الكفاية الانتاجية فى الزراعة : وتقوم على عمد فنية أربعة:

أ - البذرة الصالحة : وهى الاساس الاول لرفع الانتاج لانها تحمل فى تركيبها الوراثى عوامل الانتاج العالى، ويجب ان يتخير لكل منطقة أكثر السلالات ملائمة لها لتنتج فيها أوفر غلة ، وأن يتم اكثار السلالات فى مناطق زراعتها لنضمن ملائمتها لتلك البيئة وليسهل توزيعها ونشرها وتركيزها ، ويجب تعميم استخدام البذور المنتجة النباتية والحيوانية فى جميع مزارع القطر وستسعى الوزارة بهذه البذور الى الزراع

٢ - توفير البيئة الصالحة : لكى تنطلق الامكانيات الوراثية التى فى البذرة على صورة انتاج عالى كما ونوعا، يجب ان تتوفر لها البيئة التى تتفق وهذه الامكانيات وذلك بدراسة التربة المناسبة للنبات ولمعالجة الضعيف منها ، توفير السماد ورسم سياسة ثابتة له تتفق وطبيعة الارض ومطالب النبات الغذائية ، دراسة حاجة النبات المثلى من الماء مع جودة الصرف ، دراسة خير الوسائل التى يمكن اتباعها فى خدمة الارض من حرث وتقصيب وتخطيط وتحسين الآلات الزراعية وابادة الحشائش التى تفقد ٢٥ ٪ من الانتاج ، البحث عن البيئة الصالحة للحيوان ، دراسة اثر الجو على الانتاج والبحث فى تقسيم القطر الى مناطق جوية بالنسبة لمختلف المحاصيل النباتية والحيوانية .

ح - تعقب اسباب النقد والقضاء عليها : باعداد حملات سريعة فعالة معدة اعدادا تاما وحديثا لابادة مكامن الامراض ومصادر العدوى .

ء - خفض تكاليف الانتاج : وذلك بالتوسع فى استخدام الآلات الزراعية مما يعفى الحيوان الزراعى من العمل فى الحقل وتخصيصه لنواحى الانتاج الحيوانى ، وربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك بشبكة من الطرق الزراعية فضلا عن أثر العوامل السابقة .

٢ - رفع مستوى التغذية : غذاء الفرد فى مصر شديد النقص من حيث نوعه ومن حيث استيفائه لحاجات الجسم الغذائية . فالمصرى يكاد يكون محروما من البروتين علاوة على ان نصيبه من الخضر والفاكهة ضئيل . ويشير وزير الزراعة من الاحصائيات التى بسطت فى المشروع الى « اننا نزرع نسبة عالية من أراضينا بالحبوب مما لايتفق اطلاقا مع الاوضاع الاقتصادية السليمة التى تقضى بأن تستغل أراضينا على أحسن وجه . ورغم ذلك لانستطيع ان نمس هذه النسبة بأى تخفيض الا بعد ان نضمن موردا من الحبوب الرخيصة من البلاد المجاورة » . ويقرر المشروع لذلك : النظر فى نسبة توزيع المساحة المزروعة من كل محصول وتعديل الدورة الزراعية ، والاكثار من انتاج الخضر والفاكهة حتى تصبح فى متناول أصحاب الدخول الضئيلة ، رفع انتاج الوحدة الحيوانية ، وتقليل نسبة حيوانات النقل والركوب بتيسير النقل الميكانيكى ، دراسة مدى اكتفاء البلاد ذاتيا من انتاجها الغذائى ، ودراسة علاقة الانتاج الزراعى بالتغذية دراسة تفصيلية .

٣ - توسيع نطاق محاصيل التصدير : يردد وزير الزراعة الشكوى من اعتماد الاقتصاد المصرى على محصول القطن فقط للتصدير رغم تعرضه للتقلبات العنيفة ، وهو يطالب بنقل الزراعة من طور الزراعه الخفيفه الى طور التكثيف فى الزراعه وزيادة تنويع الانتاج بحيث تنتج البلد محاصيل أخرى على نطاق يسمح بالتصدير . ويشير المشروع الى اهميه صلاحيه الفاكهه والخضر للتصدير ويدلل على ذلك بالاحصائيات المرفقه والتى يتبين منها ان الصادرات العالمية من الفاكهة والخضر فى تزايد مطرد منذ انتهاء الحرب الثانية وان الطلب عليها فى أوروبا يزداد سنة أخرى ويقترح الوزير فى مشروعه ان نبادر فورا بدراسة الاسواق التى يحتمل ان تكون مجالا اقتصاديا لتصريف حاصلاتنا الزراعية ، انشاء مراكز عصرية فى أهم مناطق الانتاج والتصدير ، انشاء أداة فعالة لاستقبال منتجاتنا فى تلك الاسواق ، تنظيم الانتاج المحلى بما يكفل الوفاء بمطالب تلك السياسة التصديرية ، وضع النظم الكفيلة بالنهوض بوسائل النقل السريع بين مراكز الانتاج ومحطات التعبئة وموانىء التصدير .

٤ - تحسين نظم وتسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية: ويحدد المشروع أغراضها فى :

أ - الحد من تعدد الوسطاء بين المنتجين والمشترين للاستهلاك

ب - العمل بكافة الوسائل على خفض تكاليف التسويق

ح - منع الفقد فى الانتاج الزراعى حتى يتم التسويق .

ء - تنظيم الاسواق الريفية والمركزية وزيادة اشراف الحكومة عليها وتنظيم السلع عليها

ومن بين الوسائل التى يراها المشروع كفيلة بتحقيق هذه الاغراض، تجميع الانتاج الصغير وتسويقه

(البقية على ص ٢٦)

مخازن المواد والمهمات

جرد المواد في نهاية السنة المالية

لمناسبة نهاية السنة المالية للمؤسسة يتعين عليها تحقيق وتقديم اصولها الثابتة والمتداولة طبقالقواعد متعارف عليها • ومن ضمن هذه الاصول المتداولة : مخازن المواد والمهمات التي تحتوى على المواد الاولية وهذه المخازن ليست لها علاقة بما يطلق عليه بضاعة آخر المدة فهذه يقصد بها البضاعة المصنوعة التي تبيعها المؤسسة أو التي كانت في دور الصنع •

وتقدير قيمة مخازن المواد والمهمات يجرى على اساس جرد محتوياتها جردا فعليا شاملا ، وتقدير قيمة هذه المحتويات ، وليستعملية الجرد الشامل ولاعملية تقدير القيمة بالسهولة التي قد يتخيلها البعض وخصوصا اذا ما كانت المؤسسة ضخمة وحركة العمل فيها كبيرة وكانت مخازنها مليئة باصناف عديدة من المواد والمهمات •

والجرد الشامل يثير عدة أبحاث تتلخص في الآتي :

ا ـ متى يتم الجرد ؟ وهل يجب أن يتم في يوم آخر السنة المالية تماما ؟ ومااالعمل ان استلزمت عملية الجرد الفعلي أكثر من يوم واحد ؟

ب ـ من الذى يقوم بعملية الجرد الفعلي ؟

جـ ـ كيف يتم الجرد الفعلي ؟

د ـ ماهي النماذج المستعملة في عملية الجرد ؟

هـ ـ الطرق الشائعة لتقويم محتويات المخازن •

متى يجب أن يتم الجرد ؟

من الوجهة النظرية البحته يجب أن يتم الجرد في نهاية العمل من اليوم الاخير للسنة المالية للمؤسسة وقبل بداية السنة المالية الجديدة ـ وذلك هو تاريخ اقفال الحسابات واعداد الميزانية ـ ولكن من الوجهة العملية التطبيقية يستحيل تنفيذ هذا الشرط حيث ان عملية الجرد الفعلي تستغرق ـ في العادة ـ عدة أيام • هذا فضلا عما يلي هذا من عمليات حسابية عديدة • ولذلك فقد جرى العمل على أن يبدأ الجرد الفعلي قبل نهاية السنة المالية بمدة مناسبة تطول وتقصر حسب ظروف المؤسسة وحسب خبرة القائمين على ادارتها ويستحسن ان يتم الجرد في اليوم الاخير للسنة المالية المنتهية •

للأستاذ
موسى مهنى

وقد اختلف الرأى في تطبيق هذا من الوجهة العملية • فمن المعلوم أن عملية الجرد عمل اضافى خارج عن روتين عمل المخزن المعتاد ، فضلا عن ضرورة وجود عدة اشخاص اغراب عن المخزن : هم القائمون بعملية الجرد • هذا عدا ما يستغرقه عد الاصناف ووزنها ومقاسها من وقت • فالرأى يختلف هنا هل يلزم ايقاف العمل العادى للمخزن ـ الروتين ـ وقصره على عملية الجرد طوال المدة التي يستغرقها ؟ أم أنه يمكن تأدية كلا العملين معا •

رأى غلق المخزن

هناك فريق ينادى بوجوب غلق المخزن خلال فترة الجرد • والحجج التي يسوقها هذا الفريق تتلخص في الآتي :

١ ـ امكان الانتهاء من عملية الجرد في زمن أقل مما لو استمر العمل العادى (الروتين) بالمخزن •

٢ ـ احتمال وقوع أمين المخزن في اخطاء كتابية أو حسابية أو موضوعية (كأن يصرف مادة بدلا من أخرى) نتيجة ضغط العمل عليه هذا فضلا عن عجزه ـ نتيجة ضغط العمل ـ عن تتبع وتنفيذ جميع التعليمات الادارية الواجب عليه تنفيذها • وعلى العموم فان كفاية العمل effeciency تقل كثيرا اذا لم يغلق المخزن •

٣ ـ احتمال حدوث سرقات من الاصناف التي يتم جردها على أساس أن المخزن في هذه الحالة أى حالة استمرار العمل يكون عرضة لدخول اناس كثيرين وليس من البعيد أن ينتهز فرصة هذه المشغولية الزائدة ويغافل الموجودين بأخذ شيء من المواد التي تم جردها خصوصا اذا كانت صغيرة الحجم غالية الثمن •

٤ ـ وعلى ذلك فان أصحاب هذا الرأى يرون ان الخسارة التيتتعرض لهاالمؤسسة من جراءكل هذهالعوامل مجتمعة تزيد حتما عما تتعرض لهمن نقص في الانتاج اذا ما اغلق المخزن كلية •

راى استمرار العمل بالمخزن

يرى اصحاب هذا الراى امكان استمرار العمل بالمخزن دون حاجة لاغلاقه وذلك مع عدم المساس بسير العمل ولابكفايته الانتاجية• واساس نظريتهم هو بسط عملية الجرد على عدة ايام on several days وانتداب اشخاص معينين للقيام بعملية الجرد دون تعطيل العمل بالمخازن اطلاقا واذن فعلى القائمين بشئون المؤسسة الموازنة بين الرأيين حسب خبرتهم العملية والفنية السابقة •

صفة القائمين بالجرد

يحسن ان تقوم بعملية الجرد لجنة مكونة من اكثر من شخص على أن يقوم بالاعمال الحسابية التي تلي عمليةالجرد أشخاصآخرون • وكلما امكن أن يراجع شخص على كل شخص آخر كانت النتيجة أقرب للاطمئنان •

ولقد اختلف الرأى هنا فيمن يقوم بالجرد •

هل يقوم به مراقبو حسابات المؤسسة ؟

أم يقوم به موظفو المنشأة •

أم يقوم به اشخاص من غيرموظفي المنشأة ويكونون متخصصين في اعمال الجرد ؟

والواقع أن انسب هؤلاء جميعا هم موظفو المؤسسة ذاتهم • فهم أدرى من غيرهم بطبيعة العمل وبالاصناف المتداولة • وما دمنا نقسم العملية الى خطوات منفصلة ونكفل مراجعة لكل خطوة من هذه الخطوات فان عملنا يكون سليما أمامراقبو حساباتالمنشأة فبالرغم من قيامهم باختبار نتيجةالجرد فعلا باجراء عدة ابحاث ومراجعات واختبارات خاصة الا أنهم يؤدون ، هذا العمل لمجرد التحوط ومن باب

الدقة من جانبهم دون أن يكونوا مطالبين به الا فى الاحوال الخاصة كما هو معروف – ليسوا خبراء فى تثمين المواد no values ويكفى انهم يحتاطون فيما يوقعون عليه من مستندات وبيانات بأن يذكروا ان المواد الخام جردت وقدرت بمعرفة ادارة المؤسسة .

ويجب أن يقسم العمل على الخطوات الآتية :

الجرد الفعلى للاصناف ثم مراجعة ذلك .

وضع اسعار وحدة كل صنف ثم مراجعة ذلك .

التضريب الحسابى والجمع والترحيل ثم مراجعة ذلك .

ثم بعد ذلك مراجعة شاملة .

كيف يتم الجرد الفعلى ؟

١ – يجب قبل الجرد الفعلى التأكد من سلامة ودقة المقاييس، والموازين، والمكاييل المستعملة حيث أن الخطأ الطفيف فيها يؤدى الى فروقات كبيرة

٢ – يبدأ الجرد قبل نهاية السنة المالية بمدة معينة تتحدد طبقا لخبرة ادارة المؤسسة فى السنوات السابقة بحيث ينتهى الجرد فى اليوم الاخير للسنة المالية بقدر الامكان

٣ – يبدأ بجرد الاصناف قليلة الحركة . ويمكن حصر هذه الاصناف بالاطلاع على كارتات الصنف بالمخزن .

٤ – يستحسن وضع علامة مميزة على كل « عين » من عيون الارفف عند جردها حتى لايعاد جردها أو يسهى عن جردها لاى سبب من الاسباب

٥ – يحسن أن يحد قليلا من حركة العمل بالمخزن وتقتصر على صرف الاصناف اللازمة ، وكلما قلت حركة الشراء كلما كان ذلك انسب

٦ – لايجب بأى حال من الاحوال التساهل فى الجرد بالاكتفاء بمشاهدة العبوة الخارجية packing دون مراجعة محتويات العبوة من الداخل ، فقد وقعت عدة اختلاسات عن هذا الطريق حيث كان المخزنجى يسرق المواد ويعيد الغلاف الى أصله للتعمية

٧ – ويجب ايضا اختبار سلامة المواد ذاتها كما لو كانت مصابيح كهربائية مثلا .

النماذج المستعملة فى الجرد

تكاد تنحصر النماذج المستعملة فى عملية الجرد فى انموذجين : واحد عن بطاقة الجرد والثانى عن كشف الجرد .

بطاقة الجرد

ليست هذه البطاقة منتشرة الاستعمال . ولكننا ننصح باستعمالها لفائدتها الجزيلة . وتخصص بطاقة لكل صنف حتى يتم جرده ، طبقا للانموذج المبين ، وباستخدام هذه البطاقة يسهل اجراء الجرد الفعلى فى أى تاريخ مع ملء بيانات البطاقة عند كل توريد أو صرف حتى انتهاء السنة المالية بحيث يمثل رصيد البطاقة الرصيد الفعلى بالمخزن من هذا الصنف

ويجب ان يوقع امين المخزن على هذه البطاقة بما يفيد موافقته على الكميات الواردة بها بحيث يؤخذ عليه ذلك حجة اذا ما اراد التشكيك فى صحة الجرد .

وبعد الانتهاء من رصد جميع بيانات البطاقات حتى ١٢/٣١ وتوقيع أمين المخزن عليها تبدأ العمليات الحسابية الموضحة فى اسفل البطاقة

كشف الجرد

بعد أن يتم اعداد البطاقات عن جميع الاصناف بالمخزن ترصد فى الخانات المخصصة لها فى كشف الجرد كما يرصد بعد ذلك فى هذه الكشوف البيانات المستخرجة من كارتات الحسابات وذلك لحصر العجز أو الزيادة فى كل صنف على حدة .

والخطأ الشائع لاختبار كفاية امين المخزن (لا أمانته بالطبع) هو الفرق بين العجز والزيادة التى يكشف عنها الجرد الفعلى . ولما كانت الزيادة فى أحد الاصناف تعتبر عيبا كالعجز سواء بسواء ، ولذا فان مقياس كفايته الحقيقية هو أن تجمع هذه الفروق جميعا .

طرق تقويم المخازن

وكما أن هناك عدة طرق لتسعير الاصناف المنصرفة من المخازن فكذلك توجد عدة طرق لتقويم رصيد الجرد ولا شك أن أكثر هذه الطرق شيوعا هى طريقة سعر السوق أو الشراء أيهما أقل . والسبب فى تفضيل هذه الطريقة ، كما هو معروف ، هو استبعاد أى عنصر ربح لم يتحقق فعلا

ولكن تطبيق هذه القاعدة ليس امرا سهلا وذلك لتعدد الاصناف ، وتشابهها ولصعوبة التأكد من سعر كل صنف منها يوم نهاية السنة المالية بالذات .

وفضلا عن ذلك فهناك رأيان فى هذا المجال :

رأى يرى أن يقوم المخزن بأقل السعرين بالنسبة للاصناف جميعها كوحدة asawhole ورأى آخر يرى أن يقوم **كل صنف** بأقل السعرين ثم تجمع هذه الاسعار الاقل فينتج لدينا قيمة المخزون ويمكن تصوير الفرق بين الرأيين بالمثال الآتى لنتيجة جرد عدد ٦ أصناف بالمخزن :

وطبقا للرأى الاول يقدر مخزن المواد والمهمات بمبلغ ١٦٦٨٫٦٩٠ جنيها أما الرأى الثانى فيرى أن يقدر المخزن بمبلغ ١١١٦٫٠٥٠ جنيها وهو قيمة الخانات الموضوع تحتها خط، وهى دائما أقل الخانتين المتقابلتين

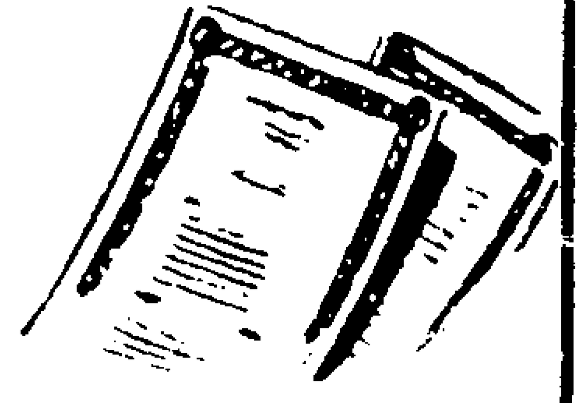
والواقع أن تطبيق الرأى الثانى معقد للغاية فالوصول الى بياناته يتطلب أعمالا كثيرة ، ومع ذلك فلماذا نأخذ سعرا واحدا لكل الرصيد الموجود من الصنف مع اننا نعلم تماما انه مكون من جملة دفعات

هل يمكن تمييز هذه الدفعات عن بعضها البعض طبعا لا . ولذلك فان الطريقة الاولى هى الاكثر شيوعا

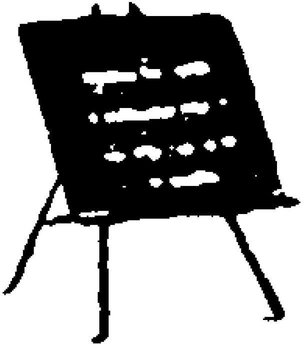
انتهى البحث

دوس حقى
ماجستير فى التجارة

التاريخ	رقم الصنف	اسم الصنف	العدد أو الوزن يوم الجرد	[illegible]	ثمن الوحدة		الثمن الكلى		الزيادة	قيمة الزيادة		العجز	قيمة العجز		ملاحظات
					مليم	جنيه	مليم	جنيه		مليم	جنيه		مليم	جنيه	



الأوراق المالية



عن النصف الثاني من فبراير ١٩٥٣

للأستاذ أحمد فريد حسن

السوق أول المدة

كانت سوق الاوراق المالية نشطة فى أول المدة نظرا للاخبار السارة التى وردت اليها بشأن تسوية أزمة السودان ، ووصول كلا الجانبين – المصرى والبريطانى – الى اتفاق يحقق أمل مصر وأمل السودان ، ويضع الامور فى ميزان الاستقرار السياسى مما أنعش الآمال ، وأدخل الثقة فى نفوس المتعاملين .

غير أنه لوحظ أن فريقا من المتعاملين بدأوا فى تصفية مراكزهم بقصد تحقيق الارباح التى نتجت من الارتفاع فى الاسعار .

هذا وقد كان الاقبال على السندات الحكومية شديدا ، ولكن لم يجد الطالبون بائعين . كما كانت أسهم بنك مصر محل اقبال عظيم حتى بلغ سعر السهم ٢١٥٠ قرشا .

أزمة ثقة !

ومما لاشك فيه – بجانب هذا النشاط – أن مصر تعانى أزمة اقتصادية ، بسبب «اختناق» السوق وجمودها .. نتيجة التركة الثقيلة التى خلفها العهد الغابر بتصرفاته وآثامه . وكانت نتيجة هذه التصرفات أن انعدمت ثقة المتعاملين فى رجال ذلك العهد ، وانعدمت الثقة فى امكانيات مصر ومقدراتها الاقتصادية مما جعل الاجانب يفرون – برؤوس أموالهم – حتى كادت السوق أن تكون مكانا قفرا من الحركة والنشاط !!

العهد الجديد

وما كادت الثورة تولد ، وما كادت الامور تستقر فى أيدى ولاة الامور الجدد حتى علم الناس أن فى مصر رجالا يحمونها .

فعدلت الحكومة قانون الشركات وقانون المناجم والمحاجر ، بل ومدت فى اذن الاقامة للاجانب مما جعلهم يطمئنون الى استمرارهم فى أعمالهم وادارة أموالهم .

واجتثت كل (ميكروب) سياسى – والسياسة تؤثر فى الاقتصاد – فحدث رد فعل فى مدى النشاط فى بورصة الاوراق وامتلأت نفوس الرأسماليين ، والمدخرين ، والمحترفين والمياومين ، ثقة واطمئنانا

والذى دعم هذه الثقة وعززها ، أن بدأت مفاوضات تجارية ومالية مع تلك الوفود التجارية العديدة التى جاءت الى مصر . فهذا وفد من (ألمانيا الغربية) وثان من (ألمانيا الشرقية) وثالث من (ايطاليا) ورابع من (تركيا) وخامس من (اليابان) ، وآخر من (ليبيا) وهكذا مما رفع من أسهم البنوك خاصة ، والشركات التجارية عامة .

تطبيقات واقعية

فقد أعلن **بنك أثينا** أنه سيوزع أرباحا عن كل سهم ٩٩ر١٥٣ قرشا صافيا ، كما وافقت شركة تعبئة **بيبسى كولا** على القرارات المؤقتة التى أصدرتها الجمعية العمومية غيرالعادية بزيادة رأس المال ومايتبع ذلك من تعديل فى مرسوم التأسيس وستدفع شركة **أراضى القبارى** ١٤ قرشاصافيا ربحا عن كل سهم رغم الخسارة التى أسفرت عنها ميزانية ١٩٥٢ البالغة ٤٢٥٠ جنيها . وسيدفع **بنك التجارة** حصة قدرها ٣٠ قرشا (قائم) وسيوزع **بنك الاراضى المصرى** حصة قدرها ٤٩ قرشا قائما لكل سهم ، و ٤٠٤ قروش قائم لكل حصة تأسيس . وأعلنت شركة **كوم امبو** عن توزيع حصة على حملة حصص التأسيس عن سنة ١٩٥١ مقدارها ٥٧٥ر٢٢٣ قرشا صافيا مقابل الكوبون رقم ٢٧ وكما زاد رأس مال **شركة أتوبيس الطرق الصحراوية** من ٢٠٠ الف جنيه الى ٣٠٠ الف جنيه

أسهم جديدة

ومما يدل على مدى الثقة التى يوليها أصحاب رؤوس الاموال للعهد الجديد أن قيدت فى الجدول غير الرسمى للاسعار أسهم « **شركة الدلتا لصناعة الصلب** » وهى شركة جديدة وليدة من شركة الدلتا التجارية وعدد أسهمها ١٨٧٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٤ جنيهات للسهم الواحد كما قيدت كذلك الاسهم الجديدة التى أصدرتها « **شركة البلاستيك المصرية وصناعة الكهرباء** » وعددها ١٨٧٥٠ سهما قيمة كل منها ٤ جنيهات .

لا يزال هناك أمل

وكل الذى نرجوه من العهد الحاضر هو أن يولى البورصة (سوق الاوراق المالية) جانبا أكثر من عنايته ، ورعايته ، ورقابته .. خاصة وقد أغلقت سوق القطن ، وأخذ تصديره يسير فى طريقه الطبيعى ، وعادت الصفقات تعقد فى سوق مينا البصل حسب قرارات الحكومة ومنشوراتها وبالاسعار التى حددتها .

كما نرجو أن تعمل الحكومة من جانبها على تنشيط السوق التجارية عامة ، وسوق الاوراق المالية خاصة ، وقد نشرنا بعض اقتراحات التنشيط فى عددنا الماضى الصادر فى أول فبراير

أخبار الشركات

وفيما يلى أهم ماورد الينا من أخبار الشركات المساهمة :

شركة أتوبيس الطرق الصحراوية

طبقا لقرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة يوم ٣ يناير الماضى يزيد رأس المال من ٢٠٠ الف جنيه الى ٣٠٠ ألف جنيه ، على أن يكون للمساهمين القدامى الاولوية فى الحصول على الاسهم الجديدة التى يبلغ عددها ٢٥ الف سهم ، بمعدل سهم جديد مقابل سهمين قديم .

بيبسى كولا

زيد رأس المال من ٦٠٠ الف جنيه الى ٧٠٠ الف جنيه باصدار ٢٥ الف سهم جديد قيمة كل منها ٤ جنيهات ويفضل المساهمون القدامى على

أساس سهم واحد جديد مقابل ٦ أسهم قديمة ، وذلك حسب قرار الجمعية العمومية غير العادية فى ١٩ يناير الماضى .

شركة مصانع النحاس المصرية

الشيء المؤسف فى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الاخير ، أن ادارة الشركة قررت طرح حالتها على بساط البحث ، بقصد استشارة المساهمين عن الوسائل التى بها تعالج الشركة ماتعانيه من أزمات نقدية ومالية ، ولكن المساهمين انقلبوا ضد ادارة الشركة وظلوا يتناقشون مع مجلس الادارة فى الاجراءات غير القانونية التى حدثت فى الشركة ، فانقلب الاجتماع من اصلاح وعلاج ، الى « نشر الغسيل » أمام الغير وخاصة الشركات المنافسة . ونتيجة لذلك انعكست هذه الروح على أسعار أسهمها فى البورصة ، فسجلت الاسهم خسارة لاتقل عن ٣٠ قرشا .

الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية

تتابع هذه الشركة انتاجها بانتظام ويتداول انتاجها على مدى واسع الآن خاصة وأن قيود العملة تقلل الوارد من الاسمدة ، فتضعف المنافسة الخارجية، لذلك لوحظ ارتفاع أسعار أسهم هذه الشركة ، وسجلت حركة لا بأس بها مما استلفت اهتمام البورصة .

شركة المناجم والبحث المصرية

ستعقد الجمعية العمومية العادية يوم الخميس ٥ مارس ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى للشركة للمداولة فى تقرير مجلس الادارة ، وتقرير مراقبى الحسابات ، وبحث الميزانية ، وتوزيع الارباح وتحديد الحصص ، وانتخابات أعضاء مجلس الادارة وتعيين مراقبى الحسابات .

شركة الاعتماد الاسكندرى

عن تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية أن الشركة بلغت خسارتها هذا العام مبلغ ٨٥٣٤ جنيها كما هو موضح فى الميزانية وذلك بسبب هبوط الاسعار فى فرع (الاتحاد التجارى المصرى) نتيجة قرار الحكومة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ بتحديد أسعار القطن المشترى فى البلاد المصرية لغاية هذا التاريخ بأسعار أعلى من الاسعار التى اتفق عليها مع شركات الغزل الاجنبية . وبسبب تعطل أعمال (الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال) نتيجة استيراد الحكومات لكميات كبيرة من الدقيق الاجنبى خلال عام ١٩٥٢ ورغم ذلك فقد خصمت من هذه الخسارة الارباح المرحلة من العام الماضى (١٩٥١) وقدرها ٢٥٨ جنيها فبلغ صافى الخسارة ٨٢٧٦ جنيها فقط .

الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى

ستعقد جمعية عمومية عادية فى ١٦ مارس ١٩٥٣ لتلاوة تقريرى مجلس الادارة ، والمحاسبين ومناقشتهما وتحديد أتعابهما وانتخاب وتعيين الجدد منهم .

البنك الاهلى المصرى

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٥ مارس بدار المركز الرئيسى لقراءة تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وتحديد نصيب المساهمين فى الارباح وانتخاب مجلس الادارة ومراقبى الحسابات والتصديق على حسابات السنة المالية المنتهية فى ٥٢/١٢/٣١

شركة التقطير المصرية

دعت الشركة حضرات مساهميها لعقد جمعية عمومية عادية يوم ٦ مارس القادم لمناقشة تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات والتصديق على الميزانية .. الخ

شركة التبريدات المصرية

تدعو ادارة الشركة حضرات مساهميها لعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٣ مارس ١٩٥٣ فى مركز الشركة ببولاق للنظر فى تقريرى مجلس الادارة ومراقب الحسابات واعتماد الحسابات الختامية وتحديد الربح الذى يوزع وتعيين أعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات .

حالة السوق يوم ٢٥ فبراير

كانت السوق هادئة . وسجلت بعض الاوراق نزولا طفيفا مثل أسهم آبار البترول ، وجرى التبادل فى أسهم البنك الاهلى ومياه القاهرة والبنك التجارى وحصص مصر الجديدة وأسهم أراضى الدلتا والاسمدة الكيماوية والغزل الاهلية وحصص السكر .

وأقفلت السوق مترددة

ندوة لبحث مشكلات الزراعة :

ضرورة تدريس برامج الإرشاد الزراعي في المعاهد

العناية بوسائل الصرف - تقوية الشبكة الكهربائية
زيادة غلة الفدان في الرقعة الزراعية

نظمت جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة سلسلة من الندوات الثقافية لدراسة «وسائل تنمية الانتاج القومى» وقد ابتدات هذه السلسلة بمناقشة «خطوط التقدم الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية».

الجلسة الاولى :

اشترك فى الندوة حضرات :

الدكتور محمد على الكيلانى «رئيس الندوة» الدكتور حامد سليم، الدكتور حسنى السعيد، المهندس رياض زكريا، الاستاذ عبد اللطيف بدرالدين، الاستاذ عبداللطيف عامر، الدكتور محمود الشافعى، الاستاذ مصطفى الفار، المهندس يوسف سعد.

رأت الندوة اولا ان برامج تنمية الانتاج القومى تنقسم الى فئتين :

١ - برامج عاجلة تؤدى الى زيادة سريعة ملموسة فى الثروة الزراعية والحيوانية.

٢ - برامج آجلة تؤدى الى زيادة الثروة الزراعية والحيوانية فى الامد القريب.

وبدأت الندوة بالبرامج ذات الاهداف العاجلة :

اتفق اعضاء الندوة على ان الخطوط التالية تكون برنامجا يؤدى فى المدى القريب الى زيادة الثروة الزراعية والحيوانية وهى :

ا - الاهتمام بالارشاد الزراعى.

ب - العمل على زيادة انتاج الارض المنزرعة فعلا بتحسين الصرف فيها وتوصيل المصارف الى المناطق المحرومة منها.

جـ - العمل على رفع غلة الفدان من الرقعة المنزرعة فعلا.

د - مكافحة الحشرات والامراض فى الانتاج الزراعى والحيوانى.

هـ - استغلال الخزانات الارضية.

و - انشاء المعارض ومراكز تصريف المنتجات والعناية بصحة الحيوانات.

ز - رفع مستوى المشتغلين بالزراعة والانتاج الحيوانى، وذلك بتقديم المعونات الفنية والمادية لهم وبتنسيق المصالح المتصلة بهذه النواحى.

ح - رفع مستوى معيشة الفلاح بزيادة الدخل الاهلى وهى مشكلة تتوقف على تمويل المشروعات الانتاجية اللازمة للتقدم الزراعى.

وقد أجمعت الندوة على أن مشروعات تنمية الثروة الزراعية والحيوانية تكون سلسلة ذات حلقات متصلة ببعضها البعض، وان الطريقة المثلى فى تحقيق احسن النتائج تتطلب معالجة كل هذه الموضوعات عند تقرير السياسة المقبلة لمشروعات تنمية الانتاج.

ثم شرعت الندوة فى مناقشة هذه الخطوط حسب الترتيب التالى :

١ - الاهتمام بالارشاد القومى :

ملخص للآراء والمقترحات التى عولجت فى مناقشة هذا الموضوع :

- تجرى وزارة الزراعة ابحاثا قيمة وناجحة، ويقتنع الفلاحون بمجهودات الوزارة فى هذا العمل.



الميدان، الا انها لا تصل للريف، مما يقتضى انتقاء بعض الاخصائيين الزراعيين وتأهيلهم بالطرق المثلى لارشاد المزارعين والاتصال بجهات الاختصاص. وهذا يؤدى الى زيادة الانتاج بحوالى ٢٠ - ٢٥ ٪. مثال : الذرة. يتبع الفلاحون حاليا الطريقة العادية السائدة بينما لو اتبعوا الطريقة المثلى بالزراعة على خطوط لزاد الانتاج بنسبة ١٥ ٪. وبالمثل نستطيع بالارشاد ان نطبق الطرق المثلى فى زراعه باقى المحاصيل مما يؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالى الى زيادة الدخل.

- اعترض على ان تنفيذ هذا المشروع يحتاج لمدة طويلة فهو اذن ليس من المشروعات العاجلة واجيب على هذا الاعتراض بأن المشروع عاجل خاصة وان بوزارة الزراعة عددا كافيا من الاخصائيين الزراعيين وانما المسألة تحتاج الى التنظيم ومن الممكن الحصول على نتائج مفيدة فى هذا العام.

- ذكر البعض ان قسم التفتيش الزراعى بوزارة الزراعة يقوم حاليا بتنفيذ القوانين الزراعية كتحرير المحاضر للمخالفين الخ.. بينما من الواجب البدء بوضع برنامج للارشاد الزراعى وتنفيذه اولا. واقترح لذلك تقسيم موظفى التفتيش الى وحدتين : وحدة لتنفيذ القانون ووحدة للارشاد الزراعى. وهذا التقسيم ممكن وضرورى خاصة وان ثلث الموظفين بالتفتيش قد ابتدأوا فعلا بمباشرة الارشاد الزراعى والحاجة تقتضى تدعيم هذا

- يتوقف نجاح اى مشروع على مدى اتصاله بالبنيان الاقتصادى. فهناك وظيفة التعاون فى الارشاد. والتعاون المقصود هو الذى ينبعث من بين المزارعين انفسهم ليحقق الوظيفة الانسانية للناحية التعاونية. علينا اذن ان نوجد نظاما تعاونيا يرتاح اليه المزارعون. فتكون الجمعيات التعاونية من اشخاص متجانسين، على عكس ما هو حادث فعلا، اذ تتكون الجمعيات التعاونية من كبار الملاك واتباعهم، وهذا هو سبب فشلها. ومن المهام التى يجب ان تناط بالارشاد الزراعى حث المزارعين على تكوين الجمعيات التعاونية لان العدد الحالى لا يتناسب مع تعداد الاهالى. ويجب تزويدها بالاخصائيين والفنيين وان يراعى فى اختيارهم ان يكونوا من المدربين على العمل فى هذا الميدان.

- تسويق المحاصيل مسألة هامة يجب اخذها فى الحسبان حتى يعلم المزارع الفائدة التى ستعود عليه من تطبيق ما ترشده اليه. التسويق نوع من انواع الانتاج يضيف منفعة اقتصادية للسلعة. والفلاح اكثر استجابة للارشاد، وخاصة الفلاح الصغير، عندما يعلم مباشرة مقدار الزيادة التى ستطرأ على قوته نتيجة لذلك. فالارشاد فى الحقل غير مجد ما لم يصحبه التسويق.

- الزراعة بحث وتطبيق. وبين المرحلتين يقع الارشاد. فهو يبحث فى تنظيم تسويق المحصولات، وفى التعاون وفى الفلاحة الخ..

- تتبع وزارة الشئون الاجتماعية مراكز احتماعية مزودة باخصائيين زراعيين، ومن

الواجب ان نسند اليهم بعض مهام الارشاد الزراعى وان نمدهم باحتياجات هذا العمل كالافلام وغيرها .

وخرجت الندوة من مناقشة هذا الموضوع بالتوصية التالية :

« لما للارشاد الزراعى من اهمية فى زيادة الانتاج النباتى والحيوانى ، توصى الندوة الحكومة ان تعمل بكل الوسائل على البدء والاهتمام بتدعيم الارشاد الزراعى بجميع نواحيه ، وان يكون من نظم الدراسة تدريس برنامج الارشاد الزراعى فى المعاهد الزراعية المختلفة » .

ب ـ العمل على زيادة انتاج الارض المنزرعة فعلا بتحسين الصرف فيها وتوصيل المصارف الى المحرومة منها .

ملخص الآراء والمقترحات :

ـ العناية بالصرف تؤدى الى زيادة ٣٠ ٪ على الاقل فى انتاج الارض المنزرعة .

ـ ٧٠ ٪ من الاراضى لا تصل اليها المصارف

ـ اثبتت مشاهدات البعض . ان الاهالى غير مقتنعين بالمصارف رغم توفرها . وهنا يلعب الارشاد الزراعى دورا هاما .

ـ طلب البعض تقوية الشبكة الكهربائية لانها عاجزة عن الصرف ، الا انه تبين ان مقنن الصرف يزيد عن الرى وان العيب يرجع الى عبث الفلاح .

ـ طلب البعض توصيل نهاية الترع الميتة الى المصارف ، واعترض على ذلك بان هذا الاجراء يؤدى الى ضياع كميه كبيرة من المياه ، فالضرر هنا اخف من ضياع المياه .

ـ ذكر البعض ان هناك مديريات بهامصارف عمومية ليس لها منفذ للصرف فاستحالت الى برك تعمل على فساد الاراضى .. اجيب على ذلك بأن كل مصرف له منفذ للتصريف . انما العيب يرجع الى الاهمال فى الصيانة ممايؤدى الى نمو الحشائش والسدود التى يعتبرها المهندسون العدو الاول لهم . والعلاج يتأتى عن طريق ارشاد الفلاحين اولا ثم قيام الحكومة ببذل المجهودات لتطهير هذه المصارف .

ـ اقترح البعض انشاء مصارف مغطاة ، الا انه تبين ان تكاليفها باهظة ، علاوة على ان المصارف المكشوفة تستقطع ٤ ٪ من الارض فقط .. ولا مانع من الاخذ بالمصارف المغطاة مستقبلا .

وخرجت الندوة بالتوصية الآتية :

« توصى الندوة الحكومة بأن تعمل عاجلا على تحسين حالة الصرف فى الاراضى الزراعية بتوصيل المصارف الحقلية للملكيات البعيدة عن المصارف العمومية ، وبأن تقرر الحكومة الاعتمادات اللازمة مما يرفع الانتاج بحوالى ٣٠ ٪ على الاقل » .

ج ـ العمل على رفع غلة الفدان من الرقعة المنزرعة فعلا :

ملخص الآراء والمقترحات :

ـ دارت مناقشات حول أى السياستين من مصلحة مصر حاليا : ان تستغل مصادر الثروة الزراعية فيما هو تحت يدها بالفعل ام تتبع سياسة التوسع فى الرقعة المنزرعة ؟ .

ـ تحسين الانتاج يجب ان يسبق التوسع . فبالاضافة الى ما يحققه الارشاد الزراعى وتحسين الصرف من زيادة فى الانتاج ، هناك وسائل سريعة الاثر فى رفع غلة الفدان كتعميم التقاوى المنتقاة ، وتوفير السماد للمزارعين بأسعار مقبولة .

ـ تنظيم الزراعة نفسها يلعب دورا هاما فى هذه الناحية ، ويجب ان نقرر فى اى جهة نزرع ، واى الجهات اصلح للمحصول النباتى والحيوانى الخ . ويتعين تحديد المقصود من الزراعة وأن نأخذ فى اعتبارنا أن البلاد تستورد القمح والذرة من الخارج . لذا فالهدف من الزراعة هو ايجاد استكفاء ذاتى فى الغذاء والملبس .

ـ يرى البعض أن تفضيل أى السياستين يتوقف على مدى مقدرة الحكومة على تمويل هذه المشروعات .. بينما يرى البعض انمسألة التمويل ليست من اختصاص الباحث الزراعى .. ونادى البعض الآخر بمعرفة مصدر التمويل فاذا كان من الموارد المحلية فالواجب يقتضى الصرف على تحسين الاراضى التى تمول المشاريع لان ذلك يؤدى الى تقوية القوى الانتاجية والادخارية وبالتالى توفير الاموال مستقبلا .

ـ جاء فى تقرير لهيئة الامم المتحدة ان تحسين الاراضى المنزرعة فعلا يؤدى الى زيادة الانتاج بنسبة ٣٠ ٪ فقط . ولا شك ان هذه النسبة لا تتمشى مع نسبة تزايد عدد السكان مما يقتضى العمل على زيادة الرقعة المنزرعة .

وخرجت الندوة بالتوصية التالية :

« توصى الندوة الحكومة بالعمل على تحسين الانتاج فى الاراضى المنزرعة فعلا كعلاج سريع لزيادة الدخل من الزراعة وذلك بتعميم التقاوى المنتقاة وتوفير الاسمدة وغير ذلك من العوامل الاخرى » .

احصاءات

عن المحال التجارية والصناعية التى قيدت بالسجل التجارى فى يناير سنة ١٩٥٣

أذاعت مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة أن ١١٢٧ متجرا و١٦٥ مصنعا مملوكة لأفراد قيدت فى السجل التجارى فى شهر يناير ١٩٥٣ وأن ٣٧٦ متجرا و ٦٥ مصنعا مملوكة لشركات قيدت فى هذا الشهر نفسه . وقد حصلت رسوم عن هذه المتاجر والمصانع جملتها ١١٦٧ جنيها و٤٠٠ مليم

رؤوس الاموال المقيدة بالسجل فى شهر يناير ١٩٥٣

وأذاعت المصلحة أن رؤوس الأموال المقيدة فى السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام فى مصر (ذات الصفة التجارية) بلغت فى شهر يناير ١٩٥٣ ما يلى :

شركات التضامن التجارى ٢٧٥ر٠٤٥ جنيها و٦٩٥ مليما ، والصناعية ٨٣ر٦٥٣ جنيها

وشركات التوصية البسيطة التجارية ٢٣٤ر٥٠٩ جنيهات و ٣٠٤ مليمات والصناعية ٤٦ر٣٠٧ جنيهات

والشركات التوصية بالأسهم التجارية ٦٠ ألف جنيه

والشركات المساهمة التجارية ٢٥ ألف جنيه

هذا ولم تقيد فى شهر يناير ١٩٥٣ رؤوس أموال مركزها فى الخارج

وبلغت حالات الرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية فى شهر يناير ١٩٥٣ حالة واحدة دفع عنها خمسة جنيهات رسم حوافظ رهن

العلامات التجارية الوطنية

وجاء فى بيان مصلحة الملكية الصناعية أن عدد العلامات المحلية المودعة فى شهر يناير ١٩٥٣ بلغ ٦٩ علامة ، والعلامات الاجنبية المودعة ٣٠ علامة والعلامات المحلية المسجلة ٣٥ علامة والعلامات الاجنبية المسجلة ١٢١ علامة . وقد حصلت عن هذه جميعا رسوم مختلفة جملتها ٦٩٨ جنيها و٢١٠ مليمات

أما العلامات التجارية المسجلة دوليا فقد بلغ عددها ٤٨٦ علامة

بقية مشروع وزير الزراعة

جماعيا عن طريق الجمعيات التعاونية ووضع معايير ومواصفات موحدة لمختلف المنتجات الزراعية ودراسة الاسواق المحليه والخارجية وتنظيم الدعاية .

٥ ـ تدعيم التصنيع الزراعي : ويبحث مشروع وزير الزراعه في هذا الصدد على اجراء بحث شامل للصناعات القائمة لتحديد الصناعات الملائمة ، دراسة الكفاءة الانتاجية في الصناعات القائمة دراسة علمية فنيه مستفيضة ، العمل على تأسيس الصناعة على أساس وحدات انتاجية كبيرة ، انشاء صناعات محلية للمنتجات الحيوية التى لاتستغنى البلاد عنها ، خلق صناعات يدوية عائلية ، انشاء الصناعات التى تقوم على المتخلفات النباتية والحيوانية ، العمل على تصريف موادنا الخام في صورة مصنوعة أو نصف مصنوعة .

ثانيا ـ الأسس التنظيمية : وتتمثل في العناصر الآتية :

١ ـ التخطيط والتنسيق : يقرر المشروع بأن الانتاج الزراعي يجب أن يكون وفق أهداف مقصودة محدودة المعالم لزيادة الدخل القومي ، وأن تكون سياسته دستورا عمليا مكتوبا عن طريق دراسة شاملة دقيقة يقوم بها الفنيون المتخصصون . وعلى ضوءها توضع مشروعات محدودة المعالم والتفصيلات ومتضمنة الميزات الخاصة بتكاليفها وايرادتها المنتظرة المباشرة وغير المباشرة مع بيان طرق تمويلها ووسائل تنفيذها وتحديد المدة اللازمة لها ، وأن يتم التنفيذ على أساس توافر أداة منتجة على مستوى عال من الكفاءة الانتاجية ، وأن تنظم تتبع نتائج تلك المشروعات تتبعا منتظما علميا لنتعرف مدى ما حققته هذه المشروعات وأوجه النقص فيها حتى يمكن تلافيها بأسرع وقت .

٢ ـ البحث العلمي : يؤمن وزير الزراعة بأن الانتاج الزراعي أساسه العلم الواسع والبحث المتواصل والتجربة الدقيقة . ولذا ينادى في مشروعه بنشر الوعى العلمي لاستيعاب النظريات العلمية وتطبيقاتها العملية وبأن توفر الدولة له وللباحثين العلماء كافة المعونات المادية والادبية ، واتصال رجال البحث بالمحيط الانساني والانتاجي للتعرف على مشكلاته وبحث أحسن الطرق لحلها ، وعدم اعتبار البحث منتهيا الا بعد تطبيقه على أوسع نطاق وظهور أثره في رفع الانتاج العام ، وبتنسيق هذه الابحاث وتنظيم الاتصال الوثيق بالابحاث في الخارج ومن ذلك ارسال البعثات العلميه وعقد المؤتمرات وحلقات البحث

٣ ـ اللامركزيه : يطالب المشروع بتحقيق اللامركزية في تنفيذ المشروعات . **ويقترح لذلك انشاء معمل لأبحاث اتربة في اقليم ، ومعمل لتحليل الاغذية المحليه ، وخطة لتعميم استعمال التقاوى المنتقاة ، ومركز لتحسين السلالات من الحيوانات الزراعية المنتجة ، ومركز لوقاية الحيوان الزراعي من الامراض ، ووحدة لابادة الحشرات والامراض التى تفتك بالمزروعات ، ومركز ارشاد زراعي يكون صلة بين البحث العلمي وتطبيق نتائجه في حقول الزراع . ويرى الوزير أنه من الممكن أن تكون الوحدات الزراعية مراكز عامة تستوعب هذه الخدمات الانتاجية**

٤ ـ الارشاد : يرى الوزير أن نجاح السياسة الزراعية يتطلب تكوين وعى زراعي بين المزارعين لارشادهم ولتدريبهم وترغيبهم على اتباع ما يسدى اليهم من ارشادات . ويدعو المشروع الى فصل الارشاد الزراعي من نظام التفتيش الزراعي الحالى وبأن نتخير وسائل الارشاد التى تتفق وحالة الزارع المصرى وتتمشى مع عقليته ومستواه الثقافي كالاستعانة بالأفلام السينمائية المبسطة مثلا ، وبزيادة ثقافة المزارع بتدريبه تدريبا عمليا على الوسائل الانتاجية الحديثة ، والعناية باختيار المزارعون الذين يمثلون المجموع في حالتهم المالية والثقافية وممن تتوافر فيهم روح الاستجابة للتقدم ومعاونتهم فى تطبيق الطرق المستحدثة في الانتاج الممتاز حتى يكونوا قدوة للمجموع كله

٥ ـ الحملات : يقرر الوزير في مشروعه أن العمل على أساس الحملات هو خير السبل لقتل الروتين الحكومى على أن يكون أساس هذه الحملات : تعبئة القوى في اتجاه واحد ، وتحديد الهدف ومجال العمل ، وتحديد مدة الحملة ، وكفالة النواحى التنظيمية فيها وبأن تكون بصفة دورية وتحقق أهدافها تحقيقا كاملا لا جزئيا وأن تترك هذه الحملات أثرها في الاساليب والطرق والأدوات والمعدات في مناطق نشاطها بما يضمن دوام نجاح العمل

مشروع للطرق

تابع المنشور على صفحة ١٥

أسطح الطريق . وكذلك ينبغى استخدام أكبر عدد ممكن من العمال المحليين

ثالثا ـ يجب تجهيز جميع المحطات بموازين لوزن الاحمال الداخلة أو الخارجة ، وذلك لتقدير رسوم المرور ولضبط السرقات .

رابعا ـ يجب أن تكون المستودعات المنشأة في الموانى والمحطات مجهزة بآلات ميكانيكية لرفع الاثقال ، وآلة للتبريد وثلاجات لحفظ الاشياء التى يجب صونها .

خامسا ـ يجب ضبط حركة السير والمحاسبة بوساطة الاجهزة التى تضعها شركات الآلات والمحاسبة الدولية .

رؤوس الاموال اللازمة

ويقترح المستر مور أن تتكفل الدول المشتركة في هذا المشروع بنفقات رأس المال ، ولكنه يرى عند الضرورة الظفر بقرض مالى من أحد المصارف الدولية . كذلك يحسن السعى للحصول على مساعدات مالية من شركات النقل البحرى الكبيرة وسواها من المؤسسات التجارية التى ستنتفع تجاريا من هذا المشروع بعد تنفيذه .

هذا هو الطريق المقترح . ومن شأن انشائه استخدام قدر كبير من الزيت المنتج في الشرق الاوسط في تسيير السيارات ، كما أنه يشجع على بناء ورش السيارات ومصانع تركيب أجزائها في جميع البلاد العربية ويشغل كثيرا من الايدى المعطلة حاليا اما في بناء الطرق واما في الاعمال المترتبة على بدء الحركة فيه .

ومما يذكر أن في الولايات المتحدة هيئات كثيرة تقوم بأعمال مماثلة كادارة رسم المرور في نيوجرسى وادارة رسم المرور في بنسلفانيا

انتاج الزيت السعودى

بلغت جملة انتاج الزيت الخام في البلاد السعودية في شهر يناير ٢٣٠ر٢٠٨ر٢٤ برميلا اى بمعدل ٩١١ر٧٨٠ برميلا في اليوم

اما الزيت المكرر في هذا الشهر فقد بلغت جملته ١٥٩ر٧٢٥ر٩ برميلا اى بمعدل ٦١١ر١٨٤ برميلا في اليوم

البنك الاهـــلى المصرى

سجل تجارى رقم ١ القاهرة

أعـــــلان

حضرات مســاهمى البنك الاهلى المصرى مدعوون لحضــور الجمعيــة العمومية العــادية التى ستنعقد فى يوم الاربعــاء ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ الســاعة ٣٠ر٤ بعد الظهر ، بالمركز الرئيسى للبنك بالقاهرة .

جدول الاعمال

تقرير مجلس الادارة

تقرير مراقبى الحسابات

التصــديق على حســابات السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢

تحديد نصيب المساهمين فى الارباح

اعتماد تعيين عضو جديد بمجلس الادارة

انتخاب مراقبى الحســابات لسنة ١٩٥٢ وتحديد أتعابهم

وطبقا لنظام البنك ، لكل مساهم مقيــد فى السجــلات ويملك عشرين سـهما أو أكثر ، الحق فى حضــور الجمعية .

ويرسل البنك فى الوقت المناسب اخطارا بالدعوة لحضور الجمعية لجميع المســاهمين الذين لهم حق الحضــور وذلك على عناوينهم المدونة بالبنك

وتقفل سجــلات البنك الخاصــة بتحويل الاسهم فى المدة بين ٢٠ و٢٥ مارس ١٩٥٣

البنك البلجيكى والدولى بمصر

شركة مصرية مساهمة

صندوق التوفير

دفاتر اسمية أو لحاملها

فوائد ٢ ٪

مركز القاهرة ص.ب. ٣٩



مركز الاسكندرية ص.ب. ٦٩٢

فرع مصر الجديدة

